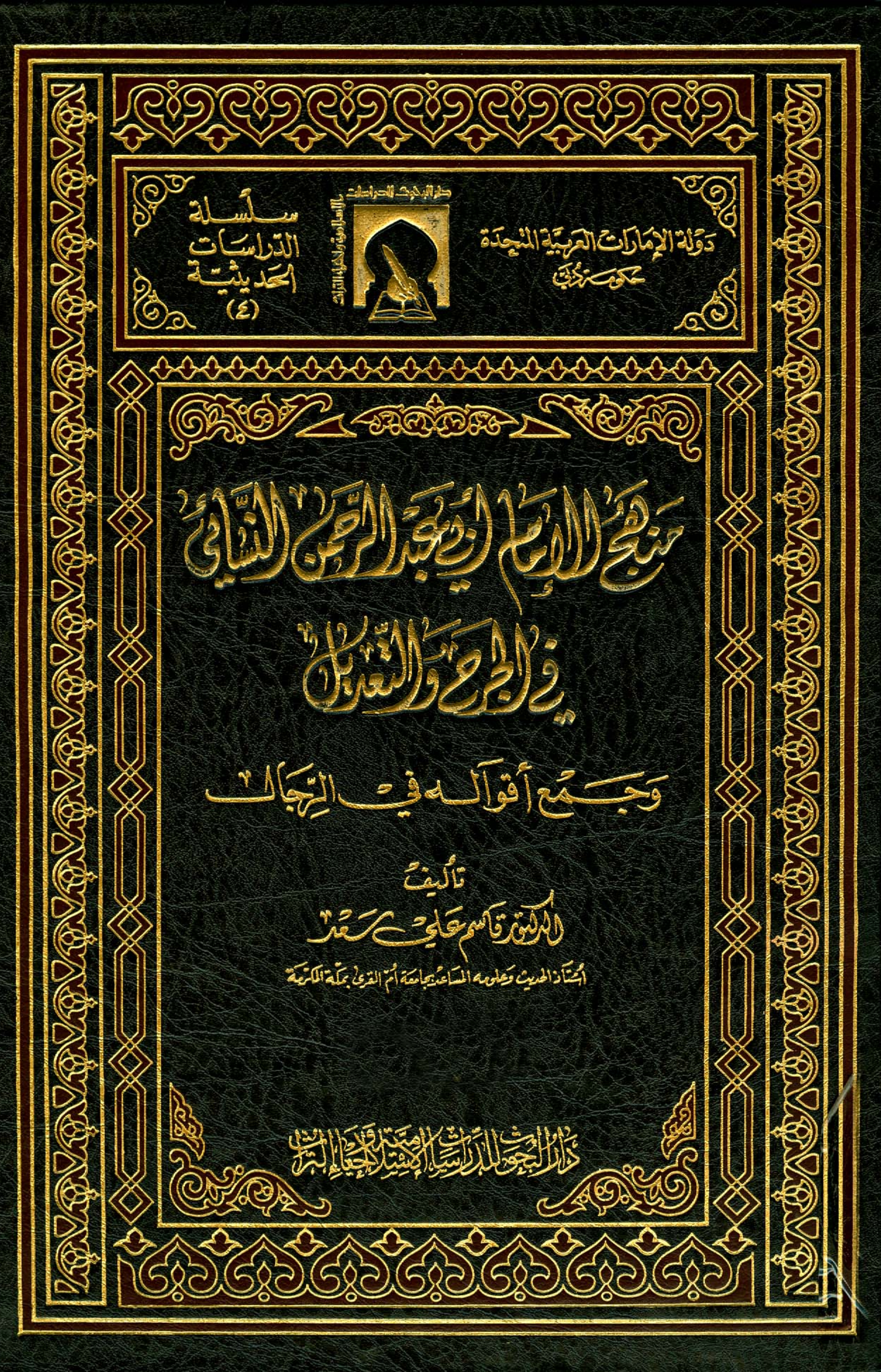

دولة الإمارات العربية المتحدة
حكومة دبي
دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث
سلسلة
الدراسات
الحديثية
(٤)
منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي
في الجرح والتعديل
وجمع أقواله في الرجال
تأليف
الدكتور قاسم علي سعد
أستاذ الحديث وعلومه المساعد بجامعة أم القرى بمكة المكرمة
دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث

دولة الإمارات العربية المتحدة
حكومة دبي



سلسلة الدراسات الحديثية (٤)

منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل

وجمع أقواله في الرجال

تأليف
الدكتور قاسم علي سعد
أستاذ الحديث وعلومه المساعد بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

الجزء الأول

دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث

الطَبْعَة الأولىٰ

١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث

الإمارات العربية المتحدة - دبي

هاتف: ٣٤٥٦٨٠٨ - فاكس: ٣٤٥٣٢٩٩ - ص.ب: ٢٥١٧١

هذا الكتاب

نال به مؤلفه درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى من قسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بإشراف فضيلة الشيخ الجليل الأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف حفظه الله تعالى وأدام عليه توفيقه.

وذلك بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٤١٢هـ، الموافق ٢٩/ ٤/ ١٩٩٢م.

بسم الله الرحمن الرحيم

* الافتتاحية *

نستفتح بالذي هو خير، حمداً لله، وصلاةً وسلاماً على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى عباده الذين اصطفى.

وبعد:

فنقدم إلى القراء الكرام في سلسلة **«الدراسات الحديثية»** هذا البحث، الذي تناول فيه مؤلفه دراسة لمنهج علم من أعلام الحديث ونقد الرجال هو الإمام النسائي صاحب السنن، وتبرز أهمية هذا العمل العلمي في تقصي الإمام المبثوثة في كتب الرجال واستخلاص دراسة للمنهج الذي سار عليه في نقده، والمصطلحات التي استعملها ومدلولاتها في تعديل الرواة أو جرحهم وما تميز به هذا المنهج عن غيره من النقاد، والذي يعد إضافة علمية مهمة تخدم المهتمين بالعناية بالسنة النبوية ونقلتها.

وهذا التقديم مقرون بالشكر والعرفان لأسرة **«آل مكتوم»** حفظها الله، التي ترعى العلم، وتشيد نهضته، وتحيي تراثه، وتؤازر قضايا العروبة والإسلام، وعلى رأسها **صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد بن سعيد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي** الذي أنشأ هذه الدار لتكون منار خير، ومنبر حق على درب العلم والمعرفة، تجدد ما اندثر من تراث هذه الأمة، وتبرز محاسن الإسلام، فيما سطره الأوائل، وفيما يمتد من ثماره، مما تجود به القرائح، في شتى مجالات البحوث الإسلامية، والدراسات الجادة، التي تعالج قضايا العصر، وتؤصل أسس المعرفة، على مفاهيم الإسلام السمحة عقيدة وشريعة،

وآداباً وأخلاقاً، ومناهج حياة، مستلهمة الأدب القرآني، في الدعوة إلى الله على بصيرة ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾.

وكذلك مؤازرة **سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع**.

سائلين الله العون والسداد، والهداية والتوفيق.

ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يعين على السير في هذا الدرب، وأن يتواصل هذا العطاء من حسن إلى أحسن.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

دار البحوث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المدخل

الحمد لله الذي أقام للدين شعائر تستوجب لها الانقياد، ورفع له منائر تهوي إليها أفئدة العباد، ووضع فيه بواعث تحث الناس على الطاعة بازدياد، وأشهد أن لا إلٰه إلّا الله من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل الله فما له من هاد، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الرحمةُ المهداة، والنعمة المسداة، والمَوْهَبة المصطفاة، أكرم البرية خُلقاً، وأطيبهم عُنْصُراً، وأعدلهم طريقاً، وأصدقهم حديثاً، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه منابت الأمانة، ومعادن الصدق، ومن احتذى مثالهم ووثِق بهديهم إلى يوم الدين.

سبحانك ربنا، لا علم لنا إلا ما علمتنا، إنك أنت العليم الحكيم.

اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً، وأنت إن شئت تجعل الحَزْن سهلاً.

وبعد: فإن من أسبغ نعم الله تعالى على هذه الأمة حفظَ دينها: بحفظ الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وصونِ السنّة المطهّرة عن تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وكان الإسناد من أهم الأسباب التي صان الله بها سنّة نبيه ﷺ، ولله دَرُّ الإمام عبد الله بن المبارك إذ يقول: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[1].

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٥.

وقد صرف الكثير من أئمة الأثر كامل عنايتهم بتلك الأسانيد، فتعرفوا على أصحابها من خلال أسمائهم وأسماء آبائهم وأجدادهم، وكناهم، وألقابِهم، وأنسابِهم إلى القبائل والبطون والعشائر، وإلى البلاد والصنائع والوظائف وغيرها، وتارخِ مولدهم ووفاتهم، وميزوا المتشابه من ذلك أدق تمييز، ثم تتبعوا أخبارهم في الخلوات والمحافل، واطلعوا على أخلاقهم في البيوت والمساجد والمتاجر، أزمان الإقامة وزمن السفر، فصار من لم يَرَوْه من هؤلاء الرواة كأنه واقف أمامهم يستنطقونه عن كل صغير وكبير، وعندهم من حاله ما يعرفون صدقه من كذبه حين الاستنطاق، ولم يصدروا حكمهم عليه بجرح أو تعديل إلا بعد المقارنة بين كلامه وكلام غيره فيه، واعتبار حديثه بحديث الثقات.

فهذا يكشف عن صعوبة التعرض لجرح الرواة وتعديلهم، وخطورة التصدر لقدحهم ومدحهم، وأنه لا يطيقه إلا الجهابذة الأفذاذ، الذين أبلوا شبابهم، وأفنوا أعمارهم في طلب العلم، لا يريدون من الدنيا مغنماً، وإنما قُصاراهم إرضاء الله تعالى بالذبّ عن سنّة سيّد المرسلين محمد ﷺ، وهم الذين عناهم ابن المبارك ـ لما قيل له: هذه الأحاديث المصنوعة؟! ـ بقوله: «تعيش لها الجهابذة»[١].

ومن هؤلاء الجهابذة الإمام الحافظ أبو عبد الرحمٰن النسائي الذي يقول فيه الدارقطني ـ وناهيك به ـ: «أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يُذكر بهذا العلم من أهل عصره»[٢]. فهذا الإمام الهُمَام جمع إلى جانب علمه بالرجال، ومعرفته بأحوالهم، وخبرته برواياتهم، ورعاً كاملاً، أشار

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ١١٤.

(٢) معرفة علوم الحديث ٨٣.

هو نفسه إليه بقوله: «كان يحيى بن معين يضعف المغيرة بن عبد الرحمٰن ـ (يعني الحِزامي) ـ، وقد نظرنا في حديثه فلم نجد شيئاً يدل على ضعفه، ويحيى كان أعلم منا. والله أعلم»[١]. ومما يشهد أيضاً بورعه جودة شيوخه في الجملة، إذ لم يكن يحدث عن كل أحد، قال الذهبي: «النسائي نظيف الشيوخ»[٢].

والنسائي رحمه الله تعالى كان من أعلم أصحاب الكتب الستة بنقد الرواة وجرحهم وتعديلهم، قال الذهبي: «هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مِضْمار البخاري. وأبي زرعة»[٣]. كما كان من أكثر أصحاب تلك الكتب تَصَدُّداً لهذا الشأن، إذ بلغ عدد التراجم التي حكم على أصحابها بقدح وتزكية ـ مما وقفت عليه ـ ثلاثاً وثمانين وست مئة وألفي ترجمة. وهٰذان الأمران كانا السبب الرئيس في اختيار موضوع هذه الرسالة، لا سيما أن أقوال هذا الإمام متشتتة في بطون الأسفار لفقدان بعض كتبه، وفي مقدمتها كتاب أسماء الرواة والتمييز بينهم[٤]. ومن أسباب اختيار هذا الموضوع أيضاً عدم تعرض أحد من العلماء إلى دراسة ألفاظ النسائي في الجرح والتعديل، وبيان منهجه فيها، رغم وجود الاختلاف في ذلك بينه وبين ما استقر عليه رأي المتأخرين من الأئمة.

---

(١) السنن الكبرى ٢٢٩.

(٢) المغني في الضعفاء ١/ ٦١. وينظر النكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٤٨٢ ـ ٤٨٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣٣.

(٤) ولعل هذا الكتاب هو كتاب الجرح والتعديل الذي ينقل عنه ابن حجر كثيراً.

وقد قمت في بادئ الأمر بتتبع أقوال أبي عبد الرحمٰن من مظانها، وتقييدها في بطاقات، ودونك أسماء الكتب المتتبعة[١] مرتبة حسب وَفَيَات أصحابها: كتاب الضعفاء والمتروكين[٢]، وأسماء الشيوخ، والسنن الكبرى[٣]، والمجتبى، ومجموعة الرسائل[٤]: خمستها للنسائي، والكامل لابن عدي[٥]، ومسند الموطأ لأبي القاسم الجوهري، وسؤالات السُّلمي للدارقطني، وسؤالات الحاكم له، وسؤالات البِرقاني له أيضاً، وتاريخ بغداد لأبي بكر الخطيب، والتعديل والتجريح للباجي، والمعجم المشتمل لابن عساكر، والضعفاء لابن الجوزي[٦]، وميزان الاعتدال للذهبي، وإكمال تهذيب الكمال لمُغُلْطاي[٧]، والإكمال بمن في مسند

---

(١) أعني التي وقفت على أقوال للنسائي فيها، لأنه لا جَدْوى من ذكر الكتب الأخرى.

(٢) اعتمدت في هذا الكتاب على طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، ونسخة مكتبة أحمد الثالث التركية.

(٣) كتابا: عمل اليوم والليلة، وخصائص علي بن أبي طالب رضي الله عنه، من جملة كتب السنن الكبرى كما في بعض النسخ، وقد تتبعت فيهما المطبوع إلى جانب المخطوط.

(٤) اعتمدت فيها على طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، ونسخة مكتبة أحمد الثالث الملحقة بكتاب الضعفاء. هذا، وينظر عن مصنفات النسائي المذكورة هنا كتابي موارد الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال ـ ترجمة النسائي ـ.

(٥) أتقن نسخ هذا الكتاب المفيد هي نسخة المكتبة الظاهرية، وكانت عمدتي في تثبيت أقوال النسائي التي أوردها ابن عدي، وقد استعنت بغيرها من النسخ في القسم المفقود منها.

(٦) اعتمدت فيه على نسخة مكتبة أحمد الثالث، مع الاستعانة بنسخة المكتبة السعيدية الهندية عند الضرورة.

(٧) اعتمدت على نسختين ناقصتين من هذا الكتاب، لأني لم أقف على غيرهما حال جمعي لهذا البحث، وهما نسخة المكتبة الأزهرية (في سِفْرين)، ونسخة مكتبة قليج علي بتركيا، وقد وقفت من الأخيرة على جزئها الثاني فقط، لكني عند العزو إليها لا أذكر رقم الجزء للتفريق بينها وبين النسخة الأولى.

الإمام أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال للحسيني، وذيل ميزان الاعتدال لزين الدين العراقي، وتهذيب التهذيب[١]، ولسان الميزان[٢]، وتعجيل المنفعة، وهدي الساري[٣]: أربعتها لابن حجر، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قُطْلُوْبُغا[٤]. فالمطبوعات التي اعتمدتها من هذه الكتب في تتبع أقوال النسائي تجاوزت الخمسين مجلداً، والمخطوطات لو طبعت كما هي لبلغت خمسة وعشرين مجلداً كبيراً على أقل تقدير، دع ما في النسخ الخطية من صعوبة حين التتبع الدقيق[٥].

كما اعتمدت كتباً أخرى في إثبات بعض أقوال النسائي من غير

---

(١) ضَمَّن ابن حجر في هذ الكتاب أقوال النقاد التي أوردها المِزي في تهذيب الكمال، ومنها أقوال النسائي، فاستغنيت بتتبعه عن تتبع كتاب المِزي لكون الأخير لم يكتمل طبعه ـ وقت جمعي لهذا البحث ـ، مع عدم جودة نسخته الخطية التي نشرتها دار المأمون، حيث سقط منها جملة من أقوال النسائي في الرجال. لكني تتبعت من هذا الكتاب (المطبوع، والمصور) جميع التراجم التي نقل ابن حجر في تهذيب التهذيب عن النسائي جرحاً وتعديلاً في أصحابها. ولم أعتمد على المصورة إلا في القسم الذي لم يطبع حينذاك.

(٢) لقد تتبعت هذا الكتاب كله، لكني لم أقيد أقوال النسائي التي أثبتها ابن حجر عن الميزان اكتفاء بالأصل.

(٣) وذلك في الفصل التاسع (٣٨٥ ـ ٤٥٩).

(٤) لم أقف إلا على الجزء الأول منه.

(٥) وكان أشق تلك النسخ عليَّ النسخة المعتمدة من السنن الكبرى للنسائي، والتي تحتوي الصفحة الواحدة منها على أكثر من ستين سطراً، ويشتمل السطر الواحد على أزيد من خمس وثلاثين كلمة، وهي في تسع وثمانين ومئتي ورقة، أضف إلى ذلك رداءة التصوير.

تنبيه: لقد تتبعت مؤخراً ترتيب المدارك للقاضي عياض، واستخرجت منه الزيادات من أقوال النسائي التي لم ترد في الكتب المذكورة أعلاه ودونتها في مواضعها.

تتبع لها، منها: تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، والموضح لأوهام الجمع والتفريق لأبي بكر الخطيب، ونصب الراية لجمال الدين الزيلعي، والتقييد والإيضاح لزين الدين العراقي.

وشرعت بعد جمع أقوال النسائي وتتبعها وترتيبها بالدراسة المفصلة لنحو الثلث منها[١]، والثلث كثير.

وقد جعلت نِظام هذا البحث على النحو التالي:

المقدمة: وتتألف من مبحثين، أولهما في دراسة بعض المسائل في الجرح والتعديل، واقتصر الآخر على ترجمة موجزة للإمام النسائي.

القسم الأول: الدراسة. وهو في أربعة أبواب:

الباب الأول: الثقات والعدول عند النسائي، ومنهجه في توثيقهم وتعديلهم، ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: ذِكر الثقات والعدول عند النسائي، ومقارنة حكمه فيهم بأحكام سائر النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم.

الفصل الثاني: منهج النسائي في التوثيق والتعديل.

الباب الثاني: المجروحون والمليَّنون عند النسائي، ومنهجه في جرحهم وتليينهم. ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: ذِكر المجروحين والمليَّنين عند النسائي، ومقارنة حكمه فيهم بأحكام سائر النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم.

الفصل الثاني: منهج النسائي في الجرح والتليين.

---

(١) بلغ عدد التراجم المدروسة خمساً وأربعين وثمان مئة ترجمة، وذلك من أول حرف الألف إلى ترجمة سعيد بن سَلَمة بن أبي الحُسام. وهذه التراجم هي عماد القسم الأول من هذه الرسالة.

الباب الثالث: المجهولون عند النسائي، ومنهجه في تجهيلهم. ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: ذِكر المجهولين عند النسائي، ومقارنة حكمه فيهم بأحكام سائر النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم.

الفصل الثاني: منهج النسائي في التجهيل[١].

الباب الرابع: المختلف فيهم عند النسائي بين الجرح والتعديل، وبين الجرح والتجهيل، وبين التعديل والتجهيل[٢].

القسم الثاني: التجريد. وهو في أربعة أبواب:

الباب الأول: الثقات والعدول عند النسائي.

الباب الثاني: المجروحون والمليَّنون عند النسائي.

الباب الثالث: المجهولون عند النسائي.

الباب الرابع: المختلف فيهم عند النسائي بين الجرح والتعديل، وبين الجرح والتجهيل، وبين التعديل والتجهيل.

---

(١) كان الاعتماد في بيان منهج النسائي في الجرح والتعديل والتجهيل على القسم الأول المشتمل على التراجم المدروسة.

(٢) لم أجعل هذا الباب في فصلين كما صنعت في الأبواب السابقة، لأن اختلاف قول النسائي في الرجل الواحد لا ينضبط بأمر جامع مستقل، وأهم أسباب الاختلاف: تغير الاجتهاد، وإرادة النسبية. فالسبب الأول يَحْمل على التعرف على القول المتأخر فإن كان تعديلاً أو جرحاً أو تجهيلاً فقد عرف منهج النسائي في كل واحد منها على حدة. وأما السبب الآخر فيستدعي معرفة مخارج أقوال النقاد، وإيرادها على الوجه الكامل، حتى يعلم مقصد الناقد بدقة. وهو إما جرح أو تعديل أو تجهيل. وينبغي أن يعلم في هذا المقام أن من أسباب ذاك الاختلاف عند الأئمة: تصرف النقلة ووهمهم وتصحيفهم، لذا يلزم التثبت.

الخاتمة: وفيها عصارة خلاصة البحث، مع الإشارة إلى الميزان الصحيح والمِعيار الرجيح في دراسة مناهج أئمة النقد.

الفهارس: وتشتمل على ما يلي:

١ ـ فِهرس التراجم المدروسة.

٢ ـ فِهرس التراجم المُجَرَّدة.

٣ ـ فِهرس المصادر والمراجع.

٤ ـ فِهرس الموضوعات.

وقد رتبت التراجم التي حكم النسائي على أهلها في كل باب من أبواب القسمين على حروف المعجم في الاسم الأول وغيره.

منهجي في القسم الأول (الفصول الأولى):

أ ـ المتن (التراجم): لقد اتبعت طريقة واحدة في إيراد تراجم هذا القسم، حيث بدأت بذكر رموز من أخرج للرجل من الأئمة أصحاب الكتب الستة[1]. ثم أذكر الاسم، واسم الأب، وكثيراً ما أتجاوز إلى الجد إذا وجد، بل قد أرفع في النسب عند الفائدة كأن ينسب المترجم إلى جده الأعلى، أو يكون هذا الجد صحابياً، أو يشترك بعض الرواة في الاسم واسم الأب والجد. ثم أذكر بعد ذلك الكنية. ثم أنسب الراوي إلى القبيلة ثم العَمارة ثم البطن ثم الفخذ ثم الفَصِيلة ثم العشيرة، مع تمييز الموالي من ذوي الأصلاب، ثم أُتبع ذلك بنسبته إلى الإقليم ثم البلد ثم

(١) ينبغي ملاحظة عدم اهتمام الأئمة المتأخرين الذين وضعوا الرموز عند التراجم بحصر رموز الإمام الواحد إذا أخرج لرجل في أكثر من كتاب له، مع حرصهم التام على ذكر علامة الكتب الستة، بل اقتصر البعض عليها.

المدينة ثم القرية، وأذكر بعد ذلك الصفات الخِلْقية، ثم أنسبه إلى الصنائع والوظائف والعلوم والمذاهب. ثم أذكر اللقب. ثم أشير إلى اشتهار الرجل بالكينة إن كان كذلك. ثم أذكر الولادة ثم الوفاة، مبتدئاً فيهما بالمكان ثم الزمان من يوم ثم شهر ثم سنة، ثم أذكر العمر. فمن ذُكر فيه كل ذلك ذكرته، ومن ذُكر فيه البعض اقتصرت عليه. وقد حَرَصْت على إيراد اختلاف العلماء في ذلك كله بادئاً بالأرجح ثم الراجح ثم المرجوح، مع استعمال الصيغ الدالة على الرجحان أو عدمه. كما عُنيت أيضاً بضبط الأعلام، والأنساب، والألقاب، وغيرها مما يحتاج إلى ضبط.

ولم أثبت تلك العناصر في كل ترجمة إلا بعد القراءة المتأنية لكل واحدة في المصادر التالية[1]: الطبقات الكبرى لابن سعد، وتاريخ الدوري، والدارمي، وابن الجُنيد، وابن محرز، والبادي كلها عن ابن معين، وسؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني، والطبقات لخليفة، والعلل ومعرفة الرجال ـ عن أحمد وغيره ـ، ومن كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، والتاريخ الكبير، والتاريخ الصغير ـ وهو الأوسط في الحقيقة ـ، والضعفاء الصغير: ثلاثتها للبخاري، وأحوال الرجال للجُوزجاني، ومعرفة الثقات للعجلي، والضعفاء لأبي زرعة، وسؤالات البرذعي له، وسؤالات الآجري لأبي داود، والمعرفة والتاريخ للفسوي، والعلل الكبير للترمذي، والضعفاء والمتروكين، وشيوخ النسائي، ومجموعة الرسائل: ثلاثتها للنسائي، والجعديات للبغوي، والضعفاء الكبير[2] للعقيلي، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والثقات، والمجروحين، ومشاهير علماء الأمصار: ثلاثتها لابن

(١) أعني فيما وُجدت فيها.

(٢) طبع هذا الكتاب بهذا الاسم، مع أن كلمة: «الكبير» لم تثبت عن المؤلف.

حبان، والكامل لابن عدي، والضعفاء والمتركون، والمؤتلف والمختلف: كلاهما للدارقطني، وسؤالات البِرْقاني، والسهمي، والسلمي، والحاكم: كلهم للدارقطني، وتاريخ أسماء الثقات، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، والمختلف فيهم: ثلاثتها لابن شاهين، والهداية والإرشاد للكَلَاباذي، والمدخل إلى الصحيح للحاكم، وسؤالات السجزي وغيره له أيضاً، ورجال صحيح مسلم لابن مَنْجويه، والضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني، والإرشاد للخليلي، وتاريخ بغداد للخطيب، والتعديل والتجريح للباجي، والجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر، والمعجم المشتمل لأبي القاسم بن عساكر، والضعفاء لابن الجوزي، وتهذيب الكمال للمزي، وميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء، وذيل ديوان الضعفاء، والكاشف، ومن تكلم فيه وهو موثق، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: سبعتها للذهبي، وإكمال تهذيب الكمال لمُغُلْطاي، والإكمال للحسيني، وذيل ميزان الاعتدال لزين الدين العراقي، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، ولسان الميزان، وتعجيل المنفعة، وهدي الساري: خمستها لابن حجر، وخلاصة التذهيب للخزرجي[١].

---

(١) لكن بعض الكتب المذكورة تتبعتها في مواضع دون أخرى، والسبب الرئيس في ذلك تأخر نشرها، فمنها من بدأت به في داخل حرف الألف، ومنها بعد ذلك، وهي: سؤالات ابن الجنيد لابن معين، ومعرفة الرجال لابن محرز، والعلل ومعرفة الرجال، ومن كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، والعلل الكبير، والجعديات، والمؤتلف والمختلف، وسؤالات السلمي للدارقطني، وتاريخ أسماء الضعفاء، والهداية والإرشاد، وسؤالات السجزي وغيره للحاكم، ورجال صحيح مسلم، والإرشاد. وقد اعتمدت على كتاب الجمع بين رجال الصحيحين في حرف الألف فقط ثم استغنيت عنه لما وقفت على أصليه.

كما استعنت بمصادر كثيرة أُخر[١]، لكني لم ألتزم فيها التتبع والاستقصاء.

وقد ختمت كل ترجمة بذكر قول النسائي أو أقواله فيها، معتمداً على البطاقات التي سبقت الإشارة إليها، وفي حال تعدد أقوال أبي عبد الرحمن في الرجل الواحد أميّز بين المتشابه في اللفظ، وفي المعنى، بادئاً بالأثبت والأشهر. وأما ما ثبت لي عدم صحته عن النسائي فإني لا أُعَوِّل عليه، ولا ألتفت إليه.

ب ـ **الحاشية**: وهي مرتبة حسب الأرقام والنجوم التي في المتن، ففي آخر كل ترجمة من المتن ـ أعني ما قبل أقوال النسائي ـ أضع رقماً، وأذكر تحته في الحاشية أسماء الكتب التي ترجمت لكل رجل، مرتبة على وفيات أصحابها، وقد ألمعت قريباً إلى تلك الكتب، وميّزت المتتبع منها

---

(١) كتاريخ خليفة، والأسامي والكنى لأحمد بن حنبل، والكنى والأسماء لمسلم، والتاريخ لأبي زرعة الدمشقي، والكنى والأسماء للدُّولابي ـ وهو المراد عند الإطلاق ـ، والمراسيل لابن أبي حاتم، وتاريخ مولد العلماء ووفاتهم لابن زبر، وتصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري، والاستغناء لابن عبد البر، والموضح لأوهام الجمع والتفريق، والسابق واللاحق، وتلخيص المتشابه في الرسم: ثلاثتها لأبي بكر الخطيب، والإكمال لابن ماكولا، والأنساب للسمعاني، والرواة المختلف فيهم للمنذري، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي، وسير أعلام النبلاء، وتذكرة الحفاظ، والعبر في خبر من غبر: ثلاثتها للذهبي، وشرح علل الترمذي لابن رجب، والاغتباط بمن رمي بالاختلاط، والتبيين لأسماء المدلسين كلاهما لسبط ابن العجمي، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قُطْلُوبُغا، والكواكب النيرات لابن الكيال، وغيرها الكثير.

وأنبه هنا إلى أن الكتب المعتمدة في هذه الرسالة مما رتب على الأقسام والأجزاء أقدم عند العزو إليها القسم على الجزء. لكني اخترت في تصحيفات المحدثين خاصة العزو إلى المجلدات فقط، وهي ثلاثة.

من غيره. وكثيراً ما أضع في المتن قبل ذاك الرقم الخاتم للترجمة رقماً أو أكثر أفسر به غريباً، أو أوضح مبهماً، أو أذكر فائدة، أو أشير إلى اختلاف، أو أنبه على وهم، أو نحو ذلك مما يعتبر من متممات المتن في الجملة، وقد ساعد هذا كثيراً على اختصار المتن.

وأما أقوال النسائي التي في المتن فإني أضع على كل قول منها رقماً أذكر تحته في الحاشية المصادر التي أثبتت قول أبي عبد الرحمٰن، مع التنبيه إلى الفروق بينها، والإشارة إلى ما أحالت إليه أو نَقَلَتْ عنه من كتب، لا سيما كتب النسائي كالتمييز، والكنى، وغيرهما. ورتبت تلك المصادر على وفيات أصحابها. وتقدم في أوائل هذا المدخل ذكر الكتب المتبعة في هذا الأمر.

وقد وضعت في نهاية كل ترجمة من المتن عقب قول النسائي إن كان واحداً، أو آخر أقواله إن كانت متعددة علامة: (*)، وأذكر قُبالتها في الحاشية العنوان التالي أو بعضه: «أقوال النقاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها». فمن اقتصرت فيه على الجملة الأولى كان متفقاً على رأي واحد فيه. ومن جمعت فيه بين الجملتين الأوليين لم يكن ممن اختلف فيه بين الجرح والتعديل، وإنما يوجد فيه الاختلاف في أحد النوعين، كمن اتفق على جرحه وتباينت أقوال المجرحين في تحديد مرتبته بين التليين والتضعيف والترك والتكذيب. وأما من ذكرت فيه ذاك العنوان بكامله فيكون من المختلف فيهم بين الجرح والتعديل. وقد أدرجت في هذا الصنف الأخير تحت العنوان المذكور فقرتين مميزاً بهما بين أقوال المعدلين، وأقوال المرجحين، بادئاً بالتعديل. ومن اختلف فيه كل فريق جعلت الفقرتين على الوجه التالي أو ما يشبهه ـ واللفظ يدل على المعنى ـ:
أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: ـ ب ـ المُجَرِّحُون والمُلَيِّنون.

وقد أوردت أقوال النقاد في كل رجل مستقصاة[١] ومرتبة حسب وفيات أصحابها[٢]. وإن كانت من ذوات الفقرتين رتبت كل فقرة على حدة، وميزت بين الروايات عن الإمام الواحد بذكر أسماء أصحابها أو بغير ذلك، وقد اعتنيت بذكر النصوص من كتب النقاد أنفسهم، فإن لم أجد فمن أقدم الكتب التي أخذت عنها، أو عنهم، أو نحو ذلك، ولم أُعول على المتأخر إلا لفائدة. وحَرَصْتُ في نهاية إيراد أقوال المعدلين على الإشارة إلى من ذكره ابن حبان، وابن شاهين في كتابيهما في الثقات، هذا إن لم يكن لهما في الرجل قول صريح، فإن صرحا بدرجته في أهل العدالة جعلت ذلك في المُرَتَّب. وقد اعتنيت أيضاً في المعدلين بذكر من روى عنهم ممن كان لا يروي إلا عن ثقة أو مقبول، وجعلت هذا في نهاية فقرات التعديل.

وقد اعتنيت أيضاً عناية كبرى في أقوال النقاد ببيان المهمل من الأسماء والكنى والألقاب وغيرها، وضبط ما يحتاج إلى ضبط، وتفسير الغريب، وغير ذلك مما لا يحسن إغفاله[٣]. مع تحري الدقة في النقل.

وذكرت بعد إيراد أقوال النقاد في كل رجل المصادر التي أثبتت تلك الأقوال، غير مستغن عنها بما أقدمه في كل ترجمة من ذكر المصادر

---

(١) عدا ثلاث تراجم، لاشتهار أصحابها بأعلى درجات الثقة، مع طول تراجمهم في الكتب، فآثرت فيهم الاختصار على التطويل الذي ليس من ورائه كبير جدوى، وهؤلاء هم: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهُويه، وأيوب السَّخْتِياني.

(٢) وجعلت علامة الفصل بين القول والآخر الفاصلة المنقوطة (؛).

(٣) أشير هنا إلى أنني أميز الجمل الاعتراضية المنقولة عن التي من قِبلي بجعل ما اعْتَرَض به من نقلتُ عنهم بين شرطتين، وما اعترضتُ به بين شرطتين وقوسين على هذه الصورة: ـ (. . .) ـ.

التي ترجمت للرجل، وذلك لأمور أهمها: أن المصدر الواحد قد يذكر الراوي في أماكن كثيرة لكنه لا يورد فيه الجرح أو التعديل إلا في موضع واحد، ففي مصادر الترجمة أشير إلى كل تلك المواضع، وفي مصادر الأقوال أشير إلى ذاك المكان الواحد. كما أن بعض مصادر التراجم تختلف عن بعض مصادر الأقوال، فمثلاً تاريخ مولد العلماء ووفاتهم لابن زبر تجده في مصادر التراجم ولا تجده في مصادر الأقوال لأنه لا يتعاطى أمر الجرح والتعديل، وكتاب المحلى لابن حزم على العكس منه. وقد رتبت مصادر الأقوال على الوجه الذي رتبت فيه مصادر التراجم. ولم أثبت قولاً في رجل إلا بعد الرجوع إلى جميع المصادر التي اعتمدتها في التراجم على التفصيل المذكور بين المتتبَّع وغيره. وثَمَّة مصادر خاصة في الأقوال منها المتتبع كله، ومنها المتتبع بعضه، ومنها غير المتتبع، ومن أهمها: علل الحديث لابن أبي حاتم، والعلل للدارقطني، والمحلى لابن حزم، والسنن الكبرى للبيهقي، والتمهيد لابن عبد البر، ومن تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن لمحمد بن عبد الرحمٰن بن محمد العمري المقدسي، وفتح الباري لابن حجر.

وقمت في مواضع كثيرة جداً ببيان أوهام ناقلي الجرح والتعديل، وتسجيل الملاحظات على أقوال الأئمة والناقلين، وذلك عقب إيراد مصادر أقوال النقاد. وليس ما أذكره من انتقاد لبعض الأئمة في بعض أقوالهم بمزحزح لهم عن مُنيف مقامهم، لأن السيد من عُدَّت سقطاته. ولله درّ القائل:

شَخَص الأنام إلى كمالك فاستعذ   من شر أعينهم بعيبٍ واحد

وبعد ذلك كله تبدأ الدرسة المفصلة، مستنِدة إلى القواعد المقررة، والاستقراء، مع ذكر الأدلة والأمثلة. معتمداً نظام الإحالات حرصاً على عدم التطويل.

ثم أختم الحاشية في كل ترجمة بذكر ما ترجح لي من خلال الدراسة والمناقشة في مرتبة المترجم، ودرجة حديثه. لكن هذا الأمر صعب المسالك، كثير المهالك.

منهجي في القسم الثاني:

أ ـ المتن (التراجم): لم أعتن في متون هذا القسم عنايتي بالذي قبله، وأدنى أحوالي فيه أن أُعرِّف بالرجل بحيث يتميز عن غيره تميزاً كاملاً، وتتضح شخصيته، من غير ذكر للولادات والوفيات. لكني لم أُخل بضبط المشكل من الأسماء والكنى والأنساب والألقاب. وأما أقوال النسائي في الرجال فقد أوردتها على الوجه الكامل الذي سرت عليه في القسم الأول.

ب ـ الحاشية: لقد اقتصرت فيها على ذكر مصادر أقوال أبي عبد الرحمن المذكورة في المتن، والتزمت فيها الخِطة المتبعة في القسم الأول.

هذا، وقد استفرغت المجهود في أداء هذا البحث، حيث عكفت عليه زمناً طويلاً جامعاً ومحرراً ومنقحاً وناقداً، أقتنص الشَّوارد، وأصبو إلى الفوائد. وهو جهد المقل، فإن وُفِّقت فيه فذلك فضل الله تعالى، وإن كانت الأخرى فأستغفره سبحانه من كل ما زلت به القدم، أو طغى به القلم. وأسأله تعالى أن يُكلل هذا العمل بالتوفيق والسداد، ويحقق فيه الفائدة، وينفعني به في الأولى والآخرة، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه خير مرجو، وأكرم مسئول:

سهر العيون لغير وجهك باطل وبكاؤهن لغير فضلك ضائع

وفي الختام أتوجه بخالص الشكر إلى فضيلة الشيخ الجليل الأستاذ

الدكتور أحمد محمد نور سيف ـ حفظه الله تعالى، وأجزل له المثُوبة ـ الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، ثم تفضل بالموافقة على نشرها في دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي. كما أشكر الشيخين الفاضلين مناقِشَيْ هذه الرسالة: الأستاذ الدكتور عبد الحكم السيد عتلم ـ رحمه الله تعالى ـ والأستاذ الدكتور مُسْفر بن غُرم الله الدُّميني ـ حفظه الله تعالى ـ.وأتقدم بالشكر الجميل أيضاً إلى كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض التي أتاحت لي فرصة الدراسة فيها.

ومسك الختام أستخلصه لشكر من يعجز لساني وقلمي عن الوفاء بشكرهم إلى والدي الكريمين وإخواني الأعزاء، ويعجز اللسان والقلم مرة أخرى عن ذكر أسباب شكرهم ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾[(١)].

والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسَلَّم تسليماً كثيراً.

قاله وكتبه

قاسم علي سعد

في قرية المغيرية من جبل لبنان

٧ من جمادى الآخرة سنة ١٤١١هـ

---

(١) الأحقاف: ١٥.

المقدمة

وهي تشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: يتألف من عدة مسائل هي:

١ ـ أسباب اختلاف الأئمة في الجرح والتعديل.

٢ ـ تعارض الجرح والتعديل، وذِكر أسبابهما.

٣ ـ من لم يرو إلا عن ثقة أو مقبول.

٤ ـ مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، وأحكامها.

المبحث الثاني: يتمثل في ترجمة موجزة للإمام النسائي.

المبحث الأول

المسألة الأولى: أسباب اختلاف الأئمة في الجرح والتعديل

من ألقى نظرة سريعة في دواوين النقد، رأى التباين الواضح، والاختلاف البيِّن، في أحكام أئمة الجرح والتعديل على الرجل الواحد، ولا ينحصر هذا الاختلاف في أقوال الجماعة منهم، بل هو قائم في حكم الإمام الواحد أيضاً، مما يستدعي النهود لبيان الأسباب الباعثة على هذا الأمر، وأهمها:

١ ـ كون الجرح والتعديل لا يخرج عن نِطاق الاجتهاد كسائر العلوم القائمة على النظر: قال العلامة الحافظ أبو الوليد الباجي: «أحوال المحدثين في الجرح والتعديل مما يدرك بالاجتهاد، ويُعلم بضرب من النظر»[1]. وقال الحافظ المنذري: «واختلاف هؤلاء ـ (أي النقاد) ـ كاختلاف الفقهاء كل ذلك يقتضيه الاجتهاد»[2]. وقال الحافظ الذهبي عند ذكره للطبقة الرابعة من طبقات النقاد: «يحيى بن معين: وقد سأله عن الرجال عباس الدوري، وعثمان الدارمي، وأبو حاتم، وطائفة، وأجاب كل واحد منهم بحسب اجتهاده، ومن ثَمَّ اختلفت آراؤه وعباراته في بعض الرجال، كما اختلفت اجتهادات الفقهاء المجتهدين، وصارت لهم في

---

(١) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ١/ ٢٨٠. وقد أشار الترمذي في كتاب العلل الملحق بالجامع ٥/ ٧٥٦ إلى هذا الاجتهاد بقوله: «وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال، كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم».

(٢) رسالة في الجرح والتعديل ٤٧.

المسألة أقوال»[١]. وقال في مكان آخر: «فإن أبا زكريا - (يعني ابن معين) - من أحد أئمة هذا الشأن، وكلامه كثير إلى الغاية في الرجال، وغالبه صواب وجيد، وقد ينفرد بالكلام في الرجل بعد الرجل فيلوح خطؤه في اجتهاده بما قلناه، فإنه بشر من البشر، وليس بمعصوم، بل هو في نفسه يوثق الشيخ تارة ويلينه أخرى، يختلف اجتهاده في الرجل الواحد فيجيب السائل بحسب ما اجتهد من القول في ذلك الوقت»[٢].

ولا يعني هذا الاجتهاد أن كلامهم في الرجال لا يتعدى حدود الظن الذي لا يمكن أن تثبت به السنن أو ترد، وذلك لأن غالب الرواة قد تصدى لكشف حالهم، وتبيين درجاتهم، وتمييز مراتبهم عدد من الجهابذة النقاد الذين عصمهم الله سحبانه عن الاتفاق على خلاف الواقع، فمن نظر في أقوالهم مجتمعة، غير ملتفت إلى الشاذ منها، خرج بجواب شاف، ونتيجة صادقة، قال الحافظ الذهبي: «هذا الدين مؤيّد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماؤه على ضلالة لا عمداً ولا خطأ، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف؛ والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده، وقوة معارفه، فإن قُدِّر خطؤه في نقده فله أجر واحد. والله الموفق»[٣].

ولما كان الأمر اجتهاداً كان لا بد أن تكون للطِّباع والسجايا التي جبل عليها الإنسان من شدة واعتدال وتساهل أثر في التزكية والجرح،

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ١٧٢.

(٢) الرواة الثقات المتكلم فيهم بمالا يوجب ردهم ٧.

(٣) الموقظة ٨٤.

فمن النقاد من نَفَسُه حاد في الجرح، يقدح في الراوي بالوَهَم اليسير، ويتشدد في التعديل، فمثل هذا يؤخذ بتوثيقه مطلقاً، ويعرض عن تجريحه إذا لم يوافقه غيره عليه، ولم يكن مفسراً. أما إذا كان صاحب الجرح والتعديل متساهلاً فيلزم اعتبار أقواله قبل الأخذ بها.

ويحدث الاختلاف في أقوالهم لاختلاف مذاهبهم في كيفية ثبوت عدالة الراوي وضبطه، وتباين أنظارهم في الجرح بالبدعة، وتفاوت آرائهم في تميز العلة القادحة من غيرها، وفي أسباب الجرح والتعديل، وغير ذلك.

وقد يكون الاختلاف الواقع في أحكامهم ظاهرياً، لعدم اتفاقهم على مصطلحات موحدة في الجرح والتعديل.

٢ ـ قَصْد النسبية في جملة كبيرة من أقوالهم دون إرادة المعنى المطلق: وهذا السبب يستوجب معرفة مخارج أقوال أهل الجرح والتعديل، ويستلزم نقل ألفاظهم بتمامها مع حكاية السؤال الموجَّه إليهم.

وقد نبّه على هذا السبب الدقيق القاضي أبو الوليد الباجي، والحافظ شمس الدين السخاوي، قال القاضي: «واعلم أنه قد يقول المعدِّل: فلان ثقة؛ ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه. ويقول: فلان لا بأس به؛ ويريد أنه يحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، فقد يُسأل عن الرجل الفاضل في دينه، المتوسط في حديثه، فَيُقْرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة؛ يريد أنه ليس من نَمَط من قُرن به، وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره. وقد يُسأل عنه على غير هذا الوجه فيقول: لا بأس به؛ فإذا قيل: أهو ثقة؟ قال: الثقة غير هذا... فهذا كله يدل على أن ألفاظهم في ذلك تصدر على حسب السؤال، وتختلف بحسب ذلك، وتكون بحسب إضافة

المسئول عنهم بعضهم إلى بعض، وقد يُحكم بالجرحة على الرجل بمعنى لو وجد في غيره لم يجرح به لما شهر من فضله وعلمه وأن حاله يحتمل مثل ذلك... فعلى هذا يَحْمل ألفاظ الجرح والتعديل من فهِم أقوالهم وأغراضهم، ولا يكون ذلك إلا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن، وأما من لم يعلم ذلك، وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذه من ألفاظ أهل الجرح والتعديل، فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل، ولا اعتبارها بشيء مما ذكرنا، وإنما يَتَّبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه، ويقف عند اختلافهم، واختلاف عباراتهم»[1].

وقال السخاوي: «ومما ينبه عليه أنه ينبغي أن تتأمل أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقولون: فلان ثقة أو ضعيف، ولا يريدون به أنه ممن يحتج بحديثه ولا ممن يُرد، وإنما ذلك بالنسبة لمن قُرن معه، على وَفْق ما وُجِّه إلى القائل من السؤال، كأن يسأل عن الفاضل المتوسط في حديثه ويقرن بالضعفاء فيقال: ما تقول في فلان وفلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة؛ يريد أنه ليس من نمط من قُرن به، فإذا سئل عنه بمفرده بيَّن حاله في التوسط. وأمثلة ذلك كثيرة لا نطيل بها، ومنها: قال عثمان الدارمي: سألت ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمٰن عن أبيه كيف حديثهم؟ فقال: ليس به بأس، قلت: وهو أحب إليك أو سعيد المقبُري؟ قال: سعيد أوثق والعلاء ضعيف، فهذا لم يرد به ابن معين أن العلاء ضعيف مطلقاً بدليل قوله: إنه لا بأس به؛ وإنما أراد أنه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبري، وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقت وجرحه في آخر، فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصِّها ليتبين ما لعله خفي منها على كثير من

---

(١) التعديل والتجريح ١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤ و٢٨٧ ـ ٢٨٨.

الناس. وقد يكون الاختلاف لتغير اجتهاده»[١].

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الثقة قد يكون ضعيفاً في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ[٢]، ولا يذكر في كثير من كتب الجرح، فمن ضعف في بعض الأوقات: منهم الذين اختلطوا في آخر عمرهم، أو أضروا وكانوا لا يحفظون فحدثوا من حفظهم. وأما من ضعف في بعض الأماكن فكالذي حدث في مكان لم يكن معه فيه كتاب فوهم، وحدث في مكان آخر من كتابه فضبط، وأما القسم الثالث فواضح لا يحتاج إلى تمثيل.

لذا ينبغي على من أراد استخلاص الحكم على الرجال من كلام الأئمة النقاد أن يكون عنده من الأبه والفطنة واليقظة ما يحمله على معرفة المطلق من المقيد، والخاص من العام في أقوالهم. والله أعلم.

المسألة الثانية: تعارض الجرح والتعديل وذكرُ أسبابهما

تعترض الباحث في كتب الجرح والتعديل عقبة بارزة، عندما يجد أقوالاً متعارضة لم يذكر أصحابها السبب الحامل على الجرح أو التعديل، وقد دفع هذا الأمر علماء الأصول والمصطلح إلى بحث هذه المشكلة، وتذليل تلك العقبة، كي يسهل اقتحامها، ويظهر وجه المخرج منها.

---

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٣٤٨/١. ويبدو أن السخاوي اقتبس هذا الكلام من شيخه ابن حجر، ينظر مقدمة لسان الميزان ١٧/١، وتهذيب التهذيب ١٨٧/٨.

(٢) وقد ألمع ابن حجر في ترجمة هُدْبة بن خالد القيسي البصري من هدي الساري ٤٤٧ إلى إرادة النسائي للنسبية في بعض أحكامه المختلفة فقال: «وقرأت بخط الذهبي قواه النسائي مرة وضعفه أخرى. قلت: لعله ضعفه في شيء خاص».

ويمكن تيسير عرض هذه المسألة بتقسيمها إلى وجهين على صيغة السؤال:

١ ـ هل يلزم الجارح والمعدل أن يذكر أسباب الجرح والتعديل؟.

٢ ـ أيهما يقدم عند التعارض الجرح أم التعديل؟.

وهذه المسألة بوجهيها فيها اختلاف وتفصيل.

فالوجه الأول: للعلماء فيه مذاهب أربعة:

المذهب الأول: يشترط ذكر سبب الجرح دون التعديل: وقد علل أبو بكر الخطيب هذه التفرقة بقوله: «فإن أسباب العدالة كثيرة يشق ذكر جميعها، ولو وجب على المزكي الإخبار بها، لكان يحتاج إلى أن يقول المزكي: هو عدل ليس يفعل كذا، ولا كذا، ويعد ما يجب عليه تركه؛ ثم يقول: ويفعل كذا وكذا فيعد ما يجب عليه فعله. ولمّا كان ذلك يطول، ويشق تفصيله وجب أن يقبل التعديل مجملاً من غير ذكر سببه. فإن قيل: فيجب عليكم ترك الكشف عما به يصير المجروح مجروحاً، وأن تقبلوا الجرح في الجملة. يقال: لا يجب ذلك، لأن الجرح يحصل بأمر واحد فلا يشق ذكره»[1].

وقد ارتضى الخطيب هذا القول جملة[2]، ونسبه إلى أئمة الحديث فقال: «وهذا القول هو الصواب عندنا، وإليه ذهب الأئمة من حفاظ الحديث. ونقاده، مثل محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وغيرهما، فإن البخاري قد احتج بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم، والجرح لهم... وهكذا فعل مسلم بن الحجاج... وسلك

---

(١) الكفاية في علم الرواية ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٢) لكنه زاده تقييداً يأتي بيانه في المذهب الرابع إن شاء الله تعالى.

أبو داود السجستاني هذه الطريق، وغير واحد ممن بعده»[١].

وهذا ما ذهب إليه الإمام الشافعي إذ قال: «يجب ذكر سبب الجرح دون التعديل، لأنه قد يجرّح بما لا يكون جارحاً، لاختلاف المذاهب فيه. وأما العدالة فليس لها إلا سبب واحد»[٢].

ونسب العلامة الأنصاري[٣] هذا المذهب لأكثر الفقهاء والمحدثين، وقال فيه ابن الصلاح: «وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله»[٤]. ووصفه النووي بأنه «الصحيح المشهور»[٥].

المذهب الثاني: يشترط ذكر سبب التعديل دون الجرح: وقد وجه فخر الدين الرازي هذه التفرقة المعاكسة للمذهب الأول بقوله: «لأن مطلق الجرح يبطل الثقة، ومطلق التعديل لا يُحصِّل الثقة، لتسارع الناس إلى الثناء على الظاهر، فلا بد من سبب»[٦].

المذهب الثالث: يشترط ذكر سببي الجرح والتعديل: «أخذاً بمجامع كلام الفريقين»[٧].

المذهب الرابع: لا يشترط ذكر سببي الجرح والتعديل: وهو عكس المذهب الثالث، وذلك إذا كان الجارح والمعدل عالماً بأسباب الجرح

---

(١) الكفاية ١٧٩.
(٢) المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرازي ١/ ٢/ ٥٨٦.
(٣) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ٢/ ١٥١.
(٤) علوم الحديث ٩٦.
(٥) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ١/ ٣٠٥.
(٦) المحصول ١/ ٢/ ٥٨٧.
(٧) المستصفى من علم الأصول للغزالي ١/ ١٦٢، المحصول ١/ ٢/ ٥٨٧.

والتعديل، ورعاً ديناً، قال القاضي أبو بكر الباقلاني: «لا يجب ذكر السبب فيهما جميعاً، لأنه إن لم يكن بصيراً بهذا الشأن فلا يصلح للتزكية، وإن كان بصيراً فأي معنى للسؤال»[١]. وقال الفخر الرازي عقب نقله لكلام القاضي أبي بكر مؤيداً ومصححاً: «والحق: أن هذا يختلف باختلاف أحوال المزكي: فإن علمنا كونه عالماً بأسباب الجرح والتعديل اكتفينا بإطلاقه، وإن علمنا عدالته في نفسه، ولم نعرف اطلاعه على شرائط الجرح والتعديل استخبرناه عن أسباب الجرح والتعديل»[٢].

وقد اختار هذا المذهب جماعة من أئمة الحديث والأصول، قال السيوطي: «وهذا اختيار القاضي أبي بكر، ونقله عن الجمهور، واختاره إمام الحرمين، والغزالي، والرازي، والخطيب، وصححه أبو الفضل العراقي، والبُلْقَيني في محاسن الاصطلاح»[٣].

وسبق عند الحديث على المذهب الأول أن الخطيب ارتضى ذاك المذهب جملة لا على سبيل التفصيل، فإنه مال إلى المذهب الرابع إذا كان الجارح ورعاً، عارفاً بأسباب الجرح والتعديل فقال: «الجرح يحصل بأمر واحد، فلا يشق ذكره، والعدالة لا تحصل إلا بأمور كثيرة حسب ما بيّناه، والإخبار بها يحرج، فلذلك كان الإجمال فيها كافياً. على أنّا نقول أيضاً: إن كان الذي يُرْجَع إليه في الجرح عدلاً، مرضياً في اعتقاده وأفعاله، عارفاً بصفة العدالة والجرح وأسبابهما، عالماً باختلاف الفقهاء في أحكام ذلك، قُبِلَ قولُه فيمن جرحه مجملاً، ولم يسأل عن سببه»[٤].

---

(١) المستصفى من علم الأصول ١/١٦٢ ـ ١٦٣.

(٢) المحصول ١/٢/٥٨٧ ـ ٥٨٨.

(٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١/٣٠٨.

(٤) الكفاية ١٦٧، وينظر فيها أيضاً ص١٧٨.

ويثار هنا تساؤل وهو أن الباقلاني نقل هذا المذهب عن الجمهور، في حين أن المذهب الأول نسب للجمهور أيضاً، وجوابه: أن فصل هذين المذهبين فصلاً تاماً أمر نظري، بعيد عن الواقع، لأننا نراهم غالباً ما يقبلون الجرح المجمل دون طلب للتفسير، كما أنهم كثيراً ما يردون أقوال الأئمة العارفين الورعين لخلوها عن بيان السبب، مما يدل على أن مذهب الجمهور هو مجموع ما بين المذهبين: الأول والرابع، فقد قبلوا كلام الجارح المجمل إذا كان ثقة، عارفاً بصفة العدالة والجرح وأسبابهما، ورعاً، بعيداً عن التعنت والتساهل والتعصب، قال ابن كثير: «أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يؤخذ مُسَلَّماً من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، واطلاعهم، واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل، أو كونه متروكاً، أو كذاباً، أو نحو ذلك. فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم؛ ولهذا يقول الشافعي في كثير من كلامه على الأحاديث: «لا يثبته أهل العلم بالحديث»، ويرده، ولا يحتج به بمجرد ذلك. والله أعلم»[1]. وأما إذا فقد الجارح خصلة من تلك الخصال عند قدحه في رجل ما، فإنه يرد كلامه، ولا يقبل إجماله، حتى يأتي ببينة واضحة، وحجة صالحة.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر تفصيلاً جيداً لهذا المذهب الملفق، قال السيوطي: «واختار شيخ الإسلام تفصيلاً حسناً: فإن كان من جُرح

---

(١) اختصار علوم الحديث ٧٩. وقد اعترض ابن كثير بهذا الكلام على ما ذكره ابن الصلاح من أن الأقوال المجملة لأهل الجرح التي ملئت بها كتب الرجال لا يعطل العمل بها مطلقاً، لكن تعتمد من وجه واحد وهو: التوقف عن قبول حديث من تكلموا فيه، إذا لم يوجد ما يرفع تلك الريبة عنهم.

مجملاً قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يُقْبَل الجرح فيه من أحد كائناً من كان إلا مفسراً، لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلي، فإن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا من اعتبروا حاله في دينه، ثم في حديثه، ونقدوه كما ينبغي، وهم أيقظ الناس، فلا يُنقض حكم أحدهم إلا بأمر صريح، وإن خلا عن التعديل قبل الجرح فيه غير مفسر إذا صدر من عارف لأنه إذا لم يعدل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرِّح فيه أولى من إهماله»(١).

فمن هذا كله نخلص إلى أن الجمهور يرون عدم لزوم ذكر أسباب الجرح، إذا تحقق شرطان هما:

١ ـ أن يكون الجارح عالماً بأسباب الجرح والتعديل، عارفاً باختلاف العلماء فيها، يقظاً، ناصحاً، عدلاً، بعيداً عن العصبية لمذهب أو هوى، غير متعنت أو متساهل.

٢ ـ أن لا يكون الذي جرحه موثقاً من قبل أحد الأئمة، أو مشهوراً بالعدالة والإتقان(٢).

ويعضد هذه النتيجة ما ذكره تاج الدين السبكي، وشيخه شمس

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٣٠٨. وقد سبق العلامة أبو الحسن بن القطان إلى هذا التفصيل الحسن فقال في كتابه النافع بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ٢/ ٦٠ب ـ ٦١أ: «ويفترق الأمر في هذا في حق من وثقه موثق أو موثقون، ومن هو من المساتير، فإنه إذا جرح من قد وثقه قوم بجرح غير مفسر لم ينبغ أن يسمع فيه ذلك الجرح ما لم يفسر، فإنه لعله قد جرّحه بما لا يراه غيره تجريحاً، أما في المساتير فيضرهم، فإنا قد كنا تاركين لرواياتهم للجهل بأحوالهم، فكيف وقد سمع فيه التجريح». وقال فيه أيضاً ٢/ ٦٩أ: «وإذا كان الراوي من لم تعلم أحواله، ولا وثقه موثق، يقبل فيه الجرح من المجرح له العدل، وإن لم يفسر ما به جرحه».

(٢) قال ابن عبد البر ـ كما في فتح المغيث ١/ ٢٨٥ ـ: «من صحت عدالته، وثبتت في العلم إمامته، وبانت همته فيه وعنايته، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن=

الدين الذهبي ـ وناهيك بهما ـ، قال السبكي: «لا نطلب التفسير من كل أحد، بل إنما نطلبه حيث يحتمل الحال شكاً، إما لاختلاف في الاجتهاد، أو لتهمة يسيرة في الجارح، أو نحو ذلك مما لا يوجب سقوط قول الجارح، ولا ينتهي إلى الاعتبار به على الإطلاق، بل يكون بين بين، أما إذا انتفت الظنون، واندفعت التهم، وكان الجارح حبراً من أحبار الأمة، مبرأً عن مظان التهمة، أو كان المجروح مشهوراً بالضعف، متروكاً بين النقاد، فلا نتلعثم عند جرحه، ولا نحوج الجارح إلى تفسير، بل طلب التفسير منه ـ والحالة هذه ـ طلب لغيبة لا حاجة إليها»[١].

وقال الذهبي عند ذكره لأقسام النقاد: «قسم منهم متعنت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصاً فعضّ على قوله بناجِذيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق، فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب»[٢].

= يأتي الجارح في جرحه ببينة عادلة». وقال التاج السبكي في قاعدته في الجرح والتعديل ٥١ ـ ٥٢: «قولهم: لا يقبل الجرح إلا مفسراً، إنما هو أيضاً في جرح من ثبتت عدالته واستقرت، فإذا أراد رافع رفعها بالجرح، قيل له: ائت ببرهان على هذا؛ أو فيمن لم يعرف حاله، ولكن ابتدره جارحان ومزكيان، فيقال إذ ذاك للجارحَيْن: فسّرا ما رميتماه به. أما من ثبت أنه مجروح فيقبل قول من أطلق جرحه، لجريانه على الأصل المقرر عندنا، ولا نطالبه بالتفسير، إذ لا حاجة إلى طلبه».

(١) قاعدة في الجرح والتعديل ٥٢.

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ١٥٨ ـ ١٥٩.

وأما الوجه الثاني: وهو تعارض الجرح والتعديل، وما يقدم منهما على الآخر: ففيه مذاهب أيضاً هي:

القول الأول: تقديم الجرح على التعديل: فقد اتفق المحدثون والأصوليون على تقديم الجرح إذا كان عدد الجارحين مثل عدد المعدلين، أما إذا زاد عدد المعدلين فالجمهور على تقديم الجرح أيضاً، قال الخطيب: «اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان، وعدله مثل عدد من جرحه فإن الجرح به أولى، والعلة في ذلك أن الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه... وإخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به، فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل... ولأن من عمل بقول الجارح لم يتهم المزكي، ولم يخرجه بذلك عن كونه عدلاً، ومتى لم نعمل بقول الجارح، كان في ذلك تكذيب له ونقض لعدالته، وقد علم أن حاله في الأمانة مخالفة لذلك... ـ (ثم قال) ـ : إذا عدل جماعة رجلاً، وجرّحه أقل عدداً من المعدلين، فإن الذي عليه جمهور العلماء أن الحكم للجرح، والعمل به أولى؛ وقالت طائفة: بل الحكم للعدالة، وهذا خطأ»[1].

وقد صحح ابن الصلاح[2] وغيره من أئمة الحديث مذهب الجمهور في تقديم الجرح ولو كان عدد المعدلين أكثر، وقال السخاوي: «وكذا صححه الأصوليون كالفخر والآمدي»[3]، وقال السيوطي: «هذا هو الأصح عند الفقهاء والأصوليين»[4].

---

(١) الكفاية ١٧٥ ـ ١٧٧.

(٢) علوم الحديث ٩٩.

(٣) فتح المغيث ١/٢٨٦.

(٤) تدريب الراوي ١/٣٠٩.

لكن يشترط أصحاب هذا المذهب أن يبين الجارح سبب الجرح كما تقدم قريباً في كلام الذهبي وغيره، وقال ابن حجر: «فإن كان الجرح والحالة هذه - (أي حالة التعارض قائمة) - مفسراً قبل، وإلا عمل بالتعديل، وعليه يحمل قول من قدم التعديل كالقاضي أبي الطيب الطبري، وغيره... فوجه قولهم: إن الجرح لا يقبل إلا مفسراً هو فيمن اختلف في توثيقه وتجريحه»[1]. وقال أيضاً: «والجرح مقدم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة، ولكن محله إن صدر مبيناً من عارف بأسبابه، لأنه إن كان غير مفسر، لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً»[2]. وقال السخاوي: «لكن ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح بما إذا فسر... أما إذا تعارضا من غير تفسير فالتعديل كما قاله المزي وغيره»[3].

وقد يقدم التعديل على الجرح المفسر، إذا دفع المعدِّل قول الجارح بأمر واضح معتبر، وهذا لا يعد خرقاً لعموم قول الجمهور، لأنه إذا دُفع قول الجارح ببيان شاف، ذهبت حقيقة التعارض، قال العلامة ابن الوزير الصنعاني: «واعلم أن التعارض بين التعديل والتجريح إنما يكون عند الوقوع في حقيقة التعارض - إذ الكلام في ذلك، وهو ما يتعذر فيه الجمع بين القولين - أما إذا أمكن معرفة ما يرفع ذلك فلا تعارض البتة، مثال ذلك: أن يُجرح هذا بفسق قد علم وقوعه منه، ولكن علمت توبته[4] أيضاً، والجارح جرح قبلها، أو يجرح بسوء حفظ مختص بشيخ أو

(١) لسان الميزان ١/ ١٥ - ١٦.

(٢) نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر، وشرحها ٤١.

(٣) فتح المغيث ١/ ٢٨٧.

(٤) هذا في غير الكذب على النبي ﷺ.

بطائفة، والتوثيق يختص بغيرهم، أو سوء حفظ مختص بآخر عمره لقلة حفظ، أو زوال عقل، وقد تختلف أحوال الناس، فكم من عدل في بعض عمره دون بعض... فإذا اطلع على التاريخ - أي تاريخ روايته، وتاريخ اختلاطه - فهو مخلص حسن»[١]. انتهى بزيادة ما بين المعترضتين[٢] من كلام الأمير الصنعاني شارح كتاب ابن الوزير.

وخلاصة الكلام في مذهب الجمهور: أن الجرح يقدم على التعديل، إذا كان الجارح عارفاً بأسبابه، وكان الجرح مفسراً غير مدفوع من المعدِّل[٣].

القول الثاني: تقديم التعديل إذا كان عدد الجارحين دون عدد المعدلين: وقد تقدم قريباً تخطئة الخطيب لهذا القول، وقال أيضاً: «وقد اعتلت هذه الطائفة بأن كثرة المعدلين تقوي حالهم، وتوجب العمل بخبرهم، وقلة الجارحين تضعف خبرهم، وهذا بعد ممن توهمه، لأن المعدلين وإن كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون»[٤].

---

(١) تنقيح الأنظار في علوم الآثار ٢/ ١٦٧.

(٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ٢/ ١٦٧.

(٣) أما إذا دُفع فتكون زيادة العلم حينئذٍ مع المعدل، مثال ذلك: أن يقول الجارح: فلان مجهول، لم يرو عنه إلا واحد، فيقول المعدل: بل هو معروف روى عنه فلان وفلان، ووثقه فلان، فيعمل بقول المعدل، قال الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال في ترجمة عبد الله بن الوليد بن عبد الله بن معقل المزني ٢/ ٥٢١: «وعنه أبو عاصم، وأبو نعيم، وآخرون. وثقه ابن معين، والنسائي، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن المديني: مجهول لا أعرفه. قلت: قد عرفه جماعة ووثقوه، فالعبرة بهم». وقال فيه أيضاً ١/ ٢٧٩: «ليس من لا يعرف حجة على من عرف».

(٤) الكفاية ١٧٧.

وتبع الخطيبَ في توهين هذا المذهب فخرُ الدين الرازي حيث قال: «وعدد المعدل إذا زاد، قيل: إنه يقدم على الجارح، وهو ضعيف، لأن سبب تقديم الجرح اطلاع الجارح على زيادة، فلا ينتفي ذلك بكثرة العدد»[١].

القول الثالث: يقدم ما كان صاحبه أقوى حفظاً، قال السيوطي: «حكاه البُلْقَيني في محاسن الاصطلاح»[٢].

القول الرابع: يتعارضان، ولا يترجح أحدهما إلا بمرجح: قال السيوطي: «حكاه ابن الحاجب وغيره عن ابن شعبان من المالكية»[٣]. وقال زين الدين العراقي: «وكلام الخطيب يقتضي نفي هذا القول الثالث[٤]، فإنه قال: اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان، وعدله مثل عدد من جرحه، فإن الجرح به أولى. ففي هذه الصورة حكاية الإجماع على تقديم الجرح خلاف ما حكاه ابن الحاجب»[٥].

فهذا كله فيما إذا تعارض الجرح والتعديل من قائلَيْن، أما إذا تعارضا في كلام إمام واحد، فقال السخاوي: «إذا كانا من قائل واحد،

---

(١) المحصول ١/ ٢/ ٥٨٨ ـ ٥٨٩.

(٢) تدريب الراوي ١/ ٣١٠.

(٣) تدريب الراوي ١/ ٣١٠.

(٤) يعني القول الرابع، لأن العراقي لم يذكر القول السابق، مكتفياً بذكر ثلاثة مذاهب فقط. وكلام الخطيب يقتضي أيضاً نفي المذهب الذي حكاه البُلْقَيني.

(٥) شرح الألفية ١/ ٣١٣. ولما ذكر السخاوي في فتح المغيث ١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨ المذهب الرابع أتبعه بقوله: «ووجهه: أن مع المعدل زيادة قوة بالكثرة، ومع الجارح زيادة قوة بالاطلاع على الباطن».

كما يتفق لابن معين وغيره من أئمة النقد، فهذا قد لا يكون تناقضاً بل نسبياً في أحدهما، أو ناشئاً عن تغير اجتهاد، وحينئذٍ فلا ينضبط بأمر كلي، وإن قال بعض المتأخرين إن الظاهر أن المعمول به المتأخر منهما إن علم، وإلا وجب التوقف»[1]. والله أعلم.

المسألة الثالثة: من لم يرو إلا عن ثقة أو مقبول

اختلفت أنظار أئمة الحديث في تلقيهم وتبليغهم هذا العلم الشريف عن شيوخهم، فمنهم من ألزم نفسه الرواية عن الثقات المقبولين، وأهل العدالة الضابطين؛ ومنهم من لم يقنع بالاكتفاء بهذا النوع الرفيع، فترخصوا في الرواية عن الضعفاء، ومن لا يحتج بهم، معتلين بأن روايتهم عن هذا الصنف إنما هي للاعتبار، أو لمجرد المعرفة، وعلى هذا عامة أهل الحديث.

أما الفريق الأول فهم فئة قليلة، وجماعة يسيرة، من كبار الأئمة، وجهابذة الحفاظ، حملوا أنفسهم على التحديث عن الثقات إلا في النادر، فإذا حدث من عُرف باقتصاره في الرواية عن الثقات عن رجل، كان ثقة عنده في الغالب، قال الحفاظ ابن حجر: «من عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه إذا روى عن رجل وصف بكونه ثقة عنده، كمالك، وشعبة، والقطان، وابن مهدي، وطائفة ممن بعدهم»[2]. وزاد السخاوي تسمية جماعة ممن عرفوا بذلك فقال: «من كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر: الإمام أحمد، وبقي بن مخلد، وحَرِيْز بن عثمان، وسليمان بن حرب، وشعبة، والشعبي، وعبد الرحمن بن مهدي، ومالك،

---

(١) فتح المغيث ١/ ٢٨٨.

(٢) مقدمة لسان الميزان ١/ ١٥.

ويحيى بن سعيد القطان، وذلك في شعبة على المشهور، فإنه كان يتعنت في الرجال، ولا يروي إلا عن ثبت، وإلا فقد قال عاصم بن علي: سمعت شعبة يقول: لو لم أحدثكم إلا عن ثقة لم أحدثكم عن ثلاثة، وفي نسخة ثلاثين. وذلك اعتراف منه بأنه يروي عن الثقة وغيره فينظر، وعلى كل حال فهو لا يروي عن متروك، ولا عمن أجمع على ضعفه»[١].

وقد عُرفت طائفة أخرى بذلك، لم يتعرض ابن حجر والسخاوي في كلاميهما السابقين لذكرهم، وأقوم هنا بتسمية كل من وقفت على نسبته لهذا الأمر، سواء ذكر في كلام الحافظين ابن حجر والسخاوي أو لم يذكر، مرتباً لهم على سني وفاتهم:

١ ـ **سعيد بن المسيب**: قال ابن حجر: «وروى ابن منده في الوصية من طريق يزيد بن أبي مالك قال: كنت عند سعيد بن المسيب فحدثني بحديث، فقلت له: من حدثك يا أبا محمد بهذا؟ فقال: يا أخا أهل الشام خذ ولا تسأل، فإنا لا نأخذ إلا عن الثقات»[٢]. وقال الإمام الشافعي مبيناً سبب قبوله لمراسيل سعيد بن المسيب جملة: «لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعاً إلا وجدنا ما يدل على تسديده، ولا أَثَرَهُ عن أحد فيما عرفنا عنه إلا ثقة معروف، فمن كان بمثل حاله قبلنا منقطعه»[٣].

٢ ـ **إبراهيم بن يزيد النَّخَعي**: قال ابن عبد البر: «وكل من عرف

---

(١) فتح المغيث ١/٢٩٣. وقول شعبة من رواية عاصم لعله أراد به أساطين الثقات. وعليه لا يستقيم تعليق السخاوي. والله أعلم.

(٢) تهذيب التهذيب ٤/٨٧.

(٣) الأم ٣/١٨٨.

أنه لا يأخذ إلا عن ثقة، فتدليسه ومرسله مقبول، فمراسيل سعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين، وإبراهيم النَّخَعي عندهم صحاح»[١].

٣ ـ **عامر بن شراحيل الشعبي**: إذا سمى من روى عنه فهو ثقة عنده، قال ابن أبي حاتم: «أنبأنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدث الشعبي عن رجل فسماه فهو ثقة يحتج بحديثه»[٢].

٤ ـ **القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق**: قال الدارمي: «أخبرنا محمد بن كثير، عن سفيان بن عيينة، عن يحيى قال: قلت للقاسم: ماأشد علي أن تُسأل عن الشيء لا يكون عندك، وقد كان أبوك إماماً. قال: إن أشد من ذلك عند الله، وعند من عقل عن الله، أن أفتي بغير علم، أو أروي عن غير ثقة»[٣].

٥ ـ **الحسن بن أبي الحسن البصري**: قال ابن حجر: وقال ابن أبي خيثمة في تاريخه: سمعت ابن معين يقول: إذا روى الحسن البصري عن رجل فسماه فهو ثقة يحتج بحديثه»[٤].

٦ ـ **محمد بن سيرين**: قال ابن حجر: «وصحح ابن عبد البر مراسيل محمد بن سيرين قال: لأنه كان يتشدد في الأخذ، ولا يسمع إلا من ثقة»[٥]. وقال ابن تيمية: «وابن سيرين ما كان يروي إلا عن ثقة»[٦].

---

(١) مقدمة التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١/ ٣٠.
(٢) الجرح والتعديل ١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤.
(٣) سنن الدارمي، باب التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة ١/ ٤٦.
(٤) تهذيب التهذيب ١/ ٣٤٧.
(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٥٥٧.
(٦) مجموع الفتاوى ٢٣/ ٤٧.

٧ ـ **بُكَير بن عبد الله بن الأَشَجّ المدني ثم المصري**: قال ابن حجر: «وقال أحمد بن صالح المصري: إذا رأيت بكير بن عبد الله روى عن رجل فلا تسأل عنه فهو الثقة الذي لا شك فيه»(١).

٨ ـ **يحيى بن أبي كثير اليمامي**: قال الذهبي: «وقال أبو حاتم: ثقة إمام، لا يروي إلا عن ثقة»(٢).

٩ ـ **أيوب بن أبي تميمة السَّختِياني**: قال ابن أبي حاتم في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس: «أنبأنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إليّ قال: أخبرنا يحيى بن معين قال: حدثني من سمع حماد بن زيد يقول: سمعت أيوب ـ وسئل عن عكرمة كيف هو؟ قال: لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه»(٣).

١٠ ـ **محمد بن جُحادة الأودي الكوفي**: قال الآجري عن أبي داود: «كان لا يأخذ عن كل أحد»(٤).

١١ ـ **منصور بن المعتمر الكوفي**: قال الآجري عن أبي داود: «كان منصور لا يروي إلا عن ثقة»(٥).

١٢ ـ **إسماعيل بن أبي خالد البجلي**: قال مُغُلْطاي: «وقال العجلي... وكان لا يروي إلا عن ثقة»(٦).

---

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣.

(٢) تذكرة الحفاظ ١/ ١٢٨.

(٣) الجرح والتعديل ٢/٣/٨. وينظر تهذيب التهذيب ١٢/ ٢٨٠.

(٤) نقلاً عن تهذيب التهذيب ٩/ ٩٢.

(٥) نقلاً عن المصدر السابق ١٠/ ٣١٣.

(٦) إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٢أ. وكلام العجلي هذا، لا يوجد في ترتيب الهيثمي وترتيب السبكي لكتابه.

١٣ ـ **محمد بن الوليد الزُّبيدي الحمصي**: قال ابن حجر: «وقال الإمام أحمد: كان لا يأخذ إلا عن الثقات»[١].

١٤ ـ **ابن أبي ذئب (محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة)**: قال المزي: «وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم عن يحيى بن معين: ابن أبي ذئب ثقة، وكل من روى عنه ابن أبي ذئب ثقة إلا أبا جابر البياضي، وكل من روى عنه مالك ثقة إلا عبد الكريم أبا أمية. وقال أبو داود في موضع آخر: سمعت أحمد بن صالح يقول: شيوخ ابن أبي ذئب كلهم ثقات إلا أبو جابر البياضي»[٢].

١٥ ـ **شعبة بن الحجاج**: قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة، إلا نفراً بأعيانهم»[٣]. وقال السخاوي: «ونظر في الرجال شعبة، وكان متثبتاً لا يكاد يروي إلا عن ثقة»[٤]. وقال الذهبي: «شيوخ شعبة نُقاوة إلا النادر منهم»[٥]. وقال أيضاً: «شيوخ شعبة جِياد»[٦]. وقال أيضاً: «شعبة مُنَق للرجال»[٧].

وقد روى شعبة عن بعض الضعفاء كمحمد بن عبيد الله العَرْزمي

---

(١) تهذيب التهذيب ٩/ ٥٠٣.

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٢٣٢. لكن المزي نقل عن الإمام أحمد قوله فيه: «ابن أبي ذئب كان لا يبالي عمن يحدث».

(٣) مقدمة الجرح والتعديل ١٢٨. وقال أبو زرعة الرازي ضمن كلام له ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٠٤ ـ: «وشعبة في انتقاده وتركه الأخذ عن كل أحد». وينظر في المصدر السابق ٢/ ١/ ٤٢٧ ترجمة داود بن يزيد الأودي الزَّعافِري.

(٤) المتكلمون في الرجال ٨٨.

(٥) ميزان الاعتدال ٣/ ٦١٣.

(٦) المصدر السابق ٢/ ٥٣٢، ٤/ ٥٤٠.

(٧) المصدر السابق ٤/ ٥١٤.

الكوفي، وزيد بن الحَوَاري العَمِّي، وجابر بن يزيد الجُعفي، وعاصم بن عبيد الله بن عاصم العدوي، وغيرهم. لكنه كان ينتقي من حديثهم الجيدَ المقبول، قال ابن حجر: «وهو ـ (أي شعبة) ـ لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم»[١].

١٦ ـ **حَريز بن عثمان الرَّحَبي الحمصي**: قال الآجري عن أبي داود: «شيوخ حَريز كلهم ثقات»[٢]. وقال الذهبي: «شيوخ حَريز وُثِّقوا»[٣].

١٧ ـ **وُهيب بن خالد البصري**: قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: ما أنقى حديث وُهيب لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء»[٤].

١٨ ـ **مالك** بن **أنس**: قال ابن مُحرز: «سمعت ابن نُمير يقول: ما أحد قاسٍ قوله في الرجال غير مالك بن أنس، كان لا يحدث عمن لم يكن عنده ثقة»[٥]. وقال ابن أبي حاتم: «وقال يحيى بن معين: أتريد أن تسأل عن رجال مالك؟ كل من حدث عنه ثقة إلا رجلاً أو رجلين»[٦]. وقال الذهبي: «وروى طاهر بن خالد الأيلي، عن أبيه، عن ابن عيينة قال: كان مالك لا يُبَلِّغ من الحديث إلا صحيحاً، ولا يُحدث إلا عن ثقة»[٧]. وقال الفسوي: «مالك بن أنس لم يضع في الموطأ إسناداً، وأظهر

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١/ ٣٠٠.
(٢) نقلاً عن تهذيب التهذيب ٢/ ٢٣٨، ٤/ ٣٠٩، ٥/ ٣٥٤.
(٣) ميزان الاعتدال ٤/ ٥٩٧.
(٤) الجرح والتعديل ٢/ ٤/ ٣٥.
(٥) معرفة الرجال ٤٠ب.
(٦) مقدمة الجرح والتعديل ١٧.
(٧) سير أعلام النبلاء ٨/ ٦٦.

ـ (كذا) ـ اسماً يحدث عنه إلا وهو ثقة، خلا عبد الكريم أبا أمية»[١]. وقال أبو حاتم: «مالك نقي الرجال، نقي الحديث»[٢]. وقال ابن حبان: «وكان مالك لا يرى الرواية إلا عن متقن صدوق فاضل»[٣]. وقال ابن عدي: «فإن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة»[٤]. وقال ابن رجب الحنبلي: «كل من روى عنه مالك فهو ثقة»[٥]. وقال فيه ابن عبد البر: «لم يرو إلا عن ثقة حجة»[٦]. وقد أشار الإمام مالك نفسه إلى هذا الأمر، قال الذهبي: «قال بشر بن عمر الزَّهراني: سألت مالكاً عن رجل فقال: هل رأيته في كتبي؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي. (قال الذهبي): ـ فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلا عمن هو عنده ثقة، ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات، ثم لا يلزم مما قال أن كل من روى عنه، هو عنده ثقة، أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال، رحمه الله»[٧].

وقد روى الإمام مالك عن بعض الضعفاء أحاديث يسيرة في غير الأحكام، قال أبو الوليد الباجي: «قال أبو عبد الرحمٰن النسائي... وليس أحد بعد التابعين أقل رواية عن الضعفاء من مالك بن أنس، ما علمناه حدث عن متروك إلا عن عبد الكريم[٨] أبي أمية حديثين، وعن

(١) المعرفة والتاريخ ١/ ٤٢٥.
(٢) الجرح والتعديل ١/٤/ ٢٠٦. وينظر تهذيب التهذيب ٦/ ٣٧٤.
(٣) الثقات ٧/ ٣٨٣.
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٢١٣٧.
(٥) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٧٩.
(٦) مقدمة التمهيد ١/ ٦٠.
(٧) سير أعلام النبلاء ٨/ ٦٤.
(٨) يعني ابن أبي المُخَارِق.

يحيى بن سعيد عن عبد الغفار بن القاسم أبي مريم، وعبد الغفار متروك الحديث، وروى عن عاصم بن عبيد الله، وعمرو بن أبي عمرو، وليسا بذاك، ولم يرو عنهما من الأحكام شيئاً، وذلك أن كل من روى عنه مالك سوى هؤلاء فهو فيهم حجة»[١].

١٩ ـ يحيى بن سعيد القطان: قال فيه العجلي: «نقي الحديث، وكان لا يحدث إلا عن ثقة»[٢]. وقال الباجي: «قال أبو عبد الرحمٰن النسائي: ما عندي أحد بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس، ولا أجلّ منه، ولا أوثق، ولا آمن على الحديث منه، ثم يليه شعبة في الحديث، ثم يحيى بن سعيد القطان، وليس أحد بعد التابعين آمن على الحديث من هؤلاء الثلاثة، ولا أقل رواية عن الضعفاء من هؤلاء الثلاثة»[٣]. وقال الذهبي في ترجمة عبد الواحد بن صفوان: «حدث عنه يحيى القطان، ولولا أنه عنده صالح الحال لما روى عنه»[٤]. وقال ابن حجر: «ويحيى بن سعيد كان لا يروي إلا عن ثقة»[٥].

٢٠ ـ عبد الرحمٰن بن مهدي: قال المزي: «وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا حدث عبد الرحمٰن بن مهدي عن رجل فهو حجة»[٦]. وقال أيضاً في ترجمة بشر بن منصور الحَنَّاط: «فقد ثبتت عدالته لرواية عبد الرحمٰن بن مهدي عنه، فإنه لا يروي عن غير ثقة»[٧].

---

(١) التعديل والتجريح ٢/ ٦٩٩ ـ ٧٠٠.
(٢) معرفة الثقات ٢/ ٣٥٣.
(٣) التعديل والتجريح ٢/ ٦٩٩ ـ ٧٠٠.
(٤) ميزان الاعتدال ٢/ ٦٧٤.
(٥) موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج آثار المختصر ٦٦٧.
(٦) تهذيب الكمال ٨٢١.
(٧) المصدر السابق ٤/ ١٥٥.

وقال أبو سعد السمعاني: «وما كان يروي إلا عن الثقات»[١].

٢١ ـ ٢٣ ـ مُظَفَّر بن مُدْرِك أبو كامل الخراساني، ومنصور بن سلمة أبو سلمة الخُزاعي، والهيثم بن جميل أبو سهل البغدادي: قال الذهبي: «روى أبو طالب عن أحمد قال: أبو سلمة الخُزاعي، والهيثم، وأبو كامل: كان لهم بصر بالحديث والرجال، ولا يكتبون إلا عن الثقات»[٢].

٢٤ ـ سليمان بن حرب البصري: قال ابن أبي حاتم في ترجمة محمد بن أبي رَزين: «سئل أبي عنه فقال: شيخ بصري، لا أعرفه، لا أعلم روى عنه غير سليمان بن حرب، وكان سليمان قلَّ من يرضى من المشايخ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة»[٣].

٢٥ ـ علي بن المديني: قال ابن حجر في ترجمة محمد بن الحسن بن أَتَش الصنعاني: «وقال أبو العرب القَيْرَواني... لأن أحمد، وعلي بن المديني لا يرويان إلا عن مقبول»[٤]. وقال ابن أبي حاتم في ترجمة فُضيل بن سليمان النُّمَيْري: «سئل أبو زرعة عن فضيل بن سليمان فقال: لين الحديث، روى عنه علي بن المديني، وكان من المتشددين»[٥].

٢٦ ـ أحمد بن حنبل: قال الهيثمي: «ثابت بن الوليد بن عبد الله بن جُميع ذكره ابن عدي في الكامل، ولم يتكلم فيه بكلمة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وقد روى عنه أحمد، وشيوخه ثقات»[٦].

---

(١) الأنساب ١١/ ٢٣٠.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٢٥.
(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٣/ ٢٥٥.
(٤) تهذيب التهذيب ٩/ ١١٤.
(٥) الجرح والتعديل ٢/ ٣/ ٧٣. وينظر تهذيب التهذيب ٧/ ٣٥٧.
(٦) مجمع الزوائد ١/ ٢٠٤.

فكلام الهيثمي هذا مع كلام ابن حجر ـ الذي مرَّ قريباً ـ في أن الإمام أحمد لا يروي إلا عن مقبول، يحمل على الأغلب، لأن الإمام أحمد روى عن جماعة من الضعفاء والمليين وطائفة من المتروكين والهالكين، وقد أشار بعض العلماء إلى ضعف جماعة من شيوخ الإمام أحمد، قال العلامة اللكنوي: «قال ابن تيمية في منهاج السنة... وشرطه في المسند: أن لا يروي عن المعروف بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف»[١]. وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: «وقال المديني في خصائص المسند: ويروي أحمد في غير المسند عمن ليس بذاك»[٢]. فتبين أن الصواب في هذه المسألة أن يقال: غالب شيوخ الإمام أحمد جِياد، وهو لا يروي عن متروك[٣] أو متهم عنده.

٢٧ ـ **أبو زرعة الرازي (عُبيد الله بن عبد الكريم)**: قال ابن حجر: «فمن عادة أبي زرعة أن لا يحدث إلا عن ثقة»[٤]. وقال ابن قُطْلُوْبُغا: «وأبو زرعة لا يحدث إلا عن ثقة»[٥].

٢٨ ـ **محمد بن إسحاق أبو بكر الصَّاغَانِي**: قال الذهبي: «قال

---

(١) الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة ٩٦.

(٢) قواعد في علوم الحديث (الحاشية) ٢١٩. وتنظر هذه الحاشية لزاماً، وما أحالت عليه.

(٣) قال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة خالد بن نافع الأشعري ١/ ٦٤٤: «وقال أبو داود: متروك الحديث؛ وهذا تجاوز في الحد، فإن الرجل قد حدث عنه أحمد بن حنبل ومسدّد، فلا يستحق الترك». مما يدل على أن من روى عنه الإمام أحمد لا يكون متروكاً إلا في النادر، والله أعلم.

(٤) لسان الميزان ٢/ ٤١٦، وينظر لزاماً كتاب «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية» ١/ ١٥٨ ـ ١٦٢.

(٥) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٩٤ ب.

إبراهيم بن جابر الفقيه: سمعت أبا بكر الصاغاني ـ وذكر الواقدي ـ فقال: والله لولا أنه عندي ثقة ما حدثت عنه»[(١)].

٢٩ ـ أبو داود السِّجِسْتاني (سليمان بن الأشعث): قال ابن حجر: «فإنه ـ (يعني أبا داود) ـ لا يروي إلا عن ثقة عنده»[(٢)]. وقال ابن القطان: «فإن قيل: فإن أبا داود لا يروي إلا عن ثقة، قيل: هذا لم نجده عنه نصاً، وإنما وجدناه عنه توقياً في الأخذ يوهم ذلك[(٣)]... فنعد هذا منه غاية في انتقاء الرجال، والتوقي في الأخذ»[(٤)].

٣٠ ـ بقي بن مَخْلَد القُرْطُبي: قال ابن حجر في ترجمة أيوب بن محمد الهاشمي البصري المعروف بالقُلْب: «وروى عنه بقي بن مخلد، ومن شأنه أن لا يروي إلا عن ثقة»[(٥)].

٣١ ـ محمد بن وضَّاح القُرْطُبي: قال ابن حجر في ترجمة عبد الملك بن حبيب الأندلسي: «روى عنه ابن وضَّاح، وبقي بن مخلَد، ولا يرويان إلا عن ثقة عندهما»[(٦)].

٣٢ ـ عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال ابن حجر: «كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلا عَمَّن أذن له أبوه في الكتابة عنه، وكان لا يأذن له أن يكتب إلا عن أهل السُّنة، حتى كان يمنعه أن يكتب عمن أجاب في

---

(١) سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٦١.

(٢) تهذيب التهذيب ٢/ ٣٤٤.

(٣) يرى ابن القطان أن المساتير ضعفاء ما لم يُنص على عدالتهم، ولو كان من روى عنهم لا يروي إلا عن ثقة، إلا إذا صرح المقتصر في روايته عن الثقات بذلك.

(٤) بيان الوَهَم والإيهام ٢/ ١٠٨ ب ـ ١٠٩أ.

(٥) تهذيب التهذيب ١/ ٤١٠، وينظر أيضاً ١/ ٢٢، ٣٠، ٥/ ٣٣١، ٧/ ١٩٧.

(٦) تهذيب التهذيب ٦/ ٣٩١.

المحنة، ولذلك فاته علي بن الجعد، ونظراؤه من المسند»[1]. ثم قال بعد ذلك مشيراً إلى هذا الكلام: «وقد تقدم أن عبد الله كان لا يكتب إلا عن ثقة عند أبيه»[2]. وقال أيضاً: «وقد كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلا عمن يأذن له أبوه في الكتابة عنه، ولهذا كان معظم شيوخه ثقات»[3]. وقال أيضاً: «حكم شيوخ عبد الله القبول، إلا أن يثبت فيه جرح مفسر، لأنه كان لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه فيه»[4].

٣٣ ـ **موسى بن هارون الحَمَّال**: قال ابن عدي: «كان عالماً بعالي الحديث، متوقي، ولم يحدث إلا عن ثقة»[5].

٣٤ ـ **النسائي (أحمد بن شعيب)**: قال الذهبي في ترجمة أحمد بن نُفيل الكوفي: «شيخ للنسائي، لا يعرف، لكن النسائي نظيف الشيوخ، وقد قال: لا بأس به»[6]. وقد أشار الخطيب إلى جودة شيوخ النسائي فقال في ترجمة أبي الوليد أحمد بن عبد الرحمن الدمشقي: «وأبو الوليد ليس حاله عندنا ما ذكر الباغَنْدي عن هذا الشيخ ـ (يعني إسماعيل السكري) ـ، بل كان من أهل الصدق، وقد حدث عنه من الأئمة أبو عبدالرحمن النسائي، وحسبك به»[7].

هذا ما وقفت عليه من أسماء من قيل فيه: إنه لا يروي إلا عن

---

(١) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ١٥.

(٢) المصدر السابق ١٩.

(٣) المصدر السابق ٣٥٥.

(٤) المصدر السابق ٣٦٠.

(٥) مقدمة الكامل ١/١٤٦.

(٦) المغني في الضعفاء ١/٦١.

(٧) تاريخ بغداد ٤/٢٤٢.

ثقة أو مقبول، وقد نبهت في بداية هذا الموضوع إلى أنه يستثنى من إطلاقهم هذا: النادر، بل يحمل الإطلاق في بعض المذكورين على الغالب، وليس معنى اقتصارهم في الرواية عن الثقات، أن كل من رووا عنه يكون ثقة في حقيقة الأمر، لكن يقال: ثقة عند من روى عنه، ممن عرف عنه اشتراطه ذلك. والله أعلم.

المسألة الرابعة: مراتب ألفاظ الجرح والتعديل وأحكامها

للجرح والتعديل ألفاظ كثيرة، لم يضع لها المتقدمون ضابطاً يُحكِم نظامها، ويجمع أشتاتها، إلى أن قام الإمام أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم ـ المتوفى سنة ٣٢٧ ـ بهذا الأمر، وذلك في مستهل كتابه الجليل «الجرح والتعديل»، فشهد له من بعده بالسبق والفضل، إذ ارتضوا تقسيمه وترتيبه، ومن هؤلاء الخطيب، وابن الصلاح، والنووي، لكن المتأخرين عنهم هذبوا ما ذكره ابن أبي حاتم، وأضافوا إليه تقاسيم جديدة، وفي مقدمة هؤلاء الذهبي، وزين الدين العراقي، وابن حجر، والسخاوي.

وأعرض هنا هذه المراتب مختصرة[1]، وسأذكر ـ إن شاء الله تعالى ـ في ختام كل قسم أحكام أهله، من حيث الاحتجاج بهم أو عدمه.

أ ـ مراتب ألفاظ التعديل، وهي خمس:

١ ـ وهي أعلاها: الوصف بما دل على المبالغة ونحوها: كقولهم: فلان إليه المنتهى في التثبت، أو أوثق الناس، أو لا أعرف له نظيراً، أو ركن من الأركان، أو أحد الأَحَدِيْن، أو نسيج وحده، ونحو ذلك.

---

(١) وقد اخترت الاختصار، لأني وسَّعت الكلام في هذه المراتب في كتابي: مباحث في علم الجرح والتعديل. وذلك من صفحة ٢٨ إلى صفحة ٨٠.

٢ ـ تكرير صفة التوثيق لفظاً أو معنى: كقولهم: ثقة ثقة، أو ثقة حافظ، أو ثَبْت حجة، أو بَخٍ بَخٍ ثقة، وشبه ذلك.

٣ ـ إفراد لفظ التوثيق أو معناه: كقولهم: ثقة، أو ثَبْت، أو حجة أو عدل ضابط، ونحو ذلك.

٤ ـ كقولهم: لا بأس به، أو صدوق، ونحوهما.

٥ ـ كقولهم: محله الصدق، أو صدوق يهم، أو مقبول، ونحو ذلك.

حكم هذه المراتب: قال السخاوي: «ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب الاحتجاج بالثلاثة الأولى منها، وأما التي بعدها فإنه لا يحتج[1] بأحد من أهلها، لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط، بل يكتب حديثهم ويختبر، وأما الخامسة: فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه»[2]. انتهى بتصرف.

---

(١) ما ذكره السخاوي من عدم الاحتجاج بأهل المرتبة الرابعة فيه نظر، لأن من قيل فيه: ليس به بأس، أو صدوق، يكون حديثه حسناً كما هو صنيع الذهبي في مواطن كثيرة من كتبه، والحديث الحسن مما يحتج به، قال ابن الصلاح في علوم الحديث ٣٦: «من أهل الحديث من لا يُفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به»، وقال الذهبي في خاتمة ديوان الضعفاء ٣٧٣: «والحسن حجة»، وقال في سير أعلام النبلاء ٧/٣٣٩: «وبهذا يظهر لك أن الصحيحين فيهما الصحيح، وما هو أصح منه، وإن شئت قلت: فيهما الصحيح الذي لا نزاع فيه، والصحيح الذي هو حسن، وبهذا يظهر لك أن الحسن قسم داخل في الصحيح، وأن الحديث النبوي قسمان: ليس إلا صحيح، وهو على مراتب، وضعيف، وهو على مراتب. والله أعلم»، وقال الزيلعي في نصب الراية ١/٣٣٣: «والحديث الحسن يحتج به، لا سيما إذا تعددت شواهده، وكثرت متابعاته».

(٢) فتح المغيث ١/٣٤٠ مصححاً من نسخة خطية.

ب ـ مراتب ألفاظ التجريح، وهي ست:

١ ـ وهي أسوأها: الوصف بما دل على المبالغة ونحوها: كقولهم: فلان إليه المنتهى في الوضع، أو أكذب الناس، أو ركن الكذب، أو منبَعُه، أو معدِنُه، وشبه ذلك.

٢ ـ كقولهم: كذاب، أو دجال، أو وضاع، أو يكذب، أو يختلق الحديث، ونحو ذلك.

٣ ـ كقولهم: متهم بالكذب أو ساقط، أو هالك، أو ذاهب الحديث، أو متروك الحديث، أو مجمع على تركه، أو ليس بثقة، أو لا يعتبر بحديثه، ونحو ذلك.

٤ ـ كقولهم: مردود الحديث، أو مُطَّرَح الحدث، أو لا يكتب حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، أو تالف، أو واهٍ، أو ضعيف جداً، وشبهه.

٥ ـ كقولهم: ضعيف، أو مضطرب الحديث، أو مجهول، ونحو ذلك.

٦ ـ كقولهم: فيه ضعف، أو فيه مقال، أو ليس بذاك، أو ليس بالقوي، أو ليس بحجة، أو ليِّن الحديث، أو فيه جهالة، ونحو ذلك.

حكم هذه المراتب: قال السخاوي: «والحكم في المراتب الأربع الأول: أنه لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يستشهد به ولا يعتبر به، وكل من ذكر من بعد الأربع يخرج حديثه للاعتبار، لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها»[1].

---

(١) فتح المغيث ١/ ٣٤٦.

وثَمَّة ألفاظ في الجرح والتعديل، اصطلح فيها بعض الأئمة اصطلاحات خاصة، ولم يوافقوا فيها الجمهور، من ذلك: أن الشافعي قصد بقوله: «ليس بشيء» التكذيب. وكذلك فإن البخاري خالف الجمهور في قوله: «سكتوا عنه» و«فيه نظر»، فقصد بهما ترك حديث الراوي، أي هما عنده في المرتبة الثالثة، بل قد تكونان في المرتبة الثانية، أما الجمهور فهاتان اللفظتان عندهم أخف سوءاً مما عنى أبو عبد الله. وللبخاري اصطلاح آخر مخالف، وهو قوله: «منكر الحديث» فقد أراد بمن قال فيه ذلك: أنه لا تحل الرواية عنه، أي هو عنده في المرتبة الرابعة، أما الجمهور من المتأخرين فجعلوه في المرتبة الخامسة. والله أعلم.

المبحث الثاني

ترجمة مُقْتَصِدة للنَّسائي

هو الإمام، العلم، الحافظ، الناقد، الحجة، المتقن، القاضي[1] أبو عبد الرحمٰن أحمد بن[2] شعيب بن علي «بن سنان بن بحر»[3] أو «بحر بن سنان»[4] بن دينار النَّسائي، ثم المصري، الشافعي.

ولد بنسا[5] ـ إحدى مدن خُراسان ـ سنة خمس عشْرة ومئتين تقريباً، وتوجه في صغره إلى طلب العلم، وارتحل في سنة ثلاثين ومئتين إلى بَغْلان ـ وهي بلدة بنواحي بلْخ ـ فلزم بها الإمامَ الراوية أبا رجاء قُتيبة بن سعيد سنة وشهرين، وأكثر عنه لعلو إسناده، ثم جال في مدن ناحيته (خُراسان)، وغيرها من الأقاليم والجهات، حيث رحل إلى العراق، والجزيرة، والشام، والثُّغور، والحجاز، ومصر[6] التي استوطنها،

---

(١) تولى القضاء بمصر وغيرها. تنظر مقدمة الدكتور فاروق حمادة لكتاب عمل اليوم والليلة للنَّسائي ٢٤.

(٢) ونسبه ابن خلِّكان وغيره فقالوا: أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان، والقول الأول هو المشهور، وقد ذكر النَّسائيَّ به كبارُ تلامذته.

(٣) نسبه بهذا معظم الذين ترجموا له.

(٤) اعتمد هذه النسبة بعض الأئمة، كمجد الدين بن الأثير في مقدمة جامع الأصول في أحاديث الرسول ١/ ١٩٥، وياقوت بن عبد الله الحموي في معجم البلدان ٥/ ٢٨٢، ومعين الدين بن نقطة في التقييد في معرفة رواة السنن والمسانيد ٥١ب.

(٥) والنسبة إليها: نسائي، ونَسَوي.

(٦) وبها انتشرت تصانيفه. وكان أول دخوله إلى مصر قبل ذي القَعْدة من سنة ثلاث وأربعين ومئتين.

وطابت له السكنى فيها، فسمع من أئمة تلك البلاد، وتلقى العلم عن جهابذة أهلها، حتى تَضَلَّع، وتبحر في الحديث وعلومه، كما شارك في بعض العلوم الأخرى كالقراءات.

ومن أبرز شيوخه إلى جانب قُتيبة بن سعيد: شيخُ المشرق، الحافظ الكبير، إسحاق بن راهُوْيه؛ ومحدث الشام، الإمام، الحافظ، الفقيه، عبد الرحمٰن بن إبراهيم الدمشقي، المشهور بدُحَيْم؛ وعالم أهل الشام، الإمام، الحافظ، العلامة، هشام بن عمار الدمشقي؛ والإمام، الحافظ، الناقد، عمرو بن علي الفلاس البصري؛ ومحدث الموصل الإمام، الحافظ، محمد بن عبد الله بن عمار؛ وشيخ العراق، الإمام، الحافظ، أبو كُرَيب محمد بن العلاء بن كُريب الكوفي؛ وغيرهم من أعلام الحفاظ، وشيوخ المحدثين.

ولم ينته وقت الطلب، حتى لمع اسمه، وبرز شأنه، وعزَّ نظيره، ورحلت إليه الحفاظ من كل جهة، ومن أشهر هؤلاء التلامذة: مسنِد الدنيا، وعلم المعمِّرين، الإمام، الحافظ، المتقن أبو القاسم سليمان بن أحمد الطَّبراني؛ وعالم مصر، الإمام، الحافظ، الحجة، أبو سعيد بن يونس (عبد الرحمٰن بن أحمد بن يونس)؛ وشيخ خُراسان، الإمام، الحافظ البارع، أبو علي الحسين بن علي النيسابوري؛ والإمام، الحافظ أبو بشر محمد بن أحمد الدُّولابي، ومحدث مصر وفقيهها، الإمام، الحافظ، العلامة، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي الحنفي؛ والإمام، الحافظ، الناقد، أبو جعفر محمد بن عمرو العُقيلي؛ والإمام، الحافظ، الناقد، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجُرجاني؛ والإمام، الحافظ، أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الدِّيْنَوَري، المعروف بابن السُّني؛ وغيرهم من فحول الحفاظ.

وقد اشتغل في مصر بالتحديث، والإفادة، والتأليف، وتصانيفه كثيرة[١]، تشهد بعلو قدره، وجلالة منزلته، من أهمها وأشهرها: كتاب السنن، وكتاب الضعفاء والمتروكين.

وكان رحمه الله شيخاً مَهيباً، عابداً، يصوم يوماً ويفطر يوماً، ويخرج للغزو.

وتوفي يوم الاثنين لثلاث عشْرة ليلة خلت من شهر صفر، سنة ثلاث وثلاث مئة، عن ثمان وثمانين سنة تقريباً، وقيل: توفي في شهر شعبان، والقول الأول أصح، لأنه قول تلميذيه أبي سعيد بن يونس، وأبي جعفر الطحاوي، وهما أعلم به ممن بعدهم؛ كما اختُلف في مكان موته: فقال ابن يونس، والطحاوي: توفي بفلسطين، وزاد غيرهما التحديد فقالوا: في الرَّملة، وقال الدارقطني: توفي بمكة؛ واختُلف أيضاً في مكان

---

(١) لم أتعرض لذكر تصانيف الإمام النَّسائي، لأنه قد صُرف في تتبعها عناية حسنة من الأستاذ الدكتور فاروق حَمادة في مقدمة تحقيقه لكتاب عمل اليوم والليلة للنسائي ٢٨ ـ ٣٨، والدكتور عبد العزيز المِشعل في مقدمته لتحقيق قسم من السنن الكبرى للنسائي ١/٤٢ ـ ٤٥، لكن فاتهما ذِكر بعض تلك المصنفات وهي: أ ـ كتاب في المدلسين: ذكره ابن حجر في مقدمة كتابه طبقات المدلسين المسمى بتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ٨. ب ـ منتقى مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم المَنْجَنِيقي: ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة المنجنيقي ١٤/١٤١. جـ ـ طبقات أصحاب الزهري: ذكره مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١٢٢ب، ١٣٢أ. د ـ كتاب العتق: ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/٥٩، ويوجد في السنن الكبرى كتاب العتق، لكن لم أجد فيه ما نقله الذهبي في الميزان، فلعله كتاب مستقل والله أعلم. كما فاتهما ذكر بعض الرسائل الملحقة بطبعة حلب من كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي، وهذه الرسائل ملحقة أيضاً بالمخطوط من هذا الكتاب وتنظر ترجمة الإمام النسائي من كتابي موارد الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال.

دفنه: فقال بعض القائلين بوفاته في الرملة: إنه دُفن ببيت المقدس، وقال بعضهم أيضاً: إنه حُمل إلى مكة، فدفن بها، أما الدارقطني فقال: إنه دفن بمكة بين الصفا والمروة.

وكان سبب موته رحمه الله تعالى أنه خرج من مصر في ذي القَعدة من سنة اثنتين وثلاث مئة إلى دمشق أو إلى الرِّملة فسئل بها عن فضائل معاوية رضي الله عنه، فأمسك عنه، فضربوه ضرباً شديداً، أدرك به الشهادة رحمه الله[١].

مكانته العلمية:

تَبَوّأ النسائي مكانة عالية، ومقاماً رفيعاً بين علماء عصره: في علمه، ونقده، وإتقانه، وجودة جمعه وانتقائه، وبراعة تأليفه وتصنيفه، قال أبو عبد الله الحاكم: «فأما كلام أبي عبد الرحمٰن على فقه الحديث، فأكثر من أن يذكر في هذا الموضع، ومن نظر في كتاب السنن له تحير في حسن كلامه... سمعت علي بن عمر الحافظ[٢] غيرمرة يقول: أبو عبد الرحمٰن مقدم على كل من يُذكر بهذا العلم من أهل عصره»[٣]. وقال السلمي: «وسألته ـ (يعني الدارقطني) ـ: إذا حدث محمد بن إسحاق بن خُزيمة وأحمد بن شعيب النسائي، من تُقدم منهما؟ فقال: النسائي لأنه أسند، على أني لا أقدم على النسائي أحداً، وإن كان ابنُ خزيمة إماماً ثبتاً[٤]،

---

(١) وقد خلَّف أبو عبد الرحمٰن ولدين، هما: عبد الكريم، وموسى ـ ولا أدري إن كان له غيرهما ـ، وكلاهما روى عن أبيه.

(٢) يعني الدارقطني.

(٣) معرفة علوم الحديث ٨٢ ـ ٨٣.

(٤) في الأصل: «إمام ثبت».

معدوم النظير»[١]. وقال الذهبي: «وكان ـ (أي النسائي) ـ من بحور العلم، مع الفهم، والإتقان، والبصر، ونقد الرجال، وحُسن التأليف... ولم يبق له نظير في هذا الشأن... ولم يكن أحد في رأس الثلاث مئة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري، وأبي زرعة»[٢].

وحسبك في جلالته، وعظيم شأنه، أن تلميذه الإمام، البحر، العلامة، الفقيه، الثبت، شيخ عصره أبا بكر محمد بن أحمد المصري الشافعي، المعروف بابن الحداد لم يحدث رغم كثرة حديثه عن غير أبي عبد الرحمٰن النسائي وقال: «رضيت به حجة بيني وبين الله»[٣]. والله أعلم.

(١) سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٥٨ب.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٤/١٢٧ و١٣٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٥/٤٤٨. وقد أفرد الحافظ أبو القاسم بن بَشْكُوال للإمام النسائي ترجمة في جزء. المصدر السابق ٢١/١٤١.

القسم الأول

الدّراسَة

الباب الأول

الثقات والعدول عند النسائي ومنهجه في توثيقهم وتعديلهم

ويشمل هذا الباب على فصلين:

الفصل الأول: ذِكر الثقات والعدول عند النسائي، ومقارنة حكمه فيهم بأحكام سائر النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم.

الفصل الثاني: منهج النسائي في التوثيق والتعديل.

الفصل الأول

ذِكر الثقات والعدول عند النسائي
ومقارنة حكمه فيهم بأحكام
سائر النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم

١ ـ خ خد ت س ق: آدم بن أبي إياس عبد الرحمٰن بن محمد، ويقال: ناهية بن شعيب، ويقال: ابن حمزة، ويقال: إن ناهية لقب عبد الرحمٰن، أبو الحسن التَّيمي أو التَّميمي مولاهم، الخُراساني، المرُّوذي مولداً، البغدادي منشأ، العَسْقلاني موطناً، الحافظ، العابد، ولد بمرو الرُّوذ سنة اثنتين وثلاثين ومئة، ومات بعَسْقلان الشام في جُمادى الآخرة سنة عشرين ومئتين، وله ثمان وثمانون سنة، ويقال: مات سنة إحدى وعشرين، وقيل: بلغ نيفاً وتسعين سنة[١].

قال النسائي: لا بأس به[٢][*].

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٩٠، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٩، التاريخ الصغير ٢/ ٣٤٢، معرفة الثقات ١/ ٢١٣، المعرفة والتاريخ ١/ ٢٠٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٦٨، الثقات ٨/ ١٣٤، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٣٥ب، تاريخ أسماء الثقات ٧٠، تاريخ بغداد ٧/ ٢٧ ـ ٣٠، السابق واللاحق ١٤٩، التعديل والتجريح ١/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٣٩، الأنساب ٩/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥، المعجم المشتمل ٧٢، تهذيب الكمال ٢/ ٣٠١ ـ ٣٠٧، الكاشف ١/ ١٠١، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٣٥ ـ ٣٣٨، تذكرة الحفاظ ١/ ٤٠٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٢أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٩٦، تقريب التهذيب ٨٦، خلاصة التذهيب ١٤.

(٢) التعديل والتجريح ١/ ٣٩٤، تهذيب الكمال ٢/ ٣٠٤، تهذيب التهذيب ١/ ١٩٦.

(*) **أقوال النقاد فيه:**

قال ابن معين في رواية القاسم بن عبد الله بن عامر: ثقة ربما حدَّث عن قوم =

٢ ـ م[١] ت س: آدم بن سليمان القُرشي مولاهم، الكوفي، والد يحيى بن آدم[٢].

= ضعفاء؛ وقال أحمد في رواية أبي داود: كان آدم مكيناً في شعبة؛ وقال أيضاً في رواية محمد بن سهل بن عَسْكر: آدم بن أبي إياس من الستة أو السبعة الذين كانوا يضبطون الحديث عند شعبة؛ وقال العجلي، وأبو داود: ثقة؛ وقال أبو حاتم: ثقة صدوق؛ وقال أيضاً: ثقة مأمون متعبد من خيار عباد الله؛ وقال الدارقطني: ثقة؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: كان ثقة مأموناً متعبداً؛ وقال ابن حجر: ثقة عابد. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

معرفة الثقات ١/ ٢١٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٦٨، الثقات ٨/ ١٣٤، السنن للدارقطني ٢/ ١٦٢، تاريخ أسماء الثقات ٧٠، تاريخ بغداد ٧/ ٢٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٢أ، تقريب التهذيب ٨٦.

فقد اتفق الأئمة على أن آدم بن أبي إياس ثقة مطلقاً، وروايته عن جماعة من الضعفاء لا تضره، لذا لم يتحرج ابن معين عن إطلاق لفظة (ثقة) فيه، مع أنه قال: «ربما حدث عن قوم ضعفاء».

وقد ورد في كتاب التعديل والتجريح للباجي ١/ ٣٩٤ ما نصه: «قال ابن حنبل: آدم ثقة في نفسه، إلا أنه يروي عن مشايخ ضعفاء». ولم يَنْقل هذا عن أحمد ـ فيما أعلم ـ سوى الباجي، وهذا القول هو معنى قول ابن معين السابق، فلعل الصواب: ابن معين، بدل: ابن حنبل، والله أعلم.

وخلاصة القول: إن آدم بن أبي إياس ثقة، صحيح الحديث. وقول النسائي: «لا بأس به» يستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً كما سأنبه عليه في مواضع كثيرة إن شاء الله تعالى. والله أعلم.

(١) قال مُغْلُطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٢أ ـ ٨٢ب: «روى له مسلم حديثاً واحداً متابعة في كتاب الإيمان، كذا ألفيته في غيرما نسخة جيدة من كتاب مسلم، فإطلاق المزي تخريج مسلم له من غير تقييد، فيه نظر».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٣٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٥ ـ ٧٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٨ معرفة الثقات ١/ ٢١٤، المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٤٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٦٨، الثقات ٦/ ٨٠، =

قال النسائي ثقة(١)(*).

٣ ـ خ س: آدم بن علي البَكْري(٢)، العِجلي أو الشَّيْباني(٣)،

= الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٣٩، تهذيب الكمال ٢/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨، الكاشف ١/ ١٠١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٢أ ـ ٨٢ب، تهذيب التهذيب ١/ ١٩٦ ـ ١٩٧، تقريب التهذيب ٨٦، خلاصة التذهيب ١٤.

(١) تهذيب الكمال ٢/ ٣٠٨، تهذيب التهذيب ١/ ١٩٦.

(*) **أقوال النقاد فيه، ودراستها:**

قال العجلي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه شعبة، وشيوخه جياد.

معرفة الثقات ١/ ٢١٤، الجرح التعديل ١/ ١/ ٢٦٨، الثقات ٦/ ٨٠، تقريب التهذيب ٨٦.

يبدو أن ابن حجر توسط في حكمه بين قولي أبي حاتم والنسائي، لأنه لم يذكر في تهذيب التهذيب سوى قوليهما، وأبو حاتم ـ كما هو معروف ـ من المتشددين في النقد، وقد استعمل لفظة: «صالح الحديث» في جماعة كبيرة ممن اتفق الأئمة على ثقتهم المطلقة، بل في قوم حكم عليهم هو نفسه في مكان آخر بقوله: ثقة.

ولم يذكر الذين أنزلوا آدم عن الدرجة العليا للثقات السبب في صنيعهم هذا، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن آدم بن سليمان ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) نسبة إلى بكر بن وائل.

(٣) جمع بعض الأئمة بين العجلي، والشيباني في نسبته، وهاتان النسبتان لا تجتمعان من قِبل الأب، وذلك لأن بني عِجْل، وبني شَيْبان بطنان من بكر بن وائل، قال السمعاني في الأنساب ٩/ ٢٣٩ تحت مادة «العجلي»: «هذه النسبة إلى بني عِجل بن لُجَيم بن صَعْب بن علي بن بكر بن وائل»، وفيه أيضاً ٨/ ١٩٨ تحت مادة «الشِّيْباني»: «هذه النسبة إلى شَيبان، وهي قبيلة معروفة في بكر بن وائل، وهو شَيبان بن ذُهْل بن ثعلبة بن عُكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل».

الكوفي[(١)(٢)].

قال النسائي: ليس به بأس[(٣)].

وقال أيضاً: لا بأس به[(٤)(*)].

---

(١) قال خليفة بن خياط في الطبقات ١٦١: «مات في ولاية يوسف بن عمر». يعني الثقفي أمير العراقين وخُراسان، وقد تولى يوسف هذه البلاد سنة عشرين ومئة. وقال ابن حبان في الثقات ٤/ ٥١: «مات ـ (يعني آدم) ـ في ولاية هشام بن عبد الملك». وكانت خلافته من سنة خمس ومئة إلى سنة خمس وعشرين ومئة، ويمكن الجمع بين القولين بأنه مات بين سنتي عشرين، وخمس وعشرين.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٢٢، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٧، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٧، الطبقات ١٦١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٦، ١٩٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧، الثقات ٤/ ٥١، تاريخ أسماء الثقات ٧٠، التعديل والتجريح ١/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٣٨، الأنساب ٩/ ٢٣٩، تهذيب الكمال ٢/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩، الكاشف ١/ ١٠١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٢ب، تهذيب التهذيب ١/ ١٩٧، تقريب التهذيب ٨٦، خلاصة التذهيب ١٤.

(٣) تهذيب الكمال ٢/ ٣٠٩، تهذيب التهذيب ١/ ١٩٧.

(٤) التعديل والتجريح ١/ ٣٩٣. ويحتمل أن يكون للنسائي لفظ واحد فيه، لكن اختلف بعض الناقلين في صيغته.

(*) أقوال النقاد فيه، ودراستها:

قال ابن المديني: سمعت يحيى ـ يعني ابن سعيد القطان ـ وقلت له: أيما أثبت، أو أحب إليك، آدم بن علي، أو جَبَلَة بن سُحَيْم؟ قال: جبلة؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، والدارمي، والكَوْسَج، وابن الجُنيد: ثقة. ولفظ ابن الجُنَيد: قلت ليحيى بن معين: آدم بن علي، وجَبَلَة بن سُحَيْم عندك واحد؟ قال: آدم ثقة، وجَبَلة ثقة، وما أُرى يُروى عن كليهما عشرون حديثاً؛ وقال الفسوي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: شيخ؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: صدوق؛ وفي فتح الباري: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة بن الحجاج وكان لا يروي إلا عن ثقة. =

٤ ـ م٤: أبَن بن تَغْلِب بن رِياح أبو سعد، وقيل: أبو أمية الرَّبَعي، الكوفي، القارئ، النَّحْوي. مات سنة إحدى وأربعين ومئة، وقيل: بعدها، وقيل: سنة أربعين ومئة[1].

= تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٧، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٦، ١٩٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٦٧، الثقات ٤/ ٥١، تاريخ أسماء الثقات ٧٠، التعديل والتجريح ١/ ٣٩٣، الكاشف ١/ ١٠١، تقريب التهذيب ٨٦، فتح الباري ٨/ ٤٠٠.

فترجيح القطان لجبلة بن سُحَيْم على آدم بن علي لا يمنع أن يكون آدم ثقة عنده كما هو رأي الجمهور، وقول أبي حاتم: شيخ، يظهر فيه الشدة، والتعنت، وذلك أن هذه اللفظة وإن لم تكن للجرح، فإنها لا تفيد التوثيق، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٣٨٥ في ترجمة العباس بن الفضل العَدَني: «سمع منه أبو حاتم، وقال: شيخ، فقوله: هو شيخ، ليس هو عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة». وقد يراد بتلك اللفظة مع ذلك قلة حديث الراوي ـ كما سيأتي في ترجمة الربيع بن سليمان ـ، وكان حديث آدم بن علي كذلك.

وأما قول ابن حجر: صدوق، فيبدو أنه أخذه من المعنى المشهور من قول النسائي: ليس به بأس، أو: لا بأس به، مع أن النسائي كثيراً ما يستعمل تلك العبارة في الموثقين مطلقاً.

وقد خالف ابن حجر في فتح الباري ما اختاره في تقريب التهذيب، موافقاً بذلك حكم الجمهور.

وخلاصة القول: إن آدم بن علي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٦٠، الطبقات ١٦٦، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٥٣، أحوال الرجال ٦٧، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٤٧، الضعفاء الكبير ١/ ٣٦ ـ ٣٧، الجرح التعديل ١/ ١/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧، الثقات ٦/ ٦٧، مشاهير علماء الأمصار ١٦٤، الكامل ١/ ٣٨٠، المؤتلف والمختلف ١/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧، تاريخ أسماء الثقات ٦٧، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٤١، الضعفاء لابن الجوزي ٣ب، تهذيب الكمال ٢/ ٦ ـ ٨، ميزان الاعتدال ١/ ٥ ـ ٦، المغني في الضعفاء ١/ ٦، ديوان الضعفاء ٧، الكاشف ١/ ٧٤، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٠٨، من تكلم فيه وهو موثق =

قال النسائي: ثقة[1](*).

= ٢٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤١ب ـ ٤٢أ، البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح وقد مُسّ بضرب من التجريح ٢٩، تهذيب التهذيب ١/ ٩٣ ـ ٩٤، تقريب التهذيب ٨٧، خلاصة التذهيب ١٤ ـ ١٥.

(١) تهذيب الكمال ٢/ ٧، تهذيب التهذيب ١/ ٩٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال ابن عجلان: حدثنا أبان بن تَغْلِب رجل من أهل العراق، من النساك، ثقة؛ وقال أبو نعيم الفضل بن دُكَيْن: وكان غاية من الغايات؛ وقال ابن سعد؛ وكان ثقة؛ وقال ابنُ معين في رواية الكوسج، وأحمدُ بن حنبل في رواية ابنه عبد الله: ثقة؛ وقال أبو حاتم: ثقة صالح؛ وقال ابن عدي: ولأبان أحاديث ونسخ، وأحاديثه عامتها مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وهو من أهل الصدق في الروايات، وإن كان مذهبه مذهب الشيعة... وقول السعدي ـ (أي الجُوزجاني) ـ: مذموم المذهب مجاهر. يريد به أنه كان يغلو في التشيع، لم يرد به ضعفاً في الرواية، وهو في الرواية صالح لا بأس به؛ وقال أبو الفتح الأزْدِي: كان غالياً في التشيع، وما أعلم به في الحديث بأساً؛ وقال أبو عبد الله الحاكم: كان قاص الشيعة، وهو ثقة؛ وقال ابن خَلْفون: تُكلم في مذهبه، وهو ثقة؛ وقال الذهبي في المغني، والكاشف: ثقة؛ وفي ديوان الضعفاء، ومن تكلم فيه وهو موثق: صدوق ـ (وقد نسبه في هذه الكتب للتشيع والغلو فيه) ـ؛ وقال ابن حجر: ثقة، تُكلم فيه للتشيع. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وروى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المجرِّحون: قال الجُوزجاني: مذموم المذهب، مجاهر، زائغ؛ وقد نقل العقيلي عن يزيد بن هارون، ومنصور بن المعتمر قدحهم فيه.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٦٠، أحوال الرجال ٦٧، الضعفاء الكبير ١/ ٣٦ ـ ٣٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٩٧، الثقات ٦/ ٦٧، الكامل ١/ ٣٨٠، تاريخ أسماء الثقات ٦٧، السابق واللاحق ١١٧، المغني في الضعفاء ١/ ٦، الكاشف ١/ ٧٤، ديوان الضعفاء ٧، من تكلم فيه وهو موثق ٢٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤٢أ، تهذيب التهذيب ١/ ٩٤، تقريب التهذيب ٨٧.

اتفق جمهور النقاد على توثيق أبان بن تَغْلِب مع علمهم بغلوه في التشيع، لأن التشيع والغلو فيه بدعة خفيفة، لا تمنع من قبول رواية صاحبها ما دام ضابطاً صادقاً، =

....

=قال الذهبي في الموقظة ٨٥: «فإن كان كلامهم فيهم - (أي في الراوي) - من جهة معتقده، فهو على مراتب:

فمنهم: من بدعته غليظة.

ومنهم: من بدعته دون ذلك.

ومنهم: الداعي إلى بدعته.

ومنهم: الكافُّ، وما بين ذلك.

فمتى جَمَع الغلظ والدعوة، تُجنب الأخذ عنه.

ومتى جَمع الخفة والكف أخذوا عنه وقبلوه.

فالغلظ كغلاة الخوارج، والجهمية، والرافضة.

والخفة كالتشيع والإرجاء.

وأما من استحل الكذب نصراً لرأيه كالخطابية فبالأولى ردُّ حديثه».

وقال في ترجمة أبان هذا في ميزان الاعتدال ١/ ٥ - ٦: «فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحدّ الثقة: العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟. وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم، مع الدين والورع والصدق، فلو رُد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيِّنة. ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل، والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة. وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يُقْبل نَقْل من هذا حاله! حاشا وكلا. فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية، وطائفة ممن حارب علياً رضي الله عنه، وتعرَّض لسبهم. والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يُكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضال مُعثَّر».

وفي ترجمة أبان أيضاً من تهذيب التهذيب ١/ ٩٤: «فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن علياً كان مصيباً في حروبه، وأن مخالفه مخطئ، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، وإذا كان معتقد ذلك ورعاً ديناً صادقاً مجتهداً فلا ترد روايته بهذا لا سيما إن كان غير داعية؛ وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض، فلا =

٥ ـ خت٤: أبان بن صالح بن عُمير بن عُبيد أبو بكر[١] القُرشي مولاهم، المدني، وقيل: المكي[٢]، أصله من العرب، وقد وقع عليهم

=تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة». وتنظر ترجمة إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي، وبُرْد بن سِنان البصري.

وأبان رحمه الله لم يتنقص الشيخين، لكن لعله كان يعتقد أن علياً أفضل منهما، مع غمزه لعثمان رضي الله عنه. وطَعْنُ الجُوزجاني فيه إنما هو لأجل الغلو في التشيع كما صرح ابن عدي، ولا عبرة بهذا الطعن، لأنه من المقرر عند أهل هذا الفن عدم قبول الجرح ممن كانت بينه وبين من جرحه مخالفة في العقائد أوجبت الطعن، قال ابن حجر في مقدمة لسان الميزان ١/١٦: «وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح، من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثَلْب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة، رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النَّصْب، وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره بلسان ذَلْقة، وعبارة طَلْقة ـ (أي أنه يتكلم فيهم بلسان حاد سليط) ـ حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش، وأبي نعيم، وعبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث، وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله، أو أكبر منه، فوثّق رجلاً ضعّفه، قُبل التوثيق». وقد عارض الجوزجانيَّ من هو أعلم منه بالرجال وأقوم شرطاً، كابن معين وأحمد بن حنبل وأبي حاتم والنسائي، فيؤخذ قولهم ويعتمد. وأما كلام منصور بن المعتمر فهو لأجل التشيع أيضاً، وقد سبق أن التشيع والغلو فيه بدعة خفيفة غير مؤثرة، وأما يزيد بن هارون، فقد سئل عن سبب عدم سماعه من أبان فقال: لم يكن يستأهل؛ فيبدو أنه يشير إلى بدعة أبان، وإلا كان جرحه مبهماً، ومن المقرر أن التعديل يقدم إذا كان الجرح غير مفسر.

ومن أسقط أباناً عن درجة الثقة العالية إلى وصفه بعبارة: صدوق، أو: لا بأس به، فإنما حملهم على ذلك المذهب فقط، ودليل ذلك أنهم لم يذكروا له شيئاً منكراً.

وقول أبي نعيم: «كان غاية من الغايات»، يظهر أنه يريد به كونه في أعلى درجات التوثيق، لكن يحتمل أن يكون ثناؤه عليه راجعاً لحاله في النسك.

فتبين مما سبق أن أباناً ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) كناه ابن حبان في كتاب الثقات ٦/٦٧: أبا محمد.

(٢) لكن قال ابن حبان في الثقات ٦/٦٧: «أصله من المدينة، ولكنه سكن الكوفة». وقد سبقه العجلي في معرفة الثقات ١/١٩٨ إلى أنه كوفي.

سبي في الجاهلية. ولد سنة ستين، ومات بعَسْقلان سنة بضع عشرة ومئة، وله خمس وخمسون سنة[١].

قال النسائي: ليس به بأس[٢](*).

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٣٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٢، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٥١ ـ ٤٥٢، معرفة الثقات ١/ ١٩٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٩٧، الثقات ٦/ ٦٧، التعديل والتجريح ١/ ٤١٣، تهذيب الكمال ٢/ ٩ ـ ١١، الكاشف ١/ ٧٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤٢أ، ذيل ميزان الاعتدال ٥٠ ـ ٥١، تهذيب التهذيب ١/ ٩٤ ـ ٩٥، تقريب التهذيب ٨٧، هدي الساري ٤٥٦، خلاصة التذهيب ١٥.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ١١، تهذيب التهذيب ١/ ٩٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال ابن معين في رواية الدارمي، والعجليُّ، ويعقوب بن شَيبة، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، ومَسْلَمة بن القاسم: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، لكنه قال: يُعتبر بحديثه من غير رواية دُرُسْت بن زياد، وأضرابِهِ من الضعفاء عنه.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن حزم في المحلى في كتاب الحج ـ كما في ذيل ميزان الاعتدال ـ: ليس بالقوي، وقال في كتاب الطهارة ـ نقلاً عن المصدر السابق أيضاً ـ: ليس بالمشهور؛ وقال ابن عبد البر، والمزي: ضعيف.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٢، معرفة الثقات ١/ ١٩٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٩٧، الثقات ٦/ ٦٧ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١/ ٣١٢، تهذيب الكمال ٢/ ١٠، تحفة الأشراف ١١/ ٣٤٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤٢أ، ذيل ميزان الاعتدال ٥٠ ـ ٥١.

أجمع المتقدمون على ثقة أبان بن صالح، وفيهم أعلام النقاد، فلا يحسن من متأخر ـ كابن حزم ومن وافقه ـ أن ينقض إجماعهم بغير حجة، لأنهم أعلم بالسابقين ممن بعدهم، كيف وإن المعارض المتأخر لم يفسر جرحه، فضلاً عن شهرة ابن حزم بتضعيف وتجهيل الثقات بل الأعلام، ولعل ابن عبد البر تبعه دون تأمل، ثم وافقهما المزي في وهمهما. وقد تعقب ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٩٥ جرح ابن حزم=

٦ - بخ م س ق: أَبَان بن صَمْعَة[١] أبو بكر الأنصاري، البصري. مات سنة ثلاث وخمسين ومئة، وقيل: سنة أربع[٢].

قال النسائي: ثقة[٣].

= وابن عبد البر لأبان بن صالح بقوله: «وهذه غفلة منهما، وخطأ تواردا عليه، فلم يضعف أبان هذا أحد قبلهما، ويكفي فيه قول ابن معين ومن تقدم معه. والله أعلم».

وأما قول ابن حبان: يُعتبر بحديثه، فهو كلام مبهم من مجازِف، متعنت، يُكثر الوقيعة في الثقات.

فظهر أن أبان بن صالح ثقة، صحيح الحديث. وقول النسائي فيه: ليس به بأس، لا ينزله عن درجة الثقة العالية لسببين:

١ - شدة النسائي في النقد، فإنه حكم على طائفة كبيرة من الموثقين مطلقاً بتلك اللفظة.

٢ - تقارب لفظتي «ثقة» و«لا بأس به» عنده، فقد وصف جماعة كبيرة بلفظة «ثقة» وحكم عليهم في مكان آخر بوصف: «لا بأس به». والله أعلم.

(١) قال خليفة بن خياط في الطبقات ٢٢١: «وأبان بن صَمْعَة من بني جُدَيْدة من اليمن».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٤، تاريخ البادي عن ابن معين ٥٦، الطبقات ٢٢١، التاريخ الكبير ١/١/٤٥٢ - ٤٥٣، الضعفاء والمتروكين ٤٥، الضعفاء الكبير ١/٤٢، الجرح والتعديل ١/١/٢٩٧ - ٢٩٨، الثقات ٦/٦٧، مشاهير علماء الأمصار ١٥٢، الكامل ١/٣٨٢ - ٣٨٣، تاريخ أسماء الثقات ٦٧، الإكمال ٥/١٩٨، الجمع بين رجال الصحيحين ١/٤١ - ٤٢، الضعفاء لابن الجوزي ٣ب، تهذيب الكمال ٢/١٢ - ١٣، ميزان الاعتدال ١/٨ - ٩، المغني في الضعفاء ١/٦، ديوان الضعفاء ٧، الكاشف ١/٧٤، من تكلم فيه وهو موثق ٢٩ - ٣٠، إكمال تهذيب الكمال ١/٤٢أ - ٤٢ب، شرح علل الترمذي ٢/٥٧٤، البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح وقد مس بضرب من التجريح ٢٩، الاغتباط بمن رمي بالاختلاط ٣٨ - ٣٩، تهذيب التهذيب ١/٩٥، تقريب التهذيب ٨٧، خلاصة التذهيب ١٥، الكواكب النيرات ٧١ - ٧٧.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ١/٤٢أ، تهذيب التهذيب ١/٩٥.

وقال أيضاً: ليس به بأس، إلا أنه كان اختلط[1](*).

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٤٥، الضعفاء لابن الجوزي ٣ب، إكمال تهذيب الكمال ١/٤٢ب، تهذيب التهذيب ١/٩٥. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال ابن معين في رواية الدوري، والدارمي، والبادي، والكَوْسج: ثقة؛ وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن أبان بن صَمْعَة فقال: صالح. فقلت له: أليس تغير بأخرة؟ قال: نعم؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو داود: ثقة، أُنكر في آخر أيامه؛ وقال أبو حاتم: صدوق؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: صدوق؛ وفي المغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء: ثقة. ـ (ثم نقل فيهما قول القطان: تغير بأخرة) ـ؛ وقال ابن حجر: صدوق، تغير آخراً. وقد ذكره ابن حبان. وابن شاهين في الثقات، وروى عنه القطان وهو معروف باقتصاره في الرواية عن الثقات.

ب ـ الملَيِّنون: قال يحيى القطان: كان أبان بن صَمْعَة قد تغير بأخرة؛ وقال عبد الرحمٰن بن مهدي: أتيت أبان بن صَمْعَة وقد اختلط التبة. فقال له تلميذه ابن المديني: قبل موته بكم؟ فقال: بزمان؛ وقال إبراهيم الحربي: اختلط آخر زمانه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٤، تاريخ البادي عن ابن معين ٥٦، الضعفاء الكبير ١/٤٢، الجرح والتعديل ١/١/٢٩٧ ـ ٢٩٨، الثقات ٦/٦٧، تاريخ أسماء الثقات ٦٧، ميزان الاعتدال ١/٨، المغني في الضعفاء ١/٦، ديوان الضعفاء ٧، إكمال تهذيب الكمال ١/٤٢أ، تهذيب التهذيب ١/٩٥، تقريب التهذيب ٨٧.

فلا يوجد تعارض في الجملة بين أقوال المعدلين والملينين، لأنهم جميعاً مقرون بثقة ابن صَمْعَة، فيحيى القطان مثلاً روى عن ابن صَمْعَة، وهو لا يروي إلا عن ثقة، وقد قال فيه ما قال، وغاية ما ذكره الفريق الثاني هو اختلاط أبان في آخر عمره، والاختلاط لا يؤثر على حديث الثقة إذا لم يكن قد حدث بعده، أما لو حصل التحديث، فإنه يقبل ما كان قبل الاختلاط فقط، ويترك ما بعده، أو ما أَشْكل أمره فلم يُميز. وأحاديث أبان جيدة لا نكارة فيها عموماً، مما يدل على أنها أُخذت عنه قبل الاختلاط، ولا يمنع من صحتها إن أخذت بعد الاختلاط، وكانت من قديم حديثه، قال ابن عدي في الكامل ١/٣٨٣: «وأبان بن صَمْعَة له من الروايات قليل، وإنما عيب عليه اختلاطه لما كبر، ولم يُنسب إلى الضعف، لأنه مقدار ما يرويه مستقيم، وقد روى=

٧ ـ خ م د ت س: أَبَان بن يزيد أبو يزيد البصري، العَطَّار، الحافظ. مات سنة بضع وستين ومئة(١)(٢).

=عنه البصريون... بأحاديث وكلها مستقيمة غير منكرة، إلا إلى يُدخل في حديثه شيء بعدما تغيّر واختلط».

ولما كان ابن صَمْعَة عدلاً، ضابطاً لما يرويه، وصفه ابن معين وغيره بقولهم: ثقة؛ ولعل أحمد بن حنبل، وأبا حاتم امتنعا عن إطلاق لفظة «ثقة» فيه، للإشعار باختلاطه آخراً، ووجود شيء يسير في حديثه بعد الاختلاط، هذا إلى جانب شدة أبي حاتم في النقد. وقد تبعهما في العدول عن تلك اللفظة الذهبي في الميزان، وابن حجر في التقريب.

وأما حكم النسائي على أبان فقد تعدد، لكن أبا عبد الرحمٰن يستعمل كثيراً عبارة: «ليس به بأس» في الموثقين مطلقاً، ويبدو أن قوله الأول يحكي حال حديث أبان قبل الاختلاط، وقوله الثاني وإن كان لا يختلف كثيراً عن الأول، فإن فيه حثاً على التنبه لحديثه بعد الاختلاط خشية أن يوجد فيه شيء.

وخلاصة الأمر: إن ابن صَمْعَة ثقة، صحيح الحديث قبل الاختلاط. والله أعلم.

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣: «ولم أقع بتاريخ موته، وهو قريب من موت رفيقه همام بن يحيى». وقد مات همام سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين ومئة.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٤٩، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٧١، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٥٤، معرفة الثقات ١/ ١٩٩، التاريخ ١/ ٤٥٢، ٢/ ٦٨٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٩٩، الثقات ٦/ ٦٨، مشاهير علماء الأمصار ١٥٨، الكامل ١/ ٣٨١ ـ ٣٨٢، تاريخ أسماء الثقات ٦٨، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٤٢، الضعفاء لابن الجوزي ٤أ، تهذيب الكمال ٢/ ٢٤ ـ ٢٦، ميزان الاعتدال ١/ ١٦، المغني في الضعفاء ١/ ٨، ديوان الضعفاء ٨، الكاشف ١/ ٧٥، سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٣١ ـ ٤٣٣، من تكلم فيه وهو موثق ٣٠، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤٣ب ـ ٤٤أ، البيان والتوضيح لمن أُخرج له في الصحيح وقد مس بضرب من التجريح ٣٠، تهذيب التهذيب ١/ ١٠١ ـ ١٠٢، تقريب التهذيب ٨٧، هدي الساري ٣٨٧ ـ ٣٨٨، خلاصة التذهيب ١٥.

قال النسائي: ثقة(١)(*).

(١) تهذيب الكمال ٢/ ٢٥، ميزان الاعتدال ١/ ١٦، تهذيب التهذيب ١/ ١٠١.

(*) أقوال النقاد فيه، ودراستها:

قال الدارمي لابن معين: فهمام - (يعني ابن يحيى) - أحب إليك عن قتادة أو أبان؟ فقال: ما أقربهما، كلاهما ثبتان؛ وقال ابن أبي خيثمة عنه: كان يحيى بن سعيد يروي عن أبان، وكان أحبَّ إليه، وهمام أحبُّ إليّ، وأبان بن يزيد العطار ثقة؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: كان يحيى بن سعيد يروي عن أبان بن يزيد العطار، ومات وهو يروي عنه، وكان لا يروي عن همام، وكان همام عندنا أفضل من أبان بن يزيد؛ وقال ابن المديني: كان عندنا ثقة؛ وقال ابن نُمير: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية صالح: أبان العطار ثبت في كل المشايخ؛ وقال الفلاس: ثقة؛ وقال العجلي: ثقة، وكان يرى القدر ولا يتكلم فيه؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال ابن حبان: من ثقات البصريين وحفاظهم؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال، وسير أعلام النبلاء: ثقة حجة؛ وفي المغني: ثقة ثبت؛ وقال أبو زرعة بن العراقي: أحد الحفاظ الثقات؛ وقال ابن حجر: ثقة له أفراد. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٤٩، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٧١، معرفة الثقات ١/ ١٩٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٩٩، الثقات ٦/ ٦٨، مشاهير علماء الأمصار ١٥٨، تاريخ أسماء الثقات ٦٨، ميزان الاعتدال ١/ ١٦، المغني في الضعفاء ١/ ٨، سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٣٢، إكمال تهذيب الكمال ٤٤أ، البيان والتوضيح لمن أُخرج له في الصحيح وقد مُسّ بضرب من التجريح ٣٠، تقريب التهذيب ٨٧.

فقد اتفقت أنظار الأئمة على توثيق أبان العطار، إلا ما رواه محمد بن يونس الكُدَيْمي عن ابن المديني عن يحيى القطان أنه قال: «لا أروي عن أبان العطار». ينظر الكامل ١/ ٣٨١؛ وكذلك ما ذكره مُغُلْطَاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤٤أ من أن الفسوي ذكر أباناً في باب من يُرغب عن الرواية عنهم.

والجواب عن الأمرين هو:

١ - ما رواه الكُدَيْمي عن القطان، معارض بما رواه ابن معين من أن القطان كان يروي عنه إلى آخر حياته، والكُديمي قد قال فيه الذهبي في المغني في الضعفاء ١/ ٨: «ساقط»، وقال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب ٥١٥: «ضعيف»، فلا يصح نقله ولو لم يعارض. وعلى تقدير صحته فيكون الأمر كما قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٣٢: =

٨ ـ بخ ت: إبراهيم بن أَدْهَم بن منصور بن يزيد بن جابر أبو إسحاق العِجْلي[١]، وقيل: التَّميمي؛ البَلْخي، وقيل: كان بالكوفة[٢]؛

=«فإن صح هذا، فقد كان لا يروي عنه، ثم روى عنه، وتغيّر اجتهاده».

٢ ـ ما نسبه مُغُلْطاي للفسوي من أنه ذكر أباناً في باب من يُرغب عن الرواية عنهم، لم أجده في هذا الباب من كتاب الفسوي، فيبدو أن مُغُلْطَاي وهم في ذلك، وهو كثير الأوهام في إكماله.

وقد خالف أبو حاتم الجمهور في حكمه على أبان العطار حيث قال فيه: «صالح الحديث»، ولم ينقل عنه ابنه هذه اللفظة في ترجمة أبان من كتاب الجرح والتعديل، بل لم أجدها إلا في سير أعلام النبلاء، والمغني في الضعفاء، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ولما ذكر الذهبي هذه اللفظة في أبان عن أبي حاتم في الكتاب الأخير قال ص١٠: «وهذه العبارة تدل على أن غيره من رفقائه أثبت منه كهمام وبشار»، فدل على أن أبا حاتم لم يقصد بها ما اصطلح عليه ابنه وجمهور المتأخرين من عدها في المرتبة الأخيرة من مراتب التعديل، ويشهد لذلك أنه قال في جماعة: صالح الحديث، وقال فيهم مرة أخرى: ثقة، ينظر الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٠٨ ـ ٥٠٩، ١/ ٢/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩. وكثيراً ما يذكر هذه اللفظة مقرونة بكلمة «ثقة» أو «صدوق» أو «لا بأس به»، ينظر الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣، ١/ ٢/ ١٣٥، ١/ ٣/ ٩٣، ٢/ ٣/ ١٥. ولا يخفى أن أبا حاتم متشدد في النقد، فكم من جل قال فيه: صالح الحديث، وحكم عليه ابن معين، وأحمد بن حنبل بقولهما: ثقة، ينظر الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢١٦، ٢٢٢، ٢/ ١/ ٧، ٢٧٥.

فتبين من هذا كله أن أباناً ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث، وما تفرد به يقال فيه: صحيح غريب، ولم ينصفه ابن عدي في الكامل ١/ ٣٨٢ حيث قال: «وهو حسن الحديث، متماسك، يكتب حديثه، وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره، وعامتها مستقيمة، وأرجو أنه من أهل الصدق». ولما نقل الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ١٦ قول ابن عدي هذا قال: «بل هو ثقة حجة، ناهيك أن أحمد بن حنبل ذكره فقال: كان ثبتاً في كل المشايخ، وقال ابن معين، والنسائي: ثقة.. ولولا أن ابن عدي، وابن الجوزي ذكرا أبان بن يزيد لما أوردته أصلاً». والله أعلم.

(١) ينظر نسبه إلى بني عِجْل في تهذيب الكمال ٢/ ٢٩.

(٢) ذكر ذلك قتيبة بن سعيد، وأبو سعيد بن يونس. وقد ذكر ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار ١٨٣ أنه ولد ببلخ، ثم انتقل إلى بغداد، ثم إلى الشام.

ونزل الشام، وكان عابداً. ولد بمكة حدود المئة، وقيل: بعد ذلك. ومات غازياً سنة اثنتين وستين ومئة، وقيل: سنة إحدى أو ثلاث أو ست وستين ومئة، ودفن في بلاد الروم على ساحل[١] أو في بعض جزائر البحر، وقيل: بصور[٢].

قال النسائي: ثقة مأمون، أحد الزهاد[٣].

وقال أيضاً: ثقة[٤](*).

(١) نُقل عن البخاري أنه دفن بسوقين حصن ببلاد الروم، ولا تعارض بينه وبين ما ذُكر.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٦، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٢١، ١٥١، التاريخ الكبير ١/١/٢٧٣، المعرفة والتاريخ ٢/٤٥٥، الجرح والتعديل ١/١/٨٧، الثقات ٦/٢٤، مشاهير علماء الأمصار ١٨٣، تهذيب الكمال ٢/٢٧ ـ ٣٩، الكاشف ١/٧٥، سير أعلام النبلاء ٧/٣٨٧ ـ ٣٩٦، إكمال تهذيب الكمال ١/٤٤أ ـ ٤٥أ، تهذيب التهذيب ١/١٠٢ ـ ١٠٣، تقريب التهذيب ٨٧، خلاصة التذهيب ١٥.

(٣) تهذيب الكمال ٢/٢٨، إكمال تهذيب الكمال ١/٤٤ب، تهذيب التهذيب ١/١٠٢.

(٤) إكمال تهذيب الكمال ١/٤٤ب، وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(*) **أقوال النقاد فيه، ودراستها:**

قال ابن معين: عابد ثقة؛ وقال ابن نُمير: كان عابداً ثقة؛ وقال ابن المديني: كان عندنا ثقة، من أعبد الناس؛ وقال العجلي: كان عابداً ثقة؛ وقال الدارقطني؛ في رواية السُّلمي: إذا حدث عنه ثقة فهو صحيح الحديث؛ وقال الذهبي: وثقه الدارقطني؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٥١، الثقات ٦/٢٤، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٥٨أ، سير أعلام النبلاء ٧/٣٩٦، إكمال تهذيب الكمال ١/٤٤ب، تقريب التهذيب ٨٧.

فقد اتفق النقاد على توثيق إبراهيم بن أدهم مطلقاً سوى ابن حجر حيث قال فيه: «صدوق» من غير بيان السبب. وأما ما نقله في تهذيب التهذيب ١/١٠٣ عن أحمد بن=

٩ ـ س: إبراهيم بن حَبيب بن الشهيد أبو إسحاق[١] الأزْدي مولاهم، البصري. مات سنة ثلاث ومئتين[٢].

قال النسائي: ثقة[٣][*].

١٠ ـ د س: إبرهيم بن الحسن بن الهَيْثم أبو إسحاق الخَثْعَمي، المِصِّيصي، المِقْسَمي[٤][٥].

= حنبل في كتاب الزهد أنه قال: «سمعت سفيان بن عيينة يقول: رحم الله أبا إسحاق ـ يعني إبراهيم بن أدهم ـ، قد يكون الرجل عالماً بالله، ليس يفقه أمر الله». ليس فيه دلالة على غمزه في الحديث.

فظهر أن إبراهيم بن أدهم ثقة، صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة. والله أعلم.

(١) نقل مُغْلْطاي عن ابن قانع أن كنيته: أبو زيد. إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٠أ.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٠٣، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٢٨١، التاريخ الصغير ٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٩٥، الثقات ٨/ ٦٣، سؤالات السهمي للدارقطني وغيره ١٧٤، تهذيب الكمال ٢/ ٦٧ ـ ٦٩، الكاشف ١/ ٧٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٠أ، تهذيب التهذيب ١/ ١١٣، تقريب التهذيب ٨٨، خلاصة التذهيب ١٦.

(٣) تهذيب الكمال ٢/ ٦٧، تهذيب التهذيب ١/ ١١٣.

(*) أقوال النقاد فيه:

قال ابن قانع، والدارقطني: ثقة؛ وقال الذهبي: وُثِّق؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٨/ ٦٣، سؤالات السهمي للدارقطني وغيره ١٧٤، الكاشف ١/ ٧٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٠أ، تقريب التهذيب ٨٨.

فقد أجمع النقاد على أن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد ثقة، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) نقل مُغْلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥١أ: أنه مات سنة تسع وعشرين ومئتين، وهذا وَهَم ظاهر لأمور منها: أن أبا حاتم سمع منه في الرحلة الثانية، وقد ابتدأها سنة اثنتين وأربعين ومئتين، وكذلك فإن النسائي سمع منه خارج إقليمه، ولم يرحل قبل سنة ثلاثين ومئتين.

(٥) ترجمته في: شيوخ النسائي ٣ب، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٩٣، الثقات ٨/ ٨٥، =

قال النسائي: ثقة[١].

وقال أيضاً: لا بأس به[٢].

وقال أيضاً: ليس به بأس[٣](*).

١١ ـ خ د سي: إبراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة بن مُصعب بن عبد الله[٤] بن الزبير بن العَوَّام أبو إسحاق القُرشي،

=المعجم المشتمل ٦٤ ـ ٦٥، تهذيب الكمال ٢/ ٧٢ ـ ٧٣، الكاشف ١/ ٧٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٠ب ـ ٥١أ، تهذيب التهذيب ١/ ١١٤ ـ ١١٥، تقريب التهذيب ٨٩، خلاصة التذهيب ١٦.

(١) المعجم المشتمل ٦٥، تهذيب الكمال ٢/ ٧٣، تهذيب التهذيب ١/ ١١٤.

(٢) شيوخ النسائي ٣ب.

(٣) المعجم المشتمل ٦٥، تهذيب الكمال ٢/ ٧٣، تهذيب التهذيب ١/ ١١٤.

(*) أقوال النقاد فيه، ودراستها:

قال أبو حاتم: صدوق؛ وقال أبو علي الجياني: وثقه الدُّولابي؛ وقال مسلمة بن القاسم: لا بأس به؛ وقال الذهبي: ثقة ثبت؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه أبو داود، وموسى بن هارون الحمال، وعُهد عنهما عدم الرواية إلا عن الثقات.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٩٣، الكاشف ١/ ٧٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٠ب ـ ٥١أ، تقريب التهذيب ٨٩.

فأقوالهم متفقة على تعديله، مع اختلاف يسير في تعيين المرتبة، فقول أبي حاتم: «صدوق» يحمل على شدة صاحبه في النقد، وقول مسلمة: لا بأس به، لا يلتفت إليه، لأن مسلمة ضعيف، فلا يقبل قوله في إنزال الثقات عن مراتبهم العليا. ولأنه ـ فيما يبدو ـ اتبع النسائي في أحد أقواله دون تحقيق، مع أن النسائي يستعمل كثيراً عبارة: «لا بأس به» في الموثقين مطلقاً.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن الحسن بن الهيثم ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) لم يذكر عبدَ الله، ابنُ سعد في الطبقات الكبرى، ولا ابن أبي حاتم في=

الأَسَدي، الزُّبيري، المدني. مات بالمدينة سنة ثلاثين ومئتين[١].

قال النسائي: لا بأس به، لم أكتب عنه[٢].

وقال أيضاً: ليس به بأس[٣][*].

= الجرح والتعديل، ولا ابن حبان في الثقات. وقد أسقط الباجي في التعديل والتجريح من النسب المذكور: «حمزة بن مصعب». كما أسقط مسلم: «مصعب بن عبد الله».

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٤٤١ ـ ٤٤٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٢/ ٨، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٢٨٣، التاريخ الصغير ٢/ ٣٥٩، شيوخ النسائي ٣ب، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٩٥، الثقات ٨/ ٧٢، التعديل والتجريح ١/ ٣٤٦، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٠، تهذيب الكمال ٢/ ٧٦ ـ ٧٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥١أ، الكاشف ١/ ٧٩، تهذيب التهذيب ١/ ١١٦ ـ ١١٧، تقريب التهذيب ٨٩، خلاصة التهذيب ١٧.

(٢) شيوخ النسائي ٣ب.

(٣) تهذيب الكمال ٢/ ٧٨، تهذيب التهذيب ١/ ١١٧.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال ابن سعد: ثقة صدوق في الحديث؛ وقال ابن أبي حاتم: وسئل أبي عنه فقال: صدوق. وسئل عن إبراهيم بن حمزة، وإبراهيم بن المنذر فقال: كانا متقاربين، ولم تكن لهما تلك المعرفة بالحديث؛ وقال مسلمة بن القاسم: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه أبو داود، وأبو زرعة، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٥/ ٤٤٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٩٥، الثقات ٨/ ٧٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥١أ، تقريب التهذيب ٨٩.

فقد أجمع النقاد على تعديل إبراهيم بن حمزة، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وجعله الباقون في درجة تالية، وعلى رأسهم أبو حاتم المشهور بالتشدد في النقد. وقول النسائي في إبراهيم يؤيد رأي الأولين لأنه يستعمل كثيراً كلتا العبارتين في الموثقين مطلقاً.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن حمزة ثقة، صحيح الحديث فيما أرجح. والله أعلم.

١٢ ـ خ م مد ت س: إبراهيم بن حُميد بن عبد الرحمٰن بن مخلد أبو إسحاق الرُّؤاسي[١]، الكوفي. مات سنة ثمان وسبعين ومئة[٢].

قال النسائي: ثقة[٣][*].

١٣ ـ د ق: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان أبو ثَوْر، وقيل: أبو عبد الله[٤] الكَلْبي، البغدادي، الفقيه، الحافظ، المصنِّف، صاحب الشافعي. ولد في حدود سنة سبعين ومئة، ومات لثلاث بقين من صفر سنة أربعين ومئتين، وله سبعون سنة أو أكثر[٥].

---

(١) نسبة إلى رُؤاس وهو الحارث بن كِلاب بن ربيعة بن عامر... بن قيس عَيْلان بن مُضَر بن نزار. ينظر الأنساب ٦/ ١٨٠.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٨، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٢٨٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٩٣ ـ ٩٤، الثقات ٦/ ١١، تاريخ أسماء الثقات ٦٠، التعديل والتجريح ١/ ٣٤٥، تهذيب الكمال ٢/ ٧٨ ـ ٧٩، الكاشف ١/ ٧٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥١أ ـ ٥١ب، تهذيب التهذيب ١/ ١١٧، تقريب التهذيب ٨٩، خلاصة التذهيب ١٧.

(٣) تهذيب الكمال ٢/ ٧٩، تهذيب التهذيب ١/ ١١٧.

(*) أقوال النقاد فيه:

قال ابن معين في رواية الدوري، وأحمدُ بن حنبل ـ فيما نقله ابن خَلْفون ـ، والعجليُّ، وأبو داود، وأبو حاتم، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٩٤، الثقات ٦/ ١١، تاريخ أسماء الثقات ٦٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥١ب، تقريب التهذيب ٨٩.

فقد أجمع النقاد على أن إبراهيم بن حُميد الرُّؤاسي ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) ومن ذهب إلى هذا الرأي ذكر أن أبا ثَوْر لقب له.

(٥) ترجمته في: التاريخ الصغير ٢/ ٣٧٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٩٧ ـ ٩٨، الثقات ٨/ ٧٤، تاريخ بغداد ٦/ ٦٥ ـ ٦٩، المعجم المشتمل ٦٥، تهذيب الكمال ٢/ ٨٠ ـ ٨٣، =

قال النسائي: ثقة مأمون، أحد الفقهاء[1](*).

= ميزان الاعتدال ١/ ٢٩ ـ ٣٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٣ ـ ١٤، الكاشف ١/ ٨٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٧٢ ـ ٧٦، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥١ب ـ ٥٢أ، تهذيب التهذيب ١/ ١١٨ ـ ١١٩، تقريب التهذيب ٨٩، خلاصة التذهيب ١٧.

(١) تاريخ بغداد ٦/ ٦٦، تهذيب الكمال ٢/ ٨٢، ميزان الاعتدال ١/ ٢٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٢أ، تهذيب التهذيب ١/ ١١٨. لكن ابن حجر اقتصر على قول النسائي: «ثقة مأمون»، واكتفى الذهبي بقوله: «وثقه النسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون: قال أحمد بن حنبل لما سئل عنه: ما بلغني عنه إلا خيراً، إلا أنه لا يعجبني الكلام الذي يصيرونه في كتبهم؛ وقال أيضاً: أعرفه بالسُّنة منذ خمسين سنة، هو عندي في مِسْلاخ سفيان الثوري ـ (أي مثله في الهدي والطريقة) ـ؛ وقال عبدالله بن أحمد: انصرفت من جنازة أبي ثور، فقال لي أبي: أين كنت؟ قلت: في جنازة أبي ثور، فقال: رحمه الله إنه كان فقيهاً؛ وقال مسلمة بن قاسم: ثقة جليل، فقيه البدن؛ وقال ابن حبان: وكان أحد أئمة الدنيا فقهاً، وعلماً، وورعاً، وفضلاً، وديانة، وخيراً، ممن صنف الكتب، وفَرَّع على السنن، وذب عن حريمها، وقمع مخالفيها؛ وقال الحاكم: كان فقيه أهل بغداد ومفتيهم في عصره، وأحد أعيان المحدثين المتقنين بها؛ وقال ابن عبد البر: كان حسن النظر، ثقة فيما روى من الأثر، إلا أن له شذوذاً فارق فيه الجمهور، وقد عدوه أحد أئمة الفقهاء؛ وقال الخطيب: وكان أحد الثقات المأمونين، ومن الأئمة الأعلام في الدين، وله كتب مصنفة في الأحكام جمع فيها بين الحديث والفقه؛ وقال الذهبي: ثقة مأمون؛ وقال ابن حجر: ثقة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال أبو حاتم: أبو ثور رجل يتكلم بالرأي، يخطئ ويصيب، وليس محله محل المُتَّسعين ـ (أي المكثرين) ـ في الحديث، قد كتبت عنه.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٩٨، الثقات ٨/ ٧٤، تاريخ بغداد ٦/ ٦٥ ـ ٦٦، ٦٨، ٦٩، الكاشف ١/ ٨٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥١ب، تقريب التهذيب ٨٩.

فكلام أبي حاتم حُمل على تليين أبي ثور، لذا تعقبه الذهبي في المغني في الضعفاء ١/ ١٤، وفي الرواة الثقات المتكلم. فيهم بما لا يوجب ردهم ١٠ بقوله: «هذا غلو من أبي حاتم، غفر الله له»، وقال عقبه في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٧٦: «قلت: بل هو حجة بلا تردد». =

١٤ ـ إبراهيم بن الزِّبْرِقان أبو إسحاق التَّيمي، الكوفي. مات سنة ثلاث وثمانين ومئة[1].

= وقول أبي حاتم حق في ذات الأمر، ليس فيه جرح، لأن كل فقيه يتكلم بالرأي، ويخطئ ويصيب فيه، قال السبكي في طبقات الشافعية ٢/ ٧٥: «وليس الكلام في الرأي موجباً للقدح، فلا التفات إلى قول أبي حاتم هذا. . . وأبو ثور أظهر أمراً من أن يحتاج إلى توثيق». وباقي كلام أبي حاتم لا يؤثر مطلقاً على ثقة أبي ثور، فعدم إكثاره من الحديث كإكثار الحفاظ المختصين لا يضره.

وأما كلام الموثقين فهو متفق على علو قدر أبي ثور في الحديث، وإتقانه له، وقول أحمد: «لا يعجبني الكلام الذي يصيرونه في كتبهم». لا يحط من منزلة أبي ثور، لأن الإمام أحمد، وكثيراً من المتقدمين كانوا يكرهون تدوين المسائل الفقهية، كي لا ينصرف الناس عن كتابة الأثر وضبطه. وأما قول ابن عبد البر: «إلا أن له شذوذاً فارق فيه الجمهور». فإنما يعني في الفقه، قال السبكي في طبقات الشافعية ٢/ ٧٦ بعد ذكره لكلام ابن عبد البر: «قلت: لا يعني شذوذاً في الحديث، بل في مسائل الفقه التي أغرب بها، وسنحكي منها طائفة. وقوله: وقد عدوه أحد الفقهاء، جارٍ مجرى الاعتذار عنه فيما يشذ به، وأنه بحيث لا يُعاب على مثله الاجتهاد وإن أغرب، فإنه أحد أئمة الفقهاء».

وبهذا يسلم الإمام أبو ثور من كل غَمْز، ليبقى في الدرجة العليا من الثقة، وقول أحمد: «ما بلغني عنه إلا خيراً» ليست دون لفظة: «ثقة» عنده، ومن أوضح الأدلة على ذلك ما ذكره ابن أبي حاتم في ترجمة إسماعيل بن جعفر الأنصاري في كتاب الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٦٣ حيث قال: «أنبأنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليّ قال: سألت أبي عن إسماعيل بن جعفر فقال: لا أعلم إلا خيراً. قلت: ثقة؟ قال: نعم».

وخلاصة القول: إن أبا ثور ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٨، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧، معرفة الثقات ١/ ٢٠١، سؤالات الآجري لأبي داود ١٦٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٠٠، الثقات ٨/ ٦٢، تاريخ أسماء الثقات ٥٩، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥، الضعفاء لابن الجوزي ٥ب، ميزان الاعتدال ١/ ٣١، المغني في الضعفاء ١/ ١٤، ديوان الضعفاء ٩، لسان الميزان ١/ ٥٨.

قال النسائي: ليس به بأس[1][*].

(١) لسان الميزان ١/ ٥٨، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٥٩أ.

(*) أقوال النقاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري: ليس به بأس؛ وفي رواية الدارمي: ثقة؛ وقال العجلي: وكان ثقة، راوية تفسير القرآن، حسن الحديث، وكان صاحب سنة، وصاحب تفسير؛ وقال أبو داود: ليس به بأس؛ وقال أبو حاتم: محله الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به؛ وقال البزار: ليس به بأس؛ وقال الخطيب: وكان ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٨، معرفة الثقات ١/ ٢٠١، سؤالات الآجري لأبي داود ١٦٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٠٠، الثقات ٨/ ٦٢، تاريخ أسماء الثقات ٥٩، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/ ٣٨٥، لسان الميزان ١/ ٥٨.

وقد نقل ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل عن الدوري قول ابن معين فيه: «ثقة»، فلعل أبا محمد وهم في ذلك، حيث انتقل ذهنه من رواية إلى رواية، ومما يساعد على تثبيت وهمه أنه قال: «أخبرنا العباس بن محمد الدوري قال: سألت يحيى بن معين عن إبراهيم بن الزِّبْرِقان...». ومن عادته عند نقل رواية الدوري أن يقول: قرئ على العباس بن محمد الدوري. ومهما كان الأمر فإن لفظة: «ليس به بأس» عند ابن معين، تكاد تساوي لفظة: «ثقة»، قال ابن الصلاح في علوم الحديث ١١١: «ورد عن ابن أبي خيثمة قال: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف؟ قال: إذا قلت لك: ليس به بأس، فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف، فليس هو بثقة، لا تكتب حديثه».

وقول أبي حاتم: محله الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به، لا يقدح في ثقة ابن الزِّبْرِقان، لأنه كثيراً ما يستعمل لفظة: «لا يحتج به» في الثقات، فإذا قالها في أحدهم لا تقبل منه إذا لم يبين السبب، وقد نبه إلى هذا الزَّيلعي، والذهبي، قال الزيلعي في نصب الراية ٢/ ٤٣٩: «وقول أبي حاتم: لا يحتج به، غير قادح، فإنه لم يذكر السبب، وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين من أصحاب الصحيح الثقات الأثبات من غير بيان السبب كخالد الحَذَّاء وغيره. والله أعلم»، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٦٠: «إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسَّك بقوله، فإنه لا يوثِّق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا ليَّن رجلاً، أو قال فيه: لا يُحتج به؛ فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، =

١٥ ـ م د س: إبراهيم بن زياد أبو إسحاق البغدادي، المعروف بسَبَلان. مات ببغداد، ودفن يوم الأربعاء لست ليال خلون من ذي الحجة سنة ثمان وعشرين ومئتين[(١)(٢)].

قال النسائي: ليس به بأس[(٣)(*)].

= فإن وثقه أحد، فلا تَبْن على تجريح أبي حاتم، فإنه مُتعنت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال «الصحاح»: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك». وينظر قول ابن تيمية في ترجمة الأخضر بن عَجْلان.

ويبدو أن الصواب في إبراهيم بن الزِّبْرِقان هو التوثيق المطلق الذي ذهب إليه البعض، لأن الذين أنزلوه عن هذه الدرجة لم يبينوا السبب في ذلك، لكن قد يؤخذ على عامة الذين صرحوا بعبارة التوثيق فيه تساهلهم في التعديل، فيكون الأحوط عد إبراهيم في الدرجة التالية للتوثيق المطلق. لذا فهو صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

(١) وقد خالف ابن حبان الجمهور فقال في الثقات ٨/ ٧٧: «مات سنة ثنتين وثلاثين ومئتين».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٥١، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٢٨٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٠٠، الثقات ٨/ ٧٧، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٢، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٢٦٣ ـ ١٢٦٤، تاريخ بغداد ٦/ ٧٧ ـ ٧٩، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢١، المعجم المشتمل ٦٦، تهذيب الكمال ٢/ ٨٥ ـ ٨٧، الكاشف ١/ ٨٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٢أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٢٠، تقريب التهذيب ٨٩، خلاصة التذهيب ١٧.

(٣) تاريخ بغداد ٦/ ٧٨، تهذيب الكمال ٢/ ٨٧، تهذيب التهذيب ١/ ١٢٠.

(*) **أقوال النقاد فيه، ودراستها:**

قال ابن معين في رواية ابن مُحرز: ما كان به بأس المسكين؛ وفي رواية عبد الخالق بن منصور: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية مُهَنّا: لا بأس به، كان معنا عند هُشيم، وقد سمع من عبَّاد بن عبَّاد المُهَلَّبي؛ وقال في رواية أحمد بن عثمان الأحول: إذا مات إبراهيم سَبَلان ذهب علم عباد بن عباد؛ وقال أبو زرعة: شيخ ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث، ثقة، كتبت عنه ببغداد؛ وقال صاحل جَزَرة: ثقة؛ =

١٦ ـ ع: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عَوْف أبو إسحاق القُرشي، الزُّهري، المدني، ثم البغدادي، القاضي. ولد سنة ثمان أو عشر ومئة، ومات ببغداد سنة ثلاث وثمانين ومئة[1]، وقيل: سنة أربع، وقيل: سنة خمس[2]، وله خمس أو ثلاث وسبعون سنة[3].

= وقال ابن قانع: ليس به بأس؛ وقال الدارقطني: ما أعرف في سَبَلان إلا خيراً؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٠٠، الثقات ٨/ ٧٧، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٢، تاريخ بغداد ٦/ ٧٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٢أ، تقريب التهذيب ٨٩.

فقد أجمع النقاد على الاحتجاج بِسَبَلان، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور وثقوه مطلقاً، وجعله الباقون في درجة تالية من غير بيان السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وقول ابن معين في رواية: «ما كان به بأس» يشبه عنده لفظة: «ثقة» التي قالها أيضاً في سَبَلان.

وحسبك في علو درجة إبراهيم في الثقات أن أبا حاتم المتشدد قال فيه: ثقة. ولا ضَيْر في جمعه إليها عبارة: «صالح الحديث» لأن هذه الأخيرة يستعملها أبو حاتم كثيراً في الثقات الرفعاء.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن زياد المعروف بسَبَلان ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) هذا الذي عليه جمهور أهل العلم كابن سعد، وابن المديني، وخليفة، وابن أبي خيثمة، وابن حبان، وغيرهم، وصححه الذهبي.

(٢) قال أبو مروان العثماني: سمعت من إبراهيم بن سعد سنة خمس وثمانين ومئة، ومات بعد ذلك. وقد وهَّم الذهبي هذا القول، لكن ابن حجر اعتمده فقال في تقريب التهذيب: «مات سنة خمس وثمانين».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٢٢، والقسم المتمم ٤٥٦ ـ ٤٥٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٩ ـ ١٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٤٣، الطبقات ٢٧٥، ٣٢٧، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩، التاريخ الصغير ٢/ ٢٣١ ـ ٢٣٢، معرفة الثقات ١/ ٢٠١، سؤالات الآجري لأبي داود ١٣٢ ـ ١٣٥، المعرفة والتاريخ ١/ ١٧٤، ٢/ ٦٩٩، ٧٦٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٠١ ـ ١٠٢، الثقات ٦/ ٧، مشاهير =

قال النسائي: ثقة[1](*).

= علماء الأمصار ١٤١، الكامل ١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٩، تاريخ أسماء الثقات ٥٧، تاريخ بغداد ٦/ ٨١ ـ ٨٦، السابق واللاحق ٨٨ ـ ٩٥، التعديل والتجريح ١/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٦، تهذيب الكمال ٢/ ٨٨ ـ ٩٤، ميزان الاعتدال ١/ ٣٣ ـ ٣٥، الكاشف ١/ ٨٠، من تكلم فيه وهو موثق ٣١، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ٩، سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٧٠ ـ ٢٧٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٢أ ـ ٥٣أ، شرح علل الترمذي ٢/ ٥٩٥ ـ ٥٩٦، البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح وقد مس بضرب من التجريح ٣٠، تهذيب التهذيب ١/ ١٢١ ـ ١٢٣، تقريب التهذيب ٨٩، هدي الساري ٣٨٨، خلاصة التذهيب ١٧.

(١) التعديل والتجريح ١/ ٣٥٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٢ب.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموَثِّقون والمعدِّلون: قال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث، وربما أخطأ في الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ليس به بأس؛ وقال الدارمي في كتابه: قلت: فإبراهيم بن سعد أحب إليك أو ليث ـ (يعني ابن سعد) ـ؟ فقال ـ (ابن معين) ـ: كلاهما ثقتان؛ وفي رواية ابن أبي مريم، والغَلَابي: ثقة. زاد ابن أبي مريم: حجة؛ وفي رواية الحسين بن حِبَّان: إبراهيم بن سعد أثبت من الوليد بن كثير، ومن ابن إسحاق جميعاً ـ (ثم قال الحسين) ـ: وسئل أبو زكريا: أيهما أحب إليك في الزهري: إبراهيم بن سعد أو ابن أبي ذئب؟ فقال: إبراهيم أحب إليّ من ابن أبي ذئب في الزهري، ابن أبي ذئب يقولون لم يصحح عن الزهري شيئاً؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ثقة؛ وفي رواية صالح: أحاديثه مستقيمة؛ وقال أبو داود: وسمعت رجلاً قال لأحمد: لأيش ترك وكيع إبراهيم بن سعد؟ قال: ما أدري، كان إبراهيم ثقة؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: ثقة؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: ومحمد بن إسحاق رجل قد أجمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه، منهم: سفيان بن سعيد، وشعبة. . . وإبراهيم بن سعد؛ وقال ابن خِراش: صدوق؛ وقال ابن حبان: من متقني أهل المدينة، وساداتهم؛ وقال ابن عدي: ولإبراهيم بن سعد أحاديث صالحة مستقيمة عن الزهري وعن غيره، ولم يتخلف أحد عن الكتابة عنه بالكوفة والبصرة وبغداد، وهو من ثقات المسلمين؛ وقال السمعاني: كان ثقة مأموناً في الحديث والعلم؛ وقال الذهبي في الميزان: ثقة بلا ثُنيا، قد روى عنه شعبة مع تقدمه وجلالته؛ وقال في من تكلم فيه وهو موثق؛ ثقة، سمع من الزهري والكبار، ينفرد بأحاديث تحتمل له، ولكن ليس هو =

....

=في الزهري بذاك الثبت؛ وقال في الرواة الثقات المتكلم فيهم: اتفق أرباب الصحاح على الاحتجاج بإبراهيم بن سعد مطلقاً، مع أنه ليس في الزهري كمالك ولا كابن عيينة؛ وقال أبو زرعة بن العراقي: أحد الأعلام الثقات؛ وقال ابن حجر: ثقة حجة، تُكلم فيه بلا قادح. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ذُكر عند يحيى بن سعيد: عُقيل وإبراهيم بن سعد، فجعل كأنه يضعفهما، يقول: عقيل وإبراهيم بن سعد! عقيل وإبراهيم بن سعد! قال أبي: وأيش ينفع هذا، هؤلاء ثقات لم يَخْبرهما يحيى؛ وقال صالح جَزَرة: سماعه من الزهري ليس بذاك لأنه كان صغيراً حين سمع من الزهري. وقد سبقت الإشارة إلى أن وكيعاً لم يكن يحدث عنه.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣٢٢، والقسم المتمم ٤٥٦ ـ ٤٥٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٤٣، معرفة الثقات ١/ ٢٠١، سؤالات الآجري لأبي داود ١٣٤ ـ ١٣٥، التاريخ ١/ ٥٣٧، الجرح والتعديل ١/١/ ١٠١ ـ ١٠٢، الثقات ٦/ ٧، مشاهير علماء الأمصار ١٤١، الكامل ١/ ٢٤٦ و٢٤٩، تاريخ أسماء الثقات ٥٧، تاريخ بغداد ٦/ ٨٢ ـ ٨٣، ميزان الاعتدال ١/ ٣٤، من تكلم فيه وهو موثق ٣١، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٢ب، البيان والتوضيح لمن أُخرج له في الصحيح وقد مس بضرب من التجريح ٣٠، تقريب التهذيب ٨٩.

فقد ذهب الجمهور إلى توثيق إبراهيم بن سعد، وتليينُ يحيى القطان ووكيع بن الجراح له قد رده الإمام أحمد، وكفى، لكن أشير إلى أن القطان حاد النَّفَس في الجرح، وأما وكيع فقد عرف بالشدة مع الذين يخالطون السلاطين، أو يقومون بأعمالهم، قال السخاوي في فتح المغيث ٣/ ٣٢٢: «وكان وكيع بن الجراح لكون والده كان على بيت المال، يقرن معه آخر إذا روى عنه» وقد كان إبراهيم بن سعد والياً على بيت المال ببغداد، فلعل ترك وكيع التحديث عنه لهذا السبب، أو لترخص إبراهيم في الغناء.

وأما كلام صالح جَزَرة فهو حق إن أراد أن إبراهيم ليس في درجة مالك وابن عيينة، حيث وُجد في حديثه عن الزهري غرائب ومناكير، لكن هذه الأحاديث تحتمل له كما قال الذهبي.

وبهذا يسلم إبراهيم بن سعد من الجرح الذي نُسب إليه، ويكون ثقة كما وصفه=

١٧ ـ م٤: إبراهيم بن سعيد أبو إسحاق الطَّبَري[1] **الأصل، البغدادي، ثم العَيْن زَرْبي**[2]**، الجَوْهري، الحافظ المصنِّف. ولد بعد السبعين ومئة، ومات بعَيْن زَرْبَة مرابطاً سنة سبع وأربعين ومئتين**[3]**، وقيل: سنة أربع وأربعين، وقيل: سنة تسع وأربعين، وقيل: سنة ثلاث وخمسين، وقيل: سنة خمس وخمسين، وقيل: سنة ست وخمسين**[4].

قال النسائي: ثقة[5](*).

=المعدلون، وقد تساهل ابن خِراش بقوله فيه: صدوق، وأما قول ابن معين: ليس به بأس، فقد مرّ أن هذه اللفظة عنده تساوي لفظة: ثقة، بل إن ابن معين قال في رواية ابن أبي مريم: ثقة حجة.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن سعد ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث ـ في الجملة ـ عن الزهري وغيره. والله أعلم.

(١) نسبة إلى طَبَرِسْتان.

(٢) وعين زَرْبَة بلدة بالثَّغر من نواحي المِصِّيصة، والمِصِّيصة مدينة من ثغور الشام بين أَنْطَاكِيَة وبلاد الروم.

(٣) رجح الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٣٦ هذا القول.

(٤) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/١/ ١٠٤، الثقات ٨/ ٨٣، تاريخ بغداد ٦/ ٩٣ ـ ٩٥، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢١ ـ ٢٢، المعجم المشتمل ٦٦، تهذيب الكمال ٢/ ٩٥ ـ ٩٨، ميزان الاعتدال ١/ ٣٥ ـ ٣٦، الكاشف ١/ ٨١، سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٤٩ ـ ١٥١، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٣أ ـ ٥٣ب، تهذيب التهذيب ١/ ١٢٣ ـ ١٢٥، تقريب التهذيب ٨٩، خلاصة التذهيب ١٧.

(٥) تاريخ بغداد ٦/ ٩٥، المعجم المشتمل ٦٦، تهذيب الكمال ٢/ ٩٧، ميزان الاعتدال ١/ ٣٥، تهذيب التهذيب ١/ ١٢٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال هارون بن يعقوب بن العباس الهاشمي: سمعت أبي سأل أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ عن إبراهيم بن سعيد؟ قال: لم يزل يكتب الحديث قديماً. قلت: فأكتب عنه؟ قال: نعم؛ ونحوه في رواية أبي العباس البَرَاثي؛ =

١٨ ـ ق: إبراهيم[١] بن سليمان بن رَزين أبو إسماعيل الأُرْدُنّي، ثم البغدادي، المُؤَدِّب، وهو مشهور بكنيته[٢].

=وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: كتبت عنه. وكان يذكره بالصدق؛ وقال الدارقطني في رواية السُّلمي: ثقة؛ ووثقه الخليلي؛ وقال الخطيب: وكان مكثراً ثقة ثبتاً؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة، حافظ. زاد ابن حجر: تُكلم فيه بلا حجة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه أبو داود، وموسى بن هارون الحمال، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ المجرِّحون: قال ابن خِراش: سمعت حجاج بن الشاعر يقول: رأيت إبراهيم بن سعيد الجوهري عند أبي نُعيم، وأبو نُعيم يقرأ، وهو نائم. وكان الحجاج يقع فيه.

الجرح والتعديل ١/١/١٠٤، الثقات ٨/٨٣، سؤالات السلمي للدارقطني ١٥٨أ، تاريخ بغداد ٦/٩٣ ـ ٩٤، سير أعلام النبلاء ١٢/١٥٠، تهذيب التهذيب ١/١٢٤، تقريب التهذيب ٨٩.

فالجمهور على توثيق أبي إسحاق الجوهري، وما نقله ابن خِراش عن حجاج بن الشاعر رده ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/١٢٤ ـ ١٢٥ بقوله: «وابن خراش رافضي، ولعل الجوهري كان قد سمع ذلك الجزء من أبي نعيم قبل ذلك». كما أن الذهبي تعقب حَجَّاجاً بقوله في ميزان الاعتدال ١/٣٦: «لا عبرة بهذا، وإبراهيم حجة بلا ريب»، وقوله في سير أعلام النبلاء ١٢/١٥٠: «الرجل ثقة حافظ، وقد لَيَّنه حجاج بن الشاعر بلا وجه».

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن سعيد الجوهري ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) وقد قيل: اسمه إبراهيم بن إسماعيل بن رَزين. الثقات ٦/١٥، ٢٧.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٣٢٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٥٨، ٢٤٢، تاريخ البادي عن ابن معين ٨٨، التاريخ الكبير ١/٢٨٩ ـ ٢٩٠، معرفة الثقات ١/٢٠٢، الضعفاء الكبير ١/٥٠، الجرح والتعديل ١/١/١٠٢ ـ ١٠٣، الثقات ٦/١٤ ـ ١٥، ٢٧، الكامل ١/٢٤٩ ـ ٢٥٠، الاستغناء ١/٣٧٩ ـ ٣٨٠، تاريخ بغداد ٦/٨٦ ـ ٨٨، الضعفاء لابن الجوزي ٥ب ـ ٦أ، تهذيب الكمال ٢/٩٩ ـ ١٠١، ميزان الاعتدال ١/٣٦، ٤/٤٩١، المغني في الضعفاء ١/١٦، ديوان الضعفاء ١٠، =

قال النسائي: ليس به بأس[1](*).

= الكاشف ١/ ٨١ ـ ٨٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٣ب، تهذيب التهذيب ١/ ١٢٥ ـ ١٢٦، تقريب التهذيب ٩٠، خلاصة التذهيب ١٨.

(١) تاريخ بغداد ٦/ ٨٧، تهذيب الكمال ٢/ ١٠١، تهذيب التهذيب ١/ ١٢٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال ابن معين في رواية الدارمي: ثقة؛ وفي رواية البادي: ليس به بأس ثقة؛ وفي رواية أبي قُدامة السَّرْخَسي: ليس به بأس؛ وفي رواية أبي داود، وابن الجنيد، وجعفر الطيالسي: ثقة؛ وفي رواية معاوية بن صالح ـ كما في تاريخ الخطيب ـ: ثقة، صحيح الكتاب، كتبت عنه؛ وقال أحمد في رواية عبد الله: ليس به بأس؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو داود: ثقة، ورأيت أحمد بن حنبل يكتب أحاديثه بنزول؛ وقال ابن خِراش: كان صدوقاً؛ وقال ابن عدي: وهو عندي حسن الحديث... وله أحاديث كثيرة غرائب حسان، تدل على أن أبا إسماعيل من أهل الصدق، وهو ممن يكتب حديثه؛ وقال الدارقطني: ثقة؛ وقال ابن عبد البر: كان ثقة؛ وقال الذهبي: صويلح الحديث؛ وقال ابن حجر: صدوق يُغرب. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون والمليِّنون: قال ابن معين في رواية معاوية بن صالح ـ كما ذكر العقيلي، وابن عدي ـ: ضعيف. ونقل عنه الذهبي قوله فيه: ليس بذاك. وقد نُسب في خلاصة التذهيب إلى النسائي والدارقطني تضعيفه.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٥٨، ٢٤٢، تاريخ البادي عن ابن معين ٨٨، معرفة الثقات ١/ ٢٠٢، الضعفاء الكبير ١/ ٥٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٠٢ ـ ١٠٣، الثقات ٦/ ١٤ ـ ١٥، الكامل ١/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠، الاستغناء ١/ ٣٨٠، تاريخ بغداد ٦/ ٨٧ ـ ٨٨، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٩١، تقريب التهذيب ٩٠، خلاصة التذهيب ١٨.

فرواية معاوية بن صالح عن ابن معين ـ كما ذكرها العقيلي، وابن عدي ـ مخالفة لسائر الروايات عنه، فضلاً عن معارضتها لما نقله الخطيب عن معاوية، وقد ذكر مُغْلَطَاي في إكمال تهذيب الكمال أنه رأى في كتاب معاوية ما ذكره العقيلي، وابن عدي، وعلى تقدير صحة ما ذكراه فيكون ابن معين قد أراد التضعيف النسبي الذي لا يسقط الثقة بالراوي، ومن عادته أن يفعل ذلك، قال الإمام العلامة ابن القطان في كتابه الجليل: بيان الوهم والإيهام ٢١/ ١٥٩أ: «أبو يحيى القَتَّات قد روى عثمان الدارمي عن ابن معين أنه قال فيه: ثقة... والذي روى مُضر وابن أبي خيثمة عن ابن معين من أنه=

١٩ ـ م٤: إبراهيم بن سُويد النَّخَعي[١]، الكوفي، الأعور[٢].

= يضعَّف، وفي أحاديثه ضعف؛ إنما معناه بالقياس إلى غيره، ألا تراه قد قال فيه: ثقة، والثقات متفاوتون، وقد قلنا: إن ابن معين إذا قال في رجل معروف من أهل العلم: إنه ضعيف؛ فإن ذلك ليس تجريحاً منه له، وإنما هو تفضيل لغيره عليه في الأغلب، وقد يقوله باعتبار أوهام توجد له، لا تسقط الثقة به». أو أن ابن معين تغيّر اجتهاده في إبراهيم بن سليمان، وهذا احتمال ضعيف، لأن ستة من تلامذة يحيى أخذوا عنه في أوقات مختلفة، وقد نقلوا توثيقه لإبراهيم.

وما نقله الذهبي في الميزان عن يحيى أنه قال فيه: ليس بذاك؛ قد تفرد بذكره الذهبي في هذا الكتاب، ولم أجد ما يعزز قوله، بل إن الحافظ ابن عدي نفى وجوده لتضعيف في إبراهيم سوى ما في رواية معاوية بن صالح فقال في الكامل ١/ ٢٥٠: «ولم أجد في ضعفه إلا ما حكاه معاوية بن صالح عن يحيى».

وأما ما نُسب في الخلاصة إلى النسائي، والدارقطني من أنهما ضعفاه، فهو شاذ غير مقبول، لأن المعروف عنهما أنهما وثقاه.

وبهذا كله ينتفي عن إبراهيم الضعف، ويسلم قول المعدِّلين، لكن هؤلاء اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها. فابن معين في المشهور عنه، والعجلي، وأبو داود، والدارقطني، وابن عبد البر قالوا: ثقة؛ وقال ابن معين في رواية، وأحمد: ليس به بأس، ووافقهما في معنى قولهما ابن خِراش، وابن عدي، وقاربهما الذهبي، وابن حجر.

ويبدو أن السبب في إنزال البعض له عن الدرجة العالية للثقات كثرة الغرائب في حديثه، ومن أطلق لفظة: «ثقة» فيه لم يَخْفَ عليه أمر تلك الغرائب، لكن لم يتحرج عن إصدار ذاك الحكم لكونها حساناً.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن سليمان بن رَزين صدوق، حسن الحديث في أقل أحواله. وقد يكن ثقة صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) وليس هذا بإبراهيم النَّخَعي الفقيه، ويختلف اسما أبويهما، فالفقيه اسم أبيه: يزيد.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٠٣ ـ ١٠٤، الثقات ٦/ ٦، مشاهير علماء الأمصار ١٦٣، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٧٩ ـ ١٨٠، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢١، تهذيب الكمال ٢/ ١٠٤، الكاشف ١/ ٨٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٢٦ ـ ١٢٧، =

قال النسائي: ثقة[١](*).

٢٠ ـ د س: إبراهيم بن عامر بن مسعود بن أُميّة بن خَلَف بن وَهْب بن حُذَافَة بن جُمَح القُرَشي، الجُمَحي، الكوفي[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](**).

= تقريب التهذيب ٩٠، خلاصة التذهيب ١٨.

وانظر لزاماً ترجمة إبراهيم بن سويد الصيرفي، حيث جمع الذهبي بينه وبين صاحب هذه الترجمة في كتبه: ميزان الاعتدال ١/ ٣٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٦، ديوان الضعفاء ١٠.

(١) تهذيب الكمال ٢/ ١٠٤، تهذيب التهذيب ١/ ١٢٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الكَوْسج: مشهور؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال الدارقطني: هو قليل الحديث، وليس في حديثه شيء ينكر، إنما هو حديث السهو، وحديث الرُّقى؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: ثقة، لم يثبت أن النسائي ضعفه. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٠٣ ـ ١٠٤، الثقات ٦/ ٦، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٧٩ ـ ١٨٠، الكاشف ١/ ٨٢، تقريب التهذيب ٩٠.

فهذه الأقوال جميعها تدل على أن إبراهيم بن سُويد النَّخَعي ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. وقول ابن معين: مشهور، لا ينفي أن يكون الرجل ثقة عنده. وما أشار إليه ابن حجر من عدم ثبوت تضعيف النسائي له، إنما سببه أن الذهبي جمع بين ترجمتي: إبراهيم بن سويد النَّخعي، وإبراهيم بن سويد الصيرفي، وقد قال النسائي في الأخير: ضعيف. والله أعلم.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠ ـ ١١، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٠٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٥٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١١٨، الثقات ٦/ ٩، تهذيب الكمال ٢/ ١١٥ ـ ١١٦، الكاشف ١/ ٨٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٧أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٣١، تقريب التهذيب، ٩٠، خلاصة التذهيب ١٨.

(٣) تهذيب الكمال ٢/ ١١٦، تهذيب التهذيب ١/ ١٣١.

(**) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الكَوْسج: ثقة ـ (وقد نقل ابن أبي حاتم في الجرح =

٢١ ـ م د س ق: إبراهيم بن عبد الأعلى الجُعْفي مولاهم، الكوفي[(١)].

قال النسائي: ثقة[(٢)(*)].

=والتعديل رواية الكَوْسج هذه، لكن في بعض نسخ كتاب أبي محمد زيادة لفظة ثقة أيضاً) ـ؛ وقال أبو حاتم: صدوق، لا بأس به؛ وقال الذهبي: وُثِّق؛ وقال ابن حجر: ثقة. وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه شعبة وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الجرح والتعديل ١/١/١١٨، الثقات ٦/٩، تهذيب الكمال ٢/١١٦، الكاشف ١/٨٣، تقريب التهذيب ٩٠.

فقد اتفق النقاد على توثيق إبراهيم بن عامر مطلقاً، سوى أبي حاتم حيث جعله في درجة تالية من غير بيان السبب، فيحمل ذاك على تشدده.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن عامر ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/١/٣٠٤، معرفة الثقات ١/٢٠٢، المعرفة والتاريخ ٣/٨٨، الجرح والتعديل ١/١/١١٢، الثقات ٦/١٧، تاريخ أسماء الثقات ٥٨، الجمع بين رجال الصحيحين ١/٢٢، تهذيب الكمال ٢/١٣١ ـ ١٣٢، الكاشف ١/٨٥، إكمال تهذيب الكمال ١/٥٨ب ـ ٥٩أ، تهذيب التهذيب ١/١٣٧ ـ ١٣٨، تقريب التهذيب ٩١، خلاصة التذهيب ١٩.

(٢) تهذيب الكمال ٢/١٣١، تهذيب التهذيب ١/١٣٧ ـ ١٣٨. وقد عزاه ابن حجر إلى كتاب التميز للنسائي.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال ابن معين في رواية الكَوْسج: ليس به بأس؛ وفي واية ابن أبي خيثمة: صالح؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ثقة؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال الفسوي: لا بأس به؛ وقال أبو حاتم: صالح، يكتب حديثه؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وقد ذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

معرفة الثقات ١/٢٠٢، المعرفة والتاريخ ٣/٨٨، الجرح والتعديل ١/١/١١٢، الثقات ٦/١٧، تاريخ أسماء الثقات ٥٨، الكاشف ١/٨٥، إكمال تهذيب الكمال ١/٥٨ب، تقريب التهذيب ٩١. =

٢٢ ـ خ م د س ق: إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عَوْف أبو إسحاق، وقيل: أبو محمد[١]، وقيل: أبو عبد الله القُرشي، الزُّهري، المدني، وأمه أم كُلثوم بنت عُقبة بن أبي مُعَيْط أخت عثمان بن عفان لأمه وكانت من المهاجرات الأُول. يقال: ولد في عهد النبي ﷺ بعد الفتح، وقيل غير ذلك، ومات بالمدينة سنة ست وتسعين، وقيل: سنة خمس[٢].

قال النسائي: ثقة، قالوا: إنه يذكر النبي ﷺ ورسول قيصر[٣](*).

= فقد اتفق النُّقَّاد على تعديل إبراهيم بن عبد الأعلى، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور وثقوه مطلقاً، وجعله البعض في درجة تالية من غير بيان السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر قياساً. فضلاً عن أن بعض الذين أنزلوه عن الدرجة العالية موصوف بالتشدد في النقد.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن عبد الأعلى ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال البخاري في التاريخ الكبير ١/ ١/ ٢٩٥: «وقال بعض ولد عبد الرحمٰن بن عوف كنيته: أبو محمد. قال أبو عبد الله: أخشى أن يكون وهم».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٥٥ ـ ٥٦، الطبقات ٢٤٢، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٢٩٥، التاريخ الصغير ١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦، معرفة الثقات ١/ ٢٠٣، المعرفة والتاريخ ١/ ٣٦٧، التاريخ ١/ ٤١٨، ٤٤٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١١١، الثقات ٤/ ٤، مشاهير علماء الأمصار ٦٦ التعديل والتجريح ١/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣، تهذيب الكمال ٢/ ١٣٤ ـ ١٣٦، الكاشف ١/ ٨٦، سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٩٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٩أ ـ ٥٩ب، تهذيب التهذيب ١/ ١٣٩ ـ ١٤٠، تقريب التهذيب ٩١، الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٩٥ ـ ٩٦، خلاصة التذهيب ١٩.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٩أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٣٩. وقد عزا ابن حجر هذا كله لكتاب الكنى للنسائي، واكتفى مُغُلْطَاي بعزو اللفظة الأولى فقط إليه.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه:**

قال العجلي: تابعي، ثقة؛ وقال يعقوب بن شَيْبة: يُعد في الطبقة الأولى من=

٢٣ ـ س: إبراهيم بن عبد العزيز بن مروان بن شجاع الجَزَري، الحَرَّاني[١].

قال النسائي: صالح[٢][*].

٢٤ ـ س: إبراهيم[٣] بن عبد الله بن أحمد أبو إسحاق المَرْوَزي، الخلّال. مات سنة إحدى وأربعين ومئتين[٤][٥].

=التابعين، وكان ثقة؛ وقال الباجي: وهو ثقة ثبْت؛ وقال ابن حجر: له رؤية، ولم يثبت له سماع إلا من بعض الصحابة.

معرفة الثقات ١/ ٢٠٣، التعديل والتجريح ١/ ٣٥٣، تهذيب الكمال ٢/ ١٣٥، تقريب التهذيب ٩١.

فقد اتفقت أقوال الأئمة على ثقته، والجمهور على عَدِّه من التابعين.

وخلاصة القول: إنه ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: المعجم المشتمل ٦٧، تهذيب الكمال ٢/ ١٣٩، الكاشف ١/ ٨٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٩ب، تهذيب التهذيب ١/ ١٤١ ـ ١٤٢، تقريب التهذيب ٩١، خلاصة التذهيب ١٩.

(٢) المعجم المشتمل ٦٧، تهذيب الكمال ٢/ ١٣٩، تهذيب التهذيب ١/ ١٤١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال ابن حجر صدوق.

إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٩ب، تقريب التهذيب ٩١.

فلم يذكر أحدٌ إبراهيم الجَزَري بلين، ولا استنكر عليه شيء من حديثه. لكنه لم يوثق مطلقاً إلا من قِبل مسلمة بن قاسم، وهو من المتساهلين في التوثيق. لذا يُعدل عن قوله إلى قول النسائي الذي ذكر معناه ابن حجر. وإبراهيم من شيوخ النسائي، والرجل أعرف بحال شيخه ممن تأخر زمنه ورتبته.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن عبد العزيز الجَزَري صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

(٣) قال مُغُلْطَاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٧أ: «سماه الحافظ الصَّرِيفيني ومن خطه نقلته مجوداً: إبراهيم بن عبد الأعلى».

(٤) ذكر سنة وفاته ابن حبان، والمتأخرون تبعوه على ذلك.

(٥) ترجمته في: الثقات ٨/ ٧٥، المعجم المشتمل ٦٦، تهذيب الكمال ٢/ ١١٩، =

قال النسائي: كتبنا عنه بمرو مجلساً، ولا بأس به(١)(*).

٢٥ ـ ع: إبراهيم بن عبد الله حُنَيْن أبو إسحاق الهاشمي مولاهم، المدني. مات سنة بضع ومئة فيما قيل(٢).

قال النسائي: ثقة(٣)(**).

= الكاشف ١/ ٨٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٧أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٣٢، تقريب التهذيب ٩٠، خلاصة التذهيب ١٨.

(١) إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٧أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٣٢. وقد ذكر ابن حجر عقب نقله هذا القول: «ولم يعرف اسم أبيه»، فلا أدري هل كلمة «يعرف» بفتح الياء فتكون هذه الزيادة من كلام ابن حجر، أم بالضم فيدخل الاحتمال بين كونها لابن حجر أو للنسائي. وقد نقل مُغُلْطاي قول النسائي المذكور عن ابن خَلْفون.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مسلمة بن قاسم: لا بأس به؛ وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق.

الكاشف ١/ ٨٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٧أ، تقريب التهذيب ٩٠.

فقد اتبع مسلمة بن قاسم لفظ النسائي، واتبع شيخا النقاد المتأخرين معناه المشهور، بيد أن النسائي كثيراً ما يستعمل تلك العبارة في الموثقين مطلقاً، لكن لما لم يصرح أحد بعبارة التوثيق كان اتباع رأي الذهبي، وابن حجر، أحوط وأسلم.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن عبد الله المَرْوزي صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المتمم ١٥٢، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠، المعرفة والتاريخ ١/ ٤١٥ ـ ٤١٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٠٨، الثقات ٦/ ٦، مشاهير علماء الأمصار ١٢٩، المؤتلف والمختلف ١/ ٣٧٢، التعديل والتجريح ١/ ٣٥٢، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٦ ـ ١٧، تهذيب الكمال ٢/ ١٢٤ ـ ١٢٥، الكاشف ١/ ٨٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٧ب، تهذيب التهذيب ١/ ١٣٣ ـ ١٣٤، تقريب التهذيب ٩٠، خلاصة التذهيب ١٨.

(٣) التعديل والتجريح ١/ ٣٥٢، تهذيب الكمال ٢/ ١٢٤، تهذيب التهذيب ١/ ١٣٤.

(**) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن سعد: وكان ثقة، قليل الحديث؛ وقال ابن حجر: ثقة. =

٢٦ ـ ت س: إبراهيم بن عبد الملك أبو إسماعيل البصري، القَنَّاد[١].

قال النسائي: لا بأس به[٢](*).

= الطبقات الكبرى، القسم المتمم ١٥٢، تقريب التهذيب ٩٠.

فإبراهيم بن عبد الله بن حُنَيْن ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٥٠ ـ ٥١، ٧٧، الضعفاء الكبير ١/ ٥٧ ـ ٥٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١١٣، الثقات ٦/ ٢٦، الضعفاء لأبي نعيم ٥٧، تهذيب الكمال ٢/ ١٤٠، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦ ـ ٤٧، ٤/ ٤٩١، المغني في الضعفاء ١/ ١٩، ديوان الضعفاء ١١، الكاشف ١/ ٨٧، من تكلم فيه وهو موثق ٣٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٦٠أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٤٢، تقريب التهذيب ٩١، خلاصة التذهيب ١٩.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ١٤٠، ميزان الاعتدال ١/ ٤٧، تهذيب التهذيب ١/ ١٤٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ؛ وقال ابن حجر: صدوق في حفظه شيء.

ب ـ المجرِّحون: قال مُغُلْطاي: ذكر ابن البَرْقي عن يحيى بن معين أنه ضعيف. وكذا قاله أبو يحيى الساجي؛ وقال ابن المديني في رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة: كان ضعيفاً عندنا؛ وفي موضع آخر منها: كان ذلك شيخاً ضعيفاً، ليس بشيء؛ وقال العقيلي: يهم في الحديث؛ وقال الذهبي: له أوهام.

سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٥١، ٧٧، الضعفاء الكبير ١/ ٥٧، الثقات ٦/ ٢٦، ديوان الضعفاء ١١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٦٠أ، تقريب التهذيب ٩١.

فقد قدمت ذكر الساجي على ابن المديني مع تأخره عنه في السن، لأن ابن حجر فهم من قول مُغُلْطَاي: «وكذا قاله أبو يحيى الساجي» أن الساجي نقل عن ابن معين تضعيفه، مع أن العبارة تحتمل أيضاً أن يكون الساجي قال ذلك من عنده، ويسند هذا الاحتمال قول الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٤٧: «وضعفه زكريا الساجي بلا مستند». وقد تعقب ابن حجر كلام الذهبي هذا، فقال في تهذيب التهذيب ١/ ١٤٢ مؤكداً ما فهمه من قول مُغُلْطَاي: «وأي مستند أقوى من ابن معين».

ويبدو لي من خلال أقوالهم مجتمعة، أن الصواب في حال القنّاد ما قاله فيه ابن حجر، وذِكْر ابن حبان له في الثقات مع قوله وقول الذهبي فيه يؤكد ذلك، كما أن =

٢٧ ـ خ م د س ق: إبراهيم بن أبي عَبْلَة شِمْرَ بن يقظان[١] أبو إسماعيل، ويقال: أبو العباس[٢] العُقَيْلي[٣]، الشامي[٤]. مات بِفِلَسْطين[٥] سنة اثنتين وخمسين ومئة، وقيل غير ذلك[٦][٧].

=الذهبي ذكر إبراهيم القناد في كتابه: من تكلم فيه وهو موثق ص٣٢ وقال: «قيل: له أوهام». وقد قال في مقدمة هذا الكتاب ص٢٧: «فهذا فصل نافع في معرفة ثقات الرواة الذين تَكَلَّم فيهم بعض الأئمة بما لا يوجب رد أخبارهم، وفيهم بعض اللين، وغيرهم أتقن منهم وأحفظ، فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحيح، فلا ينزل عن رتبة الحسن، اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تُستنكر عليه، وهي التي تكلم فيه من أجلها، فينبغي التوقف في تلك الأحاديث». انتهى مصححاً من نسخة المكتبة السليمانية بتركيا، ونسخة الحكمي بمكة. وقد ذكر الذهبي في ميزان الاعتدال قبل ترجمة القَنَّاد علامة (صح)، ومعناها عنده كما ذكر في حاشية له على ميزان الاعتدال: «إذا كتبت (صح) في أول الاسم، فهي إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل». انتهى من حاشية نسخة المكتبة الأحمدية بحلب ١/ ٥أ.

والذين أطلقوا التضعيف في إبراهيم بن عبد الملك لم يذكروا السبب المستوجب لهذا الحكم.

وخلاصة القول: إن القَنَّاد صدوق في حديثه شيء، وهو حسن الحديث فيما لم يستنكر عليه. والله أعلم.

(١) ينظر بقية نسبه في الثقات ٤/ ١١، والتعديل والتجريح ١/ ٣٥٦، والجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٦.

(٢) وقيل أيضاً: أبو سعيد، وقيل: أبو إسحاق.

(٣) نقل الفسوي في المعرفة والتاريخ ١/ ١٣٨ عن ضَمْرة بن رَبيعة أنه قُرشي.

(٤) ومنهم من حدد البلد، فقيل: مَقْدِسي، وقيل: رَمْلي، وقيل: دمشقي.

(٥) أول من ذكر بلد الوفاة ـ فيما أعلم ـ ابن حبان.

(٦) اعتمد الجمهور في تعيين سنة الوفاة على كلام تلميذه ضَمْرة بن رَبيعة، فالأكثرون نقلوا عنه أنها في سنة اثنتين وخمسين ومئة، ومنهم من روى عنه أنها سنة اثنتين أو ثلاث وخمسين، ومنهم من روى عنه أنها سنة إحدى أو اثنتين وخمسين. ومن العلماء من قال: توفي سنة إحدى وخمسين، جازماً بها.

(٧) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١، سؤالات ابن أبي شيبة=

قال النسائي: ثقة[١].

وقال أيضاً: ليس به بأس[٢].

وقال أيضاً: لا بأس به[٣](*).

= لابن المديني ١٥١، الطبقات ٣١٥، التاريخ الكبير ١/١/٣١٠ ـ ٣١١، التاريخ الصغير ٢/١١٣، المعرفة والتاريخ ١/١٣٨، ٢/٣٨٩، ٤٥٦، التاريخ ١/٢٦٠، ٢/٧٠١ ـ ٧٠٢، الجرح والتعديل ١/١/١٠٥، الثقات ٤/١١، مشاهير علماء الأمصار ١١٧، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٤ب، تاريخ أسماء الثقات ٥٨، التعديل والتجريح ١/٣٥٦ ـ ٣٥٧، الجمع بين رجال الصحيحين ١/١٦، تهذيب الكمال ٢/١٤٠ ـ ١٤٥، الكاشف ١/٨٧، إكمال تهذيب الكمال ١/٦٠أ ـ ٦٠ب، تهذيب التهذيب ١/١٤٢ ـ ١٤٣، تقريب التهذيب ٩٢، خلاصة التذهيب ١٩ ـ ٢٠.

(١) تهذيب الكمال ٢/١٤٣، إكمال تهذيب الكمال ١/٦٠أ، تهذيب التهذيب ١/١٤٣.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ١/٦٠أ، تهذيب التهذيب ١/١٤٣. كلاهما نقلاً عن كتاب التميز للنسائي.

(٣) التعديل والتجريح ١/٣٥٧، إكمال تهذيب الكمال ١/٦٠أ. وقد قال مُغُلْطاي: «وذكر المزي أن النسائي قال فيه: ثقة؛ والذي رأيته في كتاب التميز: ليس به بأس، وفي نسخة أخرى: لا بأس به».

(*) **أقوال النقاد فيه:**

قال ابن معين في رواية الدوري، والغَلَّابي، وابن الجُنيد: ثقة؛ وقال ابن المديني: كان أحد الثقات؛ وقال دُحَيْم: ثقة؛ وقال الذُّهْلي: يا لك من رجل!؛ وقال الفسوي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صدوق ثقة؛ وقال الدارقطني: الطرقات إليه ليست بصفو، وهو بنفسه ثقة، لا يخالف الثقات إذا روى عنه ثقة؛ وقال ابن عبد البر: كان ثقة فاضلاً، له أدب ومعرفة؛ وقال الخطيب في غير تاريخه: ثقة سن تابعي أهل الشام، يجمع حديثه: وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١١، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٥١، المعرفة والتاريخ ٢/٤٥٦، الجرح والتعديل ١/١/١٠٥، الثقات ٤/١١، تاريخ أسماء الثقات ٥٨، تهذيب الكمال ٢/١٤٣، إكمال تهذيب الكمال ١/٦٠أ، تقريب التهذيب ٩٢. =

٢٨ ـ م د س ق: إبراهيم بن عُقبة بن أبي عَيَّاش الأَسَدي مولاهم، المِطْرَقي، المدني[١][٢].

قال النسائي: ثقة[٣][*].

= فتبين أن ابن عَبْلة ثقة بإجماع، صحيح الحديث. وقولا النسائي: «ليس به بأس» و«لا بأس به» يستعملهما صاحبهما كثيراً في الموثقين مطلقاً، بل فيمن وثقه هو في موضع آخر كما هنا. والله أعلم.

(١) هو أخو موسى صاحبِ المغازي. وقد مات إبراهيم قبل أخيه، ومات موسى ـ فيما يرى الأكثرون ـ سنة إحدى وأربعين ومئة.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٣٣٩ ـ ٣٤٠، الطبقات ٢٦٧، التاريخ الكبير ١/١/٣٠٥ ـ ٣٠٦، الجرح والتعديل ١/١/١١٧، الثقات ٦/٢١، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨١، المؤتلف والمختلف ٣/١٥٧٣ ـ ١٥٧٤، تاريخ أسماء الثقات ٥٨، الجمع بين رجال الصحيحين ١/٢٢، تهذيب الكمال ٢/١٥٢ ـ ١٥٤، الكاشف ١/٨٨، إكمال تهذيب الكمال ١/٦١أ ـ ٦١ب، ذيل ميزان الاعتدال ٧٠، تهذيب التهذيب ١/١٤٥ ـ ١٤٦، تقريب التهذيب ٩٢، خلاصة التذهيب ٢٠.

(٣) السنن الكبرى ٩٣، مسند الموطأ ٢٥٥، تهذيب الكمال ٢/١٥٣، ذيل ميزان الاعتدال ٧٠، تهذيب التهذيب ١/١٤٥. لكن لفظ النسائي في السنن الكبرى: «إبراهيم ومحمد وموسى بنو عقبة ثقات كلهم»، وفي مسند الموطأ: إبراهيم بن عقبة ثقة، ومحمد بن عقبة ثقة، وموسى بن عقبة ثقة، وهم إخوة، كلهم ثقات».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن سعد: وكان إبراهيم ثقة، قليل الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسج: ثقة؛ وفي رواية الغَلَابي: إبراهيم بن عقبة أحب إليّ من موسى بن عقبة؛ وقال أحمد في رواية عبد الله: ثقة؛ وقال أبو داود: إبراهيم ومحمد وموسى بنو عقبة كلهم ثقات؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول ـ وسألته عن إبراهيم بن عقبة فقال: صالح، لا بأس به. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: يكتب حديثه؛ وقال الدارقطني في سؤالات الحاكم: ثقة؛ وقال ابن عبد البر: وهو ثقة عندهم فيما حمل ونقل؛ وقال ابن خَلْفون: هو عندهم ثقة؛ وقال ابن حجر ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. =

٢٩ - إبراهيم بن العلاء أبو هارون[١] الغَنَوي، البصري[٢][٣].

قال النسائي: لا بأس به[٤].

= الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٣٤٠، الجرح والتعديل ١/١/١١٧، الثقات ٦/٢١، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨١، تاريخ أسماء الثقات ٥٨، تهذيب الكمال ٢/١٥٣، إكمال تهذيب الكمال ١/٦١أ - ٦١ب، تقريب التهذيب ٩٢.

فقد اتفق الأئمة على قولهم فيه: ثقة، إلا ما كان من أبي حاتم حيث تشدد في الحكم عليه فقال: «صالح، لا بأس به»، ومن عادة أبي حاتم أن يستعمل هذه العبارة في الثقات الذين غيرهم أعلى منهم رتبة، قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ٢/١٤١ب: «القاسم بن مالك أبو جعفر المزني قال فيه ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح، لا بأس به، ليس بالمتين. وهذا إنما معناه أن غيره فوقه، وبلا شك أن الثقات متفاوتون، هذا إذا سلم له ماقال من أنه ليس بالمتين، والرجل ثقة لا شك فيه»، وأما بقية كلام أبي حاتم، وهي قوله لما سأله ابنه: يحتج بحديثه؟: يكتب حديثه؛ فقد استعمله في رجال ثقات يُحتج بهم، وهذا دليل واضح على تشدده في النقد، ولأجل هذا أعرض العلماء عن اعتبار تليين أبي حاتم لمن اتفق سائر الأئمة على توثيقهم. خاصة وأنه لم يذكر السبب الحامل على التليين.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن عقبة ثقة - كما قال النسائي وغيره - صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) كناه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٧/٢٦١ بأبي مروان، وقد وهَّم ابن حبان في الثقات ٦/١٢ من كناه بهذا.

(٢) قال خليفة في الطبقات ٢١٧: «مات بعد الثلاثين». يعني ومئة.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٢٦١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٢ - ١٣، الطبقات ٢١٧، التاريخ الكبير ١/١/٣٠٧، معرفة الثقات ١/٢٠٤، المعرفة والتاريخ ٣/٢٣١، الضعفاء الكبير ١/٥٨، الجرح والتعديل ١/١/١٢٠، الثقات ٦/١٢، الكامل ١/٢١٢ - ٢١٣، تاريخ أسماء الثقات ٥٩، ميزان اعتدال ١/٤٩، المغني في الضعفاء ١/٢٠، ديوان الضعفاء ١١، لسان الميزان ١/٨٣ - ٨٤، تعجيل المنفعة ٥٢٣ - ٥٢٤، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/٦٣ب.

(٤) السنن الكبرى ١٣٧.

وقال أيضاً: ثقة(١)(*).

---

(١) لسان الميزان ١/ ٨٤، تعجيل المنفعة ٥٢٤، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٦٣ب. لكن لفظ ابن حجر في تعجيل المنفعة: «قال ابن معين: شيخ من شيوخ البصرة ثقة. وكذا وثقه أبو زرعة... والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمعدِّلون ـ : قال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة، وعبد الله بن أحمد الدَّورقي، وأحمد بن أبي يحيى: ثقة؛ وقال ابن المديني، والفلاس، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو داود، والفسوي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به؛ وقال ابن عدي: ما أقل ما له من الروايات، وهو ممن يكتب حديثه، وهو متماسك، حدث عنه شعبة، وهو إلى الصدق أقرب؛ وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة؛ وقال الذهبي: صدوق. وذكره ان حبان، وابن شاهين في الثقات. وروى عنه شعبة وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن حجر في تعجيل المنفعة: وقد ذكره الساجي في الضعفاء فقال: سمعت محمد بن المثنى يقول: ما سمعت يحيى ـ يعني القطان ـ، ولا عبد الرحمٰن ـ يعني ابن مهدي ـ يحدثان عنه شيئاً؛ وقال أيضاً في لسان الميزان: قال الساجي: فيه ضعف؛ وقال أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني ـ كما في تعجيل المنفعة ـ: فيه نظر.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٦١، معرفة الثقات ١/ ٢٠٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٢٠، الثقات ٦/ ١٢، الكامل ١/ ٢١٣، ونسخة دار الكتب المصرية ١٦ب، تاريخ أسماء الثقات ٥٩، ميزان الاعتدال ١/ ٤٩، لسان الميزان ١/ ٨٤، تعجيل المنفعة ٥٢٣، ٥٢٤.

وقبل البدء بدراسة هذه الأقوال أنبه إلى أن العقيلي ذكره في ترجمة الغنوي قول شعبة: «لأن أقدم فتضرب عنقي أحب إليّ من أن أقول: حدثنا أبو هارون الغنوي»، وهذا وَهَم ناتج عن تصحيف، حيث إن شعبة قال هذا القول في أبي هارون العبدي، قال ابن حجر في لسان الميزان ١/ ٨٤: «ولا أصل لذلك عن شعبة.. وهذا خطأن نشأ عن تصحيف، وإنما هو أبو هارون العبدي، وهو عُمارة بن جُوَين مجمع على ضعفه». وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٤٩: «ووهَّاه شعبة فيما قيل، ولم يصح، بل صح أنه حدث عنه».

ثم أقول: إن تجريح الساجي للغنوي رَدَّه ابن حجر في لسان الميزان ١/ ٨٤=

٣٠ ـ د س: إبراهيم بن عمر بن كَيْسان أبو إسحاق اليماني، الصنعاني، العابد[١].

قال النسائي: ليس به بأس[٢](*).

= بقوله: «وهذا جرح لين مردود»، وذلك لأنه غير مفسر، ومن المقرر أن التعديل يقدم على الجرح الذي لم يبين سببه. ومثله في الرد بقية أقوال المجرِّحين للعلة نفسها. وقد كر الحسينيُّ صاحبَ هذه الترجمة في الكنى ولم يسمِّه وضعفه، فتعقبه ابن حجر في تعجيل المنفعة ٥٢٣ بقوله: «كأنه ما عرف اسمه فخفي عنه حاله، وهو معروف، واسمه إبراهيم بن العلاء».

وأما الموثقون فلم يتفقوا على وضعه في مرتبة واحدة، فالجمهور وفيهم ابن معين، وابن المديني، وأبو زرعة قالوا فيه: ثقة؛ وتشدد أبو حاتم كعادته فقال: لا بأس به. ولم يحسن ابن عدي في عده في المرتبة الدنيا من مراتب التعديل، مع عدم ذكره للسبب في ذلك، وأما قول الذهبي: صدوق، فلعل ما دفعه إليه اتباع ابن عدي، أو وجود نوع من الاختلاف فيه، والذهبي يرى أن المختلف فيه الذي لم يُبين الجارح سبب ضعفه لا يطلق على حديثه الصحة، فقد قال في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ١٥٩: «لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولم يُوَضِّح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يُتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحَسَن أقرب». وهذا الرأي على إطلاقه فيه نظر، لأن كثيراً من الثقات الأثبات قد تُكلم فيهم بما لا يؤثر، وصحح العلماء حديثهم.

وخلاصة القول: إن أبا هارون الغنوي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/١/٣٠٧ ـ ٣٠٨، الجرح والتعديل ١/١/١١٤، الثقات ٨/٦٤، تاريخ أسماء الثقات ٦٠ ـ ٦١، تهذيب الكمال ٢/١٥٦ ـ ١٥٧، الكاشف ١/٨٨، إكمال تهذيب الكمال ١/٦١ب، تهذيب التهذيب ١/١٤٧، تقريب التهذيب ٩٢، خلاصة التذهيب ٢٠.

(٢) تهذيب الكمال ٢/١٥٧، تهذيب التهذيب ١/١٤٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الكَوْسج: ثقة؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. =

٣١ ـ خ٤: إبراهيم بن عمر أبي الوزير بن مُطَرِّف أبو إسحاق، وقيل: أبو عمرو الهاشمي مولاهم، المكي، ثم البصري. مات بعد أبي عاصم النَّبيل[١]، وقال بعضهم: مات سنة اثنتي عشرة ومئتين، وقيل: سنة ثلاث وثلاثين ومئتين[٢].

قال النسائي: لا بأس به[٣](*).

= الجرح والتعديل ١/ ١/ ١١٤، الثقات ٨/ ٦٤، تاريخ أسماء الثقات ٦٠ ـ ٦١، الكاشف ١/ ٨٨، تقريب التهذيب ٩٢.

فلم أجد أحداً ذكر إبراهيم بن عمر بجرح في حديثه، أو بمناكير تنزله عن رتبة الثقات العالية، ولا أدري لماذا عدل ابن حجر عن لفظة: ثقة، إلى قوله: صدوق، ولعله فعل ذلك اتباعاً للمعنى الذي يقصده الأكثرون من قول النسائي: ليس به بأس: مع أن هذه العبارة يستعملها النسائي كثيراً في الموثقين مطلقاً.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن عمر بن كيسان ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) توفي أبو عاصم سنة اثنتي عشرة ومئتين على رأي الأكثرين.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٣٣، التاريخ الصغير ٢/ ٣٢٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١١٤ ـ ١١٥، الثقات ٨/ ٦٥ ـ ٦٦، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٧٩، التعديل والتجريح ١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٠ ـ ٢١، تهذيب الكمال ٢/ ١٥٧ ـ ١٥٩، الكاشف ١/ ٨٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٦١ب ـ ٦٢أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٤٧ ـ ١٤٨، تقريب التهذيب ٩٢، خلاصة التذهيب ٢٠.

(٣) تهذيب الكمال ٢/ ١٥٨، تهذيب التهذيب ١/ ١٤٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو حاتم: ليس به بأس؛ وقال التِّرمذي: حدثنا محمد بن بشار ـ (بندار) ـ حدثنا إبراهيم بن أبي الوزير ثقة؛ وقال الدارقطني: ثقة، وليس في حديثه ما يخالف الثقات؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ١١٤، الثقات ٨/ ٦٥ ـ ٦٦، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٧٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٦١ب، تقريب التهذيب ٩٢.

فإبراهيم بن أبي الوزير لم يشر أحد إلى أحاديث له تستنكر عليه، بل نص الدارقطني على عدم وجود المخالفة في حديثه، وصرح هو وغيره بالقول فيه: ثقة. ومن=

٣٢ ـ ع: إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حِصْن(١) أبو أسحاق الفَزَاري، الكوفي، ثم المِصِّيصي، الحافظ، المصنِّف، المتفنن، المجاهد. ولد بواسط، ومات بالمِصِّيصة سنة خمس أو ست وثمانين ومئة(٢)(٣).

قال النسائي: ثقة مأمون، أحد الأئمة(٤)(*).

= قال فيه: ليس به بأس، أو: لا بأس به، أو: صدوق، لم يأت ببرهان على إنزاله عن الطبقة العالية، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد إذا لم يفسر، وقد عُلم أن النسائي يستعمل لفظة: لا بأس به، فيمن يُطلق فيه لفظة: ثقة، وأما أبو حاتم فمعروف بالتشدد في باب النقد، وحكم ابن حجر على ابن أبي الوزير إنما ارتضاه اتباعاً للمعنى المشهور من قولي أبي حاتم، والنسائي.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن أبي الوزير ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ينظر بقية نسبه في تهذيب الكمال ٢/ ١٦٧.

(٢) وقيل: مات سنة ثلاث، وقيل: سنة أربع، وقيل: سنة سبع، وقيل: سنة ثمان، والجمهور على ما ذُكر أعلاه، وقد وَهَّم الذهبي والعراقي من قال: سنة ثمان. سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٧٥، ذيل ميزان الاعتدال ٧٦.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٨٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٢، الطبقات ٣١٧، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٢١، التاريخ الصغير ٢/ ٢٣٨، معرفة الثقات ١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦، المعرفة والتاريخ ١/ ١٧٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٢٨ ـ ١٢٩، الثقات ٦/ ٢٣، الإرشاد ٦١ب ـ ٦٢أ، السابق واللاحق ١٠٨ ـ ١١٠، التعديل والتجريح ١/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٧ ـ ١٨، تهذيب الكمال ٢/ ١٦٧ ـ ١٧٠، الكاشف ١/ ٨٩ ـ ٩٠، سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٧٣ ـ ٤٧٧، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٦٤ب ـ ٦٥ب، ذيل ميزان الاعتدال ٧٥ ـ ٧٧، تهذيب التهذيب ١/ ١٥١ ـ ١٥٣، تقريب التهذيب ٩٢، خلاصة التذهيب ٢٠ ـ ٢١.

(٤) تهذيب الكمال ٢/ ١٦٩، ذيل ميزان الاعتدال ٧٥، تهذيب التهذيب ١/ ١٥١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال الأوزاعي لما سئل عن إسناد حديث ذكره: حدثني الصادق المصدوق أبو =

٣٣ ـ ت سي: إبراهيم بن محمد بن سعد بن أبي وقاص القرشي، الزُّهري، المدني، ثم الكوفي[١]، قال النسائي: ثقة[٢](*).

٣٤ ـ بخ م٤: إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عُبيد الله أبو إسحاق القرشي، التَّيمي، المدني، وقيل: الكوفي، ويقال: كان يلقب أسد قريش، وأسد الحجاز. ولد ـ فيما يقال ـ سنة ست وثلاثين، ومات بالمدينة أو بمنى سنة عشر ومئة، وله نَيِّف وسبعون سنة[٣].

=إسحاق الفزاري؛ وقال ابن عيينة: كان أبو إسحاق الفزاري إماماً؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، فاضلاً، صاحب سنة وغزو، كثير الخطأ في حديثه؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي: ثقة ثقة؛ وقال العجلي: ثقة، وكان رجلاً صالحاً، قائماً بالسنة؛ وقال أبو حاتم: ثقة مأمون إمام؛ وقال ابن خِراش: صدوق؛ وقال ابن حجر: ثقة حافظ.

الطبقات الكبرى ٧/٤٨٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٢، معرفة الثقات ١/٢٠٥، الجرح والتعديل ١/١/١٢٨ ـ ١٢٩، تهذيب الكمال ٢/١٦٩، إكمال تهذيب الكمال ١/٦٥أ، تقريب التهذيب ٩٢.

فأقوالهم مجتمعة على علو منزلته، وكمال ثقته، إلا ما كان من كلام ابن سعد، وابن خِراش، فالأخير مطعون فيه، لا يقبل كلامه هنا، ولا يلتفت إليه؛ وابن سعد تعنت في قوله: كثير الخطأ في حديثه. وقد رد كلامه هذا العراقي في ذيل ميزان الاعتدال ٧٥.

وخلاصة القول: إن أبا إسحاق الفَزَاري ثقة حجة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المُتَمم ٢٣٩، التاريخ الكبير ١/١/٣١٩، الجرح والتعديل ١/١/١٢٩، الثقات ٦/٤ ـ ٥، تهذيب الكمال ٢/١٧١ ـ ١٧٢، الكاشف ١/٩٠، إكمال تهذيب الكمال ١/٦٦أ، تهذيب التهذيب ١/١٥٣، تقريب التهذيب ٩٣، خلاصة التذهيب ٢١.

(٢) تهذيب الكمال ٢/١٧٢، تهذيب التهذيب ١/١٥٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال الذهبي، وابن حجر: ثقة.

الكاشف ٩٠، تقريب التهذيب ٩٣.

فهو ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٩٣ ـ ٩٩، الطبقات ٢٥٥ ـ=

قال النسائي: كان أحد النبلاء[(١)(*)].

٣٥ ـ س ق: إبراهيم[(٢)] بن محمد بن العباس بن عثمان بن شافع أبو إسحاق القرشي، المُطَّلِبي، الشافعي، المكي، ابن عم الإمام الشافعي. مات بمكة سنة سبع أو ثمان وثلاثين ومئتين[(٣)].

= ٢٥٦، التاريخ الكبير ١/١/٣١٥ ـ ٣١٧، البُرصان والعرجان والعميان والحولان ٢٠٩، ٣١٧ معرفة الثقات ١/٢٠٤، الجرح والتعديل ١/١/١٢٤، الثقات ٤/٥، مشاهير علماء الأمصار ٦٦، الجمع بين رجال الصحيحين ١/٢٣، تهذيب الكمال ٢/١٧٢ ـ ١٧٤، الكاشف ١/٩٠، سير أعلام النبلاء ٤/٥٦٢ ـ ٥٦٣، إكمال تهذيب الكمال ١/٦٦أ ـ ٦٧ب، تهذيب التهذيب ١/١٥٣ ـ ١٥٤، تقريب التهذيب ٩٣، خلاصة التذهيب ٢١.

(١) تهذيب التهذيب ١/١٥٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال العجلي، ويعقوب بن شيبة، والذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد العجلي: رجل صالح. وزاد الذهبي اللفظة الأخيرة فقط.

معرفة الثقات ١/٢٠٤، تهذيب الكمال ٢/١٧٣، الكاشف ١/٩٠، تقريب التهذيب ٩٣.

فقد أطبق النُّقَّاد على أن إبراهيم بن محمد بن طلحة ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. وقول النسائي فيه: «كان أحد النبلاء» أشار به إلى ما عرف عن إبراهيم من صدعه بالحق في وجه الخلفاء والأمراء، مع نسبه، وفصاحته، وعلو همته، وثقته. والله أعلم.

(٢) قال مُغُلْطَاي في إكمال تهذيب الكمال ١/٦٧ب: «وفي كتاب الثقات لابن خَلْفون: إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن العباس».

(٣) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/١/٣٢٣، شيوخ النسائي ٣ب، الجرح والتعديل ١/١/١٢٩ ـ ١٣٠، الثقات ٨/٧٣، سؤالات السهمي للدارقطني وغيره ١٦٧، المعجم المشتمل ٦٨، تهذيب الكمال ٢/١٧٥ ـ ١٧٦، الكاشف ١/٩٠، سير أعلام النبلاء ١١/١٦٥ ـ ١٦٦، إكمال تهذيب الكمال ١/٦٧ب ـ ٦٨أ، طبقات الشافعية الكبرى ٢/٨٠ ـ ٨١، تهذيب التهذيب ١/١٥٤، تقريب التهذيب ٩٣، خلاصة التذهيب ٢١.

قال النسائي: ثقة[١](*).

٣٦ ـ د س: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن عُبيد الله[٢] بن مَعْمر أبو إسحاق القرشي، التَّيمي، المَعْمَري، البصري، القاضي. مات في ذي الحجة سنة خمسين ومئتين[٣].

قال النسائي: ثقة[٤](**).

---

(١) شيوخ النسائي ٣ب، تهذيب الكمال ٢/١٧٦، تهذيب التهذيب ١/١٥٤. وقد زِيد في الأول: ولم أكتب عنه.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال حرب بن إسماعيل الكَرماني: سمعت أحمد ـ يعني ابن حنبل ـ يحسن الثناء على إبراهيم بن محمد الشافعي؛ وقال أبو حاتم، وصالح جَزَرة: صدوق؛ وقال الدارقطني: ثقة؛ وقال ابن عبد البر: كان ثقة، حافظاً للحديث؛ وقال ابن خَلْفون: من أهل الثقة والأمانة: وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ١/١/١٣٠، الثقات ٨/٧٣، سؤالات السهمي للدارقطني وغيره ١٦٧، الكاشف ١/٩٠، إكمال تهذيب الكمال ١/٦٧ب ـ ٦٨أ، تقرب التهذيب ٩٣.

فقد اتفق الأئمة على توثيقه، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم قال فيه: ثقة، وبعضهم قال: صدوق، ولعل الراجح فيه قول الفريق الأول، لأنه لم يشر أحد إلى أوهام له تنزله عن مرتبة الثقات العالية.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن محمد ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) كرر ابن عساكر في المعجم المشتمل، والمزي في تهذيب الكمال لفظة: ابن عُبيد الله، في نسبه.

(٣) ترجمته في: الثقات ٨/٨١، تاريخ بغداد ٦/١٥٠ ـ ١٥٢، المعجم المشتمل ٦٨، الكاشف ١/٩١، إكمال تهذيب الكمال ١/٦٨أ ـ ٦٨ب، تهذيب التهذيب ١/١٥٥، تقريب التهذيب ٩٣، خلاصة التذهيب ٢١.

(٤) المعجم المشتمل ٦٨، تهذيب الكمال ٢/١٧٨، تهذيب التهذيب ١/١٥٥.

(**) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال أحمد بن حنبل: ما بلغني عنه إلا الجميل؛ وقال الدارقطني، والذهبي، =

٣٧ ـ ع: إبراهيم بن محمد بن المُنْتَشِر بن الأَجْدَع الهَمْداني، الكوفي، العابد(١).

قال النسائي: ثقة(٢)(*).

= وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٨/ ٨١، تاريخ بغداد ٦/ ١٥١ ـ ١٥٢، الكاشف ١/ ٩١، تقريب التهذيب ٩٣.

فتبين من هذا أن إبراهيم بن محمد التيمي المَعْمَري ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٥٢، تاريخ البادي عن ابن معين ٨٦، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٢٠، معرفة الثقات ١/ ٢٠٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٨، ٢١١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٢٤، الثقات ٦/ ١٤، مشاهير علماء الأمصار ١٦٤، المؤتلف والمختلف ٤/ ٢١٨٦، تاريخ أسماء الثقات ٥٩، التعديل والتجريح ١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٧، تهذيب الكمال ٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤، الكاشف ١/ ٩١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٦٨ب، تهذيب التهذيب ١/ ١٥٧ ـ ١٥٨، تقريب التهذيب ٩٣، خلاصة التذهيب ٢١.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ١٨٤، تهذيب التهذيب ١/ ١٥٧ ـ ١٥٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال ابن معين في رواية البادي: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية ابنه صالح: ثقة صدوق؛ وقال العجلي، والفسوي، وأبو حاتم: ثقة. زاد أبو حاتم: صالح؛ وقال ابن حبان: من متقني أهل الكوفة؛ وقال ابن خلفون: هو عندهم ثقة؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٥٢، تاريخ البادي عن ابن معين ٨٦، معرفة الثقات ١/ ٢٠٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٢٤، الثقات ٦/ ١٤، مشاهير علماء الأمصار ١٦٤، تاريخ أسماء الثقات ٥٩، الكاشف ١/ ٩١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٦٨ب، تقريب التهذيب ٩٣.

فظهر أن إبراهيم بن محمد بن المُنْتَشِر ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

٣٨ ـ مد س ق: إبراهيم بن مُرَّة الشامي[١]، يقال: إنه دمشقي[٢].

قال النسائي: ليس به بأس[٣](*).

٣٩ ـ د تم س ق: إبراهيم بن المُسْتَمِرّ أبو إسحاق الهُذَلي، الناجِي، البصري، العُرُوقي، العُصْفُري[٤].

---

(١) قال مُغْلَطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٠ب: «ذكره ابن خَلْفون في الثقات، ونسبه مدنياً».

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٢٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٣٧ ـ ١٣٨، الثقات ٦/ ٢٦، تهذيب الكمال ٢/ ٢٠٠، الكاشف ١/ ٩٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٠ب، تهذيب التهذيب ١/ ١٦٣ ـ ١٦٤، تقريب التهذيب ٩٤، خلاصة التذهيب ٢٢.

(٣) تهذيب الكمال ٢/ ٢٠٠، تهذيب التهذيب ١/ ١٦٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال ابن حجر في التقريب: صدوق. وذكره ابن حبان، وابن خَلْفون في الثقات. وقد روى عنه أيوب السَّخْتِياني، وكان لا يروي إلا عن الجياد.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقد ضَعَّفه الهيثم بن خارجة، وأقره الوليد بن مسلم على ذلك؛ وقال ابن حجر في فتح الباري: وفيه مقال.

الثقات ٦/ ٢٦، تهذيب التهذيب ١/ ١٦٤، تقريب التهذيب ٩٤، فتح الباري ٩/ ١٩٦.

فابن حجر اختار في تقريب التهذيب وضع إبراهيم بن مُرَّة في الدرجة التالية للتوثيق المطلق، لكنه تأثر في فتح الباري بما نقله في تهذيب التهذيب عن بعضهم من التضعيف. بيد أن هذا الجرح غير مفسر، فيقدم عليه التعديل.

ويبدو أن قول ابن حجر في التقريب أُخذ من ظاهر قول النسائي، مع أن أبا عبد الرحمٰن يستعمل تلك العبارة كثيراً في الموثقين مطلقاً. إلا أنه لما لم يصرح أحد بعبارة التوثيق، كان الأجدر اتباع ما قاله ابن حجر.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن مُرَّة صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

(٤) ترجمته في: شيوخ النسائي ٣ب، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٤٠، الثقات ٨/ ٨١، =

قال النسائي: صدوق[١].

وقال أيضاً: ليس به بأس[٢].

وقال أيضاً: صويلح[٣][*].

٤٠ ـ خ ت س ق: إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حِزام بن خُويلد بن أسد أبو إسحاق القرشي، الأَسَدي، الحِزامي، المدني، الحافظ. مات بالمدينة في المحرم، وقيل: في رجب سنة ست وثلاثين ومئتين، وقيل: سنة ست أو خمس وثلاثين[٤].

= المعجم المشتمل ٧٠، تهذيب الكمال ٢/ ٢٠١ ـ ٢٠٣، الكاشف ١/ ٩٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٠ب ـ ٧١أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٦٤، تقريب التهذيب ٩٤، خلاصة التذهيب ٢٢.

(١) المعجم المشتمل ٧٠، تهذيب الكمال ٢/ ٢٠٣، تهذيب التهذيب ١/ ١٦٤.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ٢٠٣، تهذيب التهذيب ١/ ١٦٤.

(٣) شيوخ النسائي ٣ب، المعجم المشتمل ٧٠.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال مسلمة بن قاسم: صالح، أرجو أن لا يكون به بأس؛ وقال ابن حبان في كتاب الثقات: ربما أغرب؛ وقال أبو علي الجَيَّاني، والذهبي، وابن حجر: صدوق. زاد ابن حجر: يُغرب. وقد روى عنه أبو داود وهو معروف بالرواية عن الثقات دون غيرهم.

الثقات ٨/ ٨١، الكاشف ١/ ٩٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٠ب ـ ٧١أ، تقريب التهذيب ٩٤.

فقد اتفق النقاد على تعديل إبراهيم بن المُسْتَمِر، ويبدو غرائبه أنزلته عن الدرجة العالية للثقات، فهو عندهم صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

(٤) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٨، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٣١، التاريخ الصغير ٢/ ٣٦٧، المعرفة والتاريخ ١/ ٢١٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٣٩، =

قال النسائي: ليس به بأس[1].

وقال أيضاً: لا بأس به[2](*).

= الثقات ٨/ ٧٣ ـ ٧٤، المؤتلف والمختلف ٢/ ٥٧٨، سؤالات السلمي للدارقطني ٥٨أ، تاريخ بغداد ٦/ ١٧٩ ـ ١٨١، التعديل والتجريح ١/ ٣٥٠ ـ ٣٥١، الإكمال ٣/ ٣٥، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٠، المعجم المشتمل ٧٠، تهذيب الكمال ٢/ ٢٠٧ ـ ٢١١، ميزان الاعتدال ١/ ٦٧، الكاشف ١/ ٩٤، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٨٩ ـ ٦٩١، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٧٠ ـ ٤٧١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧١ب، طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٨٢ ـ ٨٣، البيان والتوضيح لمن أُخرج له في الصحيح وقد مس بضرب من التجريح ٣٣، تهذيب التهذيب ١/ ١٦٦ ـ ١٦٧، تقريب التهذيب ٩٤، هدي الساري ٣٨٨، خلاصة التذهيب ٢٢.

(١) تاريخ بغداد ٦/ ١٨١، تهذيب الكمال ٢/ ٢٠٩، تهذيب التهذيب ١/ ١٦٧. وقال ابن حجر في هدي الساري ٣٨٨: «وثقه ابن معين، وابن وضاح، والنسائي». ويشير بهذا إلى قول النسائي: ليس به بأس.

(٢) التعديل والتجريح ١/ ٣٥١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها: وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال ابن معين في رواية عبد الخالق بن منصور: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صدوق؛ وقال ابن وضَّاح: ثقة؛ وقال صاحل جَزَرَة: صدوق؛ وقال الأزدي: في عِداد أهل الصدق، وإنما حدث بالمناكير الشيوخ الذين روى عنهم، فأما هو فهو صدوق؛ وقال الدارقطني: ثقة؛ وقال الخطيب: وكان ثقة؛ وقال ابن خَلْفون: كان من أهل الصدق والأمانة؛ وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء، وتذكرة الحفاظ: ثقة؛ وقال في الكاشف: صدوق؛ وكذا قال ابن حجر. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه أبو زرعة الرازي، وبقي بن مخلد وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ المجرِّحون: قال أبو حاتم: إبراهيم بن المنذر، وإبراهيم بن حمزة، إبراهيم بن المنذر أعرف بالحديث، إلا أنه خلّط في القرآن، جاء إلى أحمد بن حنبل فاستأذن عليه فلم يأذن له، وجلس حتى خرج فسلم عليه فلم يرد عليه السلام؛ وقال الساجي: بلغني أن أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه ويذمه، وقصد إليه ببغداد ليسلم عليه فلم يأذن له، وكان قدم إلى ابن أبي دُؤاد قاصداً من المدينة، عنده مناكير.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٣٩، الثقات ٨/ ٧٣ ـ ٧٤، سؤالات السلمي للدارقطني =

٤١ ـ س[١]: إبراهيم بن موسى بن جَميل أبو إسحاق الأُموي مولاهم، الأندلسي، ثم المصري، وقد ينسب إلى جده. مات بمصر لعشر

=١٥٨أ، تاريخ بغداد ٦/ ١٨٠ ـ ١٨١، التعديل التجريح ١/ ٣٥١، الكاشف ١/ ٩٤، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٨٩، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٧٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧١ب، تقريب التهذيب ٩٤.

فقد تُكلم في إبراهيم بن المنذر لكونه تعلق بشيء من مسألة خلق القرآن، وهذا لا يؤثر على ثقته وعدالته لأنه أجاب خوفاً وتقية، قال السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٨٢: «وأرى ذلك منه تقية وخوفاً، ولكن الإمام أحمد شديد في صلابته، جزاه الله عن الإسلام خيراً، ولو كُلِّفَ الناس ما كان عليه أحمد لم يسلم إلا القليل». وتنظر ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهروي لزاماً.

وقول الساجي: عنده مناكير، تعقبه الخطيب في تاريخ بغداد ٦/ ١٨١ بقوله: «أما المناكير فقلَّ ما يوجد في حديثه، إلا أن يكون عن المجهولين، ومن ليس بمشهور عند المحدثين، ومع هذا فإن يحيى بن معين وغيره من الحفاظ كانوا يرضونه ويوثقونه». كما تعقبه أبو زرعة بن العراقي في البيان والتوضيح لمن أخرج له الصحيح وقد مس بضرب من التجريح ٣٣ بقوله: «وهذا ليس بقادح لأنه لا يلزم من وجود المناكير في الثقة إخراج هذا الوصف عنه».

وبهذا يسلم للمعدلين حكمهم عليه، لكنهم لم يتفقوا على عده في مرتبة واحدة، فبعضهم أطلق القول بثقته، والبعض قال فيه: صدوق، ولعل الذين أنزلوه عن الرتبة العالية للثقات، إنما حملهم على ذلك كلام أحمد بن حنبل فيه، وقد سبق أن كلامه فيه غير مؤثر، أو أنهم اتبعوا أبا حاتم في قوله، وأبو حاتم معروف بالتشدد في باب النقد، كما أنه يحتمل أن يكون ذلك بسبب مناكير في حديثه، وقد ذكر الأزدي وغيره أن المضعَّف بها شيوخه.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن المنذر ثقة، صحيح الحديث فيما لم ينكر عليه وعلى شيوخه. وقول النسائي فيه: ليس به بأس، يستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(١) قال المزي في حاشيته على كتابه تهذيب الكمال عند ذكره لرواية النسائي عنه كما أثبت صاحب الكمال: «لم أجد عنه رواية إلا في كتاب الكنى». حاشية الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٢/ ٢١٨.

خَلون من جُمادى الأولى سنة ثلاث مئة[١].

قال النسائي: صدوق[٢](*).

٤٢ ـ ع: إبراهيم بن موسى بن يزيد بن زاذان أبو إسحاق

---

(١) ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس ١٣ ـ ١٤، المعجم المشتمل ٧٠، ميزان الاعتدال ١/٦٩، المغني في الضعفاء ١/٢٧، ذيل ديوان الضعفاء ٢٢٩أ، إكمال تهذيب الكمال ١/٧٢أ، تهذيب التهذيب ١/١٧٠، تقريب التهذيب ٩٤، خلاصة التذهيب ٢٢.

(٢) المعجم المشتمل ٧٠، إكمال تهذيب الكمال ١/٧٢أ، تهذيب التهذيب ١/١٧٠. وقد عزا مُغُلْطاي، وابن حجر هذا القول لكتاب النسائي في أسماء شيوخه.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموَثِّقون والمعدِّلون: قال أبو سعيد بن يونس: كتبت عنه، وكان ثقة؛ وقال مسلمة بن قاسم: وكان ثقة عند أهل مصر؛ وقال ابن حجر: صدوق.

ب ـ المجرِّحون: قال ابن الفرضي فيما نقله عنه الذهبي: كثير الغلط.

تاريخ علماء الأندلس ١٤، ميزان الاعتدال ١/٦٩، إكمال تهذيب الكمال ١/٧٢أ، تقريب التهذيب ٩٤.

فإن قول ابن الفرضي الذي نقله الذهبي لا يوجد في ترجمة إبراهيم بن موسى من كتاب تاريخ علماء الأندلس، وإنما فيه أن قاسم بن أَصْبَغ سمع إبراهيم بن موسى يقرأ جزءاً من كتاب المعارف لابن قتيبة بتصحيف، ولحن، وخطأ، كما أنه نسخ من كتاب إبراهيم قسماً من تاريخ ابن أبي خيثمة، ثم سمعه من مؤلفه فوجد فيه الخطأ الكثير.

فلعل اللحن والتصحيف اللذين وقع فيهما إبراهيم بن موسى حملا النسائي، وابن حجر على إنزاله عن الرتبة العالية للثقات التي رفعه إليها ابن يونس. لكن قد يقال: إن النسائي من أقران إبراهيم، وابن يونس من تلامذته، والأقران قلما يوفقون للإنصاف التام في الحكم على بعضهم البعض. فيجاب بأن ما ذكره قاسم بن أَصْبَغ يفسر عدول النسائي عن التوثيق المطلق، وأن ابن يونس مع كونه من أعلم الناس بالمصرين فإنه لم يبلغ العشرين عاماً عند وفاة إبراهيم، فلعله لم يخبر أمره كما خبره النسائي.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن موسى صدوق، حسن الحديث في الراجح. وقد يكون أرفع من ذلك. والله أعلم.

التميمي، الرازي، الفَرَّاء، المصنف، الحافظ، المعروف بالصغير. مات بعد العشرين ومئتين[١]، وقيل: سنة تسع عشرة[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

---

(١) وقال ابن قانع كما في تهذيب التهذيب ١/ ١٧١: «مات سنة بضع وعشرين ومئتين»، وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٤٩: «توفي في حدود الثلاثين ومئتين، أو قبل ذلك».

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٢٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٣٧، الثقات ٨/ ٧٠ ـ ٧١، الإرشاد ١٢٥أ، التعديل والتجريح ١/ ٣٥٠، الجميع بين رجال الصحيحين ١/ ١٨، المعجم المشتمل ٧٠ ـ ٧١، تهذيب الكمال ٢/ ٢١٩ ـ ٢٢١، الكاشف ١/ ٩٤، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٤٠ ـ ١٤٣، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٢ب، تهذيب التهذيب ١/ ١٧٠ ـ ١٧١، تقريب التهذيب ٩٤، خلاصة التذهيب ٢٢.

(٣) تهذيب الكمال ٢/ ٢٢٠، تهذيب التهذيب ١/ ١٧١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: كتبتَ عن إبراهيم بن موسى الصغير؟ فقال: لا تقل صغير، هو كبير، هو كبير؛ وقال أبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم: إبراهيم بن موسى أتقن من أبي بكر بن أبي شيبة، وأصح حديثاً منه، لا يحدث إلا من كتابه، لا أعلم أني كتبت عنه خمسين حديثاً من حفظه، وهو أتقن وأحفظ من صفوان بن صالح؛ وقال أيضاً في رواية صالح جَزَرة: كتبت عن إبراهيم بن موسى الرازي مئة ألف حديث؛ وقال أبو حاتم: إبراهيم بن موسى من الثقات، وهو أتقن من أبي جعفر الجَمَّال ـ (يعني محمد بن مِهْران) ـ؛ وقال الخليلي: ومن الجهابذة، الحفاظ الكبار، العلماء الذين كانوا بالري، ويقارنون بأحمد ويحيى وأقرانهما أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الصغير الرازي، ثقة إمام؛ وقال الذهبي: الحافظ الكبير، المجوِّد؛ وقال ابن حجر: ثقة، حافظ.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٣٧، الإرشاد ١٢٥أ، تهذيب الكمال ٢/ ٢٢٠، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٤٠، تقريب التهذيب ٩٤.

فظهر أن إبراهيم بن موسى ثقة ـ كما قال النسائي ـ وفوق الثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

٤٣ ـ ع: إبراهيم بن ميسرة الطائفي، ثم المكي. مات قريباً من سنة اثنتين وثلاثين ومئة[(١)(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)(*)].

---

(١) ذكر هذا البخاري في التاريخ الكبير ١/١/٣٢٨ عن علي بن المديني، وفي التاريخ الصغير ٢/٢٩ عن ابن المديني عن ابن عيينة: مات ابن طاوس سنة ثنتين وثلاثين، وإبراهيم بن ميسرة قريباً منه. ونقل ابن سعد أنه مات في خلافة مروان بن محمد، وقد تولى مروان الحمار الخلافة سنة سبع وعشرين ومئة، وقتل في ذي الحجة من سنة اثنتين وثلاثين ومئة.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/٤٨٤، ٥٢١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٥، الطبقات ٢٨٢، ٢٨٦، التاريخ الكبير ١/١/٣٢٨ التاريخ الصغير ٢/٢٩، معرفة الثقات ١/٢٠٨، المعرفة والتاريخ ٢/١٩، الجرح والتعديل ١/١/١٣٣ ـ ١٣٤، الثقات ٤/١٤، مشاهير علماء الأمصار ٨٧، تاريخ أسماء الثقات ٥٩، التعديل والتجريح ١/٣٤٩، الجمع بين رجال الصحيحين ١/١٨، تهذيب الكمال ٢/٢٢١ ـ ٢٢٣ الكاشف ١/٩٤ ـ ٩٥، سير أعلام النبلاء ٦/١٢٣ ـ ١٢٤، إكمال تهذيب الكمال ١/٧٢ب ـ ٧٣أ، العقد الثمين ٣/٢٦٦ ـ ٢٦٧، تهذيب التهذيب ١/١٧٢، تقريب التهذيب ٩٤، خلاصة التذهيب ٢٢.

(٣) تهذيب الكمال ٢/٢٢٢، تهذيب التهذيب ١/١٧٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن عيينة فيما نقله البخاري: كان يحدث على اللفظ؛ وقال أيضاً فيما رواه عنه ابن المديني كما في التاريخ الكبير: وكان ثقة مأموناً، من أوثق من رأيت؛ وقال ابن المديني: قلت لسفيان ـ (يعني ابن عيينة) ـ: أين كان حفظ إبراهيم بن ميسرة عن طاوس، من حفظ ابن طاوس؟ قال: لو شئت قلت لك إني أقدم إبراهيم عليه في الحفظ فعلت؛ وقال ابن عيينة في رواية حامد بن يحيى البلخي: وكان من أصدق الناس، وأوثقهم؛ وقال الحميدي عن ابن عيينة: أخبرني إبراهيم بن ميسرة، من لم تر عيناك والله مثله؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال الدارمي لابن معين: إبراهيم بن ميسرة، ما حاله؟ فقال: ثقة. قلت: هو أحب إليك عن طاوس، أو ابن طاوس؟ فقال: كلاهما؛ وقال ابنُ معين في رواية الكَوْسج، وأحمدُ بن حنبل في رواية عبد الله، والعجليُّ: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح؛ وقال ابن حبان: وكن من المتقنين؛ وقال ابن حجر: ثبت حافظ. =

٤٤ ـ خت د س: إبراهيم بن ميمون أبو إسحاق[1] الأصبهاني الأصل، ثم المروزي، الصائغ، الفاضل. قتل مظلوماً سنة إحدى وثلاثين ومئة، وقيل: سنة ثلاثين، وقيل: سنة أربع وثلاثين[2].

= الطبقات الكبرى ٥/ ٤٨٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٥، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٢٨، معرفة الثقات ١/ ٢٠٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٣٤، مشاهير علماء الأمصار ٨٧، تقريب التهذيب ٩٤.

فأقوالهم متفقة على ثقته، وإتقانه، وعلو رتبته إلا ما كان من أبي حاتم حيث قال: صالح، وهذا منه تعنت وتشدد، وقد استعمل هذه اللفظة في عدد من الرواة الذين قال فيهم أيضاً: ثقة، كما استعملها فيمن وصفه كبار الأئمة بذلك، ينظر ترجمة أبان بن يزيد العطار.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن ميسرة ثقة ـ كما قال النسائي ـ ثبت، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ذكر الخطيب في الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/ ٣٧٣ ـ ٣٧٥ أنه ذُكر في حديث بكنية ونسبة تختلفان عن المشهور، وهما: أبو هِند الصِّديق، وقال: «ولا أعلمه كني بأبي هند إلا في هذا الحديث الذي ذَكرناه، وأما تعريفه بالصديق، فنرى أن الراوي نسبه إلى ذاك لما كان عليه من الصلاح والفضل والورع والزهد، مع ما ختم له به من الشهادة».

وتابع ابن ماكولا أبا بكر الخطيب في أن أبا هند الصديق هو إبراهيم بن ميمون الصائغ. لكن المزي، والذهبي، وابن حجر ذكروا أبا هند الصديق في الكنى وجهلوه. وحديثه في السنن لابن ماجه. ويبدو أن الصواب ما ذكره الخطيب لأنه أتى بدليل قوي على ما ذهب إليه، لذا يضاف «ق» إلى الرموز المذكورة أعلاه.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٧٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٢٥، التاريخ الصغير ٢/ ٢٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٥٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٣٤ ـ ١٣٥، الثقات ٦/ ١٩، مشاهير علماء الأمصار ١٩٥، طبقات المحدثين بأصبهان ١/ ٤٤٩، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٤٣٨ ـ ١٤٣٩ مع الحاشية، ذكر أخبار أصبهان ١/ ١٧١ ـ ١٧٢، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/ ٣٧١ ـ ٣٧٥، الإكمال ٥/ ١٧٦، الضعفاء لابن الجوزي ٨أ، تهذيب الكمال ٢/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٣أ، ميزان الاعتدال ١/ ٦٩، المغني في الضعفاء=

قال النسائي: ثقة[١].

وقال أيضاً: ليس به بأس[٢](*).

= ١/ ٢٨، ديوان الضعفاء ١٣، الكاشف ١/ ٩٥، من تكلم فيه وهو موثق ٣٣، تهذيب التهذيب ١/ ١٧٢ ـ ١٧٣، تقريب التهذيب ٩٤، هدي الساري ٤٥٦، خلاصة التذهيب ٢٢ ـ ٢٣.

(١) تهذيب الكمال ٢/ ٢٢٤، تهذيب التهذيب ١/ ١٧٣.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ٢٢٤، تهذيب التهذيب ١/ ١٧٣. وقد قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٦٩: «وقال أبو زرعة، والنسائي: لا بأس به» والذي حمله على التغيير في اللفظ هو جمع قولي أبي زرعة والنسائي، لأن أبا زرعة قال فيه: لا بأس به. ويؤيد هذا أن الذهبي نفسه ذكر في المغني في الضعفاء ١/ ٢٨ قول النسائي بلفظ: «ليس به بأس» كما ذكره المزي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الكَوْسج: ثقة؛ وقال أحمد في رواية الأثرم: ما أقرب حديثه؛ وقال أبو زرعة: لا بأس به؛ وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: صدوق؛ وقال في هدي الساري: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٣٥، الثقات ٦/ ١٩، تقريب التهذيب ٩٤، هدي الساري ٤٥٦.

فالجمهور على الاحتجاج بحديث إبراهيم بن ميمون، وقول أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، فيه تعنت ظاهر، ولأجل هذا القول ذكره الذهبي في من تكلم فيه وهو موثق، ومن أورده في هذه الرسالة إن لم يكن حديثه صحيحاً، فلا ينزل عن رتبة الحسن من حيث الجملة، وأبو حاتم قد قال في جماعة من الثقات: لا يحتج به، لذا لا يعتد بقوله ما لم يأت ببرهان، وينظر لزاماً ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان التيمي.

وأما قول أحمد: «ما أقرب حديثه» ففيه توثيق غير مطلق، ولعل هذه اللفظة في هذا الرجل تساوي قول أبي زرعة: لا بأس به.

ولم يذكر الذين أنزلوا إبراهيم بن ميمون عن الدرجة العالية السبب في ذلك، مما قد يرجح جانب التوثيق المطلق فيه. لكن لما كان الأئمة الموصوفون بالاعتدال في النقد من أهل الفريق الآخر لم أستسغ العدول عن اختيارهم بالكلية. =

٤٥ ـ سي: إبراهيم بن ميمون الكوفي[(١)(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)(*)].

٤٦ ـ ع: إبراهيم بن نافع أبو إسحاق المخزومي مولاهم، المكي، الحافظ. توفي في حدود سنة ستين ومئة، أو بعدها[(٤)].

= وخلاصة القول: إن إبراهيم بن ميمون ثقة صدوق، صحيح الحديث حسنه. وقد يكون ثقة صحيح الحديث مطلقاً. والله أعلم.

(١) ذكره المزي على هذه الصورة المختصرة، وقد خلط ابن حبان بينه وبين إبراهيم بن ميمون مولى بني عدي بن كعب، وتبعه مُغُلْطَاي، وابن حجر، وفصل بينهما البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل. وقد ذكر ابن أبي حاتم من الرواة عنه: أبا خالد الدَّالاني، وأبو خالد هذا هو الذي روى عن أبي هند الصديق، الذي رجح الخطيب وغيره أنه إبراهيم بن ميمون الصائغ، فليحرر.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٢٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٣٤، الثقات ٦/ ١٠، تهذي الكمال ٢/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٣ب، تهذيب التهذيب ١/ ١٧٣، تقريب التهذيب ٩٤، خلاصة التذهيب ٢٣.

(٣) تهذيب الكمال ٢/ ٢٦٦، تهذيب التهذيب ١/ ١٧٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال البخاري: وأثنى عليه شعبة؛ وقال أبو حاتم: شيخ؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٢٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٣٤، الثقات ٦/ ١٠، تقريب التهذيب ٩٤.

فقد اتفق النقاد على تعديل إبراهيم بن ميمون، بيد أن أبا حاتم بالغ في إنزاله إلى الدرجة الدنيا من مراتب التعديل، ولم يأت الذين أخرجوه عن الدرجة العالية للثقات بالسبب المُفَسَّر، مما يرجح حكم النسائي فيه.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن ميمون الكوفي ثقة، صحيح الحديث في الراجح. والله أعلم.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٤٩٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٩، =

قال النسائي: ثقة[1](*).

= الطبقات ٢٨٤، التاريخ الكبير ١/١/٣٣٢ ـ ٣٣٣، أحوال الرجال ١٨٧، الجرح والتعديل ١/١/١٤٠ ـ ١٤١، الثقات ٦/٥ ـ ٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٥، تاريخ أسماء الثقات ٥٩، التعديل والتجريح، ١/٣٥١، الجمع بين رجال الصحيحين ١/١٨، الضعفاء لابن الجوزي ٨ب، تهذيب الكمال ٢/٢٢٧ ـ ٢٢٨، ميزان الاعتدال ١/٧٠، المغني في الضعفاء ١/٢٨، ديوان الضعفاء ١٣، الكاشف ١/٩٥، سير أعلام النبلاء ٧/٢٢، إكمال تهذيب الكمال ١/٧٣ب، العقد الثمين ٣/٢٦٧، تهذيب التهذيب ١/١٧٤، تقريب التهذيب ٩٤، خلاصة التذهيب ٢٣.

(١) إكمال تهذيب الكمال ١/٧٣ب، تهذيب التهذيب ١/١٧٤. وقد عزاه مُغْلَطاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن عُيينة: كان إبراهيم حافظاً؛ وقال ابن مهدي: كان إبراهيم بن نافع أوثق شيخ بمكة؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي، والكَوسج، وأحمد بن حنبل في رواية أبي طالب: ثقة؛ وفي مسند يعقوب بن شيبة: عن وكيع: كان إبراهيم بن نافع يقول بالقدر، وكان أحمد يُطْريه؛ وقال الدارقطني: لا بأس به؛ وقال ابن الجوزي: ثقة؛ وقال ابن خَلْفون: ثقة؛ وقال الذهبي في الكاشف، وميزان الاعتدال، وديوان الضعفاء: ثقة. زاد في الكاشف: ثبْت؛ وقال في المغني في الضعفاء: صدوق مقبول، وقال ابن حجر: ثقة حافظ. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٩، التاريخ الكبير ١/١/٣٣٣، الجرح والتعديل ١/١/١٤٠ ـ ١٤١، الثقات ٦/٥ ـ ٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٥، تاريخ أسماء الثقات ٥٩، الضعفاء لابن الجوزي ٨ب، ميزان الاعتدال ١/٧٠، المغني في الضعفاء ١/٢٨، ديوان الضعفاء ١٣، الكاشف ١/٩٥، إكمال تهذيب الكمال ١/٧٣ب، تقريب التهذيب ٩٤.

فأقوالهم متفقة على ثقته، وعلو شأنه، رغم أنه رُمي بالقدر، لكنه لم يكن داعية، وقد تعنت الدارقطني بقوله فيه: لا بأس به، وكذلك الذهبي في المغني بقوله: صدوق مقبول، لكن حكمه الأخير ـ كما في الميزان وغيره ـ موافق لرأي الجمهور.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن نافع ثقة ـ كما قال النسائي ـ ثبْت، صحيح الحديث. والله أعلم.

٤٧ ـ تم س: إبراهيم بن هارون البلخي، العابد[١].

قال النسائي: ثقة[٢].

وقال أيضاً: لا بأس به[٣](*).

٤٨ ـ ع: إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عَمرو[٤] أبو عِمران[٥] المَذْحِجي، النَّخَعي[٦]، اليماني، ثم الكوفي، الأَعْور، الفقيه، المجتهد،

---

(١) ترجمته في: شيوخ النسائي ٣ب، المعجم المشتمل ٧١، تهذيب الكمال ٢/ ٢٣٠، الكاشف ١/ ٩٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٧٦، تقريب التهذيب ٩٥، خلاصة التذهيب ٢٣.

(٢) شيوخ النسائي ٣ب، المعجم المشتمل ٧١، تهذيب الكمال ٢/ ٢٣٠، تهذيب التهذيب ١/ ١٧٦.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٧٦. وقد عزاه مُغُلْطَاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مسلمة بن قاسم: لا بأس به؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق.

الكاشف ١/ ٩٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٤أ، تقريب التهذيب ٩٥.

فقد اتفق النقاد على تعديل إبراهيم بن هارون البلخي، بيد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وجعله البعض الآخر في درجة تالية، ولم يأت هذا الفريق ببرهان على ما ذهب إليه. ويبدو أن مسلمة بن قاسم تبع ظاهر قول النسائي: «لا بأس به» دون تحقق، مع أن أبا عبد الرحمٰن يستعمل تلك العبارة كثيراً في الموثقين مطلقاً. وأما ابن حجر فإنه احتاط باختيار الأدنى من قولي النسائي من غير تنبه إلى الوجه الذي يستعمله فيه.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن هارون البخلي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) كذا نسبه الأكثرون، وبعضهم حذف الأسود اختصاراً، وقد أغرب البعض فقالوا: إبراهيم بن يزيد بن قيس.

(٥) كذا كناه عامة العلماء، دون ذكر اختلاف. وقال ابن خَلِّكان في وفيات الأعيان ١/ ٢٥: «إبراهيم النَّخَعي أبو عِمران، وأبو عمار».

(٦) هو من أنفسهم؛ وزعم البعض أنه مولى لهم، وليس هذا بشيء.

الحافظ. قيل: ولد سنة خمسين، وقيل: سنة ثمان وثلاثين، وقيل: سنة سبع وأربعين، وقيل غير ذلك، ومات بالكوفة في أوائل سنة ست وتسعين، ويقال: في آخر سنة خمس وتسعين، ويقال: سنة خمس أو ست وتسعين، وقيل: ما بين أربع إلى ست وتسعين، وله ـ فيما قيل ـ تسع وأربعون سنة، وقيل: ست وأربعون، وقيل: خمسون أو نحوها، وقيل: ثمان وخمسون، وقيل: ست أو سبع وخمسون، وقيل: سبع وأربعون، وقيل: ثمان وأربعون، وقيل: ثلاث وخمسون، وقيل: نَيِّف وخمسون، وقيل: نحو الخمسين، وقيل: ستون، وقيل: ما بين الخمسين إلى الستين[1].

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٢٧٠ ـ ٢٨٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥ ـ ١٨، ٢٠٨، معرفة الرجال ١/ ١٢٠، ١٦٤، ٢/ ٢٥ ـ ٢٦، ٥٢، ٥٤، ٧١، ١٣٥ ـ ١٣٦، تاريخ البادي عن ابن معين ٧٤، الطبقات ١٥٧، تاريخ خليفة ٣١٣، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤، التاريخ الصغير ١/ ٢١٠، ٢١١، ٢٢٢، ٢٢٣، معرفة الثقات ١/ ٢٠٩ ـ ٢١٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٩٥، سؤالات الآجري لأبي داود ١٦٩، المعرفة والتاريخ ١/ ٢٢٢، ٢٣٧، ٧١٣، ٢/ ١٠٠ ـ ١٠١، ٢٧١ ـ ٢٧٢، ٢٨٥، ٣٦٨، ٥٨٣، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦١٠، ٦٤٠، ٦٤٤، ٦٤٥، ٣/ ٩، ٢١٦ ـ ٢١٧، ٢٣٩ ـ ٢٤٠، التاريخ ١/ ٢٩٣، ٤٣٩، ٦٤٥، ٦٦٤، ٦٦٨، ٢/ ٦٧٥، ٦٨٣، الجعديات ١/ ٣٤٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٤٤ ـ ١٤٥، المراسيل لابن أبي حاتم ٨ ـ ١٠، الثقات ٤/ ٨ ـ ٩ مشاهير علماء الأمصار ١٠١، المؤتلف والمختلف ١/ ٤٥٤، الهداية والإرشاد ١/ ٦٠ ـ ٦١، رجال صحيح مسلم ١/ ٤٧، التعديل والتجريح ١/ ٣٥٧ ـ ٣٥٩، طبقات الفقهاء ٥٨، ٦٤، ٧٢، ٨٢، وفيات الأعيان ١/ ٢٥ ـ ٢٦، تهذيب الكمال ٦/ ٢٣٣ ـ ٢٤٠، ميزان الاعتدال ١/ ٧٤ ـ ٧٥، المغني في الضعفاء ١/ ٣٠، الكاشف ١/ ٩٦، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٢٠ ـ ٥٢٩، تذكرة الحفاظ ١/ ٧٣ ـ ٧٤ جامع التحصيل في أحكام المراسيل ١١٩، ١٦٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٥أ ـ ٧٦ب، التبيين لأسماء المدلسين ٧١، تهذيب التهذيب ١/ ١٧٧ ـ ١٧٨، تقريب التهذيب ٩٥، تعريف أهل التقديس ١٩، خلاصة التذهيب ٢٣.

قال النسائي: أحسن الأسانيد التي تُروى عن رسول الله ﷺ أربعة: منها... ومنصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ(١)(*).

---

(١) مجموعة رسائل للنسائي ٦٧. ومنصور هو ابن المُعْتَمِر، وعلقمة هو ابن قيس النَّخَعي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال عاصم بن أبي النَّجُود بَهْدَلة: كان أبو وائل ـ (يعني شَقيق بن سَلَمة) ـ إذا جاءه إنسان يستفتيه، قال له: اذهب فَسَل أبا رَزِين ـ (يعني مسعود بن مالك) ـ، ثم ائتني فأخبرني ما ردّ عليك ـ وكان أبو رَزِيْن معه في الدار ـ، وكان أيضاً إذا سئل يقول: ائتِ إبراهيم فسله، ثم ائتني فأخبرني ما قال لك؛ وقال عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمي: رأيت سعيد بن جُبير يُسْتفتى، فيقول: أتستفتوني وفيكم إبراهيم؟!؛ وقال إسماعيل بن أبي خالد: كان الشعبي، وإبراهيم، وأبو الضُّحى ـ (يعني مسلم بن صُبَيْح) ـ يجتمعون في المسجد فيتذاكرون الحديث، فإذا جاءهم شيء ليس عندهم رواية، رموا إبراهيم بأبصارهم؛ وقال ابن سعد: أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم بن عُلَيَّة، ومحمد بن عبد الله الأنصاري قالا: حدثنا ابن عَوْن ـ (يعني عبد الله) ـ قال: أتيت الشعبي بعد موت إبراهيم، فقال لي: أكنت فيمن شهد دفن إبراهيم؟ فالتويت عليه، فقال: والله ما ترك بعده مثله. قلت: بالكوفة؟ قال: لا بالكوفة، ولا بالبصرة، ولا بالشام، ولا بكذا، ولا بكذا. زاد محمد بن عبد الله: ولا بالحجاز؛ وقال الفسوي: حدثنا أبو عاصم ـ (يعني الضَّحَّاك بن مَخْلَد النَّبيل) ـ، عن ابن عَوْن قال: قال لي الشعبي: أشهدت موت هذا الرجل؟ قال: قلت: نعم. قال: أما إنه لم يترك مثله. قلت: بالكوفة؟ قال: لا بالكوفة، ولا بكذا، ولا بكذا. قيل لأبي عاصم: روى فلان عن ابن عون أنه قال: لا بالكوفة، ولا بالبصرة. قال: غَلِط، لم يكن ابن عون يسمي البصرة؛ وقال شعيب بن الحَبْحَاب في رواية مهدي بن ميمون: مات إبراهيم متوارياً ليالي الحجاج، فدفن ليلاً، فشهدت الصلاة عليه، فسمعت الشعبي يقول: مات رجل ما ترك بعده مثله، لا بالكوفة، ولا بالبصرة، ولا بمكة، ولا بالمدينة، ولا بالشام؛ وينظر قول شعيب من رواية ابنه في تهذيب الكمال؛ وقال الشَّعبي ـ كما في التعديل والتجريح ـ: إبراهيم خير مني؛ وقال طلحة بن مُصَرِّف اليامي: ما بالكوفة أعجب إليّ من إبراهيم، وخَيْثمة ـ (يعني ابن عبد الرحمٰن بن أبي سَبْرَة) ـ؛ وقال ابن عيينة: لما مات=

....

=إبراهيم قال ابن شُبْرُمة ـ (يعني عبد الله) ـ: أمات الرجل؟ قالوا: نعم. قال: ما ترك مثله؛ وقال سليمان بن مِهران الأعمش في رواية الثوري: ما ذكرت لإبراهيم حديثاً قط إلا زادني فيه؛ وفي رواية شَرِيك بن عبد الله النَّخَعي: ما سألت إبراهيم عن شيء قط إلا وجدت عنده منه أصلاً؛ وفي رواية أبي أسامة حماد بن أسامة: كان إبراهيم صَيْرفياً في الحديث؛ وقال مالك بن أنس: كان من علماء الناس؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري: مراسيل إبراهيم أحبّ إليّ من مراسيل الشعبي؛ وفي موضع آخر: مرسلات سعيد بن المسيب أحسن من مرسلات الحسن، ومرسلات إبراهيم صحيحة، إلا حديث تاجر البحرين، وحديث الضحك في الصلاة؛ وفي رواية ابن محرز: مرسلات إبراهيم أصح من مرسلات سعيد بن المسيب، والحسن؛ وقال ابن المديني في رواية محمد بن أحمد بن البراء: كان إبراهيم عندي من أعلم الناس بأصحاب عبد الله، وأبطنهم ـ (كذا في الجرح والتعديل، وفي نسخة منه: وأفطنهم) ـ به؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الفضل بن زياد: مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات، ومرسلات إبراهيم النخعي لا بأس بها، وليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن، وعطاء بن أبي رباح، فإنهما يأخذان عن كل أحد؛ وقال العجلي: ثقة، وكان مفتي الكوفة هو والشعبي في زمانهما، وكان رجلاً صالحاً، فقيهاً، متوقياً، قليل التكلف؛ وقال أبو زرعة: إبراهيم النَّخَعي علم من أعلام أهل الإسلام، وفقيه من فقهائهم؛ وقال ابن عبد البر: وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة، فتدليسه ومرسله مقبول، فمراسيل سعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين، وإبراهيم النَّخَعي عندهم صحاح؛ وقال الذهبي في الميزان: أحد الأعلام، يرسل عن جماعة... قلت: وكان لا يُحكم العربية، وربما لحن، ونقموا عليه قوله: لم يكن أبو هريرة فقيهاً... قلت: استقر الأمر على أن إبراهيم حجة، وأنه إذا أرسل عن ابن مسعود، وغيره، فليس ذلك بحجة؛ وفي المغني: فأما إبراهيم بن يزيد النخعي، وإبراهيم بن يزيد التيمي فثقتان؛ وقال ابن حجر: ثقة إلا أنه يرسل كثيراً. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه منصور بن المُعْتَمِر، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٦/ ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨، ٢٠٨، معرفة الرجال ١/ ١٢٠، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٣٤، معرفة الثقات ١/ ٢٠٩ ـ ٢١٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٠٧، ٦٠٨، ٣/ ٢٣٩، التاريخ ١/ ٦٦٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٤٥، الثقات ٤/ ٨ ـ ٩، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١/ ٣٠، =

....

=التعديل والتجريح ١/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨، تهذيب الكمال ٦/ ٢٣٨، ميزان الاعتدال ١/ ٧٤ ـ ٧٥، المغني في الضعفاء ١/ ٣٠، تقريب التهذيب ٩٥.

فإبراهيم النَّخَعي لا يشك أحد أنه ثَبْت، حُجَّة. بل ذهب جمهور النقاد إلى تصحيح، وتحسين مراسيله لكونه كان ينتقي الشيوخ، ولا يأخذ عن كل أحد. وأعلى مراسيله صحة ما أرسله عن ابن مسعود وذلك لما رواه شعبة عن الأعمش ـ كما في الطبقات الكبرى ٦/ ٢٧٢ ـ قال: قلت لإبراهيم: إذا حدثتني عن عبد الله فأسْنِد. قال: إذا قلت: قال عبد الله، فقد سمعتُهُ من غير واحد من أصحابه، وإذا قلت: حدثني فلان، فحدثني فلان». وقد عَلَّق ابن رجب في شرح علل الترمذي ١/ ٢٩٤ على هذه الرواية بقوله: «وهذا يقتضي ترجيح المرسل على المسند، لكن عن النَّخَعي خاصة، فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة». وقال ابن القيم في زاد المعاد ٤/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧: «ومن المعلوم أن بين إبراهيم وعبد الله أئمة ثقات، لم يسم قط مبهماً، ولا مجروحاً، ولا مجهولاً، فشيوخه الذين أخذ عنهم عن عبد الله أئمة أجلاء نبلاء، وكانوا ـ كما قيل ـ سُرُج الكوفة، وكل من له ذوق في الحديث إذا قال إبراهيم: قال عبد الله، لم يتوقف في ثبوته عنه. وإن كان غيره ممن في طبقته لو قال: قال عبد الله، لا يحصل لنا الثبت بقوله. فإبراهيم عن عبد الله نظير ابن المسيب عن عمر، ونظير مالك عن ابن عمر. فإن الوسائط بين هؤلاء وبين الصحابة إذا سموهم وجدوا من أجل الناس، وأوثقهم وأصدقهم».

وقد ذكر العلائي في جامع التحصيل ١٦٨: أن البيهقي خَصَّ مراسيل إبراهيم المحتج بها بما أرسله عن ابن مسعود دون غيره. وهذا تحكم من أبي بكر رحمه الله، لأن أقوال النقاد كابن معين، وأحمد بن حنبل، وابن عبد البر عامة غير مُخَصَّصة.

وأما قول الذهبي: «استقر الأمر على أن إبراهيم حجة، وأنه إذا أرسل عن ابن مسعود، وغيره، فليس ذلك بحجة». فهو مخالف للمشهور من الاحتجاج بمراسيل النَّخَعي، خاصة فيما أرسله عن ابن مسعود.

وقد نُسب إبراهيم النَّخَعي إلى التدليس كما ذكر أبو عبد الله الحاكم في معرفة علوم الحديث ١٠٨، وغيرُهُ. بَيْد أن ابن حجر أورده في المرتبة الثانية، وهي فيمن احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة.

وهناك أمور أخرى قد تؤخذ على النَّخَعي، لكنها لا تؤثر على كمال ثقته، وعلو درجته، بل بعضها ليس فيه مغمز أصلاً، وإليك أبرزها: =

....

= أ ـ رأيه في النبيذ: قال البادي في تاريخه عن ابن معين ٧٤: «وسمعته ـ (يعني يحيى) ـ يقول: قال إبراهيم: من سكر من النبيذ، فلا حَدَّ عليه. وقال يحيى: عليه أفضل الحدود، لا يُصلى خلفه ولا كرامة، ويضرب أيضاً. وقال يحيى: إذا شرب في يومه نحن نكرهه». وقال الأعمش ـ كما في الطبقات الكبرى ٦/ ٢٧٧ ـ: «أهدى نُعيم بن أبي هِند إلى إبراهيم دَنّاً من طِلاء ـ (والدَّنّ وعاء كبير مخصوص، والطِّلاء: خاثِر المُنَصَّف، أي غليظه، والمُنَصَّف هو الشراب طُبخ حتى ذهب نِصْفه) ـ فقبله فوجده شديد الحلاوة، فطبخه، وجعله نبيذاً». فقد سار إبراهيم سيرة أهل بلده في النبيذ، وهذا اجتهاد منهم لا ينبغي التحامل عليهم لأجله، قال علي بن خَشْرم ـ كما في تاريخ بغداد ٦/ ٢٣٧ ـ: «قلت لوكيع: رأيت ابن عُلَيَّة ـ (يعني إسماعيل بن إبراهيم) ـ يشرب النبيذ حتى يحمل على الحمار، يحتاج من يرده إلى منزله! فقال وكيع: إذا رأيت البصري يشرب فاتهمه، وإذا رأيت الكوفي يشرب فلا تتهمه. قلت: وكيف؟! قال: الكوفي يشربه تديناً، والبصري يتركه تديناً». وينظر ترجمة إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عُلية، وإسماعيل بن عبد الرحمٰن السُّدِّي.

ب ـ مذهبه في الصحابة: قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/ ٢٧٥: «أخبرنا جرير بن عبد الحميد الضَّبِّي، عن الشَّيْباني ـ (يعني أبا إسحاق سليمان بن أبي سليمان) ـ قال: قال إبراهيم: علي أحب إليَّ من عثمان، ولأن أخِرّ من السماء أحبّ إليّ من أن أتناول عثمان بسوء». فهذا تشيع خفيف لا يضر أبداً، بل لا يُعد بدعة، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٣/ ٥٥٢: «ثَمّ خلق من شيعة العراق يحبون عثمان وعلياً، لكن يفضلون علياً على عثمان، ولا يحبون من حارب علياً مع الاستغفار لهم. فهذا تشيع خفيف». وقال أيضاً في سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨: «ليس تفضيل علي ـ (يعني على عثمان) ـ برفض، ولا هو ببدعة، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين، فكل من عثمان وعلي ذو فضل، وسابقة، وجهاد، وهما متقاربان في العلم والجلالة، ولعلهما في الآخرة متساويان في الدرجة، وهما من سادة الشهداء رضي الله عنهما، ولكن جمهور الأئمة على ترجيح عثمان على الإمام علي، وإليه نذهب، والخَطْب في ذلك يسير، والأفضل منهما بلا شك أبو بكر وعمر...».

ج ـ دخوله على السلاطين، وقبوله جوائزهم: فقد ذكر ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/ ٢٧٧ بعض أخباره في ذلك. وهذا الأمر لا ينزل الثقة الأمين عن درجته=

....

=العالية، قال ابن حجر في هدي الساري ٤٢٥: «وأما قبول الجوائز فلا يقدح أيضاً إلا عند أهل التشديد، وجمهور أهل العلم على الجواز».

د ـ رواية الحديث بالمعنى: قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/ ٢٧٢: «أخبرنا محمد بن عبد الله الأنصاري، قال: حدثنا ابن عَوْن ـ (يعني عبد الله) ـ قال: كان إبراهيم يحدث بالحديث بالمعاني»، وقال البخاري في التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٣٤: «وقال لي ابن المثنى: حدثنا معاذ، عن ابن عَوْن: كان إبراهيم، والحسن، والشَّعبي لا يتبعون ـ يعني اللفظ ـ. قلت لمحمد: فإن فلاناً لا يتبع. قال: لو تبع كان خيراً له»، وقال الفسوي في المعرفة والتاريخ ٢/ ٣٦٨: «حدثنا أبو سعيد الأصمعي ـ (يعني عبدالملك بن قُريب) ـ، قال: سمعت ابن عون يقول: أدركت ستة، منهم ثلاثة يشددون في الحروف، وثلاثة يرخصون في المعاني، وكان من أصحاب الحروف: القاسم بن محمد ـ (يعني حفيد أبي بكر الصديق) ـ، ورجاء بن حَيْوة، ومحمد بن سيرين. وكان من أصحاب المعاني: الحسن، والشَّعبي، والنَّخَعي».

والرواية بالمعنى قد أجازها جماهير الأئمة بشروط، وتلك الشروط موجودة ـ بلا ريب ـ في النَّخَعي وأمثاله من كبار الأئمة، فضلاً عمن دونهم، قال القاضي عياض في الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ١٧٨: «ثم اختلف السلف، وأرباب الحديث، والفقه، والأصول: هل يسوغ ذلك لأهل العلم، فيحدثون على المعنى، أو لا يباح لهم ذلك؟ فأجازه جمهورهم إن كان ذلك من مشتغل بالعلم، ناقد لوجوه تصرف الألفاظ، والعلم بمعانيها، ومقاصدها، جامع لمواد المعرفة بذلك... ومنعه آخرون وشددوا فيه من المحدثين والفقهاء».

هـ ـ ما قاله عبد الله بن عَوْن في رواية حماد بن زيد ـ كما في الطبقات الكبرى ٦/ ٢٧٣ ـ : «جلست إلى إبراهيم النَّخَعي فذكر المرجئة، فقال فيهم قولاً غيره أحسن منه». فهذا القول قد يحمل البعض على الظن بأن إبراهيم فيه شيء من إرجاء، أو ميل إلى المرجئة. لكن ابن سعد قطع دابر هذا الظن حيث ساق في الطبقات الكبرى ٦/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤ جملة من الروايات عن إبراهيم تؤكد ذمة الشديد لهؤلاء المبتدعة.

هذا، وقول النسائي: «أحسن الأسانيد التي تُروى عن رسول الله ﷺ أربعة: منها... ومنصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ». قد يَعْترض عليه البعض بقول مُسَدَّد بن مُسَرْهَد ـ كما في المراسيل لابن أبي حاتم ٩ ـ: «كان عبد الرحمٰن بن مهدي، وأصحابنا ينكرون أن يكون إبراهيم سمع من علقَمة». غير=

٤٩ ـ د ت س: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق أبو إسحاق السَّعدي، الجُوزجاني، ثم الدمشقي، الحافظ، الناقد، المصنِّف. مات بدمشق يوم الجمعة مستهل ذي القَعْدة سنة تسع وخمسين ومئتين، وقيل: سنة ست وخمسين[١].

قال النسائي: ثقة، حافظ للحديث[٢].

وقال أيضاً: لا بأس به[٣](*).

=أن البخاري أثبت سماعه منه في التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٣٤. وكذلك فعل الكثيرون، حتى إن الزيلعي ادعى في نصب الراية ١/ ٣٩٥ الاتفاق عليه.

وخلاصة القول: إن إبراهيم النَّخَعي ثبت، حجة، صحيح الحديث. وقول النسائي قد وافقه على نحوه الحاكم فقال في معرفة علوم الحديث ٥٥: «وأصح أسانيد عبد الله بن مسعود: سفيان بن سعيد الثوري، عن منصور بن المُعْتَمِر، عن إبراهيم بن يزيد النَّخَعي، عن علقمة بن قيس النَّخَعي، عن عبد الله بن مسعود». والله أعلم.

(١) ترجمته في: شيوخ النسائي ٣ب، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٤٨ ـ ١٤٩، الثقات ٨/ ٨١ ـ ٨٢، الكامل ١/ ٣٠٥ في غير ترجمته، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٤١أ، سؤالات السلمي للدارقطني ١٧٠أ ـ ١٧٠ب، سؤالات السجزي للحاكم ١٩٢ب، المعجم المشتمل ٧١، تهذيب الكمال ٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٨، ميزان الاعتدال ١/ ٧٥ ـ ٧٦، الكاشف ١/ ٩٧، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٤٩، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ١٧٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٧أ ـ ٧٧ب، العقد الثمين ٣/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥، تهذيب التهذيب ١/ ١٨١ ـ ١٨٣، تقريب التهذيب ٩٥، خلاصة التذهيب ٢٣.

(٢) المعجم المشتمل ٧١، تهذيب الكمال ٢/ ٢٤٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٧ب، تهذيب التهذيب ١/ ١٨٢. وقد تفرد مُغْلَطَاي بعبارة: «حافظ للحديث».

(٣) شيوخ النسائي ٣ب، المعجم المشتمل ٧١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال ابن حبان: وكان حَريزي المذهب، ولم يكن بداعية إليه، وكان صُلباً في السنة، حافظاً للحديث، إلا أنه من صلابته بما كان يتعدى طوره؛ قال ابن عدي: كان مقيماً بدمشق، يحدث على المنبر، ويكاتبه أحمد بن حنبل، =

٥٠ ـ س: إبراهيم بن يوسف بن ميمون أبو إسحاق الباهِلي، البلْخي، الماكِياني[1]، الفقيه، الحنفي المذهب. مات ـ فيما يقال ـ يوم

= فيتقوى بكتابه، ويقرؤه على المنبر، وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي؛ وقال الدارقطني: وكان من الحفاظ المصنفين، والمخرجين الثقات، لكن كان فيه انحراف عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، اجتمع على بابه أصحاب الحديث، فخرج إليهم، وأخرجت جارية له فروجة لتذبح، فلم تجد أحداً فقال: سبحان الله، لا يوجد من يذبحها، وقد ذبح علي بن أبي طالب في ضحوة نيفاً وعشرين ألفاً؛ وقال الحاكم: ثقة مأمون، إلا أن طويل اللسان، وكان يستخف بمسلم بن الحجاج فغمزه مسلم بلا حجة؛ وقال الذهبي: الثقة، الحافظ، أحد أئمة الجرح والتعديل؛ وقال ابن حجر: ثقة، حافظ، رُمي بالنَّصْب.

الثقات ٨/ ٨١ ـ ٨٢، الكامل ١/ ٣٠٥، سؤالات السلمي للدارقطني ١٧٠أ ـ ١٧٠ب، سؤالات السجزي للحاكم ١٩٢ب، ميزان الاعتدال ١/ ٧٥، تقريب التهذيب ٩٥.

فقد اتفق العلماء على ثقته، وإتقانه، لكنهم أخذوا عليه نصبه، والنَّصْب كما قال ابن حجر في هدي الساري ٤٥٩ : «بغض علي، وتقديم غيره عليه»، وقال الفَيْرُوْزَآْبَاذِي في القاموس المحيط ١٧٧ : «وأهل النَّصْب: المتدينون بِبِغضة علي رضي الله عنه، لأنهم نَصَبوا له، أي: عادَوْه». وقول ابن حبان: كان حَريزي المذهب. يعني على مذهب حَريز بن عثمان الحمصي، وكان حَريز ناصبياً. وقد اختلف العلماء في الرواية عن أهل البدع، وعامتهم على جوازها عمن لم يكن داعية، ولم يكن الجُوزجاني كذلك كما صرح ابن حبان.

وقول أبي حاتم بن حبان: ربما كان يتعدى طوره. لعله يقصد به أنه كان يشتد في جرح معارضيه في المذهب، وعلى الخصوص أهل التشيع والرفض، لذا قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٩٣ : «وأما الجُوزجاني فلا عبرة بحطه على الكوفيين» ومراده أهل التشيع منهم، وكان غالبهم على ذلك، قال ابن عدي في الكامل ٧٠ب: «والغالب في الكوفيين التشيع»، وهم عكس الشاميين حيث كان معظمهم ناصبة.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. وقول النسائي الآخر: لا بأس به، يستعمله أبو عبد الرحمٰن كثيراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١١/ ٦٢ : «وماكيان قرية من قرى بلْخ».

الجمعة لأربع بقين من جُمادى الأُولى سنة تسع وثلاثين ومئتين، ويقال: في أول سنة إحدى وأربعين، وكان من أبناء التسعين[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

---

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/١/١٤٨، الثقات ٨/٧٦، الأنساب ١٢/ ٤٣ ـ ٤٤، المعجم المشتمل ٧١، الضعفاء لابن الجوزي ٩أ، اللباب ٣/١٥٠، تهذيب الكمال ٢/٢٥١ ـ ٢٥٥، ميزان الاعتدال ١/٧٦، المغني في الضعفاء ١/٣١، ديوان الضعفاء ١٤، الكاشف ١/٩٧، سير أعلام النبلاء ١١/٦٢ ـ ٦٣، إكمال تهذيب الكمال ١/٧٩أ، تهذيب التهذيب ١/١٨٤ ـ ١٨٥، تقريب التهذيب ٩٥، خلاصة التذهيب ٢٤.

(٢) السنن الكبرى ٢٧٤ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٣٩١، المعجم المشتمل ٧١، تهذيب الكمال ٢/٢٥٣، ميزان الاعتدال ١/ ٧٦، تهذيب التهذيب ١/١٨٥. وقد عزا ابن حجر هذا القول إلى كتابي أسماء الشيوخ والسنن للنسائي. واقتصر الذهبي على قوله: وثقه النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال عَلِيَّك الرازي: ثقة، ثقة؛ وقال مسلمة بن قاسم، والذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق، نقموا عليه الإرجاء. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون: قال أبو حاتم: لا يشتغل به.

الجرح والتعديل ١/١/١٤٨، الثقات ٨/٧٦، المغني في الضعفاء ١/٣١، إكمال تهذيب الكمال ١/٧٩أ، تقريب التهذيب ٩٥.

فقد تفرد بالطعن فيه أبو حاتم الرازي، وجَرْحُهُ له إنما هو بسبب المذهب فقط كما صرح الذهبي في ميزان الاعتدال ١/٧٦ حيث قال: «هذا تحامل لأجل الإرجاء الذي فيه». وإنزال ابن حجر له عن رتبة الثقات العالية لعله لأجل الإرجاء أيضاً، لأنه لم يذكر هو ولا غيره أوهاماً للماكِياني في حديث.

والإرجاء الذي نُسب إليه إبراهيم بن يوسف الماكِياني ليس هو إرجاء أهل الضلالة، الذين يقولون: إن الإيمان هو التصديق، ولا تضر معه المعصية. بل هو إرجاء العمل عن يكون من أركان الإيمان، وقد شرح هذه المسألة محمد أنور الكشميري في=

....

=كتابه فيض الباري على صحيح البخاري ١/٥٣ ـ ٥٤ فقال: «فالإيمان عند السلف عبارة عن ثلاثة أشياء: اعتقاد، وقول، وعمل. وقد مرّ الكلام على الأولين: أي التصديق والإقرار، بقي العمل، هل هو جزء للإيمان أم لا؟.

فالمذاهب فيه أربعة: قال الخوارج والمعتزلة: إن الأعمال أجزاء للإيمان، فالتارك للعمل خارج عن الإيمان عندهما؛ ثم اختلفوا: فالخوارج أخرجوه عن الإيمان، وأدخلوه في الكفر؛ والمعتزلة لم يدخلوه في الكفر، بل قالوا بالمنزلة بين المنزلتين. والثالث: مذهب المرجئة، فقالوا: لا حاجة إلى العمل، ومدار النجاة هو التصديق فقط، فصار الأولون والمرجئة على طرفي نقيض. والرابع: مذهب أهل السنة والجماعة، وهم بين بين، فقالوا: إن الأعمال أيضاً لا بد منها، لكن تاركها مفسَّق لا مكفَّر، فلم يُشددوا فيها كالخوارج والمعتزلة، ولم يهوِّنوا أمرها كالمرجئة. ثم هؤلاء افترقوا فرقتين: فأكثر المحدثين إلى أن الإيمان مركب من الأعمال. وإمامنا الأعظم رحمه الله تعالى، وأكثر الفقهاء والمتكلمين إلى أن الأعمال غير داخلة في الإيمان، مع اتفاقهم على أن فاقد التصديق كافر، وفاقد العمل فاسق، فلم يبق الخلاف إلا في التعبير، فإن السلف وإن جعلوا الأعمال أجزاءً لكن لا بحيث ينعدم الكل بانعدامها، بل يبقى الإيمان مع انتفائها. وإمامنا وإن لم يجعل الأعمال جزءاً لكنه اهتم بها، وحرَّض عليها، وجعلها أسباباً سارية في نماء الإيمان، فلم يهدرها هدر المرجئة.

إلا أن تعبير المحدثين القائلين بجزئية الأعمال، لما كان أبعد من المرجئة المنكرين جزئية الأعمال، بخلاف تعبير إمامنا الأعظم رحمه الله تعالى، فإنه كان أقرب إليهم من حيث نفي جزئية الأعمال: رُمي الحنفية بالإرجاء، وهذا كما ترى جَوْر علينا. فالله المستعان».

وقال العلامة اللكنوي في الرفع والتكميل ٢٣١: «وخلاصة المرام في هذا المقام: إن الإرجاء قد يطلق.. وقد يطلق على الأئمة القائلين بأن الأعمال ليست بداخلة في الإيمان، وبعدم الزيادة فيه والنقصان، وهو مذهب أبي حنيفة وأتباعه، من جانب المحدثين القائلين بالزيادة والنقصان، وبدخول الأعمال في الإيمان».

فقد تبين مما سبق أن الاختلاف بين فرقتي أهل السنة لفظي فقط، وقد صرح بهذا شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الفرقان بين الحق والباطل ١/٢٨ ـ ٢٩ فقال: «المرجئة: وكان أكثرهم من أهل الكوفة... وكانت هذه البدعة أخف البدع، فإن=

٥١ ـ س: إبراهيم بن يونس بن محمد بن مسلم البغدادي ثم الطَّرَسُوسي، يلقب بِحَرَمِيّ[١].

قال النسائي: صدوق[٢].

= كثيراً من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ، دون الحكم، إذ كان الفقهاء الذين يضاف إليهم هذا القول مثل حماد بن أبي سليمان، وأبي حنيفة، وغيرهما، هم مع سائر أهل السنة متفقين على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار، ثم يخرجهم بالشفاعة كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك، وعلى أنه لا بد في الإيمان أن يتكلم بلسانه، وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة، وتاركها مستحق للذم والعقاب».

لذا فالإرجاء الذي نُسب إلى بعض أهل السنة من مخالفيهم، ليس بالأمر المجرِّح، ولو كان صاحبه داعية، وفي هذا يقول الذهبي في ميزان الاعتدال ٤/ ٩٩: «الإرجاء مذهب لعدة من جِلة العلماء، لا ينبغي التحامل على قائله»، وقال أيضاً في رسالته، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ٩: «إبراهيم بن طهمان: ثقة، متقن، من رجال الصحيحين، وكان مرجئاً. . . فما لمجرد الإرجاء يضعف حديث الثقة ويهدر، فقد كان من هو أكبر من إبراهيم مرجئاً».

وقد أطلت الكلام في هذه المسألة لأهميتها، ولأني سأكتفي بالإحالة على هذا الشرح في تراجم من نُسب إلى هذا النوع من الإرجاء. لكني ألفت النظر هنا إلى أن بعض أهل السنة نُسب للإرجاء لكونه لم يقطع على إحدى الطائفتين المقتتلتين في الفتنة بكونها مخطئة أو مصيبة، وإنما أرجأ الأمر فيهما، ينظر تهذيب التهذيب ـ ترجمة الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب ـ ٢/ ٣٢١.

وخلاصة القول في إبراهيم الماكِياني: إنه ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. ومن تكلم فيه فلأجل الإرجاء، علماً بأن ابن حبان نفى عنه اعتقاد المرجئة، فقال في الثقات ٨/ ٧٦: «وكان ظاهر مذهبه الإرجاء، واعتقاده في الباطن السنة». ثم ذكر عنه قوله: الإيمان: قول وعمل. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الثقات ٨/ ٨٢، المعجم المشتمل ٧٢، تهذيب الكمال ٢/ ٢٥٦، الكاشف ١/ ٩٧ ـ ٩٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٩أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٨٥، تقريب التهذيب ٩٥، خلاصة التذهيب ٢٤.

(٢) المعجم المشتمل ٧٢، تهذيب الكمال ٢٥٦، تهذيب التهذيب ١/ ١٨٥.

وقال أيضاً: لا بأس به(١)(*).

٥٢ ـ كن: أحمد بن إبراهيم بن فِيل أبو الحسن الأَسَدي، البالِسِي، ثم الأَنْطَاكي. مات بأَنْطَاكِيَة سنة أربع وثمانين ومئتين(٢).

قال النسائي: لا بأس به(٣)(**).

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٩أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٨٥. وقد نقل مُغُلْطَاي هذا القول عن كتاب الصَّرِيْفيني، وعزاه ابن حجر إلى كتاب أسماء شيوخ النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن حبان في الثقات: يُغرب؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق.

الثقات ٨/ ٨٢، الكاشف ١/ ٩٨، تقريب التهذيب ٩٥.

فقد اتفق الأئمة على تعديل إبراهيم بن يونس، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالذهبي وثقه مطلقاً، وجعله غيره في درجة تالية، وهو أحد قولي النسائي، وأما قوله الآخر: «لا بأس به» فيستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً، لكن لما لم يصرح أحد من المتقدمين بالتوثيق، مع وصف ابن حبان له بالإغراب، كان الأحوط عده في المرتبة التالية للتوثيق المطلق.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن يونس صدوق، حسن الحديث في الأحوط. وقد يكون أرفع من ذلك. والله أعلم.

(٢) ترجمته في: الثقات ٨/ ٤٤، تهذيب الكمال ٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤ب، تهذيب التهذيب ١/ ٩ ـ ١٠، تقريب التهذيب ٧٧، خلاصة التذهيب ٣.

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ١٠. وتمام الكلام فيه: «وقال النسائي في أسامي شيوخه رواية حمزة: لا بأس به. وذكر من عفته، وورعه وثقته».

(**) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال محمد بن الحسن الهَمَذاني: صالح؛ وقال ابن عساكر: وكان ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٨/ ٤٤، تهذيب الكمال ٢/ ٢٤٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤ب، تقريب التهذيب ٧٧.

فقد اختلف النُّقَّاد في تعيين مرتبة أحمد بن إبراهيم بن فِيل في أهل العدالة، ولعل الصواب فيه قول ابن عساكر، لأن الذين أنزلوه عن تلك المرتبة لم يذكروا السبب في=

٥٣ ـ م ت د ق: أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد[(١)] أبو عبد الله العَبْدي، النُّكْري مولاهم، الدَّوْرَقي، البغدادي، الحافظ، المصنِّف. ولد سنة ثمان وستين ومئة، ومات بالعسكر يوم السبت لسبع أو لتسع بقين من شعبان سنة ست وأربعين ومئتين، وقيل: سنة اثنتين، وقيل: سنة ثلاث[(٢)].

قال النسائي: لا بأس به[(٣)(*)].

= ذلك. ومما يؤكد الحكم المرجح أن النسائي يستعمل كثيراً لفظة: «لا بأس به» في الموثقين مطلقاً.

وخلاصة القول: إن أحمد بن إبراهيم بن فِيل ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) تُنظر بقية نسبه في تاريخ بغداد ٤/٦.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/٦، التاريخ الصغير ٢/٣٨٤، الجرح والتعديل ١/١/٣٩، الثقات ٨/٢١، الإرشاد ١٠٧أ، تاريخ بغداد ٤/٦ ـ ٧ الجمع بين رجال الصحيحين ١/١٣، الأنساب ٥/٣٩١ ـ ٣٩٢، المعجم المشتمل ٣٧، تهذيب الكمال ١/٢٤٩ ـ ٢٥٢، الكاشف ١/٥٠، تذكرة الحفاظ ٢/٥٠٥، سير أعلام النبلاء ١٢/١٣٠ ـ ١٣٣، إكمال تهذيب الكمال ١/٤ب ـ ٥أ، تهذيب التهذيب ١/١٠ ـ ١١، تقريب التهذيب ٧٧، خلاصة التذهيب ٣.

(٣) شيوخ النسائي ٤أ.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال أبو حاتم: صدوق؛ وقال صالح جَزَرة فيه وفي أخيه يعقوب: كان أحمد أكثرهما حديثاً، وأعلمهما بالحديث، وكان يعقوب أسندهما، وكانا جميعاً ثقتين؛ وقال العقيلي، ومَسلمة بن قاسم، والخليلي، وابن الأخضر: ثقة. زاد الخليلي: متفق عليه. وزاد ابن الأخضر: صدوق؛ وقال الذهبي: الحافظ الكبير المجوِّد؛ وقال ابن حجر: ثقة حافظ. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قل الغَلَابي: وقيل ليحيى بن معين: إن ابن الدَّوْرقي ـ (يعني أحمد بن إبراهيم) ـ يزعم أنك كتبت عنه حديثاً؟ قال: ما كتبت عنه حديثاً قط. وكان يقول: هو في حد المجانين.

الجرح والتعديل ١/١/٣٩، الثقات ٨/٢١، الإرشاد ١٠٧أ، تاريخ بغداد ٤/٧، =

٥٤ ـ س: أحمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن بكّار بن عبد الملك بن الوليد بن بُسْر بن أَرْطاة، ويقال: ابن أبي أَرْطاة، أبو عبد الملك القرشي، العامري، البُسْري، الدمشقي. مات يوم الخميس لسبع عشرة مضت من شوال سنة تسع وثمانين ومئتين[(١)].

قال النسائي: لا بأس به[(٢)(*)].

=تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٠٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤ب ـ ٥أ، تقريب التهذيب ٧٧.

فقول ابن معين معارض لأقوال الموثقين، وخال عن بيان السبب، ولعله من كلام الأقران المردود. وأما أقوال المعدلين فمتفقة على أن أحمد بن إبراهيم ثقة، إلا ما كان من أبي حاتم، حيث قال: صدوق. وأبو حاتم معروف بالتشدد في النقد.

وخلاصة القول: إن أحمد بن إبراهيم الدورقي ثقة، صحيح الحديث. وقول النسائي: «لا بأس به» يستعمله صاحبه كثيراً في الموثقين مطلقاً، بل إنه كثيراً ما يقول في الرجل: «لا بأس به» ثم يقول فيه في موضع آخر: «ثقة». والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٤٥أ، المعجم المشتمل ٣٨، تهذيب الكمال ١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٤، الكاشف ١/ ٥٠ ـ ٥١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥أ، تهذيب التهذيب ١/ ١١، تقريب التهذيب ٧٧، خلاصة التذهيب ٣.

(٢) شيوخ النسائي ٣أ، المعجم المشتمل ٣٨، تهذيب الكمال ١/ ٢٥٤، تهذيب التهذيب ١/ ١١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مسلمة بن قاسم: صالح؛ وقال ابن عساكر: كان ثقة؛ وقال الذهبي، وابن حجر، والخزرجي: صدوق.

تهذيب الكمال ١/ ٢٥٤، الكاشف ١/ ٥١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥أ، تقريب التهذيب ٧٧، خلاصة التذهيب ٣.

فقد اختلف النقاد في تعيين درجة أحمد بن إبراهيم البُسْري في أهل العدالة، ولعل الصواب حكم ابن عساكر فيه، لأن الذين أنزلوه عن تلك الدرجة لم يذكروا السبب في ذلك. ولا يعتد بقول مسلمة لكونه متكلماً فيه. وأما الذهبي، وابن حجر، والخزرجي فيبدو أنهم تبعوا ظاهر قول النسائي، مع أن أبا عبد الرحمٰن يستعمل تلك العبارة كثيراً في الموثقين مطلقاً. =

٥٥ ـ س ق: أحمد بن الأزهر بن مَنيع بن سَليط أبو الأزهر العَبْدي مولاهم، النَّيسابوري، الحافظ. مات سنة ثلاث وستين ومئتين، وقيل: في أول سنة إحدى وستين[(١)].

قال النسائي: لا بأس به[(٢)(*)].

= وخلاصة القول: إن أحمد بن إبراهيم بن محمد البُسْري ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/١/٤١، الثقات ٨/٤٣، الكامل ١/١٩٥ ـ ١٩٦، تاريخ بغداد ٤/٣٩ ـ ٤٣، المعجم المشتمل ٣٨، الضعفاء لابن الجوزي ٢ب، تهذيب الكمال ١/٢٥٥ ـ ٢٦١، ميزان الاعتدال ١/٨٢، المغني في الضعفاء ١/٣٣، ديوان الضعفاء ٢، الكاشف ١/٥١، سير أعلام النبلاء ١٢/٣٦٣ ـ ٣٦٩، تذكرة الحفاظ ٢/٥٤٥ ـ ٥٤٦، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٠ ـ ١١، المعين في طبقات المحدثين ٩٤، إكمال تهذيب الكمال ١/٥أ ـ ٦أ، تهذيب التهذيب ١/١١ ـ ١٣، تقريب التهذيب ٧٧، خلاصة التذهيب ٣.

(٢) تاريخ بغداد ٤/٤٣، المعجم المشتمل ٣٨، تهذيب الكمال ١/٢٥٨، ميزان الاعتدال ١/٨٢، تهذيب التهذيب ١/١٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال أبو عمرو المُسْتملي: سألت محمد بن يحيى ـ (يعني الذُّهْلي) ـ عن أبي الأزهر أحمد بن الأزهر؟ فقال: أبو الأزهر من أهل الصدق والأمانة، نرى أن يُكتب عنه ـ قالها مرتين ـ؛ وقال ابن خِراش: وسمعت محمد بن يحيى يُثني عليه؛ وقال مكي بن عَبْدان: سألت مسلم بن الحجاج عن أبي الأزهر؟ فقال: اكتُبْ عنه. ـ قال أبو عبد الله الحاكم راوي هذه الحكاية: وهذا رسم مسلم في الثقات؛ وقال أحمد بن سيَّار المروزي: كتب عنه الناس، حسن الحديث؛ وقال أبو حاتم، وصالح جَزَرة: صدوق؛ وقال إبراهيم بن أبي طالب: كان من أحسن مشايخنا حديثاً؛ وقال أبو حامد بن الشَّرْقي: قيل لي ـ وأنا أكتب الحديث في بلدي ـ: لم لا ترحل إلى العراق؟ فقلت: وما أصنع بالعراق؟! وعندنا من بَنادِرة ـ (يعني حفاظ، ونقاد) ـ الحديث ثلاثة: محمد بن يحيى الذُّهْلي، وأبو الأزهر أحمد بن الأزهر، وأحمد بن يوسف السُّلَمي، فاستغنينا بهم عن أهل العراق؛ وقال ابن حبان في الثقات: =

....

=يخطئ؛ وقال ابن عدي: وأبو الأزهر هذا بصورة أهل الصدق عند الناس، وقد روى عنه الثقات من الناس؛ وقال الدارقطني: لا بأس به؛ وقال ابن شاهين: ثقة، نبيل؛ وقال الحاكم: هو بإجماعهم ثقة؛ وقال البَرْقاني: لا بأس به؛ وقال الذهبي في المغني، والديوان، والمعين، والرواة الثقات المتكلم فيهم: ثقة؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الحافظ، الثَّبْت... وهو ثقة بلا تردد؛ وقال ابن حجر: صدوق، كان يحفظ ثم كبِر فصار كتابه أثبت من حفظه.

ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنون**: قال أبو علي النيسابوري الحافظ: سمعت أحمد بن يحيى بن زهير التُّسْتَري يقول: لما حدث أبو الأزهر النيسابوري بحديثه عن عبد الرزاق في الفضائل، أُخبر يحيى بن معين بذلك، فبينا هو عنده في جماعة أهل الحديث، إذ قال يحيى بن معين: مَن هذا الكذاب النيسابوري الذي حدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا. فتبسم يحيى بن معين وقال: أما إنك لست بكذاب. وتعجب من سلامته وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث؛ وقال مسلمة بن قاسم: مجهول.

الجرح والتعديل ١/١/٤١، الثقات ٨/ ٤٣، الكامل ١/ ١٩٦، ونسخة دار الكتب المصرية ٩٥أ، تاريخ بغداد ٤/ ٤١ ـ ٤٣، تهذيب الكمال ١/ ١٣، ميزان الاعتدال ١/ ٨٢، المغني في الضعفاء ١/ ٣٣، ديوان الضعفاء ٢، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٠، المعين في طبقات المحدثين ٩٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥أ ـ ٦أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٣، تقريب التهذيب ٧٧.

الدراسة والترجيح: أقوال المجرحين مدفوعة كما هو ظاهر، فابن معين نفى التهمة عن أبي الأزهر، لما علم أنه هو الذي حدث عن عبد الرزاق، عن مَعْمر بحديث ابن عباس قال: «نظر النبي ﷺ إلى علي فقال: أنت سيد في الدنيا، سيد في الآخرة... الحديث». وقد برَّأ العلماء أبا الأزهر من عُهدة هذا الحديث الباطل، فقال أبو عبد الله الحاكم كما في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٦٦: «حدث به ابن الأزهر ببغداد في حياة أحمد، وابن المديني، وابن معين، فأنكره من أنكره، حتى تبيَّن للجماعة أن أبا الأزهر بريء الساحة منه، فإن محله محل الصادقين. وقد توبع عليه عن عبد الرزاق». وقال الخطيب في تاريخ بغداد ٤/ ٤٢: «فبرىء أبو الأزهر من عهدته إذ قد توبع على روايته. والله أعلم». وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥: «وهو ـ (يعني=

....

=أبا الأزهر) ـ ثقة بلا تردد، غاية ما نقموا عليه ذاك الحديث في فضل علي رضي الله عنه، ولا ذنب له فيه». وقد بين أبو حامد بن الشَّرقي صاحب الذنب في هذا الحديث، فقال كما في تاريخ بغداد ٤/ ٤٢: «والسبب فيه أن معمراً كان له ابن أخ رافضي، وكان مَعْمر يُمَكِّنه من كتبه، فأدخل عليه هذا الحديث، وكان مَعْمر رجلاً مهيباً، لا يقدر عليه أحد في السؤال والمراجعة، فسمعه عبد الرزاق في كتاب ابن أخي مَعْمر». وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٦٧ بعد هذه الحكاية: «قلت: ولتشيع عبد الرزاق سُرّ بالحديث، وكتبه، وما راجع معمراً فيه، ولكنه ما جَسَرَ أن يُحدث به لمثل أحمد، وابن معين، وعلي، بل ولا خرّجه في تصانيفه. وحدث به وهو خائف يترقّب». وليس معنى هذا أن عبد الرزاق علم ببطلان الحديث، وحدث به، لكنه كما قال ابن عدي في الكامل نسخة دار الكتب المصرية ٩٥أ: «فعبد الرزاق من أهل الصدق، وهو ينسب إلى التشيع، فلعله شُبِّه عليه لأنه شيعي».

وأما قول مسلمة بن قاسم: مجهول، فقد تعقبه مُغُلْطَاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ٦١أ فقال: «في كلامه نظر إن أراد هذا المذكور، وأظنه لم يُرد سواه». فكلام مسلمة إن أراد به أبا الأزهر أحمد بن الأزهر بن مَنيع فهو متهافت، لأن المزي وغيره سمّوا رجالاً كثيرين رووا عن أبي الأزهر وفيهم أئمة كبار، كما أن الذُّهلي، وأبا حاتم، وغيرهما من الحفاظ أثنوا عليه، فانتفت عنه جهالة العين والحال. وقد يعتذر عن مسلمة بأنه لم يسمع بأبي الأزهر، ولم تبلغه أخباره لذا قام بتجهيله، بيد أن إطلاق التجهيل في مثل هذه الحال لا يرتضيه النقاد، وفي ذلك يقول القاضي عياض في ترتيب المدارك ٧/ ٧٤ ـ وطبعة بيروت ٢/ ٦٠٤ ـ: «مجهول إنما تُوقَع على من لم يعرف أحد من أهل الصنعة له حالاً، وأما أن يَسْمع واحد منهم برجل لم يسمع قبل به، ولا علم عنده منه، فلا ينبغي أن يُطلق عليه حكمه عنده وحده من الجهالة بأمره، إذ ذاك لا يؤثر حتى يبحث عليه، ويتعرف حاله من أئمة أهل العلم. بالباب، فإن لم يعرفوه فحينئذٍ».

وبهذا يسلم للمعدلين قولهم فيه، لكنهم لم يتفقوا على عدّه في مرتبة واحدة، وأرى أن الراجح فيه ما قاله الحافظ الذهبي من أنه ثَبْت، لكن يُستثنى من ذلك الفترة الأخيرة من عُمره، بعد أن كُفَّ بصره، حيث يمكن أن يكون دخل عليه الوهم فيها، لأنه لم يكن يحفظ حديثه كله، ولهذا قال أبو أحمد الحاكم كما في تهذيب الكمال ١/ ٢٥٧: «ما حدَّث من أصل كتابه، فهو أصح». ثم قال: «ورأيت أبا بكر بن خزيمة إذا حدَّث عنه قال: حدثنا أبو الأزهر من أصله ـ (ثم قال أبو أحمد) ـ: وحدثني بعض=

٥٦ ـ م د ت س: أحمد بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق أبو إسحاق الحضرمي مولاهم، البصري. مات بالبصرة في شهر رمضان سنة إحدى عشرة ومئتين[(١)].

=أصحابنا عنه أنه كتب في كتابه: حدثنا أبو الأزهر من أصله، وحدثنا أبو الأزهر تلقيناً. وذاك أنه كان قد كبر فربَّما تَلَقَّن ما يُخشى». وقال أبو عبد الله الحاكم كما في سير أعلام النبلاء ١٢/٣٦٦: «ولعل متوهِّماً يتوهَّم أن أبا الأزهر فيه لين، لقول ابن خُزيمة في مصنفاته: حدثنا أبو الأزهر، وكتبته من كتابه. وليس كما يُتوهم، فإن أبا الأزهر كُفَّ بصره في آخر عمره، وكان لا يحفظ حديثه، فربما قُرئ عليه في الوقت بعد الوقت، فقيَّد أبو بكر بسماعاته منه بهذه الكلمة».

ومن قال فيه: صدوق، أو وصفه بالصدق من المتقدمين، فإنما عنى ـ فيما أظن ـ نفي التهمة عنه في الحديث السابق، ويكفي في إثبات ثقته، وعلو درجته، ما قاله الحافظان الحجتان إبراهيم بن أبي طالب، وابن الشَّرقي ـ وقد مضى ذكر قوليهما ضمن كلام المعدلين ـ إلى جانب أمر الذُّهلي، ومسلم ـ وهما من أقرانه الجهابذة ـ بالكتابة عنه.

وقول ابن حبان في كتاب الثقات: يخطئ، ليس بمؤثر، لأن أبا الأزهر كان مكثراً، ومن كان مثل حاله لا يسلم من الخطأ، قال ابن عدي في الكامل ١/١٩٦: «وأبو الأزهر هذا كتب الحديث فأكثر، ومن أكثر لا بدّ من أن يقع في حديثه الواحد، والاثنين، والعشرة مما يُنكر». وقد قال الذهبي في الموقظة ٧٨: «وليس من حد الثقة، أنه لا يغلط، ولا يخطئ، فمن الذي يسلم من ذلك غير المعصوم الذي لا يُقَرّ على خطأ؟».

وأما قول الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة أبي الأزهر ١/٨٢: «قلت: بل هو كما قال أبو حاتم: صدوق». فلا يعني أنه أراد إنزاله عن درجة الثقات العالية، لأنه ذَكَرَ هذا عقب قول ابن عدي: «هو بصورة أهل الصدق» ليرد عليه. وقد وثقه مطلقاً في المغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء، وسير أعلام النبلاء، وتذكرة الحفاظ، والرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم.

وخلاصة القول: إن أبا الأزهر ثقة، صحيح الحديث في الجملة. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٣٠٤، التاريخ الكبير ١/١/٢، الجرح والتعديل ١/١/٤٠، الثقات ٨/٣ ـ ٤، تاريخ بغداد ٤/٢٦ ـ ٢٧، الجمع بين رجال=

قال النسائي: ثقة[١].

وقال أيضاً: ليس به بأس[٢][*].

٥٧ ـ د: أحمد بن إسحاق بن عيسى أبو إسحاق الأهوازي، البزَّاز[٣]،

= الصحيحين ١/١٥، تهذيب الكمال ١/٢٦٣ ـ ٢٦٤، ميزان الاعتدال ١/٨٢، الكاشف ١/٥١، إكمال تهذيب الكمال ١/٧أ، تهذيب التهذيب ١/١٤، تقريب التهذيب ٧٧، خلاصة التذهيب ٣ ـ ٤.

(١) تاريخ بغداد ٤/٢٧، تهذيب الكمال ١/٢٦٤، ميزان الاعتدال ١/٨٢، تهذيب التهذيب ١/١٤. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

(٢) تهذيب الكمال ١/٢٦٤، تهذيب التهذيب ١/١٤.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال المَرُّوذي: سألته ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي؟ فقدم أخاه أحمد عليه، فقال: لم يكن بأحمد بأس، ولكن تركته من أجل ابن أكثم؛ وقال في موضع آخر: قيل له ـ (أي لأحمد) ـ: كتبت عن أحمد بن إسحاق الحضرمي؟ قال: لا، تركته على عَمْد. قيل له: أيشٍ أنكرت عليه؟ قال: فإنه عندي إن شاء الله صدوق، لكن تركته من أجل ابن أكثم، دخل له في شيء؛ وقال يعقوب بن شيبة، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن وضاح: ثقة؛ وقال ابن حبان: وكان يحفظ حديثه؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: ثقة، كان يحفظ.

الطبقات الكبرى ٧/٣٠٤، الجرح والتعديل ١/١/٤٠، الثقات ٨/٤، تاريخ بغداد ٤/٢٧، تهذيب الكمال ١/٢٦٤، ميزان الاعتدال ١/٨٢، الكاشف ١/٥١، إكمال تهذيب الكمال ١/٧أ، تقريب التهذيب ٧٧.

فقد اتفق النقاد على توثيق أحمد بن إسحاق الحضرمي، سوى أحمد بن حنبل حيث أنزله عن تلك الدرجة بسبب دخوله في شيء، من عمل القاضي والوزير يحيى بن أكْثَم. وكان أحمد رحمه الله يتشدد في أمر من تعلق بشيء من عمل أو صحبة الأمراء والسلاطين، وهذا غير مؤثر ـ عند التحقيق ـ إن كان صاحبه من أهل العدالة والضبط، لذا أطلق سائر النقاد ـ وفيهم أبو حاتم المتشدد ـ القول بتوثيق صاحب هذه الترجمة.

وخلاصة القول: إن أحمد بن إسحاق بن زيد ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) أعجم الحرف الأخير من هذه الكلمة في تهذيب الكمال، وتقريب=

صاحب السِّلعة. مات سنة خمسين ومئتين[١].

قال النسائي: صالح[٢].

وقال أيضاً: كتبنا عنه شيئاً يسيراً، صدوق[٣](*).

٥٨ ـ ت ق: أحمد بن بُديل بن قُريش[٤] أبو جعفر الهَمْداني، اليامي[٥]، الكوفي، القاضي، العابد، الفاضل. مات بالكوفة سنة ثمان وخمسين ومئتين[٦].

= التهذيب، لكن الخزرجي قال في خلاصة التذهيب ٤: «البزار آخره مهملة».

(١) ترجمته في: المعجم المشتمل ٣٩، تهذيب الكمال ١/ ٢٦٥، الكاشف ١/ ٥٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٤ ـ ١٥، تقريب التهذيب ٧٧، خلاصة التذهيب ٤،

(٢) المعجم المشتمل ٣٩، تهذيب الكمال ١/ ٢٦٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٥. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب أسماء الشيوخ للنسائي.

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ١٥. نقلاً عن كتاب شيوخ النسائي أيضاً.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه:**

قال مسلمة بن قاسم، والذهبي، وابن حجر: صدوق.

الكاشف ١/ ٥٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧أ، تقريب التهذيب ٧٧.

فقد أجمع النُّقَّاد على عَدّ أحمد بن إسحاق بن عيسى في الدرجة التالية للتوثيق المطلق، فهو إذاً حسن الحديث. والله أعلم.

(٤) بقية نسبه في المعجم المشتمل ٣٩، وتهذيب الكمال ١/ ٢٧٠ وغيرهما: «ابن بُديل بن الحارث»، وفي الكامل ١/ ١٨٩، وتاريخ بغداد ٤/ ٤٩: «ابن الحارث». لكن مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨أ نقل عن مسلمة بن قاسم بدل ما ذكره ابن عساكر، والمزي: «ابن عمرو بن زُبيد».

(٥) ويقال أيضاً: الإيامي. نسبة إلى: إيام، والأولى إلى: يام. وإيام، أو يام بطن من هَمْدان.

(٦) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٣، الثقات ٨/ ٣٩، الكامل ١/ ١٨٩ ـ ١٩٠، تاريخ بغداد ٤/ ٤٩ ـ ٥٢، المعجم المشتمل ٣٩ ـ ٤٠، تهذيب الكمال ١/ ٢٧٠ ـ=

قال النسائي: لا بأس به[(١)(*)].

=٢٧٣، ميزان الاعتدال ١/ ٨٤ ـ ٨٥، المغني في الضعفاء ١/ ٣٤، ديوان الضعفاء ٢، الكاشف ١/ ٥٢ ـ ٥٣، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٣١ ـ ٣٣٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨أ، توضيح المشتبه ١/ ٣٩٦، تهذيب التهذيب ١/ ١٧ ـ ١٨، تقريب التهذيب ٧٧، خلاصة التذهيب ٤.

(١) تاريخ بغداد ٤/ ٤٩، تهذيب الكمال ١/ ٢٧١، ميزان الاعتدال ١/ ٨٥، تهذيب التهذيب ١/ ١٧ ـ ١٨. وقال ابن حجر: «ذكره النسائي في أسماء شيوخه». فلعله أراد أن لفظة: «لا بأس به» من هذا الكتاب. والله أعلم.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال ابن أبي حاتم: ومحله الصدق؛ وقال ابن حبان: مستقيم الحديث؛ وقال ابن حجر: صدوق، له أوهام.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال الخطيب: فمما أُنكر عليه حديث أخبرناه أبو بكر البَرْقاني... حدثنا أحمد بن بُديل، حدثنا حفص بن غياث، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ كان يقرأ في المغرب بـ ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾ و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾. قال النَّضر ـ (يعني ابن محمد، راوي هذا الحديث عن أحمد بن بُديل) ـ: ذكرت هذا الحديث لأبي زرعة ـ يعني الرازي ـ فقال: من حدثك به؟ قلت: ابن بُديل، قال: شر له. قال البَرْقاني: قال لنا الدارقطني: تفرد به حفص بن غياث عن عبيد الله؛ وقال ابن عُقدة: رأيت إبراهيم بن إسحاق الصَّوَّاف، ومحمد بن عبد الله بن سليمان، وداود بن يحيى لا يَرْضونه؛ وقال ابن عدي: يروي عن حفص بن غياث وغيره مناكير... ولأحمد بن بُديل أحاديث لا يتابع عليها عن قوم ثقات، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه؛ وقال الدارقطني: فيه لين؛ وقال الذهبي: غير متهم.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٣، الثقات ٨/ ٣٩، الكامل ١/ ١٨٩ ـ ١٩٠، تاريخ بغداد ٤/ ٥٠، تهذيب الكمال ١/ ٢٧١، المغني في الضعفاء ١/ ٣٤، تقريب التهذيب ٧٧.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على أحمد بن بُديل بن قُريش بين معدِّل ومجرِّح. وأقوالهم متقاربة حيث إن المجرِّحين جعلوه في درجات الضعف المحتملة، وعَدَّه عامة المعدلين في أدنى درجات التعديل. وقول ابن حبان: «مستقيم الحديث» هو من عبارات التوثيق العالية عنده. وقد يؤيده النسائي بقوله: «لا بأس به» لأن أبا عبد الرحمن يستعمل هذه اللفظة كثيراً في الموثقين مطلقاً. لكن لا ينبغي اتباع حكمهما لأن=

٥٩ ـ س: أحمد بن بكَّار بن أبي ميمونة زيد، أبو عبد الرحمٰن القرشي، الأُموي مولاهم، الحَرَّاني، الحافظ. مات بحرّان في صفر سنة أربع وأربعين ومئتين[١].

قال النسائي: لا بأس به[٢](*).

=المجرِّحين ذكروا السبب في تليينهم له. والجرح والمفسر مقدم على التعديل. ومن الممكن أن لا يُعرض عن أقوال المعدِّلين بالكلية لإمامتهم فيوضع ابن بُديل في أدنى درجات التعديل، لكن التليين أولى.

وخلاصة القول: إن أحمد بن بُديل لَيِّن الحديث، يعتبر به في الراجح، وقد يكون في أدنى درجات التعديل فيكتب حديثه للاعتبار أيضاً. والله أعلم.

(١) ترجمته في: شيوخ النسائي ٣أ، الثقات ٨/ ٢٣، المعجم المشتمل ٤٠، تهذيب الكمال ١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨، الكاشف ١/ ٥٣، سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٥٣ ـ ٥٥٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨أ ـ ٨ب، تهذيب التهذيب ١/ ١٩، تقريب التهذيب ٧٨، خلاصة التذهيب ٤.

(٢) شيوخ النسائي ٣أ، المعجم المشتمل ٤٠، تهذيب الكمال ١/ ٢٧٧، تهذيب التهذيب ١/ ١٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو زيد يحيى بن رَوْح الحرَّاني: حَرّاني، من الحفاظ، ثقة؛ وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به؛ وقال الذهبي: وُثِّق؛ وقال ابن حجر: صدوق، كان له حفظ. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٨/ ٢٣، تهذيب الكمال ١/ ٢٧٧، الكاشف ١/ ٥٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨أ ـ ٨ب، تقريب التهذيب ٧٨.

فقد اتفق النقاد على تعديل أحمد بن بكّار بن أبي ميمونة، لكنهم اختلفوا في تحديد الدرجة التي يستحقها. فتلميذه يحيى بن رَوْح وثقه مطلقاً، واختار الذهبي هذا الرأي. وأما مسلمة، وابن حجر فقد تبع الأول منهما لفظ النسائي، وتبع الآخر المعنى المشهور عند الجمهور في استعمالهم لتلك اللفظة، مع أن أبا عبد الرحمن يستعملها كثيراً في الموثقين مطلقاً.

وخلاصة القول: إن أحمد بن بكّار بن أبي ميمونة ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

٦٠ ـ ع: أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زُرَارة بن مُصعب بن عبد الرحمٰن بن عوف أبو مصعب القُرشي، الزهري، المدني، القاضي، الفقيه، أحد رواة الموطأ عن مالك. ولد سنة خمسين ومئة، ومات في رمضان سنة اثنتين وأربعين ومئتين، وله اثنتان وتسعون سنة، وقيل: مات في آخر سنة إحدى وأربعين(١).

قال النسائي: لا بأس به(٢)(*).

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٤٤١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٥ ـ ٦، التاريخ الصغير ٢/ ٣٧٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٣، الثقات ٨/ ٢١، التعديل والتجريح ١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٨، المعجم المشتمل ٤٠، تهذيب الكمال ١/ ٢٧٨ ـ ٢٨١، ميزان الاعتدال ١/ ٨٤، الكاشف ١/ ٥٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٠ ـ ٢١، تقريب التهذيب ٧٨، خلاصة التذهيب ٤.

(٢) شيوخ النسائي ٥أ. ولم يذكر أحد من الذين ترجموا له في الكتب السابقة أن النسائي روى عنه مباشرة.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال أبو زرعة، وأبو حاتم: هو صدوق؛ وقال مسلمة بن قاسم، والباجي، والذهبي: ثقة. زاد الذهبي: حجة؛ وقال ابن حجر: صدوق، عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون: قال ابن أبي خيثمة في تاريخ الكبير: خرجنا في سنة تسع عشرة ومئتين إلى مكة، فقلت لأبي: عَمَّن أكتب؟ فقال: لا تكتب عن أبي مصعب، واكتب عمن شئت.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٣، الثقات ٨/ ٢١، التعديل والتجريح ١/ ٣٣٤، ميزان الاعتدال ١/ ٨٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨ب، تقريب التهذيب ٧٨.

فنهي أبي خيثمة ابنه عن الكتابة عن أبي مصعب إنما سببه ـ كما ذكر ابن حجر وغيره ـ ميله إلى الفتوى بالرأي، قال أبو الوليد الباجي في التعديل والتجريح ١/ ٣٣٤ عقب ذكر كلام ابن أبي خيثمة: «ومعنى ذلك أن أبا مصعب كان ممن يميل إلى الرأي، ويروي مسائل الفقه، وأهل الحديث يكرهون ذلك، فإنما نهى زهير ـ (يعني أبا خيثمة) ـ ابنه عن أن يكتب عن أبي مصعب الرأي والله أعلم، وإلا فهو ثقة، لا نعلم أحداً ذكره إلا بخير». كما يحتمل =

٦١ ـ س: أحمد بن حرب بن محمد بن علي بن حَيَّان بن مازن بن الغَضُوبة أبو علي، ويقال: أبو بكر الطائي، الخِطامي، المَوْصلي، ثم الأَذَني ولد سنة أربع وسبعين ومئة، ومات بأَذَنة سنة ثلاث وستين ومئتين، وقيل: مات بحرَّان سنة سبع وستين[١].

قال النسائي: لا بأس به، وهو أحب إلينا من أخيه علي بن حرب[٢](*).

=أن يكون سوء رأي أبي خيثمة فيه لتوليه الشرطة والقضاء، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٢٠: «ويحتمل أن يكون مراد أبي خيثمة دخوله في القضاء أو إكثاره من الفتوى بالرأي». وهذان الأمران لا يؤثران على ثقة الراوي وعدالته كما هو مقرر عند الجماهير.

وبهذا يسلم للموثقين كلامهم فيه، لكنهم اختلفوا في تعيين المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وجعله الباقون في درجة تالية من غير بيان السب، ولعلهم تأثروا بنهي أبي خيثمة عنه. وقد يكون مراد المتقدمين منهم أن ميل أبي مصعب إلى الرأي، وتوليه للقضاء لم يحل دون اتصافه التام بالصدق، لا أنه في درجة تالية للتوثيق المطلق.

ومما يدل على رفعة الرجل، وعلو شأنه أن الذهبي لم يقتصر على لفظة التوثيق فيه، بل أضاف إليها كلمة: «حجة». كما أن أحداً لم يذكر له شيئاً من الوَهْم والوَهَم.

وخلاصة القول: إن أحمد بن أبي بكر أبا مصعب الزهري ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: شيوخ النسائي ٣أ، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٩، الثقات ٨/ ٣٩، المعجم المشتمل ٤٢، الكاشف ١/ ٥٤، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩أ، ذيل ميزان الاعتدال ٩١، تهذيب التهذيب ١/ ٢٣، تقريب التهذيب ٧٨، خلاصة التذهيب ٥.

(٢) شيوخ النسائي ٣أ، المعجم المشتمل ٤٢، تهذيب الكمال ١/ ٢٨٩، ذيل ميزان الاعتدال ٩١، تهذيب التهذيب ١/ ٢٣. وكلمة «إلينا» هي من كتاب شيوخ النسائي فقط، ووردت في باقي المصادر المذكورة بلفظ: «إليّ». وقد حُذفت كلمة: «ابن حرب» من ذيل ميزان الاعتدال، وتهذيب التهذيب. وهي ثابتة في سائر المصادر. كما حذفت الواو العاطفة من كلمة: «وهو» في ذيل الميزان.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن أبي حاتم: وكان صدوقاً؛ وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. =

٦٢ ـ خ د س: أحمد بن حفص بن عبد الله بن راشد أبو علي[(١)] بن أبي عمرو السُّلمي مولاهم، النَّيْسابوري، القاضي. مات بنيسابور ليلة الأربعاء لأربع أو لثلاث خَلَوْن من المحرم سنة ثمان وخمسين ومئتين، وقيل: سنة خمس وخمسين، وقيل: سنة ستين[(٢)].

= الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٩، الثقات ٨/ ٣٩، الكاشف ١/ ٥٤، تقريب التهذيب ٧٨.

فأقوالهم متفقة على أنه صدوق. وقد هجره أخوه علي لتكلمه في مسألة اللفظ، وترك مكاتبته، ففي تهذيب الكمال ١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠: «وقال أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس الأزدي صاحب تاريخ المَوْصل: كان فاضلاً، ورعاً، ورحل عن المَوْصل إلى ثَغْر أَذَنة رغبة في الجهاد، فأوطن هناك، وتكلم في مسألة اللفظ التي وقعت إلى أهل الثغور، فقال ـ فيما ذُكر لي ـ بقول محمد بن داود المِصِّيصي، فهجره علي بن حرب لذلك، وترك مكاتبته». والمسألة المشار إليها هي قولهم: التلفظ بالقرآن مخلوق. وقد استنكر الإمام أحمد وغيره هذا القول، ونهوا عنه، كي لا يكون ذَريعة للقول بخلق القرآن، مع أن ذلك الكلام حق، لا شبهة فيه، لأن التلفظ غير الملفوظ، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة الحسين بن علي الكرابِيسي ١٢/ ٨١ ـ ٨٢: «قال حسين في القرآن: لفظي به مخلوق، فبلغ قوله أحمد فأنكره، وقال: هذه بدعة، فأوضح حسين المسألة، وقال: تلفُّظك بالقرآن، يعني: غير الملفوظ. . . ـ (ثم قال الذهبي) ـ: ولا ريب أن ما ابتدعه الكرابيسي، وحرره في مسألة التلفظ، وأنه مخلوق، هو حق؛ لكن أباه الإمام أحمد لئلا يُتَذَرَّع به إلى القول بخلق القرآن، فَسُدَّ الباب، لأنك لا تقدر أن تَفْرِز التلفظ من الملفوظ الذي هو كلام الله إلا في ذهنك».

وخلاصة القول: إن أحمد بن حرب صدوق، حسن الحديث في أقل الأحوال. وقد تحرجت عن إطلاق التوثيق فيه لأن أحداً لم يصرح به، مع أن أبا عبد الرحمٰن يستعمل كثيراً عبارة: «لا بأس به» في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(١) وقيل: أبو الحسن.

(٢) ترجمته في: شيوخ النسائي ٣أ، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٨، التعديل والتجريح ١/ ٣١٥ ـ ٣١٦، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٩، المعجم المشتمل ٤٢ ـ ٤٣، تهذيب الكمال ١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٦، الكاشف ١/ ٥٥، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩ب ـ ١٠أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٤ ـ ٢٥، تقريب التهذيب ٧٨، خلاصة التذهيب ٥.

قال النسائي: لا بأس به... صدوق[١].

وقال أيضاً: صدوق، لا بأس به، قليل الحديث[٢].

وقال أيضاً: ثقة[٣].

وقال أيضاً: مرجئ[٤](*).

٦٣ ـ س[٥]: أحمد بن حمَّاد (زُغْبة) بن مسلم بن عبد الله بن

---

(١) شيوخ النسائي ٣أ. وتمام الكلام فيه: «لا بأس به، نيسابوري، صدوق».

(٢) المعجم المشتمل ٤٣، تهذيب الكمال ١/٢٩٦، تهذيب التهذيب ١/٢٥. وقد قدم ابن حجر لفظة: «لا بأس به» على «صدوق» مع أنه نقل ذلك عن المزي، والمزي لم يفعل ذلك.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ١/٩ب، تهذيب التهذيب ١/٢٥. وقد عزياه إلى كتاب أسماء الشيوخ للنسائي.

(٤) السنن الكبرى ٨٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال أبو حاتم السُّلمي: سألت مسلم بن الحجاج عن الكتابة عن أحمد بن حفص فقال: نعم. قال أبو عبد الله ـ يعني الحاكم ناقل هذا الكلام) ـ: هذا رسم مسلم في الثقات الأثبات، الإذن في الكتابة عنهم؛ وقال مسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال الذهبي: الإمام، الثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق. وقد احتج به البخاري، وروى عنه أبو داود وكان لا يروي إلا عن ثقة.

سير أعلام النبلاء ١٢/٣٨٣، إكمال تهذيب الكمال ١/٩ب ـ ١٠أ، تقريب التهذيب ٧٨.

فالجمهور على أنه ثقة، وقد خالف ابن حجر فقال فيه: صدوق، ويظهر أنه تبع لفظ النسائي في ذلك، مع أن النسائي قال فيه مرة: ثقة. كما أن أبا عبد الرحمٰن قرن لفظة: صدوق، بعبارة: لا بأس به، وقد تقدم أن هذه العبارة الأخيرة كثيراً ما يستعملها النسائي فيمن قيل فيه: ثقة.

وخلاصة القول: إن أحمد بن حفص النيسابوري ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٥) لم يقف المزي، ومُغْلَطاي على رواية النسائي عنه.

عمرو أبو جعفر التُّجِيْبي مولاهم، المصري زُغْبة[1]. مات يوم السبت لخمس بقين من جُمادى الأولى سنة ست وتسعين ومئتين، وله أربع وتسعون سنة، وقيل: ثمانون[2].

قال النسائي: صالح[3](*).

٦٤ ـ ت س: أحمد بن خالد أبو جعفر الخلَّال، البغدادي، العسكري، القاضي، الفقيه. مات بسُرَّ من رأى سنة سبع وأربعين ومئتين،

---

(١) هذا لقب له، ولأخيه عيسى، ولأبيهما حماد.

(٢) ترجمته في: تصحيفات المحدثين ٣/ ١١٤٢، المؤتلف والمختلف ٢/ ١٠٦٩ ـ ١٠٧٠، الإكمال ٤/ ٨١، المعجم المشتمل ٤٣، تهذيب الكمال ١/ ٢٩٦ ـ ٢٩٨، الكاشف ١/ ٥٥ ـ ٥٦، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٣٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٥ ـ ٢٦، تقريب التهذيب ٧٨، خلاصة التذهيب ٥، تاج العروس ٣/ ١٩ ـ ٢٠.

(٣) المعجم المشتمل ٤٣، تهذيب الكمال ١/ ٢٩٧، تهذيب التهذيب ١/ ٢٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن يُونس: وكان ثقة مأموناً؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة مأمون؛ وقال في سير أعلام النبلاء: الصدوق؛ وقال ابن حجر: صدوق.

تهذيب الكمال ١/ ٢٩٧، الكاشف ١/ ٥٦، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٣٣، تقريب التهذيب ٧٨.

فقد اتفق النُّقَّاد على تعديل أحمد بن حماد زُغْبة، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وجعله البعض في درجة تالية من غير بيان السبب، وهذا يقتضي تقديم التوثيق الرفيع فيه، خاصة وأن أبا سعيد بن يونُس ذهب إلى هذا الرأي، وهو أعلم الناس بالمصريين، كما أنه تلميذ أحمد بن حماد، والرجل أعرف بحال شيخه من غيره. وأما النسائي وإن كان ذُكر بالأخذ عن ابن حماد فإنه يُعد في طبقته لا في طبقة تلامذته، أي أنه من أقرانه، وكلام الأقران بعضهم في بعض لا ينبغي التسليم به دون تحقق.

وخلاصة القول: إن أحمد بن حماد زُغْبَة ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

ويقال: سنة ست وأربعين[1].

قال النسائي: لا بأس به[2].

وقال أيضاً: ثقة[3](*).

---

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/١/٤٩، الثقات ٨/٤٢ ـ ٤٣، تاريخ بغداد ٤/١٢٦ ـ ١٢٧، المعجم المشتمل ٤٣، تهذيب الكمال ١/٣٠١ ـ ٣٠٣، الكاشف ١/٥٦، إكمال تهذيب الكمال ١/١٠ب، تهذيب التهذيب ١/٢٧، تقريب التهذيب ٧٩، خلاصة التذهيب ٥.

(٢) المعجم المشتمل ٤٣، إكمال تهذيب الكمال ١/١٠ب، تهذيب التهذيب ١/٢٧. وقد نقله مُغُلْطاي عن ابن عساكر.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ١/١٠ب، تهذيب التهذيب ١/٢٧. وقد نقله مُغُلْطاي عن كتاب أسماء شيوخ النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال العجلي، وأبو داود: ثقة؛ وقال أبو حاتم: وكان خيِّراً، فاضلاً، عدلاً، ثقة، صدوقاً، رضاً؛ وقال ابن خِراش؛ كان امرأً صالحاً؛ وقال أبو علي الطوسي: لا بأس به؛ وقال مسلمة بن قاسم، والدارقطني، وابن حجر: ثقة. زاد الدارقطني: نبيل. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ١/١/٤٩، الثقات ٨/٤٢ ـ ٤٣، تاريخ بغداد ٤/١٢٧، تهذيب الكمال ١/٣٠٢، إكمال تهذيب الكمال ١/١٠ب، تقريب التهذيب ٧٩.

فقد اتفق النُّقَّاد على تعديل أحمد بن خالد العسكري، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالأكثرون ـ وفيهم أبو حاتم المتشدد، وحسبك به ـ وثقوه مطلقاً، وجعله الطوسي في درجة تالية من غير بيان السبب. وأما قول ابن خِراش: «كان امرأً صالحاً» فيبدو أنه أراد به الصلاح في الدين، وإن كان قصده الحكم على حديثه فلا يعتد بقوله المبهم لأن الرجل معروف بالثقة.

هذا وقد نقل ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/١/٤٩ عن أبي زرعة قوله فيه: «أدركناه، ولم نكتب عنه». فيظهر أن قوله: «ولم نكتب عنه» لم يرد به جرحاً أو تليناً، وإنما مراده الإخبار عن عدم تمكنه من الكتابة عنه.

وخلاصة القول: إن أحمد بن خالد العسكري ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

٦٥ ـ س: أحمد بن الخليل أبو علي البغدادي، ثم النيسابوري، البزَّاز، التاجر. مات بنيسابور لثلاث بقين[(١)] من شهر ربيع الأول سنة ثمان وأربعين ومئتين، وقيل: سنة سبع وأربعين[(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)].

وقال أيضاً: لا بأس به[(٤)][(*)].

٦٦ ـ د س: أحمد بن سَعْد بن الحكم بن محمد بن سالم أبو جعفر الجُمَحي مولاهم، المصري، المعروف بابن أبي مريم، له حفظ،

---

(١) كذا في تاريخ بغداد، والمعجم المشتمل، وتهذيب الكمال، وغيرها. لكن في التاريخ الصغير (المطبوع): «مضين» بدل: «بقين»، وهو تصحيف.

(٢) ترجمته في: التاريخ الصغير ٢/٣٨٧، الثقات ٨/٢٩، تاريخ بغداد ٤/١٢٩ ـ ١٣١، المعجم المشتمل ٤٤، تهذيب الكمال ١/٣٠٣ ـ ٣٠٤، الكاشف ١/٥٦ ـ ٥٧، إكمال تهذيب الكمال ١/١٠ب ـ ١١أ، تهذيب التهذيب ١/٢٧ ـ ٢٨، تقريب التهذيب ٧٩، خلاصة التذهيب ٥ ـ ٦.

(٣) تاريخ بغداد ٤/١٣١، المعجم المشتمل ٤٤، تهذيب الكمال ١/٣٠٤، تهذيب التهذيب ١/٢٨.

(٤) تهذيب التهذيب ١/٢٨. نقلاً عن أسماء شيوخ النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو يحيى زكريا بن داود الخفَّاف: ثقة؛ وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به؛ وقال أبو عبد الله الحاكم، والذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٨/٢٩، تاريخ بغداد ٤/١٣٠، تهذيب الكمال ١/٣٠٤، الكاشف ١/٥٧، إكمال تهذيب الكمال ١/١٠ب، تقريب التهذيب ٧٩.

فقد اتفق النقاد على أن أحمد بن الخليل ثقة مطلقاً، سوى مسلمة بن قاسم حيث جعله في درجة تالية من غير بيان السبب، ويبدو أنه تبع لفظ النسائي في أحد قوليه، مع أن أبا عبد الرحمٰن يستعمل تلك العبارة كثيراً في الموثقين مطلقاً، بل كثيراً ما يستعملها فيمن وثقه هو كما هنا.

وخلاصة القول: إن أحمد بن الخليل ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

ورحلة، وتصنيف. مات بمصر يوم الثلاثاء يوم عرفة، ويقال: لست عشرة ليلة خلت من شهر رمضان سنة ثلاث وخمسين ومئتين[١].

قال النسائي: لا بأس به[٢](*).

٦٧ ـ خ م د ت س: أحمد بن سعيد بن إبراهيم أبو عبد الله المَرْوزي، ثم النيسابوري، الرِّباطي، الأشقر، الحافظ. مات بقومِس سنة ثلاث وأربعين ومئتين، ويقال: يوم عاشوراء أو النصف من المحرم سنة ست وأربعين، وقيل غير ذلك[٣][٤].

---

(١) ترجمته في: المعجم المشتمل ٤٤، تهذيب الكمال ١/٣٠٨ ـ ٣١٠، الكاشف ١/٥٧، سير أعلام النبلاء ١٢/٣١١، إكمال تهذيب الكمال ١/١١أ، تهذيب التهذيب ١/٢٩ ـ ٣٠، تقريب التهذيب ٧٩، خلاصة التذهيب ٦.

(٢) المعجم المشتمل ٤٤، تهذيب الكمال ١/٣٠٩، تهذيب التهذيب ١/٣٠.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال مسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال أيضاً هو وأبو علي الغَسَّاني: لا بأس به؛ وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق. وقد روى عنه أبو داود، وبقي بن مخلد وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

إكمال تهذيب الكمال ١/١١أ، تقريب التهذيب ٧٩، حواشي الدكتور بشار عواد معروف على تهذيب الكمال ١/٣١٠.

فقد تبع مسلمة ـ في أحد قوليه ـ، وأبو علي الغساني لفظ النسائي في الحكم على ابن أبي مريم، ووافقهما على المعنى المشهور من تلك اللفظة الذهبي، وابن حجر. مع أن النسائي يستعملها كثيراً في الموثقين مطلقاً. لكن لما لم يجزم أحد بالتوثيق الرفيع كان اختيار ما ذهب إليه الجمهور أحوط وأولى.

وخلاصة القول: إن أحمد بن سعد بن الحكم المعروف بابن أبي مريم صدوق، حسن الحديث في أقل أحواله. والله أعلم.

(٣) حيث قيل: سنة خمس وأربعين، وقيل: سنة إحدى وخمسين، وقيل: سنة تسع وخمسين. وينظر لزاماً تعليق الدكتور بشار على تهذيب الكمال ١/٣١١ ـ ٣١٢.

(٤) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/٦، التاريخ الصغير ٢/٣٧٨، شيوخ=

قال النسائي: ثقة[1](*).

٦٨ ـ س: أحمد بن سعيد بن يعقوب أبو العباس الكِنْدي، الحمصي[2].

= النسائي ٣أ، الجرح والتعديل ١/١/٥٤، الإرشاد ٢٠٥ب ـ ٢٠٦أ، تاريخ بغداد ٤/ ١٦٥ ـ ١٦٦، التعديل والتجريح ١/٣٣٤، الجمع بين رجال الصحيحين ١/٦، الأنساب ٦/٦٩ ـ ٧٠، المعجم المشتمل ٤٤ ـ ٤٥، تهذيب الكمال ١/٣١٠ ـ ٣١٢، الكاشف ١/٥٧، تذكرة الحفاظ ٢/٥٣٩، سير أعلام النبلاء ١٢/٢٠٧ ـ ٢٠٩، العِبَر ١/٤٣٩ ـ ٤٤٠، إكمال تهذيب الكمال ١/١١ب، تهذيب التهذيب ١/٣٠ ـ ٣١، تقريب التهذيب ٧٩، خلاصة التذهيب ٦.

(١) شيوخ النسائي ٣أ، تاريخ بغداد ٤/١٦٦، المعجم المشتمل ٤٥، تهذيب الكمال ١/٣١١، تهذيب التهذيب ١/٣٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن خِراش: كان ثقة ثقة؛ وقال أبو علي النيسابوري الحافظ: كان ـ والله ـ من الأئمة المقتدى بهم؛ وقال الخليلي: ثقة... وكان حافظاً متقناً؛ وقال الخطيب: وكان ثقة، فاضلاً، فهماً، عالماً؛ وقال الذهبي: الإمام، الحافظ، الحجة؛ وقال ابن حجر: ثقة حافظ.

الإرشاد ٢٠٥ب، تاريخ بغداد ٤/١٦٦، سير أعلام النبلاء ١٢/٢٠٧، تقريب التهذيب ٧٩.

فأقوالهم متفقة على أنه ثقة مطلقاً، وقد استنكر عليه الإمام أحمد دخوله على بعض الأمراء، والقيام ببعض أعمالهم. وهذا غير مؤثر فيمن كان عدلاً ضابطاً. وينظر أمر أحمد بن حنبل معه في تاريخ بغداد ٤/١٦٦.

وخلاصة القول: إن أحمد بن سعيد الرِّباطي ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) ترجمته في: شيوخ النسائي ٣أ، الجرح والتعديل ١/١/٥٣، الثقات ٨/ ٤٧، المعجم المشتمل ٤٥، تهذيب الكمال ١/٣١٨ ـ ٣١٩، الكاشف ١/٥٨، إكمال تهذيب الكمال ١/١٢ب، تهذيب التهذيب ١/٣٢، تقريب التهذيب ٨٠، خلاصة التذهيب ٦.

قال النسائي: لا بأس به[١](*).

٦٩ ـ س: أحمد بن سفيان أبو سفيان النَّسائي، ويقال: المَرْوزي[٢]، المصنِّف[٣].

قال النسائي: ثقة[٤].

وقال أيضاً: لا بأس به[٥](**).

---

(١) شيوخ النسائي ٣أ، المعجم المشتمل ٤٥، تهذيب الكمال ١/٣١٨، تهذيب التهذيب ١/ ٣٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال الذهبي: وُثِّق؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون: قال مسلمة بن قاسم فيما نقله مُغْلَطَاي: مجهول.

الثقات ٨/ ٤٧، الكاشف ١/ ٥٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢ب، تقريب التهذيب ٨٠.

فقول مسلمة: مجهول، إن عنى به صاحب هذه الترجمة كما جزم مُغُلْطَاي، فهو مردود لأن المزي ذكر عدة رجال رووا عن أبي العباس، منهم الإمام النسائي، فارتفعت بذلك جهالة العين، وأما جهالة الحال فمرفوعة أيضاً بتعديل جماعة من النُّقَّاد.

وقد تبع الذهبي، وابن حجر حكم النسائي فيه، ففهم منه الأول التوثيق، وظن ابن حجر أنه مماثل لعبارة: صدوق. مع أن النسائي يستعمل تلك اللفظة كثيراً في الموثقين مطلقاً.

وخلاصة القول: إن أحمد بن سعيد بن يعقوب ثقة، صحيح الحديث في الراجح. والله أعلم.

(٢) قال ابن حبان في الثقات ٨/ ٢٨: «من أهل نيسابور».

(٣) ترجمته في: الثقات ٨/ ٢٨، المعجم المشتمل ٤٥، تهذيب الكمال ١/ ٣١٩ ـ ٣٢٠، الكاشف ١/ ٥٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٣، تقريب التهذيب ٨٠، خلاصة التذهيب ٦.

(٤) المعجم المشتمل ٤٥، تهذيب الكمال ١/ ٣٢٠، تهذيب التهذب ١/ ٣٣.

(٥) المعجم المشتمل ٤٥، تهذيب الكمال ١/ ٣٢٠، تهذيب التهذيب ١/ ٣٣.

(**) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال ابن حبان: واستقام في أمر الحديث إلى أن مات؛ وقال ابن حجر: صدوق.

=

٧٠ ـ س: أحمد بن سليمان بن عبد الملك[١] أبو الحسين الجَزَري، الرُّهاوي، الحافظ، الناقد. مات بجانب الرُّها لإحدى عشرة ليلة بقيت من ذي الحجة سنة إحدى وستين ومئتين[٢].

قال النسائي: ثقة مأمون، صاحب حديث[٣](*).

٧١ ـ خ م د س ق: أحمد بن سِنان بن أسد بن حِبَّان أبو جعفر

= الثقات ٨/٢٨، إكمال تهذيب الكمال ١/١٣أ، تقريب التهذيب ٨٠.

فقد أنزله ابن حجر عن الرتبة العالية للثقات دون أن يوضح السبب، ولعله تبع المعنى المشهور من لفظ النسائي: «لا بأس به»، مع أن عبد الرحمٰن يستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً، ويدل على ذلك قوله الآخر: «ثقة».

وخلاصة القول: إن أبا سفيان النَّسائي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) تنظر بقية نسبه في المعجم المشتمل ٤٦، وتهذيب الكمال ١/٣٢٠، مع المقارنة بما في الجرح والتعديل ١/١/٥٢.

(٢) ترجمته في: شيوخ النسائي ٣أ، الجرح والتعديد ١/١/٥٢ ـ ٥٣، الثقات ٨/٣٥، سؤالات السهمي للدارقطني وغيره ١٦٣، الأنساب ٦/٢٠٥، المعجم المشتمل ٤٦، تهذيب الكمال ١/٣٢٠ ـ ٣٢١، الكاشف ١/٥٨، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٧٥، تذكرة الحفاظ ٢/٥٥٩، إكمال تهذيب الكمال ١/١٣أ، تهذيب التهذيب ١/٣٣ ـ ٣٤، تقريب التهذيب ٨٠، خلاصة التذهيب ٦.

(٣) شيوخ النسائي ٣أ، المعجم المشتمل ٤٦، تهذيب الكمال ١/٣٢١، تهذيب التهذيب ١/٣٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال أبو عَرُوبة الحراني: وكان ثبتاً في الأخذ والأداء؛ وقال أيضاً: ما رأيت أثبت منه؛ وقال ابن أبي حاتم: صدوق ثقة؛ وقال ان حبان: وكان صاحب حديث، يحفظ؛ وقال الذهبي: الحافظ، الثقة؛ وقال ابن حجر: ثقة حافظ.

الجرح والتعديل ١/١/٥٣، الثقات ٨/٣٥، الأنساب ٦/٢٠٥، تهذيب الكمال ١/٣٢١، تذكرة الحفاظ ٢/٥٥٩، تقريب التهذيب ٨٠.

فقد اتفق النقاد على أن أحمد بن سلميان الجزري ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

الواسطي، القَطَّان، الحافظ، المصنِّف. ولد بعد السبعين ومئة، ومات سنة ست أو ثمان أو تسع وخمسين ومئتين، وقيل غير ذلك[(١)(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)(*)].

٧٢ ـ س: أحمد بن سيَّار بن أيوب بن عبد الرحمٰن أبو الحسن المروزي، الحافظ، الفقيه، المصنف. مات بمرو ليلة الاثنين في منتصف

---

(١) قال ابن حبان في الثقات ٨/ ٣٣: «مات أحمد بن سنان سنة خمسين ومئتين أو قبلها أو بعدها بقليل». وقال خميس الحَوْزي كما في سؤالات السِّلفي ٩٢ ـ ٩٣: «توفي سنة أربع وخمسين أو ثلاث وخمسين ومئتين». وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٣٤: «وفي سؤالات السِّلفي خميساً الحَوْزي عن شيوخ واسط أنه مات ٢٥٤. وكأنها تصحفت والصواب تسع».

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٣، الثقات ٨/ ٣٣، المؤتلف والمختلف ١/ ٤٢٤، ٣/ ١٢١٣، التعديل والتجريح ١/ ٣٣٦، الإكمال ٢/ ٣١٥ ـ ٣١٦، ٤/ ٤٤٩، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٧، سؤالات الحافظ السِّلفي لخميس الحَوْزي عن جماعة من أهل واسط ٩٢ ـ ٩٣، المعجم المشتمل ٤٦، تهذيب الكمال ١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣، الكاشف ١/ ٥٩، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٦، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٢١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣أ ـ ١٣ب، طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٥ ـ ٦، تهذيب التهذيب ١/ ٣٤ ـ ٣٥، تقريب التهذيب ٨٠، خلاصة التذهيب ٦ ـ ٧.

(٣) المعجم المشتمل ٤٦، تهذيب الكمال ١/ ٣٢٣، تهذيب التهذيب ١/ ٣٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال إبراهيم بن أُورْمه الأصبهاني: ما كتبناه عن أبي موسى، وبُندار أعدناه عن أحمد بن سنان، وما كتبناه عن أحمد بن سِنان لم نُعده عن غيره؛ وقال الآجري: سألت أبا داود عن بُندار وأحمد بن سنان؟ فقال: أحمد بن سنان؛ وقال عنه أيضاً: الثقة؛ وقال أبو حاتم: وكان ثقة صدوقاً؛ وقال مسلمة بن قاسم: ثقة جليل؛ وقال الدارقطني: وكان ثقة ثبتاً؛ وقال الحاكم: ثقة مأمون؛ وقال ابن ماكولا: وكان من الثقات الأثبات؛ وقال أبو علي الغسَّاني: ثقة، جليل القدر؛ وقال خميس الحَوْزي: وكان من الحفظ والعدالة إلى حد لا مزيد عليه؛ وقال الذهبي: الحافظ، الحجة؛ وقال ابن حجر: ثقة، حافظ. وذكره ابن حبان في الثقات. =

شهر ربيع الأول[١] سنة ثمان وستين ومئتين، وله سبعون سنة[٢].

قال النسائي: ثقة[٣].

وقال أيضاً: لا بأس به[٤](*).

= سؤالات الآجري لأبي داود ٣٦٨، الجرح والتعديل ١/١/٥٣، الثقات ٨/ ٣٣، المؤتلف والمختلف ١/٤٢٤، الإكمال ٢/٣١٥، سؤالات الحافظ السِّلفي خميساً الحَوْزي عن شيوخ واسط ٩٣، تذكرة الحفاظ ٢/٥٢١، إكمال تهذيب الكمال ١/١٣أ ـ ١٣ب، تقريب التهذيب ٨٠.

فأقوالهم متفقة على أنه ثقة مطلقاً، وقول إبراهيم بن أُوْرْمَه قد قال المزي في تهذيب الكمال ١/٣٢٣ عقب اختصاره له: «يعني: لإتقانه وضبطه». وقول الآجري الأول نقلته من سؤالاته لأبي داود، وقد ذكره مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/١٣أ ـ ١٣ب بلفظ: «وقال أبو عُبيد الآجري: سألت أبا داود عن أحمد بن سنان، وبُندار؟ فقدم ابن سنان على بندار».

وخلاصة القول: إن أحمد بن سنان الواسطي ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) كذا في تاريخ القَرَّاب ـ كما ذكر مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣ب ـ، والأنساب للسمعاني ٧/ ٣٣٠. لكن في تهذيب الكمال ١/٣٢٦، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٥٦٠، وتهذيب التهذيب ١/ ٣٥: ربيع الآخر.

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/١/٥٣، الثقات ٨/ ٥٤، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٢٢٢، تاريخ بغداد ٤/ ١٨٧ ـ ١٨٩، الأنساب ٧/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠، المعجم المشتمل ٤٦ ـ ٤٧، تهذيب الكمال ١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٦، الكاشف ١/ ٥٩، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٦٠٩ ـ ٦١١، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٥٩ ـ ٥٦٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣ب، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥ ـ ٣٦، تقريب التهذيب ٨٠، خلاصة التذهيب ٧.

(٣) تاريخ بغداد ٤/١٨٨، المعجم المشتمل ٤٧، تهذيب الكمال ١/٣٢٥، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥.

(٤) تهذيب الكمال ١/ ٣٢٥، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن أبي حاتم: رأيت أبي يطنب في مدحه، يذكره بالفقه والعلم؛ وقال=

٧٣ ـ س: أحمد بن صالح البغدادي[(١)][(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)][(*)].

٧٤ ـ خ د س: أحمد بن الصَّبَّاح أبو جعفر[(٤)] بن أبي سُرَيْج[(٥)]

= مسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال ابن حبان: وكان من الجماعين للحديث، والرحالين فيه، مع التيقظ، والإتقان؛ وقال الدارقطني: وهو ثقة في الحديث؛ وقال عبد الغني بن سعيد الأزدي؛ كان ثقة؛ وقال الخطيب: إمام أهل الحديث في بلده علماً، وأدباً، وزهداً، وورعاً، وكان يقاس بعبد الله بن المبارك في عصره؛ وقال الذهبي: الإمام الكبير، الحافظ، الحجة؛ وقال ابن حجر: ثقة حافظ.

الجرح والتعديل ١/١/٥٣، الثقات ٨/ ٥٤، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٢٢٢، تاريخ بغداد ٤/١٨٧، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٦٠٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣ب، تقريب التهذيب ٨٠.

فظهر أن أحمد بن سيار ثقة ـ كما قال النسائي ـ وفوق الثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ذكر بعض العلماء أنه يمكن أن يكون: محمد بن صالح البغدادي الملقب بكِيْلَجة، والصواب خلاف ذلك كما جزم ابن حجر في تقريب التهذيب ٨٠، وتهذيب التهذيب ١/ ٤٤. وينظر حواشي الدكتور بشار على تهذيب الكمال ١/ ٣٥٥.

(٢) ترجمته في: المعجم المشتمل ٤٨، تهذيب الكمال ١/ ٣٥٥، الكاشف ١/ ٦٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٣ ـ ٤٤، تقريب التهذيب ٨٠، خلاصة التذهيب ٧.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٤. وعزياه إلى كتاب شيوخ النسائي. لكن أورد الأكثرون هذا القول في ترجمة محمد بن صالح البغدادي كِيْلَجة الذي سماه البعض أحمد، فلينظر.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن حجر: ثقة. تقريب التهذيب ٨٠.

فأحمد بن صالح البغدادي ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) قال ابن الجَزَري في غاية النهاية ١/ ٦٣: «ويقال: أبو بكر».

(٥) صرح الجمهور كابن حبان، والخطيب، والباجي، وغيرهم بأن أبا سُرَيْج =

الدَّارمي، النَّهْشَلي، البغدادي، ثم الرازي، الحافظ، المقرئ مولى آل جرير بن حازم، ويقال: أحمد بن عمر بن أبي سُرَيْج الصَّبَّاح. مات بالرَّيّ سنة بضع وأربعين ومئتين، وقيل: مات بعد البخاري بقليل، وقيل: سنة ثلاثين ومئتين، وكان من أبناء الثمانين[(١)].

قال النسائي: ثقة[(٢)(*)].

٧٥ ـ ت س[(٣)] ق: أحمد بن عبد الرحمٰن بن بكار بن عبد الملك بن

= اسمه الصَّبَّاح. وقال مسلم بن الحجاج وغيره: أحمد بن الصباح بن أبي سُرَيْج.

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/١/٥٦، الثقات ٨/٣٧، تاريخ بغداد ٤/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦، التعديل والتجريح ١/٣٢٧ ـ ٣٢٨، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٠، تهذيب الكمال ١/ ٣٥٥ ـ ٣٥٧، الكاشف ١/ ٦٠، سير أعلام النبلاء ١١/٥٥٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥أ، غاية النهاية ١/ ٦٣، تهذيب التهذيب ١/ ٤٤، تقريب التهذيب ٨٠، خلاصة التذهيب ٧.

(٢) تاريخ بغداد ٤/ ٢٠٦، تهذيب الكمال ١/٣٥٧، تهذيب التهذيب ١/ ٤٤.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال يعقوب بن شَيْبة: وكان ثقة ثَبْتاً؛ وقال أبو حاتم: صدوق؛ وقال مسلمة بن قاسم: هو ثقة؛ وقال ابن حبان في الثقات: يُغرب على استقامة فيه؛ وقال الحَبَّال، وابن الجَزَري: ثقة. زاد ابن الجزري: ضابط كبير؛ وقال ابن حجر: ثقة حافظ، له غرائب.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٦، الثقات ٨/ ٣٨، تاريخ بغداد ٤/ ٢٠٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥أ، غاية النهاية ١/ ٦٣، تقريب التهذيب ٨٠.

فقد اتفق النقاد على توثيق أحمد بن الصَّبَّاح، سوى أبي حاتم المتشدد حيث جعله في درجة تالية من غير بيان السبب. وقول ابن حبان في الثقات لا يمنع أن يكون الرجل عنده ثقة.

وخلاصة القول: إن أحمد بن الصبَّاح ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) لم يقف المزي على رواية النسائي عنه، لذا لم يرمز له في كتابه.

الوليد بن بُسر بن أَرْطاة، ويقال: ابن أبي أرْطاة أبو الوليد القرشي، العامري، البُسْري، الدمشقي، ثم البغدادي. مات بسُرَّ من رأى يوم الثلاثاء لثلاث بقين من شهر رمضان سنة ثمان وأربعين ومئتين(١)(٢).

قال النسائي: صالح(٣)(*).

---

(١) وقيل: توفي سنة ست وأربعين. وقد وهَّم الخطيب هذا القول في تاريخ بغداد ٤/ ٢٤٣، وصوّب الأول.

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/١/ ٥٩، الثقات ٨/ ٢٣، تاريخ بغداد ٤/ ٢٤١ ـ ٢٤٣، المعجم المشتمل ٥١، تهذيب الكمال ١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٥، ميزان الاعتدال ١/ ١١٥، المغني في الضعفاء ١/ ٤٥، الكاشف ١/ ٦٣، ذيل ديوان الضعفاء ٢٢٨أ ـ ٢٢٨ب، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٨أ، تهذيب التهذيب ١/ ٥٢ ـ ٥٣، تقريب التهذيب ٨١، خلاصة التذهيب ٨ ـ ٩.

(٣) تاريخ بغداد ٤/ ٢٤٢، المعجم المشتمل ٥١، تهذيب الكمال ١/ ٣٨٤، ٣٨٥، ميزان الاعتدال ١/ ١١٥، تهذيب التهذيب ١/ ٥٣. وقد عزاه الخطيب إلى كتاب النسائي في شيوخه.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال أبو حاتم: ورأيته يحدث، ولم أكتب عنه، وكان صدوقاً؛ وقال أيضاً: صالح؛ وقال مسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال الذهبي في المغني: صدوق، إلا أنه كان يحلل النِّساء؛ وفي ذيل الديوان: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق، تُكُلِّم فيه بلا حجة. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون: قال محمد بن محمد الباغَنْدي: سمعت أبا عبد الله ـ يعني إسماعيل بن عبد الله السُّكَّري ـ يقول: لم يسمع أبو الوليد القرشي من الوليد بن مسلم شيئاً قط، أو لم أره عند الوليد قط، وقد أقمت تسع سنين، والوليد حي ما رأيته قط، وكنت أعرفه شبه قاض ـ (كذا في تاريخ بغداد، وفي تهذيب الكمال: قاصّ) ـ وإنما كان محللاً، يحلل النساء للرجال، ويُعطَى الشيء فيطلِّق، وكان سيئ الحال بدمشق، ولو شهد عندي وأنا قاض على تمرتين ـ (قال المزي: يعني لم أُجز شهادته) ـ فاتقوا الله، وإياكم والسماع عن الكذابين، وبكار لم أُجز شهادته قط، وهو الذي بعث إليه الكتب، وهما جميعاً كذابان. =

٧٦ ـ خ: أحمد بن عبد الله بن أيوب، وقيل: ابن عبد الله بن واقد[١]، أبو الوليد[٢] بن أبي رجاء[٣]، الحَنَفي، الهَرَوي، المحدث، الفقيه. مات بهَراة في منتصف جُمادى الآخرة سنة اثنتين وثلاثين ومئتين[٤].

= الجرح والتعديل ١/١/٥٩، الثقات ٨/٢٣، تاريخ بغداد ٤/٢٤٢، تهذيب الكمال ١/٣٨٤، المغني في الضعفاء ١/٤٥، ذيل ديوان الضعفاء ٢٢٨أ، إكمال تهذيب الكمال ١/١٨أ، تقريب التهذيب ٨١.

فقد خالف السُّكري الجمهور في حكمه عليه، وتشدد في نسبة الكذب إليه. وقد تعقبه الخطيب في تاريخ بغداد ٤/٣٨٥ بقوله: «وأبو الوليد ليس حاله عندنا ما ذكر الباغَنْدي عن هذا الشيخ، بل كان من أهل الصدق، وقد حدث عنه من الأئمة أبو عبد الرحمٰن النسائي، وحسبك به، وذكره أيضاً في جملة شيوخه الذين بيّن أحوالهم فقال. . . دمشقي صالح». كما تعقب ابن حجر في تقريب التهذيب ٨١ السُّكري ـ وإن لم يسمه ـ بقوله في أبي الوليد: «صدوق، تُكُلِّم فيه بلا حجة».

وأما الموثقون فقد اختلفوا في تعيين الرتبة التي يستحقها، فجمهورهم على أنه صدوق رغم ما اتهم به من تحليل النِّساء، وبعضهم أطلق فيه لفظة: ثقة، وقد فعل ذلك مسلمة بن قاسم ـ وعنده تساهل في التوثيق ـ، والذهبي في بعض كتبه، لكنه في البعض الآخر كالميزان، والمغني قال فيه: صدوق.

وخلاصة القول: إن أبا الوليد صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

(١) تنظر بقية هذا النسب ـ بعد واقد ـ في تهذيب الكمال ١/٣٦٤.

(٢) وقيل: يكنى أبا الحسن. وهو خلاف المشهور. ينظر إكمال تهذيب الكمال ١/١٥ب.

(٣) أبو رجاء هي كنية جد أحمد عند ابن أبي حاتم، وابن حبان، والباجي، وغيرهم. لكن ابن طاهر، وابن عساكر جعلاها لأبيه. ينظر الجرح والتعديل ١/١/٥٧، الثقات ٨/٢٨، التعديل والتجريح ١/٣٢٩، الجمع بين رجال الصحيحين ١/١٠، المعجم المشتمل ٤٩.

(٤) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/٥، الجرح والتعديل ١/١/٥٧، الثقات ٨/٢٨، التعديل والتجريح ١/٣٢٩، الجمع بين رجال الصحيحين ١/١٠ ـ ١١، المعجم المشتمل ٤٩، تهذيب الكمال ١/٣٦٣ ـ ٣٦٥، الكاشف ١/٦١، إكمال=

قيل: قال النسائي: ثقة لا بأس به[١](*).

= تهذيب الكمال ١/ ١٥ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٦ ـ ٤٧، تقريب التهذيب ٨١، خلاصة التذهيب ٨.

(١) إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٦ ـ ٤٧. فقد نقله مُغُلْطاي عن ابن خَلْفون، وقال ابن حجر: «قال النسائي في شيوخه: أحمد بن عبد الله يعرف بابن أبي رجاء، كتبت عنه بالثغر، وهو ثقة لا بأس به».

ملاحظة مهمة: يوجد في تهذيب الكمال ١/ ٤٧٠ ـ ٤٧١ راو آخر هو: أحمد بن محمد بن عُبيد الله بن أبي رجاء الثَّغري أبو جعفر الطَّرَسُوسي، المِصِّيصي، متأخر الوفاة عن أبي الوليد، صرح المزي وغيره ممن تقدم وتأخر برواية النسائي عنه. أما أبو الوليد أحمد بن عبد الله فلم يذكر أحد قبل مُغُلْطاي ـ سوى ما زعمه من النقل عن كتاب ابن خَلْفون ـ كلاماً للنسائي في تعديله، أو روايةً له عنه، وهذا يدعو إلى النظر في الأمر، وإلى تغليب جانب الوهم من مُغُلْطاي، أو من ابن خلفون، ومما يرجح الوهم قول مُغُلْطاي في ترجمة أحمد بن عبد الله بن أيوب من إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥ب: «وقال الحاكم أبو أحمد الحافظ: هو أحمد بن محمد بن أبي رجاء، وفي كتاب ابن خَلْفون: قال أبو عبد الرحمٰن النسائي: كتبنا عنه بالثغر وهو ثقة لا بأس به... ـ (ثم قال) ـ: ونسبه ابن عدي مِصِّيصاً». فجعلُ أبي أحمد الحاكم اسم أبيه محمداً، وكتابةُ النسائي عنه بالثَّغر، ونسبة ابن عدي له إلى المِصِّيصة يؤكد أن المراد أبا جعفر. ولو كان النسائي عنى أحمد بن عبد الله لما تأخر ابن عساكر عن إثبات قوله في ترجمته من المعجم المشتمل كعادته. وأما قول ابن حجر: «قال النسائي في شيوخه: أحمد بن عبد الله يعرف بابن أبي رجاء، كتبت عنه بالثغر، وهو ثقة لا بأس به». فيبدو أن سبب الوهم فيه اعتماد ابن حجر في الأصل على مُغُلْطاي، ثم نظر بعد في كتاب شيوخ النسائي فرأى أحمد بن محمد بن عبيد الله بن أبي رجاء، فظنه ابن أبي رجاء المترجم هنا.

فالراجح عندي أن قول النسائي: «ثقة لا بأس به» هو في أحمد بن محمد الثغري الذي يُترجم بعد إن شاء الله تعالىٰ. لا في أحمد بن عبد الله بن أيوب. والله أعلم.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو حاتم: صدوق؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٧، الثقات ٨/ ٢٨، تقريب التهذيب ٨١. =

٧٧ ـ م ت س: أحمد بن عبد الله بن الحكم بن فَرْوة أبو الحسين الهاشمي، البصري، المعروف بابن الكُرْدي. مات سنة سبع وأربعين ومئتين[(١)].

قال النسائي: ثقة[(٢)(*)].

٧٨ ـ خ د س: أحمد بن عبد الله بن علي بن سُوَيد بن مَنْجُوف أبو بكر السَّدوسي، المَنْجوفي، البصري، وقد ينسب إلى جده علي. مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين[(٣)].

= فابن حجر اعتمد على قول النسائي عند حكمه في أحمد بن عبد الله بن أيوب، لكن الراجح عدم وجود كلام للنسائي فيه، لذا يستبعد حكم ابن حجر، فيبقى قول أبي حاتم المتشدد: «صدوق»، وذِكْر ابن حبان له في الثقات، وابن حبان يعني بالثقات عامة المعدلين، فلا يلزم من إيراده للرجل في كتابه المذكور أن يكون ثقة مطلقاً. فعدم وجود التوثيق الرفيع في ابن أبي رجاء الهَرَوي يمنع من إطلاقه فيه.

وخلاصة القول: إن أحمد بن عبد الله بن أيوب الهَرَوي صدوق، حسن الحديث، وقد يكون أرفع من ذلك. ولو ثبت كلام النسائي فيه لارتفعت درجته، لكنه لم يثبت. والله أعلم.

(١) ترجمته في: شيوخ النسائي ٣أ، الثقات ٨/ ٣٢، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٥، المعجم المشتمل ٤٩، تهذيب الكمال ١/ ٣٦٥، الكاشف ١/ ٦١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٨، تقريب التهذيب ٨١، خرصة التهذيب ٨.

(٢) شيوخ النسائي ٣أ، المعجم المشتمل ٤٩، تهذيب الكمال ١/ ٣٦٥، تهذيب التهذيب ١/ ٤٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن حبان: مستقيم الحديث؛ وقال ابن حجر: ثقة.

الثقات ٨/ ٣٢، تقريب التهذيب ٨١.

فظهر أن ابن الكُردي ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٨، الثقات ٨/ ٣٠، التعديل والتجريح ١/ ٣٣٠، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١١، المعجم المشتمل ٤٩، تهذيب الكمال=

قال النسائي: صالح[(١)](*).

٧٩ ـ س[(٢)]: أحمد بن عبد الله بن علي بن أبي المَضَاء المِصِّيصي، القاضي. مات بسُر من أرى سنة ثمان وأربعين ومئتين[(٣)].

= ١/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦، الكاشف ١/ ٦٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥ب ١٦أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٨، تقريب التهذيب ٨١، خلاصة التذهيب ٨.

(١) تهذيب الكمال ١/ ٣٦٦، تهذيب التهذيب ١/ ٤٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مسلمة بن قاسم: صالح؛ وقال أبو إسحاق الحبَّال: ثقة؛ وقال الذهبي: وكان ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه أبو داود وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الثقات ٨/ ٣٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٦أ، تقريب التهذيب ٨١، حواشي الدكتور بشار على تهذيب الكمال ١/ ٣٦٦.

فقد اتبع مسلمة بن القاسم لفظ النسائي في الحكم عليه، وتبع ابن حج معنى قوله، وعبارة: صالح، مساوية لقولهم: صدوق، عند النسائي. وقد اختار الحبَّال، والذهبي التوثيق المطلق، ولعل القول ما ذهبا إليه، لأنه لم يُذكر أحمد بن عبد الله بن علي في الضعفاء أبداً، ولا ذُكرت له مناكير أو أوهام تنزله عن رتبة الثقات العالية. لكن لما لم يدركه أحد من المعدلين المذكورين سوى النسائي ـ حيث روى عنه، وهو أعلم بشيوخه ممن تأخر ـ جعلني أتحرج عن الجزم بالتوثيق المطلق.

وخلاصة القول: إن أحمد بن عبد الله بن علي بن سُويد صدوق، حسن الحديث في أقل الأحوال. وقد يكون ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) تبع عامة المتأخرين ابن عساكر في كون النسائي روى عنه، وقد ذكر المزي في حاشية ترجمته في تهذيب الكمال ـ ينظر حواشي الدكتور بشار على تهذيب الكمال ١/ ٣٦٦ ـ أنه لم يقف عل ذلك فقال: «ذكره أبو القاسم في الشيوخ النَّبل، ولم أقف على روايته عنه». وقال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٦أ: «ذكره النسائي في أسماء شيوخه الذين روى عنهم، فهذا هو عُمدة ابن عساكر في ذكره إياه في النَّبل».

(٣) ترجمته في: المعجم المشتمل ٤٩، تهذيب الكمال ١/ ٣٦٦، ديوان الضعفاء ٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٦أ، ذيل ميزان الاعتدال ٩٨، تهذيب التهذيب =

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

٨٠ ـ ع: أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس أبو عبد الله التَّميمي، اليَرْبوعي مولاهم، الكوفي، الحافظ، وقد ينسب إلى جده يونس. ولد سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وثلاثين ومئة، ومات بالكوفة ليلة الجمعة لخمس بقين من شهر ربيع الآخر سنة سبع وعشرين ومئتين، وله بضع وتسعون سنة[(٢)].

= ١/ ٤٨، تقريب التهذيب ٨١، خلاصة التذهيب ٨.

(١) المعجم المشتمل ٤٩، تهذيب الكمال ١/ ٣٦٦، ذيل ميزان الاعتدال ٩٨، تهذيب التهذيب ١/ ٤٨. وقد قال العراقي: «حكى صاحب النَّبَل أن النسائي وثقه».

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموثِّقون: قال ابن حجر: ثقة.

ب ـ المجرِّحون: قال الذهبي: لا يعرف.

ديوان الضعفاء ٤، تقريب التهذيب ٨١.

الدراسة: لقد جهَّل الذهبي أحمد بن عبد الله بن علي بن أبي المضاء لأنه لم يرو عنه سوى النسائي، ووثقه ابن حجر لأنه يرى رفع الجهالة، وثبوت العدالة لمن روى عنه إمام، ووثقه. قال في النخبة وشرحها ٢٤: «فإن سُمي الراوي، وانفرد راو واحد بالرواية عنه، فهو مجهول العين كالمبهم ـ (يعني: في عدم القبول) ـ إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك». وتنظر ترجمة أحمد بن يحيى بن محمد الحرَّاني الآتية.

وقول الذهبي: «لا يُعرف»، لا يعني به دائماً التجريح، فقد قال في ميزان الاعتدال ١/ ٢١١ في ترجمة الأسْقَع بن أسْلَع: «ما علمت روى عنه سوى سُوَيد بن حُجَيْر الباهلي. وثقه مع هذا يحيى بن معين، فما كل من لا يعرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل». ومن هذا يتبين أن الرجل قد يُحتج به ـ في رأي الذهبي ـ إذا لم يرو عنه إلا واحد.

وخلاصة القول: إن أحمد بن عبد الله بن علي بن أبي المَضَاء ثقة ـ كما قال النسائي، وإن لم يرو عنه غيره، لأنه أعلم بأحوال شيوخه من المتأخرين ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٤٠٥، الطبقات ١٧٣، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٥، =

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

=التاريخ الصغير ٢/ ٣٥٥، معرفة الثقات ١/ ١٩٣، سؤالات الآجري لأبي داود ١٥٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٧٩ ـ ١٨٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٧، الثقات ٨/ ٩، تاريخ أسماء الثقات ٧١، التعديل والتجريح ١/ ٣٢٨، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٥ ـ ٦، المعجم المشتمل ٥١، تهذيب الكمال ١/ ٣٧٥ ـ ٣٧٨، الكاشف ١/ ٦٢ ـ ٦٣، تذكرة الحفاظ ١/ ٤٠٠ ـ ٤٠١، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٤٥٧ ـ ٤٥٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٦أ ـ ١٦ب، ذيل ميزان الاعتدال ٩٦ ـ ٩٧، تهذيب التهذيب ١/ ٥٠ ـ ٥١، تقريب التهذيب ٨١، خلاصة التذهيب ٨.

(١) التعديل والتجريح ١/ ٣٢٨، تهذيب الكمال ١/ ٣٧٨، ذيل ميزان الاعتدل ٩٧، تهذيب التهذيب ١/ ٥٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال ابن سعد: وكان ثقة صدوقاً، صاحب سنّة وجماعة؛ وقال عثمان بن أبي شيبة: كان ثقة ليس بحجة؛ وقال الفضل بن زياد القطان: وسمعت أحمد ـ (يعني ابن حنبل) ـ وقال له رجل: عَمَّن ترى نكتب الحديث؟ فقال له: اخرج إلى أحمد بن يونس فإنه شيخ الإسلام؛ وقال العجلي: ثقة، صاحب سنة؛ وقال أبو داود: أحمد بن يونس أنبل من ابن أبي فُدَيك؛ وقال أبو حاتم: كان ثقة متقناً؛ وقال ابن قانع: كان ثقة، مأموناً، ثبتاً؛ وقال الخليلي: ثقة؛ وقال الذهبي: الإمام، الحجة، الحافظ؛ وقال ابن حجر: ثقة حافظ. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال محمد بن نصر: شيخ صالح، إلا أنه كان يضعف في الضبط.

الطبقات الكبرى ٦/ ٤٠٥، معرفة الثقات ١/ ١٩٣، سؤالات الآجري لأبي داود ١٥٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٨٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٧، الثقات ٨/ ٩، تاريخ أسماء الثقات ٧١، الإرشاد ٩٧ب، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٤٥٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٦ب، تهذيب التهذيب ١/ ٥١، تقريب التهذيب ٨١.

فالجمهور وفيهم أحمد بن حنبل، وأبو حاتم من المتقدمين، والذهبي، وابن حجر من المتأخرين على أنه ثقة مطلقاً، وقول عثمان بن أبي شيبة: «كان ثقة، ليس بحجة» متهافت، متعارض، فضلاً عن أنه لم يُفسر، وقد رده العراقي في ذيل ميزان الاعتدال ٩٧ بقوله: «اليَرْبوعي أوثق من عثمان». وأما كلام محمد بن نصر فهو غير مقبول أيضاً=

٨١ ـ د س: أحمد بن عبد الواحد[١] بن واقد أبو عبد الله التَّميمي، الدمشقي، المعروف بابن عَبُّود أو بعَبُّود[٢]. مات ليلة الجمعة لليلتين خلتا من شوال سنة أربع وخمسين ومئتين[٣].

قال النسائي: صالح، لا بأس به[٤](*).

= لأنه مبهم غير مفسر، حيث لم يأت بمثال على ضعف ضبطه. وناهيك أن أبا حاتم المعروف بالتثبت في النقد قد قال فيه: كان ثقة متقناً.

وخلاصة القول: إن اليَرْبوعي ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) في الجرح والتعديل ١/١/٦١، والمؤتلف والمختلف ٣/١٧٢٦، والإكمال ٦/١٢٨: «أحمد بن عبد الواحد بن عَبُّود» زاد في الجرح والتعديل: «ابن واقد».

(٢) ذكر الأول ابن عساكر في المعجم المشتمل، والمزي في تهذيب الكمال، وغيرهما؛ وذكر الثاني الدارقطني في المؤتلف والمختلف، ومُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال، وغيرهما.

(٣) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/١/٦١، المؤتلف والمخلتف ٣/١٧٢٦، الإكمال ٦/١٢٨، المعجم المشتمل ٥٢، تهذيب الكمال ١/٣٩٣ ـ ٣٩٥، الكاشف ١/٦٤، إكمال تهذيب الكمال ١/١٩أ، تهذيب التهذيب ١/٥٧ ـ ٥٨، تقريب التهذيب ٨٢، خلاصة التذهيب ٩.

(٤) إكمال تهذيب الكمال ١/١٩أ، تهذيب التهذيب ١/٥٨. وقد نسب الخزرجي في خلاصة التذهيب ٩ إلى النسائي قوله فيه: «وكان ثقة» ولعله وهم لأن أحداً من المتقدمين والمتأخرين لم ينسب هذا اللفظ للنسائي في أحمد بن عبد الواحد.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن أبي عاصم، والعقيلي، ومسلمة بن قاسم، ومحمد بن يحيى بن أحمد الفقيه ـ (ولا أعرف سنة وفاته) ـ، والذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق.

تهذيب الكمال ١/٣٩٤، الكاشف ١/٦٤، إكمال تهذيب الكمال ١/١٩أ، تهذيب التهذيب ١/٥٨، تقريب التهذيب ٨٢.

فقول ابن حجر: صدوق، مأخوذ من قول النسائي: صالح، لا بأس به. لأن لفظة «صالح» تساوي في اصطلاح النسائي ـ كما هو معلوم بالاستقراء ـ لفظة: صدوق، عند الجمهور. لكن لفظة: لا بأس به، يفردها أبو عبد الرحمٰن كثيراً في الموثقين مطلقاً. =

٨٢ ـ م٤: أحمد بن عَبْدَة بن موسى، وقيل: عَبْدة بن عبدالحكم، أبو عبد الله الضَّبي، البصري. مات بالبصرة في شهر رمضان سنة خمس وأربعين ومئتين[١].

قال النسائي: ثقة[٢].

وقال أيضاً: لا بأس به[٣].

وقال أيضاً: صدوق، لا بأس به[٤](*).

= والقول في أحمد بن عبد الواحد ما ذكره الجمهور من التوثيق المطلق، لأن التوثيق المذكور مقدم على المقيد غير المفسّر، فالرجل إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الصغير ٢/٣٨٣، شيوخ النسائي ٣أ، الجرح والتعديل ١/١/٦٢، الثقات ٨/٢٣ ـ ٢٤، الجمع بين رجال الصحيحين ١/١٣، المعجم المشتمل ٥٣، تهذيب الكمال ١/٣٩٧ ـ ٣٩٩، ميزان الاعتدال ١/١١٨، المغني في الضعفاء ١/٤٧، ذيل ديوان الضعفاء ٢٢٨ب، الكاشف ١/٦٤، من تكلم فيه وهو موثق ٣٧، إكمال تهذيب الكمال ١/١٩ب، تهذيب التهذيب ١/٥٩، تقريب التهذيب ٨٢، خلاصة التذهيب ٩.

(٢) المعجم المشتمل ٥٣، تهذيب الكمال ١/٣٩٩، ميزان الاعتدال ١/١١٨، تهذيب التهذيب ١/٥٩. لكن لفظ الذهبي: «وثقه أبو حاتم، والنسائي».

(٣) شيوخ النسائي ٣أ.

(٤) المعجم المشتمل ٥٣، تهذيب الكمال ١/٣٩٩، تهذيب التهذيب ١/٥٩. وقد سقطت كلمة (صدوق) من مطبوعة الكتاب الأخير.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو حاتم: ثقة؛ وقال ابن خِراش: لا بأس به، تكلم فيه الناس؛ وقال مسلمة بن قاسم، وابن الأخضر، والذهبي في ذيل الديوان: ثقة؛ وقال الذهبي في من تكلم فيه وهو موثق؛ ثقة حجة؛ وقال ابن حجر: ثقة، رُمي بالنَّصْب.

الجرح والتعديل ١/١/٦٢، ذيل ديوان الضعفاء ٢٢٨ب، من تكلم فيه وهو موثق ٣٧، إكمال تهذيب الكمال ١/١٩ب، تقريب التهذيب ٨٢. =

٨٣ ـ ت س: أحمد بن أبي عُبيد الله بِشْر أبو عبد الله السَّلِيْمي، الأَزْدي، البصري، الوراق. مات بعد الأربعين ومئتين[١].

قال النسائي: ثقة[٢].

وقال أيضاً: لا بأس به[٣](*).

٨٤ ـ خ م س ق: أحمد بن عثمان بن حَكيم بن ذُبْيان أبو عبد الله الأَوْدي، الكوفي. مات يوم عاشوراء سنة إحدى وستين ومئتين[٤]،

= فقول ابن خِراش على الصورة المذكورة ثابت في ذيل ديوان الضعفاء فقط ـ فيما أعلم ـ، لكن في ميزان الاعتدال ١/١١٨، ومن تكلم فيه وهو موثق ٣٧: «قال ابن خِراش: تكلم الناس فيه». وهذا الكلام من ابن خِراش فيه تحامل، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/١١٨: «فلم يصدق ابن خِراش في قوله هذا، فالرجل حجة»، وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/٥٩: «وتكلم فيه ابن خِراش فلم يلتفت إليه أحد للمذهب». وبيان ذلك أن ابن خِراش رافضي، وأحمد بن عَبْدة ناصبي، والنَّصب هو: «بغض علي، وتقديم غيره عليه» كما قال ابن حجر في هدي الساري ٤٥٩، وقد كان هذا مذهب الشاميين، وكثير من أهل البصرة، ولم يكن أحمد بن عَبْدة داعية فيما يظهر، بل لم ينسبه إلى النصب ـ فيما أعلم ـ سوى ابن حجر.

وخلاصة القول: إن أحمد بن عَبدة ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/١/٤٣ ـ ٤٤، المعجم المشتمل ٥٤، تهذيب الكمال ١/٤٠٢، الكاشف ١/٦٥، إكمال تهذيب الكمال ١/٢٠أ، تهذيب التهذيب ١/٦٠، تقريب التهذيب ٨٢، خلاصة التذهيب ٩.

(٢) تهذيب الكمال ١/٤٠٢، تهذيب التهذيب ١/٦٠.

(٣) المعجم المشتمل ٥٤، تهذيب الكمال ١/٤٠٢، تهذيب التهذيب ١/٦٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن حجر: ثقة. تقريب التهذيب ٨٢.

فظهر أن أحمد بن أبي عبيد الله ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) نقل المزي وغيره هذا عن مطيّن. وفي تاريخ بغداد ٤/٢٩٧ عن مطيّن: سنة ستين ومئتين.

ويقال: سنة ستين، وقيل: سنة سبع أو ست وخمسين، وقيل غير ذلك[(١)][(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)][(*)].

٨٥ ـ م ت س: أحمد بن عثمان بن أبي عثمان عبد النور بن عبد الله بن سِنان أبو عثمان النَّوْفلي، البصري، العابد، المعروف بأبي الجَوْزاء. مات سنة ست وأربعين ومئتين، وقيل: سنة أربع وأربعين،

---

(١) قال بعضهم: مات سنة أربع وعشرين ومئتين، وهو شاذ.

(٢) ترجمته في: شيوخ النسائي ٣أ، الجرح والتعديل ١/١/٦٣، الثقات ٨/ ٤٢، تاريخ بغداد ٤/٢٩٦ ـ ٢٩٧، التعديل والتجريح ١/٣٣٢، الجمع بين رجال الصحيحين ١/٧، المعجم المشتمل ٥٤، تهذيب الكمال ١/٤٠٤ ـ ٤٠٦، الكاشف ١/٦٥، إكمال تهذيب الكمال ١/٢٠أ ـ ٢٠ب، تهذي التهذيب ١/٦١، تقريب التهذيب ٨٢، خلاصة التذهيب ١٠.

(٣) شيوخ النسائي ٣أ، تاريخ بغداد ٤/٢٩٧، التعديل والتجريح ١/٣٣٢، المعجم المشتمل ٥٤، تهذيب الكمال ١/٤٠٦، تهذيب التهذيب ١/٦١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو حاتم: صدوق؛ وقال ابن خِراش: وكان ثقة عدلاً؛ وقال البزَّار، والعقيلي، ومسلمة بن قاسم، وابن خَلْفون، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ١/١/٦٣، الثقات ٨/٤٢، تاريخ بغداد ٤/٢٩٧، إكمال تهذيب الكمال ١/٢٠أ ـ ٢٠ب، تقريب التهذيب ٨٢.

فقد اتفق العلماء على ثقة أحمد بن عثمان بن حَكيم المطلقة، إلا ما كان من أبي حاتم حيث قال: صدوق، وأبو حاتم متشدد في باب النقد، فضلاً عن أنه لم يذكر السبب الحامل له على هذا الحكم، والتعديل المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

فتبين أن أحمد بن عثمان بن حَكيم ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

وقيل غير ذلك[(١)(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)].

وقال أيضاً: لا بأس به[(٤)(*)].

٨٦ ـ س: أحمد بن علي بن سعيد بن إبراهيم أبو بكر القرشي، الأُموي[(٥)]، المَرْوزي الأصل، نزيل حمص ـ ويقال: هو بغدادي ـ،

---

(١) قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ٢٠ب: «في كتاب الصَّرِيفيني: توفي سنة ثلاث وعشرين». قلت: يبدو أن في هذا التحديد وهماً، سببه الخلط بين ترجمتين هما هذه الترجمة، وترجمة أحمد بن عثمان أبو عثمان المروزي المعروف بحَمْدُوْيَه المتوفى سنة ثلاث وعشرين ومئتين.

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/ ١/ ٦٣، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٤، المعجم المشتمل ٥٤، تهذيب الكمال ١/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧، الكاشف ١/ ٦٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٢٠ب، تهذيب التهذيب ١/ ٦١، تقريب التهذيب ٨٢، خلاصة التذهيب ١٠.

(٣) المجتبى ٤/ ١٣٥، تهذيب الكمال ١/ ٤٠٧.

(٤) المعجم المشتمل ٥٤، تهذيب التهذيب ١/ ٦١.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال أبو حاتم: ثقة رضا؛ وقال البزار: ثقة مأمون؛ وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٠٧، الكاشف ١/ ٦٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٢٠ب، تقريب التهذيب ٨٢.

فقد اتفق الأئمة على أن أحمد بن عثمان بن أبي عثمان ثقة مطلقاً، إلا ما كان من مسلمة بن قاسم ـ المتكلم فيه ـ حيث قال: لا بأس به. ويظهر أنه تبع لفظ النسائي الثاني، مع أن أبا عبد الرحمٰن يستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً، ويدل على ذلك قوله الآخر.

فتبين أن أحمد بن عثمان النَّوفلي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٥) قال المزي في تهذيب الكمال ١/ ٤٠٧: «الأُموي من أنفسهم»، وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٦٣: «مولى بني أُمية»، وعارض نفسه في سير أعلام النبلاء حيث اكتفى بنقل قول بعض العلماء أنه من أنفسهم.

الحافظ، المُصَنِّف. ولد بعد المئتين، ومات بدمشق يوم الأربعاء لخمس عشرة ليلة خلت من ذي الحجة سنة اثنتين وتسعين ومئتين، وله نحو من تسعين سنة[١].

قال النسائي: ثقة[٢].

وقال أيضاً: لا بأس به[٣].

وقال أيضاً: لا بأس به، وهو صدوق[٤][*].

٨٧ ـ م د س ق: أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السَّرْح أبو الطاهر القُرشي، الأُموي مولاهم، الأندلسي الأصل، المصري،

---

(١) ترجمته في: شيوخ النسائي ٥أ، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٤٥ب، تاريخ بغداد ٤/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥، المعجم المشتمل ٥٤ ـ ٥٥، تهذيب الكمال ١/ ٤٠٧ ـ ٤١١، الكاشف ١/ ٦٥، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٦٣، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٢٧ ـ ٥٢٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٢٠ب، تهذيب التهذيب ١/ ٦٢، تقريب التهذيب ٨٢، خلاصة التذهيب ١٠.

(٢) تاريخ بغداد ٤/ ٣٠٥، المعجم المشتمل ٥٤، تهذيب الكمال ١/ ٤١٠، تهذيب التهذيب ١/ ٦٢.

(٣) شيوخ النسائي ٥أ، المعجم المشتمل ٥٤ ـ ٥٥، تهذيب الكمال ١/ ٤١٠، تهذيب التهذيب ١/ ٦٢.

(٤) إكمال تهذيب الكمال ١/ ٢٠ب.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال مسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال الذهبي: الحافظ الحجة... وكان من أوعية العلم، وثقات المحدثين؛ وقال ابن حجر: ثقة حافظ.

تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٦٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٢٠ب، تقريب التهذيب ٨٢.

فقد اتفق الأئمة على أنه ثقة مطلقاً، وقول النسائي: لا بأس به، يحمل على القول الأول لما سبق، وأما الزيادة في القول الثالث فقد تفرد بذكرها مُغْلَطاي.

فظهر أن أحمد بن علي بن سعيد القاضي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

الفقيه، المصنِّف. ولد سنة سبعين ومئة، ومات بمصر يوم الاثنين لأربع عشرة ليلة خلت من ذي القعدة سنة خمسين ومئتين، وقيل: في آخر سنة تسع وأربعين(١).

قال النسائي: ثقة(٢)(*).

٨٨ ـ خ م س ق: أحمد بن عيسى بن حسان أبو عبد الله بن

---

(١) ترجمته في: شيوخ النسائي ٣أ، الجرح والتعديل ١/١/٦٥، الثقات ٨/٢٩، المؤتلف والمختلف ٣/١٢٢٤ ـ ١٢٢٥، الجمع في رجال الصحيحين ١/١٤، المعجم المشتمل ٥٦، تهذيب الكمال ١/٤١٥ ـ ٤١٧، الكاشف ١/٦٦، إكمال تهذيب الكمال ١/٢١ب، الديباج المُذْهَب ١/١٦٦ ـ ١٦٧، تهذيب التهذيب ١/٦٤، تقريب التهذيب ٨٣، حسن المحاضرة ١/٣٠٩، خلاصة التذهيب ١٠.

(٢) شيوخ النسائي ٣أ، المعجم المشتمل ٥٦، تهذيب الكمال ١/٤١٦، تهذيب التهذيب ١/٦٤.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال أبو حاتم: لا بأس به؛ وقال أبو سعيد بن يونس: قال لي علي بن الحسن بن خلف بن قُدَيْد: كان يونس جدك يحفظ، وكان أحمد بن عمرو لا يحفظ، وكان ثقة ثبتاً صالحاً. قال ابن يونس: وكان فقيهاً من الصالحين الأثبات؛ وقال مسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال ابن فَرْحون: وكان صدوقاً، ثقة، فقيهاً؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ١/١/٦٥، الثقات ٨/٢٩، تهذيب الكمال ١/٤١٧، إكمال تهذيب الكمال ١/٢١ب، الديباج المُذْهب ١/١٦٦، تقريب التهذيب ٨٣.

فقد اتفق العلماء على أنه ثقة مطلقاً إلا ما كان من أبي حاتم حيث قال: لا بأس به، وأبو حاتم عنده تشدد في النقد. وقول علي بن الحسن بن قُدَيْد: «لا يحفظ» لا يؤثر على ثقته، لأنه ليس من شرط كل ثقة أن يحفظ، فإن ضبط كتابه، وحدث منه، مع تحقق صفة العدالة، كان ثقة. وقد قال ابن قُديد نفسه: وكان ثقة ثبتاً صالحاً.

وخلاصة القول: إن أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السَّرْح ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

أبي موسى المصري، العَسْكري، المعروف بالتُّسْتَري[١]. مات بُسَّر من رأى في صفر سنة ثلاث وأربعين ومئتين، ويقال: سنة أربع وأربعين، وقيل غير ذلك[٢][٣].

قال النسائي: ليس به بأس[٤](*).

---

(١) كان يَتَّجِر إلى تُسْتَر ـ بلدة من كُوَر الأهْواز ـ فعُرف بها، وقيل: إن أصله من الأهْواز.

(٢) وقيل: مات قبل الأربعين، وقيل: بعدها.

(٣) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/٦، التاريخ الصغير ٢/ ٣٨٠، الجرح والتعديل ١/١/ ٦٤، الثقات ٨/ ١٥، تاريخ بغداد ٤/ ٢٧٢ ـ ٢٧٥، التعديل والتجريح ١/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٧، المعجم المشتمل ٥٦ ـ ٥٧، الضعفاء لابن الجوزي ١١ب، تهذيب الكمال ١/ ٤١٧ ـ ٤٢١، ميزان الاعتدال ١/ ١٢٥ ـ ١٢٦، المغني في الضعفاء ١/ ٥١، الكاشف ١/ ٦٧، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١١ ـ ١٢، من تكلم فيه وهو موثق ٣٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٢٢أ، تهذيب التهذيب ١/ ٦٤ ـ ٦٥، تقريب التهذيب ٨٣، هدي الساري ٣٨٧، خلاصة التذهيب ١٠ ـ ١١.

(٤) تاريخ بغداد ٤/ ٢٧٥، المعجم المشتمل ٥٧، الضعفاء لابن الجوزي ١١ب، تهذيب الكمال ١/ ٤٢٠ ـ ٤٢١، ميزان الاعتدال ١/ ١٢٦، تهذيب التهذيب ١/ ٦٥. وعزاه الخطيب إلى كتاب شيوخ النسائي، وتبعه المزي على ذلك.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال ابن حبان: وكان متقناً؛ وقال الذهبي في من تكلم فيه وهو موثق: ثقة ثبت، كان عصريه يحيى بن معين يكذبه، وحاشاه، بل هو صادق متقن؛ وقال في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: ثقة، احتج به الشيخان، وما علمت فيه وهناً؛ وقال ابن حجر: صدوق، تُكلم في بعض سماعاته، قال الخطيب: بلا حجة.

ب ـ المجرِّحون: قال الآجري عن أبي داود: سمعت يحيى بن معين يحلف بالله الذي لا إله هو: إنه كذاب؛ وقال البَرْذعي عن أبي زرعة الرازي: يروي ـ (يعني مسلم بن الحجاج) ـ عن أحمد بن عيسى المصري في كتابه الصحيح، ما رأيت أهل=

....

=مصر يشكون في أن أحمد بن عيسى ـ وأشار أبو زرعة إلى لسانه ـ كأنه يقول: الكذاب؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: قيل لي بمصر إنه قدمها، واشترى كتب ابن وهب، وكتاب المفضَّل بن فَضالة، ثم قدمت بغداد فسألت هل يحدث عن المفضَّل؟ قالوا: نعم، فأنكرت ذلك، وذلك أن الرواية عن ابن وهب والمفضَّل لا يستويان ـ (ثم قال ابن أبي حاتم) ـ: وسئل أبي عنه فقال: تكلم الناس فيه.

الجرح والتعديل ١/١/٦٤، الثقات ٨/١٥، تاريخ بغداد ٤/٢٧٣ ـ ٢٧٤، من تكلم فيه وهو موثق ٣٨، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١١ ـ ١٢، تقريب التهذيب ٨٣.

فقد اختلف الأئمة في أحمد بن عيسى بن حسان، فمنهم من عدله ووثقه، ومنهم من ضعفه وكذَّبه، فقول ابن معين: إنه كذاب. مردود، قال الذهبي في المغني في الضعفاء ١/٥١: «ثقة، كذبه ابن معين فأسرف». وكذلك قول أبي زرعة، قال الذهبي في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١١ ـ ١٢: «ثقة، احتج به الشيخان، وما علمت فيه وهناً، فلا يلتفت إلى قول يحيى بن معين فيه: كذاب، وكذا غمزه أبو زرعة». بل إن الخطيب تعقب أقوال المجرحين جملة، فقال في تاريخ بغداد ٤/٢٧٥: «ما رأيت لمن تكلم في أحمد بن عيسى حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه». وتبعه على هذا الذهبي في الكاشف ١/٦٧ فقال: «تُكلم فيه بلا حجة». ويشهد لصحة هذا القول عدم وجود المناكير في حديث أحمد بن عيسى بن حسان، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/١٢٦: «احتج به أرباب الصحاح، ولم أر له حديثاً منكراً فأورده». وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/٦٥: «إنما أنكروا عليه ادعاء السماع، ولم يتهم بالوضع، وليس في حديثه شيء من المناكير. والله أعلم». فهذا القول من ابن حجر فيه بيان لمقصد المكذبين لأحمد، وهو إنكارهم عليه السماع من بعض الشيوخ، لا اتهامهم له بالوضع، وإن كان الإنكار المذكور متعقباً.

ولو اتبعت مناهج المحدثين في الترجيح بين أقوال المعدلين والمجروحين، لقدمت التجريح لأنه مفسر، لكن لما نفى الخطيب، وشيخا أهل الجرح والتعديل من المتأخرين الذهبي، وابن حجر الضعف عن أحمد بن عيسى جعلني أميل إلى قولهم لأنهم أخبر بمخارج الكلام، ومقاصد أهل التزكية والجرح، وما الذي يجرح وما لا يجرح، فضلاً عن أن النسائي وثق أحمد بن عيسى، وروى عنه، واحتج به، قال ابن حجر في هدي الساري ٣٨٧: «وقد احتج به النسائي مع تعنته». =

٨٩ ـ س: أحمد بن فَضَالة بن إبراهيم أبو المنذر بن أبي إبراهيم النسائي. مات سنة سبع وخمسين ومئتين[١].

قال النسائي: لا بأس به[٢].

وقال أيضاً: لا بأس به، كان يخطئ[٣](*).

= وخلاصة القول: إن أحمد بن عيسى صدوق، حسن الحديث في أقل أحواله. والله أعلم.

(١) المعجم المشتمل ٥٧، تهذيب الكمال ١/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧، الكاشف ١/ ٦٧، ذيل ميزان الاعتدال ١٠٧، تهذيب التهذيب ١/ ٦٩، تقريب التهذيب ٨٣، خلاصة التذهيب ١١.

(٢) المعجم المشتمل ٥٧، تهذيب الكمال ١/ ٤٢٧، ذيل ميزان الاعتدال ١٠٧، تهذيب التهذيب ١/ ٦٩.

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ٦٩. وعزاه لكتاب أسامي شيوخ النسائي رواية حمزة الكِناني.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المعدِّلون: قال مسلمة بن قاسم: لا بأس به كان يخطئ في الحديث؛ وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ.

ب ـ المُلَيِّنون: قال ابن حزم: لا ندري ما حاله.

حِجة الوداع لابن حزم ١٧٨، ذيل ميزان الاعتدال ١٠٧، تقريب التهذيب ٨٣.

فتجهيل ابن حزم لأحمد بن فَضالة مردود، لأنه روى عنه أكثر من واحد مع تعديل جماعة له، وابن حزم قد عُهد عنه تجهيل جماعة من الثقات. وأما قول مسلمة، وابن حجر فمتساويان، ويبدو أن مسلمة تبع قول النسائي في الحكم عليه، ومن عادته أن يفعل ذلك. وقول النسائي الأول: «لا بأس به» يحتمل أن صاحبه لم يفرده بالقول، وإنما ذكره مع الإضافة التي نقلها ابن حجر عن كتاب شيوخ النسائي رواية حمزة.

وخلاصة القول: إن أقوال المعدلين مردها إلى قول النسائي، فمسلمة تبعه في اللفظ، وابن حجر في المعنى المتبادر للذهن، وقد اختارا القول الثاني، فإن كان للنسائي قولان حقيقة في أحمد بن فَضالة، وكان الأول آخرهما، عُدّ أبو المنذر صدوقاً حسن الحديث في أقل أحواله، لأن أبا عبد الرحمٰن يستعمل كثيراً عبارة: «لا بأس به» في الموثقين مطلقاً. وإن كان القول الثاني هو الآخر، اعتبر ابن فضالة حسن الحديث فيما لم ينكر عليه، وهذا في أقل الأحوال أيضاً. والله أعلم.

٩٠ ـ د: أحمد[١] بن محمد بن ثابت بن عثمان أبو الحسن بن شَبُّويه الخُزَاعي[٢]، المَرْوزي، الماخُواني، الحافظ، المجاهد، الفاضل. مات بَطَرَسُوس سنة ثلاثين ومئتين، ويقال: في شهر ربيع الأول سنة تسع وعشرين، وقيل: بعد الثلاثين، وله ستون عاماً[٣].

قال النسائي: ثقة[٤](*).

---

(١) ذكره البخاري في تارِيْخَيْه باسم «أحمد بن شبُّويه»، وكذلك العجلي في معرفة الثقات، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ـ لكنه قال في آخر الترجمة: «هو أحمد بن محمد بن شبُّويه» ـ، وابن حبان في الثقات، والدارقطني في المؤتلف والمختلف ـ إلا أنه قال عقب ذلك مباشرة: «وهو أحمد بن محمد بن ثابت» ـ، وابن عساكر في المعجم المشتمل ـ ثم قال مثل قول الدارقطني ـ.

وقد ذكره المزي في تهذيب الكمال، والذهبي في الكاشف، وتذكرة الحفاظ، وابن حجر في تهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب باسم: «أحمد بن محمد بن ثابت».

وقال ابن ماكولا في الإكمال، والسمعاني في الأنساب: «أحمد بن شبويه بن أحمد بن ثابت بن عثمان بن مسعود بن يزيد بن الأكبر بن كعب بن مالك بن كعب بن الحارث بن قُرْط بن مازن بن سِنان بن ثعلبة بن حارثة بن عمرو بن عامر وهو خُزاعة».

(٢) ما ذكره ابن ماكولا، والسمعاني يُظهر أن أحمد بن شبُّويه من أنفسهم. ويقال: هو مولاهم.

(٣) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/٥، التاريخ الصغير ٢/٣٥٩، معرفة الثقات ١/١٩٢، الجرح والتعديل ١/١/٥٥، الثقات ٨/١٣، المؤتلف والمختلف ٣/١٤١٧، الإكمال ٥/٢١ ـ ٢٢، الأنساب ١٢/٩ ـ ١٠، المعجم المشتمل ٥٧، معجم البلدان ٥/٣٣، تهذيب الكمال ١/٤٣٣ ـ ٤٣٦، الكاشف ١/٦٨، تذكرة الحفاظ ٢/٤٦٤ ـ ٤٦٥، سير أعلام النبلاء ١١/٧ ـ ٨، إكمال تهذيب الكمال ١/٢٦أ، تهذيب التهذيب ١/٧١، تقريب التهذيب ٨٣، خلاصة التذهيب ١١.

(٤) تهذيب التهذيب ١/٧١، لسان الميزان ٧/٤٩٦. ولفظ اللسان: وثقه النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال العجلي، ومحمد بن وضاح، ومسلمة بن قاسم: ثقة. زاد ابن وضاح: ثبت؛ =

٩١ ـ ع: أحمد بن محمد بن حنبل[١] أبو عبد الله الذُّهْلي، الشَّيْباني، المروزي الأصل، البغدادي، الإمام الكبير، الحافظ، الفقيه، الزاهد. ولد ببغداد في شهر ربيع الأول أو الآخر سنة أربع وستين ومئة، ومات ببغداد أيضاً يوم الجمعة لاثنتي[٢] عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول، ويقال: من شهر ربيع الآخر، سنة إحدى[٣] وأربعين ومئتين، وله سبع وسبعون سنة[٤].

= وقال الإدريسي: كان حافظاً، فاضلاً، ثبتاً، متقناً في الحديث؛ وقال عبد الغني بن سعيد الأزدي، وابن حجر: ثقة.

إكمال تهذيب الكمال ١/ ٢٦أ، تهذيب التهذيب ١/ ٧١، تقريب التهذيب ٨٣.

فظهر أن أحمد بن محمد بن ثابت المعروف بابن شبُّويه ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) تنظر بقية نسبه في سيرة الإمام أحمد بن حنبل لأبي الفضل صالح بن أحمد ٢٧، وتاريخ بغداد ٤/ ٤١٤.

(٢) ويقال: لثلاث عشرة ليلة.

(٣) وقيل: سنة اثنتين وأربعين. وهو قول شاذ.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥ ـ وقد ذُكر في هذه الترجمة أنه توفي يوم الجمعة ببغداد، ومعلوم أن ابن سعد توفي قبل الإمام أحمد، مما يدل على أن بعض هذه الترجمة من زيادات أحد رواة الكتاب ـ، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٩ ـ ٢٠، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٥، التاريخ الصغير ٢/ ٣٧٥، معرفة الثقات ١/ ١٩٤ ـ ١٩٧، سيرة الإمام أحمد بن حنبل ٢٥ ـ ٩٢، المعرفة والتاريخ ١/ ٢١٢، مقدمة الجرح والتعديل ٢٩٢ ـ ٣١٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٦٨ ـ ٧٠، الثقات ٨/ ١٨ ـ ١٩، مقدمة الكامل ١/ ١٢٧ ـ ١٢٨، الفِهْرست ٢٨٥، تاريخ بغداد ٤/ ٤١٢ ـ ٤٢٣، التعديل والتجريح ١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٥، المعجم المشتمل ٥٨، الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ ٢٦ ـ ٢٧، الأربعون المرتبة على طبقات الأربعين ٢٦/أ ـ ٢٩ب، تهذيب الكمال ١/ ٤٣٧ ـ ٤٧٠، الكاشف ١/ ٦٨، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٧٧ ـ ٣٥٨، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٣١ ـ ٤٣٢، من تكلم فيه وهو موثق ٣٩، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٢٦أ ـ ٣٨أ، شرح علل الترمذي ١/ ٢٠٨ ـ ٢١٤، =

قال النسائي: الثقة المأمون، أحد الأئمة[١].

وقال أيضاً: لم يكن في عصر أحمد مثل هؤلاء الأربعة: علي، ويحيى، وأحمد، وإسحاق[٢][*].

٩٢ ـ س: أحمد بن محمد بن عُبيد الله بن أبي رجاء أبو جعفر الثَّغْري، الطَّرَسُوسي، المِصِّيصي، النجَّار. مات في حدود الخمسين ومئتين فيما يقال[٣].

قال النسائي: لا بأس به[٤].

= تهذيب التهذيب ١/ ٧٢ ـ ٧٦، تقريب التهذيب ٨٤، خلاصة التذهيب ١١ ـ ١٢.

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٧٥.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ١/ ٣٨أ.

(*) بعض أقوال النُّقَّاد فيه:

لو أراد المرء أن يحصي أقوال الأئمة في ثقته، وعدالته، ومكانته العلمية لاحتيج إلى جزء مفرد، ويكفي في كمال ثقته شهرته بذلك عند العام والخاص، ولا عبرة بقول من شذ فغمز هذا الإمام الكبير، وصدق الذهبي حيث يقول في رسالته من تكلم فيه وهو موثق ٣٩: «فلم يلتفت إلى تليينه أحد، فمن يسْلم من الكلام بعد أحمد!؟».

وهذه بعض أقوال النقاد في علو منزلته، ورفعة شأنه: قال الإمام الشافعي: خرجت من بغداد، وما خلَّفت بها أحداً أتقى، ولا أورع، ولا أفقه ـ (قال الراوي) ـ: أظنه قال: ولا أعلم من أحمد بن حنبل؛ وقال ابن راهُوْيه: أحمد بن حنبل حجة بين الله وبين عبيده في أرضه؛ وقال قتيبة بن سعيد البَغْلاني: أحمد بن حنبل إمام الدنيا.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٦٩، تاريخ بغداد ٤/ ٤١٧ و٤١٩.

فأحمد بن حنبل إذاً ثَبت، حجة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) ترجمته في: الثقات ٨/ ٢٨، المعجم المشتمل ٥٨، تهذيب الكمال ١/ ٤٧٠ ـ ٤٧١، الكاشف ١/ ٦٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٣٨أ، تهذيب التهذيب ١/ ٧٦، تقريب التهذيب ٨٤، خلاصة التذهيب ١٢.

(٤) المعجم المشتمل ٥٨، تهذيب الكمال ١/ ٤٧١، تهذيب التهذيب ١/ ٧٦. وفي شيوخ النسائي ٣أ: «أحمد بن محمد، يروي عن ابن عائذ: لا بأس به»، وقد ترجح لي أنه أبو جعفر الثَّغْري المذكور أعلاه. والله أعلم.

وقال أيضاً: ثقة[(١)][(*)].

٩٣ ـ س: أحمد بن محمد بن المغيرة بن سِنان، ويقال: سيَّار بدل سِنان، وقيل: ابن محمد بن معروف بن سِنان، أبو حُميد الأزدي، العَوْهي، الحمصي. مات بحمص سنة أربع وستين ومئتين[(٢)].

قال النسائي: ثقة مأمون[(٣)].

وقال أيضاً: ثقة[(٤)][(**)].

---

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٧٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مسلمة بن قاسم: لا بأس به؛ وقال أيضاً: ثقة؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق. و ذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٨/ ٢٨، الكاشف ١/ ٦٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٣٨أ، تقريب التهذيب ٨٤.

فمسلمة بن قاسم تبع لفظتي النسائي كما هو عادته، وابن حجر تبع المعنى المشهور من قول النسائي: لا بأس به؛ مع أن النسائي كثيراً ما يستعمل تلك اللفظة في الموثقين مطلقاً، ويؤكد ذلك في هذه الترجمة قوله الثاني: ثقة. وقد أحسن الذهبي في إطلاق التوثيق فيه.

وخلاصة القول: إن أحمد بن محمد بن عبيد الله بن أبي رجاء ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) الجرح والتعديل ١/ ١/ ٧٢، الأنساب ٩/ ٤٠٩، المعجم المشتمل ٥٩، تهذيب الكمال ١/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣، الكاشف ١/ ٦٨ ـ ٦٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٣٨أ، ذيل ميزان الاعتدال ١١٣، تهذيب التهذيب ١/ ٧٦ ـ ٧٧، تقريب التهذيب ٨٤، خلاصة التذهيب ١٢.

(٣) المعجم المشتمل ٥٩.

(٤) تهذيب الكمال ١/ ٤٧٣، ذيل ميزان الاعتدال ١١٣، تهذيب التهذيب ١/ ٧٧. وقد قال العراقي: «روى عنه النسائي، وابن أبي حاتم ووثقاه».

(**) أقوال النُّقَّاد فيه ودراستها:

قال ابن أبي حاتم: صدوق ثقة؛ وقال مسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال الذهبي: وثقوه؛ وقال ابن حجر: صدوق. =

٩٤ ـ خ ت س: أحمد بن محمد بن موسى أبو العباس المروزي، السِّمْسار، المعروف بمَرْدُوْيه، وقد ينسب إلى جده. مات سنة ثمان وثلاثين ومئتين، وقيل: بعد الأربعين، وقيل غير ذلك[(١)(٢)].

قال النسائي: لا بأس به[(٣)(*)].

= الجرح والتعديل ١/١/٧٢، الكاشف ١/٦٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٣٨أ، تقريب التهذيب ٨٤.

فقد اتفق النُقّاد على أن أحمد بن محمد بن المغيرة ثقة مطلقاً، سوى ابن حجر حيث قال: صدوق، ولم يبين سبب إنزاله له عن الدرجة العالية للثقات، علماً بأنه لم يذكر في تهذيب التهذيب سوى قولي النسائي، وابن أبي حاتم.

وخلاصة القول: إن أبا حُميد العَوْهي ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال المزي في تهذيب الكمال ١/ ٤٧٤: «ذكره أبو بكر بن أبي خيثمة فيمن قدم بغداد، وقال: مات سنة خمس وثلاثين ومئتين». فهذا وهم من المزي حيث إن ابن أبي خيثمة ذكر مردويه الصائغ واسمه عبد الصمد، لا مردويه السِّمسار صاحب هذه الترجمة.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/٦، شيوخ النسائي ٣أ، الثقات ٨/٢٩، التعديل والتجريح ١/٣١٩ ـ ٣٢٠، الجمع بين رجال الصحيحين ١/١١ ـ ١٢، المعجم المشتمل ٥٩، تهذيب الكمال ١/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤، الكاشف ١/٦٩، إكمال تهذيب الكمال ١/٣٨أ، تهذيب التهذيب ١/٧٧، تقريب التهذيب ٨٤، خلاصة التذهيب ١٢.

(٣) شيوخ النسائي ٣أ، المعجم المشتمل ٥٩، تهذيب الكمال ١/٤٧٤، إكمال تهذيب الكمال ١/٣٩ب، تهذيب التهذيب ١/٧٧. وقد صرح مُغُلْطَاي بنقله عن أسماء شيوخ النسائي.

(*) أقوال النُقَّاد فيه:

قال أبو جعفر النحات: كان أحد الثقات؛ وقال ابن حجر: ثقة حافظ. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٨/٢٩، إكمال تهذيب الكمال ١/٣٨أ، تقريب التهذيب ٨٤. =

٩٥ ـ س: أحمد بن المعلّى بن يزيد أبو بكر الأَسَدي، الدمشقي، القاضي بالنيابة. مات في شهر رمضان سنة ست وثمانين ومئتين[١].

قال النسائي: لا بأس به[٢](*).

٩٦ ـ خ ت س ق: أحمد بن المِقدام بن سليمان بن الأشعث بن أسلم[٣] أبو الأشعث العجلي، البصري، الحافظ. مات في صفر، ويقال: في المحرم، سنة ثلاث وخمسين ومئتين، وقيل: سنة إحدى وخمسين، وقيل غير ذلك[٤]، وله بضع وتسعون سنة[٥].

= وقد نقل مُغُلْطاي عن ابن وضّاح قوله فيه: ثقة ثبت، وتبعه على ذلك ابن حجر، لكن أرى ـ والله أعلم ـ أن هذا القول إنما هو في أحمد بن محمد بن ثابت أبي الحسن بن شبُّويه.

ومردُوْيه السِّمسار ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تهذيب الكمال ١/ ٤٨٥ ـ ٤٨٧، الكاشف ١/ ٧٠، تهذيب التهذيب ١/ ٨٠ ـ ٨١، تقريب التهذيب ٨٤، خلاصة التذهيب ١٢.

(٢) تهذيب التهذيب ١/ ٨١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن حجر: صدوق. تقريب التهذيب ٨٤.

فابن حجر حكم عليه بقوله: صدوق، اعتماداً على المعنى المشهور من قول النسائي: لا بأس به، مع أن هذه اللفظة كثيراً ما يستعملها النسائي في الموثقين مطلقاً.

وخلاصة القول: إن أحمد بن المعلّى صدوق، حسن الحديث في أقل الأحوال. والله أعلم.

(٣) تنظر بقية نسبه في تاريخ بغداد ٥/ ١٦٢.

(٤) قال الخليلي في الإرشاد ١٠٦ب: «مات سنة ثمان وأربعين».

(٥) ترجمته في: شيوخ النسائي ٣أ، الجرح والتعديل ١/١/ ٧٨، الثقات ٨/ ٣٢، الكامل ١/ ١٨٣ ـ ١٨٤، الإرشاد ١٠٦ب، الاستغناء ١/ ٤١٥ ـ ٤١٦، تاريخ بغداد ٥/ ١٦٢ ـ ١٦٦، التعديل والتجريح ١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٢، المعجم المشتمل ٦٠، تهذيب الكمال ١/ ٤٨٨ ـ ٤٩٠، ميزان=

قال النسائي: لا بأس به[١].

وقال أيضاً: ليس به بأس[٢].

وقال أيضاً: ثقة[٣](*).

= الاعتدال ١/ ١٥٨، المغني في الضعفاء ١/ ٦٠، ديوان الضعفاء ٦، الكاشف ١/ ٧٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢١٩ ـ ٢٢١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٣٨ب، تهذيب التهذيب ١/ ٨١ ـ ٨٢، تقريب التهذيب ٨٥، هدي الساري ٣٨٧، خلاصة التذهيب ١٣.

(١) شيوخ النسائي ٣أ، المعجم المشتمل ٦٠.

(٢) تاريخ بغداد ٥/ ١٦٥، تهذيب الكمال ١/ ٤٨٩، تهذيب التهذيب ١/ ٨٢.

(٣) التعديل والتجريح ١/ ٣٢٤، المعجم المشتمل ٦٠. وقد قال ابن حجر في هدي الساري ٣٨٧: «وثقه أبو حاتم، وصالح جزرة، والنسائي». ويبدو أنه لم يرد به إلا قول النسائي الذي أثبته في تهذيب التهذيب.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمعدِّلون: قال أبو حاتم: صالح الحديث، محله الصدق؛ وقال صالح جَزَرة: ثقة؛ وقال ابن خُزيمة: كان كيِّساً، صاحب حديث؛ وقال ابن عدي: وسمعت أبا عروبة يثني عليه، ويفتخر حيث لقيه، وكَتَبَ عنه إسناده؛ وقال مسلمة بن قاسم، وابن عدي في أسماء رجال البخاري: كان ثقة؛ وقال ابن عدي في الكامل: هو من أهل الصدق، حدث عنه أئمة الناس؛ وقال ابن عبد البر: ثقة؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: أحد الأثبات المُسْنِدين؛ وقال في المغني في الضعفاء: ثقة ثبت؛ وفي ديوان الضعفاء: ثقة، لُيِّن لأجل مزاحه؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، المتقن، الحافظ؛ وقال ابن حجر: صدوق، صاحب حديث، طعن أبو داود في مروءته.

ب ـ المُلَيِّنون: قال ابن عدي: سمعت عَبْدان الأَهوازي يقول: سمعت أبا داود السجستاني يقول: أنا لا أحدث عن أبي الأشعث. قلت: لِمَ؟ قال: لأنه كان يعلم المُجَّان المُجُون، كان مُجَّان بالبصرة يَصُرُّون صُرَر دراهم، ويطرحونه على الطريق، ويجلسون ناحية، فإذا مرَّ ـ (يعني إنساناً) ـ بصرة أراد أن يأخذها، صاحوا: ضعها، ليخجل الرجل، فَعَلَّم أبو الأشعث المارّة بالبصرة: هَيِّئوا صُرَر زجاج كصرر الدراهم، فإذا مررتم بصررهم فأردتم أخذها، فصاحوا بكم، فاطرحوا صرر الزجاج الذي معكم، وخذوا صرر الدراهم الذي لهم، ففعلوا ذلك. . . فأنا لا أحدث عنه لهذا. =

٩٧ ـ ع: أحمد بن مَنيع بن عبد الرحمٰن أبو جعفر، ويقال: أبو عبد الله، البَغَوي، ثم البغدادي، الأصم، الحافظ، المصنِّف، العابد، جد أبي القاسم البغوي لأمه. ولد سنة ستين ومئة، ومات ببغداد يوم الأحد لثلاث بقين من شوال سنة أربع وأربعين ومئتين، وقيل: سنة ثلاث وأربعين، وقيل غير ذلك[١]، وله بضع وثمانون سنة[٢].

= الجرح والتعديل ١/١/٧٨، الكامل ١/١٨٤، ونسخة دار الكتب المصرية ٨١ب ـ ٨٢أ، الاستغناء ١/٤١٦، تاريخ بغداد ٥/١٦٥، تهذيب الكمال ١/٤٨٩، ميزان الاعتدال ١/١٥٨، المغني في الضعفاء ١/٦٠، ديوان الضعفاء ٦، سير أعلام النبلاء ١٢/٢١٩، إكمال تهذيب الكمال ١/٣٨ب، تقريب التهذيب ٨٥.

فقد اتفق الأئمة على ثقته، وعدالته، إلا ما كان من أبي داود حيث ترك الرواية عنه لأجل فعلته المذكورة، ولم يقبل منه النقاد هذا الجرح، قال ابن عدي في الكامل نسخة دار الكتب المصرية ٨٢ب: «وما قال فيه أبو داود السجستاني لا يؤثر فيه لأنه من أهل الصدق». وقال ابن حجر في هدي الساري ٣٨٧ عقب نقله لكلام ابن عدي السابق: «قلت: ووجه عدم تأثيره فيه، أنه لم يعلم المُجَّان كما قال أبو داود، وإنما علم المارة الذين كان قصد المجان أن يخجلوهم، وكأنه كان يذهب مذهب من يؤدب بالمال، فلهذا جوَّز للمارة أن يأخذوا الدراهم تأديباً للمجان، حتى لا يعودوا لتخجيل الناس، مع احتمال أن يكونوا بعد ذلك أعادوا لهم دراهمهم. والله أعلم».

وأقوال الموثقين ليست في درجة واحدة، لكن الجمهور على أنه ثقة مطلقاً. وقد أنزله أبو حاتم، وابن حجر عن الطبقة العالية. وأبو حاتم من المتشددين في النقد، وأما ابن حجر فقد بَيَّن في هدي الساري عدم تأثير قول أبي داود فيه، ولم يذكر عن أحد فيه ليناً آخر، فلزمه توثيقه؛ وأما قول ابن عدي: هو من أهل الصدق، فيحمل على قوله الآخر: كان ثقة.

وخلاصة القول: إن أحمد بن المقدام أبا الأشعث ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال الخليلي في الإرشاد ١٠٦ب: «توفي سنة اثنتين وأربعين ومئتين».

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/٦، التاريخ الصغير ٢/٣٧٩، شيوخ النسائي ٣أ، الجرح والتعديل ١/١/٧٧ ـ ٧٨، الثقات ٨/٢٢، الإرشاد ١٠٦ب، =

قال النسائي: ثقة[(١)].

وقال أيضاً: لا بأس به[(٢)(*)].

٩٨ ـ س: أحمد بن ناصح أبو عبد الله المِصِّيصي[(٣)].

قال النسائي: لا بأس به[(٤)].

= تاريخ بغداد ٥/ ١٦٠ ـ ١٦١، التعديل والتجريح ١/ ٣٢٢، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٧، الأنساب ٢/ ٢٧٣، المعجم المشتمل ٦١، تهذيب الكمال ١/ ٤٩٥ ـ ٤٩٧، الكاشف ١/ ٧١، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٨١ ـ ٤٨٢، سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٨٣ ـ ٤٨٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٣٩أ ـ ٣٩ب، تهذيب التهذيب ١/ ٨٤ ـ ٨٥، تقريب التهذيب ٨٥، خلاصة التذهيب ١٣.

(١) شيوخ النسائي ٣أ، تاريخ بغداد ٤/ ١٦١، المعجم المشتمل ٦١، تهذيب الكمال ١/ ٤٩٦، تهذيب التهذيب ١/ ٨٤.

(٢) التعديل والتجريح ١/ ٣٢٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو حاتم: صدوق؛ وقال صالح جزرة، وأبو القاسم البغوي، ومسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال الدارقطني: لا بأس به؛ وقال الخليلي: يقارب ابن حنبل وأقرانَهُ في العلم؛ وقال الذهبي: الحافظ، الحجة؛ وقال ابن حجر: ثقة حافظ.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٧٨، الإرشاد ١٠٦ب، تاريخ بغداد ٥/ ١٦١، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٨١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٣٩أ و٣٩ب، تقريب التهذيب ٨٥.

فالجمهور على أنه ثقة مطلقاً، وأبو حاتم تشدد، والدارقطني مُخَالِف من الأكثرين، ولا يقبل قوله في هذا الرجل لأنه لم يذكر السبب الحامل على إنزاله عن الدرجة العالية للثقات، والتعديل المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن أحمد بن منيع البغوي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) ترجمته في: شيوخ النسائي ٣أ، ويحتمل أن يكون هو المذكور في الثقات ٨/ ٤٦، المعجم المشتمل ٦١، تهذيب الكمال ١/ ٤٩٨، الكاشف ١/ ٧١، تهذيب التهذيب ١/ ٨٥، تقريب التهذيب ٨٥، خلاصة التذهيب ١٣.

(٤) شيوخ النسائي ٣أ، تهذيب التهذيب ١/ ٨٥.

وقال أيضاً: ليس به بأس[١].

وقال أيضاً: صالح[٢](*).

٩٩ ـ ت س: أحمد بن نصر بن زياد أبو عبد الله بن أبي جعفر القرشي، النيسابوري، الحافظ، الفقيه، المقرئ، الزاهد. مات في ذي القَعْدة سنة خمس وأربعين ومئتين، وله أربع وثمانون سنة[٣].

قال النسائي: ثقة[٤](**).

---

(١) المعجم المشتمل ٦١، تهذيب الكمال ١/٤٩٨. ويحتمل أن يكون النسائي ذكر العبارة الأولى فقط دون هذه.

(٢) المعجم المشتمل ٦١، تهذيب الكمال ١/٤٩٨، تهذيب التهذيب ١/٨٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال أبو أحمد الحاكم: حدث بالثغر عن مشايخه أحاديث مُسْتَوية؛ وقال ابن حجر: صدوق.

تهذيب الكمال ١/٤٩٨، تقريب التهذيب ٨٥.

فأحمد بن ناصح صدوق، حسن الحديث في الأحوط. وقول النسائي: «صالح» يفيد هذا المعنى، وأما قوله الآخر: «لا بأس به» فيستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(٣) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/٦، التاريخ الصغير ٢/٣٨٣، الجرح والتعديل ١/١/٧٩، الثقات ٨/٢١ ـ ٢٢، المعجم المشتمل ٦١، تهذيب الكمال ١/٤٩٨ ـ ٥٠٣، الكاشف ١/٧١ ـ ٧٢، تذكرة الحفاظ ٢/٥٤٠، سير أعلام النبلاء ١٢/٢٣٩، إكمال تهذيب الكمال ١/٤٠أ، غاية النهاية ١/١٤٥، تهذيب التهذيب ١/٨٥ ـ ٨٦، تقريب التهذيب ٨٥، خلاصة التذهيب ١٣.

(٤) المعجم المشتمل ٦١، إكمال تهذيب الكمال ١/٤٠أ، تهذيب التهذيب ١/٨٦. وقد عزاه مُغُلْطاي، وابن حجر إلى كتاب أسماء شيوخ النسائي.

(**) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال أحمد بن سيّار المروزي: كان ثقة؛ وقال أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب الفَرَّاء، والخليلي، وابن حجر: ثقة. زاد الفَرّاء: مأمون. وزاد ابن حجر: فقيه، حافظ. وذكره ابن حبان في الثقات. =

١٠٠ ـ س[١]: أحمد بن نُفيل السَّكوني، الكوفي[٢].

قال النسائي: لا بأس به[٣](*).

= الثقات ٨/٢١ ـ ٢٢، تهذيب الكمال ١/٥٠٢، إكمال تهذيب الكمال ١/٤٠أ، تقريب التهذيب ٨٥.

فظهر أن أحمد بن نصر النيسابوري ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال المزي في حاشيته على تهذيب الكمال ـ كما ذكر الدكتور بشار عواد معروف في حواشيه ١/٥١٦ ـ: «ذكره ـ (يعني أشار إلى رواية النسائي عنه) ـ صاحب النَّبل ـ (يعني ابن عساكر) ـ ولم أقف على روايته عنه».

(٢) ترجمته في: المعجم المشتمل ٦٢، تهذيب الكمال ١/٥١٦، المغني في الضعفاء ١/٦١، ديوان الضعفاء ٧، ذيل ميزان الاعتدال ١١٥، تهذيب التهذيب ١/٨٨، تقريب التهذيب ٨٥، خلاصة التذهيب ١٣.

(٣) المعجم المشتمل ٦٢، تهذيب الكمال ١/٥١٦، ذيل ميزان الاعتدال ١١٥، تهذيب التهذيب ١/٨٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال ابن حجر: صدوق.

ب ـ المُلَيِّنون: قال الذهبي: لا يعرف.

ديوان الضعفاء ٧، تقريب التهذيب ٨٥.

فابن حجر حكم عليه بقوله: صدوق، بناء على المعنى المشهور من قول النسائي: لا بأس به، مع أن أبا عبد الرحمٰن يستعمل هذه العبارة كثيراً في الموثقين مطلقاً. وأما قول الذهبي: لا يعرف، فلا يحمل على الجرح واللين المطلقين لأنه قد يحتج بالرجل وإن لم يرو عنه إلا واحد، إذا كان ذلك الراوي إماماً، موثِّقاً للمروي عنه. قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/٢١١ في ترجمة أَسْقَع بن أَسْلع: «ما علمت روى عنه سوى سُويد بن حُجَيْر الباهلي، وثقه مع هذا يحيى بن معين، فما كل من لا يعرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل». وقد نبّه الذهبي إلى خرم هذا الأصل في أحمد بن نُفيل فقال في ترجمته في المغني في الضعفاء ١/٦١: «شيخ للنسائي، لا يعرف، لكن النسائي نظيف الشيوخ، وقد قال: لا بأس به».

فظهر أن أحمد بن نُفيل صدوق، حسن الحديث في أقل أحواله. والله أعلم.

١٠١ ـ س: أحمد بن الهيثم بن حفص الثَّغْري، الطَّرَسُوسي، القاضي[١].

قال النسائي: لا بأس به[٢](*).

١٠٢ ـ س: أحمد بن يحيى بن زكريا أبو جعفر الأَوْدي[٣]، الكوفي، الصوفي، العابد. مات في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومئتين[٤].

قال النسائي: لا بأس به[٥](**).

---

(١) ترجمته في: المعجم المشتمل ٦٢، تهذيب الكمال ١/٥١٦ ـ ٥١٧، الكاشف ١/٧٢، إكمال تهذيب الكمال ١/٤٠ب، تهذيب التهذيب ١/٨٨، تقريب التهذيب ٨٥، خلاصة التذهيب ١٣.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ١/٤٠ب، تهذيب التهذيب ١/٨٨. وقد عزياه إلى كتاب أسماء شيوخ النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن حجر: صدوق. تقريب التهذيب ٨٥.

فقد حكم عليه ابن حجر بهذا القول، بناء على لفظ النسائي: لا بأس به، مع أن أبا عبد الرحمٰن يستعمل هذه العبارة كثيراً في الموثقين مطلقاً. لكن لما لم يصرح أحد بالتوثيق الرفيع فيه، أحجمت عن إطلاقه.

وخلاصة القول: إن أحمد بن الهيثم الثَّغْري صدوق، حسن الحديث في أقل أحواله. والله أعلم.

(٣) قال ابن حبان في الثقات ٨/ ٤٠: «البُنَاني».

(٤) ترجمته في: شيوخ النسائي ٣أ، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٨٢، الثقات ٨/ ٤٠ ـ ٤١، المعجم المشتمل ٦٢، تهذيب الكمال ١/ ٥١٧ ـ ٥١٨، الكاشف ١/ ٧٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤٠ب، تهذيب التهذيب ١/ ٨٨ ـ ٨٩، تقريب التهذيب ٨٥، خلاصة التذهيب ١٤.

(٥) شيوخ النسائي ٣أ، المعجم المشتمل ٦٢، تهذيب الكمال ١/٥١٨، تهذيب التهذيب ١/ ٨٩.

(**) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال أبو حاتم، والذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. =

١٠٣ ـ س: أحمد[1] بن يحيى بن محمد بن كثير الحَرَّاني[2].

قال النسائي: ثقة[3](*).

= الجرح والتعديل ١/١/٨٢، الثقات ٨/ ٤٠ ـ ٤١، الكاشف ١/ ٧٢، تقريب التهذيب ٨٥.

فأبو جعفر الأَوْدي الصوفي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال ابن عساكر في المعجم المشتمل ٦٢: «إن لم يكن أخا محمد بن يحيى، فإنه هو». وستأتي ترجمة محمد بن يحيى بن محمد بن كثير الحراني الملقب بلؤلؤ.

(٢) ترجمته في: المعجم المشتمل ٦٢، تهذيب الكمال ١/ ٥١٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤٠ب، تهذيب التهذيب ١/ ٨٩، تقريب التهذيب ٨٦، خلاصة التذهيب ١٤.

(٣) المعجم المشتمل ٦٢، تهذيب الكمال ١/ ٥١٩، تهذيب التهذيب ١/ ٨٩. وقد عزاه المزي، وابن حجر إلى كتاب أسماء شيوخ النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمعدِّلون: قال مسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق.

ب ـ المُلَيِّنون: قال الذهبي في الطبقات ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: أحمد بن يحيى بن محمد: لا يعرف.

إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤٠ب، تهذيب التهذيب ١/ ٨٩، تقريب التهذيب ٨٦.

فقول الذهبي: لا يعرف، لا يحمل على الجرح هنا، وإن لم يرو عن أحمد بن يحيى غير النسائي، لأنه قد يكون الرجل غير معروف، ويحتج بحديثه، كما سبق موضحاً في ترجمة أحمد بن نُفيل، فلتنظر.

وقد ظن ابن حجر أن الذهبي عنى بذلك التجريح، فقال في تهذيب التهذيب ١/ ٨٩ معقباً: «بل يكفي في رفع جهالة عينه رواية النسائي عنه، وفي التعريف بحاله توثيقه له».

وأما حكم ابن حجر على أحمد بأنه صدوق، فهو أمر لم يسبق إليه، ولعله أراد التوسط بين قولي النسائي والذهبي، مع أنه اختار في تهذيب التهذيب قول النسائي.

وخلاصة القول: إن أحمد بن يحيى الحَرَّاني ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

١٠٤ ـ س: أحمد بن يحيى بن الوزير[١] أبو عبد الله التُّجِيْبي، السَّوْمي مولاهم، المصري، الفقيه، المتفنن. ولد سنة إحدى وسبعين ومئة، ومات بمصر مسجوناً في العشر الآخر من شوال سنة خمسين ومئتين، ويقال: لست خَلَوْن من شوال سنة إحدى وخمسين، وقيل: سنة خمس وستين[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

---

(١) بقية نسبه كما في المؤتلف والمختلف ٤/١٩٧٧ وغيره: «ابن سليمان بن المهاجر».

(٢) ترجمته في: الثقات ٨/٢٤، المؤتلف والمختلف ٤/١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، الإكمال ٧/١٧٨، الأنساب ٧/٣٠٣، المعجم المشتمل ٦٢ ـ ٦٣، تهذيب الكمال ١/٥١٩ ـ ٥٢٠، الكاشف ١/٧٢، إكمال تهذيب الكمال ١/٤٠ب ـ ٤١أ، طبقات الشافعية الكبرى ٢/٦٦ ـ ٦٧، ذيل ميزان الاعتدال ١١٧، تهذيب التهذيب ١/٨٩ ـ ٩٠، تقريب التهذيب ٨٦، حسن المحاضرة ١/٢٩٢، خلاصة التذهيب ١٤.

(٣) المعجم المشتمل ٦٣، تهذيب الكمال ١/٥٢٠، ذيل ميزان الاعتدال ١١٧، تهذيب التهذيب ١/٨٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مسلمة بن قاسم: لا بأس به، وكان كثير الحديث والأخبار، وكان عنده مناكير؛ وقال ابن خَلْفون: ذكروا أنه كان عنده مناكير؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٨/٢٤، الكاشف ١/٧٢، إكمال تهذيب الكمال ١/٤٠ب، ذيل ميزان الاعتدال ١١٧، تقريب التهذيب ٨٦.

فابن خَلْفون تبع مسلمة في أن لأحمد بن يحيى بن الوزير مناكير، ولم تمنع تلك المناكير مسلمة من قوله فيه: لا بأس به، ومسلمة نفسه متكلم فيه، فلا يعتد بتجريحه إذا تفرد، فضلاً عن أنه لم ينقل عنه ذكره لشيء من تلك المناكير.

وخلاصة القول: إن أحمد بن يحيى بن الوزير ثقة ـ كما قال النسائي، والذهبي، وابن حجر ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

١٠٥ ـ خ[١]: أحمد[٢] بن يزيد بن إبراهيم الوَرْتَنِّيْس[٣][٤] أبو الحسن الحرَّاني، الوَرْتَنِّيْسي[٥].

قال النسائي: ثقة[٦][*].

---

(١) قال ابن حجر في تقريب التهذيب ٨٦: «ولم يرو عنه البخاري إلا حديثاً واحداً متابعة».

(٢) قال مُغْلطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤١أ: «ويقال: اسمه أحمد بن يوسف بن يزيد بن إبراهيم الأموي مولاهم». وقد ذكره بهذا الاسم ابن حبان في الثقات، ثم قال ٨/ ٨: «وهو الذي يقال له: أحمد بن الورتَنِّيس».

(٣) قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٩٠: «وفي الكنى لأبي أحمد الحاكم ما يدل على أن الوَرْتَنِّيس لقب إبراهيم». لذا لما ذكر الذهبي هذه الترجمة في ميزان الاعتدال ١/ ١٦٣، وفي الكاشف ١/ ٧٢ قال: «أحمد بن يزيد بن الوَرْتَنِّيس»، وقال في من تكلم فيه وهو موثق ٤٠: «أحمد بن يزيد بن إبراهيم الوَرْتَنِّيس». لكن المزي في تهذيب الكمال، وابن حجر في تهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب ذكروا كلمة «ابن» بين إبراهيم والوَرْتَنِّيس، ولعل الصواب ما ذكره الذهبي. والله أعلم.

(٤) ضبط ابن حجر وغيره النون بالكسر، زاد ابن حجر كونها مثقلة.

(٥) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢ ـ ٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٨٢، الثقات ٨/ ٧ ـ ٨، التعديل والتجريح ١/ ٣٣٩، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٢، اللباب ٣/ ٣٥٨، تهذيب الكمال ١/ ٥٢٠ ـ ٥٢١، ميزان الاعتدال ١/ ١٦٣ ـ ١٦٤، المغني في الضعفاء ١/ ٦٣، الكاشف ١/ ٧٢ ـ ٧٣، من تكلم فيه وهو موثق ٤٠، إكمال تهذيب الكمال ٤١أ، تهذيب التهذيب ١/ ٩٠ ـ ٩١، تهذيب التهذيب ٨٦، هدي الساري ٣٨٧، خلاصة التذهيب ١٤.

(٦) إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤١أ. وقد عزاه إلى كتاب أسماء شيوخ النسائي، وتمام قول النسائي كما ذكره مُغُلطاي: «مصري ثقة». مما يدل على أن الوَرْتَنِّيْسي سكن مصر.

(*) أقوال النُقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون: قال مسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال ابن حبان في كتاب الثقات: يُغْرب.

=

١٠٦ ـ م د س ق: أحمد بن يوسف بن خالد[1] أبو الحسن

= ب ـ المجرِّحون: قال أبو حاتم: ضعيف الحديث؛ وذكر له الذهبي حديثاً، ثم قال عقبه: قال أبو حاتم: هذا حديث باطل.

الجرح والتعديل ١/١/٨٢، الثقات ٨/٨، ميزان الاعتدال ١/١٦٤، إكمال تهذيب الكمال ١/٤١أ.

فمسلمة بن قاسم تبع النسائي في لفظه كما هي عادته، وأبو حاتم معروف بالتعنت في باب النقد، والحديث الذي ذكر أنه باطل لم يَتَّهم به الوَرْتَنِّيسي بعينه، وقد يكون هذا الرجل لا عهدة عليه في الحديث.

ولم يَسِر ابن حجر كعادته في اختيار لفظة مختصرة من عنده تدل على حال الراوي ـ في كتابه تقريب التهذيب ـ بل قال فيه في هذا الكتاب ص٨٦: «ضعفه أبو حاتم». وقد ذكر الذهبيُّ الوَرْتَنِّيسيَّ في من تكلم فيه وهو موثق ٤٠ وقال: «ضعفه أبو حاتم، وقواه غيره».

وخلاصة القول: إن الوَرْتَنِّيسي من الذين اختلف فيهم النُّقّاد بين التوثيق والتضعيف، ووصفه بعض الموثقين بالإغراب، ولم يذكر المجروحون سبباً تاماً في جرحه، والأجدر أن يصار إلى أنه صدوق، حسن الحديث في الجملة. قال ابن القطان في بيان الوَهَم والإيهام ٢/٥٨ب: «ونعني بالحسن ما له من الحديث منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف، ويكون الحديث حسناً هكذا، إما بأن يكون أحد رواته مختلفاً فيه، وثقه قوم، وضعفه آخرون، لا يكون ما ضعف به جرحاً مفسراً، فإنه إن كان مفسراً، قدم على توثيق من وثقه، فصار به الحديث ضعيفاً، وإما بأنه يكون أحد رواته إما مستوراً، وإما مجهول الحال». وقال الذهبي في مقدمة ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ١٥٨ ـ ١٥٩: «فهذا ـ (يعني المتعنت في الجرح، المتثبت في التعديل) ـ إذا وثق شخصاً فعضَّ على قوله بناجِذيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحُذاق، فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يُتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحَسَن أقرب. وابن معين، وأبو حاتم، والجُوزجاني متعنتون». فدل قول ابن القطان، والذهبي على أن المختلف فيه يكون حسن الحديث، إذا كان الجرح فيه غير مفسر. والله أعلم.

(١) تنظر بقية نسبه في الجمع بين رجال الصحيحين ١/١٥، والمعجم المشتمل ٦٣، وتهذيب الكمال ١/٥٢٢.

الأَزْدي، المُهَلَّبي، السُّلمي[١]، النيسابوري، الحافظ، الملقب بِحَمْدان. ولد سنة اثنتين وثمانين ومئة، ومات سنة أربع وستين ومئتين، ويقال: سنة ثلاث وستين، وقيل: قبل الستين[٢].

قال النسائي: لا بأس به[٣].

وقال أيضاً: ليس به بأس[٤].

وقال أيضاً: صالح[٥](*).

---

(١) قال مكي بن عَبْدان: «قال لنا أحمد بن يوسف: أنا أزدي، وكانت أمي سُلَمية». تهذيب الكمال ١/٥٢٥.

(٢) ترجمته في: شيوخ النسائي ٣أ، الجرح والتعديل ١/١/٨١، الثقات ٨/ ٤٧، الإرشاد ١٧٤أ، الجمع بين رجال الصحيحين ١/١٥، المعجم المشتمل ٦٣، تهذيب الكمال ١/٥٢٢ ـ ٥٢٥، الكاشف ١/٧٣، سير أعلام النبلاء ١٢/٣٨٤ ـ ٣٨٨، تذكرة الحفاظ ٢/٥٦٥ ـ ٥٦٦، إكمال تهذيب الكمال ١/٤١أ ـ ٤١ب، تهذيب التهذيب ١/٩١ ـ ٩٢، تقريب التهذيب ٨٦، خلاصة التذهيب ١٤.

(٣) شيوخ النسائي ٣أ، المعجم المشتمل ٦٣، تهذيب التهذيب ١/٩٢.

(٤) تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٦/١٠٨، تهذيب الكمال ١/٥٢٤، تهذيب التهذيب ١/٩٢.

(٥) المعجم المشتمل ٦٣، إكمال تهذيب الكمال ١/٤١ب، تهذيب التهذيب ١/٩٢. وقد عزاه مُغُلْطاي، وابن حجر إلى كتاب أسماء شيوخ النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مكي بن عَبْدان: سألت مسلم بن الحجاج عنه فقال: ثقة، وأمرني بالكتابة عنه؛ وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به؛ وقال ابن حبان: وكان راوياً لعبد الرزاق ثبتاً فيه؛ وقال الدارقطني: ثقة نبيل؛ وقال أبو عبد الله الحاكم: أحد أئمة الحديث... مقبول عند الأئمة في الأقطار، أكثر إبراهيم بن أبي طالب، وابن خزيمة، وكافة أئمتنا الرواية عنه؛ وقال الخليلي: ثقة مأمون؛ وقال ابن عساكر: أحد الثقات الأثبات؛ وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: متفق على عدالته وجلالته؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الحافظ، الصادق؛ وقال ابن حجر: حافظ، ثقة. =

١٠٧ ـ ٤: الأَخْضر بن عَجْلان الشَّيْباني، التَّيْمي، البصري، الطحان[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

= الثقات ٨/ ٤٧، الإرشاد ١٧٤أ، تهذيب الكمال ١/ ٥٢٤ ـ ٥٢٥، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٦٥، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٨٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤١أ ـ ٤١ب، تقريب التهذيب ٨٦.

فأقوال العلماء متفقة على تعديل حَمْدان، وإن لم يذكروه في مرتبة واحدة، فقد أنزله عن الدرجة العالية مسلمة بن قاسم حيث قال: لا بأس به، ومن عادته أن يتبع لفظ النسائي دون اعتبار، مع أن النسائي كثيراً ما يستعمل تلك العبارة في الموثقين مطلقاً، لكن قول أبي عبد الرحمٰن الآخر: صالح، يساوي قولهم: صدوق، وكذلك فإن الذهبي أنزل حَمْدان عن رتبة الثقات العالية في سير أعلام النبلاء، ولا يقبل قوله هذا لأنه معارض بالتوثيق المطلق، والمطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن حَمْدان ثقة ـ كما قال الجمهور ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٢٠، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٦٦، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٧٢، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٤٠ ـ ٣٤١، الثقات ٦/ ٨٩، تاريخ أسماء الثقات ٦٩، الأنساب ٨/ ١٩٨، تهذيب الكمال ٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٦، ميزان الاعتدال ١/ ١٦٨، الكاشف ١/ ١٠٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨١ب ـ ٨٢أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٩٣، تقريب التهذيب ٩٧، خلاصة التذهيب ٤٤.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ٢٩٥، تهذيب التهذيب ١/ ١٩٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمعدِّلون: قال ابن معين في رواية الدوري: ليس به بأس؛ وفيها أيضاً في مكان آخر: ثقة؛ وقال في رواية الكَوسج: صالح؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ما أرى به بأساً؛ وقال البخاري، والفسوي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: يكتب حديثه؛ وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات، وقد روى عنه يحيى القطان وكان لا يروي إلا عن ثقة. =

....

= ب ـ المجرّحون: قال أبو الفتح الأزدي: الأخضر بن عجلان عن أبي بكر عن أنس لا يصح، ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ١٠١، ٣٠٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٦، العلل الكبير ١/ ٤٧٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٤١، الثقات ٦/ ٨٩، تاريخ أسماء الثقات ٦٩، الكاشف ١/ ١٠٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨١ب، تقريب التهذيب ٩٧.

الدراسة والترجيح: لقد اتفق الأئمة على عد الأخضر من أهل العدالة، والثقة ـ وإن اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها ـ، ولم يشذ عنهم إلا الأزدي حيث قال في الأخضر: ضعيف، ونفى الصحة عن حديثه. ولا يلتفت في هذا إلى الأزدي لكونه متكلماً فيه، وقد قال ابن حبان في الثقات ٥/ ٢٣٠: «ومن أمحل المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح»، وقال ابن حجر في هدي الساري في ترجمة أحمد بن شبيب ٣٨٦ عقب ذكره لكلام الأزدي فيه: «ولا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات». هذا إلى جانب شدة أبي الفتح وتعنته في الجرح، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٥: «وأبو الفتح يسرف في الجرح... وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم».

وقد تعنت أبو حاتم ـ كعادته ـ في الأخضر فقال: يكتب حديثه. وهذه العبارة وإن كانت من صيغ التعديل، فإنها تشعر بنوع من الضعف يسير، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٦٠: «قد علمتُ بالاستقراء التام أن أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل: يكتب حديثه، أنه عنده ليس بحجة». وكثيراً ما يستعمل أبو حاتم هذه اللفظة ـ مع إضافة عبارة: ولا يحتج به ـ في الثقات، قال ابن تيمية ـ كما في مجموع الفتاوى ٢٤/ ٣٥٠ ـ: «وأما قول أبي حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في ـ (اصطلاح) ـ جمهور أهل العلم».

وأما حكم ابن معين عليه فمتعدد حيث قال مرة: ثقة؛ ومرة: ليس به بأس؛ ومرة: صالح. وقد سبق غير مرة أن لفظة: «ليس به بأس» عنده، تساوي لفظة: ثقة. تنظر ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان. وتحمل عبارة: «صالح» أيضاً على هذا المعنى في هذا المكان خاصة إلحاقاً للفرد بالكثير، وبهذا يُعلم أن الأخضر بن عجلان ثقة عند ابن معين، وقد تابعه على هذا الحكم الرفيع البخاري، والفسوي، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر الذي جاء به الإمام أحمد. واختيار الذهبي، وابن حجر للفظة: =

....

=«صدوق» فيه، لعل سببه عدم اطلاعهم على قول ابن معين فيه: ثقة، وهذا مؤكد في حق ابن حجر لأنه لم يذكر هذه اللفظة عن ابن معين في تهذيب التهذيب، ومن عادته أن يحصي فيه أقوال النقاد في الرجل المترجم له. وأما الذهبي فقد قال في ميزان الاعتدال ١/١٦٨: «وثقه ابن معين». ويحتمل أنه أراد بذلك قوله: ليس به بأس. ولعل هناك سبباً آخر لقولهما فيه: صدوق ـ دون ثقة ـ وهو حديثه عن أبي بكر الحنفي، عن أنس. وقد جاء في الجامع للترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في بيع من يزيد ٣/ ٥٢٢: «حدثنا حُميد بن مسعدة، أخبرنا عُبيد الله بن شُميط بن عجلان، حدثنا الأخضر بن عجلان، عن عبد الله ـ (يعني أبا بكر) ـ الحنفي، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ باع حِلْساً ـ (وهو كساء رقيق يوضع على ظهر البعير تحت الرَّحْل) ـ وقدَحاً، وقال: من يَشْتري هذا الحِلْس والقدح؟ فقال رجل: أخذتهم بدرهم، فقال النبي ﷺ: «من يزيد على درهم؟ من يزيد على درهم؟ فأعطاه رجل درهمين، فباعهما منه.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان، وعبدُ الله الحنفي الذي روى عن أنس هو أبو بكر الحنفي».

وفي العلل الكبير للترمذي، أبواب البيوع، باب ما جاء في بيع من يزيد ١/ ٤٧٩: «... عن الأخضر بن عجلان، عن أبي بكر الحنفي، عن أنس بن مالك، عن رجل من الأنصار أن رسول الله ﷺ باع قدحاً وحِلْساً فيمن يزيد. سألت محمداً ـ (يعني البخاري) ـ عن هذا الحديث فقال: الأخضر بن عجلان ثقة».

وفي الاستغناء لابن عبد البر ١/ ٤٣٩: «أبو بكر الحنفي الذي روى عن أنس بن مالك، اسمه عبد الله، روى عنه عبيد الله بن الشُّمَيْط، والأخضر بن عجلان، قال البخاري: لا يصح حديثه».

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٣/ ١٥ عقب ذكره لحديث الحِلْس المذكور: «وأعله ابن القطان بجهل حال أبي بكر الحنفي».

فقد صرح البخاري، وابن القطان بأن العلة في هذا الحديث إنما هي من أبي بكر الحنفي، لا من الأخضر بن عجلان، وقد ذكر الذهبي أبا بكر الحنفي في ميزان الاعتدال ٢/ ٥٢٩ فقال: «لا يعرف، وحسَّن الترمذي له، روى عنه الأخضر بن عجلان وحده حديثاً واحداً». وقال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب ٣٣٠: «لا يعرف حاله».

وبهذا يُعلم أن العُهْدة في هذا الحديث على أبي بكر الحنفي المجهول، لا على=

١٠٨ ـ ع: إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن[١] أبو عبد الله الأَوْدي، الزَّعَافِري، الكوفي، والد الإمام الكبير عبد الله بن إدريس[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

=الأخضر بن عجلان الموثق. فلم يبق للذهبي، وابن حجر حجة ظاهرة في إنزالهما للأخضر عن الدرجة العالية للثقات.

وخلاصة القول: إن الأخضر بن عجلان ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. هذا في الراجح. والله أعلم.

(١) تنظر بقية نسبه في ترجمة ابنه عبد الله في تهذيب الكمال ١٤/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٦٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٢١، معرفة الرجال ١/ ١٤٠، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٩٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤، الثقات ٦/ ٧٨، مشاهير علماء الأمصار ١٦٨، تاريخ أسماء الثقات ٧١ ـ ٧٢، التعديل والتجريح ١/ ٤١٦ ـ ٤١٧، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٥٠، الأنساب ١/ ٣٨٦، ٦/ ٢٩٦، تهذيب الكمال ٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠١، الكاشف ١/ ١٠١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٢أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٩٥، تقريب التهذيب ٩٧، خلاصة التذهيب ٢٥.

(٣) تهذيب الكمال ٢/ ٣٠١، تهذيب التهذيب ١٩٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن معين في رواية الدوري، والكَوْسج، وابن أبي خيثمة: ثقة؛ وقال البخاري ـ كما في العلل الكبير للترمذي ـ: ثبت صدوق؛ وقال أبو داود، والفسوي: ثقة؛ وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: من متقني أهل الكوفة... وكان متيقظاً؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٢١، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٩٢، العلل الكبير ١/ ٥٣٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٦٤، الثقات ٦/ ٧٨، مشاهير علماء الأمصار ١٦٨، تاريخ أسماء الثقات ٧١ ـ ٧٢، الكاشف ١/ ١٠١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٢أ، تقريب التهذيب ٩٧.

فقد اتفق النقاد على أن إدريس ثقة مطلقاً، وفيهم خاتمة الحفاظ ابن حجر حيث قال في تقريب التهذيب ـ كما سبق ـ: ثقة؛ وقال في فتح الباري ٨/ ٢٤٨: «ثقة=

١٠٩ ـ خ د س: الأَزْرق بن قيس الحارثي[١]، البصري[٢][٣].

قال النسائي: ثقة[٤][*].

=عندهم». لكن وصفه في مكان آخر من فتح الباري ٢/ ١١٥ بالضعف، وهذا قول شاذ، حيث خالف فيه ابن حجر حكم جماهير النقاد، فضلاً عن حكمه هو، ولم يأت عليه ببرهان.

وخلاصة القول: إن إدريس بن يزيد الأودي ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) نسبة إلى الحارث بن كعب.

(٢) قال ابن حبان في الثقات ٤/ ٦٢: «مات في ولاية خالد عل العراق». وقد انتهت ولاية خالد بن عبد الله القَسْري على العراق سنة عشرين ومئة. وقال الخزرجي في خلاصة التذهيب ٢٥: «قال الذهبي: بقي إلى حدود العشرين ومئة». وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ٩٧: «مات بعد العشرين ومئة».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٣٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٢٢، الطبقات ٢١٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٦٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٣٩، الثقات ٤/ ٦٢، مشاهير علماء الأمصار ٩٢، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٨، تاريخ أسماء الثقات ٧٤، التعديل والتجريح ١/ ٤١٦، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٥١، تهذيب الكمال ٢/ ٣١٨ ـ ٣١٩، الكاشف ١/ ١٠٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٠٠، تقريب التهذيب ٩٧، خلاصة التذهيب ٢٥.

(٤) تهذيب الكمال ٢/ ٣١٩، تهذيب التهذيب ١/ ٢٠٠.

(*) أقوال النُقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن سعد: وكان ثقة إن شاء الله؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال الدارقطني في سؤالات الحاكم: ثقة مأمون؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات، وروى عنه شعبة بن الحجاج وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٣٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٢٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٣٩، الثقات ٤/ ٦٢، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٨، تاريخ أسماء الثقات ٧٤، الكاشف ١/ ١٠٢، تقريب التهذيب ٩٧.

فقد اتفق الأئمة على كمال ثقة الأزرق بن قيس، إلا ما كان من أبي حاتم حيث=

١١٠ ـ خ[١] س: أزهر بن جَميل بن جَناح أبو محمد[٢] الهاشمي مولاهم، البصري، الشَّطِّيّ. مات سنة إحدى وخمسين ومئتين، وقيل: سنة خمسين[٣].

= قال فيه: صالح الحديث. وهذه العبارة كثيراً ما يستعملها فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة، مثال ذلك:

١ ـ قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢١٦/١/١ في ترجمة إسحاق بن حازم المدني: «قال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال ابن معين، وأحمد بن حنبل: ثقة».

٢ ـ وفيه أيضاً ٢١٢/١/١ في ترجمة إسحاق بن سُويد العدوي: «قال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال ابن معين، وأحمد بن حنبل: ثقة».

٣ ـ وفيه أيضاً ٧/١/٢ في ترجمة الحسن بن الحكم النَّخَعي: «قال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال ابن معين، وأحمد بن حنبل: ثقة».

٤ ـ وفيه أيضاً ٣٦/١/٢ في ترجمة الحسن بن مسلم بن يَنَّاق المكي: «قال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال ابن معين، وأبو زرعة: ثقة».

٥ ـ وفيه أيضاً ٢٧٥/١/٢ في ترجمة حُيَي بن هانئ المصري: «قال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال ابن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة: ثقة».

٦ ـ وفيه أيضاً ٢٥٢/١/١ ـ ٢٥٣ في ترجمة أيوب بن عائذ الطائي: «قال أبو حاتم: ثقة، صالح الحديث، صدوق؛ وقال ابن معين: ثقة».

٧ ـ وفيه أيضاً ٥٠٨/١/١ ـ ٥٠٩ في ترجمة جَبَلة بن سُحَيْم الكوفي: «قال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال مرة: ثقة؛ وقال القطان، وابن معين، وأحمد بن حنبل: ثقة». انتهى عرض الأمثلة باختصار وتصرف.

فدل هذا على تشدد أبي حاتم في استعمال تلك اللفظة، وقد قال الذهبي في رسالته في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٠: «أبان بن يزيد العطار: أحد الثقات، قال فيه أبو حاتم: صالح الحديث. وهذه العبارة تدل على أن غيره من رفقائه أثبت منه».

وخلاصة القول: إن الأزرق بن قيس ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) وروى عنه أبو داود في كتاب «الزهد» المفرد.

(٢) وقيل في كنيته: أبو الحسن.

(٣) ترجمته في: التاريخ الصغير ٣٩٤/٢، معرفة الثقات ٢١٥/١، الجرح =

قال النسائي: ثقة[(١)].

وقال أيضاً: لا بأس به[(٢)(*)].

١١١ ـ د س ق: أزهر بن القاسم أبو بكر الرَّاسِبِي، البصري، ثم المكي[(٣)(٤)].

= والتعديل ١/ ١/ ٣١٥، الثقات ٨/ ١٣٢، التعديل والتجريح ١/ ٣٩٧، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٤٠، المعجم المشتمل ٧٢، تهذيب الكمال ٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢١، الكاشف ١/ ١٠٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٤أ ـ ٨٤ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١، تقريب التهذيب ٩٧، خلاصة التذهيب ٢٥.

(١) التعديل والتجريح ١/ ٣٩٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٤أ ـ ٨٤ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٠١. وقد نقل مُغُلْطَاي هذا عن كتاب التعديل والتجريح للباجي.

(٢) التعديل والتجريح ١/ ٣٩٧، المعجم المشتمل ٧٢، تهذيب الكمال ٢/ ٣٢١، تهذيب التهذيب ١/ ٢٠١.

(*) **أقوال النُقَّاد فيه، ودراستها:**

قال مسلمة بن قاسم: صدوق لا بأس به؛ وقال ابن حجر: صدوق يُغرب. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه أبو داود، وشيوخه ثقات.

الثقات ٨/ ١٣٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٤أ، تقريب التهذيب ٩٧.

فقد قال النسائي في هذا الرجل: ثقة، وقال فيه مرة: لا بأس به، وهذه العبارة الأخيرة يستعملها أبو عبد الرحمٰن كثيراً في الموثقين مطلقاً. وأزهر بن جَميل من شيوخ النسائي، وهو أعرف بحال شيوخه ممن تأخر كمسلمة بن قاسم، وابن حجر، فضلاً عن أن مسلمة متكلم فيه. وما ذكره ابن حجر من أن أزهر كان يُغرب، لا يمنع من إطلاق لفظ «ثقة» فيه.

وخلاصة القول: إن أزهر بن جَميل ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ١٧٣: «كان بعد المئتين».

(٤) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٦٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣١٤ ـ ٣١٥، الثقات ٨/ ١٣١، تاريخ أسماء الثقات ٦٩، الضعفاء لابن الجوزي ١٤أ، تهذيب الكمال ٢/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠، ميزان الاعتدال ١/ ١٧٣، المغني في الضعفاء ١/ ٦٥، ديوان =

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

١١٢ ـ ع: أَسْباط بن محمد بن عبد الرحمٰن ـ وقيل: ابن أبي عبد الرحمٰن، وقيل: ابن عمرو ـ بن خالد بن ميسرة أبو محمد بن أبي عمرو القرشي مولاهم، الكوفي. ولد سنة خمس ومئة، ومات بالكوفة في المحرم سنة مئتين، وقيل: سنة تسع وتسعين ومئة[(٢)].

= الضعفاء ١٦، الكاشف ١/١٠٣، إكمال تهذيب الكمال ١/٨٥ب، تهذيب التهذيب ١/٢٠٥، تقريب التهذيب ٩٨، خلاصة التذهيب ٢٥.

(١) تهذيب الكمال ٢/٣٢٩، تهذيب التهذيب ١/٢٠٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمعدِّلون: قال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ثقة؛ وقال ابن خَلْفون: وفي كتاب قاسم بن مَسْعدة الحِجازي الأندلسي: أزهر بن قاسم ثقة؛ وقال ابن حبان في الثقات: كان يُخطىء؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال الذهبي: ليس بالحجة.

الجرح والتعديل ١/١/٣١٤ ـ ٣١٥، الثقات ٨/١٣١، تاريخ أسماء الثقات ٦٩، الكاشف ١/١٠٣، إكمال تهذيب الكمال ١/٨٥ب، تقريب التهذيب ٩٨.

لقد تبع الذهبي أبا حاتم في نفي صلاحية أزهر بن القاسم للاحتجاج، وأبو حاتم متعنت متشدد في النقد، قد قال في جماعة من رجال الصحيحين: «يكتب حديثه، ولا يحتج به». كما سبق في ترجمتي إبراهيم بن الزِّبْرِقان، والأخضر بن عَجْلان، فليرجع إليهما لزاماً.

وقد توسط ابن حجر بين أقوال المعدلين والملينين فحكم على أزهر بن القاسم بعبارة: صدوق. وما ذكره ابن حبان ـ المتشدد في النقد ـ من أنه كان يخطىء، ليس بضار، لأن الثقات غير معصومين عن السهو والخطأ.

وخلاصة القول: إن أزهر بن القاسم ثقة ـ كما قال النسائي، ومن قبله أحمد بن حنبل، وناهيك بهما ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٩٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٢٣، =

قال النسائي: ليس به بأس[١].

وقال أيضاً: لا بأس به[٢](*).

= تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٥، الطبقات ١٧٢، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٥٣، سؤالات الآجري لأبي داود ١٥٩، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٥٢، الضعفاء الكبير ١/ ١١٩ ـ ١٢٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣، الثقات ٦/ ٨٥، مشاهير علماء الأمصار ١٧٣، تاريخ أسماء الثقات ٧٢، تاريخ بغداد ٧/ ٤٥ ـ ٤٧، التعديل والتجريح ١/ ٤٠٧، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٤٥، تهذيب الكمال ٢/ ٣٥٤ ـ ٣٥٧، ميزان الاعتدال ١/ ١٧٥، المغني في الضعفاء ١/ ٦٦، الكاشف ١/ ١٠٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٧ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢١١، تقريب التهذيب ٩٨، هدي الساري ٣٨٩، خلاصة التذهيب ٢٦.

(١) تهذيب الكمال ٢/ ٣٥٦، ميزان الاعتدال ١/ ١٧٥، تهذيب التهذيب ١/ ٢١١.

(٢) التعديل والتجريح ١/ ٤٠٧. ولعل للنسائي قولاً واحداً فيه، لكن اختلف النقلة في لفظه.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن سعد: وكان ثقة صدوقاً إلا أن فيه بعض الضعف؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، وابن أبي خيثمة، والغَلَابي، وعبد الله بن شعيب: ثقة. زاد الغَلَابي: والكوفيون يضعفونه؛ وفي رواية البَرْقي: الكوفيون يضعفونه، وهو عندنا ثبت فيما يروي عن مُطَرِّف، والشَّيْباني؛ وفي رواية الدارمي، ومكان آخر من رواية الدوري: ليس به بأس. زاد الدوري: وكان يخطئ عن سفيان ـ (يعني الثوري) ـ؛ وقال عثمان بن أبي شيبة: أرجو أن يكون صدوقاً؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن أسباط بن محمد: أحب إليك في سعيد ـ (يعني ابن أبي عَرُوبة) ـ أو الخَفَّاف؟ فقال: أسباط أحب إليّ لأنه سمع بالكوفة؛ وقال العجلي: لا بأس به؛ وقال أيضاً: جائز الحديث؛ وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح؛ وقال ابن وضَّاح: لا بأس به؛ وقال قاسم بن مَسْعدة الأندلسي: ثقة؛ وقال الدارقطني لما ذكره مع جماعة: وهم أثبات؛ وقال ابن خَلْفُون: وسئل عنه ابن السكري، وأبو أحمد المروزي، وأبو بكر الحضرمي فقالوا: ثقة؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: صدوق؛ وفي المغني في=

....

=الضعفاء: ثقة؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب، وفتح الباري: ثقة. زاد في التقريب: ضُعِّف في الثوري. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ **المُلَيِّنون:** قال عبد الله بن أحمد: حدثني الحسن بن عيسى قال: سألت ابن المبارك عن أسباط، ومحمد بن فُضَيل بن غَزْوان فسكت، فلما كان بعد أيام رآني فقال: يا حسن، صاحبيك لا أرى أصحابنا يرضونهما؛ وقال العقيلي في الضعفاء الكبير: ربما يهم في شيء.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٩٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٧١، ٤/ ٤٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٥، سؤالات الآجري لأبي داود ١٥٩، الضعفاء الكبير ١/ ١١٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣، الثقات ٦/ ٨٥، السنن للدارقطني ١/ ٢١١، تاريخ أسماء الثقات ٧٢، تاريخ بغداد ٧/ ٤٦ ـ ٤٧، ميزان الاعتدال ١/ ١٧٥، المغني في الضعفاء ٦٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٧ب، تقريب التهذيب ٩٨، فتح الباري ٨/ ٢٤٦.

الدراسة والترجيح: لقد عده في الدرجة العالية للثقات: ابن سعد مع استثناء بعض الضعف، وابن معين في غالب الروايات عنه، ويعقوب بن شيبة، وأبو داود، وقاسم بن مَسْعَدة، والدارقطني، والذهبي في المغني، وابن حجر في تقريب التهذيب، وفتح الباري مع استثنائه ـ في الكتاب الأول ـ ضعفه في الثوري. وقد نقل ابن خَلْفون عن جماعة من العلماء توثيقهم المطلق له، وهم: ابن السكري، وأبو أحمد المروزي، وأبو بكر الحضرمي.

وجعله في مراتب الثقات التالية: ابن معين في بعض الروايات حيث قال: ليس به بأس، وعثمان بن أبي شيبة، والعجلي، وأبو حاتم، وقد قال: صالح، وابن وضّاح، والذهبي في ميزان الاعتدال. وتفرد بتليينه ابن المبارك، والعقيلي، هذا إلى جانب قول ابن معين في رواية الغَلَابي، والبَرْقي: الكوفيون يضعفونه.

فالفريق الأول هم الجمهور، وقول ابن سعد منهم: إلا أن فيه بعض الضعف، لا ينافي أول كلامه وهو: وكان ثقة صدوقاً، لأن أسباط بن محمد مكثر، قال المزي في تهذيب الكمال ٢/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦: «قال محمد بن عبد الله بن عمار المَوْصلي: قال لنا وكيع: إن لأسباط بن محمد القرشي آلاف حديث فاسمعوا منه، فذهبنا، فسمعناها منه، قال: وكان حديثه ثلاثة آلاف». ومن كان هكذا لا يضره الضعف اليسير، ولعل ابن سعد أراد لينه في الثوري خاصة، وليس مستغرباً أن يكون الرجل ثقة إلا في حديث راو أو إمام معين ـ ينظر في ذلك شرح علل الترمذي لابن رجب ٢/ ٦٢١ ـ ٦٧٢ ـ. =

١١٣ ـ مد ت س ق: **إسحاق بن إبراهيم بن حَبيب بن الشَّهِيد أبو يعقوب الشَّهيدي، البصري. مات في جُمادى الآخرة سنة سبع وخمسين ومئتين، وقيل: سنة ست**[١].

قال النسائي: ثقة[٢][*].

= والفريق الثاني فيهم ابن معين، وقد قال: ليس به بأس، وهذه الكلمة تساوي عنده قولهم: ثقة، فينتفي بذلك وجود الاختلاف في حكم ابن معين. وقول أبي حاتم: صالح، يستعمله كثيراً في الثقات ـ كما سبق مفصلاً في ترجمة الأزرق بن قيس الحارثي ـ، وأبو حاتم من المشهورين بالتشدد.

وأما الفريق الثالث وهم الملينون، فكلامهم لا يدل على الضعف المطلق، فضلاً عن عدم ذكرهم ما يدل على ذلك من المناكير.

وخلاصة القول: إن أسباط بن محمد ثقة ـ كما قال الجمهور ـ صحيح الحديث ـ في الجملة ـ في غير الثوري، وهذا لا يمنع أن يكون له أخطاء يسيرة في غير حديث سفيان، لأن كل مكثر يقع في ذلك، ومن هذه الأخطاء ما ذكره الدوري في تاريخه عن ابن معين ٤/ ٤٩ ـ ٥٠: «سمعت يحيى يقول، وقلت له: الأسباط يروي عن الشيباني، عن حماد، عن إبراهيم قال: سمعت ابن عباس؟ فقال: هكذا كان يقول أسباط، وهو خطأ. وقد كان أسباط يروي حديثاً يخطئ فيه، كان يروي عن الشيباني عن بُكير بن الأخنس، عن سعيد بن المسيب قال: سمعت عمر بن الخطاب. وهو أيضاً خطأ، لم يسمع من عمر شيئاً».

(١) ترجمته في: شيوخ النسائي ٣ب، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢١١، الثقات ٨/ ١١٧، سؤالات السهمي للدارقطني وغيره ١٧٣، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٥٨ب، تاريخ بغداد ٦/ ٣٧٠، المعجم المشتمل ٧٣، تهذيب الكمال ٢/ ٣٦١ ـ ٣٦٣، الكاشف ١/ ١٠٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٨أ ـ ٨٨، تهذيب التهذيب ١/ ٢١٣، تقريب التهذيب ٩٨، خلاصة التذهيب ٢٦.

(٢) شيوخ النسائي ٣ب، تاريخ بغداد ٦/ ٣٧٠، المعجم المشتمل ٧٣، تهذيب الكمال ٢/ ٣٦٢، تهذيب التهذيب ١/ ٢١٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أحمد بن حنبل ـ في رواية عبد الله ـ، وأبو حاتم: صدوق؛ وقال مسلمة بن=

١١٤ ـ د[(١)]: إسحاق بن إبراهيم بن سُويد أبو يعقوب البَلَوي، الرَّمْلي، وقد ينسب إلى جده. مات بالرملة في المحرم سنة أربع وخمسين ومئتين[(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)].

= قاسم: ثقة؛ وقال الدارقطني في رواية السهمي: ثقة مأمون؛ وفي رواية السلمي: هو وأبوه وجده ثقات؛ وقال الذهبي: حجة؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ١/١/٢١١، الثقات ٨/١١٧، سؤالات السهمي للدارقطني وغيره ١٧٣، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٥٨ب، تهذيب الكمال ٢/٣٦٢، الكاشف ١/١٠٥، إكمال تهذيب الكمال ١/٨٨أ، تقريب التهذيب ٩٨.

فقد اتفق الأئمة على ثقته، وعدالته، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة، فالجمهور على أنه ثقة مطلقاً، وأحمد، وأبو حاتم قالا فيه: صدوق، ولم يذكرا السبب في إنزاله عن الدرجة العالية للثقات، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر، فضلاً عن أن أبا حاتم مشهور بالتعنت.

وقد نقل مُغْلَطَاي في إكمال تهذيب الكمال ١/٨٨أ عن ابن أبي حاتم قوله: «سألت أبا زرعة عنه فقال: صدوق». وتبعه على هذا النقل ـ دون تثبت ـ ابن حجر في تهذيب التهذيب، وهذا وهم فيما أظن، حيث إن لفظ ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/١/٢١١ بعد أن ذكر إسحاق ونسبه، وبعض شيوخه: «سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك، وقالا: يعد في البصريين، سئل أبي عنه فقال: صدوق».

وخلاصة القول: إن إسحاق بن إبراهيم بن حبيب ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال المزي في حاشيته على تهذيب الكمال ـ كما ذكر الدكتور بشار في تعليقاته ٢/٣٦٦ ـ: «ذكر في النُّبَل أن النسائي روى عنه أيضاً، ولم أقف على ذلك بعد».

(٢) ترجمته في: المعجم المشتمل ٧٦، تهذيب الكمال ٢/٣٦٥ ـ ٣٦٦، الكاشف ١/١٠٥ ـ ١٠٦، إكمال تهذيب الكمال ١/٨٨ب، تهذيب التهذيب ١/٢١٤، تقريب التهذيب ٩٩، خلاصة التذهيب ٢٦. وقد ذكر مُغُلْطاي وغيره أن ابن حبان ذكره في الثقات، ولم أجده في المطبوع.

(٣) المعجم المشتمل ٧٦، تهذيب الكمال ٢/٣٦٦، تهذيب التهذيب ١/٢١٤.

وقال أيضاً: لا بأس به[١](*).

١١٥ ـ خ م د ت س: إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلد[٢] أبو يعقوب[٣] التَّميمي، الحَنْظلي، الهَرَوي الأصل، المروزي، ثم النيسابوري، الإمام، الحافظ، الفقيه، المفسر، المصنف، المعروف بابن راهُوْيَهْ. ولد سنة إحدى وستين ومئة، وقيل: سنة اثنتين، وقيل: سنة ثلاث، وقيل: سنة ست، ومات بنيسابور في منتصف[٤] شعبان سنة ثمان وثلاثين ومئتين، وقيل: سنة سبع وثلاثين[٥][٦].

---

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٢١٤. وعزاه إلى كتاب أسماء الشيوخ للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال أبو بكر بن أبي داود: ثقة؛ وقال مسلمة بن قاسم: كان ثقة مأموناً؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة.

تهذيب الكمال ٢/ ٣٦٦، الكاشف ١/ ١٠٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٨ب، تقريب التهذيب ٩٩.

فتبين إن إسحاق بن إبراهيم بن سُويد ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) تنظر بقية نسبه في الكنى والأسماء ٢/ ١٥٨ ـ ١٥٩، وتاريخ بغداد ٦/ ٣٤٧.

(٣) في تقريب التهذيب وحده: أبو محمد.

(٤) في التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٧٩: «مات سنة ثمان وثلاثين ومئتين ليلة السبت لأربع عشرة خلت من شعبان». وفي الكنى والأسماء ٢/ ١٥٩ نقلاً عن محمد بن إسحاق بن راهويه: «توفي رحمه الله ليلة الأحد للنصف من شعبان سنة ثمان وثلاثين ومئتين». وقال بعض العلماء: توفي يوم السبت، ودفن يوم الأحد للنصف. وقيل: مات ليلة الخميس، وقيل: توفي في رجب.

(٥) قال البخاري في التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠: «مات... وهو ابن سبع وسبعين سنة»، وفي التاريخ الصغير ٢/ ٣٦٨: «وهو ابن خمس وسبعين»، وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ٩٩: «مات... وله اثنتان وسبعون»، وقال بعضهم: توفي وهو ابن تسع وسبعين.

(٦) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠، التاريخ الصغير ٢/ ٣٦٨، =

قال النسائي: ثقة مأمون، سمعت سعيد بن ذؤيب يقول: ما أعلم على وجه الأرض مثل إسحاق[١].

وقال أيضاً: أحد الأئمة[٢].

وقال أيضاً: أحد الأئمة، أنا أقدمه على أحمد بن حنبل[٣].

= شيوخ النسائي ٣ب، الكنى والأسماء ٢/ ١٥٨ ـ ١٥٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٠٩ ـ ٢١٠، الثقات ٨/ ١١٥ ـ ١١٦، الفِهرست ٢٨٦، تاريخ بغداد ٦/ ٣٤٥ ـ ٣٥٥، التعديل والتجريح ١/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣، طبقات الفقهاء ٩٤، المعجم المشتمل ٧٤، تهذيب الكمال ٢/ ٣٧٣ ـ ٣٨٨، ميزان الاعتدال ١/ ١٨٢ ـ ١٨٣، الكاشف ١/ ١٠٦، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٢، سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٥٨ ـ ٣٨٣، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٣٣ ـ ٤٣٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٩أ ـ ٩٠ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢١٦ ـ ٢١٩، تقريب التهذيب ٩٩، خلاصة التذهيب ٢٧.

(١) تاريخ بغداد ٦/ ٣٥٠، تهذيب الكمال ٢/ ٣٨٣، ميزان الاعتدال ١/ ١٨٣، تهذيب التهذيب ١/ ٢١٧. وقد نقله المزي عن تاريخ بغداد، واقتصر الذهبي، وابن حجر على لفظة: ثقة مأمون. وورد في تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٣٤ عن النسائي قوله: «إسحاق ثقة مأمون إمام» فزيادة «إمام» لم أجدها في غير هذا الكتاب. وفي سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٧٢ عن النسائي قوله: «أحد الأئمة، ثقة مأمون». فيبدو أن الذهبي تصرف بالنقل في الكتابين، ففي تذكرة الحفاظ أتى بلفظة «إمام» بدل «أحد الأئمة»، وفي سير أعلام النبلاء جمع بين عبارتين متفرقتين. وقد فصلهما في مكان آخر من السير ١١/ ٣٨١ ـ ٣٨٢.

(٢) شيوخ النسائي ٣ب، تاريخ بغداد ٦/ ٣٥٠، المعجم المشتمل ٧٤، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ٨/ ١٣٤ ـ ١٣٥، تهذيب الكمال ٢/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣، تهذيب التهذيب ١/ ٢١٧. وقد نقل المزي هذا القول عن تاريخ بغداد. ولفظ ابن عساكر: «ثقة، أحد الأئمة» فيظهر أنه جمع بين روايتين مع حذف عبارة: «مأمون».

(٣) التعديل والتجريح ١/ ٣٧٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٠أ. وتمام الكلام في التعديل والتجريح: «قال أحمد بن سعيد، حدثنا محمد بن قاسم، قال: قلت لأبي عبد الرحمٰن النسائي: مَنْ أجلّ عندك: إسحاق بن راهويه، أو قتيبة؟ قال: إسحاق أحد الأئمة، أنا أقدمه على أحمد بن حنبل». ولفظ مُغُلْطاي مختصر، وهو: «وقيل=

وقال أيضاً: لم يكن في عصر أحمد مثل هؤلاء الأربعة: علي، ويحيى، وأحمد، وإسحاق[1](*).

= للنسائي: مَنْ أجل عندك: إسحاق أو قتيبة؟ فقال: أنا أقدم إسحاق على أحمد». وقد نقل مُغُلْطاي هذا عن كتاب المنتجالي.

(١) إكمال تهذيب الكمال ١/٣٨أ. في ترجمة أحمد بن حنبل.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون: للأئمة أقوال كثيرة في عده في أعلى مراتب التوثيق، ولما كان هذا الرجل مشتهراً بالإمامة، والتقدم، والجلالة، والثقة، أعرضت عن حصر أقوالهم تلك فيه، خشية الإطالة دون كبير جدوى، وإليك بعضها، مع افتتاحها بقول لابن راهويه نفسه يدل على عظيم حفظه:

قال أبو يزيد محمد بن يحيى بن خالد المديني: سمعت إسحاق بن إبراهيم يقول: أحفظ سبعين ألف حديث، وأذاكر بمئة ألف حديث؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي عبد الرحيم الجُوْزجاني: لا أعلم ـ أو لا أعرف ـ لإسحاق بالعراق نظيراً؛ وقال أيضاً في رواية حنبل بن إسحاق، وصالح ـ واللفظ لحنبل ـ لما سئل عن ابن راهويه: مثل إسحاق يُسأل عنه؟! إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين؛ وقال الفضل بن عبد الله الحميري: سألت أحمد بن حنبل عن رجال خراسان فقال: أما إسحاق بن راهويه فلم نر مثله؛ وقال أحمد بن سلمة: سمعت أبا حاتم محمد بن إدريس الرازي يقول: ذكرت لأبي زرعة إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وحفظَهُ للأسانيد والمتون، فقال أبو زرعة: ما رُؤي أحفظ من إسحاق. قال أبو حاتم: والعجب من إتقانه وسلامته من الغلط، مع ما رزق من الحفظ. قال أحمد بن سلمة: فقلت لأبي حاتم: إنه أملى التفسير عن ظهر قلبه. فقال أبو حاتم: وهذا أعجب، فإن ضبط الأحاديث المسندة أسهل وأهون من ضبط أسانيد التفسير وألفاظها؛ وقال أبو حاتم أيضاً ـ كما في كتاب ابنه ـ: إسحاق بن راهويه إمام من أئمة المسلمين؛ وقال الخطيب: كان أحد أئمة المسلمين، وعلماً من أعلام الدين، اجتمع له الحديث والفقه، والحفظ والصدق، والورع والزهد؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: أحد الأئمة الأعلام، ثقة حجة؛ وفي الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: إمام أهل المشرق، حجة، إمام بالإجماع؛ وقال ابن حجر: ثقة، حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير.

ب ـ المُلَيِّنون: قال أبو داود في رواية الآجري: إسحاق بن راهويه تغير قبل أن =

....

=يموت بخمسة أشهر، وسمعت منه في تلك الأيام، ورميت به.

الجرح والتعديل ١/١/٢٠٩ ـ ٢١٠، تاريخ بغداد ٦/٣٤٥، ٣٤٩ ـ ٣٥٥، ميزان الاعتدال ١/١٨٢ ـ ١٨٣، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٢، تقريب التهذيب ٩٩.

فالأئمة مجتمعون على علو درجته، وكمال ثقته، وحسبنا من ذلك أن أحمد بن حنبل ـ وناهيك به ـ يقول: «أما إسحاق بن راهويه فلم نر مثله».

وقول أبي داود ـ مع جلالة صاحبه ـ مردود، غير مستساغ، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١١/٣٧٧ ـ ٣٧٨: «فائدة لا فائدة فيها، نحكيها لُنلِيْنَها، قال أبو عبيد محمد بن علي الآجري صاحب كتاب مسائل أبي داود ـ وما علمت أحداً لينه ـ: سمعت أبا داود السِّجستاني يقول: إسحاق بن راهويه تغير قبل موته بخمسة أشهر، وسمعت منه في تلك الأيام، فرميت به. قلت: (يعني الذهبي) ـ: فهذه حكاية منكرة، وفي الجملة فكل أحد يتعلل قبل موته غالباً، ويمرض، فيبقى أيام مرضه متغير القوة الحافظة، ويموت إلى رحمة الله على تَغَيُّرِهِ، ثم قبل موته بيسير يختلط ذهنه، ويتلاشى علمه، فإذا قضى، زال بالموت حفظه، فكان ماذا؟ أفبمثل هذا يُلَيَّن عالم قط؟! كلا والله، ولا سيما مثل هذا الجبل في حفظه وإتقانه».

وقد تبع المزيُّ أبا داود في قول المتعقَّب، فأجاب به لما سئل عن حديث لإسحاق، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/١٨٣: «وذُكر لشيخنا أبي الحجاج حديث فقال: قيل: إسحاق اختلط في آخر عمره». وهذا الكلام من المزي ليس بشيء لأن كل حافظ مكثر لا بد أن يقع في حديثه بعض الوهم الذي لا يؤثر على كمال الثقة شيئاً، وقد رد الذهبي على من استغرب أو استنكر على إسحاق شيئاً من الحديث، فقال في سير أعلام النبلاء ١١/٣٧٨ ـ ٣٧٩: «نعم ما علمنا استغربوا من حديث ابن راهويه على سعة علمه سوى حديث واحد، وهو حديثه عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن ميمونة في الفأرة التي وقعت في سمن، فزاد إسحاق في المتن من دون سائر أصحاب سفيان هذه الكلمة: «وإن كان ذائباً فلا تقربوه»، ولعل الخطأ فيه من بعض المتأخرين، أو من روايه عن إسحاق.

نعم وحديث آخر تفرد به جعفر بن محمد بن الفِريابي قال: حدثنا إسحاق، حدثنا شَبَابة، عن الليث، عن عُقَيل، عن ابن شهاب، عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ إذا كان في سفر فزالت الشمس، صلى الظهر والعصر، ثم ارتحل. فهذا منكر، والخطأ فيه=

١١٦ ـ خ د س: إسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبو النضر الأموي مولاهم، الدمشقي، الفَرَاديسي، وقد ينسب إلى جده. ولد سنة إحدى وأربعين ومئة، ومات سنة سبع وعشرين ومئتين، وله ست وثمانون سنة[1].

قال النسائي: ليس به بأس[2](*).

= من جعفر، فقد رواه مسلم في صحيحه عن عمرو الناقد، عن شبابة، ولفظه: إذا كان في سفر وأراد الجمع، أخّر الظهر، حتى يدخل أول وقت العصر، ثم يجمع بينهما. تابعه الحسن بن محمد الزعفراني، عن شبابة، وقد اتفقا عليه في الصحيحين من حديث عُقيل، عن ابن شهاب، عن أنس. ولفظه: إذا عَجِل به السير، أخَّر الظهر إلى أول وقت العصر، فيجمع بينهما.

ومع رفعة إسحاق، وبراعته في الحفظ، يمكن أنه لكونه كان لا يحدث إلا من حفظه، جرى عليه الوهم في حديثين من سبعين ألف حديث، فلو أخطأ منها في ثلاثين حديثاً لما حط ذلك رتبته عن الاحتجاج به أبداً، بل كون إسحاق تُتُبِّع حديثه، فلم يوجد له خطأ قط سوى حديثين، يدل على أنه أحفظ أهل زمانه».

فتبين بعد هذا كله أن إسحاق بن راهويه حجة إمام، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٧٩، المعرفة والتاريخ ١/ ٢٠٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩، الثقات ٨/ ١١١، الكامل ١/ ٣٣٢، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٦، المؤتلف والمختلف ٤/ ٢٢٢٥، التعديل والتجريح ١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٣١، الأنساب ١٠/ ١٦١، المعجم المشتمل ٧٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٨أ، تهذيب الكمال ٢/ ٣٨٩ ـ ٣٩١، ميزان الاعتدال ١/ ١٧٩، المغني في الضعفاء ١/ ٦٨، ديوان الضعفاء ١٧، الكاشف ١/ ١٠٦ ـ ١٠٧، من تكلم فيه وهو موثق ٤١ ـ ٤٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٠ب ـ ٩١أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢١٩ ـ ٢٢٠، تقريب التهذيب ٩٩، هدي الساري ٣٨٩، خلاصة التذهيب ٢٧.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ٣٩١، تهذيب التهذيب ١/ ٢٢٠. وقال ابن حجر في هدي الساري ٣٨٩: «وثقه أبو مُسْهِر، والدارقطني، والنسائي». فيبدو أنه يريد بتوثيق النسائي قوله: ليس به بأس. والله أعلم.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمعدِّلون: قال أبو مُسْهِر عبد الأعلى بن مُسْهِر الدمشقي، =

....

=وإسحاق بن سيار النَّصِيْبي: ثقة؛ وقال أبو داود: ما رأيت بدمشق مثله، كان كثير البكاء، كتبت عنه؛ وقال أبو حاتم: ثقة؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: كان من الثقات البكائين؛ وقال ابن حبان في الثقات: ربما خالف؛ وقال الدارقطني: ثقة؛ وقال أبو علي الجَيَّاني: كان ثقة؛ وقال الذهبي في المغني في الضعفاء، والكاشف، وديوان الضعفاء: ثقة. زاد في الأخير: وله مناكير؛ وقال ابن حجر: صدوق، ضُعِّف بلا مستند.

ب ـ **المُلَيِّنون**: قال ابن عدي بعد أن ذكر لأبي النضر حديثاً عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن هشام بن عروة، متنه: «إنما الأعمال بالخواتيم»: وهذا الحديث من حديث هشام بن عروة غير محفوظ، وأبو النضر الدمشقي هذا يحدث عن يزيد بن ربيعة وهو دمشقي أيضاً، عن أبي الأشعث الصَنْعاني ـ وهو من صَنعاء دمشق ـ، عن ثوبان، عن النبي ﷺ مقدار عشرين حديثاً كلها غير محفوظة. . . ولأبي النضر أحاديث صالحة، ولم أر له أنكر مما ذكرته؛ وقال مُغُلْطاي: وقال أبو الفتح الأزدي ـ فيما ذكره ابن خَلْفون ـ: لا يتابع على حديثه ـ ثم قال ـ (يعني الأزدي) ـ: حدثنا محمد بن هارون، حدثنا الحسن بن علي، حدثنا أبو النضر إسحاق بن إبراهيم، حدثنا عمر بن المغيرة، عن داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس يرفعه: الضِّرار في الوصية من الكبائر. قال أبو الفتح: كذا قال، عن النبي ﷺ، والمحفوظ من قول ابن عباس لا يرفعه.

الجرح والتعديل ١/١/٢٠٩، الثقات ٨/١١١، الكامل ١/ ٣٣٢، ونسخة الظاهرية ٩ب، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٦، تهذيب الكمال ٢/ ٣٩٠ ـ ٣٩١، المغني في الضعفاء ١/٦٨، ديوان الضعفاء ١٧، الكاشف ١/١٠٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٠ب ـ ٩١أ، تقريب التهذيب ٩٩.

لم أجد لأحد في إسحاق بن إبراهيم بن يزيد تليناً سوى ما ذكرته عن ابن عدي، والأزدي. فأما قول ابن عدي: «وأبو النضر الدمشقي هذا يحدث عن يزيد بن ربيعة وهو دمشقي أيضاً، عن أبي الأشعث الصَّنْعاني، عن ثوبان، عن النبي ﷺ مقدار عشرين حديثاً كلها غير محفوظة» فمتعقب عليه، بأن الحمل فيها على يزيد بن ربيعة الدمشقي، قال ابن عساكر ـ كما في تهذيب التهذيب ١/ ٢٢٠ ـ: «الوهم في تلك الأحاديث من يزيد»؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٧٩: «شيخه يزيد ساقط، فالعُهدة على يزيد»؛ وقال ابن حجر في هدي الساري ٣٨٩: «وأورد له ابن عدي أحاديث الحمل فيها على شيخه». =

١١٧ ـ س[1]: إسحاق بن إبراهيم بن يونس[2] أبو يعقوب

= وأما قول الأزدي: لا يتابع على حديثه ـ (يعني: الضرار في الوصية من الكبائر) ـ فقد تعقبه ابن خَلْفون، وابن حجر، قال ابن خَلْفون ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩١أ ـ: الحمل في رفع الحديث على عمر بن المغيرة لا على إسحاق»، وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٢٢٠: «عمر ـ (يعني ابن المغيرة) ـ ضعيف جداً، فالحمل فيه عليه»، وفي هدي الساري ٣٨٩: «وذكر له الأزدي حديثاً خالفه فيه من هو أضعف منه».

فتبين أن صاحب هذه الترجمة بريء من الضعف الذي نسبه إليه ابن عدي، والأزدي.

وأما قول ابن حبان في الثقات: ربما خالف، فيبد أنه يقصد بذلك ما أشار إليه ابن عدي، والأزدي، وقد تبين لك فساد قوليهما. لكن ابن حبان أحسن بذكره لأبي النضر في الثقات.

والمعدلون لإسحاق بن إبراهيم بن يزيد متفقون على أنه ثقة مطلقاً، سوى ابن حبان، وابن حجر، حيث قال الأول: ربما خالف، وقال الآخر: صدوق ضُعف بلا مستند. ولعل الحامل لابن حجر على قوله فيه: صدوق، هو كلام ابن عدي، والأزدي، وابن حبان، وقد سبق أن أقوالهم ليست قائمة. وحسبك في كمال ثقة أبي النضر قول أبي حاتم المتشدد: ثقة.

تنبيه: نقل الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ١٧٩، وابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٢٢٠، والخزرجي في خلاصة التذهيب عن أبي زرعة توثيقه له، ولم يحددوا شخصية أبي زرعة، وعند إطلاق هذه التسمية تنصرف إلى أبي زرعة الرازي، والمراد بالذي ذكره الذهبي، وابن حجر، والخزرجي هو: الدمشقي. وقد قال الرازي في أبي النضر ـ كما في الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٠٨ ـ: «أدركناه ولم نكتب عنه».

وخلاصة القول: إن أبا النضر الدمشقي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال الدكتور بشار عواد معروف في تعليقه على تهذيب الكمال ٢/ ٣٩٣: «لم يرقم المؤلف ـ (يعني المزي) ـ برقم النسائي على ترجمة إسحاق المَنْجَنِيقي هذا، بسبب عدم وقوفه على رواية النسائي عنه في سننه، أو في عمل اليوم والليلة، أو في أي من مؤلفاته الأخرى، كما تشاهد من عدم وجود أي رقم على شيوخه، أو الرواة عنه. وقد رقم له ابن جحر برقم سنن النسائي في تهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، من غير أن يبين موضع الرواية عنه من السنن». وقال الذهبي في الكاشف ١/ ١٠٧: «وعنه س فيما قيل».

(٢) تنظر بقية نسبه في تاريخ بغداد ٦/ ٣٨٥.

البغدادي، ثم المصري، الورَّاق، الحافظ، المعروف بالمَنْجَنِيْقي. ولد بعد سنة عشر ومئتين، ومات بمصر يوم الجمعة لليلتين بقيتا من جُمادى الآخرة سنة أربع وثلاث مئة[١].

قال النسائي: صدوق[٢](*)

---

(١) ترجمته في: تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ١٤٧أ، تاريخ بغداد ٦/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦، المعجم المشتمل ٧٥، تهذيب الكمال ٢/ ٣٩٢ ـ ٣٩٥، الكاشف ١/ ١٠٧، سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٤١ ـ ١٤٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩١أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١، تقريب التهذيب ٩٩، خلاصة التذهيب ٢٧.

(٢) تاريخ بغداد ٦/ ٣٨٦، المعجم المشتمل ٧٥، تهذيب التهذيب ١/ ٢٢١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو سعيد بن يونس: وكان رجلاً صالحاً صدوقاً؛ وقال مسلمة بن قاسم: كان كثير الحديث، متقدماً فيه؛ وقال ابن عدي في ترجمة سفيان بن وكيع: وأخبرني بعض أصحابنا أن أبا عبد الرحمٰن النسائي انتقى على إسحاق بن إبراهيم بن يونس المَنْجَنِيقي مسنده، وكان إسحاق بن إبراهيم يمنع النسائي أن يجيء إليه، وكان يذهب إلى منزل النسائي حتى سمع النسائي ما انتقاه عليه حسبة في ذلك، وكان شيخ صالح ـ (كذا) ـ؛ وقال أيضاً في ترجمة داود بن الزِّبْرِقان: وكان شيخ صالح ـ (كذا) ـ. . . وهو ثقة من ثقات المسلمين؛ وقال الدارقطني: ثقة؛ وقال الخطيب: وكان صادقاً صالحاً زاهداً؛ وقال الذهبي: الإمام، المحدث، الثقة؛ وقال ابن حجر: ثقة حافظ.

الكامل نسخة الظاهرية ١٢٩ب، ١٨٥أ، تاريخ بغداد ٦/ ٣٨٦، سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٤١ ـ ١٤٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩١أ، تقريب التهذيب ٩٩.

فقد اتفق العلماء على تعديل المنجنيقي، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور وهم: تلميذ ابن عدي، والدارقطني، والذهبي، وابن حجر، وثقوه مطلقاً، وقول ابن عدي: «وكان شيخاً صالحاً»، يقصد به فيما أظن الصلاح الديني. لا العلمي، لأنه قال فيه عقب هذا: «وهو ثقة من ثقات المسلمين»، قال ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٨٠: «من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك، فقالوا: صالح الحديث. فإذا أطلقوا الصلاح، فإنما يريدون به في الديانة. والله أعلم».

وأنزله عن الرتبة العالية للثقات النسائي، وابن يونس، والخطيب، ولعل المتأخر =

١١٨ ـ خ م د ق: إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص[1] القُرشي، الأُموي، السَّعِيدي، الكوفي[2]. مات سنة سبعين ومئة، ويقال: سنة ست وسبعين[3].

قال النسائي: ثقة[4](*).

=منهم تبع المتقدم، لأن الاتفاق ظاهر بين ألفاظهم، فضلاً عن أن ابن يونس تلميذ للنسائي، والخطيب قد نقل في تاريخه كلامهما.

ويظهر أن إسحاق المنجنيقي ثقة، صحيح الحديث، لأن أحداً لم يذكره في الضعفاء، ولم يذكروا له مناكير تنزله عن رتبة الثقات العالية، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر. لكن قد يقال: إن ابن يونس جعله في درجة تالية، وهو أحد تلامذته، وأعلم الناس بالمصريين. فيجاب بأن أبا سعيد تأثر بحكم شيخه النسائي الذي هو من أقران المَنْجنيقي، والأقران قلما يوفقون لإنصاف بعضهم البعض ولو توطدت بينهم عرى الصداقة. والله أعلم.

(١) بقية نسبه: ابن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس. ينظر الطبقات الكبرى ٦/ ٣٦٢، وتهذيب الكمال ٢/ ٤٢٨.

(٢) كذا نسبه ابن سعد في الطبقات الكبرى، والبخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم ـ نقلاً عن أبي زرعة ـ في الجرح والتعديل، والمزي في تهذيب الكمال، وابن حجر في تهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، وغيرهم. لكن ابن حبان ـ في الثقات، ومشاهير علماء الأمصار ـ نسبه إلى مكة، وتبعه على ذلك الباجي في التعديل والتجريح، ولم أجد أحداً تابعهما.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٦٢، معرفة الرجال ١/ ١١٠، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٩١، التاريخ الصغير ٢/ ٢١١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١، الثقات ٦/ ٤٨ ـ ٤٩، مشاهير علماء الأمصار ١٤٩، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٩٩، التعديل والتجريح ١/ ٣٨١، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٩، تهذيب الكمال ٢/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩، الكاشف ١/ ١٠٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٣أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤، تقريب التهذيب ١٠١، خلاصة التذهيب ٢٨.

(٤) التعديل والتجريح ١/ ٣٨١، تهذيب الكمال ٢/ ٤٢٨، تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن مُحْرز: وسمعت يحيى ـ (يعني ابن معين) ـ وسئل عن إسحاق بن سعيد بن=

١١٩ ـ ع: إسحاق بن سليمان أبو يحيى العَبْدي[١] مولاهم، الكوفي[٢]، ثم الرازي، التقي، الصالح. مات بالري في أول سنة مئتين، ويقال: سنة تسع تسعين ومئة[٣].

=عمرو بن سعيد، قيل له: ثقة؟ قال: نعم؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية حنبل بن إسحاق: ليس به بأس؛ وقال أبو حاتم: هو شيخ، وهو أحب إليّ من أخيه خالد؛ وقال ابن حبان: من قدماء مشايخ أهل مكة، وكان قد عُمِّر، على تيقظ فيه وضبط وإتقان؛ وقال الحاكم في سؤالاته للدارقطني: خالد بن سعيد بن عمرو بن سعيد؟ قال ـ (يعني الدارقطني) ـ: قد أخرج عنه ـ (يعني البخاري في صحيحه) ـ وعن أخيه إسحاق، وليس بهما بأس؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

معرفة الرجال ١/ ١١٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٢١، الثقات ٦/ ٤٨ ـ ٤٩، مشاهير علماء الأمصار ١٤٩، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٩٩، تهذيب الكمال ٢/ ٤٢٨، الكاشف ١/ ١٠٩، تقريب التهذيب ١٠١.

فقد وثقه مطلقاً ابن معين، والذهبي، وابن حجر؛ وجعله في الرتبة التالية أحمد بن حنبل، والدارقطني، ولم يذكرا السبب في إنزاله عن رتبة الثقات العالية، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر، خاصة وأنه صادر عن إمام المتقدمين يحيى بن معين، وشيخي المتأخرين الذهبي، وابن حجر.

وقد تشدد أبو حاتم في قوله فيه: شيخ، وهو معروف بالتعنت.

وخلاصة القول: إن إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال السمعاني في الأنساب ٩/ ١٩٠: «هذه النسبة إلى عبد القيس... والمنتسب إليه مخيّر بين أن يقول: عَبْدي، أو عَبْقسي». وقد قال البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٣٩١: «إسحاق بن سليمان أبو يحيى العَنَزي أو العبدي، الرازي... نسبه لنا قتيبة».

(٢) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٧/ ٣٨١: «وانتقل إلى الكوفة فأقام بها سنين، ثم رجع إلى الريّ فمات بها». وقد أضاف الخطيب ـ في تاريخ بغداد ٦/ ٣٢٦ ـ في كلام ابن سعد المذكور، عقب قوله: «وانتقل» عبارة: «يعني من الري». وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٢٣: «كوفي الأصل».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٨١، الطبقات ٣٢٥، التاريخ الكبير=

قال النسائي: ثقة[(١)(*)].

= ١/١/٣٩١، معرفة الثقات ١/٢١٨، الجرح والتعديل ٢٢٣ ـ ٢٢٤، الثقات ٨/ ١١١، سؤالات السجزي وغيره للحاكم ١٩٧أ، الإرشاد ١٢٣أ ـ ١٢٣ب، تاريخ بغداد ٦/ ٣٢٤ ـ ٣٢٦، التعديل والتجريح ١/ ٣٨٠ ـ ٣٨١، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٩، تهذيب الكمال ٢/ ٤٢٩ ـ ٤٣١، الكاشف ١/ ١١٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٩٣أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥، تقريب التهذيب ١٠١، خلاصة التذهيب ٢٨.

(١) تهذيب الكمال ٢/ ٤٣١، تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال محمد بن سعيد أبو جعفر بن الأصبهاني، وابن سعد: وكان ثقة؛ وقال الباجي: قال أبو بكر ـ (يعني ابن أبي خيثمة) ـ: سئل ابن معين عنه فقال: ثقة؛ وفي كتاب مُغُلْطاي: ووثقه ابن نُمير؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني أبي قال: حدثنا إسحاق بن سليمان الرازي. وأثنى عليه؛ وقال العجلي: ثقة، رجل صالح ـ (أي أنه صالح في دينه، ثقة في حديثه) ـ؛ وقال أبو الأزهر أحمد بن الأزهر: وكان من خيار المسلمين؛ وقال أبو حاتم: صدوق، لا بأس به؛ وقال محمد بن وضَّاح: ثقة ثبت في الحديث، متعبد، كثير الحديث ـ (كذا في كتاب مُغُلْطاي نقلاً عن الثقات لابن خَلْفون) ـ؛ وقال ابن قانع: صالح؛ وقال الحاكم، والخليلي: ثقة؛ وقال الخطيب: وكان ثقة؛ وقال ابن حجر: ثقة، فاضل. وذكره ابن حبان في الثقات.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣٨١، معرفة الثقات ١/ ٢١٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٢٤، الثقات ٨/ ١١١، سؤالات السجزي وغيره للحاكم ١٩٧أ، الإرشاد ١٢٣أ، تاريخ بغداد ٦/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥، التعديل والتجريح ١/ ٣٨١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٩٣أ، تقريب التهذيب ١٠١.

فقد اتفق الأئمة على أن أبا يحيى إسحاق بن سليمان ثقة مطلقاً، سوى أبي حاتم، وابن قانع، حيث قال الأول: صدوق، لا بأس به؛ دون بيان السبب الحامل على أنزاله عن الدرجة العالية للثقات، وأبو حاتم معروف بالشدة في باب النقد. وقال الثاني، وهو ابن قانع: صالح، ويعني بهذه اللفظ ـ في غالب الظن ـ الصلاح الديني الذي اشتهر به أبو يحيى، لا الحديثي، قال ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٨٠: «من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك، فقالوا: صالح الحديث، فإذا أطلقوا الصلاح، فإنما يريدون به الديانة. والله أعلم».

وخلاصة القول: إن أبا يحيى ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

١٢٠ ـ خ م د س: إسحاق بن سُوَيْد بن هُبَيرة العَدَوي[1]، التميمي، البصري، الشاعر. مات سنة إحدى وثلاثين ومئة، ويقال: سنة اثنتين[2].

قال النسائي: ثقة[3](*).

---

(١) قال ابن حجر في فتح الباري ٤/ ١٢٦ لما نسبه: «العَدَوي، عَدي مُضر».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٤٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٢٤ ـ ٢٦، الطبقات ٢١٦، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٨٩، معرفة الثقات ١/ ٢١٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٢٢، الثقات ٦/ ٤٧ ـ ٤٨، مشاهير علماء الأمصار ١٥٢، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢١أ، تاريخ أسماء الثقات ٦١ ـ ٦٢، التعديل والتجريح ١/ ٣٨١ ـ ٣٨٢، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٣١، تهذيب الكمال ٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٤، الكاشف ١/ ١١٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٣أ ـ ٩٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٦، تقريب التهذيب ١٠١، هدي الساري ٣٨٩، فتح الباري ٤/ ١٢٦، خلاصة التذهيب ٢٨.

(٣) التعديل والتجريح ١/ ٣٨٢، تهذيب الكمال ٢/ ٤٣٣، تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٦، هدي الساري ٣٨٩. ولفظ ابن حجر في الكتاب الأخير: «وثقه ابن معين، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة: كان إسماعيل بن عُلية يحدثهم عن إسحاق بن سويد، فربما سألوه عن ذلك الحديث عن يزيد الرِّشْك، فيقول: إني لأعجب منكم، أحدثكم عن إسحاق، وتسألوني عن يزيد!؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة إن شاء الله؛ وقال ابن معين ـ في رواية الكَوْسج، وابن أبي خيثمة ـ، وأحمدُ بن حنبل ـ في رواية عبد الله ـ، والعجلي: ثقة. زاد العجلي: وكان يَحْمِل على عليّ رضي الله عنه؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال ابن حبان: من المتقنين؛ وقال ابن خَلْفون في الثقات: وتكلم في مذهبه؛ وقال ابن حجر: صدوق تُكُلِّم فيه للنَّصْب. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المجرِّحون: قال أبو العرب القَيْرَواني: كان يحمل على عليّ تحاملاً شديداً، وقال: لا أحب علياً، وليس بكثير الحديث، ومن لم يحب الصحابة فليس بثقة ولا كرامة.

=

= الطبقات الكبرى ٧/٢٤٣، معرفة الثقات ١/٢١٩، الجرح والتعديل ١/١/٢٢٢، الثقات ٦/٤٧ ـ ٤٨، مشاهير علماء الأمصار ١٥٢، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢١أ، تاريخ أسماء الثقات ٦١ ـ ٦٢، التعديل والتجريح ١/٣٨٢، إكمال تهذيب الكمال ١/١٩٣أ ـ ١٩٤أ، تهذيب التهذيب ١/٢٣٦، تقريب التهذيب ١٠١.

فجمهور العلماء على أن إسحاق بن سويد ثقة مطلقاً، وأما قول أبي حاتم: «صالح الحديث»، فقد تقدم في ترجمة الأزرق بن قيس، أنه يستعمل هذا اللفظ كثيراً فيمن وصف بالثقة المطلقة. وأما ابن حجر فإنه أراد بقوله: «صدوق، تكلم فيه للنصب» التوسط والجمع بين أقوالهم. ولم يأت أحد من المعدلين الذين أنزلوا إسحاق بن سُويد عن الدرجة العالية بالسبب المفسر المقبول.

وَطَعْنُ بعضهم في إسحاق بن سُويد، إنما سببه ـ كما هو ظاهر ـ المذهب، لا الحديث، والذي استنكر عليه من المذهب أنه كان من أهل النَّصْب، قال الفَيْرُوْزَابَاذي في القاموس المحيط، تحت مادة نَصِبَ ١٧٧: «والنواصب، والناصبيَّة، وأهل النَّصْب: المُتَدينون ببِغْضَة علي رضي الله عنه، لأنهم نصبوا له أي عادَوْه»، وقال ابن حجر في هدي الساري ٤٥٩: «والنَّصب: بغض عليّ، وتقديم غيره عليه». وقد كان النَّصب مذهب غالب الشاميين، وكثير من البصريين، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٣/٥٥١ ـ ٥٥٢: «غالب الشاميين فيهم توقف عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه من يوم صِفِّين، ويرون أنهم وسلفهم أولى الطائفتين بالحق»، وقال ابن حجر في لسان الميزان ٤/٤٣٩: «والنَّصْب معروف في كثير من أهل البصرة».

والناصبيّة من أهل الرواية رغم سوء مذهبهم كانوا ـ في غالبيتهم ـ أهل صدق ـ بخلاف الشيعة والرافضة ـ وقد اعتمد أصحاب الصحيح على جماعة منهم، وكان عامة الأئمة لا يمتنعون عن توثيق من اتهم بذلك، إن كان صادقاً مأموناً في حديثه، ولم يكن داعية إلى مذهبه. ومن فوائد ابن حجر في هذا المقام قوله في تهذيب التهذيب ٨/٤٥٨ في ترجمة لِمَازَة بن زَبّار البصري: «وقد كنت أستشكل توثيقهم الناصبي غالباً، وتوهينهم الشيعة مطلقاً، ولا سيما أن علياً ورد في حقه: لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق. ثم ظهر لي في الجواب عن ذلك أن البغض هٰهنا مقيد بسبب وهو كونه نصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأن من الطبع البشري بغض من وقعت منه إساءة في حق المبغض والحب بعكسه، وذلك ما يرجع إلى أمور الدنيا غالباً، والخير في حب علي وبغضه ليس على العموم، فقد أحبه من أفرط فيه حتى ادعى أنه نبي أو أنه إله ـ تعالى الله =

١٢١ ـ خ س: إسحاق بن شاهين بن الحارث أبو بشر بن أبي عِمران الواسطي. مات بعد الخمسين ومئتين، وقد جاوز المئة[1].

=عن إفكهم ـ، والذي ورد في حق علي من ذلك قد ورد مثله في حق الأنصار، وأجاب عنه العلماء: إن بغضهم لأجل النصر كان ذلك علامة نفاقه وبالعكس، فكذا يقال في حق علي، وأيضاً فأكثر من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق اللهجة والتمسك بأمور الديانة بخلاف من يوصف بالرفض فإن غالبهم كاذب ولا يتورع في الأخبار، والأصل فيه أن الناصبة اعتقدوا أن علياً رضي الله عنه قتل عثمان، أو كان أعان عليه، فكان بغضهم له ديانة بزعمهم، ثم انضاف إلى ذلك أن منهم من قتلت أقاربه في حروب علي».

وإسحاق بن سُويد لم يذكر أحد عنه الدعوة إلى مذهبه، بل نُقل عنه ما يدل على سُنيته، حيث قال في قصيدة له ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٣ب ـ:

«ولكني أحب بكل قلبي ... وأعلم أن ذاك من الصواب
رسول الله، والصديق حباً ... به أرجو غداً حسن الثواب
وحب الطيب الفاروق عندي ... كحب أخي الظَّما بَرْد الشراب
وعثمان بن عفان شهيداً ... نقياً لم يكن دَنِس الثياب
وخير الناس بعدهم علياً ... برياً من مقال أولي الكِذاب»

فكلامه هذا يعارض ما اتهم به من النصب، والبغض لعلي رضي الله عنه، ولو ترك حديث كل من اتهم ببدعة لضاعت جملة كبيرة من الآثار، قال ابن جرير الطبري ـ كما في هدي الساري ٤٢٨ ـ: «لو كان كل من أُدعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة، ثبت عليه ما ادعي به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار، لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه».

وخلاصة القول: إن إسحاق بن سويد ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: شيوخ النسائي ٣ب، الثقات ٨/ ١١٧، التعديل والتجريح ١/ ٣٨٢، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٣٢ ـ ٣٣، المعجم المشتمل ٧٦، تهذيب الكمال ٢/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥، الكاشف ١/ ١١٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، تقريب التهذيب ١٠١، خلاصة التذهيب ٢٨.

قال النسائي: لا بأس به[١].

وقال أيضاً: صدوق[٢][*].

١٢٢ ـ ٤: إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كِنانة القرشي، العامري مولاهم، ويقال: الثَّقفي، المدني، وقد ينسب إلى جده[٣].

---

(١) شيوخ النسائي ٣ب، التعديل والتجريح ١/ ٣٨٢، المعجم المشتمل ٧٦، تهذيب الكمال ٢/ ٤٣٥، تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٧.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٧. وتمام كلام مُغُلْطاي: «وقال النسائي في بعض نسخ مشيخته: صدوق». وعبارة ابن حجر: «وقال النسائي في أسامي شيوخه: كتبنا عنه بواسط، صدوق».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مسلمة بن قاسم: صدوق؛ وقال ابن حبان: مستقيم الحديث؛ وقال ابن خَلْفون: قال غير النسائي: هو ثقة؛ وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق.

الثقات ٨/ ١١٧، الكاشف ١/ ١١٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٤أ، تقريب التهذيب ١٠١.

فإسحاق بن شاهين لم يصرح أحد بعبارة التوثيق فيه، سوى ما نقله ابن خَلْفون عن غير النسائي، وهو مبهم لا دليل عليه، حيث لم أجد ما يفيد ذاك التوثيق الرفيع إلا قول ابن حبان.

وقد اتبع الجمهور النسائي في لفظ حكمه الثاني؛ وفي المعنى المشهور عندهم من حكمه الأول، مع أن هذا الحكم يستعمله أبو عبد الرحمن كثيراً في الموثقين مطلقاً، لكن لما اختلف حكم النسائي فيه، ولم يصرح أحد من الأئمة المسمين بالتوثيق الرفيع، تحرجت عن الجزم بهذا التوثيق.

وخلاصة القول: إن إسحاق بن شاهين صدوق، حسن الحديث في أقل أحواله. والله أعلم.

(٣) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٨٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢١٦، ٢٢٦، ٢٢٧، الثقات ٤/ ٢٤، تهذيب الكمال ٢/ ٤٤٠ ـ ٤٤٢، الكاشف ١/ ١١١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٦أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩، تقريب التهذيب ١٠١، خلاصة التهذيب ٢٩.

قال النسائي: ليس به بأس[(١)][(*)].

١٢٣ ـ ع: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة زيد بن سهل[(٢)] أبو يحيى، وقيل: أبو نجيح، الأنصاري، النَّجّاري، المدني، ابن أخي أنس بن مالك رضي الله عنه. مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين ومئة، ويقال: سنة أربع وثلاثين، وقيل: سنة ثلاثين[(٣)].

---

(١) تهذيب الكمال ٢/ ٤٤٢، تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو زرعة، وأبو الحسن بن القطان: ثقة؛ وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٢٧، الثقات ٤/ ٢٤، الكاشف ١/ ١١١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٦أ، تقريب التهذيب ١٠١.

فقد اتبع الذهبي، وابن حجر المعنى المشهور من عبارة: «ليس به بأس» التي قالها النسائي، مع أن هذا الإمام يستعملها كثيراً في الموثقين الرفعاء.

وصرح غير ما واحد بتوثيق إسحاق مطلقاً، منهم أبو زرعة ـ وحسبك به ـ، وقد كان هذا الإمام من النقاد البُصراء، قال فيه الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٨١: «يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل، يبين عليه الورع والمَخْبُرَة، بخلاف رفيقه أبي حاتم، فإنه جَرَّاح».

وخلاصة القول: إن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كِنانة ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) تنظر بقية نسبه في الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٢٨٨.

(٣) ترجمته في الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٢٨٨ ـ ٢٨٩، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٢٦ ـ ٢٧، الطبقات ٢٦٥، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤، معرفة الثقات ١/ ٢١٩، المعرفة والتاريخ ١/ ٤٢٣، ٤٢٧، ٢/ ٤٦٦، التاريخ ٢/ ٧٢٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٢٦، الثقات ٤/ ٢٣، مشاهير علماء الأمصار ٦٧، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢١أ، ٢١ب، تاريخ أسماء الثقات ٦٣، التعديل والتجريح ١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٩ ـ ٣٠، تهذيب الكمال ٢/ ٤٤٤ ـ ٤٤٦، الكاشف ١/ ١١١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٦أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠، تقريب التهذيب ١٠١، خلاصة التذهيب ٢٩.

قال النسائي: ثقة[(١)(*)].

١٢٤ ـ خ م ت س ق: إسحاق بن منصور بن بَهْرام أبو يعقوب التميمي، المَرْوزي، ثم النيسابوري، الكَوْسَج، الحافظ، الفقيه. ولد بمرو بعد السبعين ومئة، ومات بنيسابور[(٢)] في جُمادى الأولى سنة إحدى

---

(١) تهذيب الكمال ٢/ ٤٤٥، تهذيب التهذيب ١/ ٢٤٠

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن سعد: قال محمد بن عمر ـ (يعني الواقدي) ـ: وكان أَهْيأ ـ (أي أصلح) ـ من أخيه عبد الله، وأثبت، وكان مالك بن أنس لا يقدم عليه في الحديث أحداً... وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسج، وابن أبي مريم: ثقة. زاد ابن أبي مريم: حجة؛ وفي رواية ابن الجُنَيْد: سمعت ابن معين يقول: إسماعيل، وإسحاق، وعبد الله بنو عبد الله بن أبي طلحة إخوة، مدنيون. قلت: ثقات؟ قال: نعم ثقات؛ وقال ابن خَلْفون: هو عندهم ثقة، قاله ابن نُمير، وغيره؛ وقال العجلي، وأبو زرعة، والفسوي، وأبو حاتم: ثقة. زاد أبو زرعة: وهو أشهر إخوته، وأكثرهم حديثاً، من عبد الله، ويعقوب، وإسماعيل، وعمرو؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان مقدَّماً في رواية الحديث، والإتقان فيه: وقال الذهبي: حجة؛ وقال ابن حجر: ثقة حجة. وذكره ابن شاهين في الطبقات.

الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٢٨٨ ـ ٢٨٩، معرفة الثقات ١/ ٢١٩، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٦٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٢٦، الثقات ٤/ ٢٣، تاريخ أسماء الثقات ٦٣، التعديل والتجريح ١/ ٣٨٠، تهذيب الكمال ٢/ ٤٤٥، الكاشف ١/ ١١١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٩٦أ تقريب التهذيب ١٠١.

فعبارة: «وكان ثقة، كثير الحديث» في كلام ابن سعد، هي له، لا للواقدي فيما أظن، لأن ابن سعد يكثر من استعمال هذه العبارة.

وقد اتفق الأئمة على أن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ثقة، حجة، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) اختلف في يوم وفاته، ودفنه: فقال البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٣٩٣: «مات... يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء، لعشر خَلَون من جُمادى الأولى»، وقال الحسين بن محمد القَبَّاني ـ كما في تاريخ بغداد ٦/ ٣٦٤ ـ: «مات... يوم الخميس، =

وخمسين ومئتين[١].

قال النسائي: ثقة[٢].

وقال أيضاً: ثقة، ثبت[٣][*].

= ودفن يوم الجمعة لعشر بقين من جُمادى الأولى»، وقال القَرَّاب ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٩أ ـ: «مات يوم الثلاثاء لسبع بقين من جُمادى ـ (يعني الأولى) ـ». وقد تبع المتأخرون البخاري، والقباني، ولم أجد أحداً وافق القَرَّاب.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٠٤، التاريخ الصغير ٢/ ٣٩٣، شيوخ النسائي ٣ب، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٣٤، الثقات ٨/ ١١٨، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٤٠أ، تاريخ أسماء الثقات ٦٢، تاريخ بغداد ٦/ ٣٦٢ ـ ٣٦٤، التعديل والتجريح ١/ ٣٧٩، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٣٠، المعجم المشتمل ٧٧، تهذيب الكمال ٢/ ٤٧٤ ـ ٤٧٨، الكاشف ١/ ١١٣، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٥٨ ـ ٢٦٠، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٢٤ ـ ٥٢٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٨ب ـ ٩٩أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠، تقريب التهذيب ١٠٣، خلاصة التذهيب ٣٠.

(٢) شيوخ النسائي ٣ب، تاريخ بغداد ٦/ ٣٦٤، المعجم المشتمل ٧٧، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٨/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٨/ ٢٨٣ تهذيب الكمال ٢/ ٤٧٦، تهذيب التهذيب ١/ ٢٥٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال عثمان بن أبي شيبة: ثقة صدوق، وكان غيره أثبت منه؛ وقال مسلم بن الحجاج: ثقة مأمون؛ وقال أبو حاتم: صدوق؛ وقال مسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال الذهبي: الإمام... الحجة؛ وقال ابن حجر: ثقة ثبت. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٣٤، الثقات ٨/ ١١٨، تاريخ أسماء الثقات ٦٢، تاريخ بغداد ٦/ ٣٦٤، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٥٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٨ب، تقريب التهذيب ١٠٣.

فالجمهور على أنه ثقة مطلقاً، وقول أبي حاتم: «صدوق» يحمل على تشدده.

فتبين أن إسحاق بن منصور الكَوْسج ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

١٢٥ ـ م ت س ق: إسحاق بن موسى بن عبد الله بن موسى بن عبد الله بن يزيد(١) أبو موسى الأنصاري، الخَطْمي، المدني، ثم الكوفي، ثم السَّامَرائي(٢)، القاضي. مات بِجُوْسِيَة ـ إحدى قرى حِمص ـ في شهر ربيع الآخر سنة أربع وأربعين ومئتين(٣).

قال النسائي: ثقة(٤).

وقال أيضاً: لا بأس به(٥)(*).

---

(١) تنظر بقية نسبه في تاريخ بغداد ٦/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦.

(٢) قال الخطيب في تاريخ بغداد ٦/ ٣٥٥، ٣٥٦: «مديني ـ (يعني: مدني) ـ الأصل، كوفي الدار، ورد بغداد، وحدث بها، وبسُرَّ من رأى... ـ (ثم نقل عن النسائي قوله) ـ: أصله كوفي، وكان بالعسكر». وكلام النسائي لا يخالف كلام الخطيب، فَسَكَنُ إسحاق بالعَسْكر ـ أي سامَرَّاء ـ في آخر أيامه، حمل النسائي على التنبيه على أنه كوفي الأصل، كي لا يظن أن أصله من العَسْكر، وهذا لا يمنع أن يكون مدني الأصل، كوفي الدار.

(٣) ترجمته في: التاريخ الصغير ٢/ ٣٨٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٣٥، الثقات ٨/ ١١٦، تاريخ بغداد ٦/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٣٣ ـ ٣٤، المعجم المشتمل ٧٧، تهذيب الكمال ٢/ ٤٨٠ ـ ٤٨٣، الكاشف ١/ ١١٣ ـ ١١٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٩أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٥١، تقريب التهذيب ١٠٣، خلاصة التذهيب ٣٠.

(٤) تاريخ بغداد ٦/ ٣٥٦، تهذيب الكمال ٢/ ٤٨٢، تهذيب التهذيب ١/ ٢٥١.

(٥) المعجم المشتمل ٧٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٩أ.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يُطْنب القول في صدقه وإتقانه؛ وقال الخطيب: وكان ثقة؛ وقال الذهبي: وكان حجة؛ وقال ابن حجر: ثقة متقن. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٣٥، الثقات ٨/ ١١٦، تاريخ بغداد ٦/ ٣٥٥، الكاشف ١/ ١١٤، تقريب التهذيب ١٠٣.

فظهر أن إسحاق بن موسى الخَطْمي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

١٢٦ ـ س: إسحاق بن يعقوب بن إسحاق أبو محمد البغدادي، ثم الشامي[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

١٢٧ ـ ع: إسحاق بن يوسف بن يعقوب بن مِرْداس[٣] أبو محمد المَهْري، ويقال: المَخْزومي[٤] مولاهم، الواسطي، الحافظ، المقرئ، العابد، المعروف بالأزرق. ولد سنة سبع عشرة ومئة، وقيل: سنة عشرين[٥]، ومات بواسط سنة خمس وتسعين ومئة، ويقال: سنة أربع[٦]،

---

(١) ترجمته في: تاريخ بغداد ٦/٣٧٣، المعجم المشتمل ٧٨، تهذيب الكمال ٢/٤٩٦، الكاشف ١/١١٤، تهذيب التهذيب ١/٢٥٧، تقريب التهذيب ١٠٣، خلاصة التذهيب ٣٠.

(٢) المعجم المشتمل ٧٨، تهذيب الكمال ٢/٤٩٦، تهذيب التهذيب ١/٢٥٧.

(*) **أقوال النُقَّاد فيه:**

لم أجد فيه إلا قول النسائي: ثقة، وقد اعتمد هذا القول فيه الأئمة المتأخرون دون نكير، فتبين أن إسحاق بن يعقوب ثقة، صحيح الحديث، وإن لم يرو عنه إلا النسائي، لأن رواية إمام ناقد عن رجل، وتوثيقه له، كافيان ـ عند المحققين ـ في رفع الجهالة، وثبوت العدالة. والله أعلم.

(٣) لم يذكر المتقدمون أسماء أجداده سوى بحشل في تاريخ واسط حيث أصعد نسبه إلى مِرداس بالصورة المذكورة، وتبعه على ذلك من المتأخرين الباجي، وابن طاهر المقدسي، وأسقط المزي، والذهبي، وابن حجر اسم جده يعقوب، فقالوا: إسحاق بن يوسف بن مِرْداس. وقال الخطيب ـ كما في تاريخ بغداد ٦/٣١٩ ـ: «إسحاق بن يوسف بن محمد»، فلعله من وَهَم النساخ.

(٤) قال بَحْشل في تاريخ واسط ١٤٠: «المَهْري، ويقال: المَخْزومي، والمَهْري أصح».

(٥) وفي التعديل والتجريح ١/٣٨٤: «ولد سنة عشر ومئة» فيحتمل أنه سقط الحرفان الأخيران من كلمة: «عشرين» من غير المؤلف.

(٦) قال بعضهم ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ١/١٠٠ب ـ ١٠١أ ـ: «مات في آخر سنة أربع، أو أول سنة خمس».

وقيل: سنة ست[1].

قال النسائي: ثقة[2](*).

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣١٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٠، ١٥٦، الطبقات ٣٢٧، تاريخ خليفة ٤٦٦، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٠٦، التاريخ الصغير ٢/ ٢٧٦، معرفة الثقات ١/ ٢٢١، تاريخ واسط ١٤٠ ـ ١٤١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٣٨، الثقات ٦/ ٥٢، مشاهير علماء الأمصار ١٧٧، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٣١ب، تاريخ بغداد ٦/ ٣١٩ ـ ٣٢١، التعديل والتجريح ١/ ٣٨٤، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٣٠، تهذيب الكمال ٢/ ٤٩٦ ـ ٥٠٠، الكاشف ١/ ١١٥، سير أعلام النبلاء ٩/ ١٧١ ـ ١٧٢، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٢٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٠أ ـ ١٠٠ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨، تقريب التهذيب ١٠٤، خلاصة التذهيب ٣٠.

(٢) السنن الكبرى ١١٠. وقد ذكر النسائي ذلك في سند حديث فقال: «أخبرنا عبد الرحمٰن بن محمد هو ابن سلّام الطَّرَسُوسي، قال: حدثنا إسحاق هو ابن يوسف الواسطي الأزرق ثقة...».

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال ابن سعد ـ كما في الطبقات ـ: وكان ثقة، وربما خلط؛ وفي تاريخ بغداد عنه: كان ثقة، وربما غلط؛ وقال الدارمي لابن معين: فإسحاق الأزرق؟ فقال: ثقة. قلت ـ (أي الدارمي) ـ: إسحاق أحبّ إليك أو ابن مُسْهِر؟ فقال: ابن مُسْهِر أحبّ إليّ؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي داود: إسحاق ـ يعني الأزرق ـ، وعبّاد بن العوّام، ويزيد، كتبوا عن شَريك بواسط من كتابه، كان قدم عليهم في حفر نهر. قال ـ (يعني أحمد) ـ: كان شَريك رجلاً له عقل، فكان يحدث بعقله. فقال أحمد: سماع هؤلاء أصح عنه. قيل: إسحاق الأزرق ثقة؟ فقال: إي والله ثقة؛ وقال أحمد أيضاً ـ كما في التعديل والتجريح ـ: كان إسحاق الأزرق حافظاً، ولكنه كان كثير الخطأ عن سفيان ـ (يعني الثوري) ـ؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال يعقوب بن شيبة في حديث رواه معاوية بن هشام عن شَريك: وكان من أعلمهم بحديث شَريك هو وإسحاق الأزرق؛ وقال أبو حاتم: صحيح الحديث، صدوق، لا بأس به؛ وقال البزار: كان ثقة؛ وقال ابن حبان: من متقني الواسطيين؛ وقال الخطيب: وكان من الثقات المأمونين، وأحد عباد الله الصالحين؛ وقال ابن خَلْفون: وهو ثقة؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة، عابد، رفيع القدر، إمام؛ وفي تذكرة الحفاظ: احتجوا كلهم به؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، =

١٢٨ ـ خت د س: أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم أبو سعيد القُرشي، الأُموي المصري، الحافظ، المصنِّف، المقلب بأسد السُّنَّة[1]. ولد بمصر، ويقال: بالبصرة سنة اثنتين وثلاثين ومئة، ومات في المحرم سنة اثنتي عشرة ومئتين، ويقال: سنة ثلاث عشرة[2].

=الحافظ، الحجة... وكان حُجةً وفاقاً، له قدم راسخ في التقوى... وكان من أعلم الناس بشَريك؛ وقال ابن حجر: ثقة.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣١٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٠، معرفة الثقات ١/ ٢٢١، الجرح والتعديل ١/١/٢٣٨، مشاهير علماء الأمصار ١٧٧، تاريخ بغداد ٦/ ٣١٩، ٣٢٠ ـ ٣٢١، التعديل والتجريح ١/ ٣٨٤، تهذيب الكمال ٢/٤٩٩، الكاشف ١/ ١١٥، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٢٠، سير أعلام النبلاء ٩/ ١٧١ ـ ١٧٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٠ب، تقريب التهذيب ١٠٤.

فلعل الصواب في قول ابن سعد ما نقله الخطيب، لأنه لم يُعْرَف عن إسحاق بن يوسف بن يعقوب بن مِرداس التخليط، وغلطه في بعض الأحيان لا ينزله عن رتبة الثقات العالية، لأن غلطه ذاك محتمل، والثقة غير معصوم من الغلط. وخطؤه في حديث سفيان خاصة، لم يمنع الإمام أحمد عن توثيقه مطلقاً، وقول أبي حاتم: صدوق، لا بأس به؛ يريد به ما يساوي التوثيق المطلق عند الجمهور، بدليل وصفه لحديثه بالصحة، فضلاً عن أن أبا حاتم متشدد متثبت.

وخلاصة القول: إن إسحاق بن يوسف بن يعقوب بن مِرداس ثقة ـ كما قال النسائي، وغيره ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال مُغْلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠١ب: «قيل له ذلك لكتاب صنفه في السنة، وقيل: إن الكتاب صنعة ابنه سعيد فيما ذكره الصَّرِيفيني»، ثم نقل عن بعض العلماء أنه يلقب بخياط السنة، وهذا خلاف المشهور.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/٤٩، التاريخ الصغير ٢/ ٣٣١، معرفة الثقات ١/ ٢٢٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٣٨، الثقات ٨/ ١٣٦، الإرشاد ٢٤ب، تهذيب الكمال ٢/ ٥١٢ ـ ٥١٤، ميزان الاعتدال ١/ ٢٠٧، الكاشف ١/ ١١٥، من تكلم فيه وهو موثق ٤٣، سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٦٢ ـ ١٦٤، تذكرة الحفاظ ١/ ٤٠٢، =

قال النسائي: ثقة، ولو لم يُصَنِّف كان خيراً له[1](*).

= إكمال تهذيب الكمال ١/١٠١ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٦٠، هدي الساري ٤٥٦، تقريب التهذيب ١٠٤، حسن المحاضرة ١/٣٤٦، طبقات الحفاظ ١٧١، خلاصة التذهيب ٣١.

(١) تهذيب الكمال ٢/ ٥١٤، ميزان الاعتدال ١/٢٠٧، تهذيب التهذيب ١/ ٢٦٠. لكن الذهبي أسقط الواو قبل: لو. وقد قال ابن حجر في هدي الساري ٤٥٦ مشيراً إلى هذا القول: «وثقوه، وأشار النسائي إلى خطئه».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمعدِّلون: قال البخاري: مشهور الحديث؛ وقال العجلي: ثقة، وكان صاحب سنة؛ وقال البَزَّار: ثقة؛ وقال ابن يونس: روى أحاديث منكرة، وكان ثقة، وأحسب الآفة من غيره؛ وقال ابن قانع: وكان ثقة؛ وقال الخليلي: صالح؛ وقال الذهبي: الإمام، الحافظ، الثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق يُغْرب، وفيه نَصْب. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون: قال ابن حزم في المحلى: منكر الحديث؛ وفي الإيصال: ضعيف؛ وقال عبد الحق الإشبيلي: لا يحتج به عندهم.

التاريخ الكبير ٢/١/٤٩، معرفة الثقات ١/ ٢٢٢، الثقات ٨/ ١٣٦، الإرشاد ٢٤ب، ميزان الاعتدال ١/ ٢٠٧، سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٦٢، ١٦٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠١ب، تقريب التهذيب ١٠٤.

فقد خالف ابن حزم، وعبد الحق الجمهور في تضعيفهما له، ولم يبينا السبب في ذلك، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر، وقد رد الذهبي تضعيف ابن حزم له في ميزان الاعتدال ١/ ٢٠٧ فقال: «وما علمت به بأساً إلا أن ابن حزم ذكره في كتاب الصيد ـ (يعني من المحلى) ـ فقال: منكر الحديث... وقال ابن حزم أيضاً: ضعيف، وهذا تضعيف مردود». يعني لأنه لم يفسَّر مع المعارضة.

وقول البخاري: مشهور الحديث؛ لا يدل على التوثيق، وإنما أثبته لأنبه على ذلك، قال ابن القطان في بيان الوَهَم والإيهام ١/ ٢٦٠أ ـ ٢٦٠ب: «وحرب بن عبيد الله سئل عنه ابن معين فقال: مشهور. وهذا غير كاف في تثبيت روايته، فكم من مشهور لا تقبل روايته».

وجمهور المعدِّلين على أنه ثقة مطلقاً، ولم يمتنع ابن يونس ـ وهو الخبير بالمصريين ـ من إطلاق لفظة «ثقة» فيه رغم وجود بعض المناكير في حديثه، لأنه يحسب أن النكارة فيها من غيره، وهذا كاف في تعقب ابن حجر، حيث أنزله عن الرتبة العالية =

١٢٩ ـ أسد بن وَدَاعة أبو العلاء الطائي، النَّبْهاني، الحمصي، القاضي، العابد. قتل سنة سبع وثلاثين ومئة، ويقال: سنة ست، وقيل: سنة خمس وأربعين[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

=للثقات لوجود المناكير والغرائب في حديثه، فابن يونس إمام متقن، وهو بلدي أسد بن موسى، وبلديّ الرجل أعلم به من غيره. ولعل ابن حجر اعتمد في إصدار حكمه على أسد السنة على قول النسائي: «ثقة، ولو لم يصنف كان خيراً له»، ويؤكد هذا قوله في هدي الساري: «وثقوه، وأشار النسائي إلى خطئه»، والنسائي ـ إن كان قصد في الجملة الأخيرة الإشارة إلى خطئه كما ذكر ابن حجر ـ لم يمتنع عن قوله فيه: ثقة. وقول ابن حجر: وفيه نَصْب، لم أجد من تابعه عليه. وقول الخليلي: صالح، لعله أراد به الصلاح الديني، وقد استعمل هذا اللفظ في أبي زُكير يحيى بن محمد، وأراد به هذا المعنى، قال ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٨٠: «وقول الخليلي: إنه ـ (يعني أبا زُكير) ـ شيخ صالح، أراد به في دينه؛ لا في حديثه، لأن من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك، فقالوا: صالح الحديث. فإذا أطلقوا الصلاح، فإنما يريدون به في الديانة. والله أعلم». وكان أسد بن موسى من العباد، الصالحين، فقد نقل مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠١ب عن ابن وضّاح أن أسد السنة كان من الصوفية، ولم يكن يذكر ولا يفخر بآبائه.

وخلاصة القول: إن أسد السنة ثقة، صحيح الحديث فيما لم يستنكر عليه. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٦١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٤٢٣، الطبقات ٣١٣، ٣١٥، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٤٩ ـ ٥٠، المعرفة والتاريخ ١/ ١١٧، ١٢٩، ٢/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦، الضعفاء الكبير ١/ ٢٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٣٧، الثقات ٤/ ٥٦ ـ ٥٧، مشاهير علماء الأمصار ١١٣، ميزان الاعتدال ١/ ٢٠٧، المغني في الضعفاء ١/ ٧٦، ديوان الضعفاء ١٩، لسان الميزان ١/ ٣٨٥، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٧٩ب.

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٢٠٧، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٧٩ب.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال معاوية بن صالح الحضرمي الحمصي: وكان أسد قديماً ـ (يعني: مُعَمَّراً) ـ مرضياً. وذكره ابن حبان في الثقات. =

= ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن معين في رواية الدوري: أزهر ـ (يعني ابن عبد الله) ـ الحَرَازي، وأسد بن وَدَاعة، وجماعة، كانوا يجلسون يشتمون علي بن أبي طالب، وكان ثور بن يزيد في ناحية، لا يسب علياً، فإذا لم يسب، جَرُّوا برجله؛ وقال أبو العرب القَيْرَوَاني بعد نقله لكلام ابن معين السابق ـ كما في لسان الميزان ـ: من سب الصحابة فليس بثقة ولا مأمون؛ وقال الذهبي: ناصبي يسب.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٤٢٣، المعرفة والتاريخ ١/ ١١٧، الثقات ٤/ ٥٦ ـ ٥٧، ميزان الاعتدال ١/ ٢٠٧، لسان الميزان ١/ ٣٨٥.

فطعن بعضهم فيه إنما سببه المذهب لا الحديث، وقد كان أسد ناصبياً، وتقدم في ترجمة إسحاق بن سويد بن هُبيرة أن النصب هو بغض علي رضي الله عنه، وتقديم غيره عليه، وسبق فيها أيضاً أن أهل الرواية من هؤلاء القوم، كانوا ـ في غالبيتهم ـ أهل صدق.

وقد اشترط جمهور العلماء في قبول رواية المبتدع أن لا يكون داعية إلى مذهبه، ورأى البعض ـ وفيهم أئمة ـ أن الأصل في قبول روايات المبتدعة وردها: الصدق، واجتناب الكذب، وقد حَرَّر الذهبي آراء العلماء في هذه المسألة، فقال في سير أعلام النبلاء ٧/ ١٥٤: «القدري، والمعتزلي، والجهمي، والرافضي، إذا عُلم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه، وترددوا في الداعية هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثير من الحفاظ إلى تجنب حديثه، وهجرانه. وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه، وكان داعية، ووجدنا عنده سنة تفرد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة؟ فجميع تصرفات أئمة الحديث تؤذن بأن المبتدع إذا لم تُبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تُبح دمه، فإن قبول ما رواه سائغ. وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها أن من دخل في بدعة، ولم يعد من رءوسها، ولا أمعن فيها، يقبل حديثه».

وأرى من خلال هذا القول: أن الداعية لا يقبل حديثه ـ ولو كان صادقاً ـ إذا شاركه غيره من الثقات فيه إخماداً لبدعته، أما إذا تفرد بسنة وكان من أهل الصدق، متحرزاً عن الكذب، معروفاً بالدين والورع، ولم تكن روايته متعلقة ببدعته، فتقبل تقديماً لمصلحة تحصيل ذلك الحديث، ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته، وإخماد بدعته.

وأسد بن وَدَاعة ثقة في نفسه، صحيح الحديث. لم يؤخذ عليه إلا أمر المذهب، حيث كان ناصبياً يسب علياً رضي الله عنه. فإخماداً لبدعته يستحسن عدم الاعتماد عليه=

١٣٠ ـ خ د ت س: إسرائيل بن موسى أبو موسى الكوفي، ثم البصري، نزيل الهند[١].

قال النسائي: ليس به بأس[٢](*).

=فيما شاركه فيه غيره، وأما ما تفرد به فتقدم فيه مصلحة حفظ السنة على إهانته، أي أنه يحتج به فيه لكن إذا لم تؤيد روايته بدعته. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٢٨، معرفة الرجال ٢/١٦٤، ٢٢٢، التاريخ الكبير ٢/١/٥٦، الجرح والتعديل ١/١/٣٢٩ ـ ٣٣٠، الثقات ٦/٧٩، التعديل والتجريح ١/٤٠٢، الجمع بين رجال الصحيحين ١/٤٣، تهذيب الكمال ٢/ ٥١٤ ـ ٥١٥، ميزان الاعتدال ١/٢٠٨، الكاشف ١/١١٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠١ب ـ ١٠٢أ، تهذيب التهذيب ١/٢٦١، تقريب التهذيب ١٠٤، هدي الساري ٣٨٩ ـ ٣٩٠، خلاصة التذهيب ٣١.

(٢) تهذيب الكمال ٢/٥١٥، تهذيب التهذيب ١/٢٦١. وقد قال ابن حجر في هدي الساري ٣٨٩ ـ ٣٩٠: «وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم» ويقصد بتوثيق النسائي قوله: «ليس به بأس».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمعدِّلون: قال ابن معين في رواية الكَوْسج: ثقة؛ وقال أبو بكر بن أبي شيبة في رواية ابن محرز: كان ثقة؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به؛ وقال ابن خَلَفون في كتاب الثقات: كان شيخاً صالحاً خَيِّراً فاضلاً؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال أبو الفتح الأزدي: فيه لين.

معرفة الرجال ٢/٢٢٢، الجرح والتعديل ١/١/٣٣٠، الثقات ٦/٧٩، ميزان الاعتدال ١/٢٠٨، إكمال تهذيب الكمال ١/١٠٢أ، تقريب التهذيب ١٠٤.

فقول الأزدي مرود عليه، لأنه غير مفسر، فضلاً عن أن أبا الفتح متكلم فيه، وعنده تعنت في النقد، وقد أشار الذهبي إلى عدم قبول كلامه في إسرائيل بن موسى بقوله في ميزان الاعتدال ١/٢٠٨: «وشذ الأزدي فقال: فيه لين»، وصرح ابن حجر بذلك في هدي الساري ٣٩٠ فقال: «وقال أبو الفتح الأزدي: فيه لين. والأزدي لا يعتمد إذا انفرد، فكيف إذا خالف».

فدل هذا على أن القول قولُ الموثقين، وهم ـ في الجملة ـ أعلم، وأتقن، وأرفع=

١٣١ ـ ع: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق عمرو أبو يوسف الهَمْداني، السَّبيعي، الكوفي، الحافظ، الصالح. ولد بِخُرَاسان سنة مئة، ومات بالكوفة سنة اثنتين وستين ومئة، ويقال: سنة ستين، ويقال: سنة إحدى وستين، ويقال: سنة أربع وستين[1].

قال النسائي: ليس به بأس[2].

وقال أيضاً: مُطَرِّف بن طَريف الكوفي أثبت من إسرائيل[3](*).

=من الأزدي بدرجات كثيرة. وقول أبي حاتم: لا بأس به، محمول على التوثيق المطلق للتعنت الذي عرف به أبو حاتم.

وخلاصة القول: إن إسرائيل بن موسى ثقة، صحيح الحديث. وقول النسائي: ليس به بأس، يستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٢٨ ـ ٢٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٩، ٧٢، ٢٣٥، معرفة الرجال ١/ ١١٧، تاريخ البادي عن ابن معين ٥٥، الطبقات ١٦٨، تاريخ خليفة ٤٣٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٥٦، التاريخ الصغير ٢/ ١٣٦، معرفة الثقات ١/ ٢٢٢، سؤالات الآجري لأبي داود ١٦٠ ـ ١٦١، المعرفة والتاريخ ١٤٧، ٢/ ١٦٨، ١٧٣ ـ ١٧٤، ١٧٦، العلل الكبير ١/ ١٠١، الضعفاء الكبير ١/ ١٣١ ـ ١٣٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٣٠ ـ ٣٣١، الثقات ٦/ ٧٩، مشاهير علماء الأمصار ١٦٩، الكامل ١/ ٤١١ ـ ٤١٧، تاريخ أسماء الثقات ٦٥ ـ ٦٦، تاريخ بغداد ٧/ ٢٠ ـ ٢٥، التعديل والتجريح ١/ ٤٠٢ ـ ٤٠٤، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٤٢ ـ ٤٣، تهذيب الكمال ٢/ ٥١٥ ـ ٥٢٤، ميزان الاعتدال ١/ ٢٠٨ ـ ٢١٠، المغني في الضعفاء ١/ ٧٧، الكاشف ١/ ١١٦، من تكلم فيه وهو موثق ٤٤، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٣، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٥٥ ـ ٣٦١، تذكرة الحفاظ ١/ ٢١٤ ـ ٢١٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٢أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٦١ ـ ٢٦٣، تقريب التهذيب ١٠٤، هدي الساري ٣٩٠، خلاصة التذهيب ٣١.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ٥٢٣، ميزان الاعتدال ١/ ٢٠٩، تهذيب التهذيب ١/ ٢٦٣.

(٣) السنن الكبرى ١٣٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال حَجَّاج الأعور: قلنا لشعبة: حَدِّثنا حديث أبي=

....

=إسحاق، قال: سلوا عنها إسرائيل، فإنه أثبت فيها مني؛ وقال عيسى بن يونس السَّبيعي: قال لي إسرائيل: كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن؛ وقال أيضاً: كان أصحابنا سفيان، وشَريك ـ وعد قوماً ـ إذا اختلفوا في حديث أبي إسحاق، يجيئون إلى أبي فيقول: اذهبوا إلى ابني إسرائيل، فهو أروى عنه مني، وأتقن لها مني، وهو كان قائد جده؛ وقال القطان في رواية ابن المديني: إسرائيل فوق أبي بكر بن عياش؛ وقال عبد الرحمٰن بن مهدي: قلت لسفيان الثوري: أكتبُ عن إسرائيل؟ قال: نعم، اكتب عنه فإنه صدوق أحمق؛ وقال ابن مهدي أيضاً في رواية ابن المثنى: ما فاتني الذي فاتني من حديث أبي إسحاق عن سفيان الثوري إلا لما اتكلت به على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم؛ وفي رواية محمد بن مخلد: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة، والثوري؛ وقال أبو نعيم: إسرائيل أثبت من أبي عَوانة؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، حدث عنه الناس حديثاً كثيراً، ومنهم من يستضعفه؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: زكريا بن أبي زائدة، وزهير بن معاوية، وإسرائيل، حديثهم عن أبي إسحاق قريب من السواء، وإنما أصحاب أبي إسحاق: سفيان، وشعبة؛ وفي مكان ثانٍ منها: إسرائيل أثبت في أبي إسحاق من شيبان؛ وفي مكان ثالث منها: إسرائيل وشريك أحب إليّ من مجالد؛ وفي مكان رابع منها: إسرائيل أثبت حديثاً من شَريك؛ وفي مكان آخر: قال يحيى بن آدم: كنا نكتب عنده من حفظه ـ (ثم قال ابن معين) ـ: كان إسرائيل لا يحفظ، ثم حفظ بعد؛ وقال الدارمي: قلت ـ (يعني لابن معين) ـ: فيونس بن أبي إسحاق أحب إليك أو إسرائيل؟ فقال: كل ثقة؛ وقال أيضاً: قلت: فشَريك أحب إليك أو إسرائيل؟ فقال: شَريك أحب إليّ وهو أقدم، وإسرائيل صدوق؛ وقال ابن محرز: وسمعت يحيى بن معين، وقيل له: أبو عَوانة أحب إليك أم إسرائيل؟ قال: أبو عَوانة أحب إلي منه وأثبت؛ وقال ابن معين في رواية البادي: زهير، وإسرائيل، وشَريك، وأبو عوانة، هؤلاء الأربعة في أبي إسحاق واحد، وإسرائيل أقدم من عيسى، ليس به بأس؛ وقال أيضاً في رواية ابن أبي خَيثمة، وابن أبي مريم: ثقة؛ وقال ابن الجنيد: قلت ليحيى بن معين: أيما أثبت شَريك أو إسرائيل؟ قال: إسرائيل أقرب حديثاً، وشريك أحفظ؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية الليث بن عَبْدة: إسرائيل قريب من جرير؛ وقال ابن نُمير: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الميموني: صالح الحديث؛ وقال حَرْب بن إسماعيل الكَرماني: قال أحمد بن حنبل: إسرائيل كان شيخاً ثقة. وجعل يعجب من حفظه؛ وقال أبو طالب: سئل أحمد عن شَريك وإسرائيل؟ قال: =

....

=إسرائيل كان يؤدي ما سمع، كان أثبت من شريك. قلت: من أحب إليك يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق؟ قال: إسرائيل لأنه صاحب كتاب؛ وقال الفضل بن زياد: وسئل - (يعني أحمد بن حنبل) - عن شَريك، وإسرائيل عن أبي إسحاق أيهما أحب إليك؟ فقال: شَريك أحب إليّ، لأن شَريكاً أقدم سماعاً من أبي إسحاق، وأما المشايخ فإسرائيل... قيل: فشَريك أو إسرائيل - (يعني أيهما أثبت) -؟ قال: إسرائيل كان يؤدي على ما سمع، كان أثبت من شَريك، ليس على شَريك قياس، كان يحدث الحديث بالتوهم؛ وقال أبو داود: قلت لأحمد بن حنبل: إسرائيل إذا تفرد بحديث يحتج به؟ قال: إسرائيل ثبت الحديث، كان يحيى - (يعني القطان) - يحمل عليه في حال أبي يحيى القَتَّات، قال: روى عنه مناكير. قال أحمد: ما حدث عنه يحيى بشيء. قلت لأحمد: إسرائيل أحب إليك أو شَريك؟ قال: إسرائيل إذا حدث من كتابه لا يغادر، ويحفظ من كتابه؛ وقال محمد بن موسى بن مُشَيْش: وسئل أحمد بن حنبل فقيل: أيما أحب إليك، شريك أو إسرائيل؟ فقال: إسرائيل، هو أصح حديثاً من شريك إلا في أبي إسحاق فإن شَريكاً أضبط عن أبي إسحاق، وما روى يحيى عن إسرائيل شيئاً. فقيل: لم؟ فقال: لا أدري أخبرك، إلا أنهم يقولون من قِبل أبي إسحاق لأنه خَلَّط؛ وقال أحمد في رواية الفضل بن زياد أيضاً: إسرائيل وزهير أضعف من سفيان؛ وقال العجلي: وإسرائيل ويوسف ابنا يونس جائزا الحديث؛ وقال في موضع آخر: إسرائيل ويوسف ابنا يونس بن أبي إسحاق كوفيان ثقتان؛ وقال يعقوب بن شيبة في رواية حفيده: صالح الحديث، وفي حديثه لين؛ وقال في موضع آخر: ثقة صدوق، وليس بالقوي في الحديث ولا بالساقط؛ وقال أبو داود: إسرائيل أصح حديثاً من شَريك؛ وقال أبو حاتم: ثقة، متقن، من أتقن أصحاب أبي إسحاق؛ وقال الترمذي: إسرائيل أثبت في أبي إسحاق من هؤلاء - (يعني زهير بن معاوية، وزكريا بن أبي زائدة، وغيرهما) -؛ وقال العقيلي: مختلف فيه؛ وقال ابن حبان: من المتقنين؛ وقال ابن عدي: كثير الحديث، مستقيم الحديث في حديث أبي إسحاق وغيره، وقد حدث عنه الأئمة، ولم يتخلف أحد في الرواية عنه، وهذه الأحاديث التي ذكرتها - (يعني من قبل) - من أنكر أحاديث رواها، وكل ذلك محتمل... وسائر ما ذكرت من حديثه، وما لم أذكره كلها محتملة، وحديثه عامتها - (كذا) - مستقيمة، وهو من أهل الصدق والحفظ... ولإسرائيل أخبار كثيرة غير ما ذكرته، وأضعافها عن الشيوخ الذين يروي عنهم، وحديثه الغالب عليه الاستقامة، وهو ممن يكتب حديثه، ويحتج به؛ وقال=

....

=مُغْلطاي: وقال الصدفي سعيد بن عثمان: سألت محمد بن السكري ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ عن إسرائيل بن يونس؟ فقال: كوفي، ثقة؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثبت كالأسطوانة، فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه، نعم شعبة أثبت منه إلا في أبي إسحاق. . . وكان إسرائيل مع حفظه، وعلمه، صالحاً، خاشعاً لله، كبير القدر؛ وفي سير أعلام النبلاء: الحافظ، الإمام، الحجة. . . وكان من أوعية الحديث، ومن مشايخ الإسلام؛ وفي تذكرة الحفاظ: سمع جده، وجوّد حديثه، وأتقنه. . . وكان حافظاً، حجة. . . ولا عبرة بقول من لينه؛ وفي الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: من ثقات الكوفيين، وعلمائهم، ولا سيما بجده أبي إسحاق، فإنه بصير بحديثه؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: ثقة تكلم فيه بلا حجة؛ وفي هدي الساري: أحد الأثبات؛ وفي فتح الباري: وسماع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الإتقان للزومه إياه لأنه جده، وكان خصيصاً به؛ وفي مكان آخر منه: وهو من أثبت الناس في حديث جده. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنون:** قال مؤمَّل: قيل لسفيان ـ (يعني الثوري) ـ: إسرائيل رفعه ـ (يعني رفع حديثاً ذكره مؤمل عن علي رضي الله عنه) ـ، قال: صبيان، صبيان؛ وقال محمد بن عبد الله بن أبي داود السجستاني: سمعت أبي أو غيره يقول: لما حدث إسرائيل ـ وكان منزله في السَّبيع ـ فبلغ سفيان الثوري أنه قد حدث، فقال سفيان: قد نبعت عين في السَّبيع إلا أنها مالحة. فبلغ ذلك عيسى بن يونس، فأتى سفيان، فسأله أن يكف عنه، وكان لا يحفظ من القرآن كثير شيء؛ وقال الفلاس: كان يحيى ـ (يعني القطان) ـ لا يحدث عن إسرائيل، ولا عن شريك؛ وقال ابن عمار: كان يحيى بن سعيد لا يعبأ بإسرائيل؛ وقال ابن حجر: وقال عثمان بن أبي شيبة عن عبد الرحمٰن بن مهدي: إسرائيل لص، يسرق الحديث؛ وقال ابن المديني في رواية محمد بن أحمد بن البراء: ضعيف؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية صالح: إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين، سمع منه بأَخَرة؛ وقال ابن حزم: ضعيف.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٣٧٢، ٤/ ٦، ٤٤، ٦٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٩، ٧٢، معرفة الرجال ١/ ١١٧، تاريخ البادي عن ابن معين ٥٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٦٨، العلل الكبير ١/ ١٠١، الضعفاء الكبير ١/ ١٣١ ـ ١٣٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٣٠ ـ ٣٣١، الثقات ٦/ ٧٩، مشاهير علماء=

....

=الأمصار ١٦٩، الكامل ١/ ٤١٢ ـ ٤١٣، تاريخ أسماء الثقات ٦٦، تاريخ بغداد ٧/ ٢١ ـ ٢٤، ميزان الاعتدال ١/ ٢٠٩، ٢١٠، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٣، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٥٥، ٣٥٦، تذكرة الحفاظ ١/ ٢١٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٢أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٦٣، تقريب التهذيب ١٠٤، هدي الساري ٣٩٠، فتح الباري ١/ ٣٥١، ١١/ ١٩٧.

فقد اختلف الأئمة في إسرائيل بين موثق ومجرح، وأقوال المجرحين قد ردها جملة بعضُ العلماء، وعلى الخصوص كلام ابن حزم، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٥٨: «مشى علي ـ (يعني ابن المديني) ـ خَلْفَ أستاذه يحيى بن سعيد، وقفى أثرهما أبو محمد بن حزم، وقال: ضعيف. وعمد إلى أحاديثه التي في الصحيحين فَرَدَّها، ولم يحتج بها، فلا يلتفت إلى ذلك، بل هو ثقة، نعم ليس هو في التثبت كسفيان وشعبة، ولعله يقاربهما في حديث جده، فإنه لازمه صباحاً ومساءً عشرة أعوام، وكان عبد الرحمٰن بن مهدي يروي عنه، ويقويه، ولم يصنع يحيى بن سعيد شيئاً في تركه الرواية عنه، وروايتِهِ عن مجالد». وقال في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٣: «ولا يلتفت إلى ابن حزم في رده لحديث إسرائيل وتضعفيه». وقال ابن حجر في هدي الساري ٣٩٠ عقب نقله لجملة من أقوال الموثقين: «وبعد ثبوت ذلك، واحتجاج الشيخين به، لا يجمل من متأخر ـ (يقصد به ابن حزم) ـ لا خبرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق على إسرائيل الضعف، ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائماً لاستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه، من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل، وقد بحثت عن ذلك فوجدت الإمام أبا بكر بن أبي خيثمة قد كشف علة ذلك، وأبانها بما فيه الشفاء لمن أنصف، قال ابن أبي خيثمة في تاريخه: قيل ليحيى بن معين: إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القَتَّات ثلاث مئة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاث مئة ـ يعني مناكير ـ فقال: لم يؤت منه، أُتي منهما. قلت: وهو كما قال ابن معين، فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى، فظن أن النكارة من قِبَلِهِ، وإنما هي من قِبل أبي يحيى كما قال ابن معين. وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد، فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثقه. والله أعلم».

وما نقله ابن حجر، عن عثمان بن أبي شيبة، عن ابن مهدي أنه قال: لص، يسرق الحديث. مخالف لما سبق من ثناء ابن مهدي عليه، وهذا النقل مما تفرد بذكره ابن حجر ـ فيما أعلم ـ. والمشهور عن ابن مهدي في هذا، هو ما ذكره ابن أبي حاتم=

....

=في الجرح والتعديل ١/١/ ٣٣٠ حيث قال: «أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليّ، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي يقول: كان إسرائيل في الحديث لصاً ـ يعني أنه يتلقف العلم تلقفاً ـ». فهذا النص مع تفسيره يوضح أن مراد ابن مهدي هو المدح لا الذم. ولعل كلمة «يسرق الحديث» فيما نقله ابن حجر، من تفسير عثمان بن أبي شيبة لقول ابن مهدي: لص، هذا إن صح عن عثمان هذا النقل، لأن المشهور في أصل هذه الحكاية رواية أبي بكر بن أبي شيبة لها عن ابن مهدي.

وإشارة الثوري إلى ضعفه في قوله: «صبيان، صبيان»، وقوله: «قد نبعت عين في السَّبيع إلا أنها مالحة»، معارضة بإذنه في الكتابة عنه، وقوله فيه: صدوق؛ ولا تعارض في الحقيقة بين كلامي الثوري، لأن الصدوق لا يخلو أمره من أحاديث تستنكر عليه.

وقول أحمد بن حنبل: إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين، سمع منه بأَخَرة؛ لا يدل على اللين المطلق في أبي إسحاق، لأن أحمد كان يثني على إسرائيل إذا حدث من كتابه.

فظهر أن الصواب في حال إسرائيل التعديل، لا التجريح، وإن كان المعدلون مختلفين في تحديد المرتبة التي يستحقها في حديثه عن أبي إسحاق، وفي حديثه عن غيره.

ففي حديث أبي إسحاق يرى شعبة ـ وحسبك به ـ، وعبد الرحمٰن بن مهدي، وأبو حاتم، والذهبي، وابن حجر أنه من أثبت، وأتقن الناس فيه. ويرى ابن معين، وأحمد بن حنبل أن في حديثه عن أبي إسحاق شيئاً، وفسر أحمد ذلك بأن إسرائيل سمع من جده بأَخَرة ـ أي لما تغير أبو إسحاق ـ فيكون منشأ الضعف من جده لتغيره لا منه. وقد رجح الذهبي مذهب شعبة ومن وافقه، فقال في سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٥٩ عقب ذكره للمذهبين: «قلت: هذا ـ (يعني المذهب الأول) ـ أنا إليه أَمْيل مما تقدم ـ (يعني المذهب الثاني) ـ فإن إسرائيل كان عُكاز جده، وكان مع علمه وحفظه ذا صلاح وخشوع». وهذا الدليل الذي ذكره الذهبي ليس بقائم، لأن الذين لينوا إسرائيل شيئاً في جده، لا ينكرون أنه كان قائد جده، وأنه ذو علم، وحفظ، وصلاح. بل يقولون: سمع من جده في حال تغيره، أو اختلاطه. والدليل الذي يصلح لمذهب الذهبي وغيره هو قول شعبة لما سئل عن أحاديث أبي إسحاق: «سلوا عنها إسرائيل، فإنه أثبت فيها مني». وتكفي في تقوية حديث إسرائيل عن جده هذه الشهادة من شيخ النقاد، ومقدمهم، وسيدهم شعبة بن الحجاج. أضف إلى ذلك قول ابن عدي: «مستقيم الحديث في حديث أبي إسحاق وغيره». =

١٣٢ ـ د ت س: أسلم بن يزيد[١] أبو عِمران[٢] التُّجِيبي مولاهم، وقيل: الكِنْدي ولاء، المصري، وكان وجيهاً في بلده[٣].

قال النسائي: ثقة[٤](*).

= وفي حديث غير أبي إسحاق يرى الجمهور صحته، وقد استنكر القطان حديثه عن أبي يحيى القَتَّات، وإبراهيم بن المهاجر، لكنه بين أن النكارة منهما لا منه.

هذا وقد تضاربت بعض أقوال المعدلين فيما بينها، ويحمل ذلك ـ جملة ـ على اختلاف صيغة السؤال الموجه إليهم، واختلاف المقام.

وخلاصة القول: إن إسرائيل ثقة، صحيح الحديث فيما لم يستنكر عليه، وقد اختلف في حديثه عن جده ولعله لا ينزل في ميزان المليِنين عن الدرجة الثانية للقبول. وقول النسائي: ليس به بأس، يستعمله أبو عبد الرحمٰن كثيراً في الموثقين مطلقاً. وتفضيله لمطرِّف على إسرائيل، لا ينفي الثقة المطلقة عن المفضول. والله أعلم.

(١) سمى ابن حبان أباه في كتاب الثقات ٤/٤٦، وكتاب مشاهير علماء الأمصار ١٢٢: عِمْران.

(٢) كناه ابن أبي خيثمة في تاريخه الكبير ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٢ب ـ بأبي عَمْرو.

(٣) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/٢٤، معرفة الثقات ١/ ٢٢٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٩٤، الجرح والتعديل ١/١/٣٠٧، الثقات ٤/٤٦، مشاهير علماء الأمصار ١٢٢، تهذيب الكمال ٢/٥٢٨ ـ ٥٢٩، الكاشف ١/ ١١٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٢ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٦٥، تقريب التهذيب ١٠٤، خلاصة التذهيب ٣١.

(٤) تهذيب الكمال ٢/٥٢٨، تهذيب التهذيب ١/٢٦٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال العجلي: ثقة؛ وقال الفسوي: وهؤلاء ثقات التابعين من أهل مصر، منهم... ومنهم أبو عمران أسلم التُّجِيبي؛ وقال ابن حبان: من جلة تابعي أهل مصر؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

معرفة الثقات ١/ ٢٢٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٩٤، الثقات ٤/٤٦، مشاهير علماء الأمصار ١٢٢، تقريب التهذيب ١٠٤.

فأسلم بن يزيد ثقة ـ كما قال النسائي، وغيره ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

١٣٣ ـ د: أسلم أبو سعيد التميمي، المِنْقَري، حديثه في الكوفة[١]. مات سنة اثنتين وأربعين ومئة[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

---

(١) قال البخاري في التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٤: «يعد في الكوفيين»، وقال ابن حبان في الثقات ٦/ ٧٤: «من أهل الكوفة»، وقال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٣أ: «من أهل المدينة». وينظر ـ لزاماً ـ الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٠٨.

(٢) ترجمته في: الطبقات ١٦٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٤ ـ ٢٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٠، ٢٣٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨، الثقات ٦/ ٧٤، المؤتلف والمختلف ٤/ ٢١٦٢، تاريخ أسماء الثقات ٧٠، تهذيب الكمال ٢/ ٥٣١ ـ ٥٣٢، الكاشف ١/ ١١٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٣أ ـ ١٠٣ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٦٧، تقريب التهذيب ١٠٥، خلاصة التذهيب ٣١.

(٣) تهذيب الكمال ٢/ ٥٣٢، تهذيب التهذيب ١/ ٢٦٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى بن معين: من أين هو؟ قال: لا أدري، وهو ثقة؛ وقال ابن نُمير: ثقة؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سئل أبي عن أسلم المِنْقري من أين هو؟ قال: لا أدري، وهو ثقة عندنا؛ وقال الفسوي: شريف، ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨، الثقات ٦/ ٧٤، تاريخ أسماء الثقات ٧٠، الكاشف ١/ ١١٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٣ب، تقريب التهذيب ١٠٥.

وما ذكرته عن عبد الله بن أحمد فقد رواه عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل. وروى ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات ٧٠ عن عبد الله بن سليمان قال: «حدثنا عبد الله بن أحمد قال: سألت يحيى بن معين عن أسلم المِنْقري: ابن مَنْ؟ قال: لا أدري، وهو ثقة عندنا». وكذا هو في نسخة الحكمي من هذا الكتاب. ولم يعتمد المتأخرون لفظ ابن شاهين، وذكروا لفظ ابن أبي حاتم دون إشارة إلى أنه قد خُولف فيه.

وقد اتفق الأئمة على كمال ثقة أسلم المِنْقَري، إلا ما كان من أبي حاتم المتعنت=

١٣٤ ـ د ت س: أسلم الرَّبَعي، العِجْلي، البصري[١].

قال النسائي: ثقة[٢][*].

١٣٥ ـ خ صد ت: إسماعيل بن أبان أبو إسحاق، ويقال: أبو إبراهيم الأَزْدي، الكوفي، الورَّاق. مات بالكوفة سنة ست عشرة ومئتين، وقيل: سنة عشرين، وقيل: سنة ست وعشرين[٣].

=حيث قال: صالح، وهو يستعمل هذه العبارة كثيراً فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم ثقة ـ كما تقدم في ترجمة الأَزرق بن قيس الحارثي ـ.

وقُصارى القول: إن أسلم المِنْقري ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٤، معرفة الثقات ١/ ٢٢٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧ في ترجمتين، الثقات ٤/ ٤٦، ٦/ ٧٤، تهذيب الكمال ٢/ ٥٢٩، الكاشف ١/ ١١٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٢ب ـ ١٠٣أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦، تقريب التهذيب ١٠٤، خلاصة التذهيب ٣١.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ٥٢٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٣أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٦٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن معين في رواية الدارمي، والعجليُّ، وابنُ حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٦، معرفة الثقات ١/ ٢٢٣، الثقات ٤/ ٤٦، ٦/ ٧٤، تقريب التهذيب ١٠٤.

فأسلم العِجلي ثقة ـ كما قال النسائي، وغيره ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٤٠٩، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٤٧، التاريخ الصغير ٢/ ٣٣٧، أحوال الرجال ٨٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٦٠ ـ ١٦١، الثقات ٨/ ٩١، الكامل ١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٣ ـ ١٨٤، تاريخ أسماء الثقات ٥١ ـ ٥٢، التعديل والتجريح ١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٥، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٧، المعجم المشتمل ٧٨، الضعفاء=

قال النسائي: ليس به بأس[(١)].

وقال أيضاً: لا بأس به[(٢)][(*)].

= لابن الجوزي ١٤أ، تهذيب الكمال ٣/٥ ـ ١٠، ميزان الاعتدال ١/٢١٢، المغني في الضعفاء ١/٧٧، ديوان الضعفاء ١٩، الكاشف ١/١١٧، إكمال تهذيب الكمال ١/١٠٤ب، تهذيب التهذيب ١/٢٦٩ ـ ٢٧٠، تقريب التهذيب ١٠٥، هدي الساري ٣٩٠، خلاصة التذهيب ٣٢.

(١) تهذيب الكمال ٣/٩، تهذيب التهذيب ١/٢٧٠.

(٢) التعديل والتجريح ١/٣٦٤. ولعل للنسائي قولاً واحداً فيه، والاختلاف في اللفظ إنما هو من النقلة. وقول ابن حجر في هدي الساري ٣٩٠: «وثقه النسائي» يقصد به هذا القول. والله أعلم.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمعدِّلون: قال ابن معين في رواية أبي داود: ثقة؛ وكذا في رواية الدوري ـ كما في تاريخ بغداد ـ؛ وقال ابن المديني في رواية ابنه عبد الله: لا بأس به؛ وقال عثمان بن أبي شيبة: ثقة، صحيح الحديث، ورع، مسلم؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ثقة؛ وقال البخاري: صدوق؛ وقال أحمد بن منصور الرَّمادي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صدوق في الحديث، صالح الحديث، لا بأس به، كثير الحديث؛ وقال جعفر بن محمد الصَّائغ: حدثنا إسماعيل بن أبان الوراق أبو إسحاق الكوفي وكان ثقة؛ وقال مطيّن: ثقة؛ وقال ابن عدي: ولإسماعيل بن أبان الوراق أحاديث حسان عمن يروي عنه، وقول السعدي فيه: إنه كان مائلاً عن الحق، يعني ما عليه الكوفيون من التشيع، وأما الصدق فهو صدوق في الرواية؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ثقة؛ وقال الدارقطني في موضع من كتاب الجرح والتعديل عنه: ثقة مأمون؛ وقال ابن الجوزي: كان ثقة؛ وقال الذهبي في المغني في الضعفاء: فأما الوراق فثقة، لكنه شيعي؛ وفي الكاشف: ثقة؛ وقال مُغُلْطاي: قال أبو جعفر النَّحات ـ ولا أعرف سنة وفاته ـ: إسماعيل بن أبان الكوفي ثقة؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: ثقة، تُكلم فيه للتشيع؛ وفي فتح الباري: صدوق، تَكلم فيه الجُوزجاني لأجل التشيع. وقد ذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال الجُوزجاني: كان مائلاً عن الحق، ولم يكن يكذب في الحديث؛ وقال البزَّار: وإنما كان عيبه شدة تشيعه، لا على أنه عيب عليه في السماع؛ =

=وقال أبو الفتح الإزدي: مائل عن الحق، فيه تحامل، ولم يكن يكذب، هو من أهل الصدق، وقد ترك أحمد بن حنبل حديثه، وحديث عبيد الله بن موسى لسوء مذهبهما، وزيغهما، فأما أمرهما في الحديث فمستقيم؛ وقال الدارقطني في سؤالات الحاكم: قد أثنى عليه أحمد بن حنبل، وليس بالقوي عندي. قلت: من هذا المذهب؟ قال: المذهب وغيره، فإن أحاديثه ليست بالصافية.

التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٤٧، التاريخ الصغير ٢/ ٣٣٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٦١، الثقات ٨/ ٩١، الكامل ١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٣ ـ ١٨٤، تاريخ أسماء الثقات ٥١ ـ ٥٢، ونسخة الحكمي ٢أ، وتاريخ بغداد ٦/ ٢٤١، التعديل والتجريح ١/ ٣٦٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٤أ، تهذيب الكمال ٣/ ٨، المغني في الضعفاء ١/ ٧٧، الكاشف ١/ ١١٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٤ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٧٠، تقريب التهذيب ١٠٥، فتح الباري ١٠/ ١٥٤.

وقبل البدء في الدراسة أنبه إلى أن الباجي نقل في التعديل والتجريح ١/ ٣٦٤ عن ابن عدي، عن محمد بن نوح، عن أبي داود السجستاني توثيق صاحب هذه الترجمة، والصواب كما في الكامل لابن عدي أن أبا داود رواه عن ابن معين، ولم يقله بنفسه، وقد تبع الباجيَّ في هذا الوهم المزي في تهذيب الكمال، وغيرُهُ.

كما أن مُغُلْطاي نقل في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٥أ في ترجمة إسماعيل بن أبان الغَنَوي ـ الآتي ذكره في الضعفاء ـ أن ابن عدي نقل عن أبي داود تكذيبه، والصواب كما في الكامل أن القول لابن معين، لكن من رواية أبي داود.

وأثبت مُغُلْطاي في ترجمة الغَنَوي أيضاً كلام الجُوزجاني المذكور آنفاً، ونسبه للبخاري نقلاً عن كتاب الدُّولابي، ولم يتابعه على ذلك أحد.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: إن المجرحين متفقون على أن إسماعيل بن أبان الوراق مستقيم الحديث، وطعنهم فيه سببه المذهب، وهو التشيع، اللهم إلا الدارقطني حيث لينه في الحديث والمذهب على السواء، والتليين الذي تفرد به لا يقبل، لأنه مجمل غير مفسر، ولأن الدارقطني نفسه قد قال في إسماعيل الوراق في موضع آخر: ثقة مأمون. وقد وجه ابن حجر منشأ الاختلاف في قول الدراقطني، فقال في هدي الساري ٣٩٠: «وأما قول الدارقطني فيه فقد اختلف، ولهم شيخ يقال له إسماعيل بن أبان الغنوي أجمعوا على تركه، فلعله اشتبه به». وهذا التوجيه من ابن حجر بعيد فيما=

١٣٦ ـ س: إسماعيل بن إبراهيم بن بسّام أو إبراهيم الخُرساني،

=أري، لأن كلام الدارقطني في سؤالات الحاكم مفصل، يدل على أن الدارقطني يعرف حق المعرفة الرجل المتكلم فيه.

وأما ادعاء الأزدي أن أحمد ترك حديث إسماعيل لأجل المذهب، فمعارض بتوثيق الإمام أحمد له، ويبدو أن الأزدي قد اشتبه عليه الأمر هنا فخلط بين ترجمة الغنوي، وترجمة الوراق، وإنما ترك أحمد بن حنبل الغَنَويَّ لا الورَّاق.

وقول الجُوزجاني: «كان مائلاً عن الحق»، سببه أن الجوزجاني كان من أهل النَّصب، وقد قال فيه ابن عدي في الكامل ١/٣٠٥: «وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على عليّ». ومن المقرر أنه لا يقبل كلام مبتدع في مبتدع مخالف، قال ابن حجر في هدي الساري ٣٩٠: «الجوزجاني كان ناصبياً منحرفاً عن علي، فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان، والصواب موالاتهما جميعاً، ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع».

وثناء الأئمة كابن معين، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي حاتم، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم عليه، يدل على أن بدعته خفيفة، وأنه لم يكن داع إليها، وقد تقدم في ترجمة أبان بن تغلب أن التشيع، والغلو فيه من البدع المحتملة، التي لا تمنع من قبول الرواية ما دام صاحبها ضابطاً صادقاً. وأما الغليظ من هذه البدعة فهو الرفض الكامل، والغلو فيه، وإسماعيل الوراق لم ينسب إلى ذلك.

والموثقون لم يتفقوا على عده في مرتبة واحدة، فجمهورهم على أنه ثقة مطلقاً، وهم: ابن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، والرَّمادي، وجعفر الصائغ، ومطيّن، وأبو أحمد الحاكم، والدارقطني في موضع، وابن الجوزي، والذهبي، وأبو جعفر النحات، وابن حجر في التقريب.

وعده في المرتبة التالية: ابن المديني، والبخاري، وأبو حاتم، وابن عدي، وابن حجر في الفتح. فأما أبو حاتم فمشهور بالتعنت، وكثيراً ما يستعمل الألفاظ المذكورة فيمن وثق مطلقاً، ولم يذكر هو ومن وافقه في إنزال إسماعيل الوراق عن الدرجة العالية للثقات السبب الحامل على ذلك، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر، فإن كان السبب التشيع فقد تقدم أنه لا يؤثر في الصادقين، الضابطين.

وخلاصة القول: إن إسماعيل الوراق ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

ثم البغدادي، التَّرْجُمَاني. مات ببغداد يوم الأحد لست، أو لخمس خَلْون من المحرم سنة ست وثلاثين ومئتين، وقيل: سنة خمس وثلاثين[١].

قال النسائي: ليس به بأس[٢][*].

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٣٥٨، معرفة الرجال ١/٧٥، تاريخ البادي عن ابن معين ٨٩، التاريخ الكبير ١/١/٣٤٢، التاريخ الصغير ٢/٣٦٦، الجرح والتعديل ١/١/١٥٧، الثقات ٨/٩٣، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٣٧ب، تاريخ أسماء الثقات ٥٤، تاريخ بغداد ٦/٢٦٤ ـ ٢٦٥، تهذيب الكمال ٣/١٣ ـ ١٦، الكاشف ١/١١٧، إكمال تهذيب الكمال ١/١٠٥أ، تهذيب التهذيب ١/٢٧١ ـ ٢٧٢، تقريب التهذيب ١٠٥، خلاصة التذهيب ٣٢.

(٢) تاريخ بغداد ٦/٢٦٥، تهذيب الكمال ٣/١٥، تهذيب التهذيب ١/٢٧١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال ابن معين، وأحمد بن حنبل كلاهما في رواية عبد الله بن أحمد: ليس به بأس؛ وقال عبد الله بن أحمد في رواية أبي الحسن الصوفي: قال لي أبي: اذهب إلى أبي إبراهيم التَّرجماني فأقرئه السلام، وقل له: وجّه إليّ بكتاب شعيب بن صفوان. قال: فجئت إليه فأقرأته من أبي السلام، وقلت له: يقول لك أبي: ابعث إليّ بكتاب شعيب بن صفوان، قال: نعم... فدفعه إليه. قال: فجئت به إلى أبي. قال: فجعل ينظر فيه. قال: ثم قال لي: ما رأيت أحسن من هذه الأحاديث! اكتب، قال: فجعل ينتقي، ويملي عليّ، قال: ثم ذهب أبي، وذهبت معه إلى أبي إبراهيم فقرأها علينا؛ وقال أيضاً في رواية أبي العباس الأصم: رأيت أبا إبراهيم جاء يوماً فسلم على أبي، فقال لي أيش يحدث فقلت: يحدث عن شعيب بن صفوان، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ۝﴾ قال: الأثيم: أبو جهل. فكتبه، وكتب معه أحاديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: لا بأس به؛ وقال أبو حاتم: شيخ؛ وقال ابن قانع، والخطيب في تخريجه على النَّسيب: ثقة؛ وقال الذهبي: صدوق؛ وقال ابن حجر: لا بأس به. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال ابن معين في رواية ابن محرز: لا أعرفه؛ وفي رواية البادي: شعيب بن صفوان ليس بشيء، الترجماني يروي عنه، وليس يبالي عمن روى. =

١٣٧ ـ خ تم س: إسماعيل بن إبراهيم بن عُقبة بن أبي عياش أبو إسحاق القُرشي، الأسدي مولاهم، المِطْرَقي(١)، المدني(٢)(٣).

= معرفة الرجال ١/ ٧٥، تاريخ البادي عن ابن معين ٨٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٥٧، الثقات ٨/ ٩٣، تاريخ أسماء الثقات ٥٤، تاريخ بغداد ٦/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥، الكاشف ١/ ١١٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٥أ، تقريب التهذيب ١٠٥.

فقول ابن معين في رواية ابن محرز: لا أعرفه، لا يعني أنه مجهول العين عنده، بل يريد به أنه لا يخبر حاله ـ ولتأكيد هذا المقصد من ابن معين، فإن ابن أبي حاتم لما نقل في الجرح والتعديل ٢/ ٣/ ١٢٩ عن عثمان الدارمي، عن ابن معين قوله في قدامة بن محمد الخَشْرمي: «لا أعرفه». فَسَّره بقوله: «يعني لا يخبره». وينظر كتاب يحيى بن معين وكتابه التاريخ للدكتور أحمد محمد نور سيف ١/ ١١٩ ـ ١٢٠. ثم لما اطلع يحيى على حاله قال فيه: ليس به بأس. وهذه العبارة في ميزان ابن معين غالباً ما تساوي قولهم: ثقة.

وأما قول ابن معين في رواية البادي: «شعيب بن صفوان ليس بشيء، الترجماني يروي عنه، وليس يبالي عَمَّن روى»، فلا يضر بإسماعيل بن إبراهيم، لأن الرواية عن الضعفاء لا تضعف الراوي، وقد كان كثير من الأئمة الثقات يفعلون ذلك.

فتبين أن إسماعيل التَرجماني من الثقات في نظر ابن معين. وقد وافقه على لفظه فيه أحمد بن حنبل، وأبو داود، وابن حجر، وحكم عليه الذهبي بالمعنى المشهور عند العلماء من تلك اللفظة فقال: صدوق. وأطلق ابن قانع، والخطيب القول بثقته، وأنزله أبو حاتم إلى الدرجة الدنيا لأهل العدالة دون بيان السبب، وأبو حاتم مشهور بالتعنت والتشدد.

وخلاصة القول: إن أبا إبراهيم التَّرْجُماني صدوق، حسن الحديث في أقل الأحوال. ولا يبعد أن يكون ثقة مطلقاً كما يفهم من قول ابن معين، والنسائي: «ليس به بأس»؛ وما هو ظاهر من قول ابن قانع، والخطيب. والله أعلم.

(١) لم أقف على المراد من هذه النسبة.

(٢) مات إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة بالمدينة، في خلافة المهدي ـ وكانت خلافته من آخر سنة ١٥٨ إلى أول سنة ١٦٩ ـ في أولها، وقيل: في آخرها. وقال مُغْلَطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٥ب: «وفي كتاب الصَّريفيني: مات بعد الستين ومئة».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٤١٨ ـ ٤١٩، تاريخ الدوري عن ابن=

قال النسائي: ثقة(١)(*).

= معين ٣/ ١٧٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١١٨، التاريخ الكبير ١/١/ ٣٤١، الجرح والتعديل ١/١/١٥٢، الثقات ٦/ ٤٤، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٣، تاريخ أسماء الثقات ٥٣، التعديل والتجريح ١/ ٣٦٠ ـ ٣٦١، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٧، الأنساب ١٢/ ٣١٣، الضعفاء لابن الجوزي ١٤ب، تهذيب الكمال ٣/ ١٧ ـ ١٨، ميزان الاعتدال ١/ ٢١٤، ٢١٥، المغني في الضعفاء ١/ ٧٧، ديوان الضعفاء ٢٠، الكاشف ١/ ١١٧ ـ ١١٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٥ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣، تقريب التهذيب ١٠٥، لسان الميزان ١/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠، هدي الساري ٣٩٠، خلاصة التذهيب ٣٢.

(١) التعديل والتجريح ١/ ٣٦١، تهذيب الكمال ٣/ ١٨، ميزان الاعتدال ١/ ٢١٥، تهذيب التهذيب ١/ ٢٧٢، هدي الساري ٣٩٠. لكن لفظ الذهبي، وابن حجر في هدي الساري: وثقه النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن سعد: لقي نافعاً مولى ابن عمر، وعائشة بنت سعد بن أبي وقاص، وحدث عنهما حديثاً صالحاً؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ثقة؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: وكان عندنا ثقة؛ وقال أبو داود، وأبو حاتم: ليس به بأس؛ وقال الدراقطني في سؤالات الحاكم: ما علمت إلا خيراً، أحاديثه صحاح نقية؛ وقال ابن حجر: ثقة، تُكلم فيه بلا حجة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال الساجي، والأزدي: فيه ضعف؛ وقال الأزدي أيضاً في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم المِطْرقي ـ وظنه غير هذا، مع أنهما واحد ـ: متروك الحديث، مجهول؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم المطرقي: مجهول.

الطبقات الكبرى ٥/ ٤١٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٧٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١١٨، الجرح والتعديل ١/١/١٥٢، الثقات ٦/ ٤٤، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٣، تاريخ أسماء الثقات ٥٣، الضعفاء لابن الجوزي ١٤ب، ديوان الضعفاء ٢٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٥ب، تقريب التهذيب ١٠٥، لسان الميزان ١/ ٣٩٠. =

١٣٨ ـ ع: إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم[١] أبو بشر الأَسَدي[٢] مولاهم، الكوفي الأصل، ثم البصري، ثم البغدادي، الحافظ، الفقيه، الوجل، المعروف بابن عُلَيَّة[٣]. ولد بالبصرة سنة عشر

= لقد ذكر ابن حجر في لسان الميزان ١/ ٣٩٠ أن الأزدي ترجم لإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة المِطْرقي وقال فيه: «فيه ضَعْف»؛ ثم ذكر ترجمة مفردة فقال: «إسماعيل بن إبراهيم المِطْرقي: متروك، مجهول». وبين الذهبي في ميزان الاعتدال، وابن حجر أنهما واحد، فيكون قول الأزدي: «متروك، مجهول»، غير معتبر هنا، لأنه أراد به غير إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، وإن كان هو نفسه في الواقع. وقد وهم الذهبي في ديوان الضعفاء حيث قال في إسماعيل بن إبراهيم المِطْرقي: مجهول، لكنه صحح هذا الوَهَم في ميزان الاعتدال فبين أن إسماعيل بن إبراهيم المِطرقي هو إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، والأخير ليس مجهولاً في نظر الذهبي لأنه قال فيه في ميزان الاعتدال ١/ ٢١٥ عقب ذكر أقوال الموثقين، والمجرحين: «وقد احتج بإسماعيل أبو عبد الله ـ (يعني البخاري) ـ وأبو عبد الرحمن ـ (يعني النسائي) ـ وناهيك بهما».

وقول الساجي، والأزدي: فيه ضعف، لا يقبل لأنه غير مفسر ـ ولهذا قال ابن حجر: ثقة، تُكلم فيه بلا حجة ـ، فضلاً عن أن المتقدمين مجمعون على ثقته، فلا يليق بمتأخر كالأزدي أن ينسبه إلى الضعف دون بيان السبب. وقد ذكر مُغُلْطاي أن ابن خَلْفون نقل عن الساجي توثيقه فقال في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٥ب: «وفي كتاب ابن خَلْفون عنه ـ (يعني عن الساجي) ـ مدني، وهو ثقة. ولم أره ـ (أي أن مُغُلْطاي لم يجد هذا القول للساجي في المصادر) ـ».

وقول أبي حاتم: «ليس به بأس» يحمل على التوثيق الرفيع، وذلك لما اشتهر به أبو حاتم من تشدد في النقد.

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن إبراهيم بن عُقبة ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال ابن حبان في الثقات ٦/ ٤٤ ـ ٤٥: «وهو إسماعيل بن إبراهيم بن سهم بن مِقْسم».

(٢) المراد هنا: أسد بن خُزيمة.

(٣) وعُلَيَّة أمه، وقيل: أم أمه.

ومئة، ومات ببغداد في ذي القَعْدة[1] سنة ثلاث وتسعين ومئة، وقيل: سنة أربع[2].

قال النسائي: ثقة ثبت[3].

وقال أيضاً: وأثبت أصحاب أيوب: حماد بن زيد، وبعده عبد الوارث، وإسماعيل بن عُلَيَّة[4].

---

(١) يقال: مات يوم الثلاثاء، لثلاث عشرة ليلة خلت من ذي القَعْدة، ودفن يوم الأربعاء. ويقال: إنه دفن يوم الخميس لخمس أو ست بقين من ذي القَعْدة. ولم يذكر هذا القائل يوم وفاته.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٢٩ ـ ٣١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٤، معرفة الرجال ١/ ١٠٤، ١٠٨، ١١٩، ١٥٢، ١٥٣، ٢/ ٣٩، ٢٠٨، ٢٣٧، تاريخ البادي عن ابن معين ٨٠، الطبقات ٢٢٤، ٣٢٨، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٤٢، التاريخ الصغير ٢/ ٢٧٥، سؤالات الآجري لأبي داود ١٣٢ ـ ١٣٣، ٢٦٧ ـ ٢٦٨، ٣٠٣، المعرفة والتاريخ ١/ ١٨١ ـ ١٨٢، ٤٢٧، ٢/ ١٣٠ ـ ١٣٤، ١٥٩، ١٦٨، ٢٤١ ـ ٢٤٢، ٢٤٣، ٣/ ٢٣٩، مجموعة رسائل للنسائي ٤٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٥٣ ـ ١٥٥، الثقات ٦/ ٤٤ ـ ٤٥، مشاهير علماء الأمصار ١٦١، تصحيفات المحدثين ٢/ ٨٣٧، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٥٨٦ ـ ١٥٨٧، تاريخ أسماء الثقات ٥٣، تاريخ بغداد ٦/ ٢٢٩ ـ ٢٤٠، السابق واللاحق ١٢٨ ـ ١٣٣، التعديل والتجريح ١/ ٣٦١ ـ ٣٦٣، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٣، تهذيب الكمال ٣/ ٢٣ ـ ٣٣، ميزان الاعتدال ١/ ٢١٦ ـ ٢٢٠، الكاشف ١/ ١١٨ ـ ١١٩، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٢ ـ ١٣، سير أعلام النبلاء ٩/ ١٠٧ ـ ١٢٠، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٥ب ـ ١٠٧ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٩، تقريب التهذيب ١٠٥، خلاصة التذهيب ٣٢.

(٣) التعديل والتجريح ١/ ٣٦٢، تهذيب الكمال ٣/ ٣٠، تهذيب التهذيب ١/ ٢٧٦.

(٤) مجموعة رسائل للنسائي ٤٧.

وقال أيضاً: وابن عُلَيَّة أثبت من حماد بن سلمة[1](*).

---

(١) السنن الكبرى ٢٣٣.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموثِّقون: قال شعبة: ابن عُلَيَّة سيد المحدثين؛ وقال وُهَيْب بن خالد: حفظ إسماعيل بن عُلَيَّة، وكتاب عبد الوهاب ـ (يعني ابن عبد المجيد الثقفي) ـ؛ وقال عَفَّان بن مسلم: كنا عند حماد بن سلمة فأخطأ في حديث، وكان لا يرجع إلى قول أحد، فقيل له: قد خولفت فيه، فقال: مَنْ؟ قالوا: حماد بن زيد، فلم يلتفت، وقالوا: وُهيب، فلم يلتفت، فقال له إنسان: إن إسماعيل بن علية يخالفك، فقام، فدخل، ثم خرج فقال: القول ما قال إسماعيل بن إبراهيم؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية ابنه صالح: قيل لهُشَيم: إن إسماعيل بن علية يحدث، فقال: إلى مثل إسماعيل فاذهبوا؛ وقال ابن المديني: سمعت حاتم بن وَرْدان قال: كان يحيى ـ (يعني القطان) ـ، وإسماعيل، ووُهَيب، وعبد الوهاب يجلسون إلى أيوب، وإذا قاموا جلسوا كلهم حول إسماعيل، يسألونه: كيف قال؟ قال: وابن علية يرد؛ وقال غُنْدر: نشأت في الحديث يوم نشأت، وليس أحد يُقَدَّم في الحديث على إسماعيل بن علية؛ وقال القطان في رواية ابن المديني: إسماعيل بن عُلية أثبت من وُهَيْب؛ وقال ابن مهدي في رواية ابن معين من رواية ابن خيثمة: ثقة؛ وقال أيضاً في رواية حماد بن زاذان: كان ابن علية أثبت في الحديث من وُهيب؛ وقال أيضاً في رواية أحمد بن سِنان: إسماعيل بن علية أثبت من هُشيم؛ وقال يزيد بن هارون في رواية إبراهيم بن عبد الله الهروي: دخلت البصرة، وما بها خلق يفضل على ابن علية في الحديث؛ وقال إبراهيم بن عبد الله الهروي: أخبرنا يزيد بن هارون بحديث عن الجُرَيري، عن أبي العلاء، فقلت له: حدثناه ابن علية عن أبي السَّليل، فشق عليه، ثم عدت إليه، فقلت له: يا أبا خالد، الحديث كما قلت، فقال: إسماعيل أكثر مني، ومن عبد الأعلى ـ (يعني ابن عبد الأعلى) ـ، ومن آخر معنا؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، ثبتاً في الحديث، حجة؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسج: ثقة؛ وفي رواية ابن محرز: كان ثقة، مأموناً، صدوقاً، مسلماً، ورعاً، تقياً؛ وقال ابن محرز: وسمعت يحيى، وسئل من الثقات من البصريين؟ فقال: حماد بن زيد... وإسماعيل بن علية؛ وقال ابن معين في رواية ابن محرز أيضاً: قال لي إسماعيل بن علية يوماً: كيف حديثي؟ قال: قلت: أنت مستقيم الحديث. قال: فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة. قال: فقال: الحمد لله. فلم يزل يقول: الحمد لله، ويحمد ربه، حتى دخل دار بشر بن=

....

=معروف. أو قال: دار أبي البَخْتَري، وأنا معه؛ وقال فيها أيضاً: لم يكتب عبد الوارث بن سعيد، وإسماعيل - يعني ابن علية - عن أيوب حرفاً قط، إلا بعدما مات أيوب - يعني أنهم حفظوها، وهو حي -؛ وقال في رواية ابن أبي خيثمة: لم يكن إسماعيل يكتب عند أيوب، ولا أثْبَتَ ما سمع من أيوب إلا بعد موته؛ وقال الدارمي: سألت يحيى عن أصحاب أيوب السَّخِتياني، قلت: حماد بن زيد أحب إليك في أيوب أو ابنُ علية؟ قال: حماد بن زيد؛ وقال ابن المديني في رواية عباس بن عبد العظيم العنبري: المحدثون صحفوا، وأخطئوا، ما خلا أربعة: يزيد بن زُرَيع، وابن علية، وبشر بن المُفَضَّل، وعبد الوراث بن سعيد؛ وقال أيضاً في رواية محمد بن عبد الرحيم صاعقة: ولم يكن في القوم أعلم من حماد بن زيد بأيوب، ولم يكن في القوم أثبت فيما روى من إسماعيل، ووُهيب، وعبد الوارث؛ وقال أيضاً فيها: ما أقول أن أحداً أثبت في الحديث من إسماعيل؛ وقال عثمان بن أبي شيبة: ابن علية أثبت من حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، ولا أقدم على ابن علية أحداً من البصريين: لا يحيى، ولا عبد الرحمن، ولا بشر بن المفضَّل؛ وقال قتيبة بن سعيد: كانوا يقولون: الحفاظ أربعة: إسماعيل بن علية، وعبد الوارث، ويزيد بن زُرَيع، ووُهيب؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي بكر الأسدي - كما في الجرح والتعديل -، وفي رواية عبد الله - كما في تهذيب الكمال -: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة؛ وقال في رواية عبد الله - كما في تاريخ بغداد -: كان حماد بن زيد لا يعبأ إذا خالفه الثقفي - (يعني عبد الوهاب) -، ووُهَيْب، وكان يهاب - أو يتهيب - إسماعيل بن علية إذا خالفه؛ وقال في رواية عبد الله أيضاً: فاتني مالك فأخلف الله عليَّ سفيان بن عيينة، وفاتني حماد بن زيد فأخلف الله عليّ إسماعيل بن علية؛ وقال الفضل بن زياد: سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن وُهَيْب، وإسماعيل بن إبراهيم بن علية، قلت: أيهما أحب إليك إذا اختلفا؟ فقال: وُهَيْب، كان عبد الرحمن بن مهدي يختار وُهيباً على إسماعيل. قلت: في حفظه؟ قال: في كل شيء، ما زال إسماعيل وضيعاً من الكلام الذي تكلم به إلى أن مات... ثم قال بعد: هو ثبت؛ وقال زياد بن أيوب: ما رأيت لابن علية كتاباً قط، وكان يقال: ابن علية يعد الحروف؛ وقال ابن عَمَّار: وكان حجة؛ وقال ابن أبي حاتم: حدثنا علي - (يعني ابن الحسن الهِسَنْجاني) -، سمعت الهروي - (يعني إبراهيم بن عبد الله) - يقول: جاءني سهل بن أبي خدويه - (ولا أعرف سنة وفاته) - فقال: أخرج لي كتاب ابن علية عن الجُريري - (يعني سعيد بن إياس) -، فإن أصحابنا كتبوا إلي من البصرة أن=

....

ليس أحد أثبت في الجُريري من ابن علية؛ وقال يعقوب بن شيبة: ثبت جداً؛ وقال أحمد بن سعيد الدارمي: لا يعرف لابن علية غلط إلا في حديث جابر، حديث المدبّر، جعل اسم الغلام اسم المولى، واسم المولى اسم الغلام؛ وقال أبو داود في رواية ابنه عبد الله: ما أحد من المحدثين إلا وقد أخطأ إلا إسماعيل بن علية، وبشر بن المفضَّل؛ وقال أيضاً في رواية الآجري: أرواهم عن الجُرَيْري إسماعيل بن علية، وكل من أدرك أيوب فسماعه من الجُرَيْري جيد؛ وقال الآجري: قلت لأبي داود: اختلف حماد بن زيد، وإسماعيل في أيوب، فقال: القول قول حماد بن زيد، كان حماد بن زيد لا يفزع من خلاف أحد يخالفه عن أيوب، ما أحسب حماداً إلا أعلم الناس بأيوب؛ وقال أبو حاتم: ثقة، متثبت في الرجال؛ وقال إبراهيم الحربي: وأهل البصرة لا يشكون أنه أثبت من عبد الوارث؛ وقال محمد بن وضاح: سألت أبا جعفر السبيتي - (لا أعلم سنة وفاته) - عن ابن علية؟ فقال: بصري ثقة، وهو أحفظ من عبد الوهاب الثقفي، وكلاهما ثقة؛ وقال ابن حبان: وكان من المتقنين، وأهل الفضل في الدين؛ وقال ابن خَلْفون: إمام من أئمة أهل البصرة في الحديث؛ وقال الذهبي في الكاشف: إمام حجة؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، العلامة، الحافظ، الثبت؛ وفي الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: إمام، حجة بلا نزاع، وإليه المنتهى في الحفظ والدين؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: ثقة، حافظ؛ وفي فتح الباري: من كبار الحفاظ؛ وفيه أيضاً: إسماعيل أحفظ لحديث أيوب من غيره. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب - **المجَرِّحون والمُلَيِّنون:** قال حماد بن سلمة: ما كنا نشبه شمائل إسماعيل بن علية إلا بشمائل يونس بن عبيد، حتى دخل فيما دخل فيه؛ وقال مرة أخرى: حتى أحدث ما أحدث؛ وقال فيه ابن المبارك لما ولي صدقات البصرة:

يا جاعل الدين له بازياً ... يصطاد أموال المساكين
احتلت للدنيا ولذاتها ... بحيلة تذهب بالدين
فصرت مجنوناً بها بعد ما ... كنت دواء للمجانين

... إلى آخر هذه الأبيات التي ذكرها الخطيب في تاريخ بغداد.

وقال علي بن خَشْرم: قلت لوكيع: رأيتُ ابن علية يشرب النبيذ حتى يحمل على الحمار، يحتاج من يرده إلى منزله! فقال وكيع: إذا رأيت البصري يشرب فاتهمه، وإذا رأيت الكوفي يشرب فلا تتهمه. قلت: وكيف؟! قال: الكوفي يشربه تديناً، والبصري يتركه تديناً؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: كان وكيع لا يحدث عن هُشيم لأنه كان=

....

=يخالط السلطان، ولا يحدث عن إبراهيم بن سعد، ولا ابن علية؛ وقال ابن محرز: سمعت علي بن المديني يقول: قال يحيى ـ يعني ابن سعيد القطان ـ: ما رأيت إسماعيل ـ يعني ابن علية ـ طلب حديثاً قط، وذاك أنه طلب قديماً ثم تركه؛ وقال الفسوي: قال علي ـ (يعني ابن المديني) ـ: وسمعت عبد الرحمن ـ (يعني ابن مهدي) ـ وذكر من طلب الحديث ـ فقال: لم يكن من أصحابنا ممن طلبه، وعُني به، وحفظ، وأقام عليه حتى لم يزل فيه إلا ثلاثة: يحيى بن سعيد، وسفيان بن حبيب، ويزيد بن زُريع، لم يدعوه منذ طلبوه، ولم يشتغلوا عنه، لم يزالوا فيه إلى أن حدثوا، وكان إسماعيل بن إبراهيم حفظ ثم نسي. ـ قال عبد الرحمن ـ: أعطاني إسماعيل أطرافاً لابن أبي نَجيح، فلقيته وهو جاءٍ من عند عبيد الله بن الحسن، فسألته فما حفظ منها إلا حديثاً أو حديثين، ثم حفظها بعد؛ وقال أبو بكر يحيى بن أبي طالب: كما مع أبي سلمة منصور بن سلمة الخُزاعي، فأراد أن يحدث عن زهير بن معاوية فسبقه لسانه فقال: حدثنا إسماعيل بن علية فقال: لا، ولا كَرَامة، أن يكون إسماعيل بن علية مثل زهير. ـ ثم قال ـ: أردت زهيراً. ـ ثم قال ـ: ليس من قارف الذنب كمن لا يقارفه. ـ ثم قال ـ: أنا والله استتبته ـ يعني إسماعيل ـ؛ وقال الفسوي: وسمعت سليمان بن حرب يقول: حماد بن زيد في أيوب أكثر من كل من روى عن أيوب ـ قال ـ: أما عبد الوارث فقد قال: كتبت حديث أيوب بعد موته بحفظي، ومثل هذا يجيء فيه ما يجيء. وكان يثني على وُهيب بن خالد إلا أنه يعرض به أنه كان تاجراً قد شغله سوقه، وأما إسماعيل فكان يعرض به فيما دخل فيه، فحضرته يوماً وكهل من أهل بغداد يكلمه، ويفخم أمر إسماعيل، ويعظمه، وسلمان يأبى عليه، حتى قال: صار إليكم فرخص لكم في شرب المسكر، وعَمَّن أخذ ـ ألا كأنه أراد المداهنة. فقال البغدادي: يا أبا أيوب كنت إذا نظرت في وجهه رأيت ذاك الوقار، وإذا نظرت في قفاه رأيت الخشوع. فقال سليمان: وكان ينبغي أن ينسلخ من مجالسة أيوب، ويونس ـ (يعني ابن عبيد) ـ، وابن عون؛ وقال ابن معين في رواية ابن محرز: تغدينا عند ابن علية، فأطعمنا طعاماً طيباً، وسقانا من نبيذ، كان عنده نبيذ شديد، فشرب وشربنا معه في يوم عيد؛ وقال فيها أيضاً: كان ابن علية يشرب الخلِيطين ـ (يعني ما يُنَبَّذ من البُسْر والتمر معاً، أو من العنب والزبيب، أو منه ومن التمر، ونحو ذلك مما ينبذ مختلطاً) ـ؛ وقال أيضاً ـ كما في التعديل والتجريح ـ: سماع إسماعيل بن علية من عطاء بن السائب رديء، سمع منه بعد أن اختلط، وأبو عَوانة سمع منه قبل وبعد، فلم يفصلهما أبو عوانة؛ وقال البيهقي: وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو العبّاس محمد بن يعقوب قال: سمعت=

....

=العباس بن محمد يقول: سمعت يحيى بن معين يقول في حديث لا نكاح إلا بولي الذي يرويه ابن جُريج ـ (يعني الذي يرويه ابن علية، عن ابن جُريج، عن سليمان بن موسى، عن الزهري) ـ، قلت ـ (يعني الدوري) ـ له: إن ابن علية يقول: قال ابن جُريج: فسألت عنه الزهري، فقال: لست أحفظه. فقال يحيى بن معين: ليس يقول هذا إلا ابن علية، وإنما عرض ابن علية كتب ابن جُريج على عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد فأصلحها. فقلت ليحيى: ما كنت أظن أن عبد المجيد هكذا، فقال: كان أعلم الناس بحديث ابن جُريج، ولكنه لم يبذل نفسه للحديث؛ وقال البيهقي أيضاً: وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: سمعت أبا إسحاق المزكي يقول: سمعت أبا سعيد محمد بن هارون يقول: سمعت جعفر الطيالسي يقول: سمعت يحيى بن معين يوهن رواية ابن علية عن ابن جُريج أنه أنكر معرفة حديث سليمان بن موسى، وقال: لم يذكره عن ابن جُريج غير ابن علية، وإنما سمع ابن علية من ابن جُريج سماعاً ليس بذاك، إنما صحح كتبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز، وضعف يحيى بن معين رواية إسماعيل عن ابن جُريج جداً؛ وقال الفضل بن زياد: سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن وُهيب، وإسماعيل بن إبراهيم بن علية، قلت: أيهما أحب إليك إذا اختلفا؟ فقال: وُهيب، كان عبد الرحمن بن مهدي يختار وُهيباً على إسماعيل. قلت: في حفظه؟ قال: في كل شيء، ما زال إسماعيل وضيعاً من الكلام الذي تكلم به إلى أن مات. قلت: أليس قد رجع، وتاب على رؤوس الناس؟ فقال: بلى، ولكن ما زال متعرضاً لأهل الحديث بعد كلامه ذاك إلى أن مات، وقد بلغني أنه أدخل على محمد بن هارون ـ (يعني الخليفة الأمين) ـ. ثم قال لي: ابن هارون؟ قلت: نعم أعرفه ـ فلما رآه زحف إليه، وجعل محمد ـ (يعني الأمين) ـ يقول له يا ابن . . . يا ابن . . . تتكلم في القرآن؟!! قال: وجعل إسماعيل يقول: جعله ـ (أي جعلني) ـ الله فداءه ـ (أي فداءك) ـ، زلة من عالم، جعله الله فداءه، زلة من عالم، ـ ردده أبو عبد الله غير مرة، وفَخَّم كلامه، كأنه يحكي إسماعيل، ثم قال لي أبو عبد الله ـ: لعل أن يغفر له لإنكاره على إسماعيل. ـ ثم قال بعد ـ: هو ثبت ـ يعني إسماعيل ـ. قلت: يا أبا عبد الله: إن عبد الوهاب ـ (يعني ابن عبد المجيد) ـ قال: لا يحب قلبي إسماعيل أبداً، لقد رأيته في المنام كأن وجهه أسود. فقال أبو عبد الله: عافى الله عبد الوهاب. ـ ثم قال ـ: كان معنا رجل من الأنصار يختلف، فأدخلني على إسماعيل، فلما رآني غضب، وقال: من أدخل هذا عليّ، فلم يزل مبغضاً لأهل الحديث بعد ذاك الكلام، لقد لزمته عشر سنين، إلا أن أغيب ـ ثم جعل يحرك رأسه، كأنه يتلهف. ثم قال ـ: كان يحدث بالشفاعات، ما أحسن=

....

=الإنصاف في كل شيء؛ وقيل لإبراهيم الحربي: دخل ابن علية على محمد بن هارون، فقال له: يا ابن كذا وكذا ـ أي شتمه ـ أيش قلت؟ فقال: أنا تائب إلى الله لم أعلم، أخطأت. فقال ـ (يعني الحربي) ـ: إنما كان حدّث بهذا الحديث: «تجيء البقرة، وآل عمران يوم القيامة كأنهما غمامتان... يحاجان عن صحابهما»، قال: فقيل لابن علية: ألهما لسانان؟ قال: نعم، فكيف تكلما؟! فقيل: إنه يقول القرآن مخلوق. وإنما غلط.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣٢٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٤، معرفة الرجال ١/ ١٠٤، ١٠٨، ١٥٢، ١٥٣، ٢/ ٣٩، ٢٠٨، ٢٣٧، سؤالات الآجري لأبي داود ١٣٢ ـ ١٣٣، ٢٦٧ ـ ٢٦٨، ٣٠٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٣٠، ١٣١ ـ ١٣٢، ١٣٤، ٢٤١ ـ ٢٤٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٥٣ ـ ١٥٥، الثقات ٦/ ٤٤ ـ ٤٥، مشاهير علماء الأمصار ١٦١، تاريخ أسماء الثقات ٥٣، السنن الكبرى للبيهقي ٧/ ١٠٦، تاريخ بغداد ٦/ ٢٣١ ـ ٢٣٨، التعديل والتجريح ١/ ٣٦٣، تهذيب الكمال ٣/ ٢٩، الكاشف ١/ ١١٩، سير أعلام النبلاء ٩/ ١٠٧، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٥ب ـ ١٠٦أ، تقريب التهذيب ١٠٥، فتح الباري ١/ ٤٢٦، ٦/ ٣٩٩.

الدراسة والترجيح: لقد اختلف الأئمة في ابن عُلية بين موثِّق ومُجَرِّح، لكن معظم أقوال المجرحين لا تتعرض للناحية العلمية، بل تستنكر عليه قيامه بأعمال الأمراء، وشربه للنبيذ، وقوله في القرآن. فالأمر الأول حَمَل عليه لأجله حماد بن سلمة، وابن المبارك، وغيرهما، وهو غير مؤثر، ولا يُلَيِّن الثقة بمثل هذا كما هو مقرر، إلا على مذهب المتشددين. والأمر الثاني استنكره عليه وكيع بن الجراح كما في حكاية علي بن خَشْرم، وغَيْرُهُ، ولما ذكر الذهبي تلك الحكاية في سير أعلام النبلاء ٩/ ١١٧ قال: «وهذه حكاية غريبة، ما علمنا أحداً غمز إسماعيل بشرب المسكر قط»، وفات الذهبيَّ أن ابن معين ذكر في رواية ابن محرز شرب ابن علية للخليطين، وأن سليمان بن حرب نص على ترخيص إسماعيل لشرب النبيذ. لكن لا ضَيْر في ذلك، لأنه إن فعله فعن اجتهاد، وقد كان وكيع نفسه يشرب النبيذ، قال الذهبي في ترجمته في سير أعلام النبلاء ٩/ ١٤٣ ـ ١٤٤: «فرضي الله عن وكيع، وأين مثل وكيع؟! ومع هذا ـ (أي مع صومه للدهر، وختمه للقرآن في كل ليلة، وقد صح النهي عن ذلك) ـ فكان ملازماً لشرب نبيذ الكوفة الذي يُسكر الإكثار منه فكان متأولاً في شربه، ولو تركه تورعاً، لكان أولى به، فإن من توقّى الشبهات، فقد استبرأ لدينه وعِرضه، وقد صح النهي والتحريم=

....

=للنبيذ المذكور، وليس هذا موضع هذه الأمور، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك، فلا قدوة في خطأ العالم، نعم، ولا يُوَبَّخ بما فعله باجتهاد، نسأل الله المسامحة». وقال فيه أيضاً ٩/ ١٥٠ ـ ١٥١: «وقال نعيم بن حماد: تعشينا عند وكيع ـ أو قال: تغدينا ـ فقال: أي شيء تريدون أجيئكم منه: نبيذ الشيوخ، أو نبيذ الفتيان؟ فقلت: تتكلم بهذا؟! قال: هو عندي أحل من ماء الفرات. قلت له: ماء الفرات لم يختلف في حلِّه، وقد اختلف في هذا. قلت ـ (يعني الذهبي) ـ: الرجل ـ سامحه الله ـ لو لم يعتقد إباحته، لما قال هذا». ولما حمل وكيع على ابن عُلية لشربه النبيذ، رفع التهمة عن نفسه مع تعاطيه ذاك الشراب بقوله: «إذا رأيت البصري يشرب فاتهمه، وإذا رأيت الكوفي يشرب فلا تتهمه. ـ فقيل له: وكيف؟ فقال ـ: الكوفي يشربه تديناً، والبصري يتركه تديناً». ولا شك أن ابن علية كان يعتقد حل النبيذ ـ إن كان ثبت عنه شربه له ـ كما هو رأي الكوفيين، وقد كان ابن علية كوفي الأصل، حيث كان والده منها، فلا غرابة في أن ينزع إلى مذهب أصوله. وأما الأمر الثالث فقد حط عليه لأجله منصور بن سلمة الخُزاعي، وأحمد بن حنبل. والرجل قد تاب من ذلك، واعترف بالخطأ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٠: «إمامة إسماعيل وثيقة لا نزاع فيها، وقد بدت منه هفوة وتاب، فكان ماذا؟ إني إخاف الله لا يكون ذكرنا له من الغيبة. وأما القرآن فقد قال عبد الصمد بن يزيد مردُوْيه: سمعت ابن علية يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق»، وفي سير أعلام النبلاء ٩/ ١١٨ عقب ذكره لكلام منصور بن سلمة الخزاعي: «قلت: يشير إلى تلك الهفوة الصغيرة، وهذا من الجرح المردود، وقد اتفق علماء الأمة على الاحتجاج بإسماعيل بن إبراهيم العدل المأمون»، وفي ميزان الاعتدال أيضاً ١/ ٢١٩ عقب كلام منصور: «قلت: هذا من الجرح المردود، لأنه غلو».

وأما الذين لينوه في علمه فهم القطان، وابن مهدي، وابن معين كما في كتاب الباجي، والسنن الكبرى للبيهقي. فأما القطان فكلامه مبهم، ويعارضه قوله فيه: إسماعيل بن علية أثبت من وُهيب. وقد كان القطان يحسن الثناء على وُهيب. وأما ما ذكره ابن مهدي من أنه حفظ ثم نسي، فيبدو أنه أراد ذلك في شيء مخصوص لا يؤثر على مطلق الثقة، بدليل أقواله فيه في التوثيق. وما نقلته عن الفسوي، عن ابن المديني، عن عبد الرحمن بن مهدي قد جعل في مكان آخر من كتاب الفسوي من كلام ابن المديني لنفسه، دون نقل عن ابن مهدي، وهذا مجانب للصواب، لأمور منها: تعقيب=

١٣٩ ـ ع: إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس القُرشي، الأُموي، المكي، الفقيه. مات بمكة مسجوناً سنة أربع وأربعين ومئة، وقيل: سنة تسع وثلاثين، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: سنة أربعين[1].

=ابن المديني لكلام ابن مهدي بقوله: ما أقول أن أحداً أثبت في الحديث من إسماعيل. كما أنه حدث تعارض في نقل تفضيل ابن مهدي بين إسماعيل، ووُهَيب،. فحماد بن زاذان نقل عن ابن مهدي قوله: كان ابن علية أثبت في الحديث من وُهَيب. وأحمد بن حنبل قال: كان عبد الرحمن بن مهدي يختار وُهَيْباً على إسماعيل ـ فقال له الفضل بن زياد: في حفظه؟ فقال أحمد: في كل شيء. وأما ابن معين فقد لين حديث ابن علية عن عطاء بن السائب لأنه سمع منه بعد الاختلاط، ولَيَّن حديثه أيضاً عن ابن جُريج. وهذا لم يمنع ابن معين من توثيقه المطلق له، وليس غريباً أن يكون الراوي ثقة إلا في حديث رجل بعينه.

ومن هذا يُعلم رجحان قول الموثّقين، الذين أقروا بإمامة إسماعيل، وعلو رتبته، فقد قال فيه شعبة ـ وناهيك به، فضلاً عن أنه من شيوخه ـ: «ابن علية سيد المحدثين»، وكفى بهذا مِدْحة.

وقد اختلف بعض أقوال الموثقين في التفضيل بين ابن علية، وغيره، ولا يضره جعل بعضهم له مفضولاً، لأنهم لم يشكوا في كمال ثقته.

وخلاصة القول: إن ابن علية ثقة ثبت ـ كما قال النسائي ـ بل إليه المنتهى في التثبت ببلده ـ كما قال أحمد بن حنبل في رواية أبي بكر الأسدي ـ صحيح الحديث في الجملة.

وأما تفضيل النسائي لحماد بن زيد في أيوب عليه فهو مذهب جمهور الأئمة. وتفضيله لابن علية على حماد بن سلمة هو مذهب الأئمة كلهم. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المُتَمِّم ٢١٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣١، الطبقات ٢٨٢، تاريخ خليفة ٤١٠، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦، التاريخ الصغير ٢/ ٧١ ـ ٧٢، معرفة الثقات ١/ ٢٢٤، المعرفة والتاريخ ١/ ١٢٠، ١٢١، ٢/ ١٧٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٥٩، الثقات ٦/ ٢٩، مشاهير علماء الأمصار ١٤٥، تاريخ أسماء الثقات ٥٠، التعديل والتجريح ١/ ٣٦٥، الجمع بين رجال=

قال النسائي: ثقة[1](*).

=الصحيحين ١/ ٢٤، تهذيب الكمال ٣/ ٤٥ ـ ٤٩، ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٢، الكاشف ١/ ١٢٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٨ب ـ ١٠٩أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤، تقريب التهذيب ١٠٦، خلاصة التذهيب ٣٢ ـ ٣٣.

(١) التعديل والتجريح ١/ ٣٦٥، تهذيب الكمال ٣/ ٤٨، تهذيب التهذيب ١/ ٢٨٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن عيينة في رواية ابن المديني ـ كما في الجرح والتعديل ـ: لم يكن عندنا قرشيان مثل إسماعيل بن أمية، وأيوب بن موسى؛ وقال أيضاً في نفس الرواية ـ كما في كتاب مُغُلْطاي ـ: كان إسماعيل حافظاً للعلم، مع ورع، وصدق، وقال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وفي تاريخ أسماء الثقات عن ابن معين: إذا حدث عن الثقات فهو ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الفضل بن زياد لما سأله عن أيوب بن موسى: أيوب مكي قرشي، ابن عم إسماعيل بن أمية، ومالك روى عن أيوب، ولم يرو عن إسماعيل شيئاً، وإسماعيل أكبر منه، وأحبّ إليّ؛ وقال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل عن إسماعيل بن أمية، وأيوب بن موسى؟ فقال: أيوب ابن عم إسماعيل، وإسماعيل أكبر منه، وأحبّ إليّ؛ وقال عبد الله بن أحمد: سئل أبي عن إسماعيل بن أمية، وابن خُثيم؟ فقال: إسماعيل أحبّ إليّ من ابن خثيم، إسماعيل بن أمية قوي، أثبت في الحديث من أيوب بن موسى؛ وقال الآجري: وسألته ـ يعني أبا داود ـ عن أيوب بن موسى، وإسماعيل بن أمية فقال: سمعت أحمد بن حنبل يقدم إسماعيل؛ وقال العجلي، وأبو زرعة: ثقة؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: صالح؛ وفي تهذيب الكمال عنه: ثقة، صالح؛ وقال ابن حبان: وكان ثبتاً؛ وقال ابن الجوزي ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ثقة نبيل؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ـ وقد ذكره فيه للتمييز ـ: مجمع على ثقته؛ وفي الكاشف: ثقة؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: ثقة ثبت؛ وفي فتح الباري: وأما إسماعيل بن أمية، وإسحاق بن راشد فدون مَعمر، وشعيب ـ (يعني ابن أبي حمزة) ـ في الحفظ ـ (يعني عن الزهري) ـ. وذكره ابن حبان في الثقات.

الطبقات الكبرى، القسم المتَمّم ٢١٧، معرفة الثقات ١/ ٢٢٤، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٧٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٥٩، الثقات ٦/ ٢٩، مشاهير علماء الأمصار=

١٤٠ ـ ع: إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير أبو إسحاق، ويقال: أبو إبراهيم الأنصاري، الزُّرَقي مولاهم، المدني، ثم البغدادي، القارئ، الحافظ. ولد سنة بضع ومئة، ويقال: سنة ثلاثين ومئة، ومات ببغداد سنة ثمانين ومئة، وقيل: سنة سبع وسبعين ومئة، وقيل: سنة مئتين[(١)].

= ١٤٥، تاريخ أسماء الثقات ٥٠، تهذيب الكمال ٣/ ٤٨، ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٢، الكاشف ١/ ١٢٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٨ب ـ ١٠٩أ، تقريب التهذيب ١٠٦، فتح الباري ١٢/ ٩١.

فقد اتفق الأئمة على أنه ثقة مطلقاً، سوى أبي حاتم ـ كما في كتاب ابنه ـ حيث قال فيه: صالح، وهذه اللفظة إن لم يقصد بها الصلاح الديني، فإنه يستعملها كثيراً فيمن وصفه النقاد بالثقة المطلقة ـ كما تقدم في ترجمة الأزرق بن قيس الحارثي ـ، وأبو حاتم متشدد، لا يستغرب منه إنزاله للثقات عن درجاتهم العالية.

وقد نقل المزّي في تهذيب الكمال ٣/ ٤٨ عن الدارقطني قوله فيه: «ولا نعلم إسماعيل روى عن عِياض ـ (يعني ابن عبد الله بن سعد) ـ شيئاً». ورد ابن حجر هذا الزعم بقوله في تهذيب التهذيب ١/ ٢٨٤: «وفي صحيح مسلم التصريح بقول إسماعيل: أخبرنا عياض. وفيه رد لقول الدارقطني المتقدم».

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن أمية ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٢٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣١ ـ ٣٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٩، معرفة الرجال ٢/ ١٨٤، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٣٧، الطبقات ٣٢٧، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٦٢ ـ ١٦٣، الثقات ٦/ ٤٤، مشاهير علماء الأمصار ١٤١، تاريخ أسماء الثقات ٥٣، الإرشاد ١٧أ ـ ١٧ب، تاريخ بغداد ٦/ ٢١٨ ـ ٢٢١، التعديل والتجريح ١/ ٣٦٦، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٤، تهذيب الكمال ٣/ ٥٦ ـ ٦٠، الكاشف ١/ ١٢١، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٥٠ ـ ٢٥١، سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٠٣ ـ ٢٠٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١١أ، غاية النهاية ١/ ١٦٣، تهذيب التهذيب ١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨، تقريب التهذيب ١٠٦، خلاصة التذهيب ٣٣.

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

(١) تهذيب الكمال ٣/ ٥٩، تهذيب التهذيب ١/ ٢٨٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: إسماعيل بن جعفر المدني، وأخوه محمد بن جعفر ثقتان جميعاً؛ وفي مكان آخر منها أيضاً: إسماعيل بن جعفر أثبت من ابن أبي حازم ـ (يعني عبد العزيز) ـ، وأثبت من الدَّرَاوَرْدي، ومن أبي ضَمرة؛ وفي رواية ابن الغَلَابي: وإسماعيل بن جعفر، وأخوه محمد بن جعفر ثقتان؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة ـ كما في الجرح والتعديل، وتاريخ بغداد، وإكمال تهذيب الكمال، وغيرها ـ: ثقة، مأمون، قليل الخطأ، صدوق. ـ وفي التعديل والتجريح زيادة عبارة: «اللسان» في آخر الكلام ـ؛ وفي رواية الدارمي: ثقة؛ وقال ابن المديني في رواية ابن محرز: ثقة، شيخ قديم، مات قبل أن نطلب نحن الحديث، لم نكتب عنه؛ وفي رواية ابن أبي شيبة: إسماعيل بن جعفر، وأخوه محمد بن جعفر المدنيان، ثقتان؛ وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن إسماعيل بن جعفر فقال: لا أعلم إلا خيراً. قلت: ثقة؟ قال: نعم؛ وقال أبو زرعة: ثقة؛ وقال ابن خِراش: إسماعيل بن جعفر، ويحيى بن جعفر، وكثير بن جعفر كلهم صادقون؛ وقال الدارقطني في العلل عقب حديث وصله ورفعه إسماعيل، وأرسله ووقفه غيره: وإسماعيل بن جعفر أحفظ من يحيى بن أيوب، وإسماعيل بن عَيَّاش، وقد زاد عليهما وزيادة الثقة مقبولة؛ وقال الخليلي: روى عن مالك أحاديث، وهو يشاركه في أكثر شيوخه، ثقة؛ وقال أبو بكر محمد بن أبي المظفر السمعاني: وكان إسماعيل من ثقات أهل المدينة، رأساً لهم في العلم والقراءة؛ وقال ابن القطان: أحد الإثبات؛ وقال الذهبي: من ثقات العلماء؛ وقال ابن الجَزَري: جليل، ثقة؛ وقال ابن حجر: ثقة ثبت. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣٢٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٦٦، ١٧١، ٢٠٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٩، معرفة الرجال ٢/ ١٨٤، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٣٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٦٣، الثقات ٦/ ٤٤، العلل للدارقطني ٢/ ١٨٣، تاريخ أسماء الثقات ٥٣، الإرشاد ١٧أ ـ ١٧ب، تاريخ بغداد ٦/ ٢٢٠، التعديل والتجريح ١/ ٣٦٦، الكاشف ١/ ١٢١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١١أ، غاية النهاية ٢/ ١٦٣، تقريب التهذيب ١٠٦.

فتبين أن إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. وكلام ابن خِراش يحمل على الثقة المطلقة. والله أعلم.

١٤١ ـ س ق: إسماعيل بن حفص بن عمر بن دينار، ويقال: ابن ميمون، أبو بكر الأَوْدي، الأُبُلِّي، البصري، القطان. مات سنة نيف وخمسين ومئتين[١][٢].

قال النسائي: أرجو أن لا يكون به بأس[٣][*].

---

(١) قال ابن حبان في الثقات ٨/ ١٠٢: «مات سنة ست وخمسين ومئتين، أو قبلها بقليل، أو بعدها بقليل».

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٦٥ ـ ١٦٦، الثقات ٨/ ١٠٢، المعجم المشتمل ٨٠، تهذيب الكمال ٣/ ٦٢ ـ ٦٣، ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٥، الكاشف ١/ ١٢١ ـ ١٢٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١١أ ـ ١١١ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩، تقريب التهذيب ١٠٦، خلاصة التذهيب ٣٣.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١١ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٨٩. وقد نقل مُغُلْطاي هذا عن ابن خَلْفون عن النسائي، وعزاه ابن حجر إلى أسامي شيوخ أبي عبد الرحمن.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال ابن أبي حاتم: سمع أبي منه بالبصرة في الرحلة الثالثة، وسألته عنه فقال: كتبت عنه وعن أبيه، وكان أبوه يكذب، وهو بخلاف أبيه. قلت: لا بأس به؟ قال: لا يمكنني أن أقول: لا بأس به؛ وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال الساجي: قد كتبت عن إسماعيل بن حفص... ولم يك نافقاً، أحسبه لحقه ضعف أبيه.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٦٦، الثقات ٨/ ١٠٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١١ب، تقريب التهذيب ١٠٦.

فقد تفرد الساجي بتليين إسماعيل بن حفص بن عمر على سبيل الظن لا الجزم فقال: «ولم يك نافقاً، أحسبه لحقه ضعف أبيه». وهذا الضعف الذي نسب إليه إنما مَعَرته على أبيه، فلا ينبغي إلصاقه فيه، خاصة وأن سائر النُّقاد على تعديله، وفيهم أبو حاتم، لكن عدم ارتضائه فيه لعبارة: «لا بأس به» ثقد يكون من باب التشدد المعروف عن هذا الإمام.

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن حفص بن عمر صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

١٤٢ ـ م د س ق: إسماعيل بن حَكيم القُرشي مولاهم، المدني. مات بالمدينة سنة ثلاثين ومئة[١].

قال النسائي: ثقة[٢][*].

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٣١١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٢، الطبقات ٢٦٠، التاريخ الكبير ١/١/ ٣٥٠، الجرح والتعديل ١/١/ ١٦٤، الثقات ٦/ ٣٦، مشاهير علماء الأمصار ١٣١، تاريخ أسماء الثقات ٥٠، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٧، تهذيب الكمال ٣/ ٦٣ ـ ٦٦، الكاشف ١/ ١٢٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١١ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٨٩، تقريب التهذيب ١٠٧، خلاصة التذهيب ٣٣.

(٢) تهذيب الكمال ٣/ ٦٤، تهذيب التهذيب ١/ ٢٨٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدارمي: ثقة؛ وفي رواية الكَوْسج: صالح؛ وقال أحمد بن صالح المصري: إسماعيل بن أبي حكيم، عن عَبِيْدة بن سفيان: هذا من أثبت إسناد أهل المدينة، إسماعيل له شأن؛ وقال ابن البَرْقي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: يكتب حديثه؛ وقال ابن وضَّاح: ثقة؛ وقال ابن عبد البر: كان فاضلاً، ثقة، وهو حجة فيما روى عند جماعة أهل العلم؛ وقال الذهبي: صدوق؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٢، الجرح والتعديل ١/١/ ١٦٤، الثقات ٦/ ٣٦، تاريخ أسماء الثقات ٥٠، الكاشف ١/ ١٢٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١١ب، تقريب التهذيب ١٠٧.

فقول ابن معين في رواية الكوْسج: صالح، يحمل على قوله في رواية الدارمي: ثقة، وقد وافق ابن معين على التوثيق المطلق أحمد بن صالح المصري، وابن البَرْقي، وابن وضَّاح، وابن عبد البر، وابن حجر. وأنزله عن الطبقة العالية للثقات أبو حاتم، والذهبي. فأبو حاتم تعنت كثيراً بقوله فيه: يكتب حديثه، دون أن يذكر السبب في إسقاطه إلى هذه الدرجة، والذهبي قال فيه: صدوق، ولم يبين علة ذلك، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن أبي حكيم ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

١٤٣ ـ ع: إسماعيل بن أبي خالد هُرْمُز، ويقال: سعد، ويقال: كثير، أبو عبد الله البَجَلي، الأَحْمَسي مولاهم، الكوفي، الحافظ، الطحَّان. ولد سنة ستين، ويقال: سنة تسع وأربعين، ومات بالكوفة سنة ست وأربعين ومئة، ويقال: سنة خمس وأربعين، وقيل: سنة ثمان وأربعين، وقيل: سنة ست وثلاثين[١].

قال النسائي: ثقة[٢].

وقال أيضاً: ذِكر المدلسين: الحسن، وقتادة، وحُميد الطويل، ويحيى بن أبي كثير، والتَّيْمي، ويونس بن عُبيد، وابن أبي عَرُوبة، وهُشَيم، وأبو إسحاق السَّبيعي، وإسماعيل بن أبي خالد، والحكم، والحجاج بن أرْطاة، ومغيرة، والثوري، وأبو الزبير المكي، وابن أبي نَجيح، وابن عُيينة[٣]، وابن جُرَيْج[٤].

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٢ ـ ٣٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٦، ٥٧، ٧٤، معرفة الرجال ١/ ١٢٤، ١٣٠، ٢/ ١٦٠، الطبقات ١٦٧، تاريخ خليفة ٢٣٢، ٤٢٣، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٥١ ـ ٣٥٢، التاريخ الصغير ٢/ ٨٥، معرفة الثقات ١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥، سؤالات الآجري لأبي داود ١٨٥ ـ ١٨٧، ١٨٩ ـ ١٩٠، المعرفة والتاريخ ١/ ١٢٩، ١٣٠، ٢/ ١٤٤، ١٦٥ ـ ١٦٦، ١٨٩، ٢٢٨، ٦٨٥، ٧٠٧، ٣/ ٩٤، ٢٣٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٧٤ ـ ١٧٦، الثقات ٤/ ١٩ ـ ٢٠، مشاهير علماء الأمصار ١١١، تاريخ أسماء الثقات ٤٩، السابق واللاحق ١١١ ـ ١١٨، التعديل والتجريح ١/ ٣٧١ ـ ٣٧٢، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٥، تهذيب الكمال ٣/ ٦٩ ـ ٧٦، الكاشف ١/ ١٢٢، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٧٦ ـ ١٧٨، تذكرة الحفاظ ١/ ١٥٣ ـ ١٥٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١١ب ـ ١١٢ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٩١ ـ ٢٩٢، تقريب التهذيب ١٠٧، تعريف أهل التقديس ١٩، خلاصة التذهيب ٣٣.

(٢) تهذيب الكمال ٣/ ٧٥، تهذيب التهذيب ١/ ٢٩١.

(٣) سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٧٢ب.

(٤) ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٠. فقد ذكر الذهبي هؤلاء المدلسين جميعاً عن=

وقال أيضاً: لا يعاب اللحن على المحدثين، قد كان إسماعيل بن أبي خالد يلحن، وسفيان، ومالك بن أنس، وغيرهم من المحدثين(١)(*).

= النسائي ـ دون التزام الترتيب السابق ـ عدا الثوري. وزاد عما في كتاب السلمي عن الدارقطني: ابن جُريج. هذا والتيمي المذكور في النص هو سليمان بن طَرْخان، والحكم هو ابن عُتيبة، ومغيرة هو ابن مِقْسَم.

(١) مجموعة رسائل للنسائي ٧٥، ونسخة أحمد الثالث ١٥أ.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال الشعبي في رواية مجالد بن سعيد: إسماعيل بن أبي خالد يَزْدَرِدُ ـ (أي يبتلع) ـ العلم ازدراداً؛ وقال إسماعيل بن أبي خالد: كنت أسأل الشعبي، وأسمع منه، فإذا رأى حرصي قال: ويهاً ابن أبي خالد، واشرب العلم؛ وقال الشعبي أيضاً في رواية أبي إسحاق السَّبيعي: إسماعيل يَحْسو العلم حَسْواً؛ وقال أيضاً في نفس الرواية: إسماعيل ـ يعني ابن أبي خالد ـ شرب العلم شرباً؛ وقال أبو إسحاق السبيعي: إسماعيل بن أبي خالد شرب العلم شرباً؛ وقال الأعمش: أما إنه كان يطلب المشيخة؛ وقال الثوري في رواية ابن مُسْهِر: الحفاظ عندنا أربعة: عبد الملك بن أبي سليمان، وإسماعيل بن أبي خالد، وعاصم الأحول، ويحيى بن سعيد الأنصاري؛ وفي رواية ابن المبارك: حفاظ الناس ثلاثة: إسماعيل بن أبي خالد، وعبد الملك بن أبي سليمان، ويحيى بن سعيد الأنصاري؛ وقال أيضاً في رواية القطان: إسماعيل بن أبي خالد أحب أصحاب الشعبي إليّ؛ وقال القطان: كان سفيان ـ (يعني الثوري) ـ معجباً به؛ وقال مروان بن معاوية: كان إسماعيل بن أبي خالد يسمى الميزان؛ وقال ابن المديني: قلت ليحيى بن سعيد ـ (يعني القطان) ـ ما حملت عن إسماعيل عن عامر ـ (يعني الشعبي) ـ صحاح؟ قال: نعم؛ وقال أيضاً: سألت يحيى بن سعيد عن زكريا ـ (يعني ابن أبي زائدة) ـ عن الشعبي؟ فقال: ليس هو عندي مثل إسماعيل ـ (يعني ابن أبي خالد) ـ وليس به بأس؛ وقال ابن عيينة: كان إسماعيل بن أبي خالد أقدم طلباً، وأحفظ للحديث من الأعمش؛ وقال ابن مهدي في رواية ابن معين من رواية ابن أبي خيثمة: ثقة؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وقال الدارمي: سألت يحيى بن معين عن أصحاب الشعبي، قلت: إسماعيل بن أبي خالد أحب إليك في الشعبي أم الشيباني ـ (يعني سليمان بن أبي سليمان) ـ؟ فقال: ابن أبي خالد. والشَّيباني ثقة؛ وقال عثمان أيضاً: قلت: فابن عون فيما روى عن إبراهيم، والشعبي؟ فقال: هو في كل شيء ثقة، قلت: هو أحب إليك في الشعبي أو إسماعيل؟ فقال: إسماعيل أعلم به؛ وقال أيضاً: قلت: وإسماعيل بن =

....

=سالم كيف حديثه؟ فقال: ثقة. قلت: هو أحب إليك أو ابن أبي خالد؟ فقال: كلاهما ثقة؛ وقال ابن المديني: أصحاب الشعبي: أبو حصين ـ (يعني عثمان بن عاصم) ـ، ثم إسماعيل ـ (يعني ابن أبي خالد) ـ ثم. . . ؛ وقال عبد الله بن أحمد: قال أبي: أصح الناس حديثاً عن الشعبي ابن أبي خالد. قلت: فزكريا، وفِراس، وابن أبي السَّفَر؟ قال: ابن أبي خالد شرب العلم شرباً، ابن أبي خالد أحفظهم؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: قلت لأحمد: أصحاب الشعبي، مَنْ أحبهم إليك؟ قال: ليس عندي فيهم مثل إسماعيل. قلت: ثم من؟ قال: ثم مُطَرِّف. قلت: بيان؟ قال: بيان من الثقات، ولكن هؤلاء أروى عنه؛ وقال الفضل بن زياد: فقيل له ـ (يعني لأحمد) ـ: من يقدم من أصحاب الشعبي؟ فقال: ليس في القوم مثل إسماعيل بن أبي خالد؛ وقال ابن عمار المَوْصلي: حجة، إذا لم يكن إسماعيل حجة فمن يكون حجة؟!؛ وقال العجلي: وكان. . . ثبتاً في الحديث، رجلاً صالحاً، ثقة، وكان ربما أرسل الشيء عن الشعبي، فإذا وُقِّف أخبر، وكان صاحب سنة، وكان راوية عن قيس بن أبي حازم الأحْمسي. . . لم يكن أحد أروى عنه منه؛ وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقة ثبتاً؛ وقال الفسوي: وكان أمياً، حافظاً، ثقة؛ وقال أبو حاتم: لا أُقَدِّم على ابن أبي خالد أحداً من أصحاب الشعبي، وهو ثقة، أروى من بيان، وفِراس، وأحفظ من مُجالد؛ وقال ابن حبان وكان شيخاً صالحاً؛ وقال ابن خَلْفون: هو أحد الثقات الأثبات، وهو إمام من أئمة المسلمين في الحديث؛ وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: وكان حجة، متقناً مكثراً، عالماً؛ وفي سير أعلام النبلاء: أجمعوا على إتقانه، والاحتجاج به، ولم يُنْبَز بتشيع ولا بدعة ولله الحمد؛ وقال ابن حجر: ثقة ثبت. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٦، ٥٧، ٧٤، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٥١، معرفة الثقات ١/ ٢٢٥، سؤالات الآجري لأبي داود ١٨٥ ـ ١٨٧، ١٨٩ ـ ١٩٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٤٤، ١٦٥، ٦٨٥، ٣/ ١٦، ٩٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٧٤ ـ ١٧٥، الثقات ٤/ ١٩ ـ ٢٠، تاريخ أسماء الثقات ٤٩، تهذيب الكمال ٣/ ٧٥، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٧٧، تذكرة الحفاظ ١/ ١٥٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٢أ، تقريب التهذيب ١٠٧.

وقبل البدء في الدراسة أنبه على أن ابن سعد نقل في الطبقات الكبرى عن أبي إسحاق السَّبيعي، عن الشعبي قوله: إسماعيل ـ يعني ابن أبي خالد ـ شرب العلم شُرْباً. ونقله أبو داود ـ في سؤالات الآجري ـ عن السَّبِيعي من كلامه. =

....

= وأشرع في الدراسة فأقول: أجمع العلماء على عظم منزلة إسماعيل بن أبي خالد، وأنه ثقة، بل فوق الثقة. وقول ابن حبان: وكان شيخاً صالحاً. لم يرد به ـ فيما يبدو ـ إلا الصلاح في الدين.

وقد أُخذ على إسماعيل لحنه في اللغة، قال ابن معين ـ كما في تاريخ الدوري ٣/ ٤٤٤ ـ: «كان إسماعيل بن أبي خالد إذا حدث عن قيس يقول: حدثني قيس بن أبو حازم». وقال ابن عيينة في رواية الحُمَيْدي المكي ـ كما في المعرفة والتاريخ ٢/ ٧٠٧ ـ: «كان ابن أبي خالد يقول: سمعت المُسْتَوِرِد أخي بني فِهر ـ يلحن فيه ـ. فقلت أنا: أخا بني فِهر». وقال هُشَيْم ـ كما في الكفاية في علم الرواية ٢٩٩ ـ: «كان إسماعيل بن أبي خالد ـ وقد لقي أصحاب رسول الله ﷺ ـ فحش اللحن، كان يقول: حدثني فلان عن أبوه». وهذا اللحن منه ذاهب في سَعة علمه، ودقة إتقانه، وجَوْدة حفظه.

كما أن يحيى القطان تكلم في مراسيل إسماعيل، قال مُغُلطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٢أ ـ ١١٢ب: «وفي تاريخ ابن أبي خيثمة: قال يحيى بن سعيد: مرسلات ابن أبي خالد ليست بشيء». وهذا لا يؤثر على ثقة إسماعيل المطلقة، لأنه قد قيل ذلك في مراسيل الزهري، وقتادة، والأعمش، وابن عيينة، وغيرهم من الكبار. هذا، وقد نقل مُغُلطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٢أ عن العجلي قوله في ابن أبي خالد: «وكان لا يروي إلا عن ثقة». فإن ثبت ذلك، وكان المراد منه: من سمّى، ومن لم يسمّ، لم يعمل بقول القطان، لأن العلة في عدم قبول المُرْسَل ـ عند من لم يقبله ـ كون المُرْسِل يأخذ عن كل أحد، أي عن الثقات والضعفاء، فإن عُلم منه أخذه عن الثقات فقط قُبِل مرسله عند المحققين. وما نقله مُغُلطاي عن العجلي لا يوجد في ترتيبي الهيثمي، والسبكي لكتاب أبي الحسن.

وأما ذِكر النسائي له في جملة من المدلسين، فلا يضره، لأن تدليسه محتمل، قال صلاح الدين العلائي في جامع التحصيل في أحكام المراسيل ١٣٠ عند ذكره للطبقة الثانية من المدلسين: «وثانيها: من احتمل الأئمة تدليسه، وخرجوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع، وذلك إما لإمامته، أو لقلة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة كالزهري، وسليمان الأعمش، وإبراهيم النَّخَعي، وإسماعيل بن أبي خالد...». وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية أيضاً في كتابه تعريف أهل التقديس، وقال عن هذه المرتبة في المقدمة ٧: «الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له =

١٤٤ ـ م٤: إسماعيل بن رَجَاء بن ربيعة أبو إسحاق الزُّبَيْدي[١]، الكوفي[٢].

قال النسائي: ثقة[٣][*].

=في الصحيح لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عُيينة». وكلام ابن حجر هذا أدق من كلام العلائي حيث جعل «الواو» بدل «أو» قبل كلمة «قِلة».

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن أبي خالد ثقة، ثبت، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال الخزرجي في خلاصة التذهيب ٣٤: «الزُّبيدي ـ بالضم ـ مولاهم».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣١٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٤، التاريخ الكبير ١/١/٣٥٣، معرفة الثقات ١/ ٢٢٥، الجرح والتعديل ١/١/ ١٦٨، الثقات ٦/٢٩، مشاهير علماء الأمصار ١٦٤، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٧ ـ ٢٨، تهذيب الكمال ٣/ ٩٠ ـ ٩١، ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٧، الكاشف ١/ ١٢٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٣ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٩٦، تقريب التهذيب ١٠٧، خلاصة التذهيب ٣٤.

(٣) تهذيب الكمال ٣/ ٩١، تهذيب التهذيب ١/ ٢٩٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون: قال ابن معين في رواية الدوري: إسماعيل بن رجاء أوثق من السُّدي؛ وفي رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وقال العجلي، وأبو حاتم: ثقة؛ وقال ابم حبان: من صالحي الكوفيين؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد ابن حجر: تكلم فيه الأزدي بلا حجة. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون: قال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٤، معرفة الثقات ١/ ٢٢٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٦٨، الثقات ٦/ ٢٩، مشاهير علماء الأمصار ١٦٤، ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٧، الكاشف ١/ ١٢٢، تقريب التهذيب ١٠٧.

فقد اتفق الأئمة على أن إسماعيل بن رجاء الزُّبيدي ثقة مطلقاً سوى الأزدي. وقول ابن حبان: من صالحي الكوفيين، يحمل على قول الجمهور، لأنه ـ فيما يبدو ـ لم يرد اللفظ المصطلح عليه، وإنما أراد المعنى. =

١٤٥ ـ بخ م د س: إسماعيل بن سالم أبو يحيى الأَسَدي، الكوفي، ثم البغدادي[(١)][(٢)][(٣)].

= وأما تضعيف الأزدي له فمردود لأمور، هي: خلو كلامه عن ذكر وبيان سبب الجرح. وقساوتُه وتسرعه في الطعن، حتى قال فيه الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٦١: «فإن في لسانه في الجرح رَهَقاً». وتَكَلُّمُ العلماء فيه، قال ابن حجر في هدي الساري ٣٨٦ في ترجمة أحمد بن شبيب الحَبَطي بعد ذكر توثيق الأئمة له: «وقال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث، غير مرضي. ولا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات؟!». أضف إلى هذا كله تفرده في جرح إسماعيل بن رجاء، وقد قال ابن حجر في هدي الساري ٣٩٠: «والأزدي لا يعتمد إذا انفرد، فكيف إذا خالف؟!».

وذكر الذهبي لابن رجاء في ميزان الاعتدال لا يدل على ضعفه عنده، لأن شرطه في هذا الكتاب أن يذكر المُتكلم فيهم ولو كانوا ثقاتاً أثباتاً. وقد وضع الذهبي قبل هذه الترجمة رمز «صح» ومعناه كما ذكر الذهبي نفسه في حاشية على كتابه ميزان الاعتدال ـ نسخة الأحمدية بحلب ٥أ ـ فقال: «إذا كتبت (صح) في أول الاسم فهي إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل».

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن رجاء ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) نزل بغداد، وسكنها في عهد أبي العباس السفّاح ـ أي قبل تمصيرها ـ ومات بها.

(٢) قال الدكتور بشار في إحدى تعليقاته على تهذيب الكمال ٣/ ١٠٢: «وذكره ـ (يعني الذهبي) ـ في الطبقة الرابعة عشرة من تاريخ الإسلام، وهي الطبقة التي تشمل المتوفين بين (١٣١ ـ ١٤٠).

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٢١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٤، معرفة الرجال ١/ ٩٦، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٥٦، سؤالات الآجري لأبي داود ١٨٢ ـ ١٨٣، المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٧٢، الثقات ٦/ ٣٣، الكامل ١/ ٢٨٣، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٤، تاريخ أسماء الثقات ٥٤، تاريخ بغداد ٦/ ٢١٢ ـ ٢١٥، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٨، تهذيب الكمال ٣/ ٩٨ ـ ١٠٢، ميزان الاعتدال ١/ ٢٣٢، المغني=

قال النسائي: ثقة[1](*).

= في الضعفاء ١/ ٨٢، الكاشف ١/ ١٢٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٤ب، تهذيب التهذيب ١/ ٣٠١ ـ ٣٠٢، تقريب التهذيب ١٠٧، خلاصة التذهيب ٣٤.

(١) تهذيب الكمال ٣/ ١٠١، تهذيب التهذيب ١/ ٣٠٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن سعد: كان ثقة ثبتاً؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي، وابن محرز، وابن أبي خَيثمة، وابن أبي مريم: ثقة. زاد ابن أبي خيثمة: أوثق من أساطين مسجد الجامع. وزاد ابن أبي مريم: حجة؛ وقال ابن نُمير: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله، وإبراهيم الجُوْزجاني: ثقة. زاد عبد الله: ثقة ـ (أي أنه كرر هذه اللفظة) ـ؛ وفي رواية أبي داود لما سأله عنه، قال: بخ؛ وفيها أيضاً: صالح الحديث؛ وفي رواية عبد الله بن أحمد أيضاً: سئل أبي ـ وأنا أسمع ـ عن فِراس بن يحيى، وإسماعيل بن سالم، قال: فِراس بن يحيى أقدم موتاً من إسماعيل، وإسماعيل أوثق منه ـ يعني في الحديث ـ، فِراس فيه شيء من ضَعْف، وإسماعيل بن سالم أحسن استقامة منه ـ يعني في الحديث ـ وأقدم سماعاً، إسماعيل سمع من سعيد بن جُبير؛ وقال المزي عقب نقل هذه الرواية: وقال مسلم بن الحجاج عن أحمد بن حنبل نحو ذلك؛ وقال أبو بكر المَرُّوذي: قلت ـ يعني لأحمد بن حنبل ـ: كيف كان إسماعيل بن سالم؟ قال: ليس به بأس. قلت: إنه حُكي عن أبي عَوَانة، عن إسماعيل بن سالم، أنه سمع زبيداً يقول: ـ وذكر قصة لمعاوية ـ قال: ومن سمع هذا من أبي عَوانة؟ ثم قال: قد كانت عنده أحاديث الشيعة، وقد نظر له شعبة في كتبه ـ (نقلت هذه الرواية عن تاريخ بغداد، وصوبتها في بعض الأماكن من تهذيب الكمال) ـ؛ وقال مُغلطاي: وقال ابن خَلْفون في الثقات: هو ثقة قاله ابن نُمير ـ (وقد سبق ذكر توثيقه له في مكانه) ـ، وابن صالح ـ (يعني العجلي) ـ؛ وقال أبو زرعة، والفسوي ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: ثقة؛ وقال الفسوي أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: لا بأس به، ثقة؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: هو مستقيم الحديث؛ وقال أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال مع إثبات المزي للقول الأول ـ: ثقة؛ وقال ابن خِراش، وأبو علي النيسابوري الحافظ: ثقة. زاد أبو علي: عسر في الحديث، أسند نحو العشرين حديثاً؛ وقال ابن عدي: ولإسماعيل بن سالم أحاديث، يحدث عنه قوم ثقات، وأرجو أنه لا بأس به؛ وقال الدارقطني، والذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد ابن حجر: ثبت. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. =

١٤٦ ـ م د س: إسماعيل بن سُمَيْع أبو محمد الحَنَفي[1]، الكوفي، بَيَّاع السَّابري[2][3].

= الطبقات الكبرى ٧/ ٣٢١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٤، معرفة الرجال ١/ ٩٦، سؤالات الآجري لأبي داود ١٨٢، ١٨٣، المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٧٢، الثقات ٦/ ٣٣، الكامل ١/ ٢٨٣، سؤالات البرْقاني للدارقطني ١٤، تاريخ أسماء الثقات ٥٤، تاريخ بغداد ٦/ ٢١٣ ـ ٢١٤، ٢١٥، تهذيب الكمال ٣/ ١٠٠، ١٠١، الكاشف ١/ ١٢٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٤ب، تقريب التهذيب ١٠٧.

اتفق الأئمة على أن إسماعيل بن سالم ثقة مطلقاً، سوى ابن عدي حيث قال فيه: «وأرجو أنه لا بأس به» من غير ذلك السبب في إنزاله عن مرتبة الثقات العالية، بل لم يذكر في كتابه الكامل شيئاً يدل على لينه، سوى حديث رواه عنه هُشَيْم بن بَشير، ولم يعلق عليه. وقد قال ابن طاهر في الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٨: «روى عنه هُشَيم حديثاً واحداً غريباً».

وقد ا نتقد الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٢٣٢ ذِكر ابن عدي له في كامله فقال: «وثقه جماعة، ولم أسق ذكره إلا تبعاً لابن عدي، فإنه أورد ذكره، وما زاد على أن قال: أرجو أنه لا بأس به». وفي المغني في الضعفاء ١/ ٨٢: «ما جرحه أحد أبداً».

واعتذر ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٣٠٢ لابن عدي بعد نقله لكلام الذهبي السابق فقال: «ولعله ـ (يعني ابن عدي) ـ أراد أن ينقل ما تقدم: أنه قيل لأحمد عنه ما يشير به إلى التشيع، لكنه لم يفصح به».

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن سالم الأسدي ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) في الكامل ١/ ٢٨٤، ونسخة الظاهرية ١٥ب، والضعفاء لابن الجوزي ١٥ب أيضاً، والمغني في الضعفاء ١/ ٨٢: «النَّخَعي» بدل «الحنفي».

(٢) اختلف في ضبط الباء، فَقَيّدها ابن الأثير في اللباب ٢/ ٨٩ بالفتح، وضبطها محققو المعاجم اللغوية بالكسر.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٤، ١٧٣، معرفة الرجال ١/ ١٠٥، ٢/ ١٠٩، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٥٦، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٠٢، الضعفاء الكبير ١/ ٧٨ ـ ٧٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٧١ ـ ١٧٢، الثقات =

قال النسائي: ليس به بأس(١)(*).

=٦/ ٣١ ـ ٣٢، الكامل ١/ ٢٨٤، تاريخ أسماء الثقات ٥٠، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٨، الأنساب ٧/ ٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٥ب، تهذيب الكمال ٣/ ١٠٧ ـ ١١٠، ميزان الاعتدال ١/ ٢٣٣، المغني في الضعفاء ١/ ٨٢، ديوان الضعفاء ٢١، الكاشف ١/ ١٢٤، من تكلم فيه وهو موثق ٤٥ ـ ٤٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٥أ ـ ١١٥ب، تهذيب التهذيب ١/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦، تقريب التهذيب ١٠٨، خلاصة التذهيب ٣٤.

(١) تهذيب الكمال (٣/ ١٠٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٥).

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون، والمُعدِّلون: قال القطان ـ كما في التاريخ الكبير ـ، وفي رواية ابن المديني: أما الحديث فلم يكن به بأس ـ (وسيأتي تمام كلام القطان من رواية ابن المديني في أقوال المجرحين) ـ؛ وقال ابن سعد: ثقة إن شاء الله؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي، وابن محرز، وابن أبي خيثمة، وابن أبي مريم: ثقة. زاد ابن أبي خيثمة: مأمون؛ وقال ابن نُمير: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في الضعفاء الكبير، والجرح والتعديل ـ: صالح؛ وفيها أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ثقة، وتركه زائدة لمذهبه؛ وقال العجلي: ثقة، ترك زائدة أن يحدث عنه لأنه كان يرى رأي الخوارج؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ثقة، إلا أنه كان بَيْهَسياً، يرى رأي الخوارج؛ وقال الفسوي: لا بأس به؛ وقال أبو حاتم: صدوق، صالح؛ وقال أبو علي النيسابوري: قليل الحديث، ثقة؛ وقال ابن عدي: حسن الحديث، يَعِز حديثه، وهو عندي لا بأس به؛ وقال أبو الفتح الأزدي: كان مذموم الرأي، غير مرضي المذهب، يرى رأي الخوارج، فأما الحديث فلم يكن به بأس فيه؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة، فيه بدعة؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: ثقة، وهو من الخوارج، ولذا تركه جرير؛ وقال ابن حجر: صدوق، تُكلم فيه لبدعة الخوارج. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر.

ب ـ المُجَرِّحون: تركه زائدة بن قُدامة الثقفي لأجل المذهب، قال ابن المديني: قلت ليحيى ـ (يعني القطان) ـ: زعن عبد الرحمن ـ (يعني ابن مهدي) ـ أن زائدة كان لا يحدثهم عن إسماعيل بن سُمَيع، قال يحيى: إنما تركه زائدة لأنه كان صُفْرياً، فأما الحديث فلم يكن به بأس؛ وقال جرير بن عبد الحميد الضَّبِّي: كتبت حديث إسماعيل بن سُمَيع، فقيل لي: إنه يرى رأي الخوارج، فتركته؛ وقال ابن عيينة: كان إسماعيل بن=

. . . .

= سُمَيع بَيْهَسياً، فلم أذهب إليه، ولم أقْرَبه؛ وقال أبو نعيم الفضل بن دُكين: إسماعيل بن سُميع بيهسي، جار المسجد أربعين سنة، لم يُر في جمعة، ولا جماعة؛ وقال محمد بن يحيى الذُّهلي: بَيْهسي، كان ممن يُبغض علياً، أبغضه الله تعالى؛ وقال الساجي: كان مذموماً في رأيه، روى عنه الثوري، وتركه، فقال يحيى بن سعيد: إنما تركه لأنه كان صُفْرياً؛ وقال أبو العرب القَيْرَواني: إنما ترك مالك عكرمة لأنه كان يُرْمى بهذا الرأي، وعكرمة أعلا وأكثر علماً من ابن سُمَيع، فابن سميع أحق أن يترك، ولا يقال فيه ثقة.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٤، ١٧٣، معرفة الرجال ١/ ١٠٥، ٢/ ١٠٩، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٥٦، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٠٢، الضعفاء الكبير ١/ ٧٨ ـ ٧٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٧١ ـ ١٧٢، الثقات ٦/ ٣١ ـ ٣٢، الكامل ١/ ٢٨٤، تاريخ أسماء الثقات ٥٠، تهذيب الكمال ٣/ ١٠٨، الكاشف ١/ ١٢٤، من تكلم فيه وهو موثق ٤٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٥أ ـ ١١٥ب، تقريب التهذيب ١٠٨.

قبل البدء في الدراسة أنبه على أن مُغُلطاي نقل في إكمال تهذيب الكمال (١/ ١١٥ب) عن البخاري قوله في إسماعيل بن سُمَيْع: «أما في الحديث فلم يكن به بأس»، وتبعه على ذلك ابن حجر دون تحقق. وهذا منهما وَهَم، لأن البخاري ذكر هذا الكلام في التاريخ الكبير ـ كما تقدم ـ عن القطان، ولم يقله بنفسه.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: لم يطعن أحد في حديث إسماعيل بن سُمَيْع، وكلامهم فيه سببه سوء المذهب، وفساد الرأي، قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٥ب: «قال ابن خَلْفون: لم يُتكلم فيه إلا من قِبَل مذهبه». وقد كان إسماعيل يرى رأي الخوارج، ومذهب هؤلاء القوم ما ذكره الشَّهْرَسْتَاني في الملل والنحل ٢/ ٢٥ فقال: «ويجمعهم القول بالتبري عن عثمان، وعلي، ويقدمون ذلك على كل طاعة، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك، ويكفرون أصحاب الكبائر، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة حقاً واجباً»، وقال ابن حجر في هدي الساري ٤٥٩: «والخوارج: الذين أنكروا على عليّ التحيكم، وتبرؤوا منه، ومن عثمان، وذريته، وقاتلوهم. فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة منهم». وينظر مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري ١/ ١٦٧ ـ ١٦٨.

وقد انقسم الخوارج إلى عدة طوائف، ونسب ابن سُمَيْع إلى طائفتين منهم، وهما: البَيْهَسِية، والصُّفْرية. فالأولى: تنسب إلى أبي بَيْهس، والثانية: إلى زياد بن =

١٤٧ ـ م٤: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كَرِيمة[1] أبو

=الأصفر. وأشار أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين ١/ ١٨٣ إلى أن البَيْهَسِية متفرعة عن الصُّفرية، فقال: «وأصل قول الخوارج إنما هو قول الأزارقة، والإباضية، والصُّفرية، والنَّجْدية. وكل الأصناف سوى الأزارقة، والإباضية، والنَّجْدية، فإنما تفرعوا من الصُّفرية». فلا يكون هناك تعارض بين كلام من نسبه إلى الصُّفرية، أو إلى البَيْهسية.

والخوارج رغم سوء معتقدهم، وفساد مذهبهم، كانوا ينتزهون عن الكذب، قال المُبَرِّد في الكامل ٣/ ١٦٤: «والخوارج في جميع أصنافها تبرأ من الكاذب، ومن ذي المعصية الظاهرة». وقال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية ٤/ ١٠: «والخوارج أصدق من الرافضة، وأدين، وأورع، بل الخوارج لا نعرف عنهم أنهم يتعمدون الكذب، بل هم أصدق الناس». وقال أبو داود في رواية الآجرى ـ كما في الكفاية في علم الرواية ٢٠٧ ـ: «ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثاً من الخوارج ـ ثم ذكر عِمران بن حِطَّان، وأبا حسان الأعرج ـ». وقال الذهبي في المنتقى من منهاج الاعتدال ٢٢ ـ ٢٣: «والخوارج مع مروقهم من الدين، فهم أصدق الناس، حتى قيل: إن حديثهم من أصح الحديث». وقال أيضاً في ميزان الاعتدال ٣/ ١٦٠: «ولا نراه ـ (يعني البخاري) ـ يتجنب القدرية، ولا الخوارج، ولا الجهمية، فإنهم على بدعهم يلزمون الصدق».

فهذا الصدق الذي وصفوا به، شجع الأئمة على قبول أخبارهم، والرُّكون إلى حديثهم، لذا نرى غالب الأئمة النقاد لم يتحرجوا عن توثيق إسماعيل بن سُميع، خاصة وأنه لم يعرف عنه الدعوة إلى بدعته. وجمهور الأئمة على قبول رواية المبتدع إذا لم يكن داعية ـ كما ذكر ابن الصلاح في علوم الحديث ١٠٣، وغيرُهُ ـ.

لذا يقدم في إسماعيل بن سُميع قول الموثقين، والمعدلين، لكن هؤلاء لم يتفقوا على عده في مرتبة واحدة، فبعضهم جعله ثقة مطلقاً، وبعضهم عده في المرتبة التالية، وهؤلاء لم يذكروا السبب في إنزاله عن رتبة الثقات العالية ـ فإن كان السبب البدعة، فقد تبين أنها لا تضره في قبول حديثه ـ، فضلاً عن أن غالبهم من المتعنتين المتشددين كالقطان، وأبي حاتم، والأزدي.

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن سُمَيْع ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ذكر ابنُ حبان ـ في كتابيه: الثقات ٤/ ٢٠، ومشاهير علماء الأمصار ١١١ ـ السُّدِّيَّ باسم إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي ذُؤَيْب. وهو وَهَم منه، لأن المذكور رجل آخر، ترجم له ابن حبان نفسه في الثقات ٤/ ١٨. وينظر الأنساب ٧/ ١٠٩.

محمد القُرَشي مولاهم، الحجازي، ثم الكوفي، السُّدِّي[١]، الأعور، وهو السُّدِّي الكبير، صاحب التفسير. مات سنة سبع وعشرين ومئة، وقيل: سنة تسع وعشرين[٢].

قال النسائي: صالح[٣].

وقال أيضاً: ليس به بأس[٤](*).

---

(١) لُقب بهذا لأنه كان يقعد في سُدَّة باب الجامع بالكوفة، وقيل: لأنه كان يجلس بالمدينة في موضع يقال له السُّد. الجرح والتعديل ١/١/١٨٥، الأنساب ٧/١٠٩، تهذيب الكمال ٣/١٣٢.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٢٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٤، ٣٥، معرفة الرجال ١/١٤٤، ٢/١٤٧، الطبقات ١٦٣، التاريخ الكبير ١/١/٣٦١، التاريخ الصغير ١/٣١٢ ـ ٣١٣، أحوال الرجال ٤٨، ٥٤، معرفة الثقات ١/٢٢٧، المعرفة والتاريخ ٣/١٨٦، الضعفاء الكبير ١/٨٧ ـ ٨٨، الجرح والتعديل ١/١/١٨٤ ـ ١٨٥، الثقات ٤/٢٠ ـ ٢١، مشاهير علماء الأمصار ١١١، الكامل ١/٢٧٤ ـ ٢٧٦، تاريخ أسماء الثقات ٥٠، الجمع بين رجال الصحيحين ١/٢٨، الأنساب ٧/١٠٩ ـ ١١٠، الضعفاء لابن الجوزي ١٦أ، تهذيب الكمال ٣/١٣٢ ـ ١٣٨، ميزان الاعتدال ١/٢٣٦ ـ ٢٣٧، المغني في الضعفاء ١/٨٣ ـ ٨٤، ديوان الضعفاء ٢٢، الكاشف ١/١٢٥، من تكلم فيه وهو موثق ٤٦، سير أعلام النبلاء ٥/٢٦٤ ـ ٢٦٥، إكمال تهذيب الكمال ١/١١٧ب ـ ١١٨أ، القاموس المحيط باب الدال، فصل السين ٣٦٧، تهذيب التهذيب ١/٣١٣ ـ ٣١٤، تقريب التهذيب ١٠٨، خلاصة التذهيب ٣٥.

(٣) تهذيب الكمال ٣/١٣٧، تهذيب التهذيب ١/٣١٤. وقد عزاه ابن حجر إلى كتاب الكنى للنسائي.

(٤) تهذيب الكمال ٣/١٣٧، تهذيب التهذيب ١/٣١٤.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال سَلْم بن عبد الرحمن النَّخَعي: سمعت إبراهيم ـ (يعني النَّخَعي) ـ وسمع تفسير السُّدِّي فقال: ما أشبهه بتفسير القوم؛ وقال إسماعيل بن أبي خالد: السُّدي أعلم بالقرآن من الشعبي؛ وقال الثوري: كان فقيهاً؛ وقال شَريك بن =

....

=عبد الله النَّخَعي: ما ندمت على رجل لقيته، أن لا أكون كتبت كل شيء لفظ به إلا السُّدِّي؛ وقال القطان في رواية ابن المديني من رواية صالح بن أحمد بن حنبل: لا بأس به، ما سمعت أحداً يذكر السّدِّي إلا بخير، وما تركه أحد. ـ ثم قال ـ: روى عنه شعبة، وسفيان، وزائدة؛ وقال ابن نُمير: صالح، يكتب حديثه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب: ثقة؛ وفي رواية صالح: مقارَبِ الحديث، صالح؛ وقال المَرُّوذي أو الأثرم: قلت لأبي عبد الله: السدي كيف هو؟ قال: أخبرك أن حديثه لمقارَبِ، وأنه لحسن الحديث، إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به أسباط ـ (يعني ابن نصر) ـ عنه. فجعل يستعظمه، قلت: ذاك إنما يرجع إلى قول السُّدِّي، فقال: من أين؟ وقد جعل له أسانيد، ما أدري ما ذاك!؛ وقال مُغُلْطاي: وفي رواية المَرُّوذي ـ (يعني عن أحمد) ـ: ليس به بأس؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال الساجي: صدوق، وفيه نظر؛ وقال ابن عدي: له أحاديث يرويها عن عدة شيوخ، وهو عندي مستقيم الحديث، صدوق، لا بأس به؛ وقال السمعاني: ثقة مأمون؛ وقال الذهبي: حسن الحديث؛ وقال ابن حجر: صدوق يَهِم، ورمي بالتشيع. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة، وإسماعيل بن أبي خالد، وقد عُهد عنهما اقتصارهما في الرواية عن الثقات.

ب ـ المُجَرَّحون والمُلَيِّنون: قال عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت: سمعت الشَّعْبي، وقيل له: إن إسماعيل السُّدي قد أعطي حظاً من علم القرآن، فقال: إن إسماعيل قد أعطي حظاً من الجهل بالقرآن؛ وقال صالح بن مسلم: مررت مع الشَّعبي على السُّدي، وحوله شباب يفسر لهم القرآن، فقام عليه الشَّعْبي فقال: ويحك، لو كنت نَشْوان يُضرب على استِك بالطَّبْل، كان خيراً لك مما أنت فيه؛ وقال الجُوْزجاني ـ كما في ميزان الاعتدال ـ: حُدِّثت عن مُعْتَمِر ـ (يعني ابن سليمان) ـ، عن ليث ـ (يعني ابن أبي سُلَيم) ـ قال: كان بالكوفة كذابان ـ مات أحدهما ـ: السُّدِّي، والكلبي؛ وقال أيضاً ـ كما في أحوال الرجال ـ: حُدثت عن المعتمر بن سليمان، عن أبيه قال. . . ـ (فذكره بلفظه)؛ وقد ذكر العقيلي هذا الكلام عن المُعْتَمِر بن سليمان نفسه، دون أن يصعد به إلى أبيه، أو ليث بن أبي سليم، لكن من غير طريق الجُوزجاني؛ وقال الحسين بن واقد المروزي ـ وهو متوفى قبل المعتمِر، لكن الضرورة دعت إلى تقديم قول المعتمِر الذي ذكره العقيلي ـ: قدمت الكوفة وَمُنْيَتي لقي السُّدِّي، فأتيته. . . فلم أقم من مجلسي حتى سمعته يشتم أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، فلم أعد إليه؛ وقال أبو حفص الأبار: =

....

=ناولت السُّدِّي نبيذاً، فقلت له: فيه دُرْدِي ـ (وهو الخميرة التي تترك على النبيذ ليتخمر) ـ، فشربه؛ وقال ابن مهدي في رواية الفلاس: ضعيف؛ وقال الدُّوري: سألت يحيى عن إبراهيم بن مهاجر، وأبي يحيى القَتَّات، والسُّدِّي؟ فقال: في حديثهم ضَعْف؛ وقال عبد الله بن أحمد: سألت يحيى بن معين عن إبراهيم بن المهاجر، والسُّدي؟ فقال: متقاربين ـ (كذا في جميع المراجع كالضعفاء الكبير ـ النسخة الخطية ـ، والجرح والتعديل، وغيرهما، وقد تصرف بعض المعاصرين بهذه اللفظة فجعلوها بالرفع) ـ في الضعف؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: قال لي يحيى بن معين يوماً عند عبد الرحمن بن مهدي: السُّدي ضعيف. فغضب عبد الرحمن، وكره ما قال؛ وقال الفلاس: سمعت يحيى بن معين ـ (كذا) ـ وذكر إبراهيم بن المهاجر، والسُّدي فقال: كانا ضعيفين مَهِينين؛ وقال أحمد بن حنبل ـ كما ذكر مُغُلْطاي ـ: ضعيف؛ وقال الجُوزجاني: كذاب، شتام؛ وقال أبو زرعة: لين؛ وقال العُقَيْلي ـ كما ذكر مُغُلْطاي ـ: ضعيف، وكان يتناول أبا بكر وعمر رضي الله عنهما؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: ورمي السُّدي بالتشيع.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٦١، أحوال الرجال ٤٨، ٥٤، معرفة الثقات ١/ ٢٢٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٨٦، الضعفاء الكبير ١/ ٨٧ ـ ٨٨، ونسخة الظاهرية ١٥ب، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٨٤ ـ ١٨٥، الثقات ٤/ ٢٠ ـ ٢١، الكامل ١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥، ٢٧٦، تاريخ أسماء الثقات ٥٠، الأنساب ٧/ ١٠٩، تهذيب الكمال ٣/ ١٣٥ ـ ١٣٦، ميزان الاعتدال ١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، الكاشف ١/ ١٢٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٧ب، تقريب التهذيب ١٠٨.

الدراسة والترجيح: اختلفت أقوال الأئمة في الحكم على السُّدي الكبير فوثقه وعدله فريق، وجرّحه وطعن فيه فريق آخر. ولم يتفق كل طرف على تحديد المرتبة التي يستحقها.

وقول الشعبي فيه: إن إسماعيل قد أعطي حظاً من الجهل بالقرآن. قد انتقده الذهبي في سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٦٥ فقال: «ما أحد إلا وما جهل من علم القرآن أكثر مما علم، وقد قال إسماعيل بن أبي خالد: كان السُّدي أعلم بالقرآن من الشعبي رحمهما الله. وقال سلْم بن عبد الرحمن شيخ لشريك: مَرَّ إبراهيم النَّخَعي بالسُّدِّي وهو يفسر فقال: إنه ليفسر تفسير القوم».

وما نُقل عن المعتمر بن سليمان، وأبيه، وليث من تكذيبهم له ففيه مبالغة، ولم يذكر هؤلاء السبب الحامل على التكذيب.

وما نُسب للسُّدي من شَتْمه، وتناوله للشيخين، إن صحّ عنه فإنه يكون من غلاة=

=الرافضة، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٥١١/١٤ في ترجمة أبي عَروبة الحراني: «كل من أحب الشيخين فليس بغال، بلى، من تعرض لهما بشيء من تنقص، فإنه رافضي غال، فإن سبّ فهو من شرار الرافضة، فإن كفَّر، فقد باء بالكفر، واستحق الخزي». وقال أيضاً فيه ٤٥٨/١٦ في ترجمة الدارقطني: «والأفضل منهما ـ (يعني من عثمان وعلي رضي الله عنهما) ـ بلا شك أبو بكر وعمر، من خالف في ذا فهو شيعي جلد، ومن أبغض الشيخين، واعتقد صحة إمامتهما فهو رافضي مقيت، ومن سَبَّهما، واعتقد أنهما ليسا بإمامي هُدى فهو من غلاة الرافضة، أبعدهم الله». وقال ابن حجر في هدي الساري ٤٥٩: «والتشيع محبة علي، وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه، ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فغال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو». وقد ذكر الذهبي في ميزان الاعتدال ـ كما سبق في ترجمة أبان بن تَغْلِب ـ أن غلاة الرافضة لا يحتج بهم ولا كَرَامة.

وما أظن هذا الغلو صادر عن السُّدي، لأنه لو ثبت عنه لما قام الإمام أحمد ـ وهو الشديد مع أصحاب البدع ـ بتوثيقه، وتعديله ـ كما في غالب الروايات عنه ـ، ومما يؤكد هذا أن الذهبي، وابن حجر اكتفيا بقولهما فيه: رُمي بالتشيع. وفَرْق كبير بين الرفض والغلو فيه، وبين التشيع والغلو فيه. فلعل الحسين بن واقد سمع منه تقديمه علياً على الشيخين، فَعَدَّ ذلك منه طعناً، وشتماً لهما. ومتابعة الجُوْزجاني له في قوله: كذاب شَتَّام، لا تقبل منه خاصة، لأن أبا إسحاق من أهل النَّصْب، فبينه وبين السُّدِّي عداوة سببها الاختلاف في المذهب ـ ينظر ترجمة أبان بن تَغْلِب.

وأما شربه للنبيذ فلا يطعن في عدالته، لأن الكوفيين يرون حله، وهذا اجتهاد منهم ـ ينظر ترجمة إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسم المعروف بابن عُلَيَّة ـ، قال ابن معين ـ كما في سير أعلام النبلاء ٨٨/١١ من رواية ابن الجنيد ـ: «تحريم النبيذ صحيح، ولكن أقف، ولا أحرمه، وقد شربه قوم صالحون بأحاديث صحاح، وحرّمه قوم صالحون بأحاديث صحاح».

وأما الذين قالوا فيه: ضعيف، أو لَيِّن، أو نحو هذا، فلم يأتوا على حكمهم ببرهان، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر.

وقول ابن مهدي في رواية الفلاس: ضعيف، يعارضه إنكاره على ابن معين قوله فيه: ضعيف. =

١٤٨ ـ د فق: إسماعيل بن عبد الكريم بن مَعْقِل بن مُنَبِّه بن كامل أبو هشام اليَمَاني، الصَّنْعاني. مات باليمن سنة عشر ومئتين [(١)(٢)].

قال النسائي: ليس به بأس[(٣)(*)].

= وما نقله ابن شاهين عن صالح بن أحمد بن حنبل، عن ابن المديني، عن ابن معين من قوله فيه: لا بأس به. فيه وهم ـ لعله من ابن شاهين، لثبوته في غير ما نسخه خطية من كتابه ـ، وذلك أنه ليس من عادة ابن المديني أن ينقل عن قرينه ابن معين نقده للرجال، ولأن أحداً لم يذكر تعديل ابن معين للسدي، فضلاً عن ابن أبي حاتم، وغيره، نقلوا هذا القول ـ من نفس الرواية ـ عن القطان.

فتبين من جميع ما سبق أن الأرجح في السُّدِّي هو قول المُعدِّلين، لكن هؤلاء لم يتفقوا على عده في مرتبة واحدة، فبعضهم أطلق القول بتوثيقه، وهم: أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب، والعجليُّ، والسمعاني. والبعض الآخر جعله في إحدى المرتبتين الأخيرتين من مراتب التعديل، ولعل هذا هو الصواب فيه. فأحمد بن حنبل الذي وثقه مطلقاً في رواية، قال في رواية ثانية: مقارب الحديث، صالح. وفي رواية ثالثة: ليس به بأس. وفي رواية أخرى: إن حديثه لمقارب، وإنه لحسن الحديث. وأما العجلي فعنده تساهل في التوثيق. وقول السمعاني: ثقة مأمون، لا يفرح به لأن أبا سعد خلط بين هذه الترجمة، وترجمة إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي ذُوَيْب الثقة.

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي صدوق، حسن الحديث في الأرجح. والله أعلم.

(١) جاء في الطبقات ٢٨٩: «مات سنة عشرين ومئتين».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/٥٤٨، الطبقات ٢٨٩، التاريخ الكبير ١/ ١/٣٦٧، الجرح والتعديل ١/١/١٨٧، الثقات ٨/٩٦، تهذيب الكمال ٣/١٣٨ ـ ١٤١، الكاشف ١/١٢٦، إكمال تهذيب الكمال ١/١١٨أ، ذيل ميزان الاعتدال ١٣٩، تهذيب التهذيب ١/٣١٥ ـ ٣١٦، تقريب التهذيب ١٠٨، خلاصة التذهيب ٣٥.

(٣) تهذيب الكمال ٣/١٤٠، تهذيب التهذيب ١/٣١٥.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون، والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية ابن أبي مريم: ثقة، رجل =

١٤٩ ـ د ت س: إسماعيل بن عبد الله بن سَمَاعَة أبو عبد الله[(١)]،

=صِدْق، والصحيفة التي يرويها عن وَهْب عن جابر ليست بشيء، إنما هو كتاب وقع إليهم، ولم يسمع وَهْب من جابر شيئاً؛ وقال مسلمة بن قاسم: جائز الحديث؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ **المُلَيِّنون**: قال ابن القطان: لا يعرف، ولم تثبت عدالته.

الثقات ٨/ ٩٦، تهذيب الكمال ٣/ ١٤٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٨أ، ذيل ميزان الاعتدال ١٣٩، تقريب التهذيب ١٠٨.

فقد تفرد ابن القطان بتجريحه، وله في كلامه المذكور اصطلاح خاص، فقوله: لا يُعرف. لا يريد به جهالة العين فقط، بل يستعمله كثيراً فيمن جُهل حاله، لذا لا يعترض عليه بأنه قد روى عن إسماعيل بن عبد الكريم جماعة كبيرة. وأما قوله: لم تثبت عدالته. فمعناه عنده أنه ليس بالمشهور الذي تُعَرِّف شُهْرَتُهُ حاله، ولا عدله أحد من المعاصرين له، أو الآخذين عَمَّن عاصره. وتعديل مسلمة بن قاسم الذي نقله ابن القطان غير معتبر عنده، لأن مسلمة ليس من المعاصرين لإسماعيل، ولا من الطبقة التي تليهم. وقد بين ابن القطان مذهبه هذا في التجهيل، ونفي ثبوت العدالة في كتابه بيان الوهم والإيهام ٢/ ٢٠٤ب عندما ذكر حديثاً في إسناده رجل مستور عنده، وثقه ابن عبد البر فقال: «أبو عمر... لم يأت في توثيقه إياه بقول معاصر، أو قول من يظن به الأخذ عن معاصر له، فإنه لا يقبل منه إلا أن يكون ذلك منه في رجل معروف قد انتشر له من الحديث ما تعرف به حاله، وهذا ليس كذلك».

ويبدو أن ابن القطان لم يعلم بقول ابن معين في توثيق إسماعيل بن عبد الكريم، وهما متعاصران.

فظهر أن الصواب فيه هو قول المعدِّلين، لكن هؤلاء لم يتفقوا على عده في مرتبة واحدة، فابن معين أطلق القول في توثيقه، وابن حجر جعله في المرتبة التالية، ومسلمة في المرتبة الأخيرة من مراتب التعديل ـ فيما أظن ـ. فأما مسلمة فمتكلم فيه، فلا يقبل قوله في إنزال الثقات عن درجاتهم. وأما ابن حجر فيبدو أنه تبع المعنى المشهور من قول النسائي: ليس به بأس. مع أن هذه اللفظة يستعملها أبو عبد الرحمن كثيراً في الموثقين مطلقاً.

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن عبد الكريم ثقة، صحيح الحديث في الراجح. والله أعلم.

(١) كذا في تهذيب الكمال ٣/ ١٢٣. وفي تاريخ أسماء الثقات ٥٤ نقلاً عن أبي مُسْهِر: أبو محمد.

ويقال: أبو محمد، القُرشي، العَدَوي مولاهم، الرَّمْلي، ثم الدمشقي، الفقيه، وقد ينسب إلى جده[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

١٥٠ ـ: إسماعيل بن عبد الله بن ميمون بن عبد الحميد بن أبي الرَّجَال أبو النضر العِجْلي، المروزي، ثم البغدادي. مات ليلة الاثنين

---

(١) ترجمته في: معرفة الرجال ١/٩٧، ١٢٤، التاريخ الكبير ١/١/٣٦٣، معرفة الثقات ١/٢٢٦، التاريخ ٢١/٣٨٣، ٣٨٤، الجرح والتعديل ١/١/١٨٠، الثقات ٨/٩٢، تاريخ أسماء الثقات ٥٣ ـ ٥٤، تهذيب الكمال ٣/١٢٣ ـ ١٢٤، الكاشف ١/١٢٥، إكمال تهذيب الكمال ١/١١٦ب، تهذيب التهذيب ١/٣٠٩، تقريب التهذيب ١٠٨، خلاصة التذهيب ٣٥.

(٢) تهذيب الكمال ٣/١٢٣، تهذيب التهذيب ١/٣٠٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال أبو مُسْهِر ـ كما في تاريخ أسماء الثقات، وغيره ـ: وكان من الفاضلين ـ، وفي الجرح والتعديل ـ: وكان من العاقلين؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: وسألت أبا مُسْهِر، قلت: من أنبل أصحاب الأوزاعي؟ قال: الهِقْل بن زياد. قلت: فابن سَماعة؟ قال: بعده؛ وقال ابن معين في رواية ابن مُحْرز: وكان أعلم الناس بالأوزاعي، وكان ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل، وابن عمار، والعجلي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: كان ابن سَمَاعة من أجل أصحاب الأوزاعي، وأقدمهم، وهو أحب إليّ من عبد السلام بن مكلبة؛ وقال ابن خَلْفون في كتاب الثقات: كان رجلاً صالحاً فاضلاً؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

معرفة الرجال ١/٩٧، معرفة الثقات ١/٢٢٦، التاريخ ١/٣٨٣، الجرح والتعديل ١/١/١٨٠، الثقات ٨/٩٢، تاريخ أسماء الثقات ٥٣ ـ ٥٤، تهذيب تاريخ دمشق ٣/ ٢٧، تهذيب الكمال ٣/١٢٣، الكاشف ١/١٢٥، إكمال تهذيب الكمال ١/١١٦ب، تقريب التهذيب ١٠٨.

فأقوالهم متفقة على أنه ثقة مطلقاً، وقول ابن خَلْفون محمول على ذلك. وبهذا يكون إسماعيل بن عبد الله بن سَمَاعة صحيح الحديث. والله أعلم.

لثلاث وعشرين خلت من شعبان سنة سبعين ومئتين، وله أربع وثمانون سنة[1].

قال النسائي: ليس به بأس[2](*).

١٥١ ـ بخ٤: إسماعيل بن كثير أبو هاشم الحِجازي، المكي[3].

قال النسائي: ثقة[4](**).

---

(١) ترجمته في: تاريخ بغداد ٦/ ٢٨٢، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٨٤أ.

(٢) تاريخ بغداد ٦/ ٢٨٢، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٨٤أ.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

لم أجد فيه سوى قول النسائي: ليس به بأس. وهذه اللفظة يستعملها أبو عبد الرحمن كثيراً في الموثقين مطلقاً.

فإسماعيل بن عبد الله بن ميمون إن لم يكن ثقة صحيح الحديث، فهو في درجة تالية. والله أعلم.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٤٨٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٦، الطبقات ٢٨٢، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٧٠ ـ ٣٧١، المعرفة والتاريخ ١/ ٤٣٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٩٤، الثقات ٦/ ٢٨، الاستغناء ٢/ ٩٦١ ـ ٩٦٢، تهذيب الكمال ٣/ ١٨٢ ـ ١٨٣، الكاشف ١/ ١٢٧ ـ ١٢٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢٠أ ـ ١٢٠ب، تهذيب التهذيب ١/ ٣٢٦، تقريب التهذيب ١٠٩، خلاصة التذهيب ٣٦.

(٤) تهذيب الكمال ٣/ ١٨٢، تهذيب التهذيب ١/ ٣٢٦.

(**) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال ابن نُمير، وأحمد بن حنبل في رواية أبي طالب، والعجليُّ، ويعقوب بن شيبة، والفسوي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح؛ وقال ابن عبد البر: هو عندهم ثقة؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الطبقات الكبرى ٥/ ٤٨٥، المعرفة والتاريخ ١/ ٤٣٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٩٤، =

١٥٢ ـ س[١]: إسماعيل بن المتوكِّل أبو هاشم الشامي، الحمصي[٢].

قال النسائي: صالح[٣](*).

=الثقات ٦/ ٢٨، الاستغناء ٢/ ٩٦٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢٠ب، تقريب التهذيب ١٠٩.

فقد اتفق الأئمة ـ سوى أبي حاتم ـ على أن إسماعيل بن كثير الحجازي ثقة مطلقاً. وأما قول أبي حاتم: «صالح» فإن صاحبه يستعمله كثيراً فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة، وليس هذا غريباً منه لشهرته بالتشدد في النقد ـ ينظر ترجمة الأزرق بن قيس الحارثي ـ.

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن كثير الحجازي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال المزي في حاشيته على تهذيب الكمال ـ كما في تعليقات الدكتور بشار ٣/ ١٨٤ ـ: «ذكره صاحب النُّبَل، ولم نجد له رواية إلا في كتاب الكنى». ولهذا لم يضع المزي أمام هذه الترجمة رمزاً، لأن كتاب الكنىٰ للنسائي ليس من شرطه. وقد حمل صنيع المزي هذا مُغُلْطاي على رفع هذه الترجمة من كتابه إكمال تهذيب الكمال. ولم يتابعه عليه ابن حجر، بل وضع رمز (س) عند هذه الترجمة في كتابيه تهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب. وأما الذهبي فقد قال عقب ذكره لهذه الترجمة في الكاشف ١/ ١٢٨: «قيل: عنه س».

(٢) ترجمته في: المعجم المشتمل ٨٢، تهذيب الكمال ٣/ ١٨٤، الكاشف ١/ ١٢٨، تهذيب التهذيب ١/ ٣٢٧، تقريب التهذيب ١٠٩، خلاصة التذهيب ٣٦.

(٣) المعجم المشتمل ٨٢، تهذيب الكمال ٣/ ١٨٤، تهذيب التهذيب ١/ ٣٢٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال الذهبي، وابن حجر: صدوق.

الكاشف ١/ ١٢٨، تقريب التهذيب ١٠٩.

قول الحافظين الذهبي، وابن حجر: صدوق. هو معنى قول النسائي: صالح. فيكون النقّاد متفقين على أن إسماعيل بن المتوكِّل صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

١٥٣ ـ خ م ت س ق: إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقّاص[١] أبو محمد القُرشي، الزُّهري، المدني، الفقيه[٢]. مات سنة أربع وثلاثين ومئة[٣].

قال النسائي: ثقة[٤](*).

---

(١) تنظر بقية نسبه في الطبقات ٢٦١.

(٢) لعل ولادته كانت بعد سنة ستين، لأنه لم يكن قد بلغ الحُلُم في سنة خمس وسبعين. ينظر تهذيب التهذيب ٧/ ١٤٤.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٢٣٩، تاريخ البادي عن ابن معين ١١٦، الطبقات ٢٦١، تاريخ خليفة ٤١١، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٧١، معرفة الثقات ١/ ٢٢٧، المعرفة والتاريخ ١/ ٣٦٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٩٤ ـ ١٩٥، الثقات ٦/ ٢٨، تاريخ أسماء الثقات ٥٢، التعديل والتجريح ١/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٦، تهذيب الكمال ٣/ ١٨٩ ـ ١٩٣، الكاشف ١/ ١٢٨، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٢٨ ـ ١٢٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢١أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٢٩، ٣٣٠، تقريب التهذيب ١٠٩، خلاصة التذهيب ٣٦.

(٤) تهذيب الكمال (٣/ ١٩١)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٢٩).

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن عيينة: كان إسماعيل بن محمد بن سعد من أرفع هؤلاء؛ وقال ابن سعد، وابن معين ـ في رواية البادي، وابن أبي مريم ـ، والعجليُّ، وأبو حاتم، وابن خِراش: ثقة. زاد ابن أبي مريم عن ابن معين: حجة؛ وقال الذهبي: الإمام، الثبت؛ وقال ابن حجر: ثقة حجة، وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٢٣٩، تاريخ البادي عن ابن معين ١١٦، معرفة الثقات ١/ ٢٢٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٩٤ ـ ١٩٥، الثقات ٦/ ٢٨، تاريخ أسماء الثقات ٥٢، تهذيب الكمال ٣/ ١٩١، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٢٨، تقريب التهذيب ١٠٩.

فقد أطبق الأئمة على أن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقّاص ثقة، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

١٥٤ ـ س: إسماعيل بن مسعود أبو مسعود الجَحْدَري، البصري. مات سنة ثمان وأربعين ومئتين، وقيل: سنة اثنتين وأربعين[(١)].

قال النسائي: ثقة[(٢)(*)].

١٥٥ ـ م ت س: إسماعيل بن مسلم أبو محمد العَبْدي، البصري، القاضي[(٣)(٤)].

---

(١) ترجمته في: شيوخ النسائي ٤أ، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٠٠، الثقات ٨/ ١٠٢ ـ ١٠٣، المعجم المشتمل ٨٢، تهذيب الكمال ٣/ ١٩٥ ـ ١٩٦، الكاشف ١/ ١٢٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢١أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٣١، تقريب التهذيب ١١٠، خلاصة التذهيب ٣٦.

(٢) شيوخ النسائي ٤أ. المعجم المشتمل ٨٢، تهذيب الكمال ٣/ ١٩٦، تهذيب التهذيب ١/ ٣٣١، وقد زِيْد في شيوخ النسائي: «بصري، كتبت عنه حديثاً كثيراً».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو حاتم: صدوق؛ وقال مسلمة بن قاسم، والذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٠٠، الثقات ٨/ ١٠٢ ـ ١٠٣، الكاشف ١/ ١٢٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢١أ، تقريب التهذيب ١١٠.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن إسماعيل بن مسعود ثقة مطلقاً، سوى أبي حاتم المتشدد حيث جعله في درجة تالية من غير بيان السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن أبا مسعود الجَحْدري ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) كان قاضي جزيرة قيس، ويقال لها: كِيْش. ينظر سؤالات الآجري لأبي داود ٣٥٢، والجرح والتعديل ١/ ١/ ١٩٧، والأنساب ١١/ ١٩٦، ومعجم البلدان ٤/ ٤٢٢، ٤٩٧، وميزان الاعتدال ١/ ٢٥٠.

(٤) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٧، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٧٢، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٥٢، المعرفة والتاريخ ٢/ ١١٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٩٦ ـ ١٩٧، الثقات ٦/ ٣٧، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٤، تاريخ أسماء الثقات ٤٩، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٨، الأنساب ١١/ ١٩٦، الضعفاء لابن الجوزي ١٧أ، معجم=

قال النسائي: لا بأس به[١].

وقال أيضاً: ثقة[٢](*).

١٥٦ ـ: إسماعيل بن مسلم[٣] المخزومي مولاهم، المكي[٤].

= البلدان ٤/٤٩٧، تهذيب الكمال ٣/١٩٦ ـ ١٩٨، ميزان الاعتدال ١/٢٥٠، المغني في الضعفاء ١/٨٧، ديوان الضعفاء ٢٣، الكاشف ١/١٢٩، إكمال تهذيب الكمال ١/١٢١أ ـ ١٢١ب، تهذيب التهذيب ١/٣٣١، تقريب التهذيب ١١٠، خلاصة التذهيب ٣٦.

(١) السنن الكبرى ٩٥، المجتبى ٥/١٥٠.

(٢) تهذيب الكمال ٣/١٩٧، تهذيب التهذيب ١/٣٣١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال أبو حاتم: لا أعلم إلا أني سمعت مسلم بن إبراهيم ـ (يعني الفراهيدي) ـ يقول: كان شعبة يقول لنا: اذهبوا إلى إسماعيل بن مسلم ا لعبدي؛ وقال وكيع بن الجراح، وابن معين ـ في رواية الدوري، والدارمي، والكوسج ـ، وابنُ نُمير: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الأثرم: ليس به بأس، ثقة؛ وقال أبو زرعة، وأبو حاتم، والفسوي، وابن حبان، والدارقطني، واللالِكائي، وأبو جعفر السَّبتي ـ (لا أعلم سنة وفاته) ـ، وياقوت، والذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد أبو حاتم: صالح. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه يحيى القطان، وابن مهدي، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٣٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٧، المعرفة والتاريخ ٢/١١٤، الجرح والتعديل ١/١/١٩٧، الثقات ٦/٣٧، المجروحين ١/١٢٠، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٤، تاريخ أسماء الثقات ٤٩، ميزان الاعتدال ١/٢٥٠، المغني في الضعفاء ١/٨٧، الكاشف ١/١٢٩، إكمال تهذيب الكمال ١/١٢١أ ـ ١٢١ب، تقريب التهذيب ١١٠.

فقد أجمع النقاد على أن إسماعيل بن مسلم العَبْدي ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) ينظر اسم جده في التاريخ الكبير ١/١/٣٧٢.

(٤) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٣٧، معرفة الرجال ١/١٤٣، =

قال النسائي: لا بأس به[١].

وقال أيضاً: ثقة[٢][*].

١٥٧ ـ عخ د ت ق: إسماعيل بن موسى أبو محمد، وقيل: أبو إسحاق الفَزَاري، الكوفي[٣]. مات يوم السبت لأربع خلت من شعبان سنة

= التاريخ الكبير ١/١/٣٧٢، الجرح والتعديل ١/١/١٩٧ ـ ١٩٨)، الثقات ٦/٣٦ ـ ٣٧، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٤، تاريخ أسماء الثقات ٤٩، الضعفاء لابن الجوزي ١٧أ، تهذيب الكمال ٣/٢٠٤ ـ ٢٠٥، ميزان الاعتدال ١/٢٠٥، المغني في الضعفاء ١/٨٨، تهذيب التهذيب ١/٣٣٣، تقريب التهذيب ١١٠، خلاصة التذهيب ٣٦.

(١) السنن الكبرى ٩٥، المجتبى ٥/١٥٠.

(٢) تهذيب التهذيب ١/٣٣٣، نقلاً عن كتاب التميز للنسائي.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال ابن معين في رواية الدوري، وابن أبي خيثمة: ثقة؛ وقال أبو زرعة: لا بأس به؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال ابن حبان، والدارقطني: ثقة؛ وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق. وذكره ابن شاهين في الثقات.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٣٧، الجرح والتعديل ١/١/١٩٧ ـ ١٩٨، الثقات ٦/٣٧، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٤، تاريخ أسماء الثقات ٤٩، تهذيب الكمال ٣/٢٠٥، ميزان الاعتدال ١/٢٥٠، المغني في الضعفاء ١/٨٨، تقريب التهذيب ١١٠.

فقد أطلق القول بثقته ابن معين، وابن حبان، والدارقطني، وخالف ذلك أبو زرعة، وأبو حاتم، والذهبي، وابن حجر، دون بيان السبب في إنزاله عن رتبة الثقات العالية، والتعديل المطلق مقدم على المقيد غير المفسر. كما أن أبا حاتم كثيراً ما يستعمل عبارة: «صالح الحديث» فيمن وصفه جماهير النُّقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة ـ كما تقدم في ترجمة الأزرق بن قيس الحارثي ـ.

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن مسلم المخزومي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) قال ابن حجر في تقريب التهذيب ١١٠: «نسيب السُّدِّي، أو ابن بنته، أو =

خمس وأربعين ومئتين[١].

فقال النسائي: ليس به بأس[٢](*).

=ابن أخته». وقد جزم بأنه ابن بنت إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدي: ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/ ٤١٢، والبخاري في التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٧٣، والتاريخ الصغير ٢/ ٣٨٢، ومسلم في الكنى والأسماء ١/ ٤٨، وابن حبان في الثقات ٨/ ١٠٤، وابن عدي في الكامل ١/ ٣١٨، وابن عساكر في المعجم المشتمل ٨٢، والذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٢٥١، وغيرهم. لكن أبا حاتم قال ـ كما في الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٩٦ ـ: «سألت إسماعيل بن موسى عن قرابته من السُّدي، فأنكر أن يكون ابن ابنته، وإذا قرابته منه بعيدة». وقال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢٢أ: «وقال مسلمة في كتاب الصلة، وأبو علي الجيَّاني في رجال أبي داود: هو ابن أخت السُّدي».

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٤١٢، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٧٣، التاريخ الصغير ٢/ ٣٨٢، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٩٦، الثقات ٨/ ١٠٤ ـ ١٠٥، الكامل ١/ ٣١٨ ـ ٣١٩، المعجم المشتمل ٨٢، الضعفاء لابن الجوزي ١٧أ، تهذيب الكمال ٣/ ٢١٠ ـ ٢١٢، ميزان الاعتدال ١/ ٢٥١ ـ ٢٥٢، المغني في الضعفاء ١/ ٨٨، الكاشف ١/ ١٢٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢٢أ، ميزان الاعتدال التهذيب ١/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦، تقريب التهذيب ١١٠، خلاصة التذهيب ٣٦.

(٢) تهذيب الكمال ٣/ ٢١١، ميزان الاعتدال ١/ ٢٥١، تهذيب التهذيب ١/ ٣٣٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال أبو داود في رواية الآجري: صدوق في الحديث، وكان يتشيع، سُمع يقول: قتل الزبير خمسين ألف مسلم؛ وقال أبو حاتم: صدوق؛ وقال مطيَّن: كان صدوقاً؛ وقال ابن عدي: وإسماعيل هذا يحدث عن مالك، وشَريك، وشيوخ الكوفة، وقد أوصل عن مالك حديثين، وقد تفرد عن شريك بأحاديث، وإنما أنكروا عليه الغلو في التشيع، فأما في الروايات فقد احتمله الناس، ورووا عنه؛ وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، شيعي؛ وفي المغني في الضعفاء: يترفض، قال أبو داود: صدوق، يتشيع؛ وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، رمي بالرفض. وذكره ابن حبان في الثقات. =

....

= ب ـ **المُجَرِّحون**: قال عَبْدان الأهوازي: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة أو هنَّاد بن السَّرِيّ أنكر علينا ذهابنا إلى إسماعيل هذا، وقال: أيش عملتم عند ذاك الفاسق الذي يشتم السلف؛ وقال ابن الجوزي في الضعفاء: كان غالياً في التشيع، ويشتم السلف، كان أبو بكر بن أبي شيبة يسميه الفاسق؛ وفي الموضوعات ساق ابن الجوزي بسنده إلى إسماعيل بن موسى قال: حدثنا علي بن يزيد الذهلي، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا كان يوم القيامة نُصب لي منبر طوله ثلاثون ميلاً، ثم ينادي منادٍ من بطنان العرش: أين محمد؟ فأجيب، فيقال لي: ارق، فأكون أعلاه. قال: ثم ينادي الثانية: أين علي بن أبي طالب؟ فيكون دوني فيرقاه، فيعلم جميع الخلائق أن محمداً سيد المرسلين، وأن علياً سيد المؤمنين. . . ـ (ثم قال ابن الجوزي عقبه) ـ: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، وعلي بن يزيد مجهول، والمتهم به إسماعيل بن موسى، كان غالياً في التشيع، وكان أبو بكر بن أبي شيبة يسميه الفاسق.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٩٦، الثقات ٨/ ١٠٤ ـ ١٠٥، الكامل ١/ ٣١٩، ونسخة الظاهرية ٢٢أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٧أ، الموضوعات له ١/ ٣٩٦، تهذيب الكمال ٣/ ٢١١، المغني في الضعفاء ١/ ٨٨، الكاشف ١/ ١٢٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢٢أ، تقريب التهذيب ١١٠.

فقبل البدء بالدراسة أنبه على أن المزي تفرد في نقلِه قولَ ابنِ حبان في كتاب الثقات: كان يخطئ. وهذا القول لا يوجد في المطبوع من كتاب الثقات، كما أن الدكتور بشار لم يجده في ترتيب الهيثمي لكتاب الثقات لابن حبان ـ حواشي تحقيق تهذيب الكمال ٣/ ٢١١ ـ، بل إن الحافظ ابن حجر نفى وجوده في نسخته المعتمدة من كتاب ابن حبان، فقال في تهذيب التهذيب ١/ ٣٣٦: «لم أر في النسخة التي بخط الحافظ أبي علي البكري من ثقات ابن حبان قوله: يخطئ».

ثم أشرع في الدراسة فأقول: إن الذين جَرَّحوه لم ينكروا عليه سوى المذهب، اللهم إلا ابن الجوزي في الموضوعات حيث اتهمه بوضع حديث في فضائل علي رضي الله عنه، وهذا الاتهام معارض بوصف كبار النقّاد له بالصدق، والذي ينبغي تقديمه هو قول هؤلاء النقاد، لأن ابن الجوزي كثيراً ما يتهم بالوضع ـ في كتاب الموضوعات ـ غير المتهم حقيقة، فعلي بن يزيد الذهلي ذاك المجهول، أولى بالاتهام من هذا الرجل الذي قال فيه أبو حاتم المتعنت، وغيره: صدوق. =

١٥٨ ـ س: إسماعيل بن يعقوب بن إسماعيل بن صَبِيح أبو محمد الصَّبِيْحي، الحَرَّاني[١]. مات بعد سنة سبعين ومئتين[٢][٣].

= وأما سوء المذهب فقد غمزه به جمهور المعدِّلين أيضاً، والذين نسبوه إلى ذلك تنوعت ألفاظهم، فمنهم من وسمه بالتشيع، وبعضهم بالرفض، وبعضهم بشتم السلف. فأما شتمه للسلف فهو قوله في الزبير رضي الله عنه: قتل خمسين ألف مسلم. فهذا الكلام رغم شناعته لا يتعدى وصف قائله بالغلو في التشيع، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/٦: «فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية، وطائفة ممن حارب علياً رضي الله عنه، وتعرَّض لسبهم». وأما نسبته للرفض فلم أر ما يدل عليها حقيقة، لأن الأئمة لم يذكروا عنه طعناً في الشيخين رضي الله عنهما، أو بغضاً لهما، أو تكفيراً لبعض الصحابة. ولعل إطلاق الرفض عليه كان من بعض الأئمة على سبيل التجوز، وقد قال ابن حجر في هدي الساري ٤٥٩: «والتشيع محبة علي، وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه، ويطلق عليه رافضي». وإسماعيل بن موسى هذا قَدَّم علياً رضي الله عنه على الشيخين رضي الله عنهما، كما يظهر في الحديث المختلق الذي ذكره ابن الجوزي.

فظهر من ذلك أن إسماعيل شيعي غال. والتشيع، والغلو فيه، كلاهما بدعة خفيفة، غير مؤثرة، كما سبق توضيحه في ترجمة أبان بن تَغِلب الكوفي.

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن موسى الفَزاري صدوق، حسن الحديث. عنده أخطاء يسيرة أنزلته عن المرتبة العالية للثقات، لكنها لا تخرجه بحال عن الدرجة التي اخترتها فيه. والله أعلم.

(١) تصحفت هذه الكلمة عند ابن حجر في تهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب إلى: الحارثي.

(٢) قال المزي في تهذيب الكمال ٣/٢١٦: «قال أبو عَروبة ـ (يعني الحراني) ـ: مات بعد سنة سبعين ومئتين،وقبل أبي داود الحراني ـ (يعني سليمان بن سيف) ـ، ومات أبو داود الحراني في شعبان سنة اثنتين وسبعين ومئتين».

(٣) ترجمته في: شيوخ النسائي ٤أ، الثقات ٨/١٠٦، المعجم المشتمل ٨٢، الكاشف ١/١٢٩ ـ ١٣٠، إكمال تهذيب الكمال ١/١٢٢ب، تهذيب التهذيب ١/٣٣٧، تقريب التهذيب ١١٠، خلاصة التذهيب ٣٧.

قال النسائي: لا بأس به[١].

وقال أيضاً: من الثقات[٢][*].

١٥٩ ـ بخ م د س ق: الأسود بن شَيْبان[٣] أبو شيبان السَّدوسي، البصري، العابد. مات سنة ستين ومئة[٤][٥]

---

(١) شيوخ النسائي ٤أ، المعجم المشتمل ٨٢، تهذيب الكمال ٣/٢١٦، تهذيب التهذيب ١/ ٣٣٧. وقد دمج المزي، وابن حجر بين قولي النسائي، فجعلاهما قولاً واحداً.

(٢) المعجم المشتمل ٨٢، تهذيب الكمال ٣/٢١٦، تهذيب التهذيب ١/٣٣٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مسلمة بن قاسم: لا بأس به؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٨/١٠٦، الكاشف ١/١٣٠، إكمال تهذيب الكمال ١/١٢٢ب، تقريب التهذيب ١١٠.

فالأئمة متفقون على أنه ثقة مطلقاً، سوى مسلمة حيث قال فيه: لا بأس به، ويبدو أنه اتبع لفظ النسائي، مع أن أبا عبد الرحمن يستعمل تلك العبارة كثيراً في الموثقين مطلقاً، ويؤكد هذا قوله الآخر.

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن يعقوب الصَّبيحي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) تنظر بقية نسبه في الطبقات ٢٢٤.

(٤) وقع تحريف في تهذيب التهذيب ١/٣٣٩ في سنة وفاة الأسود، حيث جاء فيه ٦٥ بدل ٦٠.

(٥) ترجمته في: الطبقات ٢٢١، ٢٢٤، التاريخ الكبير ١/١/٤٤٦، معرفة الثقات ١/٢٢٨، المعرفة والتاريخ ٢/٢٥٤ ـ ٢٥٥، الجرح والتعديل ١/١/٢٩٣ ـ ٢٩٤، الثقات ٨/١٢٩ ـ ١٣٠، الجمع بين رجال الصحيحين ١/٣٨، تهذيب الكمال ٣/٢٢٤ ـ ٢٢٥، الكاشف ١/١٣١، إكمال تهذيب الكمال ١/١٢٣ب، تهذيب التهذيب ١/٣٣٩ ـ ٣٤٠، تقريب التهذيب ١١١، خلاصة التذهيب ٣٧.

وقال النسائي: ثقة[1].

وقال أيضاً: وكان ثقة[2](*).

١٦٠ ـ ع: الأسود بن عامر أبو عبد الرحمن الشامي، ثم البغدادي، الملقب بشَاذان. كات في أول سنة ثمان ومئتين، وقيل: سنة سبع[3].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ١/١٢٣ب، تهذيب التهذيب ١/٣٣٩ ـ ٣٤٠، وقد عزياه إلى كتاب التميز للنسائي.

(٢) السنن الكبرى ٥٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن ماجه: حدثنا علي بن محمد، حدثنا وكيع، حدثنا الأسود بن شيبان... ـ (فذكر حديثاً، ثم قال عقبه) ـ: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: كان عبد الله بن عثمان ـ (يعني البصري، صاحب شعبة) ـ يقول: حديث جيّد، ورجل ثقة. ـ (وقد بين ابن حجر في تهذيب التهذيب الرجل المبهم فقال: يعني الأسود بن شيبان) ـ؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسج، وأحمد بن حنبل في رواية الأثرم، والعجليُّ: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن خَلْفون: وثقه ابن وضاح، وغيره، وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، . وقد روى عنه ابن مهدي، وسليمان بن حرب، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

معرفة الثقات ١/٢٢٨، السنن لابن ماجه ١/٤٩٩ ـ ٥٠٠، الجرح والتعديل ١/١/٢٩٤، الثقات ٨/١٢٩ ـ ١٣٠، تهذيب الكمال ٣/٢٢٥، الكاشف ١/١٣١، إكمال تهذيب الكمال ١/١٢٣ب، تقريب التهذيب ١١١.

فقد اتفق الأئمة على إطلاق عبارة: «ثقة» فيه، سوى أبي حاتم المتشدد حيث قال: صالح الحديث، وهذه العبارة يستعملها أبو حاتم كثيراً فيمن وصفه جماهير النُّقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: «ثقة» كما سبق في ترجمة الأزرق بن قيس البصري.

وخلاصة القول: إن الأسود بن شيبان ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٣٣٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين=

قال النسائي: وأثبت أصحاب سفيان[١] عندنا ـ والله أعلم ـ: يحيى بن سعيد القطان، ثم عبد الله بن المبارك، ثم وكيع بن الجراح، ثم عبد الرحمن بن مهدي، ثم أبو نعيم، ثم الأسود في هذا الحديث[٢][٣][*].

= ١٣١، الطبقات ٣٢٨، التاريخ الكبير ١/١/٤٤٨، التاريخ الصغير ٢/٣١٤، الجرح والتعديل ١/١/٢٩٤، الثقات ٨/ ١٣٠، تاريخ بغداد ٧/ ٣٤ ـ ٣٥، الكاشف ١/ ١٣١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢٣ب، تهذيب التهذيب ١/ ٣٤٠، تقريب التهذيب ١١١، خلاصة التذهيب ٣٧.

(١) يعني الثوري.

(٢) ينظر هذا الحديث في السنن (المجتبى) للنسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب التسبيح بعد الفراغ من الوتر وذكر الاختلاف على سفيان فيه ٣/٢٤٩ ـ ٢٥١.

(٣) المجتبى ٣/ ٢٥٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن سعد: وكان صالح الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي: لا بأس به؛ وقال ابن المديني ـ فيما نقله عنه أبو حاتم ـ: ثقة؛ وقال حنبل بن إسحاق: وسمعت أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ يقول: أسود بن عامر ثقة. قلت له: ثقة؟ قال: وزاد؛ وقال أبو حاتم: صدوق صالح؛ وقال بشار عواد معروف: ووثقه الذهبي؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣٣٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٣١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٩٤، الثقات ٨/ ١٣٠، تاريخ بغداد ٧/ ٣٥، تقريب التهذيب ١١١، تعليقات بشار عواد معروف على تهذيب الكمال ٣/ ٢٢٨.

فغالب النُّقاد على أن الأسود بن عامر ثقة مطلقاً، وقول ابن معين: «لا بأس به» يفيد هذا كما تقدم في ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان، ولعل قول أبي حاتم فيه يرجع إلى قول الجمهور، وقد عُرف عن أبي حاتم تشدده في النقد. وأما قول ابن سعد: «وكان صالح الحديث» فمرجوح، لأن التوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن الأسود بن عامر ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

١٦١ ـ م س: الأسود[١] بن العلاء بن جارية الثَّقفي، المدني[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

---

(١) ينظر اختلاف الرواة في اسمه، واسم أبيه، وجده في التاريخ الكبير ١/١/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/١/٤٤٧ ـ ٤٤٨، الجرح والتعديل ١/١/ ٢٩٣، الثقات ٦/٦٦، الجمع بين رجال الصحيحين ١/٣٨، تهذيب الكمال ٣/٢٢٨ ـ ٢٢٩، الكاشف ١/١٣١، إكمال تهذيب الكمال ١/١٢٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٤١، تقريب التهذيب ١١١، خلاصة التذهيب ٣٧.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ١/١٢٤أ، تهذيب التهذيب ١/٣٤١، وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي، وابن حجر إلى كتاب التمييز لأبي عبد الرحمن أيضاً.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن البَرْقي: روى عنه ابن أبي ذئب فاحتلمت روايته؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو زرعة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: شيخ ليس بذاك المشهور؛ وقال الذهبي: صدوق؛ وقال ابن حجر: ثقة؛ وقال الخزرجي: موثق. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه ابن أبي ذئب وكان لا يروي إلا عن ثقة في الجملة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال مُغُلْطاي: وذكره أبو العرب في جملة الضعفاء.

الجرح والتعديل ١/١/٢٩٣، الثقات ٦/٦٦، الكاشف ١/١٣١، إكمال تهذيب الكمال ١/١٢٤أ، تقريب التهذيب ١١١، خلاصة التذهيب ٣٧.

فذِكْر أبي العرب التميم للأسود بن العلاء في الضعفاء لعل سببه قول أبي زرعة: ليس بذاك المشهور، ومجرد ذِكر الراوي في كتب الضعفاء لا يلزم منه أن يكون المذكور ضعيفاً عند مثبته فيها، لأن كثيراً من كتب الضعفاء تذكر الراوي لتكلم بعض العلماء فيه، ولو كان الكلام غير معتبر، وقد يكون أبو العرب مشى على هذا المذهب. ويحتمل أيضاً أن أبا العرب تبع ابن البَرْقي في ذكر الأسود في كتاب الضعفاء، لكن ابن البَرْقي جعل أمره محتملاً لرواية ابن أبي ذئب عنه.

والتحقيق في حال الأسود تقديم التوثيق المطلق فيه على التعديل المقيد، والتليين اللذين لم يفسرا على القاعدة المشهورة عند النقاد فيما إذا تعارض الجرح والتعديل=

١٦٢ ـ ع: الأسود بن قيس أبو قيس العَبْدي، ويقال: البَجَلي، الكوفي[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

=(ويلحق بها تعارض التعديل المطلق والمقيد)، ومما يقوي ما ذهبت إليه من التوثيق المطلق أن أحداً من النُقاد لم يذكر للأسود مناكير تخرجه عن درجة الثقات العالية.

وخلاصة القول: إن الأسود بن العلاء بن جارية ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٢٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٨، تاريخ البادي عن ابن معين ٤٦ ـ ٤٧، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٤٨، معرفة الثقات ١/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩، المعرفة والتاريخ ٣/ ٨٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٩٢، الثقات ٤/ ٣٢، ٦/ ٦٦، التعديل والتجريح ١/ ٣٩٥، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٣٨، تهذيب الكمال ٣/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠، الكاشف ١/ ١٣١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢، تقريب التهذيب ١١١، خلاصة التذهيب ٣٧.

(٢) تهذيب الكمال ٣/ ٢٣٠، تهذيب التهذيب ١/ ٣٤١.

(*) أقوال النُقَّاد فيه:

قال شَريك بن عبد الله النَّخَعي: أما والله إن كان لصدوق الحديث، عظيم الأمانة، مكرماً للضيف؛ وقال البادي: قيل له ـ (يعني لابن معين) ـ: فإن جريراً ـ (يعني ابن عبد الحميد) ـ لم يرو عن الأسود بن قيس؟ قال: الأسود خير منه، ومن أبيه؛ وقال ابن معين في رواية الكَوسج، والعجليُّ، والفسوي، وأبو حاتم، والذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد العجلي: حسن الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه شعبة وكان لا يروي إلا عن ثقة.

تاريخ البادي عن ابن معين ٤٦ ـ ٤٧، معرة فالثقات ١/ ٢٢٨، المعرفة والتاريخ ٣/ ٨٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٩٢، الثقات ٤/ ٣٢، ٦/ ٦٦، الكاشف ١/ ١٣١، تهذيب التهذيب ١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢، تقريب التهذيب ١١١.

فقد اتفق النقاد جميعهم على أنه ثقة مطلقاً، وقول شَريك: «إن كان لصدوق الحديث» يريد به كمال الثقة. وأما قول ابن المديني ـ الذي رواه ابن أبي حاتم في=

١٦٣ ـ خ م د[١] س: الأسود بن هِلال أبو سَلَّام المُحارِبي، الكوفي، المُخَضْرم. مات سنة أربع[٢] وثمانين[٣].

وقال النسائي: ثقة[٤](*).

= كتاب الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٩٢ عن محمد بن أحمد بن البَرَاء عنه ـ وهو: «الأسود بن قيس روى عن عشرة مجهولين لا يُعرفون» فلا يضره، لأن رواية الثقة عن المجهول لا تنزله عن المرتبة التي كان عليها.

وخلاصة القول: إن الأسود بن قيس ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ينظر لزاماً تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٣/ ٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٢) كذا في جميع المصادر سوى الطبقات لخليفة حيث فيها: «سنة اثنتين وثمانين».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ١١٩، الطبقات ١٤٢، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٤٩، معرفة الثقات ١/ ٢٢٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٩٢، الثقات ٤/ ٣٢، مشاهير علماء الأمصار ١٠٢، التعديل والتجريح ١/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٣٧، تهذيب الكمال ٣/ ٢٣١ ـ ٢٣٣، الكاشف ١/ ١٣٢، سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٥٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢٤أ ـ ١٢٤ب، تهذيب التهذيب ١/ ٣٤٢، تقريب التهذيب ١١١، الإصابة ١/ ١٠٥ ـ ١٠٦ القسم الثالث، خلاصة التذهيب ٣٧.

(٤) التعديل والتجريح ١/ ٣٩٦، تهذيب الكمال ٣/ ٢٣٢، تهذيب التهذيب ١/ ٣٤٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال أبو وائل شقيق بن سلمة الكوفي المخضرم في رواية عاصم بن بَهْدلة: أتيت الأسود بن هلال، وكان ـ لا أبا لك ـ أعقل مني؛ وقال ابن معين في رواية الكوسج: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الميموني: ما علمت إلا خيراً؛ وقال العجلي: ثقة، وكان جاهلياً من أصحاب عبد الله ـ (يعني ابن مسعود) ـ، وكان رجلاً صالحاً ـ (كذا في كتاب معرفة الثقات المرتب، وأما نص العجلي في أصل كتابه ففيه طول، ينظر إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢٤أ ـ؛ وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: من خيار =

١٦٤ ـ: أشعث بن إسحاق بن سعد[١] الأشعري، القُمّيّ[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

=أهل الكوفة؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد ابن حجر: جليل. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه إبراهيم النَّخَعي وكان لا يروي إلا عن ثقة.

التاريخ الكبير ١/١/٤٤٩، معرفة الثقات ١/٢٢٩، الجرح والتعديل ١/١/٢٩٢، الثقات ٤/٣٢، مشاهير علماء الأمصار ١٠٢، الكاشف ١/١٣٢، إكمال تهذيب الكمال ١/١٢٤أ، تقريب التهذيب ١١١.

فقد اتفق الأئمة على أن الأسود بن هلال ثقة مطلقاً؛ وقول أحمد بن حنبل: «ما علمت إلا خيراً» يفيد ذلك، بدليل ما ذكره عبد الله بن أحمد في كتاب العلل ومعرفة الرجال ٢/٣٣: «سألته ـ (يعني سأل أباه) ـ عن إسماعيل بن جعفر ـ (يعني الأنصاري) ـ؟ قال: ما أعلم إلا خيراً. قلت: ثقة؟ قال: نعم»، وكذلك فإن الإمام أحمد قال في إسحاق بن حازم البزاز مرة: «ثقة»، ومرة أخرى: «لا أعلم إلا خيراً» ـ كما في تهذيب التهذيب ١/٢٢٩ ـ، مما يدل على تماثل أو تقارب هاتين العبارتين عنده. ولينظر في هذا الأمر كتاب مباحث في علم الجرح والتعديل ٣٤ ـ ٣٥.

وخلاصة القول: إن الأسود بن هلال ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) اختلف في اسم والد سعد، فسماه البخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان: عامر بن مالك، وسماه المزّي مالكاً.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرىٰ ٧/٣٨٢، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٣٩ ـ ٤٠، معرفة الرجال ١/١١٠، ١٢٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/٤٩ ـ ٢٣٥، التاريخ الكبير ١/١/٤٢٨، الجرح والتعديل ١/١/٢٦٩، الثقات ٨/١٢٨، تاريخ أسماء الثقات ٦٥، تهذيب الكمال ٣/٢٥٩ ـ ٢٦٠، إكمال تهذيب الكمال ١/١٢٩ب، تهذيب التهذيب ١/٣٥٠، تقريب التهذيب ١١٢، خلاصة التذهيب ٣٨.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ١/١٢٩ب، تهذيب التهذيب ١/٣٥٠. وعزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي، وابن حجر إلى كتاب التمييز له.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مُغُلْطاي: قال أبو داود فيما ذكره الآجري: سمعت شيخاً من أهل الري قال: =

١٦٥ ـ ع: أشعث بن أبي الشَّعثاء سُلَيم بن أسود أبو يزيد المُحاربي، الكوفي. مات سنة خمس وعشرين ومئة، وقيل: سنة إحدى وثلاثين[١].

=كان جرير يقدمه على يعقوب ـ يعني القُمّي ـ؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، وابن أبي خيثمة: ثقة؛ وفي رواية ابن مُحرز: أشعث القُمّي عن جعفر ـ (يعني ابن أبي المغيرة) ـ أحبّ إليّ من يعقوب ـ (يعني ابن عبد الله القُمّي ابن عم الأشعث) ـ عن جعفر، ويعقوب ثقة؛ وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: الأشعث بن إسحاق القُمّي صالح ـ يعني الحديث ـ؛ وقال أيضاً عنه: أشعث بن إسحاق القُمّي أفضل حديثاً من يعقوب القُمّي؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال البزار: روى أحاديث لم يتابع عليها وقد احتمل حديثه؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٤٠، معرفة الرجال ١١٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤٩، ٢٣٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٦٩، الثقات ٨/ ١٢٨، تاريخ أسماء الثقات ٦٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢٩ب، تقريب التهذيب ١١٢.

فقد اتفق النُّقاد على تعديل أشعث القُمّي، بيد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، ولعل الأحوط فيه عده في الدرجة التالية للتوثيق المطلق ـ كما فعل أحمد بن حنبل ـ وذلك لما أشار إليه البزار من المغمز في حديثه، لكن هذا الغمز مبهم غير مفسر، وقد اعتبرته لأن الذين أطلقوا القول في توثيق أشعث بن إسحاق عندهم تساهل في التوثيق ـ وهم ابن معين، والعجلي ـ.

وخلاصة القول: إن أشعث بن إسحاق بن سعد صدوق، حسن الحديث في الأحوط، وقد يكون أرفع من ذلك خاصة إذا اعتبرنا قول النسائي فيه. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣١٩، تاريخ البادي عن ابن معين ٤٨، الطبقات ١٦٠ ـ ١٦١، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤٩، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٣٠، معرفة الثقات ١/ ٢٣٢، المعرفة والتاريخ ٢/ ٧٩٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١، الثقات ٦/ ٦٢، مشاهير علماء الأمصار ١٦٤، تاريخ أسماء الثقات ٦٣، التعديل والتجريح ١/ ٤٠٦، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٤٤ ـ ٤٥، تهذيب الكمال ٣/ ٢٧١ ـ ٢٧٢، الكاشف ١/ ١٣٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣١أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٥، تقريب التهذيب ١١٣، خلاصة التذهيب ٣٨.

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

---

(١) السنن الكبرى ١٢٢، تهذيب الكمال ٣/ ٢٧٢، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٥. وينظر تهذيب الكمال ١٢٥٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية البادي، وابن أبي خيثمة، ومحمد بن إسحاق الصَغَّاني: ثقة؛ وقال ابن نُمير ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: حسن الحديث؛ وقال أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ثقة؛ وقال حَرْب بن إسماعيل الكِرْماني: سمعت أحمد بن محمد بن حنبل يقدم أشعث بن أبي الشعثاء على سِمَاك ـ (يعني ابن حرب) ـ؛ وقال العجلي: ثقة من ثقات شيوخ الكوفيين، وليس بكثير الحديث، إلا أنه شيخ عالٍ؛ وقال أبو داود في رواية الآجري، وأبو حاتم، وابن وضَّاح، والبزار: ثقة؛ وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: وكان يهم في الشيء بعد الشيء؛ وقال ابن خَلْفون: تُكلم في مذهبه، ونُسب إلى الإرجاء، وهو عندهم ثقة قاله ابن نُمير، وابن وضَّاح، وغيرهما؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه شعبة وكان لا يروي إلا عن ثقة.

تاريخ البادي عن ابن معين ٤٨، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤٩، معرفة الثقات ١/ ٢٣٢، المعرفة والتاريخ ٢/ ٧٩٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٧١، الثقات ٦/ ٦٢، مشاهير علماء الأمصار ١٦٤، تاريخ أسماء الثقات ٦٣، الكاشف ١/ ١٣٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣١أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٥، تقريب التهذيب ١١٣.

فقد اتفق الأئمة على كمال ثقة أشعث بن أبي الشعثاء، سوى ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار حيث قال فيه: «وكان يهم في الشيء بعد الشيء»، فهذه اللفظة لا يعني بها الضعف المطلق بدليل ذكره له في كتاب الثقات مع عدم تضعيف سائر العلماء له. وقول ابن نُمير ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: «حسن الحديث» مقابل بقوله ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: «ثقة». ومن المقرر أن التوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر. وما ذكره ابن خَلْفون من كلامهم في مذهبه غير مؤثر مطلقاً كما تقدم في ترجمة إبراهيم بن يوسف الماكِياني، بل الذين تكلموا في مذهبه أثبتوا له الثقة المطلقة.

وخلاصة القول: إن أشعث بن الشعثاء ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

١٦٦ ـ خت ٤: أشعث بن عبد الله بن جابر أبو عبد الله الأَزْدي، الحُدَّاني، الحُمْلي[١]، البصري، الأعمى، وقد ينسب إلى جده[٢][٣].

قال النسائي: ثقة[٤][*].

---

(١) لا أعرف معنى هذه النسبة. وقد فصل البخاري في التاريخ الكبير بين الحُدَّاني والحُمْلي، وتبعه على هذا مسلم بن الحجاج في الكنى والأسماء، وابن حبان في الثقات.

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٢٣ ـ ٢٤ فيمن مات في العشر الثالثة من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٣، ٤٩، ٥٣، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٢٩، ٤٣٣، التاريخ الصغير ٢/ ٢٣ ـ ٢٤، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٨٧، ٤٨٨، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٣١، الضعفاء الكبير ١/ ٢٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤، الثقات ٤/ ٣٠ ـ ٣١، ٦/ ٦٢، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٧، تاريخ أسماء الثقات ٦٤ ـ ٦٥، الإكمال ٢/ ٢٥٣، تهذيب الكمال ٣/ ٢٧٢ ـ ٢٧٤، ميزان الاعتدال ١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦، المغني في الضعفاء ١/ ٩١، ديوان الضعفاء ٢٤، الكاشف ١/ ١٣٤، من تُكلم فيه وهو موثق ٤٩، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣١أ ـ ١٣١ب، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦، تقريب التهذيب ١١٣، تبصير المنتبه ١/ ٣٥٣، هدي الساري ٤٥٦، خلاصة التذهيب ٣٨.

(٤) تهذيب الكمال (٣/ ٢٧٣)، ميزان الاعتدال (١/ ٢٦٦)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٥). لكن لفظ الذهبي: وثقه النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون، والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية ابن أبي خَيثمة: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ما أرى به بأساً؛ وفي مكان آخر منها أيضاً: ما أعلم إلا خيراً؛ وقال أبو حاتم: شيخ؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال البزار: ليس به بأس، مستقيم الحديث. وفَرَّق بين الحُدَّاني هذا وبين أشعث الأعمى فقال فيه: ليِّن الحديث؛ وقال مُغُلْطاي: وحسَّنه ـ (يعني حسَّن حديثه) ـ الحافظ أبو علي الطوسي=

....

=في أحكامه؛ وقال الدارقطني: يعتبر به؛ وقال الذهبي في المغني: صدوق؛ وفي ديوان الضعفاء، والكاشف، ومن تكلم فيه وهو موثق: ثقة. زاد في الديوان. له أوهام؛ وقال في سير أعلام النبلاء: وكان من علماء البصرة كأشعث الحُمْراني، وهو صالح الحديث؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: صدوق؛ وفي فتح الباري: مختلف فيه. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات، وقد روى عنه شعبة، والقطان، وكانا لا يرويان إلى عن ثقة.

ب ـ **المُلَيِّنون:** أورد العقيلي ترجمته في الضعفاء الكبير، وقال: في حديثه وهم ـ (ثم ذكر الحديث) ـ.

العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٣، ٥٣، الضعفاء الكبير ١/ ٢٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٧٤، علل الحديث ٢/ ٢٦٢، الثقات ٤/ ٣٠ ـ ٣١، ٦/ ٦٢، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٧، تاريخ أسماء الثقات ٦٤ ـ ٦٥، المغني في الضعفاء ١/ ٩١، ديوان الضعفاء ٢٤، الكاشف ١/ ١٣٤، من تكلم فيه وهو موثق ٤٩، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٧٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣١ب، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦، تقريب التهذيب ١١٣، فتح الباري ١٠/ ١١٦.

الدراسة والترجيح: إن إيراد العُقيلي له في الضعفاء الكبير لوهمه في حديث واحد، فيه مبالغة، فضلاً عن أن الذهبي لم يسلّم إليه بقوله، فقال في ميزان الاعتدال ١/ ٢٦٦: «قلت: قول العُقيلي في حديثه وهم، ليس بمسلّم إليه، وأنا أتعجب كيف لم يخرج له البخاري ومسلم».

فتبين من ذلك أن القول فيه هو قول المُوثّقين، والمعدّلين، لكن هؤلاء لم يتفقوا على عده في درجة واحدة، فبعضهم وثقه مطلقاً، وجعله البعض في درجة تالية، وعَدَّه آخرون في أدنى مراتب التعديل. والذين جعلوه في مراتب متأخرة عن التوثيق المطلق لم يسموا له مناكير تنزله عن الدرجة العالية، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر، ولو ثبت على أشعث الحُداني وَهَم في حديث، أو حديثين لا يضره إلا إذا كان مقلاً، ولم يكن كذلك.

وقول أحمد: «ما أعلم إلا خيراً» لعله مساوٍ لقوله: «ثقة» كما تقدم في ترجمة الأسود بن هلال المُحاربي. وقول أبي حاتم: «شيخ» لا يقبل لعدم البيان، فضلاً عن تشدد أبي حاتم في النقد. وقول الذهبي في المغني: «صدوق»، وفي سير أعلام النبلاء: «صالح الحديث»، معارض بقوله في عدد من كتبه: ثقة. ويبدو لي أن=

١٦٧ ـ د: أشعث بن عبد الله، ويقال: ابن عبد الرحمن الخُراساني، السِّجِسْتاني[١]، ثم البصري[٢].

قال النسائي: ليس به بأس[٣](*).

١٦٨ ـ خت ٤: أشعث بن عبد الملك أبو هانئ الحُمْراني مولاهم، البصري[٤]، الفقيه. مات سنة ست وأربعين ومئة، وقيل: سنة

= المتأخرين كالدارقطني، والذهبي في بعض كتبه، وابن حجر، أنزلوه عن الرتبة العالية لأجل قول الإمام أحمد الأول، وقول أبي حاتم فقط.

وخلاصة القول: إن أشعث الحُدَّاني ثقة صحيح الحديث فيما أرجو، والأحوط أن يجعل في المرتبة التالية. والله أعلم.

(١) سِجِسْتان اسم لصُقْع كبير، قَصَبته زَرَنْج، وقد غلب اسم الصُّقْع على قَصَبته. وسِجِسْتان غير خُراسان. فلا أدري إن كان أشعث ينسب حقيقة إلى الصُّقْعين، أم إلى أحدهما فقط كأن يكون من بلدة بين الناحيتين.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٤١، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٣٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٧٤، الثقات ٨/ ١٢٨، تاريخ أسماء الثقات ٦٥، تهذيب الكمال ٣/ ٢٧٤، الكاشف ١/ ١٣٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣١ب، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٦، تقريب التهذيب ١١٣، خلاصة التذهيب ٣٨ ـ ٣٩.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣١ب تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٦. وقد عزاه الأول إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي، والآخر إلى كتاب التمييز له.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن معين في رواية الدوري، وأبو داود في رواية الآجري، والذهبيُّ، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٤١، الثقات ٨/ ١٢٨، تاريخ أسماء الثقات ٦٥، تهذيب الكمال ٣/ ٢٧٤، الكاشف ١/ ١٣٥، تقريب التهذيب ١١٣.

فقد أصْفق الأئمة النّقاد على كمال ثقة أشعث الخُراساني، فهو إذاً صحيح الحديث. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله أبو عبد الرحمن كثيراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(٤) قال مُغْلَطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٢أ: «البصري، الواسطي، فيما ذكره الحافظ أبو الحسن أسلم بن سهل».

اثنتين وأربعين، وقيل: سنة ست أو سبع وأربعين[١].

قال النسائي: ثقة[٢].

وقال أيضاً: قتادة أثبت عندنا وأحفظ من أشعث[٣].

وقال أيضاً: قتادة أثبت وأحفظ من أشعث[٤](*).

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٢٧٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٤١، معرفة الرجال ١/١٤٦، الطبقات ٢٢٠، تاريخ خليفة ٤٢٣، العلل ومعرفة الرجال ١/٥٤، ١٣٠، ١٦٢، ١٩٣، ١٩٨، ٢/٤٩، ١٤٣، ١٤٩، ٣٤٦، التاريخ الكبير ١/١/٤٣١ ـ ٤٣٢، التاريخ الصغير ٢/٨٥، معرفة الثقات ١/٢٣٣، المعرفة والتاريخ ١/١٣٠، ٢/٥٣، ١١٣، ١٥٣ ـ ١٥٤، الجرح والتعديل ١/١/٢٧٥ ـ ٢٧٦، الثقات ٦/٦٢، مشاهير علماء الأمصار ١٥١، الكامل ١/٣٥٩ ـ ٣٦٢، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٧، تاريخ أسماء الثقات ٦٤، تهذيب الكمال ٣/٢٧٧ ـ ٢٨٦، ميزان الاعتدال ١/٢٦٦ ـ ٢٦٨، المغني في الضعفاء ١/٩١، ديوان الضعفاء ٢٤، الكاشف ١/١٣٥، من تكلم فيه وهو موثق ٤٩ ـ ٥٠، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٣، سير أعلام النبلاء ٦/٢٧٨ ـ ٢٨٠، إكمال تهذيب الكمال ١/١٣٢أ، تهذيب التهذيب ١/٣٥٧ ـ ٣٥٩، تقريب التهذيب ١١٣، هدي الساري ٤٥٦، خلاصة التذهيب ٣٩.

(٢) تهذيب الكمال ٣/٢٨٤ ـ ٢٨٥، ميزان الاعتدال ١/٢٦٧، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٨. وينظر تهذيب الكمال ١٢٥٤.

(٣) السنن الكبرى ١٣٥. ويقصد بهذا وبالذي بعده أن قتادة أثبت في الحسن البصري وأحفظ من أشعث.

(٤) المجتبى ٦/٥٩.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون، والمُعَدِّلون: قال وُهيب بن خالد البصري: سألت ختن أشعث الحُمْراني: هل له كتب؟ قال: لا، فتركته، وخفت أن لا يكون يحفظ حديثه، وتلك المسائل. قال: فلما مات أشعث أخبرني ختنه، قال: قد وجدنا له كتاباً؛ وقال البخاري: وكان يحيى ـ (يعني القطان) ـ، وبشر بن المفضَّل، ومعاذ بن معاذ يُثْبِّتون الأشعث الحُمْراني؛ وقال القطان في رواية ابن المديني من رواية صالح بن أحمد: هو=

....

=عندي ثقة مأمون؛ وفي رواية ابن معين من رواية معاوية بن صالح: لم أدرك أحداً من أصحابنا أثبت عندي من أشعث بن عبد الملك، ولا أدركت أحداً من أصحاب ابن سيرين بعد ابن عون أثبت عندي من أشعث بن عبد الملك؛ وفي رواية أبي بكر بن أبي الأسود: لم ألق أحداً يحدث عن الحسن أثبت من أشعث بن عبد الملك. ـ (قال ابن أبي الأسود) ـ: قلت: فيزيد بن إبراهيم؟ فقال: لم ألق أنا أثبت منه؛ وفي رواية الفلاس: ما رأيت في أصحاب الحسن أثبت من أشعث، وما أكثرت عنه، ولكنه كان ثبتاً؛ وفي رواية محمد بن الأزهر الجُوزجاني: أشعث بن عبد الملك أحب إلينا من أشعث بن سَوَّار النَّجَّار؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، والليثِ بن عَبْدة، وابنِ أبي خيثمة: ثقة؛ وقال ابن المديني ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: وكان حفص ـ (يعني ابن سليمان المِنْقري) ـ في الحسن ـ (يعني البصري) ـ مثل ابن جُريج في عطاء، وكان قيس بن سعد في عطاء مثل زياد الأعْلم في الحسن، وبعد هؤلاء أشعث بن عبد الملك، ويزيد بن إبراهيم، وقُرَّة ـ (يعني ابن خالد) ـ طبقة ما أقربهما؛ وقال عثمان بن أبي شيبة: أشعث بن سَوَّار، وأشعث بن عبد الملك ثقتان؛ وقال أحمد بن حنبل في موضع من رواية عبد الله: أرجو أن يكون ثقة؛ وفي موضع آخر منها، وكذلك في رواية حَرْب الكِرْماني: ليس به بأس، ـ (زاد عبد الله) ـ: قلت لأبي: أيهما أثبت عندك هو أو الأشعث بن سَوَّار؟ قال: أشعث بن سَوَّار ضعيف الحديث، الحُمراني فوقه؛ وفي موضع آخر من رواية عبد الله: هو صالح؛ وفي رواية الفضل بن زياد: أشعث بن عبد الملك أثبت من أشعث بن سَوَّار، وكان صاحب سنة ـ يعني أشعث بن عبد الملك ـ؛ وفي رواية أبي طالب: أشعث بن عبد الملك أحمد في الحديث من أشعث بن سَوَّار، روى عنه شعبة، وما كان أرضى يحيى بن سعيد عنه، كان عالماً بمسائل الحسن الدقاق، ويقال: ما روى يونس ـ (يعني ابن عُبيد) ـ فقال: «نُبِّئْت عن الحسن» إنما أخذه عن أشعث بن عبد الملك؛ وقال بُنْدار فيما رواه عنه مسلم بن الحجاج، وأبو يعلى الموصلي: ثقة؛ وقال أبو زرعة: صالح؛ وقال الفسوي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به، وهو أوثق من أشعث الحُدَّاني، وأصلح من أشعث بن سَوَّار؛ وقال البزار: ثقة؛ وقال ابن حبان ـ كما في الثقات ـ: وكان فقيهاً متقناً؛ وقال أيضاً ـ كما في مشاهير علماء الأمصار ـ: من الفقهاء المتقنين، وأهل الورع في الدين؛ وقال ابن عدي: وأشعث بن عبد الملك له روايات غير ما ذكرته عن الحسن، وابن سيرين، وغيرهما، وأحاديثه عامتها مستقيمة، وهو ممن يكتب حديثه ويحتج به، وهو خير من=

....

=أشعث بن سَوَّار بكثير، وهو في جملة أهل الصدق؛ وقال الدارقطني في رواية البَرقاني: ثقة؛ وقال الذهبي في المغني: ثقة، لم يخرجا له في الصحيحين، وقد أورده ابن عدي في كامله، ولم يذكر شيئاً يدل على تليينه؛ وفي الديوان: ثقة، تبارد ابن عدي بإيراده؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الفقيه، الثقة... وكان أحد علماء البصرة... قلت: ما علمت أحداً لينه، وذِكْر ابن عدي له في كامله لا يوجب تليينه بوجه، نعم ما أخرجا له في الصحيحين كما لم يخرجا لجماعة من الأثبات؛ وفي ميزان الاعتدال: إنما أوردته لذكر ابن عدي له في كامله، ثم إنه ما ذكر في حقه شيئاً يدل على تليينه بوجه، وما ذكره أحد في كتب الضعفاء أبداً، نعم ما أخرجا له في الصحيحين، فكان ماذا؟!، وقال ابن حجر: ثقة، فقيه. وذكره العجلي، وابن حبان، وابن شاهين في الثقات، وروى عنه شعبة، والقطان وكانا لا يرويان إلى عن ثقة.

ب ـ **المُلَيِّنون**: قال حفص بن غِياث الكوفي: العجب لأهل البصرة، يُقدمون أشعثهم ـ (يعني ابن عبد الملك) ـ على أشعثنا، وهو أشعث بن سَوَّار... مكث قاضياً بالكوفة دَهْراً يُحْمَد عفافه وفقهه، وأشعثُهُم يقيس على قول الحسن، ويُحدِّث به؛ وقال إبراهيم بن الحَجَّاج السَّامي: قلت ليحيى بن سعيد ـ (يعني القطان) ـ: أَعَمْرٌو ـ (يعني ابن عُبيد) ـ أحب إليك أم أشعث؟ قال: عمرو أحب؛ وقال القطان ـ كما نقل مُغُلْطاي عن كتاب ابن أبي خيثمة ـ: ما سمعت أحداً يتكلم في أشعث حتى كان الآن، يتكلمون في حفظه، وفيما جاء به عن الحسن.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٤١، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٢، ١٩٨، ٢/ ٤٩، ١٤٣، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٣٢، معرفة الثقات ١/ ٢٣٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٥٣، ١١٣، ١٦٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦، الثقات ٦/ ٦٢، مشاهير علماء الأمصار ١٥١، الكامل ١/ ٣٥٩، ٣٦١، ونسخة الظاهرية ٢٤أ ـ ٢٤ب، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٧، تاريخ أسماء الثقات ٦٤، تهذيب الكمال ٣/ ٢٨٤، ميزان الاعتدال ١/ ٢٦٧، المغني في الضعفاء ١/ ٩١، ديوان الضعفاء ٢٤، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٧٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٢أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٩، تقريب التهذيب ١١٣.

الدراسة والترجيح: إن الأقوال المذكورة في تليين أشعث بن عبد الملك ما هي ـ في الجملة ـ إلا ادعاءات لا بَيِّنَة عليها، فتقديم حفص بن غِياث الكوفي لبلديه على أشعث الحُمْراني البصري ظاهر البطلان لمن ألقى نظرة عجلى في أقوال النقَّاد في=

١٦٩ ـ ل ت س ق: أَصْبَغ بن زيد بن علي أبو عبد الله بن أبي منصور الجُهَني مولاهم، الواسطي، الوراق، المَصَاحِفي. مات سنة تسع[١] وخمسين ومئة[٢].

=الأشعثين، وأما زعمه أن أشعث أهل البصرة يقيس على قول الحسن، ويُحدث به، فهو مردود أيضاً لأن الحُمْراني لازم الحسن، وسمع منه الكثير من مسائله، حتى إن الحسن كان إذا رآه طلب منه أن يعرض ما عنده من الأسئلة ـ ليجيبه عليها ـ لما يجد من اهتمامه، بل كان كثير من الأئمة ـ وفيهم من سمع الحسن ـ يقصدونه لسماع ما يرويه عن الحسن، لوثوقهم به. ولينظر في ذلك تهذيب الكمال ٣/ ٢٨١.

وأما تقديم القطان لعمر بن عُبيد على الحُمراني، فيدفعه توثيقه لأشعث في سائر الروايات، فضلاً عن تركه لحديث عمرو، ففي الكامل ٢٤أ: «كتب إليّ محمد بن الحسن البُرّي، حدثنا عمرو بن علي ـ (يعني الفلاس) ـ، قال: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن عمرو بن عبيد، وكان يحيى حدثنا عنه ثم تركه».

وقول القطان الأخير: «ما سمعت أحداً يتكلم في أشعث حتى كان الآن، يتكلمون في حفظه، وفيما جاء به عن الحسن» يحمل في نفسه الرد على من تكلم في أشعث.

فتبين من هذا كله أنه لا عبرة بأقوال المليّنين للحُمْراني، وأن القول فيه إنما هو قول المعدّلين، لكن هؤلاء لم يتفقوا على عده في مرتبة واحدة، فالجمهور الأعظم وفيهم القطان، وابن معين من المتقدمين، وابن حبان، والدارقطني، ثم الذهبي، وابن حجر من المتأخرين ـ وناهيك بهم ـ على إطلاق لفظة «ثقة» فيه. وبعضهم عدل عن هذه العبارة إلى ما لا يخرج أشعث بن عبد الملك عَمَّن يحتج به، لكن هؤلاء لم يأتوا ببرهان يوجب الرُّكون إلى ما ذهبوا إليه.

وخلاصة القول: إن أشعث بن عبد الملك الحُمراني ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) هذا هو الصواب، وقد تصحفت هذه الكلمة عند ابن حجر في تقريب التهذيب، وتهذيب التهذيب إلى «سبع».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣١٢، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٤١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٧، معرفة الرجال ١/ ٩٠ ـ ٩١، ١٠٥، الطبقات ٣٢٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٥ ـ ٣٦، التاريخ الصغير ٢/ ١٣٢، سؤالات البرذعي=

قال النسائي: ليس به بأس(١)(*).

= لأبي زرعة ٢/ ٥٠٠، تاريخ واسط ١٠٦ ـ ١٠٧، الجرح والتعديل ١/١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١، المجروحين ١/ ١٧٤، الكامل ١/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٧، تاريخ أسماء الثقات ٦٦، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠أ، تهذيب الكمال ٣/ ٣٠١ ـ ٣٠٤، ميزان الاعتدال ١/ ٢٧٠، المغني في الضعفاء ١/ ٩٢، ديوان الضعفاء ٢٤، الكاشف ١/ ١٣٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٣ب، تهذيب التهذيب ١/ ٣٦١، تقريب التهذيب ١١٣، خلاصة التذهيب ٣٩.

(١) تهذيب الكمال ٣/ ٣٠٢، ميزان الاعتدال ١/ ٢٧٠، تهذيب التهذيب ١/ ٣٦١.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية الدوري، والدارمي، وابن محرز، وابن أبي خيثمة: ثقة. زاد الدوري: فقلت ليحيى: كنتُ أرى أن أَصْبغ بن زيد ضعيف، فقال: هو ثقة؛ وفي موضع آخر من رواية ابن محرز: لا بأس له؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الأثرم: ليس به بأس، ما أحسن رواية يزيد بن هارون عنه؛ وقال أبو زرعة: شيخ؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ثقة؛ وقال أبو حاتم: ما بحديثه بأس؛ وقال الدارقطني في رواية البَرْقاني: ثقة عندي... وقد تُكُلم فيه؛ وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق. زاد ابن حجر: يُغرب. وذكره ابن شاهين في الثقات، لكنه ذكره في الضعفاء أيضاً.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن سعد: وكان ضعيفاً في الحديث؛ وقال مسلمة بن قاسم ـ كما في إكمال تهذيب الكمال بخط مؤلفه ـ: ليس هو بحجة؛ وفي مطبوعة تهذيب التهذيب السقيمة: وقال مسلمة بن قاسم: لين، ليس بحجة؛ وقال ابن حبان: يخطئ كثيراً، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له ثلاثة أحاديث: وهذه الأحاديث لأصْبغ غير محفوظة يرويها عنه يزيد بن هارون، ولا أعلم روى عن أصبغ هذا غير يزيد بن هارون.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣١٢، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٤١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٧، معرفة الرجال ١/ ٩٠ ـ ٩١، ١٠٥، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٠٠، الجرح والتعديل ١/١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١، المجروحين ١/ ١٧٤، الكامل ١/ ٤٠٠، سؤالات البرْقاني للدارقطني ١٧، تاريخ أسماء الثقات ٦٦، الكاشف ١/ ١٣٦، إكمال =

=تهذيب الكمال ١/ ١٣٣ب، تهذيب التهذيب ١/ ٣٦١، تقريب التهذيب ١١٣.

الدراسة والترجيح: لقد اختلَفَ في أَصْبغ بن زيد النُّقَّاد، والمُجَرِّحون منهم لم يُبيِّنوا السبب في جرحه، إلا ابن عدي حيث ذكر له ثلاثة أحاديث استنكرها عليه، وأشار إلى حديث الفُتُون الذي رواه يزيد بن هارون. عن أَصْبغ بن زيد بسنده إلى ابن عباس. وتلك الأحاديث الثلاثة لا تُخرج الرجل عن حد العدالة إلا إذا كان مُقلاً، وأَصْبغ بن زيد لم يكن كذلك. وبالجملة فإنه لا يقبل تجريح ابن عدي له لأنه لم يخبر أمره، حيث قال: «ولا أعلم روى عن أَصْبغ هذا غير يزيد بن هارون»، مع أنه قد روى عنه ـ فيما عُرف ـ اثنا عشر رجلاً.

وقول ابن حبان: «يخطئ كثيراً، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد» لا يقصد به التضعيف الشديد كما هو مصطلحه فقد قال في ترجمة يحيى بن سعيد التميمي من كتاب المجروحين ٣/ ١١٨ ـ ١١٩: «كان ممن يخطئ كثيراً، وكان رديء الحفظ، فوجب التنكب عما انفرد من الروايات، والاحتجاج بما وافق الثقات، لأن أمارات العدالة فيه ألهته من الصدق والإتقان، وإن وهم في الشيء بعد الشيء، أو أخطأ في الحديث بعد الحديث، فإن هذا شيء لا ينفك عنه البشر، يترك ما أخطأ فيه إذا عُلم، والأحوط أن يترك ما انفرد من الرواية، وكل ما نقول في هذا الكتاب: إنه لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد فسبيله هذا السبيل، أنه يجب أن يترك ما أخطأ فيه، ولا يكاد يعرف ذلك إلا المُمْعن البازِل ـ (أي الرجل الكامل في تجربته) ـ في صناعة الحديث، فرأينا من الاحتياط ترك الاحتجاج بما انفرد جملة، حتى تشتمل هذه اللفظة على ما أخطأ فيه، أو أُخطئ عليه، أو أُدخل عليه وهو لا يعلم، أو دخل له حديث في حديث، وما يشبه هذا من أنواع الخطأ، ويحتج بما وافق الثقات، فلهذه العلة ما قلنا في هذا الكتاب لمن ذكرنا أنه لا يحتج بانفراده».

وقد أشرت في أول هذه الدراسة إلى أن قول المجرحين غير مقبول، وذكرت السبب، وهذا يعني أن القول فيه هو قول المعدِّلين، وإن كان هؤلاء مختلفين في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم أطلقط القول بثقته، وهم: ابن معين، وأبو داود، والدارقطني. وقول ابن معين في مكان من رواية ابن محرز: «لا بأس به» مساوٍ لقوله في سائر الروايات: «ثقة» كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان. وجعل البعض أَصْبغ بن زيد في الدرجة التالية من درجات التعديل، وهم: أحمد بن حنبل، وأبو حاتم، والذهبي، =

١٧٠ ـ د ت س: الأَغَرّ بن الصَّبَّاح التَّميمي، المِنْقَري مولاهم، الكوفي[(١)(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)(*)].

١٧١ ـ خ م د س ق: أفلح بن حُميد بن نافع أبو عبد الرحمن الأنصاري، النَّجَّاري مولاهم، المدني، يقال له: ابن صفيراء[(٤)]. مات سنة

=وابن حجر. وقد عَدَّه أبو زرعة في أدنى درجات التعديل من غير بيان السبب.

وخلاصة القول: إن أَصْبَغ بن زيد صدوق، حسن الحديث في الأحوط. وقد يكون أرفع من ذلك. والله أعلم.

(١) قال ابن حبان ـ وحده ـ في الثقات ٦/ ٨٤: «من أهل البصرة».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدُّوري عن ابن معين ٢/ ٤٢، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٤٤، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٨٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩، الثقات ٦/ ٨٣ ـ ٨٤، تهذيب الكمال ٣/ ٣١٥، الكاشف ١/ ١٣٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٦٤، تقريب التهذيب ١١٤، خلاصة التذهيب ٣٩.

(٣) تهذيب الكمال ٣/ ٣١٥، تهذيب التهذيب ١/ ٣٦٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الكَوسج، والعجلي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٠٩، الثقات ٦/ ٨٣ ـ ٨٤، الكاشف ١/ ١٣٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٤أ، تقريب التهذيب ١١٤.

فقد أَصْفَق الأئمة على كمال ثقة الأغَرّ بن الصَّبَّاح، إلا ما كان من أبي حاتم، حيث قال فيه: «صالح» يعني في الحديث. وهذه العبارة كثيراً ما يستعملها فيمن وصفه جماهير النقّاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة ـ كما تقدم في ترجمة الأزرق بن قيس الحارثي ـ.

وخلاصة القول: إن الأغر بن الصَّباح ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) ينظر ضبط هذه الكلمة، وهي في المطبوع من تهذيب الكمال: «صُفَيراء»، وفي طبعة الأستاذ محمد عوامة من تقريب التهذيب: «صَفِيرا».

ثمان وخمسين ومئة، وقيل: سنة ستين، وقيل: سنة ست وخمسين، وله ثمانون سنة(١).

قال النسائي: ليس به بأس(٢)(*).

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٤٢٩، تاريخ الدُّوري عن ابن معين ٢/ ٤٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٩، تاريخ البادي عن ابن معين ٦١، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٣، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٥٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤، الثقات ٦/ ٨٣، الكامل ١/ ٤٠٨، تاريخ أسماء الثقات ٧٥، التعديل والتجريح ١/ ٤١٠ ـ ٤١١، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٤٨، تهذيب الكمال ٣/ ٣٢١ ـ ٣٢٣، ميزان الاعتدال ١/ ٢٧٤، الكاشف ١/ ١٣٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٥أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٦٧، تقريب التهذيب ١١٤، هدي الساري ٣٩١، خلاصة التذهيب ٣٩.

(٢) تهذيب الكمال ٣/ ٣٢٢، تهذيب التهذيب ١/ ٣٦٧. وقال ابن حجر في هدي الساري ٣٩١ يقصد هذا القول: «وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي...».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال المُعَافى بن عِمران المَوْصِلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال نقلاً عن كتاب ابن أبي أحد عشر ـ: كان ثقة؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي، والبادي، والكَوْسج: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: صالح؛ وقال الحافظ محمد بن مسعود، وأبو حاتم: ثقة. زاد أبو حاتم: لا بأس به؛ وقال ابن عدي: وأفلح بن حُميد أشهر من ذاك، وقد حدث عنه ثقات الناس، مثل ابن أبي زائدة، ووكيع، وابن وهب، وآخرهم القَعْنبي، وهو عندي صالح، وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة كلها؛ وقال الذهبي: صدوق؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: ثقة؛ وفي هدي الساري: أحد الأثبات. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

الطبقات الكبرى، القسم المُتمم ٤٢٩، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٢٤، الثقات ٦/ ٨٣، تاريخ أسماء الثقات ٧٥، الكاشف ١/ ١٣٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٥أ، تقريب التهذيب ١١٤، هدي الساري ٣٩١.

فقد اختار الأئمة توثيق أفلح مطلقاً، سوى أحمد بن حنبل، وابن عدي، والذهبي. فأما الإمام أحمد فإنه جعله في درجة تالية لما استنكره عليه من الحديث، =

....

=ففي إكمال تهذيب الكمال ١/١٣٥أ: «وقال أبو داود: كان أحمد يتكلم فيه، وسمعت أحمد يقول: لم يحدث عنه يحيى ـ (يعني القطان) ـ، وروى أفلح حديثين منكرين أن النبي ﷺ أشعر، وحديث: وَقَّت ـ (والكلمتان الأخيرتان ساقطتان من مصورة كتاب مُغُلْطاي، وأخذتهما من تهذيب التهذيب) ـ لأهل العراق ذات عِرْق». وفي الكامل ٣١أ عن ابن صاعد بسنده إلى المعافى بن عمران المَوْصلي قال: «عن أفلح بن حميد، عن القاسم، عن عائشة قالت: وَقَّت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحُلَيْفة، ولأهل الشام ومصر الجُحْفَة، ولأهل اليمن يلَمْلَم، ولأهل العراق ذات عِرق. ـ (ثم قال ابن عدي) ـ: قال لنا ابن صاعد: كان أحمد بن حنبل ينكر هذا الحديث مع غيره على أفلح بن حميد، فقيل له: يروي عنه غير المعافى؟ فقال: المعافى بن عمران ثقة».

فقد نص العلماء على حديثين فقط استنكرهما الإمام أحمد على أفلح بن حُميد، وهما حديث التوقيت لأهل العراق، وحديث الإشعار. فالحديث الأول أخرجه عن أفلح من أصحاب الكتب الستة: أبو داود في كتاب المناسك، باب في المواقيت ٢/ ١٤٣، والنسائي في كتاب المناسك أيضاً، باب ميقات أهل مصر ٥/١٢٣، وباب ميقات أهل العراق ٥/ ١٢٥. كلاهما بإسناديهما إلى المعافى، عن أفلح، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها، وأكمل ألفاظهما ما في باب ميقات أهل العراق من كتاب النسائي: «وَقَّت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحُلَيفة، ولأهل الشام ومصر الجُحفة، ولأهل العراق ذات عِرق، ولأهل نجد قَرْناً، ولأهل اليمن يَلَمْلَم». والذي استنكره أحمد من هذا الحديث هو قوله: «ولأهل العراق ذات عرق»، قال ابن عدي في الكامل ٣١أ: «وإنكار أحمد على أفلح في هذا الحديث قوله: «ولأهل العراق ذات عرق». ولم ينكر الباقي من إسناده ومتنه شيئاً». ولحديث أفلح شواهد، ولما ذكر ابن حجر بعضها في الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢/ ٥ قال: «والمستغرب في هذا الحديث ذكر ذات عِرق، وإلا فالحديث متفق عليه من حديث ابن عباس، دون ذكر العِرْق»، وفي صحيح مسلم، كتاب الحج، باب مواقيت الحج والعمرة ٢/ ٨٤١ بسند مسلم إلى ابن جُريج قال: «أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يُسأل عن المُهَلّ؟ فقال: سمعت ـ أَحْسِبه رفع إلى ـ النبي ﷺ فقال: مُهَلّ أهل المدينة من ذي الحُلَيْفة، والطريق الآخر الجُحفة، ومُهَلّ أهل العراق من ذات عِرْق...». فقد ذكر رفعه على الحسبان، ورواه إبراهيم بن يزيد=

....

=الخُوزي، عن أبي الزبير، عن جابر بغير تردد ـ كما في السنن لابن ماجه، كتاب المناسك، باب مواقيت أهل الآفاق ٢/ ٩٧٢ ـ ٩٧٣ ـ لكن الخوزي متروك الحديث. ورُوي من غير طريق أبي الزبير عن جابر إلا أن فيها مقالاً ـ ينظر الدراية ٢/ ٦ ـ. ورواية أفلح المذكورة تفرد بها عنه المعافى بن عمران المَوْصلي، قال ابن عدي في الكامل ٣١أ: «وهذا الحديث ينفرد به معافى عنه»، وقد علّق الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٢٧٤ على كلام ابن عدي هذا بقوله: «قلت: هو صحيح غريب». فهذا القول من الذهبي يشعر بعدم تضعيف الإمام أحمد للحديث، وأنه يريد بقوله: «منكر» الغرابة، ويؤيد هذا ما ذكره ابن حجر في هدي الساري ٤٥٣ في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خُصيفة فقال: «قال ابن معين: ثقة حجة، ووثقه أحمد في رواية الأثرم، وكذا أبو حاتم، والنسائي، وابن سعد. وروى أبو عبيد الآجري، عن أبي داود، عن أحمد أنه قال: منكر الحديث. قلت: هذه اللفظة يطلقها أحمد ـ (لعله يريد: في بعض الأحايين) ـ على من يغرب على أقرانه بالحديث، عُرف ذلك بالاستقراء من حاله، وقد احتج بابن خُصيفة مالك، والأئمة كلهم». وفيه أيضاً ٤٣٧ في ترجمة محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي قال: «وثقه ابن معين، والجمهور، وذكره العقيلي في الضعفاء، وروى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي يقول ـ وذكره ـ: في حديثه شيء، يروي أحاديث مناكير. قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل، وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة».

وأما الحديث الآخر، وهو أن النبي ﷺ أشعر، فقد أخرجه عن أفلح الستة سوى الترمذي، كلهم بأسانيدهم إلى أفلح، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، ولفظ البخاري كما في أحد الموضعين اللذين ذكر فيهما هذا الحديث عن أفلح ـ كتاب الحج، باب من أشعر وقلَّد بذي الحُلَيْفة ثم أحرم ٣/ ٥٤٢: «فَتَلْتُ قلائد بُدْن النبي ﷺ بيَديَّ، ثم قلَّدها، وأشعرها، وأهداها، فما حَرُم عليه شيء كان أُحِلَّ له». والغريب أن ابن حجر لما ذكر في هدي الساري ٣٩١ قول أحمد من رواية أبي داود: «وروى أفلح حديثين منكرين أن النبي ﷺ أشعر، وحديث وَقَّت لأهل العراق ذات عِرق» قال: «قلت: لم يُخرج له البخاري شيئاً من هذا ولله الحمد».

فحديث الإشعار ـ كما رأيت ـ صحيح، ولعل النكارة التي أرادها الإمام أحمد هي غرابة في أسناده، كما هي مقصده في الحديث الأول. والله أعلم.

فتبين من هذا أن الإمام أحمد لم يضعف الحديثين، وإنما أنزل أفلح بن حُميد إلى=

١٧٢ ـ م س: أَفْلَح بن سعيد أبو محمد الأنصاري، المُزَني مولاهم، المدني، القُبَائي. مات بالمدينة سنة ست وخمسين ومئة(١).

قال النسائي: ليس به بأس(٢)(*).

=الدرجة التالية للتوثيق المطلق لإغرابه فيهما. وقد اختار الذهبي اقتفاء أثره في الحكم على الرجل مع أنه صرح بتصحيح أحد الحديثين اللذين تكلم فيهما الإمام أحمد. وأما إيراد ابن عدي له في الكامل فبسبب إنكار الإمام أبي عبد الله لحديثه في التوقيت لأهل العراق، ومنهج أبي أحمد في الكامل أن يذكر فيه كل من تكلم فيه ولو كان ثقة مطلقاً، ويظهر من عبارة ابن عدي: «وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة كلها» الإشارة إلى توثيق أفلح، لكنه لم يرغب في الخروج على لفظ أحمد في الحكم عليه فقال: «وهو عندي صالح».

وخلاصة القول: إن أفلح بن حُميد ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٤٢٨ ـ ٤٢٩، الطبقات ٢٧٣، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٥٢، الضعفاء الكبير ١/ ١٢٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٢٤، الثقات ٨/ ١٣٤، المجروحين ١/ ١٧٦ ـ ١٧٧، المدخل إلى الصحيح ١٢١ ـ ١٢٢، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٤٨، الأنساب ١٠/ ٣٢٣، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢أ، تهذيب الكمال ٣/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤، ميزان الاعتدال ١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥، المغني في الضعفاء ١/ ٩٣، ديوان الضعفاء ٢٥، الكاشف ١/ ١٣٧ ـ ١٣٨، من تكلم فيه وهو موثق ٥٠، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٥أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨، تقريب التهذيب ١١٤، خلاصة التذهيب ٣٩ ـ ٤٠.

(٢) تهذيب الكمال ٣/ ٣٢٤، ميزان الاعتدال ١/ ٢٧٥، تهذيب التهذيب ١/ ٣٦٨.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال الواقدي في تاريخه ـ كما ذكر مُغُلْطاي ـ: كان ثقة؛ وقال ابن سعد ـ كما في الطبقات الكبرى ـ: وكان ثقة، قليل الحديث؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي مريم: ثقة، يروي خمسة أحاديث؛ وفي رواية الكَوْسج: ليس به بأس؛ وقال أبو حاتم: شيخ صالح الحديث؛ وقال الذهبي في الميزان، والمغني، والديوان، والكاشف، ومن تكلم فيه وهو موثق، والرواة الثقات المتكلم فيهم: =

....

= صدوق. زاد في المغني، والديوان: أفحش ابن حبان القول فيه. وفي من تكلم فيه وهو موثق: بالغ ابن حبان في الحط عليه. وفي الرواة الثقات المتكلم فيهم: احتج به مسلم، ورأيت ابن حبان قد بالغ في الحط عليه بلا مستند؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات، لكنه ذكره في المجروحين أيضاً وبالغ في جرحه.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال محمد بن المثنى: ما سمعت عبد الرحمن ـ يعني ابن مهدي ـ يحدث عن أفلح بن سعيد... شيئاً قط؛ وقال ابن حبان في المجروحين: يروي عن الثقات الموضوعات، وعن الأثبات الملزوقات، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال، روى عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إن طالت بك مدة فسترى قوماً يغدون في سَخَط الله عز وجل، ويروحون في لعنته، يحملون سياطاً مثل أذناب البقر. حدثنا محمد بن الحسين بن قتيبة بعَسْقَلان، حدثنا يزيد بن مَوْهِب الرَّملي، حدثنا عيسى بن يونس، حدثنا أفلح بن سعيد ـ من أهل قُباء ـ، عن عبد الله بن رافع. هذا خبر بهذا اللفظ باطل، وقد رواه سُهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: اثنان من أمتي لم أرهما: رجال بأيديهم سِياط مثل أذناب البقر، ونساء كاسيات عاريات؛ وقال الحاكم: يروي عن عبد الله بن رافع، وسُهيل بن أبي صالح، وغيرهما الموضوعات.

الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٤٢٨ ـ ٤٢٩، الضعفاء الكبير ١/ ١٢٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٢٤، الثقات ٨/ ١٣٤، المجروحين ١/ ١٧٦ ـ ١٧٧، المدخل إلى الصحيح ١٢١ ـ ١٢٢، تهذيب الكمال ٣/ ٣٢٤، ميزان الاعتدال ١/ ٢٧٤، المغني في الضعفاء ١/ ٩٣، ديوان الضعفاء ٢٥، الكاشف ١/ ١٣٨، من تكلم فيه وهو موثق ٥٠، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٥أ، تقريب التهذيب ١١٤.

وقبل الشروع في الدراسة أنبه إلى أن المزي نقل عن الدُّوري، عن ابن معين قوله فيه: «ليس به بأس» وهذا غير موجود في المُرَتَّب من رواية عباس. وكذلك فإن مُغُلْطاي قال في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٥أ: «وفي قول المزي: قال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث. نظر، والذي في كتابه في غير ما نسخة: كثير الحديث». قلت: الذي في المطبوع من كتاب ابن سعد هو ما أثبته في الأصل، وقد نقله غير واحد.

ثم أبدأ بالدراسة فأقول: اختلف العلماء في الحكم على أَفْلَح بن سعيد القُبائي بين مُجَرِّح ومُعدِّل. فالمجرِّحون لم يأتوا ببرهان يحملنا على سلوك طريقهم، فعدم =

....

= تحديث ابن مهدي عن أفلح، لا يدل ـ بيقين ـ على جرحه، وإن كان أراد الجرح بذلك فإنه لم يأت بحجة على ما ذهب إليه. وقول ابن حبان: «يروي عن الثقات الموضوعات، وعن الأثبات الملزوقات، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال» فيه مبالغة، ومجازفة، دون دليل ـ كما سيأتي إن شاء الله تعالى ـ وقد سبق في كلام الذهبي ما يؤيد هذا، وقال أيضاً في ميزان الاعتدال ١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥ في ترجمة أفلح هذا عقب نقله لكلام ابن حبان المذكور: «قلت: ابن حبان ربما قَصَّبَ ـ (يعني عاب) ـ الثقة، حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه، ثم إنه بَيَّن مستنده، فساق حديث عيسى بن يونس. . . ـ (فذكر الذهبي الحديث الذي أورده ابن حبان، وكذلك المتابعة ثم قال عقبها) ـ: قلت: بل حديث أفلح صحيح غريب، وهذا ـ (أي حديث سُهيل) ـ شاهد لمعناه». وقد أخرج مسلم في صحيحه ـ كتاب الجنة والنار، باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء ٤/٢١٩٣، الحديثان (٥٣ و٥٤) ـ هذا الحديث من طريق أفلح بالسند الذي ذكره ابن حبان. ولفظ مسلم في المتن الأول: «يوشِك إن طالت بك مدة، أن ترى قوماً في أيديهم مثلُ أذناب البقر، يَغْدون في غضب الله، ويروحون في سَخَط الله». وفي المتن الثاني: «إن طالت بك مدة، أوشكت أن ترى قوماً يغدون في سَخَط الله، ويروحون في لعنته في أيديهم مثلُ أذناب البقر». كما أخرج مسلم حديث سهيل في نفس الباب ٤/٢١٩٢ ـ ٢١٩٣. فدل هذا على صحة الحديثين، وبطلان قول ابن حبان: «هذا خبر بهذا اللفظ ـ (يعني لفظ رواية أفلح) ـ باطل». قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/٣٦٨: «والحديث في صحيح مسلم من الوجهين ـ (يعني رواية أفلح، ورواية سهيل) ـ، فمستند ابن حبان في تضعيفه مردود، وقد غفل مع ذلك فذكره ـ (يعني أفلح بن سعيد) ـ في الطبقة الرابعة من الثقات، وذَهَل ابن الجوزي فأورد الحديث من الوجهين في الموضوعات، وهو من أقبح ما وقع له فيها، فإنه قَلَّد فيه ابن حبان من غير تأمل». وممن تبع ابن حبان في جرح أفلح دون نظر تلميذه الحاكم.

فظهر أن الصواب في حال أفلح بن سعيد ما ذهب إليه المعدّلون، لكن هؤلاء لم يتفقوا على عده في درجة واحدة، فالواقدي، وابن سعد، وابن معين في رواية ابن أبي مريم أطلقوا القول بثقته. وقول أبي زكريا في رواية الكَوْسج: «ليس به بأس» يساوي قولهم: «ثقة» كما تقدم في ترجمة إبراهيم بن الزِّبرقان. وأما قول أبي حاتم المتشدد: «شيخ صالح الحديث» فقد سبق في ترجمة الأزرق بن قيس أن أبا حاتم كثيراً ما =

١٧٣ ـ ع: أنس بن سيرين أبو حمزة، ويقال: أبو موسى، وقيل: أبو عبد الله الأنصاري مولاهم، البصري، أخو محمد بن سيرين. ولد لسنة بقيت من خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقيل: لست، ومات سنة عشرين ومئة، ويقال: سنة ثماني عشرة[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

= يستعمل عبارة: «صالح الحديث» فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة. وأما إنزال الذهبي، وابن حجر لأفلح إلى رتبة: «صدوق» فلعل سببه مراعاة ظاهر قول ابن معين ـ في رواية الكَوْسَج ـ، وأبي حاتم، والنسائي، دون استناد لدليل مقبول، ويؤيد هذا تصحيح الذهبي للحديث الذي استنكره ابن حبان على أفلح، وعدم اعتراض ابن حجر عليه.

وخلاصة القول: إن أفلح بن سعيد ثقة، صحيح الحديث. بيد أن الأحوط عده في الدرجة التالية والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٢٠٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٤٢ ـ ٤٣، الطبقات ٢١٤، التاريخ الكبير ٢/١/٣٢، معرفة الثقات ١/٢٣٦ ـ ٢٣٧، المعرفة والتاريخ ٢/٥٥، الجعديات ١/٥٥٤ ـ ٥٥٥، الجرح والتعديل ١/١/٢٨٧ ـ ٢٨٨، الثقات ٤/٤٨ ـ ٤٩، التعديل والتجريح ١/٣٩٢، الجمع بين رجال الصحيحين ١/٣٦، تهذيب الكمال ٣/٣٤٦ ـ ٣٤٩، الكاشف ١/١٤٠، سير أعلام النبلاء ٤/٦٢٢ ـ ٦٢٣، إكمال تهذيب الكمال ١/١٣٧ب، تهذيب التهذيب ١/٣٧٤ ـ ٣٧٥، تقريب التهذيب ١١٥، خلاصة التذهيب ٤٠.

(٢) السنن الكبرى ٧٢، تهذيب الكمال ٣/٣٤٨، تهذيب التهذيب ١/٣٧٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن سعد: وكان ثقة، قليل الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وفي رواية ابن السَّكَن الواسطي: وَلَد سيرين ستة: أثبتهم محمد، وأنس دونه ولا بأس به، ومَعْبد تَعْرف وتُنكر، ويحيى ضعيف الحديث، وكريمة كذلك، وحفصة أثبت منها ـ (وقد ذكر بعضهم في أبناء سيرين خالداً، ولم يذكره ابن معين) ـ؛ وقال العجلي، وأبو حاتم، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الطبقات الكبرى ٧/٢٠٧، معرفة الثقات ١/٢٣٦، الجرح والتعديل ١/١/٢٨٨، =

١٧٤ ـ ع: أنس بن عِياض بن ضَمْرَة أو عبد الرحمن، أبو ضَمْرَة الليثي، المدني. ولد سنة أربع ومئة، ومات سنة مئتين، وله ست وتسعون سنة[(١)][(٢)].

قال النسائي: لا بأس به[(٣)][(*)].

=الثقات ٤/٤٨ ـ ٤٩، تهذيب الكمال ٣/٣٤٨، تقريب التهذيب ١١٥.

فقد أجمع الأئمة على ثقة أنس بن سِيرين المطلقة، وقول ابن معين في رواية ابن السَّكَن: «وأنس دونه، ولا بأس به» يحمل على قوله الآخر: «ثقة»، وإنما ذكر لفظة: «ولا بأس به» لإظهار فضل محمد عليه، وكذلك فإن هذه اللفظة عند ابن معين أرفع مما هي عليه عند الجمهور كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان.

وخلاصة القول: إن أنس بن سيرين ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قيل في اسم جده: «جُعْدُبة» وهو وَهَم، وقيل في وفاته: «سنة ثمانين ومئة» وليس هذا بشيء.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/٤٣٦، تاريخ الدُّوري عن ابن معين ٢/٤٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١١٨، الطبقات ٢٧٦، التاريخ الكبير ٢/١/٣٣، التاريخ الصغير ٢/٢٨٨، المعرفة والتاريخ ١/١٨٩ ـ ١٩٠، ٢/١٦٥، الجرح والتعديل ١/١/٢٨٩، الثقات ٦/٧٦، مشاهير علماء الأمصار ١٤٢، تاريخ أسماء الثقات ٧٢، السابق واللاحق ١٤٧، التعديل والتجريح ١/٣٩١ ـ ٣٩٢، الجمع بين رجال الصحيحين ١/٣٦ ـ ٣٧، تهذيب الكمال ٣/٣٤٩ ـ ٣٥٣، الكاشف ١/١٤٠، إكمال تهذيب الكمال ١/١٣٧ب ـ ١٣٨أ، تهذيب التهذيب ١/٣٧٥ ـ ٣٧٦، تقريب التهذيب ١١٥، خلاصة التذهيب ٤٠.

(٣) تهذيب الكمال ٣/٣٥٢، تهذيب التهذيب ١/٣٧٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال إسماعيل بن رُشَيد: كنا عند مالك في المسجد ـ مسجد المدينة ـ فأقبل أنس بن عياض أبو ضَمْرَة، فأقبل مالك يثني عليه، ويقول: فيه الخير، وإنه وإنه، وقد سمع وكتب؛ وقال محمود بن خالد السُّلَمي: سمعت مروان ـ (يعني ابن محمد=

١٧٥ ـ د ت: أُنَيْس بن أبي يحيى سَمْعان أبو يونس الأَسْلمي مولاهم، وقيل: مولى خُزَاعة، المدني. مات سنة ست وأربعين ومئة، وقيل: سنة أربع، وقيل: سنة خمس[(١)].

=الطَّاطَري) ـ وذكر أبا ضَمْرَة ـ فقال: كانت فيه غفلة الشاميين، ووثقه؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، وابنِ أبي خيثمة: ثقة؛ وفي رواية الدارمي: ليس به بأس؛ وفي رواية الكَوْسَج: صُوَيْلح؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: «وكان عندنا ثقة؛ وقال الفضل بن زياد: وسئل ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ عن ابن أبي فُدَيك ـ (يعني محمد بن إسماعيل) ـ؟ فقال: لا بأس به. فقيل له: فهو أحب إليك أو أبو ضَمْرة؟ قال: لا أدري؛ وقال أبو زرعة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: لا بأس به؛ وقال أيضاً ـ كما في التعديل والتجريح ـ: ثقة؛ وقال ابن حبان: من المتقنين؛ وقال ابن عدي، والذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

الطبقات الكبرى ٥/ ٤٣٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٤٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١١٨، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٦٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٨٩، الثقات ٦/ ٧٦، مشاهير علماء الأمصار ١٤٢، تاريخ أسماء الثقات ٧٢، التعديل والتجريح ١/ ٣٩١ ـ ٣٩٢، تهذيب الكمال ٣/ ٣٥١، الكاشف ١/ ١٤٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٨أ، تقريب التهذيب ١١٥.

فغالب الأئمة على كمال ثقة أنس بن عياض، ومن أنزله عن الدرجة العالية للثقات لم يأت ببرهان على ما ذهب إليه، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر. وقول ابن معين في رواية: ليس به بأس، وفي رواية: صُوَيْلح. يحمل على قوله: ثقة، فضلاً عن أن عبارة: «ليس به بأس» عند ابن معين مساوية لقولهم: «ثقة». وكذلك يحمل قول أبي زرعة الذي في الجرح والتعديل، على قوله الذي في التعديل والتجريح.

وخلاصة القول: إن أنس بن عياض ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٣٦٠، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٢٥، الطبقات ٢٧١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٤٢، معرفة الثقات ١/ ٢٣١، المعرفة والتاريخ ٣/ ٥٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥،=

قال النسائي: ثقة[1](*).

= الثقات ٦/ ٨١، مشاهير علماء الأمصار ١٣٤، تاريخ أسماء الثقات ٧٤، الإرشاد ٣٢ب، تهذيب الكمال ٣/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣، الكاشف ١/ ١٤١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٩ب، ذيل ميزان الاعتدال ١٤٩، تهذيب التهذيب ١/ ٣٨٠، تقريب التهذيب ١١٥، خلاصة التذهيب ٤٥.

(١) تهذيب الكمال ٣/ ٣٨٣، ذيل ميزان الاعتدال ١٤٩، تهذيب التهذيب ١/ ٣٨٠. لكن عبارة العراقي: «وثقه ابن معين. . . والنسائي».

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون: قال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد: سألت يحيى بن سعيد عن محمد بن أبي يحيى الأسلمي؟ قال: لم يكن به بأس، وكان أخوه أُنيس أثبت منه؛ وقال البخاري: وكان يحيى ـ (يعني القطان) ـ يثبته؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، قليل الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الدوري ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ثقة؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: وكان. . . أُنيس بن أبي يحيى عندنا ثقة؛ وقال العجلي، وأبو داود في رواية الآجري: ثقة؛ وقال الفسوي: ومحمد بن أبي يحيى، وسَحْبل، وأُنيس ثقات؛ وقال أبو حاتم: أُنيس أحب إلي من محمد، وهو عم إبراهيم بن أبي يحيى الضعيف، وهذا ـ (يعني أنيساً) ـ ثقة؛ وقال مُغُلْطاي: وفي تاريخ ابن أبي خيثمة الكبير: بنو أبي يحيى: سَحْبل، ومحمد، وأُنيس ثلاثتهم ثقات؛ وقال الحاكم: ثقة مأمون، إلا أن في أهل بيته ضعفاء؛ وقال الخليلي: ومحمد، وأُنيس، وسَحْبل ثلاثتهم ثقات؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال ابن حزم في المحلى ـ كما في تعليقات الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي على ذيل ميزان الاعتدال ـ: ولا يدرى مَنْ أُنيس.

الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٣٦٠، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٢٥، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٤٢، معرفة الثقات ١/ ٢٣١، المعرفة والتاريخ ٣/ ٥٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥، الثقات ٦/ ٨١، تاريخ أسماء الثقات ٧٤، الإرشاد ٣٢ب، تهذيب الكمال ٣/ ٣٨٣، الكاشف ١/ ١٤١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٩ب، ذيل ميزان الاعتدال ١٤٩، تقريب التهذيب ١١٥.

فقد اتفق النقّاد على أن أُنيساً ثقة مطلقاً، سوى ابن حزم حيث لَيَّنه بقوله: «ولا يُدرى من أُنيس» وكلامه هذا مردود لرواية جماعة عنه وفيهم القطان، ولتوثيق سائر =

١٧٦ ـ ت: أَوْفى بن دَلْهَم العَدَوي، البصري[1].

قال النسائي: ثقة[2](*).

= النقّاد له. وابن حزم لَهِج بتجهيل الثقات. ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ١١٩ ـ ١٢٠.

وخلاصة القول: إن أُنيس بن أبي يحيى ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٦٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٤٩، الثقات ٦/ ٨٨، تهذيب الكمال ٣/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦، ميزان الاعتدال ١/ ٢٧٨، الكاشف ١/ ١٤٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٤٣ب، تهذيب التهذيب ١/ ٣٨٥، تقريب التهذيب ١١٦، خلاصة التذهيب ٤٥.

(٢) تهذيب الكمال ٣/ ٣٩٦، ميزان الاعتدال ١/ ٢٧٨، تهذيب التهذيب ١/ ٣٨٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون: قال أبو حاتم: لا يُعرف، ولا أدري مَنْ هو؛ وقال الأزدي: فيه نظر.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٤٩، الثقات ٦/ ٨٨، ميزان الاعتدال ١/ ٢٧٨، الكاشف ١/ ١٤٢، تقريب التهذيب ١١٦.

فقد اخْتُلِف في أَوْفى بين مُوَثِّق ومجرِّح، ولم يأت المُجَرِّحون ببرهان على كلامهم فيه، ومن المقرر أن التعديل يقدم على الجرح المبهم. هذا فضلاً عن أن الأزدي متشدد في الجرح، ومُتكلم فيه ـ ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ١١٨، ١٦١ ـ ١٦٢ ـ. وأما قول أبي حاتم: «لا يعرف، ولا أدري مَنْ هو» فلا يريد به جهالة العين، لأنه ذكر جماعة رَوَوا عنه، بل مراده جهالة الحال، وهذه الجهالة رفعت بتوثيق النسائي، وغيره له. وأما إنزال ابن حجر له عن المرتبة العالية فسببه ـ فيما أظن ـ تحسين الترمذي لحديثه ـ وقد ذكر الترمذي هذا الحديث في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في تعظيم المؤمن ٤/ ٣٧٨، وقال عقبه: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث الحسين بن واقد ـ، وتحسين أبي عيسى للحديث ليس فيه جزم أن أوفى صدوق. ولا =

١٧٧ - بخ م د ت س: إياد بن لَقِيط السَّدوسي، الكوفي[1][2].

قال النسائي: ثقة[3][*].

=يخفى أن التصريح بالتوثيق المطلق مقدم على ما استنتج من الحكم على الحديث.

وخلاصة القول: إن أوفى بن دَلْهَم ثقة - كما قال النسائي - صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٤٤: «توفي قبل العشرين ومئة».

(٢) ترجمته في: الطبقات ١٥٦، ١٩٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٦٩، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٠٣، ١٤٥، ١٨٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٤٥ - ٣٤٦، الثقات ٤/ ٦٢، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٥٢، تهذيب الكمال ٣/ ٣٩٨ - ٣٩٩، الكاشف ١/ ١٤٣، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٤٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٤٤ب - ١٤٥أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٨٦ - ٣٨٧، تقريب التهذيب ١١٦، خلاصة التذهيب ٤٥.

(٣) تهذيب الكمال ٣/ ٣٩٩، تهذيب التهذيب ١/ ٣٨٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الكَوْسَج - كما في الجرح والتعديل -: ثقة؛ وقال مُغْلُطاي: وفي رواية إسحاق الكَوسج عن يحيى بن معين: صالح؛ وقال الفسوي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه منصور بن المُعْتَمِر وكان لا يروي إلا عن ثقة.

المعرفة والتاريخ ٣/ ١٠٣، ١٤٥، ١٨٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٤٦، الثقات ٤/ ٦٢، الكاشف ١/ ١٤٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٤٤ب - ١٤٥أ، تقريب التهذيب ١١٦.

فقد اتفق الأئمة على كمال ثقة إياد، سوى أبي حاتم المتشدد حيث قال فيه: «صالح الحديث»، وهذه العبارة كثيراً ما يستعملها هذا الإمام فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة، كما تقدم في ترجمة الأزرق بن قيس الحارثي. وأما قول ابن معين من رواية الكَوْسج الذي نقله مُغْلُطاي فيحمل على القول الأول، وأن المراد به النسبية، ويبدو أن الكوسج نقل عن ابن معين القولين.

وخلاصة القول: إن إياد بن لَقيط السدوسي ثقة - كما قال النسائي - صحيح الحديث. والله أعلم.

١٧٨ ـ ع: إياس بن سَلَمة[١] بن الأكْوع أبو سلمة، ويقال: أبو بكر الأَسلمي، المدني. مات بالمدينة سنة تسع عشرة ومئة، وله سبع وسبعون سنة[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

١٧٩ ـ خ ت س ق: أَيْمَن بن نابِل أبو عِمران، وقيل: أبو عمرو الحَبَشي، ثم المكي، ثم العَسْقلاني، مولى آل أبي بكر الصديق، وقيل: مولى امرأة منهم، المُعَمَّر، الضرير، العابد، الزاهد. مات سنة بضع وخمسين ومئة[٤].

---

(١) والد إياس هو الصحابي الجليل سلمة بن عمرو بن الأكوع، وقد اشتهر بالنسبة إلى جده، والأكوع لقب لسِنان بن عبد الله.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٢٤٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٩، الطبقات ٢٤٩، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٣٩، معرفة الثقات ١/ ٢٣٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠، الثقات ٤/ ٣٥ ـ ٣٦، التعديل والتجريح ١/ ٤١٦، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٤٧، تهذيب الكمال ٣/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤، الكاشف ١/ ١٤٣، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٤٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٤٥أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩، تقريب التهذيب ١١٦، خلاصة التذهيب ٤٢.

(٣) تهذيب الكمال ٣/ ٤٠٤، تهذيب التهذيب ١/ ٣٨٨.

(*) أقوال النُّقّاد فيه:

قال ابن سعد: وكان ثقة، وله أحاديث كثيرة؛ وقال ابن معين في رواية الدّارمي، والعجليُّ، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه ابن أبي ذئب، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٥/ ٢٤٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٩، معرفة الثقات ١/ ٢٣٩، الثقات ٤/ ٣٥ ـ ٣٦، تقريب التهذيب ١١٦.

فقد أجمع النُّقاد ـ وفيهم النسائي ـ على أن إياس بن سلمة بن الأكْوع ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٤٧، تاريخ الدارمي عن ابن=

قال النسائي: لا بأس به[1](*).

= معين ٧٦، معرفة الرجال ١/ ١١١، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٤٥، الطبقات ٢٨٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤١٢، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣١٩، المجروحين ١/ ١٨٣ ـ ١٨٤، الكامل ١/ ٤٢٣ ـ ٤٢٥، تصحيفات المحدثين ٣/ ١١٤٧، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٧ ـ ١٨٨، المؤتلف والمختلف ٤/ ٢٢٦٢ ـ ٢٢٦٣، تاريخ أسماء الثقات ٧١، السابق واللاحق ١٤٦ ـ ١٤٧، التعديل والتجريح ١/ ٤٠١ ـ ٤٠٢، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٤١، تهذيب الكمال ٣/ ٤٤٧ ـ ٤٥٠، ميزان الاعتدال ١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤، المغني في الضعفاء ١/ ٩٥، ديوان الضعفاء ٢٦، الكاشف ١/ ١٤٤ ـ ١٤٥، من تكلم فيه وهو موثق ٥١، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٠٩ ـ ٣١٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٤٧ب، العِقد الثمين ٣/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥، تهذيب التهذيب ١/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤، تقريب التهذيب ١١٧، هدي الساري ٣٩٢، خلاصة التذهيب ٤٢.

(١) المجتبى ٣/ ٤٣، تهذيب الكمال ٣/ ٤٥٠، تهذيب التهذيب ١/ ٣٩٣. وقد قال ابن حجر في هدي الساري ٣٩٣: «وثقه الثوري، وابن معين، وابن عَمَّار، والنسائي...». وعنى بتوثيق النسائي له قوله فيه: «لا بأس به».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال الثوريُّ، وابن معين في رواية الدوري، والدارمي، وابن مُحرز، والغَلَابيّ: ثقة. زاد ابن معين في رواية الدوري: وكان لا يُفصح، وكانت فيه لُكْنة. وفي رواية الغَلابي: لم يكن يفصح؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان ثقة، وليس بالقوي؛ وقال المزي: وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله يُسأل عن عبد العزيز بن أبي رَوَاد، وأيمن بن نابِل، فقال: هؤلاء قوم صالحون ـ يعني في الحديث فيما أرى ـ؛ وقال ابن عَمَّار، والعجلي: ثقة؛ وقال يعقوب بن شيبة: صدوق، وإلى الضعف ما هو؛ وقال أبو حاتم: شيخ؛ وقال الترمذي: وهو ثقة عند أهل الحديث؛ وقال ابن وضاح، وأبو علي الطوسي: ثقة؛ وقال ابن عدي: وهو لا بأس به فيما يرويه... ولم أرى ـ (كذا) ـ أحداً ضعفه ممن تكلم في الرجال، وأرجو أن أحاديثه لا بأس بها صالحة؛ وقال الحاكم: ثقة؛ وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق. زاد ابن حجر: يهم. وذكره ابن شاهين في الثقات، وروى عنه ابن مهدي وكان لا يروي إلا عن ثقة. =

....

= ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن حبان: كان يخطئ ويتفرد بما لا يتابع عليه، وكان يحيى بن معين حسن الرأي فيه، والذي عندي تنكب حديثه عند الاحتجاج عند الاحتجاج إلا ما وافق الثقات أولى من الاحتجاج به ـ (ثم أخرج له حديثاً قال عقبه) ـ: والخبر منكر بمرّة ـ (ثم ذكر اضطرابه في سند هذا الحديث، ثم قال) ـ: وهذا التخليط كله من سوء حفظه، وأيمن كان يخطئ ويحدث على التوهم والحسبان؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات الحاكم ـ: ليس بالقوي، خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث التشهد، خالفه الليث ـ (يعني ابن سعد) ـ، وعمرو بن الحارث، وزكريا بن خالد، عن أبي الزبير.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٤٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٦، معرفة الرجال ١/ ١١١، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٤٥، الجامع الصحيح ٣/ ٢٤٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣١٩، المجروحين ١/ ١٨٣ ـ ١٨٤، الكامل نسخة الظاهرية ٣٤أ، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٧ ـ ١٨٨، التعديل والتجريح ١/ ٤٠٢، تهذيب الكمال ٣/ ٤٤٩، ٤٥٠، المغني في الضعفاء ١/ ٩٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٤٧ب، تقريب التهذيب ١١٧.

وقبل البدء في الدارسة أنبه إلى أن الدوري نقل عن بعضهم وصف أيمن بن نابل بالفصاحة، قال المزي في تهذيب الكمال ٣/ ٤٤٩: «وقال عباس بن محمد الدوري: كان من سُودان مكة المُعْتَقين، وكان فصيحاً... سمعت ذلك من أصحابنا»، وهذا الكلام لا يوجد في المرتب من تاريخ عباس عن ابن معين، وهو معارض لما ذكرتُ عن أبي زكريا، من أنه لم يكن يفصح، وقول ابن معين أولى بالقبول، لأن العَجمي لا يستغرب منه الإعجام.

ثم أشرع في الدراسة، فأقول: اختلف النُّقَّاد في أيمن بن نابل بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، وقد ذكروا حديثين من مناكيره، سيأتي الكلام عليهما بعد قليل إن شاء الله تعالى، وذَكر ابن عدي له جملة أحاديث في كامله بعضها للاستنكار؛ والبعض الآخر للتعريف بأشهر رواياته خلافاً للعادة، ومن الأدلة على ذلك قوله في آخر الترجمة (٣٤أ): «ولأيمن بن نابل أحاديث غير ما ذكرته ههنا، وهو لا بأس به فيما يرويه، وما ذكرته جملة أحاديثه، ولم أرى ـ (كذا) ـ أحداً ضعفه ممن تكلم في الرجال، وأرجو أن أحاديثه لا بأس بها صالحة». ومنها أيضاً ذكره حديث: «أَعْمِرْها من التنعيم»، وقد أخرجه البخاري من طريق أيمن، عن القاسم بن محمد، عن عائشة ـ كتاب الحج، باب الحج على الرَّحْل=

....

= ٣/ ٣٨٠ ـ، وهو نفس إسناد ابن عدي. وكذلك حديث قُدامة بن عبد الله ـ من رواية أيمن عنه ـ: «رأيت رسول الله ﷺ يوم النحر يرمي الجمرة على ناقة صَهْباء، ليس ضربٌ ولا طردٌ، ولا إليك إليك»، وقد أخرجه الترمذي في جامعه من طريق أيمن، عن قُدامة أيضاً ـ كتاب الحج، باب ما جاء في كراهية طَرْد الناس عند رمي الجمار ٣/ ٢٤٧ ـ ثم قال عقبه: «حديث قدامة بن عبد الله حديث حسن صحيح، وإنما يعرف هذا الحديث من هذا الوجه، وهو حديث أيمن بن نابِل، وهو ثقة عند أهل الحديث».

وأما الحديثان اللذان صرح النُّقَّاد بنكارتهما، فأولهما حديث التشهد الذي أخرجه النسائي في سننه ـ كتاب الصلاة، أبواب صفة الصلاة، نوع آخر من التشهد ٢/ ٢٤٣، حديث رقم (١١٧٥) و٣/ ٤٣، حديث رقم (١٢٨١) ـ، وابن ماجه في السنن أيضاً ـ كتاب الصلاة، أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في التشهد ١/ ٢٩٢ ـ من طريق أيمن، عن أبي الزبير، عن جابر بألفاظ متقاربة، ولفظ النسائي ـ كما في الحديث رقم ١٢٨١ ـ: «كان رسول الله ﷺ يُعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن: بسم الله وبالله، التحيات لله، والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وأسأل الله الجنة، وأعوذ به من النار». ثم قال النسائي عقبه: «لا نعلم أحداً تابع أيمن بن نابل على هذه الرواية، وأيمن عندنا لا بأس به، والحديث خطأ»، وقال الدارقطني عند ذكره لأيمن ـ كما في سؤالات الحاكم ـ: «ليس بالقوي، خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث التشهد، خالفه الليث، وعمرو بن الحارث، وزكريا بن خالد، عن أبي الزبير»، والمستنكر عليه في هذا الحديث هو زيادته في أول التشهد: «بسم الله وبالله» كما ذكر ابن حجر في هدي الساري ٣٩٢، قال: «وأنكر عليه النسائي، والدارقطني، وغيرهما زيادته في أول التشهد الذي رواه عن أبي الزبير، عن طاوس، عن ابن عباس: بسم الله وبالله، وقد رواه الليث، وعمرو بن الحارث، وغيرهما عن أبي الزبير بدونها، وكذلك هو بدونها في صحاح الأحاديث المروية في التشهد»، وقال الحاكم ـ كما في التعديل والتجريح ١/ ٤٠٢ ـ: «وثقه ـ (يعني وثق ابن نابل) ـ يحيى بن معين، وغمزه غيره بحديثه عن أبي الزبير في التشهد: بسم الله وبالله»، وزيادتُهُ في آخره: «وأسأل الله الجنة، وأعوذ به من النار» لعل فيها شيئاً أيضاً. ويبدو أن ابن حجر وهم ـ فيما نقلته عنه قريباً ـ في جعله رواية أيمن، عن أبي الزبير، عن طاوس، عن ابن عباس، لأن متن هذا السند صحيح، وليس فيه الزيادة =

....

=المستنكرة، والصواب رواية أيمن، عن أبي الزبير، عن جابر كما سبق. وحديث ابن عباس في التشهد أخرجه الخمسة ـ أعني عدا البخاري ـ في كتبهم من طريق الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جُبير وطاوس، عن ابن عباس، كما أخرجه ـ مختصراً ـ مسلم، والنسائي من رواية عبد الرحمن بن حُميد، عن أبي الزبير، عن طاوس، عن ابن عباس ـ ينظر صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، ١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣. وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب التشهد، ١/ ٢٥٦. وجامع الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في التشهد ٢/ ٨٣. وسنن النسائي، كتاب الصلاة، أبواب صفة الصلاة، نوع آخر من التشهد ٢/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣، حديث رقم ١١٧٤ و٣/ ٤١، حديث رقم (١٢٧٨). وسنن ابن ماجه، كتاب الصلاة، أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في التشهد ١/ ٢٩١ ـ وقد قال الترمذي عقبه: «حديث ابن عباس حسن غريب صحيح، وقد روى عبد الرحمن بن حُميد الرُّؤاسي هذا الحديث عن أبي الزبير نحو حديث الليث بن سعد، وروى أيمن بن نابل المكي هذا الحديث عن أبي الزبير، عن جابر، وهو غير محفوظ، وذهب الشافعي إلى حديث ابن عباس في التشهد». ولفظ مسلم في حديث ابن عباس: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن، فكان يقول: التحيات المباركات، الصلوات الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله». ولم أجد من أخرج حديث التشهد عن ابن عباس من طريق أيمن. ومن الأدلة على عدم وجود ذلك قول النسائي ـ فيما نقله عنه ابن عساكر كما في شرح السيوطي لسنن النسائي ٢/ ٢٤٣ ـ: «لا نعلم أحداً تابع أيمن على هذا الحديث، وخالفه الليث في إسناده. . .».

فمن جميع ما سبق يتبين شذوذ حديث أيمن في التشهد، لكن قال الدارقطني ـ كما في شرح السيوطي لسنن النسائي ٢/ ٢٤٣ ـ: «قد تابع أيمن عليه الثوري، وابن جريج عن أبي الزبير» فلعل الطريق إليهما غير سالمة من العلل، ويؤيد هذا قول الحاكم ـ كما في شرح السيوطي ـ: «ليس له ـ (يعني حديث أيمن) ـ متابع عن أبي الزبير من وجه يصح»، وكذلك قول الترمذي: «وهو غير محفوظ»، وقول الدارقطني نفسه الذي نقلته عن سؤالات الحاكم.

وأما الحديث الثاني: فقد أورده ابن حبان في المجروحين ١/ ١٨٣ ـ ١٨٤، وذكر علته فقال: «روى أيمن، عن فاطمة، عن أم كُلثوم، عن عائشة أن النبي ﷺ قال: =

....

=عليكم بالبغيض النافع: التَّلْبِينة، والذي نفسي بيده إنها لتغسل بطن أحدكم، كما يغسل الوسِخ وجْهَه بالماء. قالت: وكان النبي ﷺ إذا اشتكى أحد من أهله لم تزل البُرْمة على النار حتى يأتي على أحد طرفيه إما حياة وإما موت. حدثناه السِّجُستاني، حدثنا سويد بن سعيد، حدثنا المُعْتَمر بن سليمان، حدثنا أيمن، ولست أدري فاطمة هذه من هي؟ والخبر منكر بمرة، وقد قال وكيع، عن أيمن بن نابل، عن امرأة من قريش يقال لها كَلْثَم ـ (كذا صوابه) ـ عن عائشة، ولم يذكر فاطمة، ولا قال: أم كُلثوم ـ (كذا صوابه فيما أظن) ـ، وقال يحيى بن سُلَيم ـ (يعني الطائفي) ـ عن أيمن بن نابل، عمن ذكره عن عائشة. وهذا التخليط كله من سوء حفظه، وأيمن كان يخطئ ويحدث على التوهم والحسبان». فالتَّلْبِينة المذكورة في الحديث هي حَسَاء تنظر صفته في النهاية في غريب الحديث ٤/ ٢٢٩، وزاد المَعاد لابن القيم ٣/ ٢١٦، وفتح الباري ١٠/ ١٤٦، والبغيض النافع معناه: أن التلبينة ككثير من الأدوية يبغضها السقيم مع أن فيها المنفعة، والبُرْمة هي نوع من القُدور ـ ينظر القاموس، فصل الباء، باب الميم ١٣٩٤، والنهاية في غريب الحديث ١/ ١٢١ ـ، وأما المهملون في الإسناد ممن ينبغي التعريف بهم فهم: فاطمة، وأم كُلثوم، وكَلْثم. ففاطمة هي بنت أبي ليث، ويقال: بنت أبي عقرب، قال فيها ابن حجر في تقريب التهذيب ٧٥٢: «مقبولة»،وأما أم كُلْثوم فهي بنت عمرو بن أبي عقرب القرشية، وهي كَلْثم المذكورة، قال فيها ابن حجر في تقريب التهذيب ٧٥٢: «لا يعرف حالها».

وهذا الحديث الذي ذكره ابن حبان قد أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب الطب، باب الدواء بالتلبينة ١٩٧ من طريق أيمن، عن فاطمة، عن أم كلثوم، عن عائشة بألفاظ متقاربة، كما أخرج القسم الأخير منه، وهو حكاية عائشة، في نفس المكان، من طريق أيمن أيضاً، عن أم كُلثوم، عن عائشة، فأسقط فاطمة، وأخرج نحوه أيضاً من طريق أيمن، عن فاطمة بنت أبي عقرب، عن خالتها أم كُلثوم بنت عمرو بن أبي عقرب، عن عائشة، فعَرَّف بفاطمة، وأم كُلثوم. وأخرج ابن ماجه معظمه في كتاب الطب، باب التلبينة ٢/ ١١٤٠ من طريق أيمن، عن امرأة من قريش يقال لها كَلْثم، عن عائشة. وأخرج ابن عدي في كامله ١/ ٤٢٥ رواية يحيى بن سُليم التي أشار إليها ابن حبان.

وفي الباب عن عروة، عن عائشة أحاديث صحاح، ففي صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب التلبينة، ٩/ ٥٥٠: «حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عُقيل، =

١٨٠ ـ ع: أيوب بن أبي تَمِيْمة كَيْسَان[١] أبو بكر، وقيل: أبو عثمان العَنَزي مولاهم، ثم التَّميمي، الطُّهَوي، وقيل: ولاؤه لجُهَيْنة، البصري، السَّخْتِياني[٢]، الحافظ، الفقيه، العابد. ولد سنة ثمان وستين،

= عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها كانت إذا مات الميت من أهلها فاجتمع لذلك النساء ثم تَفَرَّقْن ـ إلا أهلَها وخاصتها ـ أمرت ببُرْمة من تَلبينة فطبخت، ثم صنع ثَريد فَصُبَّت التَّلبينة عليها، ثم قالت: كُلْن منها، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: التّلبينة مَجَمَّة لفؤاد المريض، تذهب ببعض الحزن». وفيه أيضاً، كتاب الطب، باب التلبينة للمريض، ١٠/١٤٦ بسنده إلى عُقيل بن خالد، عن الزهري قال: «عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تأمر بالتلبين للمريض، وللمحزون على الهالك، وكانت تقول: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن التّلبينة تجم فؤاد المريض، وتذهب ببعض الحزن». وبسنده إلى هشام بن عروة: «عن أبيه، عن عائشة أنها كانت تأمر بالتَّلبينة وتقول: هو البغيض النافع».

وقد توبع أيمن في بعض ألفاظ حديثه التي ليست عند البخاري، وإطلاق ابن حبان أن الحديث «منكر بمرة» فيه نظر، لكن ما ذكره من اضطراب أيمن في الإسناد صحيح. فالحديث إذاً لا يخلو من نكارة.

فحديثا التشهد، والتَّلبينة، اللذان رواهما أيمن بن نابل، فيهما ضعف كما سبق، لكن ذلك لا يؤدي إلى تضعيف أيمن كما فعل ابن حبان، والدارقطني، بل لا ينزله عن مراتب الاحتجاج، لأن الثقات ليسوا بمعصومين عن الخطأ، ومن هنا يعلم تشدد أبي حاتم، وغيره ممن أسقط أيمن عن درجة المحتج بهم، لكن هل يطلق القول بتوثيقه، أم يجعل في أهل المرتبة التالية؟ فالثوري، وابن معين، وابن عَمَّار، والعجلي، والترمذي، وابن وضّاح، وأبو علي الطوسي، والحاكم ذهبوا إلى الرأي الأول. وابن المديني، وأحمد، وابن عدي، والذهبي اختاروا الرأي الآخر.

وخلاصة القول: إن أيمن بن نابل صدوق حسن الحديث في غير ما استنكر عليه. والله أعلم.

(١) وقيل: ميسرة. التعديل والتجريح ١/ ٣٨٥.

(٢) السَّخْتِياني بفتح السين، وتُكسر، نسبة إلى عمل وبيع نوع من الجلود، وإلى بلد، وقد ذكر بعضهم كالسمعاني في الأنساب ٧/ ٩٦ أن أيوب كان ينسب إلى الأول، وذكر بعضهم كالفِيْرُوْزَاباذي في القاموس باب التاء، فصل السين ١٩٦ أن =

ويقال: سنة ست، وقيل: سنة سبع، ومات بالبصرة يوم الجمعة في شهر رمضان سنة إحدى وثلاثين ومئة، وله ثلاث وستون سنة، وقيل: مات سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: سنة ثلاثين، وقيل: سنة تسع وعشرين[(١)(٢)].

قال النسائي: ثقة ثبت[(٣)].

= نسبته إلى البلد (سخِتِيان). وقد كان أبوه من سَبْي هذا البلد كما ذكر الباجي في التعديل والتجريح ١/ ٣٨٥. وينظر العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٠٠، وإكمال تهذيب الكمال ١/ ١٤٩ب، ففيهما ما يؤيد الرأي الأول. وقيل ـ وهو ليس بشيء ـ: إن الصواب في نسبته: السَّخْتني، لا السختياني. وسَخْتن كما زعم هذا القائل: قبيلة باليمن. ينظر إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٤٨ب، حيث بيَّن مُغُلْطاي وَهَم هذا القول.

(١) وفي تهذيب التهذيب ١/ ٣٩٨: «ويقال: مات سنة ٢٥، وقيل قبلها بقليل».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٤٦ ـ ٢٥١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٤٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٨، معرفة الرجال ١/ ٩٨، ١٦٦، ٢/ ١٤٢، ١٤٧، ١٨٠، ٢٣٧، تاريخ البادي عن ابن معين ٨٠ ـ ٨١، الطبقات ٢١٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٩٥، ١٠٠، ١٠٧، ١١٨، ١٢٩، ١٤٠، ١٥٨ ـ ١٥٩، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٨، ٣٠٠، ٣٧٠، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٠٠، ٤٠٤ ـ ٤٠٥، ٢/ ١١، ١٣، ٢٥ ـ ٢٦، ٧٠، ١٧٩، ١٨٨، ٢١٢، ٢١٧، ٣٦٥، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٠٩ ـ ٤١٠، التاريخ الصغير ٢/ ٢٥، ٢٦، المعرفة والتاريخ ١/ ٣٤٦، ٢/ ٥٩، ٨٨ ـ ٨٩، ٩٩ ـ ١٠٠، ١٠٩، ١٣٧ ـ ١٣٨، ١٤٢، ١٩٧ ـ ١٩٨، ٢٣١ ـ ٢٤١، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٨٤، ٨٢٦، ٨٢٨، ٣/ ٧١، الجعديات ١/ ٥٥٧، ٥٥٩، ٥٧٢ ـ ٥٧٩، ٢/ ١١٠٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦، الثقات ٦/ ٥٣، مشاهير علماء الأمصار ١٥٠، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ١١ب، ٢١أ، تاريخ أسماء الثقات ٥٥ ـ ٥٦، السابق واللاحق ١٤١ ـ ١٤٣، التعديل والتجريح ١/ ٣٨٥ ـ ٣٨٧، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٣٤، الأنساب ٧/ ٩٦ ـ ٩٧، تهذيب الكمال ٣/ ٤٥٧ ـ ٤٦٤، الكاشف ١/ ١٤٥، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٥ ـ ٢٦، تذكرة الحفاظ ١/ ١٣٠ ـ ١٣٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٤٨ب ـ ١٥١أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٩٧ ـ ٣٩٩، تقريب التهذيب ١١٧، خلاصة التذهيب (٤٢ ـ ٤٣.

(٣) التعديل والتجريح ١/ ٣٨٦، تهذيب الكمال ٣/ ٤٦٣، تهذيب التهذيب ١/ ٣٩٨.

وقال أيضاً: أحسن الأسانيد التي تروى عن رسول الله ﷺ أربعة: منها... وأيوب، عن محمد بن سيرين، عن عبيدة، عن علي، عن النبي ﷺ[(١)](*).

---

(١) مجموعة رسائل للنسائي ٦٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

لو أردت أن أسرد كل أقوال النُّقَّاد في الثناء على أيوب لطال المقام، واشتهاره بالثقة ورفعة الحال يغني عن الاستقصاء في ذلك، وحسبي أن أذكر هنا بعض أقوالهم ليعلم علو منزلته بين الثقات: قال الحسن البصري: هذا سيِّد الفِتيان؛ وقال أيضاً: أيوب سيِّد شباب أهل البصرة؛ وقال محمد بن سيرين: حدثني الثَّبْت الثَّبْت أيوب؛ وقال هشام بن عُروة: ما رأيت بالبصرة مثل أيوب؛ وقال شعبة بن الحجاج: حدثنا أيوب سيِّد الفقهاء؛ وقال أيضاً: ما رأيت قط مثل أيوب، ويونس ـ (يعني ابن عُبيد) ـ، وابن عون؛ وقال الثوري: دخلت البصرة فلم أر فيها مثل أربعة: أيوب السَّخْتياني، وعبد الله بن عون، ويونس بن عُبيد، وسليمان التَّيْمي؛ وقال سلَّام ابن أبي مُطيع: ما فقنا أهل الأمصار في عصر قط إلا في زمن أيوب، ويونس، وابن عون، فإنه لم يكن في الأرض مثلهم، لا بالبصرة، ولا بالكوفة، ولا بالحجاز، ولا بالشام؛ وقال أبو عَوَانة اليَشْكُري: رأيت الكوفة، ورأيت الناس، ما رأيت مثل هؤلاء الثلاثة: أيوب، ويونس، وابن عون؛ وقال مالك بن أنس: ما بالعراق واحد أُقَدِّمه على أيوب، ومحمد بن سيرين، هذا في زمانه، وهذا في زمانه؛ وقال أيضاً لرجل: ما حدثتك عن أحد إلا وأيوب أفضل منه؛ وقال أبو بكر الحميدي: رأى سفيان بن عيينة نيفاً وثمانين رجلاً من التابعين، وكان يقول ما رأيت مثل أيوب السختياني؛ وقال أحمد بن حنبل عن ابن عيينة: لم نر عراقياً يشبه أيوب في علمه؛ وقال ابن سعد: وكان أيوب ثقة ثبتاً في الحديث، جامعاً، عدلاً، ورعاً، كثير العلم، حجة؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة: ثقة، وهو أثبت من ابن عون؛ وقال أبو حاتم: ثقة، لا يسأل عن مثله؛ وقال الذهبي: الإمام، الحافظ، سيد العلماء... قلت: إليه المنتهى في الإتقان؛ وقال ابن حجر: ثقة، ثبت، حجة، من كبار الفقهاء العُبّاد.

الطبقات الكبرى ٧/٢٤٦ ـ ٢٤٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٤٨، العلل ومعرفة الرجال ١/٥٦، ٢/٢١٢، المعرفة والتاريخ ٢/٢٣٣، الجعديات ١/٥٧٤، الجرح والتعديل ١/١/٢٥٥، ٢٥٦، تاريخ أسماء الثقات ٥٥، التعديل والتجريح=

١٨١ ـ ت كن: أيوب بن حَبيب[١] القُرشي، الزُّهري مولاهم، المدني. قُتل بقُدَيْد سنة ثلاثين ومئة، ويقال: سنة إحدى وثلاثين[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

١٨٢ ـ خ م ت س: إيوب[٤] بن عائذ بن مُدْلِج الطَّائي،

= ١/٣٨٦، سير أعلام النبلاء ٦/١٥، ٢٠، تقريب التهذيب ١١٧.

فهذه الأقوال وغيرها تدل على كمال ثقة أيوب السَّخْتِياني، بل على رفعة شأنه بين الثقات الأثبات، ولا التفات إلى قول من غمزه بشيء غير مؤثر، خاصة إذا عُلم أن الثقة الثبت غير معصوم عن الوَهْم والوَهَم.

فأيوب سيِّد، جِهْبذ، حُجة، إليه المنتهى في الإتقان، وقد ذُكر اسمه في أصح الأسانيد التي تروى عن رسول الله ﷺ.

وخلاصة القول: إن أيوب السَّخْتِياني ثقة ثبت ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ينظر عن نسبه أيضاً التاريخ الصغير ٢/١٧، وإكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥١ب.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٤٩، التاريخ الكبير ١/١/٤١١ ـ ٤١٢، التاريخ الصغير ٢/١٦ ـ ١٧، الجرح والتعديل ١/١/٢٤٤، الثقات ٦/٥٨، تهذيب الكمال ٣/٤٦٧، الكاشف ١/١٤٦، إكمال تهذيب الكمال ١/١٥١ب، تهذيب التهذيب ١/٤٠٠، تقريب التهذيب ١١٨.

(٣) تهذيب الكمال ٣/٤٦٧، تهذيب التهذيب ١/٤٠٠.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه:**

قال ابن عبد البر: وكان من ثقات المدنيين؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه مالك بن أنس وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الثقات ٦/٥٨، إكمال تهذيب الكمال ١/١٥١ب، تقريب التهذيب ١١٨.

فقد أجمع النُّقاد ـ وفيهم النسائي ـ على ثقته المطلقة، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) ذُكرت هذه الترجمة في مطبوعة ميزان الاعتدال ١/٢٨٩ باسم: «أيوب بن صالح بن عائذ» اعتماداً على نسخة أحمد الثالث، مع أن سائر النسخ كما في=

البُخْتُري، الكوفي، العابد[1].

قال النسائي: ثقة[2](*).

= الأصل، وكاتب النسخة المذكورة وهم في هذا دون تعمد، وذلك لأنه ذكر هذه الترجمة، بعد ترجمة أيوب بن طهمان، وقبل ترجمة أيوب بن عبد الله، أي في مكانها الصحيح. لكن محقق الميزان قدمها على ترجمة أيوب بن طهمان، ظناً منه أنه فعل صواباً.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٥١، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٢٠، الضعفاء الصغير ١٨، معرفة الثقات ١/ ٢٤١، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠١، سؤالات الآجري لأبي داود ١٥٤، الضعفاء الكبير ١/ ١٠٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣، الثقات ٦/ ٥٩، تاريخ أسماء الثقات ٥٦، التعديل والتجريح ١/ ٣٨٩، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٣٥، تهذيب الكمال ٣/ ٤٧٨ ـ ٤٧٩، ميزان الاعتدال ١/ ٢٨٩، المغني في الضعفاء ١/ ٩٦، الكاشف ١/ ١٤٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥٣أ ـ ١٥٣ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧، تقريب التهذيب ١١٨، هدي الساري ٣٩٢، خلاصة التذهيب ٤٣.

(٢) التعديل والتجريح ١/ ٣٨٩، تهذيب الكمال ٣/ ٤٧٨، تهذيب التهذيب ١/ ٤٠٧، هدي الساري ٣٩٢. لكن لفظ ابن حجر في الكتاب الأخير: «وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي...».

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن عيينة: أخبرنا أيوب بن عائذ الطائي، وكان ثقة؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، وابنُ نُمير: ثقة؛ وقال البخاري في الضعفاء الصغير: كان يرى الإرجاء، وهو صدوق؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو داود ـ كما في سؤالات الآجري ـ: ثقة إلا أنه مرجئ؛ وقال أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: لا بأس به، هو مرجئ؛ وقال أبو حاتم: ثقة، صالح الحديث، صدوق؛ وقال الساجي: صدوق، يرى الإرجاء؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان مرجئاً، يخطئ، وقال مُغُلْطاي: ولما ذكر الحاكم حديثه في مستدركه قال: رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات؛ وقال الذهبي في المغني، والكاشف: ثقة. زاد في المغني: مرجئ، وقال ابن حجر: ثقة، رمي بالإرجاء. =

....

= ب ـ المُلَيِّنون: قال ابن المبارك: كان صاحب عبادة، ولكنه كان مرجئاً؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: كان يرى الإرجاء؛ وذكره في الضعفاء كما سبق؛ وكذلك فعل أبو زرعة؛ وقال الترمذي: يُضَعَّف، ويقال: كان يرى رأي الإرجاء.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥٠، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٢٠، الضعفاء الصغير ١٨، معرفة الثقات ١/ ٢٤١، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠١، سؤالات الآجري لأبي داود ١٥٤، الجامع الصحيح ٢/ ٥١٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣، الثقات ٦/ ٥٩، تاريخ أسماء الثقات ٥٦، المغني في الضعفاء ١/ ٩٦، الكاشف ١/ ١٤٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥٣أ ـ ١٥٣ب، تقريب التهذيب ١١٨.

فقد تكلم من تكلم في أيوب بن عائذ بسبب المذهب، وهذا ظاهر في كلام ابن المبارك، والبخاري، وقد أكد ذلك في حق البخاري الذهبيُّ فقال في ميزان الاعتدال ١/ ٢٨٩: «وأورده في الضعفاء لإرجائه، والعجب من البخاري يغمزه وقد احتج به، لكن له عنده حديث، وعند مسلم له حديث آخر، فإنه مقل». وذِكر أبي زرعة له في الضعفاء إنما هو لأجل المذهب أيضاً، قال ابن حجر في هدي الساري ٣٩٢: «وكذا ضعفه بسبب الإرجاء أبو زرعة». وأما قول الترمذي: «يضعف» فقد حمله عليه ـ فيما أرى ـ ذِكْرُ البخاري له في الضعفاء، وقد عُلم أن أبا عبد الله فعل ذلك لأجل المذهب. وإن كان الترمذي أراد ضعفه في الحديث فهو مردود لعدم وجود المضعِّف، قال العلامة أحمد شاكر في تعليقه على كلام الترمذي المذكور (الجامع الصحيح ٢/ ٥١٤): «وأيوب بن عائذ لم أرَ من ضعفه، وإنما قالوا: كان يرى الإرجاء. وليس هذا بضعف».

والإرجاء الذي نُسب إليه أيوب بن عائذ ليس هو إرجاء أهل الضلالة، الذين يقولون: إن الإيمان هو التصديق، ولا تضر معه المعصية، بل هو إرجاء العمل من أن يكون من أركان الإيمان، وهذا لا يخرج القائل به عن أهل السنة، بل ليس هو بطعن عند التحقيق كما سبق تفصيله في ترجمة إبراهيم بن يوسف الماكِياني.

ومن أنزل ابن عائذ عن الدرجة العالية للثقات، فإنما سببه المذهب، لأنهم لم يذكروا له شيئاً من الوهم في حديثه، اللهم إلا ابن حبان المتشدد حيث قال: «يخطئ» دون أن يبين، والتعديل المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن أيوب بن عائذ ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

١٨٣ ـ د س ق: أيوب بن محمد بن زياد[١] أبو سليمان، ويقال: أبو محمد الرَّقِّي[٢]، الوَزَّان، مولى ابن عباس[٣]. مات في ذي القَعْدة سنة تسع وأربعين ومئتين، وقيل: سنة ست وأربعين[٤].

قال النسائي: ثقة[٥](*).

---

(١) اسم والد جده كما في المصادر: فَرُّوخ. لكن ابن حبان قلب الأمر في كتاب الثقات فجعل الجد فروخاً، ووالد الجد زياداً.

(٢) وفي إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥٤أ: «وقال الحافظ أبو علي محمد بن سعيد في تاريخ الرقة: كان من الفرس». وقد نسب ابن حبان في الثقات أيوب الوزّان إلى الكوفة، ولم يذكر الرَّقَّة.

(٣) ذكر ابن حجر في تقريب التهذيب ١١٨ قبل هذه الترجمة ترجمة: أيوب بن محمد بن أيوب الهاشمي، الصالحي، من ولد صالح بن علي بن عبد الله بن عباس البصري، المعروف بالقُلْب. وبعد أن أتبعها بترجمة الوزَّان المذكور أعلاه قال: «وذكر الشيرازي أنه هو الذي يلقب بالقُلْب، وقيل: هما واحد». وينظر إكمال تهذيب الكمال (١/ ١٥٤ب).

(٤) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٥٨، الثقات ٨/ ١٢٧، المعجم المشتمل ٨٤، تهذيب الكمال ٣/ ٤٨٩ ـ ٤٩٢، الكاشف ١/ ١٤٧، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٣٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥٤أ ـ ١٥٤ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤١١، تقريب التهذيب ١١٨، خلاصة التذهيب ٤٣.

(٥) المعجم المشتمل ٨٤، تهذيب الكمال ٣/ ٤٩١، تهذيب التهذيب ١/ ٤١١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال الفسوي: شيخ لا بأس به؛ وقال الذهبي: حجة؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٨/ ١٢٧، تهذيب الكمال ٣/ ٤٩١، الكاشف ١/ ١٤٧، تقريب التهذيب ١١٨.

فقد أنزله الفسوي عن الدرجة العالية للثقات دون بيان للسبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن أيوب بن محمد بن زياد ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

١٨٤ ـ د ت س: أيوب بن مِسْكين، ويقال: ابن أبي مِسْكين أبو العلاء التَّميمي، الواسطي، القَصَّاب(١)، الفقيه، المفتي. مات سنة أربعين ومئة، وقيل: سنة أربع وأربعين، وقيل: سنة إحدى وأربعين(٢).

قال النسائي: ثقة(٣)(*).

---

(١) في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥٤ب: «قال أبو العرب ـ (يعني القَيْرَواني) ـ: كان يبيع القَصَب، ولم يكن جَزَّاراً». ويقوي هذا ما ذكره السمعاني في الأنساب ١٠/ ٤٣٧ ـ تحت مادة: القَصَبي، عند ذكره لأبي حنيفة القَصَبي الواسطي ـ قال: «أظن إنما قيل له: القَصَبي، لأنه واسطي وواسط يقال لها: واسط القَصَب لأنها كانت قبل أن يبني الحجاج بها بلداً، كانت بها قَصَباً، فقيل لها: واسط القَصَب».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣١٢، تاريخ الدّوري عن ابن معين ٢/ ٥١، الطبقات ٣٢٦، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٤، ٢٠٧، ٢٤٥، الأسامي والكنى ٨٢، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٢٣، التاريخ الصغير ٢/ ٥٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٦١٨، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٤٢ ـ ٢٤٣، المعرفة والتاريخ ١/ ١٢٢، تاريخ واسط ٩٥ ـ ٩٦، الضعفاء الكبير ١/ ١١٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٥٩، الثقات ٦/ ٦٠، مشاهير علماء الأمصار ١٧٧، الكامل ١/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٥، تاريخ أسماء الثقات ٥٦، تهذيب الكمال ٣/ ٤٩٢ ـ ٤٩٤، ميزان الاعتدال ١/ ٢٩٣، المغني في الضعفاء ١/ ٩٨، ديوان الضعفاء ٢٧، الكاشف ١/ ١٤٧، من تكلم فيه وهو موثق ٥١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥٤ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤١١ ـ ٤١٢، تقريب التهذيب ١١٩، خلاصة التذهيب ٤٣.

(٣) تهذيب الكمال ٣/ ٤٩٣، تهذيب التهذيب ١/ ٤١١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال أبان بن عِمران: سمعت أبا شيبة ـ (أظنه إبراهيم بن عثمان العَبْسي الكوفي قاضي واسط) ـ يقول: لا، ما رأيت مثل أبي العلاء؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في موضع من رواية عبد الله: العَوَّام ـ (يعني ابن حَوْشب) ـ أوثق من أبي العلاء، وأكثر حديثاً، العَوَّام ثقة، إلا أن أبا العلاء ليس به بأس؛ وفي موضع آخر: رجل صالح ثقة؛ وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن أيوب أبي العلاء فقال: ليس به بأس، وكان يزيد بن هارون لا يَسْتخِفه=

....

=ـ أظنه قال: كان لا يحفظ الإسناد ـ؛ وقال أحمد أيضاً في رواية أبي داود من رواية الآجري: هَمَّام ـ (يعني ابن يحيى العَوْذي) ـ عندي أحفظ من أيوب أبي العلاء؛ وقال مُغُلْطاي: وقال ابن خَلْفون: قال أحمد بن حنبل: كان ثقة ثقة؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به، شيخ صالح، يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال ابن حبان في الثقات: كان يخطئ؛ وفي مشاهير علماء الأمصار: وكان يهم ويخالف؛ وقال ابن عدي ـ كما في الكامل ـ بعد أن ذكر له عدة أحاديث: وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن أيوب أبي العلاء هي أحاديث معروفة، ولم أجد في سائر أحاديثه غير ما ذكرت أيضاً شيئاً منكراً، ولهذا قال ابن حنبل: لا بأس به، لأن أحاديثه ليست بالمناكير، وهو ممن يكتب حديثه، حدث عنه أهل واسط؛ وقال الدارقطني في سؤالات البَرْقاني: يعتبر به؛ وقال مُغُلْطاي: وقال أبو الحسن ـ (لا أعرف من هو) ـ: ثقة؛ وقال ابن خَلْفون: كان أيوب هذا رجلاً صالحاً خيراً؛ وقال الذهبي في المغني: صدوق؛ وفي ديوان الضعفاء: صالح الحديث؛ وفي الكاشف: وثقه جماعة، وقد لُيِّن؛ وقال ابن حجر: صدوق، له أوهام. وذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُجَرَّحون والمُلَيِّنون: قال مُغُلْطاي: وذكره العقيلي في جملة الضعفاء، وكذلك أبو العرب ـ (يعني القَيْرَواني) ـ وزاد: قال يحيى ـ (يعني ابن معين فيما أظن) ـ: أيوب بن أبي مسكين كذاب؛ وقال البَرْقي: ضعيف؛ وقال أبو داود ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كان يتفقه، ولم يكن يُجيد الحفظ للإسناد؛ وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض الاضطراب.

الطبقات الكبرى ٧/٣١٢، العلل ومعرفة الرجال ١/١٦٤، ٢٠٧، ٢٤٥، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٤٢ ـ ٢٤٣، تاريخ واسط ٩٥، الجرح والتعديل ١/ ١/٢٥٩، الثقات ٦/٦٠، مشاهير علماء الأمصار ١٧٧، الكامل ٣ب، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٥، تاريخ أسماء الثقات ٥٦، المغني في الضعفاء ١/٩٨، ديوان الضعفاء ٢٧، الكاشف ١/١٤٧، إكمال تهذيب الكمال ١/١٥٤ب، تقريب التهذيب ١١٩.

وقبل الشروع في الدراسة أنبه على أمرين ينبغي التنبيه عليهما، أولهما: أنه ورد في مطبوعة تهذيب الكمال ٣/٤٩٣: «وقال مسلم بن الحجاج، عن أحمد بن صالح: رجل صالح، ثقة». ولم أجد أحداً نقل عن أحمد بن صالح، أو عن مسلم عنه شيئاً في أيوب أبي العلاء، سوى ما في مطبوعة تهذيب الكمال، ثم نظرت في مصورة دار=

....

=المأمون لهذا الكتاب ١٣٦ فوجدت «ابن حنبل» بدل «ابن صالح»، وهذا غير مستغرب لأن الإمام أحمد قال تلك العرابة في أيوب القصَّاب، ويقوي هذا عدم ذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب ذلك الكلام عن أحمد بن صالح، بل جعله لأحمد بن حنبل دون غيره. وثانيهما: أنه ورد في المطبوعة عينها: «وقال أبو أحمد بن عدي: في حديثه بعض الاضطراب، ولم أجد في سائر أحاديثه شيئاً منكراً...» فالجملة الأولى لا توجد في ترجمة أبي العلاء القصَّاب من كتاب الكامل، ويبدو لي أن هذا الكلام لأبي أحمد الحاكم ـ كما سبق ـ دون غيره، وإضافة المزي له لابن عدي سببها الوهم.

ثم أبدأ بالدراسة فأقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على أبي العلاء القصَّاب، فبعضهم وثقه وعدله، والبعض الآخر جَرَّحه ولينه. كما اختلف كل فريق في تعيين المرتبة التي يستحقها.

والصواب في حاله هو قول المعدلين ـ وهم الجمهور ـ على التعيين الذي سأذكره عما قريب إن شاء الله تعالى ـ للمآخذ والملاحظ التي على أقوال المجرحين، فقول يحيى الذي نقله أبو العرب لا يسكن القلب إليه لانقطاعه ومخالفته. وقول البَرْقي: «ضعيف» هو جرح غير مفسر عارضه تعديل وتوثيق. وأما قولا أبي داود ـ الذي في إكمال تهذيب الكمال ـ، وأبي أحمد الحاكم، فإنهما لا ينافيان التعديل. وقد قال أحمد بن حنبل مثل قول أبي داود مضافاً إلى توثيق.

والمُعَدِّلون: منهم من أطلق القول بتوثيقه، ومنهم من جعله في مرتبة تالية، وبعضهم عده في آخر مراتب التعديل، وأصحاب الفريق الآخر جميعهم من المتأخرين ـ والمتقدم أعلم بعصريه أو بمن قارب عصره من المتأخر ـ، فضلاً عن أن ابن عدي منهم ذكر أن أحاديثه ـ في الجملة ـ ليست بالمناكير، وارتضى قول أحمد بن حنبل: «لا بأس به»، ثم قال معارضاً نفسه: «وهو ممن يكتب حديثه». نعم، وقع في أسانيد أبي العلاء القصَّاب أوهام، لكنها لا تنزل به إلى هذه الدرجة.

وأما أبو حاتم فقد عددت قوله في أهل الفريق الثاني لأجل عبارته الأولى: «لا بأس به» وما زاده بعد ذلك يحمل على تعنته، وقد قال مثل تلك الزيادة في جماعة ثقات. ينظر لزاماً ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان، والأخضر بن عَجْلان.

ومن أطلق القول في ثقته يؤخذ عليه عدم اعتباره تلك الأوهام التي حملت على أيوب، وقد تكون هذه الأوهام غير معتبرة، لكن الأحوط أن يصار إلى الدرجة التي=

١٨٥ ـ ع: أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص[1] أبو موسى القُرشي، الأُموي، المكي، الفقيه، المفتي. مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة، وقيل: سنة ثلاث، وقيل غير ذلك[2][3].

=بعدها كما هو صنيع الذهبي في المغني حيث قال: «صدوق». أي أنه عنده حسن الحديث، ويؤكد هذا ذِكره له في من تكلم فيه وهو موثق، وقد قال في مقدمة هذه الرسالة نسخة الحكمي ١أ: «فهذا فصل نافع في معرفة ثقات الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة بما لا يوجب رد أخبارهم، وفيهم بعض اللين، وغيرهم أتقن منهم وأحفظ، فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحة، فلا ينزل عن رتبة الحسن، اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تستنكر عليه، وهي التي تكلم فيه من أجلها، فينبغي التوقف في تلك الأحاديث».

وخلاصة القول: إن أبا العلاء القَصَّاب صدوق أو لا بأس به، حسن الحديث في الأحوط. وما ذكره النسائي لم ينفرد به بل سبقه إليه أحمد بن حنبل ـ في بعض الأماكن ـ وغيره، وهو غير مستبعد. والله أعلم.

(١) تنظر بقية نسبه في الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٢١٧، وتهذيب الكمال ٣/ ٤٩٤.

(٢) قال خليفة في الطبقات ٢٨٢: «مات في خلافة أبي جعفر» ـ وخلافته من أول سنة سبع وثلاثين ومئة إلى آخر ثمان وخمسين ـ، لكنه في التاريخ ذكره فيمن مات سنة اثنتين وثلاثين فأحسن.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٢١٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥١، الطبقات ٢٨٢، تاريخ خليفة ٤١٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٦٩، ٢/ ٣٤، ٥١، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣، معرفة الثقات ١/ ٢٤١، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٧٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨، الثقات ٦/ ٥٣، تاريخ أسماء الثقات ٥٦، التعديل والتجريح ١/ ٣٨٨، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٣٤، تهذيب الكمال ٣/ ٤٩٤ ـ ٤٩٧، ميزان الاعتدال ١/ ٢٩٤، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٣٥، الكاشف ١/ ١٤٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥٤ب، العِقْد الثمين ٣/ ٣٥٠ ـ ٣٥١، تهذيب التهذيب ١/ ٤١٢ ـ ٤١٣، تقريب التهذيب ١١٩، هدي الساري ٣٩٢، خلاصة التذهيب ٤٤.

قال النسائي: ثقة[1](*).

---

(١) تهذيب الكمال ٣/ ٤٩٥ ـ ٤٩٦، تهذيب التهذيب ١/ ٤١٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن عيينة في رواية ابن المديني من رواية صالح بن أحمد ـ كما في الجرح والتعديل ـ: لم يكن عندنا قُرشيين ـ (كذا) ـ مثل أيوب بن موسى، وإسماعيل بن أمية، وكان أيوب أفقههما في الفتيا؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، له أحاديث؛ وقال ابن معين في رواية الكوْسج، وأحمدُ بن حنبل في موضعين من رواية عبد الله: ثقة؛ وقال أحمد في رواية عبد الله أيضاً: أيوب بن موسى ليس به بأس، وإسماعيل بن أمية أثبت في الحديث من أيوب بن موسى؛ وفي رواية الفضل بن زياد: وإسماعيل ـ (يعني ابن أمية) ـ أكبر منه ـ (يعني من أيوب) ـ وأحبّ إليّ؛ وقال ابن البَرْقي: ثقة؛ وقال الزبير بن بكّار: كان ممن يُحمل عنه الحديث؛ وقال العجلي، وأبو زرعة، وأبو داود: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح ـ (يعني في الحديث) ـ؛ وقال الدراقطني: أيوب هذا هو ابن عم إسماعيل بن أمية، جميعاً من أهل مكة، ثقتان؛ وقال ابن عبد البر: كان ثقة حافظاً؛ وقال ابن خَلْفون: تكلم بعضهم في حديثه وهو ثقة قاله ابن البَرْقي وغيره؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وروى عنه شعبة، ومالك، وقد كانا لا يرويان إلا عن الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال أبو الفتح الأزدي: لا يقوم إسناد حديثه.

الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٢١٧، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٦٩، ٢/ ٣٤، ٥١، معرفة الثقات ١/ ٢٤١، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٧٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٥٧، ٢٥٨، الثقات ٦/ ٥٣، تاريخ أسماء الثقات ٥٦، تهذيب الكمال ٣/ ٤٩٦، ميزان الاعتدال ١/ ٢٩٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥٤ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤١٣، تقريب التهذيب ١١٩.

فقد تفرد الأزدي بتليينه، ولا يقبل قوله فيه لشذوذه، وعدم تفسيره، إضافة إلى ضعف الأزدي نفسه، وشهرته بالتعنت في النقد ـ ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ١١٨، ١٦١ ـ ١٦٢ ـ، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٢٩٤: «لا يقوم إسناد حديثه، قال الأزدي، فلا عبرة بقوله، لأنه وثقه أحمد، ويحيى، وجماعة»، وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٤١٣: «وشذّ الأزدي فقال: لا يقوم إسناد حديثه، ولا عبرة بقول الأزدي»، وفي هدي الساري ٣٩٢: «اتفقوا على توثيقه، وشذ أبو الفتح الأزدي. . .». وما ذكره ابن خَلْفون من تكلم بعضهم في حديثه إنما عنى به ـ فيما يبدو ـ أبا الفتح الأزدي. =

١٨٦ ـ بخ عخ ٤: بَحِير بن سَعْد[١] أبو خالد السَّحولي، الحمصي[٢][٣].

قال النسائي: ثقة[٤][*].

= فتبين أن الصواب في حال أيوب بن موسى هو ما ذهب إليه المعدِّلون، وهؤلاء وثقوه مطلقاً سوى أحمد بن حنبل ـ في موضع ـ، وأبي حاتم. فأما أحمد فقد أطلق القول في توثيقه في موضعين آخرين، وقصد في ذاك الموضع النسبية، وأما أبو حاتم فإن شدته في النقد حملته على إصدار ذلك الحكم فيه، وقد سبق في ترجمة الأزْرق بن قيس الحارثي أن أبا حاتم كثيراً ما يستعمل عبارة: «صالح الحديث» فيمن وصفه جماهير النُّقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة.

وخلاصة القول: إن أيوب بن موسى ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) صَحَّفَها جماعة من المعاصرين إلى: سعيد.

(٢) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٤/ ٢١: «ونظمه ـ (يعني الذهبي) ـ في الطبقة الخامسة عشرة من تاريخ الإسلام، وهي التي توفي أصحابها بين (١٤١ ـ ١٥٠)». وفي خلاصة التذهيب ٥٤: «مات سنة ستين ومئة».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٦٢، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥٤، الطبقات ٣١٥، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٣٧ ـ ١٣٨، معرفة الثقات ١/ ٢٤٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٨١، التاريخ ١/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤١٢، الثقات ٦/ ١١٥، تصحيفات المحدثين ٢/ ٦٨٣، المؤتلف والمختلف ١/ ١٥٨، الإكمال ١/ ١٩٧، الأنساب ٧/ ٩١، ٩٢، تهذيب الكمال ٤/ ٢٠ ـ ٢٢، الكاشف ١/ ١٥٠، من تكلم فيه وهو موثق ٥٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣ب ـ ٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٢١، تقريب التهذيب ١٢٠، خلاصة التذهيب ٥٤، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٦١ ـ ٦٢.

(٤) السنن الكبرى ١٥٧، تهذيب الكمال ٤/ ٢١، تهذيب التهذيب ١/ ٤٢١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال بقية بن الوليد: قال لي شعبة: تمسك بحديث بَحِيْر. ورفع منه شعبة؛ وقال أيضاً: قال لي شعبة: اهد إليّ حديث بَحِيْر؛ وقال أيضاً: استهداني شعبة بن الحجاج =

....

=أحاديث بَحِيْر بن سعد، فبعث بها إليه، فمات شعبة، ولم تصل إليه؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية محمد بن عوف الطائي: ليس بالشام أثبت من حَرِيْز ـ (يعني ابن عثمان) ـ إلا أن يكون بَحِيْر؛ وقال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: أيما أصح حديثاً عن خالد بن مَعْدان: ثور ـ (يعني ابن يزيد) ـ أو بَحِيْر بن سعد؟ فقال: بَحِيْر. فقدَّم بَحِيْراً عليه؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب العلل للخلال: قال أبو عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ وذُكر له ثور بن يزيد، فقال: بَحِيْر بن سعد أروى عن خالد بن مَعْدان منه؛ وقال دُحَيْم في رواية عثمان الدارمي: ثقة؛ وقال له أبو زرعة الدمشقي: من الثبت بحمص؟ قال: صَفْوان ـ (يعني ابن عمرو) ـ، وبَحِيْر، وحَرِيز ـ (يعني ابن عثمان) ـ، وثور ـ (يعني ابن يزيد) ـ، وأَرْطاة ـ (يعني ابن المنذر) ـ؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال الذهبي في الكاشف: حجة؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: صدوق مشهور، ما علمت به بأساً، ولم يخرجا له: وقال ابن حجر: ثقة ثبت. وذكره ابن شاهين في الثقات.

الطبقات الكبرى ٧/ ٤٦٢، معرفة الثقات ١/ ٢٤٣، التاريخ ١/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤١٢، الثقات ٦/ ١١٥، تهذيب الكمال ٤/ ٢١، الكاشف ١/ ١٥٠، من تكلم فيه وهو موثق ٥٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤أ، تقريب التهذيب ١٢٠، نصوص ساقطة ٦١ ـ ٦٢.

فقد اتفق الأئمة على كمال ثقة بَحِيْر بن سعد، سوى أبي حاتم، والذهبي في من تكلم فيه وهو موثق. فأما أبو حاتم فإن قوله فيه: «صالح الحديث» كثيراً ما يستعمله فيمن وصفه جماهير النُّقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة ـ كما سبق في ترجمة الأزرق بن قيس الحارثي ـ، وقد حمله على هذا التشدد. وأما الذهبي فإنه ذكره في رسالته من تكلم فيه وهو موثق لعدم إخراج الشيخين لحديثه في صحيحيهما، فقال: «صدوق مشهور، ما علمت به بأساً، ولم يخرجا له». وعدم إيراد البخاري ومسلم لحديثه في كتابيهما لا يضره، لأنهما لم يخرجا لجميع الثقات، ولم يتلزما ذلك. والذهبي نفسه اعترض على من جعل ذلك غَمْزاً، فقال في ميزان الاعتدال ١/ ٢٦٧ في ترجمة أشعث بن عبد الملك الحُمْراني: «إنما أوردته لذكر ابن عدي له في كامله، ثم إنه ما ذكر في حقه شيئاً يدل على تليينه بوجه، وما ذكره أحد في كتب الضعفاء أبداً. نعم ما أخرجا له في الصحيحين، فكان ماذا؟!». بل إن الذهبي نفسه قال في بَحِيْر بن سعد في الكاشف: «حجة».

وخلاصة القول: إن بَحِير بن سعد ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

١٨٧ ـ م د س فق: بَدْر بن عثمان الأُموي مولاهم، الكوفي(١)(٢).

قال النسائي: ليس به بأس(٣)(*).

---

(١) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٤/ ٢٨: «ونظمه الذهبي في سلك الطبقة الخامسة عشرة من تاريخ الإسلام، وهي التي توفي أصحابها بين (١٤١ ـ ١٥٠)».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٥٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٣٩، معرفة الثقات ١/ ٢٤٣، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٩٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤١٣، الثقات ٦/ ١١٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٨، رجال صحيح مسلم ١/ ١٠٠، تهذيب الكمال ٤/ ٢٧ ـ ٢٨، الكاشف ١/ ١٥٠، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٢٣، تقريب التهذيب ١٢٠، خلاصة التذهيب ٤٦.

(٣) تهذيب الكمال ٤/ ٢٧، تهذيب التهذيب ١/ ٤٢٣.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون: قال ابن معين في رواية الكَوْسَج، والعجليُّ، والفسوي، والدارقطني في رواية البَرْقاني، وابنُ خَلْفون، والذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال أبو العباس بن سُرَيْج ـ (وهو الإمام الفقيه أحمد بن عمر بن سُرَيْج. وقد تصحفت عبارة: سُرَيْج في مطبوعة تهذيب التهذيب إلى: شريح) ـ في كتاب الرد على ابن داود ـ (يعني محمد بن داود الظاهري فيما أظن. ينظر تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٢/ ٢٥٢) ـ: بدر بن عثمان ليس بالمشهور.

معرفة الثقات ١/ ٢٤٣، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٩٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤١٣، الثقات ٦/ ١١٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٨، الكاشف ١/ ١٥٠، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٢٣، تقريب التهذيب ١٢٠.

فقد اتفق الأئمة على كمال ثقة بدر بن عثمان، سوى أبي العباس بن سُرَيْج حيث قال فيه: «ليس بالمشهور»، فإن قصد بهذه العبارة غَمْزاً وتلييناً فلا يلتفت إلى كلامه لأنه جرح شاذ غير مفسر، عارضه توثيق سائر الأئمة. وإن أراد بها الإشارة إلى قلة حديثه فيؤخذ عليه عدم ذكر التوثيق معها.

وخلاصة القول: إن بدر بن عثمان ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

١٨٨ ـ م ٤: بُدَيْل بن مَيْسَرة[١] العُقَيلي، البصري. مات بالبصرة سنة خمس وعشرين ومئة، ويقال: سنة ثلاثين، وقيل بعد ذلك[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

---

(١) قال عبد الله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال ٢/٣٤٢: «وجدت في كتاب أبي بخط يده قال: بُديل العقيلي أبو عبد الله». ولم أجد من كنَّاه غيره.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٤٠، الطبقات ٢١٣، تاريخ خليفة ٣٦٢، العلل ومعرفة الرجال ٢/٣٤٢، التاريخ الكبير ٢/١/١٤٢، التاريخ الصغير ٢/ ١٤ ـ ١٥، معرفة الثقات ١/٢٤٣، الجرح والتعديل ١/١/٤٢٨، الثقات ٦/١١٧، مشاهير علماء الأمصار ١٥٢، المؤتلف والمختلف ١/١٦٥، تاريخ أسماء الثقات ٧٦، رجال صحيح مسلم ١/٩٨، الإكمال١/٢١٩، تهذيب الكمال ٤/ ٣١ ـ ٣٣، الكاشف ١/ ١٥٠ ـ ١٥١، إكمال تهذيب الكمال ٢/٥أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥، تقريب التهذيب ١٢٠، خلاصة التذهيب ٥٤.

(٣) تهذيب الكمال ٤/٣٢، تهذيب التهذيب ١/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج، والعجليّ: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صدوق؛ وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: من صالحي أهل البصرة؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، وشعبة بن الحجاج، وكانا لا يرويان إلا عن الثقات.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٤٠، معرفة الثقات ١/ ٢٤٣، الجرح والتعديل ١/ ١/٤٢٨، الثقات ٦/ ١١٧، مشاهير علماء الأمصار ١٥٢، تاريخ أسماء الثقات ٧٦، الكاشف ١/ ١٥١، تقريب التهذيب ١٢٠.

فقد اتفق الأئمة على كمال ثقة بُدَيْل بن مَيْسرة، سوى أبي حاتم، وابن حبان في ظاهر كلامه. فأما أبو حاتم فإن شدة نَفَسه في النقد تحمله على إنزال الثقات عن مراتبهم العليا. وأما ابن حبان فإن قوله: «من صالحي أهل البصرة» يريد به ـ فيما يبدو ـ التوثيق المطلق، ومن عادته استعمال الألفاظ الغريبة عن درجاتها حسب منهج =

١٨٩ ـ س: بُرْد بن أبي زياد أبو عُمر، ويقال: أبو عَمْرو[١] الهاشمي مولاهم، الكوفي[٢][٣].

قال النسائي: ثقة[٤][*].

= الجمهور ـ ينظر رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل ٦٢ ـ.

وخلاصة القول: إن بُدَيْل بن ميسرة العُقَيْلي ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) زاد المزي ـ ولم أجد سلفاً له فيه ـ في تهذيب الكمال ٤/ ٤٣: «ويقال: أبو العلاء».

(٢) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٤/ ٤٣: «وذكره ـ (يعني الذهبي) ـ في الطبقة الرابعة عشرة من تاريخ الإسلام وهي التي توفي أصحابها بين ١٣١ ـ ١٤٠.

(٣) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٣٥، معرفة الثقات ١/ ٢٤٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٢١، الثقات ٦/ ١١٥، تهذيب الكمال ٤/ ٤٢ ـ ٤٣، الكاشف ١/ ١٥١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٢٨، تقريب التهذيب ١٢١، خلاصة التذهيب ٤٦.

(٤) تهذيب الكمال ٤/ ٤٣، تهذيب التهذيب ١/ ٤٢٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال العجلي: ثقة، وهو أرفع من أخيه يزيد؛ وقال أبو حاتم: صالح؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

معرفة الثقات ١/ ٢٤٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٢١، الثقات ٦/ ١١٥، الكاشف ١/ ١٥١، تقريب التهذيب ١٢١.

وقبل البدء في الدراسة أنبه على أن صفي الدين الخزرجي قال في خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٤٦: «رمي بالقدر». وهذا وَهَم، لأن الذي رُمي بذلك هو بُرْد بن سِنان الآتي.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: اتفق النُّقاد على كمال ثقة بُرْد بن أبي زياد، سوى أبي حاتم المتشدد حيث قال فيه: «صالح»، وهذه العبارة كثيراً ما يستعملها فيمن وصفه جماهير النُّقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم ثقة ـ كما سبق في ترجمة الأَزْرَق بن قيس الحارثي ـ. =

١٩٠ ـ بخ ٤: بُرْد بن سِنان أبو العلاء القُرشي مولاهم، الدمشقي، ثم البصري[١]، الفقيه. مات سنة خمس وثلاثين ومئة[٢].

قال النسائي: ثقة[٣].

وقال أيضاً: ليس به بأس[٤](*).

= وخلاصة القول: إن بُرْد بن أبي زياد ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال المزي في تهذيب الكمال ٤/٤٦: «قال عمرو ـ (يعني الفلّاس) ـ: وحديث بُرْد كله ههنا ـ (يعني بالبصرة) ـ وليس له بالشام شيء».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٥٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٩، معرفة الرجال ١/١١٠، ١٤٤، ٢/٢٩، الطبقات ٣١٥، العلل ومعرفة الرجال ١/١٦٣، التاريخ الكبير ٢/١/١٣٤، التاريخ الصغير ٢/٣٧، الكنى والأسماء لمسلم ١/٦١٩، المعرفة والتاريخ ٢/٣٩٤ ـ ٣٩٥، مجموعة رسائل النسائي ٥٢، الجرح والتعديل ١/١/٤٢٢، الثقات ٦/١١٤، مشاهير علماء الأمصار ١٥٦، المؤتلف والمختلف ٣/١٢١٥ ـ ١٢١٦، تاريخ أسماء الثقات ٨٠، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/٨، تهذيب الكمال ٤/٤٣ ـ ٤٦، ميزان الاعتدال ١/٣٠٢ ـ ٣٠٣، المغني في الضعفاء ١/١٠١، ديوان الضعفاء ٢٩، الكاشف ١/١٥١، ذيل ديوان الضعفاء ٢٢٩ب، سير أعلام النبلاء ٦/١٥١، إكمال تهذيب الكمال ٢/٦أ ـ ٦ب، تهذيب التهذيب ١/٤٢٨ ـ ٤٢٩، تقريب التهذيب ١٢١، خلاصة التذهيب ٤٦.

(٣) تهذيب الكمال ٤/٤٥، ميزان الاعتدال ١/٣٠٣، تهذيب التهذيب ١/٤٢٩. لكن عبارة الذهبي: «وثقه ابن معين، والنسائي».

(٤) تهذيب الكمال ٤/٤٦، تهذيب التهذيب ١/٤٢٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال يزيد بن زُرَيْع البصري: ما رأيت شامياً أوثق من بُرْد؛ وقال أيضاً: ما قدم علينا شامي قط خير من بُرْد؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ليس بحديثه بأس؛ وفي رواية الدارمي، والكَوْسَج، ومعاوية بن صالح، وابن الغَلَابي: ثقة؛ وقال ابن الجنيد: قلت ليحيى بن ميعن: برد بن سنان، كيف حديثه؟=

....

=قال: ليس به بأس؛ وقال ابن مُحرز لابن معين أيضاً: كان ثقة؟ قال: نعم؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: صالح الحديث؛ وقال دُحَيْم في رواية عثمان الدارمي: ثقة؛ وقال الفسوي: فسألت أبا سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم ـ (وهو دُحَيْم) ـ: أي أصحاب مكحول أعلى؟ قال: سليمان بن موسى، ويزيد بن يزيد بن جابر، والعلاء بن الحارث. قلت له: الأوزاعي كان قليل المجالسة لمكحول؟ قال: أجل. قلت: فسعيد بن عبد العزيز؟ قال: نعم. قلت له: أبو مُعَيْد ـ (يعني حفص بن غَيْلان. وقد جاء في مطبوعة المعرفة والتاريخ: أبو مَعْبَد. وهو خطأ) ـ؟ قال: هو دون هؤلاء، ولكن زيد بن واقد، وبُرْد بن سِنان من كبارهم؛ وقال أبو زرعة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: لا بأس به؛ وقال أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال ـ: كان صدوقاً في الحديث؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: كان صدوقاً، وكان قدرياً؛ وقال ابن خِراش: ثقة؛ وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: وكان رديء الحفظ؛ وقال ابن حجر: صدوق، رُمي بالقدر. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال ابن المديني في رواية عثمان الدارمي: ضعيف؛ وفي شرح علل الترمذي: وذكر ـ (يعني الجوزجاني) ـ قوماً رووا عن الزهري قليلاً أشياء يقع في قلب المتوسع في حديث الزهري أنها غير محفوظة، منهم: بُرْد بن سنان، ورَوْح بن جَنَاح، وغيرهما؛ وقال أبو داود: يرمى بالقدر ـ (كذا في ميزان الاعتدال، وفي المغني في الضعفاء: وقال أبو داود السجستاني: كان يرى القدر) ـ؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الميزان ـ: ليس بالمتين.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٩، معرفة الرجال ١/ ١١٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٢٢، الثقات ٦/ ١١٤، مشاهير علماء الأمصار ١٥٦، تاريخ أسماء الثقات ٨٠، تهذيب الكمال ٤/ ٤٥ ـ ٤٦، ميزان الاعتدال ١/ ٣٠٣، المغني في الضعفاء ١/ ١٠١، شرح علل الترمذي ٢/ ٤٨٣، تقريب التهذيب ١٢١.

فقد اختلف النُّقاد في الحكم على بُرْد بن سِنان بين مُوَثِّق ومُجَرِّح، والذين تكلموا في حديثه هم: ابن المديني، والجُوزجاني، وأبو حاتم فيما نقله الذهبي. فأما أبو حاتم فإنه قد قال فيه: «ليس بالمتين»، ولعله يريد بهذه اللفظة هنا أن بُرْداً ليس بكامل الثقة، ويؤكد هذا قوله الآخر فيه: «كان صدوقاً...». وأما ما ذكره الجُوزجاني في رواية بُرْد وغيره عن الزُّهري أحاديث يسيرة غير محفوظة، فإنه لا يخرجه عن حد أهل العدالة، بل=

....

=عن طبقاتهم العالية، لأن نصيب بُرْد منها قد يكون حديثين أو ثلاثة، أو نحو ذلك، ولا تضرّ المُكْثِرَ المخالفةُ في مثل هذا العدد. قال الدوري في تاريخه عن ابن معين (٢/ ٥٦): «قيل لأبي زكريا: كم كان حديث برد أبي العلاء؟ قال: نحو من مئتي حديث». وأما إطلاق ابن المديني عليه الضعف فإنه شاذ لم يتابع عليه، فضلاً عن أنه لم يبين السبب في ذلك.

وقول ابن حبان في المشاهير: «وكان رديء الحفظ». ذكرته ضمن أقوال المُعَدِّلين، لأن أبا حاتم بن حبان قصر هذا الكتاب على العدول، فقال في مقدمته (١): «أردت أن أملي في مشاهير علماء الأمصار، وأعلام فقهاء الأقطار، دون الضعفاء والمتروكين، وأضداد العدول من المجروحين، كتاباً لطيفاً للمقتبسين...».

وأما طعن أبي داود في مذهبه فلا يضره، لأنه لم يكن داعية ـ وقد ذهب الأكثرون من العلماء إلى قبول رواية المبتدع إذا لم يدع إلى بدعته ـ ولا غالٍ، وغلو القدرية هو قولهم: أن لا قدر، وأن الأمر أُنُف ـ أي مستأنف ـ لا يعلمه الله إلا بعد وقوعه. وقد قال النووي في شرح صحيح مسلم ١/ ١٥٦ عقب ذكره لهذا المزعم الفاسد: «وهذا القول قول غلاتهم، وليس قول جميع القدرية، وكذب قائله، وضل، وافترى». وقال فيه أيضاً ١/ ١٥٤: «قال أصحاب المقالات من المتكلمين: وقد انقرضت القدرية القائلون بهذا القول الشنيع الباطل، ولم يبق أحد من أهل القبلة عليه، وصارت القدرية في الأزمان المتأخرة تعتقد إثبات القدر، ولكن يقولون: الخير من الله، والشر من غيره، تعالى الله عن قولهم». وهذا التفصيل من القدرية المتأخرة حملهم عليه إرادة تنزيه الله تعالى، قال ابن معين ـ كما في تاريخ الدوري ٤/ ٢٤٧ ـ: «وقُرْط بن حُرَيْث، قد كتبت أنا عنه، وليس به بأس، ولكن كان قدرياً، أتيناه إلى منزله، فقال لنا: نَزِّهوا الله عن هذه المعاصي، فدعانا إلى القدر، فخرجت». وأحسن ما وصف به القدرية هو قول شهاب بن خِراش ـ كما في ميزان الاعتدال ٢/ ٢٨١ ـ: «إن القدرية أرادوا أن يصفوا الله بعدله، فأخرجوه من فضله».

ولم يتحرج عامة النّقاد عن قبول رواية القدرية الذين لا يدعون، ولا يَغْلون، قال ابن المديني ـ كما في شرح علل الترمذي ١/ ٥٣ ـ: «لو تركت أهل البصرة للقدر، وتركت أهل الكوفة للتشيع، لخربت الكتب». وقال جعفر بن أبان ـ كما في مقدمة المجروحين ١/ ٨٢ ـ: «قلت لأحمد بن حنبل رحمه الله: فنكتب عن المرجئ، والقدري، وغيرهما من أهل الأهواء؟ قال: نعم، إذا لم يكن يدعو إليه، ويكثر الكلام فيه، فأما إذا كان داعياً فلا». وفي ترجمة سعيد بن خُثَيْم بن رَشَد الكوفي من تهذيب التهذيب ٤/ ٢٢ ـ ٢٣: «قال=

١٩١ ـ بخ ٤: بُرَيْد بن أبي مَرْيم مالك بن ربيعة السَّلُولي، البصري، ويقال: الكوفي[(١)(٢)].

=ابن الجنيد عن ابن معين: كوفي، ليس به بأس، ثقة. فقيل ليحيى: شيعي؟ فقال وشيعي ثقة، وقدري ثقة». وقال محمد بن عبد الله بن عمار ـ كما في تهذيب التهذيب ٧/ ٣٧٢ ـ: «ولست أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث بعد أن لا يكون كذاباً للتشيع أو القدر، ولست براو عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله ولو كان أفضل من فتح ـ يعني الموصلي ـ». وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ٣/ ١٦٠: «ولا نراه ـ (يعني البخاري) ـ يتجنب القدرية، ولا الخوارج، ولا الجهمية، فإنهم على بدعهم يلزمون الصدق». وقال أبو القاسم البغوي في الجعديات ٢/ ١١٧٧: «حدثنا عمي ـ (يعني علي بن عبد العزيز) ـ، حدثنا سليمان بن أحمد الوسطي، قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي: إسماعيل يحدث عن رجل، أصحابنا يكرهون الحديث عنه، قال: من هو؟ قلت: محمد بن راشد الدمشقي، قال: ولم؟ قلت: كان قدرياً، فغضب وقال: ما يضره».

فتبين من جميع ما تقدم أن الصواب في حال بُرْد بن سِنان التعديل لا الجرح، لكن المُعَدِّلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثَّقه مطلقاً، وهم: يزيد بن زُرَيْع تلميذه، وابن معين ـ وقوله في بعض الروايات: «ليس به بأس، ليس بحديثه بأس» لا ينافي ذلك لما تقدم في ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقَان الكوفي ـ، ودُحَيْم، وابن خِراش. والبعض الآخر جعله في درجات تالية، وهم: أحمد بن حنبل، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن حبان، وابن حجر

وبُرْد عند المُعَدِّلين ـ من حيث الجملة ـ ممن يحتج به، وقد جعله بعضهم في أعلى مراتب الاحتجاج، وعده البعض فيما دون ذلك. وقول أحمد بن حنبل: «صالح الحديث» مساوٍ لقولهم: لا بأس به، أو: صدوق. خلافاً لما ذهب إليه المتأخرون.

وخلاصة القول: إن بُرْد بن سِنان من المحتج بهم، وهو إما ثقة صحيح الحديث؛ أو صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

(١) قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨أ: «مات سنة أربع وأربعين ومئة ذكره ابن الأثير»، وقد اعتمد ابن حجر في تقريب التهذيب هذا التاريخ. لكن الذهبي ذكره فيمن مات قبل ذلك، قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٤/ ٥٣: «ذكره الذهبي في الطبقة الثانية عشرة (١١١ ـ ١٢٠) من تاريخ الإسلام».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥٦، معرفة الرجال ١/ ٩٦، =

قال النسائي: ثقة[1](*).

١٩٢ ـ ع: بُسْر بن سعيد المدني، العابد، الزاهد، مولى الحَضْرميين وهم من كِنْدة. مات سنة مئة[2]، وله ثمان وسبعون

= التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٤٠، معرفة الثقات ١/ ٢٤٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٢٦، الثقات ٤/ ٨٢، تصحيفات المحدثين ٢/ ٥٠٦ ـ ٥٠٧، المؤتلف والمختلف ١/ ١٧١، الإكمال ١/ ٢٢٧، الأنساب ٧/ ١٨٩، تهذيب الكمال ٤/ ٥٢ ـ ٥٣، ميزان الاعتدال ١/ ٣٠٦، الكاشف ١/ ١٥٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨أ. تهذيب التهذيب ١/ ٤٣٢، تقريب التهذيب ١٢١، خلاصة التذهيب ٤٧، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٦٢.

(١) تهذيب الكمال ٤/ ٥٣، تهذيب التهذيب ١/ ٤٣٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابنُ معين في رواية ابن مُحرز، وابنِ أبي خيثمة، والعجليُّ، وأبو زرعة: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات، وقد روى عنه شبعة بن الحجاج، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

معرفة الرجال ١/ ٩٦، معرفة الثقات ١/ ٢٤٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٢٦، الثقات ٤/ ٨٢، الكاشف ١/ ١٥٢، تقريب التهذيب ١٢١، نصوص ساقطة ٦٢.

فقد اتفق الأئمة على كمال ثقة بُرَيْد بن أبي مَرْيم، سوى أبي حاتم المتشدد حيث قال فيه: «صالح». وهذه العبارة كثيراً ما يستعملها فيمن وصفه جماهير النُّقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة. كما تقدم مفصلاً في ترجمة الأزْرق بن قيس الحارثي.

وخلاصة القول: إن بُرَيْداً السَّلولي ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٤٣٨، عقب ذكر وفاته سنة مئة: «وقيل: مات سنة ١٠١». وقال أبو نصر الكَلاباذي في الهداية والإرشاد ١/ ١١٨: «قال الذُّهلي: أخبرنا يحيى بن بكير، قال: مات سنة ثمان وسبعين... وقال الواقدي مثل يحيى بن بكير». وأظن الكلاباذي وهم في نقله عن يحيى بن بكير، فلعل ابن =

سنة[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

= بكير قال: مات وهو ابن ثمان وسبعين. ويؤكد هذا أن أبا نصر نسب للواقدي مثل قول ابن بكير، مع أن الواقدي قال ـ كما في الطبقات الكبرى ٥/ ٢٨٢، وغيرها ـ: ومات بسر بن سعيد بالمدينة سنة مئة، في خلافة عمر بن عبد العزيز، وهو ابن ثمان وسبعين سنة». وقد تصحفت في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠ب عبارة: «وله ثمان وسبعون سنة» إلى: «وله ثمان وتسعون سنة».

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٢٨١ ـ ٢٨٢، الطبقات ٢٥٥، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٢٣ ـ ١٢٤، التاريخ الصغير ١/ ٢٢١ ـ ٢٢٢، معرفة الثقات ١/ ٢٤٥، المعرفة والتاريخ ١/ ٤٢٢، ٥٨١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٢٣، الثقات ٤/ ٧٨ ـ ٧٩، مشاهير علماء الأمصار ٧٦، الهداية والإرشاد ١/ ١١٨، رجال صحيح مسلم ١/ ٩٦، التعديل والتجريح ١/ ٤٣١ ـ ٤٣٢، تهذيب الكمال ٤/ ٧٢ ـ ٧٥، الكاشف ١/ ١٥٣، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٩٤ ـ ٥٩٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠أ ـ ١٠ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨، تقريب التهذيب ١٢٢، خلاصة التذهيب ٤٧.

(٢) التعديل والتجريح ١/ ٤٣٢، تهذيب الكمال ٤/ ٧٤، تهذيب التهذيب ١/ ٤٣٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال القطان في رواية ابن المديني من رواية صالح بن أحمد ـ كما في الجرح والتعديل. وقد نقله البخاري عن القطان معلقاً ـ: بُسْر بن سعيد أحبّ إليّ من عطاء بن يَسار ـ (يعني الهِلالي وهو ثقة. ثم قال علي بن المديني) ـ: وزعم يحيى بن سعيد أن بُسْر بن سعيد كان يُذكر بخير؛ وقال أيضاً في رواية علي من رواية البخاري ـ كما في كتاب مُغُلْطاي نقلاً عن التاريخ الصغير لأبي عبد الله ـ: وكان من ثقات أهل المدينة؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال ابنُ معين في رواية الكَوْسَج، وابنُ المديني كما في كتاب مُغُلْطاي نقلاً عن الثقات لابن خَلْفون، والعجليُّ: ثقة؛ وقال أبو حاتم: لا يُسْأل عن مثله؛ وقال إبراهيم الحربي: هو من خيار المسلمين؛ وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: وكان من المتقنين؛ وقال ابن حجر: ثقة، جليل. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه بُكير بن عبد الله بن الأشج، وكان لا يروي إلا عن ثقة. =

١٩٣ ـ ع: بُسْر بن عبيد الله الحَضْرمي، الشامي، الدمشقي، الحافظ، الفقيه، العابد[(١)][(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)][(*)].

= الطبقات الكبرى ٥/ ٢٨٢، التاريخ الكبير ٢/١/ ١٢٤، معرفة الثقات ١/ ٢٤٥، الجرح والتعديل ١/١/ ٤٢٣، الثقات ٤/ ٧٨ ـ ٧٩، مشاهير علماء الأمصار ٧٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠أ، ١٠ب، تقريب التهذيب ١٢٢.

فقد اتفق الأئمة جميعاً ـ وفيهم النسائي ـ على كمال بُسْر بن سعيد المدني، فهو عندهم صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٩٢: «عاش إلى حدود سنة عشر ومئة... توفي في خلافة هشام بن عبد الملك».

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/ ١٢٤، معرفة الثقات ١/ ٢٤٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ٣٣٤، ٣٨٦، التاريخ ١/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥، الجرح والتعديل ١/١/ ٤٢٣، الثقات ٦/ ١٠٩، مشاهير علماء الأمصار ١٧٩، الهداية والإرشاد ١/ ١١٨ ـ ١١٩، رجال صحيح مسلم ١/ ٩٦، التعديل والتجريح ١/ ٤٣١، تهذيب الكمال ٤/ ٧٥ ـ ٧٧، الكاشف ١/ ١٥٣، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٩٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٣٨، تقريب التهذيب ١٢٢، خلاصة التذهيب ٤٧.

(٣) التعديل والتجريح ١/ ٤٣١، تهذيب الكمال ٤/ ٧٦، تهذيب التهذيب ١/ ٤٣٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال مروان بن محمد الطَّاطَري الدمشقي: بُسْر بن عُبيد الله من كبار أهل المسجد، ثقة، من أهل العلم؛ وقال أبو مُسْهِر عبد الأعلى بن مُسْهِر الدمشقي: أحفظ أصحاب أبي إدريس ـ (يعني الخَوْلاني وهو: عائذ الله بن عبد الله) ـ عنه: بُسْر بن عبيد الله؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال ابن حبان في الثقات: كان أحفظ أصحاب أبي إدريس؛ وفي المشاهير: من عباد الشاميين ومتقنيهم... وكان أحفظ أصحاب أبي إدريس الخَوْلاني؛ وقال الذهبي: ثقة... وكان علماء دمشق؛ وقال ابن حجر: ثقة، حافظ.

معرفة الثقات ١/ ٢٤٥، التاريخ ١/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥، الثقات ٦/ ١٠٩، مشاهير علماء=

١٩٤ ـ بخ ل س ق: بِسطام بن مُسْلم بن نُمَيْر العَوْذي[١]، البصري[٢].

قال النسائي: ليس به بأس[٣][*].

=الأمصار ١٧٩، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٩٢، تقريب التهذيب ١٢٢.

فقد اتفق الأئمة ـ وفيهم النسائي ـ على كمال ثقة بُسْر بن عُبَيْد الله الشَّامي، فهو عندهم صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) في كتاب الثقات ٦/ ١١١: «العَدَوي». وقال ابن خَلْفون ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠ب ـ: «وهو عَبْدي، عَوْذي».

(٢) ترجمته في: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٧٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢١، التاريخ الكبير ٢/١/ ١٢٥، التاريخ الصغير ٢/ ١٢٤، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٣٧، الجرح والتعديل ١/١/ ٤١٣ ـ ٤١٤، الثقات ٦/ ١١١، تاريخ أسماء الثقات ٨٠، تهذيب الكمال ٤/ ٧٨ ـ ٨٠، الكاشف ١/ ١٥٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠، تقريب التهذيب ١٢٢، خلاصة التذهيب ٤٧.

(٣) تهذيب الكمال ٤/ ٨٠، تهذيب التهذيب ١/ ٤٣٩.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال ابن معين في رواية الكَوْسج: ثقة؛ وقال ابن نُمير: رفيعٌ جداً... هو شيخ قديم، كان من قدماء شيوخ وكيع؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان عندنا ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ليس به بأس، صالح الحديث؛ وقال العجلي، وأبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم، وأبو داود في رواية الآجري: ثقة؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به، صالح، وهو أحبُّ إليّ من كثير بن يسار أبي الفضل؛ وقال البَزَّار: مشهور من شيوخ أهل البصرة، وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات، وقد روى عنه شعبة وكان لا يروي إلا عن ثقة.

سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٧٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢١، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٣٧، الجرح والتعديل ١/١/ ٤١٤، الثقات ٦/ ١١١، تاريخ أسماء الثقات ٨٠، الكاشف ١/ ١٥٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠ب، تقريب التهذيب ١٢٢.=

١٩٥ - خ م د س: بِشْر بن خالد أبو محمد العَسْكري، ثم البصري، الفرائضي. مات في ذي القَعْدة سنة ثلاث وخمسين ومئتين، ويقال غير ذلك[(١)][(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)][(*)].

= فجمهور العلماء على أنه ثقة مطلقاً، وقد جعله أحمد بن حنبل، وأبو حاتم في درجة تالية دون بيان السبب في إنزاله عن الدرجة العليا، اللهم إلا أن أحمد ذكر له حديثاً فيه خطأ - كما في العلل ومعرفة الرجال ١/ ٨٧، ٢٢٠ - ٢٢١ -. وليس بالوهَم الواحد - في جنب الإتقان الكثير - ينزل الرجل عن الثقة المطلقة، لأن الثقة غير معصوم عن الخطأ.

وقول البَزَّار: «مشهور» ليس للتعديل، ولا للتجريح، وإنما يوصف بذلك الثقات، والضعفاء، والمتروكون؛ لكن بقية كلام البَزَّار تدل على شهرته بالتوثيق والتعديل.

وخلاصة القول: إن بِسْطام بن مُسْلم العَوْذي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال ابن حبان في الثقات ٨/ ١٤٥: «مات سنة خمس وخمسين ومئتين، أو قبلها أو بعدها بقليل». وقال مُغْلَطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣ ب: «وقال ابن منده: توفي بعد الثلاثين ومئتين». ولينظر كتاب مُغْلَطاي.

(٢) ترجمته في: شيوخ النسائي ٤ ب، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٥٦، الثقات ٨/ ١٤٥، الهداية والإرشاد ١/ ١٠٩، رجال صحيح مسلم ١/ ٨٧، التعديل والتجريح ١/ ٤٠٢ - ٤٢١، المعجم المشتمل ٨٦، تهذيب الكمال ٤/ ١١٧ - ١١٨، الكاشف ١/ ١٥٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣ ب، تقريب التهذيب ١٢٣، خلاصة التذهيب ٤٨.

(٣) شيوخ النسائي ٤ ب، المعجم المشتمل ٨٦، تهذيب الكمال ٤/ ١١٨، تهذيب التهذيب ١/ ٤٤٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو حاتم: شيخ؛ وقال ابن حبان: مستقيم الحديث، يُغرب عن شعبة عن الأعمش بأشياء؛ وقال أبو علي الجَيَّاني: ثقة؛ ونقل ابن خَلْفون - كما في إكمال تهذيب الكمال - عن بعضهم قوله فيه: هو ثقة مأمون؛ وقال الذهبي في تاريخ الإسلام - كما في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال -: وكان ثقة مأموناً؛ وقال ابن حجر: ثقة، يُغْرب.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٥٦، الثقات ٨/ ١٤٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣ ب، تقريب التهذيب ١٢٣، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٤/ ١١٨. =

١٩٦ ـ د ت ق: بِشْر بن عاصم بن سفيان[١] الثَّقفي، الطَّائفي[٢][٣].

= وقبل البدء في الدراسة أنبه على وهم وقع فيه مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣ ب حيث قال: «وقال أبو محمد بن أبي حاتم الرازي: كان حافظاً قريباً من الثوري. وفي نسخة: حافظ حديث الثوري». فقد ذكر مُغُلْطاي كلام ابن أبي حاتم المذكور في بشر بن خالد. والصواب أن ابن أبي حاتم قال ـ كما في الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٥٦ في ترجمة بشر المترجم هنا ـ: «حدثنا عنه محمد بن يحيى بن مَنْدَه الأصبهاني حافظ حديث الثوري». فالموصوف بالحفظ لحديث الثوري هو محمد بن يحيى بن مَنْدَه، لا بشر بن خالد.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: إن جمهور النُّقاد على أنه ثقة، وقد أنزله عن هذه الدرجة العالية أبو حاتم الرازي ـ المعروف بتشدده في النقد ـ دون أن يبين السبب في ذلك. وقول ابن حبان: «مستقيم الحديث» لا يخالف رأي الجمهور، لأنه من ألفاظ التوثيق العالية عنده ـ كما في رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل ـ. وأما زيادته عبارة: «يُغرب. . .» فلا تُنْزل الرجل عن الدرجة التي وضعه فيها الجمهور، لأن من كان عدلاً، ضابطاً، كثير الحديث، لا يضره الإغراب اليسير، ولا يؤثر في الحكم عليه.

وخلاصة القول: إن بشر بن خالد العَسْكري ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) تنظر بقية نسبه في التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٧٧، وتهذيب الكمال ٤/ ١٣٠.

(٢) قال البخاري في التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٧٧: «قال لي عليّ ـ (يعني ابن المديني) ـ: مات بِشْر بعد الزُّهري. ومات الزُّهري سنة أربع وعشرين ومئة». وقال ابن حبان في الثقات ٦/ ٩٣: «مات بعد الزُّهْري سنة أربع وعشرين ومئة». وفي كتاب الصَّرِيْفيني ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٥ أ ـ: «مات بعد سنة أربع وعشرين ـ (يعني ومئة) ـ».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٥٢٠، الطبقات ٢٨٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٧٧، التاريخ الصغير ١/ ٣٢٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٦٠، الثقات ٦/ ٩٢ ـ ٩٣، تهذيب الكمال ٤/ ١٣٠ ـ ١٣١، ميزان الاعتدال ١/ ٣١٩، الكاشف ١/ ١٥٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٥ أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٥٣، تقريب التهذيب ١٢٣، خلاصة التذهيب ٤٩.

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

١٩٧ ـ د س: بِشْر بن عاصم اللَّيْثي[(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)][(*)].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٥ أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٥٣. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي، وابنُ حجر إلى كتاب التميز لأبي عبد الرحمن.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه:**

قال ابن معين في رواية ابن أبي مريم، والذهبيُّ، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٦/ ٩٢ ـ ٩٣، تهذيب الكمال ٤/ ١٣١، الكاشف ١/ ١٥٦، تقريب التهذيب ١٢٣.

فالنُّقاد جميعهم متفقون على كمال ثقة بشر بن عاصم بن سفيان، فهو إذاً صحيح الحديث. وقد ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال تمييزاً مع تصريحه بأنه ثقة. والله أعلم.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٧٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٦٠، الثقات ٤/ ٦٨، تهذيب الكمال ٤/ ١٣٢، ميزان الاعتدال ١/ ٣١٩، الكاشف ١/ ١٥٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٥ أ ـ ١٥ ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٥٣، تقريب التهذيب ١٢٣، خلاصة التذهيب ٤٩.

(٣) تهذيب الكمال ٤/ ١٣٢، ميزان الاعتدال ١/ ٣١٩، تهذيب التهذيب ١/ ٤٥٣. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي». وقد اعترض مُغُلْطاي على المزي تخصيص قول النسائي في هذا الرجل بعينه، مع أن النسائي لم ينسبه، وإنما قال: «بشر بن عاصم ثقة». فقال في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٥ أ ـ ١٥ ب: «وقال المزي: قال النسائي: بشر بن عاصم ثقة. وهو كلام يحتاج إلى نظر، وذلك أن النسائي لم ينص على بشر بن عاصم هذا دون غيره، إنما قال: بشر بن عاصم ثقة. وهو محتمل أن يكون هذا، ومحتمل أن يكون ابن سفيان ـ (يعني الثَّقفي المتقدم) ـ، ومحتمل أن يكون الطائفي المُمَيَّز به عند المزي، فتخصيصه إياه يحتاج إلى نظر من خارج، فنظرنا فإذا أبو الحسن بن القطان ذكر في كتاب الوهم والإيهام أنه الثَّقفي، وكذلك. . .، وإن كنا لا نُثْلج صدرنا بقولهما لأنهما لم يقولا به نقلاً، إنما قالاه استنباطاً، فأوجب لنا قولهما التوقف حتى يظهر من خارج بيانه. والله تعالى أعلم». انتهى، ومكان النُّقط كلمة لم يتبيّن لي قراءتها.

(**) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُعَدِّلون: قال الذهبي: وُثِّق؛ وقال ابن حجر: صدوق يخطئ. وذكره ابن حبان في الثقات. =

١٩٨ ـ [١]ت س ق: بِشْر بن معاذ أبو سهل العَقَدي، البصري، الضَّرير. مات سنة بضع وأربعين ومئتين[٢][٣].

قال النسائي: صالح[٤][*].

= ب ـ **المُجَرِّحون**: قال ابن القطان: مجهول الحال.

الثقات ٤/ ٦٨، الكاشف ١/ ١٥٦، تهذيب التهذيب ١/ ٤٥٣، تقريب التهذيب ١٢٣.

فإن صحَّ كون النسائي قال في بشر بن عاصم الليثي: ثقة. فهو كما قال، لأن من لم يرتض ذلك لم يبين السبب، فضلاً عن أنهم متأخرون. وإن لم يصح ذلك كان الليثي في آخر مراتب التعديل كما أراد ابن حجر، وقوله أولى بالقبول من قول ابن القطان لما عنده من زيادة العلم. والله أعلم.

(١) قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٨ أ: «وزعم صاحب الزَّهْرة أن البخاري روى عنه ثلاثة أحاديث... وفي كتاب ابن خَلْفون ـ في كتاب شيوخ الشيخين ـ: قال أبو جعفر النحات: مروزي ثقة. فينظر في قول المزي: خَرَّج له: ت، س، ق».

(٢) قال ابن حبان في الثقات ٨/ ١٤٤: «مات سنة خمس وأربعين ومئتين، أو قبلها، أو بعدها بقليل».

(٣) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٦٨، الثقات ٨/ ١٤٤، المعجم المشتمل ٨٧، تهذيب الكمال ٤/ ١٤٦ ـ ١٤٧، الكاشف ١/ ١٥٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٨أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٥٨، تقريب التهذيب ١٢٤، خلاصة التذهيب ٤٩.

(٤) تهذيب التهذيب ١/ ٤٥٨. وقد عزاه إلى كتاب أسامي شيوخ النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو حاتم: صالح الحديث، صدوق؛ وقال مسلمة بن قاسم: ثقة صالح؛ وقال ابن خَلْفون: قال أبو جعفر النحات ـ لا أعرف سنة وفاته ـ: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٦٨، الثقات ٨/ ١٤٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٨ أ، تقريب التهذيب ١٢٤.

وقبل البدء في الدراسة أنبه على أن ابن عساكر فَرَّق في المعجم المشتمل هذه الترجمة الواحدة، فجعلها اثنتين: «بشر بن معاذ أبو سهل العَقَدي البصري، وبشر بن=

١٩٩ ـ ع: بِشْر بن المُفَضَّل بن لاحِق أبو إسماعيل الرَّقَاشي مولاهم، البصري، الحافظ، العابد. مات[١] سنة سبع أو ست وثمانين ومئة، وقيل: سنة أربع وثمانين[٢][٣].

=مقاتل الضرير». وهذا منه وَهَم ناتج عن تصحيف. ينظر تعليقات سُكَيْنة الشهابي على المعجم المشتمل ٨٧.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: اتفق النُّقاد على تعديل بِشْر بن معاذ العَقَدي، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم جعله ثقة مطلقاً، والجمهور على وضعه في الدرجة التالية، وهم أعلم وأشهر من الأولين. فالنحات ـ لم أقف على ترجمته ـ وحده أطلق القول بتوثيقه، بل تفرد بنسبته إلى مَرْو. وأما قول مسلمة: «ثقة صالح» فلا يُعد توثيقاً مطلقاً، لأن العبارتين مختلفتان في الدرجة، ولعله يريد بذلك المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، أي أن قوله مساوٍ لقول الجمهور، فهو منهم. وإن كان أراد التوثيق المطلق ـ وهو احتمال ضعيف ـ فلا يقبل منه، لأنه متساهل في التوثيق.

وخلاصة القول: إن بِشْر بن معاذ العَقَدي صدوق، حسن الحديث. وقول النسائي: «صالح» يستعمله فيمن قيل فيه: صدوق. كما سبق في ترجمة أحمد بن حمَّاد المصري زُغْبَة. والله أعلم.

(١) ينظر عن شهر وفاته: المعرفة والتاريخ ١/ ١٧٩، وتهذيب الكمال ٤/ ١٥١ مع حاشية المحقق، وإكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٨ أ.

(٢) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٩/ ٣٨: «وكان من أبناء الثمانين».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٩٠، تاريخ الدُّوري عن ابن معين ٢/ ٥٩، معرفة الرجال ١/ ١٠٨، ٢/ ١٨٦، ٢٠٩، الطبقات ٢٢٥، تاريخ خليفة ٤٥٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٤، ٣٠٨، ٣١٨، ٣٥٨، ٢/ ٢٢٠، ٢٥٦، ٣٣٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٨٤، التاريخ الصغير ٢/ ٢٤١، ٢٤٤، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٤ ـ ٥٥، المعرفة والتاريخ ١/ ١٧٥، ١٧٩، ٢/ ١٦٨، ٣/ ٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٦٦، الثقات ٦/ ٩٧، ٨/ ١٣٩، مشاهير علماء الأمصار ١٦١، تاريخ أسماء الثقات ٧٧، الهداية والإرشاد ١/ ١١٢ ـ ١١٣، رجال صحيح مسلم ١/ ٨٥ ـ ٨٦، التعديل والتجريح ١/ ٤٢١ ـ ٤٢٢، الأنساب ٦/ ١٥٠، تهذيب الكمال ٤/ ١٤٧ ـ ١٥١، الكاشف ١/ ١٥٧، سير أعلام النبلاء ٩/ ٣٦ ـ ٣٩، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٠٩ ـ ٣١٠، =

قال النسائي: ثقة(١)(*).

=إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٨ أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩، تقريب التهذيب ١٢٤، طبقات الحفاظ ١٣٤، خلاصة التذهيب ٤٩.

(١) تهذيب الكمال ٤/ ١٥٠، تهذيب التهذيب ١/ ٤٥٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال معاوية بن صالح: قلت ليحيى بن معين: مَنْ أثبت شيوخ البصريين؟ قال: بشر بن المفَضَّل ـ مع جماعة سَمَّاهم ـ؛ وقال ابن مُحرز: وسمعت يحيى، وسئل: مَنْ الثقات من البصريين؟ فقال: حماد بن زيد، وخالد بن الحارث، وعبد الوارث ـ (يعني ابن سعيد) ـ، وبِشْر بن المفضَّل. . .؛ وقال أيضاً: سمعت علياً ـ (يعني ابن المديني) ـ يقول: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي فَرْوَة أبو عَلْقَمة، ما رأيت بالمدينة أثبت منه، كان سمع من نافع كتاباً ـ زعموا ـ فغاب عنه فتركه، كنت أشبهه ببشر بن المفضَّل؛ وقال أيضاً: سمعت علي بن المديني يقول: كان ابن إدريس ـ (يعني عبد الله) ـ ثبتاً، ما أعلمنا أحد ـ (في المخطوط، والمطبوع من معرفة الرجال: أحدنا) ـ عليه، ولا على بِشْر بن المُفَضَّل كبير شيء، وكان أمرهما قريباً من السَّواء، قليلي الحديث، كأنهما من مِشكاة واحدة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي بكر الأسدي: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة؛ وقال الفضل بن زياد: وسئل أبو عبد الله ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ عن بشر بن المفضَّل؟ فقال: نعم. قيل له: خالد بن الحارث؟ قال: خالد فوق؛ وقال العجلي: ثقة، فقيه البدن، ثَبْت في الحديث، حسن الهيئة، صاحب سنة؛ وقال أبو زرعة: ثقة؛ وقال أبو داود في رواية ابنه: ليس من العلماء أحد إلا وقد أخطأ في حديثه إلا بِشْر بن المفضَّل، وابن عُلَيَّة ـ (يعني إسماعيل بن إبراهيم) ـ؛ وقال أبو حاتم، والبَزّار: ثقة؛ وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: من أهل الإتقان؛ وقال الذهبي في الكاشف: وكان حجة؛ وفي تذكرة الحفاظ: الإمام، الثقة؛ وقال ابن حجر: ثقة، ثَبْت، عابد. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٩٠، معرفة الرجال ١/ ١٠٨، ٢/ ١٨٦، ٢٠٩، ونسخة الظاهرية ٣٩ أ، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٦٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٦٦، الثقات ٦/ ٩٧، مشاهير علماء الأمصار ١٦١، تاريخ أسماء الثقات ٧٧، الكاشف ١/ ١٥٧، سير أعلام النبلاء ٩/ ٣٧، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٠٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٨ أ، تقريب التهذيب ١٢٤. =

٢٠٠ ـ م د س: بِشْر بن منصور أبو محمد الأَزْدي، السَّلِيْمي[(١)]، البصري، الرَّبَّاني، الزاهد. مات سنة ثمانين ومئة، وله نيف وسبعون سنة[(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)(*)].

= فقد اتفق الأئمة جميعهم على كمال ثقة بِشْر بن المفضَّل الرَّقاشي. وقول أحمد بن حنبل في رواية الفضل: «خالد فوق»، يعارضه قوله في رواية أبي بكر الأسدي: «إليه المنتهى في التثبت بالبصرة». لكن يمكن الجمع بينهما ـ مع التصرف ـ بأن بشراً من الذين إليهم المنتهى في التثبت بالبصرة، بَيْد أن رواية الأسدي عن أحمد أشهر. وقول ابن سعد: «كثير الحديث»، يعارضه قول ابن المديني بأنه وعبد الله بن إدريس قليلا الحديث. والصواب أن الرجلين كثيرا الحديث كما وصفهما ابن سعد في طبقاته الكبرى ٦/ ٣٨٩، ٧/ ٢٩٠. ولعل كلام ابن المديني نسبي.

وخلاصة القول: إن بِشْر بن المفَضَّل الرَّقاشي ثقة ـ كما قال النسائي ـ ثبت، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) نسبة إلى سَليمة بن مالك بطن من الأزْد، وقد وهم السَّمعاني في الأنساب ٧/ ٢٠٠ حيث جعله سُلَيْمياً نسبة إلى قبيلة بني سُلَيْم. ينظر اللباب في تهذيب الأنساب ٢/ ١٣٤، وتبصير المنتبه ٢/ ٧٤٦.

(٢) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢١٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٨٤، التاريخ الصغير ٢/ ٢٢١، ٢٢٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦، الثقات ٨/ ١٤٠، رجال صحيح مسلم ١/ ٨٧، الأنساب ٧/ ٢٠٠، تهذيب الكمال ٤/ ١٥١ ـ ١٥٤، ميزان الاعتدال ١/ ٣٢٥، الكاشف ١/ ١٥٧، سير أعلام النبلاء ٨/ ٣١٨ ـ ٣٢٠، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٨ أ ـ ١٨ ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠، تقريب التهذيب ١٢٤، خلاصة التذهيب ٤٩، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٥٨ ـ ٥٩.

(٣) تهذيب الكمال ٤/ ١٥٣.

(*) أقوال النُّقاد فيه، ودراستها:

قال علي بن نصر بن علي الجَهْضمي ـ كذا في تهذيب الكمال، وأظنه الكبير الجد، لا الصغير الحفيد ـ: ثَبْت في الحديث؛ وقال ابن عُلَيَّة: خِيار؛ وقال ابن مهدي في رواية سليمان بن أيوب: ما رأيت أجمع من ابن المبارك، ومن بشر بن منصور؛ =

....

= وفي رواية أبي بكر بن أبي الأسود: ما رأيت أحداً أقدمه في الرِّقَّة والورع على بشر بن منصور؛ وقال ابن مهدي أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال عن تاريخ ابن أبي خيثمة ـ: لو نزل بي أمر ما عدلت عن بشر بن منصور؛ وقال عُبيد الله بن عمر القَوَاريري: أفضل من رأيت من المشايخ بشر بن منصور السَّليمي، وفُضيل بن عِياض؛ وقال عثمان بن أبي شيبة: ثقة صدوق؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ثقة، ثقة، كان ابن مهدي معجباً به، رجل صالح، ابن مهدي حدث عنه؛ وفي رواية صالح: ثقة، ثقة، وزيادة؛ وفي إكمال تهذيب الكمال: قال أحمد: هو رجل صالح؛ وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: ثقة. زاد أبو زرعة: مأمون، كان عبد الرحمن بن مهدي يقدمه، ويفضله، ويحدث عنه؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان من خيار أهل البصرة، وعُبَّادهم؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن شاهين في الثقات. وروى عنه ابن مهدي، وسليمان بن حرب، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢١٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٦٦، الثقات ٨/ ١٤٠، تهذيب الكمال ٤/ ١٥٣، الكاشف ١/ ١٥٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٨ أ، ١٨ ب، تقريب التهذيب ١٢٤، نصوص ساقطة ٥٩.

وقبل البدء بدراسة هذه الأقوال أنبه على أمرين: أولهما: أن قول يعقوب بن شيبة ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٨ ب: «كان قد سمع، ولم يكن له عناية بالحديث كعناية من خالفه»، ليس فيه طعن، أو غَمز في مروياته، بل المراد ـ فيما أرى ـ أن عبادته كانت تأخذ منه الوقت الواسع، بحيث لا يتفرغ للحديث مثل غيره. وآخرهما: أن أبا حاتم وغيره فرقوا بين بشر بن منصور السَّليمي المترجم هنا، وبشر بن منصور الحنَّاط، لكن ابن حجر قال في ترجمة الأخير من تهذيب التهذيب ١/ ٤٦٠: «ويحتمل أن يكون هو السَّليمي»، بَيْد أنه لم يجمع بينهما في كتبه، والفصل أرجح.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: اتفق الأئمة على أن بشراً السَّليمي ثقة مطلقاً، سوى ابن حجر حيث جعله في مرتبة تالية دون أن يبيّن السبب. وقول ابن عُلَيّة، وابن مهدي ـ في رواية أبي بكر بن أبي الأسود، وفي إكمال تهذيب الكمال عن تاريخ ابن أبي خيثمة ـ، والقواريري، وأحمد بن حنبل ـ الذي في كتاب مُغُلْطاي ـ، وابن حبان، يُراد منه العبادة، والزهد، لا الحديث. وقد ذكره الذهبي في الميزان للتمييز.

وخلاصة القول: إن بشر بن منصور السَّليمي ثقة ـ كما قال النسائي ـ وزيادة، صحيح الحديث. والله أعلم.

٢٠١ ـ م٤: بشر بن هلال أبو محمد النُّمَيْري، البصري، الصَّوَّاف. مات سنة سبع وأربعين ومئتين[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

---

(١) ترجمته في: شيوخ النسائي ٤ ب، الجرح والتعديل ١/١/٣٦٩ ـ ٣٧٠، الثقات ٨/ ١٤٤، رجال صحيح مسلم ١/٨٧، المعجم المشتمل ٨٧ ـ ٨٨، تهذيب الكمال ٤/١٥٩ ـ ١٦٠، الكاشف ١/١٥٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/١٨ ب ـ ١٩أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٦٢، تقريب التهذيب ١٢٤، خلاصة التذهيب ٤٩ ـ ٥٠.

(٢) شيوخ النسائي ٤ ب، المعجم المشتمل ٨٨، تهذيب الكمال ٤/ ١٦٠، إكمال تهذيب الكمال ٢/١٨ ب ـ ١٩أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٦٢. لكن عبارة ابن حجر: «ووثقه النسائي في أسماء شيوخه». وقد عزاه مُغُلْطاي أيضاً إلى أسماء شيوخ أبي عبد الرحمن.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو حاتم: محله الصدق، وكان أيقظ من بِشْر بن معاذ ـ (يعني العَقَدي) ـ؛ وقال مسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال ابن حبان في الثقات: يُغْرب؛ وقال أبو علي الجَيَّاني: ثقة؛ وقال الدكتور بشار: ووثقه أبو علي الجَيَّاني، وابن عساكر، والذهبي؛ وقال ابن حجر: ثقة. وقد روى عنه أبو داود، وبقي بن مَخْلد، وكانا لا يرويان إلا عن الثقات.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٧٠، الثقات ٨/ ١٤٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٨ ب، تقريب التهذيب ١٢٤، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٤/ ١٦٠.

فالجمهور على أن بِشر بن هلال ثقة مطلقاً، وقول ابن حبان: «يُغْرب» لا ينزله عن تلك الدرجة، لأن الثقات قد يغربون، فيسمى حديثهم: صحيحاً غريباً. وأما قول أبي حاتم: «محله الصدق» فظاهر فيه التعنت، فضلاً عن أنه خال من التفسير، وبقية كلامه: «وكان أيقظ من بِشْر بن معاذ» تخالف القسم الأول من حيث إنه حكم على ابن معاذ بأرفع مما حكم على ابن هلال.

وخلاصة القول: إن بِشر بن هلال الصوَّاف ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

٢٠٢ ـ س: بَشير بن سَلْمان[١] الأنصاري مولاهم، المدني[٢].
قال النسائي: ليس به بأس[٣](*).

---

(١) قال المزي في تهذيب الكمال ٤/ ١٦٩: «بَشير بن سلَّام، وقيل: ابن سلمان»، بَيْد أن ابن حجر رَجَّح الأخير، فقال في تهذيب التهذيب ١/ ٤٦٥: «وكأن الصواب: سلمان». وقد أشار المزي إلى أن عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي صاحب الكمال في أسماء الرجال وهم بذكره له فيمن اسمه بِشْر، فقال في تهذيب الكمال ٤/ ١٢٦: «ومن الأوهام: بِشر بن سَلَّام. . . هكذا ذكره فيمن اسمه بِشْر، وإنما هو بَشِير، وسيأتي في موضعه على الصواب إن شاء الله تعالى». لكن مُغُلْطاي تعقبه لقطعه بوهم عبد الغني، فقال في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٤ ب: «وذلك أن صاحب الكمال لم يذكر إلا بشر بن سَلَّام، لم يذكر ابن سلمان، والنسائي الذي ذكر أنه روى حديثه، لم يذكر في كتاب التمييز إلا بَشِير بن سلمان، وكذلك البخاري، وأبو داود ـ وقال: لا بأس به ـ، وابن أبي حاتم، وابن حبان في كتاب الثقات، فلقائل أن يقول: لعل عبد الغني أراد غير هذا المذكور هنا، ويكون آخر وافقه في الوَلَد، ولم يوافقه في اسم الأب ـ (وهذا الاحتمال من مُغُلْطاي ضعيف جداً) ـ، وقول المزي: بشير بن سَلَّام، وقيل: سَلْمان، يحتاج إلى عرفانه من خارج، فإني لم أر من سماه به، وكأنه ـ أعني المزي ـ رَكَّبه من كتاب الكمال، والتمييز، فجعلهما قولين، وذلك لا يجوز فيما أعلم، والذي أعتقده أن قوله هذا لا تجده منقولاً عند معتبر من الأئمة، على أنني وجدت في المعجم الأوسط لأبي القاسم الطبراني: حدثنا الدَّبَري ـ (يعني إسحاق بن إبراهيم) ـ، حدثنا عبد الرزاق، عن خارجة بن عبد الله بن زيد، عن حسين بن بشر بن سَلَّام ـ كذا ألفيته في نسخة قديمة مقروءة، أصل من الأصول ـ، عن أبيه قال: قدم علينا الحجّاج حين قَتَل ابن الزبير، فضيَّع الصلاة، فخرجت مع محمد بن حسين، أو محمد بن علي، حتى جئنا جابر بن عبد الله، فسألناه عن صلاة رسول الله ﷺ ـ فذكر الحديث ـ فإن صَحَّت هذه اللفظة فكفى بالطَّبراني قُدوة. . .».

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٩٩، سؤالات الآجري لأبي داود ١٤٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٧٤، الثقات ٤/ ٧١، ٧٢، الإكمال ١/ ٢٨٣، تهذيب الكمال ٤/ ١٦٩، ميزان الاعتدال ١/ ٣٢٩، الكاشف ١/ ١٥٨، تهذيب التهذيب ١/ ٤٦٥، تقريب التهذيب ١٢٥، خلاصة التذهيب ٥٠.

(٣) تهذيب الكمال ٤/ ١٦٩، ميزان الاعتدال ١/ ٣٢٩، تهذيب التهذيب ١/ ٤٦٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال أبو داود في رواية الآجري: لا بأس به؛ وقال ابن حجر: صدوق. =

٢٠٣ ـ ع: بَشير بن نَهِيْك أبو الشَّعْثاء السَّدوسي، ويقال: السَّلولي، البصري[1].

= وذكره ابن حبان في الثقات.

سؤالات الآجري لأبي داود ١٤٩، الثقات ٤/٧١، ٧٢، تقريب التهذيب ١٢٥.

فقد اتفق النُّقاد على عدّ بشير بن سَلْمان في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وقول الذهبي في ميزان الاعتدال ١/٣٢٩: «لا يُدرى من هو، لكن قال النسائي: ليس به بأس. قلت: لا يعرف إلا في هذا الخبر» ليس فيه غمز وتجريح، وإنما مراده أن بشيراً مجهول في الأصل لأنه لم يرو عنه إلا ابنه الحسين، بل لا يُعرف في غير ذاك الحديث الذي رواه عن جابر بن عبد الله في صلاة رسول الله ﷺ، لكن ارتفعت عنه تلك الجهالة، وثبتت له العدالة بقول النسائي فيه: «ليس به بأس». ويؤكد هذا المعنى قول الذهبي في ترجمة أَسْقَع بن أَسْلَع في ميزان الاعتدال ١/٢١١: «وما علمت روى عنه سوى سُوَيْد بن حُجَيْر الباهلي، وثقه مع هذا يحيى بن معين، فما كل من لا يعرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل».

وخلاصة القول: إن بشير بن سلمان صدوق، حسن الحديث في أقل الأحوال. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله كثيراً فيمن هو أعلى من ذلك. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٢٢٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٦١، الطبقات ١٩٩، ٢٠٤، العلل ومعرفة الرجال ١/٧٦، ٢/١٤٧، التاريخ الكبير ٢/١/١٠٥، معرفة الثقات ١/٢٥٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/٤٢٤، المعرفة والتاريخ ٢/٨٢٦، العلل الكبير ١/٥٥٤ ـ ٥٥٥، ٢/٩٦٥، الجرح والتعديل ١/١/٣٧٩ ـ ٣٨٠، الثقات ٤/٧٠ ـ ٧١، سؤالات البَرقاني للدارقطني ١٩، الهداية والإرشاد ١/١١٦، رجال صحيح مسلم ١/٨٨، التعديل والتجريح ١/٤٢٩، الإكمال ١/٢٨٣، الضعفاء لابن الجوزي ٢٣ ب، تهذيب الكمال ٤/١٨١ ـ ١٨٢، ميزان الاعتدال ١/٣٣١، المغني في الضعفاء ١/١٠٩، ديوان الضعفاء ٣٣، من تكلم فيه وهو موثق ٥٣، الكاشف ١/١٥٩ ـ ١٦٠، سير أعلام النبلاء ٤/٤٨٠ ـ ٤٨١، إكمال تهذيب الكمال ٢/٢١ أ ـ ٢١ ب، تهذيب التهذيب ١/٤٧٠، تقريب التهذيب ١٢٥، هدي الساري ٣٩٣، خلاصة التذهيب ٥٠.

قال النسائي: ثقة[1](*).

---

(١) التعديل والتجريح ١/٤٢٩، تهذيب الكمال ٤/١٨٢، ميزان الاعتدال ١/٣٣١، تهذيب التهذيب ١/٤٧٠، هدي الساري ٣٩٣. لكن لفظ الذهبي، وابن حجر في هدي الساري: «وثقه العجلي، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون: قال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الأثرم، والعجليُّ، والدارقطني، والذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه.

الطبقات الكبرى ٧/٢٢٣، معرفة الثقات ١/٢٥٠، الجرح والتعديل ١/١/٣٨٠، الثقات ٤/٧٠ ـ ٧١، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٩، ميزان الاعتدال ١/٣٣١، المغني في الضعفاء ١/١٠٩، الكاشف ١/١٦٠، تهذيب التهذيب ١/٤٧٠، تقريب التهذيب ١٢٥.

وقبل البدء بالدراسة أنبه على أنه وقع في قول ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/١/٣٧٩ ـ ٣٨٠: «روى عنه النَّضر بن أنس، وأبو مِجْلَز ـ (يعني لاحق بن حُميد) ـ، وتركه يحيى بن سعيد ـ (يعني الأنصاري) ـ، سمعت أبي يقول ذلك». تصحيف شنيع، والصواب: «روى عنه النضر بن أنس، وأبو مِجْلَز، وبَرَكَة ـ (يعني المُجَاشِعي) ـ، ويحيى بن سعيد...». والتصحيف ليس من محقق الكتاب، بل من النسختين اللتين اعتُمد عليهما في تحقيقه. وقد وقع في هذا التصحيف من قبل عبد الغني المقدسي في كتابه: الكمال في أسماء الرجال، وزاد عليه بأن جعل يحيى بن سعيد الأنصاري، يحيى بن سعيد القطان ـ ينظر تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٤/١٨٢ـ.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: اتفق النُّقاد على كمال ثقة بَشير بن نَهِيْك، سوى أبي حاتم حيث قال فيه: «لا يحتج بحديثه»، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٤/٤٨٠ ـ ٤٨١: «العالم، الثقة... شَذَّ أبو حاتم فقال: لا يحتج به». وقول أبي حاتم هذا لا يقبل لتعنت صاحبه، فضلاً عن عدم بيانه للسبب في إنزال هذا الرجل عن تلك الدرجة العالية، وقد قال أبو حاتم مثل ذلك في جماعة من الثقات ـ ينظر ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان، والأخضر بن عَجْلان. كما ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ٦٨ ـ ٦٩.

وخلاصة القول: إن ابن نَهِيْك ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

٢٠٤ ـ خ ٤: بُشَيْر بن كعب أبو أيوب[١] العَدَوي[٢]، البصري، الفقيه، العابد، الزاهد[٣][٤].

قال النسائي: ثقة[٥][*].

---

(١) كذا سَمَّاه، وكنَّاه، ونَسَبه ابن ماكولا، ومَنْ قبله ـ وفيهم جهابذة الأمة ـ، لكن جمهور من تأخر زادوا في ذلك، فقال المزي في تهذيب الكمال ٤/ ١٨٤: «بُشَيْر بن كعب بن أُبَيّ الحِميري، العَدَوي. . . ويقال: العامِري، أبو أيوب، ويقال: أبو عبد الله، البصري ـ (ثم تابع أبو الحجاج قائلاً) ـ: استخلفه أبو عُبيدة بن الجَرَّاح على خيلٍ باليرموك، بعد فراغه منها، وتوجهه إلى دمشق». وقال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢١ ب: «وكناه ابن خَلْفون في الثقات: أبا العلاء». وزيادة المِزِّي: «ابن أُبي الحِميري» و«استخلفه أبو عُبيدة. . .» فيها نظر، لأنها ـ فيما يبدو ـ لِسَمِيّ صاحب هذه الترجمة ـ مع اختلاف في شكل الاسم الأول ـ قال ابن حَجر في الإصابة ١/ ١٧٣: «بَشِير ـ بوزن عظيم ـ ابن كعب بن أبي الحميري: أحد الأمراء باليرموك. . . وهذا مخضرم، لا شك فيه. أما بُشَير بن كعب العدوي فتابعي بصري. . . وهو بضم أوله. . .».

(٢) نسبة إلى عَدِيّ بن عبد مَنَاة بن أُدّ بن طابِخَة.

(٣) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ١/ ١٩٣ فيمن مات في العَشْر التاسع من المئة الأولى.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٢٣، الطبقات ٢٠٧، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٢١، ١٢٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٣٢، التاريخ الصغير ٢/ ١٩٣، معرفة الثقات ١/ ٢٥٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٦٥، المعرفة والتاريخ ١/ ٢٢١ ـ ٢٢٢، ٢/ ٩٣، الكنى والأسماء ١/ ١٠٢، ١٠٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٩٥، الثقات ٤/ ٧٣، تصحيفات المحدثين ٢/ ٥٩٢، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٩، الهداية والإرشاد ١/ ١١٧، التعديل والتجريح ١/ ٤٣٠، الإكمال ١/ ٢٩٨، تهذيب الكمال ٤/ ١٨٤ ـ ١٨٧، الكاشف ١/ ١٦٠، سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٥١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢١ ب، توضيح المشتبه ١/ ٥٣٦، تهذيب التهذيب ١/ ٤٧١ ـ ٤٧٢، تقريب التهذيب ١٢٦، تبصير المنتبه ١/ ٩١، خلاصة التذهيب ٥٠.

(٥) التعديل والتجريح ١/ ٤٣٠، تهذيب الكمال ٤/ ١٨٥، تهذيب التهذيب ١/ ٤٧١.

(*) أقوال النقّاد فيه:

قال عمرو بن دينار المكي ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: قال لي طاوس: اذهب=

....

= بنا نجالس الناس. فجلسنا إلى رجل من أهل البصرة يُقال له: بُشَيْر بن كعب العَدَوي. فقال طاوس: رأيت هذا أتى ابن عباس فجعل يحدثه، فقال ابن عباس: كأني أسمع بحديث أبي هُريرة؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة إن شاء الله؛ وقال العِجليُّ، وأبو عُمر بن حَزْم المُنْتَجِيْلي، والدارقطني، والحاكم، والذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٢٣، معرفة الثقات ١/ ٢٥٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ٩٣، الثقات ٤/ ٧٣، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٩، الكاشف ١/ ١٦٠، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢١ ب، تقريب التهذيب ١٢٦.

فقد اتفق الأئمة على كمال ثقة بُشَيْر بن كعب. وقول ابن عباس: «كأني أسمع بحديث أبي هريرة» معناه ـ فيما أظن ـ أن ما يرويه بُشَيْر بن كعب عن أبي هريرة متقن، كأنه مسموع من أبي هريرة نفسه. لكن أورد مسلم بن الحجاج في مقدمة صحيحه ١/ ١٢ ـ ١٣ خبرين عن ابن عباس يدلان ـ في ظاهرهما ـ على تليينه له، بَيْد أن الذي أراه عدم قصده للغمز والتليين، وإنما هو نظير تثبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قصة أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في الاستئذان ـ تنظر هذه القصة في صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً ١١/ ٢٦ ـ ٢٧، وصحيح مسلم، كتاب وباب الاستئذان ٣/ ١٦٩٤ ـ ١٦٩٧ ـ. والخبران اللذان ذكرهما مسلم في صحيحه: أولهما: ما رواه عن طاوس بن كَيْسان ـ بسنده إليه ـ قال: «جاء هذا إلى ابن عباس ـ يعني بُشَيْر بن كعب فجعل يحدثه، فقال له ابن عباس: عُدْ لحديث كذا وكذا. فعاد له، ثم حَدَّثه، فقال له: عُدْ لحديث كذا وكذا. فعاد له، فقال له: ما أدري، أَعَرَفْت حديثي كلَّه، وأنكرت هذا؟ أم أنكرت حديثي كلَّه، وعَرَفْت هذا؟ فقال له ابن عباس: إنا كنا نُحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يُكذب عليه، فلما ركب الناس الصَّعْب والذَّلُول ـ (أي سلكوا كل مسلك مما يُحْمد ويُذم) ـ تركنا الحديث عنه». وثانيهما: ما رواه عن مجاهد بن جَبْر ـ بسنده إليه ـ قال: «جاء بُشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يُحدث، ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يَأْذَن ـ (أي لا يُصْغي) لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس، ما لي لا أراك تَسْمع لحديثي؟! أُحَدِّثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟! فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذَّلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف».

وخلاصة القول: إن بُشَيْر بن كعب ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

٢٠٥ ـ ع: بُشَيْر بن يَسار أبو كَيْسان[1] الأنصاري، الحارثي مولاهم، المدني، الفقيه[2][3].

قال النسائي: ثقة[4](*).

---

(١) قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٤٧٢: «كَنَّاه محمد بن إسحاق ـ (بن يسار) ـ في روايته عنه: أبا كَيْسان». والذي في التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٣٢: «وروى يونس بن بُكير، عن ابن إسحاق، عن بُشَيْر بن أبي كَيْسان». وابن أبي كيسان هو بُشَيْر المترجم كما في الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٦. وفي إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢١ ب: «يكنى أبا سليمان، كذا في كتاب الكَلَاباذي». قلت: الذي في كتاب أبي نصر الكلاباذي ١/ ١١٧: أبو كَيْسان. ليس إلّا.

(٢) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٩٢: «توفي سنة بضع ومئة». وفي العبر ١/ ١٢٢ ـ ١٢٣: «وممن توفي بعد المئة: إبراهيم بن عبد الله بن حُنَيْن المدني... وبُشَيْر بن يسار المدني الفقيه...».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤، تاريخ الدُّوري عن ابن معين ٢/ ٦١، الطبقات ٢٤٩، ٢٥٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٣٢ ـ ١٣٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٧٧٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥، الثقات ٤/ ٧٣ ـ ٧٤، تاريخ أسماء الثقات ٧٧، الهداية والإرشاد ١/ ١١٧، رجال صحيح مسلم ١/ ٨٩، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٦ ـ ٧، التعديل والتجريح ١/ ٤٣٠ ـ ٤٣١، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٣٤ ـ ١٣٥، تهذيب الكمال ٤/ ١٨٧ ـ ١٨٨، الكاشف ١/ ١٦٠، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٩١ ـ ٥٩٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢١ ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٧٢، تقريب التهذيب ١٢٦، فتح الباري ١٢/ ٢٣٢، خلاصة التذهيب ٥١.

(٤) تهذيب الكمال ٤/ ١٨٨، تهذيب التهذيب ١/ ٤٧٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن معين في رواية الدوري، وابنِ أبي خَيثمة: ثقة؛ وقال النووي: واتفقوا على توثيقه؛ وقال الذهبي: إمام، ثقة؛ وقال ابن حجر: ثقة، فقيه. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦١، الثقات ٤/ ٧٣ ـ ٧٤، تاريخ أسماء الثقات ٧٧، التعديل والتجريح ١/ ٤٣١، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٣٥، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٩١، تقريب التهذيب ١٢٦. =

٢٠٦ ـ خ م مد ت س ق: بَعْجَة بن عبد الله بن بدر[1] الجُهَني[2][3][4].

قال النسائي: ثقة[5](*).

= فالأئمة جميعهم متفقون على كمال ثقة بُشَيْر بن يسار، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) شذَّ مُغُلْطاي فقال في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٢ أ: «بَعْجَة بن بدر بن عبد الله».

(٢) قال ابنه معاوية بن بَعْجَة ـ كما في التاريخ الصغير ١/ ٢٤١ ـ: «قلت للقاسم ـ (يعني ابن محمد بن أبي بكر الصديق) ـ: توفي أبي بالمدينة، وكان يقيم بالبادية الزمان، وبالمدينة الزمان».

(٣) قال البخاري في التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٤٩: «ومات قبل القاسم بن محمد. قاله لي إبراهيم بن حمزة ـ (يعني الزُّبَيْري) ـ عن عبد العزيز بن محمد ـ (يعني الدَّرَاوَرْدي) ـ عن معاوية بن بَعْجَة... قال غير إبراهيم: مات القاسم سنة إحدى ومئة». وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار ٧٩: «ومات بالمدينة سنة مئة». ولعل مستند ابن حبان هو قول البخاري مع تصرف بالفهم. بَيْد أن القاسم بن محمد اختلف في وفاته، وقد قال ابن حجر في تقريب التهذيب ٤٥١: «مات سنة ست ومئة على الصحيح».

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المتمم ١٣٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٤٩، التاريخ الصغير ١/ ٢٤١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٣٧، الثقات ٤/ ٨٤، مشاهير علماء الأمصار ٧٩، المؤتلف والمختلف ١/ ٢٥٤، الهداية والإرشاد ١/ ١٢٣، رجال صحيح مسلم ١/ ٩٩ ـ ١٠٠، التعديل والتجريح ١/ ٤٣٩، الإكمال ١/ ٣٣٦، تهذيب الكمال ٤/ ١٩٠ ـ ١٩١، الكاشف ١/ ١٦٠، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٢ أ، تحفة ذوي الأَرَب في مشكِل الأسماء والنِّسَب ١٧، توضيح المشتبه ١/ ٥٦١، تهذيب التهذيب ١/ ٤٧٣، تقريب التهذيب ١٢٦، الإصابة ـ القسم الرابع ـ ١/ ١٨٢، خلاصة التذهيب ٥٤.

(٥) التعديل والتجريح ١/ ٤٣٩، تهذيب الكمال ٤/ ١٩١، تهذيب التهذيب ١/ ٤٧٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه يحيى بن أبي كثير وكان لا يروي إلا عن الثقات. =

٢٠٧ ـ خت م[1] ٤: بَقِيَّة بن الوليد[2] أبو يُحْمِد[3] الحِمْيَري، الكَلَاعي، المِيْتَمي[4]، الحَضْرمي، ثم الحمصي، الحافظ. ولد سنة عشر ومئة، ومات في صفر سنة سبع وتسعين ومئة، وقيل: سنة ثمان، وقيل: سنة تسع، وقيل: سنة ست، وقيل: سنة تسعين[5].

= الثقات ٤/ ٨٤، الكاشف ١/ ١٦٠، تقريب التهذيب ١٢٦.

فقد اتفق النقاد على كمال ثقة بَعْجَة بن عبد الله الجُهني، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال الذهبي في تذكرة الحفاظ ١/ ٢٩٠: «وقد روى له مسلم حديثاً واحداً متابعة».

(٢) ينظر بقية نسبه في المجروحين ١/ ٢٠٠، وتهذيب الكمال ٤/ ١٩٢.

(٣) تصحفت هذه الكنية في عدد من المصادر إلى: «أبو محمد». كما اختلف في ضبطها، فالياء بالضم على الصواب، وقد فتحها بعضهم. أما الميم فالمشهور فيها الكسر، وهو الذي اختاره ابن ماكولا، لكن أبا أحمد العسكري اختار الفتح.

(٤) ينظر في ضبط هذه النسبة تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٤/ ١٩٢.

(٥) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٦٩، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٩ ـ ٨٠، معرفة الرجال ١/ ٧٩، ٨٤، ٩٩، ٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠، الطبقات ٣١٧، الأسامي والكنى ٥٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٧٧، ٣٩٢، ٢/ ١٣٢، ٢٢١، ٢٦٥، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٥٠، التاريخ الصغير ٢/ ٢٨١، أحوال الرجال ١٧٣ ـ ١٧٥، معرفة الثقات ١/ ٢٥٠، المعرفة والتاريخ ١/ ١٨٥، ٢/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥، التاريخ ١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠، ٢/ ٧٠٥، الضعفاء الكبير ١/ ١٦٢ ـ ١٦٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٣٤ ـ ٤٣٦، المجروحين ١/ ٢٠٠ ـ ٢٠٢، الكامل ٢/ ٥٠٤ ـ ٥١٢، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٣٢ أ ـ ٣٢ب، تصحيفات المحدثين ٣/ ١٠٥٠، الضعفاء والمتروكون ٤١٤، المؤتلف والمختلف ١/ ٢٠٤، ٤/ ٢٣٤٣، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٦٠ ب، ١٦١ أ، تاريخ أسماء الثقات ٨٠، سؤالات السجزي وغيره للحاكم ١٩٣ أ، رجال صحيح مسلم ١/ ٩٩، الإرشاد ٢٥ أ، تاريخ بغداد ٧/ ١٢٣ ـ ١٢٧، السابق واللاحق ١٥٤ ـ ١٥٦، الإكمال ٧/ ٤٢٤، الأنساب ١١/ ١٨٧ ـ ١٩٠، ١٢ /٥١٨، الضعفاء لابن الجوزي ٢٥ ب ـ ٢٦ أ، تهذيب الكمال ٤/ ١٩٢ ـ ٢٠٠، ميزان الاعتدال ١/ ٣٣١ ـ ٣٣٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٠٩، ديوان الضعفاء =

قال النسائي: إن قال: أخبرنا أو حدثنا، فهو ثقة، وإن قال: عن، فلا يؤخذ عنه، لا يُدرى عَمَّن أخذه[1].

وقال أيضاً: إذا قال: حدثني وحدثنا، فلا بأس[2](*).

= ٣٣، ذيل ديوان الضعفاء ٢٢٩ ب، من تكلم فيه وهو موثق ٥٤، الكاشف ١/ ١٦٠، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠، سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٥٥ ـ ٤٦٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٢ أ ـ ٢٣ ب، شرح علل الترمذي ٢/ ٦١٠ ـ ٦١١، التبيين لأسماء المدلسين ٧١، تعريف أهل التقديس ٣٧، تهذيب التهذيب ١/ ٤٧٣ ـ ٤٧٨، تقريب التهذيب ١٢٦، تبصير المنتبه ٤/ ١٣٩٨، خلاصة التذهيب ٥٤.

(١) تاريخ بغداد ٧/ ١٢٦، تهذيب الكمال ٤/ ١٩٨، ميزان الاعتدال ١/ ٣٣١، تهذيب التهذيب ١/ ٤٧٥. لكن عبارة المزي، وابن حجر ـ وكذلك الذهبي غير أنه اقتصر على الجملة الأولى من قول النسائي ـ: «إذا قال: حدثنا وأخبرنا، فهو ثقة، وإذا قال: عن فلان، فلا يؤخذ عنه، لأنه لا يُدْرى عَمَّن أخذه».

(٢) تاريخ بغداد ٧/ ١٢٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية الحسين بن الحسن الرازي: كان شعبة مُبَجِّلاً لبقية حيث قدم بغداد؛ وقال بقية في رواية حَيْوَة بن شُرَيْح: سمعت شعبة يقول: إني لأسمع منك أحاديث لو لم أحفظها عنك لطرت. واستهداني شعبة أحاديث بَحِيْر بن سعد؛ وقال أيضاً في رواية الفضل بن موسى ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: ذاكرت حماد بن زيد أحاديثاً ـ (كذا) ـ، فقال: ما أجود أحاديثك لو كان لها أجنحة ـ يعني أسانيد ـ؛ وقال ابن راهُويه ـ كما في مقدمة صحيح مسلم ـ: سمعت بعض أصحاب عبد الله ـ (يعني ابن المبارك) ـ قال: قال ابن المبارك: نعم الرجل بقية، لولا أنه كان يَكْني الأسامي، ويُسَمي الكنى، كان دهراً يحدثنا عن أبي سعيد الوُحَاظي، فنظرنا فإذا هو عبد القدوس؛ وقال أيضاً ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: أعياني بقية، كان يَكني الأسامي، ويُسَمي الكنى، قال: حدثني أبو سعيد الوُحَاظي. إنما هو عبد القدوس؛ وقال ابن المبارك في رواية سفيان بن عبد الملك المروزي ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: بقية بن الوليد صدوق اللهجة، كان يأخذ عَمَّن أقبل وأدبر؛ وقال أيضاً ـ كما في تاريخ أسماء الثقات ـ: بقية بن الوليد صدوق اللسان، ولكنه يأخذ عَمَّن أقبل وأدبر؛ =

....

=وقال أيضاً في رواية وهب بن زَمْعة ـ كما في تاريخ بغداد ـ: كان صدوقاً، ولكنه كان يكتب عمن أقبل وأدبر؛ وقال أيضاً في رواية رباح بن خالد ـ كما في التاريخ الكبير، والجرح والتعديل، والمجروحين ـ واللفظ له ـ، وتاريخ بغداد ـ، وكذلك في رواية سفيان بن عبد الملك ـ كما في تاريخ بغداد ـ: إذا اجتمع إسماعيل بن عَيَّاش وبقية في حديث، فبقية أحبُّ إليّ؛ وقال أبو إسحاق الفَزَاري في رواية زكريا بن عدي ـ كما في الجامع الصحيح ـ: خذوا عن بقية ما حدثكم عن الثقات، ولا تأخذوا عن إسماعيل بن عَيَّاش ما حدثكم عن الثقات ولا غير الثقات؛ وقال أيضاً في نفس الرواية ـ كما في الضعفاء الكبير في ترجمة إسماعيل بن عَيَّاش ـ: اكتبوا عن بقية ما حدثكم عن المعروفين، ولا تكتبوا عَمَّن لا يُعرف، ولا تكتبوا عن إسماعيل بن عياش عَمَّن يُعرف، ولا عَمَّن لا يُعْرف؛ وقال الجُوزجاني: سألت أبا مُسْهر ـ (يعني عبد الأعلى بن مُسْهِر) ـ عن إسماعيل بن عَيَّاش، وبقية؟ فقال: كل كان يأخذ عن غير ثقة، فإذا أخذت حديثه عن الثقات فهو ثقة؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة في روايته عن الثقات، وكان ضعيف الرواية عن غير الثقات؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: إذا لم يُسَمِّ بقية الرجل الذي يروي عنه، وكنَّاه، فاعلم أنه لا يُساوي شيئاً؛ ولينظر ما سيأتي في ترجمة إسماعيل بن عَيَّاش من رواية الدوري عن ابن معين؛ وقال عثمان الدارمي لابن معين: فبقية بن الوليد، كيف حديثه؟ فقال: ثقة. قلت: هو أحب إليك، أو محمد بن حَرْب ـ (يعني الخَوْلاني الأبرش) ـ؟ فقال: ثقة، وثقة؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية ابن مُحْرز: إذا حدث عن ثقة فليس به بأس؛ وفيها أيضاً: بقية إذا حدث عن ثقة فهو صدوق؛ وفيها أيضاً: بقية إذا حدث عن ثقة فهو صدوق ثقة؛ وقال ابن أبي خيثمة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: سئل يحيى بن معين عن بقية بن الوليد؟ قال: إذا حَدَّث عن الثقات، مثل صفوان بن عمرو، وغيره، فأما إذا حدث عن أولئك المجهولين فلا، وإذا كَنّى ولم يُسم اسم الرجل، فليس يساوي شيئاً. فقيل ليحيى: أيما أثبت بقية أو إسماعيل بن عَيَّاش؟ قال: كلاهما صالحان ـ (كذا) ـ؛ وقال جعفر الصَّائغ ـ كما في الكامل ـ: سمعت يحيى بن معين يقول: علي بن ثابت ـ (يعني الجَزَري) ـ، وإسماعيل بن عياش، وبقية، ومروان بن معاوية، وزيد بن حُبَاب، ثقات في أنفسهم، إلا أنهم يحدثون عن الكل، ويأتونا بالعجائب ـ أو كما قال ـ؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية مُضَر بن محمد الأَسَدي: ثقة إذا حدث عن المعروفين، ولكن له مشايخ لا يُدرى من هم؛ وقال يعقوب بن شَيْبة ـ كما في تهذيب الكمال ـ عن أحمد بن=

....

=العباس: سمعت يحيى بن معين يقول: بقية يُحدث عَمَّن هو أصغر منه، وعنده ألفا حديث عن شعبة، أحاديث صحاح، كان يذاكر شعبة بالفقه ـ قال يحيى ـ: ولقد قال لي نُعيم ـ (يعني ابن حَمَّاد) ـ: كان بقيّة يَضنّ بحديثه عن الثقات. قال: طلبت منه كتاب صفوان ـ (يعني ابن عمرو) ـ، قال: كتاب صفوان؟! أي كأنه ـ قال يحيى بن معين ـ: كان يحدث عن الضعفاء بمئة حديث، قبل أن يحدث عن أحد من الثقات؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: وسمعت أبي يقول: بقية صالح فيما روى عن أهل الشام، وأما حديثه عن عبيد الله بن عمر ـ (يعني العُمَري) ـ، وأهل الحجاز، والعراق ـ فَضَعَّفه فيها جداً ـ. وسمعت أبي يقول: بقية روى عن عبيد الله بن عمر أحاديث منكرة؛ وقال جعفر بن عبد الواحد الهاشمي: سألت أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ عن إسماعيل بن عَيَّاش، وبقية؟ فقال: كان إسماعيل صاحب حديث، وكان بقية، وكان، وكان ـ وفَخَّم أمره، وذكر بقية فقال ـ: كان بقية أذكاهما ـ أي كأنه يشتهي الحديث ـ؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية أحمد بن أبي يحيى: وما رُوي بقية عن بَحير ـ (يعني ابن سعد) ـ، وصفوان، والثقات يُكتب، وما روى عن المجهولين لا يكتب؛ وقال عبد الله بن أحمد: سئل أبي عن بقية، وإسماعيل بن عياش؟ فقال: بقية أحب إليّ... وإذا حَدَّث بقية عن قوم ليس بمعروفين فلا ـ يعني تقبلونه ـ؛ وقال أيضاً: سألته عن ضَمْرَة بن ربيعة؟ فقال: مِن الثقات المأمونين، رجل صالح، صالح الحديث، لم يكن بالشام رجل يشبهه. فقلت له: أيما أحبّ إليك، هو أو بقية؟ قال: لا، ضَمْرَة أحبُّ إلينا، بقية ما كان يبالي عَمَّن حَدَّث؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية أحمد بن الحسن الترمذي ـ كما في المجروحين مع تصويب يسير من كتاب مُغُلْطاي ـ: توهمت أن بقية لا يحدث بالمناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث بالمناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أُتي ـ (قال ابن حجر في تهذيب التهذيب عقب هذا: قلت: أُتي من التدليس) ـ؛ وتنظر رواية أحمد بن الحسن الترمذي عن أحمد بن حنبل في ترجمة إسماعيل بن عَيَّاش؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية أبي داود: روى بقية عن عبيد الله مناكير؛ وقال الجُوزجاني: وأما أبو يُحْمِد فرحمه الله، وغفر له، ما كان يبالي إذا وجد خُرافة عمن يأخذه، فأما حديثه عن الثقات فلا بأس به؛ وقال العجلي: ثقة ما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء؛ وقال يعقوب بن شيبة ـ كما في تاريخ بغداد ـ: بقية بن الوليد صدوق ثقة، ويُتَّقى حديثه عن مشيخته الذين لا يُعرفون، وله أحاديث مناكير جداً؛ وقال أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال ـ: هو=

....

=ثقة، حسن الحديث إذا حدث عن المعروفين، ويحدث عن قوم متروكي الحديث، وعن الضعفاء، ويَحِيدُ عن أسمائهم إلى كناهم، وعن كناهم إلى أسمائهم، ويحدث عَمَّن هو أصغر منه، وحدّث عن سُويد بن سعيد الحَدَثاني؛ وقال أبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم: بقية أحبُّ إليّ من إسماعيل بن عياش، ما لبقية عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق، فلا يؤتى من الصدق، وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة؛ وقال أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال ـ: بقية عَجَبٌ، إذا روى عن الثقات فهو ثقة ـ (قال المزي) ـ: وذَكَر قول ابن المبارك الذي تقدم ـ (يعني الذي نقلته عن تاريخ بغداد من رواية ابن زَمْعة عن ابن المبارك. لكن جعله المزي من رواية سفيان بن عبد الملك المروزي عنه) ـ، ثم قال: وقد أصاب ابن المبارك في ذلك. ثم قال: هذا في الثقات، فأما في المجهولين فيحدِّث عن قوم لا يعرفون ولا يضبطون ـ (بفتح الياءين في الكلمتين الأخيرتين، أو بضمهما) ـ؛ وقال أبو داود ـ كما في سير أعلام النبلاء ـ: بقية أحسن حالاً من الوليد بن مسلم، وليس هذا عند الناس كذا؛ وقال الفسوي: وبقية يقارب إسماعيل ـ (يعني ابن عَيَّاش) ـ، والوليد ـ (يعني ابن مسلم) ـ. . . وهو ثقة إذا حدث عن ثقة، فحديثه يقوم مقام الحجة، يُذكر بحفظ، إلا أنه يشتهي المُلَح والطرائف من الحديث، ويروي عن شيوخ فيهم ضعف، وكان يشتهي الحديث، فَيَكْني الضعيف المعروف بالاسم، ويسمي المعروف بالكنية باسمه. . . وقد قال أهل العلم: بقية إذا لم يُسَم الذي يروي عنه، وكَنَّاه، فلا يسوي حديثه شيئاً؛ وقال أبو حاتم: يكتب حديث بقية، ولا يحتج به، وهو أحبّ إليّ من إسماعيل بن عَيَّاش؛ وقال الساجي: فيه اختلاف؛ وقال ابن الجارود: إذا لم يُسم الرجل الذي روى عنه، أو كناه، فاعلم أنه لا يساوي شيئاً؛ وقال العقيلي ـ كما في كتاب مُغُلْطاي ـ: صدوق اللهجة، إلا أنه يأخذ عَمَّن أقبل وأدبر، فليس بشيء؛ وقال أبو العَرَب القَيْرَواني: يروي عن كثير من الضعفاء والمجهولين؛ وقال ابن حبان في المجروحين ـ مع تصويب يسير من كتاب مُغُلطاي، حيث نقل كلام ابن حبان بطوله ـ: ولقد دخلت حمص، وأكثر همي شأن بقية، فتتبعت حديثه، وكتبت النسخ على الوَجْه، وتتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه، فرأيته ثقة مأموناً، ولكنه كان مدلساً، سمع من عبيد الله بن عمر، وشعبة، ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذابين، ضعفاء، متروكين عن عبيد الله بن عمر، وشعبة، ومالك، مثل المُجَاشِع بن عمرو، والسَرِيّ بن عبد الحميد، وعمر بن موسى المَيْتَمي، وأشباهِهِم، وأقوام لا يعرفون إلا بالكنى، فروى عن أولئك الثقات=

....

= الذين رآهم، بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء، وكان يقول: قال عبيد الله بن عمر عن نافع، وقال مالك عن نافع كذا، فحملوا عن بقية، عن عبيد الله، وبقية عن مالك، وأُسقط الواهي بينهما، فالتزق الموضوع ببقية، وتخلص الواضع من الوسط، وإنما امتحن بقية بتلاميذ له، كانوا يُسْقطون الضعفاء من حديثه، ويسوونه، فالتزق ذلك كله به، وكان يحيى بن معين حسن الرأي فيه... هذا الذي أنكره سفيان ـ (يعني ابن عيينة) ـ وغيره من حديث بقية، هو ما روى أولئك الضعفاء، والكذابون، والمجاهيل الذين لا يعرفون، ويحيى بن معين أطلق عليه شِبْهاً بما وصفنا من حاله، فلا يحل أن يحتج به إذا انفرد بشيء، وقد روى بقية عن ابن جُريج، عن عطاء، عن ابن عباس... في نسخة كتبناها بهذا الإسناد كلها موضوعة، يشبه أن يكون بقية سمعها من إنسان ضعيف عن ابن جُريج، فَدُلِّس عليه، فالتزق كل ذلك به: وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة مناكير عن ابن جُريج، عن عطاء، عن ابن عباس: وهذه الأحاديث يشبه أن يكون بين بقية وابن جريج بعض المجهولين، أو بعض الضعفاء، لأن بقية كثيراً ما يدخل بين نفسه، وبين ابن جريج بعض الضعفاء، أو بعض المجهولين؛ وقال ابن عدي في الكامل أيضاً: ولبقية عن شعبة كتاب، وفيه غرائب، وتلك الغرائب يتفرد بها بقية عنه، وهي محتملة؛ وقال فيه أيضاً: ولبقية حديث صالح غير ما ذكرناه، وفي بعض رواياته يخالف الثقات، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خَلَّط، كإسماعيل بن عَيَّاش إذا روى عن الشاميين فهو ثبت، وإذا روى عن أهل العراق والحجاز خالف الثقات في روايته عنهم، وقد تقدم ذكري في ذلك أن صفته في روايات الحديث كإسماعيل بن عياش إذا روى عن الشاميين فهو ثبت، وإذا روى عن المجهولين فالعُهدة منهم لا منه، وإذا روى عن غير الشاميين فربما وهم عليهم، وربما كان الوهم من الراوي عنه، وبقية صاحب حديث، ومن علامة صاحب الحديث أنه يروي عن الكبار والصغار، ويروي عنه الكبار من الناس، وهذا صورة بقية؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ثقة في حديثه إذا حدث عن الثقات بما يُعرف، لكنه ربما روى عن أقوام مثل الأَوْزاعي ـ (واسمه عبد الرحمن بن عمرو) ـ، والزُّبَيْدي ـ (يعني محمد بن الوليد) ـ، وعبيد الله العُمري، أحاديث شبيهة بالموضوعة، أخذها عن محمد بن عبد الرحمن ـ (يعني القُشَيْري) ـ، ويوسف بن السَّفْر، وغيرِهما من الضعفاء، فَيُسْقطهم من الوسط، ويرويها عَمَّن حدثوه بها عنهم؛ وقال الدارقطني في كتاب الضعفاء: بقية ثقة ـ (وعبارة ثقة لا توجد إلا في نسخة واحدة من كتاب الدارقطني) ـ، يروي عن قوم متروكين...؛ وقال =

....

=في موضع من سؤالات السُّلمي: أخرج البخاري عن بقية بن الوليد، وعن بَهْز بن حكيم اعتباراً، لأن بقية يُحدث عن الضعفاء، وبَهْز متوسط؛ وفي موضع آخر: يروي عن قوم متروكين...؛ وقال الحاكم في سؤالات السجزي: ثقة مأمون؛ وقال الخليلي: اختلفوا فيه؛ وقال الخطيب: وفي حديثه مناكير، إلا أن أكثرها عن المجاهيل، وكان صدوقاً؛ وقال السمعاني ـ كما في كتاب مُغُلْطاي ـ: كان ثقة في الذي يرويه عن الثقات، وأكْثَر الرواية عن الضعفاء، ودلَّس بهم؛ وقال الحازمي: هو ثقة، روى له مسلم حديثاً واحداً في الوليمة من كتاب النكاح محتجاً به؛ وقال ابن الجوزي: كان مدلساً، يروي عن قوم متروكين، ومجهولين؛ وقال ابن خَلْفون في الثقات ـ كما في كتاب مُغُلْطاي ـ: لم يُتكلم فيه من قبل حفظه، ولا مذهبه، إنما تُكلم فيه من قبل تدليسه، وروايته عن المجهولين؛ وقال الذهبي في المغني: أحد الأئمة الحفاظ، يروي عَمَّن دبَّ ودَرَج، وله غرائب تستنكر أيضاً عن الثقات لكثرة حديثه؛ وفي الكاشف: وثقه الجمهور فيما سمعه من الثقات؛ وفي الديوان، وذيله: ثقة في نفسه. زاد في الديوان: لكنه يدلس عن الكذابين. وزاد في الذيل: يأتي بالعجائب عن المتروكين، والمجهولين، ويدلس الأسماء، ويغرب كثيراً عن الثقات؛ وفي سير أعلام النبلاء: الحافظ، العالم... أحد المشاهير الأعلام... وكان من أوعية العلم، لكنه كَدَّر ذلك بالإكثار عن الضعفاء والعوام، والحمل عَمَّن دبَّ ودَرَج؛ وفي من تكلن فيه وهو موثق: من وعاة العلم، مختلف في الاحتجاج به، وبعضهم قبله على كثرة مناكيره عن الثقات؛ وقال مُغُلْطاي: وقال أبو عمر الصَّدَفي المُنْتَجِيلي: حدثنا سعيد بن عثمان قال: سألت محمد بن عبد الله بن السكري ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ عن بقية؟ فقال: ثقة، يحدث عن الضعفاء، فما حدث عن الثقات فهو صحيح؛ وقال ابن حجر: صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء. وذكره ابن شاهين في الثقات، وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن الجِياد.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن محرز: حدثني بعض أصحابنا عن زكريا بن عدي، عن أبي إسحاق الفَزَاري، قال ـ (يعني زكريا) ـ: سألته عن إسماعيل بن عَيَّاش، فقال: إذا حدثك عَمَّن يُعرف فاكتب عنه. وقال: وسألته عن بقية بن الوليد فقال: إذا حدثك عَمَّن يُعرف، وعَمَّن لا يُعرف فلا تكتب عنه؛ وقال وكيع بن الجَرَّاح: ما سمعت أحداً أجرأ على أن يقول: قال رسول الله ﷺ للحديث من بقية ـ (ثم قال راوي هذا الكلام عن وكيع وهو أبو عبد الله عبد الرحمن بن الحكم بن بشير) ـ: وما سمعته يتناول أحداً إلا بقية؛ وقال ابن عيينة في رواية يحيى بن المغيرة الرازي: لا تسمعوا من=

....

=بقية ما كان في سُنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب، وغيره؛ وقال مَخْلَد بن خالد الشَّعيري ـ واللفظ له ـ، وغيره: سألوا ابن عيينة عن شيء، فقال: أبو العجب أنا؟! بقية الحمصي أنا؟! وقال أحمد بن يوسف ـ كما في تاريخ بغداد ـ: تكاثروا على سفيان بن عيينة فقال: ما لكم؟ فلست ببقية بن الوليد ولا أبي العجب؛ وقال أبو مُسْهِر في رواية معاوية بن صالح ـ كما في الجرح والتعديل ـ: بقية، أحاديثه ليست نَقِيَّة، فكن منها على تقيَّة؛ وقال ابن خُزيمة: لا أَحْتج ببقية؛ وقال ابن حزم: ضعيف؛ وقال البيهقي: وقد أجمعوا على أن بقية ليس بحجة؛ وقال ابن عبد البر في التمهيد: وروايته عن أهل بلده ـ أهل الشام ـ فيها كلام، وأكثر أهل العلم يضعفون بقية عن الشاميين، وغيرهم، وله مناكير، وهو ضعيف، ليس ممن يحتج به؛ وقال الجَوْرَقاني في موضع من كتابه: وبقية ضعيف الحديث، لا يحتج بحديثه؛ وفي موضع آخر: وبقية إذا تفرد بالرواية فغير محتج بروايته لكثرة وهمه، مع أن مسلم بن الحجاج، وجماعة من الأئمة، قد أخرجوا عنه اعتباراً، واستشهاداً، لا أنهم جعلوا تفرده أصلاً؛ وقال السمعاني في الأنساب: وتكلموا فيه؛ وقال عبد الحق الإشبيلي في مواضع من الأحكام الوسطى ـ كما ذكر الذهبي في السير، وغيره ـ: بقية لا يحتج به ـ. (ثم قال الذهبي بعد ذلك) ـ: وروى ـ (يعني عبد الحق) ـ أيضاً له أحاديث ساكتاً عن تليينها؛ وقال ابن القطان: بقية يُدَلِّس عن الضعفاء، ويَسْتبيح ذلك، وهذا إن صح مفسد لعدالته.

الطبقات الكبرى ٧/ ٤٦٩، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٩ ـ ٨٠، معرفة الرجال ١/ ٧٩، ٨٤، ٩٩، ٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٩٢، ٢/ ١٣٢، ٢٢١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٥٠، أحوال الرجال ١٧٣ ـ ١٧٥، معرفة الثقات ١/ ٢٥٠، صحيح مسلم ١/ ٢٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥، الجامع الصحيح ٥/ ١٤٤، الضعفاء الكبير ١/ ٩٠، ١٦٢، ١٦٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦، المجروحين ١/ ٢٠٠ ـ ٢٠٢، الكامل ٢/ ٥٠٥، ٥٠٦، ونسخة الظاهرية ٤٥ ب، ٤٦ ب، الضعفاء والمتروكون ٤١٤، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٦٠ ب، ١٦١ أ، تاريخ أسماء الثقات ٨٠، سؤالات السِّجزي وغيره للحاكم ١٩٣ أ، الإرشاد ٢٥ أ، التمهيد ١٠/ ٢٧٢، تاريخ بغداد ٧/ ١٢٣، ١٢٤ ـ ١٢٥، ١٢٦، الأباطيل ١/ ٩٧، ٣٥٣، الأنساب ١١/ ١٨٩، الضعفاء لابن الجوزي ٢٥ ب ـ ٢٦ أ، تهذيب الكمال ٤/ ١٩٧، ١٩٨، المغني في الضعفاء ١/ ١٠٩، ديوان الضعفاء ٣٣، ذيل ديوان الضعفاء ٢٢٩ ب، من تكلم فيه وهو موثق ٥٤، الكاشف ١/ =

....

= ١٦٠، سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦٤، ٤٦٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٢ أ - ٢٢ ب، ٢٣ أ، ٢٣ ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٧٦، تقريب التهذيب ١٢٦.

وقبل البدء في دراسة هذه الأقوال، أنبه على أمرين لا ينبغي إغفالهما: أولهما: أن مُغْلطاي نقل في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٢ ب كلاماً عن الدارقطني من سؤالات الحاكم الكبرى. والصواب أن ذلك من سؤالات السُّلَمي. وثانيهما: أن كلام الجُوزجاني - الذي سبق ذكره - عزاه مُغْلطاي في إكماله ٢/ ٢٣ أ إلى أبي اليمان من رواية الجُوزجاني. والذي أثبته هو الصواب - فيما أرى، وهو الذي اعتمده الذهبي في سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٥٩، وغيرِهِ.

ثم أشرع في الدراسة، فأقول: اختلف النقاد في الحكم على بقية بن الوليد بين موثِّق ومُلَيِّن، أو معدِّل ومجرِّح. والذين لينوه في مكان دون مكان، أو في شيوخ دون آخرين، أو نسبوه إلى التدليس فحسب، عددت أقوالهم ضمن أقوال المعدِّلين، لأنهم لا يريدون الضعف المطلق.

والذي حمله جمهور النقاد عليه أمران: أولهما: كثرة روايته عن المجهولين، والضعفاء، والمتروكين. وثانيهما: التدليس. قال ابن خَلْفون: «لم يُتَكلم فيه من قبل حفظه، ولا مذهبه، إنما تُكلم فيه من قبل تدليسه، وروايته عن المجهولين».

فأما الأول: فإنه لا يؤثر على كامل حديثه عند عامة النقاد، لذا قال ابن المبارك: «كان صدوقاً، ولكنه كان يكتب عَمَّن أقبل وأدبر»، وقال أبو إسحاق الفزاري - كما في الجامع الصحيح -: «خذوا عن بقية ما حدثكم عن الثقات»، وقال أبو مُسْهِر: «فإذا أخذت حديثه عن الثقات فهو ثقة»، وقال ابن سعد: «وكان ثقة في روايته عن الثقات، وكان ضعيف الرواية عن غير الثقات»، وقال ابن معين في رواية مُضَر: «ثقة إذا حدث عن المعروفين، ولكن له مشايخ لا يُدرى من هم»، وقال أحمد بن حنبل في رواية أحمد بن أبي يحيى: «وما روى بقية عن بَحِير، وصفوان، والثقات يُكتب، وما روى عن المجهولين لا يُكتب»، وقال الجُوزجاني: «فأما حديثه عن الثقات فلا بأس به»، وقال العجلي: «ثقة ما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء»، وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق ثقة، ويُتَّقى حديثه عن مشيخته الذين لا يُعرفون»، وقال أبو زرعة: «ما لبقية عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق، فلا يُؤتى من الصدق، وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة»، وقال الفسوي: «وهو ثقة إذا حدث عن ثقة»، وقال ابن عدي: «وإذا روى عن المجهولين فالعُهْدة منهم لا منه»، وقال أبو أحمد=

....

=الحاكم: «ثقة في حديثه إذا حدث عن الثقات بما يُعرف»، وقال الدارقطني: «ثقة، يروي عن قوم متروكين»، وقال الخطيب: «وفي حديثه مناكير، إلا أن أكثرها عن المجاهلي، وكان صدوقاً»، وقال السمعاني: «كان ثقة في الذي يرويه عن الثقات»، وقال الذهبي في الكاشف: «وثقه الجمهور فيما سمعه من الثقات»، وقال مُغُلْطاي عن محمد بن عبد الله بن السكري: «ثقة، يحدث عن الضعفاء، فما حدث عن الثقات فهو صحيح».

وأما الثاني: وهو التدليس، فقد اشتهر بقية بنوعيه: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

فأما تدليس الإسناد فهو: أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، مُوهماً أنه سمعه منه. وقد صرح أحمد بن حنبل، وابن حبان، وابن عدي، وأبو أحمد الحاكم بتعاطي بقية هذا التدليس. فقال أحمد بن حنبل في رواية أحمد بن الحسن الترمذي ـ كما في المجروحين ـ: «توهمت أن بقية لا يحدث بالمناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث بالمناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أُتي». يعني من التدليس كما سبق. وقال ابن حبان: «وتتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه، فرأيته ثقة مأموناً، ولكنه كان مدلساً، سمع من عبيد الله بن عمر، وشعبة، ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذابين، ضعفاء، متروكين، عن عبيد الله بن عمر، وشعبة، ومالك... وأقوام لا يُعرفون إلا بالكنى، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء... فالتزق الموضوع ببقية، وتخلص الواضع من الوسط، وإنما امتحن بقية بتلاميذ له، كانوا يُسقطون الضعفاء من حديثه، ويسوونه، فالتزق ذلك كله به... وقد روى بقية، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس... في نسخة كتبناها بهذا الإسناد كلها موضوعة، يشبه أن يكون بقية سمعها من إنسان ضعيف عن ابن جريج، فَدُلِّس عليه، فالتزق كل ذلك به». وقال ابن عدي: «وهذه الأحاديث يشبه أن يكون بين بقية، وابن جريج بعض المجهولين، أو بعض الضعفاء، لأن بقية كثيراً ما يدخل بين نفسه وبين ابن جريج بعض الضعفاء، أو بعض المجهولين». وقال أبو أحمد الحاكم: «ثقة في حديثه إذا حدث عن الثقات بما يُعرف، لكنه ربما روى عن أقوام مثل الأوزاعي، والزُّبَيْدي، وعُبيد الله العُمري، أحاديث شبيهة بالموضوعة، أخذها عن محمد بن عبد الرحمن، ويوسف بن السَّفْر، وغيرِهما من الضعفاء، فَيُسْقطهم من الوسط، ويرويها عَمَّن حدثوه بها عنهم». =

....

= وقد نَسَبَ سبط ابن العجمي إلى بقية تدليس التسوية ـ وهو من ملحقات تدليس الإسناد ـ فقال في التبيين لأسماء المدلسين ٧١: «مشهور بالتدليس، مكثر له عن الضعفاء، وتعاني تدليس التسوية». وصورة هذا التدليس: أن يُسقط المدلس شيخَ شيخِهِ الضعيفَ من إسناد، فيرويه عن شيخه الثقة، عن شيخ شيخه الثقة، بصيغة محتملة كالعنعنة، فيصير الإسناد مُجوداً، لا ذكر للضعفاء فيه. وهذا شر أنواع التدليس، وأقبحها لشدة خفائه، حيث إن المدلس يصرح بالاتصال بينه وبين شيخه الثقة، لأنه قد سمع الحديث منه؛ ويكون شيخه الثقة قد لقي الثقة الآخر، ولم يُذكر الأول منهما بالتدليس.

وقد رأيت مثالاً واحداً لتعاطي بقية هذا التدليس، وهو ما ذكره ابن أبي حاتم في علل الحديث ٢/ ١٥٤ ـ ١٥٥ قال: «سمعت أبي ـ وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه، عن بقية، قال: حدثني أبو وهب الأسَدي، قال: حدثنا نافع، عن ابن عمر قال: لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه ـ قال أبي: هذا الحديث له علة ـ قلَّ من يفهمها ـ: روى هذا الحديث عبيد الله بن عَمْرو ـ (يعني أبا وَهْب الأسدي الرَّقِّي) ـ، عن إسحاق بن أبي فَرْوة ـ (وهو ابن عبد الله بن أبي فَروة) ـ، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب، وهو أسدي، فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو، ونسبه إلى بني أسد، لكيلا يفطن به، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فَروة من الوسط لا يهتدى له. وكان بقية من أفعل الناس لهذا، وأما ما قال إسحاق في روايته: عن بقية، عن أبي وهب، حدثنا نافع. فهو ـ (يعني قوله: حدثنا) ـ وهم، غير أن وجهه عندي: أن إسحاق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث، ولَما يفطن لِما عمل بقية من تركه إسحاق من الوسط، وتَكْنيتِهِ عبيد الله بن عمرو، فلم يفتقد لفظة بقية في قوله: حدثنا نافع، أو عن نافع». فقد أسقط بقيةُ إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوة وهو متروك الحديث، مجوناً بذلك السند، فقال: حدثني أبو وهب الأسدي، عن نافع، عن ابن عمر. وما ذكره ابن راهويه من الاتصال بين أبي وهب ونافع وهم، سببه عدم التنبه إلى هذا التدليس الخفي. وقد وقع في مثل هذا الوهم هشام بن خالد الأزْرق أحد تلامذة بقية، لكن في تدليس غير تدليس التسوية ـ ينظر علل الحديث ٢/ ١٢٦، والكامل ٢/ ٥٠٧.

وأما تدليس الشيوخ فهو: أن يروي المدلس عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يشتهر به كي لا يعرف. وقد وقع بقية في هذا كما =

....

=ذكر جماعة من النقاد. قال ابن المبارك: «نعم الرجل بقية، لولا أنه كان يَكْني الأسامي، ويُسمي الكنى، كان دهراً يحدثنا عن أبي سعيد الوُحاظي، فنظرنا فإذا هو عبد القدوس»، وقال ابن معين في رواية الدوري ـ وتبعه ابن الجارود ـ: «إذا لم يُسَمِّ بقية الرجل الذي يروي عنه، وكناه، فاعلم أنه لا يساوي شيئاً»، وقال يعقوب بن شيبة: «ويحدث عن قوم متروكي الحديث، وعن الضعفاء، ويَحيد عن أسمائهم إلى كناهم، وعن كناهم إلى أسمائهم»، وقال الفسوي: «فيَكْني الضعيف المعروف بالاسم، ويسمي المعروف بالكنية باسمه»، وقال الذهبي في ذيل الديوان: «ويدلس الأسماء».

ومثال ذلك هو نفس المثال الذي سبق في تدليس التسوية، حيث جمع فيه بقية بين تدليسين.

وقد أكثر بقية من التدليس بأنواعه المذكورة، وقصده من ذلك ـ في غالب الأحيان ـ إسقاط الضعفاء، والمتروكين، وإخفاؤهم، وهذا شر المقاصد، ويحرم فعله، لكنه لا يجرح الراوي كما هو عليه العمل عند جمهور النقاد، بل يرى هؤلاء أنه لا بد من بيان الاتصال لقبول رواية المدلس. لذا قال الذهبي في ترجمة بقية في سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٥٨: «وهو أيضاً ضعيف الحديث إذا قال: عن. فإنه مُدَلِّس».

وقد اعتذر الذهبي عن بقية في تدليسه عن الضعفاء والمتروكين، فقال في ميزان الاعتدال ١/ ٣٣٩: «وقال أبو الحسن بن القطان: بقية يدلس عن الضعفاء، ويستبيح ذلك، وهذا إن صح مفسد لعدالته. قلت: نعم ـ والله ـ صح هذا عنه أنه يفعله، وصح عن الوليد بن مسلم ـ بل وعن جماعة كبار ـ فعله، وهذه بلية منهم، ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد، وما جوزوا على ذلك الشخص الذي يسقطون ذكره بالتدليس أنه تعمد الكذب. هذا أمثل ما يعتذر به عنهم». ويضاف إلى هذا الاعتذار عن بقية أن بعض التدليس في حديثه هو من عمل تلامذته ـ ينظر قول ابن حبان السابق.

فتبين من ذلك كله أن الرواية عن المجهولين والمتروكين، والتدليس عنهم، لا تخرج الرجل عن حد الثقات، ولا تؤثر في حديثه المستقيم، أي الذي رواه عن الثقات، مصرحاً فيه بالسماع، ونحوه. لكن ليس من دَلَّس، وأكثر الرواية عن المجهولين، والمتروكين، كمن لم يفعل ذلك.

والذين ضعفوا بقية مطلقاً لم يحملوا عليه غير هذين الأمرين، لذا فإن أقوالهم مرجوحة لما بينته، وقد بالغ بعضهم فادّعى الإجماع على أن بقية ليس بحجة ـ كذا بإطلاق ـ، وبعضهم زعم أن أكثر أهل العلم يضعفون بقية في حديث الشاميين، وغيرهم. =

٢٠٨ ـ خت بخ م ٤: بكر بن سَوَادة بن ثُمامة أبو ثُمامة الجُذامي، المصري، الفقيه. مات[1] سنة بضع وعشرين ومئة[2][3].

= وقول أبي إسحاق الفَزَاري الذي نقله عنه ابن محرز، معارض بقوله الذي نقله عنه الترمذي، والعقيلي.

وأما قول أبي مُسْهر: «بقية، أحاديثه ليست نقية...» فمراده به ما رواه عن المجهولين، والضعفاء، والمتروكين. بدليل قوله الآخر: «فإذا أخذت حديثه عن الثقات فهو ثقة».

وما ذكره الحازمي من أن مسلماً أخرج له على سبيل الاحتجاج، ليس بمستقيم، وإنما روى له متابعة كما ذكر جماعة من الأئمة. والحديث الذي أخرجه له مسلم هو في كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ٢/ ١٠٥٣.

وأما ما ذكره بعض الأئمة من استقامة حديثه عن أهل الشام دون غيرهم، فلا يقبل على إطلاقه، لأنه دلَّس عن بعض أئمة الشاميين مسقطاً للضعفاء بينه وبينهم كما سبق في كلام أبي أحمد الحاكم.

وخلاصة القول: إن بقية صدوق، حسن الحديث ـ في أقل أحواله ـ فيما روى عن الثقات، مصرحاً بالاتصال فيما بينه وبينهم، مع السلامة من تدليس التسوية. وأما ما رواه عن المجهولين، والضعفاء، والمتروكين، أو دلسه عنهم، فهو ضعيف ـ وهذا الضعف يختلف في اللين والشدة حسب ضعف هؤلاء.

والضعف الذي في حديثه غالب فيما رواه عن غير الشاميين. والله أعلم.

(١) مات بإفرِيْقِيَّة، وقيل: غرق في مجاز الأندلس، وقيل: مات بمصر.

(٢) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٧/ ٥١٤: «توفي في خلافة هشام بن عبد الملك». وكانت خلافة هشام من شعبان سنة خمس ومئة، إلى شهر ربيع الآخر سنة خمس وعشرين ومئة. وقد صرح بعضهم ـ ومنهم ابن يونس، والذهبي ـ بوفاته سنة ثمان وعشرين.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٥١٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٩، الطبقات ٢٩٥، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٨٩ ـ ٩٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٨٦، الثقات ٤/ ٧٦، ٦/ ١٠٣ ـ ١٠٤، مشاهير علماء الأمصار ١٢٠، رجال صحيح مسلم ١/ ٩١، الأنساب ٣/ ٢٢٥، الكاشف ١/ ١٦١ ـ ١٦٢، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٥٠، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٤ ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٨٣ ـ ٤٨٤، تقريب التهذيب ١٢٦، فتح الباري ٧/ ٤٢٠، حسن المحاضرة ١/ ٢٩٨، خلاصة التذهيب ٥١.

قال النسائي: ثقة[(١)(*)].

٢٠٩ ـ ع: بَكْر بن عبد الله[(٢)] أبو عبد الله المُزَني، البصري، الفقيه، العابد، الفاضل، الواعظ. مات سنة ثمان ومئة، ويقال: سنة ست ومئة[(٣)(٤)].

---

(١) تهذيب الكمال ٤/ ٢١٥، تهذيب التهذيب ١/ ٤٨٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن سعد: وكان ثقة إن شاء الله؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به؛ وقال الدكتور بشار: ووثقه أبو العَرَب القَيْرَوَاني؛ وقال ابن حبان في الثقات: يخطئ؛ وفي مشاهير علماء الأمصار: من ثقات أهل مصر؛ وقال ابن خَلْفون: كان فقيهاً مفتياً جليلاً، فاضلاً، ثقة. قاله غير واحد؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد ابن حجر: فقيه.

الطبقات الكبرى ٧/ ٥١٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٨٦، الثقات ٦/ ١٠٤، مشاهير علماء الأمصار ١٢٠، الكاشف ١/ ١٦٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٤ ب، تقريب التهذيب ١٢٦، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٤/ ٢١٦.

فقد اتفق الأئمة على كمال ثقة بكر بن سَوَادة، سوى أبي حاتم الرازي، وأبي حاتم بن حبان في موضع. فأما الرازي فقد حمله التعنت على إنزاله عن الدرجة العالية، وأما ابن حبان فالذي أوقعه في ذلك تفريقه بين اثنين، هما واحد، ففي التابعين من كتاب الثقات ٤/ ٧٦ ترجم لبكر بن سوادة الجُذامي، ولم يشر إلى أي خطأ له. وفي أتباع التابعين من الكتاب السابق ٦/ ١٠٣ ـ ١٠٤ ترجم لبكر بن سوادة المصري، وقال فيه: «يخطئ». فالجُذامي ثقة مطلقاً عند ابن حبان في كتاب الثقات ـ وإن لم يصرح بذلك ـ، ويؤكد هذا قوله فيه في كتاب المشاهير: «من ثقات أهل مصر».

وخلاصة القول: إن بكر بن سَوَادة الجُذامي المصري ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) اختُلف في بكر، هل هو أخو علقمة بن عبد الله المُزَني، أم آخر. والأكثرون على الأول.

(٣) ذهب جماعة من الأئمة إلى أنه توفي سنة ست ومئة، بَيْد أن ابن سعد، والذهبي رَجَّحا سنة ثمان.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٠٩ ـ ٢١١، تاريخ الدوري عن ابن معين=

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

٢١٠ ـ ع: بَكْر بن عمرو، ويقال: ابن قيس، أبو الصِّدِّيق النَّاجي، البصري. مات سنة ثمان ومئة[(٢)][(٣)].

= ٢/ ٦٢، الطبقات ٢٠٧، تاريخ خليفة ٣٣٨ ـ ٣٣٩، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٤٠، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٩٠ ـ ٩١، التاريخ الصغير ١/ ٢٥٤، معرفة الثقات ١/ ٢٥١، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٧٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٨٨، الثقات ٤/ ٧٤، مشاهير علماء الأمصار ٩٠، الهداية والإرشاد ١/ ١١٣ ـ ١١٤، رجال صحيح مسلم ١/ ٩٠، التعديل والتجريح ١/ ٤٢٧، تهذيب الكمال ٤/ ٢١٦ ـ ٢١٩، الكاشف ١/ ١٦٢، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٣٢ ـ ٥٣٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٤ ب ـ ٢٥ ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٨٤ ـ ٤٨٥، تقريب التهذيب ١٢٧، خلاصة التذهيب ٥١.

(١) تهذيب الكمال ٤/ ٢١٨، تهذيب التهذيب ١/ ٤٨٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن سعد: وكان ثقة، ثبتاً، مأموناً، كثير الحديث، حجة، وكان فقيهاً؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسج: ثقة؛ وقال ابن المديني: كان من خيار الناس؛ وقال العجلي، وأبو زرعة: ثقة. زاد أبو زرعة: مأمون؛ وقال موسى بن هارون الحَمَّال: ما كان في زمن هؤلاء الأربعة مثلهم: الحسن، ومحمد، وبكر، ومُطَرِّف ـ (يعني ابن عبد الله بن الشِّخِّير) ـ؛ وقال أبو عمر المُنْتَجِيْلي: كان تابعياً ثقة؛ وقال الذهبي في الكاشب: ثقة، إمام؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام... الحُجَّة... أحد الأعلام، يذكر مع الحسن، وابن سيرين؛ وقال ابن حجر: ثقة ثبت جليل. وذكره ابن حبان في الثقات.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٠٩، معرفة الثقات ١/ ٢٥١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٨٨، الثقات ٤/ ٧٤، تهذيب الكمال ٤/ ٢١٨، الكاشف ١/ ١٦٢، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٣٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٥ ب، تقريب التهذيب ١٢٧.

فقد اتفق الأئمة جميعهم على كمال ثقة بكر بن عبد الله، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) ينظر عن وفاته أيضاً تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٤/ ٢٢٤.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٢٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦٢ ـ=

قال النسائي: ثقة(١)(*).

=٦٣، الطبقات ٢٠٦، تاريخ خليفة ٣٣٨ ـ ٣٣٩، الأسامي والكنى ٤٦، التاريخ الكبير ٢/١/٩٣، التاريخ الصغير ١/٢٦١، الكنى والأسماء لمسلم ١/٤٥٠، المعرفة والتاريخ ٣/٦٧، ٦٩، ٢٠٣، الكنى والأسماء ٢/١٤، الجرح والتعديل ١/١/٣٩٠، الثقات ٤/٧٤، المؤتلف والمختلف ٣/١٤٣٨، تاريخ أسماء الثقات ٧٩، الهداية والإرشاد ١/١١٤، رجال صحيح مسلم ١/٩٠ ـ ٩١، التعديل والتجريح ١/٤٢٨، الإكمال ٥/١٧٦، تهذيب الكمال ٤/٢٢٣ ـ ٢٢٤، ميزان الاعتدال ٤/٥٣٩، المغني في الضعفاء ٢/٧٩٢، الكاشف ١/١٦٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/٢٦ أ، تهذيب التهذيب ١/٤٨٦، تقريب التهذيب ١٢٧، هدي الساري ٣٩٣، خلاصة التذهيب ٥١ ـ ٥٢.

(١) تهذيب الكمال ٤/٢٢٤، تهذيب التهذيب ١/٤٨٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمُعدِّلون: قال ابن معين ـ في رواية الدوري، وابنِ أبي خَيثمة ـ، وأبو زرعة، وابنُ خَلْفون، والذهبي في الكاشف: ثقة؛ وقال الذهبي أيضاً في الميزان، والمغني: صدوق؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن سعد: ويتكلمون في أحاديثه ويستنكرونها؛ وقال العقيلي في ترجمة زيد بن الحَوَاري العَمِّي: حدثني جعفر بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن إدريس، عن كتاب أبي الوليد بن أبي الجارود، عن يحيى بن معين، قال: زيد العَمِّي، وأبو الصِّدِّيق الناجي يكتب حديثهما، وهما ضعيفان.

الطبقات الكبرى ٧/٢٢٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٦٢، الضعفاء الكبير ٢/٧٤، الجرح والتعديل ١/١/٣٩٠، الثقات ٤/٧٤، تاريخ أسماء الثقات ٧٩، ميزان الاعتدال ٤/٥٣٩، المغني في الضعفاء ٢/٧٩٢، الكاشف ١/١٦٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/٢٦ أ، تقريب التهذيب ١٢٧.

فقد اتفق النقاد على توثيق وتعديل بكر بن عمرو النَّاجي، سوى ابن سعد، وابن معين فيما زعم الزاعم، بيد أن كلامهما مبهم غير مفسر، عارضه توثيق وتعديل، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر. هذا فضلاً عن أن المشهور عن ابن معين توثيقه المطلق له، ويضاف إلى هذا عدم اتصال السند الذي نقل العقيلي به التضعيف عن ابن معين.

فتبين أن الصواب فيه هو قول الفريق الأول، غير أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها؛ فالجمهور على التوثيق المطلق، والذهبي وحده ـ في بعض كتبه ـ جعله=

٢١١ ـ س: بَكْر بن عيسى أبو بِشْر الرَّاسِبي، البصري. مات سنة أربع ومئتين[(١)].

قال النسائي: ثقة[(٢)(*)].

٢١٢ ـ خ م د ت س: بكر بن مُضَر[(٣)] أبو محمد، ويقال: أبو عبد الملك[(٤)] المصري، العابد. ولد سنة ثلاث ومئة، أو سنة اثنتين، أو

= في الدرجة الأخيرة من درجات المحتج بهم، فقال: «صدوق». مع أنه تابع الجمهور في كتاب الكاشف. والذي حمله على إنزاله عن الدرجة العالية هو قول ابن سعد ليس إلا، وقد تقدم أن كلام ابن سعد مبهم يفتقر إلى بيان.

وخلاصة القول: إن أبا الصِّدِّيق النَّاجي ثقة ـ كما قال النسائي، وغيره من الجهابذة ـ صحيح الحديث في غير ما استنكر عليه. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/٩٢، الجرح والتعديل ١/١/٣٩١، الثقات ٨/١٤٦، ١٤٩، تهذيب الكمال ٤/٢٢٤ ـ ٢٢٥، الكاشف ١/١٦٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/٢٦ أ، تهذيب التهذيب ١/٤٨٦، تقريب التهذيب ١٢٧، خلاصة التذهيب ٥٢.

(٢) تهذيب الكمال ٤/٢٢٥، تهذيب التهذيب ١/٤٨٦.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه:**

قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ حدث عن بكر بن عيسى بحديث فأحسن الثناء عليه؛ وقال ابن خَلْفون: هو معدود في أصحاب شعبة الثقات، في الطبقة السادسة منهم، مع وَهْب بن جَرير...؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ١/١/٣٩١، الثقات ٨/١٤٦، ١٤٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/٢٦أ، تقريب التهذيب ١٢٧.

فقد اتفقوا على أن بكر بن عيسى الراسِبي ثقة مطلقاً، فهو صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) تنظر بقية نسبه في التاريخ الكبير ٢/١/٩٥.

(٤) وقد شذ بعضهم فقال في كنيته غير ذلك. وكان بكر مولى شُرَحْبيل بن حَسَنة الكِنْدي حليف بني زُهْرة القرشيين. ولهذا نسبه بعضهم إلى قريش.

سنة مئة، ومات يوم الثلاثاء ـ وكان يوم عرفة ـ سنة أربع وسبعين ومئة، ويقال: سنة ثلاث[1].

قال النسائي: ثقة[2](*).

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٥١٧، الطبقات ٢٩٦، العلل ومعرفة الرجال ٢/٣٢، ٣٣٤ ـ ٣٣٥، التاريخ الكبير ٢/١/٩٥، التاريخ الصغير ٢/٢٠٨، معرفة الثقات ١/٢٥٢، المعرفة والتاريخ ١/١٦٤، ١٦٥، ٢/٤٤٦، الجرح والتعديل ١/١/٣٩٢ ـ ٣٩٣، الثقات ٦/١٠٤ ـ ١٠٥، مشاهير علماء الأمصار ١٩١، تاريخ أسماء الثقات ٧٨، الهداية والإرشاد ١/١١٥، رجال صحيح مسلم ١/٩١، التعديل والتجريح ١/٤٢٦ ـ ٤٢٧، تهذيب الكمال ٤/٢٢٧ ـ ٢٣٠، الكاشف ١/١٦٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/٢٦ ب، تهذيب التهذيب ١/٤٨٧ ـ ٤٨٨، تقريب التهذيب ١٢٧، خلاصة التذهيب ٥٢.

(٢) تهذيب الكمال ٤/٢٢٩، تهذيب التهذيب ١/٤٨٧.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه:**

قال ابن معين في رواية الدارمي ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ثقة؛ وقال البخاري: كناه لنا قُتَيْبة ـ (يعني ابن سعيد الثَّقفي) ـ، وأثنى عليه خيراً؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ثقة، ليس به بأس؛ وقال ابن الأخْرم: بلغني أن أحمد بن حنبل قَصَدَ قُتَيْبة بن سعيد، فقال: يا أبا رَجَاء، أَخْرِج لي كتاب بكر بن مُضَر، فإنه كان رجلاً صالحاً؛ وقال العجلي، والفسوي، وأبو حاتم: ثقة. زاد أبو حاتم: وبكر بن مُضَر أحبّ إليّ من مُفَضَّل بن فَضَالة، وبكر بن مضر ونافع بن يزيد متقاربان؛ وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: من الأثبات في الروايات؛ وقال ابن شاهين: ثقة؛ وقال الخليلي فيه وفي ابنه إسحاق: ثقتان؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد ابن حجر: ثبت. وذكره ابن حبان في الثقات.

العلل ومعرفة الرجال ٢/٣٢، التاريخ الكبير ٢/١/٩٥، معرفة الثقات ١/٢٥٢، المعرفة والتاريخ ٢/٤٤٦، الجرح والتعديل ١/١/٣٩٢، ٣٩٣، الثقات ٦/١٠٤ ـ ١٠٥، مشاهير علماء الأمصار ١٩١، تاريخ أسماء الثقات ٧٨، تهذيب الكمال ٤/٢٢٩، الكاشف ١/١٦٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/٢٦ ب، تقريب التهذيب ١٢٧.

فالأئمة جميعهم متفقون على أنه ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

٢١٣ ـ م ٤: بكر بن وائل بن داود التَّيْمي، أو اللَّيْثي، الكوفي[(١)(٢)].

قال النسائي: ليس به بأس[(٣)(*)].

---

(١) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٤/ ٢٣١: «وذكره الذهبي في وفيات الطبقة الرابعة عشرة ١٣١ ـ ١٤٠ من تاريخه».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٩٥ ـ ٩٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٩٣، الثقات ٦/ ١٠٣، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٩، رجال صحيح مسلم ١/ ٩٢، الإرشاد ١١أ، تهذيب الكمال ٤/ ٢٣٠ ـ ٢٣١، ميزان الاعتدال ١/ ٣٤٨، الكاشف ١/ ١٦٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٦ ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٨٨، تقريب التهذيب ١٢٧، خلاصة التذهيب ٥٢.

(٣) تهذيب الكمال ٤/ ٢٣١، تهذيب التهذيب ١/ ٤٨٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمُعدِّلون: قال أبو حاتم: صالح؛ وقال الدارقطني: ثقة، ثقة؛ وقال الحاكم: وائل وابنه بكر ثقتان؛ وقال الخليلي، والذهبي في الميزان: ثقة؛ وقال الذهبي أيضاً في الكاشف، وابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه شعبة بن الحجاج، وقد كان نقي الشيوخ.

ب ـ المُضَعِّفون: قال عبد الحق الإشبيلي: ضعيف.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٩٣، الثقات ٦/ ١٠٣، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٩، الإرشاد ١١ أ، ميزان الاعتدال ١/ ٣٤٨، الكاشف ١/ ١٦٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٦ ب، تقريب التهذيب ١٢٧.

فالعلماء متفقون على توثيقه وتعديله، سوى عبد الحق في أحكامه الوسطى حيث قال فيه: «ضعيف»، وقد تعقبه ابن القطان في كتابه الجليل: بيان الوهم والإيهام، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٤٨٨: «ورد ذلك عليه ابن القطان فأجاد، وقال: لم يذكره أحد ممن صَنَّف في الضعفاء، ولا قال فيه أحد: إنه ضعيف». وقد أورد الذهبي بكر بن وائل في ميزان الاعتدال ١/ ٣٤٨ لأجل قول عبد الحق، واستنكره عليه، فقال: «قال الحافظ عبد الحق: ضعيف. فهذا شيء ما سُبق إليه، بل هو ثقة، احتج به مسلم». =

٢١٤ ـ ر م د س ق: بُكَيْر بن الأَخْنَس[1] اللَّيْثي، ويقال: السَّدُوسي، الكوفي[2][3].

قال النسائي: ثقة[4](*).

= بَيْد أن المعدلين لم يتفقوا على تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وهم: الدارقطني، والحاكم، والخليلي، والذهبي في الميزان، والبعض الآخر جعله في درجة تالية، وهم: أبو حاتم، والذهبي في الكاشف، وابن حجر. أما أبو حاتم فقال فيه: «صالح»، وهذه العبارة كثيراً ما يستعملها فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة ـ كما سبق في ترجمة الأزرق بن قيس ـ. وأما الذهبي فإنه قال في الكاشف: «صدوق»، لكنه في الميزان وثقه مطلقاً، وقد تبعه ابن حجر على عبارته في الكاشف. ولم يذكر هؤلاء الذين أنزلوه عن الدرجة العالية للثقات السبب في ذلك، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن بكر بن وائل بن داود ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال البخاري في التاريخ الكبير ٢/١/١١٢: «بُكَيْر بن الأَخْنَس، ويقال: ابن فيروز». وقد فرق ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ـ اعتماداً على أبيه ـ بين ابن الأَخْنَس، وابن فَيْروز.

(٢) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٤/٢٣٦: «وحدد الإمام الذهبي وفاته بين سنة ١١١ وسنة ١٢٠ حينما ذكره في الطبقة الثانية عشرة من تاريخ الإسلام».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣١١، التاريخ الكبير ٢/١/١١٢، معرفة الثقات ١/٢٥٣، الجرح والتعديل ١/١/٤٠١ ـ ٤٠٢، الثقات ٤/٧٦، ٦/١٠٥، رجال صحيح مسلم ١/٩٣، تهذيب الكمال ٤/٢٣٥ ـ ٢٣٦، الكاشف ١/١٦٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/٢٦ ب، ٢٨ أ، ذيل ميزان الاعتدال ١٥٩ ـ ١٦٠، تهذيب التهذيب ١/٤٨٩ ـ ٤٩٠، تقريب التهذيب ١٢٧، خلاصة التذهيب ٥٢.

(٤) تهذيب الكمال ٤/٢٣٦، ذيل ميزان الاعتدال ١٦٠، تهذيب التهذيب ١/ ٤٨٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمعدِّلون: قال ابن معين في رواية الكَوْسج: ثقة؛ وقال أبو خَيْثمة=

٢١٥ ـ ع: بُكير بن عبد الله بن الأَشَج أبو عبد الله، ويقال: أبو يوسف[١] القرشي، ويقال: الأشْجعي مولاهم، المدني، نزيل مصر، وينسب إلى جده كثيراً. مات[٢] سنة سبع وعشرين ومئة، وقيل: سنة ثمان وعشرين، وقيل: سنة اثنتين وعشرين، وقيل: سنة عشرين، وقيل: سنة سبع عشرة[٣].

=زهير بن حرب في رواية أبي داود من رواية الآجري: شيخ جائز الحديث؛ وقال العجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ **المُلَيِّنون**: قال ابن عبد البر: وليس بحجة فيما يتفرد به.

معرفة الثقات ١/٢٥٣، الجرح والتعديل ١/١/٤٠٢، الثقات ٤/٧٦، ٦/١٠٥، الكاشف ١/١٦٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/٢٨ أ، ذيل ميزان الاعتدال ١٦٠، تقريب التهذيب ١٢٧.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه على أمرين: أولهما: أن قول أبي خَيثمة السابق جعله ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/٤٨٩ لأبي داود الذي رواه عنه. وثانيهما: أن الخزرجي نقل في خلاصة التذهيب ٥٢ عن ابن معين قوله فيه: «صالح». وهذا لم أجده عند غيره، مع أنه لم يشر إلى قول آخر لابن معين، مما يرجح الوهم في هذا النقل.

ثم أقول: اتفق النقاد ـ وفيهم بعض المتشددين ـ على كمال ثقة بكير بن الأخنس، سوى أبي خيثمة، وابن عبد البر، فالأول أنزله عن الدرجة العالية للثقات، والآخر لينه، ولم يأتيا ببرهان على ما ذهبا إليه. والتوثيق مقدم على الجرح غير المفسر، ويقاس عليه تقديم التوثيق المطلق على المقيد الذي لم يبين فيه السبب.

هذا، ولا يجمل من متأخر ـ كابن عبد البر ـ أن ينقض حكم المتقدمين لأجل وهم، أو غرابة، فالمتقدمون أعلم وأعرف بمن قاربوا عصره من المتأخرين.

وخلاصة القول: إن بُكير بن الأخنس ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ينظر في كنيته أيضاً الهداية والإرشاد ١/١٢٤، والتعديل والتجريح ١/٤٤٠.

(٢) قال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار ١٨٨: «كان يقيم بالمدينة مدة وبمصر زماناً، ومات بالمدينة».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٣٠٨، الطبقات ٢٦٣، ٢٦٨، =

قال النسائي: ثقة ثبت مأمون(١)(*).

= تاريخ خليفة ٣٥٤، ٣٨٢، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٣١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١١٣، التاريخ الصغير ١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨، ٣٠٧، معرفة الثقات ١/ ٢٥٤، المعرفة والتاريخ ١/ ٦٦٢، ٢/ ٤٤١، التاريخ ١/ ٤٢٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤، الثقات ٦/ ١٠٥ ـ ١٠٦، مشاهير علماء الأمصار ١٨٨، تاريخ أسماء الثقات ٧٨ ـ ٧٩، الهداية والإرشاد ١/ ١٢٣ ـ ١٢٤، رجال صحيح مسلم ١/ ٩٢ ـ ٩٣، التعديل والتجريح ١/ ٤٣٩ ـ ٤٤١، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٣٥، تهذيب الكمال ٤/ ٢٤٢ ـ ٢٤٦، الكاشف ١/ ١٦٣، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٧٠ ـ ١٧٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٧ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٩١ ـ ٤٩٣، تقريب التهذيب ١٢٨، خلاصة التذهيب ٥٢.

(١) التعديل والتجريح ١/ ٤٤١، تهذيب الكمال ٤/ ٢٤٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٧ ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٩٢، ٤٩٣. لكن أسقط المزي عبارة: «مأمون». وزاد الباجي: «ورفعه، وعظم أمره». وزاد مُغُلْطاي: «وعظم شأنه». وينظر ميزان الاعتدال ٢/ ٦٥٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن وهب في رواية أحمد بن صالح المصري ـ كما في التاريخ ـ: قَلَّ ما ذكر مالك بكير بن عبد الله بن الأشَج إلا قال: كان عالماً؛ وقال مالك بن أنس ـ كما في تاريخي البخاري ـ: وكان من صلحاء الناس؛ وقال مَعْن بن عيسى: ما ينبغي لأحد أن يَفْضُل أو يَفُوق بكير بن الأشج في الحديث؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال يحيى بن عبد الله بن بُكير ـ كما في التعديل والتجريح ـ: بنو عبد الله بن الأشج ثلاثة، لا ندري أيهم أفضل: بكير، ويعقوب، وعمر؛ وقال ابن معين في رواية الدوري ـ كما في الجرح والتعديل: ثقة؛ وقال ابن المديني في رواية أبي الحسن بن البَرَاء: لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم من ابن شهاب ـ (يعني الزهري) ـ، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأبي الزِّناد ـ (يعني عبد الله بن ذَكوان) ـ، وبُكير بن عبد الله بن الأشَج؛ وقال أحمد بن حنبل ـ في رواية حرب بن إسماعيل الكَرْماني ـ، والعجليُّ: ثقة. زاد أحمد بن حنبل: صالح؛ وقال الفسوي بعد أن ذكر أثراً في سنده بكير عن بُسْر بن سعيد: وبكير، وبُسْر ثقتان، تقوم روايتهما مقام الحجة؛ وقال أبو حاتم: من علماء أهل المدينة؛ وفي تاريخ ابن يونس ـ كما في كتاب مُغُلْطاي ـ: كان من نبلاء الناس؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان من صلحاء الناس؛ وفي المشاهير: من ثقات أهل مصر وقرائهم؛ وقال ابن مَنْجُوْيه: كان من صلحاء الناس؛ وقال النووي: واتفقوا =

وقال أيضاً: وهم ثلاثة إخوة: يعقوب وبكير وعمر، وأجلهم وأكثرهم حديثاً بكير[1].

=على جلالته، وتوثيقه، وعلمه؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثبت، إمام، وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الثقة، الحافظ... أحد الأعلام... وكان من أئمة الإسلام؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن شاهين في الثقات.

الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٣٠٨، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١١٣، التاريخ الصغير ١/ ٢٧٧، معرفة الثقات ١/ ٢٥٤، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٤١، التاريخ ١/ ٤٢٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤، الثقات ٦/ ١٠٥، مشاهير علماء الأمصار ١٨٨، تاريخ أسماء الثقات ٧٨ ـ ٧٩، رجال صحيح مسلم ١/ ٩٢، التعديل والتجريح ١/ ٤٤١، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٣٥، الكاشف ١/ ١٦٣، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٧٠، ١٧١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٧ ب، تقريب التهذيب ١٢٨.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه على أمرين ينبغي التنبيه عليهما: أولهما: أن قول مالك الذي نقلته عن تاريخي البخاري جعله بعضهم للبخاري، مع أن العبارة صريحة ـ وخاصة في التاريخ الصغير ـ في كونه لمالك رضي الله عنه. وثانيهما: أنهم اختلفوا في سبب عدم رواية مالك عنه، فزعم ابن المديني أنه لأجل سوء رأي بكير في ربيعة، قال علي بن المديني في رواية ابن البَرَاء ـ كما في التعديل والتجريح ١/ ٤٤٠ ـ: «أدرك مالك بُكيراً، وما سمع منه، وكان بكير سيء الرأي في ربيعة، وأظنه تركه من أجل ربيعة، وإنما عرف مالك بكيراً بنظره في كتاب مَخْرَمة بن بكير». وجعل الإمام أحمد السبب غياب بكير عن المدينة، فقال ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٣١ ـ: «كان مالك بن أنس يتلهف على بُكير بن الأشج، وكان غاب عن المدينة، ويقولون: إن مرسلات مالك التي يقول: بلغني عن فلان. أخذها من كتب بكير، يقولون عن ابنه»، وقد أشار العجلي إلى ما ذهب إليه أحمد بن حنبل، فقال في معرفة الثقات ١/ ٢٥٤: «ولم يسمع مالك منه، خرج من المدينة قديماً، سكن مصر، والمصريون رواة عنه».

ثم أقول: اتفق النقاد على أن بكير بن عبد الله بن الأشج ثقة مطلقاً، بل فوق الثقة، فهو إذاً صحيح الحديث. وقد أجاد النسائي بقوله فيه: «ثقة ثبت مأمون». ومن قال فيه: «كان من صلحاء الناس» أراد أنه ثقة في دينه وفي حديثه. والله أعلم.

(١) السنن الكبرى ٥٣.

٢١٦ ـ ٤: بُكَيْر بن عطاء اللَّيثي، الكوفي[(١)].

قال النسائي: ثقة[(٢)(*)].

٢١٧ ـ م[(٣)] ت س: بُكير بن مِسْمار أبو محمد القرشي، الزُّهري مولاهم، المدني. مات سنة ثلاث وخمسين ومئة[(٤)].

---

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦٣ ـ ٦٤، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٥٢، ٢/ ١٤٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١١١، المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٥، ٢٣٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٠٢، الثقات ٤/ ٧٦، تهذيب الكمال ٤/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠، الكاشف ١/ ١٦٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٩ أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٩٤، تقريب التهذيب ١٢٨، خلاصة التذهيب ٥٢.

(٢) تهذيب الكمال ٤/ ٢٤٩، تهذيب التهذيب ١/ ٤٩٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الكَوْسَج، وأبو داود في رواية الآجري، والفسويُّ ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: ثقة؛ ونقل مُغُلْطاي عن الفسوي قوله فيه أيضاً: لا بأس به؛ وقال أبو حاتم: شيخ صالح لا بأس به؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٠٢، الثقات ٤/ ٧٦، الكاشف ١/ ١٦٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٩ أ، تقريب التهذيب ١٢٨.

فقد اتفق الأئمة على أنه ثقة مطلقاً، سوى أبي حاتم المتعنت حيث جعله في مرتبة تالية دون أن يبين السبب. وما نقله مُغُلْطاي عن الفسوي: «لا بأس به» يحمل على القول الأول الموجود في كتابه.

وقد استنكر البخاري وغيره سنداً فيه بُكير بن عطاء، بَيْد أنهم لم يجعلوا النكارة منه. ينظر التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١١١، والعلل الكبير ٢/ ٧٨٧ ـ ٧٨٨ مع تعليقات المحقق، وتهذيب الكمال ٤/ ٢٤٩ مع حاشية المُخَرِّج.

وخلاصة القول: إن بكير بن عطاء الليثي ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٣٥١: «وقال الحاكم: استشهد به مسلم في موضعين».

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٣٥٣، الطبقات ٢٧٠، التاريخ=

قال النسائي: ليس به بأس[1](*).

=الكبير ٢/ ١/ ١١٥، معرفة الثقات ١/ ٢٥٤، الضعفاء الكبير ١/ ١٥٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٠٣، الثقات ٦/ ١٠٥، مشاهير علماء الأمصار ١٣٠، الكامل ٢/ ٤٧٤، رجال صحيح مسلم ١/ ٩٣، تهذيب الكمال ٤/ ٢٥١ ـ ٢٥٢، ميزان الاعتدال ١/ ٣٥٠ ـ ٣٥١، المغني في الضعفاء ١/ ١١٥، ديوان الضعفاء ٣٦، من تكلم فيه وهو موثق ٥٥ ـ ٥٦، الكاشف ١/ ١٦٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٩ أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٩٥، تقريب التهذيب ١٢٨، خلاصة التذهيب ٥٢.

(١) تهذيب الكمال ٤/ ٢٥٢، ميزان الاعتدال ١/ ٣٥١، تهذيب التهذيب ١/ ٤٩٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن سعد: وله أحاديث، وهو قريب من أخيه ـ (وقد قال في أخيه مهاجِر: وله أحاديث، وليس بذاك، وهو صالح الحديث) ـ؛ وقال العجلي، وابن حبان ـ ضمن ترجمة سَميه في المجروحين ـ: ثقة؛ وقال ابن عدي في الكامل ـ كما في نسخة الظاهرية، وأحمد الثالث ـ: روى عنه أبو بكر الحنفي ـ (يعني عبد الكبير بن عبد المجيد) ـ أحاديث لا أعرف فيها شيئاً منكراً، وعندي أنه مستقيم الحديث، فاستغنى عن أن أذكر له حديثاً لاستقامة حديثه، ولأن من روى عنه صدوق؛ وزادت نسخة أحمد الثالث كلاماً قبل هذا، وهو: لم أجد في رواياته حديثاً منكراً، وأرجو أنه لا بأس به؛ وقال الذهبي في المغني، والديوان: صدوق؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: صالح الحديث؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال البخاري: وسمع الزهري، روى عنه أبو بكر الحَنَفي، فيه بعض النظر؛ وقال ابن حزم: ضعيف؛ وقال الذهبي في الكاشف: فيه شيء.

الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٣٥٣، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١١٥، معرفة الثقات ١/ ٢٥٤، الثقات ٦/ ١٠٥، المجروحين ١/ ١٩٤، الكامل نسخة الظاهرية ٣٩ ب، ونسخة أحمد الثالث ١٧١ أ، المحلى ٩/ ٦٨٥، المغني في الضعفاء ١/ ١١٥، ديوان الضعفاء ٣٦، من تكلم فيه وهو موثق ٥٦، الكاشف ١/ ١٦٤، تقريب التهذيب ١٢٨.

لقد فرق ابن حبان بين بكير بن مِسْمار الزهري أخو مهاجر، وبكير بن مسمار الذي يروي عن الزهري، فذكر الأول في الثقات ٦/ ١٠٥ وقال: «وليس هذا ببكير بن مسمار الذي يروي عن الزهري، ذاك ضعيف»، وذكر الآخر في المجروحين ١/ ١٩٤=

....

=وقال: «ليس هو أخو مهاجر بن مسمار، ذاك مدني ثقة». وتبع ابنُ حجر ابنَ حبان على هذا التفريق في تقريب التهذيب ١٢٨ فقال في الأول: «صدوق» وفي الآخر: «ضعيف».

لكن البخاري جمع بينهما في تاريخه الكبير ٢/ ١/ ١١٥ فقال: «بكير بن مسمار أخو مهاجر مولى سعد بن أبي وقاص القرشي المديني. . . وسمع الزهري، روى عنه أبو بكر الحنفي، فيه بعض النظر». بَيْد أن غمزه كان فيما روى عن الزهري، قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٩ أ: «وفي قول المزي في هذه الترجمة ـ (يعني من تهذيب الكمال ٤/ ٢٥٢) ـ: قال البخاري: فيه نظر. نظر، لأن البخاري لم يقل هذا إلا في الذي روى عن الزهري، وذلك أنه قال: بكير بن مسمار أخو مهاجر مولى سعد بن أبي وقاص. ثم قال بعد كلام: وسمع الزهري، روى عنه أبو بكر الحنفي. ثم قال: في بكير هذا نظر. يعني الذي روى عن الزهري، لا الأول، لأن الإشارة تنصرف إليه لا إلى الأول، وإن كان قد جعلهما ترجمة واحدة، فقد بين ابن حبان وجه التفرقة، وكأنه أشبه. والله أعلم».

وقد ارتضى الذهبي الجمع، فلم يذكر في كتبه إلا ترجمة واحدة بهذا الاسم، وأوقعه جمعه هذا في وهم حيث قال في عدد من كتبه: «لينه ابن حبان» مع أن ابن حبان وثق رجلاً، وضعف آخر.

ولو سلمنا صحة الجمع فإن ابن عدي قال في كامله: «روى عنه أبو بكر الحنفي أحاديث لا أعرف فيها شيئاً منكراً، وعندي أنه مستقيم الحديث، فاستغنى عن أن أذكر له حديثاً لاستقامة حديثه». فالبخاري غمزه فيما رواه أبو بكر الحنفي عنه عن الزهري. وابن عدي مَحَّص هذه الروايات فوجدها مستقيمة. وقول البخاري: «فيه بعض النظر» أسهل من قوله: «فيه نظر». والعبارة الأخيرة يريد بها البخاري الضعف الشديد، لكنه استعملها في جماعة وثقهم وعدلهم كبار النقاد ـ ينظر لزاماً تعليقات الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على الرفع والتكميل ٣٨٩ ـ ٣٩١.

وقول ابن حزم المتعنت: «ضعيف». وكذلك قول الذهبي: «فيه شيء» فيه اتباع للبخاري دون أن يأتي أحد منهم بتفسير، غير أن الذهبي أوضح رأيه فيه في أمكنة أخرى فيحمل قوله هنا، على حكمه هناك.

فتبين من ذلك سلامة ما ذهب إليه المعدلون، وإن كانوا مختلفين في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم أطلق القول في توثيقه، وبعضهم جعله في الدرجة=

٢١٨ ـ مد ل: بُكَيْر بن مَعْروف أبو مُعاذ، وقيل: أبو الحسن، الأسدي، الخُرَاساني[١]، ثم الدمشقي، القاضي. مات بالشام سنة ثلاث وستين ومئة[٢].

قال النسائي: ليس به بأس[٣](*).

= التالية، وبعضهم في آخر درجات التعديل. لكن لما كان الأولون ممن عرف بالتساهل في التوثيق، والآخِرون مُبْهِمون غير مفسرين، كان الأحوط المصير إلى قول المتوسطين الذين جعلوه في آخر مراتب الاحتجاج.

وخلاصة القول: إن بكير بن مِسْمار صدوق، حسن الحديث، يحتج به. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله كثيراً فيمن هو أعلى من ذلك، وقد يكون بُكير كذلك، لكن الأحوط فيه هو ما اعتمدته. والله أعلم.

(١) في الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٠٦: «قاضي نيسابور، دامَغَاني، سكن دمشق». والدَّامَغَان من أعمال خُرَاسان.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦٤، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٨٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١١٧، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٧٦، المعرفة والتاريخ ١/ ١٥٨، ٢١٣، الكنى والأسماء ٢/ ١٢٢، الضعفاء الكبير ١/ ١٥٢ ـ ١٥٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧، الثقات ٨/ ١٥١، الكامل ٢/ ٤٦٧، الضعفاء لابن الجوزي ٢٤ ب ـ ٢٥ أ، تهذيب الكمال ٤/ ٢٥٢ ـ ٢٥٤، ميزان الاعتدال ١/ ٣٥١، المغني في الضعفاء ١/ ١١٥، ديوان الضعفاء ٣٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٩ أ ـ ٢٩ ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٩٥ ـ ٤٩٦، تقريب التهذيب ١٢٨، خلاصة التذهيب ٥٢ ـ ٥٣.

(٣) تهذيب الكمال ٤/ ٢٥٣، تهذيب التهذيب ١/ ٤٩٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن عدي: أخبرنا جعفر بن أحمد بن عاصم، حدثنا أحمد بن أبي الحَوَاري، حدثنا مروان ـ (يعني ابن محمد الطَّاطَري) ـ، حدثنا بُكير بن معروف أبو معاذ، وكان ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله من رواية أبي علي بن الصَّوَّاف ـ (ومطبوعة كتاب العلل ومعرفة الرجال هي المرادة لأنها بهذا الطريق) ـ، وأبي العباس الأصم ـ كما في تهذيب الكمال ـ، ونقله عن أحمد أيضاً =

٢١٩ ـ ع: بَهْز بن أسد أبو الأسْود العَمِّيُّ[(١)]، البصري، الحافظ.

=البخاري، وأبو حاتم: ما أرى به بأساً؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ليس به بأس؛ وقال ابن عدي: وهو قليل الروايات، وأرجو أنه لا بأس به، وليس حديثه بالمنكر جداً؛ وقال ابن خَلْفون: ضعفه بعضهم، وأرجو أن يكون صدوقاً في الحديث؛ وقال ابن حجر: صدوق فيه لين. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنون**: قال ابن المبارك في رواية سفيان بن عبد الملك المروزي: ارم به؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله من رواية أبي بكر محمد بن أحمد بن بالُوْيه ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ذاهب الحديث؛ وقال هشام بن عَمَّار ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: ورأيت بكير بن معروف، وسمعت منه الكثير، ولم أكتب منه شيئاً؛ وفي الجرح والتعديل: قال هشام بن عمار: نزل عندنا، ورأيته، ولم أسمع منه.

العلل ومعرفة الرجال ١/٣٨٩، التاريخ الكبير ٢/١/١١٧، المعرفة والتاريخ ١/١٥٨، الضعفاء الكبير ١/١٥٢ ـ ١٥٣، الجرح والتعديل ١/١/٤٠٦ ـ ٤٠٧، الثقات ٨/١٥١، الكامل ٢/٤٦٧، ونسخة الظاهرية ٣٨ أ، تهذيب الكمال ٤/٢٥٣ ـ ٢٥٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/٢٩ ب، تقريب التهذيب ١٢٨.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه على أمرين: أولهما: أن بعض العلماء نسب لأبي حاتم قوله فيه: «ما أرى به بأساً». والصواب أن هذا نقله أبو حاتم عن أحمد بن حنبل. وثانيهما: أنه وقع تعارض فيما نُقل عن هشام بن عمار، والراجح في نظري هو ما نقله الفسوي، لأنه جاء هكذا من طريق آخر، ولأن الأقرب للمعهود أن يسمع الناقد من الراوي فإن لم تعجبه الرواية لا يكتب.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على بُكير بن معروف بين معدل ومجرح، وقد بالغ المجرحون فيه دون بيان أو تفسير، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر، نعم للرجل مناكير خفيفة لا تنزله عن حد أهل العدالة. وقول أحمد بن حنبل: «ذاهب الحديث» معارض بقوله الآخر فيه.

وقد اختلف المعدلون في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وهذا متعقب بما له من المناكير، إلى جانب تضعيف بعض الأئمة له. وبعضهم جعله في مرتبة تالية. وبعضهم عده في آخر مراتب التعديل.

والراجح فيه عندي: أنه صدوق فيه لين، حسن الحديث فيما لم يستنكر عليه. والله أعلم.

(١) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٧/٢٩٨: «بَهْز بن أسد... من بَلْعَم من=

مات سنة سبع وتسعين ومئة، وقيل: بعد المئتين[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

=أنفسهم» ولم أجد من تابعه عليه. والبَلْعميُّون، والعَمِّيُّون كلاهما من تميم. ينظر الأنساب ٢/ ٣١٣ ـ ٣١٤، ٩/ ٣٧٨ ـ ٣٨١.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٩٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٦٣، ٤٣٢، ٤/ ١٩٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٢، تاريخ البادي عن ابن معين ١٢٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢١٩ ـ ٢٢٠، ٢٣٦ ـ ٢٣٧، ٣٨٠، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٤٣، معرفة الثقات ١/ ٢٥٥، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٧٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٤٠، ٢٠٢، ٦٧٨، التاريخ ١/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧، الكنى والأسماء ١/ ١٠٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٣١، الثقات ٨/ ١٥٥، تاريخ أسماء الثقات ٨٠، الهداية والإرشاد ١/ ١٢٥، رجال صحيح مسلم ١/ ٩٨ ـ ٩٩، التعديل والتجريح ١/ ٤٣٨، تهذيب الكمال ٤/ ٢٥٧ ـ ٢٥٩، ميزان الاعتدال ١/ ٣٥٣، الكاشف ١/ ١٦٤، سير أعلام النبلاء ٩/ ١٩٢، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٩ ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨، تقريب التهذيب ١٢٨، هدي الساري ٣٩٣، خلاصة التذهيب ٥٣.

(٢) السنن الكبرى ٢٥٦، التعديل والتجريح ١/ ٤٣٨، تهذيب الكمال ٤/ ٢٥٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري: قال جرير بن عبد الحميد ـ وذكر أحاديث عاصم الأحول ـ (يعني ابن سليمان) ـ: اختلطت عليّ فلم أَفْصل بينها وبين أحاديث أشعث ـ (يعني ابن سَوَّار) ـ حتى قدم علينا بَهْز البصري، فَخَلَّصها، فحدثت بها؛ وقال عبد الرحمن بن بشر النيسابوري: سألت يحيى بن سعيد ـ (يعني القطان) ـ يوماً عن حديث، فحدثني به، ثم قال لي: أراك تسألني عن شعبة كثيراً، فعليك ببهز بن أسد، فإنه صدوق ثقة، فاسمع منه كتاب شعبة. ولم أكن عرفت بهزاً حينئذ؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث، حجة؛ وقال عثمان الدارمي لابن معين: فبهز بن أسد أحب إليك في حماد ـ (يعني ابن سلمة) ـ أو عَفَّان ـ (يعني ابن مُسْلم) ـ؟ فقال: ثقتان؛ وقال البادي: قيل له ـ (يعني لابن معين) ـ: من كان أحبّ إليك، أبو داود ـ (يعني سليمان بن داود الطَّيالسي) ـ أبو بهز؟ قال: أبو داود ثقة، وكان بهز أتقن منه في كل شيء؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة: ثقة؛ وقال ابن نُمير ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: =

....

=كان إماماً صدوقاً ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي بكر الأسدي: بَهْز بن أسد إليه المنتهى في الثبت ـ (كذا في الجرح والتعديل، وميزان الاعتدال، وتذكرة الحفاظ. وقد جاء في التعديل والتجريح، وتهذيب الكمال: «التثبت» بدل «الثبت». وكلاهما نَقَل عن كتاب ابن أبي حاتم) ـ؛ وفي رواية عبد الله: وكان بهز أحمد عندهم من عفان ـ (يعني ابن مسلم) ـ؛ وفي رواية الفضل بن زياد: وكان بهز صحيح الكتابة؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً ـ كما في التعديل والتجريح ـ: كل هؤلاء أصحاب الشّكْل، والتَيَقّظ ـ (كذا ضبط مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال هذه الكلمة الأخيرة. والذي في مطبوعة التعديل والتجريح: والتنقيط) ـ: عَفَّان، وبهز، وحَبَّان بن هلال؛ وقال عبد الرحمن بن بشر النيسابوري: ما رأيت رجلاً خيراً منه؛ وقال العجلي ـ كما في كتابه ـ: ثقة ثبت في الحديث، رجل صالح، صاحب سنة؛ وقال مُغُلْطاي: وقال أحمد بن صالح ـ (يعني العجلي كما أوضح ابن حجر في تهذيب التهذيب، وهو أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي) ـ: بَهْز ـ (وقد وهم مُغُلْطاي فقال: بكير) ـ ثقة ثبت في الحديث، وهو أثبت الناس في حَمَّاد بن سلمة. وفي موضع آخر: هو وحَبَّان بن هلال، وعَفان بن مسلم ثقات، أثبت الناس في حَمَّاد بن سلمة؛ وقال أبو حاتم: إمام صدوق ثقة؛ وقال أبو الفتح الأزدي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: صدوق، كان يتحامل على عثمان رضي الله عنه، سيء المذهب؛ وقال الذهبي في الكاشف: حجة، إمام؛ وفي تذكرة الحفاظ: الحافظ، المتقن... الإمام... وكان من جلة العلماء؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت؛ وفي هدي الساري: أحد الأثبات في الرواية. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٩٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٦٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٢، تاريخ البادي عن ابن معين ١٢٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٨٠، معرفة الثقات ١/ ٢٥٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٤٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٣١، الثقات ٨/ ١٥٥، تاريخ أسماء الثقات ٨٠، رجال صحيح مسلم ١/ ٩٨، التعديل والتجريح ١/ ٤٣٨، تهذيب الكمال ٤/ ٢٥٨، ٢٥٩، ميزان الاعتدال ١/ ٣٥٣، ونسخة الأحمدية ١/ ٧٤ ب، الكاشف ١/ ١٦٤، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٩ ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨، تقريب التهذيب ١٢٨، هدي الساري ٣٩٣.

فقد اتفق الجميع على إمامته وكمال ثقته، سوى أبي الفتح الأزدي المتعنت، =

٢٢٠ ـ خت بخ ٤: بَهْز بن حكيم بن معاوية بن حَيْدَة أبو عبد الملك القُشَيْري، البصري[(١)(٢)].

=والمُضَعَّف، حيث قال فيه: «صدوق، كان يتحامل على عثمان رضي الله عنه، سيء المذهب» وقد تعقب الأزديَّ في هذا بعضُ الأئمة، قال ابن حجر في هدي الساري ٣٩٣: «وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء، وقال: إنه كان يتحامل على عثمان ـ (في المطبوع: «عليّ» بدل «عثمان» وهو تصحيف، وقد ورد على الصواب في ميزان الاعتدال، وإكمال تهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب) ـ. قلت: اعتمده الأئمة، ولا يعتمد على الأزدي». وعدم الاعتماد على أبي الفتح في هذا لأجل شذوذه، وتعنته، وضعفه. وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٣٥٣: «وقال أبو الفتح الأزدي: كان يتحامل على عثمان رضي الله عنه، كذا قال الأزدي، والعُهْدة عليه، فما علمت في بَهْز مَغْمزاً».

وخلاصة القول: إن بَهْزاً ثقة ـ كما قال النسائي ـ بل فوق الثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٣: «توفي قبل الخمسين ومئة»، وقال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٤/ ٢٦٣: «وقال الذهبي في التذهيب: توفي سنة بضع وأربعين ومئة. ولذلك ذكره في الطبقة الخامسة عشرة ١٤١ ـ ١٥٠ من تاريخ الإسلام». وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ١٢٨: «مات قبل الستين».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٢، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٤٢ ـ ١٤٣، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٦٩، الجامع الصحيح ٤/ ٣٠٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٣٠ ـ ٤٣١، المجروحين ١/ ١٩٤، الكامل ٢/ ٤٩٩ ـ ٥٠١، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٦٠ ب، تاريخ أسماء الثقات ٨٠، سؤالات السجزي وغيره للحاكم ١٩٥ ب، السابق واللاحق ١٥٣ ـ ١٥٤، الإكمال ١/ ٣٨٠، الأنساب ١٠/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٣٧ ـ ١٣٨، تهذيب الكمال ٤/ ٢٥٩ ـ ٢٦٣، ميزان الاعتدال ١/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤، المغني في الضعفاء ١/ ١١٦، ديوان الضعفاء ٣٦، من تكلم فيه وهو موثق ٥٥، الكاشف ١/ ١٦٤، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٩ ب ـ ٣٠ أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩، تقريب التهذيب ١٢٨، خلاصة التذهيب ٥٣.

قال النسائي: ثقة[1](*).

(١) تهذيب الكمال ٤/٢٦٢، ميزان الاعتدال ١/٣٥٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/٢٩ ب، تهذيب التهذيب ١/٤٩٨. لكن عبارة الذهبي: «وثقه ابن المديني، ويحيى، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المـوَثِّقـون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية الدوري، والدارمي، والكَوْسَج: ثقة؛ وقال المزي: وقال غيره ـ (يعني غير الكوسج) ـ: سئل يحيى بن معين عن بَهْز بن حكيم، عن أبيه، عن جده؟ فقال: إسناد صحيح إذا كان دون بَهْز ثقة؛ وقال ابن المديني في رواية أبي الحسن بن البَرَاء: ثقة؛ وقال البخاري ـ كما في الميزان ـ: يختلفون فيه؛ وقال أبو زرعة: صالح، ولكنه ليس بالمشهور؛ وقال الآجري ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: قيل لأبي داود: بَهْز عندك حجة؟ قال: هو عندي حجة؛ وقال أبو داود أيضاً ـ كما في المغني ـ: أحاديثه صحاح؛ وقال ابن قتيبة ـ كما في تهذيب التهذيب. وأظنه عبد الله بن مسلم بن قتيبة ـ: كان من خيار الناس؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: هو شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به. وسئل أبي: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أحبّ إليك، أم بهز بن حكيم عن أبيه عن جده؟ قال: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أحبّ إليّ؛ وقال الترمذي ـ كما في الجامع الصحيح ـ، وأبو علي الطوسي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: وقد تكلم شعبة في بهز بن حكيم، وهو ثقة عند أهل الحديث؛ وقال ابن عدي: وبهز بن حكيم هذا قد روى عنه ثقات الناس، وقد روى عن الزهري هذين الحديثين اللذين ذكرتهما، وروى عنه مَعْمر ـ (يعني ابن راشد) ـ، وإسماعيل بن عُلَيَّة، ومروان بن معاوية، وجماعة من الثقات، وأرجو أنه لا بأس به في رواياته، ولم أرى ـ (كذا) ـ أحداً تخلف عنه في الرواية من الثقات، ولم أرى ـ (كذا) ـ له حديثاً منكراً، وأرجو أنه إذا حدث عنه ثقة فلا بأس بحديثه؛ وقال الدارقطني في رواية السُّلمي: لا بأس به؛ وقال ابن شاهين: ثقة؛ وقال الحاكم في رواية السِّجْزي: مِن ثقات البصريين، ممن يُجْمع حديثه، وإنما أُسْقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده فقط، لأنها شاذة، لا متابع لها في الصحيح؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال أبو جعفر السَّبْتي ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده صحيح؛ وقال الذهبي ـ في المغني، والديوان ـ، وابنُ حجر: صدوق. زاد الذهبي في المغني: فيه لين، وحديثه حسن. وزاد في الديوان: حسن الحديث. وقد روى عنه القطان، وكان لا يروي إلا عن الثقات. =

....

= ب ـ المجرِّحون والمخلِّينون: قال الترمذي: وقد تكلم شعبة في بَهْز بن حكيم؛ وقال أحمد بن بشير الكوفي: أتيت البصرة في طلب الحديث، فأتيت بهز بن حكيم فوجدته مع قوم يلعب بالشِّطْرَنْج؛ وقال الآجري ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: قيل لأبي داود: بهز عندك حجة؟ قال: هو عندي حجة، وعند الشافعي ليس بحجة، قال له شعبة بن الحجاج: من أنت؟! ومن أبوك؟! ولم يحدث شعبة عنه؛ وقال صالح جَزَرة: بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جده إسناد أعْرابي؛ وقال ابن حبان: كان يخطئ كثيراً، فأما أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم ـ (يعني ابن راهويه) ـ رحمهما الله ـ فهما يحتجان به، ويرويان عنه، وتركه جماعة من أئمتنا، ولولا حديث: «إنا آخذوها وشَطْر إبِله عَزْمة من عَزَمات ربنا» لأدخلناه في الثقات، وهو ممن أستخير الله عزّ وجلّ فيه؛ وقال ابن حزم: غير مشهور العدالة.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٦٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٢، الجامع الصحيح ٤/٣٠٩، الجرح والتعديل ١/١/٤٣٠ ـ ٤٣١، المجروحين ١/١٩٤، الكامل نسخة الظاهرية ٤٣ب، ٤٤أ، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٦٠ب، تاريخ أسماء الثقات ٨٠، سؤالات السِّجْزي وغيره للحاكم ١٩٥ ب، تهذيب الكمال ٤/٢٦١، ميزان الاعتدال ١/٣٥٣، المغني في الضعفاء ١/١١٦، ديوان الضعفاء ٣٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/٢٩ ب ـ ٣٠أ، تهذيب التهذيب ١/٤٩٩، تقريب التهذيب ١٢٨.

لقد اختلف النقاد في الحكم على بَهْز بن حكيم بين معدِّل ومجرِّح. أما المجرحون فمنهم من غمزه لأجل اللعب بالشِّطْرَنْج، ومنهم من تكلم في حديثه، ومنهم من مَسَّه بضرب من التجهيل، وهو مدفوع عنه. والذي عابه بالأمر الأول هو أحمد بن بشير الكوفي وحده، وليس ذلك بجرح في الحقيقة، لإباحة بعض الفقهاء له، قال زكي الدين المنذري في الترغيب والترهيب ٤/٤٩: «قد ذهب جمهور العلماء إلى أن اللعب بالنَّرْد حرام، ونقل بعض مشايخنا الإجماع على تحريمه؛ واختلفوا في اللعب بالشِّطْرَنْج، فذهب بعضهم إلى إباحته لأنه يستعان به في أمور الحرب، ومكائده، لكن بشروط ثلاثة: أحدها: أن لا يؤخر بسببه صلاة عن وقتها، والثاني: أن لا يكون فيه قِمار، والثالث: أن يحفظ لسانه حال اللعب عن الفحش، والخَنَا، ورديء الكلام، فمتى لَعِب به، وفعل شيئاً من هذه الأمور كان ساقط المروءة، مردود الشهادة، وممن ذهب إلى إباحته سعيد بن جبير، والشعبي، وكرهه الشافعي كراهة تنزيه. وذهب=

....

=جماعات من العلماء إلى تحريمه كالنَّرد، وقد ورد ذكر الشِّطرنج في أحاديث لا أعلم لشيء منها إسناداً صحيحاً، ولا حسناً. والله أعلم». وأما من تكلم في بهز بسبب الضعف واللين في حديثه فهم: شعبة، والشافعي، وصالح جَزَرة، وابن حبان. فأما شعبة فقد نُقل عنه ما يفيد حسن رأيه فيه بأَخَرة. قال أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٠ أ، وتهذيب التهذيب ١/ ٤٩٩ وتصحف بعض الكلام في مطبوعة كتاب ابن حجر، وحَدَث تصحيف ووهم في كتاب مُغُلْطاي أيضاً حيث جعل أبا عبد الله أحمد بن حنبل، أبا عبد الله محمد بن نصر المروزي. ولم يدرك المروزي غُنْدَراً ـ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: ما تقول في بهز بن حكيم؟ فقال: سألت غُنْدَراً عنه فقال: قد كان شعبة مَسَّه، ثم تبين معناه فكتب عنه». وأما صالح جَزَرة فإن كلامه مبهم يفتقر إلى بيان، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر. وأما ابن حبان المتعنت فإن دعواه: «كان يخطئ كثيراً» معارضة بقول ابن عدي المنصف: «ولم أر له حديثاً منكراً، وأرجو أنه إذا حدث عنه ثقة فلا بأس بحديثه»، وبتوثيق جماعة من كبار النقاد له. وأما قوله: «وتركه جماعة من أئمتنا» فقد تعقبه الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٣٥٤ بقوله: «قلت: ما تركه عالم قط، إنما توقفوا في الاحتجاج به».

وفَنَّد الذهبي في تاريخ الإسلام ٦/ ٤٣ كلام ابن حبان في بهز بن حكيم فقال: «علي أبي حاتم البُسْتي في قوله هذا مؤاخذات: إحداها: قوله: كان يخطئ كثيراً. وإنما يُعرف خطأ الرجل بمخالفة رفاقه له، وهذا فانفرد بالنسخة المذكورة، وما شاركه فيها ولا له في عامتها رفيق، فمن أين لك أنه أخطأ؟!. الثاني: قولك: تركه جماعة. فما علمت أحداً تركه أبداً، بل قد يتركون الاحتجاج بخبره، فهلا أفصحت بالحق؟!. الثالث: ولولا حديث: إنا آخذوها. فهو حديث انفرد به بهز أصلاً ورأساً، وقال به بعض المجتهدين ـ (ثم قال الذهبي) ـ: وحديثه قريب من الصحة».

وقد احتج ابن حجر في فتح الباري ١٣/ ٣٥٥ بحديث بَهْز الذي استنكره عليه ابن حبان، ثم قال: «الحديث أخرجه أبو داود ـ (في السنن، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة، ٢/ ١٠١) ـ، والنسائي ـ (في كتاب الزكاة من سننه أيضاً، باب عقوبة مانع الزكاة، ٥/ ١٥ ـ ١٧) ـ، وصححه ابن خُزيمة، والحاكم. وأما ابن حبان فقال في ترجمة بهز بن حكيم: لولا هذا الحديث لأدخلته في كتاب الثقات. وأجاب من صححه ولم يعمل به: بأن الحكم الذي دَلَّ عليه منسوخ، وأن الأمر كان أولاً=

٢٢١ ـ ع: بَيَان بن بِشْر أبو بِشْر البَجَلي، الأَحْمَسِي مولاهم[١]،

= كذلك ثم نسخ، وضعف النووي هذا الجواب من جهة أن العقوبة بالمال لا تعرف أولاً حتى يتم دعوى النسخ، ولأن النسخ لا يثبت إلا بشرطه كمعرفة التاريخ، ولا يعرف ذلك. واعتمد النووي ما أشار إليه ابن حبان من تضعيف بهز، وليس بجيّد، لأنه موثق عند الجمهور. . . وقد حسن له الترمذي عدة أحاديث، واحتج به أحمد، وإسحاق ـ (يعني ابن راهُويه) ـ، والبخاري خارج الصحيح، وعلق له في الصحيح». ومتن الحديث المشار إليه ـ واللفظ للنسائي ـ: «في كل إِبِلٍ سائمةٍ في كل أربعينَ ابنةُ لَبُون ـ (وهي من الإبل، ما أتى عليه سنتان، ودخل في الثالثة، فصارت أمه ذات لبن بوضعها حَمْلاً آخر) ـ لا يُفَرَّق إِبِل عن حِسابها، من أعطاها مؤتجِراً فله أجرها، ومن أبى فإنا آخذوها وشَطْر إبله عَزْمَة ـ (أي حق) ـ من عَزَمات ربنا، لا يحل لآل محمد ﷺ منها شيء».

فتبين من جميع ما تقدم أن الصواب فيه التعديل، بَيْد أن المعدلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، لكن جمهورهم على عده فيمن يحتج به وإن كانوا مختلفين في تعيين درجة الاحتجاج، وقول هؤلاء أقرب للصواب، خاصة وأن الذين أنزلوه عن تلك الرتبة لم يذكروا السبب.

وقول أبي حاتم: «شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به» يحمل على تعنت قائله، لأنه استعمل تلك الألفاظ في أناس من أصحاب الرتب العالية. قال ابن تيمية ـ كما في مجموع الفتاوى ٢٤/ ٣٥٠ ـ: «وأما قول أبي حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في ـ (اصطلاح) ـ جمهور أهل العلم».

وخلاصة القول: إن بهز بن حكيم صدوق، حسن الحديث فيما لم يتيقن وهمه فيه. والذين وثقوه مطلقاً أئمة أعلام ـ وهم: ابن معين، وابن المديني، وأبو داود ـ فيما أظن ـ، والترمذي، والنسائي، وغيرهم ـ لا يحسن أن يغفل قولهم بالكلية، بل يقال: بهز صدوق في أقل أحواله، وقد يكون ثقة. لكن الأقرب للقبول هو جعله في آخر درجات الاحتجاج لِلِيْن فيه ناتج عن كثرة غرائبه. والله أعلم.

(١) لم يشر أحد ـ فيما أعلم ـ إلى أنه مولى للأحمسيين سوى ابن سعد، والباجي.

الكوفي[(١)(٢)(٣)].

قال النسائي: ثقة[(٤)(*)].

---

(١) زاد البخاري، وأبو حاتم، وابن حبان، والكَلَاباذي، وابن مَنْجُوْيه، والباجي، والمزي في التعريف به: «المُعَلِّم»، وأبدلها الذهبي بالمؤدِّب. ولم يذكروا أن سمياً له يعرف بذلك. أما مُغُلْطاي، والخزرجي فقد عَرَّفاه بالمُعَلِّم، ثم ذكرا رجلاً آخر اسمه: بيان بن بِشْر الطَّائي المعلِّم. وقد فعل ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٥٠٦ مثل فعلهما الأول، لكنه قال بعد ذلك: «وفَرَّق أبو الفضل الهروي، والخطيب في المتفق والمفترق بينه وبين بيان بن بشر المعلم، يروي عنه هاشم بن البريد. زاد الخطيب: ليس لهاشم رواية عن البجلي، ومما يدل على أنهما اثنان، أن المعلم طائي، والآخر بَجَلي». أما في التقريب فلم يذكر كلمة المعلم في ترجمة الأحمسي. وترجم للطائي المعلم تمييزاً وجهّله.

(٢) قال الخزرجي في خلاصة التذهيب ٥٤: «قال الذهبي: توفي في حدود الأربعين». يعني ومئة.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٣١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦٤ ـ ٦٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٦، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٢، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٣٣، معرفة الثقات ١/ ٢٥٦، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ١٣٨، سؤالات الآجري لأبي داود ١٧١، ١٧٦، ١٨٢ ـ ١٨٣، ١٨٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٦، ٩٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥، الثقات ٤/ ٧٩، الهداية والإرشاد ١/ ١١٩، رجال صحيح مسلم ١/ ٩٨، التعديل والتجريح ١/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣، تهذيب الكمال ٤/ ٣٠٣ ـ ٣٠٥، الكاشف ١/ ١٦٦، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٢٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٢ أ ـ ٣٢ ب، تهذيب التهذيب ١/ ٥٠٦، تقريب التهذيب ١٢٩، خلاصة التذهيب ٥٣ ـ ٥٤، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٦١.

(٤) تهذيب الكمال ٤/ ٣٠٥، تهذيب التهذيب ١/ ٥٠٦.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه:**

قال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وقال عثمان الدارمي لابن معين: فِراس ـ (يعني ابن يحيى) ـ أحبُّ إليك أم بيان؟ فقال: كلاهما ثقتان؛ وقال ابن المديني ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: أصحاب الشعبي: أبو حُصَيْن ـ (يعني عثمان بن عاصم) ـ، ثم إسماعيل ـ (يعني ابن أبي خالد) ـ، ثم داود بن أبي هِنْد، ثم الشَّيْبَاني ـ (يعني=

٢٢٢ ـ تميم بن حويص أبو المنذر الأزْدي، اليَحْمَدي، الأَهْوازي، البصري[١][٢].

= سليمان بن أبي سليمان) ـ، ومُطَرِّف ـ (يعني ابن طَريف) ـ، وبيان، طبقة الشَّيباني أعلاهم. . . ؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: ثقة. ـ (وقد نقل ابن أبي حاتم عن عبد الله عن أبيه قوله: «بخ ثقة من الثقات» كذا في الجرح والتعديل. والذي في كتاب الباجي عن ابن أبي حاتم تكرار كلمة: بخٍ) ـ؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: وقلت لأحمد بن حنبل: إسماعيل بن سالم ـ (يعني الأسَدي) ـ؟ فقال: بخٍ. قلت لأحمد: هو أكبر أو مُطَرِّف ـ (يعني ابن طَريف) ـ؟ فقال: هو أكثر حديثاً. قلت: بيان؟ قال: فوقهم؛ وقال أيضاً في موضع آخر من رواية الآجري: قلت لأحمد: أصحاب الشعبي من أحبهم إليك؟ قال: ليس عندي فيهم مثل إسماعيل ـ (يعني ابن أبي خالد) ـ. قلت: ثم مَنْ؟ قال: ثم مُطَرِّف. قلت: بيان؟ قال: بيان من الثقات، ولكن هؤلاء أروى عنه؛ وقال العجلي: ثقة، وهو من أصحاب الشعبي، وليس بكثير الحديث، روى أقل من مئة حديث؛ وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقة ثبتاً؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: بيان فوق مُطَرِّف، ومُطَرِّف ثقة؛ وقال الفسوي، وأبو حاتم: ثقة. زاد أبو حاتم: وهو أحلى من فِراس ـ (يعني ابن يحيى) ـ؛ وقال الدارقطني في رواية أبي ذَر الهَرَوي: هو أحد الأثبات الثقات؛ وقال الذهبي: الإمام، الثقة. . . وهو حجة بلا تردد؛ وقال ابن حجر: ثقة ثبت. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، وشعبة، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٦، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٢، معرفة الثقات ١/ ٢٥٦، سؤالات الآجري لأبي داود ١٧٦، ١٨٢ ـ ١٨٣، ١٨٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٦، ٩٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٢٥، الثقات ٤/ ٧٩، التعديل والتجريح١/ ٤٣٣، تهذيب الكمال ٤/ ٣٠٥، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٢٤، تقريب التهذيب ١٢٩، نصوص ساقطة ٦١.

فالأئمة جميعهم متفقون على أنه ثقة مطلقاً، بل فوق الثقة، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) نسبه بعضهم إلى الأهْواز، وبعضهم إلى البصرة. ويبدو أنه أهْوازي، سكن البصرة.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٥٤، معرفة الثقات ١/ ٢٥٧، الجرح =

وثقه النسائي[1](*).

٢٢٣ ـ خت بخ م د س ق: تميم بن سَلَمة أبو سَلَمة[2] السُّلمي[3]، الخُزَاعي[4]، الكوفي. مات بالكوفة سنة مئة[5].

= والتعديل ١/ ١/ ٤٤١، الثقات ٤/ ٨٦، الأنساب ١٢/ ٣٩١ طبعة بيروت، الإكمال للحسيني ١٥، تعجيل المنفعة ٦٠، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١١١ أ.

(١) تعجيل المنفعة ٦٠. وعبارة ابن حجر: «ونقل ابن خَلْفون أن النسائي وثقه». فلعله قال فيه: «ثقة».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال العجلي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة. معرفة الثقات ١/ ٢٥٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٤١، الثقات ٤/ ٨٦.

فقد اتفق الأئمة على تعديله، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها. فالعجلي وثقه مطلقاً، وأبو حاتم قال فيه: «صالح»، بيد أن أبا حاتم يستعمل هذه العبارة كثيراً فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم ثقة كما سبق في ترجمة الأَزْرَق بن قيس.

وخلاصة القول: إن تميم بن حويص ثقة، صحيح الحديث إن كان النسائي قال فيه: ثقة. فيعضد قوله قول العجلي، وإلا ـ وهو احتمال ضعيف جداً ـ فإن أبا المنذر لا ينزل عن أدنى درجات الاحتجاج. والله أعلم.

(٢) وردت كنيته في الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ١٠ ـ ١١. ولم أجدها في غيره.

(٣) جعله بعضهم سُلَمياً، وبعضهم خُزاعياً. ولا أعلم الجمع بين هاتين النسبتين.

(٤) فَرَّق ابن حبان بين تميم بن سلمة السُّلمي الكوفي، وتميم بن سلمة الخُزاعي الكوفي. ينظر الثقات ٤/ ٨٦.

(٥) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٢٨٧، الطبقات ١٥٨، تاريخ خليفة ٣٢١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٥٣ ـ ١٥٤، المعرفة والتاريخ ١/ ٢١٨، ٢٢٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٤١، الثقات ٤/ ٨٦، مشاهير علماء الأمصار ١٠٧، رجال صحيح مسلم ١/ ١٠٨، =

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

٢٢٤ ـ م د س ق: تميم بن طَرَفَة أبو سَلِيط[(٢)] الطائي[(٣)]، الكوفي، مات بالكوفة سنة أربع وتسعين، وقيل: سنة ثلاث وتسعين، وقيل: سنة خمس وتسعين[(٤)].

= الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ١٠ ـ ١١، التعديل والتجريح ١/ ٤٤٣، تهذيب الكمال ٤/ ٣٣٠ ـ ٣٣١، الكاشف ١/ ١٦٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٤ب ـ ٣٥أ، تهذيب التهذيب ١/ ٥١٢ ـ ٥١٣، تقريب التهذيب ١٣٠، خلاصة التذهيب ٥٥.

(١) تهذيب الكمال ٤/ ٣٣١، تهذيب التهذيب ١/ ٥١٢.

(*) أقوال النّقّاد فيه:

قال ابن سعد: وكان ثقة، وله أحاديث؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسج: ثقة؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من جِلَّة الكوفيين؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه منصور بن المُعْتَمِر، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٦/ ٢٨٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٤١، الثقات ٤/ ٨٦، مشاهير علماء الأمصار ١٠٧، تقريب التهذيب ١٣٠.

فقد أجمع النقاد على أن تميم بن سلمة ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) كذا كناه خليفة في الطبقات ١٥٨. ولم أجدها عند غيره.

(٣) ذكر ابن حبان في نسبته: «المُسْلي» ولم يُسبق إليه ـ فيما أعلم ـ، وتبعه كثير من المتأخرين. واجتماع الطائي والمُسْلي بعيد، لأن مُسْلِية هو ابن ابن ابن ابن أخي طيء. ينظر الأنساب ٩/ ٢١، ١٢/ ٢٦١.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٢٨٨، الطبقات ١٥٨، تاريخ خليفة ٣٠٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٥١، معرفة الثقات ١/ ٢٥٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٤٢، الثقات ٤/ ٨٥، مشاهير علماء الأمصار ١٠٤، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ١٤ب، رجال صحيح مسلم ١/ ١٠٧ ـ ١٠٨، الأنساب ١٢/ ٢٦٢، تهذيب الكمال ٤/ ٣٣١ ـ ٣٣٢، الكاشف ١/ ١٦٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٥أ، تهذيب التهذيب ١/ ٥١٣، تقريب التهذيب ١٣٠، خلاصة التذهيب ٥٥.

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

٢٢٥ ـ د س ق: تميم بن المنتصر[(٢)] أبو عبد الله الهاشمي مولاهم، الواسطي. ولد سنة تسع وستين ومئة[(٣)]، ومات سنة أربع وأربعين ومئتين، وله ست وسبعون سنة، ويقال: مات سنة خمسة وأربعين[(٤)].

---

(١) تهذيب الكمال ٤/ ٣٣٢، تهذيب التهذيب ١/ ٥١٣.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموَثِّقون: قال ابن سعد: وكان ثقة، قليل الحديث؛ وقال العجلي، وأبو داود ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ثقة. زاد أبو داود: مأمون؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من خيار الكوفيين؛ وقال السمعاني: وكان من الثقات؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُضَعِّفون: قال الشافعي ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: مجهول.

الطبقات الكبرى ٦/٢٨٨، معرفة الثقات ١/٢٥٨، الثقات ٤/٨٥، مشاهير علماء الأمصار ١٠٤، الأنساب ١٢/ ٢٦٢، الكاشف ١/ ١٦٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٥أ، تهذيب التهذيب ١/ ٥١٣، تقريب التهذيب ١٣٠.

فقد اتفق الأئمة على أن تميم بن طَرَفَة ثقة مطلقاً، سوى الشافعي حيث قال فيه: «مجهول». ولا يقبل هذا القول منه ـ مع جلالته ـ لأن تميماً روى عنه جماعة، ووثقه جماعة، فانتفت عنه جهالة العين، وجهالة الحال. فهو من المعروفين عند سائر النقاد. ومن عَرَف حجة على من لم يعرف.

وخلاصة القول: إن تميم بن طَرَفَة ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) تنظر بقية نسبه في تاريخ واسط ٢٠٩، والمعجم المشتمل ٨٩، وتهذيب الكمال ٤/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥. وهو جد بَحْشل ـ صاحب تاريخ واسط ـ لأمه.

(٣) قد وهم من قال في ولادته غير ذلك.

(٤) ترجمته في: تاريخ واسط ٢٠٩ ـ ٢١٠، الجرح والتعديل ١/١/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥، الثقات ٨/١٥٦، المعجم المشتمل ٨٩، تهذيب الكمال ٤/ ٣٣٤ ـ ٣٣٦، الكاشف ١/ ١٦٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٥ أ ـ ٣٥ ب، تهذيب التهذيب ١/ ٥١٤ ـ ٥١٥، تقريب التهذيب ١٣٠، خلاصة التذهيب ٥٥.

قال النسائي: ثقة[1].

وقال أيضاً: لا بأس به[2](*).

٢٢٦ ـ خ م د س: تَوْبة بن أبي أَسَد[3] كَيْسان، وقيل: توبة بن أبي راشد، وقيل: توبة بن أبي المُورِّع، أبو المُوَرِّع العَنْبَري[4] مولاهم، السِّجِسْتاني، ثم اليمامي، ثم البصري، جد عباس بن عبد العظيم بن إسماعيل بن توبة العَنْبَري. مات بِضَبُع[5] سنة إحدى وثلاثين ومئة، وقيل: سنة ست وعشرين، وله أربع وسبعون سنة[6].

---

(١) المعجم المشتمل ٨٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٥ أ، تهذيب التهذيب ١/ ٥١٥. وقد عزاه مُغْلْطاي، وابن حجر إلى كتاب أسماء شيوخ النسائي.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٥ أ. وقد نقله مُغْلْطاي عن ابن خَلْفون.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه:**

قال أبو داود ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: صحيح الكتاب، ضابط، مُتَوَق؛ وقال الجَيَّاني ـ (كذا قرأتها في إكمال تهذيب الكمال بخط مؤلفه، وقد وردت في مطبوعة تهذيب التهذيب: الجِعابي. ولعل الصواب ما أثبته) ـ: ثقة؛ وقال ابن خَلْفون: ثقة، مشهور؛ وقال ابن حجر: ثقة ضابط؛ وقال صفي الدين الخزرجي: مُوَثَّق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه أبو داود، وبقي بن مخلد، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

الثقات ٨/ ١٥٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٥ أ، تقريب التهذيب ١٣٠، خلاصة التذهيب ٥٥.

فقد اتفق الأئمة على أن تميم بن المنتصر ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) وقيل: أُسَيْد. وفي الطبقات الكبرى ٧/ ٢٤٠ نقلاً عن أحد أحفاد توبة: «هو توبة بن كيسان بن أبي الأسد».

(٤) تفرد ابن حبان في الثقات ٤/ ٨٨ بنسبته إلى باهلة، إضافة إلى بني العَنْبر.

(٥) وضَبُع على مسيرة يومين من البصرة. ويبدو أنها من نواحي البصرة.

(٦) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٤٠ ـ ٢٤١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٣، الطبقات ٢١٣، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣، التاريخ الكبير ٢/ ١/ =

قال النسائي: ثقة(١)(*).

= ١٥٥ ـ ١٥٦، التاريخ الصغير ١/ ٣٢٥، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٨١٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ٢١٥، ٢٣٠، الكنى والأسماء ٢/ ١٣٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٤٦، الثقات ٤/ ٨٨، ٦/ ١٢٠، المؤتلف والمختلف ١/ ٢٧٣، الهداية والإرشاد ١/ ١٢٧، رجال صحيح مسلم ١/ ١٠٨، التعديل والتجريح ١/ ٤٤٣، معجم البلدان ٣/ ٤٥٢، تهذيب الكمال ٤/ ٣٣٦ ـ ٣٤٠، ميزان الاعتدال ١/ ٣٦١، الكاشف ١/ ١٦٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٥ ب، تهذيب التهذيب ١/ ٥١٥ ـ ٥١٦، تقريب التهذيب ١٣١، هدي الساري ٣٩٤، خلاصة التذهيب ٥٥.

(١) التعديل والتجريح ١/ ٤٤٣، تهذيب الكمال ٤/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨، تهذيب التهذيب ١/ ٥١٥، هدي الساري ٣٩٤. لكن عبارة ابن حجر في الكتاب الأخير: «وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون: قال إبراهيم بن محمد بن عَرْعَرَة، وابنُ معين ـ في رواية الدارمي، والكَوْسَج ـ، وابنُ صالح ـ كذا في كتاب مُغُلْطاي، وهو أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي ـ، وأبو حاتم: ثقة؛ وقال ياقوت: وكان ثقة؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن معين في رواية أبي داود المِهْراني ـ كما نقل أبو الفتح الأزدي بسنده إليه ـ: توبة يُضَعَّف؛ وقال الأزدي: توبة العَنْبَري عن نافع منكر الحديث.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٤٦، الثقات ٤/ ٨٨، ٦/ ١٢٠، معجم البلدان ٣/ ٤٥٢، تهذيب الكمال ٤/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩، الكاشف ١/ ١٦٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٥ ب، تقريب التهذيب ١٣١.

فالذي نقله الأزدي عن ابن معين من تضعيفه، معارض بالتوثيق المشهور عن يحيى. وقد أورد الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٣٦١ ما نقله أبو الفتح بصيغة التمريض فقال: «وَرُوي عن ابن معين قال: يُضَعَّف». وأما قول الأزدي: «توبة العَنْبَري عن نافع منكر الحديث» فقد تعقبه ابن حجر، فقال في تقريب التهذيب ١٣١: «أخطأ الأزدي إذ ضعفه»، وفي هدي الساري ٣٩٤: «وشذ أبو الفتح الأزدي فقال: منكر الحديث». بَيْد أن ابن حجر لم يحسن النقل عن الأزدي في تهذيب التهذيب ١/ ٥١٦، وهدي الساري ٣٩٤ حيث قال عنه: «منكر الحديث» بإطلاق، مع أن عبارته الكاملة: «عن نافع منكر الحديث»، وقد أراد بذلك حديثاً بعينه استنكره البخاري في التاريخ الصغير ١/ ٣٢٥=

٢٢٦" ـ س: تَوْبَة[١] أبو صَدَقة الأنصاري مولاهم، البَصري، مولى أنس بن مالك[٢][٣].

قال النسائي: ثقة[٤](*).

=فقال: «وقال معاذ بن معاذ، عن شعبة، عن توبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في الثوب، ولا يصح، إنما روى ابن عمر، عن عمر قوله». وينظر عن هذا الحديث السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب ما يستحب للرجل أن يصلي فيه من الثياب ٢/ ٢٣٥. والوهم في حديث واحد لا يضر الثقة، لأنه غير معصوم.

فتبين من ذلك أن الصواب في توبة التوثيق لا الجرح. فهو ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) سمى ابن الجوزي في الضعفاء ٢٦ أ، ونسخة السعيدية ٢٦ ب أباه عبد الله، وتبعه الذهبي في عدد من كتبه.

(٢) خلط البعض بين هذه الترجمة وترجمة أبي صدقة سليمان بن كِنْدير، والصواب الفصل.

(٣) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ١/١٨٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٤٩، الكنى والأسماء ٢/١١، ١٢، الضعفاء لابن الجوزي ٢٦ أ، ونسخة السعيدية ٢٦ ب، تهذيب الكمال ٤/ ٣٤٠ ـ ٣٤١، ميزان الاعتدال ١/ ٣٦١، المغني في الضعفاء ١/١١٩، ديوان الضعفاء ٣٨، الكاشف ١/ ١٦٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٥، تهذيب التهذيب ١/ ٥١٦، تقريب التهذيب ١٣١، خلاصة التذهيب ٥٥.

(٤) تهذيب التهذيب ٤/ ٢١٦ ـ ٢١٧. وقد نقله ابن حجر من كتاب الكنى للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال الذهبي متعقباً قول الأزدي الآتي: قلت: ثقة، روى عنه شعبة ـ (قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: يعني وروايته عنه توثيق له) ـ؛ وقال ابن حجر في التقريب: مقبول.

ب ـ المُلَيِّنون: قال الأزدي: لا يحتج به.

الضعفاء لابن الجوزي ٢٦ أ، ميزان الاعتدال ١/ ٣٦١، تهذيب التهذيب ١/ ٥١٦، تقريب التهذيب ١٣١.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن أبا داود جمع بين أبي صدقة الراوي عن=

٢٢٧ ـ ع: ثابت بن أسلم أبو محمد البُنَاني، البصري، العابد، القاصُّ. مات سنة سبع أو ثلاث وعشرين ومئة، وقيل: سنة ست وعشرين، وقيل: سنة ثمان وعشرين، وقيل غير ذلك[١][٢].

=أنس وهو صاحب هذه الترجمة، وأبي صدقة سليمان بن كِنْدير الرازي عن ابن عمر لا عن أنس ـ وكلاهما من شيوخ شعبة ـ قال الآجري ـ كما في تهذيب الكمال ١٢/ ٥٩ ـ: «سمعت أبا داود يقول: سليمان ابن كِنْدير يحدث عن أنس. قال أبو داود: هو أبو صدقة يحدث عن أنس بحديث المواقيت، وأثنى عليه شعبة ـ يعني على أبي صدقة ـ». وحديث المواقيت رواه توبة لا سليمان مما يرجح كون ثناء شعبة على الأول.

ثم أقول: تفرد الأزدي بإطلاق القول بتليين تَوْبة، ولا يقبل هذا منه لتشدده في الجرح، ولكونه من المتكلم فيهم، فضلاً عن شذوذه في هذا القول. وقد تعقبه الذهبي بما سبق مثبتاً رفعة حال تَوْبَة. وأما حكم ابن حجر في التقريب فإنه ـ فيما يبدو ـ رُوعي فيه التوسط بين قولي الأزدي والذهبي. ولعل ابن حجر لم يقف حينئذ على قول النسائي فيه، بدليل عدم ذكره له في ترجمة توبة من تهذيب التهذيب، ومن عادته في التقريب أن يلخص الحكم على الرجل من خلال ما ذكره في التهذيب.

ولعل الصواب في أبي صدقة توبة ما ذكره النسائي، والذهبي من التوثيق المطلق، فيكون الرجل على هذا صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٧/ ٢٣٣: «وتوفي في ولاية خالد بن عبد الله على العراق». وقد عُزِل خالد القَسْري عن ولاية العراق سنة عشرين ومئة. وقد ذكر بعض الذين اختاروا سنة سبع وعشرين أنه عاش ستاً وثمانين سنة.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦٨، معرفة الرجال ١/ ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، تاريخ البادي عن ابن معين ٤٦، الطبقات ٢١٤، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٧١، ٧٩، ١٩٤، ٢٩٠، ٢/ ١٥٥، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٥٩ ـ ١٦٠، التاريخ الصغير ١/ ٣١٨ ـ ٣١٩، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٢٣، معرفة الثقات ١/ ٢٥٩، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٦٠، ٣٦٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ٩٠، ٩٨ ـ ٩٩، ١٢٧، ١٦٦ ـ ١٦٧، ٢٠١، ٢٦٤، التاريخ ١/ ٦٢٤، الجعديات ١/ ٦١٤ ـ ٦١٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٤٩، الثقات ٤/ ٨٩، مشاهير علماء الأمصار ٨٩، الكامل ٢/ ٥٢٦ ـ ٥٢٨، تاريخ أسماء الثقات ٨٢، الهداية والإرشاد ١/ ١٣٠، رجال صحيح مسلم ١/ ١٠٩ ـ ١١٠، السابق واللاحق ١٦٣،=

قال النسائي: ثقة[(١)(*)].

= التعديل والتجريح ١/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦، الإكمال ١/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠، الأنساب ٢/ ٣٣٠، تهذيب الكمال ٤/ ٣٤٢ ـ ٣٤٩، ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣، الكاشف ١/ ١٧٠، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٢٠ ـ ٢٢٥، تذكرة الحفاظ ١/ ١٢٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٦ أ ـ ٣٧ أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٢ ـ ٤، تقريب التهذيب ١٣٢، خلاصة التذهيب ٥٦.

(١) تهذيب الكمال ٤/ ٣٤٧، ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٣. لكن لفظ الذهبي: «وثقه أحمد، والنسائي».

(*) أقوال النقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون: قال حماد بن زيد ـ كما في الطبقات الكبرى ـ: سمعت أبي يحدث، قال: قال أنس ـ (يعني ابن مالك) ـ ولم يقل شهدته ـ: إن لكل شيء مفتاحاً، وإن ثابتاً من مفاتيح الخير؛ وقال حماد بن سلمة ـ كما في الطبقات الكبرى أيضاً ـ: أخبرني حُميد ـ (يعني الطَّويل) ـ قال: كنا نأتي أنساً، ومعنا ثابت. قال: فكان ثابت كلما مر بمسجد دخل فصلى فيه. قال: فكنا نأتي أنساً فيقول: أين ثابت؟ إن ثابتاً دُوَيْبَّة أحبها؛ وقال محمد بن واسع البصري ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: نعم الرجل مالك ـ (يعني ابن دينار) ـ، نعم الرجل مالك، خذوا عن مالك، خذوا عن مالك، وثابت؛ وقال أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال نقلاً عن كتاب الزهد لأحمد ـ: نعم الرجل ثابت، نعم الرجل ثابت؛ وقال حماد بن سلمة ـ كما في تاريخ الدوري عن ابن معين، والمعرفة والتاريخ، والجرح والتعديل. واللفظ للفسوي ـ: كنت أسمع أن القُصَّاص لا يحفظون حديثهم، فأتيت ثابت البناني فقلبت عليه حديثه، فكنت أقول له: كيف حديث أنس في كذا وكذا ـ لحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى ـ؟ فيقول: لا، هذا حديث عبد الرحمن. فأقول لحديث أنس: كيف حديث ابن أبي ليلى في كذا وكذا؟ فيقول: هذا حديث أنس؛ وقال ابن سعد: وكان ثابت ثقة في الحديث مأموناً؛ وقال ابن معين ـ في رواية البادي، وابن أبي خيثمة ـ، وأحمدُ بن حنبل ـ في رواية عبد الله ـ: ثقة؛ وقال أبو طالب ـ كما في الجرح والتعديل ـ : قلت لأحمد بن حنبل: ثابت البُنَاني أثبت أو قتادة ـ (يعني ابن دِعامة) ـ؟ قال: ثابت ثبت في الحديث، من الثقات المأمونين، صحيح الحديث، وكان يقص؛ والذي في كتاب الكامل عن أبي طالب قوله: سألت أحمد بن حنبل، قلت: ثابت أثبت أو قتادة؟ قال: ثابت يتثبت ـ (كذا في تهذيب الكمال، وفي نسخة الظاهرية من الكامل: يثبت) ـ في الحديث، وكان يقص، وقتادة كان أذْكر، وكان محدثاً، وكان من الثقات المأمونين، كان يَقُص، وكان صحيح الحديث؛ =

....

=وقال العجلي: ثقة، رجل صالح؛ وقال أبو داود ـ كما في سؤالات الآجري ـ: أثبت الناس في أنس: قتادة، ثم ثابت؛ وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، وأثبت أصحاب أنس: الزهري، ثم قتادة، ثم ثابت البُنَاني؛ وقال البَرْديجي: ثابت صحيح عن أنس، من حديث شعبة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وسليمان بن المغيرة، فهؤلاء ثقات ما لم يكن الحديث مضطرباً، أو يختلف في الرواية، وقد حدث حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ بحديث خالفه قتادة عن أنس، أوقفه قتادة، ورفعه ثابت، وقال بعض أهل الحديث: إنما يقع الاضطراب إذا اختلف على ثابت في الرواية، فإذا لم يختلف على ثابت لم تكن رواية قتادة مما ينقض رواية ثابت؛ وقال ابن عدي: وما هو إلا ثقة صدوق، وأحاديثه أحاديث صالحة مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وله حديث كثير، وهو من ثقات المسلمين، وما وقع في حديثه من النُّكْرة فليس ذاك منه، إنما هو من الراوي عنه، لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء مجهولين ـ (كذا) ـ، وأما هو نفسه إذا روى عَمَّن هو فوقه من مشايخه فإنه مستقيم الحديث، ثقة؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: ثقة بلا مدافعة، كبيرُ القَدْر... قلت: وثابت ثابت كاسمه؛ وفي الكاشف: وكان رأساً في العلم والعمل؛ وفي تذكرة الحفاظ: الإمام، الحجة؛ وقال زين الدين العراقي: فإن ابن المنكدر ـ (يعني محمداً) ـ، وثابتاً ثقتان، متفق عليهما؛ وقال ابن حجر: ثقة، عابد. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ **المُلَيِّنون**: قال الفلاس ـ كما في الكامل ـ: سمعت يحيى بن سعيد يقول: عجب من أيوب ـ (يعني السَّخْتِياني) ـ يدع ثابت البُنَاني لا يكتب عنه؛ وقال مُغُلْطاي: وفي سؤالات أبي جعفر محمد بن الحسين البغدادي لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: سئل أبو عبد الله عن ثابت، وحُميد ـ (يعني الطويل) ـ أيهما أثبت في أنس؟ فقال: قال يحيى بن سعيد القطان: ثابت اختلط، وحميد أثبت في أنس منه.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٣٢، ٢٣٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦٨، تاريخ البادي عن ابن معين ٤٦، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٥٥، معرفة الثقات ١/ ٢٥٩، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٦٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ٩٠، ٢٦٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٤٩، الثقات ٤/ ٨٩، الكامل ٢/ ٥٢٧، ونسخة الظاهرية ٤٨ ب، ٤٩ أ، تاريخ أسماء الثقات ٨٢، تهذيب الكمال ٤/ ٣٤٦، ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٢، ٣٦٣، الكاشف ١/ ١٧٠، تذكرة الحفاظ ١/ ١٢٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٦ أ، ٣٦ ب، تقريب التهذيب ١٣٢، فتح الباري ١١/ ١٨٤. =

....

= فقد اتفق الأئمة على أن ثابتاً البُناني ثقة مطلقاً، سوى ما ذكره القطان المتعنت من أنه اختلط. ولا يريد بذلك تضعيفاً ـ بدليل تعجبه من أيوب كيف لم يرو عنه؟! ـ بل مراده أن ثابتاً اختلط عليه بعض حديث أنس بحديث غيره، فكان حُميد ـ في رأي القطان ـ أقوم حديثاً منه. لكن ما ذكره عامة النقاد ـ وخاصة حماد بن سلمة ـ من ضبطه وإتقانه ينفي عنه أي اختلاط مزعوم.

وأما عدم رواية أيوب عنه فلا تضره، خاصة وأنه لم يُذكر السبب في ذلك.

ومما لا ينبغي إغفاله أن قول أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب ـ كما في الكامل ٤٨ ب ـ: «قال ـ (كذا) ـ أهل المدينة إذا كان حديث غلطاً يقولون: ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس، يُحيلون عليهما» لا يراد منه تليين هذين الإسنادين المعتمدين، أو غمزهما، وإنما المراد التهكم بذكر المقابل كأن يقال: للكاذب صادق، وللمجهول مشهور. وقد ذكر ابن حجر مقصد ذاك الكلام ـ لكن لم يتبين لي معنى عبارة الحافظ بدقة ـ فقال في فتح الباري ١١/ ١٨٤: «وقد استشكل شيخنا ـ (يعني العراقي) ـ في شرح الترمذي هذا الكلام، وقال: ما عرفت المراد به، فإن ابن المنكدر، وثابتاً ثقتان، متفق عليهما. قلت: يظهر لي أن مرادهم التهكم، والنكتة في اختصاص الترجمة الشهرة والكثرة».

وقد عاب الذهبيُّ ابنَ عدي بإيراد ثابت بن أسلم في كامله، فقال في ميزان الاعتدا ١/ ٣٦٢، ٣٦٣: «ثابت بن أسلم البُنَاني: ثقة بلا مدافعة، كبير القَدْر، تناكد ـ (كذا في النسخة الأحمدية ١/ ٧٦ ب، ونسخة جامعة الإمام ٨٥ أ من ميزان الاعتدال. وقد تصحفت هذه الكلمة في مطبوعة البجاوي إلى: تناكر. بالراء. ومراد الذهبي أن ابن عدي تشدد وتعنت) ـ ابن عدي بذكره في الكامل... قلت: ما أذكر الآن ما تعلق به ابن عدي في إيراده هذا السيد في كامله، بلى ذكر قول يحيى القطان: عجب من أيوب يدع ثابتاً لا يكتب عنه... قلت: وثابت ثابت كاسمه، ولولا ذكر ابن عدي له ما ذكرته».

كما أن الذهبي في ميزان الاعتدال ٣/ ١٤٠ عَدَّ ثابتاً في جماعة تموت الآثار بترك حديثهم، والإعراض عن رواياتهم.

وقد بَيَّن بعض الأئمة أن عامة المناكير التي في حديث ثابت ليست العُهدة فيها عليه، بل هي على الرواة عنه. لأنه قد روى عنه جماعة من الضعفاء والمجهولين.

وخلاصة القول: إن ثابتاً ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

٢٢٨ ـ بخ م ٤: ثابت بن عُبيد الأنصاري مولاهم[١]، الكوفي[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

---

(١) هو مولى زيد بن ثابت. وقد فَرَّق أبو حاتم بين الأنصاري، ومولى زيد. كما فَرَّق ابن حبان بين ثابت بن عبيد الأنصاري الكوفي مولى زيد الذي يروي عن مولاه، وابن عمر. والذي يروي عن القاسم بن محمد، والذي يروي عن أنس. والجمع أرجح.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٢٩٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦٩، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٥٥، التاريخ الكبير ٢/١/١٦٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٥٤، الثقات ٤/ ٩١ ـ ٩٢، ٩٥، ٦/ ١٢٦، تاريخ أسماء الثقات ٨٢ ـ ٨٣، رجال صحيح مسلم ١/ ١١٠ ـ ١١١، تهذيب الكمال ٤/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣، الكاشف ١/ ١٧١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٩ ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٩ ـ ١٠، تقريب التهذيب ١٣٢، خلاصة التذهيب ٥٦.

(٣) تهذيب الكمال ٤/ ٣٦٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج، وأحمدُ بن حنبل في رواية عبد الله: ثقة؛ وقال مُغُلْطاي: وفي ثقات ابن خَلْفون: وثقه ابن صالح ـ (وهو أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي) ـ؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال إبراهيم الحربي: وهو من الثقات؛ وقال مُغُلْطاي: وفي ثقات ابن خَلْفون: وثقه ابن صالح، وابن وضَّاح؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات.

الطبقات الكبرى ٦/ ٢٩٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٥٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٥٤، الثقات ٤/ ٩١ ـ ٩٢، ٩٥ ٦/ ١٢٦، تاريخ أسماء الثقات ٨٢ ـ ٨٣، الكاشف ١/ ١٧١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٩ ب، تقريب التهذيب ١٣٢.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن تمام عبارة أحمد بن حنبل في رواية عبد الله. قال عبد الله: «سألت أبي عن ثابت بن عُبيد الأنصاري فقال: هذا رجل ثقة، تسأل عنه؟! حَدَّث عنه الأعمش ومسعر». ولا ينبغي الالتفات إلى ما في مطبوعة تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ٨٢ ـ ٨٣ حيث فيها عن أحمد قوله: «هذا رجل ثقة، لا يُسأل عنه...» وقد نظرت في نسخة الحكمي المكية من كتاب ابن شاهين ٨ أ فلم أجد فيها: لا.

=

٢٢٩ ـ خ د س ق: ثابت بن عَجْلان أبو عبد الله الأنصاري، السَّلَمي، الشَّامي، الحمصي، وقيل: الدمشقي، نزيل إرْمِيْنِيَة، وباب الأبْواب[(١)(٢)].

قال النسائي: لا بأس به[(٣)].

وقال أيضاً: ثقة[(٤)(*)].

= ثم أقول: اتفق النقاد على أن ثابت بن عُبيد ثقة مطلقاً، سوى أبي حاتم المتشدد حيث قال فيه: «صالح الحديث»، لكنه كثيراً ما يستعمل هذه العبارة فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة ـ كما سبق في ترجمة الأزْرق بن قيس الحارثي ـ.

وخلاصة القول: إن ثابت بن عُبيد ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ذكر بعضهم أنه نزل إرْمِيْنِيَة، وبعضهم: باب الأبْواب. وقد جعل بعض العلماء باب الأبواب من إرْمينية. والمشهور أن باب الأبواب من بلاد أرَّان، وهذه البلاد متاخمة لبلاد إرْمينية. وكانت تلك الجهة من أعظم الثغور. وقد نزلها ثابت بن عجلان غازياً.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٥٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٦٦، الضعفاء الكبير ١/ ١٧٥ ـ ١٧٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٥٥، الثقات ٦/ ١٢٥، الكامل ٢/ ٥٢٤، الهداية والإرشاد ١/ ١٣١، التعديل والتجريح ١/ ٤٤٨، تهذيب الكمال ٤/ ٣٦٣ ـ ٣٦٦، ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥، الكاشف ١/ ١٧١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٠ أ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٠، تقريب التهذيب ١٣٢، هدي الساري ٣٩٤، خلاصة التذهيب ٥٦.

(٣) التعديل والتجريح ١/ ٤٤٨، تهذيب الكمال ٤/ ٣٦٥، تهذيب التهذيب ٢/ ١٠، هدي الساري ٣٩٤. لكن عبارة المزي، وابن حجر في تهذيب التهذيب: «ليس به بأس». والحامل على هذا هو الجمع بين قولي دُحَيْم والنسائي. وعبارة دُحَيْم: «ليس به بأس». فترجح أن عبارة النسائي هي ما أثبته في الأصل ليس إلا.

(٤) ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمعَدِّلون: قال بقية بن الوليد ـ كما في الجرح والتعديل ـ: قال=

....

=لي ابن المبارك: أخرج لي حديث ثابت بن عجلان. قلت: إنها متفرقة، قال: اجمعها لي. فجعلت أتذكرها، وأملي عليه؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي، وابنُ نُمير: ثقة؛ وقال دُحَيْم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس به بأس؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به، صالح الحديث؛ وقال الذهبي: صالح الحديث؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن ثابت بن عجلان؟ فقال: كان يكون بالباب والأبواب ـ (كذا وهو صحيح، ويقال فيه أيضاً: باب الأبواب) ـ. قلت له: هو ثقة؟ فسكت، كأنه مَرَّض في أمره؛ وقال الدارقطني ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ليس بقوي؛ وقال عبد الحق الإشبيلي: لا يحتج به.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/١٥٦، الجرح والتعديل ١/١/٤٥٥، الثقات ٦/١٢٥، ميزان الاعتدال ١/٣٦٥، الكاشف ١/١٧١، إكمال تهذيب الكمال ٢/٤٠ أ، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ٦، تقريب التهذيب ١٣٢.

وقبل البدء في دراسة هذه الأقوال، أنبه إلى ثلاثة أمور: أولها: أن الباجي في التعديل والتجريح ١/٤٤٨ نقل عن ابن أبي حاتم، عن أبيه قوله: «ثابت بن عجلان، ثابت الحديث، لا بأس به» ولم أجد هذا عند غير أبي الوليد، وما أظنه إلا وَهِم. وثانيها: أن قول الذهبي في ميزان الاعتدال ١/٣٦٤: «وقال أحمد بن حنبل: أنا متوقف فيه» لعله نَقْل بالمعنى، لأن المشهور عن أحمد سكوته، لا أنه قال: «أنا متوقف فيه». وآخرها: قول ابن حجر في هدي الساري ٣٩٤: «وثقه ابن معين، ودُحيم». مع أن دُحَيْماً قال فيه: «ليس به بأس»، ولم يقل: «ثقة». وهذا من ابن حجر صحيح دقيق، لتماثل تلك العبارتين في نظر دُحَيم. قال أبو زرعة الدمشقي في تاريخه ١/٣٩٥: «قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم ـ (يعني دُحَيْماً) ـ: ما تقول في علي بن حَوْشَب الفَزَاري؟ قال: لا بأس به. قلت: ولم لا تقول: ثقة، ولا نعلم إلا خيراً؟ قال: قد قلت لك: إنه ثقة».

ثم أشرع في الدراسة، فأقول: اختلف النقاد في الحكم على ثابت بن عجلان، فبعضهم وثقه مطلقاً، وبعضهم جعله في مرتبة تالية، وعَدَّه آخرون في آخر مراتب التعديل. كما أن بعض الأئمة لَيَّنه. =

....

= وقد نظرت في الأحاديث التي استنكرت عليه، وتفحصتها، فوجدت العهدة فيها على غيره، ممن هو أدنى منه حالاً، غير حديث واحد يحتمل أن تكون النكارة فيه منه، كما يحتمل أن تكون من الراوي عنه. وهذا يرجح فيه جانب التعديل الذي ذهب إليه الجمهور.

وقول أحمد بن حنبل مع تفسير ابنه عبد الله ليس فيه تليين صريح، لأن عبد الله سأله: هو ثقة؟ فسكت. فكأن التوثيق المطلق لم يعجبه فيه. ثم قال عبد الله: «كأنه مَرَّض في أمره» ليدفع الظن في أن يكون سكوته للإقرار، وليبين أن حال ثابت أدنى من التوثيق المطلق.

وقول عبد الحق: «لا يحتج به» ليس فيه دلالة صريحة على إخراجه عن حد أهل العدالة، لأن الرجل قد يكون في آخر مراتب التعديل ولا يحتج بحديثه. وقد اعترض ابن القطان على حكم عبد الحق هذا، كما تعقب قول العقيلي: «لا يتابع عليه» ـ يعني على حديث واحد ذكره، مع أن الآفة فيه من غيره كما لا يخفى على من ألقى نظرة في السند ـ قال الذهبي في ميزان الاعتدال نسخة الأحمدية ١/ ٧٧ أ، بعد أن ذكر قول عبد الحق: «فناقشه على قوله أبو الحسن بن القطان، وقال: قول العقيلي أيضاً تحامل عليه ـ (كذا في نسخة جامعة الإمام ٨٥ ب أيضاً) ـ، وقال: إنما يُمَسّ بهذا من لا يُعْرف بالثقة، أما من عُرِف بها، فانفراده لا يضر، إلا أن يكثر ذلك منه». وقد أَيَّد ابن حجر رأي ابن القطان، فقال في تهذيب التهذيب ٢/ ١٠: «وَصَدَق، فإن مثل هذا لا يضره إلا مخالفته الثقات لا غير، فيكون حديثه حينئذ شاذاً. والله أعلم». بَيْد أن الذهبي لم يرتض كلام ابن القطان فقال عقبه ـ كما في النسخة الأحمدية أيضاً ـ: «أما من عرف بالثقة مطلقاً فنعم، وأما من وُثِّق، ومثل أحمد الإمام يتوقف فيه، ومثل أبي حاتم يقول: صالح الحديث، فلا نُرَقيه إلى رتبة الثقة، فتفرد هذا يُعد منكراً، فرجح قول العقيلي، وعبد الحق». فهذا التعقب من الذهبي لا أُراه صحيحاً، لضعف بعض أجزائه، فأحمد بن حنبل لم يتوقف فيه مطلقاً، وإنما توقف عن عَدِّه في الدرجات العلى للثقات، وأما أبو حاتم فإن قوله: «صالح الحديث» مقرون بعبارة: «لا بأس به»، وقد استعمل ذلك في جماعة من الثقات الرفعاء، وحمله على ذلك التعنت الذي اشتهر به.

وثابت بن عجلان ليس بالمكثر، وقد نُسب إلى النكارة في عدة أحاديث، مع أن التَّبِعة في عامتها على غيره، فكان الأحوط أن يُعدل عن التوثيق المطلق فيه.

وخلاصة القول: إن ثابت بن عجلان صدوق، حسن الحديث، وقد يكون ثقة، صحيح الحديث، لكن الأول أحوط ـ كما سبق ـ، وأبعد عن الانتقاد. والله أعلم.

٢٣٠ ـ د ت س: ثابت بن عُمارة أبو مالك الحَنَفي، البصري. مات سنة تسع وأربعين ومئة[١].

قال النسائي: لا بأس به[٢].

وقال أيضاً: ليس به بأس[٣](*).

---

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦٩، تاريخ خليفة ٤٢٥، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤١، ١٥٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٦٦، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٥٤، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٥٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٥٥، الثقات ٦/ ١٢٧، مشاهير علماء الأمصار ١٥٥، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٩، تاريخ أسماء الثقات ٨٢، تهذيب الكمال ٤/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧، ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٢١، من تكلم فيه وهو موثق ٥٦، الكاشف ١/ ١٧١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٠، تهذيب التهذيب ٢/ ١١، تقريب التهذيب ١٣٢، خلاصة التذهيب ٥٦.

(٢) تهذيب الكمال ٤/ ٣٦٧، تهذيب التهذيب ٢/ ١١.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٠ أ. وقد عزاه إلى كتاب للنسائي، لعله التمييز ـ وكتبه مُغُلْطاي في الحاشية، ولم تتضح لي قراءة اسم الكتاب جيداً فيها.

ولا يبعد أن يكون النسائي قد قال عبارة واحدة من تلك العبارتين. فإن كان كذلك فهي الثانية في الأرجح.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال شعبة ـ كما في التاريخ الكبير ـ: تأتوني، وتدعون ثابت بن عمارة!؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد ـ كما في الجرح والتعديل ـ: سألت يحيى عن ثابت بن عمارة؟ فقال: هؤلاء أقوى منه ـ يعني عبد المؤمن ـ (هو ابن خالد الحَنَفي) ـ، وعبد ربه ـ (يعني ابن بارق الحَنَفي) ـ؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، والكَوْسج: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ليس به بأس؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ثقة؛ وقال البزار: مشهور؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من ثقات أهل البصرة؛ وقال الدارقطني في رواية البَرْقاني: ثقة؛ وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق. زاد ابن حجر: فيه لين. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة، والقطان، وكانا نقيا الشيوخ. =

....

= ب ـ المُلَيِّنون: قال أبو حاتم: ليس عندي بالمتين.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦٩، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٦٦، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٥٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٥٥، الثقات ٦/ ١٢٧، مشاهير علماء الأمصار ١٥٥، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٩، تاريخ أسماء الثقات ٨٢، الكاشف ١/ ١٧١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٠، تقريب التهذيب ١٣٢.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه على أمرين: أولهما: أنه ورد في المغني في الضعفاء ١/ ١٢١: «قال أبو حاتم: ليس بالقوي». وهذا لم أجده في غيره، والمشهور عن أبي حاتم قوله فيه: «ليس عندي بالمتين». وآخرهما: أنه جاء في مطبوعة من تكلم فيه وهو موثق للذهبي ٥٤: «روى عنه يحيى القطان، ووثقه». وكذا في النسخة السليمانية التركية ٦ أ. والصواب: «روى عنه يحيى القطان، وُثِّق». كذا في نسخة الحكمي المكية ٤ أ.

ثم أقول: تفرد أبو حاتم الرازي بتليين ثابت بن عُمارة، حيث قال فيه: «ليس عندي بالمتين»، دون أن يبين السبب، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر، ويضاف إلى هذا: أن أبا حاتم متعنت، يستعمل عبارات التليين في جماعة من الثقات ـ كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان ـ.

وما ذكره القطان من أن عبد المؤمن بن خالد، وعبد ربه بن بارق الحنفيين أقوى منه، فيه مبالغة غير مستغربة من يحيى بن سعيد المتشدد.

وإنزال أحمد بن حنبل له عن الدرجة العالية للثقات، لم يأت عليها بحجة. وأما صنيع الذهبي، وابن حجر، فقد حملهما عليه الجمع بين أقوال النقاد، فمن رأى قول ابن معين في رجل: ثقة، وقول أحمد، والنسائي: ليس به بأس، وقول أبي حاتم: ليس عندي بالمتين. حكم عليه بقول الذهبي، أو ابن حجر إن أراد الجمع المجرَّد. وقول الذهبي أقرب للصواب كثيراً من قول ابن حجر.

وحسب هذا الرجل أن شعبة النقاد يقول لأصحابه: «تأتوني، وتدعون ثابت بن عمارة!».

وأما قول البزار: «مشهور» فإنه لا يريد به جرحاً ولا تعديلاً، خلافاً لما يتوهم من أنها عبارة تعديل، فالثقات فيهم المشهورون، والضعفاء والكذابون كذلك. قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ١/ ٢٦٠ عند ذكره لقول ابن معين في حرب بن عبيد الله: مشهور: «وهذا غير كاف في تثبيت روايته، فكم من مشهور لا تقبل روايته». =

٢٣١ ـ خ م د س: ثابت بن عِياض[١] القُرشي، العَدَوي مولاهم، المدني، الأحنف، الأعرج[٢][٣].

قال النسائي: ثقة[٤](*).

= وخلاصة القول: إن ثابت بن عُمارة ثقة، صحيح الحديث. فإن لم يكن كذلك فهو في المرتبة التالية: صدوق، حسن الحديث. والأول أقوى وأجدر. وقولا النسائي: «لا بأس به» و«ليس به بأس» يستعملهما كثيراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(١) ذكره ابن حبان في مكانين من كتاب الثقات ٤/٩٣، ٩٦. مرة باسم: ثابت بن الأحنف. ومرة باسم: ثابت بن الأعرج. ولم يتابع على ذلك، اللهم إلا قول المزي في تهذيب الكمال ٤/٣٦٧: «وقال محمد بن سعد: ثابت بن الأحنف بن عياض». لكن الذي في الطبقات الكبرى ٥/٣٠٨: «ثابت الأحنف بن عياض» فلعل المزي وهم في النقل.

(٢) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٤/٣٦٨: «وذكره الذهبي في الطبقة الثانية عشرة ١١١ ـ ١٢٠ من تاريخ الإسلام».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/٣٠٨ ـ ٣٠٩، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٦٩، العلل ومعرفة الرجال ١/٥٠، ٢/١٥٥، التاريخ الكبير ٢/١/١٦٠ ـ ١٦١، المعرفة والتاريخ ٢/٢٧٧، ٨٠٩، الجرح والتعديل ١/١/٤٥٤ ـ ٤٥٥، الثقات ٤/ ٩٣، ٩٦، الهداية والإرشاد ١/١٣٠ ـ ١٣١، رجال صحيح مسلم ١/١١٠، التعديل والتجريح ١/٤٤٧، تهذيب الكمال ٤/٣٦٧ ـ ٣٦٨، المغني في الضعفاء ١/١٢٢، الكاشف ١/١٧١، ذيل ديوان الضعفاء ٢٣٠ أ، إكمال تهذيب الكمال ٢/٤٠ ب، الإكمال للحسيني ١٦، تهذيب التهذيب ٢/١١، تقريب التهذيب ١٣٢، خلاصة التذهيب ٥٦ ـ ٥٧.

(٤) تهذيب الكمال ٤/٣٦٨، تهذيب التهذيب ٢/١١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن المديني: معروف؛ وقال أحمد بن حنبل: ما أرى بحديثه بأساً؛ وقال أحمد بن صالح ـ كما في إكمال تهذيب الكمال، وهو العجلي ـ: ثقة؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به؛ وقال الذهبي في الكاشف، وذيل ديوان الضعفاء: صدوق. زاد في الذيل: ضعفه بعضهم؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن=

٢٣٢ ـ بخ د سي ق: ثابت بن قيس[١] الأنصاري، الزُّرَقي، المدني[٢].

= حبان في الثقات. وقد روى عنه مالك بن أنس، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال الذهبي في المغني في الضعفاء: فيه بعض اللين؛ وفي ذيل الديوان ـ كما سبق ـ: ضعفه بعضهم. العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٥٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٥٥، الثقات ٤/ ٩٣، ٩٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٢، الكاشف ١/ ١٧١، ذيل ديوان الضعفاء ٢٣٠ أ، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٠ ب، تهذيب التهذيب ٢/ ١١، تقريب التهذيب ١٣٢.

فقد اتفق النقاد على توثيق وتعديل ثابت بن عياض، سوى ما ذكره الذهبي في المغني: «فيه بعض اللين». وفي ذيل الديوان: «ضعفه بعضهم». فأما قوله الأول فلم يأت عليه ببرهان، بل إنه عارضه في غير ما مكان من كتبه، حيث قال فيه: «صدوق» كما مر. وأما قوله الآخر: «ضعفه بعضهم». فلا يقبل أيضاً لعدم تسميته المُضَعِّف، وقد بحثت عنه فلم أجد شيئاً. فلعل الذهبي وهم في هذا القول، ثم بنى عليه ما في المغني. ويؤكد هذا الوهم أن الذهبي لم يورد ثابتاً في ميزان الاعتدال ـ وقد ألفه بعد المغني، والديوان، وذيله ـ مع أنه شرط أن يذكر فيه كل من تكلم فيه ولو كان ثقة سوى الصحابة، والأئمة المتبوعين في الفروع.

وأما المعدلون فلم يتفقوا على عده في درجة واحدة، فأحمد بن صالح، وابن حجر وثقاه مطلقاً، وجعله أحمد بن حنبل، وأبو حاتم، والذهبي في درجة تالية، ولم يخرجوه عن حد من يحتج بحديثه. لكن هؤلاء الأئمة لم يبينوا السبب في إنزاله عن الدرجة العالية للثقات، والتعديل المطلق مقدم على المقيد غير المفسر. فضلاً عن أن أبا حاتم متشدد. وأما الذهبي وغيره من المتأخرين فإنهم يعتنون أحياناً بذكر ألفاظ متوسطة، جامعة لأقوال المتقدمين، دون كبير تثبت.

وأما قول ابن المديني: «معروف» فلا يفيد تعديلاً، خلافاً لما يتوهم، لأن المعروفين أصناف، فمنهم الثقة، ومنهم الضعيف، ومنهم الكذاب. قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ٢/ ٤٤ أ عند ذكره لقول بعضهم في أحد الرجال: معروف: «وهذا غير كاف فيما يبتغىٰ من عدالته، فكم من معروف غير ثقة».

وخلاصة القول: إن ثابت بن عِياض الأحنف ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) تنظر بقية نسبه في الطبقات الكبرى ٥/ ٢٧٩

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٢٧٩، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٥٥، =

قال النسائي: ثقة[١].

وقال أيضاً في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد: ولا عن ثابت الزُّرَقي غير الزهري[٢].

وقال أيضاً: لا أعلم أحداً روى عنه غير الزهري[٣][*].

= التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٦٧، المعرفة والتاريخ ١/ ٣٨٢، مجموعة رسائل للنسائي ٥٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٥٦، الثقات ٤/ ٩٠، تهذيب الكمال ٤/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣، الكاشف ١/ ١٧٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٠ب، تهذيب ٢/ ١٣، تقريب التهذيب ١٣٣، خلاصة التهذيب ٥٧.

(١) تهذيب الكمال ٤/ ٣٧٢، تهذيب التهذيب ٢/ ١٣.

(٢) مجموعة رسائل للنسائي ٥٩.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٠ب، تهذيب التهذيب ٢/ ١٣. لكن لا توجد في كتاب ابن حجر عبارة: «أحداً».

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها.**

قال أبو عبد الله بن مَنْده: مشهور من أهل المدينة؛ وقال الذهبي: وُثِّق؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٤/ ٩٠، تهذيب الكمال ٤/ ٣٧٢، الكاشف ١/ ١٧٢، تقريب التهذيب ١٣٣.

فثابت بن قيس الزُّرَقي لم يرو عنه غير الزهري، قال عبد الله بن أحمد ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٥٥: «سألته ـ (يعني أباه) ـ عن ثابت الزرقي؟ فقال: روى عنه الزهري فقلت له: روى عنه أحد غير الزهري؟ قال: لا أحفظ». ومن كان هذا حاله عُدَّ مجهولاً، ولا يحتج به. هذا في الأصل. لكن جمهور النقاد يرون أن الرجل قد يروي عنه واحد فقط، ويكون حجة، كأن يوثقه أحد أئمة النقد المعتبر رأيهم في التوثيق، لذا قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٢١١: «أَسْقَع بن أَسْلَع.. ما علمت روى عنه سوى سُوَيْد بن حُجَيْر الباهلي. وثقه مع هذا يحيى بن معين. فما كل من لا يُعرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل».

وثابت بن قيس مع أنه لم يرو عنه غير الزهري، فقد اتفق النقاد على ثقته. وقول ابن مَنْده: «مشهور» يريد به دفع ما قد يتوهم من الجهالة برواية الزهري وحده عنه. =

٢٣٣ ـ ي د س: ثابت بن قيس أبو الغُصْن الغِفاري[١] مولاهم، المدني. مات سنة ثمان وستين ومئة، وله خمس ومئة سنة[٢][٣].

قال النسائي: ليس به بأس[٤][*].

= وخلاصة القول: إن ثابت بن قيس الزُّرقي ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث، ولو لم يرو عنه إلا واحد. والله أعلم.

(١) كذا نسبه جمهور العلماء، وجعله بعضهم من موالي عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٢) وهم من ذكر في عمره غيره هذا.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٤٣١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٨١، ١٨٧، ٢٤٥، معرفة الرجال ١/ ٥٨، ٨٦، الطبقات ٢٧٤، تاريخ خليفة ٤٣٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٦٧، التاريخ الصغيرة ٢/ ١٦٣، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٦٦٧، الكنى والأسماء ٢/ ٧٨، الضعفاء الكبير ١/ ١٧٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٥٦، الثقات ٤/ ٩٠، المجروحين ١/ ٢٠٦، الكامل ٢/ ٥١٨ ـ ٥١٩، المؤتلف والمختلف ٤/ ١٧٧٣، سؤالات ا لسجزي وغيره للحاكم ١٩٣ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٦ب، تهذيب الكمال ٤/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤، ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٦، ٤/ ٥٦١، المغني في الضعفاء ١/ ١٢١، ديوان الضعفاء ٣٨، الكاشف ١/ ١٧٢، سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٥ ـ ٢٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٠ب، تهذيب التهذيب ٢/ ١٣ ـ ١٤. تقريب التهذيب ١٣٣، خلاصة التذهيب ٥٧.

(٤) تهذيب الكمال ٤/ ٣٧٤، ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٦ تهذيب التهذيب ٢/ ١٣، لسان الميزان ٧/ ٤٧٨. لكن لفظ ابن حجر في اللسان: «وثقه النسائي». ولم يذكر ابن حجر ثابتاً في أصل اللسان، وإنما ذكره في التجريد الأخير.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُرَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي رواية ابن محرز: ليس به بأس؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: ليس حديثه بذاك، وهو صالح؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب: ثقة؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: ليس بذاك، وهو صالح؛ وقال ابن عدي: وهو ممن يكتب حديثه؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: صويلح؛ وفي الكاشف: ثقة؛ وفي ديوان الضعفاء: =

....

=مختلف في ضعفه؛ وقال ابن حجر: صدوق يَهِم. وذكره ابن حبان في الثقات، لكنه أروده في المجروحين. وقد روى عنه ابن مهدي، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون:** قال ابن معين في رواية عبد الله بن أحمد الدورقي: ليس بذاك؛ وفي رواية أبي داود: ليس حديثه بذاك؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة: ضعيف؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب الآجري عن أبي داود: قال يحيى: ليس حديثه بذاك قال أبو داود: هو كما قال يحيى؛ وقال ابن حبان في المجروحين: وكان قليل الحديث، كثير الوهم فيما يرويه، لا يحتج بخبره إذا لم يتابعه غيره عليه؛ وقال الحاكم في ر واية السجزي: ليس بحافظ ولا ضابط.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٨١، ٢٤٥، معرفة الرجال ١/ ٥٨، ٨٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٥٦، الثقات ٤/ ٩٠، المجروحين ١/ ٢٠٦، الكامل ٢/ ٥١٩، سؤالات السجزي وغيره للحام ١٩٣ب، ميزان الاعتدال ٤/ ٥٦١، ديوان الضعفاء ٣٨، الكاشف ١/ ١٧٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٠ب، تقريب التهذيب ١٣٣.

فقد اختلف النقاد في الحكم على ثابت بن قيس الغِفاري بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، وتناقض بعضهم مع نفسه في الحكم عليه، فعدله تارة، وضعفه ولينه أخرى. فابن معين قال فيه في رواية الدوري، وابن محرز: «ليس به بأس»، وفي موضع آخر من رواية الدوري: «ليس حديثه بذاك، وهو صالح»، وقال في رواية عبد الله بن الدورقي: «ليس بذاك»، وفي رواية أبي داود: «ليس حديثه بذاك»، وفي رواية ابن أبي خيثمة: «ضعيف». ويمكن الجمع بين روايتي ابن الدورقي، وأبي داود من جهة، ورواية الدوري الثانية من جهة أخرى، بأن يكون أبو داود، وابن الدورقي قد أسقطا عبارة: «وهو صالح». وقد ذكرها الدوري لأنه كان مهتماً بتتبع ألفاظ ابن معين، بل كان من أكثر الناس ملازمة له. كما يحتمل أن يكو ن الإسقاط من ابن معين نفسه اكتفاء بذكرها في مجلس آخر، أو نحو ذلك. أما رواية ابن أبي خيثمة عن ابن معين قوله فيه: «ضعيف» فهي شاذة مخالفة لسائر الروايات، لأن ابن معين يقصد بهذه اللفظة التضعيف الشديد ـ كما سبق في ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش.

كما أن ابن حبان ذكره مرة في الثقات، ومرة في المجروحين، وقال في الكتاب الأخير: «وكان قليل الحديث، كثير الوهم فيما يرويه، لا يحتج بخبره إذا لم يتابعه غيره عليه». ولم يورد له حديثاً واحداً منكراً، مع أنه شديد الاهتمام بذلك. وعبارته المذكورة لا يريد بها التضعيف الشديد، بل مراده أن الرجل في بعض حديثه=

٢٣٤ ـ د س ق: ثابت بن هُرْمُز، وقيل: هُريمز[١]، أبو المِقْدام

= لين فيترك الاحتجاج بهذا البعض، ويحتج بالباقي إن عُلم عدم اللين فيه. وقد بيّن ابن حبان مراده هذا مفصلاً ـ كما مرّ في ترجمة أزور بن غالب بن تميم ـ ولم يتحرج عن استعمال تلك العبارة في بعض الثقات ـ ينظر ترجمة أصْبَغ بن زيد الوراق ـ، وإنما حمله على ذلك تعنته في الجرح، وشدته مع الذي ذكرهم في المجروحين.

والمجرحون لم يأتوا في كلامهم على أبي الغصن ببرهان قولهم فيه. ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر.

فتبين أن الصواب في حال ثابت بن قيس الغِفاري هو التعديل، غير أن المعدلين لم يتفقوا على عده في درجة واحدة، بل إن بعضهم اضطرب في الحكم عليه، فرفع من شأنه مرة، وجعله في آخر درجات التعديل مرة أخرى.

ويبدو أن الرجل متوسط الحال، لا ينبغي توثيقه مطلقاً لاختلافهم فيه، واضطرابهم في شأنه، كما لا ينبغي إخراجه عن حد من يحتج به في الجملة، لأن ما استنكر عليه ـ وكانت النكارة فيه صحيحة منه ـ يسير محتمل، لم يَحْتفل به الإمام أحمد، ولذلك أطلق القول في توثيقه.

ولعل قول ابن معين: «ليس حديثه بذاك، وهو صالح» يريد به حديثاً معيناً، والفقرة الأخيرة ترجح ذلك، بل يزيد هذا الأمر رجحاناً قول ابن معين الآخر الذي رواه الدوري، وابن محرز: «ليس به بأس».

وأما الذهبي فإنه اختار فيه التوثيق المطلق ـ تبعاً للإمام أحمد ـ لِما علم من رفعة أمره، وجودة حديثه. لكنه لما رأى اختلافهم فيه، فقال بعضهم: ثقة، وبعضهم: يكتب حديثه، وبعضهم: ليس حديثه بذاك، وبعضهم: ضعيف. مال إلى التوسط، فقال: فيه: صُويلح. وتبعه ابن حجر فقال فيه: صدوق يَهِم.

وخلاصة القول: إن أبا الغُصْن الغِفاري صدوق، حسن الحديث فيما لم يهم فيه مما استنكر عليه. والله أعلم.

(١) بل قال بعضهم: هُريم. وقد جمع بعض الأئمة ـ كالإمام أحمد ـ بين ابن هُرمز، وابن هُويمز. وفَرَّق البعض الآخر ـ وفيهم البخاري ـ بينهما. واعتمدت الأول. والذين فَرَّقوا لم يذكروا في ابن هُريمز جرحاً ولا تعديلاً، اللهم إلا ابن حبان حيث ذكره في الثقات.

البَكْري[١] مولاهم، الكوفي، الحَدَّاد[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

---

(١) ذكر ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/ ٣٢٨ أنه عِجْلي. قلت: لا تعارض بينه وبين ما في الأصل، لأن بني عِجْل بطن من بكر.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٢٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٧٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٣١، ٢/ ١٥٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٧١ ـ ١٧٢، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٩٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٤٣، ٣/ ٨٩، ١٩٧ ـ ١٩٨، ٢٢١، الكنى والأسماء ٢/ ١٢٧، ١٢٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩، الثقات ٤/ ٩٦، ٦/ ١٢٤، المؤتلف والمختلف ٢/ ٨١٥، تاريخ أسماء الثقات ٨٣، الإكمال ٢/ ٤٠٣، تهذيب الكمال ٤/ ٣٨٠ ـ ٣٨١، الكاشف ١/ ١٧٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤١ أ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٦ ـ ١٧، تقريب التهذيب ١٣٣، خلاصة التذهيب ٥٧.

(٣) تهذيب الكمال ٤/ ٣٨٠ ـ ٣٨١، تهذيب التهذيب ٢/ ١٦ ـ ١٧، وعزاه ابن حجر إلى كتاب الثقات لابن خَلْفون. وظن أنه استدرك بذلك على إكمال تهذيب الكمال، مع أن مُغُلْطاي أسقطه عمداً لذكر المزي له في كتاب. وقد أوقع ابن حجر في ذلك سهوه عن قول النسائي في كتاب المزي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون**: قال ابن معين في رواية الدوري، وابنُ المديني ـ كما ذكر مُغُلْطاي عن ابن خَلْفون ـ، وأحمدُ بن حنبل في رواية عبد الله، وأبي طالب، وأحمدُ بن صالح ـ كما في تهذيب التهذيب نقلاً عن ابن خَلْفون، وهو العجلي، وأبو داود في رواية الآجري، والفسوي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح: وقال ابن القطان ـ كما في تهذيب التهذيب ـ، والذهبي: ثقة. زاد ابن القطان: ولا أعلم أحداً ضعفه غير الدارقطني؛ وقال ابن حجر: صدوق يهم. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه منصور بن المُعْتَمِر، وشعبة، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ **المُلَيِّنون**: قال الأزدي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: يتكلمون فيه؛ وقال ابن القطان: ولا أعلم أحداً ضعفه غير الدراقطني.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٧٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٥٦، المعرفة والتاريخ ٣/ ٨٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٥٩، الثقات ٤/ ٩٦، ٦/ ١٢٤.، تاريخ أسماء الثقات ٨٣، الكاشف ١/ ١٧٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤١أ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٦ ـ ١٧، تقريب التهذيب ١٣٣. =

٢٣٥ ـ ع: ثابت بن يزيد[١] أبو زيد البصري، الأَحْول، العطَّار. مات بالبصرة سنة تسع وستين ومئة[٢].

= فقد اتفق الأئمة على توثيق وتعديل ثابت بن هُرْمز، سوى الأزدي والدارقطني. أما الأزدي فإن ابن الجوزي قال في الضعفاء ٢٧أ: «ثابت بن أبي المِقْدام، يروي عن التابعين، قال الأزدي: يتكلمون فيه». واستبعد الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٨ أن يكون هذا الرجل الذي ذكره ابن الجوزي هو ثابت بن هُرْمز. لذا لا يستقيم إيراد قول الأزدي في صاحب هذه الترجمة، ولو افْترض كون أبي الفتح قال ذلك في ابن هُرمز فإنه لا يقبل لشذوذه، وضعف قائله. وأما تضعيف الدارقطني له فلم أجده في غير كلام ابن القطان المجمل، فإن صح عنه ذلك فإنه لايُعَوَّل عليه لإجماع المتقدمين ـ وفيهم أعلام النقاد ـ على تعديل وتوثيق أبي المِقْدام، ولأن التضعيف غير مبين السبب.

فتبين أن الصواب في ثابت بن هرمز التعديل، بيد أن المعدلين لم يتفقوا على عده في درجة واحدة، فالجمهور ـ وهم: ابن معين، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح، وأبو داود، والفسوي، وابن القطان، والذهبي ـ على أنه ثقة مطلقاً. وأبو حاتم قال فيه: «صالح»، وابن حجر: «صدوق يَهِم». أما أبو حاتم فقد حمله تعنته على ذلك القول فيه، مع أنه كثيراً ما يستعمل تلك العبارة فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة ـ كما سبق في ترجمة الأزْرق بن قيس ـ وأما ابن حجر فلعل السبب الذي حمله على قوله فيه: «صدوق يَهِم» هو التوسط بين أقوال الموثقين والمجرحين. مع أنه لا يسلم للمضعفين قولهم فيه. وهذه الترجمة من التراجم التي أغرب ابن حجر في الحكم على صاحبها، دون أن يستند إلى دليل قائم.

وخلاصة القول: إن أبا المِقْدام ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) وقيل: ثابت بن زيد.

(٢) ترجمته في «العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٨٢، ٣٥١، ٢/ ١٥٥، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٧٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٦٠، الثقات ٦/ ١٢٣، مشاهير علماء الأمصار ١٥٦، تاريخ أسماء الثقات ٨٣، الهداية والإرشاد ١/ ١٣١ ـ ١٣٢، رجال صحيح مسلم ١/ ١١١، التعديل والتجريح ١/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩، تهذيب الكمال ٤/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤، ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٢١، الكاشف ١/ ١٧٣، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤١ب، تهذيب التهذيب ٢/ ١٨، تقريب التهذيب ١٣٣، خلاصة التذهيب ٥٧.

قال النسائي: ليس به بأس[1](*).

---

(١) تهذيب الكمال ٤/ ٣٨٤، تهذيب التهذيب ٢/ ١٨، وينظر ما سيأتي إن شاء الله تعالى في ترجمة ثابت بن يزيد الأوْدي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: شعبة دَلَّهم عليه، وهو ثقة؛ وقال أبو زرعة: لا بأس به؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: ووثقه أبو داود؛ وقال أبو حاتم: ثقة، وهو أوثق من عبد الأعلى ـ (يعني ابن عبد الأعلى) ـ السَّامي، وهو أحفظ من عاصم ـ (يعني ابن سليمان الأحْول) ـ؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من متقني أهل البصرة، إلا أنه كان يهم في الشيء بعد الشيء؛ وقال أبو الفتح الأزدي، والذهبي في الكاشف: ثقة؛ وقال الذهبي أيضاً في من تكلم فيه وهو موثق: صدوق؛ وفي سير أعلام النبلاء: الحافظ، المتقن، الإمام؛ وقال ابن حجر: ثقة ثبت. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٥٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٦٠، الثقات ٦/ ١٢٣، مشاهير علماء الأمصار ١٥٦، تاريخ أسماء الثقات ٨٣، الكاشف ١/ ١٧٣، من تكلم فيه وهو موثق ٥٦، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٠٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤١ب، تهذيب التهذيب ٢/ ١٨، تقريب التهذيب ١٣٣.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه على أمرين: أولهما: أن الباجي نقل في التعديل والتجريح ١/ ٤٤٩ عن أبي حاتم قوله فيه: «لا بأس به، وهو ثقة، وهو أوثق من عبد الأعلى السَّامي، وأحفظ من عاصم» بزيادة: لا بأس به. وهذه العبارة لا توجد في الجرح والتعديل، بل لم أجد أحداً نسبها لأبي حاتم، ويحتمل أن يكون هذا الوهم من النساخ لا من أبي الوليد. وآخرهما: أنه ورد في هذه الترجمة من كتاب الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٦٠ ما يلي: «حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل، حدثنا علي ـ يعني ابن المديني ـ قال: سمعت يحيى بن سعيد ـ وسئل عن ثابت بن يزيد الأوْدي ـ فقال: كان وسطاً». كذا أورد ابن أبي حاتم هذا الكلام في ترجمة ثابت بن يزيد الأحول، ولم يذكره، بل لم يَشر إليه في ترجمة ثابت بن يزيد الأوْدي. وقد اضطرب المتأخرون في ذلك فابن الجوزي، والمزي، والذهبي في ميزان الاعتدال أثبتوا قول القطان المذكورَ في ترجمة الأوْدي، غير أن ابن الجوزي وهم في جعله ليحيى بن معين، لا ليحيى القطان. وتبعه على ذلك الذهبي في ديوان الضعفاء، بيد أن الذهبي وقع في خلط آخر في هذا الكتاب حيث سمى صاحب الترجمة: «ثابت بن يزيد الأحول» مع أن الصواب هو=

....

=الأوْدي. وقد خالف الأولين في إيراد كلام القطان في الأودي مغلطاي مؤكداً كونه في الأحول استناداً إلى صنيع ابن أبي حاتم. وثمة تنبيه لا ينبغي إغفاله وهو أنه ورد في من تكلم فيه وهو موثق ٥٦: «ثابت بن يزيد الأحول»: صدوق، وقال النسائي، والدارقطني: ليس بالقوي، وغمزه القطان». فقد جعل الذهبي كلام القطان في الأحول، ولم يكتف بذلك، بل نقل عن النسائي، والدارقطني قولهما فيه: «ليس بالقوي». ولم أجد هذا الكلام عنهما في كتاب آخر. ونظرت في نسخة جيدة من رسالة الذهبي المذكورة ـ وهي نسخة الحكمي المكية ١٤أ ـ فوجدت فيها: «ع ثابت بن يزيد الأحول: صدوق، وقال الدارقطني: ليس بالقوي». دون تعرض لكلام النسائي، والقطان، وهذا أقرب. والنسائي قد قال ذلك في الأوْدي، وكذلك الدارقطني كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وغاية الكلام في المسألة السابقة: أن الراجح كون كلام القطان في الأوْدي، لا في الأحول، وقد اعتمد هذا العقيلي، وابن عدي. والله أعلم.

ثم أقول: اتفق النقاد على وضع ثابت بن يزيد الأحول في الدرجة العالية للثقات، اللهم سوى أبي زرعة، والذهبي في إحدى رسائله. فأما أبو زرعة فقد قال فيه: «لا بأس به» دون أن يبيّن السبب في وضعه عن الدرجة العالية. وأما الذهبي فإنه قال فيه في من تكلم فيه وهو موثق: صدوق. وقد حمله على هذا ما نقله عن الدارقطني من أنه قال فيه: «ليس بالقوي». مع أن هذه العبارة قالها أبو الحسن في ثابت بن يزيد الأوْدي كما سيأتي إن شاء الله تعالى. كما يحتمل أن يكون الذهبي تأثر بقول أبي زرعة، وكذلك بقول النسائي، وقد أشرت في أماكن كثيرة إلى أن عبارة: «ليس به بأس» عند النسائي أعلى مما هي عليه عند الجمهور. بَيْد أن الذهبي ارتضى فيه التوثيق المطلق في غير ما كتاب.

وحسبنا في التوثيق المطلق في ثابت الأحول أن ابن معين، وأحمد بن حنبل، وأبا داود، وأبا حاتم، وغيرهم من المتأخرين قالوا فيه: «ثقة».

وأما قول ابن حبان في المشاهير: «من متقني أهل البصرة، إلا أنه يهم في الشيء بعد الشيء»، فهو كلام يعارض آخره أوله، لأن المتقن لا يقال فيه إنه يهم في الشيء بعد الشيء، وإن كانت عنده أوهام يسيرة حقاً.

وأما إيراد الذهبي لثابت بن يزيد في ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، فلأجل تمييزه عن الأوْدي، لا لِلِيْن فيه. وقد صرح في الكتابين بكمال ثقته، وعلو درجته.

وخلاصة القول: إن ثابت بن يزيد الأحول ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

٢٣٦ ـ عس: ثَعْلَبة بن يزيد الحِمَّاني[١]، الكوفي[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

---

(١) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/ ٢٣٧: «ثعلبة بن يزيد الحِماني، من بني تميم».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٢٣٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٧٤، الضعفاء الكبير ١/ ١٧٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٦٣، الثقات ٤/ ٩٨، المجروحين ١/ ٢٠٧، الكامل ٢/ ٥٣٦، الضعفاء لابن الجوزي ٢٧أ، تهذيب الكمال ٤/ ٣٩٩، ميزان الاعتدال ١/ ٣٧١، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٣، ديوان الضعفاء ٣٩، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦، تقريب التهذيب ١٣٤، خلاصة التذهيب ٥٨.

تنبيه: توجد هذه الترجمة في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٤، لكن هذ الورقة ساقطة من المصورة الموجودة عندي.

(٣) تهذيب الكمال ٤/ ٣٩٩، ميزان الاعتدال ١/ ٣٧١، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال ابن عدي: ولم أرى ـ (كذا) ـ له حديثاً منكراً في مقدار ما يرويه؛ **وقال** ابن حجر: صدوق شيعي. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير: سمع علياً، روى عنه حَبيب بن أبي ثابت... فيه نظر، قال النبي ﷺ لعلي: إن الأمة ستغدر بك. ولا يتابع عليه؛ وقال ابن حبان في المجروحين: كان غالياً في التشيع، لا يحتج بأخباره التي يتفرد بها عن علي؛ وقال ابن عدي عقب كلامه السابق ذكره: وأما سماعه من علي ففيه نظر كما قاله البخاري؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: شيعي غالٍ؛ وفي ديوان الضعفاء: شيعي جلد؛ وقال الهيثمي: وفيه ضعف.

التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٧٤، الثقات ٤/ ٩٨، المجروحين ١/ ٢٠٧، الكامل ٢/ ٥٣٦، ونسخة الظاهرية ٥٠أ، ميزان الاعتدال ١/ ٣٧١، ديوان الضعفاء ٣٩، مجمع الزوائد ٥/ ١٠٤، تقريب التهذيب ١٣٤.

لقد استند كثير من المجرحين والملينين في حكمهم عليه، على قول البخاري في تاريخه الكبير. وقوله: «فيه نظر» هو جرح شديد ـ في الأصل ـ، يترك به حديث الراوي كما تقدم في ترجمة إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس. لكنه قد يستعمل تلك العبارة، ويزيد بذلك تضعيف حديث معين، لا تضعيف الراوي ـ ينظر لزاماً حواشي الرفع =

٢٣٧ ـ م د س ق: ثُمامة بن شُفَيّ أبو علي الهَمْداني، الأُحْرُوجي[١]، ويقال: الأَصْبَحي[٢]، المصري، نزيل الإسكندرية[٣][٤].

=والتكميل ٣٨٩ ـ ٣٩١ ـ. ولعله في هذه الترجمة يريد ذلك. وقد أغرب ابن عدي في تفسير كلام البخاري فقال: «ولم أر له حديثاً منكراً في مقدار ما يرويه، وأما سماعه من علي ففيه نظر كما قاله البخاري». فثعلبة لا تعرف له رواية عن غير علي رضي الله عنه، ولم يشكك أحد ـ سوى ابن عدي ـ في سماعه منه، بل كان صاحب شرطته.

وأما قول ابن حبان فيه في كتاب المجروحين: «لا يحتج بأخباره التي يتفرد بها عن علي» معناه أنه ضعيف عنده، وهذا يعارضه ذكره له في كتاب الثقات.

وقول الهيثمي: «وفيه ضعف» أراد به التوسط بين حكم النسائي وحكم غيره.

وأما التشيع الذي رُمي به ثعلبة، فهو ثابت عنه، لم ينفه أحد. ومن المعروف عند المحققين أن التشيع، والغلو فيه ـ ما لم يكن رفض ـ بدعة خفيفة، لا تمنع الاحتجاج بالراوي ما دام ضابطاً صادقاً ـ كما تقدم في ترجمة أبان بن تَغْلِب، وإسماعيل بن عبد الرحمٰن السُّدي ـ. ولم يتهم أحد ثعلبة بالرفض، والبدعة الغليظة.

فثعلبة استنكر عليه حديث واحد، رواه عنه بالعنعنة حبيب بن أبي ثابت المدلس، فيحتمل أن تكون النكارة من غير ثعلبة، كما يحتمل أن يكون علي رضي الله عنه خصه بذاك الحديث لأنه يتعلق بعمله عنده.

وخلاصة القول: إن ثعلبة بن يزيد ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث في غير ما استنكر عليه. هذا في الراجح. وقد يكون في درجة تالية، فيكون حسن الحديث، ويَقْوى هذا إن كان لثعلبة غير ما حديث غريب آخر، لأنه كان قليل الحديث. وعلى كل حال فإن هذا الرجل لا ينزل عن أدنى درجات الاحتجاج. والله أعلم.

(١) الأُحْرُوج بطن من هَمْدان.

(٢) ونسبه بعضهم إلى تُجِيْب. وقد جمع ابن حبان، وابن مَنْجُويه بين هَمْدان وأَصْبَح في نسبته، فقالا: «الهَمْداني، الأَصْبَحي» وهذا لا يستقيم، لأن هَمْدان قبيلة، وأَصْبَح قبيلة أخرى، فلا يجتمعان، وإن كانا من سلالة واحدة.

(٣) قال ابن يونس ـ كما في تهذيب الكمال ٤/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥: «توفي في خلافة هشام بن عبد الملك قبل العشرين ومئة». وكانت خلافة هشام من أواخر شعبان سنة خمس ومئة، إلى أن مات في شهر ربيع الآخر سنة خمس وعشرين ومئة. وقد ذكر البخاري في التاريخ الصغير ١/ ٢٦٢ ثمامة فيمن مات في العشر الأول من المئة الثانية.

(٤) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٧٧، التاريخ الصغير ١/ ٢٦٢، الكنى=

قال النسائي: ثقة[1](*).

٢٣٨ ـ ع: ثُمَامة بن عبد الله بن أنس بن مالك[2] الأنصاري، البصري، القاضي، الفقيه[3].

= والأسماء لمسلم ١/ ٥٥٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٥٠١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٦٦، ٤٦٧، الثقات ٤/ ٩٧، مشاهير علماء الأمصار ١٢٠، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٣٦٣، رجال صحيح مسلم ١/ ١١١، الأنساب ١/ ١٢١، تهذيب الكمال ٤/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥، الكاشف ١/ ١٧٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٥أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٨، تقريب التهذيب ١٣٤، حسن المحاضرة ١/ ٢٥٧، خلاصة التهذيب ٥٨.

(١) تهذيب الكمال ٤/ ٤٠٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٨.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه:**

قال الفسوي في كتابه: وهؤلاء ثقات التابعين من أهل مصر: منهم. . . ومنهم أبو علي الهَمْداني ثمامة بن شُفَيّ الإسكندراني؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من جِلَّة المصريين؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٨٧، ٥٠١، الثقات ٤/ ٩٧، مشاهير علماء الأمصار ١٢٠، الكاشف ١/ ١٧٤، تقريب التهذيب ١٣٤. فقد اتفق الأئمة على أنه ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) نقل الباجي في التعديل والتجريح ١/ ٤٥١ عن ابن أبي خيثمة عن عَفَّان بن مسلم، عن جعفر بن سليمان الضُّبَعي أن كنيته: أبو عُمر. وزعم مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٥ب أن الكلاباذي كناه بذلك. وفي مشاهير علماء الأمصار ٩٣ قال ابن حبان: «ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك. . . أبو عبد الله»، وفي مطبوعة تحفة الأشراف ١/ ١٥٦: «أبو عَمْرو». ولعل الصواب ما ذكره الباجي. والله أعلم.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٣٩، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٤٦، ٣١٠، البُرْصان والعرجان والعميان والحولان ١١٤ ـ ١١٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٧٧، معرفة الثقات ١/ ٢٦١، المعرفة والتاريخ ٢/ ٢٤٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٦٦، الثقات ٤/ ٩٦، مشاهير علماء الأمصار ٩٣، الكامل ٢/ ٥٣٥ ـ ٥٣٦، تاريخ أسماء الثقات ٨٤، الهداية والإرشاد ١٣٤ ـ ١٣٥، رجال صحيح مسلم ١/ ١١٢، التعديل والتجريح ١/ ٤٥١، تهذيب الكمال ٤/ ٤٠٥ ـ ٤٠٨، ميزان الاعتدال ١/ ٣٧٢، الكاشف ١/ ١٧٤، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٥أ ـ ٤٥ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٨ ـ ٢٩، =

قال النسائي: ثقة(١)(*).

=تقريب التهذيب ١٣٤، هدي الساري ٣٩٤، فتح الباري ١٣/ ١٤٢، خلاصة التذهيب ٥٨.

(١) تهذيب الكمال ٤/ ٤٠٦، ميزان الاعتدال ١/ ٣٧٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٨، هدي الساري ٣٩٤. لكن لفظ الذهبي، وابن حجر في هدي الساري: «وثقه أحمد، والنسائي».

(*) أقول النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون:** قال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله، والعجليُّ: ثقة؛ وقال ابن عدي: ولثمامة عن أنس أحاديث، وأرجو أنه لا بأس به، وأحاديثه قريبة من غيره، وهو صالح فيما يرويه عن أنس عندي؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة؛ وفي سير أعلام النبلاء؛ وكان من العلماء الصادقين؛ وقال ابن حجر في التقريب: صدوق؛ وفي فتح الباري: وكان تابعياً ثقة. وذكره ابن حبان. وابن شاهين في الثقات.

ب ـ **المُلَيِّنون:** قال مُغُلْطاي: وذكر الأَصْمَعي. . . عن أبي بكر الهُذَلي أن ثمامة كان مُخَلِّطاً؛ وقال أبو يعلى المَوْصلي ـ كما في الكامل ـ: قيل ليحيى بن معين. . . فحديث ثمامة عن أنس قال: وجدت كتاباً في الصدقات؟ قال: لا يصح، وليس بشيء، ولا يصح في هذا حديث في الصدقات.

العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٤٦، معرفة الثقات ١/ ٢٦١، الثقات ٤/ ٩٦، الكامل ٥٠أ، تاريخ أسماء الثقات ٨٤، الكاشف ١/ ١٧٤، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٠٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٥أ، تقريب التهذيب ١٣٤، فتح الباري ١٣/ ١٤٢.

إن الذي ذكره أبو بكر الهُذلي من أن ثمامة كان مُخَلِّطاً، مردود، لعدم تفسيره، ولشدة ضعف الهُذَلي، ومن غير المقبول أن يجرح المجروح الثقات. وأما طعن ابن معين في حديثه في الصدقات فلا يقبل أيضاً لأن هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه محتجاً به. وقد أشار ابن حجر في هدي الساري ٣٩٤ إلى منشأ الاستنكار في حديث الصدقات فقال: «لكون ثمامة قيل إنه لم يأخذه عن أنس سماعاً، وقد بينا ـ (في ص٣٥٧) ـ أن ذلك لا يقدح في صحته» ـ وينظر لزاماً فتح الباري ٣/ ٣١٨، وهدي الساري ٣٥٧ يبن لك أن لا علة في الحديث ـ.

وبعد أن أشار الذهبي في ميزان الاعتدال ـ النسخة الأحمدية ١/ ٨٧ب ـ إلى قول ابن معين في حديث الصدقات قال: «وكذا تفرد ـ (يعني ثمامة عن أنس) ـ بحديث: كان قيس ـ (يعيني ابن سعد بن عُبادة) ـ بمنزلة صاحب الشُّرُطة من الأمير. وروى حماد بن سلمة، عن ثمامة، عن أنس رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ صلى على صبي فقال: لو نجا أحد من ضمة القبر لنجا هذا الصبي. قلت: هذا منكر، وأما الحديثان=

٢٣٩ ـ ع: ثَوْر بن زيد الدِّيْلي[١]، المدني. مات سنة خمس وثلاثين ومئة، ويقال: سنة أربعين[٢][٣].

= قبله ـ (يعني حديث الصدقات، وحديث: كان قيس) ـ فصحيحان، أخرجهما البخاري». لكن أبا عيسى الترمذي لما أخرج حديث: «كان قيس...» في جامعه ٥/ ٦٩٠ قال عقبه: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الأنصاري». يعني محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، عن أبيه، عن ثمامة.

وأما حديث: «لو نجا أحد...» الذي حكم عليه الذهبي بالنكارة فقد ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٣/ ٥٠ وقال عقبة: «رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله موثقون». ولهذا الحديث شاهد أورده الهيثمي في نفس المكان السابق وقال بعده: «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح». بل له شواهد كثيرة على موضوعه. فلا أدري لم حكم عليه الذهبي بالنكارة! ولعل ذلك لأجل ذكر ابن عدي له في كامله، ولا عبرة بذلك لأن ابن عدي ساق له حديث: «كان قيس...» الذي أخرجه البخاري، بل إنه قال في آخر ترجمته: «ولثمامة عن أنس أحاديث، وأرجو أنه لا بأس به، وأحاديثه قريبة من غيره، وهو صالح فيما يرويه عن أنس عندي».

وقد حمل ما استُنْكر عليه بعضَ الأئمة على إنزاله عن الدرجة العالية للثقات إلى الدرجة التي بعدها، مع أن ذلك الاستنكار لي عليه حجة قائمة، وهذا ما حمل بعض هؤلاء الأئمة على الاضطراب في تحديد درجته بين التوثيق المطلق، والمنزلة التي بعده.

وخلاصة القول: إن ثمامة بن عبد الله ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) زعم ابن سعد ـ وتبعه صفي الدين الخزرجي ـ أنه مولاهم. وصرح خليفة بأنه من أنفسهم.

(٢) وزعم بعضهم أنه مات سنة ثلاثة وخمسين ومئة. وهو بعيد، ولعل هؤلاء خلطوا بين وفاته ووفاة ثور بن يزيد الآتي، وقيل: مات سنة ثمان وخمسين، وقد ذكره الذهبي في الطبقة الثالثة عشرة من تاريخ الإسلام ١٢١ ـ ١٣٠ كما في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٤/ ٤١٧.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المُتَمِّم ٣٢٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٩٣، ٢٠٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٣، الطبقات ٢٦٨، العلل=

قال النسائي: ثقة[1](*).

= ومعرفة الرجال ١/ ٢٦٢، ٢/ ٦٣، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٨١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٦٨، الثقات ٦/ ١٢٨ ـ ١٢٩، مشاهير علماء الأمصار ١٣١، تاريخ أسماء الثقات ٨٣، الهداية والإرشاد ١/ ١٣٣، رجال صحيح مسلم ١/ ١١١، التعديل والتجريح ١/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠، الأنساب ٥/ ٤٥٠ تهذيب الكمال ٤/ ٤١٦ ـ ٤١٧، ميزان الاعتدال ١/ ٣٧٣، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٤، ديوان الضعفاء ٤٠، الكاشف ١/ ١٧٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٨ب ـ ٤٩أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٣١ ـ ٣٢، تقريب التهذيب ١٣٥، هدي الساري ٣٩٤، ٤٥٩، خلاصة التذهيب ٥٨.

(١) تهذيب الكمال ٤/ ٤١٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢، هدي الساري ٣٩٤. لكن لفظ ابن حجر في الكتاب الأخير: «وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون**: قال مُغُلْطاي: وفي كتاب الطبقات للبَرْقي ـ (يعني محمد بن البرقي): سئل مالك: كيف رويت عن داود بن الحُصَيْن، وثور بن زيد ـ وذكر غيرهم ـ وكانوا يرمون بالقدر؟ فقال: إنهم كانوا لأن يخروا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا كَذْبة؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: يروي عنه مالك، ويرضاه؛ وقال ابن المديني في رواية الحسن الحُلْواني ـ كما في كتاب مُغُلْطاي نقلاً عن ثقات ابن خَلْفون ـ: كان يحيى بن سعيد يأبى إلا أن يوثق ثور بن زيد، وقال إنما كان رأيه، وأما في الحديث فإنه ثقة؛ وقال ابن معين في موضعين من رواية الدوري، وفي رواية الدارمي: ثقة. زاد في موضع من رواية عباس: يروي عنه مالك، ويرضاه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: صالح الحديث؛ وقال أحمد بن صالح ـ كما في كتاب ابن شاهين، ولعله أحمد بن صالح المصري: له شأن؛ وقال أبو زرعة: ثقة؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: هو نحو شَرِيك ـ (يعني ابن عبد الله بن أبي نَمِر المدني)؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من متقني أهل المدينة: وقال ابن عبد البر: هو صدوق، لم يتهمه أحد بالكذب. وكان ينسب إلى رأي الخوارج، والقول بالقدر، ولم يكن يدعو إلى شيء من ذلك؛ وقال الذهبي ـ في الميزان، والكاشف، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه مالك، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ **المُلَيِّنون**: قال مُغُلْطاي: وقال المُعَيْطي ـ (أظنه محمد بن عمر المُعَيْطي البغدادي) ـ لخلف ـ (يعني ابن سالم) ـ المُخَرِّمي، ويحيى بن معين، وأبي خيثمة ـ=

....

=(يعني زهير بن حرب) ـ وهم قعود: كان مالك بن أنس يتكلم في سعد بن إبراهيم ـ (يعني قاضي المدينة) ـ سيد من سادات قريش، ويروي عن داود بن الحُصَيْن، وثور بن زيد الدِّيْلي، خارجيين، خَشَبيين. فما تكلم أحد منهم بشيء.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/١٩٣، ٢٠٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٣، العلل ومعرفة الرجال ١/٢٦٢، ٢/٦٣، الجرح والتعديل ١/١/٤٦٨، الثقات ٦/١٢٨ ـ ١٢٩، مشاهير علماء الأمصار ١٣١، تاريخ أسماء الثقات ٨٣، ميزان الاعتدال ١/ ٣٧٣، الكاشف ١/١٧٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/٤٨ب، ٤٩أ، تقريب التهذيب ١٣٥.

وقبل البدء بالدراسة أنبه عل أمر لا ينبغي إغفاله، وهو أنه جاء في مطبوعة ميزان الاعتدال ١/٣٧٣: «وعنه يحيى بن أبي كثير. قال البيهقي: مجهول». كذا في ترجمة ثور بن زيد. وهذا وهم تبع به البجاوي نسخة أحمد الثالث ١٤٤أ، ١٤٤ب من كتاب الميزان. والصواب أن ذاك الكلام ذكره الذهبي في ترجمة ثُمامة بن كِلاب كما في النسخة الأحمدي ١/٧٨ب، ٧٩أ، ونسخة جامعة الإمام ٨٧ب. فليتنبه إليه.

ثم أقول: إن الذي حُمل على ثور بن زيد هو سوء المذهب، لا الضعف في الحديث، فقد رمي بالقدر، ورأي الخوارج، ونُسب إلى الخَشَبية، والخَشبية قال السمعاني فيهم ـ الأنساب ٥/١٣٤: «وهم طائفة في الرافضة». وذكر بعضهم أنهم ينسبون إلى خشبة زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب التي صلب عليها. لكن بعض العلماء جعلهم من غير فرق الشيعة مخالفاً بذلك المشهور، قال الفَيْرُوزَآباذي في القاموس ـ باب الباء، فصل الخاء ١٠٢: «والخشبية... قوم من الجهمية». وهذا ـ مع عدم شهرته ـ أولى بالقبول في ثور بن زيد ـ إن صح عنه ـ، لأنه لا يمكن أن يجتمع الشيعي مع الخارجي، ولعل من نسبة إلى الخشبة أراد القدرية.

وقد أشار بعض العلماء ـ كالذهبي في ميزان الاعتدال ١/٣٧٣، وابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/٣٢ ـ إلى أنه من الممكن أن يكون الذي انتقد على مالك روايته عنه لسوء مذهب هو ثور بن يزيد الحمصي، لا ثور بن زيد المدني. ولعل منشأ الوهم في هذا ـ إن كان فيه وهم حقاً ـ هو تشابه الاسمين، ورواية مالك عن الاثنين ـ إن صح كون مالك روى عن الحمصي، وينظر لزماً في هذه المسألة الترجمة الآتية ـ وجمعُ ثور مع داود بن الحُصَيْن المدني، فظُن أن الكلام في المدنيين من شيوخ مالك. وأما قول=

٢٤٠ ـ خ٤: ثَوْر بن يَزِيد[١] أبو خالد[٢] الكَلَاعي، الرَّحَبي[٣]،

=ابن المديني: «كان يحيى بن سعيد يأبى إلا أن يوثق ثور بن زيد، وقال: إنما كان رأيه، وأما في الحديث فإنه ثقة». فلعل المراد فيه ابن يزيد الحمصي، لأن القطان روى عنه ولم يرو عن ابن زيد، واشتهر عنه توثيقه له دون الآخر.

وعلى فرض صحة ما نُسب إلى ثور بن زيد من سوء المذهب فإنه لا يؤثر في ثقته، لأنه لم يكن داعية ـ كما ذكر ابن عبد البر، وقد ذهب الأكثرون من العلماء إلى قبول رواية المبتدع إذا لم يدع إلى بدعته ـ، ولا غالٍ في مذهبه. هذا مع ما عرف عن الخوارج، والقدرية من الإلتزام بالصدق، والابتعاد عن الكذب ـ كما سبق في ترجمة إسماعيل بن سُمَيْع الكوفي، وبُرْد بن سِنان الدمشقي ثم البصري ـ وحسبك أن القطان أطلق القول في ثقته مع ما انتقده عليه من مذهبه.

هذا، وقد اختلف الموثقون والمعدلون في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور على أنه ثقة مطلقاً، وذهب بعضهم ـ وهم: أحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وابن عبد البر ـ إلى عده في درجة تالية. وعبارة: «صالح الحديث» عند أحمد تساوي عبارة: «صدوق» عند المتأخرين، وأما إطلاق أبي حاتم لها في ثور فيحمل على تعنته، وقد استعمل تلك العبارة كثيراً فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة. كما سبق في ترجمة الأَزْرق بن قيس الحارثي. وأما ابن عبد البر فإن الذي حمله على إنزاله عن الدرجة العالية هو سوء المذهب ـ فيما أظن ـ وقد تبين أن ذلك لا يضره لو صح عنه. والذين حجبوا عن ثور التوثيق المطلق لم يأتوا على صنيعهم هذا ببرهان قائم.

وأما قول أبي داود في رواية الآجري: «هو نحو شَرِيك»، فإنما يعني به أنه ثقة، لأن أبا داود حكم على شَرِيك بذلك في الرواية نفسها.

وخلاصة القول: إن ثور بن زيد الدِّيْلي ثقة، كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) سمى بعضهم جده: خالداً، وبعضهم: زياداً.

(٢) كذا كناه الأكثرون. وقد جاء في التعديل والتجريح ١/ ٤٥٠: «وقال ابن المديني: «أبو زَيْد»، وفي سير أعلام انبلاء ٦/ ٣٤٤: «أبو يزيد».

(٣) نسبه الأكثرون إلى كَلاع، ونسبه البعض إلى بني رَحَبَة، ونسبه البعض أيضاً إلى الاثنين معاً، وفيهم أبو حاتم، ويبدو أن هاتين النسبتين متداخلتان، وبنو رَحَبة بطن من ذي الكَلَاع. والله أعلم.

الشامي، الحمصي، الحافظ، العابد. مات ببيت المَقْدِس سنة ثلاث وخمسين ومئة، ويقال: سنة خمس وخمسين، ويقال: سنة خمسين، ويقال: سنة إحدى وخمسين، وقيل: سنة اثنتين وخمسين[1]، وله بضع وستون سنة، ويقال: سبعون سنة[2].

قال النسائي: ثقة[3](*).

---

(١) وينظر التاريخ ١/ ٢٦١، ٢/ ٧٠٢.

(٢) ترجمته في: (الطبقات الكبرى ٧/ ٤٦٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٩٣، ٤/ ٤١٦، ٤٢٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٤، الطبقات ٣١٥، تاريخ خليفة ٤٢٦ ـ ٤٢٧، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٧، ٢٦٢، ٣٠٦، ٣٦٦، ٢/ ٨٢، ٣١٨، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٨١، التاريخ الصغير ٢/ ٩٩، ١٠٠، أحوال الرجال ١٩١، معرفة الثقات ١/ ٢٦٢، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٨٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ٣٨٦، ٤٢٨، التاريخ ١/ ٢٦١، ٢٦٦، ٣٥٩ ـ ٣٦٠، ٣٩٨، ٢/ ٧٠٢، ٧١٣، الضعفاء الكبير ١/ ١٧٨ ـ ١٨٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩، الثقات ٦/ ١٢٩، مشاهير علماء الأمصار ١٨١، الكامل ٢/ ٥٢٩ ـ ٥٣١، تاريخ أسماء الثقات ٨٤، الهداية والإرشاد ١/ ١٣٣ ـ ١٣٤، التعديل والتجريح ١/ ٤٥٠، الأنساب ٦/ ٩٤، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٤١، تهذيب الكمال ٤/ ٤١٨ ـ ٤٢٨، ميزان الاعتدال ١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٤، ديوان الضعفاء ٤٠، الكاشف ١/ ١٧٥، من تكلم فيه وهو موثق ٥٦ ـ ٦٠، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٤، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥، تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٩أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٣ ـ ٣٥، تقريب التهذيب ١٣٥، هدي الساري ٣٩٤، ٤٥٩، خلاصة التذهيب ٥٨.

(٣) تهذيب الكمال ٤/ ٤٢٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون:** قال محمد بن إسحاق بن يسار في رواية إبراهيم بن سعد الزُّهري نزيل بغداد ـ كما في العلل ومعرفة الرجال: حدثني ثور بن يزيد الكَلاعي وكان ثقة؛ وقال الثوري في رواية ابن المبارك ـ كما في الجرح والتعديل ـ: خذوا عنه، واتقوا قَرْنَيْه ـ(وقد قال ابن أبي حاتم عقب هذا الكلام: يعني أنه كان قدرياً)؛ وفي=

....

=رواية عبد الرزاق الصَّنْعاني ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: خذوا عنه، واحذروا قَرْنيه؛ وقال خالد بن يزيد الأزرق ـ كما في التاريخ ـ: قال لي سفيان الثوري ـ وذكر ثور بن يزيد، والمُطْعِم بن المِقْدام، والأوزاعي ـ فقال: أين كانا منه؟، وقال عيسى بن يونس السَّبِيعي في رواية إبراهيم بن موسى الرازي ـ كما في تاريخي البخاري ـ: كان ثور من أَثْبَتِهِم؛ وقال أيضاً في رواية كثير بن الوليد الرَّمْلي ـ كما في الكامل ـ: قدمنا على ثور بن يزيد، فإذا هو رجل جَيِّد الحديث؛ وقال مَعْن بن الوليد ـ كما في التاريخ ـ: قلت للوليد بن مسلم: كان ثور يحفظ حديثه؟ قال: كان يحفظ حديث خالد بن مَعْدَان؛ وقال أبو عبد الله السُّلَمي ـ كما في الضعفاء الكبير، وهو محمد بن سَلَام البِيْكَنْدي ـ: قدم وكيع ـ (يعني ابن الجَرَّاح) ـ الشام فحدثهم عن ثور الشامي، فقالوا: لا نريد ثوراً. فقال وكيع: كان ثور صحيح الحديث؛ وقال القطان في رواية الفلاس: ما رأيت شامياً أوثق من ثور بن يزيد؛ وقال أيضاً في رواية ابن المديني من رواية إسماعيل بن إسحاق القاضي ـ كما في ترجمة الأَحْوص بن حَكيم من الكامل ـ: كان ثور عندي ثقة؛ وقال ابن المديني أيضاً ـ كما في التعديل والتجريح ـ: كان يحيى بن سعيد يوثقه؛ وقال القطان في رواية ابن المديني أيضاً من رواية صالح بن أحمد ـ كما في الجرح والتعديل، والكامل ـ: ليس في نفسي منه شيء. زاد في الكامل: أَتَتَبَّعه ـ يعني ثور بن يزيد ـ؛ وقال أيضاً في رواية إبراهيم بن موسى الرازي ـ كما في تهذيب الكمال ـ: كان قلبُهُ بين عينيه؛ وقال أيضاً في رواية أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: كان ثور إذا حدثني بحديث عن رجل لا أعرفه، قلت: أنت أكبر أو هذا؟ فإذا قال: هو أكبر مني، كتبته، وإذا قال: أصغر مني، لم أكتبه؛ وقال المزي: وقال الغَلَابي أيضاً: حدثني أبو نصر مولى لبني هاشم، عن أبي أسامة ـ (يعني حماد بن أسامة) ـ أنه كان يحسن الثناء على ثور بن يزيد؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة في الحديث، ويقال: إنه كان قدرياً . . . وكان جد ثور بن يزيد قد شهد صِفين مع معاوية، وقُتل يومئذٍ، فكان ثور إذا ذكر علياً عليه السلام قال: لا أحب رجلاً قتل جدي؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي رواية الدارمي، والكَوْسج: ثقة؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري، وفي رواية عبد الله بن أحمد الدورقي ـ واللفظ للأول ـ: أزهر الحَرَازي، وأسد بن وَدَاعة، وجماعة كانوا يجلسون يشتمون علي بن أبي طالب، وكان ثور بن يزيد ناحية لا يسب علياً، فإذا لم يسب جَرّوا برجله؛ وقال ابن المديني في رواية إسماعيل بن إسحاق القاضي: عندي ـ (يعني ثوراً) ـ أكبر من الأَحْوص ـ (يعني ابن=

....

= حَكيم) ـ، والأخوص صالح؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: كان يرى القدر، هو ثقة في الحديث؛ وقال أيضاً في نفس الرواية ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: كان يرى القدر، وكان أهل ـ (في الكتاب المذكور: وكان من أهل. وقد أسقط المزي هذه الزيادة) ـ حمص نَفَوْه، وأخرجوه منها لأنه كان يرى القدر، وليس به بأس؛ وقال محمد بن سعبد المقرئ ـ كما في الجرح والتعديل ـ: سئل عبد الرحمٰن بن الحكم ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ عن ثور بن يزيد؟ فقال: هو شيخ؛ وقال الفسوي: سألت أبا سعيد عبد الرحمٰن بن إبراهيم ـ (يعني دُحَيْماً)، قلت له: صَفْوان ـ (يعني ابن عمر السَّكْسَكي) ـ . . . ؟ قال: هو ثقة. قلت: فثور بن يزيد؟ قال: ثور، وحَرِيْز ـ (يعني ابن عثمان. وقد زاد المزي عن دُحيم في هذا القول بعد «وحَريز»: وأرطاة. يعني ابن المنذر) ـ كل هؤلاء ثقة، وكان ثور عند الناس أكبرهم؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: وقلت لعبد الرحمٰن بن إبراهيم ـ (يعني دُحيماً) ـ: من الثبت بحمص؟ قال: صَفْوان، وبَحِيْر ـ (يعني ابن سعد) ـ، وحَرِيْز، وثور، وأرطاة؛ وقال عثمان بن سعيد الدارمي ـ كما في تهذيب الكمال ـ: قلت لدُحيم: فثور بن يزيد؟ قال: ثقة، وما رأيت أحداً يشك أنه قدري، وهو صحيح الحديث؛ وقال الفسوي: سمعت أحمد بن صالح ـ (لعله المصري) ـ وذكر رجال الشام فقال: الأوزاعي. وذكر ابن جابر: عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، وثور بن يزيد: ثقة إلا أنه كان يرى القدر ـ (فهذا التوثيق يحتمل أن يكون قائله أحمد بن صالح، ويحتمل أن يكون الفسوي، لكن عبارة ابن حجر في تهذيب التهذيب ترجح الأول) ـ، وصَفْوان بن عمرو السَّكْسَكي. . . ؛ وقال الفلاس ـ كما في الكامل ـ: ثور بن يزيد روى عنه الأكابر، وأصحاب الحديث؛ الثوري، وابن عيينة، ويحيى بن سعيد ـ (يعني القطان)؛ وقال العجلي، ومحمد بن عَوْف الحمصي: ثقة. زاد العجلي: وكان يرى القدر؛ وقال مُغْلطاي: وقال الآجري: سئل أبو داود عنه؟ فقال: ثقة، وكان يحيى بن سعيد يوثقه. قال الآجري: قلت لأبي داود: أكان قدرياً؟ قال: اتهم بالقدر، وأخرجوه من حمص سَحْباً؛ وقال أبو حاتم: صدوق، حافظ، وهو أحبُّ إليّ من يُرْد ـ (يعني ابن سِنان) ـ؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: وروى عن محفوظ بن علقمة من أجلة أهل طبقته: الوَضِين بن عطاء، وثور بن يزيد، ونصر بن علقمة؛ وقال الساجي: صدوق، قدري؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان قدرياً؛ وفي المشاهير: من متقني الشاميين؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة أحاديث: ولثور بن يزيد من الحديث غير ما ذكرت أحاديث صالحة، وقد روى عنه =

....

=الثوري، وابن عيينة، والقطان، وغيرهم من الثقات، ووثقوه، ولا أرى بحديثه بأساً إذا روى عنه ثقة أو صدوق، وله جزء من المسند لعله يبلغ مئتي حديث أو أكثر، ولم أرى ـ (كذا) ـ في أحاديثه أنكر من هذا الذي ذكرته، وهو مستقيم الحديث، صالح في الشاميين؛ وقال ابن شاهين: ثقة؛ وقال النووي: واتفقوا على توثيقه، والثناء عليه؛ وقال الذهبي في المغني: فإنه ثقة من مشاهير القدرية؛ وفي الديوان: ثقة، معروف بالقدر؛ وفي الكاشف: الحافظ... ثبت لكنه قدري؛ وفي سير أعلام النبلاء: كان من أوعية العلم لولا بدعته... وهو حافظ متقن؛ وفي تذكرة الحفاظ: الحافظ، الثبت... القدري... قلت: لولا القدر لكان كلمة إجماع؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر؛ وفي هدي الساري: اتفقوا على تثبته في الحديث مع قوله بالقدر... وكان يرمى بالنَّصْب أيضاً؛ وقال صفي الدين الخزرجي: أحد الحافظ الأثبات العلماء. وقد روى عنه مالك بن أنس ـ كما في تهذيب الكمال ـ، ويحيى القطان، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال إسماعيل بن عَيَّاش ـ كما في التاريخ ـ: قال لي عطاء ـ (يعني ابن أبي مسلم) ـ الخُراساني: لا تجالس ثوراً ـ (وقال المزي عقب ذكره هذا: يعني أنه كان قدرياً)؛ وقال إسماعيل بن عياش أيضاً ـ كمافي الكتاب نفسه ـ: أَنْفَرَ أسد بن وَدَاعة ثوراً من حمص؛ وقال عباد بن أحمد العَرْزَمي: سمعت عمي محمد بن عبد الرحمن ـ (يعني العَرْزَمي) ـ قال: ذهبت إلى ثور لأسمع منه، فأبطأت، وكان يوماً حاراً، فلما رجعت قال لي أبي ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ: يا بني، أين كنت؟ قال: قلت: عند ثور. وقال: فقال لي: يا بني اتق لا ينطحك بقَرْنَيْه؛ وقال إسماعيل بن إسحاق القاضي ـ كما في ترجمة الأحْوص بن حَكيم من الكامل ـ: حدثنا علي بن المديني، حدثنا سفيان ـ (يعني ابن عيينة): قلت للأحْوص ـ يعني ابن حَكيم ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ: إن ثوراً يحدثنا عن خالد بن مَعْدَان فقال: أو يَعْقِل؟! قال علي: فكأنه غمزه؛ وقال أبو تَوْبة الربيع بن نافع ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: حدثنا أصحابنا، قالوا: لقي ثور الأوزاعي، فمد إليه ثور يده، فأبى الأوزاعي أن يمد يده إليه، وقال: يا ثور، إنه لو كانت الدنيا كانت المقاربة، ولكنه الدين. يقول: لأنه كان قدرياً؛ وقال المزي: وقال أبو مُسْهِر: حدثنا أبو مسلم الفَزَاري ـ يعني سلمة بن العَيَّار ـ قال: ما سمعت الأوزاعي يقول في أحد من الناس إلا في ثور بن يزيد، ومحمد بن إسحاق ـ (يعني ابن يسار) ـ. قال: وقلت له: يا أبا عمرو، حدثنا ثور بن يزيد. قال:=

....

=فغضب عليّ غضبة ما رأيت مثلها، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: «ستة لَعَنْتُهُم، فلعنهم الله، وكل نبي مجاب: الزائد في كتاب الله، والمُكذب بقدر الله...». ثور بن يزيد أحدهم، تأخذ دينك عنه؟! وأما محمد بن إسحاق فكان يرى الاعتزال. قال: فجئت إلى كتابي الذي سمعته من ثور، ومحمد بن إسحاق فألقيته في التَّنور. وقال أبو مُسْهِر أيضاً: حدثني سلمة بن العَيَّار قال؛ كان الأوزاعي يسيء، القول في ثلاثة: في ثور بن يزيد ومحمد بن إسحاق، وزوُرْعة بن إبراهيم؛ وقال الوليد بن مسلم ـ كما في الكامل ـ: قلت للأوزاعي: حدثنا ثور بن يزيد، فقال لي: فَعَلْتها؟ وقال أبو عاصم الضحاك بن مَخْلد ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: قال ابن أبي رَوَّاد ـ (يعني عبد العزيز) ـ: قد جاءكم ثور. يقول: اتقوا لا يَنْطِحَكم بِقَرْنَيْه؛ وقال ضَمْرة بن ربيعة ـ كما في الكامل ـ: عن ابن أبي رَوَّاد، قال: ـ كان الرجل إذا أتاه، قال له: أين تريد، إلى الشام؟ قال: إن بها ثوراً، فاحذر لا يَنْطِحَك بِقَرْنَيْه؛ وقال الساجي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: قال فيه أحمد: ليس به بأس، قد المدينة فنهي مالك بن أنس عن مُجالسته؛ وقال ابن المبارك في رواية نُعيم بن حماد ـ كما في تهذيب الكمال ـ:

أيها الطالب علماً ... ائتِ حماد بن زيدِ
فاطلبنَّ العلم منه ... ثم قَيِّدْه بِقَيْدِ
لا كثورٍ وكَجَهْمٍ ... وكعمرو بن عُبَيْدِ

وقال عيسى بن يونس السَّبِيْعي في رواية محمد بن داود الحُدَّاني ـ كما في الضعفاء الكبير، وقد تصحفت فيه الحُدَّاني، إلى الحَرَّاني ـ: حدثنا ثور، وكان قدرياً؛ وقال علي بن المديني ـ كما في التعديل والتجريح ـ: وغمزة سفيان بن عيينة؛ وقال يزيد بن هارون: كان ثور بن يزيد قدرياً؛ وقال يحيى بن معين في رواية ابن أبي خيثمة ـ كما في تهذيب الكمال، وقد تصحف في المطبوع منه: يحيى بن معين، إلى: يحيى بن سعيد ـ: وثور بن يزيد أيضاً قدري؛ وقال الطَّبَراني: ثور بن يزيد الشامي كان قدرياً.

الطبقات الكبرى ٧/ ٤٦٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٩٣، ٤/ ٤٢٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٤، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٧، ٢٦٢، ٢/ ٨٢، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٨١، التاريخ الصغير ٢/ ١٠٠، معرفة الثقات ١/ ٢٦٢، المعرفة والتاريخ ٢/ ٣٨٦، التاريخ ١/ ٢٦٦، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٩٨، ٢/ ٧١٣، الضعفاء الكبير ١/ ١٧٨ ـ ١٧٩، ١٨٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٦٨، ٤٦٩، الثقات ٦/ ١٢٩، مشاهير علماء الأمصار ١٨١، الكامل ١/ ٤٠٥، ٢/ ٥٢٩، ٥٣٠، ونسخة الظاهرية ٣٠ب، ٤٩أ، =

....

=٤٩ب، تاريخ أسماء الثقات ٨٤، ونسخة الحكمي المكية ١٦ب، التعديل والتجريح ١/ ٤٥٠، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/١٤١، تهذيب الكمال ٤/ ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٦، ومصورة دار المأمون ١٧٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٤، ديوان الضعفاء ٤٠، الكاشف ١/ ١٧٥، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٤٤، تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٩أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٣ ـ ٣٤، تقريب التهذيب ١٣٥، هدي الساري ٣٩٤، خلاصة التذهيب ٥٨.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه على وهمين وقعا في ميزان الاعتدال، وخلاصة التذهيب، حيث نسبا لابن معين كلاماً هو لغيره. ففي ميزان الاعتدال ١/ ٣٧٤، ونسخة الأحمدية ١/ ٧٩أ: «قال ابن معين: ما رأيت أحداً يشك أنه قدري، وهو صحيح الحديث». والصواب أن هذا الكلام لدُحَيْم رواه عنه عثمان بن سعيد الدارمي كما في تهذيب الكمال ٤/ ٤٢٢ أيضاً. وفي خلاصة التذهيب ٥٨: «قال ابن معين: ما رأيت شامياً أوثق منه». والصواب أنه للقطان كما في تهذيب الكمال ٤/ ٤٢٢ أيضاً.

كما أنبّه أيضاً إلى أن المزي ذكر رواية مالك عنه، وهذا ليس بمشهور، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/ ٣٥: «وليس لمالك عنه رواية لا في الموطأ، ولا في الكتب الستة، ولا وفي غرائب مالك للدارقطني، فما أدري أين وقعت روايته عنه؟ مع ذمه له!

ثم أقول: إن الذين انتقدوا ثوراً ـ ممن سردت أقوالهم في قسم المُجَرِّحين والمُلَيِّنين ـ كان السبب عندهم هو الضعف في الدين لا في الحديث ـ ويؤيد هذا إطلاق بعضهم التوثيق فيه في مكان آخر كما تقدم ـ، اللهم إلا قول ابن المديني، عن ابن عيينة؛ قلت للأحْوص: إن ثوراً يحدثنا عن خالد بن مَعْدان، فقال: أو يَعْقِل. قال علي: فكأنه غمزة». فإن كان الأحْوص يريد عدم صحة روايته عنه، فهو مخالف للثابت المشهور.

وقد كان ثور قدرياً، ناصبياً. فأما كونه قدرياً فهو مشهور عنه، قال دُحَيْم: «وما رأيت أحداً يشك أنه قدري»، بل قال ثور نفسه ـ كما في الكامل ٢/ ٥٢٩ ـ: «أنا قدري». وهذه البدعة فيه حملت أخل بلده على إهانته، وإحراق داره، ونفيه، قال عبد الله بن سالم الأشعري ـ كما في التعديل والتجريح ١/ ٤٥٠ ـ: «أدركت أهل حمص وقد أخرجوا ثور بن يزيد، وحَرَّقوا داره لكلامه في القدر». وقال أبو داود: «اتهم بالقدر، وأخرجوه من حمص سَحْباً». لكن جاء عنه ما يفيد رجوعه عن هذه البدعة، قال=

٢٤١ ـ د ت س: جابر بن صُبْح أبو بشر الرَّاسِبي، البصري[1][2].

=أبو زرعة الدمشقي في اريخ ١/٣٥٩ ـ ٣٦٠: «فأخبرنا مُنبِّه بن عثمان ـ (يعني الدمشقي) ـ قال: قال رجل لثور بن يزيد: يا قدري. قال ثور: لئن كنتُ كما قلتَ إني لرجل سوء، ولئن كنتُ على خلاف ما قلتَ إنك لفي حِلٍ».

ولو افترضنا عدم رجوعه من ذاك المعتقد فإنه لا يؤثر في ثقته، ولا يمنع من قبول رواياته كما يرى الجمهور الأعظم لأنه لم يعرف عنه الدعوة إلى مذهبه، وقد ذهب الأكثرون من العلماء إلى قبول رواية المبتدع إذا لم يكن داعية، كما أنه لم يكن غالٍ في بدعته ـ ولينظر تفصيل رأي النقاد في القدرية في ترجمة بَرْد بن سِنان الدمشقي ـ.

وأما كونه ناصبياً فهو ظاهر في قول ابن سعد: «وكان جد ثور بن يزيد قد شهد صِفين مع معاوية، وقُتل يومئذٍ، فكان ثور إذا ذكر علياً عليه السلام قال: لا أحب رجلاً قتل جدي». لكن كان ـ فيما يبدو ـ مقتنعاً بالبغض، لا يحب مجاوزته إلى السب والشتم كما سبق في قول ابن معين من روايتي الدوري، وعبد الله بن أحمد الدورقي. ومن هذا يَبين عدم غلوه في هذه البدعة أيضاً، كما أنه لم يعرف عنه الدعوة إليها.

والناصبية، والقدرية ـ رغم سوء مذهبهم ـ كانوا ـ في غالبيتهم ـ أهل صدق ـ بخلاف الرافضة ـ، وكان عامة النقاد لا يتحرجون عن توثيقهم إن كانوا صادقين مأمونين، غير دعاة إلى المذهب. كما سبق في ترجمة إسحاق بن سُويد البصري، وبُرْد بن سِنان الدمشقي.

ومن هذا يتبين لك أن من رمى ثوراً بالبدعة ليضعف حديثه، أو يرد رواياته، لم يكن مصيباً ـ مع رفعة أقدار بعضهم ـ، بل كان فيه ميل إلى التشدد.

وأما المُعَدِّلون فقد ذهب عامتهم إلى أنه ثقة مطلقاً مع تلبثه بالبدعة، قال ابن حجر في هدي الساري: «اتفقوا على تثبته في الحديث مع قوله بالقدر». بَيْد أن بعضهم أنزله عن هذه الدرجة دون أن يبين السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وقد تأملت في الأحاديث التي أوردها النقاد في ترجمة ثور، فوجدت العهدة فيها ـ في الجملة ـ على غيره، وقد أحسن ابن عدي في خاتمة قوله: «ولا أرى بحديثه بأساً، إذا روى عنه ثقة أو صدوق».

وخلاصة القول: إن ثوراً ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) وقد وهم مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/٥٢ب حيث نسبه إلى الكوفة.

(٢) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ٢/١٦٦، التاريخ الكبير ٢/١/٢٠٧، =

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

٢٤٢ ـ[(٢)] جابر بن كُرْديّ بن جابر أبو العباس الواسطي، البَزَّاز،

= الكنى والأسماء لمسلم ١/١٤٢، الجرح والتعديل ١/١/ ٥٠٠ ـ ٥٠١، الثقات ٦/ ١٤٢، تهذيب الكمال ٤/٤٤١ ـ ٤٤٢، ميزان الاعتدال ١/٣٧٧، الكاشف ١/١٧٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/٥٢ب ـ ٥٣أ، تهذيب التهذيب ١/٤١، تقريب التهذيب ١٣٦، خلاصة التذهيب ٥٩.

(١) تهذيب الكمال ٤/٤٤٢، تهذيب التهذيب ٢/٤١.

(*) **أقول النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها.**

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون**: قال القطان ـ كما في التاريخ الكبير ـ: جابر أحبُّ إليّ من المهلّب بن أبي حَبيبة؛ وقال ابن معين في رواية الكوسج: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ما أرى به بأساً، وكان رجلاً عاقلاً؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه شعبة، والقطان، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ **المُلَيِّنون**: قال أبو الفتح الأزدي ـ كما في الميزان ـ: لا يقوم حديثه.

العلل ومعرفة الرجال ٢/١٦٦، التاريخ الكبير ٢/١/٢٠٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٠٠ ـ ٥٠١، الثقات ٦/١٤٢، ميزان الاعتدال ١/٣٧٧، تقريب االتهذيب ١٣٦.

فهذا الرجل لم يتكلم فيه سوى أبي الفتح الأزدي، وعبارته كما في تهذيب التهذيب ٢/٤١: «لا يقوم بحديثه حجة» وهذا القول مردود لشذوذه، وضعف صاحبه، وتعنته. فضلاً عن أنه لم يُبين السبب فيه. وأما من أنزل جابراً عن الدرجة العالية للثقات فإن قولهم مرجوح لعدم تفسيره أيضاً، والتوثيق المطلق مقدم على المفيد غير المفسر، قياساً على تقديم التعديل على الجرح الذي لم يبين السبب فيه.

ويبدو أن القطان لم يرد بقوله: «جابر أحب إليّ من المهلب بن أبي حَبيبة» إلا التوثيق المطلق، لرفعة حال المهلب. وخلاصة القول: إن جابر بن صُبْح ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) زعم ابن عساكر في المعجم المشتمل ٨٩ أن النسائي روى عنه، لكن المزي قال ـ كما في تهذيب التهذيب ٢/ ٤٤ ـ: «لم أقف على روايته عنه»، ولهذا لم يذكره الذهبي في الكاشف. وزعم مسلمة بن قاسم أن أبا داود روى عنه، وقد شَكَّك مُغُلْطاي في هذا فقال في إكمال تهذيب الكمال ٢/٥٥أ عقب نقله قول مسلمة: «كذا ذَكَر أن أبا داود روى عنه، ولم أره عند غيره، فينظر».

مات سنة خمس وخمسين ومئتين[١].

قال النسائي: لا بأس به[٢].

وقال أيضاً: ما علمت فيه إلا خيراً[٣](*).

---

(١) ترجمته في: تاريخ واسط ٢٣٤، الثقات ٨/ ١٦٤، تاريخ بغداد ٧/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩، المعجم المشتمل ٨٩، تهذيب الكمال ٤/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٥٥أ، ذيل ميزان الاعتدال ١٦٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٤ ـ ٤٥، تقريب التهذيب ١٣٦، خلاصة التذهيب ٥٩.

(٢) تاريخ بغداد ٧/ ٢٣٩، المعجم المشتمل ٨٩، تهذيب الكمال ٤/ ٤٥٩، ذيل ميزان الاعتدال ١٦٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٤.

(٣) تهذيب التهذيب ٢/ ٤٤. وقد عزاه إلى أسامي شيوخ النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **الموثِّقون والمعدِّلون**: قال مسلمة بن قاسم الأندلسي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ **المُلَيِّنون**: قال ابن القطان: لا يُعْرف.

الثقات ٨/ ١٦٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٥٥أ، ذيل ميزان الاعتدال ١٦٨، تقريب التهذيب ١٣٦.

وقبل البدء بالدراسة أنبه إلى أنه قد سقط القسم الأول من هذه الترجمة من المطبوع من كتاب الثقات، وأُدخل الباقي في الترجمة التي قبلها. فليتنبه إليه.

ثم أقول: إن ابن القطان لم يرد بقوله: «لا يُعرف» جهالة العين، لأنه لا يخفى عليه ـ فيما أرجح ـ رواية جماعة عنه، وإنما أراد جهالة الحال. وكثيراً ما يستعمل أبو الحسن هذه العبارة ونحوها في غير المشهورين، ممن لم ينص أحد من الأئمة المعاصرين لهم، أو الآخذين عمن عاصرهم، على تعديلهم، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٥٥٦: «حفص بن بُغَيْل: عن زائدة ـ (يعني ابن قُدامة) ـ، وجماعة. وعنه أبو كُرَيْب ـ (يعني محمد بن العلاء) ـ، وأحمد بن بُدَيْل. قال ابن القطان: لا يعرف له حال، ولا يعرف. قلت: لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا، فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل، أو أخذ عَمَّن عاصره ما يدل على عدالته، وهذا شيء كثير، ففي الصحيحين من هذا النَّمط خلق كثير مستورون، ما ضعفهم أحد، ولا هم بمجاهيل». =

٢٤٣ ـ د ت س: جابر بن يزيد بن الأسود الخُزاعي، ويقال: السُّوائي[(١)(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)(*)].

= وقد بَيَّن ابن القطان مذهبه المذكور في كتابه بيان الوهم والإيهام ٢/ ٢٠٣ب، فقال بعد أن ذكر حديثاً فيه مستور وثقه ابن عبد البر: «أبو عمر. . . إن لم يأت في توثيقه إياه بقول معاصر، أو قول من يظن به الأخذ عن معاصر له، فإنه لا يقبل منه إلا أن يكون ذلك منه في رجل معروف، قد انتشر له من الحديث ما تعرف به حاله، هذا ليس كذلك، فاعلمه».

لكن لم يصب ابن القطان بتجهيل حال جابر بن كُرْديّ ـ على قاعدته ـ، لأنه قد وثقه وعدله بعض من عاصره، وبعض من أخذ عَمَّن عاصره.

فتبين أن الصواب في جابر هو التعديل، بَيْد أن المعدلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وبعضهم جعله في مرتبة تالية، والقول الأول أرجح فيه لأنه لم يَذْكر له أحد شيئاً من المناكير.

وخلاصة القول: إن جابر بن كُرْدي ثقة، صحيح الحديث فيما أرجح. وقول النسائي: «لا بأس به» يستعمله صاحبه كثيراً في الموثقين مطلقاً. ولعل قوله الآخر كذلك، لأن تلك العبارة استعملها بعض الأئمة، وأرادوا بها التوثيق المطلق، وقد بَيَّنت هذا في «مباحث في علم الجرح والتعديل» ٣٤ ـ ٣٥. والله أعلم.

(١) قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٥٥ب: «وذكره مسلم في الطائفيين».

(٢) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٢٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢١٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٩٧، الثقات ٤/ ١٠٢، تهذيب الكمال ٤/ ٤٦٥، الكاشف ١/ ١٧٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٥٥ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٦، تقريب التهذيب ١٣٧، خلاصة التذهيب ٥٩.

(٣) تهذيب الكمال ٤/ ٤٦٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٦.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٤/ ١٠٢، تقريب التهذيب ١٣٧.

فجابر بن يزيد بن الأسود لم يرو عنه غير يَعْلى بن عطاء الطائفي كما ذكر ابن=

٢٤٤ ـ ت س: الجارود بن مُعاذ أبو داود، ويقال: أبو معاذ، السُّلَمي، والترمذي. مات سنة أربع وأربعين ومئتين[(١)].

قال النسائي: ثقة، إلا أنه كان يميل إلى الإرجاء[(٢)(*)].

= المديني ـ تهذيب الكمال ٤/ ٤٦٥ ـ، لكن وثقه النسائي، فارتفعت عنه جهالة العين، وثبتت له العدالة بذلك.

وقد أنزله ابن حجر عن الدرجة العالية للثقات دون أن يبين السبب. والتعديل المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن جابر بن يزيد بن الأسود ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الثقات ٨/١٦٦، المعجم المشتمل ٨٩، تهذيب الكمال ٤/ ٤٧٦ ـ ٤٧٨، الكاشف ١/ ١٧٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٥٩ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٣، تقريب التهذيب ١٣٧، خلاصة التذهيب ٦٠.

(٢) المعجم المشتمل ٨٩، تهذيب الكمال ٤/٤٧٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٣. لكن اللفظ المذكور أعلاه أورده بكاملة ابن حجر وحده، وعزاه إلى أسامي شيوخ النسائي. وقد اقتصر ابن عساكر، والمزي، وابن حجر في القسم الأول من الترجمة الذي يختصره عن كتاب المزي، على عبارة: ثقة.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **الموَثِّقون:** قال ابن حبان: مستقيم الحديث؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد ابن حجر: رُمي بالإرجاء.

ب ـ **المُلَيِّنون:** قال مسلمة بن قاسم: كان يميل إلى الإرجاء، وليس هناك؛ وقال الخزرجي: رُمي بالإرجاء. الثقات ٨/ ١٦٦، الكاشف ١/ ١٧٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٥٩ب، تقريب التهذيب ١٣٧، خلاصة التذهيب ٦٠. فالإرجاء الذي رُمي به الجارود بن معاذ ليس بالأمر المجرِّح أبداً، لأنه ليس بالإرجاء البدعي الضال ـ ينظر في هذه المسألة لزاماً ترجمة إبراهيم بن يوسف الماكِياني ـ.

وقول الخزرجي: «رمي بالإرجاء» لم يرد به تليبناً، لأنه ذكر بعد ذلك توثيق النسائي له. لكن من يكتفي بنقل قوله لنفسه يظن ذلك.

وأما قول مسلمة: «وليس هناك» إن كان أراد به الغمز في الحديث، فلا يقبل. =

٢٤٥ ـ ع: جامع بن أبي راشد[١] الكاهِلي، الكوفي، الصَّيْرَفي[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

= لأنه لم يبين السبب، فضلاً عن أن مسلمة متكلم فيه، فلا يعرج على قوله في تضعيف الثقات.

وخلاصة القول: إن الجارود بن مُعَاذ ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال ابن حبان في الثقات ٦/ ١٥٢: «روى عنه سفيان الثوري، وربما روى عنه شَريك ـ يعني ابن عبد الله النَّخَعي) ـ ويقول: جامع بن راشد. والصحيح ما قاله سفيان: جامع بن أبي راشد». وقد ذكر ابن حبان أن كنيته أبو صَخْرَ. ولعل هذا وهم، ولم يتابعه أحد عليه، والمشهور بهذه الكنية هو جامع بن شَدَّاد.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٢٧، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢٣، ٢/ ١٠١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٤١، معرفة الثقات ١/ ٢٦٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ٧١٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٣٠، الثقات ٦/ ١٥٢، تاريخ أسماء الثقات ٨٩، الهداية والإرشاد ١/ ١٥٠ ـ ١٥١، رجال صحيح مسلم ١/ ١٢٥، التعديل والتجريح ١/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦، تهذيب الكمال ٤/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦، الكاشف ١/ ١٧٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٠أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٦، تقريب التهذيب ١٣٧، خلصة التذهيب ٦٠.

(٣) تهذيب الكمال ٤/ ٤٨٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٦.

(*) أقوال النُّقاد فيه:

قال مُحارِب بن دِثار الكوفي: جامع بن أبي راشد أعجب إليّ من الربيع بن أبي لمعونة إخوانه؛ وقال ابن عُيينة: جامع أحبّ إليّ من عبد الملك بن أَعْيَن؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله، وابنِ أبي خَيْثمة: ثقة. وتمام عبارة عبد الله: شيخ ثقة؛ وقال العجلي ـ كما في معرفة الثقات ـ: جامع الله أبي راشد أخو ربيع، ثقة، ثبت، إلا أن ربيعاً أرفع منه في العبادة، وهما في عِداد الشيوخ، ليس حديثهما بكثير، وجامع كوفي ثقة؛ وقال الفسوي: كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ثقة، ثقة، وقال ابن خَلْفون ـ كما في الكتاب السابق ـ: كان رجلاً صالحاً، وثقة ابن وَضَّاح ـ (يعني محمداً) ـ، وغيره؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد ابن حجر: فاضل. ذكر ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢٣، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٤١، معرفة الثقات =

٢٤٦ ـ ع: جامع بن شَدَّاد أبو صَخْرة[١] المُحارِبي[٢]، الكوفي مات بالكوفة ليلة الجمعة لجمعة بقيت من شهر رمضان سنة ثمان عَشْرة ومئة، ويقال: سنة سبع وعِشرين، وقيل: سنة سبع عَشْرة[٣][٤].

قال النسائي: ثقة[٥](*).

= ١/ ٢٦٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ٧١٤، الثقات ٦/ ١٥٢، تاريخ أسماء الثقات ٨٩، التعديل والتجريح ١/ ٤٦٦، الكاشف ١/ ١٧٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٠أ، تقريب التهذيب ١٣٧.

فقد اتفق الأئمة على أن جامع بن أبي راشد ثقة مطلقاً، فهو صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٠ب: «وكناه أبو إسحاق الصَّرِيفيني ـ (يعني وحده) ـ أبا صَخْر. قال: ويقال: أبو صَخْرةٍ».

(٢) نسبه الكَلَاباذي إلى أَسَد، والبغوي إلى مازِن. ومازِن ومحارِب لا يجتمعان، لأن مازِناً حفيد أخي محارِب.

(٣) وقيل في وفاته أيضاً: سنة ثمان وعشرين ومئة. وهو تصحيف ـ من المتأخرين ـ عن ثمان عَشْرة، فلا ينبغي الاعتماد عليه.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣١٨، ٣٢٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٧٧، الطبقات ١٦٠، تاريخ خليفة ٣٧٨، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١، التاريخ الصغير ١/ ٢٨٥، معرفة الثقات ١/ ٢٦٥، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٥١، المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٥، ١٩٥، ٢٢٣، ٢٣١، الكنى والأسماء ٢/ ١١ ـ ١٢، الجعديات ١/ ٣٨٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٢٩ ـ ٥٣٠، الثقات ٤/ ١٠٧ ـ ١٠٨، مشاهير علماء الأمصار ١٠٣، الهداية والإرشاد ١/ ١٥٠، رجال صحيح مسلم ١/ ١٢٥، الاستغناء ٢/ ٧٨٣، التعديل والتجريح ١/ ٤٦٥، تهذيب الكمال ٤/ ٤٨٦ ـ ٤٨٨، الكاشف ١/ ١٧٨، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٠أ ـ ٦٠ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٦ ـ ٥٧، تقريب التهذيب ١٣٧، خلاصة التذهيب ٦٠.

(٥) تهذيب الكمال ٤/ ٤٨٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن معين في رواية الكَوْسج: ثقة؛ وقال العجلي: وهو شيخ عالٍ ثقة... =

٢٤٧ ـ بخ ق: جَبْر بن حَبِيب[١] اللُّغوي[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

= وهو من قدماء شيوخ سفيان ـ (يعني الثوري) ـ، وكان شيخاً عاقلاً، ثقة، ثبتاً؛ وقال الفسوي، وأبو حاتم: ثقة. زاد الفسوي: متقن؛ وقال ابن عبد البر: هو عندهم ثقة؛ وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: الإمام، الحجة... أحد علماء الكوفة؛ وقال أيضاً: في الكاشف ـ، وكذلك ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

معرفة الثقات ١/٢٦٥، المعرفة والتاريخ ٣/٩٥، ١٩٥، ٢٣١، الجرح والتعديل ١/١/٥٣٠، الثقات ٤/١٠٧ ـ ١٠٨، الاستغناء ٢/٧٨٣، الكاشف ١/١٧٨، سير أعلام النبلاء ٥/٢٠٥ ـ ٢٠٦، تقريب التهذيب ١٣٧.

فقد اتفق الأئمة على أن جامع بن شَدَّاد ثقة مطلقاً، فهو صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) حديث جَبْر عند البصريين، فلعله منهم.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/٢٤٣، الجرح والتعديل ١/١/٥٣٣، الثقات ٦/١٥٢، تصحيفات المحدثين ٢/٧٤٧، المؤتلف والمختلف ١/٣٧٧، تاريخ أسماء الثقات ٨٩، الإكمال ٢/١٥، تهذيب الكمال ٤/٤٩٣ ـ ٤٩٤، الكاشف ١/١٧٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/٦٢ب، تهذيب التهذيب ٢/٥٩، تقريب التهذيب ١٣٧، خلاصة التذهيب ٦٠.

(٣) تهذيب الكمال ٤/٤٩٣، تهذيب التهذيب ٢/٥٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وقال مُغُلْطاي: وقال ابن خَلْفون في الثقات: كان إماماً في اللغة، وثقه ابن صالح ـ (يعني العجلي)، وابن وضّاح، وغيرهما: وقال محمد بن ناصر السَّلَامي: لم يخرج حديثه الشيخان، وهو ثقة؛ وقال: الذهبي: وُثِّق؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة. الجرح والتعديل ١/١/٥٣٣، الثقات ٦/١٥٢، تاريخ أسماء الثقات ٨٩، الكاشف ١/١٧٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/٦٢ب، تقريب التهذيب ١٣٧.

فقد اتفق الأئمة النقاد على أن جَبْر بن حَبيب ثقة مطلقاً، فهو صحيح الحديث. والله أعلم.

٢٤٨ ـ ع: جَبَلة بن سُحَيْم[١] أبو سُرَيْرة، أو أبو سُوَيْرة[٢] الشَّيباني[٣]، التَّيْمي، الكوفي. مات سنة ست وعشرين ومئة[٤][٥].

قال النسائي: ثقة[٦](*).

---

(١) ذكر ابن حبان في الثقات ٤/ ١٠٩ أنه قيل في اسم أبيه غير هذا، وأن الصواب: سُحَيْم.

(٢) وقيل في كنيته غير ما أثبته. ينظر إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٤أ.

(٣) ذكر خليفة في الطبقات ١٦١ أن جَبَلَة مولى لشَيْبان.

(٤) هذا هو الراجح في سنة وفاته، وقد صرح به القَرَّاب. وقال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/ ٣١٢: «توفي في فتنة الوليد بن يزيد». وكان فتنة الخليفة الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان سنة ست وعشرين ومئة. وذكر خليفة في تاريخه ٣٦٣، ٣٦٨ أن جبلة مات في ولاية يوسف بن عمر على العراق. وهذا لا يخالف الأول لأن يوسف كان والياً على العراق في سنة ست وعشرين. وزعم جماعة من المتأخرين أن خليفة ذكر وفاته سنة خمس وعشرين، واعتمدوا هذا التاريخ، مع أن خليفة لم يقل ذلك أبداً، ينظر تاريخه ٣٦٣، ٣٦٨. وقد وهم ابن حبان في الثقات ٤/ ١٠٩ حيث قال: «مات في ولاية هشام بن عبد الملك».

(٥) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣١٢، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٧٧ سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٧، الطبقات ١٦١، تاريخ خليفة ٣٦٣، ٣٦٨، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٦، ٤١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢١٩، معرفة الثقات ١/ ٢٦٦، المعرفة والتاريخ ٣/ ٧٠، الجعديات ١/ ٤٤٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٠٨ ـ ٥٠٩، الثقات ٤/ ١٠٩، مشاهير علماء الأمصار ١٠٥، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٣١٨ ـ ١٣١٩، تاريخ أسماء الثقات ٨٥، الهداية والإرشاد ١/ ١٥٣، رجال صحيح مسلم ١/ ١٢٧، التعديل والتجريح ١/ ٤٧٠ ـ ٤٧١، تهذيب الكمال ٤/ ٤٩٨ ـ ٥٠٠، الكاشف ١/ ١٨٠، سير أعلام النبلاء ٥/ ٣١٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٣ ب ـ ٦٤ ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٦١ ـ ٦٢، تقريب التهذيب ١٣٨، خلاصة التذهيب ٦٠.

(٦) تهذيب الكمال ٤/ ٥٠٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٦١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال علي بن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الجعديات ـ: سمعت يحيى ـ (يعني القطان) ـ يقول: جَبَلة بن سُحَيْم ثقة. فقلت ليحيى: كان شعبة، =

٢٤٩ ـ بخ م٤: جُبَيْر بن نُفَيْر بن مالك أبو عبد الرحمن[١] الحَضْرمي، الشامي، الحمصي، المُخَضْرم. مات بالشام سنة ثمانين، أو سنة خمس وسبعين، وقيل غير ذلك[٢][٣].

= وسفيان ـ (يعني الثوري) ـ يوثقانه؟ فقال برأسه، أي نعم. قلت ليحيى: أيهما أثبت، أو أحبُّ إليك: آدم ـ (يعني ابن علي) ـ أو جَبَلَة؟ قال: جَبَلة؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، والكَوْسَج، وابن أبي مَرْيم، وابن الجُنيد، ومعاوية بن صالح، وابنِ الغَلَابي: ثقة. زاد ابن أبي مريم: كَيِّس، حسن الحديث. وتمام عبارة ابن الجُنيد: قلت ليحيى بن معين: آدم بن علي، وجَبَلَة بن سُحَيْم عندك واحد؟ قال: آدم ثقة، وجَبَلَة ثقة، وما أرى يُروى عن كليهما عشرون حديثاً؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سألت أبي عن آدم بن علي وجَبَلَة بن سُحَيْم أيهما أثبت؟ قال: جَبَلَة؛ وقال أحمد أيضاً في موضع آخر من رواية عبد الله ـ كمافي الكتاب السابق ـ: ثقة؛ وقال العجلي ـ كما في معرفة الثقات ـ، والفسوي، وأبو حاتم: ثقة؛ وقال أبو حاتم أيضاً ـ وكلا القولين في الجرح والتعديل ـ: صالح الحديث؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٧٧ سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٧، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٦، ٤١، معرفة الثقات ١/ ٢٦٦، الجعديات ١/ ٤٤٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٠٨، ٥٠٩، الثقات ٤/ ١٠٩، تاريخ أسماء الثقات ٨٥، تهذيب الكمال ٤/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠، الكاشف ١/ ١٨٠، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٤أ، تقريب التهذيب ١٣٨.

فقد اتفق الأئمة ـ وفيهم أبو حاتم ـ على أن جبلة بن سُحَيم ثقة مطلقاً. وقول أبي حاتم الآخر: «صالح الحديث»، يحمل على قوله الأول، وقد مر في ترجمة الأزورق بن قيس الحارثي أن أبا حاتم استعمل كثيراً هذه العبارة فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة.

وخلاصة القول: إن جَبَلَة بن سُحَيْم ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) وقيل: كنيته أبو عبد الله. وليس هذا بشيء.

(٢) فقد زعم بعض العلماء أنه أدرك خلافة الوليد بن عبد الملك بن مروان. وكانت بداية ولاية الوليد سنة ست وثمانين.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٤٠، الطبقات ٣٠٨، تاريخ خليفة ٢٨٠، =

قال النسائي: ليس أحد من كبار التابعين، أَحْسَنَ رواية عن الصحابة من ثلاثة: قيس بن أبي حازم، وأبي عثمان النَّهْدي[(١)]، وجُبَيْر بن نُفَيْر[(٢)(*)].

= العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٧٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤، معرفة الثقات ١/ ٢٦٦، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥١٤، سؤالات الآجري لأبي داود ١٥٣، التاريخ ١/ ٥٨٥، ٥٩٧، ٦٠٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥١٢ ـ ٥١٣، الثقات ٤/ ١١١، مشاهير علماء الأمصار ١١٢، المؤتلف والمختلف ٤/ ٢٢٤٦، رجال صحيح مسلم ١/ ١١٨، الاستيعاب في أسماء الأصحاب ١/ ٢٣٢، تهذيب الكمال ٤/ ٥٠٩ ـ ٥١٢، الكاشف ١/ ١٨٠، سير أعلام النبلاء ٤/ ٧٦ ـ ٧٨، تذكرة الحفاظ ١/ ٥٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٥ب ـ ٦٦أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٦٤ ـ ٦٥، تقريب التهذيب ١٣٨، الإصابة ١/ ٢٥٩، خلاصة التذهيب ٦١.

(١) هو عبد الرحمٰن بن مُلّ.

(٢) تهذيب الكمال ٤/ ٥١١، تهذيب التهذيب ٢/ ٦٤ ـ ٦٥. وقد تصحفت في مطبوعة كتاب ابن حجر كلمة: «الصحابة»، إلى: «الصحابي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن سعد: وكان ثقة فيما روى من الحديث؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت له ـ (يعني لِدُحَيْم): فأي الرجلين عندك أعلم: جُبَيْر بن نُفير الحضرمي، أو أبو إدريس الخَوْلاني ـ (يعني عائذ الله بن عبد الله)؟ قال: أبو إدريس عندي المُقَدَّم، ورفع من شأن جُبير لإسناده، وأحاديثه؛ وقال أحمد بن صالح ـ ما في كتاب مُغُلْطاي نقلاً عن ابن خَلْفون. ولعله العجلي ـ: ما شبهت جُبَيْر بن نُفَيْر إلا بأبي عثمان النَّهدي، وقيس بن أبي حازم؛ وقال العجلي ـ كما في معرفة الثقات ـ: ثقة؛ وقال يعقوب بن شيبة: مشهور بالعلم، معروف؛ وقال أبو زرعة: ثقة؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: أكبر تابعي أهل الشام جُبير بن نفير؛ وقال أبو حاتم: ثقة؛ وقال أبو زرعة الدمشقي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: أبو إدريس، وجُبير قد توسَّطا في الرواية عن الأكابر من الصحابة، وأحسنُ أهل الشام لُقياً لأجلَّة أصحاب النبي ﷺ جُبَيْر، وأبو إدريس، وكثير بن مُرَّة؛ وقال ابن خِراش ـ كما في الكتاب السابق ـ: هو من أجل تابعي بالشام ـ (كذا)؛ وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: الإمام الكبير... وكان جُبير من علماء أهل الشام... وكان هو وكثير بن=

٢٥٠ ـ بخ م د ت ق: الجَرَّاح بن مَليح[١] أبو وَكيع، ويقال: أبو مَليح الرُّؤَاسي، السُّغْدي مولداً، ثم الأُسْتُوايي، ثم الكوفي، نزيل بغداد. مات سنة ست وسبعين ومئة[٢]، وقيل: سنة ست وستين[٣].

= مُرَّة من أئمة التابعين بحمص، وبدمشق؛ وفي الكاشف: ثقة؛ وقال ابن حجر: ثقة جليل. وذكره ابن حبان في الثقات.

الطبقات الكبرى ٧/ ٤٤٠، معرفة الثقات ١/ ٢٦٦، سؤالات الآجري لأبي داود ١٥٣، التاريخ ١/ ٥٩٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥١٣، الثقات ٤/ ١١١، الكاشف ١/ ١٨٠، سير أعلام النبلاء ٤/ ٧٦، ٧٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٥ب، ٦٦أ، تقريب التهذيب ١٣٨.

في مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن بعض الأئمة قَدم جُبيراً على أهل طبقته من أهل بلده، مريداً بذلك السِّنَّ، مع عدم إنكار علو درجته في الثقات.

والأئمة جميعهم متفقون على كمال ثقة جُبَيْر بن نُفير. وعدم رواية البخاري عنه في صحيحه لا تعني تليينه له بحال، وقد اعتذر الذهبي في تذكرة الحفاظ ١/ ٥٢ عن البخاري في ذلك، فقال: «وكان ـ (يعني جُبيراً) ـ من أجلة العلماء، حديثه في الكتب كلها سوى صحيح البخاري، وما ذاك للين فيه، ولكنه ربما دَلَّس عن قدماء الصحابة، والبخاري لا يقنع إلا بأن يصرح الشيخ بلقاء من روى عنه».

وخلاصة القول: إن جُبَيْر بن نُفَيْر ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ينظر بقية نسبه في الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٠، والطبقات ١٦٩، وتاريخ بغداد ٧/ ٢٥٢، وتهذيب الكمال ٤/ ٥١٧.

(٢) كذا جزم ابن قانع، والذهبي في بعض كتبه. وقال خليفة في الطبقات ١٦٩: «مات بعد سنة خمس وسبعين ومئة». وأسقط بعضهم من هذا القول كلمة: «بعد»، ونَسَبَ إلى خليفة قوله: «مات سنة خمس وسبعين ومئة». وهذا ليس بشيء.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٠ ـ ٣٨١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٧٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٢٣٨، معرفة الرجال ١/ ٨٩، الطبقات ١٦٩، العلل ومعرفة الرجال ـ ١/ ١٥٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٨٦٧، سؤالات الآجري لأبي داود ١١٦، ١٣٤، ١٣٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٣١، العلل الكبير ٢/ ٩٧٧، الكنى والأسماء ٢/ ١٤٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ =

قال النسائي: ليس به بأس[(١)(*)].

= ٥٢٣، المجروحين ١/٢١٩، الكامل ٢/٥٨٤ ـ ٥٨٥، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٠، تاريخ أسماء الثقات ٨٩، رجال صحيح مسلم ١/١٢٨، تاريخ بغداد ٧/٢٥٢ ـ ٢٥٣، الأنساب ٦/١٨٢، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨أ، الكامل في التاريخ ٥/٦٨، تهذيب الكمال ٤/٥١٧ ـ ٥٢٠، ميزان الاعتدال ١/٣٨٩ ـ ٣٩٠، المغني في الضعفاء ١/١٢٨، ديوان الضعفاء ٤٢، الكاشف ١/١٨١، من تكلم فيه وهو موثق ٥٧، سير أعلام النبلاء ٩/١٦٨ ـ ١٦٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/٦٦ب ـ ٦٧أ، تهذيب التهذيب ٢/٦٧ ـ ٦٨، تقريب التهذيب ١٣٨، خلاصة التذهيب ٦١.

(١) تهذيب الكمال ٤/٥١٩، ميزان الاعتدال ١/٣٨٩، تهذيب التهذيب ٢/٦٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون**: قال ابن معين في رواية الدوري، وفي موضع من رواية ابن أبي مريم: ثقة؛ وفي رواية الدارمي، وابن مُحْرز، وموضع من رواية ابن أبي مريم: ليس به بأس. زاد ابن أبي مريم: يكتب حديثه؛ وقال البخاري ـ كما في العلل الكبير ـ: صدوق؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ثقة؛ وقال الفسوي: حدثنا أبو الوليد هشام ـ (يعني ابن عبد الملك الطَّيالسي) ـ قال: حدثنا أبو وكيع الجَرَّاح بن مَليح. وهو ثقة ـ (فهذا الكلام هو للفسوي فيما أرجح لأن من عادته أن يستعمل مثل هذا التعبير، ولا يكون الحكم لشيخه)؛ وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال ابن عدي: ولأبي وكيع هذا أحاديث صالحة، وروايات مستقيمة، وحديثه لابأس به، وهو صدوق، ولم أجد في حديثه منكر ـ (كذا) ـ فأذكره، وعامة ما يرويه عنه ابنه وكيع، وقد حَدَّث عنه غير وكيع الثقاتُ من الناس؛ وقال مُغْلُطاي: وقال أبو الحسن الكوفي فيما ذكره القَيْرَواني ـ (يعني أبا العرب) ـ: جائز الحديث. وفي موضع آخر: كوفي ثقة، وابنه أنبل منه. وفي موضع آخر: لا بأس به ـ (وقد جعل ابن حجر في تهذيب التهذيب أبا الحسن الكوفي، هو العجلي. فالله أعلم) ـ؛ وقال الذهبي في المغني، ومن تكلم فيه وهو موثق: صدوق؛ وفي ديوان الضعفاء: صالح؛ وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يَهِم؛ وفي فتح الباري: مختلف فيه. وذكره ابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه ابن مهدي، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنون**: قال الآجري: قال أبو داود: وكان أبوه ـ (يعني والد وكيع) ـ على بيت المال. قال أبو داود: إذا روى عنه قال: حدثنا أبي وسفيان ـ (يعني الثوري) ـ، أبي وإسرائيل ـ (يعني ابن يونس) ـ، وما أقلّ ما أفرده؛ =

....

=وقال الدوري ـ كما في كتاب مُغْلْطَاي نقلاً عن تاريخ سَمَرْقَنْد لأبي سعد الإدريسي ـ: دخل وكيع بن الجَرَّاح البصرة، فاجتمع الناس عليه، وقالوا: حَدِّثنا. فحدثهم، حتى قال: حدثني أبي وسفيان. فصاح الناس من كل جانب، وقالوا: لا نريد أباك، حَدِّثنا عن الثوري. فقال حَدَّثنا أبي وسفيان. فقالوا: لا نريد أباك، حَدِّثنا عن الثوري. فأطرق مَلِيّاً ـ (أي وقتاً طويلاً)، ثم رفع رأسه فقال: يا أصحاب الحديث، من بُلي بكم فَلْيَصْبِر؛ وقال ابن سعد ـ كما في تاريخ بغداد ـ: وكان ضعيفاً في الحديث، وكان عَسِراً في الحديث ممتنعاً به ـ (فالعبارة الأولى لا توجد في الطبقات الكبرى. والجملة الأخيرة موجودة فيها) ـ؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة: أبو وكيع ضعيف الحديث، أمثل من أبي يحيى الحِمَّاني ـ (يعني عبد الحميد بن عبد الرحمٰن) ـ؛ وفي رواية جعفر بن أبي عثمان الطَّيالسي: ما كتبت عن وكيع عن أبيه؛ وقال ابن معين أيضاً ـ كما في المجروحين، ولم يذكر ابن حبان السند إلى يحيى ـ: كان وضاعاً للحديث؛ وقال قتيبة بن سعيد في رواية أبي داود من رواية الآجري: كان سيئ الخلق؛ وقال ابن عَمَّار: ضعيف؛ وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل؛ وقال أبو الفتح الأزدي: يتكلمون فيه، وليس بالمرضي عندهم؛ وقال البَرْقاني: سألت أبا الحسن علي بن عمر ـ (يعني الدارقطني) ـ عن الجرَّاح أبي وكيع، فقال: ليس بشيء، هو كثير الوهم. قلت: يُعْتَبَر به. قال: لا؛ وقال الذهبي في الميزان: وكان فيه ضعف، وعَسِر الحديث.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٧٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٢٣٨، معرفة الرجال ١/ ٨٩، سؤالات الآجري لأبي داود ١١٦، ١٣٤، ١٣٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٣١، العلل الكبير ٢/ ٩٧٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٢٣، المجروحين ١/ ٢١٩، الكامل ٢/ ٥٨٤، ونسخة الظاهرية ٦٠أ، سؤالات البَرْقاني للدراقطني ٢٠، تاريخ أسماء الثقات ٨٩، تاريخ بغداد ٧/ ٢٥٢، ٢٥٣، ميزان الاعتدال ١/ ٣٨٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٨، ديوان الضعفاء ٤٢، من تكلم فيه وهو موثق ٥٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٦ب ـ ٦٧أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٦٧، تقريب التهذيب ١٣٨، فتح الباري ١٢/ ٥٤.

وقبل البدء بالدراسة أنبه إلى أنه جاء في تاريخ الدارمي عن ابن معين ٢٣٨: «وسألته عن أبي وكيع؟ فقال: ليس به بأس»، فعلق عليه محققه الفاضل بأن أبا وكيع هو عنترة بن عبد الرحمٰن. وليس هذا بسديد، والصواب أنه الجَرَّاح بن مَليح كما صَرَّح غير ما إمام.

=

....

= ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على الجَرَّاح بن مَليح بين موثق ومعدِّل من جهة، ومُجَرح ومُلَيِّن من جهة أخرى. والفريق الآخِر لم يأت على حكمه ببرهان قائم كتسمية شيء من مناكير الجَرَّاح. لذا يُعرض عن أقوال هذا الفريق، خاصة وأن ابن عدي يقول في والد وكيع: «ولأبي وكيع هذا أحاديث صالحة، وروايات مستقيمة، وحديثه لا بأس به، وهو صدوق، ولم أجد في حديث منكراً فأذكره» وأما الأحاديث التي ساقها ابن عدي في هذه الترجمة فهي صحيحة وحسنة المتون. والنكارة في أسانيدها ليست من الجَرَّاح، هذا كله في الجملة.

وليس معنى ما سبق أن الجَرَّاح بن مَليح لا وَهَم له، ولا شذوذ، بل له نصيب من ذلك في بعض حديثه ـ: ينظر التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨ ـ، وقليل من الثقات من يسلم من الأوهام.

ويؤخذ على أقوال المجرحين أيضاً أن بعضها فيه تعارض من قائلها مع نفسه، فابن معين ضعف الجراح، ولَيَّنه في بعض الروايات، لكنه وثقه، ورفع من شأنه في أكثرها. وأما ما ذكره ابن حبان من أن ابن معين نسبه إلى الوضع، فلم أجد أحداً سبقه إليه، فضلاً عن عدم إيراده له بالسند. وليس من المعقول أن يتهم ابن معين رجلاً بالوضع، وهو ثقة عنده في المشهور عنه.

وكذلك فإن الذهبي خالف نفسه في الميزان مع سائر كتبه، ويُحمل ما في الميزان على النسبية.

وأما وكيع فأن تليينه له بقرنه مع غيره، إما هو لأجل مخالطته السلطان، والقيام بأعماله، قال السخاوي في فتح المغيث ٣/ ٣٢٢: «كان وكيع بن الجراح لكون والده كان على بيت المال يقرن معه آخر إذا روى عنه». والدخول في عمل السلطان لا يؤثر أبداً في الثقات الضابطين العدول، قال ابن حجر في هدي الساري ٣٨٥: «وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا، فضعفوهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط».

وأما سوء الخلق الذي اتهمه به قتيبة بن سعيد، فهو ـ فيما يبدو ـ: ما وصف به من العسر في التحديث.

فتبين من جميع ما سبق أن الصواب في حال الجَرَّاح بن مَليح هو التعديل لا الجرح، بيد أن المعدلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وبعضهم جعله في مرتبة تالية، والبعض الآخر عَدَّه في آخر درجات التعديل. =

٢٥١ ـ س ق: **الجَرَّاح بن مَليح أبو عبد الرحمن البَهْراني، الشامي، الحمصي**[(١)(٢)].

قال النسائي: ليس به بأس[(٣)(*)].

=والفريق الأخير لم يذكر سبباً واضحاً في إنزاله عن الدرجة العالية للثقات.

وقول أبي حاتم فيه: «يكتب حديثه، ولا يحتج به» يحمل على التعنت الذي اشتهر به أبو حاتم. قال ابن تيمية ـ كما في مجموع الفتاوى ٢٤/ ٣٥٠: «وأما قول أبي حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحن، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في ـ (اصطلاح) ـ: جمهور أهل العلم».

وخلاصة القول: إن الجَرَّاح بن مَليح صدوق، حسن الحديث في الأحوط، ولم أضعه في الدرجة العالية للثقات لأجل ما نسب إليه من ضعف، وَوَهَم وإن كانا مبهمين. والله أعلم.

(١) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٤/ ٥٢٢: «وذكره الذهبي في وفيات الطبقة العشرين ١٩١ ـ ٢٠٠ من تاريخه».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٧٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٢٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٢٣ ـ ٥٢٤، الثقات ٦/ ١٤٩ ـ ١٥٠، الكامل ٢/ ٥٨٣ ـ ٥٨٤، تاريخ أسماء الثقات ٩٠، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨أ، تهذيب الكمال ٤/ ٥٢٠ ـ ٥٢٢، ميزان الاعتدال ١/ ٣٩٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٨، الكاشف ١/ ١٨١، من تكلم فيه وهو موثق ٥٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٧أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٦٨، تقريب التهذيب ١٣٨، خلاصة التذهيب ٦١.

(٣) تهذيب الكمال ٤/ ٥٢١، ميزان الاعتدال ١/ ٣٩٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٦٨.

(*) **أقوال النُقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ **المعدِّلون**: قال ابن معين في رواية الدوري: ليس به بأس؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال ابن عدي: ولجرَّاح بن مَليح أحاديث سوى ما ذكرت، عن الزُّبَيْدي ـ (يعني محمد بن الوليد) ـ، وعن غيره... والجَرَّاح بن مَليح هو مشهور في أهل الشام، وهو لا بأس به، وبرواياته، وله أحاديث صالحة جِياد... وقد روى الجراح عن شيوخ الشام جماعةٍ منهم أحاديث صالحة مستقيمة، وهو في نفسه صالح؛ =

....

=وقال ابن الجوزي: لا بأس به؛ وقال الذهبي: هو أمثل من والد وكيع؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ **المُلَيِّنون**: قال ابن معين في رواية الدارمي: لا أعرفه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٧٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٢٤، الثقات ٦/ ١٤٩ ـ ١٥٠، الكامل نسخة الظاهرية ٦٠أ، ونسخة أحمد الثالث ١/ ٢٢٠أ ـ ٢٢٠ب، تاريخ أسماء الثقات ٩٠، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨أ، ميزان الاعتدال ١/ ٣٩٠، تقريب التهذيب ١٣٨.

فقد اتفق الأئمة ـ وفيهم ابن معين ـ على عدالة الجَرَّاح بن مَليح البَهْرَاني، بَيْد أن ابن معين وحده لَيَّنه في مكان آخر، فقال: «لا أعرفه». وليس مراده في هذه العبارة جهالة العين، لأن الجراح قد روى عنه جماعة كبيرة، وهذا لا يخفى على ابن معين. بل المراد جهالة الحال كما ذكر ابن عدي في الكامل ٢/ ٥٨٤ فقال: «وقول يحيى بن معين: لا أعرفه. كان يحيى إذا لم يكن له علم، ومعرفة بأخباره، ورواياته يقول: لا أعرفه». ثم إن ابن معين علم حال الجَرَّاح فوثقه في رواية الدوري ـ وقد كان عباس من أكثر الناس ملازمة لابن معين ـ. وقول يحيى: «ليس به بأس» هو توثيق عالٍ كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان الكوفي.

وأما قول أبو حاتم: «صالح الحديث» فقد تقدم غير مرة أن هذا الإمام كثيراً ما يستعمل هذه العبارة فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة ـ ينظر ترجمة الأزرق بن قيس الحارثي ـ.

وقد أورد ابن عدي الجَرَّاح في كامله لأجل قول ابن معين فيه: لا أعرفه. ثم تعقب يحيى في هذا القول مبيناً أن الرجل من المشاهير الرفعاء. وأما الأحاديث التي ساقها في هذه الترجمة فبعضها صحيح، وقوى، وبعضها فيه نكارة، لكن العُهدة على من فوق الجَرَّاح، وثَمَّة حديث واحد في إسناده شذوذ قد يكون من الجَرَّاح. ومن المعروف أن الوَهَم في حديث أو حديثين لا يضر الثقة غير المقل.

والمتأخرون الذين أنزلوا الجراح عن الدرجة العالية للثقات، حملهم على ذلك قول ابن معين ـ في رواية الدوري ـ، والنسائي: «ليس به بأس»، وكذلك قول أبي حاتم: «صالح الحديث». وقد تبين أن هؤلاء الأئمة يستعلمون ما ذُكر من عباراتهم في الثقات الرفعاء. =

٢٥٢ - ع: جرير بن عبد الحميد[١] بن قُرْط[٢] أبو عبد الله الضَّبِّي، الأَبِّي[٣]، ثم الكوفي، ثم الرازي، القاضي، العابد، الورع، المُصَنِّف، الحافظ. ولد سنة عشر ومئة، وقيل: سنة سبع، ومات بالري في جُمادى الأولى أو في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين ومئة، وقيل: سنة سبع وثمانين، وقد قارب الثمانين[٤].

= وخلاصة القول: إن الجَرَّاح بن مَليح ثقة، صحيح الحديث فيما ترجح لي. ولم ينزله أحد عن الدرجة التالية التي هي آخر مراتب الاحتجاج. والله أعلم.

(١) ذكر جماعة كبيرة بين عبد الحميد وقُرْط، جريراً، ولعله أُسقط لاشتهار عبد الحميد بالنسبة إلى جده.

(٢) ينظر بقية نسبه في: الطبقات ٣٢٥، والجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٠٥، والثقات ٦/ ١٤٥، وتاريخ بغداد ٧/ ٢٥٤.

(٣) ذكر جرير نفسه أنه ولد بأَبَّة، وهي قرية من أعمال الري، وقيل: من أعمال أصبهان. وزعم بعضهم أنه ولد بالكوفة.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٨١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٦٣، ٣٠٦ - ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٧٥، ٤٣٢، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٩٢، ٥٠٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥١، ٦٠، معرفة الرجال ١/ ١١٩، ٢/ ١٢٩، ٢٠٨، ٢٣٤ - ٢٣٥، تاريخ البادي عن ابن معين ٣٦، ٤٦ - ٤٧، ١٠٤ - ١٠٥، الطبقات ١٧٠، ٣٢٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٨٤، ٢٠٥، ٢١٨، ٢١٩ - ٢٢٠، ٣٧٥، ٢/ ٣٥٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢١٤، التاريخ الصغير ٢/ ٢٣٢، ٢٤١، معرفة الثقات ١/ ٢٦٧، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٩٢، سؤالات الآجري لأبي داود ١٦٠ - ١٦١، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٦٧، ٦٧٧، ٦٧٨ - ٦٧٩، ٦٨٠، ٨٢٩، ٣/ ٨٤، الجعديات ١/ ٤٣٤، الضعفاء الكبير ١/ ٢٠٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٠٥ - ٥٠٧، الثقات ٦/ ١٤٥، تاريخ أسماء الثقات ٨٩، الهداية والإرشاد ١/ ١٤٥ - ١٤٦، رجال صحيح مسلم ١/ ١١٦ - ١١٧، ذكر أخبار أصبهان ١/ ٢٥٠ - ٢٥١، الإرشاد ٩٨ب، تاريخ بغداد ٧/ ٢٥٣ - ٢٦١، التعديل والتجريح ١/ ٤٦٠ - ٤٦١، الأنساب ٨/ ٣٨١ - ٣٨٢، تهذيب الكمال ٤/ ٥٤٠ - ٥٥١، ميزان الاعتدال ١/ ٣٩٤ - ٣٩٦، الكاشف ١/ ١٨٢، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٧١ - ٢٧٢، سير أعلام النبلاء ٩/ ٩ - ١٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٠أ - ٧٠ب، غاية النهاية ١/ ١٩٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٧٥ - ٧٧، تقريب التهذيب ١٣٩، هدي الساري ٣٩٥، خلاصة التذهيب ٦١.

قال النسائي: ثقة[(١)(*)].

---

(١) تهذيب الكمال ٤/ ٥٥٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٧٦، هدي الساري ٣٩٥. لكن لفظ ابن حجر في الكتاب الأخير: «ووثقه العجلي، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، بيان الراجح منها.

أ ـ الموَثِّقون والمُعَدِّلون: قال الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: قال جرير بن عبد الحميد ـ وذكر أحاديث عاصم (يعني ابن سليمان) ـ الأحْوَل ـ: اختلطت عليّ، فلم أفصل بينها وبين أحاديث أشعث ـ (يعني ابن سَوَّار) ـ، حتى قدم علينا بَهْز ـ (يعني ابن أسد العَمّي) ـ البصري، فَخَلَّصها، فحدثت بها. قلت ليحيى: فكيف تكتب هذه عن جرير، وهي هكذا؟ فقال: ألا تراه قد بَيَّن أمرها وقِصَّتها؛ وقال الدوري أيضاً: سمعت يحيى يقول: قال جرير الضَّبي: سمعت من أشعث، وعاصم الأحْول، فلم أُفَرِّق هذه من هذه، حتى قدم بَهْز البصري، فَخَلَّصها، فإن شئتم فخذوها، وإن شئتم فَدَعوها؛ وقال ابن معين في رواية الدوري أيضاً: قال جرير الضَّبّي: سمعت حديث الأعمش، فكنا نُرَقِّعها، فإن شئتم فخذوها، وإن شئتم فلا تأخذوها؛ وقال أحمد في رواية عبد الله: وزعم جرير الرازي قال: كنا نُرَقِّعها عند الأعمش، يَكْتب ذا من ذا، وذا من ذا؛ وقال الفسوي: وسمعت بشر بن الأزهر النيسابوري ـ (وأظنه بشر بن يزيد بن الأزهر) ـ يقول: كان جرير بن عبد الحميد إذا ذكر سماعه من الأعمش قال: ديباجُ الأعمش، لولا أنه مرقوع، كنا إذا قمنا من عند الأعمش رقعناه بعضنا من بعض، نصححها؛ وقال إبراهيم بن موسى الفَرَّاء ـ كما في الجرح والتعديل ـ: سمعت جريراً يقول: حديثنا عن الأعمش ملزقة، أو ملفقة؛ وقال العجلي: وكان رَبَاح ـ (لا أدري من هو) ـ إذا أتاه الرجل فقال: أريد أن أكتب حديث الكوفة. قال عليك بجرير. فإن أخطأك فعليك بمحمد بن فضيل بن غَزْوان؛ وقال ابن مهدي في رواية ابن المديني: عُرض عليّ حديث جرير عن منصور: (يعني ابن المُعْتَمِر) ـ ببغداد على باب هُشَيم ـ: (يعني ابن بشير) ـ قبل أن أعرف جريراً، فرأيت أحاديث صحاحاً، فقلت لصاحبها: هذه أحاديث صحاح من حديث منصور، إن كان صاحبك ثقة؛ وقال ابن عيينة في رواية أبي بكر الحميدي ـ كما في المعرفة والتاريخ، والجعديات ـ: رأيت جرير بن عبد الحميد يقود ـ (وفي المعرفة والتاريخ: يعود. والصواب الأول) ـ مغيرة ـ (يعني ابن مقسم الكوفي الأعمى) ـ. فقلت لعُمر بن سَعِيد ـ (كذا في الجعديات، وتهذيب الكمال. وفي المعرفة والتاريخ: ابن سَعْد. فلعله: عُمر بن سَعْد الحَفَري) ـ: من هذا الشاب؟ فقال لي عمر: هذا الشاب ـ (وفي الجعديات: هذا شاب) ـ لا بأس به؛ وقال=

....

=عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: قيل لجرير بن عبد الحميد: إن عبد العزيز بن أبان يقول: إنك لم تسمع من منصور شيئاً. قال: فيقول ماذا؟ قال: إنك عرضت، أو عُرض لك على منصور. قال: فرفع يديه يدعو الله عليه. قال: فأظنه أستجيب له؛ وقال أحمد بن الخليل التاجر، وإسحاق بن راهُويه ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: حضرت جرير بن عبد الحميد وهو يقرأ علينا كتاب منصور، فقال له يحيى بن معين: يا أبا عبد الله: إن عبد العزيز بن أبان يزعم أنك إنما قرأت هذه على منصور قراءة. قال جرير: إن كان كاذباً فاستدركه الله، والله ما كنت أحفظها عنده إلا خمسة أحاديث لم يحدثني بها إلا مرة، وإني حفظت أربعين حديثاً في مجلس حدثني بها؛ وقال أبو الوليد الطيالسي في رواية أبي حاتم: شاروني يحيى بن الضُّرَيْس في الخروج إلى البصرة، قلت: ما تصنع بالبصرة؟ قال: أكتب عن أبي عَوانة ـ: (يعني الوَضَّاح) ـ عن مغيرة ـ (يعني ابن مِقْسَم) ـ فقلت: أقم، واكتب عن جرير، فإنه لم أر أحداً أروى عن مغيرة من جرير؛ وقال أيضاً في رواية عبد الرحمٰن بن محمد ـ كما في تاريخ بغداد ـ: قدمت الري بعقب موت شعبة، ومعي أبو داود الطيالسي، وحملت معي أصل كتابي عن شعبة، فكان جرير يجالسنا عند رجل من التجار، فسمعنا نذكر الحديث ـ (كذا في تهذيب الكمال، والذي في تاريخ بغداد: فسمعناه يذكر الحديث) ـ، فيعجب بالحديث إعجاب رجل سمع العلم، وليس له حفظ... فقال لي: قد كتبت عن منصور، ومغيرة. وجعل يذكر الشيوخ، فقلت له: حَدِّثنا، فقال: لست أحفظ، كتبي غائبة عني، وأنا أرجو أن أُوتى بها، قد كتبت في ذاك. فبينا نحن كذاك إذ ذكر يوماً شيئاً من الحديث، فقلت له: أحسب أن كتبك قد جاءت، قال: أجل. فقلت لأبي داود: جليسنا جاءته كتبه من الكوفة، اذهب بنا ننظر فيها، فأتينا، ونظرت في كتبه أنا وأبو داود؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، كثير العلم، يُرحل إليه: وقال عثمان بن سعيد الدارمي: قلت: (يعني لابن معين) ـ: فجرير أحبُّ إليك، أو ابن نُمير ـ (يعني عبد الله) ـ؟ فقال: كلاهما؛ وقال أيضاً: سألت يحيى، قلت: جرير أحب إليك في منصور، أو شَريك ـ (يعني ابن عبد الله النَّخَعي) ـ؟ فقال: جرير أعلم به؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية ابن محرز: كان أكثر الناس في مغيرة أبو عوانة، وجرير، وأبو عوانة أكثر من جرير؛ وفي موضع من رواية البادي: سمعت يحيى يقول: شَرِيك ثقة، وهو أحب إلي من أبي الأحْوص ـ (يعني سَلَّام بن سُلَيْم) ـ، وجرير ليس يقاس هؤلاء بشَريك، وهو يروي=

....

=عن قوم لم يرو عنهم سفيان ـ (يعني الثوري) ـ؛ وقال البادي: قيل له ـ (يعني لابن معين) ـ: فإن جريراً لم يرو عن الأسود بن قيس؟ قال: الأسود خير منه، ومن أبيه، هو يروي عن الطَّرَّارين ـ (يعني عن الساقطين، والضعفاء) ـ، لم نره كل شيء، طلب جرير الحديث خمس سنين، عشرة آلاف حديث. قيل له: كان يدلس؟ قال: ليته يحسن يحدث ما عنده، لم يكن يحسن يدلس، ليس يدلس إلا كل عند. شيطان. وجرير صدوق ثقة؛ وقال أبو يعلى الموصلي: سمعت يحيى بن معين ـ: وقيل له: أيما أحب إليك: جرير أو شَريك؟ فقال: جرير؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية ابن أبي خَيثمة ـ كما في التعديل والتجريح ـ: ومثل جرير يُتَّهم في الحديث؟!؛ وقال يعقوب بن شيبة ـ كما في تاريخ بغداد ـ: ذكر لأبي خَيثمة يوماً إرسال جرير الحديث، وأنه لم يكن يقول: حدثنا. وقيل له: تراه كان يدلس؟ فقال أبو خيثمة: لم يكن يدلس، لأنا كنا إذا أتيناه وهو في حديث الأعمش، أو منصور، أو مغيرة ابتدأ فأخذ الكتاب فقال: حدثنا فلان، ثم يحدث عنه مُبْهم في حديث واحد، ثم يقول بعد ذلك: منصور، منصور، والأَغمش، الأغمش ـ (الكلمة الأخيرة جاءت هكذا في تهذيب الكمال. وفي تاريخ بغداد: أَعْمش. والذي ذكره المزي هو المناسب للمراد) ـ، لا يقول في كل حديث: حدثنا، حتى يفرغَ من المجلس؛ وقال عبد الرحمٰن بن محمد ـ كما في تاريخ بغداد ـ: وكان عثمان ـ: (يعني ابن أبي شيبة) ـ يقول لأصحابنا: إنما كتبنا عن جرير من كتبه. فأتيته، فقلت: يا أبا الحسن: كتبتم عن جرير من كتبه؟ قال: فمن أين؟ وجعل يَرُوغ. قلت: من أصوله، أو من نسخ؟ فجعل يَحِيد، ويقول: من كُتُب. فقلت: نعم، كتبتم على الأمانة من النسخ، فقال: كان أمره على الصدق، وإنما حدثنا أصحابنا أن جريراً قال لهم حين قدموا عليه ـ: وكانت كتبه تلفت ـ: هذه نسخ أحدث بها على الأمانة، ولست أدري لعل لفظاً يخالف لفظاً، وإنما هي على الأمانة؛ وقال قُتَيْبة بن سعيد: حدثنا جرير الحافظ المُقَدَّم، لكني سمعته بشتم معاوية علانية؛ وقال حَنْبل بن إسحاق ـ كما في تاريخ بغداد ـ: وسئل أبو عبد الله: من أحبُّ إليك: جرير بن عبد الحميد، أو شَريك؟ قال: جرير أقل سَقَطاً ـ (أي خطأ) ـ من شَريك، شَريك كان يخطئ؛ وقال الفضل بن زياد ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: وسئل عن جرير الرازي، وأبي عَوانة أيهما أحب إليك؟ قال: أبو عَوانة من كتابه؛ وقال ابن عَمَّار المَوْصلي: وجرير الرازي هو ابن عبد الحميد حجة، كانت كتبه صحاحاً: وقال يعقوب بن شَيْبة: سمعت=

....

=إبراهيم بن هاشم ـ (هو ابن هاشم بن مُشْكان) ـ يقول: ما قال لنا جرير قط ببغداد: حدثنا. ولا في كلمة واحدة. فقلت: تراه لا يَغْلَط مرة، فكان ربما نَعَسَ فنام ثم ينتبه، فيقرأ من الموضع الذي انتهى إليه؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو زرعة: جرير صدوق، من أهل العلم؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي الأحوص، وجرير في حديث حُصَيْن ـ (يعني ابن عبد الرحمٰن الكوفي) ـ؟ فقال: كان جرير أكيس الرجلين، جرير أحبُّ إليَّ. قلت: جرير يحتج بحديثه؟ فقال: نعم، جرير ثقة، وهو أحبُّ إليّ في هشام بن عُرْوة من يونس بن بُكير؛ وقال ابن خِراش: صدوق؛ وقال أبو أحمد الحاكم: وهو عندهم ثقة؛ وقال اللَّالِكائي: مُجْمع على ثقته؛ وقال الخليلي: ثقة، متفق عليه، مخرج في الصحيحين، كان يقال: من فاته شعبة، والثوري يستدرك بجرير؛ وقال الذهبي في الميزان: عالم أهل الريّ، صدوق، يحتج به في الكتب؛ وقال في الميزان أيضاً في ترجمة علي بن المديني؛ وقد بدت منه ـ (يعني من ابن المديني) ـ هفوة، ثم تاب منها، وهذا أبو عبد الله البخاري ـ وناهيك به ـ: قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني، ولو تركت حديث علي، وصاحبه محمد، وشيخه ـ (يعني شيخ ابن المديني) ـ عبد الرزاق، وعثمان بن أبي شيبة... وجيرير بن عبد الحميد، لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال؛ وفي تذكرة الحفاظ: الحافظ، الحجة... محدث الري... رحل إليه المحدثون لثقته، وحفظه، وسَعَة علمه؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الحافظ... وكان من مشايخ الإسلام؛ وقال ابن حجر: ثقة، صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات، وروى عنه سليمان بن حَرْب، وعلي بن المديني، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة، أو مقبول.

ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنُون:** قال ابن المبارك في رواية حسن بن عيسى النيسابوري ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: لا يكتب عن جرير بن عبد الحميد حديث السَّرِيّ بن إسماعيل، ومحمد بن سالم، وعُبيدة بن مُعَتِّب؛ وقال سليمان بن حَرْب ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: حدثنا شعبة، عن عطاء بن السائب، وعطاء ثقة، حديثه حجة، ما روى عنه سفيان ـ (يعني الثوري) ـ، وشعبة، وحماد بن سلمة، وسماع هؤلاء سماع قديم، وكان عطاء تَغَيَّر بأخَرة، فرواية جرير، وابن فُضَيْل ـ (يعني محمد بن فُضَيل بن غَزْوان) ـ، وطبقتهم ضعيفة؛ وقال أيضاً ـ كما في تاريخ بغداد ـ: كان جرير بن عبد الحميد، وأبو عَوانة يتشابهان في رأي العين، ما كانا يَصْلحان إلا أن=

....

=يكونا راعيي غَنَم؛ وقال البادي: قلت له ـ (يعني لابن معين) ـ: عطاء بن السائب، وحُصين، اختلطا؟ قال: نعم. قلت: من أصحهم سماعاً؟ قال: سفيان أصحهم ـ يعني الثوري ـ، وهُشَيْم في حُصَيْن. قلت: فجرير أين مكانه؟ فلم يلتفت إليه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: لم يكن جرير الرازي بالذكي في الحديث؛ وقال البيهقي ـ كما في الميزان ـ: قد نُسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣٨١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٦٣، ٤٣٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥١، ٦٠، معرفة الرجال ١/ ١١٩، ٢/ ٢٠٨، تاريخ البادي عن ابن معين ٣٦، ٤٦، ٤٧، ١٠٤ ـ ١٠٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٨٤، ٢١٨، ٢١٩، ٣٧٥، ٢/ ٣٥٦، معرفة الثقات ١/ ٢٦٧، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٦٧، ٦٧٧، ٦٨٠، ٨٢٩، ٣/ ٨٤، الجعديات ١/ ٤٣٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٠٦ ـ ٥٠٧، الثقات ٦/ ١٤٥، تاريخ أسماء الثقات ٨٩، الإرشاد ٩٨ب، تاريخ بغداد ٧/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧، ٢٥٨ ـ ٢٦١، التعديل والتجريح ١/ ٤٦٠، تهذيب الكمال ٤/ ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٧، ٥٤٩، ميزان الاعتدال ١/ ٣٩٤، ٣/ ١٤٠، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٧١، ٢٧٢، سير أعلام النبلاء ٩/ ٩، ١٠، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٠ب، تقريب التهذيب ١٣٩.

وأسْتَهل الدراسة بتحليل بعض النصوص، وتوجيهها، وتفسيرها، فأقول: إن قولي جرير في قصة اختلاط حديثه عن عاصم وأشْعَث، وترقيعه حديث الأعمش، دالّان على أمانته الواسعة، وثقته، حيث لم يرو عن عاصم، وأشْعَث ـ لاختلاط حديثهما عنده ـ إلا بعد أن خَلَّصها له أحد الأثبات، وقد نَبَّه أيضاً إلى أن حديثه عن الأعمش فيه ترقيع، لكنه غير مَعيب، لأنه كان يسمع مع جماعة من الأعمش، فإذا خرجوا صَحَّح بعضهم لبعض.

وأما ما ذكره عبد العزيز بن أبان فقد أوردته ضمن أقوال المعدلين، لأنه لم ينف أخذه عن منصور بن المُعْتَمِر، وإنما نفى السماع منه، لا القراءة عليه، والذي عليه عامة النقاد أن تحمل الحديث من طريق القراءة على الشيخ ـ وهو ما يُسَمَّى بالعَرْض ـ صحيح، لا غُبار على الرواية به. هذا فضلاً عن أن قول عبد العزيز المشار إليه، لا يتابع عليه، ويضاف إلى هذا أن عبد العزيز متروك، متهم.

وأما قول أبي الوليد الطيالسي: «فكان جرير يجالسنا... فسمعنا نذكر الحديث، فيعجب بالحديث إعجاب رجل سمع العلم، وليس له حفظ... فقلت له: حَدِّثنا، فقال: لست أحفظ، كتبي غائبة عني... فبينا نحن كذاك إذ ذكر يوماً شيئاً من الحديث، فقلت له: أحسب أن كتبك قد جاءت، قال: أجل» يدل على ورعه عن=

....

=التحديث عن غير كتاب فيما لا يحفظه. وقول جرير: «لست أحفظ» يحمل على التواضع، أو على أداء اللفظ، والإتقان التام، لأن بعض أكابر النقاد قد وصفه بالحفظ. ويبدو أنه مكث في الري مدة طويلة بعيداً عن كتبه الموجودة بالكوفة، فنسي بعض محفوظه، وهذا لا يضره لأنه لم يحدث حتى جاءته كتبه.

وقد اختلف قول ابن معين في جرير، ففي رواية الدارمي، وأبي يعلى الموصلي فضله على شَريك، وفي رواية البادي قَدَّم شَريكاً عليه، ولعل السبب في ذلك تغير الاجتهاد، أو أن تقديمه على شَريك في حديثه عن منصور خاصة.

وأما قول ابن المبارك ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: «لا يكتب عن جرير بن عبد الحميد حديث السَّرِيّ بن إسماعيل، ومحمد بن سالم، وعُبيدة الله مُعَتِّب». فلا يعني به طعناً في جرير، وإنما مراده أن الثلاثة المذكورين من أهل الضَّعْف، وعلاقة جرير بهم هي كونه جمع أحاديثهم، لا أن الضعف منه، وقد وضح هذا المراد في رواية أخرى عن الحسن بن عيسى حيث قال ـ كما في الكامل ٣/ ١٢٩٥ـ: «سألت ابن المبارك، قلت: أريد أن أكتب علم جرير كله؟ قال: لا تكتب حديث عُبيدة، والسَّرِيّ بن إسماعيل، ومحمد بن سالم».

وما ذكره سليمان بن حَرْب، وابن معين من ضَعْف حديث جرير عن عطاء بن السائب، فلا يراد به ضعف جرير نفسه، وإنما المراد ـ كما هو ظاهر ـ: أن عطاء اختلط بأَخَرة، وكانت رواية جرير عنه حين الاختلاط، فَضُعِّفت تلك الرواية لأجل العلة التي طَرَأَت على عطاء. وقد وضح ذلك ابن معين نفسه في مكان آخر، ففي تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٣٠٩: «سمعت يحيى يقول: حديث سفيان ـ: (يعني الثوري) ـ، وشعبة بن الحجاج، وحماد بن سلمة عن عطاء بن السائب مستقيم، وحديث جرير بن عبد الحميد، وأشباه جرير ليس بذاك لتغير عطاء في آخر عمره».

وقول أحمد بن حنبل: «لم يكن جرير الرازي بالذكي في الحديث». حمله عليه اختلاط حديث أشعث وعاصم عند جرير ليس إلا.

وأما قول سليمان بن حَرْب: «كان جرير بن عبد الحميد، وأبو عَوَانة يتشابهان في رأي العين، ما كانا يَصْلحان إلا أن يكونا راعي غنم» فمراده في الشكل، والمظهر فقط، كما هو صريح قوله: «في رأي العين». ومثله في المراد قول ابن عمار ـ كما في تاريخ بغداد ٧/ ٢٥٩ـ: «إذا نظرت إليه في بِزَّته ما كنت ترى أنه محدث، ولكنه كان إذا حدث ـ أي كان شبه العلماء ـ». =

٢٥٣ ـ خ م د ت س: الجَعْد بن دينار[1] أبو عثمان اليَشْكُري،

= وقول البيهقي: «قد نُسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ» لم أجد أحداً سبقه إليه، ولا من تابعه عليه، اللهم إلا ما نقله أبو العباس النَّبَاتي في كتابه الحافل الذي ذيل به على الكامل ـ: كما في ميزان الاعتدال ١/ ٣٩٤ـ: عن أبي حاتم قوله فيه: «صدوق، تغير قبل موته...». وهو وهم من النباتي، لأن أبا حاتم قال هذا في جرير بن حازم، لا في جرير بن عبد الحميد.

وأما قول قُتيبة بن سعيد: «حدثنا جرير الحافظ المُقَدَّم، لكني سمعته يشتم معاوية علانية» فيدل على تشيع جرير فقط دون الرفض، ويؤكد هذا ما ذكره الخطيب في تاريخ بغداد ٧/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨ عن إسحاق بن إبراهيم ـ (لعله ابن راهويه) ـ: قال: «كان جرير بن عبد الحميد يقول: أبو بكر، ثم عمر، ثم علي أحبُّ إليّ من عثمان، ولأن أخر من السماء أحبّ إليَّ من أن أتناول عثمان بسوء، وإني إلى تصديق علي أعجب إلي من تكذيبه». فمجرد تقديم علي على عثمان مع الاعتراف بمكانة ذي النُّورين، وحُبِّه، هو تشيع خفيف، لكن شتم معاوية فيه غلو في التشيع لا يصل إلى حد الرفض. والتشيع، والغلو فيه من غير ترفض يعدان من البدع الخفيفة غير المؤثرة. قال الذهبي في ترجمة أبان بن تَغْلِب من ميزان الاعتدال ١/ ٥: «فبدعة صغرى: كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو، ولا تحرق، فهذا كثير في التابعين، وتابعيهم مع الدين، والورع، والصدق. فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيِّنة».

وقد ذكر الخطيب في تاريخ بغداد ٧/ ٢٦٠ حكاية عن سليمان بن داود الشَّاذكوني ـ وهو واهٍ ـ تفيد أن جريراً كان يدلس، وهذا معارض بقول ابن معين، وغيره من الأئمة الذين نفوا عن جرير التدليس. وقد أعل ابن حجر رواية الشَّاذكوني به فقال في هدي الساري ٣٩٥: «وروى الشاذكوني عنه ما يدل على التدليس، لكن الشاذكوني فيه مقال».

وذكر بعض النقاد أوهاماً يسيرة لجرير، لكنها مغمورة في سَعَة علمه، لا تخرجه عن الدرجة العالية للثقات، ومن أنزله عن تلك الدرجة لم يأت على صنيعه ببرهان قائم، وحسبنا في كمال ثقته أن أبا حاتم الرازي لم يتحرج عن إطلاق عبارة: «ثقة» فيه. وخلاصة القول: إن جرير بن عبد الحميد ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) وقيل: اسم أبيه عثمان. وليس هذا بشيء.

البصري، الصَّيْرفي، صاحب الحُلِيّ[(١)].

قال النسائي: لا بأس به[(٢)(*)].

٢٥٤ ـ خ م د ت س: الجَعْد أو الجُعَيْد بن عبد الرحمٰن بن أوس[(٣)]

---

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/٢٣٩ ـ ٢٤٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/٥٤٣، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٧٨، الجرح والتعديل ١/١/٥٢٨ ـ ٥٢٩، الثقات ٤/١١٦، الهداية والإرشاد ١/١٤٩، رجال صحيح مسلم ١/١٢٦، التعديل والتجريح ١/٤٦٤، تهذيب الكمال ٤/٥٦٠ ـ ٥٦١، الكاشف ١/١٨٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/٧٢أ، تهذيب التهذيب ٢/٨٠، تقريب التهذيب ١٣٩، خلاصة التذهيب ٦٢.

(٢) التعديل والتجريح ١/٤٦٤، تهذيب الكمال ٤/٥٦٠ ـ ٥٦١، تهذيب التهذيب ٢/٨٠.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال ابن معين في رواية الكَوْسَج، وأبو داود في رواية الآجري، والترمذيُّ، وأبو علي الطوسي: ثقة؛ وقال ابن حبان في الثقات: يُخْطئ؛ وقال: ابن حجر: ثقة. وقد روى عنه شعبة بن الحجاج، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

سؤالات الآجري لأبي داود ٢٧٨، الجرح والتعديل ١/١/٥٢٩، الثقات ٤/١١٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/٧٢أ، تقريب التهذيب ١٣٩.

فالأئمة متفقون على أن الجعد بن دينار ثقة مطلقاً، سوى ابن حبان حيث قال فيه في الثقات: «يُخطئ» دون أن يبين الخطأ، وقد أصبح معروفاً أن التوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر. ويمكن أن يقال أيضاً: إن الثقات غير معصومين من الخطأ، فمن ندر خطؤه، وكثر صوابه، لم يُتحرج في وصفه بالثقة المطلقة.

وخلاصة القول: إن الجعد بن دينار ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) قيل في اسم جده أيضاً: أُويس. وفي التعديل والتجريح ١/٤٦٤ أن كنية الجعد: أبو يزيد. لكن نقل مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/٧٢أ عن التعديل والتجريح أبا زيد، بدل أبي يزيد. وتبعه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/٨٠ ـ ٨١. وقد كناه الخزرجي في خلاصة التذهيب ٦٢: أبا عبد الرحمن. فالله أعلم بالصواب.

الكِنْدي، ويقال: التَّيْمي، المدني، وقد ينسب إلى جده[١][٢].

قال النسائي: ثقة[٣][*].

---

(١) زعم ابن حجر في تقريب التهذيب ١٣٩ أنه مات سنة أربع وأربعين ومئة. والذي ذكروه أنه سُمع منه في هذا التاريخ، لا أنه مات فيه.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٤٠، التاريخ الصغير ٢/ ٧٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٢٧، ٥٢٩، الثقات ٤/ ١١٦، ٦/ ١٥١، تاريخ أسماء الثقات ٩١، الهداية والإرشاد ١/ ١٤٨ ـ ١٤٩، رجال صحيح مسلم ١/ ١٢٦، التعديل والتجريح ١/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥، تهذيب الكمال ٤/ ٥٦١ ـ ٥٦٢، الكاشف ١/ ١٨٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٢أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٨٠ ـ ٨١، تقريب التهذيب ١٣٩، هدي الساري ٣٩٥، خلاصة التذهيب ٦٢.

(٣) التعديل والتجريح ١/ ٤٦٥، تهذيب الكمال ٤/ ٥٦٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٨٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون: قال ابن معين في رواية الكَوْسَج: صالح ثقة؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه القطان، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال الأزدي: فيه نظر.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٢٩، الثقات ٤/ ١١٦، ٦/ ١٥١، تاريخ أسماء الثقات ٩١، الكاشف ١/ ١٨٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٨١، تقريب التهذيب ١٣٩.

فقول الأزدي: «فيه نظر» قد بَيَّن ابن حجر في هدي الساري ٣٩٥ سببه فقال: «وشذ الأزدي فقال: فيه نظر. وتبع في ذلك الساجي لأنه ذكره في الضعفاء وقال: لم يرو عنه مالك. وهذا تضعيف مردود». ولعل الذي حمل الأزدي على تليينه له لعدم رواية مالك عنه، هو ما رواه بشر بن عمر الزَّهْراني قال ـ كما في سير أعلام النبلاء ٨/ ٦٤ ـ: «سألت مالكاً عن رجل؟ فقال: هل رأيته في كتبي؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي». فظن الأزدي أن من لم يرو عنه مالك من الذين أدركهم، وأمكنه الرواية عنهم ضعفاء عنده، استناداً إلى ظاهر ذاك القول، مع أن هذا الظاهر غير مراد كما نبه إليه بعض الأئمة، قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ٢/ ١٠٤ب: «القول المذكور ـ (يعني قول مالك لبشر بن عمر) ـ لا بد من تأويله، فإن ظاهره يعطي أن كل الثقات في كتبه، وهذا لا يصح، ولا بد من تخصيصه، فكم من ثقة من أهل المدينة لم يَدْخل له كتاباً». وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٨/ ٦٤: «فهذا القول يعطيك بأنه لا =

٢٥٥ ـ ع: جعفر بن إياس أبي وَحْشِيَّة أبو بِشْر اليَشْكُري، البصري، ثم الواسطي[١]. مات سنة خمس وعشرين ومئة، ويقال: سنة أربع أو ثلاث، ويقال: سنة ست، وقيل: سنة إحدى وثلاثين ومئة[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

=يروي إلا عَمَّن هو عنده ثقة، ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات». وقد اعتذر الساجي عن عدم رواية مالك عنه فقال ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٢أ ـ: «روى عنه الأصاغر، ولم يرو عنه مالك، أحسبه لصغره».

فتبين مما سبق أنه لا اعتبار بقول من لَيَّن الجَعْد أو الجُعَيْد بن عبد الرحمٰن، وأن القول فيه هو قول الجمهور.

وخلاصة القول: إن الجَعْد أو الجُعَيْد بن عبد الرحمٰن ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) وقد قيل: أصله شامي. ينظر تهذيب الكمال ٥/ ٩.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٣، الطبقات ٣٢٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٦، ٢١٧، ٣٨٩، ٢/ ٣٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٨٦، التاريخ الصغير ١/ ٣٢٠، معرفة الثقات ١/ ٢٧١، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ١٣٨، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٠ ـ ١١، الجامع الصحيح ٢/ ٣٠٢، الكنى والأسماء ١/ ١٢٧، ١٢٩، الجعديات ٢/ ٧٢٢ ـ ٧٢٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٧٣، الثقات ٦/ ١٣٣، الكامل ٢/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥، تاريخ أسماء الثقات ٨٦، الهداية والإرشاد ١/ ١٣٨، رجال صحيح مسلم ١/ ١٢٢، المُوضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ١٥، التعديل والتجريح ٤٥٢ ـ ٤٥٣، تهذيب الكمال ٥/ ٥ ـ ١٠، ميزان الاعتدال ١/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣، الكاشف ١/ ١٨٣، سير أعلام النبلاء ٥/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٣ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٨٣ ـ ٨٤، تقريب التهذيب ١٣٩، هدي الساري ٣٩٥، خلاصة التذهيب ٦٢.

(٣) تهذيب الكمال ٥/ ٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٨٣، هدي الساري ٣٩٥. لكن عبارة ابن حجر في الكتاب الأخير: «وثقه ابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمعدِّلون: قال ابن سعد: وكان أبو بِشْر ثقة، كثير الحديث؛ =

=وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج، وجعفر بن أبي عثمان الطَّيالسي: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ليس به بأس ـ (كذا في العلل ومعرفة الرجال، وفي الكنى والأسماء للدُّولابي عن عبد الله، عن أبيه قوله: ثقة، ليس به بأس) ـ؛ وقال عبد الله بن أحمد: سمعته ـ (يعني أباه) ـ يقول: أبو بشر أحب إليّ من المِنْهال بن عمرو. قلت: أحبّ إليك من المِنْهال؟ قال: نعم، شديداً، إلا أن المِنْهال أَسَنّ، وأبو بِشْر أوثق؛ وقال العجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم: ثقة؛ وقال البَرْدِيجي: كان ثقة، وهو من أثبت الناس في سعيد بن جُبير؛ وقال ابن عدي: حدث عنه شعبة، وهُشيم، وغيرهما بأحاديث مشاهير، وغرائب، وأرجو أنه لا بأس به؛ وقال الذهبي في الكاشف: صدوق؛ وفي الميزان: أحد الثقات، أورده ابن عدي في كامله فأساء؛ وقال ابن حجر: ثقة، من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم، وفي مجاهد. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات، وقد روى عنه أيوب السَّخْتِياني، وشعبة، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ **المجرّحون والمُلَيِّنون**: قال القطان ـ كما في الطبقات الكبرى ـ: كان شعبة يضعف حديث أبي بِشر، قال: ولم يسمع أبو بشر من حبيب بن سالم شيئاً؛ وقال أيضاً ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: كان شعبة يُضَعِّف حديث أبي بشر عن مجاهد؛ وقال أيضاً ـ كما في الجرح والتعديل ـ: كان شعبة يُضَعِّف أحاديث أبي بشر عن حبيب بن سالم؛ وقال ابن معين في رواية ابن الغَلَابي: طعن عليه شعبة في تفسيره عن مجاهد، قال: من صحيفة.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٦، ٢١٧، ٢/ ٣٦، معرفة الثقات ١/ ٢٧١، الكنى والأسماء ١/ ١٢٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٧٣، الثقات ٦/ ١٣٣، الكامل ٢/ ٥٧٥، تاريخ أسماء الثقات ٨٦، تهذيب الكمال ٥/ ٧، ٨، ميزان الاعتدال ١/ ٤٠٢، الكاشف ١/ ١٨٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٣ب، تقريب التهذيب ١٣٩.

فقد ذهب جماهير النقاد إلى أن جعفر بن أبي وَحْشِية ثقة مطلقاً، وخاصة في سعيد بن جُبير، لكن شعبة بن الحجاج ضعفه في حديثه عن حبيب بن سالم، ومجاهد بن جَبْر لعدم سماعه منهما، وشعبة من المتشددة، فلعل أبا بِشْر أخذ عنهما بطريق المناولة المقرونة بالإجازة، أو نحوها من طرق التحمل المقبولة. بيد أنه جاء في بعض الأسانيد تصريح أبي بِشْر بسماعه من مجاهد. =

٢٥٦ ـ ع: جعفر بن حَيَّان أبو الأشْهَب التميمي، السَّعْدي، العُطَارِدي، مولاهم فيما يقال، البصري، الخَرَّاز، الحَذَّاء، الأعمى[١]، مشهور بكنيته، ولد سنة سبعين أو إحدى وسبعين، ومات بالبصرة في آخر أو أول يوم من شعبان سنة خمس وستين ومئة، وقيل: سنة اثنتين وستين[٢]، وقيل: سنة ثلاث[٣].

= وقد استنكر بعض النقاد على أبي بشر أحاديث يسيرة جداً، وخاصة عن مجاهد، وهي لا تؤثر في حاله، لأنه كان من المكثرين، ولا يكاد يخلو مكثر من وهم.

وخلاصة القول: إن جعفر بن أبي وَحْشِيَّة ثقة ـ كما قال النسائي، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم ـ صحيح الحديث في الجملة، ولو أردنا التفصيل لقلنا مثل ما قال ابن حجر في تقريب التهذيب، لكن ليس معنى ذلك أن حديث أبي بشر عن حبيب ومجاهد ضعيف مطلقاً، وإنما فيه لين محتمل، فيكتب حديثه عنهما للاختبار فما وافق الثقات احتج به، وما لم يوافق لا يحتج به. والله أعلم.

(١) وقد ذكروا أن أبا الأشْهَب جعفر بن الحارث كان أعمى أيضاً.

(٢) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٨٧: «ووهم من قال: سنة اثنتين وستين».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٨٥، ٤/ ١٨٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٢٢٧، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٦٥، الطبقات ٢٢٢، تاريخ خليفة ٢٦٧، ٤٣٧، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٨٤، ٩٧، ٩٨، ٢٠٥، ٣٦٤، ٢/ ١٥٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٨٩، معرفة الثقات ١/ ٢٦٨، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ١٠١، المعرفة والتاريخ ١/ ٧١٩ ـ ٧٢٠، ٢/ ٥٣، ٦٣٣، الجعديات ٢/ ١١١٥ ـ ١١١٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧، الثقات ٦/ ١٣٩ ـ ١٤٠، تاريخ أسماء الثقات ٨٧، الهداية والإرشاد ١/ ١٣٩ ـ ١٤٠، رجال صحيح مسلم ١/ ١٢١ ـ ١٢٢، الاستغناء ١/ ٤١٢، تلخيص المتشابه في الرسم ١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦، التعديل والتجريح ١/ ٤٥٣، الأنساب ٣/ ٢٩٦، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨ب، معجم البلدان ٢/ ١٤٧، تهذيب الكمال ٥/ ٢٢ ـ ٢٥، ميزان الاعتدال ١/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٣٢، الكاشف ١/ ١٨٤، سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٤ب ـ ٧٥ب، غاية النهاية ١/ ١٩٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٨٨، تقريب التهذيب ١٤٠، خلاصة التذهيب ٦٢.

قال النسائي: ليس به بأس[1](*).

(١) تهذيب الكمال ٥/ ٢٥، ميزان الاعتدال ١/ ٤٠٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٨٨.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال بَهْز بن أسد العَمِّي ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: وقفنا أبا الأشْهب فوقف لنا، فقال: حدثنا الحسن؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الجعديات ـ: قلت ليحيى ـ (يعني القطان) ـ: أيما أحبّ إليك: سَلَّام ـ يعني ابن مِسْكين ـ أو أبو الأشْهب؟ فقال: ما أقربهما. قال يحيى: كان سفيان الثوري يقول لأبي الأشْهب: قل: سمعت؛ وقال أيضاً في نفس الرواية والكتاب: قلت ليحيى: أيما أحب إليك: أبو الأشْهب، أو جرير بن حازم؟ قال: ما أقربهما، ولكن جرير كان أكبرهما ـ (كذا في الجعديات، وينظر لزاماً ترجمة جرير بن حازم) ـ. قلت: أيما أحبّ إليك أو أثبت: سَلَّام، أو أبو الأشْهب؟ قال: ما أقربهما؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة إن شاء الله؛ وقال الدوري: سألت يحيى عن جرير بن حازم، وأبي الأشهب؟ فقال: جرير بن حازم أحسن حديثاً منه وأسْند؛ وقال الدارمي: قلت ـ (يعني لابن معين) ـ: فيزيد بن إبراهيم ـ (يعني التُّسْتَري) ـ أحبّ إليك أو جعفر بن حَيَّان؟ فقال: يزيد أحبّ إليّ؛ وقال الحسين بن الحسن الرازي: سئل يحيى عن أبي الأشْهب، وأبي هلال ـ (يعني محمد بن سُليم الرَّاسِبي) ـ من أحبّ إليك؟ فقال: أبو الأشهب ثقة؛ وقال ابن نُمير، وابن المديني ـ كما في رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة ـ: ثقة. زاد ابن المديني: ثبت؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب التلخيص للحافظ أبي بكر الخطيب عن ابن المديني: ثقة، ثابت الحديث؛ وقال ابن المديني أيضاً ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: وكان حفص ـ (يعني ابن سليمان المِنْقَري) ـ في الحسن ـ (يعني البصري) ـ مثل ابن جُريج في عطاء ـ (يعني ابن أبي رباح) ـ، وكان قيس بن سعد ـ (يعني المكي) ـ في عطاء مثل زياد الأعْلم ـ (يعني ابن حسّان) ـ في الحسن، وبعد هؤلاء أشعث بن عبد الملك ـ (يعني الحُمْراني) ـ، ويزيد بن إبراهيم ـ (يعني التُّسْتَري) ـ، وقُرَّة ـ (يعني ابن خالد) ـ طبقة ما أقربهما، وأبو الأشْهب، وجرير بن حازم طبقة؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: مهدي بن ميمون، وسَلَّام بن مِسْكين، وأبو الأشْهب، وحَوْشب بن عَقِيل من الثقات كلهم... قلت: سَلَّام فوق أبي الأشْهب؟ قال: لا. ثم قال: ما أقربهما؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله أيضاً: وأبو الأشْهب صدوق؛ وفي موضع آخر من رواية عبد الله: سألته ـ (يعني أباه) ـ عن جرير بن حازم، وأبي الأشْهب أيهما أحبّ إليك؟ قال: جرير=

....

=زينته خصال، كان صاحب سنة، عند جرير من الحديث أمر عظيم؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية أبي حاتم: أبو الأشهب من الثقات؛ وقال محمد بن مَسْعود أبو جعفر بن العَجَمي، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن السَّكَن: ثقة. زاد أبو حاتم: وهو أحبّ إليّ من سَلّام بن مِسْكين؛ وقال ابن حبان في الثقات فيه وفي أبي الأشهب جعفر بن الحارث: وجميعاً ثقتان؛ وقال ابن عبد البر: ثقة عندهم؛ وقال الخطيب: معروف الحديث؛ وقال ياقوت، والذهبي في الميزان، والمغني، والكاشف: ثقة؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام الحجة... وهو من بَابَة جرير بن حازم - (يعني على شاكلته) - في الثقة والصدق؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن شاهين في الثقات، وروى عنه القطان، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب - المُلَيِّنون والغامزون: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني أبي عن عبد الرحمٰن بن مهدي قال: كنا إذا وقفنا أبا الأشهب نقول له: قل: سمعتُ الحسن. يقول: سمعت الحسن، أو غيره؛ وقال مُغُلْطاي: وقال أبو جعفر البغدادي: سئل يحيى - (أظنه ابن معين) - عن أبي الأشهب؟ فقال: ليس هو من أهل الحديث؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: كانت سجية في جرير بن حازم يقول: حدثنا الحسن، قال: حدثنا عمرو بن تَغْلِب، وأبو الأشهب يقول: عن الحسن، قال: بلغني أن النبي ﷺ قال لعمرو بن تَغْلِب؛ وقال الفسوي: حدثني الفضل بن زياد، عن أحمد قال: كان مبارك - (يعني ابن فَضَالة) - يرسل إلى - (كذا) - الحسن. قيل: يُدلس؟ قال: نعم. قال: وحدث يوماً عن الحسن بحديث، فوقف عليه، قال: حدثنيه بعض أصحاب الحديث، عن أبي حرب، عن يونس. قلت له: فأبو الأشْهب؟ قال: ثَمَّ شيء. قلت: أليس قال بهز: وقفناه، فوقف لنا؟ قال: نعم، كان إذا وقف. ثم قال: قد دلس قوم. ثم ذكر الأعمش. قال: كان هُشَيم يكثر - يعني التدليس -، وسفيان بن عيينة أيضاً، ثم كان أبو حُرَّة - (يعني واصل بن عبد الرحمٰن) - صاحب تدليس. ثم قال: كان أبو أشْهب يدلس إلا أنه في كتاب إبراهيم بن سعد يبين، إذا كان سماعاً قال: حدثني، وإذا لم يكن قال: قال أبو الزِّناد - (يعني عبد الله بن ذَكْوان) -، ذكر أبو الزِّناد، قال فلان.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ١٨٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٢٢٧، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٦٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٩٧، ٩٨، ٢٠٥، ٣٦٤، ٢/ ١٥٩، معرفة الثقات ١/ ٢٦٨، المعرفة والتاريخ ٢/ ٥٣، ٦٣٣. الجعديات ٢/ ١١١٥ - ١١١٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٧٧، الثقات ٦/ ١٣٩، تاريخ=

٢٥٧ ـ د ت سي ق: جعفر بن خالد بن سَارَة[1] القرشي، المَخْزومي، الحجازي، المكي، وقيل: المدني[2][3].

= أسماء الثقات ٨٧، الاستغناء ١/ ٤١٢، تلخيص المتشابه في الرسم ١/ ٢٣٥، معجم البلدان ٢/ ١٤٧، ميزان الاعتدال ١/ ٤٠٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٣٢، الكاشف ١/ ١٨٤، سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٨٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٤ب، ٧٥أ، تقريب التهذيب ١٤٠.

وقبل البدء بالدراسة أنبه إلى أن ابن الجوزي خلط في هذه الترجمة، فقال في الضعفاء ٢٨ب: «جعفر بن حَيَان أبو الأَشْهب الواسطي: قال يحيى: ليس بشيء، وقال الرازي: ليس به بأس». فوهم ابن الجوزي في غير ما موضع، حيث نسبه إلى واسط، وذكر فيه قولي ابن معين، وأبي حاتم المذكورين. والصواب أن ذلك كله في جعفر بن الحارث ـ الآتي ذكره ـ مع تصرف في نقل القولين. وقد نبه الذهبي إلى بعض هذا الوهم من ابن الجوزي، فقال في ميزان الاعتدال ١/ ٤٠٦، ونسخة الأحمدية ١/ ٨٦أ: «وقال ابن الجوزي: قال ابن معين: ليس بشيء. قلت: ما أعتقد أن ابن معين قال هذا، وإنما وَهّى ابن معين أبا الأشهب الواسطي، ولهذا وهم أيضاً ابن الجوزي، وقال في هذا: جعفر بن حَيَّان أبو الأشهب الواسطي. والرجل بصري، ليس بواسطي، وقد اشتركا في الكنية والاسم، وافترقا في البلد والأب. فالواسطي قد ذكرنا أن أباه الحارث، وقد فتشت على العُطاردي فما رأيت أحداً سبق ابن الجوزي إلى تليينه بوجه، وإنما أوردته ليعرف أنه ثقة، ويسلم من قال وقيل».

ثم أشرع في الدراسة فأقول: اتفق النقاد على توثيق أبي الأشهب العُطَارِدي، ولا يضره ما نُسب إليه من تدليس لأنه ـ فيما يبدو ـ يسير محتمل. ومن الذين وصفوه بالتدليس أحمد بن حنبل، ولم يمنعه ذلك عن توثيقه في مكان آخر.

وأما ما رُوي عن ابن معين من أنه قال فيه: «ليس هو من أهل الحديث»، فمعارض بتوثيقه المطلق له في رواية الحسين بن الحسن الرازي.

وخلاصة القول: إن جعفر بن حَيَّان العُطَارِدي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) تصحفت هذه الكلمة في تاريخ أسماء الثقات ٨٧، ونسخة الحكمي المكية ٩أ إلى: «سلمة».

(٢) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٥/ ٢٧: «وذكره الذهبي في الطبقة الخامسة عشرة من تاريخ الإسلام، وهم الذي توفوا بين سنة ١٤١ ـ ١٥٠».

(٣) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٥٧، ٢/ ١٦٠، التاريخ الكبير ٢/ ١/ =

قال النسائي: ثقة[١][*].

٢٥٨ ـ ع: جعفر بن ربيعة بن عبد الله[٢] بن شُرَحْبيل بن حَسَنَة أبو شُرَحْبيل الكِنْدي[٣]، المصري، الفقيه. مات بمصر سنة ست وثلاثين ومئة، وقيل: سنة خمس وثلاثين، وقيل: سنة خمس أو ست وثلاثين،

= ١٨٩، العلل الكبير ٢/ ٩٧٠، الجامع الصحيح ٣/ ٣٢٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨، الثقات ٦/ ١٣٤، تاريخ أسماء الثقات ٨٧، تهذيب الكمال ٥/ ٢٦ ـ ٢٩، الكاشف ١/ ١٨٤، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٦أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٨٩ ـ ٩٠، تقريب التهذيب ١٤٠، خلاصة التذهيب ٦٢.

(١) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٦أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٩٠. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي. وعبارة ابن حجر: «ووثقه النسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن معين في رواية الكَوْسج: ثقة؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: ثقة؟ قال: نعم؛ وقال البخاري، والترمذي، وأبو علي الطوسي، وابن حَزْم، والبيهقي، وابن طاهر المقدسي، وابن القطان، والذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٥٧، العلل الكبير ٢/ ٩٧٠، الجامع الصحيح ٣/ ٣٢٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٧٨، الثقات ٦/ ١٣٤، تاريخ أسماء الثقات ٨٧، الكاشف ١/ ١٨٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٦أ، تقريب التهذيب ١٤٠.

فقد اتفق النقاد على أن جعفر بن خالد المخزومي ثقة مطلقاً، فهو صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) أسقط بعضهم اسم: «عبد الله» من نسبه، ولعل ذلك على سبيل الاختصار.

(٣) نسبه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٧/ ٥١٤ إلى الأَزْد، مع أنه لا يجتمع أزد، وكِنْدة في نسب رجل واحد. وقد جاء في العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٢٣، ٢/ ٢٩٧، والتاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٩٠، والتاريخ الصغير ٢/ ٤٠، والجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٧٨، والثقات ٦/ ١٣٢، وغيرها من الكتب نسبته إلى قُريش، وما ذلك إلا لكونه من حلفاء بني زُهْرة بن كِلاب القرشيين.

وقيل: سنة اثنتين، وقيل غير ذلك[(١)][(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)][(*)].

---

(١) ينظر التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٩٠، والثقات ٦/ ١٣٢، وسير أعلام النبلاء ٦/ ١٤٩.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٥١٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٨٦، معرفة الرجال ٢/ ١٤٠، الطبقات ٢٩٥، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٠، ١٥٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٩٠، التاريخ الصغير ٢/ ٤٠، معرفة الثقات ١/ ٢٦٩، الكنى والأسماء ٢/ ٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٧٨، الثقات ٦/ ١٣٢، مشاهير علماء الأمصار ١٨٧، تاريخ أسماء الثقات ٨٦، الهداية والإرشاد ١/ ١٣٨ ـ ١٣٩، رجال صحيح مسلم ١/ ١٢٢ ـ ١٢٣، التعديل والتجريح ١/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤، تهذيب الكمال ٥/ ٢٩ ـ ٣٢، الكاشف ١/ ١٨٤، العبر في خبر من غَبَر ١/ ١٨٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٦أ ـ ٧٦ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٩٠، تقريب التهذيب ١٤٠، حسن المحاضرة ١/ ٢٧٢، خلاصة التذهيب ٦٢ ـ ٦٣.

(٣) تهذيب الكمال ٥/ ٣١، تهذيب التهذيب ٢/ ٩٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمعدِّلون: قال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله، وأحمدُ بن صالح المصري: ثقة؛ وقال مُغُلْطاي عن محمد بن وَضَّاح: سألت أحمد بن سعد ـ يعني ابن عبد الحكم ـ (كذا، وأظنه أحمد بن سعد بن الحكم وهو المعروف بابن أبي مريم) ـ عن جعفر بن ربيعة؟ فقال: كان من خيار أهل مصر؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو زرعة ـ كما في بعض نسخ الجرح والتعديل، وهو الذي اعتمده الباجي في التعديل والتجريح ـ: ثقة؛ وفي بعض نسخ الجرح والتعديل، وهو الذي اعتمده المزي في تهذيب الكمال: صدوق؛ وقال الساجي: اختلفوا فيه؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من خيار أهل مصر، ومتقنيهم؛ وقال الكَلَاباذي: وكان بقية زمانه؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المجرِّحون: قال مُغُلْطاي: وفي كتاب الساجي: قال يحيى بن معين: جعفر بن ربيعة ليس بشيء، ضعيف.

الطبقات الكبرى ٧/ ٥١٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٠، ١٥٩، معرفة الثقات ١/ ٢٦٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٧٨، الثقات ٦/ ١٣٢، مشاهير علماء الأمصار ١٨٧، تاريخ أسماء الثقات ٨٦، الهداية والإرشاد ١/ ١٣٩، التعديل والتجريح ١/ ٤٥٤، تهذيب الكمال ٥/ ٣١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٦أ، ٧٦ب، تقريب التهذيب ١٤٠.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن مُغُلْطاي نقل في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٦ب عن أحمد بن حنبل قوله فيه: «ثقة، ثقة». =

٢٥٩ ـ ل ت ص عس: جعفر بن زياد أبو عبد الله، وقيل: أبو عبد الرحمن[١]، التَّيْمِي مولاهم، الكوفي، الأَحْمر. مات بالكوفة سنة سبع وستين ومئة[٢]، وله سبع وستون سنة[٣].

= ثم أقول: اتفق النقاد على أن جعفر بن ربيعة من الثقات الرفعاء، سوى ما ذكره الساجي عن نفسه، وعن ابن معين. وقوله: «اختلفوا فيه» يشير به إلى اختلاف ابن معين مع الجمهور في الحكم على أبي شُرَحْبيل. وما نقله عن يحيى في تضعيفه لم أجده في تواريخ الدوري، والدارمي، والبادي، ولا في سؤالات ابن الجنيد، ولا في معرفة الرجال لابن محرز، بل لم يورده أحد ممن صنَّف في الضعفاء، فضلاً عن إيراد ترجمة جعفر. ولو سلمنا جدلاً بأن ابن معين قال ذلك في صاحب هذه الترجمة لما قُبل منه لأنه جرح شاذ غير مفسر، معارض بتوثيق سائر النقاد، وهو صادر عن رجل متشدد في الجرح.

وخلاصة القول: إن جعفر بن ربيعة ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) كناه عز الدين بن الأثير بأبي شيبة. الكامل في التاريخ ٥/ ٦٩.

(٢) كذا نقل الجمهور عن أبي نعيم الفضل بن دُكين، وهو قول أكثر أهل العلم. وقد نقل أبو زرعة الدمشقي في تاريخه ١/ ٣٠٠ عن أبي نعيم قوله: «سنة خمس وستين ومئة»، وبه قال ابن قانع، وفي الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٣ عن أبي نعيم: «سنة سبع وسبعين ومئة»، وفي تهذيب الكمال ٥/ ٤١ عنه أيضاً: «سنة خمس وسبعين».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٨٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٧، معرفة الرجال ١/ ١٠٢، ١١٠، ١٤٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٨٩، ٢/ ١٦٠، ١٨٨، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٩٢، التاريخ الصغير ٢/ ١٧٠، أحوال الرجال ٥٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٩٠، المعرفة والتاريخ ١/ ١٥٥، ٣/ ١٣٣، التاريخ ١/ ٣٠٠، الكنى والأسماء ٢/ ٥٤، الجعديات ٢/ ٨١٢، الضعفاء الكبير ١/ ١٨٦ ـ ١٨٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٨٠، الثقات ٨/ ١٥٩، المجروحين ١/ ٢١٣ ـ ٢١٤، الكامل ٢/ ٥٦٤ ـ ٥٦٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢١، تاريخ أسماء الثقات ٨٦، ٨٧، تاريخ بغداد ٧/ ١٥٠ ـ ١٥٢، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨ب ـ ٢٩أ، الكامل في التاريخ ٥/ ٦٩، تهذيب الكمال ٥/ ٣٨ ـ ٤١، ميزان الاعتدال ١/ ٤٠٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٣٢، ديوان الضعفاء ٤٤، الكاشف ١/ ١٨٥، من تكلم فيه وهو مُوَثَّق ٥٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٧أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٩٢ ـ ٩٣، تقريب التهذيب ١٤٠، خلاصة التذهيب ٦٣.

قال النسائي: ليس به بأس[(١)(*)].

(١) تهذيب الكمال ٥/ ٤١، تهذيب التهذيب ٢/ ٩٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال ابن معين في رواية الدوري، وابن محرز، وابن أبي خَيْثمة، وابنِ الغَلَابي: ثقة. زاد ابن محرز في موضع، وابن الغَلَابي: شيعي ـ (لكن ابن محرز قدمها، وابن الغَلَابي أخرها) ـ؛ وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: سأل الأزرقُ بن علي يحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ عن جعفر بن زياد الأحمر؟ قال: يتشيع، وكان ثقة ـ (وفي تاريخ بغداد: كان ثقة، وكان من الشيعة) ـ؛ وقال الدارمي: وسئل ـ (يعني ابن معين) ـ عن جعفر الأحمر؟ فقال بيده لم يثبته، ولم يضعفه ـ (كذا هو الجواب في تاريخ بغداد، وتبعه المزي في تهذيب الكمال. وفي الكامل مثله مقلوباً: فقال بيده لم يضعفه، ولم يثبته. لكن الذي في تاريخ الدارمي المطبوع: فقال بيده، لم يلينه، ولم يضعفه. وهو تفسير غير سائغ. والذي في الضعفاء الكبير، والمجروحين، والميزان: فقال بيده، ولم يثبته. لكن الواو ساقطة من كتاب المجروحين) ـ؛ وقال عثمان بن أبي شيبة: ثقة صدوق؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: هو ثقة؟ قال: هو صالح الحديث؛ وقال أيضاً: سألته عن جعفر بن زياد الأحمر؟ فقال: حدثنا عنه عبد الرحمن ـ (يعني ابن مهدي) ـ، ووكيع، وكان يتشيع؛ وقال ابن عَمَّار المَوْصِلي ـ كما في تاريخ بغداد ـ: ليس هو عندهم حجة، كان رجلاً صالحاً كوفياً، وكان يتشيع؛ وقال مُغُلْطاي: وقال ابن صالح: ثقة، وكان فيه تشيع، وكان متعبداً. . . وقال أبو الحسن الكوفي: ثقة، كوفي ـ (كذا في كتاب مُغُلْطاي دون تعيين ابن صالح، وأبي الحسن الكوفي. بيد أن ابن حجر جعل الآخر أبا الحسن العجلي، ولم يلتفت إلى القول الأول، ولا إلى صاحبه، فقال: «وقال العجلي: كوفي، ثقة». مع أني أظن أن الأول هو العجلي، والآخر هو محمد بن أحمد بن حَمَّاد بن سفيان، لذا سأعيد إن شاء الله تعالى قول أبي الحسن الكوفي ليكون مناسباً للترتيب على الوفيات) ـ؛ وقال أبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم، وأبو داود في رواية الآجري: صدوق. زاد أبو داود: شيعي، حَدَّث عنه عبد الرحمٰن بن مهدي؛ وقال الفسوي: ثقة؛ وقال مُغُلْطاي: وقال البَزَّار في كتاب السنن تأليفه: فيه شيعية متجاوزة، وقد كتب حديثه على ما فيه؛ وقال الساجي: ثقة، وقد روى مناكير؛ وقال ابن عدي: وجعفر الأحمر له أحاديث يرويه ـ (كذا) ـ عنه أهل الكوفة غير ما ذكرته، وهو يروي شيء ـ (كذا) ـ من الفضائل، وهو في جملة مُتَشَيِّعة الكوفة، وهو صالح في رواية الكوفيين؛ وقال مُغُلْطاي: وذكره أبو الفتح الأزدي ـ فيما ذكره ابن خَلْفون في كتاب الثقات ـ فقال: مائل عن القصد، فيه تحامل، =

....

=وشيعية غالية، وحديثه مستقيم؛ وقال أبو الحسن الكوفي: ثقة؛ وقال الدارقطني في سؤالات البَرْقاني: يُعتبر به؛ وذكره أيضاً في السنن مع جماعة وصفهم بقوله: من الحفاظ الثقات؛ وقال الذهبي في الديوان: ثقة، يتفرد؛ وفي الكاشف، ومن تكلم فيه وهو موثق: صدوق، شيعي؛ وقال ابن حجر: صدوق، يتشيع. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وروى عنه ابن مهدي، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال عبد الله بن داود الخُرَيْبي: سمعت جعفراً الأحمر يقول: ما جَمَّعت منذ ولي عيسى بن موسى ـ (يعني أبا موسى الهاشمي العباسي فيما أظن) ـ؛ وقال الجُوزجاني: مائل عن الطريق؛ وقال العقيلي: ويقال: إن جعفراً الأحمر هو الذي حمل الحسن بن صالح على ترك الجمعة؛ وقال ابن حبان في المجروحين: كثير الرواية عن الضعفاء، وإذا روى عن الثقات تفرد عنهم بأشياء في القلب منها؛ وقال الذهبي في المغني: يُغرب.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٨٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٧، معرفة الرجال ١/ ١٠٢، ١١٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٨٩، ٢/ ١٦٠، ١٨٨، أحوال الرجال ٥٩، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٣٣، الضعفاء الكبير ١/ ١٨٦ ـ ١٨٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٨٠، الثقات ٨/ ١٥٩، المجروحين ١/ ٢١٤، الكامل ٢/ ٥٦٤، ونسخة الظاهرية ٥٦أ، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢١، السنن للدارقطني ١/ ٨٩ ـ ٩٠، تاريخ أسماء الثقات ٨٦، ٨٧، تاريخ بغداد ٧/ ١٥١ ـ ١٥٢، تهذيب الكمال ٥/ ٤٠، ميزان الاعتدال ١/ ٤٠٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٣٢، ديوان الضعفاء ٤٤، الكاشف ١/ ١٨٥، من تكلم فيه وهو موثق ٥٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٧أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٩٣، تقريب التهذيب ١٤٠.

وقبل البدء بالدراسة أنبه إلى أمور: أولها: أن ابن عدي نقل في الكامل ٢/ ٥٦٥، ونسخة الظاهرية ٥٦أ، ونسخة أحمد الثالث ٢١١أ، عن ابن حَمَّاد ـ يعني محمد بن أحمد بن حماد الدُّولابي ـ قوله في جعفر الأحمر: «مائل عن الطريق». والمعروف أن هذا القول للجُوزجاني، فيبدو أن ابن عدي أسقط الجُوزجاني سهواً، وجعل الكلام لتلميذه الدُّولابي، ومن عادة ابن عدي أن ينقل كلام الجُوزجاني من طريق ابن حَمَّاد المذكور. وثانيها: قول مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٧أ: «وقال أبو زرعة ـ فيما ذكره البرذعي ـ بيده لما سئل عنه، فلم يثبته، ولم يضعفه». وفي هذا وهم ـ فيما أظن ـ، لأني لم أجده في كتاب البَرْذعي عن أبي زرعة، والمعروف أن ذاك القول لابن معين، والتفسير للدارمي كما تقدم. وآخرها: أنه جاء في خلاصة التذهيب ٦٣: «قال=

=أبو داود: ثقة، شيعي». مع أن المشهور عن أبي داود قوله: «صدوق، شيعي».
ثم أشرع في الدراسة فأقول: لم يطلق أحد الضعف على حديث جعفر الأحمر، والذي حُمل عليه هو المذهب، والإغراب. فأما الإغراب فقد غمزه به ابن حبان، والذهبي. وابن حبان أورد جعفراً في الثقات أيضاً، وقوله في المجروحين: «كثير الرواية عن الضعفاء، وإذا روى عن الثقات تفرد عنهم بأشياء في القلب منها» قد يستعمل في بعض أهل العدالة. وأما الذهبي فتمام قوله في المغني: «يُغرب، قال ابن حبان: في القلب منه، وقال الجوزجاني: مائل عن الطريق، ووثقه أحمد، وابن معين»، فقد يُظن أن الذهبي أراد الجرح والتليين لأنه وصفه بالإغراب، ثم أتبعه بأقوال الطاعنين، مع أن الحق ـ فيما يبدو ـ خلاف ذلك، وهذا ظاهر لمن تأمل أقواله في كتبه الأخرى. ومن المشهور أن الثقات يغربون، بل يخطئون. لكن موافقتهم لغيرهم من الثقات وصوابهم أكثر وأغلب. والأحاديث التي أوردها ابن عدي في ترجمة جعفر بن زياد الحمل في أكثرها على غير جعفر، والباقي ـ في الجملة ـ صحيح المتن.

وأما المذهب: فقد حَمَل على جعفر لأجله الجُوزجاني حيث قال: «مائل عن الطريق» كما نبه الخطيب في تاريخ بغداد ٧/ ١٥١ فقال عقب ذكره كلام الجوزجاني: «قلت: يعني في مذهبه، وما نُسب إليه من التشيع». والجُوزجاني شديد العبارة مع المتشيعة لكونه من أهل النصب المنحرفين عن علي رضي الله عنه. ومن المقرر عند أهل هذا الشأن عدم قبول الجرح ممن كانت بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد كما تقدم في ترجمة أبان بن تَغْلِب. وقد قال ابن حجر في هدي الساري ٤٤٦: «وأما الجوزجاني فقد قلنا غير مرة: إن جرحه لا يقبل في أهل الكوفة، لشدة انحرافه، ونصبه».

ويبدو أن جعفراً لم يكن من أهل الرفض الذين ينزلون أبا بكر، وعمر عن منزلتهما العالية، لأنه لم ينسبه إلى ذلك أحد. وغاية ما رُمي به هو التشيع، والغلو فيه، وهذا من البدع الخفيفة المحتملة كما تقدم في ترجمة أبان بن تَغْلِب، ويؤكده عدم امتناع كثير من الأئمة عن توثيق جعفر، وتعديله، مع رميهم له بالتشيع.

وأما تركه للجمعة فلأنه كان لا يراها خلف الفاسقين، وأئمة الجَوْر. وقد تركها أيضاً الحسن بن صالح بن حَيّ، ومع هذا فقد وثقه أكابر النقاد.

فتبين مما سبق أن الصواب في جعفر بن زياد هو التعديل لا الجرح، بيد أن المعدلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وبعضهم جعله في مرتبة تالية، والبعض القليل عده في آخر مراتب التعديل. =

٢٦٠ ـ بخ م٤: جعفر بن عبد الله بن الحَكَم[1] الأَنصاري، الأَوْسي، المدني[2][3].

قال النسائي: ثقة[4](*).

= وأحاديث جعفر صالحة، مستقيمة، غير أن فيها بعض الغرائب، التي قد تنزل صاحبها عن درجة الثقات العالية.

وقول ابن معين في رواية الدارمي، معارض بأقواله في سائر الروايات، خاصة وأن تلك الروايات المعارضة أصحابها بغداديون، وهم أطول ملازمة ليحيى من غيرهم.

وقول أحمد بن حنبل: «صالح الحديث» يستعمله في الصدوقين الذين هم في درجة تالية للثقات الرفعاء.

وقول ابن عمار: «ليس هو عندهم حجة» يحتمل أن يكون أراد به التضعيف، كما يحتمل أن يكون مراده به عدم نيله أعلى الدرجات.

وقول الدارقطني: «يُعتبر به» معارض بِعَدِّه له ـ في مكان آخر ـ من الثقات.

وخلاصة القول: إن جعفراً الأحمر صدوق، حسن الحديث. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله كثيراً في الثقات الرفعاء. والله أعلم.

(١) ينظر بقية نسبه في التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٩٥، كما ينظر الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٨٢.

(٢) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٥/ ٦٥: «ولم يذكر أحد وفاته، لكن الذهبي ترجمه في الطبقة الثانية عشرة من تاريخ الإسلام، وهي التي توفي أصحابها بين ١١١ ـ ١٢٠».

(٣) ترجمته في: سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٢٩، العلل ومعرفة الرجال ٢/١٥٩، التاريخ الكبير ٢/١/١٩٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٨٢، الثقات ٤/١٠٦ ـ ١٠٧، ٦/ ١٣٥، رجال صحيح مسلم ١/ ١٢٣، تهذيب الكمال ٥/ ٦٤ ـ ٦٥، الكاشف ١/ ١٨٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨٠ب ـ ٨١أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٩٩، تقريب التهذيب ١٤٠، خلاصة التذهيب ٦٣.

(٤) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨٠ب. وقد عزاه إلى بعض النسخ المعتمدة من كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن حجر: ثقة؛ وقال صفي الدين الخزرجي: مُوَثَّق. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٤/ ١٠٦ ـ ١٠٧، ٦/ ١٣٥، تقريب التهذيب ١٤٠، خلاصة التذهيب ٦٣. =

٢٦١ ـ بخ م٤: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو عبد الله القُرَشي، الهاشمي، العَلَوي، المدني، الإمام، الفقيه، المعروف بالصادق. ولد سنة ثمانين، وقيل: ولد يوم الثلاثاء في الثامن من شهر رمضان سنة ثلاث وثمانين، ومات بالمدينة في آخر سنة ثمان وأربعين ومئة، وقيل: سنة سبع أو ثمان وأربعين[1][2].

= ومما ينبغي التنبيه عليه قبل ذكر النتيجة أنه جاء في مطبوعة تهذيب التهذيب ٢/ ٩٩: «وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: روى عن أنس إن كان حفظه أبو بكر الحنفي ـ (يعني عبد الكبير بن عبد المجيد) ـ، وقال: ثقة». فكلمة: «ثقة» تعود حسب النص المذكور إلى ابن حبان. لكن لم أجد هذه اللفظة في كتاب الثقات. ويبدو لي أنه حصل سقط في كلام ابن حجر: ، وتمام الكلام: «وقال النسائي: ثقة». والله أعلم.

وجعفر بن عبد الله بن الحكم مُجمع على أنه ثقة، فهو صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) يكون له من العمر على الرأي الصحيح في مولده ووفاته: ثمان وستون سنة. وزعم بعضهم أنه عاش إحدى وسبعين سنة، بل قيل: مات وهو ابن ثمان وخمسين.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٥٨، ٤/ ٢٩٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٤، معرفة الرجال ١/ ١١٠، ١٤٨، الطبقات ٢٦٩، تاريخ خليفة ٤٢٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٩٨ ـ ١٩٩، التاريخ الصغير ٢/ ٧٣، ٩١، معرفة الثقات ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٨٠، المعرفة والتاريخ ١/ ١٣٣، ٢/ ٦٤٩، ٦٧١ ـ ٦٧٢، التاريخ ١/ ٢٥٨، ٢٩٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٨٧، الثقات ٦/ ١٣١ ـ ١٣٢، مشاهير علماء الأمصار ١٢٧، الكامل ٢/ ٥٥٥ ـ ٥٥٨، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٤أ، ٢٤ب، تاريخ أسماء الثقات ٨٥، رجال صحيح مسلم ١/ ١٢٠ ـ ١٢١، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ١٨ ـ ١٩، السابق واللاحق ١٦٩ ـ ١٧٠، وفيات الأعيان ١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨، تهذيب الكمال ٥/ ٧٤ ـ ٩٧، ميزان الاعتدال ١/ ٤١٤ ـ ٤١٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٣٤، الكاشف ١/ ١٨٦، من تكلم فيه وهو موثق ٦٠ ـ ٦١، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٤، تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٦ ـ ١٦٧، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٥ ـ ٢٧٠، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨١ب ـ ٨٢ب، تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٣ ـ ١٠٥، تقريب التهذيب ١٤١، خلاصة التذهيب ٦٣.

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

(١) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨٢أ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٤. وقد عزياه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمُعَدِّلون: قال يحيى بن معين في رواية ابن محرز: لما قدم حفص بن غياث البصرة أتوه، فقالوا له: لا تحدثنا عن ثلاثة. قال: من هم؟ قالوا: عمرو بن عبيد، وأشعث ـ (يعني ابن عبد الملك) ـ، وجعفر بن محمد. فقال: أما عمرو بن عبيد فأنتم أعلم به، وأما أشعث فهو صاحبكم، وأما جعفر بن محمد فلو كنتم بالكوفة لأخذتكم النِّعال المَخْصُوفة؛ وقال أيضاً في رواية ابن أبي مريم ـ كما في الكامل ـ: وخرج حفص بن غِياث إلى عَبَّادان ـ (وهي جزيرة بنواحي البصرة) ـ وهو موضع رباط ـ فاجتمع إليه البصريون، فقالوا له: لا تحدثنا عن ثلاثة: أشعث بن عبد الملك، وعمرو بن عبيد، وجعفر بن محمد. فقال: أما أشعث فهو لكم، وأنا أتركه لكم، وأما عمرو بن عبيد فأنتم أعلم به، وأما جعفر بن محمد فلو كنتم بالكوفة لأخذتكم النِّعال المُطَرَّقة ـ (يعني المَخْصُوفة) ـ؛ وقال العجلي: حدثني حسين ـ (يعني ابن علي) ـ الجُعْفي، عن حفص بن غِياث قال: قدمت البصرة فقالوا: لا تحدثنا عن ثلاثة: جعفر بن محمد، وأشعث بن سَوَّار، وأشعث بن عبد الملك. فقلت: أما جعفر بن محمد فلم أكن لأدع الحديث عنه لقرابته من رسول الله ﷺ ولفضله، وأما أشعث بن سَوَّار فهو رجل منا، من أهل الكوفة، فلم أكن لأدع الحديث عنه، وأما أشعث بن عبد الملك فهو رجل من أهل البصرة، فأنا أدعه لكم؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: قال لي يحيى بن سعيد: مالك لا تسأل عن حديث جعفر بن محمد؟ فقلت: ما أصنع بها ـ (كذا) ـ، فقال يحيى بن سعيد: كان يحفظ هذه الأحاديث الأسانيد؛ وفي رواية ابن أبي مريم ـ كما في الكامل ـ: جعفر بن محمد كنت لا أسأل يحيى بن سعيد عن حديثه، فقال لي: لا تسألني عن جعفر بن محمد؟ قلت: لا أريده، فقال لي: إن كان يحفظ فحديث أبيه المُسْنَد؛ وقال القطان أيضاً في رواية إسحاق بن حكيم: ما كان كذوباً؛ وقال محمد بن المثنى: وسمعت يحيى يحدث عنه؛ وقال القطان أيضاً في رواية عبد الله بن أبي الأسود ـ كما في التاريخ الكبير ـ: كان جعفر إذا أخذت منه العفو لم يكن به بأس، وإذا حَمَّلته حمل على نفسه؛ وقال ابن راهُويه ـ كما في الجرح والتعديل ـ: قلت للشافعي: كيف جعفر بن محمد عندك؟ قال: ثقة؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: كان جعفر بن محمد ثقة مأموناً؛ وفيها أيضاً، وفي رواية =

....

=الدارمي، وابن مُحْرز، وابنِ أبي خَيْثمة، وابنِ أبي مريم: ثقة. زاد ابن محرز: صدوق؛ وقال الساجي - كما في إكمال تهذيب الكمال -: وبلغني عن ابن معين، أو ابن سعيد أنه قيل له: تُقدم مجالِداً على جعفر بن محمد؟ فقال: كان جعفر أوثق من مجالِد، ومن أين كان له أحاديث جعفر بن محمد، حديث جعفر مستقيم صحيح إذا حَدَّث عنه الثقات، وإذا حَدَّث عنه حماد بن عيسى، ومغيث - (هو مُعَتِّب) - كاتبه فلا؛ وقال عثمان بن أبي شيبة لما سئل عنه: مثل جعفر لا يسأل عنه، هو ثقة إذا روى عنه الثقات؛ وقال الترمذي - كما في العلل الكبير -: وذكرت له - (يعني للبخاري) - أحاديث عن جعفر بن محمد؟ فقال: لا تصح عن جعفر هذه الأحاديث، وعبد الله بن مَيْمون - (يعني القَدَّاح الراوي عن جعفر الصادق) - منكر الحديث؛ وقال العجلي: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين، ولهم شيء ليس لغيرهم، خمسة أئمة؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة - وسئل عن جعفر بن محمد عن أبيه، وسُهيل بن أبي صالح عن أبيه، والعلاء - (يعني ابن عبد الرحمٰن الحُرَقي) - عن أبيه، أيما أصح؟ قال: لا يُقْرن جعفر إلى هؤلاء - يريد: جعفر أرفع من هؤلاء في كل معنى -؛ وقال أبو حاتم: ثقة، لا يُسأل عن مثله؛ وقال الساجي: كان جعفر بن محمد صدوقاً مأموناً، إذا حدث عنه الثقات فحديثه مستقيم، وإذا حَدَّث من دونهم اضطرب حديثه؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان من سادات أهل البيت فقهاً، وعلماً، وفضلاً... يحتج بروايته ما كان من غير رواية أولاده عنه، لأن في حديث ولده عنه مناكير كثيرة، وإنما مَرَّض القول فيه من مَرَّض من أئمتنا لِما رأوا في حديثه من رواية أولاده، وقد اعتبرت حديثه من الثقات عنه مثل: ابن جُريج، والثوري، ومالك، وشعبة، وابن عيينة، ووُهَيْب بن خالد، وذويهم - (كذا في كتاب مُغُلْطاي عن ابن حبان، والذي في المطبوع من كتاب الثقات: ودونهم) -، فرأيت أحاديث مستقيمة ليس فيها شيء يخالف حديث الأثبات، ورأيت في رواية ولده عنه أشياء ليس من حديثه، ولا من حديث أبيه، ولا من حديث جده، ومن المحال أن يلزق به ما جنت يداً غيره؛ وفي المشاهير: من سادات أهل البيت، وعُبَّاد أتباع التابعين، وعلماء أهل المدينة؛ وقال ابن عدي: ولجعفر بن محمد حديث كثير عن أبيه عن جابر، وعن أبيه عن آبائه، ونسخ لأهل البيت يرويه - (كذا) - جعفر بن محمد، وقد حدث عنه من الأئمة مثل: ابن جُريج، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم - (كذا) - ممن ذكرت بعضهم، ولم أذكر بعضاً، وجعفر هو من ثقات الناس كما قال يحيى بن معين؛ وقال مُغُلْطاي: وقال العلامة أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن أبي خالد في كتابه التعريف بصحيح التاريخ: كان إمام هدى، وعلماً من أعلام الدين؛ وقال=

....

=ابن مَنْجُويه: وكان من سادات أهل البيت فقهاً، وعلماً، وفضلاً؛ وقال البيهقي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: وجعفر ممن عُرفت حاله، وثقته، وشهرته بالعلم والدين؛ وقال الذهبي في الميزان: أحد الأئمة الأعلام، بر صادق، كبير الشأن؛ وفي المغني، ومن تكلم فيه وهو موثق: ثقة؛ وفي الرواة الثقات: وبلا شك ما هو في التثبت مثل عبيد الله بن عمر، يقال: كان ربما لُقِّن. . . وكان سيداً نبيلاً، إماماً، ما علمت عليه شيئاً يشينه في دينه أصلاً؛ وفي سير أعلام النبلاء: أحد الأعلام. . . وليس هو بالمكثر إلا عن أبيه، وكانا من جلة علماء المدينة. . . قلت: جعفر ثقة صدوق، ما هو في الثبت كشعبة، وهو أوثق من سُهَيْل ـ (يعني ابن أبي صالح) ـ، وابن إسحاق ـ (يعني محمداً) ـ، وهو في وزن ابن أبي ذئب ـ (هو محمد بن عبد الرحمٰن) ـ، ونحوه، وغالب رواياته عن أبيه مراسيل؛ وقال ابن حجر: صدوق، فقيه، إمام. وذكره ابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة، ووُهَيب بن خالد، ومالك، والقطان، وكانوا لا يروون إلا عن الثقات والجِياد. لكن ينظر ما ذُكر عن مالك، والقطان فيه ضمن أقوال المجرِّحين والملينين.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال مُصْعب بن عبد الله الزُّبيري ـ كما في الكامل ـ: كان مالك بن أنس لا يروي عن جعفر بن محمد حتى يَضُمَّه إلى آخر من أولئك الرُّفعاء، ثم يجعله بعده؛ وقال محمد بن عمرو بن نافع ـ كما في الكتاب السابق ـ: حدثنا سعيد بن الحكم بن أبي مريم، عن أبي بكر بن عياش أنه قيل له: مالك لم تسمع من جعفر بن محمد، وقد أدركته؟ فقال: سألناه عما يَتَحَدَّث به من الأحاديث، أشيء سَمِعْتَه؟ قال: لا، ولكنها رواية رُوِّيناها عن آبائنا؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد ـ كما في الكتاب السابق أيضاً ـ: سئل يحيى بن سعيد عن جعفر بن محمد؟ فقال: في نفسي منه شيء. قلت: فمجالِد ـ (يعني ابن سعيد) ـ؟ قال: مجالِد أحب إليّ منه؛ وقال القطان أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: لولا جيراني هؤلاء النوفليين أخافهم ما حدثت عنه؛ وقال الساجي ـ كما في الكتاب السابق ـ: سمعت ابن المثنى ـ (يعني محمداً) ـ يقول: ما سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي يحدث عن سفيان ـ (يعني الثوري) ـ عن جعفر بشيء، ولا عن غيره عنه بشيء قط. . . وسمعت بُنْداراً ـ (يعني محمد بن بشار) ـ يقول: خَطَّ عبد الرحمٰن بن مهدي على حديث نيف وثمانين شيخاً روى عنهم الثوري، منهم جعفر بن محمد، وقال: جعفر بن محمد يقول مرة عن أبيه، ومرة عن آبائه؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب الساجي: قال سفيان بن عيينة: أربعة من قريش لا يعتمد على حديثهم: ابن عَقيل ـ (يعني عبد الله بن محمد بن عَقيل) ـ، =

....

=وعاصم بن عُبيد الله ـ (يعني العَدَوي) ـ، وجعفر بن محمد، وعلي بن زيد بن جُدْعان ـ (يعني علي بن زيد بن عبد الله) ـ؛ وقال ابن سعد ـ كما في كتاب مُغُلْطاي أيضاً ـ: كان كثير الحديث، ولا يحتج به، ويُسْتَضْعف، سئل مرة: سمعت هذه الأحاديث التي تروي عن أبيك منه؟ فقال: نعم. وسئل مرة أخرى عن مثل ذلك، فقال: إنما وجدتها في كتبه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/١٥٨، ٤/٢٩٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٤، معرفة الرجال ١/ ١١٠، ١٤٨، التاريخ الكبير ٢/١/١٩٩، معرفة الثقات ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١، العلل الكبير ٢/ ٧٣٢، الجرح والتعديل ١/١/٤٨٧، الثقات ٦/ ١٣١ ـ ١٣٢، مشاهير علماء الأمصار ١٢٧، الكامل ٢/ ٥٥٥ ـ ٥٥٦، ونسخة الظاهرية ٥٤ب، تاريخ أسماء الثقات ٨٥، رجال صحيح مسلم ١/ ١٢٠، تهذيب الكمال ٥/ ٧٧، ميزان الاعتدال ١/ ٤١٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٣٤، من تكلم فيه وهو موثق ٦٠، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٤، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٥، ٢٥٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨١ب ـ ٨٢أ، ٨٢ب، تقريب التهذيب ١٤١.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن الرافضة اختلقت على جعفر الصادق أباطيل، وأقوالاً، هو بريء منها، قال الذهبي في تاريخ الإسلام ٦/ ٤٨: «مناقب جعفر كثيرة، وكان يصلح للخلافة لسؤدده، وفضله، وعلمه، وشرفه رضي الله عنه، وقد كذبت عليه الرافضة، ونسبت إليه أشياء لم يسمع بها، كمثل كتاب الجَفْر، وكتاب اختلاج الأعضاء، ونسخ موضوعة»، وفي سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٥: «وكان يغضب من الرافضة، ويمقتهم إذا علم أنهم يتعرضون لجده ـ (يعني لأمه، وأمه هي بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر، وأمها هي أسماء بنت عبد الرحمٰن بن أبي بكر) ـ أبي بكر ظاهراً وباطناً، هذا لا ريب فيه، ولكن الرافضة قوم جهلة، قد هوى بهم الهوى في الهاوية، فبعداً لهم». ومن أقوال جعفر ـ كما في تهذيب الكمال ٥/ ٨٢ـ: «من زعم أني إمام مُفْتَرَض الطاعة، فأنا منه بريء، ومن زعم أني أبرأ من أبي بكر وعمر فأنا منه بريء». و«إن الخبثاء من أهل العراق يزعمون أنا نقع في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وهما والدي».

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على جعفر الصادق بين مُوَثِّق ومُعَدِّل من جهة، ومُجَرِّح ومُلَيِّن من جهة أخرى.

والذي جَرَّحوه ولَيَّنوه منهم من ذكر السبب، ومنهم من لم يذكر، وسيأتي قريباً إن=

....

=شاء الله أن الفريق الأول لا حجة عنده قائمة، وأما الآخِرون فجرحهم معارض بتوثيق وتعديل الجمهور، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر.

والسبب الذي ذكره المفسرون لجرحهم هو ما أوضحه ابن سعد بقوله: «سئل مرة: سمعت هذه الأحاديث التي تروي عن أبيك منه؟ فقال: نعم. وسئل مرة أخرى عن مثل ذلك، فقال: إنما وجدتها في كتبه». وهذا ليس فيه دليل واضح على لين جعفر، وقد أجاب ابن حجر عن ذلك بقوله في تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٤: «قلت: يحتمل أن يكون السؤالان وقعاً عن أحاديث مختلفة، فذكر فيما سمعه أنه سمعه، وفيما لم يسمعه أنه وجده، وهذا يدل على تثبته». كما أن الذي وجده في كتاب أبيه قد تكون له إجازة فيه من أبيه، بل ومناولة، وهذا غير مستبعد أبداً لمكانة جعفر عند أبيه، وأهل البيت، فما أظنهم تركوه دون أن يجمع علم أبيه، ولو على سبيل الإجازة والمناولة.

وقول القطان: «في نفسي منه شيء، مجالِد أحبّ إليّ منه». قد تعقبه الذهبي في سير أعلام النبلاء ٦/٢٥٦: «قلت: هذه من زلقات يحيى القطان، بل أجمع أئمة هذا الشأن على أن جعفراً أوثق من مجالِد، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى».

فتبين أن الصواب في حال جعفر هو التعديل لا الجرح، بَيْد أن المعدلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، والذي أراه راجحاً فيه هو التوثيق المطلق الذي ذهب إليه جماعة من أكابر الأئمة: كالشافعي، وابن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وأبي حاتم، وابن حبان، وابن عدي، والبيهقي، والذهبي.

وأما الضعف الذي في جملة من أحاديثه، فالعُهدة فيه على من بعده كما هو ظاهر في كلام ابن معين ـ الذي نقله الساجي، لكن الساجي شك في صاحب ذاك الكلام، هل هو ابن معين أو القطان، وقد جزمت بالأول لتناسبه مع أقوال ابن معين الباقية، وباعدت الآخِر لأن المشهور عن القطان تقديم مجالِد على جعفر. وقد نقل ابن حجر في لسان الميزان ٦/ ٦٠ في ترجمة مُعَتِّب قسماً من ذاك الكلام ونسبه لابن معين دون شك ـ، والبخاري، والساجي، وابن حبان.

وأحسن ما قيل في الحكم على جعفر هو قول الذهبي في سير أعلام النبلاء: «جعفر ثقة صدوق، ما هو في الثبت كشعبة، وهو أوثق من سُهيل، وابن إسحاق، وهو في وزن ابن أبي ذئب، ونحوِه». ويفهم من هذا مع بقية أقوال الذهبي: أن جعفراً ثقة مطلقاً، وهذه المرتبة لها عدة منازل، وليس جعفر في أعلاها.

ومن أنزل جعفراً عن تلك الدرجة لم يأت على ذلك ببرهان، والتوثيق المطلق=

٢٦٢ ـ س[١]: جعفر بن محمد بن الهُذَيْل أبو عبد الله الكوفي، القَنَّاد، سبط أبي أُسامة حَمَّاد بن أُسامة مات بالكوفة في جُمادى الأولى سنة ستين ومئتين[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

٢٦٣ ـ د س ق: جعفر بن مُسَافر[٤] أبو صالح الهُذَلي مولاهم،

=مقدم على المقيد غير المفسر، قياساً على تقديم التعديل على الجرح غير المفسر.

وخلاصة القول: إن جعفر بن محمد الصادق ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال المزي في آخر هذه الترجمة في تهذيب الكمال ٥/ ١٠٢ ـ ١٠٣: «وروى أبو داود في كتاب الناسخ والمنسوخ عن جعفر بن محمد، عن عمرو بن حَمَّاد بن طلحة القَنَّاد... فيحتمل أن يكون ابن الهُذَيْل هذا، ويحتمل أن يكون غيره ـ (ثم ذكر جعفر بن محمد الصَّائغ، وجعفر بن محمد الوَرّاق، ثم قال في ٥/ ١٠٧) ـ: فيحتمل أن يكون جعفر بن محمد الذي روى عنه أبو داود هو الصائغ، ويحتمل أن يكون الوَرَّاق، ويحتمل أن يكون القَنَّاد، لكن الأول أظهر. والله أعلم».

(٢) ترجمته في: الثقات ٨/ ١٦١، المعجم المشتمل ٩١، تهذيب الكمال ٥/ ١٠١ ـ ١٠٣، الكاشف ١/ ١٨٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨٣أ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٥ ـ ١٠٦، تقريب التهذيب ١٤١، خلاصة التذهيب ٦٣.

(٣) المعجم المشتمل ٩١، تهذيب الكمال ٥/ ١٠٢، تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال مُغْلَطاي: ولما ذكره الخَلَّال ـ (يعني أبا بكر أحمد بن محمد بن هارون) ـ في أصحاب أحمد مدحه، وقال: كان عنده عن أبي عبد الله مسائل صالحة؛ وقال مسلمة بن قاسم: صاحب حديث، كَيِّس؛ وقال ابن حجر: ثقة، صاحب حديث. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٨/ ١٦١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨٣أ، تقريب التهذيب ١٤١.

فتبين أن جعفر بن محمد بن الهُذَيْل ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) تمام نسبه كما في المعجم المشتمل ٩١، وتهذيب الكمال ٥/ ١٠٨: =

التِّنِّيسِي. مات بتِنِّيس في المُحَرَّم سنة أربع وخمسين ومئتين[١].

قال النسائي: صالح[٢](*).

= «جعفر بن مُسَافر بن إبراهيم بن راشد». وقد أسقط ابن حجر من تهذيب التهذيب، والتقريب: «إبراهيم». ولم أجد له في ذلك سلفاً، ولا تبعاً.

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/١/٤٩١، الثقات ٨/١٦١، المعجم المشتمل ٩١، تهذيب الكمال ٥/١٠٨ ـ ١١٠، الكاشف ١/١٨٦، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٢٢٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/٨٣أ، تهذيب التهذيب ٢/١٠٦ ـ ١٠٧، تقريب التهذيب ١٤١، خلاصة التذهيب ٦٤.

(٢) المعجم المشتمل ٩١، تهذيب الكمال ٥/١١٠، تهذيب التهذيب ٢/١٠٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو حاتم: شيخ؛ وقال مسلمة بن قاسم: وهو ثقة، وقد أدركت ابنه، وحدثني عن أبيه؛ وقال ابن حبان في الثقات: ربما أخطأ؛ وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق. زاد ابن حجر: ربما أخطأ. وقد روى عنه أبو داود، والنسائي، وشيوخهما جِياد.

الجرح والتعديل ١/١/٤٩١، الثقات ٨/١٦١، الكاشف ١/١٨٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/٨٣أ، تقريب التهذيب ١٤١.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين: أولهما: أنه جاء في إكمال تهذيب الكمال ٢/٨٣أ: «قال مسلمة بن قاسم في كتاب الصلة: توفي بتِنِّيس من أرض مصر، وهو ثقة، وقد أدركت ابنه، وحدثني عن أبيه. وبنحوه ذكره أبو علي الجَيَّاني الحافظ». فلا أدري بنحو ماذا ذكره الجَيّاني، هل بنحو التوثيق، أو بنحو مكان الوفاة، أو بنحوهما معاً؟ أم أنه ذكر رواية ابنه عنه، ورواية مسلمة عن ابنه؟ وقد اعتمد الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٥/١٠٨ كتاب شيوخ أبي داود للجَيّاني، ولم يُشر إلى توثيق أبي علي لجعفر بن مُسافر، ولو كان ذلك موجوداً فيه لما أغفله الدكتور بشار فيما أظن. وثانيهما: أن ابن حجر قال في تهذيب التهذيب ٢/١٠٧: «قلت: وقفت له ـ (يعني لجعفر بن مُسافر) ـ على حديث معلول، أخرجه ابن ماجه عنه، عن كثير بن هشام، عن جعفر بن بُرْقان، عن ميمون بن مِهْران، عن عمر ـ (يعني ابن الخطاب) ـ في الأمر بطلب الدعاء من المريض. قال النووي في الأذكار: صحيح أو حسن ـ (عبارة =

....

=النووي في الأذكار ١١٩: رُوِّينا في سنن ابن ماجه، وكتاب ابن السُّني بإسناد صحيح، أو حسن، عن ميمون بن مهران...) ـ، لكن ميموناً لم يدرك عمر. فمشى على ظاهر السند، وعلته أن الحسن بن عَرَفة رواه عن كثير، فأدخل بينه وبين جعفر ـ (يعني ابن بُرْقان) ـ رجلاً ضعيفاً جداً، وهو عيسى بن إبراهيم الهاشمي، كذلك أخرجه ابن السُّني، والبيهقي من طريق الحسن، فكأن جعفراً ـ (يعني المترجم) ـ كان يدلس تدليس التسوية، إلا أني وجدت في نسختي من ابن ماجه تصريح كثير بتحديث جعفر ـ (يعني ابن بُرْقان) ـ له، فلعل كثيراً عنعنه، فرواه جعفر ـ (يعني المترجم) ـ عنه بالتصريح لاعتقاده أن الصيغتين سواء من غير المدلس، لكن ما وقفت على كلام أحد وصفه بالتدليس، فإن كان الأمر كما ظننت أولاً، وإلا فيسلم جعفر ـ (يعني المترجم) ـ من التسوية، ويثبت التدليس في كثير. والله أعلم». ويضاف إلى هذه الاحتمالات التي ذكرها ابن حجر أنه من الممكن كون كثير روى ذاك الحديث عن رجل، عن جعفر بن بُرْقان، ثم رواه عن ابن بُرْقان نفسه. ولم يجزم ابن حجر بشيء من تلك الاحتمالات، وليس من الصواب أن يُحكم على راو معروف بالعدالة بشيء من اللين لأجل مثل تلك الاحتمالات. والله أعلم.

ثم أقول: اتفق العلماء على تعديل جعفر بن مُسَافر، بَيد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فَمَسْلَمة وحده وثقه مطلقاً، ولا يعتمد على قوله المخالف لتساهله في التوثيق، وضعفِهِ. وقول أبي حاتم: «شيخ» يحمل على التشدد والتعنت اللذين اشتهر بهما هذا الإمام.

والذي أراه صواباً في حال جعفر بن مُسَافر هو قول الذهبي: «صدوق». وهذا لا يبطله قول ابن حبان: «ربما أخطأ»، لأن الثقات الرفعاء ربما يخطئون، فكيف بمن دونهم. ولم يكن جعفر بن مُسَافر من المقلين حتى يؤثر الوهم اليسير في حديثه على درجته.

وقول ابن حجر: «صدوق، ربما أخطأ» لعله أراد به أن يجمع بين قولي الذهبي، وابن حبان، مع أن أحدهما لا يعارض الآخر.

ولم أجد أحداً ذكر ابن مُسَافر في الضعفاء، بل لم يورد العلماء في ترجمته شيئاً من المناكير، اللهم إلا ما نقلته عن ابن حجر، غير أن أبا الفضل لم يجزم بكون العلة في ذاك الحديث من ابن مُسَافر.

وخلاصة القول: إن جعفر بن مُسَافر صدوق، حسن الحديث. وقول النسائي: «صالح» موافق لهذه النتيجة. والله أعلم.

٢٦٤ ـ د عس ق: جَميل بن مُرَّة الشَّيْباني، البصري[١][٢].

قال النسائي: ثقة[٣][*].

٢٦٥ ـ س: جُنَيْد أبو عبد الله، ويقال: جُنيد بن عبد الله أبو

---

(١) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٥/ ١٣١: «وذكره الذهبي فيمن توفي بين ١٢١ ـ ١٣٠ من تاريخ الإسلام».

(٢) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٦٤، ٢/ ١٦٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢١٥ ـ ٢١٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥١٨، الثقات ٦/ ١٤٦، تاريخ أسماء الثقات ٨٩، تهذيب الكمال ٥/ ١٣٠ ـ ١٣١، ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٣٦، ذيل ديوان الضعفاء ٢٣٠أ، الكاشف ١/ ١٨٨، المُجَرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨٤ب، تهذيب التهذيب ٢/ ١١٥، تقريب التهذيب ١٤٢، خلاصة التذهيب ٦٤.

(٣) تهذيب الكمال ٥/ ١٣١، ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٤، تهذيب التهذيب ٢/ ١١٥. لكن عبارة الذهبي: «وثقه النسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون: قال ابن معين في رواية الكَوْسج: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ما أعلم إلا خيراً؛ وقال الذهبي ـ في المغني، وذيل الديوان، والكاشف ـ، وابنُ حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال ابن خِراش: في حديثه نَكِرة.

العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٦٤، ٢/ ١٦٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥١٨، الثقات ٦/ ١٤٦، تاريخ أسماء الثقات ٨٩، ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٤، المغني في الضعفاء١/ ١٣٦، ذيل ديوان الضعفاء ٢٣٠أ، الكاشف ١/ ١٨٨، تقريب التهذيب ١٤٢.

فقد اتفق الأئمة على أن جميل بن مُرَّة ثقة، سوى ابن خِراش حيث قال فيه: «في حديثه نَكِرة» دون تفسير، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر، خاصة وأن ابن خِراش ليس بِعُمْدة ـ ينظر لسان الميزان ٤/ ٢٤٣، وهدي الساري ٤٣١ ـ.

وقول أحمد بن حنبل: «ما أعلم إلا خيراً» يعني به التوثيق المطلق كما سبق في ترجمة إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير. وينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ٣٤ ـ ٣٥.

وخلاصة القول: إن جميل بن مُرَّة ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

محمد، الكوفي، الحَجَّام[(١)][(٢)].

قال النسائي: ليس به بأس[(٣)][(*)].

---

(١) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٥/ ١٥٤: «وقد ذكره الذهبي في الطبقة التاسعة عشرة من تاريخ الإسلام ١٨١ ـ ١٩٠، ثم ألحقه بخطه في حاشية الورقة ١٦ من الطبقة العشرين منه ١٩١ ـ ٢٠٠، ولم يشر إلى ترجمته السابقة، فكأنه تكرر عليه. والله أعلم».

(٢) ترجمته في: معرفة الرجال ١/ ١٠١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٣٦، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٩٣، العلل الكبير ٢/ ٨٦٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٢٨، تهذيب الكمال ٥/ ١٥٢ ـ ١٥٤، ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٥، الكاشف ١/ ١٨٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨٧أ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٢٠، تقريب التهذيب ١٤٣، خلاصة التذهيب ٦٥.

(٣) تهذيب الكمال ٥/ ١٥٣، تهذيب التهذيب ٢/ ١٢٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمعدِّلون: قال ابن معين في رواية ابن مُحْرز: ثقة؛ وقال البخاري: صدوق؛ وقال مُغُلْطاي: وقال ابن خَلْفون في الثقات: هو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين، وقد أثنى عليه أبو سعيد الأشَج ـ (يعني عبد الله بن سعيد) ـ؛ وقال أبو زرعة الرازي: ثقة؛ وقال الذهبي في الكاشف، وابنُ حجر: صدوق. زاد ابن حجر: يَهم.

ب ـ المجرّحون والمُلَيِّنون: قال مُغُلْطاي: وفي سؤالات أبي زرعة النَّصْري ـ (يعني الدمشقي) ـ للإمام أحمد بن حنبل: قال أبو عبد الله... كلام الضعيف المتروك جُنيد الحَجَّام؛ وقال الساجي: ضعيف؛ وقال أبو الفتح الأزدي: لا يقوم حديثه.

معرفة الرجال ١/ ١٠١، العلل الكبير ٢/ ٨٦٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٢٨، ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٥، الكاشف ١/ ١٨٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨٧أ، تقريب التهذيب ١٤٣.

فقد اختلف النقاد في الحكم على جُنيد الحَجَّام بين مَعدِّل ومجرِّح، ولم يأت المُجَرِّحون على ما ذهبوا إليه ببيان، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر.

كما اختلف المعدلون في تحديد المرتبة التي يستحقها، وقد تشدد ابن حجر بقوله فيه: «صدوق يَهِم». وليته أبان عن تلك الأوهام، لأني لم أجد لِجُنَيد شيئاً ينزله عن مراتب المحتج بهم.

وخلاصة القول: إن جُنَيْداً الحَجَّام صدوق، حسن الحديث ـ في أقل الأحوال ـ، وقد يكون ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

٢٦٦ ـ ع: حاتم بن أبي صَغِيرة[١] أبو يونس القُشَيْري، وقيل: الباهلي مولاهم، البصري[٢][٣].

قال النسائي: ثقة[٤](*).

---

(١) ذكر العلماء أن حاتم بن أبي صَغِيرة، هو حاتم بن مسلم، كما ذكر الأكثرون أن أبا صَغيرة هو أبو أم حاتم، وقيل: هو زوج أمه. لكن هل أبو صَغِيرة اسمه مسلم، أم مسلم هو والد حاتم؟ اختلف العلماء في ذلك: فابن معين صرح بأن اسم أبي صَغيرة مسلم ـ كما في تاريخ الدوري ٢/ ٩١ ـ، وخالفه ابن حبان، والباجي، حيث فَرَّقا بين أبي صَغيرة، ومسلم، فجعلا مسلماً والد حاتم، وأبا صَغيرة أبا أمه، أو زوج أمه حسب اختلافهما، ولم يسم ابن حبان أبا صَغِيرة، وسماه الباجي رَوْحاً ـ الثقات ٦/ ٢٣٦، والتعديل والتجريح ٢/ ٥٢٥ ـ. وذكر البخاري، وأبو حاتم، وغيرهما أن حاتم بن أبي صغيرة هو حاتم بن مسلم دون تفصيل، لكنهم لم يعنوا ـ فيما أظن ـ أن مسلماً هو أبو صغيرة. هذا، ولم يسلك ابن حجر طريق الأكثرين في التقريب، بل تبع ابن معين.

(٢) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٥٤: «بقي إلى قريب سنة خمسين ومئة».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٩١، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٤٥، ٢/ ٨١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٧٧، معرفة الثقات ١/ ٢٧٥، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٩٢٥، المعرفة والتاريخ ١/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦، ٢/ ١٢٧، الكنى والأسماء ٢/ ١٦٠ ـ ١٦١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨، الثقات ٦/ ٢٣٦، مشاهير علماء الأمصار ١٥٥، المؤتلف والمختلف ٤/ ٢٣٤٦، تاريخ أسماء الثقات ١١١ ـ ١١٢، الهداية والإرشاد ١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣، سؤالات السِّجزي وغيره للحاكم ٢٣٠، رجال صحيح مسلم ١/ ١٧٥، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٥٠ ـ ٥١، التعديل والتجريح ٢/ ٥٢٥ ـ ٥٢٦، تهذيب الكمال ٥/ ١٩٤ ـ ١٩٥، الكاشف ١/ ١٩١، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٩١أ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٣٠، تقريب التهذيب ١٤٤، خلاصة التذهيب ٦٦.

(٤) تهذيب الكمال ٥/ ١٩٥، تهذيب التهذيب ٢/ ١٣٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن سعد: وكان ثقة إن شاء الله؛ وقال ابنُ معين في رواية الكَوْسج، =

٢٦٧ ـ خ م ت س: حاتم بن وَرْدَان[١] أبو صالح السَّعْدي، البصري، إمام مسجد أيوب السَّخْتِياني. مات سنة أربع وثمانين ومئة[٢][٣].

=وأحمدُ بن حنبل في رواية عبد الله، وأبي طالب، ومسلم بن الحَجَّاج، والعجليُّ، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والبَزَّار: ثقة. زاد أحمد في رواية مسلم: ثقة. وزادَ أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من ثقات أهل البصرة، ومتقنيهم، وقال الذهبي في الكاشف: ثقة؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الصدوق... من نبلاء المشايخ؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وروى عنه شعبة، والقطان، وكانا لا يرويان إلا عن الثقات.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٤٥، معرفة الثقات ١/ ٢٧٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٥٨، الثقات ٦/ ٢٣٦، مشاهير علماء الأمصار ١٥٥، تاريخ أسماء الثقات ١١١ ـ ١١٢، الكاشف ١/ ١٩١، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٩١أ، تقريب التهذيب ١٤٤.

فقد اتفق الأئمة جميعهم على أن حاتم بن أبي صَغِيرة ثقة مطلقاً، سوى الذهبي في سير أعلام النبلاء حيث قال فيه: «الصدوق» دون بيان السبب، مع أنه صرح في الكاشف، بكمال ثقته.

وخلاصة القول: إن حاتم بن أبي صَغيرة ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) اسم جد حاتم: مروان. وقد تصحف في مطبوعة تهذيب الكمال ٥/ ١٩٧ إلى: مِهران.

(٢) قال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار ١٥٦: «وكان قد عُمِّر».

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٩١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٧٧، التاريخ الصغير ٢/ ٢٣٤، معرفة الثقات ١/ ٢٧٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٦٠، الثقات ٨/ ٢١٠، مشاهير علماء الأمصار ١٥٦، تاريخ أسماء الثقات ١١١، الهداية والإرشاد ١/ ٢٠٣، رجال صحيح مسلم ١/ ١٧٥، التعديل والتجريح ٢/ ٥٢٦، تهذيب الكمال ٥/ ١٩٧ ـ ١٩٨، الكاشف ١/ ١٩٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٩١ب، تهذيب التهذيب ٢/ ١٣١ ـ ١٣٢، تقريب التهذيب ١٤٤، خلاصة التذهيب ٦٦.

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

٢٦٨ ـ س: حاجب بن سليمان[(٢)] أبو سعيد الشَّيباني[(٣)] مولاهم، المَنْبِجي. مات بمَنْبِج سنة خمس وستين ومئتين[(٤)].

---

(١) تهذيب الكمال ٥/ ١٩٨، تهذيب التهذيب ٢/ ١٣١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابنُ معين في رواية الدوري، وابنِ أبي خَيْثمة، والعجليُّ، والفَسَوي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من جِلَّة أهل البصرة؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٩١، معرفة الثقات ١/ ٢٧٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٦٠، الثقات ٨/ ٢١٠، مشاهير علماء الأمصار ١٥٦، تاريخ أسماء الثقات ١١١، الكاشف ١/ ١٩٢، تقريب التهذيب ١٤٤.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن حاتم بن وَرْدَان ثقة مطلقاً، سوى أبي حاتم المتعنت حيث قال فيه: «لا بأس به» دون بيان السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن حاتم بن وَرْدان ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) اتفقت المصادر على أن اسم جده: بَسَّام. لكن في مطبوعة الثقات ٨/ ٢١٢: «حاجب بن سليمان بن سعيد».

(٣) تصحفت هذه النسبة في مطبوعة الثقات ٨/ ٢١٢ إلى: «السِّيْناني».

(٤) ترجمته في: شيوخ النسائي ٤أ، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٨٥، الثقات ٨/ ٢١٢، الأنساب ١٢/ ٤٤١، المعجم المشتمل ٩٢، تهذيب الكمال ٥/ ٢٠٠ ـ ٢٠١، ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٩، الكاشف ١/ ١٩٢، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٢٠، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٩١ب، تهذيب التهذيب ٢/ ١٣٢ ـ ١٣٣، تقريب التهذيب ١٤٤، خلاصة التذهيب ٦٦.

قال النسائي: ثقة[١].

وقال أيضاً: لا بأس به[٢][*].

---

(١) شيوخ النسائي ٤أ، المعجم المشتمل ٩٢، تهذيب الكمال ٥/ ٢٠١، ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٩، تهذيب التهذيب ٢/ ١٣٢. لكن عبارة الذهبي: «وثقه النسائي».

(٢) المعجم المشتمل ٩٢، تهذيب الكمال ٥/ ٢٠١، تهذيب التهذيب ٢/ ١٣٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مسلمة بن قاسم: روى عن ابن أبي رَوَّاد ـ (يعني عبد المجيد بن عبد العزيز) ـ، وابن المديني، ومؤمَّل ـ (يعني ابن إسماعيل) ـ أحاديث منكرة، وهو صالح، يكتب حديثه؛ وقال الدارقطني في السنن: لم يكن له كتاب، إنما كان يحدث من حفظه؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة؛ وفي سير أعلام النبلاء: الحافظ؛ وقال جمال الدين الزَّيلعي: وحاجب لا يعرف فيه مطعن؛ وقال ابن حجر: صدوق يهم. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٨/ ٢١٢، السنن للدارقطني ١/ ١٣٦، الكاشف ١/ ١٩٢، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٢٠، نصب الراية ١/ ٧٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٩١ب، تقريب التهذيب ١٤٤.

فقد اتفق الأئمة على تعديل حاجب بن سليمان، بَيْد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وبعضهم جعله في درجات تالية. ولعل الموافق لقواعدهم هو الأول، لأنهم لم يذكروا له وهماً إلا في حديث واحد ـ سيأتي الكلام عنه إن شاء الله تعالى ـ. وأما قول مسلمة بن قاسم: «روى عن ابن أبي رَوَّاد، وابن المديني، ومؤمَّل أحاديث منكرة...» فهو كلام مبهم، صادر عن رجل مجروح.

وأما الحديث الذي انتقد على حاجب فهو في السنن للدارقطني ١/ ١٣٦، قال أبو الحسن: «حدثنا أبو بكر النيسابوري ـ (يعني عبد الله بن محمد بن زياد) ـ، أخبرنا حاجب بن سليمان، أخبرنا وكيع ـ (يعني ابن الجراح) ـ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قَبَّل رسول الله ﷺ بعض نسائه، ثم صلى، ولم يتوضأ. ثم ضحكت. تفرد به حاجب، عن وكيع، ووهم فيه، =

٢٦٩ ـ س: الحارث بن أَسَد بن مَعْقِل أبو الأَسَد، وقيل: أبو الأَسْود، الهَمْداني، المِصْري. مات يوم الثلاثاء لسبع بقين من شهر ربيع الأول سنة ست وخمسين ومئتين[١].

= والصواب عن وكيع بهذا الإسناد أن النبي ﷺ كان يُقَبِّل وهو صائم، وحاجب لم يكن له كتاب، إنما كان يحدث من حفظه». وقد تعقب الزيلعيُّ الدارقطنيَّ في هذا فقال في نصب الراية ١/ ٧٥: «والنيسابوري إمام مشهور، وحاجب لا يعرف فيه مطعن، وقد حَدَّث عنه النسائي ووثقه، وقال في موضع آخر: لا بأس به، وباقي الإسناد لا يُسأل عنه. إلا أن الدارقطني قال عقيبه: تفرد به حاجب عن وكيع، ووهم فيه... ـ (ثم قال الزيلعي) ـ: ولقائل أن يقول: هو تفرد ثقة. وتحديثه من حفظه إن كان أوجب كثرة خطئه بحيث يجب ترك حديثه، فلا يكون ثقة؟ ولكن النسائي وثقه؛ وإن لم يوجب خروجه عن الثقة، فلعله لم يَهم، وكان لنسبته إلى الوهم بسبب مخالفة الأكثرين له». وحديث عروة عن عائشة المذكور له متابعات كثيرة، بل توبع عليه هشام، ووكيع، وحاجب ـ لكن متابعة وكيع، وحاجب ليست من طريق هشام، وإنما هي من طريق الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة ـ، كما أن له شواهد. وهذا كله يفيد أن الحديث صحيح ـ ومن أراد التفصيل فلينظر نصب الراية ٧١ ـ ٧٦، وتعليقات الشيخ أحمد شاكر على الجامع الصحيح للترمذي ١/ ١٣٣ ـ ١٣٨.

وبهذا يُعلم أن تعريض الدارقطني بعدم متانة حفظ حاجب لأجل وهمه في هذا الحديث، غير صحيح، بل إن الذهبي قال في حاجب: «الحافظ الرَّحَّال».

ويبدو أن قول ابن حجر في صاحب هذه الترجمة: «صدوق يهم» بناه على قول مسلمة بن قاسم، ومسلمة مجروح، وكذلك على حكم الدارقطني غير المقبول.

وخلاصة القول: إن حاجب بن سليمان ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: المعجم المشتمل ٩٣، تهذيب الكمال ٥/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨، الكاشف ١/ ١٩٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٩٢أ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٣٤، تقريب التهذيب ١٤٥، خلاصة التذهيب ٦٧.

قال النسائي: ثقة[1](*).

٢٧٠ ـ بخ ص عس: الحارث بن حَصِيرة أبو النعمان الأَزْدي[2]، الكوفي[3][4].

---

(١) المعجم المشتمل ٩٣، تهذيب الكمال ٥/٢٠٧، تهذيب التهذيب ٢/ ١٣٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال الذهبي، وابن حجر: ثقة.

الكاشف ١/١٩٣، تقريب التهذيب ١٤٥.

فقد اتفق النقاد على أن الحارث بن أسد بن مَعْقِل ثقة مطلقاً، فهو عندهم صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) نُسب في التاريخ الكبير ٢/١/٢٦٧ إلى أَوْد، وفي سائر المصادر إلى أَزْد. ولا يجتمع أَوْد وأَزْد في نسب رجل واحد.

(٣) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٥/٢٢٦: «وقد ذكره الذهبي في أهل الطبقة الخامسة عشرة من كتابه وهم الذين توفوا بين ١٤١ ـ ١٥٠».

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٣٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٩٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٤، معرفة الرجال ١/١٣٣، التاريخ الكبير ٢/١/٢٦٧، معرفة الثقات ١/٢٧٧، مقدمة صحيح مسلم ١/٢١، سؤالات الآجري لأبي داود ١٢٢، المعرفة والتاريخ ٣/٢٤١، الضعفاء الكبير ١/٢١٦ ـ ٢١٧، الجرح والتعديل ٢/١/٧٢ ـ ٧٣، الثقات ٦/١٧٣، الكامل ٢/٦٠٦ ـ ٦٠٧، تصحيفات المحدثين ٢/٦١٨، الضعفاء والمتروكون ١٧٩، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٤، المؤتلف والمختلف ٢/٥٥٩، تاريخ أسماء الثقات ١٠٨، تهذيب الكمال ٥/٢٢٤ ـ ٢٢٦، ميزان الاعتدال ١/٤٣٢ ـ ٤٣٣، المغني في الضعفاء ١/١٤٠، ديوان الضعفاء ٤٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/٩٦أ ـ ٩٦ب، تهذيب التهذيب ٢/١٤٠، تقريب التهذيب ١٤٥، خلاصة التذهيب ٦٧.

قال النسائي: ثقة[1](*).

(١) تهذيب الكمال ٥/٢٢٦، ميزان الاعتدال ١/٤٣٢، تهذيب التهذيب ٢/ ١٤٠.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية الدارمي: خَشَبي، ثقة ـ (كذا في رواية الدارمي، وفي كتاب ابن عدي عقب سياقته كلام ابن معين هذا: يُنْسَبون إلى خشبة زيد بن علي لما صُلب عليها. فهذا التفسير للخشبية ليس لابن معين، ولا للدارمي، وأظنه لابن عدي. وقد نقل المزي كلام ابن معين المذكور من كتاب الكامل ـ دون إشارة إلى ذلك ـ مدرجاً تفسير الخشبية فيه، وتبعه على ذلك جماعة من المتأخرين كالذهبي) ـ؛ وفي رواية ابن أبي مريم: ثقة؛ وفي رواية الكَوْسَج: ليس به بأس؛ وفي رواية الدوري: كان شيعياً؛ وقال ابن نُمَيْر، والعجلي: ثقة؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: شيعي، صدوق؛ وقال الفسوي: حدثنا قَبِيصة ـ (يعني ابن عُقْبة) ـ قال: حدثنا سفيان ـ (يعني الثوري) ـ، عن الحارث بن حَصِيرة ـ (وفي كتاب الفسوي: الحارث بن حُصَيْن. وأظنه تصحيفاً صوابه ما أثبته) ـ الأزدي. وكان شيعياً فوق سالم الأفطس، وهو سالم بن عَجْلان ـ (فعبارة: وكان شيعياً... هي للفسوي فيما أظن) ـ؛ وقال الذهبي في الميزان: صدوق، لكنه رافضي؛ وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، ورمي بالرفض. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال مسلم بن الحجاج: وسمعت أبا غسان محمد بن عمرو الرازي ـ (يعني زُنَيْجاً) ـ قال: سألت جرير بن عبد الحميد، فقلت: الحارث بن حَصيرة لقيتَه؟ قال: نعم، شيخ طويل السكوت، يُصر على أمر عظيم؛ وفي سؤالات الآجري: سئل أبو داود عن الحارث بن حَصيرة؟ فقال: حدثنا أبو غسان، قال: سمعت جريراً يقول: كان الحارث بن حَصيرة شيخاً طويل الصمت، يُصر على أمر عظيم من التشيع؛ وفي الضعفاء الكبير: حدثنا أحمد بن علي الأَبَّار، قال: حدثنا أبو غسان، قال: سمعت جريراً، وقيل له: رأيت الحارث بن حَصيرة؟ قال: نعم، رأيت شيخاً طويل السكوت، منطوياً على أمر عظيم؛ وقال أبو أحمد محمد بن عبد الله الزُّبَيْري: كان الحارث بن حَصيرة، وعثمان أبو اليقظان ـ (يعني ابن عُمير) ـ يؤمنان بالرجعة؛ وقال أبو حاتم ـ كما=

....

= في الجرح والتعديل ـ: لولا أن الثوري روى عن الحارث بن حَصيرة لتُرك حديثه؛ وقال أيضاً ـ كما في الميزان ـ: هو من الشيعة العُتُق، لولا الثوري روى عنه لتُرك؛ وقال العقيلي بعد أن ساق عنه حديث ابن صَيَّاد من طريق أبي ذر: ولا يتابع الحارث بن حَصيرة على هذا، وله غير حديث منكر في الفضائل، ومما شجر بينهم، وكان ممن يغلو في هذا الأمر، وأما حديث ابن صَيَّاد فقد رواه جماعة من أصحاب النبي عليه السلام عنه بأسانيد صحاح؛ وقال أبو الفتح الأزدي ـ كما في كتاب مُغُلْطاي ـ: وسألت أبا العباس بن سعيد ـ (لا أعرف من هو، وربما كان ابن عُقْدة) ـ، قلت: الحارث بن حَصيرة كان علته غير علة الناس؟ فقال: كان مذموم المذهب، أفسدوه؛ وقال ابن عدي: والحارث هذا إذا روى عنه الكوفيون، فهو عامة روايات الكوفيين عنه في فضائل أهل البيت، وإذا روى عنه عبد الواحد بن زياد، والبصريون، فرواياتهم عنه أحاديث متفرقة، وهو أحد من يُعَدّ من المُحْتَرقين بالكوفة في التشيع، وعلى ضعفه يكتب حديثه؛ وقال أبو الفتح الأزدي: زائغ؛ وقال الدارقطني ـ كما في الضعفاء ـ: يغلو في التشيع؛ وفي سؤالات البَرْقاني: شيخ للشيعة، يغلو في التشيع؛ وقال ابن حزم: هالك... وابن حَصِيرة هذا شيعي يقول برجعة علي إلى الدنيا؛ وقال الذهبي في المغني، والديوان: شيعي، قال العقيلي: له غير حديث منكر. زاد في المغني: وقال ابن معين: خَشَبي، ثقة؛ وقال صفي الدين الخزرجي: رُمي بالرفض.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٩٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٤، معرفة الثقات ١/٢٧٧، مقدمة صحيح مسلم ١/٢١، سؤالات الآجري لأبي داود ١٢٢، المعرفة والتاريخ ٣/٢٤١، والضعفاء الكبير ١/٢١٧، ونسخة الظاهرية ٤٠أ، الجرح والتعديل ٢/١/٧٣، الثقات ٦/١٧٣، الكامل ٢/٦٠٦، ونسخة الظاهرية ٦٤ب، الضعفاء والمتروكون ١٧٩، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٤، تاريخ أسماء الثقات ١٠٨، المحلى ١١/٧٢٩ ميزان الاعتدال ١/٤٣٣، ٤/٢٧٢، المغني في الضعفاء ١/١٤٠، ديوان الضعفاء ٤٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٩٦ب، تقريب التهذيب ١٤٥.

وقبل البدء بالدراسة أنبه إلى أنه جاء في إكمال تهذيب الكمال ٢/٩٦ب قول مُغُلْطاي: «وفي كتاب أبي جعفر العقيلي: الحارث بن حصِيرة شيعي، خشبي، يؤمن بالرجعة، له حديث منكر لا يتابع عليه». وهذا الكلام غير موجود في الضعفاء الكبير=

٢٧١ ـ خ م د ت س: الحارث بن شُبَيْل، وقيل: ابن شِبْل[١]، أبو الطُّفَيْل البَجَلي، الأَحْمَسي، الكوفي[٢].

=للعقيلي، ولم يتابع عليه مُغْلْطاي، والذي قاله العقيلي في الضعفاء الكبير هو ما قدمته. والله أعلم.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على الحارث بن حَصِيرة بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها.

وقد حَمَل عليه المجرِّحون أمرين: سوء المذهب، والضعف في الحديث. أما المذهب: فإن الحارث بن حَصِيرة كان على طريقة أهل بلده في التشيع، ويبدو أنه كان رافضياً كما ذكر كثير من النقاد، بل نسبه أبو أحمد الزُّبَيْري إلى الإيمان بالرجعة، لكن لم يتابعه عليه أحد من المتقدمين، اللهم إلا إشارة جرير بن عبد الحميد في قوله: «يُصر على أمر عظيم»، بَيْد أنه لم يُصرح، وكلامه محتمِل، والاحتمال يُبطل الاستدلال. وقول أبي أحمد لا يُرد بالكلية، لأن صاحبه ثقة، أتى بزيادة لم تُدفع. وهذا يحملنا على إخراج الحارث بن حَصيرة عن درجة المحتج بهم، لأنه لا ينبغي الاعتماد على حديث من هذه صفته ـ كما سيأتي في ترجمة جابر بن يزيد الجُعفي إن شاء الله تعالى ـ. وأما الضعف في الحديث: فقد ذكر له ابن عدي، وغيره جملة مناكير، لكن لم يتبين لي منها ضعفه المطلق. ولو جُمع سوء المذهب، مع تلك النكارة في الحديث لاستحق الحارث التضعيف، حتى إن بعضهم عَدَّه لأجل ذلك في الهالكين. وهذا ليس بمستساغ في حق الحارث لأنه كان يَنْزِع إلى صدق، خلاف المشهور عن أهل مذهبه.

وأعدل ما قيل في الحارث بن حَصِيرة، هو ما ذكره ابن حجر، وابن عدي. قال ابن حجر: «صدوق يخطئ، ورمي بالرفض»، وقال ابن عدي: «وهو أحد من يُعَدّ من المُحْتَرِقين بالكوفة في التشيع، وعلى ضعفه يكتب حديثه».

ولا أدري ما الذي حمل ابن معين، وابن نُمير، والعجلي، والنسائي على توثيقه المطلق، وأقوالهم تلك تجعل الدارس في حيرة، أيتبع هؤلاء النُّقاد؟ أم يلتزم القواعد المقررة؟ أم يتوسط بين الأمرين فيقول مثل ما قال ابن حجر، فيكون الرجل ممن يكتب حديثه للاعتبار، أو يقول: هو صدوق، حسن الحديث فيما لم يُسْتنكر عليه، ولم يتفرد به مما يؤيد مذهبه. والتوسط أسلم، والذي أختاره هو قول ابن حجر. والله أعلم.

(١) وهو غير الحارث بن شِبْل البصري. وينظر لزاماً تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٥/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٧٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٧٦ ـ ٧٧، =

قال النسائي: ثقة[1](*).

٢٧٢ ـ ٤: الحارث بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن أبي ذِئْب أبو عبد الرحمٰن القرشي، العامِري، المدني، خال ابن أبي ذِئْب الإمام[2]. **مات بالمدينة سنة سبع**[3] **وعشرين ومئة، وقيل: سنة تسع وعشرين، وله**

= الثقات ٤/ ١٣١، ٦/ ١٧٣، الهداية والإرشاد ١/ ١٨٩، رجال صحيح مسلم ١/ ١٧٠، والتعديل والتجريح ٢/ ٥١٣ ـ ٥١٤، تهذيب الكمال ٥/ ٢٣٧ ـ ٢٣٩، ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٥، الكاشف ١/ ١٩٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٩٨أ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٤٣ ـ ١٤٤، تقريب التهذيب ١٤٦، خلاصة التذهيب ٦٧ ـ ٦٨.

(١) تهذيب الكمال ٥/ ٢٣٩، تهذيب التهذيب ٢/ ١٤٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن معين في رواية الكَوْسج: لا يُسْأل عن مثله؛ وقال الباجي، والذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٧٦ ـ ٧٧، الثقات ٤/ ١٣١، ٦/ ١٧٣، التعديل والتجريح ٢/ ٥١٤، الكاشف ١/ ١٩٤، تقريب التهذيب ١٤٦.

فقد اتفق الأئمة على أن الحارث بن شُبَيْل ثقة مطلقاً. وقول ابن معين: «لا يُسْأل عن مثله» فسَّر المزيُّ المراد به فقال في تهذيب الكمال ٥/ ٢٣٩: «يعني لجلالته».

وخلاصة القول: إن الحارث بن شُبَيْل ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) يعني محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذِئْب.

(٣) كذا ذكر ابن سعد في الطبقات الكبرى، القسم المُتَمِّم ٢٧٠، وابن حبان في موضع من الثقات ٤/ ١٣٤، وفي مشاهير علماء الأمصار ٧٦. وفي موضع آخر من الثقات ٦/ ١٧٢: سنة تسع، وكذا في طبقات خليفة ٢٦٣، وهو الذي اعتمده المزي، والذهبي، وابن حجر. ولعله تصحيف عن سبع. وليست السبع مُصَحَّفة عن تسع، لأن ابن سعد قَيَّد سنة وفاته بأول خلافة مروان بن محمد، ومن المعروف أن بداية خلافة مروان الحمار كانت في منتصف صفر سنة سبع وعشرين ومئة.

ثلاث وسبعون سنة[١].

قال النسائي: ليس به بأس[٢](*).

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المُتَمِّم ٢٧٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٨ ـ ٨٩، سؤالات ابن الجُنيد لابن معين ٤١٣، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٤٣، الطبقات ٢٦٣، التاريخ الكبير ٢/١/٢٧٢، الجرح والتعديل ٢/١/٨٠، الثقات ٤/١٣٤، ٦/١٧٢، مشاهير علماء الأمصار ٧٦، المؤتلف والمختلف ٢/٩٩٥ ـ ٩٩٦، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/١٥١، تهذيب الكمال ٥/٢٥٥ ـ ٢٥٧، ميزان الاعتدال ١/٤٣٧ ـ ٤٣٨، الكاشف ١/١٩٥، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/١٠٠أ ـ ١٠٠ب، تهذيب التهذيب ٢/١٤٨ ـ ١٤٩، تقريب التهذيب ١٤٦، خلاصة التذهيب ٦٨.

(٢) تهذيب الكمال ٥/٢٥٦، ميزان الاعتدال ١/١٦٣، تهذي بالتهذيب ٢/١٤٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمُعَدِّلون: قال الفُضَيْل بن عِياض: ولا يُخَيَّل إليَّ أني رأيت قُرشياً أفضل منه؛ وقال الدارمي: قلت ـ (يعني لابن معين) ـ: فابن أبي ذئب عن خاله الحارث بن عبد الرحمن كيف حاله؟ قال: هو يروي عنه، وهو مشهور؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب ـ كما في إكمال تهذيب الكمال نقلاً عن كتاب الساجي ـ: لا أرى به بأساً؛ وقال محمد بن مَسْعود أبو جعفر بن العَجَمي: ثقة؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال فيه وفي سَمِيِّه الدَّوْسي: وكلاهما مدنيان صدوقان؛ وفي الكاشف: وعنه ابن أبي ذِئْب بَسْ ـ (أي حَسْب) ـ، صدوق، صالح؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه ابن أبي ذِئْب، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن سعد: لا نعلم أحداً روى عنه غير ابن أخته محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذِئْب، وكان قليل الحديث؛ وقال ابن معين في رواية ابن الجنيد: ليس أحد يحدث عنه إلا ابن أبي ذِئْب؛ وقال ابن المديني: مجهول، لم يرو عنه غير ابن أبي ذِئْب؛ وقال أبو أحمد الحاكم ـ كما في تهذيب الأسماء واللغات ـ: يقال: لا راوي له غيره ـ (يعني غير ابن أبي ذِئْب) ـ؛ وقال الدارقطني: لا نعلم روى عنه غيره.

الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٢٧٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٨ ـ ٨٩، =

٢٧٣ ـ خت٤: الحارث بن عُمَير أبو عُمَير البصري، ثم المكي[1].

=سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤١٣، الثقات ٤/ ١٣٤، ٦/ ١٧٢، المؤتلف والمختلف ٢/ ٩٩٦، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٥١، تهذيب الكمال ٥/ ٢٥٦، ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٨، الكاشف ١/ ١٩٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٠ب، تهذيب التهذيب ٢/ ١٤٩، تقريب التهذيب ١٤٦.

فغالب الذين أوردت أقوالهم في المجرِّحين والمُلَيِّنين، لم يذكروا في تلك الأقوال إلا انفراد ابن أبي ذِئب بالرواية عن خاله، وقد صرح ابن المديني وحده بأن الحارث مجهول. وليس ذلك بمقبول منه، ولا من الذين قصدوا تجهيله بذكرهم انفراد ابن أخته بالرواية عنه، لأن المحققين من الأئمة يرون ارتفاع الجهالة، وثبوت العدالة، لمن لم يرو عنه إلا واحد، ووثقه أحد النقاد البصراء كأحمد بن حنبل، والنسائي ـ كما تقدم مفصلاً في ترجمة أَصْبغ مولى عمرو بن حُرَيْث ـ. وقول ابن معين: «وهو مشهور» كافٍ لدفع الجهالة عنه، لأن من عَرَف حجة على من لم يعرف، كيف وقد ذكر بعض الأئمة رواية غير ابن أبي ذئب عنه أيضاً. وبذلك يتبين أن الحارث من أهل العدالة ليس إلا.

بَيْد أن المُعَدِّلين اختلفوا في تحديث المرتبة التي يستحقها، فبعضهم عَدَّه في آخر مراتب الاحتجاج، والبعض الآخر وثقه مطلقاً. والأحوط أن يجعل في الدرجة الأخيرة من درجات الاحتجاج، لأن البخاري استنكر له حديثاً في التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٧٢، والمُقل قد ينزله الحديث الواحد عن الدرجة العالية للثقات.

وخلاصة القول: إن الحارث بن عبد الرحمن بن الحارث صدوق، حسن الحديث في الأحوط، وقد يكون ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٩٣ ـ ٩٤، سؤالات ابن الجُنيد لابن معين ٤٤٠، معرفة الرجال ٢/ ١١٤، ٢٢٢، التاريخ الكبر ٢/ ١/ ٢٧٦، معرفة الثقات ١/ ٢٧٨، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٦٣٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٩٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٨٣ ـ ٨٤، المجروحين ١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٤، المدخل إلى الصحيح ١٢٧، الضعفاء لابن الجوزي ٣٩أ، تهذيب الكمال ٥/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠، ميزان الاعتدال ١/ ٤٤٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٤٢ ـ ١٤٣، الكاشف ١/ ١٩٦، من تكلم فيه وهو موثق ٦٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٢ب، تهذيب التهذيب ٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤، تقريب التهذيب ١٤٧، خلاصة التذهيب ٦٨.

تنبيه: سقطت هذه الترجمة من طبعة ديوان الضعفاء.

قال النسائي: ثقة(١)(*).

---

(١) تهذيب الكمال ٥/ ٢٧٠، ميزان الاعتدال ١/ ٤٤٠، تهذيب التهذيب ٢/ ١٥٣. لكن عبارة الذهبي: «وثقه ابن معين... والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون: قال سليمان بن حرب: كان حَمَّاد بن زيد يُقَدِّم الحارث بن عُمير، ويثني عليه ـ (كذا في الجرح والتعديل، ولما نقل المزي هذا الكلام عن أبي حاتم قال) ـ: زاد غيره: ونظر إليه فقال: هذا من ثقات أصحاب أيوب؛ وقال إبراهيم بن محمد بن العباس الشافعي: سمعت فُضيل بن عِياض في جِنَازة الحارث بن عُمير، وهو يقول: هل سمعتم أحداً إلا وهو يقول: نعم الرجل؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، وابنِ الجُنيد، والكَوْسَج: ثقة؛ وقال أبو بكر بن أبي شيبة: كان ثقة؛ وقال أحمدُ بن حنبل في رواية الفضل بن زياد، والعجليُّ، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والدارقطني: ثقة. زاد أبو زرعة: رجل صالح. وقد روى عنه ابن مهدي، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن خُزيمة ـ كما في الأباطيل ـ: حديث الحارث بن عُمير، عن جعفر بن محمد ـ (يعني الصادق) ـ، عن أبيه، عن جده، عن علي، عن النبي ﷺ في فاتحة الكتاب وآية الكرسي. باطل، لا أصل له، والحارث بن عُمير كذاب؛ وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعات؛ وقال أبو الفتح الأزدي: وهو ضعيف، منكر الحديث؛ وقال أبو عبد الله الحاكم، وأبو سعيد النقاش: روى عن حُميد الطويل، وجعفر بن محمد الصادق أحاديث موضوعة؛ وقال ابن طاهر المقدسي: يروي الموضوعات عن الثقات؛ وقال الذهبي في الميزان: وما أراه إلا بَيِّن الضَّعْف؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: لا يحتج به؛ وفي المغني: أنا أتعجب كيف خَرَّج له النسائي؛ وقال ابن حجر: وثقه الجمهور، وفي أحاديثه مناكير ضعّفه بسببها الأزْدي، وابن حبان، وغيرُهما، فلعله تَغَيَّر حفظه في الآخر.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٩٤، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٤٠، معرفة الرجال ٢/ ٢٢٢، معرفة الثقات ١/ ٢٧٨، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٩٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٨٣ ـ ٨٤، المجروحين ١/ ٢٢٣، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٤، المدخل إلى الصحيح ١٢٧، تذكرة الموضوعات ١١٧، الأباطيل ٢/ ٢٧٩، تهذيب الكمال ٥/ ٢٧٠، ميزان الاعتدال ١/ ٤٤٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٤٣، من تكلم فيه وهو مُوَثَّق ٦٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٢ب، تقريب التهذيب ١٤٧. =

....

= فقد اختلف النُّقاد اختلافاً كبيراً في الحكم على الحارث بن عُمير بين مُوَثِّق ومُجَرِّح، فالمتقدمون جميعُهم ومعهم بعض المتأخرين على توثيقه، وعامة المتأخرين على جَرْحِه.

والذي استُنكر على الحارث بن عُمير ـ مما تفرد به ـ حديثان، ذكرهما ابن حبان في المجروحين ١/ ٢٢٣، أولهما في فضل الرباط، والآخر في فضل آية الكرسي وغيرِها، وقد قال ابن حبان بعد أن ذكر طرفاً من هذا الحديث: «وذكر حديثاً طويلاً موضوعاً لا أصل له»، وقال ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ٢٤٥ عقبه أيضاً: «هذا حديث موضوع، تفرد به الحارث بن عُمير»، وتقدم قريباً أن ابن خُزيمة قال في هذا الحديث أيضاً: «باطل، لا أصل له، والحارث بن عُمير كَذَّاب».

وقد روى هذين الحديثين عن الحارث محمد بن زُنبور ابن أبي الأزهر المكي. وزُنْبور لقب جعفر والد محمد. وجاء في أسانيد حديث فضل آية الكرسي: محمد بن زُنبور المكي، ومحمد بن جعفر المكي، ومحمد بن أبي الأزهر. وكلهم واحد. ويبدو أن ابن الجوزي لم يتنبه إلى ذلك، فلما أورد في الموضوعات ١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥ حديث آية الكرسي ذكر له إسنادين، في الأول: «محمد بن زنبور المكي قال: حدثنا الحارث بن عُمير ح» وفي الآخر: «محمد بن جعفر المكي قال: حدثنا الحارث بن عُمير» فَوَضْعُهُ علامة التحويل بعد الحارث تفيد أن الذي قبله مباشرة أكثر من راو. ويؤكد هذا الأمر قوله عقب الحديث: «هذا حديث موضوع تفرد به الحارث بن عُمير» مع أن ابن زُنْبور تفرد به أيضاً عن الحارث. وليس الحمل فيه على الحارث بأولى من الحمل فيه على محمد بن زُنْبور. لأن الأول أُطْلق القول في توثيقه: حماد بن زيد، وابن معين، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والدارقطني ـ وحسبك بهم ـ، بل قال الفضيل بن عياض في جِنَازته: «هل سمعتم أحداً إلا وهو يقول: نعم الرجل». وقد روى عنه ابن مهدي، وكان لا يروي إلا عن ثقة. ولم يُعرف لأحد قبل ابن خُزيمة كلامٌ فيه.

وأما الآخر، وهو محمد بن زُنبور فإليك أقوال النُّقاد كاملة فيه ـ كما في تهذيب التهذيب ٩/ ١٦٨ـ: قال النسائي: ثقة، وقال في موضع آخر: ليس به بأس، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالمتين عندهم، تركه أبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزيمة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ. . . وقال مسلمة في الصلة: تُكلم فيه لأنه روى عن الحارث بن عُمير مناكير لا أصول لها، وهو ثقة». فهذا لم يوثقه مطلقاً =

٢٧٤ ـ م د س ق: الحارث بن فُضَيْل أبو عبد الله الأَنْصاري، الخَطْمي، المدني[(١)][(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)][(*)].

=إلا النسائي. ويبدو أنه مُجَرَّح في حديثه عن الحارث بن عُمير خاصة كما هو ظاهر كلام مسلمة بن القاسم، ولعله تلقى عنه في صغره فلم يضبط حديثه.

وحديث فضل آية الكرسي إن لم تكن العلة فيه من محمد بن زُنبور، فإن في سنده انقطاعاً، أو شبهة انقطاع ـ ينظر لزاماً اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١/ ٢٢٩ ـ. بَيْد أن ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/ ١٥٤ جعل الحمل على من دون الحارث في الإسناد، يعني على محمد بن زُنْبور، فقال: «والذي يظهر لي أن العلة فيه ممن دون الحارث». وهذا الحديث له شاهد، لكنه بسند ضعيف ـ ينظر الكتاب السابق ١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠، وتنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٢٨٨.

هذا، وقد اعترض ابن حجر على ابن حبان لتوهينه الحارث بن عُمير، كما اعترض على ابن الجوزي لذكره حديثه في الموضوعات، فقال في أماليه ـ كما في اللآلئ المصنوعة ١/ ٢٢٩ـ: «وذكره ابن حبان في الضعفاء فأفرط في توهينه... وقد أفرط ابن الجوزي فذكره في الموضوعات...».

وخلاصة القول: إن الحارث بن عُمَيْر ثقة ـ كما قال النسائي وغيره من المتقدمين، وهم أعلم به ممن بعدهم ـ صحيح الحديث فيما لم يستنكر عليه. وما استنكر ليست العلة فيه منه. والله أعلم.

(١) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٥/ ٢٧٢: «وذكره الذهبي فيمن توفي بين ١٢١ ـ ١٣٠ حينما ترجمه في الطبقة الثالثة عشرة من تاريخ الإسلام».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المُتَمِّم ٢٩٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٦٥، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٧٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٨٦، الثقات ٤/ ١٣٦، ٦/ ١٧٥، مشاهير علماء الأمصار ١٣١، رجال صحيح مسلم ١/ ١٦٩ ـ ١٧٠، تهذيب الكمال ٥/ ٢٧١ ـ ٢٧٢، الكاشف ١/ ١٩٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٢ب، تهذيب التهذيب ٢/ ١٥٤، تقريب التهذيب ١٤٧، خلاصة التذهيب ٦٨.

(٣) تهذيب الكمال ٥/ ٢٧٢، تهذيب التهذيب ٢/ ١٥٤.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموثِّقون: قال ابن معين في رواية الدارمي: ثقة؛ وقال ابن حبان في=

٢٧٥ ـ د س: الحارث بن مِسْكين أبو عمرو الأُموي مولاهم[1]، المصري، القاضي، الفقيه، المالكي. ولد سنة أربع وخمسين ومئة، وقيل: سنة ست وخمسين، مات بمصر ليلة الأحد لثلاث بقين من شهر ربيع الأول سنة خمسين ومئتين، وقيل: سنة ثمان وأربعين، وقيل: في آخر سنة تسع وأربعين أو خمسين[2].

=المشاهير: من خيار أهل المدينة؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ **المُلَيِّنون:** قال أحمد بن حنبل في رواية مهنا: ليس بمحفوظ الحديث؛ وقال أيضاً في رواية أبي داود: ليس بمحمود الحديث.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٦٥، الثقات ٤/١٣٦، ٦/١٧٥، مشاهير علماء الأمصار ١٣١، الكاشف ١/١٩٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/١٠٢ب، تقريب التهذيب ١٤٧.

فقد اتفق النُّقاد على أن الحارث بن فُضَيل ثقة مطلقاً، سوى أحمد بن حنبل حيث لَيَّنه دون أن يُبَيِّن السبب، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر، خاصة وأن أحداً لم يذكره في كتب الضعفاء، بل لم يورد له المترجمون شيئاً منكراً.

وخلاصة القول: إن الحارث بن فُضيل ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) كذا ذكر عامة المترجمين أنه مولى بني أُمية. لكن في التاريخ الصغير ٢/ ٣٩٢: «مولى قُرَيْش بني فِهْر»، وفي الثقات ٨/١٨٢: «مولى بني فِهْر».

(٢) ترجمته في: سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٣٣، التاريخ الصغير ٢/ ٣٩٢، شيوخ النسائي ٤أ، الجرح والتعديل ٢/١/٩٠، الثقات ٨/١٨٢، تاريخ بغداد ٨/٢١٦ ـ ٢١٨، طبقات الفقهاء ١٥٤، المعجم المشتمل ٩٣، تهذيب الكمال ٥/ ٢٨١ ـ ٢٨٥، الكاشف ١/١٩٧، سير أعلام النبلاء ١٢/٥٤ ـ ٥٨، تذكرة الحفاظ ٢/٥١٤ ـ ٥١٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/١٠٣ب ـ ١٠٤أ، طبقات الشافعية الكبرى ٢/١١٣ ـ ١١٤، الديباج المُذْهَب ١/٣٣٩ ـ ٣٤٠، تهذيب التهذيب ٢/١٥٦ ـ ١٥٨، تقريب التهذيب ١٤٨، النجوم الزاهرة ٢/٢٨٩، طبقات الحفاظ ٢٢٨، خلاصة التذهيب ٦٩.

قال النسائي: ثقة مأمون، ليس في أصحاب ابن وهب أنبل من الحارث(١).

وقال أيضاً: ثقة صدوق(٢)(*).

---

(١) شيوخ النسائي ٤أ، تاريخ بغداد ٨/٢١٧، المعجم المشتمل ٩٣، تهذيب الكمال ٥/ ٢٨٣، تهذيب التهذيب ٢/ ١٥٧. وقد اقتُصر في غير الكتاب الأول على عبارة: «ثقة مأمون».

تنبيه: تمام النص الذي في شيوخ النسائي ٤أ: «الحارث بن مسكين ثقة مأمون. قال أبو عبد الرحمٰن ـ (يعني النسائي) ـ: كذا قال يحيى بن معين. قال أبو عبد الرحمٰن: ليس في أصحاب ابن وَهْب أنبل من الحارث». وقال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٤أ: «وفي مشيخة النسائي: ثقة».

(٢) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٤أ.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية ابن الجُنَيْد: لا بأس به؛ وفي رواية الحسين بن حِبَّان: الحارث بن مسكين خير من أَصْبَغ بن الفَرَج وأفضل، وأفضل من عبد الله بن صالح كاتب الليث، وكان أَصْبَغ من أعلم خلق الله كلهم برأي مالك، يعرفها مسألة مسألة، متى قالها مالك، ومن خالفه فيها؛ وقال النسائي: الحارث بن مسكين ثقة مأمون. كذا قال يحيى بن معين؛ وقال أبو علي عبد الرحمٰن بن يحيى بن خاقان بن موسى ـ كما في تاريخ بغداد ـ: وسألته ـ يعني أحمد بن حنبل ـ عن الحارث بن مِسكين قاضي مصر؟ فقال فيه قولاً جميلاً، وقال: ما بلغني عنه إلا خيراً؛ وقال أبو حاتم: صدوق؛ وقال محمد بن وَضَّاح: هو ثقة من الثقات؛ وقال مَسْلمة بن القاسم: ثقة؛ وقال الحاكم: الثقة المأمون؛ وقال الخطيب: وكان ثقة في الحديث، ثبتاً؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة، حجة؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، العَلَّامة، الفقيه، المُحَدِّث، الثَّبْت؛ وقال ابن حجر: ثقة، فقيه. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه أبو داود، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، والنسائي، وشيوخهم جِياد.

سؤالات ابن الجُنيد لابن معين ٤٣٣، شيوخ النسائي ٤أ، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٩٠، الثقات ٨/ ١٨٢، تاريخ بغداد ٨/ ٢١٦ ـ ٢١٧، الكاشف ١/ ١٩٧، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٣ب، ١٠٤أ، الديباج المُذْهَب ١/ ٣٣٩، تقريب التهذيب ١٤٨. =

٢٧٦ ـ الحارث بن يزيد[1].

= فقد اتفق الأئمة النُّقاد على أن الحارث بن مسكين ثقة مطلقاً، سوى أبي حاتم المتعنت حيث قال فيه: «صدوق» دون أن يبين السبب في إنزاله عن الدرجة العالية للثقات.

وقول أحمد بن حنبل: «ما بلغني عنه إلا خيراً» يعد من التوثيق المطلق كما سبق في ترجمة إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، وجَميل بن مُرَّة.

وخلاصة القول: إن الحارث بن مِسْكين ثقة مأمون، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ذكر الباجي في التعديل والتجريح ٢/ ٥١٤ توثيق النسائي للحارث بن يزيد العُكْلِي، وذكره المزي في تهذيب الكمال ٥/ ٣٠٨ في الحارث بن يزيد الحَضْرمي، وتبعه على ذلك ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/ ١٦٣. وقد قال مُغُلْطاي في ترجمة العُكْلِي من إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٧أ: «وزعم الصَّرِيْفيني أن النسائي قال: هو ثقة. وفي كتاب المزي نقل توثيق النسائي في الحارث بن يزيد الحَضْرمي. انتهى. وهو محتاج إلى نظر، وذلك أن النسائي لم ينسب المقول فيه: ثقة. والذي في كتاب التمييز في نسختين صحيحتين قديمتين جداً: الحارث بن يزيد ثقة. لم يذكر شيئاً غير هذا، ولا عنده من أبوه مسمى بيزيد غيره، فتعيينه للحَضْرمي، أو للعُكْلِي يحتاج إلى ترجيح، أو توضيح من خارج، ولم نر شيئاً يدل على ذلك، فنقف إلى أن يتضح. والله أعلم. وليس قول المزي بأولى من قول غيره إلا بدليل».

لذا سأذكر الترجمتين هنا:

الأولى: ترجمة الحَضْرمي:

م د س ق: الحارث بن يزيد أبو عبد الكريم الحَضْرَمي، الصَّدَفي، المِصري، الأَعْرَج، العابد. مات ببَرْقة سنة ثلاثين ومئة، وله مئة سنة.

ـ ترجمته في: الطبقات ٢٩٥، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٧٠، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٨٦، معرفة الثقات ١/ ٢٧٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٩٣، الثقات ٦/ ١٧١، تاريخ أسماء الثقات ١٠٧، رجال صحيح مسلم ١/ ١٧١، تهذيب الكمال ٥/ ٣٠٦ ـ ٣٠٨، الكاشف ١/ ١٩٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٦ب، تهذيب التهذيب ٢/ ١٦٣، تقريب التهذيب ١٤٨، حسن المحاضرة ١/ ٢٥٧، ٥١١، خلاصة التذهيب ٦٩.

أقوال النُّقَّاد فيه:

قال عبد الله بن صالح بن مسلم بن صالح العِجْلي ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: حدثنا زهير ـ (يعني ابن معاوية الجُعْفي) ـ، عن يحيى بن سعيد ـ (يعني الأنصاري) ـ، =

....

=عن شيخ من حَضْرَمَوت، وأكثر عليه الثناء، اسمه الحارث بن يزيد؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: وهو شيخ من الثقات، ثقة؛ وقال العجلي، وأبو حاتم، وابن حجر: ثقة. زاد ابن حجر: ثبت، عابد. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٧٠، معرفة الثقات ١/ ٢٧٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٩٣، الثقات ٦/ ١٧١، تاريخ أسماء الثقات ١٠٧، تهذيب التهذيب ٢/ ١٦٣، تقريب التهذيب ١٤٨.

فقد اتفق الأئمة جميعهم على أن الحارث بن يزيد الحَضْرمي ثقة مطلقاً، فهو عندهم صحيح الحديث. والله أعلم.

الأخيرة: ترجمة العُكْلي:

خ م س ق: الحارث بن يزيد أبو علي، أو أبو يزيد، العُكْلي(أ)**، الكوفي، الفقيه**(ب).

أ ـ نُسب الحارث في التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٨٥، والهداية والإرشاد ٢/ ٨٧٠ إلى عُكْل، وتميم. وفي الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٩٣، ورجال صحيح مسلم ١/ ١٧٢، وتهذيب الكمال ٥/ ٣٠٨ إلى عُكْل، وتَيْم. وقال السمعاني في الأنساب ٩/ ٣٤٨: «العُكْلي... هذه النسبة إلى عُكْل، وهو بطن من تَيْم». وقد ذكر المحقق في الهامش أنه ورد في بعض النسخ: تميم. واعترض ابن الأثير في اللباب ٢/ ٣٥٢ على السمعاني لجعله عُكْلاً من تميم، فقال: «هكذا قال السمعاني إن عُكْلاً بطن من تميم، وليس بصحيح، وإنما عُكل اسم أَمَة لامرأة من حِمْير يقال لها: بنت ذي اللِّحْية، فتزوجها عَوْف بن قيس بن وائِل بن عوف بن عَبْد مَنَاة بن أُدّ بن طابِخَة، فولدت له... ثم هلكت الحِمْيرية فَحَضَنت عُكل ولدها، فغلبت عليهم، ونسبوا إليها. وعُكْل من جملة الرِّباب الذين تحالفوا على بني تميم». وقد خالف الكَلْبي في جَمْهرة النَّسَب ٢٧٨ في نسبة عَوْف زوج الحِميرية فقال: «فَوَلد عوف بن عبد مَنَاة: قيساً، فولد قيس بن عوف: وائِلاً، وعُوَافَة، فولد وائل: عوفاً، وثَعْلبة... فولد عوف بن وائل: الحارث، وجُشَم... وأمهم بنت ذي اللِّحية من حِمْير، وحضنتهم عُكْل أَمَة له، فغلبت عليهم».

واعترض مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٦ على المزي لنسبته الحارث إلى تَيْم. وتَيْم بن عبد مَنَاة هو أخو عوف بن عبد مَنَاة. وينظر جَمْهرة النسب ٢٧٧ ـ ٢٧٨، وعُجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب ٣٢. وتميم هو ابن عم تَيْم المذكور.

وخلاصة القول: إنه لم يتبين لي وجه اجتماع عُكْل مع تَيْم، أو تميم في نسب واحد.

ب ـ قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٥/ ٣٠٩: «وقد ترجمه=

=الذهبي في الطبقة الثانية عشرة من تاريخ الإسلام ١١١ ـ ١٢٠، ثم أعاد ذكره في الطبقة الثالثة عشرة ١٢١ ـ ١٣٠ من غير إشارة إلى ترجمته السابقة، فكأنه تكرر عليه».
ـ ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٣٤، الطبقات ١٥٩، التاريخ الكبير ٢/١/ ٢٨٥، معرفة الثقات ١/ ٢٧٩، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦١٤، ٦١٥، ٧٧٩ ـ ٧٨٠، ٣/ ١٩٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٩٣، الثقات ٦/ ١٧٠، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٩٥، الهداية والإرشاد ٢/ ٨٧٠، رجال صحيح مسلم ١/ ١٧٢، التعديل والتجريح ٢/ ٥١٤، تهذيب الكمال ٥/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩، الكاشف ١/ ١٩٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٦ب ـ ١٠٧أ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٦٣ ـ ١٦٤، تقريب التهذيب ١٤٨، خلاصة التذهيب ٦٩.

أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن سعد: وكان ثقة، قليل الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسج، وأحمدُ بن حنبل ـ كما في التعديل والتجريح ـ، والعجليُّ، وأبو داود في رواية الآجري ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ثقة. زاد العجلي: وكان من فقهاء أصحاب إبراهيم ـ (يعني النَّخَعي) ـ من عِلْيَتهم، ثقة في الحديث. وزاد أبو داود: ثقة لا يُسأل عنه؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات الحاكم ـ: ليس به بأس، تكلموا في المذهب ـ (وفي كتاب مُغُلْطاي نقلاً عن سؤالات الحاكم: ليس به بأس، تكلموا في مذهبه) ـ؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فقيه؛ وفي فتح الباري: وهو ثقة، جليل القدر. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال مُغُلْطاي: وقال الآجري: سئل أبو داود عن الحارث العُكْلي؟ فقال: ثقة، ثقة لا يُسْأل عنه. قلت: إن شعبة يتكلم فيه. قال: لحال القياس.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٣٤، معرفة الثقات ١/ ٢٧٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٩٣، الثقات ٦/ ١٧٠، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٩٥، التعديل والتجريح ٢/ ٥١٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٧أ، تقريب التهذيب ١٤٨، فتح الباري ٥/ ١٧٢.

فقد اتفق النُّقاد على أن الحارث العُكْلِي ثقة مطلقاً في الحديث، اللهم إلا الدارقطني حيث جعله في درجة تالية، لكنه لم ينزله عن مراتب المحتج بهم.

ولم يتكلم فيه أحد لأجل حديثه، وإنما تكلموا في مذهبه الفقهي كما بيَّن أبو داود، وقد نقل الفسوي في المعرفة والتاريخ ٢/ ٧٧٩ ـ ٧٨٠ تمام كلام شعبة فيه، الذي يوضح جهة المَغْمز، فقال: «حدثنا زيد بن أَخْزَم، قال: سمعت وَهْب بن جَرير، قال: سمعت شعبة... قال... وأتيت الحارث العُكْلي، فقلت له: أرأيت=

قال النسائي: ثقة.

٢٧٧ ـ عخ م ت س: الحارث بن يعقوب[١][٢] الأنصاري مولاهم، المصري، العابد، والد عمرو. مات سنة ثلاثين ومئة[٣].

قال النسائي: ليس به بأس[٤][*].

= قول النبي ﷺ: إذا تبع أحدكم جَنَازة فلا يجلس حتى توضع عن مناكب الرجال، أو توضع في اللحد أو القبر. فقال: أرأيت إن جئنا ولم يحفر له ينبغي لنا أن نقوم قياماً؟! فتركته».

وخلاصة القول: إن الحارث بن يزيد العُكْلي ثقة، صحيح الحديث.

هذا، وقول النسائي: «ثقة» إن كان في الحَضْرمي، أو في العُكْلِي، أو في كليهما فهو صواب. والله أعلم.

(١) اختُلف في اسم جده. ينظر تهذيب الكمال ٥/ ٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٢) كناه ابن يونس: أبا عمرو. إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٧أ.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٥، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٨٥، التاريخ ١/ ٤٤٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٩٣ ـ ٩٤، الثقات ٤/ ١٣٧، ٦/ ١٧٢، مشاهير علماء الأمصار ١٢٢، رجال صحيح مسلم ١/ ١٧١، تهذيب الكمال ٥/ ٣٠٩ ـ ٣١١، الكاشف ١/ ١٩٩، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٥٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٧أ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٦٤، تقريب التهذيب ١٤٨، حسن المحاضرة ١/ ٢٦٦، خلاصة التذهيب ٦٩.

(٤) تهذيب الكمال ٥/ ٣١٠، تهذيب التهذيب ٢/ ١٦٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن معين في رواية الدارمي، وأحمدُ بن صالح المصري في رواية أبي زرعة الدمشقي: ثقة؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من الأثبات في الروايات؛ وقال الذهبي: ثقة، قانت؛ وقال ابن حجر: ثقة، عابد. وذكره ابن حبان في الثقات.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٥، التاريخ ١/ ٤٤٢، الثقات ٤/ ١٣٧، ٦/ ١٧٢، مشاهير علماء الأمصار ١٢٢، الكاشف ١/ ١٩٩، تقريب التهذيب ١٤٨.

فقد اتفق النُّقاد على أن الحارث بن يعقوب ثقة مطلقاً، فهو عندهم صحيح الحديث. والله أعلم.

٢٧٨ ـ ع: حَبَّان بن هِلال أبو حَبيب الباهِلي، ويقال: الكِناني، البصري، الحافظ[١]، الملقب بعَيْنَيْن. ولد في حدود الثلاثين ومئة، ومات بالبصرة في شهر رمضان سنة ست عشرة ومئتين، وقيل غير ذلك[٢][٣].

قال النسائي: ثقة[٤](*).

---

(١) في الكنى والأسماء ١/١٤٣: «حَبَّان بن هِلال المقري». وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٠/٢٤٠: «وقال بكّار بن قُتَيْبة: ما رأيت نَحْوياً يشبه الفقهاء إلا حَبَّان بن هِلال، والمازِني ـ (يعني أبا عثمان بكر بن محمد) ـ».

(٢) فقد ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/٣٣١ في فصل: من مات فيما بين إحدى عشرة ومئتين إلى خمس عشرة ومئتين. وقال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/١١٠ب: «وفي كتاب الصَّرِيفيني: توفي سنة عشر ومئتين».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٢٩٩، تاريخ البادي عن ابن معين ١١٩ ـ ١٢٠، التاريخ الكبير ١/٢/١١٣، التاريخ الصغير ٢/٣٣١، معرفة الثقات ١/٢٨٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/٢٥٧، الجامع الصحيح ٣/١٨٠، الكنى والأسماء ١/١٤٣، الجرح والتعديل ٢/١/٢٩٧، الثقات ٨/٢١٤، تصحيفات المحدثين ٢/٤٥١، المؤتلف والمختلف ١/٤٢٦، تاريخ أسماء الثقات ١١٠، رجال صحيح مسلم ١/١٦٥ ـ ١٦٦، التعديل والتجريح ٢/٥٤٦، الإكمال ٢/٣٠٣، الجمع بين رجال الصحيحين ١/١١٣، تهذيب الكمال ٥/٣٢٨ ـ ٣٣٠، الكاشف ١/٢٠٠، سير أعلام النبلاء ١٠/٢٣٩ ـ ٢٤٠، تذكرة الحفاظ ١/٣٦٤ ـ ٣٦٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/١١٠ب، تهذيب ٢/١٧٠، تقريب التهذيب ١٤٩، خلاصة التذهيب ٧٠.

(٤) تهذيب الكمال ٥/٣٣٠، تهذيب التهذيب ٢/١٧٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال الترمذي: وثقه يحيى بن سعيد القطان؛ وقال ابن معين في رواية البادي: قال عَفَّان ـ (يعني ابن مسلم) ـ: جاءني رجل يعرض عليَّ حديثه، فكنت إذا خالفته في شيء ضرب عليه من كتابه، ولم يكن يصحح شيئاً؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة ثبتاً حجة؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي خَيْثمة: ثقة؛ وقال البادي: ورفع يحيى شأنه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي بكر عبد الله بن محمد بن الفضل الأسَدي: إليه المنتهى بالبصرة في التَّثَبُّت ـ (الكلمة الأخيرة هي كذلك في عامة المراجع، لكنها في كتاب الجرح والتعديل: =

٢٧٩ ـ ع: حبيب بن أبي ثابت[١] أبو يحيى الأَسَدي[٢]، الكاهِلي مولاهم، الكوفي، الأَعْور، الفقيه، الحافظ. مات بالكوفة في شهر رمضان سنة تسع عشرة ومئة[٣]، وقيل: سنة اثنتين وعشرين ومئة[٤].

=التثبيت) ـ؛ وقال العجلي: ثقة، لم أسمع منه شيئاً، وكان عَسِراً؛ وقال الترمذي: هو جليل ثقة؛ وقال البَزَّار: ثقة مأمون على ما يحدث به؛ وقال ابن قانع: صالح؛ وقال أبو أحمد العسكري: وهو من أجلاء شيوخ البصريين؛ وقال الخطيب: وكان ثقة ثبتاً؛ وقال الذهبي: الإمام، الحافظ، الحجة؛ وقال ابن حجر: ثقة ثبت. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه علي بن المديني، وكان لا يروي إلا عن الجياد.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٩٩، تاريخ البادي عن ابن معين ١١٩ ـ ١٢٠، معرفة الثقات ١/ ٢٨٠، الجامع الصحيح ٣/ ١٨٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٩٧، الثقات ٨/ ٢١٤، تصحيفات المحدثين ٢/ ٤٥١، تاريخ أسماء الثقات ١١٠، تلخيص المتشابه في الرسم ١/ ٤٦٥، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٣٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١٠ب، تقريب التهذيب ١٤٩.

فقد اتفق الأئمة على أن حَبَّان بن هِلال ثقة مطلقاً، سوى ابن قانع حيث قال فيه: «صالح» دون أن يبين السبب في إنزاله عن الدرجة العالية، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر قياساً على تقديم التعديل على الجرح المبهم.

وقول العجلي: «وكان عَسِراً» يعني أنه كان يتشدد كثيراً في التحديث، بل إنه امتنع عن ذلك في آخر حياته. ينظر الطبقات الكبرى ٧/ ٢٩٩.

وخلاصة القول: إن حَبَّان بن هِلال ثقة ـ كما قال النسائي ـ ثبت، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) اسم أبي ثابت: قيس بن دينار، ويقال: هِنْدي، لكن الأول هو الأشهر، وقال بعضهم: كِنْدي. بدل: هِنْدِي. بل قال بعض المتأخرين: هِنْد. ولعلها تصحيف عن: هِنْدي. وقيل: اسمه قيس بن هِنْد، وقيل: دينار.

(٢) زعم بعض المتأخرين أنه مولى بني أَسَد بن عبد العُزَّى القُرشيين، وهو وهم، والصواب أنه مولى بني كاهِل بن أَسَد بن خُزيمة.

(٣) تصحفت وفاته في طبقات الفقهاء ٨٣ إلى: سبع عشرة ومئة. هذا وقد كان حبيب من أبناء الثمانين.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٢٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٩٦ ـ ٩٧، =

قال النسائي: ثقة(١)(*).

=سؤالات ابن الجنيد لابن معين ١٨١،٢٨٦، الطبقات ١٥٩، تاريخ خليفة ٣٤٩، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٥٤، ١٦٩، ١٨٢، ٢٣٢، ٢٥٧، ٢٥٩، ٣٧١، ٣٨٠، ٣٩٣، ٢/ ١٠٠، ٢١٤، ٢٣٤، ٣٦١، الأسامي والكنى ٧٠، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣١٣ ـ ٣١٤، التاريخ الصغير ١/ ٢١٣، ٢٨٦، معرفة الثقات ١/ ٢٨١ ـ ٢٨٢، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٩٠٥، سؤالات الآجري لأبي داود ١٥٦، ١٧٧ ـ ١٧٨، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٤٠، ٣/ ٧٤، ٨٥، ٢١٠، العلل الكبير ١/ ١٦٤، ٢/ ٩٦٤، التاريخ ١/ ٢٩٥، الكنى والأسماء ٢/ ١٦٥، ١٦٦، الجعديات ١/ ٤٠٤، ٤٠٦ ـ ٤٠٧، الضعفاء الكبير ١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٠٧ ـ ١٠٨، المراسيل لابن أبي حاتم ٢٨ ـ ٢٩، الثقات ٤/ ١٣٧ ـ ١٣٨، مشاهير علماء الأمصار ١٠٨ ـ ١٠٩، الكامل ٢/ ٨١٣ ـ ٨١٥، تاريخ أسماء الثقات ٩٨، الهداية والإرشاد ١/ ١٩٠ ـ ١٩١، سؤالات السِّجزي وغيره للحاكم ١٢١، رجال صحيح مسلم ١/ ١٤٩، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٣٩ ـ ٤٠، السابق واللاحق ٢١١، التعديل والتجريح ٢/ ٥١٥، طبقات الفقهاء ٨٣، تهذيب الكمال ٥/ ٣٥٨ ـ ٣٦٣، ميزان الاعتدال ١/ ٤٥١، الكاشف ١/ ٢٠١، تذكرة الحفاظ ١/ ١١٦، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٨٨ ـ ٢٩١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٥ب ـ ١١٦ب، التبيين لأسماء المدلسين ٧٢، تهذيب التهذيب ٢/ ١٧٨ ـ ١٨٠، تقريب التهذيب ١٥٠، هدي الساري ٣٩٥، تعريف أهل التقديس ٢٧، خلاصة التذهيب ٧٠.

(١) التعديل والتجريح ٢/ ٥١٥، تهذيب الكمال ٥/ ٣٦٢، تهذيب التهذيب ٢/ ١٧٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون: قال أبو يحيى القَتَّات الكوفي ـ كما في الجعديات، والكامل ـ: قدمت مع حبيب بن أبي ثابت الطائف، فكأنما قدم عليهم نَبِيّ؛ وقال ابن المبارك ـ كما في الجرح والتعديل ـ: عن سفيان ـ (يعني الثوري) ـ: قال حدثنا حبيب بن أبي ثابت، وكان دِعَامة. أو كلمة شبهها تشبهها؛ وقال أبو بكر بن عَيَّاش ـ كما في الطبقات الكبرى ـ: وكان بالكوفة ثلاثة، ليس لهم رابع: حبيب بن أبي ثابت، والحكم بن عُتيبة، وحَمَّاد بن أبي سُليمان، وكان هؤلاء الثلاثة أصحاب الفُتيا، وهم المشهورون، وما كان بالكوفة أحد إلا يَذِل لحبيب؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي خَيْثمة، وابن أبي مريم: ثقة. زاد ابن أبي مريم: حجة؛ وقال الدوري: قيل ليحيى: حبيب ثبت؟=

....

=قال: نعم، إنما روى حديثين ـ أظن يحيى يريد منكرين ـ: حديث تُصلي الحائض وإن قطر الدم على الحَصير، وحديث القُبْلة ـ (يعني ترك الوضوء من القُبْلة) ـ؛ وقال ابن نُمير: ثقة؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن سلمة بن كُهَيْل، وحبيب بن أبي ثابت، أيهما أحب إليك، وأثبت حديثاً؟ فقال: سلمة بن كُهَيل أثبت حديثاً من حبيب بن أبي ثابت؛ وقال أحد بن صالح المصري، والعجلي، والفَسوي: ثقة. زاد العجلي: وكان مفتي الكوفة قبل الحكم بن عُتيبة، وحماد بن أبي سُليمان، سمع من ابن عمر، وكان ثبتاً في الحديث، سمع من ابن عمر غير شيء، ومن ابن عباس، وكان فقيه البدن؛ وقال أبو حاتم: صدوق ثقة؛ وقال ابن خِراش: ثقة؛ وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: وكان مُدَلِّساً؛ وقال أيضاً في المشاهير: وكان من خيار الكوفيين ومتقنيهم على تدليس فيه؛ وقال ابن عدي: وحبيب بن أبي ثابت هو أشهر وأكثر حديثاً من أن أحتاج أن أذكر من حديثه شيئاً، وإنما ذكرت هذا المقدار من رواية الثوري وشعبة عنه، وهو بشهرته مستغن عن أن أذكر من أخباره أكثر من هذا، وقد حَدَّث عنه الأئمة مثل الأعمش والثوري وشعبة وغيرهم، وهو ثقة حجة كما قاله ابن معين، ولعل ليس في الكوفيين كبير أحد مثله لشهرته، وصحة حديثه، وهو في أئمتهم يُجمع حديثه؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب الثقات لابن خَلْفون: قال أبو الفتح الأزدي: وقد رُوي أن ابن عَوْن ـ (يعني عبد الله) ـ تكلم في حبيب هذا ورماه. قال أبو الفتح: هذا خطأ من قائله، إنما قال ابن عون: حدثنا حبيب بن أبي ثابت، وإسماعيل السُّدِّي ـ (يعني ابن عبد الرحمٰن) ـ، وهما جميعاً أعور. قال أبو الفتح: سمع من ابن عباس، وابن عمر، وهو ثقة صدوق، لا يلتفت إلى قول ابن عون فيه، وهو أشهر من أن نُخَرِّج له حديثاً؛ وقال ابن عبد البر: وهو إمام من أئمة العلماء الجِلَّة؛ وقال الذهبي في الميزان: من ثقات التابعين، قال البخاري: سمع ابن عمر، وابن عباس، تكلم فيه ابن عَوْن. قلت: وثقه يحيى بن معين، وجماعة، واحتج به كل من أفرد الصحاح بلا تردد، وغاية ما قال فيه ابن عون: كان أعور. وهذا وصف لا جرح، ولولا أن الدُّولابي وغيره ذكروه لما ذكرته؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الحافظ، فقيه الكوفة... وكان من أئمة العلم... وهو ثقة بلا تردد، وقد تناكد الدُّولابي بذكره في الضعفاء له لمجرد قول ابن عون فيه: كان أعور. وإنما هذا نعت لبصره لا جرح له؛ وفي الكاشف: كان ثقة، مجتهداً، فقيهاً؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فقيه، جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس؛ وفي هدي الساري: متفق على الاحتجاج به، إنما عابوا عليه التدليس. =

....

=وذكره ابن شاهين في الثقات، وقد روى عنه منصور بن المُعْتَمِر، وشعبة، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال عاصم بن حمد ـ كما في الجعديات، وأظنه العُمري، ولا أعرف سنة وفاته ـ: دخلت على حبيب بن أبي ثابت في بيته، فقلت: يا أبا يحيى، في أي شيء ينبذ لك؟ قال: في جَرَّة بيضاء؛ وقال سبط ابن العجمي ـ كما في التبيين لأسماء المدلسين ـ: وروى أبو بكر بن عياش عن الأعمش قال: قال لي حبيب بن أبي ثابت: لو أن رجلاً حدثني عنك، ما باليت أن أرويه عنك؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: حدثني ابن خَلَّاد ـ (يعني أبا بكر محمداً) ـ، قال: سمعت يحيى ـ (يعني ابن سعيد القطان) ـ يقول: حبيب بن أبي ثابت عن عطاء ـ (يعني ابن أبي رباح) ـ ليس محفوظاً. سمعته يقول: إن كانت محفوظة لقد نزل عنها ـ يعني عطاء نزل عنها ـ؛ وقال مُغُلْطاي: وذكر إسماعيل بن إسحاق القاضي: حدثنا مُسَدَّد، حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة، عن عائشة أن النبي ﷺ قَبّل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة، ولم يتوضأ. قال إسماعيل: الأحاديث المرفوعة في هذا الباب منكرة، وقد سمعت جماعة من أهل العلم بالحديث نحو علي بن نصر ـ (يعني الجَهْضَمي الحفيد) ـ، وعيسى بن شَاذان، وغيرهما ذكروا حديث حبيب فعجبوا منه وأنكروه، قالوا: وهو مما يعتد به على حبيب، ومن يُحسن فيه أمره يقول: أراد أنه ﷺ كان يقبلها وهو صائم، فغلط بهذا؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: مالك بن مِغْول، وعَوْن بن عبد الله، ومُحارِب بن دِثار، وحبيب بن أبي ثابت، ومسلم النَّحّات ـ (يعني ابن صاعد) ـ كانوا يقولون: إنا مؤمنون. حكى الحِمَّاني عنهم هذا، والحِمَّاني مرجئ ـ يعني عبد الحميد ـ؛ وقال العقيلي: وله عن عطاء ـ (يعني ابن أبي رباح) ـ غير حديث لا يتابع عليه؛ وقال مُغُلْطاي: وذكر أبو جعفر النَّحّاس ـ (يعني إمام العربية أحمد بن محمد المصري) ـ في كتابه الناسخ والمنسوخ: حبيب بن أبي ثابت على محله لا تقوم بحديثه حجة، لمذهبه، وكان مذهبه أنه قال: إذا حدثني رجل عنك بحديث، ثم حَدَّثْتُ به عنك كنت صادقاً؛ وقال ابن حجر في فتح الباري: فإن فيه مقالاً.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٢٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٩٧، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٥٩، ٢/ ٢١٤، معرفة الثقات ١/ ٢٨١ ـ ٢٨٢، سؤالات الآجري لأبي داود ١٧٧ ـ ١٧٨، المعرفة والتاريخ ٣/ ٨٥، الجعديات ١/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧، الضعفاء الكبير=

....

= ١/ ٢٦٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٠٧ ـ ١٠٨، الثقات ٤/ ١٣٧ ـ ١٣٨، مشاهير علماء الأمصار ١٠٩، الكامل ٢/ ٨١٤،٨١٥، تاريخ أسماء الثقات ٩٨، الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار ١/ ٣٢٤، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٤٠، التعديل والتجريح ٢/ ٥١٥، ميزان الاعتدال نسخة الأحمدية ١/ ١٩٦أ، الكاشف ١/ ٢٠١، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١٥ب، ١١٦ب، والتبيين لأسماء المدلسين ٧٢، تقريب التهذيب ١٥٠، هدي الساري ٣٩٥، فتح الباري ٢/ ١٨٤.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: أن المزي قال في تهذيب الكمال ٥/ ٣٦٢: «وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم، عن يحيى بن معين: ثقة حجة. قيل ليحيى: حبيب ثَبْت؟ قال: نعم، إنما روى حديثين ـ قال: أظن يحيى يريد: منكرين ـ: حديث: تصلي المستحاضة وإن قطر الدم على الحصير، وحديث القُبْلة للصائم ـ (كذا) ـ. وأظنه خَلَطَ بين روايتين، فكلمة: «ثقة حجة» من رواية ابن أبي مريم، والباقي من رواية الدوري، ولم أجد أحداً عزاه لابن أبي مريم قبل المزي. وثانيها: أن ابن عَوْن لم يجرح حبيب بن أبي ثابت، ولم يُلَيِّنه، وإنما قال ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٨٠ـ: «حدثنا إسماعيل السُّدِّي ـ (يعني ابن عبد الرحمٰن) ـ وحبيب بن أبي ثابت، وكانا جميعاً أعورين». فظن بعضهم أنه بهذا يغمزه، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٩١: «وقد تناكد الدُّولابي بذكره في الضعفاء له لمجرد قول ابن معين فيه: كان أعور. وإنما هذا نَعْت لبصره، لا جرح له». بيد أن الذهبي وقع فيما تَعَقَّبَ غيره به، فقال في ميزان الاعتدال ١/ ٤٥١: «قال البخاري: سمع ابن عمر، وابن عباس، تَكَلَّم فيه ابن عَوْن». زاعماً أن البخاري عزا إلى ابن عون تليينه لحبيب، وإنما قال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣١٣ ـ ٣١٤ـ: «سمع ابن عباس، وابن عمر... قال أحمد ـ (يعني ابن أبي الطَّيِّب سُليمان) ـ: قال ابن عَوْن: حدثنا إسماعيل السُّدِّي، وحبيب بن أبي ثابت جميعاً أعورين». وهذا القول ليس فيه دَلالة على تليين ابن عَوْن لحبيب، ولا على نسبة البخاري ذلك إلى عبد الله. وقد وقع مُغُلْطاي فيما وقع فيه الذهبي فقال في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١٦أ: «قال أبو جعفر ـ (يعني العقيلي) ـ: وغمزه ابن عَوْن» مع أن العُقيلي لم يذكر فيه عن ابن عَوْن إلا ما ذكره البخاري. وثالثهما: أن مُغُلْطاي خَلَط بين كلام القطان والعقيلي، فقال في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١٦أ: «وفي كتاب العُقَيْلي عن يحيى بن سعيد القطان: له عن عطاء غير حديث لا =

....

=يتابع عليه، وليست محفوظة». وقد تقدم قولا القطان والعقيلي ضمن أقوال المُلَيِّنين. وآخرها: أنه حَدَث تصحيف في كلام أبي يحيى القَتَّات في مطبوعتي العلل ومعرفة الرجال، والثقات، ففي العلل ومعرفة الرجال ٢/٣٦١: «قدمت مع حبيب بن أبي ثابت الطائف فكأنما قضاه عليهم نَبيّ». وفي الثقات ٤/١٣٧ ـ ١٣٨ عن أبي بكر بن عَيّاش قال: «قدم حبيب بن أبي ثابت على أهل الطائف فكأنما قرأ عليهم بشيء».

ثم أقول: على حبيب بن أبي ثابت عِدة مغامِز هي: المَذْهب، والنَّبيذ، والتدليس، والنكارة في بعض حديثه. فأما المَذْهب فقد أشار أبو داود إلى إرجائه، ولم يتابعه على ذلك أحد ـ لكن أبا داود بيّن أن الذي رمى حبيباً بذاك الرأي هو الحِمّاني المرجئ؛ ومن عادة أهل المذاهب أن ينصروا مذاهبهم بنسبة جِلّة الأئمة إليها ـ، ولو صحَّ ذلك عن حَبيب لما كان مؤثراً على ثقته، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/٩٩: الإرجاء مذهب لعِدة من جِلّة العلماء، لا ينبغي التحامل على قائله»، وقال أيضاً في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ٩: «فما لمجرد الإرجاء يُضعَّف حديث الثقة ويُهْدر». وينظر ترجمة إبراهيم بن يوسف الماكِياني. وأما النَّبيذ فلم يطعن فيه أحد لأجله، لكنه كان يشربه كما هو ظاهر من قول عاصم بن محمد، ولا ضَيْر في ذلك، لأنه كان يشربه معتقداً حِلّه، وهذا هو مذهب الكوفيين. ينظر ترجمة إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عُلَيّة. وأما التدليس فإن حبيباً كان يتعاطاه، قال ابن خُزيمة ـ كما في تهذيب التهذيب ٢/ ١٧٩ـ: «كان مدلِّساً»، وتبعه على مثله ابن حبان في الثقات ٤/ ١٣٧، وقال في المشاهير ١٠٩: «وكان من خيار الكوفيين ومتقنيهم على تدليس فيه»، وقال ابن حجر في التقريب ١٥٠: «ثقة، فقيه، جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس»، وفي هدي الساري ٣٩٥: «متفق على الاحتجاج به، إنما عابوا عليه التدليس»، وفي تعريف أهل التقديس ٢٧: «يكثر التدليس، وصفه بذلك ابن خُزيمة، والدارقطني، وغيرهما». بل حكى حبيب عن نفسه ذلك كما تقدم، وهذا كله ينقض قول الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الجامع الصحيح ١/ ١٣٥: «... ويؤيده أن حبيب بن أبي ثابت لم يعرف بالتدليس».

والتدليس لا ينزل الثقة عن درجته العالية، لكن المكثر منه لا يحتج بحديثه إلا إذا صرح بالسماع، وحبيب عده ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، وقد قال عن هذه الطبقة في فاتحة رسالته ٧: «الثالثة: من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من=

....

= قبلهم». وقد بالغ أبو جعفر النَّحّاس حيث قال: «حبيب بن أبي ثابت على محله لا تقوم بحديثه حجة» لأجل تدليسه، والصواب التفصيل.

وأما النكارة في بعض حديثه، فإليك بيانها: قال أبو داود في سننه ١/٤٦: «قال يحيى بن سعيد القطان لرجل: احك عني أن هٰذين ـ يعني حديث الأعمش هذا عن حبيب ـ (يعني في عدم الوضوء من القُبْلة) ـ، وحديثه بهذا الإسناد في المستحاضة أنها تتوضأ لكل صلاة. قال يحيى: احك عني أنهما ـ شبه لا شيء. ورُوي عن الثوري قال: ما حدثنا حبيب إلا عن عُرْوة المُزَني ـ يعني لم يحدثهم عن عُروة بن الزبير بشيء ـ. وقد روى حمزة الزَّيَّات ـ (يعني ابن حبيب القارئ) ـ عن حبيب، عن عُروة بن الزبير، عن عائشة حديثاً صحيحاً». وقال الدوري ـ كما تقدم ـ: «قيل ليحيى ـ (يعني ابن معين) ـ: حبيب ثَبْت؟ قال: نعم، إنما روى حديثين ـ أظن يحيى يريد منكرين ـ: حديث تصلي الحائض وإن قَطَر الدم على الحَصِير، وحديث القُبْلة». وقال ابن معين أيضاً في رواية عبد الخالق بن منصور ـ كما في السنن للدارقطني ١/ ٢١٣ـ: «حَدَّث حبيب بن أبي ثابت عن عروة حديثين، وليس هما بشيء». وقد سبق أيضاً قول إسماعيل بن إسحاق القاضي عن بعض أهل العلم في حديث القُبْلة.

فأما حديث القُبْلة فقد أخرجه أبو داود في سننه ـ كتاب الطهارة، باب الوضوء من القُبْلة ١/٤٦ ـ، والترمذي في جامعه ـ في أبواب الطهارة، باب ما جاء في ترك الوضوء من القُبْلة ١/١٣٣ ـ، وابن ماجه في سننه ـ في كتاب الطهارة، باب الوضوء من القُبْلة ١/١٦٨ ـ، عن مشايخهم، قالوا: حدثنا وكيع، حدثنا الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عُروة ـ كذا مهملاً في كتابي أبي داود، والترمذي، وفي كتاب ابن ماجه: عروة بن الزبير ـ، عن عائشة ـ واللفظ لأبي داود ـ: «أن النبي ﷺ قَبَّل امرأة من نسائه، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ. قال عُروة: فقلت لها: مَنْ هي إلا أنت؟ فضحكت».

فقد أُعل هذا الحديث بعدم سماع حبيب من عُروة بن الزبير، قال عبد الرحمٰن بن بِشْر بن الحكم النيسابوري ـ كما في السنن للدارقطني ١/ ١٣٩ـ: «سمعت يحيى بن سعيد ـ (يعني القطان) ـ يقول ـ وذُكر له حديث الأعمش عن حبيب عن عروة فقال ـ: أما إن سفيان الثوري كان أعلم الناس بهذا، زعم أن حبيباً لم يسمع من عروة ـ (يعني ابن الزبير) ـ شيئاً». وقال ابن أبي حاتم في المراسيل ٢٨: «ذكره أبي عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين قال: لم يسمع حبيب بن أبي ثابت من عروة. وكذا قال أحمد ـ (يعني ابن حنبل) ـ: لم يسمع من عروة». وقال الترمذي في جامعه ١/١٣٥ =

....

=عقب الحديث المذكور: «وسمعت محمد بن إسماعيل - (يعني البخاري) - يُضَعِّف هذا الحديث، وقال: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة». وقال أبو حاتم - كما في الجرح والتعديل ٢/١/ ١٠٧-: «وَرَوى عن عُرْوة حديث المستحاضة، وحديث القُبْلة للصائم - (كذا) -، ولم يسمع ذلك من عروة».

لكن أبا داود السِّجستاني دفع هذه الدعوى، فقال - كما أسلفت -: «وقد روى حمزة الزَّيّات عن حبيب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة حديثاً صحيحاً». وهذا الحديث أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات من جامعه ٥/٥١٨ وقال عقبه: «هذا حديث حسن غريب - (كذا في المطبوع، وفي نصب الراية ١/ ٧٢ عن الترمذي: غريب. دون كلمة: حسن) -، سمعت محمداً - (يعني البخاري) - يقول: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئاً. والله أعلم». كما مال إلى تصحيح حديث حبيب في القُبْلة من غير وضوء ابن عبد البر مرجحاً أن حبيباً سمع من عروة بن الزبير فقال في الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار ١/ ٣٢٣ - ٣٢٤: «وهذا الحديث عندهم معلول، فمنهم من قال: لم يسمع حبيب من عروة، ومنهم من قال: ليس هو عروة بن الزبير، وضعفوا هذا الحديث ودفعوه، وصححه الكوفيون وثَبَّتوه، لرواية الثقات أئمة الحديث له، وحبيب بن أبي ثابت لا يُنكر لقاؤه عروة، لروايته عمن هو أكبر من عروة وأجل وأقدم موتاً، وهو إمام من أئمة العلماء الجِلّة». وتبع ابنَ عبد البر في ذلك الزيلعي في نصب الراية ١/ ٧٢ فقال مبيناً رجحان دفع أبي داود لكلام الثوري: «ويقدم هذا لأنه مُثْبِت، والثوري نافٍ». لكن يؤخذ على ما ذكره أبو داود عدم تصريح حبيب بالسماع من عروة بن الزبير ذلك الحديث الذي أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات من جامعه، وحبيب معروف بالتدليس.

وقد أعَلَّ بعضهم حديث القُبْلة من غير وضوء بأن عروة في سنده هو المزني المجهول، لا ابن الزبير. قال أبو داود - كما سبق -: «ورُوي عن الثوري قال: ما حدثنا حبيب إلا عن عُروة المُزني». فهذا يخالفه التصريح في بعض الروايات بأنه ابن الزبير، بل إن أبا داود، لم يسند ذلك القول عن الثوري، وذكره بصيغة التمريض. قال الزيلعي في نصب الراية ١/٧٢: «فهذا لم يسنده أبو داود، بل قال عقيبه: وقد روى حمزة، عن حبيب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة حديثاً صحيحاً. فهذا يدل على أن أبا داود لم يرض بما قاله الثوري». أضف إلى هذا ما ذكره ابن حجر في الدراية ١/ ٤٤ فقال: «وأيضاً فالسؤال الذي في رواية أبي داود ظاهر في أنه ابن الزبير، لأن المزني لا يجسر أن يقول ذلك الكلام لعائشة». =

....

= واحتج أيضاً الذين قالوا: إن عروة هو المزني. بما أخرجه أبو داود في سننه ١/ ٤٦ عقب حديث حبيب، قال: «حدثنا إبراهيم بن مَخْلد الطَّالَقاني، حدثنا عبد الرحمٰن ـ يعني ابن مَغْراء ـ، حدثنا الأعمش، أخبرنا أصحاب لنا عن عروة المزني، عن عائشة بهذا الحديث». وليس هذا بحجة لأن عبد الرحمٰن بن مَغْراء في حديثه عن الأعمش نكارة ـ ينظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٦/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥ ـ، فضلاً عن الإبهام في الإسناد.

فتبين مما سبق أن عُروة الذي روى عنه حبيب هو ابن الزبير في الراجح، وقد اختُلف في سماع حبيب منه، وهذا السماع غير مستبعد كما بينت، لكن يحمل على حبيب في ذاك الحديث عنعنته لأنه مدلس، غير أن هذا يُجبر بمتابعة هشام بن عروة له عن أبيه، عن عائشة كما في سنن الدارقطني ١/ ١٣٦. وقد تكلم الدارقطني على هذه المتابعة مُوَهِّماً أحد رواتها، من غير دليل كما ذكر الشيخ أحمد شاكر في تعليقاته على الجامع الصحيح ١/ ١٣٦، وذكر أيضاً لهذا الحديث متابعات عدة، وشواهد تؤكد صحته، وقد قال الشيخ المذكور رحمه الله في أوائل كلامه على هذا الحديث ١/ ١٣٤: «وهذا الحديث صحيح لا علة له، وقد علله بعضهم بما لا يطعن في صحته».

فحديث حبيب إذاً لا نكارة فيه، وقد تشدد الذين خالفوا ذلك. والله أعلم.

وأما حديث: تصلي الحائض وإن قطر الدم على الحصير، فقد أخرجه ابن ماجه في سننه ـ في كتاب الطهارة، باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم ١/ ٢٠٤ ـ قال: «حدثنا علي بن محمد ـ (أظنه الطَّنافِسي) ـ، وأبو بكر بن أبي شيبة، قالا: حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة بن الزبير، عن عائشة قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حُبَيْش إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول ﷺ الله، إني امرأة أُسْتحاض فلا أَطْهر، أفأدع الصلاة؟ قال: لا، إنما ذلك عِرْق، وليس بالحَيْضة، اجتنبي الصلاة أيام مَحِيضِك، ثم اغتسلي وتوضئي لكل صلاة، وإن قطر الدم على الحصير». وقد أَعَلَّه بعضهم بعدم سماع حبيب من عروة، وهذا متعقب كما تقدم، فإن قيل: رواه حبيب بصيغة العنعنة، وهو مدلِّس. أجيب بأن هشام بن عروة تابعه عن أبيه، عن عائشة ـ كما في صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب غسل الدم ١/ ٣٣١ ـ ٣٣٢ ـ، لكن لفظه بعد كلمة: عِرْق: «وليس بحيض، فإذا أقبلت حَيْضَتُك فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم، ثم صلي. قال ـ (يعني هشاماً) ـ: وقال أبي: ثم توضئي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت». وقوله: ثم توضئي. هو من الحديث لا من كلام عروة كما رجحه ابن حجر في فتح الباري ١/ ٣٣٢. =

٢٨٠ ـ مد ت: حبيب بن الزُّبير بن مُشْكان الهِلالي مولاهم، وقيل: الحَنَفي، الأَصْبهاني[١]، ثم المدني، ثم البصري، ثم نزل

=والاختلاف بين رواية البخاري وابن ماجه لفظية، لكن البخاري لم يذكر عبارة: «وإن قطر الدم على الحصير»، بيد أن معناها ثابت في حديث آخر، أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب الحيض، باب الاعتكاف للمستحاضة ١/ ٤١١ ـ عن عكرمة، عن عائشة: «أن النبي ﷺ اعتكف معه بعض نسائه وهي مُستحاضة ترى الدم، فربما وضعت الطَّسْت تحتها من الدم».

وقد أعل بعضهم حديث حبيب بِعلة أخرى، وهي اختلاف الثقات عن الأعمش بين رفعه ووقفه، وهذه العِلة ليست من حبيب. وينظر سنن أبي داود ١/ ٨٠ ـ ٨١، وسنن الدارقطني ١/ ٢١١ ـ ٢١٤، ونصب الراية ١/ ١٩٩ ـ ٢٠١.

هذا، وقد أورد ابن عدي في ترجمة حبيب من كامله عدة أحاديث، أخرج منها مسلم حديثين في صحيحه من طريق حبيب عن شيوخه بالعنعنة، كما أخرج منها حديثاً آخر في المقدمة، وقال الترمذي في حديثين منها أيضاً: «حسن صحيح». لكن أحدهما عند الترمذي من غير طريق حبيب، بَيْد أنه بسنده. ويبدو أن ابن عدي لم يورد له تلك الأحاديث على سبيل الإنكار، ويؤكد هذا قوله في آخر الترجمة: «هو أشهر وأكثر حديثاً من أن أحتاج أن أذكر من حديثه شيئاً... وهو بشهرته مستغن عن أن أذكر من أخباره أكثر من هذا... وهو ثقة حجة كما قاله ابن معين، ولعل ليس في الكوفيين كبير أحد مثله لشهرته، وصحة حديثه، وهو في أئمتهم يجمع حديثه».

فتبين أن حبيب بن أبي ثابت من المكثرين، قال علي بن المديني ـ كما في تهذيب الكمال ٥/ ٣٦١ـ: «له نحو مئتي حديث»، وهو صحيح الحديث فيما صرح فيه بالسماع، بل كثير من حديثه المروي بصيغة العنعنة كذلك.

وقد ذهب عامة النُّقاد إلى توثيقه، والثناء عليه، بل إن ابن معين مع إنكاره بعض حديثه، قال فيه: «ثقة حجة».

وخلاصة القول: إن حبيباً ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) أصل حبيب الأول من أَصْبهان، قال أبو نعيم في ذِكر أخبار أصبهان ١/ ٢٩٤: «ذكر بعض أولاد حبيب أن مُشْكان كان من أهل أصبهان، ولما أن وقع السَّبي، أَخَذت أم مُشْكان ابنها، وكان في أذنيه قُرْطان، فأدخلته دار حائِك لكي لا يُعرف، فيقال ابن مَلِك، فَسُبي من دار ذلك الحائِك، فقيل بعد ذلك إنه ولده». ثم=

أصْبهان[(١)(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)(*)].

=كان حبيب ـ فيما يبدو ـ بالمدينة، ثم بالبصرة، قال أبو داود ـ كما في سؤالات الآجري ٣٥٧ـ: «أصله مدني، كان بالبصرة». ثم انتقل فيما بعد إلى أصبهان.

(١) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٥/ ٣٧٢: «وقد أدرجه الذهبي في الطبقة الثالثة عشرة من تاريخ الإسلام، وهي التي توفي أصحابها بين ١٢١ ـ ١٣٠».

(٢) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٥٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣١٧، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٥٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٠٠ ـ ١٠١، الثقات ٦/ ١٨١، طبقات المحدثين بأصبهان ١/ ٣٧٢ ـ ٣٧٧، تاريخ أسماء الثقات ٩٨، ذِكر أخبار أصبهان ١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥، تهذيب الكمال ٥/ ٣٧٠ ـ ٣٧٣، ميزان الاعتدال ١/ ٤٥٤ ـ ٤٥٥، الكاشف ١/ ٢٠٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١٧ب ـ ١١٨أ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٨٣، تقريب التهذيب ١٥٠، خلاصة التذهيب ٧١.

(٣) تهذيب الكمال ٥/ ٣٧١، ميزان الاعتدال ١/ ٤٥٥، تهذيب التهذيب ٢/ ١٨٣. لكن لفظ الذهبي: «وقد وثقه النسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ما أعلم إلا خيراً؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ثقة؛ وقال أبو حاتم في رواية ابنه: صدوق، صالح الحديث؛ وقال أبو الشيخ: حدثنا عبد الله بن محمد بن يعقوب قال: سمعت أبا حاتم يقول: حبيب بن الزبير أصبهاني، كتب عنه شعبة بأصبهان... ولا أعلم أحداً حدث عنه غير شعبة... قلت: كيف حديثه؟ قال: مستقيم؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُجَرِّحون: قال علي بن المديني: هو رجل مجهول.

العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٥٧، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٥٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٠١، الثقات ٦/ ١٨١، طبقات المحدثين بأصبهان ١/ ٣٧٢، تاريخ أسماء الثقات ٩٨، تهذيب التهذيب ٢/ ١٨٣، تقريب التهذيب ١٥٠.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: أن ابن شاهين نقل في تاريخ أسماء الثقات ٩٨ عن أحمد بن حنبل قوله فيه: «ما أعلم به بأساً». وهذا وهم ناتج عن سبق ذهن ـ فيما أظن ـ، والصواب: «ما أعلم إلا خيراً». وآخرهما: أن مُغُلْطاي قال في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١٨أ مُشَغِّباً على الذهبي من غير ذكر اسمه: «وذكره بعض=

٢٨١ ـ ٤: حبيب بن زيد بن خَلَّاد الأَنصاري، المدني، وقد ينسب إلى جده[(١)][(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)][(*)].

=المتأخرين في جملة الضعفاء والمتروكين تَخُّرصاً من غير يقين». مع أن الذهبي ذَبَّ عن حبيب لما ذكره في ميزان الاعتدال ١/ ٤٥٤ ـ ٤٥٥ فقال: «وعنه شعبة، وعُمر بن فَرُّوخ. قال أبو حاتم: صدوق، صالح الحديث، لا أعلم من روى عنه غير شعبة، كذا قال، وقد وثقه النسائي، وصَحَّح له الترمذي».

ثم أقول: اتفق النقاد على تعديل حبيب بن الزبير، سوى ابن المديني حيث جَهَّله، لأنه ـ فيما يبدو ـ لا يعلم راو عنه غير شعبة، مع أنه قد روى عنه غيره في الواقع، فيبطل بذلك قول ابن المديني، وكذلك قول أبي حاتم: «ولا أعلم أحداً حدث عنه غير شعبة»، بَيْد أن أبا حاتم لم يجهله، بل أثنى عليه.

فتبين أن الصواب في حبيب بن الزبير التعديل، والمُعَدِّلون متفقون على توثيقه المطلق، سوى أبي حاتم المتعنت حيث قال: «صدوق، صالح الحديث».

وقول أحمد بن حنبل: «ما أعلم إلا خيراً». يريد به التوثيق المطلق كما تقدم في ترجمة الأسود بن هِلال المحاربي.

وخلاصة القول: إن حبيب بن الزُّبير بن مُشْكان ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٥/ ٣٧٤: «وذكره الذهبي في وفيات الطبقة الثالثة عشرة من تاريخ الإسلام ١٢١ ـ ١٣٠».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٥، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣١٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٠١، الثقات ٦/ ١٨١، تهذيب الكمال ٥/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤، الكاشف ١/ ٢٠٢، المُجَرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١٨أ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٨٣، تقريب التهذيب ١٥٠، خلاصة التذهيب ٧١.

(٣) تهذيب الكمال ٥/ ٣٧٤، تهذيب التهذيب ٢/ ١٨٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدارمي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة؛ وفي المُجَرِّد: وُثِّق؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة. =

٢٨٢ ـ حَبيب بن شِهاب بن مُدْلِج العَنْبري، البصري[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

= تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٠١، الثقات ٦/ ١٨١، الكاشف ١/ ٢٠٢، المجرّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٣، تقريب التهذيب ١٥٠.

فقد اتفق النقاد على أن حبيب بن زيد الأنْصاري ثقة مطلقاً، سوى أبي حاتم المتعنت حيث قال: «صالح».

بَيْد أنه يستعمل هذه العبارة كثيراً فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: «ثقة». كما سبق في ترجمة الأَزْرق بن قيس الحارثي.

وخلاصة القول: إن حبيب بن زيد الأنْصاري ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٣، ٥٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٢٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٠٣، الثقات ٦/ ١٨٠، تاريخ أسماء الثقات ٩٨، ٩٩، الإكمال للحسيني ٢١، تعجيل المنفعة ٨٤، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٣٤أ.

(٢) تعجيل المنفعة ٨٤، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٣٤أ. لكن عبارة ابن حجر: «ونقل ابن خَلْفون عن التميز للنسائي أنه وثقه».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الكوسج: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ليس به بأس. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة، والقطان، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٠٣، الثقات ٦/ ١٨٠، تاريخ أسماء الثقات ٩٨، ٩٩.

فقد اتفق النقاد على الاحتجاج بحبيب بن شهاب، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فابن معين وثقه مطلقاً، وأحمد بن حنبل جعله في مرتبة تالية دون أن يبين السبب، والتعديل المطلق مقدم على المقيد غير المفسر، قياساً على تقديم التعديل على الجرح المبهم.

وخلاصة القول: إن حبيب بن شهاب ثقة ـ ولعل هذا هو لفظ النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

٢٨٣ ـ ع: حَبيب بن الشَّهِيد أبو محمد، وأبو شَهيد[١] الأَزْدي مولاهم[٢]، البَصْري[٣]، الحافظ. مات بالبصرة في أوسط أيام التشريق، ويقال: لليلتين أو لثلاث مضين من ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومئة، وقيل: سنة ست وأربعين، وله ست وستون سنة[٤].

قال النسائي: ثقة[٥](*).

---

(١) يقال: إنه ترك هذه الكنية بَعْدَ أن كان يُكنى بها. التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٢٠. وينظر الكنى والأسماء ٢/ ٩٥.

(٢) هذا هو المشهور في نسبته، وصححه ابن قانع كما في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١٨ب، وقيل في نسبته غير ذلك، ينظر الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧١، والطبقات ٢٢٠.

(٣) خلط بعض الأئمة ـ وعلى رأسهم البخاري ـ بين أبي محمد حبيب بن الشهيد، وأبي مَرْزُوق حبيب بن الشهيد. وهما اثنان، أولهما بصري، والآخر مصري. وقد نبه إلى هذا الخطيب في الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/ ٨٥، وغيرُهُ.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠١، الطبقات ٢٢٠، تاريخ خليفة ٤٢٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٣، ٢٤٨، ٣٨٢، ٤٢١، ٢/ ٥٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٢٠، التاريخ الصغير ٢/ ٨٤، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٣٠، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٧٩، المعرفة والتاريخ ٢/ ٥٩ ـ ٦٠، الكنى والأسماء ٢/ ٩٥، الجعديات ١/ ٦٤٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٠٢ ـ ١٠٣، الثقات ٦/ ١٨٢، مشاهير علماء الأمصار ١٥٢، سؤالات السهمي للدارقطني وغيره ٢٠٣، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٤٢٦، تاريخ أسماء الثقات ٩٨، الهداية والإرشاد ١/ ١٩٢ ـ ١٩٣، رجال صحيح مسلم ١/ ١٥٠ ـ ١٥١، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/ ٨٥، ٢/ ٤٠ ـ ٤١، التعديل والتجريح ٢/ ٥١٦ ـ ٥١٧، الإكمال ٥/ ٨٩، تهذيب الكمال ٥/ ٣٧٨ ـ ٣٨١، الكاشف ١/ ٢٠٣، سير أعلام النبلاء ٧/ ٥٦ ـ ٥٧، تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٤ ـ ١٦٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١٨أ ـ ١١٨ب، تهذيب التهذيب ٢/ ١٨٥ ـ ١٨٦، تقريب التهذيب ١٥١، خلاصة التذهيب ٧١.

(٥) التعديل والتجريح ٢/ ٥١٦، تهذيب الكمال ٥/ ٣٨٠، تهذيب التهذيب ٢/ ١٨٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال إبراهيم بن حَبيب بن الشَّهيد ـ كما في تاريخ أسماء الثقات ـ: لقيت شعبة في=

٢٨٤ ـ بخ م ٤: حبيب بن عُبَيْد أبو حفص الرَّحَبي[1]، الشَّامي،

=الطريق، فقال: ما كان أبوك بأقلهم حديثاً، ولكنه كان شديد الاتقاء؛ وقال أبو أسامة حماد بن أسامة: كان من رُفعاء الناس، وإنما روى مئة حديث؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة إن شاء الله؛ وقال الدارمي: قلت ـ (يعني لابن معين) ـ: فَحُميد ـ (يعني الطويل) ـ أحبُّ إليك أو حبيب بن الشَّهيد؟ فقال: كلاهما؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية الكَوْسج، وابنُ المديني ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ثقة؛ وقال الفسوي: حدثني محمد بن عبد الرحمٰن ـ (أظنه العَنْبري) ـ قال: سألت علياً ـ (يعني ابن المديني) ـ: من أثبت الناس في محمد بن سيرين؟ فقال: أيوب، ثم ابن عَوْن، ثم سَلَمة بن عَلْقمة، ثم حَبيب بن الشَّهيد، ثم يحيى بن عَتيق، ثم هشام بن حَسَّان؛ وقال أحمد بن حنبل في موضع من رواية عبد الله: ثقة؛ وفي موضع آخر: من الثقات، مأمون؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل في موضع: سئل أبي ـ وأنا أسمع ـ عن قُرَّة ـ (يعني ابن خالد) ـ، وأبي خَلْدة ـ (يعني خالد بن دينار) ـ؟ فقال: قُرَّة فوقه. قيل لأبي: قُرَّة مع من هو؟ قال: هو دون حبيب بن الشهيد؛ وفي موضع آخر: سمعته يقول: حبيب بن الشهيد أثبت من حُميد الطويل، حبيب ثَبْت ثقة. قلت له: أثبت من حُميد؟! قال: نعم؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية محمد بن علي بن عبد الله الوَرَّاق: كان ثبتاً ثقة، وهو عندي يقوم مقام يونس ـ (يعني ابن عُبيد البصري) ـ، وابن عَوْن، وكان قليل الحديث؛ وقال الآجري: وسئل أبو داود: أيما أحبُّ إليك: هشام بن حَسَّان، أو حَبيب بن الشَّهيد؟ فقال: حَبيب بن الشَّهيد؛ وقال أبو حاتم، والدارقطني في رواية السَّهمي: ثقة؛ وقال الذهبي: الإمام، الحجة... وكان من كبار العلماء، له نحو من مئة حديث؛ وقال ابن حجر: ثقة ثَبْت. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات، وقد روى عنه شعبة، والقطان، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠١، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٣، ٢٤٨، ٣٨٢، ٢/ ٥٧، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٧٩، المعرفة والتاريخ ٢/ ٥٩ ـ ٦٠، الجعديات ١/ ٦٤٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٠٣، الثقات ٦/ ١٨٢، سؤالات السهمي للدارقطني وغيره ٢٠٣، تاريخ أسماء الثقات ٩٨، تهذيب الكمال ٥/ ٣٨٠، سير أعلام النبلاء ٧/ ٥٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١٨ب، تقريب التهذيب ١٥١.

فقد أجمع العلماء على أن حَبيب بن الشَّهيد ثقة مطلقاً، بل فوق الثقة، فهو عندهم صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) زعم مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١٨ب أن ابن حبان نسبه في الثقات بُرْجُمياً، وهو وهم من علاء الدين.

الحِمصي[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

٢٨٥ ـ خ م خد ت س ق: حَبيب بن أبي عَمْرَة أبو عبد الله الحِمَّاني مولاهم[٣]، الكوفي، القَصَّاب[٤]. مات بالكوفة سنة اثنتين

---

(١) ترجمته في: الطبقات ٣١١، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٢٤، ٢/ ٢٥٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٢١ ـ ٣٢٢، معرفة الثقات ١/ ٢٨٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠، ٣٤٨، ٣/ ١٧٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٠٥، المراسيل لابن أبي حاتم ٢٩، الثقات ٤/ ١٣٨، مشاهير علماء الأمصار ١١٣، رجال صحيح مسلم ١/ ١٥١ ـ ١٥٢، الأنساب ٦/ ٩٥، تهذيب الكمال ٥/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦، الكاشف ١/ ٢٠٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١٨ب ـ ١١٩أ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٨٧ ـ ١٨٨، تقريب التهذيب ١٥١، خلاصة التذهيب ٧١.

(٢) تهذيب الكمال ٥/ ٣٨٦، تهذيب التهذيب ٢/ ١٨٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال العجلي: ثقة؛ وقال الحَرْبي: معروف؛ وقال ابن حبان في المشاهير: وكان فاضلاً؛ وقال أبو المُظَفَّر منصور بن محمد السَّمْعاني، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه حَرِيز بن عثمان، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

معرفة الثقات ١/ ٢٨٣، الثقات ٤/ ١٣٨، مشاهير علماء الأمصار ١١٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١٨ب، تقريب التهذيب ١٥١.

فقد أجمع الأئمة على أن حَبيب بن عُبَيْد ثقة مطلقاً. وقول الحَرْبي: «معروف» لا ينافي ذلك، لأنه لا يفيد توثيقاً ولا تلييناً، والمعروف قد يكون ثقة، وقد يكون غير ثقة.

وخلاصة القول: إن حَبيب بن عُبَيْد ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) نسبه الجمهور إلى بني حِمّان. وقد نسبه البعض إلى أَزْد وأَسْد وهما واحد.

(٤) ذكرت عامة المصادر أن حَبيباً كان قَصَّاباً، لكن في تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٩٩: «وكان حَبيب قَصَّاراً»، وفي المعرفة والتاريخ ٣/ ١١٢: «وكان خَزَّازاً»، وكلاهما مصحف ـ فيما أظن ـ، فالأول عن قَصَّاب، والآخر عن جَزَّار. وبذلك يتحد=

وأربعين ومئة[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

=المعنى، ويزول الاختلاف. لكن زعم بعضهم أنه كان قَصَّاباً يبيع القَصَب، وهذا مرجوح لأن تلميذه جرير بن عبد الحميد قال ـ كما في الجرح والتعديل ٢/١/ ١٠٦ـ: «وكان من اللحامين». وقوله أولى بالقبول من زعم المتأخرين.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٩٨ ـ ٩٩، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٧٨، الطبقات ١٦٦، تاريخ خليفة ٤٢٠، العلل ومعرفة الرجال ١/٢٠٧، التاريخ الكبير ٢/١/٣٢٢، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٧٠، المعرفة والتاريخ ٣/١٠٦، ١١٢، الجرح والتعديل ٢/١/١٠٦، الثقات ٦/ ١٧٧، مشاهير علماء الأمصار ١٦٤، المؤتلف والمختلف ٢/٧٣٦، تاريخ أسماء الثقات ٩٩، الهداية والإرشاد ١/ ١٩١ ـ ١٩٢، رجال صحيح مسلم ١/ ١٥٠، التعديل والتجريح ٢/٥١٦، تهذيب الكمال ٥/٣٨٦ ـ ٣٨٨، الكاشف ١/٢٠٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/١١٩أ، تهذيب التهذيب ٢/١٨٨، تقريب التهذيب ١٥١، خلاصة التذهيب ٧١.

(٢) تهذيب الكمال ٥/٣٨٨، تهذيب التهذيب ٢/١٨٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال جرير بن عبد الحميد، وابن سعد: وكان ثقة. زاد ابن سعد: قليل الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، وابن الجنيد، وابن أبي خَيْثمة: ثقة؛ وقال مُغُلْطاي: ولما ذكره ابن خَلْفون في جملة الثقات، قال: وثقه ابن نُمير؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: بخٍ ثقة؛ وقال الفسوي: لا بأس به؛ وقال أبو حاتم: صالح؛ وقال مُغُلْطاي: ولما ذكره ابن خَلْفون في جملة الثقات قال: وثقه ابن نُمير، وابن وَضَّاح؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٩٩، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٧٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٠٧، المعرفة والتاريخ ٣/١٠٦، ١١٢، الجرح والتعديل ٢/١/١٠٦، الثقات ٦/١٧٧، تاريخ أسماء الثقات ٩٩، الكاشف ١/ ٢٠٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/١١٩أ، تقريب التهذيب ١٥١.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن قول أحمد من رواية عبد الله ورد في غير كتاب العلل ومعرفة الرجال بصيغة فيها بعض الاختلاف، ففي كتاب الجرح والتعديل=

٢٨٦ ـ د مد: حَجَّاج بن حَسَّان القَيْسي[١]، البصري[٢][٣].

قال النسائي: ليس به بأس[٤][*].

= ٢/ ١/ ١٠٦، وتهذيب الكمال ٥/ ٣٨٧: «شيخ ثقة» بدل: «بخ ثقة». فلا أدري أيهما المُصَحَّف، وأحمد بن حنبل يستعمل كثيراً كلمة: «بخ» مع التوثيق ـ ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ٣٠ـ.

ثم أقول: ذهب جمهور النُّقاد إلى أن حَبيب بن أبي عَمْرَة ثقة مطلقاً، وعَدَّه البعض في درجة تالية دون بيان السبب، فقال الفسوي: «لا بأس به»، وقال أبو حاتم: «صالح». بَيْد أن هذه العبارة الأخيرة كثيراً ما يستعملها أبو حاتم فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة ـ كما سبق في ترجمة الأزرق بن قيس الحارثي ـ.

وخلاصة القول: إن حَبيب بن أبي عَمْرَة ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قيل في نسبته أيضاً: التَّيْمي، العائشي أو العَيْشي وهما واحد من تَيْم. وقيل أيضاً: الباهِلي. وقد رَدَّ أبو حاتم هاتين النسبتين فقال ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٥٧ـ: «القيسي، وليس هو بالتَّيمي ـ (كذا على الصواب) ـ، ولا الباهِلي». وزعم البخاري في التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٧٩ أن أحمد بن حنبل قال فيه: «العيشي» مع أن الذي في العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢٣: «القيسي». وقد كنى ابن خَلْفون ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٤أ ـ حَجَّاجاً بأبي محمد الحَنَفي فوهم، لأن أبا محمد هو شيخ حجاج.

(٢) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٧/ ٧٧: «بقي إلى نحو السِّتين ومئة».

(٣) ترجمته في: معرفة الرجال ١/ ٨٤، ٢/ ١٣٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢٣، ٣٧٧، والتاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٧٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٥٧، الثقات ٦/ ٢٠٤، تاريخ أسماء الثقات ١٠٤، تهذيب الكمال ٥/ ٤٣٤ ـ ٤٣٤، الكاشف ١/ ٢٠٦، سير أعلام النبلاء ٧/ ٧٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٤أ ـ ١٢٤ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٠٠، تقريب التهذيب ١٥٢، خلاصة التذهيب ٧٢.

(٤) تهذيب الكمال ٥/ ٤٣٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٠٠.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه ودراستها:**

قال ابن معين في رواية ابن مُحرز: ليس به بأس؛ وفي رواية الكَوْسج: صالح؛ =

٢٨٧ ـ ع: حَجَّاج بن أبي عثمان، واسم أبي عثمان فيما يقال: مَيْسرة، ويقال: سالم، أبو الصَّلْت، وقيل: أبو عثمان، الكِنْدي مولاهم، ويقال: مولى جُمَح القُرَشيين، البصري، الصَّوَّاف[١]. مات سنة ثلاث وأربعين ومئة، ويقال: سنة أربع وأربعين، وقيل: سنة خمس وثلاثين[٢].

=وقال أحمد بن حنبل في موضع من رواية عبد الله: ليس به بأس؛ وفي موضع آخر: ثقة؛ وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: لا بأس به؛ وفي الكاشف: صدوق؛ وقال ابن حجر: لا بأس به. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه القطان، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

معرفة الرجال ١/ ٨٤، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢٣، ٣٧٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٥٧، الثقات ٦/ ٢٠٤، تاريخ أسماء الثقات ١٠٤، الكاشف ١/ ٢٠٦، سير أعلام النبلاء ٧/ ٧٧، تقريب التهذيب ١٥٢.

فقد اتفق النقاد على تعديل حَجَّاج بن حَسَّان، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، والبعض الآخر جعله في مرتبة تالية، لكنهم لم يخرجوه عن طبقة المحتج بهم.

ولم يُورد له النقاد شيئاً من المناكير والأوهام، فلعل التوثيق المطلق فيه أَرْجح، وقول ابن معين في رواية ابن مُحْرز: «ليس به بأس» أرفع من قول الجمهور ذلك، ومثله في هذا النسائي كما بَيَّنت في مواطن كثيرة. ويبدو أن الذهبي، وابن حجر تبعا ظاهر قول ابن معين، والنسائي، وقولاً واحداً من قَوْلَيْ أحمد.

وخلاصة القول: إن حجاج بن حَسَّان ثقة، صحيح الحديث في الراجح، وقد يكون صدوقاً، حسن الحديث. والله أعلم.

(١) زاد الخزرجي في خلاصة التذهيب ٧٣: «الخَيَّاط».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠١، معرفة الرجال ٢/ ١٣٣، ونسخة الظاهرية ٣٢ب، الطبقات ٢٢٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢٣، ٢/ ١٠٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٧٥، معرفة الثقات ١/ ٢٨٧، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٤٣، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٣٨، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٧، الجامع الصحيح ٣/ ٤٧١، ٥/ ٥٧٦، التاريخ ١/ ٤٦٤، الكنى والأسماء ٢/ ١١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٦٦ ـ ١٦٧، الثقات ٦/ ٢٠٢، مشاهير علماء الأمصار ١٥٥، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٥، تاريخ أسماء الثقات ١٠٤، الهداية والإرشاد=

قال النسائي: ثقة[(١)(*)].

= ١/ ١٩٣ ـ ١٩٤، رجال صحيح مسلم ١/ ١٥٤، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٦٠ ـ ٦١، التعديل والتجريح ٢/ ٥١٧ ـ ٥١٨، تهذيب الكمال ٥/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤، الكاشف ١/ ٢٠٧، سير أعلام النبلاء ٧/ ٧٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٦ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤، تقريب التهذيب ١٥٣، خلاصة التذهيب ٧٣.

(١) تهذيب الكمال ٥/ ٤٤٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٠٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو داود في رواية الآجري: قال محمد بن المِنْهال ـ (يعني الضرير) ـ: كان يزيد بن زُرَيْع يقول في حجاج الصَّوَّاف: لم يكن عنده بأس. وكان يقدم حجاجاً الباهِلي ـ (يعني ابن حجاج) ـ عليه؛ وقال القطان في رواية ابن المديني: ثقة، فَطِن، كَيِّس؛ وقال البخاري: وقال يحيى القطان: فَطِن، صحيح، كَيِّس؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة إن شاء الله؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، والكَوْسَج، وعبد الله بن أحمد بن حنبل: ثقة. زاد عبد الله: ليس به بأس؛ وقال أبو حاتم: سألت علي بن المديني: مَنْ أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ فقال: هشام الدَّسْتُوائي. قلت: ثم مَنْ؟ قال: ثم الأَوْزاعي ـ (هو عبد الرحمٰن بن عمرو) ـ، وحَجَّاج الصَّوَّاف، وحسين المعلِّم ـ (يعني ابن ذَكْوان) ـ؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: بخ ثقة؛ وفي رواية أبي زرعة الدمشقي: كان الحجاج الصَّوَّاف ثبتاً؛ وقال مُغْلْطاي: وقال أحمد بن صالح: ثقة ـ (فلعله أراد المصري، لأنه ذكر قبل ذلك قول أحمد بن صالح العجلي) ـ؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال ابن خزيمة في صحيحه: سمعت محمد بن يحيى الذهلي يقول: حجاج الصواف متين. قال ابن خزيمة: يريد أنه ثقة حافظ؛ وقال العجلي، وأبو زرعة، والفسوي، وأبو حاتم: ثقة؛ وقال الترمذي في العلل الكبير: وحجاج الصواف ثقة عند أهل الحديث؛ وفي الجامع الصحيح: وحجاج ثقة حافظ عند أهل الحديث؛ وقال البَزَّار: ثقة؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان متقناً؛ وفي المشاهير: من المتقنين؛ وقال الدارقطني، والذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد ابن حجر: حافظ. وذكره ابن شاهين في الثقات، وقد روى عنه القطان، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠١، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢٣، ٢/ ١٠٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٧٥، معرفة الثقات ١/ ٢٨٧، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٣٨، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٧، الجامع الصحيح ٣/ ٢٧٨، =

٢٨٨ ـ ع: حَجَّاج بن محمد أبو محمد الهاشمي، العَبَّاسي مولاهم[(١)]، التِّرْمِذي[(٢)] الأصل، ثم البغدادي[(٣)]، ثم المِصِّيصي، الأَعْور، الحافظ. مات ببغداد يوم الاثنين ليومين مضيا من شهر ربيع الأول سنة ست ومئتين، ويقال: سنة خمس[(٤)(٥)].

=٤٧١، العلل الكبير ١/ ٣٩٥، التاريخ ١/ ٤٦٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٦٧، الثقات ٦/ ٢٠٢، مشاهير علماء الأمصار ١٥٥، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٥، تاريخ أسماء الثقات ١٠٤، الكاشف ١/ ٢٠٧، سير أعلام النبلاء ٧/ ٧٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٦ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤، تقريب التهذيب ١٥٣.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن قول أحمد من رواية عبد الله: «بخٍ ثقة» ورد في كتاب الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٦٧ بلفظ: «شيخ ثقة»، وكذلك جاء في المصادر المتأخرة. وأحمد بن حنبل يستعمل كثيراً عبارة: «بخ» مع التوثيق المطلق ـ ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ٣٠ ـ.

ثم أقول: اتفق النقاد على أن حجاج بن أبي عثمان ثقة مطلقاً، سوى يزيد بن زُرَيْع حيث جعله في مرتبة تالية ـ كما هو ظاهر عبارته ـ دون أن يبين السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر، خاصة وأن سائر النقاد ـ وفيهم كبار الجهابذة ـ مجمعون على ذلك.

وخلاصة القول: إن حجاج بن أبي عثمان ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) هو مولى سُليمان بن مجالِد مولى أبي جعفر المنصور الهاشمي.

(٢) ويقال أيضاً: بضم الميم مع ضم التاء.

(٣) قال ابن معين ـ كما في تاريخ الدوري ٢/ ١٠٢ـ: «وكان حجاج قد انتقل إلى الكوفة، فنزل في بني جَعْفر». قلت: يبدو لي أنه انتقل إلى الكوفة من بغداد، ثُم عاد إلى بغداد، ومن ثَمَّ تحول إلى المِصِّيصَة. وقد رجع إلى بغداد بعد ذلك لقضاء بعض حوائجه، فأدركه الموت بها.

(٤) تحرفت سنة وفاته في بعض المصادر المطبوعة إلى غيرما ذكرت، فليتنبه.

(٥) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٣٣، ٤٨٩، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠٢. الطبقات ٣١٨، ٣٢٩، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٥٠، ٨١، ٩١، ١٢٣، ١٣١، ٢٠٤، ٢١٠، ٢٢٩، ٢٥٩، ٢٧٠، ٣٦٥، ٣٩٣، ٢/ ٧١، ٣٠٢، التاريخ=

قال النسائي: ثقة[(١)].

وقال أيضاً: حَجَّاج في جُريج عندنا أثبت من ابن وَهْب[(٢)(*)].

= الكبير ٢/ ١/ ٣٨٠، التاريخ الصغير ٢/ ٣٠٨، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٤١، المعرفة والتاريخ ١/ ١٩٥، ٢/ ١٧، الكنى والأسماء ٢/ ٩٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٦٦، الثقات ٨/ ٢٠١، الهداية والإرشاد ١/ ١٩٤ ـ ١٩٥، رجال صحيح مسلم ١/ ١٥٤، تاريخ بغداد ٨/ ٢٣٦ ـ ٢٣٩، التعديل والتجريح ٢/ ٥١٨، تهذيب الكمال ٥/ ٤٥١ ـ ٤٥٧، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٤، الكاشف ١/ ٢٠٧، سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٤٧ ـ ٤٥٠، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٤٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٧ب ـ ١٢٨أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦، تقريب التهذيب ١٥٣، هدي الساري ٣٩٥ ـ ٣٩٦، خلاصة التذهيب ٧٣.

(١) تاريخ بغداد ٨/ ٢٣٨، تهذيب الكمال ٥/ ٤٥٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٠٥.

(٢) التعديل والتجريح ٢/ ٥١٨، تهذيب الكمال ١٥/ ٤٦٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٧٤، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٦٧. واللفظ للمزي.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال الدوري: سمعت يحيى يقول: قال لي حَجَّاج الأعور ـ وكان حَجّاج قد انتقل إلى الكوفة، فنزل في بني جعفر، عند أبي خالد الأحْمر ـ (يعني سليمان بن حَيَّان) ـ قال حجاج: فكان أبو خالد يأخذ كتابي عن ليث بن سعد، عن ابن عَجْلان ـ (يعني محمداً) ـ، يقرؤها على سفيان بن عيينة، قال أبو خالد: قال سفيان بن عيينة: كم من حديث قد أَحْيَيْت في صدري. قال يحيى: وأراني حجاج الأعور علامات، فقال: هذه علامات أبي خالد الأحْمر، كتبها عني؛ وقال أبو مسلم عبد الرحمٰن بن يونس المُسْتَمْلي: خرج حجاج الأعور من بغداد إلى الثغر في سنة تسعين، وسألته في درب الحجارة وهو في السفينة فقلت: يا أبا محمد هذا التفسير سمعته من ابن جُرَيج؟ فرأيت عينه قد انقلبت، فقال: سمعت التفسير من ابن جُريج، وهذه الأحاديث الطوال، وكل شيء قلت: حدثنا ابن جُريج، فقد سمعته؛ وقال علي بن المديني في العلل الكبرى ـ كما في كتاب مُغُلْطاي ـ: قال حجاج: كل سماعي من ابن جُريج عرض، إلا التفسير فإني سمعته سماعاً؛ وقال الحسين بن حِبَّان: قال أبو زكريا ـ (يعني ابن معين) ـ: قال لي المُعَلّى الرازي ـ (يعني ابن منصور) ـ: قد رأيت أصحاب ابن جُريج بالبصرة، ما رأيت فيهم أثبت من حجاج. قال أبو زكريا: كنت أتعجب منه، فلما تَبَيَّنت ذاك، إذا هو كما قال، كان أثبتهم في=

....

=ابن جُريج؛ وقال ابن سعد في موضع من طبقاته: وكان ثقة صدوقاً إن شاء الله، وكان قد تَغَيَّر في آخر عمره حين رجع إلى بغداد؛ وفي موضع آخر: وكان ثقة، كثير الحديث عن ابن جُرَيج وغيره، وقد كان تغّير حين قدم بغداد، فمات على ذلك؛ وقال الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح الزَّعفراني: سئل يحيى بن معين عن حَجَّاج بن محمد، وأبي عاصم ـ (يعني الضحاك بن مَخْلد النَّبيل) ـ أيهما أحبُّ إليك في ابن جُريج؟ قال: حَجَّاج؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: خرج أحمد ويحيى إلى حجاج الأعور، إلى المِصِّيْصة، وبلغني أن يحيى كتب عنه نحواً من خمسين ألف حديث؛ وقد سبق أيضاً موافقة ابن معين للمُعَلّى الرازي في أن حجاجاً أثبتهم في ابن جُريج؛ وقال علي بن المديني في رواية أبي حاتم: ثقة؛ وقال أبو بكر الأثرم في رواية علي بن أبي طاهر ـ كما في الجرح والتعديل ـ: قال أبو عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ: ما كان أَضْبَط حَجَّاجاً، وأصح حديثه، وأشد تعاهده للحروف! وكان صاحب عَربية؛ وفي رواية محمد بن جعفر الراشدي ـ كما في تاريخ بغداد ـ: قال أبو عبد الله: ما كان أضبط حجاج ـ (كذا) ـ يعني ابن محمد ـ، وأصح حديثه، وأشد تعاهده للحروف! ورفع أمره جداً، قلت له: كان صاحب عربية؟ فقال: نعم؛ وقال صالح بن أحمد بن حنبل: سئل أبي ـ وأنا شاهد ـ: أيما أثبت عندك: حجاج الأعور، أو الأسود بن عامر؟ فقال: حجاج أثبت من الأسود؛ وقال أبو بكر الأثرم أيضاً في رواية عمر بن محمد بن عيسى الجَوْهري: سمعت أبا عبد الله ذكر حجاج بن محمد، فقال: كان مَرّة يقول: أنبأنا ابن جُريج. وإنما قرأ على ابن جُريج، ثم ترك ذاك فكان يقول: قال ابن جُريج. وكان صحيح الأخذ. وقال أبو عبد الله: الكتب كلها قرأها على ابن جُريج، إلا كتاب التفسير، فإنه سمعه إملاءً من ابن جُريج، ولم يكن مع ابن جُريج كتاب التفسير، فأملاه؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية عبد الله: سمع حجاج الأعور التفسير من ابن جُريج بالهاشمية ـ وهي التي دون الكوفة ـ سماعاً، سمع التفسيرين جميعاً، قال حجاج: أحاديث طوال سمعتها منه سماعاً، والباقي عرضاً، وأحاديث أيضاً؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال مُغُلْطاي: وذكره مسلم بن الحجاج في كتاب من روى عن شعبة من الغرباء الثقات، وعَدَّه في الطبقة الثانية؛ وقال إسحاق بن عبد الله السُّلَمي الخُشْك ـ كما في تاريخ بغداد ـ: حجاج بن محمد نائم، أوثق من عبد الرزاق ـ (يعني ابن هَمَّام الصنعاني) ـ يقظان؛ وقال أبو حاتم: صدوق؛ وقال ابن قانع، ومسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال=

....

= مُغُلْطاي: قال الحاكم لما خرج حديثه: قد احتجا ـ (يعني الشيخين) ـ جميعاً به؛ وقال الذهبي في الميزان: أحد الثقات؛ وفي تذكرة الحفاظ: أحد الأثبات؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الحجة، الحافظ... وحديثه في دواوين الإسلام، ولا أعلم له شيئاً أُنكر عليه مع سعة علمه؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثَبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته؛ وفي هدي الساري: أحد الأثبات، أجمعوا على توثيقه. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ **المُلَيِّنون**: قال إبراهيم الحَرْبي ـ كما في تاريخ بغداد ـ: أخبرني صديق لي، قال: لما قدم حجاج الأعور آخر قَدْمة إلى بغداد خَلَّط، فرأيت يحيى بن معين عنده، فرآه يحيى خَلَّط، فقال لابنه: لا تُدخل عليه أحداً. قال: فلما كان بالعَشِيّ ـ (أي آخر النهار) ـ دخل الناس، فأعطوه كتاب شعبة، فقال: حدثنا شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، عن عيسى بن مريم، عن خَيْثمة، عن عبد الله. فقال له رجل: يا أبا زكريا، علي بن عاصم ـ (يعني الواسطي) ـ، حَدَّث عن ابن سُوْقَة ـ (اسمه محمد) ـ، عن إبراهيم، عن الأسود ـ (وهما النَّخَعِيَّان) ـ، عن عائشة. عِبْتم عليه، هذا حدث عن شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، عن عيسى بن مريم، عن خَيْثمة! فلم تعيبوا عليه! قال: فقال لابنه: قد قلت لك؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: كان حجاج بن محمد اختلط؟ قال: نعم، كان اختلط بأَخَرة، في آخر عمره؛ وقال مُغُلْطاي: لما ذكره أبو العَرَب القَيْرَواني في جملة الضعفاء لم يرمه بسوى الاختلاط.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣٣٣، ٤٨٩، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٤١٥ ـ ٤١٦، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٥٩، ٣٦٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٦٦، الثقات ٨/ ٢٠١، تاريخ بغداد ٨/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٤، سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٤٧، ٤٤٩، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٤٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٧ب، ١٢٨أ، تقريب التهذيب ١٥٣، هدي الساري ٣٩٦.

فقد أجمع النقاد ـ سوى أبي حاتم المتشدد ـ على أن حَجَّاج بن محمد المِصِّيصي ثقة مطلقاً، بَيْد أن بعضهم غمزه باختلاطه في آخر عمره، وعامة الغامزين لم يتحرجوا عن توثيقه في مكان آخر، لاستقامة حديثه مع كثرته، ويبدو أنه لم يُعرف له شيء من الحديث يُذكر بعد اختلاطه، لحجب ابنه له فيما يُظَن، قال ابن حجر في هدي الساري ٣٩٦: «أحد الأثبات، أجمعوا على توثيقه، وذكره أبو العَرَب الصِّقِلِّي في الضعفاء بسبب أنه تغير في آخر عمره واختلط، لكن ما ضَرَّه الاختلاط، فإن إبراهيم الحَرْبي =

٢٨٩ ـ ع: حَجَّاج بن المِنْهال أبو محمد السُّلَمي أو البُرْساني مولاهم، ويقال: مولى لبني قُطَيْعة أو جُهَيْنة، البصري، الأَنْمَاطي، العابد، الفاضل، الحافظ. ولد سنة أربعين ومئة، ومات بالبصرة يوم السبت لخمس بقين من شَوَّال ـ ويقال: في ذي القَعْدة ـ سنة سبع عشرة

= حكى أن يحيى بن معين منع ابنه أن يدخل عليه بعد اختلاطه أحداً». لكن ابنه لم يحجبه بالكلية لما سيأتي إن شاء الله تعالى. وزعم الذهبي أن تغير حجاج لم يكن شديداً، فقال في سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٤٩ عقب إيراده قول ابن سعد: «قلت: ما هو تَغُيراً يَضُرّ».

هذا، وقد حَمَل سُنَيْد بن داود المِصِّيصي حجاجاً على شيء لا يُحمد، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه ـ كما في تهذيب الكمال ١٢/ ١٦٢ ـ ١٦٣ـ: «رأيت سُنَيد بن داود عند حَجَّاج بن محمد، وهو يسمع منه كتاب الجامع لابن جُريج، فكان في كتاب الجامع: ابن جُريج أُخبرت عن يحيى ـ (يعني ابن سعيد الأنصاري) ـ، وأُخبرت عن الزُّهري، وأُخبرت عن صَفْوان بن سُلَيم. قال: فجعل سُنيد يقول لحجاج: قل يا أبا محمد: ابن جُريج عن الزهري، وابن جُريج عن يحيى بن سعيد، وابن جُريج عن صَفْوان بن سُلَيْم. وكان يقول له. هكذا قال، ولم يَحْمَده أبي فيما رآه يصنع بحجاج، وذَمَّه على ذلك. قال أبي: وبعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جُريج أحاديث موضوعة، كان ابن جُريج لا يبالي من أين أخذها ـ يعني قوله: أُخبرت، وحُدِّثْت عن فلان». وقال أبو بكر الخَلَّال ـ كما في الكتاب السابق ١٢/ ١٦٣ ـ مُعَلِّقاً على هذه الحكاية التي رواها الأثرم أيضاً عن أبي عبد الله: «فنرى أن حجاجاً كان منه هذا في وقت تغيره، لأن عبد الله بن أحمد حكى عن أبيه أن حجاجاً تغيّر في آخر عمره، ونرى أن أحاديث الناس عن حجاج صِحاح، صالحة إلا ما روى سُنيد من هذه الأحاديث». ومن هذا يتبين أن الأئمة جعلوا الحمل في ذلك على سُنيد ـ لا على حجاج ـ لتسببه، لذا قال ابن حجر في ترجمة سُنَيْد من تقريب التهذيب ٢٥٧: «ضُعِّف مع إمامته ومعرفته، لكونه كان يُلَقِّن حجاج بن محمد شَيْخَه».

وخلاصة القول: إن حجاج بن محمد المِصِّيصي الأعْور ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث في غير ما رواه عنه سُنيد مُعَنْعناً. وحجاج هو أثبت في ابن جُريج من عبد الله بن وَهْب ـ كما ذكر النسائي أيضاً ـ والله أعلم.

ومئتين، وقيل: في صفر سنة ست عشرة[(١)(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)(*)].

---

(١) نقل مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/١٢٨ عن ثقات ابن حبان أنه مات سنة تسع عشرة. والذي في كتاب الثقات ٨/٢٠٢: «سنة سبع عشرة».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٣٠١، الطبقات ٢٢٨، تاريخ خليفة ٤٧٥، العلل ومعرفة الرجال ١/٣٦٧، التاريخ الكبير ٢/١/٣٨٠، التاريخ الصغير ٢/٣٣٨، معرفة الثقات ١/٢٨٦ ـ ٢٨٧، الكنى والأسماء لمسلم ٢/٧٥٠، الكنى والأسماء ٢/ ٩٤، الجرح والتعديل ٢/١/١٦٧، الثقات ٨/٢٠٢، تاريخ أسماء الثقات ١٠٤، الهداية والإرشاد ١/١٩٥، رجال صحيح مسلم ١/١٥٥، التعديل والتجريح ٢/٥١٩، المعجم المشتمل ٩٤، تهذيب الكمال ٥/٤٥٧ ـ ٤٥٩، الكاشف ١/٢٠٨، سير أعلام النبلاء ١٠/٣٥٢ ـ ٣٥٣، تذكرة الحفاظ ١/٤٠٣ ـ ٤٠٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/١٢٨أ ـ ١٢٨ب، تهذيب التهذيب ٢/٢٠٦ ـ ٢٠٧، تقريب التهذيب ١٥٣، خلاصة التذهيب ٧٣.

(٣) التعديل والتجريح ٢/٥١٩، تهذيب الكمال ٥/٤٥٩، تهذيب التهذيب ٢/٢٠٧.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: ما أرى به بأساً، كان صاحب سنة، رفعه الله بالخير؛ وفي نفس الرواية ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ثقة، ما أرى به بأساً؛ وقال الفلاس: ما رأيت مثل حجاج بن مِنْهال فضلاً وديناً؛ وقال العجلي: ثقة، رجل صالح؛ وقال الآجري ـ كما في كتاب مُغُلْطاي ـ: قلت لأبي داود: أيما أحب إليك: حجاج، أو عَفَّان ـ (يعني ابن مسلم) ـ في حَمَّاد ـ (يعني ابن سَلَمة) ـ؟ قال: إذا اختلفا فَعَفَّان، وحجاج أفضل الرجلين؛ وقال أبو حاتم: ثقة، فاضل؛ وقال ابن منده ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: حدثنا علي بن الحسن، حدثنا أبو حاتم ـ (يعني الرازي) ـ، حدثنا حجاج بن المِنْهال وكان من خيار الناس؛ وقال ابن قانع، ومسلمة بن قاسم: ثقة. زاد ابن قانع: مأمون؛ وقال الخليلي: هو أحد الكبار؛ وقال ابن خَلْفون: ثقة، مشهور، جليل؛ وقال الذهبي في الكاشف: كان ثقة، ورعاً، ذا سنة، وفضل؛ وفي سير أعلام النبلاء: الحافظ، الإمام، القدوة، العابد، الحجة؛ وقال ابن حجر: ثقة، فاضل. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

٢٩٠ ـ م د: حَجَّاج بن يوسف أبي يعقوب الشَّاعِر بن حَجَّاج أبو محمد الثَّقَفي[١]، البغدادي، الضَّرير[٢]، الحافظ، المعروف بابن الشَّاعِر. مات ببغداد لليلة الجمعة لعَشْر بقين من رجب سنة تسع وخمسين ومئتين، وقيل: سنة سبع وخمسين[٣].

= الطبقات الكبرى ٧/ ٣٠١، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٦٧، معرفة الثقات ١/ ٢٨٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٦٧، الثقات ٨/ ٢٠٢، تاريخ أسماء الثقات ١٠٤، التعديل والتجريح ٢/ ٥١٩، الكاشف ١/ ٢٠٨، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٥٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٨أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٠٧، تقريب التهذيب ١٥٣.

فقد اتفق النقاد على علو قدر حجاج بن المِنْهال في حديثه، وفي دينه. وأقوالهم المذكورة جامعة للأمرين. وأما تقديم أبي داود عَفَّاناً عليه في حماد بن سَلَمة، فلا يعني إنزاله له عن الدرجة العالية للثقات، لأن الثقات الرفعاء متفاوتون. وقوله: «وحجاج أفضل الرجلين» يعني به في الدين.

وما ذكره ابن أبي حاتم عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه لم أجده عنه غيره ممن تقدم على المزي، بل الذي ذكره هؤلاء المتقدمون هو ما نقلته عن العلل ومعرفة الرجال، فلعل ابن أبي حاتم وهم، وإن كان الأمر كذلك فيكون أحمد بن حنبل مخالفاً للجمهور، حيث وضعه في مرتبة تالية للتي عدوه فيها، لكنه لم يبين السبب في إنزاله له عن الدرجة العالية للثقات، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن حجاج بن المِنْهال ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ذكر مسلمة بن قاسم أنه مولى ثقيف، وكَنَّاه أبا علي. إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٩أ.

(٢) وصفه بهذا مَسْلَمة كما في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٩أ. ويبدو لي أن حجاج بن الشاعر هو نفس حجاج الضَّرير الذي أفرد له المتأخرون ترجمة ـ ينظر تهذيب الكمال ٥/ ٤٧٠ ـ ٤٧١، الكاشف ١/ ٢٠٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٢١٤، تقريب التهذيب ١٥٤، خلاصة التذهيب ٧٣.

(٣) ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٦٨، الثقات ٨/ ٢٠٣، رجال صحيح مسلم ١/ ١٥٢ ـ ١٥٣، تاريخ بغداد ٨/ ٢٤٠ ـ ٢٤١، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٦١ ـ ٦٢، المعجم المشتمل ٩٤ ـ ٩٥، تهذيب الكمال ٥/ ٤٦٦ ـ ٤٦٩، =

قال النسائي: ثقة[١](*).

٢٩١ ـ ر م د س ق: حُدَيْر بن كُرَيْب، وقيل: ابن عبد الله، أبو الزَّاهِرِيَّة الحِمْيري، الحَضْرمي، الشَّامي، الحِمصي، الأُمِيُّ. مات سنة تسع

= ميزان الاعتدال ١/٤٦٦، الكاشف ١/٢٠٨، سير أعلام النبلاء ١٢/٣٠١ ـ ٣٠٢، تذكرة الحفاظ ٢/٥٤٩ ـ ٥٥٠، إكمال تهذيب الكمال ٢/١٢٩أ، تهذيب التهذيب ٢/٢١٠، تقريب التهذيب ١٥٣، خلاصة التذهيب ٧٣.

(١) تاريخ بغداد ٨/٢٤١، تهذيب الكمال ٥/٤٦٨، تهذيب التهذيب ٢/٢١٠.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال الآجري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: قلت له ـ يعني لأبي داود سليمان بن الأشعث ـ: أيما أحبّ إليك: الرَّمادي ـ (يعني أحمد بن منصور) ـ، أو حجاج بن الشَّاعر؟ فقال: حجاج خير من مئة مثل الرَّمادي؛ وقال أبو حاتم: صدوق؛ وقال ابن أبي حاتم: وهو ثقة، من الحفاظ، ممن يحسن الحديث؛ وقال مسلمة بن القاسم: وكان ثقة مشهوراً؛ وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: وكان صاحب حديث، مُعَسِّر؛ وقال الخطيب: وكان ثقة، فهماً، حافظاً؛ وقال الذهبي في الميزان: فثقة، مشهور، حافظ؛ وفي تذكرة الحفاظ: الحافظ الأوحد، المأمون؛ وقال ابن حجر: ثقة، حافظ. وقد روى عنه أبو داود، وبَقِيّ بن مَخْلَد، وموس بن هارون الحَمَّال، وكانوا لا يروون إلا عن ثقة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال ابن الغَلَابي ـ كما في تاريخ بغداد ـ: وسئل يحيى بن معين عن حجاج بن الشاعر؟ فَبَزَقَ لما سئل عنه. الجرح والتعديل ٢/١/١٦٨، الثقات ٨/٢٠٣، تاريخ بغداد ٨/٢٤٠، ٢٤١، ميزان الاعتدال ١/٤٦٦، تذكرة الحفاظ ٢/٥٤٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/١٢٩أ، تقريب التهذيب ١٥٣.

فقد اتفق النقاد على أن حجاج بن الشَّاعِر ثقة مطلقاً، سوى ابن معين، وأبي حاتم المتعنتين، فأما أبو حاتم فقوله قريب من الصواب، وأما ابن معين فقد غمزه دون أن يذكر السبب، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر. وحجاج في طبقة تلامذة يحيى، وقد عاش بعده أكثر من خمس وعشرين سنة ونصف، ولا يقبل دائماً كلام الأستاذ في تلميذه، لأنه ملحق بكلام الأقران بعضهم ببعض.

وقول ابن حبان: «مُعَسِّر» ليس فيه شيء من تليين، ومراده به أن حجاجاً كان =

وعشرين ومئة، ويقال: سنة سبع وعشرين، وقيل: سنة مئة، وقيل غير ذلك[(١)(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)(*)].

= شديداً في التحديث، ومن خَبرِهِ في هذا ما رواه الخطيب في تاريخ بغداد ٨/ ٢٤٠ ـ ٢٤١ عن أبي بِشْر الدُولابي، قال: «كان عند الحجاج بن الشاعر حديث يُسْأل عنه، فصرنا إليه نسأله، فجلس يبكي، فقلنا: ما لك تبكي؟! فقال: إذا حدثتكم بهذا أَيْش يبقى عندي؟!».

وقد كان حجاج ـ إلى جانب عُسْره في الحديث ـ عنده وَسْوَسَة في أمر الطهارة ـ. ينظر تاريخ بغداد ٨/ ٢٤٠ ـ ٢٤١ ـ.

وخلاصة القول: إن حَجَّاج بن الشَّاعِر ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) فذكر بعضهم أنه مات في ولاية عمر بن عبد العزيز، وكانت خلافته بين صفر سنة تسع وتسعين، ورجب سنة إحدى ومئة. وزعم بعضهم أنه مات في خلافة عبد الملك بن مروان، وهو بعيد. والراجح سنة تسع أو سبع وعشرين. والله أعلم.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٥٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ١٠٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٢٣٨، معرفة الرجال ٢/ ٢٢١، الطبقات ٣١١، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٥٣، ١٩٢، ٣٩٠، ٢/ ١٣٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٩٨، التاريخ الصغير ١/ ٢١١، معرفة الثقات ١/ ٢٨٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٥٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٤٨، ٣/ ٢٠٣، الكنى والأسماء ١/ ١٨٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٩٥، المراسيل ٤٩، الثقات ٤/ ١٨٣، رجال صحيح مسلم ١/ ١٧٩، تهذيب الكمال ٥/ ٤٩١ ـ ٤٩٢، الكاشف ١/ ٢١٠، سير أعلام النبلاء ٥/ ١٩٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣٢ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٢١٨ ـ ٢١٩، تقريب التهذيب ١٥٤، خلاصة التذهيب ٩٧.

(٣) تهذيب الكمال ٥/ ٤٩٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٢١٨.

(*) أقوال النُقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن سعد: وكان ثقة إن شاء الله، كثير الحديث؛ وقال ابنُ معين ـ في رواية الدارمي، وابنِ أبي خَيْثمة ـ، والعجليُّ، والفسويُّ: ثقة؛ وقال أبو حاتم: ليس به بأس؛ وقال الدارقطني: لا بأس به إذا روى عنه ثقة؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

الطبقات الكبرى ٧/ ٤٥٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٢٣٨، معرفة الثقات ١/ ٢٨٩، =

٢٩٢ ـ د ت س: الحُرُّ بن الصَّيَّاح النَّخَعي، الكوفي[١][٢].

قال النسائي: ثقة[٣][*].

٢٩٣ ـ م س ق: حَرْمَلَة بن يحيى[٤] أبو حفص، وقيل: أبو

=المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٤٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٩٥، الثقات ٤/ ١٨٣، تهذيب الكمال ٥/ ٤٩٢، الكاشف ١/ ٢١٠، تقريب التهذيب ١٥٤.

فقد ذهب جمهور النقاد إلى أن حُدَيْراً أبا الزاهرية ثقة مطلقاً، وخالفهم أبو حاتم المتعنت، وتبعه الدارقطني وابن حجر، حيث جعلوه في درجة تالية، دون أن يذكروا سبباً، والتوثيق المطلق مقدم على المقيّد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن حُديراً الحَضْرمي ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٥/ ٥١٥: «ودرجه الذهبي في أهل الطبقة الثانية عشرة من تاريخ الإسلام، وهم الذين توفوا بين ١١١ ـ ١٢٠».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٣٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٨١ ـ ٨٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٧٧، الثقات ٤/ ١٨٠، تصحيفات المحدثين ٢/ ٧٣٨، المؤتلف والمختلف ١/ ٥٠٣، ٣/ ١٤٤٦، تاريخ أسماء الثقات ١١٤، الإكمال ٢/ ٩٣، تهذيب الكمال ٥/ ٥١٤ ـ ٥١٥، الكاشف ١/ ٢١١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣٣ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٢١، تقريب التهذيب ١٥٥، خلاصة التذهيب ٧٤.

(٣) تهذيب الكمال ٥/ ٥١٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٢١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابنُ معين ـ في رواية الكَوْسَج ـ، وأبو حاتم، والدارقطني، وأبو موسى المَديني، والذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: صالح الحديث. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة بن الحجاج، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٧٧، علل الحديث ٢/ ٣٩٢، الثقات ٤/ ١٨٠، تاريخ أسماء الثقات ١١٤، الكاشف ١/ ٢١١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣٣ب، تقريب التهذيب ١٥٥.

فقد اتفق النقاد على أن الحُرَّ بن الصَّيَّاح ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) تنظر بقية نسبه في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٦٩، والكامل ٢/ ٨٦٣.

عبد الله، التُّجِيْبِي[1]، الزُّمَيْلي مولاهم، المصري، الحافظ، الفقيه، المجتهد، المصنِّف، تلميذ الشافعي، وراوية ابن وهب. ولد سنة ست وستين ومئة، ومات بمصر ليلة الخميس لتسع بقين من شوال سنة ثلاث وأربعين ومئتين، وقيل: سنة أربع وأربعين[2][3].

قال النسائي: ما أعلم به بأساً[4](*).

---

(١) بضم التاء، وقيل بفتحها. القاموس المحيط ـ باب الباء، فصل التاء ٧٨ ـ، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٥٦.

(٢) قال الذهبي في الكاشف ١/ ٢١٣ بعد أن اعتمد في وفاته سنة ثلاث وأربعين: «وعاش ٧٧ سنة».

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠٥، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٦٩، شيوخ النسائي ٥أ، الضعفاء الكبير ١/ ٣٢٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٧٤، الثقات ٨/ ٢١٠، الكامل ٢/ ٨٦٣، الفِهْرست للنَّديم ٢٦٥، المؤتلف والمختلف ٢/ ١١٢٨، رجال صحيح مسلم ١/ ١٧٧، السابق واللاحق ٢٦٥، طبقات الفقهاء ٩٩، الإكمال ٤/ ٩٧، الأنساب ٦/ ٣٢٠، المعجم المشتمل ٩٥، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ب، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٥٥ ـ ١٥٦، وفيات الأعيان ٢/ ٦٤ ـ ٦٥، تهذيب الكمال ٥/ ٥٤٨ ـ ٥٥٢، ميزان الاعتدال ١/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣، المغني في الضعفاء ١/ ١٥٣ ـ ١٥٤، ديوان الضعفاء ٥٤، الكاشف ١/ ٢١٣، من تكلم فيه وهو موثق ٦٦، سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٨٩ ـ ٣٩١، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٨٦ ـ ٤٨٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣٧أ، طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ١٢٧ ـ ١٣١، طبقات الشافعية للأسنوي ١/ ٢٨ ـ ٢٩، طبقات الشافعية لابن قاضي شُهْبة ١/ ١٠ ـ ١٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣١، تقريب التهذيب ١٥٦، حسن المحاضرة ١/ ٣٠٧، ٣٤٧، ٣٩٨، خلاصة التذهيب ٧٤.

(٤) شيوخ النسائي ٥أ. وتمام عبارة أبي عبد الرحمٰن: «ما أعلم به بأساً، دخلتُ ـ (في المخطوط: دخل. والصواب ما أثبته) ـ مصر وهو مريض، لم أكتب عنه». أي أن مرضه ـ وهو مرض الموت فيما يبدو ـ حال دون الكتابة عنه. وفي هذا النص فائدة، وهي أن دخول النسائي إلى مصر كان قبل آخر شوال من سنة ثلاث وأربعين ومئتين حسب القول المشهور في وفاة حَرْمَلَة.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال هارون بن سعيد الأَيْلي: سمعت أَشْهَبَ ـ (يعني=

....

=ابن عبد العزيز المصري) ـ ونظر إلى حَرْمَلة ـ فقال: هذا خير أهل المسجد؛ وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: كان شيخ بمصر يقال له: حَرْمَلة، وكان أعلم الناس بابن وهب. وذكر عنه يحيى أشياء سَمِجَة ـ (أي قبيحة) ـ، كرهت ذكرها، قال يحيى بن معين: وكان حَرْمَلَة هذا بمصر حين دخلتها؛ وقال ابن عدي: سمعت محمد بن موسى الحَضْرمي يذكر عن بعض مشايخه، قال: سمعت أحمد بن صالح ـ (يعني المصري) ـ يقول: صَنَّف ابن وهب مئة ألف حديث، وعشرين ألف حديث، فعند بعض الناس منها النصف ـ يعني نفسه ـ، وعند بعض الناس منها الكل ـ يعني حَرْمَلة ـ؛ وقال مُغُلْطاي: وذكر اللَّالِكائي ـ (والعُهْدة عليه) ـ أن أبا زرعة قال: يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال محمد بن موسى الحَضْرمي: وحديث ابن وهب كله عند حَرْمَلَة إلا حديثين، حديث ينفرد به أبو الطَّاهر بن السَّرْح ـ (يعني أحمد بن عمرو) ـ، وحديث يحدث به عنه الغُرباء، فحديث أبي الطاهر: «كلكم سَيِّد»، وحديث الغُرباء: «لا حَلِيم إلا ذو عَثْرَة»؛ وقال العقيلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: وكان أعلم الناس بابن وهب، وهو ثقة إن شاء الله تعالى؛ وقال الذهبي في الميزان: وقال الحافظ المحقق أبو سعيد بن يونس ـ وهو أعلم بالمصريين ـ: كان حَرْمَلَة أملأ الناس بما حدث به ابن وهب؛ وقال ابن عدي: وحَرْمَلة روى عن ابن وهب، والشافعي ما لم يرويه ـ (كذا) ـ أحد، فأما ابن وهب فكان متواري ـ (كذا، يعني مستتراً) ـ في دارهم، طُلب للقضاء فتوارى عندهم، فَسَمع منه ما لم يسمعه أحد، فحديث ابن وهب مقطوعه، ومسنده، وأصنافه، ونسخه كلها عنده إلا ما ذكرت من هٰذين الحديثين، أحدهما يتفرد به أبو الطاهر، والآخر الغرباء، وحدث عن الشافعي بالكتب، وبحكايات منثورة لم يروها أحد غيره، وكتب الشافعي التي رواها حَرْملة عنه، فيه زيادات كثيرة ليست عند أحد، وحدث عن غيرهما ـ ممن كتب عنه ـ بمصر، وبمكة، وسمعت أحمد بن داود بن أبي صالح الحَرَّاني يقول: كانت فوائد شيوخ مصر كلهم، لكل واحد منهم جزء فوائد، وكان لحرملة جُزْءان، وكان عند ابن أبي صالح هذا عن حرملة الكثير، وحدثنا عنه، وقد تَبَحَّرْت حديث حَرْمَلة، وفتشته الكثير، فلم أجد في حديثه ما يجب أن يُضَعَّف من أجله، ورجل يتوارى ابن وهب عندهم، ويكون عنده حديثه كله، فليس ببعيد أن يُغرب على غيره من أصحاب ابن وهب كتب، ونسخ، وأفرادات ـ (كذا في الكلمات الثلاث الأخيرة) ـ ابن وهب، وأما حمل أحمد بن صالح عليه، فإن أحمد سمع في كتبه من ابن وهب، فأعطاه نصف سماعه، ومنعه النصف، فتولد بينهما العداوة من هذا، فكان=

....

=من يبدأ إذا دخل مصر بحرملة، لا يحدثه أحمد بن صالح، وما رأينا أحداً جمع بينهما، فكتب عنهما جميعاً، ورأينا أن من عنده حَرْمَلة، ليس عنده أحمد، ومن عنده أحمد ليس عنده حَرْمَلة، على أن حَرْمَلة قد مات سنة أربع وأربعين، ومات أحمد بن صالح سنة ثمان وأربعين؛ وقال مُغْلْطاي: وقال الحاكم: وأهل مصر ليسوا عنه براضين، غير أنه شيخ جليل القدر والمحل في الحديث والفقه جميعاً، وبمثله لا يترك إلا بجرح ظاهر؛ وقال ابن خَلْفون: اختلف في عدالته، فوثقه قوم، وجَرَّحه آخرون، ولم يكن بمصر أعلم منه بابن وهب؛ وقال النووي: وكان إماماً، حافظاً للحديث والفقه، ويكفيه جلالة إكثار مسلم بن الحجاج عنه في صحيحه؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: أحد الأئمة الثقات... ولكثرة ما روى انفرد بغرائب... قلت: يكفيه أن ابن معين قد أثنى عليه، وهو أصغر من ابن معين، قال عباس، عن ابن معين قال: شيخ بمصر يقال له حَرْمَلة، أعلم الناس بابن وهب؛ وفي المغني: صدوق يُغْرب؛ وفي ديوان الضعفاء: ثقة؛ وفي الكاشف: صدوق، من أوعية العلم؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: ثقة يُغْرب لكثرة روايته؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الفقيه، المحدث، الصدوق... حدث عن ابن وهب فأكثر جداً، وعن الشافعي فلزمه، وتفقه به؛ وقال تاج الدين السبكي: كان إماماً، جليلاً، رفيع الشأن... وأنصف ابن عدي فقال: قد تَبَحَّرت حديث حرملة، وفتشته الكثير، فلم أجد في حديثه ما يجب أن يُضَعَّف من أجله، ورجل توارى ابن وهب عندهم، ويكون حديثه كله عنده، فليس ببعيد أن يغرب على غيره. قلت: هذا هو الحق، وحرملة ثقة ثبت إن شاء الله؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه أبو زرعة، وبقي بن مخلد، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن عدي: سمعت ابن سَلْم ـ سَلْم ـ (يعني عبد الله بن محمد بن سَلْم المقدسي) ـ يقول: أتيت أحمد بن صالح فلم يحدثني، وذلك أني بدأت بحَرْمَلَة، ومن بدأ بحَرْمَلَة لم يحدثه أحمد، فحملت كتاب يونس بن يزيد، وكنت كتبته عن حَرْمَلَة ـ لأرضيه بذلك ـ فَخَرَقته بين يديه، وليتني لم أَخْرِقْه، لأنه لم يحدثني؛ وقال أيضاً: سمعت القاسم بن مهدي ـ (هو القاسم بن عبد الله بن مهدي الإخْميمي) ـ يقول: كان أحمد بن صالح يستعير حماري إذا ذهب إلى الجمعة، وكنت أجالس حَرْمَلَة، وأكتب عنه، فلم يحدثني أحمد، فكنت عند حَرْمَلَة يوماً في الجامع، فمر أحمد على باب الجامع، فنظر إلينا، ولم يُسلم، فقال حَرْمَلَة: انظروا إليه، بالأمس كان يحمل دَواتي ـ (يعني المحبرة) ـ واليوم يمر بي ولا يُسَلِّم عليّ؛ وقال أبو حاتم ـ=

....

=كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: دخلت مصر فرأيتهم يتكلمون فيه؛ وقال ابن حجر: وقال أبو عبد الله البُوشَنْجي ـ (يعني محمد بن إبراهيم) ـ: سمعت عبد العزيز بن عمران المصري يقول: لقيت حَرْمَلة بعد موت الشافعي، فقلت له: أخْرج إليّ فِهْرِسْت كتب الشافعي. قال: فأخرجه إليّ، فقلت: ما سمعتم من هذه الكتب؟ قال: فسمى لي سبعة كتب، أو ثمانية، فقال: هذا كل شيء عندنا عن الشافعي عرضاً وسماعاً. قال أبو عبد الله البوشنجي: فروى عنه الكتب كلها سبعين كتاباً، أو أكثر، وزاد أيضاً ما لم يصنفه الشافعي، وذاك أنه روى عنه فيما أخبرنا بعض أصحابنا كتاب الفرق بين السحر والنبوة، وأنه قيل له في ذلك، فقال: هذا تصنيف حفص الفَرْد، وقد عرضته على الشافعي فرضيه؛ وقال ابن عدي ـ كمافي الكامل ـ: سألت عبد الله بن محمد بن إبراهيم ـ (كذا سمى ابن عدي جده، وفي كتب التراجم: سَيَّار. بدل: إبراهيم) ـ الفَرْهَاذاني أن يمليَ عليّ شيئاً من حديث حَرْمَلة، فقال لي: يا بني، وما تصنع بحَرْمَلَة؟! حَرْمَلَة ضعيف. ثم أملى عليّ عن حرملة ثلاثة أحاديث، ولم يزدني على ذلك؛ وقال أيضاً ـ كما في سير أعلام النبلاء ـ: كان ـ (يعني الفَرهاذاني) ـ رفيق النسائي، وكان ذا بصر بالرجال، وكان من الأثبات، سألته أن يملي عليّ عن حَرْمَلة، فقال: يا بني، وما تصنع بحَرْمَلَة؟! إنه ضعيف. ثم أملى عليّ عنه ثلاثة أحاديث، لم يزدني؛ وقال الخَطَّابي: وكذلك تجد أصحاب الشَّافعي إنما يُعَوِّلون في مذهبه على رواية المُزَني ـ (يعني إسماعيل بن يحيى) ـ، والربيع بن سليمان المرادي، فإذا جاءت رواية حَرْمَلَة، والجِيْزي ـ (يعني الربيع بن سليمان الأَزْدي) ـ، وأمثالهما، لم يلتفتوا إليها، ولم يعتدوا بها في أقاويله؛ وقال الحاكم ـ كما سبق ـ: وأهل مصر ليسوا عنه براضين؛ وقال الخليلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: إنما لم يخرج عنه البخاري لما يُحكى عنه من المذهب.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٤٧٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٧٤، الثقات ٨/ ٢١٠، الكامل ٢/ ٨٦٤، ونسخة الظاهرية ١١٤ب، ١١٥أ، معالم السنن ١/ ٤، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ب، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٥٦، ميزان الاعتدال ١/ ٤٧٢، ٤٧٣، المغني في الضعفاء ١/ ١٥٣، ديوان الضعفاء ٥٤، الكاشف ١/ ٢١٣، من تكلم فيه وهو موثق ٦٦، سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٨٩، ٣٩٠، ١٤/ ١٤٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣٧أ، طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ١٢٧، ١٢٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٣١، تقريب التهذيب ١٥٦.

وقبل البدء بالدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: ما ذكره مُغْلَطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣٧أ من أن ابن شاهين أورد في الثقات. حيث إني لم أجده فيه. وآخرهما=

....

=أن مُغُلْطاي نقل في كتابه السابق عن العقيلي قوله فيه: «ذكره ابن معين بشيء كرهت ذكره، وكان أعلم الناس بابن وهب وهو ثقة إن شاء الله تعالى». وهذا لا يوجد في الضعفاء الكبير، وإنما فيه قول الدوري عن ابن معين ليس إلا، ويبدو لي أن الشطر الأول مما نسب إلى العقيلي ليس من كلامه، وأما الشطر الآخر فلعله رُوي عنه في غير كتاب الضعفاء. والله أعلم

ثم أقول: لقد كان حَرْمَلَة راوية ابن وهب ـ كما تقدم ـ، بل إنه جمع حديثه كله سوى حديثين فقط، حتى لم يكن له نظير في هذا الأمر، ومَكَّنه من ذلك استتار عبد الله بن وهب في دارهم ـ لما طلبه أمير مصر من قبل المأمون عَبَّادُ بن محمد البَلْخي ليوليه القضاء ـ مدة طويلة، لو اعتبرت من أول ولاية عَبَّاد إلى وفاة ابن وهب لبلغت سنة وشهرين تقريباً ليس أكثر من ذلك، وقد أشار إلى هذا المكوث الطويل أبو عمر محمد بن يوسف الكِنْدي فقال ـ كما في المؤتلف والمختلف ٢/ ١١٢٨ـ: «ولم يكن بمصر أكتب عن ابن وهب منه، وذاك أن ابن وهب أقام في منزلهم سنة وأشهراً مستخفياً من عَبَّاد، لأنه طلبه ليوليه قضاء مصر». لذا لا يُستغرب من حَرْمَلَة التفرد بأحاديث عن ابن وهب، ولم أر أحداً طعن فيه أو غمزه لأجل حديثه عن عبد الله خاصة، بل إن أحمد بن صالح المصري الذي وقعت بينه وبين حرملة عداوة، لم يتحرج عن الثناء عليه لجمعه حديث ابن وهب كله، وتلك العداوة سببها امتناع أبي حفص عن إعطاء أحمد بن صالح سماعه كله الذي سمعه في كتابه، قال ابن عدي في الكامل نسخة الظاهرية ١١٤ب: «قال لنا محمد بن موسى ـ (يعني الحَضْرَمي) ـ: وكان أحمد بن صالح قد سمع في كتاب حرملة، فأعطاه من سماعه النصف». وهذا ما حمل ابن صالح على بُغض حرملة، وعدم تحديث من يذهب إليه، وليس ثَمَّة شيء آخر.

ولعل قول أبي حاتم ـ الذي نقله ابن الجوزي ـ: «دخلت مصر فرأيتهم يتكلمون فيه»، وقولَ الحاكم: «وأهل مصر ليسوا عنه براضين». يُراد بهما صنيع أحمد بن صالح ـ وهو إمام الديار المصرية، وحافظها ـ معه، حيث كان يبغضه، ولا يرضاه، لكن لم يكن حمله عليه لأجل الضعف في الحديث كما تقدم، وذلك لأني لم أجد أحداً من المصريين ـ سوى ابن الطَّبَري ـ طعن في حرملة، بل كلهم أثنى عليه، كأَشْهَب، ومحمد بن موسى الحَضْرمي، وأبي سعيد بن يونس؛ فتبين أن ما نُسب للمصريين يُراد به إمامهم أحمد بن صالح. هذا، ولم يرض الحاكم بما نَسَبه إلى المصريين، بل تعقب صنيعهم بقوله: «غير أنه شيخ جليل القدر والمحل في الحديث والفقه جميعاً، =

....

=وبمثله لا يترك إلا بجرح ظاهر». أي أنه لا يلتفت إلى عدم رضاهم عنه ما لم يكن مفسراً غير مدفوع من المعدلين.

ويستفاد مما تقدم إجماع العلماء على الثناء على حَرْمَلَة في حديثه عن عبد الله بن وَهْب، فهو على هذا ثقة فيه. والله أعلم.

وقد كان حَرْمَلَة من المكثرين أيضاً عن الشَّافعي. لكن لم يكن حاله فيه كحاله في ابن وهب؛ حيث تكلم جماعة من العلماء في بعض رواياته عن أبي عبد الله؛ وهؤلاء هم: أبو عبد الله البُوْشَنْجي، وابن عدي، والخَطَّابي. فأما البُوْشَنْجي فقد حمل عليه روايته عن الشافعي عامة كتبه، مع أنه لم يتلق عنه ـ بواسطة السماع، والعرض ـ إلا سبعة كتب أو ثمانية؛ لكن يجاب عنه باحتمال تَحَمُّلِه ذلك عنه بطريق الإجازة، أو المناولة، أو الإعلام؛ وقد يُعترض بأن الشافعي لا يرى الرواية بالإجازة كما نَقَل عنه الربيع بن سليمان المُرادي، بَيْد أن هذا مدفوع باعتداده بها كما في رواية أخرى، بل حُكي عن الشافعي، وطائفة من أصحابه جواز العمل بالوِجادة ـ ينظر علوم الحديث لابن الصلاح ١٣٤ ـ ١٣٥، ١٦٠ ـ. وأما ابن عدي فقد غمزه بتفرده بأشياء كثيرة عن أبي عبد الله، لم ينقلها أحد غيره، فقال: «وحدث عن الشافعي بالكتب، وبحكايات منثورة لم يروها أحد غيره، وكتب الشافعي التي رواه حَرْمَلَة عنه، فيه زيادات كثيرة ليست عند أحد». ويبدو لي أن ذلك لا يتعلق ـ في الجملة ـ بالحديث، وإنما بالفقه ـ الغالب على كتب الشافعي، وغيره من الحكايات، ويؤكد هذا عدم إيراد ابن عدي شيئاً من مناكير حرملة عن الشافعي في الحديث، ولعل حرملة أُتي مما لم يكن قد تحمله عن الشافعي سماعاً وعرضاً. وأما الخَطّابي فإنه نقل عن الشافعية عدم تعويلهم على ما رواه حَرْمَلَة، والربيع بن سليمان الجِيْزي، وأمثالهما، عن الشافعي، وذلك لكثرة ما تفرد به حَرْمَلَة عن أبي عبد الله.

فتبين من هذا أن حَرْمَلَة ليس بذاك في الشافعي، لكثرة ما زاد على راوية الشافعي وأوثق أصحابه في النقل عنه الربيع بن سليمان المُرادي، وعلى غيره من ثقات أصحابه الملازمين له.

وقول الخليلي: «إنما لم يخرج عنه البخاري لما يُحكى عنه من المذهب». لعل المراد بالمذهب ما سبق ذكره من تحمله عن الشافعي أشياء بطرق مختلف في قبولها.

وأما الأشياء القبيحة التي حملها عليه ابن معين، فيحتمل ـ على ضعف ـ أن تكون امتناعه عن إعطاء أحمد بن صالح كل سماعه الذي سمعه في كتبه، وقد ذم هذا العمل أهل الحديث ـ ينظر علوم الحديث لابن الصلاح ٢٢٤ ـ.

وأما إطلاق الفَرْهَاذاني الضعف في حَرْمَلَة فغير مقبول، لعدم بيانه السبب، مع=

٢٩٤ ـ خ: حَزْم بن أبي حَزْم مِهْران، وقيل: عبد الله، أبو عبد الله، وقيل: أبو بكر، القُطَعِي، البصري، العابد. مات سنة خمس وسبعين ومئة[١].

=المعارضة بالتعديل؛ خاصة وأن ابن عدي تلميذ الفَرْهَاذاني، وناقل قوله، والخبير بالروايات قال: «وقد تبحرت حديث حرملة، وفتشته الكثير، فلم أجد في حديثه ما يجب أن يُضعف من أجله».

ومن ثَمَّ لا يَفوتني التنبيه على أن قول ابن عدي: «وما رأينا أحداً جمع بينهما» متعقب بوجود من روى عنهما معاً ـ ينظر إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣٧أ، لكن ما نسبه مُغُلْطاي إلى المزي لم أجده في تهذيب الكمال ـ.

وما نقله اللالِكائي عن أبي زرعة لا أراه صواباً، لأنه لم ينسبه أحد غيره إليه، ولأن أبا القاسم هبة الله لم يشر إلى قول أبي حاتم المشهور، فكأنه سبق ذهنه من رجل إلى رجل، هذا إن كانت النسخة التي نقل منها مُغُلْطاي متقنة؛ وذاك القول مما لَهج به أبو حاتم دون أبي زرعة؛ وقد استعمل أبو حاتم تلك اللفظة ـ كثيراً ـ في الثقات والرفعاء، وحمله على ذلك التعنت، لذا لا تقبل منه ما لم يبين السبب. ـ ينظر ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان، والأَخْضَر بن عَجْلان ـ.

وخلاصة القول: إن حرملة بن يحيى صدوق، حسن الحديث في الجملة. وهو ثقة ـ لكنه يُغْرب ـ صحيح الحديث في ابن وهب خاصة، وليس بذاك في الشافعي؛ لكن لما كان أصل رواياته عن الشافعي في غير الحديث، استبعد الأكثرون حاله فيه. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٩، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٧٤، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٦٠، ٢/ ٣٤٢، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١١١، التاريخ الصغير ٢/ ٢١٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٨٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٩٤، الثقات ٦/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥، مشاهير علماء الأمصار ١٥٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٦، المؤتلف والمختلف ٢/ ٧٠٦ ـ ٧٠٧، تاريخ أسماء الثقات ١١٣، الهداية والإرشاد ١/ ٢١٨، التعديل والتجريح ٢/ ٥٤٢ ـ ٥٤٣، الإكمال ٢/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨، الأنساب ١٠/ ٤٥٧، تهذيب الكمال ٥/ ٥٨٨ ـ ٥٩٠، الكاشف ١/ ٢١٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٤٠ب ـ ١٤١أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣، تقريب التهذيب ١٥٧، خلاصة التذهيب ٩٧ ـ ٩٨.

قال النسائي: ليس به بأس[١](*).

٢٩٥ ـ س: حَسَّان بن أبي الأَشْرَس مُنْذر بن عَمَّار أبو الأَشْرَس[٢] الأَسَدي، الكاهِلي مولاهم، الكوفي[٣].

---

(١) تهذيب الكمال ٥/ ٥٨٩، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٤٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدارمي، وابنُ المديني في رواية ابن أبي شيبة، وأحمدُ بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: ثقة. زاد أحمد: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صدوق، لا بأس به، هو من ثقات من بقي من أصحاب الحسن ـ (يعني البصري) ـ؛ وأورده ابن حبان في الثقات، وفي المشاهير، وقال في الأول: وكان يُخْطئ. وفي الآخر: وكان رديء الحفظ؛ وقال الدارقطني، والذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق يَهِم. وذكره ابن شاهين في الثقات.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٩، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٧٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٤٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٩٤، الثقات ٦/ ٢٤٥، مشاهير علماء الأمصار ١٥٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٦، تاريخ أسماء الثقات ١١٣، الكاشف ١/ ٢١٥، تقريب التهذيب ١٥٧.

فقد اتفق النقاد على تعديل حَزْم بن أبي حَزْم، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فمنهم من وثقه مطلقاً، ومنهم من جعله في مرتبة تالية، وعَدَّه الباقون في آخر درجات التعديل. والقول فيه هو قول الأولين، لأن من أنزله عن تلك الدرجة العالية لم يبين السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر قياساً.

ومن جعله في آخر درجات التعديل تساهل كثيراً، لأن أحداً لم يذكر له شيئاً من المناكير، وأبو حاتم مع تعنته في النقد فقد رفعه عن تلك الدرجة اللينة، وعَدَّه في جملة المحتج بهم.

وخلاصة القول: إن حَزْم بن أبي حَزْم ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) وقيل: كنيته أبو هلال. وهو جَدُّ جَدِّ صالح جَزَرة.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٣٥، الثقات ٦/ ٢٢٣، تهذيب الكمال ٦/ ١٢ ـ ١٣، الكاشف ١/ ٢١٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٤٣ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٤٦، تقريب التهذيب ١٥٧، خلاصة التذهيب ٧٥.

قال النسائي: ثقة[(١)](*).

٢٩٦ ـ س: الحسن بن أحمد بن حبيب أبو علي الكَرْماني، ثم الطَّرَسُوسي. مات بطَرَسُوس في رجب سنة إحدى وتسعين ومئتين[(٢)].

قال النسائي: لا بأس به[(٣)].

وقال أيضاً: لا بأس به إلا في حديث مُسَدَّد[(٤)](**).

---

(١) تهذيب الكمال ٦/ ١٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٤٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه منصور بن المُعْتَمِر، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الثقات ٦/ ٢٢٣، الكاشف ١/ ٢١٦، تقريب التهذيب ١٥٧.

فقد اتفق العلماء على أن حسان بن أبي الأشرس ثقة مطلقاً، سوى ابن حجر حيث جعله في مرتبة تالية دون أن يبين السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر قياساً.

وخلاصة القول: إن حسان بن أبي الأشرس ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) ترجمته في: المعجم المشتمل ٩٦، تهذيب الكمال ٦/ ٤٧ ـ ٤٨، الكاشف ١/ ٢١٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٤٧أ ـ ١٤٧ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤، تقريب التهذيب ١٥٨، خلاصة التذهيب٧٦.

(٣) المعجم المشتمل ٩٦، تهذيب الكمال ٦/ ٤٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥٣.

(٤) تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥٤. وقد عزاه إلى أسماء شيوخ النسائي. ومن الممكن أن يكون لأبي عبد الرحمٰن قول واحد في صاحب هذه الترجمة، اقتصر البعض على نقل جزء منه. والله أعلم.

(**) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو الحسين بن المُنادي: سمع الناس منه مُسْند مُسَدَّد ـ (يعني ابن مُسرْهَد) ـ، وغير ذلك، ثقة، صالح، مذكور بالخير؛ وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به يُخْطئ في حديث مُسَدَّد؛ وقال الذهبي: صدوق. =

٢٩٧ ـ خ س: الحسن بن إسحاق بن زياد أبو علي اللّيثي مولاهم، المَرْوزي، الشاعر، الملقب بِحَسْنُويه. مات يوم النَّحْر سنة إحدى وأربعين ومئتين[(١)].

قال النسائي: ثقة[(٢)].

وقال أيضاً: كان صاحب حديث[(٣)(*)].

= الكاشف ١/ ٢١٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٤٧أ ـ ١٤٧ب.

فمسلمة بن القاسم تبع لفظ النسائي ـ تقريباً ـ في حكمه على الحسن بن أحمد الطَّرَسُوسي، مع أن عبارة: «لا بأس به» عند أبي عبد الرحمٰن تستعمل كثيراً في الموثقين مطلقاً. كما أن الذهبي تبع المعنى المشهور من قول النسائي. وقد أحسن ابن المُنادي حيث أطلق القول بتوثيق الحسن، فيعتمد منه ذلك في غير ما رواه أبو علي عن مُسدَّد بن مُسَرْهَد، لأن الذين غمزوه في مُسَدَّد عندهم زيادة علم لم تُدفع من أحد.

وخلاصة القول: إن الحسن بن أحمد بن حَبيب الطَّرَسُوسي ثقة، صحيح الحديث إلا فيما رواه عن مُسَدَّد فإن فيه شيئاً، فينبغي كتبه للاختبار، فما وافق فيه الثقات موافقة تامة عُد صحيحاً، وإلا كان حسناً أو مقبولاً أو ضعيفاً. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٨٧، التاريخ الصغير ٢/ ٣٧٥، الثقات ٨/ ١٧٥، الهداية والإرشاد ١/ ١٥٥، التعديل والتجريح ٢/ ٤٧٣، المعجم المشتمل ٩٧، تهذيب الكمال ٦/ ٥٥ ـ ٥٦، الكاشف ١/ ٢١٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٤٧ب ـ ١٤٨أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥٥، تعريب التهذيب ١٥٨، فتح الباري ٧/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨، خلاصة التذهيب ٧٦.

(٢) المجتبى ٧/ ٨٣، المعجم المشتمل ٩٧، تهذيب الكمال ٦/ ٥٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥٥.

(٣) تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥٥. وقد عزاه ابن حجر إلى مشيخة النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

لم أجد في الحكم عليه إلا قول النسائي، وذِكْر ابن حبان له في الثقات ٨/ ١٧٥. وفي كتاب الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢: «الحسن بن إسحاق بن زياد الهَرَوي، روى عنه... ـ (كذا مبيضاً) ـ. سمعت أبي يقول ذلك، وسمعته يقول: هو مجهول». فجعله الباجي في التعديل والتجريح ٢/ ٤٧٣ المروزي الشاعر نفسه، وتبعه عليه مُغْلْطاي في=

٢٩٨ ـ س: الحسن بن إسماعيل بن سليمان[١] أبو سعيد الكَلْبي، المُجالِدي، المِصِّيصي[٢][٣].

قال النسائي: ثقة[٤].

وقال أيضاً: ثقة أمين[٥][*].

=إكمال تهذيب الكمال ٢/١٤٨أ، وابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/٢٥٥، وفتح الباري ٧/٤٥٧، وقال ابن حجر في الأول معلقاً على حكم أبي حاتم: «وكأنه ما لقيه فلم يعرفه»، وفي الآخر: «ولم يعرفه أبو حاتم، وعرفه غيره». لكن ابن حجر خالف نفسه في لسان الميزان ٢/١٩٧ فأورد ترجمة الهروي على أنها غير ترجمة المروزي، متبعاً في ذلك الذهبي في ميزان الاعتدال ١/٤٨١، والمغني في الضعفاء ١/١٥٧.

فإن كان أبو حاتم جَهَّل حَسْنُويه صاحب هذه الترجمة، فغير مقبول منه، لأنه قد روى عنه جماعة فيهم البخاري، والنسائي. هذا إن كان أراد جهالة العين، وإن أراد جهالة الحال فيدفع بتوثيق النسائي له.

وخلاصة القول: إن الحسن بن إسحاق بن زياد المروزي الشاعر ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) سليمان هو ابن أبي المُجالِد كما في المعجم المشتمل ٩٧؛ وابن المُجالِد كما في تهذيب الكمال ٦/٥٦، هو الذي اعتمده ابن حجر.

(٢) مات بعد الأربعين ومئتين كما ذكر غير ما واحد.

(٣) ترجمته في: شيوخ النسائي ٤أ ـ ٤ب، الثقات ٨/١٧٦، المعجم المشتمل ٩٧، تهذيب الكمال ٦/٥٦ ـ ٥٨، الكاشف ١/٢١٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/١٤٨أ، تهذيب التهذيب ٢/٢٥٥، تقريب التهذيب ١٥٨، خلاصة التذهيب ٧٦.

(٤) شيوخ النسائي ٤أ ـ ٤ب، تهذيب الكمال ٦/٥٧، تهذيب التهذيب ٢/٢٥٥.

(٥) المعجم المشتمل ٩٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مسلمة بن القاسم: لا بأس به؛ وقال ابن حبان في الثقات: مستقيم الحديث؛ وقال الذهبي، وابن حجر في التقريب: ثقة.

الثقات ٨/١٧٦، الكاشف ٢١٨، تهذيب التهذيب ٢/٢٥٥، تقريب التهذيب ١٥٨.

=

٢٩٩ ـ قد س: الحسن بن حَبيب ابن نَدْبَة[1] أبو سعيد[2] التَّميمي، العَبْدي، وقيل: البَكْري، أو النُّكْري[3]، البصري، الكَوْسَج. مات سنة سبع وتسعين ومئة، أو قبل ذلك[4][5].

= فقد اتفق النقاد على أن الحسن بن إسماعيل المُجَالِدي ثقة مطلقاً، سوى مسلمة بن القاسم حيث جعله في مرتبة تالية دون أن يبين السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر، فضلاً عن أن مسلمة مُضَعَّف.

وأما قول ابن حبان: «مستقيم الحديث» فيستعمله في الثقات الرفعاء ـ كما في رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل ٦٢ ـ.

وخلاصة القول: إن الحسن بن إسماعيل المِصِّيْصي ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ضبطها بسكون الدال ابن نُقْطَة في تكملة الإكمال ١/ ٢٥٧، ومُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٥٠أ، والفَيْرُوْزَابَاذي في القاموس المحيط باب الباء، فصل النون ١٧٥. وقال الدارقطني ـ كما في تهذيب الكمال ٦/ ٧٩ـ: «يقول المحدِّثون: نَدَبَة. بفتح الدال... وقال أهل اللغة: هو نَدْبَة. الدال ساكنة». ونَدْبَة هي أم الحسن كما في القاموس المحيط، لذا نسبه بعضهم إليها فقال: «الحسن بن نَدْبَة». وجد الحسن اسمه حُمَيْد.

(٢) كذا كناه أصحاب المؤلفات في الكنى، والأكثرون. وزعم البعض أن كنيته أبو سَعْد، وهو تصحيف.

(٣) في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٨: «النُّكْري»، وفي تهذيب الكمال ٦/ ٧٨، وإكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٥٠أ: «البَكْري».

(٤) قال البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٢٧٩: «ومات... قبل معاذ ـ (يعني ابن معاذ) ـ سنة خمس أو ست وتسعين».

(٥) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٨٢، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٩٢، التاريخ الصغير ٢/ ٢٧٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٦٣، الكنى والأسماء ١/ ١٨٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٨، الثقات ٨/ ١٦٩، تاريخ أسماء الثقات ٩٤، تكملة الإكمال ١/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨، تهذيب الكمال ٦/ ٧٨ ـ ٨٠، الكاشف ١/ ٢١٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٥٠أ، القاموس المحيط باب الباء فصل النون ١٧٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦١، تقريب التهذيب ١٥٩، خلاصة التذهيب ٧٧.

قال النسائي: ثقة[(١)(*)].

٣٠٠ ـ د س: الحسن بن الحُرّ بن الحَكَم أبو الحَكَم أو أبو محمد النَّخَعي، أو الجُعْفي، أو الصَّيْداوي[(٢)]، الكوفي، نزيل دمشق، التاجر، السَّخي، العابد، وقد ينسب إلى جده. مات بمكة سنة ثلاث وثلاثين ومئة[(٣)].

---

(١) تهذيب الكمال ٦/٧٩، تهذيب التهذيب ٢/٢٦١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ما كان به بأس؛ وقال أبو زرعة: لا بأس به؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: لا بأس به. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

العلل ومعرفة الرجال ٢/١٨٢، الجرح والتعديل ٢/١/٨، الثقات ٨/١٦٩، تاريخ أسماء الثقات ٩٤، الكاشف ١/٢١٩، تقريب التهذيب ١٥٩.

فقد اتفق النقاد على الاحتجاج به، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، والذين أنزلوه عن المرتبة العالية لم يأتوا بدليل، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر قياساً.

وخلاصة القول: إن الحسن بن حَبيب بن نَدْبَة ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/٣٥٣: «مولى لبني الصَّيْداء من بني أسد بن خُزيمة».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٥٣، علل الحديث ومعرفة الرجال ١١٨، العلل ومعرفة الرجال ١/٤٠٣، التاريخ الكبير ٢/١/٢٩٠، معرفة الثقات ١/٢٩٢ ـ ٢٩٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/٢٤٠ ـ ٢٤١، سؤالات الآجري لأبي داود ٩٨ ـ ٩٩، التاريخ ١/٥٠١ ـ ٥٠٢، الجرح والتعديل ٢/١/٨، الثقات ٦/١٦١، مشاهير علماء الأمصار ١٦٤، تاريخ أسماء الثقات ٩٤، تهذيب الكمال ٦/٨٠ ـ ٨٤، الكاشف ١/٢١٩، سير أعلام النبلاء ٦/١٥٢ ـ ١٥٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/١٥٠أ، تهذيب التهذيب ٢/٢٦١ ـ ٢٦٢، تقريب التهذيب ١٥٩، خلاصة التذهيب ٧٧.

قال النسائي: ثقة(١)(*).

(١) تهذيب الكمال ٦/ ٨١، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال الأوزاعي: ما قدم علينا من العراق أحد أفضل من الحسن بن الحُرّ، وعَبْدة بن أبي لُبابة؛ وقال زهير بن معاوية الجُعْفي: الصدوق، المُسْلم، العاقل؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، قليل الحديث؛ وقال ابنُ معين في رواية الكَوْسَج، والعجليُّ ـ كما في كتاب مُغُلْطاي ـ، ويعقوب بن شيبة، وابن خِراش: ثقة؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من متقني الكوفيين؛ وقال الدارقطني في السنن معلقاً على حديث: وروى هذا الحديث جماعة من الثقات، عن العلاء بن عبد الرحمٰن، منهم: مالك بن أنس... والحسن بن الحُرّ؛ وقال الحاكم: ثقة مأمون، مشهور؛ وقال أبو الفضل عُبيد الله بن عبد الله بن أحمد الهَرَوي: ثقة، مشهور؛ وقال الذهبي: ثقة، نبيل؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فاضل؛ وفي فتح الباري: ثقة عندهم. وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات.

ب ـ الغامزون: قال أبو داود في رواية الآجري: حَدَّث في عثمان ـ (يعني أمير المؤمنين) ـ بحديث سُوء.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٥٣، سؤالات الآجري لأبي داود ٩٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٨، الثقات ٦/ ١٦١، مشاهير علماء الأمصار ١٦٤، السنن للدارقطني ١/ ٣١٢، تاريخ أسماء الثقات ٩٤، تهذيب الكمال ٦/ ٨١، ٨٣، الكاشف ١/ ٢١٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٥٠أ، تقريب التهذيب ١٥٩، فتح الباري ٩/ ٤٣٤.

فقد اتفق النُّقَّاد على توثيق الحسن بن الحُرّ، ولم أر مَغْمزاً فيه إلا قول أبي داود: «حَدَّث في عثمان بحديث سُوء»، وهو قول مبهم يحتاج إلى تفسير، لأنه قد يكون البلاء من غير الحسن، أو غير ذلك من المخارج. هذا، ولم يصرح أبو داود بلين ابن الحُرّ في نفسه، ومن المعروف أن الثقة قد يروي بعض المناكير.

وأما قول زهير بن معاوية: «الصَّدوق، المُسْلم، العاقل». فليس يُراد به إنزاله عن الدرجة العالية للثقات، لأن ألفاظ التعديل والجرح لم تكن في زمن زهير مُحدَّدة المعاني.

وخلاصة القول: إن الحسن بن الحُرّ ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

٣٠١ ـ ع: الحسن بن أبي الحسن يَسَار أبو سعيد الأنْصاري مولاهم، المدني، ثم البصري، الحَبْر، العابد، الزاهد، السَّيِّد، الفَصيح. ولد بالمدينة سنة إحدى وعشرين، ومات ليلة الجمعة في أول يوم من رجب سنة عشر ومئة، وقد قارب التسعين(١).

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ١٥٦ ـ ١٧٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠٨ ـ ١١٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٩ ـ ١٠٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣١٥، ٣٢٠، ٣٦٢، معرفة الرجال ١/ ١٢٠، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٦٢، ٢/ ٢٧، ٣٠، ٢٠٢، ٣٩٠، تاريخ البادي عن ابن معين ١١٩، علل الحديث ومعرفة الرجال ٦٠، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٧١، الطبقات ٢١٠، تاريخ خليفة ١٤٩، ٢٠٥، ٢٨٧، ٣٢٤، ٣٤٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٥٢، ٥٨، ٩٠، ٩٨، ١١٧، ١١٨، ١٢١، ١٣٨، ١٦٨، ١٧٢، ٣١٢، ٣٣٠، ٣٤١، ٣٩٧، ٤٠٥، ٤٠٧ ـ ٤٠٨، ٢/ ٢٧، ١٨٠، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٦، ٢١٩، ٢٣٥، ٢٨٩، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٠، الزهد لأحمد بن حنبل ٢٥٨ ـ ٢٨٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٩٠، التاريخ الصغير ١/ ٢٠٤، ٢٤٤ ـ ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٧٠، أحوال الرجال ١٩٣، معرفة الثقات ١/ ٢٩٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٥٧، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٧٣ ـ ٢٧٤، ٢٨٣، ٣٤٧ ـ ٣٤٨، المعرفة والتاريخ ١/ ٢٣٣، ٣٤٦، ٤٧٢، ٦٣٧، ٦٣٩، ٧٠١، ٢/ ١٦، ٣٢ ـ ٥٤، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٧، ٦٨، ١٠٩ ـ ١١٠، ١٥٣ ـ ١٥٤، ٢٢٦، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٦٨ ـ ٢٦٩، ٣٦٢، ٣٦٨، ٣٨٩، ٤٠٤، ٤١٠، ٨٢٨، ٣/ ١١، ٢١٣، ٢٢٧، ٢٣٩ ـ ٢٤٠، العلل الكبير ٢/ ٩٦٣، التاريخ ١/ ٣١٥، ٢/ ٦٨٥، الكنى والأسماء ١/ ١٨٧، ١٨٩، الجعديات ١/ ٥٥٧، ٥٧٧، ٥٩٤، ٦٠٠، ٦٠١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٠ ـ ٤٢، المراسيل لابن أبي حاتم ٣١ ـ ٤٦، الثقات ٤/ ١٢٢ ـ ١٢٣، مشاهير علماء الأمصار ٨٨، من وافق اسمه كنية أبيه للأزدي ٤٩، الفِهرست للنديم ٢٠٢، ٢٣٥، الهداية والإرشاد ١/ ١٦٥ ـ ١٦٨، سؤالات السِّجزي وغيره للحاكم ١٦٣، رجال صحيح مسلم ١/ ١٢٩ ـ ١٣٠، ذِكر أخبار أصبهان ١/ ٢٥٤، التعديل والتجريح ٢/ ٤٨٢ ـ ٤٨٩، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٦١ ـ ١٦٢، وفيات الأعيان ٢/ ٦٩ ـ ٧٣، تهذيب الكمال ٦/ ٩٥ ـ ١٢٧، ميزان الاعتدال ١/ ٤٨٣، ٥٢٧، الكاشف ١/ ٢٢٠، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٦٣ ـ ٥٨٨، معرفة القراء الكبار ١/ ٦٥، تذكرة الحفاظ ١/ ٧١ ـ ٧٢، جامع التحصيل في أحكام المراسيل=

قال النسائي: ذِكْر المُدَلِّسين: الحسن، وقتادة، وحُميد الطَّويل...[(١)].

وقال أيضاً: الحسن، عن سَمُرَة كتاباً، ولم يسمع الحسن من سَمُرَة إلا حديث العقيقة[(٢)(*)].

= ١٩٤ ـ ١٩٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٥١أ ـ ١٥٥ب، غاية النهاية ١/ ٢٣٥، التبيين لأسماء المدلسين ٧٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٣ ـ ٢٧٠، تقريب التهذيب ١٦٠، تعريف أهل التقديس ١٩ ـ ٢٠، خلاصة التذهيب ٧٧.

(١) سؤالات السُّلَمي للدارقطني ١٧٢ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٠. لكن اختلف الكتابان في ترتيب الأسماء، ينظر ترجمة حَجَّاج بن أَرْطاة.

(٢) المجتبى ٣/ ٩٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمُعَدِّلُون: قال خالد بن رَبَاح ـ كما في الطبقات الكبرى ـ: إن أنس بن مالك سُئل عن مسألة، قال: عليكم مولانا الحسن فسلوه، فقالوا: يا أبا حمزة، نسألك، وتقول: سلوا مولانا الحسن! فقال: إنا سمعنا وسمع، فحفظ ونسينا؛ وقال أبو قَتَادة العَدَوي ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ في رواية حُميد بن هلال: عليكم بهذا الشيخ ـ يعني الحسن بن أبي الحسن ـ فإني ـ والله ـ ما رأيت رجلاً قط أشبه رأياً بعمر بن الخطاب منه؛ وقال أبو بُرْدة بن أبي موسى الأشعري: ما رأيت رجلاً قَطّ لم يصحب النبي ﷺ أشبه بأصحاب رسول الله ﷺ من هذا الشيخ؛ وقال عامر بن شَرَاحِيل الشَّعْبي في رواية ابنه عبد الله: أدركت سبعين من أصحاب النبي ﷺ، فلم أر أحداً قط أشبه بهم من هذا الشيخ؛ وقال منصور بن عبد الرحمٰن الغُدَاني: ذكر الشَّعبيُّ الحَسَنَ، فقال: ما رأيت من أهل تلك البلاد رجلاً قَطّ أفضل منه؛ وقال بَكْر بن عبد الله المُزَني في رواية غالب القَطَّان ـ كما في الجرح والتعديل ـ: من سَرَّه أن ينظر إلى أفقه من رأينا، ما رأينا الذي هو أفقه منه، فلينظر إلى الحسن؛ وفي نفس الرواية ـ كما في تهذيب الكمال ـ: من سَرَّه أن ينظر إلى أعلم عالم أدركناه في زمانه، فلينظر إلى الحسن، فما أدركنا الذي هو أعلم منه، لَيَتَمَنَّيَن الذي رآه أنه ازداد من علمه، والذي لم يره أنه رآه؛ وقال مغيرة بن حفص ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: سئل ابن سيرين ـ فقال: رأيت كأن الجَوْزاء تقدمت الثُّرَيا؟ ـ فقال: هذا الحسن يموت قبلي، ثم أتبعه، وهو أرفع مني؛ وقال حماد بن زيد: عن هشام ـ (يعني ابن حسان) ـ أن عطاء ـ (يعني ابن أبي رَبَاح) ـ سئل عن شيء فقال: لا أدري. فقيل: إن الحسن يقول كذا، وكذا. =

....

= قال: إنه ـ والله ـ ليس بين جَنْبي مثل قلب الحسن؛ وقال أيضاً: عن الحجاج بن أرْطاة: سألت عطاء عن القراءة على الجنازة؟ قال: ما سمعنا، ولا علمنا أنه يُقْرأ عليها. فقلت: إن الحسن يقول: يُقْرأ عليها. قال: عليك بذاك، ذاك إمام ضخْم يُقْتَدى به؛ وقال عمرو بن مَرَّة: إني لأغْبِط أهل البصرة بذَيْنك الشيخين: الحسن، ومحمد ـ (يعني ابن سيرين) ـ؛ وقال قتادة بن دِعامة في رواية سَلَّام بن مسكين: كان الحسن من أعلم الناس بالحلال والحرام؛ وقال سعيد بن أبي عَرُوبة ـ كما في الطبقات الكبرى ـ: قال محمد بن سعد أحسبه عن قتادة، قال: إذا اجتمع لي أربعة، لم ألتفت إلى غيرهم، ولم أبال من خالفهم: الحسن، وسعيد بن المسيب، وإبراهيم ـ (يعني ابن يزيد النَّخَعي) ـ، وعطاء ـ (يعني ابن أبي رَبَاح) ـ؛ وقال قتادة أيضاً في رواية أبي عَوَانة الوَضَّاح بن عبد الله اليَشْكري: ما جلست إلى أحد ثم جلست إلى الحسن إلا عرفت فضل الحسن عليه؛ وقال أبو مُسْهِر: حدثنا سعيد ـ (يعني ابن عبد العزيز) ـ قال: كان سليمان بن موسى ـ (يعني الأُموي) ـ يقول: إذا جاءنا العلم من الحجاز عن الزهري قبلناه، وإذا جاءنا من العراق عن الحسن قبلناه، وإذا جاءنا من الجزيرة عن ميمون بن مِهْران قبلناه، وإذا جاءنا من الشام عن مكحول قبلناه؛ وقال الزهري: العلماء أربعة: سعيد بن المسيب بالمدينة، وعامر الشعبي بالكوفة، والحسن بن أبي الحسن بالبصرة، ومكحول بالشام؛ وقال أبو إسحاق السَّبِيعي ـ كما في تاريخ الدوري ـ: كان الحسن البصري يُشَبَّه بأصحاب رسول الله ﷺ؛ وقال علي بن زيد بن جُدْعان: أدركت عروة بن الزبير، ويحيى بن جَعْدة، والقاسم ـ (يعين ابن محمد بن أبي بكر الصَّديق) ـ فلم أر فيهم مثل الحسن، ولو أن الحسن أدرك أصحاب النبي ﷺ وهو رجل لاحتاجوا إلى رأيه؛ وقال حاتم بن وَرْدَان: سأل رجل أيوب ـ وأنا أسمع ـ فقال: حديث الحسن. وضحك الرجل، فغضب أيوب، واحمرّ وجهه، وقال له: ما يُضحكك؟ قال: لا شيء. قال: ما ضحكت لخير، أما والله ما رأت عيناك رجلاً قط أفقه منه؛ وقال غالب القَطَّان ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ: وكان فضل الحسن عليهم كفضل الباز على العصافير؛ وقال يونس بن عُبيد في رواية حماد بن زيد: كان الحسن ـ والله ـ من رءوس العلماء في الفتن والدماء؛ وقال الحسن بن موسى الأَشْيب: حدثنا حماد بن سلمة، عن حُميد ـ (يعني الطَّويل) ـ، ويونس بن عُبيد أنهما قالا: قد رأينا الفقهاء فما رأينا منهم أجمع من الحسن؛ وقال عَفَّان بن مسلم: حدثنا حماد بن سلمة قال: سمعت حُميداً، ويونس يقولان: ما أدركنا أجمع من الحسن؛ وقال سليمان بن طَرْخان التَّيْمي في رواية ابنه =

....

=المُعْتَمِر: الحسن شيخ البصرة؛ وقال سعيد بن عبد العزيز الدمشقي: فكان هؤلاء الأربعة ـ (يعني الذين ذكرهم سليمان بن موسى كما تقدم) ـ علماء الناس في خلافة هشام؛ وقال ابن سعد: قالوا: وكان الحسن جامعاً، عالماً، عالياً، رفيعاً، فقهياً، ثقة، مأموناً، عابداً، ناسكاً، كبير ـ (كذا في الطبقات الكبرى. وفي تهذيب الكمال: كثير) ـ العلم، فصيحاً، جميلاً، وسيماً، وكان ما أسند من حديثه، وروى عَمَّن سمع منه فَحَسَن حُجَّة، وما أرسل من الحديث فليس بحجة، وقدم مكة، فأجلسوه على سرير، واجتمع الناس إليه فحدثهم، وكان فيمن أتاه مجاهد، وعطاء، وطاوس، وعمرو بن شعيب، فقالوا أو قال بعضهم: لم نر مثل هذا قَطّ؛ وقال الدوري: سئل يحيى عن الحسن، وابن سيرين؟ قال: كان الحسن أنْبل الرجلين، ورجال ابن سيرين أنْقى من حديث الحسن؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية الدوري: مرسلات الحسن ليس بها بأس؛ وفي رواية ابن محرز: مرسلات إبراهيم ـ (يعني النَّخَعي) ـ أصح من مرسلات سعيد بن المسيب، والحسن؛ وقال علي بن المديني في رواية محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر المقَدَّمي: مرسلات يحيى بن أبي كثير شبه الريح، ومرسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صِحاح ما أقلّ ما يَسْقُط منها؛ وقال العجلي: ثقة، رجل صالح، صاحب سنة؛ وقال أبو زرعة في رواية الحسن بن عثمان ـ كما في تهذيب الكمال ـ: كل شيء قال الحسن: قال رسول الله ﷺ، وجدت له أصلاً ثابتاً، ما خلا أربعة أحاديث؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان يدلس؛ وفي المشاهير: وكان من علماء التابعين بالقرآن، والفقه، والأدب، وكان من عُبّاد أهل البصرة وزهادهم... وكان مُعَرّى عما قُذِف به من القَدَر، على تدليس كان منه في الروايات؛ وقال النووي: هو الإمام المشهور، المجمع على جلالته في كل فن؛ وقال الذهبي في موضع من الميزان: أما... الإمام البصري فثقة، لكنه يدلس عن أبي هريرة، وغير واحد، فإذا قال: حدثنا، فهو ثقة بلا نزاع، وأما مسألة القدر فصح عنه الرجوع عنها، وأنها كانت زَلْقة لسان؛ وفي موضع آخر منه: سيد التابعين في زمانه بالبصرة، كان ثقة في نفسه، حجة، رأساً في العلم والعمل، عظيم القَدْر، وقد بدت منه هفوة في القَدَر، لم يقصدها لذاتها، فتكلموا فيه، فما التُفت إلى كلامهم، لأنه لما حُوقق عليها تبرأ منها، وقد سئل عن آدم أخلق للجنة أم للأرض؟ قال: بل للأرض. قيل: أكان يستطيع أن يكون من أهل الجنة، ولا يصير إلى الأرض؟ قال: لا. فهذا هو سر المسألة، فإن العبد لا يقدر أن يستقيم إلا أن يشاء الله له أن يستقيم. نعم كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال في=

....

=حديث: عن فلان، ضعف. . . ـ(هنا كلمة لم تتبين لي مع أني رجعت إلى عدة نسخ خطية للميزان) ـ، ولا سيما عمن قيل إنه لم يسمع منهم كأبي هريرة، ونحوه، فعدوا ما كان له عن أبي هريرة في جملة المنقطع. والله أعلم؛ وفي الكاشف: كان كبير الشأن، رفيع الذكر، رأساً في العلم والعمل؛ وفي سير أعلام النبلاء: وكان سيد أهل زمانه علماً وعملاً. . . وقد روى بالإرسال عن طائفة. . . والحسن مع جلالته فهو مدلس، ومراسيله ليست بذاك، ولم يطلب الحديث في صباه، وكان كثير الجهاد. . . قلت: اختلف النقاد في الاحتجاج بنسخة الحسن عن سَمُرَة ـ (يعني ابن جُنْدَب) ـ وهي نحو من خمسين حديثاً، فقد ثبت سماعه من سَمُرة، فذُكر أنه سمع منه حديث العقيقة. . . ـ (فإن) ـ قال قائل: إنما أعرض أهل الصحيح عن كثير مما يقول فيه الحسن: عن فلان، وإن كان مما قد ثبت لُقيه فيه لفلان المُعَيَّن، لأن الحسن معروف بالتدليس، ويُدَلِّس عن الضعفاء، فيبقى في النفس من ذلك، فإننا وإن ثبتنا سماعه من سَمُرَة، يجوز أن يكون لم يسمع فيه غالب النسخة التي عن سَمُرَة. والله أعلم؛ وفي تذكرة الحفاظ: وهو مدلس، فلا يحتج بقوله: عن، فيمن لم يدركه، وقد يدلس عمن لقيه، ويسقط من بينه وبينه. والله أعلم. ولكنه حافظ، علامة، من بحور العلم، فقيه النفس، كبير الشأن، عديم النظير، مليح التذكير، بليغ الموعظة، رأس في أنواع الخير؛ وقال العلائي: أحد الأئمة الأعلام، تقدم أنه كثير التدليس، وهو مكثر من الإرسال أيضاً؛ وقال ابن الجزري: إمام زمانه علماً وعملاً؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فقيه، فاضل، مشهور، وكان يرسل كثيراً، ويدلس؛ وفي تعريف أهل التقديس: الإمام المشهور، من سادات التابعين. . . كان مكثراً من الحديث، ويرسل كثيراً عن كل أحد؛ وفي فتح الباري: كثير الإرسال، فلا تحمل عنعنته على السماع. وقد روى عنه أيوب السَّخْتِياني، ومنصور بن المُعْتَمِر، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ **الغامزون والمُلَيِّنون**: قال ابن سيرين: لا تأخذوا بمراسيل الحسن، ولا أبي العالية ـ (يعني رُفَيْع بن مِهران الرِّياحي) ـ، فإنهما لا يباليان عَمَّن أخذا؛ وقال الفسوي: حدثنا سليمان بن حَرْب، حدثنا حماد ـ (هو ابن زيد. ينظر سير أعلام النبلاء آخر ترجمة حماد المذكور) ـ؛ عن ابن عَوْن، عن محمد ـ (يعني ابن سيرين) ـ قال: كان هٰهنا ثلاثة يصدقون كل من حدثهم. قال سليمان: كأنه كره ذلك لهم؛ وقال أيوب السَّخْتِياني في رواية حماد بن زيد ـ كما في الطبقات الكبرى ـ: أنا نازلت الحسن في القدر غير مرة، حتى خوفته السلطان، فقال: لا أعود فيه بعد اليوم؛ وقال أيضاً في=

= نفس الرواية، والكتاب: لا أعلم أحداً يستطيع أن يعيب الحسن إلا به؛ وقال ابن المديني ـ كما في الجعديات ـ: سمعت يحيى ـ (يعني القطان) ـ يقول: قال التَّيمي ـ (يعني سليمان بن طَرْخان) ـ: ذهبوا بصحيفة جابر ـ (يعني ابن عبد الله الأنصاري) ـ إلى الحسن فرواها ـ أو قال: فأخذها ـ، وذهبوا إلى قتادة فأخذها، وأتوني بها فلم أردها. قلت ليحيى: سمعت هذا من التَّيمي؟ قال برأسه، أي نعم؛ وقال ابن سعد: وقال يحيى بن سعيد القطان في أحاديث سَمُرَة التي يرويها الحسن عنه: سمعنا أنها من كتاب؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: لم يسمع الحسن من سَمُرَة شيئاً، هو كتاب؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الفضل بن زياد: وليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن، وعطاء بن أبي رباح، فإنهما يأخذان عن كل أحد؛ وقال البَرْديجي: الحسن عن سَمُرَة ليس بصحاح إلا من كتاب، ولا يحفظ عن الحسن عن سَمُرَة حديث يقول فيه: حدثنا سَمُرَة، إلا حديثاً واحداً، وهو حديث العقيقة، ولم يثبت، رواه قريش بن أنس، عن الحسن، عن سَمُرَة، ولم يروه غيره، وهو وهم؛ وقال الدارقطني: مراسيله فيها ضَعْف؛ وقال الباجي: ومرسل الحسن فيه ضَعْف؛ وقال سبط ابن العجمي: من المشهورين بالتدليس.

الطبقات الكبرى ٧/ ١٥٧ ـ ١٥٨، ١٦١ ـ ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧ ـ ١٦٨، ١٧٠، ١٧٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١١، ١١٢، معرفة الرجال ١/ ١٢٠، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٩٠، معرفة الثقات ١/ ٢٩٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٣، ٤٦، ٤١٠، ٣/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠، الجعديات ١/ ٥٩٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤١، الثقات ٤/ ١٢٣، مشاهير علماء الأمصار ٨٨، السنن للدارقطني ١/ ١٧١، التعديل والتجريح ٢/ ٤٨٧، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٦١، تهذيب الكمال ٦/ ١٠٧ ـ ١٠٨، ١١٠، ١٢٣ ـ ١٢٤، ١٢٥، ميزان الاعتدال ١/ ٤٨٣، ٥٢٧، الكاشف ١/ ٢٢٠، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٧٢، ٥٨٧، ٥٨٨، ٧/ ٤٦٦، تذكرة الحفاظ ١/ ٧٢، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ١٩٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٥٢أ، غاية النهاية ١/ ٢٣٥، التبيين لأسماء المدلسين ٧٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٠، تقريب التهذيب ١٦٠، تعريف أهل التقديس ١٩ ـ ٢٠، فتح الباري ١/ ١٠٩.

فالحسن البصري إمام كبير، وحَبْر جليل، لا يشك أحد في كمال ثقته، وعلو قَدْره. لكن حُمِلت عليه أشياء، بعضها تَسَبَّب في تليين بعض حديثه، دون تأثير على ثقته في نفسه، ودونَك البيانَ: =

....

= فقد أخذ عليه النُّقَّاد كثرة الإرسال، والتدليس، وحَمَل عليه البعض كلامه في القَدَر. فأما مسألة القَدَر فإنه تكلم فيها كما نُقل عنه، قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ١٦٧/٧: «أخبرنا عارم بن الفضل ـ (عارم لقب، واسمه محمد) ـ، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، قال: أنا نازلت الحسن في القَدَر غير مرة حتى خوفته السلطان، فقال: لا أعود فيه بعد اليوم. أخبرنا عارم بن الفضل، قال: حدثنا حماد (يعني ابن زيد) ـ، عن أيوب، قال: لا أعلم أحداً يستطيع أن يعيب الحسن إلا به. أخبرنا عارم بن الفضل، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، قال: أدركت الحسن ـ والله ـ وما يقولُه. أخبرنا موسى بن إسماعيل ـ (يعني التَّبُوْذَكي) ـ، قال: حدثنا أبو هِلال ـ (يعني محمد بن سُلَيْم الراسِبي) ـ، قال: سمعت حُميداً ـ (يعني ابن هِلال العَدَوي) ـ وأيوب يتكلمان، فسمعت حُميداً يقول لأيوب: لوَدِدْت أنه قُسم علينا غُرْم، وأن الحسن لم يتكلم بالذي تكلم به. قال أيوب: يعني في القَدَر». وقال العلاء بن عبد الله بن بدر ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٤٠: «دخلت على الحسن، وهو على سرير، قلت: وَدِدْت أنك لم تكن تكلمت في القدر. قال: وأنا». وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٨٠: «قال الحَمَّادان، عن يونس ـ (يعني ابن عُبيد) ـ، قال: ما استَخَفَّ الحسنَ شيء ما استَخَفَّه القَدَر... وروى أبو مَعْشَر ـ (يعني زياد بن كُلَيْب) ـ، عن إبراهيم ـ (يعني النَّخَعي) ـ، أن الحسن تَكَلَّم في القَدَر». لكن البعض يرون أنه كُذِب، وتُقُوِّل عليه في ذلك، قال عُمر بن عبد الله مولى غُفْرَة ـ كما في الطبقات الكبرى ٧/ ١٧٥ـ: «كان أهل القدر ينتحلون الحسن بن أبي الحسن، وكان قوله مخالفاً لهم، كان يقول: يا ابن آدم لا ترض أحداً بسخط الله، ولا تطيعن أحداً في معصية الله، ولا تحمدن أحداً على فضل الله، ولا تلومن أحداً فيما لم يؤتك الله، إن الله خلق الخلق والخلائق، فمضوا على ما خلقهم عليه، فمن كان يظن أنه مزداد بحرصه في رزقه، فليزدد بحرصه في عمره، أو يغيّر لونه، أو يزيد في أركانه، أو بَنانه». وقال أبو معاوية الضرير ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٣٠ـ: «حدثنا هشام ـ (يعني ابن حَسّان) ـ وسألته عن الذي ذُكر من أمر الحسن في القَدَر؟ فقال: كذبوا، إنما تغفلوا الشيخ بكلمة، فقالوا عليها». وقال عبد الله بن عون ـ كما في المصدر السابق ـ: «قال لي رَجَاء بن حَيْوة: ما هذا الذي بلغنا عن الحسن في القدر؟ قلت: إنهم يكذبون عن الحسن كثيراً، إنهم يكذبون عن الحسن كثيراً». وقال الفسوي في المعرفة والتاريخ ٢/ ٣٤: «حدثنا أبو النعمان ـ (يعني محمد بن الفضل الملقب بعارم) ـ، حدثنا حماد بن=

....

=زيد، عن أيوب، قال: كذب على الحسن ضربان من الناس: قوم القدر رأيهم، فينحَلُونه الحسن لينفقوه في الناس...». وقال محمد بن سيرين ـ كما في الكتاب السابق ٢/ ٤٧ ـ : «كانوا يأتون الشيخ بكلام مجمل، لو فَسَّروه له لساءهم». وقال أبو سعيد بن الأعرابي ـ كما في سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٨٢ ـ ٥٨٣ـ: «كان يجلس إلى الحسن طائفة من هؤلاء، فيتكلم في الخصوص، حتى نسبته القدرية إلى الجَبْر، وتكلم في الاكتساب، حتى نسبته السنة إلى القَدَر، كل ذلك لافتنانه، وتفاوت الناس عنده، وتفاوتهم في الأخذ عنه، وهو بريء من القَدَر، ومن كل بدعة». وقول أيوب: «كَذَب على الحسن...» أدرجته هنا لأن ظاهره يتمشى مع هذا الكلام، لكنه لم يرد به أن الحسن لم يتكلم في القدر أبداً، وإنما مراده أن القدرية يَنْحَلُونه مذهبهم ليتقووا بذلك، مع أنه قد رجع عن ذاك القول. ويؤكد هذا قول أيوب الأول: «أنا نازلت الحسن...».

والذي يبدو أن الحسن تَكَلَّم في شيء من تلك المسألة، وتُقُول عليه أشياء منها أيضاً. وقد صح عنه الرجوع عما وقع فيه، قال سليمان بن طَرْخَان التَّيْمي ـ كما في سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٨٠ـ: «رجع الحسن عن قوله في القَدَر»، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٤٨٣: «وأما مسألة القَدَر فصح عنه الرجوع عنها، وأنها كانت زَلْقة لسان». وقال فيه أيضاً ١/ ٥٢٧: «وقد بدت منه هَفْوة في القَدَر لم يقصدها لذاتها، فتكلموا فيه، فما التُفت إلى كلامهم، لأنه لما حُوقق عليها تبرأ منها...». ولينظر المعرفة والتاريخ ٢/ ٣٨ ـ ٣٩، ٤٠.

وأما التدليس، والإرسال فأمران معروفان عن الحسن، وقد طعن الجمهور في أحاديثه الموصوفة بذلك، لأنه لم يكن ينتقي الشيوخ. قال ابن سيرين: «لا تأخذوا بمراسيل الحسن، ولا أبي العالية، فإنهما لا يباليان عَمَّن أخذا»، وقال ابن سعد: «وكان ما أسند من حديثه، وروى عَمَّن سمع منه فحسن حُجة، وما أرسل من الحديث فليس بحجة»، وقال أحمد بن حنبل: «وليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن، وعطاء بن أبي رباح، فإنهما يأخذان عن كل أحد»، وقال الدارقطني: «مراسيله فيها ضَعْف»، وقال الباجي: «ومرسل الحسن فيه ضَعْف»، وقال الذهبي: «كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال في حديث: عن فلان، ضعْف... ولا سيما عمن قيل إنه لم يسمع منهم كأبي هريرة، ونحوه، فعدوا ما كان له عن أبي هريرة في جملة المنقطع»، وقال أيضاً: «ومراسيله ليست بذاك... ـ (فإن) ـ قال قائل: إنما أعرض أهل الصحيح=

....

=عن كثير مما يقول فيه الحسن: عن فلان، وإن كان مما قد ثبت لقيه فيه لفلان المُعَيَّن، لأن الحسن معروف بالتدليس، ويدلِّس عن الضعفاء، فيبقى في النفس من ذلك، فإننا وإن ثبتنا سماعه من سَمُرَة، يجوز أن يكون لم يسمع فيه غالب النسخة التي عن سَمُرَة»، وقال أيضاً: «وهو مدلس، فلا يحتج بقوله: عن، فيمن لم يدركه، وقد يدلس عمن لقيه، ويسقط من بينه وبينه»، وقال ابن حجر: «كثير الإرسال، فلا تحمل عنعنته على السماع».

لكن إمامة الحسن، ومنزلته، أَخرَجَت بعض أهل العلم إلى تحسين الظن بمراسيله، ومدلساته، خاصة عندما اعتبرت تلك المراسيل بأحاديث الثقات. قال ابن معين: «مرسلات الحسن ليس بها بأس»، وقال ابن المديني: «ومرسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صِحاح، ما أقل ما يَسْقُط منها»، وقال أبو زرعة: «كل شيء قال الحسن: قال رسول الله ﷺ، وجدت له أصلاً ثابتاً، ما خلا أربعة أحاديث».

كما أن ابن حجر أورد الحسن في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وقد قال في أهل هذه المرتبة ـ كما في مقدمة تعريف أهل التقديس ٧ـ: «الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته، وقلة تدليسه في جَنْب ما روى...».

بَيْد أن الأصل في مرويات المدلِّس والمرسل الخالية من صيغ الاتصال عدم الاحتجاج بها، لوجود الانقطاع، أو احتماله، خاصة إذا كان الراوي يأخذ عن كل أحد، ولا ينتقي.

وأما ما رواه الحسن بصيغة الاتصال عمن أدركه، فلا يختلف اثنان في الاحتجاج به، بل هو في أعلى درجات الاحتجاج، لا يُسْأل عن مثله، قال ابن سعد: «وكان ما أسند من حديثه، وروى عَمَّن سمع منه فَحَسن حُجَّة»، وقال الذهبي: «فإذا قال: حدثنا، فهو ثقة بلا نزاع».

وأما ما رواه بتلك الصيغة عمن لم يدركه، فهو قليل، محمول على التأويل الصادق، قال البَزَّار ـ كما في نصب الراية ١/ ٩٠ ـ: «سمع الحسن البصري سن جماعة من الصحابة، وروى عن جماعة آخرين لم يدركهم، وكان صادقاً متأولاً في ذلك، فيقول: حدثنا، وخطبنا، ويعين قومه الذين حُدثوا وخطبوا بالبصرة... وأما قوله: خطبنا ابن عباس بالبصرة، فقد أُنكر عليه، لأن ابن عباس كان بالبصرة أيام الجَمَل، وقدم الحسن أيام صِفِّين، يدركه بالبصرة، وتأول قوله: خطبنا، أي خطب أهل البصرة. وكذلك قال: حدثنا الأسود بن سَريع، والأسود قدم يوم الجمل، فلم يره، ولكن معناه: حدث أهل البصرة». =

....

= هذا، ومما حُمل على الحسن أيضاً ـ وهو داخل فيما سبق ـ الأخذ من كتاب. قال ابن سعد: «وقال يحيى بن سعيد القطان في أحاديث سَمُرَة التي يرويها الحسن عنه: سمعنا أنها من كتاب»، وقال ابن معين: «لم يسمع الحسن من سَمُرَة شيئاً، هو كتاب»، وقال البَرْديجي: «الحسن عن سَمْرَة ليس بصحاح إلا من كتاب، ولا يحفظ عن الحسن عن سَمُرَة حديث يقول فيه: حدثنا سَمُرَة، إلا حديثاً واحداً، وهو حديث العقيقة، ولم يثبت...». لكن بعض الأئمة أثبت سماع الحسن من سَمُرَة، وإن كانوا مختلفين في المقدار. قال ابن المديني في علل الحديث ومعرفة الرجال ٦٤: «والحسن قد سمع من سَمْرَة»، وقال الترمذي ـ كما في العلل الكبير ٢/ ٩٦٣ـ: «قال محمد ـ (يعني البخاري) ـ: وسماع الحسن من سَمُرَة بن جُنْدَب صحيح. وحكى محمد عن علي بن عبد الله ـ (يعني ابن المديني) ـ أنه قال مثل ذلك». وقال الذهبي: «اختلف النقاد في الاحتجاج بنسخة الحسن عن سَمُرَة، وهي نحو من خمسين حديثاً، فقد ثبت سماعه من سَمُرَة، فذكر أنه سمع منه حديث العقيقة... فإننا وإن ثبتنا سماعه من سَمُرَة، يجوز أن يكون لم يسمع فيه غالب النسخة التي عن سَمُرة». وفي سير أعلام النبلاء أيضاً ٤/٥٦٧ قال الذهبي: «قد صح سماعه في حديث العقيقة، وفي حديث النهي عن المُثْلَة من سَمُرَة».

وقد حكى الزيلعي في نصب الراية ١/ ٨٨ ـ ٨٩ الاختلاف في سماع الحسن من سَمُرَة، فقال: «وفي سماع الحسن من سَمُرَة ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه سمع منه مطلقاً، وهو قول ابن المديني... الظاهر من الترمذي أنه يختار هذا القول... واختار الحاكم هذا القول... القول الثاني: أنه لم يسمع منه شيئاً واختاره ابن حبان... وقال صاحب التنقيح: قال ابن معين: الحسن لم يلق سَمُرَة، وقال شعبة: الحسن لم يسمع من سَمُرَة، وقال البَرْديجي: أحاديث الحسن عن سَمُرَة كتاب، ولا يثبت عنه حديث قال فيه: سمعت سَمُرَة. انتهى كلامه. القول الثالث: أنه سمع منه حديث العقيقة فقط، قاله النسائي، وإليه مال الدارقطني في سننه... واختاره عبد الحق في أحكامه... واختاره البزار في مسنده». وقال البيهقي في السنن الكبرى ٥/ ٢٨٨: «إلا أن أكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن البصري من سَمُرَة في غير حديث العقيقة». وقال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٥٢أ: «وفي تاريخ سَمَرْقَنْد: عن ابن عون، قال: دخلت على الحسن وإذا بيده صحيفة، فقلت: ما هذه؟ قال: هذه صحيفة كتبها سَمُرَة لابنه. قال: فقلت: سمعتها من سَمُرَة؟ قال: لا. فقلت سمعتها =

٣٠٢ ـ س ق: الحسن بن داود بن محمد بن المُنْكَدِر أبو محمد القرشي، التَّيْمي، المُنْكَدِري، المدني. مات بمكة ـ فيما يقال ـ بعد[(١)] الموسم بقليل سنة سبع وأربعين ومئتين[(٢)].

=من ابنه؟ فقال: لا. رواه ـ (يعني أبا سعد الإدريسي صاحب تاريخ سَمَرْقَنْد) ـ عن محمد بن أحمد بن حَمْدان ـ (يعني أبا عمرو) ـ، حدثنا عَبْدان ـ (يعني عبد الله بن أحمد الأَهْوازي) ـ، حدثنا علي بن منصور الأَهْوازي، حدثنا أَزْهَر عنه ـ (يعني أَزْهَر بن سعد السَّمَّان عن عبد الله بن عَوْن) ـ».

ومن الممكن ـ ما دام ثبت عند الجمهور لقي الحسن لسَمُرَة، وسماعه منه حديثاً ـ أن تكون روايته لسائر النسخة بواسطة المناولة المقرونة بالإجازة، وهذا الاحتمال لم يدفعه أحد ممن أطلق القول في نفي سماع الحسن من سَمُرَة ـ فيما أعلم ـ، اللهم إلا ابن معين حيث نفى اللقاء أصلاً ـ تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٩ ـ ١٠٠ ـ. والمناولة المقرونة بالإجازة تصح الرواية بها عند عامة الإئمة، وفيهم الحسن ـ ينظر الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ٨٠ ـ بَيْد أن ذاك الاحتمال يمكن أن يدفع باحتمال عكسي، لذا يعتب ما رواه الحسن عن سَمُرَة بالعنعنة أو نحوها منقطعاً.

ومما أخذه الحسن عن صحيفة، ولم يعرف له لقي لصاحبها، ما رواه عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال ابن أبي حاتم في كتاب المراسيل ٣٧: «سألت أبي رحمه الله: سمع الحسن من جابر؟ قال: ما أرى، ولكن هشام بن حسان يقول عن الحسن: حدثنا جابر بن عبد الله. وأنا أُنكر هذا، إنما الحسن عن جابر كتاب، مع أنه أدرك جابراً».

وخلاصة القول: إن الحسن البصري ثبت حجة، صحيح الحديث إذا روى بصيغة الاتصال عمن أدركه. والله أعلم.

(١) في الثقات ٨/ ١٧٧: «مات قبل الموسم...». فلعله سبق ذهن.

(٢) ترجمته في: التاريخ الصغير ٢/ ٣٨٦، شيوخ النسائي ٤ب، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٢، الثقات ٨/ ١٧٧، الكامل ٢/ ٧٤٥ ـ ٧٤٦، المعجم المشتمل ٩٨، الضعفاء لابن الجوزي ٣٢ب، تهذيب الكمال ٦/ ١٤٣ ـ ١٤٥، ميزان الاعتدال ١/ ٤٨٦ ـ ٤٨٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٥٨، ديوان الضعفاء ٥٧، الكاشف ١/ ٢٢١، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٢١١، العِقْد الثَّمين ٤/ ٨٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥، تقريب التهذيب ١٦٠، خلاصة التذهيب ٧٨.

قال النسائي: لا بأس به[(١)][(*)].

(١) شيوخ النسائي ٤ب، المعجم المشتمل ٩٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٥. وقد عزاه ابن حجر إلى أسماء شيوخ أبي عبد الرحمٰن.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة أحاديث: وللحسن بن داود أحاديث غير ما ذكرته، ولم أجد له أنكر من الذي ذكرتها له، والذي ذكرت كله يُحْتمل، وأرجو أنه لا بأس به؛ وقال الذهبي في المغني: صدوق، تُكلم فيه؛ وقال ابن حجر: لا بأس به، تكلموا في سماعه من المُعْتَمِر ـ (يعني ابن سليمان) ـ. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال محمد بن عبد الرحيم البغدادي المعروف بصاعقة: جلس إلينا المُنْكَدِري، فسألته: في أي سنة كتبت عن المُعْتَمر؟ فقال: في سنة كذا. فنظرنا، فإذا هو قد كتب عن المُعْتَمِر ابن خمس سنين؛ وقال البخاري: يتكلمون فيه؛ وقال مسلمة بن قاسم: مجهول؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: مُتَكَلَّم فيه.

التاريخ الصغير ٢/ ٣٨٦، الثقات ٨/ ١٧٧، الكامل ٢/ ٧٤٦، تهذيب الكمال ٢٦١، المغني في الضعفاء ١/ ١٥٨، ديوان الضعفاء ٥٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٥، تقريب التهذيب ١٦٠.

فقد اختلف النقاد في الحكم على الحسن بن داود بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، وتفرد مسلمة بتجهيله، ولم يُصب في ذلك، لأن الرجل قد روى عنه جماعة كبيرة، فهو على هذا معروف العين، وهو كذلك معروف الحال، لبيان العلماء لرتبته.

ونظرت في الأحاديث التي استُنْكرت عليه، فوجدتها خمسة، كلّها في الكامل، وهي صحيحة المتون لولا زيادة في حديث واحد، وأما الأسانيد فلها متابعات إلا الحديث الثاني حسب ترتيب ابن عدي.

فهذه الأحاديث ـ مع جودتها في الجملة ـ هي أنكر ما له كما ذكر ابن عدي، وقد أحسن أبو أحمد حيث قال في آخر الترجمة: «والذي ذكرت كله يحتمل، وأرجو أنه لا بأس به».

والذين طعنوا في الحسن لم يبينوا السبب في لينه، اللهم إلا ما ذكره صاعقة، مع أنه ليس ببيان شاف، لاحتمال الوهم في تقدير سنه، أو لنحو ذلك من الاحتمالات، =

٣٠٣ ـ بخ م د س ق: الحسن بن سَعْد بن مَعْبَد القرشي، الهاشمي مولاهم، الكوفي[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

٣٠٤ ـ بخ م ٤: الحسن بن صالح[٣] بن صالح بن مسلم بن حَيَّان[٤]

= وما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال. وصاعقة من أقران الحسن المُنْكَدِري، وكلامه فيه أراه من كلام الأقران المردود.

وخلاصة القول: إن الحسن بن داود المُنْكَدِري صدوق، حسن الحديث في الجملة. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٩٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٦، الثقات ٤/ ١٢٤ ـ ١٢٥، رجال صحيح مسلم ١/ ١٣٢، تهذيب الكمال ٦/ ١٦٣ ـ ١٦٦، الكاشف ١/ ٢٢١، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠، تقريب التهذيب ١٦١، خلاصة التذهيب ٧٨.

(٢) تهذيب الكمال ٦/ ١٦٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٨٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: ووثقه العجلي، ونقل ابن خَلْفون أن ابن نُمير وثقه أيضاً ـ (ومحمد بن عبد الله بن نُمير توفي قبل العجلي) ـ؛ وقال أيضاً في تقريب التهذيب: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٤/ ١٢٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٨٠، تقريب التهذيب ١٦١.

فقد اتفق النقاد على أن الحسن بن سعد بن مَعْبَد ثقة مطلقاً، فهو إذا صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) زعم ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٤، ٣٧٥ أن اسم صالح: حَيّ.

(٤) كذا نسبه عامة المتقدمين على اختلاف في حَيَّان، حيث قال البعض: حَيّ. وقال عامة المتأخرين: هو الحسن بن صالح بن صالح بن حَيّ. ثم اختلفوا بعد، فقال ابن عدي: «حَيّ بن مسلم بن حَيَّان ـ (يعني ابن شُفَيّ) ـ». وقال المزي: «حَيّ وهو حَيّان بن شُفَيّ بن هُنَيّ». ومعتمد المتأخرين هو قول البخاري في التاريخ الكبير: «وهو الحسن بن صالح بن صالح، وجده صالح بن حَيّ». مع أن أبا عبد الله نسب صالحاً إلى جده فيما أرجح. وقد اختصر جماعة نسب الحسن، فقالوا: «الحسن بن صالح بن حَيّ»، كما أَوْغَلَ البعض في الاختصار، فقالوا: «الحسن بن حَيّ».

ـ وهو حَيّ[(١)] ـ بن شُفَيّ بن هُنَيّ أبو عبد الله الهَمْداني، البَكِيْلي، الثَّوْري، الكوفي، الفقيه، العابد، الورع، الوَجِل. ولد سنة مئة، وقيل قبل ذلك، ومات بالكوفة سنة سبع وستين ومئة، وقيل: سنة ثمان وستين، وقيل: سنة تسع وستين[(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)][(*)].

---

(١) حَيّ لقب لِحَيَّان كما ذكر الجمهور. وقال ابن معين ـ كما في تاريخ الدوري ٢/ ١١٤ـ: «والناس يقولون: ابن حَيّ، وإنما هو: ابن حَيَّان».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٤ ـ ١١٥، ٤١٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٣، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٢٩٥ ـ ٢٩٦، ٣٨٤، معرفة الرجال ١/ ١٥٣، تاريخ البادي عن ابن معين ٥٦، الطبقات ١٦٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٤٦، ٣٩٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٩٥، التاريخ الصغير ٢/ ١٣٦، ١٦٨، ١٧٠، أحوال الرجال ٦٧ ـ ٦٨، معرفة الثقات ١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٦، المعرفة والتاريخ ١/ ١٥٥، ٤٤٠، ٢/ ٦٨٠، ٨٠٥ ـ ٨٠٦، ٣/ ١٣٢، ١٨٤ ـ ١٨٥، التاريخ ١/ ٣٠١، ٢/ ٦٨١ ـ ٦٨٢، الكنى والأسماء ٢/ ٥٤، الجعديات ٢/ ٧٥٠، ٨٠١ ـ ٨٠٤، الضعفاء الكبير ١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٨، الثقات ٦/ ١٦٤ ـ ١٦٥، مشاهير علماء الأمصار ١٧٠، الكامل ٢/ ٧٢٢ ـ ٧٢٩، الفِهرِست للنديم ٢٢٧، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٧٤، تاريخ أسماء الثقات ٩٣، رجال صحيح مسلم ١/ ١٣٢، السابق واللاحق ٢٢٨، طبقات الفقهاء ٨٥، الأنساب ٣/ ١٥٢ ـ ١٥٣، تهذيب الكمال ٦/ ١٧٧ ـ ١٩١، ميزان الاعتدال ١/ ٤٩٦ ـ ٤٩٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٦٠، ديوان الضعفاء ٥٨، الكاشف ١/ ٢٢٢، من تكلم فيه وهو موثق ٦٨، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٦١ ـ ٣٧١، تذكرة الحفاظ ١/ ٢١٦ ـ ٢١٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٨٥ ـ ٢٨٩، تقريب التهذيب ١٦١، فتح الباري ٩/ ٤٣٤، خلاصة التذهيب ٧٨.

(٣) تهذيب الكمال ٦/ ١٨٧، ميزان الاعتدال ١/ ٤٩٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٨٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمُعَدِّلون: قال الحسن بن الرَّبيع البُوْرَاني: قال محمد بن=

....

= عبد الله بن إدريس ـ (يعني الأَوْدي) ـ وكان عندنا أفضل من أبيه، وكان رجل صدق ـ قال: دخلت على وكيع ليقرأ عليّ شيئاً من كتبه، فجرى شيء من ذكر الحسن بن صالح، فقلت له: ألا تدع حديثه؟ قال: ولم أدع حديثه؟! هو عندي إمام. فقلت: إنه كان لا يترحم على عثمان، فقال لي وكيع: أفتترحم أنت على الحجاج؟ أتترحم على أبي جعفر؟؛ وقال أحمد بن أبي الحواري: سمعت وكيعاً يقول: لا يبالي من رأى الحسن بن صالح أن لا يرى الربيع بن خُثَيْم؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أحمد بن محمد ـ ولعله الأثْرم ـ: قال وكيع: حدثنا الحسن. قيل: من الحسن؟ قال: الحسن بن صالح الذي لو رأيتَه ذكرتَ سعيد بن جُبَيْر، أو شَبَّهته بسعيد بن جُبير؛ وقال أبو غَسَّان مالك بن إسماعيل النَّهْدي في رواية محمد بن الحسين بن أبي الحُنَيْن: الحسن بن صالح خير من شَرِيك ـ (يعني ابن عبد الله النَّخَعي) ـ من هنا ـ (أي من الكوفة) ـ إلى خُراسان؛ وقال أيضاً ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: عجبت لأقوام قَدَّموا سفيان الثَّوْري على الحسن؛ وقال أبو نُعيم الفضل بن دُكَيْن في رواية إبراهيم بن الجُنَيْد: رأيت الحسن بن صالح في الجُمُعة قبل أن يموت بِجُمُعة؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: وسمعت أبا نعيم لا يعجبه ما قال عبد الله بن المبارك في الحسن بن صالح، وقال: يتكلم في الحسن بن صالح، وقد روى عن عمرو بن عُبيد، وإسماعيل بن مسلم ـ (يعني المكي) ـ! وسمعت أبا نعيم يقول: قال ابن المبارك: كان الحسن بن صالح لا يشهد الجُمْعة. وأنا رأيته شهد الجُمُعة، في آخر جُمُعة اختفى فيها. وقال لنا ـ (يعني أبا نُعيم) ـ: كان الأئمة عندنا: الحسن، وسفيان ـ (يعني الثوري) ـ، وشَرِيك؛ وقال يعقوب بن شَيْبة: سمعت محمد بن عبد الله بن نُمير، وسئل عن الحسن بن صالح، فقيل له: أصحيح الحديث هو؟ فقال: كان أبو نعيم يقول: ما رأيت أحداً إلا وقد غَلِط في شيء غير الحسن بن صالح؛ وقال أبو نعيم أيضاً في رواية أحمد بن محمد ـ ولعله الأثْرم ـ: حدثنا الحسن بن صالح، وما كان دون الثوري في الورع، والفقه ـ (كذا هي الكلمة الأخيرة في الكامل، وأما في تهذيب الكمال فهي: والقُوَّة) ـ؛ وقال أيضاً في رواية علي بن المُنْذر الطَّرِيقي: كتبت عن ثمان مئة مُحَدِّث، فما رأيت أفضل من الحسن بن صالح؛ وقال أبو يزيد عبد الرحمٰن بن مُصْعَب المَعْني ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ: صحبتُ السادة: سفيان الثوري، وصحبتُ ابني حَيّ ـ يعني علياً، والحسن ابني صالح بن حَيّ ـ، وصحبتُ وُهَيْب بن الوَرْد؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، صحيح الحديث، كثيره، وكان متشيِّعاً؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، وابنِ الجُنيد، وابنِ أبي مريم، وابنِ =

....

=أبي خَيْثمة، ومحمدِ بن عثمان بن أبي شيبة: ثقة. زاد ابن الجنيد: مأمون. وزاد ابن أبي مريم: مستقيم الحديث؛ وقال عثمان الدارمي: قلت له: فعلي بن صالح أحبّ إليك، أو الحسن ـ يعني ابن صالح ـ؟ فقال: كلاهما ثقتان ـ (كذا في تاريخ عثمان، وفي الكامل عنه: كلاهما مأمونان ثقتان) ـ؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية البادي: وعلي، والحسن ابنا صالح ثقتان، ليس بهما بأس؛ وينظر اختيار ابن نُمير السابق؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: حسن بن صالح أثبت في الحديث من شَرِيك بن عبد الله؛ وقال محمد بن علي الجُوزجاني الوَرّاق ـ كما في الجعديات ـ: سألت أحمد بن حنبل رحمة الله عليه عن حسن بن صالح كيف حديثه؟ فقال: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية علي بن الحسن الهِسِنْجاني: الحسن بن صالح بن صالح صحيح الرواية، يتفقه، صائِنٌ لنفسه في الحديث، والوَرَع؛ وقال العجلي: وكان ثقة، ثبتاً، متعبداً، وكان يتشيع، وكان حسن الفقه، إلا أن ابن المبارك كان يحمل عليه بعض الحمل لحال التشيع، ولم يرو عنه شيئاً؛ وقال أبو زرعة: اجتمع فيه إتقان، وفِقْه، وعبادة، وزُهْد؛ وقال الفسوي: وهما ـ (يعني الحسن وأخاه علياً) ـ ثقتان، وكانا يميلان إلى التشيع؛ وقال أبو حاتم: ثقة، متقن، حافظ؛ وقال الساجي: الحسن بن صالح صدوق، وكان يتشيع؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان فقيهاً، ورعاً، من المتقشفة الخُشن، وممن تجرد للعبادة، ورفض الرئاسة، على تشيع فيه؛ وفي المشاهير: وكان من المتقنين، وأهل الفضل في الدين؛ وقال ابن عدي: وللحسن بن صالح قوم يُحَدِّثُون عنه بِنُسَخ، فعند سَلَمَة بن عبد الملك العَوْصي عنه نسخة، وعند أبي غسان مالك بن إسماعيل عنه نسخة، وعند يحيى بن فَضِيل عنه نسخة، وأحمد بن يونس ـ (يعني أحمد بن عبد الله بن يونس) ـ يحدث عنه بمقاطيع، ومسند مقدار ما عنده، وعند مُصْعب بن المِقْدام، وإسحاق بن منصور ـ (يعني السَّلُولي) ـ، وأبي نعيم عنه روايات، وغيرهم، قد رَوَوا عنه أحاديث صالحة مستقيمة، ولم أجد له حديثاً منكراً مجاوز المقدار، وهو عندي من أهل الصدق؛ وقال الدارقطني في سننه معلقاً على حديث: وخالفه ـ (يعني خالف أبا حنيفة) ـ جماعة من الحفاظ الثقات، منهم: زائِدة بن قُدامة، وسفيان الثوري، وشعبة... وحسن بن صالح...؛ وقال الذهبي في الكاشف: أحد الأعلام... صدوق، عابد، متشيع؛ وفي ديوان الضعفاء: صدوق، معروف بالتشيع؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام الكبير، أحد الأعلام... قلت: هو من أئمة الإسلام، لولا تلبسه ببدعة... وهو صحيح الحديث... قلت: كان يرى الحسن الخروج على=

....

=أمراء زمانه لظلمهم، وجَوْرهم، ولكن ما قاتل أبداً، وكان لا يرى الجمعة خلف الفاسق؛ وفي الميزان: أحد الأعلام... فيه بدعة تشيع قليل، وكان يترك الجمعة؛ وفي تذكرة الحفاظ: الإمام القدوة... الفقيه، العابد... قلت: مع جلالة الحسن، وإمامته كان فيه خارجية؛ وفي المغني: وثقه ابن معين، وغيره، وتُكلم فيه لتشيعه؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فقيه، عابد، رمي بالتشيع. وذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنون**: قال زائدة بن قُدامة في رواية أبي أسامة حماد بن أسامة من رواية أبي مَعْمر الهُذَلي: إن ابن حَيّ هذا قد استَصْلَب منذ زمان، وما نجد أحداً يَصْلِبه؛ وقال خَلَف بن تميم: كان زائدة يستتيب من أتى حسن بن صالح؛ وقال علي بن الجَعْد: كنت مع زائدة في طريق مكة، فقال لنا يوماً: أيكم يحفظ عن مُغيرة ـ (يعني ابن مِقْسَم) ـ، عن إبراهيم ـ، (يعني النَّخَعي) ـ أنه توضأ بكُوز الحُبّ ـ (والحُبّ هو الجَرَّة) ـ مرتين؟ فلو قلت: حدثنا شَرِيك، أو سفيان ـ (يعني الثوري) ـ، كنت قد استرحتُ، ولكن قلت: حدثنا الحسن بن صالح، عن مُغيرة، قال: والحسن بن صالح أيضاً؟! لا حدثتك بحديث أبداً؛ وقال أبو نعيم الفضل بن دُكين في رواية محمود بن غَيْلان: ذُكر الحسن بن صالح عند سفيان الثوري، فقال: ذاك رجل يرى السيف على أمة محمد ـ (ﷺ) ـ. فذكرت ذلك للحسن، قال: فأين الورع، فأين الورع؟!؛ وقال القطان في رواية ابن عَمَّار المَوْصِلي: كان سفيان الثوري سيء الرأي في الحسن بن حَيّ؛ وقال خَلَّاد بن يزيد الجُعْفي: جاءني سفيان بن سعيد إلى هٰهنا، فقال: الحسن بن صالح معما سمع من العلم، وفقهٍ، يترك الجمعة. ثم قام، فذهب؛ وقال أبو نعيم الفضل بن دُكين في رواية أحمد بن محمد ـ (ولعله الأثرم) ـ: دخل الثوري يوم الجمعة... فإذا الحسن بن صالح يصلي، قال: نعوذ بالله من خشوع النِّفاق. وأخذ نعليه، فتحول إلى سارية أخرى؛ وقال العجلي: إلا أن ابن المبارك كان يحمل عليه بعض الحمل لحال التشيع، ولم يرو عنه شيئاً؛ وقال أبو نعيم الفضل في رواية أبي زرعة الدمشقي: قال ابن المبارك: كان الحسن بن صالح لا يشهد الجمعة؛ وقال عبد الله بن إدريس الأَوْدي في رواية أبي سعيد الأَشَجّ ـ (يعني عبد الله بن سعيد) ـ من رواية عبد الله بن غَنَّام بن حفص بن غِياث النَّخَعي: ما أنا وابن حَيّ لا يرى جمعة، ولا جهاداً؛ وقال أبو سعيد الأَشج في رواية أبي داود السِّجِسْتاني: سمعت عبد الله بن إدريس ـ وذُكر له صَعْق الحسن بن صالح ـ فقال: تبسّم سفيان ـ (يعني الثوري) ـ أحبّ إلينا من صَعْق الحسن بن صالح؛ وقال محمد بن المثنى ـ كما في الكامل ـ: ما سمعت=

....

=يحيى، ولا عبد الرحمٰن حدث عن الحسن بن صالح بشيء قط، ولا عن علي بن صالح؛ وقال الفلاس: سألت عبد الرحمٰن عن حديث حسن بن صالح، فأبى أن يُحَدِّثني به، وقد كان يحدث عنه ثلاثة أحاديث، ثم تركه، وذكره يحيى بن سعيد، فقال: لم يكن بالسِّكَّة؛ وقال ابن عيينة في رواية أبي بكر الحميدي: حدثنا صالح بن صالح بن حَيّ وكان خيراً من ابنيه، وكان علي خيرهما؛ وقال يوسف بن أَسْبَاط: كان الحسن بن حَيّ يرى السَّيف؛ وقال أبو أسامة حماد بن أسامة في رواية إبراهيم بن سعيد الجَوْهري: أتيت حسن بن صالح، فجعل أصحابه يقولون: لا إلٰه إلا الله، لا إله إلا الله. فقلت: ما لي كفرت؟! قال: لا، ولكن يَنْقِمون عليك صحبة مالك بن مِغْوَل، وزائدة. قلت: وأنت تقول هذا؟! إنك رجل لا جلست إليك أبداً؛ وقال نصر بن علي الجَهْضَمي: كنت عند عبد الله بن داود ـ (يعني الخُرَيْبي) ـ وعنده أبو أحمد الزُّبَيْري ـ (يعني محمد بن عبد الله بن الزبير) ـ، فجعل أبو أحمد يُفَخِّم الحسن بن صالح، فقال له ابن داود: مُتِّعْتُ بك، نحن أعلم بحسن منك، إن حسناً كان مُعْجَباً ـ والمُعْجَب: الأحْمق ـ؛ وقال علي بن حَرْب المَوْصِلي: سمعت أبي يقول: قلت لعبد الله بن داود الخُرَيْبي: إنك لكثير الحديث عن ابن حَيّ، قال: أقضي به ذِمام ـ (أي حق) ـ أصحاب الحديث، لم يكن بشيء، لم يكن بشيء؛ وقال أحمد بن عبد الله بن يونس: لو لم يولد الحسن بن صالح كان خيراً له، يترك الجمعة، ويرى السيف، جالسته عشرين سنة فما رأيته رفع رأسه إلى السماء، ولا ذكر الدنيا؛ وينظر رأي محمد بن عبد الله بن إدريس الأَوْدي فيه، وقد سبق مقروناً بقول وكيع؛ وقال أبو مَعْمر إسماعيل بن إبراهيم الهُذَلي في رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل: كنا عند وكيع، فكان إذا حدث عن حسن بن صالح أمسكنا أيدينا فلم نكتب، فقال: ما لكم لا تكتبون حديث حسن؟ فقال له أخي بيده هكذا ـ يعني أنه كان يرى السيف ـ فسكت وكيع؛ وقال الجُوزجاني: الحسن بن صالح كان مغموراً في مذهبه... ـ (ثم قال) ـ: وكان الحسن بن صالح يغلو في مذهبه.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٣، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٨٤، تاريخ البادي عن ابن معين ٥٦، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٩٧، أحوال الرجال ٦٧ ـ ٦٨، معرفة الثقات ١/ ٢٩٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ٨٠٦، ٣/ ١٨٤، التاريخ ٢/ ٦٨١ ـ ٦٨٢، الجعديات ٢/ ٨٠١ ـ ٨٠٢، الضعفاء الكبير ١/ ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ونسخة الظاهرية ٤٣أ، الجرح=

....

=والتعديل ٢/ ١/ ١٨، الثقات ٦/ ١٦٥، مشاهير علماء الأمصار ١٧٠، الكامل ٢/ ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ونسخة الظاهرية ٨٩أ، ٨٩ب، ٩٠ب، السنن للدارقطني ١/ ٨٩ ـ ٩٠، تاريخ أسماء الثقات ٩٣، تهذيب الكمال ٦/ ١٨٨ ـ ١٨٩، ميزان الاعتدال ١/ ٤٩٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٦٠، ديوان الضعفاء ٥٨، الكاشف ١/ ٢٢٢، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٦١، ٣٦٢، ٣٧١، تذكرة الحفاظ ١/ ٢١٦ ـ ٢١٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٨٩، تقريب التهذيب ١٦١.

فقد اختلف النقاد في الحكم على الحسن بن صالح بن صالح بين معدِّل ومُجَرِّح بَيْد أن المجرِّحين لم يطعنوا في شيء من حديثه، ولا في صدقه في نفسه، وإنما حَمْلهم عليه لحال المذهب ليس إلا، حيث كان في الحسن تشيع، وخارجية.

فأما التشيع فلم يصل به إلى شيء من الرفض، بل غايته عنده عدم الترحم على أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه. وهذا لا يُعد غلواً في التشيع فضلاً عن أن يسمى رفضاً، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٧٠: «ولكن من سكت عن ترحم مثل الشهيد أمير المؤمنين عثمان، فإن فيه شيئاً من تشيع، فمن نطق فيه بغضٍّ وتنقص، فهو شيعي جَلْد يُؤَدَّب، وإن ترقى إلى الشيخين بذم، فهو رافضي خبيث، وكذا من تَعَرَّض للإمام علي بذم، فهو ناصبي يُعَزَّر، فإن كفره فهو خارجي مارق، بل سبيلنا أن نستغفر للكل، ونحبهم، ونكف عما شجر بينهم». ومن المعروف أن التشيع الذي لا غلو فيه، من البدع الخفيفة المحتملة، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٥: «فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحدّ الثقة: العدالة، والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟ وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق، فهذا كثير في التابعين، وتابعيهم، مع الدين، والورع، والصدق، فلو رُدّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بَيِّنة...». وقال أيضاً في الموقظة ٨٥: «فإن كان كلامهم فيه ـ (أي في الراوي) ـ من جهة معتقده، فهو على مراتب:

فمنهم: من بدعته غليظة.

ومنهم: من بدعته دون ذلك.

ومنهم: الداعي إلى بدعته.

ومنهم: الكافّ. وما بين ذلك.

فمتى جمع الغِلَظ والدعوة، تُجُنِّب الأخذ عنه. =

= ومتى جمع الخِفَّة والكف، أخذوا عنه، وقَبِلوه.

فالغِلظ: كغلاة الخوارج، والجهمية، والرافضة. والخِفة: كالتشيع، والإرجاء».
هذا، ولم يكن الحسن بن صالح من الدعاة، ولا الغلاة، قال الذهبي: «فيه بدعة تشيع قليل». وأما قول الجُوزجاني: «وكان الحسن بن صالح يغلو في مذهبه». فهو شاذ، صادر عن متعنت مع المتشيعة، لذا لا يقبل. ـ وينظر ترجمة أبان بن تغلِب الكوفي ـ.

وأما الخارجية التي كانت في الحسن، فقد بَيَّنها الذهبي في سير أعلام النبلاء بقوله: «كان يرى الحسن الخروج على أمراء زمانه لظلمهم، وجَوْرهم، ولكن ما قاتل أبداً، وكان لا يرى الجمعة خلف الفاسق». فهذا اجتهاد من الحسن رحمه الله ـ وقد كان من أئمة الاجتهاد ـ لا يَقْدح فيه. قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٢٨٨: «وقولهم: كان يرى السيف. يعني كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجَوْر، وهذا مذهب للسلف قديم، لكن استقر الأمر على ترك ذلك، لما رأوه قد أفضى إلى أشد منه، ففي وقعة الحَرَّة، ووقعة ابن الأشعث، وغيرهما عظة لمن تدبر، وبمثل هذا الرأي لا يُقدح في رجل قد ثبتت عدالته، واشتهر بالحفظ والإتقان، والورع التام؛ والحسن مع ذلك لم يخرج على أحد، وأما ترك الجمعة ففي جملة رأيه ذلك أن لا يصلي خلف فاسق، ولا يصحح ولاية الإمام الفاسق، فهذا ما يعتذر به عن الحسن، وإن كان الصواب خلافه، فهو إمام مجتهد». وبالنسبة للجمعة خاصة فقد صح عنه إتيانها بعد، قال أبو نعيم الفضل بن دُكين في رواية: «رأيت الحسن بن صالح في الجمعة قبل أن يموت بجمعة»، وفي رواية أخرى: «وأنا رأيته شهد الجمعة، في آخر جمعة اختفى فيها».

وقد بالغ الثوري رحمه الله تعالى حيث قال فيه: «ذاك رجل يرى السيف على أمة محمد ﷺ».

وقول زائِدة بن قُدامة: «إن ابن حَيّ هذا قد اسْتَصْلَب...». فَسَّره الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٤٩٨ بقوله: «قلت: يعني لكونه يرى السيف».

وأما قول وكيع بن الجَرَّاح: «أفترحم أنت على الحجاج؟...». معتذراً به عن عدم ترحم الحسن بن صالح على عثمان رضي الله عنه، فظاهر الفساد، وقد تعقبه الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٤٩٩ بقوله: «قلت: هذا التمثيل مردود، غير مطابق»، وقال في سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٧٠: «قلت: لا بارك الله في هذا المثال، ومراده: أن ترك التَّرَحُّم سكوت، والساكت لا ينسب إليه قول، ولكن من سكت عن تَرَحُّم مثل الشهيد أمير المؤمنين عثمان، فإن فيه شيئاً من تَشَيُّع». =

٣٠٥ ـ م٤: الحسن بن عُبيد الله بن عُروة أبو عُروة النَّخَعي، الكوفي. مات سنة تسع وثلاثين ومئة، ويقال: سنة اثنتين وأربعين، وقيل: سنة إحدى وأربعين[1].

= وأما جرح عبد الله بن داود الخُرَيْبي للحسن، فله سبب خاص، ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/ ٢٨٩ فقال: «قال الساجي: وكان عبد الله بن داود الخُرَيْبي يحدث عنه، ويُطْريه، ثم كان يتكلم فيه، ويدعو عليه، ويقول: كنت أؤُم في مسجد بالكوفة، فأطْرَيْت أبا حنيفة، فأخذ الحسن بيدي، ونحاني عن الإمامة. قال الساجي: فكان ذلك سبب غضب الخُرَيْبي عليه».

وقول القطان: «لم يكن بالسِّكَّة». كذا هو في الضعفاء الكبير ١/ ٢٣٣، والكامل ٢/ ٧٢٢، وغيرهما، على سبيل الجرح. لكن زاد البعض فيه ما يقلب المعنى، ففي تهذيب التهذيب ٢/ ٢٨٩: «وقال الساجي: الحسن بن صالح صدوق، وكان يتشيع، وكان وكيع يحدث عنه، ويُقَدِّمه، وكان يحيى بن سعيد يقول: ليس في السِّكة مثله». والأول هو الصواب.

ومما ينبغي ذكره هنا أن الحسن بن صالح كان على مذهب أهل بلده في النَّبيذ. قال ابن معين ـ كما في سؤالات ابن الجُنيد ٢٩٥ ـ: «ترك النَّبيذ خير من شربه، ومن رَخَّص فيه فيما أسكر كثيره: شَرِيك ـ (يعني ابن عبد الله النَّخَعي) ـ، وسفيان ـ (يعني الثوري) ـ، وحسن بن حَيّ، ووكيع، وابن نُمير ـ (يعني محمد بن عبد الله نُمير) ـ، وهؤلاء؛ وهم مع ذلك ينهون عن الخليطين». فهذا اجتهاد من الكوفيين، وبمثله لا يلين الثقة. ينظر لزاماً مباحث في علم الجرح والتعديل ١٤٣.

هذا، وقد نظرت في الأحاديث التي أُوردت في ترجمة الحسن بن صالح، فوجدت عامة ما رواه عنه الثقات، ورواه هو عنهم مستقيم، صحيح. وحسبنا في ذلك قول أبي نعيم الفضل بن دُكين: «ما رأيت أحداً إلا وقد غَلِط في شيء غير الحسن بن صالح».

وخلاصة القول: إن الحسن بن صالح بن صالح ثَبْت، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٤، الطبقات ١٦٥، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٩٧، معرفة الثقات ١/ ٢٩٦، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٦٢٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٢، ٢٣٠، ٢٣٨، ٢٣٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٣، الثقات ٦/ ١٦٠، مشاهير علماء الأمصار ١٦٣، سؤالات الحاكم للدارقطني =

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

=١٩٣، رجال صحيح مسلم ١/ ١٣١، تهذيب الكمال ٦/ ١٩٩ ـ ٢٠١، الكاشف ١/ ٢٢٣، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٤٤ ـ ١٤٥، ذيل ميزان الاعتدال ١٨٦ ـ ١٨٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣، تقريب التهذيب ١٦٢، فتح الباري ٤/ ٢٧٠، خلاصة التذهيب ٧٩.

(١) تهذيب الكمال ٦/ ٢٠١، ذيل ميزان الاعتدال ١٨٧،تهذيب التهذيب ٢/ ٢٩٢. لكن لفظ العراقي: «وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمعدِّلُون: قال ابن المديني ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: قلت ليحيى بن سعيد: أيما أعجب إليك: الحسن بن عُبيد الله، أو الحسن بن عمرو ـ (يعني الفُقَيْمي) ـ؟ قال: الحسن بن عمرو أثبتهما، وهما جميعاً ثقتان، صدوقان؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي: ليس به بأس؛ وفي رواية الكَوْسج: ثقة، صالح؛ وقال العجلي، والفسوي، وأبو حاتم: ثقة. زاد الفسوي: من خيار أهل الكوفة؛ وقال الساجي ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: صدوق؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من ثقات أهل الكوفة؛ وقال الذهبي، وابن حجر في التقريب: ثقة. زاد ابن حجر: فاضل. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال البخاري ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: لم أُخرج حديث الحسن بن عُبيد الله لأن عامة حديثه مضطرب؛ وقال الدارقطني في العلل بعد أن ذكر حديثاً للحسن خالفه فيه الأعمش: ليس بالقوي، ولا يقاس بالأعمش.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٤، معرفة الثقات ١/ ٢٩٦، المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٣، الثقات ٦/ ١٦٠، مشاهير علماء الأمصار ١٦٣، العلل للدارقطني ٢/ ٢٠٤، الكاشف ١/ ٢٢٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٩٢، تقريب التهذيب ١٦٢.

فقد اختلف النقاد في الحكم على الحسن بن عُبيد الله بين موثِّق ومجرِّح. والتوثيق هو المُقَدَّم، لأن الجرح مُبْهم؛ خاصة وأن الأئمة المتشددين كالقطان، وأبي حاتم متفقون على علو رتبة الحسن. وقد اعتذر ابن حجر عن الدارقطني بأن تليينه له نسبي، لا يحمل على الإطلاق، فقال في تهذيب التهذيب ٢/ ٢٩٢: «وضعفه الدارقطني بالنسبة للأعمش». =

٣٠٦ ـ ت سي ق: الحسن بن عَرَفَة أبو علي العَبْدِي، البغدادي، المُؤَدِّب، المُسْنِد. ولد سنة خمسين ومئة، وقيل: سنة ثمان وخمسين ومئة، ومات بسُرّ من رأى لأربع بقين من ذي الحجة سنة سبع وخمسين ومئتين، وقيل: سنة ثلاث أو اثنتين وخمسين، وقيل: سنة ثمان وخمسين ـ وهو وهم ـ، وله ـ على القول الأول ـ سبع سنين ومئة سنة، وقيل: عشر سنين ومئة[(١)(٢)].

قال النسائي: لا بأس به[(٣)(*)].

= وأما حديث الحسن الذي خالف فيه الأعمش، فقد صححه البخاري، حيث قال ـ كما في العلل الكبير ٢/ ٨٨٤ـ: «وحديث عبد الواحد ـ (يعني ابن زياد راوي الحديث عن الحسن) ـ عندي محفوظ».

وقول الساجي ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: «صدوق»، مخالف لحكم سائر المعدلين الذين وثقوا الحسن بن عُبيد الله مطلقاً. ويبدو أن تمام كلام الساجي: «ثقة صدوق» مقتدياً في ذلك بما رواه عن القطان، ومن عادة الساجي الاتباع لا الاستقلال. ينظر تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٦/ ٢٠١.

وخلاصة القول: إن الحسن بن عبيد الله ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) نُقل هذا عن الحسن بن عَرَفة نفسِه، ولعله أراد التقريب، لا التحديد.

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣١ ـ ٣٢، الثقات ٨/ ١٧٩، تاريخ بغداد ٧/ ٣٩٤ ـ ٣٩٦، السابق واللاحق ١٠١، الأنساب ٩/ ١٩٤ ـ ١٩٥، المعجم المشتمل ٩٩، الكامل في التاريخ ٥/ ٣٦٤، تهذيب الكمال ٦/ ٢٠١ ـ ٢١٠، الكاشف ١/ ٢٢٣، سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٤٧ ـ ٥٥١، العِبر في خبر من غَبَر ٢/ ٢٠، أهل المئة فصاعداً ١٢١، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٢١١، المُعِين في طبقات المحدثين ٨٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤، تقريب التهذيب ١٦٢، خلاصة التذهيب ٧٩، شذرات الذهب ٢/ ١٣٦.

(٣) تاريخ بغداد ٧/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦، تهذيب الكمال ٦/ ٢٠٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٩٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال لي يحيى بن معين: كتبتَ عن ذلك الشيخ المُعَلِّم في الشَّهَارسُوك ـ يعني المُرَبَّعة ـ؟ قلت: نعم، هو الحسن بن عَرَفة، قال: نعم، =

٣٠٧ ـ د س: الحسن بن علي بن أبي رافع[١] الهاشِمي ـ مولى النبي ﷺ ـ، المدني[٢].

=يروي عن مبارك بن سعيد، وهو ثقة؛ وقال أحمد بن عيسى الخَوَّاص ـ كما في تاريخ بغداد ـ: قال ـ يعني عبد الله بن أحمد ـ (وقد ذكر المزي أنه عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي) ـ: وجاءنا يحيى بن معين إلى منزلنا، فقال لي: اذهب إلى هذا الشيخ المعلِّم الحسن بن عَرَفَة ينزل حوض هَيْلانة عنده عن مبارك بن سعيد، وغيره، ليس به بأس. فقال له أبي: إن عبد الله قد كتب عنه منذ نحو من سنتين. قال: وأثنى عليه يحيى بن معين خيراً؛ وقال أبو حاتم، وابنه: صدوق؛ وقال مسلمة بن قاسم: وكان ثقة؛ وقال الدارقطني ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: لا بأس به؛ وقال أيضاً عقب حديث في سننده الحسن بن عَرَفَة: كلهم ـ (أي رجال الإسناد) ـ ثقات؛ وقال السمعاني: ثقة؛ وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: الإمام، المُحَدِّث، الثقة، مُسْنِد وقته؛ وفي أهل المئة فصاعداً: وكان صدوقاً؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل، وشيوخه ثقات في الجملة.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٢، الثقات ٨/ ٢١٧٩، السنن للدارقطني ٢/ ١٦١، تاريخ بغداد ٧/ ٣٩٥، الأنساب ٩/ ١٩٤، تهذيب الكمال ٦/ ٢٠٤، سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٤٧، أهل المئة فصاعداً ١٢١، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٩٣، ٢٩٤، تقريب التهذيب ١٦٢.

فقد اتفق النقاد على الاحتجاج بالحسن بن عَرَفَه، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وبعضهم جعله في مرتبة تالية. بل إن البعض اضطرب في الحكم عليه، فمال مرة إلى قول الأولين، ومرة إلى رأي الآخرين. والذين أنزلوه عن مرتبة الثقات العالية لم يأتوا ببرهان على ما ذهبوا إليه، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر قياساً.

وخلاصة القول: إن الحسن بن عَرَفَة ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) كذا نسبه ابن حبان، والمتأخرون دون ذكر اختلاف. وقد جعل البخاري هذه الترجمة ترجمتين، فسماه في الأولى: «الحسن بن أبي رافع»، وفي الأخيرة: «الحسن بن علي بن أبي رافع» وذكر في أثنائها وروده في بعض الأسانيد باسم: «الحسن بن هانئ بن أبي رافع»، وفي الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٤: «الحسن بن رافع بن علي بن أبي رافع، ويقال: ابن علي بن أبي رافع، ويقال: ابن هانئ بن أبي رافع».

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤، ٢٩٧، الجرح والتعديل=

قال النسائي: ثقة[1](*).

٣٠٨ ـ خ م د ت ق: الحسن بن علي بن محمد أبو علي أو أبو محمد الهُذَلي، الحُلْواني[2]، ثم المكي، الخَلَّال، وابن الخَلَّال، ويقال أيضاً: الرَّيْحاني، الحافظ، المصنِّف. مات بمكة في ذي الحجة سنة اثنتين وأربعين ومئتين، وقيل: في أول سنة ثلاث وأربعين[3].

= ٢/ ١/ ١٤، الثقات ٤/ ١٢٣، تهذيب الكمال ٦/ ٢١٨ ـ ٢٢٠، الكاشف ١/ ٢٢٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٩٥، تقريب التهذيب ١٦٢، خلاصة التذهيب ٧٩.

(١) تهذيب الكمال ٦/ ٢١٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٩٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه بُكير بن عبد الله بن الأَشَج، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الثقات ٤/ ١٢٣، الكاشف ١/ ٢٢٤، تقريب التهذيب ١٦٢.

فقد أجمع النقاد على أن الحسن بن علي بن أبي رافع ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) ذكر الخطيب في تاريخه ٧/ ٣٦٥ أنه ورد بغداد. لكن قال ابن عساكر في المعجم المشتمل ١٠٠: «بغدادي نزل حُلْوان».

(٣) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٦٤، التاريخ الصغير ٢/ ٣٧٨، سؤالات الآجري لأبي داود ١٢٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢١، الثقات ٨/ ١٧٦، المؤتلف والمختلف ٢/ ٩٠٤ ـ ٩٠٥، الهداية والإرشاد ١/ ١٥٩ ـ ١٦٠، رجال صحيح مسلم ١/ ١٣٠ ـ ١٣١، الإرشاد ١١٠ب، تاريخ بغداد ٧/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦، التعديل والتجريح ٢/ ٤٨١، الأنساب ٤/ ٢١٤، ٥/ ٢٣٩، المعجم المشتمل ١٠٠، تهذيب الكمال ٦/ ٢٥٩ ـ ٢٦٣، الكاشف ١/ ٢٢٤، سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٩٨ ـ ٤٠٠، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٢٢ ـ ٥٢٣، ذيل ميزان الاعتدال ١٨٧ ـ ١٨٨، العِقد الثمين ٤/ ١٦٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣، تقريب التهذيب ١٦٢، خلاصة التذهيب ٧٩.

قال النسائي: ثقة[1](*).

(١) تاريخ بغداد ٧/ ٣٦٦، تهذيب الكمال ٦/ ٢٦٢، ذيل ميزان الاعتدال ١٨٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٠٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المَوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال يعقوب بن شَيْبة ـ كما في تاريخ بغداد ـ: كان ثقة، ثبتاً، متقناً؛ وقال أيضاً ـ كما في نفس الكتاب ـ: صاحب حديث، متقن، ثقة؛ وقال إبراهيم بن أُورَمَة الأَصْبهاني: بقي اليوم في الدنيا ثلاثة: محمد بن يحيى الذُّهْلي بخراسان، وأحمد بن الفُرات بأَصْبهان، والحسن بن علي الحُلْواني بمكة؛ وقال محمد بن إبراهيم الحُلْواني ـ لا أعرف سنة وفاته ـ: كان يُشَبَّه بأحمد بن حنبل في سَمْته، وديانته؛ وقال أبو حاتم: صدوق؛ وقال التِّرمذي: حدثنا الحسن بن علي وكان حافظاً؛ وقال الخطيب: وكان حافظاً، ثقة؛ وقال السمعاني: وكان ثقة، حافظاً؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثَبْت، حجة؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الحافظ، الصدوق؛ وقال ابن حجر: ثقة، حافظ. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه أبو داود السِّجِسْتاني، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُجرِّحون والمُلَيِّنون: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سألت أبي عن الحسن بن الخَلَّال، الذي يقال له الحُلْواني؟ قال: ما أعرفه بطلب الحديث، وما رأيته يطلب الحديث. قلت: إنه ذُكر أنه كان ملازماً ليزيد بن هارون، فقال: ما أعرفه، إلا أنه جاءني إلى هنا يسلم عليّ. ولم يَحْمَدْه أبي، ثم قال: تبلغني عنه أشياء أكرهها. ولم أره يستخفّه، وقال أبي مرة أخرى ـ وذكره، قال ـ: أهل الثَّغْر عنه غير راضين. أو كلاماً هذا معناه؛ وقال داود بن الحسين البَيْهقي: بلغني أن الحُلْواني الحسن بن علي قال: إني لا أكفر من وقف في القرآن. فتركوا علمه، سألت أبا سلمة بن شَبيب ـ (لم يتبين لي من هو) ـ عن علم الحُلْواني؟ قال: يُرْمى في الحُشِّ ـ (يعني المَخْرَج) ـ. ثم قال أبو سلمة: من لم يَشْهد بكُفْر الكافر فهو كافر؛ وقال الآجري: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث يقول: كان الحسن بن علي الحُلْواني لا ينتقد الرجال. ثم قال: كان عالماً بالرجال، وكان لا يستعمل علمه.

العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٦٤، الثقات ٨/ ١٧٦، الإرشاد ١١٠ب، تاريخ بغداد ٧/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦، الأنساب ٤/ ٢١٤، الكاشف ١/ ٢٢٤، سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٩٨، ٣٩٩، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٠٣، تقريب التهذيب ١٦٢.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن قول محمد بن إبراهيم الحُلْواني نقله عنه =

....

=الخليلي في الإرشاد. وقد نسبه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/٣٠٣ للخليلي من قوله، وهو وهم.

ثم أقول: إن طعن العلماء فيه يرجع إلى مذهبه، لا إلى حديثه. ومذهبه عدم تكفير الواقفة، وهذا هو عين الصواب فيمن وقف تورعاً ـ وهم واقفة أهل الحديث ـ، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٢/١٧٧: «قال أبو داود: سألت أحمد بن صالح ـ (يعني المصري) ـ عَمَّن قال: القرآن كلام الله، ولا يقول: مخلوق، ولا غير مخلوق؟ فقال: هذا شاك، والشَّاك كافر. قلت ـ (يعني الذهبي نفسه) ـ: بل هذا ساكت، ومن سكت تورعاً لا ينسب إليه قول، ومن سكت شاكاً مُزْرِياً على السلف، فهذا مبتدع». والواقف في القرآن من غير شك لا ينبغي تكفيره بذلك، فضلاً عن أن يُجرح، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء أيضاً ١١/٤٧٨: «قلت: الإنصاف فيمن هذا حاله أن يكون باقياً على عدالته. والله أعلم». وقال ابن حجر في هدي الساري ٤٣٠: «علي بن أبي هاشم بن طِبْراخ البغدادي: من شيوخ البخاري، قال أبو حاتم: صدوق، تركه الناس للوقف في القرآن... وقد بيّن أبو حاتم السبب في توقف من توقف عنه، وليس ذلك بمانع من قبول روايته».

هذا، ولم يكن الحسن بن علي الحُلْواني من الواقفة، بل كان يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق. قال اللالِكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢/ ٣٢٥: «وقال أبو زرعة الرازي: قيل للحسن بن علي الحُلْواني: إنا أخبرنا عنك أنك أظهرت الوقف. فأنكر ذلك إنكاراً شديداً، وقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، وهل يكون غير ذا؟! أو يقول أحد غير ذا؟! ما شككنا في ذا قط»، وقال أحمد بن عبد الرحمٰن البغدادي البُزُوْري ـ كما في تاريخ بغداد ٧/ ٣٦٥ـ: «سألت الحسن بن علي الحُلْواني، فقلت: إن الناس قد اختلفوا عندنا في القرآن، فما تقول؟ فقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، ما نعرف غير هذا».

وقول أبي داود: «كان عالماً بالرجال، وكان لا يستعمل علمه». قد أجاب عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء ١١/٣٩٩ معتذراً عن الحسن بقوله: «قلت: لاشتغاله ـ لعل ـ بالاستعداد للعبور». يعني بالعبادة. وقد روى أبو داود عن الحسن، وهذا يعني أنه لم يُرد بذاك القول جرحه.

والمُعَدِّلون ـ وهم الجمهور ـ متفقون على عَدّ الحسن بن علي في درجة التوثيق العالية، سوى أبي حاتم المتعنت حيث قال فيه: «صدوق» دون أن يذكر سبباً، وتبعه=

٣٠٩ ـ خ د س ق: الحسن بن عَمرو التَّمِيمي، الفُقَيْمي، الكوفي. مات بالكوفة سنة اثنتين وأربعين ومئة، ويقال قبل ذلك[(١)(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)].

وقال أيضاً: لا بأس به[(٤)(*)].

= على هذا الذهبي في سير أعلام النبلاء، لكنه قال في الكاشف: «ثبت، حجة» فأحسن.

وخلاصة القول: إن الحسن بن علي الحُلْواني الخَلَّال ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤١: «قالوا: وتوفي الحسن بن عمرو في أول خلافة أبي جعفر». وقد تولَّى المنصور الخلافة في أول سنة سبع وثلاثين ومئة.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٨، معرفة الرجال ١/ ١٤٣، الطبقات ١٦٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩، معرفة الثقات ١/ ٢٩٩، المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٣١، ٢٣٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٥ ـ ٢٦، الثقات ٦/ ١٦٤، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٩٣، الهداية والإرشاد ١/ ١٦٠ ـ ١٦١، التعديل والتجريح ٢/ ٤٨١ ـ ٤٨٢، الأنساب ١٠/ ٢٣٧، تهذيب الكمال ٦/ ٢٨٣ ـ ٢٨٥، الكاشف ١/ ٢٢٥، المُعين في طبقات المحدثين ٥٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٠، تقريب التهذيب ١٦٢، خلاصة التذهيب ٨٠.

(٣) التعديل والتجريح ٢/ ٤٨٢، تهذيب الكمال ٦/ ٢٨٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٠.

(٤) التعديل والتجريح ٢/ ٤٨٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل، وعبدِ القدوس بن محمد ـ واللفظ للأول ـ: قلت ليحيى ـ (يعني القطان) ـ: الحسن بن عُبيد الله ـ (يعني النَّخَعي) ـ، والحسن بن عمرو أيهما أعجب إليك؟ قال: الحسن بن عمرو أثبتهما؛ وينظر ما تقدم عن القطان في ترجمة الحسن بن عُبيد الله؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي، والكَوْسَج، وابنِ أبي مريم: ثقة. زاد ابن أبي مريم: حُجة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الأَثْرم، والعجليُّ: ثقة؛ وذكره الفسوي في جماعة وصفهم بقوله: وكل=

٣١٠ ـ م ت س: الحسن بن عَيَّاش بن سالم أبو محمد الأَسَدي مولاهم، الكوفي، أخو أبي بكر بن عَيَّاش. مات بالكوفة سنة اثنتين وسبعين ومئة[(١)].

قال النسائي: ثقة[(٢)(*)].

= هؤلاء كوفيون ثقات؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به، صالح؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات الحاكم ـ: رأيت يحيى القطان يُقَدِّمه على الحسن بن عبيد الله، وليس به بأس؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد ابن حجر: ثَبْت. وذكره ابن حبان في الثقات.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٨، معرفة الثقات ١/ ٢٩٩، المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٣٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٥ ـ ٢٦، الثقات ٦/ ١٦٤، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٩٣، الهداية والإرشاد ١/ ١٦١، تهذيب الكمال ٦/ ٢٨٥، الكاشف ١/ ٢٢٥.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن ابن حجر نقل في تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٠ عن ابن المديني قوله فيه: «ثقة صدوق». ويبدو لي أن هذا القول للقطان من رواية ابن المديني، لا لعلي. ينظر لزاماً ترجمة الحسن بن عُبيد الله بن عُروة النَّخَعي.

ثم أقول: اتفق النقاد على الاحتجاج بالحسن بن عمرو الفُقَيْمي، بيد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور على أنه ثقة مطلقاً، وجعله البعض في درجة تالية دون بيان السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر قياساً.

وخلاصة القول: إن الحسن بن عمرو الفُقَيْمي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠١ ـ ١٠٢، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٠٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٩ ـ ٣٠، الثقات ٦/ ١٦٩، ٨/ ١٦٩، تصحيفات المحدثين ٢/ ٨٦٥، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٥٧٠، تاريخ أسماء الثقات ٩٣، رجال صحيح مسلم ١/ ١٣١، تاريخ بغداد ٧/ ٣٥٠ ـ ٣٥١، الإكمال ٦/ ٧٢ ـ ٧٣، ٧٥، تهذيب الكمال ٦/ ٢٩١ ـ ٢٩٤، الكاشف ١/ ٢٢٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٣، تقريب التهذيب ١٦٣، النجوم الزاهرة ٢/ ٧١، خلاصة التذهيب ٨٠.

(٢) تهذيب الكمال ٦/ ٢٩٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٣.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال ابن معين في رواية الدوري، والدارمي، وابنِ أبي خَيْثمة: ثقة. زاد الدارمي: =

٣١١ ـ س[١]: الحسن بن غُلَيْب أبو علي بن أبي الحسن الأَزْدي مولاهم، الحَرّاني الأصل، ثم المصري، البَزَّاز. مات في ذي الحجة سنة تسعين ومئتين، وله اثنتان وثمانون سنة[٢].

قال النسائي: ثقة[٣].

= قلت: هو أحبّ إليك، أو أبو بكر ـ (يعني أخاه) ـ؟ فقال: هو ثقة، وأبو بكر ثقة؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال عثمان بن سعيد الدارمي: الحسن وأبو بكر ليسا بذاك في الحديث، وهما من أهل الصدق والأمانة؛ وقال أبو جعفر الطحاوي، وابن ماكولا: ثقة. زاد الطحاوي: حجة؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه ابن مهدي، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠١ ـ ١٠٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٠، شرح معاني الآثار ١/ ٢٢٧، الثقات ٦/ ١٦٩، ٨/ ١٦٩، تاريخ أسماء الثقات ٩٣، الإكمال ٦/ ٧٣، ٧٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٣، تقريب التهذيب ١٦٣.

فقد اتفق النقاد على توثيق وتعديل الحسن بن عَيَّاش، سوى ما قد يُظن بقول عثمان الدارمي، ويبدو لي أنه أراد نفي التوثيق المطلق الذي رواه عن ابن معين، لا إخراج الرجل عن مراتب التعديل.

ومع اتفاق الأئمة على تعديل الحسن بن عَيَّاش، فإنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، بَيْد أن الجمهور على توثيقه المطلق، والقول قولهم، لأن الآخرين لم يذكروا سبباً في إنزاله عن الدرجة العالية.

وخلاصة القول: إن الحسن بن عَيَّاش ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ذكر ابن عساكر في المعجم المشتمل ١٠١ أن النسائي روى عنه. لكن المزي قال ـ كما في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٦/ ٣٠٠ـ: «ولم أقف على روايته عنه». لذا لم يورده الذهبي في الكاشف.

(٢) ترجمته في: المعجم المشتمل ١٠١، تهذيب الكمال ٦/ ٣٠٠ ـ ٣٠١، تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٥، تقريب التهذيب ١٦٣، حسن المحاضرة ١/ ٢٩٢، خلاصة التذهيب ٨٠.

(٣) تهذيب الكمال ٦/ ٣٠١.

وقال أيضاً: لا بأس به[١].

وقال أيضاً: ليس به بأس[٢][*].

٣١٢ ـ ت س ق: الحسن بن قَزَعَة أبو علي، وقيل: أبو محمد، القرشي، الهاشِمي مولاهم، البصري، الخُلْقاني[٣][٤].

قال النسائي: صالح[٥].

وقال أيضاً: لا بأس به[٦][**].

---

(١) المعجم المشتمل ١٠١.

(٢) تهذيب الكمال ٦/ ٣٠١. فمن الممكن أن يكون النسائي ذكر فيه هذه اللفظة والتي قبلها.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن حجر: ليس به بأس. تقريب التهذيب ١٦٣.

فلم أجد في الحكم على الحسن بن غُلَيب سوى قولي النسائي، وقول ابن حجر. ولا شك أن ابن حجر تبع ظاهر أحد قولي أبي عبد الرحمٰن، مع أن هذا الإمام يستعمل كثيراً عبارة: «لا بأس به» و: «ليس به بأس» في الموثقين مطلقاً. لذا لا يُعْدَل في هذه الرجل عن التوثيق المطلق.

وخلاصة القول: إن الحسن بن غُلَيب ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) قال المِزي في تهذيب الكمال ٦/ ٣٠٥: «مات قريباً من سنة خمسين ومئتين».

(٤) ترجمته في: شيوخ النسائي ٤ب، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٤، الثقات ٨/ ١٧٦، المعجم المشتمل ١٠١، تهذيب الكمال ٦/ ٣٠٣ ـ ٣٠٥، الكاشف ١/ ٢٢٦، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٢١٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٦، تقريب التهذيب ١٦٣، خلاصة التذهيب ٨٠.

(٥) شيوخ النسائي ٤ب، المعجم المشتمل ١٠١، تهذيب الكمال ٦/ ٣٠٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٦.

(٦) المعجم المشتمل ١٠١، تهذيب الكمال ٦/ ٣٠٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٦.

(**) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال يعقوب بن شيبة، وأبو حاتم: صدوق: وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: =

٣١٣ ـ خ م س: الحسن بن محمد بن أعين أبو علي القُرشي، الأُموي مولاهم، الحَرَّاني، وقد ينسب إلى جده. مات سنة عشر ومئتين[1][2].

قال النسائي: ثقة[3](*).

= صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه أبو زرعة، وبقي بن مَخلد، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة، كما روى عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل، ومعظم شيوخه ثقات.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٤، الثقات ٨/ ١٧٦، تهذيب الكمال ٦/ ٣٠٥، الكاشف ١/ ٢٢٦، تقريب التهذيب ١٦٣.

فقد اختلف النُّقَّاد في تحديد مرتبة الحسن بن قَزَعَة في أهل العدالة، فالجمهور قالوا فيه: صدوق. ووثقه الذهبي مطلقاً.

وقول النسائي: «صالح» يستعمله عادة في الصدوقين. وقوله الآخر أرفع من سابقه ـ حسب الاستعمال الغالب ـ عنده.

ولو أردنا تطبيق قواعد النقاد في ابن قَزَعَة، لاخترنا قول الذهبي في التوثيق المطلق ـ وقد يؤيده قول النسائي الأخير: «لا بأس به» ـ، وذلك أن أحداً من الذين أنزلوا الرجل عن الدرجة العالية لم يذكر سبباً يدعم قوله، فضلاً عن أن بعضهم متعنت، وبعضهم تابع. لكن لا ينبغي إغفال قول الجمهور، خاصة وأن أحداً من المتقدمين لم يصرح بثقته المطلقة.

وخلاصة القول: إن الحسن بن قَزَعَة صدوق، حسن الحديث في الأحوط، وقد يكون أرفع من ذلك. والله أعلم.

(١) وفي بعض المصادر: «سنة عشرين ومئتين». وهو تصحيف فيما أظن.

(٢) ترجمته في: الكنى والأسماء ٢/ ٣٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٥، الثقات ٨/ ١٧١، الهداية والإرشاد ١/ ١٦٢، رجال صحيح مسلم ١/ ١٣٣، التعديل والتجريح ٢/ ٤٧٦، تهذيب الكمال ٦/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧، الكاشف ١/ ٢٢٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٧، تقريب التهذيب ١٦٣، خلاصة التذهيب ٨٠.

(٣) السنن الكبرى ١٢٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. =

٣١٤ ـ خ٤: الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح أبو علي الزَّعْفَراني[١]، ثم البغدادي، الحافظ، الفقيه، اللّغوي، الفصيح، صاحب الشافعي، وأحد رواة كتبه القديمة. ولد سنة بضع وسبعين ومئة، ومات ببغداد في سَلْخ شعبان، أو في شهر رمضان سنة ستين ومئتين[٢][٣].

= الثقات ٨/ ١٧١، الكاشف ١/ ٢٢٦، تقريب التهذيب ١٦٣.

فقد اختُلِف في الحكم على صاحب هذه الترجمة بين التوثيق المطلق، والدرجة التي تليه. ولم يذكر من أنزله عن الدرجة العالية سبباً يؤيد رأيه، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وأما قول أبي حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٥ـ: «أدركتُهُ، ولم أكتب عنه». فليس فيه ما يدل على تليين أبداً.

وخلاصة القول: إن الحسن ين محمد بن أعْيَن ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) إليه ينسب دَرْب الزَّعْفَراني ببغداد.

(٢) خلط ابن حبان في تضاعيف هذه الترجمة من كتاب الثقات ٨/١٧٧ بين الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح أبي علي الزَّعْفَراني البغدادي هذا، والحسن بن الصَّبَّاح بن محمد أبي علي الواسِطي البغدادي البَزَّار الآتي، وتبعه على هذا بعض العلماء مع تصحيف من بعضهم. لذا لا ينبغي الالتفات إلى غيرما ذكرت أعلاه من تاريخ الوفاة.

(٣) ترجمته في: شيوخ النسائي ٤أ، الجرح والتعديل ٢/١/٣٦، الثقات ٨/ ١٧٧، الهداية والإرشاد ١/ ١٦٢ ـ ١٦٣، تاريخ بغداد ٧/٤٠٧ ـ ٤١٠، السابق واللاحق ٢٧٥، التعديل والتجريح ٢/٤٧٦ ـ ٤٧٧، طبقات الفقهاء ١٠٠ ـ ١٠١، الأنساب ٦/٢٩٨، المعجم المشتمل ١٠٢، معجم البلدان ٣/ ١٤١، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٦٠ ـ ١٦١، وفيات الأعيان ٢/ ٧٣ ـ ٧٤، تهذيب الكمال ٦/ ٣١٠ ـ ٣١٣، الكاشف ١/٢٢٦، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٦٢ ـ ٢٦٥، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٢٥ ـ ٥٢٦، العبر في خبر من غَبَر ٢/٢٦، طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ١١٤ ـ ١١٧، طبقات الشافعية للأسنوي ١/ ٣٢ ـ ٣٣، طبقات الشافعية لابن قاضي شُهْبة ١/ ١٢ ـ ١٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٨ ـ ٣١٩، تقريب التهذيب ١٦٣، النجوم الزاهرة ٣/ ٣٢، خلاصة التذهيب ٨٠، تاج العروس ١١/ ٤٢٩.

قال النسائي: ثقة[1](*).

٣١٥ ـ خ س ق: الحسن بن مُدْرِك أبو علي[2] السَّدُوسي،

---

(١) شيوخ النسائي ٤أ، تاريخ بغداد ٧/ ٤٠٩، التعديل والتجريح ٢/ ٤٧٧، المعجم المشتمل ١٠٢، تهذيب الكمال ٦/ ٣١٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أحمد بن حنبل في رواية أبي علي عبد الرحمٰن بن يحيى بن خاقان البغدادي: ما بلغني عنه إلا الخير؛ وقال أبو حاتم: صدوق؛ وقال أبو عمر الصَّدفي المُنْتَجِيْلي: سألت العقيلي عنه، فقال: ثقة من الثقات، مشهور، لم يتكلم فيه أحد بشيء. وسألت عنه أبا علي صالح بن عبد الله الأَطْرابُلُسي ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ، فقال: ثقة ثقة؛ وقال ابن أبي حاتم: ثقة؛ وقال أبو الحسين أحمد بن جعفر بن محمد بن المُنادي: أحد الثقات؛ وقال أبو الحسن علي بن محمد الماوَرْدي: الزَّعْفَراني أثبت رواة القديم ـ (يعني كتب الشافعي القديمة) ـ؛ وقال ابن عبد البر: وكان نبيلاً، ثقة، مأموناً؛ وقال ياقوت: وكان ثقة؛ وقال الذهبي: الإمام، العلامة، شيخ الفقهاء والمحدثين.. وكان مقدماً في الفقه والحديث، ثقة، جليلاً، عالي الرواية، كبير المحل؛ وقال تاج الدين السُّبْكي: كان إماماً جليلاً، فقيهاً، محدثاً، فصيحاً، بليغاً، ثقة، ثبتاً؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه أبو داود السِّجِسْتاني، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٦، الثقات ٨/ ١٧٧، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ١٠٥، تاريخ بغداد ٧/ ٤٠٩، معجم البلدان ٣/ ١٤١، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٦٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣، طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ١١٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٩، تقريب التهذيب ١٦٣.

فقد اتفق النقاد على أن الحسن الزَّعْفراني ثقة مطلقاً، سوى أبي حاتم المتعنت حيث قال فيه: «صدوق» دون أن يبين السبب. ولم يرتض ابنه حكمه فقال في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٦: «كتبت عنه مع أبي وهو ثقة، سئل أبي عنه فقال: صدوق».

وأما قول أحمد بن حنبل: «ما بلغني عنه إلا الخير» فيعني به التوثيق المطلق كما سبق في ترجمة الأسود بن هِلال. والإمام أحمد أَسَنُّ من الزَّعْفَراني.

وخلاصة القول: إن الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح الزَّعْفَراني ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) في التعديل والتجريح ٢/ ٤٧٨: «أبو محمد».

البصري، الطَّحَّان، الحافظ[(١)].

قال النسائي: لا بأس به[(٢)].

قال أيضاً: صالح[(٣)(*)].

---

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/١/٣٨ ـ ٣٩، الهداية والإرشاد ١/١٦٥، التعديل والتجريح ٢/٤٧٨، المعجم المشتمل ١٠٢، تهذيب الكمال ٦/٣٢٣ ـ ٣٢٤، ميزان الاعتدال ١/٥٢٢ ـ ٥٢٣، المغني في الضعفاء ٢/١٦٧، ديوان الضعفاء ٦١، الكاشف ١/٢٢٧، تهذيب التهذيب ٢/٣٢١ ـ ٣٢٢، تقريب التهذيب ١٦٤، هدي الساري ٣٩٧، خلاصة التذهيب ٨١.

(٢) المعجم المشتمل ١٠٢، تهذيب التهذيب ٢/٣٢٢، هدي الساري ٣٩٧. وقد عزاه ابن حجر إلى أسماء شيوخ النسائي.

(٣) التعديل والتجريح ٢/٤٧٨.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عنه فقال: كتبنا عنه. سئل أبي عنه فقال: شيخ؛ وقال أحمد بن الحسين الصُّوفي الصغير: كان ثقة؛ وقال مسلمة بن قاسم: وهو صالح في الرواية؛ وقال ابن حجر: لا بأس به، ونسبه أبو داود إلى تلقين المشايخ. وقد روى عنه بقي بن مَخْلَد، ومحمد بن وَضَّاح، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ المجرِّحون: قال أبو داود في رواية الآجري: الحسن بن مُدْرِك كذاب، كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها ـ (لقد اضطربت المصادر في هذه الكلمة الأخيرة، ولعل الصواب ما أثبته، أو: فيلقيها) ـ على يحيى بن حَمّاد.

الجرح والتعديل ٢/١/٣٨ ـ ٣٩، تهذيب الكمال ٦/٣٢٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٢، تقريب التهذيب ١٦٤.

فقد تفرد أبو داود بجرح الحسن بن مُدْرِك، حيث رماه بالكذب، لعله لأجل تلقينه يحيى بن حَمَّاد أحاديث فهد بن عُوْف، مع أن هذا لا يوجب كذباً، قال ابن حجر في هدي الساري ٣٩٧: «إن كان مستند أبي داود في تكذيبه هذا الفعل، فهو لا يوجب كذباً لأن يحيى بن حماد، وفهد بن عوف جميعاً من أصحاب أبي عَوَانة ـ (يعني الوَضَّاح اليَشْكُري) ـ، فإذا سأل الطالب شيخه عن حديث رفيقه ليعرف إن كان من جملة=

٣١٦ ـ خ م د س ق: الحسن بن مُسْلم بن يَنَّاق المكي[١][٢].

قال النسائي: ثقة[٣][*].

= مسموعه فحدثه به أو لا، فكيف يكون بذلك كذاباً، وقد كتب عنه أبو زرعة، وأبو حاتم، ولم يذكرا فيه جرحاً، وهما ما هما في النقد، وقد أخرج عنه البخاري أحاديث يسيرة من روايته عن يحيى بن حَمَّاد، مع أنه شاركه في الحمل عن يحيى بن حَمَّاد، وفي غيره من شيوخه».

فمن هذا يُعلم فساد قول أبي داود الشاذ، وأن القول في ابن مُدْرِك هو قول المعدلين، بيد أن هؤلاء اختلفوا في تحديث المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وجعله البعض في مرتبة تالية، وأنزله البعض إلى آخر مراتب التعديل. لكن الذين عَدَلوا فيه عن الدرجة العالية لم يذكروا سبباً يدعم قولهم. وحسبنا في علو درجة هذا الرجل أن البخاري أخرج له في صحيحه ـ على سبيل الاحتجاج ـ عن يحيى بن حماد، مع أن يحيى من شيوخ أبي عبد الله أيضاً.

وخلاصة القول: إن الحسن بن مُدْرِك ثقة، صحيح الحديث ـ حسبما تقتضي قواعد النقاد ـ ، وهذا هو معنى قول النسائي: «لا بأس به» في استعماله الغالب لهذه العبارة، ولو أردنا مراعاة أقوال عامة المعدلين لقلنا: إن الرجل صدوق، حسن الحديث، وهو معنى قول النسائي الآخر: «صالح». والله أعلم.

(١) قال ابن حجر في تقريب التهذيب ١٦٤: «ومات قديماً بعد المئة بقليل». وقد توفي قبل شيخه طاوس بن كَيْسان.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/٤٧٩، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٦، ٥٦٤ ـ ٥٦٥، العلل ومعرفة الرجال ١/٣٥٧، ٢/١٨٤، التاريخ الكبير ١/٢/ ٣٠٦، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٥٧، المعرفة والتاريخ ١/٤٣٦، ٢/٢٠، الجرح والتعديل ٢/١/٣٦، الثقات ٦/١٦٧، مشاهير علماء الأمصار ١٣٤، تاريخ أسماء الثقات ٩٢ ـ ٩٣، الهداية والإرشاد ١/١٦٣، رجال صحيح مسلم ١/١٣٤، التعديل والتجريح ٢/٤٧٧، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/١٦١، تهذيب الكمال ٦/٣٢٥ ـ ٣٢٦، الكاشف ١/٢٢٧، العِقْد الثمين ٤/١٨٣، تهذيب التهذيب ٢/٣٢٢، تقريب التهذيب ١٦٤، فتح الباري ١٠/٣٧٦، خلاصة التذهيب ٨١.

(٣) تهذيب الكمال ٦/٣٢٦، تهذيب التهذيب ٢/٣٢٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن سعد: وكان الحسن بن مسلم ثقة، له أحاديث؛ وقال ابن معين في رواية =

٣١٧ ـ ق: الحسن بن يزيد بن فَرُّوخ[١]، أو الحسن بن أبي يزيد[٢]، أبو يونس الضَّمْرِي، وقيل: العِجْلي، المكي، ثم الكوفي، القَوِيّ[٣]، الطَّوَّاف، العابد[٤][٥].

=الدوري، وأبو زرعة ـ كلاهما كما في الجرح والتعديل ـ: ثقة؛ وقال أبو داود: كان من العلماء بطاوس؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من جِلّة أهل مكة، وقرائهم، وفقهائهم؛ وقال النووي: واتفقوا على توثيقه؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

الطبقات الكبرى ٥/ ٤٧٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٦، الثقات ٦/ ١٦٧، مشاهير علماء الأمصار ١٤٣، تاريخ أسماء الثقات ٩٢ ـ ٩٣، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٦١، الكاشف ١/ ٢٢٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٢، تقريب التهذيب ١٦٤.

فقد اتفق النقاد على أن الحسن بن مسلم المكي ثقة مطلقاً، سوى أبي حاتم المتعنت حيث قال فيه: «صالح الحديث»، وهذه العبارة يستعملها فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة. كما سبق في ترجمة الأزرق بن قيس الحارثي.

وخلاصة القول: إن الحسن بن مسلم بن يَنَّاق ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) فَرَّق أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٢، ٤٣ ـ بين الحسن بن يزيد بن فَرُّوخ الضَّمْري، والحسن بن يزيد أبي يونس القَوِيّ.

(٢) أنكر ابن معين في رواية الدوري ٣/ ٢٧٥ أن يكون هو الحسن بن يزيد. لكن الجمهور على أن أبا يونس القَوِيّ اسمه الحسن بن يزيد. وقد وافق ابنَ معين على أنه ابن أبي يزيد جماعة.

(٣) لُقب بالقَوِي لِقُوَّته على الطَّوَاف حيث كان يكثر منه، أو لِقُوَّته على العبادة مطلقاً.

(٤) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٦/ ٣٤٤: «وترجمه الذهبي في الطبقة الخامسة عشرة من تاريخ الإسلام، وهي المتوفون بين ١٤١ ـ ١٥٠».

(٥) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٧٥، ٤٠٣، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٠٥، معرفة الرجال ١/ ٩٨، ٢/ ٨٤، العلل ومعرفة الرجال=

وثقه النسائي[1](*).

=١/ ٧٤، ١٩١، ٢٠٢، ٢٩٢، ٣٥٥، التاريخ ٢/ ١/ ٣٠٨، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٩٢٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٩٦، ٣/ ١٤٥، الكنى والأسماء ٢/ ١٦٠، ١٦١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٢، ٤٣، الثقات ٦/ ١٦٩، المؤتلف والمختلف ٤/ ٢٣٤٥، تاريخ أسماء الثقات ٩٣ ـ ٩٤، الاستغناء ٢/ ١٠٠٨، الإكمال ٧/ ٨٨، الأنساب ١٠/ ٥١٨ ـ ٥١٩، تهذيب الكمال ٦/ ٣٤٢ ـ ٣٤٥، ميزان الاعتدال ١/ ٥٢٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٦٩، ديوان الضعفاء ٦١، الكاشف ١/ ٢٢٨، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨، تقريب التذهيب ١٦٤، خلاصة التذهيب ٨١.

(١) تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٨. وتمام العبارة فيه: «ووثقه النسائي في الكنى».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابنُ معين في رواية الدوري، وابنه الجنيد، وابنِ محرز، وابنِ أبي خَيْثمة، وأحمدُ بن حنبل في رواية أبي طالب: ثقة؛ وقال الفسوي: لا بأس به؛ وقال أبو حاتم: ثقة، مأمون؛ ووثقه أبو علي النيسابوري الحافظ ـ كما ذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب ـ؛ وقال الدارقطني: كان ثقة؛ وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة مأمون؛ وقال الذهبي في الميزان، والمغني، والديوان، والمُجَرَّد: قوي. زاد في الميزان: إن شاء الله في الحديث. وفي المغني: لم يضعفه أحد، وحديثه حسن. وفي الديوان: وغيره أقوى منه؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه القطان، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٧٥، ٤٠٣، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٠٥، معرفة الرجال ١/ ٩٨، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٤٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٢، الثقات ٦/ ١٦٩، تاريخ أسماء الثقات ٩٣ ـ ٩٤، الاستغناء ٢/ ١٠٠٨، ميزان الاعتدال ١/ ٥٢٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٦٩، ديوان الضعفاء ٦١، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٨، تقريب التهذيب ١٦٤.

فقد ذهب الجمهور إلى توثيق أبي يونس القَوِيّ مطلقاً، وجعله الباقون في الدرجة التالية دون أن يذكروا سبباً، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر. وحسبنا في هذا الرجل قول أبي حاتم المتعنت: «ثقة مأمون»، وهو لا يوثق أحداً إلا بعد الجَهْد.

وخلاصة القول: إن أبا يونس القَوِيّ ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

٣١٨ ـ سي: الحسين بن بِشْر الحِمصي، ثم الثَّغْري، الطَّرَسُوسي[(١)].

قال النسائي: ثقة[(٢)].

وقال أيضاً: لا بأس به[(٣)(*)].

٣١٩ ـ د ق[(٤)]: الحُسَين بن الجُنَيد القُوْمَسِي، الدَّامَغَاني، أو

---

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/١/٤٧، المعجم المشتمل ١٠٤، تهذيب الكمال ٦/٣٥٢ ـ ٣٥٣، تهذيب التهذيب ٢/٣٣٠ ـ ٣٣١، تقريب التهذيب ١٦٥، خلاصة التذهيب ٨٢.

(٢) المعجم المشتمل ١٠٤، تهذيب الكمال ٦/٣٥٣، تهذيب التهذيب ٢/٣٣١.

(٣) المصادر السابقة.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال أبو حاتم: شيخ؛ وقال ابن حجر: لا بأس به.

الجرح والتعديل ٢/١/٤٧، تقريب التهذيب ١٦٥.

فأبو حاتم، والنسائي سمعا من الحسين بن بِشر، واختلفا في الحكم عليه، فأما النسائي فوثقه مطلقاً، وأما أبو حاتم فجعله في آخر مراتب التعديل. والقول فيه هو قول أبي عبد الرحمٰن، لأن أبا حاتم متعنت أتى بكلام غير مبين السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وأما ابن حجر فإنه اختار ظاهر قول النسائي: «لا بأس به»، وترك الآخر ليتوسط بين أقوالهم في الحكم على هذا الرجل. وأبو عبد الرحمٰن كثيراً ما يستعمل تلك العبارة التي تبعها ابن حجر في الثقات الرفعاء.

وخلاصة القول: إن الحسين بن بِشْر الطَّرَسُوسي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) ذكر ابن عساكر في المعجم المشتمل ١٠٤ أن النسائي روى عنه. لكن قال المزي ـ كما في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٦/ ٣٥٦ـ: «ولم أقف على روايته عنه».

السِّمْناني[١][٢][٣].

قال النسائي: لا بأس به[٤][*].

---

(١) الدَّامَغَان، وسِمْنان مدينتان من مدن قُوْمِس. وقد نسب حُسَيناً إلى الأولى جمهور العلماء، ونسبه إلى سِمْنان ابن حبان.

(٢) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٦/٣٥٦: «وترجمه الذهبي في وفيات الطبقة السادسة والعشرين من تاريخ الإسلام ٢٥١ ـ ٢٦٠».

(٣) ترجمته في: الثقات ٨/١٩٣، المعجم المشتمل ١٠٤، تهذيب الكمال ٦/ ٣٥٦، الكاشف ١/٢٢٩، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٢٢٣، تهذيب التهذيب ٢/٣٣٢ تقريب التهذيب ١٦٥، خلاصة التذهيب ٨٢.

(٤) المعجم المشتمل ١٠٤، تهذيب الكمال ٦/٣٥٦، تهذيب التهذيب ٢/٣٣٢.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال أحمد بن حَمْدان العابدي: حدثنا الحسين بن الجُنَيد وكان رجلاً صالحاً؛ وقال مسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال ابن حبان: مُسْتَقيم الأمر فيما يروي؛ وقال ابن حجر: لا بأس به. وقد روى عنه أبو داود، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الثقات ٨/١٩٣، تهذيب التهذيب ٢/٣٣٢، تقريب التهذيب ١٦٥.

فقد اتفق النقاد على تعديل الحُسين بن الجُنَيد، غير أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فمسلمة بن قاسم وثقه مطلقاً، وكذلك ابن حبان لأن عبارته تلك من ألفاظ التوثيق العالية عنده ـ ينظر رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل ٦٢ ـ. وقد جعله ابن حجر في مرتبة تالية متبعاً ظاهر قول النسائي، مع أن عبارة: «لا بأس به» عند أبي عبد الرحمن يستعملها كثيراً في الموثقين مطلقاً. وأما قول أحمد بن حَمْدان العابدي: «وكان رجلاً صالحاً» فيبدو أنه أراد به الصلاح في الدين، لا في الحديث. قال ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٦٨٠: «من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث، قيدوا ذلك، فقالوا: صالح الحديث. فإذا أطلقوا الصلاح، فإنما يريدون به في الديانة. والله أعلم».

وخلاصة القول: إن الحسين بن الجُنيد ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

٣٢٠ ـ خ م د ت س: الحسين بن حُرَيْث[١] أبو عَمَّار الخُزَاعي مولاهم[٢]، المَرْوزي، مات بَقَرْمِيْسِين أو بقصر اللصوص[٣] مُنْصَرِفاً من الحج سنة أربع وأربعين ومئتين[٤].

قال النسائي: ثقة[٥](*).

---

(١) ذكر البخاري في التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٩٣، وأبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٠ ـ، وغيرهما بقية نسبه. وينظر مع هذه الكتب كتاب الثقات لابن حبان ٨/ ١٨٧ ففيه مخالفة.

(٢) ذكر الأكثرون أنه مولى الصحابي عِمران بن حُصَيْن الخُزَاعي، وجعله البعض من موالي بني سعد. وبنو سعد بطن من خُزَاعة، لكن عِمران ليس من بني سعد.

(٣) وقصر اللصوص يقع في بليدة بين قَرْمِيْسِين وهَمَذَان كانت تسمى كِنْكِوَر، ولعلها عرفت بعد بقصر اللصوص. وتعد قصر اللصوص من نواحي قَرْمِيْسِين، لذا لا اختلاف بين العلماء في تحديد المكان الذي مات فيه الحسين بن حُرَيْث.

(٤) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٩٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٨٧، شيوخ النسائي ٥ب، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٠ ـ ٥١، الثقات ٨/ ١٨٧، الهداية والإرشاد ١/ ١٧٤، رجال صحيح مسلم ١/ ١٣٦، تاريخ بغداد ٨/ ٣٦ ـ ٣٧، التعديل والتجريح ٢/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣، المعجم المشتمل ١٠٤، تهذيب الكمال ٦/ ٣٥٨ ـ ٣٦١، الكاشف ١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠، سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٠٠ ـ ٤٠١، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤، تقريب التهذيب ١٦٦، خلاصة التذهيب ٨٢.

(٥) شيوخ النسائي ٥ب، تاريخ بغداد ٨/ ٣٧، المعجم المشتمل ١٠٤، تهذيب الكمال ٦/ ٣٦٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٣٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال الدكتور بشار: ووثقه مسلمة بن قاسم الأندلسي في كتاب الصلة ـ ذكر ذلك مُغُلْطاي ـ، وأبو علي الجَيَّاني؛ وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: الإمام، الحافظ الحجة؛ وقال أيضاً في الكاشف، وكذلك ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه أبو زرعة، وأبو داود، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة، كما روى عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل، ومعظم شيوخه ثقات، هذا فضلاً عن رواية البخاري عنه في صحيحه. =

٣٢١ ـ خ م س: الحُسَين بن الحسن[1] أبو عبد الله النَّصْري، الغِلَابي مولاهم، البصري، صاحب عبد الله بن عَوْن. مات سنة ثمان وثمانين ومئة[2].

قال النسائي: ثقة[3](*).

= الثقات ٨/ ١٨٧، الكاشف ١/ ٢٣٠، سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٠٠، تقريب التهذيب ١٦٦، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٦/ ٣٦١.

فقد أصْفق النقاد على أن الحسين بن حُرَيْث ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) اختلف في أسماء أجداده. ينظر الطبقات ٢٢٥، والثقات ٨/ ١٨٥، والهداية والإرشاد ١/ ١٧١، والإكمال ١/ ٣١٧، وتهذيب الكمال ٦/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤. وقد خلطه البعض بالحسين بن الحسن الشَّيْلَماني الذي جهله أبو حاتم. ينظر التعديل والتجريح ٢/ ٤٩٣ ـ ٤٩٤، ولسان الميزان ٢/ ٢٧٨، وهدي الساري ٣٩٨.

(٢) ترجمته في: الطبقات ٢٢٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣١٠، ٣٨٨، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٨٥، ٣٨٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٨ ـ ٤٩، الثقات ٨/ ١٨٥، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٣٠ب، الهداية والإرشاد ١/ ١٧١، رجال صحيح مسلم ١/ ١٣٦ ـ ١٣٧، التعديل والتجريح ٢/ ٤٩٣ ـ ٤٩٤، الإكمال ١/ ٣١٧ ـ ٣١٨، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٨٦ ـ ٨٧، تهذيب الكمال ٦/ ٣٦٣ ـ ٣٦٥، الكاشف ١/ ٢٣٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٣٥، تقريب التهذيب ١٦٦، هدي الساري ٣٩٨، خلاصة التذهيب ٨٢.

(٣) تهذيب الكمال ٦/ ٣٦٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٣٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: حسين بن حسن من أصحاب ابن عَوْن من المعدودين من الثقات المأمونين، ابن مهدي دَلَّهم عليه، كان يحفظ عن ابن عون، وكان حسن الهَيْئة، ما علمته ثقة، كتبنا عنه أحاديث؛ وقال أيضاً في نفس الرواية: حسين بن حسن صاحب ابن عون شيخ صالح، حسن الهيئة؛ وقال الساجي: ثقة صدوق مأمون، تكلم فيه أزهر بن سعد فلم يُلْتفت إليه، ومثله يُجَل عن هذا الموضع ـ يعني كتاب الضعفاء ـ؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. =

٣٢٢ ـ ع: الحسين بن ذَكْوان أبو عبد الله[١] العَوْذِي مولاهم، البَصْري، المُعَلِّم، المُكْتِب، المُؤَدِّب، الحافظ. مات سنة خمس وأربعين ومئة[٢][٣].

= العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣١٠، ٣٨٨، الثقات ٨/ ١٨٥، الكاشف ١/ ٢٣٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٣٥، تقريب التهذيب ١٦٦.

فقول أزهر بن سعد السَّمَّان فيه لم أجده، وقد كفانا الساجي مئونة رده. لكن لا بأس أن يقال: إن حسيناً وأزهر من كبار أصحاب ابن عَوْن، فهما قرينان، وكلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به غالباً.

وأما قول أحمد بن حنبل الأولُ فقد فهم ابن حجر ـ كما في هدي الساري ٣٩٨ ـ منه إرادة أبي عبد الله التوثيق المطلق.

وخلاصة القول: إن الحسين بن الحسن البصري ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. لم يذكر أحد مستنداً في إنزاله عن هذه الرتبة. والله أعلم.

(١) كناه الذهبي في سيرة أعلام النبلاء ٦/ ٣٤٥.

(٢) كذا حَدَّد وفاته الأكثرون، ومنهم خليفة في الطبقات ٢٢٠، لكنه قال في التاريخ ٤٢٤: «وقبل ثمان وأربعين مات حسين المُعَلِّم» ذكر هذا في أواخر وفيات سنة سبع وأربعين ومئة. وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٤٦: «ومات في حدود سنة خمسين ومئة». وفي تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٥: «توفي سنة بضع وأربعين ومئة، وقد جاوز الستين».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٠، تاريخ الدوري عن ابن معن ٤/ ١٤٤، ٢٦٧، ٢٨٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معن ٤٢٨، تاريخ البادي عن ابن معين ٨٢، الطبقات ٢٢٠، تاريخ خليفة ٤٢٤، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٦٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٨٧، معرفة الثقات ١/ ٣٠٤، العلل الكبير ٢/ ٩٧٢، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢، الثقات ٦/ ٢٠٦، مشاهير علماء الأمصار ١٥٤، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٣ب، تاريخ أسماء الثقات ٩٥، الهداية والإرشاد ١/ ١٧٠، سؤالات السِّجزي وغيره للحاكم ٢١٠، رجال صحيح مسلم ١/ ١٣٥، التعديل والتجريح ٢/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥، الأنساب ٩/ ٤٠٢، ١٢/ ٤١١، الضعفاء لابن الجوزي ٣٥أ، تهذيب الكمال ٦/ ٣٧٢ ـ ٣٧٥، ميزان الاعتدال ١/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٧١، ديوان الضعفاء ٦٢، =

قال النسائي: ثقة[1].

وقال أيضاً: حسين أثبت عندنا من الوليد بن ثعلبة، وأعلم بعبد الله بن بُرَيْدَة[2](*).

= الكاشف ١/ ٢٣٠، من تكلم فيه وهو موثق ٦٨ ـ ٦٩، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب رَدَّهم ١٤ ـ ١٥، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦، تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٤ ـ ١٧٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩، تقريب التهذيب ١٦٦، هدي الساري ٣٩٨، فتح الباري ١١/ ٤٤١، خلاصة التذهيب ٨٢ ـ ٨٣.

(١) السنن الكبرى ٦١، التعديل والتجريح ٤٩٥، تهذيب الكمال ٦/ ٣٧٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٣٨، هدي الساري ٣٩٨. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه ابن معين، والنسائي».

(٢) السنن الكبرى ٢٧٤ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٣٨٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي، والبادي، وابنِ أبي خَيْثمة: ثقة. زاد البادي: ليس به بأس؛ وقال أبو حاتم: سألت علي بن المديني: من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قال: هشام الدَّسْتُوائي. قلت: ثم من؟ قال: ثم الأوزاعي، وحسين المُعَلِّم؛ وقال البخاري، والعجلي: ثقة؛ وقال أبو زرعة: ليس به بأس؛ وقال أبو حاتم: ثقة؛ ووثقه البَزَّار ـ كما في هدي الساري ـ؛ وقال الدارقطني: حسين المُعَلِّم من الثقات؛ وقال ابن شاهين، والحاكم في رواية السِّجْزي: ثقة. زاد الحاكم: مأمون؛ وقال الذهبي في الميزان: أحد الثقات والعلماء؛ وفي المغني: ثقة جليل؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: ثقة، مشهور؛ وفي الرواة الثقات المتكلم فيهم: ثقة، حجة؛ وفي تذكرة الحفاظ: الحافظ، الحجة... أحد الثقات... وكان كبير القَدْر، وافر العلم رحمه الله تعالى؛ وقال ابن حجر في التقريب، وفي موضع من فتح الباري: ثقة. زاد في الأول: ربما وهم؛ وفي موضع آخر من الفتح: وهو أوثق من أبي سلمة ـ (يعني الحسن بن ذَكْوان) ـ. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه شعبة، والقطان، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال أبو بكر محمد بن خَلَّاد البصري: سمعت يحيى =

....

=ـ (يعني القطان) ـ وذكر أحاديث حسين المعلم، فقال: فيه اضطراب؛ وقال إبراهيم بن الجُنيد: قال رجل ليحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ: زعم إبراهيم بن عَرْعرة ـ (يعني إبراهيم بن محمد بن عَرْعرة) ـ أن محمد بن ذكْوان ـ (يعني البصري) ـ، والحسين بن ذَكْوان، ليسا بشيء. فغضب يحيى، وقال: أما الحسين بن ذَكْوان فحدثني عنه يحيى بن سعيد، وعبد الله بن المبارك، ولكن كان قدرياً، وأما محمد بن ذَكْوان فليس به بأس... قل لابن عَرْعرة: اذهب ازرع؛ وقال العقيلي: مضطرب الحديث.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٢٨، تاريخ البادي عن ابن معين ٨٢، معرفة الثقات ١/ ٣٠٤، العلل الكبير ٢/ ٩٧٢، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢، الثقات ٦/ ٢٠٦، السنن للدارقطني ٣/ ٤٣، تاريخ أسماء الثقات ٩٥، سؤالات السِّجْزي وغيره للحاكم ٢١٠، ميزان الاعتدال ١/ ٥٣٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٧١، من تكلم فيه وهو موثق ٦٨، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٤، تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٤ ـ ١٧٥، تقريب التهذيب ١٦٦، هدي الساري ٣٩٨، فتح الباري ١١/ ٤٤١، ١٢/ ١٠١.

وفي مستهل هذه الدارسة أنبه إلى أمرين، لا ينبغي إغفالهما، أولهما: أن ابن شاهين قال في تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٣: «قال ابن معين: حسين بن ذكوان: روى عنه هشيم، والواسطيون، واسطي، ضعيف الحديث»، وفي التعديل والتجريح ٢/ ٤٩٤: «قال أبو بكر ـ (يعني ابن أبي خيثمة) ـ: سمعت ابن معين يقول: حسين بن ذكوان واسطي، روى عنه هشيم، والواسطيون، ضعيف». فالواسطي هذا غير البصري فيما يبدو، ويؤكد افتراقهما توثيق ابن معين للبصري في رواية ابن أبي خَيْثمة، وفصلُ ابن شاهين بين الترجمتين، حيث أورد الواسطي في الضعفاء، والبصري في الثقات. وأما إيراد الباجي للتضعيف في ترجمة البصري المُعَلِّم فغير سليم، خاصة وأنه لم يذكر رواية ابن أبي خَيْثمة في التوثيق التي نقلها ابن أبي حاتم، مع أنه أثبت سائر ما في ترجمة الحسين المُعَلِّم من كتاب الجرح والتعديل. لكن يعذر أبو الوليد بقوله قبيل آخر الترجمة ٢/ ٤٩٥: «وكأن الواسطي غير هذا البصري». وآخرهما: أنه جاء في تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٢٦٧: «الحسين بن ذكوان كان قدرياً، وكان يحيى بن سعيد يروي عنه». لكن أستاذنا الفاضل الدكتور أحمد لما رتب تاريخ عباس أدرج هذا القول في ترجمة الحسن لا الحسين، وقد تبعته هناك لاشتهار الحسن بالقدر، وأما رواية ابن الجنيد فقد تكون في الحسن أيضاً لمشابهة قول ابن معين فيها لقوله في موضع=

٣٢٣ ـ [١] الحسين بن عبد الرحمٰن أبو علي، قاضي حلب[٢].

=آخر من نفس الرواية ـ كما في ترجمة الحسن ـ، حيث إن يحيى لم يصرح بتوثيقه فيهما، مع اتهامه له بالقدر. بَيْد أنه جهر بالتوثيق المطلق في حق الحسين في رواية الدارمي، والبادي، وابنِ أبي خَيْثمة، دون رميه بالقدر.

ثم أقول: إن العقيلي اعتمد في أصل تجريحه على قول القطان: «فيه اضطراب». وهذه العبارة لا توحي بالتضعيف المطلق، بخلاف قول العقيلي: «مضطرب الحديث». ولو لم يكن هذا الرجل صالح الحال عند القطان، وشيخه شعبة لما رويا عنه، واجتماعهما في الرواية عن شيخ يعد توثيقاً له. ولعل القطان أراد الاضطراب في حديث معين، وهو الذي أورده العقيلي ـ وستأتي الإشارة إليه إن شاء الله تعالى ـ، أو في أحاديث يسيرة لا تضر المكثر كحسين بن ذكوان. هذا، ولا يخفى أن القطان متعنت جداً في الرجال.

لذا فليس للعقيلي دليل يستند عليه في التضعيف، وقد صرح الذهبي بهذا في عدد من كتبه، ففي ميزان الاعتدال ١/ ٥٣٤، والمغني في الضعفاء ١/ ١٧١، ومن تكلم فيه وهو موثق ٦٨ ـ ٦٩: «ضَعَّفه العقيلي بلا حجة». وفي سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٤٦: «وقد ذكره العقيلي في كتاب الضعفاء له بلا مستند، وقال: هو مضطرب الحديث، وقال أبو بكر بن خَلَّاد: سمعت يحيى بن سعيد القطان ـ وذكر حسين المعلم ـ فقال: فيه اضطراب. قلت: الرجل ثقة، وقد احتج به صاحبا الصحيحين... وذكر له العقيلي حديثاً واحداً تفرد بوصله، وغيره من الحفاظ أرسله، فكان ماذا؟ فليس من شرط الثقة أن لا يَغْلَط أبداً، فقد غَلِط شعبة، ومالك، وناهيك بهما ثقة ونبلاً، وحسين المُعَلِّم ممن وثقه يحيى بن معين، ومن تقدم مطلقاً، وهو من كبار أئمة الحديث. والله أعلم». وأشير هنا إلى أن ابن الجوزي نقل في كتاب الضعفاء ٣٥أ عن العقيلي قوله فيه: «ضعيف». وتبعه عليه البعض. ولعله وهم، خاصة وأن أبا الفَرَج كثير الأوهام في كتابه المذكور.

فتبين من جميع ما سبق أن الصواب في حسين المُعَلِّم التوثيق الذي ذهب إليه الجمهور، وفيهم أبو حاتم المتعنت، وشيخ هذه الصنعة البخاري، وغيرهما من كبار أئمة النقد المتقدمين، والمتأخرين.

وخلاصة القول: إن الحسين بن ذَكْوان المُكْتِب ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال ابن عساكر في المعجم المشتمل ١٠٥: «روى عنه ن». يعني النسائي. لكن المزي قال في تهذيب الكمال ٦/ ٣٩٠: «ولم أقف على روايته، ولا رواية غيره عنه».

(٢) ترجمته في: المعجم المشتمل ١٠٥، تهذيب الكمال ٦/ ٣٩٠، تهذيب=

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

٣٢٤ ـ د س[(٢)]**: حسين بن علي بن جعفر الأحمر بن زياد الكوفي**[(٣)].

قال النسائي: صالح[(٤)][(*)].

= التهذيب ٢/ ٣٤٣، تقريب التهذيب ١٦٧، خلاصة التذهيب ٨٣.

(١) المعجم المشتمل ١٠٥، تهذيب الكمال ٦/ ٣٩٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٤٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال مسلمة بن قاسم: ثقة. تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٦/ ٣٩٠.

فقد اتُّفق على أن الحسين بن عبد الرحمن ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) أثبت روايتهما عنه ابن عساكر في المعجم المشتمل ١٠٦، وتعقبه المزي في تهذيب الكمال ٦/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥ فقال: «وفي ذلك نظر. . . وأما النسائي فلم نقف على روايته عنه، لكن ذكره في جملة شيوخه الذين سمع منهم. . . والظاهر أن الذي روى عنه أبو داود غير هذا». لكن ابن حجر رَجَّح في تهذيب التهذيب ٢/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥ رواية أبي داود عنه.

(٣) ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٦، المعجم المشتمل ١٠٦، تهذيب الكمال ٦/ ٣٩٣ ـ ٣٩٥، ميزان الاعتدال ١/ ٥٤٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥، تقريب التهذيب ١٦٧.

(٤) المعجم المشتمل ١٠٦، تهذيب الكمال ٦/٣٩٥، ميزان الاعتدال نسخة الأحمدية ١/ ١١٧ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٤٤. وفي مطبوعة الميزان بتحقيق البجاوي: «وقال النسائي: صالح الحديث». وقد رجعت إلى أربع نسخ خطية من كتاب الذهبي المذكور فلم أجد تلك الزيادة.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال ابن أبي حاتم: وسئل أبي عنه، فقال: شيخ؛ وقال ابن حجر: مقبول.

ب ـ المُلَيِّنون: قال ابن أبي حاتم: وسمعت أبي يقول: لا أعرفه.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٦، تقريب التهذيب ١٦٧. =

٣٢٥ ـ ت س: الحسين بن علي زين العابدين بن الحسين السِّبْط بن علي بن أبي طالب القرشي، الهاشمي، المدني، المعروف بحسين الأَصْغَر[(١)(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)(*)].

= فحسين بن علي بن جعفر معروف العين لرواية جماعة عنه، ومعروف الحال لقول النسائي فيه: «صالح». وأما قول أبي حاتم: «لا أعرفه» فغير مقبول، لأن من عرف حجة على من لم يعرف، لكن يبدو أن أبا حاتم عرفه بعد فقال فيه: «شيخ». وهذه العبارة ليست جرحاً وإنما هي ملحقة بالتعديل كما سبق في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن حاتم، وإبراهيم بن عَطية. وقول النسائي: «صالح» أرفع من قول أبي حاتم: «شيخ»، ويحمل قول الأخير على تعنته، وأما ابن حجر فإنه أراد أن يتوسط بين أقوالهم، فحكم عليه بعبارة: «مقبول». مع أن الأجدر اتباع النسائي لأن حسيناً شيخه، والتلميذ أعلم بشيخه من غيره.

وقد سبق في تراجم كثيرة أن أبا عبد الرحمن يستعمل عبارة: «صالح» في الصدوقين، أي أنها أرفع عنده مما اصطلح عليه المتأخرون.

وخلاصة القول: إن حسين بن علي بن جعفر صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

(١) قال ابن حجر في تقريب التهذيب ١٦٧: «مات سنة ستين تقريباً» يعني ستين ومئة. وتوفي بالمدينة.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/٣٢٧، نسب قريش ٦٢، الطبقات ٢٥٨، التاريخ الكبير ٢/١/٣٨١، الجرح والتعديل ٢/١/٥٥، الثقات ٦/٢٠٥ ـ ٢٠٦، مشاهير علماء الأمصار ١٢٧، تهذيب الكمال ٦/٣٩٥ ـ ٣٩٦، الكاشف ١/٢٣٢، تهذيب التهذيب ٢/٣٤٥، تقريب التهذيب ١٦٧، خلاصة التذهيب ٨٣.

(٣) تهذيب الكمال ٦/٣٩٦، تهذيب التهذيب ٢/٣٤٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن حبان في المشاهير: من جِلَّة أهل البيت، وسادات أهل المدينة؛ وقال ابن حجر: صدوق، مُقِلّ. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٦/٢٠٥ ـ ٢٠٦، مشاهير علماء الأمصار ١٢٧، تقريب التهذيب ١٦٧. =

٣٢٦ ـ س: الحسين بن عَيَّاش أبو بكر السُّلَمي، السَّمَّالي مولاهم، الجَزَري، الرَّقِّي، الباجُدَّائي، الحِصْني[١]، الجَوْهَري، المُصَنِّف، الأديب. مات بباجُدّا سنة أربع ومئتين[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

= فإنزال ابن حجر له عن الدرجة العالية لم أجد له معنى، ولا مستنداً. والقول فيه هو قول النسائي، لذا فإن الرجل صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) هذه النسبة إلى حِصْن مسلمة بن عبد الملك بن مروان، وهو بالجزيرة بين رأس عَين والرَّقَّة، ومثله في هذا الوصف قرية باجُدّا، وقد ذكر ياقوت في معجم البلدان ١/ ٣١٣ أن هذه القرية قريبة من الحصن المذكور. ويبدو أن الحِصْن من نواحي باجُدّا، وباجُدّا من نواحي الرَّقَّة، والرَّقَّة من مدن الجزيرة كما هو معروف.

(٢) ترجمته في: الكنى والأسماء ١/ ١٢٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٢، الثقات ٨/ ١٨٥، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٢٤٣، الإكمال ٤/ ٣٥٤، الأنساب ٧/ ٢٠٧، الضعفاء لابن الجوزي ٣٧أ، تهذيب الكمال ٦/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠، ميزان الاعتدال ١/ ٥٤٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٤، ديوان الضعفاء ٦٤، الكاشف ١/ ٢٣٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣، تقريب التهذيب ١٦٧، خلاصة التذهيب ٨٤.

(٣) السنن الكبرى ٦٧، ١٨٥، ٢٣٠، تهذيب الكمال ٦/ ٤٥٩، ميزان الاعتدال ١/ ٥٤٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦٢. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون: قال ابن حزم وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال الساجي ـ كما في تعليقات الدكتور بشار نقلاً عن مُغُلْطاي ـ: فيه ضَعْف؛ وقال أبو الفتح الأزدي: ضعيف؛ وقال الذهبي في الديوان: فيه ضَعْف.

الثقات ٨/ ١٨٥، المحلى ٦/ ٣٢٦، الضعفاء لابن الجوزي ٣٦أ، ديوان الضعفاء ٦٤، تقريب التهذيب ١٦٧، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٦/ ٤٦٠.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على حسين بن عَيَّاش بين مُوَثِّق ومُجَرِّح. ودفع الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٥٤٥ أقوال المجرِّحين جملة، وفيها قوله القديم الذي في الديوان، فقال: «وثقه النسائي، وغيره، وليّنه بعضهم بلا مستند غير انفراده عن جعفر بن =

٣٢٧ ـ خ م د س: حسين بن عيسى بن حُمْران أبو علي الطَّائي، القُوْمَِسي، البِسْطامي[١]، ثم الخراساني، النيسابوري، من أئمة العربية. مات بنيسابور سنة سبع وأربعين ومئتين، وقيل: سنة تسع وأربعين[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

=بُرْقان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً، قال: لا نكاح إلا بولي، والسلطان ولي من لا ولي له».

وخلاصة القول: إن حسين بن عَيَّاش ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) نسبه بعض المتأخرين إلى الدَّامَغَان قَصْبة إقليم قُوْمِس، إضافة إلى بَسطام إحدى مدن هذا الإقليم، لكن اقتصر الأكثرون على نسبته إلى بِسطام دون الدَّامَغَان.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٩٣، التاريخ الصغير ٢/ ٣٨٥، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٦٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٠، الثقات ٨/ ١٨٨، الهداية والإرشاد ١/ ١٧٣ ـ ١٧٤، رجال صحيح مسلم ١/ ١٣٧، التعديل والتجريح ٢/ ٤٩٧، المعجم المشتمل ١٠٦، تهذيب الكمال ٦/ ٤٦٠ ـ ٤٦٢، الكاشف ١/ ٢٣٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦٣، تقريب التهذيب ١٦٨، خلاصة التذهيب ٨٤.

(٣) التعديل والتجريح ٢/ ٤٩٧، المعجم المشتمل ١٠٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦٣. وقد عزاه ابن حجر إلى كتابي الكنى، وأسماء الشيوخ للنسائي. وقال الباجي: «أخرجه النسائي في باب حسن، وقال: هو ثقة، قُوْمِسي، بِسْطامي. والصواب حسين». لكن قال مُغُلْطاي ـ كما في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٦/ ٤٦٢ـ: «قال النسائي في تسمية شيوخه في باب حسين، وفي كتاب الكنى تأليفه: الحسين بن عيسى القومسي ثقة... إن كان أراد أبو الوليد مشيخة النسائي، أو الكنى، فليس فيهما إلا ما ذكرناه آنفاً، وإن كان أراد غيرهما فالله أعلم».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو حاتم: صدوق؛ وقال الدارقطني: ثقة؛ وقال الحاكم: من كبار المحدثين، وثقاتهم، من أئمة أصحاب العَرَبيَّة؛ وقال أبو سعد الإدريسي: كان عالماً، فاضلاً، كثير الحديث؛ وقال الذهبي: ثقة، من أئمة العربية؛ وقال ابن حجر: صدوق، صاحب حديث. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه أبو داود، وكان لا يروي إلا عن ثقة، كما أخرج عنه البخاري في صحيحه. =

٣٢٨ ـ ت س: حسين بن محمد بن أيوب بن علي السَّعْدي، البصري، الذَّارع. مات سنة سبع وأربعين ومئتين[(١)].

قال النسائي: ثقة[(٢)(*)].

٣٢٩ ـ ع: حسين بن محمد بن بَهْرَام أبو أحمد، وقيل: أبو علي التَّمِيمي، المَرْوَرُّوذي[(٣)]، ثم البغدادي، المُؤَدِّب، المُعَلِّم[(٤)]، الحافظ. مات

= الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٠، الثقات ٨/ ١٨٨، تهذيب الكمال ٦/ ٤٦٢، الكاشف ١/ ٢٣٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦٣، تقريب التهذيب ١٦٨.

فقد اتفق النّقاد على الاحتجاج بحسين بن عيسى بن حُمْران، إلا أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور على توثيقه المطلق، وعَدَّه البعض في درجة تالية دون بيان السبب، وعلى رأس هذا الفريق أبو حاتم المعروف بالتعنت.

وخلاصة القول: إن حسين بن عيسى البِسْطامي ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٤، الثقات ٨/ ١٩٠، تاريخ بغداد ٨/ ٩٠، الأنساب ٦/ ٣، المعجم المشتمل ١٠٧، تهذيب الكمال ٦/ ٤٦٩ ـ ٤٧١، الكاشف ١/ ٢٣٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦٦، تقريب التهذيب ١٦٨، خلاصة التذهيب ٨٤.

(٢) المعجم المشتمل ١٠٧، تهذيب الكمال ٦/ ٤٧٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو حاتم: صدوق؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٤، الثقات ٨/ ١٩٠، الكاشف ١/ ٢٣٣، تقريب التهذيب ١٦٨.

فأبو حاتم، والنسائي رويا عن حسين بن محمد الذَّارع، واختلفا في الحكم عليه، فأبو عبد الرحمن وثقه مطلقاً، وأبو حاتم جعله في درجة تالية دون أن يبين السبب، فيحمل هذا على تعنته. وقد تبعه في حكمه ابن حجر من غير تفسير أيضاً.

وخلاصة القول: إن حسين بن محمد الذَّارع ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) ويقال أيضاً المَرُّوذي. وقد تصحفت هذه النسبة في بعض الكتب إلى: المَرْوزَي.

(٤) فَرَّق أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٤ ـ بين الحسين بن محمد=

ببغداد سنة ثلاث عشرة ومئتين، أو سنة أربع عشرة، ويقال: سنة خمس عشرة[(١)][(٢)].

قال النسائي: ليس به بأس[(٣)][(*)].

=المَرْوَرُّوذي البغدادي التَّميمي المُعَلِّم أبي أحمد، والحسين بن محمد بن بَهْرَام. وقد جَهَّل الأخير، لظنه أنه غير الأول. ونقل بعض الأئمة تجهيل أبي حاتم في صاحب هذه الترجمة دون تفريق، وهو وهم ظاهر. وزعم البعض أيضاً أن ابن مهدي روى عنه، والذي أراه راجحاً أنه روى عن آخر اسمه حسين بن محمد. ينظر التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٩٠، والجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٤.

(١) وقال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٧/ ٣٣٨: «ومات ببغداد في آخر خلافة المأمون». وقد توفي المأمون سنة ثمان عشرة ومئتين.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٣٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٩٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٧٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٤، الثقات ٨/ ١٨٥، الهداية والإرشاد ١/ ١٧٢ ـ ١٧٣، رجال صحيح مسلم ١/ ١٣٦، تاريخ بغداد ٨/ ٨٨ ـ ٩٠، السابق واللاحق ١٨٦ ـ ١٨٧، التعديل والتجريح ٢/ ٤٩٥ ـ ٤٩٦، الأنساب ١٢/ ٢٠١، الضعفاء لابن الجوزي ٣٦ب، تهذيب الكمال ٦/ ٤٧١ ـ ٤٧٤، ميزان الاعتدال ١/ ٥٤٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٥، الكاشف ١/ ٢٣٤، تذكرة الحفاظ ١/ ٤٠٦، العِبر في خبر من غَبَر ١/ ٣٦٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧، تقريب التهذيب ١٦٨، خلاصة التذهيب ٨٤.

(٣) تاريخ بغداد ٨/ ٨٩، تهذيب الكمال ٦/ ٤٧٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: كان شَبَابة ـ (يعني ابن سَوَّار) ـ أكيس من حسين بن محمد؛ وقال ابن نُمير: صدوق؛ وقال معاوية بن صالح الأشعري: قال لي أحمد ـ يعني ابن حنبل ـ: اكتبوا عنه. وجاء معي إليه يسأله أن يُحَدِّثني؛ وقال محمد بن مسعود أبو جعفر بن العَجَمي، والعجلي، وابن قانع: ثقة؛ وقال الذهبي: لا مَغْمَز فيه؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣٣٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٩، الثقات ٨/ ١٨٥، تاريخ بغداد ٨/ ٨٩، ميزان الاعتدال ١/ ٥٤٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦٧، تقريب التهذيب ١٦٨. =

٣٣٠ ـ خ س: حسين بن منصور بن جعفر أبو علي السُّلَمي، النيسابوري، الحافظ، الفقيه. مات في جُمادى الآخرة سنة ثمان وثلاثين ومئتين[(١)].

قال النسائي: ثقة[(٢)(*)].

= فقد اتفق النُّقاد على توثيق صاحب هذه الترجمة، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور على توثيقه المطلق، وعدَّه البعض في درجة تالية دون بيان السبب. وأما الحديث الذي أنكره أبو حاتم عليه، فإن الخطيب البغدادي نفىٰ أن تكون أية نكارة في ذلك الحديث من حسين ـ ينظر تاريخ بغداد ٨/ ٨٩ ـ.

وخلاصة القول: إن حسين بن محمد المَرْوَرُّوذي نزيل بغداد ثقة، صحيح الحديث. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله كثيراً فيمن قالوا فيه: ثقة. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٩٢، التاريخ الصغير ٢/ ٣٦٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٥٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٥، الثقات ٨/ ١٨٦، الهداية والإرشاد ١/ ١٧٣، التعديل والتجريح ٢/ ٤٩٦، المعجم المشتمل ١٠٨، تهذيب الكمال ٦/ ٤٨١ ـ ٤٨٤، الكاشف ١/ ٢٣٥، سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧١، تقريب التهذيب ١٦٨، خلاصة التذهيب ٨٥.

(٢) التعديل والتجريح ٢/ ٤٩٦، المعجم المشتمل ١٠٨، تهذيب الكمال ٦/ ٤٨٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب النيسابوري الفَرَّاء: بخٍ بخٍ ثقة مأمون، فقيه البدن؛ وقال صالح جَزَرة: لا بأس به؛ وقال مسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال الحاكم: هو شيخ العدالة والتزكية في عصره، وأخص الناس بيحيى بن يحيى ـ (يعني النيسابوري) ـ؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فقيه. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٨/ ١٨٦، تهذيب الكمال ٦/ ٤٨٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧١، تقريب التهذيب ١٦٨، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٦/ ٤٨٤.

فقد اتفق النُّقاد على أن حسين بن منصور السُّلَمي ثقة مطلقاً، سوى صالح بن محمد، حيث جعله في درجة تالية دون أن يبين السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر قياساً. =

٣٣١ ـ خت بخ م٤: حسين بن واقد أبو علي[1] القُرَشي مولاهم، الخُراساني، المروزي، القاضي، القارئ. مات بمرو سنة تسع وخمسين ومئة، ويقال: سنة سبع وخمسين[2].

قال النسائي: ليس به بأس[3].

وقال أيضاً: وحماد بن سلمة أثبت ـ والله أعلم ـ بحديث ثابت من حسين بن واقد[4](*).

= وخلاصة القول: إن حسين بن منصور النيسابوري ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) كذا كَنَّاه المتقدمون، وغيرهم. وزعم عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي في الكمال أن كنيته أبو عبد الله، وتبعه على ذلك جماعة ممن صَنَّف على كتابه، وليس قولهم بشيء.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٧١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٢، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٨٣ ـ ٣٨٤، تاريخ البادي عن ابن معين ١١٧، الطبقات ٣٢٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١١٥، ٢٣٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٨٩، التاريخ الصغير ٢/ ١٣٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٥٥، التاريخ ١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨، الكنى والأسماء ٢/ ٣٥، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٦، الثقات ٦/ ٢٠٩ ـ ٢١٠، مشاهير علماء الأمصار ١٩٥ ـ ١٩٦، تاريخ أسماء الثقات ٩٥، رجال صحيح مسلم ١/ ١٣٧، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٣٥، السابق واللاحق ١٨٥ ـ ١٨٦، التعديل والتجريح ٢/ ٤٩٨، تهذيب الكمال ٦/ ٤٩١ ـ ٤٩٥، ميزان الاعتدال ١/ ٥٤٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٦، ديوان الضعفاء ٦٤، الكاشف ١/ ٢٣٥، سير أعلام النبلاء ٧/ ١٠٤ ـ ١٠٥، المعين في طبقات المحدثين ٥٣، شرح علل الترمذي ٢/ ٦٩٢، التبيين لأسماء المدلسين ٧٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤، تقريب التهذيب ١٦٩، هدي الساري ٤٥٧، تعريف أهل التقديس ١٤، خلاصة التذهيب ٨٥.

(٣) تهذيب الكمال ٦/ ٤٩٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧٣.

(٤) السنن الكبرى ٢٦٤ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢٢٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن سعد: وكان حسن الحديث؛ وقال ابن معين =

....

=في رواية الدوري، والدارمي، والبادي، وابنِ أبي خَيْثمة: ثقة. زاد البادي: ليس به بأس؛ وقال إبراهيم بن الجنيد: قلت ليحيى بن معين: الأحاديث التي رواها الحسين بن واقد عن ابن بُرَيدة ـ (يعني عبد الله) ـ، عن أبيه هي صحاح؟ قال: ليس به بأس، ثقة ـ يعني الحسين بن واقد ـ؛ وقال أبو بكر الأثرم ـ في رواية علي بن أبي طاهر ـ: قلت لأبي عبد الله: ما تقول في الحسين بن واقد؟ فقال: لا بأس به. وأثنى عليه خيراً؛ وقال أبو زرعة، وأبو داود: ليس به بأس؛ وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: وكان من خيار الناس، وقعت فتنة أبي مسلم فلم يسأل عنها أحداً إلى أن انجلت، وربما أخطأ في الروايات، وقد كتب عن أيوب السَّخْتِياني وأيوب بن خُوط جميعاً، فكل حديث منكر عنده عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، إنما هو أيوب بن خُوط، وليس بأيوب السَّخْتِياني؛ وقال الذهبي: صدوق، استنكر أحمد بعض حديثه؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة له أوهام؛ وفي تعريف أهل التقديس: أحد الثقات... وصفه الدارقطني، وأبو يعلى الخليلي بالتدليس؛ وفي فتح الباري: الحسين هو ابن ذَكْوان المُعلِّم وهو بصري ثقة، وفي طبقته حسين بن واقد، قاضي مرو، وهو دونه في الإتقان. ذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ **المُلَيِّنون:** قال ابن المبارك في رواية حفص بن حُميد المروزي ـ كما في حاشية التاريخ ـ: ليس بالحافظ، ولا يترك حديثه؛ وقال أحمد بن حنبل في موضع من رواية عبد الله: ما أنكر حديث حسين بن واقد، وأبي المُنِيب ـ (يعني عُبيد الله بن عبد الله) ـ عن ابن بُريدة ـ (يعني عبد الله) ـ؛ وفي موضع آخر منها: عبد الله بن بُرَيدة الذي روى عنه حسين بن واقد ما أنكرها، وأبو المُنِيب أيضاً، يقولون: كأنها من قِبل هؤلاء؛ وقال العقيلي: حدثنا أحمد بن أصرم بن خزيمة، قال: سمعت أحمد بن حنبل ـ وقيل له في حديث أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي عليه السلام في المُلَبَّقة ـ (أي المُلَيَّنة) ـ. فأنكره أبو عبد الله، وقال: من روى هذا؟ قيل له: الحسين بن واقد. فقال بيده، وحَرَّك رأسه ـ كأنه لم يرضه ـ. حدثني الخضر بن داود، قال: حدثنا أحمد بن محمد ـ (يعني الأثرم) ـ قال: ذكر أبو عبد الله حسينَ بن واقد، فقال: وأحاديث حسين ما أرى أي شيء هي ـ ونفض يده ـ؛ وقال الساجي: فيه نظر، وهو صدوق يهم.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣٧١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٢، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٨٣ ـ ٣٨٤، تاريخ البادي عن=

....

=ابن معين ١١٧، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١١٥، ٢٣٩، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٦، الثقات ٦/ ٢٠٩ ـ ٢١٠، تاريخ أسماء الثقات ٩٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧٤، تقريب التهذيب ١٦٩، تعريف أهل التقديس ١٤، فتح الباري ١٢/ ١٠١، حاشية التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٨٩.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على حسين بن واقد بين مُعَدِّل ومُلَيِّن. والمُلَيِّنون هم: ابن المبارك، وأحمد بن حنبل، والساجي. فأما أبو عبد الرحمن فقوله نُقل بسند فيه مُبْهم، لذا لا يحتج به، خاصة وأن المشهور عنه الثناء على حسين في دينه وخلقه، دون غمز في حديثه، قال أبو زرعة الدمشقي في تاريخه ١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨: «فأخبرني أحمد بن شَبُّويه ـ (يعني أحمد بن محمد بن ثابت) ـ، قال: سمعت عبد العزيز بن أبي رِزْمة قال: سمعت عبد الله بن المبارك يقول: كنت إذا رأيت محمد بن ثابت ـ (يعني العَبْدي البصري) ـ رأيت عليه نور الإسلام، والحسين بن واقد. فأخبرني أحمد بن شَبُّويه، قال: سمعت علي بن الحسن بن شقيق يقول: قلت لابن المبارك: إن الحسين بن واقد إذا قام من مجلس القضاء، اشترى لحماً بدرهم، فَعَلَّقه إلى أهله، فقال ابن المبارك: ومن لنا مثل الحسين! ومن لنا مثل الحسين!. وحدثني أحمد بن شَبُّويه قال: حدثنا علي بن الحسن بن شقيق قال: قيل لابن المبارك: مَن الجماعة؟ قال: محمد بن ثابت، والحسين بن واقد، وأبو حمزة السُّكري ـ (يعني محمد بن ميمون) ـ. قال لنا أحمد بن شَبُّويه، ليس فيهم شيء من الإرجاء، ولا رأي أبي حنيفة».

وأما أبو عبد الله فيحمل إنكاره بعض أحاديث حسين على التفرد، قال ابن رجب في شرح علل الترمذي ١/ ٤٥٤ ـ ٤٥٦: «النكارة عند يحيى القطان لا تزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر. وكلام أحمد قريب من ذلك. قال عبد الله: سألت أبي عن حسين بن علي ـ (يعني حسيناً الأصغر) ـ الذي يروي حديث المواقيت؟ فقال: هو أخو أبي جعفر محمد بن علي ـ (يعني الباقر) ـ، وحديثه الذي روى في المواقيت ليس بمنكر، لأنه قد وافقه على بعض صفاته غيره. وقال أحمد في بُريد بن عبد الله بن أبي بُردة: يروي أحاديث مناكير. وقال أحمد في محمد بن إبراهيم بن الحارث التَّيْمي ـ وهو المنفرد برواية حديث: الأعمال بالنيات ـ: في حديث شيء، يروي أحاديث مناكير ـ أو قال: منكرة ـ. وقال في زيد بن أبي أُنَيسة: إن حديثه لحسن مُقَارِبَ، وإن فيها لبعض النكارة. قال: وهو على ذلك حسن الحديث... وهؤلاء الثلاثة متفق على الاحتجاج بحديثهم في الصحيح، وقد استنكر أحمد ما تفردوا به. وكذلك قال في=

....

=عمرو بن الحارث ـ (يعني المصري) ـ: له مناكير. وفي الحسين بن واقد، وخالد بن مَخْلَد، وفي جماعة خُرِّج لهم في الصحيح بعض ما يتفردون به. وأما تصرف الشيخين، والأكثرين فيدل على خلاف هذا، وأن ما رواه الثقة عن الثقة، إلى منتهاه ـ وليس له علة ـ فليس بمنكر». وينظر لزاماً ترجمة أفلح بن حُميد.

وحديث المُلَبَّقة الذي أنكره عليه أحمد بن حنبل، أخرجه أبو داود في سننه ـ كتاب الأطعمة، باب في الجمع بين لونين من الطعام ٣/٣٥٩ ـ من طريق حسين، وقال عقبه: «هذا حديث منكر، وأيوب ليس هو السَّخْتِياني». فهو إذاً ابن خُوط الهالك، فتكون العُهدة عليه لا على حسين في هذا الحديث، وقد قال ابن حبان: «فكل حديث منكر عنده عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، إنما هو أيوب بن خُوط، وليس بأيوب السَّخْتِياني».

ومع ما أنكره أحمد من حديث حسين بن واقد، فإنه قال فيه ـ كما تقدم ـ: «لا بأس به».

وأما زكريا الساجي فيبدو أن الذي حمله على تليين صاحب هذه الترجمة إنكار أحمد لبعض حديثه.

فتبين أن الصواب في حسين هو التعديل، بَيْد أن المعدلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وعَدَّه الجمهور في درجة تالية، وقولهم أَحْوط. وأما حكم الأولين فليس ببعيد عن الصواب. وقول النسائي «ليس به بأس» يستعمله عادة فيمن قالوا فيه: ثقة..

وأما ما وُصف به حسين من تدليس فغير ضار أبداً، لأنه نادر منه، ولا حكم للنادر. لذا أورده ابن حجر في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين. وقد مثل الخليلي في الإرشاد ٤١ب لتدليس حسين، فقال: «روى عن عكرمة جماعة ممن لم يلقوه، وإنما يدلِّسون كالحسين بن واقد المروزي». وهذا ليس بتدليس في الحقيقة، لأنه يشترط فيه اللقاء.

ولا يفوتني هنا التنبيه إلى أن الأعمش قال فيه: «عِلْج»، ولم يرد به غمزاً، وإن كانت هذه اللفظة تستعمل ـ في المشهور ـ للذم، فالعِلْج في اللغة هو الحمار، وهو أيضاً الرجل من كفار العَجَم، ونحو ذلك. ففي الكنى والأسماء ٢/٣٥ عن الحسين بن واقد أنه قال: «قدمت على الأعمش، فقرأت عليه القراءات، فما أخذ عليّ حرفاً واحداً، وقال: ما قدم علينا عِلْج من خراسان أقرأ منك. فأنكرت قوله: عِلْج، فقال: لا تنكر، إنما العِلْج عندنا: الرجل إذا قبض على اللحية». =

٣٣٢ ـ خت ل س: حسين بن الوليد أبو عبد الله أو أبو علي القُرشي مولاهم النيسابوري، الفقيه، القارئ، السَّخي، المجاهد، التَّقي، الملقب بكُمَيْل[١]. مات بنيسابور سنة اثنتين أو ثلاث ومئتين[٢].

قال النسائي: ليس به بأس[٣](*).

= وخلاصة القول: إن حسين بن واقد صدوق، حسن الحديث في الأخوط، ولا يبعد أن يكون ثقة، صحيح الحديث في الجملة. والله أعلم.

(١) قال ابن معين في رواية حسين بن حِبّان ـ كما في تاريخ بغداد ٨/ ١٤٥ ـ: «كان يقال له: أخو السَّطيح». وقد حدد الذهبي زمن ولادته على وجه التقريب، فقال في سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٢٠: «ولد بعد عام ثلاثين ومئة، أو قبله».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٧٧، الطبقات ٣٢٤، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٦٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٩١، التاريخ الصغير ٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٩٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٦ ـ ٦٧، الثقات ٨/ ١٨٦، سؤالات السِّجزي وغيره للحاكم ١٥٥، تاريخ بغداد ٨/ ١٤٣ ـ ١٤٥، تهذيب الكمال ٦/ ٤٩٥ ـ ٥٠٠، الكاشف ١/ ٢٣٥، سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٢٠ ـ ٥٢١، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥، تقريب التهذيب ١٦٩، خلاصة التذهيب ٨٥.

(٣) تهذيب الكمال ٦/ ٤٩٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال محمد بن يحيى الذُّهْلي: أول ما دخلت على عبد الرحمٰن بن مهدي سألني عن الحسين بن الوليد، ثم بعد ذلك عن يحيى بن يحيى، وعن هؤلاء؛ وقال ابن معين في رواية حسين بن حِبَّان: وكان ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ثقة؛ وقال أيضاً في رواية أخرى ـ كما في تاريخ بغداد ـ: وهو أوثق مَنْ بخراسان في زمانه؛ وقال الدارقطني: ثقة؛ وقال الحاكم ـ كما في سؤالات السِّجزي ـ؛ إمام، ثقة، مأمون؛ وقال أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال نقلاً عن تاريخ نيسابور له ـ: الثقة، المأمون، شيخ بلدنا في عصره؛ وقال الخطيب البغدادي: وكان ثقة، فقيهاً؛ وقال محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي، والذهبي في الكاشف: ثقة؛ وقال الذهبي أيضاً في سير أعلام النبلاء: الإمام، الحجة، شيخ خُراسان؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. =

٣٣٣ ـ ع: حُصَيْن بن جُنْدُب[١] أبو ظِبْيان المَذْحِجي، الجَنْبي، الكوفي. مات بالكوفة سنة تسعين، ويقال: سنة تسع وثمانين، وقيل: سنة خمس وثمانين، وقيل: سنة ست وتسعين، وقيل: سنة خمس وتسعين[٢][٣].

قال النسائي: ثقة[٤](*).

= العلل ومعرفة الرجال ١/ ٦٤، الثقات ٨/ ١٨٦، سؤالات السِّجزي وغيره للحاكم ١٥٥، تاريخ بغداد ٨/ ١٤٤، ١٤٥، تهذيب الكمال ٦/ ٤٩٨، ٤٩٩، الكاشف ١/ ٢٣٥، سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٢٠، نصب الراية ٢/ ٤٢٨، تقريب التهذيب ١٦٩

فقد أصْفق النّقاد على أن حسين بن الوليد النيسابوري ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. وأما قول النسائي: «ليس به بأس» فيستعمله كثيراً فيمن قالوا فيه: ثقة. والله أعلم.

(١) تنظر بقية نسبه في الطبقات الكبرى ٦/ ٢٢٤، والطبقات ١٥٨.

(٢) وفي مشاهير علماء الأمصار ١٠٦: «مات سنة تسع وتسعين». ولعله تصحيف عن ست وتسعين كما اعتمد ابن حبان في الثقات.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٢٢٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٩، ٧١٢، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٣٦، معرفة الرجال ٢/ ٩٤، الطبقات ١٥٨، تاريخ خليفة ٣٠٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤١٢، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣، التاريخ الصغير ١/ ٢٠٨، معرفة الثقات ١/ ٣٠٤، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٦٣، المعرفة والتاريخ ٣/ ٢١٨، الجامع الصحيح ٣/ ٣٦٩، ٤/ ٣٣، ٥/ ٧٢٣، الكنى والأسماء ٢/ ١٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٩٠، المراسيل لابن أبي حاتم ٥٠ ـ ٥١، الثقات ٤/ ١٥٦، مشاهير علماء الأمصار ١٠٦، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ١٤أ، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٦، المؤتلف والمختلف ٢/ ٩٣٠، ٣/ ١٤٨٥ ـ ١٤٨٦، الهداية والإرشاد ١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥، رجال صحيح مسلم ١/ ١٣٨، الاستغناء ٢/ ١٢١٨، التعديل والتجريح ٢/ ٥٣٠، الإكمال ٢/ ١٥٦، الأنساب ٣/ ٣٤٢، عُجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب ٤٢، اللباب في تهذيب الأنساب ١/ ٢٩٥، تهذيب الكمال ٦/ ٥١٤ ـ ٥١٧، الكاشف ١/ ٢٣٦، سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣، العبر في خبر من غَبر ١/ ١٠٥، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢٠٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠، تقريب التهذيب ١٦٩، خلاصة التهذيب ٨٥.

(٤) تهذيب الكمال ٦/ ٥١٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٨٠.

(*) أقوال النُّقّاد فيه:

قال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج، والعجليُّ، =

٣٣٤ ـ م د س ق: حُضَيْن بن المنذر[1] أبو ساسان، وأبو محمد[2] الرَّقاشي، وقيل: السَّدُوسي، الفارس. مات قبل المئة، ويقال بعدها[3][4].

=وأبو زرعة، والدارقطني: ثقة؛ وقال الذهبي: وثقه غير واحد، وهو مجمع على صدقه؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الطبقات الكبرى ٦/ ٢٢٤، معرفة الثقات ١/ ٣٠٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٩٠، الثقات ٤/ ١٥٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٦، سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٦٣، تقريب التهذيب ١٦٩.

فقد أَصْفق النُّقاد على أن أبا ظِبْيان حُصَين بن جُنْدُب ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) تنظر بقية نسبه في الطبقات ٢٠٠. وزعم البعض أنه يقال فيه أيضاً: حضين بن الحارث بن وَعْلة. والحارث بن وَعْلة جده، نُسب إليه، فلا خلاف إذاً في اسم أبيه.

(٢) كَنَّاه الأكثرون: أبا ساسان، وذكر جماعة أنه يكنى أيضاً بأبي محمد. وزعم ابن حبان ـ وتبعه بعض المتأخرين ـ أن الأولى لقب، والأخيرة هي الكنية. لكن يُعترض عليه بأن أحد أولاده اسمه ساسان كما ذكر أبو أحمد العسكري في تصحيفات المحدثين ٢/ ٦١٢.

(٣) ينظر في تحديد وفاته: الطبقات ٢٠٠، وتاريخ خليفة ٣٢٠، والتاريخ الصغير ١/ ٢٤٧، والثقات ٤/ ١٩١، ومشاهير علماء الأمصار ٩٨.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ١٥٥، الطبقات ٢٠٠، ٢٠٤، تاريخ خليفة ١٩٤، ٣٢٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٠٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩، التاريخ الصغير ١/ ٢٤٧، معرفة الثقات ١/ ٣٠٧، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤١٠، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٥٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣١١ ـ ٣١٢، الثقات ٤/ ١٩١، مشاهير علماء الأمصار ٩٨، تصحيفات المحدثين ٢/ ٦١٠ ـ ٦١٢، المؤتلف والمختلف ٢/ ٥٥٣ ـ ٥٥٤، رجال صحيح مسلم ١/ ١٣٩، الإكمال ٢/ ٤٨١ ـ ٤٨٢، تهذيب الكمال ٦/ ٥٥٥ ـ ٥٦٠، الكاشف ١/ ٢٣٩، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٩٥، تقريب التهذيب ١٧١، خلاصة التذهيب ٩٨.

قال النسائي: ثقة[(١)(*)].

٣٣٥ ـ س: حفص بن حَسَّان[(٢)].

قال النسائي: مشهور الحديث[(٣)(**)].

---

(١) تهذيب الكمال ٦/٥٥٦، تهذيب التهذيب ٢/٣٩٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال العجلي: ثقة؛ وقال ابن خِراش: صدوق؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

معرفة الثقات ١/٣٠٧، الثقات ٤/١٩١، تهذيب الكمال ٦/٥٥٦، الكاشف ١/٢٣٩، تقريب التهذيب ١٧١.

فقد اتفق النّقاد على أن أبا ساسان ثقة مطلقاً، سوى ابن خِراش حيث جعله في درجة تالية دون أن يبين السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المُقَيَّد غير المُفَسَّر، خاصة وأن ابن خِراش متعنت، ومتكلم فيه.

وخلاصة القول: إن حُضيْن بن المنذر الرَّقَاشي ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) ترجمته في: تهذيب الكمال ٧/٧ ـ ٨، ميزان الاعتدال ١/٥٥٦، المغني في الضعفاء ١/١٧٩، ديوان الضعفاء ٦٧، الكاشف ١/٢٤٠، تهذيب التهذيب ٢/٣٩٩، تقريب التهذيب ١٧٢، خلاصة التذهيب ٨٧.

(٣) تهذيب الكمال ٧/٧، ميزان الاعتدال ١/٥٥٦، تهذيب التهذيب ٢/٣٩٩. لكن اقتصر المزي، والذهبي على عبارة: «مشهور». وهذا القول ذكره النسائي في كتاب التمييز. تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٧/٧.

(**) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال ابن حجر في تقريب التهذيب: مقبول.

ب ـ المُجَهِّلون: قال الذهبي في ميزان الاعتدال: روى عنه جعفر بن سليمان ـ (يعني الضُّبَعي) ـ فقط، فيه جهالة؛ وفي المغني: لا يعرف؛ وفي ديوان الضعفاء: مجهول؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: ففيه جهالة.

ميزان الاعتدال ١/٥٥٦، المغني في الضعفاء ١/١٧٩، ديوان الضعفاء ٦٧، تهذيب التهذيب ٢/٣٩٩، تقريب التهذيب ١٧٢.

=

٣٣٦ ـ حفص بن حُمَيْد[1].

= فهذا الرجل لم يرو عنه إلا راو واحد، ولم يُوَثَّق، لذا جَهّله الذهبي، وابن حجر في موضع. وقد عَدَّه ابن حجر في موضع آخر مقبولاً، لكونه توبع على حديثه، قال في مقدمة تقريب التهذيب ٧٤ وهو يسرد مراتب الجرح والتعديل: «السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فليِّن الحديث».

وما أظن حفصاً يُعرف إلا بحديثه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها: قطع رسول الله ﷺ في ربع دينار. وهذا الحديث صحيح، لكن المشهور في سنده: عن الزهري، عن عَمْرَة ـ يعني ابنة عبد الرحمٰن الأنصارية ـ، عن عائشة. وهو معروف أيضاً عن عَمْرة من غير رواية الزهري.

وقول النسائي: «مشهور الحديث». فيه إشارة إلى صحة حديثه في القطع، من غير تعرض إلى ذاك الاختلاف ـ الذي لا يضر ـ في السند، خاصة وأن حفصاً لم ينفرد به عن الزهري، عن عروة. وليس في قول أبي عبد الرحمٰن تعرض أيضاً إلى شهرة حفص أو عدم شهرته.

وخلاصة القول؛ إن حفص بن حسان شيخ، مقبول الحديث. والله أعلم.

(١) اشترك في هذا الاسم اثنان: حفص بن حُميد القُمِّيّ، وحفص بن حُميد المروزي. وقد اختلف العلماء في تعيين الذي وثقه النسائي، فجزم المزي، والذهبي بأنه القُمِّيّ، وتوقف مُغُلطاي ـ وتبعه ابن حجر ـ لعدم وجود دليل على تعيين أحدهما، فقال في إكمال تهذيب الكمال ـ كما في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٧/ ٩ ـ: «وفي قول المزي: قال النسائي: ثقة ـ (يعني في القُمِّيّ) ـ فيه نظر، لأن النسائي لم يبين مَنْ المراد بقوله، إنما قال: حفص بن حُميد ثقة. فلو ادعى مُدَّعٍ أنه أراد بذلك الأكّافي ـ (هو المروزي) ـ الذي ذكره المزي للتمييز لكان له ذلك، إذ لا دليل على صحة أحد القولين... ولهذا فإن ابن خَلْفون قال: لا أدري من أراد النسائي بقوله، الأكّافي أو القُمِّيّ. وكذا قاله غيره. والله تعالى أعلم.

لذا سأذكر الترجمتين هنا، وإن كنت أرجح الأولى:.

الأولى: ترجمة القُمِّيّ:

فق: حفص بن حُمَيْد أبو عُبيد القُمِّيّ.

ـ ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٧١، الثقات ٦/ ١٩٦، الأنساب ١٠/ ٤٨٧، تهذيب الكمال ٧/ ٨ ـ ٩، ميزان الاعتدال ١/ ٥٥٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٩٩، تقريب التهذيب ١٧٢، خلاصة التذهيب ٨٧. =

قال النسائي: ثقة.

٣٣٧ ـ بخ: حفص بن سليمان أبو الحسن التَّميمي، المِنْقَري مولاهم، البصري. مات قبل الطاعون بقليل[1]، فقيل: سنة ثلاثين ومئة،

= **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية ابن أبي خَيْثمة: صالح؛ وقال ابن حجر: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَهِّلون: قال ابن المديني في رواية محمد بن أحمد بن البَرَاء: مجهول، لا أعلم أحداً روى عنه إلا يعقوب القُمِّيّ ـ (يعني ابن عبد الله) ـ.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٧١، الثقات ٦/ ١٩٦، تقريب التهذيب ١٧٢.

فقد اتفق العلماء على تعديله، سوى ابن المديني حيث جَهّله لزعمه أنه لم يرو عنه إلا يعقوب القُمِّيّ. وهذا التجهيل مدفوع برواية أشعث بن إسحاق القُمِّيّ عنه أيضاً.

وقول ابن حجر: «لا بأس به» هو اتباع لمعنى عبارة ابن معين: ولو تيقنا أن قول النسائي في صاحب هذه الترجمة، لما عدلنا فيه عن التوثيق المطلق الذي يُقَدَّم على المقيد غير المفسر، لكن لما لم يكن هناك جزم، كان اختيار قول ابن حجر أولى وأجدر. فيكون الرجل على هذا حسن الحديث. والله أعلم.

الأخيرة: ترجمة المروزي:

حفص بن حُميد أبو عمر المروزي، الأَكّافي، العابد.

ـ ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٧١ ـ ١٧٢، الثقات ٨/ ١٩٨ ـ ١٩٩، الأنساب ١/ ٣٣٥، تهذيب الكمال ٧/ ١٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠، تقريب التهذيب ١٧٢ خلاصة التذهيب ٨٧.

أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٨/ ١٩٨ ـ ١٩٩، تقريب التهذيب ١٧٢.

فإن كان قول النسائي في صاحب هذه الترجمة، فهو كذلك، وإلا فيصار إلى حكم ابن حجر احتياطاً، وبذلك يكون الرجل حسن الحديث. والله أعلم.

وخلاصة القول: إن حكم النسائي في الذي عناه صواب. والله أعلم.

(١) اعتمد المتقدمون هذا التاريخ المجمل، وقد فَسَّره المتأخرون بما ذكرت أعلاه، لأن الطاعون كان في سنة إحدى وثلاثين ومئة.

وقيل: سنة تسع وعشرين[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٢٥٦، العلل ومعرفة الرجال ١/١٦٣، التاريخ الكبير ٢/١/٣٦٣، التاريخ الصغير ١/٣٢٠، المعرفة والتاريخ ٢/٥٣، الجرح والتعديل ٢/١/١٧٣، الثقات ٦/١٩٥، مشاهير علماء الأمصار ١٥٤، تاريخ أسماء الثقات ١١٠، تهذيب الكمال ٧/١٦ ـ ١٧، ميزان الاعتدال ١/٥٥٩، تهذيب التهذيب ٢/٤٠٢، تقريب التهذيب ١٧٢، خلاصة التذهيب ٨٧.

(٢) تهذيب الكمال ٧/١٦، ميزان الاعتدال ١/٥٥٩، تهذيب التهذيب ٢/٤٠٢، لكن عبارة الذهبي: «وثقه النسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن المديني في رواية الفسوي: أصحاب الحسن ـ: (يعني البصريَ) ـ: حفص المِنْقري، ثم قتادة ـ (يعني ابن دِعامة) ـ، وحفص فوقه، ثم قتادة بعده ويونس ـ (يعني ابن عُبيد) ـ: وزياد الأعْلم. وكان حفص في الحسن مثل ابن جُريج في عطاء ـ: (يعني ابن أبي رباح)؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ: كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سألته (يعني أباه) ـ عن حفص بن سليمان المِنْقري؟ فقال: هو صالح؛ وقال البخاري ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: ثقة؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به، هو من قُدَماء أصحاب الحسن؛ وقال ابن حبان في الثقات: وليس هذا بحفص بن سليمان البَزّاز أبي عمر القارئ، ذاك ضعيف، وهذا ثَبْت؛ وفي المشاهير: من المتقنين؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. وذكره ابن شاهين في الثقات.

العلل ومعرفة الرجال ١/١٦٣، المعرفة والتاريخ ٢/٥٣، الجرح والتعديل ٢/١/١٧٣، الثقات ٦/١٩٥، مشاهير علماء الأمصار ١٥٤، تاريخ أسماء الثقات ١١٠، تهذيب التهذيب ٢/٤٠٢، تقريب التهذيب ١٧٢.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن ابن شاهين نقل في تاريخ أسماء الثقات ١١٠ عن ابن معين قوله فيه: «ثقة». ولم أجد هذا عند أحد غيره، اللهم إلا ما فُسِّر وهماً من تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين ٥٢. كما أني أحيل إلى التنبيهين: الثاني، والثالث، من ترجمة حفص بن سليمان القارئ لتعلقهما بهذه الترجمة.

ثم أقول: اتفق النُّقاد على تعديل حفص المِنْقري، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور على توثيقه المطلق، وعَدَّه البعض في درجة تالية دون=

٣٣٨ ـ ع: حفص[1] بن عاصم بن عُمَر بن الخَطَّاب القُرشي، العَدَوي، العُمَري، المدني، الفقيه[2][3].

قال النسائي: ثقة[4](*).

٣٣٩ ـ قد س: حفص بن عبد الرحمٰن أبو عمر[5] البَلْخي

= بيان السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول؛ إن حفص بن سليمان المِنْقري ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) كناه ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار ٧٣ بأبي عمر.

(٢) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٤/١٩٧: «توفي في حدود سنة تسعين».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرىٰ القسم المتمم ١١٧ ـ ١١٨، الطبقات ٢٤٦، التاريخ الكبير ٢/١/٣٥٩ ـ ٣٦٠، معرفة الثقات ١/٣٠٨، المعرفة والتاريخ ١/٣٧٥، الجرح والتعديل ٢/١/١٨٤، الثقات ٤/١٥٢، مشاهير علماء الأمصار ٧٣، الهداية والإرشاد ١/١٨٠، رجال صحيح مسلم ١/١٤٣، التعديل والتجريح ٢/٥١٠، تهذيب الكمال ٧/١٧ ـ ١٨، الكاشف ١/٢٤٠، سير أعلام النبلاء ٤/١٩٦ ـ ١٩٧، تهذيب التهذيب ٢/٤٠٢ ـ ٤٠٣، تقريب التهذيب ١٧٢، خلاصة التذهيب ٨٧.

(٤) تهذيب الكمال ٧/١٨، تهذيب التهذيب ٢/٤٠٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه،

قال العجلي، وأبو زرعة: ثقة؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من أفاضل أهل المدينة؛ وقال أبو القاسم هبة الله بن الحسن اللّالِكائي، والذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد اللالِكائي: مُجمع عليه. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وبكير بن عبد الله بن الأَشَج، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

معرفة الثقات ١/٣٠٨، الجرح والتعديل ٢/١/١٨٤، الثقات ٤/١٥٢، مشاهير علماء الأمصار ٧٣، تهذيب الكمال ٧/١٨، الكاشف ١/٢٤٠، تقريب التهذيب ١٧٢.

فقد اتفق النُّقاد على أن حفص بن عاصم ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٥) في التاريخ الصغير ٢/٢٨٣: «أبو عمر الهِلالي».

الأصل، ثم النيسابوري، القاضي، الفقيه، العابد، صاحب أبي حنيفة. مات لثمان مضين من ذي القَعْدة سنة تسع وتسعين ومئة، أو سبع وتسعين[(١)(٢)].

قال النسائي: صدوق[(٣)(*)].

---

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٩/ ٣١١: «كان من أبناء الثمانين».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٧١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٦٧، التاريخ الصغير ٢/ ٢٨٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٤٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٧٦، الثقات ٨/ ١٩٩، سؤالات السِّجْزي وغيره للحاكم ١٠٠ ـ ١٠١، الإرشاد ٢١٨ب ـ ٢١٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ٣٧ب، تهذيب الكمال ٧/ ٢٢ ـ ٢٥، ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٠ ديوان الضعفاء ٦٧، الكاشف ١/ ٢٤١، سير أعلام النبلاء ٩/ ٣١٠ ـ ٣١١، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥، تقريب التهذيب ١٧٢، خلاصة التذهيب ٨٧.

(٣) تهذيب الكمال ٧/ ٢٤، ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٠٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون**: قال أبو داود في رواية الآجري: مُرجِئ، ولكنه صدوق؛ وقال أبو حاتم: صدوق، وهو مضطرب الحديث، وحفص بن عبد الله أحسن حالاً منه؛ وقال ابن حبان لما ذكره في الثقات: وكان مرجئاً؛ وقال الدارقطني: صالح؛ وقال مسعود السِّجْزي: وسئل ـ (يعني الحاكم) ـ عن حفص بن عبد الرحمٰن البَلْخي، وحفص بن عبد الله السُّلَمي؟ فقال: كلاهما من أهل نيسابور، وما فيهما إلا ثقة، إلا أن البخاري، ومسلماً نقما على حفص بن عبد الرحمٰن الإرجاء؛ وقال الذهبي في المغني، والكاشف، وابن حجر في التقريب: صدوق. زاد ابن حجر: عابد، رُمي بالإرجاء.

ب ـ **المُلَيِّنون**: قال أبو الفضل أحمد بن على السُّلَيْماني: فيه نظر؛ وقال الخليلي: تَعْرف وتُنْكر.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٧٦، الثقات ٨/ ١٩٩، سؤالات السِّجْزي وغيره للحاكم ١٠٠ ـ ١٠١، الإرشاد ٢١٩أ، ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٠، الكاشف ١/ ٢٤١، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٠٥، تقريب التهذيب ١٧٢. =

٣٤٠ ـ خ د س ق: حفص بن عبد الله بن راشِد أبو عمرو، وقيل: أبو سَهْل، السُّلَمي[١]، النيسابوري، القاضي، الفقيه، الحافظ[٢]. مات يوم السبت لخمس بقين من شعبان سنة تسع ومئتين[٣].

= وقبل البدء بالدراسة أنبه إلى أن مُغُلْطاي قال في إكمال تهذيب الكمال ـ كما في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٧/ ٢٥ ـ: «وفي كتاب أبي جعفر العقيلي: حديثه غير محفوظ». فإن لم يكن وهم، فليس في كتاب الضعفاء الكبير ترجمة لحفص بن عبد الرحمٰن.

ثم أقول: اتفق المتقدمون على أن حفصاً البَلْخي صدوق. رغم الإرجاء والاضطراب في بعض حديثه.

والإرجاء الذي رُمي به حفص ليس هو إرجاء أهل الضلالة، وإنما الذي نُسب إلى أبي حنيفة وأصحابه. وقد بينت في ترجمة إبراهيم بن يوسف الماكِياني أن هذا الإرجاء لا يضر ولو كان صاحبه داعية.

وأما الاضطراب الذي أشار إليه أبو حاتم، فلعله أراد في حديث واحد، لأنه لم يتحرج عن إطلاق عبارة: صدوق، فيه. ولحفص أحاديث غرائب وأفراد كما ألمع الذهبي في سير أعلام النبلاء ٩/ ٣١١. ويبدو أن ذاك الاضطراب مع وجود تلك الأفرادات حمل جمهور النقاد على إنزاله عن درجة الثقة العالية التي رفعه إليها الحاكم. وقد بالغ البعض فَلَيَّن حفصاً دون ذكر مستند يخرجه عن حد أهل العدالة، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر.

وخلاصة القول: إن حفص بن عبد الرحمٰن النيسابوري الفقيه صدوق ـ كما قال النسائي ـ حسن الحديث. والله أعلم.

(١) ذكر الكلاباذي في الهداية والإرشاد ١/ ١٨٢ أنه مولاهم، وتبعه الباجي في التعديل والتجريح ٢/ ٥٠٨.

(٢) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٨٥: «ولد بعد الثلاثين ومئة».

(٣) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٦١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٧٥، الثقات ٨/ ١٩٩، الهداية والإرشاد ١/ ١٨٢، سؤالات السِّجْزي وغيره للحاكم ١٠١، التعديل والتجريح ٢/ ٥٠٨، تهذيب الكمال ٧/ ١٨ـ: ٢١، الكاشف ١/ ٢٤٠، سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٦٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٠٣، تقريب التهذيب ١٧٢، خلاصة التذهيب ٨٧.

قال النسائي: ليس به بأس[1](*).

٣٤١ ـ س: حفص بن عمر بن عبد الرحمٰن أبو عمر الرازي، المِهْرِقاني[2](3).

---

(١) تهذيب الكمال ٧/ ٢٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٠٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو حاتم: هو أحسن حالاً من حفص بن عبد الرحمٰن ـ (يعني البَلْخي) ـ؛ وقال الحاكم فيه، وفي البَلْخي: وما فيهما إلا ثقة؛ وقال الذهبي في الكاشف: صدوق؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الحافظ، الصادق... الفقيه... وهو ثَبْت في ابن طَهْمان ـ (يعني إبراهيم) ـ؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٧٥، الثقات ٨/ ١٩٩، سؤالات السِّجْزي وغيره للحاكم ١٠١، الكاشف ١/ ٢٤٠، سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٨٥، تقريب التهذيب ١٧٢.

فقد اتفق النقاد على تعديل حفص بن عبد الله، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وبعضهم جعله في مرتبة تالية، وفَصَّل الذهبي، أمره فَعَدَّه صدوقاً في الحديث جملة، وثبتاً في حديثه عن إبراهيم بن طَهْمان خاصة. وقد كان حفص كاتباً لابن طَهْمان، كاتب حديث، وله عنه نسخة كبيرة.

والذين أنزلوا حفصاً عن درجة الثقات العالية لم يأتوا ببرهان، ولعل الذهبي، وابن حجر استندا في قولهما فيه: «صدوق» على ظاهر حكم النسائي، مع أن عبارة: «ليس به بأس» عند أبي عبد الرحمٰن تستعمل كثيراً في الموثقين مطلقاً.

وخلاصة القول: إن حفص بن عبد الله النيسابوري ثقة، صحيح الحديث في الراجح. والله أعلم.

(٢) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٧/ ٣٤: «وترجمه الذهبي في الطبقة الخامسة والعشرين من تاريخ الإسلام، وهم الذي توفوا بين ٢٤١ ـ ٢٥٩».

(٣) ترجمته في «الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٨٤، الثقات ٨/ ٢٠١، الأنساب ١٢/ ٤٩٦، المعجم المشتمل ١٠٩، معجم البلدان ٥/ ٢٣٣، تهذيب الكمال ٧/ ٣٣ ـ ٣٤، ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٥، الكاشف ١/ ٢٤١، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨، تقريب التهذيب ١٧٢، خلاصة التذهيب ٨٧.

قال النسائي: لا بأس به[١](*).

٣٤٢ ـ ع: حفص بن غِياث بن طَلْق[٢] أبو عمر المَذْحِجي، النَّخَعي، الكوفي، القاضي، الفقيه، الحافظ. ولد سنة سبع عشرة ومئة، ومات في عشر ذي الحجة سنة أربع وتسعين ومئة، ويقال: سنة ست، ويقال: سنة خمس[٣].

---

(١) تهذيب التهذيب ٢/٤٠٨، وعزاه إلى مشيخة النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو زرعة وأبو حاتم: صدوق. زاد أبو زرعة: ما علمته إلا صدوقاً؛ وقال مسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال ابن حبان لما ذكره في الثقات، حسن الحديث، يُغْرِب؛ وقال ياقوت: وكان صدوقاً؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق.

الجرح والتعديل ٢/١/١٨٤، الثقات ٨/٢٠١، معجم البلدان ٥/٢٣٣، ميزان الاعتدال ١/٥٦٥، الكاشف ١/٢٤١، تهذيب التهذيب ٢/٤٠٨، تقريب التهذيب ١٧٢.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن المزي نقل في تهذيب الكمال ٧/٣٤ عن ابن حبان قوله فيه: «صدوق، حسن الحديث، يُغْرِب». فالكلمة الأولى لا توجد في مطبوعة الثقات.

ثم أقول: اتفق النقاد على تعديل حفص المِهْرِقاني، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وعَدَّه البعض في درجة تالية دون برهان، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر قياساً.

وخلاصة القول: إن حفص بن عمر المِهْرِقاني ثقة، صحيح الحديث في الراجح. وقول النسائي: «لا بأس به» يستعمله كثيراً في الثقات الرفعاء. والله أعلم.

(٢) تنظر بقية نسبة الطبقات الكبرى ٦/٣٨٩.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٨٩ ـ ٣٩٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٢١ ـ ١٢٢، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٢٧٤، معرفة الرجال ١/١٦٠، ١٦١، الطبقات ١٧٠، تاريخ خليفة ٤٦٤، ٤٦٦، العلل ومعرفة الرجال ١/٧٥، ١١٧، ٢٠٩، ٣٠٥، ٤٠٢، ٢/٢١، ٤٣، ١٤٢، ١٩٢، ٢٤٧، ٢٩١، التاريخ الكبير ٢/١/٣٧٠، التاريخ الصغير ٢/٢٧٨، معرفة الثقات ١/٣١٠، ـ ٣١١، الكنى والأسماء لمسلم ١/٥٣٨، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٠٥ ـ ٢٠٦، المعرفة=

قال النسائي: ثقة[1][*].

= والتاريخ ١/ ١٨٣، ٢/ ١٦٧، ٦٤٦ ـ ٦٤٧، ٨٠٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٨٥ ـ ١٨٦، الثقات ٦/ ٢٠٠، مشاهير علماء الأمصار ١٧٢، الهداية والإرشاد ١/ ١٨١ـ:١٨٢، رجال صحيح مسلم ١/ ١٤٤، تاريخ بغداد ٨/ ١٨٨ ـ ٢٠٠، السابق واللاحق ١٨٣ ـ ١٨٤، التعديل والتجريح ٢/ ٥١١، وفيات الأعيان ٢/ ١٩٧ ـ ٢٠٠، تهذيب الكمال ٧/ ٥٦ ـ ٧٠، ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٧ ـ ٥٦٨، الكاشف ١/ ٢٤٣، سير أعلام النبلاء ٩/ ٢٢ ـ ٣٤، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨، شرح علل الترمذي ٢/ ٥٩٣ ـ ٥٩٤، التبيين لأسماء المدلسين ٧٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٤١٥ ـ ٤١٨، تقريب التهذيب ١٧٣، هدي الساري ٣٩٨، تعريف أهل التقديس ١٤، خلاصة التذهيب ٨٨.

(١) تهذيب الكمال ٧/ ٦٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٤١٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون**: قال أحمد بن أبي الحَوَاري ـ كما في الجرح والتعديل ـ: حدث وكيعاً بحديث، فتعجب، فقال: من جاء به؟ قلت: حفص بن غياث، قال: إذا جاء به أبو عُمر فأي شيء نقول نحن؟!؛ وقال العجلي ـ كما في معرفة الثقات ـ: وكان وكيع ربما يُسْأل عن الشيء فيقول: اذهبوا إلى قاضينا فسلوه؛ وقال محمد بن عبد الرحيم البزاز المعروف بصاعقة ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: قال علي: وكان يحيى يقول: حفص ثبت. فقلت له: إنه يهم؟ فقال: كتابه صحيح. قال يحيى: لم أر بالكوفة مثل هؤلاء الثلاثة: حِزام، وحفص، وابن أبي زائدة: (يعني يحيى بن زكريا) ـ، كان هؤلاء أصحاب حديث. قال علي: فلما أخرج حفص كتبه كان كما قال يحيى، إذا فيها ألفاظ وأخبار كما قال يحيى؛ وقال ابن خِراش: بلغني عن علي بن المديني قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: أوثق أصحاب الأعمش حفص بن غِياث. فأنكرت ذلك، ثم قدمت الكوفة بأَخَرة، فأخرج إليّ عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش، فجعلت أترحم على يحيى، فقال لي عمر: تنظر في كتاب أبي، وتترحم على يحيى؟! فقلت: سمعته يقول: حفص بن غياث أوثق أصحاب الأعمش. ولم أعلم حتى رأيت كتابه؛ وقال الفلاس: سمعت يحيى بن سعيد يقول: ما رأيت أحداً يجترئ أن يسأل الأعمش إلا رجلين: حفص، وأبو معاوية (يعني الضرير)؛ وقال أبو داود في رواية الآجري؛ كان عبد الرحمٰن بن مهدي لا يقدم بعد الكبار من أصحاب الأعمش غير حفص بن غياث؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، مأموناً، ثبتاً، إلا =

....

=أنه كان يدلس: وقال ابن معين في رواية الدوري: حفص أثبت من عبد الواحد بن زياد، وهو أثبت من عبد الله بن إدريس؛ وفي رواية الكَوْسَج، وابنِ أبي مريم: ثقة؛ وقال عبد الخالق بن منصور: وسئل يحيى بن معين أيهما أحفظ: ابن إدريس (يعني عبد الله) ـ، أو حفص بن غياث؟ فقال: كان ابن إدريس حافظاً، وكان حفص بن غياث صاحب حديث، له معرفة. فقيل له: فابن فضيل ـ (يعني محمداً) ـ؟ فقال: كان ابن إدريس أحفظ؛ وقال ابن نُمير في رواية علي بن الحسين بن الجُنيد: حفص بن غياث كان أعلم بالحديث من ابن إدريس؛ وينظر إقرار ابن المديني لقول القطان فيه فيما سبق؛ وقال أبو داود السِّجِسْتاني: سمعت عيسى بن شاذان يقدم حفصاً ـ (يعني في الأعمش) ـ، وكان بعضهم يُقَدِّم أبا معاوية؛ وقال أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: قلت لأبي عبد الله: من أثبت عندك: شعبة، أو حفص بن غياث ـ يعني في جعفر بن محمد؟ فقال: ما منهما إلا ثبت، وحفص أكثر رواية، والقليل من شعبة كثير؛ وقال الحسين بن إدريس الأنصارى: قال ابن عَمَّار: كان حفص بن غياث من المحدثين. فذكرت له أنه ذُكر لي أن حفص بن غياث كان كثير الغلط. فقال: لا، ولكن كان لا يحفظ حسناً، ولكن كان إذا حفظ الحديث فكان ـ أي يقوم به حسناً ـ؛ وقال العجلي ـ كما في معرفة الثقات ـ: ثقة مأمون، فقيه؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال العجلي: ثبت، فقيه البدن؛ وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت إذا حَدَّث من كتابه، ويُتَّقى بعض حفظه؛ وقال أبو زرعة: حفص بن غياث ساء حفظه بعد ما استقضي، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا؛ وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن حفص بن غياث، وأبي خالد الأحْمر ـ (يعني سليمان بن حَيَّان) ـ؟ فقال: حفص أتقن وأحفظ من أبي خالد؛ وقال ابن خِراش: ثقة؛ وقال ابن حبان في المشاهير: وكان يهم في الأحايين؛ وقال الدارقطني في العلل: وحفص من الثقات؛ وقال الخطيب: وكان حفص كثير الحديث، حافظاً له، ثبتاً فيه، وكان أيضاً مقدماً عند المشايخ الذين سمع منهم الحديث؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال. أحد الأئمة الثقات؛ وفي سير أعلام النبلاء: وحفص فحجة؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فقيه، تَغَيّر حفظه قليلاً في الآخر؛ وفي هدي الساري: من الأئمة الإثبات، أجمعوا على توثيقه، والاحتجاج به، إلا أنه في الآخر ساء حفظه، فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه القطان، وكان لا يروي إلا عن ثقة، كما روى عنه ابن المديني وشيوخه جِياد. =

= ب ـ **المُلَيِّنون**: قال أبو مسلم صالح بن أحمد أبي الحسن بن عبد الله بن صالح العجلي: حدثني أبي، عن أبيه، قال: كنت عند عبد الله بن إدريس ـ (يعني الأَوْدي) ـ، فوقف علينا حفص بن غياث، فقمت إليه، فسلمت عليه، فقال ابن إدريس: لم قمت إليه؟ قلت: يا أبا محمد، قاضينا، وشيخ من شيوخنا، فقال لي: ما أعجبني ما صنعت؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: وكان ابن إدريس إذا ذكر حفصاً قال: حُفَيْص؛ وقال ابن المديني؛ أحاديث حفص، وحاتم بن وَرْدان عن جعفر بن محمد ـ (يعني الصادق) ـ منكرة، وأحاديث مالك، ووُهَيْب ـ (يعني ابن خالد) ـ مقاربة؛ وقال داود بن رُشَيْد: حفص بن غياث كثير الغَلَط؛ وقال الفضل بن زياد: وسئل ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ عن عَبْدَة ـ (يعني ابن سليمان الكِلابي) ـ، وحفص؟ فقال: عَبْدة أثبت، وأما حفص فكان يخلط في حديثه. قال: وكان عَبْدة رجلاً صالحاً ثقة.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٩٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٢٢، معرفة الثقات ١/ ٣١٠ ـ ٣١١، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٦٧، ٦٤٦ ـ ٦٤٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٨٥ ـ ١٨٦، الثقات ٦/ ٢٠٠، مشاهير علماء الأمصار ١٧٢، العلل للدارقطني ٣/ ٢٨، تاريخ بغداد ٨/ ١٩٤ ـ ١٩٥، ١٩٧ ـ ١٩٩، التعديل والتجريح ٢/ ٥١١، ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٧، سير أعلام النبلاء ٩/ ٣١، تهذيب التهذيب ٢/ ٤١٧، تقريب التهذيب ١٧٣، هدي الساري ٣٩٨.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على حفص بن غِياث بين مُعَدِّل ومُلَيِّن. وقد حُمِل عليه أمور، هي:

أ ـ التَّغَيّر بأَخَرَة: قال الآجري في سؤالاته لأبي داود ٢٠٦: «قال أبو داود: كان حفص بأَخَرة دخله نسيان، وكان يحفظ»، وقال ابن حجر في التقريب: «ثقة، فقيه، تَغَيّر حفظه قليلاً في الآخر»، وفي هدي الساري: «أجمعوا على توثيقه... إلا أنه في الآخر ساء حفظه، فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه». فهذه الأقوال تدل على أن حفصاً لم يختلط، وإنما تَغَيَّر حفظه بأَخَرة قليلاً. وقد حَدَّد أبو زرعة مبدأ التغير فقال: «ساء حفظه بعد ما استقضي، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا». كما بَيَّن غيره سبب هذا التغيّر، فقال عبد المؤمن بن خلف النسفي ـ كما في تاريخ بغداد ٨/ ١٩٦ـ: سألت أبا علي صالح بن محمد ـ (يعني جَزَرة) ـ عن حديث حفص، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: من أقال... الحديث؟ فقال أبو علي: حفص ولي القضاء، وجفا كتبه، وليس هذا الحديث في كتبه». =

....

= ب ـ التدليس: قال ابن سعد: «وكان ثقة، مأموناً، ثبتاً، إلا أنه كان يدلِّس»، وقال ابن حجر في تعريف أهل التقديس ١٤ ـ لما ذكره في المرتبة الأولى، وهي التي ندر من أهلها التدليس ـ: «حفص بن غياث الكوفي القاضي، أحد الثقات، من أتباع التابعين، وصفه أحمد بن حنبل، والدارقطني بالتدليس». وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٠٥ـ: «سمعت أبي يقول في حديث حفص، عن الشَّيْباني، عن عبد الله بن عُتبة: سئل عن امرأة تزوجت ولها ولد رضيع؟ قال: لا ترضعه وإن مات. قال أبي: هذا مما لم يسمعه حفص من الشَّيْباني، كان يُدَلِّسه، ليس فيه شك، والحديث حدثني به أبي، سمعه من حفص».

ج ـ التشيع: ففي ميزان الاعتدال ٢/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤: «علي بن خَشْرم، حدثنا حفص بن غياث، سمعت شَريكاً يقول: قُبض النبي ﷺ فاستخلف المسلمون أبا بكر، فلو علموا أن فيهم أحداً أفضل منه كانوا قد غشوا، ثم استخلف أبو بكر عمر فقام بما قام به من الحق والعدل، فلما احتضر جعل الأمر شوري بين ستة، فاجتمعوا على عثمان، فلو علموا أن فيهم أفضل منه كانوا قد غشونا، فقال عبد الله بن إدريس لما بلغه هذا: الحمد لله الذي أنطق به لسان حفص،، فوالله إنه لشيعي، وإن شَريكاً لشيعي». فاتهام ابن إدريس لحفص بالتشيع لم أجد ما يقويه، بل إن ما نقله حفص عن شَريك يرفع تلك التهمة.

د ـ الوهم في الحديث: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٠٢: «حدثنا بعض الكوفيين، قال: حدثنا حفص بن غِياث، عن ابن جُريج، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: خَمِّروا وجوه موتاكم، ولا تشبهوا بيهود.

فحدثت به أبي فأنكره، وقال: هذا أخطأ فيه حفص فرفعه. وحدثني عن حجاج الأعور، عن ابن جُريج، عن عطاء مرسلاً». وقال أبو داود ـ كما في سؤالات الآجري ٢٠٥ـ: «قال علي بن المديني: نعس حفص نعسة ـ يعني حين روى حديث عبيد الله بن عمر، وإنما هو حديث أبي البَزَري ـ»، وقال الحسين بن حِبَّان ـ كما في تاريخ بغداد ٨/ ١٩٥ـ: «سألت أبا زكريا ـ (يعني ابن معين) ـ عن حفص بن غِياث، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر قال: كنا نأكل ونحن مع رسول الله ﷺ: ونحن نمشي؟ فقال أبو زكريا: لم يحدث به أحد إلا حفص، وما أراه إلا وهم فيه، وأراه سمع حديث عِمران بن حُدَيْر فغلط بهذا»، وقال أبو بكر الأثرم ـ: كما في المصدر السابق ـ: «قلت له ـ: يعني لأبي عبد الله أحمد بن حنبل ـ: الحديث الذي يرويه حفص، عن عبيد الله، =

....

=عن نافع، عن ابن عمر: كنا نأكل ونحن نسعى، ونشرب ونحن قيام؟ فقال: ما أدري ما ذاك ـ: كالمنكر له ـ، ما سمعت هذا إلا من ابن أبي شيبة ـ (يعني أبا بكر) ـ عن حفص... إنما هو حديث يزيد بن عُطاردِ ـ: (يعني أبا البَزَري) ـ»، وقال ابن أبي حاتم ـ: كما في المصدر السابق ٨/ ١٩٦ـ: «سئل أبو زرعة عن هذا الحديث، فقال أبو زرعة: رواه حفص وحده». وقد أورد له الخطيب في تاريخه ٨/ ١٩٦ حديثاً آخر، وقال عقبه: «وهذا الحديث أيضاً مما قيل إن حفصاً تفرد به عن الأعمش، وقد توبع عليه»، وقال صالح جَزَرَة ـ كما في المصدر السابق ـ لما سئل عن هذا الحديث: «حفص ولي القضاء، وجفا كتبه، وليس هذا الحديث في كتبه». وينظر قول ابن المديني الذي أوردته ضمن أقوال الملينين.

فهذه الأمور التي حُملت على حفص لا تنزله عن الدرجات العُلى. فتغيره بأَخَرة كان يسيراً غير مفسد، وسببه جفاء كتبه لانشغاله بالقضاء؛ وقد أحسن يعقوب بن شيبة في حكمه عليه بقوله: «ثقة ثبت إذا حَدَّث من كتابه، ويُتَّقى بعض حفظه». وأما التدليس فنادر منه، غير مؤثر أبداً؛ بل كان له فضل في تمييز ما دَلَّسه الأعمش عما لم يدلسه، قال ابن حجر في هدي الساري ٣٩٨: «قلت: اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش لأنه كان يميز بين ما صَرَّح به الأعمش بالسماع، وبين ما دَلَّسه. نبه على ذلك أبو الفضل بن طاهر، وهو كما قال». وأما التشيع إن ثبت عنه فلا يضره لأنه من البدع الخفيفة. وأما الوهم في بعض رواياته فلا يسلم منه صاحب حديث، وعامة ذاك الوهم كان منه بأخرة لهجره كتبه.

هذا، وغَمْز عبد الله بن إدريس له ـ: كما في أقوال الملينين ـ يُعد من كلام الأقران المردود؛ ولهذا لا يقبل اتهامه له بالتشيع. وأما قول أحمد بن حنبل في رواية الفضل بن زياد: «وأما حفص فكان يخلط في حديثه» فقد تعقبه الذهبي في سير أعلام النبلاء ٩/ ٣١ ـ ٣٢ بقوله: «قلت: احتج بهذه الكلمة بعض قضاتنا على أن حفصاً لا يحتج به في تفرده عن رفاقه بخبر: فينادي بصوت: إن الله يأمرك أن تبعث بعثاً إلى النار. فهذه اللفظة ثابتة في صحيح البخاري، وحفص فحجة، والزيادة من الثقة فمقبولة. والله أعلم».

وأما قول ابن المديني: «أحاديث حفص وحاتم بن وَرْدان عن جعفر بن محمد منكرة». فمعارض بقول أحمد بن حنبل من رواية أبي جعفر محمد بن الحسين البغدادي. =

٣٤٣ ـ س ق: حفص بن غَيْلان أبو مُعَيْد الهَمْداني، أو الرُّعَيْني[1]، الشامي، الدِّمشقي[2].

قال النسائي: ليس به بأس[3].

وقال أيضاً: صالح الحديث[4](*).

= وخلاصة القول: إن حفص بن غِياث ثقة، صحيح الحديث فيما حدث قبل القضاء، وأما حديثه بعد توليه القضاء فإن كان موافقاً لما في كتابه أو لغيره من الثقات فهو صحيح، وإن خالف فلا يحتج به، وإن تفرد فأرجو أن يكون حسناً لأن تغيره لم يكن شديداً. والله أعلم.

(١) قال المزي في تهذيب الكمال ٧/ ٧٠: «الهَمْداني، وقيل: الرُّعَيْني الحِمْيَري».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٢٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٢، معرفة الرجال ٢/ ١١٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٦٤، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٨٢٨، المعرفة والتاريخ ٢/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥، التاريخ ١/ ٣٢٧، ٣٩٤، الكنى والأسماء ٢/ ١٢٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٨٦، الثقات ٦/ ١٩٨، مشاهير علماء الأمصار ١٧٩، الكامل ٢/ ٨٠٢، تصحيفات المحدثين ٣/ ١١١٥ ـ ١١١٦، المؤتلف والمختلف ٤/ ٢٠٢٩، الاستغناء ٢/ ٧٣٢، الإكمال ٧/ ٢٦٤، تهذيب الكمال ٧/ ٧٠ ـ ٧٣، ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٨، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٢، ديوان الضعفاء ٦٨، الكاشف ١/ ٢٤٣،، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٤١٨ـ: ٤١٩، تقريب التهذيب ١٧٤، خلاصة التذهيب ٨٨.

(٣) تهذيب الكمال ٧/ ٧١، تهذيب التهذيب ٢/ ٤١٨.

(٤) السنن الكبرى ١١

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها: وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون:** قال أبو زرعة الدمشقي: حدثنا محمد بن المبارك الصُّوري، قال: حدثنا الهيثم بن حُميد عن حفص بن غَيْلان ـ وكان ثقة ـ عن مكحول...؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي: ثقة؛ وفي رواية الليث بن عَبْدة: إذا روى أبو مُعَيْد عن ثقة فهو ثقة؛ وفي رواية هاشم بن مَرْثَد الطَّبراني: ليس به بأس؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت له ـ (يعني لدُحيم عبد الرحمٰن بن إبراهيم) ـ: فيزيد بن =

....

=يزيد فوق العلاء بن الحارث؟ قال: نعم. قلت: فسليمان بن موسى فوق يزيد؟ قال: نعم. قلت: وهو المقدم من أصحاب مكحول؟ قال: نعم. قلت: فمن بعد العلاء بن الحارث؟ قال: زيد بن واقد. قلت: فعبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر؟ قال: بعده. قلت: فما تقول في أبي مُعَيْد حفص بن غَيْلان؟ فقال: ثقة. قلت: فما تقول في الوَضِين بن عطاء؟ قال: ثقة. قلت: فأين هو من أبي مُعَيْد؟ قال: فوقه، لسِنِّه ولقيه؛ وقال الفسوي: فسألت أبا سعيد عبد الرحمٰن بن إبراهيم: أي أصحاب مكحول أعلى؟ قال: سليمان بن موسى، ويزيد بن يزيد بن جابر، والعلاء بن الحارث. قلت له: الأوزاعي كان قليل المجالسة لمكحول؟ قال: أجل. قلت: فسعيد بن عبد العزيز؟ قال: نعم. قلت له: أبو مُعَيْد؟ قال: هو دون هؤلاء؛ وقال أبو زرعة: صدوق؛ وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من متقنى أهل الشام، وصالحيهم، وكان قليل الحديث، مسقيم الأمر فيه؛ وقال أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال ـ: من ثقات أهل الشام، وفقهائهم؛ وقال ابن عدي: ولأبي مُعَيْد حفص بن غَيْلان حديث كثير، وحديثه يشبه المُصَنَّف، يروي كل واحد نسخة، فعند الوليد ـ (يعني ابن مسلم) ـ عن أبي مُعَيْد نسخة، وعند صَدَقة السَّمين ـ(يعني ابن عبد الله) ـ عنه نسخة، وعند الهيثم بن حُميد عنه نسخة، وحديثه يشبه الفوائد، وهو عندي لا بأس به، صدوق؛ وقال الحاكم: من ثقات الشاميين الذين يُجمع حديثهم؛ وقال الذهبي في الديوان: ثقة؛ وفي المُجَرَّد: صالح؛ وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، فقيه، رُمي بالقَدَر. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون:** قال ابن عساكر: وبلغني عن إسحاق بن سَيَّار النَّصِيبي أنه قال: أبو مُعَيْد حفص بن غَيْلان ضعيف الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: كان يرى القَدَر، ليس بذاك؛ وقال أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث: ضعيف؛ وقال ابن حزم: مجهول؛ وقال أيضاً: ولا نعرفه، وأخلق به أن يكون مجهولاً لا يعتد به.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٢، المعرفة والتاريخ ٢/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥، التاريخ ١/ ٣٢٧، ٣٩٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٨٦، الثقات ٦/ ١٩٨، مشاهير علماء الأمصار ١٧٩، الكامل ٢/ ٨٠٢، المحلى ٧/ ٦، ١٠/ ٢١٣، تاريخ دمشق مصورة مكتبة الدار ٥/ ١٨٧، تهذيب الكمال ٧/ ٧١، ٧٢، ديوان الضعفاء ٦٨، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٤١٩، تقريب التهذيب ١٧٤. =

٣٤٤ ـ خ م مد س ق: حفص بن ميسرة أبو عمر العُقَيْلي، الصَّنْعاني[١]، ثم العَسْقلاني. مات سنة إحدى وثمانين ومئة[٢].

= وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن الذهبي نقل في ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٨ عن أبي داود قوله: «قدري، ليس بالقوي». ولم أجد هذا اللفظ عند غيره، بل إن أبا عبد الله خالف نفسه في الكاشف ١/ ٢٤٣ فقال: «وقال أبو داود: قدري، ليس بذلك».

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على حفص بن غَيْلان بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. وكلام المُجَرِّحين مبهم غير مفسر، بل بعضه منقطع الإسناد، لذا لا يُعول عليه. وتجهيل ابن حزم لحفص بن غَيْلان ظاهر الفساد، لأنه إن أراد جهالة العين فمردود برواية جماعة عنه، وإن أراد جهالة الحال فمنتقض بأقوال النقاد الكثيرة. وقد قال ابن دقيق العيد ـ كما في نصب الراية ٣/ ١٥١ ـ: «قوله: حفص بن غَيْلان مجهول. عجيب منه، فإنه أبو مُعَيْد... شامي مشهور».

وأما المُعَدِّلون فإنهم لم يتفقوا على عَدِّه في درجة واحدة، فبعضهم وثقه مطلقاً، وجعله البعض في درجة تالية، وتفرد أبو حاتم المتشدد بإنزاله إلى الدرجة الأخيرة من درجات التعديل، حيث قال فيه: «يكتب حديثه، ولا يحتج به». ينظر ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان، والأخضر بن عَجْلان.

وقد اختلف ابن حبان، وابن عدي في مقدار حديثه، فقال ابن حبان: «وكان قليل الحديث»، وقال ابن عدي: «ولأبي مُعَيْد... حديث كثير». واستنكر على حفص أحاديث يسيرة. فإن كان الأمر كما وصف ابن عدي فلا يُعدل عن توثيق الرجل مطلقاً، وإن كان كلام ابن حبان هو الأشبه فيترجح حينئذٍ حكم الذين جعلوه في آخر درجات المحتج بهم، وعلى رأسهم أبو رزعة. أي أن أبا مُعَيْد إما ثقة صحيح الحديث، وإما صدوق حسن الحديث. وقولا النسائي يناسب كل واحد منهما أحد الحكمين السابقين. فقوله: «ليس به بأس» يستعمله كثيراً فيمن وثقه النقاد مطلقاً، وأما قوله: «صالح الحديث» فهو مساوٍ لقولهم: «صدوق». والأحوط هو القول الأخير.

وأما ما رماه به أبو داود من القَدَر فلا يضره، لأنه لم يكن داعية ـ وقد ذهب الأكثرون من العلماء إلى قبول رواية المبتدع إذا لم يدع إلى بدعته ـ، ولا غالٍ. ينظر ترجمة بُرْد بن سِنان. والله أعلم.

(١) ذهب الأكثرون إلى أنه من صَنْعاء الشام؛ وجعله البعض من صَنْعاء اليمن، ورجحه ابن عساكر.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٤١٣، ٤٢٤، ٤٤١، تاريخ =

قال النسائي: لا بأس به[1](*).

=الدارمي عن ابن معين ٩٧، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٤٨، معرفة الرجال ١/ ١٣٩، ٢/ ١٥١ ـ ١٥٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٤٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٣٨، المعرفة والتاريخ ١/ ١٧٢، الكنى والأسماء ٢/ ٤٠، ٤٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٨٧، الثقات ٦/ ٢٠٠، مشاهير علماء الأمصار ١٨٥، تاريخ أسماء الثقات ١١٠، رجال صحيح مسلم ١/ ١٤٤ ـ ١٤٥، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٤٨ـ ٤٩، تلخيص المتشابه في الرسم ٢/ ٨٠٦ ـ ٨٠٧، التعديل والتجريح ٢/ ٥٠٧، الأنساب ٨/ ٣٣١ ـ ٣٣٢، الضعفاء لابن الجوزي ٣٨أ، معجم البلدان ٣/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠، تهذيب الكمال ٧/ ٧٣ ـ ٧٧، ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٨ ـ ٥٦٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٢، الكاشف ١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤، سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦، من تكلم فيه وهو موثق ٦٩ ـ ٧٠، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٤١٩ ـ ٤٢٠، تقريب التهذيب ١٧٤، هدي الساري ٣٩٨، خلاصة التذهيب ٨٨.

(١) السنن الكبرى ٢٧٣ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٣٦٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون**: قال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي رواية الدارمي، وأحمد بن محمد بن عبدوس، وابنِ الغَلَابي: ثقة. زاد الأخير: وإنما يُطعن عليه أن عَرَض؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: ليس به بأس، ويقولون: إنه عَرَض على زيد بن أسلم؛ وقال إبراهيم بن الجنيد: وسألت يحيى عن حفص بن ميسرة؟ فقال: لا بأس به، سماعه من زيد بن أسلم عَرْض. أخبرني من سمع حفص بن ميسرة يقول: كان عباد بن منصور يعرض على زيد بن أسلم ونحن نسمع معه. قال يحيى بن معين: ما أحسن حاله إن كان سماعه كله عَرْضاً ـ كأنه يقول: مناولة ـ؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كنا نوثقه، وكان يُطعن عليه في سماعه أنه كان عَرْضاً؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ليس به بأس ـ. (قال عبد الله) ـ: فقلت: إنهم يقولون: عَرَض على زيد بن أسلم؟ فقال: ألا ترضى؟! ثقة؛ وقال أبو زرعة: لا بأس به؛ وقال الفسوي ـ كما في تاريخ دمشق ـ: ثقة، لا بأس به؛ وقال أبو حاتم في رواية ابنه ـ كما في الجرح والتعديل ـ: صالح الحديث؛ وقال أيضاً في رواية محمد بن=

....

=إبراهيم الكَتَّاني ـ كما في تاريخ دمشق ـ: يكتب حديثه، ومحله الصدق، وفي حديثه بعض الأوهام: وقال ابن حبان في المشاهير؛ ربما وهم؛ وقال الذهبي في المغني، ومن تكلم فيه وهو موثق، والرواة الثقات: ثقة. زاد في الأول: حجة؛ وفي سير أعلام النبلاء: المحدث، الإمام، الثقة؛ وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ **المُجَرِّحُون والمُلَيِّنون:** قال أبو داود في رواية الآجري؛ يُضَعَّف في السماع؛ وقال الساجي: في حديثه ضَعَف؛ وقال الأزدي: روى عن العلاء ـ (يعني ابن عبد الرحمٰن) ـ مناكير، يتكلمون فيه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/٤١٣، ٤٤١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٧، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٤٨، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٤٤، ونسخة أحمد الثالث ٢٢٥أ، العلل ومعرفة الرجال ٢/٣١، الجرح والتعديل ٢/١/١٨٧، الثقات ٦/٢٠٠، مشاهير علماء الأمصار ١٨٥، تاريخ أسماء الثقات ١١٠، تاريخ دمشق مصورة مكتبة الدار ٥/١٨٩، ١٩٠، المغني في الضعفاء ١/١٨٢، من تكلم فيه وهو موثق ٦٩، الرواة الثقات المتكلم فيهم ١٥، سير أعلام النبلاء ٨/٢٠٥، تهذيب التهذيب ٢/٤٢٠، تقريب التهذيب ١٧٤.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في التعديل والتجريح ٢/٥٠٧ ما نصه: «قال أبو زرعة الرازي: هو صالح الحديث». وفيه وهم، والصواب أن القول المذكور لأبي حاتم كما تقدم.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على حفص بن ميسرة بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. والمُجَرِّحون هم: أبو داود، والساجي، والأزدي. وكلامهم مبهم غير مفسر سوى كلام أبي داود، فإنه مما أقر به المعدلون جملة. وأشد عباراتهم فيه قول الأزدي، وقد تعقبه الذهبي، وابن حجر، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/٥٦٩: «قلت: بل احتج به أصحاب الصحاح، فلا يلتفت إلى قول الأزدي»، وقال ابن حجر في هدي الساري ٣٩٨: «وشذ الأزدي فقال: روى عن العلاء بن عبد الرحمٰن مناكير». وأبو الفتح متعنت، ومطعون فيه كما هو معروف.

وأما المُعَدِّلون فإنهم مختلفون أيضاً في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقة مطلقاً، وبعضهم جعله في مرتبة تالية، وتفرد أبو حاتم المتشدد بِعَدِّه في آخر مراتب التعديل. والذي حمله هؤلاء على حفص بن ميسرة أمران: طريقته في التلقي، =

٣٤٥ ـ ر ٤: الحَكَم بن أبان أبو عيسى العَدَني[1]، الصالح، القانت. مات سنة أربع وخمسين ومئة، وله أربع وثمانون سنة[2][3].

=والوهم القليل. فالأول: كونه تحمل عن زيد بن أسلم بواسطة العرض دون السماع. والعَرْض من طرق نقل الحديث التي كاد الإجماع أن ينعقد على صحة الرواية به، لذا لا يعد ذاك الأمر مطعناً عند التحقيق، ولأجل هذا لم يتحرج بعض كبار النقاد عن توثيق حفص مطلقاً رغم ذكرهم لهذا المطعن فيه. وقد أشار ابن معين إلى تحمله من طريق المناولة أيضاً. وهذا لا يضر لأنها مناولة مقترنة بالإجازة فيما يبدو، وهي من طرق التحمل الصحيحة، وإن كانت دون السماع والعَرْض. والأمر الثاني: هو الوهم القليل. ومن المعروف أن الوهم اليسير لا يكاد يسلم منه أحد من الثقات. ومن وصف حفصاً بهذا الوهم أتى بكلام مجمل يفتقر إلى بيان.

وخلاصة القول: إن حفص بن ميسرة ثقة، صحيح الحديث في الجملة. وقول النسائي: لا بأس به. يستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً. ولو أردنا الاحتياط التام لقلنا إن حفصاً صدوق. حسن الحديث. لكن الأول أشبه. والله أعلم.

(١) زعم ابن حبان أن أصله من المدينة، وسكن اليمن. الثقات ٦/ ١٨٥، مشاهير علماء الأمصار ١٩٣.

(٢) كذا حَدَّد الأكثرون سنة وفاته، وسني حياته. لكن قال ابن المديني ـ كما في التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٣٧ـ: «مات مَعْمر ـ (يعني ابن راشد) ـ سنة أربع وخمسين، ومات الحكم بعده بسنة». وقال الذهبي في الكاشف ١/ ٢٤٤: «عاش ثمانين سنة». وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ١٧٤: «وكان مولده سنة ثمانين».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٥٤٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٢٣، معرفة الرجال ١/ ١١٠، الطبقات ٢٨٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٢٨، ٢/ ١٠٨، ١٢٣، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧، التاريخ الصغير ٢/ ١١٩، معرفة الثقات ١/ ٣١١، الكنى والأسماء ٢/ ٥٣، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١١٣ ـ ١١٤، الثقات ٦/ ١٨٥ ـ ١٨٦، مشاهير علماء الأمصار ١٩٣ ـ ١٩٤، تاريخ أسماء الثقات ٩٦، تهذيب الكمال ٧/ ٨٦ ـ ٨٨، ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٩ ـ ٥٧٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٢، ديوان الضعفاء ٦٨، الكاشف ١/ ٢٤٤، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤، تقريب التهذيب ١٧٤، خلاصة التذهيب ٨٨.

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

(١) تهذيب الكمال ٧/٨٧، ميزان الاعتدال ١/٥٦٩، تهذيب التهذيب ٢/٤٢٣. لكن لفظ الذهبي: «وثقه ابن معين، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها.

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون**: قال سفيان بن عيينة في رواية ابن المديني: أتيت عَدَن، فقلت: إما أن يكون القوم كلهم علماء، أو يكون كلهم جهلاء، فلم أر مثل الحَكَم بن أبان؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج، وابنِ محرز، وعبد الله بن أحمد بن حنبل: ثقة؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وحكى ابن خَلْفون توثيقه عن ابن نُمير، وابن المديني، وأحمد بن حنبل؛ وقال ابن شاهين: ثقة. قاله أحمد؛ وقال العجلي: ثقة، صاحب سنة؛ وقال أبو زرعة: صالح؛ وقال ابن حبان لما ذكره في الثقات: وربما أخطأ، وإنما وقع المناكير في روايته من رواية ابنه إبراهيم بن الحكم عنه، وإبراهيم ضعيف؛ وقال الحاكم: صدوق؛ وقال الخليلي: وقد تفرد الحَكَم بن أبان العَدَني عن عكرمة بأحاديث، وبسند عنه ما يقفه غيره، وهو صالح، ليس بمتروك منها: حديث التسبيح؛ وقال ابن خَلْفون ـ كما في تعليقات الدكتور بشار ـ: وثقه ابن نُمير، وأبو جعفر السَّبْتي ـ (ولا أعرف سنة وفاته: ـ؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء، والكاشف: ثقة؛ وفي المجرد: صالح؛ وفي ميزان الاعتدال: والحَكَم بن أبان ليس أيضاً بالثبت؛ وقال ابن حجر: صدوق، عابد، وله أوهام.

ب ـ **المُجَرِّحُون والمُلَيِّنون**: قال ابن المبارك في سفيان بن عبد الملك المروزي: الحكم بن أبان، وحسام ـ (يعني ابن مِصَكّ) ـ: ، وأيوب بن سُويد، ارم بهؤلاء؛ وقال ابن خزيمة: تكلم أهل المعرفة بالحديث في الاحتجاج بخبره؛ وقال ابن عدي: فيه ضَعْف؛ وقال البيهقي ـ لما ذكره مع جماعة ـ: لا يحتج بهم.

معرفة الرجال ١/١١٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/١٠٨، معرفة الثقات ١/٣١١، الضعفاء الكبير ١/٢٥٥، الجرح والتعديل ٢/١/١١٣، الثقات ٦/١٨٦، الكامل ٢/٧٦٦، تاريخ أسماء الثقات ٩٦، المستدرك ٢/٢٠٤، الإرشاد ١/٣٢٥، ميزان الاعتدال ٤/٢١٣، ديوان الضعفاء ٦٨، الكاشف ١/٢٤٤، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٨، نصب الراية ٢/٢٣٣، تهذيب التهذيب ٢/٤٢٣ ـ ٤٢٤، تقريب التهذيب ١٧٤، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٧/٨٨.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحُكْم على الحَكَم بن أبان بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. وذكروا له بعض المناكير التي ينبغي أن تُحمل على الرواية عنه لكونه أرفع منهم. ومن الرواة=

٣٤٦ ـ ع: الحكم بن عُتَيْبَة[١] أبو محمد، أو أبو عبد الله، وقيل: أبو عَمرو[٢]، الكِنْدي مولاهم[٣]، الكوفي، الفقيه، الحافظ، العابد. ولد سنة سبع وأربعين، أو سنة خمسين، أو نحو ذلك[٤]، ومات سنة خمس عشرة ومئة، وقيل: سنة أربع عشرة، وقيل: سنة ثلاث عشرة[٥].

=عنه: ابنه إبراهيم، وحفص بن عمر العَدَني، وكلاهما متروك الحديث، وحسين بن عيسى الحنَفي وهو ضعيف، وموسى بن عبد العزيز القِنْباري وهو أقل حالاً من الحَكَم. لكن قد تكون له أوهام كما ذكر ابن حبان، وغيره، بَيْد أنه لا ينزل بحال عن آخر درجات المحتج بهم، ومن أنزله عن تلك الرتبة لم يأت ببرهان.

وخلاصة القول: إن الحكم بن أبان صدوق، حسن الحديث في الأحوط. وقد يكون ثقة صحيح الحديث في الجملة كما قال النسائي، خاصة وأنه كان مُتَحَر في الرواية ـ: ينظر شأنه هذا في العلل ومعرفة الجال ١/ ١٢٨ ـ والله أعلم.

(١) خلط بعضهم بين الحكم بن عُتَيْبة الكِنْدي هذا، والحكم بن عُتيبة بن النَّهاس العِجْلي، والصواب التفريق كما نَبَّه الدارقطني في المؤتلف والمختلف ٣/ ١٦١٠، والخطيب في الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/ ٨٧ ـ ٩٠، وابن الجوزي في الضعفاء ٤٠أ. وينظر تعليقات المعلمي على التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٥، والموضح ١/ ٨٨ ـ ٩١، والإكمال ٦/ ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٢) كذا في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٢٣، وسير أعلام النبلاء ٥/ ٢٠٨. وفي تهذيب الكمال ٧/ ١١٤: «أبو عُمر».

(٣) وقيل: مولى بني أسد.

(٤) ذكر بعض الأئمة أنه ولد هو وإبراهيم النَّخَعي في سنة واحدة. الطبقات الكبرى ٦/ ٣٣١، والجعديات ١/ ٣٤٧. وقد اختُلف في سنة ولادة إبراهيم كما تقدم. وينظر سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٠٨.

(٥) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٣١ـ ٣٣٢، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٢٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٨، معرفة الرجال ١/ ١٣٨، الطبقات ١٦٢، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٩٠، ٢١٦ ـ ٢١٧، ٢٥٦، ٢٩٧، ٣٤١، ٣٩٥، ٢/ ٢٠، ٣٦، ٩٢، ٩٧، ١٢٢، ١٥٤، ١٨٣، ٢٢٢، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٦٢، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣، التاريخ الصغير ١/ ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٩٢ ـ ٢٩٥، معرفة الثقات ١/ ٣١٢ ـ ٣١٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٧٥، ٢/ ٧٢٩، سؤالات=

قال النسائي: ثقة، ثبت[١].

وقال أيضاً: والفقهاء من أهل الكوفة... وبعد هٰذين: الحكم، وحماد بن أبي سليمان، والحكم أثبتهما في الحديث[٢].

وقال أيضاً: والحكم أثبت من سلمة بن كُهَيْل[٣].

وقال أيضاً: ذِكْر المدلسين: الحسن، وقتادة، وحُميد الطويل، ويحيى بن أبي كثير، والتَّيْمي، ويونس بن عُبيد، وابن أبي عَرُوبة، وهُشيم، وأبو إسحاق السَّبيعي، وإسماعيل بن أبي خالد، والحكم، والحجاج بن أَرْطاة، ومغيرة، والثوري، وأبو الزبير المكي، وابن أبي

= الآجري لأبي داود ١٦٣، المعرفة والتاريخ ١/٦٣٩، ٢/١٦ ـ ١٧، ٢٠، ٢١، ١٤٨، ١٥٤، ١٧٦، ١٩٠، ٥٨٣، ٥٨٤، ٦٥٦، ٧٩٤، ٧٩٦، ٨٣٠ ـ ٨٣١، ٣/ ١٢، ٨١، التاريخ ١/٢٩٦، الكنى والأسماء ٢/٩٥، الجعديات ١/٣٤٧ ـ ٣٥٠، ٤٣٠، الجرح والتعديل ٢/١/١٢٣ ـ ١٢٥، المراسيل لابن أبي حاتم ٤٨، الثقات ٤/١٤٤، مشاهير علماء الأمصار ١١١، سؤالات السهمي للدارقطني وغيره ٢٦٤، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٧٠ ـ ١٧٢، المؤتلف والمختلف ٣/١٦٠٩ ـ ١٦١٠، الهداية والإرشاد ١/١٩٦ ـ ١٩٧، رجال صحيح مسلم ١/١٣٩ ـ ١٤٠، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/٨٧ ـ ٩٠ التعديل والتجريح ٢/٥٢٨ ـ ٥٢٩، الإكمال ٦/ ١٢١ ـ ١٢٢، تهذيب الكمال ٧/١١٤ ـ ١٢٠، الكاشف ١/٢٤٦، سير أعلام النبلاء ٥/٢٠٨ ـ ٢١٣، تذكرة الحفاظ ١/١١٧، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ١٢١، ٢٠٠ ـ ٢٠١، شرح علل الترمذي ٢/٥٢٨ ـ ٥٢٩، ٧١٤، ٧١٥، ٧٥٠ـ:٧٥١، التبيين لأسماء المدلسين ٧٣، تهذيب التهذيب ٢/٤٣٢ ـ ٤٣٤، تقريب التهذيب ١٧٥، تعريف أهل التقديس ٢٠، خلاصة التذهيب ٨٩.

(١) تهذيب الكمال ٧/١١٩، تهذيب التهذيب ٢/٤٣٣.

(٢) مجموعة رسائل للنسائي ٤٣ ـ ٤٤. ومراده بهٰذين: الشَّعْبي، وإبراهيم النَّخعي.

(٣) المجتبى ٥/٤٩.

نَجيح، وابن عيينة[1](*).

---

(١) سؤالات السُّلمي للدارقطني ٣٦٧ ـ ٣٧٠، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٠. لكن ذُكر في الميزان ابن جُريج بدل الثوري، كمااختلف المصدران المذكوران في ترتيب الأسماء، وقد اعتمدت ما رواه الدارقطني. والتَّيْمي في هذا النص هو سليمان بن طَرْخان، ومغيرة هو ابن مِقْسم.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال عبد الرحمٰن بن عمرو الأوْزاعي في رواية ضَمْرة بن ربيعة الرَّمْلي ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: قال لي عَبْدة بن أبي لُبابة ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ: لقيتَ الحكم بن عُتيبة؟ قلت: لا. قال: فالْقَه، فما بين لابَتَيْها ـ (اللَّابة هي الحَرَّة، يعني أنه لا يوجد في منى وقت الموسم. . . وكان لقاء الأوزاعي لعَبْدة في منى) ـ أحد أفقه منه فلقيته؛ وقال الوليد بن مسلم الدمشقي ـ كما في الجرح والتعديل ـ: حدثنا الأوزاعي قال لي يحيى بن أبي كثير: ألقيتَ الحكم بن عُتَيْبة؟ قلت: نعم. قال: أما إنه ليس بين لابَتَيْها أفقه منه. قال الأوزاعي: وعطاء ـ: (يعني ابن أبي رباح)، وأصحابه يومئذٍ أحياء، وذلك بمنى؛ وقال شِهاب بن خِراش عن الحجاج بن دينار: كان أول من سَدَّس مسروق ـ (يعني ابن الأجْدع) ـ، قال: نظرت أصحاب محمد ﷺ فوجدت العلم انتهى إلى ستة منهم، فذكر الحديث. قال: وسدَّسوا أصحاب إبراهيم ـ (يعني النَّخَعي) ـ: الحكم، وحماد ـ (يعني ابن أبي سليمان) ـ، والأعمش، وأبو مَعْشَر زياد بن كُلَيْب، والحارث العُكْلي ـ (يعني ابن يزيد) ـ، ومنصور ـ (يعني ابن المُعْتَمِر) ـ؛ وقال مجاهد بن رومي ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ في رواية أبي إسرائيل المُلائي من رواية أبي داود عمر بن سعد الحَفَري ـ كما في الجعديات ـ: ما كنت أعرف فضل الحكم إلا إذا اجتمع علماء الناس في مسجد مِنى، نظرت إليهم عيالاً عليه؛ وفي رواية أبي إسرائيل أيضاً من رواية عَوْن بن سَلَّام الكوفي ـ كما في الجرح والتعديل ـ: رأيت الحكم في مسجد الخَيْف، وعلماء الناس عيال عليه؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الجعديات، والجرح والتعديل، واللفظ للأخير ـ: قلت ليحيى ـ: يعني القطان ـ: أي أصحاب إبراهيم (يعني النَّخَعي) ـ أحب إليك؟ قال: الحكم، ومنصور. قلت: فأيهما أحب إليك؟ قال: ما أقربهما؛ وقال ابن المديني أيضاً في رواية الفسوي: أثبت الناس في إبراهيم: منصور، والحكم، كان يحيى القطان يقول: هما سواء، لا نفضل بينهما؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية حَرْب الكِرْماني: كان يحيى بن سعيد يقدم منصوراً، والحكم على الأعمش؛ وقال ابن مهدي ـ كما في=

....

=الجرح والتعديل ـ: ثبت، ثقة، ولكن يختلف ـ يعني حديثه ـ؛ وقال ابن عيينة: ما كان بالكوفة بعد إبراهيم والشعبي مثل الحكم، وحَمَّاد؛ وقال ابن سعد: وكان الحكم بن عتيبة ثقة، فقيهاً، عالماً، رفيعاً، كثير الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وقال عثمان الدارمي: قلت له ـ (يعني لابن معين) ـ: فمنصور أحب إليك فيه ـ: (يعني في إبراهيم النَّخَعي)، أو الحكم؟ فقال: منصور. قلت: والحكم أحب إليك فيه، أو الفُضَيْل بن عمرو؟ فقال: الحكم أعلم به؟ وقال ابن المديني في رواية الفسوي ـ: كما تقدم ـ: أثبت الناس في إبراهيم: منصور، والحكم؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سألت أبي: من أثبت الناس في إبراهيم؟ فقال: الحكم بن عُتَيْبة، ثم منصور؛ وقال أيضاً في نفس الكتاب: قلت لأبي: أي أصحاب إبراهيم أحب إليك؟ قال: الحكم، ثم منصور، ما أقربهما؛ وقال فيه أيضاً: سألت أبي: أيما أفقه: الحكم، أو حماد؟ فقال: الحكم أحب إلينا، وهو أفقه؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية أبي طالب: الحكم عن إبراهيم أحبّ إليّ من الأعمش عن إبراهيم؛ وقال أيضاً في رواية الفضل بن زياد القَطَّان: لا أعلم أحداً أثبت من الحكم إلا أن يكون منصور بن المعتمر؛ وقال أيضاً في رواية سعيد بن أبي سعيد الرازي ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس هو بدون عمرو بن مُرَّة، وأبي حَصِين ـ (يعني عثمان بن عاصم الأَسَدي) ـ؛ وقال العجلي: ثقة، ثبت في الحديث، وكان من فقهاء أصحاب إبراهيم النَّخَعي، وكان صاحب سنة واتباع... يقال: إن أبا عَوَانة ـ (يعني وضَّاح اليَشْكُري) ـ سمع منه أربع مئة حديث، ولم يحدث منها إلا بحديثين، وترك الباقي فَرَقاً من شعبة، وكان فيه تشيع، إلا أن ذلك لم يظهر منه إلا بعد موته؛ وقال الفسوي، وأبو حاتم: ثقة. زاد الفسوي: فقيه؛ وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: وكان يدلس؛ وقال الذهبي: ثقة، صاحب سنة؛ وقال ابن حجر: ثقة، ثبت فقيه، إلا أنه ربما دَلَّس. وقد روى عنه منصور بن المُعْتَمِر، وشعبة بن الحجاج، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٣٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٩٠، ٢/ ٣٦، ١٧٦، ١٩٠، ٢٢٢، ٢٨٦، معرفة الثقات ١/ ٣١٢ ـ ٣١٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٥٦، ٣/ ١٢، الجعديات ١/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩، ٣٥٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٢٤، ١٢٥، الثقات ٤/ ١٤٤، تهذيب الكمال ٧/ ١١٩ ـ ١٢٠، الكاشف ١/ ٢٤٦، شرح علل الترمذي ٢/ ٥٢٨، تقريب التهذيب ١٧٥. =

....

= ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في التعديل والتجريح ٢/٥٢٨: «قال أبو حاتم الرازي: أثبت الناس في إبراهيم الحكم بن عُتَيْبة، ثم منصور». فهذا القول ليس لأبي حاتم، ويبدو أن الباجي سبق نظره في كتاب الجرح والتعديل من قول أبي حاتم إلى قول أحمد من رواية عبد الله، وذلك للاشتراك في التصريح بالأخذ عن الأب، فعبد الله قال: سألت أبي . . .، وابن أبي حاتم قال: سمعت أبي. . .

ثم أقول: لقد أثنى الأئمة على الحكم بن عُتَيْبة في فقهه، وحديثه. وصرحوا بأنه ثقة، ثَبْت. لكن حُمل عليه بعض الاختلاف في حديثه، والتدليس، التشيع.

فأما الاختلاف في الحديث فقد أشار إليه ابن مهدي بقوله: «ثبت، ثقة، ولكن يختلف» حيث جعل الاختلاف غير ضار. لكن ابن رجب من المتأخرين تشدد بذكر الحكم ـ في شرح علل الترمذي ٢/٧١١، ٧١٤، ٧١٥ ـ تحت قاعدة: «الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به، لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيده، ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيراً، ويروون المتون بالمعنى، ويخالفون الحفاظ في ألفاظه، وربما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم». مستنداً إلى قول شعبة: «كان حماد ـ (يعني ابن أبي سليمان) ـ، ومغيرة ـ: (يعني ابن مِقْسم) ـ أحفظ من الحكم». وتفسير ابن أبي حاتم له ـ: وإن كان ابن رجب أوهم أن هذا التفسير من كلامه ينظر الجرح والتعديل ٢/١/ ١٤٧ـ: «يعني مع سوء حفظ حَمَّاد للآثار أحفظ من الحكم». بَيْد أن المعروف عن جمهور النقاد ـ (وفيهم النسائي: تفضيل الحكم على حماد في الحديث. بل ورد عن شعبة ما فيه إشارة إلى ذلك، قال حجاج بن محمد الأعور ـ كما في المعرفة والتاريخ» ٢/١٦ ـ ١٧ سألت شعبة عن الحكم وحماد؟ فقال: كان أكثرهما حديثاً الحكم، وكان حماد أجودهما رأياً». هذا وينظر المصدر السابق ٢/٢٠ ـ ٢١.

وأما التدليس فقد عَدَّه ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين ـ في كتابه تعريف أهل التقديس ـ، وقال في أهل هذه المرتبة ـ كما في مقدمة الكتاب المذكور ٧ـ: «الثانية: من احتَمَل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة».

وقد كان الحكم أيضاً صاحب إرسال. ينظر المراسيل لابن أبي حاتم ٤٨، جامع التحصيل ٢٠٠ ـ ٢٠١.

وأما التشيع فقد نسبه إليه العجلي، ويبدو من عبارته أنه تشيع خفيف لا يضر أبداً. =

٣٤٧ ـ س: الحكم بن فَرُّوخ أبو بكَّار البصري، الغَزَّال[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

=ولا عبرة بما نقله سليمان بن داود الشَّاذَكُوني في شدة مذهب الحكم، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٥/٢٠٩: «قال سليمان الشَّاذَكُوني: حدثنا يحيى بن سعيد، سمعت شعبة يقول: كان الحكم يفضل علياً على أبي بكر وعمر: قلت: الشَّاذَكُوني ليس بمعتمد، وما أظن أن الحكم يقع منه هذا».

وخلاصة القول: إن الحكم بن عُتَيْبة ثقة، ثبت ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٢٦، التاريخ الكبير ٢/١/٣٣٨، الكنى والأسماء لمسلم ١/١٥٨ الكنى والأسماء ١/١٢٤، الجرح والتعديل ٢/١/١٢٦، الثقات ٦/١٨٧، تاريخ أسماء الثقات ٩٦، الاستغناء ١/٤٨٢، تهذيب الكمال ٧/١٣٠ ـ ١٣١، الكاشف ١/٢٤٧، تهذيب التهذيب ٢/٤٣٧، تقريب التهذيب ١٧٦، خلاصة التذهيب ٨٩.

(٢) تهذيب الكمال ٧/١٣٠، تهذيب التهذيب ٢/٤٣٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن المديني ـ كما في الاستغناء ـ: ثقة: وقال أحمد بن حنبل في رواية إبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني: صالح الحديث؛ وقال الحسين بن إسماعيل المَحاملي ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: حدثنا يعقوب بن إبراهيم ـ هو الدورقي ـ، حدثنا أبو عُبيدة الحَدَّاد ـ (يعني عبد الواحد بن واصِل) ـ، عن الحكم الغَزَّال ـ وكان ثقة ـ، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ فذكر أثراً ـ؛ وقال الدكتور بشار: ووثقه الحاكم، وابن خَلْفون؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات، وقد روى عنه شعبة، والقطان، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

الجرح والتعديل ٢/١/١٢٦، الثقات ٦/١٨٧، تاريخ أسماء الثقات ٩٦ الاستغناء ١/٤٨٢، الكاشف ١/٢٤٧، تهذيب التهذيب ٢/٤٣٧، تقريب التهذيب ١٧٦، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٧/١٣٠.

فقد اتفق النقاد على أن الحكم بن فَرُّوخ ثقة مطلقاً، سوى أحمد بن حنبل حيث قال: «صالح الحديث» دون بيان السبب. والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر قياساً. =

٣٤٨ ـ ع: الحكم بن نافع أبو اليَمَان القُضَاعي، البَهْراني مولاهم، الحمصي، مشهور بكنيته. ولد سنة ثمان وثلاثين ومئة، ومات بحمص في ذي الحجة سنة إحدى أو اثنتين وعشرين ومئتين[1].

قال النسائي: وسُهيل بن أبي صالح خير من أبي اليَمَان[2].

وقال أيضاً: ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سهيل بن أبي صالح في كتابه، وأخرج عن ابن بُكير، وأبي اليَمَان، وفُليح بن

= وخلاصة القول: إن الحكم بن فَرُّوخ ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٧٢، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٢٧، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٩٧، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢١٠، ٢/ ٣٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٤٤، التاريخ الصغير ٢/ ٣٤٦، معرفة الثقات ١/ ٣١٤، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٩٢٤، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦، المعرفة والتاريخ ١/ ٢٠٥، ٢/ ٤٢٣، الكنى والأسماء ٢/ ١٦٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٢٩، الثقات ٨/ ١٩٤، سؤالات السلمي للدارقطني ١٩٢ ـ ١٩٣، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٧٢، الهداية والإرشاد ١/ ١٩٨ ـ ١٩٩، رجال صحيح مسلم ١/ ١٤١، الاستغناء ٢/ ١٠٠٧، التعديل والتجريح ٢/ ٥٢٧ ـ ٥٢٨، المعجم المشتمل ١١٠، تهذيب الكمال ٧/ ١٤٦ ـ ١٥٥، ميزان الاعتدال ١/ ٥٨١ ـ ٥٨٢، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣١٩ ـ ٣٢٥، تذكرة الحفاظ ١/ ٤١٢، الكاشف ١/ ٢٤٧، المعين في طبقات المحدثين ٧٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٤١ ـ ٤٤٣، تقريب التهذيب ١٧٦، هدي الساري ٣٩٩، خلاصة التذهيب ٩٠.

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني ١٧٢، سؤالات السلمي للدارقطني ١٦٢ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤، إكمال تهذيب الكمال ١٤٥أ، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٦٤. لكن المذكور أعلاه هو لفظ الحاكم، وفي سؤالات السلمي: «سهيل ـ والله ـ خير من أبي اليمان». ومثله في الميزان، وتهذيب التهذيب، وقد عزياه إلى رواية السلمي المذكورة. وفي إكمال تهذيب الكمال عن السلمي: «والله سهيل خير من أبي اليمان»، وعن الجرح والتعديل عن الدارقطني ـ يعني به سؤالات الحاكم ـ: «وسهيل خير من أبي اليَمَان».

سليمان، لا أعرف له وجهاً، ولا أعرف فيه عذراً[1](*).

---

(١) سؤالات السلمي للدارقطني ١٦٢ب، إكمال تهذيب الكمال ١٤٥أ. وقد عزاه الأخير للأول، مع تصرف في اللفظ. وابن بُكير المذكور هو يحيى بن عبد الله بن بُكير المصري.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية ابن الجنيد: ثقة؛ وقال أبو بكر الأثرم في رواية علي بن أبي طاهر ـ كما في الجرح والتعديل ـ: سمعت أبا عبد الله سئل عن أبي اليمان، فقال: أما حديثه عن صَفْوان بن عمرو، وحَرِيْز ـ (يعني ابن عثمان) ـ فصالح؛ وقال ابن عَمَّار المَوْصلي: كان ثقة؛ وقال العجلي؛ لا بأس به؛ وقال أبو حاتم: وهو نبيل، صدوق ثقة؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: أحد الثقات الأئمة... واحتج الشيخان بحديثه عن شُعيب بن أبي حَمْزة... وهو ثَبْت في شعيب، عالم به، وأكثر في الصحيحين الرواية عنه مع احتمال أن يكون ذلك بالإجازة من شعيب؛ وفي سير أعلام النبلاء: الحافظ، الإمام، الحجة... وفي الصحيحين نحو من أربعين حديثاً عند البخاري عن أبي اليمان، قد أخرجها مسلم عن الدارمي ـ (يعني عبد الله بن عبد الرحمٰن) ـ، عن أبي اليَمَان، وجميعها يقول فيها: أخبرنا شعيب. ما قال قط: حدثنا. فهذا يوضح لك أنها بالإجازة، وهي منقولة جزماً من خط شعيب... والمقصود من الرواية إنما هو العلم الحاصل بأن هذا الخبر حَدَّث به فلان، على أي صفة كان من صفات الأداء، وقد كان أبو اليمان عالم وقته بحمص؛ وفي تذكرة الحفاظ: وكان من نبلاء الثقات؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثَبْت، يقال: إن أكثر حديثه عن شعيب مناولة؛ وفي هدي الساري: مجمع على ثقته، اعتمده البخاري... تكلم بعضهم في سماعه من شعيب، فقيل: إنه مناولة، وقيل: إنه إذن مجرد. وقد قال المُفَضَّل بن غسان: سمعت يحيى بن معين يقول: سألت أبا اليمان عن حديث شعيب فقال: ليس هو مناولة، المناولة لم أخرجها لأحد. وبالغ أبو زرعة الرازي، فقال: لم يسمع أبو اليمان من شعيب إلا حديثاً واحداً. قلت: إن صح ذلك فهو حجة في صحة الرواية بالإجازة، إلا أنه كان يقول في جميع ذلك: أخبرنا. ولا مُشاحَّة في ذلك إن كان اصطلاحاً له. وذكره ابن حبان في الثقات.

سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٩٧، معرفة الثقات ١/ ٣١٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٢٩، الثقات ٨/ ١٩٤، تهذيب الكمال ٧/ ١٥٣، ميزان الاعتدال ١/ ٥٨١ ـ=

....

=٥٨٢، ونسخة جامعة الإمام ١٣٣أ، سير أعلام النبلاء ١٠/٣١٩، ٣٢٥، تذكرة الحفاظ ١/٤١٢، تقريب التهذيب ١٧٦، هدي الساري ٣٩٩.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن المزي في تهذيب الكمال ٧/١٤٩، نقل عن ابن أبي حاتم، عن علي بن أبي طاهر عن الأثرم، عن أحمد بن حنبل قول: أما حديثه... فصحيح». والذي في الجرح والتعديل ـ: كما تقدم ـ: «أما حديثه... فصالح».

ثم أقول: اتفق النقاد على ثقة وعدالة أبي اليَمان البَهْراني، ورفعة حديثه عامة، لكن غمزه البعض فيما رواه عن شعيب بن أبي حمزة خاصة، بأن عامته إجازة، أو مناولة. قال المزي في تهذيب الكمال ٧/ ١٤٩: «وقال محمد بن جعفر الرّاشدي، عن أبي بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله، وسئل عن أبي اليمان ـ: وكان الذي سأله عنه قد سمع منه؟ فقال له: أي شيء تَنْبش على نفسك؟! ثم قال أبو عبد الله: هو يقول: أخبرنا شعيب. واستحل ذلك بشيء عجيب. قال أبو عبد الله: كان أمر شعيب في الحديث عسراً جداً، وكان علي بن عَيَّاش سمع منه، وذكر قصة لأهل حمص أراها أنهم سألوه أن يأذن لهم أن يرووا عنه، فقال لهم: لا ترووا هذه الأحاديث عني. قال أبو عبد الله: ثم كَلَّموه، وحضر ذلك أبو اليمان، فقال لهم: ارووا تلك الأحاديث عني. قلت: لأبي عبد الله: مناولة؟ فقال: لو كان مناولة، كان لم يُعْطِهم كتباً، ولا شيئاً، إنما سمع هذا فقط، فكان ابن شعيب يقول: إن أبا اليمان جاءني فأخذ كتب شعيب من بعدُ، وهو يقول: أخبرنا. فكأنه استحل ذلك بأن سمع شعيباً يقول لقوم: اروُوه عني». وقال أبو زرعة ـ كما في سؤالات البَرْذعي ٢/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦ـ: «لم يسمع أبو اليمان من شعيب بن أبي حمزة إلا حديثاً واحداً، والباقي إجازة». وقال محمد بن عوف الحمصي ـ كما في ميزان الاعتدال ١/ ٥٨٢ـ: «لم يسمع أبو اليمان من شعيب إلا كلمة». وقال أبو الفتح الأزدي ـ كما في المصدر السابق ـ: «سماعه من شعيب مناولة».

فما ذكره أبو زرعة، وغيره من أن أبا اليمان لم يسمع من شعيب إلا حديثاً واحداً، فيه مبالغة كما سبق عن ابن حجر، وقد قال إبراهيم بن الحسين بن دِيْزيل ـ كما في تهذيب الكمال ٧/ ١٥٠ ـ: «سمعت أبا اليمان الحكم بن نافع يقول: قال لي أحمد بن حنبل: كيف سمعت الكتب من شعيب بن أبي حمزة؟ قلت: قرأت عليه بعضه، وبعضَه قرأه عليّ، وبعضه أجاز لي، وبعضه مناولة. فقال في كله: أخبرنا=

....

=شعيب». بل نفىٰ أبو اليمان أن يكون أخرج المناولة لأحد، قال ابن معين في رواية المُفَضَّل بن غسان الغَلَابي ـ كما في تهذيب الكمال ٧/ ١٥٠، وقد جعل قول ابن معين في الهداية والإرشاد ١/١٩٩ من رواية غسان الغَلَابي، ففيه سقط من النساخ، كما تصحف اسم المُفَضَّل في هدي الساري ٣٩٩ إلى الفضل ـ: «سألت أبا اليمان عن حديث شعيب بن أبي حمزة؟ فقال: ليس هو مناولة، المناولة لم أُخرجها إلى أحد». لكن لم يُعَوِّل جمع من الأئمة على هذه الرواية.

والمناولة التي غُمز بها أبو اليمان هي مقرونة بالإجازة كما هو ظاهر مما تقدم، وهي من طرق تحمل الحديث الصحيحة، لذا لا ينبغي أن يطعن بها على أبي اليمان.

وأما من نفىٰ المناولة ليطعن على أبي اليمان بالإجازة المجردة، ففي قوله نظر، لأنه ثبت عن شعيب تمكينه للحكم من كتبه الصحيحة، ثم أخذها أبو اليمان من بشر بن شعيب ـ وهو ثقة ـ بعد ذلك، وهذا يلحق بالمناولة الصحيحة. ينظر الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ٨٢ ـ ٨٣. ومما يبين تمكين شعيب لأبي اليمان وغيره من كتبه قول الأخير ـ كما في سير أعلام النبلاء ٧/ ١٩٠ ـ: «مرض شعيب مرضه الذي مات فيه، فأتاه إسماعيل بن عَيَّاش، وبقية بن الوليد، ومحمد بن حِمْيَر في رجال من أهل حمص أنا ـ: (يعني أبو اليمان نفسه) ـ أصغرهم، فقالوا: كنا نحب أن نكتب عنك، وكنت تمنعنا، فدعا بقُفَّة ـ (هي الوعاء) ـ له، فقال: ما في هذه إلا ما سمعته من الزهري، وكتبته، وصححته، فلم يخرج من يدي، فإن أحببتم فاكتبوها. قالوا فنقول ماذا؟ قال: تقولون: أنبأنا شعيب، وأخبرنا شعيب، وإن أحببتم أن تكتبوها عن ابني فقد قرأتها عليه». وقوله أيضاً ـ كما في تاريخ أبي زرعة الدمشقي ٢/ ٧١٦ـ: «كان شعيب بن أبي حمزة عَسِراً في الحديث، فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة، فقال: هذه كتبه، وقد صححتها، فمن أراد أن يأخذها، ومن أراد أن يعرض فليعرض، ومن أراد أن يسمعها من ابني فليسمعها، فإنه قد سمعها مني».

وقد قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٧/ ١٩٠ ـ ١٩١، عقب هذين القولين مصححاً رواية أبي اليمان عن شعيب، مع تسميته لها إجازة: «قلت: فهذا يدلك على أن عامة ما يرويه أبو اليمان عنه بالإجازة، ويعبر عن ذلك بأخبرنا، وروايات أبي اليمان عنه ثابتة في الصحيحين، وذلك بصيغة أخبرنا، ومن روى شيئاً من العلم بالإجازة عن مثل شعيب بن أبي حمزة في إتقان كتبه وضبطه، فذلك حجة عند=

٣٤٩ ـ مد تم س ق: حَكيم بن جابر بن طارق[1] البَجَلي،

=المحققين، مع اشتراط أن يكون الراوي بالإجازة ثقة ثبتاً أيضاً، فمتى فُقد ضبط الكتاب المجاز، وإتقانه، وتحريره، أو إتقان المجيز، أو المجاز له، انحطَّ المروي عن رتبة الاحتجاج به، ومتى فقدت الصفات كلها لم تصح الرواية عند الجمهور. وشعيب ـ رحمه الله ـ فقد كانت كتبه نهاية في الحسن، والإتقان، والإعراب، وعرف هو ما يُجيز، ولمن أجاز، بل رواية كتبه بالوجادة كاف في الحجة، وفي رواية أبي اليمان عنه بذلك دليل على إطلاق: أخبارنا، في الإجازة كما يتعاناه فضلاء المحدثين بالمغرب، وهو ضرب من التدليس، فإنه يوهم أنه بالسماع. والله أعلم». وقال أيضاً في تذكرة الحفاظ ١/ ٤١٢: «قلت: ومع روايته لذلك عن شعيب بالإجازة، فاحتج بها صاحبا الصحيحين لثقته وإتقانه». وقد سبق عن ابن حجر قوله: «إن صح ذلك ـ (يعني قول أبي زرعة الرازي في عدم سماع أبي اليمان من شعيب إلا حديثاً) ـ فهو حجة في صحة الرواية بالإجازة، إلا أنه كان يقول في جميع ذلك: أخبرنا. ولا مُشاحَّة في ذلك إن كان اصطلاحاً له». وينظر الإرشاد للخليلي ١/ ٤٥٢ ـ ٤٥٤.

وبهذا يتبين أن لا مغمز على أبي اليمان في روايته عن شعيب بن أبي حمزة، وقد أحسن ابن معين، وجماعة من الأئمة في توثيق هذا الرجل مطلقاً.

هذا، وقد نسبة جماعة إلى الوهم في سند حديث: «أُرِيْت ما تلقى أمتي من بعدي...» ـ ينظر التاريخ ١/ ٤٥٦، وتهذيب الكمال ٧/ ١٥٠ ـ ١٥٣، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٢٣ ـ وصاحب الحديث الثقة، لا يضره أن يهم في أحاديث يسيرة، لأنه ليس من شرط الثقة أن يكون معصوماً.

وخلاصة القول: إن أبا اليمان الحكم بن نافع ثقة مطلقاً، صحيح الحديث، ولا وجه لغمز النسائي له، وإن لم يكن غمزه مخرجاً للرجل عن حد أهل العدالة. والله أعلم.

(١) كذا نسبه الأكثرون، وفي الطبقات الكبرى ٦/ ٢٨٨، والثقات ٤/ ١٦٠: «حكيم بن جابر بن أبي طارق». وكلاهما صواب، فالأول نَسَب متصل، والآخر حُذف منه اسم والد جابر، ففي الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٢١٢: «جابر بن طارق بن أبي طارق بن عوف... وقد ينسب إلى جده فيقال: جابر بن عوف، ويقال: جابر بن أبي طارق».

الأَحْمَسي، الكوفي[(١)][(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)][(*)].

٣٥٠ ـ بخ د ت سي: حَكيم بن الدَّيْلَم، ويقال: ابن الدَّيْلَمي[(٤)]،

---

(١) ذكر جمهور العلماء أنه مات في آخر ولاية الحجاج بن يوسف، وقال بعضهم: في آخر خلافة ابن الزبير ـ وقد مات الحجاج في شهر رمضان سنة خمس وتسعين، وقتل ابن الزبير رضي الله عنه في جُمادى الأولى سنة ثلاث وسبعين، وكانت وفاتهما انتهاء ولايتهما ـ، وقد حدد بعضهم سنة الوفاة على اختلاف فيما بينهم، فقالوا: سنة خمس وتسعين، وقالوا: سنة ثلاث وتسعين، وقالوا: سنة إحدى وتسعين، بل قال بعضهم: سنة اثنتين وثمانين.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٢٨٨، الطبقات ١٥٤، ١٥٨، التاريخ الكبير ١/٢/١٢، معرفة الثقات ١/٣١٦، الجرح والتعديل ٢/١/٢٠١، الثقات ٤/ ١٦٠، مشاهير علماء الأمصار ١٠٩، الأنساب ١/١٢٦، تهذيب الكمال ٧/١٦٢ ـ ١٦٥، الكاشف ١/٢٤٨، المجرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٥٠، تهذيب التهذيب ٢/٤٤٤ ـ ٤٤٥، تقريب التهذيب ١٧٦، خلاصة التذهيب ٩٠.

(٣) تهذيب التهذيب ٢/٤٤٥. وينظر تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٧/١٦٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن سعد: وكان ثقة، قليل الحديث؛ وقال ابنُ معين في رواية الكَوْسَج، والعجليُّ: ثقة؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من جِلة مشايخ الكوفيين؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٦/٢٨٨، معرفة الثقات ١/٣١٦، الجرح والتعديل ٢/١/٢٠١، الثقات ٤/١٦٠، مشاهير علماء الأمصار ١٠٩، الكاشف ١/٢٤٨، تقريب التهذيب ١٧٦.

فقد أجمع الأئمة على أن حَكيم بن جابر ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) بل قال بعضهم: حَكيم الدَّيْلمي. تاريخ أسماء الثقات ١٠٨.

الكوفي، ويقال: المدائِني[1].

قال النسائي: ثقة[2](*).

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٢٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٣٨ ـ ٦٣٩، ٣/ ١١٢ ـ ١١٣، ١٩٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٠٤، الثقات ٦/ ٢١٥، تاريخ أسماء الثقات ١٠٨، تاريخ بغداد ٨/ ٢٦١ ـ ٢٦٢، الضعفاء لابن الجوزي ٤٠ب، تهذيب الكمال ٧/ ١٩٤ ـ ١٩٥، ميزان الاعتدال ١/ ٥٨٥ ـ ٥٨٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٧، ديوان الضعفاء ٧١، الكاشف ١/ ٢٤٨، من تكلم فيه وهو موثق ٧٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٤٩، تقريب التهذيب ١٧٧، خلاصة التذهيب ٩٠.

(٢) تهذيب الكمال ٧/ ١٩٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٤٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال الفسوي: قال أحمد ـ (يعني ابن حنبل) ـ: حدثنا المُؤَمَّل ـ (يعني ابن إسماعيل) ـ قال: حدثنا سفيان ـ (هو الثوري) ـ قال: حدثنا عبد الملك بن أبي بَشير ـ قال سفيان: وكان شيخَ صِدْق ـ، وواقد ـ قال أحمد: يعني مولى زيد بن خُلَيْدة ـ، والحكيم بن الدَّيْلَم كانا شيخي صِدْق؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية حَرْب الكِرماني: شيخ صِدْق؛ وقال أيضاً ـ كما في تاريخ أسماء الثقات ـ: وكان ثقة؛ وقال العجلي، والفسوي: ثقة؛ وقال الفسوي في موضع آخر، وأبو حاتم: لا بأس به. زاد أبو حاتم: هو صالح، يكتب حديثه، ولا يحتج به، وإبراهيم بن عبد الأعلى أحبّ إلي منه؛ وقال ابن عبد البر: هو ثقة مأمون عندهم؛ وقال الخطيب: وكان ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٣٨ ـ ٦٣٩، ٣/ ١١٢ ـ ١١٣، ١٩٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٠٤، الثقات ٦/ ٢١٥، تاريخ أسماء الثقات ١٠٨، تاريخ بغداد ٨/ ٢٦١، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٤٩، تقريب التهذيب ١٧٧.

فقد اتفق الأئمة على تعديل حَكيم بن الدَّيْلَم، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، بيد أن الجمهور على التوثيق المطلق، ولم يذكر الذين أنزلوه عن هذه المرتبة سبباً، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر قياساً.

وقول أبي حاتم: «لا بأس به، هو صالح، يكتب حديثه، ولا يحتج به» يخالف=

٣٥١ ـ خت بخ ٤: حَكِيم بن معاوية بن حَيْدَة القُشَيْري، البصري، والد بَهْز[١][٢].

قال النسائي: ليس به بأس[٣][*].

=آخره أوله، وعبارة: «يكتب حديثه، ولا يحتج به» استعملها في جماعة من الثقات الرفعاء، فلا تقبل منه فيهم حتى يبين السبب، وذلك لأجل التعنت ـ ينظر ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان، والأَخْضر بن عَجْلان ـ. وأما قوله: «صالح» أي الحديث فقد استعمله كثيراً فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة ـ كما سبق في ترجمة الأَزْرق بن قيس الحارثي ـ.

وقد قال الذهبي في ديوان الضعفاء ٧١: «مختلف فيه» مشيراً بذلك الاختلاف إلى ما ذكره أبو حاتم، مع أنه لا يُعول على هذه المخالفة من هذا الإمام الكبير لحال التعنت.

وخلاصة القول: إن حَكيم بن الدِّيْلَم ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال بعضهم: أبو بَهْز. فلا أدري إن كان مرادهم ذكر الكنية، أم التعريف بأنه والد بَهْز.

(٢) ترجمته في: الطبقات ١٩٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٢، معرفة الثقات ١/ ٣١٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٠٧، الثقات ٤/ ١٦١، مشاهير علماء الأمصار ٩٦، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٦٧، تهذيب الكمال ٧/ ٢٠٢ ـ ٢٠٤، الكاشف ١/ ٢٤٩، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٥٠، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢٠١، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٥١، تقريب التهذيب ١٧٧، خلاصة التذهيب ٩١.

(٣) تهذيب الكمال ٧/ ٢٠٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٥١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال العجلي: ثقة؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من صالحي أهل البصرة؛ وقال النووي: ثقة، معروف؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال ابن حزم: بَهْز بن حَكيم غير مشهور العدالة، ووالده حَكيم كذلك. =

٣٥٢ ـ ٤: حَكيم[1] البصري، الأثرم[2][3].

= معرفة الثقات ١/٣١٨، الثقات ٤/١٦١، مشاهير علماء الأمصار ٩٦، المحلى ٦/٦٦، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/١٦٧، تقريب التهذيب ١٧٧.

فهذه هي الأقوال المذكورة في ترجمة حَكيم بن معاوية والد بَهْز، وهناك أقوال أخرى أُدرجت في ترجمة ابنه لم أوردها هنا، لتعلق عامة تلك الترجمة بهذه، والسبب في ذلك أن معظم رواية بَهْز هي عن أبيه. لذا سأختصر الكلام هنا راجياً أن ينظر في ترجمة الابن.

فأقول: اتفق النقاد على توثيق، وتعديل حَكيم، سوى ابن حزم حيث قال فيه: «غير مشهور العدالة». فإن كان أراد التجهيل فلا يعتد بقوله، لأن الرجل معروف العين برواية جماعة، ومعروف الحال بتوثيق آخرين. وإن أراد عدم الشهرة بالعدالة الثابتة له، فهو كلام لا طائل تحته، لأن الثقة لا يضره عدم الشهرة بالثقة، بل قد يكون الثقة غير المشهور أوثق من المشهور. وابن حزم عنده تعنت حيث أطلق التجهيل على جماعة من المشهورين الثقات. ـ ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ١١٩ ـ ١٢٠ ـ.

فتبين أن الصواب في حكيم هو التعديل، بيد أن المعدلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فوثقه البعض مطلقاً، وجعله البعض الآخر في درجة تالية بحيث لا ينزل عن طبقة المحتج بهم. والأرجح فيه أن يكون حسن الحديث ـ كما رجحت في ابنه ـ، وقد قال الذهبي في الموقظة ٣٢: «فأعلى مراتب الحَسَن: بَهْز بن حَكيم، عن أبيه، عن جده... وهو قسم مُتَجاذَب بين الصحة والحسن، فإن عدة من الحفاظ يصححون هذه الطرق، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح».

وخلاصة القول: إن حكيم بن معاوية صدوق، حسن الحديث في الأرجح، وهو في أعلى درجات الحَسَن. والله أعلم.

(١) سمى ابن حبان في الثقات ٦/٢١٥ أباه فقال: «حَكيم بن حَكيم».

(٢) فَرَّق البخاري في التاريخ الكبير ١/٢/١٦ ـ ١٧، ١٨، وغيرُهُ، بين حَكيم الأثرم، وحكيم الذي روى عنه سعيد بن عبد الرحمن. وقد جمع بينهما أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ٢/١/٢٠٨ ـ، وغيرُهُ.

(٣) ترجمته في: سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٢٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٤٩، التاريخ الكبير ١/٢/١٦ ـ ١٧، الضعفاء الكبير ١/٣١٧ ـ ٣١٨، الجرح والتعديل ٢/١/٢٠٨، الثقات ٦/٢١٥، الكامل ٢/٦٣٧، تاريخ أسماء =

قال النسائي: ليس به بأس[1](*).

= الضعفاء والكذابين ٧٩، تهذيب الكمال ٧/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨، ميزان الاعتدال ١/ ٥٨٦ ـ ٥٨٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٧، ديوان الضعفاء ٧١، الكاشف ١/ ٢٤٩، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٥٢، تقريب التهذيب ١٧٧، خلاصة التذهيب ٩١.

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٠٨، ميزان الاعتدال ١/ ٥٨٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٥٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان حَكيم عندنا ثقة؛ وفي رواية إسماعيل بن إسحاق القاضي: حَكيم الأثْرم لا أدري ابن من هو، وهو ثقة؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: ثقة؛ وقال الآجري ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: قيل لأبي داود: أشعث الأثْرم ـ (يعني ابن سَوَّار) ـ، وحَكيم الأثرم أيهما أعلى؟ فقال: حَكيم فوق أشعث، حَكيم حدث يحيى بن سعيد القطان عن حماد بن سلمة عنه؛ وقال الذهبي في الكاشف: صدوق؛ وفي المجرَّد: صالح. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال إبراهيم بن الجُنيد: قيل ليحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ: حكيم الأثرم روى عنه أحد غير حماد بن سلمة؟ قال: ما أعلم أحداً روى عنه غير حماد بن سلمة؛ وقال ابن معين أيضاً ـ كما في تاريخ أسماء الضعفاء ـ: ضعيف؛ وقال محمد بن يحيى الذُّهلي: قلت لعلي بن المديني: حَكيم الأثرم من هو؟ قال: أعيانا هذا؛ وقال البخاري في ترجمته عقب حديث رواه حماد بن سلمة، عن حكيم، عن أبي تَميمة الهُجَيْمي ـ يعني طريف بن مجالد ـ عن أبي هريرة مرفوعاً: من أتى كاهناً... هذا حديث لا يتابع عليه، ولا يعرف لأبي تَميمة سماع من أبي هريرة؛ وقال أبو بكر البَزَّار ـ كما في التلخيص الحبير ـ: هذا حديث منكر، وحكيم لا يحتج به، وما انفرد به فليس بشيء؛ وقال ابن حجر في التقريب: فيه لين.

سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٢٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٤٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٠٨، الثقات ٦/ ٢١٥، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٩، الكاشف ١/ ٢٤٩، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه=

٣٥٣ ـ م٤: حُكَيم بن عبد الله بن قيس بن مَخْرَمَة بن المُطَّلِب بن عبد مَنَاف القُرَشي، المُطَّلبي، المِصْري. مات سنة ثماني عشرة ومئة، أو

= ١١٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣١أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٥٢، تقريب التهذيب ١٧٧، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٧/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

فقد اختلف النقاد في الحكم على حَكيم الأثرم بين معدِّل ومجرِّح. وعلى رأس المعدِّلين، بل الموثقين ابن المديني كما في روايتي ابن أبي شيبة، وإسماعيل بن إسحاق القاضي. وأما قول الذُّهلي: «قلت لعلي بن المديني: حَكيم الأثرم من هو؟ قال: أعيانا هذا» فلم يُرَد به الجرح خلافاً لما قد يُتوهم، وإنما مراد ابن المديني أنه لم يستطع معرفة نسبه، وسؤال الذُّهلي يدل عليه، كما أن قول علي في رواية إسماعيل القاضي: «لا أدري ابن من هو» يؤكده. وأما ما ذكره المزي في تهذيب الكمال ٧/ ٢٠٧ من أن ابن المديني قال في غير رواية الذُّهلي: «لا أدري من أين هو» فأظنه مصحفاً عما في رواية إسماعيل بن إسحاق، لأن حَكيماً معروف البلد.

وقول ابن معين في رواية ابن الجنيد: «ما أعلم أحداً روى عنه غير حماد بن سلمة». لا يقبل، لرواية غير ما واحد عن حَكيم. وأما قوله الآخر: «ضعيف» ففي النفس من ثبوته عنه شيء، خاصة وأني لم أجده عند أحد غير ابن شاهين، ولم يُذكر فيه اسم الراوي عن يحيى. ومن المعروف أن ابن معين يستعمل عبارة: «ضعيف» في المتروكين ـ كما سبق في ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش ـ، فإن صح قوله ذاك في حَكيم فيحمل على التعنت، لأن أحداً لم يترك هذا الرجل، فضلاً عن التضعيف المطلق.

ولم يؤخذ على حَكيم سوى الحديث الذي استنكره عليه البخاري لتفرده به، مع أن البخاري ذكر له علة أخرى ـ كما تقدم ـ. وقد صحح بعض العلماء هذا الحديث ـ ينظر تعليقات شعيب الأرناءوط على شرح السنة للبغوي ١٢/ ١٨١ ـ ١٨٢، وتعليقات أحمد شاكر على الجامع الصحيح ١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ـ.

والوهم أو النكارة في حديث واحد لا تضر الموثَّق، ولا تنزله عن المرتبة الرفيعة، لكن لما كان حكيم يسير الحديث ـ كما ذكر ابن عدي في الكامل ٢/ ٦٣٧ ـ كان العدول عن التوثيق المطلق إلى الدرجة التالية له أشبه، وأحوط.

وخلاصة القول: إن حَكيماً الأثرم صدوق، حسن الحديث في الأحْوط، وقد يكون أرفع من ذلك فيتناسب حاله حينئذ مع قول النسائي. والله أعلم.

سنة ثمان وعشرين ومئة[١][٢].

قال النسائي: ليس به بأس[٣][*].

٣٥٤ ـ م س: حَمَّاد بن إسماعيل بن عُلَيَّة[٤] الأَسَدي، البصري،

---

(١) ذكر المزي القول الأول عن أبي سعيد بن يونس، عن الحسن بن علي بن العَدَّاس، لكن علق عليه الدكتور بشار ٧/ ٢١٢ بقوله: «قال العلامة مُغْلَطاي ـ والعُهْدة عليه ـ: وزعم المزي أن ابن يونس ذكر وفاته عن العَدّاس في سنة ثمان عشرة ومئة، وهو يحتاج إلى تثبت، وذلك أن الذي رأيت في تاريخ ابن يونس: سنة ثمان وعشرين ومئة، واستظهرت بنسخة أخرى، فينظر».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٢٨، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٩٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧، الثقات ٤/ ١٨٢، تصحيفات المحدثين ٣/ ١٠١٩ ـ ١٠٢٠، المؤتلف والمختلف ٢/ ٥٦٢، رجال صحيح مسلم ١/ ١٤٣، الإكمال ٢/ ٤٨٦ ـ ٤٨٧، تهذيب الكمال ٧/ ٢١١ ـ ٢١٤، الكاشف ١/ ٢٥٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٥٣، تقريب التهذيب ١٧٧، حسن المحاضرة ١/ ٢٦٦، خلاصة التذهيب ٩١.

(٣) تهذيب الكمال ٧/ ٢١٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٥٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري: وكان ثقة؛ وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٢٨، الثقات ٤/ ١٨٢، الكاشف ١/ ٢٥٠، تقريب التهذيب ١٧٧.

فقد اتفق النُّقَّاد على تعديل حُكيم المُطَّلِبي، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالمتأخرون جعلوه في أدنى درجات الاحتجاج، دون بيان السبب، ويبدو أنهم اتبعوا ظاهر قول النسائي، مع أنه يستعمل كثيراً تلك العبارة في الموثقين مطلقاً.

وخلاصة القول: إن حُكيم بن عبد الله بن قيس ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) عُلَيَّة هي أم إسماعيل، وقيل: أم أمه. واسم أبيه إبراهيم كما تقدم. وزعم الخطيب في تاريخ بغداد ٨/ ١٥٧ أن حماداً يعرف بابن عُلَيَّة أيضاً، لكنه قد يكون أراد أباه.

ثم البغدادي. مات ببغداد سنة أربع وأربعين ومئتين[1].

قال النسائي: ثقة[2](*).

٣٥٥ ـ م٤: حَمَّاد بن خالد[3] أبو عبد الله القُرَشي، المدني، ثم البصري، ثم البغدادي، الخَيَّاط[4][5].

---

(١) ترجمته في: الثقات ٨/ ٢٠٧، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٥٨٧، الإكمال ٦/ ٢٥٦، رجال صحيح مسلم ١/ ١٥٩، تاريخ بغداد ٨/ ١٥٧، المعجم المشتمل ١١٠، تهذيب الكمال ٧/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥، الكاشف ١/ ٢٥٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٤، تقريب التهذيب ١٧٧، خلاصة التذهيب ٩١.

(٢) تاريخ بغداد ٨/ ١٥٧، المعجم المشتمل ١١٠، تهذيب الكمال ٧/ ٢٢٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٨/ ٢٠٧، الكاشف ١/ ٢٥٠، تقريب التهذيب ١٧٧.

فقد أَصْفق النقاد على أن حماد بن إسماعيل بن عُلَيَّة ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) قال بعضهم: حماد بن عبد الأعلى. فلعل عبد الأعلى أحد أجداد حماد. ينظر التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٦ مع الحاشية.

(٤) قال المزي في تهذيب الكمال ٧/ ٢٣٦: «وترجمه الذهبي في وفيات الطبقة العشرين ١٩١ ـ ٢٠٠ من تاريخ الإسلام».

(٥) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٥٧، ١٧٢، ٤/ ١٨٥، معرفة الرجال ١/ ١١٨، ٢/ ٢١٨، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٤١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٦، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٨٩، الكنى والأسماء ٢/ ٥٤ ـ ٥٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٣٦، الثقات ٨/ ٢٠٦، تصحيفات المحدثين ٣/ ١١٦٦، المؤتلف والمختلف ٢/ ٩٤١، تاريخ أسماء الثقات ١٠٢، رجال صحيح مسلم ١/ ١٦٠، تاريخ بغداد ٨/ ١٤٩ ـ ١٥١، تهذيب الكمال ٧/ ٢٣٣ ـ ٢٣٦، الكاشف ١/ ٢٥١، تهذيب التهذيب ٣/ ٧ ـ ٨، تقريب التهذيب ١٧٨، خلاصة التذهيب ٩١ ـ ٩٢.

قال النسائي: ثقة[1](*)

---

(١) تهذيب الكمال ٧/ ٢٣٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن معين في رواية الدوري: ثقة؛ وقال ابن المديني في رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة: كان عندنا ثقة؛ وقال أبو بكر بن أبي شيبة في رواية ابن محرز: كان ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في تاريخ بغداد ـ: كان حماد بن خالد حافظاً، وكان يحدثنا، وكان يَخِيط، كتبت عنه أنا ويحيى بن معين؛ وقال ابن عَمَّار الموصلي: ثقة؛ وقال أحمد بن علي الأَبَّار: سألت مجاهد بن موسى عن حماد بن خالد الخياط؟ قال: كان يَخيط على باب مالك بن أنس، ثم جاءنا إلى هٰهنا فنزل الكَرْخ، فذهبنا إليه وهو يَخيط، فكتبنا منه، وهشيم حي. قلت: إنه بلغني عن يحيى بن معين أنه قال: كان أمياً؟ قال: وهو كان بعدُ ليحيى روحاً. ومدحه، ووثقه؛ وقال علي بن إبراهيم بن الهيثم البَلَدي ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: حدثنا الحسن بن عَرَفَة، حدثنا حماد بن خالد وكان من خير من أدركناه؛ وقال أبو زرعة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: شيخ ثقة، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: قال يحيى بن معين: حماد بن خالد الخياط أمي. فقال أبي: لا أعرفه بأنه أمي، وهو صالح الحديث، ثقة؛ وقال ابن حجر: ثقة، أمّي. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٥٧، ١٧٢، معرفة الرجال ٢/ ٢١٨، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٤١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٣٦، الثقات ٨/ ٢٠٦، تاريخ أسماء الثقات ١٠٢، تاريخ بغداد ٨/ ١٥٠ ـ ١٥١، تهذيب التهذيب ٣/ ٨، تقريب التهذيب ١٧٨.

فمما ينبغي التنبيه إليه أنه جاء في مطبوعة تهذيب التهذيب ٣/ ٨: «وقال أبو زرعة: شيخ متقن». والذي في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٣٦، وتهذيب الكمال ٧/ ٢٣٦ عن أبي زرعة: «شيخ ثقة».

ثم أقول: اتفق النقاد على أن حَمَّاد بن خالد الخياط ثقة مطلقاً، وفيهم ابن معين الذي نسبه للأمية، وقد فسر هذه الأمية بقوله ـ كما في تاريخ الدوري ٤/ ١٨٥ ـ: «وكان حماد الخياط أمياً لا يكتب، وكان يقرأ الحديث»، وبقوله ـ كما في معرفة الرجال ١/ ١١٨ ـ: «حَمَّاد الخَيَّاط يقرأ، ولا يكتب». لكن أنكر البعض على ابن معين وصفه بذلك.

وخلاصة القول: إن حماد بن خالد الخياط ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

٣٥٦ ـ ع: حَمَّاد بن زيد بن دِرْهم أبو إسماعيل الأزْدي، الجَهْضَمي مولاهم[١]، البصري، الأَزْرق، الحافظ، الفقيه. يقال: ولد سنة ثمان وتسعين، ويقال: سنة مئة، ويقال نحو ذلك[٢]، ومات بالبصرة يوم الجمعة أو يوم الخميس[٣] لعَشْر، أو لخمس، أو لتسع عشرة، أو لسبع عشرة ليلة خَلَت من شهر رمضان سنة تسع وسبعين ومئة، وقيل: سنة سبع وسبعين ومئة[٤]، وله ـ فيما يقال ـ إحدى وثمانون سنة[٥].

---

(١) اتفق العلماء على أنه مولى آل جَرير بن حازم، وذكر البعض أنه مولى جَهْضَم. ولينظر نسب جرير فيما سيأتي.

(٢) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٦: «أخبرنا عارِم ـ (يعني محمداً) ـ بن الفضل، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: زَعَمَت أمي أني ولدت في عمل عمر بن عبد العزيز، وقالت عمتي: في آخر عمل سليمان بن عبد الملك». وقد كانت ولاية سليمان في جُمادى الآخرة سنة ست وتسعين، ومات في صفر سنة تسع وتسعين، فولي بعده عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه إلى أن مات في رجب سنة إحدى ومئة.

(٣) قال خليفة بن خَيَّاط في تاريخه ٤٥١: «مات حماد بن زيد يوم الخميس، ودفن يوم الجمعة لست مضين من شهر رمضان». وقال ابن حبان في الثقات ٦/ ٢١٨: «ومات يوم الجمعة في شهر رمضان... ودفن يوم الجمعة بعد العصر».

(٤) قال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٣ ـ: «حدثني رَوْح بن عبد المؤمن قال: مات عبد الواحد بن زياد في سنة سبع وسبعين ومئة، ومات حماد بن زيد بعده بسنة أو بسنتين».

(٥) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٢٩ ـ ١٣٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٤، ٥٦، سؤالات ابن الجُنَيد لابن معين ٢٨١، ٣١٥ ـ ٣١٦، ٣٢٦، معرفة الرجال ١/ ٩٤، ١٠٨، ١١٩، ١٥٢، تاريخ البادي عن ابن معين ٨٠، الطبقات ٢٢٤، تاريخ خليفة ٣٢١، ٤٥١، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٩٦، ١٧١، ٢٠٨، ٢١٤ ـ ٢١٥، ٣٧٩، ٢/ ٢٣، ٢٤، ٦٢، ١٨٠، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٦٢، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٥، التاريخ الصغير ٢/ ٢١٨، معرفة الثقات ١/ ٣١٩، الكنى=

قال النسائي: ثَبْت، ثقة[١].

وقال أيضاً: وأثبت أصحاب أيوب: حماد بن زيد، وبعده عبد الوارث، وإسماعيل بن عُلَيَّة[٢].

وقال أيضاً: هو أعلم الناس بأيوب[٣].

وقال أيضاً: وحماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة[٤].

وقال أيضاً: ودخل عطاء بن السَّائِب البصرة مرتين، فمن سمع منه أول مرة فحديثه صحيح، ومن سمع منه آخر مرة ففي حديثه شيء،

= والأسماء لمسلم ١/ ٥٤، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٥٥، ٢٦٧ ـ ٢٦٨، المعرفة والتاريخ ١/ ١٧٠، ٢/ ٢١ ـ ٢٢، ١٣٠، ١٣١ ـ ١٣٤، ٢٣٢، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٨٦، العلل الكبير ١/ ٥٢٢، التاريخ ١/ ٤٦٧، ٥٣٧، الكنى والأسماء ١/ ٩٦ ـ ٩٧، الجعديات ١/ ٢٧٢، مقدمة الجرح والتعديل ١٧٦ ـ ١٨٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٣٧ ـ ١٣٩، المراسيل لابن أبي حاتم ٥١، الثقات ٦/ ٢١٧ ـ ٢١٩، مشاهير علماء الأمصار ١٥٧، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٩أ، تاريخ أسماء الثقات ١٠١ ـ ١٠٢، الهداية والإرشاد ١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠، رجال صحيح مسلم ١/ ١٥٥ ـ ١٥٦، الإرشاد ٢/ ٤٩٧ ـ ٥٠٠، السابق واللاحق ١٧٧ ـ ١٨٠، التعديل والتجريح ٢/ ٥٢١ ـ ٥٢٢، الأنساب ١/ ١٨٢ ـ ١٨٣، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٦٧، تهذيب الكمال ٧/ ٢٣٩ ـ ٢٥٢، الكاشف ١/ ٢٥١، سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٥٦ ـ ٤٦٦، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢٠١، شرح علل الترمذي ١/ ١٨٩ ـ ١٩٢، غاية النهاية ١/ ٢٥٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٩ ـ ١١، تقريب التهذيب ١٧٨، خلاصة التذهيب ٩٢.

(١) التعديل والتجريح ٢/ ٥٢٢.

(٢) مجموعة رسائل للنسائي ٤٧. وأيوب هو السَّخْتِياني، وعبد الوارث هو ابن سعيد.

(٣) السنن الكبرى ٨٢.

(٤) المصدر السابق ٢٣٣.

وحماد بن زيد حديثه عنه صحيح(١)(*).

---

(١) المصدر السابق ٢٦٥ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢٤١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال شعبة بن الحجاج ـ كما في تاريخ أسماء الثقات ـ: من أراد أيوب فعليه بحماد بن زيد؛ وقال وهب بن جَرير بن حازم ـ كما في شرح علل الترمذي ـ: سأل رجل شعبة عن حديث من حديث أيوب، فقال له: يا مجنون! تسألني عن حديث من حديث أيوب، وحماد إلى جَنْبك؟!؛ وقال مُسَدَّد بن مُسَرْهَد: بلغني عن عمر الرَّقاشي، ويقال له: عمر الأَخْرم، قال: حضرت سفيان ـ يعني الثوري ـ وقيل له: مات شعبة. فاسترجع، وترحم عليه، ثم قال: من رجل أهل البصرة بعد شعبة؟ فجعلوا يقولون: حماد بن سلمة، وفلان، وفلان. فقال ـ يعني سفيان ـ: رجل أهل البصرة ذاك الأَزْرق ـ يعني حماد بن زيد ـ؛ وقال عُبيد الله بن الحسن العَنْبَري: إنما هما الحَمَّادان، فإذا طلبتم العلم فاطلبوه من الحَمَّادين؛ وقال فِطْر بن حَمَّاد: دخلت على مالك بن أنس فلم يسألني عن أحد من أهل البصرة إلا عن حماد بن زيد؛ وقال ابن المبارك في رواية محمد بن الفضل عارِم كما في التاريخ الكبير، وفي رواية غيره ـ واللفظ للتاريخ ـ:

أيها الطالب علماً ... إيتِ حماد بن زيد

فاقتبس علماً بحلم ... ثم قَيِّده بقَيْد

وقال محمد بن المِنْهال الضرير: سمعت يزيد بن زُرَيْع ـ وسئل: ما تقول في حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، أيهما أثبت في الحديث؟ قال: حماد بن زيد، وكان الآخر رجلاً صالحاً؛ وقال أحمد بن علي بن مسلم ـ كما في التعديل والتجريح ـ؛ سمعت يزيد بن زُرَيْع سأله سفيان الرَّأْس: أيهما أوثق: حماد بن زيد، أو حماد بن سلمة؟ فقال: حماد بن زيد؛ وقال أمية بن بِسطام: سمعت يزيد بن زُرَيْع يقول يوم مات حماد بن زيد: مات اليوم سَيِّد المسلمين؛ وقال أبو الربيع سليمان بن داود الزَّهْراني: ذكرت لإسماعيل بن عُلَيَّة حديثاً، فقال: من حدثك؟ قلت: حماد بن زيد، قال: شيخ الشباب؛ وقال مقاتل بن محمد: سمعت وكيعاً ـ وقيل له: حماد بن زيد كان أحفظ، أو حماد بن سلمة؟ فقال: حماد بن زيد، ما كنا نُشَبِّه حماد بن زيد إلا بِمِسْعَر ـ (يعني ابن كِدَام) ـ؛ وقال بَقِية بن الوليد الحمصي في رواية محمد بن مُصَفّى: ما رأيت بالعراق مثل حماد بن زيد؛ وقال ابن مهدي في رواية عبد الرحمن بن عمر الأَصْبهاني=

....

=رُسْتَه ـ كما في تهذيب الكمال ـ: أئمة الناس في زمانهم أربعة: سفيان الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة؛ وفي رواية الفلاس ـ كما في الكتاب السابق ـ: الأئمة في الحديث أربعة: الأوزاعي، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، وحماد بن زيد؛ وفي رواية ابن المديني من رواية صالح بن أحمد بن حنبل: لم أرَ أحداً قط أعلم بالسنة، ولا بالحديث الذي يدخل في السنة من حماد بن زيد؛ وفي رواية سليمان بن أيوب صاحب البصري: ما رأيت أحداً لم يكتب الحديث أحفظ من حماد بن زيد، ولم يكن عنده كتاب إلا جزء ليحيى بن سعيد ـ (يعني الأنصاري) ـ، وكان يخلط فيه؛ وفيها أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ما رأيت أعلم من حماد بن زيد، ولا من سفيان ـ (يعني ابن عيينة) ـ، ولا من مالك؛ وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن حماد بن زيد، فقال: قال عبد الرحمٰن بن مهدي: ما رأيت بالبصرة أفقه من حماد بن زيد؛ وقال ابن مهدي أيضاً في رواية حماد بن زاذان ـ كما في مقدمة الجرح والتعديل ـ: إذا رأيت بصرياً يحب حماد بن زيد فهو صاحب سنة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الميموني: كان ابن مهدي إذا ذكر حماد بن زيد قال: قال شيخنا، وشيخنا كان ثبتاً في السنة؛ وقال أبو عاصم الضَّحَّاك بن مَخْلد النَّبيل في رواية محمد بن إسحاق الصَّاغَاني: قال حماد بن زيد ـ ولا نَعْدِل به أحداً ـ. . . ؛ وفي رواية أحمد بن سعيد الدارمي: مات حماد بن زيد يوم مات، ولا أعلم له في الإسلام نظيراً في هيئته، ودَلِّه ـ أظنه قال: وسَمْته ـ؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: وسمعت أبا نعيم ـ (يعني الفضل بن دكين) ـ وذُكر عنده حماد بن زيد، وابن عُلَيَّة، وأن حماداً حفظ عن أيوب، وابن عُلَيَّة كتب ـ فقال: ضمنت لك أن كل من لا يرجع إلى الكتاب لا يؤمن عليه الزلل؛ وقال خالد بن خِداش: كان حماد بن زيد من عقلاء الناس، وذوي الألباب؛ وقال الفسوي: وسمعت سليمان بن حرب يقول: حماد بن زيد في أيوب أكثر ـ (كذا، وفي تهذيب الكمال: أكبر) ـ من كل من روى عن أيوب. قال: أما عبد الوارث ـ (يعني ابن سعيد) ـ فقد قال: كتبت حديث أيوب بعد موته بحفظي. ومثل هذا يجيء فيه ما يجيء. وكان يثني على وُهيب بن خالد إلا أنه يُعَرِّض به أنه كان تاجراً قد شغله سُوقه، وأما إسماعيل فكان يُعَرِّض به فيما دخل فيه؛ وقال محمد بن عيسى بن نَجيح أبو جعفر بن الطَّبَّاع: قلما رأيت رجلاً أعقل من حماد بن زيد؛ وقال يحيى بن يحيى النيسابوري؛ ما رأيت أحداً من الشيوخ أحفظ من حماد بن زيد؛ وقال أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي في رواية أبي زرعة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: تَرَون ـ=

....

=(كذا، وفي التعديل والتجريح، وتهذيب الكمال: يَرَون) ـ حماد بن زيد دون شعبة في الحديث؟!؛ وقال ابن سعد: وكان عثمانياً ـ (يعني ممن يُقَدِّم عثمان على علي رضي الله عنهما) ـ، وكان ثقة، ثبتاً، حجة، كثير الحديث؛ وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: إذا اختلف إسماعيل بن عُلَيَّة، وحماد بن زيد في أيوب، كان القول قول حماد بن زيد. قيل ليحيى: فإنه خالفه سفيان الثوري؟ قال: القول قول حماد في أيوب. قال يحيى: ومن خالفه من الناس جميعاً في أيوب، فالقول قولُهُ، وقال حماد: جالست أيوب عشرين سنة؛ وقال أيضاً: قال يحيى: وحماد بن زيد أعلم الناس بحديث أيوب. قلت له: فابن عُلَيَّة؟ قال: لا يعمل مع حماد بن زيد شيئاً في أيوب؛ وقال ابن معين في رواية عباس أيضاً: حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة؛ وقال الدارمي: سألت يحيى عن أصحاب أيوب السَّخْتِياني، قلت: حماد بن زيد أحب إليك في أيوب، أو ابن عُلَيَّة؟ قال: حماد بن زيد. قلت؛ فعبد الوارث؟ فقال: مثل حماد... سألت يحيى بن معين عن أصحاب عمرو بن دينار، قلت له: ابن عيينة أحب إليك في عمرو، أو الثوري؟ فقال: ابن عيينة أعلم به. قلت: فابن عيينة أو حماد بن زيد؟ فقال: ابن عيينة أعلم به؛ وقال إبراهيم بن الجنيد: سئل يحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ: أيما أثبت في عمرو بن دينار: ابن عيينة، أو محمد بن مسلم ـ (يعني الطائفي) ـ؟ فقال: ابن عيينة أثبت في عمرو من محمد بن مسلم، ومن داود العَطَّار ـ (يعني ابن عبد الرحمٰن) ـ، ومن حماد بن زيد، وسفيان أكثر حديثاً منهم عن عمرو وأسند. قيل: فابن جُريج؟ قال: جميعاً ثقة. كأنه سوى بينهما في عمرو. سئل يحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ عن حماد بن سلمة، أحب إليك أو حماد بن زيد؟ فقال يحيى: حماد بن زيد أحفظ، وحماد بن سلمة ثقة؛ وقال أيضاً: وقد قال لي ـ (يعني ابن معين) ـ مرة أخرى في حديث سألته عنه، ورواه حماد بن زيد، وخالفه حماد بن سلمة، عن علي بن زيد ـ (بن جُدْعان) ـ؟ فقال لي يحيى: حماد بن سلمة أعلم بحديث علي بن زيد من حماد بن زيد لكثرة روايته عنه؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية ابن محرز: حماد بن زيد ثقة عن أيوب، أعلم الناس بأيوب، من خالفه في أيوب فليس يسوى فَلْساً؛ وقال ابن محرز: وسمعت يحيى ـ وسئل: مَن الثقات من البصريين؟ فقال: حماد بن زيد...؛ وقال أيضاً: وسمعت يحيى ـ وقيل له: مخلد بن الحسين، وحماد بن زيد، وعيسى بن يونس ـ (يعني السَّبيعي) ـ، وإسماعيل بن عُلَيَّة، وعبد الله بن المبارك كانوا رجالاً عقلاء صالحين. قال: لم يكن فيهم مثل عبد الله بن المبارك؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية =

....

=الكَوْسَج: حماد بن زيد أثبت من عبد الوارث - (يعني ابن سعيد) -، وابن عُلَيَّة، وعبد الوهاب الثَّقَفي - (هو ابن عبد المجيد) -، وابن عيينة؛ وفي رواية ابن أبي خَيْثمة - كما في الجرح والتعديل -: ليس أحد في أيوب أثبت من حماد بن زيد؛ وفيها أيضاً - كما في التعديل والتجريح -: كان حماد بن زيد عالماً بأيوب؛ وقال البادي: سمعت يحيى - وسئل عن أحاديث أيوب: اختلاف ابن علية، وحماد بن زيد؟ قال: إن أيوب كان يحفظ، وربما نسي الشيء؛ وقال ابن المديني في رواية محمد بن عبد الرحيم صاعقة: ولم يكن في القوم أعلم من حماد بن زيد بأيوب، ولم يكن في القوم أثبت فيما روى من إسماعيل - (يعني ابن عُلَية) -، ووُهَيْب - (هو ابن خالد) -، وعبد الوارث؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله كما في العلل ومعرفة الرجال، والجرح والتعديل -: حماد بن زيد أحب إلينا من عبد الوارث، حماد بن زيد من أئمة المسلمين، من أهل الدين والإسلام. زاد في الجرح والتعديل: وهو أحب إلينا من حماد بن سلمة؛ وقال الفضل بن زياد القَطَّان - كما في المعرفة والتاريخ -: وسمعت أبا عبد الله - وقيل له: حماد بن سلمة، وحماد بن زيد إذا اجتمعا في حديث أيهما أحب إليك؟ فقال: ما فيهما إلا ثقة، إلا أن حماد بن سلمة أقدم سماعاً، كتب عن أيوب في أول مرة - (كذا، ويبدو أن الصواب: أمره. كما في تهذيب الكمال عن الحسن بن عبد الوهاب، عن الفضل، عن أحمد) -، وحماد بن زيد أشد له معرفة، لأنه كان يكثر مجالسته... وكان حماد - (يعني ابن زيد) - كثير المجالسة لأيوب، وكان ألزم الناس له، وأطولهم مجالسة؛ وقال أيضاً - كما في المصدر السابق -: وقيل له - (يعني لأحمد) -: من أثبت الناس في عمرو بن دينار؟ قال: ليس أحد أثبت من سفيان بن عيينة. قيل له: فحماد بن زيد؟ قال: لا، وكم روى حماد بن زيد؟! لعلها أن تبلغ خمسين ومئة؛ وقال أحمد في رواية عبد الله أيضاً: ولم يكن له كتاب، حديثه حفظ كله؛ وقال فيها أيضاً: كان حماد بن زيد لا يعبأ إذا خالفه الثَّقفي، ووُهَيْب، وكان يهب أو يتهيب إسماعيل بن عُلَيَّة إذا خالفه؛ وقال محمد بن يحيى - كما في الكامل، فلعله الذُهلي، أو المَرْوَزي -: سئل أحمد بن حنبل عن حماد بن سَلمة، وحماد بن زيد: أيهما أفضل؟ فقال: حماد بن سلمة بن دينار، وحماد بن زيد بن دِرهم، الفضل فيما بينهما كفضل الدينار على الدرهم؛ وقال عبد الله بن معاوية الجُمَحي - كما في تهذيب الكمال -: حدثنا حماد بن سَلمة بن دينار، وحماد بن=

....

= زيد بن دِرهم، وفضل ابن سلمة على ابن زيد كفضل الدينار على الدِّرْهم؛ وقال البخاري ـ كما في الجامع الصحيح، والعلل الكبير. واللفظ للأول ـ: سفيان بن عيينة أحفظ من حماد بن زيد؛ وقال العجلي: ثقة، ثبت في الحديث... وكان حديثه أربعة آلاف حديث يحفظها، ولم يكن له كتاب؛ وقال يعقوب بن شيبة ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة، وكل ثقة، غير أن ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد، ويوقف المرفوع، كثير الشك بتوقيه، وكان جليلاً، لم يكن له كتاب يرجع إليه، فكان أحياناً يَذْكر فيرفع الحديث، وأحياناً يهاب الحديث ولا يرفعه، وكان يُعد من المتثبتين في أيوب خاصة؛ وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن حماد بن زيد، وحماد بن سلمة؟ فقال: حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة بكثير، أصح حديثاً، وأتقن؛ وقال الآجري: قلت لأبي داود: اختلف حماد بن زيد، وإسماعيل ـ (يعني ابن عُلَيَّة) ـ في أيوب؟ فقال: القول قول حماد بن زيد، كان حماد بن زيد لا يفزع من خلاف أحد يخالفه عن أيوب، ما أحسب حماداً إلا أعلم الناس بأيوب؛ وقال ابن خِراش: لم يخطئ حماد بن زيد في حديث قط؛ وقال هشام بن علي ـ كما في الإرشاد، ولعله السِّيْرافي ـ: كانوا يقولون: كان علم حماد بن سلمة أربعة دَوَانيق ـ (والدَّانِق سُدُس الدِّرْهَم) ـ، وعقله دانِقَين، وعلم حماد بن زيد دانقين، وعقله أربعة دوانق؛ وقال ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل: ومن العلماء الجهابذة النقاد بالبصرة حماد بن زيد بن دِرهم؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان ضريراً يحفظ حديثه كله... وما كان حماد بن زيد يحدث إلا من حفظه، وقد وهم من زعم أن بينهما كما بين الدينار والدرهم، لأن حماد بن زيد كان أحفظ، وأتقن، وأضبط من حماد بن سلمة، اللهم إلا أن يكون القائل بهذا أراد فضل ما بينهما في الفضل والدين، لأن حماد بن سلم كان أدين، وأفضل، وأورع من حماد بن زيد، ولسنا ممن يطلق الكلام على أحد بالجُزَاف ـ (أي بالظن، والتخمين) ـ، بل نعطي كل شيخ قِسْطه، وكل راو حَظَّه. والله الموفق؛ وفي المشاهير: وكان من الحفاظ المتقنين، وأهل الورع في الدين، ممن كان يقرأ حديثه كله حفظاً وهو أعمى؛ وقال الدارقطني معلقاً على إسناد حديث فيه حماد بن زيد: كلهم ثقات؛ وقال ابن مَنْجَويه: وكان ضريراً، يحفظ حديثه كله؛ وقال الخليلي في ترجمته: ثقة، متفق عليه، مُخَرَّج في الصحيحين، رضيه الأئمة... والمعتمد في حديث يرويه حماد ويخالفه غيره ـ (عليه. ينظر تهذيب التهذيب) ـ، والرجوع إليه؛ وقال أيضاً في ترجمة يحيى بن سعيد الأنصاري: فما رواه =

....

=الثقات من حديثه: كمالك، والثوري، وشعبة... ومن بعدهم: كيحيى بن سعيد القطان... وحماد بن زيد... فهو صحيح، متفق عليه بلا مدافعة؛ وقال النووي: وهو الإمام البارع، المجمع على جلالته؛ وقال الذهبي في الكاشف: الإمام... أحد الأعلام، أضر، وكان يحفظ حديثه كالماء؛ وفي سير أعلام النبلاء: العلامة، الحافظ، الثبت، محدث الوقت... أحد الأعلام... لا أعلم بين العلماء نزاعاً في أن حماد بن زيد من أئمة السلف، ومن أتقن الحفاظ، وأعدلهم، وأعدمهم غلطاً، على سعة ما روى رحمه الله... فلقد كانا ـ (يعني حماداً ومالكاً) ـ ركني الدين، ما خلفهما مثلهما؛ وفي تذكرة الحفاظ: الإمام، الحافظ، المُجَوِّد، شيخ العراق؛ وقال العلائي: أحد الأئمة الأعلام؛ وقال ابن رجب: أحد الأعلام الأثبات؛ وقال ابن الجزري: الإمام العلم؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، فقيه؛ وفي الفتح: وحماد أعرف بحديث أيوب من سفيان ـ (يعني ابن عيينة) ـ. وذكره ابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه القطان، وابن مهدي، وسليمان بن حرب، وابن المديني، وكانوا لا يروون إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٤، ٥٥ ـ ٥٦، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣١٥ ـ ٣١٦، ٣٢٦، معرفة الرجال ١/ ٩٤، ١٠٨، ١١٩، تاريخ البادي عن ابن معين ٨٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٩٦، ١٧١، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٦٢، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٥، معرفة الثقات ١/ ٣١٩، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٦٧ ـ ٢٦٨، المعرفة والتاريخ ٢/ ٢١ ـ ٢٢، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ٢٨٦، العلل الكبير ١/ ٥٢٢، الجامع الصحيح ٤/ ٢٥٤، التاريخ ١/ ٤٦٧، مقدمة الجرح والتعديل ١٧٦، ١٧٧ ـ ١٧٨، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٣٨ ـ ١٣٩، الثقات ٦/ ٢١٨ ـ ٢١٩، مشاهير علماء الأمصار ١٥٧، الكامل ٢/ ٦٧٥، السنن للدارقطني ٢/ ٢٢١، تاريخ أسماء الثقات ١٠١ ـ ١٠٢، رجال صحيح مسلم ١/ ١٥٦، الإرشاد ١/ ٢٠٧، ٢/ ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، التعديل والتجريح ٢/ ٥٢٢، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٦٧ ـ ١٦٨، تهذيب الكمال ٧/ ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩ ـ ٢٥٠، ٢٥١، ٢٦٠، الكاشف ١/ ٢٥١، سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧، ٤٥٨ ـ ٤٥٩، ٤٦١، ٤٦٢، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٢٨، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢٠١، شرح علل الترمذي ١/ ١٨٩، ١٩١، غاية النهاية ١/ ٢٥٨، تهذيب التهذيب ٣/ ١١، تقريب التهذيب ١٧٨، فتح الباري ٥/ ٣١٨. =

= فقد أجمع النقاد على أن حماد بن زيد ثقة، ثبت، حجة. بل إنهم أصْفقوا على كونه أعلم وأثبت الناس في أيوب السَّخْتِياني ـ وناهيك بهذا شرفاً ـ. كما ذهب عامة النقاد إلى تفضيله على حماد بن سلمة في الحفظ، والإتقان. لكن البعض أطلق تفضيل ابن سلمة عليه، فإن كانوا أرادوا الفضل في الدين، فهو صحيح، وإلا فلا، ويبدو أن أحمد بن حنبل أراد الدين لأنه قدم ابن زيد في الإتقان كما في روايات أخرى. وتقديم ابن زيد على ابن سلمة في الحديث يراد به الغالب، حيث إن ابن معين جعل ابن سلمة أعلم من ابن زيد في حديث علي بن زيد بن جُدعان. وكذلك فإن ابن المديني ـ وغيره ـ قدمه عليه في ثابت البُنَاني. ينظر علل الحديث ومعرفة الرجال ٨٧.

وليس معنى تقديم غيره عليه في بعض الشيوخ، أنه ليس فيهم كامل الثقة، بل هو ثقة في كل أحد. وقد قدم الأئمة ابن عيينة عليه في عمرو بن دينار، بل إن ابن عيينة أثبت الناس في عمرو، وأما قول ابن معين في رواية الكَوْسَج: «حماد بن زيد أثبت من عبد الوارث... وابن عيينة». فإنه أراد في حديث أيوب دون غيره، لأنه في صَدَد ذكر أصحاب أيوب، بل إن ابن معين صرح في غير ما رواية بأن ابن عيينة أعلم في عمرو من حماد. ومراد البخاري في قوله: «سفيان بن عيينة أحفظ من حماد بن زيد» التفضيل في عمرو بن دينار خاصة، لأن الحديث الذي علق عليه البخاري بذلك هو من رواية ابن دينار.

وقد سبق في بعض أقوال النقاد ما يفيد أن حماد بن زيد لم يكن يكتب الحديث في الجملة، فابن مهدي قال: «ما رأيت أحداً لم يكتب الحديث أحفظ من حماد بن زيد، ولم يكن عنده كتاب إلا جزء ليحيى بن سعيد، وكان يخلط فيه»، وقال العجلي: «وكان حديثه أربعة آلاف حديث يحفظها، ولم يكن له كتاب»، وقال يعقوب بن شيبة: «لم يكن له كتاب يرجع إليه»، وقال ابن معين ـ كما في تاريخ الدوري ٢/ ١٣٠، وسؤالات ابن الجنيد ٢٨١. واللفظ للأول ـ: «لم يكن لحماد بن زيد كتاب إلا كتاب عن يحيى بن سعيد»، وقال سليمان بن حرب ـ كما في مقدمة الجرح والتعديل ١٧٨ـ: «ولم يكن له كتب إلا كتاباً ليحيى بن سعيد». وعدم اهتمامه بالكتابة جعل البعض يظن أنه كان أمياً، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ١١: «وقال ابن أبي خَيْثمة: سأل إنسان عبيد الله بن عمر ـ (يعني القَواريري) ـ: كان حماد أُمِّياً؟ قال: أنا رأيته، وأتيته يوم مطر فرأيته يكتب ثم ينفخ فيه ليجف. قال: وسمعت يحيى يقول: لم يكن أحد يكتب عند أيوب إلا حماد». وهذا القول الأخير لابن معين معارض للمشهور عنه، وعن غيره، من أنه ليس له كتاب إلا عن يحيى بن سعيد الأنصاري. =

٣٥٧ ـ خت م٤: حماد بن سَلَمة بن دينار أبو سلمة بن أبي صَخْرة التَّميمي، الرَّبَعي، أو الحَنْظلي[١] مولاهم، ويقال: مولى قُرَيْش، البصري، الخَزَّاز، البَزَّاز، الخِرَقي، البَطَائني، العابد، الزاهد، الحافظ، الفقيه، النَّحْوي، الفصيح، المصنِّف. مات بالبصرة يوم الثلاثاء لإحدى عشرة ليلة بقيت من ذي الحجة سنة سبع وستين ومئة[٢]، وله خمس أو ست وسبعون سنة[٣].

= ولم يكن حماد يهتم بالكتابة لقوة حفظه وإتقانه، وقد أثنى عليه بذلك كثير من الأئمة، كوكيع بن الجراح، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وابن حبان، والذهبي، وغيرهم. ونسبه البعض إلى شيء من الاختلاف في حديثه، وسبب ذلك التوقي كما ذكر يعقوب بن شيبة، وليس ذاك الاختلاف بضار أبداً في حديث الحافظ، المكثر، المتقن. وحسبك في حماد بن زيد قول ابن خِراش: «لم يخطئ حماد بن زيد في حديث قط».

هذا، وقد وصف حماد بأنه كان ضريراً، ولم يكن ذاك إلا بأخرة كما ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٥٩، وينظر تقريب التهذيب ١٧٨.

وخلاصة القول: إن حماد بن زيد ثَبْت ثقة، وأثبت أصحاب أيوب، وهو أعلم الناس بأيوب، وهو أثبت من حماد بن سلمة ـ كما ذكر النسائي ـ، فهو إذاً صحيح الحديث. وقول أبي عبد الرحمٰن: «وحماد بن زيد حديثه عنه ـ (يعني عن عطاء بن السائب) ـ صحيح». صحيح، ينظر شرح علل الترمذي ٢/ ٥٥٧ ـ ٥٥٨. والله أعلم.

(١) حَنْظَلة، وربيعة الجُوع هما ابنا مالك بن زيد مَنَاة بن تَميم، ولحنظلة ابن اسمه ربيعة، ومن أحفاد حَنْظَلة: ربيعة بن مالك بن حَنْظَلة. والذي ينسب إليه بالرَّبَعي منهم هو ربيعة الجوع في المشهور. وقد عَدّ البعض حماد بن سلمة من موالي بني ربيعة الجوع، وعده البعض من موالي بني ربيعة حفيد حنظلة، وعده البعض من موالي بني ربيعة بن حنظلة.

(٢) وقيل في سنة وفاته غير ذلك. ينظر علل الحديث ومعرفة الرجال ٣٠، ٩٠، ومعجم الأدباء ١٠/ ٢٥٨، وسير أعلام النبلاء ٧/ ٤٥٣.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٢، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣٠ ـ ١٣١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٤٩ ـ ٥٠، ٨٢، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٢٩١، ٣١٦، ٣٢٦، ٣٤١، ٤٥٦، ٤٦١، ٤٧٨، ٤٧٩، معرفة الرجال =

قال النسائي: وابن عُلَيَّة أثبت من حماد بن سلمة. والله أعلم. وحماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة[1].

وقال أيضاً: وحماد بن سلمة أثبت ـ والله أعلم ـ بحديث ثابت من حسين بن واقد. والله أعلم[2].

= ١/ ٥٤، ٩٤، ٢/ ١٩٩، علل الحديث ومعرفة الرجال ٣٠، ٨٧، ٨٨، ٩٠، الطبقات ٢٢٣، تاريخ خليفة ٤٣٩، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٩١، ٩٦، ٩٨، ٢١٤ ـ ٢١٥، ٢٨٤، ٣٩٩ ـ ٤٠٠، ٢/ ١٠، ٣٢، ١٠٠، ١٧١، ٢١٩، ٢٤٢، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٣٥، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٢ ـ ٢٣، التاريخ الصغير ٢/ ١٦٨ ـ ١٦٩، معرفة الثقات ١/ ٣١٩ ـ ٣٢٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٨١، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٢٨ ـ ٢٢٩، ٣٠٠، المعرفة والتاريخ ١/ ١٥٥، ٧٢٧، ٢/ ٩٠، ٩٩، ١٣١، ١٣٣، ١٥٣، ١٦٦ ـ ١٦٧، ١٩١، ١٩٣ ـ ١٩٥، ٦٦١، ٣/ ٢٩، ٣٤، ٨٤، ١٥٧، التاريخ ١/ ٥٣٧، ٢/ ٦٨٥ ـ ٦٨٦، الكنى والأسماء ١/ ١٩١، الجعديات ١/ ٥٥٢، ٢/ ١١٠٥، ١١٥١، ١١٥٨ ـ ١١٥٩، ١١٦٣، ١١٦٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٤٠ ـ ١٤٢، الثقات ٦/ ٢١٦ ـ ٢١٧، مشاهير علماء الأمصار ١٥٧، الكامل ٢/ ٦٧٠ ـ ٦٨٢، أخبار النحويين البصريين ٣٢، ٣٣، ٥٦ ـ ٥٧، طبقات النحويين واللغويين ٥١، ٦٦، الفِهرست للنَّديم ٢٨٣، الهداية والإرشاد ٢/ ٨٨٧ ـ ٨٨٨، رجال صحيح مسلم ١/ ١٥٧ ـ ١٥٨، الإرشاد ١/ ٤١٧ ـ ٤١٨، ٢/ ٥٠٠، السابق واللاحق ١٧٥ ـ ١٧٧، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٦٣، التعديل والتجريح ٢/ ٥٢٣ ـ ٥٢٤، الأنساب ٥/ ١١١ ـ ١١٣، عُجالة المبتدي وُفضالة المنتهي في النسب ٦٤، معجم الأدباء ١٠/ ٢٥٤ ـ ٢٥٨، تهذيب الكمال ٧/ ٢٥٣ ـ ٢٦٩، ميزان الاعتدال ١/ ٥٩٠ ـ ٥٩٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٩، ديوان الضعفاء ٧٢، الكاشف ١/ ٢٥١ ـ ٢٥٢، من تكلم فيه وهو موثق ٧٠ ـ ٧١، سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٤٤ ـ ٤٥٦، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣، شرح علل الترمذي ١/ ١٢٧ ـ ١٢٩، ٢/ ٦٧٤ ـ ٦٧٦، البُلْغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٩٤، غاية النهاية ١/ ٢٥٨، تهذيب التهذيب ٣/ ١١ ـ ١٦، تقريب التهذيب ١٧٨، هدي الساري ٣٩٩، خلاصة التذهيب ٩٢، شذرات الذهب ١/ ٢٦٢.

(١) السنن الكبرى ٢٣٣.

(٢) المصدر السابق ٢٦٤ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢٢٣.

وقال أيضاً: حماد بن سلمة في الجُرَيْري أثبت من عيسى بن يونس، لأن الجُرَيْري كان قد اختلط، وسماع حماد بن سلمة منه قديم قبل أن يختلط[١].

وقال أبو الوليد الباجي: سئل النسائي عن حماد بن سلمة؟ فقال: لا بأس به. وقد كان قبل ذلك قال فيه: ثقة. قال القاسم بن مسعدة: فكلمته فيه، فقال: ومن يجترئ يتكلم فيه؟ لم يكن عند القطان هناك، ولكن روى عنه أحاديث دارى بها أهل البصرة. ثم جعل يذكر النسائي الأحاديث التي انفرد بها في التشبيه، كأنه ذهب مخافة أن يقول الناس: إنه تكلم في حماد من طريقها[٢][*].

---

(١) المصدر السابق ٢٦٧ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢٧٥.

(٢) التعديل والتجريح ٥٢٤، تهذيب التهذيب ٣/ ١٥ ـ ١٦. وقد عزاه ابن حجر إلى كتاب الباجي، ونقله باختصار.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال أيوب السَّخْتِياني ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: فليأتوا بمثل فتانا حَمَّاد بن سَلمة؛ وقال شعبة بن الحجاج في رواية عَفَّان بن مسلم ـ كما في الجعديات ـ: ابن أخت حُميد الطَّويل ـ (يعني حماد بن سلمة) ـ جُزي عني خيراً كان يفيدني عن محمد بن زيد ـ (يعني الجُمَحي) ـ؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في المصدر السابق ـ: قال يحيى: قال شعبة: كان حماد بن سلمة يفيدني عن محمد بن زياد. قلت ليحيى: حماد كان يفيده؟ قال: فيما أعلم؛ وفي نفس الرواية ـ كما في الجرح والتعديل ـ: سمعت يحيى ـ يعني ابن سعيد القطان ـ قال: قال شعبة: كان حماد بن سلمة يفيدني عن عَمَّار بن أبي عَمّار؛ وقال عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي: أخبرني من سمع سفيان الثوري قال: ليس بالبصرة غير حماد بن سلمة؛ وقال ابن مهدي في رواية عمر بن حفص ـ كما في الكامل ـ: نظر سفيان الثوري إلى حماد بن سلمة فقال: يا أبا سلمة، ما أُشَبِّهك إلا برجل صالح. قال: من هو؟ قال: عمرو بن قيس المُلَائي؛ وقال موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكي ـ كما =

....

=في المصدر السابق ـ: حَدَّثت وُهَيْباً ـ (يعني ابن خالد) ـ عن حماد بن سلمة بحديث أبي العُشَراء ـ (ينظر الحديث في الكامل) ـ فقال: لو أن حماداً اتقى الله كان خيراً له. فلما مات حماد قال لي وُهَيْب: كان حماد أعلمنا، وكان سيدنا؛ وقال عُبيد الله بن الحسن العَنْبَري: إنما هما الحَمَّادان، فإذا طلبتم العلم فاطلبوه من الحَمَّادين؛ وقال علي بن جرير ـ كما في الثقات ـ: سألت عبد الله بن المبارك بالبصرة عن مسائل، فقال: ائت معلمي. قلت: ومن هو؟ قال: حماد بن سلمة؛ وقال محمد بن المِنْهال الضرير: سمعت يزيد بن زُرَيْع ـ وسئل: ما تقول في حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، أيهما أثبت في الحديث؟ قال: حماد بن زيد، وكان الآخر رجلاً صالحاً؛ وقال أحمد بن علي بن مسلم ـ كما في التعديل والتجريح ـ: سمعت يزيد بن زرَيْع سأله سفيان الرَّأْس: أيهما أوثق: حماد بن زيد، أو حماد بن سلمة؟ فقال: حماد بن زيد؛ وقال عفان بن مسلم ـ كما في الكامل ـ؛ اختلف أصحابنا في سعيد بن أبي عَروبة، وحماد بن سلمة، فصرنا إلى خالد بن الحارث، فسألناه، فقال: حماد أحسنهما حديثاً، وأثبتهما لزوماً للسنة. فرجعنا إلى يحيى بن سعيد، فأخبرناه، فقال: قال لكم: وأحفظهما؟ فقلنا: ما قال إلا ما أخبرناك؛ وقال مقاتل بن محمد: سمعت وكيعاً ـ وقيل له: حماد بن زيد كان أحفظ، أو حَمَّاد بن سلمة؟ فقال: حماد بن زيد، ما كنا نُشَبِّه حَمَّاد بن زيد إلا بِمِسْعَر ـ (يعني ابن كِدَام) ـ؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الجعديات ـ: وقال يحيى بن سعيد: حماد بن سلمة عن زياد الأعْلم ـ (يعني ابن حَسّان) ـ، وقيس بن سعد ـ (يعني المكي) ـ ليس بذاك... ولكن حديث حماد بن سلمة عن الشيوخ: عن ثابت ـ (يعني البُنَاني) ـ وهذا الضَّرْب ـ يعني أنه ثبت فيها ـ؛ وقال محمد بن عبد الرحيم صاعقة: سمعت علياً ـ (يعني ابن المديني) ـ قيل له: تكلم يحيى في حماد بن سلمة؟ قال: لا، قال يحيى: كنت أخذت له أطرافاً من فلان ـ سماه علي ـ، ثم أجيء إلى حَمَّاد فيملي عليّ؛ وقال ابن مهدي في رواية أبي بكر محمد بن عثمان بن أبي صَفْوان: كان عبد الرحمٰن بن مهدي حسن الرأي في حماد بن سلمة؛ وقال ابن مهدي أيضاً في رواية الأصْمعي: حماد بن سلمة صحيح السماع، حسنُ اللُّقي، أدرك الناس، لم يُتَّهم بلَوْن من الألْوان، ولم يَلْتَبِس بشيء، أحسن مَلَكة نفسه ولسانه، ولم يُطلقه على أحد، ولا ذَكَر خَلْقاً بسوء، فسلم حتى مات؛ وقال موسى بن إسماعيل التبوذكي: حدثت سفيان بن عيينة عن حماد بن سلمة بحديث فقال: هاتِ، هات، كان ذلك رجلاً صالحاً؛ وقال أبو حاتم: وكان عند يحيى بن=

....

=ضُرَيْس عن حماد بن سلمة عشرة آلاف حديث، وعن الثوري عشرة آلاف، أو نحوه، وتذاكر قوم عند يحيى بن ضُرَيْس حماد بن سلمة أحسن حديثاً أو الثوري؟ فقال يحيى: حماد أحسن حديثاً؛ وقال الحجاج بن المِنْهال: حدثنا حماد بن سلمة وكان من أئمة الدين؛ وقال إسحاق بن الحسن الحَرْبي: كنا عند عَفَّان ـ (يعني ابن مسلم) ـ فقال له رجل: حَدَّثك حَمَّاد؟ فقال: من حماد ويلك؟! قال؛ ابن سلمة. قال: لا تقول أمير المؤمنين؟!؛ وقال ابن سعد: قالوا: وكان حماد بن سلمة ثقة، كثير الحديث، وربما حَدَّث بالحديث المنكر؛ وقال الدوري في موضع: سمعت يحيى يقول: من خالف حماد بن سلمة في ثابت، فالقول قول حَمَّاد. قيل له: فسليمان بن مغيرة عن ثابت؟ قال: سليمان ثَبْت، وحماد أعلم الناس بثابت؛ وفي موضع آخر: سمعت يحيى يقول: حماد بن سلمة أعلم الناس بحديث ثابت. قلت: فسليمان بن المغيرة؟ قال: حماد بن سلمة. قال يحيى: وحماد بن سلمة أعلم الناس بحديث حُمَيْد؛ وفي موضع آخر: سمعت يحيى يقول: حماد بن سلمة في أول أمره، وآخر أمره واحد، وكان حماد بن سلمة رجل صدق، ومات يحيى بن سعيد ـ يعني القطان ـ وهو يُحدث عنه؛ وفي موضع آخر: حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة؛ وقال الدارمي: سألت يحيى بن معين عن أصحاب قتادة... قلت: فحماد بن سلمة؟ فقال: ثقة. قلت: فحماد أحب إليك أم أبو هلال ـ (يعني محمد بن سُلَيْم) ـ؟ فقال: حماد أحب إليّ، وأبو هلال صدوق. قلت: فأبو عَوَانة ـ (يعني الوَضَّاح) ـ؟ فقال: قريب من حماد؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج، وحامد بن محمد بن شعيب، وفي موضع من رواية ابن محرز: حماد بن سلمة ثقة. زاد ابن محرز: مأمون؛ وفي رواية ابن أبي خَيْثمة ـ كما في الجعديات ـ: أثبت الناس في ثابت البُناني حماد بن سلمة؛ وقال إبراهيم بن الجنيد في موضع: سئل يحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ عن حماد بن سلمة أحبّ إليك أو حماد بن زيد؟ فقال يحيى: حماد بن زيد أحفظ، وحماد بن سلمة ثقة. قيل ليحيى بن معين: أيما أحب إليك في ثابت: سليمان بن المغيرة، أو حماد بن سلمة؟ قال: كلاهما ثقة ثَبْت، وحماد بن سلمة أعرف بحديث ثابت من سليمان، وسليمان ثقة؛ وفي موضع آخر: سئل يحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ: حماد بن سلمة أروى عن هشام بن عروة، أو أبو أسامة ـ (يعني حماد بن أسامة) ـ؟ فقال: أبو أسامة؛ وفي موضع آخر: فقال لي يحيى: حماد بن سلمة أعلم بحديث علي بن زيد ـ (بن جُدْعان) ـ من حماد بن زيد، لكثرة روايته عنه؛ وفي موضع آخر: =

....

=قال يحيى: حماد بن سلمة أروى الناس عن علي بن زيد؛ وفي موضع آخر: فقال لي يحيى: حماد بن سلمة أعرف بعلي بن زيد من حماد بن زيد؛ وفي موضع آخر: قال يحيى: وحماد بن سلمة سمع من عطاء بن السائب قديماً قبل الاختلاط؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية جعفر بن أبي عثمان الطيالسي: من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف، ومن سمع من حماد بن سلمة نسخاً فهو صحيح؛ وفي نفس الرواية أيضاً: إذا رأيت إنساناً يقع في عكرمة، وفي حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام؛ وقال ابن المديني في رواية أبي الحسن محمد بن أحمد بن البَرَاء ـ كما في علل الحديث ومعرفة الرجال ـ: لم يكن في أصحاب ثابت البُنَاني أثبت من حماد بن سلمة، ثم بعده سليمان بن المغيرة، ثم بعده حماد بن زيد، وهي صحاح؛ وفي رواية صالح جَزَرة ـ كما في الكامل ـ: من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه؛ وقال ابن المديني أيضاً ـ كما في سير أعلام النبلاء ـ: هو عندي حجة في رجال، وهو أعلم الناس بثابت البُناني، وعَمَّار بن أبي عَمَّار، ومن تكلم في حماد فاتهموه في الدين؛ وقال الحسن بن سفيان: سمعت هُدْبة ـ (يعني ابن خالد) ـ يقول: صليت على شعبة. فقيل له: رأيته؟ فغضب، وقال: رأيت حماد بن سلمة وهو خير منه، كان سُنياً، وكان شعبة رأيه رأي الكوفيين؛ وقال عبد الواحد بن غِياث: وما رأيناه يزداد إلا رفعة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البُنَاني؛ وفي رواية المَرُّوذي: ليس أحد أثبت، ولا أعرف بحديث ثابت من حماد؛ وفي رواية الفضل بن زياد: ليس أحد أثبت في ثابت من حماد بن سلمة؛ وقال الفضل بن زياد: وسئل ـ (يعني أحمد) ـ عما روى مَعْمر ـ (يعني ابن راشد) ـ عن ثابت؟ فقال: ما أحسن حديثه. ثم قال: حماد بن سلمة أحب إليّ، ليس أحد في ثابت مثل حماد بن سلمة. . . وسئل عن هَمَّام ـ (يعني ابن يحيى) ـ، وحماد؟ فقال: كلاهما ثقة. قيل له: فأيهما أحب إليك؟ قال: جميعاً؛ وقال أحمد أيضاً في رواية حجاج بن الشَّاعر: حماد بن سلمة أعلم الناس بثابت؛ وفي رواية الميموني: حماد بن سلمة أثبت في ثابت من مَعْمَر؛ وفي رواية أبي طالب أحمد بن حُميد ـ كما في الجرح والتعديل ـ: حماد بن سلمة أثبت الناس في حُميد الطويل، سمع منه قديماً، وأثبت في حديث ثابت من غيره؛ وفيها أيضاً ـ كما في الكامل، وتهذيب الكمال ـ: حماد بن سلمة أثبت الناس في حُميد الطويل، سمع منه قديماً، يخالف الناس في حديثه؛ وفيها أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال ـ: حماد بن سلمة أعلم الناس بحديث=

....

=حُميد، وأصح حديثاً؛ وفي رواية أبي الحارث ـ كما في المصدر السابق ـ: ما أحسن ما روى حماد عن حُميد؛ وفي رواية الأثرم: حُميد يختلفون عنه اختلافاً شديداً، ولا أعلم أحداً أحسن حديثاً عنه من حماد بن سلمة، سمع منه قديماً؛ وقال أحمد أيضاً ـ كما في معجم الأدباء ـ: حماد أعلم الناس بحديث خاله حُميد الطَّويل، وأثبتهم فيه؛ وقال أيضاً في رواية محمد بن مُطَهِّر: حماد بن سلمة عندنا من الثقات، ما نزداد فيه كل يوم إلا بصيرة؛ وقال الفضل بن زياد في رواية الفسوي ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: وسمعت أبا عبد الله ـ وقيل له: حماد بن سلمة، وحماد بن زيد إذا اجتمعا في حديث أيهما أحب إليك؟ فقال: ما فيهما إلا ثقة، إلا أن حماد بن سلمة أقدم سماعاً، كتب عن أيوب في أول مرة ـ (كذا، ويبدو أن الصواب: أمره. كما في تهذيب الكمال عن الحسن بن عبد الوهاب، عن الفضل، عن أحمد) ـ، وحماد بن زيد أشد له معرفة، لأنه كان يكثر مجالسته؛ وقال المزي: وقال أبو بكر الخلال: أخبرني محمد بن جعفر، قال: حدثنا أبو الحارث أن أبا عبد الله قيل له: أيما أحب إليك: حماد بن زيد، أو حماد بن سلمة؟ قال: ما منهما إلا ثقة، وحماد بن سلمة أقدم سماعاً من أيوب، وكتب عنه قديماً في أول أمره، وحماد بن زيد أكثر مجالسة له، فهو أشد معرفة به؛ وقال محمد بن حَبيب: سمعت أبا عبد الله ـ وسئل عن حماد بن زيد، وحماد بن سلمة أيهما أحبّ إليك؟ قال: كلاهما. ووصف حماد بن زيد بوقار، وهَدْي، وعَقْل؛ وقال الفسوي: حدثني الفضل قال: سمعت أبا عبد الله ـ وقيل له: ما تقول في حماد بن سلمة؟ قال: حبذا. قال الفضل: وحدثنا أبو طالب عن أبي عبد الله قال: سألته عن حماد بن سلمة؟ فقال: حماد بن سلمة من خيار عباد الله الصالحين، ومن جمع من السنة ما جمع!... وقال: سمعت أبا عبد الله يقول: قال رجل يوماً: العلم عند شعبة، وسفيان ـ (يعني الثوري) ـ، وحماد. فأنكرت عليه حماداً أن يكون مثل شعبة، وسفيان، ولم أكن بحديثه عالماً، فلما كتبت حديثه علمت أنه قد صدق، فإن حماداً عالم؛ وقال أبو بكر محمد بن علي بن داود المعروف بابن أُخْت غَزَال ـ كما في الجعديات ـ: سمعت أحمد بن حنبل يقول: حدث حماد بن سلمة عن سِماك بن حَرْب، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عمر قال: كنت أبيع الإبل بالبقيع. فقال شعبة: أين كنت أنا عن هذا؟! فقال له حماد: كنت في الحَشّ ـ (يعني مكان قضاء الحاجة) ـ. قال: وكان حماد مستقلاً بنفسه. وجعل يُثَبِّته؛ وقال أحمد أيضاً في رواية سعيد بن أبي سعيد=

....

=الرازي: صالح؛ وقال ابن عدي: حدثنا أحمد بن حفص: سئل أحمد بن حنبل - يعني وهو حاضر - عن حديث لأبي سعيد الخدري فقال: قد رواه حماد بن سلمة. وجعل يُثبته، ويَقْنَع به؛ وقال أحمد أيضاً في رواية أبي طالب أحمد بن حُميد: ليس أحد أروى عن محمد بن زيد - (يعني الجُمَحي) - من حماد بن سلمة؛ وفي رواية الفضل: وليس أحد أروى عنه - (يعني عن محمد بن زياد) - من حماد بن سلمة، ولا أحسن حديثاً؛ وقال محمد بن يحيى - كما في الكامل، فلعله الذُهلي، أو المَرْوَزي -: سئل أحمد بن حنبل عن حماد بن سلمة، وحماد بن زيد: أيهما أفضل؟ فقال: حماد بن سلمة بن دينار، وحماد بن زيد بن دِرهم، الفضل فيما بينهما كفضل الدينار على الدرهم؛ وقال الذُهلي - كما في ميزان الاعتدال في ترجمة علي بن عاصم بن صُهيب -: قلت لأحمد في علي بن عاصم - (يعني أنه كان يخطئ) -؟ فقال: كان حماد بن سلمة يخطئ - وأومأ أحمد بيده كثيراً - ولم نر بالرواية عنه بأساً؛ وقال أحمد أيضاً في رواية عبد الله - كما في الجرح والتعديل في ترجمة حماد بن زيد -: وهو - (يعني ابن زيد) - أحب إلينا من حماد بن سلمة؛ وقال حنبل بن إسحاق: قلت لأبي عبد الله: وُهَيْب - (يعني ابن خالد) -، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة؟ قال: وُهَيْب وُهَيْب - كأنه يوثقه -، وحماد بن سلمة لا أعلم أحداً أروى في الرد على أهل البدع منه، وحماد بن زيد حسبك به؛ وقال أحمد أيضاً - كما في سير أعلام النبلاء -: قال شيخ الإسلام - (يعني أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي) - في الفاروق له: قال أحمد بن حنبل: إذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام، فإنه كان شديداً على المبتدعة؛ وقال عبد الله بن معاوية الجُمَحي: حدثنا حماد بن سلمة بن دينار، وحماد بن زيد بن دِرهم، وفضل ابن سلمة على ابن زيد كفضل الدِّينار على الدِّرهم؛ وقال العجلي: ثقة، رجل صالح، حسن الحديث، يقال: إن عنده ألف حديث حسن ليس عند غيره؛ وقال يعقوب بن شيبة - كما في تهذيب التهذيب في ترجمة حماد بن زيد -: حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة وكل ثقة...؛ وقال ابن أبي حاتم، في ترجمة ابن زيد: سئل أبو زرعة عن حماد بن زيد، وحماد بن سلمة؟ فقال: حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة بكثير، أصح حديثاً، وأتقن؛ وقال الفسوي: حدثنا الحجاج - (يعني ابن المِنْهال) -، قال: حدثنا حماد بن سلمة. وهو ثقة؛ وقال أيضاً: وحدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا شعبة، عن عطاء بن السائب. وعطاء ثقة، حديثه حجة، ما روى عنه سفيان - (يعني الثوري) -، وشعبة،=

....

= وحماد بن سلمة، وسماع هؤلاء سماع قديم؛ وقال أبو حاتم: حماد بن سلمة في ثابت، وعليّ بن زيد أحبّ إليّ من هَمَّام ـ (يعني ابن يحيى) ـ، وهو أضبط الناس، وأعلمه بحديثهما، بَيَّن خطأ الناس، وهو أعلم بحديث علي بن زيد من عبد الوارث ـ (يعني ابن سعيد) ـ؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: ومحمد بن إسحاق رجل قد أجمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه، منهم: سفيان بن سعيد، وشعبة، وابن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة...؛ وقال الساجي: كان حافظاً، ثقة، مأموناً؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان من العباد المجابين الدعوة... ولم يُنْصف من جانب حديثه ـ (يُعَرِّض بالبخاري) ـ، واحتج بأبي بكر بن عَيَّاش في كتابه، وبابن أخي الزهري ـ (يعني محمد بن عبد الله بن مسلم) ـ، وبعبد الرحمٰن بن عبد الله بن دينار، فإن كان تَرْكه إياه لما كان يُخْطئ، فغيره من أقرانه مثل الثوري، وشعبة، ودونهما ـ (كذا في الثقات. وفي تهذيب الكمال عنه: وذويهما) ـ كانوا يُخْطِئُون، فإن زعم أن خطأه قد كثر من تغير حفظه، فقد كان ذلك في أبي بكر بن عياش موجوداً، وأنّى يبلغ أبو بكر حماد بن سلمة؟! ولم يكن من أقران حماد مثله بالبصرة في الفضل، والدين، والعلم، والنُّسُك ـ (أي العبادة) ـ، والجمع، والكِتْبة، والصلابة في السنة، والقمع لأهل البدعة، ولم يكن يَثْلِبه في أيامه إلا قدري، أو مبتدع جهمي، لما كان يُظهر من السنن الصحيحة التي ينكرها المعتزلة، وأنّى يبلغ أبو بكر بن عياش حماد بن سلمة في إتقانه، أم في جمعه، أم في علمه، أم في ضبطه؛ وفي المشاهير: من عباد أهل البصرة، ومتقنيهم، ممن لزم العبادة، والعلم، والورع، ونصرة السنة، والطَّبْق ـ (أي التغطية) ـ على البدع... ولم ينصف من ترك حديثه، ثم لم يترك حديث ابن أخي الزهري، وعبد الرحمٰن بن عبد الله بن دينار، وأقرانهما؛ وفي مقدمة الصحيح: وكان رحمة الله عليه ممن رحل، وكتب، وجمع، وصَنَّف، وحفظ، وذاكر، ولزم الدين، والورع الخفي، والعبادة الدائمة، والصلابة في السنة، والطَّبْق على أهل البدع... فمن اجتمع فيه هذه الخصال، لِمَ استحق مجانبة روايته؟!... فإن قال: لمخالفته الأقران فيما روى في الأحايين، يقال له: وهل في الدنيا محدث ثقة لم يخالف الأقران في بعض ما روىٰ؟! فإن قال: كان حماد يُخطئ. يقال له: وفي الدنيا أحد بعد رسول الله ﷺ يَعْرَى عن الخطأ؟!... فإن قال: حماد قد كثر خطؤه. يقال له: إن الكثرة اسم يشتمل على معان شتى، ولا يستحق الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلب صوابه، فإذا فحُش ذلك منه، وغلب على صوابه، استحق مجانبة روايته، وأما من كثر خطؤه، ولم =

....

=يغلب على صوابه، فهو مقبول الرواية فيما لم يُخطئ فيه، واستحق مجانبة ما أخطأ فيه فقط، مثل شَريك، وهُشيم، وأبي بكر بن عياش، وأضرابهم، كانوا يخطئون فيكثرون، فروى ـ (يعني البخاري) ـ عنهم، واحتج بهم في كتابه، وحماد واحد من هؤلاء، فإن قال: كان حماد يدلس. يقال له: فإن قتادة، وأبا إسحاق السَّبيعي... كانوا يدلسون، واحتججتَ بروايتهم... فإن قال: يروي عن جماعة حديثاً واحداً بلفظ واحد من غير أن يُميز بين ألفاظهم. يقال له: كان أصحاب رسول الله ﷺ، والتابعون يؤدون الأخبار على المعاني بألفاظ متباينة، وكذلك كان حماد يفعل، كان يسمع الحديث عن أيوب، وهشام ـ (يعني ابن حَسَّان) ـ، وابن عون، ويونس ـ (يعني ابن عُبيد) ـ، وخالد ـ (يعني الحذَّاء) ـ، وقتادة، عن ابن سيرين، فيتحرى المعنى، ويجمع في اللفظ، فإن أوجب ذلك منه ترك حديثه، أوجب ذلك ترك حديث سعيد بن المسيب، والحسن، وعطاء، وأمثالهم من التابعين لأنهم كانوا يفعلون ذلك؛ وقال ابن عدي بعد أن ساق له جملة من الأحاديث: وهذه الأحاديث التي ذكرتها لحماد بن سلمة منه ما ينفرد حماد به إما متناً، وإما إسناداً، ومنه ما يشاركه فيه الناس، وحماد بن سلمة من أجلة المسلمين، وهو مفتي البصرة، ومحدثها، ومقرئها، وعابدها، وقد حدث عنه من الأئمة من هو أكبر سناً منه، ومن هو أصغر سناً منه من الأئمة، فمن أكبر سناً منه: شعبة، والثوري، وابن جريج، ومحمد بن إسحاق. وممن في طبقته: حماد بن زيد. وممن هو أصغر سناً منه: عبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمٰن بن مهدي. ـ (ثم أورد له أحاديث، وقال في آخر الترجمة) ـ: ولحماد بن سلمة هذه الأحاديث الحسان، والأحاديث الصحاح التي يرويها عن مشايخه، وله أصناف كثيرة كتاب كتاب، ومشايخ كثيرة، وهو من أئمة المسلمين، وهو كما قال علي بن المديني: من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين، وهكذا قول أحمد بن حنبل فيه؛ وقال الدارقطني في السنن عقب إيراده حديثاً في سنده حماد بن سلمة: إسناد صحيح، وكلهم ثقات؛ وقال الحاكم ـ كما في سير أعلام النبلاء ـ: قد قيل في سوء حفظ حماد بن سلمة، وجمعه بين جماعة في الإسناد بلفظ واحد، ولم يُخَرِّج له مسلم في الأصول إلا من حديثه عن ثابت، وله في كتابه أحاديث في الشواهد عن غير ثابت؛ وقال الخليلي: ذاكرت يوماً بعض الحفاظ، فقلت: البخاري لم يُخَرِّج حماد بن سلمة في الصحيح، وهو زاهد، ثقة؟! فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس، فيقول: حدثنا قتادة، وثابت، وعبد العزيز بن صُهيب، وربما يخالف في بعض ذلك. فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا=

....

=عليه، وهو يجمع بين أسانيد، فيقول: حدثنا مالك، وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد، والأوزاعي بأحاديث، ويجمع بين جماعة غيرهم؟! فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه، وأحفظ له؛ وقال ابن حزم: ثقة، وإمام؛ وقال البيهقي في السنن الكبرى عقب حديث: وقيس بن سعد ـ (يعني المكي) ـ، وحماد بن سلمة وإن كانا من الثقات، فروايتهما هذه بخلاف رواية الحفاظ عن كتاب عمرو بن حزم، وغيره، وحماد بن سلمة ساء حفظه في آخر عمره، فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه، ويتجنبون ما يتفرد به عن قيس بن سعد خاصة، وأمثاله؛ وقال أيضاً ـ كما في سير أعلام النبلاء ـ: فأما حماد فإنه أحد أئمة المسلمين... إلا أنه لما طعن في السن ساء حفظه، فلذلك لم يحتج به البخاري، وأما مسلم فاجتهد فيه، وأخرج من حديثه عن ثابت مما سُمع منه قبل تغيره، وما عن غير ثابت فأخرج نحو اثني عشر حديثاً في الشواهد دون الاحتجاج، فالاحتياط أن لا يحتج به فيما يخالف الثقات؛ وقال ابن طاهر المقدسي: حماد بن سلمة إمام كبير، مدحه الأئمة، وأطنبوا... لم يخرج ـ (يعني البخاري) ـ عنه معتمداً عليه، بل استشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التي يرويها من حديث غيره من أقرانه، كشعبة، وحماد بن زيد... ومسلم اعتمد عليه لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين رووا عنه حديثاً لم يختلفوا عليه، وشاهد مسلم منهم جماعة، وأخذ عنهم، ثم عدالة الرجل في نفسه، وإجماع أئمة النقل على ثقته وإمامته؛ وقال ياقوت: وكان مع تقدمه في العربية إماماً في الحديث، ثقة، ثبتاً؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: وكان ثقة، له أوهام؛ وفي المغني: إمام، ثقة، له أوهام، وغرائب، وغيره أثبت منه؛ وفي ديوان الضعفاء: إمام، ثقة، يهم كغيره، احتج به مسلم؛ وفي الكاشف: الإمام... أحد الأعلام... هو ثقة صدوق، يغلط، وليس في قوة مالك؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: إمام، صدوق، له أوهام، وحماد بن زيد أثبت منه؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، القدوة، شيخ الإسلام... كان بحراً من بحور العلم، وله أوهام في سعة ما روى، وهو صدوق حجة إن شاء الله، وليس هو في الإتقان كحماد بن زيد، وتحايد البخاري إخراج حديثه، إلا حديثاً... ولم ينحط حديثه عن رتبة الحسن، ومسلم روى له في الأصول عن ثابت، وحُميد، لكونه خبيراً بهما؛ وقال ابن رجب: وهو ثقة، ثقة، من أصلب الناس في السنة... وأثنى عليه الأئمة ثناءً عظيماً، وفصل القول في روايته أنه من أثبت الناس في بعض شيوخه الذين لزمهم كثابت البُنَاني، وعلي بن زيد، ويضطرب في بعضهم الذين لم يكثر ملازمتهم كقتادة، وأيوب، =

....

=وغيرهما؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة؛ وفي هدي الساري: أحد الأئمة الأثبات، إلا أنه ساء حفظه في الآخر، استشهد به البخاري تعليقاً، ولم يخرج له احتجاجاً، ولا مقروناً، ولا متابعة إلا في موضع واحد، قال فيه: قال لنا أبو الوليد - (يعني الطيالسي) -: حدثنا حماد بن سلمة - فذكره -. وهو في كتاب الرِّقاق، وهذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة، وفي المرفوعة أيضاً إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده، واحتج به مسلم، والأربعة؛ وفي موضع من فتح الباري: ويقال: إن حماد بن سلمة كان أثبت الناس في ثابت، وقد أكثر مسلم من تخريج ذلك محتجاً به، ولم يكثر من الاحتجاج بحماد بن سلمة كإكثاره في احتجاجه بهذه النسخة؛ وفي موضع آخر: وحماد ممن سمع من عطاء - (يعني ابن السَّائِب) - قبل الاختلاط. وقد روى عنه شعبة، والقطان، وابن مهدي، والهيثم بن جَميل، وسليمان بن حرب، وكانوا لا يروون إلا عن ثقة.

ب - **المجرِّحون والمُليِّنون**: قال أبو عبد الرحمٰن عبيد الله بن محمد العَيْشي - كما في الجعديات -: قال محمد بن سَوَاء: أتيت حماد بن سلمة، وكتبت عنه السِّماكية - (يعني أحاديث سِماك بن حرب) -، ثم انصرفت من عنده فمررت بشعبة، فقال: من أين جئت؟ فقلت: من عند حماد، حدثني عن سِماك، قال: وأيش سمع من سِماك؟! مجلس! فرجعت إلى حماد، فقلت: إني مررت بشعبة، فقال لي كذا وكذا، فقال: لقد أتيت سِماكاً في حديث خالد بن عرعرة خمس مرات؛ وينظر ما سبق عن أحمد بن حنبل من رواية ابن أخت غَزَّال؛ وقال ابن المبارك في رواية علي بن الحسن بن شقيق المروزي: أعياني حديث حماد بن سلمة؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل - كما تقدم -: وقال يحيى بن سعيد: حماد بن سلمة عن زياد الأَعْلم، وقيس بن سعد ليس بذاك؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعته - (يعني أباه) - يقول: قال يحيى بن سعيد القطان: إن كان ما يروي حماد بن سلمة عن قيس بن سعد حقاً فهو. قلت له: ماذا قال؟ ذكر كلاماً. قلت: ما هو؟ قال: كذاب. قلت لأبي: لأي شيء هذا؟ قال: لأنه روى عنه أحاديث رفعها إلى عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. قال أبي: ضاع كتاب حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد، فكان يحدثهم من حفظه، فهذه قصته؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت له - (يعني لعقبة بن مُكْرَم البصري) -: فما كان يحيى بن سعيد يقول في هَمَّام، وحماد بن سلمة؟ قال: كان لا يعجبانه، ومات وهو على ذلك؛ وقال الدُّولابي: حدثنا أبو عبد الله محمد بن شُجاع بن=

....

=الثَّلْجي: أخبرني إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن مهدي ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ قال: كان حماد بن سلمة لا يعرف بهذه الأحاديث، حتى خرج خرجة إلى عَبَّادان، فجاء وهو يرويها، فلا أحسِب إلا شيطاناً خرج إليه في البحر فألقاها إليه. قال أبو عبد الله: سمعت عباد بن صُهيب يقول: إن حماد بن سلمة كان لا يحفظ، فكانوا يقولون: إنها دُسَّت في كتبه، وقد قيل: إن ابن أبي العَوْجاء ـ (يعني عبد الكريم) ـ كان ربيبه، فكان يدس في كتبه هذه الأحاديث؛ وقال ابن الجُنَيْد: قلت ليحيى بن معين: حماد بن سلمة دخل الكوفة؟ قال: لا أعلمه دخل الكوفة. قلت: فمن أين لقيَ هؤلاء؟ قال: قدم عليهم عاصم ـ (يعني ابن بَهْدَلة) ـ، وحماد بن أبي سليمان، والحجاج بن أَرْطاة. قلت: فأين لقي سِماك بن حرب؟ قال: عسى لقيه في بعض المواضع، ولو كان دخل الكوفة لأجاد عنهم؛ وقال ابن محرز: قيل ليحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ: حماد بن زيد عن أبي حمزة الكوفي شيء؟ فقال: نعم، وحماد بن سلمة ليس هو بشيء؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية حنبل بن إسحاق: يُسْند حماد بن سلمة عن أيوب أحاديث لا يُسْنِدها الناس عنه؛ وقال هشام بن علي ـ كما في الإرشاد، ولعله السِّيرافي ـ: كانوا يقولون: كان علم حماد بن سلمة أربعة دَوَانيق ـ (والدَّانِق سُدُس الدِّرهم) ـ، وعقله دانِقَين، وعلم حماد بن زيد دانِقين، وعقله أربعة دَوَانيق.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٢، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣٠، ١٣١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٤٩ ـ ٥٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٢٩١، ٣١٦، ٣٢٦، ٤٥٦، ٤٦١، ٤٧٨، ٤٧٩، معرفة الرجال ١/ ٥٤، ٩٤، علل الحديث ومعرفة الرجال ٨٧، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٩٨، ٢٨٤، ٢/ ١٧١، ٢١٩، ٢٤٢، سن كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٣٥، معرفة الثقات ١/ ٣١٩ ـ ٣٢٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٣٣، ١٦٦ ـ ١٦٧، ١٩١، ١٩٥، ٢٠١، ٦٦١، ٣/ ٨٤، ١٥٧، التاريخ ١/ ٥٣٧، ٢/ ٦٨٥ ـ ٦٨٦، الجعديات ١/ ٥٥٢، ٢/ ١١٥٨ ـ ١١٥٩، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦ ـ ١١٦٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٣٨، ١٣٩، ١٤١ ـ ١٤٢، الثقات ٦/ ٢١٦ ـ ٢١٧، مشاهير علماء الأمصار ١٥٧، صحيح ابن حبان ١/ ١٤١ ـ ١٤٣، الكامل ٢/ ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٤، ٦٧٥ ـ ٦٧٦، ٦٨٢، ونسخة الظاهرية ٧٧ب، ٧٨أ، ٧٩أ ـ ٧٩ب، السنن للدارقطني ٢/ ١١٦، الإرشاد ١/ ٤١٧ ـ ٤١٨، ٢/ ٥٠٠، المحلى ٦/ ٨، السنن الكبرى للبيهقي ٤/ ٩٤، التعديل والتجريح ٢/ ٥٢٢، شروط الأئمة الستة ١٢ ـ ١٣، معجم الأدباء ١٠/ ٢٥٥، ٢٥٦، تهذيب الكمال=

....

=٧/ ٢٥١، ٢٥٩ ـ ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٧، ميزان الاعتدال ١/ ٥٩٠، ٣/ ١٣٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٩، ديوان الضعفاء ٧٢، الكاشف ١/ ٢٥١ ـ ٢٥٢، من تكلم فيه وهو موثق ٧٠ ـ ٧١، سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٤٤، ٤٤٦ ـ ٤٤٧، ٤٥٠، ٤٥٢، شرح علل الترمذي ١/ ١٢٨، تهذيب التهذيب ٣/ ١١، ١٥، تقريب التهذيب ١٧٨، هدي الساري ٣٩٩، فتح الباري ٣/ ٤٦٢، ١١/ ٢٥٧، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٧/ ٢٦٣.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: أن الذهبي نقل في سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٤٧ عن ابن أبي خَيْثمة، عن ابن معين قوله: «إذا رأيت إنساناً يقع في عكرمة، وحماد بن سلمة، فاتهمه على الإسلام». مع أن هذا القول من رواية جعفر بن أبي عثمان الطيالسي عن ابن معين كما في تهذيب الكمال، وهو الصواب. وآخرهما: ما جاء في تهذيب الكمال ٧/ ٢٦٣، قال المزي: «وقال أبو الحسن بن البَرَاء، عن علي بن المديني: لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة، وكان عند يحيى بن الضُّرَيْس عن حماد بن سلمة عشرة آلاف، وعن الثوري عشرة آلاف، أو نحوه. قال: وتذاكر قوم عند يحيى بن الضُّريس: حماد بن سلمة أحسن حديثاً، أو الثوري؟ فقال يحيى: حماد أحسن حديثاً». فعبارة: لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة» موجودة في كتاب ابن المديني: علل الحديث ومعرفة الرجال، من قوله، والكتاب المذكور من رواية أبي الحسن بن البَرَاء. لكن العبارة التالية لم أجدها في هذا الكتاب، بل لم ينسبها لابن المديني أحد قبل المزي، وهي لأبي حاتم كما في الجرح والتعديل.

ثم أقول: اختلفت آراء النقاد في الحكم على حماد بن سلمة، وتشعبت كثيراً. فمن الأئمة من أثنى عليه ثناءً عاماً، ومنهم من وثقه مطلقاً، ومنهم من فَصَّل أمره فقواه في بعض الشيوخ، ولَيَّنه في البعض الآخر. وسلك البعض منحى التفضيل بينه وبين أَتْرابه. ولم يتبين لي بعد التمحيص أن حداً لَيَّنه أو ضَعَّفه مطلقاً، خلافاً لظاهر بعض أقوالهم.

وهو أثبت وأعلم الناس بحديث ثابت البُنَاني، وخاله حُمَيْد الطَّويل، وعلي بن زيد بن جُدْعان، وعَمَّار بن أبي عَمّار، ومحمد بن زياد الجُمَحي. وهو من أروى الناس عن هشام بن عروة؛ وهو ثقة في قتادة، وأيوب السَّخْتِياني، لكن غيره أثبت منه فيهما. وحماد بن زيد أثبت، وأوثق، وأحفظ منه في الجملة، ومن فَضَّل ابن سلمة أراد الدين؛ =

....

=قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٤٧ عقب إيراده قول عبد الله بن معاوية الجُمَحي: «وهذا محمول على جلالته ودينه، وأما الإتقان فَمُسَلَّم إلى ابن زيد».
وحديث حماد بن سلمة عن زياد الأعْلم، وقيس بن سعد المكي ليس بذاك، وقد بين بعض النقاد السبب في اضطراب حديثه عن قيس بن سعد خاصة، قال ابن المديني في رواية محمد بن عبد الرحيم صاعقة ـ كما في المعرفة والتاريخ ٢/ ١٥٣ ـ: «كان حماد بن سلمة ضاع كتابه عن قيس بن سعد في طريق مكة، وكتبها بحفظه». وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله كما سبق: «ضاع كتاب حماد بن سلمة عن قيس بن سعد، فكان يحدثهم من حفظه، فهذه قصته». وقد قال حماد بن سلمة نفسه ـ كما في المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٩ـ: «استعار مني حجاج الأحول كتاب قيس، فذهب إلى مكة، وقال ضاع». كما أن حديث حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان فيه شيء كما سيأتي في ترجمة ابن أبي سليمان إن شاء الله تعالى. وذكر بعض المتأخرين أن حماداً تغير حفظه بأَخَرة، لكن ابن معين قال: «حماد بن سلمة في أول أمره، وآخر أمره واحد». وقد صَرَّح جماعة باستقامة حديث حماد عن عطاء بن السائِب، لأنه سمع منه قبل الاختلاط فقط. غير أن القَطّان ذكر سماعه من قبل الاختلاط، وبعده، وأنه كان لا يفصل هذا من هذا ـ ينظر شرح علل الترمذي ٢/ ٥٥٧ ـ. وأما سماع حماد من سعيد بن إياس الجُرَيْري فقد كان قبل الاختلاط.

وقول ابن معين في رواية جعفر بن أبي عثمان الطيالسي: «من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف، ومن سمع من حماد بن سلمة نسخاً فهو صحيح». لعله أراد به أن حماداً كان في الأصناف يجمع بين أسانيد دون الإشارة إلى الاختلاف في اللفظ، وأما في النسخ فكان يُسمعها على وجهها. ومع هذا فإن ابن سلمة ثقة مطلقاً عند ابن معين.

وقول أحمد بن حنبل في رواية: «صالح» أراد به في الدين، لأنه وثقه مطلقاً في روايات أخرى.

وأما أقوال المُلَيِّنين: فإن شعبة غمزه لكثرة حديثه عن سِماك بن حرب، مع قلة مجالسته له. لكن حماداً ذَبَّ عن نفسه ـ ينظر الكامل ٢/ ٦٧١ ـ، بيد أن ابن معين ذكر عدم إجادة حماد عن سِماك بن حرب، وعاصم بن بَهْدلة، وحماد بن أبي سليمان، والحجاج بن أَرْطاة الكوفيين، لكونه لم يدخل الكوفة، وإنما سمع منهم خارجها. وأما قول ابن المبارك: «أعياني حديث حماد بن سلمة» فليس فيه دلالة صريحة على=

....

=التضعيف. وقول ابن المبارك الآخر الذي ذكرته في أقوال المعدلين، لعله أراد به جانب الفقه، وأما قوله في رواية الأصمعي ـ كما في الكامل ٢/ ٦٧٣ـ: «دخلت البصرة فما رأيت أحداً أشبه بمسالك الأول من حماد بن سلمة». فيعني به جانب الصلاح والعبادة. وأما قول القطان: «إن ما يروي حماد بن سلمة عن قيس بن سعد حقاً فهو. . .» فقد أجاب عنه أحمد بن حنبل. وأما ما ذكر من أن القطان كان لا يعجبه حماد بن سلمة، ومات وهو على ذلك، فيعارضه قول صاعقة: «سمعت علياً قيل له: تكلم يحيى في حماد بن سلمة؟ قال: لا، قال يحيى: كنت أخذت له أطرافاً من فلان ـ سماه علي ـ، ثم أجيء إلى حماد فيملي عليّ». وقول ابن معين: «ومات يحيى بن سعيد ـ يعني القطان ـ وهو يُحدث عنه». وأما ما نقله الدُّولابي عن ابن الثَّلْجي، عن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن مهدي، وعباد بن صُهَيْب. فلا يعتد به، لقول ابن عدي في الكامل ٢/ ٦٧٦: «وأبو عبد الله بن الثَّلجي كذاب، وكان يضع الحديث، ويدسه في كتب أصحاب الحديث بأحاديث كفريات، فهذه الأحاديث من تدسيسه»، ولقول ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ١٥: «وعباد أيضاً ليس بشيء». وأما قول هشام بن علي فإنه يريد به تفضيل حماد بن زيد على ابن سلمة، وإن كان علم الأخير أكثر. ولا يفوتني التنبيه هنا إلى أنه جاء في سؤالات الآجري لأبي داود ٢٢٨ ـ ٢٢٩: «سمعت أبا داود يقول: سمعت عباساً العَنبري ـ (يعني ابن عبد العظيم) ـ قال. . . يحيى بن معين عباس النَّرْسي ـ (يعني ابن الوليد) ـ أن لا يحدث عن حماد بن سلمة بشيء». ففي مكان النقط الثلاث كلمة ساقطة.

وخلاصة القول: إن حماد بن سلمة ثقة صدوق، له أوهام، ومناكير، وغرائب في سعة ما روى. وحديثه منه ما هو في أعلى درجات الصحة، ومنه ما هو دون ذلك، لأن حفظه عن شيوخه يختلف. بل إن حديثه عن بعض الشيوخ لَيِّن، فما تفرد به عن هذا الضرب تجنب جملة، وما علم وهمه فيه عنهم أو عن غيرهم طُرح، وما تبقى فعامته صحيح، أو حسن، والصحيح الذي لا شك فيه، هو حديثه عن ثابت، وأمثاله ـ ممن عُرف أنه أثبت الناس فيهم ـ قبل التغير، وإن كنت لا أراه قد تغير، أو أن تغيره يسير جداً لا يضر. ومما ينبغي أن يلاحظ أن جملة مما أُنكر عليه، الحمل فيها على غيره، أو أنها مستقيمة لا نكارة فيها عند التحقيق.

وقول النسائي: «وابن عُلية أثبت من حماد بن سلمة» هو صحيح في الجملة. والله أعلم.

٣٥٨ ـ بخ م٤: حمَّاد بن أبي سليمان مسلم أبو إسماعيل الأَشْعري مولاهم، الأَصْبهاني، البُرْخُواري، ثم الكوفي، الفقيه، المجتهد، الجواد. مات سنة عشرين ومئة، ويقال: سنة تسع عشرة ومئة[1].

قال النسائي: ثقة، إلا أنه مرجئ[2].

وقال أيضاً: والفقهاء من أهل الكوفة... وبعد هٰذين: الحكم، وحماد بن أبي سليمان، والحكم أثبتهما في الحديث[3](*).

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣١ ـ ١٣٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٨، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٤١، تاريخ البادي عن ابن معين ٦٥، الطبقات ١٦٢، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٧٦، ٢/ ٧٠، ١٦٩، ٢٤٦، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال٦٨، ١٩٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٨ ـ ١٩، معرفة الثقات ١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٠، سؤالات الآجري لأبي داود ١٨٦ ـ ١٨٧، المعرفة والتاريخ ١/ ٦٣٧، ٢/ ١٦ ـ ١٧، ٢٨٢ ـ ٢٨٣، ٦٥٢، ٦٧٤، ٧٩١ ـ ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٥، ٣/ ١٤ ـ ١٥، ٣١، ٩٣، التاريخ ١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦، الكنى والأسماء ١/ ٩٦، الجعديات ١/ ٣٥١ ـ ٣٥٦، ٥٢٤، الضعفاء الكبير ١/ ٣٠١ ـ ٣٠٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٤٦ ـ ١٤٨، الثقات ٤/ ١٥٩ ـ ١٦٠، مشاهير علماء الأمصار ١١١، الكامل ٢/ ٦٥٣ ـ ٦٥٦، طبقات المحدثين بأصبهان ١/ ٣٢٦ ـ ٣٣٠، تاريخ أسماء الثقات ١٠٠، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٤، رجال صحيح مسلم ١/ ١٥٩ ـ ١٦٠، ذكر أخبار أصبهان ١/ ٢٨٨ ـ ٢٩٠، الضعفاء لابن الجوزي ٤١ب، تهذيب الكمال ٧/ ٢٦٩ ـ ٢٧٩، ميزان الاعتدال ١/ ٥٩٥ ـ ٥٩٦، ٥٩٩، المغني في ١/ ١٩٠، ديوان الضعفاء ٧٣، الكاشف ١/ ٢٥٢، من تكلم فيه وهو موثق ٧١، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٣١ ـ ٢٣٩، شرح علل الترمذي الضعفاء ٢/ ٥٩٢ ـ ٥٩٣، ٧١٤، ٧١٥ ـ ٧١٦، تهذيب التهذيب ٣/ ١٦ ـ ١٨، تقريب التهذيب ١٧٨، تعريف أهل التقديس ٢١، طبقات الحفاظ ٥٥، خلاصة التذهيب ٩٢.

(٢) تهذيب الكمال ٧/ ٢٧٧، تهذيب التهذيب ٣/ ١٧.

(٣) مجموعة رسائل للنسائي ٤٣ ـ ٤٤. والحكم المذكور هو ابن عُتَيْبَة.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال عبد الله بن إدريس الأَوْدي: ما سمعت أبا إسحاق=

....

=الشَّيباني - (يعني سليمان بن أبي سليمان) - ذكر حماداً إلا أثنى عليه؛ وقال مَعْمَر بن راشد: ما رأيت مثل حَمَّاد؛ وقال شعبة بن الحجاج في رواية حجاج بن محمد الأعور: كان حماد، ومغيرة - (يعني ابن مِقْسَم) - أحفظ من الحكم - (يعني ابن عُتَيْبة) -؛ وقال بقية بن الوليد: قلت لشعبة: لم تروي عن حماد بن أبي سليمان وكان مرجئاً؟ قال: كان صدوق اللسان؛ وقال القطان في رواية ابن معين من رواية الدوري، وابن أبي خَيْثمة، وابن الجُنَيْد - واللفظ لغير الأخير -: حماد أحب إليّ من مغيرة؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: وحماد أيضاً أحب إليّ من مغيرة؛ وقال إبراهيم بن الجنيد: فقلت ليحيى بن معين: وأنت مغيرة أحب إليك، أو حماد؟ قال: حماد أحبّ إليّ كما قال يحيى - (يعني القطان) -. قلت ليحيى بن معين: في إبراهيم - (يعني النَّخَعي) -؟ قال: في إبراهيم، وغيره؛ وقال الكَوْسَج، عن يحيى بن معين أنه سئل عن مغيرة، وحماد أيهما أثبت؟ قال: حماد. وقال: حماد بن أبي سليمان ثقة؛ وقال الدارمي: قلت: فحماد بن أبي سليمان أحب إليك، أو شِبَاك؟ فقال: شِبَاك أحبّ إليّ، وحَمَّاد ثقة؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية البادي، وابنِ أبي مريم: ثقة. زاد الأخير: وكان مرجئاً؛ وفي رواية الدوري - كما في الجرح والتعديل -: يُقَدَّم حماد بن أبي سليمان على أبي مَعْشَر - يعني زياد بن كُلَيب -؛ وقال الفسوي: قال علي - (يعني ابن المديني) -: لا أعلم أحداً يروي في المسند عن إبراهيم - (يعني النَّخَعي) - ما روى الأعمش، ومغيرة كان أعلم الناس بإبراهيم، ما سمع منه، وما لم يسمع، لم يكن أحد أعلم به منه، حمل عنه، وعن أصحابه، ثم كان أبو مَعْشر، وحماد، وحماد فوق أبي مَعْشَر؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية المرُّوذي: ثقة؛ وقال الميموني: قلت: حماد بن أبي سليمان؟ قال: أما أحاديث هؤلاء الثقات عنه: شعبة، وسفيان - (يعني الثوري) -، وهشام - (يعني الدَّسْتَوائي) -، فأحاديث متقاربة، ولكنه أول من تكلم في الرأي. قلت: كان يرى الإرجاء؟ قال لي: نعم، كان يرى الإرجاء؛ وقال سعيد بن أبي سعيد: سئل أحمد بن حنبل عن حماد بن أبي سليمان؟ قال: رواية القدماء عنه تقارب - (كذا، ولعلها: تقارب) -، الثوري، وشعبة، وهشام، وأما غيرهم فجاءوا عنه بأعاجيب؛ وقال أبو بكر الخلَّال - كما في تهذيب الكمال -: أخبرني أبو المثنى العَنْبَري أن أبا داود حدثهم قال: سمعت أحمد يقول: حماد مقارب الحديث ما روى عنه سفيان، وشعبة، والقدماء. قلت: هشام الدَّسْتَوائي كيف سماعه عنه؟ قال: قديماً. قال: وسألت أحمد مرة أخرى عن سماع هشام الدَّسْتَوائي عن حماد؟ قال: سماعه صالح. قال: وسمعت=

....

=أحمد قال: ولكن حماد عنده عنه تَخليط ـ يعني حماد بن سلمة ـ. وقال أيضاً ـ (يعني الخلال) ـ: أخبرني الحسين بن الحسن، قال: حدثنا إبراهيم بن الحارث، قال: قيل لأبي عبد الله. وأخبرني محمد بن علي، قال: حدثنا الأثرم، قال: سمعت أبا عبد الله قيل له: حماد بن أبي سليمان؟ قال: أما حماد فرواية القدماء عنه مقاربة: شعبة، والثوري، وهشام ـ (يعني الدَّسْتَوائي) ـ. قال: وأما غيرهم فقد جاءوا عنه بأعاجيب. . . وقال أيضاً ـ (يعني الخلال) ـ: أخبرني أبو المثنى، قال: حدثنا أبو داود، قال: قلت لأحمد: مغيرة أحبّ إليك في إبراهيم، أو حماد؟ قال: فيما روى سفيان، وشعبه عن حماد، فحماد أحب إليّ، إلا أن في حديث الآخرين عنه تخليطاً قلت لأحمد: أبو مَعْشَر أحبّ إليك، أم حماد في إبراهيم؟ قال: ما أقربهما. قلت لأحمد مرة أخرى: أبو معشر أحب إليك أو حماد؟ قال: زعموا أن أبا مَعْشَر كان يأخذ عن حماد، إلا أن أبا مَعْشَر عند أصحاب الحديث أكثر، لأن حماداً كان يُرمى بالإرجاء؛ وقال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد الله ـ وسئل: أيما أصح حديثاً، حماد، أو أبو مَعْشَر؟ قال: حماد أصح حديثاً من أبي مَعْشَر؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: منصور ـ (يعني ابن المُعْتَمِر) ـ، والأعمش أثبت من حماد، وعاصم ـ (يعني ابن بَهْدَلة) ـ. وسألته عن حماد، وعاصم؟ فقال: عاصم أحبّ إلينا، عاصم صاحب قرآن، وحماد صاحب فقه؛ وقال العجلي: ثقة في الحديث، كان أفقه أصحاب إبراهيم؛ وقال أبو حاتم: صدوق، ولا يحتج بحديثه، هو مستقيم في الفقه، وإذا جاء الآثار شوش؛ وقال ابن حبان في الثقات: يخطىء، وكان مرجئاً؛ وقال ابن عدي: وحماد بن أبي سليمان كثير الرواية، خاصة عن إبراهيم، المسند، والمقطوع، ورأي إبراهيم، ويحدث عن أبي وائِل ـ (يعني شقيق بن سَلَمة) ـ، وعن غيرهما بحديث صالح، ويقع في أحاديثه أفرادات، وغرائب، وهو متماسك في الحديث، لا بأس به؛ وقال الذهبي في موضع من الميزان: أحد الأئمة الفقهاء. . . تكلم فيه للإرجاء، ولولا ذكر ابن عدي له في كامله لما أوردته؛ وفي موضع آخر: الفقيه، أحد الأعلام بالكوفة. . . قد مر وأنه صدوق؛ وفي الديوان، والكاشف: ثقة. زاد في الكاشف: إمام، مجتهد؛ وقال ابن حجر في التقريب: فقيه، صدوق له أوهام. . . ورمي بالإرجاء. وذكره ابن شاهين في الثقات، لكنه أورده أيضاً في الضعفاء. وقد روى عنه شعبة، وشيوخه جِياد.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال ميمون أبو حمزة الأعور: قال لنا إبراهيم ـ (يعني النَّخَعي) ـ لا تدعوا هذا الملعون يدخل عليّ ـ يعني حماد بن أبي سليمان حين=

=تكلم في الإرجاء ـ؛ وقال أيضاً: سمعت إبراهيم ـ واستراب بأمر حماد، فقال: لا يدخل عليّ هذا؛ وقال شَريك بن عبد الله النَّخَعي: لما أحدث حماد ما أحدث، قال إبراهيم: لا يدخل عليّ حماد؛ وقال الحكم بن عُتَيْبة في رواية شعبة: حدثني حماد قبل أن يُحْدِث ما أحدث؛ وقال شعبة: كنت أمشي مع حماد بن أبي سليمان، فتلقّانا الحكم، قد أقبل نحونا في السِّكَّة، فكرهت أن يلقانا، فنزعت يدي من يد حماد، ودخلت داراً كراهية أن يراني الحكم مع حماد؛ وقال عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت: سمعت أبي يقول: كان حماد يقول: قال إبراهيم. فقلت: والله إنك لتكذب على إبراهيم، أو إن إبراهيم ليُخطِئ؛ وقال شعبة: كنت مع زُبَيْد ـ (يعني ابن الحارث اليامي) ـ فمررنا بحماد بن أبي سليمان، فقال: تنح عن هذا فإنه قد أحدث؛ وقال مَعْمَر بن راشِد ـ كما في الجعديات ـ: كنا إذا خرجنا من عند ـ (كذا، ولعل الصواب: كنا إذا دخلنا إلى. الضعفاء الكبير) ـ أبي إسحاق ـ (يعني السَّبِيعي) ـ قال لنا: من أين جئتم؟ قلنا: من عند حماد، قال: فما قال لكم أخو المرجئة؛ وقال عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيْعي: حدثنا أبي يونس بن أبي إسحاق، قال: قال لي أبي أبو إسحاق: يا بني أول من تكلّم بالإرجاء بالكوفة ذَرّ الهَمْداني ـ (يعني ابن عبد الله) ـ، وحماد بن أبي سليمان. فقال أبي: جاءا إلى جَدّك، إلى أبي إسحاق، فسألاه، فقال: هذا أمر لا أعرفه، ولم أدرك الناس عليه؛ وقال الفسوي: حدثنا سليمان بن حرب، قال: قدم حماد بن أبي سليمان، فلم يأته أيوب ـ (يعني السَّخْتِياني) ـ، وقلما كان يقدم عالم إلا أتاه أيوب... قال: وأتاه الصَّلْت بن دينار... فقال له أيوب: أرأيت إتيانك حماداً، وكلامه؟! قال: ولامه، أو نحو هذا؛ وقال منصور بن المُعْتَمِر: حدثنا حماد قبل أن يُحْدث ما أحدث؛ وقال أبو بكر بن عيّاش ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: عن مغيرة ـ (يعني ابن مِقْسَم) ـ أنه ذكر له عن حماد شيئاً، قال: كذب حماد؛ وقال يوسف بن موسى القطان: حدثنا جرير ـ (يعني ابن عبد الحميد) ـ، عن مغيرة، قال: حج حماد بن أبي سليمان، فلما قدم أتيناه نسلِّم عليه، فقال: أبشروا يا أهل الكوفة، فإني قدمت على أهل الحجاز، فرأيت عطاءً، وطاوساً، ومجاهداً، فصبيانكم، بل صبيان صبيانكم أفقه منهم. قال مغيرة: فرأينا أن ذاك بغياً منه. قال جرير: قال مغيرة: كذب حماد؛ وقال جرير بن عبد الحميد أيضاً: كان المغيرة يحدث عن حماد، يقول: حدثني حماد قبل أن يصيبه ما أصابه ـ يعني الإرجاء ـ؛ وقال أبو بكر بن عَيّاش ـ كما في الكامل ـ: قرأنا على مغيرة من كتب حماد، فربما مَرَّ الحديث فيقول: كذب حماد؛ وقال أيضاً في رواية=

....

=أحمد بن عمران الأخنسي: قلت للأعمش: حديث إبراهيم ـ (يعني النَّخَعي) ـ: كره أن يخلط التمر والزبيب كراهية السرف، كما يخلط التمر والبُسْر ـ (والبُسْر هو التمر قبل أن يصير رطباً) ـ؟ قال الأعمش: قال حماد، ولم يكن يصدق حماد؛ وقال يوسف بن يعقوب الصَّفَّار: حدثنا أبو بكر بن عَيَّاش، عن الأعمش، عن إبراهيم، قال: إنما كره من الخليطين ما كره من الأُدْمَين ـ (ولعل تفسير هذا ما جاء في المعرفة والتاريخ: كره أن يخلط البُسْر والتمر من أجل السرف كما كره أن يخلط السمن واللحم) ـ. قال: قلت: أسمعته من إبراهيم؟ فسكت، فأعدته عليه، فقال: حدثني حماد عنه، وكان غير ثقة؛ وقال العقيلي: حدثنا عبد الله بن غَنّام، ومحمد بن إسماعيل ـ (يعني الصائغ)، قالا: حدثنا محمد بن عبد الله بن نُمير، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن الأعمش. قال: قلت له: أسمعتَ من إبراهيم في الخليطين شيئاً؟ قال: لا. قلت: ممن سمعته؟ قال: من حماد. وقال الصائغ: وما كنا نثق بحديثه. وقال عبد الله بن غَنَّام: وما كنا نُصَدِّقه؛ وقال إسماعيل بن حفص الأُبُلِّيّ: حدثنا أبو بكر بن عَيَّاش، قال: قلت للأعمش: أسمعت هذا الحديث من إبراهيم؟ قال: لا، هذا حديث حماد، عن إبراهيم، ومن يصدق حماداً؟!؛ وقال عبد الله بن إدريس الأَوْدي في رواية أحمد بن حنبل من رواية عبد الله: كنت يوماً عند الأعمش فذكر القَسَامة، قلت: أخبرني أبي، عن حماد، عن سعيد بن جُبير. قال: إنا والله ما كنا نَفْزَع إلى حماد؛ وفي رواية زياد بن أيوب الطُّوسي: كنت يوماً عند الأعمش، فقال لي: أي شيء تحفظ في القَسَامة؟ قلت: حدثني أبي، عن حماد، عن سعيد بن جُبير. قال لي: تذاكرني عن حماد؟! لا حَدَّثْتُك شهراً؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل: وسمعت يحيى يقول: قال الأعمش: قلت لحماد: تكذب على إبراهيم! تروي عنه في القَصّار ـ (هو منظف الثياب) ـ أنه لا يضمن، وقد سألت إبراهيم عنه، فقال: يضمن. قلت ليحيى: سمعت الأعمش يقوله؟ قال: أكثر علمي؛ وقال عيسى ـ كما في تاريخ أسماء الضعفاء، ولعله ابن يونس بن أبي إسحاق ـ: سمعت الأعمش يقول غير مرة: ويل على حماد بن أبي سليمان الكذاب، ما رأيته عند إبراهيم؛ وقال عبد الله بن عَوْن في رواية معاذ بن معاذ العَنْبَري: كان من أصحابنا حتى أحدث ما أحدث ـ يعني في الإرجاء ـ؛ وقال النَّضْر بن شُميل: قال ابن عَوْن: عجباً لحماد، يذهب فيشي بذَرّ ـ (يعني ابن عبد الله) ـ إلى إبراهيم، ثم يدخل في الإرجاء. وما كَلَّم ابن عون حماداً من رأسه كلمة بعدما أظهر ما أظهر؛ وقال ابن المبارك: أخبرنا شعبة، قال: كان حماد بن أبي سليمان لا يحفظ؛ =

....

=وقال الحجاج بن محمد الأعور: سألت شعبة عن الحكم، وحماد؟ فقال: كان أكثرهما حديثاً الحكم، وكان حماد أجودهما رأياً؛ وقال الثوري في رواية القطان: حماد لم يكن بالحافظ؛ وقال أبو حذيفة موسى بن مسعود: قال سفيان: كنت ألقى حماداً بعدما أحدث، فما كنت أُسَلِّم عليه؛ وقال شَريك بن عبد الله النَّخَعي: كنت أتخطاه إلى غيره؛ وعن مالك بن أنس قال: كان أهل البصرة عندنا هم أهل العراق، وهم الناس، ولقد كان بالكوفة رجال: علقمة، والأسود، وشُريح، حتى وثب إنسان يقال له: حماد، فاعترض هذا الدين، فقال فيه برأيه؛ وقال جرير بن عبد الحميد: كان حماد بن أبي سليمان رأساً في المرجئة؛ وقال أبو بكر بن عَيَّاش: لو دُفع إليّ حماد بن أبي سليمان لَوَجَأت - (يعني لضربت) - عنقه؛ وقال أبو نعيم الفضل بن دُكين: كان حماد بن أبي سليمان مرجئاً؛ وقال ابن سعد: قالوا: وكان حماد ضعيفاً في الحديث، فاختلط في آخر أمره، وكان مرجئاً، وكان كثير الحديث؛ وقال أبو بكر الخلال - كما في تهذيب الكمال -: أخبرنا سليمان بن الأشعث، قال: سمعت أبا عبد الله، قال: أبو مَعْشَر - يعني زياد بن كُلَيب - يُحَدِّث عن إبراهيم أشياء يرفعهاإلى ابن مسعود، نحواً من عشرة، لا يُعْرَف لها عن ابن مسعود أصل - يعني أنها مقصورة على إبراهيم -. قال أبو عبد الله: يقولون: كان يأخذ عن حماد. وقال أيضاً - (يعني الخلال) -: أخبرني محمد بن علي، قال: حدثنا مُهَنّا، قال: سألت أبا عبد الله عن أبي مَعْشَر زياد بن كُلَيْب؟ فقال: أحاديثه ليس هي بالقوية. قال: وسمعت أبا عبد الله يقول: كان أبو مَعْشَر زياد بن كليب يأخذ عن حماد - يعني ابن أبي سليمان -؛ وقال الذهلي: كثير الخطأ، والوهم: وقال الدارقطني: كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن -: ليس بقوي؛ وقال أيضاً - كما في المغني في الضعفاء -: ضعيف؛ وقال أبو الفضل السُلَيماني: كما من المرجئة: مِسْعَر، وحماد بن أبي سليمان...؛ قال ابن رجب: قاعدة: الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به، لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيده، ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيراً، ويروون المتون بالمعنى، ويخالفون الحفاظ في ألفاظه، وربما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم... وكذلك فقهاء الكوفة، ورأسهم حماد بن أبي سليمان، وأصحابه، وأتباعهم؛ وقال ابن حجر في فتح الباري: وفيه مقال.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٣٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٨، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٤١، تاريخ البادي عن ابن معين=

....

=٦٥، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٦٩، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٦٨، ١٩٠، معرفة الثقات ١/ ٣٢٠، سؤالات الآجري لأبي داود ١٨٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٦ ـ ١٧. ٧٩١ ـ ٧٩٢، ٣/ ١٤ ـ ١٥، ٩٣، التاريخ ١/ ٢٩٥، الجعديات ١/ ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، الضعفاء الكبير ١/ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ونسخة الظاهرية ٥٥أ، ٥٦أ، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٤٧، الثقات ٤/ ١٦٠، الكامل ٢/ ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ونسخة الظاهرية ٧٣ب، تاريخ أسماء الثقات ١٠٠، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٤، تهذيب الكمال ٧/ ٢٧١ ـ ٢٧٣، ٢٧٦، ميزان الاعتدال ١/ ٥٩٥، ٥٩٩، ٤/ ٩٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٩٠، ديوان الضعفاء ٧٣، الكاشف ١/ ٢٥٢، شرح علل الترمذي ٢/ ٧١١، ٧١٤، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ٩، تهذيب التهذيب ٣/ ١٧، تقريب التهذيب ١٧٨، فتح الباري ١١/ ٣٥٠.

فقد اختلف الأئمة في الحكم على حماد بن أبي سليمان بين مُعَدِّل ومجرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. فالمُعَدِّلون منهم من أثنى عليه ثناء عاماً، ومنهم من صرح بأنه ثقة مطلقاً، وجعله البعض في آخر درجات الاحتجاج، بل عَدَّه البعض في أدنى درجات التعديل. واضطرب بعض هؤلاء فَعَدَّه مرة في مرتبة، ومرة في مرتبة أخرى. وقد سلك البعض مسلك التفضيل بينه وبين غيره. وأما المُجَرِّحُون والمُلَيِّنون فجمهورهم تكلم فيه لأجل مذهبه، ورأيه، دون تعرض لحديثه. والباقون منهم من لَيَّن حديثه، ومنهم من ضَعَّفه، وبعضهم طرحه، بل بعضهم رماه بالكذب. فالمكذبون والمسقطون هم من أقران حماد، وهذا من كلام الأقران المردود، خاصة إذا علم الاختلاف في المذهب، وعدم ذكر البرهان القاطع. فأول المكذِّبين حبيب بن أبي ثابت شك في تكذيبه له، ولعل مغيرة بن مِقْسم كذبه لأجل قوله فقط: «فرأيت عطاء، وطاوساً، ومجاهداً، فصبيانكم، بل صبيان صبيانكم أفقه منهم». فحمله بعض الرواة على الحديث، مع أن أكثر الروايات لم تشر إلى ذلك، وأما الأعمش فقد صرح بتكذيبه له في قول إبراهيم النَّخعي ليس إلا، كما فعل حبيب بن أبي ثابت. ولعلهم جميعاً أرادوا الخطأ، لا التعمد. وحسبك في صدق حماد شهادة شعبة، قال بقية بن الوليد: «قلت لشعبة: لم تروي عن حماد بن أبي سليمان وكان مرجئاً؟ قال: كان صدوق اللسان». ولما أورد الذهبي في سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٣٤ بعض أقوال المسقطين والمكذبين ذكر أنه لا يلتفت إليها، فأحسن. وأما الذين لَيَّنوا حماداً، وضعَّفوه في=

= الحديث، فإن عامة كلامهم مجمل، غير مفسر، معارض بتعديل الكثيرين، بل معارض بتعديل بعض المُلَيِّنين والمُضَعِّفين، فشعبه قال: «كان حماد بن أبي سليمان لا يحفظ»، وقال أيضاً لما سئل عنه وعن الحكم: «كان أكثرهما حديثاً الحكم، وكان حماد أجودهما رأياً». وعلق ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٤٧ على الكلام الأول بقوله: «يعني أن الغالب عليه الفقه، وأنه لم يرزق حفظ الآثار». لكن شعبة قال أيضاً: «كان حماد ومغيرة أحفظ من الحكم»، وقد مر قريباً قوله لبقية: «كان صدوق اللسان». وعلق ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٤٧ على الكلام الأول بقوله: «يعني مع سوء حفظ حَمَّاد للآثار، أحفظ من الحكم». لكن يكفي في بيان تعديل شعبة له روايته عنه. وأما أحمد بن حنبل فإنه غمزه بشيء فيه احتمال، لكنه رفع من شأنه في غالب الروايات عنه، مبيناً أن الضعف في حديثه يحمل على الرواة عنه، لا عليه، لأن الكبار: شعبة، والثوري، وهشام الدَّسْتُوائي، إذا رووا عنه كان حديثه مستقيماً. بيد أن من أمعن النظر في أقوال أحمد، علم أن مراده إظهار تغير حماد بأخرة ـ كما فعل ابن سعد ـ، فحديث القدماء عنه مستقيم، وحديث المتأخرين فيه تخليط. وأما ابن حجر فإنه قال في فتح الباري: «وفيه مقال»، وهي عبارة تليين، لكنه قال في التقريب ـ وهو المقدم ـ: «صدوق له أوهام»، وهذه عبارة تعديل في الجملة؛ وكأنه اتبع قول أبي حاتم المتعنت؛ لأن الرجل ينبغي أن يكون أرفع من ذلك، فابن عدي الخبير بالروايات قال: «ويقع في أحاديثه أفرادات، وغرائب، وهو متماسك في الحديث، لا بأس به». بل إن ابن معين، وأحمد في رواية، والعجلي، والذهبي في غيرما كتاب، وثقوه مطلقاً.

وأما ما رمي به حماد من المذهب وهو الإرجاء، فلا يضره، قال الذهبي في ترجمة مِسْعر بن كِدَام من ميزان الاعتدال ٤/ ٩٩: «ولا عبرة بقول السليماني: كان من المرجئة: مِسْعَر، وحماد بن أبي سليمان... قلت: الإرجاء مذهب لعدة من جِلة العلماء، لا ينبغي التحامل على قائله». وقد بين الذهبي أيضاً معنى إرجاء حماد، وأنه ليس بإرجاء أهل البدعة المشهور، فقال في ترجمته من سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٣٣: «تحول مرجئاً إرجاء الفقهاء، وهو أنهم لا يعدون الصلاة والزكاة من الإيمان، ويقولون: الإيمان إقرار باللسان، ويقين في القلب؛ والنزاع على هذا لفظي إن شاء الله. وإنما غلو الإرجاء من قال: لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض؛ نسأل الله العافية». وينظر تفصيل هذا الأمر في ترجمة إبراهيم بن يوسف الماكِياني. =

٣٥٩ ـ م٤: حمزة بن حَبيب[1] بن عُمارة أبو عُمارة التَّيْمي مولاهم[2]، وقيل: مولى بني عِجْل، الفارسي الأصل، ثم الكوفي، الزَّيَّات، المقرئ ـ أحد القراء السَّبعة ـ، الفارِض، العابد، الورع. ولد سنة ثمانين، ومات بحُلْوان سنة ست وخمسين ومئة، وقيل: سنة ثمان وخمسين، وقيل: سنة أربع وخمسين[3].

= وجعل الذهبي أصل طعن الأئمة فيه هو المذهب، فقال في ميزان الاعتدال: «تُكلم في للإرجاء، ولولا ذكر ابن عدي له في كامله لما أوردته».

وخلاصة القول: إن حماد بن أبي سليمان ثقة فيما روى عنه القدماء من الثقات، صحيح الحديث، وهو فيما سوى ذلك مما لم يستنكر عليه صدوق، حسن الحديث، وليس دون هذا، لأنه من المكثرين. وتفضيل النسائي للحَكم عليه في الحديث صحيح ظاهر. والله أعلم.

(١) زعم البعض أن اسم أبيه عُمارة، فلعله رآه منسوباً إلى جده، فظنه أباه. والله أعلم.

(٢) قال ابن الجزري في غاية النهاية ١/ ٢٦١: «التَّيْمي مولاهم، وقيل: من صميمهم».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٢، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٦٦، تاريخ البادي عن ابن معين ٥٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٦٩، ٢٠٦ ـ ٢٠٧، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٨٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٥٢، معرفة الثقات ١/ ٣٢٢، سؤالات الآجري لأبي داود ١٦٤ ـ ١٦٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ٢٥٦، ٣/ ١٨٠، الكنى والأسماء ٢/ ٣٧، الجعديات ١/ ٢٧٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٠٩ ـ ٢١٠، الثقات ٦/ ٢٢٨، مشاهير علماء الأمصار ١٦٨، الفِهْرست لابن النديم ٣٢، المؤتلف والمختلف ٢/ ١٠٥٦، تاريخ أسماء الثقات ١٠٧، رجال صحيح مسلم ١/ ١٤٧، السابق واللاحق ١٠٧، الأنساب ٦/ ٣٥٥، وفيات الأعيان ٢/ ٢١٦، تهذيب الكمال ٧/ ٣١٤ ـ ٣٢٣، ميزان الاعتدال ١/ ٦٠٥ ـ ٦٠٦، الكاشف ١/ ٢٥٤، سير أعلام النبلاء ٧/ ٩٠ ـ ٩٢، معرفة القراء الكبار ١/ ١١١ ـ ١١٨، غاية النهاية ١/ ٢٦١ ـ ٢٦٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٧ ـ ٢٨، تقريب التهذيب ١٧٩، خلاصة التذهيب ٩٣.

قال النسائي: ليس به بأس[1](*).

(١) تهذيب الكمال ٧/٣١٦، ميزان الاعتدال ١/٦٠٥، تهذيب التهذيب ٣/٢٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن سعد: وكان حمزة رجلاً صالحاً، وكان عنده أحاديث، وكان صدوقاً، صاحب سنة؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، والدارمي، وابن الجنيد، وابن أبي خَيْثمة: ثقة؛ وفي رواية البادي: ليس به بأس، ثقة؛ وقال أيضاً ـ كما في ميزان الاعتدال ـ: حسن الحديث عن أبي إسحاق ـ (يعني السَّبِيْعي) ـ؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية المَرُّوذي، وحرب بن إسماعيل الكَرْماني: ثقة في الحديث. زاد المَرُّوذي: ولكني أكره قراءته؛ وقال العجلي: ثقة، رجل صالح، صاحب سنة؛ وقال الفسوي: حدثنا أبو نعيم ـ (يعني الفضل بن دُكين) ـ قال: حدثنا المُطَّلِب بن زياد ـ وهو ثقة ـ، حدثنا حمزة الزَّيَّات وهو رجل صالح، ثقة؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال الساجي: صدوق، سيء الحفظ، ليس بمتقن في الحديث، وقد ذمه جماعة من أهل الحديث في القراءة، وأبطل بعضهم الصلاة باختياره من القراءة. وقال الساجي أيضاً، والأزدي: يتكلمون في قراءته، وينسبونه إلى حالة مذمومة فيها ـ (وفي تهذيب التهذيب: فيه) ـ، وهو في الحديث صدوق، سيء الحفظ، ليس بمتقن في الحديث؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان من علماء أهل زمانه بالقراءات، وكان من خيار عباد الله عبادة، وفضلاً، وورعاً، ونُسُكاً؛ وقد تقدم قول الأزدي فيه مع قول الساجي؛ وقال ابن مَنْجُويه: كان من علماء أهل زمانه بالقراءات، وكان من خيار عباد الله عبادة، وفضلاً، وورعاً، ونُسُكاً؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: شيخ القراء، وأحد السبعة الأئمة... وإليه المنتهى في الصدق، والورع، والتقوى؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، القدوة، شيخ القراءة... وكان إماماً، قيِّماً بكتاب الله، قانتاً لله، ثَخين الورع، رفيع الذكر، عالماً بالحديث، والفرائض... وحديثه لا ينحط عن رتبة الحسن... ظهر له نحو من ثمانين حديثاً، وكان من الأئمة العاملين؛ وفي معرفة القراء الكبار: الإمام... أحد القراء السبعة... وكان إماماً، حجة، قيماً بكتاب الله تعالى، حافظاً للحديث، بصيراً بالفراض، والعربية، عابداً، خاشعاً، قانتاً لله، ثَخين الورع، عديم النظير؛ وقال ابن الجَزري: الإمام، الحبر... أحد القراء السبعة... وكان إماماً، حجة، ثقة، ثبتاً، رضاً، قيماً بكتاب الله، بصيراً بالفرائض، عارفاً بالعربية، حافظاً للحديث، عابداً، خاشعاً، زاهداً، ورعاً، قانتاً لله، عديم النظير؛ وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، زاهد، ربما وهم. وذكره ابن شاهين في الثقات.

....

= الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٢، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٦٦، تاريخ البادي عن ابن معين ٥٤، من كلام الإمام أبي عبد الله بن أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٨٦، معرفة الثقات ١/ ٣٢٢، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٨٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢١٠، الثقات ٦/ ٢٢٨، تاريخ أسماء الثقات ١٠٧، رجال صحيح مسلم ١/ ١٤٧، ميزان الاعتدال ١/ ٦٠٥، سير أعلام النبلاء ٧/ ٩٠، ٩٢، معرفة القراء الكبار ١/ ١١١، ١١٢، غاية النهاية ١/ ٢٦١، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٨، تقريب التهذيب ١٧٩.

فقد اتفق النُّقَّاد على توثيق وتعديل حمزة الزَّيَّات في الحديث. لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وجعله البعض في مرتبة تالية، وعَدَّه آخرون في أدنى درجات التعديل من غير ذكر برهان. ويكفي لبيان علو منزلته أن ابن معين، وأحمد بن حنبل وثقاه مطلقاً، وناهيك بهما إذا اجتمعا. بَيْد أنه لو رُوعيت أقوال الذين أنزلوه عن الدرجة العالية، لما انحط حديث حمزة عن رتبة الحسن كما ذكر الذهبي، مع أن هؤلاء المنزلين لم يبينوا السبب.

وأما حال حمزة في القراءة ففيه كلام طويل، رغم ما ذكروا من أنه أحد القراء السبعة. فبعض الأئمة أثنى على قراءته، وبعضهم حمل عليه لأجلها، كالربيع بن أنس، وحماد بن زيد، وعبد الله بن إدريس الأَوْدي، وأبي بكر بن عَيَّاش، وابن مهدي، ويزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل ـ ينظر العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٦٩، ٢٠٦ ـ ٢٠٧، وسؤالات الآجري لأبي داود ١٦٤ ـ ١٦٥، والمعرفة والتاريخ ٢/ ٢٥٦، وميزان الاعتدال ١/ ٦٠٦ ـ. وأما الذين أثنوا فكثيرون، كالأعمش، وأبي حنيفة، والثوري، وعلي بن حمزة الكِسائي، وشعيب بن حرب، وآخرين ـ ينظر الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٥، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٧ ـ. وقد تصدى للذبّ عن قراءة حمزة بعض الأئمة المتأخرين، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٦٠٥، ٦٠٦: «قد انعقد الإجماع بأَخَرة على تلقي قراءة حمزة بالقبول، والإنكار على من تكلم فيها... يكفي حمزة شهادة مثل الإمام سفيان الثوري له، فإنه قال: ما قرأ حمزة حرفاً إلا بأثر». وفي سير أعلام النبلاء ٧/ ٩١: «كره طائفة من العلماء قراءة حمزة لما فيها من السَّكْت، وفرط المد، واتباع الرسم، والإضجاع ـ (يعني الإمالة) ـ، وأشياء، ثم استقر اليوم الاتفاق على قبولها، وبعضٌ كان حمزة لا يراه، بلغنا أن رجلاً قال له: يا أبا عُمارة، رأيت رجلاً من أصحابك هَمَزَ حتى انقطع زِرّه. فقال: لم آمرهم بهذا كُلِّه. =

٣٦٠ ـ م د س: حمزة بن عَمْرو أبو عُمر الضَّبِّي، العائِذِي، البصري[1].

قال النسائي: ثقة[2](*).

= وعنه قال: إن لهذا التحقيق حداً ينتهي إليه، ثم يكون قبيحاً. وعنه: إنما الهمزة رياضة، فإذا حَسَّنها، سَلَّها». وقال ابن الجزري في غاية النهاية ١/ ٢٦٣: «وأما ما ذكر عن عبد الله بن إدريس، وأحمد بن حنبل من كراهة قراءة حمزة، فإن ذلك محمول على قراءة من سمعا منه ناقلاً عن حمزة، وما آفة الأخبار إلا رواتها...».

وخلاصة القول: إن حمزة بن حبيب الزَّيَّات ثقة في الحديث، والقراءة، صحيح الرواية فيهما. ولو اعتبرنا مذهب المتشددين لقلنا إنه صدوق، حسن الحديث. ولا ينبغي أن ينزل إلى ما دون هذا. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/٢/٤٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٣٥، الكنى والأسماء ٢/ ٤٠، الجرح والتعديل ٢/١/٢١٢، الثقات ٤/ ١٦٩ ـ ١٧٠، رجال صحيح مسلم ١/ ١٤٧، الأنساب ٩/ ١٦٩، عُجالة المبتدي وفُضالة المنتهي في النسب ٨٨، تهذيب الكمال ٧/ ٣٣٦، الكاشف ١/ ٢٥٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢، تقريب التهذيب ١٨٠، خلاصة التذهيب ٩٣.

(٢) تهذيب الكمال ٧/ ٣٣٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو حاتم: شيخ؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه شعبة، وشيوخه جِياد.

الجرح والتعديل ٢/١/ ٢١٢، الثقات ٤/ ١٦٩ ـ ١٧٠، الكاشف ١/ ٢٥٥، تقريب التهذيب ١٨٠.

فقد اتفق النقاد على تعديل حمزة العائذي، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فأبو حاتم عَدَّه في آخر مراتب التعديل، وهو متعنت، وجعله النسائي، والذهبي من الثقات الرفعاء، وتوسط ابن حجر بين الفريقين، فقال: صدوق. والقول هنا هو قول النسائي، ومن تبعه، لأن الآخرين لم يذكروا السبب في إنزاله عن الدرجة العالية، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر قياساً.

هذا، وقد جاء في تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٠: «قلت: فعوف عن حمزة =

٣٦١ ـ ع: حُمَيْد بن أبي حُمَيْد[1] أبو عُبَيْدة، ويقال: أبو عُبَيْد، الخُزاعي مولاهم، وقيل: السُّلمي، وقيل: الدَّارمي[2]، البصري، الطويل،

=أبي عُمر، من حمزة؟ فقال: شيخ لا يعرف». واعتمد العقيلي في الضعفاء الكبير ١/ ٢٩١، وابن عدي في الكامل ٢/٧٨٧، والذهبي في ميزان الاعتدال ١/٦٠٩، وفي المغني ١/١٩٣، وغيرهم، قول ابن معين المذكور في إيراد حمزة أبي عمر في الضعفاء ـ لكن سماه ابن عدي، ومن بعده: حمزة أبا عَمْرو ـ. ولم يذكر أحد أنه هو العائذي، سوى أبي جعفر العقيلي، مع أن هذه الترجمة لم ترد في النسخة الظاهرية من الضعفاء الكبير.

وقد جاء في ميزان الاعتدال أيضاً ١/٦٠٩: «حمزة الضَّبِّي شيخ لشعبة، ضعيف». فعلق عليه ابن حجر في لسان الميزان ٢/٣٦١ بقوله: «وكأنه أخذه من الأزدي، وقد ذكرت في حمزة العائذي المخرج له في مسلم أنه يقال فيه: الضبي. وجوزت أن يكون تصحف بالنَّصِيبي، وإلا فهو غير العائذي». وقال ابن حجر أيضاً في ترجمة حمزة بن عمرو العائذي من تهذيب التهذيب ٣/٣٢: «وقال الأزدي: حمزة الضبي ضعيف. قلت: أخشى أن يكون تصحف بحمزة النصِيبي ـ (يعني ابن أبي حمزة) ـ، وقد تقدم». فقد فرق الذهبي، وابن حجر بين حمزة الضبي المضعف، وحمزة بن عمرو الضبي العائذي. وإن كان الأزدي أراد تضعيف صاحب هذه الترجمة فلا يلتفت إلى قوله، لأنه جرح مبهم معارض بالتوثيق، فضلاً عن أن الأزدي متعنت، مجروح، فلا يقبل منه تجريح الثقات.

وأما ما ادعاه بعضهم من أن تجهيل ابن معين هو في صاحب هذه الترجمة، فعلى احتمال صحته، فإنه لا يعول على قول يحيى فيه، لأنه إن أراد جهالة العين فالرجل معروف برواية جماعة عنه، وفيهم شعبة؛ وإن كان أراد جهالة الحال فقد خبر أَمْرَه غَيْرُه، ومن عرف حجة على من لم يعرف.

وخلاصة القول: إن حمزة بن عمرو العائذي ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) اختُلف في اسم أبيه على أقوال كثيرة، منها: تِيْرُوْيَه أو تِيْر، وطَرْخان، ومِهْران، وعبد الرحمٰن. ينظر تهذيب الكمال ٧/٣٥٥. وقد زعم البعض أن اسمه: زَاذويه. ولعله وهم. ينظر سير أعلام النبلاء ٦/١٦٣، وتقريب التهذيب ١٨١.

(٢) يعني مولاهم. وقد وقع الاتفاق على أنه مولى.

الحافظ. ولد سنة ثمان وستين، ومات بالبصرة سنة اثنتين وأربعين ومئة، أو سنة ثلاث وأربعين، وقيل: في جُمادى الأُولى سنة أربعين ومئة[1].

قال النسائي: ثقة[2].

وقال أيضاً: ذِكْر المدلسين: الحسن، وقتادة، وحُميد الطَّويل، ويحيى بن أبي كثير، والتَّيْمي، ويونس بن عُبيد، وابن أبي عَرُوبة، وهُشيم، وأبو إسحاق السَّبيعي، وإسماعيل بن أبي خالد، والحكم، والحجاج بن أَرْطاة، ومغيرة، والثوري، وأبو الزُّبير المكي، وابن أبي

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٢، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣٥ ـ ١٣٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٠ ـ ١٠١، ٢٣٤، الطبقات ٢١٩، تاريخ خليفة ٤٢٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٥١ ـ ٥٢، ١٢١، ٢١٦، ٣٨٢، ٢/ ٩٩، ٤١ ١، ١٦٦، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٧٨، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٤٨، التاريخ الصغير ٢/ ٧٢، ٧٤، معرفة الثقات ١/ ٣٢٥، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٩٣ ـ ٢٩٤، المعرفة والتاريخ ١/ ١٢٥، ٢/ ٨٩، ٩٠ ١١٣، ٦٥٦، ٣/ ٣١، العلل الكبير ١/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦، الكنى والأسماء ٢/ ٧٣، ٧٤، الجعديات ١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠، ٦٤١، الضعفاء الكبير ١/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢١٩، الثقات ٤/ ١٤٨، مشاهير علماء الأمصار ٩٣، الكامل ٢/ ٦٨٢ ـ ٦٨٤، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٢ب، ٢٣أ، المؤتلف والمختلف ١/ ٢٥٣، الهداية والإرشاد ١/ ١٧٦ ـ ١٧٧، سؤالات السِّجْزي وغيره للحاكم ١٤٢ ـ ١٤٣، ١٥٥، ٢٢٣ ـ ٢٢٤، رجال صحيح مسلم ١/ ١٦١ ـ ١٦٢، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٥٤ ـ ٥٥، التعديل والتجريح ٢/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٧٠، تهذيب الكمال ٧/ ٣٥٥ ـ ٣٦٥، ميزان الاعتدال ١/ ٦١٠، ٦١٧، الكاشف ١/ ٢٥٦، تذكرة الحفاظ ١/ ١٥٢ ـ ١٥٣، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٦٣ ـ ١٦٩، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢٠١ ـ ٢٠٢، التبيين لأسماء المدلسين ٧٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨ ـ ٤٠، تقريب التهذيب ١٨١، هدي الساري ٣٩٩، نزهة الألباب في الألقاب ١/ ٤٤٩، تعريف أهل التقديس ٢٧، خلاصة التذهيب ٩٤.

(٢) التعديل والتجريح ٢/ ٥٠٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٠.

نَجِيح، وابن عُيَيْنَة[1](*).

---

(١) سؤالات السُّلَمي للدارقطني ١٧٢ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٠. لكن ذُكر في الميزان ابن جُريج بدل الثوري. كما اخْتَلَف المصدران المذكوران في ترتيب الأسماء، وقد اعتمدت ما رواه الدراقطني.

هذا، وذكر النسائي في قائمة المُدَلِّسِين أسماءً، ونَسَباً مهملة، بعضها يحتاج إلى بيان، فالتيمي هو سليمان بن طَرْخان، والحكم هو ابن عُتَيْبة، ومغيرة هو ابن مِقْسَم.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن سعد: وكان حُميد ثقة، كثير الحديث، إلا أنه ربما دَلَّس عن أنس بن مالك؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وقال الدارمي: قلت: فيونس بن عُبيد أحبّ إليك في الحسن، أو حُميد؟ فقال: كلاهما... قلت: فحميد أحب إليك أو حَبيب بن الشَّهيد؟ فقال: كلاهما؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعته ـ (يعني أباه) ـ يقول: حَبيب بن الشَّهيد أثبت من حُميد الطَّويل، حَبيب ثَبْت ثقة. قلت له: أثبت من حميد؟ قال: نعم؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال الآجري: قلت لأبي داود: عون العَقِيلي ـ (يعني ابن أبي شَدَّاد) ـ؟ فقال: ثقة. قلت: هو مثل حُمَيْد؟ قال: حُميد أكثر حديثاً؛ وقال أبو حاتم: ثقة، لا بأس به؛ وقال أيضاً: أكثر ـ (كذا في الجرح والتعديل. وفي تهذيب الكمال: أكبر) ـ أصحاب الحسن: قتادة، ثم حُميد؛ وقال ابن خِراش: ثقة صدوق؛ وقال أيضاً: في حديثه شيء، يقال: عامة حديثه عن أنس إنما سمعه من ثابت؛ وقال أبو بكر البَرْديجي: وأما حديث حُميد فلا يحتج منه إلا بما قال: حدثنا أنس؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان يدلس، سمع من أنس بن مالك ثمانية عشر حديثاً، وسمع الباقي من ثابت، فَدَلَّس عنه؛ وقال ابن عدي: وحُميد له حديث كثير مستقيم، فأغنى لكثرة حديثه أن أذكر له شيء ـ (كذا) ـ من حديثه، وقد حدث عنه الأئمة، وأما ما ذُكر عنه أنه لم يسمع من أنس إلا مقدار ما ذكر، وسمع الباقي من ثابت عنه، فإن تلك الأحاديث يميزه من كان يتهمه أنه عن ثابت، لأنه قد روى عن أنس، وروى عن ثابت عن أنس أحاديث، فأكثر ما في بابه أن الذي رواه عن أنس البعض مما يدلسه عن أنس، وقد سمعه من ثابت؛ وقال السِّجزي: وسئل ـ (يعني الحاكم) ـ وأنا حاضر: لم أخرج البخاري، ومسلم في كتابيهما عن حُميد الطويل عن أنس، ولم يخرجا عن يزيد الرَّقَاشي ـ (يعني ابن أبان) ـ عن أنس؟ قال: لأن حُميداً الطويل يروي عن أنس أشياء يرويها غيره...؛ وقال الذهبي في الميزان: ثقة جليل، يدلس... وأجمعوا على الاحتجاج بحميد إذا قال: سمعت؛ وفي=

....

=الكاشف: وثقوه، يدلس عن أنس؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة مدلس؛ وفي هدي الساري: من الثقات المتفق على الاحتجاج بهم، إلا أنه كان يدلس حديث أنس، وكان سمع أكثره من ثابت، وغيره من أصحابه عنه. وقد روى عنه شعبة، ووُهَيْب بن خالد، ومالك بن أنس، والقطان، وشيوخهم نُقاوة.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال شعبة في رواية أبي داود الطَّيالسي ـ كما في الضعفاء الكبير: سمعت حبيب بن الشَّهيد يقول لحُمَيْد وهو يُحَدِّثني: انظر ما يحدث شعبة، فإنه يروي عنك، ثم يقول هو: إن حُمَيْداً رجل نَسِيّ؛ وقال يحيى بن يعلى المُحاربي: طرح زائِدة ـ (يعني ابن قُدامة) ـ حديث حُميد الطويل؛ وقال مَكي بن إبراهيم: مررت بحُمَيْد الطويل، وعليه ثياب سُود، فقال لي أخي: ألا تَسْمع من حُميد؟ فقلت: أسمع من الشُّرَطي؟!.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٠ ـ ١٠١، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٨٢، معرفة الثقات ١/ ٣٢٥، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٩٣ ـ ٢٩٤، الضعفاء الكبير ١/ ٢٦٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢١٩، الثقات ٤/ ١٤٨، الكامل ٢/ ٦٨٤، سؤالات السِّجْزي وغيره للحاكم ٢٢٣ ـ ٢٢٤، تهذيب الكمال ٧/ ٣٥٩، ميزان الاعتدال ١/ ٦١٠، الكاشف ١/ ٢٥٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٠، تقريب التهذيب ١٨١، هدي الساري ٣٩٩.

فقد اختلف النقاد في الحكم على حُميد الطَّويل بين مُعَدِّل ومُلَيِّن. والمُلَيِّنون هم: شعبة، وزائدة بن قُدامة، ومكي بن إبراهيم. فأما شعبة فإنه مع قوله ذاك فيه روى عنه، وشيوخه جياد، وقد كان حُمَيْد يُظْهر الشَّك في بعض حديثه أمام شعبة كي يفسده عليه، ولعل أبا بِسْطام اتهمه بالنسيان لأجل هذا، مع أن حميداً لم يكن يشك في الحقيقة، قال معاذ بن معاذ ـ كما في المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٥٦ـ: «كنا عند حُميد الطويل، فأتاه شعبة، فقال: يا أبا عُبيد، حديث كذا وكذا تشك فيه؟ فقال: إنه ليعرض لي الشك أحياناً... فانصرف شعبة، فقال حُمَيْد: ما أشك في شيء منها، ولكنه غلام صَلِف، أحببت أن أفسدها عليه». وينظر الجعديات ١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠، والضعفاء الكبير ١/ ٢٦٧. ويبدو أن القطان تبع شعبة على نحو قوله السابق، ففي الجعديات ١/ ٦٤١: «حدثني صالح، حدثني علي، قال: سمعت يحيى يقول: كان حُميد الطويل إذا ذهبت توقفه على بعض حديث أنس يشك فيه». والقطان ممن روى عن حُميد، وكان لا يروي إلا عن ثقة. وأما زائدة بن قُدامة فقد طرح حديث حُميد للسبب الذي ذكره مكي بن إبراهيم؛ =

....

=وليس هو بضار عند التحقيق، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٦١٠: «ثقة جليل، يدلس... قلت: إنما طرحه - (يعني زائدة) - للبسه سواد الخلفاء، وزِيّ أعوانهم». وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ١٨١: «ثقة مدلس، وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء».

ومما أُخذ على حُميد التدليس عن أنس بن مالك، قال حماد بن سلمة - كما في الجعديات ١/ ٦٤١-: «عامة ما يروي حميد الطويل عن أنس سمعه من ثابت». وقال الترمذي في العلل الكبير ١/ ٣٧٥ - ٣٧٦: «قال محمد - (يعني البخاري) -: حدثنا عمرو بن خالد - (يعني الحَرَّاني) -، قال: حدثنا زهير - (يعني ابن معاوية الجُعْفي) -، قال: قدمت البصرة، فرأيت حميداً، وعنده أبو بكر بن عَيَّاش، وجعل حُميد يقول: قال أنس، قال أنس: فلما فرغ، قلت له: أسمعت هذا؟ سمعت عمن أحدث عنه. قال محمد: يعني أنه لم يقل: سمعت أنساً... قال محمد: وكان حُمَيْد يُدَلِّس».

وقد حَدَّد بعض الأئمة عدد ما سمعه حُمَيد من أنس، قال ابن معين - كما في تاريخ الدوري ٢/ ١٣٦-: «حدثنا أبو عُبيدة الحداد - (يعني عبد الواحد بن واصل) -، عن شعبة، قال: لم يسمع حُميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً، والباقي سمعها، أو ثَبَّتَه - (في تاريخ الدوري: أو أثبته) - فيها ثابت». فهذا قول صحيح كما قال ابن حجر في هدي الساري ٣٩٩. وفي الضعفاء الكبير ١/٢٦٦: «حدثنا أحمد بن علي الأَبَّار، قال: حدثني عيسى بن عامر بن أبي الطيب، عن أبي داود، عن شعبة، قال: كل شيء سمع حُميد عن أنس خمسة أحاديث». فعلق ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ٤٠ على هذا بقوله: «ورواية عيسى بن عامر المتقدمة أن حميداً إنما سمع من أنس (خمسة) أحاديث، قول باطل، فقد صرح حميد بسماعه من أنس بشيء كثير، وفي صحيح البخاري في ذلك جملة، وعيسى بن عامر ما عرفته». وينظر ما سبق عن ابن حبان.

وقول حماد بن سلمة: «عامة ما يروي حُميد...» قد أَعَلَّه الذهبي في تذكرة الحافظ ١/ ١٥٢ بقوله: «قد صَرَّح بالسماع من أنس بن مالك في شيء كثير، وقيل: بل سمع منه بضعة وعشرين حديثاً، وباقي ذلك يدلسه عنه».

وزعم البعض أن حُميداً اختلط عليه ما سمعه من أنس، وما سمعه من ثابت وغيره عن أنس. قال ابن عيينة - كما في العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٤٧ - ٣٤٨-: «وكان عندنا شُويب بصري، يقال له: دُرُسْت - (لعله ابن زياد) -، فقال لي: إن حُميداً قد اختلط عليه ما سمع من أنس، ومن ثابت وقتادة عن أنس إلا شيء يسير». فهذا القول=

٣٦٢ ـ ع: حُمَيْد بن قيس أبو صَفْوان القُرشي، الأَسَدي مولاهم، وقيل: مولى فَزَارة[١]، المكي، الأَعْرج، المقرئ. مات بمكة سنة ثلاثين ومئة فيما يقال[٢][٣].

= لا يُعْتد به، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ٤٠: «وحكاية سفيان عن دُرُسْت ليس بشيء، فإن دُرُسْت هالك».

وقد ذكر العلائي في جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢٠٢ أن الواسطة فيما دَلَّسه حُميد ثقة، أي أن تدليسه محتمل. لكن صرح البعض بأنه لا يحتج بحديث حميد عن أنس إلا فيما بيَّن السماع. وقد عده ابن حجر في تعريف أهل التقديس ٢٧ في المرتبة الثالثة، فقال: «صاحب أنس، مشهور كثير التدليس عنه، حتى قيل: إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت، وقتادة... وقد وقع تصريحه عن أنس بالسماع، وبالتحديث في أحاديث كثيرة في البخاري، وغيره». وقال ابن حجر في أهل المرتبة الثالثة في مقدمة كتابه المذكور ٧: «من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع...». هذا، ولم يشر الأئمة النقاد إلى تدليسه عن غير أنس.

وخلاصة القول: إن حُميد بن أبي حُميد الطويل ثقة مدلس ـ كما ذكر النسائي ـ، يدلس عن أنس، وقد ذكروا الواسطة بينه وبين أنس، وهو ثقة، أي أنه ينبغي أن يحتمل تدليسه. والله أعلم.

(١) قال البخاري في التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٥٣ معلقاً على هذا القول: «أُراه أنا من قِبل أمه». أي أن أمه مولاة فَزَارة. وأما أبوه فمولى بني أَسَد، والابن يتبع أباه. وقيل: هو مولى عَفْراء.

(٢) كذا حدد سنة وفاته خليفة في التاريخ ٣٩٥، وغيرُهُ. وفي الطبقات ٢٨٢: «مات في خلافة مروان بن محمد». وقد انتهت خلافة مروان بقتله في آخر سنة اثنتين وثلاثين ومئة، وكانت ولايته حوالي ست سنين. وقال البعض إن حميداً مات في خلافة أبي العباس السَّفاح. وقد مات السَّفَّاح في آخر سنة ست وثلاثين ومئة.

(٣) ترجمته في: «الطبقات الكبرى ٥/ ٤٨٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣٧ ـ ١٣٨، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٨١، تاريخ البادي عن ابن معين ٦٩، الطبقات ٢٨٢، تاريخ خليفة ٣٩٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١١١، ١٥٥، ٢٢٩، ٣٧١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٤١، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٥٩، المعرفة والتاريخ ١/ ٥٠٥، ٣/ ٤١، الجامع الصحيح=

قال النسائي: ليس به بأس(١)(*).

= ٤/ ٢٢٥، التاريخ ١/ ٥١٣، الكنى والأسماء ٢/ ١٢، الضعفاء الكبير ١/ ٢٦٥ - ٢٦٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٢٧، الثقات ٦/ ١٨٩، مشاهير علماء الأمصار ١٤٤، الكامل ٢/ ٦٨٦ - ٦٨٧، المؤتلف والمختلف ٢/ ١٠٨٢، تاريخ أسماء الثقات ١٠٥ - ١٠٦، الهداية والإرشاد ١/ ١٧٩، رجال صحيح مسلم ١/ ١٦٤، الإرشاد ١/ ٣٣١ - ٣٣٢، التعديل والتجريح ٢/ ٥٠٥ - ٥٠٦، الضعفاء لابن الجوزي ٤٢أ، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٧٠، تهذيب الكمال ٧/ ٣٨٤ - ٣٨٩، ميزان الاعتدال ١/ ٦١٥، ٦١٨، المغني في الضعفاء ١/ ١٩٥، ديوان الضعفاء ٧٦، الكاشف ١/ ٢٥٧، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٥، العِقْد الثمين ٤/ ٢٣١، غاية النهاية ١/ ٢٦٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٦ - ٤٧، تقريب التهذيب ١٨٢، هدي الساري ٣٩٩ - ٤٠٠، خلاصة التذهيب ٩٤ - ٩٥.

(١) تهذيب الكمال ٧/ ٣٨٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧، هدي الساري ٣٩٩ - ٤٠٠. لكن لفظ ابن حجر في الكتاب الأخير: «ووثقه أحمد. . . وكذا ابن معين. . . والنسائي». وقد أراد به العبارة المذكورة أعلاه.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ - **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون**: قال علي بن المديني: ذكر مالك بن أنس حُميد الأعرج فوثقه؛ وقال عبد الرزاق الصنعاني: كان مالك إذا ذكر حُميد بن قيس الأعرج أثنى عليه، وقال: ليس مثل أخيه - (يعني عمر) -؛ وقال ابن سعد: وكان قارئ أهل مكة، وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، وابنِ الجُنيد، والبادي، وابنِ أبي مريم، وابن أبي خيثمة، وابنِ الغَلَّابي: ثقة؛ وفي رواية ابن الغَلَّابي أيضاً: ثَبْت؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب، والبخاريُّ في رواية الترمذي - كما في الجامع الصحيح -، والعجليُّ، وأبو زرعة الرازي في رواية ابن أبي حاتم: ثقة؛ وقال البَرْذعي: قلت: (يعني لأبي زرعة) -: حميد بن قيس المكي؟ قال: من الثقات، هو أخو عمر بن قيس المكي. ثم قال: ما أبعد ما بين الأخوين! انظر إلى حُميد في أي درجة من العلو، وانظر إلى عمر في أي درجة من الوَهَاء!؛ وقال أبو داود، والفسوي: ثقة؛ وقال أبو حاتم - كما في الجرح والتعديل -: ليس به بأس، وابن أبي نَجِيح (يعني عبد الله) - أحبّ إليّ منه؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: أحد الثقات؛ وقال ابن خِرَاش: ثقة صدوق؛ وقال ابن حبان في المشاهير: وكان متيقظاً؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له ثلاثة أحاديث: وحميد بن قيس هذا له أحاديث غير ما ذكرت صالحة، وهو عندي لا =

....

=بأس بحديثه، وإما يؤتى ما يقع في حديثه من الإنكار من جهة من يروي عنه وقد روى عنه مالك، وناهيك به صِدْقاً إذا روى عنه مثل مالك، فإن أحمد، ويحيى قالا: لا نبالي أن لا نسأل عمن روى عنه مالك؛ وقال ابن الجوزي: ثقة؛ وقال النووي: وهو من الثقات المشهورين؛ وقال الذهبي في الكاشف، وابن الجَزَري: ثقة؛ وقال ابن حجر في التقريب: ليس به بأس. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه مالك، وشيوخه ثقات.

ب ـ **المُلَيِّنون**: قال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ليس هو بقوي في الحديث؛ وقال أبو حاتم ـ كما في علل الحديث ـ: ليس بالحافظ.

الطبقات الكبرى ٥/٤٨٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٣٨، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٨١، تاريخ البادي عن ابن معين ٦٩، العلل ومعرفة الرجال ١/١٥٥، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/٣٥٩، المعرفة والتاريخ ٣/٤١، الجامع الصحيح ٤/٢٢٥، التاريخ ١/٥١٣، الجرح والتعديل ٢/١/٢٢٧، ٢٢٨، علل الحديث ١/٤٧٣، الثقات ٦/١٨٩، مشاهير علماء الأمصار ١٤٤، الكامل ٢/٦٨٧، تاريخ أسماء الثقات ١٠٥ ـ ١٠٦، الإرشاد ١/٣٣١ ـ ٣٣٢، التعديل والتجريح ٢/٥٠٦، الضعفاء لابن الجوزي ٤٢أ، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/١٧٠، تهذيب الكمال ٧/٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ميزان الاعتدال ٣/٢١٨، الكاشف ١/٢٥٧، غاية النهاية ١/٢٦٥، تهذيب التهذيب ٣/٤٧، تقريب التهذيب ١٨٢.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في تهذيب التهذيب ٣/٤٧: «وقال الترمذي في العلل الكبير: قال البخاري: هو ثقة». والذي وجدته في العلل الكبير ٢/٩٧٢: «قال محمد: وحميد بن قيس منكر الحديث. روى عنه سليمان التيمي، ويقول عن حَنَش بن قيس، وهو أبو علي الرَّحَبي. وضَعَّفه جداً». وفيه تصحيف، والصواب: «وحسين بن قيس» بدل «وحميد بن قيس» ويبدو أن هذا التصحيف من محقق الكتاب، لأن البعض نقل عن نسخة العلل الكبير المُرَتَّبة ما صوبته. لكن ما نقله ابن حجر عن البخاري بواسطة العلل الكبير، موجود في الجامع الصحيح للترمذي ٤/٢٢٥ من قول أبي عبد الله.

ثم أقول: ليَّن أحمد بن حنبل في رواية عبد الله، وأبو حاتم ـ كما في علل الحديث ـ حُميد بن قيس الأعْرج، لكنهما رفعا من شأنه في مكان آخر، فقال أحمد في=

٣٦٣ ـ بخ: حُميد بن مالك بن خُثَم[١] أو خُثَيْم، وقيل: هو حُميد بن عبد الله بن مالك بن خُثَم أو خُثيم، الكِناني، الدُّؤَلي، الحجازي[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

٣٦٤ ـ د س: حُميد بن مَخْلد بن قُتَيْبَة أبو أحمد بن زَنْجُويه[٤]

=رواية أبي طالب: «ثقة»، وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: «ليس به بأس». فلعل تليينهما له نسبي، وهو الظاهر، لأن سائر النقاد على توثيقه.

بَيْد أن الموثقين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالأكثرون وثقوه مطلقاً، وعَدَّه البعض في الدرجة التالية ـ دون ذكر السبب ـ، وعلى رأس هؤلاء أبو حاتم المتعنت. وحميد كثير الحديث، وقد بَيَّن ابن عدي أن ما يقع في حديثه من الإنكار الحمل فيه على الراوي عنه، لا عليه.

وخلاصة القول: إن حُميد بن قيس الأعرج ثقة، صحيح الحديث. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله كثيراً فيمن وثقوه مطلقاً. والله أعلم.

(١) ينظر لزاماً تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧ـ:٤٨.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/٢٤٩، التاريخ الكبير ٢/١/٣٤٧ ـ ٣٤٨، الجرح والتعديل ٢/١/٢٢٨، الثقات ٤/١٤٨، المؤتلف والمختلف ٢/٩٠٩، تهذيب الكمال ٧/٣٨٩ ـ ٣٩١، تهذيب التهذيب ٣/٤٧ ـ ٤٨ تقريب التهذيب ١٨٢ خلاصة التذهيب ٩٥.

(٣) تهذيب الكمال ٧/ ٣٩٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه.

قال العجلي، وابن حجر في التقريب: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه بُكير بن عبد الله بن الأَشَجّ، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الثقات ٤/١٤٨، تهذيب التهذيب ٣/٤٧، تقريب التهذيب ١٨٢.

فقد أصْفق النقاد على أن حُميد بن مالك بن خُثَم ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) زَنْجُويه لقب أبيه مُخلد، وحُمَيْد مشهور بابن زَنْجُويه.

الأَزْدي، الخُراساني، النَّسَائي، الحافظ، المُصَنِّف[١]. مات سنة إحدى وخمسين ومئتين[٢]، ويقال: سنة ثمان وأربعين، وقيل: سنة سبع وأربعين[٣].

قال النسائي: ثقة[٤](*).

---

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٠: «مولده في حدود سنة ثمانين ومئة».

(٢) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢١: «هذا الصحيح في وفاته».

(٣) ترجمته في: الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٧٩، شيوخ النسائي ٥أ، الكنى والأسماء ١/ ١١٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٢٣، الثقات ٨/ ١٩٧، تاريخ بغداد ٨/ ١٦٠ ـ ١٦٢ الأنساب ١٢/ ٧٦ ـ ٧٧ط بيروت، المعجم المشتمل ١١١، معجم البلدان ٥/ ٢٨٢، تهذيب الكمال ٧/ ٣٩٢ ـ ٣٩٥، الكاشف ١/ ٢٥٧، سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٩ ـ ٢٢، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٥٠ ـ ٥٥١، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٨ ـ ٤٩، تقريب التهذيب ١٨٢، طبقات الحفاظ ٢٤٨ ـ ٢٤٩، خلاصة التذهيب ٩٥.

(٤) شيوخ النسائي ٥أ، تاريخ بغداد ٨/ ١٦١، المعجم المشتمل ١١١، تهذيب الكمال ٧/ ٣٩٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها.

قال أبو عُبيد القاسم بن سَلَّام: ما قدم علينا من فتيان خُراسان مثل ابن شَبُّويه ـ (يعني أحمد بن محمد بن ثابت)، وحُميد بن زَنْجُويه؛ وقال أحمد بن سَيَّار المَرْوَزي: وكان رأساً في العلم؛ وقال أبو حاتم: صدوق؛ وقال ابن حبان في الثقات: كان من سادات أهل بلده فقهاً وعلماً: وقال الخطيب: وكان ثقة، ثبتاً، حجة؛ وقال السمعاني: وكان من سادات أهل بلده فقهاً وعلماً؛ وقال ياقوت: وكان عالماً فاضلاً؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الحافظ الكبير... وكان أحد الأئمة المجودين؛ وفي تذكرة الحفاظ: الحافظ البارع؛ وقال ابن حجر: ثقة، ثبت؛ وقال السيوطي: وكان رأساً في العلم. وقد روى عنه أبو زرعة، وأبو داود، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وشيوخهم ثقات في الجملة.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٢٣، الثقات ٨/ ١٩٧، تاريخ بغداد ٨/ ١٦١، الأنساب ١٢/ ٧٧ط بيروت، معجم البلدان ٥/ ٢٨٢، الكاشف ١/ ٢٥٧، سير أعلام النبلاء =

٣٦٥ ـ م٤: حُمَيْد بن مَسْعَدة أبو علي أو أبو العباس السَّامي، ويقال: الباهلي[(١)]، البصري. مات في شهر ربيع الأول أو الآخر، أو في جُمادى الأولى، سنة أربع وأربعين ومئتين[(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)(*)].

= ١٢/ ١٩، ٢٠، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٥٠، تقريب التهذيب ١٨٢، طبقات الحفاظ ٢٤٩ فقد اتفق النقاد على أن حُميد بن مُخْلد ثقة مطلقاً، سوى أبي حاتم المتعنت حيث قال فيه: «صدوق» دون أن يبين السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن حُمَيْد بن زَنْجُويه ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) جمع المزي في تهذيب الكمال ٧/ ٣٩٥ بين السَّامي والباهلي، ولا يجتمعان.

(٢) ترجمته في: التاريخ الصغير ٢/ ٣٨٠، شيوخ النسائي ٥أ، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٢٩، الثقات ٨/ ١٩٧، طبقات المحدثين بأصبهان ٢/ ١٩٦ ـ ١٩٩، رجال صحيح مسلم ١/ ١٦٣، ذكر أخبار أصبهان ١/ ٢٩١ ـ ٢٩٢، المعجم المشتمل ١١٢، تهذيب الكمال ٧/ ٣٩٥، الكاشف ١/ ٢٥٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٩، تقريب التهذيب ١٨٢، خلاصة التذهيب ٩٥.

(٣) شيوخ النسائي ٥أ، المعجم المشتمل ١١٢، تهذيب الكمال ٧/ ٣٩٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٩. وقد عزاه ابن حجر إلى أسماء شيوخ النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال إبراهيم بن أُوْرَمَه: كل حديث حُميد فائدة: وقال أبو حاتم: صدوق، وقال المنذري ـ لما ذكره مع آخر ـ: وهما من الثقات؛ وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه أبو زرعة، وأبو داود، وموسى بن هارون الحمال، وشيوخهم ثقات.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٢٩، الثقات ٨/ ١٩٧، ذكر أخبار أصبهان ١/ ٢٩١ ـ ٢٩٢ الكاشف ١/ ٢٥٧، نصب الراية ٢/ ٣٧٠، تقريب التهذيب ١٨٢.

فحُميد وثقه النسائي مطلقاً، وكذلك المنذري، وقال إبراهيم بن أُوْرَمَهْ: «كل حديث حُميد فائدة»، وذكره ابن حبان في الثقات دون أن يغمزه في شيء من حديثه، =

٣٦٦ ـ ت س: حُميد بن مِهران، وهو حُميد بن أبي حُميد أبو عبد الله الكِنْدي، المالِكي[١]، البصري، الخَيَّاط[٢].

قال النسائي: ليس به بأس[٣](*).

= وقد روى عنه جماعة لا يروون إلا عن ثقة. لكن أبا حاتم المتعنت قال فيه: «صدوق» دون أن يبين السبب في إنزاله عن الدرجة العالية، وتبعه الذهبي، وابن حجر. والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن حُميد بن مَسْعَدة ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) نسبة إلى مالك بن الحارث، بطن من كِنْدة. اللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ١٥٤.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٥٤، التاريخ الصغير ١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٨٠، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٢٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٢١، ٢٢٨ـ: ٢٢٩، الثقات ٦/ ١٩١، تاريخ أسماء الثقات ١٠٦، ونسخة الحكمي المكية ١٢ب، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٥٥ ـ ٥٦ تهذيب الكمال ٧/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩، الكاشف ١/ ٢٥٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٩ ـ ٥٠، تقريب التهذيب ١٨٢، خلاصة التذهيب ٩٥.

(٣) تهذيب الكمال ٧/ ٣٩٩، تهذيب التهذيب ٣/ ٥٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مسلم بن إبراهيم الفَرَاهيدي: حدثنا حُميد بن مِهران، وكان صدوقاً؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ليس به بأس؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

سؤالات الآجري لأبي داود ٣٢٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٢٩، الثقات ٦/ ١٩١، تاريخ أسماء الثقات ١٠٦، تهذيب الكمال ٧/ ٣٩٩، الكاشف ١/ ٢٥٧، تقريب التهذيب ١٨٢.

فقد اتفق النقاد على توثيق حميد بن مِهران، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها. فبعضهم وثقه مطلقاً، وجعله البعض الآخر في المرتبة التالية دون بيان السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر. =

٣٦٧ ـ ع: حُمَيْد بن نافع أبو أَفْلَح[1] الأَنْصَاري مولاهم[2]، المدني، يقال له: حُمَيْد صفيرا[3][4].

قال النسائي: ثقة[5](*).

= وخلاصة القول: إن حميد بن مهران الخَيَّاط ثقة، صحيح الحديث. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله كثيراً فيمن وثقوه مطلقاً. والله أعلم.

(١) فَرَّق بعض الأئمة بين حُمَيْد بن نافع أبي أفلح صفيرا الذي يروي عن ابن عمر، ويروي عنه ابنه أَفْلَح. وحُميد بن نافع الذي يروي عن زينب بنت أبي سلمة، ويروي عنه شعبة. وقد جمع بينهما آخرون.

(٢) اختلف فيمن يَنْتَسِب إليه من الأنصار. ينظر الطبقات الكبرى ٥/٣٠٥، وتاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٣٨، وتهذيب الكمال ٧/٤٠٠.

(٣) ينظر ضبط هذه الكلمة، فبعض العلماء المعاصرين قال: «صُفَيْرا»، وبعضهم قال: «صَفِيرا».

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/٣٠٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٣٨، معرفة الرجال ١/١٤٣، التاريخ الكبير ٢/١/٣٤٧، الكنى والكنى والأسماء لمسلم ١/١٠٨، المعرفة والتاريخ ٢/٢٨٣ ـ ٢٨٤، الجعديات ٢/٦٦٦، ٦٧١ ـ ٦٧٢، الجرح والتعديل ٢/١/٢٢٩ ـ ٢٣٠، الثقات ٤/١٤٧، ٦/١٨٨، مشاهير علماء الأمصار ٧٠، الهداية والإرشاد ١/١٧٨، رجال صحيح مسلم ١/١٦٤، التعديل والتجريح ٢/٥٠٣ ـ ٥٠٤، تهذيب الكمال ٧/٤٠٠ ـ ٤٠١، الكاشف ١/٥٨، تهذيب التهذيب ٣/٥٠، تقريب التهذيب ١٨٢، نزهة الألباب في الألقاب ١/٤٢٧، خلاصة التذهيب ٩٥.

(٥) التعديل والتجريح ٢/٥٠٤، تهذيب الكمال ٧/٤٠١، تهذيب التهذيب ٣/٥٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو حاتم: ثقة؛ وقال الذهبي: صدوق؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه بُكير بن عبد الله بن الأَشَجّ، وشعبة، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

الجرح والتعديل ٢/١/٢٣٠، الثقات ٤/١٤٧، ٦/١٨٨، الكاشف ١/٢٥٨، تقريب التهذيب ١٨٢. =

٣٦٨ ـ بخ م٤: حُمَيْد بن هانئ أبو هانئ الخَوْلاني، المصري. مات سنة اثنتين وأربعين ومئة[1].

قال النسائي: ليس به بأس[2](*).

= فقد اتفق النقاد على أن حُميد بن نافع أبا أَفْلَح ثقة مطلقاً، سوى الذهبي حيث جعله في مرتبة تالية، دون أن يبين السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر، خاصة وأنه صدر عن أبي حاتم المتعنت.

وخلاصة القول: إن حُميد بن نافع أبا أَفْلَح ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات ٢٩٥، التاريخ الكبير ٢/١/٣٥٣، الكنى والأسماء لمسلم ٢/٨٩١، المعرفة والتاريخ ٢/٤٥٥، ٣/٧٦، الجامع الصحيح ٤/٥٧٦، الكنى والأسماء ٢/١٤٩، الجرح والتعديل ٢/١/٢٣١، الثقات ٤/١٤٩، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٣، تاريخ أسماء الثقات ١٠٦، رجال صحيح مسلم ١/١٦٥، الاستغناء ٢/٩٧٦، تهذيب الكمال ٧/٤٠١ ـ ٤٠٣، الكاشف ١/٢٥٨، تهذيب التهذيب ٣/٥٠ ـ ٥١، تقريب التهذيب ١٨٢، خلاصة التذهيب ٩٥.

(٢) تهذيب الكمال ٧/٤٠٢، تهذيب التهذيب ٣/٥١.

(*) أقوال النُّقاد فيه، ودراستها:

قال ابن شاهين: رفع به أحمد بن صالح ـ (يعني المصري)؛ وقال أبو حاتم: صالح؛ وذكر ابن حجر في فتح الباري أن ابن يونس وثقه؛ وقال البَرْقاني في سؤالاته للدارقطني: قلت: فحميد بن هانئ أبو هانئ؟ قال: مصري، لا بأس به. ثم قال: ثقة؛ وقال ابن عبد البر: هو عندهم صالح الحديث، لا بأس به؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر في التقريب: لا بأس به؛ وفي فتح الباري: ثقة... ولا يعرف فيه تجريح لأحد. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ٢/١/٢٣١، الثقات ٤/١٤٩، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٣، تاريخ أسماء الثقات ١٠٦، الاستغناء ٢/٩٧٦، الكاشف ١/٢٥٨، تقريب التهذيب ١٨٢، فتح الباري ٦/٩.

فقد اتفق الائمة على تعديل حُميد بن هانئ، إلا أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وبعضهم جعله في مرتبة تالية، وقال فيه أبو حاتم: =

٣٦٩ ـ ع: حُمَيْد بن هلال أبو نَصْر العَدَوي[1]، البَصْري[2][3].

=«صالح» فهذه العبارة وإن كانت تستعمل في أدنى درجات التعديل، فإن أبا حاتم استعملها كثيراً فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة ـ كما سبق في ترجمة الأزرق بن قيس الحارثي ـ، وهذا يحمل على تعنته.

ومهما كان من أمر فإن الذين أنزلوا حُمَيْد بن هانئ عن الدرجة العالية لم يذكروا السبب في ذلك، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن حُميد بن هانئ ثقة، صحيح الحديث. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله كثيراً فيمن وثقوه مطلقاً. والله أعلم.

(١) كذا نسبه الأكثرون، وقال بعضهم: «العَدَوي، ويقال: الهِلالي»، بل قال بعضهم: «العَدَوي، الهِلالي»، وقال البخاري في التاريخ الكبير ٢/١/٣٤٦ ـ ٣٤٧: «العَدَوي... وقال شعبة: الهلالي... ـ (ثم قال البخاري) ـ: يقال: عَدي من تميم». وعَدي بطن كبير من تميم. لكن السمعاني في الأنساب ٩/٢٥٣، ٢٥٦ نَسَب حُميداً إلى عَدي بن عبد مَنَاة بن أُدّ بن طَابِخَة، وسبقه إلى هذا الكَلْبي في جمهرة النسب ٢٨٥، وزاد: أنه من بني ذَكْوان بن مالك بن تميم بن الدُّوْل بن جَلّ بن عديّ بن عبد مناة بن أُدّ. أي أن الرجل من تميم عدي، لا من عدي تميم. والله أعلم.

(٢) مات في آخر ولاية خالد بن عبد الله القَسْري على العراق. وقد عُزل خالد سنة عشرين ومئة.

(٣) ترجمته في: جمهرة النسب ٢٨٥، الطبقات الكبرى ٧/٢٣١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٣٨، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٣٨، المصنف لابن أبي شيبة ١٣/٨١، الطبقات ٢١٢، تاريخ خليفة ٣٥١، العلل ومعرفة الرجال ١/٨٢، ١١٣، ١٤٨، ١٧٢، ٢٠٤، ٢/٦٢، التاريخ الكبير ٢/١/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧، معرفة الثقات ١/٣٢٥، الكنى والأسماء لمسلم ٢/٨٣٦، المعرفة والتاريخ ٢/٩٩/٧، ١٢٨، ٢٥٠ ـ ٢٥١، ٣/٧٠، التاريخ ١/٥٥٥، الكنى والأسماء ٢/١٤٠، الجعديات ١/٥٥٦ ـ ٥٥٧، الضعفاء الكبير ١/٢٦٦، الجرح والتعديل ٢/١/٢٣٠ ـ ٢٣١، المراسيل لابن أبي حاتم ٤٩، الثقات ٤/١٤٧، مشاهير علماء الأمصار ٩٣، الكامل ٢/٦٩١ ـ ٦٩٢، المؤتلف والمختلف ٤/٢٢٠٦ ـ ٢٢٠٧، السنن للدارقطني ١/١٧١ ـ ١٧٢ الهداية والإرشاد ١/١٧٧ ـ ١٧٨، رجال صحيح مسلم ١/١٦٣، التعديل والتجريح ٢/٥٠٦، الأنساب ٩/٢٥٣، ٢٥٦، تهذيب الكمال ٧/٤٠٣ ـ ٤٠٦، ميزان=

قال النسائي: ثقة(١)(*).

=الاعتدال ٦١٦/١، الكاشف ٢٥٨/١، من تكلم فيه وهو موثق ٧٣، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢٠٢، تهذيب التهذيب ٥١/٣ ـ ٥٢، تقريب التهذيب ١٨٢، هدي الساري ٤٠٠، خلاصة التذهيب ٩٥.

(١) التعديل والتجريح ٥٠٦/٢، تهذيب الكمال ٤٠٥/٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٥١ ـ ٥٢، هدي الساري ٤٠٠ لكن لفظ ابن حجر في الأخير «وثقه ابن معين، والعجلي، والنسائي».

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون**: قال قتادة بن دِعامة في رواية أبي هلال محمد بن سُلَيم الرَّاسِبي من رواية أبي سلمة موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكي ـ: كما في الطبقات الكبرى، والتاريخ الكبير، الجعديات. واللفظ للأخير ـ: ما كان بالبصرة رجل أعلم من حُميد بن هلال،ما أستثني الحسن، ولا ابن سيرين، غير أن التِّناوة أضرت به؛ وفي رواية أبي هلال من رواية حسن بن موسى الأَشْيب ـ: كما في المعرفة والتاريخ ـ: ما كانوا يفضلون أحداً على حُمَيْد بن هِلال في العلم من أهل البصرة؛ وقال أبو هلال الرَّاسِبي في رواية أبي سلمة التَّبُوذَكي ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ما كان بالبصرة أحد أعلم من حُمَيْد بن هِلال، ما أُسْتَثني الحسن، ولا محمد بن سيرين، غير أن التَّنَاوة ضرته؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال ابن معين ـ في رواية ابن الجنيد، والكَوْسج ـ، والعجليُّ: ثقة. زاد ابن الجنيد عن ابن معين: لا يُسْأل عن مثل هؤلاء؛ وقال الفسوي: أحد الثقات؛ وقال أبو حاتم: وكان في الحديث ثقة؛ وقال ابن عدي: ولحميد بن هلال أحاديث كثيرة، وقد حدث عنه الناس، والأئمة، وأحاديثه مستقيمة، والذي حكاه يحيى القطان أن محمد بن سيرين لا يرضاه، لا يُدري ما وجهه، فلعله كان لا يرضاه في معنى آخر ليس الحديث، وأما في الحديث فإنه لا بأس به، وبرواياته؛ وقال الذهبي: من جِلة التابعين، وثقاتهم بالبصرة... وهو في كامل ابن عدي مذكور، فلهذا ذكرته ـ (يعني في الميزان) ـ، وإلا فالرجل حجّة؛ وقال ابن حجر: ثقة، عالم، توقف فيه ابن سيرين لدخوله في عمل السلطان. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه أيوب السَّخْتِياني، وشبعة، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ **المُلَيِّنون**: قال القطان في رواية ابن المديني من رواية صالح بن أحمد بن حنبل: كان محمد بن سيرين لا يرضى حُميد بن هلال.

الطبقات الكبرى ٢٣١/٧، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٣٨، التاريخ الكبير=

٣٧٠ ـ ع: حَنْظَلة بن أبي سفيان[١] بن عبد الرحمٰن بن صَفْوان بن أُمَيَّة القُرَشي، الجُمَحي، المكي، الحافظ. مات سنة إحدى وخمسين ومئة[٢].

= ٢/ ١/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧، معرفة الثقات ١/ ٣٢٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ٩٩، ١٢٨، الجعديات١/ ٥٥٧، الضعفاء الكبير ١/ ٢٦٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١، الثقات ٤/ ١٤٧، الكامل نسخة الظاهرية ٨١ب، ميزان الاعتدال ١/ ٦١٦، تقريب التهذيب ١٨٢.

لم يَرد في حُميد بن هلال تليين إلا من ابن سيرين، ولما نقل ابن أبي حاتم ذاك القول في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٣٠ علق عليه بقوله: «فذكرت ذلك لأبي، فقال: دخل في شيء من عمل السلطان، فلهذا كان لا يرضاه، وكان في الحديث ثقة». كما أن ابن سرين نسبه، والحسن البصري، وآخَرَيْن إلى السماع عن كل أحد، دون انتقاء ـ العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٧٢. والسنن للدارقطني ١/ ١٧١ ـ ١٧٢. وينظر الجعديات ١/ ٥٥٧ ـ. وهذا ليس بجرح، لأن كثيراً من الأئمة الثقات فعلوا ذلك. وقد قال الحاكم ـ كما في من تكلم فيه وهو موثق ٧٣ ـ: «تُكلم فيه بما لا يؤثر فيه».

لذ فإن التوثيق هو الصواب في حُميد بن هلال، وقد أجمع المعدلون على أنه ثقة مطلقاً، ولا ينبغي أن يُعترض بعبارة ابن عدي الأخيرة، لأن المتأمل في كامل قوله لا يشك في كونه أراد التوثيق المطلق.

وأما قول قتادة: «غير أن النَّناوة أضرت به». فقد فُسِّر في الطبقات الكبرى ٧/ ٢٣١ بهذا القول: «يعني أنه كان تانئاً بدولاب بالأهواز». وتوسع مجد الدين بن الأثير في النهاية ١/ ١٩٩، بشرحه، فقال: «أراد التِّناية، وهي الفِلاحة والزراعة، فقلب الياء واواً، يريد أنه تَرَك المذاكرة ومجالسة العلماء، وكان نزل قرية على طريق الأهواز: ويُروي النَّبَاوَة بالنون والباء أي الشَّرَف». والذي يريده قتادة بمجموع قوله: أن التِّناوة جعلت بعض أئمة البصرة يسبقونه، وخاصة في الشهرة.

وأما نسبة قول قتادة إلى راويه عنه أبي هلال الرَّاسِبي كما في الجرح والتعديل، فإن فيه سقطاً فيما يبدو، وهو اسم القائل، أي قتادة. والله أعلم.

وخلاصة القول: إن حُمَيْد بن هلال ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) زعم البعض أن اسم أبي سفيان: الأسود. الثقات ٦/ ٢٢٥. وينظر التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٥ مع تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣٩.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٤٩٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣٩، =

قال النسائي: ثقة(١)(*).

=تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩١، سؤالات ابن الجُنيد لابن معين ٢٧٧، ٤٦٧، تاريخ البادي عن ابن معين ٦٠، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٩٧، الطبقات ٢٨٣، تاريخ خليفة ٤٢٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٦٢، ٢/ ٥٤، ٢٣٧، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٩٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٤ ـ ٤٥، التاريخ الصغير ٢/ ١١١، ١١٣، المعرفة والتاريخ ١/ ٣٥، ٣/ ٢٤٠، الجامع الصحيح ٥/ ٤٦٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٤١ـ: ٢٤٢، الثقات ٦/ ٢٢٥، مشاهير علماء الأمصار ١٤٥، الكامل ٢/ ٨٢٦ ـ ٨٢٧، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٤ب، تاريخ أسماء الثقات ٩٧، الهداية والإرشاد ١/ ٢١١ ـ ٢١٢، رجال صحيح مسلم ١/ ١٤٨ ـ ١٤٩، التعديل والتجريح ٢/ ٥٣٥ ـ ٥٣٦، تهذيب الكمال ٧/ ٤٤٣ ـ ٤٤٧، ميزان الاعتدال ١/ ٦٢٠ ـ ٦٢١، الكاشف ١/ ٢٦١، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٣٦ ـ ٣٣٨، تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٦، العِقد الثمين ٤/ ٢٥٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٦٠ ـ ٦١، تقريب التهذيب ١٨٣، هدي الساري ٤٠٠ خلاصة التذهيب ٩٦.

(١) تهذيب الكمال ٧/ ٤٤٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٦١، هدي الساري ٤٠٠. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «ووثقه ابن معين، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال البخاري: وقال علي ـ (يعني ابن المديني) ـ، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار ـ (يعني المكي) ـ في حديث سلوا حَنْظلة عن هذا؛ وقال أحمد بن حنبل في موضع من رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: كان وكيع إذا أتى على حنظلة يقول: حدثنا حنظلة بن أبي سفيان، وكان ثقة ثقة؛ وفي موضع آخر منها: وكان وكيع يقول: ثقة؛ وفي رواية الفضل بن زيادة كان وكيع يقول؛ حدثنا حنظلة بن أبي سفيان، وكان ثقة؛ وقال الترمذي: وثقه يحيى بن سعيد القطان؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى بن سعيد عن حنظلة بن أبي سفيان؟ فقال: كان عنده كتاب، ولم يكن عندي مثل سَيْف ـ (يعني المكي) ـ؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، وله أحاديث؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي، وابن الجنيد، والبادي، والكَوْسَج، وابنِ أبي مريم: ثقة. زاد ابن أبي مريم: حجة؛ وفي رواية عبد الله بن شعيب الصَّابوني؛ حنظلة بن أبي سفيان، وأخوه عمرو بن أبي سفيان... هما ثقتان؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان حنظلة، وأخوه عمرو بن أبي سفيان=

....

=مكيين... وكانا ثقتين؛ وقال أيضاً ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: لا بأس به؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الميموني، وعبد الله، وصالح بن أحمد، والفضل بن زياد، والجُوزجاني ـ كما في الكامل ـ: ثقة. زاد الميموني: ثقة. وزاد الجُوزجاني: من الثقات؛ وقال يعقوب بن شيبة: هو ثقة، وهو دون المتثبتين؛ وقال أبو زرعة، وأبو داود: ثقة؛ وقال الفسوي وفي أخيه عمر: ثقتان؛ وقال أبو حاتم، والترمذي: ثقة؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من خيار أهل مكة، وعبادهم؛ وقال ابن عدي: عامة ما يروي حنظلة مستقيم، ولحنظلة أحاديث صالحة، إذا حدث عنه ثقة فهو مستقيم الحديث؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: من ثقات المكيين... ذكره ابن عدي وإلا لما كنت أذكره... فحنظلة إذاً ثقة بإجماع؛ وفي الكاشف: من الأثبات؛ وفي تذكرة الحفاظ: الحافظ، الثبت؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، حجة؛ وفي هدي الساري: أحد الأثبات. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه القطان، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٥/ ٤٩٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩١، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٦٧، تاريخ البادي عن ابن معين ٦٠، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٩٧، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٥٤، ٢٣٧، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٩٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٤٠، الجامع الصحيح ٥/ ٤٦٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢، الثقات ٦/ ٢٢٥، مشاهير علماء الأمصار ١٤٥، الكامل ٢/ ٨٢٦، ٨٢٧، تاريخ أسماء الثقات ٩٧، تهذيب الكمال ٧/ ٤٤٦، ميزان الاعتدال ١/ ٦٢٠، الكاشف ١/ ٢٦١، تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٦١، تقريب التهذيب ١٨٣، هدي الساري ٤٠٠.

فقد أجمع النقاد على أن حنظلة بن أبي سفيان ثقة مطلقاً. وقول ابن المديني: «لا بأس به» لم أجده مسنداً، وهو معارض بتوثيقه المطلق له في رواية ابن أبي شيبة. وقد جاء في الكامل ٢/ ٨٢٦ عن يعقوب بن شيبة قوله: «سمعت علياً ـ (يعني ابن المديني) ـ وقيل له: كيف رواية حنظلة عن سالم ـ (يعني ابن عبد الله بن عمر)؟ فقال علي: رواية حنظلة عن سالم وادي، ورواية موسى بن عقبة وادي آخر، وأحاديث الزهري عن سالم كأنها أحاديث نافع. فقال رجل لعلي ـ وأنا أسمع ـ: هذا يدل على أن حديث سالم حديث كثير. قال: أجل». فعلق عليه الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٦٢٠ بقوله: «وهذا القول من ابن المديني لا يدل على غمز في حنظلة بوجه، بل هو دال على جلالته، وأنه=

٣٧١ ـ بخ م د س ق: حَنْظَلة بن علي بن الأَسْقَع[١] الأَسْلَمي، وقيل: السُّلَمي، المدني[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

٣٧٢ ـ د س ق: حَوْشَب بن عَقِيل أبو دِحْية العَبْدي، وقيل:

=نظير موسى، وابن شهاب في حديثه عن سالم. فحنظلة إذاً ثقة بإجماع».

هذا، وأنكر الذهبي على ابن عدي إيراده لحنظلة في الكامل، فقال في سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٣٧: «وقد تناكد ابن عدي في ذكره له في الكامل، فما أبدي شيئاً يتعلق به عليه متعنت أصلاً». قلت: نعم أورد ابن عدي بعض المناكير في حديثه، لكن العُهدة فيها على غيره، وقد صرح بذلك ابن عدي في أحد تلك الأحاديث، كما أن الذهبي ذكر في سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٣٧ حديثاً آخر منها، ومتنه: اغسلوا قتلاكم. ثم علق عليه بقوله: «غريب جداً، ورواته ثقات، وهذا محمول على من قتل في غير مصافّ، ولعل الغلط فيه من شيخ ابن عدي، أو شيخ شيخه، والثقة قد يهم».

وأما قول يعقوب بن شيبة: «هو ثقة، وهو دون المتثبتين». فالشطر الأخير منه لم يتابع عليه، بل صرح بعض النقاد بأن حنظلة حجة، وأنه ثبت، ونحو ذلك.

وخلاصة القول: إن حنظلة بن أبي سفيان ثقة ـ كما قال النسائي ـ، بل فوق الثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال ابن حبان في الثقات ٤/ ١٦٥: «حنظلة بن أبي الأسقع الأسلمي، ويقال: ابن الأسقع السُّلَمي». وقال البخاري في آخر ترجمته من التاريخ الكبر ١/ ٢/ ٣٨ بعد أن اعتمد المذكور أعلاه: «ويقال: ابن الأصقع».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٢٥١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٨، معرفة الثقات ١/ ٣٢٧، المعرفة والتاريخ ١/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠، الثقات ٤/ ١٦٥ ـ ١٦٦، رجال صحيح مسلم ١/ ١٤٨، تهذيب الكمال ٧/ ٤٥١ ـ ٤٥٢، الكاشف رجال صحيح مسلم ١/ ٢٦١، تهذيب التهذيب ٣/ ٦٢ ـ ٦٣، تقريب التهذيب ١٨٤، الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧، خلاصة التذهيب ٩٦.

(٣) تهذيب الكمال ٧/ ٤٥٢، تهذيب التهذيب ٣/ ٦٢ ـ ٦٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال العجلي، والذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. =

الجَرْمي، الهَجَري[١]، البصري[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

= معرفة الثقات ١/٣٢٧، الثقات ٤/١٦٥ ـ ١٦٦، الكاشف ١/٢٦١، تقريب التهذيب ١٨٤. فقد أَطْبق النُّقَّاد على أن حَنْظلة بن علي بن الأَسْقَع ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) نسبه البعض إلى هَجَر، فلعله هَجَري الأصل.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/٦٠ ـ ٦١، ٧٥، ٢٠٧، ٣٣٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٢٢ ـ ٣٢٣، تاريخ البادي عن ابن معين ٦٠، العلل ومعرفة الرجال ١/٨٤، ٢٠٥، ٣١٥، ٢/٣٥ ـ ٣٦، التاريخ الكبير ١/٢/١٠٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/٣٠٥، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٠٥، المعرفة والتاريخ ٢/١١٤، ٣/١٢٣، الكنى والأسماء ١/١٧٠، الضعفاء الكبير ١/٢٩٨، الجرح والتعديل ٢/١/٢٨٠ ـ ٢٨١، الثقات ٦/٢٤٣، ٨/٢١٣، الكامل ٢/٨٥٤، تاريخ أسماء الثقات ١٠٥، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ب، تهذيب الكمال ٧/٤٦١ ـ ٤٦٣، ميزان الاعتدال ١/٦٢٢، المغني في الضعفاء ١/١٩٨، ديوان الضعفاء ٧٧، الكاشف ١/٢٦٢، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٩، تهذيب التهذيب ٣/٦٥ ـ ٦٦، تقريب التهذيب ١٨٤، خلاصة التذهيب ٩٨ ـ ٩٩.

(٣) تهذيب الكمال ٧/٤٦٣، ميزان الاعتدال ١/٦٢٢، تهذيب التهذيب ٣/٦٦. لكن عبارة الذهبي: «وثقه أحمد، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون**: قال وكيع بن الجَراح ـ كما في الجرح والتعديل ـ: حدثني حَوْشب بن عَقيل، وكان ثقة؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد: كما في المصدر السابق ـ: قلت ليحيى ـ يعني ابن سعيد القطان ـ: أين كان حَوْشب بن عَقيل من جَهِير بن يزيد؟ قال: كان حَوْشَب أثبت عندي من جَهِير؛ وقال الفسوي: سمعت صَدقة بن الفضل ـ وذُكر له حديث حَوْشَب بن عقيل أن النبي ﷺ نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة. فأثنى على حَوْشَب؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي رواية البادي: ثقة؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: ليس به بأس؛ وقال إبراهيم بن الجنيد: سألت يحيى عن جَهِير بن يزيد؟ فقال: بصري، ثقة. قلت: ممن هو؟ قال: عَبْدي. قلت: فإن القطان قال: حَوْشَب بن عَقيل أثبت عندي من جَهِير. فقال يحيى بن=

....

=معين: جَهير ثقة، وحَوْشَب بن عَقيل ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في موضعين من رواية عبد الله؛ ثقة؛ وفي موضع آخر منها: مهدي بن ميمون، وسَلَّام بن مِسْكين، وأبو الأشْهَب ـ: (يعني جعفر بن حَيَّان) ـ، وحَوْشب بن عَقيل كلهم من الثقات، إلا أن مهدياً كأنه أحبّ إليّ، هو في القلب أحلاهم؛ وقال أبو داود في رواية الآجري، والفسويُّ: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال ابن شاهين، والذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه مهدي، وسليمان بن حرب، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ **المُجَرِّحُون والمُلَيِّنون**: قال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد ـ: كما في الضعفاء الكبير ـ: سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي يقول: حدثنا حَوْشَب بن عَقيل بكتاب عن سعيد بن عبد الله بن جَرْوة ـ (كذا، وقد ذكر المزي في شيوخ حَوْشب: سعيد بن عبد الله بن جُرَيْج) ـ. قال عبد الرحمٰن: فلا أعلمه إلا كان يقول: حدثنا ثم قال بعدُ: هذا كتاب دفعه إليّ سعيد بن عبد الله بن جَرْوة؛ وقال الأزدي: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٧٥، ٢٠٧، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٢٢ ـ ٣٢٣، تاريخ البادي عن ابن معين ٦٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٨٤، ٣١٥، ٢/ ٣٦، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٠٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ١١٤، ٣/ ١٢٣، الضعفاء الكبير ١/ ٢٩٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١، الثقات ٦/ ٢٤٣، ٨/ ٢١٣، تاريخ أسماء الثقات ١٠٥، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ب، ديوان الضعفاء٧٧، الكاشف ١/ ٢٦٢، تقريب التهذيب ١٨٤.

فقد اختلف العلماء في الحكم على حَوْشَب بن عَقيل بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. والمُجَرِّحون هم: ابن مهدي والأزدي. فأما ابن مهدي فإنه غمزه بالرواية عن سعيد المذكور بصيغة التحديث، مع قوله بعد: هذا كتاب دفعه إليَّ سعيد. وليس في هذا مغمز عند التحقيق، لأن حوشب بن عقيل قد يكون سمع الكتاب من سعيد، بعدما دفعه إليه سعيد. كما يحتمل أن يكون تلقاه عنه بالإجازة المقرونة بالمناولة، وهذه الطريقة حالة محل السماع عند البعض، لا عند الجمهور. فضلاً عن أن ابن مهدي لم يجزم بأن الرجل كان يقول دائماً: حدثنا سعيد. وأما الأزدي فضعفه دون ذكر السبب، وقد تعقبه الذهبي في ديوان الضعفاء ٧٧ بقوله: «ضَعَّفه الأزدي بلا حجة». والأزدي متعنت كما هو معروف.

فتبين أن الصواب في حَوْشَب هو التعديل، لكن المعدلين اختلفوا في تحديد=

٣٧٣ ـ م د س: حَيَّان بن عُمَيْر أبو العلاء القَيْسي، الجُرَيْرِي، البصري[(١)][(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)][(*)].

= المرتبة التي يستحقها، فالجمهور على أنه ثقة مطلقاً، وقال فيه أبو حاتم المتعنت: صالح الحديث. بيد أن أبا حاتم استعمل هذه العبارة كثيراً فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة ـ: كما سبق في ترجمة الأزرق بن قيس الحارثي ـ.

وقد استُنكر على حَوْشب حديث واحد، ساقه العقيلي، وابن عدي، لكن ينبغي أن يكون الحمل فيه على شيخه مهدي، الذي حكم عليه ابن حجر في تقريب التهذيب ٥٤٨ بقوله: «مقبول».

وخلاصة القول: إن حَوْشَب بن عَقيل ثقة ـ: كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ١/٢٣٩ فيمن مات في العشر الأخيرة من المئة الأولى.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/١٨٩، ٢٢٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٤١، التاريخ الكبير ١/٢/٥٤، التاريخ الصغير ١/٢٣٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/٦١٥، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٢١، الكنى والأسماء ٢/٤٩، ٥٠، الجرح والتعديل ٢/١/٢٤٤، الثقات ٤/١٧١، رجال صحيح مسلم ١/١٦٦، تهذيب الكمال ٧/٤٧٢ ـ ٤٧٤، الكاشف ١/٢٦٢، تهذيب التهذيب ٣/٦٧ ـ ٦٨، تقريب التهذيب ١٨٤، خلاصة التذهيب ٩٦.

(٣) تهذيب التهذيب ٣/٦٨. وقد عزاه إلى الكنى للنسائي.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموثِّقون: قال ابن سعد: وكان ثقة، قليل الحديث؛ وقال ابن حجر، وصفي الدين الخزرجي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون: قال الآجري: سألت أبا داود عن رياح بن عمرو القيسي؟ فقال: كان رجل سَوْء. ثم قال: هو، وأبو حبيب، وحَيَّان الجُرَيْري، وأربعة رابعتهم في الزندقة. =

٣٧٤ ـ بخ د: خَارِجة بن الحارث بن رافع بن مَكِيْث الجُهَني، المدني[1].

قال النسائي: ليس به بأس[2](*).

= الطبقات الكبرى ٧/ ١٨٩، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٢١، الثقات ٤/ ١٧١، تقريب التهذيب ١٨٤، خلاصة التذهيب ٩٦.

فقد اتفق الأئمة على أن حَيَّان بن عُمَير ثقة مطلقاً، سوى أبي داود حيث رماه بالزندقة دون أن يبين مراده بذلك، وهو جرح مبهم معارض بالتوثيق المطلق، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر.

وخلاصة القول: إن حَيَّان بن عُمير ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٠٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٧٥، الثقات ٦/ ٢٧٣، تهذيب الكمال ٨/ ٥ ـ ٦، الكاشف ١/ ٢٦٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٧٣، تقريب التهذيب ١٨٦، خلاصة التذهيب ٩٩.

(٢) تهذيب الكمال ٨/ ٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٧٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدارمي ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال الذهبي، وابن حجر في التقريب: صدوق وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه ابن مهدي، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٧٥، الثقات ٦/ ٢٧٣، الكاشف ١/ ٢٦٥، تهذيب التهذيب: ٣/ ٧٣، تقريب التهذيب ١٨٦.

فقد أصفق النقاد على تعديل خارجة بن الحارث، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فابن معين وثقه مطلقاً فيما نقله ابن حجر عن الدارمي عنه، ولم أجده في المطبوع من تاريخ عثمان. وجعله الذهبي، وابن حجر في درجة تالية دون بيان السبب. وقال فيه أبو حاتم المتعنت: «صالح الحديث» وهذه العبارة يستعملها كثيراً فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة ـ كما سبق في ترجمة الأَزْرق بن قيس الحارثي ـ. ويبدو لي أن الذهبي، وابن حجر اتبعا ظاهر قول النسائي: «ليس به بأس» مع أن أبا عبد الرحمن استعمل هذه العبارة كثيراً في الثقات=

٣٧٥ ـ ع: خالد بن الحارث[1] أبو عثمان التَّميمي، الهُجَيْمي، البصري، الحافظ. ولد في أول سنة عشرين ومئة، ويقال: سنة تسع عشرة ومئة، ومات بالبصرة سنة ست وثمانين ومئة[2].

قال النسائي: ثقة، ثبت[3].

=الرفعاء. وأنهما استأنسا بظاهر عبارة أبي حاتم. هذا، ولم يشر أحد إلى أدنى نكارة في حديث خارجة، مما يجعلني أرجح فيه جانب التوثيق المطلق. لكن لما لم يصرح أحد بذاك التوثيق، احتمل أن يكون الرجل صدوقاً، ولم أعتبر هنا قول ابن معين لأني لم أجده في رواية الدارمي، ولا في كتاب متقدم، وإنما أخذه ابن حجر من مُغُلْطاي.

وخلاصة القول: إن خارجة بن الحارث الجُهني ثقة، صحيح الحديث فيما ترجح لي. والله أعلم.

(١) اختُلف في بقية نسبه، ينظر تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٤٣، والتاريخ الكبير ١/٢/١٤٥، والجرح والتعديل ٢/١/٣٢٥، والثقات ٦/٢٦٧، وتهذيب الكمال ٨/٣٥ ـ ٣٦، وتقريب التهذيب ١٨٧.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٢٩١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٢ ـ ١٤٣، معرفة الرجال ١/١٠٨، ١٥٢، الطبقات ٢٢٥، تاريخ خليفة ٤٥٧، العلل ومعرفة الرجال ٢/٢٦٨، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٣٨، ٤١ ـ ٤٢، التاريخ الكبير ١/٢/١٤٥، التاريخ الصغير ٢/٢٠١، ٢٣٨، الكنى والأسماء لمسلم ١/٥٤٨، المعرفة والتاريخ ١/١٧٨، ٧١٩ ـ ٧٢٠، ٢/١٦٨، ٢٠١ ـ ٢٠٢، ٣/١٦، العلل الكبير ٢/ ٨٢٠، الجامع الصحيح ٤/ ٣١١، الكنى والأسماء ٢/٢٧، الجرح والتعديل ٢/١/٣٢٥، الثقات ٦/٢٦٧، مشاهير علماء الأمصار ١٦١، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٣٠أ، تاريخ أسماء الثقات ١١٦، الهداية والإرشاد ١/٢٢٣، رجال صحيح مسلم ١/١٨٨، السابق واللاحق ١٩١ ـ ١٩٢، التعديل والتجريح ٢/٥٥٠، تهذيب الكمال ٨/ ٣٥ ـ ٣٩، الكاشف ١/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧، سير أعلام النبلاء ٩/١٢٦ ـ ١٢٨، تذكرة الحفاظ ١/٣٠٩، تهذيب التهذيب ٣/ ٨٢ ـ ٨٣، تقريب التهذيب ١٨٧، خلاصة التذهيب ٩٩ ـ ١٠٠.

(٣) تهذيب الكمال ٨/٣٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٨٣.

وقال أيضاً: خالد أثبت من المُعْتَمِر[(١)(*)].

(١) المجتبى ٥/٣٨. والمُعْتَمِر هو ابن سُلَيْمان.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال حماد بن زيد: ذاك الصدوق؛ وقال القطان في رواية ابن عمار: ما رأيت أحداً خيراً من سفيان ـ (لعله الثوري) ـ، وخالد بن الحارث؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد: ذكرت ليحيى بن سعيد أصحاب شعبة، فقال: كان عامتهم يمليها عليهم رجل، إلا خالد، ومعاذ ـ (يعني ابن معاذ) ـ، فإنا كنا إذا قمنا من عند شعبة جلس خالد ناحية، ومعاذ ناحية، فكتب كل واحد بحفظه؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال ابن محرز: وسمعت يحيى ـ وسئل: مَنْ الثقات من البصريين؟ فقال: حماد بن زيد، وخالد بن الحارث. . . قيل له: فمُعْتَمِر ـ (يعني ابن سليمان) ـ؟ قال: مُعْتَمِر ثقة، وليس مثل هؤلاء، هؤلاء أكثر منه؛ وقال معاوية بن صالح: قلت ليحيى بن معين: مَنْ أثبت شيوخ البصريين؟ قال: خالد بن الحارث ـ مع جماعة سماهم ـ؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي بكر عبد الله بن محمد بن الفضل الأسدي: خالد بن الحارث إليه المنتهى في التثبت ـ (كذا في المراجع المتأخرة. وفي الجرح والتعديل: التثبيت) ـ بالبصرة؛ وقال أحمد أيضاً في رواية أبي بكر المَرُّوذي: خالد بن الحارث يجيء بالحديث كما سمع، ويقول: نحو هذا، أو شبه هذا. وكان ابن مهدي يجيء بالحديث كما سمع، وكان وكيع يجهد أن يجيء بالحديث كما سمع، وكان ربما قال في الحرف، أو الشيء: يعني كذا؛ وقال الفضل بن زياد: قيل له ـ (يعني لأحمد) ـ: شعبة كان يدعهم ـ (يعني أصحابه) ـ يكتبون عنده؟ فقال: كانوا يكتبون الشيء. ثم قال: كان يحيى ـ (يعني القطان) ـ، وخالد بن الحارث، ومعاذ ـ (يعني ابن معاذ) ـ يجتمعون ثلاثتهم عنده، فإذا قام شعبة تنحى خالد في زاوية ـ (لعلها كذا، وفي المعرفة والتاريخ: رواية. ومثلها الكلمة الآتية) ـ، ومعاذ في زاوية، يكتبان ما سمعا، ويخرج يحيى فيذهب؛ وقال أيضاً: وسئل أبو عبد الله عن بشر بن المُفَضَّل؟ فقال: نعم. قيل له: خالد بن الحارث؟ قال: خالد فوق؛ وقال محمد بن المثنى العَنَزي: ما رأيت بالبصرة مثل خالد بن الحارث، ولا بالكوفة مثل عبد الله بن إدريس؛ وقال أبو زرعة: كان يقال له: خالد الصدوق؛ وقال الآجري ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: سألت أبا داود عن خالد، ومعاذ؟ فقال: معاذ صاحب حديث، وخالد كثير الشكوك. وذكر من فضله؛ وقال أبو حاتم: إمام، ثقة؛ وقال الترمذي في الجامع الصحيح: ثقة، مأمون؛ وقال ابن حبان في الثقات: من عقلاء الناس، ودُهاتهم؛ وفي المشاهير: وكان من=

٣٧٦ ـ ق: خالد بن حَيَّان أبو يزيد الكِنْدي مولاهم، الرَّقِّي، الخَزَّاز. مات بالرَّقَّة في ذي القَعْدة سنة إحدى وتسعين ومئة[١][٢].

= عقلاء أهل البصرة، وساداتهم، غير مدافَع؛ وقال الدارقطني: أحد الأثبات؛ وقال الذهبي: الحافظ، الحجة... وكان من أوعية العلم، كثير التحري، مليح الإتقان، متين الديانة؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت. وقد روى عنه شيخه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٩١، معرفة الرجال ١/ ١٠٨، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٤١ ـ ٤٢، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٦٨، ٢٠١ ـ ٢٠٢، ٣/ ١٦، العلل الكبير ٢/ ٨٢٠، الجامع الصحيح ٤/ ٣١١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٢٥، الثقات ٦/ ٢٦٧، مشاهير علماء الأمصار ١٦١، تاريخ أسماء الثقات ١١٦، سير أعلام النبلاء ٩/ ١٢٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٨٣، تقريب التذهيب ١٨٧.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبّه إلى أن المزي وهم في تهذيب الكمال ٨/ ٣٧ حيث خلط بين أبي بكر الأسدي، وأبي بكر الأثرم الراويين عن أحمد بن حنبل، فجعل قول أحمد: «إليه المنتهى...» من رواية الأثرم، والصواب من رواية الأسدي كما في الجرح والتعديل. والأسدي من شيوخ ابن أبي حاتم، أما الأثرم فمن شيوخ شيوخه. واعتماد المزي في هذا النقل على كتاب الجرح والتعديل، أو عمن أخذ عنه. والله أعلم.

ثم أقول: اتفق النقاد على توثيق خالد بن الحارث، ولم ينزله أحد عن مرتبة الثقات العالية، وإن كان ظاهر بعض أقوالهم يخالف هذا، ومن نظر في سياق تلك العبارات علم أن الرجل ثقة مطلقاً بإجماع.

وأما قول أبي داود: «كثير الشكوك» فلا يعني به الذم أبداً، وإنما مراده أن خالداً كثير التحري ـ كما قال الذهبي ـ، وهذه عبارة مدح بلا شك. ويؤكد هذا كلمة الآجري الأخيرة.

وخلاصة القول: إن خالد بن الحارث ثقة، ثبت ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. وهو أثبت من المُعْتَمِر بن سليمان. والله أعلم.

(١) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٧/ ٤٨٦: «وكان يوم مات قد دخل في سبعين سنة، ولم يستكملها».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٨٦، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٠٢، =

قال النسائي: ليس به بأس[(١)(*)].

= التاريخ الكبير ١/٢/١٤٥، التاريخ الصغير ٢/٢٦٨، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٩١٤، الكنى والأسماء ٢/١٦٢، ١٦٤، الجرح والتعديل ٢/١/٣٢٦، الثقات ٨/ ٢٢٣، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٨، تاريخ بغداد ٨/ ٢٩٥ ـ ٢٩٧، الإكمال ٢/ ١٨٦، الأنساب ٥/٦٨، تهذيب الكمال ٨/ ٤٢ ـ ٤٥، ميزان الاعتدال ١/٦٢٩، ٤/ ٥٩٩، المغني في الضعفاء ١/٢٠١، الكاشف ١/٢٦٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٨٤ ـ ٨٥، تقريب التهذيب ١٨٧، خلاصة التذهيب ١٠٠.

(١) تهذيب الكمال ٨/ ٤٤، ميزان الاعتدال ١/ ٦٢٩، تهذيب التهذيب ٣/ ٨٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن سعد: وكان ثقة، ثبتاً؛ وقال ابن معين في رواية عبد الخالق بن منصور: ثقة؛ وفي رواية ابن الغَلَابي: وليس به بأس؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الأثرم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: لم يكن بخالد بن حيان الرَّقي بأس؛ وفيها أيضاً ـ كما في تاريخ بغداد ـ: خالد بن حيان قدم علينا، لم يكن به بأس، كان يروي عن جعفر بن بُرْقان غرائب، كتبنا عنه غرائب؛ وقال ابن عَمَّار، وعلي بن الحسن بن صالح النسائي ثم الرَّقِّي ـ (ولا أعرف سنة وفاته) ـ: وكان ثقة؛ وقال علي بن ميمون الرقي: كان منكراً، وكان صاحب حديث؛ وقال أبو حاتم، وابن خِراش، والدارقطني في رواية البَرْقاني: لا بأس به؛ وقال الذهبي في المغني: صدوق؛ وفي الكاشف: فيه لين ما، وهو صدوق؛ وقال ابن حجر: صدوق يخطئ. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون: قال الفلاس: ضعيف الحديث.

الطبقات الكبرى ٧/ ٤٨٦، الكنى والأسماء ٢/ ١٦٤، الجرح والتعديل ٢/١/ ٣٢٦، الثقات ٨/ ٢٢٣، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٨، تاريخ بغداد ٨/ ٢٩٦، ٢٩٧، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠١، الكاشف ١/ ٢٦٧، تقريب التهذيب ١٨٧.

فقد اتفق النُّقَّاد على تعديل صاحب هذه الترجمة، سوى أبي حفص الفلاس حيث قال فيه: «ضعيف الحديث» دون بيان السبب. ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر. نعم استغرب واستنكر بعض النقاد شيئاً من حديثه، لكنهم لم ينزلوه عن درجة المحتج بهم، بل إن جماعة من تلامذته، وهم: ابن معين، وابن عمار، وعلي بن الحسن النسائي، وعلي بن ميمون الرَّقِّي وثقوه مطلقاً. وحكمهم هذا غير مستبعد لأن الرجل صاحب حديث لا يضره أن يُغرب، أو أن يُستنكر عليه شيء يسير. =

٣٧٧ ـ خ س: خالد بن خَلِيّ أبو القاسم الكَلَاعي، الحمصي، القاضي، الحافظ[(١)(٢)].

قال النسائي: ليس به بأس[(٣)(*)].

= وقول علي بن ميمون: «كان منكراً» عنى به المدح لا الذم، قال الخطيب في تاريخ بغداد ٨/ ٢٩٧: «قوله: كان منكراً. يعني في الضبط، والتحفظ، وشدة التوقي، والتحرز».

وخلاصة القول: إن خالد بن حيان صدوق، حسن الحديث في الأحوط. وقد يكون ثقة، صحيح الحديث في الجملة. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٤٠، ٦٤١: «ولد في حدود سنة سبعين ومئة... قلت: لم أظفر له بوفاة، كأنه مات سنة نَيِّف وعشرين ومئتين».

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٤٦، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٦٨٩، الكنى والأسماء ٢/ ٨٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٢٧، الثقات ٨/ ٢٢٥، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢٠٠، الهداية والإرشاد ١/ ٢٢٤، الإرشاد ٢٥ب، التعديل والتجريح ٢/ ٥٥٠، الإكمال ٢/ ١١٣، المعجم المشتمل ١١٣، تهذيب الكمال ٨/ ٥٠ ـ ٥٣، الكاشف ١/ ٢٦٧، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٤٠ ـ ٦٤١، تهذيب التهذيب ٣/ ٨٦، تقريب التهذيب ١٨٧، خلاصة التذهيب ١٠٠.

(٣) تهذيب الكمال ٨/ ٥١، تهذيب التهذيب ٣/ ٨٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال البخاري: صدوق؛ وقال الحاكم في سؤالاته للدارقطني: قلت: فخالد بن خَلِيّ الحمصي؟ قال: هذا ليس له شيء منكر؛ وقال الخليلي، والذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٨/ ٢٢٥، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢٠٠، الإرشاد ٢٥ب، تهذيب الكمال ٨/ ٥١، الكاشف ١/ ٢٦٧، تقريب التهذيب ١٨٧.

فقد اتفق الأئمة على الاحتجاج بخالد بن خَلِيّ، بَيْد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وقال فيه البعض الآخر: صدوق. وحُكْم الأولين أشبه، لأن الفريق الآخر لم يذكر السبب في إنزاله عن الدرجة العالية. بل إن الدارقطني قال: «هذا ليس له شيء منكر». =

٣٧٨ ـ ٤: خالد بن دُرَيْك البصري، ثم الشامي، العَسْقلاني، أو الرَّمْلي، ويقال: الدمشقي[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

= وخلاصة القول: إن خالد بن خَليّ ثقة، صحيح الحديث. وقول النسائي: «ليس به بأس». يستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً كما تقدم. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/٢/١٤٦، التاريخ ١/٥٠١ ـ ٥٠٢، الجرح والتعديل ٢/١/٣٢٨ ـ ٣٢٩، المراسيل ٥٢، الثقات ٤/٢٠١، ٦/٢٥٥، الإكمال ٤/١٨٢، تهذيب الكمال ٨/٥٣ ـ ٥٥، ميزان الاعتدال ١/٦٣٠، الكاشف ١/٢٦٧، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٥، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢٠٥، تهذيب التهذيب ٣/٨٦ ـ ٨٧، تقريب التهذيب ١٨٧، خلاصة التذهيب ١٠٠.

(٢) تهذيب الكمال ٨/٥٤، ميزان الاعتدال ١/٦٣٠، تهذيب التهذيب ٣/٨٦. لكن عبارة الذهبي: «وثقه ابن معين، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية ابن أبي مريم: ثقة؛ وفي رواية الكَوْسَج: مشهور؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لعبد الرحمٰن بن إبراهيم ـ (يعني دُحيماً) ـ . . . أفيحتمل خالد بن دُرَيْك إذ لقي ابن عمر، أن يسأل يعلى بن مُنْيَة؟ فاسترابه، وذكر خالداً فَقَدَّم أَمْره وسِنَّه؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد ابن حجر: يُرْسل. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه أيوب السَّخْتِياني، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال أبو الحسن بن القطان ـ كما في نصب الراية ـ: مجهول الحال.

التاريخ ١/٥٠١، الجرح والتعديل ٢/١/٣٢٨ ـ ٣٢٩، الثقات ٤/٢٠١، ٦/٢٥٥، تهذيب الكمال ٨/٥٤، الكاشف ١/٢٦٧، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٥، نصب الراية ١/٢٩٩، تقريب التهذيب ١٨٧.

فقد ذهب عامة النُّقَّاد إلى أن خالد بن دُرَيْك ثقة مطلقاً، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، وهو متعنت أتى بقول غير مفسر، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد الذي لم يبين سببه. وأسرف ابن القطان فقال: «مجهول الحال» معرضاً عن توثيق ابن معين، وأبي=

٣٧٩ ـ خ د ت س: خالد بن دينار[١] أبو خَلْدة التَّميمي، السَّعْدي، البصري، الخَيَّاط، مشهور بكنيته. مات سنة اثنتين أو ثلاث وخمسين ومئة[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

=حاتم، وغيرهما، لأنه لا يَعْتَد بتوثيق غير المعاصر، والآخذ عن المعاصر لمن لم يكن مشهور الحديث بحيث تعرف حاله من حديثه. قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ٢/ ٢٠٤ب بعدما أشار إلى حديث فيه من هو مستور عنده مع توثيق ابن عبد البر له: «أبو عمر... لم يأت في توثيقه إياه بقول معاصر، أو قول من يظن به الأخذ عن معاصر له، فإنه لا يقبل منه إلا أن يكون ذلك منه في رجل معروف، قد انتشر له من الحديث ما تعرف به حاله». بيد أنه يعترض على ابن القطان من خلال قاعدته ـ غير المقبولة ـ بأن خالد بن دُرَيْك مشهور كما قال ابن معين.

وخلاصة القول: إن خالد بن دُرَيْك ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) خَلَط الحاكم ـ كما في سؤالات السجزي ١٤٩ ـ ١٥٠ ـ بين صاحب هذه الترجمة، وخالد بن دينار النِّيلي. والصواب التفريق.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٤، معرفة الرجال ٢/ ١٦٦، الطبقات ٢٢٢، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٤٨، ٢٤٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٤٧، معرفة الثقات ١/ ٣٣٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٩٤، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٤٤، الجامع الصحيح ٤/ ٢٦٣، ٥/ ٦٨٣، ٦٨٥، الكنى والأسماء ١/ ١٦٤، ١٦٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨، الثقات ٤/ ١٩٩، تصحيفات المحدثين ٣/ ٩٨٤، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٩٩، المؤتلف والمختلف ٢/ ٨٨٤ ـ ٨٨٥، الهداية والإرشاد ١/ ٢٢٤، سؤالات السجزي وغيره للحاكم ١٤٩ ـ ١٥٠، الاستغناء ١/ ٦٠١، التعديل والتجريح ٢/ ٥٥٠ ـ ٥٥١، الإكمال ٣/ ١٨٢، تهذيب الكمال ٨/ ٥٦ ـ ٥٩، الكاشف ١/ ٢٦٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٨٨، تقريب التهذيب ١٨٧، خلاصة التذهيب ١٠٠.

(٣) تهذيب الكمال ٨/ ٥٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٨٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال يزيد بن زُريع: حدثنا أبو خَلْدة، وكان ثقة؛ وقال الفلاس ـ كما في الجرح=

....

=والتعديل ـ: سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي يقول: حدثنا أبو خَلْدة. فقال له رجل: كان ثقة؟ قال: كان صدوقاً، كان مأموناً، كان خياراً، الثقة شعبة، وسفيان ـ (يعني الثوري) ـ؛ وقال البخاري: وقال ابن مهدي: كان خياراً، مسلماً، صدوقاً؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي: ثقة؛ وفي رواية الكَوْسَج: صالح؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سئل أبي ـ وأنا أسمع ـ عن قُرَّة ـ (يعني ابن خالد) ـ، وأبي خَلْدة؟ فقال: قُرَّة فوقه؛ وقال أيضاً: قيل لأبي ـ وأنا أسمع ـ: عمران بن حُدَيْر، وأبو خَلْدة؟ قال: عمران فوقه؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو زرعة: أبو خَلْدة أحبّ إليّ من الرَّبيع بن أنس؛ وقال الآجري: سألت أبا داود عن قُرَّة، وأبي خَلْدة؟ فقال: قُرّة فوق أبي خَلْدة؛ وقال الترمذي: وهو ثقة عند أهل الحديث؛ وقال الدارقطني في رواية الحاكم: ثقة؛ ووثقه أبو مسعود الدمشقي؛ وقال ابن عبد البر: هو عند جميعهم ثقة؛ وقال الذهبي: وثقوه؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه القطان، وابن مهدي، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٤، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٤٨، ٢٤٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٤٧، معرفة الثقات ١/ ٣٣٠، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٤٤، الجامع الصحيح ٤/ ٢٦٣، الكنى والأسماء ١/ ١٦٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٢٨، الثقات ٤/ ١٩٩، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٩٩، الاستغناء ١/ ٦٠١، الكاشف ١/ ٢٦٨، تقريب التهذيب ١٨٧، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٨/ ٥٨.

فقد ذهب أكثر النقاد إلى توثيق أبي خَلْدة مطلقاً. وقول ابن معين في رواية الكَوْسَج: «صالح»، يعارضه قوله في رواية الدارمي: «ثقة». وأما تفضيل قُرَّة بن خالد، وعمران بن حُدَيْر عليه، فليس فيه ما يدل على إنزاله عن الدرجة العالية، لأن الثقات الرفعاء متفاوتون في الرتبة. وأما ما ذُكر عن ابن مهدي، فلا ينفي عن خالد التوثيق الرفيع، لأنه مَثَّل للثقة بشعبة وسفيان حسب، وهما من أوثق الناس، فكأنه أراد أن يقول: إن أبا خَلْدة ليس في أعلى درجات الثقة كشعبة وسفيان. وقد اعترض ابن عبد البر في الاستغناء ١/ ٦٠١ على ما رواه الفلاس عن ابن مهدي، فقال: «هذا لا معنى له في اختيار الألفاظ، والتأويل فيها على الهوى». وأما قول ابن حجر: «صدوق» فيبدو أنه اتبع فيه ظاهر قول ابن مهدي.

وخلاصة القول: إن أبا خَلْدة ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. لكنه ليس في الثقة كغيره، ولعله في أدنى مراتب هذه الدرجة. والله أعلم.

٣٨٠ ـ ع: خالد بن ذَكْوان أبو الحسين، ويقال: أبو الحسن، المدني، ثم البصري(١).

قال النسائي: ليس به بأس(٢)(*).

---

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٥، معرفة الرجال ١/ ٨٢، ١١٣، ٢/ ٨١، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٢٢، ٢/ ٢٥٢، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٤٧، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٥١، العلل الكبير ٢/ ٩٧٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٢٩، الثقات ٤/ ٢٠٧، مشاهير علماء الأمصار ٩٨، الكامل ٣/ ٨٨٠، الهداية والإرشاد ١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥، رجال صحيح مسلم ١/ ١٨٥، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٨٠ ـ ٨١، التعديل والتجريح ٢/ ٥٥١، تهذيب الكمال ٨/ ٦٠ ـ ٦١، ميزان الاعتدال ١/ ٦٣٠، ديوان الضعفاء ٧٩، الكاشف ١/ ٢٦٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٨٩، تقريب التهذيب ١٨٧، خلاصة التذهيب ١٠٠.

(٢) تهذيب الكمال ٨/ ٦١، تهذيب التهذيب ٣/ ٨٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدارمي، والكَوْسَج: ثقة؛ وفي موضع من رواية ابن محرز: لا بأس به؛ وقال ابن محرز في موضع آخر: وسمعت يحيى ـ وسئل عن خالد بن ذَكْوان؟ فقال: يكنى أبا الحسين مديني. قيل له: يحدث بحديث الرُّبَيِّع ـ (يعني بنت مُعَوِّذ بن عَفْراء) ـ الذي يحدث به عبد الله بن محمد بن عَقيل ؟ قال: نعم. قيل له: أيما أحب إليك: هو، أو عبد الله بن محمد بن عَقيل؟ فقال: عبد الله هالك، دامر، لو كان هذا مثله كان قد هلك، ولكن لا بأس به، وعبد الله بن محمد بن عَقيل من بابة أصحاب الحديث الرقاقة، وقال الدوري: قيل ليحيى: إنه يروي حديث الرُّبَيِّع، فهو أحبّ إليك أم عبد الله بن محمد بن عَقيل؟ فقال: هو؛ وقال البخاري ـ كما في العلل الكبير ـ: لا بأس به؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث، قليل الحديث، محله الصدق؛ وقال ابن خزيمة ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: حسن الحديث، وفي القلب منه؛ وقال ابن عدي: وليس حديث خالد بالكثير. . . وهو خير من عبد الله ـ (يعني ابن محمد بن عَقيل) ـ، وأرجو أن خالد ـ (كذا) ـ لا بأس به، وبرواياته؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة؛ وفي ديوان الضعفاء: صالح الحديث؛ وقال ابن حجر في التقريب: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. =

....

= تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٥، معرفة الرجال ١/ ٨٢، ١١٣، العلل الكبير ٢/ ٩٧٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٢٩، الثقات ٤/ ٢٠٧، الكامل ٣/ ٨٨٠، ديوان الضعفاء ٧٩، الكاشف ١/ ٢٦٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٨٩، تقريب التهذيب ١٨٧.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبّه إلى أمور، أولها: أن أبا حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٤٨ ـ قال في ترجمة خالد بن كيسان الراوي عن الرُّبَيِّع بنت مُعَوِّذ: «يرون أن خالداً هذا هو ابن ذَكْوان، وأن عيسى ـ (يعني ابن يزيد الأزرق) ـ غلط باسم أبيه». وتبعه العقيلي في الضعفاء الكبير ٢/ ١٢ على نحو هذا، دون جزم بخطأ عيسى، وعيسى عنده هو ابن يزيد بن بكر بن دَاب المدني، وهو هالك، متروك الحديث. وقد قال العقيلي في أول ترجمة ابن كيسان ٢/ ١١: «عن الرُّبَيِّع، في حديثه نظر». وتنظر ترجمة ابن كيسان في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٦٨، الضعفاء الكبير ٢/ ١١ ـ ١٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٤٨، الثقات ٤/ ٢٠٦، تهذيب الكمال ٨/ ١٥٨ ـ ١٦٠، ميزان الاعتدال ١/ ٦٣٩، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦، ديوان الضعفاء ٨٣، لسان الميزان ٢/ ٣٨٥. وقول العقيلي: «في حديثه نظر» يعني به حديثاً بعينه ساقه هو، والبخاري من قبله، وينبغي أن يكون الحمل فيه على الراوي عنه، خاصة إذا كان هو ابن ذكوان. وثانيها: أن ما نقله ابن حجر عن ابن خزيمة من صحيحه لم أجده بتمامه في كتاب أبي بكر، وإنما فيه ٣/ ٢٨٨: «باب استحباب ترك الأمهات إرضاع الأطفال يوم عاشوراء تعظيماً ليوم عاشوراء. إن صح الخبر، فإن في القلب من خالد بن ذَكْوان». والحديث الذي أشار إليه ابن خُزيمة أخرجه مسلم في صحيحه ـ كتاب الصيام، باب من أكل في عاشوراء فليكف بقية يومه ٢/ ٧٩٨ ـ ٧٩٩ ـ من طريق خالد، وذكر له ابن خزيمة شاهداً. وآخرها: ما جاء في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٨/ ٦١: «وقال البخاري حينما سأله الترمذي: مقارب الحديث». مع أن الذي في العلل الكبير للترمذي ٢/ ٩٧٣: «قال محمد: خالد بن ذكوان لا بأس به».

ثم أقول: اتفق النُّقَّاد على تعديل خالد بن ذَكْوان، بيد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فمنهم من وثقه مطلقاً، ومنهم من جعله في مرتبة تالية، وعَدَّه الباقون في أدنى درجات التعديل. وقد أورد له ابن عدي حديثاً واحداً لا نكارة فيه، لذا أنكر عليه الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٦٣٠ إيراده له في كامله بقوله: «وثقه ابن معين، وما أدري لأي شيء أورده ابن عدي، وقال: أرجو أنه لا بأس به». ولم يتبين=

٣٨١ ـ س: خالد بن رَوْح بن السَّرِي بن أبي حُجَيْر أبو عبد الرحمٰن الثَّقفي، الشَّامي، الدِّمشقي. مات بدمشق سنة ثمانين ومئتين(١).

قال النسائي: ثقة(٢)(*).

٣٨٢ ـ ت س: خالد بن زياد بن جرو أبو عبد الرحمٰن الأَزْدي، التّرمذي(٣)، القاضي، المُعَمَّر(٤).

=لي من حديثه ما يدل على أنه دون الثقة الصحيح الحديث، وإن كان في أدنى درجات الثقة. لكن عدول الأكثرين عن توثيقه المطلق، مع غمز البعض لشيء من حديثه القليل، يجعل الأحوط إنزاله عن الدرجة العالية إلى التي بعدها.

وخلاصة القول: إن خالد بن ذَكْوان صدوق، حسن الحديث في الأحوط. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله كثيراً فيمن وثقوه مطلقاً. والله أعلم.

(١) ترجمته في: المعجم المشتمل ١١٣، تهذيب الكمال ٨/ ٦٣ ـ ٦٤، الكاشف ١/ ٢٦٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٩٠، تقريب التهذيب ١٨٨، خلاصة التهذيب ١٠٠.

(٢) المعجم المشتمل ١١٣، تهذيب الكمال ٨/ ٦٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٩٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مسلمة بن قاسم: لا بأس به؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة.

الكاشف ١/ ٢٦٨، تقريب التهذيب ١٨٨، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٨/ ٦٤.

فقد تفرد مسلمة بن قاسم بإنزال خالد بن رَوْح عن درجة الثقات العالية، من غير بيان السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر. خاصة وأن مسلمة مطعون فيه، فلا يقبل قوله في إنزال الثقات عن مراتبهم.

وخلاصة القول: إن خالد بن رَوْح ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) كذا نسبه عامة العلماء، وقد نسبه النسائي إلى خُراسان كما سيأتي إن شاء الله تعالى. وترمذ مدينة راكبة على نهر جَيْحون من جانبه الشرقي، وهذا النهر يفصل بين إقليمين، فمن جهة الغرب خراسان، ومن جهة الشرق ما وراء النهر. وترمذ حسب التعريف السابق ينبغي أن تتبع إقليم ما وراء النهر.

(٤) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٥١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٣٢،=

قال النسائي: مستقيم الحديث[1](*).

٣٨٣ ـ بخ م٤: خالد بن سلمة أبو سلمة، وقيل: أبو القاسم القُرشي، المخزومي، الحجازي الأصل[2]، ثم الكوفي، الفقيه، المعروف بالفَأْفَأ. قتل بواسط في أواخر سنة اثنتين وثلاثين ومئة[3].

= الثقات ٦/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤، مشاهير علماء الأمصار ١٩٨، الأنساب ٣/ ٤٢، تهذيب الكمال ٨/ ٦٥ ـ ٦٦، الكاشف ١/ ٢٦٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٩٠، تقريب التهذيب ١٨٨، خلاصة التهذيب ١٠٠.

(١) السنن الكبرى ١٢. وتمام قوله: «خالد بن زياد بن جرو خُراساني مستقيم الحديث». وثمة زيادة لفظة (ثقة) قبل عبارة (مستقيم الحديث) في مطبوعة السنن الكبرى ١/ ١٧٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال سعيد بن سُويد المَعْوَلي: حدثنا خالد بن زياد وكان ثقة؛ وقال ابن حبان في الثقات: يروي عن نافع ـ (يعني مولى ابن عمر) ـ صحيفة مستقيمة، وعن قتادة الحرف بعد الحرف؛ وفي المشاهير: يروي عن نافع، وقتادة أحاديث مستقيمة؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق.

الثقات ٦/ ٢٦٣، مشاهير علماء الأمصار ١٩٨، تهذيب الكمال ٨/ ٦٥، الكاشف ١/ ٢٦٨، تقريب التهذيب ١٨٨.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن خالد بن زياد رفيع الرُّتبة، سوى ابن حجر حيث قال فيه: «صدوق» دون أن يبين السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر. ووصف ابن حبان له باستقامة الحديث يعني به التوثيق الرفيع ـ ينظر رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل ـ.

وخلاصة القول: إن خالد بن زياد الترمذي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) قال ابن حجر في تقريب التهذيب ١٨٨: «أصله مدني».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٤، تاريخ خليفة ٤٠٢، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٧٥، ١٧٧، ٣٤٦، ٢/ ٣٣، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٥٤، سؤالات الآجري لأبي داود ١٦٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ٨١٢، تاريخ واسط ٨٩، الضعفاء الكبير ٢/ ٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥، =

قال النسائي: ثقة(١)(*).

= الثقات ٤/ ٢٠٤، ٦/ ٢٥١، الكامل ٣/ ٨٩٢ ـ ٨٩٤، سؤالات السجزي وغيره للحاكم ٢٠٣، رجال صحيح مسلم ١/ ١٨٢، الأنساب ١٠/ ١٣٩، الضعفاء لابن الجوزي ٤٤أ، تهذيب الكمال ٨/ ٨٣ ـ ٨٩، ميزان الاعتدال ١/ ٦٣١، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٢، ديوان الضعفاء ٨٠، الكاشف ١/ ٢٧٠، سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٩٥ ـ ٩٦، تقريب التذهيب ١٨٨، نزهة الألباب في الألقاب ٢/ ٦٥، خلاصة التذهيب ١٠١.

(١) تهذيب الكمال ٨/ ٨٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٩٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابنُ معين ـ في رواية الكَوْسج، وابنِ أبي مريم، وابنِ الغَلَابي، وعبدِ الله بن شعيب الصابوني ـ، وابنُ المديني ـ كما في تهذيب الكمال ـ، وأحمدُ بن حنبل ـ في رواية عبد الله ـ، وابنُ عَمَّار، ويعقوب بن شيبة: ثقة؛ وقال أبو حاتم: شيخ، يكتب حديثه؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له عدة أحاديث: ولخالد بن سلمة غيرما ذكرت من الحديث، وهو في عِداد من يجمع حديثه، وحديثه قليل، ولا أرى برواياته بأساً؛ وقال السمعاني: وكان ثقة؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة؛ وفي المغني: وُثِّق، وهو مرجئ، فيه نَصْب؛ وفي الديوان: مرجئ، ناصبي، صدوق؛ وقال ابن حجر: صدوق، رُمي بالإرجاء، وبالنَّصْب. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال جرير بن عبد الحميد في رواية محمد بن حُميد الرازي: كان خالد بن سلمة الفَأْفَأ رأساً في المرجئة، وكان يبغض علياً.

العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٣، الضعفاء الكبير نسخة الظاهرية ٥٩أ، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٣٥، الثقات ٤/ ٢٠٤، ٦/ ٢٥١، الكامل ٣/ ٨٩٣، ٨٩٤، الأنساب ١٠/ ١٣٩، تهذيب الكمال ٨/ ٨٥، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٢، ديوان الضعفاء ٨٠، الكاشف ١/ ٢٧٠، تقريب التهذيب ١٨٨.

فقد اتفق النُّقَّاد على تعديل خالد بن سلمة رغم ما رُمي به من الإرجاء، والنَّصْب، اللهم إلا ما نُقل عن جرير بن عبد الحميد ـ والعُهْدة على الراوي عنه ـ من اتهامه بسوء المذهب، دون الإشارة إلى استقامته في الرواية. واعتمد الأئمة المتأخرون في رميه بالإرجاء، والنصب، على ما رواه ابن حُميد عن جرير، مع أنه لا يتبغي الاعتماد على هذه الرواية، خاصة وأن سائر المتقدمين لم يتهموه بذلك، بل إن رميه بالنَّصب ـ وهو =

٣٨٤ ـ بخ د س ق: خالد بن سُمَيْر[١] السَّدُوسي، البصري[٢].

=كوفي ـ غريب، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٧٤: «وهو من عجائب الزمان، كوفي ناصبي، ويَنْدر أن تجد كوفياً إلا وهو يتشيع». ولو سلمنا بثبوت القول عن جرير فإن الإرجاء الذي نسبه إلى خالد بن سلمة، ليس هو إرجاء أهل الضلالة، وهو غير مؤثر أبداً على الثقات ـ ينظر ترجمة إبراهيم بن يوسف الماكِياني ـ. وأما النَّصْب فغير ضار أيضاً لأن خالداً لم يكن غالياً فيه، ولا داعياً إليه، ولم يتحرج عامة النُّقَّاد عن الاحتجاج بمن هذا حاله إذا كان صادقاً مأموناً في حديثه ـ ينظر ترجمة إسحاق بن سُويد بن هُبَيْرة ـ.

وقد اختلف المُعَدِّلون في تحديد المرتبة التي يستحقها خالد بن سلمة، فالجمهور على أنه ثقة مطلقاً، وجعله الباقون في المراتب التالية. ونظرت فيما استنكر عليه من الحديث ـ حديث ذكر له ابن عدي عدداً غير قليل ـ فوجدت أن الأكثر ينبغي أن يكون الحمل فيه على غيره، والبعض الآخر عامته صحيح الإسناد والمتن، أو مُصَحَّح، وهذا يفيد أن الرجل ثقة، صحيح الحديث كما ذهب الجمهور، لكن وجود شيء من الأفراد في حديثه، مع احتمال أن تكون النكارة في بعض ما جعلت الحمل فيه على غيره منه، إلى جانب قلة حديثه، تجعل لرأي الذين جعلوه في آخر درجات الاحتجاج اعتباراً. ومن عَدَّه في أدنى درجات التعديل فهو متعنت، لا يصار إلى قوله.

وأنبّه هنا إلى أنه جاء في تهذيب التهذيب ٣/ ٩٦: «وذكر ابن عائشة أنه كان ينشد بني مروان الأشعار التي هُجي بها المصطفى ﷺ». ولا قيمة للقول غير المسند، ولو كان صاحبه من الثقات كابن عائشة إن كان هو عبيد الله بن محمد ابن عائشة. خاصة وأن القول مستبعد.

وخلاصة القول: إن خالد بن سلمة الفأفأ ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. وقد يكون صدوقاً حسن الحديث. والله أعلم.

(١) تنظر بقية نسبه في الطبقات ١٩٩. وقد وهم من ضبط سُمَيْراً بالشين المعجمة.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٢٣، الطبقات ١٩٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤، معرفة الثقات ١/ ٣٣٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٣٥، الثقات ٤/ ٢٠٤، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٢٥١، الإكمال ٤/ ٣٧٢، تهذيب الكمال ٨/ ٩٠ ـ ٩٢، الكاشف ١/ ٢٧٠، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٥، ذيل ميزان الاعتدال ٢٠٨ ـ ٢٠٩، تهذيب التهذيب ٣/ ٩٧، تقريب التهذيب ١٨٨، تبصير المنتبه ٢/ ٧٨٩، خلاصة التذهيب ١٠١.

قال النسائي: ثقة[١][*].

٣٨٥ ـ ع: خالد بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن يزيد أبو الهَيْثَم أو أبو محمد المُزَني مولاهم، الواسِطي، الطَّحَّان، الحافظ، العابد، الفاضل[٢]. ولد سنة عَشْر أو تسع ومئة، ومات بواسط في جُمادى الأولى، أو في رجب سنة تسع وسبعين ومئة، أو سنة اثنتين وثمانين ومئة[٣].

---

(١) تهذيب الكمال ٨/ ٩٠، ذيل ميزان الاعتدال ٢٠٩، تهذيب التهذيب ٣/ ٩٧. لكن لفظ العراقي: «وقد وثقه النسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال العجلي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق يهم قليلاً. وذكره ابن حبان في الثقات.

معرفة الثقات ١/ ٣٣٠، الثقات ٤/ ٢٠٤، تقريب التهذيب ١٨٨.

فالمتقدمون اتفقوا على أن خالد بن سُمَيْر ثقة مطلقاً، وهم أعلم بمن تقدم من المتأخرين. وشذ ابن حجر فقال: «صدوق يهم قليلاً». وليس عنده حجة إلا ما ذكره في تهذيب التهذيب ٣/ ٩٧ من الخطأ في حديث واحد. لذا كان حقيقاً به أن يقول: ثقة يهم قليلاً، أو وهم في حديث واحد.

ولم يذكر الأئمة لخالد راوياً سوى الأسود بن شيبان، وهذا لا يضره لأن المتقدمين وثقوه مطلقاً، وقد ذهب المحققون إلى أن الرجل ترتفع جهالة عينه، وتثبت له العدالة إذا وثقه أحد الأئمة المعتمدين وإن لم يرو عنه إلا واحد.

وخلاصة القول: إن خالد بن سُمير ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث في غير ما استنكر عليه. والله أعلم.

(٢) قال الذهبي في تذكرة الحفاظ ١/ ٢٦٠: «وقيل: كان يعرف بخالد الفراء».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣١٣، الطبقات ٣٢٦، تاريخ خليفة ٤٥٦، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٩، ٢٤٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٦٠، التاريخ الصغير ٢/ ٢١٩، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٨٨٢، المعرفة والتاريخ ١/ ١٧١، تاريخ واسط ١٣٦ ـ ١٣٧، الكنى والأسماء ٢/ ١٥٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٤٠ ـ ٣٤١، المراسيل لابن أبي حاتم ٥٤، الثقات ٦/ ٢٦٧، مشاهير علماء الأمصار ١٧٧، تاريخ=

قال النسائي: ثقة[1](*).

=أسماء الثقات ١١٧، الهداية والإرشاد ١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧، رجال صحيح مسلم ١/ ١٨٤ ـ ١٨٥، تاريخ بغداد ٨/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥، التعديل والتجريح ٢/ ٥٥٤ ـ ٥٥٥، الأنساب ٩/ ٥٠ ـ ٥١، تهذيب الكمال ٨/ ٩٩ ـ ١٠٤، الكاشف ١/ ٢٧٠، سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٤٦ ـ ٢٤٨، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢٠٥، تهذيب التهذيب ٣/ ١٠٠ ـ ١٠١، تقريب التهذيب ١٨٩، خلاصة التذهيب ١٠١.

(١) تهذيب الكمال ٨/ ١٠٢، تهذيب التهذيب ٣/ ١٠٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون: قال وهب بن بقية الواسِطي: سمعت إسحاق ـ (يعني ابن يوسف) ـ الأَزْرق يقول: ما رأيتُ مثل خالد بن عبد الله. فقلت له: تقول هذا، وقد رأيت ابن عَوْن، وسفيان الثوري؟! قال: كان ابن عَوْن، وسفيان لأنفسهما، وكان خالد لنفسه وللناس؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: قال إسحاق الأَزْرق: ما أدركت أفضل من خالد الطحان. قيل: قد رأيت سفيان؟! قال: كان سفيان رجل نفسه، وكان خالد رجل عامة؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال الحسين بن إدريس الهروي: وعثمان بن أبي شيبة كان يقدم جرير بن عبد الحميد على خالد الواسطي؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: قال أبي: كان خالد الطحان ثقة، رجلاً صالحاً، له في بدنه صلاح، بلغني أنه اشترى نفسه من الله ثلاث مرات. سألت أبي عن خالد الطحان، وهُشَيْم؟ فقال: خالد أحب ألينا، خالد لم يتلبس من السلطان بشيء؛ وقال أيضاً: سألته: أيما أحب إليك: هُشيم، أو خالد؟ فقال: هو عندي أصلح في بدنه ـ يعني خالداً ـ، خالد لم يتلبس بالسلطان؛ وقال الحسين بن إدريس الهروي: وسألته ـ يعني محمد بن عبد الله بن عمار ـ عن جرير بن عبد الحميد، وخالد الواسطي، أيهما أثبت؟ قال: خالد؛ وقال أبو زرعة، وأبو حاتم، والترمذي، والذهبي في الكاشف: ثقة. زاد أبو حاتم: صحيح الحديث. وزاد الترمذي: حافظ عند أهل الحديث. وزاد الذهبي: عابد؛ وقال الذهبي أيضاً في سير أعلام النبلاء: الحافظ، الإمام، الثبت؛ وقال ابن حجر: ثقة، ثبت. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه القطان، وابن مهدي، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن عبد البر ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: ضعيف.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣١٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٩، ٢٤٤، الجامع=

٣٨٦ ـ س: خالد بن عُقْبة بن خالد أبو عُقْبة[١] السَّكُوني، الكوفي[٢]. مات في شهر رمضان سنة سبع وأربعين ومئتين[٣].

قال النسائي: صالح[٤](*).

= الصحيح ١/ ٤٣، تاريخ واسط ١٣٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٤١، الثقات ٦/ ٢٦٧، تاريخ أسماء الثقات ١١٧، تاريخ بغداد ٨/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥، الكاشف ١/ ٢٧٠، سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٤٦، تهذيب التهذيب ٣/ ١٠١، تقريب التهذيب ١٨٩.

فقد اتفق النقاد على أن خالد بن عبد الله الواسطي ثقة مطلقاً، سوى ابن عبد البر المتأخر حيث ضَعَّفه دون حجة. ورد ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ١٠١ هذا التضعيف مؤكداً ثقة خالد.

وأما قول أحمد: «بلغني أنه اشترى نفسه من الله ثلاث مرات». فقد فَسَّر معناه في موضع آخر، قال عبد الله بن أحمد ـ كما في تاريخ بغداد ٨/ ٢٩٤ ـ: «قال أبي: كان خالد بن عبد الله الواسطي من أفاضل المسلمين، اشترى نفسه من الله أربع مرات، فتصدق بوزن نفسه فضة أربع مرات».

وخلاصة القول: إن خالد بن عبد الله الطحان ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) في تقريب التهذيب ١٨٩: «أبو عتبة» بالتاء، وهو تصحيف.

(٢) قال ابن حبان في الثقات ٨/ ٢٢٦: «خالد بن عقبة بن خالد المُجَدَّر، من أهل الكوفة».

(٣) ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٤٥، الثقات ٨/ ٢٢٦، المعجم المشتمل ١١٣، تهذيب الكمال ٨/ ١٣٣، الكاشف ١/ ٢٧٢، تهذيب التهذيب ٣/ ١٠٧ ـ ١٠٨، تقريب التهذيب ١٨٩، خلاصة التذهيب ١٠٢.

(٤) المعجم المشتمل ١١٣، تهذيب الكمال ٨/ ١٣٣، تهذيب التهذيب ٣/ ١٠٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال الذهبي، وابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٨/ ٢٢٦، الكاشف ١/ ٢٧٢، تقريب التهذيب ١٨٩.

فقد عَدَّه النُّقَّاد في أدنى درجات المحتج بهم. وإيراد ابن حبان للرجل في الثقات، لا يلزم أن يكون في أعلى درجات الاحتجاج. =

٣٨٧ ـ د س ق: خالد[1] بن علقمة أبو حَيَّة الهَمْداني، الوادِعي، الكوفي[2].

قال النسائي: ثقة[3](*).

= وخلاصة القول: إن خالد بن عُقْبة صدوق، حسن الحديث. وقول النسائي: «صالح» يستعمله في الصدوقين كما تقدم. والله أعلم.

(١) وقد سماه بعضهم: مالك بن عُرْفُطة. وهو وهم، نَبَّه إليه جمع من الأئمة.

(٢) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٠٧، التاريخ الكبير ١/٢/١٦٣، الكنى والأسماء ١/ ١٤٣، الجرح والتعديل ٢/١/٣٤٣، الثقات ٦/ ٢٦٠، المؤتلف والمختلف ٢/ ٥٨٩، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٧٧ ـ ٨٠، تهذيب الكمال ٨/ ١٣٤ ـ ١٣٧، ومصورة دار المأمون ١٣٠٠، الكاشف ١/ ٢٧٢، ٣/ ١١٥، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٥، تهذيب التهذيب ٣/١٠٨ ـ ١٠٩، ١٠/ ٢٠، تقريب التهذيب ١٨٩، ٥١٧، خلاصة التذهيب ١٠٢، ٣٦٧.

(٣) تهذيب الكمال ٨/ ١٣٤، تهذيب التهذيب ٣/ ١٠٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وقال ابن المديني في رواية ابنه عبد الله وذكره مع جماعة: لم يبلغنا عنهم إلا خير؛ وقال أبو حاتم: شيخ؛ وقال الذهبي: وُثِّق؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الجرح والتعديل ٢/١/٣٤٣، الثقات ٦/ ٢٦٠، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٧٩، الكاشف ١/ ٢٧٢، تقريب التهذيب ١٨٩.

فقد اتفق النُّقَّاد على تعديل صاحب هذه الترجمة، بَيْد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، ولم يذكر الذين أنزلوه عن الدرجة العالية السبب في ذلك، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وقول ابن المديني: «لم يبلغنا عنهم إلا خير»، هو مثل قولهم: «لا أعلم إلا خيراً» وهذه العبارة الأخيرة استعملها بعض الأئمة في التوثيق الرفيع ـ ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ٣٤ ـ ٣٥ ـ.

وخلاصة القول: إن خالد بن علقمة ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

٣٨٨ ـ س ق: خالد بن أبي كَرِيمة[١] أبو عبد الرحمٰن الأصْبهاني، السُّنْبُلاني، ثم الكوفي[٢]، الإسكاف[٣].

قال النسائي: ليس به بأس[٤](*).

---

(١) قال أبو بكر بن أبي داود ـ كما في تاريخ بغداد ٨/ ٢٩٢ ـ: «اسم أبي كَريمة ميسرة».

(٢) قال الخطيب في تاريخ بغداد ٨/ ٢٩٢: «المدائني، وهو كوفي الأصل». ثم نقل عن أبي بكر بن أبي داود أنه من أهل المدائن. وهذا كله غير مشهور.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٥٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٦٨، معرفة الثقات ١/ ٣٣٢، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥١٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٠٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٤٩، الثقات ٦/ ٢٦٢، طبقات المحدثين بأصْبهان ١/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣، تاريخ أسماء الثقات ١١٥، ذكر أخبار أصْبهان ١/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦، تاريخ بغداد ٨/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣، تهذيب الكمال ٨/ ١٥٦ ـ ١٥٨، ميزان الاعتدال ١/ ٦٣٨ ـ ٦٣٩، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٥، الكاشف ١/ ٢٧٣، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٠، تهذيب التهذيب ٣/ ١١٤، تقريب التهذيب ١٩٠، خلاصة التذهيب ١٠٢.

(٤) تهذيب الكمال ٨/ ١٥٧، ميزان الاعتدال ١/ ٦٣٨، تهذيب التهذيب ٣/ ١١٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية الدوري: ثقة؛ وفي رواية ابن الغَلَابي: ثَبت؛ وقال ابنُ المديني في رواية ابنه عبد الله، وأحمدُ بن حنبل في رواية ابنه عبد الله أيضاً: ثقة. زاد ابن المديني: روى عن عبد الله بن المِسْوَر، وعبد الله في حديثه بعض الشيء، وضَعَّفَه؛ وقال أحمد أيضاً في رواية البخاري: عنده مراسيل؛ وقال العجلي: لا بأس به؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ثقة؛ وقال الفسوي: لا بأس به؛ وقال الذهبي في المغني: ثقة؛ وفي الكاشف: صدوق، لينه ابن معين؛ وفي المُجَرَّد: وسط؛ وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يُخطئ ويُرسل. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة، لكن يقال: إنه لا يعرف عن شعبة، عن خالد غير حديث واحد، وهو أثر عن ابن عباس. =

....

= ب ـ المُلَيِّنون: قال البيهقي ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: أشار الشافعي إلى أنه لا يُعرف من حاله ما يثبت خبره؛ وقال أبو حاتم: ليس بالقوي.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٥٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٦٨، معرفة الثقات ١/ ٣٣٢، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٠٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٤٩، الثقات ٦/ ٢٦٢، تاريخ أسماء الثقات ١١٥، تاريخ بغداد ٨/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٥، الكاشف ١/ ٢٧٣، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٠، تهذيب التهذيب ٣/ ١١٤، تقريب التهذيب ١٩٠.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين وقعا في تهذيب الكمال ٨/ ١٥٧، حيث قال المزي: «وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: ضعيف... وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: يُخْطِئ». فقد وهم فيما نقله عن الدوري عن ابن معين، لأنه ظن أن قول يحيى في هذه الرواية ٢/ ١٤٤: «خالد الإسكاف ضعيف» هو في صاحب هذه الترجمة، مع أن مراد ابن معين خالد بن طهمان الخَفَّاف. ويستغرب من المزي ذكر هذا التضعيف في ترجمة ابن أبي كريمة، وترجمة ابن طهمان. والصواب إيراده في ترجمة الأخير حسب. والمشهور عن ابن معين توثيقه لابن أبي كَريمة في رواية الدوري، وفي غيرها. وأما نقل المزي عن ابن حبان قوله فيه: «يخطئ» فلم أجده في المطبوع من كتاب الثقات، وقد اعتُمد في طبعه على عدة نسخ خطية.

ثم أقول: ذهب عامة النُّقَّاد إلى تعديل خالد بن أبي كَريمة. وخالفهم الشافعي، وأبو حاتم، فَلَيَّناه من غير بيان السبب، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر، خاصة وأن أبا حاتم مشهور بالتعنت، وأما الشافعي فإنه لم يخبر حال خالد، لكن غيره كابن معين، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، وأبي داود عرفوا حاله فوثقوه. ومن عرف حجة على من لم يعرف.

فتبين أن الصواب في خالد التعديل، لكن المعدلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور وثقوه مطلقاً، وعَدَّه البعض في درجة تالية، وزعم البعض أنه في أدنى درجات التعديل. ولم يذكر الذين أنزلوه عن الدرجة العالية سبباً بيناً، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر قياساً. وقد اعتمد المتأخرون وهم الذهبي، وابن حجر في عده في إحدى الدرجتين الأخيرتين من درجات التعديل على تضعيف ابن معين له، وتليين أبي حاتم، وقول ابن حبان: يخطئ. فأما تضعيف يحيى فغير صحيح عنه في ابن أبي كَريمة، وأما تليين أبي حاتم فلا يقبل لتعنت صاحبه، وأما قول ابن حبان=

٣٨٩ ـ ع: خالد بن مَعْدان أبو عبد الله الكَلَاعي، الشامي، الحمصي، الفقيه، العابد، الفاضل. مات[١] سنة أربع أو ثلاث ومئة، وقيل: سنة ثمان، وقيل: سنة خمس، وقيل: سنة ست[٢].

=المذكور فإني لم أجده في المطبوع من كتاب الثقات. ويشار إلى أن الذهبي وثقه مطلقاً في بعض كتبه.

وقد نبه ابن المديني ـ فيما سبق ـ إلى أمر مهم، وهو أن خالد بن أبي كَريمة روى عن عبد الله بن المِسْوَر، وعبد الله هذا هالك، متروك الحديث. فالذي يستنكر من حديث خالد عن عبد الله بن المِسْوَر، تكون العُهدة فيه على الأخير.

وخلاصة القول: إن خالد بن أبي كريمة ثقة، صحيح الحديث. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله كثيراً فيمن وثقوه مطلقاً. والله أعلم.

(١) انتقل خالد بن مَعْدان بأَخَرة من حمص، قال ابن حبان في الثقات ٤/١٩٧ بعد أن ذكر سبب خروجه منها: «فأقام بالطَّرَطُوس متعبداً مرابطاً إلى أن مات». وفي نسخة من الثقات: بالطَّرَسُوس. ولعلها الصواب، وإلا فالصواب أَنْطَرْطُوس. وأما طَرَطوس ـ وهي بلدة بالشام قرب عكا ـ فمستبعدة هنا.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٤٥٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٤٥، الطبقات ٣١٠، تاريخ خليفة ٣٣٨ ـ ٣٣٩، العلل ومعرفة الرجال ١/٨٢، ٢٠٤، ٣٧٧، التاريخ الكبير ١/٢/١٧٦، التاريخ الصغير ١/٢٤٥، معرفة الثقات ١/٣٣٢، الكنى والأسماء لمسلم ١/٤٧٠، المعرفة والتاريخ ١/١٥٢، ٧٠٠ ـ ٧٠١، ٢/٣٣٢، ٣٨٥، ٤٢٨، الجامع الصحيح ٤/٦٦١، التاريخ ١/٢٤٣، ٣٤٩ ـ ٣٥٠، ٣٥١، ٣٧٠، ٢/٦٩٤، الكنى والأسماء، ٢/٥٥، الجرح والتعديل ٢/١/٣٥١، المراسيل لابن أبي حاتم ٥٢ ـ ٥٣، الثقات ٤/١٩٦ ـ ١٩٧، مشاهير علماء الأمصار ١١٣، الهداية والإرشاد ١/٢٢٨، سؤالات السجزي وغيره للحاكم ١٢٤ ـ ١٢٥، رجال صحيح مسلم ١/١٨٧، التعديل والتجريح ٢/٥٥٣، الأنساب ١١/١٨٦ ـ ١٨٧، الكاشف ١/٢٧٤، تذكرة الحفاظ ١/٩٣ ـ ٩٤، سير أعلام النبلاء ٤/٥٣٦ ـ ٥٤١، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢٠٦، تهذيب التهذيب ٣/١١٨ ـ ١٢٠، تقريب التهذيب ١٩٠، تعريف أهل التقديس ٢١، خلاصة التذهيب ١٠٣.

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

٣٩٠ ـ ع: خالد بن مِهْران أبو المُنَازِل[(٢)] القرشي مولاهم، أو مولى مُجَاشِع، وقيل غير ذلك[(٣)]، البصري، الحَذَّاء[(٤)]. مات بالبصرة سنة إحدى وأربعين ومئة، أو في أول سنة اثنتين وأربعين، وقيل: سنة اثنتين أو ثلاث وأربعين، وقيل: سنة أربعين[(٥)].

---

(١) تهذيب الكمال ٨/ ١٦٩، تهذيب التهذيب ٣/ ١١٩.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه:**

قال بقية بن الوليد: كان الأوزاعي يُعَظِّم خالد بن مَعْدان؛ وقال الثوري: ما أقدم على خالد بن مَعْدان أحداً؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال العجلي، ويعقوب بن شيبة، وابن خِراش: ثقة؛ وقال الذهبي في الكاشف: فقيه كبير، ثَبْت، مَهِيب، مخلص؛ وفي تذكرة الحفاظ: عالم أهل بلده في زمانه. . . وهو أحد الأثبات غير أنه يدلِّس، ويرسل؛ وقال ابن حجر: ثقة، عابد، يرسل كثيراً. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه حَرِيز بن عثمان، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٧/ ٤٥٥، معرفة الثقات ١/ ٣٣٢، التاريخ ١/ ٣٥٠، الثقات ٤/ ١٩٦ ـ ١٩٧، تهذيب الكمال ٨/ ١٦٩، الكاشف ١/ ٢٧٤، تذكرة الحفاظ ١/ ٩٣ ـ ٩٤، تقريب التهذيب ١٩٠.

فقد اتفق النقاد على أن خالد بن مَعْدان ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) ضبطه الأكثرون بضم الميم، والبعض بالفتح. وقد تصحفت هذه الكلمة في بعض الكتب إلى: المُبَارك.

(٣) ينظر رجال صحيح مسلم ١/ ١٨٣، والأنساب ٤/ ٩٥.

(٤) لم يكن خالد بن مِهران حَذَّاء، وإنما نزل في الحذائين، أو كان يجلس إلى بعضهم، فنسب إليهم. وذكر بعضهم سبباً آخر في تلقيبه بذلك. ينظر الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٩.

(٥) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٥ ـ ١٤٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٤، معرفة الرجال ١/ ٩٨، ١٢٤، ١٦٦، علل الحديث ومعرفة الرجال ٧٩، الطبقات ٢١٨، تاريخ خليفة ٤٢٠، العلل=

قال النسائي: ثقة(١)(*).

= ومعرفة الرجال ١/ ٥٤، ٧١، ١٠٦، ٢٩٥، ٢/ ٢٩، ١١١، ٢١٨، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٧٣ ـ ١٧٤، التاريخ الصغير ٢/ ٥٧، معرفة الثقات ١/ ٣٣٣، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٨١٠، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٦٦، المعرفة والتاريخ ١/ ١٢٤، ٢/ ١٠، ٥٩، ٦٠، ٩٩، ١٠٠، ١٤٦، ١٤٧، ١٩٧، ١٩٨، ٢٣٧، ٧٨١، ٣/ ٧١، ٢١٠، الجامع الصحيح ١/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣، التاريخ ١/ ٤٧٥، الكنى والأسماء ٢/ ١٢٩، الجعديات ١/ ٥٨١، الضعفاء الكبير ٢/ ٤ ـ ٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣، المراسيل لابن أبي حاتم ٥٤، الثقات ٦/ ٢٥٣، مشاهير علماء الأمصار ١٥٣، تصحيفات المحدثين ٣/ ١١٥٥، المؤتلف والمختلف ٢/ ٨١١، ٤/ ٢١٠٢، تاريخ أسماء الثقات ١١٥، الهداية والإرشاد ١/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩، سؤالات السجزي وغيره للحاكم ٢٤٩، رجال صحيح مسلم ١/ ١٨٢ ـ ١٨٣، السابق واللاحق ١٩١، التعديل والتجريح ٢/ ٥٥٢، الإكمال ٧/ ٢٠٣، الأنساب ٤/ ٩٥ ـ ٩٦، تهذيب الكمال ٨/ ١٧٧ ـ ١٨٢، ميزان الاعتدال ١/ ٦٤٢ ـ ٦٤٣، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٦، الكاشف ١/ ٢٧٤، من تكلم فيه وهو موثق ٧٥، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٥، تذكرة الحفاظ ١/ ١٤٩، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٩٠ ـ ١٩٣، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢٠٦ ـ ٢٠٧، تهذيب التهذيب ٣/ ١٢٠ ـ ١٢٢، تقريب التهذيب ١٩١، تبصير المنتبه ٤/ ١٢٤٦، هدي الساري ٤٠٠، نزهة الألباب في الألقاب ١/ ١٩٧، خلاصة التذهيب ١٠٣.

(١) تهذيب الكمال ٨/ ١٨٠، ميزان الاعتدال ١/ ٦٤٢، تهذيب التهذيب ٣/ ١٢١، هدي الساري ٤٠٠. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال إسحاق بن شَوْذب ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ، وابن سعد: وكان خالد ثقة. زاد ابن سعد: رجلاً مهيباً، لا يجترئ عليه أحد، وكان كثير الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسج، ومعاوية بن صالح: ثقة؛ وقال ابن محرز: وسمعت يحيى ـ وذكر أيوب السَّخْتِياني، وخالد الحذاء، فقال: كانا ـ والله ـ ثقتين، صالحين، صدوقين؛ وقال عثمان الدارمي: قلت: داود ـ (يعني ابن أبي هِنْد) ـ أحبّ إليك، أم خالد الحذاء؟ فقال: داود أحبّ إلي؛ وقال ابن المديني في رواية ابن البَرَاء: ليس أحد أثبت في ابن سيرين من أيوب وابن عون إذا اتفقا، وإذا اختلفا فأيوب=

....

=أثبت، وهشام أثبت من خالد الحَذَّاء في ابن سيرين، وكلهم ثَبْت؛ وقال محمد بن عبد الرحيم صاعقة: سألت علياً: من أثبت الناس في محمد بن سيرين؟ فقال: أيوب، ثم ابن عون، ثم سلمة بن علقمة، ثم حَبيب بن الشَّهيد، ثم يحيى بن عَتيق، ثم هشام بن حسان، وما قال يزيد بن إبراهيم التُّسْتَري: سمعت محمد بن سيرين، أثبت عندي من خالد الحذاء، ألفاظ عاصم الأحول ـ (يعني ابن سليمان) ـ، وخالد الحذاء في محمد واحدة، لا تشبه ألفاظهما ألفاظ أصحابهم؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الأثْرَم: ثَبْت؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال ابن حبان في المشاهير: كان من المتقنين المواظبين على العبادة والعلم؛ وقال الحاكم في رواية السِّجْزي: من أئمة أهل البصرة الذين يجمع حديثهم؛ وقال ابن حزم: ثقة؛ وقال الذهبي في الكاشف، والرواة الثقات: ثقة، إمام؛ وفي المغني: ثقة جبل، والعجب من أبي حاتم يقول: لا أحتج بحديثه؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: ثقة، كبير القَدْر؛ وفي تذكرة الحفاظ: الحافظ، الثبت... مُحَدِّث البصرة؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الحافظ، الثقة... أحد الأعلام؛ وفي ميزان الاعتدال: ما خالد في الثَّبْت بدون هشام بن عُروة، وأمثاله؛ وقال ابن حجر في التقريب: وهو ثقة يرسل... أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تَغَيَّر لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان؛ وفي هدي الساري: أحد الأثبات... وتكلم فيه شعبة، وابن عُلَيّة، إما لكونه دخل في شيء من عمل السلطان، أو لما قال حماد بن زيد قدم علينا خالد قدمة من الشام فكأنا أنكرنا حفظه. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه ابن سيرين، ومنصور بن المُعْتَمر، وشعبة، ووُهَيْب بن خالد، وكانوا لا يروون إلا عن ثقة.

ب ـ **المُلَيِّنون**: قال ابن مُحْرز: سمعت يحيى بن معين يقول: سمعت عَبَّاد بن عَبَّاد ـ (يعني المُهَلَّبي) ـ يقول: أراد شعبة أن يتكلم في أيوب، وخالد الحذاء، فمشيت إليه أنا وحماد بن زيد فكلمناه، فقال: لست أفعله إن شاء الله، دعوني حتى أنظر في أمرهما. ثم لقينا بعد في طريق فصاح بنا، ثم قال: بدا لي أن لا أفعل، وذلك أني رأيت أنه لا يحل. قال يحيى بن معين: وذلك أنهما كانا لا يحفظان. قال يحيى بن معين: وكانا ـ والله ـ ثقتين، صالحين، صدوقين؛ وقال أحمد بن الخليل التاجر ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: حدثنا يحيى بن أيوب ـ (يعني المقابِري) ـ، حدثني عَبَّاد بن عَبَّاد المُهَلَّبي، قال: بلغنا أن شعبة تكلم في أيوب، وخالد. فأتيته أنا وحماد بن زيد، فقلنا له: ما شيء بلغنا عنك، إياك أن تتكلم فيهما بشيء فتهلك نفسك، فكَفَّ. قال=

....

=يحيى بن أيوب: وسمع هذا الكلام من عباد إنسان من كبار أصحاب الحديث، أكره أن أسميه، وذاكرني هكذا، ثم إنه بلغني عنه بأخرة أنه زاد فيه، قال: ثم إن شعبة عاد في الكلام فيهما، فقمنا إليه فكلمناه في ذلك، فقال: إنه لا يحل لي إلا ذلك. قال يحيى بن أيوب: ولم يكن هذا الكلام فيه، وإنما كان هذا في قصة أبان بن أبي عَيَّاش، فنسي فجعله في قصة هذين، وهو رجل مقبول القول فكرهت أن أرد عليه. ورأيت يحيى بن أيوب كأنه يعرض بابن معين؛ وقال يحيى بن أيوب أيضاً في رواية الحسن بن علي الحُلْواني ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: حدثنا عباد بن عباد، قال: أراد شعبة أن يضع في خالد الحذاء. قال: فأتيت أنا وحماد بن زيد، فقلنا له: ما لك؟! أجننت!... وتهددناه، فأمسك؛ وقال أبو شهاب عبد ربه بن نافع الحَنَّاط ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: قال لي شعبة: عليك بحجاج بن أَرْطَاة، ومحمد بن إسحاق، فإنهما حافظان، واكتم عليّ عند البصريين في خالد، وهشام ـ (يعني ابن حَسَّان القُرْدُوسي) ـ؛ وقال يحيى بن آدم: قلت لحماد بن زيد: ما لخالد الحَذَّاء في حديثه؟ قال: قدم علينا قدمة من الشام، فكأنا أنكرنا حفظه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: قيل لابن عُلَيَّة في هذا الحديث، فقال: كان خالد يرويه، فلم نكن نلتفت إليه. ضَعَّف ابن عُلَيَّة أمره ـ يعني خالد الحذاء ـ.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٤، معرفة الرجال ١/ ٩٨، علل الحديث ومعرفة الرجال ٧٩، معرفة الثقات ١/ ٣٣٣، المعرفة والتاريخ ١/ ٥٩ ـ ٦٠، ٢/ ٩٩ ـ ١٠٠، الضعفاء الكبير ٢/ ٤ ـ ٥، ونسخة الظاهرية ٥٩أ، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٥٣، الثقات ٦/ ٢٥٣، مشاهير علماء الأمصار ١٥٣، تاريخ أسماء الثقات ١١٥، سؤالات السجزي وغيره للحاكم ٢٤٩، المحلى ١/ ٢٦١، ميزان الاعتدال ١/ ٦٤٣، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٦، الكاشف ١/ ٢٧٤، من تكلم فيه وهو موثق ٧٥، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٥، تذكرة الحفاظ ١/ ١٤٩، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٩٠، شرح علل الترمذي ٢/ ٤٩٧، تقريب التهذيب ١٩١، هدي الساري ٤٠٠.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على خالد الحَذَّاء بين مُعَدِّل ومُلَيِّن. والمُعَدِّلُون هم الجمهور، وعامتهم على أنه ثقة مطلقاً. وقول أبي حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به». لا يُعتد به لإبهامه، وتعنت صاحبه، وقد قال الذهبي في المغني: «ثقة جبل، والعجب من أبي حاتم يقول: لا أحتج بحديثه». وأبو حاتم استعمل تلك العبارة في=

٣٩١ ـ خالد بن يزيد بن جابر أبو حمزة الأزْدي، الهَدَادي(١)،

=جماعة من الثقات، قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٢٤/ ٣٥٠: «وأما قول أبي حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في ـ (اصطلاح) ـ جمهور أهل العلم». وينظر ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان.

وقول ابن المديني من رواية محمد بن عبد الرحيم صاعقة فيه غمز لخالد، بَيْد أن علياً ثَبَّته في رواية أخرى، فلعل الغمز نسبي، لذا أوردته ضمن أقوال المُعَدِّلين.

وأما المُلَيِّنون فهم: شعبة، وحماد بن زيد، وإسماعيل بن عُلَيَّة. فأما شعبة فإنه كَفَّ عنه بعد أن تَكَلَّم فيه كما في رواية يحيى بن أيوب عن عَبَّاد بن عَبَّاد. وأما رواية ابن معين عن عبَّاد أن شعبة عاد أخيراً إلى الكلام فيه، فقد أَعَلَّها يحيى بن أيوب. وما رواه عبد ربه الحَنَّاط عن شعبة فهو مردود، قال الذهبي معلقاً عليه في ميزان الاعتدال ١/ ٦٤٣: «ما التفت أحد إلى هذا القول أبداً»، وفيه أيضاً ٤/ ٢٩٦: «هذا قول مطروح، وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده، وهذه زَلَّة من عالم، فإن خالداً الحذاء، وهشام بن حسان ثقتان، ثبتان، والآخران فالجمهور على أنه لا يحتج بهما، فهذا هُدْبة بن خالد يقول عنك يا شعبة إنك ترى الإرجاء. نسأل الله التوبة». وفي سير أعلام النبلاء ٦/ ١٩١: «هذا الاجتهاد من شعبة مردود، لا يلتفت إليه، بل خالد، وهشام محتج بهما في الصحيحين، هما أوثق بكثير من حجاج، وابن إسحاق، بل ضَعْف هذين ظاهر، ولم يُتركا». وينظر ترجمة حجَّاج بن أرْطاة. وأما ما ذكره حماد بن زيد من إنكار حفظه بأَخَرة، فهو كلام مبهم، لأن الثقة المكثر قد يُنْكَر حفظه بأَخَرة بحيث لا ينزله عن الدرجة العالية، وإن كان أهل تلك الدرجة متفاوتين. ومثل قول حماد في الإبهام قول ابن عُلَيَّة. ويمكن أن يكون سبب تليين البعض له هو دخوله في عمل السلطان ـ ينظر الطبقات الكبرى ٧/ ٢٦٠، والعلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٩ ـ، وهذا ليس بمؤثر على الثقة عند التحقيق. ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ١٣٩ ـ ١٤١.

وخلاصة القول: إن خالد بن مِهْران ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) فَرَّق ابن حبان في الثقات ٦/ ٢٦٦، ٨/ ٢٢٣ بين خالد بن يزيد الهَدَادي أبي حمزة، وخالد بن يزيد بن جابر أبي حمزة الأزدي، وقال في الأول: «ربما أخطأ». والصواب الجمع بينهما كما فعل الجمهور. وقد جمع بعض المتأخرين بين صاحب هذه الترجمة، وخالد بن يزيد الأزدي العَتَكي صاحب اللؤلؤ. لكن المشهور=

البصري. مات سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين ومئة[١].

قال النسائي: ليس به بأس[٢](*).

٣٩٢ ـ مد س ق: خالد بن يزيد بن صالح بن صُبَيْح[٣] أبو هاشم

= الذي ذهب إليه عامة النُّقَّاد هو التفريق، وهو الذي اعتمدته.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٤٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٥٨، الثقات ٦/ ٢٦٦، ٨/ ٢٢٣، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٩ب، الأنساب ١٢/ ٣١١ طبعة بيروت، تهذيب الكمال ٨/ ٢١٠ ـ ٢١٣، تهذيب التهذيب ٣/ ١٢٩ ـ ١٣٠، تقريب التهذيب ١٩٢.

(٢) تهذيب التهذيب ٣/ ١٣٠.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال عبيد الله بن عمر القَوَاريري: حدثنا خالد بن يزيد الهَدَادي وكان أوثق من أخيه الوليد؛ وقال أبو حاتم: هو أثبت من عامر بن يَسَاف، وعُقْبة بن زياد؛ وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ؛ وقال ابن حجر في التقريب: لا بأس به.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٥٨، الثقات ٦/ ٢٦٦، تهذيب التهذيب ٣/ ١٣٠، تقريب التهذيب ١٩٢.

فقول ابن حبان: «ربما أخطأ» ذكره في ترجمة خالد بن يزيد الهَدَادي، وقد فَرَّق بينه وبين خالد بن يزيد بن جابر، وهما واحد، ولم ينسب الأخير إلى شيء من الخطأ، ولعله لو علم كونهما واحداً لما قال: «ربما أخطأ».

وأقوال المتقدمين ليس فيها دلالة واضحة على درجة خالد في التعديل، اللهم إلا قول النسائي: «ليس به بأس» الذي يستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً. وقد تبعه على ظاهر عبارته ابن حجر.

وخلاصة القول: إن خالد بن يزيد الهَدَادي صدوق، حسن الحديث في الأحوط. ويمكن أن يكون ثقة، صحيح الحديث كما قد يفهم من قول النسائي، لكن لما لم يصرح بذاك التوثيق أحد رجحت إنزاله عن الدرجة العالية إلى التي بعدها. والله أعلم.

(٣) وينسب والد خالد إلى جده، فيقال: خالد بن يزيد بن صُبَيْح. التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٨١.

المُرِّي[1]، الشَّامي، الدمشقي، قاضي البَلْقَاء، المُقْرِئ. مات بدمشق سنة بضع وستين ومئة[2]، وله تسع وثمانون سنة[3].

قال النسائي: ليس به بأس[4](*).

---

(١) كذا نسبه الأئمة؛ وزاد بعضهم: اللخمي. مشاهير علماء الأمصار ١٨٤.

(٢) فقد ذكر حفيد خالد ـ كما في التاريخ ١/ ٢٧٦، ٢/ ٧٠٤ ـ أن جَدَّه توفي بعد سعيد بن عبد العزيز الدمشقي بنحو من سنة. ونقل المزي في تهذيب الكمال ٨/ ١٩٦ هذا الكلام من طريق أبي زرعة الدمشقي لكنه أبدل كلمة: «بعد» بـ«قبل». وزاد: «وتوفي سعيد سنة سبع وستين ومئة». واعتمد بعض المتأخرين نقله فقالوا: توفي خالد سنة ست وستين ومئة.

(٣) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٨١ ـ ١٨٢، معرفة الثقات ١/ ٣٣٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٥٥، التاريخ ١/ ٢٧٦، ٣٩٦ ـ ٣٩٧، ٢/ ٧٠٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩، الثقات ٦/ ٢٦٦، مشاهير علماء الأمصار ١٨٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٨، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٤٥٥، الإكمال ٥/ ١٧٠، ٧/ ٣١٤، الأنساب ١٢/ ٢١٥، تهذيب الكمال ٨/ ١٩٣ ـ ١٩٦، ميزان الاعتدال ١/ ٦٤٨، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٨، الكاشف ١/ ٢٧٦، سير أعلام النبلاء ٩/ ٤١٢ ـ ٤١٣، غاية النهاية ١/ ٢٦٩، تهذيب التهذيب ٣/ ١٢٥ ـ ١٢٦، تقريب التهذيب ١٩١، خلاصة التذهيب ١٠٣.

(٤) تهذيب الكمال ٨/ ١٩٥، تهذيب التهذيب ٣/ ١٢٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال دُحَيْم في رواية عثمان الدارمي: ثقة؛ وقال المزي: وقال أحمد بن محمد بن الحجاج بن رِشْدِين بن سعد: قيل لأحمد بن صالح: فخالد بن يزيد بن صُبَيْح كأنه أرفع من هؤلاء، وأنبل؟ فَشَدَّ يده، وقال: نعم. قال: ورأيت مذهب أحمد بن صالح أنه أنْبل من هذين ـ يعني: خالد بن يزيد بن أبي مالك، والحسن بن يحيى الخُشَني ـ؛ وقال العجلي، وأبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ثقة. زاد أبو حاتم: صدوق، وهو أمتن من خالد بن يزيد بن أبي مالك وأقدم، وأوثق من ابنه عِرَاك؛ وقال أبو حاتم أيضاً ـ كما في علل الحديث ـ: وعِراك منكر الحديث، وأبوه خالد بن يزيد أوثق منه، وهو صدوق؛ وقال ابن حبان في المشاهير: وكان يهم في الأحايين؛ وقال الدارقطني في=

٣٩٣ ـ ع: خالد بن يزيد أبو عبد الرحيم الجُمَحي مولاهم، ويقال: السَّكْسَكي(١)، المصري، الإسْكَنْدَراني، الفقيه، مات بالإسْكندرية سنة تسع وثلاثين ومئة(٢).

=رواية البَرْقَاني: يُعتبر به؛ وقال الذهبي في المغني: وُثِّق؛ وفي الكاشف: صدوق؛ وقال ابن الجَزَري، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

معرفة الثقات ١/ ٣٣٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٥٩، علل الحديث ١/ ٢٢١، الثقات ٦/ ٢٦٦، مشاهير علماء الأمصار ١٨٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٨، تهذيب الكمال ٨/ ١٩٥، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٨، الكاشف ١/ ٢٧٦، غاية النهاية ١/ ٢٦٩، تقريب التهذيب ١٩١.

فقد اتفق النُّقَّاد على تعديل خالد بن يزيد المُرِّي، بيد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وعَدَّه البعض في درجة تالية، وأنزله البعض إلى أدنى الدرجات. ولم يأت الذين أسقطوه عن الدرجة العالية ببرهان واضح، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر. وحسبك أن أبا حاتم المتعنت قال فيه: «ثقة، صدوق». بل إن دُحَيْماً وثقه مطلقاً، ودُحَيم من أعلم الناس بالشاميين. وينظر المختلف فيهم لابن شاهين ٥٥٧، مع العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٢ فلعل توثيق أحمد في صاحب هذه الترجمة، أو في خالد بن يزيد الجُمحي.

وخلاصة القول: إن خالد بن يزيد المُرِّي ثقة، صحيح الحديث. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(١) قال المزي في تهذيب الكمال ٨/ ٢٠٩: «قال أبو سعيد بن يونس: يقال: كان أبوه بَرْبَرياً».

(٢) ترجمته في: تاريخ البادي عن ابن معين ١١٥، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٨٠، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٦١، المعرفة والتاريخ ١/ ١٢٠ ـ ١٢١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٥٨، الثقات ٦/ ٢٦٥، الهداية والإرشاد ١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١، رجال صحيح مسلم ١/ ١٨٤، التعديل والتجريح ٢/ ٥٥٦، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٢١، تهذيب الكمال ٨/ ٢٠٨ ـ ٢١٠، الكاشف ١/ ٢٧٦، سير أعلام النبلاء ٩/ ٤١٤ ـ ٤١٥، تهذيب التهذيب ٣/ ١٢٩، تقريب التهذيب ١٩١، خلاصة التذهيب ١٠٤.

قال النَّسائي: ثقة[1](*).

---

(١) تهذيب الكمال ٨/ ٢١٠، تهذيب التهذيب ٣/ ١٢٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر: وكان الليث ـ (يعني ابن سعد) ـ يقول: حدثني رجل رضاً، عن سعيد بن أبي هلال؛ وقال ابن معين في رواية البادي: ليس به بأس؛ وقال العجلي، وأبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم: ثقة؛ وفي رواية البَرْذعي: خالد بن يزيد المصري، وسعيد بن أبي هلال صدوقان، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما؛ وقال الفسوي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به؛ وقال الدارقطني عقب حديث في سنده خالد بن يزيد الجُمَحي: ورواته كلهم ثقات؛ وقال الذهبي: فقيه، ثقة؛ وقال ابن حجر: ثقة، فقيه. وذكره ابن حبان في الثقات.

تاريخ البادي عن ابن معين ١١٥، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٦١، المعرفة والتاريخ ١/ ١٢١، ٢/ ٤٤٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٥٨، الثقات ٦/ ٢٦٥، السنن للدارقطني ١/ ٣٠٦، الكاشف ١/ ٢٧٦، تهذيب التهذيب ٣/ ١٢٩، تقريب التهذيب ١٩١.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٢ ـ، والعجلي في معرفة الثقات ١/ ٣٣٣ قالا: «خالد بن يزيد ثقة» فيحتمل أن يكونا أرادا صاحب هذه الترجمة ـ كما سبق في ترجمة خالد بن يزيد المُرِّي، وكما سيأتي في ترجمة خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك ـ. وأنبه أيضاً إلى أن الدكتور بشار وهم في تعليقاته على تهذيب الكمال ٨/ ٢١٠ حيث قال: «وثقه ابن معين في رواية ابن الجنيد». والصواب أن توثيق ابن معين في رواية ابن الجنيد في غير صاحب هذه الترجمة، وهو خالد بن يزيد أو ابن أبي يزيد الحَرَّاني. ينظر سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٥٩.

ثم أقول: اتفق النقاد على أن خالد بن يزيد الجُمَحي ثقة مطلقاً. سوى أبي حاتم المتعنت حيث قال: «لا بأس به» دون بيان السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر. وأما قول ابن معين: «ليس به بأس» فهو أرفع مما هو عليه مذهب الجمهور كما سبق في ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش.

وخلاصة القول: إن خالد بن يزيد المصري ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

٣٩٤ ـ ع: خُبَيْب بن عبد الرحمٰن بن خُبَيْب بن يَسَاف[(١)] أبو الحارث الأَنصاري، الخَزْرجي، الحارِثي، المدني، السُّنْحي. مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة[(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)(*)].

---

(١) هو يَسَاف أو إساف.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المُتَمِّم ٢٩١، تاريخ خليفة ٤٠٥، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٠٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٣٤، الكنى والأسماء ١/ ١٤٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٨٧، الثقات ٦/ ٢٧٤، مشاهير علماء الأمصار ١٣٠، تصحيفات المحدثين ٢/ ٤٤٠ ـ ٤٤١، المؤتلف والمختلف ٢/ ٦٣١، تاريخ أسماء الثقات ١٢٠، الهداية والإرشاد ١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، رجال صحيح مسلم ١/ ١٩٢، تلخيص المتشابه في الرسم ١/ ٤٥٣، التعديل والتجريح ٢/ ٥٦٢، الإكمال ٢/ ٣٠١، الأنساب ٧/ ٢٦٨، تهذيب الكمال ٨/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨، الكاشف ١/ ٢٧٨، تهذيب التهذيب ٣/ ١٣٦، تقريب التهذيب ١٩٢، خلاصة التذهيب ١٠٤.

(٣) تهذيب الكمال ٨/ ٢٢٨، تهذيب التهذيب ٣/ ١٣٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن سعد ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: كان ثقة، قليل الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من صالحي أهل المدينة، ومتقنيهم؛ وقال السمعاني: من ثقات التابعين. . . وحسبه شرفاً أن يروي عنه مالك، إذ كان لا يروي إلا عن الثقات العلماء الحفاظ؛ وقال الدكتور بشار: وثقه ابن القطان؛ وقال ابن عبد الهادي: أحد الثقات الأثبات؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة، ومالك، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٨٧، الثقات ٦/ ٢٧٤، مشاهير علماء الأمصار ١٣٠، تاريخ أسماء الثقات ١٢٠، الأنساب ٧/ ٢٦٨، نصب الراية ٣/ ٤٢٣، تهذيب التهذيب ٣/ ١٣٦، تقريب التهذيب ١٩٢، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٨/ ٢٢٨.

فقد اتفق النقاد على أن خُبَيْب بن عبد الرحمٰن ثقة مطلقاً، سوى أبي حاتم=

٣٩٥ ـ خ م س: خُثَيْم بن عِراك بن مالك الغِفاري، المدني[1].

قال النسائي: ثقة[2](*).

= المتعنت حيث قال فيه: «صالح الحديث» دون بيان السبب. لكن أبا حاتم كثيراً ما يستعمل تلك العبارة فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة.

وخلاصة القول: إن خُبيب بن عبد الرحمٰن ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢١٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٨٨، الثقات ٦/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥، الهداية والإرشاد ١/ ٢٣٧، رجال صحيح مسلم ١/ ١٩٢، التعديل والتجريح ٢/ ٥٦٣، الضعفاء لابن الجوزي ٤٦أ، تهذيب الكمال ٨/ ٢٢٨ ـ ٢٣٠، ميزان الاعتدال ١/ ٦٥٠، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٩، ديوان الضعفاء ٨٥، الكاشف ١/ ٢٧٨، من تكلم فيه وهو مُوَثَّق ٧٥، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٥، تهذيب التهذيب ٣/ ١٣٦ ـ ١٣٧، تقريب التهذيب ١٩٢، هدي الساري ٤٠٠ ـ ٤٠١، خلاصة التذهيب ١٠٨.

(٢) تهذيب الكمال ٨/ ٢٢٩، ميزان الاعتدال ١/ ٦٥٠، تهذيب التهذيب ٣/ ١٣٧، هدي الساري ٤٠٠. لكن لفظ الذهبي، وابن حجر في هدي الساري: «وثقه النسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمعدِّلون: قال العقيلي: ليس به بأس؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر في التقريب: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه وُهَيْب بن خالد، والقطان، وكانا لا يرويان إلا عن الجِياد.

ب ـ المُجَرِّحون: قال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث؛ وقال ابن حزم: لا تجوز الرواية عنه.

الثقات ٦/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥، الضعفاء لابن الجوزي ٤٦أ، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٩، ديوان الضعفاء ٨٥، الكاشف ١/ ٢٧٨، من تكلم فيه وهو مُوَثَّق ٧٥، تهذيب التهذيب ٣/ ١٣٧، تقريب التهذيب ١٩٢.

فقد ضَعَّف خُثَيْم بن عِراك أبو الفتح الأزدي، وابن حزم، وكلاهما متعنت لم يأت ببرهان. وتعقب ابن حجر جرحهما فقال في هدي الساري ٤٠٠: «وشذ الأزدي فقال: =

٣٩٦ ـ ٤: خِشْف بن مالك الطائي، الكوفي[1].

قال النسائي: ثقة[2](*).

=منكر الحديث. وغفل أبو محمد بن حزم فاتبع الأزدي، وأفرط، فقال: لا تجوز الرواية عنه. وما درى أن الأزدي ضعيف، فكيف يقبل منه تضعيف الثقات؟!». وفي تهذيب التهذيب ٣/١٣٧: «وهي مجازفة صعبة، ولعل مستند من وهاه ما ذكره أبو علي الكرابيسي في كتاب القضاء: حدثنا سعيد بن زَنْبَر ـ (هو سعيد بن داود بن سعيد بن أبي زَنْبَر أو ابن زَنْبَر المدني) ـ، ومصعب الزُّبَيْري، قالا: استفتى أمير المدينة مالكاً عن شيء، فلم يفته، فأرسل إليه: ما منعك من ذلك؟ فقال مالك: لأنك وليت خُثَيْم بن عِراك بن مالك على المسلمين. فلما بلغه ذلك عزله».

والمُعَدِّلون اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها خُثَيْم، فبعضهم وثقه مطلقاً، وجعله البعض الآخر في درجة تالية دون أن يبينوا السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن خُثيم بن عِراك ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٢٠١، التاريخ الكبير ١/٢/٢٢٦، الجرح والتعديل ٢/١/٤٠١ ـ ٤٠٢، الثقات ٤/٢١٤، تهذيب الكمال ٨/٢٤٩ ـ ٢٥١، ميزان الاعتدال ١/٦٥٣، الكاشف ١/٢٧٩، المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٥٠، تهذيب التهذيب ٣/١٤٢، تقريب التهذيب ١٩٣، خلاصة التذهيب ١٠٨.

(٢) تهذيب الكمال ٨/٢٤٩، ميزان الاعتدال ١/٦٥٣، تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٢، لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال الذهبي: وُثِّق؛ وقال ابن حجر في التقريب: وَثَّقه النسائي. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال الأزدي: ليس بذاك؛ وقال الدارقطني، والخَطَّابي، والبيهقي، وابن عبد البر، والبغوي: مجهول.

الثقات ٤/٢١٤، السنن للدارقطني ٣/١٧٤، معالم السنن ٤/٢٣، السنن الكبرى للبيهقي ٨/٧٦، ميزان الاعتدال ١/٦٥٣، الكاشف ١/٢٧٩، تقريب التهذيب ١٩٣، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٨/٢٤٩. =

٣٩٧ ـ د س: خُشَيْش بن أَصْرَم أبو عاصم الخُراساني، النَّسَائي[1]، الحافظ، المُصَنِّف، الرَّحَّال. مات بقرية من قرى مصر في شهر رمضان سنة ثلاث وخمسين ومئتين، وقيل: سنة إحدى وخمسين ومئتين[2].

قال النسائي: ثقة[3](*).

= فخِشْف بن مالك تفرد بالرواية عنه واحد ثقة، ووثقه النسائي، وهذا كاف في رفع جهالة عينه، وإثبات عدالته. لكن وضع أبي عبد الرحمٰن له في الدرجة العالية للثقات فيه نظر، لأنه قليل الحديث جداً، واستُنْكر عليه حديث دية الخطأ.

وأما قول الأزدي فيه: «ليس بذاك» فمردود، لأن أبا الفتح متعنت، ومتكلم فيه.

وخلاصة القول: إن خِشْف بن مالك صدوق، حسن الحديث فيما ترجح لي، وهو الأحوط. والله أعلم.

(١) في تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٤٠ب: «النيسابوري». وهو وهم صوابه ما ذكرت أعلاه.

(٢) ترجمته في: شيوخ النسائي ٥ب، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٤٠أ ـ ٤٠ب، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٧٧، المؤتلف والمختلف ٢/ ٨٩٤، الإكمال ٣/ ١٥٠، المعجم المشتمل ١١٤، تهذيب الكمال ٨/ ٢٥١ ـ ٢٥٣، الكاشف ١/ ٢٨٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٥٠ ـ ٢٥١، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٥١، تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٢، تقريب التهذيب ١٩٣، طبقات الحفاظ ٢٤٩، خلاصة التذهيب ١٠٨، هدية العارفين ١/ ٣٤٥.

(٣) شيوخ النسائي ٥ب، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٧٧، المعجم المشتمل ١١٤، تهذيب الكمال ٨/ ٢٥٣، تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال أبو سعيد بن يونس، ومسلمة بن قاسم: كان ثقة؛ وقال الدكتور بشار: ووثقه الجَيَّاني؛ وقال الذهبي في الكاشف: حافظ، ثَبْت؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الحافظ، الحجة؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، حافظ. وقد روى عنه أبو داود، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الكاشف ١/ ٢٨٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٥٠، تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٢، =

٣٩٨ ـ ت س: خَلَّاد بن أسلم أبو بكر المَرْوزي الأصل، ثم البغدادي. مات بسَامَرَّاء[(١)] في جُمادى الآخرة سنة تسع وأربعين ومئتين، وقيل: سنة ثمان وأربعين، وقيل: مات قبل الخمسين، أو عام الخمسين[(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)(*)].

٣٩٩ ـ خت عس: خَلَف بن حَوْشب أبو عبد الرحمٰن، وأبو مَرْزوق[(٤)]،

= تقريب التهذيب ١٩٣، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٨/ ٢٥٣.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن خُشَيْش بن أَصْرَم ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) وتُسمى أيضاً بالعَسْكر.

(٢) ترجمته في: التاريخ الصغير ٢/ ٣٨٨، الثقات ٨/ ٢٢٩، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٣٩ب، تاريخ بغداد ٨/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣، المعجم المشتمل ١١٦، تهذيب الكمال ٨/ ٣٥١ ـ ٣٥٣، الكاشف ١/ ٢٨٤، تهذيب التهذيب ٣/ ١٧١ ـ ١٧٢، تقريب التهذيب ١٩٦، خلاصة التذهيب ١٠٧.

(٣) تهذيب التهذيب ٣/ ١٧٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال مسلمة بن القاسم، والدارقطني في رواية عبيد الله بن أبي الفتح، والذهبيُّ، وابنُ حجر في التقريب: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل، وموسى بن هارون الحَمَّال، ومن عادتهما الرواية عن الثقات.

الثقات ٨/ ٢٢٩، تاريخ بغداد ٨/ ٣٤٣، الكاشف ١/ ٢٨٤، تهذيب التهذيب ٣/ ١٧٢، تقريب التهذيب ١٩٦.

فقد أصفق النقاد على أن خَلَّاد بن أسلم ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) قال إبراهيم بن الربيع بن أبي راشد: «وكان خَلَف يكنى بأبي مرزوق، فقال له ربيع: حَوِّلها. فقال له خَلَف: فاكْنِنِي. قال: فأنت أبو عبد الرحمٰن». تهذيب الكمال ٨/ ٢٨٠.

أو أبو يزيد، الكوفي، الأَعْور، العابد[١][٢].

قال النسائي: ليس به بأس[٣][*].

٤٠٠ ـ بخ م٤: خَلَف بن خَليفة[٤] أبو أحمد الأَشْجَعي مولاهم، وقيل: مولى النَّخَع، الكوفي، ثم الواسِطي، ثم البغدادي. مات ببغداد[٥] سنة إحدى وثمانين ومئة، وقيل: سنة ثمانين ومئة، وقيل: سنة ثمانين أو آخر سنة تسع وسبعين، وقيل: سنة خمس وثمانين. وله تسعون سنة، أو نحوها، ويقال: مئة سنة وسنة[٦].

---

(١) قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ١٥٠: «وذكر الذهبي في ترجمته أنه بقي إلى حدود الأربعين ومئة». وقال أيضاً في تقريب التهذيب ١٩٤: «مات بعد الأربعين».

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٩٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٧١٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٦٩، الثقات ٦/ ٢٦٩، تهذيب الكمال ٨/ ٢٧٩ ـ ٢٨٢، تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٩ ـ ١٥٠، تقريب التهذيب ١٩٤، فتح الباري ١٣/ ٤٩، خلاصة التذهيب ١٠٥.

(٣) تهذيب الكمال ٨/ ٢٨٠، تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٩.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه:**

قال ابن حبان في الثقات: وكان ابن عُيَيْنة يحسن الثناء عليه؛ وقال العجلي، وابن حجر: ثقة. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الثقات ٦/ ٢٦٩، تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٩ ـ ١٥٠، تقريب التهذيب ١٩٤.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن خَلَف بن حَوْشَب ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله أبو عبد الرحمٰن كثيراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(٤) تنظر بقية نسبه في تاريخ بغداد ٨/ ٣١٨.

(٥) زعم الذهبي في أهل المئة فصاعداً ١١٩ أنه مات بواسط. ولم يتابع عليه.

(٦) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣١٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٩، معرفة الرجال ١/ ٨٣، ١٢٤ ـ ١٢٥، تاريخ البادي عن ابن معين ٧٠، =

قال النسائي: ليس به بأس[1](*).

= الطبقات ١٧٠، ٣٢٦، تاريخ خليفة ٤٥٦، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٧٢، ٢٩٧ ـ ٢٩٨، ٣٥١ ـ ٣٥٢، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٩٤ ـ ١٩٥، التاريخ الصغير ٢/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦، ٢٣٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٧٦، تاريخ واسط ١٣٩، الضعفاء الكبير ٢/ ٢٢ ـ ٢٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٦٩، الثقات ٦/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠، مشاهير علماء الأمصار ١٧٥، الكامل ٣/ ٩٣٢ ـ ٩٣٤، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٩ب، تاريخ أسماء الثقات ١١٨، رجال صحيح مسلم ١/ ١٨٩، تاريخ بغداد ٨/ ٣١٨ ـ ٣٢٠، الضعفاء لابن الجوزي ٤٦ب، تهذيب الكمال ٨/ ٢٨٤ ـ ٢٨٩، ميزان الاعتدال ١/ ٦٥٩ ـ ٦٦٠، المغني في الضعفاء ١/ ٢١٢، ديوان الضعفاء ٨٨، الكاشف ١/ ٢٨١ ـ ٢٨٢، من تكلم فيه وهو موثق ٧٦، سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣، أهل المئة فصاعداً ١١٩، الاغتباط بمن رمي بالاختلاط ٤٦، تهذيب التهذيب ٣/ ١٥٠ ـ ١٥٢، تقريب التهذيب ١٩٤، خلاصة التذهيب ١٠٥ ـ ١٠٦، الكواكب النَّيِّرات ١٥٥ ـ ١٦١.

(١) تاريخ بغداد ٨/ ٣١٩ ـ ٣٢٠، تهذيب الكمال ٨/ ٢٨٨، تهذيب التهذيب ٣/ ١٥١.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن سعد: وكان ثقة، ثم أصابه الفالج قبل أن يموت حتى ضَعُف، وتغير لونه، واختلط؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، والبادي، وابن أبي خَيْثمة، وعبد الخالق بن منصور: ليس به بأس. زاد عبد الخالق: صدوق؛ وفي رواية ابن محرز: لم يكن به بأس؛ وقال عثمان بن أبي شيبة: صدوق ثقة، ولكنه كان خرف، فاضطرب عليه بعض حديثه؛ وقال ابن عمار: لا بأس به، ولم يكن صاحب حديث؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صدوق؛ ووثقه مسلمة بن قاسم، وقال: من سمع منه قبل التغير فروايته صحيحة؛ وقال ابن عدي: وأرجو أنه لا بأس به كما قال يحيى بن معين، ولا أُبَرِّئه من أن يُخْطِئ في الأحايين في بعض رواياته؛ وقال الذهبي، وابن حجر في التقريب: صدوق. زاد ابن حجر: اختلط في الآخر، وادعى أنه رأى عمرو بن حُريث الصحابي، فأنكر عليه ذلك ابن عيينة، وأحمد. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: قال رجل لسفيان ـ (يعني ابن عيينة) ـ: يا أبا محمد، عندنا رجل يقال له: خَلَف بن خَليفة، يزعم=

....

=أنه رأى عمرو بن حُريث. فقال: كذب، لعله رأى جعفر بن عمرو بن حُريث؛ وفي نفس الرواية أيضاً: بلغني عن سفيان بن عيينة أنه قال: أخطأ، إن كان لعله رأى جعفر بن عمرو بن حُريث؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وحكى القَرَّاب اختلاطه عن إبراهيم بن أبي العباس - (لا أعرف سنة وفاته) -؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ورأيت خَلَف بن خَليفة وهو كبير، فوضعه إنسان من يده، فلما وضعه صاح - يعني من الكِبَر -، فقال له إنسان: يا أبا أحمد، حدثكم مُحَارِب - (يعني ابن دِثار) - وقص الحديث -؟ فتكلم بكلام خفي علي، وجعلت لا أفهم ما يقول، فتركته، ولم أكتب عنه شيئاً؛ وقال أبو بكر الأثرم: وسمعت أبا عبد الله يُسأل عن خَلَف بن خَليفة، فقال: قد أتيته فلم أفهم عنه؛ وقال المزي: وقال أبو الحسن المَيْموني: سمعت أبا عبد الله يُسأل: رأى خَلَف بن خَليفة عمرو بن حُريث؟ قال: لا، ولكنه عندي شُبِّه عليه حين قال: رأيت عمرو بن حُريث. قال أبو عبد الله: هذا ابن عيينة، وشعبة، والحَجَّاج - (يعني ابن أَرْطاة) - لم يروا عمرو بن حُريث، يراه خَلَف؟! ما هو عندي إلا شُبِّه عليه. - ثم قال المزي -: وقال في موضع آخر: رأيت خَلَف بن خَليفة وهو مفلوج... قد حُمل، وكان لا يفهم، فمن كتب عنه قديماً فسماعه صحيح.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣١٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٩، معرفة الرجال ١/ ٨٣، تاريخ البادي عن ابن معين ٧٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٧٢، ٢٩٨، ٣٥١ - ٣٥٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٦٩، الثقات ٦/ ٢٦٩ - ٢٧٠، الكامل نسخة الظاهرية ١٢٤ب، تاريخ أسماء الثقات ١١٨، ونسخة الحكمي المكية ١٤ب، تاريخ بغداد ٨/ ٣١٩، ٣٢٠، تهذيب الكمال ٨/ ٢٨٧، المغني في الضعفاء ١/ ٢١٢، ديوان الضعفاء ٨٨، الكاشف ١/ ٢٨٢، من تكلم فيه وهو موثق ٧٦، تهذيب التهذيب ٣/ ١٥٢، تقريب التهذيب ١٩٤.

لقد اختلط خَلَف في آخر عمره بسبب الكِبَر، والمرض، فاضطرب عليه بعض حديثه. وكان قبل الاختلاط ثقة، صحيح الحديث. ونظرت فيما استُنكر عليه من الرواية فوجدت مناكيره محتملة، بحيث يمكن أن يقال فيه جملة، دون فصل حاله قبل الاختلاط عما بعده: إنه صدوق، حسن الحديث في غير ما استنكر عليه مما كانت فيه النكارة ثابتة. وأما حديثه بعد الاختلاط خاصة فضعيف. هذا، ولم أجد أحداً فصل بين من روى عنه قبل الاختلاط، ومن روى عنه بعده؛ أو ماز حديثه القديم عن الجديد.

ودعواه رؤية عمرو بن حُرَيْث قبلها جماعة من كبار الأئمة، وأنكرها آخرون، وقد=

٤٠١ ـ س: خَلَف بن سالم أبو محمد المُهَلَّبي مولاهم، السِّنْدي، ثم البغدادي، المُخَرِّمي، الحافظ، المصنِّف. مات ببغداد يوم الأحد لسبع بقين من شهر رمضان سنة إحدى وثلاثين ومئتين، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين ومئتين، وله تسع وستون سنة، أو سبعون[1].

قال النسائي: ثقة[2](*).

=أسرف ابن عيينة فكذبه في زعمه ذاك كما في موضع، لكنه اقتصر على تخطئته في موضع آخر. ولعله أراد بالكذب الخطأ، لأن الكذب عند الحجازيين يُطلق على الخطأ، قال ابن حبان في الثقات ٦/ ١١٤: «وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذباً». ويبدو لي إن كانت دعوى خَلَف غير صحيحة أنه قالها في زمن اختلاطه، والخَطْب فيها يسير لأنه لم يدع السماع منه.

وخلاصة القول: إن خَلَف بن خَليفة ثقة، صحيح الحديث قبل الاختلاط، وضعيف بعده. ويمكن أن يقال فيه جملة، دون فصل حاله قبل الاختلاط عما بعده: صدوق، حسن الحديث في غير ما ثبتت فيه النكارة. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٥٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٩، تاريخ خليفة ٤٧٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٩٦، التاريخ الصغير ٢/ ٣٦٠، الكنى والأسماء ٢/ ٩٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٧١، الثقات ٨/ ٢٢٨، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٣٧أ، تاريخ أسماء الثقات ١١٨ ـ ١١٩، تاريخ بغداد ٨/ ٣٢٨ ـ ٣٣٠، الأنساب ١٢/ ١٣٢، معجم البلدان ٥/ ٧٢، تهذيب الكمال ٨/ ٢٨٩ ـ ٢٩٢، ميزان الاعتدال ١/ ٦٦٠ ـ ٦٦١، الكاشف ١/ ٢٨٢، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٤٨ ـ ١٥٠، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٨١، تهذيب التهذيب ٣/ ١٥٢ ـ ١٥٤، تقريب التهذيب ١٩٤، طبقات الحفاظ ٢١١، خلاصة التذهيب ١٠٦.

(٢) تاريخ بغداد ٨/ ٣٢٩، تهذيب الكمال ٨/ ٢٩٢، تهذيب التهذيب ٣/ ١٥٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية ابن أبي خَيْثمة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس بخَلَف بن سالم بأس؛ وفيها ـ كما في تاريخ بغداد ـ: ليس بخَلَف بن سالم المسكين بأس لولا أنه سفيه؛ وقال ابن شاهين: قال ابن أبي خَيْثمة ليحيى: أنا أعطيك رجلاً وجب عليه حد في فرية يُزْعم أنه ثقة، قال: من هو؟ قلت: =

....

=خَلَف بن سالم، قال: ذاك إنما شتم بنت حاتم مرة واحدة، وما به بأس إلا أنه سفيه؛ وقال عبد الخالق بن منصور: سألت يحيى بن معين عن خَلَف المُخَرِّمي؟ فقال: صدوق. فقلت له: يا أبا زكريا، إنه يُحدث بمساوئ أصحاب رسول الله ﷺ، فقال: قد كان يجمعها، وأما أن يحدث بها فلا؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية علي بن سهل بن المغيرة البَزّاز: لا يُشَكّ في صدقه؛ وقال أبو بكر المَرُّوذي: سألته ـ يعني أحمد بن حنبل ـ عن خَلَف المُخَرِّمي؟ فقال: نقموا عليه بتتبعه هذه الأحاديث. قلت: هو صدوق؟ قال: ما أعرفه يكذب، مع أنه قد دخل مع الأنصاري في شيء، حُكي عنه أمر بغيض، كان إذا أمر لإنسان بشيء اشتراه. قلت: كان يَعين؟ قال: العِيْنَة أحسن من ذا. ثم قال: كنت أعرفه عفيف البطن والفرج؛ وقال محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة: حدثنا جدي، حدثنا خَلَف بن سالم وكان ثقة ثبتاً. وذكر جدي مُسَدداً ـ (يعني ابن مُسَرْهَد) ـ، والحُميدي ـ (يعني عبد الله بن الزبير المكي) ـ فقال: كان خَلَف بن سالم أثبت منهما؛ وقال أبو حاتم: ثقة؛ وقال ابن حبان: وكان من الحفاظ المتقنين؛ وقال حمزة بن محمد الكِناني: ثقة، مأمون، من نبلاء المحدثين؛ وقال ياقوت: وكان من الحفاظ المتقنين؛ وقال الذهبي: الإمام، الحافظ، المجوِّد... من كبار الحفاظ... وكان موصوفاً بالحفظ ومعرفة الرجال... وكان لسعة حفظه يَتَّبع الغرائب؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، حافظ... عابوا عليه التشيع، ودخوله في شيء من أمر القاضي. وقد روى عنه أبو زرعة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُجَرِّحون: قال الآجري: قال أبو داود سليمان بن الأشعث: سمعت من خَلَف بن سالم خمسة أحاديث، سمعتها من أحمد بن حنبل. وكان أبو داود لا يحدث عن خَلَف بن سالم.

الجرح والتعديل ٢/١/٣٧١، الثقات ٨/٢٢٨، تاريخ أسماء الثقات ١١٨ ـ ١١٩، ونسخة الحكمي المكية ١٤ب، تاريخ بغداد ٨/٣٢٨ ـ ٣٢٩، معجم البلدان ٥/ ٧٢، سير أعلام النبلاء ١١/١٤٨، ١٤٩، تهذيب التهذيب ٣/١٥٣ ـ ١٥٤، تقريب التهذيب ١٩٤.

فقد اتفق النقاد على توثيق خَلَف بن سالم، وتعديله. سوى أبي داود حيث كان لا يحدث عنه مع أنه سمع منه خمسة أحاديث، وقد سمع تلك الأحاديث من أحمد بن حنبل أيضاً، فلعله لأجل هذا لم يحدث بها عن خَلَف، وذلك أن خَلَف بن سالم فيه مغمز، وأحمد رفيع في كل شيء. لذا فليس في كلام الآجري دلالة واضحة على أن=

٤٠٢ ـ م د: خَلَف بن هشام[١] أبو محمد الصِّلْحي، ثم البغدادي، البَزَّار، الحافظ، المُقْرِئ، العابد، الفاضل. ولد سنة خمسين ومئة، ومات ببغداد يوم السبت لسبع[٢] مَضَين من جُمادى الآخرة سنة تسع[٣] وعشرين ومئتين، وقيل: سنة ثمان وعشرين[٤].

قال النسائي: ثقة[٥](*).

=الرجل متروك الحديث عند أبي داود، بل لا يثبت فيه تضعيف أبي داود المطلق له.

وقد عابه المعدلون بأمور لا تتعلق بالضبط والإتقان في الرواية، ومع ذلك لم يحجم جمهورهم عن توثيقه المطلق، بل عدوه من الحفاظ الكبار المكثرين المجودين، وحسبك أن أبا حاتم المتشدد قال فيه: «ثقة».

وخلاصة القول: إن خَلَف بن سالم ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) تنظر بقية نسبه في غاية النهاية ١/ ٢٧٢.

(٢) شذ ابن خَلِّكان في وفيات الأعيان ٢/ ٢٤٣ فجعل وفاته في السابع عشر من جُمادى الآخرة.

(٣) تصحفت كلمة: «تسع» في بعض الكتب إلى: «سبع».

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٤٨، معرفة الرجال ٢/ ١٦١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٩٦، التاريخ الصغير ٢/ ٣٥٨، الكنى والأسماء ٢/ ٩٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٧٢، الثقات ٨/ ٢٢٨، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٣٦ب، المؤتلف والمختلف ١/ ٣٠٩، رجال صحيح مسلم ١/ ١٨٨ ـ ١٨٩، الإرشاد ١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦، ٢/ ٥٩٤، تاريخ بغداد ٨/ ٣٢٢ ـ ٣٢٨، الإكمال ١/ ٥١٠، الأنساب ٢/ ١٩٥، المعجم المشتمل ١١٥، وفيات الأعيان ٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٣، تهذيب الكمال ٨/ ٢٩٩ ـ ٣٠٣، الكاشف ١/ ٢٨٢، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٧٦ ـ ٥٨٠، معرفة القراء الكبار ١/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩، القاموس المحيط ـ باب الراء، فصل الباء ـ ٤٤٦، غاية النهاية ١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٤، تهذيب التهذيب ٣/ ١٥٦ ـ ١٥٧، تقريب التهذيب ١٩٤، خلاصة التذهيب ١٠٦.

(٥) تاريخ بغداد ٨/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧، تهذيب الكمال ٨/ ٣٠٢، تهذيب التهذيب ٣/ ١٥٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون: قال ابن معين في رواية ابن محرز: كنت عند خَلَف البَزَّار، فقلت=

....

=له: هاتِ كتبك، فجبن، فقلت: هاتِ رحمك الله، فجاء بها، فنظرت فيها، فرأيت أحاديث مستقيمة صحاحاً؛ وقال الدوري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: ووجهني خَلَف إلى يحيى، فقال: أحبّ أن تقول لأبي زكريا يحيى بن معين: كانت عندي كتب عن حماد بن زيد فحدثت بها، وبقي منها رِقاع بعضها دارِس، فاجتمعت عليه أنا وأصحابنا فاستخرجناها، فما ترى؟ أُحَدِّث بها؟ فقال لي: قل له: حَدِّث بها يا أبا محمد، فأنت الصَّدوق، الثِّقة؛ وقال أيضاً: حدثني أصحابنا أنهم ذكروا خَلَفاً البزار عند أحمد، فقيل: يا أبا عبد الله، إنه يَشْرب؟ فقال: قد انتهى إلينا علم هذا عنه، ولكن هو والله عندنا الثقة الأمين، شَرب أو لم يَشْرب؛ وقال ابن حبان: وكان خَيِّراً، فاضلاً، عالماً بالقراءات، كتب عنه أحمد بن حنبل، وكان من الحفاظ المتقنين؛ وقال الدارقطني في السنن معلقاً على إسناد حديث من رجاله خَلَف: كلهم ثقات؛ وقال أبو عمرو الدَّاني: وهو إمام في القراءات، وله اختيار حُمل عنه، متقدم في رواية الحديث، صاحب سنة، ثقة، مأمون؛ وقال الخليلي: ثقة، متفق عليه؛ وقال أيضاً: ثقة، عالم بالقراءات. . . رضيه الأئمة وحفاظ بغداد؛ وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: الإمام، الحافظ، الحجة، شيخ الإسلام. . . وله اختيار في الحروف صحيح ثابت، ليس بشاذ أصلاً، ولا يكاد يخرج فيه عن القراءات السبع؛ وفي الكاشف: من نبلاء الأئمة؛ وقال ابن الجزري: الإمام العلم. . . أحد القراء العشرة. . . وكان ثقة، كبيراً، زاهداً، عابداً، عالماً؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، له اختيار في القراءات. وقد روى عنه أبو زرعة، وأبو داود، وموسى بن هارون الحَمَّال، وغيرهم ممن لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال ابن معين في رواية أبي الحسن محمد بن حاتم الكِنْدي: خَلَف البَزَّار لم يكن يدري أيش الحديث، إنما كان يبيع البَزْر؛ وقال أبو جعفر النُّفَيْلي: كان من أصحاب السنة لولا بلية كانت فيه: شُرب النَّبيذ.

معرفة الرجال ٢/ ١٦١، الثقات ٨/ ٢٢٨، السنن للدارقطني ١/ ١٤٨، الإرشاد ١/ ٢٤٦، ٢/ ٥٩٤، تاريخ بغداد ٨/ ٣٢٥، ٣٢٦، الكاشف ١/ ٢٨٢، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٧٦ ـ ٥٧٨، غاية النهاية ١/ ٢٧٢، ٢٧٣، تهذيب التهذيب ٣/ ١٥٧، تقريب التهذيب ١٩٤.

فقول ابن معين في رواية الكِنْدي أجاب عنه الخطيب في تاريخ بغداد ٨/ ٣٢٦ بقوله: «أحسب أن الكِنْدي سأله عن حفاظ الحديث ونقاده، فأجابه يحيى بهذا القول، والمحفوظ ما ذكرناه من توثيق يحيى له». وقد عَدّ خَلَف في الحفاظ. وأما طعن النُّفَيْلي=

٤٠٣ ـ م ت س: خُلَيْد بن جعفر أبو سليمان الحَنَفي، البصري[١].

قال النسائي: ثقة[٢].

=فيه فمدفوع برجوع خَلَف عن الشُرْب، وهو الذي يقول ـ كما في المؤتلف والمختلف ١/ ٣٠٩ـ: «أعدت صلاة أربعين سنة أتناول فيها الشَّراب على مذهب الكوفيين». وقال إدريس بن عبد الكريم الحَدَّاد ـ كما في تاريخ بغداد ٨/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦ـ: «كان خَلَف بن هشام يَشْرب من الشَّراب على التأويل، فكان ابن أخته يوماً يقرأ عليه سورة الأنفال، حتى بلغ: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾. فقال: يا خال، إذا مَيَّز الله الخبيث من الطيب، أين يكون الشراب؟! قال: فنكس رأسه طويلاً، ثم قال: مع الخبيث. قال: فترضى أن تكون مع أصحاب الخبيث؟ قال: يا بني امض إلى المنزل فاصبب كل شيء فيه. وتركه، فأعقبه الله الصوم، فكان يصوم الدهر إلى أن مات». لكن صوم الدهر منهي عنه، بيد أن الذهبي عذره بقوله في سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٧٩: «ولعله ما بلغه النهي عن ذلك، أو تأول الحديث». ولو لم يرجع خلف عن الشرب، فلا ضَيْر، لأنه فعله متأولاً ـ وينظر ترجمة إسماعيل بن عُلَيَّة، وإسماعيل بن عبد الرحمٰن السُّدِّي ـ.

فقد سلم خَلَف من كل لين نُسب إليه، وهو قَمِن بتلك المنزلة الرفيعة التي عَدَّه فيها عامة الأئمة. وقول الخليلي: «متفق عليه» معناه: أن أهل هذا الشأن متفقون على توثيقه.

وخلاصة القول: إن خَلَف بن هشام البَزَّار ثقة ـ كما قال النسائي ـ في الحديث، وفي القراءة، صحيح الرواية. والله أعلم.

(١) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٧، ٣٩٣، ٢/ ١١٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٩٨، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٧٦، الكنى والأسماء ١/ ١٩٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤، الثقات ٦/ ٢٧١، المؤتلف والمختلف ٢/ ٨٨٠، تاريخ أسماء الثقات ١١٩، رجال صحيح مسلم ١/ ١٩١، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٢٩، تهذيب الكمال ٨/ ٣٠٤ ـ ٣٠٦، الكاشف ١/ ٢٨٣، تهذيب التهذيب ٣/ ١٥٧، تقريب التهذيب ١٩٥، خلاصة التذهيب ١٠٦.

(٢) السنن الكبرى ٢٥١، تهذيب التهذيب ٣/ ١٥٧. وعزاه ابن حجر إلى كتاب الكنى للنسائي.

وقال أيضاً: تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد... ولا عن خُلَيْد بن جعفر غير شعبة[(١)][(*)].

---

(١) مجموعة رسائل للنسائي ٥٧ ـ ٥٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال شعبة بن الحجاج في رواية عَفَّان بن مسلم، ومحمد بن جعفر غُنْدَر: وكان من أصدق الناس، وأشدِّه اتقاءً؛ وقال القطان في رواية ابن المديني من رواية صالح بن أحمد بن حنبل: لم أره، ولكن بلغني أنه لا بأس به؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج، وعبد الله بن أحمد بن حنبل: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: أحاديثه حسان؛ وقال أبو حاتم: صدوق؛ وقال الدُّولابي، والذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، لم يثبت أن ابن معين ضَعَّفه. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات، وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن حزم ـ كما في تجريد أسماء الرواة ـ: مجهول، لا يدري أحد من هو.

العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٧، ٣٩٣، ٢/ ١١٦، الكنى والأسماء ١/ ١٩٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤، الثقات ٦/ ٢٧١، تاريخ أسماء الثقات ١١٩، الكاشف ١/ ٢٨٣، تهذيب التهذيب ٣/ ١٥٧، تقريب التهذيب ١٩٥، تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم جرحاً وتعديلاً ٨٩.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في تهذيب التهذيب ٣/ ١٥٧: «وقال الساجي: قال ابن معين: هو إلى الضَّعْف أقرب. . . ـ (ثم قال ابن حجر) ـ: وحُكي عن عبد الله بن أحمد عن أبيه أنه وثقه». فتضعيف ابن معين رَدَّه ابن حجر في التقريب بقوله: «لم يثبت أن ابن معين ضَعَّفه». والمشهور عن ابن معين في غير ما رواية توثيقه المطلق له. وأما توثيق أحمد لخُلَيْد فلم أجده في العلل ومعرفة الرجال الذي هو من رواية عبد الله بن أحمد، بل فيه ذلك عن ابن معين.

ثم أقول: إن تجهيل ابن حزم لخُليد مردود برواية شعبة، وعَزْرَة بن ثابت عنه، أي أن جهالة عينه ارتفعت. وثبتت له العدالة بتوثيق جماعة له. بل يكفي في رفع الجهالة، وإثبات العدالة، رواية شعبة مع قوله فيه.

وقد اختلف المُعَدِّلون في تحديد المرتبة التي يستحقها خُلَيْد، فوثقه مطلقاً جماعة. وجعله الباقون في درجة تالية، دون بيان السبب، إضافة إلى شهرة بعضهم بالتعنت. =

٤٠٤ ـ خت د ت س: خَليفة بن حُصَيْن بن قيس بن عاصم التَّميمي، المِنْقَري، الكوفي، ويقال: البصري[(١)(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)(*)].

٤٠٥ ـ خ م س: خَليفة بن كَعْب أبو ذُبْيان التَّميمي، وقيل: العَدَوي، البصري[(٤)(٥)].

= وخلاصة القول: إن خُليد بن جعفر ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. ولم يتفرد شعبة بالرواية عنه. والله أعلم.

(١) نسبه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/ ٣١٩، والبخاري في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٩٢، وابن حبان في الثقات ٤/ ٢٠٩ إلى الكوفة. ونسبه أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٧٧ ـ، والمزي في تهذيب الكمال ٨/ ٣١٣ إلى البصرة.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣١٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٩٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٧٧، الثقات ٤/ ٢٠٩، تهذيب الكمال ٨/ ٣١٣ ـ ٣١٤، الكاشف ١/ ٢٨٣، تهذيب التهذيب ٣/ ١٥٩ ـ ١٦٠، تقريب التهذيب ١٩٥، خلاصة التذهيب ١٠٦.

(٣) تهذيب الكمال ٨/ ٣١٣، تهذيب التهذيب ٣/ ١٥٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال الدكتور بشار: ووثقه ابن القطان، وابن خَلْفون، والذهبي؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٤/ ٢٠٩، تقريب التهذيب ١٩٥، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٨/ ٣١٣.

فقد أطبق النقاد على أن خليفة بن حُصين ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥ فيمن مات في العشر الثانية من المئة الثانية.

(٥) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٩، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١١٢، ١٨٧، ٣٠٠، الطبقات ٢٠٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٨٩ ـ ١٩٠، التاريخ الصغير ١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣١٠، الكنى والأسماء ١/ ١٧١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧، الثقات ٤/ ٢٠٩، المؤتلف والمختلف ٢/ ٩٦٨، الهداية والإرشاد ١/ ٢٣١، رجال صحيح مسلم ١/ ١٩٣، التعديل والتجريح ٢/ ٥٥٨، =

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

٤٠٦ ـ ع: خَيْثمة بن عبد الرحمٰن[(٢)] بن أبي سَبْرَة يزيد بن مالك[(٣)] أبو بكر المَذْحِجي، الجُعْفي، الكوفي، الفقيه، العابد، الجَوَاد، وقد ينسب إلى جده أبي سَبْرَة[(٤)][(٥)].

= الإكمال ٣/ ٣٤٩، تهذيب الكمال ٨/ ٣٢٢ ـ ٣٢٤، الكاشف ١/ ٢٨٣، تهذيب التهذيب ٣/ ١٦٢، تقريب التهذيب ١٩٥، خلاصة التذهيب ١٠٦.

(١) تهذيب الكمال ٨/ ٣٢٣، تهذيب التهذيب ٣/ ١٦٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال الذهبي: وُثِّق؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الثقات ٤/ ٢٠٩، الكاشف ١/ ٢٨٣، تقريب التهذيب ١٩٥.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن خليفة بن كعب ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) كان اسمه عَزِيْزاً، فسماه النبي ﷺ عبد الرحمٰن. الطبقات الكبرى ٦/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧، وتاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥١.

(٣) تنظر بقية نسبه في الطبقات الكبرى ٦/ ٢٨٦.

(٤) قال البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢١٦، وجماعة: «مات قبل أبي وائل». وذكره في التاريخ الصغير ١/ ٢١٩ ـ ٢٢٠ فيمن مات في العشر الأخيرة من المئة الأولى. وقال خليفة في الطبقات ١٥٦: «مات بعد الجماجم»، وذكره في تاريخه ٣٠٢ ـ ٣٠٣ فيمن مات بعد الثمانين وقبل التسعين. وذكر ابن قانع وفاته سنة خمس وثمانين ـ تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٨/ ٣٧٢ ـ. وقال المزي في تهذيب الكمال ٨/ ٣٧٢: «وقال غيره ـ (يعني غير البخاري) ـ: مات بعد سنة ثمانين، وقبل أبي وائل». وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ١٩٧: «ما بعد سنة ثمانين». وقال الخزرجي في خلاصة التذهيب ١٠٨: «مات سنة ثمانين». وقد اختلف في زمن وفاة أبي وائل شقيق بن سلمة، فقال الأكثرون: «مات بعد الجماجم». وزاد بعض هؤلاء: «سنة اثنتين وثمانين». وفيها كانت وقعة دير الجماجم، وقيل: كانت سنة ثلاث وثمانين. وزعم البعض أن أبا وائل مات في خلافة عمر بن عبد العزيز، وقد تولى عمر في صفر سنة تسع وتسعين، ومات في رجب سنة إحدى ومئة. والراجح في نظري أن خَيْثمة مات في العشر التاسعة من المئة الأولى. والله أعلم.

(٥) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧، تاريخ الدوري عن ابن معين =

قال النسائي: ثقة[(١)(*)].

٤٠٧ ـ م مد س: خَيْر بن نُعَيم أبو نُعَيْم، ويقال: أبو إسماعيل، الحَضْرَمي، الناهِضي، الأُحْدُوثي، المصري، القاضي، الفقيه. مات سنة

= ٢/ ١٥٠ ـ ١٥١، علل الحديث ومعرفة الرجال ١٢٨، الطبقات ١٥٦، تاريخ خليفة ٣٠٢ ـ ٣٠٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٦، ١١١، ٣١١، ٢/ ١٣، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢١٥ ـ ٢١٦، التاريخ الصغير ١/ ٢١٩ ـ ٢٢٠، معرفة الثقات ١/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩، المعرفة والتاريخ ١/ ٢١٨ ـ ٢١٩، ٢/ ٥٨٣، ٣/ ١٤١ ـ ١٤٤، ١٧٥، ٢١٩، الجامع الصحيح ٥/ ٦٧٤، التاريخ ١/ ٦٦٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤، المراسيل لابن أبي حاتم ٥٤ ـ ٥٥، الثقات ٤/ ٢١٣ ـ ٢١٤، مشاهير علماء الأمصار ١٠٣، المؤتلف والمختلف ٤/ ١٧٥٦ ـ ١٧٥٧، ٢١٢٨، تاريخ أسماء الثقات ١١٩ ـ ١٢٠، الهداية والإرشاد ١/ ٢٣٥، رجال صحيح مسلم ١/ ١٩٢ ـ ١٩٣، الإرشاد ٢/ ٥٥٨، التعديل والتجريح ٢/ ٥٦١ ـ ٥٦٢، الإكمال ٧/ ٦، تهذيب الكمال ٨/ ٣٧٠ ـ ٣٧٢، الكاشف ١/ ٢٨٦، سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٢٠ ـ ٣٢١، تهذيب التهذيب ٣/ ١٧٨ ـ ١٧٩، تقريب التهذيب ١٩٧، خلاصة التذهيب ١٠٧ ـ ١٠٨.

(١) تهذيب الكمال ٨/ ٣٧١، تهذيب التهذيب ٣/ ١٧٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال طلحة بن مُصَرِّف في رواية مالك بن مِغْوَل ـ كما في الطبقات الكبرى ـ: وكان أعجب أهل الكوفة إليّ إبراهيم ـ (يعني النَّخَعي) ـ، وخَيْثمة؛ وقال الأعمش: كان خَيْثمة سَيِّداً؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج، والعجليُّ: ثقة. زاد العجليُّ: وكان رجلاً صالحاً؛ وقال الذهبي: إمام، ثقة؛ وقال ابن حجر: ثقة، وكان يرسل. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه إبراهيم النَّخَعي، ومنصور بن المُعْتَمِر، وإسماعيل بن أبي خالد، وكانوا لا يروون إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٦/ ٢٨٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥١، معرفة الثقات ١/ ٣٣٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٩٤، الثقات ٤/ ٢١٣ ـ ٢١٤، تاريخ أسماء الثقات ١١٩ ـ ١٢٠، الكاشف ١/ ٢٨٦، تقريب التهذيب ١٩٧.

فقد أطبق النقاد على أن خَيْثمة بن عبد الرحمٰن الجُعْفي ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

سبع وثلاثين ومئة[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

---

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٢٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٠٤، الثقات ٦/ ٢٧٧، مشاهير علماء الأمصار ١٨٨، تصحيفات المحدثين ٢/ ٧٤٤، المؤتلف والمختلف ١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠، رجال صحيح مسلم ١/ ١٩٤، الإكمال ٢/ ١٨، الأنساب ١/ ١٢٠ ـ ١٢١، تهذيب الكمال ٨/ ٣٧٢ ـ ٣٧٤، الكاشف ١/ ٢٨٦، تهذيب التهذيب ٣/ ١٧٩، تقريب التهذيب ١٩٧، حسن المحاضرة ١/ ٥٥١، ٢/ ١٣٩، خلاصة التذهيب ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٢) تهذيب التهذيب ٣/ ١٧٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو زرعة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: لا بأس به؛ وقال أبو حاتم: صالح؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من جِلة المصريين ومتقنيهم، وكان يتعبد؛ وقال ابن حجر: صدوق، فقيه. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٠٤، الثقات ٦/ ٢٧٧، مشاهير علماء الأمصار ١٨٨، تقريب التهذيب ١٩٧.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبّه إلى أنه جاء في تهذيب الكمال ٨/ ٣٧٣: «قال أبو زرعة: صدوق، لا بأس به». ولم أجد أحداً سبقه إلى نقل كلمة: «صدوق» عن أبي زرعة.

ثم أقول: اتفق النُّقَّاد على تعديل خَيْر بن نُعَيْم. لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وجعله البعض في درجة تالية، وقال فيه أبو حاتم المتعنت: «صالح». فهذه العبارة يبدو أنه أراد بها الصلاح في الحديث، وقد استعملها كثيراً فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: «ثقة» ـ كما سبق في ترجمة الأَزْرق بن قيس الحارثي ـ.

والذين أنزلوا خَيْر بن نُعَيم عن الدرجة العالية، لم يذكروا السبب في ذلك. وقد تبع المتأخر منهم المتقدم.

وخلاصة القول: إن خَيْر بن نُعَيم الحَضْرمي ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

٤٠٨ ـ ع: داود بن الحُصَيْن أبو سليمان القُرشي، الأُمَوي مولاهم، المدني، الفقيه. مات بالمدينة سنة خمس وثلاثين ومئة، وله اثنتان وسبعون سنة[(١)(٢)].

قال النسائي: ليس به بأس[(٣)(*)].

---

(١) زعم البعض أن داود بن الحُصَيْن مات وهو ابن ست وسبعين سنة. وقد وَهَّم المزي هذا القول. تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٨/ ٣٨٢.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى القسم المتمم ٣١٧ ـ ٣١٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٧٨، ١٩٤، ٢٣٥، تاريخ البادي عن ابن معين ١٠٧، الطبقات ٢٥٩، تاريخ خليفة ٤١١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٣١، أحوال الرجال ١٤٠، معرفة الثقات ١/ ٣٤٠، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٧، الضعفاء الكبير ٢/ ٣٥ ـ ٣٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩، الثقات ٦/ ٢٨٤، مشاهير علماء الأمصار ١٣٥، الكامل ٣/ ٩٥٩ ـ ٩٦٠، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢١ب، تاريخ أسماء الثقات ١٢١، الهداية والإرشاد ١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠، رجال صحيح مسلم ١/ ١٩٥ ـ ١٩٦، التعديل والتجريح ٢/ ٥٦٥، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٨٢، تهذيب الكمال ٨/ ٣٧٩ ـ ٣٨٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٥ ـ ٦، المغني في الضعفاء ١/ ٢١٧، ديوان الضعفاء ٩١، الكاشف ١/ ٢٨٧، من تكلم فيه وهو موثق ٧٦ ـ ٧٧، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٠٦، شرح علل الترمذي ٢/ ٦٤٤، تهذيب التهذيب ٣/ ١٨١ ـ ١٨٢، تقريب التهذيب ١٩٨، هدي الساري ٤٠١، خلاصة التذهيب ١٠٩.

(٣) تهذيب الكمال ٨/ ٣٨١، ميزان الاعتدال ٢/ ٥، تهذيب التهذيب ٣/ ١٨١. وقد أشار ابن حجر في هدي الساري ٤٠١ إلى هذا بقوله: «وثقه ابن معين... والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال محمد بن إسحاق بن يَسَار ـ كما في تاريخ ابن أبي خَيْثمة ـ: حدثني داود بن الحُصين... وكان ثقة؛ وقال مُغْلْطاي: وفي كتاب الطبقات للبَرْقي ـ (يعني محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم المِصْري البَرْقي، وابن البَرْقي) ـ: سئل مالك: كيف رويت عن داود بن الحُصَين، وثور بن زيد ـ وذكر غيرهم ـ وكانو يُرمون بالقدر؟ فقال: إنهم كانوا لأن يخروا من السماء إلى الأرض أسهل=

....

= عليهم من أن يكذبوا كَذبة؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري: وداود بن حُصين ثقة، وقد روى مالك عن داود بن حُصين، وإنما كُرْه مالك له لأنه كان يحدث عن عكرمة، وكان مالك يكره عكرمة؛ وقال الدوري: قال يحيى: وقد روى مالك عن داود بن حُصَيْن. قلت له: داود ما تقول فيه؟ قال: هو ثقة؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية البادي: ثقة، ليس به بأس؛ وفي رواية إبراهيم بن أبي داود: ليس به بأس؛ وقال أحمد بن صالح المصري: هو من أهل الثقة والصدق، ولا شك فيه، وقال العجلي: ثقة؛ وقال عباس بن محمد الدوري: وقد كان عندي أن داود ضعيف حتى قال يحيى: ثقة؛ وقال أبو داود: أحاديثه عن عكرمة مناكير، وأحاديثه عن شيوخه مستقيمة؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان يذهب مذهب الشُّراة، وكل من ترك حديثه على الإطلاق وَهِم، لأنه لم يكن بداعية إلى مذهبه، والدعاة يجب مجانبة رواياتهم على الأحوال، فمن انتحل نِحلة بدعة ولم يدع إليها وكان متقناً ـ (وفي نسخة: متقياً) ـ كان جائز الشهادة، محتجاً بروايته، فإن وجب ترك حديثه وجب ترك حديث عكرمة لأنه كان يذهب مذهب الشُّراة مثله؛ وفي المشاهير: من أهل الحفظ والإتقان؛ وقال ابن عدي عقب آخر حديث أورده في هذه الترجمة، وهو من رواية إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبيبة، عن داود، عن عكرمة، عن ابن عباس: وهذا الحديث ليس البلاء من داود، فإن داود صالح الحديث إذا روى عنه ثقة، والراوي عنه ابن أبي حَبيبة، وقد مرّ ذكره في هذا الكتاب في ضعفاء الرجال، وداود هذا له حديث صالح، وإذا روى عنه ثقة فهو صحيح الرواية، إلا أنه يروي عنه ضعيف، فيكون البلاء منهم لا منه، مثل ابن أبي حَبيبة هذا، وإبراهيم بن أبي يحيى، كان عند إبراهيم عنه نسخة طويلة؛ وقال الذهبي في المغني: صدوق يُغْرِب، وثقه غير واحد... ورُمي أيضاً بالقَدَر؛ وفي ديوان الضعفاء: ثقة، قدري؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: ثقة مشهور، له غرائب تُسْتنكر؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة إلا في عكرمة، ورُمي برأي الخوارج.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال ابن عيينة في رواية ابن المديني من رواية أبي حاتم: كنا نتقي حديث داود بن حُصين؛ وقال عبد الرحمٰن بن الحكم ـ كما في الجرح والتعديل، ولا أعرف سنة وفاته ـ: كانوا يُضَعِّفونه؛ وقال ابن المديني في رواية الفسوي، والحسن بن شُجاع ـ واللفظ للأخير ـ: مُرْسَل الشَّعبي، وسعيد بن المسيب أحبّ إليَّ من داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ وقال ابن المديني في =

....

=رواية أبي حاتم: ما روى عن عكرمة فمنكر الحديث، ومالك روى عن داود بن حُصين عن غير عكرمة؛ وقال الجُوزجاني: لا يَحْمَد الناس حديثه، وقد روى عنه مالك على انتقاده؛ وقال أبو زرعة: لَيِّن؛ وقال أبو حاتم: ليس بقوي، ولولا أن مالكاً روى عنه لترك حديثه؛ وقال الترمذي: حدثنا هَنَّاد ـ (يعني ابن السَّرِيّ بن مصعب) ـ، حدثنا يونس بن بُكير، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني داود بن الحُصَيْن، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: رَدَّ النبي ﷺ ابنته زَيْنَب على أبي العاص بن الرَّبيع بعد ست سنين بالنكاح الأول، ولم يُحدث نكاحاً. هذا حديث ليس بإسناده بأس، ولكن لا نعرف وجه هذا الحديث، ولعله قد جاء هذا من قِبَل داود بن حُصَيْن من قِبَل حفظه؛ وقال الساجي: منكر الحديث، يتهم برأي الخوارج.

الطبقات الكبرى القسم المُتمم ٣١٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٧٨، ١٩٤، تاريخ البادي عن ابن معين ١٠٧، أحوال الرجال ١٤٠، معرفة الثقات ١/ ٣٤٠، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٧، تاريخ ابن أبي خَيْثَمة ٣/ ١٣٥أ، الجامع الصحيح ٣/ ٤٤٨، الضعفاء الكبير ٢/ ٣٥ ـ ٣٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٠٩، الثقات ٦/ ٢٨٤، مشاهير علماء الأمصار ١٣٥، الكامل ٣/ ٩٥٩ ـ ٦٩٠، تاريخ أسماء الثقات ١٢١، تهذيب الكمال ٨/ ٣٨١، المغني في الضعفاء ١/ ٢١٧، ديوان الضعفاء ٩١، من تكلم فيه وهو موثق ٧٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٨ ب، تهذيب التهذيب ٣/ ١٨٢، تقريب التهذيب ١٩٨.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على داود بن الحُصَيْن بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. ولم أجد فيما استُنكر عليه من الحديث ما يُخرجه عن درجة الثقات، خاصة إذا اعتبر قول ابن عدي: «وإذا روى عنه ثقة فهو صحيح الرواية»، وهو حَقِيْق بالاعتبار، لذا أطلق القول في توثيقه جماعة من الأئمة، ورأى البعض أن حديثه قسمان: صحيح، وضعيف. فالضعيف هو ما رواه عن عكرمة، وما رواه عن غيره فصحيح. ولعل من ضَعَّف وَلَيَّن داود بن الحُصَيْن أرادوا حديثه عن عكرمة، أو حملوا عليه سوء المذهب. وقد رُمي داود بالقدر، وبرأي الخوارج (الشُّراة). ولكنه لم يكن داعية، ولم يعرف عنه الغلو، ومن كان هذا حاله قبلت رواياته إذا تحققت فيه سائر شروط القبول ـ ينظر ترجمة إسماعيل بن سُمَيْع، وبُرْد بن سِنان ـ. والشُّراة لقب من ألقاب الخوارج، قال أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين ١/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧: «وللخوارج ألقاب... ومن ألقابهم: الشُّراة... والذي له سُموا شُراة قولهم: شَرَيْنا أنفسنا في طاعة الله ـ أي بِعناها بالجنة ـ». =

٤٠٩ ـ س ق: داود بن سليمان بن حفص أبو سهل الهاشِمي مولاهم، البغدادي، ثم السَّامَرِّي، العَسْكري، الدَّقَّاق، المعروف ببُنَان، وهو به أشهر[١][٢].

قال النسائي: صدوق[٣][*].

= وأما غمز الترمذي في حفظه فلم يعن به التليين المطلق، لأنه قد قال من قبل: «هذا حديث ليس بإسناده بأس».

وأما ما رواه الفسوي، والحسن بن شُجاع، عن ابن المديني، فلا يدل ـ بمفرده ـ على تليين داود بن الحصين، لتصحيح الأئمة مراسيل الشعبي، وابن المسيب.

وخلاصة القول: إن داود بن الحُصَيْن ثقة، صحيح الحديث في غير ما رواه عن عكرمة. وفي حديثه عن عكرمة كلام لم يلتفت إليه كثير من النقاد، ولعل الحمل في ذلك على الرواة عن داود كما أشار ابن عدي، ويبدو لي أن ما رواه داود عن عكرمة يحتج به في الجملة. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(١) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٨/٣٩٨: «وذكره الذهبي في الطبقة السادسة والعشرين ٢٥١ ـ ٢٦٠ من تاريخ الإسلام».

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/١/٤١٤، تاريخ بغداد ٧/٩٨ ـ ٩٩، ٨/٣٦٩، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/٩ ـ ١٠، الإكمال ١/٣٦١، المعجم المشتمل ١١٧، تهذيب الكمال ٨/٣٩٧ ـ ٣٩٨، الكاشف ١/٢٨٨، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٢٢٤، تهذيب التهذيب ٣/١٨٦ ـ ١٨٧، تقريب التهذيب ١٩٨، نُزهة الألباب في الألقاب ١/١٣٢، خلاصة التذهيب ١٠٩.

(٣) تهذيب التهذيب ٣/١٨٧. وتمام عبارة ابن حجر: «ذكره النسائي في أسماء شيوخه وقال: شُويخ كتبنا عنه بالثَّغر، صدوق».

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه.. وهو صدوق؛ وقال الخطيب: وكان ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق.

الجرح والتعديل ٢/١/٤١٤، تاريخ بغداد ٧/٩٩، تقريب التهذيب ١٩٨.

فالخطيب البغدادي وثقه مطلقاً، لكن النسائي، وابن أبي حاتم قالا فيه: صدوق. =

٤١٠ ـ بخ ت س: داود بن شَابُور[١] أبو سليمان المكي[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

٤١١ ـ خت د س: داود بن أبي عاصم بن عروة بن مسعود،

= وقولهما أشبه لأنهما كتبا عنه، والرجل أعرف بحال شيخه ممن تأخر.

وخلاصة القول: إن داود بن سليمان السَّامَرِّي صدوق ـ كما قال النسائي ـ حسن الحديث في الأرجح. والله أعلم.

(١) قال ابن حبان في الثقات ٦/ ٢٧٩: «وقد قيل: إنه داود بن عبد الرحمٰن بن شابور». وجزم به في مشاهير علماء الأمصار ١٤٧ فقال: «داود بن شابور... وهو داود بن عبد الرحمٰن بن شابور، نُسب إلى جده».

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٣٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٧١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤١٥، الثقات ٦/ ٢٧٩، مشاهير علماء الأمصار ١٤٧، تصحيفات المحدثين ٣/ ١٠٨٨ ـ ١٠٨٩، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٣١٤، تاريخ أسماء الثقات ١٢٢، الإكمال ٤/ ٢٤٩، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٨٢، تهذيب الكمال ٨/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠، الكاشف ١/ ٢٨٩، إكمال تهذيب الكمال ١أ، العِقْد الثمين ٤/ ٣٤٦، تهذيب التهذيب ٣/ ١٨٧، تقريب التهذيب ١٩٨، خلاصة التذهيب ١٠٩.

(٣) تهذيب الكمال ٨/ ٤٠٠، تهذيب التهذيب ٣/ ١٨٧.

(*) أقوال النُّقاد فيه:

قال الشافعي: هو من الثقات؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج، وأبو زرعة، وأبو داود، وإبراهيم الحَرْبي: ثقة؛ وقال ابن حبان في المشاهير: كان من المتقنين، وأهل الفضل في الدين؛ وقال أبو أحمد العسكري: وهو مكي جليل فيهم؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤١٥، الثقات ٦/ ٢٧٩، مشاهير علماء الأمصار ١٤٧، تصحيفات المحدثين ٣/ ١٠٨٨ ـ ١٠٨٩، تاريخ أسماء الثقات ١٢٢، تهذيب الكمال ٨/ ٤٠٠، الكاشف ١/ ٢٨٩، إكمال تهذيب الكمال ١أ، تقريب التهذيب ١٩٨.

فقد أطبق النقاد على أن داود بن شابور ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

ويقال: داود بن عاصم، الثَّقَفي، الطائفي، ثم المكي[(١)(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)(*)].

٤١٢ ـ ٤: داود بن عبد الله أبو العلاء الأَوْدي[(٤)]، الزَّعَافِري، الكوفي[(٥)].

---

(١) ينظر المعرفة والتاريخ ١/ ٤٠١.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٤٨٨، الطبقات ٢٨٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٣٠ ـ ٢٣١، المعرفة والتاريخ ١/ ٤٠١ ـ ٤٠٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٢١، المراسيل لابن أبي حاتم ٥٦، الثقات ٤/ ٢١٧، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٩، تهذيب الكمال ٨/ ٤٠٥ ـ ٤٠٧، الكاشف ١/ ٢٨٩ت، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢٠٩، إكمال تهذيب الكمال ١أ، العِقْد الثمين ٤/ ٣٤٧، تهذيب التهذيب ٣/ ١٨٩ ـ ١٩٠، . تقريب التهذيب ١٩٩، الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٤٧٩، فتح الباري ٨/ ٤٢٢، خلاصة التذهيب ١١٠.

(٣) تهذيب الكمال ٨/ ٤٠٦، تهذيب التهذيب ٣/ ١٨٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث؛ وقال أبو زرعة، وأبو داود، وأبو بكر بن أبي عاصم: ثقة؛ وقال الدارقطني في رواية البَرْقاني: يحتج به؛ وقال الذهبي: وُثِّق؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الطبقات الكبرى ٥/ ٤٨٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٢١، الثقات ٤/ ٢١٧، سؤالات البَرْقاني للدارقطني نسخة أحمد الثالث ١٠٧ب، تهذيب الكمال ٨/ ٤٠٦، الكاشف ١/ ٢٨٩، تهذيب التهذيب ٣/ ١٩٠، تقريب التهذيب ١٩٩.

وقد جاء في خلاصة التذهيب ١١٠: «وثقه البخاري». ولم أجد له سلفاً فيه. هذا، والنقاد ـ كما ترى ـ مجمعون على أن داود بن أبي عاصم ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٣٦: «الأَزْدي، أو الأَوْدي».

(٥) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥٢ ـ ١٥٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢١٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٣٦، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٦١٧، الكنى والأسماء ٢/ ٤٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤١٦، تاريخ أسماء الثقات ١٢٢، تهذيب =

قال النسائي: ليس به بأس[1](*).

= الكمال ٨/ ٤١١ ـ ٤١٢، ميزان الاعتدال ٢/ ١٠، المغني في الضعفاء ١/ ٢١٨، الكاشف ١/ ٢٨٩، من تكلم فيه وهو موثق ٧٧. المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٠، إكمال تهذيب الكمال ١ب، ذيل ميزان الاعتدال ٢٢٣ ـ ٢٢٤، تهذيب التهذيب ٣/ ١٩١، تقريب التهذيب ١٩٩، خلاصة التذهيب ١١٠.

(١) إكمال تهذيب الكمال ١ب، تهذيب التهذيب ٣/ ١٩١. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي. وقال العراقي في ذيل ميزان الاعتدال ٢٢٣ مشيراً إلى هذا القول: «وثقه ابن معين، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية الدوري، والكَوْسَج: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: بخٍ ثقة؛ وقال أيضاً ـ كما في تاريخ أسماء الثقات ـ: ثقة من الثقات؛ وقال أبو داود: ثقة؛ وقال الذهبي في المُجَرَّد: فيه خلاف؛ وقال العراقي، وابن حجر في التقريب: ثقة.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال العراقي: داود الأَوْدي روى عن حُمَيْد بن عبد الرحمٰن، عن رجل صحب النبي ﷺ كما صحبه أبو هريرة حديث النهي عن الامتشاط كل يوم. قال أبو محمد بن حزم: إن كان داود هذا هو عم عبد الله الأَوْدي ـ (يعني داود بن يزيد) ـ فهو ضعيف، وإن كان غيره فهو مجهول. انتهى كلام ابن حزم. وإنما ذكرت هذه الترجمة لتجويز ابن حزم أن يكون غير عم عبد الله، وإنه إن كان غيره فهو مجهول. وهو غيره... وهو داود بن عبد الله الأَوْدي؛ وقال الذهبي في الكاشف: فيه لين، ووثقه أحمد، ولم يُتْرك.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢١٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤١٦، تاريخ أسماء الثقات ١٢٢، الكاشف ١/ ٢٨٩، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٠، ذيل ميزان الاعتدال ٢٢٣، تهذيب التهذيب ٣/ ١٩١، تقريب التهذيب ١٩٩.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: أن المزي نقل في تهذيب الكمال ٨/ ٤١٢ عن الدوري، عن ابن معين قوله في صاحب هذه الترجمة: «ليس بشيء». وهو وَهَم، لأن هذا الجرح قاله ابن معين في داود بن يزيد الأَوْدي، لا في ابن عبد الله ـ ينظر تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥٤ ـ. والمشهور عن يحيى في رواية عباس، وغيره توثيقه المطلق لأبي العلاء. وقد تبع الذهبيُّ في بعض كتبه المزيَّ في هذا الأمر، ثم لَيَّن داود بن عبد الله به، وهو تليين باطل. إلا أن الذهبي تنبه إلى هذه العلة في =

٤١٣ ـ ت س ق: داود بن أبي عَوْف سُوَيْد أبو الجَحَّاف التَّميمي، البُرْجُمي مولاهم، الكوفي، مشهور بكنيته[1][2].

= ميزان الاعتدال ٢/ ١٠ فقال: «وروى عباس عن يحيى: ليس بشيء. فيحرر هذا، لأن هذا في ابن يزيد». وقال العراقي في ذيل ميزان الاعتدال ٢٢٤ عقبه: «قلت: قد حررته فلم أجد أحداً أصلاً تكلم في داود بن عبد الله، وإنما الذي نقله عباس عن ابن معين في داود بن يزيد... فينبغي أن يسقط من الميزان ذكر داود بن عبد الله، فإنه لم يتكلم فيه أحد بجرح فيما نعلم. والله أعلم». وثانيها: ما جاء في علل الحديث ومعرفة الرجال لابن المديني ١١٦ من قوله عقب حديث: «فإن إسناده مجهول، رواه رجل من أهل الكوفة يقال له: داود بن عبد الله الأَوْدي، لا أعلم أحداً روى عنه شيئاً غير عبد الرحمٰن المستملي، وهو عندي: أبو وبَرَة المستملي». كذا في المطبوع، وكلمة: «المستملي» مصحفة عن: «المُسْلي». وعبد الرحمٰن المُسْلي شيخ داود لا تلميذه، بل لا يُعرف لعبد الرحمٰن راو سوى داود، لذا فإن تجهيل ابن المديني ينبغي أن يكون للمُسْلي، لا لداود الذي روى عنه جماعة من الأئمة، ويبدو أنه حدث في كلام علي تغيير قلب المعنى. وآخرها: أن ابن أبي حاتم نقل في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤١٦ عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه قوله فيه: «شيخ ثقة». وتبعه المزي في تهذيب الكمال ٨/ ٤١٢. والذي في العلل ومعرفة الرجال: «بخ ثقة» كما سبق.

ثم أقول: اتفق النقاد على أن داود بن عبد الله الأودي ثقة مطلقاً، سوى ابن حزم، والذهبي، فأما الأخير فإنه بنى تليينه، وإنزاله عن الدرجة العالية على أصل فاسد كما تقدم، لذا لا يُعَوَّل على كلامه، وأما ابن حزم فإن تجهيله له مردود أيضاً برواية جماعة من الأئمة عنه، وتوثيق عامة النقاد له، وقد تعقبه غيرما واحد. ـ ينظر إكمال تهذيب الكمال ١ب، وذيل ميزان الاعتدال ٢٢٣، وفتح الباري ١/ ٣٠٠ ـ.

وكلمة: «بخ» في قول أحمد بن حنبل «تُقال عند الرضى والإعجاب بالشيء، أو الفخر، والمدح» كما قال الفَيْرُوزاباذي في القاموس المحيط ـ باب الخاء، فصل الباء ـ ٣١٧.

وخلاصة القول: إن داود بن عبد الله الأَوْدي ثقة، صحيح الحديث. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله صاحبه كثيراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٣ فيمن مات في العشر الثالثة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٢٧، معرفة الرجال ٢/ ٢٤، ٢٢٣، =

قال النسائي: ليس به بأس[(١)][(*)].

= المصنف لابن أبي شيبة ١٣/ ٧٩، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٩٥، ٣٨٤، ٣٩١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤، التاريخ الصغير ٢/ ١٣، أحوال الرجال ٨٨. الكنى والأسماء لمسلم ١/ ١٩٤، سؤالات الآجري لأبي داود ١٠٤، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٧٠، ٣/ ٩٧، الجامع الصحيح ٥/ ٦١٦ ـ ٦١٧، الكنى والأسماء ١/ ١٣٨، الضعفاء الكبير ٢/ ٣٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٢١ ـ ٤٢٢، الثقات ٦/ ٢٨٠، الكامل ٣/ ٩٥٠ ـ ٩٥١، تاريخ أسماء الثقات ١٢٣، الضعفاء لابن الجوزي ٤٨أ، تهذيب الكمال ٨/ ٤٣٤ ـ ٤٣٧، ميزان الاعتدال ٢/ ١٨، ٤/ ٥١٠، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٠، ديوان الضعفاء ٩٤، الكاشف ١/ ٢٩١، من تُكُلم فيه وهو مُوَثَّق ٧٨، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٠، إكمال تهذيب الكمال ٢ب، تهذيب التهذيب ٣/ ١٩٦ ـ ١٩٧، تقريب التهذيب ١٩٩، خلاصة التذهيب ١١٠.

(١) تهذيب الكمال ٨/ ٤٣٦، ميزان الاعتدال ٢/ ١٨، تهذيب التهذيب ٣/ ١٩٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال سفيان الثوري في رواية عبد الله بن نُمير من رواية ابنه محمد: حدثنا أبو الجَحَّاف داود بن أبي عَوْف وكان ذا رِضى؛ وفي رواية عبد الله بن نُمير أيضاً من رواية أبي بكر بن أبي شيبة، وعَبَّاد بن يعقوب الرَّوَاجِني: حدثنا أبو الجَحَّاف وكان مَرْضياً؛ وقال ابن ماجه: حدثنا علي بن محمد ـ (يعني الطَّنَافِسي) ـ. حدثنا وكيع، عن سفيان، عن داود بن أبي عوف أبي الجَحَّاف وكان مَرْضياً. . .؛ وقال عبد العزيز بن الخَطَّاب: سألت عبد الله بن داود (يعني الخُرَيْبي) ـ: ما كان أبو الجَحَّاف عند سفيان؟ فقال: كان يُوَثِّقه، ويُعَظِّمه؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي مريم: ثقة؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في موضع من العلل ومعرفة الرجال ـ قال أبي: أبو الجحّاف داود بن أبي عوف. قلت: هو ثقة؟ قال: ثقة؛ وفي موضع آخر: سألته عن أبي الجحاف، قلت: أليس هو ثقة؟ قال أبي: بلى؛ وفي موضع آخر: قلت له: ثقة؟ قال: نعم، صالح؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: حديثه مقارِب؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال ابن حبان لما أورده في الثقات: يُخْطِئ؛ وقال مُغْلْطاي: ولما ذكره ابن خَلْفون في الثقات قال: تُكُلِّم في مذهبه؛ وقال الذهبي في المغني: صويلح؛ وفي المُجَرَّد: صالح؛ وفي ديوان الضعفاء: اختلفوا فيه، واحتمل؛ وقال الهيثمي، والبُوصيري بعد أن ذكر كل واحد منهما حديثاً في سنده داود بن أبي عوف: رجاله ثقات ـ (لكن لفظ الأول: ورجاله) ـ؛ وقال ابن=

....

=حجر: صدوق، شيعي، ربما أخطأ. وذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن عُيَيْنة في رواية أبي بكر عبد الله بن الزبير الحُمَيْدي: حدثنا أبو الجَحَّاف وكان من الشيعة؛ وقال الجُوزجاني: وكان معتقداً منهم ـ يعني من غير المحمودين في الحديث ـ؛ وقال ابن عدي: وهو في جملة متشيعي أهل الكوفة، وعامة ما يرويه في فضائل أهل البيت... وهو من غالية أهل التشيع، وعامة حديثه في أهل البيت، ولم أرَ لمن تكلم في الرجال فيه كلاماً، وهو عندي ليس بالقوي، ولا ممن يحتج به في الحديث؛ وقال أبو الفتح الأزدي: زائغ، ضعيف.

معرفة الرجال ٢/ ٢٢٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٩٥، ٣٨٤، ٣٩١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٣٣، التاريخ الصغير ٢/ ١٣، أحوال الرجال ٨٨، سنن ابن ماجه ١/ ٥١، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٧٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٢١، ٤٢٢، الثقات ٦/ ٢٨٠، الكامل ٣/ ٩٥٠، ٩٥١، تاريخ أسماء الثقات ١٢٣، الضعفاء لابن الجوزي ٤٨أ، تهذيب الكمال ٨/ ٤٣٦، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٠، ديوان الضعفاء ٩٤، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٠، إكمال تهذيب الكمال ٢ب، مجمع الزوائد ٩/ ١٣٨، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ١/ ٢١، تقريب التهذيب ١٩٩.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في إكمال تهذيب الكمال ٢ب: «وقال أبو جعفر العقيلي: كان من غلاة الشيعة». ولم أجد في ترجمة داود من الضعفاء الكبير إلا قول ابن عيينة السابق، فلعل ما ذكره مُغْلُطاي وهم.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على داود بن أبي عَوْف بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. والمُعدلون هم الجمهور، وهم: الثوري، وابن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وابن حبان، وابن شاهين، وابن خَلْفون، والذهبي، والهيثمي، والبُوصيري، وابن حجر. وأما المجرِّحون والمليِّنون، فهم: ابن عيينة، والجُوزجاني، وابن عدي، والأزدي، فأما ابن عيينة فإنه قال: «وكان من الشيعة». وقد تقرر أن التشيع من البدع الخفيفة المحتملة ـ كما سبق في ترجمة أبان بن تَغْلِب ـ. ولم ينسب داود إلى الغلو في التشيع تصريحاً سوى ابن عدي، لكنه لم يذكر السبب في ذلك، لذا لا تقبل دعواه، خاصة وأن الترمذي أخرج لداود في الجامع الصحيح ٥/ ٦١٦ حديثاً يفيد تفضيل أبي بكر، وعمر علىٰ علي رضي الله عنهم ـ وينظر مع ذلك معرفة الرجال ٢/ ٢٤ ـ. وأما تليين ابن عدي لأبي الجَحَّاف في الحديث فهو معارض بتعديل الأكثرين، بل إن ما أورده في ترجمته من مناكير لا تدل على خروجه عن حدّ أهل العدالة. وأما جرح=

٤١٤ ـ خت بخ ر م٤: داود بن قيس أبو سليمان القرشي مولاهم، المدني، الفَرَّاء. الدَّبَّاغ[(١)(٢)].

=الجوزجاني، والأزدي، فمردود أيضاً لتعنت الرجلين، والأول منهما قد قال فيه ابن حجر في مقدمة لسان الميزان ١/١٦: «وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح، من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثَلْب أبي إسحاق الجُوزجاني لأهل الكوفة، رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النَّصْب، وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره بلسان ذَلْقة، وعبارة طَلْقة... فهذا إذا عارضه مثله، أو أكبر منه، فوثق رجلاً ضَعَّفه، قُبل التوثيق». وقد عارض الجُوزجانيَّ من هو أعلم منه بالرجال، وأقوم شرطاً، كابن معين، وأحمد بن حنبل، وأبي حاتم، والنسائي. فيقدم قولهم على قوله. وأما الآخر، وهو الأزدي فإنه إلى جانب شهرته بالتعنت هو متكلم فيه.

فتبين أن الصواب في أبي الجَحَّاف التعديلُ، بيد أن المعدلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، ونظرت فيما أورده ابن عدي في ترجمته من المناكير، فوجدت أن أكثرها يمكن أن تحمل العهدة فيها على غيره، وبعضها مستقيم. لذا فإنه يرجح عندي وضعه في أدنى درجات الاحتجاج، لا في التي دونها من مراتب التعديل، ولا في الأرفع منها.

وخلاصة القول: إن أبا الجَحَّاف صدوق، حسن الحديث. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله أبو عبد الرحمٰن كثيراً في الثقات الرفعاء. والله أعلم.

(١) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى القسم المتمم ٤٠٤: «مات بالمدينة في خلافة أبي جعفر». وقد ولي أبو جعفر الخلافة في أول سنة سبع وثلاثين ومئة، ومات في آخر سنة ثمان وخمسين ومئة، وقال الخزرجي في خلاصة التذهيب ١١٠: «قيل: مات قبل الستين ومئة».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى القسم المتمم ٤٠٤ ـ ٤٠٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/١٩٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٧، الطبقات ٢٧٢، العلل ومعرفة الرجال ١/٧٣، ٢/١٣٦، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٨١، التاريخ الكبير ١/٢/٢٤٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/٣٧٣، المعرفة والتاريخ ١/٦٨٥ ـ ٦٨٦، ٢/١٧٣، الجرح والتعديل ٢/١/٤٢٢ ـ ٤٢٣، الثقات ٦/٢٨٨، مشاهير علماء الأمصار ١٣٦، رجال صحيح مسلم=

قال النسائي: ثقة[(١)(*)].

= ١/ ١٩٧ ـ ١٩٨، تهذيب الكمال ٨/ ٤٣٩ ـ ٤٤٢، الكاشف ١/ ٢٩١، إكمال تهذيب الكمال ٢ب، تهذيب التهذيب ٣/ ١٩٨، تقريب التهذيب ١٩٩، خلاصة التذهيب ١١٠.

(١) تهذيب الكمال ٨/ ٤٤١، تهذيب التهذيب ٣/ ١٩٨.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال الشافعي: ثقة، حافظ؛ وقال عبد الله بن مَسْلَمَة بن قَعْنَب القَعْنَبي: ما رأيت بالمدينة رجلين كانا أفضل من داود بن قيس، ومن الحجاج بن صَفْوان؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، له أحاديث صالحة؛ وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: كان داود بن قيس ـ يعني الفراء ـ صالح الحديث، وهشام بن سعد فيه ضعف، وداود أحبّ إليّ منه. قيل له: محمد بن عَجْلان؟ فقال: ثقة، وكان داود بن قيس يجلس إلى محمد بن عَجْلان يَتَحَفَّظ عنه. قال أبو زكريا: كأنه يتذكر حديث نفسه، لا أنه يأخذ عنه ما لم يسمع؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية الدارمي: ثقة؛ وقال مُغُلْطاي: ولما ذكره ابن خَلْفون في الثقات، قال: وثقه ابن نُمَيْر؛ وقال ابن المديني: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الميموني: صالح الحديث؛ وفي رواية الفضل بن زياد: وداود بن قيس مثل ابن عَجْلان في الثقة؛ وفي رواية أبي طالب: ثقة، هو أكثر ـ (كذا في الجرح والتعديل. وفي تهذيب الكمال: أكبر) ـ من هشام بن سعد؛ وقال الساجي: حدثنا أحمد بن محمد ـ (لعله المَرُّوذي، أو الأثرم)، قال: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: حدثنا القَعْنَبي، قال: ما رأيت رجلاً أفضل من داود بن قيس، والحجاج بن صَفْوان. فقال: كان داود رجلاً صالحاً. قلت: فأين هو من ابن عَجْلان؟ قال: هو عندي أقوى منه؛ وقال أبو زرعة، وأبو حاتم، والساجي: ثقة. زاد أبو حاتم: هو أقوى عندنا من هشام بن سعد، وكان القَعْنَبي يثني عليه؛ وقال أبو علي بن السَّكَن: صالح الحديث؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من أهل الفضل والإتقان، وأهل الورع في السر والإعلان؛ وقال الذهبي: ثقة، من العباد؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فاضل. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه القطان، وابن مهدي، وشيوخهما ثقات.

الطبقات الكبرى القسم المتمم ٤٠٤ ـ ٤٠٥، ٤٠٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٩٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٧، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٨١، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٧٣، الجرح =

٤١٥ ـ د س: داود بن مُعاذ أبو سليمان العَتَكي، البصري، ثم المِصِّيْصي، العابد، الفاضل[(١)][(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)][(*)].

= والتعديل ٢/ ١/ ٤٢٢، ٤٢٣، الثقات ٦/ ٢٨٨، مشاهير علماء الأمصار ١٣٦، تهذيب الكمال ٨/ ٤٤١، الكاشف ١/ ٢٩١، إكمال تهذيب الكمال ٢ب، تهذيب التهذيب ٣/ ١٩٨، تقريب التهذيب ١٩٩.

فقد اتفق النقاد على أن داود بن قيس ثقة مطلقاً، سوى ابن السَّكَن حيث قال: «صالح الحديث». وما أظنه إلا اتبع عبارة أحمد من رواية الميموني، أو ابن معين من رواية الدوري. مع أنهما قالا فيه: «ثقة» في روايات أخرى. ويعتمد من قولهما التوثيق المطلق، لأنه هو رأي العامة، وفيهم أبو حاتم المتعنت، وحسبك به إذا وَثَّق.

وخلاصة القول: إن داود بن قيس ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال المزي في تهذيب الكمال ٨/ ٤٥٢: «وسمع منه جعفر الفِريابي سنة ثلاث وثلاثين ومئتين». وذكر غيرما واحد أنه مات في نفس هذه السنة. وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ٢٠٠: «مات سنة بضع وثلاثين». ويقال: إنه جاوز المئة. تهذيب التهذيب ٣/ ٢٠٢.

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٢٥، الثقات ٨/ ٢٣٥، المعجم المشتمل ١١٨، تهذيب الكمال ٨/ ٤٥١ ـ ٤٥٢، الكاشف ١/ ٢٩٢، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٠١ ـ ٢٠٢، تقريب التهذيب ٢٠٠، خلاصة التذهيب ١١١.

(٣) تهذيب الكمال ٨/ ٤٥٢، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٠٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال الذهبي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه أبو داود، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الثقات ٨/ ٢٣٥، الكاشف ١/ ٢٩٢.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن داود بن مُعاذ ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

٤١٦ ـ س: داود بن منصور أبو سليمان النَّسائي، ثم البغدادي، ثم الثَّغْري، المِصِّيصي، القاضي(١)(٢).

قال النسائي: ثقة(٣)(*).

---

(١) قال ابن حبان في الثقات ٨/ ٢٣٤: «مات بعد سنة ثلاث وعشرين ومئتين». وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ٢٠٠: «مات سنة ثلاث وعشرين»، وهو وهم.

(٢) ترجمته في: الضعفاء الكبير ٢/ ٣٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٢٦، الثقات ٨/ ٢٣٤، تاريخ بغداد ٨/ ٣٦٢، تهذيب الكمال ٨/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٢١، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢١، ديوان الضعفاء ٩٤، الكاشف ١/ ٢٩٢، إكمال تهذيب الكمال ٣أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣، تقريب التهذيب ٢٠٠، خلاصة التذهيب ١١١.

(٣) السنن الكبرى ٢٥٣، المجتبى ٨/ ١٧٥، تهذيب الكمال ٨/ ٤٥٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٢١، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٠٣، لكن لفظ الذهبي: «وأما داود فوثَّقه النسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون وَالمُعَدِّلون: قال أبو حاتم: صدوق؛ وقال الذهبي في المغني، وديوان الضعفاء: ثقة. زاد في الديوان: خولف في بعض حديثه، فلا بأس؛ وقال ابن حجر: صدوق يَهم، كرهه أحمد للقضاء. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال مُهَنّا بن يحيى: سألت أحمد عن داود بن منصور أبي سليمان النسائي... قال: أعرفه. قلت: كيف هو؟ قال: لا أدري. وكَرِهَه؛ وقال العقيلي: يُخالف في حديثه.

الضعفاء الكبير ٢/ ٣٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٢٦، الثقات ٨/ ٢٣٤، تاريخ بغداد ٨/ ٣٦٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢١، ديوان الضعفاء ٩٤، تقريب التهذيب ٢٠٠.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على داود بن منصور بين مُعَدِّل ومُلَيِّن. والمُلَيِّنُون هم: أحمد بن حنبل، والعقيلي. فأما أبو عبد الله فإنه غمزه لأجل القضاء كما ذكر ابن حجر، وليس هذا بمغمز عند غير المتشددين. ولو لم يكن أحمد أراد القضاء فإن كلامه مبهم، معارض بالتعديل. وأما قول أبي جعفر: «يُخالف في حديثه» فقد أراد به حديثاً =

٤١٧ ـ خت م٤: داود بن أبي هِنْد دينار، وقيل: طَهْمَان، وقيل: زياد، أبو بكر، أو أبو محمد، وقيل: أبو أحمد، القُشَيْري، مولاهم، الخُراساني، المَرْوزي أو السَّرْخَسي، ثم البصري، الخياط، العابد، الفاضل، الحافظ، الفقيه، وكان يقال له: داود القارئ[١]. مات بطريق مكة، وقيل: بالبصرة، مَصْدر الناس عن الحج سنة تسع وثلاثين ومئة، أو أول سنة أربعين ومئة، وقيل: سنة إحدى وأربعين ومئة، وقيل: سنة سبع وعشرين ومئة، وله خمس وسبعون سنة فيما يقال[٢][٣].

=معيناً خُولف داود في إسناده ـ ينظر الضعفاء الكبير ٢/ ٣٦ ـ. ويمكن أن يكون الحمل فيه على شيخه قيس بن الربيع كما أشار الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٢١. بل لا ضَيْر إن كان ذلك من داود، لأنه ليس من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطأ. لذا قال الذهبي في ديوان الضعفاء: «ثقة، خُولف في بعض حديثه، فلا بأس».

فتبين أن الصواب في داود بن منصور التعديل. بيد أن المُعَدِّلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وجعله أبو حاتم المتشدد في درجة تالية، وتساهل ابن حجر فَعَدَّه في أدنى درجات التعديل، ليتوسط بين أقوال المُعَدِّلين والمُلَيِّنين من غير حجة قائمة.

هذا، وقد قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٢١: «صدوق قاله أبو حاتم». وليس فيه تصريح كامل باختيار أبي عبد الله لهذا الحكم، خلافاً لتصريحه بالتوثيق المطلق في كتابيه: المغني، وديوان الضعفاء. وقد اعتمد في الكاشف: ١/ ٢٩٢ قول النسائي، ولم يلتفت إلى غيره.

وخلاصة القول: إن داود بن منصور ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث في الجملة. هذا ما ترجح لي. والله أعلم.

(١) وقال بعضهم: داود بن أبي هند هو داود الوراق: ونفاه البعض.

(٢) قال الذهبي في تذكرة الحفاظ ١/ ١٤٧: «قيل: مولد داود سنة خمسين».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٤، ١٠٧، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٢٦، ٣٧٧، معرفة الرجال ١/ ١١١، ١٥٠ ـ ١٥١، الطبقات ٢١٨، تاريخ خليفة ٤١٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٢٥، ١٤٨، ١٦٢، ٣٧٤، ٣٩٨، ٢/ ١٣٢، ١٧٤، =

قال النسائي: ثقة[١](*).

=١٧٩، ٢٢٣، ٢٨٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٣١ ـ ٢٣٢، التاريخ الصغير ٢/ ٤٩، معرفة الثقات ١/ ٣٤٢، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٣١، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٧٠ ـ ٢٧١، ٢٨٥، المعرفة والتاريخ ١/ ١٢١، ١٢٣، ٣٤٦، ٢/ ٨، ٢٥٠، ٦٥٣، ٣/ ١٦، ٧١، التاريخ ١/ ٤٧٥، الجعديات ١/ ٦٤٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤١١، ٤١٢، الثقات ٦/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩، مشاهير علماء الأمصار ١٥١، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ١٢٢أ، تاريخ أسماء الثقات ١٢١، رجال صحيح مسلم ١/ ١٩٦، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٨٩ ـ ٩٠، السابق واللاحق ١٩٥، الأنساب ١٠/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦ت، الكامل في التاريخ ٤/ ٢٩٢، تهذيب الكمال ٨/ ٤٦١ ـ ٤٦٦، الكاشف ١/ ٢٩٢، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٧٦ ـ ٣٧٩، تذكرة الحفاظ ١/ ١٤٦ ـ ١٤٨، إكمال تهذيب الكمال ٤أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥، تقريب التهذيب ٢٠٠، خلاصة التذهيب ١١١.

(١) تهذيب الكمال ٨/ ٤٦٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٠٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون: قال عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج في رواية ابن عيينة من رواية محمد بن ميمون الخَيَّاط: ما رأيت مثل داود بن أبي هند.. إن كان لَيَفْرَع العلم فَرْعاً؛ وقال الثوري في رواية ابن المبارك: داود بن أبي هند من حفاظ البصريين؛ وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: قال وُهَيْب ـ (يعني ابن خالد) ـ: دار الأمر بالبصرة على أربعة: أيوب، ويونس ـ (يعني ابن عُبيد) ـ، وابن عَوْن، وسليمان التَّيْمي ـ (يعني ابن طَرْخَان) ـ. فقال قائل: فأين داود بن أبي هند؟!، وقال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: داود بن أبي هند أحبّ إليّ من عاصم الأحول ـ (يعني ابن سليمان) ـ، وهو ثقة؛ وفي موضع من رواية الدارمي، وابن محرز، والكَوْسَج: ثقة؛ وقال الدارمي في موضع آخر: قلت: داود أحبّ إليك أم خالد الحَذَّاء ـ (يعني ابن مِهْران) ـ؟ فقال: داود أحبّ إليّ؛ وقال ابن المديني: أصحاب الشعبي: أبو حُصين ـ (يعني عثمان بن عاصم) ـ، ثم إسماعيل ـ (يعني ابن أبي خالد) ـ، ثم داود بن أبي هِنْد؛ وقال عثمان بن أبي شيبة: ثَبت؛ وقال أحمد بن حنبل في موضعين من رواية عبد الله: ثقة، ثقة؛ وقال عبد الله في موضع آخر: سألته عن داود بن أبي هند؟ فقال: ومثل داود يُسْأل عنه؟!؛ وفي موضع آخر: فقلت: أيهما أعجب إليك: إسماعيل بن أبي خالد، أو داود ـ يعني ابن أبي هند ـ؟ فقال: إسماعيل أحفظ عندي=

....

=منه. قال: قلَّما اختُلف عن إسماعيل، وداود يُختلف عنه؛ وفي موضع آخر: سئل أبي عن زكريا بن أبي زائدة، وداود بن أبي هند؟ قال: جميعاً عندي سواء، ولكن داود أقدم سماعاً من سعيد بن المسيب، وجابر بن زيد؛ وقال أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي: سألت أحمد بن حنبل: من أثبت في الشعبي: داود بن أبي هند، أو إسماعيل بن أبي خالد؟ فقال: ما فيهما إلا ثبت؛ وقال العجلي: ثقة، جيِّد الإسناد، رفيع... وكان رجلاً صالحاً، ثقة، حسن الإسناد؛ وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، ثبت؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن داود بن أبي هند، وقُرَّة - (يعني ابن خالد) -، وعَوْف - (يعني ابن أبي جَمِيلة) -؟ فقال: داود أحبّ إليّ، وداود بن أبي هند أحبّ إليّ من عاصم الأحْول، ومن خالد الحَذَّاء، وهو ثقة؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: حدثني عبيد الله بن النضر، قال: قال مالك بن أنس للثوري: يا أبا عبد الله، مَنْ خَلَّفت بالعراق؟ قال: فكرهت أن أذكر له أهل الكوفة. قال: فقلت له: تركت بها أيوب، ويونس بن عُبيد، وابن عون، والتيمي - (يعني سليمان بن طَرْخان) -. قال: فقال لي: ذكرتَ الناس - ثم قال أبو زرعة -: ومعهم من نحوهم: داود بن أبي هند، وخالد الحذاء؛ وقال ابن خِراش: ثقة؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان داود من خيار أهل البصرة، من المتقنين في الروايات، إلا أنه كان يهم إذا حدث من حفظه. ولا يستحق الإنسان الترك بالخطأ اليسير يُخطئ، والوهم القليل يَهم، حتى يفحش ذلك منه، لأن هذا مما لا ينفك منه البشر، ولو ما كنا سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك جماعة من الثقات الأئمة لأنهم لم يكونوا معصومين من الخطأ، بل الصواب في هذا ترك من فحش ذلك منه، والاحتجاج بمن كان منه ما لا ينفك منه البشر؛ وفي المشاهير: وكان من أهل الورع، والفضل؛ وقال ابن مَنْجُويه: وكان داود من خيار أهل البصرة، من المتقنين في الروايات؛ وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: الإمام، الحافظ، الثقة؛ وفي تذكرة الحفاظ: الإمام، الثبت... وكان من حفاظ أهل البصرة، ومفتيهم... وكان رأساً في العلم، والعمل؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، متقن، كان يَهِم بأخَرة. وقد روى عنه شعبة، ووُهَيب بن خالد، والقطان، وكانوا لا يروون إلا عن الثقات.

ب - المُلَيِّنون: قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال الأثرم عن أحمد: كان كثير الاضطراب، والخلاف؛ وقال الدكتور بشار: وقال الآجري عن أبي داود: إلا أنه خُولف في غير حديث. =

٤١٨ ـ ع: ذَرّ بن عبد الله[1] أبو عُمر الهَمْداني، المُرْهِبي، الكوفي، العابد، القاص[2][3].

= الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٤، ١٠٧، معرفة الرجال ١/ ١١١، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٢٥، ١٤٨، ١٦٢، ٣٩٨، ٢/ ١٣٢، معرفة الثقات ١/ ٣٤٢، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٦، التاريخ ١/ ٤٧٥، الجعديات ١/ ٦٤٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤١١، ٤١٢، الثقات ٦/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩، مشاهير علماء الأمصار ١٥١، تاريخ أسماء الثقات ١٢١، رجال صحيح مسلم ١/ ١٩٦، تهذيب الكمال ٨/ ٤٦٦، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٧٦، ٣٧٧، تذكرة الحفاظ ١/ ١٤٦، ١٤٧، إكمال تهذيب الكمال ٤أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٠٥، تقريب التهذيب ٢٠٠، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٨/ ٤٦٦.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن قول ابن جُريج ورد في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤١١ بلفظ: «فإذا هو يَفْرَع العلم فَرْعاً»، وفي تهذيب الكمال ٨/ ٤٦٤ بلفظ: «فإذا هو يَنْزع العلم نَزْعاً». ولعل الصواب ما أثبته في الأصل، لاتفاق الأكثرين عليه.

ثم أقول: اتفق النُّقَّاد على أن داود بن أبي هِنْد ثقة مطلقاً. وقول أحمد في رواية الأثرم، يعارضه تكْراره لعبارة التوثيق فيه في رواية أخرى، وهي أشهر. وأما قول أبي داود: «إلا أنه خُولف في غير حديث» فإنه لا يضره، لأن الثقة المكثر لا ينزله عن الدرجة الرفيعة وهمه في بعض الأحاديث. لذا قال أحمد في موضع من رواية عبد الله: «ثقة ثقة»، وفي موضع آخر منها: «ومثل داود يُسْأل عنه؟!»، مع أنه قال فيها أيضاً: «إسماعيل أحفظ عندي منه، قَلَّما اختُلف عن إسماعيل، وداود يُختلف عنه». وفي رواية الأثرم: «كان كثير الاضطراب، والخلاف». لكن هذه الكثرة تُحمل على ما في نفس الأمر، أما لو اعتبرنا كثرة حديث داود لكانت قليلة في جنبها، وبهذا يزول التعارض من كلام أحمد.

وحسبك في رفعة أمر داود بن أبي هِنْد قول أبي حاتم المتشدد فيه: ثقة.

وخلاصة القول: إن داود بن أبي هند ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) تنظر بقية نسبه في الطبقات الكبرى ٦/ ٢٩٣.

(٢) قال ابن حجر في تقريب التهذيب ٢٠٣: «مات قبل المئة». وقال الخزرجي في خلاصة التذهيب ١١٢: «قيل: مات بعد المئة».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٢٩٣، تاريخ خليفة ٢٨٠، العلل ومعرفة =

قال النسائي: ثقة[(١)(*)].

=الرجال ١/ ٢٠٦، ٢/ ٢٣، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٦٧، الضعفاء الصغير ٤٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٣٤، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٥٦، ٦٨٨، ٧٩٥ ـ ٧٩٦، ٣/ ٢٢٨، الجامع الصحيح ٥/ ٤٥٦، التاريخ ٢/ ٦٧٥ ـ ٦٧٦، الكنى والأسماء ٢/ ٤٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤، المراسيل لابن أبي حاتم ٥٧، الثقات ٦/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥، الهداية والإرشاد ١/ ٢٤٤، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٠٠، التعديل والتجريح ٢/ ٥٦٩، الإكمال ٣/ ٣٣٣، الأنساب ١٢/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩، تهذيب الكمال ٨/ ٥١١ ـ ٥١٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٢، الكاشف ١/ ٢٩٧، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢٠٩، إكمال تهذيب الكمال ٨أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢١٨، تقريب التهذيب ٢٠٣، هدي الساري ٤٠٢، خلاصة التذهيب ١١٢.

(١) تهذيب الكمال ٨/ ٥١٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٢، تهذيب التهذيب ٣/ ٢١٨، هدي الساري ٤٠٢، لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه ابن معين، والنسائي».

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية الكَوْسَج، وابنُ نُمير: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الأثرم: ما بحديثه بأس؛ وقال أيضاً ـ كما في الميزان ـ: لا بأس به، هو أول من تكلم في الإرجاء؛ وقال البخاري في الضعفاء الصغير، وأبو حاتم: صدوق. زاد البخاري: في الحديث؛ وقال الترمذي، وابن خِراش: ثقة؛ وقال الساجي: صدوق في الحديث، كان يرى الإرجاء؛ وقال ابن خَلْفون في كتاب الثقات ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: تُكلم في مذهبه، ونُسب إلى الإرجاء؛ وقال الذهبي في الميزان: ثقة؛ وفي الكاشف: مُوَثَّق؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: ثقة، عابد، رمي بالإرجاء؛ وفي هدي الساري: أحد الثقات الأثبات. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه منصور بن المُعْتَمِر، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال حبيب بن أبي ثابت في رواية الأعمش ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: كنا عند سعيد بن جُبير فذكرنا ذَرّاً في حديثنا، فنال منه، فقلت: يا أبا عبد الله إنه لوادّ لكَ، حسن الثناء. قال: لا يزال ضال ـ (كذا) ـ، كل يوم يطلب دينه؛ وقال حمزة بن حبيب الزَّيَّات: عن أبي المُخْتار الطَّائي: شكا ذَرّ الْهَمْداني سعيد بن جُبير إلى أبي البَخْتَرِيّ الطَّائي ـ (يعني سعيد بن فَيْروز) ـ، فقال: مررتُ، فسلمت عليه، فلم يرد عليّ. فقال أبو البَخْتَرِيّ لسعيد بن جبير في ذلك، فقال سعيد: إنّ هذا يُحْدِث كل يومٍ ديناً، والله لا كلمته أبداً؛ وقال مغيرة بن مِقْسَم: سَلَّم ذر على إبراهيم النَّخَعي=

٤١٩ ـ ع: ذَكْوان، قيل: هو ابن عبد الله، أبو صالح القَيْسي، الغَطَفاني مولاهم[١]، المدني، كان ينزل الكوفة كثيراً، السَّمَّان، الزَّيَّات، الحافظ، والد سُهيل، مات بالمدينة سنة إحدى ومئة[٢].

= فلم يرد عليه لأنه كان يرى الإرجاء؛ وقال عبد الله بن عون: نحل ذر الإرجاء، فلقيته، فحلف لي، واعتذر؛ وقال أبو نعيم الفضل بن دُكين: كان ذر مرجئاً؛ وقال ابن سعد: وكان مرجئاً؛ وقال أبو داود: كان مرجئاً؛ وقال الأزدي ـ كما في ميزان الاعتدال ـ: يتكلمون فيه، كان مرجئاً.

الطبقات الكبرى ٦/ ٢٩٣، الضعفاء الصغير ٤٣، المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٢٨، الجامع الصحيح ٥/ ٤٥٦، التاريخ ٢/ ٦٧٥ ـ ٦٧٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤، الثقات ٦/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥، تهذيب الكمال ٨/ ٥١٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٢، الكاشف ١/ ٢٩٧، إكمال تهذيب الكمال ٨أ، تقريب التهذيب ٢٠٣، هدي الساري ٤٠٢.

فقد تَكَلَّم في ذَرّ من تَكَلَّم لأجل الإرجاء حسب. والإرجاء الذي نُسب إليه ليس هو إرجاء أهل الضلالة الذين يقولون: إن الإيمان هو التصديق، ولا تضر معه المعصية. لذا لا يضر ذَرّاً كونه مرجئاً عند غير المتشددين، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٩٩: «الإرجاء مذهب لعدة من جِلة العلماء، لا ينبغي التحامل على قائله». وفي الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ٩: «فما لمجرد الإرجاء يضعف حديث الثقة». وينظر ترجمة إبراهيم بن يوسف الماكِياني.

والمُعَدِّلون اختلفوا في ظاهر الأمر في تحديد المرتبة التي يستحقها ذر. فالجمهور صرحوا فيه بعبارة التوثيق الرفيعة. واستعمل فيه البعض عبارات تالية للتوثيق المطلق، وهي: «ما بحديثه بأس» و: «صدوق في الحديث». ولم يقصدوا ـ فيما أظن ـ أنه أخف ضبطاً من عامة الثقات الرفعاء، وإنما أرادوا إثبات استقامة حديثه رغم ما رُمي به من المذهب، أو وضعه عن الدرجة العالية لحال المذهب. وقد تبين أن الإرجاء الذي نُسب إليه لا يُنزل الثقة عن درجته الرفيعة عند المحققين المعتدلين.

وخلاصة القول: إن ذَرّ بن عبد الله الهَمْداني ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث، والله أعلم.

(١) وينظر المعرفة والتاريخ ١/ ٤١٥، والجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٥٠، وإكمال تهذيب الكمال ٨أ.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٣٠١ ـ ٣٠٢، ٦/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧، تاريخ =

قال النسائي: ثقة مأمون[1](*).

=الدوري عن ابن معين ٢/١٥٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٢٤٥ت، معرفة الرجال ١/١١٤، ١٥٢، ٢/٨٦، ٢٢٦، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٠٥ - ١٠٦، المصنف لأبي بكر بن أبي شيبة ١٣/٧٧، الطبقات ٢٤٨، تاريخ خليفة ٣٢٥، العلل ومعرفة الرجال ١/١٣٥، ٢٢٧ - ٢٢٨، ٢٣٧، ٢/٩، ١٨٨، ٢٩١، الأسامي والكنى ٣٧، التاريخ الكبير ١/٢/٢٦٠ - ٢٦١، التاريخ الصغير ١/٢٣٩، معرفة الثقات ١/ ٣٤٥ت، الكنى والأسماء لمسلم ١/٤٣٤، المعرفة والتاريخ ١/٤١٥، ٢/٧٩٩، ٨٠٠، ٣/٢١٢، ٢١٩، الجامع الصحيح ١/٧، التاريخ ١/٤٧٩، الجرح والتعديل ٢/١/٤٥٠ - ٤٥١، المراسيل لابن أبي حاتم ٥٧، الثقات ٤/٢٢١ - ٢٢٢، مشاهير علماء الأمصار ٧٥، تاريخ أسماء الثقات ١٢٥، الهداية والإرشاد ١/٢٤٣، رجال صحيح مسلم ١/١٩٩ - ٢٠٠، الاستغناء ٢/٧٦٣ - ٧٦٤، التعديل والتجريح ٢/ ٥٦٨، الأنساب ٦/٣٥٥، ٧/٢٠٨، تهذيب الكمال ٨/٥١٣ - ٥١٧، ميزان الاعتدال ٤/٥٣٩، الكاشف ١/٢٩٧، سير أعلام النبلاء ٥/٣٦ - ٣٧، تذكرة الحفاظ ١/٨٩ - ٩٠، المُعين في طبقات المحدثين ٣٧، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢٠٩، إكمال تهذيب الكمال ٨أ، تهذيب التهذيب ٣/٢١٩ - ٢٢٠، تقريب التهذيب ٢٠٣، خلاصة التذهيب ١١٢.

(١) السنن الكبرى ٨٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو النَّضْر محمد بن السَّائب الكَلْبي: كان من أحفظ الناس؛ وقال ابن سعد: وكان أبو صالح ثقة، كثير الحديث؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي خَيْثمة: ثقة؛ وقال عثمان الدارمي: وسألته عن أبي صالح الحَنفي - (يعني عبد الرحمٰن بن قيس) - كيف حديثه؟ فقال: ثقة. قلت: هو أصح حديثاً، أو ذَكْوان؟ فقال: كلاهما ثقة؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية ابن محرز: أبو صالح أحبّ إلي من أبي سُفيان - (لعله طلحة بن نافع) -، ومَنْ أبو سُفيان؟، وقال أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي: سألت أبا داود: من كان الثَّبْت في أبي هريرة؟ قال: سألت ابن معين، فقال: سعيد بن المسيَّب، وابن سيرين، وأبو صالح ذَكْوان...؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: وكان عندنا ثقة ثبتاً؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل - كما في العلل ومعرفة الرجال -: قلت لأبي: أبو صالح السمَّان؟ قال: هو أوثقهم، قالوا: ثقة ثقة؛ وقال أيضاً - كما في المصدر السابق -: قلت: أبو صالح فوق أبي العلاء - أعني عبد الرحمٰن بن يعقوب -؟ =

....

=فقال: أبو صالح من جِلَّة الناس، وأوثقهم، ومن أصحاب أبي هريرة، وقد شهد الدار ـ يعني مع عثمان ـ؛ وقال أيضاً ـ كما في المصدر السابق ـ: سمعت أبي يقول: محمد بن سيرين في أبي هريرة لا أقدم عليه أحداً. قلت: فأبو صالح ذكوان؟ قال: محمد بن سيرين ـ يعني فوقه ـ، أبو صالح أكثر حديثاً، محمد لا أقدم عليه أحداً؛ وقال العجلي، وأبو زرعة: ثقة. زاد أبو زرعة: مستقيم الحديث؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يحتج بحديثه؛ وقال الحَرْبي: كان من الثقات؛ وقال الساجي: ثقة صدوق؛ وقال ابن عبد البر: ثقة مأمون على ما روى وحمل من أثر في الدين؛ وقال السمعاني: وكان من ثقات التابعين؛ وقال الذهبي في الكاشف: من الأئمة الثقات؛ وفي سير أعلام النبلاء: القدوة، الحافظ، الحجة... كان من كبار العلماء بالمدينة؛ وقال ابن حجر: ثقة، ثبت. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه ابن سيرين، وبُكير بن عبد الله بن الأَشَجّ، وإسماعيل بن أبي خالد، وكانوا لا يروون إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٥/ ٣٠١، ٦/ ٢٢٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٢٤٥، معرفة الرجال ١/ ١١٤، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٠٦، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨، ٢٣٧، ٢/ ١٨٨، معرفة الثقات ١/ ٣٤٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٥١، الثقات ٤/ ٢٢١ ـ ٢٢٢، تاريخ أسماء الثقات ١٢٥، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٤/ ٢٠٢، الأنساب ٧/ ٢٠٨، الكاشف ١/ ٢٩٧، سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٦، إكمال تهذيب الكمال ٨أ، تقريب التهذيب ٢٠٣.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في التعديل والتجريح ٢/ ٥٦٨: «قال أبو زرعة الرازي: هو صالح الحديث، يحتج بحديثه». وفي تهذيب الكمال ٨/ ٥١٦: «وقال أبو بكر بن أبي خَيْثمة عن يحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم: ثقة. زاد أبو زرعة: مستقيم الحديث، وزاد أبو حاتم: صالح الحديث، يُحتج بحديثه». فالباجي جعل قول أبي حاتم لأبي زرعة، وقد يكون هذا من تصرف النساخ. والمزي زاد في قول أبي حاتم كلمة: «ثقة».

ثم أقول: اتفق النُّقَّاد على أن أبا صالح ذَكْوان ثقة مطلقاً. سوى أبي حاتم المتعنت حيث قال: «صالح الحديث، يحتج بحديثه». وقد تقدم في مواضع متعددة أن أبا حاتم يستعمل كثيراً عبارة: «صالح الحديث» فيمن وصفه جماهير النقّاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة. ينظر ترجمة الأَزْرق بن قيس. وعَدَّ ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٧ كلمة: «صالح الحديث» في أدنى درجات التعديل، =

٤٢٠ ـ بخ ٤: راشد بن سعد المُقْرَئي[1]، ويقال: الحُبْراني، الحمصي، الفقيه. مات بحمص سنة ثلاث عشرة ومئة، أو سنة ثمان ومئة[2].

= وجعل كلمة: «صدوق» أرفع منها بدرجتين. مع أني وجدت المتقدمين يستعملون عبارة: «صالح الحديث» في الصدوقين.

وخلاصة القول: إن أبا صالح ذكوان ثقة مأمون ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ضبطها جماعة من المحققين بفتح الميم. وذكر بعضهم أن المحدثين، وأهل دمشق يلفظونها بضم الميم خطأً. ويقال: إن المحدثين يكتبونها بألف: بمد الراء: (المُقْرائي)، أو بوضع الألف مكان الهمزة: (المُقْرِاي). وبين بعضهم سبب زيادة الألف، وهو إزالة اشتباهها بالمُقْرئ ـ من القراءة ـ بل إن بعض المحققين المعتمدين رسمها على الشكل التالي: «المُقْرِي». وعلى كل حال فإنها نسبة إلى بطن من حِمْير، أو إلى قرية من قرى دمشق على اختلاف بينهم. ولكن جمع البعض بينهما جمعاً حسناً بأن ذاك البطن نزلوا تلك القرية ظناً. بل جمع البعض بين المقرئي، والحُبْراني، زاعماً أن الأولى نسبة إلى القرية، والأخرى إلى قبيل من حِمْير. ولا يمكن الجمع بين المقرئي، والحُبراني، إذا جعل الأول نسبة إلى البطن المذكور ـ وإن كان كلاهما من حِمْير ـ إلَّا على مذهب من أجاز الانتساب إلى العم المشهور خشية الإطالة في النسب إلى الأصل المعروف. وحُبْران عم بعيد لمقرا. وقد جعل ابن حبان المقرئي نسبة إلى القرية فقال في مشاهير علماء الأمصار ١١٤: «راشد بن سعد المقرئي، ومقرا قرية بدمشق، سكن حمص، وبها مات».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٤٥٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٠، الطبقات ٣١٠، العلل ومعرفة الرجال ١/١٣٣، ٢/١٧٢، التاريخ الكبير ١/٢/٢٩٢، معرفة الثقات ١/٣٤٧، المعرفة والتاريخ ٢/٣٣٢، ٣٨٥، ٤٢٩، التاريخ ١/٦٠١، الجرح والتعديل ٢/١/٤٨٣، المراسيل لابن أبي حاتم ٥٩، الثقات ٤/٢٣٣، مشاهير علماء الأمصار ١١٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٠، الإكمال ٧/٣١٩، الأنساب ١٢/٣٩٨، معجم البلدان ٥/١٧٤، تهذيب الكمال ٩/٨ ـ ١١، ميزان الاعتدال ٢/٣٥، المغني في الضعفاء ١/٢٢٦، الكاشف ١/٢٩٩، من تكلم فيه وهو موثق ٧٨، سير أعلام النبلاء ٤/٤٩٠، ٤٩١، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٧٤، ذيل =

قال النسائي: ثقة[1][*].

=ديوان الضعفاء ٢٢٣١أ، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢١٠، إكمال تهذيب الكمال ١٠ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦، تقريب التهذيب ٢٠٤، تبصير المنتبه ٤/١٣٨٦، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٤/ ١٥٣، خلاصة التذهيب ١١٣.

(١) تهذيب الكمال ٩/ ١٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٢٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل: قلت ليحيى ـ يعني القطان ـ: تروي عن راشد بن سعد؟ قال: ما شأنه؟! هو أحبّ إليّ من مكحول؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الأثرم: لا بأس به؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت ـ يعني لعبد الرحمٰن بن إبراهيم ـ (هو دُحيم) ـ: فمن يوازي عندك خالد بن مَعْدان في مذهبه، وعلمه؟ فذكر ابن أبي عوف ـ (يعني عبد الرحمٰن) ـ، وراشد بن سعد؛ وقال المُفَضَّل بن غَسَّان الغَلَابي: مِنْ أثْبَت أهل الشام؛ وقال العجلي، ويعقوب بن شيبة: ثقة؛ وقال الفسوي: وهؤلاء الطبقة العليا من تابعي أهل الشام: ومنهم... وراشد بن سعد المُقْرَائي ثم الحميري؛ وقال أبو حاتم: ثقة؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: لا بأس به، ويُعتبر إذا لم يحدث عنه متروك؛ وقال الذهبي في المغني، والكاشف، وذيل ديوان الضعفاء: ثقة؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: صدوق؛ وقال ابن حجر: ثقة، كثير الإرسال. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه حَريز بن عثمان، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن حزم: ضعيف.

الطبقات الكبرى ٧/٤٥٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٠، معرفة الثقات ١/ ٣٤٧، المعرفة والتاريخ ٢/٣٠٦، ٣٣٢، التاريخ ١/٦٠١، الجرح والتعديل ٢/١/ ٤٨٣، الثقات ٤/ ٢٣٣، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٠، المحلى ٨/١٠٩، تهذيب الكمال ٩/ ١٠، ١١، المغني في الضعفاء ١/٢٢٦، الكاشف ١/ ٢٢٩، من تكلم فيه وهو موثق ٧٨، ذيل ديوان الضعفاء ٢٣١أ، تقريب التهذيب ٢٠٤.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في إكمال تهذيب الكمال ١٠ب: «وفي كتاب الجرح والتعديل عن الدارقطني: ضعيف، يعتبر به». وفي تهذيب التهذيب ٣/ ٢٢٦: «وذكر الحاكم أن الدارقطني ضعفه». وهذا لم أجده في غير هٰذين الكتابين، وقد وهم مُغُلْطاي فيه، وتبعه ابن حجر، والصواب أن الدارقطني قاله في ترجمة راشد بن=

٤٢١ ـ ت س: رافع بن إسحاق الأنصاري مولاهم، أو مولى قريش(١)، المدني(٢).

قال النسائي: ثقة(٣)(*).

=داود الدمشقي كما في سؤالات البَرْقاني. وترجمة ابن داود ملتصقة بترجمة ابن سعد في هذا الكتاب، فمن هنا وقع الالتباس.

ثم أقول: شَذَّ ابن حزم عن سائر النقاد بتضعيفه لراشد بن سعد دون حجة. وقد رد قوله غير ما واحد من النقاد، فقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٩٠: «وقال ابن حزم وحده: هو ضعيف. فهذا من أقواله المردودة». وفي ذيل ديوان الضعفاء ٢٣١أ: «فما أعلم مستنده في تضعيفه». وقال الزيلعي في نصب الراية ١/ ١٦٥: «ووثقه ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، والنسائي. وخالفهم ابن حزم فَضَعَّفه، والحق معهم».

فتبين أن الصواب في راشد التعديل، بيد أن المعدلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالأكثرون ـ وفيهم أبو حاتم المتعنت ـ على توثيقه مطلقاً. وعَدَّه البعض في درجة تالية من غير ذكر السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر. وقول الذهبي في موضع: «صدوق» معارض بقوله في عدة مواضع: «ثقة». وقد حمله على الأول حكم ابن حزم. لكن تقدم أن قول ابن حزم لا يعتد به بالكلية لإبهامه، وشذوذه.

وخلاصة القول: إن راشد بن سعد المُقْرَئي ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) اختُلِف في صاحب ولائه، فقال بعضهم: كان رافع مولى أبي طلحة الأنصاري الصحابي. وقال بعضهم: مولى أبي أيوب الأنصاري الصحابي. وقال آخرون: مولى الشِّفَاء. والشِّفَاء هي بنت عبد الله القرشية الصحابية.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٣٠٥، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٠٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٨١، الثقات ٤/ ٢٣٦، تهذيب الكمال ٩/ ٢٠ ـ ٢١، الكاشف ١/ ٣٠٠، إكمال تهذيب الكمال ١١أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٢٨، تقريب التهذيب ٢٠٤، خلاصة التذهيب ١١٣.

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ٢٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٢٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال أحمد بن صالح ـ كما ذكر مُغْلْطاي، وفسره ابن حجر في تهذيب التهذيب=

٤٢٢ ـ د س: رَبَاح بن زيد القُرشي مولاهم[(١)]، الصَّنْعاني، الصالح، الزاهد. مات سنة سبع وثمانين ومئة، وله إحدى وثمانون سنة[(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)][(*)].

=بالعجلي ـ، وابن عبد البر، وابن حجر في التقريب: ثقة. زاد ابن عبد البر: فيما نقل. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٤/ ٢٣٦، إكمال تهذيب الكمال ١١أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٢٨، تقريب التهذيب ٢٠٤.

فقد أصفق النقاد على أن رافع بن إسحاق ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) يقال: هو مولى آل معاوية بن أبي سفيان. وقيل: مولى مصعب. ولعله مصعب بن الزبير بن العَوَّام.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٥٤٧، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٥٢ ـ ٤٥٣. العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٩٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣١٥ ـ ٣١٦، التاريخ الصغير ٢/ ٢٤٣، معرفة الثقات ١/ ٣٤٨، المعرفة والتاريخ ١/ ١٧٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٩٠، الثقات ٨/ ٢٤١، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٣٠ب، تصحيفات المحدثين ٢/ ٦٢٣ ـ ٦٢٤، المؤتلف والمختلف ٢/ ١٠٣٠ ـ ١٠٣١، السابق واللاحق ٢٥٤، الإكمال ٤/ ٩٦، تهذيب الكمال ٩/ ٤٣ ـ ٤٥، الكاشف ١/ ٣٠١، العِبر في خَبر من غَبر ١/ ٢٩٦، إكمال تهذيب الكمال ١٣أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤، تقريب التهذيب ٢٠٥، خلاصة التذهيب ١١٤.

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ٤٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٣٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أحمد بن حنبل في رواية حرب بن إسماعيل الكِرْماني ـ كما في الجرح والتعديل ـ: كان ابن المبارك يقول: حدثني رَبَاح، ورَبَاح رَبَاح؛ وقال محمد بن عمر الواقدي: قد رأيته، وكان له فضل، وعلم بحديث مَعْمَر بن راشد؛ وقال إبراهيم بن الجنيد: سمعت يحيى بن معين يقول: مات رَبَاح بن زيد قبل أن أدخل أنا اليمن، ومحمد بن ثور. قلت ليحيى: أيهما أعلى؟ قال: كل ثقة، رباح، ومحمد بن ثور، =

٤٢٣ ـ بخ قد ت: رِبْعي بن إبراهيم بن مِقْسَم[١] أبو الحسن الأَسَدي مولاهم، البصري، العابد، المعروف برِبْعي بن عُلَيَّة[٢]، وهو أخو

= وهشام ـ (يعني ابن يوسف الصنعاني) ـ، وعبد الرزاق. قلت ليحيى: أظن محمد بن ثور قليل الحديث؟ قال: لا، كان كثير الحديث، وكان رَبَاح بن زيد يصحف، ويخطئ، كأنه لم يكن صاحب حديث، إلا أنه لا بأس به، رجل صدق؛ وقال أحمد بن حنبل ـ كما في الثقات ـ: إني أحب رَبَاحاً، وأحب حديثه، وأحب ذكره؛ وقال أبو الحسن الميموني عن أحمد بن حنبل: كان خياراً، ما أرى كان في زمانه خير منه، قد انقطع عن الناس، وجلس في بيته وحده؛ وقال حرب بن إسماعيل الكِرْماني ـ كما في الجرح والتعديل ـ: رأيت أحمد بن حنبل وذكر رَبَاح الصَّنْعاني، وذكر من فضله وزهده، وقال: كان ابن المبارك يقول: حدثني رَبَاح، ورَبَاح رَبَاح؛ وقال أحمد بن صالح ـ كما في إكمال تهذيب الكمال، وفسره ابن حجر في تهذيب التهذيب بالعجلي ـ: ثقة؛ وقال أبو حاتم: جليل، ثقة؛ وقال البَزَّار، ومسلمة بن قاسم: ثقة. زاد مسلمة: مشهور؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان شيخاً صالحاً، فاضلاً، كان أحمد بن حنبل يقول: إني أحب رَبَاحاً، وأحب حديثه، وأحب ذكره؛ وقال الذهبي: ثقة، زاهد، متأله؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فاضل.

الطبقات الكبرى ٥/٥٤٧، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٥٢ ـ ٤٥٣، الجرح والتعديل ٢/١/ ٤٩٠، الثقات ٨/ ٢٤١، تهذيب الكمال ٩/ ٤٤، الكاشف ١/ ٣٠١، إكمال تهذيب الكمال ١٣أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٣٤، تقريب التهذيب ٢٠٥.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في تهذيب التهذيب ٣/ ٢٣٤: «قلت: ووثقه العجلي، والبزار، ومسلم». فكلمة: «ومسلم» تصحفت من النساخ عن: «ومسلمة». وقد نقل مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال قول العجلي، والبزار، ومسلمة. وتبعه ابن حجر كعادته.

ثم أقول: أجمع النقاد على أن رَبَاح بن زيد ثقة مطلقاً. وقول أحمد: «كان خياراً». أراد به الدين كما تفيد بقية كلامه. وأما غمز ابن معين له بالتصحيف، والخطأ، فلم يمنعه عن أن يقول فيه: ثقة. والثقة غير معصوم من الوَهْم والوَهَم.

وخلاصة القول: إن رَبَاح بن زيد الصَّنْعاني ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) تنظر الفقرة الأولى، والثانية من تعليقاتي على ترجمة أخيه إسماعيل.

(٢) عُلَيَّة أمه في الصحيح. وقيل غير ذلك كما سبق في ترجمة أخيه إسماعيل.

إسماعيل. مات سنة سبع وتسعين ومئة(١).

قال النسائي: ليس به بأس(٢)(*).

---

(١) ترجمته في: معرفة الرجال ١/١٠٩، العلل ومعرفة الرجال ١/٣٠٠، ٢/٢٩٢، التاريخ الكبير ١/٢/٣٢٨، الكنى والأسماء لمسلم ١/٢٢٩، الجامع الصحيح ٥/٥٥١، الجرح والتعديل ٢/١/٥٠٩ ـ ٥١٠، الثقات ٨/٢٤٤ ـ ٢٤٥، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٣٢أ، تصحيفات المحدثين ٢/٨٣٧ ـ ٨٣٨، المؤتلف والمختلف ٣/١٥٨٦ ـ ١٥٨٧، تاريخ أسماء الثقات ١٣٠ ـ ١٣١، الإكمال ٦/٢٥٦، تهذيب الكمال ٩/٥٢ ـ ٥٤، الكاشف ١/٣٠٢، إكمال تهذيب الكمال ١٣ب، تهذيب التهذيب ٣/٢٣٦، تقريب التهذيب ٢٠٥، تبصير المنتبه ٣/٩٦٨، خلاصة التذهيب ١١٤.

(٢) تهذيب الكمال ٩/٥٣، تهذيب التهذيب ٣/٢٣٦.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال ابن أبي خَيْثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: قال عبد الرحمٰن بن مهدي: كنا نعد رِبْعي بن عُلَيَّة أخا إسماعيل بن عُلَيَّة من بقايا شيوخنا؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: قال عبد الرحمٰن بن مهدي ـ وجاءه رِبْعي بن عُلَيَّة، فقال: بقي من أشياخنا: هذا، وسعيد بن عامر؛ وقال ابن معين في رواية ابن محرز، وابن أبي خَيْثمة: ثقة. زاد ابن أبي خَيْثمة: مأمون؛ وفي رواية الكَوْسَج ـ كما في تاريخ أسماء الثقات ـ: صالح؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في تهذيب الكمال ـ: وكان يفضل على أخيه؛ وقال أيضاً ـ كما في تهذيب التهذيب: زجل صالح؛ وقال الترمذي، والذهبي، وابن حجر في التقريب: ثقة. زاد ابن حجر: صالح. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه ابن مهدي، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

معرفة الرجال ١/١٠٩، العلل ومعرفة الرجال ١/٣٠٠، الجامع الصحيح ٥/٥٥١، الجرح والتعديل ٢/١/٥٠٩ ـ ٥١٠، الثقات ٨/٢٤٤ ـ ٢٤٥، تاريخ أسماء الثقات ١٣٠ ـ ١٣١، تهذيب الكمال ٩/٥٣، الكاشف ١/٣٠٢، تهذيب التهذيب ٣/٢٣٦، تقريب التهذيب ٢٠٥.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن رِبْعي بن عُلَيَّة ثقة مطلقاً. وقول ابن معين في رواية، وأحمد بن حنبل في رواية: «صالح» أرادا به الصلاح في الدين، وهو مشهور عن رِبْعي. =

٤٢٤ ـ بخ د: رِبْعي بن عبد الله بن الجارود بن أبي سَبْرة الهُذَلي، وقيل: التَّميمي، البصري. وقد ينسب إلى جده[١].

قال النسائي: ليس به بأس[٢](*).

٤٢٥ ـ ٤: الرَّبيع بن أنس البَكْري، الحَنَفي، البصري، ثم

=ويؤكد هذا عند ابن معين قوله الآخر، وعند أحمد سياق الكلام.

وخلاصة القول: إن رِبْعي بن إبراهيم بن عُلَيَّة ثقة، صحيح الحديث. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله صاحبه كثيراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٠٩، الثقات ٦/ ٣٠٨، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٠، تهذيب الكمال ٩/ ٥٧ ـ ٥٨، الكاشف ١/ ٣٠٢، إكمال تهذيب الكمال ١٤أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٣٨، تقريب التهذيب ٣٠٥، خلاصة التذهيب ١١٤.

(٢) تهذيب الكمال ٩/ ٥٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٣٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الكَوْسَج، وأبو حاتم: صالح. زاد أبو حاتم: الحديث؛ وقال الدارقطني في رواية البَرْقاني: لا بأس به؛ وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٠٩، الثقات ٦/ ٣٠٨، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٠، الكاشف ١/ ٣٠٢، تقريب التهذيب ٢٠٥.

فعبارة: «صالح الحديث» استعملها عامة المتقدمين في الصدوقين، لا في الدرجة الأخيرة من درجات التعديل كما تقدم. أي أنها مثل قولهم: «لا بأس به»، وقولهم: «صدوق». وبهذا يتبين أن النقاد متفقون على وضع رِبْعي في الدرجة التالية للتوثيق المطلق.

وخلاصة القول: إن رِبْعي بن عبد الله بن الجارود صدوق، حسن الحديث. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً. ولم أختر استعماله ـ وإن لم يذكر سائر النقاد السبب في إنزاله عن الدرجة العالية ـ لعدم تصريح أحد بالتوثيق المطلق. والله أعلم.

الخُراساني، المروزي[1]. مات سنة تسع وثلاثين ومئة، ويقال: سنة أربعين[2].

قال النسائي: ليس به بأس[3](*).

---

(١) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٧/٣٦٩: «وكان من أهل البصرة... وكان هرب من الحَجَّاج فأتى مرو، فسكن قرية منها يقال لها: بُرْز. ثم تحول إلى قرية أخرى منها يقال لها: سَذَوَّر. فكان فيها إلى أن مات».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٣٦٩ ـ ٣٧٠، الطبقات ٣٢٢، العلل ومعرفة الرجال ٢/٢٠٦ ـ ٢٠٧، التاريخ الكبير ١/٢/٢٧١ ـ ٢٧٢، معرفة الثقات ١/٣٥٠، الجرح والتعديل ٢/١/٤٥٤، الثقات ٤/٢٢٨، مشاهير علماء الأمصار ١٢٦، تهذيب الكمال ٩/٦٠ ـ ٦٢، الكاشف ١/٣٠٣، سير أعلام النبلاء ٦/١٦٩ ـ ١٧٠، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥١، إكمال تهذيب الكمال ١٤أ، تهذيب التهذيب ٣/٢٣٨ ـ ٢٣٩، تقريب التهذيب ٢٠٥، خلاصة التذهيب ١١٤.

(٣) تهذيب الكمال ٩/٦١، تهذيب التهذيب ٣/٢٣٩.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال العجلي ـ كما في معرفة الثقات ـ: ثقة؛ وقال ابن أبي حاتم: وسمعته ـ (يعني أباه) ـ يقول: هو صدوق. سألت أبي عن الرَّبيع بن أنس أحبّ إليك في أبي العالية ـ (يعني رُفَيع بن مِهران الرِّياحي) ـ، أو أبو خَلْدَة ـ (يعني خالد بن دينار) ـ في أبي العالية؟ قال: الربيع أحبّ إليَّ؛ وقال ابن حبان في الثقات: والناس يتقون حديثه ما كان من رواية أبي جعفر ـ (يعني عيسى بن أبي عيسى الرازي) ـ عنه، لأن فيها اضطراباً كثيراً؛ وفي المشاهير: وكل ما في أخباره من المناكير إنما هي من جهة أبي جعفر الرازي؛ وقال الذهبي في المُجَرَّد: صدوق؛ وفي سير أعلام النبلاء: وكان عالم مرو في زمانه؛ وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع.

ب ـ المُلَيِّنون: قال ابن معين في رواية معاوية بن صالح ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كان الربيع بن أنس يتشيع فيفرط.

معرفة الثقات ١/٣٥٠، الجرح والتعديل ٢/١/٤٥٤، الثقات ٤/٢٢٨، مشاهير علماء الأمصار ١٢٦، سير أعلام النبلاء ٦/١٧٠، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥١، إكمال تهذيب الكمال ١٤أ، تقريب التهذيب ٢٠٥. =

٤٢٦ ـ م٤: الربيع بن سَبْرَة بن مَعْبَد[1] الجُهَني، المدني[2].

قال النسائي: ثقة[3](*).

= فقول ابن معين: «كان الربيع بن أنس يتشيع فيفرط» عددته تليينا لعدم اقترانه بالثناء على حديثه. وقد سبق في مواضع أن التشيع، والغلو فيه من البدع الصغرى التي لا تنزل أهل العدالة عن درجاتهم. ونسبته إلى التشيع تفرد بها ابن معين، وتبعه عليها ابن حجر من المتأخرين. وقد قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٩/ ٦٢: «لم أجد له رواية واحدة في كتب الشيعة مع طول بحثي عن ذلك».

والمُعَدِّلون اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها الربيع. فالعجلي وثقه مطلقاً ـ كما في كتابه ـ، وابن حجر جعله في أدنى درجات التعديل، وعَدَّه أبو حاتم، وغيره في الدرجة التالية للتوثيق المطلق. ولم يذكر الذين أنزلوه عن المرتبة الرفيعة سبباً مُفَسَّراً. وقد بَيَّن ابن حبان أن العُهدة فيما في رواياته من الأوهام على أبي جعفر الرازي الراوي عنه، لا عليه. وحسبك في رفعته عن الدرجة التي أنزله إليها ابن حجر قول أبي حاتم المتعنت: «صدوق». ومن قال فيه أبو حاتم هذا القول لا ينبغي إنزاله عنه، بل قد يكون أرفع. لكن لم يصرح بلفظ التوثيق المطلق سوى العجلي، وهو معروف بالتساهل في التوثيق. بيد أن النسائي يستعمل كثيراً عبارة: «ليس به بأس» في الموثقين الرفعاء.

وخلاصة القول: إن الربيع بن أنس صدوق، حسن الحديث في أقل أحواله، وما أقربه من أن يكون ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) وقيل: اسم جده عوسجة. وقال بعضهم: عوسجة هو والد معبد. وقال مُغْلَطاي في إكمال تهذيب الكمال ١٦أ: «وكَنَّاه ـ (يعني الربيع) ـ ابنُ القطان: أبا عبد الملك».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٢٥٢، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٧٣، . معرفة الثقات ١/ ٣٥٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٦٢، الثقات ٤/ ٢٢٧، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٠٣، تهذيب الكمال ٩/ ٨٢ ـ ٨٦، الكاشف ١/ ٣٠٤، إكمال تهذيب الكمال ١٦أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥، تقريب التهذيب ٢٠٦، خلاصة التذهيب ١١٥.

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ٨٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٤٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون: قال العجلي، والذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. =

٤٢٧ ـ د س: الربيع بن سليمان بن داود أبو محمد الأزْدي مولاهم، المصري، الجِيْزي، الأعْرج[١]، الصالح، الفقيه. ولد بعد الثمانين ومئة، ومات بالجِيْزة يوم الأحد لليلتين بقيتا من ذي الحِجَّة سنة ست وخمسين ومئتين، ويقال: سنة سبع وخمسين[٢].

= ب ـ **المُلَيِّنون:** قال أبو بكر بن أبي خَيْثمة ـ كما في تهذيب الكمال ـ: سئل يحيى بن معين عن أحاديث عبد الملك بن الربيع بن سَبْرَة، عن أبيه، عن جده؟ فقال: ضِعاف؛ وقال ابن القطان ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: لم تثبت عدالته.

معرفة الثقات ١/ ٣٥٤، الثقات ٤/ ٢٢٧، تهذيب الكمال ٩/ ٨٣، الكاشف ١/ ٣٠٤، إكمال تهذيب الكمال ١٦أ، تقريب التهذيب ٢٠٦.

فلولا إيراد بعض الأئمة لقول ابن معين في هذه الترجمة لما أوردته، لأن أبا زكريا أراد تضعيف عبد الملك ـ فيما رواه عن أبيه، عن جده ـ وحده؛ وإن لم يكن هذا التضعيف مقبولاً، وأما قول ابن القطان فإن ابن حجر لم ينقله في ترجمة الربيع من تهذيب التهذيب مع حرصه على نقل ما في كتاب مُغُلْطاي ما لم يكن وهماً أو غير ثابت عنده، وإنما نقله في ترجمة ابنه عبد الملك. وعلى تقدير صحة هذا القول عن أبي الحسن في الربيع، فإنه لا يعتد به لتعنت ابن القطان ـ كما هو مشهور عنه ـ، وشذوذ قوله.

وخلاصة القول: إن الربيع بن سَبْرَة ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال ياقوت في معجم البلدان ٢/ ٢٠٠: «ويعرف بالأعْرج». وتبعه جماعة. وقال ابن عساكر في المعجم المشتمل ١١٩: «ربيع بن سليمان بن داود بن الأعرج». وتوبع أيضاً عليه. هذا، وقد نسب النسائي في سننه ١/ ١٢٠، ١٨٣ هذا الرجل على النحو التالي: «الربيع بن سليمان بن داود بن إبراهيم».

(٢) ترجمته في: شيوخ النسائي ٤أ، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٦٤، المؤتلف والمختلف ٢/ ٩٥٤ ـ ٩٥٥، الإكمال ٣/ ٤٦، طبقات الفقهاء ٩٩، الأنساب ٣/ ٤٥٩، المعجم المشتمل ١١٩، معجم البلدان ٢/ ٢٠٠، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٨٧ ـ ١٨٨، وَفَيَات الأعيان ٢/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣، تهذيب الكمال ٩/ ٨٦ ـ ٨٧، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٨، ذيل ديوان الضعفاء ٢٣١أ، الكاشف ١/ ٣٠٤، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٩١ ـ ٥٩٢، إكمال تهذيب الكمال ١٦أ ـ ١٦ب، طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ١٣٢، =

قال النسائي: لا بأس به[(١)(*)].

= طبقات الشافعية للأسنوي ١/ ٣٠ ـ ٣١، ذيل ميزان الاعتدال ٢٣٣ ـ ٢٣٤، طبقات الشافعية لابن قاضي شُهْبة ١/ ١٥ ـ ١٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٤٥، تقريب التهذيب ٢٠٦، حسن المحاضرة ١/ ٣٩٨، خلاصة التذهيب ١١٥، طبقات الشافعية لابن هداية الله ٢٥.

(١) شيوخ النسائي ٤أ، المعجم المشتمل ١١٩، إكمال تهذيب الكمال ١٦ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٤٥، وقد عزاه مُغُلْطاي، وابن حجر إلى أسماء شيوخ النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون: قال أبو سعيد بن يونس: كان ثقة؛ وقال مسلمة بن قاسم: وكان رجلاً صالحاً، كثير الحديث، مأموناً، ثقة؛ وقال الخطيب البغدادي، وياقوت، وابن خَلِّكان: وكان ثقة ـ (ولكن لا توجد الواو في كلام الخطيب) ـ؛ وقال الذهبي في الكاشف، وابن حجر: ثقة. وقد روى عنه أبو داود، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال الذهبي في المغني: قال أبو عمر الكِنْدي: كان فقيهاً، دَيِّناً، رأى عبد الله بن وهب، ولم يتقن السماع منه.

معجم البلدان ٢/ ٢٠٠، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٨٨١. وفيات الأعيان ٢/ ٢٩٢، تهذيب الكمال ٩/ ٨٧، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٨، الكاشف ١/ ٣٠٤، إكمال تهذيب الكمال ١٦ب، تقريب التهذيب ٢٠٦.

فقد اتفق الأئمة على أن الرَّبيع بن سُليمان الجِيْزي ثقة مطلقاً. سوى أبي عمر محمد بن يوسف الكِنْدي، حيث لَيَّنه فيما رواه عن عبد الله بن وهب خاصة. وهذا تليين مردود لأمور، أولها: ما ذكره العراقي في ذيل ميزان الاعتدال ٢٣٣ ـ ٢٣٤ مرجحاً تصحيف ما نقله الذهبي بقوله: «قلت: لعله تصحف على الشيخ شمس الدين كلام الكِنْدي، فالذي رأيته في كتاب أعيان الموالي لأبي عمر الكِنْدي في نسخة صحيحة. . . أنه قال: ورأى ابن وهب ولم يتفق السماع منه». وثانيها: معارضته لتوثيق سائر الأئمة الذين هم أعلم منه ـ في الجملة ـ بنقد الرواة، وعلى رأسهم أبو سعيد بن يونس الحافظ المحقق، الذي يُرجع إليه قبل غيره في تمييزه أحوال المصريين. وآخرها: عموم هذا التليين الذي يأخذ حكم الجرح غير المفسر، وقد عارضه التوثيق.

وخلاصة القول: إن الربيع بن سليمان بن داود الجِيْزي ثقة، صحيح الحديث. وقول النسائي: «لا بأس به». يستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

٤٢٨ ـ ٤: الربيع بن سُليمان بن عبد الجَبَّار بن كامِل أبو محمد المُرادي مولاهم[١]، المصري، المؤذن، الفقيه، صاحب الإمام الشافعي[٢]، وراوية كتبه الجديدة. ولد سنة أربع وسبعين ومئة، ويقال: سنة ثلاث أو أربع وسبعين، ومات بمصر يوم الاثنين لعَشْر بقين من شوال سنة سبعين ومئتين، وله ست وتسعون سنة[٣].

قال النسائي: لا بأس به[٤](*).

---

(١) نُسِب الربيع في مناقب الشافعي ٢/٣٥٨ على النحو التالي: «ابن سليمان بن كامل ـ واسم كامل عبد الرحمٰن ـ». ولم أجد أحداً تابع البيهقي عليه. وكَنَّاه النديم في فِهْرِسته ٢٦٤ أبا سليمان، وهو وهم، وقال البعض: «ليس له ولاء، وإنما سكن مراد».

(٢) الربيع بن سليمان المُرادي، والربيع بن سليمان الجِيْزي، كلاهما صحب الشافعي. لكن الأخير قليل الرواية عنه بخلاف الأول، وإذا أطلق الربيع عند الشافعية فالمراد هو المُرادي.

(٣) ترجمته في: شيوخ النسائي ٤أ، الجرح والتعديل ٢/١/٤٦٤، الثقات ٨/٢٤٠، الفِهْرِسْت للنَّديم ٢٦٤، الإرشاد ١/٤٢٨ ـ ٤٢٩، مناقب الشافعي ٢/٣٥٨ ـ ٣٦٢، طبقات الفقهاء ٩٨، المعجم المشتمل ١١٩، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/١٨٨ ـ ١٨٩، وفيات الأعيان ٢/٢٩١ ـ ٢٩٢، تهذيب الكمال ٩/٨٧ ـ ٨٩، الكاشف ١/٣٠٤، سير أعلام النبلاء ١٢/٥٨٧ ـ ٥٩١، تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٦ ـ ٥٨٧، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٢٢٤، المعين في طبقات المحدثين ٩٦، إكمال تهذيب الكمال ١٦ب، طبقات الشافعية الكبرى ٢/١٣٢ ـ ١٣٩، طبقات الشافعية للأسنوي ١/٣٩ ـ ٤٠، ذيل ميزان الاعتدال ٢٣٤، طبقات الشافعية لابن قاضي شُهْبة ١/١٦ ـ ١٧، تهذيب التهذيب ٣/٢٤٥ ـ ٢٤٦، تقريب التهذيب ٢٠٦، حسن المحاضرة ١/٣٤٨، ٣٩٨، طبقات الحفاظ ٢٥٦، خلاصة التذهيب ١١٥، طبقات الشافعية لابن هداية الله ٢٤.

(٤) شيوخ النسائي ٤أ، المعجم المشتمل ١١٩، تهذيب الكمال ٩/٨٨، ذيل ميزان الاعتدال ٢٣٤، تهذيب التهذيب ٣/٢٤٦.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال أبو يعقوب البُوَيْطي: الرَّبيع في الشَّافعي أثبتُ=

....

= مني؛ وقال أبو حاتم، وابنه: صدوق. زاد ابنه: ثقة؛ وقال أبو سعيد بن يونس: كان ثقة؛ وقال مسلمة بن قاسم: كان من كبار أصحاب الشافعي... وكان يوصف بغفلة شديدة، وهو ثقة، أخبرنا عنه غير واحد؛ وقال الدارقطني في سننه معلقاً على إسناد حديث فيه الربيع: كلهم ثقات؛ وقال الخليلي، والخطيب البغدادي: ثقة. زاد الخليلي: متفق عليه؛ وقال البيهقي: والرَّبيع هو الراوي للكتب الجديدة على الصدق والإتقان؛ وقال مُغُلْطاي: وفي تاريخ القُدُس - (لعله أراد كتاب الحافظ مكي بن عبد السلام الرُّمَيْلي) -: ثقة، متفق عليه؛ وقال تاج الدين السُّبْكي، وابن حجر في التقريب: ثقة. زاد السبكي: ثبت. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه أبو زرعة، وأبو داود، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب - المُلَيِّنون: قال العراقي: وقال أبو عمر الكِنْدي في كتاب أعيان الموالي: أخبرني محمد بن إدريس بن الأسود، قال: كان يونس - (يعني ابن عبد الأعلى) - سيء الرأي في ربيع؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال أبو الحسين - (محمد بن عبد الله) - الرازي الحافظ والد تَمَّام: أخبرني علي بن محمد بن أبي حسان الزِّيادي بحمص: سمعت أبا يزيد القَرَاطِيسي يوسف بن يزيد يقول: سماع الرَّبيع بن سُليمان من الشافعي ليس بالثبت، وإنما أخذ أكثر الكتب من آل البُوَيْطي بعد موت البُوَيْطي؛ وقال ابن عبد البر - كما في سير أعلام النبلاء -: وكانت فيه سَلامة، وغَفْلَة، ولم يكن قائماً بالفقه.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٦٤، الثقات ٨/ ٢٤٠، السنن للدارقطني ١/ ٣١١، الإرشاد ١/ ٤٢٩، مناقب الشافعي ٢/ ٣٥٩، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٨٨، تهذيب الكمال ٩/ ٨٩، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٨٩، إكمال تهذيب الكمال ١٦ب، طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ١٣٤، ذيل ميزان الاعتدال ٢٣٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٤٦، تقريب التهذيب ٢٠٦.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على الربيع بن سليمان المرادي بين مُعَدِّل ومُلَيِّن. والملينون هم: يونس بن عبد الأعلى الصَّدَفي، ويوسف بن يزيد القَرَاطيسي، وابن عبد البر. فأما يونس فإن ما نُقل عنه مبهم، بل يُعد رأيه وقول يوسف من كلام الأقران المردود. وقد تَعَقَّب أبو الحسين الرازي والد تَمَّام ما زعمه القَرَاطيسي فقال - كما في تهذيب التهذيب ٣/ ٢٤٦ -: «وهذا لا يقبل من أبي يزيد، بل البُوَيْطي كان يقول: الربيع أثبت في الشافعي مني، وقد سمع أبو زرعة الرازي كتب الشافعي كلها من الربيع قبل =

٤٢٩ ـ س: الرَّبيع[1] بن لُوط أبو لُوط الأنصاري، الكوفي[2].

قا النسائي: ثقة[3](*).

=موت البُوَيْطي بأربع سنين». وأما الغفلة فإن مسلمة بن قاسم وثقه مطلقاً رغم اتهامه له بها ـ كما تقدم ـ. وقال السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ١٣٤: «وقيل: كانت فيه سلامة صدر، وغفلة. قلت: إلا أنها باتفاقهم لم تنته به إلى التوقف في قبول روايته، بل هو ثقة، ثبت، خَرَّج إمام الأئمة ابن خزيمة حديثه في صحيحه، وكذلك ابن حبان، والحاكم...». ولعلهم أرادوا بغفلته ما أورده السُّبكي في كتابه المذكور ٢/ ١٣٤: «وقال القَفَّال في فتاويه: كان الربيع بطيء الفهم، فكرر الشافعي عليه مسألة واحدة أربعين مرة، فلم يفهم، وقام من المجلس حياء، فدعاه الشافعي في خَلْوَة، وكَرَّر عليه حتى فهم». وهذا ـ إن صح ـ لا يضر الربيع، لأنه كان ثقة، ضابطاً لمروياته.

فتبين أن ما ذكره المُلَيِّنون غير مؤثر في حال هذا الرجل. إلا أن المُعَدِّلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها. فالجمهور على توثيقه المطلق. وتعنت فيه أبو حاتم فقال: «صدوق». ولم يرتض ابنه هذا الحكم مستقلاً، بل زاد عليه: «ثقة». وحسبك في علو مرتبة الربيع قول أبي سعيد بن يونس ـ المقدم في تميز أحوال المصريين ـ: «كان ثقة».

وخلاصة القول: إن الربيع بن سليمان المرادي ثقة، صحيح الرواية. وقول النسائي: «لا بأس به» يستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(١) وسماه البعض: الزُّبير بن لُوط. قال البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٧١: «ولا أراه يصح الزبير». وقد اختلف في نَسَب الربيع، فقال جماعة: هو ابن أخي البَرَاء بن عازِب الصحابي. وقال جماعة آخرون: هو من ولد البَرَاء. وقد زاد بعض أهل الفريق الأخير الأمر بياناً فقالوا: هو الربيع بن لوط بن البَرَاء.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٧٠ ـ ٢٧١، ٤١١، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٨٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٦٨، ٥٨٠، الثقات ٤/ ٢٢٦، ٢٦٢، تهذيب الكمال ٩/ ٩٨ ـ ١٠٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٢، الكاشف ١/ ٣٠٥، إكمال تهذيب الكمال ١٧ب، ذيل ميزان الاعتدال ٢٣٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٥٠، تقريب التهذيب ٢٠٦، خلاصة التذهيب ١١٥.

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ٩٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٢، ذيل ميزان الاعتدال ٢٣٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٥٠، لكن لفظ الذهبي، والعراقي: «وثقه النسائي».

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون: قال العجلي، ومسلمة بن قاسم، والذهبي في الكاشف، وابن=

٤٣٠ ـ س: الرَّبيع بن محمد بن عيسى أبو الفضل الكِنْدي، اللَّاذِقي[١].

قال النسائي: لا بأس به[٢](*).

=حجر في التقريب: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال البخاري ـ كما في ميزان الاعتدال ـ: ليس إسناده بذاك.

الثقات ٤/ ٢٢٦، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٢، الكاشف ١/ ٣٠٥، إكمال تهذيب الكمال ١٧ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٥٠، تقريب التهذيب ٢٠٦.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن الرَّبيع بن لُوط ثقة مطلقاً، سوى البخاري حيث ليَّنه بقوله: «ليس إسناده بذاك». وهذا التليين متعقب، قال الذهبي في ميزان الاعتدال نسخة أحمد الثالث ٢/ ٩٥ب، والنسخة الأحمدية ١/ ١٥٤أ، وغيرهما من النسخ الخطية: «وثقه النسائي، أخطأ من ليَّنَه، وقول البُسْتي ـ (يعني ابن حبان) ـ في تذييله ـ (يعني في ذيل الضعفاء) ـ: «ليس إسناده بذاك. إنما قاله البخاري في ربيع بن لُوط». وقد ذكر العراقي في ذيل ميزان الاعتدال ٢٣٥ أن الذهبي أسقط بعدُ هذه الترجمة من الميزان، قال: «أورده النَّباتي في الحافل، فقال: ليس إسناده بذاك، قاله البُستي في الزيادات التي تخرج عن البخاري ـ (يعني في الذيل) ـ، وكان صاحب الميزان أورده فيه، ثم ضرب عليه». وقد وجدت هذه الترجمة ساقطة من نسخة جامعة الإمام لكتاب الميزان. وخالف مُغْلُطاي ـ في إكمال تهذيب الكمال ١٧ب ـ في إيراد لفظ البخاري فقال: «قال البخاري في الكبير: إسناده ليس بذاك». وتبعه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ٢٥٠.

وخلاصة القول: إن الربيع بن لُوط ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: المعجم المشتمل ١٢٠، تهذيب الكمال ٩/ ١٠١، الكاشف ١/ ٣٠٥، إكمال تهذيب الكمال ١٧ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٥٠ ـ ٢٥١، تقريب التهذيب ٢٠٧، خلاصة التذهيب ١١٥.

(٢) المعجم المشتمل ١٢٠، تهذيب الكمال ٩/ ١٠١، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٥٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلُون: قال الذهبي: صدوق؛ وقال ابن حجر: لا بأس به. =

٤٣١ ـ ٤: رَبِيعة بن شَيْبان أبو الحَوْراء السَّعْدي[١]، البصري[٢][٣].

= ب ـ المُلَيِّنون: قال مسلمة بن قاسم: مجهول.

الكاشف ١/ ٣٠٥، إكمال تهذيب الكمال ١٧ب، تقريب التهذيب ٢٠٧.

فتجهيل مسلمة مردود، لأنه إن أراد جهالة العين فقد روى عنه جماعة من الأئمة، وإن أراد جهالة الحال فحسب الربيع قول النسائي فيه. وعلى كل حال فإن مسلمة مطعون فيه، فلا يلتفت إلى مخالفته.

وقد عدَّ الذهبي، وابن حجر الرَّبيع في الدرجة التالية للتوثيق الرفيع، ولعلهما اتبعا ظاهر قول النسائي، مع أن أبا عبد الرحمٰن يستعمل كثيراً تلك اللفظة في الموثقين مطلقاً. لكن لما لم يصرح أحد بذاك التوثيق الرفيع كان اختيار ما ذهب إليه الذهبي، وابن حجر أشبه، وأحوط.

وخلاصة القول: إن الربيع بن محمد اللَّاذِقي صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

(١) مال البعض إلى التفرقة بين أبي الحَوْراء السَّعْدي، وربيعة بن شَيْبان. والصواب أنهما واحد كما ذكر عامة الأئمة. الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/ ٢٤٠ ـ ٢٤٦.

(٢) نسبه العامة إلى البصرة. وزعم العجلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ١٨ب ـ أنه كوفي.

(٣) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٣، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٨٢، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٧٣، الجامع الصحيح ٢/ ٣٢٨، ٤/ ٦٦٨، الكنى والأسماء ١/ ١٦١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٧٤، الثقات ٤/ ٢٢٩، تصحيفات المحدثين ٢/ ٦٧٨ ـ ٦٧٩، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٦٧ ـ ١٦٨، ١٨٢، ونسخة أحمد الثالث ١٦١ب، المؤتلف والمختلف ١/ ٥٢٤، الاستغناء ١/ ٥٨٤، الموضح لأوهام الجمع والتفريق (١/ ٢٤٠ ـ ٢٤٦، الإكمال ٢/ ١٦٦، تهذيب الكمال ٩/ ١١٧ ـ ١١٩، الكاشف ١/ ٣٠٦، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٧٤، إكمال تهذيب الكمال ١٨ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٥٦، تقريب التهذيب ٢٠٧، خلاصة التذهيب ١١٦.

قال النسائي: ثقة مأمون[(١)(*)].

٤٣٢ ـ ع: رَبيعة بن أبي عبد الرحمٰن فَرُّوخ[(٢)] أبو عثمان، وقيل: أبو عبد الرحمٰن، القُرشي، التَّيْمي مولاهم، المدني، الفقيه، المجتهد، المفتي، الحافظ، الجَواد، المعروف بربيعة الرأي. مات بالأَنْبار، ويقال: بالمدينة، سنة ست وثلاثين ومئة، وقيل: سنة اثنتين وأربعين، وقيل: سنة

---

(١) الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/ ٢٤٥، تهذيب الكمال ٩/ ١١٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٥٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال العجلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ثقة؛ وقال ابن عبد البر: ليس به بأس عندهم؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٤/ ٢٢٩، الاستغناء ١/ ٥٨٤، إكمال تهذيب الكمال ١٨ب، تقريب التهذيب ٢٠٧.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في خلاصة التذهيب ١١٦: «وثقه الترمذي». ولم أجده عند غير الخزرجي. كما أنبه إلى أن الدارقطني ألزم الشيخين إخراج حديث ربيعة عن الحسن بن علي بن أبي طالب. الإلزامات ١٣٣ ـ ١٣٤.

ثم أقول: اتفق النُّقَّاد على الاحتجاج بأبي الحَوْراء، لكنهم اختلفوا في تعيين الدرجة التي يستحقها. فالجمهور وثقوه مطلقاً، وقال ابن عبد البر: «ليس به بأس عندهم». فإن كان أراد عند المتقدمين فقد تبين أنهم قالوا فيه: ثقة. فينبغي حكاية أقوالهم على وجه الدقة. ولم يذكر ابن عبد البر سبباً في إنزاله عن الدرجة العالية.

هذا، وقد قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ٢٥٦: «توقف ابن حزم في صحة حديثه عن الحسن ـ (يعني ابن علي) ـ في القنوت. . . فقال: هذا الحديث وإن لم يكن مما يحتج بمثله، فإنا لم نجد فيه عن النبي ﷺ وغيره، والضعيف من الحديث أحب إلينا من الرأي كما قال أحمد بن حنبل». إلا أن ابن حزم لم يذكر العلة في تضعيف هذا الحديث، وابن حزم ـ كما تعلم ـ متشدد.

وخلاصة القول: إن أبا الحَوْراء ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) قيل: كان اسمه فرخ، ثم سُمِّي بفروخ. إكمال تهذيب الكمال ١٩أ.

ثلاثين، وقيل: سنة ثلاث وثلاثين، وقيل: سنة خمس وثلاثين[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى القسم المُتَمِّم ٣٢٠ ـ ٣٢٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٦٣، الطبقات ٢٦٨، تاريخ خليفة ٤١٥، العلل ومعرفة الرجال ٢/١٧٥، ١٨٥، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٢٠١، التاريخ الكبير ١/٢/٢٨٦ ـ ٢٨٧، التاريخ الصغير ١/٣٢٢، ٢/٣٢، معرفة الثقات ١/٣٥٨، الكنى والأسماء لمسلم ١/٥٤٤، المعرفة والتاريخ ١/١١٦ ـ ١١٧، ٤٣٧، ٥٤٧ ـ ٥٤٨، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٦٠، ٦٦٦، ٦٦٧ت، ٦٦٨، ٦٧٣، ٦٨٧ ـ ٦٩٠، ٢/٧٥٩، ٣/٢٠ ـ ٢١، التاريخ ١/٤١٢ ـ ٤١٣، ٤٢٨، ٥٠٨، ٦٣٧، ٦٤١، الكنى والأسماء ٢/٢٧، الجرح والتعديل ٢/١/٤٧٥، الثقات ٤/٢٣١ ـ ٢٣٢، مشاهير علماء الأمصار ٨١، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٢أ، المؤتلف والمختلف ٢/١١٢٠، الهداية والإرشاد ١/٢٤٨، رجال صحيح مسلم ١/٢٠٥، الإرشاد ١/٢٠٨ ـ ٢٠٩، تاريخ بغداد ٨/٤٢٠ ـ ٤٢٧، السابق واللاحق ٢٣١، التعديل والتجريح ٢/٥٧٣، الإكمال ٤/١٣١، طبقات الفقهاء ٦٥، الكامل في التاريخ ٤/٣٤٨، وفيات الأعيان ٢/٢٨٨ ـ ٢٩٠، تهذيب الكمال ٩/١٢٣ ـ ١٣٠، ميزان الاعتدال ٢/٤٤، المغني في الضعفاء ١/٢٣٠، الكاشف ١/٣٠٧، سير أعلام النبلاء ٦/٨٩ ـ ٩٦، تذكرة الحفاظ ١/١٥٧ ـ ١٥٨، إكمال تهذيب الكمال ١١٩أ ـ ١٢٠أ، الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط ٤٦، تهذيب التهذيب ٣/٢٥٨ ـ ٢٥٩، تقريب التهذيب ٢٠٧، خلاصة التذهيب ١١٦، الكواكب النَّيِّرات ١٦٣ ـ ١٧٦.

(٢) تاريخ بغداد ٨/٤٢٥، تهذيب الكمال ٩/١٢٥، إكمال تهذيب الكمال ١١٩أ، تهذيب التهذيب ٣/٢٥٨، وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون: قال أبو بكر الحُميدي: كان ربيعة حافظاً؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث، وكأنهم يتقونه للرأي؛ وقال أحمد بن حنبل ـ في رواية الميموني، وأبي زرعة الدمشقي ـ، والعجلي، ويعقوب بن شَيْبة، وأبو حاتم: ثقة. زاد أحمد في رواية أبي زرعة الدمشقي: وأبو الزِّناد ـ (يعني عبد الله بن ذَكْوان) ـ أعلم منه. وزاد يعقوب بن شيبة: ثَبت؛ وقال ابن خِراش: رجل جليل من جِلَّتهم؛ وقال ابن أبي حاتم، =

....

=والخليلي: ثقة. زاد الخليلي: إمام، أستاذ مالك، مفتي وقته؛ وقال العراقي: ووثقه أحمد بن حنبل... وابن عبد البر؛ وقال الخطيب: وكان فقيهاً، عالماً، حافظاً للفقه، والحديث؛ وقال الذهبي في المغني: ثقة؛ وفي تذكرة الحفاظ: وكان إماماً، حافظاً، فقيهاً، مجتهداً، بصيراً بالرأي؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فقيه، مشهور؛ وقال ابن الكَيَّال: أحد الأئمة الثقات. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه شعبة، ومالك، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ **المُلَيِّنون**: قال سفيان بن عيينة: كنا إذا رأينا طالباً للحديث يغشى ثلاثة ضحكنا منه: ربيعة، ومحمد بن أبي بكر بن حزم، وجعفر بن محمد، لأنهم كانوا لا يتقنون الحديث؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي داود ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: وأيش عند ربيعة من العلم؟!؛ وقال ابن الصلاح: قيل: إنه تَغَيَّر في آخر عمره، وتُرك الاعتماد عليه لذلك.

الطبقات الكبرى القسم المتمم ٣٢٤، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٢٠١، معرفة الثقات ١/٣٥٨، التاريخ ١/٤١٢ ـ ٤١٣، الجرح والتعديل ٢/١/٤٧٥، علل الحديث ١/٤٦٣، الثقات ٤/٢٣١ ـ ٢٣٢، الإرشاد ١/٢٠٨، تاريخ بغداد ٨/٤٢١، ٤٢٥، علوم الحديث ٣٥٤، تهذيب الكمال ٩/١٢٥، المغني في الضعفاء ١/٢٣٠، تذكرة الحفاظ ١/١٥٧، سير أعلام النبلاء ٦/ ٩١، التقييد والإيضاح ٤٥٥، تهذيب التهذيب ٣/٢٥٩، تقريب التهذيب ٢٠٧، الكواكب النَّيِّرات ١٦٣.

وقبل البدء بالدراسة أنبه إلى وجود ثناء، وطعن في ربيعة لم أذكره، لأنه لا يختص بالحديث، وإنما أريد به الفقه، والرأي.

ثم أقول: حمل كثير من أهل الحديث على الذين توسعوا في الرأي، وأغرقوا فيه. وقد كان ربيعة من هؤلاء المتوسعة، حتى عُرف بربيعة الرأي. وتليين ابن عيينة له من هذا القبيل كما صرح به في أقوال أخرى ـ ينظر العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٨٥، والتاريخ ١/٥٠٨ ـ. وهذا ليس بتليين عند غير المتشددين كما يرى المحققون. وما ادعاه ابن عيينة من عدم إتقان ربيعة للحديث أمر لم يتابع عليه، بل فيه مجازفة، لأن عامة النقاد وصفوا أبا عثمان بالحفظ، والثقة، والتثبت. وقد قال عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجُشُون الإمام ـ كما في المعرفة والتاريخ ١/ ٦٧٢ ـ «لما جئت العراق جاءني أهل العراق، فقالوا: حدثنا عن ربيعة الرأي. فقلت: يا أهل العراق=

٤٣٣ ـ م سي ق: رَبيعة بن عثمان بن رَبيعة[١] بن عبد الله بن الهُدَيْر[٢] أبو عثمان القُرشي، التَّيْمي، الهُدَيْري، المدني، مات بالمدينة

=تقولون: ربيعة الرأي؟! لا والله ما رأيت أحداً أحوط لسنة منه».

وأما قول أحمد بن حنبل: «وأيش عند ربيعة من العلم؟!» أراد به ذم رأيه، أو الإشارة إلى قلة حديثه الذي يرويه بالنسبة إلى حديث أقرانه من كبار أئمة المدينة، وذلك لانصرافه إلى الفقه، والنظر. ولم يرد أحمد تليينه في الحديث أبداً، بدليل إطلاق القول في توثيقه في غيرما رواية. وقد صرح بعض الأئمة بأن أحمد كان لا يرضى رأيه. ينظر الكواكب النيرات ١٧٤.

وأما التغير بأخرة فإن ابن الصلاح نقله بصيغة التمريض، بل تفرد به، قال العراقي في التقييد والإيضاح ٤٥٥: «وما حكاه المصنف ـ (يعني ابن الصلاح) ـ من تغير ربيعة في آخر عمره لم أره لغيره، وقد احتج به الشيخان، ووثقه أحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي، ويحيى بن سعيد ـ (يعني الأنصاري. ولم أجد تصريحه بالتوثيق، لكن أقواله فيه، وإجلاله له، يدلان عليه) ـ، والنسائي، وابن حبان، وابن عبد البر، وغيرهم، ولا أعلم أحداً تكلم فيه باختلاط، ولا ضعف، إلا أن النَّبَاتي أورده في ذيل الكامل، وقال: إن البُستي ـ وهو ابن حبان ـ ذكره في الزيادات، مقتصراً على قول ربيعة لابن شهاب: إن حالي ليست تشبه حالك، أنا أقول برأي من شاء أخذه. وذكر البخاري قول ربيعة هذا في التاريخ الكبير. . . ـ (ثم قال العراقي) ـ: إنما تكلم فيه من قِبل الرأي، لا من اختلاطه».

وأما إيراد ابن حبان له في الزيادات ـ وهو ذيل الضعفاء ـ فلا يعتد به، لأنه لم يأت عليه ببرهان، فضلاً عن معارضته لنفسه بإيراده لربيعة في كتاب الثقات، وكتاب مشاهير علماء الأمصار.

فتبين أنه لا يصح في حديث ربيعة طعن، وأن الصواب في هذا الرجل هو قول المعدلين، وهم مجمعون على أنه ثقة مطلقاً.

وخلاصة القول: إن ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) أسقط جماعة اسم جد ربيعة بن عثمان من النَّسَب، ولعل ذلك على سبيل الاختصار.

(٢) تنظر بقية نسبه في الطبقات الكبرى القسم المتمم ٣٩٦، والطبقات ٢٧٢.

سنة أربع وخمسين ومئة، وله سبع وسبعون سنة[(١)].

قال النسائي: ليس به بأس[(٢)(*)].

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى القسم المُتَمِّم ٣٩٦، الطبقات ٢٧٢، تاريخ خليفة ٣٢٧، التاريخ الكبير ٢/١/٢٨٩ ـ ٢٩٠، الجرح والتعديل ٢/١/٤٧٦ ـ ٤٧٧، الثقات ٦/٣٠١، مشاهير علماء الأمصار ١٣٣، تاريخ أسماء الثقات ١٢٨، سؤالات السِّجْزي وغيره للحاكم ١٦٩، رجال صحيح مسلم ١/٢٠٦، تهذيب الكمال ٩/ ١٣٢ ـ ١٣٦، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٤، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٠، الكاشف ١/ ٣٠٧، من تكلم فيه وهو موثق ٧٩، إكمال تهذيب الكمال ٢٠أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠، تقريب التهذيب ٢٠٧، خلاصة التذهيب ١١٦.

(٢) تهذيب الكمال ٩/ ١٣٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال وكيع بن الجَرَّاح ـ كما في تاريخ أسماء الثقات ـ: وكان فيه عُسْر، وكان فيه أحاديث حسنة، وكان ثقة؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، ثَبْتاً، قليل الحديث، وكان فيه عُسْر؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج، وابنُ نُمير: ثقة؛ وقال أبو زرعة: هو إلى الصدق ما هو، وليس بذاك القوي؛ وقال الحاكم في رواية السِّجْزي: من ثقات أهل المدينة، ممن يُجمع حديثه؛ وقال الذهبي في المغني: صدوق؛ وفي من تكلم فيه وهو مُوَثَّق: وُثِّق؛ وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون: قال أبو حاتم: منكر الحديث، يكتب حديثه؛ وقال ابن حزم: مجهول.

الطبقات الكبرى القسم المتمم ٣٩٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٧٧، الثقات ٦/ ٣٠١، من تكلم فيه وهو موثق ٧٩، إكمال تهذيب الكمال ٢٠أ، تقريب الهذيب ٢٠٧.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على رَبيعة بن عثمان بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. والمُجَرِّحون هم: أبو حاتم، وابن حزم، وكلاهما متعنت. فأما أبو حاتم فإنه أتى بجرح مبهم. لم يتابعه عليه أحد. وأما ابن حزم فجهَّله مع أنه معروف مشهور، وقد جهل ابن حزم جماعة من الأئمة، والثقات، والمشاهير، وتعقبه الناس على ذلك ـ ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ١١٩ ـ ١٢٠ ـ.

فتبين أن الصواب في ربيعة التعديل، لا الجرح. لكن المُعَدِّلين اختلفوا في تحديد=

٤٣٤ ـ م س: رَبيعة بن عطاء بن يعقوب مولى ابن سِبَاع[١] المدني[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

٤٣٥ ـ ع: رَبيعة بن يزيد أبو شُعَيْب، وقيل: أبو سعيد، الإيادي، أو مولى بني أُمية، الدِّمشقي، القَصير، العابد. استشهد بالمغرب[٤] على

=المرتبة التي يستحقها، فالجمهور وثقوه مطلقاً، وجعله البعض في أدنى درجات التعديل، وتوسط الذهبي في المغني فقال: «صدوق».

ولم يذكر الذين أنزلوه عن الدرجة العالية سبباً يؤيد ما ذهبوا إليه، بَيْد أن إسقاط أبي زرعة له إلى أدنى مراتب التعديل لا ينبغي أن يغفل بالكلية، لذا كان الأحوط عَدّ ربيعة في الصدوقين كما فعل الذهبي في المغني.

وخلاصة القول: إن ربيعة بن عثمان صدوق، حسن الحديث في أقل أحواله، وقد يكون من الثقات الرفعاء، لكن الأول أحوط. والله أعلم.

(١) كذا ذكر المتقدمون، وجعله ابن مَنْجُويه في رجال صحيح مسلم ١/٢٠٦ مولى لبني زُهْرة، وجمع ابن حجر في تقريب التهذيب ٢٠٨ بين الأمرين فقال: «الزُّهري مولاهم... مولى ابن سِبَاع». فلعل ابن سِباع من بني زُهرة.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٦٣ ـ ١٦٤، التاريخ الكبير ١/٢/٢٨٩، الجرح والتعديل ٢/١/٤٧٧، الثقات ٦/٣٠٠، رجال صحيح مسلم ١/٢٠٦، تهذيب الكمال ٩/١٣٦ ـ ١٣٧، الكاشف ١/٣٠٧، إكمال تهذيب الكمال ٢٠أ، تهذيب التهذيب ٣/٢٦٠، تقريب التهذيب ٢٠٨، خلاصة التذهيب ١١٦.

(٣) تهذيب الكمال ٩/١٣٦، تهذيب التهذيب ٣/٢٦٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه بُكير بن عبد الله بن الأَشَجّ، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الثقات ٦/٣٠٠، تقريب التهذيب ٢٠٨.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن ربيعة بن عطاء ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) وقال البعض: بإفْرِيقِيَّة. وإفريقية أدنى أقاليم المغرب.

يد البربر سنة ثلاث وعشرين ومئة، ويقال: سنة إحدى وعشرين[1].

قال النسائي: ثقة[2](*).

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٦٥، الطبقات ٣١٣، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٨٨، معرفة الثقات ١/ ٣٦٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ٣٣٥، ٣٧٣، ٣٧٤، ٤٠٠، ٤١٠، ٤٧٣، التاريخ ١/ ٢٥١، ٣٢٦، ٣٤٤، ٢/ ٦٩٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥، الثقات ٤/ ٢٣٢، مشاهير علماء الأمصار ١١٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٠، الهداية والإرشاد ١/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦، التعديل والتجريح ٢/ ٥٧٣ ـ ٥٧٤، الأنساب ١٠/ ٤٤٤، تهذيب الكمال ٩/ ١٤٨ ـ ١٥٠، الكاشف ١/ ٣٠٨، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠، إكمال تهذيب الكمال ٢١أ ـ ٢١ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥، تقريب التهذيب ٢٠٨، نزهة الألباب في الألقاب ٢/ ٩٣، خلاصة التذهيب ١١٦ ـ ١١٧ ٢٠٨.

(٢) تهذيب الكمال ٩/ ١٤٩ ـ ١٥٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٤.

(*) أقوال النقاد فيه، ودراستها:

قال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال ابن عمار المَوْصلي: من ثقات الناس؛ وقال مُغُلطاي: وفي تاريخ البخاري في ترجمة عبد الرحمن بن أبي عميرة: ربيعة ثِقَة؛ وقال العجلي، ويعقوب بن شيبة والفسوي ثقة؛ وقال الدارقطني في رواية البرقاني: يعتبر به؛ وقال ابن حجر: ثقة، عابد. وذكره ابن حبان في الثقات.

الطبقات الكبرى ٧/ ٤٦٥ معرفة الثقات ١/ ٣٦٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٧٣، الثقات ٤/ ٢٣٢، سؤالات البرقاني للدارقطني ٣٠، تهذيب الكمال ٩/ ١٤٩ ـ ١٥٠، إكمال تهذيب الكمال ٢١أ ـ ٢١ب، تقريب التهذيب ٢٠٨.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أني أغفلت جملة من الأقوال في الثناء على ربيعة لأنه أريد بها جانب الصلاح في الدين، والعبادة. ومن ذلك تفضيله على مكحول.

ثم أقول: اتفق النُّقَّاد على أن رَبيعة بن يزيد الدِّمشقي ثقة مطلقاً، سوى الدارقطني حيث قال فيه: «يعتبر به» من غير بيان السبب. والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر، خاصة وأن المتقدمين مجمعون على كونه من الثقات الرفعاء.

وخلاصة القول: إن ربيعة بن يزيد الدمشقي ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

٤٣٦ ـ خت م٤: رَجَاء بن حَيْوَة أبو المِقْدام، ويقال: أبو نَصْر، وقيل: أبو بكر، الكِنْدي[١]، السَّكْسَكي، الشَّامي، الفِلَسْطِيني، والأُرْدُنِّي[٢]، القاص، الفقيه، العابد، الفاضل، صاحب عمر بن عبد العزيز. مات سنة اثنتي عَشْرة ومئة[٣][٤].

قال النسائي: ثقة[٥][*].

---

(١) نسبه الأكثرون إلى كِنْدة بإطلاق. وذكر البعض أنه مولاهم، وصرح البعض الآخر بأنه من أنفسهم.

(٢) نسبه الجمهور إلى فِلسطين، والبعض إلى الأُرْدُنّ، وقد قال أبو مُسْهِر الدمشقي ـ كما في تهذيب الكمال ٩/ ١٥٣ـ: «وكان من مدينة يقال لها: بَيْسان، ثم انتقل إلى فِلسطين». وبَيْسان من الأُرْدُنّ. وقال ابن حبان في الثقات ٤/ ٢٣٧: «سكن فلسطين، وربما سكن الأُرْدُنّ».

(٣) وذكره البخاري في التاريخ الصغير ١/ ٢٥٦ـ ٢٥٧ في فصل من مات في العَشر الأولى من المئة الثانية.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٥٤ ـ ٤٥٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦٤، الطبقات ٣١٠، تاريخ خليفة ٣٤٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٣، ٩١، ٣٥٤، ٣٧٤، ٢/ ٢٠٤، ٣٦٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣١٢ ـ ٣١٣، التاريخ الصغير ١/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧، معرفة الثقات ١/ ٣٦٠، المعرفة والتاريخ ١/ ٢٢٣، ٥٤٨، ٢/ ٣٢٩، ٣٦٨ ـ ٣٧٢، ٣٨٩ ـ ٣٩٠، ٤٠٤، ٤٠٦ ـ ٤٠٧، التاريخ ١/ ٢٤٩، ٣٣٠ ـ ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦٥، ٣٧٠، ٢/ ٦٧٧، ٧١١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٠١، الثقات ٤/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨، مشاهير علماء الأمصار ١١٧، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣، الأنساب ١١/ ١٦٢ ـ ١٦٣، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٩٠، وفيات الأعيان ٢/ ٣٠١ ـ ٣٠٣، تهذيب الكمال ٩/ ١٥١ ـ ١٥٧، الكاشف ١/ ٣٠٨، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٥٧ ـ ٥٦١، تذكرة الحفاظ ١/ ١١٨، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢١١، إكمال تهذيب الكمال ٢١ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦، تقريب التهذيب ٢٠٨، خلاصة التذهيب ١١٧.

(٥) تهذيب الكمال ٩/ ١٥٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال عامر بن شَرَاحيل الشَّعبي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ما رأيت مثل=

....

=ثلاثة: عطاء بن أبي رباح، ومحمد بن سيرين، ورجاء بن حَيْوَة؛ وقال مكحول الشامي ـ كما في تهذيب الكمال ـ: سلو شيخَنا وسيدَنا رجاء بن حَيْوَة؛ وقال كامل بن سلمة بن رجاء بن حَيْوَة ـ كما في التاريخ ـ: قال هشام بن عبد الملك: مَنْ سَيِّد أهل فِلسطين؟ قالوا: رجاء بن حَيْوَة. قال: فمن سَيِّد أهل الأُرْدُنّ؟ قالوا: عُبادة بن نُسَيّ. قال: فمن سيد أهل دمشق؟ قالوا: يحيى بن يحيى الغساني. قال: فمن سيد أهل حمص؟ قالوا: عمرو بن قيس الكِنْدي. قال: فمن سيد أهل الجزيرة؟ قالوا: عَدِي بن عدِي الكِنْدي. قال: يا لَكِنْدة!، وقال عبد الله بن عَوْن في رواية محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري ـ كما في الطبقات الكبرى ـ: كان رجاء بن حَيْوَة يحدث بالحديث على حروفه؛ وفي رواية الأصمعي ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: أدركت ستة، منهم ثلاثة يشددون في الحروف، وثلاثة يرخصون في المعاني، وكان من أصحاب الحروف: القاسم بن محمد، ورجاء بن حَيْوة، ومحمد بن سيرين. وكان من أصحاب المعاني: الحسن، والشعبي، والنَّخَعي؛ وفي رواية رجاء بن أبي سلمة ـ كما في المصدر السابق ـ: ما لقيت أكفأ من ثلاثة: رجاء بن حَيْوَة بالشام، والقاسم بن محمد بالحجاز، وابن سيرين بالعراق. يقول: لم يجاوزوا ما علموا، ولم يتكلفوا أن يقولوا برأيهم؛ وقال أبو أسامة حماد بن أسامة: كان ابن عون إذا ذكر من يعجبه، ذكر رجاء بن حَيْوَة؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، عالماً، فاضلاً، كثير العلم؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال الفسوي: وهؤلاء الطبقة العليا من تابعي أهل الشام... ومنهم: رجاء بن حَيْوَة الكِنْدي سيد أهل فِلَسْطين؛ وقال النووي: وأجمعوا على جلالته، وعظم فضله في نفسه وعلمه؛ وقال الذهبي: كان من جِلَّة العلماء الأعلام؛ وقال ابن حجر: ثقة، فقيه، وذكره ابن حبان في الثقات.

الطبقات الكبرى ٧/ ٤٥٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٦٤، معرفة الثقات ١/ ٣٦٠، المعرفة والتاريخ ١/ ٥٤٨، ٢/ ٣٠٦، ٣٢٩، ٣٦٨، التاريخ ١/ ٢٤٩، الثقات ٤/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٩٠، تهذيب الكمال ٩/ ١٥٤، الكاشف ١/ ٣٠٨، إكمال تهذيب الكمال ٢١ب، تقريب التهذيب ٢٠٨.

وقد تركت أقوالاً في الثناء على رجاء بن حَيْوَة، لأنه أريد بها غير جانب الرواية، كالصلاح في الدين، وغير ذلك.

وأطبق النُّقَّاد على أن صاحب هذه الترجمة من الأئمة الأثبات، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

٤٣٧ ـ مد س ق: رجاء بن أبي سلمة مِهْران أبو المِقْدام البصري، ثم الشامي، الفِلَسْطيني، الرَّمْلي، الفاضل. ولد سنة إحدى وتسعين[(١)]، أو سنة تسعين، ومات سنة إحدى أو اثنتين وستين ومئة، وله سبعون سنة أو نحوها[(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)(*)].

---

(١) جاء في بعض المراجع أنه ولد سنة إحدى وسبعين. ولعله تصحيف.

(٢) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٢٣، ٢/ ١٥١ ـ ١٥٢، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣١٣، التاريخ الصغير ٢/ ١٥٠ ـ ١٥١، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٩٤، المعرفة والتاريخ ١/ ١٤٩، التاريخ ١/ ٢٧٢، الكنى والأسماء ٢/ ١٢٧، ١٢٨ ـ ١٢٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٠٢، الثقات ٦/ ٣٠٥، مشاهير علماء الأمصار ١٨١، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٦ب، تاريخ أسماء الثقات ١٣١، تهذيب الكمال ٩/ ١٦١ ـ ١٦٣، الكاشف ١/ ٣٠٨، إكمال تهذيب الكمال ٢٢أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٧، تقريب التهذيب ٢٠٨، خلاصة التذهيب ١١٧.

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ١٦٢ ـ ١٦٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن معين في رواية الكَوْسَج، وأحمدُ بن حنبل في رواية عبد الله، وأبو داود ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ثقة؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان من أفاضل أهل زمانه؛ وفي المشاهير: من خيار أهل فِلَسْطين، والمتقنين من الصالحين؛ وقال مُغُلْطاي: وفي تاريخ القُدْس ـ (لعله أراد كتاب الحافظ مكي بن عبد السلام الرُّمَيْلي) ـ: ثقة؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة، فاضل. زاد الذهبي: عابد. وذكره ابن شاهين في الثقات.

العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٥١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٠٢، الثقات ٦/ ٣٠٥، مشاهير علماء الأمصار ١٨١، تاريخ أسماء الثقات ١٣١، تهذيب الكمال ٩/ ١٦٢ ـ ١٦٣، الكاشف ١/ ٣٠٨، إكمال تهذيب الكمال ٢٢أ، تقريب التهذيب ٢٠٨.

فقد أصفق النقاد على أن رجاء بن أبي سلمة ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

٤٣٨ ـ ت: رجاء بن محمد أبو الحسن العُذْري[(١)]، العَدَوي، البصري، السَّقَطي[(٢)(٣)].

قال النسائي: لا بأس به[(٤)(*)].

---

(١) كذا في المعجم المشتمل ١٢٠، وتهذيب الكمال ٩/ ١٦٦، وغيرهما من المصادر المتأخرة. وفي الثقات ٨/ ٢٤٧: «العَدَوي». وفرق مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢٢أ بين العُذري، والعَدَوي. والصواب أنهما واحد. فالعَدَوي نسبة إلى عدي بن جَنَاب بطن من كِنانة، وكِنانة بطن من عُذْرَة.

(٢) في تهذيب الكمال ٩/ ١٦٨: «مات بعد سنة أربعين ومئتين». وفي تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٩، وخلاصة التذهيب ١١٧ أنه مات سنة تسع وأربعين ومئتين.

(٣) ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٠٣، الثقات ٨/ ٢٤٧، المعجم المشتمل ١٢٠، تهذيب الكمال ٩/ ١٦٦ ـ ١٦٨، الكاشف ١/ ٣٠٩، إكمال تهذيب الكمال ٢٢أ. تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩، تقريب التهذيب ٢٠٨، خلاصة التذهيب ١١٧.

(٤) المعجم المشتمل ١٢٠، تهذيب الكمال ٩/ ١٦٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال أبو بكر بن أبي عاصم: ثقة؛ وقال ابن حبان: مستقيم الحديث؛ وقال الذهبي: وُثِّق؛ وقال ابن حجر: ثقة.

الثقات ٨/ ٢٤٧، تهذيب الكمال ٩/ ١٦٨، الكاشف ١/ ٣٠٩، تقريب التهذيب ٢٠٨.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن الدكتور بشار وهم في تعليقاته على تهذيب الكمال ٩/ ١٦٨ حيث نقل عن أبي حاتم قوله فيه: «شيخ ليس بقوي». والصواب أن أبا حاتم قاله في رجاء بن صَبيح. علل الحديث لابن أبي حاتم ١/ ٣٠٠.

ثم أقول: اتفق النقاد على أن رجاء بن محمد ثقة مطلقاً. وقول ابن حبان: «مستقيم الحديث» هو من أرفع عبارات التوثيق عنده. رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل ٦٢. هذا، وقد قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢٢أ: «خَرَّج إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة حديثه في صحيحه، وأما الطوسي فحسَّنه». فيحتمل أن يكون تحسين أبي علي الطوسي لحديث رجاء لأجل راو آخر فيه.

=

٤٣٩ ـ س ق: رِزْق الله[١] بن موسى أبو الفضل، أو أبو بكر، النَّاجي، البصري، ثم البغدادي، الإسْكافي، الكَلْوَذَاني. مات في ذي القَعْدة سنة ست وخمسين ومئتين[٢][٣].

قال النسائي: صالح[٤](*).

= وخلاصة القول: إن رجاء بن محمد ثقة، صحيح الحديث. وقول النسائي: «لا بأس به». يستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(١) قال ابن عساكر في المعجم المشتمل ١٢١: «ويقال: اسمه عبدالأكْرم الكَلْوَذَاني». وقال ابن حجر في نزهة الألباب في الألقاب ١/ ٣٢٥: «قيل: اسمه عبد الكريم، أو عبد الأكرم الكَلْوَذَاني».

(٢) كذا ذكر الجمهور. وقال ابن حبان في الثقات ٨/ ٢٤٧: «مات سنة ستين ومئتين قبله أو بعده بقليل».

(٣) ترجمته في: الضعفاء الكبير ٢/ ٦٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢٤، الثقات ٨/ ٢٤٧، تاريخ بغداد ٨/ ٤٣٧، المعجم المشتمل ١٢١، معجم البلدان ١/ ١٨١، تهذيب الكمال ٩/ ١٧٨ ـ ١٧٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٨، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣١، ديوان الضعفاء ١٠٢، الكاشف ١/ ٤٠٩، المُجَرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٢٢٤، إكمال تهذيب الكمال ٢٣أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣، تقريب التهذيب ٢٠٩، نزهة الألباب في الألقاب ١/ ٣٢٥، خلاصة التذهيب ١١٩.

(٤) تهذيب التهذيب ٣/ ٢٧٣، وقد عزاه إلى مشيخة النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال مسلمة بن قاسم: روى عن يحيى بن سعيد، وبقية بن الوليد أحاديث منكرة، وهو صالح، لا بأس به؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال ابن شاهين في الأفراد: هو وعلي بن شعيب ثقتان جليلان؛ وقال الخليلي: صالح؛ وقال الخطيب، وياقوت: وكان ثقة؛ وقال الذهبي في المغني، والكاشف: صدوق. زاد في المغني: وهم فرفع حديثاً عن يحيى القطان؛ وفي ديوان الضعفاء: ثقة، وهم ورفع حديثاً؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: صدوق يهم. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال العقيلي: في حديثه وَهَم. =

٤٤٠ ـ خت س: رُزَيْق، ويقال: زُرَيْق بن حُكَيْم[١] أبو حُكَيْم الفَزَاري مولاهم، الأَيْلي[٢]، العابد، والي أَيْلَة لعمر بن عبد العزيز[٣].

= الضعفاء الكبير ٢/ ٦٨، الثقات ٨/ ٢٤٧، الإرشاد ١/ ٢٠٣، تاريخ بغداد ٨/ ٤٣٧، معجم البلدان ١/ ١٨١، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣١، ديوان الضعفاء ١٠٢، الكاشف ١/ ٣٠٩، إكمال تهذيب الكمال ٢٣أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٧٣، تقريب التهذيب ٢٠٩.

فقد تفرد بإيراده في الضعفاء مُلَيِّناً أبو جعفر العقيلي، وذلك لأجل حديث واحد رفعه، والصواب وقفه. ولم يرتض الأئمة صنيع العقيلي، لأنه لا ينبغي تضعيف الثقات والصدوقين بالوهم الواحد. وأما الشطر الأول من قول مسلمة: «روى عن يحيى بن سعيد، وبقية بن الوليد أحاديث منكرة» فلا يعرج عليه لشذوذه، وإبهامه، وضعف صاحبه.

واختلف المُعَدِّلون في تحديد المرتبة التي يستحقها رِزْق الله، فبعضهم وثقه مطلقاً، وعَدَّه جماعة في الدرجة التالية، وتفرد ابن حجر بإنزاله إلى أدنى درجات التعديل دون برهان واضح، وجل قصده أن يتوسط بين أقوال المحتجين به، والملينين له.

وينبغي تقديم رأي الذين جعلوه في درجة تالية للتوثيق المطلق لأمرين، أولهما: وهمه برفعه ذاك الحديث الموقوف. وآخرهما: أن منهم تلميذه النسائي، والتلميذ أعرف بحال شيخه ممن لم يتمكن من إدراكه، خاصة وأن التلميذ يحرص على رفعة شيخه، ويتمنى أن يكون من الثقات الأثبات. وقد تقدم أن النسائي يستعمل عبارة: «صالح» في الصدوقين كعادة المتقدمين، وتبعه على ظاهر اللفظ مسلمة، والخليلي، لكن مسلمة فسر هذه العبارة فأجاد.

وخلاصة القول: إن رِزْق الله بن موسى صدوق، حسن الحديث في الراجح. والله أعلم.

(١) كذا بالتصغير في اسم والد رُزَيْق. وقيل: هو حَكِيْم. بالتكبير. ولعل الكنية فيها نفس الاختلاف أيضاً.

(٢) وقال مُغْلطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢٣أ: «وقال ابن الحَذَّاء: كان حاكماً بالمدينة».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٥٢٠، الطبقات ٢٩٥، التاريخ الكبير ١/ ٢/ =

قال النسائي: ثقة[(١)](*).

٤٤١ ـ م: رُزَيْق أو زُرَيق[(٢)] بن حَيَّان أبو المِقْدَام الفَزَاري مولاهم، الدمشقي، ويقال: الأَيْلي[(٣)]، العَشَّار، ويقال: اسمه سعيد،

= ٣١٨ ـ ٣١٩، المعرفة والتاريخ ٢/٧٣٦، الجرح والتعديل ٢/١/٥٠٤، الثقات ٦/٣٤٧، تصحيفات المحدثين ٣/١٠٠٨، ١٠١٣، المؤتلف والمختلف ٢/١٠١٣، الإكمال ٤/٤٧، تهذيب الكمال ٩/١٧٩ ـ ١٨١، الكاشف ١/٣٠٩، إكمال تهذيب الكمال ٢٣أ، تهذيب التهذيب ٣/٢٧٣، تقريب التهذيب ٢٠٩، تبصير المنتبه ٢/٥٩٩، خلاصة التذهيب ١١٧.

(١) تهذيب الكمال ٩/١٨٠، تهذيب التهذيب ٣/٢٧٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن سعيد: وكان ثقة؛ وقال العجلي، والذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد الذهبي: عابد. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه مالك بن أنس، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرىٰ ٧/٥٢٠، الثقات ٦/٣٤٧، الكاشف ١/٣٠٩، إكمال تهذيب الكمال ٢٣أ، تقريب التهذيب ٢٠٩.

وقد وصفه بالصلاح جماعة من الأئمة، وعلى رأسهم الدارقطني، ومرادهم ـ حسبما يبدو من عباراتهم ـ الصلاح في الدين، لذا لم أورد تلك الأقوال عند سَرْد أحكام النقاد.

وأطبق الأئمة على أن زُرَيْق بن حُكَيم ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) سماه الأكثرون رُزَيقاً بتقديم الراء. ورَجَّح أبو زرعة الرازي تقديم الزاي. الجرح والتعديل ٢/١/٥٠٥. وقال الزَّيْلَعي في نصب الراية ٢/٣٧٨: «قال الشيخ ـ (يعني ابن دقيق العيد) ـ في الإمام: زريق هذا مختلف في تقديم الزاي فيه على الراء، وبالعكس، فقيل: إن أهل مِصر والشام يقدمون الزاي، وأهل العراق يقدمون الراء، قال أبو عبيد: وأهل مصر، والشام أعلم به».

(٣) نسبه البعض إلى أَيْلَة، لأنه سكنها لما ولي فيها عشور أموال التجارة في خلافة عمر بن عبد العزيز. تهذيب الكمال ٩/١٨٢. وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح =

والأول لقب. مات بِنِبْقِيَة من أرض الروم سنة خمس ومئة، وله ثمانون سنة[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

٤٤٢ ـ س ق: رِفاعة بن شَدَّاد[٣]، ويقال: ابن عامر، أبو عاصِم البَجَلي، الفِتْياني[٤]، الكوفي. قتل في الكوفة بجبَّانة السَّبِيع سنة ست

= والتعديل ٢/١/٥٠٥ ـ: «كان على جَواز مِصر زمن الوليد، وسليمان، وعمر بن عبد العزيز».

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/٢/٣١٨، التاريخ ١/٢٤٢ ـ ٢٤٣، ٢/٦٩٤، الجرح والتعديل ٢/١/٥٠٥، الثقات ٤/٢٣٩، ٢٧٠ ـ ٢٧١، مشاهير علماء الأمصار ١١٥، تصحيفات المحدثين ٣/١٠٠٩، المؤتلف والمختلف ٢/١٠١٤، رجال صحيح مسلم ١/٢٠٩، الإكمال ٤/٤٧، تهذيب الكمال ٩/١٨١ ـ ١٨٣، الكاشف ١/٣١٠، نصب الراية ٢/٣٧٨، إكمال تهذيب الكمال ٢٣أ ـ ٢٣ب، تهذيب التهذيب ٣/٢٧٣ ـ ٢٧٤، تقريب التهذيب ٢٠٩، تبصير المنتبه ٢/٥٩٩، نزهة الألباب في الألقاب ١/٣٢٥، خلاصة التذهيب ١١٧.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ٢٣أ، تهذيب التهذيب ٣/٢٧٤، لكن لفظ ابن حجر: «ووثقه النسائي». وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٤/٢٣٩، ٢٧٠ ـ ٢٧١، الكاشف ١/٣١٠، تقريب التهذيب ٢٠٩.

فقد تفرد ابن حجر بإنزاله عن الدرجة العالية للثقات إلى التي بعدها دون إشارة إلى السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن صاحب هذه الترجمة ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) تنظر بقية نسبه في الطبقات ١٥٢، وتهذيب الكمال ٩/٢٠٤.

(٤) فِتْيان بطن من بَجيلة. وقال ياقوت في معجم البلدان ٤/١٨٠: «وبعض يصحف بالقاف، والباء الموحدة». وقد وقع في هذا التصحيف ابن حجر في تقريب التهذيب ٢١٠، لكنه ذكر الصواب في تبصير المنتبه ٣/١١٥٩.

وستين[(١)(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)(*)].

٤٤٣ ـ خ م د ت س فق: رَقَبَة بن مَصْقَلَة، ومَسْقَلَة[(٤)] أبو عبد الله

---

(١) كذا قال خليفة في تاريخه ٢٦٣، وزاد تعيين قاتله وهو المختار بن أبي عُبيد. وقد تابعه الفسوي، كما تابعه في زمن الوفاة جماعة. لكن قال ابن حبان في الثقات ٤/ ٢٤٠: «وكان ممن انفلت من عين الوَرْدة حين قُتل الحسين بن علي في تسعة آلاف من أصحاب الحسين، فتلقاهم عُبيد الله بن زياد في أهل الشام، فقتلهم عن آخرهم». وقد حضر رِفاعة وقعة عين الوَرْدَة سنة خمس وستين، وكان آخر أمراء الحرب فيها، وفر بمن بقي معه حتى رجع إلى الكوفة، وفي سنة ست وستين قاتل رِفاعة ـ مع أهل الكوفة ـ المختارَ وأصحابَه، مع أنه كان من ذي قبل بجانب المختار لاشتراكهما في التشيع، لكن خرج عليه لما رأى كذبه. وقد قُتل رِفاعة في هذه السنة بجبانة السَّبيع على يد رجال المختار. الكامل في التاريخ ٣/ ٣٤٤، ٣٦٧.

(٢) ترجمته في: الطبقات ١٥٢، تاريخ خليفة ١٩٤ ـ ١٩٥، ٢٦٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٩٨، ٣٦٤، ٢/ ١٧٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٦٠٦، المعرفة والتاريخ ٣/ ٧٣، ١٩٢ ـ ١٩٣، الكنى والأسماء ٢/ ٢١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٩٣، الثقات ٤/ ٢٤٠، مشاهير علماء الأمصار ١٠٧، الاستغناء ٢/ ٨٢٦، الأنساب ١٠/ ١٤٧، عُجالة المبتدي وفُضالة المنتهي في النسب ١٠٠، اللباب في تهذيب الأنساب ٢/ ٤١١ ـ ٤١٢، معجم البلدان ٤/ ١٨٠، تهذيب الكمال ٩/ ٢٠٤ ـ ٢٠٦، الكاشف ١/ ٣١١، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٥١، إكمال تهذيب الكمال ٢٥ب ـ ٢٦أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٨١ ـ ٢٨٢، تقريب التهذيب ٢١٠، تبصير المنتبه ٣/ ١١٥٩، خلاصة التذهيب ١١٨.

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ٢٠٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٨١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٤/ ٢٤٠، تقريب التهذيب ٢١٠.

فقد اتفق النقاد على أن رِفاعة بن شَدَّاد ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢٧ب: «فإن السين تبدل من الصاد غالباً، لا سيما مع القاف».

العَبْدي، الكوفي. يقال: مات سنة تسع وعشرين ومئة[1].

قال النسائي: ثقة[2](*).

---

(١) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٥٠، ٢/ ٣٣، التاريخ الكبير١/ ٢/ ٣٤٢، معرفة الثقات ١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢٢، الثقات ٦/ ٣١١، مشاهير علماء الأمصار ١٦٧، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٧٩، المؤتلف والمختلف ٢/ ١٠٥٧ ـ ١٠٥٨، تاريخ أسماء الثقات ١٣١، الهداية والإرشاد ١/ ٢٥٤، رجال صحيح مسلم ١/ ٢١٠، التعديل والتجريح ٢/ ٥٧٨، الإكمال ٤/ ٨٧، الكامل في التاريخ ٤/ ٣٠٩، تهذيب الكمال ٩/ ٢١٩ ـ ٢٢٠، الكاشف ١/ ٣١٢، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٥٦، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢١٢، إكمال تهذيب الكمال ٢٧أ ـ ٢٧ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧، تقريب التهذيب ٢١٠، خلاصة التذهيب ١١٩.

(٢) تهذيب الكمال ٩/ ٢٢٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٨٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية الكَوْسَج، وأحمدُ بن حنبل في موضع من رواية عبد الله: ثقة؛ وقال أحمد أيضاً في موضع آخر من رواية عبد الله: شيخ ثقة من الثقات... شيخ ثقة مأمون؛ وقال العجلي: وكان ثقة، مُفَوَّهاً، يُعَد من رجالات العرب؛ وقال أبو حاتم: صالح؛ وقال مُغُلْطاي: قال ابن خَلْفون: وهو ثقة قاله سعيد بن عثمان ـ (لعله ابن السَّكَن) ـ، وغيره؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من متقني أهل الكوفة، وكان يتورَّع؛ وقال الدارقطني في رواية السلمي: هو ثقة، إلا أنه كان فيه دُعابة؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الثبت، العالم؛ وقال ابن حجر: ثقة مأمون، وكان يمزح. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون: قال مُغُلْطاي: ولما ذكره ابن خَلْفون في الثقات قال: قال أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي: قلت ليحيى: ما تقول في رَقَبَة...؟ فقال: رَقَبَة ضعيف، ما يبالي عمن روى. قال ابن خَلْفون: وهو ثقة قاله سعيد بن عثمان وغيره.

العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٥٠، ٢/ ٢/ ٣٣، معرفة الثقات ١/ ٣٦٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢٢، الثقات ٦/ ٣١١، مشاهير علماء الأمصار ١٦٧، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٧٩، تاريخ أسماء الثقات ١٣١، الكاشف ١/ ٣١٢، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٥٦، إكمال تهذيب الكمال ٢٧ب، تقريب التهذيب ٢١٠. =

٤٤٤ ـ بخ م٤: رُكَيْن بن الرَّبيع بن عميلة[١] أبو الرَّبيع[٢] الفزاري، الكوفي. مات سنة إحدى وثلاثين ومئة[٣]، ويقال قبل ذلك[٤].

= ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: أنه جاء في المعرفة والتاريخ ٣/ ١٠٩: «حدثنا أبو نعيم ـ (يعني الفضل بن دُكين) ـ وعبيد الله ـ (هو ابن موسى العَبْسي) ـ، عن رَقَبَة، لَيِّن». فلا أدري من رَقَبَة هذا، لأن أبا نعيم، وعبيد الله بن موسى لم يرويا عن ابن مَسْقَلة، بل لم يدركاه إن كان صح تحديد زمن وفاته. وآخرهما: ما جاء في إكمال تهذيب الكمال ٢٧ب: «وقال أبو أحمد الرازي: صالح». حيث وقع تصحيف ـ لعله من النساخ ـ في كلمة: «أبو أحمد» والصواب: «أبو حاتم».

ثم أقول: اتفق النقاد على تعديل رَقَبة بن مَسْقَلة. سوى ما رواه أبو جعفر البغدادي عن ابن معين، وهو قول شاذ مردود لمخالفته سائرَ أقوال النقاد، والمشهورَ عن ابن معين. وقد تعقبه ابن خَلْفون كما سبق.

والصواب في هذا الرجل التعديل، لا الجرح. بيد أن المُعَدِّلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالعامة وثقوه مطلقاً، وتفرد أبو حاتم المتشدد بقوله: «صالح». وهذه العبارة كثيراً ما يستعملها أبو حاتم فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة. كما سبق في ترجمة الأَزْرق بن قيس الحارثي.

وخلاصة القول: إن رَقَبَة بن مَصْقَلَة ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ضبط ابن حجر اسم عميلة في ترجمة رُكَيْن من تقريب التهذيب ٢١٠ بفتح العين المهملة، وفي ترجمة الربيع والد رُكين من المصدر السابق ٢٠٦ بالتصغير أي بضم العين.

(٢) كذا كناه عامة الأئمة، وزعم البعض أن كنيته أبو عميلة. إكمال تهذيب الكمال ٢٧ب.

(٣) وقال خليفة في الطبقات ١٦٤: «مات بعد الثلاثين ومئة». وينظر الطبقات الكبرى ٦/ ٣٢٥.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٢٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٠، الطبقات ١٦٤، تاريخ خليفة ٣٩٨ ـ ٣٩٩، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٥٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٣٠، المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٠، ١٩٧ ـ ١٩٨، ٢٣٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥١٣ ـ ٥١٤، الثقات ٤/ ٢٤٣، =

قال النسائي: ثقة[1](*).

=مشاهير علماء الأمصار ١٠٦، المؤتلف والمختلف ٢/ ١١٠٤، تاريخ أسماء الثقات ١٣٠، رجال صحيح مسلم ١/ ٢١٠، الإكمال ٤/ ٨٩، تهذيب الكمال ٩/ ٢٢٤ ـ ٢٢٦، الكاشف ١/ ٣١٣، إكمال تهذيب الكمال ٢٧ب ـ ٢٨أ، تحفة ذوي الأَرَب في مشكل الأسماء والنِّسب ٥٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨، تقريب التهذيب ٢١٠، خلاصة التذهيب ١١٩.

(١) تهذيب الكمال ٩/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٨٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال عثمان بن سعيد الدارمي: وسألته ـ (يعني ابن معين) ـ عن الرُّكَيْن، وأبيه؟ فقال: ثقتان؛ وقال ابن نُمير: ثقة؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: وسئل ـ (يعني أباه) ـ عن الرُّكين بن الربيع، والمِقْدام بن شُريح؟ فقال: ثقتان؛ وقال أحمد بن صالح ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ، والفسوي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح؛ وقال أبو جعفر السَّبْتي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال، ولا أعرف سنة وفاته ـ، وابن حجر: ثقة وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٥٠، المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٠، الجرح والتعديل ٢/١/ ٥١٤، الثقات ٤/ ٢٤٣، تاريخ أسماء الثقات ١٣٠، إكمال تهذيب الكمال ٢٧ب، تقريب التهذيب ٢١٠.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في تاريخ أسماء الثقات ١٣٠: «الركين الضَّبِّي ثقة، يروي عنه سفيان الثوري، قاله يحيى. وركين الفزاري أيضاً، ولم يذكره يحيى إلا بخير». وهذا الكلام موجود في رواية الدوري عن ابن معين ٣/ ٣١٧ بلفظ: «سمعت يحيى يقول: الرُّكين الضَّبِّي ثقة، يروي عنه سفيان الثوري، والرُّكين الفزاري أيضاً. ولم يذكره يحيى إلا بخير». فعبارة: «ولم يذكره...» هي للدوري لا لابن شاهين، ولم أذكرها ضمن أقوال النقاد اكتفاء بتصريح بعض الروايات بتوثيق ابن معين المطلق له. ولا أسقط مثل هذا من أقوال الأئمة إلا إذا نبهت عليه.

ثم أقول: أطبق أهل النقد على تعديل الرُّكَين بن الرَّبيع، بل على توثيقه المطلق لولا قول أبي حاتم المتشدد: «صالح». وأبو حاتم كثيراً ما يستعمل هذه العبارة فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة ـ كما سبق في ترجمة الأَزْرق بن قيس الحارثي. =

٤٤٥ ـ خ م د س ق: رَوْح[1] بن القاسم أبو غِياث[2] التَّميمي، العَنْبَري[3]، البصري، الحافظ[4][5].

= وخلاصة القول: إن الرُّكَيْن بن الرَّبيع بن عميلة ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢٩ب: «قال ابن التين شارح البخاري: قال الشيخ أبو الحسن ـ يعني القابِسي ـ: ليس في المحدثين روح بالضم إلا ابن القاسم، فإنه رُوِي بالضم. قال ابن التين: روايتنا فيه الفتح. انتهى. هذا هو الصواب، وما عداه يشبه أن يكون وهماً. والله أعلم».

(٢) زعم أبو أحمد العَسْكري في تصحيفات المحدثين ٢/ ٨٧٦ أن كنيته: أبو عَتَّاب. ولم يتابع.

(٣) اتفق الذين ترجموا له على أنه عَنبري، ولم يذكر أحد منهم أنه مولى، بل صرح السمعاني في الأنساب ٩/ ٣٨٤ أنه من أنفسهم. وينظر تاريخ خليفة ٣٢٥.

(٤) قال ابن حبان في الثقات ٦/ ٣٠٥: «مات قبل الحجاج بن أرْطاة سنة إحدى وأربعين ومئة». وتابعه غيرما واحد. وقال علي بن المديني ـ كما في معرفة الرجال ٢/ ١٩٢ـ: «مات روح بن القاسم سنة ثنتين وأربعين». وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٦/ ٤٠٤: «مات فيما يُخال إليّ قبل محمد بن إسحاق في خلافة أبي جعفر المنصور نحواً من سنة خمسين ومئة». وفي الكاشف ١/ ٣١٤: «مات قريباً من ابن عَوْن». وقد مات ابن عون سنة إحدى وخمسين ومئة. أو سنة خمسين. وقال ابن حجر في ترجمة روح من تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩٩: «وقرأت بخط الذهبي: مات سنة نَيِّف وخمسين».

(٥) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦٩، معرفة الرجال ٢/ ١٩١ ـ ١٩٢، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٦٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٠٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٩٥، الثقات ٦/ ٣٠٥، مشاهير علماء الأمصار ١٥٦، تصحيفات المحدثين ٢/ ٨٧٦، سؤالات السُّلمي للدارقطني نسخة أحمد الثالث ١٦٢أ، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٦٩٨، تاريخ أسماء الثقات ١٢٨ ـ ١٢٩، الهداية والإرشاد ١/ ٢٤٩، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٠١، التعديل والتجريح ٢/ ٥٧٥، الإكمال ٦/ ١٣٥، الأنساب ٩/ ٣٨٤، تهذيب الكمال ٩/ ٢٥٢ ـ ٢٥٤، الكاشف ١/ ٣١٤، سير أعلام النبلاء ٦/ ٤٠٤، تذكرة الحفاظ ١/ ١٨٨، المعين في طبقات المحدثين ٥٣، إكمال تهذيب =

قال النسائي: ليس به بأس(١)(*).

=الكمال ٢٩ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩، تقريب التهذيب ٢١١، تبصير المنتبه ٣/ ٩٢١، خلاصة التذهيب ١١٨.

(١) تهذيب الكمال ٩/ ٢٥٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن المبارك: كان ثقة؛ وقال سفيان بن عيينة في رواية أبي الفتح نصر بن المغيرة البغدادي ـ كما في الجرح والتعديل ـ: لم أر أحداً طلب الحديث وهو مسن أحفظ من روح بن القاسم؛ وفي رواية ابن المديني ـ كما في معرفة الرجال ـ: ما رأيت أحداً طلب الحديث على رأس الكبر فحفظه إلا روح بن القاسم؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، والكَوْسَج: ثقة؛ وقال مُغُلْطاي: ولما ذكره أبو عبد الله بن خَلْفون في كتاب الثقات، قال: وثقه ابن نُمير؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ثقة، ولكن روى عن الصغار؛ وقال أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال ـ: روح بن القاسم، وأخوه هشام بن القاسم من ثقات البصريين؛ وقال أبو القاسم البغوي ـ كما في تاريخ أسماء الثقات ـ: قال إسحاق بن إبراهيم المروزي ـ (يعني إسحاق بن أبي إسرائيل) ـ: روح بن القاسم ثقة؛ وقال أبو زرعة، وأبو حاتم، وابن أبي حاتم: ثقة. زاد ابن أبي حاتم: يُجمع حديثه؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان حافظاً متقناً؛ وفي المشاهير: من متقني البصريين؛ وقال الدارقطني في السنن: من الثقات؛ وفي العلل لما ذكره مع ابن عيينة: حافظان، ثقتان؛ وقال مُغُلْطاي: ولما ذكره أبو عبد الله بن خلفون في كتاب الثقات، قال: وثقه ابن نُمير، وأبو جعفر السَّبتي ـ (وهو المراد هنا، ولا أعرف سنة وفاته) ـ؛ وقال السمعاني: وكان حافظاً متقناً؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة، ثَبت؛ وفي سير أعلام النبلاء: الحافظ، الحجة؛ وقال ابن حجر: ثقة، حافظ.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦٩. معرفة الرجال ٢/ ١٩١، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٦٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٩٥، علل الحديث ٢/ ١٩٠، الثقات ٦/ ٣٠٥، مشاهير علماء الأمصار ١٥٦، السنن للدارقطني ٢/ ١٦٣، العلل له ٢/ ٨١، تاريخ أسماء الثقات ١٢٨ ـ ١٢٩، الأنساب ٩/ ٣٨٤، تهذيب الكمال ٩/ ٢٥٣، الكاشف ١/ ٣١٤، سير أعلام النبلاء ٦/ ٤٠٤، إكمال تهذيب الكمال ٢٩ب، تقريب التهذيب ٢١١.

فقبل ذكر الحكم في روح أنبه إلى أمرين: أولهما: ما جاء في تذكرة الحفاظ ١/ ١٨٨ من قول الذهبي: «وقال الثوري: لم أر أحداً طلب الحديث وهو مسن أحفظ من روح بن القاسم». ففيه وهم، حيث إن الصواب: ابن عيينة، بدل الثوري. وآخرهما: =

٤٤٦ ـ د خد ت سي ق: رِياح بن عَبِيدَة[1] الباهِلي مولاهم، ويقال: السُّلَمي[2]، ويقال: الكِنْدي، وقيل: الهِلالي، البصري، أو الكوفي، أو الحجازي[3]، العابد، صاحب عمر بن عبد العزيز[4].

قال النسائي: ثقة[5](*).

= أنه يوجد في الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٧: «روح بن القاسم» في عِداد الضعفاء، فإن لم يكن وقع تصحيف في هذا الاسم من النساخ، أو زِيْد في كتاب أبي زرعة، فإن هذا الإمام لم يرد صاحب هذه الترجمة المتفق على توثيقه المطلق، وأبو زرعة من جملة الموثقين.

ثم أقول: إن روح بن القاسم ثقة باتفاق، صحيح الحديث. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله أبو عبد الرحمٰن كثيراً في الثقات الرفعاء. والله أعلم.

(١) بفتح العين. وشك البعض فقال: عَبيدة أو عُبيدة. أكمال تهذيب الكمال ٣٠أ.

(٢) كذا ضبطها المعاصرون. والسَّلَمي بفتح السين نسبة إلى عدة بطون، منها: بطن من كِنْدة.

(٣) قال ابن حجر في تقريب التهذيب ٢١١: «كوفي... سكن الحجاز».

(٤) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٩، الطبقات ٢١٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٢٩، المعرفة والتاريخ ١/ ٥٦٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥١١، الثقات ٤/ ٢٣٨، تصحيفات المحدثين ٢/ ٦٣٠، ٧٧٣، المؤتلف والمختلف ٢/ ١٠٣٦ ـ ١٠٣٧، الإكمال ٤/ ١٤، تهذيب الكمال ٩/ ٢٥٧ ـ ٢٥٩، الكاشف ١/ ٣١٤، المُجَرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٦، إكمال تهذيب الكمال ٢٩ب ـ ٣٠أ، ذيل الكاشف ١٠٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩٩ ـ ٣٠١، تقريب التهذيب ٢١١ ـ ٢١٢، تبصير المنتبه ٢/ ٥٨٧، خلاصة التذهيب ١١٩.

تنبيه: فرق المزي في تهذيب الكمال ٩/ ٢٥٧ ـ ٢٥٩ بين رِياح بن عَبِيدة الباهلي، ورِياح بن عَبِيدة السُّلمي. وتبعه البعض، واعترض عليه البعض الآخر كمُغُلْطاي. وقد قال ابن حجر في تقريب التهذيب ٢١٢: «هكذا فرق بينهما المزي، وهو شخص واحد، اختلف في نسبته، فقيل: سُلمي، وقيل: باهِلي».

(٥) تهذيب الكمال ٩/ ٢٥٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن معين في رواية الدارمي: ثقة؛ وقال أبو زرعة: كان ثقة؛ وقال الذهبي: =

٤٤٧ ـ د س: رَيْحان بن سعيد أبو عِصْمة القُرشي، السَّامي[١]، النَّاجي[٢]، الكُزْماني، البصري. مات بالبصرة سنة ثلاث أو أربع ومئتين[٣].

=وُثِّق؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

تاريخ الدارمي عند ابن معين ١٠٩، الجرح والتعديل ٢/١/٥١١، الثقات ٤/ ٢٣٨، الكاشف ١/٣١٤، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٦، تقريب التهذيب ٢١١، ٢١٢.

فقد عَدَل الذهبي عن لفظة: «ثقة» إلى «وُثِّق»، لأنه تبع المزي في التفريق بين الباهلي، والسُّلَمي. وأبو الحجاج جعل توثيق ابن معين، وأبي زرعة، والنسائي في الباهلي. وأما السُّلَمي فاقتصر فيه على ذكر ابن حبان له في الثقات، وهو الذي قال فيه الذهبي: وُثِّق. ولو جمع الذهبي بين الباهلي والسُّلَمي، لما عدل عن لفظة: «ثقة».

وأما قول المزي في تهذيب الكمال ٩/٢٥٩ في ترجمة السُّلَمي: «وفي حديثه اختلاف كثير، ذكرنا بعضه في ترجمة إسماعيل بن أبي إدريس». فلا يمنع التوثيق المطلق، لأن ما ذكره في ترجمة إسماعيل بن أبي إدريس من الاختلاف هو فيما دون رِياح من الإسناد. ولو جمع المزي بين الباهلي، والسُّلَمي لما ذكر هذا الكلام.

وخلاصة القول: إن رِياح بن عَبِيْدة ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) تصحفت في مواضع بالشامي، حتى إن ابن الجوزي قال في الضعفاء ٥١ب: «من أهل الشام».

(٢) قال السمعاني في الأنساب ١٢/ ١٠ طبعة بيروت: «هذه النسبة إلى بني ناجية، وهم عدد كثير من بني سَامَة بن لُؤَيّ». وقال مصعب بن عبد الله الزُّبيري في نسب قريش ١٣: «فولد لُؤَيّ بن غالب: كَعْباً، وعامراً، وهما البِطاح ـ (ويقال: إن بني كعب هم الذين نزلوا بطحاء مكة، دون بني عامر) ـ، وسَامَة، وهم بنو ناجِية». فهذا يفيد أن كل سامي ناجي، مع أن ناجِية هي أم بعض أولاد سَامَة، وقد خلف على ناجية بعد سَامَة ابنه الحارث، فكان له منها ولدان من جملة أولاده. ورَيْحان هو من نسل عُبيدة بن الحارث بن سَامَة بن لُؤَيّ. وأم عُبَيدة اسمها سَلْمى، وأم الحارث اسمها هند، أي أن رَيْحان ليس من نسل ناجية. لكن العرب قد تنسب الولد إلى امرأة أبيه دون أمه ـ ينظر مثلاً نسبة: «الباهلي» في عُجالة المبتدي وفُضالة المنتهي ٢٢.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٢٩٩، العلل ومعرفة الرجال ٢/١١٥، =

قال النسائي: ليس به بأس[1](*).

=التاريخ الكبير ١/٢/٣٣٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/٦٤٣، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٣٥، الكنى والأسماء ٢/٣١ ـ ٣٢، الجرح والتعديل ٢/١/٥١٧، الثقات ٨/ ٢٤٥، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٠ المؤتلف والمختلف ٤/١٩٩٠، تاريخ أسماء الثقات ١٣١، تاريخ بغداد ٨/٤٢٧، الإكمال ٧/١٧١ ـ ١٧٢، الأنساب ١١/٩٧ ـ ٩٨، الضعفاء لابن الجوزي ٥١ب، تهذيب الكمال ٩/٢٦٠ ـ ٢٦١، ميزان الاعتدال ٢/٦٢، المغني في الضعفاء ١/٢٣٤، ديوان الضعفاء ١٠٥، الكاشف ١/٣١٥، إكمال تهذيب الكمال ٣٠أ، تهذيب التهذيب ٣/٣٠١، تقريب التهذيب ٢١٢، خلاصة التذهيب ١١٩.

(١) تهذيب الكمال ٩/٢٦١، ميزان الاعتدال ٢/٦٢، تهذيب التهذيب ٣/٣٠١.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُعَدِّلون: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سئل يحيى ـ (يعني ابن معين) ـ وأنا أسمع عن رَيْحان بن سعيد؟ فقال: حَدَّث عن عَبَّاد بن منصور. فقيل له: ما تقول فيه؟ فحرك رأسه، ثم قال: ما أرى به بأساً؛ وقال الترمذي: ورأيت محمداً ـ (يعني البخاري) ـ يستغرب أحاديث رَيْحان بن سعيد عن عَبَّاد بن منصور عن أيوب، ويرضى به؛ وقال أبو حاتم: شيخ لا بأس به، يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال ابن حبان في الثقات: يعتبر حديثه من غير روايته عن عَبَّاد بن منصور؛ وقال الدارقطني في رواية البَرْقاني: يحتج به؛ وقال الذهبي في الميزان، والكاشف: صدوق؛ وفي المغني: صدوق، قال أبو حاتم: ليس بحجة. قلت: ليس بالمتقن؛ وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ. وذكره ابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه ابن المديني، وشيوخه جِياد.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال العجلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: رَيْحان الذي يحدث عن عَبَّاد منكر الحديث؛ وقال الآجري: سألت أبا داود عن رَيْحان بن سعيد؟ فكأنه لم يرضه؛ وقال البَرْدِيجي: فأما حديث رَيْحان بن سعيد عن عَبَّاد بن منصور، عن أيوب ـ ؟(يعني السَّخْتِياني) ـ، عن أبي قِلَابة ـ (هو عبد الله بن زيد الجَرْمي) ـ فهي مناكير؛ وقال ابن قانع: ضعيف؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: فيه بعض اللين.

العلل ومعرفة الرجال ٢/١١٥، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٣٥، العلل الكبير ٢/٨٢٨، الجرح والتعديل ٢/١/٥١٨، الثقات ٨/٢٤٥، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٠، تاريخ أسماء الثقات ١٣١، ميزان الاعتدال ٢/٦٢، المغني في الضعفاء ١/٢٣٤، =

٤٤٨ ـ ع: زائِدة بن قُدامة أبو الصَّلْت الثَّقَفِي[1]، الكوفي،

=ديوان الضعفاء ١٠٥، الكاشف ١/ ٣١٥، إكمال تهذيب الكمال ٣٠أ، تقريب التهذيب ٢١٢.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على رَيْحان بن سعيد بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، ولم يذكر له المُجَرِّحون شيئاً من مناكيره، فكان حكمهم مبهماً، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر، خاصة وأن المُعَدِّلين أكثر عدداً، وأرفع رتبة في الجملة، وحسبك في عدم ضعف هذا الرجل إن أبا حاتم المتشدد عَدَّه في أهل العدالة، ويمكن حمل قول الذهبي في ديوان الضعفاء: «فيه بعض اللين» على أقواله الأخرى المُعدِّلة، لأن كثيراً من أهل العدالة فيهم بعض اللين، بل يمكن أيضاً إلغاء قول الذهبي هذا لكونه منسوخاً بأقواله الأخرى، حيث إن ديوان الضعفاء صنَّفه أبو عبد الله قبل المغني كما صَرَّح بذلك ابن تَغْري بَرْدي في المنقل الصافي والمستوفى بعد الوافي ٣/ ٧٠أ، وسبط ابن حجر في رونق الألفاظ بمعجم الحفاظ ٢/ ٣٥ب، والمغني صُنِّف قبل ميزان الاعتدال كما ذكر الذهبي نفسه في مقدمة الأخير.

والمُعَدِّلُون لم يتفقوا على وضع صاحب هذه الترجمة في درجة واحدة، فبعضهم جعله في آخر مراتب المحتج بهم، والبعض الآخر عده في أدنى درجات التعديل. وقد حُمل عليه ما رواه عن عباد بن منصور خاصة، وعباد دونه في الرتبة. لكن الكثير من الأئمة لم يفرقوا بين ما رواه عن عَبَّاد، وما رواه عن غيره. وقول أبي حاتم: «لا بأس به» يكشف عن ارتفاع ريحان عند هذا الإمام عن أدنى درجات التعديل، وإن كانت بقية كلامه يظهر منها خلاف ذلك، لأن الحجة في اصطلاح أبي حاتم أرفع منها في اصطلاح الجمهور، لذا قال في رجال كثيرين من الأثبات، والثقات: «يكتب حديثه، ولا يحتج به». وقد زاد في ريحان عبارة: «لا بأس به». فينبغي عدم إغفالها مع اعتبار شدة أبي حاتم.

ومن خلال النظر في أقوال النقاد، وما أورده البعض في ترجمته من الأحاديث، أرى أن الرجل لا ينزل في الجملة عن درجة صدوق، وأحاديثه عن عباد فيها ما هو مستقيم، كما أن فيها العدد مما يستغرب أو يستنكر.

وخلاصة القول: إن رَيْحان بن سعيد لا بأس به، حسن الحديث في الجملة. لكن أحاديثه عن عباد تكتب للاختبار، فما وافق فيها الثقات احتج به، وما لا فلا. والله أعلم.

(١) وجعله البعض بَكْرياً، وجمع أحد الأئمة بين النسبتين. ولم أقف على وجه الجمع بينهما. هذا، وينظر المعرفة والتاريخ ٣/ ١٨٨.

الحافظ، المُصَنِّف. مات في بلاد الروم - يقال: بَأَنْطَالِيَة منها - غازياً، وقيل: بالكوفة، في أول سنة إحدى وستين ومئة، ويقال: سنة ستين أو إحدى وستين ومئة[1]، ويقال: سنة ثلاث وستين[2].

قال النسائي: ثقة[3](*).

---

(١) ذكر ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/٣٧٨، وغيرُهُ أنه مات بأرض الروم عام غزا الحسن بن قَحْطَبَة الصائفة سنة ستين أو إحدى وستين ومئة. لكن عز الدين بن الأثير أشار في الكامل في التاريخ ٥/٦٢ إلى حدوث هذه الغزوة في سنة اثنتين وستين ومئة؛ وإن كان جزم بوفاة زائدة سنة إحدى وستين كما فعل الجمهور.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٧٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧٠ - ١٧١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥١، معرفة الرجال ٢/٧٩، ١٩٣، الطبقات ١٦٩، تاريخ خليفة ٤٣٧، العلل ومعرفة الرجال ١/٢٧٩، ٣٨١، ٣٩١، ٢/ ١٠١، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٢٦، ١٧٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٣٢، معرفة الثقات ١/٣٦٧، الكنى والأسماء لمسلم ١/٤٤٣، المعرفة والتاريخ ٢/١٦٧ - ١٦٨، ١٧٢، ٣/١٨٨، التاريخ ١/٤٦٧ - ٤٦٨، الكنى والأسماء ٢/١١، الجعديات ٢/ ٩٧٠ - ٩٧١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦١٣، الثقات ٦/ ٣٣٩ - ٣٤٠، مشاهير علماء الأمصار ١٧١، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٦ب، الفِهْرِست للنديم ٢٨٢، الهداية والإرشاد ١/٢٧٧، رجال صحيح مسلم ١/٢٢٨، السابق واللاحق ٢٠٥ - ٢٠٦، التعديل والتجريح ٢/ ٦٠٠، الكامل في التاريخ ٥/٦١، تهذيب الكمال ٩/ ٢٧٣ - ٢٧٧، الكاشف ١/٣١٧، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٧٥ - ٣٧٨، تذكرة الحفاظ ١/ ٢١٥ - ٢١٦، العِبر في خَبَر من غَبَر ١/ ٢٣٦ - ٢٣٧، المعين في طبقات المحدثين ٦٠، إكمال تهذيب الكمال ٣٢أ - ٣٢ب، غاية النهاية ١/٢٨٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٦ - ٣٠٧، تقريب التهذيب ٢١٣، النجوم الزاهرة ٢/ ٣٩، طبقات الحفاظ ٩٨، خلاصة التذهيب ١٢٠.

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ٢٧٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال عبد الله بن إدريس الأَوْدي: لم يكن الأعمش يُمَكِّن أحداً ما يمكن زائدة؛ وقال عثمان بن زائدة الرازي في رواية موسى بن داود - كما في الجرح والتعديل -: =

....

=قدمت الكوفة قدمة، فقلت لسفيان الثوري: من ترى أن أسمع منه؟ قال: عليك بزائدة ـ يعني ابن قُدامة ـ، وسفيان بن عيينة؛ وقال أبو أسامة حماد بن أسامة: كنت عند سفيان ـ (يعني الثوري) ـ فحدثه زائدة، عن شعبة، عن سَلَمة بن كُهَيْل، عن سعيد بن جُبير في قوله تعالى: ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾. قال: هم الشهداء. فقال له سفيان: إنك لثقة، وإنك لتحدثني عن ثقة، وما يقول قلبي إن هذا من حديث سَلَمة. . . ؛ وقال مُغُلْطاي: وكان حماد بن زيد يقول: أخبرني العبد الصالح زائدة بن قُدامة؛ وقال أبو أسامة حماد بن أسامة ـ كما في تهذيب الكمال ـ: حدثنا زائدة وكان من أصدق الناس وأبَرِّه؛ وقال أبو داود الطَّيالِسي: ولم يكن زائدة بالأستاذ في حديث أبي إسحاق ـ (يعني السَّبِيْعي) ـ؛ وقال أيضاً: حدثنا زائدة بن قُدامة، وكان لا يُحدث قدرياً، ولا صاحب بدعة يعرفه؛ وقال ابن سعد: وكان زائدة ثقة، مأموناً، صاحب سنة، وجماعة؛ وقال الدوري: قلت ليحيى: فزائدة بن قُدامة؟ قال: هو أثبت من زهير ـ (يعني ابن معاوية بن حُدَيْج) ـ. فقلت له: إنهم يقولون: إن زائدة عَرَض كتبه على سفيان؟ فقال يحيى: وما بأس بذاك؟! كان يُلقي السَّقط، ولا يقبل منه شيئاً يزيده في كتبه. أو نحو هذا من الكلام قاله يحيى؛ وقال أيضاً: سمعت يحيى يقول: زهير، وزائدة ـ وذكرهما ـ. قلت له: زهير أثبت من زائدة؟ قال: جميعاً سواء؛ وقال الدارمي: سألت يحيى عن أصحاب الأعمش، قلت: سفيان ـ (يعني الثوري) ـ أحب إليك في الأعمش، أو شعبة؟ فقال: سفيان أحبّ إليَّ في الأعمش. قلت: فزهير أحب إليك أم زائدة؟ فقال: كلاهما ـ يعني ثَبْت ـ؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألته ـ (يعني أباه) ـ، قلت له: أيما أحب إليك شَريك ـ (يعني ابن عبد الله النَّخعي) ـ عن أبي إسحاق ـ (هو السَّبيعي) ـ عن البَهِيّ ـ (يعني عبد الله) ـ، أو زائدة عن السُّدِّيّ ـ (يعني إسماعيل بن عبد الرحمٰن) ـ عن البَهِيّ؟ قال: زائدة عن السدي عن البَهِيّ أحبّ إليّ، كان زائدة إذا حدث بالحديث يتقنه، وكان شَريك لا يبالي كيف حَدَّث؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية صالح بن علي الهاشمي ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: حفاظ الحديث، أو المتثبتين في الحديث أربعة: سفيان الثوري، وشعبة، وزهير، وزائدة؛ وقال المرُّوذي: قيل له: ـ (يعني لأحمد) ـ: فزائدة، وزهير؟ قال: هؤلاء: سفيان، وشعبة، وزائدة، وزهير، هؤلاء الثقات؛ وقال الفضل بن زياد: وسئل ـ (يعني أحمد) ـ عن زهير، وعن زائدة؟ فقال: هؤلاء ثقات: شعبة، وزائدة، وسفيان، وزهير؛ وقال الميموني: وذكر أبو عبد الله زائدة فقدمه وفضله في التثبت والضبط؛ وقال أحمد في رواية الفضل بن زياد أيضاً: ليس هو ـ (يعني أبا بكر بن=

....

=عَيّاش) ـ مثل زائدة، وزهير، وسفيان، وكان سفيان فوق هؤلاء وأحفظ ؛ وقال أيضاً في رواية أحمد بن الحسن التِّرمذي ـ كما في العلل الكبير ـ: إذا سمعت الحديث عن زائدة، وزهير، فلا تُبالِ ألا تسمع من غيرهما، إلا حديث أبي إسحاق؛ وقال محمد بن يحيى الذُّهْلي: ثقة، حافظ؛ وقال العجلي: ثقة، لا يحدث أحداً حتى يَسْأل عنه، فإن كان صاحب سنة حَدَّثه، وإلا لم يحدثه، وكان قد عَرَض حديثه على سفيان الثوري، وروى عنه الثوري؛ وقال أبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم: صدوق، من أهل العلم؛ وقال الفسوي، وأبو حاتم: ثقة. زاد أبو حاتم: صاحب سنة، وهو أحب إليّ من أبي عَوَانة ـ (يعني الوَضَّاح) ـ، وأحفظ من شَريك ـ (يعني النَّخَعي) ـ، ومن أبي بكر بن عَيَّاش، وكان عرض حديثه على سفيان الثوري؛ وقال أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم المُنْتَجِيْلي: كان ثقة؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان من الحفاظ المتقنين، وكان لا يعد السماع حتى يسمعه ثلاث مرات، وكان لا يحدث أحداً حتى يشهد عنده عدل أنه من أهل السنة؛ وفي المشاهير: كان لا يعد السماع حتى يسمعه ثلاث مرات، وكان لا يحدث أحداً حتى يشهد له عدلان أنه من أهل السنة؛ وقال أيضاً في صحيحه ـ كما في الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ـ: خالف شعبةُ بن الحجاج زائدةَ بن قُدمة. . . وهما متقنان، حافظان؛ وقال الدارقطني في سننه: وخالفه ـ (يعني أبا حنيفة) ـ جماعة من الحفاظ الثقات، منهم: زائدة بن قُدامة. . . ؛ وقال مُغُلْطاي: وصحح الدارقطني له غيرما حديث في سننه، وقال: زائدة في الأثبات الأئمة؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة، حجة صاحب سنة؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الثبت، الحافظ؛ وفي تذكرة الحفاظ: الإمام، الحجة. . . وكان من نظراء شعبة في الإتقان، لكن ما علمت له عن غير أهل بلده؛ وقال زين الدين العراقي: من الأثبات؛ وقال ابن الجزري: وكان ثقة، حجة، كبيراً؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، صاحب سنة؛ وفي فتح الباري: متقن. وقد روى عنه ابن مهدي، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٦/٣٧٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٧١، ١٧٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥١، العلل ومعرفة الرجال ١/٣٩١، ٢/١٠١، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٢٦، ١٧٤، معرفة الثقات ١/٣٦٧، المعرفة والتاريخ ٢/١٦٧ ـ ١٦٨، ١٧٢، ٣/١٨٨، العلل الكبير ١/١٠٢، =

٤٤٩ ـ د س ق: الزِّبْرِقان(١) بن عمرو بن أُمية بن خُويلد، ويقال: الزِّبْرِقان بن عبد الله بن عمرو بن أُمية، الضَّمْري، المدني(٢).

=الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦١٣، الثقات ٦/ ٣٤٠، مشاهير علماء الأمصار ١٧١، السنن للدارقطني ١/ ٨٩، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ٥/ ٤٨٣، تهذيب الكمال ٩/ ٢٧٦، الكاشف ١/ ٣١٧، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٧٥، تذكرة الحفاظ ١/ ٢١٥، إكمال تهذيب الكمال ٣٢أ، ٣٢ب، غاية النهاية ١/ ٢٨٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٧، تقريب التهذيب ٢١٣، فتح الباري ٢/ ١٩، ١١/ ١٥٧.

فقد اتفق الأئمة على أن زائدة بن قُدامة ثقة حجة، اللهم إلا قول أبي زرعة: «صدوق، من أهل العلم». لكنه يُحمل على أقوال سائر الأئمة.

وأما ما غُمز به فيما رواه عن أبي إسحاق السَّبِيْعي خاصة، فليست العلة في الأصل منه، وإنما لكونه روى عنه بأخرة حين تغيره، ومع هذا فلم يُضعف فيه ـ ينظر شرح علل الترمذي ٢/ ٥٢٠.

وخلاصة القول: إن زائدة بن قُدامة ثقة، ثبت. صحيح الحديث في الجملة. والله أعلم.

(١) فَرَّق البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤، وأبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦١١ ـ ٦١٢ ـ، وابن حبان في الثقات ٤/ ٢٦٥، ٦/ ٣٤٠، وغيرهم بين صاحب هذه الترجمة، والزِّبْرِقان الذي روى عن عمرو بن أُمية، وروى عنه كُلَيْب بن صُبْح، وجمع البعض بينهما. وقد زعم مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٣٣ب، وابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٩ أن البخاري وغيره ـ عدا ابن حبان ـ لم يفرقوا بينهما، وعليه بنى ابن حجر في تقريب التهذيب ٢١٣ قوله: «ولم يفرق الأكثرون بينه وبين الذي قبله». وهو وهم، والصواب أن الأكثر على التفريق. والله أعلم.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٢٤٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦١١، الثقات ٦/ ٣٤٠، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣١ ـ ٣٢، تهذيب الكمال ٩/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦، الكاشف ١/ ٣١٧ ١/ ٣١٧، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٧٤، إكمال تهذيب الكمال ٣٣أ ـ ٣٣ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٩ ـ ٣١٠، تقريب التهذيب ٢١٣، خلاصة التذهيب ١٢٠.

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

٤٥٠ ـ ع: زُبَيْد بن الحارث أبو عبد الرحمٰن أو أبو عبد الله الهَمْداني، الإِيامي، واليامي، الكوفي[(٢)]، العابد، الفاضل. مات منصرفاً من الحج فدفن بالنَّقْرة[(٣)] سنة اثنتين وعشرين ومئة، ويقال: سنة ثلاث

---

(١) تهذيب الكمال ٩/ ٢٨٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه بُكير بن عبد الله بن الأَشَجّ، وابن أبي ذِئْب، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

الثقات ٦/ ٣٤٠، تقريب التهذيب ٢١٣.

وأنبه هنا إلى أن مُغُلْطاي وهم في إكمال تهذيب الكمال ١٣٣أ ـ وتبعه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ٣١٠ ـ بإيراد توثيق القطان في صاحب هذه الترجمة، وإنما وَثَّق يحيى بن سعيد رجلاً آخر وهو الزِّبْرِقان بن عبد الله الأسدي الكوفي السراج ـ ينظر الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦١٠ ـ كما أن الدكتور بشار وهم في تعليقاته على تهذيب الكمال ٩/ ٢٨٦ حيث يقول: «وقال ابن طهمان عن يحيى: ثقة ليس به بأس... وقال علي بن المديني عن يحيى بن القطان: ثقة. ابن شاهين الترجمة ٤٠٥». وذلك لأن قول يحيى بن معين، ويحيى بن سعيد في السراج. فابن طهمان البادي قال في تاريخه عن ابن معين ٨٥: «الزِّبْرِقان ثقة ليس به بأس». دون تعيين، وقد عَيَّنه ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات ١٣٨ بالسراج الذي وثقه ابن معين في رواية أخرى أيضاً ـ الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦١٠ ـ ولم يورد ابن شاهين في كتابه المذكور أحداً ممن يسمى بالزِّبْرِقان إلا الزِّبْرِقان السراج، فالعجب من الدكتور بشار حيث نقل قول القطان في ترجمة الضَّمْري من كتاب ابن شاهين الذي ترجم للسراج فقط.

ثم أقول: اتفق النقاد على أنّ الزِّبْرِقان بن عمرو، أو ابن عبد الله بن عمرو الضَّمْري ثقة مطلقاً، فهو صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١٣٤أ: «وقا المُنْتَجِيْلي ـ (هو أحمد بن سعيد) ـ: كان يسكن الرَّيّ».

(٣) هي من منازل حاج الكوفة بأرض اليمامة. معجم البلدان ٥/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩، الدرر الفرائد المُنَظَّمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة ٢/ ١٢٧٧، تاج العروس ١٤/ ٢٨٢.

وعشرين، ويقال: سنة أربع وعشرين، وقيل: سنة عشرين[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٠٩ ـ ٣١٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧١، معرفة الرجال ٢/ ١٤١، تاريخ البادي عن ابن معين ٨١، المصنَّف لابن أبي شيبة ١٣/ ٦٨، الطبقات ١٦٢، تاريخ خليفة ٢٨٧، ٣٥٤، ٣٦٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٧١، ١٤٧، ١٧٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٧، ٣٩٧، ٢٣٩٨/ ٦٠، ٩٨، ٢٤٤، ٣٦٢، ٣٦٣، التاريخ الكبير ٢/١/ ٤٥٠، التاريخ الصغير ١/ ٣١٥، أحوال الرجال ٧٩ ـ ٨٠، معرفة الثقات ١/ ٣٦٧، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥١٦، سؤالات الآجري لأبي داود ١٤٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦١٥، ٦٧٨، ٧٩٦، ٨٠٧ ـ ٨٠٨، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٣/ ٨٥، ٨٦، ١٧٧، ١٧٨، ٢٢٢، الكنى والأسماء ٢/ ٦٦، الجعديات ١/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣، ٢/ ٩٨٠ ـ ٩٨١، الجرح والتعديل ٢/١/ ٦٢٣، الثقات ٦/ ٣٤١، مشاهير علماء الأمصار ١٦٦، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ١٩أ، ١٩ب، المؤتلف والمختلف ٣/ ١١٤٤، الهداية والإرشاد ١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٣٠، التعديل والتجريح ٢/ ٥٩٨ ـ ٥٩٩، الإكمال ٧/ ٤٤٢،. الأنساب ١/ ٣٩٩، ١٢/ ٣٨٥ طبعة بيروت، تهذيب الكمال ٩/ ٢٨٩ ـ ٢٩٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٦، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٦، الكاشف ١/ ٣١٨، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٩٦ ـ ٢٩٨، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢١٦، إكمال تهذيب الكمال ٣٣ب ـ ٣٤أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣١٠ ـ ٣١١، تقريب التهذيب ٢١٣، خلاصة التذهيب ١٣٠.

(٢) تهذيب الكمال ٩/ ٢٩١، تهذيب التهذيب ٣/ ٣١١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مجاهد بن جَبْر في رواية ليث بن أبي سُلَيْم ـ كما في الجعديات ـ: أعجب أهل الكوفة إليَّ أربعة ـ فذكر أحدهم زُبَيْداً ـ؛ وقال ليث بن أبي سُلَيْم ـ كما في المصدر السابق ـ: أمرني مجاهد أن ألزم أربعة، أحدهم زُبَيْد؛ وقال البخاري: وقال نصر بن علي ـ (يعني الجَهْضَمي الصغير) ـ عن أبيه، عن شعبة، عن زُبَيد، عن مُرَّة ـ (يعني ابن شَرَاحيل)، عن عبد الله ـ (هو ابن مسعود) ـ: حق تقاته. فذكرته لعمرو بن مُرَّة، فقال: كان زُبَيْد صدوقاً، سمعت مُرَّة يُحَدِّثه عن ربيع بن خُثَيْم؛ وقال القطان في رواية ابن المديني ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ثَبْت؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، له أحاديث؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح =

....

=والتعديل ـ: حدثنا عمرو بن علي، قال: قلت ليحيى بن معين ـ (كذا، ولعل الصواب: يحيى بن سعيد. لأن الفلاس يروي عن القطان، لا عن ابن معين): زُبَيْد اليامي؟ قال: ثبت؛ وقال ابن نُمير: أبو الشَّعْثاء سُلَيْم بن أسود المُحَاربي، وأبو الشعثاء الكِنْدي يزيد بن المُهَاصِر، وعمرو بن مُرَّة أكبر من قيس بن مسلم ـ (يعني الجَدَلي) ـ، وسلمة ـ (يعني ابن كُهَيْل) ـ أكبر من عمرو بن مُرَّة، وأبو قيس وائل وهو دون هؤلاء في الحفظ، وزُبيد، قريب بعضهم من بعض؛ وقال الجُوزجاني: وكان قوم من أهل الكوفة لا يَحْمَد الناس مذاهبهم، هم رءوس محدثي الكوفة، مثل: أبي إسحاق عمرو بن عبد الله، ومنصور ـ (يعني ابن المُعْتَمِر) ـ، والأعمش، وزُبيد بن الحارث اليامي، وغيرهم من أقرانهم، احتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحديث، ووقفوا عندما أرسلوا، لما خافوا ألا تكون مخارجها صحيحة؛ وقال العجلي: ثقة، ثَبْت في الحديث... وكان علوياً ـ (أي يفضل علياً على عثمان رضي الله عنهما)، ـ وكان يزعم أن شرب النبيذ سُنة، وكان في عِداد الشيوخ ليس بكثير الحديث؛ وقال الفسوي: ثقة، ثقة، خِيار، إلا أنه كان يميل إلى التشيع؛ وقال أبو حاتم: ثقة؛ وقال الخطيب البغدادي: وكان ثقة؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: من ثقات التابعين، فيه تشيع يسير؛ وفي المغني: حجة، فيه تشيع يسير؛ وفي الكاشف: حجة، قانت لله؛ وقال ابن حجر: ثقة، ثَبْت، عابد. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه محمد بن جُحادة، ومنصور بن المُعْتَمِر، وشعبة بن الحجاج، وكانوا لا يروون إلا عن الثقات.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣١٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٥٠، أحوال الرجال ٧٩ ـ ٨٠، معرفة الثقات ١/ ٣٦٧، المعرفة والتاريخ ٢/ ٧٩٦، ٣/ ٨٥ ـ ٨٦، الجعديات ١/ ٣٩٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٢٣، الثقات ٦/ ٣٤١، تهذيب الكمال ٩/ ٢٩١، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٦، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٦، الكاشف ١/ ٣١٨، إكمال تهذيب الكمال ٣٤أ، تقريب التهذيب ٢١٣.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن قول مجاهد في رواية ليث بن أبي سُلَيْم: «أعجب أهل الكوفة إليَّ...» جُعل في العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣ من قول مُحارِب، بدل مجاهد. ولعل الصواب ما أثبته، وهو الذي اعتمده البغوي في الجعديات، والمزي في تهذيب الكمال ٩/ ٢٩١، وغيرهما. ويؤكد اشتهار ليث بالرواية عن مجاهد، وعدم روايته عن محارِب بن دِثار، كما أنبه إلى وجود أقوال أخرى في الثناء على زُبيد، ولم أوردها في محلها، لكونها أريد بها جانب العبادة، والصلاح، =

٤٥١ ـ خ م د ت ق: الزُّبير بن الخِرِّيْت البصري(١).

=والزهد، دون الحديث. وأشير أيضاً إلى أني أغفلت أقوالاً نسبت زُبَيْداً إلى تفضيل علي على عثمان رضي الله عنهما، وإلى عدم تحريمه النبيذ ـ وهي في: تاريخ البادي عن ابن معين ٨١، والعلل ومعرفة الرجال ٢/ ٦٠، والمعرفة والتاريخ ٢/٦٧٨، ٣/١٧٨، وتهذيب التهذيب ٣/ ٣١١ ـ مما اشتهر به أهل الكوفة، وذلك لعدم إرادة غمزه بهما في رواياته، ولكونهما ليسا مما يغمز به عند أهل التحقيق ـ كما تقدم في ترجمة إبراهيم بن يزيد النَّخَعي، وإسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عُلَيَّة، وإسماعيل بن عبد الرحمٰن السُّدِّيّ مفصلاً ـ.

ثم أقول: اتفق النقاد على أن زُبيد بن الحارث ثقة، حجة. وحسبك قول القطان: «ثَبْت»، وقول أبي حاتم: «ثقة». وأما قول عمرو بن مُرَّة: «كان زُبيد صدوقاً» فلا يخرق الإجماع، لأن عَمْراً كان في زمن متقدم، لم تكن فيه اصطلاحات الجرح والتعديل مستقرة، ويبدو أن عمرو بن مُرة أراد بقوله السابق إثبات صدق زُبيد في سماعه من مُرَّة بن شَرَاحيل الهَمْداني، وهذا لا يعارض التوثيق المطلق.

وأما ما في قول الجُوزجاني من غمز ـ وإن كان مقراً بكون زُبيد من رءوس محدثي الكوفة ـ فلا يلتفت إليه، ولا يعول عليه، لأن أبا إسحاق من أهل النَّصب، فبينه وبين أهل التشيع عداوة شديدة، حملته على تليين أساطين الحديث. وقد أورد الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٦٦ زُبَيْداً ليدفع عنه غمز الجُوزجاني، فقال بعد أن اعتمد توثيق زُبيد مطلقاً: «وقال أبو إسحاق الجُوزجاني ـ كعوائده في فَظاظة عبارته ـ: كان من أهل الكوفة قوم لا يَحْمَد الناس. . .».

وخلاصة القول: إن زُبَيْد بن الحارث اليامي ثقة، ثبت، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٢، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤١٣، معرفة الثقات ١/ ٣٦٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٨١، الثقات ٦/ ٣٣٢، تصحيفات المحدثين ١/ ٦٥ ـ ٦٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٥، المؤتلف والمختلف ٢/ ٧١٧، تاريخ أسماء الثقات نسخة الحكمي المكية ١٨ب، الهداية والإرشاد ١/ ٢٧١، رجال صحيح مسلم ١/ ٢١٢، التعديل والتجريح ٢/ ٥٨٩، الإكمال ٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣، تهذيب الكمال ٩/ ٣٠١ ـ ٣٠٣، الكاشف ١/ ٣١٨، إكمال تهذيب الكمال ٣٤ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٣١٤، تقريب التهذيب ٢١٤، هدي الساري ٤٠٢، فتح الباري ٨/ ٣١٢، خلاصة التذهيب ١٢٠.

قال النسائي: ثقة[١](*).

---

(١) تهذيب الكمال ٩/ ٣٠٢، تهذيب التهذيب ٣/ ٣١٤، هدي الساري ٤٠٢، لكن لفظ الأخير: «وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وفي رواية الدارمي: ليس به بأس؛ وقال الباجي في التعديل والتجريح: قال علي بن المديني: الزبير بن الخِرِّيْت تركه شعبة، ولم يرو عنه؛ هو صالح؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله، والعجليُّ، وأبو حاتم ـ كما زعم المزي ـ، والدارقطني في رواية البَرْقاني، والذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد العجلي: ثَبْت. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٢، معرفة الثقات ١/ ٣٦٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٨١ الثقات ٦/ ٣٣٢، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٥، تاريخ أسماء الثقات نسخة الحكمي المكية ١٨ب، التعديل والتجريح ٢/ ٥٨٩، تهذيب الكمال ٩/ ٣٠٢، الكاشف ١/ ٣١٨، تقريب التهذيب ٢١٤.

فقد اتفق النقاد على تعديل الزبير بن الخِرِّيْت، سوى ما نقله الباجي، عن ابن المديني، عن شعبة من تركه له. ولم أُعول على هذا الجرح فيما مضى لقول ابن حجر في هدي الساري ٤٠٢: «وحكى الباجي في رجال البخاري عن علي بن المديني أنه قال: تركه شعبة. قلت: والذي رأيته عن علي أنه قال: لم يرو عنه شعبة. وبين اللفظين فرقان». وعلى تقدير ثبوت ترك شعبة له، فإنه لا يقبل منه لشدته في النقد، وشذوذه في هذا الأمر، مع عدم ذكر السبب.

واتفق المعدلون على توثيق الزبير مطلقاً، عدا ابن المديني حيث قال فيه: «صالح». ويبدو أنه لم يرد به إنزال الرجل عن الدرجة الرفيعة، وإنما أراد التعجب من عدم رواية شعبة عنه، مع صلاح حديثه، وعدم وجود المغمز فيه. وإن كان قَصَد وَضْعه عن المرتبة العالية للثقات فإن قوله مبهم غير مفسر، معارض بالتوثيق المطلق من أكثر الأئمة، وأما قول ابن معين في رواية الدارمي: «ليس به بأس» فلا مخالفة بينه وبين قوله الآخر: «ثقة». كما تقدم في ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان التَّيمي.

وخلاصة القول: إن الزبير بن الخِرِّيت ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

٤٥٢ ـ ع: الزُّبير بن عَدِيّ أبو عَدي[١] الهَمْداني، اليامي، والإيامي، الكوفي، نزيل الرَّيّ، وقاضيها، العابد. مات بالرّيّ سنة إحدى وثلاثين ومئة[٢][٣].

قال النسائي: ثقة[٤][*].

---

(١) تصحفت هذه الكنية في تقريب التهذيب ٢١٤ بأبي عبد الله.

(٢) اعتُمد في وفاته على قول تلميذه بشر بن الحسين الأصبهاني، وهو مجروح.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٣٠، الطبقات ١٦٢، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٦٩، ٢/ ٣٠٨، الأسامي والكنى ١٠٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤١٠ ـ ٤١١، التاريخ الصغير ٢/ ٢٦، ٢٧ معرفة الثقات ١/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٦٤١، المعرفة والتاريخ ٣/ ٨٧، الكنى والأسماء ٢/ ٢٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٧٩ ـ ٥٨٠، الثقات ٤/ ٢٦٢، مشاهير علماء الأمصار ١٢٦، تاريخ أسماء الثقات ١٤٠، ونسخة الحكمي ١٨ب، الهداية والإرشاد ١/ ٢٧٠، رجال صحيح مسلم ١/ ٢١٢، الإرشاد ٣/ ٨٧٠ ـ ٨٧١. تلخيص المتشابه في الرسم ٢/ ٧١٨ ـ ٧١٩، التعديل والتجريح ٢/ ٥٨٩ ـ ٥٩٠، الأنساب ١٢/ ٣٨٦ طبعة بيروت، تهذيب الكمال ٩/ ٣١٥ ـ ٣١٧، تقريب التهذيب ٢١٤، خلاصة التذهيب ١٢١.

(٤) تهذيب الكمال ٩/ ٣١٦، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٣١٧، لكن لفظ الذهبي: «وثقه ابن معين، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الكَوْسَج، وأحمدُ بن حنبل في رواية الأثرم، والعجليُّ، والفسوي، وأبو حاتم، وأبو عمر المُنْتَجِيْلي: ثقة. زاد أحمد بن حنبل: صالح الحديث، مقارِب الحديث. وزاد العجلي: ثَبْت... وكان الزبير صاحب سنة؛ وقال ابن حبان في المشاهير: وكان من العباد، والمتقنين من الزهاد... وكل ما في أخباره من المناكير فهي من جهة بشر بن الحسين الأصبهاني؛ وقال ابن عدي، والدارقطني، والذهبي في الكاشف: ثقة. زاد الذهبي: فقيه؛ وقال الذهبي أيضاً في سير أعلام النبلاء: العلامة، الثقة؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، وكان لا يروي إلا عن ثقة. =

٤٥٣ ـ خ ت س: الزُّبير بن عَرَبيّ أبو سلمة النَّمَري[1]، البصري[2].

قال النسائي: ليس به بأس[3](*).

= معرفة الثقات ١/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩، المعرفة والتاريخ ٣/ ٨٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٨٠، الثقات ٤/ ٢٦٢، مشاهير علماء الأمصار ١٢٦، الكامل ٢/ ٤٤٤، الضعفاء والمتروكون ١٦٠، تاريخ أسماء الثقات ١٤٠، ونسخة الحكمي ١٨ب، الكاشف ١/ ٣١٩، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٥٧، إكمال تهذيب الكمال ٣٥أ، تقريب التهذيب ٢١٤.

فقد أطبق النُّقَّاد على قولهم في الزُّبير بن عَدي: «ثقة» أو ما يدل عليها. لكن أحمد بن حنبل زاد على تلك العبارة جملة: «صالح الحديث، مُقَارِبَ الحديث». وهي دون التوثيق الرفيع، فتحمل عليه لاقترانها به، واتفاق سائر النقاد على أن الزبير من الثقات الرفعاء.

وخلاصة القول: إن الزبير بن عَدي ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) كذا في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤١٠، وتهذيب الكمال ٩/ ٣١٨، وتبعهما الذهبي، ومُغُلْطاي، وابن حجر. لكن في تلخيص المتشابه في الرسم ٢/ ٨١٧، والإكمال ٦/ ١٧٧: «النُّمَيْري».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ١٦٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤١٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٨٠، الكنى والأسماء ١/ ١٩١، ١٩٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٨٠، الثقات ٤/ ٢٦١، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٦٨٣، الهداية والإرشاد ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١، تلخيص المتشابه في الرسم ٢/ ٧١٧ ـ ٧١٨، التعديل والتجريح ٢/ ٥٩٠، الإكمال ٦/ ١٧٧، الأنساب ٩/ ٢٦٨، تهذيب الكمال ٩/ ٣١٨ ـ ٣١٩، الكاشف ١/ ٣١٩، إكمال تهذيب الكمال ٣٥ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٣١٨، تقريب التهذيب ٢١٤، خلاصة التذهيب ١٢١.

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ٣١٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٣١٨.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الأثرم: أراه لا بأس به؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات. =

٤٥٤ ـ ع: زُرارة بن أَوْفى[1] أبو حاجِب العامِري، الحَرَشِي، البصري، القاضي، العابد، الخاشع[2][3].

= الجرح والتعديل ٢/١/٥٨٠، الثقات ٤/٢٦١، الكاشف ١/٣١٩، تقريب التهذيب ٢١٤.

فقد اختلف النُّقَّاد في تحديد المرتبة التي يستحقها الزبير بن عَرَبي من مراتب العدالة. فابن معين وثقه مطلقاً، وتبعه الذهبي. وأما أحمد بن حنبل فقال فيه: «أراه لا بأس به». فكأنه لم يخبر أمره على وجه التمام، ويبدو أنه لم يكن يعرف حاله من قبل، قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٣٥ب: «وفي سؤالات حَرْب الكِرْماني: سئل أبو عبد الله عن الزُّبير بن عَرَبي كيف حديثه؟ قال: لا أعرفه، وقد روى عنه حماد بن زيد». وأما قول ابن حجر: «ليس به بأس» فقد تبع فيه ظاهر قول النسائي ـ مع أن أبا عبد الرحمٰن يستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً كما تقدم ـ، ولعله تبع أيضاً عموم قول أحمد، وأحمد لم يعرف حاله بدقة فيما يظهر.

وخلاصة القول: إن الزُّبير بن عَرَبي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) وقيل: هو زُرارة بن أبي أوْفى. إكمال تهذيب الكمال ٣٧أ.

(٢) مات زُرارة بن أوْفى في الصلاة. وقد اختلف في تحديد زمن وفاته، فقال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٧/ ١٥٠: «قالوا: ومات زُرارة بن أوْفى فُجاءة سنة ثلاث وتسعين، في خلافة الوليد بن عبد الملك». وولي الوليد سنة ست وثمانين، ومات سنة ست وتسعين. وقال خليفة في تاريخه ٣٠٢: «وبعد الثمانين وقبل التسعين مات زُرارة بن أوْفى». وزاد في موضع آخر منه ٣٠٠: «في خلافة عبد الملك بن مروان». وولي عبد الملك الخلافة سنة ثلاث وسبعين، ومات سنة ست وثمانين. وقال ابن حبان في الثقات ٤/٢٦٦: «مات ـ (يعني زُرارة) ـ في ولاية عبد الملك بن مروان فَجأة في أول قدوم الحَجَّاج العراق، قبل ابن سيرين... وقد قيل إن زُرارة مات سنة ثلاث وتسعين». وقد ولي الحَجَّاج إمرة العراق سنة خمس وسبعين، ومات ابن سيرين سنة عشر ومئة. وقال ابن معين في رواية ابن أبي خَيْثمة ـ كما في التعديل والتجريح ٢/ ٥٩٧ـ: «مات زُرارة بن أوْفى الحَرَشي سنة ثمان ومئة، ويقال: سنة ست ومئة».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ١٥٠، الطبقات ١٩٧، تاريخ خليفة ٢٢٧، ٣٠٠، ٣٠٢، التاريخ الكبير ١/٢/٤٣٨ ـ ٤٣٩، معرفة الثقات ١/ ٣٧٠، الكنى=

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

٤٥٥ ـ ت: زُرارة بن مُصْعَب بن عبد الرحمٰن بن عَوْف القُرَشي، الزُّهْري، المدني[(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)][(**)].

=والأسماء لمسلم ١/ ٢٧١، المعرفة والتاريخ ١/ ٢١٧، ٢/ ٢٤٤، الجامع الصحيح ٢/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٠٣، المراسيل لابن أبي حاتم ٦٣، الثقات ٤/ ٢٦٦، مشاهير علماء الأمصار ٩٥ ـ ٩٦، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ١٦ب، الهداية والإرشاد ١/ ٢٧٥، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٢٩، التعديل والتجريح ٢/ ٥٩٧ ـ ٥٩٨، الأنساب ٤/ ١٢٢، تهذيب الكمال ٩/ ٣٣٩ ـ ٣٤١، الكاشف ١/ ٣٢١، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥١٥ ـ ٥١٦، العبر في خَبَر من غَبَر ١/ ١٠٩، المعين في طبقات المحدثين ٣٣، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢١٣، إكمال تهذيب الكمال ٣٧أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣، تقريب التهذيب ٢١٥، فتح الباري ١١/ ٥٥١، خلاصة التذهيب ١٢١.

(١) تهذيب الكمال ٩/ ٣٤١، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن سعد: وكان ثقة، له أحاديث؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج، والعجليُّ، وابن حجر: ثقة. زاد العجلي: رجل صالح. وزاد ابن حجر: عابد. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه أيوب السَّخْتياني، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٧/ ١٥٠، معرفة الثقات ١/ ٣٧٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٠٣، الثقات ٤/ ٢٦٦، تقريب التهذيب ٢١٥.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن زُرارة بن أَوْفى ثقة، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٣٩، المعرفة والتاريخ ١/ ٣٦٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٠٤، الثقات ٤/ ٢٦٧، تهذيب الكمال ٩/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤، الكاشف ١/ ٣٢١، إكمال تهذيب الكمال ٣٧أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤، تقريب التهذيب ٢١٥، خلاصة التذهيب ١٢١.

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ٣٤٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢٣.

(**) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. =

٤٥٦ ـ د ت كن: زُرْعة[1] بن عبد الرحمٰن بن جَرْهَد الأَسْلَمي، المدني[2].

قال النسائي: ثقة[3](*).

= الثقات ٤/٢٦٧، الكاشف ١/٣٢١، تقريب التهذيب ٢١٥.

فقد أطبق النُّقَّاد على أن زُرارة بن مُصْعب بن عبد الرحمٰن بن عوف ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال البخاري في التاريخ الكبير ١/٢/٤٤٠: «وقال ابن عيينة: زُرْعة بن مسلم بن جَرْهَد. ولم يصح». وقال ابن القطان ـ كما في نصب الراية ٤/ ٢٤٣ـ: «فمنهم من يقول: زُرْعة بن عبد الرحمٰن. ومنهم من يقول: زُرعة بن عبد الله. ومنهم من يقول: زُرْعة بن مسلم». ولم أجد أحداً سبق ابن القطان إلى أن والد زُرعة الأَسْلَمي يسمى: عبد الله.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/٢/٤٤٠، الجرح والتعديل ٢/١/٦٠٦، الثقات ٤/٢٦٨، تهذيب الكمال ٩/٣٤٩، الكاشف ١/٣٢٢، إكمال تهذيب الكمال ٣٧ب، ذيل ميزان الاعتدال ٢٤٥، تهذيب التهذيب ٣/٣٢٦، تقريب التهذيب ٢١٥، خلاصة التذهيب ١٢١.

(٣) تهذيب الكمال ٩/٣٤٩، ذيل ميزان الاعتدال ٢٤٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢٦، لكن لفظ العراقي: «ووثقه النسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون: ذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال ابن القطان: إن زرعة وأباه غير معروفي الحال، ولا مشهوري العدالة.

الثقات ٤/٢٦٨، نصب الراية ٤/٢٤٣ ـ ٢٤٤.

وقد اعتمد الذهبي في الكاشف ١/٣٢٢، وابن حجر في تقريب التهذيب ٢١٥ توثيق النسائي، ولم يلتفتا إلى غيره، فقالا: «وثقه النسائي». وأما تليين ابن القطان فلم يتابع عليه، ولم يسبق إليه، وابن القطان مشهور بالتشدد في النقد، حيث لَيَّن جماعة من الثقات، وجَهَّل طائفة من المعروفين المحتج بهم. قال الذهبي في تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٠٧: «تعنت في أحوال رجال، فما أنصف». وقال ابن حجر في لسان الميزان ١/٢١٩: =

٤٥٧ ـ د س: زُفَر بن صَعْصَعَة بن مالك المدني[1].

قال النسائي: ثقة[2](*).

=«وابن القطان تبع ابن حزم في إطلاق التجهيل على من لا يطلعون على حاله». ولم يعتمد ابن القطان حكم النسائي لتأخر أبي عبد الرحمٰن كثيراً عن زمن زرعة، وهو يقول في بيان الوهم والإيهام ٢/ ٢٠٤ب عند ذكر رجل آخر وثقه ابن عبد البر: «إن لم يأت في توثيقه إياه بقول معاصر، أو قول من يظن به الأخذ عن معاصر له فإنه لا يقبل منه إلا أن يكون ذلك منه في رجل معروف، قد انتشر له من الحديث ما تُعرف به حاله». فهذا المذهب اجتهاد من ابن القطان تفرد به، عارضه ـ في زرعة ـ توثيق النسائي الذي توبع عليه، والنسائي متقدم مُتَثَبِّت، وابن القطان متأخر متشدد، فكان حكم أبي عبد الرحمٰن متعيناً. والله أعلم.

وخلاصة القول: إن زُرعة بن عبد الرحمٰن بن جَرْهَد ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٣٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٠٨، الثقات ٦/ ٣٣٨، تهذيب الكمال ٩/ ٣٥٣، ديوان الضعفاء ١٠٨، الكاشف ١/ ٣٢٢، إكمال تهذيب الكمال ٣٨أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢٧، تقريب التهذيب ٢١٥، خلاصة التذهيب ١٢١ ـ ١٢٢.

(٢) تهذيب الكمال ٩/ ٣٥٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون: قال الذهبي في الكاشف، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن خَلْفون في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: ذكره الذهبي في ديوان الضعفاء، وقال: له حديث. وهو مضطرب.

الثقات ٦/ ٣٣٨، الكاشف ١/ ٣٢٢، ديوان الضعفاء ١٠٨، إكمال تهذيب الكمال ٣٨أ، تقريب التهذيب ٢١٥.

فالحديث الذي أشار إليه الذهبي، هو المشار إليه في إكمال تهذيب الكمال ٣٨أ، قال مُغْلُطاي: «قال أبو عمر في كتاب التمهيد: ولا نعلم لزُفَر بن صَعْصَعَة، ولا لأبيه غير هذا الحديث الواحد ـ يعني حديث الرؤيا ـ، وهما مدنيان. ولما ذكره ابن خَلْفون في الثقات قال: اختلف الرواة عن مالك في إسناد هذا الحديث، فروته عنه طائفة: زُفر=

٤٥٨ ـ زُفَر بن الهُذَيل أبو الهُذَيْل[1] العَنْبَري، الأصْبَهَاني الأصل، ثم الكوفي، ثم البصري[2]، الفقيه، المجتهد، العابد، صاحب أبي حنيفة، ولد سنة عشر ومئة، ومات بالبصرة[3] سنة ثمان وخمسين ومئة، وله ثمان وأربعون سنة[4].

=عن أبيه عن أبي هريرة. ورويه طائفة أخرى: زُفر عن أبي هريرة، لم يذكروا أباه، ولا نعلم لزفر غير هذا الحديث». والحديث أخرجه مالك في الموطأ ـ كتاب الرؤيا، باب ما جاء في الرؤيا ٢/ ٩٥٦ ـ ٩٥٧ ـ، وأبو داود في السنن ـ كتاب الأدب، باب ما جاء في الرؤيا ٤/ ٣٠٤ ـ من طريق مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طَلْحة، عن زُفَر بن صَعْصَعة، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان إذا انصرف من صلاة الغَدَاة، يقول: «هل رأى أحد منكم الليلة رؤيا؟» ويقول: «ليس يبقى بعدي من النبوة، إلا الرؤيا الصالحة». وزاد أبو داود: «إنه» قبل: «ليس». وقد أخرجه أيضاً بلفظ مقارب النسائي في السنن الكبرى ـ كتاب التعبير، باب الرؤيا ١٩٨ ـ من طريق مالك أيضاً، لكنه جعله من رواية زفر عن أبي هريرة، دون واسطة. وذكر المزي في تهذيب الكمال ٩/ ٣٥٣ أن المحفوظ رواية زفر عن أبيه عن أبي هريرة، ويبدو أن الاضطراب ليس من زفر، وإنما ممن دونه. لذا لا ينبغي إيراده في الضعفاء كما صنع الذهبي في بعض كتبه، لكنه رجع عن ذلك بعد، حيث أسقط هذه الترجمة من المغني في الضعفاء، وميزان الاعتدال. وحسبك أنه وثق الرجل مطلقاً في الكاشف.

وخلاصة القول: إن زُفَر بن صَعْصَعَة بن مالك ثقة ـ بلا نزاع ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ويقال: كان يكنى بأبي خالد، وبأبي الهُذَيْل. أخبار أبي حنيفة وأصحابه ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢) وفي الجواهر المُضيّة ٢/ ٢٠٨: «وتولى قضاء البصرة».

(٣) مات في شعبان، وقيل: في ذي الحجة.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٥٠٣ ـ ٥٠٤، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٢٨٩، مجموعة رسائل للنسائي ٧٢، الضعفاء الكبير ٢/ ٩٧ ـ ٩٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٠٨ ـ ٦٠٩، الثقات ٦/ ٣٣٩، مشاهير علماء الأمصار ١٧٠، طبقات المحدثين بأصْبهان ١/ ٤٥٠ ـ ٤٥١، الفِهْرِست للنديم ٢٥٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٢، تاريخ أسماء الثقات ١٣٩، ذكر أخبار=

قال النسائي: ثقة[1](*).

=أصبهان ١/ ٣١٧ ـ ٣١٨، أخبار أبي حنيفة وأصحابه ١٠٣ ـ ١٠٨، طبقات الفقهاء ١٣٥، وفيات الأعيان ٢/ ٣١٧ ـ ٣١٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٧١، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٨، سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٥ ـ ٣٧، العِبر في خبر من غَبَر ١/ ٢٢٩، الجواهر المُضيّة في طبقات الحنفية ٢/ ٢٠٧ ـ ٢٠٩، لسان الميزان ٢/ ٤٧٦ ـ ٤٧٨.

(١) مجموعة رسائل للنسائي ٧٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال أبو نعيم الفضل بن دُكين في رواية الدوري ـ كما في تاريخه ـ: ثقة؛ وفي نفس الرواية ـ كما في الجرح والتعديل ـ: كان ثقة، مأموناً؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، وابنِ الجنيد: ثقة، مأمون؛ وقال ابن حبان: وكان من أصحاب أبي حنيفة... وكان زُفر متقناً، حافظاً، قليل الخطأ، لم يسلك مسلك صاحبه في قلة التيقظ في الروايات، وكان أقيس أصحابه، وأكثرهم رجوعاً إلى الحق إذا لاح له؛ وقال الدارقطني في رواية البَرْقاني: ثقة؛ وقال ابن عبد البر: كان زُفر ذا عقل، ودين، وفهم، وورع، وكان ثقة في الحديث؛ وقال الذهبي في الميزان، والمغني: صدوق؛ وفي العبر: وكان ثقة في الحديث؛ وفي سير أعلام النبلاء: الفقيه، المجتهد، الرَّباني، العلامة... قلت: هو من بحور الفقه، وأذكياء الوقت... وكان ممن جمع بين العلم والعمل، وكان يدري الحديث، ويُتْقِنه. وذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال عبد الرحمٰن بن عمر أبو الحسن الأصْبهاني رُسْتَه: سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي يقول: حدثني معاذ بن معاذ، قال: كنت عند سَوَّار بن عبد الله ـ (بن قُدامة قاضي البصرة) ـ، فجاء الغلام، فقال: زُفر بالباب. فقال: زُفر الرأي! لا تأذن له، فإنه مبتدع. فقال له بعض جلسائه: ابن عَمِّك قدم من سفر، لم تأته، ومشى إليك، لو أذنت له. فأذن له، فدخل، فسلّم، فما رأيته رد عليه، وأُراه مد يده إليه، فلم يناوله يده، وما رأيته نظر إليه، حتى قام، وخرج؛ وقال ابن حجر: وأخرج ابن عدي من طريق الحارث بن مالك قال: أول من قدم البصرة برأي أبي حنيفة زُفر، وسَوَّار بن عبد الله على القضاء، فاستأذن عليه، فحجبه، وسعى بي إليه، فقلت: أصلحك الله إن زُفر رجل من أهل العلم، ومن العشيرة! قال: أما من العشيرة فنعم، وأما من أهل العلم فلا، فإنه أتانا ببدعة ـ برأي أبي حنيفة ـ. فقلت: إنه يحب أن يتزين بمجالسة القاضي، قال: فأذن له، على أن لا يتكلم معنا في العلم؛ وقال بشر بن السَّرِيّ: ترحمت يوماً على زُفر وأنا مع سفيان الثوري، فأعرض بوجهه عني؛ وقال مُؤَمَّل بن إسماعيل: كان سفيان ـ (يعني الثوري) ـ ينهى عن أبي=

....

=حنيفة، وعن زُفر، وعن هذه البَابَة؛ وقال رُسْتَه أيضاً ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي يقول: حدثني عبد الواحد بن زياد، قال: قلت لزُفر بن الهُذَيل: عَطَّلْتُم حدود الله كلها، فقلنا: ما حجتكم؟ فقلتم: ادرءوا الحدود بالشبهات. حتى إذا صرتم إلى أعظم الحدود: قول النبي ﷺ: «لا يقتل مؤمن بكافر». قلتم: يقتل مؤمن بكافر. فقبلتم ما نُهيتم عنه، وتركتم ما أُمرتم به. هذا أو نحوه من الكلام؛ وقال محمد بن المثنى: ما سمعت عبد الرحمٰن يحدث عن زُفر بن الهُذَيْل شيئاً قط؛ وقال ابن سعد: وكان قد سمع الحديث، ونظر في الرأي فغلب عليه، ونُسب إليه... ولم يكن زُفَر في الحديث بشيء؛ وقال أبو الفتح الأزدي: زُفَر غير مرضي المذهب، والرأي.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٧ـ٣٨٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٥٠٣، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٢٨٩، الضعفاء الكبير ٢/ ٩٧ـ٩٨، ونسخة الظاهرية ٧٥أ، ٧٥ب، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٠٩، الثقات ٦/ ٣٣٩، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٢، تاريخ أسماء الثقات ١٣٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٧١، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٨، سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٥، العِبر في خَبَر من غَبَر ١/ ٢٢٩، الجواهر المُضيَّة في طبقات الحنفية ٢/ ٢٠٨، لسان الميزان ٢/ ٤٧٧.

فقد تفرد ابن سعد بتليين زُفَر بن الهُذَيْل من قِبل حديثه دون حجة، ولعل الذي حمله على هذا كون زُفَر من أهل الرأي، ولا يخفى ما كان بين أهل الحديث وأهل الرأي من عداوة حملت أصحاب الحديث على تضعيف أو رد حديث كثير ممن تعلق بالرأي. وهذا الجرح غير مقبول ما دام سببه الانتساب إلى الرأي فقط ـ كما تقدم في ترجمة أسد بن عمرو البَجلي، وربيعة بن أبي عبد الرحمٰن المعروف بربيعة الرأي ـ. وتعقب الذهبي في سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٧ جرح ابن سعد بقوله: «قلت: قد حكم له إمام الصنعة ـ (يعني ابن معين) ـ بأنه ثقة مأمون».

ولا يفوتني هنا أن أنبه إلى وجود بقية لكلام ابن مهدي عن عبد الواحد بن زياد تقلب الجرح تعديلاً، وتصير الذم مدحاً ـ لم يذكرها العقيلي في الضعفاء الكبير ـ، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٦ـ ٣٧: «قلت: كان هذا الإمام منصفاً في البحث، مُتَّبعاً، قال عبد الرحمٰن بن مهدي: حدثنا عبد الواحد بن زياد، قال: لقيت زُفَر رحمه الله، فقلت له: صِرْتم حديثاً في الناس، وضُحْكة! قال: وما ذاك؟ قلت: تقولون: ادرءوا الحدود بالشبهات. ثم جئتم إلى أعظم الحدود، فقلتم: تقام بالشبهات! قال: وما هو؟ قلت: قال رسول الله ﷺ: لا يُقتل مسلم بكافر. فقلتم: يُقتل به ـ يعني بالذمي ـ. قال: فإني أُشهدك الساعة أني قد رجعت عنه. قلت ـ (وهذا القول للذهبي) ـ: هكذا يكون العالم وَقَّافاً مع النص». =

٤٥٩ ـ ع: زكريا بن إسحاق المكي[(١)(٢)].

قال النسائي: ليس به بأس[(٣)(*)].

= فتبين أن الصواب في زُفر هو التوثيق الذي ذهب إليه جماعة من الأئمة، وعلى رأسهم أبو نعيم المتشدد، وابن معين إمام الصنعة كما ذكر الذهبي، وابن حبان المعروف بسوء رأيه في أبي حنيفة وأصحابه.

وقول الذهبي في بعض كتبه: «صدوق» معارض بتوثيقه المطلق له في موضع آخر. وقد حمله على القول الأول التأثر بشيء من كلام ابن سعد، مع أنه دفع هذا الكلام في سير أعلام النبلاء، ولم يعتد به.

وخلاصة القول: إن زُفَر بن الهُذَيْل ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٤٠: «توفي سنة نَيِّف وخمسين ومئة».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٤٩٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٠٠، معرفة الرجال ١/ ٩١، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٣٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٢٣، أحوال الرجال ١٨٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ٢٠٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٩٣، الثقات ٦/ ٣٣٦، تاريخ أسماء الثقات ١٣٨، الهداية والإرشاد ١/ ٢٦٦، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٢٦، التعديل والتجريح ٢/ ٥٩٠ ـ ٥٩١، تهذيب الكمال ٩/ ٣٥٦ ـ ٣٥٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٧١، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٩، الكاشف ١/ ٣٢٣، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٤٠، إكمال تهذيب الكمال ٣٨أ ـ ٣٨ب، العِقْد الثمين ٤/ ٤٤٢، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩، تقريب التهذيب ٢١٥، هدي الساري ٤٠٢ ـ ٤٠٣، خلاصة التذهيب ١٢٢.

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ٣٥٧، إكمال تهذيب الكمال ٣٨أ ـ ٣٨ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢٨. لكن لفظ المزي، وابن حجر: «لا بأس به». وقد قال مُغُلْطاي: «وقال النسائي في كتاب الجرح والتعديل: ليس به بأس. كذا هو في غير ما نسخة قديمة صحيحة». ولعل المزي أراد المعنى، حيث جمع بين أقوال عدة من الأئمة، بعضهم قال: «لا بأس به»، والبعض الآخر: «ليس به بأس». فجنح إلى الاختصار. وتمام عبارته: «وقال أبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي: لا بأس به». فهذا اللفظ في الحقيقة لأبي زرعة، وأما أبو حاتم فقال: «ليس به بأس»، وكذا النسائي. وقد أشار ابن حجر في هدي الساري ٤٠٢ ـ ٤٠٣ إلى حكم النسائي المذكور بقوله: «وثقه ابن معين، وأحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال مُغُلْطاي: وقال النسائي: حدثنا محمد بن عبد الله =

....

=- (يعني أبا جعفر المُخَرِّمي) -، قال: حدثنا وكيع - (هو ابن الجَرَّاح) -، حدثنا زكريا بن إسحاق - وكان ثقة -؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وفي رواية ابن محرز: ليس به بأس، وليس أحد أروى عنه من ابن المبارك؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله - كما في العلل ومعرفة الرجال -: سيف - اختلفوا فيه - ابن سليمان أو ابن أبي سليمان ثقة، زكريا بن إسحاق ثقة، شِبْل - (يعني ابن عَبَّاد) - ثقة، هؤلاء ما أقربهم: سيف، وزكريا، وشِبْل. وإبراهيم بن نافع ثقة: أصحابُ ابن أبي نَجِيح - (يعني عبد الله) - قدرية عامتهم، ولكن ليس هم أصحاب كلام، إلا أن يكون شِبْل، لا أدري؛ وقال ابن البَرْقي: كان ثقة؛ وقال أبو زرعة: لا بأس به؛ وقال الآجري - كما في تهذيب الكمال -: قلت له - يعني لأبي داود -: زكريا بن إسحاق قدري؟ قال: نَخَاف - (كذا بالنون في تهذيب التهذيب. ويمكن أن تكون بالياء كما في مصورة دار المأمون من تهذيب الكمال. وقد جاءت في مطبوعة تهذيب الكمال بالتاء مصحفة) - عليه. قلت: هو ثقة؟ قال: ثقة؛ وقال أبو حاتم: ليس به بأس؛ وقال أبو عبد الله الحاكم: كان حافظاً ثقة؛ وقال الذهبي في الميزان، والكاشف: ثقة. زاد في الميزان: حجة، مشهور؛ وفي سير أعلام النبلاء: وكان ثقة في نفسه، صدوقاً، إلا أنه رُمي بالقدر؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، رُبمي بالقدر. وذكره ابن حبان، وابن شاهين، وابن خَلْفون في الثقات.

ب - **المُلَيِّنون**: قال عبد الرزّاق بن هَمَّام - كما في الطبقات الكبرى، والتاريخ الكبير، والتعديل والتجريح، وغيرها، واللفظ للأخير -: قال لي أبي: الزم زكريا بن إسحاق فإني قد رأيته عند ابن أبي نَجيح بمكان. فأتيته، فإذا هو قد نسي، وقال: لو أتيتني بالبادية. فبلغني أن ابن المبارك أتاه فأخرج إليه كتابه؛ وقال مُغُلْطاي: وقال الساجي: حدثنا أحمد بن محمد، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: كان محمد بن مسلم الطائفي يرى القدر، وكان زكريا بن إسحاق يرى القدر... وكان أخبثهم قولاً زكريا بن إسحاق. قال يحيى: وحدثنا رَوْح بن عُبادة، قال: سمعت منادياً على الحِجْر يقول: إن الأمير أمر أن لا يبايع زكريا بن إسحاق، ولا يجالس، فمن فعل ذلك حلت به العقوبة لموضع القدر؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية الدوري: سيف بن سليمان، وزكريا بن إسحاق قدريان؛ وذكره الجُوزجاني مع جماعة كانوا يُرْمون بالقدر؛ وقال الفسوي: عبد الله بن أبي نَجيح، وسيف بن سليمان، وزكريا بن إسحاق متهمون بالقدر؛ وقال أبو الفتح الأزدي: وممن كان يرى القدر زكريا بن إسحاق. =

٤٦٠ ـ ع: زكريا بن أبي زائدة[1] أبو يحيى الهَمْداني، الوادِعي

= الطبقات الكبرى ٥/ ٤٩٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٠٠، معرفة الرجال ١/ ٩١، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٣٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٢٣، أحوال الرجال ١٨٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ٢٠٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٩٣، الثقات ٦/ ٣٣٦، تاريخ أسماء الثقات ١٣٨، التعديل والتجريح ٢/ ٥٩١، تهذيب الكمال ٩/ ٣٥٧، ومصورة دار المأمون ٤٢٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٧١، الكاشف ١/ ٣٢٣، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٤٠، إكمال تهذيب الكمال ٣٨أ، ٣٨ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢٨، تقريب التهذيب ٢١٥.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في خلاصة التذهيب ١٢٢: «وثقه البخاري، ومسلم». ولم أجده عند غير الخزرجي، ولعله أراد أن يقول: احتج به البخاري، ومسلم.

ثم أقول: إن عامة الملينين حملوا على زكريا بن إسحاق مذهبه في القدر دون التعرض إلى شيء من رواياته، اللهم إلا عبد الرزاق حيث نسبه إلى النسيان. ومن الذي لا ينسى؟! وقد جاءه عبد الرزاق في مكان لم يكن مع زكريا كتبه، ودعاه زكريا إلى البادية حيث الكتب.

وأما أمر القدر فرغم سوئه لم يتحرج ابن معين عن إطلاق التوثيق في زكريا مع رميه له بالقدر في موطن آخر، وكذلك فعل أحمد بن حنبل، وغيره. ولم يُعرف عن زكريا الدعوة إلى مذهبه، ولا الغلو فيه ـ الذي كانت عليه القدرية الأولى ـ. وقد صرح أحمد بن حنبل بأنه مع قدريته لم يكن صاحب كلام. والذي عليه الأكثرون: قبول رواية المبتدع غير الداعية، خاصة إذا لم يكن عنده غلو ـ وينظر تفصيل حال القدرية في ترجمة بُرْد بن سِنان ـ. هذا، وقد قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٥١٥ عند ذكره لجماعة من الثقات رموا بالقدر، وفيهم زكريا بن إسحاق: «وما ثبت عنهم القدر، أو لعلهم تابوا».

وحسبك في علو مرتبة زكريا في الحديث أن وكيع بن الجراح، وابن سعد، وابن معين، وأحمد بن حنبل، وابن البَرْقي، وأبا داود، وأبا عبد الله الحاكم، والذهبي، وابن حجر وثقوه مطلقاً. وقد أنزله عن الدرجة العالية إلى التي دونها: أبو زرعة، وأبو حاتم المتشدد، دون ذكر السبب، بيد أنهما لم يخرجاه عن مرتبة من يحتج به.

وخلاصة القول: إن زكريا بن إسحاق المكي ثقة، صحيح الحديث. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(١) اسم أبي زائدة مَيْمون بن فَيْروز، أو خالد بن ميمون، وقيل: هُبيرة، وقيل: فَيْروز، وقيل: اسمه كنيته.

مولاهم، الكوفي، الأعمى، القاضي، الحافظ. مات بالكوفة سنة سبع أو ثمان أو تسع وأربعين ومئة[1].

قال النسائي: ثقة[2](*).

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٥٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٧، الطبقات ١٦٧، تاريخ خليفة ٤٢٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٢٧، ١٤٠، ١٦١، ١٧٠، ٢٦٢، ٣٧٦، ٢/ ١٣٢، ٢٢١، ٢٩٣، ٣٣٦، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٦٢، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٢١، التاريخ الصغير ٢/ ٩١، معرفة الثقات ١/ ٣٧٠، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٩٠٢ ـ ٩٠٣، سؤالات الآجري لأبي داود ١٧٤ ـ ١٧٥، ١٨٠، ١٨٤ ـ ١٨٦، ٢٠٣، ٢٠٧ ـ ٢٠٨، المعرفة والتاريخ ١/ ١٣٣، ٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦، ٦٤٦، ٦٥٥ ـ ٦٥٦، ٣/ ١٦ ـ ١٧، ١٠٩، التاريخ ١/ ٢٩٧، الجعديات ٢/ ٩٣٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٩٣ ـ ٥٩٤، الثقات ٦/ ٣٣٤، مشاهير علماء الأمصار ١٧٠، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٤أ، ٢٤ب، تاريخ أسماء الثقات ١٣٨، الهداية والإرشاد ١/ ٢٦٧، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧، التعديل والتجريح ٢/ ٥٩١، تهذيب الكمال ٩/ ٣٥٩ ـ ٣٦٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٧٣، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٩، الكاشف ١/ ٣٢٣، من تكلم فيه وهو موثق ٨٠، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٥، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣، العِبَر في خَبَر من غَبَر ١/ ٢١٢، المعين في طبقات المحدثين ٥٣، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ١٢١، ٢١٤، إكمال تهذيب الكمال ٣٨ب ـ ٣٩أ، التبيين لأسماء المدلسين ٧٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠، تقريب التهذيب ٢١٦، هدي الساري ٤٠٣، تعريف أهل التقديس ٢١، خلاصة التذهيب ١٢٢.

(٢) تهذيب الكمال ٩/ ٣٦٢، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٣٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن المديني في رواية محمد بن يحيى الذُّهْلي، والحسنِ بن الصَّبَّاح البَزَّار ـ كما في سؤالات الآجري لأبي داود ـ: سألت يحيى بن سعيد ـ (يعني القطان) ـ عن زكريا عن الشَّعبي؟ فقال: ليس هو عندي مثل إسماعيل ـ (يعني ابن أبي خالد) ـ، وليس به بأس؛ وفي رواية صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في=

....

=الجرح والتعديل ـ: سألت يحيى بن سعيد عن زكريا ـ يعني ابن أبي زائدة ـ؟ فقال: ليس به بأس، وليس مثل إسماعيل بن أبي خالد؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين عن أصحاب الشَّعْبي... قلت: فزكريا أحب إليك، أو ابن أبي ليلى ـ (يعني محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى) ـ؟ فقال: زكريا أحب إليّ في كل شيء، ابن أبي ليلى ضعيف؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية الدوري ـ كما في الجرح والتعديل ـ: صُوَيْلح ـ (وقد أثبتها المزي بلفظ: صالح) ـ؛ وقال ابن شاهين: ووثقه يحيى؛ وقال ابن المديني ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: أصحاب الشَّعبي: أبو حُصَيْن ـ (يعني عثمان بن عاصم) ـ، ثم إسماعيل ـ (يعني ابن أبي خالد) ـ، ثم داود بن أبي هِنْد، ثم الشَّيْباني ـ (يعني سليمان بن أبي سليمان) ـ، ومُطَرِّف ـ (يعني ابن طَريف) ـ، وبَيَان ـ (يعني ابن بِشْر) ـ. طبقة، الشَّيْباني أعلاهم، ومغيرة ـ (هو ابن مِقْسَم) ـ كان من أصحاب الشَّعبي، روى عنه فأجاد، وزكريا بن أبي زائدة، وعبد الله بن أبي السَّفَر. طبقة...؛ وقال أحمد بن حنبل في موضع من رواية عبد الله: زكريا بن أبي زائدة ثقة، حلو الحديث، شيخ ثقة؛ وفي موضع آخر منها: ثقة، ما أَقْربه من إسماعيل بن أبي خالد؛ وفي موضع آخر منها أيضاً: عُمر بن أبي زائدة، هو أخو زكريا بن أبي زائدة، وعمر أكبر من زكريا... وزكريا مات قبله، وجميعاً ثقة، ويقولون: إن عمر كان يرى القدر؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل في موضع آخر أيضاً: وسئل أبي عن زكريا بن أبي زائدة، وفِراس ـ (يعني ابن يحيى) ـ؟ فقال: زكريا بن أبي زائدة يحدث عن فِراس، ولكن زكريا، وابن أبي السَّفَر. قيل له: ابن أبي السَّفَر، وفِراس؟ فقال: جميعاً ثقة، وزكريا صالح الحديث، ثقة؛ وفي موضع آخر أيضاً: سألت أبي عن زكريا بن أبي زائدة، وعمر بن أبي زائدة؟ فقال: هما أخوان... وزكريا أحبّ إلي من عمر، مع أن عمر ليس به بأس، وكان عمر يرى القدر؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية الميموني: وزكريا عن الشَّعْبي، وغيره، جَيِّد الحديث، ثقة؛ وقال عبد الله بن أحمد أيضاً: قال أبي: أصح الناس حديثاً عن الشَّعْبي إسماعيل بن أبي خالد. قلت: فزكريا، وفِراس، وابن أبي السَّفَر؟ قال: ابن أبي خالد يشرب العلم شرباً، ابن أبي خالد أحفظهم، ابن أبي خالد كنيته أبو عبد الله. وقال في حديث ابن أبي السَّفَر، وزكريا: كلاهما كانا يختلفان إلى الشعبي جميعاً؛ وقال أيضاً: سئل أبي عن زكريا بن أبي زائدة، وداود بن أبي هِنْد؟ قال: جميعاً عندي سواء، ولكن داود أقدم سماعاً من سعيد بن المسيب، =

....

=وجابر بن زيد. قيل له: إسماعيل بن أبي خالد أعلى أصحاب الشعبي؟ قال: ما أبعدت؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: قلت لأحمد بن حنبل: زكريا بن أبي زائدة؟ فقال: لا بأس به. قلت: مثل مُطَرِّف؟ قال: لا، كلهم ثقة، كان عند زكريا كتاب، وكان يقول فيه: الشعبي، ولكن كان يدلس، يأخذ عن جابر ـ (يعني ابن يزيد الجُعْفي) ـ، وبَيَان، ولا يُسمي؛ وقال الدكتور محمد علي قاسم العُمري في تعليقاته على سؤالات الآجري لأبي داود: وقد جاء في مسائل أبي داود للإمام أحمد ما نصه: قلت لأحمد: زكريا بن أبي زائدة؟ قال: ثقة لا بأس به. قلت: هو مثل مُطَرِّف؟ قال: لا. ثم قال أحمد: كلهم ثقات، كان عند زكريا كتاب، فكان يقول فيه: سمعت الشعبي. ولكن زعموا أنه يأخذ عن جابر، وبَيَان، ولا يسمي ـ يعني ما يروي من غير ذلك الكتاب يرسلها عن الشعبي ـ؛ وقال ابن رجب في شرح علل الترمذي: قال إسحاق بن هانئ ـ (هو إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري) ـ: قلت لأبي عبد الله ـ يعني أحمد ـ: من أحب إليك من أصحاب الشعبي؟ قال: إسماعيل أحبهم إليّ، وأحسنهم حديثاً. قلت: أيما أحب إليك: بَيَان أو فِراس؟ قال: ما فيهما إلا ثقة. قلت: أيما أحبّ إليك: زكريا أو فِراس؟ قال: ما فيهما إلا ثقة، وزكريا حسن الحديث؛ وقال فيه أيضاً: ونقل الأثرم عن أحمد قال: ما أقرب حديث زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق ـ (يعني السَّبِيْعي) ـ، ولكن سماعه عندي مع هؤلاء الذين سمعوا بأَخَرة؛ وقال العجلي: ثقة، من أصحاب الشعبي، إلا أن سماعه من أبي إسحاق السَّبِيْعي بأَخَرة، بعدما كَبِر أبو إسحاق، وروايته، ورواية زهير بن معاوية، وإسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق قريب من السواء، ويقال: إن شَرِيكاً ـ (يعني ابن عبد الله النَّخَعي) ـ أقدم سماعاً من أبي إسحاق من هؤلاء؛ وقال أبو زرعة: صُويلح، يدلس كثيراً عن الشَّعْبي؛ وقال الآجري ـ كما في سؤالاته ـ: سألت أبا داود عن صالح ـ (يعني ابن مسلم العجلي) ـ، وزكريا؟ فقال: زكريا أشهر، وصالح ثقة. وسمعت أبا داود يقول: زكريا أعلى من أخيه عمر بكثير، كان ـ (يعني عُمَرَ) ـ أسنّ منه، وكان يرى القدر؛ وقال الآجري ـ كما في تهذيب الكمال ـ: سمعت أبا داود ـ وقيل له: أَجْلَح ـ (يعني ابن عبد الله الكِنْدي) ـ أحب إليك أو زكريا في الشعبي؟ فقال: سبحان الله! زكريا أرفع منه بمئة درجة. سمعت أبا داود يقول: زكريا ثقة، ولكنه يُدَلِّس؛ وقال الفسوي، والبَزَّار: ثقة؛ وقال أبو بكر البَرْديجي: ليس به بأس، وهو دون شعبة، وسفيان ـ (يعني الثوري) ـ؛ وقال ابن القطان: فأما زكريا بن أبي زائدة فثقة، لا يُسْأَل=

....

=عن مثله؛ وقال الذهبي في الميزان، والمغني: صدوق، مشهور. زاد في الميزان: حافظ؛ وفي الكاشف: الحافظ... ثقة، يدلس عن شيخه الشَّعْبي؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: ثقة، محتج به في الكتب؛ وفي الرواة الثقات: ثقة، له في الكتب كلها، لينه أبو حاتم فقط؛ وفي سير أعلام النبلاء: وحديثه قوي؛ وقال ابن حجر: ثقة، وكان يدلس، وسماعه من أبي إسحاق بأَخَرَة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين، وابن خَلْفون في الثقات. وقد روى عنه شعبة، والقطان، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال أبو بكر محمد بن خَلَّاد الباهِلي ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سمعت يحيى ـ (يعني القطان) ـ يقول: كان عند زكريا بن أبي زائدة كتاب. قال يحيى: أملى علي من كتابه. فذكرنا ليحيى أشياء عن زكريا عن أبي أسحاق ـ (يعني السَّبِيْعي) ـ، فأنكرها، وقال: أملاها عليَّ من كتابه، وعَرَضَ عليَّ حديث الأشياخ فلم أنظر فيها؛ وقال ابن المديني في رواية محمد بن عبد الرحيم المعروف بصاعقة ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: قال يحيى: أخرج إلي زكريا ثلاث صحائف: صحيفة عن مشيخته: سعد بن إبراهيم ـ (يعني الزُّهْري قاضي المدينة) ـ، وغير ذلك، وصحيفة عن جابر، وصحيفة عن عامر ـ (يعني الشعبي) ـ، فرددتها عليه، وقلت: حدثني بما تحفظ، فقال في حديث: الرَّهْن مركوب ـ (يعني حديث: الظَّهْر يُرْكب إذا كان مرهوناً...) ـ: حدثنا عامر؛ وفي رواية الذُّهْلي، والحسن بن الصَّبَّاح البَزَّار ـ كما في سؤالات الآجري ـ: قلت ليحيى بن سعيد: إن زكريا ـ أعني ابن أبي زائدة ـ كان يخرج كتابه؟ قال: نعم، أخرج إليّ كتاب الشَّعْبي، فكتبت منه، ثم أخرج إليّ كتباً فرددتها، لم أرد منها شيئاً: كتاب سعد بن إبراهيم، وكتاب فِراس؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: زكريا بن أبي زائدة، وزهير بن معاوية، وإسرائيل حديثهم عن أبي إسحاق قريب من السواء، وإنما أصحاب أبي إسحاق: سفيان ـ (يعني الثوري) ـ، وشعبة؛ وقال صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الجرح والتعديل ـ: قال أبي: إذا اختلف زكريا، وإسرائيل، فإن زكريا أحبّ إليّ في أبي إسحاق من إسرائيل. ثم قال: ما أقربهما، وحديثهما عن أبي إسحاق لَيِّن، سمعا بأَخَرة؛ وقال ابن رجب في شرح علل الترمذي: وقال ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ في زهير، وإسرائيل، وزكريا: ليس حديثهم بالقوي عن أبي إسحاق؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: كان زكريا بن أبي زائدة لين الحديث، كان يدلس، وإسرائيل أحبّ إليّ منه، يقال: إن المسائل التي يرويها زكريا لم يسمعها من عامر، إنما أخذها من أبي حَرِيْز ـ (يعني عبد الله بن حسين) ـ؛ وقال الترمذي في=

....

=العلل الكبير: إسرائيل أثبت في أبي إسحاق من هؤلاء ـ (يعني زهير بن معاوية، وزكريا، ومَعْمَر بن راشد) ـ؛ وقال صالح جَزَرة: في روايته عن الشَّعْبي نظر، لأن زكريا كان يدلس.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٥٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٦ ـ ٥٧، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٢٧، ١٤٠، ١٦١، ١٧٠، ٢٦٢، ٣٧٦، ٢/ ١٣٢، ٢٢١، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٦٢، معرفة الثقات ١/ ٣٧٠، سؤالات الآجري لأبي داود ١٧٤، ١٨٤، ١٨٥ ـ ١٨٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٥٦، ٦٥٦، ٣/ ١٦ ـ ١٧، ١٠٩، العلل الكبير ١/ ١٠١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٩٣ ـ ٥٩٤، الثقات ٦/ ٣٣٤، تاريخ أسماء الثقات ١٣٨، تهذيب الكمال ٩/ ٣٦١، ٣٦٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٧٣، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٩، الكاشف ١/ ٣٢٣، من تكلم فيه وهو موثق ٨٠، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٥، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٠٣، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢١٤، إكمال تهذيب الكمال ٣٨ب، شرح علل الترمذي ٢/ ٥١٧ ـ ٥١٨، ٥٢١، تقريب التهذيب ٢١٦.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين: أولهما: ما جاء في التعديل والتجريح ٢/ ٥٩١: «وسئل أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان عن زكريا بن أبي زائدة فقالا: صويلح. وقال أبو حاتم: لَيِّن...». حيث تفرد الباجي بالنقل عن أبي حاتم قوله فيه: «صويلح». وهو وهم. وآخرهما: ما ورد في هدي الساري ٤٠٣: «وقال أبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود: صدوق، إلا أنه كان يدلس عن الشعبي». حيث إن ابن حجر تفرد بهذا النقل عن هؤلاء الثلاثة.

ثم أقول: أُخذ على زكريا بن أبي زائدة شيئان: التدليس عن شيخه الشَّعْبي، وعن غيره. ولين حديثه عن أبي إسحاق السَّبِيْعي. فأما التدليس فقد وصفه به المُوَثِّقون والمُلَيِّنون. وصرح أبو زرعة بكثرة تدليسه عن الشَّعْبي، وقال أبو داود ـ كما في سؤالات الآجري ١٧٥ـ: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: زعموا أن يحيى بن زكريا قال: لو شئت أن أسمي لك كل من بين أبي وبين الشَّعْبي لفعلت». وقال أبو حاتم ـ كما في جامع التحصيل ١٢١ـ: «يدلس عن الشَّعْبي، وعن ابن جُريج». والذين أسقطهم أكثرهم من أهل العدالة، بل بعضهم ثقات؛ وفيهم بعض المجروحين. ولم يمتنع القطان ـ وناهيك به ـ عن قوله فيه لما سئل عنه عن الشَّعْبي: «وليس به بأس». =

٤٦١ ـ س: زكريا بن يحيى بن إياس أبو عبد الرحمٰن الحَنْظَلي ـ فيما يقال ـ، السِّجْزي، ثم الدِّمشقي، الحافظ، المعروف بخيَّاط السُّنَّة[١]. ولد سنة خمس وتسعين ومئة، ومات بدمشق سنة تسع وثمانين

=وقال أحمد بن حنبل في رواية الميموني: «وزكريا عن الشعبي، وغيره، جَيِّد الحديث، ثقة». وقال الأثرم لأحمد: «أيما أحبّ إليك ـ (يعني في الشعبي) ـ: زكريا أو فِراس؟ قال: ما فيهما إلا ثقة، وزكريا حسن الحديث». وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وقد قال في هذه المرتبة من مقدمة رسالته تعريف أهل التقديس ٧: «الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى، كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة، كابن عيينة». لذا لا يُعَوَّل على قول صالح جَزَرة: «في روايته عن الشَّعْبي نظر، لأن زكريا كان يدلس». وأما إطلاق أبي حاتم التليين فيه فلا يعتد به أيضاً، لشدة أبي حاتم في النقد، وتفرده بذاك القول، قال الذهبي في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: «ثقة، له في الكتب كلها، لينه أبو حاتم فقط».

وأما لين حديثه عن أبي إسحاق السَّبِيعي فقد أشار إليه غير ما واحد، وخاصة أحمد بن حنبل بقوله في رواية ابنه صالح: «وحديثهما ـ (يعني زكريا، وإسرائيل) ـ عن أبي إسحاق لَيِّن، سمعا بأَخَرة». فالعلة في الأصل ليست منهما، وإنما من أبي إسحاق لتغيره في آخر عمره. ومع وجود اللين في حديث زكريا عن السَّبِيْعي، فإنه لم يكن ـ فيما يبدو ـ باللين المحض، لقول أحمد في رواية: «ما أقرب حديث زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق، ولكن سماعه عندي مع هؤلاء الذين سمعوا بأَخَرة».

وقد ذهب أكثر النقاد إلى توثيق زكريا، مع إشارتهم إلى تدليسه، وسماعه من أبي إسحاق بأَخَرة. فالتدليس احتمل منه، وروايته عن أبي إسحاق فيها لين ما، فلا يحتج بها إذا لم يوافق الأثبات في أبي إسحاق.

لذا لا ينبغي العدول عن توثيقه في الجملة رغم اللين في حديثه عن أبي إسحاق وحده، والتدليس.

وخلاصة القول: إن زكريا بن أبي زائدة ثقة صحيح الحديث في الجملة، وليس هو في الشَّعبي كأثبت أصحابه لأجل التدليس، لكنه لا يخرج فيه عن كونه ثقة صدوقاً، وحديثه عنه إن لم يكن صحيحاً مطلقاً، فهو حسن صحيح. وأما حديثه عن أبي إسحاق فيكتب للاختبار، فما وافق فيه الثقات احتج به. والله أعلم.

(١) قال صفي الدين الخزرجي في خلاصة التذهيب ١٢٢: «كان يخيط أكفان أهل السُّنَّة».

ومئتين، أو سنة سبع وثمانين[١].

قال النسائي: ثقة[٢].

وقال أيضاً: أحد الثقات[٣](*).

٤٦٢ ـ خ٤: زُهْرَة بن مَعْبَد بن عبد الله بن هشام بن زُهْرة أبو عَقِيل[٤] القُرشي، التَّيمي، المدني، ثم المصري[٥]، الفُسْطاطي، ثم

---

(١) ترجمته في: تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٤٥أ، الأنساب ٥/ ٢٤٧، ٧/ ٨١، المعجم المشتمل ١٢٢، تهذيب الكمال ٩/ ٣٧٤ ـ ٣٧٨، الكاشف ١/ ٣٢٤، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٠٧ ـ ٥٠٨، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٥٠، العِبَر في خَبَر من غَبَر ٢/ ٨٥، إكمال تهذيب الكمال ٣٩ب ـ ٣٩أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٣٤، تقريب التهذيب ٢١٦، نُزْهة الألباب في الألقاب ١/ ٢٤٩، خلاصة التذهيب ١٢٢.

(٢) المعجم المشتمل ١٢٢، تهذيب الكمال ٩/ ٣٧٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٣٤.

(٣) المجتبى ٢/ ٢٣٧، تهذيب الكمال ٩/ ٣٧٨.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال مَسْلمة بن قاسم: صدوق؛ وقال عبد الغني بن سعيد الأزْدي ـ كما في تهذيب الكمال ـ: حافظ، ثقة؛ وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: الحافظ الكبير، الثقة؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الحافظ، المُجَوِّد، الرَّحَّال. . . وكان واسع الرِّحلة، مُتبحراً في الحديث؛ وقال ابن حجر: ثقة، حافظ.

تهذيب الكمال ٩/ ٣٧٨، سير أعلام ١٣/ ٥٠٧، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٥٠، إكمال تهذيب الكمال ٣٩أ، تقريب التهذيب ٢١٦. فقد اتفق النقاد على أن زكريا بن يحيى السجزي ثقة مطلقاً، سوى مسلمة بن قاسم حيث جعله في مرتبة تالية دون حجة، ومسلمة متكلم فيه فلا يقبل قوله عند المخالفة.

وخلاصة القول: إن زكريا بن يحيى السجزي ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث والله أعلم.

(٤) ينظر سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٠٨ ـ ١٠٩، ففيها وهم، وتصويب.

(٥) قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٤١ب: «قال ابن قانع: سكن الشام».

الإسْكَندراني، الصالح. مات بالإسْكَندرية سنة خمس وثلاثين ومئة، ويقال: سنة سبع وعشرين ومئة، وقيل: سنة اثنتين وعشرين[(١)].

قال النسائي: ثقة[(٢)(*)].

---

(١) ترجمته في: «الطبقات الكبرى ٧/ ٥١٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧٥، معرفة الرجال ١/ ٨٥، ٢/ ١٠١، ١٧٣، ٢٢٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٠٨ ـ ١٠٩، الطبقات ٢٩٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٦٦، ٣٣٨، الأسامي والكنى ٥٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٤٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٦٠١، المعرفة والتاريخ ١/ ٢٤٥، ٢/ ٤٥٩، ٣/ ٢٠٦، التاريخ ١/ ٤٨٣، الكنى والأسماء ٢/ ٣٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦١٥، المراسيل لابن أبي حاتم ٦٥، الثقات ٦/ ٣٤٤، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢١٢، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٥٨٠، تاريخ أسماء الثقات ١٣٨، الهداية والإرشاد ١/ ٢٧٥ـ: ٢٧٦، الاستغناء ٢/ ٨٢١ ـ ٨٢٢، التعديل والتجريح ٢/ ٥٩٩ ـ ٦٠٠، الإكمال ٦/ ٢٣٣، تهذيب الكمال ٩/ ٣٩٩ ـ ٤٠١، الكاشف ١/ ٣٢٦، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٤٧ـ: ١٤٨، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢١٤، إكمال تهذيب الكمال ٤١ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤١ ـ ٣٤٢، تقريب التهذيب ٢١٧، خلاصة التذهيب ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٢) تهذيب الكمال ٩/ ٤٠١، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال عبد الله بن لَهيعة: ثقة؛ وقال ابن معين في رواية ابن مُحرز: ليس به بأس؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شَيْبة: كان زُهْرَة ثقة، ثَبْتاً؛ وقال أحمدُ بن حنبل ـ في رواية ابنيه عبد الله، وصالح ـ، والفسويُّ: ثقة؛ وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: سألت أبي عن زُهْرَة بنِ مَعْبَد القُرشي؟ فقال: ليس به بأس، مستقيم الحديث. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: لا بأس به؛ وقال أبو حاتم في رواية ابنه أيضاً ـ كما في المراسيل: كان مستقيم الحديث؛ وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يُخْطِئ، ويُخْطَأ عليه؛ وقال الدارقطني في رواية الحاكم: ثقة؛ وقال الذهبي: كان من الأولياء، ووثِّق؛ وقال ابن حجر: ثقة، عابد. وذكره ابن شاهين، وابن خَلْفون في الثقات.

معرفة الرجال ١/ ٨٥، ٢/ ١٠١، ١٧٣، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٠٨، العلل معرفة الرجال ٢/ ١٦٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٥٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦١٥، =

٤٦٣ ـ خ م د س ق: زُهير[١] بن حَرْب أبو خَيْثمة[٢] الحَرَشِيّ مولاهم، النَّسَائي، ثم البغدادي، الحافظ، النَّاقد، المُصَنِّف. ولد سنة ستين ومئة، ومات ببغداد ليلة الخميس لسبع ـ ويقال: لثمان، ويقال: لثلاث ـ خَلَوْن من شعبان، ويقال: في شهر ربيع الآخر، وقيل: في شهر ربيع الأول، سنة أربع وثلاثين ومئتين[٣]، وله أربع وسبعون سنة[٤].

=المراسيل لابن أبي حاتم ٦٥، الثقات ٦/ ٣٤٤، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢١٢، تاريخ أسماء الثقات ١٣٨، تاريخ دمشق ٦/ ٤٤٧، الكاشف ١/ ٣٢٦، إكمال تهذيب الكمال ٤١ب، تقريب التهذيب ٢١٧.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى وهم وقع في الاستغناء ٢/ ٨٢٢ حيث فيه: «قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي عَقِيل زُهْرَة بن مَعْبَد القُرشي؟ فقال: ثقة، مستقيم الحديث». والصواب أن أبا حاتم قال: «ليس به بأس، مستقيم الحديث». كما أشير إلى أن الفقرة الأخيرة من قول ابن حبان في الثقات: «يُخْطِئ، ويُخْطَأ عليه، وقد قيل: إنه من التابعين، وهو ممن أستخير الله فيه». لا علاقة لها بالتعديل، ولا بالجرح فيما يبدو لي، وإنما في الاختلاف بين عَدّ زُهْرَة في التابعين، وفي أتباعهم. والله أعلم.

ثم أقوال: اتفق النُّقَّاد على الاحتجاج بزُهْرَة بن مَعْبَد مطلقاً، اللهم إلا ابن حبان حيث قال في كتاب الثقات: «يُخْطِئ، ويُخْطَأ عليه». ويكفي في رد هذه الدعوى المبهمة قول ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٢: «ولم نَقِف لهذا الرجل على خطأ».

وخلاصة القول: إن زُهْرة بن مَعْبَد ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) كان اسم جده: أشتال، فعُرِّب شَدَّاداً.

(٢) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٧٢.

(٣) وقيل: إنه توفي سنة اثنتين وثلاثين. وهو وهم.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٥٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٧٢، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٢٩، التاريخ الصغير ٢/ ٣٦٢، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٩٠، المعرفة والتاريخ ١/ ٢٠٩، الكنى والأسماء ١/ ١٦٦، تاريخ وفاة الشيوخ ٦٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٩١، الثقات ٨/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٣٧أ ـ=

قال النسائي: ثقة، مأمون[(١)][(*)].

=٣٧ب، الفِهْرِست للنديم ٢٨٦، الهداية والإرشاد ١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤، تاريخ بغداد ٨/ ٤٨٤، السابق واللاحق ٢٠٥، التعديل والتجريح ٢/ ٥٩٤، الأنساب ١٢/ ٧٩ ـ ٨٠ طبعة بيروت، المعجم المشتمل ١٢٣، تهذيب الكمال ٩/ ٤٠٢ ـ ٤٠٦، الكاشف ١/ ٣٢٦، سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٠٩ ـ ٤٩٢، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٣٧، العِبر في خَبَر من غَبَر ١/ ٤١٦، المعين في طبقات المحدثين ٨٥، ذِكر من يُعْتَمد قوله في الجرح والتعديل ١٧٢، إكمال تهذيب الكمال ٤١ب ـ ٤٢أ، غاية النهاية ١/ ٢٩٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٢ ـ ٣٤٤، تقريب التهذيب ٢١٧، النجوم الزاهرة ٢/ ٢٧٦، الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ أهل التوريخ ٧١٠، طبقات الحفاظ ١٩٤، خلاصة التذهيب ١٢٣، كشف الظنون ٢/ ١٤٠، شذرات الذهب ٢/ ٨٠، هدية العارفين ١/ ٣٧٥، الرسالة المستطرفة ٥٦، معجم المؤلفين ٤/ ١٨٦.

(١) تاريخ بغداد ٨/ ٤٨٣، تهذيب الكمال ٩/ ٤٠٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٣.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال ابن معين في رواية معاوية بن صالح: ثقة؛ وفي رواية علي بن الحسين بن الجُنيد: يكفي قبيلة؛ وقال جعفر بن محمد الفِرْيابي: وسألت محمد بن عبد الله بن نُمير، قلت له: أيما أحبّ إليك: أبو خَيثمة، أو أبو بكر بن أبي شَيبة؟ فقال: أبو خَيْثمة. وجعل يُطري أبا خَيْثمة، ويَضَعُ من أبي بكر؛ وقال محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة ـ كما في تاريخ بغداد ـ: حدثنا جدي، قال؛ زهير بن حرب أثبت من عبد الله بن محمد ـ يعني ابن أبي شيبة ـ، وكان في عبد الله تهاون في الحديث، لم يكن يفصل هذه الأشياء ـ يعني بين الألفاظ ـ؛ وقال الآجري ـ كما في المصدر السابق ـ: قلت لأبي داود سليمان بن الأشعث: أبو خَيْثمة حُجَّة في الرجال؟ قال: ما كان أحسن علمه!؛ وقال أبو حاتم ـ: كما في الجرح والتعديل ـ: صدوق ـ (كذا دون زيادة، ولم يشر محقق الكتاب إلى اختلاف بين النسخ، وقد نقله كذلك الباجي في التعديل والتجريح، والمزي في تهذيب الكمال، وغيرهما. لكن مُغُلْطاي قال في إكمال تهذيب الكمال: وفي غير ما نسخة من كتاب الجرح والتعديل: سئل أبي عن زهير بن حرب؟ فقال: ثقة صدوق. وتبعه عليه ابن حجر في تهذيب التهذيب) ـ؛ وقال محمد بن وَضَّاح: ثقة من الثقات؛ وقال الحسين بن فَهم ـ وهو الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فَهم، بسكون الهاء على المشهور، لكن في ترجمته من تاريخ بغداد ما يدل على الضم، وهو أحد رواة الطبقات الكبرى عن ابن سعد، وكلامه الآتي موجود=

....

= في الطبقات، وقد صرح الخطيب بأنه له، لا لابن سعد ـ: ثقة، ثَبْت؛ وقال ابن قانع: كان ثقة، ثَبْتاً؛ وقال مسلمة بن قاسم: جليل القَدْر، ثقة؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان متقناً، ضابطاً، من أقران أحمد بن حنبل، ويحيى؛ وقال ابن مَنْجُويه متبعاً ابن حبان ـ: وكان متقناً، ضابطاً؛ وقال أبو عَمرو الدَّاني: هو من عَلية أصحاب الحديث، وأئمتهم، ومتقدميهم في الحفظ، والضبط، والصدق، والأمانة؛ وقال الخطيب: وكان أبو خَيْثمة ثقة، ثبتاً، حافظاً، متقناً؛ وقال السمعاني: وكان ثقة، ثبتاً، حافظاً، متقناً، مكثراً من الحديث؛ وقال الذهبي: الحافظ، الحجة، أحد أعلام الحديث... وبرع في هذا الشأن؛ وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: ثقة؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثَبْت؛ وقال ابن تَغْري بَرْدي: كان عالماً، ورعاً، فاضلاً. وكان من أئمة الحديث وقد روى عنه جماعة ممن كان لا يروي إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣٥٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٩١، الثقات ٨/ ٢٥٧، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٢٤، تاريخ بغداد ٨/ ٩٢ ـ ٩٣، ٤٨٢ ـ ٤٨٣، التعديل والتجريح ٢/ ٥٩٤، الأنساب ١٢/ ٧٩ طبعة بيروت، تهذيب الكتاب ٩/ ٤٠٤، سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٨٩، إكمال تهذيب الكمال ٤١ب، ٤٢أ تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٤، تقريب التهذيب ٢١٧، النجوم الزاهرة ٢/ ٢٧٦، شذرات الذهب ٢/ ٨٠.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في إكمال تهذيب الكمال ٤١ب: «وقال أبو القاسم البغوي: مات لثمان مضت من شعبان يوم الخميس سنة أربع. كتبت عنه. وفي مشيخته: كان ثقة، حافظاً، ثبتاً». فالكلام الأول موجود في تاريخ وفاة الشيوخ لأبي القاسم البغوي ٦٤ دون الكلام الأخير المنقول عن المشيخة، وما أظن المشيخة إلا نفس تاريخ وفاة الشيوخ ـ وهو الذي أدركهم البغوي ـ. ولم ينقل ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٤ إلا بعض الكلام الأول ـ وقد حذف بقيته لعدم الحاجة إليها ـ، ولو صح عنده الكلام الأخير لما أسقطه بالكلية ـ فيما أرجح ـ، علماً بأن النسخة المعتمدة هنا من إكمال تهذيب الكمال غير جيدة.

ثم أقول: اتفق النُّقَّاد على أن زهير بن حرب أبا خَيْثمة ثقة، ثَبْت. سوى أبي حاتم حيث قال ـ كما في الجرح والتعديل ـ: «صدوق» من غير بيان السبب، فيحمل هذا على تشدده المشهور عنه، مع الإشارة إلى أن مُغُلْطاي رأى في أكثر من نسخة من كتاب الجرح والتعديل، قول أبي حاتم في أبي خَيْثمة: «ثقة صدوق». فعلى هذا لا تكون ثَمَّة مخالفة بين أبي حاتم، وسائر النُّقَّاد. =

٤٦٤ ـ ع: زُهير بن معاوية بن حُدَيْج[١] بن الرُّحَيْل[٢] أبو خَيْثَمة المَذْحِجي، الجُعْفي، الكوفي، نزيل الجزيرة[٣]، الحافظ. ولد بالكوفة سنة مئة، وقيل: سنة خمس وتسعين، ومات بالجزيرة[٤] في رجب سنة ثلاث وسبعين ومئة، ويقال: سنة أربع، ويقال: سنة اثنتين[٥]، ويقال: سنة إحدى وسبعين[٦][٧].

= وخلاصة القول: إن أبا خَيْثمة زهير بن حرب النسائي ثقة، حجة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) أثبت الأكثرون اسم حُدَيْج في نسب زُهير كما هنا؛ وأسقطه بعض الأئمة، ولعل ذلك على سبيل الاختصار.

(٢) ضبطه عامة الأئمة بالحاء المهملة، وزعم صفي الدين الخزرجي في خلاصة التذهيب ١٢٣ أنه بالجيم.

(٣) نزل زُهير الجزيرة ـ في الأرجح ـ سنة أربع وستين ومئة. وينظر الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٧.

(٤) وقال البعض: «مات بحَرَّان». وحَرَّان كانت من أُمَّات المدن الجزرية.

(٥) زاد بعضهم: في آخرها.

(٦) وشك البعض في تحديد سنة وفاته. وزعم المزي في تهذيب الكمال ٩/ ٤٢٥ـ: متبعاً صاحب الكمال ـ أن ابن مَنْجويه ذكر وفاته سنة سبع وسبعين ومئة. وهذا غير ثابت عن ابن مَنْجويه، بل هو وهم.

(٧) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٦ـ: ٣٧٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٤٠٠، ٤٤١، ٥٦٤، ٤/ ٦٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥١، ٥٩، تاريخ البادي عن ابن معين ٥٥، ٧٩، الطبقات ١٦٨، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٠١، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٢٦، ١٩٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٢٧، معرفة الثقات ١/ ٣٧٢، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٩٠، سؤالات الآجري لأبي داود ١٦٦، ٢١٤، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٦٧ ـ ١٦٨، ١٧٢ ١٧٦، العلل الكبير ١/ ١٠١ ـ ١٠٢، التاريخ ١/ ٢٩٩، الكنى والأسماء ١/ ١٦٦، الجعديات ٢/ ٩٣٢، ٩٦٩ ـ ٩٧١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٨٨ ـ ٥٨٩، المراسيل لابن أبي حاتم ٦٠ ـ ٦١، الثقات ٦/ ٣٣٧، مشاهير علماء الأمصار ١٨٦، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٨أ ـ ٢٨ب، تاريخ أسماء الثقات ١٣٣، الهداية =

قال النسائي: ثقة، ثَبْت[(١)][(*)].

= والإرشاد ١/ ٢٧١ ـ ٢٧٢، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥، الإرشاد ٢/ ٥٧ ـ ٥٦٨، السابق واللاحق ٢٠٤ ـ ٢٠٥، التعديل والتجريح ٢/ ٥٩٥ ـ ٥٩٦، الأنساب ٣/ ٢٩٣، تهذيب الكمال ٩/ ٤٢٠ ـ ٤٢٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٨٦، الكاشف ١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨، سير أعلام النبلاء ٨/ ١٦٢ ـ ١٦٧، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٣٣، العِبر في خبر من غَبَر ١/ ٢٦٣، المعين في طبقات المحدثين ٦٠، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢١٤، إكمال تهذيب الكمال ٤٣أ ـ ٤٣ب، شرح علل الترمذي ٢/ ٦٨٥ ـ ٦٨٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥١ ـ ٣٥٣، تقريب التهذيب ٢١٨، فتح الباري ١/ ٩٦، طبقات الحفاظ ١٠٥، خلاصة التذهيب ١٢٣.

(١) تهذيب الكمال ٩/ ٤٢٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٨٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوَثِّقون**: قال معاذ بن معاذ العَنْبَري ـ كما في الجرح والتعديل ـ: لا والله ما كان سفيان الثوري بأثبت عندي من زُهير، وإذا سمعتُ الحديث من زُهير ما أبالي ألا أسمعه من سفيان؛ وقال يحيى بن أيوب المَقَابِري ـ كما في المصدر السابق ـ: سمعت شُعيب بن حَرْب ـ: وذكر حديثاً عن زهير، وشعبة فقيل له: وشعبة؟! (فقد أنكروا عليه تأخيره شعبة في الذِّكْر) ـ فقال: زهير أحفظ من عشرين مثل شعبة؛ وقال أيضاً ـ: كما في الجعديات ـ: حدثنا شعيب بن حَرْب يوماً بحديث عن زهير، وشعبة، فقيل له: تقدم زهيراً على شعبة؟! فقال: كان زُهير أحفظ من عشرين مثل شعبة؛ وقال بشر بن عمر الزَّهْراني: سمعت ابن عيينة يقول: عليك بزهير بن معاوية، فما بالكوفة مثله؛ وفي الطبقات الكبرى: أخبرنا عمرو بن خالد المصري، قال: وسمعت سعيد بن منصور يثني عليه خيراً، ويأمر بالكتاب عنه؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، ثَبْتاً، مأموناً، كثير الحديث؛ وقال الدوري: قيل ليحيى: أيهما أثبت: زهير بن معاوية الجُعْفي أو وُهَيْب بن خالد؟ قال: ما فيهما إلا ثَبْت؟ وقال أيضاً: سمعت يحيىٰ يقول: زهير، وزائدة ـ وذكرهما ـ. قلت له: زهير أثبت من زائدة؟ قال: جميعاً سواء؛ وقال أيضاً: سمعت يحيى يقول ـ وذكر زهير بن معاوية، وأبا عَوَانة ـ (يعني الوَضَّاح) ـ، فكأنه ساوى بين أبي عَوانة، وزهير بن معاوية. قلت ليحيى: فزائدة بن قُدامة؟ قال: هو أثبت من زُهير؛ وقال أيضاً ـ كما في الجعديات ـ: فقلت ليحيى: زهير كان نظير سفيان ـ (يعني الثوري) ـ، وشَريك ـ (يعني ابن عبد الله النَّخَعي) ـ، وإسرائيل؟ فقال: ما فيهم إلا كل ثَبْت؛ وقال الدارمي: سألت يحيى بن معين عن أصحاب الأعمش... قلت: =

....

=فزهير أحب إليك أم زائدة؟ فقال: كلاهما ـ يعني: ثَبت ـ؛ وقال أيضاً: سألت يحيى بن معين عن أصحاب أبي إسحاق السَّبِيعي، قلت: شعبة أحب إليك في أبي إسحاق أو سفيان ـ (يعني الثوري) ـ؟ فقال: سفيان. قلت: فهما أم زهير؟ فقال: ما أحد أعلم بأبي إسحاق من سفيان، وشعبة؛ وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: زكريا بن أبي زائدة، وزهير بن معاوية، وإسرائيل حديثهم عن أبي إسحاق قريب من السواء، وإنما أصحاب أبي إسحاق: سفيان، وشعبة؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية البادي: ثقة، مأمون؛ وقال البادي في موضع آخر: قلت ليحيى بن معين: من أكبر في أبي إسحاق: شَريك، أو سفيان؟ قال: سفيان. قلت: وشَريك أو شعبة؟ قال: شعبة. قلت: فشعبة أو سفيان؟ قال: جميعاً واحد. ثم قال: زهير، وإسرائيل، وشَريك، وأبو عَوَانة هؤلاء الأربعة في أبي إسحاق واحد؛ وقال الدوري ـ كما في الجرح والتعديل ـ: قيل ليحيى بن معين: زهير، وإسرائيل أيهما أثبت في أبي إسحاق؟ قال: كلاهما قريب؛ وقال ابن أبي خَيْثمة ـ كما في التعديل والتجريح ـ: سمعت ابن معين ـ وسئل عن سفيان الثوري، وشعبة، وزهير، وإسرائيل، أيهم أثبت في أبي إسحاق؟ قال: الثوري وشعبة أثبت من زهير وإسرائيل: وهما قريبان، وليس هما فيه ثبتين، وزهير أحفظ من إسرائيل، وأربعتهم ثقات؛ وقال أيضاً ـ كما في الجعديات ـ: سمعت يحيى بن معين يقول: زهير أحفظ من إسرائيل، وهما ثقتان؛ وقال أيضاً ـ: كما في الجرح والتعديل ـ: سمعت يحيى بن معين يقول: زهير بن معاوية ثقة، وزهير، وشَيْبان ـ (يعني ابن عبد الرحمٰن) ـ أحفظ من إسرائيل، وأوثقهم ـ (كذا) ـ؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية صالح بن علي الهاشمي ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: حفاظ الحديث، أو المتثبتين في الحديث أربعة: سفيان الثوري، وشعبة، وزُهير، وزائدة؛ وقال أبو بكر المَرُّوذي: قيل له: فزائدة، وزهير؟ قال: هؤلاء: سفيان، وشعبة، وزائدة، وزهير، هؤلاء الثقات؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية الميموني: وكان زهير من معادن العلم؛ وفي رواية صالح ابنه ـ كما في الجرح والتعديل ـ: زهير فيما روى عن المشايخ ثَبْتٌ بخٍ بخْ، وفي حديثه عن أبي إسحاق لِيْن، سمع منه بأَخَرة؛ وقال أحمد بن الحسن التِّرمذي ـ كما في العلل الكبير، والجامع الصحيح. واللفظ للأول ـ: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبالِ ألا تسمع من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق؛ وقال الفضل بن زياد: وسئل عن زهير، وعن زائدة؟ فقال: هؤلاء ثقات: شعبة وزائدة، وسفيان، وزهير؛ وقال أحمد في رواية الفضل أيضاً: ليس هو ـ (يعني أبا بكر بن=

....

=عَيَّاش) ـ مثل زائدة، وزهير، وسفيان، وكان سفيان فوق هؤلاء، وأحفظ؛ وقال العجلي: ثقة، ثَبْت، مأمون، صاحب سنة واتباع، وكان يحدث من كتابه، وكان راوية عن أبي إسحاق السَّبيعي، ويقال: إنه إنما سمع منه بأَخَرة هو وزكريا بن أبي زائدة، وإسرائيل؛ وقال أبو زرعة: ثقة، إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط؛ وقال الآجري في سؤالاته لأبي داود ـ كما في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ـ: قلت لأبي داود: زهير كان يتشيع؟ قال: ما خالف أحد زهيراً إلا اتهمته نفسه، قيل ليحيى ـ (لا أدري من هو، وأما ابن معين الذي اشتهر أبو داود بالأخذ عنه وعن أحمد بن حنبل علم الحديث، فإنه لم يعرف بالرواية عن زهير، ولا بلقيه له) ـ: من أفضل من رأيت؟ قال: زهير بن معاوية؛ وقال ابن أبي حاتم ـ: كما في الجرح والتعديل ـ: سمعت أبي يقول: زهير أحبّ إلينا من إسرائيل في كل شيء إلا في حديث أبي إسحاق. قيل لأبي: فزائدة، وزهير؟ قال: زهير أتقن من زائدة، وما أشبه حديث زهير بحديث زيد بن أبي أُنَيْسة، وهو أحفظ من أبي عَوَانة، وهما يوازَيان إذا حدثا من كتابهما، لم أُبال بأَيِّهما بطشتُ، وإذا حَدَّثا من حفظهما فزهير أحب إليّ، وزُهير متقن ـ (كذا، لكن في التعديل والتجريح، وتهذيب الكمال، وغيرهما عن أبي حاتم: وزُهير ثقة، متقن) ـ، صاحب سنة، غير أنه تأخر سماعه من أبي إسحاق، وزهير أحبّ إلي من جرير بن عبد الحميد، وخالد الواسِطي ـ (يعني ابن عبد الله) ـ. قيل لأبي: زهير، وحُدَيْج، ورُحَيلْ؟ قال: كانوا ثلاثة إخوة، أوثقهم زهير، ثم رُحَيْل؛ وقال أيضاً ـ كما في علل الحديث ـ: سألت أبي عن حديث رواه شَريك، وزهير عن أبي إسحاق، عن الضَّحَّاك بن مُزَاحِم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه كان يلبي: لبيك اللهم لبيك؟ قال أبي: رواه سفيان، وأبو الأحوص ـ: (يعني سَلَّام بن سُلَيْم) ـ، وإسرائيل، وغيرهم، ولم يرفعوه. قلت لأبي: أيهما أصح؟ قال أبي: سفيان، وإسرائيل أتقن، وزهير متقن غير أنه تأخر سماعه من أبي إسحاق؛ وقال أيضاً ـ كما في ترجمة أبي الأحوص المذكور من الجرح والتعديل ـ: سألت أبي عن أبي الأحوص؟ فقال: صدوق، دون زائدة وزهير في الإتقان؛ وقال البَزَّار: ثقة؛ وقال ابن حبان في الثقات، والمشاهير: وكان حافظاً متقناً. زاد في الثقات: وكان أهل العراق يقولون في أيام الثوري إذا مات الثوري ففي زهير خَلَف. وكانوا يقدمونه في الإتقان على غيره من أقرانه؛ وقال أبو عبد الله الحاكم ـ كما في نصب الراية ـ: وقد رواه عشرة من أئمة المسلمين، وثقاتهم عن زياد بن عِلاقة: مالك بن مِغْول... وزهير بن معاوية الجُعفي؛ =

....

=وقال ابن مَنْجُويه ـ متبعاً ابن حبان ـ: وكان حافظاً متقناً، وكان أهل العراق يقولون في أيام الثوري: إذا مات الثوري ففي زهير خَلَف. كانوا يقدمونه في الإتقان على أقرانه؛ وقال الخليلي: ثقة؛ وقال أبو علي الجَيَّاني: هو أحد أئمة المسلمين؛ وقال السمعاني ـ متبعاً ابن حبان ـ: وكان حافظاً متقناً، وكان أهل العراق يقولون في أيام الثوري: إذا مات الثوري ففي زهير خَلَف. كانوا يقدمونه في الإتقان على أقرانه؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة، حجة؛ وفي سير أعلام النبلاء: الحافظ، الإمام، المجوِّد... كان من أوعية العلم، صاحب حفظ، وإتقان؛ وفي تذكرة الحفاظ: الحافظ، الحجة؛ وفي العِبر: وكان أحد الحفاظ الأعلام، حتى بالغ فيه شعيب بن حرب، وقال: كان أحفظ من عشرين مثل شعبة؛ وقال ابن حجر: ثقة، ثَبْت، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأَخَرة. وذكره ابن شاهين، وابن خَلْفون في الثقات، وقد روى عنه القطان، وابن مهدي، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال صَدَقة بن الفضل المروزي: كان يحيى بن سعيد ـ (يعني القطان) ـ يُسيء الرأي في زهير، وكان يقول: ذاك المرائي؛ وينظر قول الحسن بن موسى الأشيب مع قول أبي داود الآتي إن شاء الله تعالى؛ وقال أحمد بن حنبل ـ كما تقدم ـ: وفي حديثه عن أبي إسحاق لِيْن، سمع منه بأَخَرة؛ وقال ابن رجب في شرح علل الترمذي: وقال ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ في زهير، وإسرائيل، وزكريا: ليس حديثهم بالقوي عن أبي إسحاق؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية ابنه صالح ـ كما في ترجمة شَريك من الجرح والتعديل ـ: سمع شَريك من أبي إسحاق قديماً، وشَريك في أبي إسحاق أثبت من زهير، وإسرائيل، وزكريا؛ وقال الآجري ـ كما في سؤالات أبي داود ـ: سمعت أبا داود يقول: زهير بن معاوية تغيّر، قال حسن بن موسى: [أتاني وقت] تغيره ـ أي سخنت له ماء ـ فقال: ما أطيب البول في الماء المسخن؛ وقال الترمذي في العلل الكبير: وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك، لأن سماعه من أبي إسحاق بأَخَرة، وأبو إسحاق في آخر زمانه كان قد ساء حفظه؛ وقال فيه أيضاً: إسرائيل أثبت في أبي إسحاق من هؤلاء ـ (يعني زهيراً، وزكريا بن أبي زائدة، ومَعْمر بن راشد) ـ:

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٦، ٣٧٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٣٧٢، ٤٤١، ٥٦٤، ٤/ ٦٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥١، ٥٩، تاريخ البادي عن ابن معين ٥٥، ٧٩، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٠١، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل=

....

=في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٢٦، ١٩٦، معرفة الثقات ١/ ٣٧٢، سؤالات الآجري لأبي داود ٢١٤، المعرفة والتاريخ في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٢٦، ١٩٦، معرفة الثقات ١/ ٣٧٢، سؤالات الآجري لأبي داود ٢١٤، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٦٧ ـ ١٦٨، ١٧٢، العلل الكبير ١/ ١٠١ـ:١٠٢، الجامع الصحيح ١/ ٢٨، الجعديات ٢/ ٩٧٠، ٩٧١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٨٨، ٥٨٩، ١/ ٢/ ٢٦٠، ٣٦٦، علل الحديث ١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤، الثقات ٦/ ٣٣٧، مشاهير علما الأمصار ١٨٦، تاريخ أسماء الثقات ١٣٣، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٢٤، الإرشاد ١/ ٣٣٢، التعديل التجريح ٢/ ٥٩٦، الأنساب ٣/ ٢٩٣، تهذيب الكمال ٩/ ٤٢٥، الكاشف ١/ ٣٢٨، سير أعلام النبلاء ٨/ ١٦٢، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٣٣، العبر في خبر من غَبَر ١/ ٢٦٣، نصب الراية ٤/ ٢٨٤، إكمال تهذيب الكمال ٤٣ب، شرح علل الترمذي ٢/ ٥٢١، تقريب التهذيب ٢١٨، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٩/ ٤٢٦.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في تهذيب الكمال ٩/ ٤٢٤: «وقال أبو الحسن المَيْموني، عن أحمد بن حنبل: كان من معادن الصِّدق». والذي في رواية الميموني ١٩٦، والجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٨٨ ـ ٥٨٩، وغيره عن الميموني عن أحمد: «العلم» بدل: «الصدق». وقد سبق إلى هذا التنبيه مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٤٣أ.

ثم أقول: أطبق النُّقَّاد على أن زهير بن معاوية الجُعْفي ثقة، حجة في الجملة، لكنهم لم يثبتوه فيما رواه عن أبي إسحاق السَّبِيْعي خاصة، لكونه سمع منه بأَخَرة وقت التغير. بيد أنه لم يصرح بلينه فيه سوى أحمد بن حنبل، والترمذي. ومهما كان من أمر فإن ما غُمز به زهير ليست العلة في الأصل منه، وإنما من شيخه كما هو ظاهر، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٨٦: «قلت: لِين روايته عن أبي إسحاق من قِبَل أبي إسحاق لا من قِبله». وهذا لا يعني أن الذهبي مقر بلينه المطلق فيما رواه عن أبي إسحاق، وإنما أراد الذبّ عن زهير حتى ولو سُلِّم للملينين أصل قولهم. وحجة هذا أن الذهبي لما ذكر رأيه في زهير ـ كما في عدد من كتبه ـ وثقه مطلقاً دون إشارة إلى ذاك اللين. فضلاً عن أنه نفىٰ عن أبي إسحاق الاختلاط المطلق، فقال في تذكرة الحفاظ ١/ ٢٣٣: «وقال أبو زرعة: سمع ـ (يعني زهيراً) ـ من أبي إسحاق بعد الاختلاط، وهو ثقة. قلت: ما اختلط أبو إسحاق أبداً، وإنما يعني بذلك التغير، ونقص الحفظ». وقد احتج البخاري في صحيحه ـ ينظر كتاب الإيمان، باب الصلاة من=

٤٦٥ ـ عخ م ت ق: زياد بن إسماعيل، وقيل: يزيد بن إسماعيل، القُرَشي، المَخْزومي أو السَّهْمي[1]، المكي[2][3].

=الإيمان ١/ ٩٥. وكتاب الوضوء، باب لا يُسْتنجي برَوْث ١/ ٢٥٦ ـ برواية زهير عن أبي إسحاق، وذلك فيما توبع عليه.

وقد غَمَز زهيراً بالتغير الحسنُ بن موسى الأشيب، وأبو داود: ولعل أبا جعفر عبد الله بن محمد النُّفَيلي أشار إليه بقوله ـ كما في الهداية والإرشاد ١/ ٢٧٢ـ: «مات سنة ١٧٣، وكان فُلج قبل ذلك بسنة ونصف، أو نحوها، ولم أسمع منه شيئاً بعدما فلج». ويبدو أن الذهبي لم يقف على قول من وصفه بالتغير بأَخَرة، فقال في سير أعلام النبلاء ٨/ ١٦٤: «وضربه الفالج قبل موته بسنة، أو أزيد، ولم يتغير، ولله الحمد». ولم يتعرض سائر الأئمة إلى ما رُمي به زهير من تغير، ولعله ـ إن صح عنه ـ تغير خفيف لا يضر. والله أعلم.

وأما قول صدقة بن الفضل: «كان يحيى بن سعيد يُسيء الرأي في زهير، وكان يقول: ذاك المرائي». فهو تليين مبهم، لا علاقة له بالحديث. وهو معارض برواية القطان عن زهير، وكان القطان لا يروي إلا عن ثقة.

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أنه جاء في تاريخ الطبري ٤/ ٢٠٩ عند الحديث على صلب زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم: «وقيل: إنه كان فيمن يحرُسه ـ: (يعني حِراسة جسد زيد لئلا يُنزل) ـ: زهير بن معاوية أبو خَيْثمة». وعليه بنىٰ ابن حجر قوله في تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣: «وعاب عليه بعضهم أنه كان ممن يحرُس خشبة زيد بن علي لما صُلب». مع أن الطبري ذكر ذاك بصيغة التمريض، دون إسناد، لذا لا ينبغي الاحتجاج بمثل ذلك.

وخلاصة القول: إن زهير بن معاوية أبا خَيْثمة الجُعْفي ثقة، ثَبْت ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. لكنه سمع سن أبي إسحاق السَّبِيْعي بعد أن بدأ تغيره، لذا لا يحتج به فيه إلا فيما وافقه عليه الثقات في أبي إسحاق ممن سمع منه قبل التغيير. ومع هذا فلا يخرج في أبي إسحاق عن حد أهل العدالة. والله أعلم.

(١) ذكر الفسوي في المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٣٦ أنه من الموالي.

(٢) ينظر العقد الثمين ٤/ ٤٥٢، مع تعليق محققه.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٤٤، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٠٤، ٢٣٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢٥، الثقات ٦/ ٣٢٠، تاريخ=

قال النسائي: ليس به بأس[1](*).

= أسماء الضعفاء والكذابين ٩٣، رجال صحيح مسلم ١/ ٢١٩، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٤٨، الضعفاء لابن الجوزي ٥٣ب، تهذيب الكمال ٩/ ٤٢٩ ـ ٤٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٨٧، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٢، ديوان الضعفاء ١١١، الكاشف ١/ ٣٢٨، إكمال تهذيب الكمال ٤٣ب، العِقد الثمين ٤/ ٤٥٢، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥٤، تقريب التهذيب ٢١٨، خلاصة التذهيب ١٢٣.

(١) تهذيب الكمال ٩/ ٤٣٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٨٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُعَدِّلون:** قال ابن المديني: رجل من أهل مكة معروف؛ وقال أبي حاتم: يُكتب حديثه؛ وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنون:** قال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ضعيف؛ وقال الفسوي: ليس حديثه بشيء؛ وقال أيضاً: ضعيف، لا يُفرح بحديثه وقال أبو الفتح الأزدي: فيه نظر؛ وقال الذهبي: لَيِّن.

المعرفة والتاريخ ٣/ ١٠٤، ٢٣٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢٥، الثقات ٦/ ٣٢٠، تهذيب الكمال ٩/ ٤٢٩، الكاشف ١/ ٣٢٨، إكمال تهذيب الكمال ٤٣ب، تقريب التهذيب ٢١٨.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن ما نقله تقي الدين الفاسي في العقد الثمين ٤/ ٤٥٢، عن ابن حبان في الثقات لم أجد له أصلاً، وخاصة جملة: «كان من الحفاظ المتقنين». فلا أدري كيف وقع للفاسي هذا الوهم.

ثم أقول: اختلف النُّقاد في الحكم على زياد بن إسماعيل بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. ولم يذكروا له إلا حديثاً واحداً ـ وهوالذي ضَعَّفه الفسوي ـ أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد ١٤٠ ـ ١٤١، ومسلم في صحيحه ـ: كتاب القَدَر، باب كل شيء بقدَر ٤/ ٢٠٤٦ ـ، والترمذي في جامعه ـ كتاب القدر، الحديث الأخير ٤/ ٤٥٩ ـ، وابن ماجه في سننه، المقدمة، باب في القدر ١/ ٣٢ ـ ٣٣ ـ، وجعفر بن محمد الفِرْيابي في كتاب القَدَر ٢٩٥ ـ ٢٩٦، وغيرهم. والحديث كما في صحيح مسلم: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كُرَيْب ـ (يعني محمد بن العلاء بن كُريب) ـ، قالا: حدثنا وكيع، عن سفيان ـ (يعني الثوري) ـ، عن زياد بن إسماعيل، عن محمد بن عَبّاد بن جعفر المَخْزومي، عن أبي هريرة، قال: جاء مشركو قريش يُخاصمون رسول الله ﷺ في القَدَر، فنزلت: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾. الآيتان من =

٤٦٦ ـ خ د ت س: زياد[١] بن أيوب بن زياد أبو هاشِم الطُّوسي، ثم البَغْدادي، الحافظ، المعروف بدلُّوْيَة[٢]، ولُقب أيضاً شُعبة الصغير. ولد سنة ست وستين ومئة، ومات ببغداد في شهر ربيع الأول سنة اثنتين وخمسين ومئتين[٣].

=سورة القمر. وقد قال الترمذي عقب هذا الحديث: «هذا حديث صحيح».

ففي احتجاج الأئمة بهذا الحديث، وتصحيح البعض له، رد على الفسوي حيث ضَعَّفه. وأما بقية المجرِّحين والملينين لزياد فأقوالهم مبهمة، غير مفسرة، معارضة بالتعديل. فضلاً عن أن ابن معين، والأزدي من المشتددين في الجرح.

وحسبك في رفع اسم الجرح عن زياد تعديل أبي حاتم المتشدد له، وإن لم يرفعه عن أدنى درجات التعديل، وتابعه ابن حجر في نحو قوله ـ ولعل قصده التوسط بين أقوال المُعَدِّلين والمُجَرِّحين ـ فقال: «صدوق سيء الحفظ».

وقول ابن المديني: «معروف» أوردته تبعاً للمزي، مع أنه لا يفيد بذاته التعديل، وإنما ينفي الجهالة. ولم أجد أحداً جَهَّل صاحب هذه الترجمة.

وخلاصة القول: إنه لم يتبين لي خروج زياد عن دائرة المحتج بهم، ولعله صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

(١) ويقال له أيضاً: زياد بن أبي حَيَّة. وأبو حَيَّة هو أيوب. تكملة الإكمال ٢/ ٢٢٠.

(٢) ضبطه ابن حجر في تبصير المنتبه ٢/ ٥٧١، وصفي الدين الخزرجي في خلاصة التذهيب ١٢٤ بفتح الدال، وضم اللام المشددة. لكن ابن حجر ذكره في اسم آخر غير صاحب هذه الترجمة، وقد ذكر السمعاني في الأنساب ٥/ ٣٦٩، ٣٧٠، والزَّبِيدي في تاج العروس ـ باب الواو والياء، فصل الدال ١٠/ ١٣٠ مصورة دار مكتبة الحياة ـ من سماه ابن حجر، إلا أنهما ضبطا الدال بالكسر، ولا يفوتني هنا التنبيه إلى أن أبا هاشم زياداً كان يكره هذا اللقب، ولا يرضى به ـ ينظر إكمال تهذيب الكمال ٤٤أ ـ.

(٣) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٠٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٤٥، التاريخ الصغير ٢/ ٣٩٥ ـ ولعله من زيادات غير البخاري على التاريخ الصغير ـ، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٨٧٦، شيوخ النسائي ٥ب، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢٥، الثقات ٨/ ٢٤٩، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢١٠، الهداية والإرشاد ١/ ٢٦٥، تاريخ=

قال النسائي: ثقة[١].

وقال أيضاً: ليس به بأس[٢](*).

= بغداد ٨/ ٤٧٩ ـ ٤٨١، السابق واللاحق ٢٠٦، التعديل والتجريح ٢/ ٥٨٥ ـ ٥٨٦، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٤٨، المعجم المشتمل ١٢٤، تكملة الإكمال ٢/ ٢٢٠ ـ ٢٢١، تهذيب الكمال ٩/ ٤٣٢ ـ ٤٣٦، الكاشف ١/ ٣٢٨، سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٢٠ ـ ١٢٣، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٠٨ ـ ٥٠٩، العبر في خبر من غَبر ٢/ ٩، المعين في طبقات المحدثين ٨٥، إكمال تهذيب الكمال ٤٣ب ـ ٤٤أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥٥، تقريب التهذيب ٢١٨، نُزهة الألباب في الألقاب ١/ ٢٦٥، ٤٠٠، خلاصة التذهيب ١٢٣ ـ ١٢٤.

(١) شيوخ النسائي ٥ب، المعجم المشتمل ١٢٤، تهذيب الكمال ٩/ ٤٣٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥٥.

(٢) تاريخ بغداد ٨/ ٤٨٠، تهذيب الكمال ٩/ ٤٣٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال الدارقطني ـ كما في سؤالات الحاكم ـ: حدثنا أبو العباس الفضل بن أحمد بن منصور الزبيدي المقرئ، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: اكتبوا عن زياد فإنه شعبة الصغير؛ وقال الحسين بن أحمد الهَرَوي، والدارقطني في رواية البَرْقاني ـ كما في تاريخ بغداد ـ: حدثنا أبو العباس الزبيدي الفضل بن أحمد بن منصور، قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: اكتبوا عن ـ وقال الدارقطني: من ـ زياد بن أيوب فإنه شعبة الصغير؛ وقال أبو بكر المروذي ـ كما في المصدر السابق ـ: سمعت أحمد بن محمد بن حنبل يقول: اكتبوا عن زياد بن أيوب فإنه شعبة الصغير، وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: حدثنا أبو بكر الأسدي عبد الله بن محمد بن الفضل الصيداوي ـ وكان من أجلة أصحاب أحمد بن حنبل ممن كتب عنه أبي وأبو زرعة ـ (ولا أعرف سنة وفاته) ـ قال: سمعت زياد بن أيوب وكان ثقة؛ وقال أبو إسحاق إبراهيم بن أُورَمه الأَصْبهاني: ليس على بَسيط الأرض أحد أوثق من زياد بن أيوب؛ وقال أبو حاتم: صدوق؛ وقال مسلمة بن قاسم: كان ثقة، مأموناً؛ وقال الدارقطني في سننه، وفي سؤالات الحاكم: ثقة. زاد في السؤالات: مأمون؛ وقال ابن القطان: أحد الثقات؛ وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: الإمام، المتقن، الحافظ الكبير؛ وفي تذكرة الحفاظ: الحافظ، الحجة... ويلقب أيضاً شعبة الصغير لإتقانه، وحفظه؛ وفي =

٤٦٧ ـ د ق: زياد بن بَيَان الرَّقي(١).

=العبر: وكان يقال له شعبة الصغير لإتقانه، ومعرفته؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، حافظ؛ وفي فتح الباري: أحد الأثبات. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه أبو داود، وغيره ممن كان لا يروي إلا عن ثقة.

الجرح والتعديل ٢/١/٥٢٥، الثقات ٨/٢٤٩، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢١٠، السنن للدارقطني ٤/١٣٢، تاريخ بغداد ٨/٤٨٠، سير أعلام النبلاء ١٢/١٢٠، تذكرة الحفاظ ٢/٥٠٨، العِبر في خَبَر من غَبَر ٢/٩، نصب الراية ١/٣٦٥، إكمال تهذيب الكمال ٤٣ب، تقريب التهذيب ٢١٨، فتح الباري ٢/٢٤١.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في التعديل والتجريح ٢/٥٨٦: «قال أبو زرعة الرازي: سمعت زياد بن أيوب وكان ثقة». وهذا وهم، والصواب أن القول المذكور لعبد الله بن محمد بن الفضل الذي كتب عنه أبو زرعة، لا لأبي زرعة. وسبب هذا الوهم التسرع في قراءة ما في كتاب ابن أبي حاتم.

ثم أقول: اتفق النُّقَّاد على أن زياد بن أيوب ثقة، ثَبْت. سوى أبي حاتم المتشدد حيث قال: «صدوق» دون ذكر السبب في إنزاله عن الدرجة الرفيعة.

وقد جاء في سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/٦٩٨ ـ ٦٩٩: «سألت أبا زرعة عن حديث شعبة مولى ابن عباس ـ (هو شعبة بن دينار المدني) ـ، عن ابن عباس. وعن نافع، عن ابن عمر: حديث ابن أبي ذئب: كان النبي ﷺ يصلي الركعتين قبل المغرب في بيته؟ فأنكر حديث شعبة جداً، وقال: من رواه؟ قلت: علي بن ثابت الجَزَري، عن ابن أبي ذئب. قال: مَنْ مِنْ علي؟ قلت: زياد بن أيوب. فَضَعَّف الحديث جداً، وأنكره». فهذا لا دليل فيه على أن الوهم من زياد، ولو كان منه فإنه لا يضره أبداً، لأن الحافظ الثبت المكثر لا يكون معصوماً من الخطأ.

وحسبك في رفعة أمر زياد، وعلو مرتبته في الثقات أن الإمام أحمد بن حنبل ـ وهو من أقرانه ـ لَقَّبه بشُعبة الصغير تشبيهاً بشعبة أمير المؤمنين في الحديث.

وخلاصة القول: إن زياد بن أيوب أبا هاشِم دَلُّوْيَه ثقة ـ كما قال النسائي ـ ثَبْت، صحيح الحديث. وأما قول أبي عبد الرحمٰن الآخر: «ليس به بأس» فقد تقدم أنه يستعمله كثيراً في الثقات الرفعاء. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/٢/٣٤٦، الضعفاء الكبير ٢/٧٥ ـ ٨٦، الجرح والتعديل ٢/١/٥٢٥ ـ ٥٢٦، الثقات ٨/٢٤٨، المجروحين ١/٣٠٧، الكامل ٣/١٠٥٣، تصحيفات المحدثين ٢/٨٢٧ ـ ٨٢٨، الضعفاء لابن الجوزي ٥٣ب، =

قال النسائي: ليس به بأس(١)(*).

= تهذيب الكمال ٩/٤٣٦ ـ ٤٣٨، ميزان الاعتدال ٢/٨٧، المغني في الضعفاء ١/٢٤٢، ديوان الضعفاء ١١١، الكاشف ١/٣٢٨، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٢، إكمال تهذيب الكمال ٤٤أ، تهذيب التهذيب ٣/٣٥٦، تقريب التهذيب ٢١٨، خلاصة التذهيب ١٢٤.

(١) تهذيب الكمال ٩/٤٣٧، ميزان الاعتدال ٢/٨٧، تهذيب التهذيب ٣/٣٥٦.

(*) أقوال النقاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن عدي: حدثنا أحمد بن عبد الرحمٰن بن يزيد بن عِقال الحَرَّاني، ، حدثنا أبو جعفر النُّفَيْلي ـ (هو عبد الله بن محمد) ـ، حدثنا أبو المَلِيح الرَّقي ـ (هو الحسن بن عُمر أو عَمرو) ـ، حدثنا الثقة، عن علي بن نُفَيْل ـ لا أدري، ولا أُرى إلا قد سمعت من علي ـ، عن سعيد بن المسيب، عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ ـ وذكر المهدي، فقال ـ: «هو من ولد فاطمة». قال ابن عدي: قوله: حدثنا الثقة. يريد به زياد بن بَيَان؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: قال عبد الغَفَّار بن داود ـ (يعني الحَرَّاني) ـ: حدثنا أبو المَلِيح الرَّقي، سمع زياد بن بَيَان ـ وذكر من فضله ـ، سمع علي بن نُفَيْل جَدّ النُّفَيلي ـ (يعني جد أبي جعفر) ـ، سمع سعيد بن المسيب، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ، عن النبي ﷺ: «المهدي حق، وهو من ولد فاطمة»؛ وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان شيخاً صالحاً؛ وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، قانت لله؛ وفي المُجَرَّد: شيخ؛ وقال ابن حجر: صدوق، عابد.

ب ـ المُلَيِّنون: قال البخاري في التاريخ الكبير عقب ما ذكرته عنه سابقاً: في إسناده نظر؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: في إسناده نظر؛ وقال العُقيلي: وفي المهدي أحاديث صالحة الأسانيد أن النبي ﷺ قال: «يخرج مني رجل». ويقال: «من أهل بيتي، يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي». فأما من ولد فاطمة ففي إسناده نظر كما قال البخاري؛ وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: في إسناده نظر؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: لم يصح حديثه؛ وفي المغني: لم يصح خبره.

التاريخ الكبير ١/٢/٤٣٦، الضعفاء الكبير ٢/٧٦، الثقات ٨/٢٤٨، المجروحين ١/٣٠٧، الكامل نسخة الظاهرية ١٤٥ب، ميزان الاعتدال ٢/٨٧، المغني في الضعفاء ١/٢٤٢، الكاشف ١/٣٢٨، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٢، إكمال تهذيب الكمال ٤٤أ، تقريب التهذيب ٢١٨. =

٤٦٨ ـ د ق: زياد بن جارية، وقيل: زيد بن جارية، وقيل: يزيد[1]، التَّميمي، الدِّمشقي[2][3].

= فزياد بن بَيَان لم يُلَيَّن إلا في حديث المهدي السابق. وهذا الحديث أخرجه أبو داود في سننه ـ كتاب المهدي ٤/ ١٠٧ ـ، وابن ماجه في سننه ـ كتاب الفتن، باب خروج المهدي ٢/ ١٣٦٨ ـ كلاهما من طريق أبي المَلِيح، عن زياد بالإسناد المتقدم. وقد جاء في سنن أبي داود عقبه: «قال عبد الله بن جعفر ـ (يعني الرَّقي الذي روى الحديث عند أبي داود عن أبي المَلِيح) ـ: وسمعت أبا المَلِيح يثني على علي بن نُفَيل، ويذكر منه صلاحاً». ولكن قال العقيلي في الضعفاء الكبير في ترجمة علي بن نُفَيل ٣/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤: «علي بن نُفَيْل الحَرَّاني هو جد النُّفَيْلي: عن سعيد بن المسيب في المهدي، لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به... وفي المهدي أحاديث جياد من غير هذا الوجه بخلاف هذا اللفظ». وقد قال ابن عدي في ترجمة زياد بن بَيان من الكامل ٣/ ١٠٥٣: «والبخاري إنما أنكر من حديث ابن بيان هذا الحديث، وهو معروف به». وهذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك ـ كتاب الفتن، باب المهدي هو من ولد فاطمة ٤/ ٥٥٧ ـ ولم يتعقبه عليه الذهبي في تلخيص المستدرك، وصححه السيوطي في الجامع الصغير ٢/ ١٨٧، ووافقه الألباني في صحيح الجامع الصغير ٦/ ٢٢، وسلسلة الأحاديث الضعيفة ١/ ١٠٨. فالحديث إذاً مختلف فيه، وعامة من تكلم فيه إنما تبع البخاري، مع أنّ أبا عبد الله لم يجزم بكون اللين من زياد.

وخلاصة القول: إن زياد بن بَيَان الرَّقي صدوق، حسن الحديث في أقل أحواله. والله أعلم.

(١) قال البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٤٨: «والصحيح زياد». وقال أيضاً ـ كما في العلل الكبير ٢/ ٦٦٧ ـ ٦٦٨ـ: «زياد بن جارية مشهور، وقد أخطأ من قال: يزيد بن جارية». وقال ابن حبان في الثقات ٤/ ٢٥٢: «ومن قال: يزيد بن جارية. فقد وهم».

(٢) زعم البعض أنه صحابي، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال الذهبي في تجريد أسماء الصحابة ١/ ١٩٤: «ولا صحبة له». وقال ابن حجر في الإصابة ١/ ٥٨٦: «تابعي، أرسل حديثاً». وقال أيضاً في تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥٧: «وتوثيق النسائي له يدل على أنه عنده تابعي». وقد قتل ـ رحمه الله ـ بدمشق زمن الوليد بن عبد الملك (٨٦ ـ ٩٦) لكونه نهى عن منكر.

(٣) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٤٨، العلل الكبير ٢/ ٦٦٦ ـ ٦٦٨، =

قال النسائي: ثقة[1](*).

= التاريخ ١/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩، ٣٥٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٥٧، الثقات ٤/ ٢٥٢، تصحيفات المحدثين ٢/ ٥٢٤ ـ ٥٢٥، المؤتلف والمختلف ١/ ٤٤٣، الإكمال ٢/ ٥، الضعفاء لابن الجوزي ٥٣ب، تهذيب الكمال ٩/ ٤٣٩ ـ ٤٤١، ميزان الاعتدال ٢/ ٨٧، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٢، ديوان الضعفاء ١١١، الكاشف ١/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩، تجريد أسماء الصحابة ١/ ١٩٤، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٧٥، إكمال تهذيب الكمال ٤٤أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧، تقريب التهذيب ٢١٨، الإصابة في تميز الصحابة ١/ ٥٨٦، تبصير المنتبه ١/ ٢٢٣، خلاصة التذهيب ١٢٤.

(١) تهذيب الكمال ٩/ ٤٤٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٨٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥٦. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال البخاري ـ كما في العلل الكبير ـ: مشهور؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال عقب إيراده قول أبي حاتم: وقال بعضهم: صدوق جائز الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات.

المُلَيِّنون: قال أبو حاتم: شيخ مجهول.

العلل الكبير ٢/ ٦٦٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٢٧، الثقات ٤/ ٢٥٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٨٧.

فأبو حاتم لم يرد جهالة العين، لأنه سمى جماعة من الرواة عنه ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢٧ ـ وإن كان تعقب في بعضهم. وإنما أراد جهالة الحال ـ إن كان الرجل عنده تابعياً ـ، لكن النسائي عرف حاله فوثقه، ومن عَرَف حجة على من لا يعرف. وإن كان زياد على رأي أبي حاتم صحابياً ـ وهذا بعيد ـ فقد قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥٤: «وأبو حاتم قد عَبَّر بعبارة مجهول في كثير من الصحابة». وقال في لسان الميزان ـ في غير هذه الترجمة ـ ٦/ ١٣ مفسراً هذا القول: «وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة يطلق عليهم اسم الجهالة، لا يريد جهالة العدالة، وإنما يريد أنه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين». بيد أن زياداً روى عن حبيب بن مَسْلمة» دون إشارة إلى روايته عن النبي ﷺ.

والمعدلون متفقون على الاحتجاج بزياد بن جارية، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالنسائي وثقه مطلقاً، واعتمد ابن حجر قوله في تقريب التهذيب. وزعم الذهبي أن البعض قال فيه: «صدوق جائز الحديث». وقول النسائي أجدر بالقبول ـ لإمامة وتقدم صاحبه ـ ممن لم يسم. =

٤٦٩ ـ ع: زياد بن جُبير بن حَيَّة[١] الثَّقفي، البصري[٢][٣].

قال النسائي: ثقة[٤](*).

= وخلاصة القول: إن زياد بن جارية ثقة، صحيح الحديث فيما أرجح. والله أعلم.

(١) ذُكر أن كنيته أبو محمد. تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥٨.

(٢) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٠٥: «توفي سنة أربع ومئة». ولم أجده عند أحد غيره.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٢، تاريخ البادي عن ابن معين ٦٨، تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ ٧٧، الطبقات ٢٠٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٩٥، التاريخ لكبير ١/ ٢/ ٣٤٧، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٤٥، تسمية الإخوة الذين رُوي عنهم الحديث ٢٤٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢٦ ـ ٥٢٧، المراسيل لابن أبي حاتم ٦١، الثقات ٤/ ٢٥٣، ٦/ ٣٢٨، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢٠٩، المؤتلف والمختلف ٢/ ٥٩٠، تاريخ أسماء الثقات ١٣٥، الهداية والإرشاد ١/ ٢٦٢، رجال صحيح مسلم ١/ ٢١٩، التعديل والتجريح ٢/ ٥٨٦، الإكمال ٢/ ٣٢٦، تهذيب الكمال ٩/ ٤٤١ ـ ٤٤٢، الكاشف ١/ ٢٢٩، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥١٦، ٦٠٥، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢١٤، إكمال تهذيب الكمال ٤٤أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨، تقريب التهذيب ٢١٨، فتح الباري ٣/ ٥٥٣، تبصير المنتبه ١/ ٤٠٣، خلاصة التذهيب ١٢٤.

(٤) تهذيب الكمال ٩/ ٤٤٢، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدارمي: ثقة؛ وفي رواية البادي: ما له يُسأل عنه؟! ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب: من الثقات؛ وفي رواية الميموني: رجل معروف؛ وقال أحمد بن صالح ـ كما في إكمال تهذيب الكمال، وفسره ابن حجر في تهذيب التهذيب بالعجلي ـ، وأبو زرعة: ثقة؛ وقال الآجري ـ كما في سؤالاته ـ: سئل أبو داود عن زياد بن جُبير؟ فقال: هو زياد الجِهْبِذ؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات الحاكم ـ: ليس به بأس؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة؛ وفي سير أعلام النبلاء: حجة؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، وكان يرسل. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. =

٤٧٠ ـ س: زياد[1] بن الجَرَّاح[2] الحِجازي، المدني، ثم

= تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٢، تاريخ البادي عن ابن معين ٦٨، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٩٥، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٤٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢٦ ـ ٥٢٧، الثقات ٤/ ٢٥٣، ٦/ ٣٢٨، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢٠٩، تاريخ أسماء الثقات ١٣٥، الكاشف ١/ ٣٢٩، سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٠٥، إكمال تهذيب الكمال ٤٤أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥٨، تقريب التهذيب ٢١٨.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن زياد بن جُبير ثقة، ثَبْت. سوى الدارقطني حيث قال فيه: «ليس به بأس». ولا يقبل هذا منه، لأنه كلام شاذ، مبهم، عارضه توثيق مطلق من كافة المتقدمين ـ وفيهم أساطين هذا الشأن ـ، وسائر المتأخرين.

هذا، وجاء في تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥٨: «وروى ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمٰن بن أبي نُعْم، قال: كان زياد بن جُبير يقع في الحسن، والحسين. فقلت له: يا أبا محمد، إن أبا سعيد ـ (يعني الخُدْري) ـ حدثني عن النبي ﷺ قال: الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة». ولا عبرة بهذا الكلام لانقطاعه، خاصة وأن أحداً من النقاد السابقين لم يشر إلى شيء منه.

وخلاصة القول: إن زياد بن جُبَيْر بن حَيَّة الثَّقَفي حجة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) اختُلف في ولائه، فالجمهور على أنه مولى عثمان بن عَفَّان الأُموي رضي الله عنه، وقال البعض: هو مولى بني تَيْم الله (تَيْم اللات).

(٢) زعم البعض أن زياد بن الجرَّاح هذا، هو زياد بن أبي مريم، وفَرَّق بينهما الأكثرون ـ وفيهم الجَزَريون ـ، قال أبو بكر الكُرْبَزاني ـ كما في الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/ ٢٥٤ـ: «قال لي علي بن المديني: ما زلت مشتاقاً إلى لقاء مثلك من إخواننا، أخبرني عن زياد بن أبي مريم، وزياد بن الجَرَّاح، وزياد مولى عثمان ـ فإني ما وجدت أحداً يخبرني خبرهم ـ؟ فقلت: حدثني الوليد بن عبد الله بن مُسَرَّح ـ وسألته عن زياد بن أبي مريم، وزياد بن الجَرَّاح؟ ـ فقال: كلاهما لنا ـ (أي: من بلدنا حَرَّان) ـ، أما زياد بن الجرَّاح فهو مولى عثمان، وله عندنا عَقِب إلى اليوم. وأما زياد بن أبي مريم فمولى امرأة من كلب، كان مَسْلمة بن عبد الملك تزوجها بالشام، ونقلها إلى حَرَّان، ومعها زياد بن أبي مريم، ولا عَقِب له عندنا». وقال هلال بن العلاء ـ كما في المصدر السابق ١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥ـ: «حدثني مغيرة بن=

....

=عبد الرحمٰن بن عون بن حَبيب ـ (وهو حَرَّاني) ـ عن أبيه قال: قال لي أبي يوماً: من أين جئت؟ قلت: من عند مُعَمَّر بن سليمان، فقال: ما حدثك؟ قلت: حدثنا عن خُصَيْف ـ (يعني ابن عبد الرحمٰن) ـ، عن زياد بن أبي مريم، عن عبد الله بن مَعْقِل ـ (يعني المُزَني) ـ، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ أنه قال: النَّدم تَوْبة. فقال أبي: هذا زياد بن الجَرَّاح، وهوعم جدتك، وكان رجلاً من أهل الحجاز من موالي عثمان، قدم حَرَّان. وكان زياد بن أبي مريم رجلاً من أهل الكوفة، قدم حَرَّان فنزلها، وكان يتوكل لزياد بن الجَرَّاح». وقال عبيد الله بن عمرو الرَّقي ـ كما في الجرح والتعديل ٢/١/ ٥٢٨ـ: «أنا رأيت زياد بن الجَرَّاح، وليس بزياد بن أبي مريم». وقال ابن معين ـ كما في تاريخ الدوري ٤/ ٤٧٧ـ: «قال عبد الله بن جعفر: زياد بن الجَرَّاح مولى بني تيم الله، قدم من المدينة، وزياد بن أبي مريم كوفي، فهو غير هذا». وقال ابن المديني ـ كما في الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/ ٢٥٦ـ: «وزياد بن الجَرَّاح عندي غير زياد بن أبي مريم». وقال الخطيب في كتابه المذكور ١/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨: «وزياد بن الجَرَّاح غير زياد بن أبي مريم، وقد دَخَلَت الشبهة في أمر هٰذين الرجلين على غير واحد من أهل العلم، والعلة في ذلك حديث يروى عن عبد الكريم بن مالك الجَزَري، عن زياد. قال فيه عدة من الرواة: ابن الجَرَّاح. وقال آخرون: ابن أبي مريم. فكان هذا طريقاً إلى الشبهة في الظن بأنهما واحد». وقال المزي في تهذيب الكمال ٩/ ٤٤٢: «زياد بن الجَرَّاح الجَزَري، والصحيح أنه ليس بزياد بن أبي مريم».

وقد فصل بين الترجمتين البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٤٦، ٣٧٣. لكنه جعل ابن أبي مريم مولى لعثمان رضي الله عنه، ولم ينسب ابن الجَرَّاح. وتبعه أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢٧، ٥٤٦ ـ. وأما ابن حبان فقال في التابعين من ثقاته ٤/ ٢٦٠: «زياد بن أبي مريم مولى عثمان بن عفان، يروي عن أبي موسى الأشعري، روى عنه ميمون بن مِهران، واسم أبي مريم الجَرَّاح، وهو الذي يروي عن عبد الله بن مَعْقِل: الندم توبة». وقال في أتباع التابعين منه ٦/ ٣٢٣: «زياد بن الجرَّاح مولى عثمان، يروي عن عمرو بن ميمون، وعبد الله بن مَعْقِل، روى عنه جعفر بن بُرقان، وعبد الكريم الجَزَريان».

وقد اختلف الأئمة اختلافاً كبيراً، واضطربوا اضطراباً شديداً في تعيين زياد راوي حديث: النَّدم تَوْبة. ورجح ابن معين، وابن المديني، ويعقوب بن شيبة، وابن أبي=

الجَزَري، الحَرَّاني(١).

قال النسائي: ثقة(٢)(*).

=حاتم، وغيرهم كونه ابن الجَرَّاح، بل جزم به عامة هؤلاء، وهو رأي الأكثرين، وخاصة أكثر الجزريين، ويرى الثوري، وابن عيينة، وغيرهما أنه ابن أبي مريم. وينظر تعليقات العلامة المعلمي على الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/ ٢٦١ ـ ٢٦٣ ففيها تحقيق وجيه.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/٤٧٧، تاريخ خليفة ٢٩٠، التاريخ الكبير ١/٢/٣٤٦، الجرح والتعديل ٢/١/٥٢٧ ـ ٥٢٨، الثقات ٦/٣٢٣، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/٢٤٧ ـ ٢٦٣، تهذيب الكمال ٩/ ٤٤٢ ـ ٤٤٤، الكاشف ١/ ٣٢٩، إكمال تهذيب الكمال ٤٤أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩، تقريب التهذيب ٢١٨، خلاصة التذهيب ١٢٤.

(٢) تهذيب الكمال ٩/ ٤٤٣، تهذيب التهذيب ٣/٣٥٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن خَلْفون: مولى بني تَيْم الله، قدم المدينة، وهو ثقة قاله يحيى بن معين، وابن نُمير، وغيرهما؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢٧، الثقات ٦/ ٣٢٣، الكاشف ١/ ٣٢٩، إكمال تهذيب الكمال ٤٤أ، تقريب التهذيب ٢١٨.

فقد أجمع النُّقَّاد على أن زيادة بن الجَرَّاح ثقة مطلقاً، فهو عندهم صحيح الحديث. وأما زيادة بن أبي مريم فإن الأئمة أطلقوا القول في توثيقه أيضاً، وفيهم الذهبي في الكاشف ١/ ٣٣٤. لكنه قال في ميزان الاعتدال ٢/ ٩٣: «فيه جهالة، وقد وُثِّق، ما روى عنه سوى عبد الكريم بن مالك فيما أرى»، وفي المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٤: «لا يعرف»، وفي المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٧٥: «جُهِّل». والذي عليه المحققون ـ ومنهم الذهبي ـ أن من لم يرو عنه إلا واحد مشهور، ترتفع جهالة عينه، وتثبت له العدالة بتوثيق أحد الأئمة له. لذا وثق الذهبي في الكاشف زياداً. وقال في ميزان الاعتدال ١/ ٢١١: «أَسْقَع بن أَسْلع... ما علمت روى عنه سوى سُوَيْد بن حُجَيْر الباهلي، وثقه مع هذا يحيى بن معين، فما كل من لا يعرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل». وقال ابن حجر في نُخْبة الفِكَر وشرحها ٢٤: «مجهول العين كالمبهم ـ=

٤٧١ ـ خ د س: زياد بن حَسَّان[١] بن قُرَّة الباهِلي[٢]، البصري، المعروف بالأَعْلَم[٣].

قال النسائي: ثقة[٤](*).

=(يعني في عدم قبول حديثه) ـ إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك».

وعلى رأي الذين جمعوا بين الترجمتين فإنه لا يبقى للتجهيل أثر، لتعدد الرواة عنه. لكنه رأي ضعيف.

وخلاصة القول: إن زياد بن الجَرَّاح ثقة، صحيح الحديث. وهو غير زياد بن أبي مريم. والله أعلم.

(١) في الطبقات ٢١٦: «زياد بن حَيَّان بن قُرَّة» ولعله تصحيف. وقد سقط اسم حَسَّان من بعض الكتب على سبيل الوهم.

(٢) قال خليفة بن خَيَّاط في الطبقات ٢١٦: «الباهِلي، من بني قُتَيْبة بن مَعْن». أي أنه من أنفسهم. وقال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٨: «مولى لامرأة من باهِلة». ونسبه الباقون إلى باهِلة بإطلاق.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٨، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٢٢، الطبقات ٢١٦، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٥٣، ١٣٣، ٢٩٢، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٤٥، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٤٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ٥٣، ٥٦، ٢٥٦ ـ ٢٥٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٥٢، الثقات ٦/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢٠٧ ـ ٢٠٨، تاريخ أسماء الثقات ١٣٦، الهداية والإرشاد ١/ ٢٦٣، التعديل والتجريح ٢/ ٥٨٦، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٤٧، تهذيب الكمال ٩/ ٤٥١ ـ ٤٥٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٨٨، الكاشف ١/ ٣٢٩، إكمال تهذيب الكمال ٤٤ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٦٢، تقريب التهذيب ٢١٨، نُزهة الألباب في الألقاب ١/ ٨٨، خلاصة التذهيب ١٢٤.

(٤) تهذيب الكمال ٩/ ٤٥٢، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٦٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن سعد: وكان ثقة إن شاء الله؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وقال ابن المديني ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: أصحاب الحسن: حفص المِنْقري ـ=

....

=(يعني ابن سليمان) ـ، ثم قتادة، وحفص فوقه، ثم قتادة بعده، ويونس ـ (يعني ابن عُبيد) ـ، وزياد الأعْلَم. وكان حفص في الحسن مثل ابن جُريج في عطاء ـ (يعني ابن أبي رباح) ـ، وكان قيس بن سعد ـ (يعني المكي) ـ في عطاء مثل زياد الأعْلَم في الحسن ـ (أي أنهما يشتركان في القِدم، وقلة الحديث، وكلاهما ثقة في صاحبه، لكن يوجد من هو أثبت منهما) ـ؛ وقال أحمد بن حنبل في موضع من رواية عبد الله: ثقة، ثقة؛ وفي موضع آخر منها: ثقة؛ وقال ابن أبي حاتم: قيل لأبي زرعة: ما محل زياد الأعْلَم؟ قال: شيخ؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ثقة؛ وقال أبو حاتم: زياد الأعْلَم من قدماء أصحاب الحسن؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: ثقة ثقة، قاله أحمد. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٨، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٥٣، ١٣٣، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٤٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ٥٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٥٢، الثقات ٦/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣، تاريخ أسماء الثقات ١٣٦، الكاشف ١/ ٣٢٩، تقريب التهذيب ٢١٨.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن زياداً الأعْلم من الثقات الرفعاء. ولم يرد أبو زرعة بقوله: «شيخ» إنزاله إلى المرتبة الأخيرة من مراتب التعديل كما هو مشهور في استعمال هذه اللفظة. وإنما أراد بها الإشارة إلى قلة حديثه، وقد صرح بذلك الدارقطني ـ كما في سؤالات الحاكم ٢٠٧ ـ فقال: «هو قليل الحديث جداً». وهذا المعنى لعبارة: «شيخ» نبه إليه بعض الأئمة، فقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ١/ ٢٧٠ب: «هذه اللفظة ـ (يعني كلمة: شيخ) ـ يطلقونها على الرجل إذا لم يكن معروفاً بالرواية ممن أخذ، وأخذ عنه، وإنما وقعت له رواية لحديث، أو أحاديث فهو يرويها، هذا الذي يقولون فيه: شيخ. وقد لا يكون مَنْ هذه صفته من أهل العلم؛ وقد يقولونها للرجل باعتبار قلة ما يرويه عن شخص مخصوص، كما يقولون: حديث المشايخ عن أبي هريرة، أو عن أنس. فيسوقون في ذلك روايات لقوم مقلين عنهم، وإن كانوا مكثرين عن غيرهم، وكذلك إذا قالوا: أحاديث المشايخ عن رسول الله ﷺ. فإنما يعنون من ليس له عنه إلا الحديث، أو الحديثين، ونحو ذلك». وقال ابن رجب في شرح علل الترمذي ١/ ٤٦١: «والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة، وغيره».

هذا، وأنبه إلى أنه جاء في سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٢٢: «قيل ليحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ: حَكيم الأثْرم روى عنه أحد غير حماد بن سلمة؟ قال: ما أعلم=

٤٧٢ ـ س: زِياد بن الحُصَيْن بن أَوْس النَّهْشَلي[1][2].

قال النسائي: ثقة[3][*].

٤٧٣ ـ م ت ق: زِياد بن أبي زِياد مَيْسَرة[4] القُرشي، المَخْزُومي

=أحداً روى عنه غير حماد بن سلمة. وزياد الأَعْلَم أيضاً كذلك». لكن المشهور في زياد رواية جماعة من الأئمة ـ غير ابن سلمة ـ عنه. وقد وثقه ابن معين كما تقدم. وأما حَكيم فتنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٧/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

وخلاصة القول: إن زياداً الأَعْلَم ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) كذا سماه، ونسبه البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٤٩، وأبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢٩ ـ، وابن حبان في الثقات ٦/ ٣٢٣. وقال المزي في تهذيب الكمال ٩/ ٤٥٤: «زياد بن الحُصَيْن بن أَوْس، ويقال: ابن قَيْس». بناء على رواية، وتبعه المتأخرون. وزعم مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٤٥أ أن هذه الترجمة هي نفس ترجمة زياد بن الحُصين بن قَيْس أبي جَهْمة اليَرْبُوعي البصري. وهذا لا يقبل منه لغرابة وبُعد دليله، وتفرده بهذا الجمع، حيث إن سائر الأئمة فَرَّقوا بينهما، فضلاً عن الاختلاف في اسم الجد ـ على المشهور ـ، والنسبة، فنهْشَل ويَرْبوع لا يجتمعان في نسب رجل واحد، وإن كانا من نسل حَنْظلة بن مالك بن زيد مَنَاة بن تميم. والجمع بين الترجمتين لا يضر كثيراً لأن كلا الرجلين ثقة.

(٢) ترجمته في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٤٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢٩، الثقات ٦/ ٣٢٣، تهذيب الكمال ٩/ ٤٥٤ ـ ٤٥٥، الكاشف ١/ ٣٣٠، إكمال تهذيب الكمال ٤٥أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٦٣، تقريب التهذيب ٢١٩، خلاصة التذهيب ١٢٤.

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ٤٥٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٦٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٦/ ٣٢٣، تقريب التهذيب ٢١٩.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن زياد بن الحُصين النَّهْشَلي ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٤) كَنَّاه غيرما واحد من المتأخرين أبا جعفر. وقيل: كنيته أبو زيد.

مولاهم، المدني، نزيل دمشق، العابد، الزاهد، الفاضل، مولى عبد الله[1] بن عَيَّاش، وصاحب عمر بن عبد العزيز، مات سنة خمس وثلاثين ومئة[2].

قال النسائي: ثقة[3](*).

---

(١) هو عبد الله بن عَيَّاش بن أبي رَبيعة بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مَخْزوم القُرشي.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥، المعرفة التاريخ ١/ ٥٨٣ ـ ٥٨٣، ٥٩٦، ٦٦٧ ـ ٦٦٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٤٥، الثقات ٤/ ٢٥٤، ٦/ ٣٢٨، مشاهير علماء الأمصار ٧٥، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٢١ ـ ٢٢٢، تهذيب الكمال ٩/ ٤٦٥ ـ ٤٧٠، الكاشف ١/ ٣٣٠ ـ ٣٣١، سير أعلام النبلاء ٥/ ٤٥٦ ـ ٤٥٨، إكمال تهذيب الكمال ٤٥ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨، تقريب التهذيب ٢١٩، خلاصة التهذيب ١٢٤.

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ٤٦٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٧٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن حبان في المشاهير: من عُباد أهل المدينة، وزُهادهم، ومتقني التابعين؛ وقال ابن عبد البر: أحد الفضلاء، العُبَّاد، الثقات؛ وقال الذهبي: قانت، متأله، صادق؛ وقال ابن حجر: ثقة، عابد. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، ومالك بن أنس، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

الثقات ٤/ ٢٥٤، ٦/ ٣٢٨، مشاهير علماء الأمصار ٧٥، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٦/ ٣٧، الكاشف ١/ ٣٣١، تقريب التهذيب ٢١٩.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن زياد بن أبي زياد المَخْزومي ثقة مطلقاً، اللهم إلا ما يظهر من قول الذهبي. ولعله أراد ما ذهب إليه الجمهور، حيث لم يذكر سبباً يدل على خروج الرجل عن الدرجة العالية للثقات.

هذا وجاء في تعجيل المنفعة ١٤١: «فه: زياد بن ميسرة عن أبيه، عن ابن عمر، وعنه أبو حنيفة. ليس بمعروف. قلت: هذا قصور شديد، فإنه معروف، مخرج له في صحيح مسلم، وغيره، مترجم في التهذيب، لكن قال: زياد بن أبي زياد، واسمه مَيْسرة المَخْزومي، لكن أبوه قَلَّما يرد في الرواية باسمه، بل بكنيته». فالحسيني ظنه آخر فَجَهَّله، وتعقبه ابن حجر بما يرفع اسم الجهالة عنه جملة وتفصيلاً. =

٤٧٤ ـ ع: زياد[1] بن سعد أبو عبد الرحمٰن[2] الخُراساني، البَلْخي فيما يقال[3]، ثم الحِجَازي، المكي، ويقال: المدني[4]، ثم اليماني، العَكِّي[5]، الحافظ[6].

= وخلاصة القول: إن زياد بن أبي زياد مَيْسرة المَخْزومي ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ذكر جماعة من المتأخرين ـ وأولهم فيما أعلم ابن مَنْجُويه في رجال صحيح مسلم ١/ ٢٢٠ ـ أن اسم جَدِّه: عبد الرحمٰن.

(٢) قال البخاري الكبير ١/ ٢/ ٣٥٨: «من العرب». وقال ابن خَلْفون ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ٤٦أ ـ: «يقال: هو من بَجِيلة».

(٣) نسبه إلى بَلْخ الكَلَاباذي في الهداية والإرشاد ١/ ٢٦٣. وتبعه الباجي في التعديل والتجريح ٢/ ٥٨٨، وغيره.

(٤) ذكر الجمهور أنه خُراساني سكن مكة. لكن ابن عُيينة قال في رواية نُعيم بن حَماد ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٣٣: «كان زياد بن سعد من أهل خُراسان سكن المدينة». وتبعه الخليلي في الإرشاد ١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣. ولا شك أن زياداً قدم المدينة، قال مالك بن أنس ـ كما في تهذيب التهذيب ٣/ ٣٧٠ـ: «من أهل خراسان، سكن مكة، وقدم علينا المدينة». لكن هل نزل المدينة مدة طويلة تصلح لأن ينسب إليها؟ هذا ما لا يظهر في كلام الجمهور.

(٥) نسبة إلى عكّ، قرية باليمن. وقال ياقوت في معجم البلدان ٤/ ١٤٢: «وَعَكّ: قبيلة يضاف إليها مِخْلاف ـ (أي ناحية) ـ باليمن». أي أنها ليست محلة صغيرة كما قد يتوهم من كلمة قرية. والقَرْية ـ كما في القاموس، باب الواو والياء، فصل القاف ١٧٠٦ـ: «المِصْر الجامع». وقد ذكر جماعة من الأئمة أن زياداً مات بعَكّ ـ الهداية والإرشاد ١/ ٢٦٣، وغيره ـ، وقال ابن حبان وحده في مشاهير علماء الأمصار ١٤٦: «مات بمكة». وذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٢٣ زمن وفاته على وجه التقريب فقال: «ومات مع ابن جُريج أو قبله». وقد مات ابن جُريج سنة خمسين ومئة على الأرجح.

(٦) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧٨ ـ ١٧٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٤٦، ١١٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٢٤، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٦٦، ١٦٢، ٢٢٩، ٢٩١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٥٨، المعرفة والتاريخ =

قال النسائي: ثقة، ثَبْت[١].

وقال أيضاً: أثبت الناس في ابن شِهاب الزُّهري: مالك بن أنس، وزياد بن سعد الخُراساني[٢](*).

= ١/ ٤٣٥، ٦٤٣، ٦٤٧، ٦٤٨، ٢/ ١٣٨، شيوخ النسائي ـ ملحق ـ ٦أ، الكنى والأسماء ٢/ ٦٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٣٣ ـ ٥٣٤، الثقات ٦/ ٣١٩، مشاهير علماء الأمصار ١٤٦، تاريخ أسماء الثقات ١٣٥، الهداية والإرشاد ١/ ٢٦٣، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٢٠، الإرشاد ١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣، التعديل والتجريح ٢/ ٥٨٨، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٩٨، تهذيب الكمال ٩/ ٤٧٤ ـ ٤٧٦، الكاشف ١/ ٣٣١، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٢٣، تذكرة الحفاظ ١/ ١٩٨، إكمال تهذيب الكمال ٤٥ب ـ ٤٦أ، العِقد الثمين ٤/ ٤٥٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠، تقريب التهذيب ٢١٩، خلاصة التذهيب ١٢٥.

(١) تهذيب الكمال ٩/ ٤٧٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٧٠.

(٢) شيوخ النسائي ـ ملحق ـ ٦أ.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال مالك بن أنس ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: حدثنا زياد بن سعد وكان ثقة... وله هيئة، وصلاح؛ وقال ابن عيينة في رواية نُعيم بن حَمَّاد ـ كما في الجرح والتعديل ـ: وكان عالماً بحديث الزُّهري؛ وفي رواية حمزة بن سعيد المَرْوزي ـ كما في تهذيب الكمال نقلاً عن الآجري، عن أبي داود، عن حمزة، عنه ـ: كان زياد بن سعد أثبت أصحاب الزُّهري؛ وقال ابن خَلْفون ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: وثقه مالك بن أنس... وسفيان بن عيينة؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، والكَوْسَج: ثقة؛ وقال عثمان الدارمي: قلت ليحيى: فزياد بن سعد أي شيء حاله في الزّهري؟ فقال: ثقه؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: ثقة، ثَبْت؛ وفي رواية محمد بن عبد الرحيم المعروف بصاعقة: أثبت الناس في الزُّهري: سفيان بن عيينة، وزياد بن سعد، ثم مالك، ومَعْمر ـ (يعني ابن راشد) ـ، ويونس ـ (يعني ابن يزيد الأَيْلي) ـ من كتابه؛ وقال أيضاً ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: كان من أهل التثبت، والعلم ـ (وقد تصحف هذا في نسخة إكمال تهذيب الكمال) ـ؛ وقال أحمد بن حنبل ـ في رواية عبد الله، وأبي طالب ـ، والعجليُّ ـ كما في تهذيب التهذيب ـ، وأبو زرعة، والفسوي، وأبو حاتم: ثقة؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان من الحفاظ المتقنين؛ وفي المشاهير: وكان من أهل الحفظ والإتقان، والورع في السر والإعلان؛ وقال=

٤٧٥ ـ د س: زياد بن صُبيح[1] ....

=الدارقطني: من الحفاظ الثقات؛ وقال الخليل: كبير، ثقة، يُحتج به؛ وقال ابن عبد البر: وكان ثقة؛ وقال الخطيب البغدادي: كان ثقة، عالماً بحديث الزّهري؛ وقال النووي: واتفقوا على توثيقه؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة، ثَبْت في الزُّهري؛ وفي سير أعلام النبلاء: إمام، مجوِّد، حجة؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثَبْت، قال ابن عيينة: كان أثبت أصحاب الزهري. وذكره ابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه مالك بن أنس، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧٨، ١٧٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٤٦، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٢٤، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٢، المعرفة والتاريخ ١/ ٤٣٥، ٢/ ١٣٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٣٣ ـ ٥٣٤، الثقات ٦/ ٣١٩، مشاهير علماء الأمصار ١٤٦، السنن للدارقطني ٣/ ٣٢، تاريخ أسماء الثقات ١٣٥، الإرشاد ١/ ٣٨٣، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٦/ ٦١، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٩٨، تهذيب الكمال ٩/ ٤٧٦، الكاشف ١/ ٣٣١، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٢٣، إكمال تهذيب الكمال ٤٦أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٧٠، تقريب التهذيب ٢١٩.

فقد أطبق النُّقَّاد على أن زياد بن سعد الخُراساني ثقة، حجة، وأنه من أثبت الناس في الزُّهري، فهو إذاً صحيح الحديث، بل في أعلى درجات الصحة عن ابن شهاب. والله أعلم.

(١) كذا سماه الأكثرون، وقيل: ابن صَبَّاح. وقيل: ابن صُبْح. الثقات ٤/ ٢٥٥، إكمال تهذيب الكمال ٤٧أ. وقد تَصَدّى ابن حجر لضبط الاسم المشهور فقال في تهذيب التهذيب ٣/ ٣٧٤: «وقال ابن عبد البر في الاستيعاب ـ (كذا قال، والصواب: «الاستغناء» كما في إكمال تهذيب الكمال ٤٧أ. ويبدو أن الوهم من ابن حجر لأنه تابعه عليه الفاسي في العِقْد الثمين ٤/ ٤٥٤) ـ: لا يختلفون أنه بالضم ـ يعني بضم الصاد ـ، وقال ابن أبي حاتم: بالفتح». متبعاً في الجملة ما في إكمال تهذيب الكمال ٤٧أ، وفيه: «وفي كتاب الاستغناء لابن عبد البر: أبو مريم الحنفي المكي زياد بن صبيح، روى عن ابن عمر، وابن عباس، كذا قال ابن أبي حاتم: صبيح بالفتح. ولا يختلفون أنه بالضم». وفيما نقلاه نظر، لأن الذي في الاستغناء ٢/ ٦٩٣ هكذا: «أبو مريم الحَنَفي المكي زياد بن صبيح، روى عن ابن عمر، وابن عباس، روى عنه سعيد بن زياد، كذا قال ابن أبي حاتم، زياد بن صبيح بالفتح، ولا يختلفون في الأول أنه ابن ضبيح». ويعني بالأول الترجمة المتقدمة التي قال فيها: «أبو مريم الحنفي البصري إياس بن ضبيح...». وقوله: «كذا قال ابن أبي حاتم» يعني به ما=

أبو مريم[١] الحَنَفي[٢]، البصري، ويقال: المكي، ويقال: المدني، وقيل: الكوفي[٣][٤].

=سبق هذه الكلمة، وأما ما تأخر فيبدو أنه لابن عبد البر،حيث ضبط الحرف الأول من اسم والد زياد بالفتح. وأما قوله: «ولا يختلفون...» فلا أدري إن كان أراد اتفاقهم على أن اسم والد إياس بالضاد المعجمة، أو، على شكل الحرف الأول منه بالحركات، لكني أميل إلى الأول. فمما تقدم يتبين أن ابن عبد البر لم يذكر اختلافاً في ضبط الحرف الأول من اسم والد زياد، معتمداً الفتح، وقد اعتمد الدارقطني في المؤتلف والمختلف ٣/ ١٤٥٤ الضم.

(١) كناه مسلم بن الحجاج، والدُّولابي، وابن عبد البر في كتبهم الآتي ذكرها. وتبعهم بعض المتأخرين.

(٢) تصحفت هذه النسبة في سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٢، ونسخة أحمد الثالث ١٠٨أ من قِبل النساخ.

(٣) نسبه إلى المدينة العجلي في معرفة الثقات ١/ ٣٧٣. ونسبه إلى الكوفة ابن خَلْفون ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ٤٧أ ـ فقال: «الكوفي، ويقال: المكي، وقيل: البصري». ونسبه إلى البصرة ابن معين ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٣٥ـ، والدارقطني في سؤالات البَرْقاني ٣٢، وأول من نسبه إلى مكة أبو حاتم ـ كما نقل عنه ابنه في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٣٥ ـ، ثم ابن عبد البر في الاستغناء ٢/ ٦٩٣، ثم المزي في تهذيب الكمال ٩/ ٤٨٣ لكنه قال: «المكي، ويقال: البصري». وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ٢٢٠: «البصري، ثم المكي» جمعاً بين القولين الشهيرين. ولا يغتر بكثرة الذين نسبوه إلى مكة لأن المتأخر يتبع المتقدم. ولعل ابن معين أعلم بالرجل من أبي حاتم، خاصة وأنه أقدم منه. ويبدو لي من خلال رأيي الضعيف ـ وأستغفر الله إن كنت مخطئاً ـ أن ابن أبي حاتم لما سأل أباه عن زياد اعتمد في أصل الترجمة على كتاب التاريخ الكبير للبخاري، وفيه ١/ ٢/ ٣٥٨: «زياد بن صُبيح الحَنَفي، قال المكي: أخبرنا سعيد بن زياد...» فظن ابن أبي حاتم أن البخاري قال: «الحنفي، المكي» دون أن يتنبه إلى كلمة: «قال». مع أن البخاري أراد بالمكي اسم شيخه المشهور: مكي بن إبراهيم البَلْخي. فسأل ابنُ أبي حاتم أباه عن ذلك فوافقه من غير نظر لحسن رأيه بما يقوله البخاري، وصرف هَمّه إلى إيراد ما لم يذكره البخاري من الحكم على الرجل. والله أعلم.

(٤) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩، معرفة الثقات ١/ ٣٧٣، =

قال النسائي: ثقة[(١)](*).

٤٧٦ ـ ع: زياد بن عِلَاقة[(٢)] بن مالك أبو مالك الغَطَفاني، الثَّعْلبي[(٣)]،

= الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٧٠، الكنى والأسماء ٢/ ١١٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٣٥، الثقات ٤/ ٢٥٥، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٢، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٤٥٤، تاريخ أسماء الثقات ١٣٧، الاستغناء ٢/ ٦٩٣، الإكمال ٥/ ١٦٩، تهذيب الكمال ٩/ ٤٨٣ ـ ٤٨٤، الكاشف ١/ ٣٣١ ـ ٣٣٢، إكمال تهذيب الكمال ٤٧أ، العِقْد الثمين ٤/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٧٤، تقريب التهذيب ٢٢٠، خلاصة التذهيب ١٢٥.

(١) تهذيب الكمال ٩/ ٤٨٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٧٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الكَوْسَج ـ كما في الجرح والتعديل ـ: صالح ثقة؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: يُعتبر به؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه منصور بن المُعْتَمِر، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

معرفة الثقات ١/ ٣٧٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٣٥، الثقات ٤/ ٢٥٥، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٢، تاريخ أسماء الثقات ١٣٧، الكاشف ١/ ٣٣٢، تقريب التهذيب ٢٢٠.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن ابن شاهين نقل في تاريخ أسماء الثقات ١٣٧ قول ابن معين مقتصراً على عبارة: «صالح».

ثم أقول: اتفق النقاد على أن زياد بن صُبيح ثقة، سوى الدارقطني حيث جعله في أدنى درجات التعديل، وهذا لا يقبل منه لشذوذه، وعدم ذكر السبب فيه، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن زياد بن صُبيح الحَنفي ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) ضبطه الحفاظ المحققون بكسر العين. وزعم العلامة الفِيْرُوْزَأباذي في القاموس ـ باب القاف، فصل العين ١١٧٦ ـ أنه بفتحها. والصواب الكسر.

(٣) كذا نسبه عامة الأئمة المتقدمين والمتأخرين، وادعى البعض أنه تَغْلَبِي. ينظر تصحيفات المحدثين ٣/ ١١٧٩.

الكوفي، المُعَمَّر[١][٢].

قال النسائي: ثقة[٣][*].

---

(١) قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٤٧ب: «وفي كتاب الصَّرِيفيني: توفي سنة خمس وعشرين ومئة، أو بعدها بيسير، وقد قارب المئة». وقد تابع الذهبيُّ في سير أعلام النبلاء ٥/ ٢١٥، وغيره ما في كتاب الصَّرِيفيني، لكنه قال في السير: «أحسبه جاوز المئة». وقد نقل ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨١ قول الصَّرِيفيني بلفظ: «توفي سنة خمس وثلاثين ومئة، وقد قارب المئة». ثم قال في تقريب التهذيب ٢٢٠: «مات سنة خمس وثلاثين ـ (يعنيَ: ومئة) ـ، وقد جاز المئة». ولم يتابع ابن حجر ـ فيما أعلم ـ على نقله، وقوله. ولعل الصواب: سنة خمس وعشرين ومئة. هذا، وقد جاء في تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨١: «ورأيت في تاريخ الطبري نقلاً عن هشام بن الكَلْبي أن زياداً أدرك الجاهلية. وهذا عندي غلط. والله أعلم». وقد كانت وفاة زياد بالكوفة.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣١٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧٩، علل الحديث ومعرفة الرجال ٧٦، ٨٢ ـ ٨٣، الطبقات ١٥٩، العلل معرفة الرجال ٢/ ١٧٧، التاريخ الكبير ٢/ ٣٦٤، معرفة الثقات ١/ ٣٧٣، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٥٥ ـ ٧٥٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٧٥ ـ ٦٧٦، ٣/ ١٩٧ ـ ١٩٨، الكنى والأسماء ٢/ ١٠٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٤٠، المراسيل لابن أبي حاتم ٦١، الثقات ٤/ ٢٥٨، مشاهير علماء الأمصار ١٠٨، تصحيفات المحدثين ٣/ ١١٧٩ ـ ١١٨٠، تاريخ أسماء الثقات ١٣٧، الهداية والإرشاد ١/ ٢٦٢، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٢٢، الإرشاد ١/ ٣٧٦، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ١١٠ ـ ١١١، التعديل والتجريح ٢/ ٥٨٧، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٤٦، الأنساب ٣/ ١٣٣، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسَّقَط ٢٢٣، تهذيب الكمال ٩/ ٤٩٨ ـ ٥٠٠، الكاشف ١/ ٣٣٣، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢١٥ ـ ٢١٦، أهل المئة فصاعداً ١١٨، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢١٥، إكمال تهذيب الكمال ٤٧ب، القاموس المحيط ـ باب القاف فصل العين ـ ١١٧٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨٠ ـ ٣٨١، تقريب التهذيب ٢٢٠، تبصير المنتبه ٣/ ٩٦٢، خلاصة التذهيب ١٢٥.

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ٥٠٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨٠.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال عُمير بن عبد الله بن بِشر الخَثْعَمي الكوفي: كبراء=

....

=أهل الكوفة: زياد بن عِلَاقة، وعبد الله بن شَرِيك، وأبو إسحاق الهَمْداني - (يعني السَّبِيعي) -، ويزيد بن مُنْهِر؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي خَيْثمة: ثقة؛ وقال العجلي: كان ثقة... وهو في عِداد الشيوخ؛ وقال الفسوي - كما في المعرفة والتاريخ - لما ذكره مع جماعة: وهؤلاء كلهم ثقات؛ وقال أيضاً - كما في إكمال تهذيب الكمال -: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صدوق في الحديث؛ وقال ابن أبي حاتم في غير هذه الترجمة من الجرح والتعديل: وسئل أبي عن زياد بن فَيَّاض، وزياد بن عِلَاقة؟ فقال: زياد بن فَيَّاض أحبّ إلي من زياد بن عِلَاقة؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من جِلَّة مشايخ الكوفيين... وكان متقناً؛ وقال ابن حزم: ثقة، مأمون؛ وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: من الثقات المُعَمَّرين؛ وفي أهل المئة فصاعداً: ثقة؛ وقال ابن حجر: ثقة، رُمي بالنَّصْب. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه محمد بن جُحادة، وشعبة بن الحجاج، وشيوخهما جِياد.

ب - **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون:** قال الخليلي: حدثني ابن أبي مسلم الحافظ - (يعني أحمد) - قال: سمعت ابن عدي الحافظ يحكي عن آخر، عَمَّن سمع سفيان بن عيينة قال: ما سمعت من زياد بن عِلَاقة إلا أربعة أحاديث، وليتني لم أسمع. قيل: وكيف؟! قال: كنت عنده، فقيل له: صُلب زيد بن علي. قال: قاتله الله! هو وأبوه من الذين قال الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [سورة البروج ١٠] -؛ وقال أبو الفتح الأزدي في كتاب المخزون عقب حديث: وهذا حديث لا يحفظ عن زياد بن عِلَاقة على سوء مذهبه، وبراءتي من مذهبه، إلا من حديث أبي حماد.. وكان زياد بن عِلَاقة منحرفاً عن أهل بيت نبيه ﷺ، زائغاً عن الحق؛ وقال مُغُلْطاي: وذكره ابن خَلْفون في كتاب الثقات، وقال: قال أبو الفتح الأزدي: سيء المذهب، رجل سوء، مائل عن أهل بيت النبوة.

معرفة الثقات ١/ ٣٧٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٧٥ - ٦٧٦، ٣/ ١٩٧ - ١٩٨، الجرح والتعديل ٢/١/ ٥٤٠، ٥٤٢، الثقات ٤/ ٢٥٨، مشاهير علماء الأمصار ١٠٨، المخزون ١٣١، تاريخ أسماء الثقات ١٣٧، الإرشاد ١/ ٣٧٦، المحلى ٨/ ١٢٠، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢١٥، أهل المئة فصاعدا ١١٨، إكمال تهذيب الكمال ٤٧ب، تقريب التهذيب ٢٢٠.

فقد طُعن في زياد بن عِلَاقة من جهة مذهبه. ومستند أبي الفتح الأزدي في جرحه له هو ما ذُكر عن ابن عُيينة كما يبدو من خلال كلامه. وما نقله الخليلي عن سفيان بن عيينة لا ينبغي أن يعتمد عليه لأمور، أولها: وجود من أُبهم في الإسناد، ومن المقرر عند أهل الحديث أنه لا تقبل رواية المبهم ما لم يُسم. وثانيها: أن أبا بكر الحُمَيْدي=

٤٧٧ ـ م د س: زياد بن فَيَّاض أبو الحسن الخُزاعي، الكوفي، العابد. مات سنة تسع وعشرين ومئة[(١)(٢)].

=روى عن شيخه ابن عيينة القطعة الأولى التي لا تدل على تليين أصلاً، وأغفل الباقي، قال الفسوي في المعرفة والتاريخ ٢/٦١٩: «حدثنا أبو بكر الحُميدي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا زياد بن عِلَاقة، قال: سمعت المغيرة بن شُعبة، وحديث جرير ـ (يعني ابن عبد الله البَجَلي) ـ: بايعت ـ (يعني حديث: بايعت النبي ﷺ على النُّصْح لكل مسلم) ـ، وحديث أسامة بن شَرِيك، وحديث قُطْبَة بن مالك. قال سفيان: سمعنا هذه الأربعة أحاديث من زياد في مجلس، لم نسمع منه غيرها». ثم أعاده الفسوي في المعرفة والتاريخ ٢/٧٠٦ باختصار. ويبدو أن ابن عيينة لم يتمكن من سماع غير هذه الأحاديث من زياد، لصغر سنه حيث ولد سنة سبع ومئة، ولأن أباه حمله ـ وهو غلام ـ من الكوفة إلى مكة. وثالثها: أن الغالب على أهل الكوفة التشيع، لا ضده. وآخرها: توثيق الجمهور لزياد من غير إشارة إلى سوء المذهب.

وعلى تقدير ثبوت ما نقله الخليلي عن ابن عيينة فإن زياداً لم يُعرف عنه تعرض لأحد من الصحابة الكرام، وإن كان يستشنع منه طعنه في ذينك السيدين الكبيرين رضي الله عنهما، وهي زَلَّة من جليل، وعَثْرة من كبير، وكما قالوا: فإن لكل جَواد كَبْوة، ولكل صارم نَبْوة، ولكل عالم هَفْوة.

لذا لا ينبغي التعويل على تلك الحكاية، ومن ثَمَّ على قول الأزدي لضعفه، وتعنته. وإنما العبرة بقول الموثقين، وفيهم جهابذة كبار. وإنزال أبي حاتم له عن الدرجة العالية للثقات يُحمل على ما اشتهر به هذا الإمام من التشدد في النقد.

وقول العِجلي: «وهو في عِداد الشيوخ» يعني به أنه لم يكن من المكثرين ـ ينظر ترجمة زياد بن حَسَّان البصري الأَعْلم ـ.

وخلاصة القول: إن زياد بن عِلَاقة ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) اعتمد ابن حبان في الثقات ٦/٣٢٨، ومشاهير علماء الأمصار ١٦٥ هذا التاريخ ـ وتبعه عليه المتأخرون ـ، ولعل مستنده فيه قول خليفة بن خَيَّاط في تاريخه ٣٨٩: «وقبل الثلاثين مات غَيلان بن جَرير. . . وزياد بن فَيَّاض». وقد قال خليفة في الطبقات ١٦٢: «مات في ولاية مروان». وهذا لا يخالف ما قبله، لأن مروان الحمار آخر خلفاء بني أمية ولي الخلافة سنة سبع وعشرين ومئة، ومكث فيها إلى أن قتل سنة اثنتين وثلاثين ومئة.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٢٦، معرفة الرجال ١/١٠٦، الطبقات=

قال النسائي: ثقة[١](*).

=١٦٢، تاريخ خليفة ٣٨٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٦٦، معرفة الثقات ١/ ٣٧٤، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢١٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ٨٦، الكنى والأسماء ١/ ١٤٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٤٢، الثقات ٦/ ٣٢٨، مشاهير علماء الأمصار ١٦٥، تاريخ أسماء الثقات ١٣٧، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٢٣، تهذيب الكمال ٩/ ٥٠٠ ـ ٥٠٣، الكاشف ١/ ٣٣٣، إكمال تهذيب الكمال ٤٧ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨١، تقريب التهذيب ٢٢٠، خلاصة التذهيب ١٢٥.

(١) تهذيب الكمال ٩/ ٥٠١، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية ابن مُحْرز، والكَوْسَج: ثقة؛ وقال مُغُلْطاي: ولما ذكره ابن خَلْفون في الثقات قال: وثقه ابن نُمير، وعلي بن المديني، وغيرهما؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو زرعة ـ كما في تهذيب الكمال ـ: شيخ؛ وقال الفسوي: ثقة، ثقة؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول زياد بن فَيَّاض كوفي ثقة. وسئل أبي عن زياد بن فَيَّاض، وزياد بن عِلَاقة؟ فقال: زياد بن فَيَّاض أحبّ إليّ من زياد بن عِلَاقة؛ وقال مُغُلْطاي: ووصفه المُنْتَجالي ـ (يعني أحمد بن سعيد بن حزم بن يونس الصَّدَفي الأندلسي) ـ بالثقة، والعبادة؛ وقال ابن حجر: ثقة، عابد. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

معرفة الرجال ١/ ١٠٦، معرفة الثقات ١/ ٣٧٤، المعرفة والتاريخ ٣/ ٨٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٤٢، الثقات ٦/ ٣٢٨، تاريخ أسماء الثقات ١٣٧، تهذيب الكمال ٩/ ٥٠١، إكمال تهذيب الكمال ٤٧ب، تقريب التهذيب ٢٢٠.

فقد اتفق النُّقَّاد على زياد بن فَيَّاض ثقة مطلقاً، سوى ما نُقل عن أبي زُرعة من قوله فيه: «شيخ». وهذا القول لم أجده في المراجع المتقدمة، وخاصة كتاب الجرح والتعديل، وسؤالات البَرْذعي لأبي زرعة، وعلل الحديث لابن أبي حاتم. فإن صح عن أبي زرعة فيحمل على كونه أراد به الإشارة إلى قلة حديث زياد بالنسبة إلى غيره كما هو أحد وجوه استعمال تلك اللفظة من غير تعرض إلى التعديل والجرح ـ ينظر ترجمة زياد بن حَسَّان الأَعْلَم ـ. وإلا فإن ذاك القول شاذ، غير مفسر، معارض بالتوثيق المطلق من سائر النقاد، وفيهم أبو حاتم المتشدد.

وخلاصة القول: إن زياد بن فَيَّاض ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

٤٧٨ ـ م د ت س: زياد بن كُلَيْب أبو مَعْشَر التَّميمي: الرَّبَعي أو الحَنْظلي[١]، أو التَّيمي، أو النَّخَعي، الكوفي. مات بالكوفة سنة تسع عشرة ومئة، أو سنة عشرين ومئة، ويقال: سنة سبع عشرة[٢][٣].

---

(١) اختلف في نسبة زياد إلى القبيلة على ثلاثة أقوال، هي: تَمِيمي، وتَيْمي، ونَخَعي. ثم اختلف الأولون، فبعضهم جعله من بني رَبيعة بن مالك بن زيد مَنَاة بن تَميم، وعده آخرون من بني حَنْظلة أخي ربيعة. وأما الذين نسبوه إلى تَيْم فلم يحددوا المراد، ولعلهم قصدوا تيْم الرِّباب لا تَيْم قريش، وتَيْم اللَّات، وغيرهما. وتيمُ الرِّباب هو ابن عبد مَنَاة بن أُدّ، وهو ابن عم تميم بن مُرّ بن أُدّ.

(٢) لقد اختلفوا في تحديد زمن وفاة أبي مَعْشَر كما اختلفوا في نسبه. فالقول الأول اعتمده خليفة في تاريخه ٣٤٩، ونقله المزي في تهذيب الكمال ٩/ ٥٠٦ عن ابن حبان ـ يعني في الثقات ـ، مع أن الصواب عن ابن حبان ـ كما في الثقات ٦/ ٣٢٧ ـ سبع لا تسع. وقد تبع رأيَ ابن حبان المُصَحَّفَ الذهبيُّ في الكاشف ١/ ٣٣٤، وابنُ حجر في تقريب التهذيب ٢٢٠، لكنه قال: «مات سنة تسع عشرة، أو عشرين» دون جزم بقول. وأما القول الثاني فقد اختاره ابن أبي عاصم ـ كما في حاشية المزي على تهذيب الكمال ٩/ ٥٠٦ ـ. وهو مفسِّر لقول ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/ ٣٣٠: «توفي في ولاية يوسف بن عمر على العراق». وقد ولي يوسف العراق سنة عشرين ومئة. وأشير هنا إلى أن الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٩٢ زعم أن زياداً مات سنة عشر مستنداً إلى ما نقله المزي في أصل تهذيب الكمال عن ابن أبي عاصم دون نظر في الحاشية. هذا، ونقل البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٦٧ عن عبد الله بن إدريس الأَوْدي قوله: «مات بعد طلحة بن مُصَرِّف». وقد مات طلحة سنة اثنتي عشرة ومئة، ويقال: سنة ثلاث عشرة.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٣٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٢٤٧، الطبقات ١٦١، تاريخ خليفة ٣٤٩، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١١٢، ١٤١ ـ ١٤٢، ٢١٧، ٢٦٢، ٢/ ٦، ٢٠، ٣٦، ١٢٩، ٢٤٩، الأسامي والكنى ٥٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٦٧، التاريخ الصغير ١/ ٢٧٢، معرفة الثقات ١/ ٣٧٤، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٨١٢، المعرفة والتاريخ ٢/ ٢٨٥، ٣/ ١٤ ـ ١٥، ١٨٢، ٢٠٦، التاريخ ١/ ٤٨٠ ـ ٤٨١، الكنى والأسماء ٢/ ١٢٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٤٢، الثقات ٦/ ٣٢٧، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٢٢، =

قال النسائي: ثقة[(١)](*).

= الاستغناء ٢/ ٧١٦، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٤٩، تهذيب الكمال ٩/ ٥٠٤ ـ ٥٠٦، ميزان الاعتدال ٢/ ٩٢، الكاشف ١/ ٣٣٤، إكمال تهذيب الكمال ٤٧ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨٢، تقريب التهذيب ٢٢٠، خلاصة التذهيب ١٢٥.

(١) السنن الكبرى ٦٩، المجتبى ٤/ ١٧٢، تهذيب الكمال ٩/ ٥٠٦، ميزان الاعتدال ٢/ ٩٢، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨٢. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال المزي في تهذيب الكمال: وقال شهاب بن خِراش، عن الحَجَّاج بن دينار: كان أول من سَدَّس ـ (يعني جعل الأئمة ستة) ـ مَسْروق ـ (هو ابن الأجدع) ـ. فذكر الحديث ـ (ينظر المعرفة والتاريخ) ـ، قال: وسَدَّسوا أصحاب إبراهيم ـ (يعني النخعي) ـ: الحكم ـ (ابن عتيبة) ـ، وحَمّاد ـ (ابن أبي سليمان) ـ، والأعمش، وأبو معشر زياد بن كليب، والحارث العكلي ـ (هو ابن يزيد) ـ، ومنصور ـ (ابن المُعْتَمِر)؛ وقال الدارمي: قلت ليحيى: أبو مَعْشَر النَّخَعي أحبّ إليك عن إبراهيم أو منصور؟ فقال: منصور خير منه، ومن أبيه؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية الدوري ـ كما في ترجمة حماد بن أبي سليمان من الجرح والتعديل ـ: يُقَدَّم حماد بن أبي سليمان على أبي مَعْشَر ـ يعني زياد بن كُليب ـ؛ وقال ابن المديني ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: لا أعلم أحداً يروي في المسند عن إبراهيم ما روى الأعمش، ومغيرة ـ (يعني ابن مِقْسم) ـ كان أعلم الناس بإبراهيم، ما سمع منه، وما لم يسمع، لم يكن أحد أعلم به منه، حمل عنه، وعن أصحابه، ثم كان أبو مَعْشَر، وحَمَّاد، وحماد فوق أبي مَعْشَر، ولم أر ليحيى ـ (يعني القطان) ـ في أبي مَعْشَر فيه رأي؛ وقال أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ثقة؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سئل ـ (يعني أباه) ـ عن أبي مَعْشَر، وإبراهيم بن مُهاجر؟ فقال: أبو مَعْشَر أجل في قلبي من إبراهيم بن مهاجر؛ وقال العجلي ـ كما في معرفة الثقات ـ: ثقة. . . وكان فقيهاً في الحديث، قديمَ الموت؛ وقال ابن أبي حاتم: وسمعته ـ (يعني أباه) ـ يقول: هو من قدماء أصحاب إبراهيم، وهو أحبّ إليّ من حماد بن أبي سليمان، وليس بالمتين في حفظه. قيل لأبي: هو ثقة؟ قال: هو صالح؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان من الحفاظ المتقنين؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب الثقات لابن خَلْفون. . وهو ثقة قاله علي بن المديني، وأبو جعفر السَّبْتي ـ (ولا أعرف سنة وفاته) ـ، وغيرهما؛ وقال الذهبي: حافظ، متقن؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة؛ وقال أيضاً في فتح الباري: =

....

=حماد بن زيد. . . عن أيوب: سمعت محمداً - يعني ابن سيرين - يقول لأبي مَعْشَر: إني أتهمكم في كثير مما تقولون عن علي. قلت: وأبو مَعْشَر المذكور هو زياد بن كُلَيْب الكوفي، وهو ثقة، مخرج له في صحيح مسلم، وإنما أراد ابن سيرين تهمة من يروي عنه زياد، فإنه يروي عن مثل الحارث الأعور. وقد روى عنه أيوب السَّخْتِياني، ومنصور بن المُعْتَمِر، وشعبة بن الحجاج، وكانوا لا يروون إلا عن ثقة.

ب - المُجَرِّحون: قال ابن حزم: ضعيف.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٢٤٧، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٦٢، معرفة الثقات ١/ ٣٧٤، المعرفة والتاريخ ١/ ٤٤٤ - ٤٤٥، ٣/ ١٤ - ١٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٤٧، ٥٤٢، الثقات ٦/ ٣٢٧، المحلى ٧/ ٢٣٩، ٨/ ٣٤٢، تهذيب الكمال ٩/ ٥٠٦، الكاشف ١/ ٣٣٤، إكمال تهذيب الكمال ٤٧ب، تقريب التهذيب ٢٢٠، فتح الباري ٧/ ٧٣.

فقد تفرد ابن حزم بتضعيف أبي مَعْشَر، وابن حزم متشدد، لذا لا يقبل قوله في زياد، وما كان ينبغي لمتأخر أن يبطل أمراً أجمع المتقدمون عليه.

وأما المُعَدِّلون فإنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها أبو مَعْشَر، فالجمهور وثقوه مطلقاً، وجعله الباقون في درجة تالية، وما أظن أحداً منهم أخرجه عن أدنى درجات الاحتجاج. فتفضيل ابن معين لمنصور بن المُعْتَمِر عليه في إبراهيم النَّخَعي، وتقديم يحيى، وابن المديني حماد بن أبي سليمان عليه في إبراهيم أيضاً، لا يدلان على إخراجهما له عن حد المحتج بهم، وإن شئت فقل: عن مرتبة الثقات. لأن الثقات متفاوتون. وقد قدم أبو حاتم أبا مَعْشَر على حَمَّاد. وأما قوله: «صالح» فقد تقدم في مواضع كثيرة أنه يستعمله فيمن وصفه جماهير النقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة. لكنه هنا أراد المرتبة التالية للتوثيق المطلق كما هو استعمال المتقدمين لعبارة: «صالح». هذا، ولا يخفى أن أبا حاتم من المتشددين.

وقد سمى بعض الأئمة أخطاء يسيرة لزياد، وهي لا تضره - لأنه ليس من شرط الثقة أن لا يهم أبداً - خاصة وأنه كثير الحديث كما أشار أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله - ينظر العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٤٩ -، خلافاً لقول ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/ ٣٣٠: «وكان قليل الحديث».

ولا يفوتني أن أنبه إلى أنه جاء في العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٦: «قلت لأبي: أي أصحاب إبراهيم أحب إليك؟ قال: الحكم، ثم منصور، ما أقربهما. سمعته يقول: كانوا يرون أن عامة حديث أبي مَعْشَر إنما هو عن حَمَّاد». ففي هذا الكلام اتهام له=

٤٧٩ ـ بخ د: زياد بن مِخْراق أبو الحارث المُزَني مولاهم[1]، البصري[2].

قال النسائي: ثقة[3](*).

=بالتدليس، ولم أجد أحداً سبق الإمام أحمد إليه، ولا تبعه فيه. وهو قول بعيد، حيث إن زياداً أدرك النَّخَعي إدراكاً واسعاً، وهو من بلده، وعَدَّه الأئمة من كبار أصحابه، فلا يظن بعدُ أن عامة حديثه عن حماد، خاصة وأن زياداً وحماداً قرينان، متقاربان في الرتبة، اختلف الأئمة فيمن يقدم منهما في النَّخَعي. ومما يزيد ذاك القول بُعداً أنهما توفيا في سنة واحدة، إن لم يكن زياد مات قبل حَمَّاد، فلو كان زياد أخذ عنه لافتَضَح أمره.

وخلاصة القول: إن أبا مَعْشَر زياد بن كُلَيْب ثقة، صحيح الحديث في الراجح. ولا يحسن أن ينزل بحال عن الدرجة التالية للتوثيق المطلق. والله أعلم.

(١) لم أجد نسبته عند المتقدمين إلى القبيلة.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٥، التاريخ الكبير ١/٢/ ٣٧١، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٣٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٤٥، الثقات ٦/ ٣٢٩، تهذيب الكمال ٩/ ٥٠٨ ـ ٥١٠، الكاشف ١/ ٣٣٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨٣ تقريب التهذيب ٢٢٠، خلاصة التذهيب ١٢٦.

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ٥١٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال محمد بن يونُس الكُدَيْمي، عن محمد بن سِنان العَوْفي، عن إسماعيل بن عُلَيَّة: قال لي شعبة: اكتب عن زياد بن مِخْراق، فإنه رجل موسِر، لا يكذِب في الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي، وابنِ أبي خَيْثمة: ثقة؛ وقال ابن خِراش: صدوق؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه شعبة بن الحَجَّاج، ومالك بن أنس، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال المزي: وقال أبو بكر الأثرم: سألت أحمد بن حنبل عن زياد بن مِخْراق؟ فقال: ما أدري. قلت له: يروي أحد حديث معاوية بن قُرَّة، عن أبيه يُسْنِده غير إسماعيل ـ (يعني ابن عُلَيَّة) ـ؟ فقال: ما أدري، ما سمعته من غيره. قلت له: حماد بن سلمة يرويه عن زياد، عن معاوية بن قُرَّة مُرْسَل. قال أبو بكر: وهذا في=

....

=حديث النبي ﷺ: أن رجلاً قال له: إني أرحم الشاة وأنا أذبحها. قلت لأبي عبد الله: وروى حديث سَعْد: أن النبي ﷺ قال: يكون بعدي قوم يعتدون في الدُّعاء؟ فقال: نعم، لم يُقِم إسْنادَه.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٤٥، الثقات ٦/ ٣٢٩، تهذيب الكمال ٩/ ٥٠٩ ـ ٥١٠، الكاشف ١/ ٣٣٤، تقريب التهذيب ٢٢٠.

فقد اتفق النُّقَّاد على توثيق وتعديل زياد بن مِخراق، وما أظن أحمد بن حنبل إلا منهم، لكني أفردت قوله من رواية الأثرم في التليين، لكونه أنكر عليه شيئاً من حديثه دون تصريح بتعديله، بل قال فيه لما سئل عنه: «ما أدري». فكأنه لا يعلم إن كان ثقة أم دون ذلك. والحديثان اللذان ذكرهما الأثرم، أولهما: أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب أرحم من في الأرض ١٣٦ قال: حدثنا مُسَدَّد، قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ـ (يعني ابن عُلَيَّة) ـ، قال: حدثنا زياد بن مِخْراق، عن معاوية بن قُرَّة، عن أبيه، قال: قال رجل: يا رسول الله، إني لأذبح الشاة فأرحمها ـ أو قال: إني لأرحم الشاة أن أذبحها ـ؟ قال: والشاة إن رحمتها رحمك الله ـ مرتين ـ». وقد تُوبع عليه زياد بن مِخْراق متابعة تامة، كما توبع عليه ابن عُلَيَّة ـ ينظر المعجم الكبير ١٩/ ٢٢ ـ ٢٤، والمعجم الصغير ١/ ١٠٩، وكشف الأستار عن زوائد البزار ٢/ ٦٨ ـ. لذا لا ينبغي أن يعل بالمرسل، خاصة وأن حماد بن سلمة رواه عن رجلين، عن معاوية متصلاً ـ كما في المعجم الكبير ١٩/ ٢٢ ـ ٢٣ ـ. وقد قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٤/ ٣٦ عقب إيراد وتخريج هذا الحديث المتصل: «ورجاله ثقات». ثم ذكر له شاهدين. وأما الحديث الآخر فقد أخرجه أبو داود في سننه ـ كتاب الصلاة، باب الدعاء ٢/ ٧٧ ـ، وأحمد في مسنده ١/ ١٧٢، ١٧٣، وأبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ـ كتاب الدعاء، باب من كره الاعتداء في الدعاء ١٠/ ٢٨٨ ـ، والطبراني في كتاب الدعاء ـ باب كراهية الاعتداء في الدعاء ٢/ ٨٠٩ ـ ٨١٠ ـ. كلهم من طرق عن شعبة، عن زياد بن مِخْراق، عن أبي نَعَامة قيس بن عَبَاية الحَنَفي. ثم اضطرب الإسناد فوق قيس، فبعضهم قال: «عن مولى لسعد بن أبي وقاص، عن ابن لسعد أنه كان يصلي، فكان يقول في دعائه: اللهم إني أسألك... قال: فسكت عنه سعد، فلما صلى قال له سعد: تعوذت من شر...». وقال البعض: «عن مولى لسعد أن سعداً سمع ابناً له يدعو، وهو يقول: اللهم إني أسألك... فقال...». وهو نحو ما تقدم. وقال البعض: «عن ابن لسعد أنه قال: سمعني أبي وأنا أقول: اللهم إني أسألك... فقال...» دون ذكر المولى، وهذه=

٤٨٠ ـ ع: زياد بن يحيى[١] أبو الخَطَّاب النُّكْريّ، الحَسَّاني، البصري[٢][٣]. مات سنة أربع وخمسين ومئتين[٤].

=رواية القطان عن شعبة، وقد سئل يحيى عن مخالفة الغير له في إسناد هذا الحديث، فقال ـ كما في المعرفة والتاريخ ٢/ ١١٠ ـ: «ليس هذا الحديث عندي في كتاب» دون أن ينسب الاضطراب إلى زياد، بل يفهم من قوله تبرئة ساحة الرجل. هذا، وقد جاء في رواية عند الطبراني في الدعاء عن زياد قال: «سمعت قيس بن عَبَاية مولى لسعد أن ابناً لسعد كان يدعو. فلما فرغ من صلاته قال له سعد...». حيث جعل قيس بن عَبَاية مولى سعد، وهذا وهم من النساخ لإسقاطهم «عن» قبل كلمة: «مولى».

فمما تقدم يتبين انتفاء نسبة الوهم إلى زياد في بعض حديثه، وبذلك يترجح مذهب الجمهور في توثيقه المطلق.

وخلاصة القول: إن زياد بن مِخْراق ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) وقد أتم جماعة من الأئمة نسبه، فقالو: زياد بن يحيى بن زياد بن حَسَّان. وزاد المزي في تهذيب الكمال ٩/ ٥٢٣ عليهم: «ابن عبد الله». لكن في المنتخب من كتاب من وافقت كنيته اسم أبيه مما لا يؤمن وقوع الخطأ فيه ٩٣: «زياد بن يحيى... جده حَسَّان». وفي تقريب التهذيب ٢٢١: «زياد بن يحيى بن حَسَّان». فلعلهما أرادا الاختصار بذكر الجد الذي اشتق من اسمه نسبة.

(٢) نسبه الأئمة كلهم إلى البصرة. لكن ابن عساكر قال في المعجم المشتمل ١٢٤ ـ وتبعه المزي في تهذيب الكمال ٩/ ٥٢٣ ـ: «العَدَني، البصري» من غير فصل بينهما بقيل، أو يقال، أو نحوهما مما جرت عليه العادة. وقد جاء في إكمال تهذيب الكمال ٤٨ب: «العَبْدي» بدل: «العَدَني». ومع عدم جودة النسخة التي اعتمدتها هنا من كتاب مُغُلْطاي، فإنه يبدو لي أن الصواب فيها، وكأن مُغُلْطاي صَوَّب ما ذكره المزي، ومن قبله ابن عساكر. وذلك أن العَبْدي نسبة إلى عبد القيس. والنُّكْري نسبة إلى نُكْرة بن لُكَيْز بن أفصى بن عبدالقيس. وعليه لا تكون ثَمَّة مخالفة. ومما يقوي هذا الظن أن الذين قالوا فيه: «العَدَني» قرنوا هذه النسبة بالنُّكْري، اللهم إلا الخزرجي ـ المتأخر ـ في خلاصة التذهيب ١٢٦.

(٣) قال الذهبي في الكاشف ١/ ٣٣٥: «الحافظ».

(٤) ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٤٩، الثقات ٨/ ٢٤٩، الهداية=

قال النسائي: ثقة[(١)(*)].

٤٨١ ـ خ ٤: زيد بن أَخْزَم أبو طالب الطَّائي، النَّبْهاني، البصري، الحافظ. استشهد بالبصرة ذبحاً[(٢)] سنة سبع وخمسين ومئتين[(٣)].

= والإرشاد ١/ ٢٦٤، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١، التعديل والتجريح ٢/ ٥٨٨ ـ ٥٨٩، الإكمال ٣/ ٢٧٠، الأنساب ٤/ ١٥٤، وطبعة بيروت ١٢/ ١٣٨، المعجم المشتمل ١٢٤، تهذيب الكمال ٩/ ٥٢٣ ـ ٥٢٥، الكاشف ١/ ٣٣٥، إكمال تهذيب الكمال ٤٨ب، المنتخب من كتاب من وافقت كنيته اسم أبيه مما لا يؤمن وقوع الخطأ فيه ٩٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩، تقريب التهذيب ٢٢١، خلاصة التذهيب ١٢٦.

(١) المعجم المشتمل ١٢٤، تهذيب الكمال ٨/ ٥٢٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال أبو حاتم: ثقة؛ وقال ابن خَلْفون ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: وثقه جماعة؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه أبو داود، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٤٩، الثقات ٨/ ٢٤٩، إكمال تهذيب الكمال ٤٨ب، تقريب التهذيب ٢٢١:

فقد اتفق النُّقَّاد على أن زياد بن يحيى الحَسَّاني ثقة مطلقاً، فهوإذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) وذلك في فتنة الزَّنْج الأوْباش، الذين خَرَّبوا البصرة، وغيرها من المدن، واستباحوها.

(٣) ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٥٦ ـ ٥٥٧، الثقات ٨/ ٢٥١، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٤١أ، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢١١، الهداية والإرشاد ١/ ٢٦١، تاريخ بغداد ٨/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧، التعديل والتجريح ٢/ ٥٨٢، المعجم المشتمل ١٢٤، تهذيب الكمال ١٠/ ٥ ـ ٧، الكاشف ١/ ٣٣٥، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٦٠ ـ ٢٦١، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٤٠، العبر في خبر من غَبَر ٢/ ٢١، المعين في طبقات المحدثين ٩٦، إكمال تهذيب الكمال ٤٩أ، توضيح المشتبه ١/ ١٧٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٩٣، تقريب التهذيب ٢٢١، خلاصة التذهيب ١٢٦.

قال النسائي: ثقة[(١)](*).

٤٨٢ ـ د ت س: زيد بن أَرْطاة الفَزَاري، الشَّامي، الدِّمشقي أو الحِمصي، العابد[(٢)].

---

(١) تاريخ بغداد ٨/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧، المعجم المشتمل ١٢٤، تهذيب الكمال ١٠/ ٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٩٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو حاتم: ثقة؛ وقال صالح جَزَرة ـ كما في إكمال تهذيب الكمال نقلاً عن تاريخ نيسابور للحاكم ـ: كان يشرب ـ يعني النبيذ ـ، وهو صدوق في الرواية؛ وقال مسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال ابن حبان: مستقيم الحديث؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات الحاكم ـ، وأبو علي الجَيَّاني: ثقة؛ وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: الحافظ المُجَوِّد؛ وفي تذكرة الحفاظ: الحافظ، الإمام؛ وقال ابن حجر: ثقة، حافظ. وقد روى عنه أبو داود، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٥٧، الثقات ٨/ ٢٥١، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢١١، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٦٠، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٤٠، إكمال تهذيب الكمال ٤٩أ، تقريب التهذيب ٢٢١.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن زيد بن أَخْزَم ثقة مطلقاً، سوى صالح جَزَرة حيث جعله في درجة تالية. ولعله في حقيقة الأمر لم يرد تأخيره عن الدرجة العليا التي وضعه فيها سائر الأئمة، وإنما أراد بيان عدم تأثير شربه للنبيذ على رفعة حاله في الرواية. وشرب النبيذ مذهب لأهل الكوفة، ولبعض الأئمة من غيرها، وهو اجتهاد منهم، لا ينبغي توبيخهم عليه، ولا الاقتداء بهم فيه ـ ينظر ترجمة إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم المعروف بابن عُلَيَّة، وإسماعيل بن عبد الرحمٰن السُّدِّي ـ.

وقول ابن حبان: «مستقيم الحديث» هو من ألفاظ التوثيق العالية عنده ـ كما في رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل ٦٢ ـ.

وخلاصة القول: إن زيد بن أَخْزَم الشهيد ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) ترجمته في: الطبقات ٣١١، التاريخ الكبير ٢/١/ ٣٨٧ـ٣٨٨، معرفة الثقات ١/ ٣٧٦، تسمية الإخوة الذين رُوي عنهم الحديث ٢٢٢، الجرح والتعديل٢/ ١/ ٥٥٦، الثقات ٦/ ٣١٣، تهذيب الكمال ١٠/ ٨ ـ ٩، الكاشف ١/ ٣٣٦، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢١٥، إكمال تهذيب الكمال ٤٩أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٩٤، تقريب التهذيب ٢٢٢.

قال النسائي: ثقة[(١)(*)].

٤٨٣ ـ ع: زيد بن أَسْلم أبو أُسامة، وقيل: أبو عبد الله[(٢)]**، القُرَشي، العَدَوي، العُمَري مولاهم، المدني، الفقيه، المُفَسِّر، العابد، المُعَمَّر. مات بالمدينة سنة ست وثلاثين ومئة، ويقال غير ذلك**[(٣)(٤)].

---

(١) تهذيب الكمال ١٠/٩، تهذيب التهذيب ٣/٣٩٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مُعَاذ بن مُعاذ العَنْبَري، عن شعبة بن الحجاج، عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عَوْف الزُّهْري: حدثني أخ لعَدِي بن أَرْطَاة، كان أَرْضى عندي من عَدِي، وأفضل؛ وقال دُحَيْم، والعِجلي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. زاد الأخير: عابد. وذكره ابن حبان في الثقات.

معرفة الثقات ١/٣٧٦، الجرح والتعديل ٢/١/٥٥٦، الثقات ٦/٣١٣، تهذيب الكمال ١٠/٩، الكاشف ١/٣٣٦، تقريب التهذيب ٢٢٢.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن زيد بن أَرْطاة ثقة مطلقاً، سوى أبي حاتم المتشدد حيث جعله في مرتبة تالية دون بيان السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن زيد بن أَرْطاة ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) لم أجد أحداً من المتقدمين كَنّاه بأبي عبد الله، وقد جمع له ابن حجر في تقريب التهذيب ٢٢٢ الكنيتين، فقال: «أبو عبد الله، وأبو أسامة». وكناه من قبل المزي بأبي أسامة قولاً واحداً.

(٣) لقد صَرَّح الأكثرون بوفاته في السنة المُسَمَّاة، وزاد حفيده أنه مات في العَشْر الأول من ذي الحجة في السنة التي استخلف فيها أبو جعفر المنصور. أي أنه مات في ولاية أبي العباس السَّفَّاح الذي توفي لثلاث عشرة أو اثنتي عشرة خلت من ذي الحجة سنة ست وثلاثين ومئة. لكن قال البعض: إنه مات في أول خلافة أبي جعفر. ولعله اشتبه عليه قول حفيد زيد. ولم يجزم خليفة بسنة ست، فقال في الطبقات ٢٦٣: «توفي سنة ست وثلاثين ومئة، أو نحوها». وقال البعض: «مات سنة بضع وثلاثين» وهو لا ينافي ما سبق. وزعم أحد المتأخرين أنه مات سنة خمس وثلاثين ومئة. وقال ابن سعد في الطبقات الكبرى القسم المتمم ٣١٦: «قال محمد بن عمر ـ (يعني الواقدي) ـ: ومات زيد بن أسلم بالمدينة قبل خروج محمد بن عبد الله بن حسن بسنتين. وخرج محمد بن عبد الله سنة خمس وأربعين ومئة». وقد صحح المزي في تهذيب الكمال ١٠/١٨ وفاة زيد سنة ست وثلاثين.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى القسم المتمم ٣١٤ ـ ٣١٦، تاريخ الدوري =

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

= عن ابن معين ٢/ ١٨١ ـ ١٨٢، تاريخ البادي عن ابن معين ١٠٨، تسمية من روي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ ١٠٥، الطبقات ٢٦٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٦٦، ١٦٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٨٧، التاريخ الصغير ١/ ٣٢٢، ٢/ ٣٢، ٤٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ١٠٤، المعرفة والتاريخ ١/ ١١٦، ٦٦٧، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٩٨، الجامع الصحيح ٥/ ٦٨٩، التاريخ ١/ ٤٢٩، ٤٤١، ٥٦٨، ٦٢٠، الكنى والأسماء ١/ ١٠٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٥٥، المراسيل لابن أبي حاتم ٦٣ ـ ٦٤، الثقات ٤/ ٢٤٦، مشاهير علماء الأمصار ٨٠، الكامل ٣/ ١٠٦٤، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٢أ، تاريخ أسماء الثقات ١٣٤، الهداية والإرشاد ١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠، رجال صحيح مسلم ١/ ٢١٤ ـ ٢١٥، السابق واللاحق ٢٠٣، التعديل والتجريح ٢/ ٥٨١ ـ ٥٨٢، الأنساب ٩/ ٢٥٢، الكامل في التاريخ ٤/ ٣٤٦، تهذيب الكمال ١٠/ ١٢ ـ ١٨، طبقات علماء الحديث ١/ ٢١٠ ـ ٢١١، ميزان الاعتدال ٢/ ٩٨، الكاشف ١/ ٣٣٦، سير أعلام النبلاء ٥/ ٣١٦ ـ ٣١٧، تذكرة الحفاظ ١/ ١٣٢ ـ ١٣٣، العِبر في خَبَر من غَبَر ١/ ١٨٣ ـ ١٨٤، المعين في طبقات المحدثين ٤٥، الأمصار ذوات الآثار ١٥٣، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢١٦، إكمال تهذيب الكمال ٤٩ب ـ ٥٠أ، غاية النهاية ١/ ٢٩٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٩٥ ـ ٣٩٧، تقريب التهذيب ٢٢٢، تعريف أهل التقديس ١٥، طبقات الحفاظ ٦٠، تاريخ الخلفاء ٢٤١، خلاصة التذهيب ١٢٦ ـ ١٢٧.

(١) تهذيب الكمال ١٠/ ١٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٩٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال البخاري في التاريخ الكبير: وقال زكريا بن عدي: حدثنا هُشيم، عن محمد بن عبد الرحمٰن القرشي: كان علي بن حسين ـ (يعني زين العابدين) ـ يجلس إلى زيد بن أسلم، ويتخطى مجالس قومه، فقال له نافع بن جُبير بن مُطْعِم: تَخَطّى مجالس قومك إلى عبد عمر بن الخطاب؟! فقال: إنما يجلس الرجل إلى من ينفعه في دينه؛ وقال السمعاني: وكان علي بن الحسين زينُ العابدين رضي الله عنه يكرمه، ويجلس إليه، فقال نافع بن جُبير لعلي بن الحسين: غفر الله لك! أنت سيد الناس، وأفضلهم، تذهب إلى هذا العبد فتجلس معه ـ يعني زيد بن أسلم ـ؟! فقال: إنه ينبغي للعلم أن يتبع حيثما كان؛ وقال عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم: قال يعقوب بن عبد الله بن الأشَج: اللهم إنك تعلم أنه ليس من الخلق أحد أمنّ عليّ من زيد بن =

....

=أسلم، اللهم فزد في عمر زيد بن أسلم من أعمار الناس، وابدأ بي، وبأهل بيتي، وبأعمارنا. فربما قال له زيد بن أسلم: أرأيت الذي طلبت من حياتي لي أو لنفسك؟ قال: لنفسي. قال: فأيّ شيء تَمنّ عليّ في شيء طلبته لنفسك؟؛ وقال أيضاً ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: كان أبو حازم ـ (يعني سَلَمة بن دينار الأعرج) ـ يقول لهم: لا يريني الله يوم زيد ـ (أي يوم موته) ـ، وقَدَّمني بين يدي زيد بن أسلم، اللهم إنه لم يبق أحد أرضى لنفسي، وديني غير ذلك. فأتاه نعي زيد فعُقِر، فما قام، وما شهِده فيمن شهده. وكان أبو حازم يقول: اللهم إنك تعلم أني أنظر إلى زيد وأذكر بالنظر إليه القوة على عبادتك، فكيف بملاقاته، ومحادثته؟!؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: حدثنا ابن الطَّبَّاع ـ (يعني محمد بن عيسى) ـ: حدثنا حماد بن زيد، قال: قدمت المدينة وزيد بن أسلم حي، فسألت عبيد الله بن عمر، فقلت: إن الناس يتكلمون فيه؟ فقال: ما أعلم به بأساً، إلا أنه يفسر القرآن برأيه؛ وقال حماد بالإسناد المذكور أيضاً ـ كما في الكامل ـ: قدمت المدينة، وأهل المدينة يتكلمون في زيد بن أسلم، فقلت لعبيد الله: ما تقول في مولاكم هذا؟ قال: ما نعلم به بأساً، إلا أنه يفسر القرآن برأيه؛ وقال ابن عبد البر: وقال مالك بن أنس: كان زيد بن أسلم من العُبّاد، العلماء، الزهاد الذين يخشون الله تعالى. . . ورُوي عن مالك أنه وضع أحاديث زيد في آخر الأبواب من الموطأ، فقيل له: أخرت أحاديث زيد؟! فقال: إنها كالسُّرج تضيء لما قبلها. ورُوي أن مالكاً كان إذا ذكر أحاديث زيد قال: ذاك الشَّذْر ـ (هو ما يُصاغ من الذهب فرائد يُفَصَّل بها اللؤلؤ والجَوْهر، أو نحو ذلك) ـ، أو الخَرَز المنظوم ـ يعني من حسنها ـ؛ وقال عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم ـ كما في المعرفة والتاريخ: كان أبي له جلساء، فربما أرسلني إلى رجل منهم، فيقبل رأسي، ويمسح، ويقول: والله لأبوك أحبّ إليّ من ولدي، وأهلي، واللهلو خَيَّرني الله أن يذهب به أو بهم، لاخترت أن يذهب بهم، ويُبقي لي زيد؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال البادي عن ابن معين: صَفْوان بن سُلَيْم ثقة. قيل له: يقارب زيد بن أسلم، وهؤلاء؟ قال: نعم؛ وقال مصعب بن عبد الله الزُّبَيْري: كان من علماء المدينة، ووجوههم؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبدالله، ويعقوبُ بن شيبة، وأبو زرعة، وأبو حاتم: ثقة. زاد يعقوب: من أهل الفقه، والعلم، وكان عالماً بتفسير القرآن، له كتاب فيه تفسير القرآن؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: روى عنه ـ (يعني عن مسلم بن جُنْدُب الهُذَلي) ـ من الأكابر: يحيى بن أبي كثير، وزيد بن أسلم؛ وقال أيضاً: روى عنه ـ (يعني عن مسلم المذكور) ـ من=

....

=الأجلة: زيد بن أسلم، ويحيى بن أبي كثير؛ وقال ابن خِراش: ثقة؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من المتقنين؛ وقال ابن عدي: هو من الثقات، ولم يمتنع أحد من الرواية عنه، حدث عنه الأئمة؛ وقال الدارقطني في السنن معلقاً على إسناد فيه زيد: كلهم ثقات؛ وقال مُغُلْطاي: وذكره أبو نعيم الحافظ في جملة الأئمة الأعلام الذين رووا عن الزهري؛ وقال ابن عبد البر: أحد ثقات أهل المدينة، وكان من العلماء، العباد، الفضلاء، وزعموا أنه كان أعلم أهل المدينة بتأويل القرآن بعد محمد بن كعب ـ (يعني القُرَظي) ـ، وكان زيد يُشاوَر في زمن القاسم ـ (ابن محمد بن أبي بكر) ـ، وسالم ـ (ابن عبد الله بن عمر) ـ، وقال السمعاني: وكان زيد من تابعي المدينة، وعلمائهم، وأهل الصدق منهم، وقرائهم؛ وقال ابن عبد الهادي: الإمام... الفقيه... وكان زيد من العلماء العاملين؛ وقال الذهبي في الميزان: تناكد ـ (أي تشدد) ـ ابن عدي بذكره في الكامل، فإنه ثقة، حجة؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الحجة، القدوة... وكان من العلماء العاملين؛ وقال ابن حجر: ثقة، عالم، وكان يرسل؛ وقال صفي الدين الخزرجي: أحد الأعلام. وذكره ابن حبان، وابن شاهين، وابن خَلْفون في الثقات. وقد روى عنه أيوب السَّخْتِياني، ومالك بن أنس، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ **المُلَيِّنون:** ينظر ما تقدم عن حَمَّاد بن زيد؛ وقال مُغُلْطاي: وقال الساجي: حدثنا أحمد بن محمد، حدثنا المُعَيْطي ـ (يعني محمد بن عمر) ـ، قال: قال ابن عيينة: كان زيد بن أسلم رجلاً صالحاً، وكان في حفظه شيء.

الطبقات الكبرى القسم المتمم ٣١٥، تاريخ البادي عن ابن معين ١٠٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٨٧، المعرفة والتاريخ ١/ ٦٧٧، التاريخ ١/ ٥٦٨، ٦٢٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٥٥، الثقات ٤/ ٢٤٦، مشاهير علماء الأمصار ٨٠، الكامل ٣/ ١٠٦٤، ونسخة الظاهرية ١٤٨ب، السنن للدارقطني ١/ ٤٩، تاريخ أسماء الثقات ١٣٤، الأنساب ٩/ ٢٥٢، تهذيب الكمال ١٠/ ١٦، ١٧، طبقات علماء الحديث ١/ ٢١٠، ٢١١، ميزان الاعتدال ٢/ ٩٨، سير أعلام النبلاء ٥/ ٣١٦، إكمال تهذيب الكمال ٤٩ب، ٥٠أ، تقريب التهذيب ٢٢٢، خلاصة التذهيب ١٢٦.

فقد أوردت قول ابن عيينة في باب التليين، مع أني لا أظن هذا الإمام يخرج زيد بن أسلم عن درجة الاحتجاج، بل قد لا يكون أنزله عن مرتبة الثقات العالية. فعبارته يُظن بها التليين المطلق، وإنما يراد في الحقيقة التليين النسبي، أي أن حفظه ليس كحفظ كبار الأئمة المكثرين في عصره. وأما قول حماد بن زيد: «قدمت المدينة، =

٤٨٤ ـ ع: زيد بن أبي أُنَيْسة[١] أبو أسامة، ويقال: أبو سعيد، الغَنَوي مولاهم[٢]، الكوفي، ثم الجَزَري، الرُّهاوي، الحافظ، الفقيه. ولد ـ فيما يقال ـ سنة إحدى وتسعين، ومات بالرُّها سنة أربع وعشرين ومئة، أو سنة خمس وعشرين، ويقال: سنة سبع أو ثمان وعشرين، ويقال: سنة ست وعشرين، ويقال: سنة تسع عشرة، وله ـ فيما يقال ـ ست وثلاثون سنة، ويقال: ثلاث وثلاثون، ويقال: خمس وثلاثون، وقيل: بضع وأربعون[٣].

= وأهل المدينة يتكلمون في زيد بن أسلم» فهو كلام عام مبهم، لا يجد الباحث عليه دليلاً، لأن المعروف عن أهل المدينة الثناء الكبير عليه، فزين العابدين علي بن الحسين، ويعقوب بن عبد الله بن الأشَجّ، وأبو حازم، وعبيد الله بن عمر، ومالك، كلهم من أهل المدينة، وقد رأيت حسن ثنائهم عليه! ولعل البعض تكلم فيه من ناحية التفسير بالرأي كما ذكر عبيد الله بن عمر، كما اعتُرض عليه في بعض أحكامه الفقهية ـ ينظر المعرفة والتاريخ ١/ ٦٦٧ ـ، ولا ضير في ذلك، لأن زيداً من أئمة الفقه، والتفسير، له رأي واجتهاد، فإن أصاب فله أجران، وإن لم يصب فيؤجر ولا يوبخ.

هذا، وقد تكلم في بعض إرسال زيد. وهو لا يضره أيضاً، لأن العبرة بالحديث المسند لا المرسل، فكثير من الأئمة الكبار ضُعِّفت مراسيلهم، ولم يَخرجوا هم عن كونهم من الأثبات.

كما نُسب زيد بن أسلم إلى شيء من التدليس. لكن ابن حجر جعله في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين، وقد قال في أهل هذه المرتبة ـ كما في مقدمة تعريف أهل التقديس ٧ ـ: «الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادراً كيحيى بن سعيد الأنصاري». أي أن ذلك لا يضرهم على الإطلاق كما يفهم من قوله في أهل المرتبة الثانية.

وحسبك في كمال ثقة زيد بن أسلم أن عامة النقاد ـ وفيهم أبو حاتم المتشدد ـ اختاروا فيه تلك الدرجة الرفيعة. ومن ظهر في كلامه غير ذلك لم يُدْل بحجة.

وخلاصة القول: إن زيد بن أسلم ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) يقال: اسم أبي أنيسة زيد. وقيل: اسمه أسامة.

(٢) كذا نسبه الأكثرون، والغَنَوي نسبة إلى غَنيّ بن أعْصُر بن سعد بن قيس عَيْلان بن مُضَر. وقد جعله البعض مولى لغير بني غَني ـ ينظر إكمال تهذيب الكمال ٥٠أ ـ.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٨١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨٢، =

قال النسائي: ليس به بأس[(١)][(*)].

= تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٢، معرفة الرجال ١/ ٧٩٩ تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ ١٠٤، الطبقات ٣١٩، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٦٥، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٨٨، التاريخ الصغير ١/ ٣٢١، معرفة الثقات ١/ ٣٧٦، تسمية الإخوة الذين رُوي عنهم الحديث ٢٢٤، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٥٢، ٣/ ٤٣، ٥٠، التاريخ ١/ ٢٥١ ـ ٢٥٢، الضعفاء الكبير ٢/ ٧٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٥٦، الثقات ٦/ ٣١٥، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ١٤أ، ٢٠أ، تاريخ أسماء الثقات ١٣٤، رجال صحيح مسلم ١/ ٢١٥ ـ ٢١٦، السابق واللاحق ١١٣ ـ ١١٤، التعديل والتجريح ٢/ ٥٨٤ ـ ٥٨٥، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٤٥، الأنساب ١٠/ ٨٦، الضعفاء لابن الجوزي ٥٣أ، تهذيب الكمال ١٠/ ١٨ ـ ٢٣، طبقات علماء الحديث ٢١٩ ـ ٢٢٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٩٨، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٥، ديوان الضعفاء ١١٣، الكاشف ١/ ٣٣٦، من تكلم فيه وهو موثق ٨٢، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٥، سير أعلام النبلاء ٦/ ٨٨ ـ ٨٩، تذكرة الحفاظ ١/ ١٣٩ ـ ١٤٠، المعين في طبقات المحدثين ٤٥، إكمال تهذيب الكمال ٥٠أ ـ ٥٠ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨، تقريب التهذيب ٢٢٢، هدي الساري ٤٠٤، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٦٣، خلاصة التذهيب ١٢٧.

(١) تهذيب الكمال ١٠/ ٢١، ميزان الاعتدال ٢/ ٩٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٩٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال عُبيد الله بن عَمرو الأسَدي مولاهم الرَّقي: أتيت الأعمش، فسلمت عليه، وانتسبت له فقلت: رجل من أصحابك من بني أسَد، فقرَّب، ورحّب، وقال جميلاً، قلت: أريد أن أسمع وآخذ بحظي منك، فقال: نعم. فحدثني بعشرة أحاديث، فقلت: يا أبا محمد، إني قد تقدمت في طلب العلم، ولقيت عطاء بن السائِب، وعبد الملك بن عُمَير، وجماعة من أصحابك، وأحبّ أن تعرف لي بقِدمي، وقرابتي، فقال: قم، فما لك عندنا غير ذا! فقمت غضبان، فقلت: ما بي فَقْر إليك، ولا حاجة، فقيل للأعمش: إن هذا صاحب زيد بن أبي أُنيسة، قد كتب عنه، وهو له صديق. فقال: رُدوه. فردّوني، فقال: للهِ أبوك! ألا ذكرتَ لنا زيد بن أبي أُنيسة؟ فقلت له: أكرمك الله، قد تقربت إليك بما ظننت أنه أنفع لي عندك، بالقرابة والعَشيرة، قال: لو ذكرت زيداً. قلت: نعم، إن زيداً لي أخ وصديق، وقد كتبت عنه علماً كثيراً، قال: فنِعِمَّا إذاً. =

....

= فحدثني بنحو من خمسين حديثاً، وما زلت أعرفها فيه حتى خرجت من الكوفة؛ وقال ابن أبي حاتم: حدثنا عَمْرو بن عبد الله الأَوْدي، حدثنا وكيع، عن جعفر بن بُرْقان، عن زيد بن أبي أُنَيْسة وكان ثقة؛ وقال ابن خَلْفون ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: وكان الثوري يثني عليه، ويدعو له كثيراً بعد موته؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث، فقيهاً، راوية للعلم؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، والدارمي، وابنِ محرز، وابنِ أبي خَيْثمة، وعبد الله بن أحمد الدَّوْرقي: ثقة؛ وقال ابن خَلْفون: وثقه ابن نُمير؛ وقال أبو بكر الأثرم ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: قلت لأبي عبد الله: زيد بن أبي أُنيسة، كيف هو عندك؟ فقال: إن حديثه لحسن مقارِب، وإن فيها لبعض النكارة، وهو على ذلك حسن الحديث؛ وقال المَرُّوذي: وسألته عن زيد بن أبي أُنيسة، كيف هو؟ فَحَرَّكَ يده، وقال: صالح، وليس هو بذاك؛ وقال الأثرم ـ كما في شرح علل الترمذي ـ: قلت لأحمد: إن له أحاديث إن لم تكن مناكير فهي غرائب؟ قال: نعم؛ وقال ابن خَلْفُون: وثقه ابن نُمير، وابن وضَّاح، والذُّهلي، والبَرْقي، وغيرهم؛ وقال العجلي، وأبو داود في رواية الآجري ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ، والفسويُّ في مواضع من كتابه: ثقة. زاد الفسوي في موضع: حسن الحديث؛ وينظر قول محمد بن وضَّاح فيما تقدم؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان فقيهاً، ورعاً.. وهو ثقة؛ وقال أبو عبد الله الحاكم: كان ثقة؛ وقال الخليلي: وزيد في نفسه ثقة؛ وقال ابن عبد البر: ثقة؛ وقال ابن خَلْفون في الثقات ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: وكان رجلاً صالحاً، فقيهاً، كان مفتي أهل الرُّها في زمنه، وكان الثوري يثني عليه، ويدعو له كثيراً بعد موته، وثقه ابن نُمير، وابن وضاح، والذُّهلي، والبَرْقي، وغيرهم؛ وقال ابن عبد الهادي: الإمام، الحافظ... أحد الأثبات؛ وقال الذهبي في المغني، وديوان الضعفاء، ومن تكلم فيه وهو موثق، والرواة الثقات المتكلم فيهم: ثقة. زاد في المغني: نبيل. وفي من تكلم فيه: مشهور؛ وقال أيضاً في الكاشف: شيخ الجزيرة... حافظ، إمام، ثقة؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الحافظ، الثبت.. كان عالم الجزيرة في زمانه؛ وفي تذكرة الحفاظ: الحافظ، الإمام... أحد الأثبات؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، له أفراد؛ وفي هدي الساري: متفق على الاحتجاج به، وتوثيقه، لكن قال أحمد بن حنبل... ـ (فذكر ما في الضعفاء الكبير، ورواية المرُّوذي) ـ. وذكره ابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه مالك بن أنس، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٧/ ٤٨١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨٢، تاريخ الدارمي=

....

=عن ابن معين ١١٢، معرفة الرجال ١/ ٩٩، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٦٥، معرفة الثقات ١/ ٣٧٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٥٢، ٣/ ٤٣، ٥٠، الضعفاء الكبير ٢/ ٧٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٥٦، الثقات ٦/ ٣١٥، الكامل ٧/ ٢٦٤٤، تاريخ أسماء الثقات ١٣٤، الإرشاد ١/ ٢٨١، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١/٦، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٢، طبقات علماء الحديث ٢١٩، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٥، ديوان الضعفاء ١١٣، الكاشف ١/ ٣٣٦، من تكلم فيه وهو موثق ٨٢، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٥، سير أعلام النبلاء ٦/ ٨٨، تذكرة الحفاظ ١/ ١٣٩، إكمال تهذيب الكمال ٥٠أ، شرح علل الترمذي ١/ ٤٥٥، تقريب التهذيب ٢٢٢، هدي الساري ٤٠٤.

فقد اتفق النقاد على أن زيد بن أبي أُنيسة ثقة مطلقاً، سوى أحمد بن حنبل حيث نسب إلى حديثه بعض النكارة، لكنه لم يخرجه في الجملة عمن يحتج بهم كما يفهم من مجموع كلامه. ومن المعروف أن أحمد بن حنبل يصف كثيراً من الرواة بنكارة الحديث، ولا يعني بذلك إلا الإغراب والتفرد. قال ابن حجر في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خُصيفة الكِنْدي من هدي الساري ٤٥٣: «قال ابن معين: ثقة حجة، ووثقه أحمد في رواية الأثرم، وكذا أبو حاتم، والنسائي، وابن سعد؛ وروى أبو عبيد الآجري عن أبي داود عن أحمد أنه قال: منكر الحديث. قلت: هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء من حاله، وقد احتج بابن خُصيفة مالك، والأئمة كلهم». وقال أيضاً في ترجمة محمد بن إبراهيم التيمي الذي إليه المرجع في حديث: إنما الأعمال بالنيات، وذلك في نفس المصدر السابق ٤٣٧: «وثقه ابن معين، والجمهور؛ وذكره العقيلي في الضعفاء، وروى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي يقول ـ وذكره ـ: في حديثه شيء، يروي أحاديث مناكير. قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل، وجماعة، على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك. وقد احتج به الجماعة». وينظر شرح علل الترمذي ١/ ٤٥٤ ـ ٤٥٦.

ومع هذا فإن أحمد بن حنبل لم يسم شيئاً مما أنكره على زيد بن أبي أُنيسة، فيكون إنزاله له عن الدرجة العالية للثقات مبهماً غير مفسر، وقد قدمت غير ما مرة أن التوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر، خاصة وأن سائر الأئمة على ذاك التوثيق الرفيع. =

٤٨٥ ـ ع: زيد بن جُبَيْر بن حَرْمَل[١] الجُشَمِي[٢]، ويقال: التَّميمي، ويقال: الطَّائي[٣]، الكوفي[٤].

قال النسائي: ليس به بأس[٥].

وقال أيضاً: وهؤلاء ـ (يعني زيداً، وغيره) ـ أهل الثَّبْت والعدالة،

= وخلاصة القول: إن زيد بن أبي أُنَيْسة ثقة، صحيح الحديث. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله أبو عبد الرحمٰن كثيراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(١) كذا في عامة المصادر، وفي الجرح والتعديل ٢/١/٥٥٨ ـ ٥٥٩: «حَرْمَلة» بدل: «حَرْمَل». وتبعه ابن خَلْفون كما ذكر مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٥١ب.

(٢) نسبة إلى جُشَم بن معاوية كما ذكر الأكثرون تبعاً للبخاري في التاريخ الكبير ١/٢/٣٩٠. وقد قال أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٥٥ ـ: «زيد بن جُبير جُشَمي، ثم من بني تميم». فهذا يفيد أنه من جُشَم بن سعد بن زيد مَنَاة بن تميم، لا من جُشَم بن معاوية، وبهذا يجمع بين التَّميمي والجُشَمي.

(٣) أول من نسبه إلى طَيِّئ ـ فيما أعلم ـ أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ٢/١/٥٥٨ ـ فقال: «الجُشَمي، الطائي، من بني جُشم بن معاوية». ولم يتبين لي وجه الجمع بين هاتين النسبتين المختلفتين. وينظر إكمال تهذيب الكمال ٥١أ.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٢٩، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٧٥، ٣٨٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٢، العلل ومعرفة الرجال ١/١٥٥، ٣١٧، ٢/١٠٠، التاريخ الكبير ١/٢/٣٩٠، معرفة الثقات ١/٣٧٧، المعرفة والتاريخ ٣/٩٠، ١٩٣ ـ ١٩٤، ٢٣٠، الجرح والتعديل ٢/١/٥٥٨ ـ ٥٥٩، الثقات ٤/٢٤٧، تصحيفات المحدثين ٢/٦٩٤ ـ ٦٩٥، المؤتلف والمختلف ٢/٨١٠، تاريخ أسماء الثقات ١٣٤، الهداية والإرشاد ١/٢٦٠، رجال صحيح مسلم ١/٢١٦، التعديل والتجريح ٢/٥٨٢ ـ ٥٨٣، الإكمال ٢/٤٤٣، الأنساب ٣/٢٧٩، تهذيب الكمال ١٠/٣٢ ـ ٣٤، الكاشف ١/٣٣٧، سير أعلام النبلاء ٥/٣٦٩ ـ ٣٧٠، إكمال تهذيب الكمال ٥١أ ـ ٥١ب، تهذيب التهذيب ٣/٤٠٠، تقريب التهذيب ٢٢٢، فتح الباري ٣/٥٥٣، خلاصة التذهيب ١٢٧.

(٥) تهذيب الكمال ١٠/٣٣، تهذيب التهذيب ٣/٤٠٠.

مشهورون بصحة النقل[(١)][(*)].

---

(١) السنن الكبرى ١٣٣. فالنسائي ذكر هذا عقب إيراد ما رواه زيد بن جُبير، ومحمد بن سيرين، ونافع مولى ابن عمر، وسالم بن عبد الله بن عمر، وأبو سَلَمة بن عبد الرحمٰن، كلهم عن عبد الله بن عمر مخالفين رواية عبد الملك بن نافع عن ابن عمر. ثم زاد أبو عبد الرحمٰن: «وعبد الملك لا يقوم مقام واحد منهم، ولو عاضده من أشكاله جماعة».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي رواية الدارمي، والكَوْسَج، وابن أبي مريم: ثقة. زاد ابن أبي مريم: يروي ستة أحاديث أو سبعة؛ وقال الدوري في موضع آخر: سمعت يحيى يقول... وزيد بن جُبير ثقة. فقلت له: أليس في حديثه شيء؟ فقال: لا والله إلا ثقة، ما سمعت فيه شيئاً؛ وقال ابن خَلْفون ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: وثقه ابن نُمير؛ وقال أحمد بن حنبل في موضع من رواية عبد الله: صالح الحديث؛ وقال عبد الله بن أحمد في موضع آخر من روايته: سئل أبي ـ وأنا شاهد ـ عن زيد بن جُبير، وآدم بن علي؟ فقال: زيد بن جُبير أعجب إليّ، زيد روى عنه شعبة؛ وقال العجلي: ثقة، ليس بتابعي... في عِداد الشيوخ؛ وقال الفسوي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: ثقة صدوق؛ وقال ابن شاهين، والذهبي في الكاشف: ثقة. زاد الذهبي: له ستة أحاديث؛ وقال الذهبي أيضاً في سير أعلام النبلاء: من ثقات التابعين... مجموع ما له سبعة أحاديث؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه شعبة بن الحجاج، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٧٥، ٣٨٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٢، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٥٥، ٣١٧، معرفة الثقات ١/ ٣٧٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٠، ١٩٣ ـ ١٩٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٥٨ ـ ٥٥٩، الثقات ٢٤٧، تاريخ أسماء الثقات ١٣٤، تهذيب الكمال ١٠/ ٣٣، الكاشف ١/ ٣٣٧، سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٦٩، إكمال تهذيب الكمال ٥١ب، تقريب التهذيب ٢٢٢.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن العجلي تُعقب في نفيه كون زيد من التابعين: قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٧٠: «وقد وهم العجلي إذ يقول: ليس بتابعي». وقال المزي في تهذيب الكمال ١٠/ ٣٣: «وفي صحيح البخاري التصريح بسماعِهِ من ابن عمر».

ثم أقول: اتفق النُّقَّاد على أن زيد بن جُبير ثقة مطلقاً، سوى أحمد بن حنبل حيث=

٤٨٦ - بخ م ٤: زيد[1] بن سَلَّام بن أبي سَلَّام مَمْطور الحَبَشي[2]، الشامي، الدِّمشقي، الأسود[3].

= جعله في درجة تالية دون أن يبين السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر. ويحتمل أن يكون أبو حاتم أراد بقوله: «ثقة صدوق» أنه في منزلة بين منزلتي الثقة والصدوق. فيحمل على تشدده. وقد جعل في بعض النسخ التي رآها مُغُلْطاي من كتاب الجرح والتعديل عن أبي حاتم قوله: «صدوق». لكن ما رآه في نسخة أخرى هو الموافق للمطبوع المعتمد على غيرما نسخة، فلعل ثَمَّة سقطاً.

وخلاصة القول: إن زيد بن جُبير بن حَرْمَل ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قد جاء في المنتخب من كتاب من وافقت كنيته اسم أبيه ٩٣: «زيد بن سَلَّام، وزيد أبو سَلَّام هما واحد، حدث عن جده ممطور الحَبَشي ويكنى أبا سَلَّام أيضاً». ولم أجد كنية زيد عند غيره.

(٢) وقال البعض: الحُبْشي نسبة إلى الحَبَش أيضاً، لأنه يقال في اللغة حَبَش، وحُبْش. وقد قال ابن معين - كما في الأنساب ٤/ ٤٩ -: «زيد بن سَلَّام بن أبي سَلَّام، وأبو سَلَّام مَمْطور الحَبَشي حي من حِمير». وقال أحمد بن حنبل في الأسامي والكنى ٥٩ في جد زيد: «أبو سَلَّام اسمه ممطور الحَبَشي قبيل من اليمن». وقال أبو بكر بن أبي داود - كما في الأنساب ٤/ ٤٧ - ٤٨ -: «ليس من الحبشة - (يعني أبا سَلَّام ممطور) -، ولكنهم طائفة من خَثْعم...». وخَثْعم من نسل كَهْلان بن سبأ أخي حِمير بن سبأ من اليمن، ويُجمع بين الحَبَش واليمن بأن ديوان من كان بالشام من الحبشة ضم إلى ديوان خَثعم، فنسبوا إليهم من هذا الوجه. تنظر تعليقات المعلمي على الأنساب ٤/ ٤٨.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨٣، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٩٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٠، التاريخ ١/ ٣٧٣ - ٣٧٤، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٥٦٤، الثقات ٦/ ٣١٥، تصحيفات المحدثين ٣/ ١١١٥، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٢، رجال صحيح مسلم ١/ ٢١٨، التعديل والتجريح ٢/ ٥٨٣، تهذيب الكمال ١٠/ ٧٧ - ٧٩، الكاشف ١/ ٣٣٩، إكمال تهذيب الكمال ٥٦أ، المنتخب من كتاب من وافقت كنيته اسم أبيه مما لا يؤمن وقوع الخطأ فيه ٩٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٤١٥ - ٤١٦، تقريب التهذيب ٢٢٣، خلاصة التذهيب ١٢٨.

قال النسائي: ثقة[1](*).

٤٨٧ ـ د ت س: زيد بن عُقْبة الفَزَاري، الكوفي[2].

قال النسائي: ثقة[3](**).

---

(١) تهذيب الكمال ١٠/ ٧٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٤١٥.

(*) أقوال النُقَّاد فيه، ودراستها:

قال أحمد بن صالح ـ كما في إكمال تهذيب الكمال، وفسره ابن حجر في تهذيب التهذيب بالعجلي ـ: لا بأس به؛ وقال يعقوب بن شيبة، وأبو زرعة الدمشقي ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ثقة. زاد يعقوب: صدوق؛ وقال الدارقطني في رواية البَرْقاني: زيد بن سَلَّام بن أبي سَلَّام عن جده ثقتان؛ وقال الذهبي، وابن حجر في التقريب: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن خَلْفون في الثقات.

الثقات ٦/ ٣١٥، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٢، تهذيب الكمال ١٠/ ٧٨، الكاشف ١/ ٣٣٩، إكمال تهذيب الكمال ٥٦أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٤١٦، تقريب التهذيب ٢٢٣.

فقد اتفق النُقَّاد على أن زيد بن سَلَّام من الثقات الرفعاء، سوى أحمد بن صالح حيث جعله في درجة تالية من غير بيان السبب، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وزعم البعض أن يحيى بن أبي كثير انفرد بالرواية عنه. وقد ذكر المزي في تهذيب الكمال ١٠/ ٧٨ ثلاثة رجال رووا عنه، منهم يحيى بن أبي كثير.

وخلاصة القول: إن زيد بن سَلَّام ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٠٢، معرفة الثقات ١/ ٣٧٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٦٩، الثقات ٤/ ٢٤٧، تهذيب الكمال ١٠/ ٩٣ ـ ٩٥، الكاشف ١/ ٣٤٠، إكمال تهذيب الكمال ٥٦أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٤١٩، تقريب التهذيب ٢٢٤، خلاصة التذهيب ١٢٩.

(٣) تهذيب الكمال ١٠/ ٩٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٤١٩،

(**) أقوال النُقَّاد فيه:

قال العجلي: ثقة؛ وقال الذهبي: وُثِّق؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

=

٤٨٨ ـ م س: زيد[١] بن محمد بن زيد بن عبد الله[٢] بن عمر بن الخَطَّاب القُرشي، العَدَوي، العُمري، المدني[٣].

قال النسائي: ثقة[٤][*].

٤٨٩ ـ بخ د س: السَّائِب بن عُمر بن عبد الرحمٰن بن السَّائِب

= معرفة الثقات١/ ٣٧٨، الثقات ٤/ ٢٤٧، الكاشف ١/ ٣٤٠، تقريب التهذيب ٢٢٤.

فقد أجمع النُّقَّاد على أن زيد بن عُقبة من الثقات الرفعاء، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ذُكر في الثقات ٦/ ٣٣١ باسم: زياد. وهو وهم.

(٢) جاء في بعض الكتب: عاصم. بدل: عبد الله. ويبدو أن الصواب ما أثبته أعلاه.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى القسم المُتَمم ٣٧٠، تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ ٢٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٠٤، تسمية الإخوة الذين رُوي عنهم الحديث ١٧٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٧٢ ـ ٥٧٣، الثقات ٦/ ٣٣١، رجال صحيح مسلم ١/ ٢١٧، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٤٦، تهذيب الكمال ١٠/ ١٠٦، الكاشف ١/ ٣٤١، إكمال تهذيب الكمال ٥٨ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٢٥، تقريب التهذيب ٢٢٤، خلاصة التذهيب ١٢٩.

(٤) تهذيب الكمال ١٠/ ١٠٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٢٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال أبو داود ـ كما في تهذيب الكمال ـ، وأبو حاتم: ثقة. زاد أبو حاتم: لا بأس به؛ وقال الدارقطني ـ كما في كتاب المزي أيضاً ـ: مُقِل، فاضل، وهم خمسة إخوة ـ (زيد، وعمر، وعاصم، وواقد، وأبو بكر) ـ كلهم ثقات؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٧٣، الثقات ٦/ ٣٣١، تهذيب الكمال ١٠/ ١٠٦، الكاشف ١/ ٣٤١، تقريب التهذيب ٢٢٤.

فقد أطبق النقاد على أن زيد بن محمد بن زيد العُمري ثقة، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

القُرشي، المَخْزومي، الحِجازي[(١)(٢)].

قال النسائي: ليس به بأس[(٣)(*)].

٤٩٠ ـ ع: السَّائب بن فَرُّوخ أبو العباس[(٤)] **المكي، الأعمى،**

---

(١) عَدَّه عامة الأئمة من الحجازيين. وتفرد الفاسي ـ فيما أعلم ـ بتعيين ناحيته من الحجاز، حيث ذكره في العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ٤/٥٠٦.

(٢) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ٢/١٦٤، التاريخ الكبير ٢/٢/١٥٥، الجرح والتعديل ١/٢/٢٤٤ ـ ٢٤٥، الثقات ٦/٤١٣، تاريخ أسماء الثقات ١٥٨، تهذيب الكمال ١٠/١٨٩ ـ ١٩٠، الكاشف ١/٣٤٧، إكمال تهذيب الكمال ٦٤ب، العقد الثمين ٤/٥٠٦، تهذيب التهذيب ٣/٤٤٩، تقريب التهذيب ٢٢٨، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٦٧، خلاصة التذهيب ١٣٢.

(٣) تهذيب الكمال ١٠/١٩٠، تهذيب التهذيب ٣/٤٤٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الكَوْسَج، وأحمدُ بن حنبل في رواية الأثرم: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: حدث عنه يحيى بن سعيد ـ (يعني القطان) ـ، أُراه شيخاً ثقة؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

العلل ومعرفة الرجال ٢/١٦٤، الجرح والتعديل ١/٢/٢٤٤ ـ ٢٤٥، الثقات ٦/٤١٣، تاريخ أسماء الثقات ١٥٨، الكاشف ١/٣٤٧، تقريب التهذيب ٢٢٨.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن ما نقلته عن أحمد بن حنبل من رواية عبدالله نسبه ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات ١٥٨ ليحيى بن معين وهماً.

ثم أقول: أجمع النقاد على توثيق السائب بن عُمر، والاحتجاج به. ولم ينزله عن الدرجة العالية للثقات إلا متشدد.

وخلاصة القول: إن السائب بن عمر ثقة، صحيح الحديث. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(٤) اختلف في ولائه، فالأكثرون على أنه مولى لبني جَذِيمة بن عَدي بن الدِّيْل بن بَكْر بن عبد مَنَاة بن كِنانة بن خُزيمة. وقيل: مولى لبني لَيْث بن بَكْر بن عبد مَنَاة. الطبقات الكبرى ٥/٤٧٧، الاستغناء ٢/٨٣٠، التعديل والتجريح ٣/١١٤٧، إكمال تهذيب الكمال ٦٤ب ـ ٦٥أ.

الشاعر[١].

قال النسائي: ثقة[٢](*).

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٤٧٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٤١، علل الحديث ومعرفة الرجال ٨٢، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٨٣، ٤١٥، ٢/ ٨٤، ١٠٩، ٢٤١، الأسامي والكنى ٣٤، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ١٥٤، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٦٠٩، المعرفة والتاريخ ٢/ ٧٠٢ ـ ٧٠٣، الجامع الصحيح ٣/ ١٤١، ٤/ ١٩٢، الكنى والأسماء ٢/ ٢٤، الجعديات ١/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤، الثقات ٤/ ٣٢٦، تاريخ أسماء الثقات ١٥٧ ـ ١٥٨، الهداية والإرشاد ١/ ٣٤١، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٩٥، الاستغناء ٢/ ٨٣٠، التعديل والتجريح ٣/ ١١٤٧ ـ ١١٤٨، تهذيب الكمال ١٠/ ١٩٠ ـ ١٩١، الكاشف ١/ ٣٤٧، إكمال تهذيب الكمال ٦٤ب ـ ٦٥أ، العقد الثمين ٤/ ٥٠٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠، تقريب التهذيب ٢٢٨، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٦٧، خلاصة التذهيب ١٣٢.

(٢) السنن الكبرى ٧٢، تهذيب الكمال ١٠/ ١٩١، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٤٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال شعبة بن الحجَّاج في رواية أبي النضر هاشم بن القاسم، وحسين بن محمد ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ، وآدم بن أبي إياس ـ كما في صحيح البخاري، والمعرفة والتاريخ ـ. واللفظ لأبي النضر: أخبرني حَبيب بن أبي ثابت، قال: سمعت أبا العباس رجلاً من أهل مكة، وكان شاعراً، وكان لا يتهم على الحديث؛ وفي رواية رَوْح بن عُبادة ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سمعت حَبيب بن أبي ثابت، قال: سمعت أبا العباس الشاعر، وكان صدوقاً؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ثَبْت؛ وفي رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبي بكر بن أبي خَيْثمة: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية إبراهيم بن هانئ النيسابوري ـ كما في الجعديات ـ: وكان ثقة؛ وقال مسلم بن الحجاج: كان ثقة، عدلاً؛ وقال مُغْلْطاي: وفي كتاب المُنْتَجِيلي ـ (يعني أحمد بن سعيد الصَّدفي) ـ. . . ثقة؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين، وابن خَلْفون في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون: قال مُغْلْطاي: قال المَرْزُباني في المعجم ـ (يعني محمد بن عِمران بن موسى البغدادي الأخباري في معجم الشعراء) ـ: السائب بن فَرُّوخ. . . كان=

٤٩١ ـ ع: سالم بن أبي أُمية[١] أبو النَّضْر القُرشي، التَّيْمي

=هَجَّاءً، خبيثاً، فاسقاً، مبغضاً لآل رسول الله ﷺ، مائلاً إلى بني أمية، مداحاً لهم... واستفرغ شعره في هجاء آل الزبير، غير مصعب، لأنه كان إليه محسناً ـ (ثم نقل عن كتاب له آخر أن أبا العباس كان عثمانياً، وأنه كان يتغزل بالنساء الأجنبيات، ويخلو بهن) ـ.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨٩، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٨٣، ٢/ ٨٤، ١٠٩، ٢٤١، صحيح البخاري ٤/ ٢٢٤، ٦/ ١٤٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ٧٠٢ ـ ٧٠٣، الجعديات ١/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤، الثقات ٤/ ٣٢٦، تاريخ أسماء الثقات ١٥٧ ـ ١٥٨، التعديل والتجريح ٣/ ١١٤٨، الكاشف ١/ ٣٤٧، إكمال تهذيب الكمال ٦٤ب ـ ٦٥أ، تقريب التهذيب ٢٢٨.

فقد تفرد المَرْزُباني بجرحه، من غير تعرض إلى حديثه، حيث كان الطعن مختصاً بجانب الدين، والعدالة. وليس المَرْزُباني من أهل هذا الشأن حتى يقبل غمزه فيه، وإنما هو كاتب، أخْباري، راوية للآداب، يَجْمع كعادة أهل فنه الغثّ والسمين، والموثوق والظَّنين، وهو شيعي معتزلي، كان يشرب النبيذ، اختلف فيه بين موثق، ونافٍ للثقة عنه، وأكثر رواياته بالإجازة، ويقول فيها: أخبرنا. ولا يبين.

وقد أجمع أئمة الحديث، ونقاده على توثيق أبي العباس، من غير إشارة إلى مغمز في عدالته، ودينه. وقول حَبيب: «وكان شاعراً، وكان لا يتهم على الحديث». و«الشاعر، وكان صدوقاً» لم يرد بهما تليينه، وإنزاله عن الدرجة العالية للثقات، وإنما أراد الإشارة إلى أنه ليس كغالب الشعراء الذين حكى الله خبرهم في القرآن الكريم. قال ابن حجر في فتح الباري ٤/ ٢٢٥: «قوله... وكان شاعراً وكان لا يتهم في حديثه: فيه إشارة إلى أن الشاعر بصدد أن يتهم في حديثه، لما تقتضيه صناعته من سلوك المبالغة في الإطراء وغيره، فأخبر الراوي عنه أنه مع كونه شاعراً كان غير متهم في حديثه، وقوله: في حديثه: يحتمل مرويه من الحديث النبوي، ويحتمل فيما هو أعم من ذلك، والثاني أليق، وإلا لكان مرغوباً عنه، والواقع أنه حجة عند كل من أخرج الصحيح، وأفصح بتوثيقه أحمد، وابن معين، وآخرون». وأشار مسلم بن الحجاج بكلمة: «عدلاً» من قوله: «كان ثقة، عدلاً» إلى ما أشار إليه حَبيب.

وخلاصة القول: إن السائب بن فَرُّوخ أبا العباس الشاعر ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) لقد جزم عامة الأئمة بأن سالماً أبا النضر هو ابن أبي أُمية. وقال=

مولاهم[١]، المدني، الصالح. مات سنة تسع وعشرين ومئة[٢]، ويقال: سنة ثلاث وثلاثين، وقيل: سنة ثلاثين[٣].

= الدارقطني في المؤتلف والمختلف ٤/ ٢٢٢٠: «يقال: هو سالم بن أبي أُمية». وتبعه ابن ماكولا في الإكمال ٣٤٦/٧. والجزم أولى. وقال مُغُلطاي في إكمال تهذيب الكمال ٥٩ب: «وفي كتاب ابن الحَذَّاء ـ (يعني رجال الموطأ) ـ: ويقال له أيضاً: سالم بن أبي ميمونة».

(١) هو مولى عمر بن عُبيد الله بن مَعْمَر. وقال البعض: هو كاتبه أيضاً. وقد قاتل معه الخوارج.

(٢) وقال ابن سعد في الطبقات الكبرى القسم المتمم ٣١٢، وغيرُهُ: «توفي في خلافة مروان بن محمد». وهذا لا يعارض ما ذكره الجمهور من وفاته في سنة تسع وعشرين ومئة، وذلك لأن مروان بن محمد تولى الخلافة في أوائل سنة سبع وعشرين ومئة، ومكث فيها إلى أن قتل في آخر سنة اثنتين وثلاثين. لذا جمع خليفة في الطبقات ٢٦٨ بين الأمرين.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى القسم المتمم ٣١٢ ـ ٣١٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ١٨٦/٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٢٢، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٢٧٢، ٣٢٣، معرفة الرجال ٩٩/١، ١٤١، ١١١/٢، تاريخ البادي عن ابن معين ١٠٩، الطبقات ٢٦٨، العلل ومعرفة الرجال ٣٥/٢، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ١١١، معرفة الثقات ٣٨٤/١، الكنى والأسماء لمسلم ٨٣٩/٢، المعرفة والتاريخ ٦٦٤/١، الجامع الصحيح ٢٥٩/٥، التاريخ ٤٢٣/١، الكنى والأسماء ١٣٧/٢، ١٣٨، الجرح والتعديل ١٧٩/٢/١، المراسيل لابن أبي حاتم ٨١، الثقات ٦/ ٤٠٧، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٠ب، المؤتلف والمختلف ٢٢٢٠/٤، الهداية والإرشاد ٣١٧/١ ـ ٣١٨، رجال صحيح مسلم ٢٦٠/١ ـ ٢٦١، الاستغناء ٢/ ٧٤٨، التعديل والتجريح ١١٢٤/٣ ـ ١١٢٥، الإكمال ٣٤٦/٧، تهذيب الكمال ١٢٧/١٠ ـ ١٣٠، الكاشف ٣٤٣/١، سير أعلام النبلاء ٦/٦ ـ ٧، المعين في طبقات المحدثين ٤٦، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢١٨، إكمال تهذيب الكمال ٥٩ب ـ ٦٠أ، تهذيب التهذيب ٤٣١/٣ ـ ٤٣٢، تقريب التهذيب ٢٢٦، خلاصة التذهيب ١٣١، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٦٢ ـ ٦٣.

قال النسائي: ثقة(١)(*).

(١) تهذيب الكمال ١٠/ ١٢٩، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٣١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال مُغُلْطاي: ولما ذكره ابن خَلْفون في الثقات قال: كان مالك يصفه بالفضل، والعقل، والعبادة؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل: قلت ليحيى بن سعيد القطان: سالم أبو النضر عندك فوق سُمَي - (يعني مولى أبي بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام) -؟ قال: نعم؛ وقال ابن خَلْفون - كما في إكمال تهذيب الكمال -: ووثقه سفيان بن عيينة؛ وقال ابن حجر - كما في تهذيب التهذيب -: وقال الجندي: سئل ابن عيينة عن سالم أبي النضر؟ فقال: كان ثقة. وكان يصفه بالفضل، والعقل، والعبادة؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي، وابن محرز، والبادي، والكَوْسج، وفي موضع من رواية ابن الجنيد: ثقة؛ وقال إبراهيم بن الجنيد في موضع آخر من سؤالاته: قلت ليحيى: وسئل القطان: سالم أبو النضر عندك فوق سُمي؟ فقال: نعم. فقال يحيى بن معين: سالم أبو النضر ثقة، وسُمي ثقة، جميعاً سواء؛ وقال ابن خَلْفون - كما في إكمال تهذيب الكمال -: ووثقه سفيان بن عيينة، وابن نُمير، وابن المديني؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل - كما في العلل ومعرفة الرجال -: سألت أبي عن سالم أبي النضر، وسُمي؟ فقال: كلاهما ثقة؛ وقال أحمد بن صالح المصري: له شأن، ما أكاد أقدم عليه كبير أحد، سمع أنس بن مالك؛ وقال العجلي: ثقة، رجل صالح؛ وقال أبو حاتم - كما في الجرح والتعديل -: رجل صالح، ثقة، حسن الحديث؛ وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة، ثَبْت، حسن الحديث؛ وقال الذهبي: ثقة، نبيل؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثَبْت، وكان يرسل. وذكره ابن حبان، وابن شاهين، وابن خَلْفون في الثقات. وقد روى عنه مالك بن أنس، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى القسم المتمم ٣١٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٢٢، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٢٧٢، ٣٢٣، معرفة الرجال ١/ ٩٩، تاريخ البادي عن ابن معين ١٠٩، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٥، معرفة الثقات ١/ ٣٨٤، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٧٩، الثقات ٦/ ٤٠٧، الاستغناء ٢/ ٧٤٨، الكاشف ١/ ٣٤٣، إكمال تهذيب الكمال ٦٠أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٣١، تقريب التهذيب ٢٢٦، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٦٣.

فبعد هذا العرض لأقوال النُّقَّاد أنبه إلى أمرين، أولهما: أن الباجي تفرد في=

٤٩٢ ـ ع: سالم بن أبي الجَعْد رافع الغَطَفاني، الأَشْجَعِي مولاهم، الكوفي، الفقيه. يقال: مات سنة سبع أو ثمان وتسعين، ويقال: سنة تسع وتسعين، ويقال: سنة تسع وتسعين أو مئة، ويقال: سنة مئة، ويقال: سنة مئة أو إحدى ومئة، وقيل: سنة إحدى ومئة[(١)]، وقيل: سنة ست ومئة[(٢)(٣)].

= التعديل والتجريح ٣/ ١١٢٥ بالنقل عن أبي حاتم ما فيه زيادة على ما في الجرح والتعديل، فقال: «قال أبو حاتم: هو صدوق، صالح، ثقة، حسن الحديث». لذا لا يُعتد بتلك الإضافة. كما أن أبا الوليد أسقط كلمة: «رجل» قبل: «صالح»، وكذلك فعل المزي في تهذيب الكمال ١٠/ ١٢٩. وهذا الحذف يؤثر على المعنى، حيث إن من عادتهم إذا قالوا: «رجل صالح» أرادوا الصلاح في الدين لا في الحديث. وأما قولهم: «صالح» مجرداً، فالأصل أن يراد به الدين، لكنهم استعملوه في الأمرين. وآخرهما: أنه يحتمل وقوع سقط في الكلام الذي نقلته من تهذيب التهذيب، ولعل الصواب: «وكان مالك يصفه..» بدل: «وكان يصفه». كما يحتمل أن يكون الراوي عن ابن عيينة هو الحُميدي،لا الجندي. والله أعلم.

ثم أقول: اتفق النُّقَّاد على أن سالم بن أبي أُمية أبا النَّضْر من الثقات الرفعاء. ومن وصفه بالصلاح أراد جانب العبادة والطاعة. وقول أبي حاتم: «حسن الحديث» لم يراع فيه دقة الاصطلاح، لأنه قال فيه: «ثقة»، والثقة يكون صحيح الحديث. وأما ابن عبد البر فقد تبع أبا حاتم من غير تقيد بالعرف أيضاً، حيث وصفه بالثقة والثَّبْت معاً ثم قال: «حسن الحديث». والثقة الثَّبْت لا ينبغي أن يوصف حديثه حسب الاصطلاح بغير الصحة.

وخلاصة القول: إن سالم بن أبي أمية أبا النَّضْر ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) وقد اقتصر غيرما واحد على ذكر وفاته في زمن بعض الخلفاء، فقال البعض: في خلافة سليمان بن عبد الملك (٩٦ ـ ٩٩). وقال البعض: في خلافة عمر بن عبد العزيز (٩٩ ـ ١٠١).

(٢) ذكر ابن معين أنه مات وهو ابن مئة وخمس عشرة سنة. ولم يرتض ابن حجر هذا القول. ينظر تهذيب التهذيب ٣/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣، وتقريب التهذيب ٢٢٦.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٢٩١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨٦، =

قال النسائي: ثقة[(١)(*)].

= معرفة الرجال ١/ ١٢٥، ٢/ ٢٥ ـ ٢٦، ٥٩، ٢٠٩، تاريخ البادي عن ابن معين ٧١، علل الحديث ومعرفة الرجال ٧٨، ٨٨، تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ ٦٨، المُصَنَّف لابن أبي شيبة ١٣/ ٦٧، الطبقات ١٥٦، تاريخ خليفة ٣٢٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٩٨، ١٢٩، ٢٥٣، ٢٩٨، ٢/ ١٠٦، ٢٣٨، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ١٠٧، التاريخ الصغير ١/ ٢١١، ٢١٢، معرفة الثقات ١/ ٣٨٢، تسمية الإخوة الذين روي عنهم الحديث ٢٣٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٠١ ـ ١٠٢، ٦٦٤، ٣/ ٢٣٣، ٢٣٦، العلل الكبير ٢/ ٩٦٣، الجامع الصحيح ٥/ ٢٧٨، ٧٤٨، التاريخ ١/ ٢٩٣، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٨١، المراسيل لابن أبي حاتم ٧٩ ـ ٨٠، الثقات ٤/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ١٥ب، العلل للدارقطني ٤/ ٤٢٠ ـ ٤٢١، الهداية والإرشاد ١/ ٣١٦ ـ ٣١٧، سؤالات السِّجزي وغيره للحاكم ١٦١، معرفة علوم الحديث ٢٠٣ ـ ٢٠٤، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠، التعديل والتجريح ٣/ ١١٢٢ ـ ١١٢٣، تهذيب الكمال ١٠/ ١٣٠ ـ ١٣٣، تحفة الأشراف ٨/ ٢١، ميزان الاعتدال ٢/ ١٠٩، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٠، الكاشف ١/ ٣٤٣، سير أعلام النبلاء ٥/ ١٠٨ ـ ١١٠، العِبر في خبر من غَبَر ١/ ١١٩، المعين في طبقات المحدثين ٣٧، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢١٧، نصب الراية ٢/ ٣٩٩، إكمال تهذيب الكمال ٦٠أ ـ ٦٠ب، شرح علل الترمذي ١/ ١٦٢ ـ ١٦٣، كشف الأستار عن زوائد البزار ٤/ ٥٢، التبيين لأسماء المدلسين ٧٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣، تقريب التهذيب ٢٢٦، تعريف أهل التقديس ٢١، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٦٥، خلاصة التذهيب ١٣١.

(١) تهذيب الكمال ١٠/ ١٣٢، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٣٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال منصور بن المُعْتَمِر ـ كما في الطبقات الكبرى ـ: كان سالم إذا حَدَّث حَدَّث فأكثر، وكان إبراهيم ـ (يعني النَّخَعي) ـ إذا حَدَّث جَزَم ـ (أي قطع) ـ، فقلت لإبراهيم؟ فقال: إن سالماً كان يكتب؛ وقال أيضاً ـ كما في معرفة الرجال، والجامع الصحيح، والتعديل والتجريح. واللفظ للبعض ـ: قلت لإبراهيم: ما لسالم بن أبي الجَعْد أتم حديثاً منك؟ قال: لأنه كان يكتب؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج، والعجليُّ، وأبو زرعة: ثقة؛ وقال إبراهيم الحَرْبي: مجمع =

....

=على ثقته؛ وقال البَزَّار ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ، وابن حزم: ثقة. زاد البَزَّار: لم يسمع من أبي الدرداء شيئاً فيما نعلم؛ وقال ابن عبد الهادي عقب حديث رواه سالم بن أبي الجَعْد عن أبي هريرة ـ كما في نصب الراية ـ: رواته ثقات، إلا أن أحمد بن حنبل قال: سالم بن أبي الجَعْد لم يسمع من أبي هريرة؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة؛ وفي ميزان الاعتدال: من ثقات التابعين، لكنه يُدَلِّس، ويُرسل؛ وفي سير أعلام النبلاء: الفقيه، أحد الثقات... صاحب تدليس... وكان من نبلاء الموالي، وعلمائهم... وكان طلَّابة للعلم، كان يكتب؛ وقال ابن رجب: ثقة، متفق على حديثه؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، وكان يرسل كثيراً؛ وفي تعريف أهل التقديس: ثقة، مشهور. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه منصور بن المُعْتمِر، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٦/ ٢٩١، معرفة الرجال ٢/ ٢٥ ـ ٢٦، ٥٩، معرفة الثقات ١/ ٣٨٢، الجامع الصحيح ٥/ ٧٤٨، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٨١، الثقات ٤/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦، المحلى ١٣/ ٤٩٥، التعديل والتجريح ٣/ ١١٢٣، ميزان الاعتدال ٢/ ١٠٩، الكاشف ١/ ٣٤٣، سير أعلام النبلاء ٥/ ١٠٨ ـ ١٠٩، نصب الراية ٢/ ٣٩٩، إكمال تهذيب الكمال ٦٠أ، ٦٠ب، شرح علل الترمذي ١/ ١٦٢، تقريب التهذيب ٢٢٦، تعريف أهل التقديس ٢١.

فبعد هذا العرض لأقوال النُّقَّاد أنبه إلى أن بعض الأئمة ذكروا فيه ما قد يظن به التليين له، وليس الأمر كذلك عند التحقيق. قال محمد بن يحيى الذُّهْلي ـ كما في الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٨١ ـ: «سمعت أحمد بن حنبل ـ وذكر أحاديث سالم بن أبي الجَعْد عن ثَوْبان فقال: لم يسمع سالم من ثوبان، ولم يلقه، وبينهما مَعْدان بن أبي طلحة، وليست هذه الأحاديث بصحاح». وقال محمد بن جرير الطبري ـ كما في شرح علل الترمذي ١/ ١٦٣ ـ: «حدثنا ابن حُميد ـ (يعني محمداً ـ، حدثنا جَرير ـ (هو ابن عبد الحميد) ـ، عن المغيرة ـ (يعني ابن مِقْسَم) ـ قال: ثلاثة كانوا لا يعبئون بحديثهم ـ فذكر أحدهم سالم بن أبي الجَعْد ـ». وقال ابن سعد في ترجمة مسلم بن أبي الجَعْد أخي سالم من الطبقات الكبرى ٦/ ٢٩٢: «وقالوا: كان ستة بنين لأبي الجعد. فكان اثنان منهم يتشيعان، واثنان مُرجئان، واثنان يريان رأي الخوارج، فكان أبوهم يقول لهم: أي بنيّ، لقد خالف الله بينكم». فأحمد بن حنبل لم يصحح أحاديث سالم عن ثوبان لكونها مرسلة. ومغيرة بن مِقْسَم قصد أيضاً المراسيل. وأما ما ذكره ابن سعد فلم=

٤٩٣ ـ م س: سالم بن شَوَّال[١] المكي[٢].

قال النسائي: ثقة[٣](*).

=أرَ أحداً على الإطلاق نسب سالماً إلى البدعة، وكلام ان سعد عام لا يُعَوَّل عليه في سالم.

هذا، وقد نسب البعض صاحب هذه الترجمة إلى التدليس، ففي المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٣٦: «ولم يسمع سالم من ثَوْبان، إنما هو تدليس». وهذا ليس بتدليس في الحقيقة، لأن سالماً لم يلق ثوبان. ولعل الذهبي اعتمد في وصفه بالتدليس على ما ذكره الفسوي. وقد تبع ابنُ حجر الذهبي في ذكره بالتدليس، لكنه عده في المرتبة الثانية، وقد قال في أهلها ـ كما في مقدمة تعريف أهل التقديس ٧ ـ: «الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة».

وخلاصة القول: إن سالم بن أبي الجَعْد ثقة، صحيح الحديث إذا أسند. والله أعلم.

(١) ذكر ابن سعد في الطبقات الكبرى ٥/ ٣٠٠، والبخاري في التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ١١٤، وغيرهما أن سالماً هو مولى أم حَبيبة بنت أبي سفيان بن حَرب بن أُمية زوج النبي ﷺ. وقد زعم بعض المتأخرين أنه مولى أم حُصَيْن، وهو وهم كما قال المزي في حواشيه على تهذيب الكمال ١٠/ ١٤٤.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٣٠٠،التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ١١٤، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٨٣، الثقات ٤/ ٣٠٦، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٥٩، تهذيب الكمال ١٠/ ١٤٤ ـ ١٤٥، الكاشف ١/ ٣٤٤، إكمال تهذيب الكمال ٦٠ب، القاموس المحيط ـ باب اللام، فصل الشين ـ ١٣٢٠، العِقْد الثمين ٤/ ٤٨٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٣٦، تقريب التهذيب ٢٢٦، خلاصة التذهيب ١٣١.

(٣) تهذيب الكمال ١٠/ ١٤٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٣٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

الثقات ٤/ ٣٠٦، الكاشف ١/ ٣٤٤، تقريب التهذيب ٢٢٦.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن سالم بن شَوَّال ثقة مطلقاً. وأما قول ابن عيينة ـ كما في مسند الحُميدي ١/ ١٤٦، وغيره. واللفظ للمسمى ـ: «لم نسمع أحداً يحدث عنه إلا =

٤٩٤ ـ ع: سالم بن عبد الله بن عمر بن الخَطَّاب أبو عُمر، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو عُمير، وقيل: أبو عُبيد الله، وقيل: أبو المُنْذر، القُرشي، العَدَوي، العُمري، المدني، الحافظ، الفقيه[1]، الزاهد، العابد[2] مات بالمدينة في آخر ذي الحجة، وقيل: في ذي القَعْدة، سنة ست ومئة، ويقال: مات في أول سنة سبع ومئة، وقيل: مات سنة ثمان، وقيل: سنة خمس[3].

=عمرو بن دينار». فلا يعتمد، لأنه قد روى عنه أيضاً عطاء بن أبي رباح.

وخلاصة القول: إن سالم بن شَوَّال ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) هو أحد الفقهاء السبعة على رأي ابن المبارك. المعرفة والتاريخ ١/ ٤٧١. وينظر نفس الكتاب ١/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣، ومعرفة علوم الحديث ٤٣ ـ ٤٤.

(٢) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٥٨: «مولده في خلافة عثمان».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ١٩٥ ـ ٢٠١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٥١، معرفة الرجال ٢/ ٧٢ ـ ٧٣، تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ ٢٧ ـ ٢٨، ٦٠ ـ ٦١، الطبقات ٢٤٦، تاريخ خليفة ٣٣٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٧٥، ٢/ ١٧٩، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٣٧ ـ ٣٨، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ١١٥، التاريخ الصغير ١/ ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥١، معرفة الثقات ١/ ٣٨٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٣٢، تسمية الإخوة الذين رُوي عنهم الحديث ١٧٧، المعرفة والتاريخ ١/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣، ٣٧٤، ٤٧١، ٥٥٤ ـ ٥٥٦، ٦٣٨، ٦٤٦، ٢/ ٣٢ ـ ٣٣، التاريخ ١/ ٢٤٤، ٤٢١، ٤٢٨، ٢/ ٧١٤، الكنى والأسماء ٢/ ٤٠، ٥٦، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٨٤، المراسيل لابن أبي حاتم ٨١، الثقات ٤/ ٣٠٥، مشاهير علماء الأمصار ٦٥، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ١٦ب، الهداية والإرشاد ١/ ٣١٥ ـ ٣١٦، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩، الإرشاد ١/ ١٨٨، التعديل والتجريح ٣/ ١١٢٣ ـ ١١٢٤، طبقات الفقهاء ٦٢، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨، وَفَيات الأعيان ٢/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠، تهذيب الكمال ١٠/ ١٤٥ ـ ١٥٤، الكاشف ١/ ٣٤٤، سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٥٧ ـ ٤٦٧، تذكرة الحفاظ ١/ ٨٨ ـ ٨٩، المُعين في طبقات المحدثين ٣٨، جامع التحصيل في أحكام المراسيل=

قال النسائي: وهؤلاء ـ (يعني سالماً، وغيره) ـ أهل الثَّبْت والعدالة، مشهورون بصحة النقل[١].

وقال أيضاً: وسالم أجلُّ من نافع[٢](*).

= ٢١٨، إكمال تهذيب الكمال ٦٠ب ـ ٦١أ، غاية النهاية ١/٣٠١، تهذيب التهذيب ٣/٤٣٦ ـ ٤٣٨، تقريب التهذيب ٢٢٦، طبقات الحفاظ ٤٠ ـ ٤١، خلاصة التذهيب ١٣١.

(١) السنن الكبرى ١٣٣. فالنسائي ذكر هذا عقب إيراد ما رواه زيد بن جُبير، ومحمد بن سيرين، ونافع مولى ابن عمر، وسالم بن عبد الله، وأبو سَلَمة بن عبد الرحمٰن، كلهم عن عبد الله بن عمر مخالفين رواية عبد الملك بن نافع عن ابن عمر. ثم زاد أبو عبد الرحمٰن: «وعبد الملك لا يقوم مقام واحد منهم، ولو عاضده من أشكاله جماعة».

(٢) تهذيب الكمال ١٠/١٥٢ ـ ١٥٣. وتمام قول النسائي: «واختلف سالم ونافع على ابن عمر في ثلاثة أحاديث. . ـ (فذكرها، ثم قال) ـ: وسالم أجلُّ من نافع، وأحاديث نافع الثلاثة أولى بالصواب».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال مالك بن أنس: وكان من أفضل أهل زمانه؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث، عالياً من الرِّجال، ورِعاً؛ وقال ابن معين ـ كما في تاريخ الدوري ـ: سالم، والقاسم ـ (يعني ابن محمد بن أبي بكر الصِّدِّيق) ـ حديثهما قريب من السواء، وسعيد بن المسيب أيضاً قريب منهم، وإبراهيم أعجب إليَّ مرسلاتٍ منهم؛ وزاد المزي عن الدوري: قلت ليحيى: فسالم أعلم بابن عمر، أو نافع؟ قال: يقولون: إن نافعاً لم يحدِّث حتى مات سالم؛ وقال الدارمي: قلت له: نافع أحب عن ابن عمر، أو سالم؟ فلم يفضل؛ وقال إسحاق بن راهُويه ـ كما في معرفة علوم الحديث ـ: أصح الأسانيد كلها: الزُّهري، عن سالم، عن أبيه؛ وقال أحمد بن حنبل ـ كما في المصدر السابق ـ: أجود الأسانيد: الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه؛ وقال أبو بكر المَرُّوذي: وذَكَر ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ حديث سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وحديث نافع عن ابن عمر: من باع عَبْداً. قلت: فأيهما الثَّبْت؟ فتبسم، وقال: الله أعلم. قلت: ما الذي يميل إليه قلبك؟ قال: أرى ـ والله أعلم ـ نافع. قلت: فإذا اختلف سالم ونافع لمن تحكم؟ قال: =

....

=نافع قد قَدَّم سالماً على نفسه، وقد روى عنه، وكان مُشَمِّراً. قلت: لم أرد الفضل، إنما أردت في الحديث إذا اختلفا فقلبك إلى أيهما أميل؟ قال: جميعاً عندي ثَبْت. وذهب إلى أن لا يقضي لأحد؛ وقال حَرْب بن إسماعيل الكَرْماني ـ كما في ترجمة نافع مولى ابن عمر من الجرح والتعديل ـ: قيل لأحمد ـ يعني ابن حنبل ـ: إذا اختلف سالم ونافع في ابن عمر من أحب إليك؟ قال: ما أتقدم عليهما؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو بكر بن أبي خَيْثمة ـ كما في التعديل والتجريح ـ: وهو أحد الأئمة في الفقه، والحديث؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب المُنْتَجِيْلي ـ (يعني التاريخ الكبير في أسماء الرجال لأبي عمر أحمد بن سعيد الصَّدَفي) ـ: تابعي، ثقة، رجل صالح؛ وقال أبو عبد الله الحاكم: وأصح أسانيد عمر: الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن جده؛ وقال ابن حزم: ثقة؛ وقال ابن خَلْفون ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كان أحد الفقهاء... الثقات، الفضلاء، النساك؛ وقال النووي ـ كما في تهذيب الأسماء واللغات ـ: وأجمعوا على إمامته، وجلالته، وزهادته، وعلو مرتبته؛ وقال أيضاً في شرح صحيح مسلم: فسالم ثقة، بل هو أجل من نافع؛ وقال ابن خَلِّكان: أحد فقهاء المدينة، من سادات التابعين، وعلمائهم، وثقاتهم؛ وقال الذهبي: الفقيه، الحجة، أحد من جمع بين العلم والعمل، والزهد والشرف؛ وقال ابن حجر: أحد الفقهاء السبعة، وكان ثَبْتاً، عابداً، فاضلاً. وذكره ابن حبان في الثقات.

الطبقات الكبرى ٥/ ٢٠٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٨٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٥١، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٣٧ ـ ٣٨، معرفة الثقات ١/ ٣٨٣، الجرح والتعديل ١/ ٤/ ٤٥٢، الثقات ٤/ ٣٠٥، معرفة علوم الحديث ٥٤، ٥٥، المحلى ٦/ ٢٣٤، التعديل والتجريح ٣/ ١١٢٣، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٢٠٧، شرح صحيح مسلم ١٠/ ١٩١، وَفَيات الأعيان ٢/ ٣٤٩، تهذيب الكمال ١٠/ ١٥١، ١٥٢، تذكرة الحفاظ ١/ ٨٨، إكمال تهذيب الكمال ٦١أ، تقريب التهذيب ٢٢٦.

فبعد هذا العرض لأقوال النُّقَّاد أنبه إلى أنه جاء في إكمال تهذيب الكمال ٦١أ: «وفي كتاب الباجي عن يحيى بن بُكير: سالم أحد الأئمة في الفقه والحديث». فإن كان أراد كتاب التعديل والتجريح فالذي فيه عزو القول المذكور لأبي بكر ـ يعني ابن أبي خَيْثمة ـ لا ليحيى بن بُكير.

ثم أقول: أجمع النُّقَّاد على أن سالم بن عبد الله بن عمر ثَبْت، حجة. فهو إذاً=

٤٩٥ ـ خ د س ق: سالم بن عَجْلان أبو محمد، ويقال: أبو عَمْرو[١]، القُرَشي، الأُموي مولاهم، الكابُلي[٢]، ثم الكوفي، ثم الجَزَري، الحَرَّاني، الأَفْطَس. قُتل بحرَّان[٣] صَبْراً يوم الجمعة سنة اثنتين وثلاثين ومئة، وقيل: سنة اثنتين أو ثلاث وثلاثين، وقيل غير ذلك[٤][٥].

= صحيح الحديث، بل في أعلى درجات الصحة. والله أعلم.

(١) كذا في نسخة من الجرح والتعديل، وفي نسخة أخرى: «أبو عُمر». وقد تفرد أبو حاتم بهذا القول. وأما الكنية الأولى (أبو محمد) فهي قول أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٩٧ ـ، وجماعة من الأئمة كالكَلَاباذي، والخطيب، والباجي، وغيرهم.

(٢) قال خليفة في تاريخه ٢٠٦: «ومن سبي كابُل: مكحول الشامي، وسالم بن عَجْلان الأفطس».

(٣) ما أظن أحداً ينكر كونه قتل بحرَّان. وأما قول بعض الأئمة: «قتل بالشام» فمن باب تغليب اسم الشام على ما جاورها من بلاد الجزيرة. لكن المشهور المعتمد عدم دخول بلاد الجزيرة في بلاد الشام. وتقع الجزيرة بين دِجلة والفرات، ومن أمهات مدنها: حَرَّان، والرَّقَّة، والرُّها، والمَوْصِل، وغيرها.

(٤) حيث ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١١ فيمن مات في العشر الثالثة من المئة الثانية. وليس هذا بشيء.

(٥) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٨١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨٨، معرفة الرجال ١/ ١٤٣، الطبقات ٣٢٠، تاريخ خليفة ٢٠٦، ٤٠٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣١٧، ٢/ ٣٠، ٤٥، ١٩٧، ٢٨٧، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ١١٧، التاريخ الصغير ٢/ ١١، أحوال الرجال ١٨١، معرفة الثقات ١/ ٣٨١، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٧٥، ٤٦٢، ٧٩٣، ٣/ ٨٨، ٢٣٠، ٢٤١، الضعفاء الكبير ٢/ ١٥١، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٨٦، المجروحين ١/ ٣٤٢، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢١٩، الهداية والإرشاد ١/ ٣١٨ ـ ٣١٩، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ١٤٤ ـ ١٤٥، التعديل والتجريح ٣/ ١١٢٤، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ، تهذيب الكمال ١٠/ ١٦٤ ـ ١٦٨، ميزان الاعتدال ٢/ ١١٢ ـ ١١٣، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥١، ديوان الضعفاء ١١٥، الكاشف ١/ ٣٤٥، من تكلم فيه وهو موثق ٨٢، إكمال تهذيب الكمال ٦٢ب ـ ٦٣أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٤١ ـ ٤٤٢، تقريب التهذيب ٢٢٧، هدي =

قال النسائي: ليس به بأس[(١)(*)].

=الساري ٤٠٤، فتح الباري ٥/ ٢٩٠، نزهة الألباب في الألقاب ١/ ٩٣، بَحْر الدَّم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٦٦، خلاصة التذهيب ١٣٢، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٦٥، ٦٦.

(١) تهذيب الكمال ١٠/ ١٦٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٤٢. وقد أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤٠٤ بقوله: «وثقه أحمد... والنسائي».

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج: صالح؛ وقال أحمد بن حنبل في موضع من رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: ثقة؛ وفي موضع آخر منها كما في المصدر السابق: ثقة في الحديث، ولكنه مرجئ؛ وقال عبد الله بن أحمد في موضع آخر من المصدر نفسه: سئل أبي ـ وأنا شاهد ـ عن سالم الأَفْطس، وعبد الكريم الجَزَري ـ (يعني ابن مالك) ـ؟ فقال: ما أقربهما، وما أصلح حديث سالم، وعبد الكريم صاحب سنة، وسالم مرجئ؛ وقال أبو طالب ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: قيل لأبي عبد الله: حديث خُصَيْف ـ (يعني ابن عبد الرحمٰن) ـ؟ قال: عند أصحاب الحديث عبد الكريم أحمد منه عندهم، وهو أثبت من خُصَيْف في الحديث، وسالم الأَفْطس أقوى في الحديث من خُصَيْف، وعبد الكريم صاحب سنة، وليس هو فوق سالم؛ وقال أحمد في رواية أبي طالب أيضاً ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ثقة، وهو أثبت حديثاً من خُصَيْف؛ وفي نفس الرواية ـ كما في ترجمة خُصَيْف من الكامل ـ: عبد الكريم الجَزَري، وخُصَيْف، وسالم الأَفْطس، وعلي بن بَذِيْمة من أهل حَرَّان أربعتهم، وإن كنا نُحب خُصَيْفاً فإن سالماً أثبت حديثاً، وكان سالم يقول بالإرجاء؛ وقال أحمد بن حنبل ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ثقة، لم يكن يظهر الإرجاء؛ وقال العجلي: ثقة... وكان رجلاً صالحاً؛ وقال أبو حاتم: صدوق، وكان مرجئاً، نقي الحديث؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات الحاكم ـ: ثقة، يُجمع حديثه؛ وقال أبو عبد الله الحاكم: كان ثقة؛ وقال مُغْلُطاي: وذكره ابن خَلْفون في الثقات، وقال: تُكُلِّم في مذهبه؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: ثقة؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: صدوق، مشهور، مرجئ؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، رمي بالإرجاء. وذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال حماد بن زيد: إن سالماً كان مرجئاً؛ وقال الجُوزجاني: كان يخاصم في الإرجاء، داعية، وهو متماسك؛ وقال أبو داود في رواية=

....

=الآجري ـ كما في حاشية الدكتور بشار على تهذيب الكمال ـ: سالم الأفْطَس كان يصحب أبا حنيفة على الإرجاء؛ وقال أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كان مرجئاً؛ وقال الفسوي في موضع من المعرفة والتاريخ: بغيض؛ وفي موضع آخر: مرجئ؛ وقال أيضاً: حدثنا قَبِيصة ـ (يعني ابن عُقْبة) ـ قال: حدثنا سفيان ـ (هو الثوري) ـ، عن الحارث بن حَصِيرة ـ (وفي كتاب الفسوي: الحارث بن حُصَيْن. وأظنه تصحيفاً صوابه ما أثبته) ـ الأزدي. وكان شيعياً، فوق سالم الأفْطَس، وهو سالم بن عَجْلان. . . . مرجئ معاند؛ وقال ابن حبان: وكان ممن يرى الإرجاء، ويقلب الأخبار، وينفرد بالمعضلات عن الثقات، اتهم بأمر ـ (كذا في مطبوعة المجروحين. وقد زاد الذهبي في ميزان الاعتدال، ومُغُلْطاي، وابن حجر في تهذيب التهذيب عن ابن حبان كلمة: سَوْءٍ) ـ فقتل صَبْراً.

الطبقات الكبرى ٧/ ٤٨١، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣١٧، ٢/ ٣٠، ٤٥، أحوال الرجال ١٨١، معرفة الثقات ١/ ٣٨١، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٧٥، ٤٦٢، ٧٩٣، ٣/ ٨٨، ٢٣٠، ٢٤١، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٨٦، المجروحين ١/ ٣٤٢، الكامل ٣/ ٩٤٠، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢١٩، ميزان الاعتدال ٢/ ١١٢، ديوان الضعفاء ١١٥، من تكلم فيه وهو موثق ٨٢، إكمال تهذيب الكمال ٦٢ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٤٢، تقريب التهذيب ٢٢٧، حاشية الدكتور بشار على تهذيب الكمال ١٠/ ١١٦، نصوص ساقطة ٦٥، ٦٦.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه وقع وهم في هدي الساري ٤٥٩ حيث فيه: «سالم بن عجلان رمي بالقَدَر». والصواب أن يُذكر بالإرجاء.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على سالم الأفطس بين معدِّل ومجرِّح. ولم يحمل عليه الفريق الأخير سوى المذهب، اللهم إلا ابن حبان حيث أضاف إليه الضعف في الحديث، وغيرِهِ، وكلامه مردود لشذوذه، وإبهامه ـ مع المعارضة بالتعديل ـ، فضلاً عما اشتهر به ابن حبان من تشدد في الجرح. وقد تصَدَّى للرد عليه ابن حجر في هدي الساري ٤٠٤ فقال: «وأفرط ابن حبان فقال: كان مرجئاً، يقلب الأخبار، وينفرد بالمعضلات عن الثقات، اتهم بأمر سَوْء فقتل صبراً. قلت: قد ذكر ابن سعد أن عبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس قتله لما غلب على الشام، وذكر العجلي أنه كان مع بني أمية، فلما قدم بنو العباس حَرَّان قتلوه، وقال أبو داود: كان إبراهيم الإمام ـ (يعني ابن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس) ـ عند سالم الأفطس محبوساً ـ يعني=

٤٩٦ ـ د ت س: سالم بن غَيْلان أبو عُمر التُّجِيْبِي[١]،

=فمات، في زمن مروان الحمار ـ، فلما قدم عبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس حَرَّان دعا به فضَرَب عنقه. انتهى. فهذا هو الأمر السُّوْء الذي زعم ابن حبان أنه اتهم به، وهو كونه مالأ على قتل إبراهيم، وأما ما وصفه به من قلب الأخبار وغير ذلك فمردود بتوثيق الأئمة له، ولم يستطع ابن حبان أن يورد له حديثاً واحداً». فهذا تعقب جيد، لكن لا ينبغي أن يعد سالم ممن ساعد على قتل إبراهيم، حيث لم يكن والياً على حَرَّان حتى ينسب إليه أمر كبير، وتصرف خطير كهذا، بل لم ينسب إليه إلا كون إبراهيم كان محبوساً عنده، ولعله أرغم على هذا قَسْراً أو حياء من مواليه، وقد اختلف في سبب موت إبراهيم، فقيل: هدم عليه البيت الذي كان فيه. وهذا يشعر أنه كان لإبراهيم دار لا يستعملها، فطُلب منه أن يوضع إبراهيم فيها، فلم يرد طلب مواليه، فما كان ذنبه إن هُدم بيته على من سجن فيه؟! وقيل: مات مسموماً. وقيل: مات بوباء وقع بحرَّان. ثم إن قَتْل عبد الله بن علي لسالم لا يُبحث له عن وجه صحيح، لأن عبد الله كان سفَّاكاً للدماء قتل في يوم واحد قبل الظهر بدمشق نحواً من خمسين ألف مسلم. وأما العبارة الأخيرة من قول الجُوزجاني: «كان يخاصم في الإرجاء، داعية، وهو متماسك» فتدل على التليين الذي سببه المذهب عند أبي إسحاق.

والإرجاء الذي رُمي به سالم، ليس هو إرجاء أهل الضلالة، لذا لا يجرح به، ولو كان داعية ـ كما تقدم في ترجمة إبراهيم بن يوسف الماكِياني ـ. ولم يصف سالماً بالدعوة إلى مذهبه سوى الجُوزجاني المتشدد مع أهل كل مذهب لا يوافق النصب. وقد ذكر أحمد بن حنبل ـ فيما نقله مُغُلْطاي ـ عدم إعلان سالم لإرجائه.

ويبدو أن عامة من أنزل سالماً عن الدرجة العالية للثقات أراد غمزه بالإرجاء، وليس هو بمغمز، وحسبك أن أحمد بن حنبل رغم شدته مع كل من خالف مذهب أهل السنة المشهور أطلق التوثيق في سالم ولم يتحرج، وهو من أئمة النقد المعتدلين.

وقد جعل أبو حاتم المتشدد هذا الرجل في المرتبة التالية للتوثيق الرفيع لأجل إرجائه، مع إقراره باستقامة ونقاء حديثه.

وخلاصة القول: إن سالم بن عجلان الأفطس ثقة، صحيح الحديث في الراجح. والله أعلم.

(١) قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٦٣أ: «وفي تاريخ مصر لأبي سعيد بن يونس: هو مولى لبني أبذى من تُجِيْب، يكنى أبا عُمر».

المصري[١]، الفقيه. مات سنة إحدى وخمسين ومئة، ويقال: سنة ثلاث وخمسين[٢].

قال النسائي: ليس به بأس[٣](*).

---

(١) نسبه البعض إلى البصرة. فلعل هذا من باب التصحيف، أو أنه اشتبه بسالم بن عبد الأعلى الذي يقال له أيضاً: سالم بن غَيْلان.

(٢) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤٥، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ١١٧ ـ ١١٨، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٣٤، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٨٧، الثقات ٦/ ٤٠٩، ٨/ ٢٩٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٥، تهذيب الكمال ١٠/ ١٦٨ ـ ١٧٢، ميزان الاعتدال ٢/ ١١٣، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥١، الكاشف ١/ ٣٤٥، إكمال تهذيب الكمال ٦٣أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣، تقريب التهذيب ٢٢٧، حسن المحاضرة ١/ ٢٧٤، خلاصة التذهيب ١٣٢، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٦٤.

(٣) تهذيب الكمال ١٠/ ١٦٩، ميزان الاعتدال ٢/ ١١٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٤٢. لكن لفظ الذهبي: «لا بأس به» لكونه غَلَّب عبارة أبي داود تسهيلاً للجمع بين قوليهما.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال يحيى بن عبد الله بن بُكير المصري: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ما أرى به بأساً؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: لا بأس به؛ وقال الذهبي: صدوق؛ وقال ابن حجر: ليس به بأس. وذكره ابن حبان، وابن شاهين، وابن خَلْفون في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون: قال الدارقطني في رواية البَرْقاني: متروك.

العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤٥، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٣٤، الثقات ٦/ ٤٠٩، ٨/ ٢٩٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٥، الكاشف ١/ ٣٤٥، إكمال تهذيب الكمال ٦٣أ، تقريب التهذيب ٢٢٧، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٦٤.

فقد شذَّ الدارقطني في جرحه، بل أسرف بتركه، من غير حجة، لذا لا يعتد بحكمه فيه. ويبدو لي أنه اشتبه عليه بسالم بن عبد الأعلى الذي سماه البعض سالم بن غَيْلان، وهو متروك الحديث. =

٤٩٧ ـ س: سَرَّار بن مُجَشِّر أبو عُبَيْدة العنزي، أو العِجْلي، وقيل: العَنْبَري، البصري[١]. مات في شهر ربيع الآخر سنة خمس وستين ومئة[٢][٣].

قال النسائي: ثقة، بصري، وهو ويزيد بن زُرَيْع يقدمان في سعيد بن أبي عَروبة، لأن سعيداً كان تغير في آخر عمره فمن سمع منه قديماً

= وأما المُعَدِّلون فإنهم اختلفوا في تعيين درجته، وإن كانوا متفقين على الاحتجاج به. ولم يذكر الذين أنزلوه عن الدرجة العالية للثقات سبباً يُحتم المصير إلى حكمهم، والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر، خاصة وأنه صدر عن بلديّ.

وخلاصة القول: إن سالم بن غَيْلان ثقة، صحيح الحديث في الراجح. وقد يكون في الدرجة التالية. والله أعلم.

(١) قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٦٦ب: «البصري، قال الدارقطني: مديني. وفي كتاب الجرح والتعديل عنه: بصري». ولا أعرف في أي كتاب نسبه الدارقطني إلى المدينة. والذي رأيته عنه في المؤتلف والمختلف ٤/ ٢٠٨٢، وسؤالات السلمي له ١٩٨ نسبته لسَرَّار إلى البصرة، كما هو رأي سائر الأئمة.

(٢) ينظر تهذيب التهذيب ٣/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨٩ ـ ١٩٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٠٤، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ٢١٥، التاريخ الصغير ٢/ ١٦٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٩٠، مجموعة رسائل للنسائي ٤٨، ونسخة أحمد الثالث ١٧أ ـ ١٧ب، الكنى والأسماء ٢/ ٧٣، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٣٢٥، الثقات ٨/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٧أ، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٩٨، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٣١٨، ٤/ ٢٠٨٢، تاريخ أسماء الثقات ١٦١، الإكمال ٤/ ٣٩٠، ٧/ ٢١٣، تهذيب الكمال ١٠/ ٢١٣ ـ ٢١٤، الكاشف ١/ ٣٤٨، إكمال تهذيب الكمال ٦٦ب، القاموس المحيط ـ باب الراء، فصل الجيم ـ ٤٦٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦، تقريب التهذيب ٢٢٩، تبصير المنتبه ٢/ ٦٧٨، خلاصة التذهيب ١٦١، تاج العروس ـ باب الراء، فصل الجيم ـ ١٠/ ٤٣٤، ـ وباب الراء، فصل السين ـ ١٢/ ٢٣.

فحديثه صحيح[١].

وقال أيضاً: وأثبت أصحاب سعيد بن أبي عَروبة: يزيد بن زُرَيْع، وسَرَّار بن مُجَشِّر[٢](*).

---

(١) السنن الكبرى ٢٤٤، تهذيب الكمال ١٠/٢١٣، إكمال تهذيب الكمال ٦٦ب، تهذيب التهذيب ٣/٤٥٥. لكن المزي، وابن حجر اقتصرا على كلمة: «ثقة». ويمكن أن يكون المزي نقله من غير السنن الكبرى. وأما مُغُلْطاي فاكتفى من هذا القول بجملة: «هو ويزيد يقدمان في سعيد بن أبي عَروبة».

(٢) مجموعة رسائل للنسائي ٤٨، إكمال تهذيب الكمال ٦٦ب، لكن لفظ مُغُلْطاي: «أثبت أصحاب سعيد: يزيد بن زُرَيْع، وسَرَّار».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال الآجري ـ كما في تهذيب الكمال، وتعليقات محققه ـ: سألت أبا داود عن أثبتهم في سعيد قال: كان عبد الرحمٰن يُقَدِّم سَرَّاراً، وكان يحيى ـ (يعني القطان) ـ يُقَدِّم يزيد بن زُرَيْع. فسألت أبا داود عن قوله؟ فقال: يزيد أثبت الناس في سعيد؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري: كان ثقة؛ وفي موضع آخر: سَرَّار من أصحاب سعيد بن أبي عَروبة القدماء، ولكنه مات قديماً، فلذلك لم يكثر الناس عنه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: كان هذا من كبار أصحاب سعيد بن أبي عَروبة، ثقة سَرَّار هذا؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ثقة، كان عبد الرحمٰن يُقَدِّمه على يزيد بن زُرَيْع، وهو من قدماء أصحاب سعيد بن أبي عَروبة، مات قديماً؛ وينظر ما تقدم عن أبي داود أيضاً؛ وقال أبو علي النيسابوري الحافظ. ثقة؛ وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما خالف؛ وقال الدارقطني ـ في المؤتلف والمختلف، وسؤالات السلمي ـ، وابن ماكولا: ثقة؛ وقال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في ذم الكلام ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كان ثقة؛ وقال ابن القطان: كان أحد الثقات؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن شاهين، وابن خَلْفون في الثقات.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٨٩، ١٩٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/٣٠٤، الثقات ٨/٣٠٦، سؤالات السلمي للدارقطني ١٩٨، المؤتلف والمختلف ٣/١٣١٨، تاريخ أسماء الثقات ١٦١، السنن الكبرى للبيهقي ٧/١٨٣، الإكمال ٤/٣٩٠، تهذيب=

٤٩٨ ـ بخ س: السَّرِيّ بن يحيى بن إياس بن حَرْمَلة بن إياس أبو الهَيْثم[١]، ويقال: أبو يحيى، الشَّيْباني، المُحَلِّمي، البصري. مات بمكة في ذي الحِجة سنة تسع وستين ومئة[٢]، ويقال: سنة سبع وستين[٣].

قال النسائي: ثقة[٤](*).

=الكمال ١٠/ ٢١٣، الكاشف ١/ ٣٤٨، إكمال تهذيب الكمال ٦٦ب، تقريب التهذيب ٢٢٩.

فقد شذّ ابن حبان بقوله فيه في الثقات: «ربما خالف». والعبرة بالتوثيق المطلق الذي عليه سائر النُّقَّاد.

وخلاصة القول: إن سَرَّار بن مُجَشِّر ثقة، صحيح الحديث. وهو من أثبت الناس في سعيد بن أبي عَروبة. والله أعلم.

(١) تصحفت هذه الكنية في بعض الكتب إلى: «أبو القاسم».

(٢) كذا قال الأكثرون، ولعل سبعاً صُحِّفت عن تسع. والله أعلم.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٩٠، تاريخ البادي عن ابن معين ٦٩، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٧٢، الطبقات ٢٢٣، تاريخ خليفة ٤٤٥، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٢، ٣٥، ٣٨، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ١٧٥ ـ ١٧٦، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٨٨١، المعرفة والتاريخ ٢/ ٥٣، ٣/ ٢٦، الكنى والأسماء ٢/ ١٥٦، الجعديات ٢/ ١٠٩٥ ـ ١٠٩٦، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤، الثقات ٦/ ٤٢٧، مشاهير علماء الأمصار ١٥٨، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٧ب ـ ٢٨أ، تاريخ أسماء الثقات ١٥٢، السابق واللاحق ٣٤٣، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٣٢ ـ ٢٣٥، ميزان الاعتدال ٢/ ١١٨ الكاشف ١/ ٣٥٠، إكمال تهذيب الكمال ٦٨أ ـ ٦٨ب، العِقْد الثمين ٤/ ٥٢٩، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٦٠ ـ ٤٦١، تقريب التهذيب ٢٣٠، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٦٧، خلاصة التذهيب ١٣٣.

(٤) تهذيب الكمال ١٠/ ٢٣٥، ميزان الاعتدال ٢/ ١١٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٦١. لكن لفظ الذهبي: «ووثقه أبو حاتم... والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال سلمة بن عَبَاية في رواية سليمان بن حَرْب ـ كما=

....

=في العلل ومعرفة الرجال ـ: سألت شعبة عن السَّرِيّ بن يحيى؟ فقال: ذاك أوثق الناس ـ أو من أوثق الناس ـ؛ وقال أيضاً في نفس الرواية ـ كما في الجرح والتعديل ـ: قال لي شعبة: سمعتَ من السَّرِيّ بن يحيى؟ قلت: لا، قال: اسمع منه، فإن ذاك صدوق ـ أو من أصدق الناس، أو نحوه ـ؛ وقال فيها أيضاً ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: قال شعبة: لقيت السَّرِيّ بن يحيى؟ قلت: لا، قال: ائته، فإنه أصدق الناس؛ وقال سليمان بن حرب ـ كما في الجرح والتعديل ـ: وصف شعبة السَّرِيّ بن يحيى بالصدق؛ وقال ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات: قال شعبة: ما رأيت أصدق منه؛ وقال القطان في رواية ابن المديني من رواية صالح بن أحمد ـ كما في الجرح والتعديل ـ: كان ثقة، وكان ثَبْتاً؛ وقال يونُس بن حَبيب الأصْبهاني: حدثنا أبو داود ـ (يعني الطَّيالِسي) ـ، حدثنا السَّرِيّ بن يحيى وكان ثقة؛ وقال المزي: وقال أبو خليفة ـ (يعني الفضل بن الحُبَاب) ـ عن مسلم بن إبراهيم ـ (هو الفَرَاهيدي) ـ: حدثنا السَّرِيّ بن يحيى وكان عاقلاً؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، والبادي، والكَوْسَج: ثقة؛ وقال أبو القاسم البغوي: حدثنا محمد بن إسحاق ـ (يعني الصَّاغاني) ـ، عن يحيى بن معين قال: يزيد بن إبراهيم ـ (يعني التُّسْتَري) ـ أثبت من السَّرِيّ بن يحيى، والسَّرِيّ لا بأس به، ويزيد أثبت نظرائه؛ وقال ابن شاهين: وقال ابن معين: ليس به بأس. . . وسئل عنه وعن يزيد بن إبراهيم، أيهما أثبت؟ فقال: يزيد لا شك فيه، والسَّرِيّ ثقة؛ وقال ابن نُمير: ثقة؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان ثقة، ثبتاً؛ وقال أيضاً ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: وكان حفص ـ (يعني ابن سليمان المِنْقَري) ـ في الحسن ـ (يعني البصري) ـ مثل ابن جُريج في عطاء ـ (يعني ابن أبي رباح) ـ، وكان قيس بن سعد ـ (يعني المكي) ـ في عطاء، مثل زياد الأعلم ـ (يعني ابن حَسَّان) ـ في الحسن، وبعد هؤلاء أشْعث بن عبد الملك ـ (يعني الحُمْراني) ـ، ويزيد بن إبراهيم ـ (يعني التُّسْتَري) ـ، وقُرَّة ـ (يعني ابن خالد) ـ طبقة ما أقربهما، وأبو الأشْهب ـ (يعني جعفر بن حَيَّان) ـ، وجرير بن حازم طبقة، وأبو حُرَّة ـ (يعني واصل بن عبد الرحمٰن) ـ، وهشام بن حسان في الحسن طبقة، وسلَّام بن مسكين، والسَّرِيّ بن يحيى طبقة؛ وقال أحمد بن حنبل في موضع من رواية عبد الله: ثقة؛ وفي موضع آخر منها: ليس فيه اختلاف، هو من الثقات؛ وفي رواية أبي طالب: ثقة، ثقة؛ وقال مُغُلْطاي: ذكره ابن خَلْفون في الثقات، وقال: توفي في ذي الحجة، وهو ثقة قاله ابن نُمير، وأحمد بن صالح، وغيرهما؛ وقال أبو زرعة: من الثقات؛ وقال أبو حاتم: صدوق، ثقة، لا بأس=

....

=به، صالح الحديث؛ وقال أبو عمر أحمد بن سعيد المُنْتَجِيلي: ثقة؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من المتقنين؛ وفي الثقات: وكان عاقلاً؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، أخطأ الأزدي في تضعيفه. وقد روى عنه سليمان بن حَرْب، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ **المُلَيِّنون:** قال يوسف بن حسن بن عبد الهادي في بحر الدم: السَّرِيّ بن يحيى: قال ابن إبراهيم: سألته عنه؟ قال: كان رجلاً كاتباً، كأنه ـ وحَرَّك يده ـ؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: ذكره الأزدي في الضعفاء، فقال: حديثه منكر.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٩٠، تاريخ البادي عن ابن معين ٦٩، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٧٢، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٢، ٣٥، ٣٨، المعرفة والتاريخ ٢/ ٥٣،٣/ ٢٦، الجعديات ٢/ ١٠٩٥ ـ ١٠٩٦، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤، الثقات ٦/ ٤٢٧، مشاهير علماء الأمصار ١٥٨، تاريخ أسماء الثقات ١٥٢، تهذيب الكمال ١/ ٢٣٤، إكمال تهذيب الكمال ٦٨أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٦١، تقريب التهذيب ٢٣٠، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٦٧.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في العِقْد الثمين ٤/ ٥٢٩: «قال يحيى بن معين: ثقة، ثَبْت». وإنما هذا القول ليحيى القطان، لا لابن معين.

ثم أقول: اتفق النُّقاد على تعديل السَّرِيّ بن يحيى، سوى ما ذُكِر عن أحمد في بحر الدم، وعن الأزدي. فأما أحمد فإن ما ذكره ابن عبد الهادي عنه تليين، مع أن المشهور توثيقه له، وعليه العِوَل. ويبدو لي أن ما في بحر الدم ليس في السَّرِيّ بن يحيى، وإنما هو في السَّرِيّ بن إسماعيل، وذلك لأن أحمد وصفه بالكاتب، والمعروف بهذا هو ابن إسماعيل المجمع على جرحه. وأما الأزدي فإنه لا يلتفت إلى تليينه لصاحب هذه الترجمة لشذوذه، فضلاً عن ضعف أبي الفتح في نفسه، وتشدده في النَّقد. وقد تعقبه غيرما واحد من الأئمة، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ١١٨: «وقال أبو الفتح الأزدي: حديثه منكر. فآذى أبو الفتح نفسه. وقد وقف أبو عمر بن عبد البر على قوله هذا، فغضب أبو عمر، وكتب بإزائه: السَّرِيّ بن يحيى أوثق من مؤلف الكتاب ـ يعني الأزدي ـ مئة مرة».

وقد اتفق المعدِّلون على الاحتجاج بالسَّرِيّ بن يحيى، بل على توثيقه كما تدل أقوالهم مجتمعة.

وخلاصة القول: إن السَّرِيّ بن يحيى ثَبْت، صحيح الحديث. والله أعلم.

٤٩٩ ـ خ ٤: سُرَيْج[١] بن النُّعمان بن مَرْوان[٢] أبو الحُسين، وقيل: أبو الحَسَن[٣]، الخُراساني، ثم البغدادي، الجَوْهَري، اللؤلؤي. مات ببغداد يوم الأَضْحى سنة سبع عشرة ومئتين، وقيل غير ذلك[٤][٥].

قال النسائي: ليس به بأس[٦](*).

---

(١) بالسين المهملة، وذُكر في عدد من الكتب بالشين المعجمة، وهو تصحيف. علماً بأنه ثَم رجل آخر متقدم اسمه شُريح ـ بالمعجمة ـ ابن النُّعمان الصائِدي الكوفي.

(٢) في تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٣٥أ: «سُريج بن النُّعمان بن الحسين». فكلمة ابن الثانية مصحفة عن: «أبو».

(٣) كَنَّاه المتقدمون، وأكثر المتأخرين بأبي الحُسين. وصرح بعض الأئمة بتوهيم من كَنَّاه بأبي الحَسَن. وزُعم أنه كُني بأبي الحارث؛ وإنما المعروف بهذه الكنية سُريج بن يونُس، فلعله وقع خلط.

(٤) ينظر الثقات ٨/٣٠٧. والصواب سنة سبع عشرة.

(٥) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٣٤١، العلل ومعرفة الرجال ١/٢٧٢، التاريخ الكبير ٢/٢/٢٠٥، معرفة الثقات ١/٣٨٨، الكنى والأسماء لمسلم ١/٢٥٢، الكنى والأسماء ١/١٤٩، الجرح والتعديل ١/٢/٣٠٤ ـ ٣٠٥، الثقات ٨/٣٠٦ ـ ٣٠٧، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٣٥أ، تصحيفات المحدثين ٢/٥٠٣، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢٢٢، المؤتلف والمختلف ٣/١٢٦٩، الهداية والإرشاد ١/٣٣٦، تاريخ بغداد ٩/٢١٧ ـ ٢١٨، تلخيص المتشابه في الرسم ١/٤٩٨، التعديل والتجريح ٣/١١٤٣، الإكمال ٤/٢٧١ ـ ٢٧٢، الأنساب ١١/٢٣١ ـ ٢٣٢، المعجم المشتمل ١٢٥، تهذيب الكمال ١٠/٢١٨ ـ ٢٢٠، ميزان الاعتدال ٢/١١٦، الكاشف ١/٣٤٩، سير أعلام النبلاء ١٠/٢١٩ ـ ٢٢٠، العِبر في خَبر مَن غَبَر ١/٣٧١، المعين في طبقات المحدثين ٧٤، إكمال تهذيب الكمال ٦٧ب، تهذيب التهذيب ٣/٤٥٧، تقريب التهذيب ٢٢٩، هدى الساري ٤٠٤ ـ ٤٠٥، خلاصة التذهيب ١٣٣.

(٦) تاريخ بغداد ٩/٢١٨، تهذيب الكمال ١٠/٢٢٠، تهذيب التهذيب ٣/٤٥٧. وقد أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤٠٤ بقوله: «وثقه ابن معين... والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودارستها:

قال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال ابن معين في رواية ابن الغَلَابي: سُريج بن=

٥٠٠ ـ خ م س: سُرَيْج[1] بن يونُس أبو الحارث[2] الخُراساني،

= النعمان ثقة، وسُريج بن يونُس أفضل منه؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: كان أبي لا يرى الكتاب عن هؤلاء الشيوخ بأساً، وكان يرضاهم، وقد حدثنا عن بعضهم، منهم: الهيثم بن خارجة، ومحمد بن الصَّبَّاح ـ (يعني البغدادي) ـ، والحكم بن موسى، ويحيى بن أيوب ـ (يعني المقابِري) ـ، وسُريج. . . . ؛ وقال العجلي، وأبو داود ـ في رواية الآجري كما في تاريخ بغداد ـ، وأبو حاتم، والدارقطني ـ في سؤالات الحاكم ـ: ثقة. زاد أبو داود: حدثنا عنه أحمد بن حنبل، غلِط في أحاديث. وزاد الدارقطني: مأمون؛ وقال الخطيب في تلخيص المتشابه، وابن ماكولا، والسمعاني: وكان ثقة. زاد الأخير: صدوقاً؛ وقال الذهبي في الميزان: ثقة عندهم؛ وفي الكاشف: ثقة، عالم؛ وفي العِبر: الحافظ. . . وكان ثقة مبرِّزاً؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام. . . قلت: كان من أعيان المحدثين؛ وقال ابن حجر: ثقة يهم قليلاً. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه أبو زرعة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣٤١، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٧٢، معرفة الثقات ١/ ٣٨٨، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٣٠٥، الثقات ٨/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢٢٢، تاريخ بغداد ٩/ ٢١٨، تلخيص المتشابه في الرسم ١/ ٤٩٨، الإكمال ٤/ ٢٧٢، الأنساب ١١/ ٢٣٢، ميزان الاعتدال ٢/ ١١٦، الكاشف ١/ ٣٤٩، سير أعلام النبلاء ١/ ٢١٩، ٢٢٠، العِبر في خبر من غَبَر ١/ ٣٧١، تقريب التهذيب ٢٢٩.

فقد نسبه إلى الغلط في بعض حديثه أبو داود، وتبعه ابن حجر. ومع هذا وثَّقاه. وأطلق أكثر النُّقاد ـ وفيهم أبو حاتم المتشدد ـ القول بتوثيقه، دون إشارة إلى مغمز في حديثه.

ولم يسم له أبو داود شيئاً مما حمله عليه. نعم أورد له الخطيب في تاريخ بغداد ٩/ ٢١٧ ـ ٢١٨ حديثاً واحداً خولف في إسناده، لكنه توبع عليه في الجملة من قِبل جماعة، مع أن الحكم للمخالفين.

هذا، وليس من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطأ، كما أن الثقات ـ أعني من وُصف بلفظ: ثقة. أو نحوه ـ متفاوتون، بعضهم أوثق من بعض.

وخلاصة القول: إن سُرَيْج بن النُّعمان الجَوْهري ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) تصحَّف في بعض الكتب إلى: «شريح» بالشين المعجمة. وقد اختُلف في جد سُريج، فسماه الخطيب في تاريخ بغداد ٩/ ٢١٩: «إبراهيم». وتبعه جماعة من المتأخرين. وسماه ابن حبان في الثقات ٨/ ٣٠٧: «الحارث». وتبعه ابن مَنْجُويه في رجال صحيح مسلم ١/ ٢٩٧.

(٢) قال مُغْلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٦٨أ: «وفي كتاب الزَّهْرة ـ (يعني =

المَرُّوذي، ثم البغدادي، الحافظ، المُفَسِّر، المُصَنِّف، العابد، الصالح[١]. مات ببغداد ليلة الاثنين أو يوم الثلاثاء لسبع ـ ويقال: لثمان ـ بقين من شهر ربيع الأول ـ وقيل: الآخِر[٢] ـ سنة خمس وثلاثين ومئتين، وقيل: سنة أربع[٣].

قال النسائي: ليس به بأس[٤](*).

=زَهْرة المتعلمين في أسماء مشاهير المحدثين) ـ: أنصاري». لكن في التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ٢٠٥، والثقات ٨/ ٣٠٧: «من الأبناء». أي أنه من الفُرس. وهو الأرجح.

(١) قال الذهبي في العبر في خبر من غَبَر ١/ ٤٢١: «سُريج بن يونس... الجَمَّال». والصواب أن الجَمَّال هو سَرِيج بن عبد الله. لا سُريج.

(٢) وهم المزي في تهذيب الكمال ١٠/ ٢٢٥ بنقل هذا القول عن البخاري. وإنما الثابت عن أبي عبد الله ما عليه الأكثرون.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٥٧، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٠٣، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ٢٠٥، التاريخ الصغير ٢/ ٣٦٥، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٣٦، الكنى والأسماء ١/ ١٤٥، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٣٠٥، الثقات ٨/ ٣٠٧، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٣٧ب، تصحيفات المحدثين ٢/ ٥٠٤، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٢٦٩، تاريخ أسماء الثقات ١٦١ ـ ١٦٢، الهداية والإرشاد ١/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٩٧، تاريخ بغداد ٩/ ٢١٩ ـ ٢٢١، التعديل والتجريح ٣/ ١١٤٤، الإكمال ٤/ ٢٧٢، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٩٨ ـ ١٩٩، الأنساب ١٢/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣، المعجم المشتمل ١٢٥، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٢١ ـ ٢٢٦، الكاشف ٣٤٩، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٤٦ ـ ١٤٧، العِبر في خَبَر من غَبَر ١/ ٤٢١، المعين في طبقات المحدثين ٨٥، إكمال تهذيب الكمال ٦٧ب ـ ٦٨أ، غاية النهاية ١/ ٣٠١ ـ ٣٠٢، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٥٧ ـ ٤٥٩، تقريب التهذيب ٢٢٩، طبقات الحفاظ ٢١٧، خلاصة التذهيب ١٣٣.

(٤) تاريخ بغداد ٩/ ٢١٩ ـ ٢٢٠، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٢٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٥٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال ابن معين في رواية=

....

=ابن أبي خَيثمة، ويعقوب بن شيبة: ليس به بأس. زاد يعقوب: وهو كَيِّس؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى عن سُرَيْج بن يونُس، وشُجاع ـ (يعني ابن مَخْلَد) ـ؟ فقال: جميعاً ليس بهما بأس؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية عبد الخالق بن منصور: ثقة؛ وفي رواية ابن الغَلَّابي ـ كما في ترجمة سُريج بن النعمان من تاريخ بغداد ـ: سُريج بن النعمان ثقة، وسُريج بن يونُس أفضل منه؛ وقال أبو داود في رواية الحسين بن إدريس الأنصاري: سمعت أحمد بن حنبل سئل عن سُريج بن يونس؟ فقال: ليس به بأس؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية الميموني ـ كما في تهذيب الكمال ـ: رجل صالح، صاحب خيرٍ ما علمت؛ وقال محمد بن عَوْف الطائي: قال لي أحمد بن حنبل: اكتب عنه؛ وقال الآجري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: قيل له ـ يعني لأبي داود السِّجِستاني ـ: سُريج بن يونس؟ قال: ثقة، سمعت أحمد يثني عليه؛ وقال أبو حاتم: صدوق؛ وقال إسحاق بن إبراهيم الخُتُّلي ـ كما في تاريخ بغداد ـ: سمعت سُريج بن يونس الشيخ الصالح الصدوق؛ وقال صالح جَزَرة: ثقة جداً، عابد؛ وقال ابن قانع: ثقة، ثَبْت؛ وقال مسلمة بن قاسم: كان ثقة؛ وقال أبو أحمد العسكري: وهو من الثقات؛ وقال الذهبي: الإمام، القدوة، الحافظ... قلت: كان سُريج من الأئمة العابدين، له أحوال، وكان رأساً في السنة؛ وقال ابن الجزري: ثقة، مشهور، صالح؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، عابد. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه أبو زرعة، وبقي بن مَخْلَد، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وموسى بن هارون الحَمَّال، كانوا لا يروون إلا عن الثقات.

ب ـ **المُلَيِّنون**: قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وذكر الدارقطني في كتاب التصحيف: أنه حدث بحديث فصحف في اسم منه، فذُكر ذلك لداود بن رُشَيْد، فقال: ليس سُريج من جَمَّازات المحامل.

الطبقات الكبرى ٧/٣٥٧، العلل ومعرفة الرجال ٢/١٠٣، الجرح والتعديل ١/٢/٣٠٥، الثقات ٨/٣٠٧، تصحيفات المحدثين ٢/٥٠٤، تاريخ أسماء الثقات ١٦١ ـ ١٦٢، تاريخ بغداد ٩/٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، تهذيب الكمال ١٠/٢٢٣، سير أعلام النبلاء ١١/١٤٦ ـ ١٤٧، إكمال تهذيب الكمال ٦٨ب، غاية النهاية ١/٣٠١ ـ ٣٠٢، تهذيب التهذيب ٣/٤٥٨ ـ ٤٥٩، تقريب التهذيب ٢٢٩.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: أن المزي نقل في تهذيب الكمال ١٠/٢٢٣ عن عبد الخالق بن منصور عن ابن معين قوله فيه: «ليس به بأس». لكن=

٥٠١ ـ ع: سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عَوْف أبو إسحاق، أو أبو إبراهيم، القُرَشي، الزُّهْري، المدني، القاضي[١]، الفقيه، العابد، الفاضل. ولد ـ فيما يقال ـ سنة أربع وخمسين، أو سنة خمس وخمسين، ومات بالمدينة سنة خمس وعشرين ومئة، أو سنة ست وعشرين، أو سنة سبع وعشرين، وقيل: سنة ثمان وعشرين، وقيل: سنة ثلاثين، وله ـ فيما يقال ـ اثنتان وسبعون سنة[٢].

= الذي في تاريخ بغداد ٩/ ٢١٩ عنه عن يحيى: «ثقة» وهو الذي اعتمدته، ولعل المزي وهم. وثانيها: ما جاء في إكمال تهذيب الكمال ٦٧ب: «وفي رواية محمد بن أحمد بن يعقوب عن جده عن يحيى بن معين: ليس بشيء، وهو كَيِّس». حيث إن كلمة: «ليس بشيء» مصحفة ـ من قِبل النساخ فيما يبدو ـ عن: «ليس به بأس». وقد أثبت الخطيب في تاريخ بغداد هذا النص على الصواب. وآخرها: أنه جاء في تهذيب التهذيب ٣/ ٤٥٨: «وقال ابن سعد، وابن قانع: ثقة، ثَبْت». وهذا لا يعرف عن ابن سعد بهذا اللفظ، ولعله وقع سقط في الكلام.

ثم أقول: تفرد داود بن رُشَيد بتليين سُريج دون حجة، فقال فيه: «ليس سُريج من جَمَّازات المحامل». وجَمَّازات المحامل هي الأبعرة الشديدة في سيرها مع ثقل ما يحمل على ظهرها. فكأنه قال: ليس سُريج بأقوى ما يكون، قاصداً تليينه بالنسبة إلى غيره من الأثبات، وعلى هذا لا ينبغي عدُّ قوله في باب التليين المطلق.

وأما المُعدِّلون فلم ينزله أحد منهم عن حد من يحتج بهم، بل إن غالب الأئمة وثقوه مطلقاً، وهو بهذه المرتبة أجدر، خاصة وأن الذين أخرجوه عنهالم يبينوا السبب الذي حملهم على ما ذهبوا إليه، مع اشتهار بعضهم بالتشدد. وقد لا يكون سُريج في منزلة عالية ضمن هذه المرتبة، والثقات متفاوتون، بعضهم أرفع من بعض.

وقول أحمد في رواية الميموني اختص بجانب الدين فقط كما يبدو، ولا علاقة له بالحديث.

وخلاصة القول: إن سُريج بن يونُس ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) كان على قضاء المدينة.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى القسم المتمم ٢٠٣ ـ ٢٠٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٩٠، معرفة الرجال ١/ ١٤٨، تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة=

قال النسائي: ثقة[1](*).

= وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ ٤٠، ١٠٥، تاريخ خليفة ٣٣٤، ٣٦٧، ٣٧١، ٣٨٢، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٩٧، ٢/ ٢٨٧، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٥٠ - ٥١، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ٥١ - ٥٢، التاريخ الصغير ١/ ٣٢٢ - ٣٢٤ - ٣٢٥، معرفة الثقات ١/ ٣٨٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٦١، سؤالات الآجري لأبي داود ١٨٤، تسمية الإخوة الذين روي عنهم الحديث ١٨٢، المعرفة والتاريخ ١/ ٤١١، ٦٨١ - ٦٨٢، ٦٨٦، ٦٨٧، ٧٤١، ٣/ ٣١، التاريخ ١/ ٢٥٢، ٥٣٣ - ٥٣٤، ٥٤٦، ٦٢٣، الكنى والأسماء ١/ ٩٥، الجعديات ٢/ ٦٥٩ - ٦٦٣، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٧٩، الثقات ٤/ ٢٩٧ - ٢٩٨، ٢٩٩، ٦/ ٣٧٥، مشاهير علماء الأمصار ١٣٦، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ١٩أ، ١٩ب الهداية والإرشاد ١/ ٣٠٥ - ٣٠٦، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٣٣ - ٢٣٤، التعديل والتجريح ٣/ ١١٠١ - ١١٠٥، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٤٠ - ٢٤٧، الكاشف ١/ ٣٥٠، سير أعلام النبلاء ٥/ ٤١٨ - ٤٢١، المعين في طبقات المحدثين ٤٦، تذكرة الحافظ ١/ ١٣٦، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢١٨، إكمال تهذيب الكمال ٦٨ب - ٦٩ب، ذيل ميزان الاعتدال ٢٦٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٦٣ - ٤٦٥، تقريب التهذيب ٢٣٠، فتح الباري ٢/ ٣٧٨، خلاصة التذهيب ١٣٣.

(١) تهذيب الكمال ١٠/ ٢٤٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٦٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو بكر المَرّوذي - كما في: من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال -: وقلت لأبي عبد الله في سعد بن إبراهيم: إن مالكاً لم يرو عنه؟ فكره أبو عبد الله ما قلت، وقال: وقد كان سفيان - (يعني ابن عيينة) - يقول: إن سعداً سعد. وقال: قال الزهري: من له أب مثل سعد؟! وذكر من فضله، وقال: كان يأمر بالمعروف، ولقد احتاج فدخل في القضاء، فلما عُزل كان يُهاب مثله وهو قاض. قلت: قد روى مالك، عن ابن إدريس، عن شعبة، عن سعد؟ فقال: نعم. وعجب، وقال: كان مالك ينتقد الرجال؛ وقال الفسوي: حدثنا أبو بكر - (يعني الحُميدي) -، حدثنا سفيان - (هو ابن عيينة) -، حدثنا مِسْعر، قال: قال سعد بن إبراهيم: لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات. ثم قال سفيان: كان سعد شديد الأخذ، ومن يأخذ عنه، وكنت عند الزهري يوماً - وأتاه ابن جُريج، فقال له: يا أبا بكر، إني أريد أن أعرض عليك كتاباً. فقال الزهري: إن سعداً قد كلمني في ابنيه، وهو سعد - وربما قال=

....

=سفيان: وسعد سعد ـ. فلما خرجت من عند الزهري قال ابن جُريج: أما رأيته يَفْرَق من سعد؟!؛ وينظر نحوه في التاريخ؛ وينظر أيضاً ما سيأتي إن شاء الله تعالى ضمن قول أحمد بن حنبل في رواية ابنه صالح؛ وقال حَجّاج بن محمد الأعور: كان شعبة إذا ذكر سعد بن إبراهيم قال: حدثني حبيبي سعد بن إبراهيم، يصوم الدَّهر، ويختِم القرآن في كل يوم وليلة؛ وينظر قول ابن عيينة فيما تقدم مع قول الزهري؛ وقال الساجي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: حدّثنا أحمد بن محمد، قال: سمعت المُعَيْطي ـ (لعله محمد بن عمر البغدادي المُعَيْطي) ـ يقول لابن معين: كان مالك يتكلم في سعد سيد من سادات قريش، ويروي عن ثور، وداود بن الحُصين، خارجيين، خشبيين؛ وينظر أقوال الملينين في ترجمة ثور بن زيد الدِّيلي السابقة؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، والكَوْسَج، وعبد الله بن شُعيب الصابوني: ثقة. زاد الأخير: لا يُشَكّ فيه؛ وقال ابن البَرْقي ـ كما في التعديل والتجريح، وذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب أنه أحمد بن البَرْقي ـ: سألت يحيى بن معين عن قول الناس في سعد بن إبراهيم: إنه كان يرى القدر، وتَرَكَه مالك؟ فقال: لم يكن يرى القدر، وإنما ترك مالك الرواية عنه لأنه تكلم في نسب مالك، فكان لا يروي عنه، وهو ثَبْت لا شك فيه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية ابنه صالح: سعد بن إبراهيم ثقة، ولي قضاء المدينة، وكان فاضلاً، وكان الزهري يقول: سعد سعد؛ وقال الساجي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: حدثني أحمد بن محمد، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: سعد ثقة. فقيل له: إن مالكاً لا يحدث عنه؟ فقال: من يلتفت إلى قول مالك في سعد، سعد رجل صالح؛ وقال الفضل بن زياد ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: سمعت أبا عبد الله ـ وقيل له: لم لم يرو مالك عن سعد بن إبراهيم؟ فقال: كان له مع سعد قصة. ثم قال: لا يبالي سعد إن لم يرو عنه مالك؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية عبد الله: سعد بن إبراهيم أثبت من عُمر بن أبي سلمة ـ (هو ابن عم سعد) ـ خمسين مرة؛ وينظر ما تقدم عن أبي بكر المرُّوذي عن أحمد؛ وقال العجلي، وأبو حاتم، والساجي: ثقة. زاد الأخير: أُجمع على صدقه، والرواية عنه، إلا مالك بن أنس فإنه كان يتكلم فيه، وقد روى مالك عن عبد الله بن إدريس، عن شعبة، عن سعد. فصح باتفاقهم عليه أنه حجة في الأحكام والفروج، ويقال: إن سعداً رأى مالكاً يوماً فوعظه، فغضب مالك من ذلك، وإنما ترك الرواية عنه. فأما أن يكون تكلم فيه فلا أحفظه؛ وقال ابن حجر في ترجمة سعد بن إبراهيم بن سعد حفيد صاحب هذه الترجمة من=

....

=تهذيب التهذيب: قال العقيلي في أحمد بن سعد بن إبراهيم: هذا من ثقات المسلمين، وأبوه - (يعني حفيد صاحب هذه الترجمة) -، وأهل بيته كلهم ثقات؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من جِلَّة أهل المدينة، وقدماء شيوخهم؛ وقال أبو أحمد الحاكم: كان من جِلَّة التابعين، وفقهائهم، وصالحيهم؛ وقال ابن مَنْجُويه: كان من جِلة التابعين، وصالحيهم؛ وقال مُغُلْطاي: وذكره أبو نعيم الأَصْبهاني في جملة الأئمة الأعلام الذين رووا عن الزهري؛ وقال ابن حزم: وأما سعد بن إبراهيم فكان ثقة، إلا أن مالكاً لم يأخذ عنه؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة، إمام؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الحجة، الفقيه... وكان من كبار العلماء، يُذكر مع الزُّهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري؛ وقال ابن حجر في التقريب: وكان ثقة، فاضلاً، عابداً. وذكره ابن حبان، وابن خَلْفون في الثقات. وقد روى عنه أيوب السَّخْتِياني، ومنصور بن المُعْتَمِر، وشعبة بن الحجاج، وكانوا لا يروون إلا عن ثقة.

الطبقات الكبرى القسم المتمم ٢٠٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٩٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٩٧، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٥٠ - ٥١، معرفة الثقات ١/ ٣٨٩، المعرفة والتاريخ ١/ ٤١١، ٦٨١، التاريخ ١/ ٥٣٣ - ٥٣٤، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٧٩، الثقات ٤/ ٢٩٧ - ٢٩٨، ٢٩٩، ٦/ ٣٧٥، مشاهير علماء الأمصار ١٣٦، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٣٣، الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ١١٦، التعديل والتجريح ٣/ ١١٠١ - ١١٠٢، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٤٣، ٢٤٤، الكاشف ١/ ٣٥٠، سير أعلام النبلاء ٥/ ٤١٨، إكمال تهذيب الكمال ٦٨ب - ٦٩أ، ٦٩ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٦٣، تقريب التهذيب ٢٣٠.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: أنه جاء في معرفة الثقات ١/ ٣٨٩: «سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف لا بأس به، وكان على قضاء واسط. وقال أيضاً: مدني، ثقة». وقد أشار محققه إلى أن جملة: «لا بأس به، وكان على قضاء واسط» لا توجد في ترتيب السبكي، أي أنها من ترتيب الهيثمي فقط. وهذه الزيادة لا يصح إدراجها في هذه الترجمة، وإنما قالها العجلي في سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عَوْف لا في جده. وآخرهما: ما جاء في خلاصة التذهيب ١٣٣: «قال شعبة: كان ثبتاً، فاضلاً، يصوم الدهر، ويختم في يوم وليلة». حيث إن الفقرة الأولى من قول شعبة لم أجدها عند غير الخزرجي.

ثم أقول: اتفق النُّقَّاد على توثيق سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن. بَيْد أن البعض=

٥٠٢ ـ ٤: سَعْد بن إسحاق بن كَعْب بن عُجْرَة القُضاعي، البَلَوي[١]، المدني[٢][٣].

=زعم تضعيف مالك له، وهو غير محفوظ، وقُصارى ما عند مالك فيه تركه الرواية عنه، وقد انْتُقِد مالك في ذلك. وذكروا في عدم روايته عنه غيرما سبب لا يتعلق بجانب الحديث كما هو ظاهر مما تقدم. فضلاً عن أن سعداً لم يكن يحدث بالمدينة لسوء رأيه في أهلها ـ ينظر المعرفة والتاريخ ٣/ ٣١، والجرح والتعديل ١/ ٢/ ٧٩ ـ. فلعل هذا هو السبب الرئيس في عدم رواية أهل المدينة ـ ومنهم مالك ـ عنه في الجملة. وقد أطال الباجي في التعديل والتجريح ٣/ ١١٠٢ ـ ١١٠٤ القول ليثبت لين سعد بسبب عدم رواية المدنيين عنه، لكنه لم يأت بشيء يُعتمد. ولعله لو علم بما ذكره الفسوي في كتابه من سوء رأي سعد في أهل المدينة، مع جمعه إلى ما ذكره ابن المديني ـ كما في الجرح والتعديل ـ من أنه لم يكن يحدث بالمدينة، ولأجله لم يكتب عنه المدنيون. لما تصدى إلى تليينه بتلك الأدلة الضعيفة، التي اعتمد فيها على الظن الذي لا يغني عن الحق شيئاً. وقد أغفلت إيراد قوله لطوله مع عدم جدواه.

وأما ما رُمي به سعد من القدر فإن ابن معين دفعه عنه، وبَرَّأه منه، والقول قوله.

وقد نفى علي بن المديني ـ كما في تهذيب الكمال ١٠/ ٢٤٤ ـ أن يكون سعد سمع عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الصحابي، وأن يكون لقي أحداً من الصحابة. لكن يتعقب بتصريح سعد بالسماع من عبد الله بن جعفر في صحيح البخاري ـ كتاب الأطعمة، باب القِثّاء ٩/ ٥٧٢ ـ.

وحسبك في علو مرتبة سعد بن إبراهيم توثيق أبي حاتم ـ الموصوف بالتشدد في النقد ـ له.

وخلاصة القول: إن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) وكان حَليف بني سالم من الأنصار، لذا يقال فيه: الأنصاري، السالمي.

(٢) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى القسم المتمم ٣٦٢: «مات بعد سنة أربعين ومئة، وقبل خروج محمد بن عبد الله بن حسن بالمدينة». وكان خروج محمد سنة خمس وأربعين ومئة. وقد تابع ابن سعد بعضُ المتقدمين. وزعم غيرما واحد من المتأخرين أنه مات سنة أربعين ومئة.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى القسم المُتَمِّم ٣٦٢، الطبقات ٢٧٠، تاريخ=

قال النسائي: ثقة[١](*).

= خليفة ٤١٩، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٧٨، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ٥٢ ـ ٥٣، المعرفة والتاريخ ١/ ٣٨٨، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٨٠ ـ ٨١، الثقات ٦/ ٣٧٥، مشاهير علماء الأمصار ١٣٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٣، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٤٨ ـ ٢٥٠، الكاشف ١/ ٣٥١، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٣، إكمال تهذيب الكمال ٦٩ب ـ ٧٠أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٦٦، تقريب التهذيب ٢٣٠، خلاصة التذهيب ١٣٣ ١٣٤.

(١) تهذيب الكمال ١٠/ ٢٤٩، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٦٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن سعد: وكان ثقة، وله أحاديث؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج، وابنُ نُمير، وابنُ المديني، وأحمد بن صالح ـ هو العجلي كما ذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب ـ: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح؛ وقال صالح جَزَرة: ثقة؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من أثبات أهل المدينة، ومتقني الأنصار، وكان يُغْرب؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ، وابن عبد البر، وابن القطان: ثقة. زاد ابن عبد البر: لا يختلف في عدالته، وثقته؛ وقال مُغُلْطاي: ولما ذكره ابن خَلْفون في الثقات قال... وهو ثقة، وقاله علي بن عبد الله المديني، وأحمد بن صالح، وابن نُمير، وغيرهم؛ وقال الذهبي: صدوق؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه شعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، ويحيى القطان، وكانوا لا يروون إلا عن ثقة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال ابن حزم: غير مشهور الحال؛ وقال أيضاً: غير مشهور بالعدالة.

الطبقات الكبرى القسم المُتَمِّم ٣٦٢، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٨١، الثقات ٦/ ٣٧٥، مشاهير علماء الأمصار ١٣٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٣، المحلى ٣/ ٣٥٥، ٤/ ١٩٠ ـ ١٩١، ١١/ ٧٠٣، الكاشف ١/ ٣٥١، نصب الراية ٣/ ٢٦٤، إكمال تهذيب الكمال ٧٠أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٦٦، تقريب التهذيب ٢٣٠.

فقد تفرد ابن حزم المتشدد بغمزه. وتعقبه ابن القطان ـ كما في نصب الراية ٣/ ٢٦٤ ـ بقوله: «وليس عندي كما قال... فإن سعد بن إسحاق ثقة». والعجب من ابن حزم حيث ينفي عنه شهرة الحال والعدالة، مع أن سائر الأئمة المتقدمين والمتأخرين وثقوه وعدَّلوه. لكن تزول حِدة التعجب إذا عُلم أن ابن حزم أطلق التجهيل في جماعة =

٥٠٣ ـ: سعد بن سَمُرة بن جُنْدُب الفَزَاري[1].

قال النسائي: ثقة[2](*).

٥٠٤ ـ خت م ٤: سعد بن طارق بن أَشْيَم أبو مالك الأَشْجَعي، الكوفي[3][4].

= من الأئمة المشهورين، لذا لا ينبغي التعويل على ما تفرد به من التجهيل ـ ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ١١٩ ـ ١٢٠ ـ.

وأما المعدِّلون فإن عامتهم وثقوه مطلقاً. وقال فيه أبو حاتم المتشدد: «صالح» وقد تقدم أنه يستعمل هذه العبارة كثيراً فيمن وصفه جماهير النُّقاد بالثقة المطلقة، بل فيمن قال هو فيهم: ثقة. ويبدو أن الذهبي تأثر بظاهر تلك العبارة حين قال في سعد: «صدوق».

وخلاصة القول: إن سعد بن إسحاق بن كعب بن عُجْرة ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/٢/٥٧، الثقات ٤/ ٢٩٤، الإكمال للحسيني ٤٢، تعجيل المنفعة ١٤٨، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٢٣٥أ.

(٢) تعجيل المنفعة ١٤٨. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه:**

ذكره ابن حبان في الثقات. الثقات ٤/ ٢٩٤.

فسعد بن سَمُرة بن جُنْدُب ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٧١ب: «وفي كتاب أبي إسحاق الصَّرِيفِيني: بقي إلى حدود الأربعين ومئة».

(٤) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٩١، تاريخ البادي عن ابن معين ٨٧، المُصَنَّف لابن أبي شيبة ١٣/ ٨٠، الطبقات ١٦٦، الأسامي والكنى ٨٣، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ٥٨، معرفة الثقات ١/ ٣٩١، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٥٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٤٦، الجامع الصحيح ٢/ ٢٥٣، الكنى والأسماء ٢/ ١٠٣، ١٠٤، الضعفاء الكبير ٢/ ١١٩، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٨٦ ـ ٨٧، الثقات ٤/ ٢٩٤، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥، الاستغناء ٢/ ٦٨١ ـ ٦٨٢، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٢١١ ـ ٢١٢، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٦٩ ـ ٢٧١، ميزان الاعتدال ٢/ ١٢٢، =

قال النسائي: ليس به بأس[1](*).

= الكاشف ١/ ٣٥٢، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٨٤ ـ ١٨٥، نصب الراية ٢/ ١٣١ ٣/ ٤٢، إكمال تهذيب الكمال ٧١أ ـ ٧١ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣، تقريب التهذيب ٢٣١، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٦٩، خلاصة التذهيب ١٣٤.

(١) تهذيب الكمال ١٠/ ٢٧٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال محمد بن إسحاق بن يَسار، وابن معين ـ في رواية البادي، والكَوْسَج ـ: ثقة؛ وقال مُغُلْطاي: ولما ذكره ابن خَلْفون في الثقات قال: وثقه ابن نُمير، وغيره؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الأثرم، والعجليُّ: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه؛ وقال ابن عبد البر: لا أعلمهم يختلفون في أنه ثقة، عالم بتأويل القرآن؛ وقال أبو موسى المَدِيني: ثقة؛ وقال الزَّيلعي: وقال الشيخ في الإمام: وقال شيخنا المنذري: رجال هذا الحديث ـ (يعني حديثاً رواه محمد بن عبد الرحمٰن بن قدامة الثقفي، عن سعد بن طارق، عن أبيه) ـ كلهم ثقات، خلا محمد بن عبد الرحمٰن بن قدامة الثقفي؛ وقال النووي: واتفقوا على توثيقه؛ وقال الذهبي: صدوق؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه شعبة بن الحجاج، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال الحسن بن علي الحُلْواني ـ كما في الضعفاء الكبير ٢/ ١١٩ ـ: حدثنا أبو الوليد ـ (يعني هشام بن عبد الملك الطَّيالِسي) ـ، قال: حدثنا القاسم بن مَعْن، قال: سألت بعض ولد أبي مالك: لقي أبو أبي مالك رسول الله ﷺ؟ فقال: لا. فذكرت ذلك ليحيى بن سعيد فأمسك عن الرواية عنه ـ يعني أبا مالك ـ.

تاريخ البادي عن ابن معين ٨٧، معرفة الثقات ١/ ٣٩١، الضعفاء الكبير نسخة الظاهرية ٧٩أ، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٨٧، الثقات ٤/ ٢٩٤، الاستغناء ٢/ ٦٨٢، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٢١٢، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٨٤، نصب الراية ٣/ ٤٢، إكمال تهذيب الكمال ٧١أ ـ ٧١ب، تقريب التهذيب ٢٣١.

فقد استند الذين ذكروا سعد بن طارق في كتب الضعفاء إلى إمساك القطان عن الرواية عنه، وإلى حديث أُنكر عليه. فأما القطان فإنه ـ حسب الكلام السابق ـ أمسك عن الرواية عنه لما علم أن والده طارقاً لم يلق النبي ﷺ، فصارت أحاديثه عن والده عند يحيى مراسيل، لكن المشهور والراجح أن أباه له صحبة. وبذلك يزول السبب =

....

= الذي من أجله أمسك عن الرواية عنه القطان، وعلى احتمال صحة السبب المذكور فإنه لا يتعارض مع توثيق الموثقين، لأن في الثقات كثيراً ممن يروي المراسيل، خاصة وأن سعداً روى عن جماعة كبيرة غير أبيه. هذا، ولا يخفى ما ليحيى بن سعيد من تشدد يحول كثيراً دون قبول قوله مع جلالته. وأما الحديث الذي أُنكر على سعد بن طارق فهو حديث القنوت الذي أخرجه الترمذي في جامعه ـ أبواب الصلاة، باب ما جاء في ترك القنوت ٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣ ـ قال: «حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا يزيد بن هارون، عن أبي مالك الأشجعي قال: قلت لأبي: يا أَبَةِ! إنك قد صليتَ خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي بن أبي طالب هٰهنا بالكوفة نحواً من خمس سنين، أكانوا يَقْنُتُون؟ قال: أي بُنَيَّ! مُحْدَث. هذا حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم». والذي أنكره عليه هو العقيلي في الضعفاء الكبير ٢/ ١١٩ بقوله: «ولا يتابع عليه... والصحيح عندنا أن النبي ﷺ قَنَتَ، ثم ترك، وهذا يَذْكر أن النبي ﷺ لم يَقْنت». ولفظ النسائي لحديث سعد أنسب مع رد العقيلي من رواية الترمذي، قال النسائي في سننه ـ كتاب التطبيق، باب ترك القنوت ٢/ ٢٠٤ ـ: «أخبرنا قتيبة، عن خَلَف وهو ابن خليفة، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبيه قال: صليت خلف رسول الله ﷺ فلم يَقْنت، وصليت خلف أبي بكر فلم يَقْنُت، وصليت خلف عمر فلم يَقْنُت، وصليت خلف عثمان فلم يَقْنُت، وصليت خلف عليّ فلم يَقْنُت، ثم قال: يا بنيّ! إنها بدعة». ويمكن أن يجاب عن اعتراض العقيلي بأن طارق بن أَشْيم شاهد من النبي ﷺ حالة ترك القنوت في الفجر فأخبر بما رأى. أوأنه حكم على من قَنَت بعد النبي ﷺ والخلفاء الراشدين بالابتداع والإحداث لأنه أتى بأمر لم يفعله النبي ﷺ في آخر أمره، وإن كان فعله من قبل لأن العبرة بالخواتيم. وقد حكم البعض على حديث سعد بن طارق بالصحة. ـ وينظر تعليق الشيخ شعيب الأرناؤوط على سير أعلام النبلاء ٦/ ١٨٥ ـ ١٨٦.

فتبين مما سبق أنه لا ينبغي تليين سعد بن طارق، لذا يتعين فيه قول المعدلين، بيد أن هؤلاء اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فغالب الأئمة وثقوه مطلقاً، وقال أبو حاتم المتشدد: «صالح الحديث، يكتب حديثه». وقد تقدم في مواضع كثرة أن أبا حاتم يستعمل كثيراً عبارة: «صالح الحديث» و: «يكتب حديثه» في الثقات، والمحتج بهم. واختار الذهبي إنزاله عن الدرجة العالية للثقات إلى التي بعدها دون أن يأتي بحجة مقبولة. =

٥٠٤ ـ سعد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أَعْيَن أبو عمر[1] القرشي مولاهم، المصري، الفقيه، العابد، أصغر بني عبد الله بن عبد الحكم وهم: عبد الحكم ومحمد وعبد الرحمٰن. ولد سعد سنة إحدى وتسعين ومئة، ومات في رجب سنة ثمان وستين ومئتين[2].

قال النسائي: وبنو عبد الحكم كلهم ثقات[3](*).

= وخلاصة القول: إن سعد بن طارق أبا مالك الأشجعي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) كذا كناه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٩٢ كما في نسخة حسبما ذكر محققه، وفي غيرها: أبو عمير. وقد كناه بأبي عمر أيضاً القاضي عياض في ترتيب المدارك ٤/ ١٦٦، ونسخة دار الكتب المصرية ١/ ١٤١ب.

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٩٢، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٦٢ب، ١٦٣أ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧، ترتيب المدارك ٤/ ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٣) شيوخ النسائي ٢ب ـ ٣أ.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو حاتم: صدوق؛ وقال أبو بكر بن خزيمة: كان أعبدهم ـ يعني إخوته ـ وأكثرهم اجتهاداً وصلاة؛ وقال ابن أبي حاتم: صدوق؛ وقال محمد بن يوسف الكندي ـ كما في ترتيب المدارك ـ: كان فاضلاً، وقال ابن الحارث الخشني: وكانوا بمصر أربعة إخوة فقهاء علماء؛ وقال أبو عبد الرحمٰن السُّلمي: وسألته ـ (يعني الدارقطني) ـ عن سعد بن عبد الله بن عبد الحكم؟ فقال: ثقة؛ وقال أيضاً: وسئل ـ (يعني الدارقطني) ـ عن عبد الحكم وعبد الرحمٰن وسعد ومحمد بني عبد الله بن عبد الحكم؟ فقال: ثقات؛ وقال الخليلي في ترجمة أبيه: وله ثلاثة من الأولاد ثقات: عبد الرحمٰن ومحمد وسعد، فأشهرهم وأعلمهم محمد؛ وقال القاضي عياض: وكان من علماء هذه الطبقة ـ (يعني الثانية) ـ.

الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٩٢، سؤالات السلمي للدارقطني ١٦٢ب، ١٦٣أ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧، ترتيب المدارك ٤/ ١٥٥، ١٦٦، ١٦٧.

فقد اتفق العلماء على تعديل سعد بن عبد الله بن عبد الحكم، لكنهم اختلفوا في =

٥٠٥ ـ ع: سعد بن عُبيدة أبو حمزة[١] السُّلَمي، أو الطُّهَوي، الكوفي[٢][٣].

قال النسائي: ثقة[٤](*).

=تحديد المرتبة التي يستحقها، فأكثر الأقوال على توثيقه المطلق، وأنزله أبو حاتم وابنه عن تلك الرتبة العالية إلى التي تليها من غير ذكر السبب فقالا فيه: صدوق. وأبو حاتم معروف بالتشدد، كما أن ابنه يميل كثيراً إلى متابعة أبيه.

وخلاصة القول: إن سعد بن عبد الله بن عبد الحكم ثقة ـ كما هو رأي النسائي ـ صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) تصحفت هذه الكنية في بعض الكتب المطبوعة إلى أبي ضمرة.

(٢) اتفقوا على أن سعد بن عُبيدة مات في ولاية عُمر بن هُبيرة على العراق. وقد ولي عمر العراق في أول سنة ثلاث ومئة أو آخر سنة اثنتين، وعُزل سنة ست ومئة أو سنة خمس.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٢٩٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٩٢، معرفة الرجال ١/ ١٣٨، المُصَنَّف ١٣/ ٨٢، الطبقات ١٥٥، تاريخ خليفة ٣٣٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٤٧، ٣٩٧، ٢/ ١٧٠، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ٦٠، معرفة الثقات ١/ ٣٩١، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٤٤، المعرفة والتاريخ ٢/ ٢٢٩، ٧٧٥، ٣/ ١٤٦ ـ ١٤٧، التاريخ ١/ ٦٢٦ ـ ٦٢٧، الكنى والأسماء ١/ ١٥٧، الجرح والتعديل ١/ ٨٩، الثقات ٤/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩، تصحيفات المحدثين ٢/ ٨٨٥، الهداية والإرشاد ١/ ٣٠٥، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٣٥، التعديل والتجريح ٣/ ١١٠٧، الأنساب ٩/ ١١١، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٩٠ ـ ٢٩٢، الكاشف ١/ ٣٥٣، سير أعلام النبلاء ٥/ ٩، إكمال تهذيب الكمال ٧٣أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧٨، تقريب التهذيب ٢٣٢، فتح الباري ٩/ ٧٧، خلاصة التذهيب ١٣٥..

(٤) التعديل والتجريح ٣/ ١١٠٧، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٩١، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧٨. وهذه اللفظة موجودة في مطبوعة السنن الكبرى ٢/ ١٢٣، وهي ساقطة من النسخة الخطية التي اعتمدتها.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الكوسج، والعجليُّ: ثقة؛ وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه، وكان يرى=

٥٠٦ ـ ع: سعد[١] بن هشام بن عامر الأنصاري، الخَزْرجي، النَّجَّاري، البصري[٢]، العابد[٣][٤].

= رأي الخوارج، ثم تركه؛ وقال مُغُلْطاي: ولما ذكره ابن خَلْفون في الثقات قال. . . وقد تكلم في مذهبه، ونسب إلى رأي الخوارج، وبسبب ذلك تكلم في نقله وروايته، وقد قيل: إنه رجع عن ذلك؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الثقة. من علماء الكوفة؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه منصور بن المُعْتَمِر، وإسماعيل بن أبي خالد، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال الفسوي: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا عطاء بن السائب، قال: كنا نأتي أبا عبد الرحمٰن ـ (يعني السُّلمي والد زوج سعد) ـ ونحن غِلْمة أيْفاع، فكان يقول: لا تجالسوا القصاص غير أبي الأحوص ـ (يعني عوف بن مالك) ـ، وإياكم وشَقيقاً ـ (يعني الضَّبِّيّ) ـ، وسعد بن عُبيدة.

الطبقات الكبرى ٦/٢٩٨، معرفة الثقات ١/٣٩١، المعرفة والتاريخ ٢/٧٧٥، الجرح والتعديل ١/٢/٨٩، الثقات ٤/٢٩٨ ـ ٢٩٩، الكاشف ١/٣٥٣، سير أعلام النبلاء ٥/٩، إكمال تهذيب الكمال ٧٣أ، تقريب التهذيب ٢٣٢.

فتحذير أبي عبد الرحمٰن السُّلَمي الناس من سعد بن عُبيدة سببه المذهب فقط. لكن جزم أبو حاتم بأنه رجع عنه، وتركه، لذا يرتفع عنه جانب الغمز.

وقد اختلف المعدلون في تعيين الدرجة التي يستحقها، فالجمهور وثقوه مطلقاً، وقال أبو حاتم المتشدد: «يكتب حديثه». من غير بيان السبب في إنزاله عن الدرجة العالية، لذا لا يُعول على قوله فيه ـ وينظر ترجمة الأخضر بن عَجْلان ـ.

وخلاصة القول: إن سعد بن عُبيدة ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ذكر البخاري في التاريخ الكبير ٢/٢/٦٦ أنه ابن عم أنس بن مالك. وتبعه عليه جماعة من الأئمة. وإنما يلتقيان في عامر بن غَنْم بن عدي بن النَّجَّار الجد السابع لسعد، والسادس لأنس.

(٢) عَدَّه غير واحد من المتقدمين في البصريين، ومما يؤكد هذا أن أباه هشاماً نزل البصرة. وقد نسبه المزي في تهذيب الكمال ١٠/٣٠٧ إلى المدينة، فيحمل على الأصل، أي أنه بصري، مدني الأصل.

(٣) استشهد سعد بأرض مُكْران غازياً. ومُكْران ولاية كبيرة بين كَرْمان، وسِجِسْتان، والهند.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٢٠٩، الطبقات ٢٠٠، التاريخ الكبير =

قال النسائي: ثقة[١](*).

٥٠٧ ـ ع: سعيد بن إياس أبو مسعود الجُرَيْري[٢]، البصري،

= ٢/ ٢/ ٦٦، الجامع الصحيح ٢/ ٣٠٦، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٩٦، الثقات ٤/ ٢٩٤، مشاهير علماء الأمصار ٩١، الهداية والإرشاد ١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٣٦، التعديل والتجريح ٣/ ١١٠٧ ـ ١١٠٨، تهذيب الكمال ١٠/ ٣٠٧ ـ ٣٠٩، الكاشف ١/ ٣٥٤، إكمال تهذيب الكمال ٧٤ب ـ ٧٥أ، المنتخب من كتاب من وافقت كنيته اسم أبيه مما لا يؤمن وقوع الخطأ فيه ٩٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٨٣، تقريب التهذيب ٢٣٢، خلاصة التذهيب ١٣٥.

(١) التعديل والتجريح ٣/ ١١٠٨، تهذيب الكمال ١٠/ ٣٠٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٨٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن سعد: قالوا: وكان سعد بن هشام ثقة إن شاء الله؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن خلفون في الثقات.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٠٩، الثقات ٤/ ٢٩٤، إكمال تهذيب الكمال ٧٤ب، تقريب التهذيب ٢٣٢.

فقد اتفقوا على أن سعد بن هشام ثقة مطلقاً. لكن جاء في سؤالات الآجري ١٦٨: «سمعت أبا داود ـ وذكر إبراهيم النَّخَعي ـ فقال: قال إبراهيم: حديث أبي صالح مولى أبي قُعَيْس ليس له أصل. وذُكر له حديث سعد بن هشام في الركعتين بعد الوتر، فأنكرهما، وقال: أحدهما كذب». بيد أن أبا داود أشار إلى رد هذا الخبر بنقله عقبه ـ كما في سؤالات الآجري ١٦٩ ـ قول الأعمش: «ما رأيت أحداً أرد لحديث لم يسمعه من إبراهيم». وحديث سعد في الركعتين بعد الوتر أخرجه مسلم ـ محتجاً به ـ في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض ١/ ٥١٢ ـ ٥١٤. فلا ينبغي بعدُ اعتبار قول النَّخَعي فيه.

وخلاصة القول: إن سعد بن هشام بن عامر ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) نسبة إلى جُرَيْر بن عُبَاد بن ضُبيعة بن قيس بن ثَعْلبة بن عُكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسِط بن هِنْب بن أَفْصى بن دُعْمِي بن جَدِيلة بن أَسَد بن ربيعة بن نِزار. ويُنظر رجال صحيح مسلم ١/ ٢٤٣. وسعيد من أنفسهم، وزُعم أنه مولى لهم. وقد جمع البعض في نسبته بين «الجُرَيْري» و«الأَزْدي». ولم يتبين لي وجه =

الحافظ. ولد سنة إحدى وستين، ومات بالبصرة سنة أربع وأربعين مئة، ويقال: سنة ثلاث وأربعين[1].

=الجمع بينهما. ولعلهم أرادوا: «الأَسَدي» لا «الأزْدي» فيكون نسبة إلى أَسَد بن ربيعة بن نِزار، الجد الأعلى لجُرير بن عُباد. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٦١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٨٢، ٩٥، ١٤٦، ١٦٣، ١٦٥، ٢٧١، ٢٨٥، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٢٨١ ـ ٢٨٢، تاريخ البادي عن ابن معين ١٠٣ ـ ١٠٤، المُصَنَّف لابن أبي شيبة ١٣/ ٨١، تاريخ خليفة ٢٣٥، ٤٢٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١١٥، ١٧٢، ٢٤٠، ٣٥٨، ٣٨٦، ٢/ ١٣٣، ٢٠٩ ـ ٢١٠، ٢٥٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧، التاريخ الصغير ٢/ ٧٨، معرفة الثقات ١/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٧٨، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٠٣، ٣١٤، المعرفة والتاريخ ٢/ ١١٥، ١٢٤ ـ ١٢٥، ٣/ ١٣، ٦٣، ٦٤، الجامع الصحيح ٥/ ٥٤، ٤٧٦، الضعفاء والمتروكين ١٢٧، الكنى والأسماء ٢/ ١١٣، ١١٤، الجعديات ١/ ٦٣٧، الضعفاء الكبير ٢/ ٩٩ ـ ١٠٠، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١ ـ ٢، الثقات ٦/ ٣٥١، مشاهير علماء الأمصار ١٥٣، الكامل ٣/ ١٢٢٨ ـ ١٢٢٩، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٣أ، تصحيفات المحدثين ٢/ ٦٤٨، المؤتلف والمختلف ١/ ٣٥٤، ٣/ ١٥٢٤، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب، تاريخ أسماء الثقات ١٤٣، الهداية والإرشاد ١/ ٢٨١ ـ ٢٨٢، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣، التعديل والتجريح ٣/ ١٠٧٤ ـ ١٠٧٥، الإكمال ٢/ ٨٤، الأنساب ٣/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧، الضعفاء لابن الجوزي ٥٦أ، تهذيب الكمال ١٠/ ٣٣٨ ـ ٣٤١، طبقات علماء الحديث ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣، ميزان الاعتدال ٢/ ١٢٧ ـ ١٢٨، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٦، ديوان الضعفاء ١١٨، الكاشف ١/ ٣٥٦، من تكلم فيه وهو موثق ٨٤، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٥٣ ـ ١٥٦، تذكرة الحفاظ ١/ ١٥٥، العِبر في خبر من غَبَر ١/ ١٩٦، المعين في طبقات المحدثين ٥٣، إكمال تهذيب الكمال ٧٧، شرح علل الترمذي ٢/ ٥٦٣ ـ ٥٦٥، الاغتباط بمن رمي بالاختلاط ٤٧، تهذيب التهذيب ٤/ ٥ ـ ٧، تقريب التهذيب ٢٣٣، هدي الساري ٤٠٥، فتح الباري ٢/ ١٠٧، النكت الظِّراف على الأطراف ٣/ ٤٥٨، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٧٠، خلاصة التذهيب ١٣٦، الكواكب النيِّرات ١٧٨ ـ ١٨٨.

قال النسائي: ثقة، أُنكر أيام الطَّاعون[١].

وقال أيضاً: أُنْكر أيام الطَّاعون، وهو أثبت عندنا من خالد الحَذَّاء ما سُمع منه قبل أيام الطَّاعون[٢].

وقال أيضاً: من سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء، وكذلك ابن أبي عَروبة[٣].

وقال أيضاً: حماد بن سلمة في الجُريري أثبت من عيسى بن يونُس، لأن الجُريري كان قد اختلط، وسماع حماد بن سلمة منه قديم قبل أن يختلط[٤](*).

---

(١) تهذيب الكمال ١٠/ ٣٤١، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ٤٤٧، تهذيب التهذيب ٤/ ٦. وقد عزاه العراقي إلى كتاب التعديل والجرح للنسائي رواية أبي بكر محمد بن معاوية القرطبي المعروف بابن الأحمر.

(٢) التعديل والتجريح ٣/ ١٠٧٥، إكمال تهذيب الكمال ٧٧ب، تهذيب التهذيب ٤/ ٧، هدي الساري ٤٠٥. لكن اللفظ المذكور هو للباجي سوى كلمة: «منه». وأسقط مُغُلْطاي الجملة الأولى وهي: «أُنكر أيام الطَّاعون». واقتصر ابن حجر على الجملة الوسطى وهي: «هو أثبت عندنا من خالد الحَذَّاء». بل إنه أسقط من الكتاب الأخير كلمة: «عندنا».

(٣) الضعفاء والمتروكين ٥٣ طبعة حلب، ونسخة أحمد الثالث ٧أ، الضعفاءلابن الجوزي ٥٦أ، إكمال تهذيب الكمال ٧٧ب. وقد عزاه الأخير إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي مع إسقاطه للجملة الأخيرة: «وكذلك ابن أبي عَروبة».

(٤) السنن الكبرى ٢٦٧ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢٧٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو القاسم البغوي في الجعديات: حدثني محمد بن علي ـ (لعله أبو جعفر الوَرَّاق المعروف بحَمْدان) ـ، قال: سمعت أحمد يقول: كان الجُرَيْري أعجب إلى أيوب ـ (يعني السَّخْتِياني) ـ من التَّيْمي، وذلك أن سليمان التَّيْمي كان يخاصم القدرية، =

....

=وكان الجُرَيْري رجلاً سليماً؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية أبي طالب: كان أيوب يقدم الجُرَيْري على سليمان التَّيْمي لأنه كان يُخاصم القدرية، فكان أيوب لا يعجبه أن يُخاصمهم، لم يكونوا أصحاب خصومة، يقول لا تضعهم في موضع تخاصمهم، وكان الجُرَيْري سليماً لا يخاصم أحداً؛ وقال كَهْمَس بن الحسن التَّمِيمي في رواية القطان من رواية علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وابن سعد ـ كما في الطبقات الكبرى، والعلل ومعرفة الرجال، والتاريخ الكبير، والمعرفة والتاريخ، والجعديات، والجرح والتعديل ـ: أنكرنا الجُرَيْري أيام الطاعون ـ (لكن لفظ ابن المديني: في الطاعون) ـ؛ وينظر ما سيأتي في رواية ابن الجنيد عن ابن معين؛ وقال كَهْمَس في رواية ابن عُلَيَّة من رواية ابن المديني ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: أنكرنا الجُرَيْري قبل الطاعون؛ وقال ابن عدي: حدثنا أحمد بن علي المدائني، حدثنا الليث بن عَبْدة، قال يحيى بن معين: قال عيسى بن يونُس ـ (يعني السَّبِيعي) ـ: نهاني عن الجُرَيْري فتى بالبصرة ـ قال يحيى: يريد يحيى القطان ـ قال: كَهْمس الذي بينه وبينه شيء فكان يقول: اختلط قبل الطاعون. والطاعون كان سنة ثنتين وثلاثين، ومات أيوب زمن الطاعون. . . قال له ابن أبي مريم: فمن سمع منه قبل الاختلاط؟ قال: إسماعيل ـ (يعني ابن عُلَيَّة) ـ، وبِشر بن المُفَضَّل، والثوري؛ وقال أبو إبراهيم الزُّهري ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: سمعت يحيى بن معين يقول: سمعت عيسى بن يونُس ـ وسألوه عن حديث الجُرَيْري؟ فقال: لست أحدِّث عنه، نهاني فتى من أهل البصرة ـ يقال له: يحيى بن سعيد ـ أن أُحَدِّث عنه، لست أُحدث عنه. قال يحيى ـ (يعني ابن معين) ـ: وإنما سمع منه عيسى في الاختلاط؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: سألت ابن عُلَيَّة عن الجُرَيْري، فقلت له: يا أبا بِشْر، أكان الجُرَيْري اختلط؟ قال: لا، كَبِرِ الشيخ فَرَقّ ـ (كما نقل أحمد نحو هذا عن رجل عن ابن عُلية) ـ؛ وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: قال لي ابن أبي عدي ـ (يعني محمد بن إبراهيم بن أبي عدي) ـ: كنا نأتي الجُريري وهو مختلط ـ لا نكذب الله ـ فنلقنه الحديث مثل ما هو عندنا، فيجيء به مثل ما هو عندنا. أو نحو هذا من الكلام قال يحيى؛ وقال ابن معين في رواية أيوب بن إسحاق: سمعت ابن أبي عدي يقول: لا أكذب الله، ما سمعت من الجُريري إلا بعدما اختلط؛ وفي رواية ابن أبي خَيْثمة: سمعت ابن أبي عدي يقول: لا نكذب الله، كنا نأتي الجُرَيْري وهو مختلط، فنلقنه فيجيء بالحديث كما هو في كتابنا؛ وقال الدوري في موضع: سمعت يحيى يقول: قد سمع يحيى بن سعيد القطان من=

....

=الجُريري، وكان لا يروي عنه. قال يحيى بن معين: قال عيسى بن يونُس: قد سمعت من الجُريري، فقال لي يحيى بن سعيد القطان: لا ترو عنه. قال أبو الفضل ـ (هو الدوري) ـ: إنما مذهب يحيى بن سعيد القطان عندنا في هذا يقول: إن الجُريري قد كان اختلط، لا أنه ليس بثقة؛ وينظر ما تقدم عند نقل كلام عيسى ابن يونُس؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: قال لي علي: قال لي يحيى بن سعيد: [سمعت] ـ (هذه الكلمة ساقطة من كتاب البخاري، ولا يستقيم الكلام إلا بها، أو بنحوها) ـ الجُرَيْري بعدما اختلط سنة إحدى أو ثنتين وأربعين. قال يحيى: وقال لي كَهْمَس بن الحسن: أنكرنا الجُريري في الطاعون. وقال يحيى: سألت الجُريري، فقلت: حدثك غُنيم بن قيس، عن أبي موسى: مَثَل القَلْب؟ فقال: نعم. قلت: سمعت أبا عثمان ـ (يعني النَّهْدي) ـ عن سَلْمان: لولا أنكم تذنبون لجاء الله بقوم يذنبون فيغفر لهم؟ قال: نعم. قلت: حدّثك عبد الله بنُ بُريدة، عن عبد الله بن عمرو، عن النبيّ ﷺ: بين كل أذانين صلاة؟ قال: نعم. فلقيت عدي بن الفضل فقال: هو عبد الله بن مُغَفَّل ـ (يعني بدل عبد الله بن عمرو) ـ. فلقيته ـ (يعني الجُرَيْري) ـ فقال: اجعله مرسلاً ـ (أي قل: عن الجُرَيْري، عن ابن بُريدة، عن النبي ﷺ، ولا تسم الصحابي) ـ؛ وقال الفلاس: سمعت يحيى بن سعيد يقول: أتيت الجُرَيري، سمعته يقول: حدثنا عبد الله بن بُريدة، عن عبد الله بن عمرو قال: بين كل أذانين صلاة. فلما خرجت قال لي رجل إنما هو عن عبد الله بن مُغَفَّل. فرجعت إليه، فقلت له، فقال: عن عبد الله بن مُغَفَّل؛ وقال ابن سعد: وأخبرنا يزيد بن هارون قال: سمعت من الجُرَيْري سنة اثنتين وأربعين ومئة، وهي أول سنة دخلتُ البصرة، ولم تنكر منه شيئاً، وقد كان قيل لنا: إنه قد اختلط. قال: وسمع منه إسحاق الأَزْرق ـ (يعني ابن يوسف) ـ بعدنا؛ وقال يزيد بن هارون أيضاً في رواية أحمد بن حنبل ـ كما في التاريخ الكبير ـ: ربما ابتدأنا الجُريري، وكان قد أُنكر، وسمعت من الجُريري سنة إحدى أو اثنتين وأربعين، وبعد ذاك؛ وينظر ما سيأتي عن ابن معين؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة إلا أنه اختلط في آخر عمره؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، وابن أبي خَيْثمة: ثقة؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: سمع يزيد بن هارون من الجُرَيْري، والجُرَيْري مختلط؛ وقال البادي: سمعت يحيى يقول... يزيد بن هارون كتب عن الجُريري بعدما اختلط ـ أحسبه أنه قال: سمعت يزيد قال ذلك ـ، وسمع يزيد من ابن أبي عَروبة قبل أن يُنكر بالكوفة، وسماعه من الجُريري مختلط. قلت: فعبد الأعلى ـ (يعني ابن عبد الأعلى) ـ، ويزيد بن زُرَيْع؟=

....

=قال: هؤلاء كتبوا قبل أن ينكرا على الجُريري وسعيد؛ وقال ابن الجُنيد: سألت يحيى قلت: يزيد بن هارون كتب عن الجُريري؟ قال: نعم. قال يحيى: وكان كَهْمَس بن الحسن يقول: إن الجُريري اختلط بعد ذلك بكثير؛ وينظر ما سبق عن الليث بن عَبْدة، وأبي إبراهيم الزُّهري كليهما عن ابن معين؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب: سعيد الجُريري محدث أهل البصرة؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: وسئل أبي عن الجُريري، وأبي مَسْلمة ـ (يعني سعيد بن يزيد) ـ؟ فقال: هما عندي سواء، إلا أن الجُريري أكثرهما حديثاً؛ وقال ابن أبي حاتم: حدثنا علي ـ يعني ابن الحسن الهِسَنجاني) ـ، سمعت الهَرَوي ـ (يعني إبراهيم بن عبد الله) ـ يقول: جاءني سهل بن أبي خدويه ـ (ولا أعرف سنة وفاته) ـ فقال: أخرج لي كتاب ابن عُلَية عن الجُريري فإن أصحابنا كتبوا إليّ من البصرة أن ليس أحد أثبت في الجُريري من ابن عُلية؛ وقال العجلي: ثقة، واختلط بأَخَرة، روى عنه في الاختلاط يزيد بن هارون، وابن المبارك، وابن أبي عدي، كل ما روى عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط، إنما الصحيح عنه حماد بن سلمة، وإسماعيل بن عُلَيَّة، وعبد الأعلى من أصحهم سماعاً، سمع منه قبل أن يختلط بثمان سنين، وسفيان الثوري، وشعبة صحيح؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: أرواهم عن الجُرَيْري إسماعيل بن عُلَيَّة، وكل من أدرك أيوب ـ (يعني السَّخْتِياني) ـ فسماعه من الجُريري جَيِّد؛ وقال الفسوي: وهو ثقة، أخذوا عنه، من سمع عنه في الصحة، لأنه كان عمل فيه السن فَتَغَيَّر، وكان أهل العلم يسمعون، وسماع هؤلاء الذين بأَخَرة فيه وفيه؛ وقال أيضاً: وسعيد أبو مسعود الجُريري روى عنه ابن المبارك، ويزيد بن هارون. وعباس الجُريري ـ (يعني ابن فَرُّوخ) ـ روى عنه حماد بن سلمة. وسعيد كان عمل فيه السن وتغيّر، وكلاهما ثقة؛ وقال أبو حاتم: تغيّر حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديماً فهو صالح، وهو حسن الحديث؛ وقال مُغُلْطاي: وقال العقيلي: اختلط، وأُنكر حديثه؛ وقال ابن حبان في الثقات: مات سنة أربع وأربعين ومئة، وكان قد اختلط قبل أن يموت بثلاث سنين، وقد رآه يحيى بن سعيد القطان وهو مختلط. ولم يكن اختلاطه اختلاطاً فاحشاً، فلذلك أدخلناه في الثقات؛ وقال ابن عدي: وسعيد الجُريري هذا مستقيم الحديث، وحديثه حجة من سمع منه قبل الاختلاط، وهو أحد من يجمع حديثه من البصريين، وسبيله كسبيل سعيد بن أبي عَروبة، لأن سعيد بن أبي عَروبة أيضاً اختلط فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه مستقيم حجة؛ وقال أبو عبد الله بن بُكير: [قال النسائي]: سعيد بن إياس الجُريري من=

....

=سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء. سألت أبا الحسن الدارقطني؟ فقال: قبل الاختلاط من سمع منه قديماً، إلا المتأخرين ففيه شيء مثل يزيد بن هارون، ونظرائه؛ وقال الدارقطني أيضاً في سننه ـ وذكر جماعة فيهم الجُريري ـ: وكلهم ثقات؛ وقال البيهقي: وهو من الثقات إلا أنه اختلط في آخر عمره، وسماع يزيد بن هارون عنه بعد اختلاطه؛ وقال الذهبي في الميزان: أحد العلماء الثقات، تغير قليلاً، ولذلك ضَعَّفه يحيى القطان، ووثقه جماعة... وروى عباس عن ابن معين قال: سمع يحيى بن سعيد من الجُريري، وكان لا يروي عنه. قلت: لأنه أدركه في آخر عمره؛ وفي المغني: ثقة، مشهور، تغير قليلاً؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: ثقة، تغير قليلاً؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، المحدث، الثقة... من كبار العلماء... وقد رويا له في الصحيحين، وتحايدا ما حدث به في حال تغير حفظه، فجرى له في الشيخوخة نظير ما تمّ لسعيد بن أبي عَروبة؛ وفي تذكرة الحفاظ: الحافظ، الحجة؛ وفي ديوان الضعفاء: صدوق، تَغَيّر، فلذا ضَعّفه القطان؛ وفي العِبر: محدث البصرة... وساء حفظه قُبيل موته؛ وقال ابن رجب: أحد الثقات الأعيان، اختلط بأَخرة، فكان يلقن فيتلقن، وقد حدث عنه الأئمة بالكثير قبل الاختلاط، وحديثه مخرج في الصحيحين من رواية جماعة عنه، وقد سمع منه قوم بعد الاختلاط، منهم عيسى بن يونُس قاله يحيى بن معين، وغيره... وممن سمع منه بعد الاختلاط محمد بن أبي عدي... وممن سمع منه قبل أن يختلط: الثوري، وابن عُلَيّة، وبشر بن المُفَضَّل، وكان ابن عُلَيّة يُنكر أن يكون الجُريري اختلط؛ وقال برهان الدين إبراهيم بن موسى الإبناسي: وممن سمع منه قبل التغيير: شعبة، وسفيان الثوري، والحَمَّادان، وإسماعيل بن عُلية، ومَعْمَر ـ (يعني ابن راشد) ـ، وعبد الوارث بن سعيد، ويزيد بن زُريع، ووُهَيْب بن خالد، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثَّقَفي، وذلك لأن هؤلاء كلهم سمعوا من أيوب السَّخْتِياني، وقد قال أبو داود ـ فيما رواه عنه أبو عبيد الآجري ـ: كل من أدرك أيوب فسماعه من الجُريري جيِّد. ومن سمع منه بعد التغيير: محمد بن أبي عدي، وإسحاق الأزرق، ويحيى بن سعيد القطان ولذلك لم يحدث عنه شيئاً؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة... اختلط قبل موته بثلاث سنين؛ وفي هدي الساري: أحد الأثبات.. اتفقوا على ثقته؛ وقال ابن الكَيَّال: ثقة. وذكره ابن شاهين، وابن خَلْفون في الثقات. وقد روى عنه شعبة، ووُهَيْب بن خالد، وشيوخهما جِياد.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٦١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٨٢، ١٤٦، ١٦٣، =

....

= ١٦٥، ٢٨٥، سؤالات ابن الجُنيد لابن معين ٢٨١ ـ ٢٨٢، تاريخ البادي عن ابن معين ١٠٣ ـ ١٠٤، العلل ومعرفة الرجال ١/٣٥٨، ٣٨٦، ٢/١٣٣، ٢٥٩، التاريخ الكبير ١/٢/٤٥٦ ـ ٤٥٧، معرفة الثقات ١/٣٩٤ ـ ٣٩٥، وترتيب السبكي ١١٢أ، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٠٣، المعرفة والتاريخ ٢/١١٥، ١٢٤ ـ ١٢٥، ٣/٦٤، الجعديات ١/٦٣٧، الضعفاء الكبير ٢/٩٩، ونسخة الظاهرية ٧٥ب، الجرح والتعديل ١/١/١٥٤، ١/٢/١، ٢، الثقات ٦/٣٥١، الكامل ٣/١٢٢٨، ١٢٢٩، ونسخة الظاهرية ١٨١ب، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب، السنن للدارقطني ١/٢٦٥، التعديل والتجريح ٣/١٠٧٥، ميزان الاعتدال ٢/١٢٧، المغني في الضعفاء ١/٢٥٦، ديوان الضعفاء ١١٨، من تكلم فيه وهو موثق ٨٤، سير أعلام النبلاء ٦/١٥٣، ١٥٥ ـ ١٥٦، تذكرة الحفاظ ١/١٥٥، العِبر في خبر من غَبَر ١/١٩٦، إكمال تهذيب الكمال ٧٧ب، شرح علل الترمذي ٢/٥٦٤، ٥٦٥، تقريب التهذيب ٢٣٣، هدي الساري ٤٠٥، الكواكب النيرات ١٨٠، ١٨٣ ـ ١٨٤.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين: **أولهما**: أن ابن الجوزي نقل في الضعفاء ٥٦أ عن الدوري قوله: «اختلط الجُرَيْري إلا أنه ثقة». والصواب أن الدوري قال معلقاً على عدم رواية القطان عن الجُريري، ونهيه عيسى بن يونُس عن التحديث عنه: «إنما مذهب يحيى بن سعيد القطان عندنا في هذا يقول: إن الجُريري قد كان اختلط، لا أنه ليس بثقة». وآخرهما: ما جاء في إكمال تهذيب الكمال ٧٧: «وقال أبو داود عن إسماعيل بن عُلَيّة: الجُرَيْري أثبت من بِشر بن المُفَضَّل». فهذا الكلام لا يستقيم لأن ابن المُفَضَّل من طبقة ابن عُلَيَّة، وكلاهما ممن روى عن الجُريري، وإنما تكون المقارنة بين النظراء، لا بين الشيخ وتلميذه، ويبدوأن صواب العبارة: «وقال أبو داود: إسماعيل بن عُلية في الجُريري أثبت من بِشر بن المُفَضَّل». وقد سبق في ترجمة ابن عُلَيَّة تفضيل البعض لإسماعيل على بِشر مما يؤكد ما صَوَّبته.

ثم أقول: لقد سقت أقوال النُّقَّاد كلَّها سِياقة واحدة دون التمييز بين التعديل والتليين، وذلك لإجماعهم على توثيقه والاحتجاج به قبل تغيره في آخر عمره. وقد ذهب عامة النُّقَّاد إلى أنه ثقة مطلقاً قبل التغير، وذكر أبو حاتم المتشدد عبارة تستعمل في الدرجة التالية للتوثيق المطلق، دون أن يذكر السبب في إنزاله عن المرتبة الرفيعة، ولعله قصد ما صرّح به سائر النُّقاد، وقد قال ابن حجر في هدي الساري: «أحد الأثبات... اتفقوا على ثقته». =

....

= وأما تغيره فإن الأئمة اختلفوا في حَدِّه، فبعضهم جعله اختلاطاً بإطلاق، واقتصر البعض على عبارات التغير، وعلى وصفه بالاختلاط غير الفاحش. وقد صرح ابن عُلَيّة بنفي الاختلاط عنه، مع إقراره بتغير حاله نتيجة الكِبَر.

كما اختلفوا في تعيين زمن تغيره أو اختلاطه. والذي اعتمده الأكثرون هو قول كَهْمَس بن الحسن في رواية القطان من رواية الجماعة عنه: «أنكرنا الجُريري أيام الطاعون». ووقع الطاعون بالبصرة سنة إحدى وثلاثين ومئة، وابتدأ في جُمادى الآخرة، واشتد في شعبان، ثم ازداد شدة في شهر رمضان، وشوال، ثم خَفَّت حدته فكان على النحو الذي بدأ فيه إلى آخر السَّنة. ويقال: إن الطاعون بالبصرة كان سنة ثلاثين ومئة. وقيل: سنة اثنتين وثلاثين.

وقد فَصَّل الأئمة حال كثير من الرواة عنه ـ وخاصة المشاهير ـ من حيث سماعهم منه قبل الاختلاط أو بعده. فالذين صُرح بسماعهم منه قبل الاختلاط هم: إسماعيل بن عُلَيَّة، وبشر بن المُفضَّل، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، والثوري، وشعبة، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعبد الوارث بن سعيد، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثَّقفي، ومَعْمَر بن راشد، ووُهيب بن خالد، ويزيد بن زُرَيْع. وزاد العراقي في التقييد والإيضاح ٤٤٧: سفيان بن عُيينة. لكن لم يذكره المزي وغيره في الرواة عن الجُريري.

وأما الذين صُرح بسماعهم منه بعد الاختلاط فهم: إسحاق بن يوسف الأَزْرَق، وعبد الله بن المبارك، وعيسى بن يونُس بن أبي إسحاق، ومحمد بن إبراهيم بن أبي عدي، والقطان، ويزيد بن هارون. وقد يعترض بأن مسلماً أخرج له من طريق ابن المبارك، ويزيد بن هارون. بَيْد أني نظرت في حديث واحد لكل منهما في صحيح مسلم فوجدته على وجه المتابعة ـ ينظر صحيح مسلم، كتاب المساجد، باب من أحق بالإمامة ١/ ٤٦٤. وكتاب الصيام، باب صوم سِرر شعبان ٢/ ٨٢٠ ـ. وينظر التقييد والإيضاح ٤٤٨.

وقد احتج الشيخان برواية خالد بن عبد الله الواسِطي عنه، مع أنه لم يُذكر فيمن سمع من الجُريري قبل الاختلاط. واعتذر ابن حجر للبخاري خاصة فقال في هدي الساري ٤٠٥: «وأخرج له البخاري أيضاً من رواية خالد الواسطي عنه، ولم يتحرر لي أمره إلى الآن هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده، لكن حديثه عنه بمتابعة بشر بن المُفَضَّل». وفي فتح الباري ٢/ ١٠٧: «والجُرَيْري... معدود فيمن اختلط، واتفقوا على أن سماع المتأخرين منه كان بعد اختلاطه، وخالد منهم، لكن أخرجه ـ (يعني حديث =

٥٠٨ ـ ع: سعيد بن أبي أيوب مِقْلاص أبو يحيى الخُزاعي مولاهم، أو مولى أبي هريرة[١]، المصري، الفقيه. ولد سنة مئة، ومات سنة إحدى وستين ومئة، ويقال: آخر سنة إحدى وستين أو أول سنة

=خالد عن الجُرَيْري الذي عند البخاري) ـ الإسماعيلي من رواية يزيد بن زُريع، وعبد الأعلى، وابن عُلية، وهم ممن سمع منه قبل اختلاطه، وهي إحدى فوائد المستخرجات أيضاً، وهو عند مسلم من طريق عبد الأعلى أيضاً، وقد قال العجلي: إنه من أصحهم سماعاً من الجُريري، فإنه سمع منه قبل اختلاطه بثمان سنين. ولم ينفرد به مع ذلك الجُريري، بل تابعه عليه كَهْمَس عن ابن بُرَيدة». وعدّ الذهبي في سير أعلام النبلاء ٦/ ١٥٥ حديث مسلم عن خالد عن الجُريري بأنه من غرائب الأخير. هذا، ولم يخرج البخاري في الصحيح عن الجُريري من غير رواية من لم يُصَرَّح بسماعه منه قبل الاختلاط سوى عن خالد المذكور. وأما مسلم فقد أخرج عن جماعة غير خالد، وابن المبارك، ويزيد بن هارون. لكن تبين لي من خلال النظر في جملة من أحاديث هؤلاء الآخرين في صحيح مسلم أنها سيقت على سبيل المتابعة، أو أنها أُوردت في أصل الباب لكن لها متابعات صحيحة، أو نحو ذلك. ـ ينظر صحيح مسلم كتاب الحج، باب استحباب الرَّمَل في الطواف والعمرة ٢/ ٩٢١ ـ ٩٢٢. وكتاب التوبة، باب فضل دوام الذِّكْر ٤/ ٢١٠٦ ـ ٢١٠٧. وكتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صَيَّاد ٢٢٤١ ـ ٢٢٤٢ ـ ٢٢٤٣ ـ.

ولا يفوتني هنا أن أنبه إلى أن ما نقلته عن سؤالات ابن الجُنيد في النفس منه شيء، وذلك لأن ظاهره إثبات سماع يزيد بن هارون من الجُريري قبل الاختلاط، وهو خلاف المشهور. بل إن ابن معين صرح في رواية الدوري، والبادي بكون سماع يزيد عنه في حالة الاختلاط. وما نقله ابن معين في رواية ابن الجنيد عن كَهْمَس مخالف للمشهور عن هذا الرجل، وليس محل كَهْمَس المتوفى سنة تسع وأربعين ومئة أن يبين زمن سماع يزيد بن هارون المتوفى سنة ست ومئتين من الجُريري، وكَهْمس من شيوخ يزيد. لذا لا يعتمد على ما ذكره ابن الجنيد في هذه الترجمة.

وخلاصة القول: إن سعيد بن إياس الجُرَيْرِي ثقة، صحيح الحديث قبل التغير أو الاختلاط. فمن سمع منه قبل التغير فحديثه حجة، ومن سمع منه فيه فحديثه ليس بعُمدة. والله أعلم.

(١) فهو على هذا الرأي دَوْسي، أي مولى لهم.

اثنتين، ويقال: سنة تسع وأربعين، ويقال: سنة ست وستين، ويقال: سنة اثنتين وخمسين، ويقال: سنة تسع وخمسين[(١)(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)(*)].

---

(١) وقال ابن معين في رواية الدوري ٢/١٩٦: «مات سعيد بن أبي أيوب المصري في زمان أبي جعفر». وقد تولى أبو جعفر المنصور الخلافة في أول سنة سبع وثلاثين ومئة، ومات في آخر سنة ثمان وخمسين ومئة.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٥١٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٩٦، سؤالات ابن الجُنيد لابن معين ٣٣٨، معرفة الرجال ١/٩٦، الطبقات ٢٩٦، العلل ومعرفة الرجال ٢/١٣١ ـ ١٣٢، التاريخ الكبير ١/٢/٤٥٨، التاريخ الصغير ٢/٩٦، ٩٨، الكنى والأسماء لمسلم ٢/٩٠٥، المعرفة والتاريخ ١/١٤٩، ١٥٠، ٢/٤٣٣، الكنى والأسماء ٢/١٦٥، الجرح والتعديل ١/٢/٦٦، الثقات ٦/٣٦٢ ـ ٣٦٣، ٨/٢٥٩، مشاهير علماء الأمصار ١٩١، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ١٥ب، ٢٦ب، الهداية والإرشاد ١/٢٩٤ ـ ٢٩٥، سؤالات السِّجزي وغيره للحاكم ١٨١ ـ ١٨٢، رجال صحيح مسلم ١/٢٤٣ ـ ٢٤٤، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/١٣٣ ـ ١٣٤، السابق واللاحق ٣٢٩ ـ ٣٣٠، التعديل والتجريح ٣/١٠٨٨ ـ ١٠٨٩، الجمع بين رجال الصحيحين ١/١٧٠، تهذيب الكمال ١٠/٣٤٢ ـ ٣٤٥، الكاشف ١/٣٥٦، سير أعلام النبلاء ٧/٢٢ ـ ٢٣، العِبر في خَبَر من غَبَر ١/٢٣٧، إكمال تهذيب الكمال ٧٧ب، ٧٨أ، تهذيب التهذيب ٤/٧ ـ ٨، تقريب التهذيب ٢٣٣ فتح الباري ١٣/٢٦٨، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٧٠، حسن المحاضرة ١/٢٨٠، خلاصة التذهيب ١٣٦.

(٣) تهذيب الكمال ١٠/٣٤٤، تهذيب التهذيب ٤/٧.

(*) **أقوال النُقَّاد فيه، ودراستها:**

قال ابن سعد: وكان ثقة، ثَبْتاً؛ وقال يحيى بن عبد الله بن بُكير: كان ثقة؛ وقال ابن معين في رواية ابن الجُنيد، وابن مُحرز، والكَوْسَج، ثقة؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سئل أبي ـ وأنا أسمع ـ عن حَيْوة بن شُرَيْح ـ (يعني المصري) ـ، وسعيد بن أبي أيوب، ويحيى بن أيوب ـ (يعني الغافِقي) ـ؟ فقال: حَيْوة أعلم القوم، ثقة... وسعيد بن أبي أيوب ليس به بأس، ويحيى بن أيوب=

٥٠٩ ـ ع: سعيد بن أبي بُرْدة[1] بن أبي موسى عبد الله بن قَيْس

=دونهم في الحديث سيء الحفظ... وحَيْوة... أعلاهم؛ وقال الفسوي: ثقة؛ وقال ابن أبي حاتم في ترجمة حَيْوَة من الجرح والتعديل: سمعت أبي ـ وسئل عن حَيْوَة بن شُريح، وسعيد بن أبي أيوب، ويحيى بن أيوب؟ فقال: حَيْوةَ أعلى القوم، وهو ثقة، وهو أحبّ إليّ منهما؛ وقال ابن خِراش، والساجي: صدوق؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من جِلّة المصريين، وقدماء شيوخهم؛ وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: الإمام، الحافظ، الثقة... الفقيه... وكان من أوعية العلم؛ وفي الكاشف: ثقة؛ وقال ابن حجر: ثقة، ثَبْت. وذكره ابن حبان، وابن خَلْفون في الثقات.

الطبقات الكبرى ٥١٦/٧، سؤالات ابن الجُنَيد لابن معين ٣٣٨، معرفة الرجال ٩٦/١، العلل ومعرفة الرجال ١٣١/٢ ـ ١٣٢، المعرفة والتاريخ ٤٣٣/٢، الجرح والتعديل ٣٠٧/١/٢، ٦٦/٢/١، مشاهير علماء الأمصار ١٩١، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١٣٤/٢، الكاشف ٣٥٦/١، سير أعلام النبلاء ٢٢/٧، ٢٣، إكمال تهذيب الكمال ١٧٨أ، تقريب التهذيب ٢٣٣.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: أن المزي نقل في تهذيب الكمال ٣٤٤/١٠ عن أبي حاتم قوله فيه: «لا بأس به». فهذا لم أجده في الجرح والتعديل، وإنما فيه نحوه عن عبد الله بن أحمد عن أبيه. ولم يلتفت ابن حجر في تهذيب التهذيب إلى هذا الذي ذكره المزي عن أبي حاتم. وثانيها: أنه جاء في إكمال تهذيب الكمال ١٧٨أ: «وقال يحيى بن معين: هو ضعيف». فهذا لا يقبل بحال، لأنه قول معلّق مخالف للمشهور المسند عن ابن معين، لذا لم يذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب، ولم يشر إليه. وآخرها: أن ابن حبان ترجم لسعيد في موضعين من كتاب الثقات، في أتباع التابعين، وفي تبع الأتباع، وقال في الموضع الأخير ٢٥٩/٨: «ليس له عن تابعي سماع صحيح، فلذلك أدخلناه في هذه الطبقة، وروايته عن زيد بن أسلم، وأبي حازم ـ (يعني سَلَمة بن دينار الأعرج) ـ إنما هي كتاب».

ثم أقول: أجمع النُّقَّاد على الاحتجاج بسعيد بن أبي أيوب، بَيْد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور وثقوه مطلقاً، وعَدَّه الباقون في الدرجة التالية من غير بُرهان. والتوثيق المطلق مقدم على المقيد غير المفسر.

وخلاصة القول: إن سعيد بن أبي أيوب مِقْلاص المصري ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) اسم أبي بُردة: عامر. وقيل: الحارث. وقيل: اسم كنيته.

الأَشْعري، الكوفي[١][٢].

قال النسائي: ثقة[٣][*].

---

(١) قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٤/ ٨: «وقال الصَّرِيْفيني: مات سنة ١٦٨. كذا بخط مُغُلطاي - (يعني في إكمال تهذيب الكمال) -. ولعله: وثلاثين. بدل: وستين».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٢٤، تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ ١٠٨ العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٨٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٦٠، معرفة الثقات ١/ ٣٩٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ٥٨٠، ٦٥٦ - ٦٥٧، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٤٨، المراسيل لابن أبي حاتم ٧٥ - ٧٦، الثقات ٦/ ٣٥١، الهدايا والإرشاد ١/ ٢٨٨ - ٢٨٩، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٤٧، التعديل والتجريح ٣/ ١٠٩٢ - ١٠٩٣، تهذيب الكمال ١٠/ ٣٤٥ - ٣٤٨، الكاشف ١/ ٣٥٦، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢٢٠، إكمال تهذيب الكمال ٧٨أ، تهذيب التهذيب ٤/ ٨، تقريب التهذيب ٢٣٣، خلاصة التذهيب ١٣٦.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٧٨أ، تهذيب التهذيب ٤/ ٨. وقد قال مُغُلْطاي: «وفي كتاب المُنْتَجِيلي: قال فيه أبو عبد الرحمٰن النسائي: هو ثقة». وقال ابن حجر: «وقال النسائي: ثقة. نقله المَنْجَنيقي». كذا في كتابيهما، فالأول نسخته غير جيدة، والآخر طبعته كذلك. ولعل الصواب ما في نسخة إكمال تهذيب الكمال، والمُنْتَجِيلي هو أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم الصَّدَفي مؤلف التاريخ الكبير في أسماء الرجال. وأما المَنْجَنيقي - ولا أُراه صحيحاً - فهو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم البغدادي نزيل مصر من أقران النسائي، مات سنة أربع وثلاث مئة.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ثقة؛ وقال أبو الحسن الميموني: قلت لأحمد بن حنبل: سعيد بن أبي بُردة؟ قال: بخٍ، ثَبْت في الحديث؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صدوق ثقة؛ وقال الذهبي: حجة؛ وقال ابن حجر: ثقة، ثَبْت، وروايته عن ابن عمر مرسلة. وذكره ابن حبان، وابن خَلْفون في الثقات. وقد روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، وشعبة، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

معرفة الثقات ١/ ٣٩٥، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٤٨، الثقات ٦/ ٣٥١، الكاشف ١/ ٣٥٦، إكمال تهذيب الكمال ٧٨أ، تقريب التهذيب ٢٣٣. =

٥١٠ ـ ٤: سعيد بن جُمْهان أبو حفص الأَسْلَمي، البصري. مات بالبصرة سنة ست وثلاثين ومئة[1].

قال النسائي: ليس به بأس[2](*).

= فقد أطبق النُّقَّاد على أن سعيد بن أبي بُرْدة ثقة، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٩٨، تاريخ البادي عن ابن معين ٥٠، تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ ١٤١، العلل ومعرفة الرجال ١/٣٦٤، ٢/٨٣، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٨١، التاريخ الكبير ١/٢/٤٦٢، التاريخ الصغير ١/١٩٦ ـ ١٩٧، الكنى والأسماء لمسلم ١/٢٠١، المعرفة والتاريخ ٢/١٢٨، ٣/٧٨، ١٧٦، الكنى والأسماء ١/١٥٣، الجعديات ٢/١١٥٥، الجرح والتعديل ١/ ٢/١٠، الثقات ٤/٢٧٨، مشاهير علماء الأمصار ٩٧، الكامل ٣/١٢٣٧، الضعفاء لابن الجوزي ٥٦ب، تهذيب الكمال ١٠/٣٧٦ ـ ٣٧٩، ميزان الاعتدال ٢/١٣١، المغني في الضعفاء ١/٢٥٦، ديوان الضعفاء ١١٩، الكاشف ١/٣٥٧، من تُكلم فيه وهو موثّق ٨٥، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٧، إكمال تهذيب الكمال ٧٩ب ـ ٨٠أ، تهذيب التهذيب ٤/١٤، تقريب التهذيب ٢٣٤ بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٧١، خلاصة التذهيب ١٣٦.

(٢) تهذيب الكمال ١٠/٣٧٧، تهذيب التهذيب ٤/١٤.

(**) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية الدوري: ثقة؛ وفي رواية البادي: ليس به بأس؛ وقال أبو بكر المرُّوذي: قلت له ـ (يعني لأحمد) ـ: ما تقول في سعيد بن جُمْهان؟ فقال: ثقة، روى عنه العَوَّام بن حَوْشَب، وروى عنه حماد ـ (لعله أراد ابن سلمة) ـ. وأُراه ذكر عبد الوارث ـ (يعني ابن سعيد) ـ، وغيره، قلت: يُروى عن يحيى القطان أنه سئل عنه فلم يرضه؟ فقال: باطل. وغضب، وقال: ما قال هذا أحد غير علي بن المديني، ما سمعت يحيى يتكلم فيه بشيء؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: سعيد بن جُمْهان هذا هو رجل مجهول؟ قال: لا، روى عنه غير واحد: حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، والعَوَّام بن حَوْشب، وحَشْرَج بن نُباتة؛ وقال=

=المزي: وقال أبو عُبيد الآجري عن أبي داود: ثقة. وقال في موضع آخر: هو ثقة إن شاء الله، وقوم يُضَعِّفونه، إنما يُخاف ممن فوقه ـ وسمى رجلاً. يعني سفينة ـ؛ وقال الفسوي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال البَزَّار: مشهور؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له عدة أحاديث وسمى جماعة ممن روى عنه: ولسعيد بن جُمْهان غير ما ذكرت عن سفينة أحاديث، وروى عن عبد الله بن أبي أَوْفى أيضاً، لم يرو غير هؤلاء النفر الذين ذكرتهم، وقد رُوي عنه عن سفينة أحاديث لا يرويها غيره، وأرجو أنه لا بأس به، فإن حديثه أقل من ذاك؛ وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، وسط؛ وفي ديوان الضعفاء: صالح الحديث، لا يحتج به؛ وفي المجرَّد: مختلف فيه؛ وقال ابن حجر: صدوق، له أفراد وذكره ابن حبان، وابن خَلْفون في الثقات، وذكره الذهبي في من تكلم فيه وهو موثق.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال مُغُلْطاي: وفي تاريخ البخاري الصغير ـ وذكر حديثه فقال: فيه عجائب؛ وقال البخاري في التاريخ الصغير ـ المطبوع بهذا الاسم، وهو في الحقيقة التاريخ الأوسط ـ: وقال حَشْرَج عن سعيد، عن سفينة: أن النبي ﷺ قال لأبي بكر، وعمر، وعثمان: هؤلاء الخلفاء بعدي. هذا لم يتابع عليه، لأن عمر، وعلياً قالا: لم يستخلف النبي ﷺ؛ وقال الساجي: لا يتابع على حديثه؛ وقال ابن حزم: غير مشهور بالعدالة، بل مذكور أنه لا يقوم حديثه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٩٨، تاريخ البادي عن ابن معين ٥٠، العلل ومعرفة الرجال ١/٣٦٤، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٨١، التاريخ الصغير ١/١٩٧، المعرفة والتاريخ ٢/١٢٨، ٣/١٧٦، الجرح والتعديل ١/٢/١٠، الثقات ٤/٢٧٨، الكامل ٣/١٢٣٧، المحلى ١٠/١٩٢، تهذيب الكمال ١٠/٣٧٧، ديوان الضعفاء ١١٩، الكاشف ١/٣٥٧، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٧، من تكلم فيه وهو موثق ٨٥، إكمال تهذيب الكمال ٧٩ب ـ ٨٠أ، تقريب التهذيب ٢٣٤.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على سعيد بن جُمْهان بين معدِّل وملِيِّن. والمُلَيِّنون هم: **البخاري**، والساجي، وابن حزم. فقول البخاري الذي أورده مُغُلْطاي إن صح فيبدو أنه مُفَسَّر بالقول الآخر الذي نقلته عن التاريخ المطبوع باسم الصغير. وهذا القول الأخير تبعه عليه الساجي. وقد أصاب البخاري في إنكاره للحديث، لكنه لم ينكره على سعيد وإنما على حَشْرج بن نُباتة كما هو صريح في التاريخ الكبير ١/٢/١١٧. وأما ابن=

٥١١ ـ م ت س ق: سعيد بن حَسَّان القُرشي، المَخْزومي، الحجازي، المكي، القاص[(١)][(٢)].

قال النسائي: ثقة[(٣)][(*)].

=حزم فإنه موصوف بالتشدد، لذا لا يعتد بتليينه لسعيد، خاصة وأنه معارض بتوثيق وتعديل عامة النقاد.

لذا فإن الصواب في سعيد بن جُمْهان هو التعديل، بيد أن المعدلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالمتقدمون منهم ـ سوى أبي حاتم المتشدد ـ وثقوه مطلقاً. وعَدَّه أبو حاتم في أدنى درجات التعديل، ويبدو أن الباقين جعلوه في منزلة بين المنزلتين ـ وإن كان بعضهم اضطرب في حكمه عليه ـ، ولعل الأحوط ما ذهب إليه هذا الفريق، لوجود شيء في حديث سعيد لا يتابع عليه مع قلة رواياته، ويمكن أن يكون الحمل ـ إن كان ثَمَّة حمل ـ على من دونه في الإسناد كما أشرت سابقاً. وقد ذُكر أنه رُوي عنه عن سفينة أحاديث لا يرويها غيره، ولعله لا اعتراض عليه في ذلك لأنه من أهل الصدق والضبط، وثبت لقاؤه لسفينة مولى رسول الله ﷺ، بل أقام عنده ثمانية أيام يسأله عن حديث رسول الله ﷺ ـ العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٨٣ ـ.

وخلاصة القول: إن سعيد بن جُمْهان صدوق، حسن الحديث في الأحوط. والله أعلم.

(١) جاء في بعض المصادر: «القاضي». ويبدو أنه تصحيف عن المذكور أعلاه.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٤٩٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٩٨، سؤالات ابن الجُنيد لابن معين ٤٢٠، الطبقات ٢٨٣، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٦٤، المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٤٠، تاريخ واسط ٢٤٥ ـ ٢٤٦، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٢، الثقات ٦/ ٣٥٧، تاريخ أسماء الثقات ١٤٣، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٤٤، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٧٥، تهذيب الكمال ١٠/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣١ ـ ١٣٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٧، الكاشف ١/ ٣٥٧، من تكلم فيه وهو موثق ٨٥، إكمال تهذيب الكمال ٨٠ب، العِقْد الثمين ٤/ ٥٥٦، تهذيب التهذيب ٤/ ١٦، تقريب التهذيب ٢٣٤، خلاصة التذهيب ١٣٧.

(٣) تهذيب الكمال ١٠/ ٣٨٥، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٢، تهذيب التهذيب ٤/ ١٦. لكن لفظ الذهبي: «ووثَّقه ابن معين، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن سعد ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كان=

٥١٢ ـ ع: سعيد بن أبي الحَسَن يَسار الأنصاري مولاهم، البصري، العابد، أخو الحسن البصري(١)(٢).

=ثقة، قليل الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ثقة؛ وفي رواية ابن الجُنيد: ليس به بأس؛ وقال العجلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ، وأبو داود في موضع من رواية الآجري ـ كما في تهذيب الكمال ـ ، والفسوي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. وذكره ابن حبان، وابن شاهين، وابن خَلْفون في الثقات، وذكره الذهبي في من تكلم فيه وهو مُوَثَّق.

ب ـ **المُلَيِّنون**: قال الآجري في موضع آخر من سؤالاته ـ كما في تهذيب الكمال ـ: سألت أبا داود عن سعيد بن حَسَّان المخزومي، فلم يرضه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٩٨، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٢٠، المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٤٠، الثقات ٦/ ٣٥٧، تاريخ أسماء الثقات ١٤٣، تهذيب الكمال ١٠/ ٣٨٥، من تكلم فيه وهو موثَّق ٨٥، إكمال تهذيب الكمال ٨٠ب، تقريب التهذيب ٢٣٤.

فسعيد بن حَسَّان المَخْزومي لم يذكره بلين سوى أبي داود في موضع من رواية الآجري من غير ذكر السبب، وقد روى عنه الآجري في موضع آخر من سؤالاته توثيقه له. فإن لم نُسقط القولين لتعارضهما، فإننا نقدم التوثيق لكون التليين مبهماً، وشاذاً.

فَتَعَيَّن التعديل في حق سعيد بن حسان، لكن اختلف المعدلون في تحديد المرتبة التي يستحقها، فعامة الأئمة وثقوه مطلقاً، وتفرد ابن حجر المتأخر بإنزاله عن تلك الدرجة دون حجة، فقال: «صدوق له أوهام». وإنما العبرة بقول المتقدمين.

وخلاصة القول: إن سعيد بن حَسَّان المَخْزومي ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) اتفقوا على أن سعيداً مات قبل الحسن، ثم اختلفوا في تحديد زمن وفاة سعيد مع إجماعهم على وفاة الحسن سنة عشر ومئة. فقال جماعة: مات سنة مئة. وقال البعض: سنة تسع ومئة. وقال البعض: سنة ثمان ومئة. وزعم ابن سعد ـ كما في الطبقات الكبرى ٧/ ١٧٩ ـ أنه مات قبل سنة مئة. وذكر البعض أنه توفي بقرية من قرى شراز من أرض فارس.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ١٧٨ ـ ١٧٩، سؤالات ابن الجُنيد لابن معين ٣٢٠، تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ=

قال النسائي: ثقة[(١)(*)].

٥١٣ ـ ع: سعيد بن الحكم بن محمد أبو محمد، وقيل: أبو عثمان، الجُمَحي مولاهم[(٢)]، المصري، الحافظ، الفقيه، المعروف بابن أبي مريم. ولد سنة أربع وأربعين ومئة، وقيل: سنة ثلاث وأربعين، ومات يوم الخميس لأربع عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الآخر، ويقال: يوم الجمعة لأربع عشرة بقيت منه، وقيل: في آخر السنة، سنة أربع

= ٩١، الطبقات ٢١٠، تاريخ خليفة ٣٣٩،العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٨٢، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣، التاريخ الصغير ١/ ٢٦١ ـ ٢٧٠، معرفة الثقات ١/ ٣٩٦، تسمية الإخوة الذين روي عنهم الحديث ٢٤٣، المعرفة والتاريخ ٣/ ٢١٣، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٧٢ ـ ٧٣، الثقات ٤/ ٢٧٦، مشاهير علماء الأمصار ٩٠، الهداية والإرشاد ١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٤٤، التعديل والتجريح ٣/ ١٠٩٦، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٧١، تهذيب الكمال ١٠/ ٣٨٥ ـ ٣٨٩، الكاشف ١/ ٣٥٧، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٨٨ ـ ٥٨٩، إكمال تهذيب الكمال ٨٠ب ـ ٨١أ، تهذيب التهذيب ٤/ ١٦ ـ ١٧، تقريب التهذيب ٢٣٤، خلاصة التذهيب ١٣٧.

(١) تهذيب الكمال ١٠/ ٣٨٦، تهذيب التهذيب ٤/ ١٦.

(*) أقوال النُقّاد فيه:

قال العجلي، وأبو زرعة: ثقة؛ وقال ابن حبان في المشاهير: كان من المتعبدين، وسادات التابعين؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة؛ وفي سير أعلام النبلاء: من ثقات التابعين؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن خَلْفون في الثقات. وقد روى عنه أيوب السَّخْتِياني، وشيوخه ثقات.

معرفة الثقات ١/ ٣٩٦،الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٧٣، الثقات ٤/ ٢٧٦، مشاهير علماء الأمصار ٩٠، الكاشف ١/ ٣٥٧، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٨٨، إكمال تهذيب الكمال ٨٠ب، تقريب التهذيب ٢٣٤.

فقد أجمعوا على أنه ثقة، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) ونسبه البعض إلى غير بني جُمَح. ينظر المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٤٥، والثقات ٨/ ٢٦٦.

وعشرين ومئتين، وله ثمانون سنة[١].

قال النسائي: سعيد بن عُفَيْر صالح، وسعيد بن أبي مريم لا بأس به، وهو أحبّ إليّ من سعيد بن عُفَيْر[٢].

وقال أيضاً: يحيى بن بُكَير أحبُّ إلينا من أبي صالح، وسعيد بن عُفَيْر أحبُّ إلينا من يحيى بن بُكَيْر، وسعيد بن أبي مريم أحبُّ إلينا من سعيد بن عُفَيْر[٣][*].

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٥١٨، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٦٥، التاريخ الصغير ٢/ ٣٥٠، معرفة الثقات ١/٣٩٦، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٤٥، المعرفة والتاريخ ١/ ٢٠١، ٢٠٧، ٢/ ١٨٦، ٤٤٥، الكنى والأسماء ٢/٩٦، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٣ ـ ١٤، الثقات ٨/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٣أ، ٣٦أ، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٩٥ ـ ١٩٦، الهداية والإرشاد ١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٥٠، السابق واللاحق ٢٩٩، التعديل والتجريح ٣/ ١٠٧٧، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١٦٤ ـ ٧٦٥ المعجم المشتمل ١٢٦، تهذيب الكمال ١٠/ ٣٩١ ـ ٣٩٥، طبقات علماء الحديث ٢/ ٢٥ ـ ٢٦، الكاشف ١/ ٣٥٨، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٢٧ ـ ٣٣٠، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٩٢، العِبر في خبر من غَبَر ١/ ٤٩٠، المعين في طبقات المحدثين ٧٤، إكمال تهذيب الكمال ٨١أ، تهذيب التهذيب ٤/ ١٧ ـ ١٨، تقريب التهذيب ٢٣٤، طبقات الحفاظ ١٧١، حسن المحاضرة ١/٣٤٦، خلاصة التذهيب ١٣٧.

(٢) سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٩٥ ـ ١٩٦، إكمال تهذيب الكمال ٨١أ، تهذيب التهذيب ٤/١٨. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب التعديل والتجريح عن الدارقطني. ويبدو أنه قصد به سؤالات السُّلَمي، لكن ابن حجر فهم من كلام مُغُلْطاي أن المراد سؤالات الحاكم، وليس الأمر كذلك. هذا، ولم يتقيد مُغُلْطاي، وابن حجر بكامل لفظ سؤالات السُّلمي، حيث اختصرا جملة: «من سعيد بن عُفَيْر». فجعلاها: «من ابن عُفَيْر». كما أن ابن حجر أبدل عبارة: «وسعيد بن أبي مريم» بـ: «وسعيد بن الحكم». وسعيد بن عُفَيْر المذكور هو سعيد بن كثير بن عُفَيْر.

(٣) تهذيب الكمال ١٥/ ١٠٤. ويحيى بن بُكَير هو يحيى بن عبد الله بن بُكَير. وأبو صالح هو عبد الله بن صالح المصري.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه:**

قال ابن معين ـ كما في التعديل والتجريح ـ: ثقة من الثقات؛ وقال الحسين بن=

٥١٤ ـ د س: سعيد بن حكيم بن معاوية بن حَيْدَة القُشَيْري، البصري، أخو بَهْز[(١)].

قال النسائي: ثقة[(٢)(*)].

=الحسن الرازي: سألت أحمد بن حنبل عَمَّن أكتب بمصر؟ فقال: عن ابن أبي مريم وقال العجلي: ثقة... وكان الرجل يأتيه فيقف فيسلم عليه، فيرد عليه: لا سلَّمك الله، ولا حفظك، وفعل بك. فأقول له: ما لهذا؟ فيقول: قدري خبيث. ويأتي آخر فيقول له مثل ذلك، فأقول له: ما لهذا؟ فيقول: جهمي خبيث. ويأتي آخر فيقول له مثل ذلك، فأقول له: ما لهذا؟ فيقول: رافضي خبيث. لا يظن إلا قد رد عليه سلامه، وكان عاقلاً، لم أر بمصر أعقل منه، ومن عبد الله بن عبد الحكم؛ وقال أبو داود ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ابن أبي مريم عندي حُجة؛ وقال أبو حاتم: ثقة؛ وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: الحافظ الشهير... قلت: كان ثقة، كثير الحديث، له غرائب وأفراد مغمورة في سَعة ما روى؛ وقال ابن حجر: ثقة، ثَبْت، فقيه. وذكره ابن حبان في الثقات.

معرفة الثقات ١/٣٩٦، الجرح والتعديل ١/٢/١٤، الثقات ٨/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧، التعديل والتجريح ٣/١٠٧٧، تهذيب الكمال ١٠/ ٣٩٤، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٩٢، تقريب التهذيب ٢٣٤.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن سعيدبن أبي مريم ثقة، فهو إذاً صحيح الحديث. وقول النسائي: «لا بأس به» يستعمله كثيراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(١) ترجمته في: سؤالات الآجري لأبي داود ٢٧٠ ـ ٢٧١، الثقات ٦/ ٣٥٢، تهذيب الكمال ١٠/ ٣٩٥ ـ ٣٩٧، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٢، الكاشف ١/ ٣٥٨، إكمال تهذيب الكمال ٨١أ ـ ٨١ب، تهذيب التهذيب ٤/ ١٩، تقريب التهذيب ٢٣٤، خلاصة التذهيب ١٣٧.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ٨١أ، تهذيب التهذيب ٤/ ١٩. وعزياه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوالِ النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال ابن حجر، وصفي الدين الخزرجي: صدوق. وذكره ابن حبان، وابن خَلْفون في الثقات. =

٥١٥ ـ م تم س: سعيد بن الحُويرث، ويقال[1]: ابن أبي الحُويرث، أبو يزيد المكي، مولى السَّائب[2].

= ب ـ المُلَيِّنون: ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال فقال: لا يُعرف إلا من رواية داود الوَرَّاق عنه، وثقه ابن حبان. الثقات ٦/ ٣٥٢، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٢، إكمال تهذيب الكمال ٨١أ، تقريب التهذيب ٢٣٤.

فقد تفرد الذهبي في ذكره بالتليين لكونه لم يرو عنه إلا واحد، ولم يعتد بإيراد ابن حبان له في الثقات لأجل التساهل. ويبدو أنه لم يقف على توثيق النسائي له، ولعله لو وقف عليه لما غمزه برواية واحد عنه، لأنه يرى ـ مع جماعة من الأئمة المحققين ـ ارتفاع الجهالة، وثبوت العدالة لمن لم يرو عنه إلا واحد ووثقه أحد النقاد البصراء كابن معين، والنسائي. ينظر ترجمة أَصْبَغ مولى عمرو بن حُرَيْث المخزومي.

وأما عَدّ ابن حجر، وصفي الدين الخزرجي له في الدرجة التالية للتوثيق المطلق فإنه لا يُعول عليه لعدم ذكرهما السبب في ذلك مع توثيق النسائي له وهو أعلم بحال من سبقه ممن تأخر زمنه كثيراً كابن حجر.

وخلاصة القول: إن سعيد بن حكيم بن معاوية ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) كذا قال البخاري في التارخ الكبير ١/ ٢/ ٤٦٤. وقال الخطيب ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ٨١ب ـ: «سعيد بن الحُويرث، وهو ابن أبي الحُويرث». وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ٢٣٤: «سعيد بن الحُويرث أو ابن أبي الحُويرث». وقال مُغُلْطاي في المنتخب من كتاب من وافقت كنيته اسم أبيه مما لا يؤمن وقوع الخطأ فيه ٩٤: «سعيد بن الحُويرث، وسعيد أبو الحويرث هما واحد». ويبدو أن مُغُلْطاي وهم بجعل كنيته أبا الحُويرث، ولعل الوهم منه لا من أصل كتابه المنتخب. وقد اقتصر جماعة من المتقدمين على ذكره باسم: سعيد بن الحُويرث. واقتصر ابن حبان في الثقات ٤/ ٢٨٢ على تسميته بسعيد بن أبي الحُويرث.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٤٦٥، الطبقات ٢٨٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٦٤، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١١، الثقات ٤/ ٢٨٢، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٤١ تهذيب الكمال ١٠/ ٣٩٧ ـ ٣٩٩، الكاشف ١/ ٣٥٨، إكمال تهذيب الكمال ٨١ب، المنتخب من كتاب من وافقت كنيته اسم أبيه مما لا يؤمن وقوع الخطأ فيه ٩٤، العِقْد=

قال النسائي: ثقة[(١)][(*)].

٥١٦ ـ م: سعيد بن خالد بن عمرو بن عثمان بن عَفَّان أبو خالد، أو أبو عثمان، القُرشي، الأُموي، المدني، ثم الدمشقي[(٢)][(٣)][(٤)].

قال النسائي: ثقة[(٥)][(**)].

= الثمين ٤/ ٥٥٦، تهذيب التهذيب ٤/ ١٩، تقريب التهذيب ٢٣٤، خلاصة التذهيب ١٣٧.

(١) تهذيب الكمال ١٠/ ٣٩٨، تهذيب التهذيب ٤/ ١٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن معين في رواية الكَوْسَج، وأبو زرعة، والذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن خَلْفون في الثقات.

الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١١، الثقات ٤/ ٢٨٢، الكاشف ١/ ٣٥٨، إكمال تهذيب الكمال ٨١ب، تقريب التهذيب ٢٣٤.

فقد أجمعوا على أن سعيد بن الحُويرث ـ أو ابن أبي الحُويرث ـ ثقة مطلقاً، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) لقد أشار المزي في تهذيب الكمال ١٠/ ٤٠٨ إلى ناحية داره بدمشق، وإلى دور أخرى له فيها، وإلى قرية من أعمال دمشق كان يملكها.

(٣) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ١/ ٢٥٦ فيمن مات في العشر الأولى من المئة الثانية.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى القسم المتمم ٢٦٢، تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ ٣٣، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٦٨، التاريخ الصغير ١/ ٢٥٦، معرفة الثقات ١/ ٣٩٧، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٤٤، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٥، الثقات ٦/ ٣٤٩، مشاهير علماء الأمصار ١٢٨، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢، تهذيب الكمال ١٠/ ٤٠٨ ـ ٤١٠، الكاشف ١/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩، إكمال تهذيب الكمال ٨٢أ، تهذيب التهذيب ٤/ ٢١، تقريب التهذيب ٢٣٤، خلاصة التذهيب ١٣٧.

(٥) تهذيب الكمال ١٠/ ٤٠٨، تهذيب التهذيب ٤/ ٢١.

(**) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال العجلي: ثقة؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من جِلة بني أمية، وصالحي أهل =

٥١٧ ـ د س ق: سعيد[١] بن خالد الكِناني، اللَّيْثي، القارِظي، المدني، حليف بني زُهْرة[٢][٣].

قال النسائي: ثقة[٤][*].

= المدينة؛ وقال الذهبي: وُثِّق؛ وقال ابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن خَلْفون في الثقات.

معرفة الثقات ١/ ٣٩٧، الثقات ٦/ ٣٤٩، مشاهير علماء الأمصار ١٢٨، الكاشف ١/ ٣٥٩، إكمال تهذيب الكمال ٨٢أ، تقريب التهذيب ٢٣٤.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن سعيد بن خالد الأُموي ثقة، فهو إذاً صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) قال البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٦٩: «سعيد بن خالد بن قارِظ». وقال ابن حبان في الثقات ٦/ ٣٥٧: «سعيد بن خالد بن عبد الله بن قارِظ».

(٢) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى القسم المتمم ٢٧٦: «توفي في آخر سلطان بني أُمية». وقد انتهت خلافة الأمويين بقتل آخر خلفائهم مروان الحمار في ذي الحجة سنة اثنتين وثلاثين ومئة.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى القسم المتمم ٢٧٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٦٩، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٦، الثقات ٦/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٣، تهذيب الكمال ١٠/ ٤٠٥ ـ ٤٠٨، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٧، الكاشف ١/ ٣٥٨، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٧، إكمال تهذيب الكمال ٨١ب ـ ٨٢أ، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٠ ـ ٢١، تقريب التهذيب ٢٣٤، خلاصة التذهيب ١٣٧.

(٤) إكمال تهذيب الكمال ٨٢أ، تهذيب التهذيب ٤/ ٢١. وعزياه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي. هذا، وقد نقل المزي في تهذيب الكمال ١٠/ ٤٠٥ عن النسائي قوله فيه: «ضعيف». وتعقبه مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٨٢أ فقال: «وقال النسائي في كتاب الجرح والتعديل: ثقة. والذي نقله عنه المزي متبعاً صاحب الكمال: ضعيف. لم أره في شيء من تصانيف النسائي فيما أعلم، والذي ذكره في كتاب الجرح والتعديل ما أنبأتك به، وهو الذي نقله عنه جماعة أيضاً، منهم ابن خَلْفون لما ذكره في كتاب الثقات». فيبدو أن التضعيف عن النسائي له غير صحيح. والله أعلم.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن حبان في ترجمة سعيد بن خالد الخُزاعي =

٥١٨ ـ ت س: سعيد بن خُثَيْم[1] أبو مَعْمَر الهِلالي[2]،

=المدني من كتاب المجروحين: وليس هذا سعيد بن خالد ـ (يعني القارِظي) ـ الذي يروي عنه ابن أبي ذئب، ذاك ثقة يروي عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: يُحتج به؛ وقال الذهبي ـ كما في ميزان الاعتدال، والمغني ـ، وابنُ حجر: صدوق. وذكره ابن حبان، وابن خَلْفون في الثقات. وقد روى عنه ابن أبي ذئب، وعامة شيوخه ثقات.

ب ـ **المُلَيِّنون:** قال الذهبي في المجرَّد: لَيِّن.

الثقات ٦/٣٥٧ ـ ٣٥٨، المجروحين ١/٣٢٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٣، ميزان الاعتدال ٢/١٣٢، المغني في الضعفاء ١/٢٥٧، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٧، إكمال تهذيب الكمال ٨٢أ، تقريب التهذيب ٢٣٤.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن ما نقلته عن ابن حبان من قوله، نقله مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٨٢أ عن كتاب المجروحين عن يعقوب بن إسحاق الحَضْرمي. وهو وهم منه كما تبين لي. والله أعلم.

ثم أقول: لقد تفرد الذهبي بتليين سعيد بن خالد القارِظي في أحد كتبه، مع أنه رفع من شأنه في غيرما كتاب آخر، وسبب ذلك التليين هو التأثر بما أورده المزي عن النسائي من التضعيف، وهذا ليس بثابت عن أبي عبد الرحمٰن،بل الذي صح عنه هو توثيقه له. كما يبدو أن الذهبي عدل في بعض كتبه عن توثيقه المطلق له إلى الدرجة التالية للسبب نفسه، وقد تبعه ابن حجر في هذا الأمر الأخير مع أنه ممن شكك في صحة ما نقله المزي عن النسائي. ولعل الذهبي يعذر لكونه لم يقف على توثيق النسائي، ولظنه أن التضعيف ثابت عنه لا شك فيه.

وخلاصة القول: إن سعيد بن خالد القارِظي ثقة ـ كما قال النسائي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) هكذا ضبطه الأكثرون، وقد جاء في عدد من الكتب: «سعيد بن خَيْثم».

(٢) جزم الأكثرون ـ وعلى رأسهم البخاري في التاريخ الكبير ١/٢/٤٧٠ ـ بأنه هِلالي،ولم ينسبوه إلى شيء آخر. وقال ابن حبان في الثقات ٦/٣٥٩: «الهِلالي... وقد قيل: إنه من بني سَلِيط». وتبعه عليه المزي في تهذيب الكمال ١٠/٤١٣. والصواب التفريق بين سعيد بن خُثَيم الهِلالي، وسعد بن خُثَيم السَّلِيطي كما صنع البخاري ـ في التاريخ الكبير ١/٢/٤٧٠ ـ، وغيره.

الكوفي[(١)(٢)].

قال النسائي: ليس به بأس[(٣)(*)].

---

(١) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ١٠/ ٤١٤ ـ ٤١٥: «وذكر ابن الأثير ـ (يعني في الكامل ٥/ ١٠٣) ـ أنه توفي سنة ١٨٠، ولا يصح فيما أرى لما وجدت في كتاب العلل لأحمد، قال: أول قدمة قدمنا الكوفة سنة ثلاث وثمانين (يعني ومئة) سنة مات هُشَيْم في شعبان، وخرجنا إلى الكوفة في شوال أنا وعمرو الأعرابي، ونحن نمشي، وكان المطلب بن زياد، وسعيد بن خُثَيم، وأشياخ، وكان وكيع يستند إلى حائط القبلة... ١/ ٣٦٤ فهذا يدل أنه كان حياً سنة ١٨٣، ولذلك ذكره الذهبي في الطبقة التاسعة عشرة (١٨١ ـ ١٩٠) من تاريخ الإسلام، الورقة ٧٧ أيا صوفيا ٣٠٠٦».

(٢) ترجمته في: سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٢١، معرفة الرجال ١/ ١٠٢، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٦٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٧٠، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٩١، الكنى والأسماء ٢/ ١١٩، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٧، الثقات ٦/ ٣٥٩، ٨/ ٢٦٤، الكامل ٣/ ١٢٤٤ ـ ١٢٤٥، المؤتلف والمختلف ٢/ ٩٠٧، الضعفاء لابن الجوزي ٥٦ب، الكامل في التاريخ ٥/ ١٠٣، تهذيب الكمال ١٠/ ٤١٣ ـ ٤١٦، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٣، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٧، ديوان الضعفاء ١١٩، الكاشف ١/ ٣٥٩، إكمال تهذيب الكمال ٨٢ب، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٢ ـ ٢٣، تقريب التهذيب ٢٣٥، خلاصة التذهيب ١٣٧.

(٣) تهذيب الكمال ١٠/ ٤١٤، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية ابن محرز، والكَوْسَج: ثقة؛ وقال إبراهيم بن الجنيد: سألت يحيى بن معين عن سعيد بن خيثم ـ (كذا) ـ الهِلالي؟ فقال: شيخ كوفي، ليس به بأس، ثقة. فقال رجل ليحيى: شيعي؟ قال: وشيعي ثقة، وقدري ثقة؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو زرعة: لا بأس به؛ وقال ابن حجر: صدوق، رُمي بالتشيع، له أغاليط. وذكره ابن حبان، وابن خَلْفون في الثقات.

ب ـ المجرِّحون والمليِّنون: قال أبو حاتم: لا أعرفه؛ وقال ابن عدي عقب حديث رواه عن سعيد ابنُ أخيه: وقد روى سعيد هذا الحديث الذي ذكرته، وغير ما ذكرت أحاديث ليست بمحفوظة، من رواية أحمد بن رَشَد عنه، وسعيد بن خُثَيم عم=

٥١٩ ـ س: سعيد بن ذُوَيْب أبو الحسن النَّسائي، ثم المَرْوَزي. مات سنة سبع وثلاثين ومئتين[1].

=أحمد بن رَشَد ـ (ثم قال ابن عدي في آخر الترجمة) ـ: ولسعيد غير ما ذكرت من الحديث قليل، ومقدار ما يرويه غير محفوظ؛ وقال الأزدي: منكر الحديث.

سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٢١، معرفة الرجال ١/ ١٠٢، الجرح والتعديل ١/٢/١٧، الثقات ٦/٣٥٩، ٨/ ٢٦٤، الكامل ٣/١٢٤٤، ١٢٤٥، الضعفاء لابن الجوزي ٥٦ب، إكمال تهذيب الكمال ٨٢ب، تقريب التهذيب ٢٣٥.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على سعيد بن خُثَيْم بين معدِّل ومجرِّح. والمجرِّحون هم: أبو حاتم، وابن عدي، والأزدي. فأما الأول فإنه إلى جانب تشدده لم يشتهر ذاك القول عنه، حيث ذكر محقق كتاب الجرح والتعديل أنه موجود في نسخة واحدة مما اعتمده من نسخ، كما أن المتأخرين ـ كالمزي، والذهبي، ومُغُلْطاي، وابن حجر ـ لم يتعرضوا لذكره أو الإشارة إليه خلافاً للعادة، وهذا يدل على عدم ثبوته عن أبي حاتم، خاصة وأن هذا الإمام عرف الرجل بذكره لجماعة من الرواة عنه، كما أنه روى عن ابن معين توثيقه له، مما يدل على عدم جهالة عينه أو حاله عنده. وأما ابن عدي فيظهر من خلال ترجمته له أنه لم يعرف حاله جيداً، ولم يورد له من الحديث إلا من رواية أحمد بن رَشَد عنه، وقد قال الزيلعي في أحمد هذا ـ كما في نصب الراية ١/ ٣٤٨ ـ: «فإنه متهم، وله أحاديث أباطيل». لذا لا ينبغي أن يحكم على سعيد من خلال حديث ابن أخيه عنه، خاصة وأنه قد روى عنه جماعة كبيرة. وأما الأزدي فإنه إلى جانب شهرته بالتعنت متكلم فيه، لذا لا يعتد بقوله.

وأما المعدِّلون فقد اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور وثقوه مطلقاً، وجعله أبو زرعة في الدرجة التالية، وأنزله ابن حجر إلى أدنى درجات التعديل مراعاة لقولي ابن عدي، والأزدي، مع أن الصواب عدم التعويل عليهما لما تقدم، ولأن المتقدمين مجمعون على الاحتجاج بسعيد، وهم أعرف بحاله من المتأخرين.

ولعل الراجح فيه هو قول أبي زرعة، لأن الذين وصفوه بالتوثيق المطلق عندهم تساهل في هذا الباب، وأما أبو زرعة فهو من المعتدلين المنصفين. لكن قد يقال: إن النسائي يستعمل كثيراً عبارة: «ليس به بأس» في الموثقين مطلقاً فيؤيد صنيعه قول الجمهور. فيجاب عنه بأن أبا عبد الرحمٰن لم يصرح بالتوثيق الرفيع.

وخلاصة القول: إن سعيد بن خُثَيْم صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٩، الثقات ٨/ ٢٧٠، تهذيب الكمال=

قال النسائي: ثقة، مأمون[(١)][(*)].

٥٢٠ ـ ت ق: سعيد بن زكريا أبو عُمر[(٢)]، وقيل: أبو عثمان، القُرشي، المدائني[(٣)].

= ١٠/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٥، الكاشف ١/ ٣٥٩، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٦، تقريب التهذيب ٢٣٥، خلاصة التذهيب ١٣٧.

(١) تهذيب التهذيب ٤/ ٢٦. وقد عزاه إلى كتاب الكنى للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال الذهبي في الكاشف: وُثِّق؛ وفي ميزان الاعتدال: مجهول ـ (يعني قاله أبو حاتم) ـ، وقال غيره: صالح الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون: قال أبو حاتم: مجهول.

الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٩، الثقات ٨/ ٢٧٠، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٥، الكاشف ١/ ٣٥٩.

فقد تفرد أبو حاتم بغمز سعيد بن ذُؤَيب حيث قال فيه: «مجهول». فإن أراد جهالة العين فيتعقب بما ذكره المزي في تهذيب الكمال ١٠/ ٤٢٣ من رواية جماعة عنه، وإن أراد جهالة الحال فمعارض بتوثيق النسائي له، ومن عرف حجة على من لم يعرف.

ولعل الصواب في سعيد هو ما ذكره النسائي تلميذه، والرجل أعرف بحال شيخه من غيره. وقد اعتمد ابن حجر في تقريب التهذيب ٢٣٥ قول أبي عبد الرحمٰن.

وخلاصة القول: إن سعيد بن ذُؤَيب ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٢) وفي الثقات ٨/ ٢٦٤: «كنيته أبو عَمرو». ولعله تصحيف.

(٣) ترجمته في: معرفة الرجال ١/ ٨٢، ٩٥، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٥٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٧٤، الضعفاء الكبير ٢/ ١٠٩، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٢٣، الثقات ٨/ ٢٦٣، تاريخ أسماء الثقات ١٤٣، تاريخ بغداد ٩/ ٦٩ ـ ٧١، تهذيب الكمال ١٠/ ٤٣٥ ـ ٤٣٩، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٧، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٩، الكاشف ١/ ٣٦٠، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٩٩، إكمال تهذيب الكمال ٨٤أ، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٠ ـ ٣١، تقريب التهذيب ٢٣٥، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٧٢، خلاصة التذهيب ١٣٨.

قال النسائي: صالح[١](*).

(١) تاريخ بغداد ٩/ ٧١، تهذيب الكمال ١٠/ ٤٣٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال أبو مسعود أحمد بن الفرات الرازي ـ كما في تاريخ بغداد ـ: أخبرنا محمد بن عيسى ـ (يعني أبا جعفر بن الطَّبَّاع) ـ عن سعيد بن زكريا. قال: وكان ثقة؛ وقال ابن معين في رواية جعفر بن أبي عثمان الطَّيالِسي، وفي موضع من رواية ابن مُحرز: ليس به بأس؛ وفي موضع آخر من رواية ابن مُحرز: شيخٌ صالح؛ وفي رواية محمود بن خِداش: ثقة؛ وقال عثمان بن أبي شيبة: لا بأس به، صدوق، ولكنه لم يكن يعرف الحديث؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية محمود بن خِداش: ثقة؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن سعيد بن زكريا المدائني يحدث عن زَمْعة ـ (يعني ابن صالح) ـ؟ فقال: ما به بأس إن شاء الله، كتبنا عنه أحاديث زَمْعة ثم عرضتها بعد على أبي داود الطيالِسي فحدثني بها كلها إلا شيئاً منها يسيراً: أربعة أحاديث، أو خمسة، أو أقل، أو أكثر؛ وقال البخاري: صدوق؛ وقال أبو حاتم: صالح، ليس بذاك القوي؛ وقال صالح جَزَرة: ثقة؛ وقال الذهبي في موضع من الميزان، وفي المغني: صدوق؛ وفي موضع آخر من الميزان: ولا بأس به؛ وفي المجرَّد: وُثِّق؛ وقال ابن حجر: صدوق لم يكن بالحافظ. وذكره ابن حبان، وابن شاهين، وابن خَلْفون في الثقات.

ب ـ المجرِّحون والمليِّنون: قال ابن معين في رواية أبي داود من رواية الآجري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: ليس بشيء؛ وقال أبو بكر الأثْرم ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: قلت لأبي عبد الله: سعيد بن زكريا؟ قال: المدائني؟ قلت: نعم، فقال هذا قد كتبنا عنه ثم تركناه. قلت له: لِم؟ قال لم يكن به ـ أُرى ـ في نفسه بأس، ولكن لم يكن بصاحب حديث؛ وقال الساجي: ضعيف؛ وقال الزَّيلعي: فيه لين.

معرفة الرجال ١/ ٨٢، ٩٥، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٥٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٧٤، الضعفاء الكبير ٢/ ١٠٩، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٢٣، الثقات ٨/ ٢٦٣، تاريخ أسماء الثقات ١٤٣، تاريخ بغداد ٩/ ٧٠، ٧١، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٧، ٥٤٠، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٩، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٩٩، نصب الراية ٣/ ٢٨٧، إكمال تهذيب الكمال ٨٤أ، تقريب التهذيب ٢٣٥.

فقد اختلف النُّقاد في الحكم على سعيد بن زكريا المدائني بين معدِّل ومجرِّح.
والمجرِّحون هم: ابن معين في رواية أبي داود، وأحمدُ بن حنبل في رواية الأثْرم، =

٥٢٠ ـ د س: سعيد بن زياد الشَّيْباني، المكي[1][2].

=والساجيُّ، والزيلعي. فأما ابن معين فإن المشهور عنه تعديله له، وهو الأجدر بالاعتماد، خاصة وأن الجرح غير مفسر. وقد اعترض الخطيب في تاريخ بغداد ٩/ ٧٠ على رواية أبي داود عن يحيى بقوله: «قلت: قد روى غير أبي داود عن يحيى بن معين توثيقه لسعيد». وأما أحمد بن حنبل فإنه جزم بتعديله في غيرما رواية، وكأنه لم يرد بما رواه الأَثْرم الضعف المطلق، ولعله أراد نوعاً من التليين لا يخرج صاحبه عن أدنى درجات أهل العدالة، وعبارته: «لم يكن به ـ أُرى ـ في نفسه بأس، ولكن لم يكن بصاحب حديث» تشعر بذلك. وقد بَيَّن المراد منها ابن رجب في شرح علل الترمذي ١/ ٣٥١فقال: «وهذا محمول على أنه كان يحدث من حفظه أيضاً، فيخشى عليه الغلط». وأما الساجي، والزيلعي فجرحهما له مبهم معارض بتوثيق الأكثرين، وقد تعقب الخطيب في تاريخ بغداد ٩/ ٧٠ حكم الساجي بقوله: «خالف زكريا في هذا القول جماعة من الأئمة فوصفوا سعيداً بالصلاح والثقة».

فتبين أن الصواب في سعيد هو التعديل الذي ذهب إليه الأكثرون، بيد أن المعدِّلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وجعله البعض في درجة تالية، وَعدَّه غيرهم في أدنى درجات التعديل. وقد اختار أكثر المعدلين التوسط، وهو الأجدر بالقبول، لأن اختلافهم وكلامهم فيه يمنعان من اختيار الدرجة العالية، كما أن إنزاله إلى أدنى درجات التعديل ليس عليه برهان ثابت أو دليل.

وخلاصة القول: إن سعيد بن زكريا المدائني صدوق، حسن الحديث في الجملة والله أعلم.

(١) نسبه العجلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ٨٤ب ـ إلى الكوفة. ونسبه الدارقطني ـ كما في سؤالات البَرْقاني ٣٣ ـ إلى البصرة. والمشهور أنه مكي. ويحتمل أن يكون انتقل من بلد إلى آخر.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٢٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٧٣، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٢٢، الثقات ٦/ ٣٥٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٣، تلخيص المتشابه في الرسم ١/ ٧٣ ـ ٧٤، تهذيب الكمال ١٠/ ٤٤٠ ـ ٤٤١، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٨، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٩، الكاشف ١/ ٣٦٠، إكمال تهذيب الكمال ٨٤ب، العقد الثمين ٤/ ٥٥٨ ـ ٥٥٩، تهذيب التهذيب ٤/ ٣١ ـ ٣٢، تقريب التهذيب ٢٣٦، خلاصة التذهيب ١٣٨.

قال النسائي: ليس به بأس[(١)][(*)].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ٨٤ب، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٢. وقد عزاه مُغْلْطاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدارمي: ثقة؛ وفي رواية الكَوْسَج: صالح؛ وقال العجلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ثقة؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: لا يحتج به، ولكن يعتبر به. . لا أعرف له إلا حديث التَّصْليب؛ وقال الذهبي: صالح الحديث؛ وقال ابن حجر: مقبول. وذكره ابن حبان، وابن خَلْفون في الثقات وقد روى عنه القطان وشيوخه جياد.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٢٠، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٢٢ الثقات ٦/ ٣٥٦. سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٣، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٨، إكمال تهذيب الكمال ٨٤ب، تقريب التهذيب ٢٣٦.

فقد تفق النُّقَّاد على توثيق وتعديل سعيد بن زياد الشَّيْباني، ويمكن أن لا يُعد قول الدارقطني من هذا الباب، وهو الذي اختاره الذهبي في المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٩، وغيرِهِ. بيد أني اخترت جانب التعديل لأن أبا الحسن استدرك على عبارته الأولى المستعملة في الجرح بعبارة استعملت في التعديل، وهذا الاختيار أيضاً يُبعد عن الدارقطني وصفه بالشذوذ. هذا، وقد وجدت أبا الحسن استعمل عبارة: «يعتبر به» ـ في سؤالات البَرْقاني ـ في بعض من اتُّفق على توثيقهم. ينظر ترجمة ربيعة بن يزيد الدمشقي، وترجمة زياد بن صُبيح الحنفي.

وقد اختلف المعدِّلون في تحديد المرتبة التي يستحقها سعيد، فبعضهم صرح بأنه ثقة، وجعله البعض في درجة تالية، وعَدَّه آخرون في أدنى درجات التعديل. ولعل الصواب فيه التوسط، لأن الموثقين مطلقاً معروفون بالتساهل في التوثيق، فضلاً عن أن بعضهم نقض قوله في رواية أخرى. ولأن الذين جعلوه في أدنى درجات التعديل كلهم من المتأخرين، وعلى رأسهم الدارقطني، ولم يأت أحد منهم بحجة قائمة، فكان اعتماد احتجاج المتقدمين به أجدر وأسلم.

وحديث التَّصْليب الذي أشار إليه الدارقطني أخرجه أبو داود في سننه ـ كتاب الصلاة، باب في التَّخَصّر ١/ ٢٣٧ ـ، والنسائي في المجتبى ـ كتاب الافتتاح، باب النهي عن التَّخَصُّر في الصلاة ٢/ ١٢٧ ـ ١٢٨ ـ. وعدم معرفة الدارقطني غير هذا الحديث له، لا يعني أنه ليس له غيره، لأن إجماع المتقدمين على توثيقه والاحتجاج به مبني على سَبْر أحاديثه فيما يبدو.

وخلاصة القول: إن سعيد بن زياد الشيباني صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

٥٢٢ ـ د س ق: سعيد بن السائب، وهو ابن أبي حفص الثَّقفي، الطائفي[1]، العابد، الخاشع. مات سنة إحدى وسبعين ومئة[2].

قال النسائي: ليس به بأس[3](*).

---

(١) فَرَّق أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٣٠ ـ بين سعيد بن السائب الطائفي ابن أبي حفص، وسعيد بن السائب بن يسار. وجمع بينهما المزي في تهذيب الكمال ١٠/ ٤٥٨.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٥٢١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٢٢، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٢٠٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٨٠، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٣٠، الثقات ٨/ ٢٦١، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٣، تهذيب الكمال ١٠/ ٤٥٨ ـ ٤٦٠، الكاشف ١/ ٣٦١، إكمال تهذيب الكمال ٨٥أ، العِقْد الثمين ٤/ ٥٦٥ ـ ٥٦٦، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٥ ـ ٣٦، تقريب التهذيب ٢٣٦، خلاصة التذهيب ١٣٨.

(٣) تهذيب الكمال ١٠/ ٤٥٩، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو الحسن الميموني: حدثناأحمد، قال: حدثنا وكيع، قال: سعيد بن السائب حسن الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي: ثقة؛ وقال مُغُلْطاي: وقال الساجي عن يحيى بن معين: صُويلح؛ وقال العجلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ثقة؛ وقال أبو داود ـ كما في تهذيب الكمال ـ: لا بأس به؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: ثقة؛ وقال الذهبي: ثقة، بَكَّاء، راهب؛ وقال ابن حجر: ثقة، عابد. وذكره ابن حبان، وابن خَلْفون في الثقات. وقد روى عنه ابن مهدي، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٢٢، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٢٠٠، الثقات ٨/ ٢٦١، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٣، تهذيب الكمال ١٠/ ٤٥٩، الكاشف ١/ ٣٦١، إكمال تهذيب الكمال ٨٥أ، تقريب التهذيب ٢٣٦.

فقد اتفق النُّقَّاد على تعديل سعيد بن السائب الطائفي، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور وثقوه مطلقاً، وجعله البعض في الدرجة التالية من غير=

٥٢٣ ـ د س: سعيد بن سالم[1] أبو عثمان المَخْزومي مولاهم، الخُراساني، ويقال: الكوفي، ثم المكي، القَدَّاح، الفقيه، المفتي[2][3].

قال النسائي: ليس به بأس[4](*).

=بيان السبب. وأما ما نقله الساجي عن ابن معين فلا عبرة به لانقطاعه، وإنما يعتمد على ما رواه الدارمي عن أبي زكريا.

وخلاصة القول: إن سعيد بن السائب ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) يقارن الضعفاء الكبير ٢/ ١٠٨ بتلخيص المتشابه في الرسم ٢/ ٦٣٢، ٦٣٣.

(٢) قال مُغْلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٨٥أ: «وفي كتاب الصَّرِيفيني: مات قبل المئتين». وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٩/ ٣٢٠: «قلت: وفاته قريبة من وفاة ابن عيينة سنة نَيِّف وتسعين ومئة».

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٨٢، ٤/ ٨٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٨، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٢٩٨، معرفة الرجال ١/ ٨٠، ٩٠، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١١٥، الطبقات ٢٨٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٨٢، الضعفاء الصغير ٥٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٤٩، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٢١، المعرفة والتاريخ ٣/ ٥١ ـ ٥٢، ٥٤، الكنى والأسماء ٢/ ٢٨، الضعفاء الكبير ٢/ ١٠٨، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٣١، المجروحين ١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١، الكامل ٣/ ١٢٣٣ ـ ١٢٣٥، تلخيص المتشابه في الرسم ٢/ ٦٣٢، السابق واللاحق ٢١٩، الأنساب ١٠/ ٣٤٨، الضعفاء لابن الجوزي ٥٧أ، تهذيب الكمال ١٠/ ٤٥٤ ـ ٤٥٧، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٩، المغني في الضعفاء ١/ ٢٦٠، ديوان الضعفاء ١٢٠، الكاشف ١/ ٣٦١، سير أعلام النبلاء ٩/ ٣١٩ ـ ٣٢٠، إكمال تهذيب الكمال ٨٥أ، العِقد الثمين ٤/ ٥٦٤ ـ ٥٦٥، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٥، تقريب التهذيب ٢٣٦، خلاصة التذهيب ١٣٨.

(٤) تهذيب الكمال ١٠/ ٤٥٦، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٥.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي رواية الدارمي، وابنِ الجنيد: ثقة؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري، وفي رواية ابن أبي مريم: ليس به بأس؛ وفي موضع من رواية ابن محرز: لم يكن به بأس، صدوق؛ وفي=

....

=موضع آخر منها: ليس به بأس، إنما كان يتكلم في رأي أبي حنيفة، ولكنه صدوق؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان ثقة، ولم يكن بالقوي؛ وقال أبو زرعة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: هو عندي إلى الصدق ما هو؛ وقال أبو داود: صدوق، يذهب إلى الإرجاء؛ وقال أبو حاتم: محله الصدق؛ وقال محمد بن وضَّاح: صالح، لا بأس به؛ وقال مُغُلْطاي: وقال الصدفي: سمعت سعيد بن عثمان يقول: سألت محمد بن السُّكري ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ عن سعيد بن سالم؟ فقال: مكي، ثقة عندي؛ وقال ابن عدي: ولسعيد بن سالم غير ما ذكرت من الحديث، وهو حسن الحديث، وأحاديثه مستقيمة، ورأيت الشافعي كثير الرواية عنه، كتب عنه بمكة عن ابن جُريج، والقاسم بن مَعْن، وغيرهما، وهو عندي صدوق، لا بأس به،. مقبول الحديث؛ وقال مُغُلْطاي: ولما ذكره ابن خَلْفون في الثقات قال: تُكلم في مذهبه، ونُسب إلى الإرجاء؛ وقال الذهبي: صدوق؛ وقال ابن حجر: صدوق يَهِم، ورُمي بالإرجاء، وكان فقيهاً.

ب ـ المجرَّحون والمليَّنون: قال أبو بكر الحُميدي ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: حدثنا يحيى بن سُلَيم ـ (يعني الطائفي) ـ، قال: قال سعيد بن سالم القَدَّاح لابن عَجْلان: أرأيت إن أنا لم أرفع الأذى عن الطريق أكون ناقص الإيمان؟! فقال ابن عَجْلان: من يعرف هذا؟ هذا مرجئ! قال يحيى: فلما قمنا من عند ابن عَجْلان عاتبته في ذلك، فردّ عليّ القول، فقلت له: هل لك أن أقف أنا وأنت على الطواف، فتقول أنت: يا أهل الطواف، إن طوافكم ليس من الإيمان. وأقول أنا: طوافكم من الإيمان، فننظر ما يصنعون، قال: تريد أن تُشَهِّرني؟ فقلت: ما تريد إل قول إذا أنت أظهرته شَهَّرك!؛ وقال ابن معين في رواية جعفر بن أبان: ليس بشيء؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب الطبقات للبَرْقي عن يحيى بن معين: كانوا يكرهونه؛ وقال محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ: كان سعيد بن سالم القَدَّاح مرجئاً، وقد كتبت عنه؛ وقال البخاري في الضعفاء الصغير، والعجلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ، ومسلم: كان يرى الإرجاء. زاد العجلي: وليس بحجة في الحديث؛ وذكره أبو زرعة في كتاب الضعفاء؛ وقال الفسوي: وكان له رأي سوء، وكان داعية، مرغوب عن حديثه ورواياته؛ وقال عثمان بن سعيد الدارمي عقب إيراده توثيق ابن معين لسعيد هذا، ولمسلم بن خالد الزَّنْجي: يقال في الزَّنجي، والقَدَّاح: ليسا بذاك في الحديث؛ وقال السَّبْتي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال، ولا أعرف سنة وفاته ـ: كان يَهِم ـ (وفي نسخة كتاب مُغُلْطاي: =

....

=يتهم. ولعل الصواب ما ذكرته) ـ في الأخبار، ويرى الإرجاء؛ وقال الساجي: ضعيف؛ وقال العقيلي كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كان ممن يغلو في الإرجاء؛ وقال ابن حبان، والسمعاني ـ كما في الأنساب ـ: كان يرى الإرجاء، وكان يهم في الأخبار، حتى يجيء بها مقلوبة، حتى خرج بها عن حد الاحتجاج به.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٨٢، ٤/ ٨٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٨، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٢٩٨، معرفة الرجال ١/ ٨٠، ٩٠، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١١٥، الضعفاء الصغير ٥٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٤٩، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٢١، المعرفة والتاريخ ٣/ ٥٤، الضعفاء الكبير ٢/ ١٠٨، ونسخة الظاهرية ٧٧أ، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٣١، المجروحين ١/ ٣٢٠، الكامل ٣/ ١٢٣٤، ١٢٣٥، الأنساب، ١٠/ ٣٤٨، تهذيب الكمال ١٠/ ٤٥٦، المغني في الضعفاء ١/ ٢٦٠، إكمال تهذيب الكمال ٨٥أ، تقريب التهذيب ٢٣٦.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في إكمال تهذيب الكمال ٨٥أ: «وقال ابن السمعاني: كان مرجئاً، يَهِم في الحديث، وليس به بأس». وإنما الذي رأيته في الأنساب متابعته لابن حبان ـ دون تنبيه كعادته ـ لكنه نقل بعدُ عن ابن معين قوله فيه: «ليس به بأس».

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على سعيد بن سالم القَدَّاح بين معدِّل ومجرِّح. وقد اتفق الفريقان على أنه كان مرجئاً، وهذا هو السبب الرئيس في طعن الطاعنين فيه. وإرجاء سعيد ليس هو إرجاء أهل الضلالة الذين يقولون: إن الإيمان هو التصديق، ولا تضر معه المعصية؛ وإنما هو إرجاء العمل عن أن يكون من أركان الإيمان، مع إقرارهم بأن فاقد العمل فاسق. وهذا من أخف البدع ـ إن كان بدعة ـ التي لا ينبغي جرح صاحبها ولو كان داعية ـ كما تقدم في ترجمة إبراهيم بن يوسف الماكِياني ـ. كما لا ينبغي أن يوصف هذا الإرجاء بالغلو لأنه لا شدة فيه أصلاً، وأما ما نقله مُغُلْطاي عن العقيلي من أن سعيداً كان يغلو في الإرجاء فإني لم أجده في الضعفاء الكبير، لذا في النفس من ثبوته شيء.

وقد صرح البعض بلين سعيد وضعفه في الحديث، ونظرت فيما استنكر عليه فلم أر ما يستدعي إخراجه عن حد أهل العدالة، بل عن طبقة المحتج بهم. ففي حديثه بعض الأوهام والأفراد، لكن الغالب عليه الاستقامة، قال ابن عدي الخبير بالروايات وعللها: «وهو حسن الحديث، وأحاديثه مستقيمة، ورأيت الشافعي كثير الرواية عنه.. =

٥٢٤ ـ ع: سعيد بن أبي سعيد كَيْسان أبو سَعْد[١] اللَّيْثي، الجُنْدَعي مولاهم، المدني، المَقْبُري[٢]. مات بالمدينة سنة ثلاث وعشرين ومئة فيما يقال، ويقال: سنة خمس وعشرين، ويقال: سنة ست وعشرين، ويقال: سنة سبع عشرة[٣][٤].

= وهو عندي صدوق، لا بأس به، مقبول الحديث». ويبدو أن المذهب وحده حمل كثيراً من النُّقَّاد على تضعيف سعيد في حديثه، وعلى إنزاله عن طبقة المحتج بهم.

واختلف قول ابن معين فيه بين التوثيق والتعديل من جهة، والجرح من جهة أخرى، لكن المعتمد عنه هو الجانب الأول لكثرة رواته، مع شهرتهم، وملازمتهم له، وذيوع تواريخهم عنه. وما رواه البَرْقي يبدو منه اختصاصه بأمر المذهب.

وخلاصة القول: إن سعيد بن سالم القَدَّاح صدوق، حسن الحديث في الجملة. والله أعلم.

(١) تصحفت هذه الكنية في بعض المصادر إلى أبي سعيد. وقيل: إن كنيته أبو عَبَّاد.

(٢) بضم الباء على المشهور، ويصح فتحها. وهي نسبة إلى المقابر، وذلك لأجل السكن عندها، أو العمل فيها.

(٣) وقد ذكر جماعة من الأئمة أنه مات في خلافة هشام بن عبد الملك. وتولى هشام الخلافة في آخر شعبان سنة خمس ومئة، ومكث فيها إلى أن مات في شهر ربيع الآخر سنة خمس وعشرين ومئة. وزعم البعض أنه مات في أول خلافة هشام، وهو وهم ظاهر. وذكره البخاري في التاريخ الصغير ١/ ٢٨٢ فيمن مات في العشر الثانية من المئة الثانية، وزاد: «مات بعد نافع». وقد مات نافع مولى ابن عمر ـ على ما اختاره البخاري وجماعة ـ سنة سبع عشرة ومئة. وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٥/ ٢١٧ عقب ذكره اختلاف العلماء في سنة وفاة سعيد المقبُري: «وكان من أبناء التسعين».

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى القسم المُتَمِّم ١٤٥ ـ ١٤٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٢٠٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٧٣ ـ ١٧٤، تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ ١٢٣، الطبقات ٢٥٧، تاريخ خليفة ٣٦٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٢٧، ١٣٤، ٢٣٨ ـ ٢٣٩، ٢/ ٢٢٣، ٢٥١، ٣٤٥، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٧٤، التاريخ الصغير ١/ ٢٨١ ـ ٢٨٢، معرفة =

قال النسائي: ثقة[1][*].

= الثقات ١/ ٤٠٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٩٢، تسمية الإخوة الذين رُوي عنهم الحديث ٢٠٢، الجامع الصحيح ٢/ ١٠٤ ـ ١٠٥، الكنى والأسماء ١/ ١٨٦، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٥٧، المراسيل لابن أبي حاتم ٧٥، الثقات ٤/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥، الكامل ٣/ ١٢٢٧ ـ ١٢٢٨، من وافق اسمه كنية أبيه ٤٩، تاريخ أسماء الثقات ١٤٥ ـ ١٤٦، الهداية والإرشاد ١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٣٩، التعديل والتجريح ٣/ ١٠٧٩، الأنساب ١٢/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٢١٩، تهذيب الكمال ١٠/ ٤٦٦ ـ ٤٧٣، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٩ ـ ١٤٠، الكاشف ١/ ٣٦١ ـ ٣٦٢، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢١٦ ـ ٢١٧، تذكرة الحفاظ ١/ ١١٦ ـ ١١٧، المعين في طبقات المحدثين ٣٨، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢٢٣، إكمال تهذيب الكمال ٨٥ب، الاغتباط بمن رمي بالاختلاط ٤٧، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٨ ـ ٤٠، تقريب التهذيب ٢٣٦، هدي الساري ٤٠٥، خلاصة التذهيب ١٣٨ ـ ١٣٩.

(١) تهذيب الكمال ١٠/ ٤٧٠، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٩، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٨.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال ابن سعد: وكان سعيد بن أبي سعيد ثقة، كثير الحديث، ولكنه كَبِر وبقي حتى اختلط قبل موته بأربع سنين؛ وقال الدارمي: وسألته ـ (يعني ابن معين) ـ عن العلاء بن عبد الرحمٰن عن أبيه كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس. قلت: هو أحب إليك أو سعيد المَقْبُري؟ فقال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف؛ وقال ابن شاهين في الثقات. قال يحيى: أبوه ليس به بأس، ولكن ابنه. ثم قال: لا بأس بهما جميعاً؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي خَيْثمة ـ كما في التعديل والتجريح ـ: ويقال: إنه اختلط قبل موته بأربع سنين؛ وقال ابن المديني ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ثقة؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سئل ـ (يعني أباه) ـ عن سعيد المقبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة؟ فقال: أبوه ليس به بأس. قيل له: ابنه؟ قال: جميعاً ليس بهما بأس؛ وقال مُغْلُطاي: ولما ذكره ابن خَلْفون في الثقات قال: وثقه الإمام أحمد بن حنبل؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال يعقوب بن شيبة: قد كان تغير وكبر واختلط قبل موته، يقال: بأربع سنين، حتى استثنى بعض المحدثين عنه ما كُتب عنه في كِبَره مما كتب قبله، فكان شعبة يقول: حدثنا سعيد المَقْبُري بعدما كَبِر؛ وقال أبو زرعة: ثقة؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: صدوق؛ وقال ابن خِراش: ثقة، جليل، أثبتُ الناس فيه الليث بن سعد؛ وذكره ابن حبان في الثقات وقال: وكان =

....

= قد اختلط قبل أن يموت بأربع سنين؛ وقال ابن عدي: وإنما ذكرت سعيد المقبُري في جملة من اسمه سعيد لأن شعبة يقول: حدثنا سعيد بعدما كَبِر، وأرجو أن سعيد من أهل الصدق، وقد قبله الناس، وروى عنه الأئمة والثقات من الناس، وما تكلم فيه أحد إلا بخير؛ وقال النووي: واتفقوا على توثيقه؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: ثقة، حجة، شاخ ووقع في الهرم، ولم يختلط... قلت: ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط، فإن ابن عيينة أتاه فرأى لعابه يسيل فلم يحمل عنه، وحدث عنه مالك، والليث، ويقال: أثبت الناس فيه الليث؛ وقال فيه أيضاً: والمَقبُري صدوق، إنما يروي عن أبيه عن أبي هريرة، وعن أبي هريرة نفسه، ويفصل هذا من هذا؛ وقال فيه أيضاً في ترجمة عبد الملك بن عُمير: والرجل ـ (يعني عبد الملك) ـ من نظراء السَّبِيعي أبي إسحاق، وسعيد المقبُري، لما وقعوا في هرم الشيخوخة نقص حفظهم، وساءت أذهانهم، ولم يختلطوا، وحديثهم في كتب الإسلام كلها؛ وقال أيضاً في سير أعلام النبلاء، وتذكرة الحفاظ: الإمام، المحدث، الثقة. ثم زاد في السير: وكان من أوعية الحديث... قلت: ما أحسبه روى شيئاً في مدة اختلاطه، وكذلك لا يوجد له شيء منكر؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.. تغيّر قبل موته بأربع سنين؛ وفي هدي الساري: مجمع على ثقته، لكن كان شعبة يقول: حدثنا سعيد المقبُري بعد أن كَبِر. وزعم الواقدي أنه اختلط قبل موته بأربع سنين، وتبعه ابن سعد، ويعقوب بن شيبة، وابن حبان، وأنكر ذلك غيرهم. وقد روى عنه ابن أبي ذِئب، وشعبة، ومالك، وكانوا لا يروون إلا عن ثقة، لكن شعبة قال فيه ما تقدم.

الطبقات الكبرى القسم المُتَمِّم ١٤٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٧٣ ـ ١٧٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٥١، معرفة الثقات ١/ ٤٠٠، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٥٧، الثقات ٤/ ٢٨٥، الكامل ٣/ ١٢٢٨، تاريخ أسماء الثقات ١٤٥ ـ ١٤٦، التعديل والتجريح ٣/ ١٠٧٩، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٢١٩، تهذيب الكمال ١٠/ ٤٧٠، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٩ ـ ١٤٠، ٦٦١، ٣/ ٦٤٥، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢١٦ ـ ٢١٧، تذكرة الحفاظ ١/ ١١٦، إكمال تهذيب الكمال ٨٥ب، تقريب التهذيب ٢٣٦، هدي الساري ٤٠٥.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: أن الباجي نقل في التعديل والتجريح ٣/ ١٠٧٩ عن أبي حاتم قوله: «ثقة صدوق». والذي في الجرح والتعديل: «صدوق» من غير زيادة، وهو الذي اعتمده المزي في تهذيب الكمال ١٠/ ٤٧٠. =

....

= وثانيها: إن القول الذي نقله الباجي عن ابن أبي خَيْثمة عن ابن معين جاء في التعديل والتجريح على النحو التالي: «قال أبو بكر: قال يحيى بن معين: مات في خلافة هشام بن عبد الملك سنة ثلاث وعشرين ومئة، ويقال: إنه اختلط قبل موته بأربع سنين». فيحتمل أن تكون الفقرة الأخيرة من كلام الباجي، كما يحتمل أن تكون من كلام ابن معين. وثالثها: إن ما نقله ابن شاهين عن ابن معين يشبه ما رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، فلا أدري إن كان ابن شاهين وهم في عزو ذاك القول ليحيى، أم أن كلا الإمامين قالاه. وآخرها: أن الكَلَاباذي نقل في الهداية والإرشاد ١/٢٩١ عن ابن سعد قوله: «قال الواقدي: كان قد كَبِر حتى اختلط قبل موته بأربع سنين». وتبعه المزي في تهذيب الكمال ١٠/ ٤٧٠ في عزو هذا القول للواقدي. لكن لم أجد نسبة هذا الكلام للواقدي في الطبقات الكبرى، بيد أن اختصاص ابن سعد بالواقدي، وملازمته له حتى عُرف بكاتبه يجعل احتمال أخذه ذاك عنه قريباً وراجحاً.

ثم أقول: اتفق النُّقَّاد على توثيق سعيد المقبُري والاحتجاج به. ويبدو أن من أنزله عن الدرجة العالية حمله على ذلك ما رُمي به سعيد من الاختلاط بأَخَرة. لكن الذهبي نفى أن يكون تغيره في حال الشيخوخة بلغ به درجة الاختلاط، بل إنه ذكر عدم روايته شيئاً وقت التغير، وأنه لا يوجد في حديثه شيء منكر. فعدم تعرضه للرواية في حال التغير، وعدم وجود المناكير في حديثه مع ما عُرف به من اتساع في الرواية دليل على ما ذهب إليه جمهور النقاد من أنه ثقة مطلقاً. وأما قول شعبة: «حدثنا سعيد بن أبي سعيد المقبُري بعدما كَبِر». فليس فيه دليل ثابت على الاختلاط، كما لا يدل على ضعف ما رواه شعبة عنه، وقد ذكر ابن عدي في الكامل ٣/١٢٢٨ أن أبا بِسْطام روى عنه حديثين فقط حديث الإزار، وحديث الجلوس على القبر. فالحديث الأول أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب اللباس، باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار ١٠/٢٥٦ ـ عن شعبة عن سعيد المقبُري عن أبي هريرة مرفوعاً، أي أنه بنفس الإسناد الذي ذكره ابن عدي. وأما الحديث الآخر فإن ابن عدي علق عليه بقوله: «والحديث الثاني يأتي به الجارود عنه». يعني أن الجارود بن يزيد رواه عن شعبة عن سعيد عن أبي هريرة، والجارود ليس بثقة متروك الحديث. ومع هذا فإن الحديث المذكور أخرجه مسلم في صحيحه ـ كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه ٢/٦٦٧ ـ بمعناه عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة. وحسبك من هذا أن البخاري احتج بما رواه شعبة عن سعيد. وهذا لا يمنع أن يكون حديث البعض عنه =

....

=أصح من حديث البعض الآخر، فقد ذكر أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ١/١٢٧ ـ، وغيرُه أن أصح الناس حديثاً عنه الليث بن سعد، وعلل ذلك العلائي في جامع التحصيل ٢٢٣ بأن الليث كان يميز بين ما رواه سعيد عن أبي هريرة، وما رواه عن أبيه عن أبي هريرة. ونقل مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٨٥ب عن ابن معين أن أثبت الناس في سعيد هو ابن أبي ذئب. هذا، ومن أثبتهم فيه أيضاً مالك بن أنس، وإسماعيل بن أمية، وعبيد الله بن عمر العُمري.

وثَمَّة أمر لا ينبغي إغفاله وهو ما ذكره الباجي في التعديل والتجريح ٣/١٠٧٩ حيث قال: «قال علي بن المديني: قال ابن عَجْلان ـ (يعني محمداً) ـ: كان سعيد بن أبي سعيد يسندها عن رجال عن أبي هريرة، فاختلطت عليه فجعلها عن أبي هريرة». فهذا الكلام غير سديد، وإنما الصواب قول أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ١/٢٣٨ ـ ٢٣٩ ـ: «بلغني عن يحيى بن سعيد قال: لم يقف ابن عَجْلان على حديث سعيد المقبُري عن أبيه عن أبي هريرة فتركها، فكان يقول: سعيد المقبُري عن أبي هريرة. ترك أباه». وقول البخاري في التاريخ الكبير ١/١/١٩٧: «وقال يحيى القطان: لا أعلم إلا أني سمعت ابن عَجْلان يقول: كان سعيد المقبُري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة، وعن رجل عن أبي هريرة، فاختلطت عليّ فجعلتها عن أبي هريرة». وقد علق الذهبي في ميزان الاعتدال ٣/٦٤٥ على القول الأخير فقال: «فهذا أشبه، وإلا لكان الغمز من القطان يكون في المقبُري، والمقبُري صدوق، إنما يروي عن أبيه عن أبي هريرة، وعن أبي هريرة نفسه، ويفصل هذا من هذا».

وخلاصة القول: إن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

الفصل الثاني

منهج النسائي في التوثيق والتعديل

علم الجرح والتعديل من العلوم الجليلة التي كان لها الدور العظيم في حفظ السنة النبوية، والذَّوْد عن حِياضها. وقد تصدَّر للبحث فيه أئمة كثيرون تباينت مداركهم، وتنوعت مذاهبهم، ومن ثَمَّ اختلفت أحكامهم في الرجال، مع بذلهم الجُهْد، واستفراغهم الوُسْع في إنزال الرواة منازلهم، وقُصاراهم إرضاء المولى جل ثناؤه، وصَوْن الدين، وإسداء النصح للمسلمين، وفي هذا يقول الذهبي: «ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأً، وأشدهم إنصافاً، وأبعدهم عن التحامل. وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح فَتَمَسَّك به، واعضض عليه بناجِذَيك، ولا تتجاوزه فتندم، ومن شذ منهم فلا عبرة به، فخلّ عنك العناء، وأعط القوس باريها، فوالله لولا الحفاظ الأكابر لخطبت الزنادقة على المنابر، ولئن خَطَب خاطب من أهل البدع فإنما هو بسيف الإسلام، وبلسان الشريعة، وبجاه السنة، وبإظهار متابعة ما جاء به الرسول ﷺ»[١].

وكلام هؤلاء النُّقَّاد قائم على الاجتهاد، وقوة المعرفة بأحوال الرواة، قال زكي الدين المنذري: «واختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد»[٢]. وليس كل أحد يقبل رأيه واجتهاده في النقد،

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١/ ٨٢.

(٢) رسالة في الجرح والتعديل ٤٧.

كما لا يقبل اجتهاد كل أحد في الفقه، وإنما لهذا العلم وذاك شروط وآداب ينبغي توافرهما فيمن تصدى للخوض فيهما. وقد اختصر الذهبي تلك الشروط والآداب التي لا يحسن بناقد الإخلال بشيء منهما فقال: «والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة، تام الورع»(١).

وقد قسم الذهبي أئمة الجرح والتعديل من حيث كثرة كلامهم في الرجال أو قلته، ومن جهة اعتدالهم في النقد أو عدمه إلى عدة أقسام، فقال: «اعلم ـ هداك الله ـ أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام: قسم تكلموا في أكثر الرواة: كابن معين، وأبي حاتم الرازي. وقسم تكلموا في كثير من الرواة: كمالك، وشعبة. وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل: كابن عيينة، والشافعي. والكل أيضاً على ثلاثة أقسام: قسم منهم متعنت في الجرح، متثبِّت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويليِّن بذلك حديثه، فهذا إذا وثَّق شخصاً فعض على قوله بناجذيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحُذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسَّراً... وابن معين، وأبو حاتم، والجُوزجاني متعنتون. وقسم في مقابلة هؤلاء: كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي متساهلون. وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي معتدلون منصفون»(٢).

ولا شك أن أبا عبد الرحمٰن النسائي من كبار النقاد الجهابذة

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/٤٦.

(٢) ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل ١٥٨ ـ ١٥٩.

الذين قُبل قولهم في الجرح والتعديل، وكان عليهم الاعتماد والتعويل، قال أبو يعلى الخليلي: «اتفقوا على حفظه وإتقانه، ويعتمد على قوله في الجرح والتعديل»[١]. وقال الذهبي: «ولم يكن أحد في رأس الثلاث مئة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث، وعلله، ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مِضمار البخاري، وأبي زرعة»[٢].

وقد تكلم النسائي في عدد كبير جداً من الرواة، حيث كاد عددهم أن يقارب الثلاثة آلاف رجل، لذا يصح إلحاقه في أهل القسم الأول الذين نُعتوا بالتكلم في أكثر الرواة، وإن لم يتكلم في أكثرهم على الحقيقة، وإنما ألحقته فيهم لأنه أكثر تصدياً للجرح والتعديل من أهل القسم الثاني الذين وصفوا بالتكلم في كثير من الرواة. وأما تعيين مرتبة أبي عبد الرحمٰن في التقسيم الآخر الذي ذكره الذهبي فسيأتي الحديث عنه فيما بعد إن شاء الله تعالى، وإن كنت أذكر هنا أن الذهبي. وابن حجر نسباه إلى التشدد، فقال الذهبي: «وحديث الحارث ـ (يعني ابن عبد الله الأعور) ـ في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به، وقوى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب»[٣]. وقال أيضاً: «وحسبك بالنسائي وتعنته في النقد حيث يقول: وابن وهب ثقة»[٤]. وقال أيضاً «مالك بن دينار... فهذا النسائي قد وثقه، وهو لا يوثق أحداً إلا بعد الجَهْد»[٥]. وقال ابن حجر: «أحمد بن عيسى

(١) الإرشاد ١/ ٤٣٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣٣.

(٣) ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٧.

(٤) سير أعلام النبلاء ٩/ ٢٢٨.

(٥) المغني في الضعفاء ٢/ ٥٣٨.

التُّسْتَري... وقد احتج به النسائي مع تعنته»[١].

وأشرع بعد هذا التقديم في الحديث عن منهج النسائي في التوثيق والتعديل[٢] فأقول: تعددت أقوال أبي عبد الرحمٰن في توثيق الرواة وتعديلهم حسب اختلاف درجاتهم، ودونك ألفاظَه[٣] فيهما مُنَسَّقة، بادئاً بالأوثق، ثم الثقة، ثم من يليه في المنزلة، وهكذا فصباً:

ـ ثقة ثَبْت مأمون[٤]، ثقة مأمون أحد الأئمة[٥]، الثقة المأمون أحد الأئمة[٦]،

---

(١) هدي الساري ٣٨٧.

(٢) وذلك في القسم الذي خصصته للدراسة والمقارنة، وأخرج عن هذا كثيراً في الحاشية من غير التزام.

(٣) أعني بتلك الألفاظ ما قاله النسائي في مجلس واحد، ولم أجمع بين أكثر من قول له.

(٤) قاله النسائي في بُكير بن عبد الله بن الأَشَج. وقد قاله أيضاً في عمرو بن منصور النسائي كما في شيوخ النسائي ٣ب. هذا، وقال أبو عبد الرحمٰن في يحيى بن سعيد القطان كما في تهذيب التهذيب ١١/٢١٩: «ثقة ثَبْت مرضي». ودون هذه اللفظة الأخيرة في الرتبة قول النسائي في محمد بن سُوْقَة كما في تهذيب التهذيب ٩/٢١٠: «ثقة مرضي».

وأنبه هنا إلى أن الموصوف بأعلى درجات التوثيق، لا ينبغي أن يظن أنه لا يقع الخطأ منه مطلقاً، لأنه لا يسلم من ذلك غير المعصوم الذي لا يقر على خطأ، وقد ألمع النسائي إلى هذا الأمر بقوله عقب حديث ـ كما في تهذيب الكمال ٩٣٩ ـ: «ابن المبارك أجلّ وأعلى، وحديث حجاج ـ (يعني ابن محمد الأعور) ـ أولى بالصواب عندنا، ولا يعلم في عصر ابن المبارك أجل من ابن المبارك، ولا أعلى منه... ولكن لا بد من الغلط».

(٥) قاله في إبراهيم بن محمد أبي إسحاق الفَزاري. وقد قاله أيضاً في علي بن المديني كما في تهذيب التهذيب ٧/٣٥٦ مع زيادة كلمة: «في الحديث».

(٦) قاله في أحمد بن حنبل. وقد قاله أيضاً في يحيى بن سعيد الأنصاري كما في السنن الكبرى ٧٦، وفي يحيى بن معين كما في تاريخ بغداد ١٤/١٨٤ مع زيادة كلمة: «في الحديث» في ابن معين.

ثقة ثَبْت[١]، ثَبْت ثقة[٢]، ثقة مأمون صاحب حديث[٣]، ثقة مأمون[٤]، أحد الأئمة[٥]، أحسن الأسانيد التي تُروى عن رسول الله ﷺ

---

(١) قاله في إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عُلَيَّة، وأيوب السَّخْتِياني، والحكم بن عُتَيبة، وخالد بن الحارث الهُجَيْمي، وزهير بن معاوية الجُعْفي، وزياد بن سعد الخُراساني. هذا، وقال أبو عبد الرحمٰن في محمد بن يحيى الذُّهلي كما في تهذيب التهذيب ٩/ ٥١٥: «ثقة ثَبْت أحد الأئمة في الحديث».

(٢) قاله في حماد بن زيد بن دِرْهم. هذا، وقد اقتصر النسائي على كلمة: «ثَبْت» في سهل بن محمد بن الزبير كما في السنن الكبرى ١٤٨، وفي المُعَلّى بن أسد كما في المصدر السابق أيضاً ١٥٠. ولا شك أن عبارة: «ثَبْت ثقة» أرفع منها.

(٣) قاله في أحمد بن سليمان الرُّهاوي. وقد قاله أيضاً في عباس بن عبد العظيم العنبري كما في شيوخ النسائي ٤أ. ومثل هذه اللفظة قول أبي عبد الرحمٰن في علي بن حُجر كما في شيوخ النسائي ٣أ: «ثقة مأمون حافظ». وأرفع من هذه العبارة قوله في أبي عبد اللهالبخاري كما في تهذيب التهذيب ٩/ ٥٥: «ثقة مأمون، صاحب حديث، كيِّس».

(٤) قاله في إسحاق بن راهُويه، وذَكْوان أبي صالح، وزهير بن حرب أبي خيثمة، وغيرهم. وزاد في ابن راهُويه: «سمعت سعيد بن ذُؤيب يقول: ما أعلم على وجه الأرض مثل إسحاق». وقال في الحارث بن مسكين: «ثقة مأمون، ليس في أصحاب ابن وهب أنبل من الحارث». وفي إبراهيم بن خالد أبي ثَوْر: «ثقة مأمون، أحد الفقهاء». وفي إبراهيم بن أدْهَم: «ثقة مأمون، أحد الزهاد». وقد قال في عبيد الله بن سعيد اليَشْكُري كما في شيوخ النسائي ٤ب: «ثقة مأمون، قلّ من كتبنا عنه مثله». وفي يحيى بن حبيب البصري كما في المصدر السابق أيضاً ٥أ: «ثقة مأمون، قل شيخ رأيت بالبصرة مثله».

(٥) قاله في إسحاق بن راهُويه، وقال فيه أيضاً في موضع آخر: «أحد الأئمة، أنا أقدمه على أحمد بن حنبل». وقد استعمل أبو عبد الرحمٰن تلك اللفظة ـ المذكورة أعلاه ـ أيضاً في سليمان بن يَسار الهِلالي كما في تهذيب الكمال ١٢/ ١٠٤ وقال في سفيان بن سعيد الثوري كما في إكمال تهذيب الكمال ١٠٥ب: «هو أجل من أن يقال فيه: ثقة. وهو أحد الأئمة الذين أرجو أن يكون الله تعالى ممن جعله للمتقين إماماً». وقال في يحيى بن سعيد الأنصاري كما في السنن الكبرى ١٠: «عبد ربه بن سعيد، =

أربعة..[١]، وهؤلاء أهل الثَّبْت والعدالة مشهورون بصحة النَّقْل[٢]، ليس أحد من كبار التابعين أحسنَ رواية عن الصحابة من ثلاثة..[٣]، لم يكن في عصر أحمد مثل هؤلاء الأربعة...[٤]، فلان أثبت وأحفظ من فلان[٥]، فلان أثبت من فلان[٦]، فلان أجلّ من فلان[٧].

= ويحيى بن سعيد، وسعد بن سعيد. وهم ثلاثة إخوة، فيحيى أجلهم وأنبلهم، وهو أحد الأئمة، وليس بالمدينة بعد الزهري في عصره أجل منه».

(١) بقية هذا القول كما في مجموعة رسائل للنسائي ٦٧:

«منها: الزهري، عن علي بن حسين، عن أبيه الحسين، عن علي بن أبي طالب، عن رسول الله ﷺ.

والزهري، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود، عن ابن عباس، عن عمر، عن رسول الله ﷺ.

وأيوب، عن محمد بن سيرين، عن عَبِيدة، عن علي، عن النبي ﷺ.

ومنصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ».

(٢) فالذين قال فيهم النسائي ذلك هم: محمد بن سيرين، ونافع مولى ابن عمر، وسالم بن عبد الله، وأبو سَلَمة بن عبد الرحمٰن، وزيد بن جُبير.

(٣) الثلاثة هم: قيس بن أبي حازم، وأبو عثمان النَّهْدي، وجُبير بن نُفَيْر.

(٤) الأربعة هم: ابن المديني، وابن معين، وأحمد بن حنبل، وابن راهُويه.

(٥) ينظر ترجمة أشعث بن عبد الملك الحُمْراني.

(٦) ينظر على سبيل المثال ترجمة حماد بن زيد.

(٧) قال النسائي: «وسالم أجل من نافع». وقد صرح أبو عبد الرحمٰن بتفضيل بعض الأئمة في رجال مخصوصين فقال: «وأثبت أصحاب أيوب: حماد بن زيد، وبعده عبد الوارث، وإسماعيل بن عُلَيَّة». وقال أيضاً: «وهو ـ (يعني حماد بن زيد) ـ أعلم الناس بأيوب». وقال أيضاً: «وأثبت أصحاب سفيان ـ (يعني الثوري) ـ عندنا ـ والله أعلم ـ: يحيى بن سعيدالقطان،ثم عبد الله بن المبارك، ثم وكيع بن الجَرَّاح، ثم عبد الرحمٰن بن مهدي، ثم أبو نعيم، ثم الأسود ـ (يعني ابن عامر) ـ في هذا الحديث». وقال أيضاً: «حجاج في ابن جُريج عندنا أثبت من ابن وهب». وقال أيضاً: حسين ـ (يعني ابن ذكوان) ـ أثبت عندنا من الوليد بن ثعلبة وأعلم بعبد الله بن بريدة. «أثبت الناس في ابن شِهاب الزُّهري: مالك بن أنس، وزياد بن سعد=

ـ ثقة صدوق[١]، ثقة حافظ للحديث[٢]، ثقة أمين[٣].

= الخُراساني». وقال أيضاً: «وأثبت أصحاب سعيد بن أبي عَروبة: يزيد بن زُرَيع، وسَرَّار بن مُجَشِّر». وغير ذلك يسير.

(١) قاله في الحارث بن مِسكين، وهو الذي قال فيه أيضاً في موضع آخر كما تقدم: «ثقة مأمون، ليس في أصحاب ابن وهب أنبل من الحارث». وقد قال النسائي تلك اللفظة أيضاً في قُتيبة بن سعيد كما في تهذيب التهذيب ٨/ ٣٦٠، والمشهور عنه قوله فيه: «ثقة مأمون» كما في شيوخ النسائي ٣ب، وغيره. فعبارة: «ثقة صدوق» في الحارث تفرد بإيرادها مُغُلْطاي، كما تفرد بذكرها في قتيبة المزيُّ في تهذيب الكمال ١١٢٣، وتبعه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٨/ ٣٦٠. فإن صحت تلك العبارة عن النسائي فتكون من ألفاظ التوثيق العالية عنده. وقد قال أبو عبد الرحمٰن نحو تلك اللفظة في أبي داود سليمان بن الطيالسي كما في تهذيب الكمال ١١/ ٤٠٧ ولفظه: «ثقة من أصدق الناس لهجة». وأنبه هنا إلى أن البعض نقل عن النسائي قوله في أحمد بن عبد الله بن أيوب أبي الوليد بن أبي رجاء: «ثقة لا بأس به» فهذا القول مجموعاً لم يثبت عن النسائي فيه. وقد نُقلت هذه اللفظة عن أبي عبد الرحمٰن أيضاً في قُريش بن حَيَّان كما في تهذيب الكامل ١١٢٨، وفي محمد بن الوليد بن عبد الحميد كما في المعجم المشتمل ٢٧٧. فإن ثبتت عنه فيهما فإنها دون قوله: «ثقة صدوق» في المرتبة. ولعل قول النسائي في محمد بن عبد الله بن عبد الحكم كما في شيوخ النسائي ٢ب: «صدوق ثقة» دون قوله: «ثقة صدوق» أيضاً. هذا، وقد كَرَّر أبو عبد الرحمٰن لفظة: «ثقة» في بعض الرجال فقال في طلحة بن عبد الملك الأَيْلي كما في السنن الكبرى ١٢٢: «ثقة ثقة ثقة». وقال في محمد بن سلمة المصري كما في تهذيب الكمال ١٢٠٤: «كان ثقة ثقة». وزعم المزي في المصدر السابق ١٤/ ٢٣٨ أن النسائي قال في عباس بن فَرّوخ: «ثقة ثقة».

(٢) قاله في إبراهيم بن يعقوب السَّعدي الجُوزجاني. وقال يحيى بن حكيم المُقَوِّم كما في شيوخ النسائي ٥أ: «ثقة حافظ». وقال أيضاً في محمد بن يحيى بن أيوب المروزي كما في المصدر السابق ٢ب: «ثقة كان يحفظ». ونحو هذه العبارات قوله في عمرو بن علي الفلاس كما في المصدر السابق ٣ب: «ثقة صاحب حديث حافظ». وقوله في محمد بن عبد الله بن عَمَّار المَوْصلي، ومحمد بن مسلم المعروف بابن وَارَه كما في المصدرالسابق ٢ب: «ثقة صاحب حديث». وقوله في فِطر بن خليفة كما في تهذيب الكمال ١١٠٦: «ثقة حافظ كيِّس».

(٣) قاله في الحسن بن إسماعيل المجالِدي. ويبدو أن عبارة: «ثقة مأمون» أرفع =

ـ أحد الثقات[١]، كان ثقة[٢]، كان أحد النُّبلاء[٣]، ثقة[٤]، من الثقات[٥].

ـ ثقة إلا أنه كان يميل إلى الإرجاء[٦]، ثقة إلا أنه مرجئ[٧]، لا

=عند أبي عبد الرحمٰن من كلمة: «ثقة أمين» ـ ويحرص النسائي على وصف كبار الأئمة بالأمانة، حيث إن من أرفع عبارات التوثيق عنده قوله ـ كما في مجموعة رسائل للنسائي ٧٥ ـ: «أمناء الله على حديث رسول الله ﷺ ثلاثة: شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، ومالك بن أنس».

(١) قاله في زكريا بن يحيى السِّجْزي.

(٢) قاله في الأسود بن شَيْبان. وقد قاله أيضاً في أبي الزِّناد عبد الله بن ذَكْوان كما في إكمال تهذيب الكمال ١٠٠أ «ثقة».

(٣) قاله في إبراهيم بن محمد بن طلحة ـ الملقب بأسد قُريش وأسد الحجاز ـ وحده. وكان إبراهيم إلى جانب ثقته ممن عرف بالصدع بالحق في وجه الحكام، مع نسبه، وفصاحته، وعلو همته. فلعله لأجل ذلك كله وُصف بالنُّبْل. وقد استعمل النسائي بعض مشتقات هذا الوصف في كبار الأئمة فقال في مالك بن أنس كما في التعديل والتجريح ٢/٦٩٩: «ما عندي أحد بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس، ولا أجل منه، ولا أوثق، ولا آمن على الحديث منه...». وقال في يحيى بن سعيد الأنصاري وأخويه عبد ربه وسعيد كما في السنن الكبرى ١٠: «وهم ثلاثة إخوة، فيحيى أجلهم وأنبلهم، وهو أحد الأئمة...».

(٤) هذه اللفظة من أكثر ألفاظ التوثيق استعمالاً عند النسائي. وقد قال في عُبادة بن الوليد بن عُبادة بن الصامت كما في التعديل والتجريح ٢/٩٣٣: «هو ثقة. قيل له: كيف أحاديثه عن أبيه عن جده؟ قال: ثقة لا شك فيه». ولعل أرفع من كلمة: «ثقة» مفردة قول النسائي في محمد بن إسماعيل الطبراني كما في تهذيب الكمال ١١٧٥: «ثقة حسن الأخذ للحديث». هذا، وقد استعمل أبو عبد الرحمٰن كلمة: «نعم الشيخ كان» في رجلين هما: علي بن محمد بن علي بن أبي المَضاء، وهارون بن إسحاق الهَمْداني. وقال في كل واحد منهما في موضع آخر: «ثقة». تهذيب التهذيب ٧/ ٣٨٠ ـ ٣٨١، ١٠/ ٣.

(٥) قاله في إسماعيل بن يعقوب الصَّبيحي.

(٦) قاله في الجارود بن مُعاذ.

(٧) قاله في حماد بن أبي سليمان.

بأس به... صدوق[١]، صدوق لا بأس به[٢]، صالح لا بأس به[٣]، ما علمت فيه إلا خيراً[٤]، ليس به بأس[٥]، لا بأس به[٦].

ـ صدوق[٧]، ما أعلم به بأساً[٨]، مستقيم الحديث[٩]،

---

(١) قاله في أحمد بن حفص النيسابوري، وكلامه فيه على وجه التمام هو: «لا بأس به، نيسابوري، صدوق». كما قاله في أحمد بن علي الأموي ولفظه فيه: «لا بأس به وهو صدوق».

(٢) قاله في أحمد بن حفص النيسابوري الذي مر ذكره قريباً، وفي أحمد بن عَبْدة. وقد قاله كذلك في عَبْدة بن عبد الرحيم كما في شيوخ النسائي ٤أ، وفي محمد بن آدم كما في المصدر السابق أيضاً ٢أ، وفي محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري كما في المعجم المشتمل ٢٤٩، وفي محمد بن علي بن ميمون كما في شيوخ النسائي ٢أ.

(٣) قاله في أحمد بن عبد الواحد الدمشقي المعروف بابن عَبُّود أو بعَبُّود. وقد قاله أيضاً في عبد الله بن الهيثم بن عثمان كما في شيوخ النسائي ٤ب.

(٤) قاله في جابر بن كُرْديّ. وقد قال في محمد بن جعفر بن محمد الرافِقي كما في تهذيب التهذيب ٩/٩٥: «ما نعلم إلا خيراً».

(٥) هذه الكلمة تلي كلمة: «ثقة» من حيث كثرة استعمال النسائي لها في التعديل.

(٦) وتلي هذه العبارة لفظة: «ليس به بأس» في كثرة استعمالها في التعديل من قِبل أبي عبد الرحمٰن. ففي القسم المخصص للدراسة والمقارنة يبلغ تعداد إيراد لفظة: «لا بأس به» ثلثي تعداد اللفظة الأخرى تقريباً.

(٧) قاله في إبراهيم بن موسى بن جَميل، وإسحاق بن إبراهيم بن يونس، وحفص بن عبد الرحمٰن البَلْخي، وداود بن سليمان بن حفص. كما قاله في أربعة آخرين من القسم المخصص للدراسة والمقارنة.

(٨) قاله في حَرْمَلة بن يحيى التُّجِيْبي. وقد قال في سَلَمة بن شَبيب النيسابوري كما في تهذيب الكمال ١١/٢٨٦: «ما علمنا به بأساً».

(٩) قاله في خالد بن زياد بن جرو. وقد قال في محمد بن جعفر بن أبي كثير كما في التعديل والتجريح ٢/٦٢٣: «رجل صالح مستقيم الحديث». وقال في يحيى بن عبد الله بن سالم كما في تهذيب الكمال ١٥٠٦: «مستقيم الحديث».

صالح[1]، صالح الحديث[2].

ـ صويلح[3]، أرجو أن لا يكون به بأس[4]، ليس بحديثه بأس ليس بذاك القوي[5].

فهذه هي عامة أقوال النسائي في التوثيق والتعديل نظمتها على ست درجات، ودونك دراسة ما ينبغي دراسته منها، فأقول: إن أشهر الصِّيغ التي استعملها النسائي في أعلى درجات التوثيق هما كلمة: «ثقة ثَبْت» وكلمة: «ثقة مأمون». فالكلمة الأولى استعملها غالب النُّقَّاد، وأما الأخرى فليست كالأولى في الشهرة عندهم. ومن أرفع عبارات التوثيق عند النسائي أيضاً قوله في بعض الرجال: «أحد الأئمة» وهذه الكلمة ـ ونحوها ـ يستعملها طائفة من النقاد المتأخرين للإشارة إلى كثرة علم المتصف بها مع استقامة أو صلاح أمره في الجملة، ولا يتقيدون بإطلاقها في الثقات الأثبات، لذا قد يكون الرجل عندهم إماماً وفيه مقال.

---

(١) قاله في جماعة من الرواة.

(٢) قاله في حفص بن غَيْلان الدمشقي.

(٣) قاله في إبراهيم بن المُسْتَمِر.

(٤) قاله في إسماعيل بن حفص بن عمر الأَوْدي، وإسماعيل بن زكريا الخُلْقاني. وقد قاله أيضاً في محمد بن ميمون الخَيَّاط كما في تهذيب التهذيب ٩/ ٤٨٥. وفي هُبَيْرة بن يَرِيم كما في المصدر السابق ١١/ ٢٤. وقال في عبد الرحيم بن ميمون كما في تهذيب الكمال ٨٢٨: «أرجو أنه لا بأس به». ونحو هذه العبارة عند النسائي قوله في مالك بن سعد القيسي كما في تهذيب التهذيب ١٠/ ١٧، ومحمد بن معاوية الزِّيادي كما في المصدر السابق ٩/ ٤٦٣، ومحمد بن موسى بن نُفَيع الحَرَشي كما في المصدر السابق ٩/ ٤٨٢، ومعاوية بن صالح الأشعري كما في المصدر نفسه ١٠/ ٢١٢: «أرجو أن يكون صدوقاً».

(٥) قاله في أحمد بن بَشير الكوفي.

ومع اهتمام أبي عبد الرحمٰن في كثير من الأحيان باختيار اللفظ المناسب لوصف الأثبات من الثقات فإنه لم يلتزم هذا الأمر في جميعهم حيث اقتصر في جماعة كبيرة منهم على قوله فيهم: «ثقة». فمنهم إسماعيل بن أبي خالد الأَحْمسي، وبِشر بن المُفَضَّل الرَّقاشي، وبَهْز بن أسد العَمِّي، وحَبَّان بن هلال البصري، وحبيب بن الشَّهيد، ورجاء بن حَيْوَة. كما أن النسائي قال في بعض الرجال: «ثقة مأمون» ولم يتبين لي وجه رفعهم عن درجة: «ثقة». بل إن أبا عبد الرحمٰن أفرد هذه العبارة الأخيرة فيهم، وهم: أحمد بن محمد بن المغيرة العَوْهي، وإبراهيم بن أَدْهم الزاهد.

وأما كلمة: «ثقة صدوق» فقد قالها النسائي في رجلين كما تقدم، ولا شك أنها عنده أرفع من كلمة: «ثقة» مفردة. ولعلها تضاهي عبارة: «ثقة مأمون».

وأما كلمة: «ثقة أمين» فإن أبا عبد الرحمٰن قالها في رجل واحد كما تقدم، ولم أرَ ما يدل على ارتفاعه عن درجة: «ثقة». لكن لما زاد النسائي على هذه الكلمة الأخيرة وصفاً مادحاً استحق ذلك الكلام المجموع الرفعة على المفرد.

ولعلّ كلمة: «أحد الثقات» أرفع عند النسائي من كلمة: «ثقة» لأن عامة استعماله لها في الكبار[1].

---

(١) فقد قال في عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب كما في شيوخ النسائي ٥ب ـ ٦أ: «أحد الثقات، وأحد الأئمة». وقال في محمد بن عبد الله بن المبارك المُخَرِّمي كما في تهذيب التهذيب ٩/ ٢٧٣: «كان أحد الثقات، ما رأينا بالعراق مثله». وقال في محمد بن الفضل السَّدوسي عارم كما في السنن الكبرى ٢٥٤: «وكان أحد الثقات قبل أن يختلط». =

وأكثر عبارات التوثيق والتعديل استعمالاً عند أبي عبد الرحمٰن كلمة: «ثقة»[١]. ثم: «ليس به بأس». ثم: «لا بأس به». وقد وضعت العبارتين الأخيرتين في درجة أعلى من درجة: «صدوق» لأن أكثر الذين قال فيهم النسائي: «ليس به بأس» و: «لا بأس به» هم ثقات مطلقاً. بل إنه قال في جماعة كبيرة منهم في موضع آخر: «ثقة»[٢]. ورغم هذا فإني لا أجرؤ على وضع هاتين العبارتين في مَصَف كلمة: «ثقة».

وقد قدمت كلمتي: «لا بأس به صدوق» و: «صدوق لا بأس به» على: «ليس به بأس» و: «لا بأس به» لأن كل الذين قال فيهم النسائي العبارتين الأوليين أو إحداهما قد حكم عليهم في موضع آخر بكلمة: «ثقة».

وقول النسائي: «ما علمت فيه إلا خيراً» رفعته عن كلمة: «صدوق» لأن أبا عبد الرحمٰن قاله في جابر بن كُرْديّ الذي قال فيه في

= ولم ترد تلك العبارة في القسم المقرر للدراسة والمقارنة إلا في ترجمة زكريا بن يحيى السِّجْزِي وهو من الثقات الحفاظ.

(١) عامة الذين وصفهم النسائي بهذا الوصف هم ثقات مطلقاً في الواقع، وقليل جداً من كان دون ذلك حسبما رأيت.

(٢) وقد وصف ابن حجر كلمة: «ليس به بأس» و: «لا بأس به» عند النسائي بالتوثيق حيث قال في هدي الساري في ترجمة إبراهيم بن المنذر الحِزامي ٣٨٨، وإسماعيل بن أبان الوَرَّاق ٣٩٠، وزكريا بن إسحاق المكي ٤٠٢ ـ ٤٠٣، وسالم بن عَجْلان الأفطس ٤٠٤، وسُريج بن النعمان الجَوْهري ٤٠٤، وغيرهم: «وثقه النسائي» مشيراً إلى قوله فيهم: «ليس به بأس» أو: «لا بأس به». ولعله أراد بالتوثيق ما يشمل مراتب المحتج بهم.

وقد مر في ترجمة حسين بن الوليد النيسابوري الملقب بكُميل، وروح بن القاسم البصري قول النسائي في كل واحد منهما: ليس به بأس. مع أن سائر العلماء وصفوهما بالثقة المطلقة.

موضع آخر: «لا بأس به»[١].

وأما لفظة: «صدوق» فلم يكثر النسائي من استعمالها، حيث وردت في ثمانية مواضع من القسم المقرر للدراسة والمقارنة. وقد اقتصر عليها في أربعة رجال فقط تبين لي من خِلال دراسة أحوالهم أن ثلاثة منهم يقال فيهم: «صدوق حسن الحديث» مع إضافة كلمة: «في الراجح» في اثنين منهم. وأن الرابع: «ثقة صحيح الحديث». وأما الأربعة الآخرون فقد تعدد قول أبي عبد الرحمٰن فيهم حيث قال في أحدهم مرة: «صدوق»، ومرة: «ليس به بأس»، ومرة: «صويلح». وقال في الثاني مرة: «صدوق»، ومرة: «لا بأس به». وقال في الثالث مرة: «كتبنا عنه شيئاً يسيراً صدوق»، ومرة: «صالح». وقال في الآخِر مرة: «صدوق»، ومرة: «لا بأس به». وقد قلت في كل واحد منهم: «صدوق حسن الحديث» مع زيادة: «في الأحوط» و: «في أقل أحواله» في الثاني والرابع على التوالي.

وأما قول النسائي: «ما أعلم به بأساً» فقد قاله في رجل واحد[٢]وهو

---

(١) كما أن النسائي قال في محمد بن جعفر بن محمد الرافِقي: «ما نعلم إلا خيراً». وقد قال فيه في موضوع آخر ـ كما في تاريخ بغداد ٢/١٣١ ـ: «ثقة». واستعمل أحمد بن حنبل عبارة: «لا أعلم إلا خيراً» ونحوها وأراد بها التوثيق المطلق، ومن أوضح الأدلة على هذا ما قاله عبد الله بن أحمد بن حنبل في العلل ومعرفة الرجال ٢/٣٣: «سألته ـ (يعني أباه) ـ عن إسماعيل بن جعفر ـ (هو الأنصاري الزُّرَقي) ـ ؟ قال: ما أعلم إلا خيراً. قلت: ثقة؟ قال: نعم». وينظر ترجمة المختار بن فُلْفُل في تهذيب الكمال ١٣١١، كما ينظر في هذه الرسالة ترجمة الأسود بن هِلال، وجميل بن مُرّة.

(٢) وقال النسائي في سَلَمة بن شَبيب النيسابوري: «ما علمنا به بأساً». وسَلَمة ثقة. فهذا لا يكفي لرفع كلمة: «ما علمنا به بأساً» إلى مرتبة: «ليس به بأس». لأن=

حرملة بن يحيى التُّجِيْبي الذي استخلصت فيه الحكم التالي: «صدوق حسن الحديث في الجملة، وهو ثقة ـ لكنه يُغرب ـ صحيح الحديث في ابن وهب خاصة، وليس بذاك في الشافعي. لكن لما كان أصل رواياته عن الشافعي في غير الحديث، استبعد الأكثرون حاله فيه».

وأما كلمة: «مستقيم الحديث» فقد قالها النسائي في خالد بن زياد بن جَرْو، وهو ثقة صحيح الحديث. ولم أرفع تلك العبارة عن درجة: «صدوق» لأنه قالها أيضاً في رجل[1] زعم البعض أنه قال فيه مرة أخرى: «صالح». كما قالها في رجل آخر هو صدوق.

وأما لفظة: «صالح» فهي أكثر العبارات المستعملة عند النسائي في الدرجة التي وضعتها فيها، وفي الدرجة التالية لها. ومراده بها الصلاح في الحديث، وقلما يصرح بهذا المراد فيقول: «صالح الحديث». وإطلاق كلمة: «صالح» في الأصل ينصرف إلى الصلاح في الدين، لكن النسائي، وجماعة آخرين قصدوا بها الحكم على الرواية. وقد أشار إلى ذاك

= الرجل الآخر الذي قال فيه أبو عبد الرحمٰن: «ما أعلم به بأساً» هو صدوق حسن الحديث في الجملة. ولم يستعمل النسائي هاتين العبارتين في غير هٰذين الرجلين.

(١) هو محمد بن جعفر بن أبي كثير الثقة الذي ادعى المزي في تهذيب الكمال ١١٨٣ أن النسائي قال فيه: «صالح». وقد جاء في التعديل والتجريح ٦٢٣/٢ عن أبي عبد الرحمٰن قوله فيه: «رجل صالح مستقيم الحديث». فكلمة: «رجل صالح» يريد بها النسائي الصلاح في الدين حيث قال في فُضيل بن عِياض كما في تهذيب الكمال ١١٠٣: «ثقة مأمون رجل صالح». فإن كان المزي أو غيره استل تلك الكلمة من القول الذي ذكره الباجي فيترجح عندي كون عبارة: «مستقيم الحديث» أرفع رتبة عند النسائي عن التي اخترتها فيها. وأما الرجل الآخر الذي قال فيه أبو عبد الرحمٰن تلك العبارة فهو يحيى بن عبد الله بن سالم كما في تهذيب الكمال ١٥٠٦.

وقد استعمل ابن حبان كلمة: «مستقيم الحديث» في الثقات الرفعاء كما أشار عداب الحمش في رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل ٦٢.

الأصل ابن حجر فقال: «من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك فقالوا: صالح الحديث. فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يريدون به في الديانة»[1].

وقد اقتصر النسائي على عبارة: «صالح» في أحد عشر رجلاً فقط من القسم المقرر للدراسة والمقارنة. حكمت على عشرة منهم بقولي: «صدوق حسن الحديث». مع زيادة: «في أقل أحواله» و: «في الراجح» و: «في الجملة» في ثلاثة رجال فقط، كل لفظة في رجل. وحكم النسائي على سبعة آخرين بعبارة: «صالح» مع إضافتها في أحدهم إلى الحديث، وقد حكم على هؤلاء في مواضع أخرى بعبارة: «ليس به بأس»، أو: «لا بأس به» أو كليهما، أو «صدوق». وقلت في أكثر هؤلاء: «صدوق حسن الحديث» مع زيادة: «في الأحوط» و: «في الأرجح». ورجحت في الباقين جانب التوثيق المطلق. كما حكم النسائي على سبعة رجال آخرين بعبارة: «صالح». وقد قال فيهم في مواضع أخرى: «ليس بالقوي»، أو: «ليس بذاك القوي»، أو: «ضعيف في الحديث»، أو: «بلغني عنه شيء أحتاج أستثبت فيه»، أو: «لا أدري ما هو»، أو: «كتبت عنه ولم أقف عليه»، أو: «ليس لي به علم وقد كتبت عنه». فالأول قال فيه هذه الكلمة الأخيرة، وقال فيه مرة أخرى: «لا بأس به». والثاني قال فيه مرة: «لا أدري ما هو» ومرة: «كتبت عنه ولم أقف عليه». والثالث قال فيه: «ليس بالقوي» وكذلك السادس. وقال في الرابع مرة: «ليس بالقوي» ومرة: «بلغني عنه شيء أحتاج أستثبت فيه». وقال في الخامس مرة: «ليس بالقوي» ومرة: «ليس بذاك القوي». وقال في السابع مرة: «ليس بالقوي» ومرة: «ضعيف في الحديث». كما أنه قال

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٨٠.

في رجل من غير هؤلاء السبعة: «صالح في حديث أهل الشام»، وقال فيه مرة: «ضعيف» ومرة أخرى: «ضعيف كثير الخطأ». وخلاصة القول في هذا الرجل: إنه صدوق حسن الحديث في الأحوط وقد يكون أرفع من ذلك، هذا كله في الشاميين خاصة وهو في غيرهم ضعيف. وأما السبعة فأولهم ثقة صحيح الحديث قبل العمى له أوهام بعده تنزل حديثه إلى مرتبة الحسن فيما لم ينكر عليه، ولا يخرج في الجملة عن أن يكون صدوقاً. وأما الرابع فثقة صحيح الحديث حسب قواعد النقاد، والسادس ثقة أيضاً. وأما الباقون وهم الأكثرون فقد قلت في أحدهم: «صدوق حسن الحديث». وفي الآخر: «صدوق حسن الحديث في الجملة». وفي الآخر: «صدوق في حديثه شيء حسن الحديث في غير ما استنكر عليه إذا روى عنه ثقة». وفي الآخر: «صدوق له أوهام حسن الحديث فيما لم يستنكر عليه وقد يقال: إنه ممن يكتب حديثه للاختبار».

فمما سبق يتبين رجحان وضع عبارة: «صالح» و: «صالح الحديث» عند النسائي في مرتبة: «صدوق». وكثير من المتقدمين ـ كأحمد بن حنبل ـ على هذا الرأي.

وأما عبارة: «صُويلح» فلم يستعملها النسائي إلا في رجل واحد[١] وهو: إبراهيم بن المُسْتَمِر. وقد قال فيه في موضع آخر: «صدوق» وفي موضع آخر أيضاً: «ليس به بأس». وحكمت عليه بقولي: «صدوق حسن الحديث». فهذا قد يدل على مشابهة تلك اللفظة لعبارة: «صالح». لكن لا يكفي الاستعمال الواحد لبيان رتبة تلك الكلمة، لا سيما وأن مدلولها اللغوي يجعلها دون عبارة: «صالح» في الرتبة.

---

(١) أعني في القسم المقرر للدراسة، وفي غيره.

وأما قول أبي عبد الرحمٰن: «أرجو أن لا يكون به بأس» فقد استعمله في رجلين من القسم المقرر للدراسة، وقال في أحدهما في موضع آخر: «ليس بالقوي»[١]. وتبين لي أنهما صدوقان حسنا الحديث.

وقول النسائي: «ليس بحديثه بأس ليس بذاك القوي» هو من الألفاظ التي استعملها أبو عبد الرحمٰن في رجل واحد فقط[٢]، وهو أحمد بن بَشير القرشي، وقد حكمت عليه بقولي: «صدوق في حديثه شيء وهو حسن الحديث فيما لم يستنكر عليه».

وثَمَّة كلمة قالها النسائي في بعض الرجال وهي: «مشهور الحديث» سأرجئ الكلام عنها إلى موضوع منهج النسائي في التجهيل في الفصل الثاني من الباب الثالث.

وقد كان أبو عبد الرحمٰن قليل الاعتناء بوصف الحفاظ، والفقهاء، والعباد، والزهاد، بما عرفوا به من حفظ، وفقه، وعبادة، وزهد عند كلامه فيهم جرحاً وتعديلاً. وله رسالة في تسمية فقهاء الأمصار تعرض في بعضهم للحكم على حديثهم، وله رسالة أخرى صغيرة في المجروحين والموثقين من أصحاب أبي حنيفة. وهاتان الرسالتان موجودتان في مجموعة رسائل في علوم الحديث للنسائي. ومن الفوائد المذكورة في هذه المجموعة قول النسائي ـ الذي سبق إيراده في ترجمة إسماعيل بن

---

(١) وقد قال النسائي في محمد بن ميمون الخَيَّاط، وهُبَيْرة بن يَرِيم: «أرجو أن لا يكون به بأس». وقال فيهما في موضع آخر: «ليس بالقوي» ميزان الاعتدال ٤/٥٣، ٢٩٣. وقال في الأول أيضاً كما في المعجم المشتمل ٢٧٥: «صالح». كما أن أبا عبد الرحمٰن قال في عبد الرحيم بن ميمون: «أرجو أنه لا بأس به». فاستعماله كلمة: «ليس بالقوي» في أكثر الذين قال فيهم تلك اللفظة دليل على أنها في أدنى درجات التعديل عنده.

(٢) أعني في القسم المقرر للدراسة، وفي غيره.

أبي خالد ـ: «لا يعاب اللحن على المحدثين، قد كان إسماعيل بن أبي خالد يلحن، وسفيان، ومالك بن أنس، وغيرهم من المحدثين». ومعنى هذا أنه لا ينبغي جعل اللحن المحتمل سبباً لغمز الثقات.

وأشير هنا إلى أن النسائي لم يكن يهتم ـ كعادة المتقدمين من أئمة هذا الشأن ابن معين وغيره ـ عند توثيقه وتعديله للرواة بذكر ما يؤيد رأيه من أقوال النقاد فيهم، إذ لم أجد شيئاً من هذا الأمر في القسم المقرر سوى قوله في إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن راهُوْيَهْ: «ثقة مأمون، سمعت سعيد بن ذُؤيب يقول: ما أعلم على وجه الأرض مثل إسحاق». وهناك شيء آخر في ترجمة حماد بن سَلَمة ليس من هذا القبيل سيأتي التنبيه عليه في موضوع: منهج النسائي في الجرح والتليين في الفصل الثاني من الباب الثاني.

وثَمَّة أمور تعرض لها النسائي في نقده ينبغي دراستها لأنها من متممات الحديث عن منهجه، وهي: البدعة، والاختلاط، والتدليس.

١ ـ البدعة: اختلف العلماء في الحكم على رواية المبتدع بين القبول والرد، فتساهل البعض بإطلاق القول بقبولها، وتشدد البعض بردها مطلقاً، واختار الباقون التفصيل: وذلك أن المبتدع إما أن يكون ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه، أو لا يستحله. فإن استحله فعامة النقاد على تجنب حديثه، وإن اعتقد حرمته فهو إما مُكَفَّر ببدعته، أو غير مُكَفَّر، فالأول قَبِل روايته بعض الأئمة، والصواب ردها إذا كان التكفير متفقاً عليه حسب قواعد جميع الأئمة كدعوى حلول الإلهية في علي رضي الله عنه[(١)]،

---

(١) ومثَّل ابن حجر لذلك أيضاً بالإيمان برجوع علي رضي الله عنه إلى الدنيا قبل يوم القيامة. هدي الساري ٣٨٥.

أو إنكار أمر متواتر من الشرع معلوم من الدين بالضرورة، أو اعتقاد عكسه. وأما غير المُكَفِّر فقد زعم البعض أنه يُقبل من روايته ما انفرد به خاصة. وذهب جماعة إلى قبول روايته مطلقاً سواء كان داعية أو غير داعية، متفرداً أو غير متفرد، لكن خص بعضهم قبول رواية الداعية بما إذا اشتملت على رد بدعته. واختار فريق كبير من الأئمة قبول رواية غير الداعية فقط، ونُسب هذا القول للأكثرين، ويرى بعض أصحاب هذا الفريق أنه يشترط لقبول رواية غير الداعية أن لا يروي ما يقوي بدعته.

وذهب بعض الأئمة إلى تفصيل آخر، فقسموا البدعة إلى غليظة، ومتوسطة، وخفيفة. فردوا رواية أهل البدعة الأولى مطلقاً، وقبلوا رواية غير الداعية من المتوسطة، ورجحوا القبول المطلق لرواية من كانت بدعته خفيفة. فهذا التقسيم قريب من الواقع، لذا ينبغي دمجه مع التقسيم السابق، حتى لا يبقى الأول نظرياً ليس له كبير حظ من التطبيق.

وقد اضطربت أقوال النقاد كثيراً في دراسة مسألة البدعة من حيث قبول رواية صاحبها أو عدمه، وأقرّ الذهبي بعدم اكتمال صورتها عنده فقال: «هذه مسألة كبيرة، وهي: القدري، والمعتزلي، والجهمي، والرافضي، إذا علم صدقه في الحديث. وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه، وترددوا في الداعية، هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثير من الحفاظ إلى تجنب حديثه. وهِجرانه، وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه. وكان داعية، ووجدنا عنده سنة تفرد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة؟ فجميع تصرفات أئمة الحديث تؤذِن بأن المبتدع إذا لم تُبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تُبح دمه، فإن قبول ما رواه سائغ. وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها أن من دخل في بدعة، ولم يُعد من

رءوسها، ولا أمعن فيها، يُقبل حديثه»[١]. ولعل هذا القول من الذهبي هو من أحسن ما كتب في هذه المسألة لصراحته في التفريق بين أقوالهم النظرية المائلة إلى التضييق، وواقعهم العملي الموسع.

وأشرع الآن في الحديث عن أثر البدعة في الحكم على الرواة عند النسائي فأقول: لم يعتن أبو عبد الرحمٰن حالة حكمه على الرجال بذكر ما نُسبوا إليه من بدع إلا في عدد يسير جداً من الرواة. ففي القسم المقرر للدراسة قال في الجارود بن معاذ: «ثقة إلا أنه كان يميل إلى الإرجاء». وقال في حماد بن أبي سليمان: «ثقة إلا أنه مُرجئ». كما أنه قال في أحمد بن حفص النيسابوري: «مُرجئ» مع توثيقه له في موضع آخر. وقد قال أيضاً في سعيد بن أوْس أبي زيد الأنصاري: «نُسب إلى القَدَر». ولم يذكر فيه شيئاً آخر لذا أدرجت هذا الرجل في قسم المجروحين والملينين مع أنه صدوق حسن الحديث. وقال النسائي أيضاً في أَجْلح بن عبد الله الكوفي: «ليس بالقوي، وكان مسرفاً في التشيع». وقال فيه أيضاً: «ضعيف، ليس بذاك، وكان له رأي سوء». وقال في حفص الفَرْد: «صاحب كلام لا يكتب حديثه». فهذا جميع ما في القسم المخصص للدراسة من رمي الرواة بالبدع، وأما في غيره فهو: قوله في عبد الله بن شَرِيك الكوفي كما في الضعفاء والمتروكين[٢]: «ليس بالقوي، مختاري». وقد قال فيه في موضع آخر: «ليس بذلك». وفي موضع آخر: «ليس به بأس». وقوله في علي بن المنذر الطَّريقي كما في المعجم المشتمل[٣]: «شيعي مَحْض، ثقة». وقوله في القاسم بن مَعْن

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ١٥٤.

(٢) ١٥٤.

(٣) ١٩٦.

كما في السنن الكبرى[١]: «كان القاسم بن مَعْن من الثقات إلا أنه كان مرجئاً». وقوله في قيس بن مسلم الجَدَلي كما في تهذيب الكمال[٢]: «ثقة وكان يرى الإرجاء». وقد قال أيضاً في يونس بن راشد كما في ميزان الاعتدال[٣]: «كان مرجئاً وكان داعياً».

فقد لَهِج في هذا العدد القليل بذكر بدعة الإرجاء حيث نسبها إلى ستة من الرواة، وَوَسَم ثلاثة ببدعة الكوفيين، ورمى رجلاً واحداً بالقَدَر، وَوَصَف آخر بأنه صاحب كلام.

ويستغرب منه اهتمامه بنسبة الإرجاء إلى هؤلاء الرواة مع إغفاله نسبة البدعة الشديدة والشنيعة إلى جماعات كثيرة جداً. لكنه أحسن بإطلاق التوثيق في عامة الذين نسبهم إلى الإرجاء، مما يدل على عدم تأثير هذه البدعة عنده في الثقات الرفعاء، أي أنها لا تخرج الثقة عن مرتبته. بَيْد أن قوله في يونس بن راشد: «كان مرجئاً وكان داعية» قد يفهم منه غمزه له، لا سيما أنه لم يصرح بتعديله. لكن لا يكفي هذا المثال الواحد لإثبات منهج النسائي في الدعاة إلى البدعة. وعامة النقاد على عد يونس في الدرجة التالية للتوثيق المطلق.

ويبدو لي من خلال استعراض عامة التراجم المدروسة أن مذهب النسائي في المبتدعة هو عدم تأثير بدعهم على حديثهم إن كانوا صادقين ضابطين ولو كانوا غلاة أو دعاة. لأنه أطلق التوثيق في الحارث بن حَصِيرة، وهو متهم بالإيمان برجعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى

---

(١) ٣٦.

(٢) ١١٣٨.

(٣) ٤/ ٤٨١.

الدنيا. كما أنه أطلقه في أسد بن وَدَاعة الحمصي، وهو ناصبي كان يشتم علياً رضي الله عنه. ويدعو إلى ذلك[١]. وأما توثيقه المطلق لغير الغلاة والدعاة من المبتدعة فهو كثير ـ ينظر ترجمة أبان بن تَغْلِب وهو إن لم يكن رافضياً فغال في التشيع وربما كان داعية، وترجمة إبراهيم بن يوسف الماكِياني، وأيوب بن عائذ الطَّائي، وكلاهما من المرجئة، وترجمة ثَوْر بن زيد الدِّيْلي، وثَوْر بن يزيد الكَلَاعي، وهما قدريان، وتَلَبَّس الأول أيضاً ببدعة الخوارج، والآخر ببدعة النَّصْب، وترجمة الحسن بن علي الحُلْواني وقد حملوا عليه عدم تكفيره لمن وقف في القرآن، وترجمة ذَرّ بن عبد الله الهَمْداني وهو من المرجئة. وقد قال النسائي مرة في إبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني الناصبي: «ثقة حافظ للحديث» ومرة: «لا بأس به». وقال في بُرْد بن سِنان مرة: «ثقة» ومرة: «ليس به بأس» وهو قدري، وقال في أحمد بن حرب الطائي: «لا بأس به، وهو أحب إلينا من أخيه علي بن حَرْب» وقد أنكر عليه تكلمه في مسألة اللفظ، وقال في إسماعيل بن سُمَيْع: «ليس به بأس» وكان ممن يرى رأي الخوارج، وقال في سالم بن عَجْلان: «ليس به بأس» وهو من المرجئة، بل نسبه البعض إلى الدعوة إلى مذهبه.

لكن أبا عبد الرحمٰن لم يكن يقبل رواية من بالغ في غلوه إلى درجة المُروق، لذا قال في حفص الفَرْد الذي كَفَّره الشافعي: «صاحب كلام، لا يكتب حديثه».

---

(١) فانظر ـ رعاك الله ـ إلى تجرد النسائي رحمه الله إذ أطلق التوثيق في هذا الناصبي، مع أن أبا عبد الرحمٰن نسب إلى تشيع خفيف، قال الذهبي في ترجمته من سير أعلام النبلاء ١٤/١٣٣: «إلا أن فيه قليل تشيع، وانحراف عن خصوم الإمام علي كمعاوية وعمرو. والله يسامحه».

فهذا الذي استنبطته من مذهب النسائي في المبتدعة لم يتفرد به أبو عبد الرحمٰن، وإنما ذهب إليه جماعة كثيرة، بل قال الذهبي كما تقدم: «فجميع تصرفات أئمة الحديث تؤذِن بأن المبتدع إذا لم تُبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تبح دمه، فإن قبول ما رواه سائغ». وقال البغوي: «وكذلك اختلفوا في رواية المبتدعة وأهل الأهواء، فقبلها أكثر أهل الحديث إذا كانوا فيها صادقين...»[١].

٢ ـ الاختلاط: وقع جماعة من الأئمة وغيرهم في الاختلاط أو التغير في آخر أعمارهم بسبب الخرف الناتج عن كِبر السن، أو فقدان بصر. أو ولد. أو مال، أو ذهاب كتب، أو غير ذلك. والحكم فيهم إجمالاً ما قاله ابن الصلاح: «أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط، أو أشكل أمره فلم يُدْرَ هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده»[٢].

وحَرَص النسائي عند ذكره لكثير من الرواة الذين عَرَض لهم هذا الأمر على التنبيه إلى تغيرهم أو اختلاطهم، واهتم أيضاً بذكر حكم حديثهم قبل الاختلاط، ومَيَّز في بعضهم حديثهم قبل الاختلاط عن حديثهم بعده بتسمية أشهر من روى عنهم قبل التغير وبعده. وإليك الآن سرد ما أوردته عن النسائي من ذلك في القسم المخصص للدراسة.

فقد نقلت في ترجمة حماد بن زيد عن النسائي قوله: «ودخل عطاء بن السَّائِب البصرة مرتين، فمن سمع منه أول مرة فحديثه صحيح، ومن سمع منه آخر مرة ففي حديثه شيء، وحماد بن زيد حديثه عنه

(١) شرح السنة ١/٢٤٨ ـ ٢٤٩.
(٢) علوم الحديث ٣٥٢.

صحيح». وأوردت في ترجمة سَرَّار بن مُجَشِّر قول أبي عبد الرحمٰن فيه: «ثقة.. وهو ويزيد بن زُرَيْع يقدمان في سعيد بن أبي عَروبة، لأن سعيداً كان تَغَيَّر في آخر عمره فمن سمع منه قديماً فحديثه صحيح». وقال النسائي أيضاً في سعيد بن إياس الجُرَيْري: «ثقة أُنكر أيام الطاعون». وقال فيه أيضاً: «أُنكر أيام الطاعون، وهو أثبت عندنا من خالد الحذاء ما سُمع منه قبل أيام الطاعون». وقال فيه أيضاً: «من سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء، وكذلك ابن أبي عروبة». وقال أيضاً: «حماد بن سلمة في الجُرَيْري أثبت من عيسى بن يونس، لأن الجُريري كان قد اختلط، وسماع حماد بن سلمة منه قديم قبل أن يختلط». وقال في أَصْبَغ مولى عمرو بن حُريث مرة: «ثقة»، ومرة: «قيل: إنه كان تَغَيَّر». وقال في بَحْر بن مَرَّار مرة: «ليس به بأس»، ومرة: «تَغَيَّر». وقال في حُصين بن عبد الرحمٰن السُّلَمي مرة: «تَغَيَّر»، ومرة: «وقد كان حُصين بنت عبد الرحمٰن اختلط في آخر عمره». وقال في رَوَّاد بن الجَرَّاح: «ليس بالقوي روى غير حديث منكر وكان قد اختلط».

٣ ـ التدليس: وهو قسمان تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

فأما تدليس الإسناد فهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه. ويندرج تحته نوعان من التدليس، وهما: تدليس العَطْف وهو أن يصرح بالتحديث عن شيخ له ويعطف عليه شيخاً آخر له ولا يكون سمع ذلك من الثاني. وتدليس القَطْع وهو نوعان: الأول: أن يحذف الصيغة فيقول على سبيل المثال: الزهري عن أنس. والثاني: أن يأتي بصيغة السماع ثم يسكت ناوياً القطع ثم يذكر اسم من أراد التوهيم بسماع ذلك الحديث منه. هذا، ومما يلحق بتدليس الإسناد: تدليس التسوية وهو أن يسقط شيخ شيخه الضعيف من بين ثقتين لقي

أحدهما الآخر ويأتي بينهما بصيغة العنعنة أو نحوها مع تصريحه هو بالاتصال بينه وبين شيخه.

وأما تدليس الشيوخ فهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف. ويلحق بهذا القسم تدليس البلاد كأن يقول البغدادي حدثني فلان بما وراء النهر ويعني نهر دجلة.

وأدخل البعض تدليس الشيوخ في تدليس الإسناد، وجعل القسم الآخر: تدليس المتن وهو المدرج.

وقد اختلف الأئمة في الحكم على رواية المدلس، فقيل: ترد مطلقاً، وهو قول نظري. وقيل: تقبل مطلقاً ما لم يتبين في حديث بعينه عدم سماع المدلِّس من المدلَّس عنه. وقال الجمهور بالتفصيل وهو الصحيح، وذلك أنه لا يقبل من روايته إلا ما بيّن فيه الاتصال بينه وبين شيخه، مع ملاحظة الاتصال فوق ذلك فيمن عرف بتدليس التسوية. وقد احتُمل تدليس البعض[١].

ولم يعتن النسائي حالة حكمه على الرجال بالإشارة إلى تدليس من عُرف به منهم، ففي القسم المخصص للدراسة بَيَّن حكم رواية مدلس واحد فقط وهو بقية بن الوليد فقال: «إن قال: أخبرنا أو حدثنا، فهو ثقة، وإن قال: عن، فلا يؤخذ عنه، لا يُدرى عَمَّن أخذه». وقال فيه أيضاً: «إذا قال: حدثني وحدثنا، فلا بأس». لكن أبا عبد الرحمٰن سرد أسماء جماعة من المدلسين فقال: «ذِكر المدلسين: الحسن، وقتادة، وحُميد الطَّويل، ويحيى بن أبي كثير، والتَّيْمي، ويونس بن عُبيد، وابن

---

(١) ينظر مقدمة تعريف أهل التقديس ٧.

أبي عَروبة، وهُشَيْم، وأبو إسحاق السَّبيعي، وإسماعيل بن أبي خالد، والحكم، والحجاج بن أرْطاة، ومغيرة، والثوري، وأبو الزبير المكي، وابن أبي نَجِيح، وابن عُيينة»[١]. وذكر ابن حجر في مقدمة تعريف أهل التقديس أن النسائي أفرد أسماء المدلسين بالتصنيف. فلعل القول السابق من هذه الرسالة أو أنه كلها.

وفي ختام هذا الموضوع ـ أعني منهج النسائي في التوثيق والتعديل ـ أشير إلى أن أبا عبد الرحمٰن يُعد من المتشددين في التوثيق والتعديل[٢] من جهة استعماله بعض العبارات في درجة أرفع مما هي عليه في اصطلاح المتأخرين. كعبارة: «ليس به بأس» فإن أكثر الذين وصفهم بها هم ثقات مطلقاً، بل إنه قال في جماعة كبيرة منهم في موضع آخر: «ثقة». لذا فهي أرفع عنده من عبارة: «صدوق». كما أن عبارة: «صالح» التي وُضعت في أدنى مراتب التعديل تضاهي عند النسائي عبارة: «صدوق». والله أعلم.

---

(١) كذا في سؤالات السُّلَمي للدارقطني ١٧٢ب نقلاً عن النسائي: وقد استبدل الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٠ ابن جُريج بالثوري عند ذكره لقول النسائي هذا.

(٢) لقد اشتهر بين أهل العلم أن النسائي ينسب إلى التشدد، لكن الشيخ عبد الرحمٰن المعلمي أغرب في كتابه التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ١/ ٦٦ ـ ٦٧ حين ادعى أن النسائي متساهل في جانب توثيق المجاهيل من القدماء ـ وإن كان في مقام آخر من الكتاب نفسه ١/ ٤٦٣ وصفه بالتشدد ـ، ومثّل بثلاثة رجال درست اثنين منهم، وهما: رافع بن إسحاق المدني، وسعد بن سَمُرة بن جندُب الفَزَاري. فالأول قال فيه أحمد بن صالح وابن عبد البر وابن حجر: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. وأما الآخر فإن ابن حبان ذكره في كتاب الثقات. هذا إلى جانب توثيق النسائي المطلق لهما. ولم أجد في هٰذين الرجلين غمزاً من أحد، فهما إذاً جديران بذاك التوثيق. وينظر ٨٩١.

الباب الثاني

المجروحون والمليّنون عند النسائي ومنهجه في جرحهم وتليينهم

ويشتمل هذا الباب على فصلين:

الفصل الأول: ذِكر المجروحين والمليَّنين عند النسائي، ومقارنة حكمه فيهم بأحكام سائر النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم.

الفصل الثاني: منهج النسائي في الجرح والتليين.

الفصل الأول

ذِكر المجرَّحين والمليَّنين عند النسائي ومقارنة حكمه فيهم بأحكام سائر النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم

١ ـ أَبَان بن جَبَلة أبو عبد الرحمٰن الكوفي[(١)(٢)].

قال النسائي: ليس بثقة[(٣)(*)].

---

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٨٩ فيمن مات في العشر الثامنة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤، التاريخ الصغير ٢/ ١٨٩، الضعفاء الصغير ٢٠، الضعفاء والمتروكين ٤٤، الضعفاء الكبير ١/ ٤١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٠٠، الكامل ١/ ٣٧٩، الضعفاء والمتروكون ١٥٠، الضعفاء لابن الجوزي ٣ب، ميزان الاعتدال ١/ ٦، المغني في الضعفاء ١/ ٦، ديوان الضعفاء ٧، لسان الميزان ١/ ٢٠.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٤٤، الضعفاء لابن الجوزي ٣ب.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال البخاري: منكر الحديث؛ وقال أبو حاتم: هو شيخ مجهول منكر الحديث؛ وقال ابن عدي: وأَبَان بن جَبَلة هذا ليس بالمعروف، وإنما له الشيء اليسير، وليس له عن أبي إسحاق الهَمْداني إلا مقدار حديثين أو ثلاثة، وأحاديثه تَعِزّ جداً؛ وقال الدارقطني: ضعيف.

التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٥٤، التاريخ الصغير ٢/ ١٨٩، الضعفاء الصغير ٢٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٠٠، الكامل ١/ ٣٧٩، الضعفاء لابن الجوزي ٣ب.

فقد اتفقت أقوالهم على جرحه، وقول البخاري: «منكر الحديث»، يريد به أنه لا تحل الرواية عنه، أي هو مردود الحديث، وقد اختار أبو حاتم لفظ البخاري، وزاد عليه لفظة «مجهول»، كما أشار إلى جهالته ابن عدي حيث قال: «ليس بالمعروف». وذكر أن له الشيء اليسير من الحديث. =

٢ ـ ٤: أَبَان بن عبد الله بن أبي حازم بن صَخْر بن العَيْلة[١]، ويقال: أبان بن أبي حازم، وقيل: إن أبا حازم هو صَخْر، البَجَلي، الأَحْمَسي، الكوفي[٢][٣].

= فمن كانت أحاديثه يسيرة جداً، وهي منكرة، مع جهالته كان مطَّرح الحديث، لا يكتب عنه احتجاجاً ولا اعتباراً، فتبين أن قول النسائي فيه: «ليس بثقة» مصيب. ولا ضَيْر في عدم ذكر النسائي لجهالته، لأن من وصف بعدة صفات غير صالحة، يكفي لبيان حاله أن تذكر أسوأها.

بقي بيان وجه قول الدارقطني في ابن جبلة: «ضعيف»، ومعلوم أن هذه اللفظة أخف سوءاً من قول النسائي: «ليس بثقة»، ومن قول البخاري: «منكر الحديث»، وجوابه: أن الدارقطني يستعمل كثيراً لفظة «ضعيف» ويريد بها ترك حديث الراوي، من ذلك: قوله في أشعث بن سعيد السمان، وأيوب بن خُوط، وثابت بن زهير، وجلْد بن أيوب: ضعيف، كذا في كتاب السنن، ينظر كتاب «من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين لمحمد بن عبد الرحمٰن المقدسي صفحة ٤ ـ ٧، وحكم عليهم في كتاب «الضعفاء والمتروكون» بقوله: متروك، إلا في ثابت بن زهير حيث قال: منكر الحديث، ينظر كتاب «الضعفاء والمتروكون» ١٥٠، ١٥٣، ١٦٦، ١٦٨؛ كما ذكر في نفس هذا الكتاب إسماعيل بن يعلى أبا أمية الثقفي ١٣٥ و٤١٢ في الأسماء والكنى، فقال فيه مرة: متروك، ومرة: ضعيف، وغيرها من الأمثلة، ويعضد هذا الأمر ما نقله المُناوي في مقدمة فيض القدير ١/٢٨ عن الذهبي قوله في الدارقطني: «فإنه لا يُضعف إلا من لا طِبَّ فيه»، كما عدَّ الذهبي في الموقظة ٨٣ الدارقطنيَّ من النُّقاد المتساهلين في بعض الأوقات، ومن التساهل البيِّن أن يوصف المتروك بأنه ضعيف.

ولفظة: «متروك الحديث» هي في مرتبة قولهم: «ليس بثقة»، فظهر من ذلك اتفاق العلماء على جرح ابن جَبَلة جرحاً شديداً.

وخلاصة القول: إن أبان بن جَبَلة تالف، مردود الحديث، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) تنظر بقية نسبه في إكمال تهذيب الكمال ١/٤٢ب.

(٢) مات أبان بالكوفة في خلافة أبي جعفر المنصور. وكانت خلافته من أول سنة سبع وثلاثين ومئة إلى أن مات في آخر سنة ثمان وخمسين ومئة.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٥٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٧، =

قال النسائي: ليس بالقوي[(١)(*)].

= التاريخ الكبير ١/١/٤٥٣، معرفة الثقات ١/ ١٩٩، الضعفاء الكبير ١/ ٤٢، الجرح والتعديل ١/١/٢٩٦، المجروحين ١/ ٩٩، الكامل ١/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩، تاريخ أسماء الثقات ٦٧، الضعفاء لابن الجوزي ٤أ، تهذيب الكمال ٢/ ١٤ ـ ١٦، ميزان الاعتدال ١/ ٩، المغني في الضعفاء ١/ ٧، ديوان الضعفاء ٧، الكاشف ١/ ٧٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤٢ب، تهذيب التهذيب ١/ ٩٦ ـ ٩٧، تقريب التهذيب ٨٧، خلاصة التذهيب ١٥.

(١) إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤٢ب، تهذيب التهذيب ١/ ٩٧. وقد عزياه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال ابن معين في رواية الدارمي، والكَوْسج، وأحمد بن سعد بن أبي مريم: ثقة؛ وقال محمد بن عبد الله بن نُمير: هو ثقة؛ وقال أحمد في رواية عبد الله: صدوق، صالح الحديث؛ وقال علي بن سعيد النسوي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أبان بن عبد الله البجلي ثقة ـ أو كلمة نحوها ـ؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال ابن عدي: وأبان هذا عزيز الحديث، عزيز الروايات، ولم أجد له حديثاً منكر المتن فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: حسن الحديث؛ وقال في المغني: له مناكير، حسن الحديث؛ وقال في ديوان الضعفاء: صدوق، له مناكير؛ وقال ابن حجر: صدوق في حفظه لين. وقد ذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون: قال عمرو بن علي الفلاس: وما سمعت يحيى بن سعيد ـ (يعني القطان) ـ يحدث عنه بشيء قط؛ وقال ابن حبان: وكان ممن فحش خطؤه، وانفرد بالمناكير.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٧، معرفة الثقات ١/ ١٩٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٩٦، المجروحين ١/ ٩٩، الكامل ١/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩، تاريخ أسماء الثقات ٦٧، ميزان الاعتدال ١/ ٩، المغني في الضعفاء ١/ ٧، ديوان الضعفاء ٧، تقريب التهذيب ٨٧.

فأبَان بن عبد الله من أهل الثقة، وعدم تحديث القطان عنه لا يقدح فيه، لأن القطان متشدد في انتقاء الرجال، وأما كلام ابن حبان فهو مردود لأنه مبهم، حيث لم يذكر شيئاً من مناكير وأوهام أبان، فضلاً عما عرف به ابن حبان من غلو في الجرح.

بقي توجيه الاختلاف القائم بين المعدِّلين، فمنهم من أطلق القول بتوثيقه، ومنهم=

٣ ـ د: أبان بن أبي عَيَّاش فَيْروز، ويقال: دِينار أبو إسماعيل العَبْقَسي، الشَّنِّي مولاهم، البصري، الزاهد. مات في أول رجب سنة ثمان وثلاثين ومئة، وقيل غير ذلك[(١)(٢)].

=من أمسك عليه أشياء تنزل به عن تلك الدرجة العالية، لكن لا تخرجه عن حد أهل العدالة، فهذا الفريق عنده زيادة علم بهذا الرجل، تجعلنا نقبل حكمهم في الجملة، وقد ذكر ابن عدي في الكامل ١/ ٣٧٩ ما حمله على أبان، بيد أنه قال: «وأبان هذا عزيز الحديث، عزيز الروايات، ولم أجد له حديثاً منكر المتن فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به».

وخلاصة القول: إن أبان بن عبد الله صدوق في حديثه شيء ناتج عن لين يسير في حفظه، فهو حسن الحديث في الجملة. وقول النسائي فيه: «ليس بالقوي» يستعمله أبو عبد الرحمن كثيراً في الصدوقين والمقبولين. وقد قال الذهبي في الموقظة ٨٢: «وهذا النسائي قد قال في عدة: ليس بالقوي. ويُخرج لهم في كتابه، قال: قولنا: ليس بالقوي، ليس بجرح مفسد». فكأنه يعني أن من قال فيه تلك العبارة ليس كأقوى ما يكون. والله أعلم.

(١) ذكر أبو موسى المديني أنه توفي سنة سبع أو ثمان وعشرين ومئة، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ١٤: «بقي إلى بعد الأربعين ومئة»، وقد تعقب ابن حجر هذين القولين في تهذيب التهذيب ١/ ٩٩ فقال عقب الأول: «والظاهر أنه خطأ، وكأنه أراد: وثلاثين»، وقال بعد الثاني: «ولا يخفى ما فيه». وقد ذكر البخاري أباناً في التاريخ الصغير ٢/ ٥٣ فيمن مات في العشر الرابعة من المئة الثانية، وذكر ابن حجر في تقريب التهذيب ٨٧ أنه مات في حدود الأربعين.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥ ـ ٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٣٦، ٦٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٥٤، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٥٤، التاريخ الصغير ٢/ ٥٣، الضعفاء الصغير ٢٠، أحوال الرجال ١٠٣، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٧٨ ـ ٤٨٣، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٣، سؤالات الآجري لأبي داود ٣١٩، المعرفة والتاريخ ١/ ٣٤٦، ٢/ ١٠٠، ١٩٧ ـ ١٩٨، ٣/ ٣٧، الضعفاء والمتروكين ٤٥، الضعفاء الكبير ١/ ٣٨ ـ ٤١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦، المجروحين ١/ ٩٦ ـ ٩٧، الكامل ١/ ٣٧٢ ـ ٣٧٨، الضعفاء والمتروكون ١٤٨، المختلف فيهم لابن شاهين ٥٥٠ ـ ٥٥٢، الضعفاء لابن=

قال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٢](*).

= الجوزي ٤أ، تهذيب الكمال ٢/ ١٩ ـ ٢٤، ميزان الاعتدال ١٠ ـ ١٥، المغني في الضعفاء ١/ ٧، ديوان الضعفاء ٧، الكاشف ١/ ٧٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤٣أ ـ ٤٣ب، شرح علل الترمذي ٩٧ ـ ٩٨، تهذيب التهذيب ١/ ٩٧ ـ ١٠١، تقريب التهذيب ٨٧، خلاصة التذهيب ١٥.

(١) الضعفاء والمتروكين ٤٥، الكامل ٢٦ب، الضعفاء لابن الجوزي ٤أ، تهذيب الكمال ٢/ ٢٢، ميزان الاعتدال ١/ ١١، تهذيب التهذيب ١/ ٩٨. وقد اقتصر ابن الجوزي، والذهبي على لفظة: «متروك».

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ٢٢، ميزان الاعتدال ١/ ١٥، تهذيب التهذيب ١/ ٩٨. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «ليس بثقة» وعزاها إلى كتاب الكنى للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال شعبة بن الحجاج: لأن أرتكب سبعين كبيرة أحب إلي من أن أحدث عن أبان بن أبي عَيّاش، وقال أيضاً: لأن أشرب من بول حمار حتى أروى، أحب إلي من حديث أبان بن أبي عياش؛ وقال أيضاً: لأن أقطع الطريق أحب إلي من أن أروي عن أبان؛ وينظر أمر وكيع بن الجراح معه فيما يلي؛ وقال ابن سعد، وابن معين في رواية الدوري: متروك الحديث؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية البادي: ليس بشيء؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة: ليس حديثه بشيء؛ وفيها أيضاً: ليس بثقة؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ضعيف؛ وقال ابن المديني: كان ضعيفاً ضعيفاً عندنا؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: متروك الحديث، ترك الناس حديثه منذ دهر من الدهر، كان وكيع إذا أتى على حديث أبان بن أبي عياش يقول: رجل. ولا يسميه استضعافاً له؛ وفي رواية أبي طالب أحمد بن حُميد: كان منكر الحديث؛ وقال الفلاس: متروك الحديث، وهو رجل صالح؛ وقال الجُوزجاني: ساقط؛ وفي الجرح والتعديل: سئل أبو زرعة عن أبان بن أبي عياش؟ فقال: بصري، تُرِك حديثه. ولم يقرأ علينا حديثه، فقيل له: كان يتعمد الكذب؟ قال: لا، كان يسمع الحديث من أنس، وشهر بن حَوْشب، ومن الحسن، فلا يميز بينهم؛ وقال البَرْذعي: قيل ـ (يعني لأبي زرعة) ـ: أبان بن أبي عَيَّاش كان يتعمد الكذب؟ فقال: أما تعمد الكذب فلا، ولكنه واهٍ بمرة، كان يسمع الحديث عن أنس، وعن شهر بن حَوْشب، وعن الحسن، فلا يميز بينهم؛ وذكره أبو زرعة أيضاً =

....

= في الضعفاء؛ وقال الآجري لأبي داود: أبان بن أبي عياش يكتب حديثه؟ قال: لا يكتب حديث أبان؛ وذكره الفسوي فيمن يرغب عن الرواية عنهم؛ وقال أبو حاتم: متروك الحديث، وكان رجلاً صالحاً، لكن بلي بسوء الحفظ؛ وقال صالح جَزَرة: ضعيف؛ وقال زكريا الساجي: كان رجلاً صالحاً سخياً كريماً فيه غفلة، يهم في الحديث، ويخطئ فيه؛ وقال ابن الجارود: متروك؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له مناكير كثيرة: وأبان بن أبي عياش له روايات غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، وهو بيِّن الأمر في الضعف. . . وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب، إلا أن يُشبه عليه ويغلط، وعامة ما أتي أبان من جهة الرواة لا من جهته. . . وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق كما قال شعبة؛ وقال أبو أحمد الحاكم: منكر الحديث، تركه شعبة، وأبو عَوَانة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمٰن؛ وقال الدارقطني: متروك الحديث؛ وقال الجورقاني: متروك الحديث؛ وقال ابن حجر في التقريب: متروك؛ وقال في فتح الباري: ضعيف باتفاق.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٣٦، ٦٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٥٤، أحوال الرجال ١٠٣، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٧٨، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٣، سؤالات الآجري لأبي داود ٣١٩، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٩٦، مقدمة الجرح والتعديل ١٣٤، الكامل ١/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣، ٣٧٨، الضعفاء والمتروكون ١٤٨، السنن للدارقطني ١/ ٣٥، ٧٦، ٢/ ٣٢، المختلف فيهم لابن شاهين ٥٥٠،الأباطيل ١/ ٣٣٥، تهذيب الكمال ٢/ ٢٠ ـ ٢١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤٣أ ـ ٤٣ب، تقريب التهذيب ٨٧، فتح الباري ٩/ ٢٣٩.

فقد أجمع النُقّاد على تجريح أبان بن أبي عَيَّاش، والطعنِ فيه، إلا ما كان من أيوب السَّخْتِياني، وحماد بن سلمة، حيث قال الأول: «ما زال يُعرف بالخير منذ كان»، وقال الآخر لما قيل له: إن شعبة لا يرضاه: «فأبان خير من شعبة». ينظر الكامل ١/ ٣٧٣، والمختلف فيهم لابن شاهين ٥٥١، فإن لم يكونا أرادا الخير والصلاح في الدين ـ مع أن قول حماد مردود لو أريد هذا ـ فإنه لا يعتد بقولهما فيه مع جلالتهما، وذلك أن قول أيوب معارض بالجرح المفسر، حيث ذكر النُقّاد في روايات أبان مناكير كثيرة تسقط حديثه. وأما قول حماد بن سلمة فظاهر البطلان، قال ابن شاهين في المختلف فيهم ٥٥١: «وهذا الكلام من حماد بن سلمة في تفضيل أبان على شعبة فيه إسراف شديد، وليس هذا الكلام بمقبول، شعبة أفضل، وأنقل، وأعلم». =

٤ ـ ف ت ق: إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبيبة أبو إسماعيل الأنصاري، الأَشْهلي مولاهم، المدني، العابد. مات سنة خمس وستين ومئة، وله اثنتان وثمانون سنة[١].

= وقد اختلف المُجرِّحون في تحديد المرتبة التي يستحقها أبان، فالجمهور طرحوا حديثه وتركوه، وسهل بعضهم القول في جرحه.

وقول ابن معين في بعض الروايات: «ضعيف» يستعمله صاحبه عادة في المتروكين، قال ابن الصلاح في علوم الحديث ١١١: «عن ابن أبي خيثمة قال: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف؟ قال: إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف، فليس هو بثقة، لا تكتب حديثه». وقول يحيى في بعض الروايات: «ليس بشيء» مساوٍ لقوله الآخر: «متروك الحديث» وقوله: «ليس بثقة». قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٢١ مفسراً قول ابن معين في بعض الرجال: لا شيء، بقوله: «يعني ليس بثقة».

وأما من قال في أبان: «منكر الحديث» فإنه أراد تركه، فأحمد بن حنبل قال مرة: «متروك الحديث»، ومرة: «منكر الحديث». وأبو أحمد الحاكم قال: «منكر الحديث، تركه شعبة، وأبو عَوَانة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمٰن».

وخلاصة القول: إن أبان بن أبي عَيَّاش متروك الحديث، ليس بثقة، ولا يكتب حديثه ـ كما قال النسائي ـ. والله أعلم.

(١) ترجمته فيه: الطبقات الكبرى ٥/ ٤١٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧١، الطبقات ٢٧٤، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٢٧١ ـ ٢٧٢، الضعفاء الصغير ١٢، معرفة الثقات ١/ ٢٠٠، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٥٩٧، الضعفاء والمتروكين ٣٩، الضعفاء الكبير ١/ ٤٣ ـ ٤٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٨٣ ـ ٨٤، المجروحين ١/ ١٠٩ ـ ١١٠، الكامل ١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٦، الضعفاء والمتروكون ١١٢، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٥، الضعفاء لابن الجوزي ٤ب، تهذيب الكمال ٢/ ٤٢ ـ ٤٤، ميزان الاعتدال ١/ ١٩، المغني في الضعفاء ١/ ٩، ديوان الضعفاء ٨، الكاشف ١/ ٧٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤٥ب ـ ٤٦أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٠٤ ـ ١٠٥، تقريب التهذيب ٨٧، خلاصة التذهيب ١٥.

قال النسائي: ضعيف[(١)][(*)].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٣٩، الكامل نسخة أحمد الثالث ١/ ٨٥ب، ونسخة دار الكتب المصرية ٤١ب، الضعفاء لابن الجوزي ٤ب، تهذيب الكمال ٢/ ٤٣، ميزان الاعتدال ١/ ١٩، تهذيب التهذيب ١/ ١٠٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال ابن معين في رواية الدارمي: صالح؛ ونسب المزي إلى هذه الرواية قوله: صالح، يكتب حديثه ولا يحتج به؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب: ثقة؛ وقال العجلي: ثقة.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن معين في رواية الدوري ـ كمافي الكامل ـ: ليس بشيء؛ وفي رواية أبي داود: ضعيف؛ وقال البخاري: منكر الحديث؛ وقال أبو حاتم: شيخ ليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به، منكر الحديث، دون إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع، وأحب إليّ من إبراهيم بن الفضل؛ وقال الترمذي: يُضَعَّف في الحديث؛ وقال الحربي: شيخ مدني صالح له فضل، ولا أحسبه حافظاً: وقال الساجي: في حديثه لين؛ وقال العقيلي: وله غير حديث، لا يتابع على شيء منها؛ وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل؛ وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالقائم؛ وقال الدارقطني في الضعفاء، وسؤالات البَرْقاني: متروك؛ وقال في السنن مرة: وليس بالقوي في الحديث؛ ومرة أخرى: ضعيف؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧١، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٢٧١ ـ ٢٧٢، الضعفاء الصغير ١٢، معرفة الثقات ١/ ٢٠٠، الجامع الصحيح ٤/ ٦٢، الضعفاء الكبير ١/ ٤٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٨٣، المجروحين ١/ ١٠٩، الكامل ١/ ٢٣٤، الضعفاء والمتروكون ١١٢، السنن للدارقطني ١/ ٦٢، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٥، تهذيب الكمال ٢/ ٤٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤٥ب، تقريب التهذيب ٨٧.

فقبل الخوض في دراسة هذه الأقوال من جهة معانيها، ومقاصد أصحابها فيها، أرى لزاماً عليّ أن أحقق نسبة بعضها ـ أي المشتبه فيه ـ إلى قائله، فقد ذكر الدارمي عن ابن معين قوله في ابن أبي حَبيبة: «صالح» دون زيادة، كذا في تاريخ الدارمي عن ابن معين، والجرح والتعديل، والكامل، لكن المزي نسب لهذه الرواية قولها: «صالح، يكتب حديثه ولا يحتج به». وقد اقتصر ابن الجوزي من هذا النص على قول ابن معين: «صالح الحديث، ولا يحتج به» دون أن يذكر راويه عن ابن معين، فيبدو ـ والله =

....

=أعلم ـ أن ابن معين قال في ابن أبي حبيبة ما ذكره المزي، لأنه من المستبعد هنا أن يتفق كلام المزي، وابن الجوزي على الزيادة مع الفارق، دون أن يكون لقولهما أصل صحيح، أما لو اتفقا في ألفاظ الزيادة لأمكن أن يقال: إن المزي تبع ابن الجوزي، وهذا لم يحصل. فلعل ما نقلاه عن ابن معين، هو من غير رواية الدارمي، فإن صح هذا فيكون المزي قد وَهِم في ذكر الراوي عن يحيى.

وقول ابن معين الثاني: «ليس بشيء» ذكره ابن عدي في الكامل، وابن الجوزي في الضعفاء، والمزي في تهذيب الكمال، وقد نسبه ابن عدي، والمزي إلى رواية الدوري، لكني لم أجده في المطبوع، بل فيه: «إبراهيم بن إسماعيل المكي: ليس بشيء»، فلعل ابن عدي سبقه ذهنه عند النقل، فيكون الذين ذكروا ذلك بعده قد تبعوه في الوهم، ويقوي هذا الظن رواية معاوية بن صالح عن ابن معين في ابن أبي حبيبة، قال العقيلي في الضعفاء الكبير ١/ ٤٣: «حدثنا محمد بن أحمد، قال: حدثنا معاوية بن صالح، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: عبد الله بن عامر الأسلمي، وخالد بن إلياس، وإبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع كل هؤلاء ليسوا بشيء. قال: قلت: ابن أبي حبيبة مثلهم؟ قال: لا، هو أصلح منهم». فقد نفى ابن معين أن يكون ابن أبي حبيبة ليس بشيء مثل المذكورين.

ثم أعود إلى تمحيص أقوال النقاد فأقول: ابنُ معين له في ابن أبي حَبيبة ثلاثة أقوال: (١) صالح، يكتب حديثه ولا يحتج به. (٢) ضعيف. (٣) ليس بشيء. واللفظة الثالثة إن صحت عنه فيه، فهي في ميزان أهل النقد أشد من قولهم: ضعيف، فكيف يقول ابن معين فيه: ليس بشيء، ويقول في مكان آخر: صالح، يكتب حديثه ولا يحتج به؟ والجواب: أن يحيى يقصد بقوله: «ليس بشيء» في بعض الأحيان الإشارة إلى قلة حديث الراوي، قال ابن القطان في بيان الوَهَم والإيهام ١/ ٢٩٠ب: «ما روى ابن أبي خيثمة عن ابن معين من قوله فيه ـ (أي في بكار بن عبد العزيز الثقفي) ـ: ليس بشيء؛ إنما يعني بذلك قلة حديثه، وقد عُهد يقول ذلك في المقلين، وفُسر قوله فيهم ذلك بما قلناه». وابن أبي حبيبة قد قال فيه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٥/ ٤١٢: «وكان قليل الحديث». كما أن قول ابن معين: ضعيف، يعارض في ظاهره القول الأول، ولا تعارض حقيقة لأن ابن معين ـ فيما أظن ـ أراد بقوله: «صالح»، الصلاح في الدين لا في الحديث، وقد كان ابن أبي حَبيبة صوّاماً قوَّاماً، ولو أراد في الحديث لقيده به، قال ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٨٠: «من عادتهم إذا أرادوا وصف=

٥ ـ خت ق: إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع بن جارية[(١)] أبو

=الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك، فقالوا: صالح الحديث؛ فإذا أطلقوا الصلاح، فإنما يريدون به في الديانة. والله أعلم». وأما قوله: يكتب حديثه ولا يحتج به، فلا يعارض قوله: ضعيف، ولأن الضعفاء كثيراً ما يكتب حديثهم للاعتبار، وقد يُعترض بأن ابن معين يقصد بقوله: ضعيف، الضعف الشديد الذي يترك به حديث الراوي، ويجاب عن ذلك بأنه يحمل على الغالب، والذي صرفه هنا عن هذا المعنى هو قوله: «يكتب حديثه ولا يحتج به». فخلص مما سبق أن ابن معين ضعف ابن أبي حبيبة ولم يوثقه.

وتوثيق العجلي لصاحب هذه الترجمة يحمل على التساهل الذي وصف به العجلي، تنظر مقدمة عبد العليم البَسْتَوي لتحقيق معرفة الثقات للعجلي ١/ ١٢٢ ـ ١٣١. وأما توثيق الإمام أحمد فلا يؤخذ به، لأنه معارض بجرح مفسر، حيث ذكر العقيلي، وابن حبان، وابن عدي لابن أبي حَبيبة مناكير، وأحاديث لا يُتابَع عليها، وقد قال ابن عدي بعد ذكر جملة من ذلك في الكامل ١/ ٢٣٦: «ولإبراهيم بن إسماعيل بن حَبيبة غير ما ذكرت من الأحاديث، ولم أجد له أوحش من هذه الأحاديث، وهو صالح في باب الرواية كما حُكي عن يحيى بن معين، ويكتب حديثه مع ضعفه». فهذا الكلام فيه اضطراب ظاهر سببه عدم إدراك ابن عدي لمعنى لفظة: صالح، التي أطلقها ابن معين، لكنه أحسن الختام بقوله: يكتب حديثه مع ضعفه.

فسلم بذلك للمجرِّحين تضعيفهم لابن أبي حَبيبة، وإن كانت ألفاظهم متفاوتة في الرتبة، فالحربي قصد بقوله: صالح،الصلاح في الدين كما تدل بقية كلامه، وقوله: لا أحسبه حافظاً، هو مثل قولهم: ليس بالحافظ، وهذا تضعيف، ولم يشذ من أقوال المجرِّحين إلا قول البخاري: منكر الحديث، وقول الدارقطني: متروك، حيث تشددا في حكمهما، لكن الدارقطني كان معتدلاً في حكمه عليه في كتاب السنن.

وخلاصة القول: إن ابن أبي حَبيبة ضعيف ـ كما قال النسائي ـ يكتب حديثه للاعتبار، ولا يحتج به. والله أعلم.

(١) ذكره بهذا الاسم، وأسماء آبائه: البخاري، والعقيلي، وابن أبي حاتم، وابن حبان، وابن عدي، وابن الجوزي، لكن ابن أبي حاتم زاد بعد إسماعيل: ابن زيد؛ وابن عدي وابن الجوزي زادا بعد مُجَمِّع: ابن يزيد. ولم أجد من ذكر غير هذا إلا المزي في تهذيب الكمال ٢/ ٤٥، وابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ١٠٥ فينظرا.

إسحاق الأنصاري، المدني[١][٢].

قال النسائي: ضعيف[٣][*].

---

(١) عده ابن حبان في المجروحين ١/١٠٣ من أهل مكة.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/١/٢٧١، الضعفاء الصغير ١٢، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٥٩٧، المعرفة والتاريخ ١/٦٤٤، التاريخ ١/٥٦٣، الضعفاء والمتروكين ٣٩، الضعفاء الكبير ١/٤٣، الجرح والتعديل ١/١/٨٤، المجروحين ١/١٠٣، الكامل ١/٢٣٣ ـ ٢٣٤، الضعفاء والمتروكون ١١١، سؤالات البَرْقَاني للدارقطني ١٥، الضعفاء لابن الجوزي ٤ب، تهذيب الكمال ٢/٤٥ ـ ٤٧، ميزان الاعتدال ١/١٩، المغني في الضعفاء ١/٩، ديوان الضعفاء ٨، الكاشف ١/٧٦، إكمال تهذيب الكمال ١/٤٦أ ـ ٤٦ب، تهذيب التهذيب ١/١٠٥ ـ ١٠٦، تقريب التهذيب ٨٨، هدي الساري ٤٥٦، خلاصة التذهيب ١٦.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٣٩، الكامل نسخة أحمد الثالث ١/٨٥أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٤٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ٤ب، تهذيب الكمال ٢/٤٧، ميزان الاعتدال ١/١٩، تهذيب التهذيب ١/١٠٥. إلا أن لفظ الذهبي: «ضعفه النسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو نعيم الفضل بن دُكَيْن فيما سمعه منه أبو زرعة: إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع لا يسوى حديثه ـ وسكت، ثم قال بعد ذلك: ـ لا يسوى حديثه فَلسين؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ضعيف؛ وفيها أيضاً: ليس بشيء؛ وقال في رواية الكَوْسج: لا شيء؛ وفي رواية أبي داود: ضعيف، متروك الحديث؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: وهو كثير الوَهَم عن الزهري؛ وفي الضعفاء الصغير: وهو كثير الوَهَم، يروي عن الزهري وعمرو بن دينار، يُكتب حديثه؛ وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو قريب من ابن أبي حبيبة، كثير الوهم، ليس بالقوي؛ وقال الساجي: ضعيف؛ وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل؛ وقال ابن عدي: ومع ضعفه يكتب حديثه؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم؛ وقال الدارقطني في الضعفاء، وفي سؤالات البَرْقاني: متروك؛ وفي السنن: ليس بالقوي؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

التاريخ الكبير ١/١/٢٧١، الضعفاء الصغير ١٢، الجرح والتعديل ١/١/٨٤، المجروحين ١/١٠٣، الكامل ١/٢٣٣ ـ ٢٣٤، الضعفاء والمتروكون ١١١، سؤالات=

٦ ـ د ت: إبراهيم بن بشَّار أبو إسحاق الجَرْجَرائي[١]، ثم البصري، الرَّمادي[٢]. مات بالبصرة سنة بضع وعشرين ومئتين، فقيل:

=البَرْقاني للدارقطني ١٥، تهذيب الكمال ٢/٤٦، إكمال تهذيب الكمال ١/٤٦أ، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ٣، تقريب التهذيب ٨٨.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن ما نقله ابن أبي حاتم عن الدوري عن ابن معين من أن صاحب هذه الترجمة: «ضعيف»،وما نقله ابن عدي عن الدوري أيضاً عن ابن معين أنه قال: «ليس بشيء» لا يوجد في رواية عباس المطبوعة، نعم ذكر ابن معين فيها: إبراهيم بن إسماعيل المكي، وقال فيه: «ليس بشيء». وابن حبان ذكر في ترجمة إبراهيم بن مُجَمِّع هذا القول من رواية عباس، مع ذكر الاسم الذي سماه به يحيى، وهذا ما حمله على عد ابن مُجَمِّع من المكيين. وأما ابن عدي فقد فصل ترجمة ابن مُجَمِّع عن ترجمة إبراهيم بن إسماعيل المكي، ونقل في الثانية ما ذكره الدوري عن ابن معين فيه. والله أعلم.

ثم أقول: أجمع النُّقَّاد على جرح إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع، بيد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها. فالجمهور جعلوا ضعفه محتملاً، وفيهم أبو حاتم المعروف بالتشدد. وبالغ الباقون في جرحه. فأبو نُعيم الفضل بن دُكين، وابن معين، والدارقطني حكموا عليه بالترك والهلاك. فأما ابن معين فمشهور بالتشدد في الجرح. ينظر ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ١٥٩، والموقظة ٨٣. ومثله في ذاك التشدد أبو نُعيم، ففي تهذيب التهذيب ٧/ ٢٣٢: «وقال الآجري: قلت لأبي داود: بلغك عن عفان أنه يُكذب وهب بن جرير؟ فقال: حدثني عباس العَنْبري، سمعت علياً يقول: أبو نعيم، وعفان صدوقان، لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه». فتكفي هذه الكلمة من إمام هذه الصنعة ابن المديني لرد قول أبي نعيم في ابن مُجَمِّع. وأما الدارقطني فإن إسقاطه له في بعض المواضع معارض باقتصاره على تليينه في موضع آخر.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع ضعيف ـ كما قال النسائي ـ، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) نسبة إلى جَرْجَرَايا، وهي بلدة قرب دِجلة، بين بغداد وواسط. الأنساب ٣/ ٢٤٠، معجم البلدان ٢/ ١٢٣.

(٢) نسبة إلى رَمَادة قرية باليمن. الأنساب ٦/ ١٦٣.

سنة أربع، وقيل: سنة سبع، وقيل: سنة ثمان، وقيل غير ذلك[١][٢].

قال النسائي: ليس بالقوي[٣](*).

---

(١) قال ابن حبان في الثقات ٨/٧٣: «ومات إبراهيم بن بشار سنة ثلاثين ومئتين أو قبلها أو بعدها بقليل».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٣٠٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٧، التاريخ الكبير ١/١/٢٧٧، التاريخ الصغير ٢/٣٣٠، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٣٤ ـ ٢٣٥، الضعفاء والمتروكين ٤٣، الضعفاء الكبير ١/٤٧ ـ ٥٠، الجرح والتعديل ١/١/٨٩ ـ ٩٠، الثقات ٨/٧٢ ـ ٧٣، الكامل ١/٢٦٥، المعجم المشتمل ٦٤، الضعفاء لابن الجوزي ٥أ، تهذيب الكمال ٢/٥٦ ـ ٦٢، ميزان الاعتدال ١/٢٣ ـ ٢٤، المغني في الضعفاء ١/١١، ديوان الضعفاء ٨، الكاشف ١/٧٧، سير أعلام النبلاء ١٠/٥١٠ ـ ٥١١، إكمال تهذيب الكمال ١/٤٩أ ـ ٤٩ب، شرح علل الترمذي ٢/٧٠٥ ـ ٧٠٦، تهذيب التهذيب ١/١٠٨ ـ ١١٠، تقريب التهذيب ٨٨، خلاصة التذهيب ١٦.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٤٣، الضعفاء لابن الجوزي ٥أ، تهذيب الكمال ٢/٥٨، ميزان الاعتدال ١/٢٤، تهذيب التهذيب ١/١١٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال يحيى بن معين في رواية جعفر الطيالسي: كان الحُميدي ـ (يعني عبد الله بن الزبير) ـ لا يكتب عن سفيان بن عيينة، وإبراهيم بن بشار أحفظهما؛ وقال البخاري ـ فيما نقله المزي ـ: يهم في الشيء بعد الشيء، وهو صدوق؛ وقال يحيى بن الفضل: حدثنا إبراهيم بن بشار الرَّمادي وكان ـ والله ـ ثقة مأموناً؛ وقال أبو حاتم، وجعفر الطيالسي: صدوق؛ وقال أبو عَوَانة الأسفراييني: كان إبراهيم بن بشار ثقة، من كبارأصحاب ابن عيينة، وممن سمع منه قديماً؛ وقال ابن قانع: هو صالح؛ وقال ابن حبان: وكان متقناً ضابطاً، صحب ابن عيينة سنين كثيرة، وسمع أحاديثه مراراً؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له حديثا أُنكر عليه: وباقي حديثه عن ابن عيينة، وأبي معاوية، وغيرهما من الثقات مستقيم، وهو عندنا من أهل الصدق؛ وقال الأزدي: صدوق، لكنه يهم في الحديث بعد الحديث؛ وقال الحاكم: ثقة مأمون من الطبقة الأولى من أصحاب ابن عيينة؛ وقال ابن حجر: حافظ له أوهام.

ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن معين في رواية الدوري: رأيت الرَّمادي... ينظر في=

....

=كتاب ـ وابن عُيينة يقرأ ـ ولا يغيّر شيئاً، ليس معه ألواح، ولا دواة؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ليس بشيء، لم يكن يكتب عند سفيان، وما رأيت في يده قلماً قط، وكان يُملي على الناس ما لم يقله سفيان؛ وقال أحمد في رواية عبد الله: كأنّ سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشار ليس هو سفيان بن عُيينة؛ وفيها أيضاً: سمعت أبي ذكر إبراهيم بن بشار الرَّمادي، فقال: كان يحضر معنا عند سفيان بن عيينة، فكان يُملي على الناس ما يسمعون عن سفيان، وكان ربما أملى عليهم ما لم يسمعوا. يقول: كأنه يُغير الألفاظ، فيكون زيادة ليس في الحديث ـ أو كما قال أبي ـ فقلت له يوماً: ألا تتقي الله ويْحك تُملي عليهم ما لم يسمعوا! ولم يَحمده أبي في ذلك، وذمّه ذماً شديداً؛ وقال البخاري كما في التاريخ الكبير: يهم في الشيء بعد الشيء؛ وقال الذهبي: ليس بالمتقن، وله مناكير.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٧، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٢٧٧، الضعفاء الكبير ١/ ٤٧ ـ ٤٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٩٠، الثقات ٨/ ٧٣، الكامل نسخة الظاهرية ١٢ب، تهذيب الكمال ٢/ ٥٧، ميزان الاعتدال ١/ ٢٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٤٩أ ـ ٤٩ب، تهذيب التهذيب ١/ ١١٠، تقريب التهذيب ٨٨.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن المزي هو أول من وجدته قد زاد في كلام البخاري كلمة: «وهو صدوق»، وتبعه على ذلك الذهبي في الميزان، والسير، وابن حجر في تهذيب التهذيب، فلا أدري مدى صحة نسبة هذه اللفظة إلى البخاري.

ثم أقول: إن المجرِّحين لإبراهيم بن بشَّار بَيَّنوا سبب جرحهم له، وهو أنه كان لا يُغَيِّر، ولا يصحح في أصوله عن ابن عيينة عند حضوره مجلسه، وأنه كان يُغرب عنه، وهذا السبب مدفوع لأن الرَّمادي صحب ابن عيينة مدة طويلة، وسمع أحاديثه مرات كثيرة، فلا ضَيْر في عدم تصحيح أصوله عنه في بعض المجالس، قال ابن حبان في الثقات ٨/ ٧٢ ـ ٧٣: «وكان متقناً ضابطاً، صحب ابن عيينة سنين كثيرة، وسمع أحاديثه مراراً، ومن زعم أنه كان ينام في مجلس ابن عيينة فقد صدق، وليس هذا ممن يجرح مثله في الحديث، وذاك أنه سمع حديث ابن عيينة مراراً، والقائل بهذا رآه ينام في المجلس، حيث كان يجيء إلى سفيان ويحضر مجلسه للاستئناس، لا للسماع، فنوم الإنسان عند سماع شيء قد سمعه مراراً ليس مما يَقْدح فيه واحد؛ حدثنا أبو خليفة، حدثنا إبراهيم بن بشار الرمادي قال: حدّثنا سفيان بمكة وَعَبَّادان وبين السماعين أربعون سنة». كما أنه لكثرة ملازمته له، وسماعه عنه، لا بد أن يُغرب على أقرانه، وهذا أمر=

٧ ـ فق: إبراهيم بن الحكم بن أَبَان أبو إسحاق العَدَني[(١)].

قال النسائي: متروك الحديث[(٢)].

وقال أيضاً: متروك الحديث، ليس بشيء[(٣)].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[(٤)(*)].

=طبيعي في المكثرين، وإغرابه عليهم سببه التفرد بالسماع، أو الوَهَم، أو كلاهما، فمن رجح الأول وثقه، ومن اختار الثاني ضعفه، ومن ارتضى التوسط أنزله عن مرتبة الثقة المطلقة إلى قوله: صدوق، أو صدوق يهم. ويظهر لي أن أعدل أقوالهم فيه أوسطها.

وأما قول النسائي فيه: «ليس بالقوي». فقد تقدم أن صاحبه يستعمله كثيراً في الصدوقين، والمقبولين.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن بشار صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/٥٤٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٨، الطبقات ٢٨٩، التاريخ الكبير ١/١/٢٨٤، أحوال الرجال ١٤٧، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/٤٢٠، المعرفة والتاريخ ٣/٤١، ٥٤، الضعفاء والمتروكون ٤٢، الضعفاء الكبير ١/٥٠، الجرح والتعديل ١/١/٩٤، المجروحين ١/١١٤، الكامل ١/٢٤١ ـ ٢٤٢، الضعفاء والمتروكون ٩٦، الضعفاء لأبي نعيم ٥٦، الضعفاء لابن الجوزي ٥أ ـ ٥ب، تهذيب الكمال ٢/٧٤ ـ ٧٦، ميزان الاعتدال ١/٢٧، المغني في الضعفاء ١/١٢، ديوان الضعفاء ٩، إكمال تهذيب الكمال ١/٥١أ، تهذيب التهذيب ١/١١٥ ـ ١١٦، تقريب التهذيب ٨٩، خلاصة التذهيب ١٦ ـ ١٧.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٤٢، الضعفاء لابن الجوزي ٥ب، ميزان الاعتدال ١/٢٧، إكمال تهذيب الكمال ١/٥١أ. إلا أن ابن الجوزي لم يذكر لفظة: «الحديث».

(٣) الكامل ٣ب، إكمال تهذيب الكمال ١/٥١أ.

(٤) تهذيب الكمال ٢/٧٥، تهذيب التهذيب ١/١١٥.

(*) أقوال النُقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري: ضعيف؛ وفي رواية ابن أبي مريم: ضعيف، ليس بشيء؛ وفي رواية الكَوْسج: لا شيء؛ وفي رواية عبد الله بن أحمد: ليس بشيء، ليس بثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الأثرم: في سبيل الله دراهم أنفقناها في الذهاب إلى عَدَن إلى إبراهيم بن الحكم؛ وفي رواية عبد الله: وقت ما رأيناه لم يكن به=

....

=بأس. ثم قال: إني أظن كان حديثه يزيد بعدنا. ولم يحمده؛ وسئل عنه مرة فقال: ما أدري، خَلَط؛ وقال البخاري: سكتوا عنه؛ وقال الجُوزجاني: ساقط؛ وقال أبو زرعة في رواية البَرْذعي: إبراهيم بن الحكم بن أبان، وحفص بن عمر العدني، واهيان؛ وقال في رواية ابن أبي حاتم: ليس بقوي، ضعيف؛ وقال أبو داود: لا أحدث عنه؛ وقال الفسوي: لا يختلفون في ضعفه؛ وذكره في باب من يُرْغب عن الرواية عنهم؛ وقال الساجي: ضعيف الحديث، ليس بشيء؛ وقال ابن حبان: وكان يخطىء، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد؛ وقال ابن عدي: وبلاؤه ما ذكروه أنه كان يوصل المراسيل عن أبيه، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه؛ وقال الأزدي: متروك الحديث، ساقط؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني: ضعيف؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: متروك؛ وفي المغني: تركوه، وقلَّ من مشاه على ضعفه؛ وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف، وصل مراسيل؛ وفي الفتح: فيه ضعف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٨، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٢٨٤، أحوال الرجال ١٤٧، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٢٠، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤١، ٥٤، الضعفاء الكبير ١/ ٥٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٩٤، المجروحين ١/ ١١٤، الكامل ١/ ٢٤١ - ٢٤٢، تهذيب الكمال ٢/ ٧٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٢، ديوان الضعفاء ٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥١أ، تقريب التهذيب ٨٩، فتح الباري ١٣/ ٤٢٥.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن أبا نعيم الأصبهاني نقل في كتاب الضعفاء ٥٦ في ترجمة إبراهيم بن الحكم هذا عن يحيى بن سعيد أنه قال فيه: «ليس بشيء». ولم أجد أحداً تابعه على ذكر كلام للقطان في صاحب هذه الترجمة، ولعله المراد حقيقة يحيى بن معين.

ثم أقول: أجمع النقاد على جرح إبراهيم بن الحكم بن أبان، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور تركوا حديثه، وسهل بعض المتأخرين القول في جرحه. والصواب قول الأكثرين لما وُصف به إبراهيم من وصله للمراسيل، وكون عامة حديثه لا يتابع عليه.

وقول ابن معين في بعض الروايات: «ضعيف» مساوٍ لقوله: «ليس بثقة» كما تقدم في ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش.

وأما قول أبي أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم» فيستعمله في المتركين كما سيتكرر التنبيه إليه.

=

٨ ـ : إبراهيم بن أبي حَيَّة، ويقال: ابن أبي يحيى، اليسع بن أسعد[١] أبو إسماعيل المكي[٢].

قال النسائي: ضعيف[٣](*).

= وأما قول الدارقطني: «ضعيف» فقد تقدم في ترجمة أبان بن جَبَلة أن أبا الحسن كثيراً ما يستعمل هذه العبارة في المتروكين.

وقول البخاري: «سكتوا عنه» يقصد به أبو عبد الله ترك الراوي ـ كما سيأتي مفصلاً في ترجمة إسحاق بن إدريس الأسْواري ـ.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن الحكم بن أبان العَدَني ليس بثقة، متروك الحديث. والله أعلم.

(١) كذا في التاريخ الكبير، والصغير، والضعفاء الصغير كلها للبخاري، والضعفاء الكبير للعقيلي، والمجروحين لابن حبان، والمؤتلف والمختلف للدارقطني، والمدخل إلى الصحيح للحاكم، والضعفاء لأبي نعيم، والإكمال لابن ماكولا، والضعفاء لابن الجوزي. لكن في الكامل لابن عدي، وميزان الاعتدال للذهبي، ولسان الميزان لابن حجر: أشعث، بدل: أسعد، ويبدو أن الذهبي تبع ابن عدي دون نظر، ثم تبعه ابن حجر ومما يدل على تصحيف ما ذكره ابن عدي أنه نقل عن البخاري من تاريخه وضعفائه أنه ذكر: أشعث، مع أن كتب البخاري متفقة على لفظة: أسعد. وإن لفظة: أشعث، ثابتة في المخطوط والمطبوع من الكامل والميزان؛ وقد نقل ابن ماكولا في الإكمال ٢/ ٣٢٦ عن عبد الغني بن سعيد خلاف ما عليه السابق ذكرهم حيث سمى والد اليسع قيساً.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٣، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٢٨٣، التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٥، الضعفاء الصغير ١٢، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٥٩٧، الضعفاء الكبير ١/ ٧١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٩٥ ـ ٩٦، المجروحين ١/ ١٠٣ ـ ١٠٤، الكامل ١/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩، الضعفاء والمتروكون ١٠٥، المؤتلف والمختلف ٢/ ٥٨٩، المدخل إلى الصحيح ١١٤ ـ ١١٥، الضعفاء لأبي نعيم ٥٧، الإكمال ٢/ ٣٢٦، الضعفاء لابن الجوزي ٩أ، ميزان الاعتدال ١/ ٢٩، المغني في الضعفاء ١/ ٣٠، ديوان الضعفاء ١٤، لسان الميزان ١/ ٥٢ ـ ٥٣.

(٣) الكامل ٣أ، الضعفاء لابن الجوزي ٩أ، ميزان الاعتدال ١/ ٢٩، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٥٨ب.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون: قال ابن معين في رواية الدارمي: شيخ ثقة. =

٩ ـ : إبراهيم بن خُثَيم بن عِراك بن مالك الغِفاري، المدني، ثم البغدادي(١).

قال النسائي: متروك الحديث(٢)(*).

= ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن المديني: ليس بشيء؛ وقال البخاري، وأبو حاتم: منكر الحديث؛ وقال ابن حبان: يروي عن جعفر بن محمد، وهشام بن عروة مناكير وأوابد تسبق إلى القلب أنه المعتمد لها؛ وقال ابن عدي: وضعْفُ إبراهيم بن أبي حيّة بَيِّن على أحاديثه ورواياته، وأحاديث هشام بن عروة التي ذكرتها ـ (أي التي رواها ابن أبي حيَّة عنه) ـ كلها مناكير؛ وقال الدارقطني: متروك الحديث؛ وقال الجَوْرقاني: ضعيف الحديث، وفي عِداد من يضع الحديث؛ وقال الذهبي: واهٍ.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٣، التاريخ الكبير ١/١/٢٨٣، التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٥،الضعفاء الصغير ١٢، الجرح والتعديل ١/١/٩٦، المجروحين ١/١٠٣ ـ ١٠٤، الكامل ١/٢٣٩، الأباطيل ٢/ ١٨٠، الضعفاء لابن الجوزي ٩أ، ديوان الضعفاء ١٤، لسان الميزان ١/ ٥٣.

فقد تفرد ابن معين بتوثيق صاحب هذه الترجمة، وأبو زكريا من المتساهلين في التوثيق والتعديل رغم تشدده في الجرح. وأما ذِكْر ابن قُطْلُوْبُغا لابن أبي حَيَّة في الثقات فلا يعني بذلك توثيقه له، لأنه يورد في هذا الكتاب كل من ذكر بتوثيق ولو كان الحق خلافه.

والعمل جار على جرح هذا الرجل لأن الجرح المفسر مقدم على التعديل، وذلك أن العقيلي، وابن حبان، وابن عدي ذكروا في ترجمته من المناكير ما يرفع القبول عن حديثه. وقد اختار عامة المجرحين إطراحه ورد حديثه، وكأن قولهم هو الأشبه. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٨، تاريخ البادي عن ابن معين ١٠٣، أحوال الرجال ١٢٩، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٠٤، الضعفاء والمتروكين ٤٢، الضعفاء الكبير ١/ ٥٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٩٨،الكامل ١/ ٢٤٣، الضعفاء والمتروكون ٩٩، تاريخ بغداد ٦/ ٦٤ ـ ٦٥، الضعفاء لابن الجوزي ٥ب، ميزان الاعتدال ١/ ٣٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٤، ديوان الضعفاء ٩، لسان الميزان ١/٥٣، الكواكب النيرات ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٤٢، الكامل ٣ب، تاريخ بغداد ٦/ ٦٥، الضعفاء لابن الجوزي ٥ب، ميزان الاعتدال ١/ ٣٠. وقد اقتصر الذهبي على لفظة: «متروك».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري: كان الناس يصيحون يا ذا كلاس، وكان لا =

....

=يُكتب عنه؛ وفي رواية البادي: ليس بشيء؛ وفي رواية الحسين بن حِبَّان: كان هٰهنا على السَّبب ـ (يعني: مجرى الماء) ـ، يصيح به الصبيان: ذا كلاس، لم يكن ثقة ولا مأموناً، رجل سوء خبيث؛ وقد نهى الإمام أحمد أن يُروى عنه؛ وقال الجُوزجاني: غير مُقنع، واختلط، فالكف عن حديثه أسلم؛ وقال أبو زرعة في رواية البَرذعي: ليس بالقوي؛ وفي رواية ابن أبي حاتم: منكر الحديث، روى عدة أحاديث منكرة؛ وقال الساجي: ضعيف ابن ضعيف؛ وقال ابن عدي: وهو متوسط في الضعفاء، وأحاديثه منه ما يتابع عليه، ومنه ما لا يتابع عليه؛ وقال الأزدي: هو كذاب لا يكتب حديثه؛ وقال الدارقطني: متروك الحديث.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢١٤، تاريخ البادي عن ابن معين ١٠٣، أحوال الرجال ١٢٩، سؤالات البَرذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٠٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٩٨، الكامل ٢٤٣، تاريخ بغداد ٦/ ٦٤، الضعفاء لابن الجوزي ٥ب، لسان الميزان ١/ ٥٣.

فقول ابن معين الأول الذي نقلته عن تاريخ الدوري، اختلفت المصادر في لفظه، ففي الضعفاء الكبير ١/ ٥٢: «كانوا يصيحون به: يا ذاك، لا شيء، وكان لا يُكتب عنه»، وفي الجرح والتعديل ١/ ١/ ٩٨: «كان الناس يصيحون به، لا شيء، وكان لا يُكتب عنه»، وفي الكامل ١/ ٢٤٣: «كانوا يصيحون به: أبي دلال»، وفي تاريخ بغداد ٦/ ٦٤: «كان الناس يصيحون: يا ديكليس، وكان لا يكتب عنه»، فيبدو ـ والله أعلم ـ أن الصواب ما ذُكر في تاريخ الدوري، وتاريخ بغداد رغم بعض الاختلاف بينهما، لأن أستاذنا الدكتور أحمد سيف قال في حاشيته على تاريخ الدوري ٣/ ٢١٤ لما ورد قول ابن معين في ابن خُثيم: «هكذا في الأصل، وكتب أعلاها «كليمار»، وفي الهامش: يا ذا بكليس. وقال بالهامش: كلاهما فيه». فهذا يدل على أنهم كانوا يلقبونه ببعض الصفات غير الحسنة، بألفاظ غريبة، كانت مستعملة في عصرهم؛ ويؤيد هذا ما ورد في رواية الحسين بن حِبَّان، ولما أورد ابن معين كلام العَوَام فيه أتبعه بقوله: وكان لا يُكتب عنه.

ورغم الغموض في بعض ألفاظ ابن معين، فإن باقيها فيه تصريح بهلاك ابن خُثيم، وترك حديثه، وقد ارتضى هذا الحكم في صاحب هذه الترجمة الإمام أحمد، والجُوزجاني، والأَزْدي، والدارقطني، واكتفاء الذهبي في كتابيه المغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء بذكر قول النسائي فيه، دليل واضح على اختياره له.

وأما الساجي، وابن عدي فقد كانت ألفاظهما سهلة في تجريحه، وكذلك أبو زرعة=

١٠ ـ : إبراهيم بن سويد الصَّيْرفي[١].

قال النسائي: ضعيف[٢][*].

١١ ـ خ د س: إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن إسماعيل أبو إسماعيل السَّكْسَكي، الكوفي[٣][٤].

=في بعض عباراته، لكن وجدته يستعمل أحياناً لفظة: «ليس بالقوي» في المتروكين. ينظر ترجمة أضْرَم بن غِياث، وإبراهيم بن الحكم بن أبان. ومما يؤكد هذا المعنى لتلك اللفظة قول أبي زرعة الآخر.

فغالب أقوال النُّقَّاد تدل على هلاك إبراهيم بن خُثَيم، ولعل هذا هو الصواب فيه، فيكون إذاً من المتروكين الذين لا يُكتب حديثهم. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الضعفاء والمتروكين ٤٤، الضعفاء لابن الجوزي ٦أ.

وينظر لزاماً ترجمة إبراهيم بن سويد النَّخَعي، حيث جمع الذهبي بينه، وبين صاحب هذه الترجمة في كتبه: ميزان الاعتدال ١/٣٧، والمغني في الضعفاء ١/١٦، وديوان الضعفاء ١٠.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٤٤، الضعفاء لابن الجوزي ٦أ، ميزان الاعتدال ١/ ٣٧، المغني في الضعفاء ١/١٦، ديوان الضعفاء ١٠. لكن الذهبي ذكر ذلك بلفظ: ضعفه النسائي.

(*) فهذا الرجل لم أجد فيه إلا قول النسائي، فيكون القول قوله. والله أعلم.

(٣) فَرَّق البخاري، وأبو حاتم، وابن حبان، وابن شاهين، وغيرهم بين صاحب هذه الترجمة، وإبراهيم مولى صُخَيْر. لكن الخطيب، وابن الجوزي، والمزي، وكثيراً من المتأخرين جمعوا بينهما؛ وقد ذكر ابن أبي حاتم في ترجمة مولى صُخَيْر أن ابن معين قال فيه: ثقة. فالله أعلم بالصواب.

(٤) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/١/٢٩٥ ـ ٢٩٦، الضعفاء والمتروكين ٤٤، الضعفاء الكبير ١/٥٧، الجرح والتعديل ١/١/١١١، الثقات ٤/١٣، الكامل ١/٢١٣ ـ ٢١٤، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٧٨ ـ ١٧٩، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/٥٢ ـ ٥٤، التعديل والتجريح ١/٣٥٣ ـ ٣٥٤، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٠، الأنساب ٧/ ١٦٠، الضعفاء لابن الجوزي ٦أ ـ ٦ب، تهذيب الكمال ٢/ ١٣٢ ـ ١٣٣، ميزان الاعتدال ١/ ٤٥، المغني في الضعفاء ١/١٨ ـ ١٩، ديوان الضعفاء=

قال النسائي: ليس بذاك القوي[(١)].

وقال أيضاً: ليس بذاك القوي، يكتب حديثه[(٢)(*)].

= ١١، الكاشف ١/ ٨٥، من تكلم فيه وهو موثق ٣٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٩أ، البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح وقد مس بضرب من التجريح ٣٢، تهذيب التهذيب ١/ ١٣٨، تقريب التهذيب ٩١، هدي الساري ٣٨٨، خلاصة التذهيب ١٩.

(١) الضعفاء والمتروكين ٤٤، السنن الكبرى ٢٦، التعديل والتجريح ١/ ٣٥٤، الضعفاء لابن الجوزي ٦ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٥.

(٢) الكامل نسخة أحمد الثالث ١/ ٧٥أ، ونسخة دار الكتب المصرية ١٧ب، تهذيب الكمال ٢/ ١٣٢، تهذيب التهذيب ١/ ١٣٨، هدي الساري ٣٨٨. لكن لفظ ابن عدي: «ليس بذلك القوي، ويكتب حديثه»، وفي هدي الساري: «يكتب حديثه، وليس بذلك القوي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال ابن عدي: ولم أجد له حديثاً منكر المتن، وهو إلى الصدق أقرب منه إلى غيره، ويكتب حديثه كما قال النسائي؛ وقال ابن خَلْفون: قال أبو الحسن الدارقطني: تابعي، صالح؛ وقال ابن القطان: ضعفه قوم فلم يأتوا بحجة وهو ثقة؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: صدوق، لينه شعبة، والنسائي، ولم يترك؛ وفي المغني: مقبول؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: حديثه حسن؛ وقال ابن حجر: صدوق ضعيف الحفظ. وقد ذكره ابن حبان، وابن خَلْفون في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون: قال الساجي عن يحيى بن سعيد القطان: كان الأعمش يتكلم فيه؛ وقال ابن المديني: سمعت يحيى بن سعيد قال: كان شعبة يضعف إبراهيم السَّكْسَكي، وقال: كان لا يحسن يتكلم؛ وقال أحمد: ضعيف؛ وقال الساجي: روى حديثاً تفرد به، وهو عن ابن أبي أَوْفَى مرفوعاً: خير عباد الله الذين يُراعون الشمس والقمر؛ وقال الحاكم: قلت لعلي بن عمر ـ (يعني الدارقطني) ـ: إبراهيم السَّكْسَكي، لم ترك مسلم حديثه؟ قال: تكلم فيه يحيى بن سعيد، قلت: بحجة؟ قال: هو ضعيف. قلت: لعل مسلماً لم يحتج إليه ضرورة.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ١١١، الثقات ٤/ ١٣، الكامل ١/ ٢١٤، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٧٨ ـ ١٧٩، تهذيب الكمال ٢/ ١٣٢، ميزان الاعتدال ١/ ٤٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٩، من تُكلم فيه وهو موثق ٣٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٩أ، تقريب التهذيب ٩١. =

....

= فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على إبراهيم بن عبد الرحمٰن السَّكْسَكي بين معدِّل ومجرِّح. واعتبر ابن عدي ـ الخبير بالروايات وعللها ـ ما رواه إبراهيم فلم يجد فيه حديثاً منكر المتن، فرجح بذلك جانب العدالة فيه. ومما يرجحها أيضاً كون المجرِّحين لم يذكروا سبباً قائماً يدل على ضعف إبراهيم أو لينه المطلق، قال أبو زرعة بن العراقي في البيان والتوضيح لمن أُخرج له في الصحيح وقد مُس بضرب من التجريح ٣٢ متعقباً بعض أقوال الطاعنين في هذا الرجل: «أما قول أحمد فغير مفسر، وأما ما حكاه يحيى بن سعيد ـ (يعني عن شعبة) ـ فقد فُسِّر بما ليس بقادح». كما أن بعض المجرحين موصوف بالتشدد في النقد، وبعضهم عارض نفسه بتعديله لإبراهيم في موضع آخر، وهو الدارقطني حيث قال فيه: «صالح» ويبدو أنه لم يقصد بهذه اللفظة الصلاح الديني ـ وإن كانوا كثيراً ما يفردون هذه اللفظة في المشهورين بالعبادة والزهادة للدلالة على استقامتهم في الدين من غير تعرض للحديث أصلاً ـ لأنهم لم يذكروا عن السَّكْسَكي شيئاً من أمر التعبد.

وحسبك في صلاح أمر إبراهيم بن عبد الرحمٰن أن أبا عبد الله البخاري خرج له في صحيحه حديثين، أحدهما عن عبد الله بن أبي أَوْفَى رضي الله عنه ـ في كتاب البيوع، باب ما يُكره من الحَلِف في البيع، حديث ٢٠٨٨؛ وفي كتاب الشهادات، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ...﴾، حديث ٢٦٧٥؛ وفي كتاب التفسير، سورة آل عمران؛ باب: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ...﴾، حديث ٤٥٥١ ـ. والثاني عن أبي بُردة بن أبي موسى الأشعري ـ في كتاب الجهاد، باب: يُكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة، حديث ٢٩٩٦ ـ.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن عبد الرحمٰن السَّكْسَكي صدوق في حديثه شيء، وهو حسن الحديث في الجملة. وقول النسائي: «ليس بذاك القوي» يستعمله أبو عبد الرحمن كثيراً في الصدوقين، والمقبولين. وأما عبارة: «يكتب حديثه» فهي بمفردها لا تدل على اللين المطلق، بل هي من صيغ التعديل، قال الذهبي في مقدمة ميزان الاعتدال ١/٣ ـ ٤: «ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق». وقال في مقدمة المغني في الضعفاء ١/٤: «وكذا لم أذكر فيه من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: يكتب حديثه... فإن هذا باب تعديل». والله أعلم.

١٢ ـ ت ق: إبراهيم بن عبد الله بن حاتم أبو إسحاق الهَرَوي، ثم البغدادي، الحافظ، العابد. ولد في حدود الخمسين ومئة[(١)]، ومات بسُرَّ من رأى في شهر رمضان، ويقال: في شعبان سنة أربع وأربعين ومئتين، وله نيف وتسعون سنة[(٢)(٣)].

قال النسائي: ليس بالقوي[(٤)(*)].

---

(١) قال ابن عساكر في المعجم المشتمل ٦٦: «ولد سنة ثمان وأربعين ومئة»، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٤٢: «مولده بعد الخمسين ومئة بقليل».

(٢) زعم ابن حجر في تقريب التهذيب ٩٠ أنه مات وله ست وستون سنة، ومنشأ وهمه في هذا أنه لم يصب في نقله سنة الولادة عن المعجم المشتمل لابن عساكر، حيث ذكر في تهذيب التهذيب ١/ ١٣٣ أن في كتاب ابن عساكر: ولد سنة ١٧٨. والصواب كما في المطبوع من المعجم المشتمل، لأن مُغُلْطاي نقل في إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٧ب ما ذُكر في المطبوع.

(٣) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٠٩، الثقات ٨/ ٧٨، تاريخ بغداد ٦/ ١١٨ ـ ١٢٠، المعجم المشتمل ٦٦ ـ ٦٧، تهذيب الكمال ٢/ ١١٩ ـ ١٢٣، ميزان الاعتدال ١/ ٣٩، ٤٢ ـ ٤٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٧، الكاشف ١/ ٨٣ ـ ٨٤، سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٧٨ ـ ٤٧٩، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٨٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٧ب، تهذيب التهذيب ١/ ١٣٢ ـ ١٣٣، تقريب التهذيب ٩٠، خلاصة التذهيب ١٨.

(٤) تاريخ بغداد ٦/ ١١٩، تهذيب الكمال ٢/ ١٢٢، ميزان الاعتدال ١/ ٣٩، ٤٣، تهذيب التهذيب ١/ ١٣٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية ابن مُحرز: لا بأس به؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: سمعت رجلاً قال ليحيى بن معين: عمن نكتب حديث هُشيم؟ قال: عن إبراهيم الهروي، وسُريج بن يونس؛ وقال عبد الله بن هُبَيْرة بن الصَّلْت: سألت يحيى بن معين، قلت: يا أبا زكريا، مَنْ أصحاب هُشيم الذين يعتمد عليهم؟ فقال: إبراهيم الهروي، ومحمد بن الصبَّاح الدُّوْلَابي؛ وقال الحسين بن حِبّان: سألت أبا زكريا، قلت: اختلف محمد بن الصبَّاح، والهروي في حديث عن هُشيم، لمن =

....

= يُقضى منهما؟ قال: حتى يجيء ثالث. قلت: ليس ثالث؟ قال: ينظر في الحديث، إن كان حدّث به غير هُشيم إنسان، فكان الصواب في يد أحدهما كان القول قوله. قلت: فإن كان لم يحدث به أحد غير هُشيم؟ قال: كان الهروي أكيسهما وأيقظهما، ومحمد بن الصبَّاح ثقة؛ وقال أبو زرعة الرازي: صدوق في الحديث؛ وقال أبو حاتم: شيخ؛ وقال إبراهيم الحربي: كان إبراهيم الهروي حافظاً، متقناً، تقياً، ما كان ههُنا أحد مثله؛ وقال صالح جَزَرة: صدوق؛ وقال أيضاً: سمعت إبراهيم بن عبد الله يقول: ما من حديث من حديث هُشيم إلا وقد سمعته ما بين العشرين مرة إلى ثلاثين مرة، وكنت أوقفه؛ وقال أيضاً: أعلم الناس بحديث هُشيم عمرو بن عون، وإبراهيم بن عبد الله الهروي وقال أبو الفتح الأَزْدي: ثقة صدوق، ما سمعت أحداً يذكره إلا بخير، إلا أنه زائغ في مذهبه؛ وقال الدارقطني: ثقة، ثبت؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: الحافظ، الثقة؛ وفي سير أعلام النبلاء: وكان حافظاً مجوِّداً، من أعلم الناس بحديث هُشيم، وأثبتهم فيه؛ وقال ابن حجر: صدوق، حافظ، تُكُلم فيه بسبب القرآن. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه أبو زرعة الرازي، وموسى بن هارون الحمَّال، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن الدَّورقي لابن معين: أما تتقي الله في الثناء على إبراهيم الهروي ـ وذكر ما كان منه في زمن ابن أبي دُؤاد يعني في المحنة ـ؛ وقال أبو داود: ضعيف.

الجرح والتعديل ١/١/١٠٩، الثقات ٨/٧٨، تاريخ بغداد ٦/١١٨ ـ ١٢٠، ميزان الاعتدال ١/٤٢، سير أعلام النبلاء ١١/٤٧٩، إكمال تهذيب الكمال ١/٥٧ب، تهذيب التهذيب ١/١٣٣، تقريب التهذيب ٩٠.

فقد عَدَّ الجمهور إبراهيم الهروي من الثقات والصدوقين، بل جعلوه من أثبت أصحاب هُشيم بن بَشير، وأعلمهم بحديثه؛ وخالف ابن الدورقي، وأبو داود فأطلقا عليه الضعف، وقد أشار ابن الدورقي إلى السبب الذي حمله على ذم إبراهيم، وهو تعلقه بمسألة خلق القرآن، لكني لم أجد ما يوضح مدى تلك العلاقة بالمحنة، ويبدو أنه أجاب مُكْرهاً، كما أجاب غيره من الأئمة كابن معين، وابن المديني، وهذا غير مؤثر في ثقتهم وعدالتهم، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة يحيى بن معين ١١/٨٧ عقب ذكره لامتناع الإمام أحمد عن الكتابة عن ابن معين، وأبي نصر التمار، وغيرهما ممن أجاب في المحنة: «هذا أمر ضيِّق، ولا حرج على من أجاب في المحنة ـ (يعني =

١٣ ـ إبراهيم بن عبد الله بن العلاء بن زَبْر أبو إسحاق الدمشقي[(١)].

=مُكْرهاً) ـ، بل ولا على من أكره على صريح الكفر عملاً بالآية؛ وهذا هو الحق». وفي ميزان الاعتدال في ترجمة أبي نصر التمار ٢/ ٦٥٨ عقب ذلك أيضاً: «هذا تشديد ومبالغة، والقوم معذورون، تركوا الأفضل، فكان ماذا؟!». وفي سير أعلام النبلاء في ترجمة عثمان الدارمي ١٣/ ٣٢٢: «قال يعقوب القَرَّاب: سمعت عثمان بن سعيد الدارمي يقول: قد نويتُ أن لا أحدث عن أحد أجاب إلى خلق القرآن. . . قلت ـ (والقول للذهبي) ـ: من أجاب تَقِيَّة فلا بأس عليه، وتركُ حديثه لا ينبغي». فبهذا يُعلم وَهْن حمل ابن الدورقي على إبراهيم الهروي. ولعل تضعيف أبي داود له لهذا السبب أيضاً، فإن لم يكن لذلك استُمر في عدم قبوله، لأنه جرح مبهم غير مفسر، عارضه تعديل جماعة من الأئمة.

وأما أقوال المعدلين فهي أيضاً بحاجة إلى دراسة للاختلاف بينها في المرتبة، فابن معين يرى ـ كما يفهم من كلامه ـ أن إبراهيم ثقة ثبت في هُشيم، وقوله في رواية ابن محرز: لا بأس به، مساوٍ لقولهم: ثقة، كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان، وأما قول أبي زرعة: صدوق في الحديث، ففيه إشارة إلى ما نُسب إلى إبراهيم من المذهب، فكأنه أراد أن يقول: إن العلة فيه لا علاقة لها بحديثه. ولا أدري لماذا أسقطه أبو حاتم، وصالح جَزَرة، وابن حجر عن الرتبة العالية للثقات، ألمذهبه؟ أم لضعف ما في حديثه؟ ولم يُشر أحد إلى شيء من الوهم في رواياته، فضلاً عن إطلاق بعضهم لفظة: «ثقة» فيه، كالدارقطني، والأزدي، والذهبي، ووصفه الحربي بالإتقان. وقد تشدد أبو حاتم بقوله فيه: شيخ، لأن هذه اللفظة لا تدل على التوثيق، قال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة العباس بن الفضل العدني ٢/ ٣٨٥: «سمع منه أبو حاتم، وقال: شيخ، فقوله: هو شيخ، ليس هو عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداًممن قال فيه ذلك ، ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة، ومن ذلك قوله: يكتب حديثه، أي ليس هو بحجة».

وخلاصة القول: إن أقل أحوال الهروي أن يكون صدوقاً، حسن الحديث، لكنه في هُشيم ثقة ثبت صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٠٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٠٩، الثقات ٨/ ٦٦، المؤتلف والمختلف ٣/ ١١٦٧، الإكمال ٤/ ١٦٢، ميزان الاعتدال=

قال النسائي: ليس بثقة[١][*].

١٤ ـ ت ق: إبراهيم بن عثمان بن خُوَاستي[٢] أبو شَيْبة العَبْسي مولاهم، الكوفي، قاضي واسط، جد أبي بكر وعثمان والقاسم بني محمد بن أبي شَيْبة، وهو مشهور بكنيته. قيل: مات سنة تسع وستين ومئة[٣][٤].

= نسخة الأحمدية بحلب ١/٩ب، المغني في الضعفاء ١/١٧، ذيل ديوان الضعفاء ٢٢٩أ، لسان الميزان ١/٧٠.

(١) ميزان الاعتدال ١/٣٩، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/٦١أ نقلاً عن الميزان.

(*) شأن النُقَّاد معه:

لم أجد لأحد ـ غير النسائي ـ فيه جرحاً أو تعديلاً، إلا ذكر ابن حبان له في الثقات، ولم يُوْرد في كتب الضعفاء الموجودة والمتقدمة على الذهبي، ككتاب البخاري، والجُوزجاني، وأبي زرعة، والنسائي، والعقيلي، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، وابن الجوزي، ومن ذكرقول النسائي فيه من المتأخرين كابن حجر، وابن قُطْلُوْبُغا، فإنما أخذوا ذلك عن كتب الذهبي.

ومما يدعو إلى الشك في صحة حكم النسائي، أو صحة نسبة هذا الكلام إليه، أن ابن حبان ذكر هذا الرجل في الثقات؛ وأورده البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكرا فيه جرحاً، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: «قد روى عنه أئمة».

لذا أتوقف في استخلاص الحكم عليه حتى يتضح لي أمره. والله أعلم.

(٢) في الجرح والتعديل ١/١/١١٥: «إبراهيم بن عثمان بن عبد الله بن المُخَارِق، جد بني أبي شيبة». ومثله في الاستغناء ٢/٩٥٥.

(٣) وقيل: مات في خلافة هارون الرشيد. وقد استخلف هارون سنة سبعين ومئة، ومات سنة ثلاث وتسعين ومئة.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٨٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٢٤٢، التاريخ الكبير ١/١/٣١٠، التاريخ الصغير ٢/١٨٥، الضعفاء الصغير ١٣، أحوال الرجال ٦٤، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٥٩٨، =

قال النسائي: متروك الحديث[1](*).

= الضعفاء والمتروكين ٤٢، الضعفاء الكبير ١/ ٥٩ - ٦٠، الجرح والتعديل ١/١/١١٥، المجروحين ١/ ١٠٤، الكامل ١/ ٢٣٩ - ٢٤١، الضعفاء والمتروكون ٩٩، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٦١٨، الاستغناء ٢/ ٩٥٥، تاريخ بغداد ٦/ ١١١ - ١١٤، الضعفاء لابن الجوزي ٦ب، تهذيب الكمال ٢/ ١٤٧ - ١٥١، ميزان الاعتدال ١/ ٤٧ - ٤٨، ٤/ ٥٣٧، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠، ديوان الضعفاء ١١، الكاشف ١/ ٨٧ - ٨٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٦٠ب - ٦١أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٤٤ - ١٤٥، تقريب التهذيب ٩٢، خلاصة التذهيب ٢٠.

(١) الضعفاء والمتروكين ٤٢، الكامل ٣أ، تاريخ بغداد ٦/ ١١٤، الضعفاء لابن الجوزي ٦ب، تهذيب الكمال ٢/ ١٤٨، ميزان الاعتدال ١/ ٤٨، تهذيب التهذيب ١/ ١٤٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن المبارك: ارمِ به؛ وقال ابن سعد: ضعيف الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي، والكَوْسج: ليس بثقة؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ضعيف؛ وقال أبو بكر المَرُّوذي: وسئل أبو عبد الله أحمد بن حنبل عن أبي شيبة فضعفه؛ وقال أحمد في رواية أبي طالب: منكر الحديث، قريب من الحسن بن عُمارة، والحسن بن عُمارة متروك الحديث؛ وقال البخاري: سكتوا عنه؛ وقال الجُوزجاني: ساقط؛ وقال أبو زرعة: ضعيف؛ وقال أبو داود: ضعيف الحديث؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، سكتوا عنه، وتركوا حديثه؛ وقال الترمذي: منكر الحديث؛ وقال صالح جَزَرة: ضعيف، روى عن الحكم - (يعني ابن عُتَيْبَة) - أحاديث مناكير، لا يكتب حديثه؛ وقال الدُّولابي: متروك الحديث؛ وقال أبو علي النيسابوري: ليس بالقوي؛ وقال ابن حبان: كان إذا حدث عن الحكم جاء بأشياء معضلة، وكان ممن كثر وهمه، وفحش خطؤه حتى خرج عن حد الاحتجاج به؛ وقال أبو الفتح الأزدي: متروك الحديث؛ وقال الدارقطني: ضعيف؛ وقال ابن عبد البر: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: هالك؛ وفي المغني: ضعيف،، تركه غير واحد؛ وفي ديوان الضعفاء: مجمع على ضعفه؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: متروك الحديث؛ وفي فتح الباري: ضعيف.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٢٤٢، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣١٠، التاريخ الصغير ٢/ ١٨٥، الضعفاء الصغير ١٣، أحوال الرجال ٦٤، الجامع =

....

=الصحيح ٣/٣٤٦، الضعفاء الكبير ١/٥٩ ـ ٦٠، الجرح والتعديل ١/١/١١٥، المجروحين ١/١٠٤، الضعفاء والمتروكون ٩٩، الاستغناء ٢/٩٥٥، تاريخ بغداد ٦/ ١١٣ ـ ١١٤، الضعفاء لابن الجوزي ٦ب، تهذيب الكمال ٢/١٤٨ ـ ١٤٩، ميزان الاعتدال ٤/٥٣٧، المغني في الضعفاء ١/٢٠، ديوان الضعفاء ١١، من تكلم فيه للدارقطني في كتاب السنن ٣، تقريب التهذيب ٩٢، فتح الباري ١/٢٥٧.

فقد اتفقت أقوال الأئمة على القدح فيه، ورواية شعبة بن الحجاج عنه لا تدل على صلاح أمره عنده، لأنه كذبه في بعض النقول، ونهى أبا المثنى معاذ بن معاذ العَنْبري عن الرواية عنه، فقال له كما في الضعفاء الكبير ١/٥٩ وغيره: «لا ترو عنه، فإنه رجل مذموم».

وأما قول ابن عدي في الكامل ١/٢٤١: «ولأبي شيبة أحاديث صالحة غير ما ذكرت عن الحكم وعن غيره، وهو ضعيف على ما بيَّنته، وهو وإن كان نسب إلى الضعف فإنه خير من إبراهيم بن أبي حية» انتهى مصححاً. فقد اختلفت نسخ الكامل في بعض ألفاظه، ففي النسخة الظاهرية: «أحاديث صالحة» كما في المطبوع، وفي النسخة المصرية: «أحاديث غير صالحة» وأي اللفظين كان، فلا يخرج كلام ابن عدي عن تضعيف أبي شيبة.

وقد اختلفت أقوال المجرحين في تحديد المرتبة التي يستحقها أبو شيبة. فابن المبارك، وابن معين، وأحمد في رواية أبي طالب، والبخاري، والجُوزجاني، وأبو حاتم، وصالح جَزَرة، والدُّولابي، والأزدي، والذهبي في ميزان الاعتدال، وابن حجر في تقريب التهذيب ذكروا ما يدل على هلاك الرجل، واطراحه.

وقول البخاري: سكتوا عنه. لا يستعمله أبو عبد الله إلا في الجرح الشديد، خلافاً لظاهر اللفظ، قال الذهبي في الموقظة ٨٣: «أما قول البخاري: سكتوا عنه. فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى تركوه». كما أن ابن معين يقصد ذلك بقوله: «ضعيف» كما تقدم في ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش. ومثله في ذلك في كثير من الأحيان أبو زرعة كما سيأتي في مواضع كثيرة، وينظر مثلاً ترجمة حَرَام بن عثمان، وحمزة بن أبي حمزة. وقد سبق في ترجمة أبان بن جَبَلَة أن الدارقطني يتساهل كثيراً باستعمال عبارة: «ضعيف» في المتروكين عنده.

وأما قول ابن حجر في فتح الباري: «ضعيف» فمعارض بقوله في تقريب التهذيب: «متروك الحديث». والقول الأول قد يدخل في الثاني، ولا يصح العكس. =

١٥ ـ إبراهيم بن عطيّة بن عبد الرحمٰن بن غسان أبو إسماعيل الثَّقفي، الخُراساني، ثم الواسطي. مات بواسط سنة إحدى وثمانين ومئة[(١)][(٢)].

قال النسائي: متروك الحديث[(٣)][(*)].

= كما أن التقريب أجدر بحكاية حكم ابن حجر في الرجال من الكتاب الآخر لاختصاصه بهذا العلم.

وأما الذهبي فإن آخر أقواله في أبي شيبة هو ما في ميزان الاعتدال.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن عثمان أبا شيبة متروك الحديث ـ كما قال النسائي ـ لا يكتب عنه ولو على سبيل الاعتبار، وذلك لكثرة مناكيره، مع إسقاط الجمهور له. والله أعلم.

(١) وقيل: مات بعد هُشَيم بن بَشير. وقد توفي هُشَيم سنة ثلاث وثمانين ومئة.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/١/٣١١، التاريخ الصغير ٢/٢٣١، تاريخ واسط ١٥٤، الضعفاء والمتروكين ٣٩، الضعفاء الكبير ١/٦٠، الجرح والتعديل ١/١/١٢٠، المجروحين ١/١٠٨ ـ ١٠٩، الكامل ١/٢٤٤ ـ ٢٤٥، الضعفاء والمتروكون ٩٩ ـ ١٠٠، تاريخ بغداد ٦/١١٤ ـ ١١٥، الضعفاء لابن الجوزي ٦ب، ميزان الاعتدال ١/٤٨ ـ ٤٩، المغني في الضعفاء ١/٢٠، ديوان الضعفاء ١١، لسان الميزان ١/٨٠ ـ ٨٢.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٣٩، الكامل ٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ٦ب، ميزان الاعتدال ١/٤٨، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/٦٣أ. وقد اقتصر الذهبي، وابن قُطْلُوْبُغا على لفظة: «متروك».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون: قال ابن عدي: حدثنا أحمد بن حمدون بن أبي صالح النيسابوري، حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الله بن زُرارة الرَّقِّي، حدثنا أبي، حدثنا إبراهيم بن عطيّة الواسطي ثقة. . . ـ (انتهى مصححاً) ـ؛ وقال أبو حاتم: شيخ.

ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن معين في رواية الدوري ـ وهو لا يوجد في المطبوع ـ: كان إبراهيم هذا لا يساوي شيئاً؛ وقال أحمد في رواية الأَثْرم: كتبنا عنه، ولكنه ممن لا ينبغي أن يُروى عنه، ولا يُكتب من حديثه شيء؛ وقال البخاري: عنده مناكير، كان =

=هُشيم يدلس به؛ وقال الساجي: لا يكتب عنه، ولا يُروى عنه، ليس حديثه بشيء؛ وقال ابن حبان: كان هُشيم يدلس عنه أخباراً لا أصل لها، كأنه وقف على العلة فيها، وكان منكر الحديث جداً؛ وقال أبو الفتح الأزدي: متروك الحديث؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني ـ فيما نقله ابن الجوزي ـ: ضعيف؛ وقال الذهبي: ضعيف بمرة.

التاريخ الكبير ١/١/٣١١، الجرح والتعديل ١/١/١٢٠، المجروحين ١/١٠٩، الكامل ١/ ٢٤٥، الضعفاء لابن الجوزي ٦ب، ديوان الضعفاء ١١، لسان الميزان ١/ ٨١.

فقد اتفق العلماء على تجريح ابن عطيَّة، إلا ما ذُكر في كتاب الكامل، وما قاله أبو حاتم، فالذي في الكامل من توثيقه غير مقبول لأن الجرح المفسر مقدم على التعديل، وقد ذكر العلماء لابن عطيَّة بعض المناكير، وقال ابن عدي في الكامل ١/ ٢٤٥: «هو قليل الحديث، ولعله يبلغ عشرة». فمن كانت أحاديثه بهذا العدد، وفيها جملة أحاديث أُنكرت عليه فإنه لا ينبغي توثيقه بحال. وأما قول أبي حاتم: شيخ، فهذه العبارة كما سبق في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهروي ليست للتجريح ولا للتوثيق، لكنها للتعديل أقرب، لأنها لا تدل على الضعف المطلق، قال الذهبي في مقدمة المغني في الضعفاء ١/ ٤: «لم أذكر فيه ـ (أي في المغني) ـ من قيل فيه: محله الصدق... ولا من قيل فيه: هو شيخ... فإن هذا باب تعديل». وقال في مقدمة ميزان الاعتدال ١/ ٣ ـ ٤: «ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق... ولا من قيل... هو شيخ، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق». وإطلاق أبي حاتم لهذه اللفظة في ابن عطية ليس مقبولاً للسبب الذي رُد فيه التوثيق، هذا إن لم يكن مراد أبي حاتم الإشارة إلى قلة حديث إبراهيم بن عطية فقط من غير تعرض للتعديل. ينظر ترجمة الربيع بن سلميان الذي ضعفه النسائي.

ولعل المجرحين متفقون على إهدار إبراهيم بن عطيَّة، وتركه. وقول أبي أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم» يستعمله صاحبه في المتروكين كما سأنبه إليه كثيراً. وأما قول الدارقطني: «ضعيف» فقد نسبه إليه ابن الجوزي وهو كثير الوهم في ضعفائه، ومن عادة أبي الفرج إذا وجد الرجل مذكوراً في كتاب الدارقطني: «الضعفاء والمتروكون» ولم يصرح أبو الحسن برأيه فيه، فإنه ينسب إليه قوله فيه: «ضعيف». مع أن أبا الحسن ذكرفي كتابه أصناف المجروحين من الضعفاء، والمتروكين، والكذابين. فتعيين ابن الجوزي لعبارة: «ضعيف» تحكم لا دليل عليه. =

١٦ ـ د س ق: إبراهيم بن عُيينة بن أبي عِمْران أبو إسحاق الهِلالي مولاهم، الكوفي، أخو سفيان. مات سنة تسع أو سبع وتسعين ومئة[١].

قال النسائي: ليس بالقوي[٢].

وقال أيضاً: ضعيف[٣](*).

= وخلاصة القول: إن إبراهيم بن عطيَّة مردود الحديث، أو متروكه، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، وذلك لوجود المناكير الشديدة في رواياته مع قلة حديثه. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣١٠، التاريخ الصغير ٢/ ٢٨٦، معرفة الثقات ١/ ٢٠٤، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٦٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١١٨ ـ ١١٩، الثقات ٨/ ٥٩ ـ ٦٠، السابق واللاحق ١٠٦ ـ ١٠٨، الضعفاء لابن الجوزي ٧أ، تهذيب الكمال ٢/ ١٦٣ ـ ١٦٥، ميزان الاعتدال ١/ ٥١ ـ ٥٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢١، ديوان الضعفاء ١١، الكاشف ١/ ٨٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٦٢أ ـ ٦٢ب، تهذيب التهذيب ١/ ١٤٩ ـ ١٥٠، تقريب التهذيب ٩٢، خلاصة التذهيب ٢٠.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ١٦٤، ميزان الاعتدال ١/ ٥١، تهذيب التهذيب ١/ ١٥٠.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ١/ ٦٢أ، نقلاً عن كتاب الجرح والتعديل للنسائي. ثم قال مُغُلْطاي: «وفي كتاب أبي العرب ـ (يعني القَيْرَواني) ـ عن النسائي: ثقة». فكلمة: «ثقة» لم أجدها بخط مُغُلْطاي لسقوطها من مصوَّرة نسخته بسبب كتابته لها في الحاشية، وهي مثبتة بخط آخر. وعلى تقدير صحة ثبوتها في كتاب مُغُلْطاي، فإنه لا يعتد بها، لكونها من النقل الشاذ عن النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية ابن الجنيد: كان مسلماً، صدوقاً، لم يكن من أصحاب الحديث؛ وقال العجلي: صدوق؛ وقال الآجري: سئل أبو داود عن إبراهيم بن عُيينة، وعمران، ومحمد ابني عيينة؟ فقال: كلهم صالح، وحديثهم قريب من بعض؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: وحديثه صالح؛ وفي الكاشف: حسن؛ وقال ابن حجر: صدوق يَهِم. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون: قال البرذعي لأبي زرعة: عمران بن عيينة؟ قال: ضعيف الحديث، عمران وإبراهيم جميعاً؛ وقال أبو حاتم: شيخ يأتي بمناكير. =

١٧ ـ ت ق: إبراهيم بن الفضل بن سلمان، وقيل: إبراهيم بن إسحاق، أبو إسحاق المخزومي، المدني[١].

قال النسائي: متروك الحديث[٢].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٣].

وقال أيضاً: منكر الحديث[٤][*].

= معرفة الثقات ١/ ٢٠٤، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٦٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١١٩، الثقات ٨/ ٥٩ ـ ٦٠، تهذيب الكمال ٢/ ١٦٤، ميزان الاعتدال ١/ ٥١، الكاشف ١/ ٨٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٦٢أ، تقريب التهذيب ٩٢.

فإبراهيم بن عُيينة له مناكير لا تخرجه في نظر الجمهور عن حد أهل العدالة. وقد اختار بعضهم إطلاق الضعف عليه، ولعل الصواب ما ذهب إليه ابن حجر من أنه صدوق يَهِم. فيكون على هذا ممن يكتب حديثه للاختبار. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المُتَمِّم ٤٦٢ ـ ٤٦٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣١١، التاريخ الصغير ٢/ ٩٦، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٥٩٨، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٤، ١٣٨، الضعفاء والمتروكين ٤٠، الضعفاء الكبير ١/ ٦٠ ـ ٦١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٢٢، المجروحين ١/ ١٠٤ ـ ١٠٥، الكامل ١/ ٢٣١ ـ ٢٣٣، الضعفاء والمتروكون ٩٥، الضعفاء لابن الجوزي ٧أ، تهذيب الكمال ٢/ ١٦٥ ـ ١٦٧، ميزان الاعتدال ١/ ٥٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢، ديوان الضعفاء ١١، الكاشف ١/ ٨٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٦٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٥٠ ـ ١٥١، تقريب التهذيب ٩١، خلاصة التذهيب ٢٠.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٤٠، السنن الكبرى ٢٠٥، الضعفاء لابن الجوزي ٧أ، ميزان الاعتدال ١/ ٥٢. وقد اقتصر ابن الجوزي، والذهبي على لفظة: متروك.

(٣) تهذيب الكمال ٢/ ١٦٦، تهذيب التهذيب ١/ ١٥٠.

(٤) الكامل نسخة أحمد الثالث ١/ ٨٤أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٣٨ب ـ ٣٩أ، تهذيب الكمال ٢/ ١٦٦، تهذيب التهذيب ١/ ١٥٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وفي رواية ابن أبي مريم: ضعيف=

....

=الحديث، لا يكتب حديثه؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه؛ وقال أحمد في رواية عبد الله: ليس بقوي في الحديث، ضعيف الحديث؛ ونقل الساجي عنه قوله: ليس بشيء؛ وقال البخاري: منكر الحديث؛ وقال أبو زرعة: ضعيف؛ وقال الفسوي: يُعرف حديثه ويُنكر؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث؛ وقال الترمذي: وقد تكلم فيه بعض أهل الحديث من قبل حفظه، وله غرائب؛ وقال الساجي: منكر الحديث؛ وقال ابن حبان: وكان فاحش الخطأ؛ وقال ابن عدي: ومع ضعفه يكتب حديثه، وعندي أنه لا يجوز الاحتجاج بحديثه، وإبراهيم الخُوزي عندي أصلح منه؛ وقال أبو الفتح الأزدي: متروك؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني: متروك؛ وقال أيضاً: ضعيف، لا يحتج به؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال، والمغني: ضعيف. زاد في المغني: تركه غير واحد؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: متروك؛ وفي فتح الباري: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣١١، التاريخ الصغير ٢/ ٩٦، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٣٨، الجامع الصحيح ٥/ ٦٥٥، الضعفاء الكبير ١/ ٦٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٢٢، المجروحين ١/ ١٠٥، الكامل ١/ ٢٣١، ٢٣٣، تهذيب الكمال ٢/ ١٦٦، ميزان الاعتدال ١/ ٥٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٦٤أ، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن٣، تقريب التهذيب ٩٢، فتح الباري ١١/ ٢٣٩.

فقد أجمع النُّقَّاد على جرح إبراهيم بن الفضل المخزومي، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها. ويبدو أن كل من قال فيه: «منكر الحديث» تبع لفظ البخاري، وقد صح عنه قوله: «كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه». ينظر ميزان الاعتدال ١/ ٦، ٢/ ٢٠٢، ولسان الميزان ١/ ٢٠. فدل هذا على اطراح البخاري لمن وصفه بتلك العبارة. ولعل من ارتضى قوله أراد ذاك المعنى. وقول أبي حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث» استعمله صاحبه في المتروكين كما سيأتي في ترجمة إبراهيم بن يزيد الخُوزي، وأيوب بن سَيَّار، وغيرهما. كما أن أبا زرعة كثيراً ما يريد هذا المعنى بقوله: «ضعيف». ـ ينظر ترجمة إبراهيم بن عثمان أبي شيبة الكوفي ـ. وقول أبي أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم» يطلقه عادة في المتروكين والهالكين. وأما تسهيل الدارقطني، وابن حجر القول في جرحه في بعض المواضع فمعارض بتركهما له في موضع آخر. والتضعيف قد يحمل على الترك، ولا يصح=

١٨ ـ إبراهيم بن أبي الليث نصر أبو إسحاق الترمذي، ثم البغدادي. مات سنة أربع وثلاثين ومئتين، وقيل: سنة ست[(١)].

قال النسائي: ليس بثقة[(٢)(*)].

=العكس. وقد حكى الساجي عن الإمام أحمد إسقاطه لإبراهيم بن الفضل، وهو مخالف لظاهر ما رواه عنه ابنه عبد الله.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن الفضل المخزومي متروك الحديث، ليس بثقة، ولا يكتب حديثه لكثرة خطئه. وقد تساهل ابن عدي في جعله ممن يكتب حديثه. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٦٠، تاريخ البادي عن ابن معين ١٠٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٤١، الكامل ١/ ٢٦٧، تاريخ بغداد ٦/ ١٩١ ـ ١٩٦، الضعفاء لابن الجوزي ٨ب، ميزان الاعتدال ١/ ٥٤، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢، ديوان الضعفاء ١٢، الإكمال بمن في مسند الإمام أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال ٥، لسان الميزان ١/ ٩٣ ـ ٩٤، تعجيل المنفعة ٢٢ ـ ٢٣.

(٢) لسان الميزان ١/ ٩٤، تعجيل المنفعة ٢٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية عبد الخالق بن منصور: ثقة، ولكنه أحمق؛ وقال عثمان الدارمي: كان أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني يحسنان القول في إبراهيم بن أبي الليث؛ وقال ابن الجارود: كان علي يحدث عن إبراهيم هذا، والبغداديون يحملون عنه، وما زال علي يحدث عنه إلى أن مات؛ وقال أبو حاتم: كان أحمد بن حنبل يجمل القول فيه... وعبيد الله القواريري أحبّ إلي منه؛ وقال أبو بكر المرُّوذي: قلت لأبي عبد الله ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ... إنهم يقولون إنك توقفت في أمره؟ قال: أما منذ بلغني أن شعبة حدث بحديث وكيع بن حُدُس ـ (أو عُدُس) ـ فقد سكن ما بقلبي، وقد روى معاذ منه شيئاً، ورواه ابن أبي عدي عن شعبة، وقد يكون هشيم دلسه، وأما حديث عيسى بن يونس فقد حدث به رجل بخراسان، وحدث به آخر بالرملة، وحدث به غير واحد. ثم قال: أنا رأيت كتاب الأشجعي ـ (يعني عبيد الله بن عبيد الرحمٰن) ـ في بيته، وقد كان سمع الجامع وكان لا يحدث به، وكان يقرأ علينا كتاب الأشجعي فيقول: هذا سمعته، وهذا لم أسمعه في كتاب الصلاة. =

....

=فرجل يدع حديثاً كثيراً يقول لم يسمعه، يدعي حديثين! أيش هذا من الكلام؟!؛ وقال ابن عدي: وإبراهيم هذا أكثر عن الأشجعي عن الثوري، وأرجو أنه لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ **المُجَرِّحون**: قال ابن سعد: ويضعف في الحديث؛ وقال ابن معين في رواية أبي داود: أفسد نفسه في خمسة أحاديث عنده؛ وفي رواية عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدَّورقي: كذاب، لا حفظه الله، سرق الحديث؛ وفي رواية ابن الجنيد: كذاب خبيث، يسرق حديث الناس؛ وفي رواية أحمد بن العباس: يكذب في الحديث، ولو حدث بما سمع كان خيراً له؛ وقال عثمان الدارمي، وأبو حاتم: وكان يحيى بن معين يحمل عليه؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني لأبيه: تحدث عن صاحب الأشجعي؟ قال: لا؛ وقال أحمد بن إبراهيم الدورقي: والذي أظن في أمر كتب الأشجعي أن إبراهيم بن أبي الليث خرج إلى مكة مع ولد أحمد بن نصر فمرّ بالكوفة، ومضى إلى عيال أبي عبيدة بن الأشجعي بعد موته، فاشترى كتب الأشجعي، وقعد يحدث بها؛ وقال عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي: فأول من فطن له ـ أي أنه كذاب ـ أبي؛ وقال الفلاس: متروك الحديث، كان يكذب؛ وقال يعقوب بن شيبة: كان أصحابنا كتبوا عنه ثم تركوه، وكانت عنده كتب الأشجعي، وكان معروفاً بها، ولم يقتصر على الذي عنده حتى تخطى إلى أحاديث موضوعة؛ وقال صالح جَزَرة: كان يكذب عشرين سنة، وقد أشكل أمره على يحيى، وأحمد، وعلي بن المديني، حتى ظهر بعد بالكذب فتركوا حديثه؛ وقال موسى بن هارون الحمال: وقد ترك الناس حديثه في حياته؛ وقال الساجي: متروك الأحاديث، عمد إلى أحاديث حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء في الرؤية فحدث بها عن هُشيم؛ وقال الذهبي: متروك الحديث.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣٦٠، الجرح والتعديل ١/١/١٤١، الكامل ١/ ٢٦٧، ونسخة الظاهرية ١٢ب، تاريخ بغداد ٦/ ١٩٢ ـ ١٩٦، الضعفاء لابن الجوزي ٨ب، ميزان الاعتدال ١/ ٥٤، تعجيل المنفعة ٢٢.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على إبراهيم بن أبي الليث بين معدِّل ومجرِّح، بل اختلف بعضهم مع أنفسهم في ذلك، فابن معين وثقه في رواية، وكذبه في روايات، وآخر رأيه فيه هو التكذيب، قال الخطيب في تاريخ بغداد ٦/ ١٩٢ بعد ذكره لرواية عبد الخالق بن منصور عن ابن معين: «هذا القول من يحيى في توثيقه كان قديماً، ثم أساء القول فيه بعد، وذمَّه ذماً شديداً». وأما علي بن المديني فقد ذُكر أنه كان يَرْوي=

١٩ـ ق: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى سَمْعان أبو إسحاق الأَسْلمي مولاهم، المدني، وينسب إلى جده، ومنهم من قال فيه: إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، وقد دُلِّس اسمه على وجوه، وله كتاب الموطأ. مات سنة أربع وثمانين ومئة، وقيل: سنة إحدى وتسعين ومئة[1].

= عنه ـ وهو ممن عرف باقتصاره في الرواية عن الثقات ـ لكن ذكر ابنه عبد الله وغيره أنه ترك الرواية عنه، وأما أحمد بن حنبل فقد اشتهر عنه تحسين القول فيه، إلا أن صالح جَزَرة صرح بترك ابن معين، وابن المديني، وأحمد بن حنبل حديث ابن أبي الليث في آخر الأمر.

ويظهر أن ابن أبي الليث كان مستقيماً بادئ أمره، أو أنه كان يدخل في رواياته عن عبيد الله بن عبيد الرحمٰن الأشجعي أحاديث قليلة لم يتحملها عنه، فيظن الأئمة لكثرة روايته عن الأشجعي أن ذلك من سماعاته، لكن لما خبروا أمره رأوه يسرق الحديث، ويحدث من الكتب التي لم يسمعها فتركوا الرواية عنه، بل رماه البعض بالكذب، وقد تتبع ابن معين أمره بدقة وإنصاف ـ كما في رواية عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي في تاريخ بغداد ٦/ ١٩٢ ـ ١٩٤ ـ حتى تبين له هلاك حاله. وتابعه على توهين أمره أحمد بن إبراهيم الدورقي، وعمرو بن علي الفلاس، ويعقوب بن شيبة، وصالح جَزَرة، وغيرهم.

وما ذكره ابن عدي من أنه يرجو أنه لا بأس به ففيه تساهل، حيث من عادته أن يذكر مناكير من يترجمه أو جملة منها، ولم يذكر في ترجمة ابن أبي الليث إلا حديثاً واحداً، مع أن الحفاظ استنكروا عليه عدة أحاديث أسقطوه بها.

وخلاصة القول: إن ابن أبي الليث ليس بثقة ـ كما قال النسائي ـ متروك الحديث، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، وجرح الجارحين مقدم على تعديل المعدلين لأنهم بينوا سبب هلاكه، ولم يكن عند المعدلين دافع قائم، بل قد نُقل عن كبار المعدلين تركهم له، وكان من ثبات رأي ابن معين فيه في آخر الأمر أنه لما قيل له ـ كمافي رواية ابن محرز التي نقلها الخطيب في تاريخ بغداد ٦/ ١٩٥ ـ ١٩٦ ـ: «يا أبا زكريا، إنّ أحمد بن حنبل يختلف إليه، ويكتب عنه، فقال: لو اختلف إليه ثمانون كلهم مثل منصور بن المعتمر ما كان إلا كذاباً». والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٤٢٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ =

قال النسائي: متروك الحديث[(١)].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[(٢)].

وقال أيضاً: والكذابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله ﷺ أربعة: ابن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمد بن سعيد بالشام، ويعرف بالمصلوب[(٣)(*)].

= ٩٥، ١٦٦، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٢٤، التاريخ الكبير ١/١/٣٢٣ - ٣٢٤، التاريخ الصغير ٢/٢٥٧، الضعفاء الصغير ١٣ - ١٤، أحوال الرجال ١٢٨، معرفة الثقات ١/٢٠٩، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٥٩٨، المعرفة والتاريخ ٣/٣٣، ٥٥، ١٣٨، التاريخ ١/٣٠٧، الضعفاء والمتروكين ٤٠، الضعفاء الكبير ١/٦٢ - ٦٤، الجرح والتعديل ١/١/١٢٥ - ١٢٧، المجروحين ١/١٠٥ - ١٠٧، الكامل ١/٢١٩ - ٢٢٧، طبقات المحدثين بأصبهان ١/٣٩٥ - ٣٩٦، الضعفاء والمتروكون ١٠٣، الضعفاء لأبي نعيم ٥٦، ذكر أخبار أصبهان ١/١٧١، السابق واللاحق ٩٥ - ١٠١، الضعفاء لابن الجوزي ٧ب - ٨أ، تهذيب الكمال ٢/١٨٤ - ١٩١، ميزان الاعتدال ١/٥٧ - ٦١، المغني في الضعفاء ١/٢٣، ديوان الضعفاء ١٢، الكاشف ١/٩١ - ٩٢، سير أعلام النبلاء ٨/٣٩٧ - ٤٠٠، إكمال تهذيب الكمال ١/٦٨ب - ٦٩ب، شرح علل الترمذي ١/٣٢٨، تهذيب التهذيب ١/١٥٨ - ١٦١، تقريب التهذيب ٩٣، خلاصة التذهيب ٢١.

(١) الضعفاء والمتروكين ٤٠، الكامل نسخة أحمد الثالث ١/٧٨أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٢٦أ - ٢٦ب، الضعفاء لابن الجوزي ٧ب - ٨أ، تهذيب الكمال ٢/١٨٧، ميزان الاعتدال ١/٥٨، إكمال تهذيب الكمال ١/٦٩ب، تهذيب التهذيب ١/١٥٩. وقد اقتصر ابن الجوزي، والذهبي على لفظة: متروك. واعتمد مُغُلْطاي في إثبات قول النسائي على الضعفاء لابن الجوزي، لكنه لم يحكم النقل.

(٢) تهذيب الكمال ٢/١٨٧، تهذيب التهذيب ١/١٥٩.

(٣) مجموعة رسائل للنسائي ٧٦. وقد نقل عدد من أصحاب المصنفات هذا القول في غير ترجمة ابن أبي يحيى، كترجمة محمد بن سعيد المصلوب، ومقاتل بن سليمان.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ - المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال يحيى بن زكريا بن حَيُّويه: سمعت الربيع - (يعني =

....

=ابن سليمان المرادي) ـ يقول: سمعت الشافعي يقول: كان إبراهيم بن أبي يحيى قدرياً. قلت للربيع: فما حمل الشافعي على أن يروي عنه؟ قال: كان يقول: لأن يخرّ إبراهيم من بُعد أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث؛ وقال ابن عدي: سألت أحمد بن محمد بن سعيد ـ (يعني ابن عُقدة) ـ، فقلت له: تعلم أحداً أحسن القول في إبراهيم بن أبي يحيى غير الشافعي؟ فقال لي: نعم، حدثنا أحمد بن يحيى الأَوْدي قال: سألت حَمْدان بن الأصبهاني ـ يعني محمداً ـ قلت: أتدين بحديث إبراهيم بن أبي يحيى؟ فقال: نعم. ثم قال لي أحمد بن محمد بن سعيد ـ (يعني ابن عُقدة) ـ: نظرت في حديث إبراهيم بن أبي يحيى كثيراً، وليس هو بمنكر الحديث. ـ (قال ابن عدي) ـ: وهذا الذي قاله كما قال، وقد نظرت أنا أيضاً في حديثه الكثير فلم أجد فيه منكراً، إلا عن شيوخ يُحتملون. ـ ثم قال (ابن عدي) ـ: وقد نظرت أنا في أحاديثه وتبحرتها، وفتشت الكل منها، فليس فيها حديث منكر، وإنما يروي المنكر إذا كان العهدة من قِبل الراوي عنه، أو من قِبل من يروي إبراهيم عنه، وكأنه أتي من قِبل شيخه لا من قبله، وهو في جملة من يكتب حديثه، وقد وثقه الشافعي، وابن الأصبهاني، وغيرهما.

ب ـ المُجَرِّحون: قال مالك بن أنس: كذاب؛ وقال يحيى القطان: سألت مالك بن أنس عن إبراهيم بن أبي يحيى أكان ثقة في الحديث؟ قال: لا، ولا ثقة في دينه؛ وسئل ابن المبارك عن سبب تركه لحديثه؟ فقال: كان مجاهراً بالقدر، وكان اسم القدر يغلب عليه، وكان صاحب تدليس؛ وقال بشر بن المُفَضَّل: سألت فقهاء المدينة عن إبراهيم بن أبي يحيى؟ فكلهم يقول: كذاب. أو نحو هذا؛ وقال وكيع بن الجراح: لا يُروى عن إبراهيم بن أبي يحيى حرف؛ وقال يحيى القطان: أشهد على إبراهيم بن أبي يحيى أنه يكذب؛ وقال أيضاً: كذاب؛ وقال أيضاً: لم يُترك إبراهيم للقدر، وإنما ترك للكذب؛ وقال ابن سعد: تُرك حديثه، ليس يُكتب؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: كان كذاباً، وكان رافضياً؛ وفيها أيضاً: لا يكتب حديثه، كان جهمياً رافضياً؛ وفي رواية عبد الله بن أحمد الدورقي، وغيره: كذاب؛ وقال ابن المديني: كذاب، وكان يقول بالقدر؛ وقال أحمد في رواية عبد الله: كان قدرياً جهمياً كل بلاء فيه؛ وفي رواية أبي طالب: لا يكتب حديثه، ترك الناس حديثه، كان يروي أحاديث منكرة ليس لها أصل، وكان يأخذ حديث الناس يضعها في كتبه؛ وقال البخاري: كذاب؛ وقال أيضاً: كان يرى القدر، وكلام جهم؛ وقال الجُوزجاني: فيه ضروب من البدع، فلا يشتغل بحديثه، فإنه غير مقنع ولا حجة؛ وقال العجلي: رافضي، جهمي، قدري، لا =

....

=يكتب حديثه؛ وقال أبو زرعة: ليس بشيء؛ وقال أبو داود: قدري، رافضي، كذاب؛ وقال الفسوي: جهم، قدري، معتزلي، رافضي، ينسب إلى الكذب؛ وقال أبو حاتم: كذاب، متروك الحديث، ترك ابن المبارك حديثه؛ وقال إبراهيم الحربي: رغب المحدثون عن حديثه؛ وقال البزار: كان يضع الحديث، وكان يوضع له مسائل فيضع لها إسناداً، وكان قدرياً؛ وقال ابن حبان: كان إبراهيم يرى القدر، ويذهب إلى كلام جهم، ويكذب مع ذلك في الحديث؛ وقال الأزدي: متروك الحديث؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث؛ وقال الدارقطني: متروك الحديث؛ وقال أيضاً: كان ضعيف الحديث، ضعيف الدين، رافضياً، قدرياً؛ وقال أيضاً: ضعيف؛ وقال الحاكم في سؤالات مسعود السجزي: ليس بالقوي عندهم؛ وقال أبو نعيم: في حديثه نكارة، وفي مذهبه فساد؛ وقال ابن عبد البر: متروك الحديث؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: متروك عند الجمهور؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: متروك؛ وفي فتح الباري: ضعيف.

الطبقات الكبرى ٥/ ٤٢٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٩٥، ١٦٦، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٢٤، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٢٣، التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٧، أحوال الرجال ١٢٨، معرفة الثقات ١/ ٢٠٩، المعرفة والتاريخ ٣/ ٥٥، التاريخ ١/ ٣٠٧، الضعفاء الكبير ١/ ٦٣ ـ ٦٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٢٦ ـ ١٢٧، المجروحين ١/ ١٠٥، الكامل ١/ ٢١٩ ـ ٢٢٢، ونسخة دار الكتب المصرية ٢٤أ، ٣٢أ، طبقات المحدثين بأصبهان ١/ ٣٩٦، السنن للدارقطني ١/ ٦٢، ١٣٠، ٣/ ١٣٥، ذكر أخبار أصبهان ١/ ١٧١، مناقب الشافعي ١/ ٥٣٣، التمهيد ٤/ ٢٠، تهذيب الكمال ٢/ ١٨٦، ميزان الاعتدال ١/ ٥٨، ديوان الضعفاء ١٢ إكمال تهذيب الكمال ١/ ٦٨ب، ٦٩ب تهذيب التهذيب ١/ ١٦٠ ـ ١٦١، تقريب التهذيب ٩٣، فتح الباري ٣/ ٤٥٩.

فقد نسب المجرِّحون إلى إبراهيم بن أبي يحيى عدة بلايا، وهي: الكذب، والقول برأي القدرية، والتجهم، والرفض، والتدليس. فأما الكذب فقد رماه به كبار الأئمة العارفين كمالك، والقطان، وابن معين، وابن المديني، والبخاري، وأبي داود، وأبي حاتم، والبزار، وابن حبان، هذا إن ثبت عليه يَهْدِر حديثه كله، وأما البدعة فقد اختلف الأئمة في حدود الجرح بها، لكنهم لما صرحوابكذبه في الحديث، وأن البدعة لم تكن سبباً لاتهامه، جعلنا نعرض عن دراسة جانب البدعة هنا، لأن الجانب الأول يكفي لرد حديث المتهم به، وقد أبعد الإمام الشافعي التهمة عنه بقوله: لأن يخر=

....

=إبراهيم من بُعد أحب إليه من أن يكذب. والجرح مقدم هنا كما ذكر الذهبي في ميزان الاعتدال ١/٥٩ لأن بعض الأئمة بينوا سبب تركه، وهو أنه كان يضع للمسائل أسانيد، ويسرق أحاديث الناس ويضعها في كتبه، وحسبنا في صحة هلاكه أن الذين كان يدور عليهم علم الجرح والتعديل وهم: القطان، وابن معين، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم،تركوا حديثه، وهؤلاء لا يكادون يجتمعون على خلاف الصواب، لذا يقدم قولهم على قول الإمام الشافعي مع جلالته، وعلو قدره، بل إن الشافعي رحمه الله كان يدلسه ويخفي أمره، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٨/٣٩٧: «وقد كان الشافعي مع حُسن رأيه فيه إذا روى عنه ربما دلّسه، ويقول: أخبرني من لا أتهم. فتجد الشافعي لا يوثقه ـ (يعني في هذا القول) ـ وإنما هو عنده ليس بمتهم بالكذب». وقد بيّن ابن حبان السبب الذي حمل الشافعي على الاعتماد عليه فقال في المجروحين ١/١٠٧: «وأما الشافعي فإنه كان يجالسه في حداثته، ويحفظ عنه حفظ الصبي، والحفظ في الصغر كالنقش في الحجر، فلما دخل مصر في آخر عمره، فأخذ يصنف الكتب المبسوطة، احتاج إلى الأخبار، ولم تكن معه كتبه، فأكثر ما أودع الكتب من حفظه،فمن أجله ما روى عنه، وربما كنى عنه ولا يسميه في كتبه».

وعدم معرفة الإمام الشافعي منه الكذب، لا يدل على نفي الكذب عنه، لأن من عرف حجة على من لم يعرف، وقد حمل الشافعي رحمه الله كلام المتهمين له على المذهب، قال ابن أبي حاتم في كتابه آداب الشافعي ومناقبه ٢٢٣: «لم يبن له ـ (يعني للشافعي) ـ أنه كان يكذب، وكان يحسب أنه طعن الناس عليه من أجل مذهبه في القدر».

وأما عدم رؤية ابن عُقدة، وابن عدي للأحاديث الواهية في رواياته، فلا ينفي التهمة بالكذب، لأنه لو كذب في حديث واحد فقط، سقط جميع حديثه، وقد اتهم ابن أبي يحيى بسرقة الحديث، وهذا أمر لا يتنبه له ـ إن كان فاعله ماهراً فيه ـ إلا الجهابذة، كالقطان، وابن معين، وأحمد.

وبهذا يسلم للمجرِّحين كلامهم فيه، لكن بعضهم تساهل في لفظه عند الحكم عليه، فالدارقطني، وابن حجر قالا في بعض المواضع: ضعيف، لكنهما قالا في مكان آخر: متروك، مما يدل على عدم إرادتهما التجريح الليِّن في قولهما: ضعيف. وأبو عبد الله الحاكم قال: «ليس بالقوي عندهم». ولعله أراد بهذه العبارة اطراح الرجل كما هو مراد شيخه أبي أحمد الحاكم في استعماله لهذه العبارة. =

٢٠ ـ ق: إبراهيم بن مسلم أبو إسحاق العَبْدي، الهَجَري، ثم الكوفي(١)، ويعرف بالهَجَري(٢).

قال النسائي: ضعيف(٣)(٤)(*).

= وخلاصة القول: إن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ليس بثقة، متروك الحديث، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٥٣ فيمن مات في العشر الرابعة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣ ـ ١٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٤، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٢٦، التاريخ الصغير ٢/ ٥٣، الضعفاء الصغير ١٤، أحوال الرجال ٩١، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٥٩٨، سؤالات الآجري لأبي داود ١١٦، ١٤٤، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٩٠ ـ ١٩١، ٧١١، ٧٩٧، ٣/ ١٠٨، الضعفاء والمتروكين ٤٠، الضعفاء الكبير ١/ ٦٥ ـ ٦٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٣١ ـ ١٣٢، المجروحين ١/ ٩٩ ـ ١٠٠، الكامل ١/ ٢١٤ ـ ٢١٦، الضعفاء لابن الجوزي ٨أ، تهذيب الكمال ٢/ ٢٠٣ ـ ٢٠٧، ميزان الاعتدال ١/ ٦٥ ـ ٦٦، ٤/ ٤٨٩، المغني في الضعفاء ١/ ٢٦، ديوان الضعفاء ١٢، الكاشف ١/ ٩٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧١أ ـ ٧١ب تهذيب التهذيب ١/ ١٦٤ ـ ١٦٦، تقريب التهذيب ٩٤، خلاصة التذهيب ٢٢.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٤٠، الكامل نسخة أحمد الثالث ١/ ٧٥ب، ونسخة دار الكتب المصرية ١٨ب ـ ١٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ٨أ، تهذيب الكمال ٢/ ٢٠٥، ميزان الاعتدال ١/ ٦٥، تهذيب التهذيب ١/ ١٦٥. وقد عزا ابن حجر هذا القول لكتاب التمييز للنسائي، ولم يذكر الذهبي لفظة: ضعيف، بل قال: «ضعفه ابن معين، والنسائي».

(٤) وقع ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ١٦٥ في وَهَم عجيب، حيث خلط بين هذه الترجمة، وترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي، فنقل كلام النسائي في المخزمي هنا أيضاً.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال الفسوي: حدثني الفضل ـ (يعني ابن زياد القطان) ـ قال: =

....

=وسمعت أبا عبد الله ـ وقال له أبو جعفر. . . فالهَجَري يُحَدَّث عنه؟ قال: قد روى عنه شعبة؛ وقال أيضاً: وكان رفّاعاً ـ (يعني يرفع الموقوفات) ـ، لا بأس به؛ وقال الساجي: صدوق يهم، كان رفاعاً للأحاديث، وكان سيء الحفظ، فيه ضَعْف؛ وقال ابن عدي: وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبد الله، وهو عندي ممن يكتب حديثه؛ وقال أبو الفتح الأزدي: هو صدوق، ولكنه رفاع كثير الوهم؛ وقال الحاكم: لم يُنقم عليه بحجة؛ وقال أيضاً: ليس بالمتروك، إلا أن الشيخين لم يحتجا به.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال شعبة: كان رفاعاً؛ وقال ابن عيينة: كان الهَجَري رفاعاً، وكان يرفع عامة هذه الأحاديث؛ وقال عبد الله بن محمد المُسْنَدي: كان ابن عُيينة يضعفه؛ وقال ابن سعد: وكان ضعيفاً في الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، والدارمي: ليس بشيء؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ضعيف؛ وفي رواية أحمد بن أبي يحيى: ضعيف الحديث، ليس بشيء؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: وسمعت أبي يقول: أنا لا أحدث عن الهَجَري بشيء. قال لي: وكان ـ يعني الهَجَري ـ رفاعاً. وضعفه؛ وقال الجُوزجاني: يضعف حديثه؛ وقال أبو حاتم: ليس بقوي، لين الحديث؛ وقال إبراهيم الحربي: فيه ضعف، وأستغفر الله تعالىٰ من ذلك؛ وقال علي بن الجُنيد: متروك؛ وقال البزار: رفع أحاديث أوقفها غيره؛ وقال ابن حبان: كان ممن يخطئ فيكثر؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال، والكاشف: ضُعِّف؛ وفي ديوان الضعفاء: ضعفوه؛ وقال ابن حجر: لَيِّن الحديث، رفع موقوفات.

الطبقات الكبرى ٦/٣٤١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٤، التاريخ الكبير ١/١/٣٢٦، أحوال الرجال ٩١، المعرفة والتاريخ ٢/٧١١، ٣/١٠٨، الجرح والتعديل ١/١/١٣٢، المجروحين ١/٩٩، الكامل ١/٢١٥ ـ ٢١٦، الضعفاء لابن الجوزي ٨أ، ميزان الاعتدال ٤/٤٨٩، ديوان الضعفاء ١٢، الكاشف ١/٩٣، إكمال تهذيب الكمال ١/٧١أ ـ ٧١ب، تقريب التهذيب ٩٤.

فقد اتفق المعدلون والمجرحون على أن إبراهيم بن مسلم كان رفّاعاً للأحاديث، وذكر بعض أهل الفريقين أنه كان سيء الحفظ، كثير الوَهَم. وقد تقارب جمهور المعدلين والمجرحين في حكمهم عليه، فالفريق الأول عَدَّه في أدنى مراتب التعديل، والفريق الآخر جعله من أهل الضعف الذين يكتب حديثهم للاعتبار، لكن الفسوي من=

٢١ ـ إبراهيم بن مُهاجِر بن مِسْمار المدني، مولى سعد بن أبي وقاص[(١)(٢)].

قال النسائي: ضعيف[(٣)(*)].

=المعدلين تساهل في رفعه كثيراً عن المرتبة التي يستحقها، وتعنت ابن معين، وغيره بنسبة الضعف الشديد إليه، ولعل الراجح في أمره أن يُعد في المرتبة السادسة من مراتب الجرح، وهي أسهلها، ومن كان من أهل هذه المرتبة، والتي بعدها، يكتب حديثه للاعتبار. وقد اخترت رفعه عن المرتبة التي وضعه النسائي فيها لأن ابن عدي اعتبر أحاديثه فوجد عامتها مستقيمة المتن، ولأن أبا حاتم ـ مع اشتهاره بالتشدد ـ اقتصر على تليينه. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٢٩٠ فيمن مات في العشر الأخيرة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٢، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٢٨، التاريخ الصغير ٢/ ٢٩٠، الضعفاء الصغير ١٤، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٥٩٨، الضعفاء والمتروكين ٤١، الضعفاء الكبير ١/ ٦٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٣٣، المجروحين ١/ ١٠٨، الكامل ١/ ٢١٨ ـ ٢١٩، الضعفاء والمتروكون ١٠٧، الضعفاء لابن الجوزي ٨أ، ميزان الاعتدال ١/ ٦٧، المغني في الضعفاء ١/ ٢٧، ديوان الضعفاء ١٣، تهذيب التهذيب ١/ ١٦٨ ـ ١٦٩، تقريب التهذيب ٩٤، لسان الميزان ١/ ١١٤ ـ ١١٥، خلاصة التذهيب ٢٢.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٤١، الكامل نسخة دار الكتب المصرية ٢٢أ، الضعفاء لابن الجوزي ٨أ، ميزان الاعتدال ١/ ٦٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية الدارمي: صالح، ليس به بأس؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة: ليس به بأس؛ وقال أبو حاتم: شيخ.

ب ـ المُجَرِّحون: قال البخاري: منكر الحديث؛ ونقل عنه ابن الجوزي قوله: ضعيف؛ وقال أبو حاتم: هو منكر الحديث، وليس بالمتروك؛ وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً... ومن الجنس الذي قلت: لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وكان يحيى بن معين يُمرض القول فيه، وهو الذي روى عن عمر بن حفص... عن أبي=

....

= هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله تبارك وتعالى قرأ طه ويس قبل أن يخلق آدم بألف عام... وهذا متن موضوع؛ وقال الدارقطني فيما نقله ابن الجوزي عنه: متروك؛ وقال ابن حجر ضعيف.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٢، التاريخ الكبير ١/١/٣٢٨، التاريخ الصغير ٢/ ٢٩٠، الضعفاء الصغير ١٤، الجرح والتعديل ١/١/١٣٣، المجروحين ١/١٠٨، الضعفاء لابن الجوزي ٨أ، تقريب التهذيب ٩٤.

فقد تفرد ابن معين، وأبو حاتم بتعديله، مع أن لفظة: شيخ، التي ذكرها أبو حاتم ألحقت بآخر مراتب التعديل لأنها لا تدل على الضعف المطلق، وهي في حقيقتها لا تبعد عن أسهل مراتب التجريح ـ ينظر ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهروي، وترجمة إبراهيم بن عطية الثقفي ـ، وقد قال فيه أبو حاتم مرة: منكر الحديث، وليس بالمتروك؛ ويمكن الجمع بين حكمي أبي حاتم بأنه كان لا يتحرج عن اتباع البخاري في أحكامه على الرجال، وقد قال البخاري في ابن مُهاجِر بن مِسْمار: منكر الحديث، فتبعه أبو حاتم، لكنه لما وجد أن ابن مُهاجِر لا ينزل إلى درجة: منكر الحديث، على المعنى الذي يقصده البخاري، أضاف إليه قوله: وليس بالمتروك، أي أنه في أدنى مراتب الجرح، ممن يكتب حديثه للاعتبار، ولفظة: شيخ، تأخذ نفس هذا الحكم في كتابة الحديث. فبقي قول ابن معين خالصاً في تعديله، إلا أن ابن حبان ذكر أن يحيى كان يُمرض القول فيه. فضلاً عن أن أبا زكريا متساهل في التعديل.

وأما المجرحون: فقد قال البخاري: منكر الحديث، وهذه اللفظة يستعملها فيمن لا تحل الرواية عنه ـ كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل بن سلمان ـ، وقد نقل ابن الجوزي عن البخاري قوله فيه: ضعيف، وابن الجوزي كثير الوهم في نقله، فلعل هذا من أوهامه، وقول ابن حبان: من الجنس الذي قلت: لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد. قد فَسَّر مراده به في ترجمة يحيى بن سعيد التميمي من كتاب المجروحين ٣/ ١١٩ فقال: «وكل ما نقول في هذا الكتاب: إنه لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، فسبيله هذا السبيل أنه يجب أن يُترك ما أخطأ فيه، ولا يكاد يعرف ذلك إلا الممعن، البازِل ـ (يعني: الخبير) ـ في صناعة الحديث، فرأينا من الاحتياط ترك الاحتجاج بما انفرد جملة، حتى تشتمل هذه اللفظة على ما أخطأ فيه، أو أُخطىء عليه، أو أُدخل عليه وهو لا يعلم، أو دخل له حديث في حديث، وما يشبه هذا من أنواع الخطأ، ويحتج بما وافق الثقات، فلهذه العلة ما قلنا في هذا الكتاب لمن ذكرنا أنه لا يحتج بانفراده». =

٢٢ ـ إبراهيم بن ناجية[١].

قال النسائي: ليس بقوي[٢](*).

=فهذا الكلام من ابن حبان يفيد أن إبراهيم بن مُهاجِر بن مِسْمار ليس مردود الحديث عنده خلافاً لما قد يفهم من قوله: منكر الحديث جداً، بل هو ممن يكتب حديثه للاعتبار. وقول الدارقطني: متروك، لم أجده إلا في كتاب ابن الجوزي، وهو كثير الوهم في نقله كما سبق، فلا يستبعد أن يكون هذا من أوهامه أيضاً.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن مُهاجِر بن مِسْمار ضعيف الحديث في أدنى أحواله، وهو باللين أشبه، يكتب حديثه للاعتبار. وحكم البخاري عليه بقوله: منكر الحديث، لعله أراد حديثاً بعينه، وهو الذي ذكر ابن حبان أن متنه موضوع، ولم يتهم أحد ابن مُهاجِر بوضعه، فيترك هذا الحديث دون غيره، خاصة وأن ابن عدي ذكر في ترجمة إبراهيم بن مهاجر بن مسمار هذا الحديث، وآخر رواه إبراهيم عن عمر بن حفص عن قتادة، وهو مشهور عن قتادة لأن الثقات رووه عنه، ثم قال ـ أي في الكامل ١/٢١٩ ـ: «وإبراهيم بن مهاجر لم أجد له حديثاً أنكر من حديث: قرأ طٰه ويٰس» لأنه لم يروه إلا إبراهيم بن مهاجر، ولا يروي بهذا الإسناد، ولا بغير هذا الإسناد هذا المتن، إلا إبراهيم بن مهاجر هذا، وباقي أحاديثه صالحة». فصلاح أحاديثه الأخرى يدل على أن الحامل على جرحه هو الحديث الذي ذكره ابن حبان. ويمكن أن يُجعل قول ابن عدي دليلاً على وضع إبراهيم في الدرجة الدنيا من درجات التعديل فيتقوى بذلك ـ من حيث الجملة ـ قول المعدلين، لكن الأحوط تليين الرجل مراعاة لحكم الجمهور. والله أعلم.

(١) ترجمته فيه: لسان الميزان ١/١١٦.

(٢) لسان الميزان ١/١١٦. نقلاً عن الضعفاء لأبي العرب القَيْرَواني.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

لم أجد فيه إلا ما ذكره ابن حجر عن أبي العرب عن النسائي أنه قال: ليس بقوي، وذكر ابن حجر أن له حديثاً منكراً جداً، أورده في ترجمة عمر بن مجاشع من لسان الميزان، وجعل العهدة فيه على إبراهيم.

فهذا الذي قيل فيه لا يكفي لإصدار الحكم عليه، لأن الحديث يدل على ضعفه، وأما قول النسائي فإنه يستعمله صاحبه كثيراً في الصدوقين والمقبولين. ولعل الرجل في أسهل مراتب الجرح، أو في أدنى درجات التعديل، وعلى كلا الحالين فإنّه ممن يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

٢٣ - إبراهيم بن هُدْبَة أبو هُدْبَة الفارسي، ثم البصري. مات في حدود المئتين[١].

قال النسائي: متروك الحديث[٢].

وقال أيضاً: ليس بثقة، متروك[٣](*).

---

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤ ـ ١٥، الضعفاء والمتروكين ٤١، ٢٦١، الكنى والأسماء ٢/ ١٥٠، الضعفاء الكبير ١/ ٦٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٤٣ ـ ١٤٤، المجروحين ١/ ١١٤ ـ ١١٥، الكامل ١/ ٢١١ ـ ٢١٢ طبقات المحدثين بأصبهان ١/ ٣٤٩ ـ ٣٥١، الضعفاء والمتروكون ١٠٢، المؤتلف والمختلف ٤/ ٢٢٩٩، المدخل إلى الصحيح ١١٥، الضعفاء لأبي نعيم ٥٧، ذكر أخبار أصبهان ١/ ١٧٠ ـ ١٧١، تاريخ بغداد ٦/ ٢٠٠ ـ ٢٠٢، الضعفاء لابن الجوزي ٨ب، ميزان الاعتدال ١/ ٧١ ـ ٧٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢٩، ديوان الضعفاء ١٣، لسان الميزان ١/ ١١٩ ـ ١٢١.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٤١، ٢٦١، الكامل نسخة أحمد الثالث ١/ ٧٤أ ـ ٧٤ب، ونسخة دار الكتب المصرية ١٥أ، تاريخ بغداد ٦/ ٢٠٢، الضعفاء لابن الجوزي ٨ب، ميزان الاعتدال ١/ ٧١. وقد اقتصر ابن الجوزي، والذهبي على لفظة: «متروك».

(٣) الكنى والأسماء ٢/ ١٥٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال أبو نعيم الأصبهاني: قدم أصبهان فحدَّث على المنبر عن أنس بن مالك، فرفع ذلك إلى جرير بن عبد الحميد فصدقه، وكان المأمون أيضاً يصدقه؛ ورُوي عن يحيى بن بدر عن ابن معين أنه قال: لا بأس به، ثقة.

ب ـ المجرِّحون: قال علي بن ثابت: هو أكذب من حماري هذا؛ وقال ابن معين في رواية ابن الجنيد: قدم علينا هٰهنا فكتبنا عنه عن أنس بن مالك، ثم تبين لنا كذبه، كذاب خبيث؛ وفي رواية الدوري: قدم أبو هُدْبة، فاجتمع عليه الخلق، فقالوا له: أخرج رجلك. ـ (قال عباس) ـ: فقالوا ليحيى: لم قالوا: أخرج رجلك؟ قال: كانوا يخافون أن تكون رجله رجل حمار، يكون شيطاناً. أو قال: فيكون شيطاناً؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: سمعت أبي يقول: كان أبو هُدبة يقول: حدثني أنس بن=

....

=مالك. قيل لأبي: كان يصدق؟ قال: من أين! وضعفه جداً؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية يحيى بن بدر: لا شيء، روى أحاديث مناكير؛ وقال مسلم بن الحجاج: ليس بشيء؛ وقال أبو حاتم: كذاب؛ وقال العقيلي: يرمى بالكذب؛ وقال ابن حبان: دجال من الدجاجلة، وكان رقاصاً بالبصرة، يدعى إلى الأعراس فيرقص فيها، فلما كَبِر جعل يروي عن أنس، ويضع عليه... فلا يحل لمسلم أن يكتب حديثه، ولا يذكره إلا على وجه التعجب؛ وقال ابن عدي بعد ذكره لعدة أحاديث له: وهذه الأحاديث مع غيرها مما رواه أبو هُدْبة كلها بواطيل، وهو متروك الحديث، بيِّن الأمر في الضعف جداً؛ وقال أبو الشيخ: متروك الحديث؛ وقال الدارقطني فيما نقله ابن الجوزي، والذهبي: متروك؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: لا شيء؛ وقال الخطيب: كان بالبصرة، ثم خرج إلى أصبهان، والرَّيّ، ووافى بغداد، وحدث بها عن أنس بن مالك بالأباطيل؛ وقال الذهبي في المغني في الضعفاء: ساقط، متهم؛ وفي ديوان الضعفاء: كذاب. وقد ذُكرت فيه أشياء توجب هلاكه في دينه، إلى جانب حديثه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥، الضعفاء للعقيلي نسخة الظاهرية ١٢أ، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٤٤، المجروحين ١/ ١١٤ ـ ١١٥، الكامل ١/ ٢١٢، طبقات المحدثين بأصبهان ١/ ٣٤٩، الضعفاء لأبي نعيم ٥٧، ذكر أخبار أصبهان ١/ ١٧٠، تاريخ بغداد ٦/ ٢٠٠ ـ ٢٠٢، الضعفاء لابن الجوزي ٨ب، ميزان الاعتدال ١/ ٧١، المغني في الضعفاء ١/ ٢٩، ديوان الضعفاء ١٣، لسان الميزان ١/ ١٢٠.

فجماهير النقاد، وفيهم ابن معين، متفقون على هلاك أبي هُدبة، وكذبه، وما رُوي عن ابن بدر عن ابن معين من توثيقه مردود لأن المشهور عن يحيى خلافه، قال الخطيب في تاريخ بغداد ٦/ ٢٠١: «المحفوظ عن يحيى وغيره ضد هذا القول»، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٧٢: «لا يَفْرح عاقل بما جا بإسناد مظلم عن يحيى بن بدر قال: قال يحيى بن معين: أبو هُدبة لا بأس به ثقة. فهذا القول باطل». وأما تصديق جرير بن عبد الحميد، والمأمون له، فليس بشيء، لأن أمره مفضوح، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٧١: «تصديقهما لا ينفعه، فإنه مكشوف الحال»، ومن المقرر أن الجرح المفسر مقدم على التعديل.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن هُدْبة ساقط، هالك، كذبه جماعة من كبار الأئمة فهو متروك الحديث ـ كما قال النسائي ـ لا يكتب حديثه إلا لفضح حاله. والله أعلم.

٢٤ ـ إبراهيم بن هِراسة أبو إسحاق الشيباني، الكوفي، الأعور، وهِراسة أمه، واسم أبيه: رجاء[١][٢].

قال النسائي: متروك الحديث[٣].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولايكتب حديثه[٤][*].

---

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٢٧٩ فيمن مات في العشر الأخيرة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٣٣، التاريخ الصغير ٢/ ٢٧٩، الضعفاء الصغير ١٤، أحوال الرجال ٨٣، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٥٩٩، الضعفاء والمتروكين ٤١، الضعفاء الكبير ١/ ٦٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٤٣، المجروحين ١/ ١١١، الكامل ١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤، الضعفاء والمتروكون ١٠٢، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٥، تاريخ أسماء الثقات ٦١، الضعفاء لابن الجوزي ٨ب ـ ٩أ، ميزان الاعتدال ١/ ٧٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢٩، ديوان الضعفاء ١٣، لسان الميزان ١/ ١٢١ ـ ١٢٢.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٤١، الكامل ٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ٩أ، ميزان الاعتدال ١/ ٧٢. وقد اقتصر الذهبي على لفظة: «متروك».

(٤) لسان الميزان ١/ ١٢١ نقلاً عن كتاب التمييز للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال ابن نُمير: صدوق، يحدث عن ضعفاء.

ب ـ المجرِّحون: قال البخاري: تكلم فيه أبو عُبيد، وغيره؛ وقال ابن حبان: كان أبو عبيد يطلق عليه الكذب؛ وقال ابن معين في رواية أحمد بن محمد الحضرمي: كذاب؛ وقال البخاري: متروك الحديث؛ وقال العجلي فيما نقله أبو العرب في كتاب الضعفاء: متروك، كذاب؛ وقال أبو زرعة: ليس بقوي؛ وقال الآجري عن أبي داود: تركوا حديثه؛ وقال أيضاً: سمعت أبا داود يطلق فيه الكذب؛ وقال زكريا الحلواني عن أبي داود: ترك الناس حديثه؛ وقال أبو حاتم: ضعيف متروك الحديث؛ وقال ابن حبان: وهو من النوع الذي ذكرت أنه غلب عليه التقشف والعبادة، وغفل عن تعاهد حفظ الحديث، حتى صار كأنه يكذب؛ وقال ابن عدي: وقد ضعفه الناس، والضعف على رواياته بَيِّن؛ وقال الدارقطني في سؤلات البَرْقاني: متروك، لا يخرج حديثه؛ وقال في الضعفاء: يروي عن الثوري ما لا يتابع عليه؛ وقال الذهبي: تركوه. =

٢٥ ـ ت ق: إبراهيم بن يزيد أبو إسماعيل الأموي مولاهم، المكي، الخُوزي[١]. مات سنة إحدى وخمسين ومئة، أو سنة خمسين[٢].

قال النسائي: متروك الحديث[٣].

= التاريخ الكبير ١/١/٣٣٣، الضعفاء الصغير ١٤، الضعفاء الكبير ١/٦٩، الجرح والتعديل ١/١/١٤٣، المجروحين ١/١١١، الكامل ١/٢٤٤، الضعفاء والمتروكين ١٠٢، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٥، تاريخ أسماء الثقات ٦١، المغني في الضعفاء ١/٢٩، ديوان الضعفاء ١٣، لسان الميزان ١/١٢١ ـ ١٢٢.

فقول ابن نُمير فيه تحسين للظن به، وهو خلاف الواقع، لأن له مناكير شديدة، تخرجه عن مراتب التعديل، بل تقذف به إلى الدرجات السفلى من مراتب التجريح، والجمهور على هلاكه، وترك حديثه، ويظهر من قول أبي زرعة التساهل في الحكم عليه، لكن أبا زرعة يستعمل تلك العبارة كثيراً في المطروحين والمتروكين.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن هِراسة ليس بثقة، متروك الحديث ـ كما قال النسائي ـ، لا يكتب حديثه ولا يعتبر به. والله أعلم.

(١) كان إبراهيم ينزل شِعب الخُوْز بمكة، فنُسب إليهم، ولم يكن من خُوْزُسْتان.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/٤٩٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٨، الطبقات ٢٨٣، التاريخ الكبير ١/١/٣٣٦، التاريخ الصغير ٢/١١٠، الضعفاء الصغير ١٤، أحوال الرجال ١٥٠، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/٥٤٤، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٥٩٨، المعرفة والتاريخ ٣/٤٢، الضعفاء والمتروكين ٤٢، الضعفاء الكبير ١/٧٠، الجرح والتعديل ١/١/١٤٦ ـ ١٤٧، المجروحين ١/١٠٠ ـ ١٠٢، الكامل ١/٢٢٧ ـ ٢٢٩، الضعفاء والمتروكون ١٠٢، المؤتلف والمختلف ٢/٩٥٦، الإكمال ٣/١٧، الأنساب ٥/٢٢٩ ـ ٢٣٠، الضعفاء لابن الجوزي ٩أ، معجم البلدان ٢/٤٠٤، تهذيب الكمال ٢/٢٤٢ ـ ٢٤٤، ميزان الاعتدال ١/٧٥، المغني في الضعفاء ١/٣٠، ديوان الضعفاء ١٤، الكاشف ١/٩٧، إكمال تهذيب الكمال ١/٧٧أ، العقد الثمين ٣/٢٧٣ ـ ٢٧٤، تهذيب التهذيب ١/١٧٩ ـ ١٨٠، تقريب التهذيب ٩٥، خلاصة التذهيب ٢٣.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٤٢، الكامل نسخة أحمد الثالث ١/٨١أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٣٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ٩أ، تهذيب الكمال ٢/٢٤٣، ميزان=

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه(١)(*).

= الاعتدال ١/ ٧٥، تهذيب التهذيب ١/ ١٨٠. وقد اقتصر ابن الجوزي، والذهبي على لفظة: «متروك».

(١) إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٧أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٨٠. وقد عزياه إلى كتاب التميز للنسائي.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المعدِّلون: روى الليث بن عَبْدة عن ابن معين: ليس به بأس.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال أبو إسحاق الطَّالْقَاني: سألت عبد الله ـ يعني ابن المبارك ـ عن حديث من حديث إبراهيم الخُوزي، فأبى أن يحدثني عنه، فقال له عبد العزيز بن أبي رِزْمة: حَدِّثه يا أبا عبد الرحمٰن، فقال: تأمرني أن أعود في ذنب تبت منه؟!، وقال ابن سعد: ضعيف؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ليس بثقة؛ وفيها أيضاً: ليس بشيء؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ضعيف؛ وقال ابن نُمير: كان الناس يتقون حديثه؛ وقال ابن المديني: ضعيف، لا أكتب عنه شيئاً؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية صالح: متروك الحديث؛ وقال ابن البَرْقي: كان يتهم بالكذب؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير: سكتوا عنه؛ وفي التاريخ الصغير: لا يحتجون بحديثه؛ وقال الجُوزجاني: سمعتهم لا يحمدون حديثه، ويضعفونه؛ وقال أبو زرعة كما في سؤالات البرذعي: ضعيف الحديث؛ وفي رواية ابن أبي حاتم: منكر الحديث، سكن مكة، وهو ضعيف الحديث؛ وقال علي بن الجنيد: متروك؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث؛ وقال الترمذي: وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه؛ وقال عبد الله بن أبي داود: ليِّن الحديث؛ وقال ابن حبان: روى عن عمرو بن دينار، وأبي الزبير، ومحمد بن عباد بن جعفر مناكير كثيرة، وأوهاماً غليظة، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها؛ وقال ابن عدي: وهو في عِداد من يكتب حديثه، وإن كان قد نسب إلى الضعف؛ وقال الأزدي: متروك؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: منكر الحديث؛ وفي السنن: ضعيف؛ وقال ابن عبد البر: ضعيف؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: متروك؛ وفي الكاشف: واهٍ؛ وقال ابن حجر: متروك الحديث.

الطبقات الكبرى ٥/ ٤٩٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٣٦، التاريخ الصغير ٢/ ١١٠، الضعفاء الصغير ١٤، أحوال الرجال ١٥٠، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٤٤، الجامع الصحيح ٣/ ١٧٧، الجرح والتعديل ١/ =

٢٦ ـ إبراهيم بن يزيد[١].

=١/ ١٤٦ ـ ١٤٧، المجروحين ١/ ١٠٠، الكامل ١/ ٢٢٧، ٢٣٠، الضعفاء والمتروكون ١٠٢، التمهيد ٩/ ١٢٥ ـ ١٢٦، الضعفاء لابن الجوزي ٩أ، ديوان الضعفاء ١٤، الكاشف ١/ ٩٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٧أ، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ٣، تقريب التهذيب ٩٥.

فقد اتفق النقاد وفيهم ابن معين على جرح إبراهيم بن يزيد الخُوزي، وما رواه الليث بن عَبدة عن يحيى أنه قال: ليس به بأس، هو خلاف المشهور عن أبي زكريا.

ولم يتفق المجرِّحون على عد إبراهيم في درجة واحدة، فمنهم من ترك حديثه كابن المبارك، وابن معين، وابن نُمير، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وابن الجنيد، وأبي حاتم، وابن حبان، والأزدي، والذهبي، وابن حجر. وقول ابن معين في بعض الروايات: ضعيف، لا ينافي قوله: ليس بثقة ـ كما سبق في ترجمة أبان بن أبي عياش ـ، وقول البخاري: سكتوا عنه، معناه كما فسره أبو بشر الدُّولابي: تركوه، تهذيب الكمال ٢/ ٢٤٣. وقول أبي حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث؛ يستعمله في المتروكين كما في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي.

وقد سهل القول في جرحه ـ حسبما يظهر ـ ابن سعد، وابن المديني، وأبو زرعة، وابن أبي داود، وابن عدي، والدارقطني، وابن عبد البر. ولعل أبا زرعة يقصد بقوله: ضعيف الحديث، الضعف الشديد، لأنه قال مثل هذه اللفظة في إبراهيم بن الفضل وهو متروك الحديث. وقول الترمذي: «قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه» ظاهره التليين، لكن أبا عيسى قاله في جماعة من المتروكين ـ ينظر ترجمة إبراهيم بن الفضل ـ. وأما قول الدارقطني في سننه: «ضعيف» فقد تقدم في ترجمة أبان بن جَبَلة أنه يقصد به في كثير من الأحيان الترك والإطراح. وقوله الآخر: «منكر الحديث» لعله يعني به هنا الإسقاط أيضاً لأنه حكم على بعض الرجال في موضع بهذه العبارة، وفي موضع آخر بعبارة: «متروك». وينظر لزاماً ما سيأتي في ترجمة أيوب بن سَيَّار.

وخلاصة القول: إن لإبراهيم الخُوزي مناكير كثيرة، وشديدة ترفع الثقة عنه، خاصة إذا أضيف إلى ذلك إسقاط الجمهور له. لذا فهو من المتروكين الذين لا يعتبر بهم. والله أعلم.

(١) كذا ذكره النسائي في الضعفاء والمتروكين ٤٣ دون زيادة إيضاح، وقال فيه: منكر الحديث. ولم يتبين لي على وجه الجزم عين هذا الرجل، ولعله إبراهيم بن يزيد المدني، ويحتمل أن يكون إبراهيم بن يزيد بن قُديد الشامي. لذا سأذكر الترجمتين هنا: =

....

= **الأولى**: ترجمة المدني:

إبراهيم بن يزيد المدني.

ـ ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨، الكامل ١/ ٢٣١، الضعفاء لابن الجوزي ٩أ، ميزان الاعتدال ١/ ٧٥، المغني في الضعفاء ١/ ٣٠، ديوان الضعفاء ١٤.

أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال ابن عدي: وما أقل ما له من الحديث، وهو ممن يكتب حديثه.

ب ـ المجرِّحون: قال ابن معين في رواية الدوري وغيره: ضعيف، ونقل ابن الجوزي عنه قوله: ضعيف، ضعيف؛ وقال الأزدي: ذاهب.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨، الكامل ١/ ٢٣١، الضعفاء لابن الجوزي ٩أ.

فأقوال الجمهور متفقة على جرح إبراهيم بن يزيد المدني، ويبدو أن ابن عدي لا يقصد بقوله: يكتب حديثه، التعديل، بل التضعيف الذي لا يترك به حديث الراوي، لأنه قال مثل هذه اللفظة في إبراهيم بن يزيد الخُوزي المتفق على ضعفه.

الثانية: ترجمة الشامي

إبراهيم بن يزيد بن قُدَيْد الشامي.

ـ ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٣٦، الضعفاء الكبير ١/ ٧١ ـ ٧٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٤٥ ـ ١٤٦، الثقات ٨/ ٦١، الكامل ١/ ٢٥٠ ـ ٢٥١، الضعفاء لابن الجوزي ٩أ، ميزان الاعتدال ١/ ٧٤، المغني في الضعفاء ١/ ٢٩، ديوان الضعفاء ١٣، لسان الميزان ١/ ١٢٤ ـ ١٢٥.

أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال ابن حبان: يعتبر حديثه من غير رواية سعد بن عبد الحميد عنه.

ب ـ المجرِّحون: قال البخاري بعد أن ذكر له حديثاً: هذا لا أصل له؛ وقال العقيلي: في حديثه وَهَم وغلط؛ وقال ابن عدي بعد إيراده للحديث الذي ذكره البخاري: لا يحضرني له حديث غير هذا، وهذا بهذا الإسناد منكر؛ وقال الأزدي: ليس حديثه بشيء، ويروي عن الأوزاعي مناكير؛ وقال الذهبي: وله حديث موضوع. =

قال النسائي: منكر الحديث.

٢٧ ـ خ م د ت س: إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق الهَمْداني، السَّبِيعي، الكوفي. مات سنة ثمان وتسعين ومئة[(١)].

قال النسائي: ليس بالقوي[(٢)(*)].

= التاريخ الكبير ١/١/٣٣٦، الضعفاء الكبير ١/٧١، الثقات ٨/٦١، الكامل ١/٢٥١، الضعفاء لابن الجوزي ٩أ، المغني في الضعفاء ١/٢٩.

فقد اتفق النُّقَّاد على جرح إبراهيم بن يزيد فيما رواه عنه سعد بن عبد الحميد، وأما ما رواه عنه غير سعد فلم يتعرض له النقاد بالتفصيل إلا ابن حبان حيث قال: «يعتبر حديثه من غير رواية سعد بن عبد الحميد عنه». فكأن ابن حبان عنده زيادة علم تستوجب اتباع قوله في عد الرجل في أدنى درجات التعديل فيما لم يروه سعد عنه. وأما ما رواه سعد عنه فإنه واهٍ فيه. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٨، التاريخ الكبير ١/١/٣٣٧، الضعفاء والمتروكين ٤٣، الضعفاء الكبير ١/٧١، الجرح والتعديل ١/١/١٤٨، الثقات ٨/٦١، الكامل ١/٢٣٧، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب، التعديل والتجريح ١/٣٦٠، الجمع بين رجال الصحيحين ١/١٩، الضعفاء لابن الجوزي ٩أ، تهذيب الكمال ٢/٢٤٩ ـ ٢٥١، ميزان الاعتدال ١/٧٦، المغني في الضعفاء ١/٣٠، ديوان الضعفاء ١٤، الكاشف ١/٩٧، من تكلم فيه وهو موثق ٣٤، إكمال تهذيب الكمال ١/٧٩أ، تهذيب التهذيب ١/١٨٣ ـ ١٨٤، تقريب التهذيب ٩٥، هدي الساري ٣٨٨ ـ ٣٨٩، خلاصة التذهيب ٢٣ ـ ٢٤.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٤٣، الكامل نسخة أحمد الثالث ١/٨٦ب، ونسخة دار الكتب المصرية ٤٤ب التعديل والتجريح ١/٣٦٠، الضعفاء لابن الجوزي ٩أ، تهذيب الكمال ٢/٢٥٠، ميزان الاعتدال ١/٧٦، تهذيب التهذيب ١/١٨٣، هدي الساري ٣٨٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال أبو حاتم: يكتب حديثه، حسن الحديث؛ وقال ابن عدي: روى عنه... وغيرهم بأحاديث صالحة، وليس هو بمنكر الحديث، يكتب حديثه؛ وقال الدارقطني: ثقة؛ وقال الذهبي في من تكلم فيه وهو موثق: لا بأس به؛ =

٢٨ ـ سي: إبراهيم بن يوسف أبو إسحاق[1] الحَضْرمي، الكوفي، الصَّيْرفي. مات في جُمادى الآخرة سنة تسع وأربعين ومئتين، ويقال: سنة خمسين[2].

=وقال ابن حجر: صدوق يهم. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون والمُليِّنون: قال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وفي رواية عبد الله بن أحمد الدَّورقي: ليس حديثه بشيء؛ وقال ابن المديني: ليس كأقوى ما يكون؛ وقال الجُوزجاني، وأبو داود: ضعيف. زاد الجُوزجاني: الحديث؛ وقال الذهبي في الكاشف. فيه لين.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٨، الجرح والتعديل ١/١/١٤٨، الثقات ٨/٦١، الكامل ١/٢٣٧، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب، الضعفاء لابن الجوزي ٩أ، الكاشف ١/٩٧، من تكلم فيه وهو موثق ٣٤، إكمال تهذيب الكمال ١/٧٩أ، تقريب التهذيب ٩٥.

فقد اختلف النّقّاد في الحكم على إبراهيم بن يوسف السَّبيعي بين معدِّل ومجرِّح، وأقوال المجرحين مدفوعة في الجملة، فقول ابن معين: «ليس بشيء» يبدو أنه لم يرد به الجرح الشديد خلافاً للاستعمال الشائع عنده في مثل هذه العبارة، ولعله مراده الإشارة إلى قلة حديث الراوي، وقد عُهد عنه هذا القول في المقلين ـ ينظر ترجمة إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبيبة ـ، وقد صرح الذهبي في رسالته من تكلم فيه وهو موثق ٣٤ بأن إبراهيم بن يوسف السَّبيعي قليل الحديث. وأما قول ابن المديني: «ليس كأقوى ما يكون» فإن ابن حجر حمله على محمل حسن، حيث قال في هدي الساري ٣٨٨: «هذا تضعيف نسبي». وأما حكم الجُوزجاني عليه بالضعف المطلق فقد رده ابن حجر في كتابه السابق ٣٨٨ ـ ٣٨٩ بقوله: «وهو إطلاق مردود». وسبب رده هو إبهامه، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر. وأما تليين الذهبي له في الكاشف فيعارضه رفعه من شأنه في من تكلم فيه وهو موثق.

فتبين أن الصواب في إبراهيم السَّبيعي هو التعديل، بيد أن المعدِّلين اختلفوا في تحديد الدرجة التي يستحقها. ولعل الصواب أن يقال فيه: إنه صدوق في حديثه شيء، حسن الحديث في الجملة، أي فيما لم يستنكر عليه. والله أعلم.

(١) تفرد بذكر كنيته ابن حبان في كتاب الثقات. وينظر تهذيب الكمال ٢/٢٥٥.

(٢) ترجمته في: التاريخ الصغير ٢/٣٨٨، الجرح والتعديل ١/١/١٤٨، الثقات=

قال النسائي: ليس بالقوي في الحديث[(١)].

وقال أيضاً: وليس بالقوي[(٢)(*)].

= ٨/ ٧٥، المعجم المشتمل ٧١، تهذيب الكمال ٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦، ميزان الاعتدال ١/ ٧٦ ـ ٧٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٩أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٨٥، تقريب التهذيب ٩٥، خلاصة التذهيب ٢٤.

(١) السنن الكبرى ٢٧٤ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٣٩١.

(٢) السنن الكبرى ٢٧٤ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٣٩٠، المعجم المشتمل ٧١، تهذيب الكمال ٢/ ٢٥٦، ميزان الاعتدال ١/ ٧٧، تهذيب التهذيب ١/ ١٨٥. لكن أسقط ابن عساكر، ومَنْ بعده الواو.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال مُطيَّن: صدوق؛ وقال موسى بن إسحاق الأنصاري الخَطْمي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق فيه لين. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال مسلمة بن قاسم: ليس بالقوي.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٤٨، تهذيب الكمال ٢/ ٢٥٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٩أ، تقريب التهذيب ٩٥.

فيبدو أن مسلمة تبع لفظ النسائي في حكمه على إبراهيم بن يوسف الحَضْرمي، مع أن أبا عبد الرحمٰن يستعمل تلك العبارة عادة في الصدوقين والمقبولين. ولم يأت مسلمة ببرهان على إنزال الرجل عن مراتب التعديل، فضلاً عن أن مسلمة متكلم فيه، وقد قال ابن حبان ـ كما في هدي الساري ٤٢٧: «ومن المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح».

فبذا يسلم للمعدلين كلامهم فيه، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فتلميذه موسى بن إسحاق وثقه مطلقاً، وجعله مُطَيَّن في درجة تالية، وعَدَّه ابن حجر في أدنى منازل التعديل من غير بيان السبب فلم ينصفه. ولعل الصواب التوسط بين أقوال المعدلين.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن يوسف الحَضْرمي صدوق؛ حسن الحديث. والله أعلم.

٢٩ ـ خ ت ق: أُبَيّ بن العباس بن سهل بن سعد الأنصاري، الخزرجي، السَّاعدي، المدني[١].

قال النسائي: ليس بالقوي[٢][*].

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/٤٢١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٣٧٦، التاريخ الكبير ٢/١/٤٠، الضعفاء والمتروكين ٤٥، الضعفاء الكبير ١/١٦ - ١٧، الجرح والتعديل ١/١/٢٩٠، الثقات ٤/٥١، الكامل ١/٤١١، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٦، التعديل والتجريح ١/٣٩٩، الجمع بين رجال الصحيحين ١/٣٩ - ٤٠، الضعفاء لابن الجوزي ٢١ب، تهذيب الكمال ٢/٢٥٩ - ٢٦٠، ميزان الاعتدال ١/٧٨، المغني في الضعفاء ١/٣٢، ديوان الضعفاء ١٤، الكاشف ١/٩٨، من تكلم فيه وهو موثق ٣٤، إكمال تهذيب الكمال ١/٧٩ب، تهذيب التهذيب ١/١٨٦ - ١٨٧، تقريب التهذيب ٩٦، هدي الساري ٣٨٩، خلاصة التذهيب ٢٤.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٤٥، الكامل ٣١ب، التعديل والتجريح ١/٣٩٩، الضعفاء لابن الجوزي ٢١ب، تهذيب الكمال ٢/٢٥٩، ميزان الاعتدال ١/٧٨، إكمال تهذيب الكمال ١/٧٩ب، تهذيب التهذيب ١/١٨٦، هدي الساري ٣٨٩. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال ابن عدي: يكتب حديثه، وهو فرد المتون والأسانيد؛ وقال الدارقطني فيما نقله مُغُلْطَاي: قوي؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: وإن لم يكن بالثبت، فهو حسن الحديث؛ وفي المغني: وُثِّق؛ وفي من تكلم فيه وهو موثَّق: وغيره أمتن منه. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن معين في رواية أيوب بن إسحاق البغدادي: ابنا العباس: أُبيّ، وعبد المهيمن ضعيفان؛ وقال أحمد: منكر الحديث؛ وقال البخاري: ليس بالقوي؛ وقال الساجي: ضعيف؛ وقال العقيلي: ولأُبَيّ أحاديث لا يتابع منها على شيء؛ وقال الدارقطني في سؤالات الحاكم: تكلموا فيه؛ وقال أيضاً ـ كما في هدي الساري ـ: ضعيف؛ وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه؛ وقال ابن حجر في التقريب: فيه ضَعْف.

الضعفاء الكبير ١/١٦ ـ ١٧، الثقات ٤/٥١، الكامل ١/٤١١، سؤالات الحاكم=

٣٠ ـ بخ ٤: أَجْلَح بن عبد الله بن حُجَيَّة، ويقال: ابن عبد الله بن معاوية[(١)]، أبو حُجَيَّة الكِنْدي، الكوفي، يقال: اسمه يحيى، والأجلح لقب. مات في مستهل سنة خمس وأربعين ومئة، وقيل: سنة أربعين[(٢)].

=للدارقطني ١٨٦، الضعفاء لابن الجوزي ٢١ب، ميزان الاعتدال ١/ ٧٨، المغني في الضعفاء ١/ ٣٢، الكاشف ١/ ٩٨، من تكلم فيه وهو موثق ٣٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٩ب، تقريب التهذيب ٩٦، هدي الساري ٣٦٢.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على أُبَيّ بن العباس بين معدِّل ومجرِّح. وعددت قول ابن عدي في باب التعديل مراعاة للظاهر، مع أن أبا أحمد يستعمل عادة عبارة: «يكتب حديثه» في الضعفاء المحتمل أمرهم الذين لم يطرحوا. وأما تعديل الدارقطني ـ الذي نقله مُغُلْطاي ـ فإنه معارض بتضعيفه له في غير ما موضع، وكذلك فإن تعديل الذهبي له في بعض كتبه معارض بطعنه فيه في موضع آخر، فبقي من أقوال المعدلين إيراد ابن حبان له في الثقات، وابن حبان معروف بالتساهل في التعديل. ولعل بعض المعدلين استند في تقوية أمر أُبَيّ على إخراج البخاري لحديثه في الصحيح، لكن أبا عبد الله لم يخرج له إلا حديثاً واحداً توبع عليه.

فترجح بذلك حكم المجرِّحين ـ وهم الجمهور ـ، خاصة وأن أُبياً له أفراد وأوهام على قلة حديثه.

وخلاصة القول: إن أُبَيّ بن العباس فيه ضَعْف، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) تنظر بقية نسبه في إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٠ب.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٥٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٧، تاريخ البادي عن ابن معين ٤٢، الطبقات ١٦٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٦٨، أحوال الرجال ٥٢، معرفة الثقات ١/ ٢١٢، سؤالات الآجري لأبي داود ١٤٥، ١٧٩ ـ ١٨٠، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٧، ٨٣، ١٠٤، ٢٣٠، الضعفاء الكبير ١/ ١٢٢ ـ ١٢٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧، المجروحين ١/ ١٧٥، الكامل ١/ ٤١٧ ـ ٤١٩، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٣ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢١ب، تهذيب الكمال ٢/ ٢٧٥، ٢٨٠، ميزان الاعتدال ١/ ٧٨ ـ ٧٩، ٤/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩، المغني في الضعفاء ١/ ٣٢، ديوان الضعفاء ١٥، الكاشف ١/ ٩٩، من تكلم فيه وهو موثق ٣٤ ـ ٣٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٠ب ـ ٨١أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٨٩ ـ ١٩٠، تقريب التهذيب ٩٦.

قال النسائي: ليس بالقوي، وكان مسرفاً في التشيع[(١)].

وقال أيضاً: ليس بذاك القوي[(٢)].

وقال أيضاً: ضعيف، ليس بذاك، وكان له رأي سوء[(٣)(*)].

---

(١) السنن الكبرى ٢٧٥ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ؛ وعمل اليوم والليلة المطبوع ٣٩٩.

(٢) السنن الكبرى ٨٨.

(٣) تهذيب الكمال ٢/٢٧٨، ميزان الاعتدال ١/٧٩، تهذيب التهذيب ١/١٨٩. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «ضعيف، له رأي سوء».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال ابن معين في رواية الدوري، والدارمي: ثقة؛ وقال أيضاً في رواية الدوري: ليس به بأس؛ وفي رواية البادي، والكَوْسج: صالح. زاد في رواية البادي كلمة: الحديث؛ وفي رواية أبي داود: صويلح؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ما أقرب الأجلح من فِطر بن خليفة؛ وقال الفلاس: مستقيم الحديث، صدوق؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أيضاً: جائز الحديث، وليس بالقوي، في عِداد الشيوخ؛ وقال الفسوي: ثقة، في حديثه لين؛ وقال ابن عدي: وأجلح بن عبد الله له أحاديث صالحة غير ما ذكرته... ولم أجد له شيء منكر ـ (كذا) ـ مجاوز الحد، لا إسناداً ولا متناً، وهو وأرجو أن لا بأس به، إلا أنه يعد في شيعة الكوفة، وهو عندي مستقيم الحديث، صدوق؛ وقال الذهبي في المغني: شيعي، لا بأس بحديثه؛ وقال في ديوان الضعفاء: صدوق، شيعي جلد؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: شيعي مشهور، صدوق؛ وقال ابن حجر: صدوق، شيعي.

ب ـ المجرِّحون والمليِّنون: قال يحيى القطان في رواية ابن المديني: في نفسي منه شيء؛ وفي رواية الفلاس: ما كان الأجلح يفصل بين علي بن الحسين، والحسين بن علي؛ وسأله ابن المديني: أين كان الأجلح من مجالد؟ قال: كان دونه؛ وقال ابن سعد: وكان ضعيفاً جداً؛ وقال أحمد في رواية أبي طالب: أجلح ومجالد متقاربان في الحديث، فقد روى أجلح غير حديث منكر؛ وقال الجُوزجاني: مفترٍ؛ وقال أبو داود ـ كما في سؤالات الآجري ـ: أجلح أحيا من أشعث، وأجلح ضعيف؛ وقال الآجري ـ كما في ترجمة زكريا بن أبي زائدة من تهذيب الكمال ـ: سمعت أبا داود ـ وقيل له: =

....

=أجلَح أحب إليك أو زكريا في الشعبي؟ فقال: سبحان الله! زكريا أرفع منه بمئة درجة؛ وقال الفسوي: وأما مجالد، والأجلح فقد تكلم الناس فيهما، ومجالد على حال أمثل من الأجلح؛ وقال أبو حاتم: الأجلح لين، ليس بالقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال الساجي: فيه ضَعْف، وهو صدوق؛ وقال العقيلي بعد أن ساق له حديثاً عن الشعبي: ولا يتابع الأجلح على هذا ـ مع اضطرابه فيه ـ إلا من هو دونه؛ وقال ابن حبان: كان لا يدري ما يقول، يجعل أبا سفيان أبا الزبير، ويقلب الأسامي هكذا؛ وقال الدارقطني: ليس بالقوي.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٥٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٧، تاريخ البادي عن ابن معين ٤٢، أحوال الرجال ٥٢، معرفة الثقات ١/ ٢١٢، سؤالات الآجري لأبي داود ١٧٩، المعرفة والتاريخ ٣/ ٨٣، ١٠٤، الضعفاء الكبير ١/ ١٢٢ ـ ١٢٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٤٧، المجروحين ١/ ١٧٥، الكامل ١/ ٤١٩، ونسخة الظاهرية ٣٣أ، تهذيب الكمال ٢/ ٢٧٩، ٩/ ٣٦٢، المغني في الضعفاء ١/ ٣٢، ديوان الضعفاء ١٥، من تكلم فيه وهو موثق ٣٤، إكمال تهذيب الكمال ٨٠ب، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ٥، تقريب التهذيب ٩٦.

فقد اختلف قول ابن معين في تعديل أَجْلَح بن عبد الله على عدة أقوال، وقوله: «ليس به بأس»، مساوٍ تقريباً لقوله: «ثقة» كما تقدم في ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان. وأما قوله في روايات أخرى: «صالح الحديث» و«صويلح» فيختلف في الرتبة عما رواه الدوري، والدارمي، لأن هاتين العبارتين في أدنى مراتب التعديل حسب الاصطلاح المتأخر، ولعل ابن معين قصد بهما المرتبة التي تلي التوثيق المطلق، خاصة وأن المعروف عن المتقدمين استعمالهم لعبارة: «صالح الحديث» في تلك المرتبة المتوسطة من مراتب التعديل.

كما نُقل عن أحمد بن حنبل قولان فيه، الأول: ما أقرب الأجلح من فِطْر بن خليفة؛ والثاني: أجلح ومجالد متقاربان في الحديث؛ وقد جعلت الأول ضمن كلام المعدِّلين، والثاني مع كلام المجرِّحين، والسبب في ذلك أن الإمام أحمد وثق فِطْر بن خليفة، وجرَّح مجالد بن سعيد، ويمكن الجمع بين القولين بأن الإمام أحمد يرى تضعيف أجلح في الحديث، وإنما جعله قريباً من فِطْر بن خليفة في التشيع فقط.

كما يجمع بين قولي العجلي فيه: «ثقة» و«جائز الحديث وليس بالقوي» بأن أجلح ثقة في نفسه لم يحمله التشيع على الكذب، ولم يتهم، لكنه يهم يسيراً في الحديث. =

٣١ ـ د: أحمد بن سعيد بن بِشْر، ويقال: بَشير[1]، أبو جعفر الهَمْداني، الكوفي الأصل، القَيْرَواني المولد، المصري الدار والموطن. مات بمصر ليلة السبت لعشر خَلَوْن من شهر رمضان سنة ثلاث وخمسين ومئتين[2].

= وأما قول الفسوي: مجالد والأجلح فقد تكلم الناس فيهما، ومجالد على حال أمثل من الأجلح. فهو قريب من قوله في أجلح: ثقة، في حديثه لين. لأن الفسوي قال في مجالد بن سعيد: تكلم الناس فيه، وهو صدوق. وتفضيله مجالداً على أجلح لا يقتضي إخراج الأخير عن مرتبة: صدوق. وعبارة: ثقة، في حديثه لين؛ تؤكد ذلك. وهذا البيان إذا انضم إليه بقية أقوال المعدلين، يدل على أن أجلح صدوق، أو صالح الحديث عند هذا الفريق.

وأما المجرِّحون فعامة أقوالهم تدل على ضعفه المحتمل، الذي لا يمنع من كتب حديثه للاعتبار.

وقد أخذ عليه الفريقان إلى جانب اللين في حديثه، تشيعه، وهذه البدعة لا تؤثر على الراوي ما دام ضابطاً صادقاً، لأن التشيع والغلو فيه بدعة خفيفة، بخلاف الرفض والغلو فيه، ولم يكن أجلح ـ فيما يبدو ـ رافضياً، لقوله الذي نقله ابن عدي في الكامل ١/ ٤١٧: «سمعنا أنه ما سبَّ رجل أبا بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ إلا مات قتلاً أو فقراً». وينظر لزاماً ترجمة أبان بن تَغْلب الكوفي، حيث فصلت فيها الكلام على بدعة التشيع، وحكم أهلها.

وقد تساهل ابن معين في إطلاق التوثيق فيه، كما تشدد الجُوزجاني بقوله: «مُفْتر»، وسبب طعنه فيه هو المذهب، ولا ينبغي أن يعتد بقول الجُوزجاني الشاذ في المتشيعة، لأن أبا إسحاق معروف بالنصب، ومن المقرر أنه لا يقبل قول مبتدع فيمن خالفه في الاعتقاد ـ كما سبق في ترجمة أبان بن تَغْلب الكوفي ـ.

وخلاصة القول: إن أَجْلح بن عبد الله صدوق في حديثه شيء محتمل، وهو حسن الحديث في الجملة. والله أعلم.

(١) بقية نسبه كما في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢أ: «ابن عبيد الله بن القاسم بن مسعود».

(٢) ترجمته في: شيوخ النسائي ٣أ، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٣ ـ ٥٤، المعجم المشتمل ٤٥، تهذيب الكمال ١/ ٣١٢ ـ ٣١٤، ميزان الاعتدال ١/ ١٠٠، المغني في=

قال النسائي: ليس بالقوي[١].

وقال أيضاً: لو رجع أحمد بن سعيد الهَمْداني عن حديث بُكير بن الأشج في الغار لحدثت عنه[٢](*).

٣٢ ـ خ د تم: أحمد بن صالح أبو جعفر الطَّبَري، أو البخاري

= الضعفاء ١/ ٣٩، الكاشف ١/ ٥٧ ـ ٥٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١ب ـ ١٢أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣١، تقريب التهذيب ٧٩، خلاصة التذهيب ٦.

(١) شيوخ النسائي ٣أ، المعجم المشتمل ٤٥، تهذيب الكمال ١/ ٣١٤، ميزان الاعتدال ١/ ١٠٠، تهذيب التهذيب ١/ ٣١. لكن لفظ الذهبي: «غير قوي». وقد جمع ابن حجر بين قولي النسائي في أحمد بن سعيد دون فصل.

(٢) تهذيب الكمال ١/ ٣١٤ ـ واللفظ له ـ، ميزان الاعتدال ١/ ١٠٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال العجلي: ثقة، ما زلت أعرفه بالخير مذ عرفته؛ وقال الساجي: ثَبْت؛ وقال أبو علي الغَسَّاني: كان مقدماً في الحديث، فاضلاً؛ وقال الذهبي: لا بأس به؛ وقال ابن حجر: صدوق.

ميزان الاعتدال ١/ ١٠٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢أ، تقريب التهذيب ٧٩.

فقد أطلق القول بثقته العجلي، والساجي، وخالفهما الذهبي، وابن حجر فأنزلاه درجة، وذلك ـ فيما يبدو ـ لقول النسائي فيه، واستنكاره عليه حديث الغار. وقد قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ١٠٠: «ويقال: أُدخل عليه ـ (يعني حديث الغار) ـ من طريق بُكير، عن نافع، عن ابن معمر بإسناد غريب».

ومما ينبغي التنبيه عليه أن النسائي ذكر أحمد بن سعيد الهَمْداني في أسماء شيوخه الذين روى عنهم، مع أنه قال: لو رجع عن حديث بُكير بن الأشج في الغار لحدثت عنه، وقد عرض هذه المسألة، وأجاب عن التعارض فيها العلامة مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢أ فقال: «وذكره النسائي في أسماء شيوخه الذين روى عنهم، وهو معارض لقول من قال عنه: لو رجع عن حديث بُكير بن الأشج لحدثت عنه. اللهم إلا أن يكون رجع عنه، فحدث عنه، أو بالعكس».

وخلاصة القول: إن أحمد بن سعيد صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

الأصل، المصري، الحافظ، المتفنن، المعروف بابن الطَّبري. ولد بمصر سنة سبعين ومئة، وقيل: سنة اثنتين وسبعين، ومات بها يوم الاثنين لثلاث خَلَوْن أو لليلتين بقيتا من ذي القَعْدة سنة ثمان وأربعين ومئتين[١].

قال النسائي: ليس بثقة[٢].

وقال أيضاً: ليس بثقة ولا مأمون، تركه محمد بن يحيى، ورماه يحيى بن معين بالكذب، حدثنا معاوية بن صالح عن يحيى بن معين قال: أحمد بن صالح كذاب يتفلسف[٣].

وقال أيضاً: سمعت معاوية بن صالح يقول: سألت يحيى بن

---

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/٦، التاريخ الصغير ٢/٣٨٦، معرفة الثقات ١/١٩٢، الضعفاء والمتروكين ٥٩، الجرح والتعديل ١/١/٥٦، الثقات ٨/٢٥ ـ ٢٦، الكامل ١/١٨٤ ـ ١٨٧، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب، الإرشاد ٥٧أ ـ ٥٧ب، تاريخ بغداد ٤/١٩٥ ـ ٢٠٢، التعديل والتجريح ١/٣٢٤ ـ ٣٢٧، الجمع بين رجال الصحيحين ١/١٠، المعجم المشتمل ٤٧ ـ ٤٨، الضعفاء لابن الجوزي ١٠أ، تهذيب الكمال ١/٣٤٠ ـ ٣٥٤، ميزان الاعتدال ١/١٠٣ ـ ١٠٤، المغني في الضعفاء ١/٤١، ديوان الضعفاء ٣، الكاشف ١/٦٠، سير أعلام النبلاء ١٢/١٦٠ ـ ١٧٧، تذكرة الحفاظ ٢/٤٩٥ ـ ٤٩٦، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ١٧٣، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١١ من تكلم فيه وهو موثق ٣٥، إكمال تهذيب الكمال ١/١٤أ ـ ١٥أ، طبقات الشافعية الكبرى ٢/٦ ـ ٢٥، غاية النهاية ١/٦٢، تهذيب التهذيب ١/٣٩ ـ ٤٢، تقريب التهذيب ٨٠، هدي الساري ٣٨٦، طبقات الحفاظ ٢١٩ ـ ٢٢٠، خلاصة التذهيب ٧.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٥٩، التعديل والتجريح ١/٣٢٥، الضعفاء لابن الجوزي ١٠أ.

(٣) تهذيب الكمال ١/٣٤٦، ميزان الاعتدال ١/١٠٤، تهذيب التهذيب ١/٤١. واللفظ للمزي. وقد فَرّق الذهبي، وابن حجر بين جُمل هذا النص. وعلق الذهبي ما رواه معاوية عن ابن معين فلم يشر في الميزان إلى رواية النسائي له.

معين عن أحمد بن صالح فقال: رأيته كذاباً يَخْطِر في جامع مصر[(١)(*)].

---

(١) الكامل نسخة أحمد الثالث ١/٦٢أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٨٢ب، تهذيب الكمال ١/٣٤٦. وقد نقل المزي هذا عن ابن عدي، وابن عدي رواه عن محمد بن سعد السَّعْدي عن النسائي. وتصحفت كلمة «يخطِر» في المطبوع من الكامل إلى «يخطب».

تنبيه: قال ابن حجر في هدي الساري ٣٨٦ في ترجمة أحمد بن صالح: «وأما النسائي فكان سيء الرأي فيه، ذكره مرة فقال: ليس بثقة ولا مأمون، أخبرني معاوية بن صالح قال: سألت يحيى بن معين عن أحمد بن صالح فقال: كذاب يتفلسف رأيته يَخْطِر في الجامع بمصر». فهذا القول مجموعاً لم يذكره غير ابن حجر. وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/١٠٤: «وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: أحمد بن صالح كذاب يتفلسف، رأيته يَخْطِر في جامع مصر». فلم يسند الذهبي، وابن حجر عن النسائي ما نقلاه، ويبدو أنهما جمعاه من القول الثاني الذي رواه عبد الكريم عن أبيه، والقول الثالث الذي رواه السَّعدي عن النسائي. والله أعلم.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموثِّقون: قال أبو نعيم الفضل بن دُكين: ما قدم علينا أحد أعلم بحديث أهل الحجاز من هذا الفتى ـ يعني أحمد بن صالح ـ؛ وقال البخاري: كان يحيى ـ (يعني ابن معين) ـ يقول: سلوا أحمد فإنه أثبت؛ وقال ابن نُمير: حدثنا أحمد بن صالح، فإذا جاوزت الفرات فليس أحد مثله؛ وقال البخاري: كان أحمد بن حنبل، وعلي، وابن نُمير، وغيرهم يُثَبِّتون أحمد بن صالح، كان يحيى يقول: سلوا أحمد فإنه أثبت؛ وقال أبو زُرعة الدمشقي: قدمت العراق فسألني أحمد بن حنبل: من خَلَّفت بمصر؟ قلت: أحمد بن صالح، فَسُرَّ بذكره، وذكر خيراً، ودعا الله له؛ وقال أبو الحسن علي بن محمود الهروي: قلت لأحمد بن حنبل: من أعرف الناس بأحاديث ابن شهاب؟ قال: أحمد بن صالح المصري، ومحمد بن يحيى النيسابوري؛ وقال البخاري: ثقة صدوق، ما رأيت أحداً يتكلم فيه بحجة ـ (ثم ذكر البخاري ما سبق نقله عنه) ـ؛ وقال العجلي: ثقة... صاحب سنة؛ وقال محمد بن مسلم ابن وَارَه: أحمد بن صالح بمصر، وأحمد بن حنبل ببغداد، وابن نمير بالكوفة، والنُّفَيلي بحرَّان، هؤلاء أركان الدين؛ وقال الفسوي في رواية أبي عبد الرحمٰن النَّهاوَنْدي ـ كما في تاريخ بغداد ـ: كتبت عن=

....

=ألف شيخ، حجتي فيما بيني وبين الله رجلان ـ (قال النهاوندي الراوي) ـ: يا أبا يوسف من حجتك، وقد كتبت عن الأنصاري، وحَبَّان بن هلال، والأجلة؟ قال: حجتي أحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح المصري؛ وقال أيضاً في الرواية نفسها كما في تهذيب الكمال: كتبت عن ألف شيخ وكسْرٍ، كلهم ثقات، ما أحد منهم أتَّخذه عند الله حجة إلا رجلين: أحمد بن صالح بمصر، وأحمد بن حنبل بالعراق ـ (وينظر لزاماً سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٦٢) ـ؛ وقال أيضاً في المعرفة والتاريخ: وكان من خيار المتقنين؛ وقال أبو حاتم: ثقة؛ وقال صالح جَزَرة: ولم يكن بمصر أحد يحسن الحديث، ولا يحفظ غير أحمد بن صالح، كان يعقل الحديث، ويحسن أن يأخذ، وكان رجلاً جامعاً يعرف الفقه، والحديث، والنحو، ويتكلم في حديث الثوري، وشعبة، وأهل العراق، وكان قدم العراق، كتب عن عفان وهؤلاء، وكان يذاكر بحديث الزهري ويحفظه؛ وقال مسلمة بن قاسم: كان ثقة؛ وقال ابن حبان: وكان أحمد هذا في الحديث، وحفظه، ومعرفة التاريخ، وأنساب المحدثين عند أهل مصر كأحمد بن حنبل عند أصحابنا بالعراق... فإنه يقارن يحيى بن معين في الحفظ والإتقان، كان أحفظ لحديث المصرين، والحجازيين من يحيى بن معين؛ وقال ابن عدي: وأحمد بن صالح من أجلة الناس، وذلك أني رأيت جمع أبي موسى الزَّمِن في عامة ما جمع من حديث الزهري يقول: كتب إليّ أحمد بن صالح، أخبرنا عبد الرزاق، عن مَعْمر، عن الزهري. ولولا أني شرطت في كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تَكَلَّم فيه متكلم، لكنت أجلّ أحمد بن صالح أن أذكره؛ وقال الحافظ محمد بن عبد الرحمن بن سهل الغَزَّال: كان من حفاظ الحديث، واعياً، رأساً في علم الحديث وعلله... ولم يكن في أصحاب ابن وهب أحد أعلم منه بالآثار؛ وقال الدارقطني: ثقة؛ وقال الخليلي: ثقة، حافظ؛ وقال ابن الصلاح: إمام، حافظ، ثقة؛ وقال الذهبي في المغني، والرواة الثقات المتكلم فيهم: ثقة جبل؛ وقال في من تكلم فيه وهو موثق: ثقة، ثَبْت؛ وقال في سير أعلام النبلاء: وكان أبو جعفر رأساً من هذا الشأن، قلَّ أن ترى العيون مثله، مع الثقة والبراعة؛ وقال ابن حجر: ثقة، حافظ.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: فقد سبق نقل قول ابن معين فيه من رواية معاوية بن صالح، كما سبق ذكر ترك محمد بن يحيى له؛ وقال ابن عدي: سمعت عَبْدان الأهوازي يقول: سمعت أبا داود السجستاني يقول: أحمد بن صالح ليس هو كما يتوهَّمون ـ يعني: ليس بذاكِ في الجلالة ـ؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب أبي العرب=

....

= حافظ القَيْرَوَان: قال أبو الطاهر أحمد بن محمد بن عثمان المدني ـ وكان بمصر من أهل المعرفة بالحديث والرجال ـ: أحمد بن صالح أبو جعفر ليس يساوي شيئاً. ـ (ولعل أبا طاهر المذكور هو الذي ذكره الذهبي في العِبَر ٢/ ٢٦٢ في وفيات سنة إحدى وأربعين وثلاث مئة فقال: أبو الطاهر المديني، أحمد بن محمد بن عمرو الحامي، محدث مصر) ـ؛ ونقل ابن الجوزي عن الدارقطني قوله فيه: ضعيف.

معرفة الثقات ١/ ١٩٢، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٣٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٦، الثقات ٨/ ٢٥ ـ ٢٦، الكامل ١/ ١٨٤، ونسخة دار الكتب المصرية ٨٢ب ـ ٨٣أ، ٨٦أ ـ ٨٦ب، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب، الإرشاد ٥٧ب، تاريخ بغداد ٤/ ١٩٩ ـ ٢٠١، الضعفاء لابن الجوزي ١٠أ، علوم الحديث ٣٥١، تهذيب الكمال ١/ ٣٤٣، ٣٤٥، المغني في الضعفاء ١/ ٤١، سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٦٠، ١٦٥، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١١، من تكلم فيه وهو موثق ٣٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٤أ، تقريب التهذيب ٨٠.

فأقوال المجرِّحين غير معتبرة، لأن أحمد بن صالح مشهور بالعدالة، والضبط، والإتقان، وقول الدارقطني: ضعيف، معارض بقوله: ثقة، فضلاً عن أن ابن الجوزي الذي تفرد بنقل التجريح عنه كثير الأوهام في كتابه الضعفاء، مما حمل بعض الأئمة على إفراد تلك الأوهام بالتصنيف. وقول أبي الطاهر فيه إسراف شديد، مع عدم تفسيره، ومن المقرر أن التعديل يقدم على الجرح غير المفسر، وقول أبي داود: ليس هو كما يتوهمون؛ لا يمنع أن يكون أحمد بن صالح عنده ثقة، فبعض الأئمة كأبي نعيم الفضل بن دُكين، وابن نُمير، وابن وَارَه، وغيرهم رفعوا كثيراً من مكانته، فأراد أبو داود ـ فيما يبدو ـ أن يخفف من هذا الثناء الكبير؛ وأما قول ابن معين الذي رواه عنه معاوية بن صالح الأشعري، فقد نفى ابن حبان أن يكون في أبي جعفر بن الطبري، حيث قال في كتاب الثقات ٨/ ٢٥ ـ ٢٦: «والذي روى معاوية بن صالح الأشعري عن يحيى بن معين أن أحمد بن صالح: كذاب؛ فإن ذاك أحمد ابن صالح الشُّمُومي ـ (ويقال فيه أيضاً: الشُّمُوني) ـ شيخ كان بمكة، يضع الحديث، سأل معاوية بن صالح يحيى بن معين عنه». وقد ارتضى ابن حجر رأي ابن حبان هذا، فقال في هدي الساري ٣٨٦: «وهو في غاية التحرير، ويؤيده ما نقلناه أولاً عن البخاري أن يحيى بن معين وثق أحمد بن صالح ابن الطبري». لكن جمهور العلماء وفيهم ابن عدي، وابن الجوزي، والذهبي لم يشكوا في صحة نسبة هذا القول لابن معين في أحمد بن صالح =

....

=المعروف بابن الطبري، وإن كانوا لم يجعلوا له أية قيمة، قال ابن عدي في الكامل ١/ ١٨٧: «وأحمد بن صالح من حفاظ الحديث، وبخاصة حديث الحجاز، ومن المشهورين بمعرفته، وحدث عنه البخاري مع شدة استقصائه، ومحمد بن يحيى - (وفي هذا رد على من زعم أن محمد بن يحيى تركه) - واعتمادهما عليه في كثير من حديث الحجاز، وعلى معرفته، وحدث عنه مَنْ حدث من الثقات، واعتمدوه حفظاً وإتقاناً، وكلام ابن معين فيه تحامل». وقال ابن الجوزي في الضعفاء ١٠أ عقب ذكره لتجريح ابن معين وغيره له: «وقد أثنى عليه أبو نعيم، وأحمد بن حنبل، وحدث عنه البخاري، فلا يلتفت حينئذٍ إلى التضعيف المطلق»، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١١/ ٨٢ - ٨٣: «ومن نادر ما شذ به ابن معين رحمه الله كلامه في أحمد بن صالح حافظ مصر، فإنه تكلم فيه باجتهاده، وشاهد منه ما يليِّنه باعتبار عدالته، لا باعتبار إتقانه، فإنه متقن ثَبْت، ولكن عليه مأخذ في تيهٍ وبَأْو كان يتعطاه، والله لا يحب كل مختال فخور، ولعله اطلع منه على حال في أيام شبيبة ابن صالح، فتاب منه أو من بعضه، ثم شاخ ولزم الخير، فلقيه البخاري، والكبار، واحتجوا به»، وقال أيضاً في من تكلم فيه وهو موثق ٣٥: «وتكلم فيه ابن معين بكلام ضعيف». وقد أشار الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٦٨ إلى رأي ابن حبان السابق فقال: «وقد ذكر ابن حبان أحمد بن صالح في الثقات، وما أورده في الضعفاء، فأحسن، ولكن ذكر في الضعفاء أحمد بن صالح المكي الشُّمومي، وكذبه، وادعى أنه هو الذي حط عليه ابن معين، وقصد أن ينزه ابن معين عن الوقيعة في مثل أحمد بن صالح الطبري الحافظ».

وأما جرح النسائي له، وطعنه فيه، فسببه الأول شدة في خُلُق أحمد بن صالح، ومن صور شدته أنه كان لا يحدث كل من ابتدأ بالسماع من حرملة بن يحيى التُّجِيْبي عند دخوله مصر، أو جلس إليه، وذلك لأن حرملة منعه من شطر كتبه التي سمع معه فيها، قال ابن عدي في الكامل نسخة دار الكتب المصرية ٨٤ب - ٨٥أ: «كان قد سمع في كتب حرملة، فمنعه حرملة، ولم يدفع إليه السماع إلا نصفها، فكان أحمد بن صالح بعدُ، كل من بدأ بحرملة إذا وافى مصر لم يحدثه أحمد، سمعت القاسم بن عبد الله بن مهدي يقول: كان أحمد بن صالح يستعير مني كل جمعة الحمار فيركبه إلى صلاة الجمعة، وكنت جالساً عند حرملة في الجامع، فجاز أحمد بن صالح على باب الجامع، فنظر إلينا وإلى حرملة، ولم يسلِّم، فقال حرملة: انظر إلى هذا بالأمس يحمل دواتي - يعني المَحْبَرَة - واليوم يمر بي فلا يُسلم. قال القاسم بن مهدي: ولم يحدثني أحمد بن=

....

=صالح لأني كنت جالساً عند حرملة. سمعت عبد الله بن محمد بن سلْم المقدسي يقول: قدمت مصر، فبدأت بحرملة، فكتبت عنه كتاب عمرو بن الحارث، ويونس بن يزيد، والفوائد، ثم ذهبت إلى أحمد بن صالح فلم يحدثني، فحملت كتاب يونس بن يزيد الذي كتبته عن حرملة فَخَرَّقْته بين يديه ـ وليتني لم أُخرِّق ـ فلم يرض، ولم يحدثني».

وقد كان أحمد بن صالح لا يُحدث أحداً حتى يشهد بعدالته اثنان، فدخل النسائي مجلسه دون استئذانه، فطرده، وهذا هو السبب المباشر في تضعيفه له، ففي تهذيب الكمال ١/٣٤٨: «وقال أبو عمرو... الداني المقرئ، عن مسلمة بن القاسم الأندلسي: الناس مجمعون على ثقة أحمد بن صالح لعلمه، وخيره، وفضله، وأن أحمد بن حنبل وغيره كتبوا عنه ووثقوه، وكان سبب تضعيف النسائي له، أن أحمد بن صالح رحمه الله كان لا يحدث أحداً حتى يشهد عنده رجلان من المسلمين أنه من أهل الخير والعدالة، وكان يحدِّثه، ويبذل له علمه، وكان يذهب في ذلك مذهب زائدة بن قُدامة، فأتى النسائي ليسمع منه، فدخل بلا إذن، ولم يأته برجلين يشهدان له بالعدالة، فلما رآه في مجلسه أنكره، وأمر بإخراجه، فضعفه النسائي لهذا».

وقد رد الأئمة تضعيف النسائي له، ولم يقبلوه، قال أبو سعيد بن يونس بعد ذكره لجرح النسائي له ـ كما في تاريخ بغداد ٤/٢٠٢ ـ: «ولم يكن ـ (يعني أحمد بن صالح) ـ عندنا ـ بحمد الله ـ كما قال، ولم يكن له آفة غير الكِبْر». وقال ابن عدي في الكامل ١/١٨٧ عقب ذكره لسبب جرح النسائي له: «وهذا أحمد بن حنبل قد أثنى عليه، فالقول فيه ما قاله أحمد، لا ما قاله غيره». وقال الخليلي في الإرشاد ٥٧ب: «وتكلم فيه أبو عبد الرحمن النسائي، واتفق الحفاظ على أن كلامه، فيه تحامل، ولا يقدح كلام أمثاله فيه». وقال الباجي في التعديل والتجريح ١/٣٢٥: «فإن أحمد بن صالح من أئمة المسلمين، الحفاظ المتقنين، لا يؤثر فيه تجريح، وإن هذا القول ليحط من أبي عبد الرحمٰن النسائي، واتفق الحفاظ على أن كلامه، فيه تحامل، ولا يقدح كلام أمثاله فيه». وقال الباجي في التعديل والتجريح ١/٣٢٥: «فإن أحمد بن صالح من أئمة المسلمين، الحفاظ المتقنين، لا يؤثر فيه تجريح، وإن هذا القول ليحط من أبي عبد الرحمٰن النسائي أكثر مما حطَّ من أحمد بن صالح، وكذلك التحامل يعود على أربابه». وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/١٠٣: «آذى النسائي نفسه بكلامه فيه». وقال في سير أعلام النبلاء ١١/٨٣: «وأما كلام النسائي فيه فكلام موتور، لأنه آذى=

٣٣ ـ م[١]: أحمد بن عبد الرحمٰن بن وهب بن مسلم أبو عبيد الله

=النسائي، وطرده من مجلسه، فقال فيه: ليس بثقة». وقال فيه أيضاً ١٢/ ١٧٤: «صدق أبو سعيد بن يونس حيث يقول ـ (يعني في أحمد بن صالح) ـ: لم يكن له آفة غير الكِبْر؛ فلو قُدح مع عدالته بذلك، فإنه إثم كبير».

ولم يقتصر النسائي في جرحه له على ما سبق نقله عنه، بل تتبع أحاديث أبي جعفر، وأظهر ما فيها من الوَهْم والغلط، قال العقيلي ـ كما في التعديل والتجريح للباجي ١/ ٣٢٥ ـ: «فكل شيء قدر عليه النسائي أن جمع أحاديث قد خلَّط فيها أحمد بن صالح، فشنَّع بها، ولم يضر ذلك أحمد بن صالح شيئاً، هو إمام ثقة». وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ٨٠: «ثقة حافظ... تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة». وقد ذكر ابن عدي في الكامل حديثاً أنكره النسائي على أحمد بن صالح، وهو ما رواه أبو جعفر عن ابن وهب، عن مالك، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: الدين النصيحة. ثم بين ابن عدي أنه تُوبع عليه، ثم قال ـ الكامل نسخة دار الكتب المصرية ٨٦أ ـ: «فلا يؤثر قول النسائي فيه، ولا إنكاره عليه يساوي شيء ـ (كذا) ـ».

ولا يفوتني في هذا المقام أن أذكر كلمة وجيهة، عزيزة أفادها ابن الصلاح، بعد أن رد قول النسائي في أحمد بن صالح، وذلك في كتابه علوم الحديث ٣٥١ ـ ٣٥٢ حيث قال: «النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل، وإذا نسب مثله إلى مثل هذا، كان وجهه أن عين السُّخط تبدي مساوئ لها في الباطن مخارج صحيحة، تُعمى عنها بحجاب السُّخط، لا أن ذلك يقع من مثله تعمداً لقدح يعلم بطلانه، فاعلم هذا فإنه من النكت النفيسة المهمة».

هذا، وقد وقع بين الذُّهلي، وأبي زرعة الرازي من جانب، وأحمد بن صالح المصري من جانب آخر معارضة سببها شدة خلق أحمد بن صالح ـ ينظر الثقات لابن حبان ٨/ ٢٦ ـ.

وخلاصة القول: إن أحمد بن صالح أبا جعفر إمام، ثقة، صحيح الحديث، عكس ما قاله فيه النسائي. والله أعلم.

(١) زعم بعض الأئمة أن البخاري روى عنه عن عمه ولم ينسبه، ونفى ذلك ابن عساكر وغيره، قال ابن عساكر في المعجم المشتمل ٥٢: «وقيل: إن خ روى عنه عن عمه ولم ينسبه. ولم يصح ذلك». وينظر التعديل والتجريح ١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢.

القرشي مولاهم، المصري، الملقب بِبَحْشَل[١]، وهو ابن أخي عبد الله بن وهب. مات بمصر يوم الجمعة لأربع وعشرين ليلة خلت من شهر ربيع الآخر سنة أربع وستين ومئتين[٢].

قال النسائي: كذاب[٣](*).

---

(١) وقد اشتهر بهذا اللقب أيضاً أسلم بن سهل صاحب تاريخ واسط.

(٢) ترجمته في: الضعفاء لأبي زرعة ٢/٧٠٩ ـ ٧١٦، الضعفاء والمتروكين ٦٠، الجرح والتعديل ١/١/٥٩ ـ ٦٠، المجروحين ١/١٤٩، الكامل ١/١٨٨ ـ ١٨٩، التعديل والتجريح ١/٣٤٠ ـ ٣٤٢، الجمع بين رجال الصحيحين ١/١٤ ـ ١٥، المعجم المشتمل ٥٢، الضعفاء لابن الجوزي ١٠ب، تهذيب الكمال ١/٣٨٧ ـ ٣٩١، ميزان الاعتدال ١/١١٣ ـ ١١٤، المغني في الضعفاء ١/٤٥، ديوان الضعفاء ٤، الكاشف ١/٦٣، من تكلم فيه وهو موثق ٣٦، إكمال تهذيب الكمال ١/١٨ ب ـ ١٩أ، تهذيب التهذيب ١/٥٤ ـ ٥٦، تقريب التهذيب ٨٢، خلاصة التذهيب ٩، الكواكب النيرات ٦٣ ـ ٧١.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٦٠، التعديل والتجريح ١/٣٤٢ ـ ٣٤٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد: ثقة؛ وقال هارون بن سعيد الأَيْلي لابن أخي ابن وهب: ألا أطرفك بشيء؟! جاءني أصحاب الحديث فسألوني عنك، فقلت لهم: إنما يُسأل أبو عبيد الله عنا، ليس نحن نُسأل عنه، وهو الذي كان يستملي لنا عند عَمِّه، وهو الذي كان يقرأ لنا على عَمِّه ـ أو كما قال ـ؛ وفي الكامل لابن عدي: وكان أبو الطاهر بن السَّرْح ـ (هو أحمد بن عمرو بن عبد الله) ـ يُحسن فيه القول؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة ـ وأتاه بعض رفقائي، فحكى عن أبي عبيد الله ابن أخي ابن وهب أنه رجع عن تلك الأحاديث ـ فقال أبو زرعة: إن رجوعه مما يُحَسِّن حاله، ولا يبلغ به المنزلة التي كان قبل ذلك، وقال محمد بن عبد الله بن الحكم فيما رواه ابن أبي حاتم عنه: ثقة، ما رأينا إلا خيراً. فقال له ابن أبي حاتم: سمع من عمه؟ قال: إي والله؛ وقال أبو حاتم: كتبنا عنه، وأمره مستقيم، ثم خلط بعد، ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط. ـ (ثم قال ابن أبي حاتم بعد نقل هذا الكلام عن أبيه) ـ: وسئل أبي عنه بعد ذلك فقال: كان صدوقاً؛ وقال خالد بن=

=سعد الأندلسي: سمعت سعيد بن عثمان الأعناقي، وسَعْد بن معاذ، ومحمد بن فُطيس ـ (وموضع سعد هنا بعد عَبْدان، وأما ابن فُطيس فبعد ابن خُزيمة) ـ يحسنون الثناء على أحمد ابن أخي ابن وهب، ويوثقونه، فقال الأعناقي: قدمنا مصر فوجدنا يونس ـ (يعني ابن عبد الأعلى الصَّدَفي) ـ أمْره صعباً، ووجدنا أحمد أسهل، فجمعنا له دنانير، وأعطيناه، وقرأنا عليه موطأ عمه وجامعَه. وسمعت ابن فُطَيْس يقول: فصار في نفسي، فأردت أني أسأل محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، فقلت: أصلحك الله، العالم يأخذ على قراءة العلم؟ فشعر ـ فيما ظهر لي ـ أني إنما سألته عن ابن أخي ابن وهب، فقال لي: جائز، عافاك الله، حلال ألا أقرأ لك ورقة إلا بدرهم، ومن أخذني أن أقعد معك طول النهار وأدع ما يلزمني من أسبابي ونفقة عيالي؟!؛ وقال عَبْدان الأهوازي: كان مستقيم الأمر في أيامنا؛ وقال أبو عبد الله الحاكم: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ يقول: سمعت محمد بن إسحاق ـ يعني ابن خُزيمة ـ وقيل له: لم رويت عن أحمد بن عبد الرحمٰن بن وهب، وتركت سفيان بن وكيع؟ فقال: لأن أحمد بن عبد الرحمٰن لما أنكروا عليه تلك الأحاديث، رجع عنها عن آخرها، إلا حديث مالك، عن الزهري، عن أنس: «إذا حضر العشاء» فإنه ذكر أنه وجده في دَرْج من كتب عمه في قِرطاس، وأما سفيان بن وكيع، فإن ورَّاقه أدخل عليه أحاديث، فرواها، وكلمناه، فلم يرجع عنها، فاستخرت الله، وتركت الرواية عنه؛ وقال ابن القطان: وثقه أهل زمانه؛ وقال الذهبي ـ كما في السير ـ: الحافظ العالم المحدث... وقد روى ألوفاً من الحديث على الصحة، فخمسة أحاديث منكرة في جنب ذلك ليست بموجبة لتركه. نعم، ولا هو في القوة كيونس بن عبد الأعلى وبندار؛ وقال ابن حجر: صدوق، تغير بأَخَرة.

ب ـ المجرَّحون: قال أحمد بن صالح المصري: ليس بثقة؛ وقال أبو زرعة كما في كتاب ابن أبي حاتم: أدركناه، ولم نكتب عنه؛ وقال البَرْذعي: وحملت معي من مصر جزءاً بخطي مما أنكرته من حديث أحمد بن عبد الرحمٰن ابن أخي ابن وهب أبي عبيد الله، ومما لديهم من الأسانيد والمتون، فدفعت الجزء إلى أبي زرعة، وكان عَلَّان بن عبد الرحمٰن المصري أعطاني حديث موسى بن يعقوب، عن عبد الرحمٰن بن إسحاق، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس: «من كذب عليّ»، ذكر ـ (يعني ابن أخي ابن وهب) ـ أن ابن وهب حدثهم، قال ـ (يعني ابن هب) ـ: أخبرنا موسى بن يعقوب. أعطاني عَلَّان ذلك، فدفعه بخط ابن أخي ابن وهب، قال لي عَلَّان: كتب لي ذلك ابن أخي ابن وهب بخطه، وقرأه عليَّ، وحديث الزهري، عن=

....

=سُحيم في الخَسْف، عن ابن وهب، عن يونس. فدفعت الرقعة أيضاً إلى أبي زرعة فجعل يقرأ ما في الكتاب، ويتعجب، ثم قال لي أبو زرعة: لا أرى ظهر بمصر منذ دهر أوضع للحديث، وأجسر على الكذب من هذا. وكان مما كتبت في الجزء ما أنكرت من رواياته عن عمه، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن النبي ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة». فقال لي أبو زرعة: أي شيء أنكرت من هذا؟ قلت: أنكرته، إنه إنما هو عن سعيد بن المسيب وحده، ليس أبو سلمة، فقال لي: أصبت، ما هذا من حديث أبي سلمة، وأزيدك مما لست أراك أنك تهتدي إليه. قلت: لا أعلم إلا أني أنكرت فيه زيادته فيه عن أبي سلمة، لأن الحديث رواه جماعة، عن إبراهيم بن سعد، فقال لي: رواه جماعة، وابن وهب لا أعلمه حدث عن إبراهيم بن سعد شيئاً أصلاً. ثم قال لي أبو زرعة: كان أبو حاتم يلقي إليّ عنه أحاديث كنت أستحسنها، مثل حديث أبي الزَّعْراء، وغيره، فإذا هو آفة من الآفات. قلت ـ (أي البَرْذعي) ـ: فتكتب بخطك إلى أصحابنا بمصر، فكتب بخطه كلاماً غليظاً يأمر بهجرانه، ومباينته، ونسبه إلى الكذب المصرح، وكتب نحو ذلك أبو عبد الله محمد بن مسلم ـ (يعني ابن وَاره) ـ، وأبو حاتم، فأنفذت خطوطهم إلى عَلَّان، وإبراهيم بن الأصم. ثم قال لي أبو حاتم: شعرت أن ابن أخي ابن وهب كتب إليّ وأنت بمصر يشكوك، ويقول: إنك تعتب عليه، وكتب إليّ في كتابه: حدثنا عمي قال: أخبرنا عمر بن محمد، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «لو بغى جبل على جبل إلا ذل الله الباغي منهما»، فلما خرج ابني عبد الرحمٰن كتبت له إلى يونس، وابن عبد الحكم، ولم أكتب إليه، وقلت لعبد الرحمٰن: قل له: كتبت إليّ في أمر البرذعي بما كفيتني مئونة نفسك عندما ذكرت عن عمك، عن عمر بن محمد حديثاً لا أصل له بهذا الإسناد. فورد كتاب ابن أخي ابن وهب على أبي حاتم... إن ابني كتب إليك بهذا الحديث، وغلط في إسناده، وليس هو من حديثي، وأنا أستغفر الله، وما حدثت بهذا الإسناد ـ أو نحو ذلك، كلام هذا معناه أخبرني به أبو حاتم، وقال لي: ألا ترى ما كتب به ابن أخي ابن وهب؟ وكان معي فضل الصائغ عندما قال لي أبو حاتم هذه المقالة، فقال الفضل فيما أحسب: إنه حدثني بهذا الحديث، عن عمه، عن عمر بن محمد، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ منذ كذا وكذا. وكان الفضل هناك مع أحمد بن صالح، ثم انصرف الفضل إلى منزله فعاد إليّ ومعه كتابه، كتاب عتيق كتبه بمصر عنه، فلم نلق هذا الحديث في أصل كتابه، وقد كان أبو حاتم كتب إليه معي: بلغني أنك رويت عن عمك، =

....

=عن عيسى بن يونس، حديث عوف بن مالك: «تفترق أمتي»، وليس هذا من حديث عمك، ولا روى هذا عن عيسى أحد غير نعيم بن حماد... فصرت... إلى ابن أخي ابن وهب بكتاب أبي حاتم فقرأه... فقال لي: ما حدثت بهذا الحديث قط، وأنا أعقله، وليس هذا الحديث من حديثي، ولا حديث عمي، وإنما وضعه لي أصحاب الحديث، ولست أعود إلى روايته حتى ألقى الله، وأنا تائب إلى الله ـ أو نحو ما قال ـ. فقلت له: هٰهنا أحاديث عن هذا، قال: فاجمعها، وآتني بها حتى أرجع عنها، فما مضى بي إلا عام، وكنت على أن أعود إليه، ومعي ما ينكر من حديثه، حتى أتاني قوم ثقات من أصحابنا فحدثوني أنهم شهدوه في ذلك اليوم يحدث بحديث عيسى بن يونس الذي قال له ما قال، عن عمه، فقصدت الرجل الذي قيل لي إنه قرأ عليه الحديث... فقلت له: ابن أخي ابن وهب قرأ عليك حديث عيسى بن يونس؟ فقال لي: نعم، أخذ مني درهمين، وقرأه عليّ؛ وقال زكريا بن يحيى البلخي: حدثنا محمد بن إبراهيم البُوْشَنْجي قال: قال أحمد بن صالح: بلغني أن حرملة يحدث بكتاب الفتن عن ابن وهب فقلت له في ذلك، وقلت له: لم يسمعه من ابن وهب أحد، ولم يقرأه على أحد. قال: فرجع من عندي على أنه لا يفعل، ثم بلغني أنه حدث به بعد. وقال: فقيل للبُوْشَنْجي: إن أحمد بن عبد الرحمٰن بن وهب حدث به عن ابن وهب، قال: فهذا كذاب إذاً؛ وقال العقيلي: ليس بشيء؛ وقال أبو عبد الله الحاكم: قلت لأبي عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ ـ (يعني ابن الأخرم) ـ: إن أبا عبد الله ـ (يعني البخاري) ـ لم يحدث عن أحمد بن عبد الرحمٰن؟ فقال: إن أحمد بن عبد الرحمٰن ابتُلي بعد خروج مسلم من مصر، فأما أحمد بن عبد الرحمٰن بن وهب فإنا لا نشك في اختلاطه بعد الخمسين، وهذا بعد خروج مسلم من مصر، والدليل على ذلك أحاديث جُمعت عليه بمصر لا يكاد يقبلها العقل، وقد عَرَض عليه أبو بكر محمد بن إسحاق بعضها فأنكر بعضها، وأقرّ له بالبعض، وأما أبو حاتم الرازي... فحدثونا عن ابنه محمد أنه عرض كتاب أبيه إليه على أحمد بن عبد الرحمٰن يسأله الرجوع عن أحاديث منها، فثبت عليها، ولم يرجع؛ وقال أبو سعيد بن يونس: لا تقوم بحديثه حجة، وقال ابن حبان: وكان يحدث بالأشياء المستقيمة قديماً حيث كتب عنه ابن خزيمة وذووه، ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له، كأن الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها؛ وقال ابن عدي: رأيت شيوخ أهل مصر الذين لحقتهم مجمعين على ضعفه، ومن كتب عنه من الغرباء غير أهل بلده لا يمتنعون من الرواية عنه، وحدثوا عنه، منهم أبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، فمن=

....

=دونهما... ومن ضعفه أنكر عليه أحاديث... وكثرةَ روايته عن عمه، وحرملة أكثر رواية عن عمه منه، وكل ما أنكروه عليه فمحتمل، وإن لم يروه عن عمه غيره، ولعله خصَّه به؛ وقال الدارقطني: تكلموا فيه؛ وقال ابن الجوزي: كان مستقيم الأمر، ثم حدث بما لا أصل له؛ وقال الذهبي: مختلف فيه... وله عدة أحاديث لا تحتمل.

الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٧٠٩ ـ ٧١٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٦٠، المجروحين ١/ ١٤٩، الكامل ١/ ١٨٨، ونسخة دار الكتب المصرية ٨٧أ، التعديل والتجريح ١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢، الضعفاء لابن الجوزي ١٠ب، تهذيب الكمال ١/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩، ٣٩١، المغني في الضعفاء ١/ ٤٥، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣١٧، ٣٢٢، ٣٢٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٨ب ـ ١٩أ، تهذيب التهذيب ١/ ٥٦، تقريب التهذيب ٨٢.

الدراسة والترجيح: فقد تعارضت أقوال الأئمة في الحكم على أحمد بن عبد الرحمٰن بن وهب، واختلفت اختلافاً بعيداً، حيث أطلق بعضهم القول بثقته، ومال البعض أيضاً إلى تكذيبه، وترك حديثه، وتوسط فريق فلم يبالغ في رفعه ولا في الحط منه. والجمع بين أقوالهم جملة ممكن لا عسر فيه، وذلك لأن ابن أخي ابن وهب كان ثقة أو صدوقاً في وقت، وضعيفاً أو متروكاً في وقت آخر، وقد صرح الجمهور بأنه لم يكن على حالة واحدة، وتوثيق البعض له أو تحسينهم لأمره إنما هو باعتباره حاله الأول، وكذلك رجوعِهِ عما كان ينسب إليه من ضعف في الرواية، وأما تجريح البعض له فإنما سببه التغير والاختلاط وكثرة حديثه عن عمه. ويبدو أن حاله كانت على ما وصف أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه: كتبنا عنه، وأمره مستقيم، ثم خلط بعد، ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط. وتكذيب أبي زرعة وغيره له لعله كان وقت الاختلاط الشديد، وقبل معرفتهم برجوعه عما استنكر عليه، فظنوا بادئ الأمر أنه كان يتعمد الغلط فاتهموه، ولما علم أبو زرعة برجوعه عن الأوهام قال: إن رجوعه مما يُحَسِّن حاله، ولا يبلغ به المنزلة التي كان قبل ذلك، وما ذكره البَرْذعي عن أبي حاتم من أنه كتب مع من كتب إلى أهل مصر في هلاك أمره يظهر أنه قبل أن يعلم منه الرجوع عن الخطأ والوهم، وأما ما نقله أبو عبد الله الحاكم، عن ابن الأخرم، عن ابن أبي حاتم أن ابن أخي ابن وهب لم يرجع عن الأحاديث التي سأله أبو حاتم الرجوع عنها، فمعارض بما ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل عن أبيه.

وخلاصة القول: إن ما وقع فيه أحمد بن عبد الرحمٰن من أوهام وأخطاء سببها=

٣٤ ـ أحمد بن عبد الله بن حكيم أبو عبد الرحمٰن العَتَكي، المروزي، الفِرْياناني[١].

قال النسائي: ليس بثقة[٢][*].

=التغير الذي لا قصد له فيه، حتى أن بعض أهل السوء كانوا يدخلون في حديثه ما ليس منه فيقبله لضعف حفظه، وما أُنكر عليه ليس بكثير كما ذكر الذهبي في رسالته: من تكلم فيه وهو موثق ٣٦، وفي سير أعلام النبلاء مع اعتبار كثرة واتساع حديث الرجل.

فتبين أن أحمد بن عبد الرحمٰن بن وهب ثقة أو صدوق قبل التغير، واهٍ بعده، مع مراعاة رجوعه عما أنكر عليه، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٥٦: «وقد صح رجوع أحمد عن هذه الأحاديث التي أنكرت عليه، ولأجل ذلك اعتمده ابن خزيمة من المتقدمين، وابن القطان من المتأخرين». وتَحَمُّل مسلم عنه كان قبل التغير ورواية المناكير كما صرح مسلم نفسه، فقد روى ابن الصلاح في كتابه صيانة صحيح مسلم من الإخلال الغلط وحمايته من الإسقاط والسَّقَط ٩٦ ـ ٩٧ عن إبراهيم بن أبي طالب قال: «قلت لمسلم بن الحجاج: قد أكثرت الرواية في كتابك الصحيح عن أحمد بن عبد الرحمٰن الوَهْبي، وحاله قد ظهر! فقال: إنما نقموا عليه بعد خروجي من مصر». والذي أنكر عليه بعد التغير منه ما هو ظاهر البطلان حيث أدخل في حديثه فقبله، ومنه ما هو محتمل، ولعل عمه خصه ببعض الأحاديث التي استغربت منه.

وقد اعتُرض على النسائي لأجل ما حكم به عليه، ففي ترتيب المدارك ٤/ ١٨٨: «وعنّف سعد ـ (هو ابن معاذ الأندلسي) ـ . . . النسائي في تحامله عليه».

فنتج عن ذلك كله أن ابن أخي ابن وهب حسن الحديث في أقل أحواله قبل التغير، غير مقبوله فيما بعده، وحديثه بعد التغير منه ما هو لين، ومنه الضعيف، ومنه الباطل. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الضعفاء والمتروكين ٥٩، المجروحين ١/ ١٤٥، الكامل ١/ ١٧٦، الضعفاء والمتروكون ١١٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٦، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٦٠أ، الأنساب ١٠/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩، الضعفاء لابن الجوزي ١٠ب، ميزان الاعتدال ١/ ١٠٨، المغني في الضعفاء ١/ ٤٣، ديوان الضعفاء ٤، لسان الميزان ١/ ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٥٩، الضعفاء لابن الجوزي ١٠ب، ميزان الاعتدال ١/ ١٠٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أحمد بن سيار: لا سبيل إليه؛ وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات=

٣٥ ـ أحمد بن عبد الله بن خالد[١] أبو علي التَّيْمي، الهَرَوي، الجُوَيْباري، والجُوْبَاري، الملقب بستُّوق[٢].

= ما ليس من أحاديثهم، وعن غير الأثبات ما لم يحدثوا به، روى عن أبي ضَمْرة، عن حُميد، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «من تَخَتَّم بفَص الياقوت نفى عنه الفقر». . . وهذا خبر باطل، ما قاله رسول الله ﷺ، ولا أنس رواه، ولا حُميد حدّث به، ولا أبو ضَمْرة ذكره بهذا الإسناد؛ وقال ابن عدي: يحدث عن النضر بن محمد المروزي، وفضيل بن عياض، وابن المبارك، وأبي ضَمْرَة، وغيرهم بالمناكير ـ (ثم ذكر حديث الخاتم وقال) ـ: وهذا الحديث باطل بهذا الإسناد، وأبو ضَمْرة ثقة ـ (ثم ختم الترجمة بقوله) ـ: وللفِرْياناني. . . أحاديث منكرة غير ما ذكرته عن الثقات؛ وقال الدارقطني في سؤالات البَرْقاني: متروك؛ وفي سؤالات السُّلمي، وبعض نسخ كتاب الضعفاء للدارقطني: ضعيف؛ وقال أبو نعيم الحافظ: كان وضاعاً مشوراً بالوضع؛ وقال الذهبي في المغني: وضاع؛ وفي الميزان: متهم؛ وفي الديوان: تالف.

المجروحين ١/ ١٤٥، الكامل نسخة دار الكتب المصرية ٧٥أ ـ ٧٥ب، الضعفاء والمتركون ١١٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٦، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٦٠أ، الأنساب ١٠/ ٢٠٩، الضعفاء لابن الجوزي ١٠ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٧٧، المغني في الضعفاء ١/ ٤٣، ديوان الضعفاء ٤.

فأقوالهم جميعها تدل على نفي الثقة عنه، بل جزم بعضهم بوضعه للحديث، لكن الدارقطني في بعض المواطن تساهل حيث اكتفى بقوله: ضعف. والدارقطني كثيراً ما يستعمل في الرواة لفظة: ضعيف، ويحكم عليهم في مكان آخر بقوله: متروك ـ كما سبق في ترجمة أبان بن جَبَلة ـ مما يدل على إرادته للضعف الشديد في بعض استعمالاته لكلمة: ضعيف.

وقد ذكر الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ١٠٨ أن البخاري روى عنه في كتاب الضعفاء. وتعجب في مكان آخر من ذلك، فقال في ترجمة شعيب بن كيسان من ميزان الاعتدال ٢/ ٢٧٧: «والعجب أن البخاري روى هذا ـ (يعني الحديث الذي ذَكره) ـ في الضعفاء عن أحمد بن عبد الله بن حكيم، عن عمر ـ (يعني ابن عُبيد) ـ، وأحمد متهم».

وخلاصة القول: إن أحمد بن عبد الله بن حكيم ليس بثقة ـ كما قال النسائي ـ، متروك الحديث. والله أعلم.

(١) تنظر بقية نسبه في المجروحين لابن حبان ١/ ١٤٢.

(٢) ترجمته في: أحوال الرجال ٢٠٦، الضعفاء والمتروكين ٥٩، المجروحين =

قال النسائي: كذاب[1](*).

=١/ ١٤٢، الكامل ١/ ١٨١ ـ ١٨٢، الضعفاء والمتروكون ١١٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٦، سؤالات السُلمي ١٦٠أ، المدخل إلى الصحيح ١٢٠، الضعفاء لأبي نعيم ٦٥، الإرشاد ١٩٦ب ـ ١٩٧أ، الأباطيل ١/ ٦، الأنساب ٣/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥، ٤٢٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٠أ، ميزان الاعتدال ١/ ١٠٦ ـ ١٠٨، المغني في الضعفاء ١/ ٤٣، ديوان الضعفاء ٤، لسان الميزان ١/ ١٩٣ ـ ١٩٤.

(١) الضعفاء والمتروكين ٥٩، الضعفاء لابن الجوزي ١٠أ، ميزان الاعتدال ١/ ١٠٧. وزِيد في الضعفاء والمتروكين ـ طبعة مؤسسة الكتب الثقافية ـ لفظة: «ليس بثقة» بعد عبارة: «كذاب»، وذكر المحققان أنها من المخطوط ـ نسخة الظاهرية ـ. ولا توجد هذه الزيادة في نسخة أحمد الثالث، كما لا توجد في طبعة حلب، ولم ينقلها أحد ـ فيما أعلم ـ عن النسائي. فلعله حصل وهم في نسخة الظاهرية. والله أعلم.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال الجوزجاني: كان يضع الحديث؛ وقال ابن حبان: دجَّال من الدجاجلة، كذاب، يروي عن ابن عيينة، ووكيع، وأبي ضَمْرة، وغيرهم من ثقات أصحاب الحديث، ويضع عليهم ما لم يحدثوا، وقد روى عن هؤلاء الأئمة ألوف حديث ما حدثوا بشيء منها، كان يضعها عليهم، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الجرح فيه؛ وقال أيضاً في ترجمة إسحاق بن نَجيح المَلَطي: وقد تعلق به أحمد بن عبد الله الجُوَيْباري فكان يروي عنه ما وضعه إسحاق، ويضع عليه مالم يضع أيضاً؛ وقال أيضاً في ترجمة عبد الله بن وهب النَّسوي: تتبعت حديثه، فكأنه اجتمع مع أحمد بن عبد الله الجُوَيْباري، واتفقا على وضع الحديث، فقلَّ حديث رأيته للجُوَيْباري من المناكير التي تفرد بها، إلا ورأيته لعبد الله بن وهب هذا بعينه، كأنهما متشاركان فيه؛ وقال ابن عدي: حدث عن جرير، والفضل بن موسى، وغيرهما بأحاديث وضعها عليهم، وكان يضع الحديث لابن كرَّام على ما يريده، وكان ابن كرَّام يضعها في كتبه عنه... ولأحمد بن عبد الله الهروي مما وضعه أحاديث كثيرة لم أخرجها هٰهنا؛ وقال الدارقطني في الضعفاء، وسؤالات السُلمي: كذاب. زاد في سؤالات السُلمي: دجال خبيث، وضاع للحديث؛ وقال في سؤالات البَرْقاني: متروك؛ وقال أبو عبد الله الحاكم: كذاب خبيث، قد وضع على رسول الله ﷺ أحاديث كثيرة في فضائل الأعمال وغيرها، لا تحل كتبة حديثه، ولا روايته بوجه؛ وقال أبو سعيد النقَّاش: لا نعرف أحداً أكثر وضعاً منه؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: الواضع على رسول الله ﷺ غير حديث، =

٣٦ ـ ت س ق: أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي السَّفَر سعيد بن يُحْمِد أبو عُبيدة الهَمْداني، الثَّوْري، الكوفي. مات بالكوفة سنة ثمان وخمسين ومئتين[(١)(٢)].

قال النسائي: ليس بالقوي[(٣)(*)].

=ساقط، متروك؛ وقال الخليلي: كذاب؛ وقال البيهقي: فإني أعرفه حق المعرفة بوضع الأحاديث على رسول الله ﷺ، فقد وضع عليه أكثر من ألف حديث؛ وقال السمعاني: كان دجالاً، كذاباً، أفاكاً؛ وقال الذهبي: ممن يضرب المثل بكذبه.

أحوال الرجال ٢٠٦، المجروحين ١/١٣٤، ١٤٢، ٢/٤٣ ـ ٤٤، الكامل ١/ ١٨١ ـ ١٨٢، الضعفاء والمتركون ١١٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٦، سؤالات السلمي للدارقطني ١٦٠أ، المدخل إلى الصحيح ١٢٠، الضعفاء لأبي نعيم ٦٥، الإرشاد ١٩٦ب، الأنساب ٣/٣٧٥، ميزان الاعتدال ١/١٠٧ ـ ١٠٨، لسان الميزان ١/١٩٤.

فظهر أن الجُوَيْباري كذاب بإجماع. والله أعلم.

(١) وقيل: سنة ثمانين ومئتين. إكمال تهذيب الكمال ١/١٦أ.

(٢) ترجمته في: المعرفة والتاريخ ٣/٢٠١، الجرح والتعديل ١/١/٥٧ ـ ٥٨، الثقات ٨/٣٤، المؤتلف والمختلف ٣/١١٨٦، المعجم المشتمل ٥٠، تهذيب الكمال ١/٣٦٧، الكاشف ١/٦٢، إكمال تهذيب الكمال ١/١٦أ، ذيل ميزان الاعتدال ٩٦، تهذيب التهذيب ١/٤٨ ـ ٤٩، تقريب التهذيب ٨١، خلاصة التذهيب ٨.

(٣) ذيل ميزان الاعتدال ٩٦، تهذيب التهذيب ١/٤٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو حاتم: شيخ؛ وقال الذهبي: صدوق؛ وقال ابن حجر: صدوق يَهِم. وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل ١/١/٥٧ ـ ٥٨، الثقات ٨/٣٤، الكاشف ١/٦٢، تقريب التهذيب ٨١.

فقد اختلف النقاد في تعيين درجة أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد اللهبن أبي السَّفَر في أهل العدالة. فالذهبي جعله في الدرجة التالية للتوثيق المطلق، ولعله بنى حكمه على فحص حديثه، لأنه لم يسبق إلى التصريح بهذا الحكم، اللهم إلا إن كان=

٣٧ ـ أحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبو بكر العَتَكي مولاهم، البصري، البزَّار، الحافظ، صاحب المسند الكبير. ولد سنة نيف عشرة ومئتين، ومات بالرملة سنة اثنتين وتسعين ومئتين، ويقال: في شهر ربيع الأول سنة إحدى وتسعين[١].

جَرَّحه النسائي[٢](*).

=مستنداً إلى إيراد ابن حبان له في الثقات. وقد عَدَّه أبو حاتم، وابن حجر في أدنى درجات التعديل. وأبو حاتم متشدد، وأما ابن حجر فإنه وافقه مع تشدده مراعاة لقول النسائي: «ليس بالقوي». مع أن أبا عبد الرحمٰن يستعمل تلك اللفظة كثيراً في الصدوقين والمقبولين.

وخلاصة القول: إن أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي السَّفَر محله الصدق، أرجو أن يكون حسن الحديث. هذا في الأحوط، وقد يكون أرفع من ذلك. والله أعلم.

(١) ترجمته في: سؤالات السهمي للدارقطني وغيره ١٣٧، سؤالات الحاكم للدارقطني ٩٢ ـ ٩٣، تاريخ بغداد ٤/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥، الإكمال ١/ ٤٢٥، الأنساب ٢/ ١٩٥، ميزان الاعتدال ١/ ١٢٤ ـ ١٢٥، المغني في الضعفاء ١/ ٥١، ذيل ديوان الضعفاء ٢٢٨ب، من تكلم فيه وهو موثق ٣٧، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٥٤ ـ ٥٥٧، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٥٣ ـ ٦٥٤، لسان الميزان ١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٩.

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني ٩٣، تاريخ بغداد ٤/ ٣٣٥، ميزان الاعتدال ١/ ١٢٤. وقد نقل الخطيب، والذهبي هذا الكلام عن سؤالات الحاكم للدارقطني.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال أبو الشيخ: كان أحد حفاظ الدنيا رأساً ـ وحكى أنه ـ لم يكن بعد علي بن المديني أعلم بالحديث منه، اجتمع عليه حفاظ أهل بغداد، فبركوا بين يديه فكتبوا عنه ـ قال ـ: وغرائب حديثه، وما ينفرد به كثير؛ وقال الدارقطني في سؤالات السهمي: ثقة يخطئ كثيراً، ويتكل على حفظه؛ وقال الخطيب: وكان ثقة حافظاً، صنف المسند، وتكلم على الأحاديث، وبيَّن عللها؛ وقال ابن القطان: كان أحفظ الناس للحديث؛ وقال الذهبي: صدوق.

ب ـ المجرِّحون: قال الدارقطني في سؤالات الحاكم: يخطئ في الإسناد=

٣٨ ـ أحمد ابن أخت عبد الرزاق، واسم أبيه داود أو عبد الله[١].

قال النسائي: كذاب[٢](*).

=والمتن، حدث بالمسند بمصر حفظاً، ينظر في كتب الناس، ويحدث من حفظه، ولم تكن معه كتب، فأخطأ في أحاديث كثيرة، يتكلمون فيه، جرحه أبو عبد الرحمٰن النسائي.

سؤالات السهمي للدارقطني وغيره ١٣٧، سؤالات الحاكم للدارقطني ٩٢ ـ ٩٣، تاريخ بغداد٤/ ٣٣٤، ميزان الاعتدال ١/ ١٢٤، لسان الميزان ١/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

فقد اتفق الأئمة على أن أبا بكر البزار من الحفاظ الكبار المكثرين. وأشار بعضهم إلى وجود أوهام في حديثه سببها اتكاله على حفظه، وهي لا تخرجه عن حد المحتج بهم، لأن عامة الأئمة المكثرين لهم غرائب وأوهام. ورغم ادعاء الدارقطني كثرة خطأ البزار فإنه لم يمتنع عن توثيقه له. وكلامه في سؤالات الحاكم يحمل على ما ذكره في سؤالات السهمي.

وخلاصة القول: إن البزار صدوق، حسن الحديث في أقل أحواله. وجرح النسائي له مبهم، وإن لم يكن من كلام الأقران المردود، فلعله جرح نسبي. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ١٩، الضعفاء والمتروكين ٦٠، الضعفاء الكبير ١/ ١٢٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٨٢ ـ ٨٣، المجروحين ١/ ١٤٢، الكامل ١/ ١٧٦ ـ ١٧٧، الضعفاء والمتروكون ١١٣، الضعفاء لابن الجوزي ١٠ب ميزان الاعتدال ١/ ٩٧، ١٠٩، ١٦٦، المغني في الضعفاء ١/ ٤٣، ٦٣، ديوان الضعفاء ٤، لسان الميزان ١/ ١٦٩ ـ ١٧٠، ١٩٧، ٣٢٩.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٦٠، الضعفاء لابن الجوزي ١٠ب. لكن لفظ ابن الجوزي: «كذبه أحمد، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال ابن معين في رواية الدوري: كذَّاب، لم يكن بثقة ولا مأمون؛ وقال أحمد في رواية عبد الله: من أكذب الناس؛ وفي رواية علي بن الحسين: كذاب، دلني على شيخ فقال: توفي منذ حين. فوجدته حياً؛ وقال الساجي: ليس بثقة، ولا مأمون؛ وقال ابن حبان: كان يُدخل على عبد الرزاق الحديث، فكل ما وقع في حديث عبد الرزاق من المناكير التي لم يتابع عليها كان بليته فيها ابن أخته هذا؛ وقال ابن عدي: وعامة=

٣٩ ـ ق: أَحْوَص بن حكيم بن عُمير وهو عمرو بن الأسود[١] العَنْسي، أو الهَمْدَاني، الحمصي، وقيل: الدمشقي، العابد[٢].

قال النسائي: ضعيف[٣].

وقال أيضاً: ليس بثقة[٤](*).

=أحاديثه مناكير لا يرويها غيره، ولا أعرف له من الحديث إلا دون عشرة؛ وقال الدارقطني، والذهبي: كذاب.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٩، الضعفاء الكبير ١/ ١٢٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٨٣، المجروحين ١/ ١٤٢، الكامل ١/ ١٧٧، الضعفاء والمتروكون ١١٣، المغني في الضعفاء ١/ ٤٣، ديوان الضعفاء ٤، لسان الميزان ١/ ١٩٧.

فظهر من هذا أن أحمد ابن أخت عبد الرزاق كذاب. والله أعلم.

(١) لم يذكر أحد كنية أَحْوص سوى ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وابن الجوزي في الضعفاء حيث قالا: أبو عُمير.

(٢) ترجمته في: تاريخ البادي عن ابن معين ٤٧، الطبقات ٣١٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٥٨، أحوال الرجال ١٧١، معرفة الثقات ١/ ٢١٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٦١، العلل الكبير ٢/ ٩٧٢، الضعفاء والمتروكين ٥٧، الضعفاء الكبير ١/ ١٢٠ ـ ١٢١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨، المجروحين ١/ ١٧٥ ـ ١٧٦، الكامل ١/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦، الضعفاء والمتروكون ١٥٧، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٦ ـ ١٧، الضعفاء لأبي نعيم ٦٣، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢أ، تهذيب الكمال ٢/ ٢٨٩ ـ ٢٩٤، ميزان الاعتدال ١/ ١٦٧، المغني في الضعفاء ١/ ٦٤، ديوان الضعفاء ١٥، الكاشف ١/ ١٠٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨١ب، تهذيب التهذيب ١/ ١٩٢ ـ ١٩٣، تقريب التهذيب ٩٦، خلاصة التذهيب ٢٤.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٥٧، الكامل ٣٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢أ، تهذيب الكمال ٢/ ٢٩٢، ميزان الاعتدال ١/ ١٦٧، تهذيب التهذيب ١/ ١٩٢.

(٤) تهذيب الكمال ١/ ٢٩٣، تهذيب التهذيب ١/ ١٩٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون**: قال ابن أبي حاتم: أخبرنا أبي، أخبرنا سُرَيْج بن يونس، حدثنا سفيان ـ (يعني ابن عيينة) ـ عن الأحوص بن حكيم وكان ثقة؛ وقال=

....

=البخاري: قال لنا علي ـ (يعني ابن المديني) ـ: كان ابن عيينة يفضل الأحوص على ثور ـ (يعني ابن يزيد الحمصي) ـ في الحديث؛ وقال الترمذي: سألت محمداً ـ (يعني البخاري) ـ عن الأحوص بن حكيم؟ فقال؛ قال علي بن عبد الله: كان سفيان بن عيينة يُثَبِّته؛ وقال علي بن المديني: هو ـ (يعني ثوراً) ـ عندي أكبر من الأحوص، والأحوص صالح؛ وقال أيضاً: ثقة؛ وقال ابن عَمَّار الموصلي: صالح؛ وقال العجلي: لا بأس به؛ وقال الدراقطني كما في سؤالات البَرْقاني: يعتبر به إذا حدث عنه ثقة.

ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنون:** قال الترمذي: سألت محمداً عن الأحوص بن حكيم؟ فقال: قال علي بن عبد الله: كان سفيان بن عيينة يثبته، وكان يحيى بن سعيد يتكلم فيه، وقال ابن معين في رواية البادي: ليس بثقة ولا مأمون، وفي رواية معاوية بن صالح، وابن الجنيد، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة: ليس بشيء؛ وفي رواية الكَوْسج: لا شيء؛ وقال المزي: وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: أبو بكر بن أبي مريم أمثل من الأحوص بن حكيم، وكذلك قال عباس الدوري عن يحيى بن معين؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني؛ قال علي بن المديني: لا يكتب حديثه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ (كما في الكامل لابن عدي) ـ: عن أبي بكر بن عياش قال: حَدثت الأحوص بن حكيم بحديث، فقلت له: عن النبي ﷺ فقال: أو ليس الحديث كله عن النبي ﷺ؛ وقال أيضاً في رواية عبد الله: أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم أمثل من الأحوص بن حكيم؛ وفي رواية الميموني؛ واهٍ؛ وفي رواية إبراهيم بن هانئ: لا يساوي حديثه شيئاً؛ وفي رواية صالح: لا يروىٰ حديثه، يرفع الأحاديث إلى النبي ﷺ؛ وقال الجُوزجاني: ليس بالقوي في الحديث؛ وقال ابن عساكر: بلغني أن محمد بن عوف سئل عنه فقال: ضعيف الحديث؛ وقال الفسوي: وكان ـ زعموا ـ رجلاً عابداً، مجتهداً، وحديثه ليس بالقوي؛ وقال أبو حاتم: ليس بقوي، منكر الحديث، وكان ابن عيينة يقدم الأحوص على ثور في الحديث، فغلط ابن عيينة في تقديم الأحوص على ثور، ثور صدوق، والأحوص منكر الحديث؛ وقال الساجي: ضعيف، عنده مناكير؛ وقال ابن حبان: لا يعتبر بروايته؛ وقال أيضاً: يروي المناكير عن المشاهير، وكان ينتقص علي بن أبي طالب، تركه يحيى القطان، وغيره؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: منكر الحديث؛ وقال الذهبي: ضُعِّفَ؛ وقال ابن حجر: ضعيف الحفظ.

تاريخ البادي عن ابن معين ٤٧، التاريخ الكبير ٢/١/٥٨، أحوال الرجال ١٧١، معرفة الثقات ١/٢١٣، المعرفة والتاريخ ٢/٤٦١، العلل الكبير ٢/٩٧٢، الضعفاء=

....

= الكبير ١/ ١٢٠ ـ ١٢١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨، المجروحين ١/ ١٧٥، الكامل ١/ ٤٠٥، الضعفاء والمتروكون ١٥٧، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٦ ـ ١٧، الضعفاء لأبي نعيم ٦٣، تهذيب الكمال ٢/ ٢٩١ ـ ٢٩٣، الكاشف ١/ ١٠٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨١ب، تقريب التهذيب ٩٦.

الدراسة والترجيح: لقد اختلف العلماء في الحكم على الأحوص بن حكيم بين موثق ومجرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد الرتبة التي يستحقها، فقد صار إلى تجريحه القطان، وابن معين، وأحمد بن حنبل، والجُوزجاني، ومحمد بن عوف، والفسوي، وأبو حاتم، والساجي، وابن حبان، والدارقطني، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم، وناهيك بهم جلالة؛ وعارضهم ابن عيينة، وابن المديني، وابن عَمَّار، والعجلي. وقول الدارقطني في سؤالات البَرْقاني: «يعتبر به إذا حدث عنه ثقة» يحمل على قوله الآخر: منكر الحديث، لأن لفظة: يعتبر به، وإن عُدت في أدنى مراتب التعديل، فإنها لا تنافي الجرح، كيف وقد صرح الدارقطني بذلك في كتاب الضعفاء؛ وأما العجلي فعنده تساهل في التوثيق؛ وأما قول ابن عَمَّار: صالح، فيحتمل أنه أراد به الصلاح في الدين، لا في الحديث، وقد عرف عن الأحوص الاجتهاد في العبادة؛ وتوثيق ابن المديني له معارض بقوله الآخر: لا يكتب حديثه؛ وقد نقل الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ١٦٧ قول ابن المديني فيه: «ليس بشيء لا يكتب حديثه»، ولما ذكر مُغُلْطَاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨١ب قول ابن المديني الذي نقلته عن أبي نعيم الأصبهاني من كتاب الضعفاء، جعل الناقل له: أبا نعيم الفضل بن دُكين، وأظنه سبق ذهنه عند ذكر أبي نعيم من الأصبهاني إلى الفضل بن دُكين المتوفىٰ قبل ابن المديني ببضع عشرة سنة. وأما تقديم ابن عيينة للأحوص على ثور بن يزيد الحمصي فقد رده أبو حاتم، وتوثيقه المطلق له مردود أيضاً بالمناكير الموجودة في حديثه والتي ذكر بعضها العقيلي في الضعفاء، وابن حبان في المجروحين، وابن عدي في الكامل، وقول ابن عدي في كامله ١/ ٤٠٦: «وللأحوص بن حكيم روايات غير ما ذكرت، وهو ممن يكتب حديثه، وقد حدث عنه جماعة من الثقات... وليس فيما يرويه متن منكر، إلا أنه يأتي بأسانيد لا يتابع عليها». ولا يفيد التعديل، لأنه كثيراً ما يستعمل لفظة: «يكتب حديثه» في الضعفاء فسلم بهذا كله للمجرحين كلامهم فيه، وإن لم يتفقوا على عَدِّه في مرتبة واحدة، فابن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وابن حبان جعلوه ذاهب الحديث، مردوده، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، وعَدَّه جماعة آخرون =

٤٠ ـ أَزْوَر بن غالب بن تميم البصري[١][٢].

قال النسائي: ضعيف[٣][*].

=في الضعفاء المعتبر بهم. ولعل الصواب في حاله ما ذكره هذا الفريق الأخير لما سبق من قول ابن عدي، ولأن ابن معين، وأبا حاتم، وابن حبان في المتشددين في الجرح.

وقد عددت أبا حاتم فيمن بالغ في الجرح، لأن عبارته المذكورة يستعملها عادة في المتروكين.

وخلاصة القول: إن أَحْوص بن حكيم ضعيف الحديث، يكتب عنه للاعتبار. والله أعلم.

(١) نُسب في كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي ـ نسخة الظاهرية، وأحمد الثالث ـ إلى الكوفة. وقد نقل ابن عدي عن النسائي نسبته إلى البصرة.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/٧٥، التاريخ الصغير ٢/١٣٠، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦٠٣، الضعفاء والمتروكين ٥٧، الضعفاء الكبير ١/١١٨ ـ ١١٩، الجرح والتعديل ١/١/٣٣٦، المجروحين ١/١٧٨، الكامل ١/٤٠٨ ـ ٤٠٩، الضعفاء والمتروكون ١٥٦، الضعفاء لأبي نعيم ٦٤، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢أ، ميزان الاعتدال ١/١٧٣ ـ ١٧٤، المغني في الضعفاء ١/٦٥، ديوان الضعفاء ١٦، لسان الميزان ١/٣٤٠.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٥٧، الكامل ٣١أ، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢أ.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المعدِّلون:** قال ابن عدي: ولأزور بن غالب غير ما ذكرت ـ من رواية يحيى بن سُليم عنه ـ أحاديث معدودة يسيرة، غير محفوظة، وأرجو أنه لا بأس به.

ب ـ **المجرِّحون:** قال البخاري: منكر الحديث؛ وقال أبو زرعة: ليس بقوي؛ وقال أبو حاتم: هو منكر الحديث، وهو مجهول؛ وقال الساجي: منكر الحديث؛ وقال ابن حبان: كان قليل الحديث، إلا أنه روى ـ على قلته ـ عن الثقات ما لم يُتابع عليه من المناكير، فكأنه كان يخطئ وهو لا يعلم، حتى صار ممن لا يُحتج به إذا انفرد؛ وقال الدارقطني: منكر الحديث؛ وقال الذهبي: منكر الحديث، أتى بما لا يحتمل، فكُذِّب.

التاريخ الكبير ٢/١/٥٧، التاريخ الصغير ٢/١٣٠، الضعفاء الصغير ٢١، الجرح والتعديل ١/١/٣٣٦، المجروحين ١/١٧٨، الكامل ١/٤٠٩، الضعفاء والمتروكون ١٥٦، ميزان الاعتدال ١/١٧٣، لسان الميزان ١/٣٤٠. =

....

= لقد تبع الجمهور لفظ البخاري في حكمه على أَزْور بن غالب، ومر في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي أن البخاري قال: «كل من قلت في: منكر الحديث، فلا تحل الرواية». يعني لا يخرج حديثه ولو على سبيل الاعتبار.

ويبدو أن أبا حاتم، والساجي، والدارقطني، يريدون بقولهم: منكر الحديث ـ في كثير من الأحيان ـ ما يريده البخاري، فأبو حاتم قال في إبراهيم بن الفضل المخزومي، وإبراهيم بن يزيد الخُوزي: ضعيف الحديث، منكر الحديث. وهما متروكان؛ والساجي قال في إبراهيم بن الفضل المذكور: منكر الحديث؛ وأما الدارقطني فقد ذكر السخاوي في فتح المغيث ٣٤٨/١، في معرض دفعه لدعوى تعارض أقوال الأئمة في الجرح والتعديل قول: «وقد يكون الاختلاف لتغير اجتهاده كما هو أحد احتمالين في قول الدارقطني في الحسن بن غُفَير ـ: بالمعجمة ـ: إنه منكر الحديث؛ وفي موضع آخر: إنه متروك؛ وثانيهما عدم تفرقته بين اللفظين، بل هما عنده في مرتبة واحدة».

ويظهر أيضاً أن الذهبي أراد بقوله: منكر الحديث، في هذه الترجمة الضعف الشديد، بدليل بقية كلامه: «أتى بما لا يحتمل، فكذب».

وقول ابن حبان: لا يحتج به إذا انفرد، قد بين هو المراد منه في كتاب المجروحين ١١٩/٣ فقال: «وكل ما نقول في هذا الكتاب: إنه لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد فسبيله هذا السبيل، أنه يجب أن يترك ما أخطأ فيه، ولا يكاد يعرف ذلك إلا الممعن، البازِل ـ (يعني الكامل في تجربته) ـ في صناعة الحديث، فرأينا من الاحتياط ترك الاحتجاج بما انفرد جملة، حتى تشتمل هذه اللفظة على ما أخطأ فيه، أو أُخطئ عليه، أو أُدخل عليه وهو لا يعلم، أو دخل له حديث في حديث، وما يشبه هذا من أنواع الخطأ، ويحتج بما وافق الثقات، فلهذه العلة ما قلنا في هذا الكتاب لمن ذكرنا أنه لا يحتج بانفراده». وبهذا يتبين أن ابن حبان لم يهدر أَزْور بن غالب.

وخلاصة القول: إن أُزْور بن غالب مختلف في ضعفه، فمنهم من أهدره، ومنهم من جعل ضعفه محتملاً. وتقوية ابن عدي له قد ترجح جانب الضعف المُسَهَّل. لكن اختيار الجمهور لاطراحه، مع تعدد مناكيره، وشدة بعضها، على قلة رواياته تجعل الإهدار أجدر بالقبول.

لذا فالراجح في أَزْور بن غالب أنه مُطَّرح، مردود الحديث، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

٤١ ـ ق: أسامة بن زيد بن أسلم أبو زيد القرشي، العَدَوي مولاهم، المدني[(١)][(٢)].

قال النسائي: ليس بالقوي[(٣)].

وقال أيضاً: ضعيف[(٤)][(*)].

---

(١) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٥/ ٤١٣: «وتوفي بالمدينة في خلافة أبي جعفر». وكانت خلافة المنصور من سنة سبع وثلاثين ومئة، إلى وفاته سنة ثمان وخمسين. وفي الطبقات الكبرى أيضاً ٥/١١: «أخبرنا محمد بن عمر ـ (يعني الواقدي» ـ قال: سمعت أسامة بن زيد بن أسلم يقول: نحن قوم من الأشعريين، ولكنا لا نُنْكر مِنَّة عمر بن الخطاب».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٤١٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٢٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٨ ـ ٦٩، ١٥٢، تاريخ البادي عن ابن معين ٤٠ ـ ٤١، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٩٦، الطبقات ٢٧٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٣، التاريخ الصغير ٢/ ٢٢٩، أحوال الرجال ١٣١ ـ ١٣٢، المعرفة والتاريخ ١/ ٤٣٠، ٣/ ٤٢، العلل الكبير ٢/ ٩٦٩، الضعفاء والمتروكين ٥٥، الضعفاء الكبير ١/ ٢١ ـ ٢٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٨٥، المجروحين ١/ ١٧٩، الكامل ١/ ٣٨٦ ـ ٣٨٨، الضعفاء لابن الجوزي ١٤أ، تهذيب الكمال ٢/ ٣٣٤ ـ ٣٣٨، ميزان الاعتدال ١/ ١٧٤، المغني في الضعفاء ١/ ٦٦، ديوان الضعفاء ١٦، الكاشف ١/ ١٠٣ ـ ١٠٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٥ب ـ ٨٦أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨، تقرب التهذيب ٩٨، خلاصة التذهيب ٢٥ ـ ٢٦.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٥٥، تهذيب الكمال ٢/ ٣٣٦، ميزان الاعتدال ١/ ١٧٤، تهذيب التهذيب ١/ ٢٠٧.

(٤) إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٦أ.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **الموثِّقون والمعدِّلون**: قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: وسألت علياً عن أسامة بن زيد بن أسلم؟ فقال: هو عندنا ثقة، وليس بالقوي، وقد أنكر أصحابنا عليه أحاديث، وبنو زيد بن أسلم، منهم عبد الرحمٰن، وغيره، وبنو زيد كلهم ليس بالأقوياء؛ قال ابن المديني في رواية أبي يوسف القُلُوسي: ليس في ولد زيد بن أسلم ثقة؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: قال لي علي بن المديني: هو ثقة. وأثنى عليه=

=خيراً: وفي التاريخ الصغير: وضَعَّف علي ـ (يعني ابن المديني) ـ عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم... قال علي: أما أخواه أسامة، وعبد الله فذكر عنهما صحة ـ (وقال مُغُلْطاي وفي نسخة ـ (يعني من التاريخ الصغير) ـ صلاحاً) ـ؛ وقال الترمذي في العلل الكبير: قال محمد ـ (يعني البخاري) ـ: أسامة، وعبد الله ابنا زيد بن أسلم لا بأس بهما، وذكرهما علي بن عبد الله بخير، وأما عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم فلا أروي عنه.

ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنون**: قال ابن الجوزي: وترك يحيى بن سعد ـ (يعني القطان) ـ حديثه؛ وقال ابن سعد: وكان كثير الحديث، وليس بحجة؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: أسامة بن زيد بن أسلم، وعبد الله بن زيد بن أسلم، وعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم، هؤلاء إخوة، وليس حديثهم بشيء جميعاً؛ وفيها أيضاً: وأسامة بن زيد بن أسلم ليس بذاك، وهو أصغر من هذا ـ: (يعني الليثي) ـ؛ وفيها أيضاً: ولد زيد ضعاف: أسامة بن زيد، وعبد الرحمٰن بن زيد، وعبد الله بن زيد؛ وفي رواية البادي: بنو زيد بن أسلم: عبد الرحمٰن، وعبد الله كلهم ليس فيهم ثقة، أسامة بن زيد أثبت منهم؛ وفي رواية الدارمي، وابن أبي خيثمة، ومعاوية بن صالح، وابن أبي مريم: ضعيف. زاد ابن أبي خيثمة لفظة: الحديث. وزاد ابن أبي مريم عبارة: يكتب حديثه. ولفظ معاوية: أسامة بن زيد ضعيف، وعبد الله بن زيد بن أسلم ضعيف، وعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم ضعيف؛ وفي رواية أبي يعلى المَوْصلي: أسامة، وعبد الله، وعبد الرحمٰن بنو زيد بن أسلم ليسوا بشيء؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية صالح: منكر الحديث، ضعيف، وفي رواية أبي طالب أحمد بن حُميد: فأسامة، وعبد الرحمٰن متقاربان ضعيفان، وعبد الله ثقة؛ وفي رواية عبد الله: أسامة بن زيد بن أسلم أخشى أن لا يكون ثقة في الحديث ـ (كذا في الكامل، وقد ورد هذا النص في الضعفاء الكبير للعقيلي بلفظ: أخشى أن لا يكون قوياً في الحديث) ـ؛ وقال البرقي؛ يضعف، ويكتب حديثه؛ وقال الجُوزجاني: بنو زيد بن أسلم: أسامة، وعبد الرحمٰن، وعبد الله ضعفاء في الحديث من غير خَرَبَة في دينهم، ولا زَيْغ عن الحق في بدعة ذُكرت عنهم؛ وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن أسامة بن زيد بن أسلم، وعبد الله بن زيد بن أسلم أيهما أحب إليك؟ قال: أسامة أمثل؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ضعيف، قليل الحديث؛ وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم وقال: وأسامة بن زيد بن أسلم لا يكتب حديثه إلا للمعرفة، ولا يحتج بروايته؛ وقال أبو حاتم ـ كما في تهذيب الكمال ـ: يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وفي كتاب ابن الجاورد: هو ممن يحتمل حديثه؛ وقال أبو العرب القَيْرَوَاني: لا أعلم أحداً=

....

=وثقه؛ وقال ابن حبان: كان يهم في الأخبار، ويخطئ في الآثار، حتى كان يرفع الموقوف، ويوصل المقطوع، ويسند المرسل؛ وقال ابن عدي: وبنو زيد بن أسلم على أن القول فيهم إنهم ضعفاء، إنهم يكتب حديثهم، ولكل واحد منهم من الأخبار غير ما ذكرت، ويقرب بعضهم من بعض في باب الروايات، ولم أجد لأسامة بن زيد حديث منكر ـ (كذا في نسخة الظاهرية، وهي متقنة، وابن عدي معروف باللحن) ـ جداً، لا إسناداً ولا متناً، وأرجو أنه صالح؛ وقال الأزدي: ليس فيهم ـ (يعني بني زيد بن أسلم) ـ أحد يتهم بشيء في دينه، ولا زائغ عن الحق، ولا بدعة تذكر عنهم؛ وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه؛ وفي ميزان الاعتدال: رجل صالح ضعفه أحمد وغيره لسوء حفظه؛ وقال ابن حجر: ضعيف من قبل حفظه.

الطبقات الكبرى ٥/ ٤١٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٥٧، ١٧٤ ـ ١٧٥، ١٩٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٨، ١٥٢، تاريخ البادي عن ابن معين ٤٠ ـ ٤١، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٩٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٣، التاريخ الصغير ٢/ ٢٢٩، أحوال الرجال ١٣١ ـ ١٣٢، المعرفة والتاريخ ١/ ٤٣٠، ٣/ ٤٢، العلل الكبير ٢/ ٩٦٩، الضعفاء الكبير ١/ ٢١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٨٥، المجروحين ١/ ١٧٩، الكامل ١/ ٣٨٦ ـ ٣٨٨، ونسخة الظاهرية ٢٨ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٤أ، تهذيب الكمال ٢/ ٣٣٦، ميزان الاعتدال ١/ ١٧٤، الكاشف ١/ ١٠٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٦أ، تقريب التهذيب ٩٨.

وقبل البدء بالدراسة والترجيح أجد لزاماً عليّ أن أنبه إلى أوهام وقع فيها بعض العلماء حين ترجمتهم لأسامة بن زيد بن أسلم، من ذلك: أن مُغُلْطَاي ذكر في إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٥ب أن ابن سعد قال في أسامة بن زيد بن أسلم: «كان كثير الحديث، يُستضعف». والصواب أن ابن سعد قال هذا في أسامة بن زيد الليثي كما في الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٣٩٨. ونقل ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٢٠٧ عن عثمان الدارمي عن ابن معين قوله في أسامة العدوي: ليس به بأس. والصواب أن ذلك في الليثي كما في تاريخ عثمان الدارمي ٦٦. ولعل ما ذكره ابن الجوزي من أن القطان ترك حديث العدوي، أن الصواب فيه أن يكون في ترجمة الليثي كما هو مشهور، لا في هذه الترجمة. كما أن ما نقله المزي عن أبي حاتم لعله هو نفس قول أبي حاتم في الليثي، حيث إن أبا حاتم قال ذلك اللفظ بعينه في الليثي كما في الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٨٥، ولم يذكر ابن أبي حاتم في كتابه المذكور شيئاً عن أبيه في الحكم على العدوى. والله أعلم.

وأشرع الآن في دراسة أقوال المعدلين، والمجرحين فأقول: لقد وثق ابن المديني=

....

=أسامة بن زيد بن أسلم، لكن ليس توثيقاً مطلقاً كما يظهر من رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة عنه، وأما رواية القُلُوسي: ليس في ولد زيد بن أسلم ثقة، فيبدو أنه أراد أن ينفي كمال الثقة لا أصلها، فيكون أسامة في نظر ابن المديني ـ من خلال مجموع كلامه ـ صدوقاً، أو محله الصدق، يعني في إحدى المرتبتين الأخيرتين من مراتب التعديل. ووافقه البخاري في الحكم فقال: لا بأس به.

فابن المديني، والبخاري تفردا بتوثيقه، وإن لم يكن بالتوثيق المطلق، وقد خالفهما جمهور النقاد من المتقدمين، والمتأخرين، فحكموا عليه بالضعف، واللين، لكن اختلفوا فيما بينهم في تحديد المرتبة التي يستحقها، فابن معين تعددت أقواله فيه: فقال مرة: ليس بشيء، ومرة: ليس بذاك، ومرة: ضعيف، ومرة: ضعيف، يكتب حديثه. فقوله: ليس بشيء، يستعمله غالباً في الجرح الشديد الذي يطرح به حديث الراوي، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة خالد بن أيوب البصري ٢/ ١/ ٣٢١: «ذكر أبي عن إسحاق بن منصور ـ (يعني الكوسج) ـ عن يحيى بن معين أنه قال: خالد بن أيوب البصري ٢/ ١/ ٣٢١: «ذكر أبي عن إسحاق بن منصور ـ (يعني الكوسج) ـ عن يحيى بن معين أنه قال: خالد بن أيوب لا شيء ـ يعني: ليس بثقة ـ». وقد يستعمله فيمن كان قليل الحديث، دون إرادة التضعيف، قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ٢/ ٢٢٤أ: «وقول ابن معين فيه ـ (يعني في صالح بن رستم البصري) ـ: لا شيء، معناه فيه أنه ليس كغيره، فإنه قد عهد يقول ذلك فيمن يقل حديثه، فاعلم ذلك»، وقال أيضاً في نفس الكتاب ١/ ٢٠٩ب: «وما روى ابن أبي خيثمة عن ابن معين من قوله فيه ـ (يعني في بكار بن عبد العزيز الثقفي) ـ: ليس بشيء، إنما يعني بذلك قلة حديثه، وقد عهد يقول ذلك في المقلين، وفسر قوله فيهم ذلك بما قلناه» كما أنه قد يستعمله في حالات أخرى. وأما قول ابن معين: ضعيف، فقد سبق في ترجمة أبان بن أبي عياش أنه يقول فيمن كان شديد الضعف، متروك الحديث. ويظهر من مجموع الروايات عن يحيى بن معين أنه لم يرد تضعيف أسامة العدوي الضعف الشديد، وإن كان قد استعمل في بعض الأحيان عبارات تدل على ذلك والدليل عليه قوله في رواية ابن أبي مريم عقب لفظة «ضعيف»: يكتب حديثه؛ يعني يكتب للاعتبار، ولا يترك؛ وكذلك قوله في مكان من رواية الدوري: ليس بذاك، وهذه العبارة لا تفسد حديث الراوي؛ وكذلك قوله في رواية البادي: أسامة بن زيد أثبت منهم ـ (يعني من إخوته) ـ، وهذه العبارة وإن لم يرد منها ابن معين أن أسامة ثبت، فإنها تشير إلى عدم سقوطه. وقول ابن معين في بعض الروايات: ليس بشيء، =

....

=وضعيف، يحمل على تشدده في الجرح. وقد وضع المنذري مخرجاً للأئمة الذين استعملوا لفظة: ليس بشيء، في الضعفاء الذين لا يرد حديثهم، وذلك في رسالته في الجرح والتعديل ص٥٥ فقال: «وأما قولهم: فلان ليس بشيء، ويقولون مرة: ليس حديثه بشيء، فهذا ينظر فيه، فإن كان الذي قيل فيه هذا قد وثقه غير هذا القائل، واحتج به، فيحتمل أن يكون قوله محمولاً على أنه ليس حديثه بشيء يحتج به، بل يكون حديثه عنده يكتب للاعتبار والاستشهاد، وغير ذلك. وإن كان الذي قيل فيه ذلك مشهوراً بالضعف، ولم يوجد من الأئمة من يحسن أمره، فيكون محمولاً على أن حديثه ليس بشيء يحتج ـ (به) ـ، ولا يعتبر به، ولا يستشهد به، ويلتحق هذا بالمتروك، والله عز وجل أعلم».

فتبين أن أسامة العدوي محتمل الضعف في نظر ابن معين، يكتب حديثه للاعتبار، ولا يطرح.

وأما أحمد بن حنبل فقد تعددت أقواله أيضاً في أسامة العدوي، فقال مرة: منكر الحديث ضعيف، ومرة: ضعيف، ومرة: أخشى أن لا يكون ثقة ـ أو قوياً ـ في الحديث. وعبارته الأخيرة قد اختلف العلماء في نقلها، فالعقيلي ذكرها بلفظ «قوياً» وتبعه المزي، لكن بلفظ «بقوي»، وابن عدي ذكر عبارة: ثقة. ولعل الراجح ما ذكره العقيلي، لأن رواية ابن عدي إما أن يراد بها الخوف من عدم استحقاقه الثقة المطلقة، أو الخوف من أن تكون حقيقة حاله: ليس بثقة، والاحتمال الثاني مستبعد، لأن أحمد قدم أسامة على أخيه عبد الله في بعض الروايات، وقد قال في عبد الله ـ كما في رواية أبي طالب ـ: ثقة. كما أنه ترجح رواية العقيلي على الاحتمال الأول لأن المشهور عن أحمد جزمه بضعفه. وأما قول أحمد: منكر الحديث، ضعيف، فالعبارة الأولى قد يريد بها رد حديث الراوي كما ظهر ذلك في ترجمة إبراهيم بن عثمان بن خُوَاستي أبي شَيْبة الكوفي، أما في هذه الترجمة فما أراه يريد ذلك، بدليل قوليه الآخرين، فأسامة بن زيد بن أسلم ضعيف في نظر الإمام أحمد، لا يترك حديثه ولا يطرح. وأما ما ذكره ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: أسامة أمثل ـ يعني من أخيه عبد الله ـ. فلا أدري إن كان أراد به التجريح أم التعديل، ولم أجد لأبي زرعة قولاً آخر في عبد الله بن زيد يرجح أحد الجانبين، وأما بقية أقوال المجرحين فهي تفيد ضعفه غير الشديد، الذي لا يمنع من كتب حديثه على جهة الاعتبار.

وخلاصة القول: إن أسامة بن زيد بن أسلم ضعيف الحديث ـ في أدنى أحواله ـ، وهذا الحكم هو قول النسائي في بعض الروايات، وأما قوله الآخر: ليس بالقوي. فيستعمله أبو عبد الرحمٰن كثيراً في الصدوقين والمقبولين، وهذا القول من النسائي، مع=

٤٢ ـ خت بخ م٤: أَسْباط بن نصر أبو يوسف، ويقال: أبو نصر الهَمْداني، الكوفي[(١)].

قال النسائي: ليس بالقوي[(٢)(*)].

=ما قاله ابن المديني، والبخاري، حملني على تقييد ما استخلصته من الحكم عليه بقولي: في أدنى أحواله. أي أنه من الممكن أن يكون في أسهل درجات التجريح، وعلى كلا الحالين فإنه ممن يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٢٣ ـ ٢٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٥٣، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٦٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٣٢، الثقات ٦/ ٨٥، المؤتلف والمختلف ٤/ ٢٢٠٩، تاريخ أسماء الثقات ٧٢، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٤٦، الضعفاء لابن الجوزي ١٩ب، تهذيب الكمال ٢/ ٣٥٧ ـ ٣٥٩، ميزان الاعتدال ١/ ١٧٥ ـ ١٧٦، المغني في الضعفاء ١/ ٦٦، ديوان الضعفاء ١٦، الكاشف١/ ١٠٥، من تكلم فيه وهو موثق ٤١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٧ب ـ ٨٨أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢١١ ـ ٢١٢، تقريب التهذيب ٩٨، هدي الساري ٤٥٦، خلاصة التذهيب ٢٦.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ٣٥٩، ميزان الاعتدال ١/ ١٧٥، تهذيب التهذيب ١/ ٢١٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **الموثِّقون والمعدِّلون:** قال محمد بن مِهران الجَمَّال: سألت أبا نعيم ـ (يعني الفضل بن دُكين) ـ عنه؟ فقال: لم يكن به بأس، غير أنه كان أَهْوج؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، والدارمي، وابن أبي خيثمة: ثقة؛ وقال البخاري: صدوق؛ وقال موسى بن هارون الحَمَّال؛ لم يكن به بأس؛ وقال الذهبي: صدوق؛ وقال ابن حجر: صدوق، كثير الخطأ، يُغرب. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنون:** قال أبو حاتم ـ كما في سؤالات البَرْذعي ـ: سمعت أبا نعيم ـ (يعني الفضل بن دُكين) ـ وقال له رجل: سمعت من أسباط بن نصر؟ قال: كان أسباط بن نصر يقلب الحديث؛ وقال أيضاً ـ كما في الجرح والتعديل مع التصرف ـ: سمعت أبا نعيم يضعف أسباط بن نصر، وقال: أحاديثه عاميه سقط، مقلوب الأسانيد؛ وقال ابن معين ـ كما في تهذيب التهذيب وحده ـ: ليس بشيء؛ وقال حَرْب الكِرْمَاني: قلت لأحمد: أسباط بن نصر الكوفي الذي يروي عن السُّدي، كيف حديثه؟ قال: ما أدري=

....

=ـ (ثم ذكر ابن أبي حاتم عقب هذا الكلام) ـ: وكأنه ضعفه؛ وقال أبو زرعة ـ كما في سؤالات البَرْذَعي ـ: أما حديثه فَيُعْرَف ويُنْكَر، وأما في نفسه فلا بأس به؛ وقال البَرْذَعي: وأتاه ـ (يعني أتى أبا زرعة) ـ ذات يوم ـ وأنا شاهد ـ رجل بكتاب الصحيح من رواية مسلم، فجعل ينظر فيه، فإذا حديث عن أسباط بن نصر، فقال لي أبو زرعة: ما أبعد هذا من الصحيح، يُدخل في كتابه أسباط بن نصر! ـ (ثم ذكر البَرْذعي اعتذار مسلم عما انتقد عليه) ـ؛ وقال الساجي في الضعفاء: روى أحاديث لا يتابع عليها عليها عن سِماك بن حَرْب.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٢٣، تايخ الدارمي عن ابن معين ٧١، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٦٤، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٧٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٣٢، الثقات ٦/ ٨٥، تاريخ أسماء الثقات ٧٢، ديوان الضعفاء ١٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٧ب ـ ٨٨أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢١٢، تقريب التهذيب ٩٨.

الدراسة والترجيح: لقد اختلف الأئمة في أسباط بن نصر بين موثِّق ومجرِّح، والمجرحون هم: الفضل بن دُكين، وابن معين ـ بناء على ظاهر لفظه ـ، وأحمد بن حنبل، وأبو رزعة، والساجي.

فأبو نعم الفضل بن دُكين له في جرحه قولان: الأول: كان أسباط بن نصر يقلب الحديث؛ والثاني: أحاديثه عاميه سقط، مقلوب الأسانيد. وهذا القول الأخير ذكره بهذا اللفظ ابن الجوزي في الضعفاء، وابن حجر في تهذيب التهذيب، ولفظ المزي في تهذيب الكمال ٢/ ٣٥٨: «أحاديثه عامته سقط، مقلوب الأسانيد»، ولفظ ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٣٢: «أحاديثه عامية سقط، مقلوبة الأسانيد». وقد اخترت من هذه الألفاظ، ما ذكره ابن الجوزي، وابن حجر لأنه أقرب إلى ما في الجرح والتعديل مما ذكره المزي، وأعرضت عن لفظ مطبوعة الجرح والتعديل لأنه مخالف لما نقله العلماء عنه، فيحتمل أن يكون فيه تصحيف، كما يحتمل أن يكون التصحيف في غيره، والصواب فيه.

وأما قول ابن معين فيه: ليس بشيء، فقد تفرد بنقله ـ فيما أعلم ـ ابن حجر في تهذيب التهذيب، وهذه اللفظة عند ابن معين لا يقصد بها التجريح دائماً، بل قد يشير بها إلى من قلّ حديثه، أو من كان حديثه ليس بشيء للاحتجاج، وإنما يكتب للاعتبار ـ ينظر ترجمة أسامة بن زيد بن أسلم ـ. لكن لما لم يكن الرجل موصوفاً بقلة الحديث، مع ثبوت توثيق ابن معين المطلق له، جعلني أميل هنا إلى الشك في صحة نسبة هذا القول لابن معين في صاحب هذه الترجمة. =

٤٣ ـ بخ: إسحاق بن إبراهيم بن العلاء[1] أبو يعقوب بن أبي إسحاق الزُّبَيْدي، الحمصي، وقيل: الدمشقي، الملقب هو وأبوه بابن زِبْريق، وقد ينسب إلى جده. مات بمصر يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان سنة ثمان وثلاثين ومئتين[2].

= وقول أحمد بن حنبل ـ لما سئل: كيف حديثه؟ ـ: ما أدري، رجح فيه ابن أبي حاتم قصد التجريح، وفهم منه الذهبي التوقف كما في ميزان الاعتدال ١/ ١٧٥، وغيره.

وأما قول أبي زرعة: أما حديثه فَيُعْرَف وَيُنْكَر، وأما في نفسه فلا بأس به؛ فمعناه أنه صادق، لا يتعمد الخطأ، بل يقع فيه دون قصد. والله أعلم.

وتضعيف أبي نعيم معارض بتوثيقه له في مكان آخر حيث قال: لم يكن به بأس، غير أنه كان أهْوج. ولا أدري ما هو نوع الهَوَج الذي نسبه إليه.

وأقوال المجرحين المذكورة مبهمة غير مفسرة، معارضة بالتوثيق والتعديل، وقد عُلم أن التزكية مقدمة على التجريح المبهم.

وأما أقوال المعدلين فهي مختلفة الرتبة، فابن معين أطلق القول بتوثيقه، والبخاري، وموسى بن هارون، والذهبي جعلوه في درجة تالية، فقال بعضهم: صدوق، وبعضهم: لم يكن به بأس، وابن حجر عده في آخر مراتب التعديل.

وقُصارى القول فيه أنه لا يستحق التوثيق المطلق لوجود الخطأ، والغرائب في حديثه، ومقامه في إحدى المرتبتين الأخيرتين من مراتب التعديل، فهو صدوق، أومحله الصدق، حسن الحديث فيما لم يُستنكر عليه. وقد ذكره الذهبي في رسالته: من تكلم فيه وهو موثق، وقال في مقدمتها ٢٧: «فهذا فصل نافع في معرفة ثقات الرواة الذين تَكَلَّم فيهم بعض الأئمة بما لا يوجب رد أخبارهم، وفيهم بعض اللين، وغيرهم أتقن منهم، وأحفظ فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحة، فلا ينزل عن رتبة الحسن، اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تستنكر عليه، وهي التي تكلم فيه من أجلها، فينبغي التوقف في تلك الأحاديث». انتهى مصححاً من نسخة الحكمي المكية. والله أعلم.

(١) تنظر بقية نسبه في تهذيب الكمال ٢/ ٣٦٩.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٨٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٠٩، الثقات ٨/ ١١٣. تهذيب تاريخ دمشق ٢/ ٤١٠، تهذيب الكمال ٢/ ٣٦٩ ـ ٣٧١، ميزان=

قال النسائي: ليس بثقة إذا روى عن عمرو بن الحارث(١)(*).

=الاعتدال ١/ ١٨١، المغني في الضعفاء ١/٦٩، ديوان الضعفاء ١٧، إكمال تهذيب الكمال ١/٨٨ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢١٥ ـ ٢١٦، تقريب التهذيب ٩٩، خلاصة التذهيب ٢٦.

(١) تهذيب تاريخ دمشق ٢/ ٤١٠، تهذيب الكمال ٢/ ٣٧٠، ميزان الاعتدال ١/ ١٨١، تهذيب التهذيب ١/ ٢١٦. وقد اقتصر المزي ـ: وتبعه الذهبي، وابن حجر ـ على عبارة: ليس بثقة.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها: وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون**: قال أبو حاتم: سمعت يحيى بن معين وأثنى على إسحاق بن الزِبْريق خيراً، وقال: الفتى لا بأس به، ولكنهم يحسدونه؛ وقال أبو حاتم أيضاً: شيخ؛ وقال مُغْلْطاي: وقال مسلمة ـ (يعني ابن القاسم) ـ: ثقة. كذا ألفيته في نسخة ـ (يعني من كتاب الصلة) ـ، وفي أخرى ذكره ولم يتعرض لحاله؛ وقال ابن حجر: صدوق يهم كثيراً، وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ **المجرِّحون**: قال محمد بن عوف الحمصي: ما أشك أن إسحاق بن إبراهيم بن زِبْريق يكذب؛ وقال أبو داود في رواية الآجري؛ ليس هو بشيء؛ وقال الذهبي في ترجمة عمرو بن الحارث الزُّبَيْدي الحمصي: ضعيف.

الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٠٩، الثقات ٨/ ١١٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٥١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٨ب، تقريب التهذيب ٩٩.

وقبل البدء بالدراسة أنبه على وَهَم وقع فيه المزي، وهو قوله في تهذيب الكمال ٣/ ٣٧٠: «قال أبو حاتم: شيخ لا بأس به، ولكنهم يحسدونه، سمعت يحيى بن معين أثنى عليه خيراً» فعبارة: «لا بأس به، ولكنهم يحسدونه» لابن معين لا لأبي حاتم كما تقدم، وتمام الكلام كما في كتاب الجرح والتعديل: «سمعت أبي يقول: سمعت يحيى بن معين وأثنى على إسحاق بن الزبرق خيراً، وقال: الفتى لا بأس به، ولكنهم يحسدونه. وسئل أبي عن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء فقال: شيخ».

وقد تبع المزيَّ في وهمه هذا الذهبي في ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وابن حجر في تهذيب التهذيب.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: اختلف الأئمة في حكمهم على إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بين معدِّل ومجرِّح، كما أن كل فريق مختلف في تحديد المرتبة التي يستحقها، والجدير بالقبول هنا هو قول المعدلين جملة، لأن المجرِّحين لم يذكروا السبب في=

٤٤ ـ إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس أبو يعقوب المدني[١].

قال النسائي: ضعيف[٢](*).

=جرحه، وإتهام محمد بن عوف له بالكذب قول شاذ ينبغي تفسيره لمعارضته بتوثيق سيد الجرح والتعديل يحيى بن معين. ومما يساعد على ترجيح المذهب الأول الذي هو التعديل أن أحداً من الأولين الذين صنفوا في الضعفاء كالبخاري، وأبي زرعة، والنسائي، والعقيلي، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني لم يذكروه ضمنهم.

وقول أبي حاتم: شيخ. ليس هو عبارة جرح، كما أنه لا يفيد التوثيق.

وخلاصة القول: إن صاحب هذه الترجمة محله الصدق في غير حديث عمرو بن الحارث، يعتبر به. وأما روايته عن عمرو فضعيفة، وقد تكون مردودة لتناسب حكم النسائي، وقدمت التضعيف على الرد لأن البخاري ذكر روايته عن عمرو بن الحارث في الأدب المفرد. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٨٠، الضعفاء الصغير ١٨، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠١، الضعفاء والمتروكين ٥٢، الضعفاء الكبير ١/ ٩٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٠٦، المجروحين ١/ ١٣٤، الكامل ١/ ٣٢٨، الضعفاء والمتروكون ١٤٦، الضعفاء لابن الجوزي ١٧ب ـ ١٨أ، ميزان الاعتدال ١/ ١٧٨ ـ ١٧٩، المغني في الضعفاء ١/ ٦٨، ديوان الضعفاء ١٦، لسان الميزان ١/ ٣٤٦.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٥٢، الكامل ١٧ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٧ب، ميزان الاعتدال ١/ ١٧٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **الموثِّقون:** قال ابن حجر: وقال الطبراني في الأوسط: كان من ثقات المدنيين.

ب ـ **المجرِّحون:** قال البخاري في التاريخ الكبير: فيه نظر؛ وفي الضعفاء الصغير: وفي حديثه نظر؛ وقال في موضع آخر ـ كما ذكر العقيلي ـ: منكر الحديث؛ وقال أبو حاتم: هو شيخ ليس بالقوي؛ وقال ابن الجارود: منكر الحديث؛ وقال ابن حبان: كان يخطئ، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد؛ وقال أبو أحمد الحاكم: وليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: ضعيف؛ وقال الذهبي: ضعفوه.

التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٨٠، الضعفاء الصغير ١٨، الضعفاء الكبير ١/ ٩٨، الجرح=

....

=والتعديل ١/١/٢٠٦، المجروحين ١/١٣٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٧ب، ديوان الضعفاء ١٦، لسان الميزان ١/٣٤٦.

وقبل البدء بالدراسة أنبه إلى أن ابن حجر قال في لسان الميزان ١/٣٤٦: «وقال العقيلي، وابن الجارود: منكر الحديث»، ولا يوجد في كتاب العقيلي ذلك عن نفسه، بل عن البخاري، نعم يوجد في الترجمة التالية لهذه في كتاب الضعفاء الكبير مثل هذه اللفظة من كلام العقيلي نفسه، فلعل نظر ابن حجر انتقل من ترجمة إلى ترجمة. والله أعلم.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: إن ما ذكره الطبراني - إن صح عنه - شاذ مخالف لقول سائر الأئمة، حيث اتفقوا على تضعيفه، فيقدم قولهم على قوله لشذوذه.

وأقوال المجرحين مختلفة فيما بينها في الرتبة، فبعضهم بالغ في الجرح، والبعض الآخر سهل تليينه له، فأبو عبد الله البخاري قال مرة: فيه نظر، ومرة: في حديثه نظر، ومرة: منكر الحديث. وله في هذه العبارات اصطلاح خاص، فيقصد بقوله: «فيه نظر» و«في حديثه نظر» ترك حديث الراوي، واتهامه، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/٤١٦ في ترجمة عبد الله بن داود الواسطي التمار: «وقد قال البخاري: فيه نظر، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً»، وفيه أيضاً ٣/٥١ - ٥٢ في ترجمة عثمان بن فائد: «قال البخاري... في حديثه نظر... قلت... وقلّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم»، وفي سير أعلام النبلاء ١٢/٤٣٩، ٤٤١ في ترجمة البخاري: «وقال بكر بن منير: سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أنّي اغتبت أحداً. قلت: - (يعني الذهبي) -: صدق رحمه الله، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه، فإنه أكثر ما يقول؛ منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا. وقلّ أن يقول: فلان كذاب، أو كان يضع الحديث؛ حتى إنه قال: إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متهم واهٍ. وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحداً، وهذا هو والله غاية الورع»، وفي الموقظة ٨٣: «وكذا عادته - (يعني البخاري) - إذا قال: فيه نظر، بمعنى أنه متهم، أو ليس بثقة، فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف»، وقال العراقي في التقييد والإيضاح ١٦٣: «وفيه نظر، وسكتوا عنه، وهاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه».

ويقصد بقوله: «منكر الحديث» رد حديث الراوي، وطرحه، وعدم حِل الرواية عنه - كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي -. =

٤٥ ـ د ق: إسحاق بن إبراهيم[١] أبو يعقوب الحُنَيْني، المدني، نزيل طَرَسُوس، العابد. قيل: مات سنة ست عشرة ومئتين، وقيل: سنة سبع عشرة، وقيل: سنة تسع عشرة[٢].

= فدل هذا على أن إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس هالك في نظر البخاري، لا يحل كتب حديثه ولو على جهة الاعتبار.

وقول أبي حاتم: «شيخ ليس بالقوي» يشتمل على عبارتين، الأولى، شيخ، وهذه اللفظة لا تدل على التوثيق، ولا التجريح، وهي لباب التعديل أقرب ـ: كما سبق في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن حاتم، وإبراهيم بن عطيّة ـ. والثانية: ليس بالقوي، وقد عدها ابن أبي حاتم في الدرجة الثانية من مراتب التجريح، بعد لفظة: لين الحديث، وذكر أن صاحبها يكتب حديثه، وينظر فيه اعتباراً ـ ينظر الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٧ ـ. لكن الذهبي ذكر في الموقظة ٨٣ أن أبا حاتم يقصد بهذه اللفظة درجة أعلى مما عليه مذهب الجمهور، فقال: «وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: ليس بالقوي، يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثَّبْت». ويحتمل أن عبارة: شيخ، لا يريد بها أبو حاتم المعنى المصطلح، فكأنه يقول: رجل أو راو ليس بالقوي، وهذا الاحتمال وارد في حال الإضافة فقط.

وقول ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، لا يدل على هدر إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس، ـ وينظر معنى هذه اللفظة في ترجمة أَزْور بن غالب البصري ـ.

وقُصارى القول: إن عامة الأئمة على جرح إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس جرحاً لا يمنع من كتب حديثه على وجه الاعتبار، ولعل البخاري أراد بأقواله حديثاً معيناً، لا الراوي نفسه ـ ينظر الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ٣٩٠ ـ ٣٩١ ـ.

فصاحب هذه الترجمة ضعيف، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣: «وذكره ابن عدي في أسماء شيوخ البخاري، وسمى جده عبد الرحمٰن، ولم يتابعه على ذلك أحد».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٩٠، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٧٩، التاريخ الصغير ٢/ ٣٤٣، الضعفاء والمتروكين ٥٢، الضعفاء الكبير ١/ ٩٧ ـ ٩٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٠٨، الثقات ٨/ ١١٥، الكامل ١/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥، التعديل والتجريح ١/ ٣٧٥، الضعفاء لابن الجوزي ١٨أ، تهذيب الكمال ٢/ ٣٩٦ ـ ٣٩٨، ميزان الاعتدال ١/ ١٧٩ ـ ١٨٠، المغني في الضعفاء ١/ ٦٨، ديوان الضعفاء ١٧، الكاشف ١/ ١٠٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩١أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣، تقريب التهذيب ٩٩، خلاصة التذهيب ٢٧.

قال النسائي: ليس بثقة[(١)][(*)].

(١) الضعفاء والمتروكين ٥٢، الضعفاء لابن الجوزي ١٨أ، تهذيب الكمال ٢/ ٣٩٧، ميزان الاعتدال ١/ ١٨٠، تهذيب التهذيب ١/ ٢٢٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المعدِّلون:** قال عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي؛ وكان مالك يُعَظِّمه ويكرمه؛ وقال أبو زرعة: صالح؛ وقال ابن حبان في الثقات: كان ممن يخطئ.

ب ـ **المجرِّحون:** قال أبو حاتم: رأيت أحمد بن صالح لا يرضى الحُنَيْني؛ وقال البخاري: في حديثه نظر؛ وقال أبو بكر البزَّار: كُفَّ بصره، فاضطرب حديثه؛ وقال ابن عدي: والحنيني مع ضعفه يكتب حديثه؛ وقال الأزدي: أخطأ في أحاديث؛ وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير؛ وقال السمعاني: لم يكن بالقوي في الحديث؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: صاحب أوابد؛ وفي ديوان الضعفاء: متفق على ضعفه؛ وفي الكاشف: ضعفوه؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: ضعيف؛ وفي فتح الباري: أحد الضعفاء. وذكره الساجي، وابن الجارود، والعقيلي، وأبو العرب، وأبو القاسم البلخي في جملة الضعفاء ـ كما ذكر مُغْلْطاي ـ.

التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٧٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٠٨، الثقات ٨/ ١١٥، الكامل ١/ ٣٣٥، الضعفاء لابن الجوزي ١٨أ، تهذيب الكمال ٢/ ٣٩٨، ميزان الاعتدال ١/ ١٧٩، ديوان الضعفاء ١٧، الكاشف ١/ ١٠٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩١أ، تقريب التهذيب ٩٩، فتح الباري ٩/ ٥٢٤.

فتعظيم مالك وإكرامه له لعله لأجل صلاحه في دينه، بدليل القصة التي نقلها المزي في تهذيب الكمال ٢/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨ فلتنظر، وكان إسحاق حينئذٍ في وقت الطلب. وقول أبي زرعة: صالح. نص ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٢٢٢ أن المقصود به في الدين، فقال: «يعني في دينه لا في حديثه». وأما ذكر ابن حبان له في الثقات فغير معتبر لأن ابن حبان مع إمامته عنده تساهل في التوثيق، قال ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٧٢٦: «وهو ـ (يعني ابن حبان) ـ: معروف بالتساهل في باب النقد». لكن ابن حبان رحمه الله تعالى لم يطلق ذكره في الثقات، بل قال: «كان ممن يخطئ».

وبهذا يسلم للمجرحين كلامهم فيه، ولإن لم يتفقوا على عده في درجة واحدة، فالأكثرون سهلوا القول في جرحه، وبالغ البخاري، والنسائي في الطعن فيه، ولعل الذهبي نسج على مِنوالهما، وخاصة بقوله في الميزان: «صاحب أوابد». وقد قال ابن عَرَّاق في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ١/ ١٩ مبيناً معنى هذه=

٤٦ ـ إسحاق بن إدريس أبو يعقوب الأُسْواري، البصري[١][٢].

قال النسائي: متروك الحديث[٣][*].

=اللفظة: «وأما قولهم: له طامات، وأوابد، ويأتي بالعجائب، فلا أدري هل يقتضي إتهام المقول فيه ذلك بالكذب، أم لا يفيد غير وصف حديثه بالنكارة، وقد سألت بعض أشياخي عن ذلك فلم يفدني فيه شيئاً، نعم رأيت الحافظ ابن حجر قال في بعض من قيل فيه ذلك: إنه لم يتهم بكذب. والله أعلم».

وقد ساق العقيلي في الضعفاء الكبير لإسحاق هذا حديثين، أولهما عن مالك، والآخر عن هشام بن سعد، قال عقبهما ١/٩٨: «جميعاً لا يتابع عليهما، أما حديث مالك فلا أصل له، وأما حديث هشام بن سعد فيُرْوي من حديث زياد بن ميمون عن أنس، وزياد بن ميمون يكذب». كما ساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث، ذكر أنه لا يتابع عليها، منها الحديثان اللذان ذكرهما العقيلي. وقال في آخر الترجمة: «الحُنَيْني مع ضعفه يكتب حديثه». فدل هذا على أن أوهامه ليست بالكثيرة، التي تذهب بحديثه.

والذين أتلفوا أمر إسحاق الحنيني لم يأتوا ببرهان واضح على ردهم لحديثه، والجرح الخفيف مقدم على الشديد الذي لم يفسر.

وخلاصة القول: إن إسحاق الحُنَيْني ضعيف الحديث، تكتب رواياته على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/٣١٩، فيمن مات في العشر الأولى من المئة الثالثة.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/٢٥١، ٣٣٦، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٤٨، التاريخ الكبير ١/١/ ٣٨٢، التاريخ الصغير ٢/٣١٩، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/٥٤٣، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٣٨، ٣٦٥، ٣٦٦، المعرفة والتاريخ ٢/٦٦٩، الضعفاء والمتروكين ٥٣، الضعفاء الكبير ١/١٠٠ ـ ١٠١، الجرح والتعديل ١/١/٢١٣، المجروحين ١/١٣٥، الكامل ١/٣٢٧ ـ ٣٢٨، الضعفاء والمتروكون ١٤١، الضعفاء لابن الجوزي ١٧ب، ميزان الاعتدال ١/١٨٤، المغني في الضعفاء ١/٦٩، ديوان الضعفاء ١٧، لسان الميزان ١/٣٥٢.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٥٣، الكامل ١٧ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٧ب، لسان الميزان ١/٣٥٢. لكن ابن حجر اقتصر على كلمة: متروك.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء، يضع الأحاديث؛ وفيها أيضاً في=

....

=مكان آخر: كذاب؛ وقال البَزَّار ـ فيما نقله ابن حجر ـ: قال يحيى بن معين لا يكتب حديثه؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: ليس بشيء؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: تركه علي بن المديني؛ وقال أبو موسى محمد بن المثنى: واهي الحديث؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: تركه الناس؛ وفي الصغير: سكتوا عنه؛ وقال أيضاً ـ كما في الضعفاء الكبير للعقيلي ـ: كذاب؛ وقال أبو زرعة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: واهي الحديث، ضعيف الحديث، روى عنه سويد بن إبراهيم، وأبو معاوية ـ (يعني الضرير) ـ أحاديث منكرة؛ وقال أيضاً ـ كما في سؤالات البرذعي ـ: ضعيف الحديث، حدث عن أبي معاوية، وسويد أبي حاتم أحاديث مناكير؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ليس بشيء؛ وقال الفسوي بعد أن ذكر رواية الدوري الأولى عن ابن معين: ويشبه أن يكون كما قال؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث؛ وقال العقيلي: كان يذهب إلى القدر؛ وقال ابن حبان: كان يسرق الحديث، وكان يحيى بن معين يرميه بالكذب؛ وقال ابن عدي؛ ورواياته إلى الضعف أقرب؛ وقال الدارقطني في الضعفاء والمتروكون: منكر الحديث؛ وفي العلل: وكان ضعيفاً؛ وقال الذهبي: كذاب.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٢٥١، ٣٣٦، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٤٨، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٨٢، التاريخ الصغير ٢/ ٣١٩، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٤٣، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٦٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٦٩، الضعفاء الكبير ١/ ١٠٠ ـ ١٠١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢١٣، المجروحين ١/ ١٣٥، الكامل ١/ ٣٢٨، الضعفاء والمتروكون ١٤١، العلل للدارقطني ٤/ ٢٣٠، ديوان الضعفاء ١٧، لسان الميزان ١/ ٣٥٢.

فقد اتفق على جرح إسحاق بن إدريس، فجعله ابن معين، وابن المديني، والبخاري، وأبو داود، والفسوي، وابن حبان، والذهبي، في الكذابين أو الهالكين المتروك حديثهم. وقول البخاري في التاريخ الصغير: سكتوا عنه، مساوٍ لقوله: تركه الناس، قال المزي في تهذيب الكمال ٢/ ٢٤٣ في ترجمة إبراهيم بن يزيد الخُوْزي: «وقال أبو بشر الدُّولابي عن البخاري: سكتوا عنه. قال الدُّولابي: يعني تركوه»، وقال الذهبي في الموقظة ٨٣: «أما قول البخاري: سكتوا عنه، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء، أنها بمعنى تركوه»، وقال ابن كثير في اختصار علوم الحديث ٨٨ ـ ٨٩: «وثَمّ اصطلاحات لأشخاص ينبغي التوقيف عليها: من ذلك أن البخاري إذا قال في الرجل: سكتوا عنه، أو فيه نظر، فإنه يكون في أدنى=

٤٧ ـ د ت ق: إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوة[١] أبو سليمان القرشي، الأُموي مولاهم، المدني، وينسب إلى جده. مات بالمدينة سنة أربع وأربعين ومئة، ويقال: سنة ست وثلاثين[٢].

=المنازل وأردئها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التجريح، فليعلم ذلك».

ويبدو أن أبا زرعة، وأبا حاتم أرادا بقولهما: «ضعيف الحديث» الضعف الشديد. وهذا مؤكد بالنسبة لأبي زرعة في قوله الآخر. وقد سبق نظير ذلك في غير ما ترجمة، كما سيتكرر التنبيه عليه، والإشارة إليه.

وقد تساهل ابن عدي بقوله: «ورواياته إلى الضعيف أقرب»، لأن هذه العبارة لا ينبغي أن تستعمل في المتروكين، وقول الدارقطني: منكر الحديث، يحتمل أنه يريد به طرح حديث الراوي، قال السخاوي في فتح المغيث ٣٤٨/١، في معرض دفعه لدعوى تعارض أقوال الأئمة في الجرح والتعديل: «وقد يكون الاختلاف لتغير اجتهاده كما هو أحد احتمالين في قول الدارقطني في الحسن بن غفير ـ بالمعجمة ـ: إنه منكر الحديث، وفي موضع آخر: إنه متروك، وثانيهما عدم تفرقته بين اللفظين، بل هما عنده في مرتبة واحدة». وأما قوله في العلل: وكان ضعيفاً، ففيه تساهل واضح، وقد قال الذهبي في الدارقطني ـ كما في مقدمة فيض القدير للمناوي ٢٨/١ ـ: «فإنه لا يضعف إلا من لا طبّ فيه».

وبهذا يتبين لك رجحان قول الذين تركوا إسحاق بن إدريس أو كذبوه، وهم الجمهور.

وخلاصة القول: إن إسحاق بن إدريس هالك، متروك الحديث، رُمي بالكذب والوضع. والله أعلم.

(١) ينظر اسم أبي فَرْوة، وبقية النسب في: الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٣٥٠، والمجروحين ١٣١/١، وتهذيب الكمال ٤٦٦/٢.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٣٥٠ ـ ٣٥١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢٧/٢، الطبقات ٢٦٦، التاريخ الكبير ٣٩٦/١/١، الضعفاء الصغير ١٧، أحوال الرجال ١٢٦، الضعفاء لأبي زرعة ٦٠٠/٢، المعرفة والتاريخ ٤٥/٣، ٥٥، الضعفاء والمتروكين ٥٤، مجموعة رسائل للنسائي ٥٣، الضعفاء الكبير ١٠٢/١ ـ ١٠٣، الجرح والتعديل ٢٢٧/١/١ ـ ٢٢٨، المجروحين ١٣١/١ ـ ١٣٢، الكامل ٣٢٠/١ ـ ٣٢٣، الضعفاء والمتروكون ١٤٣ ـ ١٤٤، الإرشاد ١٢أ، الضعفاء لابن=

قال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٢].

وقال في آخر طبقات أصحاب نافع مولى ابن عمر: الطبقة المتروك حديثهم: إسحاق بن أبي فَرْوة...[٣](*).

= الجوزي ١٨ب، تهذيب الكمال ٢/ ٤٤٦ ـ ٤٥٤، ميزان الاعتدال ١/ ١٩٣ ـ ١٩٤، المغني في الضعفاء ١/ ٧١، ديوان الضعفاء ١٨، الكاشف ١/ ١١١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٦أ ـ ٩٦ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٤٠ ـ ٢٤٢، تقريب التهذيب ١٠٢، خلاصة التذهيب ٢٩.

(١) الضعفاء والمتروكين ٥٤، الكامل ١٦ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٨ب، تهذيب الكمال ٢/ ٤٥٢، تهذيب التهذيب ١/ ٢٤١.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ٤٥٢، تهذيب التهذيب ١/ ٢٤١.

(٣) مجموعة رسائل للنسائي ٥٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٦ب، ولفظ مُغْلْطاي: «وذكره النسائي في الطبقة العاشرة من أصحاب مالك المتروك حديثهم». وفيه وَهَم، حيث جعل مالكاً بدل نافع.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها.**

قال الخليلي: تكلم فيه مالك، والشافعي، وتركاه؛ وقال محمد بن عاصم المصري ـ كما في الكامل ـ: حججت ومالك حي، فلم أر أهل المدينة يشكون أن إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوة متهم ـ (فقال له الراوي عنه وهو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم) ـ: فيم ذا؟ قال: في الإسلام؛ ولفظ ابن عاصم ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: قدمت المدينة، ومالك بن أنس حي فلم أر أهل المدينة يشكون أن إسحاق بن أبي فروة متهم على الدين؛ وقال ابن سعد: يروي أحاديث منكرة، ولا يحتجون بحديثه؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوة، وعبد الحكيم بن أبي فروة، وعبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة، وصالح بن عبد الله بن أبي فروة كلهم ثقات إلا إسحاق؛ وفي رواية معاوية بن صالح: لا يكتب حديثه، ليس بشيء؛ وفيها أيضاً في موضع آخر: حديثه ليس بذاك؛ وفي رواية ابن أبي مريم: ليس بشيء، لا يكتب حديثه؛ وفي رواية الكَوْسج: لا شيء، كذاب؛ وفي رواية علي بن الحسن الهِسِنْجاني: كذاب؛ وفي رواية ابن الجُنيد: ليس بشيء؛ وفي رواية أبي داود، =

....

=والغَلَابي: ليس بثقة؛ وفي رواية عبد الله بن شعيب الصابوني: ضعيف؛ وقال ابن المديني في رواية إسماعيل بن إسحاق القاضي: منكر الحديث؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الجُوزجاني: لا يحل الكتاب عنه ـ (كذا في المطبوع والمخطوط من كتاب الجوزجاني) ـ؛ ونقل العقيلي في الضعفاء الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وابن عدي في الكامل عن الجوزجاني عن أحمد قوله ـ (واللفظ لابن أبي حاتم) ـ: لا تحل الرواية عندي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ـ (وزاد ابن أبي حاتم عليهما) ـ: قلت ـ: (يعني الجُوزجاني) ـ: يا أبا عبد الله لا تحل؟ قال: عندي؛ وقال أحمد أيضاً في رواية أحمد بن الحسن الترمذي: لا أكتب حديث أربعة: موسى بن عُبيدة، وعبد الرحمٰن بن زياد أَنْعُم، وجُويبر بن سعيد، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة؛ وفي رواية أبي طالب: ما هو بأهل أن يُحمل عنه، ولا يروىٰ عنه؛ وقال أحمد أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ لما ذُكر له إسحاق بن أبي فروة: سبحان الله، وهل يحل لأحد يحدث عنه؛ وقال الفلاس: متروك الحديث؛ وقال البَرْقي: وهو ممن ترك حديثه، واتهم في روايته؛ وقال البخاري: تركوه؛ وقال مسلم بن الحجاج: ضعيف الحديث؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ذاهب الحديث، متروك الحديث. وكان في كتابنا حديث عنه فلم يقرأه علينا وقال: أضعف ولد أبي فروة إسحاق؛ وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال: وآل أبي فروة كل من حُدِّث عنه ثقة إلا إسحاق بن أبي فروة لا يكتب حديثه؛ وقال أبو حاتم: متروك الحديث؛ وقال الترمذي: قد تركه بعض أهل الحديث، منهم أحمد بن حنبل؛ وقال ابن خِراش: كذاب؛ وقال علي بن الحسين بن الجنيد: متروك الحديث؛ وقال البَزَّار: ضعيف؛ وقال الساجي: ضعيف الحديث، ليس بحجة؛ وقال ابن خُزيمة: لا يحتج بحديثه؛ وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، وكان أحمد بن حنبل ينهى عن حديثه. وقد روى . . . أحاديث مناكير؛ وقال ابن عدي: وإسحاق بن أبي فروة هذا ما ذكرت هٰهنا من أخباره بالأسانيد التي ذكرت، فلا يتابعه أحد على أسانيده، ولا على متونه، وسائرُ أخباره مما لم أذكره تشبه هذه الأخبار التي ذكرتها، وهو بَيِّن الأمر في الضعفاء؛ وقال الدارقطني ـ في الضعفاء، السنن، والعلل ـ: متروك؛ وقال أيضاً في موضع آخر من السنن: معاوية، وإسحاق بن أبي فروة ضعيفان؛ وقال البَرْقاني: متروك؛ وقال الخليلي: ضعفوه جداً، تكلم فيه مالك والشافعي وتركاه؛ وقال ابن عبد البر: ضعيف؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: =

....

=ضعيف، متروك؛ وفي المغني، والكاشف: تركوه؛ وفي الميزان: ولم أر أحداً مشاه؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: متروك؛ وفي فتح الباري: ضعيف.

الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٣٥١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٢٧، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٩٦، الضعفاء الصغير ١٧، أحوال الرجال ١٢٦، ونسخة الظاهرية ١٣أ، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٥، ٥٥، الجامع الصحيح ٤/ ٤٢٥، الضعفاء الكبير ١/ ١٠٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨، المجروحين ١/ ١٣١ ـ ١٣٢، الكامل ١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١، ٣٢٣، الضعفاء والمتروكون ١٤٣، السنن للدارقطني ١/ ٣٢٠، ٤/ ١١٣، العلل للدارقطني ٣/ ٨٦، الإرشاد ١٢أ، التمهيد ٤/ ٢٠، الضعفاء لابن الجوزي ١٨ب، تهذيب الكمال ٢/ ٤٥٠ ـ ٤٥٢، ميزان الاعتدال ١/ ١٩٣، المغني في الضعفاء ١/ ٧١، ديوان الضعفاء ١٨، الكاشف ١/ ١١١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٦أ ـ ٩٦ب، تقريب التهذيب ١٠٢، فتح الباري ٣/ ٤٥٩.

فالجمهور على أن إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوة متروك الحديث، مطّرَحه، وقد سهل القول في جرحه ـ حسبما يظهر ـ ابن سعد، وابن معين في موضع من رواية معاوية بن صالح، وابن المديني، ومسلم بن الحجاج، والبزار، والساجي، وابن خزيمة، والدارقطني في موضع من سننه، وابن عبد البر، وابن حجر في فتح الباري.

فأما ابن معين فقد أهدر حديث في عدة روايات كما سبق، فتحمل رواية معاوية المذكورة عليها، بل إنه صرح في موضع آخر من رواية معاوية بهلاكه، وقول ابن معين في رواية الصابوني: ضعيف، لا يعارض مجموع الروايات عنه، لأن هذه اللفظة عنده تعني الضعف الشديد كما سبق في ترجمة أبان بن أبي عياش.

وقول ابن المديني: منكر الحديث، يقصد به التَّرْك، بدليل ما ذكره المزي ـ في تهذيب الكمال ٢/ ٤٥١ ـ ٤٥٢ ـ عن الوليد بن شجاع، عن أبي غسّان قال: «جاءني علي بن المديني، فكتب عني عن عبد السلام بن حرب أحاديث إسحاق بن أبي فروة، فقلت: أي شيء تصنع بها؟ قال: أعرفها لا تُقْلب». فجواب ابن المديني يفيد أن إسحاق لا يكتب حديثه للاحتجاج، ولا للاعتبار، بل للمعرفة، والحذر من أن يسرق ويقلب. وقد استعمل جمع من العلماء لفظة: منكر الحديث، وأرادوا بها في كثير من الأحيان الترك، لا الضعف المحتمل، منهم أحمد بن حنبل، وأبو حاتم، والساجي كما مر في غير موضع.

وقول الدارقطني، وابن حجر: ضعيف، عارضه قولهما في مكان آخر: متروك. =

٤٨ ـ خ ت ق: إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فَرْوة أبو يعقوب الفَرْوي، القرشي، الأُموي مولاهم، المدني. مات سنة ست وعشرين ومئتين[١].

قال النسائي: ليس بثقة[٢].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ضعيف[٣].

وقال أيضاً: متروك[٤](*).

= وخلاصة القول: إن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ليس بثقة، متروك الحديث، لا يكتب حديثه. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٠١، التاريخ الصغير ٢/ ٣٥٥، الضعفاء والمتروكين ٥٤، الضعفاء الكبير ١/ ١٠٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٣٣، الثقات ٨/ ١١٤ ـ ١١٥، سؤالات السهمي للدارقطني وغيره ١٧٢، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٥، سؤالات ابن بكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب، التعديل والتجريح ١/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٣٣، الأنساب ١٠/ ٢٠٢، المعجم المشتمل ٧٧، الضعفاء لابن الجوزي ١٩أ، تهذيب الكمال ٢/ ٤٧١ ـ ٤٧٢، ميزان الاعتدال ١/ ١٩٨ ـ ١٩٩، المغني في الضعفاء ١/ ٧٣، ديوان الضعفاء ١٨، الكاشف ١/ ١١٢ ـ ١١٣، من تكلم فيه وهو موثق ٤٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٨أ ـ ٩٨ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٤٨، تقريب التهذيب ١٠٢، هدي الساري ٣٨٩، خلاصة التذهيب ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٥٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٩أ، ميزان الاعتدال ١/ ١٩٩.

(٣) التعديل والتجريح ١/ ٣٧٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٨ب. وقد نقله مُغْلْطاي عن كتاب الضعفاء للنسائي، فيظهر أن ذلك في بعض النسخ دون البعض الآخر، لأن نسخة الظاهرية، وأحمد الثالث لا يوجد فيهما إلا عبارة: ليس بثقة. والباجي لم ينقل هذا الحكم بالترتيب المذكور أعلاه، بل لفظه: «هو ضعيف، ليس بثقة» على القلب.

(٤) تهذيب التهذيب ١/ ٢٤٨. وقال ابن حجر في هدي الساري ٣٨٩: «ووهاه أبو داود، والنسائي» ولعله يقصد بذلك ما ذكره في تهذيب التهذيب.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون**: قال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: كان=

....

= صدوقاً، ولكنه ذهب بصره، فربما لُقِّن الحديث، وكتبه صحيحة؛ وقال ابن حبان في الثقات: يُغْرب ويتفرد؛ وقال السمعاني: من ثقات أهل المدينة؛ وقال الذهبي في الميزان: وهو صدوق في الجملة، صاحب حديث؛ وقال ابن حجر: صدوق، كُفَّ فساء حفظه، وقد روى عنه أبو زرعة الرازي، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ **المجرِّحون والمليِّنون:** قال الآجري: سألت أبا داود عنه فوهاه جداً، وقال: لو جاء بذاك الحديث عن مالك يحيى بن سعيد لم يحتمل له، ما هو من حديث عبيد الله بن عمر، ولا من حديث يحيى بن سعيد، ولا من حديث مالك. قال الآجري: يعني حديث الإفك الذي حدث به الفَرْوي عن مالك، وعبيد الله بن عمر، عن الزهري؛ وقال أبو حاتم مرة ـ كما في كتاب المزي ـ: مضطرب؛ وقال جعفر الطيالسي: لو كان الأمر إليّ ما حدثت عن إسحاق الفَرْوي؛ وقال الساجي: فيه لين، روى عن مالك أحاديث تفرد بها؛ وقال العقيلي: جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها، وسمعت أبا جعفر الصائغ يقول: كان إسحاق الفرودي كُفّ، وكان يلقن ـ (ثم ذكر له حديثين، قال عقبهما) ـ: وله غير حديث عن مالك لا يتابع عليه، والحديثان محفوظان من غير حديث مالك؛ وقال الدارقطني في سؤالات السهمي: ضعيف، وقد روى عنه البخاري، ويوبخونه في هذا؛ وقال أيضاً في سؤالات الحاكم: ضعيف، تكلموا فيه، قالوا فيه كل قول؛ ونقل مُغُلْطاي عن نسخة من سؤالات الحاكم قول الدارقطني فيه: قالوا فيه: كافر؛ وقال أيضاً في سؤالات ابن بكير وغيره: لا يُتْرك؛ وقال الحاكم: عيب على محمد ـ (يعني البخاري) ـ إخراج حديثه، وقد غمزوه؛ وقال ابن خَلْفون: له عن مالك أحاديث لم يتابع عليها؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: ضعيف.

الضعفاء الكبير ١/١٠٦، الجرح والتعديل ١/١/٢٣٣، الثقات ٨/١١٥، سؤالات السهمي للدارقطني وغيره ١٧٢، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٥، سؤالات ابن بكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب، التعديل والتجريح ١/٣٧٨، الأنساب ١٠/٢٠٢، تهذيب الكمال ٢/٤٧٢، ميزان الاعتدال ١/١٩٩، ديوان الضعفاء ١٨، إكمال تهذيب الكمال ١/٩٨أ، تقريب التهذيب ١٠٢.

فقبل البدء بدراسة هذه الأقوال، أنبه إلى أن الباجي في التعديل والتجريح، ومُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال خلطا عند نقل أقوال النقاد في صاحب هذه الترجمة، بين إسحاق بن محمد الفروي، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة. وقد فَصَلت ذلك. =

٤٩ ـ إسحاق بن نَجيح أبو صالح، ويقال: أبو يزيد الأَزْدي، القُرْدُوسي، المَلَطي، ثم البغدادي[1].

= وأشرع الآن في الدراسة فأقول: إن توثيق السمعاني المطلق لإسحاق بن محمد الفَرْوي، غير متابع عليه، والسمعاني ليس من أئمة النقد حتى ينظر في قوله إذا تفرد، ومن تأمل كتابه الأنساب وجده يذكر أحكاماً في الرجال، أكثرها مقتبس باللفظ عن بعض الأئمة، وينسب ذلك لنفسه دون تورع.

وقول الدارقطني في نسخة من سؤالات الحاكم ـ كما نقل مُغُلْطاي ـ: «قالوا فيه: كافر» عجيب، غريب، لم يفسر، ولم يتابع عليه، فيرد ولا يقبل، خاصة وأني لم أجده في سؤالات الحاكم، ولعله مصحف عن جملة: «قالوا فيه كل قول» الموجودة في سؤالات الحاكم.

وسائر أقوال المعدلين والمجرحين ـ غير ما نقله مُغُلْطاي عن الدارقطني من نسخة من سؤالات الحاكم ـ يمكن الجمع أو التقريب بينها، وذلك أن إسحاق الفروي كان صدوقاً أو ثقة، مستقيم الحديث قبل ذهاب بصره، لأنه كان يعتمد على كتبه، وهي صحيحة، فلم كُفَّ صار يقبل التلقين، فانتشر الوهم، والمناكير في حديثه دون قصد، ولم يستطع العلماء أن يضعوا نظاماً يفصلون به بين حديثه قبل العمى وبعده، فاختلط حديثه، واضطرب، وقد اعتذر ابن حجر عن إخراج البخاري له في الصحيح ـ في هدي الساري ٣٨٩ ـ بقوله: «وكأنها ـ (أي الأحاديث التي رواه البخاري عنه في الصحيح) ـ مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره».

وإسحاق بن محمد الفروي صاحب حديث كثير كما ذكر الذهبي، ولا يمكن أن يهدر جميع حديثه ويترك، لوجود عدد من الأوهام والمناكير في حديثه، فما تبين فيه الوهم والنكارة رُدّ، وما لم يتبين اعتبر به.

وخلاصة القول: إن إسحاق بن محمد الفَرْوي لَيِّن الحديث، يكتب عنه للاعتبار، وقد يكون في أدنى مراتب التعديل. ولو مُيز حديثه قبل ذهاب بصره عما بعده لاقتصر الضعف على القسم الآخر، ويكون الأول صحيحاً أو حسناً. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٢٧، معرفة الرجال ١/٥١، ٥٢، ٦٣، التاريخ الكبير ١/١/٤٠٤، أحوال الرجال ١٧٨، الضعفاء والمتروكين ٥٣، الضعفاء الكبير ١/١٠٥، الجرح والتعديل ١/١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦، المجروحين ١/١٣٤ ـ ١٣٥، الكامل ١/٣٢٣ ـ ٣٢٥، الضعفاء والمتروكون ١٤٣، المدخل إلى الصحيح =

قال النسائي: متروك الحديث[1].

وقال أيضاً: كذاب[2](*).

= ١١٨، الضعفاء لأبي نعيم ٦١، تاريخ بغداد ٦/٣٢١ ـ ٣٢٤، الأنساب ١٢/٤٢٢، الضعفاء لابن الجوزي ١٩أ، تهذيب الكمال ٢/٤٨٤ ـ ٤٨٧، ميزان الاعتدال ١/٢٠٠ ـ ٢٠٢، المغني في الضعفاء ١/٧٤، ديوان الضعفاء ١٨، إكمال تهذيب الكمال ١/٩٩أ ـ ٩٩ب، تهذيب التهذيب ١/٢٥٢ ـ ٢٥٣، تقريب التهذيب ١٠٣، خلاصة التذهيب ٣٠.

(١) الضعفاء والمتروكين ٥٣، الكامل ١٧أ، تاريخ بغداد ٦/٣٢٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٩أ، تهذيب الكمال ٢/٤٨٦، ميزان الاعتدال ١/٢٠٠، تهذيب التهذيب ١/٢٥٣. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: متروك.

(٢) تهذيب التهذيب ١/٢٥٣. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو نعيم الأصبهاني: يضع الحديث قاله يحيى بن سعيد؛ وقال الدوري: سمعت يحيى ـ (يعني ابن معين) ـ وذكر إسحاق بن نجيح المَلَطي فضعفه، قال: لا رحمه الله؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية ابن محرز: كذاب، عدو الله، رجل سوء خبيث؛ وفي مكان آخر من هذه الرواية: ضعيف، كذاب، ليس بثقة ولا مأمون؛ وفي رواية ابن أبي مريم: من المعروفين بالكذب ووضع الحديث إسحاق بن نجيح المَلَطي؛ وفي رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة: كان ببغداد قوم يضعون الحديث، كنت أرى منهم إسحاق بن نجيح المَلَطي ـ (كذا في الضعفاء الكبير. وقد حُذفت من تاريخ بغداد عبارة: كنت أرى) ـ؛ وفي رواية الغَلَابي: كذاب؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: وسألت أبي عن إسحاق بن نجيح الملطي؟ فقال بيده هكذا، أبي ليس بشيء، وضعَّفه؛ وقال أيضاً في موضع آخر: سمعت أبي يقول: إسحاق بن نجيح الملطي روى عجائب. وضعفه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: هو من أكذب الناس، يحدث عن البَتِّي، وعن ابن سيرين، برأي أبي حنيفة؛ وقال الفلاس: كذاب، كان يضع الحديث؛ وقال البَرْقي: نسب إلى الكذب؛ وقال علي بن نصر بن علي بن نصر الجَهْضمي، والبخاري: منكر الحديث؛ وقال الجُوْزجاني: غير ثقة، ولا من أوعية الأمانة؛ وقال الفسوي: لا يكتب حديثه؛ وقال صالح جَزَرة: كان يضع الحديث؛ وقال مرة تُرك حديثه؛ وقال مُغْلَطاي: وفي كتاب ابن الجارود: ضعيف؛ وقال ابن حبان: دجال من=

....

=الدجاجلة، كان يضع الحديث على رسول الله ﷺ صُراحاً؛ وقال ابن عدي: وإسحاق بن نجيح بَيِّن الأمر في الضعفاء، وهو ممن يضع الحديث؛ وقال أبو أحمد الحاكم: منكر الحديث، وضرب جزرة على حديثه، وقال الدارقطني: متروك؛ وقال الحاكم: حدث ببغداد عن يحيى بن أبي كثير، وابن جُريج، وأقرانهما من الأئمة بأحاديث موضوعة؛ وقال أبو سعيد النقاش في كتاب الموضوعات: مشهور بوضع الحديث؛ وفي كتاب الضعفاء؛ حدث عن يحيى بن أبي كثير، وابن جريج بأحاديث موضوعة؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني في كتاب الضعفاء نحو قول النقاش: وقال ابن طاهر المقدسي: دجال؛ وقال الجَوْرقاني بعد ذكره له في جماعة من الكذابين: فهؤلاء كلهم كذابون، وضاعون، لا يجوز قبول خبرهم، ولا الاحتجاج بحديثهم، ويجب على الحفاظ بيان أمورهم، وإظهار أحوالهم وأديانهم، ليترك حديثهم؛ وقال ابن الجوزي: أجمعوا على أنه كان يضع الحديث؛ وقال المزي: وهو أحد الضعفاء المتروكين، والكذبة الوضاعين؛ وقال الذهبي في المغني: معروف بالوضع؛ وفي ديوان الضعفاء؛ كذاب؛ وقال ابن حجر: كذبوه.

تاريخ الدوري ٢/ ٢٧، معرفة الرجال ١/ ٥١، ٦٣، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٠٤، أحوال الرجال ١٧٨، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٥١، الضعفاء الكبير ١/ ١٠٥، ونسخة الظاهرية ١٩أ، المجروحين ١/ ١٣٤، الكامل ١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٥، الضعفاء والمتروكون ١٤٣، المدخل إلى الصحيح ١١٨، الضعفاء لأبي نعيم ٦١، تاريخ بغداد ٦/ ٣٢٢ ـ ٣٢٤، تذكرة الموضوعات ١١٥، الأباطيل ١/ ٧، تهذيب الكمال ٢/ ٤٨٤، المغني في الضعفاء ١/ ٧٤، ديوان الضعفاء ١٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٩أ ـ ٩٩ب، تقريب التهذيب ١٠٣.

فقبل البدء بالدراسة أنبه إلى أمور ينبغي التنبيه عليها، وهي:

أ ـ إن ابن أبي حاتم نقل عن الدوري عن ابن معين قوله في إسحاق بن نَجيح: «ليس بشيء»، وهذا النقل لم يتابعه أحد عليه؛ كما أنه لا يوجد في رواية الدوري المطبوعة.

ب ـ ونقل مُغُلْطاي عن كتاب الدوري عن ابن معين قوله في المَلَطي: «كذاب، لا حمه الله» وهذا النقل بهذه الصورة تفرد بذكره مُغُلْطاي.

ج ـ: ونقل مُغُلْطاي أيضاً عن الجُوزجاني قوله في إسحاق بن نجيح: «كذاب وضاع، لا يجوز قبول خبره، ولا الاحتجاج بحديثه، ويجب بيان أمره»، هذا وَهَم من=

٥٠ ـ ت ق: إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عُبيد الله أبو محمد القُرشي، التَّيْمي، المدني. ولد في حدود سنة إحدى وستين، ومات بالمدينة سنة أربع وستين ومئة[١].

= صاحب إكمال تهذيب الكمال، والصواب أن هذا القول للجَوْرقاني كما سبق، وعزاه إليه ابن حجر في تهذيب التهذيب فأحسن.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: ذكر ابن عدي وغيره لإسحاق بن نجيح أحاديث باطلة، جعلوا العُهدة فيها عليه، وصرحوا بوضعه لها، ولم يُعترض عليهم في ذلك، وهذا كاف لترك حديث إسحاق، ورميه.

وكانت عبارات جمهور العلماء فيه مطابقة لواقع حاله، حيث ذكروا أنه كان يكذب، ويضع الحديث، لكن ابن الجارود خاصة قال في كتابه: ضعيف، وهذا اللفظ مخالف لحكم جماهير النُّقاد، وفيهم من هو أعلم من ابن الجارود بسبعين مرة، وهؤلاء الجماهير لم يبهموا القول بكذبه، بل بينوه وفسروه بذكرهم موضوعات كثيرة هو الآفة فيها، والجرح المفسر مقدم على غير المفسر.

وقول البخاري: منكر الحديث، معناه ـ كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي ـ أنه لا تحل الرواية عن المقول فيه ذلك.

وقول علي بن نصر الجَهْضمي، وأبي أحمد الحاكم: منكر الحديث، يريدان به ـ فيما يبدو ـ هلاك أمر الراوي، وترك حديثه، وقد سبق في ترجمة إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوة أن جماعة من العلماء يستعملون لفظة: «منكر الحديث» فيمن تلف أمره، وظهر هلاكه.

وخلاصة القول: إن إسحاق بن نجيح كذاب، متروك الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٣٩٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٢٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٧، تاريخ البادي عن ابن معين ٣٧، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٤٢، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٠٦، الضعفاء الصغير ١٧، معرفة الثقات ١/ ٢٢١، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠١، الضعفاء والمتروكين ٥٣، الضعفاء الكبير ١/ ١٠٣ ـ ١٠٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٣٧، الثقات ٦/ ٤٥، المجروحين ١/ ١٣٣ ـ ١٣٤، الكامل ١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٧، الضعفاء لابن الجوزي ١٩أ، ميزان الاعتدال ١/ ٢٠٤، المغني في الضعفاء ١/ ٧٥، ديوان الضعفاء ١٩، الكاشف ١/ ١١٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٩ب ـ ١٠٠أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥، تقريب التهذيب ١٠٣، خلاصة التذهيب ٣٠.

قال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة[٢](*).

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٥٣، الكامل ١٧ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٩أ، تهذيب الكمال ٢/ ٤٩١، ميزان الاعتدال ١/ ٢٠٤، تهذيب التهذيب ١/ ٢٥٤.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ٤٩١، تهذيب التهذيب ١/ ٢٥٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُعَدِّلون**: قال ابن عمار الموصلي: صالح؛ وقال مُغُلْطاي: وقال البخاري: يهم في الشيء بعد الشيء إلا أنه صدوق، وفي موضع آخر: يكتب حديثه؛ وذكره العجلي في الثقات وقال: ليس بالقوي؛ وقال يعقوب بن شيبة: لا بأس به، وحديثه مضطرب جداً؛ وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ ويهم، قد أدخلنا إسحاق بن يحيى هذا في الضعفاء لما كان فيه من الإيهام، ثم سبرت أخباره فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك ما لم يتابع عليه ويحتج بما وافق الثقات بعد أن استخرنا الله تعالى فيه.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال القطان في رواية ابن المديني: ذاك شبه لا شيء؛ وقال ابن المثنى: كان يحيى بن سعيد، وعبد الرحمٰن لا يحدثان عنه بشيء؛ وقال ابن سعيد: وكان أخوه طلحة بن يحيى أثبت في الحديث عندهم منه، وكان إسحاق بن يحيى يكنى أبا محمد... وهو يُسْتضعف؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، ومعاوية بن صالح: ضعيف؛ وفي مكان آخر من رواية الدوري، وفي رواية الدارمي، والبادي، وأحمد بن أبي يحيى، والليث بن عَبْدة: ليس بشيء؛ وقال مُغُلْطاي بعد أن ذكر لابن معين كلاماً: ليس له في الحقيقة كما سيأتي ـ: وفي رواية الفضل ـ (ولعله يعني الفضل بن العباس الرازي المعروف بفَضْلَك) ـ عنه: يُضَعَّف؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان ضعيفاً، ليس بشيء؛ وقال أيضاً ـ كما في كتاب المزي ـ: نحن لا نروي عنه شيئاً؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: متروك الحديث؛ وفي رواية صالح: منكر الحديث. ليس بشيء؛ وفي رواية المَرُّوذي: ليس حديثه بشيء؛ وقال الفلاس: متروك الحديث، منكر الحديث؛ وقال ابن البَرْقي: ضعيف الحديث، ترك بعض أهل العلم بالحديث حديثه؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير: يتكلمون في حفظه. زاد في الكتاب الثاني: يكتب حديثه؛ وقال أبو زرعة ـ: كما في الجرح والتعديل ـ: واهي الحديث؛ وقال أيضاً ـ: كما في كتاب مُغُلْطاي عن ابن عساكر ـ: منكر الحديث جداً؛ وقال أبو داود في رواية=

....

= الآجري: ضعيف؛ وقال أبو حاتم ـ كما في كتاب ابنه ـ: ضعيف الحديث، ليس بقوي، ولا يمكننا ـ (كذا في الجرح والتعديل، وبدلها في تهذيب الكمال: ولا بمكان) ـ أن نَعتبر ـ (وفي تهذيب الكمال أن يُعتبر) ـ بحديثه، وأخوه طلحة بن يحيى أقوى حديثاً منه، ويتكلمون في حفظه، ويكتب حديثه؛ وقال أيضاً ـ كما في رواية الكتاني ـ: ليس بقوي الحديث؛ وقال الترمذي: ليس بذاك القوي عندهم، تُكلم فيه من قبل حفظه؛ وقال الساجي: فيه ضعف، وتكلموا في حفظه؛ وقال أبو علي الطوسي: يقال: إنه ليس بذاك القوي عندهم، وقد تكلموا فيه من قبل حفظه؛ وقال ابن حبان في المجروحين: كان رديء الحفظ، سيء الفهم، يخطئ ولا يعلم، ويروي ولا يفهم؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له حديثاً، ثم اثنين: وهذان الحديثان غير محفوظين بإسناديهما يرويهما إسحاق بن يحيى، وسائر روايات إسحاق قريب من ذلك ولإسحاق أحاديث غير ما ذكرت، ولم أجد في أحاديثه أنكر مما ذكرته... وهو خير من إسحاق بن أبي فروة، وإسحاق بن نجيح بكثير؛ وقال الدارقطني: ضعيف: وقال السمعاني: كان كذاباً، يضع الحديث؛ وقال الذهبي: ضعفوه؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٣٩٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٧٢، ٢٢٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٧، تاريخ البادي عن ابن معين ٣٧، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٤٢، التاريخ الكبير١/ ١/ ٤٠٦، الضعفاء الصغير ١٧، معرفة الثقات ١/ ٢٢١، الجامع الصحيح ٥/ ٣٣، الضعفاء الكبير ١/ ١٠٣ ـ ١٠٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، الثقات ٦/ ٤٥، المجروحين ١/ ١٣٣، الكامل ١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٧، السنن للدارقطني ١/ ٩١، تهذيب الكمال ٢/ ٤٩٠، ٤٩٢، الكاشف ١/ ١١٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٩ أ ـ ١٠٠أ، تقريب التهذيب ١٠٣.

وقد نَقَلَ مُغُلْطاي عن البزار كلاماً فيه لم أستطع قراءته كله، والذي وضح لي هو: «احتمل حديثه، وإن كان فيه...».

ووهم مُغُلْطاي في نسبة أو إثبات بعض النصوص في هذه الترجمة، حيث نسب قول أبي حاتم المنقول عن الجرح والتعديل، لابن معين من رواية الدوري، مع بعض التغيير، ولا يصح ذلك عن يحيى. كما أنه نقل عن الحاكم، وأبي سعيد النقاش قولهما: «روى عن مالك، والثوري، ومِسْعر، وابن أبي ذئب أحاديث موضوعة». والصواب أنهما ذكرا ذلك في إسماعيل بن يحيى بن عُبيد الله التَّيمي، لا في إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التَّيمي. =

....

= وأنبه أيضاً إلى أن العقيلي، وابن عدي لما ذكرا رواية الدوري عن ابن معين: ليس بشيء، زادا قوله: لا يكتب حديثه. وهذه الزيادة لا توجد في رواية عباس المطبوعة. كما زاد ابن أبي حاتم ذلك في رواية الدوري الأولى عن ابن معين. وهي غير مو جودة في المطبوع أيضاً.

وقد تعارض في صاحب هذه الترجمة التعديل والتجريح، لكن غالب المعدلين ذكروا أن له أوهاماً ومناكير، فالبخاري قال فيه: يهم الشيء في بعد الشيء إلا أنه صدوق، وهذا القول مع قوله الآخر: يتكلمون في حفظه، يكتب حديثه، يفيدان أن إسحاق بن يحيى بن طلحة ـ في نظر البخاري ـ: لَيِّن الحديث، لسوء في حفظه، وأوهامه غير متعمدة، لأن محله الصدق والأمانة، ومن كان مثل حاله كتب حديثه للاعتبار. وذِكر العجلي، وابن حبان له في الثقات غير مقوٍ له، لأنهما معروفان بالتساهل في التعديل، فضلاً عن أنهما ليناه في كتابيهما، فقال العجلي: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: يخطئ ويهم... يترك ما لم يتابع عليه، ويحتج بما وافق الثقات، أضف إلى ذلك أن ابن حبان كان قد ذكره في كتاب المجروحين. وأما قول يعقوب بن شيبة: «لا بأس به، وحديثه مضطرب جداً» ففيه، اضطراب، لأنه لا يمكن الجمع بين شطريه، إلا إذا فقصد بكلمة: «وحديثه»، حديثاً معيناً، ولا دليل على ذلك. وإطلاق ابن عمار للفظة: «صالح» فيه، فيه تساهل إن لم يقصد الصلاح الديني.

فتبين أن الصواب في إسحاق بن يحيى بن طلحة الجرح الذي ذهب إليه الجمهور، بيد أن المجرحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالسمعاني رماه بالكذب والوضع، ولم يتابعه على ذلك أحد، وقد تقدم أن السمعاني ليس من أهل النقد حتى يقبل قوله إذا تفرد.

وجعله متروك الحديث، ومطرحه: القطان، وابن معين، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، والفلاس، وأبو زرعة، وأبو حاتم. وقول الأخير في رواية: «ليس بقوي الحديث» كثيراً ما يستعمله الرازيان في المتروكين، ويدل على هذا هنا قول أبي حاتم الآخر: «ولا يمكننا أن نعتبر بحديثه». وقد استهل هذا القول بعبارة: «ضعيف الحديث، ليس بقوي».

وقول ابن معين في بعض الروايات عنه: «ضعيف» قد تقدم في ترجمة أبان بن أبي عياش أنه يريد به ـ في الغالب ـ هدر حديث الراوي.

وقول الذهبي: «ضَعَّفوه» هو أدنى رتبة عنده من كلمة: «ضعيف». حديث ساوى =

٥١ ـ أسد بن خالد الخراساني[(١)].

قال النسائي: لَيِّن[(٢)(*)].

٥٢ ـ إسماعيل بن أبان أبو إسحاق الغَنَوي، العامري، الكوفي، الخَيَّاط، وقيل: الحَنَّاط. مات سنة عشر ومئتين[(٣)].

= بين الأولى، وكلمة: «ضعيف جداً» ـ ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ٨٧ ـ ٨٨.

وذهب جماعة من الأئمة إلى تسهيل القول في جرح إسحاق بن يحيى، لكن الذين تركوه هم أعلم بهذا الشأن من عامة المسهلين مما قد يرجح جانب الإسقاط، بيد أن النُّقاد لم يذكروا في ترجمة إسحاق من المناكير ما يدل بمفرده على اطراح حديثه، وتركه.

وخلاصة القول: إن إسحاق بن يحيى بن طلحة من المجروحين، لكن لم يتبين لي درجة ضعفه بدقة، ولعل الأشبه به هو الترك، وذلك لأن أهل هذا الفريق أحذق في الجملة من الفريق الآخر، ويمكن أن يكون عندهم زيادة علم لم يطلع عليها الآخرون. والله أعلم.

(١) ترجمته في: ميزان الاعتدال ١/٢٠٦، المغني في الضعفاء ١/٧٦، لسان الميزان ١/٣٨٢.

(٢) لسان الميزان ١/٣٨٢. نقلاً عن كتاب الضعفاء للأزدي.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال الذهبي في الميزان: لا يُدرى من هو، والخبر الذي رواه باطل؛ وفي المغني: لا يعرف، والخبر ساقط.

ميزان الاعتدال ١/٢٠٦، المغني في الضعفاء ١/٧٦.

فأسد بن خالد مجهول العين، وقد روى خبراً باطلاً ساقطاً، ولم يذكروا له حديثاً غيره، فخبره متروك. ولما لم يكن لأحد قبل الذهبي فيه كلام إلا للنسائي المتقدم، كان الوقوف عند قول أبي عبد الرحمٰن أسلم وأولى حتى يتبين أمر الرجل بصورة أوضح. والله أعلم.

(٣) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/١/٣٤٧، التاريخ الصغير ٢/٣٣٧، الضعفاء الصغير ١٦، أحوال الرجال ٨٤، معرفة الثقات ١/٢٢٤، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٥٩٩، الضعفاء والمتروكين ٤٨، الضعفاء الكبير ١/٧٧، الجرح والتعديل ١/١/ =

قال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة[٢][*].

= ١٦٠، المجروحين ١/١٢٨، الكامل ١/٣٠٣ ـ ٣٠٤، الضعفاء والمتروكون ١٣٢ ـ ١٣٣، تاريخ أسماء الثقات ٥٢، الضعفاء لأبي نعيم ٦٠، تاريخ بغداد ٦/٢٤٠ ـ ٢٤٢، الضعفاء لابن الجوزي ١٤أ، تهذيب الكمال ٣/١١ ـ ١٣، ميزان الاعتدال ١/٢١١ ـ ٢١٢، ٢٥٥، المغني في الضعفاء ١/٧٧، ديوان الضعفاء ١٩، إكمال تهذيب الكمال ١/١٠٤ب، ١٠٥أ، تهذيب التهذيب ١/٢٧٠ ـ ٢٧١، تقريب التهذيب ١٠٥، خلاصة التذهيب ٣٢.

(١) الضعفاء والمتروكين ٤٨، تاريخ بغداد ٦/٢٤٢، الضعفاء لابن الجوزي ١٤أ، ميزان الاعتدال ١/٢١٢، تهذيب التهذيب ١/٢٧١.

(٢) تهذيب الكمال ٣/١٢، ميزان الاعتدال ١/٢١٢، تهذيب التهذيب ١/٢٧١.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة ـ كما في الجرح والتعديل، وتاريخ بغداد، واللفظ للأخير ـ: وضع إسماعيل بن أبان الغنوي حديثاً عن فِطْر ـ (يعني ابن خليفة) ـ عن أبي الطفيل، عن علي قال: السابع من ولد العباس يلبس الخُضْرة. حديثاً لم يكن منه شيء؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة أيضاً ـ كما في المجروحين ـ: وضع أحاديث على سفيان ـ (يعني الثوري) ـ لم تكن؛ وفي رواية عبد الخالق بن منصور: كان إسماعيل بن أبان يضع الحديث؛ وفي رواية الدوري ـ كما في تاريخ بغداد ـ، وأبي داود: كذاب. زاد الدوري: لا يكتب حديثه؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: سمعت أبي يقول: وأما إسماعيل بن أبان الغنوي فكتبت عنه وتركته. وضعفه جداً؛ وقال عثمان بن أبي شيبة: وكان كذاباً؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: كتبنا عنه عن هشام بن عروة، وغيره، ثم حدث بأحاديث في الخُضرة، أحاديث موضوعة ـ أُراه قال: عن فِطر أو غيره ـ فتركناه؛ وقال حنبل بن إسحاق: سئل أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ـ وأنا أسمع ـ عن إسماعيل بن أبان الغنوي؟ فقال: أعطانا كتاب فِطر، فإذا هو كتاب عتيق ملحق فيه فِطر، عن أبي الطفيل، عن علي في لبس الخُضرة. فقيل لأبي عبد الله: كيف ذاك؟ فقال: يصف فيه محمد بن زُبيدة ـ (يعني الأمين بن الرشيد، لكن السابع من خلفاء بني العباس هو المأمون) ـ وما كان. قال أبو عبد الله: فرددت الكتاب. قال له عباس العنبري: فناظرته؟ قال: أي شيء أناظره في هذا؟! قال أبو عبد الله: فكتب إليَّ =

....

=كتاباً؛ إني كنت أطلب هذه الأحاديث. قال: فلم آته بعد؛ وقال البخاري في التاريخ الصغير: ترك أحمد والناس حديث إسماعيل بن أبان؛ وفي الضعفاء الصغير: متروك الحديث؛ وقال الجُوزجاني: ظُهر منه على الكذب؛ وقال مسلم بن الحجاج: متروك الحديث؛ وقال العجلي: ضعيف الحديث... أدركناه ولم نكتب عنه؛ وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: تُرك حديثه؛ وقال أبو حاتم أيضاً، والبزّار، والساجي، والعقيلي ـ كما في كتاب مُغُلْطاي ـ: متروك الحديث. زاد أبو حاتم: كان كذاباً. وزاد الساجي: عنده مناكير؛ وقال ابن حبان: وكان يضع الحديث على الثقات؛ وقال ابن عدي: ولإسماعيل بن أبان غير ما ذكرت من الروايات عن هشام بن عروة وغيره، وعامتها مما لا يتابع عليه إما إسناداً وإما متناً؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث، وقال يحيى بن عبد الرحيم: لم يُكتب عن إسماعيل بن أبان الأكبر. قال أبو أحمد: لكذبه؛ وقال الدارقطني في كتاب الجرح والتعديل ـ كما ذكر مُغُلْطاي ـ: متروك الحديث؛ وفي كتاب السنن: ضعيف؛ وقال الخطيب: وكان سيء الحال في الرواية، وقدم بغداد وحدث بها أحاديث تبين الناس كذبه فيها، فتجنبوا السماع منه، واطرحوا الرواية عنه؛ وقال ابن خَلْفون: أجمعوا على ترك حديثه؛ وقال المزي: وهو مجمع على ضعفه؛ وقال الذهبي في المغني في الضعفاء: كذاب؛ وفي ديوان الضعفاء: متروك؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: متروك، رُمي بالوضع؛ وفي هدي الساري: أجمعوا على تركه.

التاريخ الصغير ٢/ ٣٣٧، الضعفاء الصغير ١٦، أحوال الرجال ٨٤، معرفة الثقات ١/ ٢٢٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٦٠، المجروحين ١/ ١٢٨، الكامل ١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤، تاريخ أسماء الثقات ٥٢، تاريخ بغداد ٦/ ٢٤٠ ـ ٢٤١، ٢٤٢، السنن للدارقطني ١/ ٣٣٩، تهذيب الكمال ٣/ ١٢، المغني في الضعفاء ١/ ٧٧، ديوان الضعفاء ١٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٤ب ـ ١٠٥أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٧١، تقريب التهذيب ١٠٥، هدي الساري ٣٩٠.

فأقوالهم متفقة على سقوطه وهلاكه، إلا ما كان من العجلي، والدارقطني في كتاب السنن حيث قالا فيه: ضعيف، وكذلك المزي في قوله: مجمع على ضعفه. فأما الدارقطني فإنه قال في موضع آخر: «متروك الحديث». وأما العجلي فمعروف بالتساهل في الجرح والتعديل ـ ينظر مقدمة تحقيق معرفة الثقات ١/ ١٢٦ ـ ١٢٧ ـ. وأما قول المزي: «مجمع على ضعفه». فإن الذهبي عده في مرتبة: ضعيف جداً. ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ٨٨. =

٥٣ ـ إسماعيل بن إبراهيم بن شيبة، ويقال: إسماعيل بن شبيب، ويقال: إسماعيل بن شَيبة، الطائفي[١].

قال النسائي: منكر الحديث[٢](*).

= وخلاصة القول: إن إسماعيل بن أبان الغنوي متروك الحديث، ليس بثقة ـ كما قال النسائي ـ، متهم بالكذب، لا يكتب حديثه إلا لبيان سقوطه. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الضعفاء المتروكين ٥٠، الضعفاء الكبير ١/ ٨٣، الثقات ٨/ ٩٣، الكامل ١/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨، ونسخة الظاهرية ٢٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٥ب، ميزان الاعتدال ١/ ٢١٤، ٢٣٣ ـ ٢٣٤، المغني في الضعفاء ١/ ٧٨، ٨٢، ديوان الضعفاء ٢١، لسان الميزان ١/ ٣٩١، ٤١٠ ـ ٤١١.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٥٠، ميزان الاعتدال ١/ ٢١٤، ونسخة الأحمدية بحلب ١/ ٤٨أ، ونسخة جامعة الإمام محمد بن سعود ٥٥ب، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٨٣ب. وقد جاء في المطبوع من ميزان الاعتدال ١/ ٢٣٤: «قال النسائي: متروك الحديث»، وهذا مخالف للنسخ الخطية، وللسان الميزان، حيث ورد فيها: «منكر الحديث».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: ذكره ابن حبان في الثقات، لكنه قال: روى قدامة بن محمد الخَشْرمي عنه، يتقى حديثه من رواية قدامة عنه.

ب ـ المُجَرِّحون: قال العقيلي: إسماعيل بن شبيب الطائفي عن ابن جُريج أحاديثه مناكير، ليس منها شيء محفوظ ـ (ثم ساق له خمسة أحاديث من رواية قدامة بن محمد الخَشْرمي عنه عن ابن جُريج، قال عقبها) ـ: كل هذه الأحاديث غير محفوظة من حديث ابن جُريج، ولا من حديث غيره، إلا من حديث من كان مثله في الضعف أو نحوه، فأما من حديث ثقة فلا؛ وقال ابن عدي: يروي عن ابن جُريج ما لا يرويه غيره ـ (وذكر له حديثين عن ابن جُريج لم يذكرهما العقيلي، أحدهما من رواية قدامة عنه ثم ساق بسنده إلى قدامة، وقال) ـ: عن قدامة، عن إسماعيل، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ بخمس ـ (كذا) ـ أحاديث غير محفوظة بهذا الإسناد، والذي أمليته أيضاً غير محفوظ، وإسماعيل بن إبراهيم هذا لا أعلم له رواية عن غير ابن جُريج، وأحاديثه عن ابن جُريج فيها نظر؛ وقال الأزدي: ضعيف، منكر الحديث؛ =

٥٤ ـ ت ق: إسماعيل بن إبراهيم بن مُهاجر بن جابر البَجَلي[١]، الكوفي، وقد ينسب إلى جده[٢][٣].

=وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: عن ابن جريج بمناكير ـ (ثم ذكر بعض كلام ابن عدي، وكلامَ النسائي فيه، وقال عقب ذلك) ـ: قلت: يجهل؛ وفيه أيضاً في مَكان آخر: واهٍ؛ وفي المغني في الضعفاء: ضعفوه.

الضعفاء الكبير ١/ ٨٣، الثقات ٨/ ٩٣، الكامل ١/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨، الضعفاء لابن الجوزي ١٥ب، ميزان الاعتدال ١/ ٢١٤، ٢٣٣، المغني في الضعفاء ١/ ٨٢.

فذِكْر ابن حبان له في الثقات فيه تساهل، لأن من كانت عامة أحاديثه منكرة لا يذكر في كتب الثقات، وحمله في تلك الأحاديث على قدامة، غير دقيق، لأن لإسماعيل عن ابن جريج من غير رواية قدامة مناكير، وقدامة أحسن حالاً من إسماعيل، حيث قال فيه أبو حاتم: ليس به بأس، وقال فيه أبو زرعة: لا بأس به ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ٣/ ١٢٩ ـ.

وأحاديث إسماعيل عن ابن جريج كلها مناكير ـ كما ذكر العقيلي ـ ولا تُعلم له رواية عن غير هذا الإمام، ومن كان هذا شأنه رد حديثه، وطرح، ولا يكتب ولو على سبيل الاعتبار.

وقول الذهبي: يجهل، لا يستقيم على قواعدهم، لأنه قد روى عنه اثنان. وقد أحسن بقوله فيه: «واهٍ». وأما قوله في المغني: «ضعفوه» فهو عنده بمنزلة العبارة السابقة: «واهٍ». ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ٨٨.

وقول الأزدي: ضعيف، منكر الحديث؛ لعله يريد به طرح حديث الراوي، لأن الكثير من الأئمة يستعملون عبارة: «منكر الحديث» في ذلك.

وخلاصة القول: إن صاحب هذه الترجمة واهٍ بمرة، مردود الحديث مطرحه، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) قال ابن الجوزي في الضعفاء ١٤أ: «البَجَلي، النَّخَعي، الكوفي». فزاد النسبة إلى النَّخَع، قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٧ب: «النَّخَعي، كذا ذكره أبو الفرج بن الجوزي، ولم أره عند غيره فيما أعلم».

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٥٠ فيمن مات في العشر الخامسة من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣١، =

قال النسائي: ضعيف[(١)](*).

= تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧١، التاريخ الكبير ١/١/٣٤٢، التاريخ الصغير ٢/ ١٥٠، الضعفاء الصغير ١٥، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٥٩٩، المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٣٤، الضعفاء والمتروكين ٤٨، الضعفاء الكبير ١/٧٣، الجرح والتعديل ١/١/١٥٢ ـ ١٥٣، المجروحين ١/ ١٢٢، الكامل ١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥، الضعفاء لابن الجوزي ١٤أ، تهذيب الكمال ٣/٣٣ ـ ٣٤، ميزان الاعتدال ١/ ٢١٢ ـ ٢١٣، ٢٥١، المغني في الضعفاء ١/ ٧٧، ديوان الضعفاء ١٩، الكاشف ١/ ١١٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٧ب ـ ١٠٨أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٧٩، تقريب التهذيب ١٠٥، خلاصة التذهيب ٣٢.

(١) الضعفاء والمتروكين ٤٨، الكامل ١٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٤أ، تهذيب الكمال ٣/ ٣٤، تهذيب التهذيب ١/ ٢٧٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال العجلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: لا بأس به.

ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن معين في رواية الدوري، والدارمي، وجعفر بن أبان: ضعيف؛ وقال أيضاً ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: لا شيء؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: أبوه أقوى في الحديث منه؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير: في حديثه نظر؛ وفي التاريخ الصغير: عنده عجائب؛ وقال أيضاً ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي، ونقل مُغُلْطاي هذا القول عن كتاب التاريخ لأبي عبد الله البخاري ـ: منكر الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ضعيف، ضعيف، أنا لا أكتب حديثه. قال الآجري: يعني أني لا أخرج حديثه؛ وقال الفسوي فيه، وفي أبيه: وليسا بالقويين ولا بالمتروكين، هما بين ذلك؛ وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يكتب حديثه؛ وقال الترمذي: يضعف في الحديث؛ وقال الساجي: فيه نظر؛ وقال ابن الجارود: ضعيف؛ وقال ابن حبان: كان فاحش الخطأ؛ وقال ابن عدي: في حديثه بعض النُّكرة، وأبوه خير منه؛ وقال الدارقطني: ضعيف؛ وقال الذهبي في المغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء: ضعفوه؛ وفي الكاشف: ضُعِّف؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧١، التاريخ الكبير ١/١/٣٤٢، التاريخ الصغير ٢/ ١٥٠، الضعفاء الصغير ١٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٣٤، الجامع الصحيح ٥/ ٢٧٠، الضعفاء الكبير ١/ ٧٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٥٣، المجروحين ١/ ١٢٢، الكامل ١/ ٢٨٥، السنن للدارقطني ٣/ ٥٨، الضعفاء لابن =

٥٥ ـ ت ق: إسماعيل بن إبراهيم أبو يحيى التَّيْمي(١)، الكوفي، الأحول(٢)(٣).

=الجوزي ١٤أ، المغني في الضعفاء ١/ ٧٧، ديوان الضعفاء ١٩، الكاشف ١/ ١١٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٧ب ـ ١٠٨أ، تقريب التهذيب ١٠٥.

فقد تفرد العجلي بتعديل إسماعيل بن إبراهيم بن مُهاجر، لكن لم أجد قوله المذكور في كتابه معرفة الثقات، بل لم ينقله عنه سوى مُغُلْطاي، وعلى تقدير ثبوت هذا القول عن أبي الحسن فإنه معارض بالتجريح المفسر من سائر النُّقاد البصراء، فضلاً عما عرف به العجلي من تساهل في النقد.

وأما المجرحون فإنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها إسماعيل، فالجمهور سهلوا القول في جرحه فلم يتركوا حديثه، وفيهم أبو حاتم المتشدد في النقد، وأحمد بن حنبل، وابن عدي، وغيرهما من الأئمة الموصوفين بالاعتدال. وقد بالغ في الطعن فيه جماعة من الأئمة بعضهم مشهور بالتعنت، ولم يذكروا له من المناكير ما يستدعي رد حديثه.

وقول ابن معين: «ضعيف»، وقولا البخاري: «في حديثه نظر» و«منكر الحديث» يُراد بها اطراح الراوي وتركه ـ ينظر في قول ابن معين ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش، وفي قولي البخاري ترجمة إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس ـ. وقد اقتفى الساجي أثر البخاري ـ كعادته ـ في اختيار لفظ الحكم على إسحاق فقال فيه: «فيه نظر».

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن إبراهيم مُهاجر ضعيف، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) من تَيْم الله بن ثعلبة.

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٥ فيمن مات بين سنة إحدى وثمانين ومئة، وسنة تسعين ومئة.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣١، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٢٤٢، التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٥، الضعفاء الصغير ١٥، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٥٩٩، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٩٧، الضعفاء والمتروكين ٤٨، الضعفاء الكبير ١/ ٧٣ ـ ٧٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٥٥، المجروحين ١/ ١٢٢، الكامل ١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣، الضعفاء لأبي نعيم ٥٩، الضعفاء لابن الجوزي ١٤أ ـ ١٤ب، تهذيب الكمال ٣/ ٣٨ ـ ٤٠، ميزان الاعتدال ١/ ٢١٣، المغني في الضعفاء ١/ ٧٧، ديوان الضعفاء ١٩، الكاشف=

قال النسائي: ضعيف[(١)][(*)].

=١/ ١٢٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٨أ ـ ١٠٨ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٨١، تقريب التهذيب ١٠٦، خلاصة التذهيب ٣٢.

(١) الضعفاء والمتروكين ٤٨، الكامل ١٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٤ب، تهذيب الكمال ٣/ ٣٩، تهذيب التهذيب ١/ ٢٨١. ولفظ ابن الجوزي: «ضعفه ابن نُمير... والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال الفسوي: وبلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال: هو ثقة؛ وقال ابن عدي: ولأبي يحيى التيمي هذا أحاديث حِسان، وليس فيما يرويه حديث منكر المتن، ويكتب حديثه.

ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن معين ـ كما في ميزان الاعتدال ـ: يكتب حديثه؛ وقال ابن نُمير في رواية البخاري: ضعيف جداً؛ وقال ابن المديني في رواية ابنه عبد الله، وعبد الله بن الحسن: ضعيف؛ وقال البخاري في رواية الترمذي: ذاهب الحديث، كان ابن نُمير يضعفه جداً؛ وقال مسلم بن الحجاج: ضعيف؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: شيعي؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: ضعيف الحديث، ـ ثم قال ـ: وسألت أبي عنه ثانياً فقال: قال ابن نُمير: ضعيف جداً؛ وقال الترمذي: يُضَعَّف في الحديث؛ وقال ابن حبان: يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، وكان ابن نُمير شديد الحمل عليه؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني: ضعيف؛ وقال الذهبي في المغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء: مجمع على ضعفه. زاد في المغني: وقال ابن عدي: يكتب حديثه؛ وقال في الكاشف: ضُعِّف؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٤٢، الضعفاء الصغير ١٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٩٧، الجامع الصحيح ٢/ ٤٠٩، العلل الكبير ١/ ٢٨٤، الضعفاء الكبير ١/ ٧٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٥٥، المجروحين ١/ ١٢٢، الكامل ١/ ٣٠٣، ميزان الاعتدال ١/ ٢١٣، المغني في الضعفاء ١/ ٧٧، ديوان الضعفاء ١٩، الكاشف ١/ ١٢٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٠٨أ ـ ١٠٨ب، تقريب التهذيب ١٠٦.

الدراسة والترجيح: لم يوثق إسماعيل بن إبراهيم التَّيْمي، ولم يقوه سوى أحمد بن حنبل، وابن عدي، فأما أحمد بن حنبل فقد نقل عنه الفسوي توثيقه المطلق لإسماعيل، ولم يذكر سنده إليه، بل قال: إنه بلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال: هو ثقة. وهذه=

٥٦ ـ ت ق: إسماعيل بن أبي إسحاق خليفة، وقيل: عبد العزيز، أبو إسرائيل العَبْسي، الكوفي[١]، المُلَائي، معروف بكنيته[٢]. مات سنة تسع وستين ومئة، وله أكثر من ثمانين سنة[٣].

=الصيغة تشعر بالضعف. وأما قول ابن عدي فإنه لا ينافي التضعيف، لأن كثيراً من الضعفاء، تكون لهم أحاديث حسان، كما أن وجود المناكير في أسانيد الراوي قد تضعفه، ولو كانت متون أحاديثه غير منكرة، وقوله: يكتب حديثه، يفرده عادة في الضعفاء.

وما ذكره ابن عدي من أنه ليس فيما يرويه حديث منكر المتن، معارض من الذهبي حيث ذكر له في ميزان الاعتدال ١/ ٢١٣ حديثاً قال عقبه: «تفرد به إسماعيل إسناداً ومتناً».

فتبين أن القول فيه قول المجرحين، وهم الجمهور، وقد جعلت قول ابن معين: يكتب حديثه، ضمن أقوالهم، لأن ابن عدي قال في الكامل في ترجمة إبراهيم بن هارون الصنعاني ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣: «وقول يحيى بن معين: يكتب حديثه، معناه أنه في جملة الضعفاء، الذين يكتب حديثهم».

والمجرحون لم يتفقوا على عده في مرتبة واحدة، فجمهورهم على أنه ضعيف، يكتب حديثه للاعتبار، والبعض ـ وهم ابن نُمير، والبخاري ـ يَرَوْن أن ضعفه شديد غير محتمل. وهذا المذهب مرجوح، غير مقبول، لأنه مبهم غير مفسر.

وخلاصة القول: إن أبا يحيى التَّيمي ضعيف ـ كما قال النسائي ـ، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) قال الفسوي في المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٤١: «وهو كوفي... نزل البصرة».

(٢) قال البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٥٣: «قال أحمد ـ (يعني ابن حنبل) ـ: حدثنا حجاج ـ (يعني ابن أرْطاة) ـ، قال أبو إسرائيل: ولدت بعد الجماجم بسنة، وكانت الجماجم سنة ثلاث وثمانين».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٨، معرفة الرجال ٢/ ١٠٨، تاريخ البادي عن ابن معين ٦٥، الطبقات ١٦٨، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٤٦، التاريخ الصغير ٢/ ١٥٣، الضعفاء الصغير ١٥، أحوال الرجال ٥٢، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٥٩٩، المعرفة والتاريخ ١/ ٢٣٢، ٣/ ١٣٣، ٢٤١، الضعفاء والمتروكين ٥٢، ٢٦٠، الضعفاء الكبير=

قال النسائي: ليس بثقة[١].

وقال أيضاً: ضعيف[٢][*].

= ١/ ٧٥ ـ ٧٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٥٨، ١٦٦ ـ ١٦٧، المجروحين ١/ ١٢٤، الكامل ١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٨، الضعفاء والمتروكون ١٣٢، تاريخ أسماء الثقات ٥٤ ـ ٥٥، الاستغناء ١/ ٣٩٢ ـ ٣٩٤، الأنساب ١٢/ ٥١١، الضعفاء لابن الجوزي ١٦أ، تهذيب الكمال ٣/ ٧٧ ـ ٨٣، ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٢، ٢٢٦، ٤/ ٤٩٠، المغني في الضعفاء ٢/ ٧٧٠، ديوان الضعفاء ٢٠، ٣٥١، الكاشف ١/ ١٢٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٢ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤، تقريب التهذيب ١٠٧، خلاصة التذهيب ٣٣.

(١) الضعفاء والمتروكين ٥٢، ٢٦٠، الكامل ١٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٦أ، تهذيب الكمال ٣/ ٨١، تهذيب التهذيب ١/ ٢٩٣.

(٢) تهذيب الكمال ٣/ ٨٠، تهذيب التهذيب ١/ ٢٩٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن سعد: يقولون: إنه صدوق؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، والدارمي، وأحمد بن أبي يحيى: ثقة؛ وفي رواية ابن محرز: ليس به بأس؛ وفي رواية البادي: وعبد الله بن عَيَّاش ليس به بأس، ما أقربه من أبي إسرائيل الملائي، كان أبو إسرائيل يغلو في الشيعة؛ وفي رواية الكوسج: صالح؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الأثرم: يكتب حديثه، وقد روى حديثاً منكراً في القتيل؛ وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن أبي إسرائيل الملائي، فقال: هو كذا. قلت؛ ما شأنه؟ قال: خالف الناس في أحاديث، وكأنه عنده. فقلت: إن بعض من قال: هو ضعيف. قال: لا، خالف في أحاديث؛ وقال أبو زرعة: صدوق، كوفي، إلا أنه كان في رأيه غلو؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: لم يكن يكذب، حديثه ليس من حديث الشيعة، وليس فيه نكارة؛ وقال الفسوي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: حسن الحديث، جيّد اللِّقاء، له أغاليط، لا يحتج بحديثه، ويكتب حديثه، وهو سيء الحفظ؛ وقال ابن حجر: صدوق، سيء الحفظ، نُسب إلى الغلو في التشيع.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال عبد العزيز بن أبان: قلت لشعبة: تحفظ عن عمرو بن مرّة، عن عبد الله بن سلمة، عن علي قال: لا جمعة، ولا تشريق إلا في مصر جامع؟ قال: هذا منكر، من حدّث به؟ قلت: حدّثنا أبو إسرائيل قال: ومن أبو =

....

=إسرائيل؟ قلت: شيخ من أهل الكوفة، قال: لا أعرفه. قلت: إن فيه عسراً، قال: أيش له؟؛ وقال ابن المبارك: لقد مَنَّ الله على المسلمين بسوء حفظ أبي إسرائيل؛ وقال بَهْز بن أسد العَمِّي: كنت عند أبي معاوية ـ (يعني الضرير) ـ فقال: حدثنا أبو إسرائيل. فقلت: يا أبا معاوية، لا تحدث عن أبي إسرائيل، قال: لِمَ؟ قلت: تذكر يوم شُجّ ابنه فلان؟ قال: إنك لتذكر. قال: إني كنت عند أبي إسرائيل، فسمعته يقول: إن عثمان قُتل كافراً، إن عثمان قتل كافراً ـ ثلاثاً ـ. قال أبو معاوية: فأنا أشهد الله أني لا أذكر أبا إسرائيل في حديث حتى ألقى الله عز وجل؛ وقال القطان في رواية ابن المديني: لم يكن في دينه بذاك، وكان يذكر عثمان؛ وقال الفلاس: وكان يحيى ـ (يعني القطان) ـ لا يحدث عنه؛ وقال أيضاً: سألت عبد الرحمٰن بن مهدي عن حديث أبي إسرائيل المُلائي، فأبى أن يحدثني عنه، قال: كان شيخاً يشتم عثمان؛ وقال ابن المثنى: ما سمعت عبد الرحمٰن يحدث عن أبي إسرائيل شيئاً قط؛ وقال حسين الجُعْفي: كان طويل اللحية، أحمقها؛ وقال البخاري: ضعفه أبو الوليد ـ (يعني الطيالسي) ـ قال: سألته عن حديث ابن أبي ليلى، عن بلال ـ كان يرويه عن الحكم ـ في الأذان؟ قال: سمعته من الحكم، أو الحسن بن عُمارة عنه ـ (يعني عن الحكم) ـ؛ وقال ابن حبان: وحمل عليه أبو الوليد الطيالسي حملاً شديداً؛ وقال ابن معين في رواية معاوية بن صالح: أصحاب الحديث لا يكتبون حديثه؛ وقال في موضع آخر منها أيضاً: ضعيف؛ وقال الفلاس: ليس من أهل الكذب؛ وقال الجُوزجاني: مفترٍ زائغ؛ وقال الترمذي: وليس هو بذاك القوي عند أهل الحديث؛ وقال البزار: ليس بالقوي؛ وقال أبو علي الطوسي: ليس بالقوي عند أصحاب الحديث؛ وقال العقيلي: في حديثه وَهَم، واضطراب، ولهِ مع ذاك مذهب سوء؛ وقال ابن حبان: وكان رافضياً يشتم أصحاب محمد ﷺ... وهو مع ذلك منكر الحديث؛ وقال ابن عدي لما ذكر له عدة مناكير: ولأبي إسرائيل هذا أحاديث غير ما ذكرت عن عطيّة ـ (يعني العَوْفي) ـ، وغيره، وعامة ما يرويه يخالف الثقات، وهو في جملة من يكتب حديثه؛ وقال أبو أحمد الحاكم: متروك الحديث؛ وقال الدارقطني ـ فيما ذكره ابن الجوزي ـ: ضعيف؛ وقال ابن حزم: ضعيف، بليّة من البلايا؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: واهٍ؛ وفيه أيضاً: تالف؛ وفيه أيضاً: ضعفوه، وقد كان شيعياً بغيضاً، من الغلاة الذين يكفرون عثمان رضي الله عنه؛ وفي ديوان الضعفاء: ضعفوه؛ وفي الكاشف: ضعيف.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٣، تاريخ الدارمي=

....

=عن ابن معين ٧٨، معرفة الرجال ٢/ ١٠٨، تاريخ البادي عن ابن معين ٦٥، التاريخ الصغير ٢/ ١٥٣، الضعفاء الصغير ١٥، أحوال الرجال ٥٢، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٣٣، ٢٤١، الجامع الصحيح ١/ ٣٧٩، الضعفاء الكبير ١/ ٧٥ ـ ٧٧، ونسخة الظاهرية ١٣ب، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٦٦ ـ ١٦٧، المجروحين ١/ ١٢٤، الكامل ١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٧، ٢٨٨، الضعفاء لابن الجوزي ١٦أ، ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٦، ٢٥٧، ٤/ ٤٩٠، ديوان الضعفاء ٢٠، الكاشف ١/ ١٢٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٢ب، كشف الأستار عن زوائد البَزَّار ٢/ ٢٠٩، تقريب التهذيب ١٠٧.

فقد اختلف الأئمة في الحكم عليه بين موثق ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. فالمجرحون ترك فريق منهم حديثه، ومنهم من جعل ضعفه غير شديد، وسبب الطعن عند الفريقين من المجرحين، سوء المذهب، والضعف في الحديث. فقد ضعفه في حديثه شعبة، وابن المبارك، وأبو الوليد الطيالسي، وابن معين في بعض الروايات، والفلاس، والترمذي، والبزار، وأبو علي الطوسي، والعقيلي، وابن حبان، وابن عدي، وأبو أحمد الحاكم، والدارقطني، وابن حزم، والذهبي. وطعن عليه في دينه بَهْز بن أسد، والقطان، وابن مهدي، وحسين الجُعْفي، والجُوزجاني، والعقيلي، وابن حبان، والذهبي. وكذلك أبو زرعة، وابن حجر. ولعل قول أبي أحمد الحاكم: متروك الحديث، سببه سوء المذهب.

ويبدو أنه في الحديث ليس بالقوي لسوء حفظه، وقد يكون أعلى درجة، أي أنه صدوق سيء الحفظ، أو أدنى درجة، أي أنه ضعيف. وخلاصة الأمر إنه ممن يكتب حديثه للاعتبار. وعلى هذا جمهور الأئمة.

ومن أنزله عن درجة كَتْب حديثه، فإنما حمله على ذلك ـ فيما أظن ـ سوء المذهب. وقد كان إسماعيل بن أبي إسحاق يكفر عثمان رضي الله عنه، وهذا غلو فاحش في التشيع، ويعد من البدع الغليظة. فلو اكتفى إسماعيل بالسب والشتم لأمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه لكان الأمر محتملاً، وقد تقدم في ترجمة أبان بن تغلب أن التشيع والغلو فيه من البدع الخفيفة المحتملة، والتعرض لأمير المؤمنين عثمان يعد غلواً في التشيع، لكن تكفيره يعتبر غلواً فاحشاً، وبدعة كبيرة كالغلو في الرفض.

ومع ذلك فلم يطرح جمهور العلماء حديثه، لأنه ـ فيما يبدو ـ لم يكن داعية. وينظر لزاماً ما نقلته عن الذهبي من كتابه سير أعلام النبلاء في ترجمة أسد بن وَدَاعة.

ومما حمل جماعة من العلماء أيضاً على قبول حديثه، أو تمشية أمره، رغم خبث=

٥٧ ـ بخ ت ق: إسماعيل بن رافع بن عُوَيْمر، ويقال: ابن أبي عُوَيْمر أبو رافع الأنصاري، ويقال: المُزَني مولاهم، المدني[١]، ثم البصري، القاص[٢][٣].

=مذهبه، أنه لم يعرف عنه كذب، مع أن غلاة مذهبه ـ في الجملة ـ معروفون بذلك، قال الذهبي في المنتقى في منهاج الاعتدال ٢٢ ـ ٢٣: «ومن تأمل كتب الجرح والتعديل، رأى المعروف ـ عند مصنفيها ـ بالكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف ـ (ثم قال) ـ: والرافضة يقرون بالكذب حيث يقولون: ديننا التقية، وهذا هو النفاق».

وقد تساهل ابن معين بتوثيقه المطلق له في غالب الروايات، لأن من كَفَّر رجلاً من كبار الصحابة، وخاصة أحد المبشرين بالجنة، لا يحسن إطلاق لفظة «ثقة» فيه، كيف وقد نُسب الوَهَم إلى حديثه.

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن أبي إسحاق فيه ضعف، يكتب حديثه للاعتبار. وقول النسائي فيه: ليس بثقة. لعله لأجل فساد المذهب، وسوء الرأي. وأما قوله: ضعيف، فمقارب للخلاصة المذكورة. والله أعلم.

(١) وقد نسبه إلى مكة ابن معين ـ كما في تاريخ الدوري ٢/ ٣٣ ـ، والفسوي في المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٠، وابن حبان في المجروحين ١/ ١٢٤.

(٢) قال المزي في تهذيب الكمال ٣/ ٨٩: «ذكره البخاري فيمن مات ما بين سنة عشر ومئة إلى سنة خمسين ومئة». فتعقبه ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٢٩٥ بقوله: «هذا سبق قلم، وصوابه: ما بين سنة عشر ومئة إلى سنة عشرين ومئة، كذا هو في التاريخ الأوسط. والله أعلم». وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٧: «مات قبل الخمسين ومئة». وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ١٠٧: «مات في حدود الخمسين». ويظهر أن الصواب ما ذكره الذهبي، وابن حجر في التقريب لأن طبقته ـ بالنظر إلى شيوخه وتلامذته ـ لا تحتمل وفاته في حدود العشرين ومئة. وقد مات إسماعيل بالمدينة.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المُتَمِّم ٣٦١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٣ ـ ٣٤، الطبقات ٢٧٢، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٥٤، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٠، ٥٢ ـ ٥٣، الضعفاء والمتروكين ٤٩، الضعفاء الكبير ١/ ٧٧ ـ ٧٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٦٨ ـ ١٦٩، المجروحين ١/ ١٢٤، الكامل ١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٩، الضعفاء والمتروكون ١٣٥ ـ ١٣٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٤، الضعفاء لابن الجوزي=

قال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة[٢].

وقال أيضاً: ليس بشيء[٣].

وقال أيضاً: ضعيف[٤][*].

= ١٥أ، تهذيب الكمال ٣/ ٨٥ ـ ٩٠، ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٧، المغني في الضعفاء ١/ ٨٠، ديوان الضعفاء ٢١، الكاشف ١/ ١٢٢، تهذيب التهذيب ١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٦، تقريب التهذيب ١٠٧، خلاصة التذهيب ٣٤.

(١) الضعفاء والمتروكين ٤٩، الكامل ٩ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٥أ، تهذيب الكمال ٣/ ٨٨، تهذيب التهذيب ١/ ٢٩٥.

(٢) تهذيب الكمال ٣/ ٨٨، تهذيب التهذيب ١/ ٢٩٥.

(٣) المصدران السابقان.

(٤) المصدران السابقان.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال ابن المبارك: ليس به بأس، ولكنه يحمل عن هذا وهذا، ويقول: بلغني، ونحو هذا؛ وقال البخاري في رواية الترمذي: هو ثقة مقارَبُ الحديث؛ وقال الساجي: صدوق، لين في الحديث، يَهِم.

ب ـ المجرِّحون: قال الفلاس: لم أسمع يحيى ولا عبد الرحمن حدثا عن إسماعيل بن رافع بشيء قط؛ وقال ابن سعد: وكان كثير الحديث، ضعيفاً، وهو الذي روى حديث الصور بطوله؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وفي رواية الكَوْسج، ومعاوية بن صالح، وابن الجُنَيْد، وابن أبي مريم: ضعيف. زاد ابن أبي مريم: الحديث؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب، وحَنْبل بن إسحاق: ضعيف. زاد أبو طالب: الحديث. وزاد حنبل: منكر الحديث؛ وقال ابن عمار: ضعيف؛ وقال الفلاس: منكر الحديث، في حديثه ضَعْف؛ وقال العجلي: ضعيف الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ليس بشيء، سمع من الزهري فذهبت كتبه، فكان إذا رأى كتاباً قال: هذا قد سمعته؛ وقال الفسوي: وإبراهيم بن إسماعيل مكي، ومحمد بن أبي حميد مديني، وصالح بن أبي الأخضر بصري، وطلحة بن عمرو مكي، وإسماعيل بن رافع: فيهم ضَعْف، ليسوا بمتروكين، ولا يقوم حديثهم مقام=

....

= الحجة؛ وقال أبو حاتم: هو أبو رافع الضعيف القاص؛ وقال أيضاً: منكر الحديث؛ وقال الترمذي: قد ضعفه بعض أصحاب الحديث، وسمعت محمداً يقول: هو ثقة مقارَبُ الحديث؛ وقال ابن خِراش، وعلي بن الحسين بن الجنيد: متروك. زاد ابن الجنيد: الحديث؛ وقال البزار: لم يكن بثقة ولا حجة؛ وفي كتاب ابن الجارود: ليس بشيء؛ وقال أبو علي الطوسي: ضعفه بعض أهل العلم؛ وقال ابن حبان: كان رجلاً صالحاً، إلا أنه يقلب الأخبار حتى صار الغالب على حديثه المناكير التي تسبق إلى القلب أنه كان كالمتعمد لها؛ وقال ابن عدي: وأحاديثه كلها مما فيه نظر، إلا أنه يكتب حديثه في جملة الضعفاء؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني: متروك؛ وقال ابن حزم: لا يحتج به؛ وقال ابن عبد البر: هو عندهم ضعيف جداً، منكر الحديث، ليس بشيء؛ وقال الخطيب: كان ضعيفاً؛ وقال ابن القطان: تركه جماعة من أهل العلم؛ وقال الذهبي في المغني في الضعفاء: ضعفوه جداً؛ وفي ديوان الضعفاء: متروك الحديث؛ وفي الكاشف: ضعيف واهٍ؛ وقال مُغُلْطاي: وقال محمد بن أحمد المقدَّمي ـ (ولا أعرف تاريخ وفاته) ـ ليس بالقوي؛ وقال ابن كثير: ليس من الوضاعين؛ وقال ابن حجر: ضعيف الحفظ.

الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٣٦١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٣، المعرفة والتاريخ ٣/ ٥٢ ـ ٥٣، الجامع الصحيح ٤/ ١٨٩، الضعفاء الكبير ١/ ٧٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٦٨ ـ ١٦٩، المجروحين ١/ ١٢٤، الكامل ١/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٤، تهذيب الكمال ٣/ ٨٦ ـ ٨٧، ٨٨، المغني في الضعفاء ١/ ٨٠، ديوان الضعفاء ٢١، الكاشف ١/ ١٢٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٣أ، النهاية لابن كثير ١/ ٢٢٤، تقريب التهذيب ١٠٧.

فقد اختلف الأئمة في الحكم على أبي رافع المدني القاص بين موثِّق ومجرِّح. والصواب فيه التجريح لوجود المناكير الكثيرة في حديثه، ولأن بعض النقاد ذكر السبب في لينه، وغالب المعدلين يوجد في كلامهم تصريح، أو إشارة إلى اللين في حديثه. وتوثيق البخاري المطلق له مخالف من سائر النقاد المهرة كابن معين، وأحمد بن حنبل، وابن عمار، والفلاس، وأبي داود، والفسوي، وأبي حاتم، وغيرهم. وقد انتقد الذهبيُّ الترمذيَّ لقوله: ضعفه بعض أهل العلم. مع أن الجماهير على ذلك، فقال في ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٧: «ومن تلبيس الترمذي قال: ضعفه بعض أهل العلم، وسمعت محمداً ـ يعني البخاري ـ يقول: هو ثقة مقارِبُ الحديث». =

....

= كما اختلف المجرحون في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم ترك حديثه، والبعض الآخر جعله من الضعفاء الذين لا يطرح حديثهم، بل يكتب للاعتبار.

ولم يظهر لي بدقة تعيين المرتبة التي يستحقها ـ في الجرح ـ، وذلك لأن غالب الأئمة ـ المُجَرِّحين ـ لم يذكروا الأسباب التي تميز من خلالها الدرجة المعينة، فضلاً عن وجود الألفاظ المشكلة في أحكامهم كعبارة: منكر الحديث. حيث إن علماء المصطلح جعلوها مساوية لقولهم: ضعيف. مع أن الكثير من الأئمة كأحمد بن حنبل، وأبي حاتم استعملوها فيمن أرادوا ترك حديثه ـ كما تقدم في ترجمة إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوة، وغيرها ـ. هذا، ولم يتفق إماما المتأخرين: الذهبي، وابن حجر في حكمهم عليه، فالذهبي عده من المُطَّرَح حديثهم، وابن حجر اكتفى فيه بقوله: ضعيف الحفظ.

ومن الأحاديث التي أنكرت على أبي رافع حديث الصور الطويل الذي أشار إليه ابن سعد في كلامه السابق، وقد رواه أبو يعلى في مسنده، ونقله عنه ابن كثير في كتاب النهاية ـ الفتن والملاحم ـ، ثم قال عقبه ١/٢٢٣ ـ ٢٢٤: «هذا حديث مشهور، رواه جماعة من الأئمة في كتبهم كابن جرير في تفسيره، والطبراني في المطولات، وغيرها، والحافظ البيهقي في كتاب البعث والنشور، والحافظ أبو موسى المديني في المطولات أيضاً، من طرق متعددة، عن إسماعيل بن رافع قاص أهل المدينة، وقد تُكلم فيه بسببه، وفي بعض سياقاته نكارة، واختلاف، وقد بينت طرقه في جزء مفرد. قلت: وإسماعيل بن رافع المدني ليس من الوضاعين، وكأنه جمع هذا الحديث من طرق، وأماكن متفرقة، فجمعه، وساقه سياقة واحدة، فكان يقص به على أهل المدينة... وقال الحافظ أبو موسى المديني بعد إيراده له بتمامه: وهذا الحديث وإن كان فيه نكارة، وفي إسناده من تُكلم فيه، فعامة ما فيه يروى مفرقاً من أسانيد ثابتة». وقال ابن حجر في فتح الباري ١١/٣٦٨ ـ ٣٦٩ عند إشارته إلى هذا الحديث: «ومداره على إسماعيل بن رافع، واضطرب في سنده مع ضعفه... وقد صحح الحديث من طريق إسماعيل بن رافع، القاضي أبو بكر بن العربي في سراجه، وتبعه القرطبي في التذكرة. وقول عبد الحق في تضعيفه أولى، وضعفه قبله البيهقي».

وخلاصة القول: إن أبا رافع المدني القاص ضعيف الحديث ـ في أسهل الأحوال ـ وهو أحد آراء النسائي فيه. وقد يكون مردود الحديث، أو متروكه ـ كما هو سائر آراء أبي عبد الرحمٰن ـ. والله أعلم.

٥٨ ـ بخ ق: إسماعيل بن سَلْمان بن أبي المغيرة التَّميمي، الكوفي، الأَزْرق[(١)(٢)].

قال النسائي: متروك الحديث[(٣)].

وقال أيضاً: ضعيف[(٤)(*)].

---

(١) قال الدكتور بشار في إحدى تعليقاته على تهذيب الكمال ٣/١٠٦: «وذكره ـ (يعني الذهبي) ـ في تاريخ الإسلام فيمن توفي بين ١٤١ ـ ١٥٠».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٣٥، التاريخ الكبير ١/١/٣٥٨، سؤالات الآجري لأبي داود ١٥٥، المعرفة والتاريخ ٣/٣٦، الضعفاء والمتروكين ٥٠، الضعفاء الكبير ١/٨٢ ـ ٨٣، الجرح والتعديل ١/١/١٧٦، الثقات ٤/١٩، المجروحين ١/١٢٠، الكامل ١/٢٧٦، الضعفاء والمتروكون ١٣٣، الضعفاء لابن الجوزي ١٥ب، تهذيب الكمال ٣/١٠٥ ـ ١٠٦، ميزان الاعتدال ١/٢٣٢، المغني في الضعفاء ١/٨٢، ديوان الضعفاء ٢١، الكاشف ١/١٢٣، إكمال تهذيب الكمال ١/١١٥أ، تهذيب التهذيب ١/٣٠٣ ـ ٣٠٤، تقريب التهذيب ١٠٧، خلاصة التذهيب ٣٤.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٥٠، الكامل ٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٥ب، تهذيب الكمال ٣/١٠٥، ميزان الاعتدال ١/٢٣٢، تهذيب التهذيب ١/٣٠٤. وقد اقتصر ابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر على عبارة: متروك.

(٤) إكمال تهذيب الكمال ١/١١٥أ. وعزاه إلى كتاب الجرح والتعديل.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة: حديثه ليس بشيء؛ وقال ابن نُمير: متروك الحديث، وإنما نُقم على وكيع به؛ وقال أبو زرعة: واهي الحديث، ضعيف الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ضعيف؛ وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث؛ وقال الساجي: ضعيف؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: ليس بشيء؛ وقال ابن حبان في المجروحين: ينفرد بمناكير، ويرويها عن المشاهير؛ وذكره أيضاً في الثقات، لكنه قال فيه: يخطئ؛ وقال ابن عدي ـ (كما في إكمال تهذيب الكمال، ولا يوجد هذا في الكامل) ـ: روى حديث الطير، وغيره من الأحاديث، البلاء فيها منه؛ والذي في=

....

=الكامل ـ (المطبوع منه، والنسخ الخطية) ـ: وإسماعيل بن سلمان هذا قد روى عن أنس أيضاً حديث الطير في فضائل علي رضوان الله عليه، وغيره من الأحاديث؛ وقال الدارقطني ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: ضعيف؛ وقال الخليلي: ما روى حديث الطير ثقة، رواه الضعفاء مثل إسماعيل بن سلمان الأزرق، وأشباهه؛ وقال الذهبي في المغني في الضعفاء: ضعفه غير واحد؛ وفي ديوان الضعفاء: ضعفوه؛ وفي الكاشف: ضعيف؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٥، سؤالات الآجري لأبي داود ١٥٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٧٦، الثقات ٤/ ١٩، المجروحين ١/ ١٢٠، الكامل ١/ ٢٧٦، الضعفاء لابن الجوزي ١٥ب، المغني في الضعفاء ١/ ٨٢، ديوان الضعفاء ٢١، الكاشف ١/ ١٢٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٥أ، تقريب التهذيب ١٠٧.

فقد جَرَّحه الأئمة كلهم سوى ابن حبان في بعض كتبه، حيث ذكره في كتاب الثقات، لكنه قال فيه: يخطئ. وذِكْره له في كتاب المجروحين أيضاً، حملني على عدم تقسيم أقوال النقاد في إسماعيل بن سلمان الأزرق إلى القسمين المعهودين، وضممت ذِكره له في الثقات، إلى قوله فيه في المجروحين.

لكن النقاد مع اجتماعهم على جرحه، لم يتفقوا على عده في مرتبة واحدة، فبعضهم ترك حديثه، والبعض الآخر اكتفى بقوله فيه: ضعيف.

وقول أبي زرعة: واهي الحديث، ضعيف الحديث. يريد به الضعف الشديد، لأنه قال في إبراهيم بن الفضل المخزومي، وإبراهيم بن يزيد الخُوزي ـ في رواية البرذعي ـ، وإسحاق بن إدريس الأُسْواري ـ في رواية البرذعي أيضاً ـ: ضعيف الحديث. وقال في الأُسْواري أيضاً ـ كما في الجرح والتعديل ـ: واهي الحديث، ضعيف الحديث. وهؤلاء الثلاثة متروكون.

وقول أبي حاتم: ضعيف. لعله يريد به الضعف الشديد أيضاً، لأنه قال ذلك في إسحاق بن إدريس الأُسْواري، وهو متروك. وقاله أيضاً في إبراهيم المخزومي، وإبراهيم الخُوزي. لكن مع إضافة عبارة: منكر الحديث. وهما متروكان كما تقدم.

وما نقله ابن الجوزي عن الدارقطني أنه قال فيه: ضعيف، لم أجده في كتب الدارقطني، نعم ذكر الدارقطني إسماعيل بن سلمان الأزرق في كتابه الضعفاء والمتروكون، لكنه لم يعين مرتبته في الجرح، فلعله عنده من المتروكين. =

٥٩ ـ خ م د ت ق: إسماعيل بن عبد الله أبي أُويس بن عبد الله بن أُويس بن مالك بن أبي عامر أبو عبد الله بن أبي أُويس الأَصْبَحي، المدني، الحافظ، الفقيه، المقرئ، ابن أخت الإمام مالك بن أنس. ولد سنة تسع وثلاثين ومئة، ومات سنة ست وعشرين ومئتين، ويقال: سنة سبع وعشرين(١)(٢).

= واكتفاء الذهبي، وابن حجر بقولهما فيه: ضعيف، ونحو ذلك. هو ـ فيما أظن ـ اتباع للفظ أبي زرعة، وأبي حاتم، والدارقطني ـ فيما نقله ابن الجوزي ـ، وغيرهم. مع أن المرجح هو إرادة الثلاثة بقولهم: ضعيف. الضعف الشديد، الذي يرد ويطرح به حديث الراوي. ومن عادة المتأخر أن يتبع المتقدم في لفظه. دون النظر في المصطلحات الخاصة، والاستعمالات غير المشهورة.

كما يحتمل أن يكون كلام الذهبي، وابن حجر، صادر عن خبرة بالرجل، وعلم بحاله. وبذلك يحصل الاختلاف بين حكمهما، وحكم غالب المتقدمين.

وقد ذكر البخاري ـ في التاريخ الكبير ـ، والعقيلي، وابن عدي لصاحب هذه الترجمة مناكير، ومفاريد، منها حديث الطير، رواه عن أنس قال: «أهدي للنبي ﷺ طائر، فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك، يأكل معي هذا الطير، فجاء عليّ». وحديث الطير هذا قال فيه الذهبي في تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٤٢ ـ ١٠٤٣: «وأما حديث الطير فله طرق كثيرة جداً، قد أفردتها بمصنف، ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل»، وفي سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٣٣: «وحديث الطير ـ على ضعفه ـ فله طرق جَمَّة... ولم يثبت، ولا أنا بالمعتقد بطلانه».

والأحاديث التي ذكرها البخاري وغيره، لا تكفي لترك حديث إسماعيل الأزرق، اللهم إلا قول ابن عدي في بعضها ـ كما في تهذيب الكمال ـ: روى حديث الطير، وغيره من الأحاديث، البلاء فيها منه. فهذا الكلام لا يوجد في كتاب الكامل، ولو صح ـ صدوره عن ابن عدي الخبير بهذه الصنعة ـ لكان مقوياً لرأي جمهور المتقدمين في ترك حديث إسماعيل.

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن سَلْمان من المجروحين الذين لم يتبين لي درجة ضعفهم، فلا أدري إن كان من المتروكين الذين لا يكتب حديثهم أم من الضعفاء الذين يعتبر بهم، ولعل الترك به أشبه. والله أعلم.

(١) قَيَّد بعض الذين ذكروا وفاته في سنة سبع، بأنها كانت في رجب.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٤٣٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٢٣٩، =

قال النسائي: ضعيف[1].

وقال أيضاً: أبو أُويس ضعيف، وإسماعيل ابنه أضعف منه[2].

وقال أيضاً: سهيل بن أبي صالح خير من فُلَيْح بن سليمان، وسهيل بن أبي صالح خير من أبي اليَمَان، وسهيل بن أبي صالح خير من إسماعيل بن أبي أُويس، وسهيل خير من حبيب المُعَلِّم، وسهيل أحب إلينا من عمرو بن أبي عمرو. ـ (ثم قال راوي هذا الكلام عن النسائي) ـ: وذكر حكاية في إسماعيل بن أبي أُويس بغيضة لا ينبغي أن تذكر، فإنها بغيضة[3].

= معرفة الرجال ١/ ٦٥، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٦٤، التاريخ الصغير ٢/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥، المعرفة والتاريخ ١/ ٢٠٧، ٢/ ١٧٧ ـ ١٧٨، الضعفاء والمتروكين ٥١، الضعفاء الكبير ١/ ٨٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٨٠ ـ ١٨١، الثقات ٨/ ٩٩، الكامل ١/ ٣١٧ ـ ٣١٨، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب، التعديل والتجريح ١/ ٣٧٠، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٥ ـ ٢٦، المعجم المشتمل ٨١، الضعفاء لابن الجوزي ١٦أ، تهذيب الكمال ٣/ ١٢٤ ـ ١٢٩، ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣، المغني في الضعفاء ١/ ٧٩، ديوان الضعفاء ٢١، الكاشف ١/ ١٢٥، من تكلم فيه وهو موثق ٤٤ ـ ٤٥، ذيل ديوان الضعفاء ٢٢٩ب، تذكرة الحفاظ ١/ ٤٠٩ ـ ٤١٠، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٩١ ـ ٣٩٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٦ب ـ ١١٧أ، شرح علل الترمذي ٢/ ٧٨٩ ـ ٧٩٠، الديباج المُذْهب ١/ ٢٨١، غاية النهاية ١/ ١٦٢، تهذيب التهذيب ١/ ٣١٠ ـ ٣١٢، تقريب التهذيب ١٠٨، هدي الساري ٣٩١، خلاصة التذهيب ٣٥.

(١) الضعفاء والمتروكين ٥١، الكامل ١٦أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٦أ، تهذيب الكمال ٣/ ١٢٨، ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٣، تهذيب التهذيب ١/ ٣١١، هدي الساري ٣٩١. ولفظ ابن حجر في الهدي: «وروى له الباقون سوى النسائي، فإنه أطلق القول بضعفه».

(٢) السنن الكبرى ١٨٨.

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني ١٧٢ ـ ١٧٣، إكمال تهذيب الكمال ـ في =

وقال أيضاً: قال لي سلمة بن شَبيب: سمعت إسماعيل بن أبي أُويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم[(١)].

وقال أيضاً: ليس بثقة[(٢)(*)].

= ترجمة سهيل ـ ١٤٥أ. وقد نقل مُغْلْطاي ذلك عن السؤالات المذكورة، مع اختلاف قليل. وتمام الرواية كما في سؤالات الحاكم ١٧١ ـ ١٧٣: «قلت ـ (أي الحاكم) ـ لأبي الحسن: احتج أبو عبد الرحمٰن النسائي بسهيل بن أبي صالح؟ فقال: إي والله، حدثني الوزير أبو الفضل جعفر بن الفضل قال: سمعت أبا بكر محمد بن موسى بن المأمون الهاشمي يقول: سمعت رجلاً يسأل أبا عبد الرحمٰن: ما عندك في سُهيل بن أبي صالح؟ فقال له أبو عبد الرحمٰن: سهيل بن أبي صالح خير من فُلَيْح بن سليمان، وسهيل. . .» إلى آخر ما سبق ذِكْره.

(١) إكمال تهذيب الكمال ١/١١٧أ، تهذيب التهذيب ١/٣١٢. ولم يذكر مُغْلْطاي كلمة: كنت. وتمام هذه الرواية كما في كتاب مُغْلْطاي: «وقال الدارقطني في كتاب التجريح والتعديل ـ وقيل له: لم ضَعَّف النسائي ابن أبي أُويس؟ فقال ـ: ذكر محمد بن موسى ـ وهو أحد الأئمة، وكان أبو عبد الرحمٰن يخصه بما لم يخص به ولده، فذكر عن أبي عبد الرحمٰن أنه قال: حكى لي سلمة بن شبيب عنه. قال: ثم توقف أبو عبد الرحمن. قال: فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكي لي الحكاية، حتى قال: قال لي سلمة بن شَبيب: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم. قال البَرْقاني: قلت للدارقطني: من حكى لك هذا عن محمد بن موسى؟ قال: الوزير، كتبتُها من كتابه، وقرأته عليه ـ يعني ابن حِنْزابة ـ».

وقد ذكر هذه الحكاية كلها أيضاً ابن رجب في شرح علل الترمذي ٢/٧٨٩ ـ ٧٩٠، وابتدأها بقوله: «وقال البَرْقاني: قلت للدارقطني: لم ضَعَّف النسائي. . .».

(٢) تهذيب الكمال ٣/١٢٨، تهذيب التهذيب ١/٣١١. ولفظ ابن حجر: غير ثقة.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال الدارمي: قلت ـ (يعني لابن معين) ـ: فابن أبي أويس، أخو هذا الحي ـ (يعني أخا إسماعيل، وهو عبد الحميد) ـ؟ فقال: كان ثقة. قلت: فهذا الحي ـ (يعني إسماعيل) ـ؟ فقال: لا بأس به؛ وقال ابن معين أيضاً في =

....

=رواية ابن أبي خيثمة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: صدوق، ضعيف العقل، ليس بذاك. ـ (وقد زاد المزي في تهذيب الكمال عقب هذا الكلام تفسيراً، لا أدري إن كان منه أو من غيره، فقال: يعني أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه، أو يقرأ من غير كتابه) ـ؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب: لا بأس به؛ وفي رواية أحمد بن أبي يحيى: ليس به بأس؛ وقال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد الله ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ، فقيل له: من بالمدينة اليوم؟ قال: ابن أبي أُويس هو عالم، كثير العلم ـ أو نحو هذا ـ؛ وقال سلمة بن شَبيب المِسْمَعي فيما رواه عنه الفضل بن زياد: حضرت ابن أبي أويس تعرض عليه مسائل مالك، فقرئ عليه شك ابن وهب، أو كلام نحوه، فذكرت ذلك لأحمد بن حنبل فقال: لا يحتاج هذا، ابن أبي أويس ثقة، وقد قام في أمر المحنة ـ (يعني محنة القول بخلق القرآن) ـ مقاماً محموداً منه؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: محله الصدق، وكان مغفلاً؛ وقال أيضاً ـ كما ذكر مُغُلْطاي عن صاحب الكمال ـ: كان من الثقات؛ وقال أيضاً كما ذكر مُغُلْطاي عن الخليلي في الإرشاد ـ: كان ثبتاً في خاله؛ وقال الدارقطني: ليس أختاره في الصحيح؛ وقال الذهبي في المغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء، ومن تكلم فيه وهو موثق: صدوق. زاد في المغني: له مناكير. وزاد في من تكلم فيه وهو موثق: مشهور، ذو غرائب؛ وقال في سير أعلام النبلاء: الإمام، الحافظ، الصدوق... وكان عالم أهل المدينة، ومحدثهم في زمانه، على نَقْص في حفظه وإتقانه، ولولا أن الشيخين احتجا به، لَزُحْزِح حديثه عن درجة الصحيح إلى درجة الحسن، هذا الذي عندي فيه... قلت: الرجل قد وثب إلى ذاك البر، واعتمده صاحبا الصحيحين، ولا ريب أنه صاحب أفراد، ومناكير، تنغمر في سَعة ما روى، فإنه من أوعية العلم، وهو أقوى من عبد الله ـ (يعني ابن صالح) ـ كاتب الليث؛ وقال ابن حجر: صدوق، أخطأ في أحاديث من حفظه. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال إسماعيل بن أبي أُويس فيما سمعه منه سلمة بن شَبيب ـ كما تقدم ـ: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم؛ وقال الفسوي: قد سمعت من وقف ابن أبي أويس، فقال له: أرأيت ما تقول فيه: حدثني مالك. سَمِعْتَهُ منه؟ قال: لا، ولكن كان يقرأ عليه، لقد كنت أحياناً أكون داخل الحجرة، ويقرأ على مالك خارجاً من الحجرة، فكان ذلك يجزئ؛ وقال ابن معين في رواية معاوية بن صالح: أبو أويس وابنه ضعيفان؛ وفي رواية أحمد بن أبي=

....

=يحيى: ابن أبي أُويس، وأبوه يسرقان الحديث؛ وفي رواية أسامة الرقاق البصري: إسماعيل بن أبي أويس يسوى قَلسين؛ وفي رواية ابن الجنيد: مخلِّط، يكذب، ليس بشيء؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة أيضاً: ليس بشيء؛ وفي رواية ابن محرز: ضعيف، أضعف الناس، لا يحل لمسلم أن يحدث عنه بشيء؛ وقال الدُّولابي: سمعت النضر بن سلمة المروزي ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ يقول: كذاب، كان يحدث عن مالك بمسائل عبد الله بن وهب؛ وقال الإسماعيلي: كان ينسب في الخفة والطيش إلى ما أكره ذكره؛ وقال أبو الفتح الأزدي: ضعيف؛ وقال أيضاً: حدثني سيف بن محمد ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ أن ابن أبي أويس كان يضع الحديث؛ وقال ابن عبد البر: وإسماعيل بن أبي أويس، وأخوه، وأبوه ضعاف لا يحتج بهم؛ وقال ابن دِحية: تكلم الناس فيه كلاماً قبيحاً؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: محدث مكثر، فيه لين؛ وفي ذيل ديوان الضعفاء: له مناكير.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٢٣٩، معرفة الرجال ١/ ٦٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٧٧ ـ ١٧٨، الضعفاء الكبير ١/ ٨٧، ونسخة الظاهرية ١٥ب، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٨١، الثقات ٨/ ٩٩، الكامل ١/ ٣١٧، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب، التمهيد ٥/ ٣٩، التعديل والتجريح ١/ ٣٧٠، تهذيب الكمال ٣/ ١٢٧، ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٢، المغني في الضعفاء ١/ ٧٩، ديوان الضعفاء ٢١، ذيل ديوان الضعفاء ٢٢٩ب، من تكلم فيه وهو موثق ٤٤، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٩١ ـ ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٦ب ـ ١١٧أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣١١ ـ ٣١٢، تقريب التهذيب ١٠٨.

الدراسة والترجيح: لقد اختلفت أقوال الأئمة في الحكم عليه بين التعديل والتجريح، كما اختلفت أقوال كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. فالمعدلون منهم من وثقه مطلقاً، وهم: أحمد بن حنبل في رواية سلمة بن شَبيب، وأبو حاتم فيما نقله مُغْلْطاي عن صاحب الكمال. وقول ابن معين: لا بأس به، وإن كان في أصل اصطلاحه يدل على ذلك، لكنه هنا يريد به المرتبة التالية كما يبدو من صيغة الكلام في رواية الدارمي. ومن المعدلين من جعله في درجة تلي التوثيق المطلق، وهم: ابن معين في رواية الدارمي، وأحمد بن حنبل في رواية أبي طالب، والفضل بن زياد، والذهبي في ديوان الضعفاء، وسير أعلام النبلاء. ومن المعدلين أيضاً من جعله في المرتبة الأخيرة، وهم: ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة التي في الجرح والتعديل، وأبو حاتم=

....

=في الكتاب السابق، والدارقطني، والذهبي في المغني في الضعفاء، وابن حجر.

وأما المجرحون، ففريق منهم اتهمه بالوضع، والكذب؛ وبعضهم بسرقة الحديث؛ وجعله بعضهم متروك الحديث، مطرحه؛ وعده بعضهم في الضعفاء الذين لا يرد حديثهم. وقد نُسب أيضاً إلى التساهل في التحمل، كما نُسب إلى الطيش، والخفة، ومن ذلك ما ذكره ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة ـ كما في سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٩٤ ـ فقال: «قال لنا عبد الله بن عبيد الله الهاشمي صاحب اليمن: خرجت معي بإسماعيل بن أبي أويس إلى اليمن، فدخل إليّ يوماً ومعه ثوب وشْي، فقال: امرأتي طالق ثلاثاً إن لم تشتر من هذا الرجل ثوبه بمئة دينار، فقلت للغلام: زِنْ له، فوزن له، وإذا بالثوب يساوي خمسين ديناراً، فسألته بعد، فقال: إن الرجل أعطاني منها عشرين ديناراً ـ (ثم علق الذهبي على هذا بقوله) ـ: قلت: هذه سخافة عقل واضحة».

والذين رموا ابن أبي أُوَيْس بالوضع، والكذب هم: سلمة بن شبيب مستنداً إلى قول ابن أبي أويس، وابنُ معين في رواية ابن الجنيد، والنضرُ بن سلمة، وسيفُ بن محمد. وقد أقر إسماعيل بأنه ربما كان يضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم. ولم يطعن ابن حجر في صحة هذا الإقرار، بل قال في تهذيب التهذيب ١/ ٣١٢ عقب ذكره: «وهذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه، وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة، ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح، وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات». واعتذار ابن حجر بأن ذلك ـ لعله ـ كان في شبيبته ثم انصلح، مخالف للمقرر عند جمهور المحدثين من أن التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ لا تقبل روايته أبداً، وإن حسنت توبته ـ ينظر علوم الحديث لابن الصلاح ١٠٤ ـ ١٠٥ ـ.

ولعل التحقيق في هذه المسألة أن من وقع في هذه المعصية الكبيرة في حال الشبيبة ثم تاب منها، يختلف حكمه عن الواقع فيها بعد ذلك.

وأما سرقة الحديث التي اتهمه بها ابن معين في رواية أحمد بن أبي يحيى، فمعناها كما في فتح المغيث ١/ ٣٤٤: «فإنها كما قال الذهبي أهون من وضعه، واختلاقه في الإثم، إذ سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق، ويدعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذاك المحدث. قلت: أو يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته. قال ـ (أي الذهبي) ـ: وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب، فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواة». انتهى مصححاً من نسخة خطية. =

٦٠ ـ ي د ت ق: إسماعيل بن عبد الملك بن أبي

= وقد تعارض كلام ابن معين في ابن أبي أويس، فضعفه في غالب الروايات، وعَله في بعضها، وقوله في رواية ابن أبي خيثمة التي في الجرح والتعديل: صدوق، ضعيف العقل، ليس بذاك. فيه تليين لإسماعيل. وقد نقل ابن أبي خيثمة في مكان آخر عن ابن معين قوله فيه: ليس بشيء. فيبقى في التعديل المطلق ما ذكره الدارمي وحده عن ابن معين، وهو قوله فيه: لا بأس به. ولعل الرأي الأخير لابن معين فيه هو ما ذكره الجمهور عنه، لأن بعضهم من بلد يحيى، وبلدي الرجل ألزم له من الغريب ـ في الجملة ـ، وعثمان الدارمي السِّجِسْتاني ثم الهَرَوي بعيد الدار، قدم العراق لطلب العلم ثم رجع، ويبدو أن اتصاله بابن معين كان في وقت مبكر، مع قِصر مدة الملازمة ـ ينظر لزاماً مقدمة الدكتور أحمد محمد نور سيف لتحقيق تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين ٣١ ـ ٣٣ ـ.

ويظهر لي ـ والله أعلم ـ أن الصواب فيه أنه ممن يكتب حديثه للاعتبار ـ سوى أحاديثه التي في الصحيحين ـ وذلك لوجود الغرائب، والمناكير، والواهيات في رواياته. فقد ذكر له ابن عدي في الكامل ١/ ٣١٧ ـ ٣١٨ عدة أحاديث منكرة، ثم قال في ص٣١٨: «وابن أبي أويس هذا روى عن خاله مالك أحاديث غرائب لا يتابعه أحد عليها، وعن سليمان بن بلال، وغيرهما من شيوخه، وقد حدث عنه الناس، وأثنى عليه ابن معين، وأحمد. والبخاري يحدث عنه الكثير، وهو خير من أبيه أبي أُوَيْس».

وأما رواية الشيخين عنه فيحتج بها، لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول، ولأنهما لم يخرجا ـ فيما يغلب على الظن ـ من حديثه إلا الصحيح، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٣١٢: «وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات»، وقال أيضاً في هدي الساري ٣٩١ احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه، ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوء حديثين، وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري، وروى له الباقون سوى النسائي، فإنه أطلق القول بعضفه، وروى عن سلمة بن شَبيب ما يوجب طرح روايته... قلت: وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به، ليحدث به، ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه، لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه».

وتحسين الذهبي ـ في بعض كتبه ـ الظن فيه، وكذلك ابن حجر ـ في تقريب =

الصُّفَيْراء[1] رُفَيْع أبو عبد الملك الأَسَدي مولاهم، المكي[2][3][4].

=التهذيب ـ إنما هو لأجل هَيبة الصحيحين، مع أنه بإمكانهما دفع هذا الإشكال، كما دفعه ابن حجر نفسه ـ كما في هدي الساري ـ.

والذين طرحوا حديث إسماعيل كان كلامهم خال من التفسير، اللهم إلا ما نقله سلمة بن شبيب عن إسماعيل نفسه، وقد اعتذر له عنه ابن حجر، والجرح المسهل مقدم على الشديد غير المفسر.

وأما الذين جعلوه في مراتب من يحتج بهم، فقد تساهلوا، وذلك لوجود الأفراد، والمناكير، والواهيات في حديثه، وهذه الغرائب وغيرها، تنغمر في سعة ما روى، بحيث لا يترك بها حديثه، لكنها لا تمكنه من الوثوب إلى درجة من يحتج به مطلقاً.

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس فيه لين من قبل حفظه، وفي حديثه ضعف، وهو ممن يكتب حديثه للاعتبار. وأما ما رواه عنه الشيخان فيحتج به لتحريهما.

وقول النسائي فيه: ضعيف، مقارب للخلاصة المذكورة، وأما قوله: ليس بثقة، ففيه مبالغة، قال اللّالِكائي ـ كما في تهذيب الكمال ٣/ ١٢٨ ـ: «بالغ النسائي في الكلام عليه، إلى أن يؤدي إلى تركه، ولعله بان له ما لم يبن لغيره، لأن كلام هؤلاء كلهم يئول إلى أنه ضعيف». والله أعلم.

(١) جاء في بعض المصادر: «الصُّفَيْر» بدل: «الصُّفَيْراء».

(٢) قال ابن عدي في الكامل ١/ ٢٧٦: «الكوفي، نزل مكة». وتبعه على هذا ابن الجوزي في الضعفاء ١٦أ. وقال أبو الحسن الكوفي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٨أ ـ: «قيل له المكي لتردده إليها».

(٣) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/ ٣٦٩: «توفي في خلافة أبي جعفر». وكانت خلافته من أول سنة سبع وثلاثين ومئة، إلى آخر سنة ثمان وخمسين ومئة.

(٤) ترجمته في الطبقات الكبرى ٦/ ٣٦٩، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٥ ـ ٣٦، معرفة الرجال ١/ ٧٨، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٦٧، الضعفاء الصغير ١٦، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٠، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٠٨، العلل الكبير ٢/ ٩٧٣، الضعفاء والمتروكين ٤٩، الضعفاء الكبير ١/ ٨٥ ـ ٨٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٨٦، المجروحين ١/ ١٢١ ـ ١٢٢، الكامل ١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧، الضعفاء لابن الجوزي ١٦أ، تهذيب الكمال ٣/ ١٤١ ـ ١٤٣، ميزان الاعتدال ١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨، المغني في الضعفاء ١/ ٨٤، ديوان الضعفاء ٢٢، الكاشف ١/ ١٢٦، من تكلم فيه وهو موثق ٤٦ ـ ٤٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٨أ ـ ١١٨ب، العقد الثمين ٣/ ٣٠١ ـ ٣٠٢، تهذيب التهذيب ١/ ٣١٦ ـ ٣١٧، تقريب التهذيب ١٠٨، خلاصة التذهيب ٣٥.

قال النسائي: ليس بالقوي[1](*).

(١) الضعفاء والمتروكين ٤٩، الكامل ٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٦أ، تهذيب الكمال ٣/ ١٤٢، تهذيب التهذيب ١/ ٣١٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال القطان في رواية الفلاس، وابنِ المديني: تركت إسماعيل بن عبد الملك ثم كتبت عن سفيان عنه؛ وقال ابن معين في رواية ابن الجنيد: ليس به بأس؛ وفي رواية ابن محرز، وابن البَرْقي: صالح؛ وقال البخاري في رواية الترمذي: صدوق؛ وقال أيضاً ـ كما في كتاب العقيلي ـ: وهو يكتب حديثه؛ وقال أبو الحسن الكوفي ـ كما في كتاب مُغُلْطاي، ولعله العجلي ـ: لا بأس به؛ وقال ابن عدي: وهو ممن يكتب حديثه؛ وقال ابن حجر: صدوق، كثير الوهم.

ب ـ المُجرِّحون والمُليِّنون: قال الفلاس: كان يحيى، وعبد الرحمٰن لا يحدثان عن إسماعيل بن عبد الملك، ورأيت عبد الرحمٰن يقول: أستخير الله، أستخير الله، اضرب على حديثه، يقول: عن عطاء إنما حُرِّمت الشُّربة التي أسكرت؛ وقال ابن المثنى: ما سمعت يحيى، ولا عبد الرحمٰن يحدثان عن سفيان عن إسماعيل... وكان عبد الرحمٰن يحدث عنه، ثم أمسك عنه، فما حدث عنه؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ليس هو بالقوي؛ وقال مهنا: سألت أبا عبد الله ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ عن ابن أبي الصُّفَيراء؟ فقال: منكر الحديث. قلت: أي شيء من منكره؟ قال: يروي عن عطاء: الشُّربة التي تُسكر حرام. قلت: وهذا منكر؟ قال لي أحمد: نعم، عن عطاء خلاف هذا. قلت: ما هو؟ قال: كان يقول: المسكر حرام، وهذا غلط على عطاء؛ وقال ابن عَمَّار: ضعيف؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ضعيف؛ وقال أيضاً: ليس بذاك؛ وقال الفسوي: فيه لين؛ وقال أبو حاتم: ليس بقوي الحديث، وليس حده الترك ـ (فقال له ابنه) ـ: يكون مثل أشعث بن سوار في الضعف؟ فقال: نعم؛ وقال مُغُلْطاي: وقال الساجي: عنده مناكير ـ فيما ذكره عنه أبو محمد بن حزم ـ. والذي في كتابه: ليس بذاك؛ وقال ابن الجارود: ليس بالقوي؛ وقال ابن حبان: تركه ابن مهدي، وضعفه يحيى بن معين، كان سيء الحفظ، رديء الفهم، يَقْلب ما يروي.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٦، معرفة الرجال ١/ ٧٨، العلل الكبير ٢/ ٩٧٣، الضعفاء الكبير ١/ ٨٥ ـ ٨٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٨٦، المجروحين ١/ ١٢١، الكامل ١/ ٢٧٧، تهذيب الكمال ٣/ ١٤٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٨أ، تقريب التهذيب ١٠٨.

=

٦١ ـ إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت أبو مُصْعب الأنصاري، المدني[(١)(٢)].

قال النسائي: ضعيف[(٣)(*)].

= فقد اختلف النقاد في الحكم على إسماعيل بن عبد الملك بين معدِّل ومجرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها، ولم يذكر له المجرحون من المناكير ما يخرجه عن أدنى درجات العدالة، بل إن جمهورهم لم يذكروا السبب في جرحه، ويكفي في تقوية أمره كون القطان ندم على تركه لحديثه، ثم كتب عن الثوري عنه.

ويبدو أن أحمد بن حنبل أراد بقوله: «منكر الحديث» حديثاً معيناً، وهو الحديث المشار إليه، وقول ابن عدي: «وهو ممن يكتب حديثه» يستعمله صاحبه كثيراً في الضعفاء المحتمل أمرهم، فلا أدري إن كان هنا جرى على تلك العادة أم لا. وأما تليين ابن معين له في رواية الدوزي فمعارض بتعديله له في عدة روايات أكثر أصحابها من البغداديين الذين لازموا يحيى.

ولم يصرح أحد من المعدلين جازماً برفع إسماعيل عن أدنى درجات التعديل إلا من هو معروف بالتساهل في التوثيق.

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصُّفَيْراء محله الصدق، يكتب حديثه للاعتبار، فإن وافق الثقات احتج به، وإلا فلا. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٣١٥ فيمن مات في العشر الأولى من المئة الثالثة. ووفاته لم تكن قبل سنة تسع ومئتين، وقد جاوز التسعين.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٧٠، التاريخ الصغير ٢/ ٣١٥، الضعفاء الصغير ١٦ ـ ١٧، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٠، الضعفاء والمتروكين ٥١، الضعفاء الكبير ١/ ٩١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٩٣، المجروحين ١/ ١٢٧ ـ ١٢٨، الكامل ١/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧، الضعفاء والمتروكون ١٣٦، الضعفاء لابن الجوزي ١٦ب، ميزان الاعتدال ١/ ٢٤٥، المغني في الضعفاء ١/ ٨٦، ديوان الضعفاء ٢٢، لسان الميزان ١/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٥١، الكامل ١٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٦ب، ميزان الاعتدال ١/ ٢٤٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال البخاري: منكر الحديث؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، يحدث بالمناكير، لا أعلم له حديثاً قائماً، وأتعجب من أبي زرعة حيث أدخل حديثه =

٦٢ ـ خ ت عس: إسماعيل بن مُجَالِد بن سعيد بن عُمير ذي مُرَّان[١] أبو عمر الهَمْداني، النَّاعِطي، الكوفي، ثم البغدادي[٢].

= عن ابن عبد الملك بن شيبة في فوائده، ولا يعجبني حديثه؛ وقال ابن حبان: في حديثه من المناكير والمقلوبات التي يعرفها من ليس الحديث صناعته؛ وقال ابن عدي: وعامة ما يرويه منكر؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس حديثه بالقائم؛ وقال الدارقطني: منكر الحديث؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة الحارث بن أبي الزبير: تالف؛ وقال أيضاً في المغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء: ضعفه غير واحد.

التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٧٠، الضعفاء الصغير ١٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٩٣، المجروحين ١/ ١٢٧، الكامل ١/ ٢٩٧، الضعفاء والمتروكون ١٣٦، ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٣، لسان الميزان ١/ ٤٣٠.

فقبل البدء بدراسة هذه الأقوال أنبه على أن ابن الجوزي نقل في الضعفاء ١٦ب في ترجمة أبي مصعب المترجم هنا أن أبا حاتم قال فيه: مجهول. وهذا وهم من ابن الجوزي سببه سبق النظر من ترجمة إسماعيل بن قيس أبي مصعب إلى ترجمة إسماعيل بن قيس أبي سعيد.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: إن قول البخاري فيه: منكر الحديث، يريد به أنه مردود الحديث، لا تحل الرواية عنه، كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي. وكذلك مراد أبي حاتم في قوله: ضعيف الحديث، منكر الحديث، كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي أيضاً، وترجمة إبراهيم بن يزيد الخُوزي. ولعل الدارقطني يعني بقوله: منكر الحديث، الضعف الشديد الذي يرد به حديث الراوي، ويترك. قال السخاوي في فتح المغيث ١/ ٣٤٨ في معرض دفعه لدعوى تعارض أقوال الأئمة في الجرح والتعديل: «وقد يكون الاختلاف لتغير اجتهاده كما هو أحد احتمالين في قول الدارقطني في الحسن بن غُفير ـ بالمعجمة ـ: إنه منكر الحديث، وفي موضع آخر: إنه متروك، وثانيهما عدم تفرقته بين اللفظين بل هما عنده في مرتبة واحدة».

فدل ذلك على أن صاحب هذه الترجمة مردود الحديث، أو متروكه عند عامة النقاد المذكورين، أي أنه لا يكتب حديثه ولو على جهة الاعتبار، ويؤكد هذا قول ابن عدي الخبير بالروايات وعللها: «وعامة ما يرويه منكر». والله أعلم.

(١) تنظر بقية نسبه في تاريخ بغداد ٦/ ٢٤٥.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٦ ـ ٣٧، تاريخ البادي عن=

قال النسائي: ليس بالقوي[(١)](*).

= ابن معين ١٠١، التاريخ الكبير ١/١/٣٧٤، أحوال الرجال ٧٤، الضعفاء والمتروكين ٤٩، الضعفاء الكبير ١/٩٤، الجرح والتعديل ١/١/٢٠٠، الثقات ٦/٤٢، الكامل ١/٣١٣، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٢، تاريخ أسماء الثقات ٥٢، ونسخة الحكمي المكية ٢أ، تاريخ بغداد ٦/٢٤٥ ـ ٢٤٧، التعديل والتجريح ١/٣٦٩ ـ ٣٧٠، الجمع بين رجال الصحيحين ١/٢٧، الضعفاء لابن الجوزي ١٦ب، تهذيب الكمال ٣/١٨٤ ـ ١٨٧، ميزان الاعتدال ١/٢٤٦، المغني في الضعفاء ١/٨٦، ديوان الضعفاء ٢٢، الكاشف ١/١٢٨، من تكلم فيه وهو موثق ٤٧ ـ ٤٨، إكمال تهذيب الكمال ١/١٢٠ب، تهذيب التهذيب ١/٣٢٧ ـ ٣٢٨، تقريب التهذيب ١٠٩، هدي الساري ٣٩١، خلاصة التذهيب ٣٦.

(١) الضعفاء والمتروكين ٤٩، الكامل ١٥ب، تاريخ بغداد ٦/٢٤٧، التعديل والتجريح ١/٣٧٠، الضعفاء لابن الجوزي ١٦ب، تهذيب الكمال ٣/١٨٦، ميزان الاعتدال ١/٢٤٦، تهذيب التهذيب ١/٣٢٧، هدي الساري ٣٩١. إلا أن لفظ الباجي: «ليس بذاك القوي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون والمعدِّلون: قال ابن معين في رواية الدوري، وابن أبي خيثمة: ثقة؛ وفي رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل: قد كتبت عنه، كان يحدث عن أبي إسحاق، وسِماك، وبَيَان، ليس به بأس؛ وفي رواية البادي: صالح؛ وقال عثمان بن أبي شيبة: كان إسماعيل بن مجالد ثقة، وصدوقاً، وليتني كنت كتبت عنه، كان يحدث عن أبي إسحاق، وسِماك، وبيان، وليس به بأس؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ما أُراه إلا صدوقاً؛ وفي رواية الهيثم ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: صالح؛ وقال البخاري ـ كما في تهذيب الكمال ـ: صدوق؛ وقال أبو زرعة في رواية البرذعي ـ كما ذكر الخطيب ـ، وابن أبي حاتم: ليس هو ممن يكذب بمرة، هو وسط؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: إسماعيل بن مجالد هو أثبت من مجالد ـ (يعني أباه) ـ؛ وقال أبو حاتم: وهو كما شاء الله؛ وقال ابن حبان في الثقات: يخطئ؛ وقال ابن عدي: وإسماعيل هذا قد حدث عنه يحيى بن معين وقد وثقه، وهو خير من أبيه مجالد، يكتب حديثه؛ وقال الذهبي: صدوق؛ وقال ابن حجر: صدوق يخطئ. وذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال الجُوزجاني: غير محمود؛ وقال العجلي: ليس=

....

=بالقوي؛ وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه ـ (ثم ذكر الحديث) ـ؛ وقال أبو الفتح الأزدي: غير حجة، روى عن أبيه، وابن أبي خالد، كوفي، تركوه؛ وقال الدارقطني: ليس فيه شك أنه ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٣٧، تاريخ البادي عن ابن معين ١٠١، أحوال الرجال ٧٤، الضعفاء الكبير ١/ ٩٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٠٠، الثقات ٦/ ٤٢، الكامل ١/ ٣١٣، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٢، تاريخ أسماء الثقات ٥٢، تاريخ بغداد ٦/ ٢٤٦، ديوان الضعفاء ٢٢، الكاشف ١/ ١٢٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢٠ب، تقريب التهذيب ١٠٩.

فقبل البدء بالدراسة أنبه على أوهام وقع فيها بعض ناقلي الجرح والتعديل في ترجمة إسماعيل بن مجالد، فقد نقل العقيلي في الضعفاء الكبير ١/ ٩٤ عن الجُوزجاني قوله فيه: مذموم. والصواب أن الجوزجاني قال فيه: غير محمود، كما في أحوال الرجال، وسائر المصادر. وقد وقع مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال بوهم أكبر من هذا، حيث نسب هذه اللفظة (مذموم) للعقيلي من كلامه. كما أن مغلطاي وقع في وهم آخر، عندما نسب عبارة: صالح، لابن شاهين من كلامه، وإنما هي لابن معين كما صرح بذلك ابن شاهين.

وهناك كلام آخر عند مُغُلْطاي في القلب منه شيء، وهو قوله: «وفي رواية الهيثم عن الإمام أحمد بن حنبل: صالح». فالهيثم لم أدر من هو، ولعل الصواب: يزيد بن الهيثم، ولا تعرف ليزيد رواية عن أحمد بن حنبل، وإنما له تاريخ مشهور عن يحيى بن معين، وقد نقل في هذا التاريخ عن ابن معين قوله في إسماعيل بن مجالد: صالح. فيحتمل كون هذا مقصد مُغُلْطاي من نقله المذكور. والله أعلم.

وأشرع الآن في الدراسة فأقول: إن جماهير النقاد ـ وفيهم ابن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، من المتقدمين، والذهبي، وابن حجر، من المتأخرين ـ متفقون على أن إسماعيل بن من أهل الصدق، والعدالة، مع اختلافهم في تحديد المرتبة. وحكمهم هذا معارض بحكم المجرحين الذين أجملوا القول دون بيان وتفسير، اللهم إلا العقيلي، غير أن كلامه لا يكفي لإخراج الرجل عن مراتب أهل العدالة، بل قد يقال ذلك فيمن وُصف بالثقة المطلقة. ومن المقرر عند جمهور النقاد أن التعديل مقدم على الجرح المبهم، ويضاف إلى ذلك أن بعض المجرحين موصوف بالتعنت والتشدد في النقد. =

٦٣ ـ ت ق: إسماعيل بن مسلم أبو إسحاق، وقيل: أبو ربيعة، الأَزْدي مولاهم، البصري، المكي[(١)]، الفقيه[(٢)(٣)].

= والمعدِّلُون الذين قُدِّم قولهم، لم يتفقوا ـ كما سبق ـ على تعيين المرتبة التي يستحقها إسماعيل بن مجالد، فبعضهم وثقه مطلقاً، وبعضهم جعله في طبقة تالية، وبعضهم عده في الدرجة الأخيرة من درجات التعديل. فالفريق الأول لا يصار إلى رأيه لشيء في حديث إسماعيل بن مجالد، فيبقى الحكم على هذا الرجل متقلباً بين المرتبتين الأخيرتين من مراتب التعديل. فإما أن يكون صدوقاً، حسن الحديث في الجملة. أو محله الصدق، حسن الحديث فيما لم يستغرب منه، أو يستنكر عليه. والأول أشبه. وقول النسائي: «ليس بالقوي» يستعمله صاحبه كثيراً في الصدوقين والمقبولين. والله أعلم.

(١) يرى جمهور العلماء أن إسماعيل بن مسلم بصري، سكن مكة، ولم يكن سكنه فيها دائماً، قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٤: «أخبرنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال: كان إسماعيل بن مسلم بصرياً، ولكنه نزل مكة سنين فتعرَّف بذلك، فلما رجع إلى البصرة قيل له: المكي»، وقال الدوري في تاريخه ٢/ ٣٨: «وقال غير يحيى: إسماعيل بن مسلم المكي، لم يكن مكياً، ولكن كان يكثر التجارة والحج إلى مكة، فسمي مكياً»، وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٩٨ عن أبيه: «أصله بصري، سكن مكة، قدم مع المهدي الري، أظنه مات بالري»، وقال الفسوي في المعرفة والتاريخ ٢/ ١١٤ ـ ١١٥: «وإسماعيل أصله بصري، إلا أنه كان يسكن مكة، وكان يخرج إلى البصرة، ويوافي الحج». لكن البخاري لم يذهب إلى ذلك، بل يرى أن إسماعيل بصري، وإنما قيل له: المكي، على وجه الانتساب إلى أبيه الذي كان يتّجر إلى مكة، فقال في التاريخ الصغير ٢/ ٨٤: «هو بصري، كان أبوه يتجر، ويكري إلى مكة، فنسب إليه».

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٨٤ فيمن مات بين سنتي إحدى وأربعين ومئة، وخمسين ومئة.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٧ ـ ٣٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٧، معرفة الرجال ١/ ١١٨، ١٤٣، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٧٢، التاريخ الصغير ٢/ ٨٤، الضعفاء الصغير ١٧، أحوال الرجال ١٤٩، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٦٣، الضعفاء لأبي زرعة ٦٠٠، سؤالات =

قال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة[٢](*).

= الآجري لأبي داود ١٢٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ١١٤ ـ ١١٥، ٣/ ٦٦، العلل الكبير ٢/ ٦٢٤، الضعفاء والمتروكين ٥٠، الضعفاء الكبير ١/ ٩١ ـ ٩٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٩٨ ـ ١٩٩، المجروحين ١/ ١٢٠ ـ ١٢١، الكامل ١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٢، الضعفاء والمتروكون ١٣٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٧أ، تهذيب الكمال ٣/ ١٩٨ ـ ٢٠٤، ميزان الاعتدال ١/ ٢٤٨ ـ ٢٥٠، المغني في الضعفاء ١/ ٨٧، ديوان الضعفاء ٢٣، الكاشف ١/ ١٢٨ ـ ١٢٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢١ب، العقد الثمين ٣/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩، تهذيب التهذيب ١/ ٣٣١ ـ ٣٣٣، تقريب التهذيب ١١٠، خلاصة التذهيب ٣٦.

(١) الضعفاء والمتروكين ٥٠، السنن الكبرى ٩٥، المجتبى ٥/ ١٥٠، الكامل ١٠أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٧أ، تهذيب الكمال ٣/ ٢٠٣، ميزان الاعتدال ١/ ٢٤٨، تهذيب التهذيب ١/ ٣٣٢. وقد اقتصر الذهبي على عبارة: متروك.

(٢) تهذيب الكمال ٣/ ٢٠٤، تهذيب التهذيب ١/ ٣٣٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال البخاري: تركه ابن المبارك، وربما روى عنه؛ وقال ابن حبان: وقد ضعفه ابن المبارك؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل: سمعت يحيى ـ (يعني القطان) ـ وسئل عن إسماعيل بن مسلم المكي، قيل له: كيف كان في أول أمره؟ قال: لم يزل مختلطاً، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب؛ وقال الفلاس: كان يحيى، وعبد الرحمٰن لا يحدثان عن إسماعيل المكي؛ وقال البخاري: وتركه يحيى، وابن مهدي؛ وقال محمد بن المثنى: ما سمعت عبد الرحمٰن يحدث عن إسماعيل بن مسلم المكي؛ وقال ابن عُيينة: كان يخطئ في الحديث، جعل يحدِّث فيخطئ، أسأله عن الحديث من حديث عمرو بن دينار، فلا يدري إن كان علمه أيضاً لَمّا سمع منه الحديث كما رأيته، فما كان يدري شيئاً؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ضعيف الحديث؛ وفيها أيضاً في مكان آخر، وفي رواية الدارمي، وأبي يعلى الموصلي: ليس بشيء؛ وقال ابن محرز: وسمعت يحيى ـ وقيل له: إسماعيل بن مسلم مثل الأشعث؟ فقال: الأشعث بن سوَّار أحبّ إليّ منه؛ وقال ابن المديني في رواية أبي العباس القرشي: ضعيف، لا يكتب حديثه؛ وفي رواية محمد بن أحمد بن البراء: لا =

....

=أكتب حديثه؛ وفي رواية الجوزجاني: أجمع أصحابنا على ترك حديثه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب: منكر الحديث؛ وقال أحمد بن أصرم المزني: قلت لأحمد بن محمد بن حنبل: حدثونا عن علي بن مُسهر، عن إسماعيل بن مسلم، فلما قلت له: إسماعيل بن مسلم، قال بيده هكذا، كأنه ضعفه؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: إسماعيل بن مسلم المكي ما روى عن الحسن في القراءات، فأما إذا جاء إلى المسند يُنسد عن الحسن عن سَمُرة أحاديث مناكير، وعن عمرو بن دينار يسند عنه مناكير، ليس أراه بشيء ـ وكأنه ضعفه ـ؛ وقال الأثرم أو المرُّوذي: قلت لأبي عبد الله ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ: إسماعيل بن مسلم المكي ترك حديثه للقدر، أو من أجل حديثه؟ قال: لا، حديثه كما رأيت عن عمرو بن دينار، والزهري. قلت: وعن الحسن، ومحمد بن المنكدر؟ قال: نعم، عجائب؛ وقال الفلاس: كان ضعيفاً في الحديث، يَهِم فيه، وكان صدوقاً يكثر الغلط، يحدث عنه من لا يَنْظر في الرجال؛ وقال الترمذي: وضعَّف ـ (يعني البخاري) ـ إسماعيل بن مسلم المكي جداً؛ وقال الجُوزجاني: واهي الحديث جداً؛ وقال البَرْذعي: قلت ـ (يعني لأبي زرعة) ـ: ابن المنكدر، عن جابر: مر النبي ﷺ بقوم يتناضلون ـ (أي يترامون) ـ؟ فقال: هذا إسماعيل بن مسلم. وكلح وجهه. قلت: كيف هو؟ قال: ضعيف؛ وقال أبو زرعة أيضاً في رواية ابن أبي حاتم: ضعيف الحديث؛ وقال الآجري: قلت لأبي داود: أشعث ـ (يعني ابن سَوَّار) ـ، وإسماعيل بن مسلم أيهما أعلى؟ قال: إسماعيل دون أشعث، وأشعث ضعيف؛ وقال الفسوي: ضعيف؛ وقال مرة أخرى: سعد بن طَريف، وأَصْبَغ بن نُبَاتة... وإسماعيل بن مسلم المكي يُعرف حديثهم ويُنكر؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن إسماعيل بن مسلم... فقال: هو ضعيف الحديث، مخلِّط. قلت له: هو أحبّ إليك أو عمرو بن عُبيد؟ قال: جميعاً ضعيفين ـ (كذا) ـ، وإسماعيل هو ضعيف الحديث، ليس بمتروك، يكتب حديثه؛ وقال إبراهيم الحربي: وفي حديثه شيء؛ وقال علي بن الحسين بن الجُنيد: متروك الحديث؛ وقال البزَّار: ليس بالقوي؛ وقال مُغُلْطاي: وقال ابن خزيمة لما خرج له حديثاً في صحيحه شاهداً: أنا أبرأ من عُهدته؛ وقال أبو علي الحافظ النيسابوري: ضعيف؛ وقال ابن حبان في ترجمته من المجروحين: ضعيف؛ وقال أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: يروي المناكير عن المشاهير، ويقلب الأسانيد؛ وقال ابن عدي: وأحاديثه غير محفوظة عن أهل الحجاز، والبصرة، والكوفة إلا أنه ممن يكتب حديثه؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي=

....

=عندهم؛ وقال الدارقطني في سؤالات البَرْقاني: متروك؛ وفي السنن، والعلل: ضعيف؛ وقال ابن خَلْفون: أجمعوا على أنه ضعيف، وعند بعضهم متروك الحديث؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال في غير ترجمته: ذاك الواهي؛ وفي المغني في الضعفاء: ساقط الحديث؛ وفي ديوان الضعفاء: متفق على ضعفه؛ وفي الكاشف: ضعفوه، وتركه النسائي؛ وقال ابن حجر في التقريب، والفتح: ضعيف. زاد في التقريب: الحديث.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٨٢، ٩٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٧، معرفة الرجال ١/ ١١٨، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٧٢، أحوال الرجال ١٤٩، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣، سؤالات الآجري لأبي داود ١٢٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ١١٤، ٣/ ٦٦، العلل الكبير ٢/ ٦٢٤، الضعفاء الكبير ١/ ٩١، ٩٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٩٨ ـ ١٩٩، المجروحين ١/ ١٢٠، الكامل ١/ ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، الضعفاء والمتروكون ٤١٥، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٤، السنن للدارقطني ١/ ٨٥، ١٠١، العلل له ٤/ ٢٦٠، الضعفاء لابن الجوزي ١٧أ، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٧٥، المغني في الضعفاء ١/ ٨٧، ديوان الضعفاء ٢٣، الكاشف ١/ ١٢٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢١ب، تقريب التهذيب ١١٠، فتح الباري ٨/ ٥٨٨، ٩/ ٥٩٤، ٥٩٥.

فقد اتفق النُّقَّاد على جرح إسماعيل بن مسلم المكي، إلا أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم رد حديثه وتركه، وعَدَّه البعض الآخر في الضعفاء الذين يكتب حديثهم.

وقول ابن معين في موضع من رواية الدوري: «ضعيف الحديث» يريد به ترك الرجل ـ كما تقدم في ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش ـ. ولعل أبا زرعة يقصد هذا المعنى بقوله في صاحب هذه الترجمة: «ضعيف الحديث». ينظر ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي، وإبراهيم بن يزيد الخُوزي، وإسحاق بن إدريس الأُسْواري، وغيرهم. وأما قول أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب: «منكر الحديث» فيبدو أنه يريد به الضعف الشديد. ينظر ترجمة إبراهيم بن عثمان بن خُواستي. وأما قول أبي أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم» فإنه يستعمله في المتروكين ـ كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي ـ.

ولعل كثرة المناكير التي ذكرها الأئمة ـ كالعقيلي في الضعفاء الكبير، وابن حبان في المجروحين، وابن عدي في الكامل ـ في حديث إسماعيل بن مسلم المكي ترجح جانب الترك فيه، خاصة وأن ابن عدي قال: وأحاديثه غير محفوظة عن أهل الحجاز=

٦٤ ـ إسماعيل بن نشيط العامري، الكوفي[1].

قال النسائي: ليس بالقوي[2](*).

=والبصرة والكوفة. لكن تصريح أبي حاتم ـ المعروف بالتشدد ـ بأنه لا يترك، مع قوله، وقول ابن عدي الخبير بالروايات وعللها فيه: «يكتب حديثه»، يمنع من الجزم بتركه، ولو كثر المسقطون له.

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف كاد أن يترك، يكتب حديثه على حذر. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/١/٣٧٥، الجرح والتعديل ١/١/٢٠١ ـ ٢٠٢، الثقات ٦/٤٣ ـ ٤٤، الكامل ١/٣١٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٧أ، ميزان الاعتدال ١/٢٥٢، المغني في الضعفاء ١/٨٨، ديوان الضعفاء ٢٣، لسان الميزان ١/٤٤٠.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٥١، الضعفاء لابن الجوزي ١٧أ.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال البخاري: قال لي عُبيد: حدثنا يونس، سمع إسماعيل، عن جميل بن عامر أن سالماً حدثه سمع من سمع النبي ﷺ يقول يوم غَدير خُمّ: «من كنت مولاه فعلي مولاه» ـ (ثم قال البخاري عقبه) ـ: في إسناده نظر؛ وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، شيخ مجهول؛ وقال أبو الفتح الأزدي: ضعيف.

التاريخ الكبير ١/١/٣٧٥، الجرح والتعديل ١/١/٢٠٢، الضعفاء لابن الجوزي ١٧أ.

وقبل البدء بالدراسة أقول: إن ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وابن حبان في الثقات خلطا بين ترجمة إسماعيل بن نشيط العامري الكوفي، وترجمة إسماعيل بن نشيط الغافقي المصري. فابن حبان فصل الترجمتين لكنه قال في آخر ترجمة العامري ٦/٤٤: «أحسبه الغافقي، فَصُحِّف». وابن أبي حاتم دمج الترجمتين دمجاً كاملاً، ونقل عن أبي زرعة قوله فيه: صدوق. وقد جعل ابن حجر في لسان الميزان قول أبي زرعة المذكور في الغافقي دون العامري. فالله أعلم.

وقد أجاد البخاري في التاريخ الكبير، ففصل بين العامري، والغافقي، وعقد لكل واحد ترجمة مستقلة.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: إن قول البخاري: في إسناده نظر، ليس فيه=

٦٥ ـ إسماعيل بن يعلى أبو أمية الثَّقفي، البصري. مات سنة خمس وثمانين ومئة[1].

= تخصيص لإسماعيل، لأن في السند أيضاً جميل بن عامر أو ابن عُمارة، وقد قال فيه البخاري في التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢١٦: «فيه نظر».

وقول أبي حاتم: «ليس بالقوي، شيخ مجهول»، لا يوجد بهذه الصورة إلا في نسخة واحدة من النسختين الأم المعتمدتين في طباعة الجرح والتعديل، والذي يوجد في النسخة الأخرى وفي سائر المراجع قوله: ليس بالقوي. دون زيادة. وإسماعيل بن نشيط ليس مجهول العين، كما أنه ليس مجهول الحال عند أبي حاتم لقوله فيه: «ليس بالقوي». وهذه العبارة لا يريد بها أبو حاتم الضعف المطلق كما نبه بعض الأئمة، قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ١/ ٢٥٢أ: «وأما بكر بن بكّار أبو عمرو البصري: فقال ابن معين: ليس بالقوي، وكذا قال أبو حاتم، وهو إلى التقوية أقرب، فإنهما إنما يعنيان بذلك أنه ليس بأقوى ما يكون». وقال الذهبي في الموقظة ٨٣: «وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: ليس بالقوي، يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت».

وأما إطلاق الأزدي الضعف عليه فإنه لا يقبل ـ والحالة هذه ـ لتشدده وتعنته، وعدم تفسيره للضعف.

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن نشيط العامري شيخ فيه لين، يكتب حديثه للاعتبار، وقد قال ابن عدي في الكامل ١/ ٣١٤: «وإسماعيل بن نشيط عزيز الحديث جداً، ولا يقع في حديثه ما فيه حكم، ولا يروي من الحديث إلا القليل». ولما كان حديثه في الفضائل ونحوها مما ليس فيه حكم، أمكن التساهل في قبول حديثه. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٨، تاريخ البادي عن ابن معين ٩٤، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٦٨، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨، التاريخ الصغير ٢/ ٢٣٥، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٨٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٢، ٦٦٥، الضعفاء والمتروكين ٥١، ٢٥٩، الكنى والأسماء ١/ ١١٣، الضعفاء الكبير ١/ ٩٥ ـ ٩٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٠٣، المجروحين ١/ ١٢٦، ٣/ ١٤٧ ـ ١٤٨، الكامل ١/ ٣٠٩ ـ ٣١١، الضعفاء والمتروكون ١٣٥، ٤١٢، الضعفاء لابن الجوزي ١٧ب، ميزان الاعتدال ١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥، ٤/ ٤٩٣، المغني في الضعفاء ١/ ٨٩، ديوان الضعفاء ٢٣، لسان الميزان ١/ ٤٤٥.

قال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال أيضاً: الطبقة المتروك حديثهم: إسحاق بن أبي فَرْوة، عبد الله بن نافع، عمر بن قيس، نجيح أبو مَعْشر المديني، عثمان البُرِّي، أبو أمية بن يعلى...[٢](*).

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٥١، ٢٥٩، الكامل ١٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٧ب، ميزان الاعتدال ١/٢٥٥. وقد اقتصر ابن الجوزي، والذهبي على عبارة: متروك.

(٢) مجموعة رسائل للنسائي ٥٣، ونسخة أحمد الثالث ١٨أ.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المعدِّلون: نُسب إلى شعبة قوله فيه: اكتبوا عن أبي أمية بن يعلى فإنه رجل شريف لا يكذب.

ب ـ المجرِّحون: قال بشر بن عمر: كنا نجلس إلى أبي أمية بن يعلى سنة أربع وخمسين ـ (يعني ومئة) ـ نسأله عن الفرائض، فحدثنا بها عن أبي الزِّناد، عن عمرو بن وُهَيب، عن زيد بن ثابت، فلقيت عبد الرحمٰن بن أبي الزناد فأخبرته بذلك، فقال: ما أعرف عمرو بن وُهَيب، وما كان أبي يحدث عن زيد بن ثابت إلا بأصول الفرائض؛ وقال محمد بن المثنى: ما سمعت عبد الرحمٰن ـ يعني ابن مهدي ـ يحدث عن أبي أمية شيئاً قط؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وفيها أيضاً، وفي رواية ابن أبي خيثمة: ضعيف؛ وفي رواية البادي: ليس بثقة؛ وفي رواية معاوية بن صالح: متروك الحديث؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: ضعيف؛ وقال البخاري: سكتوا عنه؛ وقال أبو زرعة: واهي الحديث، ضعيف الحديث، ليس بقوي؛ وقال أبو داود: ضعيف الحديث؛ وقال الفسوي: وحديثه ليس بشيء؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل، وعلل الحديث ـ: ضعيف الحديث. زاد في الجرح والتعديل: أحاديثه منكرة؛ وقال الساجي: ضعيف؛ وقال ابن حبان في المجروحين: كثير الخطأ، فاحش الوهم؛ وفي مكان آخر منه: ممن تفرد بالمعضِلات عن الثقات حتى إذا سمعها مَنْ العلم صناعته لم يشك أنها موضوعة، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا للخواص؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له جملة من الأحاديث المنكرة الإسناد، المعروفة المتن: ولأبي أمية بن يعلى غيرما ذكرت من الحديث، وهو في جملة=

....

= الضعفاء، وهو ممن يكتب حديثه؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: متروك؛ وفيه أيضاً في مكان آخر: ضعيف؛ وقال الذهبي: متروك؛ وقال ابن حجر في فتح الباري: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٨٨/٤، ١٣٠، تاريخ البادي عن ابن معين ٩٤، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٦٨، التاريخ الكبير ١/١/٣٧٧، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٣٤، المعرفة والتاريخ ٢/١٢٢، الضعفاء الكبير ١/٩٥، الجرح والتعديل ١/١/٢٠٣، علل الحديث ١/٤٠٤، المجروحين ١/١٢٦، ٣/١٤٧ ـ ١٤٨، الكامل ١/٣٠٩، ٣١١، الضعفاء والمتروكون ١٣٥، ٤١٢، المغني في الضعفاء ١/٨٩، ديوان الضعفاء ٢٣، لسان الميزان ١/٤٤٥، فتح الباري ١٠/٣٦٧.

وقبل الشروع في الدراسة أنبه على أن ابن الجوزي لم يحك كلام ابن معين على وجه الدقة حيث جمع بين روايتين عن ابن معين، مع التصرف في اللفظ، وتبعه على هذا الذهبي، فقالا: «قال يحيى: ضعيف الحديث، ليس حديثه بشيء، وقال مرة: متروك الحديث» لكن الذهبي لم يذكر لفظة «الحديث» عقب قوله: ضعيف.

كما أنه يوجد في لسان الميزان زيادة في قول أبي حاتم عما في كتابي ابنه، وهي قوله: ليس بالقوي.

ثم أبدأ بالدراسة فأقول: إن عامة النقاد متفقون على جرح إسماعيل بن يعلى، سوى ما نُسب إلى شعبة بن الحجاج، وهذه النسبة باطلة، قال الآجري في سؤالاته لأبي داود ٣٦٧: «قلت لأبي داود: حكى رجل عن شيبان الأُبُلّي أنه سمع شعبة يقول: اكتبوا عن أبي أمية بن يعلى فإنه شريف لا يكذب، واكتبوا عن الحسن بن دينار فإنه صدوق. فكذَّب الذي حكى عنه. ـ (ثم قال الآجري) ـ: غلام خليل حكى هذا عن شيبان، قال أبو داود: كَذَب الذي حكى هذا». وقد ذكر ابن عدي كلام شعبة بسند آخر فيه كذاب ومجهول ـ دون أن ينبه إلى ذلك ـ فقال: «حدثنا الحسن بن علي بن زُفر، قال: سمعت الصباح بن عبد الله يقول: سمعت شعبة يقول: اكتبوا عن أبي أمية بن يعلى فإنه رجل شريف لا يكذب». فتبين أن شعبة بريء من هذا القول.

وبهذا يصفو للمجرحين قولهم في أبي أمية بن يعلى، لكن هؤلاء لم يتفقوا على عده في مرتبة واحدة، فمنهم من أسقط حديثه، وطرحه، ومنهم من جعله ضعيفاً لا يرد حديثه، بل يكتب للاعتبار، والجمهور هم أهل الفريق الأول، وقول=

٦٦ ـ خ[١]: أَسِيد بن زيد بن نَجيح أبو محمد الهاشمي مولاهم، الكوفي، الجَمَّال. مات قبل العشرين ومئتين[٢].

= أبي زرعة الرازي: «واهي الحديث، ضعيف الحديث، ليس بقوي» يريد به الترك. وأما قول أبي حاتم: «ضعيف الحديث» فلعله يقصد به الضعف الشديد، لأنه استعمل هذا اللفظ في أناس متروكين كما تقدم في ترجمة إسماعيل بن سَلْمان الأَزْرق. وقول أبي أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم» يعني به الترك أيضاً كما سبق في ترجمة إسماعيل بن مسلم البصري المكي. وأما قول الدارقطني في مكان: «ضعيف» فمعارض بقوله في مكان آخر: متروك، وينظر ما تقدم في ترجمة أبان بن جَبَلة الكوفي. ومما لا يخفى أن ابن معين يريد بقوله في رواية ابن أبي خيثمة: «ضعيف» الضعف الشديد، بدليل قوله في رواية البادي: ليس بثقة، وفي رواية معاوية: متروك الحديث، ولما تقدم في ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش، وكذلك فإن البخاري يريد هذا المعنى بقوله: «سكتوا عنه» كما تقدم في ترجمة إسحاق بن إدريس الأُسْواري.

وقد سهَّل القول في جرحه ابن المديني، وأبو داود، والساجي، وابن عدي، وابن حجر، والصواب قول مخالفهم لكثرة وشدة المناكير في حديث أبي أمية.

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن يعلى متروك، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) قال ابن حجر في هدي الساري ٣٩١: «وقد روى عنه ـ (يعني عن أَسيد) ـ البخاري في كتاب الرقاق حديثاً واحداً مقروناً بغيره».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٣٩، التاريخ الكبير ٢/١/١٥، الضعفاء والمتروكين ٥٥، الضعفاء الكبير ١/٢٨، الجرح والتعديل ١/١/٣١٨، المجروحين ١/١٨٠ ـ ١٨١، الكامل ١/٣٩١ ـ ٣٩٢، الضعفاء والمتروكون ١٥٤، تاريخ بغداد ٧/٤٧ ـ ٤٨، التعديل والتجريح ١/٤١١ ـ ٤١٣، الإكمال ١/٥٥ ـ ٥٦، الجمع بين رجال الصحيحين ١/٥١، الأنساب ٣/٣٢٢، المعجم المشتمل ٨٣، الضعفاء لابن الجوزي ١٩ب، تهذيب الكمال ٣/٢٣٨ ـ ٢٤١، ميزان الاعتدال ١/٢٥٦ ـ ٢٥٧، المغني في الضعفاء ١/٩٠، ديوان الضعفاء ٢٤، الكاشف ١/١٣٢، من تكلم فيه وهو موثق ٤٨، إكمال تهذيب الكمال ١/١٢٦ب، تهذيب التهذيب ١/٣٤٤ ـ ٣٤٥، تقريب التهذيب ١١٢، هدي الساري ٣٩١، خلاصة التذهيب ٣٨.

قال النسائي: متروك الحديث[(١)(*)].

(١) الضعفاء والمتروكين ٥٥، الكامل ٢٨ب، تاريخ بغداد ٧/ ٤٨، التعديل والتجريح ١/ ٤١٢، الضعفاء لابن الجوزي ١٩ب، تهذيب الكمال ٣/ ٢٤٠، ميزان الاعتدال ١/ ٢٥٧، تهذيب التهذيب ١/ ٣٤٥، هدي الساري ٣٩١. وقد اقتصر المزي، والذهبي، وابن حجر على عبارة: «متروك».

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المعدِّلون: قال البزار: لم يكن به بأس؛ وقال أيضاً في موضع آخر: قد احتمل حديثه مع شيعية شديدة كانت فيه.

ب ـ المجرِّحون: قال ابن معين في رواية الدوري: كذاب، ذهبت إليه إلى الكَرْخ، ونزل في دار الحَذَّائين، فأردت أن أقول له: يا كَذَّاب، فَفَرِقت من شِفار الحذَّائين؛ وفي رواية ابن الجنيد: كذاب، قد أتيته ببغداد في الحذَّائين، فسمعته يحدث بأحاديث كذب؛ وقال أبو حاتم: قدم إلى الكوفة من بعض أسفاره فأتاه أصحاب الحديث ولم آته، وكانوا يتكلمون فيه؛ وقال البزّار في موضع آخر: حدث بأحاديث لم يتابع عليها؛ وقال الساجي: سمعت أحمد بن يحيى الصوفي يحدث عنه بمناكير يطول ذكرها؛ وفي كتاب ابن الجارود: كذاب؛ وقال ابن حبان: يروي عن شَريك، والليث بن سعد، وغيره من الثقات المناكير، ويسرق الحديث، ويحدث به؛ وقال ابن عدي: يتبين على رواياته ضعف... وعامة ما يرويه لا يتابع عليه؛ وقال الدارقطني في كتاب الضعفاء: متروك؛ وقال أيضاً ـ فيما نقله عنه الخطيب، والباجي ـ: ضعيف الحديث؛ وقال الخطيب: وكان غير مرضي في الرواية؛ وقال ابن ماكولا: ضعفوه؛ وقال الذهبي، وابن حجر في التقريب: ضعيف. زاد ابن حجر: أفرط ابن معين فكذبه؛ وقال ابن حجر أيضاً في هدي الساري: لم أر لأحد فيه توثيقاً.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣١٨، المجروحين ١/ ١٨٠، الكامل ١/ ٣٩٢، الضعفاء والمتروكون ١٥٤، تاريخ بغداد ٧/ ٤٧، ٤٨، التعديل والتجريح ١/ ٤١٢، الإكمال ١/ ٥٦، ميزان الاعتدال ٣/ ٣١٠، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٢٦ب، تقريب التهذيب ١١٢، هدي الساري ٣٩١.

الدراسة والترجيح: النقاد متفقون على جرح أَسيد بن زيد الجَمَّال سوى البزار حيث أطلق القول بتعديله في بعض المواضع، وتعديله هذا غير مقبول، لكثرة المناكير الواقعة في حديث أَسِيد، حتى قال ابن عدي: وعامة ما يرويه لا يتابع عليه. ومن المعروف عند أهل هذا الشأن أن الجرح المفسر مقدم على التعديل. =

....

= لكن هؤلاء المُجَرِّحين لم يتفقوا على تحديد الدرجة التي يستحقها أسيد، ففريق كذبه، وآخر ترك حديثه، واكتفى بعضهم بالحكم عليه بقولهم: ضعيف.

فابن معين يرى أنه يتعمد الكذب، وتبعه على ذلك ابن الجارود، وقد تعقب ابن حجر هذا المذهب لأنه رأى فيه إفراطاً، فقال في تقريب التهذيب ـ كما تقدم ـ: «أفرط ابن معين فكذبه»، وقال في فتح الباري ٤٠٦/١١: «وأفحش ابن معين فيه القول».

وأما اقتصار بعضهم فيه على عبارة: «ضعيف» فإنما سببه ـ فيما أحسب ـ الفرار من الحكم على رجل روى عنه البخاري في الصحيح بأنه تالف أو هالك، مع أن الاعتراف بذلك لا يضر البخاري، ولا يُنزل من الرتبة العالية لصحيحه، وذلك لأن أبا عبد الله روى عنه حديثاً واحداً مقروناً بغيره، وقد تابعه عليه الثقات. والحديث هو ـ كما في صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب ٤٠٥/١١ ـ ٤٠٦ ـ: «حدثنا عمران بن ميسرة، حدثنا ابن فُضيل، حدثنا حُصين. ح وحدثني أسيد بن زيد، حدثنا هُشيم، عن حُصين قال: كنت عند سعيد بن جُبير فقال: حدثني ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: عُرضت عليَّ الأمم، فأخذ النبيّ يمر معه الأمة، والنبي يمر معه النفر، والنبي يمر معه العشرة، والنبي يمر معه الخمسة، والنبي يمر وحده، فنظرت فإذا سواد كثير، قلت: يا جبريل، هؤلاء أمتي؟ قال: لا، ولكن انظر إلى الأفق، فنظرت فإذا سواد كثير، قال: هؤلاء أمتك، وهؤلاء سبعون ألفاً قُدَّامهم لا حساب عليهم ولا عذاب... ـ (إلى آخر الحديث) ـ». وقد علق ابن حجر في فتح الباري ٤٠٦/١١ ـ ٤٠٧ على حديث أسيد هذا فقال مبيناً حال هذا الرجل، ومعتذراً عن إيراد البخاري له في صحيحه: «قال أبو حاتم: كانوا يتكلمون فيه. وضعفه جماعة، وأفحش ابن معين فيه القول، وليس له عند البخاري سوى هذا الموضع، وقد قرنه فيه بغيره، ولعله كان عنده ثقة قاله أبو مسعود، ويحتمل أن لا يكون خَبَر أمره كما ينبغي، وإنما سمع منه هذا الحديث الواحد، وقد وافقه عليه جماعة منهم: شُريح بن النعمان عند أحمد، وسعيد بن منصور عند مسلم، وغيرهما، وإنما احتاج إليه فراراً من تكرير الإسناد بعينه، فإنه أخرج السند الأول في الطب في باب من اكتوى، ثم أعاده هنا فأضاف إليه طريق هشيم...». وقال أيضاً في هدي الساري ٣٩١ في ترجمة أسيد بن زيد: «وقال ابن عدي: وإنما أخرج له البخاري حديث هُشيم لأن هشيماً كان أثبت الناس في حُصين. انتهى. وهو عند البخاري من طرق أخرى غير هذه، وقد أخرجه مسلم في الإيمان من صحيحه عن سعيد بن منصور عن هُشيم به». =

٦٧ ـ أشعث بن بَرَاز أبو عبد الله الهُجَيْمي[١]، البصري[٢].

= ومما يؤكد تساهل القائلين بالضعف دون وصفه بالشدة قول ابن عدي: «وعامة ما يرويه لا يتابع عليه»، فمن كان هذا حاله، مع تكذيب ابن معين له، ونسبة ابن حبان سرقة الحديث إليه، لا يقال فيه: ضعيف الحديث.

ويبدو أن الصواب في حال أسيد أن يقال فيه: متروك الحديث كما قال النسائي، والدارقطني في كتاب الضعفاء، وأما قول الدارقطني الآخر: ضعيف الحديث، فيحمل على القول الأول، وذلك لأن أبا الحسن كثيراً ما يستعمل عبارة «ضعيف» في المتروكين كما تقدم في ترجمة أبان بن جَبَلَة، وغيره.

وقد تساهل الذهبي في ذكر أسِيد في كتابه من تكلم فيه وهو موثق، مع أنه لم يذكر في الحكم عليه سوى تكذيب ابن معين له، ويُبرز هذا التساهل قوله في مقدمة هذا الكتاب نسخة الحكمي ١أ: «فهذا فصل نافع في معرفة ثقات الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة بما لا يوجب رد أخبارهم، وفيهم بعض اللين، وغيرهم أتقن منهم وأحفظ، فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحة، فلا ينزل عن رتبة الحسن، اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تستنكر عليه، وهي التي تكلم فيه من أجلها، فينبغي التوقف في تلك الأحاديث». فأسيد يقطع الذهبي بضعفه في ميزان الاعتدال، لكن هيبة الصحيح جعلته يذكره في الذين لا ينزل حديثهم في الجملة عن رتبة الحسن.

وخلاصة القول: إن أسيد بن زيد الجَمَّال متروك الحديث ـ كما قال النسائي ـ، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، وكتابة البخاري عنه لعلها بسبب عدم معرفته لحقيقة حاله. والله أعلم.

(١) ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/١/٢٦٩ في نسبته أيضاً: «السعدي».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٤٠، التاريخ الكبير ١/١/٤٢٨، التاريخ الصغير ٢/١٧٥، الضعفاء والمتروكين ٥٦، الضعفاء الكبير ١/٣٢ ـ ٣٣، الجرح والتعديل ١/١/٢٦٩ ـ ٢٧٠، المجروحين ١/١٧٣، الكامل ١/٣٦٦ ـ ٣٦٧، الضعفاء والمتروكون ١٥٢، المؤتلف والمختلف ١/٢٠٦، ٤/٢٢٣٥، الإكمال ١/٢٥٩، الضعفاء لابن الجوزي ١٩ب ـ ٢٠أ، ميزان الاعتدال ١/٢٦٢ ـ ٢٦٣، المغني في الضعفاء ١/٩١، ديوان الضعفاء ٢٤، لسان الميزان ١/٤٥٤ ـ ٤٥٥.

قال النسائي: متروك الحديث[١](*).

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٥٦، الكامل ٢٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠أ، ميزان الاعتدال ١/ ٢٦٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير ـ: كان يوهنه يحيى بن يحيى ـ (يعني النيسابوري) ـ؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وفي رواية عبد الله بن أحمد الدورقي: ضعيف؛ وقال الفلاس: ضعيف الحديث جداً؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الصغير ـ: منكر الحديث؛ وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: ضعيف الحديث؛ وقال البزار: ضعيف، حدث بمناكير؛ وقال العقيلي بعد أن ذكر له حديثاً شديد النكارة: وللأشعث هذا غير حديث منكر؛ وقال ابن حبان: يخالف الثقات في الأخبار، ويروي المنكر في الآثار، حتى خرج عن حد الاحتجاج به؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة مناكير: ولأشعث بن بَرَاز هذا من الحديث غيرما ذكرت، وليس بالكثير، وعامة ما يرويه غير محفوظ، والضعف بيّن على رواياته؛ وقال الدارقطني في كتاب الضعفاء: مقل، منكر الحديث؛ وقال أيضاً في المؤتلف والمختلف: وليس بالقوي؛ وقال ابن ماكولا: ليس بالقوي؛ وقال الذهبي في المغني في الضعفاء: مجمع على ضعفه؛ وفي ديوان الضعفاء: ضعفوه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٤٠، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٢٨، التاريخ الصغير ٢/ ١٧٥، الضعفاء الكبير ١/ ٣٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٧٠، علل الحديث ٢/ ٢٣١، المجروحين ١/ ١٧٣، الكامل ١/ ٣٦٦، ٣٦٧، الضعفاء والمتروكون ١٥٢، المؤتلف والمختلف ١/ ٢٠٦، الإكمال ١/ ٢٥٩، المغني في الضعفاء ١/ ٩١، ديوان الضعفاء ٢٤، لسان الميزان ١/ ٤٥٥.

فالأئمة متفقون على جرح أشعث بن بَرَاز، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فابن معين طرح حديثه في رواية الدوري، وقوله في رواية الدورقي: «ضعيف» معناه الترك والطرح أيضاً كما سبق في ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش.

وقول البخاري: منكر الحديث، يريد به رد حديث الراوي أيضاً كما تقدم في ترجمته إبراهيم بن الفضل المخزومي.

وأما قول أبي زرعة، وأبي حاتم: ضعيف الحديث، فيبدو أنهما يريدان به الضعف الشديد، لأنهما استعملا هذه اللفظة كثيراً في المتروكين كما تقدم في ترجمة إسماعيل بن مسلم البصري المكي، وإسماعيل بن يعلى الثقفي.

=

٦٨ ـ ت ق: أشعث بن سعيد أبو الربيع البصري، السَّمَّان، مشهور بكنيته[١].

= وقول الدارقطني: منكر الحديث، لعله يريد به شدة الضعف أيضاً، قال السخاوي في فتح المغيث ١/٣٤٨ في معرض دفعه لدعوى تعارض أقوال الأئمة في الجرح والتعديل: «وقد يكون الاختلاف لتغير اجتهاده كما هو أحد احتمالين في قول الدارقطني في الحسن بن غُفَير ـ بالمعجمة ـ: إنه منكر الحديث، وفي موضع آخر: إنه متروك، وثانيهما: عدم تفرقته بين اللفظين، بل هما عنده في مرتبة واحدة». وقوله الآخر: «ليس بالقوي» وإن كان فيه تساهل فإنه يُحمل على معنى القول الأول، مع اعتبار ما سبق نقله عن المناوي في ترجمة إسحاق بن إدريس الأُسواري.

وقول ابن ماكولا: ليس بالقوي، تبع فيه قول الدارقطني في المؤتلف والمختلف دون تحقيق كما هو ظاهر.

وأما قول الذهبي: ضعفوه، فمعناه عنده أنه مجمع على ضعفه، وهاتان العبارتان ـ عند الذهبي ـ أبلغ في الجرح من لفظة: ضعيف. وقد بينت ذلك في كتابي مباحث في علم الجرح والتعديل ٨٧ ـ ٨٨.

فتبين مما سبق أن جمهور العلماء على جرح أشعث بن بَرَاز جرحاً شديداً، ويؤكد هذا قول ابن عدي: «ولأشعث بن بَرَاز هذا من الحديث غيرما ذكرت، وليس بالكثير، وعامة ما يرويه غير محفوظ». ومن كانت رواياته قليلة، وعامتها منكرة، لا يحسن أن يُكتفى فيه بعبارة: ضعيف، إلا إذا قصد بها القائل الضعف الشديد.

وخلاصة القول: إن أشعث بن بَرَاز متروك الحديث ـ كما قال النسائي ـ، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/٨١، ٩٠، ٢٦٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٨، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني ١٦٨، العلل ومعرفة الرجال ٢/٤٩، التاريخ الكبير ١/١/٤٣٠، التاريخ الصغير ٢/ ٢٦٦، الضعفاء الصغير ١٩، أحوال الرجال ٩٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/٣١٩، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦٠٢، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٣١، ٣٣٢، المعرفة والتاريخ ٢/١١٣ ـ ١١٤، الضعفاء والمتروكين ٥٦، ونسخة أحمد الثالث ٣ب، الكنى والأسماء ١/١٧٤، الضعفاء الكبير ١/٣٠ ـ ٣١، الجرح والتعديل ١/١/٢٧٢، المجروحين ١/١٧٢ ـ ١٧٣، الكامل ١/٣٦٧ ـ ٣٧٠، الضعفاء والمتروكون ١٥٣، =

قال النسائي: ضعيف[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٢][*].

= سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٦٠ب، الاستغناء ١/٦٢٢، الأنساب ٧/٢٠٩، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠أ، تهذيب الكمال ٣/٢٦١ ـ ٢٦٤، ميزان الاعتدال ١/٢٦٣، المغني في الضعفاء ١/٩١، ديوان الضعفاء ٢٤، الكاشف ١/١٣٤، إكمال تهذيب الكمال ١/١٣٠أ ـ ١٣٠ب، تهذيب التهذيب ١/٣٥١ ـ ٣٥٢، تقريب التهذيب ١١٣، خلاصة التذهيب ٣٨.

(١) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٣ب، الكامل ٢٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠أ، تهذيب الكمال ٣/٢٦٣، تهذيب التهذيب ١/٣٥١. وقد جاء في كتاب الضعفاء والمتروكين طبعة مؤسسة الكتب الثقافية ٥٦: «ليس بشيء» بدل: «ضعيف»، واعتمدت اللفظ الأخير لأنه موجود في نسخة أحمد الثالث، وطبعة دار الوعي بحلب، وهو المشهور عن النسائي بخلاف اللفظ الأول الذي لم يذكره أحد.

(٢) تهذيب الكمال ٣/٢٦٣، ميزان الاعتدال ١/٢٦٣، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥١. وقد اقتصر الذهبي على عبارة: «لا يكتب حديثه».

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال ابن حبان: وقد رُئي شعبة راكباً على حمار فقيل له: أين يا أبا بِسطام؟ قال: أذهب إلى أبي الربيع السَّمَّان أقول له: لا تكذب على رسول الله ﷺ؛ وقال هُشيم في رواية أبي نعيم: بلغني أن شعبة يَغْمِز أبا الربيع السَّمَّان؛ وفي رواية يحيى بن أيوب: كان يكذب؛ وقال الفلاس: وكان يحيى، وعبد الرحمٰن لا يحدثان عنه... ورأيت عبد الرحمٰن يخط على حديثه؛ وقال ابن المثنى: ما سمعت عبد الرحمٰن يحدث عن أبي الربيع أشعث بن سعيد شيئاً قط؛ وقال ابن معين في مكان من رواية الدوري: ليس حديثه بشيء؛ وفي مكان آخر منها، وكذلك في رواية أبي يعلى، وابن أبي خَيثمة، وأبي داود ـ كما في رواية الآجري ـ: ليس بشيء؛ وفي رواية الدارمي: ليس بثقة؛ وكذلك نقل البخاري عن ابن معين ـ كما في الضعفاء الكبير، والكامل ـ؛ ونقل ابن عدي عن الدوري عن ابن معين قوله فيه: ضعيف؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان ضعيفاً؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: حديثه حديث ليس بذاك مضطرب، وكان ابن أبي عَروبة حمل عنه؛ وفي رواية المرُّوذي: ليس حديثه بشيء؛ وقال الفلاس ـ كما في الجرح والتعديل ـ: متروك الحديث، وكان لا يحفظ؛ وقال=

....

= أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كان لا يحفظ، وهو رجل صدق؛ وقال ابن البرقي: هو ممن ينسب إلى الضعف؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير، والصغير، والضعفاء الصغير ـ: وليس بالحافظ عندهم ـ (دون الواو في التاريخ الصغير) ـ. وزاد في الضعفاء الصغير: يكتب حديثه؛ ونقل العقيلي عن آدم بن موسى، وابن عدي عن الدُّولابي ـ وهما من رواة كتاب الضعفاء للبخاري ـ كليهما عن البخاري قوله: ليس بمتروك، وليس بالحافظ عندهم؛ وقال الجُوزجاني: واهي الحديث؛ وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ضعيف؛ ونقل مُغُلْطاي كلام أبي داود هذا عن الآجري بزيادة فقال: وقال أبو عُبيدة الآجري: سألت أبا داود عنه فقال: ضعيف. قلت له: أقدري هو؟ قال: قد ذكر ذلك؛ وقال الفسوي ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: وحديثه ليس بشيء؛ وقال مُغُلْطاي: وقال يعقوب بن سفيان الفسوي في تاريخه الكبير: لم أزل أسمع أنه ضعيف لا يسوى حديثه شيئاً؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، سيء الحفظ، يروي المناكير عن الثقات؛ وقال الترمذي: وأشعث يُضَعَّف في الحديث؛ وقال علي بن الجنيد: متروك؛ وقال البزار: كثير الخطأ... وفي حديثه من النكرة ما بين أهل العلم بالنقل أنه ضعيف؛ وقال أبو يعلى الموصلي: كان سعيد بن أبي الربيع أوثق من أبيه؛ وقال الساجي: ضعيف، قُرِف ـ (يعني اتهم) ـ بالقدر، تركوا حديثه، يحدث عن هشام بن عروة أحاديث مناكير؛ وقال ابن الجاورد: ليس حديثه بشيء؛ وقال العقيلي بعد أن ذكر له حديثين: وله غير حديث من هذا النحو لا يتابع على شيء منها؛ وقال ابن حبان: يروي عن الأئمة الثقات الأحاديث الموضوعات، وبخاصة عن هشام بن عروة، كأنه ولع بقلب الأخبار، وروى عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «نبات الشَّعر في الأنف أمان من الجُذَام» وهذا متن باطل لا أصل له، حَدَّث به أبو الربيع السَّمَّان فظفر عليه يحيى بن هاشم السمسار فحدث به؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له جملة مناكير: وأبو الربيع السَّمَّان له من الحديث غيرما ذكرت، وفي أحاديثه ما ليس بمحفوظ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وأنكر ما حُدث عنه ما ذكرته؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني في الضعفاء، وسؤالات السلمي: متروك؛ وفي السنن ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ضعيف؛ وقال ابن عبد البر: هو عندهم ضعيف الحديث، اتفقوا على ضعفه لسوء حفظه، وأنه كان يخطئ على الثقات فاضطرب حديثه؛ وقال ابن القطان: سيء الحفظ، يروي المنكرات =

....

=عن الثقات؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: ضعفوه كلهم؛ وفي الكاشف: ضعيف؛ وقال ابن حجر: متروك.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٨١، ٩٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٨، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني ١٦٨، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤٩، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٣٠، التاريخ الصغير ٢/ ٢٦٦، الضعفاء الصغير ١٩، أحوال الرجال ٩٣، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٣١، ٣٣٢، المعرفة والتاريخ ٢/ ١١٣ ـ ١١٤، الجامع الصحيح ٥/ ٢٠٥، الضعفاء الكبير ١/ ٣٠ ـ ٣١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٧٢، المجروحين ١/ ١٧٢ ـ ١٧٣، الكامل ١/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨، ٣٧٠، الضعفاء والمتروكون ١٥٣، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٦٠ب، الاستغناء ١/ ٦٢٢، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠أ، تهذيب الكمال ٣/ ٢٦٤، ديوان الضعفاء ٢٤، الكاشف ١/ ١٣٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٠أ ـ ١٣٠ب، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ٤، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٢، تقريب التهذيب ١١٣.

وقبل الشروع في الدراسة أنبه على أمور أرى لزاماً عليَّ في هذا المقام ذكرها، وهي:

أ ـ نقل مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٠أ عن الإمام أحمد قوله في أبي الربيع السَّمَّان: «ما أراه إلا صدوقاً» وفي وضع هذا الكلام في هذه الترجمة وَهَم، صوابه أن الإمام أحمد قال ذلك في ولد أبي الربيع السَّمَّان واسمه سعيد كما في الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٥.

ب ـ تصحفت في الكامل، وتهذيب الكمال كلمة «عنه» من قول الإمام أحمد: «وكان ابن أبي عَروبة حمل عنه» إلى «عليه».

ج ـ نقل ابن عدي عن عباس الدوري، عن ابن معين قوله في أبي الربيع: ضعيف ـ كما تقدم ـ، وهذا لا يوجد في المرتب من رواية الدوري. وقد تبع ابنَ عدي عليه ابن الجوزي، والمزي، والذهبي في الميزان.

وأبدأ الآن بدراسة أقوال النقاد في أبي الربيع السَّمَّان فأقول: إن الأئمة متفقون على ضعفه، وجرحه، وقول أبي يعلى الموصلي: «سعيد بن أبي الربيع أوثق من أبيه» لا يراد منه تعديل أبي الربيع، حيث إن الكثير من النقاد يستعمل هذه العبارة أو مثيلاتها للتمييز بين ثقة وضعيف، فضلاً عن استعمالها للتمييز بين ضعيفين أحدهما أقل ضعفاً من الآخر. وأما قول الفلاس الذي ذكره مُغُلْطاي: «كان لا يحفظ، وهو رجل صدق»=

٦٩ ـ بخ م[١] ت س ق: أشعث بن سَوَّار الكِنْدي، الثَّقَفي مولاهم، وقيل: مولى النَّخَع، الكوفي، الأَفْرق، الأَثْرم، النَّجَّار، السَّاجي،

=فلا يعارض قوله الآخر: «متروك الحديث، وكان لا يحفظ»، لأن معنى الأول: كثرة المناكير وشدتُها في حديث أبي الربيع ليست نتيجة اتهامه، لأنه من أهل الصدق في نفسه، وإنما أُتي من سوء حفظه.

والمجرحون أنفسهم لم يتفقوا على عده في درجة واحدة، فبعضهم كذبه، وتركه جماعة، وعده الباقون في الضعفاء المحتمل أمرهم.

فقد كذبه شعبة، وهُشيم، وترك حديثه ابن معين، وأحمد، والفلاس، والجُوزجاني، والفسوي، وعلي بن الجنيد، والساجي، وابن الجارود، وابن حبان، والدارقطني في الضعفاء وسؤالات السلمي، وابن حجر.

وقول أبي زرعة: «ضعيف الحديث»، يبدو أنه يريد به الترك، لأنه استعمله في جماعة من المتروكين كما سبق في ترجمة إسحاق بن إدريس الأُسْواري، وغيره، وكذلك قول أبي حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث. . .» كما تقدم في ترجمة إبراهيم بن يزيد الخُوزي.

وقول الدارقطني في كتاب السنن ـ كما نقل ابن زُريق المقدسي ـ: «ضعيف» معارض بقوله في مكانين آخرين: «متروك» ـ وينظر لزاماً ما تقدم في ترجمة أبان بن جَبَلة ـ.

وقول أبي أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم» يريد به الترك كما سبق في ترجمة إسماعيل بن يعلى الثقفي، وغيره.

وقد صرح البخاري، وابن عدي بأنه مع ضعفه يكتب حديثه، ولا يترك، ومشى على هذا الرأي في الجملة جماعة من الأئمة، مما يجعلني أتحرج عن الجزم المطلق بترك حديث أبي الربيع وطرحه، مع أنه هو الراجح في نظري، لكني أستبعد عن هذا الرجل الكذب الذي نسبه إليه شعبة بن الحجاج ـ المعروف بالتشدد ـ، ومن تبعه.

وخلاصة القول: إن أبا الربيع السَّمَّان ليس بثقة، ولا يكتب حديثه ـ كما هو أحد قولي النسائي ـ لشدة نكارة بعض أحاديثه، وقد يكون ضعيف الحديث ـ كما هو قول النسائي الآخر، وهو مذهب البخاري، وابن عدي، وغيرهما ـ، ممن يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) روى له مسلم متابعة.

التوابيتي، النَّقاش، القاص، القاضي. مات بالكوفة سنة ست وثلاثين ومئة[١][٢].

قال النسائي: ضعيف[٣].

وقال أيضاً: ضعيف، لا يحتج بحديثه[٤].

---

(١) هذا الذي اعتمده سائر العلماء، سوى خليفة، وابن أبي خيثمة في تاريخيهما، فقد ذكره خليفة فيمن مات سنة ثلاث وأربعين ومئة، لكنه في الطبقات خالف هذا فقال: «مات قبل الأربعين ومئة». وقال ابن أبي خيثمة ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣١أ ـ: «توفي سنة أربعين ومئة».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٥٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٦٦، ٤/ ٨١، ٢٤٩، معرفة الرجال ١/ ٦٨، ١١٣، ١١٨، ١٣٥، ١٤٣، ١٤٨، ٢/ ١٤٦، ٢٣٤، تاريخ البادي عن ابن معين ٤٧، الطبقات ١٦٦، تاريخ خليفة ٤٢٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٥٤، ١٥٢ ـ ١٥٣ ـ ١٦٢، ١٩٨، ٣٥٠، ٢/ ١٤٩، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٣٠، التاريخ الصغير ٢/ ٤٨، معرفة الثقات ١/ ٢٣٣، سؤالات الآجري لأبي داود ١٢٠، ١٧٩، ١٨٠، ٢٠٣ ـ ٢٠٤، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٠٤، ١١٣، ١٦٥، ٧١٨، ٧٧٨، ٣/ ١٦ ـ ١٧، العلل الكبير ٢/ ٩٦٩، الضعفاء والمتروكين ٥٦، الجعديات ١/ ٤٤٣، الضعفاء الكبير ١/ ٣١ ـ ٣٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٧١ ـ ٢٧٢، المجروحين ١/ ١٧١ ـ ١٧٢، الكامل ١/ ٣٦٢ ـ ٣٦٥، الضعفاء والمتروكون ١٥٥، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٧، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٦٠ب، تاريخ أسماء الثقات ٦٤، السابق واللاحق ١٤٥، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٤٥، الأنساب ٣/ ٢، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠أ، تهذيب الكمال ٣/ ٢٦٤ ـ ٢٧٠، ميزان الاعتدال ١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٥، المغني في الضعفاء ١/ ٩١، ديوان الضعفاء ٢٤، الكاشف ١/ ١٣٤، من تكلم فيه وهو موثق ٤٨ ـ ٤٩، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٧٥ ـ ٢٧٧، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٠ب ـ ١٣١أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٢ ـ ٣٥٤، تقريب التهذيب ١١٣، خلاصة التذهيب ٣٨.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٥٦، السنن الكبرى ١٩٢، ٢٥٥، المجتبى ٨/ ٦٩، ٨٩، الكامل ٢٤ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠أ، تهذيب الكمال ٣/ ٢٦٨، ميزان الاعتدال ١/ ٢٦٤، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٣.

(٤) السنن الكبرى ١٩٤.

وقال أيضاً: الطبقة التاسعة[١]: وهم الضعفاء: عبد الكريم أبو أمية، وليث بن أبي سُلَيم، وحجاج بن أَرْطاة، وأشعث بن سَوَّار، وعبد الله بن عمر[٢][*].

---

(١) يعني من طبقات أصحاب نافع مولى ابن عمر.

(٢) مجموعة رسائل للنسائي (الطبقات) ٥٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال الثوري ـ كما في تاريخي البخاري ـ: أشعث أثبت من مُجالِد ـ (يعني ابن سعيد) ـ؛ وينظر قول حفص بن غِياث من رواية حسين بن علي الجعفي في ترجمة جعفر بن محمد الصادق؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي رواية عبد الله بن أحمد الدورقي: ثقة؛ وقال ابن شاهين: وسئل عثمان بن أبي شيبة عن أشعث بن سَوَّار؟ فقال: ثقة صدوق. قيل: هو حجة؟ قال: أما حجة فلا. وقال: أشعث بن سوار، وأشعث بن عبد الملك ـ (يعني الحُمْراني) ـ ثقتان؛ وقال البخاري في رواية الترمذي: صدوق إلا أنه يغلط؛ وقال العجلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: لا بأس به، وليس بالقوي؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: صالح الحديث؛ وفي الكاشف: صدوق؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: حسن الحديث.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال الثوري بعد أن ذكر قصة: وقال ـ في ذلك المجلس ـ أَشعثُ بن سوار: ما جاء الزهريَّ شيء إلا قد سمعناه من أصحابنا بالكوفة، فمقته القوم حتى استبان لي ذلك، فمن يومئذ مقته فلم أرو عنه شيئاً؛ وقال زهير بن معاوية الجُعفي: رأيت أشعث بن سَوَّار عند أبي الزبير قائماً دونه الناس، وأبو الزبير يحدث، فيقول أشعث: كيف قال؟ وأيش قال؟؛ وقال القطان في رواية ابن المديني من رواية صالح بن أحمد: حجاج بن أرطاة، ومحمد بن إسحاق ـ (بن يسار) ـ عندي سواء، وأشعث بن سَوَّار دونهما، ويحيى بن أبي أُنَيْسة أحب إليّ من حجاج، وأشعث بن سوار، ومحمد بن إسحاق؛ وقال الفلاس: كان يحيى، وعبد الرحمٰن لا يحدثان عن أشعث بن سَوّار، ورأيت عبد الرحمٰن يخط على حديثه؛ وقال محمد بن المثنى: ما سمعت يحيى، ولا عبد الرحمٰن حدثا عن سفيان عن أشعث بن سَوَّار شيئاً قط؛ وقال ابن مهدي ـ فيما نقله العجلي كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: هو أرفع من مجالد بن سعيد؛ وقال ابن سعد: وكان ضعيفاً في حديثه؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري: ضعيف؛ وفي موضع آخر منها: أشعث بن سَوَّار أحب إليّ من=

....

=إسماعيل بن مسلم ـ (يعني البصري المكي) ـ؛ ونقل ابن أبي حاتم، عن الدوري، عن ابن معين قوله: لا شيء ضعيف؛ وفي رواية ابن محرز: أشعث بن سوار وهو ضعيف، وأشعث الحُمْراني أوثقهما أحبّ إليّ؛ وقال ابن محرز في موضع آخر من تلك الرواية: وسمعت يحيى ـ وقيل له: إسماعيل بن مسلم مثل الأشعث؟ فقال: الأشعث بن سَوَّار أحب إليّ منه؛ وقال ابن معين في رواية البادي، وابنِ أبي خيثمة، ومعاوية بن صالح: ضعيف الحديث ـ (ولا توجد كلمة «الحديث» في رواية معاوية التي نقلها ابن عدي) ـ؛ وفي رواية أبي داود: كان أشعث بن سوار يرى القدر؛ وقال ابن المديني عند ذكره لأصحاب الشعبي ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: وأشعث بن سوار فوق جابر ـ (يعني الجعفي) ـ وابن سالم ـ (يعني محمداً) ـ، ومجالد ـ (يعني ابن سعيد) ـ فوق أشعث بن سوار؛ وقال عبد الله بن أحمد: سألته ـ (يعني سأل أباه) ـ عن محمد بن سالم أبي سهل؟ فقال: هو شبه المتروك. سألته عن أشعث بن سوار؟ فقال: هو أمثل من محمد بن سالم، ولكنه على ذاك ضعيف ـ يعني الأشعث ـ؛ وقال أيضاً: قلت لأبي: أيهما أثبت عندك، هو ـ (يعني أشعث الحُمْراني) ـ أو الأشعث بن سوّار؟ قال: أشعث ابن سَوّار ضعيف الحديث، الحُمراني فوقه؛ وقال أحمد أيضاً في رواية الفضل بن زياد: أشعث بن عبد الملك أثبت من أشعث بن سَوَّار؛ وقال الساجي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كان أحمد بن حنبل يضعفه، ويقول: روى أشياء مناكير عن مسروق؛ وقال بُنْدار: ليس بثقة؛ وقال العجلي: ضعيف، وهو يكتب حديثه؛ وقال أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كان مجالد أرفع منه؛ وقال أبو زرعة: لَيِّن؛ وقال الآجري: قلت لأبي داود: أشعث، وإسماعيل بن مسلم، أيهما أعلى؟ قال: إسماعيل دون أشعث، وأشعث ضعيف؛ وقال أبو داود في رواية الآجري أيضاً: أجلح ـ (يعني ابن عبد الله) ـ أحيا من أشعث، وأجلح ضعيف؛ وقال الآجري: سألت أبا داود عن أشعث، وجابر ـ (يعني الجعفي) ـ؟ قال: جابر ثقة عند قوم؛ وقال أبو داود في رواية الآجري أيضاً: عمر بن أبي زائدة أكبر من زكريا، وعمر يرى القدر، وأشعث بن سوار؛ وقال الفسوي: ضعيف؛ وقال أبو حاتم ـ كما في علل الحديث ـ: وأشعث هو أشعث. ـ (فقال ابنه عبد الرحمٰن) ـ: يعني أنه ضعيف الحديث؛ وقال ابن خِراش: هو أضعف الأشاعثة؛ وقال ابن حبان: فاحش الخطأ، كثير الوَهْم... وقد روى أشعث عن نافع، عن ابن عمر، قال: «نهى رسول الله ﷺ المهاجرين أن يَصْبغوا ثيابهم بالورس والزَّعْفران عند الإحرام». حدثناه الحسن بن سفيان، حدثنا عبد الله بن عمر بن=

....

أبان، حدثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن أشعث، وهذا متن مقلوب إنما هو عن نافع، عن ابن عمر في حديثه الطويل: وأن يلبس ثوباً فيه وَرْس أو زَعْفران. فأما ذكره المهاجرين، وخصوصيته إياهم دون الأنصار وغيرهم من المسلمين فهو كذب، لم يخص المصطفى ﷺ بهذا الحكم أحداً من المسلمين دون غيرهم إلا النساء، وإنما حرم على من أحرم أن يلبس ثوباً مصبوغاً بورس أو زَعْفران، فيشبه أن يكون أشعث أراد أن يختصر من الحديث شيئاً، فإذا به قد قلبه، وغَيَّر معناه؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة مناكير: ولأشعث بن سوار غيرما ذكرت روايات عن مشايخه، وفي بعض ما ذكرته يخالفونه، وفي الجملة يكتب حديثه، وأشعث بن عبد الملك خير منه... ولم أجد لأشعث فيما يرويه متن منكر ـ (كذا) ـ، إنما في الأحايين يخلط في الأسانيد، ويخالف؛ وقال الدارقطني في الضعفاء، وسؤالات السُّلمي، والسنن: ضعيف. زاد في السنن لفظة: الحديث؛ وقال أيضاً في السنن ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ليس بقوي؛ وقال أيضاً في رواية البَرْقاني: وأشعث بن سوار الكوفي يعتبر به، وهو أضعفهم ـ (أي أضعف الأشاعثة: الحُمْراني، والحُدَّاني) ـ، روى عنه شعبة حديثاً واحداً؛ وقال السمعاني ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ضعيف؛ وقال الذهبي في المغني في الضعفاء: وهو من الضعفاء الذين روى لهم مسلم متابعة؛ وفي سير أعلام النبلاء: وكان أحد العلماء على لين فيه؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

الطبقات الكبرى ٦/٣٥٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/٢٦٦، ٤/٨١، ٢٤٩، معرفة الرجال ١/٦٨، ١١٨، تاريخ البادي عن ابن معين ٤٧، العلل ومعرفة الرجال ١/١٥٢ ـ ١٥٣، ١٦٢، ١٩٨، التاريخ الكبير ١/١/٤٣٠، التاريخ الصغير ٢/٤٨، معرفة الثقات ١/٢٣٣، ٢٧١، سؤالات الآجري لأبي داود ١٢٠، ١٧٩، ١٨٠، ٢٠٣ ـ ٢٠٤، المعرفة والتاريخ ٢/١١٣، ١٦٥، ٧١٨، ٧٧٨، ٣/١٦ ـ ١٧، العلل الكبير ٢/٩٦٩، الضعفاء الكبير ١/٣١ ـ ٣٢، ونسخة الظاهرية ٥أ، الجرح والتعديل ١/١/٢٧١ ـ ٢٧٢، علل الحديث ١/١٠٤، المجروحين ١/١٧١ ـ ١٧٢، الكامل ١/٣٦٢ ـ ٣٦٣، ٣٦٥، ونسخة الظاهرية ٢٤ب، ٢٥أ، الضعفاء والمتروكون ١٥٥، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٧، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٦٠ب، السنن للدارقطني ٤/٢٧، تاريخ أسماء الثقات ٦٤، المغني في الضعفاء ١/٩١، ديوان الضعفاء ٢٤، الكاشف ١/١٣٤، من تكلم فيه وهو موثق ٤٨، سير أعلام النبلاء ٦/٢٧٦، إكمال تهذيب الكمال ١/١٣٠ب، ١٣١أ، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ٤، تقريب التهذيب ١١٣. =

....

= فقد اختلف النُّقَّاد في أشعث بن سَوَّار بين معدل ومجرح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها هذا الرجل.

فالمعدلون منهم من أطلق القول بثقته، ومنهم من جعله في مراتب متأخرة، وذِكْر العقيلي، وابن حبان، وابن عدي، وغيرهم لجملة من مناكيره، في بعضها شدة، يمنع من قبول قول الذين جعلوه في مراتب المحتج بهم، فضلاً عن أن بعض هؤلاء قد نقض قوله في مكان آخر، كابن معين حيث ضعفه في غالب الروايات، وخاصة في مواضع من رواية الدوري.

وقول الثوري: «أشعث أثبت من مجالد» إن كان يراد به التعديل، فهو في آخر مرتبة، وقد استقر رأي الثوري بأَخَرة على عدم الرواية عنه ـ كما تقدم ـ. وأما قول البخاري: «صدوق إلا أنه يغلط» فيندرج في آخر مرتبة من مراتب التعديل أيضاً؛ وكذلك قول العَجلي: «لا بأس به، وليس بالقوي»، فضلاً عن أن العَجلي ضعفه في مكان آخر، بل إنه جعل مجالد بن سعيد أرفع منه ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٠ب ـ؛ وأما الذهبي فإنه كما جعله في أواخر مراتب التعديل في بعض كتبه، فقد عده في الضعفاء في كتب أخرى، مما يدل على عدم جزمه بالحكم الأول فيه.

وخلاصة الأمر هنا: أن المعدلين الذين جعلوه في أدنى مراتب التعديل ـ وهم جمهور المعدلين ـ لا يختلفون كثيراً عن الذين جعلوه في أسهل مراتب التجريح، لأن الحكم في هذه المراتب ـ من حيث الجملة ـ كتابة حديث أهلها للاعتبار دون الاحتجاج؛ مع مراعاة تضعيف بعض هؤلاء المعدلين له في مكان آخر. ورواية شعبة بن الحجاج ـ وإن كان لا يروي إلا عن الجياد في الغالب ـ عنه لا تنفعه، لأنه روى عنه حديثاً واحداً كما ذكر البَرْقاني عن الدارقطني، ويضاف إلى ذلك أن شعبة روى عنه في أول الأمر، حال استقامته، فقد قال ـ كما في المعرفة والتاريخ ٢/ ١٠٤ ـ: «سمعت الأشعث الأثرم قبل أن يخلط».

فتبين من كل ما سبق أن التضعيف أولى بأشعث من التعديل، خاصة وأن غالب الأئمة النقاد على ذلك، وفيهم جماعة من المعدلين. وهؤلاء المضعفون لم يتفقوا ـ كما سبق ـ على وضعه في درجة واحدة، فجمهورهم على جعله في أسهل مراتب التجريح (أي في إحدى المرتبتين: الخامسة والسادسة)، وبعضهم بالغ في جرحه كبُنْدار حيث قال: «ليس بثقة»، ولا يقبل منه ذلك لأنه لم يأت بالسبب والبيان ـ والجرح المطلق مقدم على المقيد غير المفسر ـ، وقد قال البَزَّار ـ كما في تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٤ ـ: =

٧٠ ـ ت: أشعث بن عبد الرحمٰن بن زُبَيْد بن الحارث الهَمْداني، اليامي[١]، الكوفي[٢].

قال النسائي: ليس بثقة[٣].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٤](*).

= «لا نعلم أحداً ترك حديثه إلا من هو قليل المعرفة»، ولم يذكر أحد من الأئمة لأشعث بن سَوَّار مناكير تنزله إلى درجة من يرد حديثه ويطرح.

وخلاصة القول: إن أشعث بن سَوَّار الكِنْدي ليِّن الحديث، أو ضعيفه، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) ويقال في هذه النسبة أيضاً: الإيامي.

(٢) ترجمته في: معرفة الرجال ١/ ٦٥، التاريخ الكبير ١/١/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٦٧، الضعفاء والمتروكين ٥٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٧٤، الثقات ٨/ ١٢٨، الكامل ١/ ٣٧٠، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠أ، تهذيب الكمال ٣/ ٢٧٤ ـ ٢٧٦، ميزان الاعتدال ١/ ٢٦٦، المغني في الضعفاء ١/ ٩١، ديوان الضعفاء ٢٤، الكاشف ١/ ١٣٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣١ب، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٦، تقريب التهذيب ١١٣، خلاصة التذهيب ٣٩.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٥٥، الكامل ٢٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠أ.

(٤) تهذيب الكمال ٣/ ٢٧٥، ميزان الاعتدال ١/ ٢٦٦، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٦.

(*) أقوال النُقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال أبو حاتم: شيخ محله الصدق؛ وقال ابن عدي: وأشعث بن عبد الرحمٰن بن زُبَيد له أحاديث، ولم أر في متون أحاديثه شيئاً منكراً، ولم أجد في أحاديثه كلام ـ (كذا) ـ إلا عن النسائي، وعندي أن النسائي أفرط في أمره حيث قال: «ليس بثقة»، فقد تبحرت حديثه مقدار ما له، فلم أر له حديثاً منكراً؛ وقال ابن حجر: صدوق يخطئ. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون: قال ابن معين في رواية ابن محرز: ليس بشيء، كان يكذب؛ وقال أبو زرعة في رواية البَرذعي: ضعيف الحديث؛ وفي رواية ابن أبي حاتم: ليس بالقوي. =

٧١ ـ ق: **أَصْبَغ بن نُبَاتَةَ[١] أبو القاسم التَّمِيمي، الحَنْظَلي، الدَّارِمي، المُجَاشِعي، الكوفي[٢].**

قال النسائي: متروك الحديث[٣].

= معرفة الرجال ١/ ٦٥، سؤالات البَرذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٦٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٧٤، الثقات ٨/ ١٢٨، الكامل نسخة الظاهرية ٢٥ب، تقريب التهذيب ١١٣.

لقد اختلف الأئمة في أشعث اليامي بين معدِّل ومجرح. فابن عدي ذكره في الكامل لأجل قول النسائي: «ليس بثقة»، وبيَّن أن أبا عبد الرحمٰن أفرط في هذا القول، وتبعه في هذا التعقب الذهبي، فقال في ميزان الاعتدال ١/ ٢٦٦: «وأسرف النسائي في قوله: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه». هذا، ولم يدر ابن عدي، ولا ابن الجوزي، ولا المزي، ولا الذهبي، ولا مُغُلْطاي، ولا ابن حجر بقول ابن معين فيه: «ليس بشيء، كان يكذب». فلعل النسائي حكم عليه من خلال قول ابن معين هذا، وابن معين من المتشددين في الجرح.

ويبدو أن الراجح في أشعث بن عبد الرحمٰن هو التعديل، وذلك لعدم تفسير المجرحين لسبب جرحهم له، مع نفي ابن عدي لوجود شيء من النكارة في حديثه بعد التتبع، إضافة إلى قول أبي حاتم المشهور بالتعنت: «شيخ محله الصدق».

وخلاصة القول: إن أشعث بن عبد الرحمٰن اليامي محله الصدق، يكتب حديثه للاختبار. والله أعلم.

(١) تنظر بقية نسبه في الطبقات الكبرى ٦/ ٢٢٥.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٢٢٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٣٥٤، ٤٥٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٥، أحوال الرجال ٤٧، معرفة الثقات ١/ ٢٣٤، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٩، ٦٦، ١٩٠، الضعفاء والمتروكين ٥٨، الضعفاء الكبير ١/ ١٢٩ ـ ١٣٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣١٩ ـ ٣٢٠، المجروحين ١/ ١٧٣ ـ ١٧٤، الكامل ١/ ٣٩٨، الضعفاء والمتروكون ١٥٦، المؤتلف والمختلف ١/ ٢٥٦، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠أ، تهذيب الكمال ٣/ ٣٠٨ ـ ٣١١، ميزان الاعتدال ١/ ٢٧١، المغني في الضعفاء ١/ ٩٣، ديوان الضعفاء ٢٥، الكاشف ١/ ١٣٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٣ب ـ ١٣٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣، تقريب التهذيب ١١٣، خلاصة التذهيب ٣٩.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٥٨، الكامل ٢٩ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠أ، =

وقال أيضاً: ليس بثقة[(١)][(*)].

= تهذيب الكمال ٣/ ٣١٠، ميزان الاعتدال ١/ ٢٧١، تهذيب التهذيب ١/ ٣٦٣. وقد اقتصر الذهبي على عبارة: متروك.

(١) تهذيب الكمال ٣/ ٣١٠. تهذيب التهذيب ١/ ٣٦٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموَثِّقون: قال العجلي: ثقة.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي: كنت مع أبي في المغازي بخراسان، فكان يدور تلك الفَسَاطيط، ولا يعرض لفُسْطاط للأَصْبَغ ـ يعني للأَصْبَغ بن نُباتة ـ؛ وقال جرير بن عبد الحميد: كان المغيرة ـ (يعني ابن مِقْسَم) ـ لا يعبأ بحديث الأَصْبَغ بن نُباتة؛ وقال أبو بكر بن عَيَّاش: الأَصْبَغ بن نُباتة، ومِيْثَم ـ (يعني الكِناني) ـ، هؤلاء الكذابين ـ (كذا) ـ؛ وقال الفلاس: ما سمعت يحيى، ولا عبد الرحمٰن حَدَّثا عن الأَصْبَغ بن نُباتة بشيء قط؛ وقال ابن سعد: وكان شيعياً، وكان يُضَعَّف في روايته؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري: ليس بثقة؛ وفي موضع آخر منها: قد رأى الشَّعْبيُّ رُشَيْدَ ـ (كذا) ـ الهَجَري، وحَبَّة العُرَني، والأَصْبَغَ بن نُبَاتة، وليس يساوي كلهم شيئاً. ـ (قال الدوري) ـ: قال يحيى: وأبو سعيد عَقِيْصا شرٌّ منهم؛ وفي رواية الدارمي، ومعاوية بن صالح، وجعفر بن أبان: ليس بشيء؛ وفي رواية عبد الله بن أحمد الدَّوْرَقي: ليس حديثه بشيء؛ وقال محمد بن عَمَّار: ضعيف؛ وقال البَرْقي: هو ممن يضعف؛ وقال الجُوزجاني: وكان أَصْبَغ بن نُباتة زائغاً؛ وقال الآجري: قيل لأبي داود: أَصْبغ بن نُباتة ليس بثقة؟ فقال: بلغني هذا؛ وقال الفسوي: سعد بن طَريف، وأَصْبَغ بن نُباتة... وإسماعيل بن مسلم المكي، يُعرف حديثهم ويُنكر؛ وقال أيضاً: وقد رأى الشعبي رُشَيْداً، وحَبَّة العُرَني، والأَصْبَغ بن نُباتة، وليس حديثهم بشيء، وكذلك أبو سعيد عَقِيصاً، هؤلاء كادوا أن يكونوا روافض؛ وذكره في باب من يرغب عن الرواية عنهم؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أَصْبغ بن نُباتة؟ فقال: لين الحديث. قلت: وعَقِيْصا؟ فقال: بابتهم غير أن أصبغ أشبه؛ وقال البزار: أكثر أحاديثه عن علي لا يرويها غيره؛ وقال العقيلي: كان يقول بالرجعة؛ وقال الساجي: منكر الحديث؛ وقال ابن حبان: وهو ممن فُتن بحب علي ـ (رضي الله عنه) ـ فأتى بالطَّامات في الروايات، فاستحق من أجلها الترك؛ وقال ابن عدي: عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أحاديث غير محفوظة... والأَصْبَغ بن نُباتة لم أخرج له هٰهنا شيئاً لأن عامة ما يرويه عن علي لا يتابعه أحد عليه، وهو بَيِّن الضعف، وله عن علي =

....

=أخبار وروايات، وإذا حدث عن الأَصْبَغ ثقة فهو عندي لا بأس بروايته، وإنما أُتي من الإنكار من جهة من روى عنه، لأن الراوي عنه لعله يكون ضعيفاً؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني: منكر الحديث؛ وقال الذهبي في المغني في الضعفاء: واهٍ، غالٍ في تشيعه؛ وفي الكاشف: تركوه؛ وقال ابن حجر: متروك، رُمي بالرفض.

الطبقات الكبرى ٦/ ٢٢٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٣٥٤، ٤٥٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧١، أحوال الرجال ٤٧، معرفة الثقات ١/ ٢٣٤، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٩، ٦٦، ١٩٠، الضعفاء الكبير ١/ ١٢٩ ـ ١٣٠، ونسخة الظاهرية ٢٥أ ـ ٢٥ب، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٢٠، المجروحين ١/ ١٧٤، الكامل ١/ ٣٩٨، ونسخة الظاهرية ٢٩ب، الضعفاء والمتروكون ١٥٦، المغني في الضعفاء ١/ ٩٣، الكاشف ١/ ١٣٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٣ب، ١٣٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٦٣، تقريب التهذيب ١١٣.

وقبل الشروع في الدراسة أنبه على أن مُغُلْطاي نقل ـ في إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٣ب ـ عن أبي العرب، عن عثمان بن سعيد الدارمي قوله فيه: «ليس بشيء»، والذي في كتاب الدارمي رواية ذلك عن ابن معين. كما أن العقيلي في الضعفاء الكبير ١/ ١٣٠، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٢٠ نقلاً عن الدُّوري، عن ابن معين قوله فيه: «ليس بشيء»، وهذا غير موجود في المُرَتَّب من رواية عباس، بل الذي فيه: «ليس بثقة».

وأبدأ الآن في الدراسة فأقول: إن توثيق العجلي المطلق لأَصْبَغ بن نُباتة فيه تساهل لا يخفى، وشذوذ ظاهر، حيث إن العجلي تفرد بتوثيقه، مخالفاً بذلك سائر الأئمة النقاد، وليس هذا بغريب لأن العجلي معروف بالتساهل في التوثيق.

وبهذا يسلم للمجرحين كلامهم فيه: لكنهم لم يتفقوا على عده في درجة واحدة من درجات الجرح، فبعضهم كذبه، وفريق ترك حديثه وطرحه، وآخرون اكتفوا بتضعيفه أو تليينه.

وآفة أصْبَغ بن نُباتة: الغلو في الرفض، والضعف الشديد في الحديث. فأما غلوه في الرفض، فظاهر من قول العقيلي: «كان يقول بالرجعة» ـ ينظر ترجمة إسماعيل بن عبد الرحمٰن السُّدِّي ـ، وطرح كثير من العلماء لحديثه ليس لمجرد الغلو المذكور، فالحارث بن حَصِيرة كان يؤمن بالرجعة، ومع هذا فقد وثقه ابن معين، وابن نُمير، =

٧٢ ـ أَصْرَم بن حَوْشَب أبو هشام الكِندي، الهَمَذاني، القاضي، الفقيه[(١)(٢)].

=والنسائي، وغيرُهُم، ولم يدع أحد ـ فيما أعلم ـ أن أَصْبَغ بن نُباتة كان داعية إلى مذهبه، وبذا يُعلم أن طعنهم في حديثه ليس لأجل الدعوة ـ لأنه لم يكن داعية ـ، ولا الغلو.

وأما ضعفه الشديد في حديثه، فظاهر في قولِ البزّار: «أكثر أحاديثه عن علي لا يرويها غيره»، وقولِ ابن حبان: «وهو ممن فُتن بحب علي ـ (رضي الله عنه) ـ فأتى ـ (الفاء ليست في المطبوع من كتاب المجروحين، وهي مثبتة في الضعفاء لابن الجوزي، وتهذيب الكمال، وميزان الاعتدال، وتهذيب التهذيب نقلاً عن ابن حبان، والأولى قبول ما في هذه الكتب مجتمعة، وذلك لكثرة التصحيف، والتحريف في مطبوعة المجروحين، ويضاف إلى ذلك أن سياق كلام ابن حبان يدل على ذكره لها. والله أعلم) ـ بالطامات في الروايات، فاستحق من أجلها الترك»، وقولِ ابن عدي: «والأصبغ بن نُباتة لم أخرج له هٰهنا شيئاً لأن عامة ما يرويه عن علي لا يتابعه أحد عليه، وهو بَيِّن الضعف». وأما زيادة ابن عدي: «وإذا حدث عن الأَصْبَغ ثقة فهو عندي لا بأس بروايته، وإنما أُتي من الإنكار من جهة من روى عنه، لأن الراوي عنه لعله يكون ضعيفاً» فلا يعتد بها كثيراً، لأن من كانت أكثر رواياته مناكير، وهو متروك في نظر جماعة من النقاد الأثبات، لا يقال: إن النكارة جاءت من غيره بإطلاق. ورواية الثقات عنه أحاديث مستقيمة لا يعني رفعة أمره، لأن هؤلاء الثقات لا يأخذون ـ في الغالب ـ من حديث المطروحين إلا ما كان جيداً، أو مقبولاً، أو خفيف النكارة، ومن تُرك حديثه، وطرحت روايته قد يأتي بأحاديث مستقيمة.

وقول الساجي: «منكر الحديث»، وقول أبي أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم» يريدان بهما رد حديث الراوي وتركه، كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي، وأَزْور بن غالب، وإسماعيل بن يعلى الثقفي. ويبدو أن الدارقطني يريد بقوله: «منكر الحديث» مثل ذلك، لما تقدم في ترجمة أشعث بن بَرَّاز.

وخلاصة القول: إن أَصْبَغ بن نُباتة متروك الحديث ـ كما قال النسائي ـ لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار لكثرة النكارة في رواياته مع سوء مذهبه. هذا ما ترجح لي، وربما كان ضعفُه غير شديد. والله أعلم.

(١) مات بعد المئتين.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٨٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٥، =

قال النسائي: متروك الحديث(١)(*).

=التاريخ الكبير ٢/١/٥٦، التاريخ الصغير ٢/٢٩٠، الضعفاء الصغير ٢١، أحوال الرجال ٢٠٥، الكنى والأسماء لمسلم ٢/٨٧٩، الضعفاء والمتروكين ٥٩، الضعفاء الكبير ١/١١٨، الجرح والتعديل ١/١/٣٣٦، المجروحين ١/١٨١ ـ ١٨٣، الكامل ١/٣٩٤ ـ ٣٩٧، الضعفاء والمتروكون ١٥٥، المدخل إلى الصحيح ١٢٢، الإرشاد ١١٢ب ـ ١١٣أ، تاريخ بغداد ٧/٣٠ ـ ٣٢، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠أ ـ ٢٠ب، ميزان الاعتدال ١/٢٧٢ ـ ٢٧٣، المغني في الضعفاء ١/٩٣، ديوان الضعفاء ٢٥، لسان الميزان ١/٤٦١ ـ ٤٦٢، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/٤٠.

(١) الضعفاء والمتروكين ٥٩، تاريخ بغداد ٧/٣٢، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠ب، ميزان الاعتدال ١/٢٧٢. لكن الخطيب، والذهبي اقتصرا على لفظة: متروك.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال ابن معين في رواية الدارمي: كَذَّاب خبيث؛ وقال ابن المديني في موضع من رواية ابنه عبد الله: كتبت عن أَصْرم بن حَوْشب أحاديث عن أبي سِنان، فضربت على حديثه؛ وفي موضع آخر منها: قال عبد الله: سمعت أبي يقول: أصرم بن حوشب لقيناه بهمذان، ثم حدث بعدنا بعجائب. وضعفه جداً؛ وقال الفلاس: متروك الحديث، حدث بأحاديث مناكير، وكان يرى الإرجاء؛ وقال البخاري: متروك الحديث؛ وقال الجُوزجاني: ضعيف؛ وقال مسلم بن الحجاج، وأبو حاتم: متروك الحديث. زاد أبو حاتم: فإنه ذَكَر أنه سمع من زياد بن سعد، فأُنْكر عليه؛ وقال البَرْديجي: ضعيف؛ وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات؛ وقال ابن عدي: عامة رواياته غير محفوظ، وهو بَيِّن الضعف؛ وقال الدارقطني: منكر الحديث؛ وقال الحاكم: يروي عن زياد بن سعد وغيره الموضوعات؛ وقال النقاش: يروي الموضوعات؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: لا شيء؛ وقال الخليلي: روى عن نَهْشل ـ (يعني ابن سعيد) ـ عن الضحاك ـ (يعني ابن مزاحم) ـ عن ابن عباس مناكير... ويروي عن مالك، وعن الثقات مناكير، روى الأئمة عنه، وذكروا ضعفه، وتركوه؛ وقال الخطيب: وقدم بغداد، وحدث بها، فكتب عنه أهلها، ثم بان لهم كذبه، فتركوا الرواية عنه، إلا نفراً...؛ وقال الذهبي في ترجمته من ميزان الاعتدال: هالك؛ وفي موضع آخر منه: ليس بثقة؛ وفي المغني: تركوه، واتهم؛ وفي ديوان الضعفاء: متهم.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٥، التاريخ الكبير ٢/١/٥٦، التاريخ الصغير ٢/٢٩٠، الضعفاء الصغير ٢١، أحوال الرجال ٢٠٥، الكنى والأسماء لمسلم ٢/٨٧٩، =

٧٣ ـ أَصْرَم بن غِياث أبو غِياث الشَّيباني، الخُراساني، النيسابوري[1][2].

قال النسائي: متروك الحديث[3].

وقال أيضاً: ليس بثقة[4](*).

=الجرح والتعديل ١/١/٣٣٦، المجروحين ١/١٨١، الكامل ٢٩ب، الضعفاء والمتروكون ١٥٥، المدخل إلى الصحيح ١٢٢، الضعفاء لأبي نعيم ٦٤، الإرشاد ١١٢ب، تاريخ بغداد ٧/٣١، ٣٢، ميزان الاعتدال ١/٢٠٢، ٢٧٢، ٣/ ٦٣٠، ٤/ ٢٨٠، المغني في الضعفاء ١/٩٣، ديوان الضعفاء ٢٥، لسان الميزان ١/٤٦٢.

فكثرة المناكير والأباطيل في حديث أَصْرَم بن حَوشب ـ التي ذكر قسماً منها العقيلي، وابن حبان، وابن عدي ـ حملت جمهور النقاد على طرح رواياته وتركها، وقد كذبه بعض هؤلاء واتهموه بالوضع. وشَذَّ الجُوزجاني، والبَرْديجي، حيث سهلا القول في جرحه، ولم يصيبا، لأن رواياته شاهدة على شدة ضعفه.

وخلاصة القول: إن أَصْرَم بن حَوْشَب متروك الحديث ـ كما قال النسائي ـ لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. وسبب تركه سقوط حديثه، أو كذبه. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٢٩٠ فيمن توفي في العشر الأخيرة من القرن الثاني.

(٢) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٦٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٥٦، التاريخ الصغير ٢/ ٢٩٠، الضعفاء الصغير ٢١، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٣، الضعفاء والمتروكين ٥٨، الضعفاء الكبير ١/ ١١٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٣٦، المجروحين ١/ ١٨٣، الكامل ١/ ٣٩٤، الضعفاء والمتروكون ١٥٦، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٦٩٨، تاريخ بغداد ٧/ ٣٢ ـ ٣٣، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠ب، ميزان الاعتدال ١/ ٢٧٣، المغني في الضعفاء ١/ ٩٣، ديوان الضعفاء ٢٥، لسان الميزان ١/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٥٨، الكامل ٢٩أ، تاريخ بغداد ٧/ ٣٣، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠ب، ميزان الاعتدال ١/ ٢٧٣. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «متروك».

(٤) لسان الميزان ١/ ٤٦٣. نقلاً عن كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الغَلَابي، وابن الجنيد: ليس بثقة؛ وقال عبد الله بن=

....

=أحمد: سمعت أبي يقول: شيخ من أهل نيسابور قدم علينا، فسمعته يحدث عن مقاتل بن حيان، عن الحسن، عن جابر: رأيت النبي ﷺ توضأ فخلل لحيته، كأنها أنياب مشط. ـ ثم قال أبي ـ: ما أرى هذا الشيخ كان بشيء ـ ضعفه جداً ـ. ـ (ثم قال عبد الله) ـ: حدثناه بعض المشايخ قال: حدثنا أصرم النيسابوري ـ ذكر هذا الحديث ـ؛ وقال مهنا: كتب عنه أحمد أحاديث منكرة، ثم خرقها؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ، والبخاريُّ: منكر الحديث؛ وقال أبو زرعة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس بقوي. ـ (وزاد عنه ابن حجر في لسان الميزان) ـ: منكر الحديث؛ وهذه الزيادة قول أبي حاتم، والساجي؛ وقال ابن حبان: كان مرجئاً، منكر الحديث، أخرج حديثه عن أصحاب الرأي، لا يتابع على ما روى؛ وقال ابن عدي: له أحاديث عن مقاتل ـ (يعني ابن حيان) ـ مناكير كما قاله البخاري، والنسائي، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق، وليس له كبير حديث؛ وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالمستقيم؛ وقال الدارقطني: منكر الحديث؛ وقال الذهبي: تركوه.

العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٦٤، التاريخ الكبير ٢/١/٥٦، التاريخ الصغير ٢/ ٢٩٠، الضعفاء الصغير ٢١، الجرح والتعديل ١/١/٣٣٦، المجروحين ١/١٨٣، الكامل ١/ ٣٩٤، ونسخة الظاهرية ٢٩أ، الضعفاء والمتروكون ١٥٦، تاريخ بغداد ٧/ ٣٣، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠ب، ديوان الضعفاء ٢٥، لسان الميزان ١/٤٦٣.

فقد اتفق عامة الأئمة على شدة ضعف أَصْرَم بن غِياث، لأجل المناكير والأباطيل في حديثه، فابن معين نفى الثقة عنه، وأحمد لم يكن يراه شيئاً، وقول البخاري فيه: «منكر الحديث» معناه عنده أنه لا تحل الرواية عنه، كما تقدم في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي. ولعل قول الباقين: «منكر الحديث» يراد منه طرح رواية أصرم. وقد بينت في أماكن عدة أن الكثير من الأئمة يعنون بتلك اللفظة ـ في كثير من الأحيان ـ الضعف الشديد.

وقول أبي زرعة: «ليس بالقوي» قد يُظن به تسهيل جرح أصرم بن غِياث، لكني وجدت أبا زرعة يستعمله ـ أحياناً ـ في المتروكين، ويؤكد هذا المعنى ما زاده عنه ابن حجر، وتلك الزيادة استعملها أبو زرعة في جماعة من الهالكين. تنظر ترجمة إبراهيم بن يزيد الخُوزي.

وخلاصة القول: إن أصرم بن غِياث ليس بثقة، متروك الحديث، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

٧٤ ـ أغلب بن تميم بن النعمان أبو حفص الكِندي، المسعودي، البصري[(١)][(٢)].

قال النسائي: ضعيف[(٣)][(*)].

---

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/٢١٦ فيمن مات في العشر الثامنة من القرن الثاني.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/١٢٧، ٣١٦، التاريخ الكبير ٢/١/٧٠، التاريخ الصغير ٢/٢١٦، الضعفاء والمتروكين ٥٧، الضعفاء الكبير ١/١١٧ ـ ١١٨، الجرح والتعديل ١/١/٣٤٩، المجروحين ١/١٧٥، الكامل ١/٤٠٦ ـ ٤٠٧، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢أ، ميزان الاعتدال ١/٢٧٣ ـ ٢٧٤، المغني في الضعفاء ١/٩٣ ديوان الضعفاء ٢٥، لسان الميزان ١/٤٦٤ ـ ٤٦٥.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٥٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري، ومعاوية بن صالح: ليس بشيء؛ وفي رواية الكوسج: لا شيء؛ وقال البخاري: منكر الحديث؛ وقال مسلمة بن قاسم: منكر الحديث، ضعيف؛ وقال ابن حبان: منكر الحديث، يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم حتى خرج عن حد الاحتجاج به لكثرة خطئه؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة مناكير: وهذه الأحاديث التي أمليتها مع أحاديث له سواها عامتها غير محفوظة، إلا أنه من جملة من يكتب حديثه، وله أحاديث غيرما ذكرت، ولم أجد له فيما يرويه أنكر من هذه الأحاديث التي رويتها.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/١٢٧، ٣١٦، التاريخ الكبير ٢/١/٧٠، التاريخ الصغير ٢/٢١٦، الجرح والتعديل ١/١/٣٤٩، المجروحين ١/١٧٥، الكامل ١/٤٠٧، لسان الميزان ١/٤٦٤ ـ ٤٦٥.

فقد أجمع النقاد على تضعيف أغلب بن تميم، إلا أنهم لم يتفقوا على عده في مرتبة واحدة، فبعضهم جعله من الضعفاء الذي يكتب حديثهم للاعتبار، والبعض الآخر أهدر حديثه، وهم ابن معين ـ وقد سمع منه ـ، والبخاري. وقول أبي عبد الله: «منكر الحديث» معناه أنه لا تحل الرواية عنه كما تقدم في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي.

=

٧٥ ـ **أَوْس بن عبد الله بن بُرَيْدة بن الحُصَيْب الأسلمي، المروزي**[(١)].

قال النسائي: ليس بثقة[(٢)(*)].

= والأحاديث التي استنكرها عليه ابن عدي هي أربعة، وذكر له العقيلي حديثاً واحداً قال عقبه ـ كما في الضعفاء الكبير نسخة الظاهرية ٢٣أ ـ: «وليس يتابع أغلب عليه إلا من هو دونه». فهذه الأحاديث الخمسة لا تكفي لطرح حديثه، لكن قول ابن عدي: «وهذه الأحاديث التي أمليتها مع أحاديث له سواها عامتها غير محفوظة» يدل على أن لهذا الرجل جملة أخرى من الأحاديث مستنكرة، مما يجعلني أميل إلى رأي ابن معين، والبخاري في طرح حديثه، خاصة وأن ابن معين سمع منه وهو أخبر به ممن لم يره، لكن قد يؤخذ على أبي زكريا التشدد في الجرح، مع معارضة ابن عدي له بقوله: «يكتب حديثه»، وابن عدي من الأئمة المعتدلين الذين لهم خبرة واسعة بنقد الروايات والحكم من خلالها على أصحابها.

وخلاصة القول: إن أغلب بن تميم ضعيف كاد أن يترك، يكتب حديثه على حذر. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/١٧، الضعفاء والمتروكين ٥٧، الضعفاء الكبير ١/١٢٤ ـ ١٢٥، الجرح والتعديل ١/١/٣٠٥ ـ ٣٠٦، الثقات ٨/١٣٥، الكامل ١/٤٠١ ـ ٤٠٢، الضعفاء والمتروكون ١٥٧، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢أ، ميزان الاعتدال ١/٢٧٨، المغني في الضعفاء ١/٩٤، الإكمال للحسيني ١١، لسان الميزان ١/٤٧٠ ـ ٤٧١، تعجيل المنفعة ٤٣.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٥٧، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢أ، الإكمال للحسيني ١١، تعجيل المنفعة ٤٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال ابن حبان في كتاب الثقات: كان ممن يخطئ، فأما المناكير في روايته فإنها من قبل أخيه سهل لا منه.

ب ـ المُجَرِّحون: قال البخاري: فيه نظر؛ وقال الساجي: منكر الحديث؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة مناكير وأباطيل: ولأوس بن عبد الله غيرما ذكرت من الأحاديث شيئاً يسيراً، وفي بعض أحاديثه مناكير؛ وقال الدارقطني: متروك. =

٧٦ - بخ ر د ت: أيوب بن جابر بن سَيَّار[1] أبو سليمان الحَنَفي، السُّحَيْمي، اليمامي، ثم الكوفي[2][3].

= التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٧، الثقات ٨/ ١٣٥، الكامل ١/ ٤٠٢، الضعفاء والمتروكون ١٥٧، لسان الميزان ١/ ٤٧١.

فَذِكْرُ ابن حبان لأوس في كتاب الثقات مع اتفاق سائر النقاد على ضعفه الشديد، واعترافه هو بأنه ممن يخطئ، فيه تساهل ظاهر، خاصة وأن أحاديثه على قلتها فيها جملة من المناكير، ودعوى ابن حبان أن العهدة فيها على أخيه سهل، غير مقبولة، لأن العقيلي، وابن عدي ذكرا له حديثاً منكراً عن غير أخيه، والآفة فيه منه، كما أنهم لم يتكلموا في أخيه كما تكلموا فيه، لذا فإن التبعة عليه أولى من جعلها على أخيه.

وقول البخاري: «فيه نظر» يعني به تركه لحديثه كما تقدم في ترجمة إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس المدني، وأما قول الساجي: «منكر الحديث» فقد استعمله في جماعة من المتروكين. ينظر ترجمة أَزْور بن غالب البصري.

وخلاصة القول: إن أوس بن عبد الله بن بُريدة ليس بثقة - كما قال النسائي - متروك الحديث، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) اسم والد جد أيوب: طَلْق. وقد تصحف في مطبوعة تهذيب التهذيب إلى: طارق.

(٢) قال الدكتور بشار في حواشيه على تهذيب الكمال ٣/ ٤٦٧: «وترجم - (يعني الذهبي) - له مع أهل الطبقة التاسعة عشرة (١٨١ - ١٩٠) من تاريخ الإسلام».

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٥٤١، ٤/ ٨٧، ٩١، ١٢٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٧، معرفة الرجال ١/ ٥١، الطبقات ٢٩٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٦٧، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤١٠، أحوال الرجال ١٠٤ - ١٠٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ٦٠، الضعفاء والمتروكين ٤٦، الضعفاء الكبير ١/ ١١٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٤٢ - ٢٤٣، المجروحين ١/ ١٦٧، الكامل ١/ ٣٤٧، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٤، ٦٣، الأنساب ٧/ ٩٢، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠ب، تهذيب الكمال ٣/ ٤٦٤ - ٤٦٧، ميزان الاعتدال ١/ ٢٨٥، المغني في الضعفاء ١/ ٩٥، ديوان الضعفاء ٢٦، الكاشف ١/ ١٤٥ - ١٤٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥١أ - ١٥١ب، تهذيب التهذيب ١/ ٣٩٩ - ٤٠٠، تقريب التهذيب ١١٨، خلاصة التذهيب ٤٣.

قال النسائي: ضعيف[(١)(*)].

(١) الضعفاء والمتروكين ٤٦، الكامل ٢٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠ب، تهذيب الكمال ٣/٤٦٦، ميزان الاعتدال ١/٢٨٥، تهذيب التهذيب ١/٤٠٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: حديثه يشبه حديث أهل الصدق؛ وقال الفلاس: صالح؛ وقال مُغْلُطاي: قال البخاري في التاريخ الأوسط: هو أوثق من أخيه محمد؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له حديثاً منكر الإسناد: وسائر أحاديث أيوب بن جابر صالحة متقاربة، يحمل بعضها بعضاً، وهو ممن يكتب حديثه؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: صالح الحديث.

ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن معين في مكان من رواية الدوري، وفي رواية الدارمي، وابن محرز: ليس بشيء؛ وفي مكان آخر من رواية الدوري قال عباس: قلت: أيوب أخوه، كيف حديثه؟ قال: ليس هو بشيء، ولا محمد. قلت: أيهما كان أمثل؟ قال: لا، ولا واحد منهما؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة: وكان أيوب بن جابر، ومحمد بن جابر ليسا بشيء؛ وفي مكان من رواية الدوري أيضاً: وأيوب بن جابر، ومحمد بن جابر ضعيفان؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ضعيف؛ وقال أحمد بن عصام الأصبهاني: كان علي بن المديني يضع حديث أيوب بن جابر؛ وقال الجُوزجاني: محمد وأيوب ابنا جابر غير مُقْنِعين؛ وقال أبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم: واهي الحديث، ضعيف، وهو أشبه من أخيه؛ وقال الفسوي لما ذكره في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وأبو حاتم: ضعيف. زاد أبو حاتم: الحديث؛ وقال ابن الجارود: ليس بشيء، ولا أخوه محمد بن جابر؛ وقال العقيلي بعد أن ذكر له عن سِماك بن حرب حديثاً: لم يتابعه عليه أحد، ولا أصل له من حديث سِماك، ولا يصح في هذا المتن شيء ـ (والمتن هو: اشربوا فيما بدا لكم ولا تَسْكَروا) ـ؛ وقال ابن حبان: يُخطئ، حتى خرج عن حد الاحتجاج به لكثرة وهمه؛ وقال الدارقطني في السنن ـ كما في كتاب ابن زُريق المقدسي ـ: ضعيف؛ وقال أيضاً ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: وأيوب بن عتبة عن يحيى بن أبي كثير هو يمامي يترك. ـ (قال البَرْقاني) ـ: قال مرة أخرى: يعتبر به، شيخ. قيل له: مثل أيوب بن جابر؟ قال: لا، هذا أقوى ـ يعني أيوب بن عتبة أقوى ـ؛ وفي مكان آخر من سؤالات البَرْقاني: محمد بن جابر، وأيوب بن جابر أخوان ضعيفان متقاربان. قيل له: يتركان؟ قال: لا، يعتبر بهما؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ضعيف. =

....

= تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٥٤١، ٤/ ٨٧، ٩١، ١٢٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٧، معرفة الرجال ١/ ٥١، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٦٧، أحوال الرجال ١٠٤ ـ ١٠٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ٦٠، الضعفاء الكبير ١/ ١١٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٤٣، المجروحين ١/ ١٦٧، الكامل ١/ ٣٤٧، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٤، ٦٣، تهذيب الكمال ٣/ ٤٦٦، ديوان الضعفاء ٢٦، الكاشف ١/ ١٤٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥١أ، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ٥، تقريب التهذيب ١١٨، فتح الباري ٧/ ٣٩، ١٢/ ٤١٣.

وقبل البدء بالدراسة أنبه على أمور: أولها: أن المزي نقل عن معاوية بن صالح، عن ابن معين قوله فيه: «ليس بشيء». وقد نقل المزي هذا ـ في غالب ظني ـ من الكامل لابن عدي، والذي في نسخة الظاهرية من هذا الكتاب: «ضعيف». نعم، كان فيها: «ليس بشيء»، ثم ضُرب عليها، وصُوبت في الهامش إلى: «ضعيف». وثانيها: أن ابن أبي حاتم نقل في الجرح والتعديل عن أحمد بن عصام قوله: «كان علي بن المديني يُضَعف حديث أيوب بن جابر». والذي في الضعفاء لابن الجوزي، وتهذيب الكمال، وميزان الاعتدال نسخة الأحمدية ١/ ٥٩أ: «يضع» بدل: «يُضعف». فلعله حدث تصحيف في مطبوعة الجرح والتعديل. وثالثها: أن ابن أبي حاتم جعل جواب ابن معين عن سؤال الدوري: كيف حديثه؟: «هو ضعيف». بَيْدَ أنه في تاريخ عباس عن يحيى ـ كما سبق ـ: «ليس هو بشيء».

ثم أشرع في دراسة تلك الأقوال فأقول: اخْتُلف في أيوب بن جابر بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، إلا أن المعدِّلين لم يرفعوه ـ في الجملة ـ عن الدرجة الدنيا من درجات التعديل، وحكم أهل هذه المرتبة أن يكتب حديثهم لاختبار ضبطهم، أو للاعتبار، وهم قريبون في الحكم من الدرجتين الأخيرتين من درجات التجريح. وقول البخاري: «هو أوثق من أخيه محمد» ليس معناه التوثيق الرفيع، بل قد يكون قصده به أن أخاه أشد ضعفاً منه. وأما قول ابن عدي بعد أن استنكر عليه حديثاً واحداً فقط: «وسائر أحاديث أيوب بن جابر صالحة...» يفهم منه أن باقي أحاديث أيوب بن جابر غير هذا الحديث ليست مثله في النكارة، بل أخف. وهذا ليس بسديد، لأن العقيلي، وابن حبان ذكرا له حديثين منكرين، أحدهما أشد من الذي ذكره ابن عدي. وأما قول الذهبي في ديوان الضعفاء: «صالح الحديث»، فقد عارضه قوله في الكاشف: «ضعيف». وقول الإمام أحمد: «حديثه يشبه حديث أهل الصدق» لا يستبعد أن يكون أراد به أنه من الضعفاء الذين يقربون من أهل العدالة. =

٧٧ ـ د ق: أيوب بن خُوْط أبو أمية الحَبَطي، البصري، الخَزَّاز[١].

قال النسائي: متروك الحديث[٢].

= فهذا جميعه يدل على أن أيوب بن جابر أقرب للضعف من التعديل، خاصة إذا علم وجود عدة مناكير في حديثه، بعضها شديد.

وأقوال المجرحين فيه ليست متساوية في المرتبة، فأكثر النقاد على أنه ضعيف ضعفاً لا يُرَدُّ به حديثه، وذهب بعضهم إلى رد حديثه كابن معين حيث قال فيه: «ليس بشيء»، وقولُه: الآخر: «ضعيف» يريد به التضعيف الشديد أيضاً كما سبق في ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش. ولم يُبَيِّن ابنُ معين، ولا غيره السبب في طرح حديث أيوب بن جابر، والتضعيف المطلق المُسَهَّل مقدم على المقيد المُشَدَّد غير المفسر، هذا فضلاً عن أن المناكير التي ذكرها النقاد له لا تلقي به بين المُطَّرح حديثهم.

وخلاصة القول: إن أيوب بن جابر ضعيف ـ كما قال النسائي ـ، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدُّوري عن ابن معين ٢/٤٩، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٦٠ ـ ٦١، العلل ومعرفة الرجال ٢/٣٥٦، التاريخ الكبير ١/١/٤١٤، التاريخ الصغير ٢/٢٦٦، الضعفاء الصغير ١٩، أحوال الرجال ٩٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/٨٤، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/٣٦٨، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦٠١، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٣٤، المعرفة والتاريخ ٢/٦٦٦، الضعفاء والمتروكين ٤٦، الضعفاء الكبير ١/١١٠ ـ ١١٢، الجرح والتعديل ١/١/٢٤٦، المجروحين ١/١٦٦، الكامل ١/٣٤١ ـ ٣٤٣، تصحيفات المحدثين ٣/١٠٩٤ ـ ١٠٩٥، الضعفاء والمتروكون ١٥٠، المؤتلف والمختلف ٢/٨٥٧ ـ ٨٥٨، الضعفاء لأبي نعيم ٦٢، الأنساب ٤/٥٠ ـ ٥١، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠ب، ميزان الاعتدال ١/٢٨٦، المغني في الضعفاء ١/٩٦، ديوان الضعفاء ٢٦، تهذيب التهذيب ١/٤٠٢ ـ ٤٠٤، لسان الميزان ١/٤٧٩ ـ ٤٨٠، تقريب التهذيب ١١٨، تبصير المنتبه ١/٤٧٢، خلاصة التذهيب ٤٣.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٤٦، الكامل ١٩ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠ب، ميزان الاعتدال ١/٢٨٦، تهذيب التهذيب ١/٤٠٢. وقد اقتصر ابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر على عبارة: «متروك».

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[1](*).

---

(١) تهذيب التهذيب ١/٤٠٣، لسان الميزان ١/٤٨٠. وقد عزاه ابن حجر فيهما إلى كتاب التميز للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن المبارك في رواية سفيان بن عبد الملك المَرْوزي: ارم به؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني حسن بن عيسى ـ (يعني الحسن بن عيسى بن ماسَرْجِس) ـ، قال: ترك ابن المبارك الحسن بن دينار، وعمرو بن ثابت، وأيوب بن خُوْط... ـ يعني ترك الحديث عنهم ـ؛ وقال البخاري: تركه ابن المبارك؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال أحمد: كان عيسى بن يونس ـ (بن أبي إسحاق) ـ يرميه بالكذب؛ وقال ابن معين في رواية الدُّوري: لا يكتب حديثه؛ وفي رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة: كان أيوب ضعيفاً، لا يكتب حديثه؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: ضعيف، ضعيف، لا يكتب حديثه؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال أحمد: كان عيسى بن يونس يرميه بالكذب. قيل له: فأيش حاله كان؟ قال: رأوا لُحُوقاً في كتابه؛ وقال الفلاس: وهو متروك الحديث، ولم يكن من أهل الكذب، كان كثير الغلط، كثير الوهم؛ وقال الجُوزجاني، ومسلم بن الحجاج: متروك. زاد مسلم: الحديث؛ وقال أبو زرعة في رواية البَرْذعي: قدري؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ليس بشيء؛ وقال ابن حجر: وذكر ابن قتيبة في مختلف الحديث عن أهل الحديث: أنه وضع حديث أنس: لا يزال الرجل راكباً ما دام منتعلاً؛ وقال الفسوي: وعباد ـ (يعني ابن صهيب) ـ، وابن خُوْط لا يكتب حديثهما؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ضعيف الحديث، واهي، متروك، تركه ابن المبارك، لا يكتب حديثه؛ وقال أيضاً ـ كما في علل الحديث ـ: متروك الحديث؛ وقال علي بن الجنيد: متروك؛ وقال الساجي: أجمع أهل العلم على ترك حديثه، كان يحدث بأحاديث بواطيل، وكان يرمى بالقدر، وليس هو بحجة لا في الأحكام، ولا في غيرها، لاتفاق أهل النقل على تركه؛ وقال العقيلي: وأيوب هذا يحدث بأحاديث كثيرة لا أصل لها، ولا يتابع منها على شيء؛ وقال ابن حبان في المجروحين: منكر الحديث جداً، يروي المناكير عن المشاهير، كأنه مما عملت يداه؛ وقال أيضاً في ترجمة حسين بن واقد من كتاب الثقات: وقد كتب ـ (يعني حسيناً) ـ عن أيوب السَّخْتِياني، وأيوب بن خُوط جميعاً، فكل حديث منكر عنده عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، إنما هو أيوب بن خُوط، وليس بأيوب السَّخْتِياني؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر جملة وافرة من مناكيره: ولأيوب بن خُوْط غيرما أمليت من=

....

=الحديث، وروى عنه أسد بن موسى، عن قتادة، عن أنس أحاديث مناكير أيضاً، وهو عندي كما ذكره عمرو بن علي أنه كثير الغلط والوهم، وليس من أهل الكذب؛ وقال الأزدي: كذاب، لا يحل الرواية عنه؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: متروك؛ وقال أيضاً في السنن: ضعيف؛ وفيها أيضاً: وأيوب بن خُوْط، وداود بن المُحَبَّر، وعبد الرحمٰن بن عمرو بن جَبَلَة، والحسن بن دينار كلهم متروكون؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: لا يكتب حديثه؛ وقال الذهبي: تركوه؛ وقال ابن حجر: متروك.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤٩/٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٦٠ ـ ٦١، العلل ومعرفة الرجال ٣٥٦/٢، التاريخ الكبير ٤١٤/١/١، أحوال الرجال ٩٩، الكنى والأسماء لمسلم ٨٤/١، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٣٦٨/٢، المعرفة والتاريخ ٦٦٦/٢، الضعفاء الكبير ١١٠/١، ١١٢، الجرح والتعديل ٢٤٦/١/١، علل الحديث ١٩/٢، المجروحين ١٦٦/١، الثقات ٢٠٩/٦ ـ ٢١٠، الكامل ١٢أ، الضعفاء والمتروكون ١٥٠، السنن للدارقطني ١٦٣/١، ١٦٤، الضعفاء لأبي نعيم ٦٢، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠ب، ديوان الضعفاء ٢٦، تهذيب التهذيب ٤٠٢/١، ٤٠٣ ـ ٤٠٤، لسان الميزان ٤٧٩/١ ـ ٤٨٠، تقريب التهذيب ١١٨.

وأستهل الدراسة بالتنبيه على أن العقيلي في الضعفاء الكبير، وابن عدي في الكامل نقلا عن الدُّوري، عن ابن معين قوله فيه: «لا يكتب حديثه، ليس بشيء». والذي في المرتب من تاريخ الدُّوري العبارة الأولى فقط، ومثله في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

وأيوب بن خُوْط هذا قد أجمع العلماء على ترك حديثه كما ذكر الساجي، بل اتهمه بعضهم بالوضع. وذكر له النقاد كالعقيلي في الضعفاء الكبير، وابن أبي حاتم في علل الحديث، وابن حبان في المجروحين، وابن عدي في الكامل، وابن حجر في تهذيب التهذيب، مناكير وأباطيل تؤيد ما ذهب إليه سائر العلماء من هلاكه، وسقوطه.

وقول الدارقطني في مكان من سننه: «ضعيف» فيه تساهل، وقد استعمل مثل هذه العبارة في جماعة من المتروكين كما سبق في ترجمة أبان بن جَبَلَة، ويحمل هذا القول من أبي الحسن على قوله الآخر: «متروك».

وأما قول أبي أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم» فيريد به ترك حديث الراوي كما سبق في ترجمة إسماعيل بن يعلى الثقفي. =

٧٨ ـ د ت ق: **أيوب بن سُوَيْد أبو مسعود الحِمْيري، السَّيْباني، الرَّمْلي. مات في البحر غرقاً سنة اثنتين ومئتين، وقيل: سنة إحدى ومئتين، وقيل: سنة ثلاث وتسعين ومئة**(١)(٢).

قال النسائي: ليس بثقة(٣).

وقال أيضاً: متروك الحديث(٤)(*).

= وخلاصة القول: إن أيوب بن خُوْط ليس بثقة، ولا يكتب حديثه، متروك الحديث ـ كما قال النسائي ـ. والله أعلم.

(١) وفي مطبوعة تهذيب التهذيب ١/ ٤٠٦: «وأرَّخ أبو القاسم بن منده وفاته سنة ٢٥١».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٤٢٢، ٤٥١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٩، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤١٧، أحوال الرجال ١٥٥، الضعفاء والمتروكين ٤٧، الضعفاء الكبير ١/ ١١٣ ـ ١١٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠، الثقات ٨/ ١٢٥، الكامل ١/ ٣٥١ ـ ٣٥٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٥٨، الإرشاد ٥٦أ، السابق واللاحق ١٤٤، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠ب، تهذيب الكمال ٣/ ٤٧٤ ـ ٤٧٧، ميزان الاعتدال ١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨، المغني في الضعفاء ١/ ٩٦، ديوان الضعفاء ٢٧، الكاشف ١/ ١٤٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥٣أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦، تقريب التهذيب ١١٨، خلاصة التذهيب ٤٣.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٤٧، الكامل نسخة أحمد الثالث ١/ ١٢٦أ، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠ب، تهذيب الكمال ٣/ ٤٧٦، ميزان الاعتدال ١/ ٢٨٧، تهذيب التهذيب ١/ ٤٠٥.

(٤) المجتبى ٣/ ١١٦.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموَثِّقون والمعدِّلون: قال مسلمة بن قاسم: روى عنه ابن وضَّاح، وهو ثقة؛ وقال ابن حبان: وكان رديء الحفظ، يُتَّقى حديثُهُ من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه لأن أخباره إذا سُبِرت من غير رواية ابنه عنه وُجد أكثرها مستقيمة؛ وقال الدارقطني في رواية البَرْقاني: يعتبر به؛ وقال الحاكم أبو عبد الله: أيوب ممن لم يحتجا به، إلا أنه من جِلة مشايخ الشام؛ وقال الخليلي: صالح الحديث... لم يرضوا حفظه، غير متفق=

....

=عليه؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: صدوق يخطئ.

ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنون**: قال ابن المبارك في رواية سفيان بن عبد الملك المروزي: ارم به؛ وذكر أبو عيسى الترمذي، عن أحمد بن عَبْدة الآمُلي، عن وهب بن زَمْعَة، عن عبد الله بن المبارك أنه ترك حديث أيوب بن سويد؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، والدارمي: ليس بشيء. زاد الدوري: كان يسرِق الأحاديث، قال أهل الرملة: حدث عن ابن المبارك بأحاديث، ثم قال: حدثني أولئك الشيوخ الذين حدث عنهم ابن المبارك؛ وفي رواية معاوية بن صالح: كان يدعي أحاديث الناس؛ وفي رواية أبي حاتم: كان يقلب حديث ابن المبارك، والذي حدث به عن مشايخه الذين أدركهم فيقلبه على نفسه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أحمد بن أبي يحيى: ضعيف؛ وقال البخاري: يتكلمون فيه: وقال الجُوزجاني: واهي الحديث، وهو بَعْد متماسك؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ضعيف؛ وقال أبو حاتم: لين الحديث؛ وقال مُغُلْطاي، وابن حجر: وقال الساجي: ضعيف. زاد ابن حجر: ارم به؛ وفي كتاب ابن الجارود: ليس بشيء، كان يسرق الأحاديث؛ وقال ابن يونس: تكلموا فيه؛ وقال ابن قانع: ضعيف؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر جملة من مناكيره: ولأيوب بن سويد حديث صالح عن شيوخ معروفين، منهم: يونس بن يزيد الأيلي نسخة الزهري، وعبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، وابن جُريج، والأوزاعي، والثوري، وغيرهم، ويقع في حديثه ما يوافقه الثقات عليه، ويقع فيه ما لا يوافقوه ـ (كذا) ـ عليه، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء، وأنكر ما وجدت له ما ذكرته؛ وقال أبو بكر الإسماعيلي: فيه نظر، ولكنه ليس في حال عبد الله كاتب الليث بن سعد؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني ـ كما في كتاب ابنِ زُريق ـ، وابنُ حجر في فتح الباري: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٤٥١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٩، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤١٧، أحوال الرجال ١٥٥، الضعفاء الكبير ١/ ١١٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٥٠، الثقات ٨/ ١٢٥، الكامل ١/ ٣٥١، ٣٥٢، ونسخة الظاهرية ٦أ، سؤالات البرقاني للدارقطني ٥٨، الإرشاد ٥٦أ، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥٣أ، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ٥، تهذيب التهذيب ١/ ٤٠٦، تقريب التهذيب ١١٨، فتح الباري ٩/ ٣٨٥.

وأستهل الدراسة بالتنبية على أمرين، أولهما: أن المزي نقل كلام ابن حبان بزيادة لا توجد في المطبوع من كتاب الثقات فقال: «وذكره أبو حاتم في كتاب الثقات، =

....

=وقال: كان رديء الحفظ، يخطئ، يُتَّقى حديثه من رواية ابنه. . .». وثانيهما: أن الذهبي قال في ديوان الضعفاء: «معروف، ضعفه أحمد بن حنبل، وغيره». فعبارة: «معروف» لا تفيد التعديل، بلا لا تنفي الجرح، قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ٢/ ٤٤أ عند ذكره لقول بعضهم في أحد الرجال: معروف: «وهذا غير كاف فيما يبتغي من عدالته، فكم من معروف غير ثقة».

والمعدِّلون لأيوب بن سُوَيْد جعلوه في الدرجة الأخيرة من درجات التعديل ـ: التي يقارب حكم أهلها حكم من وُصف بألفاظ المرتبتين الأخيرتين من مراتب التجريح ـ، اللهم إلا مسلمة بن قاسم حيث قال فيه: ثقة. ومسلمة متساهل في التعديل، وقد انفرد بتوثيق رجال ضعفوا ووهوا، هذا فضلاً عن كونه مجروحاً. وقول الدارقطني في رواية البَرْقاني: «يعتبر به» يبدو أنه أراد به أنه من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم للاعتبار، بدليل قوله في مكان آخر: «ضعيف». وأما قول ابن حجر في تقريب التهذيب: «صدوق، يخطئ» فمعارض بقوله في فتح الباري: «ضعيف»، ويخف هذا التعارض إذا عُلم أن حكم أهل هاتين اللفظتين متقارب. وذكر ابن حبان له في الثقات، مع قوله السابق فيه، منتقد عليه، فقد قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٢٨٧: والعجب من ابن حبّان ذكره في الثقات فلم يصنع جيداً وقال: رديء الحفظ»، وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٤٠٦: «وقد طوّل ابن عدي ترجمته، وأورد له جملة مناكير من غير رواية ابنه، لا كما زعم ابن حبان».

والمناكير التي ذكرها ابن عدي، وغيره له، تدعم رأي الجمهور الذين ذهبوا إلى تجريحه، وذلك لوفرتها، وشدة بعضها. غير أن هؤلاء المجرحين لم يتفقوا على عده في درجة واحدة، فبعضهم جعل ضعفه محتملاً، لا يترك به حديثه، والبعض الآخر جعله تالفاً مُطَّرح الحديث، وجمهور المجرِّحين على الرأي الأول، وفيهم أحمد بن حنبل، وأبو داود، وأبو حاتم من المتقدمين، وابن عدي، والدارقطني، وابن حجر من المتأخرين، بَيْد أن بعض أهل الفريق الثاني فَسَّر سبب طرحه له، قال ابن معين في رواية الدوري: «ليس بشيء، كان يسرق الأحاديث، قال أهل الرملة: حدث عن ابن المبارك بأحاديث، ثم قال: حدثني أولئك الشيوخ الذي حدث عنهم ابن المبارك». لكن قد تكون تلك العلة من أبنه محمد المتروك، وقد سَبَر ابن حبان حديثه من غير رواية ابنه عنه فوجد أكثره مستقيماً، إلا أن ذاك القليل يجعل أيوب من الضعفاء، خاصة وأنه رديء الحفظ، واستقامة جملة من حديثه حملت ابن عدي ـ وهو من أهل البصر والخبرة=

٧٩ ـ أيوب بن سَيَّار أبو سَيَّار الزُّهري، المدني، الفَيْدي أو الفايدي[١][٢].

قال النسائي: متروك الحديث[٣].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٤].

وقال أيضاً: كان من الكذابين[٥][*].

=ـ على تسهيل القول في جرحه، حيث جعله من الضعفاء الذين يكتب حديثهم للاعتبار، وكذلك فعل الدارقطني.

وخلاصة القول: إن أيوب بن سُويد الرَّمْلي ضعيف، يُكتب حديثه للاعتبار عند جمهور النقاد، وقد يكون متروك الحديث ـ كما قال النسائي ـ لأنه اتهم بسرقة أحاديث الناس، ولم يأت الجمهور بحجة واضحة تنفي عنه ذلك. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/١٨٨ ـ ١٨٩، فيمن مات في العشر السابعة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في «تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/١٦١، ١٧١، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١١٩. التاريخ الكبير ١/١/٤١٧، التاريخ الصغير ٢/١٨٨ ـ ١٨٩، الضعفاء الصغير١٩، أحوال الرجال ١٩٥، سؤالات البرْذعي لأبي زرعة ٢/٥٣٥، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦٠٢، الضعفاء والمتروكين ٤٧، الضعفاء الكبير ١/١١٢ ـ ١١٣، الجرح والتعديل ١/١/٢٤٨، المجروحين ١/١٧١، الكامل ١/٣٣٩ ـ ٣٤٠، الضعفاء والمتروكون ١٥١، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٤، المؤتلف والمختلف ٣/١٢٢٠، الضعفاء لأبي نعيم ٦٢، الإكمال ٤/٤٢٨، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠ب ٢١أ، ميزان الاعتدال ١/٢٨٨ ـ ٢٨٩، المغني في الضعفاء ١/٩٦، ديوان الضعفاء ٢٧، لسان الميزان ١/٤٨٢ ـ ٤٨٣.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٤٧، الكامل ١٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ٢١أ، ميزان الاعتدال ١/٢٨٩. وقد اقتصر الذهبي على عبارة: «متروك».

(٤) لسان الميزان ١/٤٨٢.

(٥) المصدر السابق ١/٤٨٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وفي رواية محمد بن عثمان بن أبي=

....

=شيبة: كان أيوب كذاباً؛ وقال ابن المديني ـ كما في سؤالات ابن أبي شيبة ـ: كان ذاك عندنا غير ثقة، لا يكتب حديثه؛ وفي الضعفاء لابن الجوزي: وقال ابن المديني: ضعيف جداً؛ وقال الفلاس: روى أحاديث منكرة، منكر الحديث جداً؛ وقال البخاري: منكر الحديث؛ وقال الجُوزجاني: غير ثقة؛ وقال أبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم، والبَرْذعي: ضعيف. زاد ابن أبي حاتم: الحديث؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، ليس بالقوي؛ وقال ابن حبان: وكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة مناكير: ولأيوب بن سَيَّار غير ما ذكرته أحاديث، وليست أحاديثه بالمنكر جداً، إلا أن الضعف يبين على رواياته؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: منكر الحديث؛ وفي سؤالات البَرْقاني: متروك؛ وقال ابن ماكولا: ضعفوا حديثه؛ وقال الذهبي في المغني: واهٍ؛ وفي الديوان: ضعفوه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٦١، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١١٩، التاريخ الكبير ١/١/٤١٧، أحوال الرجال ١٩٥، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٣٥، الضعفاء الكبير ١/ ١١٢، الجرح والتعديل ١/١/٢٤٨، المجروحين ١/ ١٧١، الكامل ١١ب، الضعفاء والمتروكون ١٥١، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٤، الإكمال ٤/٤٢٨، الضعفاء لابن الجوزي ٢١أ، المغني في الضعفاء ١/ ٩٦، ديوان الضعفاء ٢٧.

فغالب الأئمة النُّقاد على طرح حديثه وتركه، وقد اتهمه بعضهم بالكذب. وقولا أبي زرعة، وأبي حاتم فيه لعل المراد بهما الضعف الشديد، لأن الرازيين استعملا مثل تلك العبارات في جماعة من المتروكين كما سبق في ترجمة إسماعيل بن سَلْمان الأزْرَق، وإسماعيل بن مسلم المكي، وإسماعيل بن يعلى الثقفي. وقول البخاري: «منكر الحديث» يريد به طرح حديث الراوي كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي. وقول الدارقطني: «منكر الحديث» معناه الترك أيضاً بدليل قوله الآخر، قال السخاوي في فتح المغيث ١/ ٣٤٨ في معرض دفعه لدعوى تعارض أقوال الأئمة في الجرح والتعديل: «وقد يكون الاختلاف لتغير اجتهاده كما هو أحد احتمالين في قول الدارقطني في الحسن بن عُفير ـ بالمعجمة ـ: إنه منكر الحديث، وفي موضع آخر: إنه متروك وثانيهما عدم تفرقته بين اللفظين بل هما عنده من مرتبة واحدة». وأما قول الذهبي في الديوان: «ضعفوه» فيريد به الضعف الشديد، لأنه جعل هذه العبارة في مقدمة ميزان الاعتدال ١/ ٤ مساوية لعبارة: «ضعيف جداً»، وعبارة: «واهٍ بمرة»، وعبارة: «ليس بشيء». =

٨٠ ـ ق: أيوب بن عُتبة أبو يحيى القيسي، اليمامي، القاضي، الفقيه. مات سنة ستين ومئة، وقيل: سنة سبعين[١].

قال النسائي: مضطرب الحديث[٢].

= وبهذا يتبين أن ابن عدي وحده شذ ـ حسبما يظهر ـ عما ذهب إليه النقاد من طرح حديثه، فقال: «وليست أحاديثه بالمنكر جداً، إلا أن الضعف يبين على رواياته». وقد لا يكون مراده نفي الترك.

وخلاصة القول: إن أيوب بن سَيّار متروك الحديث ـ كما قال النسائي ـ رُمي بالكذب، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/٥٥٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٨٧، ١٣٨، ٢٧٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٧، ١٤٤، معرفة الرجال ١/ ٧٢، تاريخ البادي عن ابن معين ٥٠، ٦٦، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٣٣، الطبقات ٢٩٠، تاريخ خليفة ٤٣٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٩٨، ١٦٧، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٢٠، التاريخ الصغير ٢/ ٢٦٥، الضعفاء الصغير ١٨، أحوال الرجال ١١٥، معرفة الثقات ١/ ٢٤١، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٩٠٨، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٤٩، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠١، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢١، ١٧١، ٣/ ٦٠، التاريخ ١/ ٤٥٣، الضعفاء والمتروكين ٤٦، الجعديات ٢/ ١١٥١، الضعفاء الكبير ١/ ١٠٨ ـ ١١٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٥٣، المجروحين ١/ ١٦٩ ـ ١٧٠، الكامل ١/ ٣٤٣ ـ ٣٤٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٤، تاريخ بغداد ٧/ ٣ ـ ٦، السابق واللاحق ١٤٣، الأنساب طبعة بيروت ١٢/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤، الضعفاء لابن الجوزي ٢١أ تهذيب الكمال ٣/ ٤٨٤ ـ ٤٨٨، ميزان الاعتدال ١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١، المغني في الضعفاء ١/ ٩٧، ديوان الضعفاء ٢٧، الكاشف ١/ ١٤٧، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣١٩ ـ ٣٢١، ٨/ ٢١٠ ـ ٢١١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥٣ ب ـ ١٥٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٠٨ ـ ٤١٠، تقريب التهذيب ١١٨، خلاصة التذهيب ٤٣.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٤٦، الكامل ٢٠أ، تاريخ بغداد ٧/ ٦، الضعفاء لابن الجوزي ٢١أ، تهذيب الكمال ٣/ ٤٨٧، ميزان الاعتدال ١/ ٢٩٠، تهذيب التهذيب ١/ ٤٠٩.

وقال أيضاً: ضعيف[(١)(*)].

---

(١) تهذيب الكمال ٣/ ٤٨٧، تهذيب التهذيب ١/ ٤٠٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُعَدِّلون**: ينظر قول سليمان بن داود بن محمد بن شعبة اليمامي الآتي في أقوال المُجرِّحين؛ وقال ابن معين في رواية ابن الغَلَابي: لا بأس به؛ وقال أبو داود ـ (كما في إكمال تهذيب الكمال) ـ: بلغني عن علي ـ يعني ابن المديني ـ أنه قال: ابن عتبة أحب إلي من ابن أَبْجَر ـ (يعني عبد الملك بن سعيد بن حَيَّان) ـ؛ وقال أحمد بن حنبل في موضع من رواية حنبل بن إسحاق: ثقة، إلا أنه لا يُقيم حديث يحيى بن أبي كثيرة؛ وقال العجلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: لا بأس به؛ وينظر قول أبي زرعة من رواية البَرْذعي الآتي في أقوال المجرِّحين؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: كان صحيح الكتاب، تقادم موته.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت يحيى بن معين يقول: كان يقال: ثلاثة كان يُتَّقى حديثهم: محمد بن طلحة بن مُصَرِّف، وأيوب بن عُتبة، وفُليح بن سليمان. قلت له: ممن سمعت هذا؟ قال: من أبي كامل مُظَفَّر بن مُدْرِك، وكان رجلاً صالحاً، وقلّ من يشبه ـ وأظنه قال ـ: وكنت آخذ عنه ذا الشأن؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة: سمعت ـ والله ـ أبا كامل مُظَفَّراً يقول: أيوب بن عتبة كان يُضَعَّف حديثه؛ وقال ابن معين في رواية الدوري ـ كما في الكامل ـ: قال أبو كامل المُظَفَّر بن مُدْرِك: أيوب بن عتبة ليس بشيء. وقد أدركه أبو كامل؛ وقال سليمان بن داود بن محمد بن شعبة اليمامي ـ لا أعرف سنة وفاته ـ في رواية أبي زرعة: وقع أيوب بن عتبة إلى البصرة، وليس معه كتب، فحدث من حفظه، وكان لا يحفظ، فأما حديث اليمامة ما حدث به ثمة فهو مستقيم؛ وقال أبو حاتم: قدم بغداد، ولم يكن معه كتبه فكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبي كثير، قال لي سليمان بن شعبة هذا الكلام، وكان عالماً بأهل اليمامة، وقال: هو أروى الناس عن يحيى بن أبي كثير، وأصح الناس كتاباً عنه؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي رواية أبي حاتم، ومعاوية بن صالح ـ كما في الكامل ـ: ليس بشيء؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: ليس بالقوي؛ وفي موضع ثالث: ملازم بن عمرو يمامي وهو أحب إليّ من أيوب بن عتبة؛ وقال عثمان بن سعيد الدارمي: قلت ـ (يعني لابن معين) ـ: أيوب بن عتبة أحب إليك، أو عكرمة بن عمار؟ فقال: عكرمة أحب إليّ، أيوب ضعيف؛ وقال ابن معين أيضاً في =

....

= رواية ابن محرز، والبادي، وابن أبي خيثمة، ومحمد بن عبيد الله بن سعد، وابن أبي مريم، وأحمد بن أبي يحيى، ومعاوية بن صالح ـ كما في تاريخ بغداد ـ: ضعيف. زاد ابن محرز، وابن أبي خيثمة، وابن أبي مريم: الحديث؛ وفي موضع آخر من رواية ابن أبي خيثمة: ليس حديثه بشيء؛ وفي موضع آخر أيضاً من رواية البادي: عكرمة بن عَمَّار أثبت من أيوب بن عتبة؛ وقال ابن الجنيد: قال ابن الغَلَّابي ليحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ: أيما أحبّ إليك، محمد بن أبان، أو أيوب بن عتبة؟ قال: أيوب بن عتبة أحبّ إليّ منه، وأيوب ضعيف، ليس بذاك القوي؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب الساجي عنه (لعله يعني عن ابن معين) ـ: ليس بساقط الحديث؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان عند أصحابنا ضعيفاً؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: ليس بساقط الحديث؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان عند أصحابنا ضعيفاً؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: وسألته ـ يعني أباه ـ عن أيوب بن عتبة اليمامي فضعفه؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن أيوب بن عتبة؟ فقال: مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير. فقلت: عن غير يحيى بن أبي كثير؟ قال: هو على حال ـ (كذا في العلل ومعرفة الرجال، وقد نقل العقيلي هذا القول، لكن لفظه في الأخير: هو على ذاك) ـ؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: وسمعت أحمد بن حنبل يضعف رواية أيوب بن عتبة، وعكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير، وقال: عكرمة أوثق الرجلين: وقال الفضل بن زياد: سألت أبا عبد الله ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ قلت: هل كان باليمامة أحد يقدم على عكرمة بن عمار، مثل أيوب بن عتبة، وملازم بن عمرو، وهؤلاء؟ فقال: عكرمة فوق هؤلاء. أو نحو هذا؛ وقال أحمد بن حنبل أيضا في رواية حنبل بن إسحاق، وابنُ عَمَّار، والفلاس: ضعيف. زاد حنبل عن أحمد: الحديث. وزاد الفلاس: وكان سيء الحفظ، وهو من أهل الصدق؛ وقال البخاري في تاريخيه والضعفاء: عندهم لين؛ وقال أيضاً في رواية الترمذي: كأن أيوب لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا أحدث عنه ـ (ثم قال الترمذي) ـ: وضَعَّفَ أيوبَ بن عتبة جداً؛ وقال الجوزجاني: ضعيف؛ وقال العجلي ـ كما في معرفة الثقات ـ: يكتب حديثه، وليس بالقوي: وقال مسلم بن الحجاج، وأبو زرعة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ضعيف. زاد مسلم: الحديث؛ وقال أبو زرعة أيضاً: كما في رواية البَرْذعي ـ: وحديث أهل العراق عن أيوب بن عتبة ضعيف، ويقال: حديثه باليمامة صحيح؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: منكر =

....

=الحديث؛ وقال الفسوي في موضع من كتابه: ضعيف؛ وفي موضع آخر لما ذكره ومحمد بن جابر اليمامي: ضعيفان، لا يُفرح بحديثهما؛ وقال أبو حاتم: فيه لين. - (ثم قال ابنه) -: فقيل لأبي: عبد الله بن بدر أحبّ إليك، أو أيوب بن عتبة؟ فقال: أيوب ابن عتبة أعجب إليّ، وهو أحب إليّ من محمد بن جابر؛ وقال ابن خِراش: ضعيف الحديث جداً؛ وقال علي بن الجنيد: شبه المتروك؛ وقال صالح جَزَرة: ضعيف الحديث؛ وقال ابن حبان: كان يخطئ كثيراً، ويهم شديداً حتى فحش الخطأ منه؛ وقال ابن عدي: وأحاديثه في بعضها الإنكار، وهو مع ضعفه يكتب حديثه؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم؛ وقال الدارقطني في رواية البَرْقاني: وأيوب بن عتبة عن يحيى بن أبي كثير: هو يمامي يترك. - (قال البَرْقاني) -: قال مرة أخرى: يعتبر به، شيخ. قيل له: مثل أيوب بن جابر؟ قال: لا، هذا أقوى - يعني أيوب بن عتبة أقوى -؛ وقال أيضاً - كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن -: ضعيف؛ وقال السمعاني - كما في إكمال تهذيب الكمال -: لم يكن بالقوي؛ وقال الذهبي في المغني، والديوان: ضعفوه. زاد في المغني: لكثرة مناكيره؛ وفي سير أعلام النبلاء : لين من قبل حفظه؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٨٧، ١٣٨، ٢٧٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٧، معرفة الرجال ١/ ٧٢، تاريخ البادي عن ابن معين ٥٠، ٦٦، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٣٣، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٩٨، ١٦٧، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٢٠، التاريخ الصغير ٢/ ٢٦٥، الضعفاء الصغير ١٨، أحوال الرجال ١١٥، معرفة الثقات ١/ ٢٤١، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٩٠٨، سؤالات البَرذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٤٩، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢١، ١٧١، ٣/ ٦٠، العلل الكبير ١/ ١٢٠، التاريخ ١/ ٤٥٣، الضعفاء الكبير ١/ ١٠٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٥٣، المجروحين ١/ ١٦٩، الكامل ١/ ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٦، سؤالات البرقاني للدارقطني ١٤، تاريخ بغداد ٧/ ٤ - ٥، ٦ الضعفاء لابن الجوزي ٢١أ، المغني في الضعفاء، ١/ ٩٧ ديوان الضعفاء ٢٧، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣١٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥٣ب، ١٥٤أ، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن٥، تقريب التهذيب ١١٨.

وأنبه في مستهل هذه الدراسة إلى أن الذهبي نسب في سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٢٠ كلاماً لابن معين من رواية الدوري، لم أجده في تاريخ عباس، ولا في مرجع آخر. =

٨١ ـ أيوب بن مُدْرِك أبو عمرو الحَنَفي، اليمامي، ثم الدمشقي[١].

قال النسائي: متروك الحديث[٢].

= وأيوب بن عتبة قد ضعفه جماهير النقاد، وأما المعدِّلون: فإن سليمان بن داود، وأبا زرعة، وأبا داود منهم لم يعدلوه مطلقاً، وإنما ذكروا أنه كان صحيح الكتاب، لكنه قدم العراق دون كتب، فحدث من حفظه ـ: ولم يكن بالحافظ ـ فوهم وغلط حتى كثرت مناكيره فضعف لأجل ذلك. وأما حديثه باليمامة فإنه صحيح لأنه حدث من كتابه، وقد كان كتابه من أصح الكتب. ومن أطلق القول في تعديله فإنما أراد حديثه باليمامة، ومن جَرَّحه فلأجل أوهامه في العراق، لذا لم يخطئ من عدله مرة وضعفه أخرى، واكتفاء الكثير من الأئمة بإطلاق القول في جرحه دون تفصيل، ليس فيه مغمز مؤثر لأن أيوب نزل العراق بأخرة، وانتشر حديثه في هذه الناحية لكثرة طلبة العلم فيها، ولما رأى العلماء كثرة أوهامه ضعفوه وغمزوه.

والمجرحون لم يتفقوا على عده في درجة واحدة، فبعضهم جعله مُطَّرَح الحديث، والجمهور على أنه من الضعفاء المحتمل ضعفهم، ولم يختلف الفريقان بأن مناكيره في العراق كثيرة، لكنهم تباينوا في تأثيرها على حديثه، هل تسقط حديثه، أو تجعله من الضعفاء الذين يحتمل ضعفهم؟

وخلاصة القول: إن أيوب بن عُتبة مضطرب الحديث ـ كما ذكر النسائي ـ يكتب حديثه للاعتبار. هذا فيما روى بالعراق. وأما حاله في اليمامة فإنه حسن جداً، لأنه كان يحدث من كتابه، وهو من أصح الكتب، أي كان صحيح الحديث فيها. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٨٨/٤، ٣٣٣، ٣٩٣، معرفة الرجال ٦٢/١، التاريخ الكبير ٤٢٣/١/١، المعرفة والتاريخ ٦١/٣، الضعفاء والمتروكين ٤٦، الضعفاء الكبير ١١٥/١، الجرح والتعديل ٢٥٨/١/١ ـ ٢٥٩، المجروحين ١٦٨/١، والكامل ٣٤٠/١ ـ ٣٤١، الضعفاء والمتروكون ١٥١، تاريخ بغداد ٦/٧ ـ ٧، الضعفاء لابن الجوزي ٢١أ ـ ٢١ب، ميزان الاعتدال ٢٩٣/١، المغني في الضعفاء ٩٨/١، ديوان الضعفاء ٢٧، لسان الميزان ٤٨٨/١ ـ ٤٨٩.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٤٦، الكامل ١٩ب، تاريخ بغداد ٧/٧، الضعفاء لابن الجوزي ٢١أ ـ ٢١ ب، الاعتدال ٢٩٣/١، لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على عبارة: متروك.

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[١](*).

---

(١) لسان الميزان ١/٤٨٩، وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في موضع من رواية الدُّوري، وفي رواية ابن أبي خَيثمة: ليس بشيء؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري وفي رواية ابن الجنيد: كذاب. زاد ابن الجنيد: كان هٰهنا، يمامي، قد رأيته، وكتبت عنه، ليس بشيء؛ وفي موضع ثالث من رواية الدوري: لم يكن بثقة، وقد كتبنا عنه؛ وفي رواية ابن محرز: كان يكذب؛ وقال البخاري: عن مكحول مرسل؛ وقال أبو زرعة، والفسوي، وأبو حاتم، وصالح جَزَرة: ضعيف. زاد الرازيان: الحديث. وزاد أبو حاتم أيضاً: متروك؛ وقال العقيلي بعد أن ذكر له حديثاً منكراً: ولا يتابع عليه، وقد حدَّث بمناكير؛ وقال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير، ويدَّعي شيوخاً لم يَرَهُم، ويزعم أنه سمع منهم، روى عن مكحول نسخة موضوعة ولم يره؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له حديثين عن مكحول، أحدهما عن أبي الدرداء والآر عن عائشة رضي الله عنهما: ولأيوب بن مدرك أحاديث، وعامة حديثه عن مكحول، وإذا روى عن مكحول فيكون مكحول عن صحابي ـ (كذا) ـ لم يدركهم، مثل ـ من ذكرته ـ أبو الدرداء ـ (كذا) ـ، وعائشة، وغيرهما مثل: واثلة بن الأسقع، وأبو أمامة ـ (كذا) ـ، وغيرهما، وكذلك مراسيل. وأيوب بن مدرك فيما يرويه عن مكحول وغيره يتبين على رواياته أنه ضعيف. وهذان الحديثان منكرين ـ (كذا) ـ عن مكحول، وروى أيوب هذا ـ غير هذين الحديثين ـ عن مكحول مناكير؛ وقال أبو الفتح الأزدي: متروك؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس حديثه بالقائم؛ وفال الدارقطني: متروك؛ وقال الذهبي: تركوه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/٨٨، ٣٣٣، ٣٩٣، معرفة الرجال ١/٦٢، التاريخ الكبير ١/١/٤٢٣، المعرفة والتاريخ ٣/٦١، الضعفاء الكبير ١/١١٥، الجرح والتعديل ١/١/٢٥٩، المجروحين ١/١٦٨، الكامل ١١ب، الضعفاء والمتروكون ١٥١، تاريخ بغداد ٧/٧، الضعفاء لابن الجوزي ٢١أ ـ ٢١ب، ديوان الضعفاء ٢٧، لسان الميزان ١/٤٨٩.

فالأئمة متفقون على جرح أيوب بن مُدْرِك الحَنَفي، لكنهم اختلفوا في تعيين المرتبة التي يستحقها، فالجمهور ـ وفيهم كبار النقاد ـ على طرح حديثه وتركه لشدة وكثرة مناكيره، ولما يدعيه من سماع شيوخ لم يرهم. وقول أبي زرعة: «ضعيف» لعله يريد به الضعف الشديد كما سبق في ترجمة أيوب بن سيَّار. =

٨٢ ـ ت: أيوب بن واقد أبو الحسن، وقيل: أبو سهل الكوفي، ثم البصري[(١)(٢)].

قال النسائي: ضعيف[(٣)(*)].

= وخلاصة القول: إن أيوب بن مُدْرِك متروك الحديث، ليس بثقة، ولا يكتب حديثه كما قال النسائي. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٢٦٦ فيمن مات في العشر التاسعة من المئة الثانية. وقال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٣/ ٥٠٣: «وترجمه الذهبي في الطبقة العشرين (١٩١ ـ ٢٠٠) من تاريخ الإسلام».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥٢، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٦٨، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٢٦، التاريخ الصغير ٢/ ٢٦٦، الضعفاء الصغير ١٩، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٢، الضعفاء والمتروكين ٤٧، الضعفاء الكبير ١/ ١١٥ ـ ١١٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٦٠ ـ ٢٦١، المجروحين ١/ ١٦٩، الكامل ١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨، الضعفاء والمتروكون ١٥٢، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٥، الضعفاء لابن الجوزي ٢١ب، تهذيب الكمال ٣/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣، ميزان الاعتدال ١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥، المغني في الضعفاء ١/ ٩٩، ديوان الضعفاء ٢٨، الكاشف ١/ ١٤٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥٥أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤١٥، تقريب التهذيب ١١٩، خلاصة التذهيب ٤٤.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٤٧، الضعفاء لابن الجوزي ٢١ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤١٥. لكن زاد ابن الجوزي عبارة: «الحديث».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري، وابنِ الجنيد: ليس بثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ضعيف الحديث؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير، والضعفاء: حديثه ليس بالمعروف... منكر الحديث؛ وفي التاريخ الصغير: عنده مناكير؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وحديثه ليس بمعروف، منكر؛ وقال الترمذي بعد أن ساق له حديثاً عن هشام بن عروة: هذا حديث منكر، لا نعرف أحداً من الثقات روى هذا الحديث عن هشام بن عُروة؛ وقال الساجي: متروك الحديث، يروي عن هشام بن عروة مناكير؛ وقال ابن الجارود: ليس بثقة؛ وقال ابن حبان: كان يروي المناكير عن المشاهير، حتى =

....

=يسبق إلى القلب أنه كان يتعمدها، لا يجوز الاحتجاج بروايته؛ وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه؛ وقال الدارقطني ـ كما في الضعفاء ـ: مُقِل... منكر الحديث؛ وفي سؤالات البَرْقاني: متروك؛ وقال الذهبي في المغني، وديوان الضعفاء: ضعفوه؛ وفي الكاشف: واهٍ؛ وقال ابن حجر: متروك.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥٢، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٦٨، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٢٦، التاريخ الصغير ٢/ ٢٦٦، الضعفاء الصغير ١٩، الجامع الصحيح ٣/ ١٥٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٦١، المجروحين ١/ ١٦٩، الكامل ١/ ٣٤٨، الضعفاء والمتروكون ١٥٢، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٥، تهذيب الكمال ٣/ ٥٠٢، المغني في الضعفاء ١/ ٩٩، ديوان الضعفاء ٢٨، الكاشف ١/ ١٤٨، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥٥أ، تقريب التهذيب ١١٩.

فقد اتفق الأئمة على جرح أيوب بن واقد دون منازع، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور ـ وهم ابن معين، والبخاري، وأبو حاتم، والساجي، وابن الجارود، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، والذهبي، وابن حجر ـ على طرح حديثه، وتركه، لأن عامة رواياته مناكير. وقول البخاري: «منكر الحديث» يقصد به الضعف الشديد كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي. وأما قول أبي حاتم: «ضعيف الحديث، وحديثه ليس بمعروف، منكر» فقد تبع في غير العبارة الأولى منه البخاري، وأبو عبد الله يريد بذلك طرح حديث أيوب بن واقد، وعبارة أبي حاتم الأولى استعمالها في رواة متروكين كما تقدم في ترجمة إسماعيل بن يعلى الثقفي، بل جمع بينها وبين عبارة: «متروك» كما مر في ترجمة أيوب بن مُدْرِك. وقول الدارقطني: «منكر الحديث» معناه الترك بدليل قوله الآخر ـ ولينظر لزاماً ترجمة أيوب بن سَيَّار ـ. وقول الذهبي: «ضعفوه» هو أشد عنده من قوله: «ضعيف» ـ ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ٨٧، ٨٨ ـ. وأما قوله: «واهٍ» فهو في مرتبة: «ضعفوه» ـ كما في الكتاب السابق ٨٨.

وقد خالف الإمام أحمد الجمهور، مكتفياً بقوله في أيوب بن واقد: «ضعيف الحديث». والجدير بالقبول هو ما ذهب إليه الجمهور لكثرة مناكير أيوب مع أنه من المقلين.

وخلاصة القول: إن أيوب بن واقد مُطَّرح الحديث، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

٨٣ ـ ٤: باذام، ويقال: باذان، أبو صالح الهاشمي، مولاهم، الكوفي[(١)(٢)(٣)].

قال النسائي: ضعيف[(٤)].

---

(١) يبدو أنه كان مكياً، ثم انتقل إلى الكوفة. والله أعلم.

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ١/٢٣٨ فيمن مات في العشر الأخير من المئة الأولى، وذكر الدُّولابي في الكنى والأسماء ٢/٩ أنه مات في خلافة الوليد بن عبد الملك. وقد كانت ولايته من سنة ست وثمانين إلى سنة ست وتسعين. وقال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٤/٨: «لكن الإمام الذهبي ترجمه في الطبقة الثانية عشرة من تاريخ الإسلام، وهي التي توفي أصحابها بين ١١١ ـ ١٢٠».

(٣) ترجمته في: «الطبقات الكبرى ٥/٣٠٢، ٦/٢٩٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٥٣، معرفة الرجال ٢/٨٦ ـ ٨٧، ١٠٩، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٠٦، العلل ومعرفة الرجال ١/٢٢٧، ٢/٣٨، ٤١، ١٥٨، ١٨٥، ٢١٧، ٢٧١، التاريخ الكبير ٢/١/١٤٤، التاريخ الصغير ١/٢٣٨، الضعفاء الصغير ٢٣، أحوال الرجال ٦٣، معرفة الثقات ١/٢٤٢ الكنى والأسماء لمسلم ١/٤٣٥، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦٠٤، المعرفة والتاريخ ٢/١٤٤، ٥٥٧ ـ ٥٥٨، ٦٨٥، ٦٨٦، ٧٨٢ ـ ٧٨٣، ٧٨٥، ٨٠٠، الضعفاء والمتروكين ٦١، الكنى والأسماء ٢/٩، الضعفاء الكبير ١/١٦٥ ـ ١٦٦، الجرح والتعديل ١/١/٤٣١ ـ ٤٣٢، المجروحين ١/١٨٥، الكامل ٢/٥٠١ ـ ٥٠٤، تاريخ أسماء الثقات ٧٧ ـ ٧٨، الاستغناء ٢/٧٦٦ ـ ٧٦٧ الأباطيل ١/١٣٦، الضعفاء لابن الجوزي ٢٥أ ـ ٢٥ب، تهذيب الكمال ٤/٦ ـ ٨، ميزان الاعتدال ١/٢٩٦، ٤/٥٣٨، المغني في الضعفاء ١/١٠٠، ديوان الضعفاء ٢٨، الكاشف ١/١٤٩، من تكلم فيه وهو موثق ٥٢، سير أعلام النبلاء ٥/٣٧ ـ ٣٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/٢ أ ـ ٢ب، تهذيب التهذيب ١/٤١٦ ـ ٤١٧، تقريب التهذيب ١٢٠، خلاصة التذهيب ٥٤.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٦١، الكامل ٤٤ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٥ب، إكمال تهذيب الكمال ٢/٢ب.

وقال أيضاً: ليس بثقة[(١)(*)].

---

(١) تهذيب الكمال ٤/٧، ميزان الاعتدال ١/٢٩٦، تهذيب التهذيب ١/٤١٧. لكن الذهبي في سير أعلام النبلاء ٥/٣٧ ـ ٣٨ قال: «وقال النسائي: ليس بثقة. كذا عندي، وصوابه: بقوي، فكأنها تصحفت، فإن النسائي لا يقول: ليس بثقة، في رجل مخرَّج في كتابه».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون:** قال القطان في رواية ابن المديني ـ: كما في المعرفة والتاريخ ـ: قدمت الكوفة مرة ـ وقد حلف الأعمش لا يحدث ـ: فقلت: لو مررت به، فمررت، وهو قاعد على باب الزُّقاق، فقلت: من يجترئ أن يكلم هذا؟ فجئت، فجاء أبو معاوية ـ (يعني الضرير) ـ فجلس، ولم أر أحداً يسأله غير أبي معاوية، فجلس إليه، فقال: من أين جئت؟ قال جئت من عند إسماعيل بن أبي خالد. قال: أي شيء حدثكم؟ قال؛ فجعل يحدثه عن أبي صالح في التفسير. فقال له: أي شيء حدثكم أيضاً؟ فقال: فجعل يحدّثه. فقال: أما إنه كان يطلب المشيخة؛ وقال القطان في رواية ابن المديني أيضاً من رواية صالح بن أحمد: لم أر أحداً من أصحابنا ترك أبا صالح مولى أم هانئ ـ. قال يحيى ـ: وما سمعنا أحداً من الناس يقول فيه شيئاً، ولم يتركه شعبة، ولا زائدة ـ (يعني ابن قُدامة) ـ، ولا عبد الله بن عثمان؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: وكان يحيى بن سعيد ـ (وفي موضع: القطان) ـ يحدث عنه؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة: ليس به بأس، فإذا روى عنه الكَلْبي ـ: (يعني محمد بن السائب) ـ فليس بشيء، وإذا روى عنه غير الكلبي فليس به بأس، لأن الكلبي يحدث به مرة من رأيه، ومرة عن أبي صالح، ومرة عن أبي صالح عن ابن عباس؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به. وذكره ابن شاهين في الثقات، والذهبي في من تكلم فيه وهو موثق. وقد روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، وكان لا يروي إلا عن الثقات.

ب ـ **المُجَرِّحون:** قال زكريا بن أبي زائدة: كنت أرى الشَّعبي يمر بأبي صالح ـ: صاحب التفسير ـ فيأخذ بأذنه فيقول: ويحك! كيف تفسر القرآن، وأنت لا تحسن أن تقرأ؟؛ وقال إسماعيل بن أبي خالد: رأيت الشعبي مر بأبي صالح ـ أو أتى أبا صالح ـ فأخذ أذنه، فَعَرَكَها، ثم قال: يا مخبثان تفسر القرآن وأنت لا تقرأه؛ وقال أبو صالح باذام ـ أو باذان ـ نفسه ـ (وقد ذكرته بعد الشعبي اعتماداً على ما اختاره الذهبي في وفاته) ـ للكَلْبي فيما رواه عنه هذا الأخير: كل ما حدثتك كذب؛ وقال الكَلْبي أيضاً =

....

=عنه: انظر كل شيء رويْتُه عني عن ابن عباس فلا تروه؛ وقال حبيب بن أبي ثابت الكوفي: كنا نسمي أبا صالح باذام: دُروغْزَنْ عنه: (كذا في التاريخ الكبير، والتاريخ الصغير، والضعفاء الصغير للبخاري، والضعفاء الكبير، والمجروحين. لكن في التاريخ الصغير، والضعفاء الصغير ـ ومحققهما واحد ـ بالعين المهملة. لكن في السنن الكبرى للنسائي، وفي موضع من الكامل: دروزن. بإسقاط الغين. زاد النسائي: وهو بالفارسية: كذاب. وفي موضع آخر من الكامل: دورغزن، وفي المعرفة والتاريخ: بادروزذ» ـ؛ وقال ابن عيينة بعد أن روى عن إسماعيل بن أبي خالد ما سبق قريباً عن الشَّعبي: سمعت إسماعيل: (يعني ابن أبي خالد) ـ، أو مالك بن مِغْوَل ـ شك أبو بكر الحميدي ـ: (يعني الراوي عن سفيان) ـ قال: سمعت أبا صالح يقول: ما بمكة أحد إلا وقد علمته القرآن، أو علمت أباه ـ قال سفيان ـ: فسألت عمرو بن دينار ـ (يعني المكي) ـ: عن أبي صالح؟ فقال: لا أعرفه؛ وقال عمرو بن قيس المُلَائي: كان مجاهد ـ (يعني ابن جَبْر) ـ ينهى عن تفسير أبي صالح؛ وقال المفضَّل بن مُهَلْهَل عن المغيرة بن مِقْسَم الكوفي: إنما أبو صالح صاحب الكلبي يعلم الصبيان. ويُضَعِّف تفسيره قال: كتب أصابها. قال: يعجب ممن يروي عنه؛ وقال الأعمش ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: كنا نأتي مجاهداً ـ (يعني ابن جَبْر) ـ فنمر على أبي صالح، وعنده بضعة عشر غلاماً، ما نرى أن عنده شيئاً؛ وقال ابن حبان: تركه يحيى القطان؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: كان ابن مهدي لا يحدث عن إسماعيل ـ (يعني ابن خالد) ـ عن أبي صالح شيئاً من أجل أبي صالح... وكان في كتابي عنه، (يعني عن ابن مهدي) عن سفيان (يعني الثوري) ـ عن السُّدِّي ـ (يعني إسماعيل بن عبد الرحمٰن) ـ عن أبي صالح، فلم يحدثنا عنه؛ وقال البخاري: قال لي محمد بن بشار ـ (يعني بُنْداراً) ـ: ترك ابن مهدي حديث أبي صالح؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة أيضاً ـ كما في المجروحين ـ: ضعيف الحديث؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: ليس بذاك، ضعيف؛ وقال مُغُلْطاي: وذكر أبو عمر بن عبد البر عن أحمد، وذكر حديث زوارات القبور: هذا يرويه باذام ـ كأنه يُضَعِّفه ـ؛ وقال الذهبي في الميزان: ضعفه البخاري؛ وقال الجُوزجاني: كان يقال؛ إنه دَروزَن ـ (كذا في أحوال الرجال، والكامل نقلاً عنه. وفي إكمال تهذيب الكمال ـ بخط مُغُلطاي ـ نقلاً عن الجُوزجاني: دَرْوَزايْ) ـ غير محمود؛ وقال ابن حبان: يحدث عن ابن عباس ولم يسمع منه؛ وقال ابن عدي: عامة ما يرويه تفاسير، وما أقل ماله من المسند، وهو يروي عن علي، وابن عباس، وروى=

....

=ابن أبي خالد عن أبي صالح هذا تفسيراً كثيراً قَدْر جزء في ذلك التفسير، ما لم يتابعه أهل التفسير عليه، ولم أعلم أحداً من المتقدمين رضيه؛ وقال أبو الفتح الأزدي: كذاب؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني: ضعيف؛ وقال الجَوْرقاني: وأبو صالح، والكلبي متروكان؛ وقال عبد الحق الإشبيلي: ضعيف جداً؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: ضعيف الحديث؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب، وفتح الباري: ضعيف. زاد في التقريب: يرسل.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥٣، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٠٦، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٨، ١٨٥، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٤٤، التاريخ الصغير ١/ ٢٣٨، الضعفاء الصغير ٢٣، أحوال الرجال ٦٣، معرفة الثقات ١/ ٢٤٢، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٤٤، ٦٨٥، ٨٧٢ ـ ٧٨٣، السنن الكبرى ٨٥، الضعفاء الكبير ١/ ١٦٥، ١٦٦، ونسخة الظاهرية ٣١ب، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٣٢، المجروحين ١/ ١٨٥، الكامل ٢/ ٥٠٢، ونسخة الظاهرية ٤٤أ، ٤٤ب، السنن للدارقطني ٤/ ٢٦٢، تاريخ أسماء الثقات ٧٧ ـ ٧٨، الأباطيل ١/ ١٤٧، الضعفاء لابن الجوزي ٢٥ب، ميزان الاعتدال ١/ ٢٩٦، ٤/ ٥٣٨، ديوان الضعفاء ٢٨، من تكلم فيه وهو موثق ٥٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢أ، تقريب التهذيب ١٢٠، فتح الباري ١٠/ ٥٤٩.

وقبل الشروع في الدراسة انبّه إلى أمرين، أولهما: ورد في الضعفاء للعقيلي: ١/ ١٦٦: «حدثنا عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي يقول: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن إسماعيل ـ (يعني ابن أبي خالد) عن أبي صالح بشيء من أجل أبي صالح» وهذا وَهَم من العقيلي لم يتابع عليه، وذلك أن عبد الله بن أحمد نقله عن أبيه في حق ابن مهدي لا القطان، والذي حكاه عن القطان هو التحديث لا تركه، ففي العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٨، قال عبد الله: «سمعته ـ يعني أباه) ـ يقول: كان ابن مهدي لا يحدث عن إسماعيل عن أبي صالح شيئاً من أجل أبي صالح، وكان يحيى سعيد يحدث عنه». وثانيهما: أنه جاء في مطبوعة ميزان الاعتدال ١/ ٢٩٦: «وقال إسماعيل بن أبي خالد: كان أبو صالح يكذب، فما سألته عن شيء إلا فسره لي» وقد اعتمده الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٤/ ٨. وفيه خطأ كبير هو تصحيف كلمة: «يكتب» إلى: «يكذب»، والمُصَحِّف هو محقق الميزان، لأن هذه الكلمة وردت على الصواب في جميع النسخ الخطية التي وقفت عليها من كتاب الذهبي، بل هي كذلك في جميع المصادر وخاصة المتقدمة.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: اختلف العلماء في أبي صالح بين مُوَثِّق ومُجَرِّح. =

....

=والمجرحون هم الجمهور، وأما المعدِّلون فهم: الأعمش ـ حسب فهمي للنص المنقول عن كتاب المعرفة والتاريخ ـ، ويحيى القطان، وابن معين ـ: كما سيأتي ، والعجلي ـ ولم يطلق القول في توثيقه أحد غيره ـ، وأبو حاتم.

فأما الأعمش فقد غمزه في مكان آخر حيث قال فيه: «ما نرى أن عنده شيئاً». وأما القطان فقد أكَّدَ الذهبي في ميزان الاعتدال ١/٥٣٨ حسن رأيه فيه فقال؛ «وانتصر له يحيى القطان»، وما ذكره ابن حبان من ترك يحيى بن سعيد له فإنه شاذ غير مقبول، فضلاً عن أنه لم يأت فيه بسند. وأما ابن معين فإنه كما نقل ابن أبي خيثمة عنه التعديل، فقد نقل التجريح. لكن سقط من مطبوعة المجروحين اسم الراوي عن ابن معين، ففيها ١/١٨٥ : «سمعت الحنبلي ـ (يعني محمد بن صالح وهو شيخ ابن حبان) ـ يقول: سألت يحيى بن معين عن أبي صالح. . . فقال: اسمه باذام كوفي ضعيف الحديث»، ومن عادة ابن حبان في كتابه المذكور أن يروي عن الحنبلي، عن ابن أبي خيثمة، عن ابن معين، وقد صرح الجَوْرقاني، في الأبطايل برواية أبي بكر بن أبي خيثمة عن ابن معين تضعيف أبي صالح. والجمع بين قولي ابن معين ممكن إذا جعلنا التضعيف خاصاً بأحاديث باذام ـ أو باذان ـ التي رواها عنه الكَلْبي. وأما العجلي فقد تفرد بالتوثيق المطلق، وهو ممن عرف بالتساهل في التوثيق. وأما أبو حاتم فإنه كثيراً ما يستعمل تلك الألفاظ في أصحاب المراتب العالية، ولعله هنا لم يقصد ذلك، ولهذا جعل ابنه عبارة: «صالح الحديث» في آخر مراتب التعديل ـ ينظر الجرح والتعديل ١/ ١/٣٧ ـ. وقد ذكر ابن شاهين أبا صالح في تاريخ أسماء الثقات اعتماداً على قول القطان الذي رواه صالح بن أحمد، عن ابن المديني عنه. وأما إيراد الذهبي له في من تكلم فيه وهو موثق فمعارض بتضعيفه له في ديوان الضعفاء.

فالذي يسلم من الاعتراض، والانتقاد من أقوال المعدلين، هو قول القطان، وابن معين ـ إذا صح الجمع بين قوليه ـ، وأبي حاتم. ويبدو أن القطان، وأبا حاتم أرادا جعله في آخر مراتب التعديل القريبة من أسهل مراتب التجريح. وأما ابن معين فإنه رفع من شأنه كثيراً في غير رواية الكَلْبي عنه، وهذا غير مسلم إذا اعتبرنا قول المغيرة بن مِقْسم في تفسيره: «كتب أصابها»، وقول ابن عدي في أن ما رواه ابن أبي خالد عنه من التفسير لا يتابع عليه. وقولاهما جديران بالاعتبار. نعم، يسلم لابن معين شدة ضعف ما رواه الكَلْبي عنه.

فتلك هي أقوال المعدلين مع ما يلاحظ عليها، أما أقوال المضعفين فهي كثيرة في=

٨٤ ـ ق: بَحْر بن كَنِيْز[١] أبو الفضل الباهلي مولاهم، البصري، السَّقَّاء، جد عمرو بن علي الفَلَّاس لأمه. مات سنة ستين ومئة[٢].

=العدد، ومختلفة في الرتبة فبعض المجرحين رموه بالكذب دون دليل، ومنهم الأزدي المعروف بالتعنت، والمتكلم فيه. وما ذُكر في السنن الكبرى للنسائي ـ دون غيرها ـ من أن معنى: «دروزن» أو: «دروغزون» بالفارسية: كذَّاب. لا يسلم من الاعتراض في حق أبي صالح ولو صح المعنى، لأن المتقدمين على النسائي لم يوردوا تفسيرها، فلعل مرادهم بها شيئاً آخر، فضلاً عن أن موطن أبي صالح كان الكوفة لا فارس، فلا يستبعد أن يكون معنى هذه اللفظة في الكوفة مختلفة عما هو في فارس. ولو كان أبو صالح يُسمّى كَذَّاباً لما حسَّن القطان، وابن معين ـ وناهيك بهما ـ القول فيه. اللهم إلا إذا كان تكذيبهم له ـ إن صح المعنى، والاستعمال ـ لأجل كثرة إغرابه عليهم في التفسير. وما لمجرد هذا يكذب الرجل. وأما ما ذكره الكَلْبي عن أبي صالح أنه قال له: «كل ما حدثتك كذب» فمردود لأن الكبي ساقط. ولعله كَذَب على أبي صالح، فلما كُشِف أمره تَقَنَّع بذلك.

وبعض المجرحين جعلوه متروك الحديث، أو ضعفوه جداً، لكن جمهور المجرحين على احتمال ضعفه، وهم أولى بالاتباع، لأن الأولين لم يأتوا ببرهان على طرح حديثه، والتضعيف المطلق ـ أي المُسَهَّل ـ مقدم على المقيد ـ أي المشدد ـ غير المفسر. وقد أنكر أبو الحسن بن القطان على عبد الحق الإشبيلي تضعيفه الشديد لأبي صالح ـ كما في ميزان الاعتدال ١/ ٢٩٦ ـ.

وخلاصة القول: إن أبا صالح ضعيف ـ كما قال النسائي ـ يكتب حديثه للاعتبار. وأما ما ذكر عن أبي عبد الرحمٰن أنه قال فيه: «ليس بثقة». فقد استبعده الذهبي كما تقدم. والله أعلم.

(١) ضبطها الخزرجي في خلاصة التذهيب بالتصغير، وتبعه على ذلك محققو، وناشرو الكتب التالية: الطبقات الكبرى، التاريخ الكبير، الضعفاء والمتروكين، الضعفاء الكبير، المجروحين، الكامل، الميزان، الكاشف، تهذيب التهذيب. والصواب فتح الكاف، وكسر النون كما ذكر ابن ماكولاً في الإكمال، وابن حجر في تبصير المنتبه. وشكلها هكذا مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال. وينظر حواشي الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٤/ ١٢.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥٣ ـ ٥٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٢٨، التاريخ الصغير ٢/ ١٣٦، أحوال الرجال ٩٨، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٦٧٤، التاريخ ٢/ ٦٨٠، الضعفاء والمتروكين ٦٤، الكنى=

قال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه[٢](*).

= والأسماء ٢/ ٨٠، الجعديات ٢/ ١١٧٠ ـ ١١٧١، الضعفاء الكبير ١/ ١٥٤ ـ ١٥٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤١٨، المجروحين ١/ ١٩٢ ـ ١٩٤، الكامل ٢/ ٤٨٢ ـ ٤٨٧، الضعفاء والمتروكون ١٦٢، المؤتلف والمختلف ٤/ ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٩، الإكمال ٧/ ١٦٢، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢أ، تهذيب الكمال ٤/ ١٢ ـ ١٤، ميزان الاعتدال ١/ ٢٩٨، المغني في الضعفاء ١/ ١٠٠، ديوان الضعفاء ٢٨، الكاشف ١/ ١٤٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤١٨ ـ ٤١٩، تقريب التهذيب ١٢٠، تبصير المنتبه ٣/ ١١٨٨، خلاصة التذهيب ٤٦.

(١) الضعفاء والمتروكين ٦٤، الكامل ٤٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢أ، ميزان الاعتدال ١/ ٢٩٨. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على عبارة: متروك.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤١٩، وقد عزياه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُعَدِّلون**: قال ابن عيينة في رواية محمد بن أبي عمر ـ كما في تاريخ أبي زرعة الدمشقي ـ، ورواية أبي بكر الحُميدي ـ كما في الضعفاء الكبير ـ، واللفظ للأخير: سمعت أيوب ـ (يعني السَّخْتِياني) ـ يقول لبحر السَّقَّاء: يا بَحْر، أنت كاسمك؛ وقال أبو الحسن الكوفي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: لا بأس به.

ب ـ **المُجَرِّحون**: قال أيوب السَّخْتِياني: كان بحر السقاء يحدث سعد بن إبراهيم عن قتادة، فيقول سعد لعن الله قتادة، ولعن من يحدثنا عنه؛ وقال يزيد بن زُرَيْع في رواية محمد بن المِنْهال الضَّرير: كان لا شيء؛ وفي رواية عبيد الله بن عمر القَوَاريري: لم أكتب عن بحر السَّقَّاء إلا حديثاً واحداً، فجاءت السِّنَّوْر فأحدثت عليه ـ (وينظر الكامل لابن عدي) ـ؛ وقال القطان: كان سفيان الثوري يحدثني عن الرجل، فإذا حدثني عن الرجل يعلم أني لا أرضاه كَنَّاه لي، فحدثني يوماً قال: حدثني أبو الفضل ـ يعني بحر السقاء ـ؛ وقال ابن كثير ـ كما في الكامل، وهو يحيى العَنْبَري، أو محمد العَبْدي ـ رأيت بحر ـ (كذا) ـ السقاء سكران، والصبيان يعبثون به؛ وقال ابن سعد: وكان ضعيفاً؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة ـ كما في الجعديات، وغيرها ـ: لا يُكتب حديثه؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن أبي خيثمة عن يحيى: كل=

....

=الناس أحبُّ إليّ منه؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية معاوية بن صالح، وأحمد بن أبي يحيى: ليس بشيء. زاد معاوية: كل الناس أحبُّ إليَّ منه؛ وقال مُغُلْطاي: وذكره البَرْقي في طبقة من ترك حديثه؛ وقال البخاري: وليس عندهم بقوي؛ وقال الجُوزجاني: ساقط؛ وقال مُغُلْطاي: وقال أبو داود: ضعيف. وفي موضع آخر: سئل أبو داود عن بحر، وعمران ـ (يعني ابن دَاوَر القطان فيما أظن) ـ؟ فقال: عمران فوق بحر، بحر متروك؛ وقال أبو حاتم وإبراهيم الحربي: ضعيف؛ وقال علي بن الحسين بن الجُنَيْد: متروك؛ وقال الساجي: تُروى عنه مناكير، وليس هو عندهم بقوي في الحديث؛ وقال ابن حبان: كان ممن فحش خطؤه، وكثر وهمه حتى استحق الترك؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له مناكير كثيرة جداً: ولبحر السقاء غيرما ذكرت من الحديث، وكل رواياته مضطربة، ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها، والضعف على حديثه بيِّن... وكل ما يحدث به، وما يروون ـ (كذا) ـ أصحاب النسخ عنه، فعامة ذلك أسانيدها ومتونها لا يتابعه عليه أحد، وهو إلى الضعف منه أقرب إلى غيره؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: متروك؛ وفي السنن: ضعيف؛ وقال ابن الجوزي في الضعفاء: وإنما قيل له: السقاء، لأنه كان يسقي الماء في عرفات، وفي المواضع المنقطعة لله تعالى إلا أنه مجروح؛ وقال مُغُلْطاي: وقال أبو الفرج بن الجوزي في كتاب الموضوعات: هو عندهم متروك بمرة. وفي موضع آخر: رفع حديثاً لم يرفعه غيره، وهو موضوع؛ وقال الذهبي في المغني في الضعفاء: تركوه؛ وفي ديوان الضعفاء: متفق على تركه؛ وفي الكاشف: وهوه؛ وقال ابن جر في تقريب التهذيب: ضعيف؛ وفي تبصير المنتبه: واهي؛ وقال صفي الدين الخزرجي: ضعفوه جداً

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٢٨، أحوال الرجال ٩٨، التاريخ ٢/ ٦٨٠، الجعديات ٢/ ١١٧٠، ١١٧١، الضعفاء الكبير ١/ ١٥٥، ونسخة الظاهرية ٢٩ب، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤١٨، المجروحين ١/ ١٩٢، الكامل ٢/ ٤٨٢، ٤٨٧، ونسخة الظاهرية ٤٠ب، الضعفاء والمتروكون ١٦٢، السنن للدارقطني ١/ ٣٣٥، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢أ، تهذيب الكمال ٤/ ١٣ ـ ١٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٠٠، ديوان الضعفاء ٢٨، الكاشف ١/ ١٤٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣أ، تقريب التهذيب ١٢٠، تبصير المنتبه ٣/ ١١٨٨، خلاصة التذهيب ٤٦. =

....

= وقبل البد في الدراسة أنبه على أمرين، أولهما: أن مُغُلْطاي قال في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣أ: «وفي كتاب الكامل لابن عدي: قال ابن كثير: بحر كذاب، وكان الصبيان يَعْبثون به». وهذا غير صحيح، لأن الذي في الكامل نسخة الظاهرية ـ وهي من أصح النسخ ـ ٤٠ب، ونسخة أحمد الثالث ١/ ١٧٤أ: «رأيت بحر السقاء سكران، والصبيان يَعْبثون به». والعبث بالسكران أقرب من العبث بالكذاب. وثانيهما: أن مُغُلْطاي قال في كتابه المذكور أيضاً: «وقال البخاري: ليس هو عندهم بالقوي، يحدث عن قتادة بحديث لا أصل له من حديثه، ولا يتابع عليه». وهذا فيه وَهَم أيضاً، لأن الذي قاله البخاري هو العبارة الأولى فقط، وأما الباقي فهو من كلام العقيلي. ينظر الضعفاء الكبير ١/ ١٥٤ ـ ١٥٥.

وأشرع الآن في الدراسة، فأقول: إن قول أيوب لبحر: «أنت كاسمك». إنما كان على سبيل المداعبة، قال ابن عدي في الكامل ٢/ ٤٨٣: «حدثنا الساجي، وابن صاعد، قالا: حدثنا عبد الجبار بن العلاء، حدثنا سفيان، قال: ما سمعت من أيوب مُزْحة غيرها، قال لبحر السقاء يوماً: أنت كاسمك يا أبا الفضل. حدثنا عمر بن سنان، حدثنا عَبْدة بن عبد الرحيم قال: قال سفيان: ما سمعت من أيوب مُزْحة قط غيرها، فذكر نحوه». وبهذا يخرج قول أيوب في بحر عن أقوال المعدلين، وإنما ذكرته فيها لأن غير ابن عدي لم يبين الأمر. وأما قول أبي الحسن الكوفي «لا بأس به» فإنه غير مقبول لكثرة مناكير بحر.

فتبين أن الصواب في حال هذا الرجل هو الجرح، لكن المجرحين لم يتفقوا على عده في درجة واحدة، فالجمهور على طرح حديثه، والبعض اكتفى بالجرح المُسَهَّل، وبعض آخر ذكر في حاله الأمرين، وهم: أبو داود: والدارقطني، وابن حجر، فيحمل تضعيفهم المُسَهَّل على الترك لكثرة وشدة مناكير بحر بن كَنِيْز، وحسبك قول ابن عدي: «وكل رواياته مضطربة، ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها...». وأما قول البخاري: «وليس عندهم بقوي» فلعله يريد به التضعيف الشديد، وأبو عبد الله لطيف العبارة في الجرح، وقد تبعه على مثل قوله الساجي، ومن عادة هذا الرجل اتباع البخاري في كثير من الأحكام، ولو كانت مصطلحات خاصة دون أن يبين، ينظر مثلاً ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي. =

٨٥ ـ بخ: البَرَاء بن عبد الله بن يزيد أبو يزيد الغَنَوي[١]، البصري، القاضي، العابد، وربما نُسب إلى جده[٢].

قال النسائي: ضعيف[٣].

= وقول أبي حاتم: «ضعيف» قد استعمله ـ أحياناً ـ في المتروكين ـ كما تقدم في ترجمة إسماعيل بن سَلْمان الأَزْرق ـ.

وأما قول أبي أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم» فيريد به الترك ـ كما سبق في ترجمة إسماعيل بن يعلى الثقفي ـ ولعله أخذ هذا القول بهذا المعنى من أبي عبد الله البخاري.

وخلاصة القول: إن بحر بن كَنِيْز متروك الحديث، وليس بثقة ولا يكتب حديثه كما قال النسائي. والله أعلم.

(١) فرق جماعة ـ منهم: ابن معين، والنسائي، والعقيلي، وابن عدي ـ بين البراء بن عبد الله بن يزيد البصري، الذي يروي عن الحسن البصري، وعبد الله بن شَقيق. والبراء بن يزيد الغَنَوي، الذي يروي عن أبي نَضْرة المنذرة بن مالك. وقد جعلهما واحداً البخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان، والمزي، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم. وهو الراجح فيما أرى. والله أعلم.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/١١٣، ١٨٨، ٢٨٨، العلل ومعرفة الرجال ١/٢٥١، التاريخ الكبير ٢/١/١١٩ ـ ١٢٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٠، ٦٦٥، الضعفاء والمتروكين ٦١ ـ ٦٢، الضعفاء الكبير ١/١٦١ ـ ١٦٢، الجرح والتعديل ١/١/٤٠٠ ـ ٤٠١، المجروحين ١/١٩٨، الكامل ١/٤٨١، تاريخ أسماء الثقات ٧٦، الضعفاء لابن الجوزي ٢٥ب، تهذيب الكمال ٤/٣٧ ـ ٤٠، ميزان الاعتدال ١/٣٠١ ـ ٣٠٢، المغني في الضعفاء ١/١٠١، ديوان الضعفاء ٢٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/٥ب، تهذيب التهذيب ١/٤٢٦ ـ ٤٢٧ تقريب التهذيب ١٢١، خلاصة التذهيب ٤٦.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٦١، الكامل ٤٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٥ب، تهذيب الكمال ٤/٣٨، ميزان الاعتدال ١/٣٠١، ٣٠٢، تهذيب التهذيب ١/٤٢٦، ٤٢٧. وقد عزاه الذهبي، وابن حجر إلى كتاب الضعفاء للنسائي.

وقال أيضاً: ليس بذاك[(١)(*)].

(١) الضعفاء والمتروكين ٦٢، الكامل ٤٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٥ب، ميزان الاعتدال ١/٣٠٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/٥ب، تهذيب التهذيب ١/٤٢٧، وقد عزاه الذهبي، وابن حجر إلي كتاب الضعفاء للنسائي، وعزاه مُغُلْطَاي إلى كتاب الجرح والتعديل لأبي عبد الرحمٰن.

وسبق في الحاشية الأولى من هذه الترجمة أن جماعة من العلماء، منهم النسائي، وابن عدي، فرقوا بين البراء بن عبد الله بن يزيد البصري، والبراء بن يزيد الغَنَوي. لذا جعل النسائي قوله: «ضعيف» في الغَنَوي. وقوله: «وليس بذاك» في الأول. وتبعه على هذا ابن عدي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوثِّقون والمُعَدِّلون:** قال ابن معين في رواية أحمد بن أبي يحيى ـ كما في الكامل ـ: البراء بن يزيد ليس به بأس؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: البراء بن يزيد الغنوي، يحدث عنه البصريون... وهو ثقة؛ و قال أبو داود في رواية الآجري: ليس به بأس؛ وقال الفسوي في موضع من كتابه: وهو ثقة؛ وقال البزَّار في موضع من كتابه أيضاً: ليس به بأس؛ وقال ابن عدي: والبراء بن عبد الله ليس له كبير حديث عن الحسن ـ (يعني البصري) ـ، وعبد الله بن شَقيق، وهو عندي إلى الصدق أقرب منه إلى الضعف.

ب ـ **المُجَرِّحون المُلَيِّنون:** قال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد: سألت يحيى ـ (يعني القطان) ـ عن حديث ابن أبي عَروبة، عن أبي رجاء ـ (يعني محمد بن سيف الحُدَّاني) ـ، عن أبي موسى في القُنُوت؟ فقال: لم يسمعه من أبي رجاء، إنما هذا حديث البَرَاء الغَنَوي. وكأنه لم يَرْض البَرَاء؛ وقال أبو الوليد الطيالسي: متروك الحديث؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري، ورواية ابن أبي خيثمة: البراء بن يزيد ـ (زاد الدوري: الغَنَوي، صاحب أبي نَضْرة) ـ ضعيف؛ وفي موضع أخر من رواية الدوري: البراء بن عبد الله، بصري، يروي عن الحسن، وقد حدَّث عن عبد الله بن شَقيق، وهو البراء بن عبد الله بن يزيد، ولم يكن حديثه بذاك؛ وفي موضع ثالث: البراء بن يزيد الغنوي، بصري، ليس بذاك؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سئل ـ (يعني أباه) ـ عن عقبة ـ يعني الأصم ـ (وهو ابن عبد الله) ـ؟ فقال: البراء بن عبد الله الغَنَوي أحبّ إليّ منه؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية الأثرم: سمع سعيد ـ (يعني ابن سليمان الواسطي) ـ من ذلك الشيخ الضعيف البراء بن عبد الله الغَنَوي؛ وقال=

....

=الفسوي في موضع آخر من كتابه: البراء بن يزيد الغنوي لَيِّن؛ وقال البَزّار؛ البراء بن يزيد ليس بالقوي، وقد احتمل حديثه؛ وقال ابن الجارود: البراء بن يزيد الغَنوي، هو صاحب أبي نَضْرة، ليس بذاك، ضعيف؛ وقال الدُّولابي: لم يكن حديثه بذاك؛ وقال ابن حبان: ضعيف، وكان... كثير الاختلاط بمن لا يليق به، كثير الوهم فيما يرويه؛ وقال ابن عدي في ترجمة البراء بن يزيد الغَنَوي: وللبراء هذا أحاديث عن أبي نَضْرة غير محفوظة، ولا أعلم يروي إلا عن أبي نَضْرَة، وليس حديثه كثير، وهو قليل الرواية عنه؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ١١٣/٤، ١٨٨، ٢٨٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٥١، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٠، ٦٦٥، الضعفاء الكبير ١/ ١٦١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٠١، الموجروحين ١/ ١٩٨، الكامل ١/ ٤٨١، ونسخة الظاهرية ٤٠ب، ديوان الضعفاء ٢٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٥ ب ـ ٦أ، تقريب التهذيب ١٢١.

وأنبه في مستهل هذه الدراسة إلى أن ذِكْر ابن شاهين للبراء الغَنَوي في كتابه تاريخ أسماء الثقات ليس على سبيل الأصالة، بل للتميز.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على صاحب هذه الترجمة بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، مع مراعاة اختلافهم فيه: هل هو رجل واحد، أو رجلان؟ فابن معين وَثَّق البَرَاء بن يزيد الغَنَوي في روايتي ابن أبي يحيى، وابن أبي خيثمة كما في موضع منها. لكنه عارض ذلك بأن ضعفه في رواية الدوري، وفي موضع من رواية ابن أبي خيثمة، وهذا محمول على تغيّر اجتهاده، قال الذهبي في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ٧ في معرض كلامه عن ابن معين: «فإن أبا زكريا من أحد أئمة هذا الشأن، وكلامه كثير إلى الغاية في الرجال، وغالبه صواب وجيِّد، وقد ينفرد بالكلام في الرجل بعد الرجل فيلوح خطؤه في اجتهاده بما قلناه، فإنه بشر من البشر، وليس بمعصوم، بل هو في نفسه يوثق الشيخ تارة، ويلينه تارة، يختلف اجتهاده في الرجل الواحد، فيجيب السائل بحسب ما اجتهد من القول في ذلك الوقت». وكذلك فإن الفَسَوي، والبَزَّار، وابن عدي وثقوه وعَدَّلوه في موضع، وضعفوه في آخر إلا أن عدي جعله اثنين فجعل الضعف في رجل، والتعديل في آخر، وبالجمع بينهما يتبين ضعف هذا الرجل كما هو رأي الجمهور ـ لما له في المناكير مع عدم كثرة حديثه، لكن تلك المناكير والأوهام ليست مخرجة له عن حد من يحتمل ضعفه لقلتها وخفتها. وقد بالغ من جعله مُطَّرَح الحديث.

=

٨٦ ـ س: بُرَيْدَة بن سفيان بن فَرْوة الأَسْلمي، المدني[(١)(٢)(٣)].

قال النسائي: ليس بالقوي في الحديث[(٤)].

وقال أيضاً: ليس بالقوي[(٥)(*)].

= وخلاصة القول: إن صاحب هذه الترجمة ضعيف، أو ليس بذاك ـ كما قال النسائي ـ يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٤/٥٦: «وقد نظمه الذهبي في سلك من توفي في المدة (١٢١ ـ ١٣٠) وهي الطبقة الثالثة عشرة من تاريخ الإسلام».

(٢) قيل: إن له صحبة وهو وهم. وقد ذكره ابن حجر في الإصابة ١/١٧٩ في القسم الرابع، وهو خاص بمن ذكر في كتب الصحابة غلطاً.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدروي عن ابن معين ٣/٧٠، ٣٩٦، العلل ومعرفة الرجال ١/٢٤٩، التاريخ الكبير ٢/١/١٤١، أحوال الرجال ١٢٥، الضعفاء والمتروكين ٦٦، الضعفاء الكبير ١/١٦٤ ـ ١٦٥، الجرح والتعديل ١/١/٤٢٤، الثقات ٤/٨١، الكامل ٢/٤٩٤، الضعفاء والمتروكون ١٦٤، الضعفاء لابن الجوزي ٢٥ب، تهذيب الكمال ٤/٥٥ ـ ٥٦، ميزان الاعتدال ١/٣٠٦، المغني في الضعفاء ١/١٠٢، ديوان الضعفاء ٣٠، الكاشف ١/١٥٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/٨ب، تهذيب التهذيب ١/٤٣٣ ـ ٤٣٤، تقريب التهذيب ١٢١، الإصابة ١/١٧٩، خلاصة التذهيب ٤٧، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٥٩ ـ ٦٠.

(٤) المجتبى ٢/٨٥، تهذيب الكمال ٤/٥٦، تهذيب التهذيب ١/٤٣٣.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٦٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

أ ـ **المُعَدِّلون**: ذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ **المُجَرِّحون**: قال الدوري: سمعت يحيى يقول: سمعت يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، قال: أخبرني من رأى بُرَيْدة بن سفيان يشرب الخمر في طريق الريّ؛ وقال أيضاً في موضع آخر من تاريخه: سمعت يحيى يقول: حدث يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق ـ (يعني صاحب المغازي) ـ قال: رأيت بُرَيْدة بن سفيان يشرب الخمر في طريق الرَّيّ؛ وقال عبد الله بن أحمد: =

....

=سألته ـ (يعني أباه) ـ عن بُرَيْدة بن سفيان، كيف حديثه؟ قال: له بليَّة تحكى عنه؛ وقال البخاري: فيه نظر؛ وقال الجُوزجاني ـ كما في كتابه ـ: رديء المذهب. وزاد ابن عدي عنه: جداً، غير مَقْنَع ـ (أي غير رِضىً) ـ، مَغْموص ـ (أي مطعون) ـ عليه في دينه؛ وقال الآجري: سألت أبا داود عن بُرَيْدة بن سفيان؟ فقال: لم يكن بذاك، تكلم فيه إبراهيم بن سعد. قلت لأبي داود: كان يتكلم في عثمان؟ قال: نعم؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث؛ وفي كتاب ابن الجارود: فيه نظر؛ وقال الدارقطني: متروك؛ وقال الذهبي: فيه نظر؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: ليس بالقوي، وفيه رفض؛ وفي الإصابة: مُضَعَّف عندهم.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٧٠، ٣٩٦، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٤٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٤١، أحوال الرجال ١٢٥، ونسخة الظاهرية ١٣أ، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٢٤، الثقات ٤/ ٨١، الكامل ٢/ ٤٩٤، الضعفاء والمتروكون ١٦٤، الكاشف ١/ ١٥٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨ب، تقريب التهذيب ١٢١، الإصابة ١/ ١٧٩، نصوص ساقطة ٥٩ ـ ٦٠.

فقد اتفق الأئمة على ضعفه، سوى ابن حبان، وابن شاهين حيث ذكراه في الثقات، ومستند ابن شاهين هو قول أحمد بن صالح المصري: «صاحب مغازي، له شأن». وهذا لا يدل على تعديله في الرواية مطلقاً. وأما ابن حبان فإنه مشهور بالتساهل في التعديل.

والمجرحون اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم لَيَّن القول في جرحه، والبعض الآخر جعله متروك الحديث. وقد ذكر الفريقان عدة أسباب حملتهم على تضعيفه أو تركه، فمحمد بن إسحاق بن يسار اتهمه بشرب الخمر، ونقل هذا عنه إبراهيم بن سعد الزهري واعتمده. وقد رَدَّ الدوري هذه التهمة بأن المراد النبيذ المختلف فيه ـ الذي أحله أهل الكوفة ـ لا الخمر المتفق على تحريمه، فقال في موضع من تاريخه ٣/ ٧٠: «إن أهل المدينة ومكة يُسمّون النبيذ خمراً، والذي عندنا أنه رأى بُرَيْدة يشرب نبيذاً في طريق الريّ، فقال: رأيته يشرب خمراً». ثم ذكر مثل ذلك في موضع آخر منه ٣/ ٣٩٦. وتبعه عليه زكريا الساجي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨ب ـ. والنبيذ قد شربه قوم من الأئمة لعدم حرمته في نظرهم، فلا يصح الطعن عليهم به لأنهم فعلوه باجتهاد ـ ينظر لزاماً ترجمة إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم المعروف بابن عُلَيَّة، وإسماعيل بن عبد الرحمٰن بن أبي كَريمة السُّدِّي ـ. وقول أحمد في بُرَيْدة: «له بليَّة» لعله يريد به شرب الخمر الذي اتهم به. وقد تبين أنه النبيذ. =

٨٧ ـ بَزِيْع بن عبد الله أبو خازم الكوفي[١]، اللَّحَّام[٢].

قال النسائي: ضعيف[٣](*).

= وبعض النقاد حمل عليه بسبب المذهب، قال الجوزجاني: «رديء المذهب جداً، غير مقنع، مغموص عليه في دينه»، وقال الآجري لأبي داود: «كان يتكلم في عثمان؟ قال: نعم»، وقال ابن حجر في القريب»: «ليس بالقوي، وفيه رفض». فقد تفرد أبو داود من المتقدين ببيان مذهبه، وهو أنه كان يتكلم في عثمان رضي الله عنه. وهذا لا يعد رفضاً كما ذكر ابن حجر، بل هو من غلو التشيع، الذي لا يرد لأجله حديث الراوي ـ ينظر لزاماً ترجمة أبان بن تَغْلِب الكوفي ـ. ويبدو أن الذي حمل ابن حجر على ذلك، هو شدة عبارة الجُوزجاني وقد تقدم في ترجمة أبان أيضاً أن أبا إسحاق كان ناصبياً، فبينه وبين أهل التشيع عداوة شديدة تجعله يبالغ في جرحهم.

وبعض النقاد حمل عليه بسبب الضعف في الحديث لما له من المناكير. لكن تلك المناكير يسيرة، وخفيفة، لم يضعف لأجلها إلا لكونه مُقلاً، قال ابن عدي في الكامل ٢/ ٤٩٤: «ليس له كبير رواية... ولم أر له شيئاً منكراً جداً». وقد بالغ بعض الأئمة كالبخاري، والدارقطني حيث جعلاه متروك الحديث ـ ولا يخفي أن البخاري يستعمل عبارة: «فيه نظر» في الهالكين كما سبق في ترجمة إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس ـ.

وخلاصة القول: إن بُرَيْدة بن سفيان من الضعفاء الذين يكتب حديثهم. والله أعلم.

(١) كان من سبي ناحية بُخاري.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥٧ ـ ٥٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٥٢، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٣٠، الضعفاء الصغير ٢٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٩٦، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٤، سؤالات الآجري لأبي داود ٢١٨، الضعفاء والمتروكين ٦٦، الضعفاء الكبير ١/ ١٥٥ ـ ١٥٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٢٠، المجروحين ١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠، الكامل ٢/ ٤٩٢، المؤتلف والمختلف ٢/ ٦٥٦ الإكمال ٢/ ٢٨٦، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢ب، ميزان الاعتدال ١/ ٣٠٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٠٣، ديوان الضعفاء ٣٠، لسان الميزان ٢/ ١٢، تبصير المنتبه ١/ ٣٨٩.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٦٦، الكامل ٤١ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢ب، ميزان الاعتدال ١/ ٣٠٧. لكن لفظ الذهبي: «وضعفه يحيى ـ (يعني ابن معين)، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال البخاري: كان أبو نعيم ـ (يعني الفضل بن دُكَيْن) ـ يتكلم فيه؛ وقال ابن=

....

=حبان: كان أبو نعيم شديد الحمل عليه؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ضعيف، لم أكتب عنه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ما أراه كان بذاك في الحديث؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: بزيع يقرب من الأَجْلَح ـ (وهو ابن عبد الله بن حُجَيَّة) ـ يعني في اللين ـ؛ وقال ابن الجارود: ضعيف؛ وقال ابن حبان: وإنما روى بزيع هذا أحرفاً يسيرة إلا أن فيها مناكير لا تشبه حديث الأثبات، فوجب مجانبته في الروايات؛ وقال ابن عدي: وبزيع هذا لا يُعرف في الرواة إلا في روايته عن الضَّحَّاك بن مُزَاحِم حروف ـ: (كذا) ـ في القرآن، وإنما أنكروا عليه ما يحكي عن الضحاك في التفسير أنه يُغْرِب عن الضحاك تفسير ـ (كذا) ـ لا يأتي به غيره، ولا أعرف له مُسْنداً؛ وقال أبو أحمد الحاكم في الكنى ـ كما في تعليقات الدكتور محمد العمري على سؤالات الآجري لأبي داود ـ: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الذهبي في المغني، وديوان الضعفاء: ضعفوه. زدا في المغني: ولا يُعْرف له مُسْند.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٥٨، العلل ومعرفة الرجال ١/١٥٢، التاريخ الكبير ٢/١/١٣٠، الضعفاء الصغير ٢٣، الجرح والتعديل ١/١/٤٢٠، المجروحين ١/١٩٩ ـ ٢٠٠، الكامل ٤٢ب، المغني في الضعفاء ١/١٠٣، ديوان الضعفاء ٣٠، لسان الميزان ٢/١٢، تعليقات الدكتور محمد العمري على سؤالات الآجري لأبي داود ٢١٨.

فقد اتفق الأئمة على جرح بَزِيْع أبي خازم، إلا أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور على طرحه، وهم: أبو نعيم، وابن معين ـ وقد تقدم في ترجمة أَبَان بن أبي عَيَّاش أن يحيى يستعمل عبارة: «ضعيف» في المتروكين ـ، وابن حبّان وأبو أحمد الحاكم، وقوله: «ليس بالقوي عندهم يريد به الترك كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي والذهبي ـ وقوله: «ضعفوه» في مرتبة: «ليس بشيء، وضعيف جداً» ينظر مقدمة ميزان الاعتدال ١/٤ ـ.

وقد سَهَّل القول في جرحه: أحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وابن الجارود. لكن الأخير تبع لفظ ابن معين ـ فيما أظن ـ، مع أن ليحيى اصطلاحاً خاصاً في تلك العبارة، ومن عادة ابن الجارود اتباع أحد المتقدمين في الحكم على الراوي، ففي الترجمة السابقة مثلاً ـ وهي ترجمة بُرَيْدة بن سفيان ـ قال ابن الجارود في صاحبها: «فيه نظر»، وهو قال البخاري.

وبَزِيْع المترجم قد ذكر ابن عدي، والذهبي أنه لا يعرف له شيء من المسند. وإنما عنده تفسير عن الضحاك بن مُزَاحِم لا يتابع عليه. لكن ذكر ابن حبان أنه يروي أحاديث يسيرة فيها مناكير. =

٨٨ ـ فق: بَشَّار[١] بن موسى أبو عثمان الشَّيْباني، ويقال: العِجْلي، البصري، ثم البغدادي، الخَفَّاف. مات ببغداد يوم الجمعة لثمان بقين من شهر رمضان سنة ثمان وعشرين ومئتين[٢].

قال النسائي: ليس بثقة[٣](*).

= وخلاصة القول: إن بَزِيْع بن عبد الله اللَّحَّام ضعيف، يكتب حديثه للاعتبار. ولا يصار إلى طرحه لأن أبا حاتم المتشدد، وأحمد بن حنبل المعتدل اقتصرا على تليينه. والله أعلم.

(١) قال ابن الجوزي في الضعفاء ٢٤أ: «وبعضهم يقول: بِشر». ولينظر الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٥.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٥٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨١ ـ ٨٢، معرفة الرجال ١/ ٦٥، ١١٧، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١١٩ ـ ١٢٠، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٣٠، التاريخ الصغير ٢/ ٣٤٤، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٥١، الضعفاء والمتروكين ٦٣، الضعفاء الكبير ١/ ١٤٦ ـ ١٤٧. الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤١٧، الثقات ٨/ ١٥٣، الكامل ٢/ ٤٥٧، الإرشاد ٢٠أ، ١٠٥أ، تاريخ بغداد ٧/ ١١٨ ـ ١٢٣، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٥، الضعفاء لابن الجوزي ٢٤أ، تهذيب الكمال ٤/ ٨٣ ـ٩٠، ميزان الاعتدال ١/ ٣١٠ ـ ٣١١، المغني في الضعفاء ١/ ١٠٤، ديوان الضعفاء ٣١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١أ ـ ١١ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٤١ ـ ٤٤٢، تقريب التهذيب ١٢٢، خلاصة التذهيب ٤٧ ـ ٤٨.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٦٣، الكامل ٣٦ب، تاريخ بغداد ٧/ ١٢٢، الضعفاء لابن الجوزي ٢٤أ، تهذيب الكمال ٤/ ٨٦، ميزان الاعتدال ١/ ٣١١، تهذيب التهذيب ١/ ٤٤١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُعَدِّلون**: قال عثمان الدارمي: بلغني أن علي بن المديني كان يحسن القول في بشار الخفاف هذا، وكان من رَهْط أحمد بن حنبل؛ وقال أحمد بن يحيى بن الجارود: سمعت علياً ـ يعني ابن المديني ـ وذكر بشار بن موسى فقال: ما كان ببغداد أصلب منه في السُّنَّة، وما أحسن رأي أبي عبد الله فيه ـ يعني أحمد بن حنبل ـ؛ وقال أبو داود في رواية الحسين بن إدريس الأنصاري: سمعت أحمد ـ (يعني ابن حنبل) ـ=

....

= ذكر بشاراً الخفاف فقال: كان معروفاً، صاحب سنة؛ وقال أيضاً في رواية الأجري: كان أحمد يكتب عنه، وكان فيه حسن الرأي؛ وقال ابن عدي: حدثنا عبد الصمد بن عبد الله الدمشقي، حدثنا أبو عمران موسى بن الحسن البغدادي، حدثنا بشار بن موسى العجلي، وكان أحمد يحسن القول فيه؛ وقال ابن حبان في الثقات: كان صاحب حديث، يُغْرِب؛ وقال ابن عدي: وبشار بن موسى رجل مشهور بالحديث، ويروي عن قوم ثقات، وأرجو أن لا بأس به، وإنه قد كتب الحديث الكثير، وقد حدث عنه الناس، ولم أر في حديثه شيئاً منكراً، وقول من وثقه أقرب إلى الصواب ممن ضعفه. وقد روى عنه أبو زرعة، وموسى بن هارون الحَمَّال، وكانا لا يرويان إلى عن الثقات، غير أن أبا زرعة صرح بتضعيفه كما سيأي قريباً إن شاء الله تعالى.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال ابن معين في رواية الدارمي، وابنِ أبي خَيثمة: ليس بثقة؛ وفي رواية ابن الغَلَابي: بَشَّار الخَفَّاف من الدَّجَّالين، وقال ابن مُحْرِز: سمعت يحيى ـ (يعني ابن معين) ـ يقول: مات بَشَّار الخفاف أمس، فجاءني رجل فقال: ما تقول فيه الآن يا أبا زكريا؟ فقلت له: أقول فيه ما كنت أقول فيه قبل اليوم: ـ (ثم قال ابن محرز) ـ: وجعل يحيى يعجب من الذي سأله، فحدثني هاشم بن المطلب، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: بشار الخفاف يكذب، أخزاه الله. قال: ثم سمعت يحيى بن معين بعد موته يترحم عليه؛ وقال عبد الله بن أحمد الدورقي: مضيت إلى بشار بن موسى الخفاف، فحدثنا عن يزيد بن زُرَيْع، عن شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، عن عبد الله بن سلمة قال: دخلنا على عمر بن الخطاب في وفد مَذْحِج، ومعنا الأشتر ـ (يعني مالك بن الحارث النَّخَعي) ـ، فجعل ينظر إلى الأشتر، ويَصْرِف بصره عنه، فقال: ويل لهذه الأمة منك، ومن ولدك، إن للمؤمنين منك يوماً عصيباً! ـ: (ثم قال الدورقي) ـ: فأتيت منزلنا فإذا فيه يحيى بن معين، وخلف بن سالم، فناداني يحيى بن معين: يا عبد الله، أين كنت؟ قلت: كنت في ذاك الجانب عند بشار بن موسى، فقال يحيى: وأيشٍ حدثكم؟ قلت: حدثنا عن يزيد بن زُريع، عن شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، عن عبد الله بن سلمة، وذكرت له الحديث، فقال يحيى: ما له؟! فعل الله به وفعل، والله ما حدث بهذا يزيد بن زُريع قط، ولا سمعه شعبة من عمرو بن مرة. فقال له خلف بن سالم: يا أبا زكريا، فإيشٍ الحجةُ عندك؟ قال: سرقوه من حديث الهيثم بن عدي، عن ابن عمرو بن مرة، عن أبيه؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: سمعت أبي يقول: كان بشار الخفاف يحدث عن شَرِيْك ـ (يعني ابن =

....

=عبد اللهالنَّخَعي) ـ، قال: حدثنا فِراس ـ (يعني ابن يحيى الهَمْداني) ـ، عن الشَّعبي، عن الحارث ـ (يعني ابن عبد الله الأعور) ـ، عن علي ـ، (يعني عن النبي ﷺ في أبي بكر، وعمر) ـ: «سيدا كهول أهل الجنة». فقلت له: هذا الحديث إنما روى شَريك، عن الحسن بن عُمارة، فكان يقول فيه: شريك عن فِراس، ثم كان بشار يروي الأحاديث، وكان صاحب سنة، وقد دافعت عنه، ولكنه؟ وضَعَّفه؛ وقال الفلَّاس: ضعيف الحديث؛ وقال أبو العباس السَّرَّاج: سمعت الفضل بن سَهْل ـ وذُكر عنده بَشَّار بن موسى ـ فأساء القول فيه؛ وقال البخاري في تاريخه: منكر الحديث؛ وقال أبو زرعة؛ وأبو داود في رواية الآجري: ضعيف. زاد أبو داود: كان أحمد يكتب عنه، وكان فيه حسن الرأي، وأنا لا أحدث عن بشار الخفاف؛ وقال أبو حاتم: يتكلمون فيه، وينكر عن الثقات، أنكر عن يزيد بن زُرَيْع، عن شعبة، عن عمرو بن مرة حديث الأشتر، وهو شيخ؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الخليلي في موضع من كتابه: فيه لين؛ وفي موضع آخر: ضعفه الحفاظ كلهم؛ وقال ابن حجر: ضعيف، كثير الغلط، كثير الحديث.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨١ ـ ٨٢، معرفة الرجال ١/ ٦٥، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٣٠، التاريخ الصغير ٢/ ٣٤٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤١٧، الثقات ٨/ ١٥٣، الكامل ٢/ ٤٥٧، ونسخة الظاهرية ٣٧أ، الإرشاد ٢٠أ، ١٠٥أ، تاريخ بغداد ٧/ ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١أ، تقريب التهذيب ١٢٢.

وقبل البدء في الدراسة أنبه على أمرين، أولهما: أن الذهبي خَلَط في ميزان الاعتدال ١/ ٣١١، بين قول عثمان الدارمي، وقول ابن عدي، وقول آخر، حيث جعلها كلها لابن عدي، فقال: «وقال ابن عدي: بلغني أن ابن المديني كان يحسن القول فيه، وكذا رُوي عن أحمد، وأرجو أنه لا بأس به، ولم أر في حديثه شيئاً منكراً...». وثانيهما: أن المزي نقل في تهذيب الكمال ٤/ ٨٥ عن البخاري قوله: «منكر الحديث، قد رأيته، وكتبت عنه، وتركت حديثه». فما بعد العبارة الأولى، وهي: «منكر الحديث» لم أجده في كتب البخاري، ولا عند أحد قبل المزي.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: اختلف النقاد في الحكم على بَشَّار بن موسى الخَفَّاف فَعَدَّله بعضهم، وجَرَّحه الجمهور. والمُعَدِّلون هم: ابن المديني ـ كما نقل الدارمي ـ، وأحمد بن حنبل، وابن حبان، وابن عدي. فأما ابن المديني فإنه كما نُقل عنه التعديل، نُقل عنه التضعيف، وذلك في رواية ابنه عبد الله، ويبدو أن التجريح هو=

....

=المتأخر بدليل قول علي نفسه: «وقد دافعت عنه، ولكنه؟!» وقد صحب هذا التضعيف بيان لنكارة إسناد حديث بَشَّار عن شَريك في فضل الشيخين رضي الله عنهما. وقول ابن المديني في رواية أحمد بن يحيى بن الجارود: «ما كان ببغداد أصلب منه في السُّنَّة» ليس تعديلاً مطلقاً، لأنه قد يكون الرجل حسن المذهب، والمعتقد، ومتروك الحديث. ولعل صلابة بَشَّار في سُنِّيَّته حملت الإمام أحمد على تحسين الرأي فيه، وقد عُرف عن أحمد ميله لمن كان متمسكاً بمذهب أهل السُّنَّة، وداعياً إليه. وأما قول ابن عدي: «ولم أر في حديثه شيئاً منكراً» إن كان يريد بالحديث المتن فقد يُسَلَّم له، وإن أراد الإسناد والمتن فغير مقبول، لأن ابن المديني أنكر عليه إسناد حديث: «سيدا كهول أهل الجنة»، وابن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم إسناد حديث الأشْتر، وقد تقدم ذكر قولي ابن معين، وأبي حاتم. وأما أحمد فقد قال ابنه عبد الله في العلل ومعرفة الرجال ١/ ١١٩ ـ ١٢٠: «قال أبي في حديث يزيد بن زُريع، عن شعبة، قال: أنبأني عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة قال: دخلنا على عمر معاشر وفد مَذْحِج، وكنت من أقربهم منه مجلساً، فجعل عمر ينظر إلى الأشْتر ويصرف بصره، فقال: أمنكم هذا؟ قلت: نعم يا أمير المؤمنين، قال: ما له؟ قاتله الله، كفى الله أمة محمد شَرَّه، والله إني لأحسب أن للمسلمين منه يوماً عصيباً. ـ (ثم قال عبد الله متابعاً) ـ: والحديث حدثناه بشار الخفاف قال: حدثنا يزيد بن زُريع، قال حدثني شعبة، قال: حدثني عمرو بن مرة، وقال فيه كلاماً كثيراً أكثر من هذا، قال أبي: قرأته في كتاب عمي صالح بن حنبل: عن الهيثم بن عدي، عن عبد الله بن عمرو بن مرة، عن أبيه ـ يعني هذا الحديث». ولما ذكر الخطيب في تاريخ ٧/ ١٢٠ قول أحمد هذا، ثم قول ابن معين الذي نقله الدورقي، قال مدافعاً عن إسناد بشار: «قلت: قد رواه العباس بن أبي طالب البصري نزيل مصر أيضاً، عن يزيد بن زُرَيْع نحو رواية بشار». ـ والعباس بن أبي طالب المذكور قد سماه ابن أبي حاتم، والمزي، والذهبي وغيرهم: العباس بن طالب ـ وابن معين لم يجهل متابعة عباس هذا، فقد قال ابن أبي حاتم في ترجمته من كتابه الجرح والتعديل ١/ ٣/ ٢١٦: «سألت أبي عنه فقال: روى حديثاً عن يزيد بن زُريع، فأنكره يحيى بن معين، وَوَهَّى أمره قليلاً». وقد عَدَّ ابن حجر حديثه عن ابن زُرَيْع من المناكير كما في لسان الميزان ٣/ ٢٤٠، ثم قال في الصفحة التالية: «فالظاهر أن العباس يسرقه أيضاً ـ (يعني كما سرقه بشار) ـ، ويحتمل أن يكونا جميعاً سمعاه من يزيد بن زُريع إن كانا ضبطاً. والله أعلم». فترجيح ابن حجر كون عباس سرق الحديث كما سرق بشار ـ وهو الظاهر من كلام ابن معين من رواية الدورقي حيث=

....

=جعل من روى ذاك الحديث عن ابن زُريع سارقاً ـ يرد المتابعة التي أراد الخطيب أن يتعقب بها قول ابن معين.

هذا، وقد وصف ابن حبان بشاراً بالإغراب، ونسبه ابن حجر إلى كثرة الغلط، مما يدل على وجود عدد من الغرائب، والمناكير، والأوهام في حديثه، وهذا يحملنا على عدم قبول قول ابن عدي فيه: «وأرجو أن لا بأس به... ولم أر في حديثه شيئاً منكراً، وقول من وثقه أقرب إلى الصواب ممن ضعفه»، وكذلك صنيع ابن حبان بإيراده في كتاب الثقات.

فتبين أن الصواب في حال الخفاف هو التجريح الذي ذهب إليه جمهور العلماء، لكن هؤلاء لم يتفقوا على عده في درجة واحدة، فبعضهم أهدر حديثه، وهم: ابن معين ـ: حيث اتهمه بسرقة الحديث، بل بأشنع من ذلك. وترحمه عليه بعد موته كما في بعض الروايات لا يدل على رجوعه عن ذلك ـ، والبخاري ـ وقوله فيه: منكر الحديث. معناه الطَّرْح لرواياته كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي ـ، وأبو أحمد الحاكم ـ وقوله: ليس بالقوي عندهم. قد مَرَّ في ترجمة أيوب بن خُوْط الحَبَطي أنه يريد به هلاك الراوي ـ. بل قد يدخل أبو زرعة معهم، وذلك أنه استعمل عبارة «ضعيف» في جماعة من المتروكين كإبراهيم بن الفضل المخزومي، وإبراهيم بن يزيد الخوزي، وإسحاق بن إدريس الأَسْواري، وإسماعيل بن مسلم البصري، وأيوب بن سَيَّار الفَيْدي وقد تقدمت تراجمهم جميعاً.

وأما الذين لينوا القول في جرحه فهم: ابن المديني ـ في رواية ـ، والفلاس، وأبو داود، وأبو حاتم، والخليلي، وابن حجر. وقول أبي حاتم: «يتكلمون فيه، وينكر عن الثقات، أنكر عن يزيد بن هارون... وهو شيخ» يفيد التجريح بمجموعة، وإن كانت العبارة الأخيرة لا تدل على ذلك ـ ينظر معناها في ترجمة آدم بن علي البَكْري، وإبراهيم بن عطية الثَّقَفي ـ.

فقد يبدو أن الحكم فيه هو الهدر، لأن ابن معين اتهمه بسرقة حديث سماه، ورجح ابن حجر في ترجمة العباس بن طالب من لسان الميزان ٣/ ٢٤١ كونهما سرقا، لكنه تابع قائلاً: «ويحتمل أن يكونا جميعاً سمعاه من يزيد بن زُريع إن كانا ضبطا. والله أعلم». لذا لا ينبغي الجزم بشدة ضعفه، بل إن تعديل أحمد بن حنبل، وابن عدي له مع اقتصار أبي حاتم على تليينه دليل على عدم شدة ضعفه، خاصة وأن ابن معين من المتشددين في الجرح.

وخلاصة القول: إن بَشَّار بن موسى الخَفَّاف ضعيف، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

٨٩ ـ س ق: بِشْر بن حَرْب أبو عمرو الأَزْدي، النَّدَبي، البصري[(١)(٢)].

قال النسائي: ضعيف[(٣)(*)].

---

(١) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٧/ ٢٣٤: «وتوفي في ولاية يوسف بن عمر على العراق». وكانت ولايته من سنة عشرين ومئة إلى سنة ست وعشرين. وقال خليفة في الطبقات ٢١٥: «مات سنة تسع وعشرين ومئة». والأول أشهر.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤، تاريخ الدُّوري عن ابن معين ٤/ ١٨٣، ١٨٧، ١٩٠، ٢٩٨، معرفة الرجال ١/ ٧٠، تاريخ البادي عن ابن معين ٦١ ـ ٦٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٤٦، الطبقات ٢١٥، تاريخ خليفة ٣٨٩، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٩٠، ٢/ ٣٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٧١ ـ:٧٢، التاريخ الصغير ١/ ٢٦٧، ٢٩٢، ٣١٢، الضعفاء الصغير ٢٢، أحوال الرجال ١٠١، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٦٧، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٧٤، الضعفاء والمتروكين ٦٢، الكنى والأسماء ٢/ ٤٣، الضعفاء الكبير ١/ ١٣٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤، المجروحين ١/ ١٨٦، الكامل ٢/ ٤٤١ ـ ٤٤٢، المؤتلف والمختلف ١/ ٢٨٠، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٢، الإكمال ١/ ٤١٩، الأباطيل ٢/ ٢١، الأنساب ١٢/ ٦٧ طبعة بيروت، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢ب، تهذيب الكمال ٤/ ١١٠ ـ ١١٣، ميزان الاعتدال ١/ ٣١٤ ـ ٣١٥، ٤/ ٥٥٧، ٥٥٨، المغني في الضعفاء ١/ ١٠٥، ديوان الضعفاء ٣١، الكاشف ١/ ١٥٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢أ ـ ١٢ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧، تقريب التهذيب ١٢٢، خلاصة التذهيب ٤٨، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٥٧.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٦٢، السنن الكبرى ٧٥، الكامل ٣٤ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢ب، تهذيب الكمال ٤/ ١١١. لكن لفظ ابن الجوزي: «ضعفه ابن المديني، ويحيى ـ (يعني ابن معين) ـ، والنسائي...».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون:** قال الدوري: حدثنا يحيى، قال: حدثنا عارم ـ (يعني محمد بن الفضل السَّدوسي) ـ، عن حماد بن زيد قال: جعلت أحدِّث أيوب ـ (يعني =

....

=السَّخْتِياني) ـ بحديث بِشْر بن حرب، فقال: كأني أسمع حديث نافع ـ (يعني مولى ابن عمر) ـ. قال يحيى: كأنه مدحه؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية أبي داود: بشر بن حرب كان حماد بن زيد يطريه؛ وقال ابن خِراش: وكان حماد بن زيد يمدحه؛ وقال مُغُلْطاي: قال البَرْقي عن يحيى بن سعيد: لا بأس به؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان ثقة عندنا؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة أحاديث: وبشر بن حرب له غير ما ذكرت من الروايات، ولا أعرف في رواياته حديث منكر ـ (كذا) ـ، وهو عندي لا بأس به؛ وقال ابن حجر: صدوق فيه لِيْن: وذكره ابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة بن الحجاج، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد ـ: كما في الجرح والتعديل ـ: قيل ليحيى القطان ـ وأنا أسمع ـ: أيما أحب إليك: بشر بن حرب، أو أبو هارون العَبْدي ـ (يعني عُمارة بن جُوَيْن) ـ؟ فقال يحيى: بشر بن حرب؛ وقال القطان في رواية ابن المديني أيضاً ـ كما في التاريخ الصغير ـ: عطيَّة ـ (يعني ابن سعد العَوْفي) ـ، وأبو هارون العَبْدي، وبشر بن حرب عندي سواء، وكان هُشَيْم ـ (يعني ابن بَشير) ـ يتكلم فيه ـ (يعني في عطية) ـ؛ وقال ابن المديني أيضاً ـ كما في التاريخ الكبير ـ: وكان يحيى لا يروي عنه؛ وقال ابن حبان: تركه يحيى القطان؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الصغير ـ: ورأيت علياً، وسليمان بن حرب يُضَعِّفانه؛ وقال ابن سعد: وكان ضعيفاً في الحديث؛ وقال الدوري: سألت يحيى عن بشر بن حرب، وأبي هارون العَبْدي؟ فقال: أعلاهما بشر بن حرب؛ وقال أيضاً: سمعت يحيى يقول ـ وقيل له: أيما أحب إليك: بشر بن حرب، أو يحيى البكَّاء ـ (يعني ابن مسلم، ويقال في اسم أبيه غير هذا) ـ؟ فقال: بشر بن حرب أحب إليّ من مئة مثل يحيى البكاء؛ وقال البادي: سمعت يحيى ـ وسئل: من أوثق: بشر بن حرب، أو أبو هارون العَبْدي؟ فقال: ما لِبِشْرٍ يُقاس به أبو هارون؟! أبو هارون ليس بشيء في الحديث، ولا في غيره؛ وقال ابن مُحْرز: وسمعت يحيى ـ وقيل له: بشر بن حرب ضعيف؟ قال: نعم، نعم: وقال يعقوب بن شَيْبة ـ كما في الكامل ـ: وقد وصف يحيى بن معين بشر بن حرب بالضعف فيما حدثني عبد الله بن شعيب ـ (يعني الصابوني فيما أظن) ـ أنه قرأه عليه؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية ابن أبي خَيثمة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ضعيف؛ وقال مُغُلْطاي: وفي تاريخ ابن أبي خَيثمة: قلت ليحيى: كيف حديثه؟ فقال: لم يزل عندي متروكاً حتى بلغني عن أيوب قوله: كأنا نسمع حديث نافع؛ وقال أبو=

....

=داود ـ: كما في الكامل ـ: قال يحيى بن معين: بشر بن حرب كان حماد بن زيد يطريه، وليس هو كذلك، إلى الضعف ما هو؟ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير ـ: رأيت علي بن المديني يضعفه؛ وقال عبد الله بن أحمد ـ كما في موضع من كتاب العلل ومعرفة الرجال ـ: سألت أبي عن بشر بن حرب، فقلت: يعتمد علي حديثه؟ فقال: ليس هو ممن يترك حديثه؛ وقال في موضع آخر منه؛ قلت له ـ (يعني لأبيه) ـ: إن يحيى بن سعيد يقول: بشر بن حرب أحبّ إليَّ من أبي هارون العَبْدي. قال: صدق يحيى؛ وقال الفضل بن زياد القطان: وسألت أبا عبد الله: من أحبّ إليك: بشر بن حرب، أو أبو هارون العَبْدي؟ قال: بشر بن حرب؛ وقال أبو طالب أحمد بن حُميد: قلت لأحمد بن حنبل: بِشْر بن حرب؟ قال: ليس هو قوياً في الحديث؛ وقال مُغْلَطاي: وقال المَرُّوذي عن أحمد ـ: وسئل عنه ـ: نحن صيام. وضَعَّفه؛ وقال البخاري في الضعفاء الصغير: يتكلمو ن فيه؛ وقال الجُوزجاني: لا يحمد حديثه؛ وقال العجلي: كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ضعيف الحديث، وهو صدوق؛ وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ليس بشيء؛ وقال أبو حاتم: شيخ ضعيف الحديث، هو وأبو هارون العَبْدي متقاربان، وبشر بن حرب أحبّ إلي منه، وأنس بن سيرين أحبّ إليّ من بشر؛ وقال ابن خِراش: هو متروك، وكان حماد بن زيد يمدحه؛ وقال الدُّولابي: ضعيف؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال ابن طاهر المقدسي: ضعيف؛ وقال السمعاني ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كان ضعيفاً؛ وقال مُغْلَطاي: وقال ابن فاخِر ـ (يعني مَعْمر بن عبد الواحد الأَصْبهاني في غالب الظن) ـ فيما رأيته في كتاب الصَّرِيْفيني ـ: ضعيف، تركه يحيى القطان، وكان ابن المديني لا يرضاه لإنفراده عن الثقات بما ليس من أحاديثهم؛ وقال الذهبي في الميزان، والديوان: لَيِّن؛ وفي الكاشف: ضُعِّف.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٣٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ١٨٧/٤، ١٩٠، ٢٩٨، معرفة الرجال ١/ ٧٠، تاريخ البادي عن ابن معين ٦١ ـ ٦٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٤٧، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٩٠، ٣٧/٢، التاريخ الكبير ٢/ ٧١/١، التاريخ الصغير ١/ ٢٦٧، ٣١٢، الضعفاء الصغير ٢٢، أحوال الرجال ١٠١، المعروفة والتاريخ ٢/ ١٧٤، الكنى والأسماء ٢/ ٤٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤، المجروحين ١/ ١٨٦، الكامل ٢/ ٤٤١، ونسخة الظاهرية ٣٤ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢ب، ميزان الاعتدال ٤/ ٥٥٨، ديوان الضعفاء ٣١، الكاشف ١/ ١٥٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢أ ـ=

....

=١٢ب، تقريب التهذيب ١٢٢، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٥٧.

وقبل البدء بدراسة هذه الأقوال أنبه على أمور ينبغي التنبيه عليها: أولها: أن مُغُلْطاي نقل في إكمال تهذيب الكمال ٢/١٢ب عن العقيلي قوله: «يتكلمون فيه». والذي في الضعفاء الكير نَقْل ذلك عن البخاري، لا أنه من كلام أبي جعفر. وثانيها: أن محقق كتاب المجروحين أثبت في أصل ترجمة بِشْر بن حرب كلاماً لابن عدي، وعزاه إليه، وهذا خطأ، لأن ابن حبان لم ينقل في كتبه شيئاً عن ابن عدي فيما أعلم، ولعل المحقق أخذ ذلك من حاشية مخطوطة كتاب ابن حبان. وثالثها: وقوع محقق كتاب المجروحين بخطأ آخر، حيث أثبت في الأصل ١/١٨٦: « تركه يحيى القطان، وكان ابن مهدي لا يرضاه لإنفراده عن الثقات ما ليس من أحاديثهم». وموضع الخطأ قوله: «وكان ابن مهدي»، والصواب: «وكان ابن المديني». وقد أشار المحقق في الحاشية إلى أنه ورد في المخطوطة ما صوبته. ونقل السمعاني في الأنساب ١٢/٦٧ طبعة بيروت كلام ابن حبان على الصواب وإن لم يعزه إليه ـ ولم يتحرج أبو سعد في مواضع كثيرة جداً من الأنساب عن اقتباس كلام ابن حبان من كتاب المجروحين دون إشارة إلى قائله ـ، وقد اقتبسه على الصواب أيضاً ابن فاخِر ـ كما تقدم ـ دون عزو أيضاً.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: اختلف النقاد في الحكم على بِشْر بن حرب بين معدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالمعدِّلون: منهم من صَرَّح بثقته، المطلقة، وهو ابن المديني كما في رواية ابن أبي شيبة، بَيْدَ أن البخاري، وغيره نقلوا عنه تضعيفه له، فتعارض الحكمان. ومن المعدلين من جعله في درجة تالية، وهم القطان ـ كما نقل عنه البَرْقي ـ، وابن عدي، وقد قالا فيه: «لا بأس به»، فالقطان نقل عن تلميذه ابن المديني ما يدل على ضعفه عنده، لكن غالى ابن حبان فقال: «تركه يحيى القطان»، ويمكن حمل هذه العبارة على أنه ترك الرواية عنه، فيستقيم الأمر. وأما ابن عدي فقد استدل على تعديله بعدم وجود المناكير في حديثه ـ حسب معرفته ـ. ومن المعدِّلين من وضعه في آخر مراتب التعديل: وهو ابن حجر، مريداً بذلك التوسط بين أقوال النقاد. ورواية شعبة عنه ـ وإن كانت رافعة لقدر المروي عنه عادة ـ لا يلزم منها التوثيق المطلق، لأن قولهم: فلان لا يروي إلا عن ثقة. معناه أنه لا يروي إلا عن الجِياد في الكثير الغالب. وقد نقل العقيلي عن حماد بن زيد كلاماً فيه إشارة خفية ـ فيما فهمت ـ إلى غمز شعبة لبِشر، ففي الضعفاء الكبير ١/١٣٨ بسند أبي جعفر العقيلي إلى حماد بن زيد قال: «ما عَلِم شعبة بِشر بن حرب، إنما كان بِشر شيخ لنا». =

٩٠ ـ بخ د ت ق: بِشْر بن رافع أبو الأَسْباط(١) الحارثي، النَّجْرَاني، الفقيه(٢).

= وأما إطراء حماد بن زيد لبشر، ومدحه له فقد رده ابن معين في رواية أبي داود فقال: «كان حماد بن زيد يطريه، وليس هو كذلك إلى الضعف ما هو». ومدح السَّخْتِياني له بقوله: «كأني أسمع حديث نافع»، حمل ابن معين على تحسين الظن به، فقد كان عنده قبل مدح أيوب له متروكاً ثم تغير حكمه عليه بعد ذلك، لكنه ـ فيما يبدو ـ لم يرتفع عنده عن درجة من يكتب حديثهم للاعتبار.

وأما حجة ابن شاهين في ذكره له في الثقات فهي قول أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: «ليس هو ممن يترك حديثه». وهذا لا يكفي في التعديل.

فهذه هي أقوال المعدلين، مع بيان الاختلاف فيها، وذكر ما يلاحظ عليها. وأما أقوال المجرحين فإنها مختلفة أيضاً ـ كما سبق ـ، وغالبها على أنه ضعيف محتمل الضعف، أو لَيِّن. ولم يذكر أحد من المجرحين شيئاً من مناكيره يجعلنا لا نتردد في قبول قولهم، لكن كثرة المجرحين وإمامتهم ـ رغم عدم تفسيرهم للجرح ـ تمنعنا من الإعراض عن أقوالهم بالكلية، وهذا ما حمل ابن حجر على قوله فيه: «صدوق فيه لين»، مع علمه بقول ابن عدي: «ولا أعرف في رواياته حديث منكر ـ (كذا) ـ، وهو عندي لا بأس به».

وخلاصة القول: إن بشر بن حرب إن لم يكن في أدنى درجات التعديل، فهو في أسهل مراتب التجريح، وفي كلا الحالين يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) فَرَّق ابن معين، والنسائي بين بِشْر بن رافع، وأبي الأسباط. والجمهور ـ كالبخاري، والذُّهلي، ومسلم، وأبي حاتم، وغيرهم ـ على أنهما واحد. وقد قال ابن عدي في الكامل ٢/ ٤٤٥ بعد أن رَجَّح وصَحَّح قول الجمهور: «وما قاله البخاري فمحتمل، وما قاله يحيى، والنسائي فمحتمل أيضاً، والله أعلم أنهما واحد أو اثنان، وبشر بن رافع، وأبو الأسباط إن كانا اثنين فلهما أحاديث غيرما ذكرته، وكأن أحاديث بشر بن رافع أنكر من أحاديث أبي الأسباط».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدُّوري عن ابن معين ٣/ ١٣٣، ١٧٤، ٣١١، ٤/ ٤٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٧٤ ـ ٧٥، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ١١٠، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٣٨، الضعفاء والمتروكين ٢٦٣، الضعفاء الكبير ١/ ١٤٠ ـ ١٤١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٥٧، المجروحين ١/ ١٨٨، الكامل=

قال النسائي: ضعيف[1].

وقال أيضاً: ليس بالقوي[2](*).

= ٢/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥، الضعفاء والمتروكون ١٥٨ الاستغناء ١/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٣ ـ ٤، الضعفاء لابن الجوزي ٢٣أ، تهذيب الكمال ٤/ ١١٨ ـ ١٢١، ميزان الاعتدال ١/ ٣١٧، ٤/ ٤٨٨، المغني في الضعفاء ١/ ١٠٥، ديوان الضعفاء ٣٢، الكاشف ١/ ١٥٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣ب ـ ١٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٤٨ ـ ٤٥٠، تقريب التهذيب ١٢٣، خلاصة التذهيب ٤٨.

(١) الكامل ٣٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ٢٣أ، تهذيب الكمال ٤/ ١١٩، تهذيب التهذيب ١/ ٤٤٩.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٢٦٣، الكامل ٣٥أ، ميزان الاعتدال ١/ ٣١٧.

وقد مَرَّ أن صاحب هذه الترجمة هو اثنان في نظر النسائي، فبشر بن رافع رجل، وأبو الأسباط آخر، وأبو عبد الرحمٰن حكم على الأول بقوله: «ضعيف»، وعلى الآخر بقوله: «ليس بالقوي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون**: قال الدُّوري: سمعت يحيى يقول: حاتم بن إسماعيل، يروي عن أبي أسباط الحارثي، شيخ كوفي، وهو ثقة. قلت له: هو ثقة؟ قال: يحدِّث بمناكير؛ وقال ابن معين في رواية الدوري أيضاً: قد روى عبد الرزاق عن رجل يقال له: بشر بن رافع، ليس به بأس؛ وقال ابن عدي: وهو مقارب الحديث، لا بأس بأخباره، ولم أجد له حديثاً منكراً.

ب ـ **المُجَرِّحُون والمُلَيِّنُون**: قال أحمد بن حَنْبل في رواية عبد الله: ليس بشيء، ضعيف الحديث؛ وقال البخاري: يتابع في حديثه؛ وقال الفسوي: لَيِّن الحديث؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا ترى له حديثاً قائماً؛ وقال الترمذي ـ كما في جامعه ـ ليس بالقوي في الحديث؛ وقال أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال ـ: يضعّف في الحديث؛ وقال البزّار: ليّن الحديث، وقد احتُمل حديثه؛ وقال الدُّولابي: ليس بالقوي؛ وقال العقيلي بعد أن ذكر له ثلاثة أحاديث في كتابه: وكلها لا يتابع عليها بشرَ بن رافع إلا من هو قريب منه في الضعف؛ وقال أيضاً ـ كما في كتاب مُغْلُطاي ـ: له مناكير؛ وقال ابن حبان: يأتي بالطامات ـ فيما يروي عن يحيى بن أبي كثير ـ وأشياء موضوعة، يعرفها من لم يكن الحديث صناعته، كأنه كان المتعمد لها؛ وقال أبو=

....

=أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني: منكر الحديث؛ وقال مُغُلْطاي: وقال الحاكم لما خرج حديثه في الشواهد: ليس بالمتروك وإن لم يخرجا؛ وقال ابن عبد البر ـ كما في الاستغناء ـ: هو عندهم ضعيف، منكر الحديث؛ وقال أيضاً في كتابه الإنصاف في أسماء الله تعالى ـ كما ذكر مُغُلْطاي ـ: قد اتفقوا على إنكار حديثه، وطرح ما رواه، وترك الاحتجاج به، ولا يختلف علماء أهل الحديث في ذلك؛ وقال ابن القطان: هو عندهم ضعيف الحديث، منكره؛ وقال الذهبي في الديوان: ليس بحجة؛ وقال الهيثمي، وابن حجر: ضعيف. زاد ابن حجر: الحديث.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/١٣٣، ١٧٤، العلل ومعرفة الرجال ١/٢٢١، المعرفة والتاريخ ٣/١٣٨، الجامع الصحيح ٣/٣٤٠، الضعفاء الكبير ١/١٤١، الجرح والتعديل ١/١/٣٥٧، المجروحين ١/١٨٨، الكامل ٢/٤٤٥، الضعفاء والمتروكون ١٥٨، الاستغناء ١/٤٢٣ ـ ٤٢٤، الضعفاء لابن الجوزي ٢٣أ، تهذيب الكمال ٤/ ١١٩، ١٢٠، ميزان الاعتدال ٤/٤٨٨، ديوان الضعفاء ٣٢، إكمال تهذيب الكمال ١٣ب، مجمع الزوائد ٨/٣٢، تقريب التهذيب ١٢٣.

فقد اختلف النقاد في الحكم على بِشْر بن رافع أبي الأَسْباط بين معدِّل ومجرِّح. والمعدِّلون هم: ابن معين، وابن عدي، ليس إلا. فابن معين فَرَّق بين بِشْر بن رافع، وأبي الأَسْباط، فقال في الأول: «ليس به بأس»، وفي الآخَر: «ثقة، يحدث بمناكير» ـ مع مراعاة تمام لفظه في ذلك ـ. وأما ابن عدي فقد جعله في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، ونفي أن يكون وجد له مناكير. بَيْد أن سائر العلماء ذكروا ـ صراحة أو ضمناً ـ له ما نفاه ابن عدي، وفيهم ابن معين الموثِّق، بل إن ابن عبد البر قال في الإنصاف: «قد اتفقوا على إنكار حديثه»، وقال أبو حاتم: «لا ترى له حديثاً قائماً». وقد سمى جماعة من العلماء بعض مناكير بشر بن رافع، وذكرها نفسها ابن عدي في الكامل، لكنه قال بعد ذلك: «ولم أجد له حديثاً منكراً».

وتلك المناكير التي سماها النقاد، وأشاروا إليها، تخرج صاحب هذه الترجمة عن حد أهل العدالة، لكنها لا تنتهي به إلى السقوط ـ خلافاً لبعض الأئمة ـ.

وخلاصة القول: إن أبا الأَسْباط بِشْر بن رافع ضعيف الحديث، يكتب حديثه للاعتبار. والنسائي لم يختلف حكمه عليه إلا بجعله اثنين: بشر بن رافع، وأبا الأسباط. فقال في الأول: «ضعيف»، وفي الثاني: «ليس بالقوي». والعبارة الأخيرة يستعملها النسائي كثيراً في الصدوقين والمقبولين. ولو سُلِّم التفريق فإن أحاديث بشر=

٩١ ـ فق: بِشْر بن عُمارة الخَثْعَمي، الكوفي، المُكْتِب[١][٢].

قال النسائي: ضعيف[٣][*].

=أنكر من أحاديث أبي الأسباط كما ذكر ابن عدي. لكن الراجح هو عدم التفريق، فيحمل قول النسائي الثاني على قوله الأول. والله أعلم.

(١) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٤/١٣٨: «وترجمة الذهبي في وفيات الطبقة التاسعة عشرة (١٨١ ـ ١٩٠) من تاريخ الإسلام».

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/٨٠، الضعفاء الصغير ٢٢، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦٠٤، الضعفاء والمتروكين ٦٢، الضعفاء الكبير ١/١٤٠، الجرح والتعديل ١/١/٣٦٢، المجروحين ١/١٨٨ ـ ١٨٩، الكامل ٢/٤٤٢ ـ ٤٤٣، الضعفاء والمتروكون١٦٠، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٨، الضعفاء لابن الجوزي ٢٣أ، تهذيب الكمال ٤/١٣٧ ـ ١٣٨، ميزان الاعتدال ١/٣٢١، المغني في الضعفاء ١/ ١٠٦، ديوان الضعفاء ٣٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/١٧أ، تهذيب التهذيب ١/٤٥٥، تقريب التهذيب١٢٣، خلاصة التذهيب ٤٩. ولينظر لسان الميزان ٢/٢٧ ـ ٢٨.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٦٢، الضعفاء لابن الجوزي ٢٣أ، تهذيب الكمال ٤/ ١٣٧، ميزان الاعتدال ١/٣٢١، تهذيب التهذيب ١/٤٥٥. لكن عبارة الذهبي: «ضعفه النسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال محمد بن الصَّلْت الأسدي: وكنا نعرفه ونُنكره؛ وقال البخاري: كما في التاريخ الكبير ـ: تَعْرف وتُنْكر؛ وقال أبو حاتم: ليس بالقوي في الحديث؛ وقال العقيلي بعد أن ذكر له حديثاً: ولا يتابع عليه، لا يعرف إلا به؛ وقال ابن حبان: كان يخطئ حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به إذا انفرد، ولم يكن يعلم الحديث، ولا صناعته؛ وقال ابن عدي ـ كما في كتاب الكامل ـ بعد أن ذكر له ثلاثة أحاديث: ولبشر بن عُمارة أحاديث غيرما ذكرت، وهو يتبين على رواياته الضعف؛ وقال الدارقطني: متروك؛ وقال الذهبي: ضعفوه؛ وقال ابن حجر: ضعيف

التاريخ الكبير ٢/١/٨٠، الضعفاء الصغير ٢٢، الضعفاء الكبير ١/١٤٠، الجرح والتعديل ١/١/٣٦٢، المجروحين ١/١٨٩، الكامل نسخة الظاهرية ٣٤ب، ونسخة أحمد الثالث ١/١٥٨أ، الضعفاء والمتروكون ١٦٠، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٨، ديوان الضعفاء ٣٢، تقريب التهذيب ١٢٣. =

٩٢ ـ ق: بِشْر بن نُمير القُشَيْري، البصري[(١)(٢)].

قال النسائي: متروك الحديث[(٣)].

= وأستهل الدراسة بالتنبيه على أن المزي نقل في تهذيب الكمال ٤/ ١٣٨، عن ابن عدي قوله فيه: «ولم أرَ في أحاديثه حديثاً منكراً، وهو عندي حديثه إلى الاستقامة أقرب». وتبعه عليه بعض الأئمة. وهذا الكلام لم أجده في نسخة الظاهرية من كتاب الكامل ـ وهي نسخة قيمة ـ، ولا في نسخة أحمد الثالث.

ثم أقول: اتفق النقاد على جرح بِشْر بن عُمارة، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، بَيْد أن الجمهور على احتمال ضعفه، وقولُهُم أجدر بالقبول لأن الذي استُنْكِر على بِشْر بن عُمارة لا ينزل به إلى درجة مُطرحي الحديث.

وعبارة البخاري: «تَعْرف وتُنْكر» وضعها العلماء في أسهل مراتب التجريح، ومعناها ـ كما قال السيوطي في تدريب الراوي ١/ ٣٥٠ ـ: «يأتي مرة بالمناكير، ومرة بالمشاهير».

وأما قول ابن حبان: «كان يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد» فله اصطلاح خاص فيه، قد سبق ذكره في ترجمة أَزْور بن غالب، فليرجع إليه.

وخلاصة القول؛ إن بِشْر بن عُمار الخَثْعَمي ضعيف ـ كما قال النسائي ـ يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٠٦ فيمن توفي في العَشْر الخامس من القرن الثاني.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدُّوري عن ابن معين ٢/ ٥٩، معرفة الرجال ١/ ٦٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢٩، ٢/ ٢٨، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٨٤ ـ ٨٥، التاريخ الصغير ٢/ ١٠٦، الضعفاء الصغير ٢٢، أحوال الرجال ١٦٤، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٣، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٣٩، الضعفاء الكبير ١/ ١٣٨ ـ ١٤٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٦٨، المجروحين ١/ ١٨٧ ـ ١٨٨، الكامل ٢/ ٤٤٠ ـ ٤٤١، الضعفاء والمتروكون ١٥٩، الضعفاء لابن الجوزي ٢٣ب، تهذيب الكمال ٤/ ١٥٥ ـ ١٥٩، ميزان الاعتدال ١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٠٧، ديوان الضعفاء ٣٢، الكاشف ١/ ١٥٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٨ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٦٠ ـ ٤٦١، تقريب التهذيب ١٢٤، خلاصة التذهيب ٤٩.

(٣) الكامل ٣٤أ، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٨ب، وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

وقال أيضاً: ليس بثقة[1](*).

(١) تهذيب الكمال ٤/١٥٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/١٨ب، تهذيب التهذيب ١/٤٦١. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب التمييز للنسائي.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال محمد بن إسماعيل الصَّائغ: حُدِّثْت عن شعبة أنه كان يدخل مسجد البصرة فيرى بشر بن نُمير يُحَدِّث، وعِمران بن حُدَيْر قائماً يصلي، فيقول: أيها الناس، احذروا هذا الشيخ لا تسمعوا منه، وعليكم بهذا الشيخ المصلي ـ يعين عِمران بن حُدَير ـ؛ وقال القَطَّان ـ كما في الضعفاء ـ: لابن الجوزي ـ: كان ركناً من أركان الكذب؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد: سمعت يحيى ـ (يعني القطان) ـ وقيل له: لقيتَ بشر بن نُمير؟ قال: نعم، وتركته؛ وقال محمد بن المثنى: ما سمعت يحيى (يعني القطان) ـ، ولا عبد الرحمن ـ (يعني ابن مهدي) ـ حَدَّثا عن بشر بن نُمير شيئاً قط؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، ومعاوية بن صالح: ليس بثقة؛ وفي رواية ابن مُحرز: ليس بشيء؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: تركه علي ـ (يعني ابن المديني) ـ؛ وقال الفسوي: ترك علي بن المديني الرواية عنه؛ وقال أحمد بن حنبل في موضع من رواية عبد الله: ترك الناس حديثه؛ وفي موضع آخر قال عبد الله: سمعت أبي يقول ـ وذَكَر القاسم أبا عبد الرحمٰن ـ (يعني الشامي) ـ فقال: قال بعض الناس: هذه الأحاديث المناكير، التي يرويها عنه جعفر بن زبير، وبشر بن نُمير، ومُطَّرِح ـ (يعني ابن يزيد) ـ. . . ولكن يقولون: هذه من قِبل القاسم، في حديث القاسم مناكير مما يرويها الثقات، يقولون: من قِبل القاسم؛ وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يقول: لا أعلم أني كتبت من حديث بشر بن نُمير شيئاً. ـ أو قال ـ: كبير شيء؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: يحيى بن العلاء ـ (يعني البَجَلي) ـ كذاب، يضع الحديث، وبشر بن نُمير أسوأ حالاً منه؛ وقال البخاري في الضعفاء الصغير: منكر الحديث؛ وفي التاريخ الكبير: مضطرب، تركه علي؛ وقال الجُوزجاني: غير ثقة؛ وقال مُغُلْطاي: وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عنه فقال: تُرك حديثه. وفي موضع آخر: سئل أبو داود عن بشر بن نُمير، وجعفر بن الزبير؟ فقال: بشر أرفع، وجعفر رجل عابد، وكان صاحب غزو؛ وقال محمد بن إسماعيل الصَّائغ: بشر بن نُمير ضعيف. . . وكان بشر بن نمير لو قيل له: ما شاء الله، لقال: القاسم عن أبي أُمامة!؛ وقال الفسوي: ضعيف، ترك علي بن المديني الرواية عنه؛ وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: سمعت أبي يقول: بشر بن نُمير متروك الحديث. وقيل له: =

....

=بشر بن نُمير أحبُّ إليك، أو جعفر بن الزبير؟ قال: ما أقربهما. ـ (وزاد المزي عن ابن أبي حاتم في نفس الرواية) ـ: قيل له بشر بن نمير أحبُّ إليك، أو يحيى بن عبيد الله ـ (يعني التيمي) ـ؟ قال: ما أقربهما؛ وقال المزي بعد أن نقل عن ابن أبي حاتم ما سبق: وقال أبو حاتم في موضع آخر: بشر بن نُمير، وجعفر بن الزبير متقاربين ـ (كذا) ـ في الإنكار، روايتهما عن القاسم أبي عبد الرحمٰن وأحاديثهما عن القاسم منكرة، ويُذكر عنهما صَلاح؛ وقال علي بن الحسين بن الجُنَيد: متروك؛ وقال الساجي: ضعيف الحديث؛ وقال مُغْلْطاي: وفي كتاب أبي محمد بن الجارود: ليس بثقة؛ وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، فلا أدري التخليط في حديثه من القاسم ـ (يعني أبا عبد الرحمٰن) ـ أو منهما معاً، لأن القاسم ليس بشيء في الحديث، وأكثر رواية بشر عن القاسم، فمن هنا وقع الاشتباه فيه؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة مناكير عن القاسم: ولبشر بن نُمير غيرما ذكرت من الحديث، وعامة ما يرويه عن القاسم وعن غيره لا يتابع عليه، وهو ضعيف كما ذكروه؛ وقال الدارقطني: متروك؛ وقال الذهبي في ترجمته من الميزان: ولبشر عن القاسم نسخة كبيرة ساقطة؛ وفي موضع آخر منه بعد أن ذكر حديثاً تالفاً رواه بشر عن مكحول: وبشر هالك، فلعل الحديث من وضعه؛ وقال في ديوان الضعفاء: متروك عندهم؛ وفي الكاشف: تركوه؛ وقال ابن حجر: متروك، متهم.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥٩، معرفة الرجال ١/ ٦٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢٩، ٢/ ٢٨، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٨٥، الضعفاء الصغير ٢٢، أحوال الرجال ١٦٤، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٣٩، الضعفاء الكبير ١/ ١٣٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٦٨، المجروحين ١/ ١٨٧، الكامل ٢/ ٤٤٠، الضعفاء والمتروكون ١٥٩، الضعفاء لابن الجوزي ٢٣ب، تهذيب الكمال ٤/ ١٥٧، ميزان الاعتدال ١/ ٣٢٦، ٤/ ٣٩٨، ديوان الضعفاء ٣٢، الكاشف ١/ ١٥٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٨ب، تقريب التهذيب ١٢٤.

فالنقاد متفقون على جرح بشر بن نُمير، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، بَيْد أن الجمهور على ترك حديثه لشدة وكثرة مناكيره، بل اتهمه جماعة من الأئمة بالكذب والوضع. وقد تساهل الفسوي، والساجي، وابن عدي بقولهم فيه: ضعيف. مع أن ابن عدي قال: «وعامة ما يرويه عن القاسم وعن غيره لا يتابع عليه»، ومن كان هذا حاله تُرك حديثه.

وخلاصة القول: إن بشر بن نُمير ليس بثقة، متروك الحديث ـ: كما قال النسائي ـ متهم بالكذب والوضع، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

٩٣ ـ ق: بشير بن ميمون[1] أبو صَيْفيّ الخراساني، ثم الواسطي، ثم المكي[2][3].

قال النسائي: متروك الحديث[4].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا مأمون[5].

وقال أيضاً: ضعيف[6](*).

---

(١) اسم جد بشير ـ كما في تاريخ واسط ١٠٢ ـ: صفوان.

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٥، فيمن مات في العشر التاسع من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٥٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٠٥، التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٥، الضعفاء الصغير ٢٣، أحوال الرجال ١٥٢، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٥١، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٤، تاريخ واسط ١٠٢، الضعفاء والمتروكين ٦٣، الكنى والأسماء ٢/ ١٤، الضعفاء الكبير ١/ ١٤٥ ـ ١٤٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٧٩، المجروحين ١/ ١٩٢، الكامل ٢/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣، الضعفاء والمتروكون ١٦١، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٨، الضعفاء لأبي نعيم ٦٦، تاريخ بغداد ٧/ ١٢٩ ـ ١٣١، الإكمال ١/ ٢٨٥، الضعفاء لابن الجوزي ٢٣ب، تهذيب الكمال ٤/ ١٧٨ ـ ١٨١، ميزان الاعتدال ١/ ٣٣٠، ٤/ ٥٤٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٠٨، ديوان الضعفاء ٣٣، الكاشف ١/ ١٥٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢١أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠، تقريب التهذيب ١٢٥، خلاصة التذهيب ٥٠.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٦٣، تاريخ بغداد ٧/ ١٣٠، الضعفاء لابن الجوزي ٢٣ب، تهذيب الكمال ٤/ ١٨٠، ميزان الاعتدال ١/ ٣٣٠. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «متروك».

(٥) تاريخ بغداد ٧/ ١٣٠ ـ ١٣١، تهذيب الكمال ٤/ ١٨٠.

(٦) الكامل ٣٦أ، الضعفاء لابن الجوزي ٢٣ب، ميزان الاعتدال ١/ ٣٣٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أحمد بن سعد ابن أبي مريم ـ كما في الكامل ـ: قال لي يحيى بن معين: اجتمع الناس على طرح حديث هؤلاء النفر ـ فذكر منهم بشير بن ميمون ـ؛ وقال=

....

=مُغْلْطاي: قال أحمد بن سعد ابن أبي مريم عن يحيى بن معين في رسم المعروفين بالكذب ووضع الحديث: بشير بن ميمون أبو صَيْفي؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية أحمد بن محمد الحَضْرمي: ليس يكتب حديثه؛ وقال ابن المديني في رواية ابنه عبد الله: ضعيف، كان يقول: حدثنا مجاهد ـ (يعني ابن جَبْر) ـ؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: كتبنا عنه عن مجاهد، وعن سعيد المَقْبُري، ثم قدم علينا بعد فحدثنا عن الحكم بن عُتَيْبة، وليس بشيء؛ وقال الفلَّاس: ضعيف في الحديث، كان يقول: حدثنا مجاهد؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير: منكر الحديث؛ وفي التاريخ الصغير: يُتَّهم بالوضع: وقال مُغْلْطاي: وفي كتاب أبي بشر الدُّولابي ـ (أظنه الضعفاء) ـ عن البخاري: ضعيف؛ وقال الجُوزجاني: غير ثقة؛ وقال مسلم بن الحجاج: سكتوا عنه؛ وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن بشير بن ميمون؟ فقال: ضعيف الحديث. ولم يمنع من قراءة حديثه؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ليس بشيء؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وعامة روايته مناكير، يكتب حديثه على الضَّعف؛ وقال العقيلي بعد أن ذكر له عدة أحاديث: هذه الأحاديث غير محفوظة، ولا يتابع بشير عليها؛ وقال ابن حبان: يخطئ كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة أحاديث عن مجاهد، وعكرمة، وعطاء الخراساني: وأبو صَيْفي هذا قد روى عن سعيد المَقْبُري أيضاً أحاديث غير محفوظة، وعامة ما يرويه غير محفوظ. روى عن مجاهد، وعكرمة، وعطاء، وغيرهم أحاديث يرويها عنهم، لا يتابعه أحد عليه، وهو ضعيف كما ذكره أحمد، والبخاري والنسائي، وغيرهم؛ وقال الدارقطني ـ في رواية البَرْقاني، والأَزْهَري ـ، وابن ماكولا، والهَيْثَمي، وابن حجر في التقريب: متروك زاد الأزهري: عن الدارقطني ـ، وابن ماكولا: الحديث. وزاد ابن حجر: مُتَّهم؛ وقال ابن حجر أيضاً في القول المُسَدَّد: ضعيف؛ وقال السيوطي، وابن عَرَّاق: ليس بشيء.

العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٥٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٠٥، التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٥، الضعفاء الصغير ٢٣، أحوال الرجال ١٥٢، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٥١، الضعفاء الكبير ١/ ١٤٥، ١٤٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٧٩، المجروحين ١/ ١٩٢، الكامل ٢/ ٤٥٢، ٤٥٣، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٨، تاريخ بغداد ٧/ ١٣٠، ١٣١، الإكمال ١/ ٢٨٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٠٨، ديوان الضعفاء ٣٣، الكاشف ١/ ١٥٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢١أ، مجمع الزوائد ٤/ ٢٤٣، تقريب التهذيب ١٢٥، القول المُسدَّد في الذبّ عن المسند ٣٢، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث=

....

=الموضوعة ١/ ٤٦٠، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ٤٨/٢.

وقبل الشروع في الدراسة أنبّه على أنه وقع في مطبوعة تهذيب التهذيب خَلَل عند إيراد ما ساقه المزي من أقوال النقاد في أبي صَيْفي. فليتنبه إليه.

ثم أقول: انفق النقاد على جرح بشير بن ميمون الواسطي، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فأكثر الأئمة على طرح حديثه، ورد رواياته، بل بعض هؤلاء اتهمه بالكذب والوضع. والآخرون على أنه ضعيف غير مردود الحديث، مع أن بعضهم اعترف بأن عامة ما يرويه مناكير، ومن كان هذا حاله ينبغي رد حديثه.

والذي أراه أن الرجل متروك الحديث، مُطَّرَحه، لكثرة المناكير، وشدتها في حديثه.

وقول مسلم بن الحجاج: «سكتوا عنه»، يريد به ـ: فيما يبدو ـ الترك، كما هو مصطلح شيخه البخاري ـ ينظر ترجمة إسحاق بن إدريس الأُسْواري ـ. ويؤكد هذا أن عامة النقاد قبل مسلم على هدر حديث أبي صَيْفي الواسطي.

وقول البخاري: «منكر الحديث» معناه الطَّرْح كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي، ويعزِّز هذا المعني قوله الآخر فيه: «يُتَّهم بالوضع». وأما ما نقله عنه الدُّولابي فهو مخالف لما في تاريخه، والضعفاء.

وقول ابن حبان: «يخطئ كثيراً حتى خرج عن حَدِّ الاحتجاج به إذا انفرد» قد سبق معناه في ترجمة أزْور بن غالب البصري، وأصبغ بن زيد، وهو أنه يريد به الضعف المحتمل الذي لا ينزل بصاحبه عن درجة من يكتب حديثهم للاعتبار. وهذا تساهل من ابن حبان ـ مع أنه معروف بالتشدد في الجرح ـ لأن أبا صَيْفي كثير النكارة، شديدها، وقد اتهمه بعض النقاد بالكذب والوضع.

وأما قول ابن عدي: «وعامة ما يرويه غير محفوظ. . . وهو ضعيف كما ذكره أحمد، والبخاري، والنسائي، وغيرهم» فغير مستقيم، لأن من كان المنكر غالباً على رواياته، لا يكتفي فيه بعبارة: ضعيف. بل يرد حديثه، ولا يُكتب. والثلاثة الذين نَقَل عنهم التضعيف متفقون على طرح حديثه. لكن المزي نقل في تهذيب الكمال ٤/ ١٨٠ عن ابن عدي قوله: «وهو ضعيف جداً، كما ذكره أحمد. . .» بزيادة: جداً، وهذه الزيادة ضُرب عليها في نسخه الظاهرية من الكامل، وهي نسخة جيدة.

وأما قول ابن حجر في القول المُسَدَّد: «ضعيف» فمخالف لما في التقريب حيث قال فيه: «متروك، مُتَّهم». ونقد ابن حجر في التقريب أدق وأسلم من نقده في سائر كتبه. والذي حمله على حكمه عليه بالضعف المُلَيَّن هو دفاعه عن مسند الإمام أحمد، =

٩٤ ـ بكر بن الأسود، أو ابن أبي الأسود، وقيل: ابن سَوادة، أبو عُبيدة النَّاجي، البصري، الزاهد[١].

قال النسائي: ضعيف[٢].

وقال أيضاً: ليس بثقة[٣](*).

=فقد أراد أن يجعل حديث بشير شاهداً لحديث آخر رواه أحمد في مسنده، وعده ابن الجوزي من الموضوعات ـ ينظر الموضوعات ٢/ ٥٣ ـ ٥٥، القول المسدد ٣٢ ـ ٣٣، اللآلئ المصنوعة ١/ ٤٦١، تنزيه الشريعة ٢/ ٤٨ ـ.

وخلاصة القول: إن بشير بن ميمون أبا صَيْفي متروك الحديث، ليس بثقة ولا مأمون ـ كما قال النسائي ـ لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. وقول أبي عبد الرحمٰن الآخر: «ضعيف» مخالف للقولين الأولين، والذي في كتابه هو القول الأول، وهو الأشهر. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٨٠، ١٤٥، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٧٠ ـ ٧١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٨٧، أحوال الرجال ١١٢، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٨٩، المعرفة والتاريخ ٢/ ١١٣، الضعفاء والمتروكين ٦٥، ٢٦١، الكنى والأسماء ٢/ ٧٤، الضعفاء الكبير ١/ ١٤٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٨٢، المجروحين ١/ ١٩٦، الكامل ٢/ ٤٦١، الضعفاء والمتروكون ١٦٣، تاريخ أسماء الثقات ٧٩، الأنساب ١٢/ ١١ طبعة بيروت، الضعفاء لابن الجوزي ٢٤أ، ميزان الاعتدال ١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣، ٤/ ٥٤٨، المغني في الضعفاء ١/ ١١٢، ٢/ ٧٩٦، ديوان الضعفاء ٣٤، ٣٦١، لسان الميزان ٢/ ٤٧، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٠٦ب.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٢٦١، الكامل ٣٧ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٤أ، ميزان الاعتدال ١/ ٣٤٣، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٠٦ب. لكن عبارة الذهبي، وابن قُطْلُوْبُغا: «ضعفه...».

(٣) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٣ب ـ ٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ٢٤أ، ميزان الاعتدال ١/ ٣٤٣، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٠٦ب.

تنبيه: وردت ترجمة بكر بن الأسود الناجي في فصل الأسماء من كتاب الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٣ب ـ ٤أ على الشكل التالي: «بكر بن الأسود النَّاجي أبو عُبيدة، ليس بثقة». خلافاً للمطبوع.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي رواية=

....

=ابن أبي خيثمة: ليس به بأس؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: وكان عندنا ثقة. وذكره ابن شاهين، وابن قُطْلُوْبُغا في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون: قال يحيى بن كثير العَنْبري ـ كما في التاريخ الكبير، وغيره ـ: هو كذاب؛ وقال ابن معين في موضع آخر من رواية الدوري: ضعيف؛ وفي رواية الكَوْسَج: لا شيء؛ وقال الجُوزجاني: كان في رأي البصريين رأساً ـ (يعني القدر كما ذكر ابن حجر في لسان الميزان) ـ؛ وقال الذهبي في فصل الكنى من كتابيه: المغني، والديوان: ضعفه أبو داود؛ وقال العقيلي: كان يرى القدر؛ وقال ابن حبان: وكان أبو عبيدة رجلاً صالحاً ـ (يعني في دينه) ـ، وهو من الجنس الذي ذكرت ممن غلب عليه التقشف حتى غفل عن تعاهد الحديث، فصار الغالب على حديثه المعضلات؛ وقال ابن عدي: وأبو عبيدة هذا معروف بمواعظ الحسن، وهو قليل المسند، مقدار ما يرويه من المسند لا يتابع عليه، وما أرى في حديثه من المنكر ما يستحق به الكذب؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: ضعيف؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: ضعيف، مضطرب الحديث؛ وقال الذهبي في فصل الكنى من الميزان: واهٍ؛ وفي الديوان: متروك.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٨٠، ١٤٥، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٧١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٨٧، أحوال الرجال ١١٢، الضعفاء الكبير ١/ ١٤٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٨٢، المجروحين ١/ ١٩٦، الكامل ٢/ ٤٦١، تاريخ أسماء الثقات ٧٩، الضعفاء لابن الجوزي ٢٤أ، ميزان الاعتدال ٤/ ٥٤٨، المغني في الضعفاء ٢/ ٧٩٦، ديوان الضعفاء ٣٤، ٣٦١، لسان الميزان ٢/ ٤٧، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٠٦ب.

وقبل البدء بالدراسة أنبه على أن الدُّولابي، والعقيلي، وابن عدي، وغيرهم ممن تبعهم نقلوا عن يحيى بن معين قوله فيه: كذاب. وهذا وهم، صوابه: يحيى بن كثير، لا يحيى بن معين.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: اختلف النقاد في الحكم على أبي عُبيدة النَّاجي بين معدِّل ومُجَرِّح، والمعدلون بالأصالة هم: ابن معين، وابن المديني. أما ابن معين فقد ضعفه في موضع آخر، وقال في رواية الكوسج: لا شيء. وهذه العبارة إن لم يرد بها أبو زكريا التضعيف الشديد، فإنه يشير بها إلى قلة حديث أبي عُبيدة النَّاجي، وأنه ليس له من الحديث ما يُشتغل به. وأما ابن المديني فإن توثيقه لأبي عبيدة معارض بتضعيف=

٩٥ ـ س[١]: بكر[٢] بن بَكَّار أبو عمرو القيسي، البصري، ثم الأَصبهاني. مات بأصبهان سنة تسع ومئتين[٣].

=سائر النقاد له، وقد فسر بعض هؤلاء المجرحين سبب جرحه. ومن المقرر أن الجرح المفسر مقدم على التعديل.

فتبين أن الصواب فيه هو ما ذهب إليه المجرحون، لكن هؤلاء اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم زعم أنه كذاب، وهو قول شاذ، دفعه ابن عدي. وبعضهم ضعفه جداً، وهم جمهور المجرحين، وقولهم هو الراجح، لأن عامة ما يرويه من المسند ـ على قلته ـ مناكير، كما ذكر ابن حبان، وابن عدي. وبعضهم جعل ضعفه محتملاً.

وقول ابن معين: «ضعيف» يريد به الضعف الشديد ـ كما مر في ترجمة أبان بن أبي عياش ـ، وهذا هو مقصد أبي أحمد الحاكم في قوله: «ليس بالقوي عندهم» ـ فيما أعلم ـ كما تقدم في ترجمة أيوب بن خُوْط ـ.

ولم يصرح أحد بضعفه في مواعظه عن الحسن البصري، ولعل مواعظه عن الحسن أجود من مسانيده، ومن الممكن أن يكون الذين عدلوه، أو سهلوا القول في جرحه، اعتبروا تلك المواعظ. والله أعلم.

وأما ما رمي به من القدر، فقد زعم الجُوزجاني وحده أنه كان فيه رأساً، وأبو إسحاق عنده شدة مع أهل المذاهب المبتدعة غيرما كان عليه الشاميون. وجمهور النقاد على قبول رواية المبتدع إذا لم يدع إلى بدعته. ولم يثبت عن أبي عبيدة الناجي دعوة ـ وينظر عن بدعة القدرية، وحكم النقاد في أهلها ترجمة بُرْد بن سِنان ـ.

وخلاصة القول: إن أبا عُبيدة النَّاجي متروك الحديث، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. وقول النسائي: «ليس بثقة» لا يخالف هذه النتيجة. وأما قوله الآخر: «ضعيف» فظاهر المخالفة. والله أعلم.

(١) لم يذكر المزي في تهذيب الكمال، ولا مُغُلْطاي في إكماله، ولا ابن حجر في تقريبه هذه الترجمة. وقد أخرج النسائي لصاحب هذه الترجمة أثراً واحداً في اسم أبي هريرة، وذلك في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب فضل الصلوات الخمس ١٠.

(٢) قال ابن الجوزي في الضعفاء ٢٤أ: «ويقال: بُكير». ولبكر بن بكار هذا جزء مشهور.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦٢، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٨٨، =

قال النسائي: ليس بثقة(١).

وقال أيضاً: ليس بالقوي في الحديث(٢)(*).

= الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٧٤، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٤٣، الضعفاء والمتروكين ٦٥، الضعفاء الكبير ١/ ١٥٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣، الثقات ٨/ ١٤٦، الكامل ٢/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥، ذكر أخبار أصبهان ١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥، الأنساب ١٠/ ٥٤٠، الضعفاء لابن الجوزي ٢٤أ، ميزان الاعتدال ١/ ٣٤٣، المغني في الضعفاء ١/ ١١٢، ديوان الضعفاء ٣٤، الكاشف ١/ ١٦١، سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٨٣ ـ ٥٨٤، تهذيب التهذيب ١/ ٤٧٩ ـ ٤٨٠، لسان الميزان ٢/ ٤٨ ـ ٤٩.

(١) الضعفاء والمتروكين ٦٥، الضعفاء لابن الجوزي ٢٤أ، ميزان الاعتدال ١/ ٣٤٣، تهذيب التهذيب ١/ ٤٧٩.

(٢) السنن الكبرى ١٠، تهذيب التهذيب ١/ ٤٧٩، ٤٨٠. وقد عزاه ابن حجر إلى السنن الكبرى، لكنه أسقط عبارة: «في الحديث».

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال أشهل بن حاتم، وأبو عاصم النَّبيل ـ الضحاك بن مَخْلد ـ: ثقة؛ وقال ابن حبان في الثقات: ربما أخطأ؛ وقال ابن القطان ـ كما في لسان الميزان ـ: ليست أحاديثه بالمنكرة.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وقال أبو زرعة ـ كما في سؤالات البَرذعي ـ، وأبو حاتم: ليس بالقوي؛ وقال الساجي: ضعفه بعضهم؛ وقال ابن الجارود: ليس بشيء؛ وقال ابن أبي حاتم ضمن ترجمة الحارث بن بدل بعد أن ذكر حديثاً في سنده بكر بن بكار، وفيه اضطراب: وهذا من تخليط بكر بن بكار فإنه سيء الحفظ، ضعيف الحديث؛ وقال ابن عدي: ولبكر بن بكار أحاديث غرائب صالحة ـ (كذا في نسخة الظاهرية وهي متقنة، لكن في نسخة أحمد الثالث: أحاديث حسان غرائب صالحة) ـ، وهو ممن يكتب حديثه، وله غيرما ذكرت، وليس حديثه بالمنكر جداً؛ وقال ابن حجر: وله نسخة ـ سمعناها بعلو ـ وفيها مناكير ضعفوه بسببها.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦٢، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٤٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٨٣، ٢/ ١/ ٧٠، الثقات ٨/ ١٤٦، الكامل نسخة الظاهرية ٣٨أ، ونسخة أحمد الثالث ١/ ١٦٧أ، ذكر أخبار أصبهان ١/ ٢٣٤، تهذيب التهذيب ١/ ٤٨٠، لسان الميزان ٢/ ٤٨ ـ ٤٩. =

....

= وقبل البدء بدراسة هذه الأقوال أنبه على أن قول الذهبي في ميزان الاعتدال ٣٤٣/١، وسير أعلام النبلاء ٥٨٣/٩ عن ابن حبان: «ثقة، ربما يخطئ» ليس بدقيق، لأن ابن حبان لم يذكر عبارة: ثقة. بل أورد هذا الرجل في كتاب الثقات، وقال فيه: «ربما أخطأ». ومعلوم أن الثقات متفاوتون في المراتب.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: اختلف النقاد في الحكم على بكر بن بكار بين موثق ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها.

والموثقون مطلقاً لا تطمئن النفس إلى حكمهم لتعدد مناكيره، وغرائبه عن الثقات ـ وقد ذكر بعض الأئمة جملة منها ـ، بَيْد أن تلك المناكير لا تلقي به في أسوأ درجات الجرح كما يرى ابن معين المتشدد في باب النقد، وقد تبعه على لفظه ابن الجارود، ومن عادة هذا الرجل اتباع من قبله دون تحقيق.

وقول ابن عدي: «ولبكر بن بكار أحاديث غرائب صالحة، وهو ممن يكتب حديثه... وليس حديثه بالمنكر جداً» يحتمل وضعه في أسهل درجات التجريح، لأن عبارة: «يكتب حديثه». كثيراً ما يستعملها ابن عدي في الضعفاء الذين يعتبر بحديثهم ويؤكد هذا عبارته الأخيرة: «وليس حديثه بالمنكر جداً»، أي أن ضعفه غير شديد. كما يحتمل وضعه في أدنى درجات التعديل، لكن الأول أرجح.

وقول ابن القطان ـ كما في مطبوعة لسان الميزان ـ: «ليست أحاديثه بالمنكرة» أظنه قد سقط من آخره عبارة: «جداً» لأن غالب الأئمة على وجود المنكر في حديثه. فإن ثبت هذا السقط، يحول قول ابن القطان إلى أقوال الملينين.

وقد أورد ابن الجوزي في كتاب الموضوعات ـ كتاب الزينة، باب في الحناء ٣/ ٥٥ ـ ٥٦ ـ حديثاً لبكر جعل الآفة فيه منه. لكن تعقبه ابن عَرَّاق في تنزيه الشريعة المرفوعة ٢٧٥/٢ بأن بكراً وُثِّق، وتوبع على حديثه. فبطل بذلك صنيع ابن الجوزي.

كما أورد ابن الجوزي في كتاب العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ـ كتاب الأطعمة، باب: حديث في ذكر النَّبِق ـ (يعني ثمر السِّدْر) ـ ١٦٦/٢ ـ ١٦٧. حديثاً لبكر هو علته.

وخلاصة القول: إن بكر بن بكار ضعيف، يكتب حديثه للاعتبار. وذلك لما فيه من المناكير غير الشديدة في الجملة. هذا ما أرجحه. وقد أسقطه النسائي عن هذه الدرجة في مكان، ورفعه عنها في مكان آخر، وما رجحته هو الوسط بين قوليه، وهو الذي ذهب إليه أكثر النقاد. والله أعلم.

٩٦ ـ ت ق: بكر بن خُنَيس الكوفي، ثم البغدادي، العابد، الزاهد[(١)][(٢)].

قال النسائي: ضعيف[(٣)].

وقال أيضاً: ليس بالقوي[(٤)][(*)].

---

(١) قال الذهبي في تذهيب تهذيب الكمال ـ كما في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٤/ ٢١١ ـ: «كان في حدود السبعين ومئة».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦٢، معرفة الرجال ٢/ ٣٥، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٨٩، أحوال الرجال ١٠٨، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٤٩، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٥، الضعفاء والمتروكين ٦٤، الضعفاء الكبير ١/ ١٤٨ ـ ١٤٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٨٤، المجروحين ١٩٥، الكامل ٢/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩، تصحيفات المحدثين ٣/ ٩٩١، الضعفاء والمتروكون ١٦٠، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٩، تاريخ بغداد ٧/ ٨٨ ـ ٩٠، الإكمال ٢/ ٣٤٠، الضعفاء لابن الجوزي ٢٤أ، تهذيب الكمال ٤/ ٢٠٨ ـ ٢١١، ميزان الاعتدال ١/ ٣٤٤، المغني في الضعفاء ١/ ١١٣، ديوان الضعفاء ٣٤، الكاشف ١/ ١٦١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٤أ ـ ٢٤ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٨١ ـ ٤٨٢، تقريب التهذيب ١٢٦، خلاصة التذهيب ٥١.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٦٤، الكامل ٣٧أ، تاريخ بغداد ٧/ ٩٠، الضعفاء لابن الجوزي ٢٤أ، تهذيب الكمال ٤/ ٢١٠، ميزان الاعتدال ١/ ٣٤٤، تهذيب التهذيب ١/ ٤٨٢.

(٤) تهذيب الكمال ٤/ ٢١٠، تهذيب التهذيب ١/ ٤٨٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية البَرْقي: ليس به بأس، ولم يكن صاحب حديث؛ وفي رواية ابن أبي مريم ـ كما في الكامل ـ: شيخ صالح لا بأس به، إلا أنه كان يروي عن ضعفاء، ويُكْثر من حديث الرِّقاق؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أغلاط.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال الترمذي: قد تكلم فيه ابن المبارك، وتركه في آخر أمره؛ وقال محمد بن المثنى ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: ما سمعت يحيى ـ (يعني =

....

=القطان) ـ، ولا عبد الرحمٰن ـ (يعني ابن مهدي) ـ حدثنا عن بكر بن خُنيس شيئاً قط؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة ـ كما في المجروحين ـ، والكَوْسَج: لا شيء. زاد الكَوْسَج: ضعيف؛ وفي رواية عبد الله بن أحمد الدَّوْرقي: ضعيف الحديث؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: وسألته ـ يعني أباه ـ عن بكر بن خُنيس؟ فضعفه؛ وقال أبو حاتم سألت علي بن المديني عن بكر بن خُنيس؟ فقال: للحديث رجال؛ وقال ابن عَمَّار: ليس بمتروك، وهو شيخ صاحب غزو؛ وقال أحمد بن صالح المصري: متروك؛ وقال الفلاس ـ كما في الكامل ـ: وهو ضعيف، روى عن هَمَّام بن الحارث أحاديث منكرة، ولا أحفظ عن سفيان ـ (يعني ابن عيينة) ـ عنه شيئاً؛ وقال الجُوزجاني ـ كما في كتابه ـ: كان يروي كل مُنْكَر، عن كل مُنْكِر؛ وقال يعقوب بن شيبة: ضعيف الحديث، وهو موصوف بالعبادة والزهد؛ وقال أبو زرعة ـ كما في سؤالات البَرْذعي ـ: ذاهب؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ليس بشيء؛ وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي، وسئل عن بكر بن خُنيس؟ فقال: كان رجلاً صالحاً ـ (يعني في دينه) ـ، غَزّاءً ـ (وقد تصحفت هذه الكلمة في مطبوعة الجرح والتعديل إلى: غراً) ـ، وليس هو بقوي في الحديث. قلت ـ (يعني ابن أبي حاتم نفسه) ـ: هو متروك الحديث؟ قال: لا يُبْلَغ به التَّرْك؛ وقال ابن خِراش: متروك الحديث؛ وقال البزار: ليس بقوي؛ وقال ابن الجارود: ليس بشيء؛ وقال العقيلي ـ فيما زعم مُغُلْطاي ـ: ضعيف؛ وقال ابن حبان: يروي عن البصريين، والكوفيين، أشياء موضوعة، يَسْبق إلى القلب أنه المتعمد لها؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة أحاديث: ولبكر بن خُنيس من الرواية غيرما ذكرت أخبار من الرِّقاق، وغيرِهِ ـ (كذا) ـ، وهو ممن يكتب حديثه، وهو يحدث بأحاديث مناكير عن قوم لا بأس بهم، وهو في نفسه رجل صالح، إلا أن الصالحين يُشَبَّه عليهم الحديث، وربما حدثوا بالتوهم، وحديثه في جملة حديث الضعفاء، وليس هو ممن يحتج بحديثه؛ وقال الدارقطني في سؤالات البَرْقاني: متروك؛ وفي السنن: ضعيف؛ وقال الجَورقاني فيه وفي ثلاثة آخرين: أربعتهم متروكون؛ وقال الذهبي: واهٍ؛ وقال ابن حجر في فتح الباري: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٦٢، أحوال الرجال ١٠٨، ونسخة الظاهرية ١١ب، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/٤٤٩، المعرفة والتاريخ ٣/٣٥، الجامع الصحيح ٥/١٧٦، الضعفاء الكبير ١/١٤٨، الجرح والتعديل ١/١/٣٨٤، المجروحين=

....

=١٩٥، الكامل ٢/ ٤٥٨، ونسخة الظاهرية ٣٧أ، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٩، السنن للدارقطني ٢/ ١٢١، تاريخ بغداد ٧/ ٨٩ ـ ٩٠، الأباطيل ١/ ٣٥، الكاشف ١/ ١٦١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٨٢، تقريب التهذيب ١٢٦، فتح الباري ٩/ ٢٤٣.

وقبل البدء في دراسة هذه الأقوال أنبه على أمور، أولها: أن مُغُلْطاي وهم في قوله في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٤أ: «وقال ابن أبي شيبة: ضعيف الحديث، وهو موصوف بالعبادة والزهد»، والصواب أن هذا القول ليعقوب بن شيبة كما في تاريخ بغداد ٧/ ٩٠، وغيره. وقد تبع مُغُلْطاي على هذا الوهم ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٤٨٢. وثانيها: أن الخطيب نقل في تاريخ بغداد ٧/ ٨٩ عن ابن معين من رواية ابن أبي مريم ما يخالف في بعضه نقل ابن عدي عنه. وموضع المخالفة هو الجملة الأخيرة، ففي الكامل ـ نسخة الظاهرية ٣٧أ، ونسخة أحمد الثالث ١/ ١٦٤أ ـ: «ويُكثر من حديث الرِّقاق»، وفي تاريخ بغداد: «ويُكتب من حديثه الرِّقاق». وقد اخترت الأول لسببين: أولهما: كثرة الرِّقاق في حديثه، ويؤكد هذا قول ابن عدي السابق: «ولبكر بن خُنيس من الرواية غيرما ذكرت أخبار من الرِّقاق، وغيرِهِ». وثانيهما: عدم المناسبة بين قول ابن معين: «لا بأس به»، وقوله في آخر الحكم: «ويُكتب من حديثه الرِّقاق»، لأن الأول تعديل، والآخِر تجريح. وأما الأمر الثالث الذي أنبه عليه، فهو الاختلاف في نقل عبارة الجُوزجاني، فالذي في النسخة الفريدة من كتابه ١١ب: «كان يروي كل مُنْكَر، عن كل مُنْكِر»، وفي الكامل نسخة الظاهرية ٣٧أ: «كان يروي كل منكر، وكان لا بأس به في نفسه»، وفي تاريخ بغداد٧/ ٨٩: «كان يروي كل منكر عن كلٍّ، وكان في رأيه لا بأس به»، وفي الضعفاء لابن الجوزي نسخة أحمد الثالث ٢٤أ: «كان يروي عن كل منكر»، وفي نسخة السعيدية ٢٤أ: «كان يروي كل منكر». والزيادة التي ذكرها ابن عدي، والخطيب يبدو أنها في بعض نسخ كتاب الجُوزجاني، ولعل المراد منها نفي انتسابه إلى البدع، وعبارة الخطيب صريحة في ذلك. ومن المعروف عن الجوزجاني شدة اهتمامه بذكر كثير من المبتدعة في كتابه، وتليينه لهم، بَيْد أنه أورد جماعة ضعفاء في حديثهم فقط، منبهاً عند ذكر بعضهم إلى أنه لا مغمز عليهم في دينهم.

ثم أشرع في الدراسة، فأقول: اختلف النقاد في الحكم على بكر بن خُنَيْس بين معدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها.

والمعدلون هم: ابنُ معين في روايتي البَرْقي وابن أبي مريم، والعجليُّ، وابن=

٩٧ ـ بكر بن رستم أبو عُتْبة البصري، الأَعْنق، ويُعْرف ببكر الأَعْنق[١].

قال النسائي: ليس بالقوي[٢][*].

=حجر في التقريب. فأما ابن معين فقد ضعفه في رواية الدوري، وابن أبي خيثمة، والكَوْسَج، والدَّوْرقي، وبعض هؤلاء كانوا من ألزم الناس ليحيى، وأكثرهم علماً عنه. وأما العجلي فمعروف بالتساهل في التعديل، وأما ابن حجر فقد أطلق القول في ضعفه في فتح الباري.

فتبين بذلك أن الصواب فيه هو الجرح، كما هو مذهب الجمهور، غير أن هؤلاء اختلفوا في تعيين المرتبة التي يستحقها، فابن حبان بالغ ـ كعادته ـ فاتهمه بالوضع، ولم يتابعه على ذلك أحد ـ فيما أعلم ـ، وقد قال ابن حجر في تقريب التهذيب ١٢٦: «أفرط فيه ابن حبان». وانقسم سائر المجرحين إلى فريقين: فريق ترك حديثه، وآخر احتمل ضعفه، ولم يهدره.

وقد نظرت فيما استنكر عليه من الحديث، فلم أجد ما يستدعي تركه، لأن تلك المناكير ليست بالشديدة المتلفة. وما وقع فيه من رفع للموقوفات، ووصل للمراسيل، ناتج عن غفلة فيه، هي غفلة الصالحين من غير أهل الإتقان، ولهذا قال ابن المديني لما سئل عنه: «للحديث رجال». وقد أحسن أبو حاتم، وابن عدي في حكمهما عليه.

وخلاصة القول: إن بكر بن خُنَيس ضعيف ـ كما قال النسائي ـ، يكتب حديثه للاعتبار. وأما قوله الآخر: «ليس بالقوي» فهو أرفع من ذلك. والأول أدق، وأشهر. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦٢، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٢٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٩٢ ـ ٩٣، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٧٢، الضعفاء والمتروكين ٦٦، الضعفاء الكبير ١/ ١٤٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٨٥، الثقات ٦/ ١٠٢ ـ ١٠٣، الكامل ٢/ ٤٦٠، تاريخ أسماء الثقات ٧٩، ميزان الاعتدال ١/ ٣٤٤، ٣٤٩، المغني في الضعفاء ١/ ١١٣، ١١٤، ديوان الضعفاء ٣٥، استدراكات ابن ناصر الدين الدمشقي على الضعفاء لابن الجوزي ٢٤أ، لسان الميزان ٢/ ٥٠، ٦٠.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٦٦.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية الدوري: ليس به بأس؛ وقال الآجري: =

٩٨ ـ بَكْر بن سَهْل أبو محمد الهاشمي مولاهم، الدِّمْياطي، المحدث، المفسر، المقرئ. ولد سنة ست وتسعين ومئة، ومات بدمياط في شهر ربيع الأول سنة تسع وثمانين ومئتين، وقيل: سنة سبع وثمانين[١].

=سألت أبا داود عن بكر الأَعْنَق؟ فَرَفَعه؛ وقال ابن حبان في الثقات: ربما أخطأ وخالف. وذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُضَعِّفون والمُلَيِّنون: قال أبو حاتم: ليس بقوي؛ وقال ابن عدي بعد أن أشار إلى حديث له أنكره عليه البخاري: وبكر الأَعْنق هذا غير معروف... ولا أدري لعل له حديثاً غيره؛ وقال الذهبي: لا يصح حديثه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٦٢، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٧٢، الجرح والتعديل ١/١/٣٨٥، الثقات ٦/١٠٣، الكامل ٢/٤٦٠، تاريخ أسماء الثقات ٧٩، المغني في الضعفاء ١/١١٤.

فقد اختلف النقاد في الحكم على بكر الأَعْنق بين معدِّل ومُلَيِّن، والملينون هم: أبو حاتم، وابن عدي، والذهبي. فأما أبو حاتم فإنه قال فيه: «ليس بقوي» وهذه العبارة قد يستعملها في الرفعاء، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٣/٢٦٠: «إذا وَثَّق أبو حاتم رجلاً فَتَمسَّك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا لين رجلاً، أو قال فيه: لا يحتج به. فتوقَّف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد، فلا تَبْنِ على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي أو نحو ذلك». وأما ابن عدي فيبدو أنه لم يخبر أمره، حيث قال فيه: «غير معروف... ولا أدري لعل له حديثاً غيره»، مع أن الرجل معروف برواية جماعة عنه، ومُوَثَّق، ومن عَرَف حجة على من لم يَعْرف. وأما الذهبي فإن قوله فيه: «لا يصح حديثه» يعني به حديثاً واحداً، استنكره عليه من قبلُ البخاري في التاريخ الكبير ٢/١/٩٣، والعقيلي في الضعفاء الكبير ١/١٤٨.

فتبين أن التعديل في بكر الأَعْنق أولى وأرجح من التليين.

وخلاصة القول: إن بكر بن رستم صدوق، حسن الحديث فيما لم يستنكر عليه؛ أو أن محله الصدق، فيكتب حديثه للاختبار فما وافق فيه الثقات كان حسناً، وما لم يوافق ضُعِّف. والله أعلم.

(١) ترجمته في: ميزان الاعتدال ١/٣٤٥ ـ ٣٤٦، المغني في الضعفاء ١/١١٣،=

قال النسائي: ضعيف[١](*).

= سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٢٥ ـ ٤٢٧، العبر في خَبَر من غَبَر ٢/ ٨٨ ـ ٨٩، غاية النهاية ١/ ١٧٨، استدراكات ابن ناصر الدين الدمشقي على الضعفاء لابن الجوزي ٢٤ب، لسان الميزان ٢/ ٥١ ـ ٥٢، حسن المحاضرة ١/ ٣٦٧، شذرات الذهب ٢/ ٢٠١.

(١) ميزان الاعتدال ١/ ٣٤٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلُون: قال الذهبي في الميزان: حمل الناس عنه، وهو مقارِب الحال؛ وفي المغني: متوسط.

ب ـ المُجَرِّحُون والمُلَيِّنون: قال مسلمة بن قاسم ـ كما في لسان الميزان ـ: تكلم الناس فيه، ووضعوه من أجل الحديث الذي حدث به عن سعيد بن كثير ـ (يعني ابن عُفَيْر) ـ، عن يحيى بن أيوب ـ (يعني الغافِقي) ـ، عن مُجَمِّع بن كعب، عن مسلمة بن مُخَلَّد ـ رَفَعَه ـ: اعروا النساء يلزمن الحِجال؛ وقال أبو الشيخ: كانوا قد جمعوا له بالرملة خمس مئة دينار، ليقرأ لهم التفسير، فامتنع، وقدم بيت المقدس، فَجُمع له منها ومن الرملة ألف دينار، فقرأ عليهم الكتاب؛ وقال الذهبي في الميزان: ومن ضَعَّفه: ما حكاه أبو بكر القَبَّاب ـ مُسْنِد أصبهان ـ (يعني ابن فُوْرَك) ـ أنه سمع أبا الحسن بن شَنَبُوذ المقرئ، سمعت بكر بن سهل الدمياطي يقول: هَجَّرت ـ أي بَكَّرت ـ يوم الجمعة، فقرأت إلى العصر ثمان ختمات. فاسمع إلى هذا وتَعَجَّب؛ وقال الهيثمي في موضع من مجمع الزوائد: ضعيف، وقد وثق؛ وفي موضع آخر: وثق وفيه ضعف.

ميزان الاعتدال ١/ ٣٤٦، ونسخة الأحمدية ١/ ٧٣أ، المغني في الضعفاء ١/ ١١٣، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٢٦، مجمع الزوائد ١٠/ ٣٥٧، ٣٨٩، لسان الميزان ٢/ ٥٢.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه على أنه جاء في مطبوعة لسان الميزان ٢/ ٥٢ عن الذهبي قوله: «ومن وضعه: ما حكاه...». وفي هذا تصحيف، صوابه: «ومن ضعفه...» كذا في النسخة الأحمدية ١/ ٧٣أ، ونسخة جامعة الإمام ٨١أ من ميزان الاعتدال. وقد سقطت هذه العبارة مع قسم كبير من ترجمة بكر بن سهل من نسخة أحمد الثالث من الميزان، وعليها كان اعتماد المطبوعة.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على بكر بن سَهْل الدِّمياطي، ولم يعدِّله إلا الذهبي حيث قال فيه مرة: «مقارِب الحال» ومرة: «متوسط». وما ذكره الهيثمي من أنه =

....

=قد وُثِّق، لم يرد فيه إلا قول الذهبي: «مقارِب الحال» كما يفهم من مجموع ذكره له في مجمع الزوائد.

وقول الذهبي: «مقارَب الحال» مثل قولهم: «مقارَب الحديث»، وقد فَسَّر معنى هذه العبارة الأخيرة السخاوي في فتح المغيث ١/٣٣٩ فقال: «من القُرْب ضد البعد، وهو بكسر الراء... ومعناه أن حديثه مقارِب لحديث غيره من الثقات... أو بفتح الراء: أي حديثه يقارِبه حديث غيره، فهو على المعتمد بالكسر والفتح: وسط، لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة، وهو نوع مدح...».

وعبارتا الذهبي فيه، في أدنى درجات التعديل القريبة من أسهل مراتب التجريح، بَيْد أن الذهبي أشار إلى ضعفه، لأجل حكاية ابن فُوْرَك، عن ابن شَنَبُوذ، عنه. وكلام بكر في هذه الحكاية لا يعقل.

وأما الحديث الذي زعم مسلمة أن الناس تكلموا في بكر لأجله، فقد أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٩/٤٣٨، والمعجم الأوسط ـ كما في مجمع الزوائد ٥/ ١٤١ ـ، وابن الجوزي في الموضوعات ٢/٢٨٢، لكن بإسناد مختلف عما في مطبوعة لسان الميزان، وهو ـ واللفظ للطبراني في الكبير ـ: بكر بن سهل، حدثنا شعيب بن يحيى، أخبرنا يحيى بن أيوب، عن عمرو بن الحارث ـ (يعني المصري) ـ، عن مُجَمِّع، عن مسلمة بن مُخَلَّد.

وقد جعل الهيثمي الضعف في هذا الحديث من مُجَمِّع، فقال في مَجْمَع الزوائد ٥/١٤١: «وفيه مُجَمِّع بن كعب، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات». كذا زعم نور الدين الهيثمي أن بقية رجال الإسناد ثقات، غافلاً عن تضعيفه لبكر في غيرما موضع من كتابه المذكور.

وأما ابن الجوزي فقد ضعف في سنده شعيب بن يحيى فقط، حيث نقل عن أبي حاتم قوله فيه: «ليس بمعروف». وقد تعقب ابن عَرَّاق في تنزيه الشريعة ٢/٢١٣ ابن الجوزي في إيراده هذا الحديث في الموضوعات، وأبا حاتم في تليينه لشعيب ـ وأحسن ابن عَرَّاق في ذلك ـ.

وأما أخذه الآجرة على التحديث بكتابه في التفسير فلا تضره، بل هذ جائزة قياساً على جواز أخذها على تعليم القرآن، قال السخاوي في فتح المغيث ١/٣٢٦: «فالدليل لمطلق الجواز ـ (يعني جواز أخذ الأجرة على التحديث) ـ كما تقدم ـ: القياس على القرآن، فقد جَوَّز أخذ الأجرة على تعليمه الجمهور لقوله ﷺ في الحديث الصحيح: =

٩٩ ـ بكر بن عبد الله بن الشَّرُود الصَّنْعاني، ويقال: هو ابن الشروس، وكثيراً ما ينسب إلى جده، فيقال: بكر بن الشَّرُود[١].

قال النسائي: ضعيف[٢](*).

=أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله»، لكن يكره أخذها لذوي اليسار، وكذلك من ذوي الإعسار، وتشتد تلك الكراهة عند عظم اليسار من جهة، وقساوة الإعسار من جهة أخرى. هذا هو التحقيق في المسألة، مع أن فيها اختلافاً، وتفصيلاً ليس هذا موضعه.

وخلاصة القول: إن بكر بن سهل ضعيف ـ كما قال النسائي ـ لوجود مناكير وغرائب في حديثه، وقد يكون في أسهل مراتب الضعف، لكن النتيجة متحدة، وهي أنه يكتب حديثه للاعتبار، ولا يحتج به. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٦٢، التاريخ الكبير ٢/١/٩٠، المعرفة والتاريخ ٣/٤١، ٥٣، الضعفاء والمتروكين ٦٥، الضعفاء الكبير ١/١٤٩، الجرح والتعديل ١/١/٣٨٨، المجروحين ١/١٩٦، الكامل ٢/٤٥٩ ـ ٤٦٠، الضعفاء والمتروكون ١٦٢، الضعفاء لابن الجوزي ٢٤ب، ميزان الاعتدال ١/٣٤٦، المغني في الضعفاء ١/١١٣، ديوان الضعفاء ٣٥، ذيل ديوان الضعفاء ٢٣٠أ، لسان الميزان ٢/٥٢ ـ ٥٤.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٦٥، الكامل ٣٧أ، الضعفاء لابن الجوزي ٢٤ب، ميزان الاعتدال ١/٣٤٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وفي رواية أحمد بن محمد الحضرمي: كذاب؛ ونقل البخاري عنه قوله فيه: ليس بثقة؛ وقال الفسوي: وبكر بن الشروس صنعاني ضعيف؛ وَذَكَر بكر بن الشَّرود في باب من يرغب عن الرواية عنهم؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ضعيف الحديث؛ وقال أيضاً ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: متهم بالقدر؛ وقال الساجي: ضعيف؛ وقال ابن الجارود: ليس بشيء؛ وقال العقيلي: وقد حَدّث عن الثوري وغيره أحاديث كثيرة مناكير؛ وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة مناكير: ولبكر غيرما ذكرت من الروايات مما لا يتابعه الثقات عليه، وكلها غير محفوظة، ما ذكرتها، وما لم أذكرها؛ وقال الدارقطني: ضعيف؛ وقال الذهبي: ضعفوه. =

١٠٠ ـ د[١]: بُكير بن عامر أبو إسماعيل البَجَلي، الكوفي[٢][٣].

= تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٦٢، التاريخ الكبير ٢/١/٩٠، المعرفة والتاريخ ٣/٤١، ٥٣، الضعفاء الكبير ١/١٤٩، الجرح والتعديل ١/١/٣٨٨، المجروحين ١/١٩٦، الكامل ٢/٤٦٠، الضعفاء لابن الجوزي ٢٤ب، ديوان الضعفاء ٣٥، لسان الميزان ٢/٥٣ ـ ٥٤.

فقد اتفق النقاد على جرح بكر بن الشَّرُود، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم جعل ضعفه محتملاً، والبعض الآخر أهدره. والراجح ـ في نظري ـ هو ما ذهب إليه الفريق الأخير، وذلك لكثرة مناكيره كما ذكر العقيلي، بل إن ابن عدي المحقق صرح بأن عامة أحاديثه مناكير، ويضاف إلى هذا تكذيب ابن معين له، وهو أعلم هؤلاء النقاد به لكونه رآه، وخبر أمره عن قُرْب.

وقول أبي حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: «ضعيف الحديث» يحتمل أنه أراد به الضعف الشديد، وقد سبق في ترجمة إسماعيل بن يعلى الثقفي أن أبا حاتم يستعمل ـ كثيراً ـ ذاك اللفظ في أناس متروكين.

وأما قول الذهبي: «ضعفوه» فهو أشد عنده من قوله: «ضعيف» ـ كما تقدم في ترجمة أيوب بن سَيَّار الفَيْدي، وينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ٨٧، ٨٨ ـ.

وخلاصة القول: إن بكر بن عبد الله بن الشرود متروك الحديث، لا يكتب حديثه ولو على جهة الاعتبار. والله أعلم.

(١) قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/٢٨أ، ٢٧ب ـ (وسبب تقديم المتأخر هو الخلل في ترتيب الأوراق) ـ: «وزعم اللالِكائي، والأُقْلِيشي ـ في كتاب الانفراد ـ، والحبَّال، والصَّريفيني أن مسلماً خرج حديثه في صحيحه من غير تقييد، وأما الحاكم فإنه قال: ذكره مسلم مستشهداً به في حديث الشَّعبي».

(٢) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٤/٢٤١: «وترجمه الذهبي في وفيات الطبقة الخامسة عشرة ١٤١ ـ ١٥٠ من كتابه تاريخ الإسلام».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٦١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/٣٣٤، ٤/٢٩٦ ـ ٢٩٧، معرفة الرجال ١/٦٤ ـ ٦٥، الطبقات ١٦٨، العلل ومعرفة الرجال ١/١٥٥، ٢٦٠، ٢/٢٠٣، التاريخ الكبير ٢/١/١١٥، معرفة الثقات ١/٢٥٤، الضعفاء والمتروكين ٦٣، الضعفاء الكبير ١/١٥٣، الجرح والتعديل ١/١/٤٠٥، الثقات ٦/١٠٦ ـ ١٠٧، الكامل ٢/٤٦٦ ـ ٤٦٧، تاريخ أسماء الثقات ٧٨، الضعفاء لابن الجوزي ٢٤ب، تهذيب الكمال ٤/٢٤٠ ـ ٢٤١، ميزان الاعتدال ١/٣٥٠، =

قال النسائي: ضعيف[١].

وقال أيضاً: ليس بالقوي[٢].

وقال أيضاً: ليس بثقة[٣](*).

= المغني في الضعفاء ١/ ١١٥، ديوان الضعفاء ٣٦، من تكلم فيه وهو موثق ٥٥، الكاشف ١/ ١٦٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٨أ، ٢٧ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٩١، تقريب التهذيب ١٢٨، خلاصة التذهيب ٥٢.

(١) الضعفاء والمتروكين ٦٣، تهذيب الكمال ٤/ ٢٤١، ميزان الاعتدال ١/ ٣٥٠، تهذيب التهذيب ١/ ٤٩١. لكن عبارة الذهبي: «ضعفه ابن معين، والنسائي».

(٢) الكامل ٣٨أ، الضعفاء لابن الجوزي ٢٤ب.

(٣) تهذيب الكمال ٤/ ٢٤١، تهذيب التهذيب ١/ ٤٩١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن سعد: وكان ثقة إن شاء الله؛ وقال أحمد بن حنبل في موضع من رواية عبد الله: صالح الحديث، ليس به بأس؛ وقال العجلي ـ كما في كتابه معرفة الثقات ـ: لا بأس به؛ وقال أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: يكتب حديثه؛ وقال ابن أبي حاتم في ترجمة عيسى بن المُسَيَّب: سألت أبي عن عيسى بن المُسَيَّب؟ فقال: محله الصدق، ليس بالقوي. قلت: هو أحب إليك أم بكير بن عامر؟ قال: بكير أثبت عندي؛ وقال ابن عدي: وبكير بن عامر هذا ليس بكثير الرواية، ورواياته قليلة، ولم أجد له متناً منكراً، وهو ممن يكتب حديثه؛ وقال الحاكم: ثقة. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن معين في رواية الدوري: قيل ليحيى بن سعيد القطان: ما تقول في بكير بن عامر؟ فقال: كان حفص بن غِياث يتركه، وحَسْبُه إذا تركه حفص. ـ (ثم قال ابن معين كما وضح المزي) ـ: وكان حفص يروي عن كل أحد؛ وقال ابن محرز: سمعت يحيى ـ (يعني ابن معين) ـ يقول: سئل يحيى بن سعيد القطان عن بكير بن عامر، فقال: يسأل عن رجل تركه حفص بن غياث؟! قال يحيى بن معين: يعني أنه متروك الحديث؛ وقال الفلاس: لم أسمع يحيى ـ (يعني القطان) ـ يحدث عن بكير بن عامر بشيء قط، ولا عبد الرحمٰن ـ (يعني ابن مهدي) ـ؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، وعبدِ الله بن أحمد الدروقي: ضعيف. زاد الدروقي: تركه حفص بن غياث؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ليس بشيء؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة: =

....

= لا شيء؛ وقال أحمد بن حنبل في موضع من رواية عبد الله: ليس هو بذاك في الحديث، ليس بالقوي في الحديث؛ وفي موضع آخر منها: ليس هو بقوي في الحديث؛ وقال أبو زرعة: ليس بقوي في الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ليس بالمتروك؛ وقال الساجي: ضعيف الحديث؛ وفي كتاب ابن الجارود ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ضعيف؛ وقال الذهبي في الكاشف: ضُعِّف؛ وفي الديوان، ومن تكلم فيه وهو موثق: ضعيف؛ وكذلك قال ابن حجر.

الطبقات الكبرى ٦/٣٦١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/٣٣٤، ٤/٢٩٦ ـ ٢٩٧، معرفة الرجال ١/٦٤ ـ ٦٥، العلل ومعرفة الرجال ١/١٥٥، ٢٦٠، ٢/٢٠٣، معرفة الثقات ١/٢٥٤، الضعفاء الكبير ١/١٥٣، الجرح والتعديل ١/١/٤٠٥، ١/٣/٢٨٨، الثقات ٦/١٠٦ ـ ١٠٧، الكامل ٢/٤٦٦، ٤٦٧، تاريخ أسماء الثقات ٧٨، تهذيب الكمال ٤/٢٤١، ديوان الضعفاء ٣٦، من تكلم فيه وهو موثق ٥٥، الكاشف ١/١٦٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/٢٨أ، ٢٧ب، تقريب التهذيب ١٢٨.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن العقيلي في الضعفاء الكبير ١/١٥٣، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/١/٤٠٥ جعلا قول القطان ـ من رواية الدوري عن ابن معين عنه ـ لابن معين.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على بُكير بن عامر البَجَلي بين معدِّل ومجرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها.

فالذين وثقوه مطلقاً، أو جعلوه ممن يحتج به ـ غير أحمد بن حنبل ـ عندهم تساهل في التوثيق. بَيْد أن العجلي قال فيه في موضع آخر: «يكتب حديثه»، أي أنه عنده في آخر مراتب التعديل. وأما أحمد بن حنبل فإنه لينه في موضعين آخرين. وقول ابن عدي: «ورواياته قليلة، ولم أجد له متناً منكراً، وهو ممن يكتب حديثه» ظاهره التعديل، غير أن ابن عدي كثيراً ما يستعمل عبارة: «يكتب حديثه» في الضعفاء المحتمل ضعفهم.

وأما المجرِّحون: فمنهم من طرح حديثه، وهم: حفص بن غِياث، والقطان، وابن معين. والأخيران معروفان بالتعنت في الجرح. وقول ابن معين في بعض الروايات: «ضعيف» يريد به الضعف الشديد كما سبق في ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش. وأما الباقون فقد جعلوا ضعفه محتملاً، وكثير منهم معروف بالاعتدال.

وقد ذكر العقيلي، وابن عدي له حديثاً واحداً منكر الإسناد، ونفى ابن عدي المنكر عن متونه، لكن قلة رواياته جعلت ما استنكر عليه من الأسانيد مؤثراً، حتى عُد من الذين يكتب حديثهم ولا يحتج بهم. =

١٠١ ـ ت: تَلِيْد بن سُليمان أبو إدريس، وقيل: أبو سُليمان[١] المُحَارِبي[٢]، الكوفي، الأَعْرج[٣][٤][٥].

قال النسائي: ضعيف[٦][*].

= وخلاصة القول: إن بكير بن عامر البَجَلي ضعيف ـ في أدنى أحواله، وهو قول النسائي في كتاب الضعفاء ـ، أو لَيِّن الحديث، يكتب حديثه للاعتبار. وقد يكون في آخر مراتب التعديل ـ لكن لا يخرج عن النتيجة السابقة في نوع كتابة حديثه ـ، والنسائي كثيراً ما يعبر عن هذه المرتبة بقوله: «ليس بالقوي».

وأما قول أبي عبد الرحمٰن: «ليس بثقة» ففيه مبالغة. والله أعلم.

(١) لم أجد من كَنَّاه بذلك قبل المزي.

(٢) ينظر في نسبته أيضاً أحوال الرجال ٧٤.

(٣) ينظر في عرجه تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٨٥، ٣٢٧، وسؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦، والضعفاء الكبير ١/ ١٧١.

(٤) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٤/ ٣٢٣: «وذكره الذهبي في الطبقة العشرين ١٩١ ـ ٢٠٠ من تاريخه».

(٥) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٨٥، ٣٢٧، ٥٤٦، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٤١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٥٨ ـ ١٥٩، أحوال الرجال ٧٤، معرفة الثقات ١/ ٢٥٧، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٧٨، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٦، الضعفاء والمتروكين ٦٧، الكنى والأسماء ١/ ١٠٤، الضعفاء الكبير ١/ ١٧١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٤٧، المجروحين ١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥، الكامل ٢/ ٥١٦ ـ ٥١٧، المدخل إلى الصحيح ١٢٥، الضعفاء لأبي نعيم ٦٨، تاريخ بغداد ٧/ ١٣٦ ـ ١٣٨، الضعفاء لابن الجوزي ٢٦أ ـ ٢٦ب، تهذيب الكمال ٤/ ٣٢٠ ـ ٣٢٣، ميزان الاعتدال ١/ ٣٥٨، المغني في الضعفاء ١/ ١١٨، ديوان الضعفاء ٣٧، الكاشف ١/ ١٦٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٣ب، تهذيب التهذيب ١/ ٥٠٩ ـ ٥١٠، تقريب التهذيب ١٣٠، خلاصة التذهيب ٥٦.

(٦) الضعفاء والمتروكين ٦٧، الكامل ٤٧أ، تاريخ بغداد ٧/ ١٣٨، الضعفاء لابن الجوزي ٢٦أ ـ ٢٦ب، تهذيب الكمال ٤/ ٣٢٢، ميزان الاعتدال ١/ ٣٥٨، تهذيب التهذيب ١/ ٥١٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال أبو بكر المَرُّوذي: قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل في تليد بن =

....

=سليمان: كان مذهبه التشيع. ولم يَرَ به بأساً؛ وقال ابن عَمَّار: زعموا أنه لا بأس به؛ وقال العجلي: لا بأس به، وكان يتشيع ويدلِّس.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال الجُوزجاني: كان محمد بن عُبَيْد ـ (يعني الطَّنَافسي) ـ يُسيء القول فيه؛ وقال الفسوي: سمعت عُبيد الله بن موسى ـ (يعني العَبْسي) ـ يقول لابنه محمد: أليس قد قلت لك: لا يكتب حديث تليد هذا؟، وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري: تَلِيْد بن سليمان ليس بشيء، قعد فوق سطح مع مولى لعثمان بن عفان، فذكروا عثمان، فتناوله تَليد، فقام إليه مولى عثمان، فأخذه فرمى به من فوق السطح، فكسر رجلَيْه؛ وفي موضع آخر منها: كان ببغداد، وقد سمعت منه، ولكن ليس هو بشيء، كان يشتم عثمان بن عفان...؛ وفي موضع آخر منها أيضاً: تليد كذاب، كان يشتم عثمان، وكل من يشتم عثمان، أو طلحة، أو أحداً من أصحاب النبي ﷺ دجَّال، لا يكتب عنه، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة: ليس حديثه بشيء؛ وقال أبو مَعْمر إسماعيل بن إبراهيم القَطِيْعي: وكان أعرج، سمعه قوم ينتقص عثمان، وهو على سطح فرموا به، فانكسرت رجله، فَعَرَج؛ وقال الجُوزجاني: وهو عندي كان يكذب؛ وقال أبو زرعة في رواية البَرْذعي: قعد يوماً على سطح، وكان أعرج، فذكر عثمان رضي الله عنه، فشتمه، فأُلقي من السطح فانكسرت رجله الأخرى؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: رافضي خبيث؛ وقال فيها أيضاً: رجل سوء يشتم أبا بكر وعمر؛ وقال الفسوي لما ذكره في باب من يرغب عن الرواية عنهم: رافضي خبيث؛ وقال صالح جَزَرة ـ كما في تهذيب الكمال ـ: كان سيء الخُلُق، وكان أصحاب الحديث يسمونه: بَليد بن سليمان، لا يحتج بحديثه، وليس عنده كبير شيء؛ وقال الساجي: كذاب؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: ليس بشيء، وفي موضع آخر: كان كذاباً، وكان يشتم عثمان، وكل من شتم عثمان، أو أحداً من الصحابة فهو دَجَّال لا يكتب حديثه، وعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين؛ وقال مُغُلْطاي أيضاً: وذكر أبو العَرَب أنه كان يشتم عثمان. قال: وكل من شتم أحداً من الصحابة فغير ثقة ولا مأمون، ولا كرامة؛ وقال ابن حبان: وكان رافضياً يشتم أصحاب محمد ﷺ، وروى في فضائل أهل البيت عجائب، وقد حمل عليه يحيى بن معين حَمْلاً شديداً، وأمر بتركه؛ وقال ابن عدي: وَيَبين على رواياته أنه ضعيف؛ وقال الأزدي: ضعيف؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني في العلل: ولم يكن بالقوي في الحديث؛ وقال أيضاً ـ كما في=

....

=إكمال تهذيب الكمال ـ: ضعيف؛ وقال أبو عبد الله الحاكم، وأبو سعيد النقاش: رديء المذهب، منكر الحديث، روى عن ابن الجَحَّاف ـ (يعني داود بن أبي عَوْف) ـ أحاديث موضوعة. زاد الحاكم: كذبه جماعة من أئمتنا؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: ذُكر بسوء المذهب، من أصحاب أبي الجَحَّاف، روى عنه بالموضوعات، نُسب إلى الكذب والوضع، لا شيء؛ وقال الذهبي: ضعيف؛ وقال ابن حجر: رافضي، ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٨٥، ٣٢٧، ٥٤٦، أحوال الرجال ٧٤، معرفة الثقات ١/ ٢٥٧، سؤالات البَرْذَعي لأبي زرعة ٢/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٦، الضعفاء الكبير ١/ ١٧١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٤٧، المجروحين ١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥، الكامل ٤٧أ، العلل للدارقطني ١/ ١٧٠، المدخل إلى الصحيح ١٢٥، الضعفاء لأبي نعيم ٦٨، تاريخ بغداد ٧/ ١٣٧، ١٣٨، الضعفاء لابن الجوزي ٢٦ب، تهذيب الكمال ٤/ ٣٢٣، الكاشف ١/ ١٦٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٣ب، تقريب التهذيب ١٣٠.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور: أولها: أنه حدث في مطبوعة المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٦ تصحيف كبير، حيث جاء فيه: «وتليد بن أفصى، خبيث». والصواب: «وتليد رافضي خبيث» كذا في تاريخ بغداد، وغيره، نقلاً عن الفسوي. وثانيها: وجود تصحيف آخر في مطبوعة تهذيب الكمال ٤/ ٣٢٣ في قول صالح جَزَرة، وهو: «وكان أصحاب الحديث يسمونه: تليد بن سليمان»، والصواب: «وكان أصحاب الحديث يسمونه: بليد بن سليمان»، وبهذا يَسْلم للكلام معناه، وقد نص ابن حجر في تقريب التهذيب على الباء لا التاء. وآخرها: أن ابن الجوزي وهم في قوله: «قال أحمد، ويحيى: كان كذاباً». وموضع الوهم هو نقله عن أحمد تكذيبه. مع أن الإمام أحمد روى عنه، قال الأثرم ـ كما في تاريخ بغداد ٧/ ١٣٧ ـ: «سمعت أبا عبد الله ـ وهو أحمد بن حنبل ـ ذكر تليد بن سليمان، فقال: كتبت عنه حديثاً كثيراً عن أبي الجَحَّاف»، بل إنه لم يَرَ به بأساً في رواية المَرُّوذي، ومنشأ الوهم عبارة الجُوزجاني في أحوال الرجال ٧٤: «سمعت أحمد بن حنبل يقول في كتابي: حدثنا تليد بن سليمان الحُشني. قال إبراهيم ـ (يعني الجوزجاني) ـ: وهو عندي كان يكذب». ولعل عبارة: «قال إبراهيم» ليست من المصنف بل ممن تأخر. وإسقاطها يوقع في الوهم واللبس.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على تليد بن سليمان بين معدِّل ومجرح. والمعدِّلون هم: أحمد بن حنبل، وابن عَمَّار، والعجلي. فأما أحمد فلم ينقل عنه التلفظ بالتعديل، وإنما قال المَرُّوذي عنه: ولم يَرَ به بأساً. وأما ابن عَمَّار فقد تَحَرَّج=

....

= عن أن يقول فيه: لا بأس به. بل أشار إلى لِيْن هذا الحكم بقوله: «زعموا أنه لا بأس به». وأما العجلي فمعروف عنه التساهل في التعديل. فترجح بذلك ما ذهب إليه المجرحون وهم الجمهور، وقد أتى بعض المجرحين ببينة على ضعفه، ومن المقرر أن الجرح المفسر مقدم على التعديل.

والمجرحون لم يتفقوا على عده في درجة واحدة، فالأكثرون على هلاكه، وطرح حديثه، والباقون ليَّنوا القول في جرحه، فلم ينزلوه عن مقام الضعفاء الذين يعتبر بحديثهم.

والذي حمله عليه النقاد، هو: التدليس، وسوء المذهب، والضعف في الحديث، والكذب. فأما التدليس فقد تفرد العجلي باتهامه به، ولم يمنعه ذلك من تعديله. وأما المذهب فإن بعض الأئمة نسبه إلى التشيع، وهم: أحمد بن حنبل، والعجلي، والترمذي حيث قال في الجامع الصحيح ٥/٦١٧: «وتليد بن سليمان، يكنى أبا إدريس، وهو شيعي». وبعضهم جعله رافضياً، وهم: أبو داود، والفسوي، وابن حبان، وابن حجر. وبعضهم حمل عليه تناوله، وتنقصه، وشتمه لأمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه، وهم: ابن معين، وأبو مَعْمر القَطيعي، وأبو زرعة، وابن الجارود، وأبو العرب. ويبدو لي أن الرجل كان شيعياً، يتنقص عثمان، ويشتمه. ولم يكن رافضياً، لأنه لم يعرف عنه بغض وشتم للشيخين، سوى ما ذكره أبو داود حيث قال: «رجل سوء يشتم أبا بكر وعمر»، فهذا قول شاذ، يدفعه غيرما حديث رواه تليد في فضائل الشيخين، ومن ذلك ما رواه الترمذي في الجامع الصحيح ـ كتاب المناقب، أبواب مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما، ٥/٦١٦ ـ قال: «حدثنا أبو سعيد الأشج ـ (يعني عبد الله بن سعيد) ـ، حدثنا تليد بن سليمان، عن أبي الجَحَّاف، عن عطية ـ (يعني ابن سعد العَوْفي) ـ، عن أبي سعيد الخُدري قال: قال رسول الله ﷺ: ما من نبي إلا وله وزيران من أهل السماء، ووزيران من أهل الأرض، فأما وزيراي من أهل السماء فجبريل وميكائيل، وأما وزيراي من أهل الأرض فأبو بكر وعمر». بل إنه روى حديثاً في ذم الرافضة أخرجه ابن حبان في المجروحين ١/٢٠٥.

وشتم عثمان رضي الله عنه من غلو التشيع الذي لا يطرح به حديث المتقنين كما قرر المتأخرون من الأئمة ـ ينظر ترجمة أبان بن تغلب ـ. بَيْد أن ابن معين لم يرض إلا إهلاكه بذلك، وتبعه ابن الجارود، وأبو العَرَب، ومن عادتهما الاتباع دون كبير تحقق.

وأما الضعف في الحديث فهو ظاهر من خلال جملة مناكير ذكرها له ابن حبان، وابن عدي، وغيرهما.

وأما الكذب فقد اتهمه به ابن معين، والجُوزجاني، والساجي، وابن الجارود، =

١٠٢ ـ ي د ت: تَمَّام بن نَجِيح الأَسدي، الدمشقي، نزيل حلب[١][٢].

قال النسائي: لا يعجبني حديثه[٣][*].

= وأبو عبد الله الحاكم، وأبو سعيد النقاش، وأبو نعيم الأصبهاني، فأما ابن معين فسبب اتهامه له بذلك: شتمه عثمان رضي الله عنه كما هو صريح في بعض أقواله. وأما الجُوزجاني فلا يستغرب ذلك منه لكونه من أهل النصب المتعنتين مع أهل التشيع. وأما الساجي، وابن الجارود فقد تقدم غيرما مرة أنهما يتبعان ابن معين كثيراً دون أدنى تحقق. وأما الحاكم ومن بعده فلا شك أنهم مُتَّبِعون.

وقد نظرت في أحاديث تليد بن سليمان التي استنكرها عليه النقاد، فلم أجد فيها ما يصح عليه اسم الوضع. وأما ما ذكره الذهبي عقب حديث أورده في ترجمة أبي الجحَّاف داود بن أبي عَوْف من ميزان الاعتدال ٢/ ١٨: «فهذا آفته تليد، فإنه متهم بالكذب» فلا يقبل، لما بينته من أن أقوال المكذبين غير قائمة، ولأن الذهبي نفسه قد قال في تليد ـ كما في الكاشف ـ: ضعيف. ولم يذكر ابن الجوزي ذاك الحديث في كتاب الموضوعات، مع تساهله في إيراد ما ليس بموضوع فيه، غير أنه أورده في كتاب العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ١/ ١٥٩.

وختام القول: إن تليد بن سليمان ليس بكذاب، لكن لم يتبين لي بدقة مقدار ضعفه، أهو من الضعفاء المعتبر بحديثهم، أم من المُطَّرَحين. وكلاهما محتمل، والأول أرجح. والله أعلم.

(١) قال ابن حبان في المجروحين ١/ ٢٠٤: «مولده بِمَلَطْيَة، سكن حلب». وتبعه ابن طاهر في تذكرة الموضوعات ٣٨ فقال: «تمام بن نجيح الملطي».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٥٧، سؤالات البَرْذَعي لأبي زرعة ٢/ ٥٤٨، الضعفاء والمتروكين ٦٧، الضعفاء الكبير ١/ ١٦٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٤٥، المجروحين ١/ ٢٠٤، الكامل ٢/ ٥١٣ ـ ٥١٤، تاريخ أسماء الثقات ٨١، الضعفاء لابن الجوزي ٢٦أ، تهذيب الكمال ٤/ ٣٢٤ ـ ٣٢٦، ميزان الاعتدال ١/ ٣٥٩، المغني في الضعفاء ١/ ١١٨، ديوان الضعفاء ٣٧، الكاشف ١/ ١٦٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٣ب ـ ٣٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ٥١٠ ـ ٥١١، تقريب التهذيب ١٣٠، خلاصة التذهيب ٥٦.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٦٧، تهذيب الكمال ٤/ ٣٢٥، تهذيب التهذيب ١/ ٥١٠.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال ابن معين ـ في رواية الدوري، وابن الغَلَابي ـ، =

....

=والفسويُّ: ثقة؛ وقال البَزّار في موضع: هو صالح الحديث. وذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ المجرَّحون والمُلَيِّنون: قال ابن أبي حاتم: أخبرنا حرب بن إسماعيل فيما كتب إليَّ قال: سألت أحمد عن تَمّام بن نجيح؟ ـ أظنه قال ـ: ما أعرفه ـ يعني ما أعرف حقيقة أمره ـ؛ وقال البخاري: فيه نظر؛ وقال أبو الحسن الكوفي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال، ولعله العجلي ـ: ضعيف الحديث، مشهور؛ وقال أبو زرعة ـ كما في سؤالات البَرْذعي ـ: ضعيف؛ وقال أيضاً ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس بقوي، ضعيف؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: له أحاديث مناكير؛ وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ذاهب؛ وقال البَزّار: تمام، وكعب بن ذُهْل ليسا بالقويين؛ وقال العقيلي: وقد روى غير حديث منكر لا أصل له؛ وقال ابن حبان في ترجمته من المجروحين: منكر الحديث جداً، يروي أشياء موضوعة عن الثقات كأنه المتعمد لها؛ وقال أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ضعيف؛ وقال ابن عدي: وتمام غير ثقة... ولتَمّام بن نَجيح غيرما ذكرت من الروايات شيء يسير، وعامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه؛ وقال ابن طاهر: يروي الموضوعات عن الثقات كأنه المتعمد لها؛ وقال الذهبي، وابن حجر: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦٦، التاريخ الكبير ٢/١/١٥٧، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/٥٤٨، الضعفاء الكبير ١/ ١٦٩، الجرح والتعديل ١/١/٤٤٥، المجروحين ١/ ٢٠٤، الكامل ٤٦ب، تاريخ أسماء الثقات ٨١، تذكرة الموضوعات لابن طاهر ٣٨، تهذيب الكمال ٤/ ٣٢٥، الكاشف ١/ ١٦٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٣ب، ٣٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ٥١١، تقريب التهذيب ١٣٠.

فقد اختلف النقاد في الحكم على تمام بن نجيح بين معدّل ومجرّح. كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها.

فالموثقون والمعدلون لا يُعَرَّج على قولهم، لتعدد مناكير تَمَّام، مع شدة بعضها، حتى قال ابن عدي ـ المصنف ـ: «ولتمام بن نَجيح غيرما ذكرت من الروايات شيء يسير، وعامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه»، وأما الذين اتهموه بالوضع، وهم: ابن حبان المتعنت، وابن طاهر، فلا يعتد بحكمهم، خاصة وأنه مخالف بأقوال جهابذة النقاد. ويبدو أن ابن طاهر تبع ابن حبان دون تحقق. وابن حبان مسرف في الجرح.

وكون عامة أحاديثه مناكير ـ كما ذكر ابن عدي ـ يحملنا على اطراح حديثه، وعدم=

١٠٣ ـ ثابت بن زهير أبو زهير البصري[١].

قال النسائي: ليس بثقة[٢](*).

=الاعتبار به. لكن توثيق ابن معين له، وتسهيل بعض النقاد القول في جرحه، يجعلنا نضع احتمالاً في أن يكون تَمَّام من الضعفاء الذي يعتبر بحديثهم، بيد أنه احتمال ضعيف، خاصة وأن البخاري يقول في تمام: «فيه نظر» ـ وهذه العبارة يستعملها أبو عبد الله في المتروكين المتهمين كما سبق في ترجمة إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس ـ، وأبو حاتم يقول فيه: «منكر الحديث، ذاهب».

وخلاصة القول: إن تَمَّام بن نَجيح ضعيف جداً، مُطَّرَح الحديث، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. هذا هو الراجح فيه عندي من خلال النظر في أحاديثه، وفي أقوال النقاد مجتمعة فيه. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٦٣، التاريخ الصغير ٢/ ١٨٩، الضعفاء الصغير ٢٤، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٤، الضعفاء والمتروكين ٦٩، الضعفاء الكبير ١/ ١٧٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٥٢، المجروحين ١/ ٢٠٦، الكامل ٢/ ٥٢١ ـ ٥٢٢، الضعفاء والمتروكين ١٦٦، الضعفاء لأبي نعيم ٦٩، الضعفاء لابن الجوزي ٢٦ب، ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٠، لسان الميزان ٢/ ٧٦ ـ ٧٧.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٧١، الضعفاء لابن الجوزي ٢٦ب، ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن حجر: ذكره ابن المديني في المتروكين من أصحاب نافع، وجعله دون جابر الجُعْفي؛ وقال البخاريُّ ـ كما في تاريخيه، والضعفاء الصغير ـ، وأبو حاتم، والساجي: منكر الحديث. زاد أبو حاتم: ضعيف الحديث، لا يشتغل به؛ وقال ابن حبان: لا يتابع على حديثه، كان يخطئ حتى خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا؛ وقال ابن عدي: وكل أحاديثه تخالف الثقات في أسانيدها ومتونها؛ وقال الدارقطني ـ كما في الضعفاء المتروكون ـ: منكر الحديث؛ وقال أيضاً ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ضعيف؛ وقال الذهبي: تركوه.

التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٦٣، التاريخ الصغير ٢/ ١٨٩، الضعفاء الصغير ٢٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٥٢، المجروحين ١/ ٢٠٦، الكامل ٢/ ٥٢٢، الضعفاء=

١٠٤ ـ ت عس ق: ثابت بن أبي صَفية دينار، وقيل: سعيد، أبو حمزة الأَزْدي، الثُّمَالي مولاهم، الكوفي، مشهور بكنيته. مات سنة ثمان وأربعين ومئة[1].

=والمتروكون ١٦٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٠، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ٦، لسان الميزان ٢/ ٧٦، ونسخة أحمد الثالث ١/ ١٧٥ب.

فقد ذهب جمهور النقاد إلى أن ثابت بن زهير مطَّرَح الحديث، مردوده. وبيَّن ابن عدي السبب في ذلك، فقال في الكامل ٤٨أ بعد أن ذكر له جملة من المناكير في الأسانيد، وفي المتون، وفيهما معاً: «ولثابت بن زهير غيرما ذكرت من الحديث عن نافع، وعن الحسن، وكل أحاديثه يخالف الثقات في أسانيدها ومتونها». ومن هذا يُعلم تساهل ابن حبان، والدارقطني في السنن في تسهيل القول في جرحه. بَيْد أن الدارقطني حكم عليه في الضعفاء بأنه منكر الحديث. وهذه العبارة قد استعملها في جماعة متروكين ـ كما سبق في ترجمة أيوب بن سَيَّار الزهري ـ.

وقول البخاري: «منكر الحديث» يريد به الطرح ـ كما مر في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي ـ. وقد تبعه الساجي في عبارته، وهو كثير الاتباع له.

وخلاصة القول: إن ثابت بن زهير ليس بثقة ـ كما قال النسائي ـ متروك الحديث، مُطَّرَحه، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٦٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٧٩، ٥٤٦، معرفة الرجال ١/ ٦٩، تاريخ البادي عن ابن معين ٣٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٤٧، ١٥٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٦٥، أحوال الرجال ٧٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٤٦، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٢٨، المعرفة والتاريخ ٣/ ٥٦، الضعفاء والمتروكين ٦٩، الكنى والأسماء ١/ ١٥٧، الضعفاء الكبير ١/ ١٧٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٥٠ ـ ٤٥١، المجروحين ١/ ٢٠٦، الكامل ٢/ ٥٢٠، الضعفاء والمتروكون ١٦٦ ـ ١٦٧، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٠، الاستغناء ١/ ٥٦٦، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ١٢ ـ ١٣، الأنساب ٣/ ١٤٧، الضعفاء لابن الجوزي ٢٦ب، تهذيب الكمال ٤/ ٣٥٧ ـ ٣٥٩، ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٣، ٤/ ٥١٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٠، ديوان الضعفاء ٣٨، الكاشف ١/ ١٧١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٨أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٧ ـ ٨، تقريب التهذيب ١٣٢، خلاصة التذهيب ٥٦.

قال النسائي: ليس بثقة(١)(*).

(١) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٤أ، السنن الكبرى ٧٢، الكامل ٤٧ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٦ب، تهذيب الكمال ٣٥٩/٤، ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٣، تهذيب التهذيب ٧/٢. لكن عبارة السنن الكبرى: «وليس بثقة». وقد جاء في طبعتي بيروت وحلب من الضعفاء والمتروكين: «ليس بالقوي» بدل: «ليس بثقة». وما ذاك إلا تصحيف.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال البخاري ـ كما في العلل الكبير ـ: أحمد بن حنبل يتكلم فيه، وهو عندي مُقَارَبُ الحديث، ليس له كبير حديث.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن عدي: حدثنا عبد الرحمٰن بن محمد القرشي، حدثنا محمد بن زياد بن معروف، سمعت عبيد الله بن موسى يذكر أنهم كانوا عند أبي حمزة الثُّمالي، فحضره ابن المبارك، فذكر أبو حمزة حديثاً في عثمان ـ أو قال: نال من عثمان ـ، فقام ابن المبارك، فأخذ كتابه ومَزَّقه، ثم نهض ومضى؛ وقال مُغْلْطاي: وقال أبو داود ـ (أظنه الطَّيالسي لأنه من الرواة عن ابن المبارك) ـ: جاءه ابن المبارك، فدفع ـ (يعني أبا حمزة) ـ إليه صحيفة فيها حديث سوء في عثمان، فَرَدَّ الصحيفة على الجارية، وقال: قولي له: قَبَّحَك الله، وقَبَّح صحيفتك؛ وقال عمر بن حفص بن غِياث النَّخَعي: ترك أبي حديث أبي حمزة الثُّمالي؛ وقال محمد بن المثنى: ما سمعت يحيى يحدث عن أبي حمزة الثُّمالي شيئاً قط، وما سمعت عبد الرحمٰن يحدث عنه شيئاً قط؛ وقال يزيد بن هارون ـ كما في الضعفاء ـ: سمعت ـ (كذا) ـ أبا حمزة يؤمن بالرجعة؛ وقال ابن سعد: وكان ضعيفاً؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري: ليس بشيء؛ وفي موضع آخر منها: أبو حمزة صاحب إبراهيم ـ (يعني النَّخَعي) ـ، اسمه ميمون، وأبو حمزة الثُّمالي ثابت. قلت ـ (القائل هو الدوري) ـ: أيهما أحب إليك؟ قال: لا ذا، ولا ذاك؛ وفي رواية ابن محرز، والبادي: ضعيف. زاد ابن محرز: الحديث؛ وفي رواية حاتم بن الليث الجوهري، أو إبراهيم بن سعيد الجوهري ـ (حسب الاختلاف بين الضعفاء الكبير، والمجروحين) ـ: وكان ضعيفاً؛ وفي رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة: ليس بذاك؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ضعيف الحديث، ليس بشيء؛ وقال مُغُلْطاي: وذكره البَرْقي في باب من ينسب إلى الضعف ممن حَمَل بعض أهل الحديث روايته، وتركها بعضهم؛ وقال الجُوزجاني، وأبو زرعة ـ كما في سؤالات البَرْذعي ـ: واهي الحديث؛ وقال أبو زرعة =

....

=أيضاً ـ كما في الجرح والتعديل ـ: لَيِّن؛ وقال الفسوي: الوليد بن أبي ثور، وأبو حمزة الثُّمالي ضعيفان؛ وقال أبو حاتم: لين الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال علي بن الحسين بن الجنيد: متروك؛ وقال ابن حبان: كثير الوهم في الأخبار، حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، مع غلو في تشيعه؛ وقال ابن عدي: وضعفه بَيِّن على رواياته، وهو إلى الضعف أقرب؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: متروك؛ وقال أيضاً ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ليس بقوي؛ وقال أيضاً ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: ضعيف؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: وعده السُّليماني في قوم من الرافضة؛ وقال ابن عبد البر: ليس بالمتين عندهم، في حديثه لين؛ وقال الذهبي في المغني في الضعفاء: واهٍ جداً؛ وفي ديوان الضعفاء: متفق على ضعفه؛ وفي الكاشف: ضعفوه؛ وقال ابن حجر: ضعيف، رافضي، وقال صفي الدين الخزرجي: رافضي.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٦٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٧٩، ٥٤٦، معرفة الرجال ١/ ٦٩، تاريخ البادي عن ابن معين ٣٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٥٦، أحوال الرجال ٧٠، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٢٨، المعرفة والتاريخ ٣/ ٥٦، العلل الكبير ٢/ ٧٧٨، الضعفاء الكبير ١/ ١٧٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٥١، المجروحين ١/ ٢٠٦، الكامل ٢/ ٥٢٠، ونسخة الظاهرية ٤٧ب، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٠، الاستغناء ١/ ٥٦٦، الضعفاء لابن الجوزي ٢٦ب، ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٣، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٠، ديوان الضعفاء ٣٨، الكاشف ١/ ١٧١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٨أ، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ٦، تقريب التهذيب ١٣٢، خلاصة التذهيب ٥٦.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى عدة أوهام وقع فيها مُغُلْطاي في كتابه إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٨أ. أولها: أنه نقل عن الضعفاء والمتروكون قول الدارقطني في ثابت أبي حمزة: «ضعيف». وهذا لا يوجد في كتاب الدارقطني. وثانيها: قوله: «وفي الكامل لابن عدي: قال الفلاس: ليس بثقة» وهو غير موجود في الكامل، ولا في غيره. وثالثها: تصحيفه قول ابن معين: مات ثابت. . .» إلى: «حدثنا ثابت». وآخرها ـ والوهم فيه محتمل لا متيقن ـ: قوله: «وفي كتاب أبي بشر الدُّولابي: ـ (يعني الضعفاء): ابن أبي صفية ليس بثقة». مع أن هذا نقله الدُّولابي عن النسائي، ولم يقله بنفسه، كما هو ظاهر في الكامل لابن عدي ٢/ ٥٢٠. والله أعلم. =

١٠٥ ـ ثابت بن يزيد أبو السَّرِيِّ الأَوْدي، الكوفي، الزَّعْفراني[1].

= ثم أقول: اتفق النقاد على تجريح وتليين أبي حمزة الثُّمالي، سوى أبي عبد الله البخاري حيث قال فيه: «وهو عندي مقارِب الحديث»، وهذه العبارة من ألفاظ التعديل المتأخرة الرتبة، وقد بَيَّن معناها السخاوي في فتح المغيث ١/ ٣٣٩ فقال: «وسط، لا ينتهي إلى درجة السقوط، ولا الجلالة، وهو نوع مدح».

لكن المجرحين لم يتفقوا على عده في درجة واحدة، فبعضهم طرح حديثه، والبعض الآخر جعل ضعفه محتملاً، بل يرى الناظر في أقوالهم اضطراب بعض الأئمة في الحكم عليه، حيث يطرحه الناقد تارة، ويلينه تارة أخرى.

وسبب تجريحهم له: هو الضعف في حديثه، وفي دينه حيث نُسب إلى الرفض، بل إلى الغلو فيه لإيمانه بالرجعة إن صح ذلك عنه، لأنه نُقل بسند فيه مبهم. قال ابن المديني ـ كما في الضعفاء الكبير ١/ ١٧٢ ـ: «أخبرني من سمع يزيد بن هارون يقول: سمعت أبا حمزة يؤمن بالرجعة». وهذا الاعتقاد إن ثبت عن أبي حمزة الثُّمالي لزم طرح حديثه، ومجانبة رواياته.

وما سماه النُّقَّاد من مناكير ثابت لا يدل بمفرده على اطراح حديثه، ما لم يضف إليه سوء المذهب، ولعل من سَهَّل القول في جرحه نظر إلى حديثه دون اعتبار المعتقد، ومن رمى به، اعتبر الأمران.

وخلاصة القول: إن ثابت بن أبي صفية ليس بثقة ـ كما قال النسائي ـ لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، هذا إن صح عنه غلوه وإيمانه بالرجعة، وإلا كان ضعيفاً، ممن يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٩٩، ٤/ ٩٨، ٣٤٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٧٥، ٢/ ١٥٥، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٧٢ ـ ١٧٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤١١، الضعفاء والمتروكين ٦٩، الضعفاء الكبير ١/ ١٧٤ ـ ١٧٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٥٩، الثقات ٦/ ١٢٣، الكامل ٢/ ٥١٨، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٧أ، تهذيب الكمال ٤/ ٣٨٥، ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٨، المغني في الضعفاء ١/ ١٢١، ديوان الضعفاء ٣٩، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٠٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤١ب، تهذيب التهذيب ٢/ ١٨ ـ ١٩، تقريب التهذيب ١٣٣، خلاصة التذهيب ٥٧.

قال النسائي: ليس بالقوي[(١)(*)].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٦٩، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: ذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه القطان، لكنه قال فيه ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن معين في موضع من رواية الدوري: قال ابن إدريس ـ (يعني عبد الله الأَوْدي) ـ: ثابت بن يزيد الأَوْدي ليس بذاك؛ وفي موضع آخر: وكان ابن إدريس لا يرضاه؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وفي تاريخ ابن أبي خيثمة عن ابن معين: إن عبد الله بن إدريس كان يضعفه، ويتعجب ممن يروي عنه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: قال حفص ـ (يعني ابن غِياث النَّخَعي) ـ، أو ابن إدريس: إن ثابت بن يزيد الأَوْدي هذا لم يكن بشيء؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: سمعت يحيى وسئل عن ثابت بن يزيد الأَوْدي، فقلت ليحيى: كيف كان؟ قال: وسط. ثم قال: إنما أتيته مرة فأملى عليَّ، ثم لم أعد إليه. ثم قال يحيى: إذا كان الشيخ إذا لقنته قَبِل ذاك فلا ـ (وفي نسخة كما في هامش النسخة الظاهرية: فذاك بلاء. بدل: ذاك فلا) ـ، وإذا ثَبت على شيء واحد فلا بأس؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج، وعبد الله بن أحمد الدورقي: ضعيف؛ وقال أبو حاتم: ليس بالقوي؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم؛ وقال الدارقطني: ليس بالقوي؛ وقال الذهبي ـ كما في سير أعلام النبلاء ـ: ضعفوه؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٩٩، ٤/ ٣٤٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٧٥، الضعفاء الكبير ١/ ١٧٥، ونسخة الظاهرية ٣٣أ، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٥٩، الثقات ٦/ ١٢٣، الكامل ٢/ ٥١٨، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب، ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٨، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٠٦، تهذيب التهذيب ٢/ ١٩، تقريب التهذيب ١٣٣.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه على أمور ينبغي التنبيه عليها: أولها: أنه وقع في قول مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤١ب: «قال الساجي: قال أحمد بن حنبل: ليس بشيء، وقال العقيلي: قال يحيى: ليس بذاك، وكان ابن إدريس لا يرضاه، وفي كتاب ابن أبي حاتم عن يحيى: ليس بالقوي، وقال النسائي في كتاب الجرح والتعديل: ليس به بأس»، أوهام، فأحمد بن حنبل لم يُعرف عنه أنه قال فيه: ليس بشيء، بل نَقَل=

....

=عن حفص أو ابن إدريس أنه قال فيه: لم يكن بشيء. والعقيلي لم ينقل عن ابن معين أنه قال فيه: ليس بذاك. وإنما نسب ذلك لابن إدريس من رواية ابن معين، وهو الصواب. ولم يَرِد في كتاب ابن أبي حاتم أن أبا زكريا قال فيه: ليس بالقوي. بل فيه ذلك عن أبيه أبي حاتم، لا عن ابن معين. كما أن قول النسائي: ليس به بأس. ليس في الأَوْدي هذا، وإنما هو في الأَحْول المتقدم. وثانيها: أنه وقع أيضاً في قول ابن الجوزي في الضعفاء ٢٧أ: «قال حفص بن غِياث: لم يكن بشيء، وقال يحيى: ضعيف، وقال مرة: كان وسطاً»، وهمان، فقد جزم بأن حفصاً قال فيه: لم يكن بشيء. مع أن أحمد بن حنبل الذي أورد ذلك عن حفص، لم يجزم، وإنما أشرك معه آخر، وجعل الكلام لأحدهما من غير تعيين. وكذلك فإن ابن الجوزي جمع كلام يحيى القطان، مع كلام يحيى بن معين، فعبارة: «ضعيف» لابن معين، وعبارة: «كان وسطاً» للقطان. وقد تبع ابنَ الجوزي في هذا الوهم الذهبيُّ في ديوان الضعفاء، بَيْد أنه تنبه إليه ـ بعدُ ـ في الميزان فأورده على الصواب. وثالثها: أنه جاء في ديوان الضعفاء ٣٩: «ثابت بن يزيد الأَحْول، روى عنه يحيى القطان...»، والصواب الأَوْدي لا الأَحْول. وآخرها: قد جاء في سؤالات ابن بكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب: «ذِكْر أقوام أخرجهم البخاري ومسلم بن الحجاج في كتابيهما، وأخرجهم أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي في كتاب الضعفاء... ـ (ثم قال ابن بُكير ناقلاً كلام النسائي في الضعفاء، ومُتبعاً له برأي الدارقطني) ـ: ثابت بن يزيد الأَوْدي ليس بالقوي. سألت عنه أبا الحسن فقال: ليس بالقوي». وفي هذا الكلام وهم، وهو أن الأَوْدي لم يخرج له البخاري ومسلم، وإنما أخرجا للأَحْول. ولم يذكر النسائي الأحول في الضعفاء، بل ذكر الأَوْدي. فليتنبه إلى هذا الخلط.

ثم أقول: ذهب عامة النقاد إلى جرح وتليين أبي السَّرِي الأَوْدي، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم طرح حديثه، وبعضهم سهل القول في جرحه. ومما يرجح الرأي الآخِر على الأول، أنه لم يورد له أحد ـ فيما أعلم ـ مناكير، وأوهاماً، اللهم سوى العقيلي حيث ساق له في الضعفاء الكبير أثراً قال عقبه: «ولا يتابع عليه». كما أن القطان رغم غمزه له بالتلقين لم يهدره ـ مع تعنته في النقد ـ، وإنما قال فيه: «وسط» وهذه العبارة عُدَّت في آخر مراتب التعديل القريبة من أسهل مراتب التجريح، لكن بقية كلام القطان يفيد التليين والغمز، وبهذا فسره بعض الأئمة، ولذلك وضعته ضمن أقوال الملينين. ولو وُضع مع أقوال المعدلين لما أخطأ الواضع. =

١٠٦ - ت: ثُوَيْر بن أبي فاخِتَة سعيد[(١)] بن عِلَاقة[(٢)] أبو الجَهْم[(٣)] الهاشمي مولاهم، ويقال: المَخْزومي، الكوفي. مات سنة سبع وعشرين ومئة[(٤)(٥)].

=ولعل الذين أهدروا أمر الأَوْدي نظروا إلى قلة رواياته، وقد قال ابن عدي في الكامل ٢/٥١٨: «وثابت هذا ليس له من الرواية إلا الشيء اليسير، وإنما روى عنه يحيى القطان شيئاً من المقطوع»، فكأنهم رأوا أن الوهم اليسير مع الحديث اليسير يضر كما يضر الوهم الكثير مع الحديث الكثير.

ولم يرتض ابن حبان ذلك كله، حيث عد ثابتاً في جملة الثقات. وقد جاء في بعض نسخ المغني في الضعفاء - كما أشار المحقق - ما يؤيد رأي ابن حبان، حيث زادت عبارة «بلا حجة» بعد قول الذهبي: «ضعفه بعضهم». لكن لم يرد ذلك في النسخة الأم المتقنة.

وخلاصة القول: إن ثابت بن يزيد الأَوْدي ضعيف، أو فيه ضَعْف، وقد يكون في أدنى مراتب التعديل. لكنه لا يرتفع عن درجة من يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) وفي تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٤١٠: «سعد»، وكذا في الكامل ٢/ ٥٣٢ عنه. وهو وهم ظاهر.

(٢) وذكر بعض المتأخرين أن اسم جده: جُهْمان. وهو بعيد، بل لعله وهم.

(٣) وكناه بعضهم: أبا يحيى. قال الفسوي في المعرفة والتاريخ ٣/١٩٦: «حدثنا ابن نُمَيْر - (يعني محمد بن عبد الله بن نُمَيْر) - قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا الأعمش، عن أبي يحيى مولى جَعْدَة بن هُبيرة، قال ابن نُمير: أبو يحيى: ثُوير بن أبي فاختة» ولم أجد لهذا متابعاً. وقد جاء في تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٤١٠: «وأبو ثوير بن أبي فاختة: سعد». ولعله وهم من غير ابن معين.

(٤) صرح بوفاته سنة سبع وعشرين خليفة في الطبقات. لكن ذكره البخاري في التاريخ الصغير ١/ ٢٧٥ فيمن مات في العشر الثاني من المئة الثانية.

(٥) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٢٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٨٧، ٤١٠، ٥٠٨، الطبقات ١٦٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/١٣١، التاريخ الكبير ٢/١/١٨٣ - ١٨٤، التاريخ الصغير ١/ ٢٧٥، أحوال الرجال ٥١، سؤالات الآجري لأبي داود ١٠٢، ١٤٣، ٢٠٣، المعرفة والتاريخ ٢/٢٧١، ٨٠٠ - ٨٠١، ٣/ ١١٢، ١٥١، ١٩٦، ٢٢٢ - ٢٢٣، ٢٣٤، الضعفاء والمتروكين ٧٠، الضعفاء الكبير ١/ ١٨٠=

قال النسائي: ليس بثقة[(١)][(*)].

=ـ ١٨١، الجرح والتعديل ١/١/٤٧٢، المجروحين ١/٢٠٥ ـ ٢٠٦، الكامل ٢/٥٣٢ ـ ٥٣٤، الضعفاء والمتروكون ١٦٧، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٠، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/١٤، الضعفاء لابن الجوزي ٢٧أ، تهذيب الكمال ٤/٤٢٩ ـ ٤٣١، ميزان الاعتدال ١/٣٧٥ ـ ٣٧٦، المغني في الضعفاء ١/١٢٤، ديوان الضعفاء ٤٠، الكاشف ١/١٧٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/٤٩أ ـ ٤٩ب، تهذيب التهذيب ٢/٣٦ ـ ٣٧، تقريب التهذيب ١٣٥، خلاصة التذهيب ٥٨ ـ ٥٩.

(١) الضعفاء والمتروكين ٧٠، الكامل ٤٩ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٧أ، تهذيب الكمال ٤/٤٣٠، ميزان الاعتدال ١/٣٧٦، تهذيب التهذيب ٢/٣٦. لكن لفظ ابن عدي: «وليس ثقة».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال مُغُلْطاي: وقال أبو الحسن الكوفي ـ (فسره ابن حجر في تهذيب التهذيب بالعجلي) ـ: هو وأبوه لا بأس بهما؛ وقال أيضاً: وقال الحاكم عندما خرج حديثه ـ (يعني في المستدرك) ـ: هو وإن لم يخرجاه، فلم ينقم عليه غير التشيع. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة إلا نادراً.

ب ـ المجرِّحون والمُليِّنون: قال أيوب السختياني ـ كما في الكامل ـ: لم يكن مستقيم اللسان ـ (كذا في نسختي الكامل: الظاهرية، وأحمد الثالث. وقد تصحفت كلمة: اللسان عند مُغُلْطاي إلى: الشأن. وتبعه ابن حجر) ـ؛ وقال شِبابة بن سَوَّار في رواية إبراهيم بن سعيد الجَوهري ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: قيل ليونس بن أبي إسحاق ـ (يعني السَّبِيْعي) ـ: لِمَ لَم تحمل عن ثوير بن أبي فاختة؟ قال: كان رافضياً؛ وقال أيضاً في رواية محمود بن غَيْلان ـ كما في الكامل ـ: قلت ليونس بن أبي إسحاق: مالَكَ لا تروي عن ثوير بن أبي فاختة فإن إسرائيل كان يكتب عنه؟ قال: إسرائيل أعلم، ما أصنع به؟ كان رافضياً؛ وقال الثوري في رواية عثمان بن أبي صَفْوان الثقفي ـ كما في تاريخي البخاري ـ: كان ثوير من أركان الكذب؛ وفي الرواية نفسها ـ كما في سؤالات الآجري ـ: ثوير بن أبي فاختة يشد ـ (كذا، ولعلها: يشيد، وقد جعلها مُغُلطاي نقلاً عن سؤالات الآجري: شيّد) ـ أركان الكذب؛ وقال محمد بن المثنى ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: ما سمعت يحيى، ولا عبد الرحمٰن يحدثان عن سفيان ـ (يعني الثوري) ـ عن ثوير بن أبي فاختة؛ وقال الفلاس ـ كما في الجرح والتعديل ـ: كان يحيى، وعبد الرحمٰن لا يحدثان عن ثوير بن أبي فاختة؛ وقال البخاري ـ كما في=

....

=التاريخ الكبير ـ: وكان يحيى، وابن مهدي لا يحدثان عنه؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ضرب ابن مهدي على حديث ثوير بن أبي فاختة؛ وقال البخاري في تاريخه: وكان ابن عيينة يغمزه؛ وقال الفسوي: حدثنا أبو بكر الحميدي، قال: ذُكِر لسفيان ـ (يعني ابن عيينة) ـ ثوير بن أبي فاختة، فغمزه؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: لي بشيء؛ وفي رواية ابن أبي خَيثمة، ومعاوية بن صالح: ضعيف؛ وفي رواية الليث بن عَبْدة: ثوير بن أبي فاختة يضعفون حديثه، ليس هو عندهم بشيء؛ وقال عبد الله بن أحمد: سئل أبي ـ وأنا أسمع ـ عن ثوير بن أبي فا ختة، وليث بن أبي سُلَيم، ويزيد بن أبي زياد؟ فقال: ما أقرب بعضهم من بعض؛ وقال الجُوزجاني: ضعيف الحديث؛ وقال أبو زرعة: ليس بذاك القوي؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ليس بثقة؛ وقال الفسوي في موضع من كتابه: وهو شيعي، لين الحديث؛ وفي موضع آخر: ضعيف؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: هو ضعيف، مقارب لهلال بن خَبَّاب، وحَكيم بن جُبير؛ وقال ابن أبي حاتم في العلل: قلت لأبي: فحكيم بن جُبير أحب إليك، أو ثوير؟ فقال: ما فيهما إلا ضعيف، غال في التشيع. قلت: فأيهما أحب إليك؟ قال: هما متقاربان؛ وقال علي بن الحسين بن الجنيد: متروك؛ وقال البزار: حدث عنه شعبة، وإسرائيل، وغيرهما، واحتملوا حديثه، كان يرمى بالرفض، وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب أبي محمد بن الجارود: من أركان الكذب؛ وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد حتى يجيء في رواياته أشياء كأنها موضوعة؛ وقال ابن عدي: ولثوير غيرما ذكرت من الحديث، وقد نسب إلى الرفض، قد ضعفه جماعة كما ذكرت، وأثر الضعف بين على رواياته. . . وهو إلى الضعف أقرب منه إلى غيره؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال مُغُلطاي: وقال أبو الحسن الكوفي ـ (. . . ينظر أقوال المُعَدِّلين، وبعد أن ذكر مُغُلْطاي ذلك القول لأبي الحسن الكوفي، قال) ـ: وفي موضع آخر: ثوير يكتب حديثه، وهو ضعيف؛ وقال الدارقطني ـ كما في الضعفاءُ والمتروكون ـ: ضعيف؛ وقال أيضاً ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: متروك؛ وقال الذهبي في المغني: ضعفوه؛ وفي الديوان، والكاشف: واهٍ؛ وقال ابن حجر: ضعيف، رُمي بالرفض؛ وقال الخزرجي: رمي بالرفض.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٨٧، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٣١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٨٤، التاريخ الصغير ١/ ٢٧٥، أحوال الرجال ٥١، سؤالات الآجري لأبي داود ١٠٢، ١٤٣، ٢٠٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٨٠٠ ـ ٨٠١، ٣/ ١١٢، ١٥١، =

....

= ٢٣٤، الضعفاء الكبير ١/ ١٨٠، ١٨١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٧٢، علل الحديث ٢/ ٢٦، المجروحين ١/ ٢٠٥، الكامل ٢/ ٥٣٢ ـ ٥٣٣، ونسخة الظاهرية ٤٩ب، ٥٠أ، ونسخة أحمد الثالث ١/ ١٩٥ب، الضعفاء والمتروكون ١٦٧، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٠، الضعفاء لابن الجوزي ٢٧أ، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٤، ديوان الضعفاء ٤٠، الكاشف ١/ ١٧٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٩أ ـ ٤٩ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦ ـ ٣٧، تقريب التهذيب ١٣٥، خلاصة التذهيب ٥٨.

وقبل البدء بالدراسة أنبه إلى أن ابن الجوزي نقل في الضعفاء ٢٧أ عن الجوزجاني قوله فيه: ليس بثقة. وهذا لا يوجد في كتاب أبي إسحاق، بل لم أجد أحداً قبل ابن الجوزي أشار إليه.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على ثوير بن أبي فاختة بين مُعَدِّل ومجرِّح. والمُعَدِّلون هم: أبو الحسن الكوفي حيث قال: «هو وأبوه لا بأس بهما»، وأبو عبد الله الحاكم، وقد قال: «هو وإن لم يخرجاه، فلم ينقم عليه غير التشيع». فأما أبو الحسن فقد عارض نفسه في مكان آخر فقال: «يكتب حديثه، وهو ضعيف». وأما الحاكم فلم يُسَلَّم له قوله، قال ابن حجر في فتح الباري ١٣/ ٤٢٤: «وقال الحاكم بعد تخريجه ـ (يعني بعد تخريج حديث له) ـ: ثوير لم ينقم عليه إلا التشيع. قلت: لا أعلم أحداً صرح بتوثيقه، بل أطبقوا على تضعيفه... وأقوى ما رأيت فيه قول أحمد بن حنبل فيه، وفي ليث بن أبي سُلَيم، ويزيد بن أبي زياد: ما أقرب بعضهم من بعض».

فتبين مما سبق أن الجرح في ثُوير بن أبي فاختة هو الصواب. غير أن المجرِّحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم رماه بالكذب، وبعضهم ترك حديثه، وبعضهم عَدَّه في الضعفاء الذين يكتب حديثهم للاعتبار.

فأما الذين رموه بالكذب فهم: أيوب السَّخْتِياني ـ فيما يبدو ـ، والثوري. وقد تبع الثوري في عبارته أبو محمد بن الجارود، ومن عادته الاتباع دون تحقق. ولم يتضح لي كذب ثُوير بن أبي فاختة، لذا فإني أتحرج عن إطلاق ذلك فيه.

وأما الذين تركوا حديثه، وطرحوا رواياته فهم جماعة، فيهم ابن معين، وأبو داود، والدارقطني، والذهبي. وقولهم أجدر بالقبول من قول الذين عدُّوا ثُويراً في الضعفاء المعتبر بهم، وذلك لكثرة المناكير التي ذكرها النقاد في حديثه. ويضاف إلى ذلك رفضه، ورمي بعضهم له بالكذب.

وقول الدارقطني في بعض كتبه: «ضعيف»، معارض بقوله في مكان آخر: =

١٠٧ ـ بخ م ت ق: جابر بن عمرو[١] أبو الوازع الرَّاسِبي، البصري[٢][٣][٤].

قال النسائي: منكر الحديث[٥][*].

= «متروك». وقول الذهبي في المغني: «ضعفوه» يريد به الضعف الشديد كما هو ظاهر في مقدمة ميزان الاعتدال ١/٤. وأما قوله الآخر: «واهٍ» فمعناه السقوط ليس إلا.

وقول أبي أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم» يريد به ترك حديث الراوي كما سبق في ترجمة أيوب بن خُوط.

وخلاصة القول: إن ثوير بن أبي فاختة ليس بثقة ـ كما قال النسائي ـ لا يكتب حديثه ولو على جهة الاعتبار. والله أعلم.

(١) قال خليفة في الطبقات: ٢١١: «أسمه جابر بن عمرو، ويقال: ابن عمر، ويقال: عبيدة بن عمرو». ولم أجد أحداً غيره ذكر غير المثبت أعلاه.

(٢) نسبه ابن عدي في الكامل ٢/٥٤٣، وابن الجوزي في الضعفاء ٢٧ب، إلى الكوفة. ولأجل هذا قال المزي في تهذيب الكمال ٤/٤٥٦: «البصري، ويقال الكوفي». وقد اتفق سائر النقاد على أن الرجل بصري، ويؤكدا هذا أن بني راسِب نزلوا البصرة.

(٣) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ١/٢٦٩ فيمن مات في العشر الأولى من المئة الثانية.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٢٣٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٧٥، معرفة الرجال ٢/٩٦، الطبقات ٢١١، التاريخ الكبير ٢/١/٢٠٩، التاريخ الصغير ١/٢٦٩، الكنى والأسماء لمسلم ٢/٨٦٥، المعرفة والتاريخ ٣/٢٩، ٧٦، الجرح والتعديل ١/١/٤٩٥ ـ ٤٩٦، الثقات ٤/١٠٣، الكامل ٢/٥٤٣ ـ ٥٤٤، رجال صحيح مسلم ١/١١٤ ـ ١١٥، الأنساب ٦/٣٧، الضعفاء لابن الجوزي ٢٧ب، تهذيب الكمال ٤/٤٥٦ ـ ٤٥٧، ميزان الاعتدال ١/٣٧٨، المغني في الضعفاء ١/١٢٥، ديوان الضعفاء ٤٠، الكاشف ١/١٧٧، من تكلم فيه وهو موثق ٥٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/٥٤ب ـ ٥٥أ، تهذيب التهذيب ٢/٤٣ ـ ٤٤، تقريب التهذيب ١٣٦، خلاصة التذهيب ٥٩.

(٥) الكامل ٥١ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٧ب، ميزان الاعتدال ١/٣٧٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/٥٤ب ـ ٥٥أ، تهذيب التهذيب ٢/٤٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال ابن معين ـ في رواية الكَوْسج، وابن أبي =

....

=مريم ـ، وأحمدُ بن حنبل في رواية أبي طالب: ثقة؛ وقال ابن عدي: وأبن عدي: وأبو الوازع هذا ما أعرف له كثير الرواية، وإنما يروي عنه قوم معدودين ـ (كذا) ـ، وأرجو أنه لا بأس به؛ وقال الذهبي في المغني: مقبول؛ وفي الكاشف: ثقة؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق؛ وُثِّق وقال ابن حجر: صدوق يهم. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال ابن معين في رواية أحمد بن أبي يحيى: ليس بشيء.

الجرح والتعديل ١/١/٤٩٥ ـ ٤٩٦، الثقات ٤/١٠٣، الكامل ٢/٥٤٣، ٥٤٤، ونسخة الظاهرية ٥١ب، المغني في الضعفاء ١/١٢٥، الكاشف ١/١٧٧، من تكلم فيه وهو موثق ٥٧، تقريب التهذيب ١٣٦.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن مُغُلْطاي نقل في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٥٥أ عن الدوري عن ابن معين قوله فيه: ليس بشيء. وتبعه عليه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/٤٤ كعادته. وهذا وهم ـ فيما أظن ـ لأني لم أجده في المرتب من رواية الدوري، بل لم أر أحداً ـ قبل مُغُلْطاي ـ ذكره عن عباس. والمعروف أنه من رواية أحمد بن أبي يحيى عن ابن معين.

ثم أقول: إن قول ابن معين: «ليس بشيء» ليس معارضاً لقوله الآخر الذي رواه عنه غيرما واحد: «ثقة». وذلك لأن أبا زكريا قد يستعمل هذه العبارة في المقلين ـ كما سبق في ترجمة أسامة بن أسلم المدني ـ. وكان جابر بن عمرو منهم، قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٧/٢٣٦: «وكان قليل الحديث»، وقال ابن عدي ـ كما سبق ـ: «وأبو الوازع هذا ما أعرف له كثير رواية».

والذين أنزلوا أبا الوازع عن الدرجة العالية للثقات اعتبروا قول ابن معين فيه: «ليس بشيء»، وظنوه تجريحاً، وقولَ النسائي: «منكر الحديث»، وأرادوا التوسط بين أقوال المعدلين والمجرحين، وما أظنهم اعتبروا شيئاً آخر، لأنهم لم يستنكروا عليه حديثاً واحداً. وقد اضطرب بعضهم حيث رأى مرة أنه يستحق التوثيق المطلق لعدم وجود المناكير في حديثه، ولأجل قول ابن معين ـ في بعض الروايات ـ، وأحمد بن حنبل فيه: ثقة. ثم لما نظر إلى ما رواه ابن أبي يحيى عن ابن معين ـ وظنه معارضاً للأول ـ، وإلى قول النسائي، حكم عليه بأنه مقبول.

ويبدو أن النسائي أراد بقوله: «منكر الحديث» حديثاً واحداً، ولم يرد بذلك تضعيف جابر بن عمرو، ويقوي هذا عدم ذكره له في كتاب الضعفاء. أو أنه أراد بالنكارة التفرد، قال ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٦٧٤: «فقد أطلق=

١٠٨ ـ ت س: جابر بن نوح[١] أبو بَشير[٢] الحِمَّاني، الكوفي. مات سنة ثلاث ومئتين[٣].

قال النسائي: ليس بالقوي[٤](*).

=الإمام أحمد، والنسائي، وغير واحد من النقاد لفظ: المنكر، على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده».

وخلاصة القول: إن جابر بن عمرو ثقة، صحيح الحديث فيما أرى. ولو أردنا اعتبار قول النسائي ـ مع إبهامه ـ فيه، لجعلناه في الدرجة التالية التي يحتج بأهلها أيضاً. لكن التوثيق المطلق هو الأنسب مع قواعد النقد. والله أعلم.

(١) اختلف في اسم جد جابر، فقيل: جابر، وقيل: المختار. واختلط الأمر على بعضهم فجعل الاختلاف في اسم الأب.

(٢) تصحفت هذه الكلمة في بعض الكتب إلى: «بِشْر». وضبطها بعض الأئمة: «بُشَيْراً» بالتصغير.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٤٤٢، ٤٩١، ٤/ ٤٨، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢١٠، سؤالات البَرْذي لأبي زرعة ٢/ ٤٣٠، الضعفاء والمتروكين ٧١، الضعفاء الكبير ١/ ١٩٦ ـ ١٩٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٠٠، المجروحين ١/ ٢١٠، الكامل ٢/ ٥٤٤، تاريخ بغداد ٧/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨، الضعفاء لابن الجوزي ٢٧ب، تهذيب الكمال ٤/ ٤٥٩ ـ ٤٦٣، ميزان الاعتدال ١/ ٣٧٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٦، ديوان الضعفاء ٤١، الكاشف ١/ ١٧٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٥٥أ ـ ٥٥ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٥ ـ ٤٦، تقريب التهذيب ١٣٦، خلاصة التذهيب ٥٩.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٧١، الكامل ٥١ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٧ب، تهذيب الكمال ٤/ ٤٦١، ميزان الاعتدال ١/ ٣٧٩، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في موضع من رواية الدوري: كان حفص ـ (يعني ابن غِياث) ـ يُضَعِّفه؛ وفي موضع من رواية ابن الجنيد: ورأيت حفص بن غِياث يهزأ به؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري، وفي رواية ابن أبي خَيْثمة: ولم يكن بثقة ـ (بإسقاط الواو عند ابن أبي خيثمة) ـ؛ وفي موضع من رواية الدوري أيضاً، وهو تمام الموضع الأول: ليس حديثه بشيء، كان حفص يُضَعِّفه؛ وقال الدُّوري: قلت ليحيى: محاضِر ـ=

....

=(يعني ابن المُوَرِّع) ـ أحبُّ إليك، أو جابر بن نوح؟ قال: محاضِر؛ وقال ابن الجنيد في موضع وهو تمام الموضع الأول: سئل يحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ عن جابر بن نوح الحَمّاني؟ فضعفه، وقال: ورأيت حفص بن غِياث يهزأ به ـ. ثم قال يحيى ـ: ليس بشيء؛ وفي موضع آخر: سألت يحيى بن معين عن جابر بن نوح الحِمَّاني؟ فقال: قد كان هٰهنا ـ (يعني أنه ورد بغداد) ـ. فقلت: كتبتَ عنه شيئاً؟ فقال: لا؛ وقال أبو زرعة ـ كما في سؤالات البَرْذعي ـ: واهي الحديث، حدث بغير حديث منكر؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ما أَنْكر حديثه!؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث؛ وقال الساجي: ليس بثقة؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: لم يكن بثقة؛ وقال ابن حبان: يروي عن الأعمش، وابن أبي خالد ـ (يعني إسماعيل) ـ المناكيَر الكثيرة، كأنه كان يُخطىء، حتى صار في جملة من سقط الاحتجاج بهم إذا انفردوا؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له حديثاً واحداً: وجابر بن نوح هذا ليس له روايات كثيرة، وهذا الحديث الذي ذكرته لا يعرف إلا به بهذا الإسناد، ولم أرى ـ (كذا) ـ له أنكر من هذا؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الذهبي: ليس بالقوي؛ وقال الهيثمي، وابن حجر: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٤٤٢، ٤٩١، ٤/ ٤٨، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٣٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٠٠، المجروحين ١/ ٢١٠، الكامل ٥٢أ، تاريخ بغداد ٧/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨، الكاشف / ١٧٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٥٥أ، مجمع الزوائد ١٠/ ٤١٦، تقريب التهذيب ١٣٦.

وقبل البدء في الدراسة أنبه إلى أن ابن أبي حاتم نقل في الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٠٠ عن الدوري، عن ابن معين قوله فيه: «ولم يكن بثقة، كان ضعيفاً». وهذا اللفظ بتمامه لا يوجد في تاريخ عباس، وقد تفرد ابن أبي حاتم به، وأخذه عنه بعض المتأخرين دون تحقق.

ثم أقول: اتفق الأئمة على تجريح وتليين جابر بن نوح الحِمَّاني، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم طرح حديثه، والبعض الآخر سَهَّل القول في جرحه. والسبب في جرح النقاد له هو استنكارهم عليه بعض الأحاديث. فالعقيلي استنكر عليه حديثاً واحداً، فقال في الضعفاء الكبير ١/ ١٩٦ ـ ١٩٧: «ومن حديثه: ما حدثنا به سهل بن سعد القَزْويني بقَزْوين، قال: حدثنا محمد بن طَرِيف البَجَلي، قال: حدثنا جابر بن نوح الحِمَّاني، عن الأعمش، عن أبي صالح ـ (يعني ذَكْوان) ـ، عن أبي=

....

=هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تضامون في رؤية القمر ليلة البدر؟ قلنا: لا، قال: فتضامون في رؤية الشمس إذا لم يكن عليها سحاب؟ قال: قلنا: لا، قال: فإنكم سترون ربكم، كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته. لا يتابع عليه. حدثنا يحيى بن عثمان ـ (يعني المصري) ـ، حدثنا نُعيم بن حماد، قال: حدثنا عبد الله بن إدريس ـ (يعني الأَوْدي) ـ، عن الأعمش، عن أبي صالح ـ (يعني ذَكْوان) ـ، عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبي عليه السلام نحوه، وهو الصواب». وكلمة: «تضامون» يجوز فيها ضم التاء على وزن: تُفَاعِلون، وفتحُها على وزن: تَتَفاعلون، بحذف إحدى التاءين، وأما الميم فيجوز فيه التشديد والتخفيف، ومعنى التشديد (تضامُّون): لا ينضم بعضكم إلى بعض، وتزدحمون وقت النظر إليه، ومعنى التخفيف (تضامُون): لا ينالكم ضَيْم (ظلم) في رؤيته، فيراه بعضكم دون بعض. فمن شدد فتح التاء وضمها، ومن خَفَّف ضمها. النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ١٠١، شرح صحيح مسلم للنووي ٣/ ١٨، فتح الباري ١١/ ٤٤٦، ١٣/ ٤٢٧.

والحديث المذكور أخرجه الترمذي في جامعه ـ كتاب صفة الجنة، باب مما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى ٤/ ٦٨٨ ـ ٦٨٩ ـ عن محمد بن طَرِيف بسنده السابق بألفاظ متقاربة، ثم قال عقبه: «هذا حديث حسن صحيح غريب ـ (كذا في طبقة إبراهيم عطوة عوض. لكن في تحفة الأشراف ٩/ ٣٤٧ نقلاً عن الجامع: حسن غريب) ـ، وهكذا روى يحيى بن عيسى الرَّمْلي، وغير واحد عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وروى عبد الله بن إدريس عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ. وحديث ابن إدريس، عن الأعمش غير محفوظ، وحديث أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أصح، وهكذا رواه سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وقد رُوي عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه مثل هذا الحديث؛ وهو حديث صحيح».

فقد أتى الترمذي بعكس حكم العقيلي، حيث صوّب رواية جابر بن نوح، وجعل رواية ابن إدريس غير محفوظة. والكلام كله في الإسناد لا المتن، لأن المتن صحيح.

ورواية يحيى بن عيسى الرملي التي أشار إليها الترمذي أخرجها ابن ماجه في سننه ـ المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية ١/ ٦٣ ـ، وكذلك رواية عبد الله بن إدريس. وأما رواية سهيل فقد أخرجها مسلم في صحيحه ـ كتاب الزهد والرقائق ٤/ ٢٢٧٩ ـ عن محمد بن أبي عمر العَدَني، وأبو داود في سننه ـ كتاب السنة، باب في الرؤية ٤/ ٢٣٣ ـ=

....

=عن إسحاق بن إسماعيل الطَّالَقاني، كلاهما عن ابن عيينه، عن سُهيل. لكن بلفظ: «تُضارون» بدل: «تضامون»، وتُضارون بضم التاء، وتشديد الراء وتخفيفها، وقد ذكر ابن حجر في فتح الباري ٤٤٦/١١ معنى هذه الكلمة بوجهيها فقال: «وتشديد الراء بصيغة المفاعلة من الضرر، وأصله تُضارَرُون ـ بكسر الراء، وبفتحها ـ أي لا تضرون أحد ولا يضركم بمنازعة، ولا مجادلة، ولا مضايقة، وجاء بتخفيف الراء من الضَّيْر، وهو لغة في الضُّر...».

ومتابعة الرملي لجابر، وسهيلٍ للأعمش تظهران جودة حديث جابر بن نوح، وتنفيان النكارة التي ادعاها العقيلي فيه. وقد تابع الأعمش أيضاً غير سُهيل ـ ينظر السنة لابن أبي عاصم ١٩٣/١، والإيمان لابن منده ٧٧٤/٣ ـ ٧٧٥، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٤٧٤/٣ ـ، كما توبع أبو صالح عن أبي هريرة ـ ينظر صحيح البخاري ـ كتاب الرِّقاق، باب: الصراط جسر جهنم ٤٤٤/١١ ـ ٤٤٦، وكتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾، ٤١٩/١٣ ـ ٤٢٠ ـ، وصحيح مسلم ـ كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية ١٦٣/١ ـ ١٦٧ ـ.

وأما حديث ابن إدريس فقد أخرجه أيضاً ابن أبي عاصم في السنة ١٩٦/١ ـ ١٩٧، وتابعه عليه أبو بكر بن عياش ـ (ينظر مسند أحمد ١٦/٣ ـ ولا علة فيه أبداً، وقد توبع فيه أبو صالح عن أبي سعيد أيضاً، وهي في الصحيحين.

وقد استنكر ابن عدي على جابر بن نوح حديثاً واحداً أيضاً، ففي الكامل نسخة الظاهرية ٥٢أ ساق ابن عدي بسنده إلى محمد بن جعفر الفَيْدي قال: «حدثنا جابر بن نوح، عن محمد بن عمرو ـ (يعني ابن عَلْقمة بن وقَّاص) ـ، عن أبي سلمة ـ (يعني ابن عبد الرحمٰن ابن عَوْف) ـ، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: إن من تمام الحج أن تُحرم من دُويرة أهلك. وجابر بن نوح هذا ليس له روايات كثيرة، وهذا الحديث الذي ذكرته لا يعرف إلا به بهذا الإسناد، ولم أرى ـ (كذا) ـ له أنكر من هذا». وقد أخرج هذا الحديث البيهقي في السنن الكبرى ـ كتاب الحج، باب من استحب الإحرام من دُويرة أهله... ٣٠/٥ ـ من طريق محمد بن جعفر الفَيْدي بسند ابن عدي، لكن قال قبله بعد أن أخرج مثله موقوفاً على علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «وروي هذا من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً، وفيه نظر». أي أن النظر في رفعه. والصواب وقفه. ـ ينظر التلخيص الحبير ٢٢٨/١، والدراية في تخريج أحاديث الهداية ٧/٢ ـ.

=

١٠٩ ـ د ت ق: جابر بن يزيد بن الحارث[١] أبو يزيد، أو أبو محمد، وقيل: أبو عبد الله، الجُعْفي، الوائِلي، الكوفي. مات بالكوفة سنة ثمان وعشرين ومئة، ويقال: سنة سبع وعشرين، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين[٢].

= وذكر له الهيثمي حديثاً في مجمع الزوائد ١٠/ ٤١٥ ـ ٤١٦، وقال عقبه: «وفيه جابر بن نوح وهو ضعيف».

وجابر بن نوح لم يتهمه أحد بالكذب، وسرقة الحديث، لذا فإن ما استنكر عليه لا يدل على هلاكه، وطرح حديثه، خلافاً لما زعمه بعض الأئمة، وعلى رأسهم ابن معين المعروف بالتشدد في الجرح، وقد تبعه في عبارته الساجي، وابن الجارود، ومن عادتهما ـ كما سبق ـ اتباع ابن معين، أو غيره، دون تحقق.

وخلاصة القول: إن جابر بن نوح ممن يكتب حديثه للاعتبار، وهو في أسهل مراتب التجريح، وقد يكون في التي بعدها، والأرجح فيه ما أثبته أولاً. وقول النسائي: «ليس بالقوي» كثيراً ما يستعمله فيمن كان في أدنى مراتب التعديل، فإن كان هذا مراده فهو قريب جداً مما اخترته. والله أعلم.

(١) ينظر بقية نسبه في اللباب ٣/ ٣٥٢، وتهذيب الكمال ٤/ ٤٦٥.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٨٦، ٢٩٦، ٣٦٤، ٥١٦، ٥٦٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٧، الطبقات ١٦٣، تاريخ خليفة ٣٧٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٠١، ٣٦٩، ٤٠٣، ٢/ ٩، ٢٢، ٤١، ١٨٧، ٢١١، ٢٩٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢١٠ ـ ٢١١، التاريخ الصغير ٢/ ٩، ١٠، الضعفاء الصغير ٢٥، أحوال الرجال ٥٠ ـ ٥١، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٢٥، سؤالات الآجري لأبي داود ١٨٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٦٣ ـ ١٦٤، ٧١٥ ـ ٧١٨، ٣/ ١٣، ١٦ ـ ١٧، ٣٦، التاريخ ١/ ٢٩٦، الضعفاء والمتروكين ٧١، الجعديات ٢/ ٧٧٧، الضعفاء الكبير ١/ ١٩١ ـ ١٩٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨، المجروحين ١/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩، الكامل ٢/ ٥٣٧ ـ ٥٤٣، الضعفاء والمتروكون ١٦٨ ـ ١٦٩، تاريخ أسماء الثقات ٨٨، المختلف فيهم ٥٥٢ ـ ٥٥٣، مناقب الشافعي ١/ ٥٣٨ ـ ٥٤١، الأنساب ٣/ ٢٩٣، الضعفاء لابن الجوزي ٢٧ب، اللباب ٣/ ٣٥٢، تهذيب الكمال ٤/ ٤٦٥ ـ ٤٧٢، ميزان الاعتدال ١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٦، ديوان الضعفاء ٤١، الكاشف ١/ ١٧٧ ـ ١٧٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٥٥ب ـ ٥٨أ، التبيين لأسماء المدلسين ٧١، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٦ ـ ٥١، تقريب التهذيب ١٣٧، خلاصة التذهيب ٥٩.

قال النسائي: متروك[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٢](*).

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٧١، الكامل ٥٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٧ب، تهذيب الكمال ٤/٤٦٩، ميزان الاعتدال ١/ ٣٨٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٨. لكن عبارة ابن عدي، والمزي، وابن حجر: «متروك الحديث».

(٢) تهذيب الكمال ٤/ ٤٦٩، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال إسماعيل بن عُلَيَّة ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: قال شعبة: أما جابرالجُعْفي، ومحمد بن إسحاق ـ (يعني ابن يسار) ـ فصدوقان في الحديث؛ وقال يحيى بن أبي بُكير الكَرْماني ـ كما في الكامل ـ: حدثنا شعبة، عن جابر، قال: سمعت مجاهداً ـ (يعني ابن جَبْر) ـ يقول: إن الله عز وجل لا يحب الفَرِحين. قال: الأشرين، البَطِرين، البَذخين. فقال له رجل: يا أبا بِسطام، جابر؟! فقال: جابر، كان جابر إذا قال: حدثنا، وسمعت. فهو من أوثق الناس؛ وقال أبو داود الطَّيالسي في رواية محمود بن غَيْلان ـ كما في الجعديات ـ: قال شعبة: لا تنظروا إلى هؤلاء المجانين الذين يقعون في جابر، هل جاءكم من أحد لم يَلْقه؟! ـ (وفي الكامل نقلاً عن البغوي: لا تنظرون. . .، فلعل المراد: ألا تنظرون. . .، وهذا الذي اعتمده مُغُلْطاي مع اختلاف في بقية كلام شعبة، فقال: وقال شعبة: ألا تنظرون إلى هؤلاء المجانين الذين يقعون في جابر! هل جاء لكم بأحد لم يَلْقه) ـ؛ وقال شعبة في رواية ابن عُلَيَّة ـ كما في الكامل ـ: إن جابراً لم يكن يكذب؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب الضعفاء لأبي القاسم البَلْخي، عن شعبة: ما رأيت أحداً أصدق من جابر إذا قال: سمعت. وكان لا يكذب؛ وقال وكيع بن الجَرَّاح في رواية نُعيم بن حماد ـ كما في المجروحين ـ: قلت لشعبة: ما لَكَ تركتَ فلاناً وفلاناً، ورويتَ عن جابر الجُعْفي؟! قال: روى أشياء لم نَصْبر عنها؛ وقال أبو نعيم الفضل بن دُكين ـ كما في الطبقات الكبرى ـ: سمعت سفيان ـ (يعني الثوري) ـ يقول ـ وذكر جابر بن يزيد الجعفي، قال ـ: إذا قال لك: حدثني، أو سمعت. فذاك، وإذا قال: قال. فكأنه يدلس؛ وفي الجرح والتعديل عن أبي نعيم قال: سمعت سفيان يقول: إذا قال جابر: حدثنا، وأخبرنا. فذاك؛ وفي الضعفاء الكبير عن أبي نعيم أيضاً قال: سمعت سفيان يقول إذا قال لك جابر: حدثني، أو سمعت، أو سألت. فذاك، وإذا قال: قال فلان. فلا؛ وقال=

....

=أبو أحمد ـ كما في الضعفاء الكبير أيضاً، وهو محمد بن عبد الله بن الزبير الزُّبَيْري ـ: سمعت سفيان يقول: إذا قال لك جابر: حدثني، وسمعت. فذاك، وإذا قال: قال فلان، وقال فلان. فلا؛ وقال ابن مهدي في رواية أبي داود الطيالسي ـ كما في الجعديات ـ: سمعت سفيان الثوري يقول: ما رأيت أحداً قط أورع في الحديث من جابر؛ وفي الجرح والتعديل ـ بنفس الإسناد ـ: سمعت سفيان الثوري يقول: كان جابر ورعاً في الحديث، ما رأيت أورع في الحديث من جابر؛ وقال وكيع في رواية أبي داود الطيالسي ـ كما في الجعديات ـ: قال سفيان الثوري: ما رأيت أحداً قط أورع في الحديث من جابر، ومنصور ـ (يعني ابن المُعْتَمِر) ـ؛ وقال الشافعي في رواية محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ـ كما في الكامل ـ: قال سفيان الثوري لشعبة: فإن تكلمت في جابر الجُعْفي لأتكلمن فيك؛ وقال يحيى بن أبي بُكير الكِرْماني ـ كما في الجرح والتعديل، وقد تصحفت فيه بُكير إلى كثير ـ: كنا عند زهير ـ يعني ابن معاوية ـ فذكروا جابراً الجُعْفي، فقال زهير: كان جابر إذا قال: سمعت، أو سألت. فهو من أصدق الناس؛ وقال أبو نعيم الفضل بن دُكَيْن ـ كما في الجعديات ـ: قال زهير: إذا قال جابر: سألت، أو سمعت. فلا عليك ألا تسمع من غيره؛ وقال عُبيد الله بن عُبيد الرحمٰن الأشجعي ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سمعت رجلاً سأل شَريكاً ـ (يعني ابن عبد الله النَّخَعي) ـ عن جابر الجُعْفي، فقال: ما له العدل الرضا، ما له العدل الرضا. ومد بها صوته؛ وقال وكيع بن الجَرَّاح في رواية علي بن محمد الطَّنَافِسي ـ كما في الجرح والتعديل ـ: مهما شككتم في شيء فلا تشكوا أن جابر بن يزيد أبا محمد الجُعفي ثقة؛ وقال أيضاً في رواية الجارود بن معاذ الترمذي ـ كما في الجامع الصحيح ـ: لولا جابر الجُعْفي لكان أهل الكوفة بغير حديث، ولولا حَمَّاد ـ (يعني ابن أبي سُليمان) ـ لكان أهل الكوفة بغير فقه؛ وقال مُغُلْطاي: وقال المَيْموني ـ (يعني عبد الملك بن عبد الحميد) ـ: قلت لخَلَف ـ (يعني ابن تميم فيما أظن) ـ: قَعَد أحد عن جابر؟ فقال: لا أعلمه، كان ابن عيينة من أشدهم قولاً فيه، وقد حدث عنه، وإنما كانت عنده ثلاثة أحاديث. قلت: صح عنه شيء أنه يؤمن بالرجعة؟ قال: لا، ولكنه من شيعة علي، وشعبةُ، والثوري، والناس يحدثون عنه، إلا أن هؤلاء ليسوا ممن يحدث عنه بتلك الأشياء التي يجمع فيها قاسماً ـ (يعني ابن محمد بن أبي بكر الصديق) ـ، وسالماً ـ (يعني ابن عبد الله بن عمر) ـ، وجماعة، هكذا سبعة، ثمانية، بل ـ (وفي إكمال تهذيب الكمال: بلى) ـ أيش يُحدث عنه بهذه الأشياء؟!؛ وقال أبو زرعة الدمشقي ـ كما في تاريخه ـ: وسمعت أبا نُعيم ـ (يعني الفضل بن دُكين) ـ يقول =

....

=لأبي بكر بن أبي شيبة: لم يُختلف على جابر الجُعفي في حديثين من حديثه ـ (وقد نقل هذا الكلام مُغُلْطاي بزيادة: «إلا» قبل: في حديثين من حديثه) ـ؛ وقال رَوح بن الفرج المصري ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: سمعت أحد بن صالح ـ (يعني المصري) ذكر جابراً فقال: إن حديثه لَيُعْجبني، ما أعلم ترك الكتابة عنه إلا جرير ـ (يعني ابن عبد الحميد) ـ وحده، وكلهم أكثر من حديثه، شعبة، وسفيان ـ (يعني الثوري) ـ إماما هذا الأمر، وكان ابن عيينة كتب عنه، وسمع منه كلاماً فترك الكتابة عنه، ثم رجع بعد ذلك فكتب؛ وقال ابن شاهين في المختلف فيهم: وأقل ما في هذا الرجل أن يكون حديثه لا يحتج به ـ إلا أن يروي حديثاً يشاركه فيه الثقات، فإذا انفرد هو بحديث لم يعمل به ـ لتفضيل سفيان له. وقد ذكره ابن شاهين في الثقات. وروى عنه شعبة، وشيوخه جِياد.

ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنون**: قال أيوب السَّخْتِياني في رواية إسماعيل بن عُلَيَّة ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: قلت لسعيد بن جُبَيْر: إن جابر بن يزيد يقول كذا وكذا، فقال: كذب جابر؛ وقال يحيى بن سعيد ـ كما في التاريخ الكبير، وهو الأُموي كما بيّن العقيلي، وابن عدي ـ عن إسماعيل بن أبي خالد، قال: قال الشعبي: يا جابر، لا تموتُ حتى تكذب على رسول الله ﷺ. قال إسماعيل: فما مضت ـ (كذا في الضعفاء الصغير. والذي في التاريخ الكبير: مضى) ـ الأيام، والليالي حتى اتهم بالكذب؛ وقال مُغُلطاي: وقال عامر بن شَرَاحيل الشعبي لجابر، وداود بن يزيد الأَودي: لو كان لي عليكما سلطان، ثم لم أجد إلا الإبَر لشككتكما بها؛ وقال سَلاَّم بن أبي مُطيع في رواية ابن عُلَيَّة ـ كما في العلل ومعرفة الرجال. لكن في المجروحين: سَلاَّم بن مِسْكين. بدل: ابن أبي مُطيع، وقد اعتمدت ما ذكرته أولاً لأن المزي صرح برواية ابن أبي مُطيع عن أيوب، ولم يذكر ذلك في ابن مسكين مع أنه محتمل، ولأن ابن عدي نقل في الكامل نفس متن ابن حبان، وجعله عن ابن أبي مُطيع ـ: سمعت جابراً الجعفي يقول: إن عندي خمسين ألف حديث ما حدثت به أحداً. فلقيت أيوب، فأخبرته، فقال: كذب جابر؛ وقال أبو يحيى الحِمّاني ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: سمعت الربيع بن المنذر ـ (يعني الثوري، ولا أعرف سنة وفاته) ـ يقول لسفيان الثوري: اتق الله يا سفيان، ولا ترو عن جابر شيئاً؛ وقال مُغُلْطاي: وقال أبو أحمد الحاكم: ضعفه إسماعيل بن أبي خالد الأَحْمسي؛ وينظر تذييل إسماعيل على كلام الشَّعْبي المتقدم؛ وقال ثَعْلبة بن سُهيل الطُّهَوي في رواية جرير بن عبد الحميد ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: قال لي ليث ـ (يعني ابن أبي سُلَيم) ـ: لا تقربن جابراً الجُعْفي، ولا تسمع منه؛ وقال أيضاً في نفس=

....

=الرواية ـ كما في الكامل ـ: أردت جابراً الجُعفي فقال لي ليث بن أبي سُلَيم: لا تأته، فإنه كذاب؛ وقال الأعمش: لقيني أشعث بن سَوَّار فسألني عن حديث، فقلت: لا، ولا نصف حديث، أليس أنت الذي تحدث عن جابر؟!؛ وقال أبو حنيفة في رواية أبي يحيى الحِمَّاني ـ كما في تاريخ الدوري ـ: ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفي؛ وقال أيضاً في نفس الرواية ـ كما في المجروحين ـ: ما رأيت فيمن لقيت أفضل من عطاء ـ (يعني ابن أبي رباح) ـ، ولا لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي، ما أتيته بشيء قط من رأي، إلا جاءني فيه بحديث، وزعم أن عنده كذا وكذا ألف حديث عن رسول الله ﷺ لم يَنْطق بها؛ وقال أبو سَعْد محمد بن مُيَسَّر الصغَّاني ـ كما في الجعديات ـ: قام رجل إلى أبي حنيفة، فقال: ما ترى في الأخذ عن الثوري؟ قال: اكتب عنه ما خلا حديث أبي إسحاق ـ (يعني السَّبِيعي) ـ، عن الحارث ـ (يعني ابن عبد الله الأعْور) ـ، عن علي. وحديث جابر الجعْفي؛ وقال شعبة في رواية أبي داود الطيالسي ـ كما في الكامل ـ: أيش جاءهم جابر به؟! جاءهم بالشَّعبي، لولا الشِّعر لجئناهم بالشَّعبي؛ وقال زائدة بن قُدامة في رواية يحيى بن يَعْلى المُحَارِبي ـ كما في تاريخ الدوري ـ: كان جابر الجعفي كذاباً، يؤمن بالرجعة؛ وفي تهذيب الكمال: وقال عباس الدوري ـ (ولم أجده في المرتَّب من تاريخه) ـ عن يحيى بن يَعلى: قيل لزائدة: ثلاثة لا تروي عنهم، لم لا تروي عنهم: ابن أبي لَيْلى ـ (يعني محمد بن عبد الرحمٰن) ـ، وجابر الجُعْفي، والكَلْبي ـ (يعني محمد بن السَّائب) ـ؟ قال: أما جابر الجُعْفي فكان ـ والله ـ كذاباً، يؤمن بالرجعة ـ (وينظر تمام هذا الكلام في ترجمة الكَلْبي من تهذيب الكمال)؛ وقال يحيى بن يعلى ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: سمعت زائدة يقول: جابر الجُعْفي رافضي، يشتم أصحاب النبي عليهم السلام. وأمرنا زائدة أن نترك حديثه؛ وقال أبو الأحْوص سَلاَّم بن سُلَيم في رواية شهاب بن عَبَّاد ـ كما في الكامل ـ: كنت إذا مررت بجابر الجُعفي سألت ربي العافية؛ وقال جَرير بن عبد الحميد في رواية أبي غَسَّان محمد بن عمرو الرازي ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: جابر الجُعفي لم أكتب عنه، وكان يؤمن بالرجعة؛ وقال أيضاً في رواية عثمان بن أبي شيبة ـ كما في الكامل ـ: أدركت جابراً الجُعْفي، وطلبت الحديث وهو حي، فلم أستحل أن أسمع منه؛ وقال مُغُلْطاي: وقال جرير: كان يُرْمى بالشَّعْبَذة؛ وقال يحيى بن سعيد القطان في رواية بيان بن عمرو البخاري ـ كما في التاريخ الكبير ـ: تركنا جابراً قبل أن يقدم علينا الثوري؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: ترك=

....

=يحيى جابراً الجعفي، وحدثنا عنه ابن مهدي قديماً عن شيبان ـ (يعني ابن عبد الرحمٰن) ـ، أو سفيان ـ (يعني الثوري) ـ، ثم تركه بعد؛ وقال الفلاس: كان يحيى، وعبد الرحمٰن لا يحدثان عن جابر بن يزيد الجعفي وكان عبد الرحمٰن يحدثنا عنه قبل ذلك، ثم تركه؛ وقال محمد بن المثنى: ما سمعت يحيى، ولا عبد الرحمٰن حدثا عن جابر الجعفي شيئاً قط؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الميموني: كان يحيى بن سعيد، وعبد الرحمٰن لا يحدثان عن جابر الجعفي بشيء؛ وقال أيضاً في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: وترك ابن مهدي بأخرة جابراً الجعفي؛ وقال أيضاً في نفس الرواية والكتاب: وترك عبد الرحمٰن حديث قيس ـ (يعني ابن الربيع) ـ، وجابر الجعفي بعد؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير ـ: تركه عبد الرحمٰن بن مهدي؛ وقال ابن مهدي في رواية محمد بن بَشَّار بُنْدار ـ كما في الكامل ـ: ألا تعجبون من سفيان بن عيينة، لقد تركت جابراً الجُعْفي بقوله، لما حكى عنه أكثر من ألف حديث، ثم هو يحدث عنه!؛ وقال ابن عيينة ـ كما في الطبقات الكبرى ـ: كنت معه في بيت، فتكلم بكلام ينقض البيت ـ أو: كاد ينقض، أو نحو هذا ـ؛ وقال أيضاً في رواية أبي بكر الحُمَيْدي ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: سمعت جابراً يحدث بنحو من ثلاثين حديثاً ما أستحل أن أذكر منها شيئاً ـ أو: ما أحب أني ذكرت منها شيئاً ـ وأنَّ لي كذا وكذا؛ وقال الحُميدي في رواية بشر بن موسى الأَسَدي ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: حدثنا سفيان ـ (يعني ابن عيينة) ـ، قال: سمعت رجلاً سأل جابراً عن قوله: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرض حتى يَأْذَنَ لي أبي، أَوْ يَحْكُمَ الله لي وهو خَيْرُ الحاكمين﴾ ـ (سورة يوسف ٨٠) ـ. قال جابر: لم يأت ـ (وفي نسخة: لم يجيء) ـ تأويل هذه الآية بعد. قال سفيان: وكَذَب. قال الحُميدي: فقلنا لسفيان: وما أراد بهذا؟ فقال: الرافضة تقول: إن علياً في السحاب، فلا يُخْرج مع من يَخْرج من ولده حتى ينادي مناد من السماء ـ يريد أن علياً ينادي من السحاب ـ: اخرجوا مع فلان. يقول: فهذا تأويل هذه الآية، وكذب، هذه كانت في إخوة يوسف؛ وقال الحُميدي في نفس الرواية، والكتاب: حدثنا سفيان، قال: كان الناس يحملون عن جابر قبل أن يُظْهر ما أَظْهر، فلما أَظْهر ما أَظْهر اتهمه الناس في حديثه، وتركه بعض الناس. فقيل له: وما أَظْهر؟ قال: الإيمان بالرجعة؛ وقال ابن عيينة أيضاً في رواية الحميدي ـ كما في المجروحين ـ: جابر الجُعْفي يؤمن بالرجْعة؛ وقال إبراهيم بن سعيد الجَوْهري ـ كما الضعفاء الكبير ـ: حدثنا سفيان بن عيينة، قال: أتيت جابراً الجعفي، فسمعت منه ذاك=

....

=الكلام ـ يعني الإيمان بالرَّجعة ـ؛ وقال الحُميدي ـ كما في الكتاب السابق ـ: سمعت ابن أكثم الخُراساني ـ (كذا، ولم أدر من هو، ولعله سعيد بن منصور الخراساني، نزيل مكة) ـ قال لسفيان: أرأيت يا أبا محمد الذين عابوا على جابر الجُعْفي قوله: حدثني وصيُّ الأوصياء؟ فقال سفيان: هذا أهْونه؛ وقال البَرْقي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: قال لي سعيد بن منصور: قال لي ابن عيينة: سمعت من جابر ستين حديثاً، وما أستحلّ أن أروي عنه شيئاً، يقول: حدثني وصيُّ الأوصياء؛ وقال أبو سعيد الحداد ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: حدثني من سمع سفيان بن عيينة يقول: قال جابر: علي دابة الأرض؛ وقال ابن عيينة في رواية الشافعي ـ كما في الكامل ـ: سمعت من جابر الجعفي كلاماً، بادرتُ خفتُ أن يقع علينا السَّقْف؛ وقال أيضاً في نفس الرواية والكتاب: كنا فوق منزل جابر الجعفي فتكلم بشيء، فنزلت أنا، قد خفت يقع علي السَّقْف؛ وقال أيضاً في رواية شهاب بن عَبَّاد العَبْدي ـ كما في الكامل أيضاً ـ: تركت جابراً الجُعْفي، وما سمعت منه، قال: دعا رسول الله صلى الله عليه علياً فَعَلَّمه ـ (الذي في الكامل: يُعَلِّمه) ـ ما تعلمه ـ (الذي في الكامل: ما يُعَلمه) ـ، ثم دعا عليّ الحسن فعلمه ما تعلم، ثم دعا الحسن الحسين فعلمه ما تعلم، ثم دعا ولده فعلمه ما تعلم، حتى بلغ جعفر بن محمد. قال: فتركته لذلك، ولم أسمع منه؛ وقال زكريا بن عدي ـ كما في الكامل، وأظنه أبا يحيى ـ: ما أحب أن أروي عن جابر؛ وقال الميموني ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: وسألت أحمد بن خداش ـ (كذا ولا أعرفه، ولعله خالد بن خداش الذي يروي عنه اليموني) ـ عنه، فقلت: كان يرى التشيع؟ قال: نعم. قلت: يتهم في حديثه الكذب؟ فقال لي: من طعن فيه فإنما يطعن لما يُخاف من الكذب قلت: أكان يكذب؟ قال: إي والله، وذاك في حديثه بَيِّن إذا نظرت إليه؛ وقال ابن سعد: وكان ضعيفاً جداً في رأيه، وحديثه؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري: ليس بشيء؛ وفي موضع ثان: لم يدع جابراً الجعفي ممن رآه إلا زائدة، وكان جابر كذاباً؛ وفي موضع ثالث: لا يكتب حديثه ولا كَرَامة؛ وفي موضع آخر: عُبَيْدة ـ (يعني ابن مُعَتِّب) ـ، وجُوَيْبر ـ (يعني ابن سعيد) ـ، وابن سالم ـ (يعني محمداً الهَمْداني) ـ، وجابر الجُعْفي، قريب بعضهم من بعض. ـ (وقال الدوري عقب هذا) ـ: ويراهم يحيى ضعفاء؛ ونقل ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل عن الدوري ـ ولم أجده المرتب من تاريخه ـ، عن ابن معين قوله فيه: ضعيف؛ وقال الدارمي ـ كما في تاريخه عن يحيى ـ: قلت ـ (يعني لابن معين) ـ: فجابر الجُعفي لِمَ يُضَعِّفونه؟ فقال: يُضَعِّفونه؟ فقال: =

....

=يُضَعِّفونه؛ وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سمعت يحيى بن معين يُسأل عن جابر الجُعفي؟ فقال: كان يُضعف. فقيل ليحيى: إن شعبة يحدث عنه!؟ فقال يحيى: كان جابر ضعيفاً ضعيفاً؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب الساجي عن يحيى بن معين: عجباً لشعبة، وسفيان ـ (يعني الثوري) ـ كيف حملا عنه! لا يكتب حديثه ولا كرامة؛ وقال ابن المديني في رواية إسماعيل بن إسحاق القاضي: لا أروي عن جابر الجُعفي؛ وقال الميموني: سمعت أحمد يقول: كان يحيى بن سعيد، وعبد الرحمٰن لا يحدثان عن جابر الجعفي بشيء. قال أحمد: وكان جابر أهل ذاك؛ وقال العقيلي ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: حدثني الخضر بن داود، حدثنا أحمد بن محمد بن هانيء ـ (يعني أبا بكر الأثرم) ـ، قال: قيل لأبي عبد الله: حديث جابر، كيف هو عندك نفس حديثه؟ قال: ليس له حكم يضطر إليه، ويروي مسائل، يقول: سألتُ، وسألتُ. ولعله قد سأل. فقال أبو بكر الأحول أحمد بن الحكم لأبي عبد الله: كتبتُ هذا عن علي بن بَحْر أنا وأنت، عن محمد بن الحسن الواسطي، عن مِسْعر، قال: كنت عند جابر، فجاءه رسول أبي حنيفة، فقال: ما تقول في كذا وكذا؟ فقال: سمعت القاسم بن محمد، وفلاناً، وفلاناً ـ حتى عد سبعة ـ يقولون: كذا وكذا. فلما مضى الرسول قال: إن كانوا قالوا. فقيل لأبي عبد الله بعد هذا: ما تقول فيه؟ فقال: ما كان هذا عندي بمرة، هذا شديد. واستعظمه؛ وقال الفضل بن زياد ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: وسئل ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ عن جابر الجُعفي، وليث بن أبي سُلَيْم؟ فقال: جابر أقواهما حديثاً، وليث أحسنهما رأياً، وإنما ترك الناس حديث جابر لسوء رأيه، كان له رأي سوء، وأما ليث فحديثه مضطرب، وهو حسن الرأي. قيل: الحجاج ـ (يعني ابن أرطأة) ـ؟ قال حجاج: أقواهم حديثاً، وهو عندي صالح الحديث. قيل له: فهل روى عنه يحيى بن سعيد ـ (يعني القطان) ـ؟ فقال: ما روى عن واحد منهم، وقد رأى الحجاجَ بن أَرْطاة. قيل له: رأى الليث؟ قال: لا، ولكن لم يرو عن سفيان ـ (يعني الثوري) ـ، وغيرِه عنه. وسئل عن جابر، وحجاج، أيهما أحب إليك؟ فأطرق، ثم قال: لا أدري ما أخبرك... ثم قال: قد روى شعبة عن جابر نحو سبعين حديثاً، وحديث جابر ليس فيها المرفوعة الكثيرة، وكان له رأي سوء. فقيل: عبد الرحمٰن بن مهدي أليس قد ترك حديث جابر من كتابه؟ قال: بل أخيراً، حدثنا عنه أولاً، وقع إلينا نحواً من خمسين، ثم تركه؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية أبي داود ـ كما في السنن للدارقطني ـ: لم يُتكلم في جابر في حديثه، إنما تُكلم فيه لرأيه؛ وقال أيضاً في رواية الجُوزجاني: =

....

=تركه ابن مهدي فاستراح؛ وقال مُغْلَطاي: وذكره البَرْقي في باب من نُسِب إلى الضعف، وقال: كان رافضياً؛ وقال الترمذي في العلل الكبير: حدثنا يوسف بن عيسى ـ (يعني الزهري) ـ، قال: حدثنا وكيع، حدثنا إسرائيل ـ (يعني ابن يونس) ـ، عن جابر، عن عامر ـ (يعني الشعبي) ـ، عن عبد الرحمٰن بن أَبْزى، عن أبي بكر الصديق، قال: جاء ماعزُ بن مالك النبيَّ ﷺ فأقر عنده بالزنا ثلاثاً. فقال أبو بكر: إن أقررت عنده في الرابعة رُجِمت. فأقر، فأمر به فحبس، ثم سأل عنه فأثنى عليه خيراً، فأمر به فَرُجم. سألت محمداً ـ (يعني البخاري) ـ عن هذا الحديث، فقال: لا أعلم أحداً روى هذا الحديث عن الشعبي غير جابر الجُعفي. وضَعَّف محمد جابراً جداً؛ وقال فيه أيضاً؛ قلت له ـ (يعني للبخاري) ـ: لا تَرْوي عن مجالِد ـ (يعني ابن سعيد الهَمْداني) ـ شيئاً؟ قال: لا، ولا عن جابر الجُعفي، ولا عن موسى بن عُبَيْدة، ومجالدٌ أحسن حالاً من جابر الجُعْفي؛ وقال الجُوزجاني: كذاب؛ وقال أبو الحسن الكوفي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال، وفسره ابن حجر بالعجلي ـ: كان ضعيفاً، يغلو في التشيع، وكان يدلس في الحديث؛ وقال مسلم بن الحجاج: متروك الحديث؛ وقال أبو زرعة: لَيِّن؛ وقال أبو داود في رواية محمد بن يحيى بن مِرْداس ـ كما في السنن للدارقطني ـ: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لم يُتكلم في جابر في حديثه، إنما تكلم فيه لرأيه. قال أبو داود: وجابر عندي ليس بالقوي في حديثه، ورأيه؛ وقال ابن قتيبة ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كان يؤمن بالرجعة، وكان صاحب شُبَه، وَنِيْرَنْجات ـ (يعني صاحب تشبيه وتلبيس) ـ؛ وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم؛ وقال أبو حاتم: يكتب حديثه على الاعتبار، ولا يحتج به؛ وقال الترمذي ـ كما في الجامع الصحيح ـ: ضعفوه؛ وقال مُغْلَطاي: وفي كتاب أبي محمد بن الجارود: ليس بشيء، كذاب، لا يكتب حديثه؛ وقال أيضاً: وفي كتاب الضعفاء لأبي القاسم البَلْخي ـ (أظنه عبد الله بن أحمد بن محمود المعتزلي) ـ عن شعبة: ما رأيت أحداً أصدق من جابر إذا قال: سمعت. وكان لا يكذب. قال أبو القاسم: وهو عندي ليس بشيء؛ وقال ابن حبان: وكان سَبائياً ـ (كذا ضُبطت عن ابن حبان) ـ من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول: إن علياً عليه السلام يرجع إلى الدنيا؛ وقال ابن عدي: ولجابر حديث صالح، وقد روى عنه الثوري الكثير، وشعبة أقل رواية عنه من الثوري، وحَدَّث عنه زهير ـ (يعني ابن معاوية) ـ، وشَريك ـ (يعني ابن عبد الله) ـ، وشَيبان ـ (يعني ابن عبد الرحمٰن) ـ، والحسن بن صالح، وابن عيينة، وأهل الكوفة، وغيرهم، =

....

=وقد احتمله الناس، ورووا عنه، وعامة ما قَرَفُوه ـ (أي عابوه) ـ أنه كان يؤمن بالرجعة. وقد حدث عنه الثوري مقدار خمسين حديثاً، ولم يتخلف أحد في الرواية عنه، ولم أرى ـ (كذا) ـ له أحاديث جاوز المقدار في الإنكار، وهو مع هذا كله أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث؛ وقال أيضاً: يؤمن بالرجعة، اتهم أتهم بالكذب، تركه يحيى، وعبد الرحمٰن، وجماعة سواهما من الأئمة؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: جابر بن يزيد الجُعْفي إن اعتبر له بحديث، يُعد حديثاً صالحاً، إذا كان عن الأئمة؛ وقال أيضاً في موضع من السنن: ضعيف؛ وفي موضع آخر: وهو متروك؛ وقال مُغُلْطاي: وقال أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن أبي خالد في تاريخه المسمى بالتعريف بصحيح التاريخ: كان ضعيفاً، من الشيعة الغالية في الدين؛ وقال ابن حزم: كذاب؛ وقال ابن عبد البر: لا تقوم به حجة؛ وقال الجَوْرقاني: منكر الحديث؛ وقال عز الدين بن الأثير: كان من غلاة الشيعة؛ وقال الذهبي في ترجمته من الميزان: أحد علماء الشيعة؛ وفي موضع آخر: لا شيء؛ وفي الديوان: شيعي غال؛ وفي الكاشف: من أكبر علماء الشيعة، وثقه شعبة فشذ، وتركه الحفاظ؛ وفي تاريخ الإسلام ـ كما في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ـ: أحد أوعية العلم على ضعفه ورفضه؛ وقال ابن حجر: ضعيف، رافضي.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٨٦، ٢٩٦، ٣٦٤، ٥٦٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٧، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٠١، ٢/ ٩، ٢٢، ٤١، ١٨٧، ٢١١، ٢٩٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢١٠ ـ ٢١١، الضعفاء الصغير ٢٥، أحوال الرجال ٥٠ ـ ٥١، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٢٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٦٤، ٣/ ٣٦، الجامع الصحيح ١/ ٤٠١، العلل الكبير ٢/ ٥٩٧ ـ ٥٩٨، ٦٢٨، التاريخ ١/ ٢٩٦، الجعديات ٢/ ٧٧٧، الضعفاء الكبير ١/ ١٩١ ـ ١٩٢، ١٩٣ ـ ١٩٤، ١٩٥ ـ ١٩٦، ونسخة الظاهرية ٣٦أ، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨، المجروحين ١/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩، الكامل ٢/ ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ونسخة الظاهرية ٥٠ب، ٥١أ، الضعفاء والمتروكون ١٦٨ ـ ١٦٩، السنن للدارقطني ١/ ١٠٠، ٣٧٩، ٣٩٨، تاريخ أسماء الثقات ٨٨، المختلف فيهم ٥٥٣، التمهيد ١٠/ ١٨٧، الأباطيل ٢/ ٣٠٤، اللباب ٣/ ٣٥٢، تهذيب الكمال ٤/ ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ومصورة دار المأمون ١٢٠١، ميزان الاعتدال ١/ ٣٧٩، ٤/ ١٠٥، ديوان الضعفاء ٤١، الكاشف ١/ ١٧٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٥٥ب، ٥٦أ ـ ٥٦ب، ٥٧أ ـ ٥٧ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٩، تقريب التهذيب ١٣٧. =

....

= وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور ينبغي التنبيه إليها: أولها: أن مُغُلْطاي نقل في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٥٧أ عن الساجي قوله: «وقال أبو داود الطيالسي: سمعت وكيعاً يقول: ما رأيت أحداً أورع في الحديث من جابر، ولا منصور». وهذا وَهَم، صوابه: الطيالسي، عن وكيع، عن الثوري كما تقدم نقلاً عن الجعديات ٢/ ٧٧٧. وثانيها: جاء في الضعفاء الكبير ١/ ١٩٥، ونسخة الظاهرية ٣٦أ أن الدوري روى عن ابن معين قوله: «سمعت زائدة يقول: جابر الجعفي لا يكتب حديثه ولا كَرَامة». والذي في تاريخ الدوري رواية هذا الكلام عن ابن معين من قوله، لا من قول زائدة، وثالثها: قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٥٥ب: «وقال ابن سعد: كان يدلس، وكان ضعيفاً جداً في رأيه، وروايته». فكلمة: «كان يدلس» صوابها: «فكأنه يدلس». وهذه العبارة ليست لابن سعد، بل للثوري، كما هو ظاهر في الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٥. ورابعها: جاء في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٥٥ب أيضاً: «وقال السمعاني: يعرف بالوايلي ـ بالياء المثناة من تحت ـ، وكان من غلاة الشيعة». وهذا الكلام لم أجده في الأنساب، وإنما هو لعز الدين بن الأثير في اللباب ٣/ ٣٥٢، وقد صرح بأنه استدركه على السمعاني. وخامسها: أنه جاء في ترتيب ثقات العجلي لتقي الدين السبكي ١٠٤أ: «جبار الجعفي: كوفي، ثقة». فلعل «جبار» مصحفة عن جابر. وآخرها: أن السمعاني في الأنساب ٣/ ٢٩٣ قال في جابر: «وكان سَبائياً من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول إن علياً رضي الله عنه يرجع إلى الدنيا». فهذا هو نفس قول ابن حبان فيه كما سبق، أخذه السمعاني ونسبه لنفسه، وقد فعل هذا في مواطن كثيرة جداً، يأخذ كلام ابن حبان من كتاب المجروحين، وقلَّ ما يعزوه لصاحبه. وهذا ما حملني على الإعراض ـ كثيراً ـ عن ذكر أقوال أبي سعد التي هذه صفتها.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على جابر الجُعْفي بين معدِّل ومجرِّح. والمجرّحون ذكروا عدة أسباب حملتهم على غمزه، والطعن فيه، وهي:

أ ـ سوء المذهب، والغلو فيه.

ب ـ الكذب.

ج ـ اللين والضعف في الحديث.

فأما المذهب: فإن جابراً اتهم بالرفض، بل بالغلو فيه، حيث نُسب إليه الإيمان بالرجعة، وهذا مذهب السَّبئيَّة كما ذكر ابن حبان. وقال الشَّهْرَسْتاني في الملل والنِّحَل ٢/ ١١٦ ـ ١١٧: «السَّبائية: أصحاب عبد الله بن سبأ الذي قال لعلي عليه السلام: أنت =

....

=أنت. يعني أنت الإله، فنفاه إلى المدائن... ومنه انشعبت أصناف الغلاة، وزعموا أن علياً لم يقتل... وهو الذي يجيء في السحاب، والرعد صوته، والبَرْق سَوْطه، وأنه سينزل بعد ذلك إلى الأرض فيملأ الأرض عدلاً، كما ملئت جَوراً، وإنما أظهر ابن سبأ هذه المقالة بعد انتقال علي عليه السلام، واجتمعت عليه جماعة، وهم أول فرقة قالت بالتوقف ـ (يعني عن تعيين الإمام في كل عصر قبل ظهوره) ـ، والغَيْبة، والرجعة...».
وللسبئية مبادىء أشد في الغلو من هذه، لكن اخترت ما يناسب هذا المقام، ولا شك أن الإيمان بالرجعة من أغلظ البدع وأسوئها لما يحمله من معان فاسدة، تعارض النصوص الثابتة الواضحة، وقد قال ابن حجر في هدي الساري ٤٥٩: «والتشيع محبة علي، وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه، ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السَّب، أو التصريح بالبغض فغال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو». وهذا المذهب الباطل حمل جابراً على شيء من الشَّعْبَذة (أو الشَّعْوَذة)، والتلبيس.

وقد ادعى خَلَف ـ لعله ابن تميم ـ أنه لم يصح عن جابر الإيمان بالرجعة. وهذا زعم لا حجة عليه، لأن الأثبات ممن لقوا جابراً سمعوا منه هذا الكلام الباطل.

والذي عليه أصول أئمة النقد، طرح حديث من تَلَبَّس بهذه البدعة الغليظة، التي لا تُحمتل، خاصة وأن كلام المجرحين ـ في الجملة ـ يدل على أن الرجل كان داعية، وإن لم يصرحوا بذلك، قال الذهبي في المغني في الضعفاء ٢/٥٢٣: «فأما الغلاة من الناصبة، والشيعة، والخوارج، والقدرية، والجهمية، والدعاة من هذه الفرق، فكان جمهور السلف يحذرون منهم، ولا يرون الرواية عنهم»، وقال أيضاً في ميزان الاعتدال ١/٦: «ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل، والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كَرَامة. وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً، ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟! حاشا، وكلا».

وقد بَيَّن ابن حجر في هدي الساري ٣٨٥ شدة غِلظ بدعة الإيمان بالرجعة التي اتهم بها جابر الجُعفي، فقال: «وأما البدعة فالموصوف بها، إما أن يكون ممن يكفر بها، أو يفسق، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض، من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي، أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل القيامة، أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة». =

....

= وأما الكذب: فقد رماه به جماعة من كبار الأئمة: كسعيد بن جُبير، والشَّعْبي، وأيوب السَّخْتِياني، وأبي حنيفة، وزائدة بن قدامة، وابن عيينة، وابن معين لكن الكثير منهم كذبوه لأجل قوله: «عندي خمسون ألف حديث ما حدثت منها بحديث» ـ ينظر أحوال الرجال ٥١ ـ، ولتفسيره بعض الآيات حسب هواه المنحرف، ولأشياء ذكرها لتأييد بدعته. وقد صرح بعضهم بأن كذبه كان في الحديث أيضاً، قال أبو حنيفة: «ولا لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي، ما أتيته بشيء قط من رأي، إلا جاءني فيه بحديث، وزعم أن عنده كذا وكذا ألف حديث عن رسول الله ﷺ لم يَنْطق بها».

والذي يبدو لي من خلال النظر في أقوال المعدلين والمجرحين مجتمعة، أن جابراً كان عنده شيء من الكذب في كلامه، وأما في الحديث فما أظنه كان يختلق الحديث، ويفتعله، لكنه كان يدلس عن بعض الهالكين والوضاعين، فظُن أن الكذب منه، ولهذا قال شعبة: «كان جابر إذا قال: حدثنا، وسمعت. فهو من أوثق الناس»، وقال الثوري: «إذا قال لك: حدثني، أو سمعت فذاك، وإذا قال: قال. فكأنه يدلس»، وقال زهير بن معاوية: «كان جابر إذا قال: سمعت، أو سألت. فهو من أصدق الناس». ويؤكد هذا الأمر أن الاحاديث التي استنكرها ابن عدي، وغيره عليه، أتت بصيغة العنعنة.

ولعل ما ذُكر لأحمد بن حنبل من رواية أبي بكر الأثرم هو تدليس العطف، وقد عرف ابن حجر في فاتحة تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ١١ بهذا النوع من التدليس الملحق بتدليس الإسناد، فقال: «وتدليس العطف: وهو أن يصرح بالتحديث في شيخ له، ويعطف عليه شيخاً آخر له، ولا يكون سمع ذلك من الثاني».

وأما اللين، والضعف في حديثه: فهو شيء ظاهر، لكن الذي استنكر عليه جاء بصيغة العنعنة ـ كما تقدم ـ، وهو مدلِّس. وقد ذكر له ابن عدي عدة مناكير، ثم قال عقبها: «ولم أر له أحاديث جاوز المقدار في الإنكار، وهو مع هذا كله أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق».

فهذه هي مجمل الأسباب التي دفعت جماهيرالنقاد إلى جرحه، وتليينه. أما الموثقون، والمعدلون ـ في الجملة ـ فقد حكموا على أحاديثه المتصلة، دون اعتبار شيء آخر.

ولعل رواية بعض الأئمة عنه كانت قبل أن يُظهر سوء المعتقد، قال ابن عيينة: «كان الناس يحملون عن جابر قبل أن يُظهر ما أظهر، فلما أظهر ما أظهر اتهمه الناس=

....

=في حديثه، وتركه بعض الناس». ثم فسر ابن عيينة المُظْهر بالإيمان بالرجعة. وقال مِسْعر بن كِدام في بعض حديثه ـ كما في تهذيب التهذيب ٢/ ٥٠ ـ: «حدثنا جابر قبل أن يقع فيما وقع فيه».

وقد اعتذر ابن حبان عن رواية شعبة، والثوري رويا عنه، وبين أنه لا ينبغي الاحتجاج بصنيعهما في ذلك، فقال في المجروحين ١/ ٢٠٩: «فإن احتج محتج بأن شعبة، والثوري رويا عنه، فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء، بل كان يؤدي الحديث على ما سمع لأن يرغب الناس في كتابة الأخبار، ويطلبوها في المدن والأمصار. وأما شعبة، وغيره من شيوخنا فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها، وكتبوها ليعرفوها، فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجب، فتداوله الناس بينهم، والدليل على صحة ما قلنا: أن محمد بن المنذر قال: حدثنا أحمد بن منصور، حدثنا نعيم بن حَمَّاد قال: سمعت وكيعاً يقول: قلت لشعبة: ما لك تركت فلاناً وفلاناً، ورويت عن جابر الجُعْفي؟ قال: روى أشياء لم نَصْبر عنها...».

لكن هذا الاعتذار لا ينهض لأن شعبة، والثوري رفعا من أمره فيما بَيَّن فيه السماع، ولعلهما سمعا منه قبل أن يُظهر الإيمان بالرجعة، فرويا عنه ذلك. وقد قال البيهقي في مناقب الشافعي ١/ ٥٤١ عقب ذكره قول الثوري لشعبة: لئن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمن فيك: «يحتمل أن يكون سفيان الثوري قال هذا على طريق المطايبة، ولم يبلغه من حال جابر ما بلغ غيره. والله أعلم». وتلميح الثوري بكلام شعبة فيه لعله لأجل التدليس، وقد كان شعبة من أشد الناس بغضاً لهذا الأمر.

وأما نهي شعبة، والثوري بعض أصحابهما عنه ـ كما في تهذيب الكمال ٤/ ٤٦٨ ـ مع حرصهما على السماع منه، فيحمل على خوفهما من عدم تنبه بعض الرواة لتدليسه الخفي، أو على خشيتهما من التأثر بمذهبه، وإن لم يكونا يعرفان منه الغلو. هذا، وقد نقل بعضهم عن شعبة طعنه في جابر ـ كما سيأتي في ترجمة جُويبر بن سعيد إن شاء الله تعالى ـ.

ولا أحب الوقوف عند كل قول في هذه الترجمة لأدرسه، لأن ذلك يستدعي مجالاً طويلاً، وما ذكرته يفي بالغرض، ويغني عن سواه.

وخلاصة القول: إن جابراً الجُعفي متروك، ليس بثقة، ولا يكتب حديثه ـ كما قال النسائي ـ لشدة غلوه في مذهبه، ولكذبه في بعض كلامه. وتدليسه مع هٰذين الأمرين يضره. هذا هو الراجح بالنظر إلى قواعد الأئمة. لكن بعض الأئمة سهل القول في=

١١٠ ـ **الجارُود بن يزيد أبو الضحاك، وقيل: أبو علي، العامِري، القُشَيْري، النيسابوري. مات بينسابور سنة ثلاث ومئتين، وقيل: سنة ست**[(١)(٢)].

قال النسائي: متروك الحديث[(٣)].

وقال أيضاً: ليس بثقة[(٤)(*)].

= جرحه لجودة حديثه الذي صرح فيه بالاتصال، دون النظر إلى سوء المذهب، وما يتعلق بذلك، فباعتبار رأي هؤلاء يكون جابر من الذين يكتب حديثهم للاعتبار. والله أعلم.

(١) وقد تصحفت سنة وفاته في مطبوعتي الميزان، واللسان. ونظرت في نسخة جيدة من الميزان فوجدت الأمر على الصواب.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٧٦ ـ ٧٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٣٧، التاريخ الصغير ٢/ ٣١٩، الضعفاء الصغير ٢٦، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٤٢ ـ ٤٥٣، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٥، الضعفاء والمتروكين ٧٢، الكنى والأسماء ٢/ ١٥، الضعفاء الكبير ١/ ٢٠٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٢٥، المجروحين ١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١، الكامل ٢/ ٥٩٥ ـ ٥٩٦، الضعفاء والمتروكون ١٧٤ ـ ١٧٥، المدخل إلى الصحيح ١٢٦، سؤالات السجزي وغيره للحاكم ١٩٣أ، الضعفاء لأبي نعيم ٧١، الإرشاد ١٧٢أ ـ ١٧٢ب، تاريخ بغداد ٧/ ٢٦١ ـ ٢٦٤، الضعفاء لابن الجوزي ٢٩ب ـ ٣٠أ، ميزان الاعتدال ١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٦، ديوان الضعفاء ٤١، لسان الميزان ٢/ ٩٠ ـ ٩١.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٧٢، الكامل ٦٢أ، تاريخ بغداد ٧/ ٢٦٣، الضعفاء لابن الجوزي ٣٠أ، ميزان الاعتدال ١/ ٣٨٤. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «متروك».

(٤) لسان الميزان ٢/ ٩١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال مسلم بن الحجاج: كان وكيع، ويزيد بن هارون يكذبانه ـ (وسيعاد هذا الكلام ليراعي وفاة يزيد بن هارون) ـ؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الصغير ـ: كان أبو أسامة ـ (يعني حماد بن أسامة) ـ يكذب جارود بن يزيد النيسابوري؛ وقال أيضاً ـ كما في الضعفاء الصغير ـ: كان أبو أسامة يرميه بالكذب؛ وقال الحسين بن الوليد =

....

=النيسابوري ـ كذا أظنه، وفي مطبوعة لسان الميزان: الحسن بن الوليد ـ: ما عرفناه بطلب الحديث قط، كان ينظر في الرأي، ويبيع البَزّ ـ (يعني الثياب) ـ؛ وقال مسلم بن الحجاج: كان وكيع، ويزيد بن هارون يكذبانه؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: سمعت أبي يقول: جارود بن يزيد شيخ خُراساني، روى عن بَهْز بن حكيم، عن أبيه، عن جده ـ (والجد هو: معاوية بن حَيْدة) ـ مرفوعاً حديثاً ذكره، وهذا منكر. وضَعَّف الجارود؛ وقال الفلاس: فيه ضَعْف، حدث عن بَهْز بن حكيم بحديث منكر؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير ـ: منكر الحديث؛ وقال أيضاً ـ كما في التاريخ الصغير ـ: يروي عن بَهْز بن حكيم، وعمر بن ذَرّ مناكير؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: غير ثقة؛ وقال أبو حاتم: منكر الحديث، لا يكتب حديثه، كذاب؛ وقال الحاكم ـ كما في المدخل إلى الصحيح ـ: سمعت مشايخنا يذكرون أن أبا بكر الجارُودي ـ (يعني محمد بن النضر بن سلمة بن الجارود بن يزيد النيسابوري) ـ رحمه الله كان إذا مر بقبره في مقبرة الحسين يقول: لو لم تحدث بتلك المناكير لزرت قبرك؛ وقال أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأَخْرم النيسابوري في رواية الحاكم ـ كما في تاريخ بغداد ـ: كان أبو بكر الجارودي إذا مَرّ بقبر جده في مقبرة الحسين بن معاذ يقول: يا أَبَة، لو لم تحدث بحديث بَهْز بن حكيم لزرتك؛ وقال الساجي: منكر الحديث؛ وقال الدُّولابي: غير ثقة؛ وقال العقيلي في ترجمة علي بن قَرِيْن: وجارود متروك الحديث؛ وقال ابن حبان: يتفرد بالمناكير على المشاهير، ويروي عن الثقات ما لا أصل له؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له جملة مناكير: والجارود بن يزيد منكر الحديث عَمَّن روى عنه من الثقات... وهذه الأحاديث التي ذكرتها، مع غيرها مما لم أذكرها عن الجارود، عن كل من روى الجارود من ثقات الناس، ومن ضعفائهم، فالبليّة فيهم ـ (كذا) ـ من الجارود، لا ممن يروي عنه، والجارود بَيِّن الأمر في الضعف؛ وقال الدارقطني: متروك؛ وقال الحاكم في المدخل: روى عن الثوري أحاديث موضوعة؛ وقال أيضاً ـ كما في سؤالات السجزي ـ: ضعيف؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى عن الثوري بغير حديث منكر؛ وقال الخليلي: ضعفوه، ونُقم عليه لحديث... أَتَرِعون ـ (من الوَرَع، وهو التَّحَرُّج) ـ عن ذكر الفاجر... وله عن سفيان ـ (يعني الثوري) ـ أحاديث لا يتابع عليها؛ وقال الهيثمي: متروك.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٧٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٣٧، التاريخ الصغير ٢/ =

....

= ٣١٩، الضعفاء الصغير ٢٦، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣، الكنى والأسماء ٢/ ١٥، الضعفاء الكبير ٣/ ٢٥٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٢٥، المجروحين ١/ ٢٢٠، الكامل ٢/ ٥٩٦، ونسخة الظاهرية ٦٢ب، الضعفاء والمتروكون ١٧٤، المدخل إلى الصحيح ١٢٦، سؤالات السِّجْزي وغيره للحاكم ١٩٣أ، الضعفاء لأبي نعيم ٧١، الإرشاد ١٧٢أ ـ ١٧٢ب، تاريخ بغداد ٧/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤، مجمع الزوائد ٢/ ٢٦٢، لسان الميزان ٢/ ٩١.

وقبل البدء بالدراسة أنبه على أنه جاء في ديوان الضعفاء ٤١: «الجارود بن يزيد النيسابوري: قبل المثتين: متروك الحديث». هكذا بهذه الصورة ورد الكلام في الديوان، ولا معنى له، وأظن أن عبارة: «قبل المثتين» مصحفة من الطابع عن: «قال الدارقطني». وقد اقتصر الذهبي في المغني على قول الدارقطني.

ثم أقول: اتفق الأئمة على جرح الجارود بن يزيد، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها. فالجمهور على تركه، وإهدار أمره، والبعض اكتفى فيه بذكر عبارات تستعمل في الضعفاء الذين يكتب حديثهم.

ورواياته تدل على شدة ضعفه، لكثرة المناكير فيها، ومجاوزة بعضها الحد في النكارة، ومن ذلك حديثه الذي أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٩/ ٤١٨ قال: «حدثنا عَبْدان بن أحمد، حدثنا سلمة بن شَبيب، حدثنا الجارود بن يزيد، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول ﷺ: أتَرِعون عن ذكر الفاجر، اذكروه بما فيه يعرفه الناس». وهذا الحديث هو الذي أشار إليه ـ فيما سبق ـ ابن المديني، والفلاس، وأبو بكر الجارودي. وقد أورده في مناكيره العقيلي، وابن حبان، وابن عدي. فالعقيلي قد قال عقب ذكره له في الضعفاء الكبير١/ ٢٠٢: «ليس له من حديث بهز أصل، ولا من حديث غيره، ولا يتابع عليه». وأما ابن حبان فقال بعد إيراده له في المجروحين ١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١: «فما رواه عن بَهْز بن حكيم إلا الجارود هذا ـ (ثم ذكر سرقة جماعة له عن الجارود، مع الإشارة إلى أسانيدهم، ثم قال) ـ: والخبر في أصله باطل، وهذه الطرق كلها بواطيل، لا أصل لها». وقد نقل ابن عدي في الكامل ٢/ ٥٩٥ عن أحمد بن حنبل قوله فيه: «هذا حديث منكر».

لكن أورد الخطيب في تاريخ بغداد ٧/ ٢٦٢ أن مكي بن إبراهيم البلخي كان يُنكر على من يعد هذا الحديث من منكرات الجارود، وإن كان قد تفرد به عن بهز. بَيْد أن الذي روى هذا الكلام عن مكي رجل مُتَّهم لا يلتفت إلى خبره، وقد أحسن الخطيب حيث أشار إلى هذه العلة. =

١١١ ـ جَارِيَة بن هَرِم شَيْخ التَّميمي، الدَّارِمي، الفُقَيْمي[(١)]، البصري[(٢)].

= وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٣٨٥ مشيراً إلى شدة نكارة حديث آخر له: «ومن بلاياه عن بهز، عن أبيه، عن جده أنه قال ـ (يعني رسول الله ﷺ) ـ: إذا قال لامرأته: أنت طالق إلى سنة إن شاء الله. فلا حنث عليه». ولهذا الحديث شواهد لا يفرح بها لضعفها.

وذكر له ابن حبان في المجروحين ١/ ٢٢٠ حديثاً عن الثوري، طرفه: «ثلاث من كنوز البر. . .». ثم قال عقبه: «وهذا لا أصل له».

وللجارود جملة مناكير أُخر، نكارة بعضها في الإسناد، وبعضها في المتن، والبعض الآخر فيهما معاً.

وقد كذبه جماعة من كبار النقاد، فيهم عدد من أقرانه الذين خبروا أمره عن قرب، ولا يعد هذا من كلام الأقران المُطَّرح، لأن هؤلاء جماعة لا يُظن بهم الاتفاق على تكذيب رجل لا يتعاطى الكذب. وحسبنا في هلاك حاله أن حفيده الإمام، الحافظ، المتقن أبا بكر الجارودي لم يكن يزور قبره لأجل مناكيره. ولعله لأجل كذبه، لكن مقام الأبوة يمنع من التصريح بذلك.

وخلاصة القول: إن الجارود بن يزيد ليس بثقة، متروك الحديث ـ كما قال النسائي ـ لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) لقد وهم ابن عدي، وابن الجوزي، والذهبي في ديوان الضعفاء حيث نسبوه إلى هُنَاءة. وإنما الهُنَائي رجل آخر شارك جارية بن هَرم في كنيته فقط.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٣٨، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٣٨، ٣٦٨، الضعفاء والمتروكين ٧٥، الكنى والأسماء ٢/ ٦، الضعفاء الكبير ١/ ٢٠٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٢٠ ـ ٥٢١، الثقات ٨/ ١٦٥، الكامل ٢/ ٥٩٦ ـ ٥٩٧، تصحيفات المحدثين ٢/ ٥٢٥، الضعفاء والمتروكون ١٧٢ ـ ١٧٣، المؤتلف والمختلف ١/ ٤٤٢، ٣/ ١٤٠٢، الإكمال ٢/ ٢ ـ ٣، الضعفاء لابن الجوزي ٢٧ب، ميزان الاعتدال ١/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٦، ديوان الضعفاء ٤١، لسان الميزان ٢/ ٩١ ـ ٩٢، تبصير المنتبه ١/ ٢٣٣، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١١٦أ.

قال النسائي: ليس بالقوي[1](*).

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٧٥، الضعفاء لابن الجوزي ٢٧ب، ميزان الاعتدال ٣٨٥/١، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١١٦/١أ.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال ابن حبان لما ذكره في كتاب الثقات: ربما أخطأ.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال الفلاس ـ كما في الكامل ـ: سمعت يحيى بن سعيد يقول: كنا عند شيخ من أهل مكة أنا وحفص بن غِياث، وإذا أبو شيخ جارية بن هرم يكتب عنه، فجعل حفص يضع له الحديث ـ (يعني لامتحانه، واختبار ضبطه) ـ، فيقول: أَحَدَّثتك عائشة بنت طلحة، عن عائشة؟ فيقول: حَدَّثتني عائشة بنت طلحة، عن عائشة بكذا وكذا. ثم يقول له: وحَدَّثك القاسم بن محمد، عن عائشة بكذا؟ فيقول: حدثني القاسم، عن عائشة. ويقول: حدثك سعيد بن جُبير، عن ابن عباس بمثله؟ فيقول: حدثني سعيد بن جُبير، عن ابن عباس بمثله. فلما فرغ ضرب حفص يده إلى ألواح جارية فمحا ما فيها، فقال: تحسدونني؟! فقال له حفص: لا، ولكن هذا كذب. فقلت ليحيى: من الرجل؟ فلم يسمه، فقلت له يوماً: يا أبا سعيد، لعل عندي عن هذا الشيخ، ولا أعرفه، فقال: هو موسى بن دينار؛ وقال صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: حدثنا علي ـ (يعني ابن المديني) ـ، قال: سمعت يحيى يقول: دخلت على موسى بن دينار المكي أنا وحفص بن غِياث، فجعلت لا أريده على شيء إلا لُقِّنه، فخرجنا، فاتَّبَعنا أبو الشيخ الفُقَيْمي، فجعلت أُبين له أمره، فجعل لا يقبل. قال علي: وقد رأيت أبا شيخ هذا، كان يقال له: جارية بن هرم، وكان رأساً في القدر، وكان ضعيفاً في الحديث، كتبنا عنه، وتركناه؛ وقال أبو زرعة في موضع من سؤالات البَرْذعي: لَيِّن الحديث؛ وقال البَرْذعي في موضع آخر: قلت ـ (يعني لأبي زرعة) ـ: جارية بن هرم الفُقَيْمي؟ قال: قدري، داعية، منكر الحديث. وكَلَّح وجهه؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث؛ وقال أيضاً: وكان رأساً في القَدَر؛ وقال الساجي: صاحب بدعة، متروك الحديث؛ قال ابن عدي بعد أن ذكر له حديثين: وله غير ما ذكرت من الحديث ما فيه بعض الإنكار، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق، على أنه خير من الجارود بن يزيد بكثير، وقد روى جارية بن هرم عن قُرَّة ـ (يعني ابن خالد) ـ بهذا الإسناد ـ (يعني بإسناد الحديث الأخير الذي ذكره ابن عدي، وهو: قُرَّة، عن الضَّحَّاك بن مُزاحم، عن ابن عباس) ـ أحاديث كلها غير محفوظة، وجارية بن هرم أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليها؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: متروك؛ وفي العلل، =

....

=والسنن ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ضعيف؛ وقال أيضاً في المؤتلف والمختلف، وكذلك ابن ماكولا: ولم يكن بالقوي في الحديث؛ وقال الذهبي في الميزان: هالك؛ وفي المغني: متروك، واهٍ وفي الديوان: متروك الحديث؛ وقال ابن حجر ـ كما في تبصير المنتبه: وكان ضعيفاً.

سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٣٨، ٣٦٨، الضعفاء الكبير ١/ ٢٠٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٢٠، ٥٢١، علل الحديث ١/ ١١٨، الثقات ٨/ ١٦٥، الكامل ٦٢ب، الضعفاء والمتروكون ١٧٢، المؤتلف والمختلف ١/ ٤٤٢، العلل للدارقطني ١/ ٢٤٤، الإكمال ٢/ ٣، ميزان الاعتدال ١/ ٣٨٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٦، ديوان الضعفاء ٤١، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ٧، لسان الميزان ٢/ ٩٢، تبصير المنتبه ١/ ٢٣٣.

وفي مستهل هذا الدراسة أنبه على أمرين: أولهما: أن ابن حجر نقل في لسان الميزان ٢/ ٩٢ عن العقيلي قوله في جارية: «كان رأساً في القَدَر، ضعيف الحديث». وتبعه على هذا ابن قُطْلُوْبُغا في كتابه: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١١٦أ. وهو وهم، صوابه أن العقيلي نقل ذلك الكلام عن ابن المديني، ولم يقله من عند نفسه. وآخرهما: جاء في كتاب ابن قُطْلُوْبُغا ١/ ١١٦أ: «ربما أخطأ، وقال أحمد: رأيته، وكان ضعيفاً في الحديث، كتبنا عنه، وتركناه، وكان رأساً في القَدَر». فعبارة: «ربما أخطأ» أخذها ابن قُطْلُوْبُغا من ابن حبان، ولم يعزها إليه. وأما ما نقله عن أحمد فليس بسديد، والصواب أن الكلام المذكوء هو لابن المديني من رواية صالح بن أحمد. ويبدو أن منشأ الوهم هو ظن ابن قُطْلُوْبُغا لما رأى في السند صالح بن أحمد أنه يروي هذا عن أبيه.

ثم أقول: اتفق النقاد على تجريح وتليين جارية بن هَرِم، سوى ابن حبان حيث ذكره في الثقات، لكنه جعله في درجاتهم المتأخرة، ولعله يريد آخر درجات التعديل.

والمجرحون لم يتفقوا على عده في درجة واحدة، فبعضهم طرح حديثه، والبعض الآخر جعله من الضعفاء الذين تكتب رواياتهم للاعتبار.

والأسباب التي حملت المجرحين ـ بقسميهم ـ على الطعن فيه، هي:

أ ـ سوء المذهب.

ب ـ الغفلة.

ج ـ الضعف، والنكارة في الحديث.

فأما المذهب: فقد رُمي بالقدر، بل كان رأساً فيه، وداعية إليه. وبينت في ترجمة=

....

=بُرْد بن سِنان مذهب القدرية، والسبب الذي حملهم عليه، وذكرت أن عامة النقاد لم يتحرجوا عن قبول رواية القدرية الذين لا يَدْعون، ولا يَغْلون، وأثبتُّ ذلك بالأدلة.

وجارية بن هَرِم لم يقنع بالانتساب إلى هذه البدعة، وإنما كان رأساً فيها، وداعية إليها كما سبق. ومن كان هذا حاله فقد أعرض الجمهور عن الاحتجاج به، وقبول رواياته، بل بعضهم جعله في عِداد المتروكين. قال علي بن الحسن بن شقيق المروزي ـ كما في الكفاية في علم الرواية ٢٠٣ ـ: «قلت لعبد الله ـ يعني ابن المبارك ـ: سمعت من عمرو بن عُبيد؟ فقال بيده هكذا ـ أي كثرة ـ، قلت: فلم لا تسميه، وأنت تسمي غيره من القدرية؟ قال: لأن هذا كان رأساً»، وقال نُعيم بن حماد ـ كما في الكتاب السابق ٢٠٣ ـ ٢٠٤ ـ: «سمعت ابن المبارك يقول ـ وقيل له: تركت عمرو بن عبيد، وتُحدث عن هشام الدَّسْتَوائي، وسعيد ـ (يعني ابن أبي عَرُوبة) ـ، وفلان، وهم كانوا في عِداده؟! قال: إن عَمْراً كان يدعو»، وقال ابن مهدي ـ كما في الكتاب السابق ٢٠٣ ـ: «من رأى رأياً ولم يدع إليه احتمل، ومن رأى رأياً ودعا إليه فقد استحق الترك»، وقال الدوري ـ كما في تاريخه ٤/ ١٣٩ ـ: «سمعت يحيى يقول: ما كتبت عن عَبَّاد بن صُهَيْب... قلت ليحيى: هكذا تقول في كل داعية: لا يكتب حديثه. إن كان قدرياً، أو رافضياً، أو غير ذلك من الأهواء، من هو داعية؟ قال: لا يكتب عنهم، إلا أن يكونوا ممن يظن به ذلك، ولا يدعو إليه كهشام الدَّسْتَوائي، وغيره ممن يرى القدر ولا يدعو إليه»، وقال أحمد بن محمد الحَضْرمي ـ كما في ميزان الاعتدال ٣/ ٢٧٧ ـ: «سألت ابن معين عن عمرو بن عبيد؟ فقال: لا يكتب حديثه. فقلت له: كان يكذب؟ فقال: كان داعية إلى دينه. فقلت له: فلم وثَّقْت قتادة ـ (يعني ابن دِعامة) ـ، وابن عَروبة، وسلاَّم بن مَسكين ؟ فقال: كانوا يصدقون في حديثهم، ولم يكونوا يدعون إلى بدعة»، وقال جعفر بن أبان الحافظ ـ كما في مقدمة المجروحين ١/ ٨٢. ولعله جعفر بن محمد بن أبي عثمان الطيالسي ـ: «قلت لإحمد بن حنبل رحمه الله: فنكتب عن المرجىء، والقدري، وغيرهما من أهل الأهواء؟ قال: نعم، إذا لم يكن يدعو إليه، ويكثر الكلام فيه، فأما إذا كان داعياً فلا»، وقال ابن الصلاح في علوم الحديث ١٠٣: «وقال قوم: تقبل روايته ـ (يعني رواية المبتدع الذي لا يُكَفَّر في بدعته) ـ إذا لم يكن داعية، ولا تقبل إذا كان داعية إلى بدعته. وهذا مذهب الكثير، أو الأكثر من العلماء».

وأما الغفلة: فهي ظاهرة في حقه من كلام ابن القطان الذي رواه عنه ابن المديني، والفلاس. =

1315

١١٢ ـ ق: جُبَارة بن المُغَلِّس أبو محمد الحِمَّاني[1]، الكوفي. مات بالكوفة في المُحَرَّم[2] سنة إحدى وأربعين ومئتين، وقد قارب المئة[3].

= وأما الضعف، والنكارة في الحديث: فقد أشار إليهما جماعة من الأئمة، كما ذكر له البعض حديثين منكري الإسناد، وقد قال ابن عدي بعد إيرادهما ـ كما تقدم ـ: «وله غير ما ذكرت من الحديث ما فيه بعض الإنكار... وقد روى جارية بن هرم عن قُرة بهذا الإسناد أحاديث كلها غير محفوظة، وجارية بن هرم أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليها». وكلام ابن عدي هذا يدل على أن جارية ذاهب الحديث. لكن أبا أحمد ذكر ضمن كلامه السابق ما يخفف من شدة ضعفه حيث قال: «وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق، على أنه خير من الجارود بن يزيد ـ (يعني النيسابوري المتقدم) ـ بكثير». والأحاديث التي سماها العلماء مما استُنكر عليه لا تنزله عن درجة الضعفاء الذين يكتب حديثهم. وقد تكون هذه الأحاديث مع تلك التي لم تُسم متلفة لحاله. والله أعلم.

ومجموع الأسباب التي طُعن جارية لأجلها تُرَجِّح فيه رأي الذين طرحوا حديثه، ونبذوا رواياته. ومن نظر في أمر دون أمر سهل القول في جرحه.

وخلاصة القول: إن أبا شَيْخ الفُقَيمي مُطَّرَح الحديث فيما أُرَجِّح مُسْتنداً إلى قواعد النقاد، وقد يكون ضعيف الحديث، ممن يكتب حديثهم للاعتبار كما يرى البعض. بَيْد أن بعض هؤلاء اضطربوا في حكمهم عليه. والله أعلم.

(١) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/ ٤١٥: «جُبَارة بن المُغَلِّس المالكي». وقلت: مالك وحِمَّان كلاهما من تميم، لكنهما لا يجتمعان.

(٢) قال ابن عساكر في المعجم المشتمل ٩٠: «مات لعَشْر مضين من المحرم». وقال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٢أ: «وفي تاريخ المُطَيّن: لعَشْر بقين من المحرم».

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٤١٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٨٥، التاريخ الصغير ٢/ ٣٧٦، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٦٢، الضعفاء والمتروكين ٧٢، الضعفاء الكبير ١/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٥٠، المجروحين ١/ ٢٢١، الكامل ٢/ ٦٠٢ ـ ٦٠٣، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٠، المؤتلف والمختلف ١/ ٤٥٨، الإكمال ٢/ ٤٥، الأنساب ٤/ ٢٣٧، المعجم المشتمل ٩٠، الضعفاء لابن=

قال النسائي: ضعيف[(١)(*)].

=الجوزي ٣٠أ، تهذيب الكمال ٤/ ٤٨٩ ـ ٤٩٣، ميزان الاعتدال ١/ ٣٨٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٧، ديوان الضعفاء ٤١، الكاشف ١/ ١٧٩، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٥٠ ـ ١٥١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٢أ ـ ٦٢ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٧ ـ ٥٩، تقريب التهذيب ١٣٧، خلاصة التذهيب ٦٥.

(١) الضعفاء والمتروكين ٧٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثقون والمُعَدِّلون: قال ابن نُمير في رواية مُطَيَّن ـ كما في الكامل ـ: هو صدوق؛ وقال صالح جَزَرة ـ كما في المجروحين ـ: سألت ابن نُمير عن جُبارة بن مُغَلِّس؟ فقال: ثقة. فقلت: إنه حدثنا عن ابن المبارك، عن حُميد ـ (يعني الطَّويل) ـ، عن ابن أبي الوَرْد ـ (في مطبوعة المجروحين: ابن الوَرْد، والصواب ما ذكرته) ـ، عن أبيه قال: رآني ـ (في مطبوعة المجروحين: رأى) ـ النبي ﷺ رجلاً أحمر، فقال: أنت أبو الوَرْد. قال ابن نُمير: هذا منكر. وقلت: حدثنا عن حماد بن زيد، عن إسحاق بن سُويد، عن يحيى بن يَعْمَر، عن ابن عمر أن رجلاً نادى النبي ﷺ، فقال: لبيك. قال ـ (يعني ابن نُمير) ـ: وهذا منكر. ثم قال ابن نُمير: حَسْبك. ثم قال: وأظن بعض جيرانه أفسد عليه كتبه. فقلت له: تَعني يحيى الحِمَّاني؟ فقال: لا أُسمي أحداً؛ وقال أيضاً ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: سألت ابن نُمير عنه؟ فقال: كان لأن يخرّ من السماء إلى الأرض أحبّ إليه من أن يكذب. قلت له: كان أصحاب الحديث يتكلمون فيه، فسألني عما أنكروه من حديثه، فذكرت له خمسة أو ستة، فأنكرها، ثم قال: لعله أفسد حديثه بعض جيرانه. فقلت: لعله الحِمّاني؟ قال: لا أسمي أحداً؛ وقال نَصْر بن أحمد البغدادي ـ (يعني نَصْرَكَ الحافظ) ـ: جُبارة في الأصل صدوق، إلا أن ابن الحِمّاني أفسد عليه كتبه؛ وقال ابن حجر ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: وقال السُّلَيْماني ـ (يعني أبا الفضل أحمد بن علي الحافظ) ـ: سمعت الحسن بن إسماعيل البخاري يقول: سألت محمد بن عُبيد ـ (لم يتبين لي من هو) ـ فيما بيني وبينه، أيهما عندك أوثق؟ فقال: جُبارة عندي أحلى، وأوثق. ثم قال ـ (يعني ابن عبيد) ـ: سمعت عثمان بن أبي شيبة يقول: جُبارة أطلبنا للحديث، وأحفظنا. قال: وأمرني الأثرم ـ (يعني أبا بكر) ـ بالكتابة عنه، فسمعت معه عليه بانتخابه؛ وقال صالح جَزَرة ـ كما في الكتاب السابق أيضاً ـ: كان رجلاً صالحاً؛ وقال مسلمة بن قاسم ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: روى عنه من أهل بلدنا ابن مَخْلد ـ (يعني بقياً) ـ وهو مولى يحيى بن عبد الحميد=

....

=الحِمّاني من فوق، وجُبارة ثقة إن شاء الله تعالى. وقد روى عنه بقي بن مَخْلد كما مر، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ **المُجرِّحون**: قال ابن سعد: وهو يُضَعَّف؛ وقال ابن معين في رواية الحُسين بن الحسن الرازي ـ كما في الجرح والتعديل ـ: كذاب؛ وقال أبو زرعة ـ كما في الكتاب السابق ـ: قال لي ابن نُمير: ما هو عندي ممن يكذب. قلت: كتبتَ عنه؟ قال: نعم. قلت: تحدثُ عنه؟ قال: لا. قلت: ما حاله؟ قال: كان يُوضع له الحديث، فيحدث به ـ (يعني دون أن يدري أنه وُضع عليه) ـ، وما كان عندي ممن يتعمد الكذب؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: عرضت على أبي أحاديث سمعتها من جُبارة الكوفي، فقال في بعضها: هي موضوعة، أو هي كذب. منها: عن حماد الأَبَحّ ـ (يعني ابن يحيى) ـ، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: تعمل هذه الأمة بُرْهة بكتاب الله، ثم بُرهة بسنة رسول الله ﷺ، ثم بُرْهة بالرأي. فأنكره جداً. وعن حماد الأبَحّ، عن الحكم ـ (يعني ابن عُتَيْبة) ـ، عن ابن جُبير ـ (يعني سعيداً) ـ، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: صلاة القاعد مثل نصف صلاة القائم. فأنكره. وحديث عن حماد بن زيد، عن إسحاق بن سُوَيْد فأنكره؛ وقال البخاري: حديثه مضطرب؛ وقال البخاري: حديثه مضطرب؛ وقال أبو زرعة ـ كما في سؤالات البرذعي ـ: أما أنه كان لا يتعمد الكذب ولكن كان يوضع له الحديث فيقرؤه؛ وقال ابن أبي حاتم: كان أبو زرعة حدث عنه في أول أمره... ثم ترك حديثه بعد ذلك، فلم يقرأ علينا حديثه؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: لم أكتب عنه، في أحاديثه مناكير، وما زلت أراه، وأجالسه، وكان رجلاً صالحاً؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ضعيف الحديث؛ وقال فيه أيضاً: هو على يَدَيْ عَدْلٍ، مثل القاسم بن أبي شَيْبة ـ (يعني القاسم بن محمد بن أبي شَيْبة أخو أبي بكر، وعثمان) ـ؛ وقال البزَّار: كان كثير الخطأ، ليس يُحدث عنه رجل من أهل من أهل العلم، إنما يحدث عنه قوم فاتتهم أحاديث كانت عنده، أو رجل غَبي؛ وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، أفسده يحيى الحِمَّاني، حتى بطل الاحتجاج بأحاديثه المستقيمة، لما شابَها من الأشياء المستفيضة عنه التي لا أصول لها، فخرج بها عن حد التعديل إلى الجرح؛ وقال ابن عدي: ولجُبَارة أحاديث يرويه ـ (كذا) ـ عن قوم ثقات، وفي بعض حديثه ما لا يتابعه أحد عليه، غير أنه كان لا يتعمد الكذب، إنما كانت غفلة فيه، وحديثه=

....

=مضطرب كما ذكره البخاري؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: متروك؛ وقال مُغُلْطاي: وقال الحاكم في تاريخ نيسابور إِثْر حديث رواه من حديثه: هذا يتفرد به جُبارة، وهو لا يُقْبل منه؛ وقال أبو يعقوب القَرَّاب: حديثه مضطرب؛ وقال الذهبي في المغني، وفي موضع من الميزان: واهٍ؛ وفي الكاشف، وفي موضع آخر من الميزان: ضعيف؛ وكذلك قال ابن حجر.

الطبقات الكبرى ٦/ ٤١٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٨٥، التاريخ الصغير ٢/ ٣٧٦، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٦٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٥٠، المجروحين ١/ ٢٢١، الكامل ٢/ ٦٠٢، ونسخة الظاهرية ٦٣ب، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٠، ميزان الاعتدال ١/ ٤٧٣، ٤/ ٢٦٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٧، الكاشف ١/ ١٧٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٢أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٨ ـ ٥٩، تقريب التهذيب ١٣٧.

لقد قَسَّمت أقوال النقاد في هذه الترجمة إلى قسمين لمراعاة ظواهر الألفاظ، ولو سردتها تحت أصل واحد ـ في الجملة ـ لما أبعدت عن الصواب، وذلك لأن عامة أقوال المعدلين تندرج ـ في الحقيقة ـ ضمن أقوال المجرِّحين. فلو جمعنا بين أقوال ابن نُمير التي وضعتها في القسمين لتبين لنا أنه لم يرد بقوله: «صدوق» و«ثقة» التوثيق، والتعديل المطلق، وإنما مراده أن جُبارة ليس بكذاب كما زُعم من خلال النظر في بعض رواياته الباطلة، بل هو صادق، يبغض الكذب، ولأن يخرّ من السماء إلى الأرض أحبّ إليه من أن يكذب، وصدقه هذا لا يمنع الضعف عن حديثه، لأجل الغفلة التي كانت فيه، فقد كان بعض الهالكين يُدْخل في كتب جُبارة أحاديث ليست من حديثه، بل بعضها كذب، فيحدث بها، دون أن يعلم، ومن هنا كثرت المناكير في حديثه.

ومراد ابن نُمير هذا، هو نفس مراد نَصْرَك بقوله: «جُبارة في الأصل صدوق، إلا أن ابن الحِمَّاني أفسد عليه كتبه».

وقول صالح جَزَرة: «كان رجلاً صالحاً». يعني به أن الضعف في رواياته، ليست لتهمة فيه، بل هو رجل صالح، لا يكذب. ولما ذكر جَزَرة هذا القول في جُبارة أتبعه بقول ابن نُمير: «كان لأن يخر من السماء...».

وأما توثيق مسلمة بن قاسم فإنه لا يقبل لمعارضته سائر أقوال المفسرة، ومما لا يخفى أن مسلمة متساهل في التوثيق. ولعل جُل اعتماده في رفع حال جُبارة، هو رواية بقي بن مَخْلد عنه، لكونه كان لا يروي إلا عن ثقة. =

١١٣ ـ د س: جِبْريل بن أحْمر أبو بكر الجَمَلي، الكوفي، ويقال: البصري، مشهور بكنيته[١][٢].

= وأما أمر أبي بكر الأثرم محمدَ بن عُبيد بالكتابة عنه، فُيحمل على كتابه ما انتخبه الأثرم فقط، لأنه ـ فيما يبدو ـ كان يُميز حديث جُبارة الذي في أصل كتابه، عن الذي أُدْخل عليه. وأمر الأثرم هذا من الأسباب التي حملت محمد بن عُبيد على تحسين أمر جُبارة.

أما المجرِّحون فإنهم لم يتفقوا على عده في درجة واحدة، فبعضهم جعله من الضعفاء الذين يعتبر بحديثهم، وبعضهم عده في المُطَّرحين المتروكين، وتفرد ابن معين المتشدد بتكذيبه، وهذا لا يقبل منه مع إمامته، وعلو كَعْبه في هذا العلم، لأن كلامه مبهم بالنسبة للأقوال المُوَضِّحة لأمر جابر، التي بَيَّنت أن الموضوع في حديثه ليس هو آفته، وإنما هو مُدْخَل عليه من غير أن يعلم.

ولم يضع أحد من الأئمة فاصلاً يُميز حديث جُبارة المتقدم الذي لم يُفْسَد، عن الذي عبثت به يد التالفين. وهذا الأمر مع تعدد المناكير، والأباطيل في حديث هذا الرجل، يُرِّجح فيه جانب الطَّرْح لرواياته.

وقول أبي حاتم: «هو على يَدَيْ عَدْلٍ». يُراد به التضعيف الشديد، وقد وضح ابن حجر معنى هذه العبارة في تهذيب التهذيب ٩/ ١٤٢ فقال: «معناه: قَرُب من الهلاك. وهذا مثل للعرب، كان لبعض الملوك شُرْطي اسمه عَدْل، فإذا دُفع إليه من جنى جناية جزموا بهلاكه غالباً» ـ وينظر فتح المغيث ١/ ٣٤٩ ـ.

وأما قوله: «ضعيف الحديث» فقد استعمله في جماعة من الهالكين كما سبق في ترجمة إسماعيل بن يعلى الثقفي.

وخلاصة القول: إن جُبارة بن المُغَلِّس ضعيف جداً، لا يُكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، ما دام حديثه لم يُميز. والله أعلم.

(١) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٤/ ٤٩٧: «وذكره الذهبي في الطبقة الخامسة عشرة ١٤١ ـ ١٥٠ من تاريخ الإسلام.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٥٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ١١٩، الكنى الأسماء ١/ ١٢٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٤٩، الثقات ٦/ ١٥٨، تاريخ أسماء الثقات ٩٠، الإكمال ٢/ ٣٥، تهذيب الكمال ٤/ ٤٩٦ ـ ٤٩٧، ميزان الاعتدال ١/ ٣٨٨ ٤/ ٤٩٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٧، ذيل ديوان الضعفاء ٢٣٠أ، الكاشف=

قال النسائي: ليس بالقوي[١](*).

١١٤ ـ الجَرَّاح بن المِنْهال[٢] أبو العَطُوف الجَزَري، الحَرَّاني[٣].
مات سنة ثمان وستين ومئة[٤].

قال النسائي: متروك الحديث[٥].

= ١/ ١٧٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٣أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٦٠ ـ ٦١، تقريب التهذيب ١/ ١٣٨، خلاصة التذهيب ٦٥.

(١) تهذيب الكمال ٤/ ٤٩٧، ميزان الاعتدال ١/ ٣٨٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٦١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية ابن أبي خَيْثمة: ثقة؛ وقال أبو زرعة: شيخ؛ وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق. زاد ابن حجر: يَهِم. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال ابن حزم: لا تقوم به حجة.

(٢) الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٤٩، تاريخ أسماء الثقات ٩٠، ذيل ديوان الضعفاء ٢٣٠ أ، تقريب التهذيب ١٣٨.

لقداختلف النقاد في الحكم علي جِبْريل بن أَحْمر، فمنهم من وثقه مطلقاً، ومنهم من جعله في مرتبة تالية، ومنهم من وضعه في آخر مراتب التعديل، بل بعضهم لَيَّنه.

ولم يأت الذين أنزلوه عن أدنى درجات الاحتجاج بدليل قائم، غير ادعائهم الوَهَم في حديثه، دون أن يسموا شيئاً منه، وهذا الادعاء المبهم لا يكفي في إسقاط الثقات عن مراتبهم العالية، لأن الثقة غير معصوم من الوهم اليسير في حديثه. لكن لما كان جِبْريل بن أحمر قليل الحديث ـ فيما يبدو ـ، مع ما نسب إليه من وهم يسير، كان الأحوط فيه أن يوضع في أدنى درجات الاحتجاج.

وخلاصة القول: إن أبا بكر الجَمَلي صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

(٣) قلب بعضهم اسمه فقال: المِنهال بن الجَرَّاح. ينظر سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٦١ب، والسنن للدارقطني ٢/ ٩٣ ـ ٩٤، ولسان الميزان ٢/ ١٠٠.

(٤) ذُكر في المجروحين ١/ ٢١٩ أنه كان قاضي حَرَّان. وفي الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٢٣: «مولى بني عامر».

(٥) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٨٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٧٨، =

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب(١)(*).

= معرفة الرجال ١/ ٦٣، ٢/ ٩١، تاريخ البادي عن ابن معين ٣٧، الطبقات ٣٢٠، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٢٨، التاريخ الصغير ٢/ ١٠٧، الضعفاء الصغير ٢٦، أحوال الرجال ١٧٦، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٦٦٠، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٤٨، ٣/ ٤٥، الضعفاء والمتروكين ٧٣، الكنى والأسماء ٢/ ٣٢، الضعفاء الكبير ١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٢٣، المجروحين ١/ ٢١٨ ـ ٢١٩، الكامل ٢/ ٥٨٢ ـ ٥٨٣، الضعفاء والمتروكون ١٧٣ ـ ١٧٤، سؤالات السُّلَمي للدارقطني ١٦١ب، الضعفاء لأبي نعيم ٧٠، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨أ، ميزان الاعتدال ١/ ٣٩٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٨، ديوان الضعفاء ٤٢، تعجيل المنفعة ٦٧، لسان الميزان ٢/ ٩٩ ـ ١٠٠.

(١) الضعفاء والمتروكين ٧٣، الكامل ٥٩ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨أ، ميزان الاعتدال ١/ ٣٩٠، تعجيل المنفعة ٦٧. لكن الذهبي، وابن حجر اقتصرا على عبارة: «متروك».

لسان الميزان ٢/ ١٠٠. وعزاه إلى كتاب التميز للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال سَلَمة بن سليمان المروزي ـ كما في المجروحين ـ: قال رجل لابن المبارك: أكان أبو حنيفة عالماً؟ قال: ما كان بخليق لذاك، ترك عطاءً ـ (إن كان أراد ابن أبي رَبَاح فغير سديد لأنه قد ثبتت روايته عنه) ـ، وأقبل على أبي العَطُوف؛ وقال ابن عدي: حدثنا عبد بن محمد بن مسلم ـ (يعني الإِسْفَراييني. وشيخه، وشيخ شيخه من إِسْفَرايين أيضاً) ـ، حدثنا محمد بن بَحير، حدثنا محمد بن أسد، حدثنا الوُحَاظي ـ (لعله يحيى بن صالح) ـ من كتابه، حدثنا أبو العَطُوف الجراح بن المنهال الحَرَّاني، وليس كل حديثه بمحفوظ؛ وقال ابن سعد: وكان ضعيفاً في الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، وابن أبي خَيْثمة: وليس حديثه بشيء ـ (لكن بدون واو في رواية أبي بكر) ـ؛ وفي رواية ابن مُحرز: يَسْوى فَلْس ـ (كذا في موضعين) ـ؛ وفي رواية البادي: ليس بثقة؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ضعيف؛ وقال ابن المديني في رواية أبي العباس القرشي ـ كما في الكامل ـ: ضعيف، لا يكتب حديثه؛ وقال أحمد بن حنبل ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: كان صاحب غفلة؛ وقال ابن حجر ـ كما في لسان الميزان ـ: وذكره البَرْقي في باب من اتهم بالكذب؛ وقال البخاري ـ كما في تاريخيه، والضعفاء ـ: منكر الحديث؛ وقال الجُوزجاني: قد سُكت عن حديثه؛ وقال مسلم بن الحجاج ـ كما في الكنى والأسماء له ـ: منكر الحديث؛ وقال أيضاً ـ كما في مقدمة صحيحه ـ: وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عُرضت روايته للحديث على رواية غيره من =

....

=أهل الحفظ والرضا، خالفت روايتُه روايَتَهُم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله، فمن هذا الضَّرْب من المحدثين: عبد الله بن مُحَرَّر، ويحيى بن أبي أُنَيْسَة، والجَرَّاح بن المِنهال أبو العَطوف... ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث، فلسنا نُعَرِّج على حديثهم، ولا نتشاغل به؛ وأورده أبو زرعة في الضعفاء؛ وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم؛ وقال أبو حاتم: متروك الحديث، ذاهب الحديث، لا يكتب حديثه؛ وقال الساجي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه؛ وقال ابن الجارود: ليس بشيء؛ وقال الدُّولابي: ضعيف؛ وقال ابن حبان: وكان أبو العَطوف رجل سوء، يشرب الخمر، ويكذب في الحديث؛ وقال ابن عدي: وللجرَّاح بن المِنْهال غير ما ذكرت من الحديث، وليس هو بكثير الحديث، والضعف على رواياته بَيِّن، وذلك لأن له أحاديث عن الزُّهري، والحكم ـ (يعني ابن عُتَيْبة) ـ، وأبي الزبير ـ (يعني محمد بن مسلم بن تَدْرُس) ـ، وغيرهم، ويتبين ضعفه إذا روى عن هؤلاء الثقات، فإنه يروي عنهم ما لايتابعه أحد عليه؛ وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالقائم ـ (كذا في لسان الميزان، وفي تعجيل المنفعة: وقال أبو أحمد الحاكم: ليس حديثه بالقائم) ـ؛ وقال الدارقطني ـ كما في الضعفاء له ـ: فيه خلاعة، متروك؛ وقال أيضاً ـ كما في السنن ـ: متروك الحديث؛ وقال أيضاً في رواية السُّلمي: وهو ضعيف جداً؛ وقال أيضاً ـ كما في من تَكلَّم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ضعيف؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى عن الزهري، والحكم ـ (يعني ابن عُتَيْبة) ـ بالمناكير، والأوهام؛ وقال ابن حزم: وهو كذاب، مشهور بوضع الحديث؛ وقال الذهبي في المغني: تركوه؛ وفي ديوان الضعفاء: متروك.

الطبقات الكبرى ٧/ ٤٨٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٧٨، معرفة الرجال ١/ ٦٣، ٢/ ٩١، تاريخ البادي عن ابن معين ٣٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٢٨، التاريخ الصغير ٢/ ١٠٧، الضعفاء الصغير ٢٦، أحوال الرجال ١٧٦، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٦٦٠، مقدمة صحيح مسلم ١/ ٧، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٥، الكنى والأسماء ٢/ ٣٢، الضعفاء الكبير ١/ ٢٠١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٢٣، المجروحين ١/ ٢١٨، ٢١٩، الكامل ٢/ ٥٨٢، ونسخة الظاهرية ٥٩ب، ٦٠أ، الضعفاء والمتروكون ١٧٤، سؤالات السُّلَمي للدارقطني ١٦١ب، السنن للدارقطني ٢/ ٩٣ ـ ٩٤، الضعفاء لأبي نعيم ٧٠، المحلى ١١/ ٥٤٩، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨أ، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٨، ديوان الضعفاء ٤٢، من تَكَلَّم فيه الدارقطني في كتاب=

....

=السنن ٧، تعجيل المنفعة ٦٧، لسان الميزان ٢/ ١٠٠.

وقبل البدء بالدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: أنه ورد في الكامل نسخة الظاهرية ٥٩ب، ونسخة أحمد الثالث ١/ ٢١٩ب عن ابن معين من رواية عبد الله ـ كذا مهملاً ـ قوله في الجراح: «أبو العَطوف واسمه الجراح بن المنهال، وليس حديثه بشيء». وهناك عدد من الرواة يُسمون بعبد الله، ويروون عن ابن معين أقواله في الرجال، كعبد الله بن أحمد الدَّورقي، لكن من عادة ابن عدي أن لا يترك هذا الاسم مهملاً. وأظن أن مراد ابن عدي: عباس لا عبد الله. وعبارة الدوري عن ابن معين قريبة مما ذكر ابن عدي، وهي: «أبو العَطُوف الجزري، اسمه الجراح بن المنهال، وليس حديثه بشيء». ومن تأمل في تراجم الكامل لابن عدي وجده يحرص على نقل ما في تاريخ الدوري، ولم أجد في نسختَي الكامل في هذه الترجمة كلاماً لابن معين من رواية الدوري، فلعله ذاك الذي سبق. وثانيهما: أنه جاء في لسان الميزان ٢/ ١٠٠: «وقال أبو حاتم، والدُّولابي: متروك الحديث، ذاهب، لا يكتب حديثه». فهذا الجرح بهذا اللفظ معروف عن أبي حاتم، ونسبته للدُّولابي أيضاً لم أجدها في مكان آخر. فالله أعلم.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: اتفق النقاد جميعُهُم على جرح أبي العَطُوف، والطعن فيه، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور على إهدار حديثه، وتركه، واكتفى البعض القليل بجعله من الضعفاء دون تشديد الكلام فيه، ولعل مرادهم الطرح، وتفسير هذا أن بعض النقاد قد يستعمل عبارة «ضعيف» في المتروكين، وقصدهم نفي العدالة عنه، لا تحديد مرتبته في الجرح.

وقول ابن معين في بعض الروايات: «ضعيف» يعني به الطرح كما سبق في ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش،

وقول ابن المديني: «ضعيف، لا يكتب حديثه» قد فَسَّر القسم الآخر منه المراد بالقسم الأول.

وقول البخاري: «منكر الحديث» معناه أن المقول فيه ذلك لا تحل الرواية عنه كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي. ويبدو أن مسلماً نحا نحو شيخه في هذه العبارة، ومن جمع بين قوليه في الكنى، ومقدمة الصحيح تأكد له صحة ذلك.

وقول أحمد الحاكم: «حديثه ليس بالقائم» أو «ليس حديثه بالقائم» لعله يريد به الترك أيضاً، وقد استعمله في أيوب بن مُدْرِك وهو متروك الحديث كما سبق.

وأما قول الدارقطني في بعض المواضع: «ضعيف» فمحمول على أقواله الأخرى=

١١٥ ـ جرير بن أيوب بن أبي زُرْعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله أبو عَمْرو البَجَلي، الكوفي[(١)(٢)].

قال النسائي: متروك الحديث[(٣)].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[(٤)(*)].

=التي صرح فيها بترك الجراح بن المِنْهال، وقد استعمل الدارقطني تلك العبارة في جماعة من المتروكين كما سبق في ترجمة أبان بن جَبَلة الكوفي.

وبعض الذين تركوا حديث أبي العَطُوف اتهموه بالكذب، بل إن ابن حبان اتهمه بشرب الخمر، ومراده به النبيذ ـ ينظر المجروحين ١/ ٢١٩ ـ.

وخلاصة القول: إن أبا العَطُوف متروك الحديث، ليس بثقة، ولا يكتب حديثه كما قال النسائي. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٠٧ فيمن مات في العَشْر الخامسة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٣٠٢، ٤٤٩، ٤/ ١٥، تاريخ البادي عن ابن معين ٥٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢١٥، التاريخ الصغير ٢/ ١٠٧، الضعفاء الصغير ٢٥، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٦٨، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤١٩، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٥، العلل الكبير ٢/ ٩٦٧، الضعفاء والمتروكين ٧٢، الضعفاء الكبير ١/ ١٩٧ ـ ١٩٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٠٣ ـ ٥٠٤، المجروحين ١/ ٢٢٠، الكامل ٢/ ٥٤٧ ـ ٥٤٨، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨أ، ميزان الاعتدال ١/ ٣٩١ ـ ٣٩٢، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٩، ديوان الضعفاء ٤٢، تعجيل المنفعة ٦٨ ـ ٦٩، لسان الميزان ٢/ ١٠١ ـ ١٠٢.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٧٢، الكامل ٥٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨أ، ميزان الاعتدال ١/ ٣٩١، تعجيل المنفعة ٦٩. لكن الكتب الثلاثة الأخيرة اقتصرت على عبارة: «متروك».

(٤) لسان الميزان ٢/ ١٠٢، تعجيل المنفعة ٦٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال وكيع بن الجراح ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي فقط ـ، وأبو نعيم الفضل بن دُكَيْن ـ كما في الكامل ـ: كان يضع الحديث؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري: وكان أبو نُعيم يُقَدِّم يحيى بن أيوب على جرير بن أيوب؛ وفي موضع ثان: ليس بشيء؛ وفي موضع آخر: وليس هو بذاك؛ وفي رواية البادي، وابنِ أبي خيثمة: =

....

=ضعيف، وفي رواية عبد الله بن أحمد الدورقي: ليس بذاك؛ وقال ابن حجر في تعجيل المنفعة: وقال ابن معين في يحيى ـ (يعني ابن أيوب أخا جرير) ـ: صالح، وجرير أخوه أضعف منه؛ وقال الفلاس: ضعيف الحديث؛ وقال البخاري ـ كما في تاريخيه والضعفاء الصغير له، والعلل الكبير ـ: منكر الحديث؛ وقال البَرْذعي: قلت ـ (يعني لأبي زرعة) ـ: جرير بن أيوب، ويحيى بن أيوب أخوان؟ قال: نعم. قلت: فهما متقاربان؟ قال: لا، يحيى أشبه من جرير، وجرير واهٍ؛ وقال أبو زرعة أيضاً ـ كما في الجرح والتعديل ـ: منكر الحديث؛ وقال أبو حاتم: هو منكر الحديث، وهو ضعيف الحديث، وهو أوثق من أخيه يحيى، يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال البزَّار ـ كما في تفسير ابن كثير ـ: وليس بالقوي؛ وقال الساجي: ضعيف الحديث، جداً؛ وقال ابن خزيمة بعد أن أخرج له في صحيحه حديثاً ـ كما في تعجيل المنفعة ـ: إن صح الخبر، فإن في القلب من جرير بن أيوب؛ وقال العقيلي: وله غير حديث لا يتابع على شيء منها؛ وقال ابن السَّكن: ضعيف الحديث؛ وقال ابن حبان: كان ممن فحش خطؤه؛ وقال ابن عدي: ولجرير بن أيوب أحاديث عن الشعبي، وعن جده أبي زرعة بن عمرو بن جرير، تُروى عن غيره، ولم أرى ـ (كذا) ـ في حديثه إلا ما يحتمل، وليس له حديث منكر قد جاوز الحد؛ وقال الذهبي في الميزان: مشهور بالضعف؛ وفي المغني: متروك عندهم؛ وفي الديوان: تركوا حديثه؛ وقال الهيثمي: متروك؛ وفي موضع ثان: ضعيف جداً؛ وفي موضع ثالث: مجمع على ضعفه؛ وفي موضع آخر: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٣٠٢، ٤٤٩، ٤/ ١٥، تاريخ البادي عن ابن معين ٥٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢١٥، التاريخ الصغير ٢/ ١٠٧، الضعفاء الصغير ٢٥، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤١٩، العلل الكبير ٢/ ٩٦٧، الضعفاء الكبير نسخة الظاهرية ٣٦ب، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٠٤، المجروحين ١/ ٢٢٠، الكامل ٢/ ٥٤٧، ونسخة الظاهرية ٥٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨أ، ميزان الاعتدال ١/ ٣٩١، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٩، ديوان الضعفاء ٤٢، تفسير ابن كثير ٢/ ٥٨٨، مجمع الزوائد ٣/ ١٤٤، ١٤٩، ١٨٣، ٩/ ٣٧٦، ١٠/ ٢٦٦، ٣٤٨، تعجيل المنفعة ٦٩، لسان الميزان ٢/ ١٠٢.

وقبل البدء بالدراسة أنبه إلى أن ابن حجر نقل ـ في لسان الميزان ٢/ ١٠٢، وتعجيل المنفعة ٦٩ ـ عن العقيلي قوله في جرير بن أيوب: «منكر الحديث». والذي في الضعفاء الكبير ١/ ١٩٧ عزو ذلك إلى البخاري. ولم يذكره العقيلي عن نفسه.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: اتفق النقاد على جرح جرير بن أيوب البَجَلي، =

....

=لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم جعله من الضعفاء الذين يكتب حديثهم للاعتبار، وبعضهم ترك حديثه، وبعضهم رماه بالوضع. وقد أيد ابن عدي الرأي الأول فقال: «ولم أر في حديثه إلا ما يحتمل، وليس له حديث منكر قد جاوز الحد». بَيْد أن كثرة المناكير ـ التي ذكرها العقيلي، وابن عدي، والهيثمي، وأشار إليها بعض النقاد الآخرين ـ في حديثه، تُرجح جانب الترك، هذا فضلاً عن شدة نكارة بعضها، حتى إن الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٣٩٢ قال عقب حديث رواه جرير عن محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، وطرفه: ما من عبد أصبح صائماً إلا فتحت له أبواب السماء ـ وهو من الأحاديث التي أخرجها ابن عدي في ترجمة جرير هذا ـ: «هذا موضوع على ابن أبي ليلى». وقد نظرت في أسانيد هذا الحديث فوجدت الآفة فيه من جرير، لا من غيره. ـ ينظر المعجم الصغير ٢/ ٢٦ ـ ٢٧، والكامل ٢/ ٥٤٧ ـ ٥٤٨، ومعجم الشيوخ لابن جُميع ١١٥ ـ ١١٦، وغيرها ـ. لكن قد لا يكون الوضع من جرير، كأن يكون أحد التالفين لقنه إياه، أو أدخله في كتبه، فظنه من حديثه فَحَدَّث به.

وأما قول أبي حاتم: «هو منكر الحديث، وهو ضعيف الحديث، وهو أوثق من أخيه يحيى، يكتب حديثه، ولا يحتج به». فإن آخره يعارض أوله، لأن عبارة: «هو منكر الحديث، وهو ضعيف الحديث» يستعملها أبو حاتم عادة في المتروكين ـ كما في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي، وإبراهيم بن يزيد الخُوزي، وأيوب بن سَيَّار الزُّهري، وغيرها من التراجم ـ. بل إن قوله: «وهو أوثق من أخيه يحيى، يكتب حديثه، ولا يحتج به». معارض بقوله في ترجمة يحيى بن أيوب أخي جرير ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ٤/ ١٢٧: «وهو أحبُّ إليّ من أخيه جرير». ولما ذكر ابن حجر في تعجيل المنفعة ٦٩ هذا القول الأخير لأبي حاتم، أعقبه بقوله: «وهذا مخالف لما تقدم عن أبي حاتم، ويحتاج إلى تحرير». بل إنَّ عامة النقاد على تفضيل يحيى على جرير.

وقد تعارض بعض النقاد أيضاً مع أنفسهم في الحكم على جرير بن أيوب، كابن معين، والهيثمي، فيحمل قولهم المُسَهِّل على القول الآخر، لما سبق من كثرة مناكير جرير، مع شدة بعضها، ولهذا قال ابن حبان: «كان ممن فحش خطؤه».

وقول أبي زرعة: «منكر الحديث» استعمله في المتروكين، وأما قوله: «واهٍ» فظاهر فيه معنى الهلاك.

وخلاصة القول: إن جرير بن أيوب البَجَلي متروك الحديث، ليس بثقة، ولا يكتب حديثه ـ كما قال النسائي ـ فيما ترجح لي. والله أعلم.

١١٦ ـ مد: جَسْر[١] بن الحسن أبو عثمان[٢] اليمامي، أو الكوفي، وقيل: البصري[٣].

قال النسائي: ضعيف[٤](*).

---

(١) قال ابن ماكولا في الإكمال ٢/١٠١ بعد أن ذكر جِسْراً، وجَسْراً، وَعَدَّ ابن الحسن في الأوَلين: «والصواب هو الفتح في الكل، ولولا أن أصحاب الحديث قد اصطلحوا على ذكر هذه الأسماء بالكسر لوجب إيرادها على الصحة مفتوحة».

(٢) نسبه ابن حبان في الثقات ٦/١٥٥ إلى فَزَارة. وينظر التاريخ الكبير ٢/١/٢٤٦ مع تعليق محققه.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٦، التاريخ الكبير ٢/١/٢٤٥ ـ ٢٤٦، أحوال الرجال ١٠٧، الضعفاء والمتروكين ٧٥، الجرح والتعديل ١/١/٥٣٨، الثقات ٦/١٥٥، الكامل ٢/٥٩٢، المؤتلف والمختلف ١/٤٥٣، والإكمال ٢/١٠٠، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨أ، تهذيب الكمال ٤/٥٥٦ ـ ٥٥٨، ميزان الاعتدال ١/٣٩٨، المغني في الضعفاء ١/١٣٠، ديوان الضعفاء ٤٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/٧١أ ـ ٧١ب، تهذيب التهذيب ٢/٧٨ ـ ٧٩، تقريب التهذيب ١٣٩.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٧٥، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨أ، تهذيب الكمال ٤/٥٥٧، ميزان الاعتدال ١/٣٩٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/٧١أ، تهذيب التهذيب ٢/٧٩. لكن لفظ الذهبي : «ضَعَّفه النسائي».

تنبيه: ذكر المزي في تهذيب الكمال ٤/٥٥٧ أيضاً قولاً آخر للنسائي في صاحب هذه الترجمة فقال: «وقال في موضع آخر: جَسْر ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه». واعترض عليه مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/٧١أ ـ ٧١ب لتعيينه هذا القول في هذه الترجمة فقال: «وفي قول المزي: وقال النسائي: جَسْر بن الحسن الكوفي ضعيف، وقال في موضع آخر: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه. نظر من حيث إن النسائي ذكر القول الأول في كتاب الضعفاء كما ذكره المزي عنه، وأما القول الثاني فإنه قاله في كتاب التمييز في جِسْر غير منسوب، كذا هو في غيرما نسخة، فتعيين ذكره في جَسْر بن الحسن تحكّم، وتقويل للنسائي ما لم يقل، إذ لقائل أن يقول: فما المانع أن يكون قد قال هذا في جَسْر بن فَرْقد القصاب لكونه مشهوراً بالضعف دون ابن الحسن، أو غيره، على أنني ألفيته في نسخة قديمة جداً منسوباً بابن فرقد».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال أبو حاتم: لا أرى بحديثه بأساً؛ وقال ابن حبان في الثقات: =

....

=وهذا صدوق؛ وقال ابن عدي: وجَسْر بن الحسن لا أعرف له إلا ما ذكرت، وزيادة حديثين، أو ثلاثة، وليس ما ذكرت بالمنكر... فليس لمقدار ماله من الحديث فيه منكر... ولا أعرف لجَسْر هذا كبير رواية؛ وقال ابن حجر: مقبول.

ب ـ المُجَرِّحون: قال الدارمي: وسألته ـ (يعني ابن معين) ـ عن جِسْر؟ فقال: ليس بشيء. ـ (ثم قال الدارمي) ـ: هو جِسْر بن الحسن؛ وقال الجُوزجاني، والأزْدي: واهي الحديث.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٦، أحوال الرجال ١٠٧، الجرح والتعديل ١/١/ ٥٣٨، الثقات ٦/ ١٥٥، الكامل نسخة الظاهرية ٦١ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨أ، تقريب التهذيب ١٣٩.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن مُغُلْطاي قال في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧١أ: «وقال الدارقطني في رواية السُّلمي: ليس بالقوي». وتبعه على هذا ابن حجر في تهذيب التهذيب. وهو وهم، صوابه أن ذاك القول في ابن فَرْقد، ففي سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٦١أ: «وقال جَسْر بن فَرْقد له ابنان... وجسر ليس بالقوي».

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على جَسْر بن الحسن بين مُعَدِّل ومجرِّح، والمُجَرِّحون هم: ابن معين، والجُوزجاني، والأزْدي، وثلاثتهم من المتشددة. ويحتمل أن يكون قول ابن معين في جَسْر بن فَرْقد، فإن صح ذلك فيكون الدارمي واهماً في تعيينه ابن الحسن. وقد ترجح ذاك الاحتمال عند ابن حبان في المجروحين ١/ ٢١٧ ـ ٢١٨، وابن عدي في الكامل ٢/ ٥٩٠ فأوردا قول ابن معين من رواية الدارمي في ترجمة ابن فَرْقد دون غيره. ومما يؤكد ذاك الاحتمال أن ابن معين قال في ابن فَرْقد كما في عدد من الروايات غير ورواية الدارمي: ليس بشيء، ولا شيء.

والذين جَرَّحوا جَسْر بن الحسن ـ فضلاً عن كونهم من المتشددة ـ لم يأتوا على ما ذهبوا إليه ببرهان، ومن المقرر أن التعديل مُقَدَّم على الجرح غير المفسر. خاصة وأن ابن عدي تَفَحَّص روايات جَسْر بن الحَسن فلم يجد فيها شيئاً من المناكير.

وقد وضع ابن حجر جَسْر في مرتبة متوسطة بين الجرح والتعديل ليراعى أقوال الفريقين، وإن كان المجرحون لا حجة على قولهم.

وخلاصة القول: إن جَسْر بن الحسن صدوق، حسن الحديث. أو محله الصدق، يكتب حديثه للاختبار، فما وافق الثقات عُدَّ حسناً، وما لم يوافق كان دون ذلك. والله أعلم.

١١٧ ـ جَسْر بن فَرْقَد أبو جعفر البصري، القَصَّاب[١].

قال النسائي: ضعيف[٢].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٣][*].

---

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/٢٤٦، التاريخ الصغير ٢/١٩٠، الضعفاء الصغير ٢٦، الكنى والأسماء لمسلم ١/١٧٦، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦٠٦، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٤١، الضعفاء والمتروكين ٧٤، الضعفاء الكبير ١/٢٠٢ ـ ٢٠٣، الجرح والتعديل ١/١/٥٣٨ ـ ٥٣٩، المجروحين ١/٢١٧ ـ ٢١٨، الكامل ٢/٥٩٠ ـ ٥٩٢، طبقات المحدثين بأصبهان ١/٤١٠ ـ ٤١١، تصحيفات المحدثين ٣/١١٠٤، الضعفاء والمتروكون ١٧١، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٠، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٦١أ، المؤتلف والمختلف ١/٤٥٢ ـ ٤٥٣، ذكر أخبار أصْبهان ١/٢٥١ ـ ٢٥٢، الإكمال ٢/١٠٠، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨ب، ميزان الاعتدال ١/٣٩٨ ـ ٣٩٩، المغني في الضعفاء ١/١٣٠، ديوان الضعفاء ٤٣، لسان الميزان ٢/١٠٤ ـ ١٠٥، تبصير المنتبه ١/٢٥٦.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٧٤، الكامل ٦١أ، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨ب، ميزان الاعتدال ١/٣٩٨، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١١٨ب.

(٣) لسان الميزان ٢/١٠٥، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١١٨ب. لكن ابن قُطْلُوْبُغا اقتصر على عبارة: «ليس بثقة». وينظر لزاماً ترجمة جَسْر بن الحسن السابقة.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودارستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال سعيد بن عامر الضُّبَعي: رحمه الله، الثقة الأمين، كان رجلاً صالحاً. وقد روى عنه ابن مهدي، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال يحيى بن المغيرة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: قدم جَسْر الري فنهاني جرير ـ (يعني ابن عبد الحميد) ـ أن أكتب عنه؛ وقال ابن معين في رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل، وابنِ أبي مريم: ليس بشيء. زاد ابن أبي مريم: ولا يكتب حديثه؛ وفي رواية الكَوْسَج: لا شيء؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير ـ: وليس بذاك؛ وقال أيضاً ـ كما في التاريخ الصغير ـ: ليس بالقوي؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ضعيف؛ وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، كان=

....

=رجلاً صالحاً؛ وقال الساجي: صدوق، ضعيف الحديث؛ وقال ابن حبان في المجروحين: كان ممن غلب عليه التقشف حتى أغضى عن تعهد الحديث، فأخذ يهم إذا روى، ويخطىء إذا حدث، حتى خرج عن حَد العدالة؛ وقال أيضاً ضمن ترجمة جَسْر بن الحسن في الثقات: وليس هذا بجَسر بن فرقد القصاب ذاك ضعيف، وهذا صدوق؛ وقال ابن عدي: وجَسْر ضعيف؛ وقال أيضاً في آخر الترجمة بعد أن ذكر له جملة أحاديث بعضها من رواية ابنه جعفر، والحديث الأخير منها رواه جعفر عن أبيه، عن عبد الرحمٰن بن حرملة: قد أمليت بهذا الإسناد حديث مُكَلِّم الذئب في ذكر جعفر بن جَسْر بن فرقد الذي تقدم ذكره، وهٰذان الحديثان باطلان عن عبد الرحمٰن بن حرملة لا يرويهما إلا جَسْر، وعن جَسْر جعفر، والبلاء من جعفر لا من جَسْر، لأن هذا الأحاديث التي أمليتها عن محمد بن زياد، عن جعفر بن جَسْر، عن أبيه لا يرويها عن جَسْر غير ابنه جعفر، والأحاديث الأخرى التي أمليتها يرويه عنه غير ابنه فهي أحاديث صالحة مستقيمة، على أن جَسْر ـ (كذا) ـ هو في الضعفاء، وابنه مثله، ولجَسْر بن فرقد هذا غيرما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير، وأحاديثه عامتها غير محفوظة؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: متروك؛ وقال أيضاً ـ كما في سؤالات السُّلمي ـ: ليس بالقوي؛ وقال أيضاً ـ كما في المؤتلف والمختلف ـ: ضعيف الحديث؛ وقال ابن ماكولا: كان ضعيفاً؛ وقال الذهبي: ضعفوه؛ وقال ابن كثير: جَسْر بن فَرْقد ضعيف الحديث بالكلية.

التاريخ الكبير ٢/١/٢٤٦، التاريخ الصغير ٢/ ١٩٠، الضعفاء الصغير ٢٦، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٤١، الضعفاء الكبير ١/ ٢٠٢، الجرح والتعديل ١/١/ ٥٣٩، المجروحين ١/ ٢١٧، الثقات ٦/ ١٥٥، الكامل ٢/ ٥٩٠، ٥٩١، ونسخة الظاهرية ٦١ب، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٠، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٦١أ، المؤتلف والمختلف ١/ ٤٥٣، الإكمال ٢/ ١٠٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٣٠، ديوان الضعفاء ٤٣، تفسير ابن كثير ٤/ ٤٩٢، لسان الميزان ٢/ ١٠٥.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور لا ينبغي إغفالها، وهي: ١ ـ جاء في لسان الميزان ٢/ ١٠٥ في ترجمة جَسْر هذا: «وقال ابن حبان: ضعيف، وقال مرة: يعتبر حديثه إذا روى عن غير أبيه». وفي هذا وهم، صوابه أن القول الأخير ذكره ابن حبان في جعفر بن جَسْر، لا في أبيه، ففي الثقات ٨/ ١٥٩ ـ ١٦٠: «جعفر بن جَسْر بن فَرْقد القَصَّاب... يعتبر بحديثه إذا روى عن غير أبيه». ٢ ـ وفي ميزان الاعتدال ١/ =

١١٨ ـ [١]جعفر بن الحارث[٢] أبو الأَشْهب النَّخَعي، الكوفي

=٣٩٨: «قال البخاري: ليس بذاك عندهم». والذي رأيته في كتب البخاري: «وليس بذاك» دون عبارة: عندهم. ٣ ـ أثبت ابن حبان في المجروحين ١/٢١٧ ـ ٢١٨، وابن عدي في الكامل ٢/٥٩٠ قول ابن معين من رواية الدارمي في ترجمة جَسْر بن فَرْقد خلافاً لصنيع الدارمي ـ وقد سبق التنبيه على هذا في الترجمة السابقة ـ.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على جَسْر بن فَرْقد بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، وقد تفرد بالتعديل والتوثيق الصريح سعيد بن عامر، وقوله معارض بالتجريح المُفَسَّر، لأن الذين طعنوا فيه ذكروا له مناكير تثبت ما ذهبوا إليه. وأما ما ذكره ابن عدي من أن البلاء في مناكيره من ابنه، معارض بقوله في ترجمة ابنه ـ كما في الكامل نسخة الظاهرية ٥٨أ ـ: «ولجعفر بن جَسْر أحاديث مناكير غيرما ذكرت، ولم أرى ـ (كذا) ـ للمتكلمين في الرجال فيه قولاً، ولا أدري كيف غفلوا عنه، لأن عامة ما يرويه منكر، وقد ذكرته لما أنكرت من المسانيد، والمتون التي يرويها، ولعل ذاك إنما هو من قبل أبيه، فإن أباه قد تكلم فيه من تقدم ممن يتكلمون في الضعفاء، لأني لم أر يروي جعفر عن غير أبيه». بل كلامه ذاك معارض ببقيته، حيث قال: «على أن جَسْراً هو في الضعفاء، وابنه مثله، ولجَسْر بن فَرْقد هذا غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير، وأحاديثه عامتها غير محفوظة». وقد نظرت في جملة من أحاديث جَسْر بن فَرْقد فوجدت فيه مناكير، مع كونها من غير رواية ابنه، وهذا لا يمنع أن تكون العُهدة على ابنه في جملة من أحاديثه.

فالضعف ظاهر في حديث جَسْر بن فَرْقد، لكن لم يتبين لي درجة ضعفه، فبعض الأئمة ترك حديثه، وبعضهم لَيَّن القول في جرحه، والذي يبدو لي أن الرجل من الضعفاء المعتبر بهم، والعُهدة في مناكيره الشديدة على ابنه، لأن مناكيره من غير رواية ابنه محتملة الضعف. لكن عدم كثرة حديث جَسْر، مع وفرة المناكير فيها قد تجعله مُطَّرح الحديث.

وخلاصة القول: إن جَسْر بن فَرْقَد ضعيف الحديث، يكتب حديثه للاعتبار فيما يبدو لي، وقد يكون متروك الحديث، لكن لم يتبين لي وجه هذا بدقة. والأول هو الراجح عندي. والله أعلم.

(١) قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/٧٦أ: «قال ابن خَلْفون في كتاب المنتقى، وأبو إسحاق الصَّرِيفيني: روى له أبو داود. لم يذكره المزي، ولا نبه عليه».

(٢) ينظر بقية نسبه في تاريخ واسط ١٢٣، والكنى والأسماء ١/١١٠، وإكمال تهذيب الكمال ٢/٧٥.

الأصل، البَلْخي المولد، ثم الواسطي، ثم النيسابوري[١].

قال النسائي: ضعيف[٢](*).

---

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٤٠٦، ٤٨٧ ـ ٤٨٨، ٤/ ٣٩٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٨٩، الضعفاء الصغير ٢٥، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ١٠١، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٣٨، تاريخ واسط ١٢٣، الضعفاء والمتروكين ٧٤، الكنى والأسماء ١/ ١٠٩، ١١٠، الضعفاء الكبير ١/ ١٨٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٧٦، المجروحين ١/ ٢١٢، الثقات ٦/ ١٣٩، الكامل ٢/ ٥٦٠ ـ ٥٦٢، المختلف فيهم لابن شاهين ٥٥٤، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥، ٤/ ٤٩٢، المغني في الضعفاء ١/ ١٣٢، ديوان الضعفاء ٤٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٥ب ـ ٧٦أ، تقريب التهذيب ١٤٠، لسان الميزان ٢/ ١١٢ ـ ١١٣.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٧٤، الكامل ٥٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٠٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٥ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٨٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال يزيد بن هارون ـ كما في التاريخ الكبير ـ: كان ثقة صدوقاً؛ وفي إكمال تهذيب الكمال عنه: وكان مسلماً، صدوقاً، مرضياً؛ وقال أبو زرعة ـ وذكر حديث جعفر بن الحارث ـ: لا بأس به عندي؛ وقال أبو حاتم: شيخ ليس بحديثه بأس؛ وقال ابن حبان في الثقات: ثقة، ثقة؛ وقال ابن عدي: وروى عنه يزيد بن هارون، وإسماعيل بن عَيَّاش بأحاديث صالحة، وأحاديثه أحاديث حسان، وأرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه، ولم أجد في حديثه حديثاً منكراً؛ وذكره الدارقطني مع جماعة وصفهم بقوله: من الحفاظ الثقات؛ وقال أبو عبد الله الحاكم: جعفر بن الحارث... من أتباع التابعين، ومن ثقات أئمة المسلمين... ودخل الشام فأكثر عنه ابن عياش، وغيره من الشاميين، ولهم عنه أفراد، وأكثر الأفراد عنه لأهل نيسابور؛ وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن معين في موضع من رواية الدوري: وليس هو بثقة؛ وفي موضع آخر: ليس حديثه بشيء؛ وفي موضع آخر أيضاً: وهو ضعيف الحديث؛ وقال أبو داود ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: بلغني عن ابن معين أنه ضعفه؛ وقال البخاري ـ كما في الضعفاء الصغير ـ: منكر الحديث؛ وقال أيضاً ـ كما =

....

= في الضعفاء الكبير للعقيلي ـ: في حفظه شيء، يكتب حديثه؛ وذكره أبو زرعة في الضعفاء؛ وقال الفسوي: وفيه ضعف؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب الضعفاء لابن الجارود: ليس بثقة؛ وقال الدُّولابي: منكر الحديث، ليس بثقة؛ وقال ابن حبان في المجروحين: كان يخطىء في الشيء بعد الشيء، ولم يكثر خطؤه حتى يصير من المجروحين في الحقيقة، ولكنه ممن لا يحتج به إذا انفرد، وهو من الثقات يقرب، وهو ممن أستخير الله فيه؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الذهبي: ضعفوه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/٤٠٦، ٤٨٧، ٤/٣٩٩، التاريخ الكبير ٢/١/١٨٩، الضعفاء الصغير ٢٥، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦٠٥، المعرفة والتاريخ ٣/٢٣٨، الكنى والأسماء ١/١٠٩، الضعفاء الكبير ١/١٨٨، الجرح والتعديل ١/١/٤٧٦، المجروحين ١/٢١٢، الثقات ٦/١٣٩، الكامل ٥٥ب، السنن للدارقطني ١/٨٩، ميزان الاعتدال ٤/٤٩٢، المغني في الضعفاء ١/١٣٢، ديوان الضعفاء ٤٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/٧٥ب، تقريب التهذيب ١٤٠.

وقبل البدء في الدراسة أنبه إلى أن بعض العلماء قد خلطوا بين بعض أقوال النقاد في أبي الأشهب جعفر بن الحارث، وأبي الأشهب جعفر بن حَيّان. من ذلك قول ابن شاهين في المختلف فيهم ٥٥٤: «إن أحمد بن حنبل قال: أبو الأشهب واسمه جعفر من الثقات» وهذا القول لأحمد في جعفر بن حَيَّان. وقد بنى ابن شاهين على هذا الوهم حكماً، فقال بعدما أورد توثيق أحمد المذكور، وتضعيف ابن معين السابق بقوله: ليس حديثه بشيء: «وهذا الخلاف في جعفر بن الحارث من أحمد ويحيى وهما إماما هذا الشأن يوجب الوقوف فيه حتى تجيء شهادة أخرى لثالث مثلهما، فينسب إلى ما قاله الثالث». كما أنبه أيضاً إلى أن ابن الجوزي وهم بقوله في الضعفاء ٢٨ب: «قال يحيى بن سعيد: ليس حديثه بشيء» حيث نسب كلاماً للقطان هو في الحقيقة لابن معين.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على جعفر بن الحارث بين معدِّل ومجرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها.

فالمجرِّحون منهم من أهدر حديثه، ومنهم من سَهَّل القول في جرحه. لكن لم يذكر أحد منهم سبباً واضحاً للطعن فيه ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر، ويضاف إلى هذا أن بعض المليّنين وثقوه، وعَدَّلوه في مكان آخر، وهم =

١١٩ ـ ق: جعفر بن الزُّبير الحَنَفي، أو الباهلي[١]، الشامي، الدمشقي، ثم البصري، العابد[٢][٣].

=أبو زرعة، وابن حبان. وقول البخاري: «في حفظه شيء، يكتب حديثه» يحتمل أيضاً أن يكون في أدنى درجات التعديل. وهو مخالف لقوله الآخر: «منكر الحديث» لأن العبارة الأخيرة يستعملها أبو عبد الله فيمن لا تحل الرواية عنه كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي. وعبارة البخاري هذه معارضة لما اختاره في التاريخ الكبير حيث اقتصر على ذكر قول يزيد بن هارون: «كان ثقة، صدوقاً».

فتبين أن التعديل هو الصواب في حال جعفر بن الحارث، خاصة وأن ابن عدي سبر رواياته فوجدها مستقيمة، بل قال: «ولم أجد في حديثه حديثاً منكراً» يعني أنه لم يجد له متناً منكراً. لكن وجود بعض المناكير في أسانيده تجعلنا نتحرج عن إطلاق لفظة: «ثقة» فيه، ولعل الصواب في حاله أن يقال: هو صدوق. وقد بالغ ابن حجر حيث جعله من الصدوقين كثيري الخطأ.

ويبدو أن الذين ضعفوه، أو ليّنوه من الطبقة المتوسطة، والمتأخرة اعتمدوا في جرحهم على مطلق طعن ابن معين فيه. مع أن أبا زكريا متعنت في الجرح.

وخلاصة القول: إن أبا الأشهب جعفر بن الحارث صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

(١) يقال: هو مولى بني قُتيبة الباهليين. ينظر تهذيب الكمال ٥/ ٣٣.

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٠٦ فيمن مات في العَشْر الخامسة من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ١٦٧، ٤٣٠، سؤالات ابن الجُنيد لابن معين ٤٠٨، معرفة الرجال ١/ ٦٠، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٥٦، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢٩، ٣٢٦، ٢/ ٢٠٨، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٩٢، التاريخ الصغير ٢/ ١٠٦، الضعفاء الصغير ٢٤، أحوال الرجال ١١١، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٨٣، ٧٧٧، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٥، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٧٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٣٩، الضعفاء والمتروكين ٧٤، الضعفاء الكبير ١/ ١٨٢ ـ ١٨٣، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٧٩، المجروحين ١/ ٢١٢، الكامل ٢/ ٥٥٨ ـ ٥٦٠، الضعفاء والمتروكون ١٦٩، الضعفاء لأبي نعيم ٧٠، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨ب، تهذيب الكمال ٥/ ٣٢ ـ ٣٨، ميزان الاعتدال ١/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧، المغني في=

قال النسائي: متروك الحديث[1].

وقال أيضاً: ليس بثقة[2](*).

= الضعفاء ١/ ١٣٢، ديوان الضعفاء ٤٤، الكاشف ١/ ١٨٤، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٦ب - ٧٧أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٩٠ - ٩٢، تقريب التهذيب ١٤٠، خلاصة التذهيب ٦٣.

(١) الضعفاء والمتروكين ٧٤، الكامل ٥٤ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨ب، تهذيب الكمال ٥/ ٣٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٩١. لكن ابن الجوزي اقتصر على عبارة: «متروك».

(٢) تهذيب الكمال ٥/ ٣٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٩١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال غُنْدَر في رواية ابن المديني - كما في الضعفاء الكبير -: رأيت شعبة راكباً على حمار، فقيل له: أين تريد يا أبا بِسْطام؟ قال: أذهب فأستعدي على هذا - يعني جعفر بن الزبير - وضع على رسول الله ﷺ أربع مئة حديث كذب؛ وقال عبد الملك بن إبراهيم الجُدِّي - كما في الكتاب السابق -: رأيت شعبة مُغْضَباً، فقلت: مَهْ يا أبا بِسْطام، فأراني طِينة في يده، قال: أستعدي على جعفر بن الزبير، فإنه يكذب على رسول الله ﷺ؛ وقال أحمد بن سعيد الدارمي - كما في الجرح والتعديل -: سمعت يزيد بن هارون يقول: كان جعفر بن الزبير، وعِمران بن حُدَيْر في مسجد واحد مُصَلاَّهُما، وكان الزِّحام على جعفر، وليس عند عِمران أحد، وكان شعبة يمر بهما فيقول: يا عجباً للناس! اجتمعوا على أكذب الناس - يعني جعفراً -، وتركوا أصدق الناس - يعني عمران -. قال يزيد: فما أتى علينا إلا القليل، حتى رأيت ذاك الزِّحام على عِمران، وتركوا جعفراً، وليس عنده أحد؛ وقال ابن حبان: كان هو، وعِمران بن حُدَيْر في مسجد واحد، وكان شعبة يقول: أصدق الناس، وأكذب الناس في مسجد واحد؛ وقال حماد بن زيد في رواية يزيد بن هارون - كما في الضعفاء الكبير -: أدركت الناس مائلين على جعفر بن الزبير، وعِمرانُ بن حُدَيْر إمام المسجد ما يأتيه أحد، ثم مال الناس إلى عِمران، وبقي جعفر ما يأتيه أحد؛ وقال ابن المبارك في رواية العباس بن رِزْمة - كما في سؤالات البَرْذعي -: كنت أختلف إلى رجلين في مسجد واحد، لا أكاد أدخل المسجد إلا وجدت أحدهما قائماً منتصباً يصلي، والآخر متشرفاً بحديث الناس، فإذا سألتَ صاحب الصلاة عن الحديث خلط، وإذا سألت صاحب=

....

=التشرف عن الحديث وزن لك وزناً، فصاحب الصلاة جعفر بن الزبير، وصاحب التشرف عِمران بن حُدَيْر؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الصغير ـ: أدركه وكيع ثم تركه؛ وقال علي بن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الضعفاء الكبير، والكامل. واللفظ للأول ـ: سمعت يحيى ـ (يعني القطان) ـ وذكر جعفر بن الزبير فقال: لو شئت أن أكتب عنه ألفاً ـ (يعني ألف حديث) ـ لكتبت عنه، كان يروي عن ابن المُسَيَّب ـ (يعني سعيداً) ـ نحواً من أربعين حديثاً. وضعفه يحيى جداً؛ وقال محمد بن المثنى ـ كما في الضعفاء الكبير أيضاً ـ: ما سمعت عبد الرحمٰن، ولا يحيى حدثا عن جعفر بن الزبير شيئاً قط؛ وقال عثمان بن الهيثم العَبْدي في رواية أبي حاتم الرازي ـ كما في الكامل ـ: دخلت جامع البصرة، وإذا جعفر بن الزبير قد اجتمع عليه الناس، وإذا عمران بن حُدَيْر قاعد وحده، فقلت: يا عجباه! أكذب الناس قد اجتمع عليه الناس، وأصدق الناس قاعد وحده؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ضعيف؛ وقال فيها أيضاً ـ كما في الضعفاء الكبير، والكامل ـ، وفي رواية معاوية بن صالح: ليس بثقة؛ وفي رواية ابن الجُنيد: ليس بشيء؛ وقال ابن محرز: سمعت يحيى بن معين، وقيل له: جعفر بن الزبير كان من الصالحين؟ قال: كيف يكون صالحاً، وكان يكذب؟!؛ وقال ابن المديني ـ كما في سؤالات ابن أبي شيبة ـ: كان جعفر لا يكتب حديثه، ضعيفاً لا يُسوي شيئاً؛ وقال هانىء بن النضر ـ كما في المجروحين ـ: سألت علي بن المديني عن جعفر بن الزبير؟ فقال: استغفر ربك؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قرأت على أبي حديث عَبَّاد بن عَبَّاد ـ (يعني المُهَلَّبي) ـ، فلما انتهى إلى حديث أبان بن أبي عَيَّاش، قال: اضرب عليها. فضربت عليها، وتركتها، وقال: اضرب على حديث جعفر بن الزبير؛ وقال أيضاً: سمعت أبي يقول ـ وذكر القاسم أبا عبد الرحمٰن ـ (يعني الشامي) ـ فقال: قال بعض الناس: هذه الأحاديث المناكير التي يرويها عنه جعفر بن زبير، وبشر بن نُمير، ومُطَّرِح ـ (يعني ابن يزيد)... ولكن يقولون: هذه من قبل القاسم، في حديث القاسم مناكير مما يرويها الثقات، يقولون: من قبل القاسم؛ وقال ابن عَمَّار: ضعيف؛ وقال الفلاس ـ كما في الجرح والتعديل ـ: متروك الحديث، كثير الوهم ـ (وفي الكامل عن الفلاس أنه قال: متروك الحديث، وكان رجلاً صدوقاً، كثير الوهم) ـ؛ وقال مُغْلُطاي: وذكره البَرْقي في طبقة من ترك حديثه؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير ـ: تركوه؛ وفي الضعفاء الصغير: هو متروك الحديث، تركوه؛ وقال أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال: ليس بذاك؛ وقال الجُوزجاني ـ كما في=

....

= كتابه أحوال الرجال ـ: نَبَذوا حديثه؛ وقال أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال ـ: جعفر بن الزبير، وبشر بن نُمير ليسا ممن يحتج بهما على أحد من أهل العلم؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول ـ وكان في كتابنا حديث عن جعفر بن الزبير فقال: اضربوا عليه. فقلت: ما حال جعفر بن الزبير، أضعيف هو؟ قال: كما يكون، لا أحدث عنه، ليس بشيء؛ وقال أبو زرعة أيضاً في سؤالات البَرْذعي: جعفر بن الزبير لا أحدث عنه، ليس بشيء؛ وقال البَرذعي: شهدت أبا زرعة ممر بحديث في كتابي عنه. . . عن جعفر بن الزبير، عن القاسم ـ (يعني ابن عبد الرحمٰن الشامي أبا عبد الرحمٰن) ـ، عن أبي أُمامة في مس الذَّكر، فأمرنا أن نضرب عليه، وقال لنا أبو زرعة: جعفر بن الزبير ليس بشيء، لست أحدث عنه. فضربت عليه؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: جعفر من خيار الناس، ولكن لا أكتب حديثه؛ وقال الفسوي: وهو ضعيف، متروك، مهجور؛ وقال أبو حاتم: وكان ذاهب الحديث، لا أرى أن أحدث عنه، وهو متروك الحديث؛ وقال علي بن الحسين بن الجنيد: متروك؛ وقال الأحْوص بن المُفَضَّل بن غسان الغَلاَبي: لا يكتب حديثه؛ وقال الساجي: كان رجلاً صالحاً، يهم في الحديث، لا يحتج به في الأحكام لغفلته، وتُحتمل الرواية عنه في الأدب والزهد لفضله؛ وقال ابن الجارود: ضعيف؛ وقال ابن حبان: وكان جعفر صاحب غزو، وعبادة، وفضل، يروي عن القاسم مولى معاوية، وغيرِه أشياء كأنها موضوعة، وكان ممن غلب عليه التقشف حتى صار وهمه شبيهاً بالوضع، تركه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين. . . وروى جعفر بن الزبير عن القاسم، عن أبي أُمامة نسخة موضوعة أكثر من مئة حديث؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له جملة من المناكير عن القاسم بن عبد الرحمٰن الشامي: ولجعفر هذا أحاديث غير ما ذكرت عن القاسم، وعامتها مما لا يتابع عليه، والضعف على حديثه بَيِّن؛ وقال الأزْدي، والدارقطني: متروك؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: لا يكتب حديثه، ولا يساوي شيئاً، روى عن القاسم، عن أبي أُمامة غير حديث لا أصل له؛ وقال ابن الجوزي في كتاب التحقيق ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: أجمعوا على أنه متروك؛ وقال الذهبي في المغني: مُتَّهم، تركه أحمد بن حنبل، وغيره؛ وفي الكاشف: عابد، ساقط الحديث؛ وفي المُجَرِّد: واهٍ؛ وقال ابن حجر: متروك الحديث، وكان صالحاً في نفسه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٤٣٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٠٨، =

....

= معرفة الرجال ١/ ٦٠، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٥٦، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢٩، ٢/ ٢٠٨، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٩٢، التاريخ الصغير ٢/ ١٠٦، الضعفاء الصغير ٢٤، أحوال الرجال ١١١، سؤالات البَرْذعي لأبي زُرعة ٢/ ٤٨٣، ٧٧٧، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٧٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٣٩، الضعفاء الكبير ١/ ١٨٢ - ١٨٣، ونسخة الظاهرية ٣٤أ، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٧٩، المجروحين ١/ ٢١٢، الكامل ٢/ ٥٥٨، ونسخة الظاهرية ٥٤ب، الضعفاء والمتروكون ١٦٩، السنن للدارقطني ١/ ١٠٤، ٢/ ٤، الضعفاء لأبي نُعيم ٧٠، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨ب، تهذيب الكمال ٥/ ٣٣، ٣٥، ٣٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٣٢، الكاشف ١/ ١٨٤، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٦ب، تقريب التهذيب ١٤٠.

فقد اتفق النقاد على جرح جعفر بن الزبير، بيد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور الأعظم على هلاكه، وترك حديثه، بل قد اتهمه بعض هؤلاء بالكذب والوضع. وذهب بعض العلماء إلى أنه من الضعفاء الذين يكتب حديثهم للاعتبار، وليس قولهم هذا بشيء لكثرة مناكير جعفر، وشدتها، وقد قال ابن عدي في رواياته: «وعامتها مما لا يتابع عليه».

وقول ابن معين في موضع من رواية الدوري: «ضعيف» يريد به الضعف الشديد كما سبق في ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش، ويؤكد هذا قولاه الآخران: «ليس بثقة»، و«ليس بشيء».

وأما قول البخاري - الذي نقله المزي -: «ليس بذاك» فمعارض بقوله: «متروك الحديث، تركوه». هذا، ولم أجد ذاك القول في كتاب من كتب البخاري، بل لم أرَ أحداً سبق المزي إلى نقله.

وقول ابن الجارود: «ضعيف» ما أراه أخذه إلا من ابن معين - وهذه عادته - دون أن ينبه إلى مصطلح يحيى في هذه العبارة.

وأما قول أبي داود: «جعفر من خيار الناس، ولكن لا أكتب حديثه». فقد أراد بالخيرية كثرة العبادة، لا الخيرية في الحديث. وإن كان يكذب، ويضع كما يرى بعض الأئمة النقاد، فلا خير فيه أبداً.

وقد قارب ابن حبان بين رأي من كذبه، ورأي من اكتفى بترك حديثه فقال: «يروي... أشياء كأنها موضوعة، وكان ممن غلب عليه التقشف حتى صار وهمه شبيهاً بالوضع». =

١٢٠ ـ جعفر بن محمد بن عباد[١] المَخْزومي، الحجازي[٢][٣].

قال النسائي: ليس بالقوي[٤](*).

= وخلاصة القول: إن جعفر بن الزبير متروك الحديث، ليس بثقة ـ كما قال النسائي ـ لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. وإن كان ممن يكذب ويضع فلا تختلف النتيجة فيه. والله أعلم.

(١) تُنظر بقية نسبه في تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٨٧.

(٢) نسب في الكامل ٥٥ب إلى مكة، وفي ديوان الضعفاء ٤٥ إلى المدينة.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٨٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٩٩، الضعفاء الكبير ١/ ١٨٥ ـ ١٨٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٨٧، الثقات ٦/ ١٣٦، الكامل ٢/ ٥٦٢ ـ ٥٦٣، الضعفاء لابن الجوزي ٢٩أ، ميزان الاعتدال ١/ ٤١٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٣٣، ديوان الضعفاء ٤٥، لسان الميزان ٢/ ١٢٢، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٢٢أ.

(٤) الضعفاء لابن الجوزي ٢٩أ، ميزان الاعتدال ١/ ٤١٤، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٢٢أ.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون: قال الذهبي: وثقه أبو داود. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: سألت سفيان ـ (يعني ابن عيينة) ـ عن جعفر بن محمد بن عباد بن جعفر ـ وكان قدم اليمن، فما رُوي عنه شيء ـ (والقطعة الأخيرة من هذا النص كما في الكامل: وكان قدم اليمن، فحملوا عنه شيئاً) ـ، فقلت لسفيان: روى عنه مَعْمر ـ (يعني ابن راشد) ـ أحاديث يحيى بن سعيد ـ (يعني الأنصاري فيما أظن) ـ؟ فقال سفيان: إنما وجد ـ (كذا في الكامل، وفي الضعفاء الكبير: وجدنا) ـ ذاك كتباً، ولم يكن صاحب حديث، أنا أَعْرَف به منهم، إنما جمع كتباً فذهب بها؛ وقال ابن عدي: وجعفر بن محمد هذا كما قال ابن عيينة: لم يكن صاحب حديث. وليس من الرواة المشهورين، وإنما له الشيء بعد الشيء من المقطوع، ولم يمر بي عنه شيء مسند ـ (يعني مرفوعاً) ـ.

الضعفاء الكبير ١/ ١٨٥ ـ ١٨٦، الثقات ٦/ ١٣٦، الكامل ٢/ ٥٦٣، ونسخة الظاهرية ٥٥ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤١٤.

فجعفر بن محمد ليس من أهل الحديث الذين لهم روايات مشهورة، بل لم يجد =

١٢١ ـ ر ٤: جعفر بن ميمون أبو علي، أو أبو العَوّام، وقيل: أبو المُعَلّى، التَّميمي، العَبْدي، وقيل: الخُزَاعي، البصري، الأنْماطي، وقيل أيضاً: الخَزَّاز[١][٢].

= له ابن عدي شيئاً مرفوعاً. والذي حُمل عليه هو أن ما حدث به ـ لما قدم اليمن ـ غير متصل، لأخذه له من الصحف من غير سماع، ولا إجازة، ولا مناولة. ويبدو أن الرجل في نفسه من أهل الصدق والثقة، لكن أضر بحديثه ذلك.

ولعل ذاك الذي غمزه به ابن عيينة كان السبب في قول النسائي فيه: «ليس بالقوي». وهذه العبارة من أبي عبد الرحمٰن يستعملها كثيراً في الصدوقين أو المقبولين.

ولما لم تكن لجعفر بن محمد روايات معروفة، صعب تعيين رتبته، ورتبة حديثه، لكنه ـ فيما يبدو ـ من أهل الصدق، والثقة، والعدالة، فإن وُجد له حديث صرح فيه بالسماع، أو نحوه قُبل لاتصاله، وصِدْق صاحبه، ما لم تكن فيه علة، وإن كان بلفظ العنعنة، ونحوها، عد ذلك مما لم يثبت فيه الاتصال كما هو الحال في الحديث الذي ساقه العقيلي في الضعفاء الكبير ١/ ١٨٦، مع أن موضوع متنه صحيح لا غبار عليه. والله أعلم.

(١) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٥/ ١١٥: «ودرجه الذهبي في المتوفين من أهل الطبقة الخامسة عشرة من تاريخ الإسلام ١٤١ ـ ١٥٠».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٥٧٨، ٤/ ١٦٤، ٢٣٩، ٢٥٦، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٢٤، ٤٢١، ٢/ ١٥٣، ١٥٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١، التاريخ الصغير ١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٦١، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٠، الضعفاء والمتروكين ٧٤، الكنى والأسماء ٢/ ٣٥، ٤٧، الضعفاء الكبير ١/ ١٨٩ ـ ١٩٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٨٩ ـ ٤٩٠، الثقات ٦/ ١٣٥، الكامل ٢/ ٥٦٢، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢١، تاريخ أسماء الثقات ٨٦ ـ ٨٧، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ١٦ ـ ١٧، الضعفاء لابن الجوزي ٢٩أ، تهذيب الكمال ٥/ ١١٤ ـ ١١٦، ميزان الاعتدال ١/ ٤١٨ ـ ٤١٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٣٥، ديوان الضعفاء ٤٥، الكاشف ١/ ١٨٧، من تكلم فيه وهو موثق ٦١، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨٣ب، تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٨ ـ ١٠٩، تقريب التهذيب ١٤١، خلاصة التذهيب ٦٤.

قال النسائي: ليس بالقوي في الحديث[(١)].

وقال أيضاً: ليس بالقوي[(٢)(*)].

---

(١) السنن الكبرى ٢٦٠ - في كتاب عمل اليوم والليلة -، وعمل اليوم والليلة المطبوع ١٤٦.

(٢) السنن الكبرى ٢٧٤ - في كتاب عمل اليوم والليلة -، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٣٨٢، الضعفاء والمتروكين ٧٤، الكامل ٥٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٩أ، تهذيب الكمال ٥/ ١١٥، ميزان الاعتدال ١/ ٤١٨، تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٩. لكن لفظ الذهبي: «ليس بقوي».

تنبيه: ورد في نسخة أحمد الثالث ١/ ٢٠٩ب من الكامل الكلام التالي: «وقال النسائي: جعفر بن ميمون ليس بذاك، وفي موضع آخر: جعفر بن ميمون ليس بالقوي». وقد التُزم في المطبوع هذا النص. وهو خطأ، لأن النسائي لم يقل في جعفر بن ميمون: «ليس بذاك». وسبب هذا الوهم سبق نظر من ناسخ المخطوط إلى كلام ابن معين المتقدم على كلام النسائي. والصواب كما في نسخة الظاهرية ٥٥ب من الكامل: «وقال النسائي: جعفر بن ميمون ليس بالقوي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ - المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وأبو حاتم: صالح. زادا بن معين: الحديث؛ وقال ابن عدي: وجعفر بن ميمون ليس بكثير الرواية، وقد حدّث عنه الثقات مثل سعيد بن أبي عَرُوبة، وجماعة من الثقات، ولم أرَ بأحاديثه نُكْرة، وأرجو أنه لا بأس به، ويكتب حديثه في الضعفاء؛ وقال أبو الحسن الكوفي - كما في إكمال تهذيب الكمال -: ثقه؛ وقال الدارقطني - كما في سؤالات البرقاني - يُعتبر به؛ وقال الحاكم: فإن جعفر بن ميمون العَبْدي من ثقات البصريين، ويحيى بن سعيد لا يحدث إلا عن الثقات؛ وقال ابن حجر: صدوق يخطئ. وذكره ابن حبّان، وابن شاهين في الثقات، كما ذكره الذهبي في من تكلم فيه وهو موثق. وقد روى عنه وُهَيْب بن خالد، والقطان، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب - المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن معين في موضع من رواية الدوري: ليس بثقة؛ وفي موضع آخر منها: وليس هو بذاك؛ وفي رواية عبد الله بن أحمد الدَّوْرقي: ليس بذاك؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: سمعت يحيى بن معين يُضَعِّفه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله - كما في العلل ومعرفة الرجال -: أخشى أن يكون=

....

= ضعيف الحديث؛ وقال في نفس الرواية ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس بقوي في الحديث؛ وقال البخاري ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ليس بشيء؛ وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم؛ وقال مُغْلْطاي: وفي كتاب أبي محمد بن الجارود: ليس بثقة.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٥٧٨، ٤/ ٢٣٩، ٢٥٦، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٥٩، سؤالات الآجري لأبي دواد ٢٦١، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٩٠، الثقات ٦/ ١٣٥، الكامل ٢/ ٥٦٢، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢١، تاريخ أسماء الثقات ٨٦ ـ ٨٧، المستدرك ١/ ٢٣٩، من تكلم فيه وهو موثق ٦١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨٣ب، تقريب التهذيب١٤١.

فقد اختلف النقاد في الحكم على جعفر بن ميمون بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. فالمجرِّحون منهم من جعل ضعفه مُحتملاً، لا يمنع من كَتب حديثه للاعتبار، ومنهم من عَدَّه في الهالكين، وأصحاب الفريق الآخِر هم: ابن معين في موضع من رواية الدُّوري، والبخاري، وابن الجارود. فأما ابن معين فقد عارض نفسه في غير ما موضع من رواية الدوري، وفي غيرها من الروايات، حيث سَهَّل القول في جرحه في أكثر تلك المواضع، وقال في موضع آخر: صالح الحديث. وأما البخاري فلم أر قوله في شيء من كتبه، ولا في كتب غيره قبل مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال. ومُغُلْطاي له أوهام كثيرة في كتابه المذكور، فلا أدري إن كان ذلك منها، أم من النقول الصحيحة. وأما ابن الجارود فقد تبع قولة ابن معين دون تحقق كما هي عادته.

والتليين لا أُراه مُسْتساغاً في حق جعفر بن ميمون، فضلاً عن التضعيف الشديد، وذلك لعدم وجود المناكير في حديثه، قال ابن عدي: «ولم أر بأحاديثه نكرة». وقد نظرت في الأحاديث التي أوردها العلماء في ترجمته، فوجدتها ثلاثة: الحديث الأول: «إن ربكم حَيِيّ كريم. . .» ساقه ابن عدي في الكامل، ولم يعلق عليه. وقد قال فيه الترمذي في الجامع الصحيح ٥/ ٥٥٧: «هذا حديث حسن غريب»، وقال ابن حجر في فتح الباري ١١/ ١٤٣: «وسنده جَيِّد». وهذا الحديث ـ الذي ذكره ابن عدي، والترمذي، وابن حجر ـ عن جعفر، عن أبي عثمان النَّهْدي، عن سلمان الفارسي مرفوعاً، قد تابع عليه جعفراً من هو أرفع منه. والحديث الثاني: رواه جعفر، عن أبي عثمان النَّهدي، عن أبي هريرة مرفوعاً في القراءة في الصلاة. ولما أورده العقيلي في =

....

=الضعفاء الكبير ١/ ١٩٠ قال عقبه: «ولا يتابع عليه، والحديث في هذا الباب ثابت من غير هذا الوجه». قلت: بل تابع جعفراً عليه من هو أرفع منه ـ كما في نصب الراية ١/ ٣٦٧ ـ. والحديث الأخير: رواه جعفر، عن أبي تَميمة الهُجَيْمي، عن أبي عثمان النَّهْدي، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً في خبر الجن ببطحاء مكة. أورده البخاري في التاريخ الكبير. وقد أخرجه الترمذي في جامعه ـ كتاب الأمثال، باب ما جاء في مَثَل الله لعباده ٥/ ١٤٥ ـ ١٤٦ ـ وقال عقبه: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه». والبخاري أشار في تاريخه إلى اضطراب خبر ابن مسعود حيث ذكر عبد الله ـ كما في بعض الروايات، ومنها رواية جعفر ـ أنه كان مع النبي ﷺ ليلة الجن، فَخَط عليه خَطّاً. ونفى في روايات أخرى أن يكون معه. وقد جمع البيهقي شيئاً ما بين تلك الروايات المتعارضة في أصولها، وفروعها ـ ينظر دلائل النبوة ٢/ ٢٣٠ ـ ٢٣١، وتفسير ابن كثير ٤/ ١٧٩. ومهما كان من أمر فلحديث جعفر في أصل موضوعه ـ أعني ابن مسعود معه في تلك الليلة ـ متابعات كثيرة.

فهذه الأحاديث الثلاثة لا تدل على ضعف جعفر بن ميمون أبداً، لكن عدم كثرة حديثه مع وجود بعض المستنكرات عليه ـ وإن لم تكن في الحقيقة مناكير ـ تجعلنا نتحرج عن وضعه في المرتبة العالية للثقات.

وقول ابن عدي: «ولم أر بأحاديثه نكرة، وأرجو أنه لا بأس به، ويكتب حديثه في الضعفاء» يعارض آخره أوله. ولعله ذكر العبارة الأخيرة ليراعي بعض أقوال النقاد في جعفر.

وخلاصة القول: إن جعفر بن ميمون صدوق في الجملة، حسن الحديث فيما لم يُستنكر عليه مما أصاب المستنكر فيه. وهذا هو رأي الذهبي ـ فيما يبدو ـ، لأنه ذكره في من تكلم فيه وهو موثق، وقد قال في أول هذه الرسالة ـ نسخة الحكمي ١أ ـ: «أما بعد: فهذا فصل نافع في معرفة ثقات الرواة الذين تَكَلَّم فيهم بعض الأئمة بما لا يوجب رد أخبارهم، وفيهم بعض اللين، وغيرهم أتقن منهم وأحفظ، فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحة، فلا ينزل عن رتبة الحسن، اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تُستنكر عليه، وهي التي تُكلم فيه من أجلها، فينبغي التوقف في تلك الأحاديث». بل ذاك رأي ابن حجر أيضاً لأنه وصف إسناد الحديث الأول المذكور بالجودة كما تقدم. وحسبنا أن أبا حاتم قال في جعفر: «صالح»، وهذه العبارة يستعملها عادة في الرفعاء. =

١٢٢ ـ جَلْد بن أيوب البصري[١][٢][٣].

قال النسائي: ضعيف[٤][*].

= وقول النسائي: «ليس بالقوي في الحديث» يستعمله صاحبه كثيراً في الصدوقين والمقبولين. والله أعلم.

(١) نسبه الدارقطني في الضعفاء ١٦٨ إلى الكوفة.

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٥٣ ـ ٥٤ فيمن مات في العَشْر الرابعة من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: الطبقات ٢١٧، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٥٢، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٥٧، التاريخ الصغير ٢/ ٥٣ ـ ٥٤، الضعفاء الصغير ٢٧، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٤٣، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٦، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٦ ـ ٤٧، الضعفاء والمتروكين ٧١، الضعفاء الكبير ١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٤٨ ـ ٥٤٩، المجروحين ١/ ٢١٠ ـ ٢١١، الكامل ٢/ ٥٩٨ ـ ٥٩٩، تصحيفات المحدثين ٣/ ٩٨٣، الضعفاء والمتروكون ١٦٨، المؤتلف والمختلف ٢/ ٨٦٧ ـ ٨٦٩، الضعفاء لابن الجوزي ٣٠أ، ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٠ ـ ٤٢١، المغني في الضعفاء ١/ ١٣٥، ديوان الضعفاء ٤٥، ذيل ديوان الضعفاء ٢٣٠أ، لسان الميزان ٢/ ١٣٣ ـ ١٣٤، تعجيل المنفعة ٧٢.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٧١، الضعفاء لابن الجوزي ٣٠أ.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال إبراهيم الحَرْبي: غيره أثبت منه.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال عبد الله بن الحسن الهِسَنْجَاني في رواية أخيه علي ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ومما يوضح هذا ترك شعبة، ويحيى بن سعيد، وابن مهدي، ومُعاذ بن مُعاذ، وغيرِهم الرواية عنه ـ (وقد ذكر ابن أبي حاتم هذا القول عقب قول أبي عاصم النَّبيل الآتي) ـ؛ وقال الفسوي: قال سليمان ـ (يعني ابن حَرْب) ـ: كان حَمَّاد ـ (يعني ابن زيد) ـ يُضَعِّف الجَلْد ويقول: لم يكن يعقل الحديث؛ وقال أيضاً: قال علي ـ (يعني ابن المديني) ـ: بلغني أن حماد بن زيد قال: كان هٰهنا شيخ لا يدري قُرْء الحيض ـ (يعني مدة الحيض. والقُرْء هو الحيض، وهو الطهر، ضد، ويطلق على الوقت أيضاً) ـ أو المستحاضة. قال: فما زالوا به حتى ـ يعني الجَلْد بن أيوب ـ؛ وقال ابن مهدي: قال حماد بن زيد ـ وذكر الجَلْد بن أيوب، فقال: عمدوا =

....

=إلى شيخ لا يميز بين قُرْء - (يعني الطهر) - وحيض، وغير ذلك فحملوه على أمر عظيم، وكان في أول أمره يقول عن غير أنس، فحملوه على أن قاله عن أنس، فقال لهم هكذا، أو نحوه؛ وقال سليمان بن حرب في رواية أحمد بن سعيد الدارمي: حدثنا حَمَّاد بن زيد، قال: سألت الجَلْد بن أيوب عن حديثه؟ فقال: المُسْتحاضة تقعد ثلاثة إلى عشرة. فقلت: الحائض. فقال: المستحاضة. فإذا هو لا يُفَرِّق بين الحائض والمُسْتحاضة؛ وقال الدارقطني - كما في المؤتلف والمختلف -: حدثنا الحسن بن رَشيق، حدثنا علي بن سعيد، حدثنا ابن حِسَاب - (يعني محمد بن عُبيد بن حِسَاب) -، حدثنا حماد بن زيد، قال: ذهبت أنا وجرير بن حازم إلى الجَلْد بن أيوب، فحدثنا بهذا الحديث في المُسْتحاضة: تنتظر ثلاثاً، خمساً، سبعاً، عشراً. فذهبنا نوقفه، فإذا هو لايفصل بين الحيض، والاستحاضة؛ وقال حماد بن زيد في رواية النضر بن شُمَيْل - كما في الضعفاء الكبير، والجرح والتعديل، واللفظ للأول مع تصويب التصحيف فيه -: ما كان جلد بن أيوب يَسْوى في الحديث طُلْيَة أو طُلْيَتين - (قال ابن منظور في لسان العرب: والطُّلْية: صُوفة تُطلى بها الإبل. ويقال: ما يُساوي طُلْيَة، وهي الصوفة التي تُطلى بها الجَرْبى... قاله ابن الأعرابي، وقال أبو طالب: ما يُساوي طُلْية، أي الخيط الذي يُشَدُّ في رِجْل الجَدْي ما دام صغيراً... قال ابن بَرّي: وقول العامة: لا يُساوي طُلْيَة، غَلَط، إنما هو طِلْوة، والطِّلْوة قطعة حبل. انتهى. قلت: مراد حماد بن زيد في عبارته المذكورة، مثل مراد القائل: فلان لا يُساوى فَلْساً أو فَلْسين. والله أعلم) -؛ وقال أبو مَعْمَر إسماعيل بن إبراهيم القَطيعي في رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل: ما سمعت ابن المبارك ذكر أحداً بسوء إلا يوماً ذُكر عنده الجلد بن أيوب، فقال: أيْش حديث الجَلد؟ وما الجَلْد؟ من الجَلْد؟ - (ولعلها: ومن الجلد. بالواو كما في الضعفاء الكبير نقلاً عن العلل ومعرفة الرجال) -؛ وقال ابن المبارك في رواية عبد الله بن عثمان المروزي عَبْدان - كما في تاريخي البخاري، والضعفاء الصغير، واللفظ للأوَّلَين -: أهل البصرة يُضَعِّفون حديث الجَلْد؛ وقال عَبْدان - كما في المعرفة والتاريخ -: قال عبد الله - (يعني ابن المبارك) -: أهل البصرة ينكرون حديث الجَلْد بن أيوب، ويقولون: شيخ ليس بصاحب حديث. قال ابن المبارك: وأهل مصره أعلم به من غيرهم؛ وقال أحمد بن محمد بن ثابت المروزي المعروف بابن شَبُّويه - كما في الضعفاء الكبير -: قال ابن المبارك: جلد بن أيوب شيخ ضعيف، يضعفه أهل البصرة؛ وقال سفيان بن عبد الملك - كما في الكتاب السابق -: سمعت عبد الله بن المبارك يقول: أهل=

....

=البصرة؛ يضعّفون جلد بن أيوب، ويقولون: ليس بصاحب حديث ـ يعني روايته عن أنس قصة الحيض ـ؛ وقال يزيد بن زريع ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: ذاك أبو حنيفة لم يجد شيئاً يحتج به إلا بالجلد حديث الحيض ـ؛ وقال الشافعي ـ كما في الأم ـ: فقد أخبرني ابن عُلَيَّة ـ (يعني إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم) ـ، عن الجلد بن أيوب، عن معاوية بن قُرَّة، عن أنس بن مالك أنه قال: قُرْء المرأة ـ (يعني حيضها) ـ، أو قُرْء حيض المرأة ـ (يعني مدته) ـ ثلاث، أو أربع. حتى انتهى إلى عشر. فقال لي ابن عُلَيَّة: الجلد بن أيوب أعرابي، لا يعرف الحديث. وقال لي: قد استحيضت امرأة من آل أنس، فسئل ابن عباس عنها، فأفتى فيها، وأنس حي، فكيف يكون عند أنس ما قلت من علم الحيض، ويحتاجون إلى مسألة غيره فيما عنده فيه علم؛ وقال ابن حبان: كان إسماعيل بن عُلَيَّة يرميه بالكذب؛ وقال عبد الله بن الحسن الهِسَنجاني ـ كما سبق ـ: ومما يوضح هذا ترك شعبة، ويحيى بن سعيد، وابن مهدي، ومعاذ بن معاذ، وغيرهم الرواية عنه ـ (فمعاذ توفي قبل القطان، لكن ضرورة التقيد بهذا النص، وعدم الفصل بين أجزائه حملني على هذا التأخير) ـ؛ وقال ابن عُيينة في رواية صَدَقَة بن الفضل المَرْوزي ـ كما في تاريخي البخاري، والضعفاء الصغير، مع تصويب تصحيف في الكتاب الأخير ـ: جَلْد! ومن جَلْد؟ ومن كان جَلْد؟ ـ (كذا في كتب البخاري، ولينظرالمجروحين، والكامل) ـ؛ وفي رواية أبي بكر الحُميدي ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: جَلْد! وما جَلْد؟ ومن جَلْد؟ ومتى كان جَلْد؟؛ وفي رواية أحمد بن محمد بن ثابت المعروف بابن شَبُّويه ـ كما في الكتاب السابق ـ: حديث الجَلْد بن أيوب في الحيض حديث مُحْدث لا أصل له؛ وقال الشافعي ـ كما في الأم، بعد أن ذكر كلام ابن عُلَيَّة السابق ـ: لا نثبت حديثاً عن الجَلْد؛ وفي الكامل: وضعفه الشافعي؛ وقال أبو عاصم النَّبيل في رواية أحمد بن سعيد الدارمي ـ كما في الجرح والتعديل ـ: لم يكن بذاك، ولكن أصحابنا سهلوا فيه؛ وقال الفسوي: سمعت سليمان بن حرب، وصَدَقة بن الفضل، وإسحاق بن إبراهيم ـ (يعني ابن راهُويه) ـ، وبلغني عن أحمد بن حنبل يضعفون الجلد بن أيوب، ولا يرونه في موضع الحجة ـ (فضرورة سياق النص بلفظه حملتني على تقديم ما حقه التأخير) ـ؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسج ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ضعيف؛ وقال أيضاً ـ كما في لسان الميزان ـ: مضطرب؛ وقد سبق عن الفسوي تضعيف ابن راهويه، وأحمد بن حنبل لجَلْد؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي ذكر الجَلْد بن أيوب، فقال: ليس يَسْوى حديثه شيئاً. قلت=

....

=له: الجَلْد ضعيف؟ قال: نعم، ضعيف الحديث؛ وقال أبو زرعة الدمشقي ـ كما في السنن للدارقطني ـ: رأيت أحمد بن حنبل ينكر حديث الجلد بن أيوب هذا، وسمعت أحمد بن حنبل يقول: لو كان هذا صحيحاً لم يقل ابن سيرين استحيضت أم ولد لأنس بن مالك فأرسلوني أسأل ابن عبّاس رضي الله عنه؛ وقال أبو زرعة الرازي في روايتي البَرْذعي، وابن أبي حاتم: ليس بالقوي؛ وقال أبو حاتم: هو شيخ أعرابي، ضعيف الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة أحاديث: وللجلد بن أيوب غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وقد روى أحاديث لا يتابع عليه، على أني لم أر في حديثه حديثاً منكراً جداً؛ وقال أبو أحمد العسكري: وتكلموا فيه بسبب هذا الحديث ـ (يعني حديث الحيض) ـ؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: متروك؛ وفي السنن: ضعيف؛ وقال ابن حزم: ضعيف؛ وقال أيضاً: وليس بالقوي؛ وقال مُوَفَّق الدين بن قُدامة: وهو ضعيف.

الأم ١/ ٦٤، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٥٢، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٥٧، التاريخ الصغير ٢/ ٥٣ ـ ٥٤، الضعفاء الصغير ٢٧، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٤٣، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٦ ـ ٤٧، الضعفاء الكبير ١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٤٨ ـ ٥٤٩، المجروحين ١/ ٢١١، الكامل ٢/ ٥٩٨، ٥٩٩، تصحيفات المحدثين ٣/ ٩٨٣، الضعفاء والمتروكون ١٦٨، المؤتلف والمختلف ٢/ ٨٦٨، السنن للدارقطني ١/ ٢١٠، ٢٢١، المحلى ٢/ ٢٦٧، ٢٧٧، المغني لابن قدامة ١/ ٢٢٥، لسان العرب ١٥/ ١١، لسان الميزان ٢/ ١٣٣.

فقد اتفق النقاد على تضعيف جَلْد بن أيوب، سوى إبراهيم الحَرْبي حيث قال: «غيره أثبت منه»، فهذا ظاهره التعديل، لكن أظن أن الحَرْبي قصد به الجرح والتليين، ولو سلمنا كون إبراهيم أراد التعديل المطلق، فإن قولته تلك شاذة، معارضة الجرح المفسر، ومن المقرر أن الجرح المُبَيَّن السبب مقدم على التعديل الذي لم يُدْفع فيه قول الجارح.

والمجرحون اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم ترك حديثه، وطرح رواياته، والبعض الآخر عَدَّه في الضعفاء الذين يكتب حديثهم للاعتبار. وقد نُقل عن بعضهم رميه بالكذب.

فأما الأخير فلا أُراه سائغاً في حق جَلْد، وقد رماه به حَسبما زعم ابن حبان إسماعيل بن عُلَيَّة، ولم أجد من سبق ابن حبان في نقله ذاك، ولعله فهمه من كلام ابن عُلَيَّة للشافعي ـ أي الذي سبق ذكره ـ، مع أن ذلك الكلام ليس فيه تعيين للكذب.

وقول حماد بن زيد في رواية ابن مهدي: «عمدوا إلى شيخ لا يُميز بين قُرْء، وحيض، وغير ذلك، فحملوه على أمر عظيم، وكان في أول أمره يقول: عن غير أنس. =

....

=فحملوه على أن قاله عن أنس، فقال لهم هكذا، أو نحوه» أراد به الكذب ـ كما في تعجيل المنفعة ٧٢ ـ لكن الجهل، والغفلة اللتين وُصف بهما جَلْد، تجعلنا نُغَلِّب فيه جانب عدم التعمد، خاصة وأن جمهور الذين ضعفوه شديداً لم ينسبوه إلى ذلك.

وهؤلاء الذين جعلوا ضعفه شديداً لم يحملوا عليه بقوة ـ فيما يبدو ـ إلا في حديثه في الحيض، حتى قال أبو أحمد العسكري: «وتكلموا فيه بسبب هذا الحديث». ولعل الذين اضطربوا في حكمهم عليه بين ترك، وتليين، أرادوا بالترك ذاك الحديث، وبالتليين بقية حديثه.

وحديث الحيض المذكور اضطرب فيه جَلْد كما ذكر حماد بن زيد، فمرة ذكر الحيض، ومرة ذكر الاستحاضة مريداً بها الحيض. وهذا الحديث رواه جَلْد، عن معاوية بن قُرَّة، عن أنس موقوفاً. وله متابعات في أكثر أسانيدها انقطاع ـ ينظر السنن للدارمي ١/ ١٧٢، والسنن للدارقطني ١/ ٢٠٩، ٢١٠ ـ، وقد رواه الحسن بن دينار ـ وهو متروك ـ عن معاوية بن قُرَّة، عن أنس مرفوعاً ـ كما في الكامل ٢/ ٧١٥ ـ، ورُوي أيضاً مرفوعاً عن جماعة من الصحابة، لكن جميع الطرق إليهم ضعيفة وواهية ـ ينظر نصب الراية ١/ ١٩١ ـ ١٩٣ ـ. وهذه الطرق كلها تفيد أن لمتن الحديث أصلاً، خاصة وأن الثوري، وأبا حنيفة، وصاحبيه أخذوا به، وهو مروي عن الحسن البصري ـ كما في السنن للدارمي ١/ ١٧١، ١٧٢ ـ، وقد بالغ ابن حبان في الحكم على حديث جلد عن معاوية عن أنس في الحيض بالوضع، قال في المجروحين ١/ ٢١٠: «وهذا موضوع عليه ـ (يعني على أنس) ـ، ما أعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ أفتى بهذا، وأعلى شيء لأصحاب الرأي فيه قول خالد بن مَعْدان». وينظر في الدفاع عن وجود أصل لهذا الحديث الجوهر النَّقي لعلاء الدين بن التُّركماني الحنفي ١/ ٣٢١ ـ ٣٢٣.

وقد أورد ابن عدي في ترجمة الجَلْد بن أيوب أحاديث أخرى غير حديث الحيض، لكنها أخف نكارة منه. كما ساق ابن حبان في ترجمة الجَلْد حديثاً نسبه إلى الوضع، طرفه: «لما تجلى الله للجبل طارت لعظمته ستة أَجْبُل»، ولما ذكر ابن كثير في تفسيره ٢/ ٢٦٣ هذا الحديث عن ابن أبي حاتم بسنده إلى الجَلْد، عن ابن قُرَّة، عن أنس مرفوعاً قال عقبه: «وهذا حديث غريب، بل منكر». لكن العلة فيه من رجل آخر في السند، لا من جَلْد بن أيوب ـ ينظر تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ١٤٣ ـ ١٤٤ ـ.

فتبين مما سبق أن جَلْداً بريء من عُهدة حديث التجلي للجبل، وأنه لم ينفرد برواية حديث الحيض عن أنس، وهذا الحديث هو أنكر ما له من الأحاديث. =

١٢٣ ـ جَمِيْع، ويقال: جُمَيْع بن ثُوَب[١] السُّلَمي، الرَّحَبي[٢]، الشامي، الحمصي[٣][٤].

قال النسائي: متروك الحديث[٥](*).

= وقد بالغ بعض الأئمة في الطعن، والتجريح فيه، وأشار إلى ذلك أبو عاصم النبيل بقوله: «لم يكن بذاك، ولكن أصحابنا سهلوا فيه».

وحسبنا في الحكم عليه قول أبي حاتم ـ مع كونه جَرَّاحاً متعنتاً ـ: «هو شيخ أعرابي، ضعيف الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به»، ويؤيده استقراء ابن عدي، حيث لم يجد فيما له من المناكير حديثاً منكراً جداً.

وقول أحمد بن حنبل: «ليس يَسْوى حديثه شيئاً» يريد به حديث الحيض، لا عامة أحاديثه، بدليل سؤال ابنه، وجوابه بعد ذلك.

وخلاصة القول: إن جَلْد بن أيوب ضعيف ـ كما قال النسائي ـ يكتب حديثه للاعتبار، ولا يهدر. والله أعلم.

(١) جاء في الضعفاء الصغير ٢٦: «جميع بن أيوب الشامي، ويقال: ابن ثُوَب». كذا، ولم أجده في غيره.

(٢) لا أعرف الجمع بين هذه النسبة، والتي قبلها.

(٣) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٩٠ فيمن مات في العشر الثامنة من المئة الثانية.

(٤) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٤٣، التاريخ الصغير ٢/ ١٩٠، الضعفاء الصغير ٢٦، أحوال الرجال ١٧٠، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٥، الضعفاء والمتروكين ٧٣، الضعفاء الكبير ١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٥٠ ـ ٥٥١، المجروحين ١/ ٢١٨، الكامل ٢/ ٥٨٦ ـ ٥٨٧، الضعفاء والمتروكون ١٧٢، المؤتلف والمختلف ١/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧، ٤٥١، الإكمال ٢/ ١٢٤ ـ ١٢٥، الضعفاء لابن الجوزي ٢٩ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٢، المغني في الضعفاء ١/ ١٣٦، ديوان الضعفاء ٤٦، لسان الميزان ٢/ ١٣٤.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٧٣، الكامل ٦٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٩ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٢.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال البخاري: منكر الحديث؛ وقال الجُوزجاني: غير مُقْنِع؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه؟ فقال: شيخ. وأومأ أنه ليس بقوي؛ وقال أبو حاتم: منكر =

١٢٤ ـ جميل بن زيد الطَّائي، الكوفي، ويقال: البصري(١)(٢).

=الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال ابن حبان: كان يخطئ كثيراً، لم يخرج عن حدّ العدالة، ولم يسلك سَنَن الثقات حتى يبعد عن القدح، فهو ممن لا يحتج به إذا انفرد؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له جملة أحاديث: ولجَميع بن ثُوَب غير ما ذكرت من الحديث، ليس بالكثير، ورواياته، وحديثه يتبين عليه على أنه ضعيف، ولجَميع هذا عن خالد بن مَعْدان، عن أبي أُمامة ـ (يعني صُدَيّ بن عَجْلان الباهلي الصحابي) ـ غير هذه الأحاديث نسخة يرويها عنه يحيى بن صالح الوُحَاظِي، ويروي عن حبيب بن عُبَيْد، ويزيد بن خُمير ـ (يعني أبا عمر) ـ، وغيرهِم، وعامة أحاديثه مناكير كما ذكره البخاري؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: مُقِلّ... منكر الحديث؛ وفي المؤتلف والمختلف، وتبعه ابن ماكولا في الإكمال: وليس بالقوي؛ وقال الذهبي: منكر الحديث، واهٍ.

التاريخ الكبير ٢/١/٢٤٣، التاريخ الصغير ٢/١٩٠، الضعفاء الصغير ٢٦، أحوال الرجال ١٧٠، الجرح والتعديل ١/١/٥٥١، المجروحين ١/٢١٨، الكامل ٦٠ب، الضعفاء والمتروكون ١٧٢، المؤتلف والمختلف ١/٤٥١، الإكمال ٢/١٢٥، ديوان الضعفاء ٤٦.

فقد اتفق النقاد على جرح جَميع بن ثُوَب، بَيْد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم جعل ضعفه محتملاً، لا يمنع من كتب حديثه، والبعض الآخر أهدره، وهذا الرأي أجدر بالقبول، لأن جَميعاً مُقِل، كثير المناكير، بل قال ابن عدي: «وعامة أحاديثه مناكير»، وسمى له تسعة منها.

وقول البخاري: «منكر الحديث» يريد به طرح حديث الراوي كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي، وكذلك الدارقطني ـ فيما يبدو ـ كما مر في ترجمة أيوب بن سَيَّار، وقولُه الآخر يُحمل على هذا.

وخلاصة القول: إن جَميع بن ثُوَب مردود الحديث، أو متروكه ـ كما ذكر النسائي ـ لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/٧٩ ـ ٨٠ فيمن مات في العشر الخامسة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ١/١٩٤، ٢٥٩ ـ ٢٦٠، التاريخ الكبير ٢/١/٢١٥، التاريخ الصغير ٢/٧٩ ـ ٨٠، الضعفاء والمتروكين ٧٣، الضعفاء الكبير ١/١٩١، الجرح والتعديل ١/١/٥١٧، المجروحين ١/٢١٧، الكامل ٢/٥٩٣ ـ=

قال النسائي: ليس بالقوي[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة[٢](*).

= ٥٩٤، الضعفاء والمتروكون ١٧٥، الضعفاء لابن الجوزي ٢٩ ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٣، المغني في الضعفاء ١/ ١٣٦، ديوان الضعفاء ٤٦، الإكمال للحسيني ١٨، تهذيب التهذيب ٢/ ١١٤ ـ ١١٥، لسان الميزان ٢/ ١٣٦، تعجيل المنفعة ٧٢ ـ ٧٣.

(١) الضعفاء والمتروكين ٧٣، الضعفاء لابن الجوزي ٢٩ ب.

(٢) تهذيب التهذيب ٢/ ١١٤، لسان الميزان ٢/ ١٣٦، تعجيل المنفعة ٧٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: قال أبو بكر بن عَيَّاش: قلت لجميل بن زيد: هذه الأحاديث، أحاديث ابن عمر؟ قال: أنا ما سمعت من ابن عمر، إنما قالوا لي: إذا قدمت المدينة، فاكتب أحاديث ابن عمر. قال: فقدمت، فكتبتها؛ وقال الفلاس ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: لم أسمع يحيى، ولا عبد الرحمن يحدثان عن جميل بن زيد الطائي بشيء قط، وكان سفيان ـ (يعني الثوري) ـ يحدث عنه؛ وقال ابن معين في رواية معاوية بن صالح، وابنِ أبي خَيْثمة: ليس بثقة؛ وفي رواية الكَوْسَج: لا شيء؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الصغير ـ بعد أن ذكر له حديثاً اضطرب فيه: ولم يصح حديثه؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث؛ وقال ابن حجر ـ كما في لسان الميزان ـ: وقال البغوي ـ (يعني أبا القاسم) ـ في معجمه: ضعيف الحديث جداً، والاضطراب في حديث الغِفارية ـ (يعني الذي تكلم فيه البخاري) ـ منه، وقد رَوَى عن ابن عمر أحاديث يقول فيها: سألت ابن عمر. مع أنه لم يسمع من ابن عمر رضي الله عنهما شيئاً؛ وقال ابن حبان ـ كما في المجروحين ـ: يروي عن ابن عمر، ولم يره. . . دخل المدينة فجمع أحاديث ابن عمر بعد موت ابن عمر، ثم رجع إلى البصرة، ورواها عنه؛ وقال أيضاً ـ كما في تهذيب التهذيب، وتعجيل المنفعة ـ: واهي الحديث؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر الاضطراب في حديث الغِفارية: وجميل بن زيد يُعرف بهذا الحديث، واضطرب الرواة عنه بهذا الحديث حسبما ذكره البخاري، وتَلَوَّن فيه على ألوان، واختُلف عليه من روى عنه، فبعضهم ذكره البخاري، وبعضهم ذكرته أنا ممن قال عنه، عن ابن عمر ممن لم يذكرهم البخاري، وقد روى جميل بن زيد غير هذا الحديث عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: أحبب حَبيبك هَوْناً. ورواه عن جميل عَبَّاد بن العَوَّام، وعن عَبَّاد أبو الصَّلْت الهَرَوي ـ (يعني عبد السلام بن صالح) ـ، ورُوي عنه غير ما ذكرته من الحديث؛ وقال الدارقطني =

١٢٥ ـ خد[1] ق: : جُوَيْبِر[2] بن سعيد أبو القاسم الأَزْدي، الخُراساني، البَلْخي، نزيل الكوفة، ويقال: سكن بغداد، ويقال: سكن

= في الضعفاء: مُقِل، متروك؛ وقال ابن حزم: ساقط؛ وقال أيضاً: مُطَّرَح، متروك جملة.

العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠، التاريخ الصغير ٢/ ٨٠، الضعفاء الكبير ١/ ١٩١، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥١٧، المجروحين ١/ ٢١٧، الكامل ٦٢ أ، الضعفاء والمتروكون ١٧٥، المحلى ٨/ ٣٤٣، ١١/ ٣٦٨، تهذيب التهذيب ٢/ ١١٤، لسان الميزان ٢/ ١٣٦، تعجيل المنفعة ٧٣.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه ورد في الضعفاء للدارقطني ١٧٥، ونسخة الظاهرية ٥ أ: «مُقِل، متروك. وقال مَرَّة ـ (وهذه الكلمة للبَرْقاني راوي كتاب الضعفاء) ـ: يُعْتَبر به». وبين العبارتين فَرْق كبير، فلعل البَرْقاني وَهِم في إثبات القول الأخير عن الدارقطني، ويبدو أنه أخذه ـ مع تصحيف اسم والد جَميل ـ من سؤالاته لأبي الحسن، ففي سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٠، ونسخة أحمد الثالث ١٠٥ ب: «قلت: فجميل بن عُبيد الطائي؟ قال: هو بصري يُعْتبر به». وجَميل بن عُبيد الطَّائي هو غير جَميل بن زيد الطَّائي.

ثم أقول: اتفق النقاد على جرح جميل بن زيد، بل صرح الجمهور بضعفه الشديد، خاصة لأنه يروي عن ابن عمر بصيغة الاتصال، مع أنه لم يسمع منه، ولم يره فيما قالوا.

وقول أبي حاتم: «ضعيف الحديث» لعله يريد به طرح حديث الرجل، لأنه استعمل هذا اللفظ في أناس متروكين كما سبق في ترجمة إسماعيل بن سَلْمان الأَزْرق، وإسماعيل بن يعلى الثقفي، وغيرهما.

وخلاصة القول: إن جميل بن زيد ليس بثقة ـ كما هو أحد قولي النسائي ـ لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. وقول النسائي الآخَر: «ليس بالقوي» فيه تساهل كبير، وبُعد عن القول السابق. والله أعلم.

(١) قال المزي في تهذيب الكمال ٥/ ١٧١: «روى له أبو داود في الناسخ والمنسوخ على الشَّك ـ (يعني من أبي داود) ـ».

(٢) ويقال: جُوَيْبِر لقب، واسمه جابر. ينظر التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٥٧، وتهذيب الكمال ٥/ ١٦٧.

البصرة، المُفَسِّر، راوية الضَّحَّاك بن مُزاحم[١][٢].

قال النسائي: متروك الحديث[٣].

وقال أيضاً: ليس بثقة[٤][*].

---

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/١٠٧ فيمن مات في العشر الخامسة من المئة الثانية، وتبعه على ذلك الذهبي في تاريخ الإسلام كما ذكر الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٥/ ١٧١. وقال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/٨٨ب: «مات سنة ست وسبعين ومئة فيما رأيته في كتاب الصَّريفيني». والأول أرجح.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٨٠، ٤٠٨، ٥٦٣، ٤/ ٣٦٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٦، سؤالات ابن الجُنَيْد لابن معين ٣٣٣ ـ ٣٣٤، معرفة الرجال ١/ ٦٩، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٢، ٢/ ١٨٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٥٧، التاريخ الصغير ٢/ ١٠٧، الضعفاء الصغير ٢٧، أحوال الرجال ٥٥، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٦، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٧٧٧ ـ ٧٧٨، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٠٤، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٧٤، ٣/ ٣٥، الضعفاء والمتروكين ٧٣، الضعفاء الكبير ١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٤٠ ـ ٥٤١، المجروحين ١/ ٢١٧، الكامل ٢/ ٥٤٤ ـ ٥٤٦، الضعفاء والمتروكون ١٧١، المؤتلف والمختلف ١/ ٥١٧، تاريخ بغداد ٧/ ٢٥٠ ـ ٢٥٢، الإكمال ٢/ ١٦٤، الضعفاء لابن الجوزي ٣٠أ، تهذيب الكمال ٥/ ١٦٧ ـ ١٧١، ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٣٨، ديوان الضعفاء ٤٧، الكاشف ١/ ١٩٠، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨٨ أ ـ ٨٨ ب، تهذيب التهذيب ٢/ ١٢٣ ـ ١٢٤، تقريب التهذيب ١٤٣، خلاصة التذهيب ٦٦، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٤٦.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٧٣، الكامل ٥٢ أ، تاريخ بغداد ٧/ ٢٥١ ـ ٢٥٢، الضعفاء لابن الجوزي ٣٠ أ، تهذيب الكمال ٥/ ١٧٠، ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٧، تهذيب التهذيب ٢/ ١٢٤. لكن ابن الجوزي، والمزي، وابن حجر اقتصروا على عبارة: متروك.

(٤) تهذيب الكمال ٥/ ١٧٠، تهذيب التهذيب ٢/ ١٢٤.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المعدِّلون: قال الساجي: صدوق، يُحتمل؛ وقال أبو سعد الإدريسي ـ كما =

....

= في إكمال تهذيب الكمال ـ: وحدثني أحمد بن إبراهيم بن جعفر النيسابوري بها ـ وأنا أسمع ـ قال: قُرىء على أبي بكر محمد بن إسحاق بن خُزيمة النيسابوري ـ وأنا أسمع ـ قيل له: كنت تحتج بجويبر صاحب تفسير؟ فأَقَرّ به، وقال: نعم.

ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنون**: قال حَمَّاد بن دُلَيْل ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: سمعت شعبة يقع في جابر ـ (يعني ابن يزيد الجُعْفي) ـ، وجُوَيْبر، والحسن بن عُمارة؛ وقال زائدة بن قُدامة في رواية يحيى بن يعلى الأسلمي ـ كما في الأباطيل، وأظن المراد يحيى المحاربي لا الأسلمي ـ: اطرحوا حديث أربعة: جُويبر، وحُميد ـ (يعني ابن أبي حُميد الطَّويل) ـ، وحَجَّاج ـ (يعني ابن أرْطاة) ـ، والكَلْبي ـ (يعني محمد بن السَّائب. لكن في بعض نسخ الأباطيل: جابر. بدل جُويبر) ـ؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: كان وكيع إذا وقف على حديث عبد الله بن جعفر أبي علي بن المديني، قال: اجز عليه. والحسن بن عُمارة، قال ـ (يعني وكيعاً) ـ: اجز عليه. وإذا أتى على حديث جُويبر، قال: سفيان ـ (يعني الثوري) ـ عن رجل. لا يُسميه ـ (أي لا يُسمي وكيع جُويبراً) ـ يعني استضعافاً له ـ؛ وقال البخاري ـ كما في تاريخيه، والضعفاء الصغير. واللفظ للتاريخ الكبير ـ: قال لي علي ـ (يعني ابن المديني) ـ: قال يحيى ـ (يعني القطان) ـ: كنت أعرف جُويبراً بحديثين ـ يعني ثم أَخْرج هذه الأحاديث بعد، فضعفه؛ وقال أبو قُدامة عبيد الله بن سعيد السَّرْخَسي ـ كما في ميزان الاعتدال ـ: قال يحيى القطان: تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث. ثم ذكر ليث بن أبي سُلَيْم، وجُوَيْبراً، والضَّحَّاك ـ (يعني ابن مُزَاحم) ـ، ومحمد بن السَّائب ـ (يعني الكَلْبي) ـ، وقال: هؤلاء لا يُحمل حديثهم، ويُكتب التفسير عنهم؛ وقال الفلاس: كان يحيى، وعبد الرحمن لا يحدثان عن جُويبر بن سعيد، وكان سفيان ـ (يعني الثوري) ـ يحدث عنه؛ وقال محمد بن المثنى: ما سمعت يحيى، ولا عبد الرحمن حدثا عن سفيان عن جُويبر بن سعيد شيئاً قط؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي رواية ابنِ أبي خَيْثمة ـ كما في تاريخ بغداد ـ: ليس بشيء؛ وقال الدوري: قال يحيى: عُبَيْدة ـ (يعني ابن مُعَتِّب) ـ، وجُويبر، وابن سالم ـ (يعني محمداً الهَمْداني) ـ، وجابر الجُعْفي، قريب بعضهم من بعض. ويراهم يحيى ضعفاء؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية الدارمي، وابنِ الجُنيد، وابنِ محرز: ضعيف. زاد الأخير: الحديث؛ وقال أبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الجُرْجاني ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: حدثنا أبو بكر ـ (يعني ابن أبي خَيْثمة) ـ قال: سمعت يحيى =

....

=يقول: جُويبر لم يكن بالقوي عن الضَّحَّاك ـ (يعني ابن مُزاحم) ـ. قال: فقلت: فعن غيره؟ قال: ليس هو بقوي في غيره، هو ضعيف؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني ـ كما في تاريخ بغداد ـ: وسألته ـ يعني أباه ـ عن جويبر بن سعيد فضعفه جداً؛ وقال أيضاً ـ كما في الكتاب السابق ـ: وسمعت أبي يقول: جُوَيْبر أكثر على الضحاك، روى عنه أشياء مناكير، وحَدَّث يزيد بن زُرَيع، عن جُوَيْبر، عن النَّزَّال بن سَبْرَة، عن علي: لا وِصال ـ يعني في الصيام ـ، ثم حدث عن الضحاك، عن النَّزَّال بن سَبْرَة، ومَسْروق ـ (يعني ابن الأَجْدَع) ـ. أُراه قال: عن علي. وضعفه جداً؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألته ـ (يعني أباه) ـ عن عُبَيْدة ـ (يعني ابن مُعَتِّب) ـ، ومحمد بن سالم، وجُويبر؟ فقال: ما أقرب بعضهم من بعض ـ يعني في الضعف ـ؛ وقال أحمد أيضاً في رواية أبي طالب ـ كما في الجرح والتعديل ـ: جُويبر ما كان عن الضحاك فهو على ذاك أيْسَر، وما كان يُسند عن النبي ﷺ فهي منكرة؛ وقال الفضل بن زياد ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: قلت ـ (يعني لأحمد بن حنبل) ـ: من أحب إليك: جُويبر، أو كثير ـ (يعني ابن سُلَيْم) ـ؟ قال: جُويبر أكثر، قد روى عن الضحاك في التفسير أحاديث حساناً، ما لم يُسند إلى النبي ﷺ فلا بأس بحديثه؛ وقال الجوزجاني: جُويبر بن سعيد، وعُبَيْدة بن مُعَتِّب، والكَلْبي سمعت من حدثني عن ابن حنبل أنه قال: لا يُشْتَغل بحديثهم؛ وقال جمال الدين الزَّيْلعي: وقال أحمد: متروك؛ وقالا أبو الحسن الكوفي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال، ولعله العجلي ـ: ضعيف الحديث، والناس يكتبون حديثه؛ وقال أبو زرعة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس بالقوي ؛ وقال أيضاً ـ كما في سؤالات البَرْذعي ـ: ياسين بن معاذ، وعَبَّاد بن كثير ـ (لا أدري أهو البصري، أو الرَّمْلي) ـ، وجُويبر لا يحتج بحديثهم؛ وقال أحمد بن سَيَّار المروزي: وهو صاحب الضحاك، وله رواية ومعرفة بأيام الناس، وحاله حسن في التفسير، وهو لَيِّن في الرواية، روى عنه كبار الناس، مثل: الثوري، وعبد الوارث بن سعيد؛ وقال الآجري: سألت أبا داود عن جُويْبر، والكَلْبي؟ فَقَدَّم جُوَيْبراً، وقال: جُوَيْبر على ضعفه، والكَلْبي متهم؛ وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم؛ وقال أبو حاتم: ليس بالقوي؛ وقال علي بن الحسين بن الجُنَيْد: متروك؛ وقال عبد المؤمن بن خَلَف النَّسَفي: سألت أبا علي صالح بن محمد ـ (يعني جَزَرة) ـ عن حديث مَعْمَر ـ (يعني ابن راشد) ـ عن جُوَيْبر، عن الضحاك، عن النَّزَّال، عن علي: لا رَضَاع بعد فِطام؟ فقال: جُوَيْبر لا يُشْتَغل به، والحديث عن علي غير مرفوع؛ وقال مُغُلْطاي بعد أن=

....

=ذكر قول السَّاجي الذي أورَدته ضمن أقوال المعدِّلين: ولما ذكره ـ (يعني السَّاجي) ـ مع عُبَيْدة ـ (يعني ابن مُعَتِّب، وضبط مُغُلْطاي عُبَيْدة بفتح العين) ـ، ومحمد بن سالم قال: ليس هؤلاء بحجة في الفروج والأحكام؛ وقال ابن الجارود: ليس بشيء؛ وقال ابن حبان: يروي عن الضحاك أشياء مقلوبة؛ وقال ابن عدي: ولجويبر عن الضحاك التفسير، وغيره من المسانيد. . . والضعف على حديثه ورواياته بَيِّن؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: متروك؛ وفي من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن: ضعيف؛ وقال أبو عبد الله الحاكم: أنا أبرأ إلى الله من عُهْدته؛ وقال أبو سعد الإدريسي: يُضَعَّف في الحديث والرواية؛ وقال ابن حزم: هالك؛ وقال أيضاً: ساقط؛ وقال البيهقي ـ كما في الميزان ـ: متروك؛ وقال أيضاً ـ كما في نَصْب الراية ـ: ضعيف؛ وقال الجَوْرَقاني لما ذكره مع أربعة آخرين: خمستهم متروكون مجروحون؛ وقال مُغُلْطاي: وقال أبو الفرج البغدادي ـ (يعني ابن الجوزي) ـ في كتاب الموضوعات: أجمعوا على تركه؛ وقال في موضع آخر: متروك بمرة؛ وقال ابن عَرَّاق: واتهمه ابن الجوزي؛ وقال الذهبي في الديوان: متروك الحديث؛ وفي الكاشف: تركوه؛ وقال جمال الدين الزيلعي في موضع من نصب الراية: متروك؛ وفي موضعين آخرين: ضعيف؛ وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف جداً؛ وقال أيضاً ـ كما في تنزيه الشريعة ـ: جُويبر، والضحاك وإن كانا مجروحين لم يتهما بكذب؛ وقال ابن عَرَّاق: متروك.

تاريخ الدوري عن ابن معين ١/ ٢٨٠، ٥٦٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٦، سؤالات ابن الجُنيد لابن معين ٣٣٤، معرفة الرجال ١/ ٦٩، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٢، ٢/ ١٨٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٥٧، التاريخ الصغير ٢/ ١٠٧، الضعفاء الصغير ٢٧، أحوال الرجال ٥٥، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٧٧٧ ـ ٧٧٨، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٠٤، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٧٤، ٣/ ٣٥، الضعفاء الكبير ١/ ٢٠٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٤١، المجروحين ١/ ٢١٧، الكامل ٥٢ أ، الضعفاء والمتروكون ١٧١، المحلى ٥/ ٢٨٨، ٦/ ٤٠١، ٨/ ٨٦، ١١/ ٢٠٢، تاريخ بغداد ٧/ ٢٥١، الأباطيل ١/ ٧٦، ١٣٧، الضعفاء لابن الجوزي ٣٠ أ، ميزان الاعتدال ١/ ١٠٧، ونسخة الأحمدية ١/ ٩٠ب، ديوان الضعفاء ٤٧، الكاشف ١/ ١٩٠، نصب الراية ٢/ ٦٠، ٤٥٥، ٣/ ١٩٩، ٢٣١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨٨ أ ـ ٨٨ ب، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ٦، تقريب التهذيب ١٤٣، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٤٦. =

١٢٦ ـ الحارث بن ثَقَف التَّميمي، البصري، نزيل الكوفة[١].

قال النسائي: ضعيف[٢](*).

= فقد اختلف النقاد في الحكم على جُوَيْبر بن سعيد بَيْن مُعَدِّل ومُجَرِّح، لكن المعدِّلين قِلَّة، لا يلتفت إلى رأيهم لأن الجرح في جُوَيْبر مُفَسَّر، غير مدفوع، فضلاً عن أن السَّاجي ضعفه في موضع آخر.

كما اختلف المجرِّحون في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور على هلاكه وترك حديثه، وعَدَّه البعض في الضعفاء دون تشديد العبارة فيه، لكن بعض هؤلاء كان لهم فيه قولان، قول في الترك، وقول في التضعيف المُسَهَّل، كالدارقطني، والبَيْهَقي، والزَّيْلَعي.

هذا، ولم يذكر له المُتَرْجِمون مناكير كثيرة، لكن شدة نكارة بعضها تؤكد ضعفه الشديد الذي ذهب إليه الجمهور الأعظم من النقاد.

وقد فَرَّق الأئمة بين علمه في الرواية، وعلمه في التفسير، فجعلوه في الرواية ضعيفاً، ومتروكاً، وفي التفسير مقبولاً.

ويبدو أن جُوَيبراً كان يتعاطى شيئاً من التدليس، قال الفلاس ـ كما في الضعفاء الكبير ١/٢٠٦ ـ: «وسمعت يحيى ـ (يعني القطان) ـ يقول: حدث جُويبر مرة، فقال: حَدَّث جَوَّاب ـ (يعني ابن عبيد الله) ـ التيمي. فقال له رجل: قل حدثنا جَوَّاب. فقال: اكتب كما أقول لك».

وخلاصة القول: إن جُوَيْبر بن سعيد مُطَّرَح الحديث، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/٢٧٥، ٤/١٢٩، ٢٢٣، التاريخ الكبير ٢/١/٢٦٦، الضعفاء والمتروكين ٧٨، الضعفاء الكبير ٢/٢١٥ ـ ٢١٦، الجرح والتعديل ٢/١/٧٠، الثقات ٦/١٧٣ ـ ١٧٤، الكامل ٢/٦٠٩، الضعفاء لابن الجوزي ٣٨ ب، ميزان الاعتدال ١/٤٣٢، المغني في الضعفاء ١/١٤٠، ديوان الضعفاء ٤٨، نَثْل الهِمْيان في معيار الميزان ١٨ ب، لسان الميزان ٢/١٤٨، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/١٢٨ أ.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٧٨، الضعفاء لابن الجوزي ٣٨ ب، ميزان الاعتدال ١/٤٣٢، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/١٢٨ أ.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: ذكره ابن حبان في الثقات. =

....

= ب ـ **المجرِّحون والمُليِّنون**: قال ابن معين في رواية الدوري: ضعيف الحديث؛ وفي رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة: كان ضعيفاً؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: وأي شيء روى من الحديث؟! إنما يروي مقطعات لا تُسْند، ولا أعلم روى عنه غير يحيى بن اليَمَان، والفِرْيابي ـ (يعني محمد بن يوسف) ـ؛ وقال ابن الجارود: ضعيف؛ وقال العقيلي ـ فيما أظن ـ: ولا أحفظ للحارث حديثاً مسنداً ـ (يعني متصلاً) ـ إلا مقطعات؛ وقال ابن عدي: والحارث بن ثَقَف لا أعرف له من المسند ـ (يعني من المرفوع) ـ شيئاً، وإنما يروي عن ابن سيرين، وعن الحسن، ولا أعلم يرويه عنه غير ابن يَمَان؛ وقال الذهبي في الميزان: وعنه يحيى بن يمان وحده؛ وفي المغني، والديوان: ضعفوه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٢٢٣، الضعفاء الكبير ١/ ٢١٥ ـ ٢١٦، ونسخة الظاهرية ٤٠ أ، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٧٠، الثقات ٦/ ١٧٣ ـ ١٧٤، الكامل ٢/ ٦٠٩، ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٢، المغني في الضعفاء ١/ ١٤٠، ديوان الضعفاء ٤٨، لسان الميزان ٢/ ١٤٨.

فقد اتفق النقاد على جرح الحارث بن ثَقَف، سوى ابن حبان حيث ذكره في الثقات. والمجرِّحون منهم من ضعفه، ومنهم من جَهَّله. والمجهِّلون هم ابن عدي، والذهبي، فالأول قال: «ولا أعلم يرويه عنه غير ابن يَمَان» والآخِر قال: «وعنه يحيى بن يَمَان وحده». وما ذكراه مدفوع بقول أبي حاتم: «ولا أعلم روى عنه غير يحيى بن اليمان، والفِرْيابي» وإن كان الفِريابي روى عنه قوله ـ كما ذكر البخاري في التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٦٦ ـ، ويدفع أيضاً برواية أبي داود الحَفَري عنه ـ كما سيأتي إن شاء الله تعالى ـ. ورواية هؤلاء الثلاثة عنه ترفع جهالة عينه.

وقد نظرت فيما رواه الحارث ـ مما ذكره النقاد في ترجمته ـ، فلم أجد له إلا حديثاً واحداً مرفوعاً أخرجه العقيلي، والباقي مقاطيع، رواها الحارث عن الحسن، وابن سيرين ـ أي من أقوالهما ـ، وقد أخرجها ابن عدي في الكامل، وقال عقبها: «لا أعرف له من المسند شيئاً، وإنما يروي عن ابن سيرين، وعن الحسن». والحديث المرفوع هو ما ساقه العقيلي في الضعفاء الكبير ١/ ٢١٦ قال: ومن حديثه ما حدثناه محمد بن إسماعيل ـ (يعني الصَّائغ) ـ، قال: حدثنا أبو داود الحَفَري ـ (يعني عمر بن سعد) ـ، قال: حدثنا الحارث بن ثَقَف، عن الحسن، قال: قال معاذ ـ (يعني ابن جَبَل) ـ: يا رسول الله، ما هو كائن بعدك؟ قال: يكون خلفاء، ثم يكون ملكاً، ثم=

١٢٧ ـ الحارث بن سُرَيْج أبو عُمر[١] الخُوَارَزْمي، ثم البغدادي، الفقيه، النَّقَّال[٢]. مات سنة ست وثلاثين ومئتين[٣].

= يكون فتنة تتبع بعضها بعضاً». ولهذا الحديث متابع، وشاهد معاً، أخرجهما أبو داود الطيالسي في مسنده ٣١، والبيهقي في دلائل النبوة ٦/ ٣٤٠ من طريق الطيالسي. ففي مسند أبي داود: «حدثنا جرير بن حازم، عن ليث ـ (يعني ابن أبي سُلَيْم) ـ، عن عبد الرحمن بن سابط، عن أبي ثَعْلبة الخُشَني، عن أبي عُبيدة بن الجَرَّاح، ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «إن الله عزّ وجلّ بدأ هذا الأمر نبوة ورحمة، وكائناً خلافة ورحمة، وكائناً ملكاً عَضُوضاً، وكائناً غِرَّة ـ (كذا في النهاية لابن كثير ١/ ١٠ عن الطيالسي، وفي مطبوعة المسند: عَنْوة، وفي دلائل النبوة: عِزَّة) ـ وجبرية ـ (كذا في المسند، والدلائل. لكن في النهاية: وحَيْرة) ـ وفساداً في الأمة...» وحديث الطيالسي هذا في سنده ضعف، وانقطاع. وحديث الحارث في سنده انقطاع أيضاً، لكنهما معاً يفيدان أن للحديث أصلاً.

وحديث الحارث المذكور لا يدل على ضعف راويه، كما لا يدل على ثقته. لكن عامة النقاد على جرحه، فلا أدري ما ظهر لهم منه، وقد بالغ ابن معين، والذهبي حيث جعلا ضعفه شديداً، وذلك لأن عبارة: «ضعيف الحديث» عند ابن معين أنزل مما هي عليه عند الجمهور، وكذلك قول الذهبي: «ضعفوه» ـ ينظر ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش، وأيوب بن سَيَّار ـ.

وقواعد النُّقاد تقتضي أن نحكم على الحارث بأنه شيخ يكتب حديثه للاعتبار. وعبارة: «شيخ» لا تفيد التعديل المطلق، ولا الجرح. لكن تضعيف العامة له تجعلنا لا نتحرج عن أتباعهم، لكن في التضعيف المُسَهَّل.

ولم يعدل الحارث أحد سوى ابن حبان، وقد قال فيه ابن حجر في النكت على علوم ابن الصلاح ٢/ ٧٦٢: «وهو معروف بالتساهل في باب النقد». وأما إيراد ابن قُطْلُوْبُغا للحارث في كتابه الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة فلا أعرف له معنى، لأنه لم يذكر فيه شيئاً يدل على تعديله أصلاً. بيد أن اعتماده في هذا الكتاب كان على ثقات ابن حبان، فهو إذاً مستنده.

وخلاصة القول: إن الحارث بن ثَقَف ضعيف ـ كما قال النسائي ـ تكتب رواياته للاعتبار. والله أعلم.

(١) ورد في بعض المصادر: أبو عَمْرو. فلعله تصحيف.

(٢) يقال: إنه لُقِّب بالنَّقَّال لنقله كتاب الرسالة للشافعي إلى عبد الرحمن بن مهدي. الأنساب ١٢/ ١٣٢، طبقات الشافعية للأسْنوي ١/ ١٧، ٢٣ ـ ٢٤.

(٣) ترجمته في: سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٠١، ٣٤٨، العلل ومعرفة =

١٣٦٠

قال النسائي: ليس بثقة(١)(*).

=الرجال ٢/ ١٠٤، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٤٨، الضعفاء الكبير ١/ ٢١٩ ـ ٢٢٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٧٦، الثقات ٨/ ١٨٣، الكامل ٢/ ٦١٥، الضعفاء والمتروكون ١٧٨، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٢٧١ ـ ١٢٧٢، تاريخ بغداد ٨/ ٢٠٩ ـ ٢١١، الإكمال ٤/ ٢٧٤، ٧/ ٣٧٩، طبقات الفقهاء ١٠٢، الأنساب ١٢/ ١٣١ ـ ١٣٢ طبعة بيروت، الضعفاء لابن الجوزي ٣٨ ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٤١، ديوان الضعفاء ٤٨، سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٦، ١٠٢، طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ١١٢ ـ ١١٣، طبقات الشافعية للأسْنوي ١/ ٢٣ ـ ٢٤، طبقات الشافعية لابن قاضي شُهْبَة ١/ ٩ ـ ١٠، لسان الميزان ٢/ ١٤٩ ـ ١٥١، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٢٨ ب.

(١) تاريخ بغداد ٨/ ٢١١، الضعفاء لابن الجوزي ٣٨ ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٣، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٢٨ ب.

تنبيه هام: ورد في مطبوعتي دار الوعي الحلبية ٣٠، ومؤسسة الكتب الثقافية البيروتية ٧٨ من كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي: «حارث بن النعمان: ليس بقثة». لكن في نسخة أحمد الثالث من الضعفاء والمتروكين ٤ أ ـ ٤ ب: «حارث النَّقَّال: ليس بالقوي». فيبدو أنه وقع تصحيف في المطبوع، والمخطوط، والصواب: «حارث النَّقَّال: ليس بثقة». والله أعلم. لذا لن أورد بَعْدُ ترجمةَ حارث بن النعمان.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال ابن الجُنيد: وسئل يحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ عن حارث النَّقَّال، وأحمد بن إبراهيم الموصلي؟ فقال: ثقتان، صدوقان؛ وقال الحسين بن حِبَّان: قال أبو زكريا ـ (يعني ابن معين) ـ: حارث النَّقَّال قد سمع، ما هو من أهل الكذب، ولكن ليس له بَخْت ـ (أي حظ) ـ؛ وقال أبو الفتح الأزدي: تكلموا فيه حسداً. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت ليحى ـ (يعني ابن معين) ـ: إن حارثاً النَّقَّال يحدث عن ابن عيينة بحديث عاصم بن كُلَيْب، حديث وائل ـ (يعني ابن حُجْر) ـ: أتيت النبي ﷺ ولي شَعْر. فقال: كل من حَدَّث بحديث عاصم بن كُلَيْب، عن ابن عيينة فهو كذاب خبيث، ليس حارث بشيء؛ وقال ابن أبي خَيْثمة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: سمعت يحيى بن معين يقول ـ وأُلقي عليه حديث عن الحارث النَّقَّال ـ فقال: تُرِك حديثه. وضعفه؛ وقال أيضاً ـ كما في تاريخ بغداد ـ: =

....

=سمعت يحيى بن معين ـ وأُلقي عليه حديث الحارث النَّقَّال، فأنْكره، وقال فيه قولاً سَمْجاً قبيحاً؛ وقال ابن الجُنيد: قال أبو حُذيفة بن مَرْوان ـ (يعني عبد الله بن مروان بن معاوية) ـ ليحيى بن معين: حارث كان صاحب ـ (ينظر سؤالات ابن الجنيد مع تعليق المحقق، وتاريخ بغداد) ـ حديث؟ قال: كان يطلب الحديث؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: غمزه يحيى بن معين؛ وفي المؤتلف والمختلف: ذُكر ليحيى بن معين فلم يَرْضه؛ وقال ابن الجُنيد: قال أبو حذيفة بن مروان ليحيى بن معين ـ (وقد سبق هذا السؤال والجواب، ثم جاء عقبه) ـ: فقال أبو خيثمة ـ (يعني زهير بن حَرْب) ـ كان صاحب شَغْب ـ أي يَشْغَب في الحديث ـ؛ وقال أبو مَعْمر إسماعيل بن إبراهيم القَطِيعي: لو كان الحارث بن سُرَيْج في مَطْبخ امتلأ ذِبَّاناً ـ (ينظر نسخة الظاهرية من الضعفاء الكبير، وتاريخ بغداد) ـ؛ وقال الآجري: سئل أبو داود عن حارث بن سُرَيْج؟ فقال: سمعت نصر بن علي ـ (يعني الجَهْضَمي الحفيد) ـ يقول: ليس بشيء؛ وقال ابن أبي حاتم: وكتب عنه أبو زرعة، وتَرَك حديثه، وامتنع أن يحدثنا عنه؛ وقال موسى بن هارون الحَمَّال: وكان واقفياً، شديد الوقف، وكان يتهم في الحديث؛ وقال ابن عدي: ضعيف، يَسْرق الحديث؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: غمزه يحيى بن معين، وهو كما قال؛ وقال الخطيب: وكان الحارث يذهب إلى الوقف في القرآن؛ وقال الذهبي: واهٍ؛ وقال ابن قاضي شُهْبة: وقد تكلموا فيه، وضعفوه.

سؤالات ابن الجُنَيْد لابن معين ٣٠١، ٣٤٨، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٠٤، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٤٨، الضعفاء الكبير ٤٠ ب، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٧٦، الثقات ٨/ ١٨٣، الكامل ٢/ ٦١٥، الضعفاء والمتروكون ١٧٨، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٢٧٢، تاريخ بغداد ٨/ ٢١٠، ٢١١، ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٣، ٣/ ٣٥٦، طبقات الشافعية لابن قاضي شُهْبة ١/ ١٠.

فقد اختلف النقاد في الحكم على الحارث بن سُرَيْج بين معدِّل ومجرِّح. والمعدِّلون هم: ابن معين في بعض الروايات، والأزدي، وكذلك ابن حبان. فأما ابن معين فقد عارض نفسه، حيث إن المشهور عنه تضعيف الحارث بن سُرَيْج. وقوله في رواية الحسين بن حِبَّان: «ما هو من أهل الكذب، ولكن ليس له بَخت» لا يفيد التعديل قطعاً، وإن كان ذلك محتملاً، ومن هذا الباب عددته ضمن أقوال المعدِّلين. وأما الأزدي فإنه أراد تقوية هذا الرجل بطعنه في النقاد الذين جَرَّحوه، وقد أتى بكلام فَظّ بَظّ، فقال: «تكلموا فيه حسداً». وتعقبه على ذلك ابن الجوزي، والذهبي. فقال=

....

=أبو الفَرَج ـ كما في لسان الميزان ٢/ ١٥١ ـ: «هذا قبيح من الأَزْدي، لأنا لو جَوَّزنا أنهم يتكلمون بالهوى لم يجز قبولهم في شيء»، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٣ عقب نقله كلام الأزدي: «كذا قال الأزدي بِجَهْل». وأما ابن حبان فإن عنده تساهلاً في النقد مشهوراً.

فتبين أن الصواب في الحارث بن سُرَيْج هو الجرح، خاصة وأن المُجَرِّحين ذكروا له مناكير تؤكد ضعفه. فابن عدي أورد له في الكامل ٢/ ٦١٥ حديث: «أيما صبي حج به...» عن يزيد بن زُرَيع، عن شعبة بسنده إلى ابن عباس مرفوعاً، ثم قال عقبه: «وهذا الحديث معروف بمحمد بن المِنْهال ـ (لا أدري هو الضَّرير، أم العطار، وكلاهما يروي عن يزيد بن زُرَيْع) ـ، عن يزيد بن زُرَيْع. وأظن أن الحارث بن سُرَيْج هذا سرقه منه، وهذا الحديث لا أعلم يرويه عن يزيد بن زُرَيْع غيرهما. ورواه ابن أبي عَدي ـ (يعني محمد بن إبراهيم بن أبي عَدي) ـ، وجماعة معه عن شعبة موقوف ـ (كذا) ـ». وينظر في هذا الحديث أيضاً تاريخ بغداد ٨/ ٢٠٩. وأورد له العقيلي في الضعفاء الكبير ١/ ٢١٩ الحديث الذي أشار إليه عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثم قال في ١/ ٢٢٠: «وهذا الحديث ليس من حديث ابن عُيينة، إنما هو من حديث الثوري، وهو من حديثه أيضاً ليس بالمشهور أيضاً، رواه عنه يحيى بن سعيد القطان، ومعاوية بن هشام، وسفيان بن عُقبة أخو قَبيصة بن عُقْبة، وأبو حُذيفة ـ (يعني موسى بن مَسْعود) ـ، ولعل الحارث إنما رواه من حديث سفيان بن عُقْبة، فظنه سفيان بن عُيينة، فَحَدَّث به عن سفيان بن عُيينة». فقد حَسَّن أبو جعفر الظن بالحارث بن سُريج في هذا الحديث، حيث نسبه إلى الوَهَم فيه دون التعمد، بَيْد أن ابن معين، وغيره حملوا عليه ـ لأجل هذا الحديث ـ حملاً شديداً.

وقول أبي مَعْمر القَطِيعي: «لو كان الحارث بن سُرَيْج في مطبخ امتلأ ذِبَّاناً» يقصد به تضعيفه في حديث وائل بن حُجْر الذي ذكر عبد الله بن أحمد بن حَنْبل طرفه، وذلك لأن فيه ذكر الذُّباب.

وأما ما رُمي به الحارث من الوقف في القرآن ـ حيث كان يقول فيه: كلام الله. ولا يقول: مخلوق، ولا غير مخلوق ـ فلا يؤثر فيه لو لم يكن مجروحاً في حديثه، هذا إن كان وقفه اتباعاً للسلف الأول، أما إذا كان وقفه للشك فهو ابتداع شديد، يُجْرح الراوي به ـ ينظر سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٧٧ ـ.

ولا يفوتني هنا أن أنبه إلى وقوع تصحيف في كلام لابن مهدي أدى إلى ثَلْب=

١٢٨ ـ ت ق: الحارث بن نَبْهان أبو محمد الجَرْمي، البصري[(١)(٢)].

=الحارث، مع أن عبد الرحمن لم يقصد ذلك، ففي الضعفاء الكبير ١/ ٢٢٠، ونسخة الظاهرية ٤٠ ب: «حدثنا أحمد بن علي الأبَّار، قال: سمعت مجاهد بن موسى المُخَرِّمي يقول: دخلنا على عبد الرحمن بن مهدي في بيته، فَدَفَع إليه حارث النَّقَّال رقعة حديث مقلوب، فجعل يحدثه حتى كاد أن يفرغ، ثم فَطَن فنقده، ورمى به، قال: كاذب والله، كاذب والله». وقد تبع الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٤ العقيليَّ في هذا التصحيف. لكن ابن حجر تنبه إلى ذلك فقال في لسان الميزان ٢/ ١٥٠: «وهذه الحكاية التي عن ابن مهدي وقع فيها تصحيف أدى إلى ثَلْب الحارث، فقد حكى هذا الحافظ أبو بكر الخطيب في الجزء الثاني من الجامع ـ (هو الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) ـ، في باب امتحان الراوي بقلب الأحاديث ـ (١/ ١٣٦) ـ فقال: قرأت على محمد بن أبي القاسم، عن دَعْلَج ـ (يعني ابن أحمد) ـ، أخبرنا أحمد بن علي الأبَّار، سمعت مجاهداً وهو ابن موسى ـ فذكر الحكاية إلى قوله: فنقده، فرمى به، وقال: كادت والله تمضي، كادت والله تمضي. فحذف المؤلف ـ (يعني الذهبي في الميزان. مع أن الذهبي تبع العقيلي ولم يحذف بنفسه شيئاً) ـ قوله: تمضي، وصحف كادت بكاذب، وما مراد ابن مهدي إلا: كادت تمضي عليَّ زَلَّة، وهذا يدل على جودة امتحان الحارث وحفظه، وعلى حفظ ابن مهدي وتثبته. والله أعلم».

وخلاصة القول: إن الحارث بن سُرَيْج ليس بثقة ـ كما قال النسائي ـ، متروك الحديث، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٤٦ فيمن مات في العشر السادسة من المئة الثانية. وقد اعتمده ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/ ١٥٩. لكنه قال في تقريب التهذيب ١٤٨: «مات بعد الستين». فلعله وهم.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن بن معين ٤/ ٨٨، ١١١، ١٢٣، ٢٢٥، ٢٧٨، ٢٨١، تاريخ هاشم بن مَرْثَد الطبراني عن ابن معين ٤٣، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٥٠، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٨٤، التاريخ الصغير ٢/ ١٤٦، أحوال الرجال ١١٩، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٣٧، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٢، ٣/ ٦١، ١٤١، الضعفاء والمتروكين ٧٨، الضعفاء الكبير ١/ ٢١٧ ـ ٢١٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٩١ ـ ٩٢، المجروحين ١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣، الكامل ٢/ ٦٠٩ ـ ٦١٠، =

قال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة[٢](*).

=الضعفاء والمتروكون ١٧٦ ـ ١٧٧، الضعفاء لأبي نعيم ٧٢، الأنساب ٣/ ٢٥٢، الضعفاء لابن الجوزي ٣٩ أ، تكملة الإكمال ١/ ٤٧٧، تهذيب الكمال ٥/ ٢٨٨ ـ ٢٩٠، ميزان الاعتدال ١/ ٤٤٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٤٣، الكاشف ١/ ١٩٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٤ ب، غاية النهاية ١/ ٢٠٢، تهذيب التهذيب ٢/ ١٥٨ ـ ١٥٩، تقريب التهذيب ١٤٨، خلاصة التذهيب ٦٩.

تنبيه: سقطت هذه الترجمة من مطبوعة ديوان الضعفاء.

(١) الضعفاء والمتروكين ٧٨، الكامل ٦٥ أ، الضعفاء لابن الجوزي ٣٩ أ، تهذيب الكمال ٥/ ٢٨٩، ميزان الاعتدال ١/ ٤٤٤، تهذيب التهذيب ٢/ ١٥٩. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «متروك».

(٢) تهذيب الكمال ٥/ ٢٨٩، تهذيب التهذيب ٢/ ١٥٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال الحَرْبي: غيره أوثق منه.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن معين في موضعين من رواية الدوري، وفي رواية ابن أبي خَيْثمة: ليس بشيء؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري، وفي رواية ابن مَرْثَد الطبراني: ضعيف. زاد ابن مرثد: الحديث؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري أيضاً: ليس حديثه بشيء؛ وفي موضع آخر أيضاً: لم يكن بشيء؛ وفي موضع آخر أيضاً: لا يكتب حديثه؛ وقال الساجي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: وقال ابن معين: لا يكتب حديثه، كثير الغلط؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان ضعيفاً ضعيفاً؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب ـ كما في الجرح والتعديل ـ: رجل صالح، ولم يكن يعرف الحديث، ولا يحفظه، منكر الحديث؛ وقال مُغُلْطاي: وذكره البَرْقي في طبقة من نُسب إلى الضعف ممن احتملت روايته؛ وقال البخاري ـ كما في تاريخيه ـ: منكر الحديث؛ وقال أيضاً ـ كما في موضع من العلل الكبير ـ: منكر الحديث، ضعيف؛ وقال الترمذي في العلل الكبير عقب إيراده حديثاً: فسألت محمداً ـ (يعني البخاري) ـ عن هذا الحديث؟ فقال: الحارث بن نَبْهان منكر الحديث، وهو لا يبالي ما حَدَّث. وضَعَّفه جداً؛ وقال الجُوزجاني: يُضَعَّف حديثه؛ وقال العجلي، ويعقوب بن شيبة: ضعيف الحديث؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن=

....

= الحارث بن نَبْهان؟ فقال: ضعيف الحديث، في حديثه وَهَن. وتعجب من قول يحيى بن معين ـ إنه قال: ليس بشيء؛ وقال أبو زرعة في رواية البَرْذعي: ليس بالقوي؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ليس بشيء؛ وقال الفسوي: ضعيف، ليس حديثه بشيء؛ وقال أيضاً: منكر الحديث؛ وقال أبو حاتم: متروك الحديث، ضعيف الحديث، منكر الحديث؛ وقال الترمذي في الجامع الصحيح: ليس عندهم بالحافظ؛ وقال الساجي: عنده مناكير؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه؛ وقال العقيلي بعد أن أورد له ثلاثة أحاديث: كل هذه الأحاديث لا يتابع عليها، أسانيدها مناكير، والمتون معروفة بغير هذه الأسانيد؛ وقال ابن حبان: كان من الصالحين الذين غلب عليهم الوهم، حتى فحش خطؤه، وخرج عن حد الاحتجاج به؛ وقال ابن عدي بعد أن ساق له عدة مناكير ـ غالبها في الإسناد ـ: وللحارث هذا غير ما ذكرت أحاديث حسان، وهو ممن يكتب حديثه؛ وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالمستقيم؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: ليس بالقوي؛ وقال أيضاً ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ضعيف؛ وقال ابن حَزْم: ضعيف؛ وقال أيضاً: لا يكتب حديثه؛ وقال السمعاني: كان من الصالحين الذين غلب عليهم الوهم، حتى فحش خطؤه، وخرج عن حد الاحتجاج به؛ وقال ابن القطان: متروك الحديث؛ وقال الذهبي في المغني، والكاشف: ضعفوه. زاد في المغني: بمرة؛ وقال ابن حجر: متروك.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/٨٨، ١١١، ١٢٣، ٢٢٥، ٢٧٨، ٢٨١، تاريخ هاشم بن مَرْثد الطبراني عن ابن معين ٤٣، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٥٠، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٨٤، التاريخ الصغير ٢/١٤٦، أحوال الرجال ١١٩، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/٤٣٧، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٢، ٣/ ١٤١، العلل الكبير ١/ ٢٨٠، ٢/ ٧٤٥، الجامع الصحيح ٤/٢٤٣، الضعفاء الكبير ١/٢١٨، الجرح والتعديل ٢/١/٩٢، المجروحين ١/٢٢٣، الكامل ٢/ ٦١٠، الضعفاء والمتروكون ١٧٧، المحلى ٨/٢٠٣، ٩/٧٠٧، الأنساب ٣/٢٥٢، المغني في الضعفاء ١/١٤٣، الكاشف ١/١٩٧، نصب الراية ٤/٣٨٠، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٤ ب، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ١٠، تقريب التهذيب ١٤٨.

وقبل البدء بالدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: أن مُغُلْطاي نقل في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٤ ب عن ابن نُقْطَة قوله في الحارث: «منكر الحديث». والذي في تكملة الإكمال لابن نُقْطَة ١/ ٤٧٧: «منكر الحديث، قاله البخاري». وآخرهما: أن صفي =

١٢٩ ـ د ت ق: الحارث بن وَجِيْه، وقيل: ابن وَجْبَة[1]، أبو محمد الرَّاسِبِي، البصري[2][3].

= الدين الخزرجي قال في خلاصة التذهيب ٦٩: «قال البخاري: متروك، منكر الحديث». ولم أجد أحداً تابعه في عبارة: «متروك» عن البخاري.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: اتفق النُّقاد على تضعيف الحارث بن نَبْهان، سوى إبراهيم الحَرْبي حيث قال: «غيره أوثق منه». فهذا ظاهره التعديل، لكن الحَرْبي يستعمله عادة في المجروحين كما سيأتي في غير موضع إن شاء الله تعالى.

وأما قول ابن عدي: «وهو ممن يكتب حديثه» فمراده به كما هي عادته أن الحارث في جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم للاعتبار ـ ينظر ترجمة إسماعيل بن إبراهيم التَّيْمي ـ.

فتبين أن عامة النقاد على جرح الحارث بن نَبْهان، وتليينه، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم جعله من الضعفاء الذين يكتب حديثهم للاعتبار، والبعض الآخر أهدره.

وقد نظرت فيما استنكر عليه من الحديث، فوجدت غالب النكارة في الأسانيد دون المتون. وتلك المناكير جمعها كلها ابن عدي في الكامل، فبلغت سبعاً. فلعل من استكثر هذا العدد طرح حديث الحارث.

والذي أُراه أقرب في حال الحارث بن نَبْهان هو التضعيف الذي لا ينزله عن حد من يكتب حديثه للاعتبار في الجملة، لعدم شدة تلك المناكير، مع جودة باقي حديثه كما ذكر ابن عدي. لكن كثرة المهدرين للحارث ـ مع علو قدرهم ـ تجعلني أتحرج عن الجزم التام بالحكم عليه بمثل ما حكم به ابن عدي.

وخلاصة القول: إن الحارث بن نَبْهان ضعيف، يكاد أن يُترك، يكتب حديثه على حذر. هذا ما ترجح لي من خلال النظرة العامة في أقوال النقاد وأحاديث الرجل معاً، لكن لو اقتصر النظر على أقوال النقاد وحدها لما عُدل عن اطراح الحارث بن نَبْهان، أو تركه. والله أعلم.

(١) وذكر صفي الدين الخزرجي في خلاصة التذهيب ٦٩ وجهاً ثالثاً بعد الأوَّلَيْن، وهو: «وَجَبَة».

(٢) أورده البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٩٠ فيمن مات في العشر الثامنة من المئة الثانية، لكن الذهبي في تاريخ الإسلام ـ كما في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٥/ ٣٠٥ ـ ذكره في العشر التالية.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٩٥، سؤالات ابن الجنيد لابن=

قال النسائي: ضعيف[١](*).

=معين ٤٧٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٨٤، التاريخ الصغير ٢/ ١٩٠، الضعفاء الصغير ٢٨، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٧، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٠، ٣/ ٦٠، الجامع الصحيح ١/ ١٧٨، الضعفاء والمتروكين ٧٨، الضعفاء الكبير ١/ ٢١٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٩٢، المجروحين ١/ ٢٢٤، الكامل ٢/ ٦١١ ـ ٦١٢، الضعفاء لأبي نعيم ٧٢، الضعفاء لابن الجوزي ٣٩ أ، تهذيب الكمال ٥/ ٣٠٤ ـ ٣٠٦، ميزان الاعتدال ١/ ٤٤٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٤٤، الكاشف ١/ ١٩٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٦ ب، تهذيب التهذيب ٢/ ١٦٢، تقريب التهذيب ١٤٨، خلاصة التذهيب ٦٩.

تنبيه: سقطت هذه الترجمة من مطبوعة ديوان الضعفاء.

(١) الضعفاء والمتروكين ٧٨، الكامل ٦٥ أ، الضعفاء لابن الجوزي ٣٩ أ، تهذيب الكمال ٥/ ٣٠٥، ميزان الاعتدال ١/ ٤٤٥، تهذيب التهذيب ٢/ ١٦٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري، وفي رواية ابن أبي خَيْثمة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس حديثه بشيء؛ وقال أيضاً في رواية ابن الجنيد، وفي رواية ابن أبي خَيْثمة ـ كما في المجروحين ـ: ليس بشيء؛ وقال مُغُلْطاي: وفي علل الخلال: قال أحمد بن حنبل: لا أعرفه؛ وقال أحمد بن علي الأَبَّار: سمعت نصر بن علي الجَهْضَمي ـ (يعني الحفيد) ـ يُضَعِّف الحارث بن وَجِيْه، وقال البخاري في التاريخ الكبير: فيه بعض المناكير؛ وفي التاريخ الصغير: عنده بعض المناكير؛ وفي الضعفاء الصغير: في حديثه بعض المناكير؛ وقال أبو داود في السنن بعد أن أخرج له حديث: «إن تحت كل شعرة جَنَابة»: الحارث بن وجيه حديثه منكر، وهو ضعيف؛ وقال الفسوي: ضعيف؛ وقال أيضاً: لَيِّن الحديث؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ضعيف الحديث، في حديثه بعض المناكير؛ وقال أيضاً ـ كما في علل الحديث ـ في جوابه على سؤال ابنه عن حديث: «تحت كل شعرة جنابة»: هذا حديث منكر، والحارث ضعيف الحديث؛ وقال الترمذي بعد أن أخرج له الحديث المذكور: حديث الحارث بن وجيه حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديثه، وهو شيخ ليس بذاك، وقد روى عنه غير واحد من الأئمة، وقد تفرد بهذا الحديث عن مالك بن دينار؛ وقال الساجي: ضعيف الحديث؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب أبي محمد بن الجارود: ليس حديثه بشيء؛ وقال محمد بن جرير الطبري، وأبو علي الطوسي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ليس=

....

=بذاك؛ وقال العقيلي بعد أن أورد له حديث الجنابة السابق: لا يتابع عليه، وله غير حديث منكر؛ وقال ابن حبان: كان قليل الحديث، ولكنه يتفرد بالمناكير عن المشاهير في قلة روايته؛ وقال الدارقطني في العلل ـ كما في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ـ: ضعيف؛ وقال الخَطَّابي في معالم السنن عقب ذكره للحديث السابق: والحديث ضعيف، والحارث بن وجيه مجهول؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: في حديثه مناكير؛ وقال ابن حَزْم: ضعيف؛ وقال البيهقي: تكلموا فيه؛ وقال الذهبي: ضَعَّفوه؛ وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف؛ وفي التلخيص الحَبير: ضعيف جداً.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٩٥، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٧٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٨٤، التاريخ الصغير ٢/ ١٩٠، الضعفاء الصغير ٢٨، السنن لأبي داود ١/ ٦٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٠، ٣/ ٦٠، الجامع الصحيح ١/ ١٧٨، الضعفاء الكبير ١/ ٢١٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٩٢، علل الحديث ١/ ٢٩، المجروحين ١/ ٢٢٤، معالم السنن ١/ ٨٠، الضعفاء لأبي نعيم ٧٢، المحلى ٢/ ٤٥، السنن الكبرى للبيهقي ١/ ١٧٥، الكاشف ١/ ١٩٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٦ ب، تقريب التهذيب ١٤٨، التلخيص الحَبير ١/ ١٤٢.

فقد اتفق النقاد جميعُهُم على جرح الحارث بن وَجِيْه، وتليينه، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالأكثرون على جعله في الضعفاء الذين يكتب حديثهم، وقد عَدَّه البعض في المُطَّرحين، وهم: ابن معين، وأبو حاتم. ويحتمل أنهما لم يقصدا ذلك، فأبو حاتم قال فيه: «ضعيف الحديث»، فهذه العبارة وإن كان كثيراً ما يستعملها في المتروكين ـ كما تقدم في ترجمة إسماعيل بن يعلى الثقفي ـ، لكن لعله أراد بها هنا مثل مراد الجمهور. وأما ابن معين فإنه قال فيه: «ليس حديثه بشيء و«ليس بشيء»، وهو يستعمل هاتين العبارتين، وأمثالهما ـ أحياناً ـ في المقلين ـ كما سبق في ترجمة أسامة بن زيد بن أسلم ـ، والحارث بن وَجِيْه مُقل. فلعل ابن معين أراد هذا المعنى. والله أعلم. وقول ابن حجر في التلخيص الحَبير: «ضعيف جداً» معارض بقوله في تقريب التهذيب: «ضعيف». وقوله في التقريب أجدر بالقبول من قوله الآخر، لأن التقريب مختص بعلم الجرح والتعديل.

وأما تجهيل أحمد بن حنبل، والخَطَّابي للحارث فغير مقبول منهما، لأن الرجل قد روى عنه جماعة كبيرة، وعُلم حاله. قال مُغْلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٦ب عقب نقله كلام الخطابي: «وهو قول يحتاج إلى نظر لما أسلفناه من زوال الجهالتين=

1369

١٣٠ ـ ت ق: حارثة بن أبي الرِّجال محمد[1] الأنصاري، النَّجَّاري، المدني، نزيل الكوفة[2]. مات بالمدينة ـ فيما ذُكر ـ سنة ثمان وأربعين ومئة[3].

=عنه». وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/ ١٦٢ عقبه أيضاً: «قلت: جهالته مرفوعة بكثرة من روى عنه، ومن تكلم فيه، والصواب أنه ضعيف معروف». وكلمة: «معروف» يوجد مكانها في طبعة تهذيب التهذيب: «مرفوع»، ولم أر للأخيرة معنى إلا أن تكون الأولى.

وقد نظرت فيما استنكر على الحارث بن وَجيه من الحديث، فلم أر إلا حديثين ـ ذكرهما بن عدي ـ حديث الجنابة، وحديثاً آخر. والحديثان كافيان في تضعيف المقل كالحارث بن وَجِيْه.

وخلاصة القول: إن الحارث بن وَجِيْه ضعيف ـ كما قال النسائي ـ، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) أبو الرِّجال هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حارثة بن النُّعمان، كما في عامة المراجع، وينظر لزاماً إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٧ ب حيث نقل قولاً شاذاً في اسم أبي الرجال.

(٢) لم يذكر أحد ـ فيما أعلم ـ أن حارثة نزل الكوفة سوى مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٧ ب، لكن أَلْمح البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٩٤ إلى أنه نزل موضعاً آخر غير المدينة فقال: «أصله مدني». ويبدو أن مغلطاي مصيب فيما زاده.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المُتَمِّم ٤٦٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٦٥، ٣٢٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩١، ٩٧، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤١٧، معرفة الرجال ١/ ٥٧، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٢٦، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١١٣، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٩٤، التاريخ الصغير ٢/ ١٠١، الضعفاء الصغير ٣٧، أحوال الرجال ١٣٧، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٢٢، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٠، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٧، الضعفاء والمتروكين ٧٧، الضعفاء الكبير ١/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦، المجروحين ١/ ٢٦٨، الكامل ٢/ ٦١٦ ـ ٦١٧، المؤتلف والمختلف ١/ ٤٤٧، ٢/ ١٠٦٤، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٦٦، الإكمال ٢/ ٨، الضعفاء لابن الجوزي ٣٩أ، =

قال النسائي: متروك الحديث(١).

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه(٢)(*).

= ٣٠ب، تهذيب الكمال ٥/ ٣١٣ ـ ٣١٦، ميزان الاعتدال ١/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٤٤، الكاشف ١/ ١٩٩، المُجَرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٧ ب ـ ١٠٩ ب، تهذيب التهذيب ٢/ ١٦٥ ـ ١٦٦، تقريب التهذيب ١٤٩، خلاصة التذهيب ٦٩.

(١) الضعفاء والمتروكين ٧٧، الكامل ٦٦ أ، الضعفاء لابن الجوزي ٣٠ ب، تهذيب الكمال ٥/ ٣١٤، ميزان الاعتدال ١/ ٤٤٦، تهذيب التهذيب ٢/ ١٦٦. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «متروك».

(٢) تهذيب الكمال ٥/ ٣١٤، تهذيب التهذيب ٢/ ١٦٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال الجُوزجاني: متماسك الأمر؛ وقال العجلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: لا بأس به.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال الحاكم: وكان مالك بن أنس رحمه الله لا يرضى حارثة بن محمد؛ وقال عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدي ثم المدني: ضُرِب عندنا حُدُوداً؛ وقال مُغُلْطاي: وذكر أبو بكر البيهقي في كتاب معرفة السنن والآثار أن الشافعي قال لبعض من حضره من مناظريه ـ يعني محمد بن الحسن ـ في حديث الاستفتاح: أحافظ من رويت عنه هذا القول، ويُحتج به، وبحديثه؟ فقال عامة من حضره: لا، ليس بحافظ. قال الشافعي: فكيف يجوز أن يُعارض برواية من لا يحفظ، ولا يقبل حديث مثله على الانفراد، روايةُ من يحفظ، وَيَثْبت حديثه؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري: ضعيف؛ وفي موضع آخر: وليس هو بثقة؛ وفي رواية الدارمي، وابن مُحْرز: ليس بشيء؛ وفي رواية ابن الجُنيد: ضعيف الحديث؛ وفي رواية ابن أبي مريم: ضعيف، ليس يكتب حديثه؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: لم يزل أصحابنا يُضَعِّفونه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب: ضعيف، ليس بشيء؛ وقال ابن عدي عقب إيراده حديث حارثة، عن عَمْرَة بنت عبد الرحمن، عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يقوم إلى الوضوء فَيُسَمي الله حين يُكْفىء الإناء على يديه...»: وبلغني عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه نظر في جامع إسحاق بن راهويه، فإذا أول حديث قد أخرج في جامعه هذا الحديث، فأنكره جداً، وقال: أول=

....

=حديث في الجامع يكون عن حارثة؟!، وقال مُغْلْطاي: وذكره البَرْقي في باب من كان الأغلب عليه الضعف في حديثه، وقد ترك بعض أهل العلم بالحديث الرواية عنه؛ وقال البخاري في التاريخ الصغير: لم يعتد أحمد بحارثة بن أبي الرِّجال؛ وقال أيضاً في تاريخيه، والضعفاء الصغير: منكر الحديث؛ وقال أبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم: واهي الحديث، ضعيف الحديث؛ وفي رواية البَرْذعي: واهٍ؛ وقال أبو داود في روية الآجري ـ كما في كتاب مُغُلْطاي ـ: ليس بشيء؛ وذكره الفَسَوي في باب من يرغب عن الرواية عنه، وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم؛ وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، مثل عبد الله بن سعيد المَقْبُري؛ وقال الترمذي: وحارثة قد تُكُلِّم فيه من قِبَل حفظه؛ وقال علي بن الحسين بن الجُنيد: متروك الحديث؛ وقال الساجي: منكر الحديث؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: ضعيف؛ وقال ابن خزيمة في صحيحه عقب استشهاده بحديث حارثة في استفتاح الصلاة: وحارثة بن محمد رحمه الله ليس ممن يحتج أهل الحديث بحديثه؛ وقال أبو علي الطوسي: قد تُكُلِّم فيه من قِبَل حفظه؛ وقال العقيلي: وله غير حديث لا يتابع عليه؛ وقال ابن حبان: كان ممن كثر وهمه، وفحش خطؤه، تركه أحمد، ويحيى؛ وقال ابن عدي: وبعض ما يرويه منكر لا يتابع عليه؛ وقال الدارقطني في المؤتلف والمختلف: ليس بالقوي في الحديث؛ وقال أيضاً ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ضعيف؛ وقال ابن ماكولا: ليس بالقوي في الحديث؛ وقال الذهبي في المغني: تركوه؛ وفي الكاشف: ضعفوه؛ وفي المُجَرَّد: واهٍ؛ وقال جمال الدين الزَّيلعي، وابن حجر: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٦٥، ٣٢٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩١، ٩٧، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤١٧، معرفة الرجال ١/ ٥٧، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٢٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٩٤، التاريخ الصغير ٢/ ١٠١، الضعفاء الصغير ٣٧، أحوال الرجال ١٣٧، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٢٢، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٧، الجامع الصحيح ٢/ ١٢، الصحيح لابن خُزيمة ١/ ٢٤٠، الضعفاء الكبير ١/ ٢٨٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦، المجروحين ١/ ٢٦٨، الكامل ٢/ ٦١٦، ٦١٧، المؤتلف والمختلف ١/ ٤٤٧، المستدرك ١/ ٢٣٥، الإكمال ٢/ ٨، الضعفاء لابن الجوزي ٣٠ ب، المغني في الضعفاء ١/ ١٤٤، الكاشف ١/ ١٩٩، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٦، نصب الراية ٢/ ٣٣٠، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٧ ب، ١٠٩ أ، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ٩، تقريب التهذيب ١٤٩. =

١٣١ ـ حامد[1] بن آدم المَرْوزي، التِّلِيَاني[2]. مات سنة تسع

= وقبل البَدْء بالدراسة أنبه إلى أمور: أولها: أن المزي نقل في تهذيب الكمال ٥/ ٣١٥ عن ابن عدي قوله فيه: «عامة ما يرويه مُنْكر». والذي في الكامل ٢/ ٦١٧، ونسخة الظاهرية ٦٦ أ: «وبعض ما يرويه منكر، لا يتابع عليه». وثانيها: أن مُغُلْطاي نقل في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٧ ب عن ابن الجارود قوله: «وقال محمد بن إسماعيل البخاري: حارثة لم يعرفه أحمد». وأظن أن في هذا الكلام تصحيفاً، والصواب فيما أرى: «حارثة لم يعتد به أحمد» وهو الموافق لما في التاريخ الصغير للبخاري، وأحمد بن حنبل قد عرف حارثة، وضعفه. وآخرها: أن مُغُلْطاي أيضاً قال في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٧ ب: «وذكر ابن سعد شيئاً لم أره لغيره، وهو: حارثة بن أبي الرِّجال، واسم أبي الرِّجال عِمران. كان له قَدْر، وعبادة، ورواية للعلم، مات سنة ثمان وأربعين ومئة بالمدينة، وكان ثبتاً في الحديث، قليله، وكان مالك يقول: ما وراء حارثة أحد. انتهى. لم أر أحداً سمى أباه عمران غيره، ولا ذكر أن مالكاً أثنى عليه سواه، والمعروف عن مالك ما أسلفناه ـ (يعني قول الحاكم: وكان مالك بن أنس رحمه الله لا يرضى حارثة) ـ». فهذا الكلام المنسوب لابن سعد ـ وإن كان مُغُلْطاي قد تعقبه ـ لم أجده في الطبقات الكبرى، ولا أدري مدى صحة نسبته لهذا الإمام، لذا لم أذكره ضمن أقوال النقاد، مكتفياً بذكره هنا. والله أعلم.

ثم أقول: ذهب عامة النقاد إلى تضعيف حارثة بن أبي الرِّجال، وجرحه. وشذ البعض، فَعَدَّلوه، مع أن المجرِّحين قد ذكروا له مناكير تؤكد ضعفه. ومن المقرر أن الجرح المفسر مقدم على التعديل.

لكن المجرِّحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالأكثرون على هلاكه، وترك حديثه، وعَدَّه البعض في الضعفاء الذي يُكتب حديثهم للاعتبار، ولا يُطْرح.

وقد أورد له النُّقَّاد سبعة أحاديث مناكير، لكنها ـ في الجملة ـ غير شديدة. فمن نظر إلى كثرة العدد طَرَح حديثه، خاصة إن كان حارثة قليل الحديث، ومن نظر إلى عدم شدة تلك المناكير جعله من الضعفاء المحتملين، وهذا الذي اختاره لولا ذهاب الأكثرين ـ وفيهم كبار النُّقَّاد ـ إلى طرحه، ورد حديثه. لذا لن أقطع بأحد الحكمين، وإن كان الأجدر اتباع جمهور النقاد. والله أعلم.

(١) سماه بعضهم حاتماً. ينظر لسان الميزان ٢/ ١٤٤، ١٦٣.

(٢) فَرَّق بعضهم بين حامد بن آدم المروزي، وحامد التِّلِيَاني، وهما واحد. وتِلِيَان من قرى مرو.

وثلاثين ومئتين[(١)].

قال النسائي: ليس بشيء[(٢)(*)].

---

(١) ترجمته في: أحوال الرجال ٢٠٦، الضعفاء والمتروكين ٩١، الثقات ٨/ ٢١٨، الكامل ٢/٨٦٦، الأنساب ٣/٦٩ ـ ٧٠، الضعفاء لابن الجوزي ٣٠ ب، معجم البلدان ٢/ ٤٥، ميزان الاعتدال ١/ ٤٤٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٤٥، لسان الميزان ٢/ ١٤٤، ١٦٣، ١٦٤، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٤٧.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٩١، الضعفاء لابن الجوزي ٣٠ ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٤٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ؛ وقال ابن عدي: ولم أر ـ (كذا) ـ في حديثه إذا روى عن ثقة شيء منكر ـ (كذا) ـ، وإنما يؤتى ذلك إذا حَدَّث عن ضعيف.

ب ـ المجرِّحون: قال أبو داود سليمان بن مَعْبد المَرْوَزي السِّنْجي: قلت لابن معين: عندنا شيخ، يقال له: حامد بن آدم، روى عن يزيد ـ (هو ابن زُرَيْع البصري، أو ابن هارون الواسطي) ـ، عن الجُرَيْري ـ (يعني سعيد بن إياس) ـ، عن أبي نَضْرَة ـ (يعني المنذر بن مالك بن قُطَعَة) ـ، عن أبي سعيد ـ (يعني الخُدْري) ـ، وجابر رفعاه: الغِيبة أشد من الزنا. فقال: هذا كَذَّاب، لعنه الله؛ وقال الجُوزجاني: كان يكذب، ويَحْمُق في كذبه؛ وقال العجلي: ليس بشيء؛ وذكره أبو العَرَب القَيْرَواني في الضعفاء؛ وقال الذهبي في الميزان: وعَدَّه أحمد بن علي السُّليماني فيمن اشتُهر بوضع الحديث؛ وقال السَّمعاني: كان من أهل العلم، نظر في الرأي، وأسرف في الرواية عن عبد الله بن المبارك، وغيره، فاتُّهم ـ مع حفظه ـ فيه، وتبيّن غلطه فيها، وتكلموا فيه؛ وقال ياقوت: تكلموا فيه؛ وقال الذهبي في المغني: فيه مقال، ومشاه ابن عدي، وكذبه الجُوزجاني.

أحوال الرجال ٢٠٦، الثقات ٨/ ٢١٨، الكامل ١١٥ أ، الأنساب ٣/ ٦٩، معجم البلدان ٢/ ٤٥، ميزان الاعتدال ١/ ٤٤٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٤٥، لسان الميزان ٢/ ١٤٤، ١٦٣.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن الذهبي قال في ميزان الاعتدال ١/ ٤٤٧: «كذبه الجُوزجاني، وابن عدي». وفي هذا وهم، لأن ابن عدي لم يكذبه، بل مَشَّاه كما =

١٣٢ ـ ق: حِبَّان بن علي أبو علي، وقيل: أبو عبد الله[1] العَنَزي، الكوفي، الفقيه، الفاضل. ولد سنة إحدى عشرة ومئة، ومات بالكوفة سنة إحدى وسبعين ومئة، وقيل: سنة اثنتين وسبعين[2].

=ذكر الذهبي نفسه في المغني، وقد نَقَل ابن عدي عن الجُوزجاني تكذيبه له، ولم يقله عن نفسه.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على حامد بن آدم التِّلِيَاني، فمنهم من مَشَّاه، ومنهم من أَهْدره، وتوسط البعض فَلَيَّنوه.

والأكثرون من النقاد على هلاكه، وفيهم جميع المتقدمين، وهم أعلم به ممن تأخر، خاصة وأن بعضهم رماه بالكذب، ولم يدفع عنه أحد هذه التهمة ببرهان.

وقول ابن عدي: «ولم أر في حديثه إذا روى عن ثقة شيئاً منكراً، وإنما يُؤتى ذلك إذا حَدَّث عن ضعيف». مردود بالحديث الذي ذكره أبو داود السِّنْجي لابن معين. والكذب يُتْلِف أمر الرجل ولو كان في حديث واحد.

وأما ذكر ابن حبان له في الثقات فقد تعقبه ابن حجر في لسان الميزان ٢/ ١٦٣ فقال: «ولقد شان ابن حبان الثقات بإدخاله هذا فيهم، وكذلك أخطأ الحاكم بتخريجه حديثه في مستدركه».

وخلاصة القول: إن حامد التِّلِياني ليس بشيء ـ كما قال النسائي ـ، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. وإن كان كاذباً حقاً فالحكم فيه لا يختلف كثيراً. والله أعلم.

(١) وقد ورد في بعض الأماكن أن كنيته أبو بكر. وليس هذا بشيء.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٧٨، ٤٤٥، ٤/ ٤٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٢، سؤالات ابن الجُنيد لابن معين ٤٦٢، معرفة الرجال ١/ ٧٠، ٨٥، تاريخ البادي عن ابن معين ٩٩، الطبقات ١٦٩، تاريخ خليفة ٤٤٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦١، ٢٢٢، ٢٢٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٨٨ ـ ٨٩، الضعفاء الصغير ٣٧، أحوال الرجال ٧٠، معرفة الثقات ١/ ٢٨١، التاريخ ١/ ٥٥٨، الضعفاء والمتروكين ٩١، الجعديات ١/ ٨١٢، الضعفاء الكبير ١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١، الثقات ٦/ ٢٤٠ ـ ٢٤١، المجروحين ١/ ٢٦١، الكامل ٢/ ٨٣٣ ـ ٨٣٥، تصحيفات المحدثين ٢/ ٤٥٢، ٤٥٥ ـ ٤٥٦، الضعفاء والمتروكون ١٨٧، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٥، المؤتلف=

قال النسائي: ضعيف[١](*).

= والمختلف ١/ ٤٢٠ ـ ٤٢١، ٣/ ١٧٢٩، تاريخ أسماء الثقات ١١٠، تاريخ بغداد ٨/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧، الإكمال ٢/ ٣٠٩، الأنساب ٩/ ٣٩٢، الضعفاء لابن الجوزي ٣١ أ، تهذيب الكمال ٥/ ٣٣٩ ـ ٣٤٤، ميزان الاعتدال ١/ ٤٤٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٤٥، ديوان الضعفاء ٤٩، الكاشف ١/ ٢٠١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١٣ ـ ١١٤، تهذيب التهذيب ٢/ ١٧٣ ـ ١٧٤، تقريب التهذيب ١٤٩، خلاصة التذهيب ٧٠.

(١) الضعفاء والمتروكين ٩١، الكامل ١٠٩ ب، تاريخ بغداد ٨/ ٢٥٦، الضعفاء لابن الجوزي ٣١ أ، تهذيب الكمال ٥/ ٣٤٣، ميزان الاعتدال ١/ ٤٤٩، تهذيب التهذيب ٢/ ١٧٣ ـ ١٧٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال عثمان بن سعيد الدارمي: وسألته ـ (يعني ابن معين) ـ عن مُِنْدَل بن علي؟ فقال: ليس به بأس. قلت: وأخوه حِبَّان بن علي؟ فقال: صدوق. قلت: أيهما أحبُّ إليك؟ فقال: كلاهما وتمراً. كأنه يُضَعِّفهما؛ وقال ابن معين في موضع من رواية ابن مُحْرز: مُِنْدَل بن علي ليس به بأس، وحِبَّان مثله؛ وقال أيضاً في رواية عبد الله بن أحمد الدَّوْرَقي: حِبان ومُِنْدَل ليس بهما بأس؛ وفي رواية ابن الغَلاَبي: حِبَّان ومُِنْدَل ليس عندهما حديث، وليس بهما بأس؛ وقال أبو حاتم: سألت يحيى بن معين عن مُِنْدَل وحِبَّان أيهما أحبّ إليك؟ قال: ما بهما بأس؛ وقال ابن خِراش: قال يحيى بن معين: حِبَّان بن علي، ومُِنْدَل بن علي صدوقان؛ وقال العجلي: صدوق، جائز الحديث، وكان يتشيع؛ وقال أبو حاتم: حِبان بن علي يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: سألت يحيى بن معين عن مُِنْدَل وحِبان أيهما أحبُّ إليك؟ قال: ما بهما بأس. سمعت أبي يقول: كذا أقول؛ وقال البَزَّار: صالح؛ وأورده ابن حبان في الثقات، وقال: وكان يتشيع؛ وقال ابن عدي: ولحِبَّان بن علي أحاديث صالحة، وعامة حديثه أفرادات وغرائب، وهو ممن يحتمل حديثه، ويُكْتب؛ وقال الذهبي في الكاشف: صالح الحديث. وذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال محمد بن المثنى: ما سمعت عبد الرحمن ـ (يعني ابن مهدي) ـ يحدث عن حِبان بن علي؛ وقال ابن سعد: وكان حِبان ضعيفاً في الحديث، أضعف من مُِنْدَل؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري: مُِنْدَل وحِبان فيهما ضَعْف، وهما أحبُّ إليّ من قيس ـ (يعني ابن الربيع) ـ؛ وفي موضع آخر: =

....

=مُِنْدَل بن علي، وحِبان بن علي. حِبان بن علي أَمْثَلُهما؛ وقال الدوري: قيل ليحيى: ما يقول في مُِنْدَل، وحِبَّان؟ فقال: إنما تُركا لمكان الوديعة. قيل ليحيى: ما الوديعة؟ قال: كانوا يقولون: إن مُِنْدَلاً استودع وديعة. فقلت: ينبغي أن يكون حِبَّان أوثقهما؟ قال: ما أقربهما؛ وقال إبراهيم بن الجنيد: قلت ليحيى: مُِنْدَل وحِبان جميعاً سواء؟ قال: سواء. أي ضعيفان؛ وقال ابن محرز: وسألت يحيى عن مُِنْدَل بن علي؟ فقال: ليس بذاك. وضعف في أمره. ثم قال: هو صالح. وسألت يحيى بن معين عن حِبان بن علي؟ فقال: مثله؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية البادي: مُِنْدَل وحِبَّان ابنا علي العَنَزي، صالح، ليس بذاك القوي، حديثه هو وأخوه شيء واحد؛ وفي موضع من رواية معاوية بن صالح الأشعري: حِبان بن علي العَنَزي ضعيف، مُِنْدَل أصلح منه؛ وفي موضع آخر: ضعيفا الحديث؛ وفي رواية ابن أبي خَيْثَمة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: حِبان بن علي حديثه ليس بشيء؛ وقال الكَوْسَج لابن معين: حِبان ومُِنْدَل ابنا علي أيهما يقدم؟ قال: كلاهما سواء؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة لما سئل عن حِبان ومُِنْدَل: هما صالحان، وليسا بذلك؛ وقال أبو داود السِّجِسْتاني: وسألت يحيى بن معين عن حِبان؟ فقال: لا هو، ولا أخوه؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب السَّاجي عنه ـ (يعني عن ابن معين) ـ: فيه ضَعْف، وهو أوثق من مُِنْدَل، وهما متقاربان؛ وقال ابن نُمير في رواية علي بن الحسين بن الجنيد: حِبان ومُِنْدَل أحاديثهما فيها بعض الغلط؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: وسألت أبي عن حِبان بن علي فَضَعَّفه. قال أبي: وحِبان بن علي لا أكتب حديثه؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألته ـ (يعني أباه) ـ عن مُِنْدَل بن علي؟ فقال: ضعيف. فقلت له: حِبَّان أخوه؟ فقال: لا، هو أصلح منه ـ يعني مُِنْدَل ـ (وقد زاد ابن أبي حاتم هذا التفسير من عبد الله تفسيراً فقال: يعني مُِنْدَل أصلح من أخيه) ـ. وقال مَرَّة: ما أقربهما؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله أيضاً: حِبَّان أصح حديثاً من مُِنْدَل؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير ـ: وليس بالقوي عندهم؛ وقال أيضاً ـ كما في الضعفاء الصغير ـ: ليس عندهم بالقوي؛ وقال الجُوزجاني: مُِنْدَل وحِبان واهيا الحديث؛ وقال يعقوب بن شيبة: وكان ـ (يعني مُِنْدلاً) ـ خَيِّراً، فاضلاً، صدوقاً، وهو ضعيف الحديث، وهو أقوى من أخيه في الحديث؛ وقال أبو زرعة: لَيِّن؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: لا أحدث عن حِبان بن علي؛ وقال أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: أحاديثه عن ابن أبي رافع ـ (يعني محمد بن=

....

=عُبيد الله بن أبي رافع) ـ عامتها بواطيل؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: ليس بالقوي؛ وقال ابن قانع: ضعيف؛ وقال ابن حبان في المجروحين: فاحش الخطأ فيما يروي، يجب التوقف في أمره؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني في الضعفاء، والمؤتلف والمختلف: ضعيف. زاد في المؤتلف والمختلف: الحديث؛ وقال البَرْقاني في سؤالاته للدارقطني: سألته عن حِبان بن علي، وأخيه مُنْدَل؟ فقال: متروكان. وقال مرة أخرى: ضعيفان، ويُخَرَّج حديثهما؛ وقال الدارقطني أيضاً في العلل ـ كما في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ـ: ليس بثقة؛ وقال ابن ماكولا: ضعيف الحديث؛ وقال السمعاني: فاحش الخطأ فيما يروي، يجب التوقف في أمره؛ وقال الذهبي في المغني: ضعفه النسائي، وجماعة، ولم يُتْرك؛ وفي الديوان: ضَعَّفوه؛ وقال الهيثمي: وهو ضعيف، وقد وُثِّق؛ وقال أيضاً: وفيه ضعف، وقد وثق؛ وقال أيضاً: وهو متروك، وقد وثقه ابن معين في رواية، وضعفه في غيرها؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٧٨، ٤٤٥، ٤/ ٤٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٢، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٦٢، معرفة الرجال ١/ ٧٠، ٨٥، تاريخ البادي عن ابن معين ٩٩، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦١، ٢٢٢، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٨٨، الضعفاء الصغير ٣٧، أحوال الرجال ٧٠، معرفة الثقات ١/ ٢٨١، الضعفاء الكبير ١/ ٢٩٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١، ١/ ٤/ ٤٣٤، ٤٣٥، الثقات ٦/ ٢٤٠ ـ ٢٤١، المجروحين ١/ ٢٦١، الكامل ٢/ ٨٣٣، ونسخة الظاهرية ١١٠ أ، الضعفاء والمتروكون ١٨٧، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٥، المؤتلف والمختلف ١/ ٤٢٠، تاريخ أسماء الثقات ١١٠، تاريخ بغداد ٨/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦، ١٣/ ٢٤٨، ٢٤٩، الإكمال ٢/ ٣٠٩، الأنساب ٩/ ٣٩٢، تهذيب الكمال ٥/ ٣٤٣، المغني في الضعفاء ١/ ١٤٥، ديوان الضعفاء ٤٩، الكاشف ١/ ٢٠١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١٣ أ، ١١٣ ب، مجمع الزوائد ٥/ ٥١، ٢٦١، ٧/ ٢٦٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٩٨، تقريب التهذيب ١٤٩.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: أن الدكتور بشّار صحّف في تهذيب الكمال ٥/ ٣٤٣ قول ابن معين من رواية الدارمي: «كلاهما وتَمْراً» إلى: «كلاهما، وتَمَرّى». وقال في الحاشية: «تَمَرَّى: شك». والذي في مصورة دار المأمون من تهذيب الكمال ٢٢٤: «كلاهما وتمراً» على الصواب، وأظنه كذلك في جميع النسخ=

....

=الخطية لتهذيب الكمال، وهو الثابت في تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٢، وفي سائر المراجع التي نقلت منه. وسبب التصحيف أن الدكتور بشار لم ير لكلمة: «كلاهما وتمراً» معنى. مع أن هذه الكلمة مَثَل عربي، وقصته أن عمرو بن حُمْران الجَعْدي كان يرعى الإبل لأبيه، فمر به رجل قد أنهكه الجوع والعطش، وعمرو قاعد، وبين يديه زَبَد، وتمر، وسَنام. فقال له الرجل: أطعمني من هذا الزَّبَد والسَّنام. فقال عمرو: نعم، كلاهما وتمراً. قال الميداني في مجمع الأمثال ١٢٩/٢: «فذهبت كلمته مَثَلاً. ورفع كلاهما، أي لك كلاهما، ونصب تمراً على معنى: أزيدك تمراً... وقال قوم... حُكي أن الرجل قال: أنلني مما بين يديك. فقال عمرو: أيما أحبّ إليك زَبَد أم سَنَام؟ فقال الرجل: كلاهما وتمراً. أي مطلوبي كلاهما، وأزيد معهما تمراً، أو وزدني تمراً». ولو أردنا توجيه معنى كلام ابن معين مع تفسير الدارمي له على المثل المذكور، لكان المراد ـ والله أعلم ـ أن مُِنْدَلاً، وحِبَّان ـ مع صدقهما ـ يحتاجان إلى دِعامة، لأنهما ليسا بأقوى ما يكون. وآخرهما: أن مُغُلْطاي قال في إكمال تهذيب الكمال ١١٣/٢ أ ـ ١١٣ ب: «وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حِبان ومُِنْدَل ما أقربهما... ولما ذكره ابن شاهين في جملة الثقات قال: حِبَّان بن علي صالح، وليس بذاك القوي، حديثه هو وأخوه شيء واحد». وله في هذا الكلام وَهَمان، فالذي نقله عن عبد الله بن أحمد هو من كلام أبيه، لا من كلامه، وليس له فيه إلا الرواية. والذي نقله عن ابن شاهين هو أيضاً ليس من كلامه، وإنما ذكره أبو حفص في ثقاته عن ابن معين. ومُغُلْطاي كثير الوهم في إكماله ـ مع كثرة ما فيه من الفوائد، والاستدراكات الصحيحة ـ، ولعل ذلك عقوبة له لحرصه على الوقيعة بالإمام المِزّي، ومن ثَمَّ بالذَّهبي.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على حِبَّان بن علي بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها، بل كان الإمام الواحد يختلف مع نفسه في الحكم عليه.

وقد نظرت فيما استنكر على حِبَّان من الحديث، فوجدت الحمل في أكثره على غيره، وتوجد النكارة في غالب البعض الباقي في السند لا في المتن. ومن هذا يتبين أن الرجل لَيِّن، فيه ضَعْف غير مُغْرِق. وقد تساهل من رفعه إلى طبقة المحتج بهم، لكن أكثرهم عَدَلوا عن ذلك في مكان آخر. كما تَشَدَّد الذين وَهَّوا حديثه، بَيْد أن الكثير منهم عدلوا كما عَدَل الفريق الأول. وقول الجُوزجاني: «مُِنْدَل وحِبان واهيا الحديث» يحمل على العداوة لأجل المذهب، لذا لا يقبل منه. قال ابن حجر في لسان الميزان=

١٣٣ ـ ص عس: حَبَّة بن جُوَيْن[١] أبو قُدَامة البَجَلي، العُرَني، الكوفي، الصالح[٢]. مات سنة ست أو خمس وسبعين، وقيل: سنة تسع

= ١٦/١: «وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثَلْب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النَّصْب، وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذَلْقة، وعبارة طَلْقة...» أي أنه يتكلم فيهم بلسان حادّ سَليط. وقول أبي داود: «أحاديثه عن ابن أبي رافع عامتها بواطيل». لا ينبغي أن يُذكر في ترجمة حِبان بن علي، لأن ابن أبي رافع شديد الضعف، فتكون العلة في تلك الأحاديث منه، لا من حِبان. وقد روى حِبان عن جماعة هم أشد منه ضعفاً، بل بعضهم هالك متروك متهم، لذا فإنه من الإنصاف أن تكون العُهْدة في تلك الروايات عليهم، لا عليه، فمن مَيَّز هذا التمييز لم ينزل حِبَّان بن علي عن درجة من يكتب حديثه للاعتبار.

ووصف ابن معين له بالصلاح، يريد به الصلاح في الدين، لأنه كان يجمع بين هذه العبارة والتليين. وحِبَّان كان معروفاً بالصلاح والدِّيانة، قال الخطيب في تاريخ بغداد ٨/ ٢٥٥: «وكان حِبَّان صالحاً دَيِّناً». ولعل من أطلق تلك اللفظة ـ أي: صالح ـ في حِبَّان أراد بها مثلما أراد ابن معين. قال ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٨٠: «من عادتهم إذا أرادوا وَصْف الراوي بالصلاحية في الحديث قَيَّدوا ذلك، فقالوا: صالح الحديث. فإذا أطلقوا الصَّلاح فإنما يريدون به في الدِّيانة. والله أعلم».

وقول ابن عدي: «وهو ممن يُحْتمل حديثه، ويُكْتب» أظنه أراد به ـ كعادته ـ أنه من الضعفاء المعتبر بهم، ويؤكد هذا قوله: «وعامة حديثه أفرادات وغرائب» فمن كان الغالب على حديثه ذلك مع تضعيف وتليين الجمهور له يكون من أهل الجرح لا من أهل العدالة.

وخلاصة القول: إن حِبَّان بن علي لَيِّن، أو ضعيف ـ كما قال النسائي ـ، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) ينظر بقية نسبه في الطبقات ١٥٢.

(٢) قيل: إن له رؤية. والأصح أنه تابعي كما قال الذهبي في تجريد أسماء الصحابة ١/ ١١٦. وينظر الإصابة ١/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣.

وسبعين، وقيل غير ذلك[(١)(٢)].

قال النسائي: ليس بالقوي[(٣)(*)].

---

(١) قال ابن حجر في الإصابة ١/ ٣٧٣: «ومات حَبَّة بعد سنة سبعين، وقيل بسنة، وقيل بأكثر من ذلك».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ١٧٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٣٥٤، الطبقات ١٥٢، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٣، ٣٥٨، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٩٣، أحوال الرجال ٤٧، معرفة الثقات ١/ ٢٨١، المعرفة والتاريخ ٣/ ٧٤، ١٩٠، ٢٢٧، الضعفاء والمتروكين ٩٢، الضعفاء الكبير ١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٥٣، الثقات ٤/ ١٨٢، المجروحين ١/ ٢٦٧، الكامل ٢/ ٨٣٥ ـ ٨٣٦، تصحيفات المحدثين ٣/ ١٠٠٤ ـ ١٠٠٥، الضعفاء والمتروكون ١٨٨، المؤتلف والمختلف ٢/ ٥٨٠، تاريخ بغداد ٨/ ٢٧٤ ـ ٢٧٧، الإكمال ٢/ ٣٢٠، عُجالة المبتدي وفُضالة المنتهي في النسب ٩٢، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ أ، تهذيب الكمال ٥/ ٣٥١ ـ ٣٥٤، ميزان الاعتدال ١/ ٤٥٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٤٦، ديوان الضعفاء ٤٩، تجريد أسماء الصحابة ١/ ١١٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١٤ ب ـ ١١٥ أ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٧٦ ـ ١٧٧، تقريب التهذيب ١٥٠، الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣ في القسم الثالث، خلاصة التذهيب ٧٠.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٩٢، الكامل ١١٠ أ، تاريخ بغداد ٨/ ٢٧٦، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ أ، تهذيب الكمال ٥/ ٣٥٢، ميزان الاعتدال ١/ ٤٥٠، تهذيب التهذيب ٢/ ١٧٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي ـ كما في ترجمة حارثة بن مُضَرِّب من إكمال تهذيب الكمال ـ: سألت أبا عبد الله ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ عن الثَّبْت في علي بن أبي طالب؟ فقال: عَبِيْدة ـ (يعني ابن عمرو السَّلْماني) ـ، وأبو عبد الرحمن السُّلَمي ـ (يعني عبد الله بن حبيب) ـ، وحارثة بن مُضَرِّب، وحَبَّة بن جُوَيْن، وعَبْدُ خَيْر ـ (يعني ابن يزيد الهَمْداني) ـ؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال صالح جَزَرَة: حَبَّة العُرَني من أصحاب علي، شيخ، وهو حَبَّة بن جُوَيْن كوفي، وكان يتشيع، ليس هو بالمتروك، ولا ثَبْت، وَسَط؛ وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أغلاط، وكان غالياً في التشيع. =

....

= **ب ـ المجرّحون والمُلَيِّنون**: قال ابن سعد ـ كما في الطبقات الكبرى ـ: وله أحاديث، وهو ضعيف؛ وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: قد رأى الشَّعبيُّ رُشَيْدَ ـ (كذا) ـ الهَجَري، وحَبَّة العُرَني، والأَصْبَغ بن نُبَاتَة، وليس يساوي كلهم شيئاً. قال يحيى: وأبو سعيد عَقِيْصا شرٌّ منهم؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية معاوية بن صالح، والدوري كما في الضعفاء الكبير: لا يكتب حديثه؛ وفي رواية جعفر بن أبان، والدوري ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس بشيء؛ وفي رواية عبد الله بن أحمد الدَّوْرَقي: ليس حديثه بشيء؛ وفي رواية سُلْيمان بن مَعْبد: ليس بثقة؛ وقال البخاري: يذكر عنه سوء مذهب؛ وقال الجُوزجاني: غير ثقة؛ وقال الفسوي: وقد رأى الشَّعبي رُشَيْداً، وحَبَّة العُرَني، والأَصْبَغ بن نُباتة، وليس حديثهم بشيء، وكذلك أبو سعيد عَقِيْصا، هؤلاء كادوا أن يكونوا روافض؛ وقال ابن خِراش: ليس بشيء؛ وقال الساجي ـ كما في كتاب مُغُلْطاي ـ: كان يقدم علياً على عثمان، ويتبين ضعفه ـ (كذا، وفي الإصابة: يكفي في ضعفه) ـ أنه قال: كان مع علي ثمانون بدرياً؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: ليس يُساوي شيئاً؛ وقال ابن حبان في الثقات: ضعيف؛ وفي المجروحين: كان غالياً في التشيع، واهياً في الحديث؛ وقال ابن عدي: وحَبَّة هذا روى عن علي، وهو معروف من أصحابه، وقد روى عن عبد الله بن مسعود، وروى أحاديث كثيرة، وقلَّ ما رأيت في حديثه منكر ـ (كذا) ـ قد جاوز الحد إذا روى عنه ثقة، وقد أجمعوا على ضعفه، إلا أنه مع ذلك يُكْتب حديثه؛ وقال الدارقطني: ضعيف؛ وقال الجَوْرقاني: وحَبَّة لا يساوي حَبَّة، كان غالياً في التشيع، واهياً في الحديث؛ وقال الحازمي: من الشيعة؛ وقال ابن الجوزي في الموضوعات: أما حَبَّة فلا يساوي حَبَّة، فإنه كذاب؛ وقال أيضاً في الضعفاء: يروي عن علي، ويكذب فيما يروي، روى أن علياً كان معه بصِفين ثمانون بدرياً، وكذب، فإنه ما شهد مع علي صِفين من أهل بدر إلا خُزَيْمة ـ (يعني ابن ثابت بن الفاكِه الخَطْمي) ـ؛ وقال الذهبي في الميزان: من غُلاة الشيعة، وهو الذي حَدَّث أن علياً كان معه بصِفين ثمانون بدرياً، وهذا محال؛ وفي الديوان: شيعي منحرف ـ (ثم نقل فيه قول الجُوزجاني، والدارقطني) ـ؛ وقال ابن حجر في فتح الباري: ضعيف؛ وفي الإصابة: وحَبَّة اتفقوا على ضعفه، إلا العجلي فوثقه، ومشاه أحمد.

الطبقات الكبرى ٦/ ١٧٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٣٥٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٩٣، أحوال الرجال ٤٧، معرفة الثقات ١/ ٢٨١، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٩٠، =

١٣٤ ـ حَبِيب بن أبي الأَشْرس حَسَّان، وهو حبيب بن حسان بن أبي المُخَارِق، وهو حبيب بن أبي هِلال، يقال: كنيته أبو الأَشْرس،

=الضعفاء الكبير ١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦، الجرح والتعديل ٢/١/٢٥٣، الثقات ٤/ ١٨٢، المجروحين ١/٢٦٧، الكامل ٢/ ٨٣٥، ونسخة الظاهرية ١١٠ أ، تاريخ بغداد ٨/ ٢٧٦، الأباطيل ١/ ١٥٠، عُجالة المبتدي ٩٢، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ أ، الموضوعات ١/ ٣٤٢، ميزان الاعتدال ١/ ٤٥٠، ديوان الضعفاء ٤٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٠٩ ب، ١١٥ أ، تقريب التهذيب ١٥٠، الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٣٧٣، فتح الباري ٨/ ١٣٩.

فقد اختلف النقاد في الحكم على حَبَّة بن جُوَيْن بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. ونظرت فيما استنكر عليه من الروايات، فوجدت أكثره من رواية الضعفاء عنه، بل غالب ذلك من رواية من هو أضعف منه، وقد أحسن ابن عدي حيث قال فيه: «وروى أحاديث كثيرة، وقلّ ما رأيت في حديثه منكراً قد جاوز الحد إذا روى عنه ثقة، وقد أجمعوا على ضعفه، إلا أنه مع ذلك يكتب حديثه». لكنه لم يصب في دعوى الإجماع.

ولحَبَّة بن جُوَيْن مناكير الحمل فيها عليه، بعضها شديد، لكنه محمول على الخطأ، لا التعمد ـ ينظر تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧.

وأما قوله: «كان مع علي ثمانون بدرياً» يعني بصِفين، فقد كذبه به ابن الجوزي، لكن قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/ ١٧٧ عقب إيراده كلام ابن الجوزي: «قلت: إي والله إن صح السند إلى حَبَّة». فكأن السَّند إليه فيه شيء.

ومما تقدم يتبين تساهل من عَدَّ حَبّة في طبقة المحتج بهم، وتشدّد من وَهَّاه، وطرح حديثه بَلْه التكذيبَ. والصوابُ فيه جعله من الذين يكتب حديثهم للاعتبار، لكن هل هو في أدنى درجات التعديل، أم في أسهل درجات التجريح؟ والذي أُراه هو الأخِر.

وقول ابن الجوزي: «فإنه ما شهد مع علي صِفين من أهل بدر إلا خُزَيْمة» قد تعقبه مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١٥ أ بأن غيره قد شهدها أيضاً.

وخلاصة القول: إن حَبَّة بن جُوَيْن ضعيف، يكتب حديثه للاعتبار. وقول النسائي: «ليس بالقوي» يستعمله كثيراً فيمن وصف بإحدى المرتبتين الأخيرتين من مراتب التعديل، ولعل المراد هنا المرتبة الأخيرة. والله أعلم.

الكوفي، جَدّ صالح جَزَرة[(١)][(٢)].

قال النسائي: متروك الحديث[(٣)].

وقال أيضاً: ليس بثقة[(٤)][(*)].

---

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٩٥ فيمن مات في العشر الخامسة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٩١، ٣٥٦، ٤١٤، ٤٨٧، ٥٤٤، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٧٣ ـ ٧٤، ٢٧٥ ـ ٢٧٦، ٢٨٧، ٢٩٢، ٢/ ١٩٢، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣١٣، التاريخ الصغير ٢/ ٩٥، الضعفاء الصغير ٣٠، أحوال الرجال ٥٨، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٨، المعرفة والتاريخ ٣/ ٦٤، ١٤٠، الضعفاء والمتروكين ٩٠، الضعفاء الكبير ١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٩٨، المجروحين ١/ ٢٦٤، الكامل ٢/ ٨١٠ ـ ٨١٢، الضعفاء والمتروكون ١٨٦، الضعفاء لابن الجوزي ٣٠ ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٥٠ ـ ٤٥١، ٤٥٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٤٦، ١٤٧، ديوان الضعفاء ٤٩، لسان الميزان ٢/ ١٦٧ ـ ١٦٨، ١٧٠.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٩٠، الكامل ١٠٥ ب، الضعفاء لابن الجوزي ٣٠ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٥٠. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على عبارة: «متروك».

(٤) لسان الميزان ٢/ ١٦٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المقوّون لحديثه: قال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة أحاديث: ولحبيب بن حسان غير ما ذكرت من الحديث، فأما أحاديثه ورواياته فقد سَبَرْته، ولا أرى به بأساً، وأما رداءة دينه كما حُكي عن يحيى القطان، وكما حَكى عمرو بن علي ـ (يعني الفلاّس) ـ عن الأفْطس ـ (يعني عبد الله بن سلمة) ـ فهم أعلم وما يذكرونه، والذي قالوا يُحْتَمل، وأما في باب الرواية فلم أرى ـ (كذا) ـ في رواياته بأساً.

ب ـ المجرّحون: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: حدثني أبي، قال: حدثنا عبد الرحمن ـ (يعني ابن مهدي) ـ، قال: قلت ـ يعني لسفيان ـ (وهو الثوري) ـ: قول مجاهد ـ (هو ابن جَبْر) ـ يعني في هذا الثوب المصبوغ بالوَرْس والزَّعْفَران إذا غسل فذهب لونه، قال: لا بأس أن يحرم فيه؟ فقال ـ=

....

=(يعني الثوري) ـ: عن حَبيب بن حسان. كأنه ـ (يعني الثوري) ـ ضَعَّفه ـ يعني حَبيب بن حسان ـ؛ وقال البخاري: كان الثوري يروي عنه ولا ينسبه، وربما نسبه؛ وقال أبو بكر بن عَيَّاش: لو عرف الناس حَبيب بن حَسَّان لضربوا على بابه الخَتْم؛ وقال الفلّاس ـ كما في الكامل ـ: سمعت عبد الله بن سلمة الأفطس ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ ذكر حبيب بن حسان وهو حبيب بن أبي الأشرس فقال: تزوج امرأة نصرانية كان عَشِقها، فتنصَّر. وقال لي: سل يحيى بن سعيد ـ (يعني القطان) ـ. فأتيت أريد يحيى، فسألته، وأخبرته بما قال الأفطس، فقال: كان رديئاً، كان رديئاً. ولم يزدني على هذا؛ وقال محمد بن المثنى ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: ما سمعت يحيى، ولا عبد الرحمن حَدَّثا عن سفيان ـ (يعني الثوري) ـ عن حَبيب بن حَسَّان ابن أبي الأشْرس شيئاً قطُّ؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري: وليس حديثه بشيء؛ وفي موضع ثان: ليس بثقة، وكانت له جاريتان نصرانيتان، وكان يذهب معهما إلى البِيْعة؛ وفي موضعين آخرين: وليس هو بشيء؛ وفي رواية جعفر بن أبان: ليس بثقة، كان يذهب مع جاريتين له إلى البِيْعة؛ وفي رواية أحمد بن أبي يحيى: ليس بشيء؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية البخاري، والأثْرم: متروك. زاد الأثرم: الحديث؛ وقال البخاري: منكر الحديث؛ وقال الجُوزجاني: ساقط؛ وذكره أبو زرعة في الضعفاء؛ وقال أبو داود: ليس حديثه بشيء؛ وقال الفسوي في موضع: ليس حديثه بشيء؛ وفي موضع آخر: منكر الحديث، ضعيف، لا يفرح بحديثه؛ وقال أبو حاتم: وليس بالقوي، منكر الحديث أحياناً؛ وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، وقد كان عشق امرأة نصرانية، وقد قيل: إنه تنصر، وتزوج بها. فأما اختلافه إلى البِيْعة من أجلها فصحيح؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث؛ وقال الدارقطني: ضعيف؛ وقال الذهبي: ضَعَّفوه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٩١، ٣٥٦، ٤٨٧، ٥٤٤، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣١٣، التاريخ الصغير ٢/ ٩٥، الضعفاء الصغير ٣٠، أحوال الرجال ٥٨، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٨، المعرفة والتاريخ ٣/ ٦٤، ١٤٠، الضعفاء الكبير ١/ ٢٦١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٩٨، المجروحين ١/ ٢٦٤، الكامل ٢/ ٨١١، ونسخة الظاهرية ١٠٥ ب، الضعفاء والمتروكون ١٨٦، ميزان الاعتدال ١/ ٤٥٤، لسان الميزان ٢/ ١٦٧، ١٦٨.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن ما نقله ابن عدي عن الفلاس مغاير لما نقله غيره عنه، ففي لسان الميزان ٢/ ١٦٧ ـ ١٦٨: «وقال الساجي: قال عمرو بن علي: =

١٣٥ ـ ق: حَبيب بن أبي حبيب رُزَيْق[١]، وقيل: إبراهيم، وقيل: مرزوق، أبو محمد الحَنَفي، الخُراساني الأصل، ثم المدني، والمصري، كاتب مالك بن أنس، وقارِئه. مات بمصر سنة ثماني عشرة ومئتين[٢].

=سمعت عبد الله بن سلمة الأفطس يقول: تزوج ابن أبي الأَشْرس جارية نصرانية، وكان يعشقها، فتنصر. وقال عمرو بن علي: فذكرت ذلك ليحيى بن سعيد القطان، فقال: أفرط الأفطس. قال الساجي: وأحسب أن القول قول يحيى. ورأيت هذه الحكاية في تاريخ عمرو بن علي، ولم يقل: أفرط الأفطس، وإنما قال: كان يقال. قال: ولم يزد على ذلك.

ثم أقول: أورد ابن عدي في الكامل ٢/ ٨١١ عدة أحاديث في ترجمة حبيب بن أبي الأَشْرس ثم قال عقبها: «ولحبيب بن حسان غير ما ذكرت من الحديث، فأما أحاديثه وروايته فقد سَبَرته ولا أرى به بأساً، وأما رداءة دينه كما حُكي عن يحيى القطان...». وقد نظرت في الأحاديث التي أوردها ابن عدي ـ ومن عادته أن يذكر مناكير المترجم، أو أشدها، أو أقرب ما عنده للنكارةِ ـ فوجدت الأمر كما قال. لكن سائر النقاد طعنوا في حديثه طعناً قوياً، فلعلهم رأوا فيه ما لم ير ابن عدي، أو أنهم ضَعَّفوه لأجل رداءة دينه حيث كان يختلف مع جاريتيه النصرانيتين إلى البِيْعة، وهذا كاف لفساد حاله. وأما اتهامه بالتنصر فلم يقطع به سوى الأفطس، وهو متروك عند الأكثرين.

وخلاصة القول: إن حبيب بن أبي الأشرس ليس بثقة، متروك الحديث ـ كما قال النسائي، وكما ذكر الجمهور ـ لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) جاء في بعض الكتب: «زُرَيق». وهو تصحيف. ولم أر أحداً قبل المزي سمى أباه إبراهيم، ومرزوقاً. وإنما سَمَّوه رُزَيقاً.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٩٧، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٨٩ ـ ٤٩٠، معرفة الرجال ١/ ٦٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٥٥، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٤٧، الضعفاء والمتروكين ٩٠، الضعفاء الكبير ١/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٠٠، المجروحين ١/ ٢٦٥، الكامل ٢/ ٨١٨ ـ ٨٢٠، الضعفاء والمتروكون ١٨٥، سؤالات السِّجزي وغيره للحاكم ٢٣٥ ـ ٢٣٦، الضعفاء لابن الجوزي ٣٠ ب، تهذيب الكمال ٥/ ٣٦٦ ـ ٣٧٠، ميزان الاعتدال ١/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣، المغني في الضعفاء ١/ ١٤٦، ديوان الضعفاء ٥٠، الكاشف ١/ ٢٠٢، المجرَّد=

قال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال أيضاً: أحاديثه كلها موضوعة عن مالك، وعن غيره[٢](*).

=في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٩٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/١١٧ أ ـ ١١٧ ب، تهذيب التهذيب ٢/١٨١ ـ ١٨٢، تقريب التهذيب ١٥٠، حُسْن المحاضرة ١/٢٨٤، خلاصة التذهيب ٧١.

(١) الضعفاء والمتروكين ٩٠، الكامل ١٠٦ ب، الضعفاء لابن الجوزي ٣٠ب، تهذيب الكمال ٥/٣٦٩. لكن ابن عدي زاد: «وحبيب هذا أحاديثه كلها موضوعة عن مالك، وعن غيره». جامعاً بين قولي النسائي.

(٢) الكامل ١٠٦ ب، إكمال تهذيب الكمال ٢/١١٧ ب، تهذيب التهذيب ٢/١٨٢. ولفظ مُغُلْطاي، وابن حجر: «متروك، أحاديثه كلها موضوعة عن مالك وغيره». فلعلهما أخذا هذا الجمع عن ابن عدي، أو أن النسائي قال مرة: «متروك الحديث» ومرة: «متروك ـ (أو متروك الحديث) ـ أحاديثه كلها موضوعة...».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال إسماعيل بن إسحاق القاضي: كان القَعْنبي ـ (يعني عبد الله بن مَسْلَمة) ـ لا يرضى قراءة حَبيب، فما زال يَجْهد حتى قَرَأ بنفسه الموطأ على مالك؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: كان حبيب الذي بمصر الذي يقال له: عَرْض حبيب، يقرأ على مالك بن أنس، وكان يُخَطْرِف ـ (فسرها ابن معين في العبارة التالية) ـ للناس، يُصَفِّح ورقتين وثلاثة، سألوني بمصر عنه، فقلت: ليس أمره بشيء، وكان ابن بُكَيْر ـ (يعني يحيى بن عبد الله بن بُكير) ـ سمع من مالك بعَرْض حبيب، وهو أَشَر العَرْض؛ وفي رواية ابن الجنيد: كذاب خبيث، رجل سوء، يخرطف ـ (كذا في نسخ رواية ابن الجنيد، وفي إكمال تهذيب الكمال. ولعلها مصحفة) ـ، يضع الحديث، يقرأ على مالك فيخرطف ـ (كذا) ـ الأحاديث، العشر ورقات، وأكثر وأقل؛ وقال ابن مُحرز: سمعت يحيى ـ وذُكر له يحيى بن بُكير المصري. قيل له: إنه يحدث بالموطأ عن مالك بن أنس. قال: وأي شيء كان يَسوى، إنما كان بعرض حبيب، وكان حبيب كذاباً، كان يعرض لهم خمس ورقات، ثم يقول لهم: عرضت لكم عشرة. ثم قال يحيى بن معين: وهو لا يحسن يقرأ حديث ابن وهب، فكيف يقرأ الموطأ؟! أنا سمعت منه عن مالك، عن الزهري أن ابن الزبير أحرم من التنعيم، وإنما هو عن هشام بن عروة؛ وقال عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدَّوْرقي: قال يحيى بن معين، أو أبي: أَشَر السَّماع من=

....

=مالك عَرْض حَبيب، كان يقرأ على مالك، فإذا انتهى إلى آخر القراءة صَفَّح أوراقاً، وكتب: بلغ. وعامة سماع المصريين عرض حبيب؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية أبي الوليد موسى بن أبي الجارود: كذاب؛ وقال محمد بن سهل بن عسكر: كتبنا عنه عشرين حديثاً، وعرضناها على علي بن المديني فقال: هذا كله كذب؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سمعته ـ (يعني أباه) ـ يقول: قدم علينا رجل، ومعه كتاب عن ابن أخي ابن شهاب ـ (يعني ابن أخي الزُّهري، وهو محمد بن عبد الله بن مسلم) ـ، عن عمه، عن القاسم ـ (يعني ابن محمد بن أبي بكر الصديق) ـ، وسالم ـ (يعني ابن عبد الله بن عمر) ـ، فجعلت أنظر فيها، فإذا هي مسائل خالد ـ يعني ابن أبي عِمران ـ عن القاسم، وسالم، فقلت للرجل: ممن سمعت هذا؟ فقال: من حبيب الذي كان يقرأ للناس على مالك. فقلت: دعها، أو خَرِّقها، هذا رجل كذاب، وإذا هو قد أحالها وقلبها على ابن أخي ابن شهاب عن عمه. وإنما هي مسائل خالد بن أبي عمران عن القاسم وسالم؛ وقال ابن أبي حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: أخبرنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إليّ قال: سمعت أبي ذكر حبيباً الذي كان يقرأ لهم على مالك بن أنس، فقال: ليس بثقة، قدم علينا رجل ـ أَحْسِبه قال ـ من أهل خُراسان، كتب عن حبيب كتاباً، عن ابن أخي ابن شهاب الزُّهري، عن عمه، عن سالم والقاسم، فإذا هي أحاديث ابن لَهِيعة، عن خالد بن أبي عِمران، عن القاسم وسالم، أحالها على ابن أخي ابن شهاب، عن عمه، كان حبيب يحيل الحديث، ويكذب. ولم يكن أبي ـ (القول لعبد الله) ـ يوثقه، ولا يرضاه، وأثنى عليه شراً وسوءاً؛ وقد سبق ذِكر ما نُسب لأحمد بن إبراهيم الدَّورقي ظناً، وهذا محله؛ وقال عَوَّام بن إسماعيل الواسطي في رواية أحمد بن علي الأَبَّار ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: جاء حبيب كاتب مالك بن أنس يقرأ على سفيان بن عيينة، قال: حدثكم المَسْعُودي ـ (يعني عبد الرحمن بن عبد الله بن عُتبة) ـ، عن جراب التَّيْمي؟ فقال له سفيان: ليس هو جراب، هو جَوَّاب. وقَرَأ عليه: حدثكم أيوب ـ (يعني السَّخْتِياني) ـ عن ابن شيرين؟ فقال له سفيان: ليس هو ابن شيرين، هو ابن سيرين؛ وقال أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كان مُصَحِّفاً؛ وقال ابن البَرْقي في رواية أبي داود: كان حبيب يضع الحديث؛ وقال أبو زرعة في رواية البَرْذعي: وقع بمصر رجلان كانا يضعان الحديث: خالد بن نَجِيح، وحبيب بن رُزَيق؛ وقال أبو داود السِّجِسْتاني ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: حبيب كاتب مالك من أكذب الناس؛ وقال أبو حاتم: متروك=

....

=الحديث، روى عن ابن أخي الزهري أحاديث موضوعة؛ وقال الساجي: كذاب، يضع الحديث، كان إذا قرأ على مالك للغرباء صَفَّح ورقتين، وأقل وأكثر لا تقرأ على مالك، يغالطه، فيترك بعض حديثه، فَيُحمل ذلك عنه؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب الضعفاء لأبي محمد بن الجارود: ليس بشيء؛ وقال أيضاً: ولما ذكره أبو العَرَب في جملة الضعفاء قال: قال لي مالك بن عيسى ـ (يعني القَفَصي، لا أعرف سنة وفاته) ـ: كاتب مالك ضعيف جداً؛ وقال ابن حبان: كان يُوَرِّق بالمدينة على الشيوخ، ويروي عن الثقات الموضوعات، كان يُدخل عليهم ما ليس من أحاديثهم، فكل من سمع بعَرْضه فسماعه ليس بشيء، فإنه كان إذا قرأ أخذ الجزء بيده، ولم يعطهم النسخ، ثم يقرأ البعض، ويترك البعض، ويقول: قد قرأت كله، ثم يعطيهم فينسخونها، فسماع ابن بُكير، وقُتَيبة ـ (يعني ابن سعيد) ـ عن مالك كان بعَرْض حبيب؛ وقال ابن عدي: يضع الحديث... ويكثر حديث حبيب عن مالك الأحاديث الذي وضعها عليه، فاستغنيت بمقدار ما ذكرته من رواياته عن مالك، ليستدل بهذا القليل على الكثير، وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن مالك مع غيرها من رواياته عنه كلها موضوعة... وهذه الأحاديث مع غيرها مما روى حبيب عن هشام بن سعد كلها موضوعة، وعامة حديث حبيب موضوع المتن، مقلوب الإسناد، ولا يَحْتَشِم حبيب في وضع الحديث على الثقات، وأمره بَيِّن في الكذابين، وإنما ذكرت طرفاً منه ـ (يعني من حديثه) ـ ليستدل به على ما سواه؛ وقال أبو الفتح الأزدي: متروك الحديث؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث؛ وقال الدارقطني ـ كما في الضعفاء ـ: متروك؛ وقال أيضاً ـ كما في نصب الراية ـ: ضعيف؛ وقال مُغُلْطاي: وفي تاريخ نيسابور: ذهب حديث حبيب في الذاهبين؛ وقال البيهقي: ضعيف؛ وقال الذهبي: واهٍ؛ وقال ابن حجر: متروك، كذبه أبو داود، وجماعة.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٩٧، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٨٩ ـ ٤٩٠، معرفة الرجال ١/٦٣، العلل ومعرفة الرجال ١/٢٥٥، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/٤٤٧، الضعفاء الكبير ١/٢٦٥، الجرح والتعديل ٢/١/١٠٠، المجروحين ١/٢٦٥، الكامل ٢/٨١٨، ٨٢٠، ونسخة الظاهرية ١٠٦ ب، ١٠٧ أ، الضعفاء والمتروكون ١٨٥، سؤالات السِّجزي وغيره للحاكم ٢٣٥ ـ ٢٣٦، السنن الكبرى للبيهقي ٥/٣٤٣، الضعفاء لابن الجوزي ٣٠ ب، المُجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٩٧، نصب الراية ٤/٣٣٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/١١٧ أ، ١١٧ ب، تقريب التهذيب ١٥٠.

=

١٣٦ ـ حَبيب بن أبي العالية الكوفي، ويقال: البصري[(١)].

قال النسائي: ليس بالقوي[(٢)(*)].

= وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: أن ابن الجوزي قال في الضعفاء ٣٠ ب: «وقال الرازي ـ (يعني أبا حاتم) ـ: كان يحيل الحديث، ويكذب، متروك الحديث، روى عن ابن أخي الزهري أحاديث موضوعة». فخلط بين كلام أحمد بن حنبل، وأبي حاتم، فعبارة: «كان يحيل الحديث، ويكذب» لأحمد، والباقي لابن أبي حاتم. وآخرهما: أن الذهبي قال في المغني في الضعفاء ١/١٤٦، وديوان الضعفاء ٥٠: «وقال أبو داود: كان يضع الحديث». ولم يسبقه أحد إليه، نعم ذكر أبو داود ذلك عن ابن البَرْقي، ولم يقله بنفسه.

ثم أقول: اتفق النقاد على هلاك حبيب كاتب مالك، وسقوطه، سوى الدارقطني، والبيهقي حيث قالا فيه: «ضعيف». دون دفع كلام الجمهور، بَيْد أن الدارقطني قال فيه في مكان آخر: «متروك»، فيحمل قوله الأول على هذا.

وقد ذكر ابن عدي لحبيب جملة من الأباطيل والموضوعات ثم قال: «وعامة حديث حبيب موضوع المتن، مقلوب الإسناد، ولا يحتشم حبيب في وضع الحديث على الثقات، وأمره بَيِّن في الكذابين، وإنما ذكرت طرفاً منه ليستدل به على ما سواه». وهذا القول دقيق مصيب.

وخلاصة القول: إن حبيب كاتب مالك متروك الحديث، أحاديثه كلها موضوعة عن مالك، وعن غيره ـ كما قال النسائي ـ، لا يكتب حديثه إلا لبيان هلاكه، وكذبه. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٩٨، العلل ومعرفة الرجال ٢/٥٧، التاريخ الكبير ٢/١/٣٢٢ ـ ٣٢٣، الضعفاء والمتروكين ٩٠، الضعفاء الكبير ١/٢٦٤، الجرح والتعديل ٢/١/١٠٦، الثقات ٦/١٨٤، الكامل ٢/٨١٥ ـ ٨١٦، تاريخ أسماء الثقات ٩٩، الضعفاء لابن الجوزي ٣١ أ، ميزان الاعتدال ١/٤٥٥، المغني في الضعفاء ١/١٤٧، ديوان الضعفاء ٥٠، لسان الميزان ٢/١٧١.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٩٠، الضعفاء لابن الجوزي ٣١ أ.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية الدوري، والكَوْسج: ثقة؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: حبيب بن أبي العالية يُكتب حديثه، كوفي. قيل =

١٣٧ ـ ع: حَبيب بن أبي قريبة(١)، واسمه زائدة(٢)، وقيل:

=له: قال يحيى بن معين: ثقة؟ قال: ثقة حبيب بن أبي ثابت؛ وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي المراسيل، روى عنه يحيى بن سعيد القطان؛ وقال ابن عدي: ولحبيب بن أبي العالية أحاديث، وليست بالكثيرة، وأرجو أنه لا بأس به وبرواياته. وذكره ابن شاهين في الثقات، وقد روى عنه القطان، وكان ممن ينتقي الشيوخ.

ب ـ المُلَيِّنون: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سألته ـ (يعني أباه) ـ عن حبيب بن أبي العالية ـ؟ قال: روى عنه هُشَيْم ـ (يعني ابن بَشِير) ـ. ثم قال: ما أدري ـ (يوجد في نسخة من كتاب العلل المذكور بعد عبارة: ما أدري: «يعني». وهذه الكلمة لا توجد في النسخة الأخرى، بل هي غير موجودة فيما نقله العُقيلي، وابن أبي حاتم، وابن عدي عن عبد الله بن أحمد) ـ له أحاديث. كأنه ضَعَّفه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٩٨، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٥٧، الضعفاء الكبير ١/ ٢٦٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٠٦، الثقات ٦/ ١٨٤، الكامل ٢/ ٨١٥، ٨١٦، تاريخ أسماء الثقات ٩٩.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن قول الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٤٥٥: «ضَعَّفه يحيى بن معين» وهم، والصواب أن يحيى وثقه.

ثم أقول: ذهب جمهور النقاد إلى تعديل حَبيب بن أبي العالية، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فابن معين وثقه مطلقاً، وعَدَّه بعضهم في درجات تالية. فأما توثيق ابن معين فقد رَدَّه أبو حاتم، وغمز أحمد يدفعه أيضاً.

وقد نظرت فيما ذكره المترجمون لحبيب من أحاديث، فلم أجد فيها ما ينزله عن أدنى درجات الاحتجاج. ولعل القول فيه قول ابن عدي: «وأرجو أنه لا بأس به وبرواياته»، أي أن الرجل حسن الحديث فيما لم يستنكر عليه.

وقول النسائي: «ليس بالقوي» يستعمله ـ كثيراً ـ فيمن قيل فيه: صدوق، أو محله الصدق. والله أعلم.

(١) ضبطها مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٢ أ بالتصغير، أي: قُرَيْبَة. وفي خلاصة التذهيب ٧٢ بفتح القاف، أي: قَرِيبَة.

(٢) كذا سمى أبا قريبة جماعةٌ من الأئمة، لكن في سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٤: «وهو ابن أبي قريبة دينار». ولم أجد له متابعاً.

حبيب بن زَيْد، وقيل: ابن أبي بَقِيَّة[(١)]، وقيل: ابن زائدة[(٢)]، أبو محمد[(٣)] المُزَني مولاهم، البصري، المُعَلِّم، وهو مشهور بحبيب المُعَلِّم. مات سنة ثلاثين ومئة[(٤)].

قال النسائي: ليس بالقوي[(٥)].

وقال أيضاً: وسُهَيْل خير من حَبيب المُعَلِّم[(٦)(*)].

---

(١) كذا ضبطها الجمهور، وفي إكمال تهذيب الكمال ٢/١٢٢ أ: «وقيل: ابن أبي تَقِيَّة».

(٢) أفردت هذا القول، لأن بعض الأئمة لم يذكر كون زائدة هو اسم أبي قريبة.

(٣) كذا كَنّاه الأكثرون، وزعم بعضهم أن كنيته أبو جعفر. وفي التعديل والتجريح ٢/٥١٥: «حبيب بن أبي قريبة، ويقال: ابن أبي بقية، ويقال: أبو يزيد، أبو محمد المُعَلِّم» فكلمة أبي يزيد مُصَحَّفة عن ابن زيد فيما أظن، وليست بكنية كما هو ظاهر من سياق الكلام.

(٤) ترجمته في: الطبقات ٢١٦، العلل ومعرفة الرجال ١/٣٥٦، ٣٦٤، التاريخ الكبير ٢/١/٣٢٣ ـ ٣٢٤، الكنى والأسماء لمسلم ٢/٧٢٦، الجرح والتعديل ٢/١/١٠١، الثقات ٦/١٨٣، الكامل ٢/٨١٦ ـ ٨١٧، تاريخ أسماء الثقات ٩٨، الهداية والإرشاد ١/١٩١، رجال صحيح مسلم ١/١٥١، التعديل والتجريح ٢/٥١٥ ـ ٥١٦، تهذيب الكمال ٥/٤١٢ ـ ٤١٣، ميزان الاعتدال ١/٤٥٦، المغني في الضعفاء ١/١٤٨، ديوان الضعفاء ٥١، الكاشف ١/٢٠٤، من تكلم فيه وهو موثق ٦٣ ـ ٦٤، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٤، سير أعلام النبلاء ٦/٢٥٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/١١٨ أ، ١٢٢ أ، تهذيب التهذيب ٢/١٨٤، ١٩٤، تقريب التهذيب ١٥٢، هدي الساري ٣٩٥، خلاصة التذهيب ٧٢.

(٥) تهذيب الكمال ٥/٤١٣، ميزان الاعتدال ١/٤٥٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/١١٨ أ، تهذيب التهذيب ٢/١٩٤، هدي الساري ٣٩٥. وقد عزاه مُغْلُطاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(٦) سؤالات الحاكم للدارقطني ١٧١ ـ ١٧٢، إكمال تهذيب الكمال ١٤٥ أ. وقد نقله مُغْلُطاي عن الكتاب السابق. وسُهَيْل هو ابن أبي صالح.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال الفلاس: وكان عبد الرحمن يحدث عنه؛ وقال=

....

=ابن معين في رواية ابن أبي خَيثمة: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ما أصح حديث حبيب المُعَلِّم، وأقْربه، ثقة؛ وقال أبو زرعة: ثقة؛ وقال ابن عدي: ولحبيب أحاديث صالحة، وأرجو أنه مستقيم الرواية؛ وقال ابن عبد البر: وكان ثقة؛ وقال الذهبي في المغني، والديوان، ومن تكلم فيه وهو موثق: ثقة. زاد في الأخير: حجة؛ وفي الكاشف: صدوق؛ وفي الرواة الثقات المتكلم فيهم: حجة، تعنت فيه يحيى بن سعيد، فكان لا يحدث عنه، حديثه في الكتب كلها، وحسين المُعَلِّم - (يعني ابن ذَكْوان) - أثبت منه؛ وفي سير أعلام النبلاء: من ثقات البصريين؛ وقال ابن حجر: صدوق. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب - المُلَيِّنون: قال الفلاس: كان يحيى لا يحدث عن حبيب المُعَلِّم؛ وقال أحمد بن حنبل - كما في المغني في الضعفاء -: هو وحسين المُعَلِّم في حديثهما اضطراب.

العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٥٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٠١، الثقات ٦/ ١٨٣، الكامل ٢/ ٨١٧، تاريخ أسماء الثقات ٩٨، التمهيد ٦/ ٢٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٤٨، ديوان الضعفاء ٥١، الكاشف ١/ ٢٠٤، من تكلم فيه وهو موثق ٦٣، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٤، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٤، تقريب التهذيب ١٥٢.

ذهب عامة النُّقاد إلى توثيق وتعديل حَبيب المُعَلِّم، وقد خالفهم القطان فَلَيَّنه بعدم تحديثه عنه، كما أن أحمد بن حنبل نسب إلى حديثه بعض الاضطراب. فأما القطان فإن الذهبي تعقبه في بعض رسائله كما سبق، وأما أحمد بن حنبل فقد ذكر فيه كلاماً غير مفسر، وهو معارض بتوثيقه له في المشهور عنه.

فتبين أن الصواب في حبيب هو التعديل، بَيْد أن المعدلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور على توثيقه المطلق، وعَدَّه الباقون في درجة تالية.

وقد نظرت في الأحاديث التي أوردها بعض النقاد في ترجمته، فوجدت بعضها مستقيم، وأكثر الباقي يُحمل على غير حَبيب، وما بقي بعد ذلك فهو يسير جداً.

فمن اعتبر هذا القليل المتبقي أنزل حبيباً عن الدرجة العالية للثقات إلى التي بعدها، ومن أذهبه في كثرة صوابه، أطلق فيه التوثيق، ولم يتحرج.

وخلاصة القول: إن حَبِيباً المُعَلِّم صدوق، حسن الحديث في الأحوط. وقول النسائي: «ليس بالقوي» لا يعارض هذه النتيجة، لأن أبا عبد الرحمن يستعمل هذه العبارة كثيراً في الصَّدوقين والمقبولين. والله أعلم.

١٣٨ ـ بخ م ٤: حَجَّاج بن أَرْطَاة[١] أبو أَرْطَاة المَذْحِجي، النَّخَعي[٢]، الكوفي، القاضي، المفتي، الفقيه، الحافظ. مات بالرَيّ، وقيل: بخُراسان، سنة خمس وأربعين ومئة، أو قبلها، أو سنة سبع، وقيل: سنة تسع[٣].

---

(١) ينظر بقية نسبه في الطبقات الكبرى ٦/ ٣٥٩.

(٢) غمزه بعضهم في نسبه، وليس هذا بشيء. ينظر سؤالات الآجري لأبي داود ١٩٨، والضعفاء الكبير ١/ ٢٨٣، والكامل ٢/ ٦٤٣، وإكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٣ ب.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٥٩، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٩٩ ـ ١٠٠، ٣/ ٤٢٩، ٤/ ٦٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٠٣، ٤٦٧، معرفة الرجال ١/ ٨٤، ١٣٢، ٢/ ٧٣ ـ ٧٤، ١٣٢، ٢١٣، تاريخ البادي عن ابن معين ٧٦، ١١٤، الطبقات ١٦٧، تاريخ خليفة ٣٦٩، ٣٨٢، ٤١٤، ٤٢١، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٩٩، ٢/ ٢١٣، ٢٢٢، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٧٨، التاريخ الصغير ٢/ ١١٠، الضعفاء الصغير ٣٢، أحوال الرجال ٧٨، معرفة الثقات ١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ١١١، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٥١٠، سؤالات الآجري لأبي داود ١٢٠ ـ ١٢١، ١٦٢، ١٩٨، المعرفة والتاريخ ١/ ١٢١، ٢/ ١٦٤، ٢٤٤، ٦٤٩، ٧٦٧، ٧٨١، ٨٠٣ ـ ٨٠٥، ٣/ ٣٤، التاريخ ١/ ٥٥٧، الضعفاء والمتروكين ٩٢، الكنى والأسماء ١/ ١١٢ ـ ١١٣، الضعفاء الكبير ١/ ٢٧٧ ـ ٢٨٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٥٤ ـ ١٥٦، المراسيل ٤٧ ـ ٤٨، المجروحين ١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٨، الكامل ٢/ ٦٤١ ـ ٦٤٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٥، تاريخ أسماء الثقات ١٠٢، المختلف فيهم لابن شاهين ٥٥٥ ـ ٥٥٦، سؤالات السجزي وغيره للحاكم ٩٠، رجال صحيح مسلم ١/ ١٥٣ ـ ١٥٤، تاريخ بغداد ٨/ ٢٣٠ ـ ٢٣٦، السابق واللاحق ١٨١ ـ ١٨٢، الأنساب ١٢/ ٦٣ طبعة بيروت، الضعفاء لابن الجوزي ٣١ أ ـ ٣١ ب، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٥٢ ـ ١٥٣، تهذيب الكمال ٥/ ٤٢٠ ـ ٤٢٨، ميزان الاعتدال ١/ ٤٥٨ ـ ٤٦٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٤٩، ديوان الضعفاء ٥١، الكاشف ١/ ٢٠٥، من تكلم فيه وهو موثق ٦٤، ونسخة الحكمي ٥ أ، سير أعلام النبلاء ٧/ ٦٨ ـ ٧٥، تذكرة الحفاظ ١/ ١٨٦ ـ ١٨٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٢ ب ـ ١٢٣ ب، التبيين لأسماء المدلسين ٧٢، تهذيب التهذيب ٢/ ١٩٦ ـ ١٩٨، تقريب التهذيب ١٥٢، تعريف أهل التقديس ٣٧، خلاصة التذهيب ٧٢.

قال النسائي: ليس بالقوي[١].

وقال أيضاً: ضعيف، لا يحتج به[٢].

وقال أيضاً: الطبقة التاسعة، وهم الضعفاء: عبد الكريم أبو أُمَيَّة، وليث بن أبي سُلَيْم، وحَجَّاج بن أَرْطاة...[٣].

وقال أيضاً: ذِكْر المدلسين: الحسن، وقتادة، وحُميد الطويل، ويحيى بن أبي كثير، والتَّيْمي، ويونس بن عُبيد، وابن أبي عَرُوبة، وهُشَيْم، وأبو إسحاق السَّبيعي، وإسماعيل بن أبي خالد، والحكم، والحجاج بن أَرْطاة، ومغيرة، والثوري، وأبو الزبير المكي، وابن أبي نَجِيح، وابن عيينة[٤](*).

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٩٢، الكامل ٧١ أ، تاريخ بغداد ٨/ ٢٣٦، الضعفاء لابن الجوزي ٣١ أ، تهذيب الكمال ٥/ ٤٢٦، ميزان الاعتدال ١/ ٤٥٩، تهذيب التهذيب ٢/ ١٩٧.

(٢) السنن الكبرى ١٨٠، المجتبى ٨/ ٩٢. لكن اللفظ في الكتاب الأخير: «ضعيف، ولا يحتج به». وأشير هنا إلى أنه ورد في مطبوعة السنن الكبرى ٤/ ٣٥٠ ما لفظه: «قال أبو عبد الرحمن: الحجاج بن أَرْطاة ضعيف، ولا يحتج بحديثه». وهو ساقط من النسخة الخطية التي اعتمدتها.

(٣) مجموعة رسائل للنسائي ٥٣. ومراده الطبقة التاسعة من طبقات أصحاب نافع مولى ابن عمر. وعبد الكريم أبو أمية هو عبد الكريم بن أبي المُخَارِق.

(٤) سؤالات السُّلَمي للدارقطني ١٧٢ ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٠. لكن ذُكر في الميزان ابن جُريج بدل الثوري، كما اختلف المصدران المذكوران في ترتيب الأسماء، وقد اعتمدت ما رواه الدارقطني.

هذا، وزاد ابن حجر عن النسائي وصفاً لتدليس حجاج، فقال في تعريف أهل التقديس ٣٧: «ووصفه النسائي وغيره بالتدليس عن الضعفاء». فلعله من تصرف أبي الفضل.

وقد ذكر النسائي في قائمة المدلسين أسماءً ونسباً مهملة، بعضها يحتاج إلى بيان، فالتَّيمي هو سليمان بن طَرْخان، والحكم هو ابن عُتَيْبة، ومغيرة هو ابن مِقْسَم.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال عطاء بن أبي رَبَاح: سيد شباب أهل الحجاز ابن=

....

=جُرَيج، وسيد شباب أهل الشام سليمان بن موسى ـ (يعني الأموي الدمشقي) ـ، وسيد شباب أهل العراق حَجَّاج بن أرطاة؛ وقال عبد الله بن أبي نَجِيح في رواية ابن عيينة من رواية محمد بن يحيى بن أبي عمر: ما جاءنا منكم مثله؛ وفي رواية ابن المديني عن ابن عيينة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ما رأيت من كوفييكم مثله؛ وقال أبو عيسى التَّميمي الخُراساني: كان الحجاج كثيراً ما يقول: قَتَلَنا حبُّ الشَّرف، إنا وإن كنا قد دخلنا فيما دخلنا فيه، فإنا لا نَكْذب؛ وقال أبو شهاب عبد ربه بن نافع الحَنَّاط ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: قال لي شعبة: عليك بالحجاج بن أرطاة، ومحمد بن إسحاق، واكتم عليّ عند البصريين في خالد ـ (يعني ابن مِهْران الحَذّاء) ـ، وهشام ـ (يعني ابن حَسَّان القُرْدُوسي) ـ؛ وقال أيضاً ـ كما في تاريخ بغداد ـ: قال شعبة: إن أردت الحديث فعليك بالحجاج بن أرْطاة، ومحمد بن إسحاق؛ وقال شعبة أيضاً في رواية معاوية بن هشام: اكتبوا عن حجاج بن أرْطاة، ومحمد بن إسحاق فإنهما حافظان؛ وقال الثوري في رواية حفص بن غِياث من رواية ابن عَمَّار المَوْصلي: ما تأتون أحداً أحفظ من حَجَّاج بن أَرْطاة؛ وقال حفص بن غِياث في رواية أبي مَعْمَر الهُذَلي ـ كما في الكامل ـ: قال لي سفيان الثوري: من تأتون اليوم؟ قلت: الحجاج بن أَرْطاة. قال: شُدّ يدك، فما أقل من تأتي أعلم بما يخرج من رأسه منه؛ وقال أيضاً في الرواية نفسها ـ كما في تاريخ بغداد ـ: قال لنا سفيان الثوري يوماً: من تأتون؟ قلنا: الحجاج بن أَرْطاة، قال: عليكم به، فإنه ما بقي أحد أعرف بما يخرج من رأسه منه؛ وقال أيضاً في رواية يحيى بن آدم: رآني سفيان بن سعيد وأنا مقبل من ناحية الحجاج، فقال: تأتون الحجاج؟ قلت: نعم، قال: أما إنكم لا تأتون مثله؛ وقال أبو سَلَمة موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكي: سمعت حماد بن سلمة إذا ذكر الحجاج بن أَرطاة قال: كان والله ظريفاً نظيفاً؛ وقال حماد بن زيد في رواية يحيى بن آدم من رواية مجاهد بن موسى ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: حَجَّاج أَسَدّ ـ (يعني أَقْوم) ـ حديثاً من سفيان الثوري؛ وفي نفس الرواية والطريق ـ كما في الجرح والتعديل ـ: كان الحجاج أَسْرد ـ (يعني أَجْوَد سِياقة) ـ للحديث من سفيان الثوري؛ وفي الإسناد عينه ـ كما في الكامل ـ: كان الحجاج أَفْهَر للحديث من سفيان الثوري ـ (يعني أفهم له منه، أو أن الحديث كان أَطْوَع له) ـ؛ وفي رواية يحيى بن آدم من رواية الحسن بن علي الحُلْواني ـ كما في الكنى والأسماء ـ: كان الحجاج بن أَرْطاة عندنا أَفْهم للحديث من الثوري؛ وقال محمد بن المثنى ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: وسمعت عبد الرحمن يحدث عن سفيان ـ=

....

=(يعني الثوري) ـ عنهما ـ (يعني عن حَجَّاج، وليث بن أبي سُلَيْم) ـ؛ وقال الفلاس ـ كما في الكتاب السابق ـ: وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنهما، عن سفيان، وعن غيره؛ وقال الحسن بن علي الحُلْواني: قلت ليزيد بن هارون: كان الثوري أحفظ من الحجاج، وأثبت؟ قال: لم يكن بأثبت منه، ولكن كان أرضى منه؛ وقال الدارمي تحت فصل: أصحاب قتادة ـ يعني ابن دِعامة ـ: قلت: فالحجاج ـ أعني ابن أَرْطاة ـ؟ فقال ـ (يعني ابن معين) ـ: صالح؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية ابن الجنيد: جابر الجُعفي ليس عندهم بشيء، حَجَّاج بن أَرْطاة خير منه؛ وفي رواية ابن مُحرز: ليس به بأس؛ وقال ابن مُحْرز في موضع: وسمعت يحيى ـ وقيل له: الحجاج بن أَرْطاة، وليث بن أبي سُلَيم يكتب حديثهما؟ قال: نعم؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية البادي: صالح الحديث؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ثقة؛ وقال الفضل بن زياد: وسئل ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ عن جابر الجُعفي، وليث بن أبي سُلَيْم؟ فقال: جابر أقواهما حديثاً، وليث أحسنهما رأياً، وإنما ترك الناس حديث جابر لسوء رأيه، كان له رأي سوء، وأما ليث فحديثه مضطرب، وهو حسن الرأي. قيل: الحجاج؟ قال: حجاج أقواهم حديثاً، وهو عندي صالح الحديث. قيل له: فهل روى عنه يحيى بن سعيد؟ فقال: ما روى عن واحد منهم، وقد رأى الحجاج بن أَرْطاة... وسئل عن جابر، وحَجَّاج أيهما أحبّ إليك؟ فأَطْرَق ـ (يعني سكت)، ثم قال: لا أدري ما أُخبرك؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الصغير ـ: وما قال فيه: حدثنا. يحتمل؛ وقال العجلي: جائز الحديث، وكان له فقه، وكان على البصرة ـ (يعني على قضائها) ـ، وكان على الشُّرَط، وكان فقيهاً، وكان أحد مفتي أهل الكوفة، وكان فيه تِيْه ـ (أي كِبْر، وصَلَف) ـ، وكان يقول: قتلني حبّ الشَّرَف، وولي قضاء البصرة، وكان جائز الحديث، إلا أنه صاحب إرسال، وكان يرسل عن يحيى بن أبي كثير، ولم يسمع منه شيئاً، ويرسل عن مجاهد ـ (يعني ابن جَبْر) ـ، ولم يسمع منه شيئاً، ويرسل عن مكحول ـ (يعني الشامي) ـ، ولم يسمع منه شيئاً، ويرسل عن الزهري، ولم يسمع منه شيئاً، فإنما يعيب الناس منه التدليس؛ وقال أبو زرعة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: صدوق مُدَلِّس؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الكتاب السابق ـ: صدوق، يُدَلِّس عن الضعفاء، يكتب حديثه ـ وإذا قال: حدثنا، فهو صالح، لا يُرتاب في صدقه وحفظه إذا بَيَّن السماع ـ ولا يحتج بحديثه، لم يسمع من الزهري، ولا من هشام بن عروة، ولا من عِكرمة؛ وقال ابن خِراش: كان حَجَّاج بن أَرْطاة مُدَلِّساً، وكان حافظاً للحديث؛ وقال البَزَّار ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: =

....

=كان حافظاً، مُدَلِّساً... وكان معجباً بنفسه... وكان شعبة يثني عليه... ولا أعلم أحداً لم يرو عنه ـ (قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: يعني ممن لقيه) ـ إلا عبد الله بن إدريس؛ وقال ابن خُزَيْمة: لا أحتج به إلا فيما قال: أخبرنا، وسمعت؛ وذكره الدارقطني في موضع من سننه مع جماعة وصفهم بقوله: من الحفاظ الثقات؛ وقال أبو عبد الله الحاكم ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: قد وثقه شعبة، وغيره من الأئمة، وأكثر ما أخذ عليه التدليس، والكلام فيه يطول؛ وقال الخليلي ـ كما في الكتاب السابق ـ: عالم، ثقة، كبير، ضَعَّفوه لتدليسه؛ وقال الخطيب: أحد العلماء بالحديث، والحفاظ له... وكان مُدَلِّساً، يروي عَمَّن لم يلقه؛ وقال ابن خَلْفون: هو عندهم صدوق؛ وقال الهيثمي في موضع: مُدَلِّس، صدوق، يكتب حديثه، وليس ممن يتعمد الكذب؛ وفي موضع ثان: وحديثه حسن؛ وفي موضع ثالث: وفيه كلام وقد وُثِّق؛ وفي موضع آخر: وهو ثقة، ولكنه مُدَلِّس؛ وقال ابن حجر في التقريب: أحد الفقهاء، صدوق كثير الخطأ والتدليس. وذكره ابن شاهين في الثقات، لكنه ذكره أيضاً في الضعفاء، وفي المختلف فيهم. وقد روى عنه منصور بن المُعْتَمِر، وشعبة، وكانا نقيا الشيوخ.

ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنون**: قال ابن عيينة: كنا عند منصور ـ (يعني ابن المُعْتَمِر) ـ فذكروا حديثاً، فقال: من حدثكم بهذا؟ قالوا: حدثنا حجاج بن أرطاة، قال: والحجاج يكتب عنه؟! قالوا: نعم، قال: لو سكتم لكان خيراً لكم؛ وقال مُغُلْطاي: وقال منصور ـ (يعني ابن المُعْتَمِر فيما أظن) ـ: الحجاج يكتب عنه على سبيل الإنكار؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل: سمعت سفيان ـ (يعني ابن عيينة) ـ يقول: حدثهم منصور بحديث فلم يسنده لهم، فاجترأ عليه بعضهم، فقال: يا أبا عَتَّاب من حدثك؟ قال: حدثني الحجاج بن أَرْطاة، اذهب الآن. فقال سفيان: يقول: أنا خير لكم من الحَجَّاج؛ وقال أيضاً في رواية ابنه عبد الله: قال سفيان: حَدَّث منصور بحديث، فقالوا: عمن يا أبا عَتَّاب؟ فقال: ويحكم، لا تريدوه. فألحوا به، فقال: هو عن الحجاج بن أَرْطاة، اذهبوا الآن؛ وقال يحيى بن يعلى المُحَارِبي ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: أمرنا زائدة ـ (يعني ابن قُدامة) ـ أن نترك حديث الحجاج بن أَرْطاة؛ وقال أيضاً ـ كما في الكامل ـ: طرح زائدة حديث حجاج بن أَرْطاة؛ وقال أيضاً ـ كما في تاريخ بغداد ـ: قال لنا زائدة: اطرحوا حديث أربعة: حجاج بن أَرْطاة، وجابر ـ (يعني ابن يزيد الجُعْفي) ـ، وحُميد ـ (يعني الطَّويل) ـ، والكَلْبي ـ (يعني=

....

=محمد بن السَّائب) ـ؛ وقال أحمد بن عبد الله بن يونس: كان زائدة لا يروي عن الحجاج، كان قد ترك حديثه؛ وقال ابن المبارك في رواية سفيان بن عبد الملك المَرْوزي ـ كما في الضعفاء الكبير، وقد علقه البخاري في تاريخيه، والضعفاء عن ابن المبارك، واللفظ هنا للعقيلي ـ: كان حجاج بن أَرْطاة يدلس، وكان يحدثنا بالحديث عن عمرو بن شعيب مما يحدثه محمد العَرْزَمي ـ (يعني ابن عبيد الله) ـ، والعَرْزَمي متروك، لا نَقْرَبُهُ؛ وفي رواية الحسن بن الرَّبيع البُوْراني: رأيت الحجاج بن أَرْطاة يحدث في مسجد الكوفة، والناس مجتمعون عليه وهو يحدثهم بأحاديث محمد بن عبيد الله العَرْزَمي، يدلسها حجاج عن شيوخ العَرْزَمي، والعَرْزَمي قائم يصلي، ما يقربه أحد، والزِّحام على حجاج؛ وقال أبو يوسف القاضي: كان الحجاج بن أَرْطاة لا يشهد جُمعة، ولا جماعة، يقول: أكره مزاحمة الأَنْذال؛ وقال الدارقطني: وترك الرواية عنه سفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعيسى بن يونس ـ (يعني السَّبيعي، وهو المراد هنا) ـ بعد أن جالسوه، وخَبَرُوه، وكفاك بهم علماً بالرجال، ونُبْلاً. . . وقال عيسى بن يونس: سمعت الحجاج يقول: أخرج إلى الصلاة يزاحمني الحَمَّالون، والبَقَّالون!؛ وقال مُعَمَّر بن سليمان الرَّقِّي: تسألونا عن حديث الحجاج، وعبد الله بن بِشْر ـ (يعني الرَّقِّي) ـ عندنا أفضل منه؛ وقال عبد الله بن إدريس الأَوْدي في رواية ابن عَمَّار المَوْصلي: كان حجاج بن أرطاة على العَسّ ـ (يعني على الشُّرَط) ـ، فضرب جاراً لنا حائكاً، فاستغاث منه، فقلت له: يا أبا أَرْطاة، بعد العلم والقرآن! فقال: اسكت يا صبي، ما يدريك أنت. فقلت: لك عليّ أن لا أُكلمك أبداً، ولا أروي عنك؛ وقال أيضاً في رواية أبي سعيد عبد الله بن سعيد الأَشَج: كنا نأتي الحجاج بن أَرْطاة فنجلس على بابه حتى تطلع الشمس، فلا يخرج إلى صلاة في جماعة، فتركته؛ وقال ابن المديني في رواية الفسوي: لم يحمل يحيى عن حجاج شيئاً، رآه بمكة، كان عنده مضطرب الحديث، وفي رواية الحسن بن شجاع البَلْخي: قال يحيى: رأيت الحجاج بن أَرْطاة يفتي بمكة، فلم أحمل عنه، ولم أحمل عن رجل عنه. كان عنده مضطرباً؛ وقال ابن المديني أيضاً في رواية صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: سمعت يحيى يقول: الحجاج بن أَرْطاة، ومحمد بن إسحاق عندي سواء. قلت ليحيى بن سعيد: تركت الحجاج بن أرطاة متعمداً؟ قال: كان بمكة وأنا بها. . . ولم أكتب عنه حديثاً قط. . . وسمعت يحيى يقول: يحيى بن أبي أُنَيْسة أحبّ إليّ من هؤلاء الذين يذكرون ـ يعني حجاجاً، وأشعث بن سَوَّار، ومحمد بن إسحاق؛ وفي نفس الرواية ـ=

....

=كما في الكامل ـ: سمعت يحيى يقول: الحجاج بن أَرْطَاة، ومحمد بن إسحاق عندي سواء، وأشعث بن سَوَّار دونهما؛ وقال أبو بكر محمد بن خَلاَّد ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سمعت يحيى يذكر أن حجاجاً لم ير الزهري، وكان سيء الرأي فيه جداً، ما رأيته أسوأ رأياً في أحد منه في حجاج، ومحمد بن إسحاق، وليث ـ (يعني ابن أبي سُليم) ـ، وهَمَّام ـ (يعني ابن يحيى العَوْذي) ـ، لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية ابنه صالح: لم يكن يحيى بن سعيد يرى أن يروي عنه بشيء؛ وقال محمد بن المثنى ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: ما سمعت يحيى حدث عن سفيان ـ (يعني الثوري) ـ عن حجاج بن أَرْطَاة، ولا عن ليث بن أبي سُلَيم؛ وقال الفلاس ـ كما في الكتاب السابق ـ: كان يحيى لا يحدث عن ليث بن أبي سُلَيم، ولا عن حجاج؛ وقال أبو عُبيد القاسم بن سَلاَّم: ناظرت يحيى بن سعيد القطان ـ يعني في حجاج بن أَرْطاة ـ، وظننت أنه تركه ـ يعني لا يروي عن الحجاج ـ من أجل لبسه السَّواد، فقلت: لم تركته؟ فقال: للغلط. قلت: في أي شيء؟ فَحَدَّث يحيى بغير حديث، أذكر ههنا حديث زيد بن جُبير، عن خِشْف بن مالك، عن عبد الله ـ (يعني ابن مسعود) ـ في الدِّيَات؛ وقال الدارقطني: وترك الرواية عنه سفيان بن عيينة. . . قال سفيان بن عيينة: دخلت على الحجاج بن أَرْطاة، وسمعت كلامه، فذكر شيئاً أنكرته، فلم أحمل عنه شيئاً؛ وقال أبو مُطيع الحكم بن عبد الله البَلْخي: رأيت الحجاج بن أَرْطَاة وعليه سواد فلم أكتب عنه؛ وقال الشَّافعي ـ كما في الكامل ـ: قال الحجاج بن أَرْطَاة: لا تتم مروءة الرجل حتى يترك الصلاة في جماعة ـ (قال البيهقي في مناقب الشافعي عقب إيراده هذا القول: وهذا إنما حكاه على وجه الذم لقوله) ـ؛ وقال الأَصْمعي: أول من ارتشى بالبصرة من القضاة الحجاج بن أَرْطَاة؛ وقال ابن سعد: وكان ضعيفاً في الحديث؛ وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: مُجَالِد ـ (يعني ابن سعيد) ـ، وليث، وحجاج سواء، وعبد الرحمن بن حَرْمَلَة ـ (يعني أبا حَرْملة) ـ أحبُّ إليّ منهم. وسئل يحيى عن ليث، وحجاج؟ فقال: ما أقربهما؛ وقال ابن معين أيضاً في موضع آخر من رواية الدوري: مجالِد، وحجاج لا يحتج بحديثهما؛ وقال أيضاً في رواية الكوسج: ليس بذاك القوي، وهو مثل ابن أبي ليلى ـ (يعني محمد بن عبد الرحمن) ـ، ومجالِد؛ وفي رواية عبد الخالق بن منصور: صدوق، وليس بالقوي في الحديث، وليس هو من أهل الكذب؛ وفي رواية عبد الله بن أحمد الدَّورقي: ضعيف؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: صدوق، ليس بالقوي، يدلس عن محمد بن عبيد الله=

....

=العَرْزَمي، عن عمرو بن شعيب؛ وقال ابن أبي خَيْثمة ـ كما في تاريخ بغداد ـ: سمعت يحيى بن معين يقول: الحجاج بن أرطاة كوفي صدوق، وليس بالقوي. وسئل يحيى مرة أخرى عن الحجاج بن أَرْطاة؟ فقال: ضعيف. وقال يحيى: الحجاج بن أَرْطاة يدلس؛ وقال أيضاً ـ كما في المجروحين ـ: سئل يحيى بن معين عن الحجاج بن أَرْطاة؟ فقال: ضعيف ضعيف؛ وقال ابن المديني في رواية ابنه عبد الله: كان يحيى ـ (يعني القطان) ـ لا يحدث عن الحجاج بن أَرْطاة، كان يرسل. . . وكان يحدث عن الأعمش وهو حي، وحماد بن سلمة، كُتِب عنه عن حماد قبل أن يلقى حماداً، وما أعلم أحداً تركه غير يحيى بن سعيد؛ وقال أبو طالب أحمد بن حُميد ـ كما في الجرح والتعديل ـ: سمعت أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ يقول: كان الحجاج من الحفاظ. قلت: فلم ليس هو عند الناس بذاك؟ قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة؛ وقال حَرْب بن إسماعيل الكَرْماني: قلت لأبي عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ: حديث الحجاج عن الزهري؟ قال: يقولون: لم يلق الزهري، وكان يروي عن رجال لم يلقهم. وكأنه ضعفه؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية صالح: مضطرب الحديث؛ وقال عبد الملك بن عبد الحميد المَيْموني: سمعت أحمد ـ وسأله رجل عن الحجاج بن أرْطاة ما شأنه؟ قال: شأنه أنه يزيد في الأحاديث؛ وقال الحسن بن علي الحُلْواني: سئل أحمد بن حنبل: يُحتج بحديث حجاج بن أَرْطاة؟ فقال: لا؛ وقال أبو طالب أحمد بن حُميد ـ كما في الكامل ـ: سألت أحمد بن حنبل عن حجاج بن أَرْطاة؟ فقال: كان يدلِّس، كان إذا قيل له: من حَدَّثك؟ من أخبرك؟ قال: لا تقولوا: من أخبرك؟ من حدثك؟ قولوا: من ذكره؛ وقال الجُوزجاني: كان يروي عن قوم لم يلقهم: الزهري، وغيره، فَيُتَثَبَّت في حديثه؛ وقال يعقوب بن شيبة ـ كما في تاريخ بغداد ـ: صدوق، وفي حديثه اضطراب؛ وفي تهذيب الكمال عنه: واهي الحديث، في حديثه اضطراب كثير، وهو صدوق، وكان أحد الفقهاء؛ وقال البَرْذعي: شهدت أبا زرعة سئل عن الحجاج بن أَرْطاة؟ فقال: يرسل كثيراً؛ وقال أبو زرعة أيضاً ـ كما في علل الحديث ـ: يدلِّس في حديثه عن الضعفاء، ولا يحتج بحديثه؛ وقال الفسوي بعد أن أورد له أثراً: وهذا خطأ من حجاج، ومما يستدل على ضعف الحجاج هذا، ونحوه من الرواية؛ وقال أبو حاتم ـ كما في علل الحديث ـ: يدلس في حديثه عن الضعفاء، ولا يحتج بحديثه؛ وقال إسماعيل القاضي: مضطرب الحديث لكثرة تدليسه؛ وقال محمد بن نَصْر المروزي: الغالب على حديثه الإرسال، والتدليس، وتغيير=

....

=الألفاظ؛ وقال الساجي: كان مدلساً، وكان صدوقاً سيء الحفظ، متكلم فيه، ليس بحجة في الأحكام والفروج؛ وقال أبو جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس: الحجاج يدلس عَمَّن لقيه، وَعَمَّن لم يلقه، ولا يقوم بحديثه حجة إلا أن يقول: حدثنا، أو أخبرنا، أو سمعت؛ وقال أيضاً: والحجاج ليس بذاك عند أهل الحديث؛ وقال ابن حبان: كان الحجاج مدلساً عمن رآه، وعمن لم يره، وكان يقول: إذا حدثتني أنت بشيء عن شيخ لم أُبال أن أرويه عن ذلك الشيخ، وكان يروي عن أقوام لم يرهم؛ وقال ابن عدي: والحجاج بن أرطاة إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري، وعن غيره، وربما أخطأ في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني: لا يحتج بحديثه؛ وقال أيضاً: لا يحتج به؛ وقال أيضاً: ضعيف؛ وقال أيضاً: والحجاج فرجل مشهور بالتدليس، وبأنه يحدث عمن لم يلقه، ومن لم يسمع منه؛ وقال الخَطَّابي: معروف بالتدليس؛ وقال الحاكم ـ كما في سؤالات السجزي ـ: الحجاج بن أَرْطاة ممن لا يحتج بحديثه؛ وقال ابن حزم: ساقط؛ وقال أيضاً: هالك؛ وقال أيضاً: لا شيء؛ وقال أيضاً: مطرح؛ وقال أيضاً: ساقط لا تحل الرواية عنه؛ وقال أيضاً: وهو في غاية السقوط؛ وقال أيضاً: ساقط مطرح؛ وقال أيضاً: ساقط لا يحتج به؛ وقال أيضاً: وناهيك به ضعفاً؛ وقال البيهقي في موضع من سننه الكبرى: والحجاج بن أَرْطاة ليس بحجاج؛ وفي موضع آخر: لا يحتج به؛ وفي موضع آخر: غير محتج به؛ وقال الجَوْرَقاني: ضعيف الحديث؛ وقال عبد الحق الإشبيلي: فلا يحتج به؛ وقال ابن القطان: ضعيف، ويدلس على الضعفاء؛ وقال النووي: أحد الأئمة في الحديث، والفقه... واتفقوا على أنه مدلس، وضعفه الجمهور فلم يحتجوا به، ووثقه شعبة، وقليلون، وكان بارعاً في الحفظ، والعلم؛ وقال ابن عبد الهادي: ضعيف؛ وقال أيضاً: فيه كلام؛ وقال أيضاً: مُدَلِّس؛ وقال الذهبي في الميزان: أحد الأعلام على لين في حديثه... وأكثر ما نقم عليه التدليس، وفيه تِيْه لا يليق بأهل العلم؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: أحد أوعية العلم... فيه لين؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، العلامة، مفتي الكوفة مع الإمام أبي حنيفة والقاضي ابن أبي ليلى ـ (يعني محمد بن عبد الرحمن) ـ... الفقيه، أحد الأعلام... وكان من بحور العلم، تُكلم فيه لِبَأْوٍ ـ (أي تَرَفُّع) ـ فيه، ولتدليسه، ولنقص قليل في حفظه، ولم يُتْرك... قد يترخص الترمذي ويصحح لابن أَرْطاة وليس بجيِّد؛ وفي تذكرة الحفاظ: الإمام، مفتي العراق... وكان من أوعية العلم، لكنه ليس بالمتقن=

....

=لحديثه، وكان أيضاً يدلس، لم يخرج له البخاري، وقرنه مسلم بآخر، وكان فيه تِيْه وسُؤْدَد؛ وقال جمال الدين الزيلعي: ضعيف؛ وقال أيضاً: غير ثقة؛ وقال أيضاً: ليس بحجة؛ وقال أيضاً: لا يحتج به؛ وقال أيضاً: غير محتج به؛ وقال أيضاً: وفيه مقال؛ وقال أيضاً: وهو مدلس؛ وقال الهيثمي: وفيه كلام؛ وقال سبط ابن العجمي: مشهور به ـ (يعني بالتدليس) ـ عن الضعفاء؛ وقال ابن حجر في موضع من فتح الباري: ضعيف؛ وفي موضع آخر: ضعيف، ومدلس؛ وفي موضع آخر: وفيه ضعف؛ وفي موضع آخر: وفيه مقال؛ وفي موضع آخر: ولا يحتج به.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٥٩، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٤٢٩، ٤/ ٦٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٠٣، معرفة الرجال ١/ ٨٤، ٢/ ١٣٢، تاريخ البادي عن ابن معين ٧٦، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢١٣، ٢٢٢، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٧٨، التاريخ الصغير ٢/ ١١٠، الضعفاء الصغير ٣٢، أحوال الرجال ٧٨، معرفة الثقات ١/ ٢٨٤، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٥١٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٦٤، ٧٦٧، ٧٨١، ٨٠٣، ٨٠٤، ٣/ ٣٤، الكنى والأسماء ١/ ١١٢، الضعفاء الكبير ١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨، ٢٧٩ ـ ٢٨٠، ٢٨٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٥٤ ـ ١٥٦، علل الحديث ١/ ٤٨، المجروحين ١/ ٢٢٦، الكامل ٢/ ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٦، ونسخة الظاهرية ٧١ ب، ٧٢ أ، السنن للدارقطني ١/ ٧٩، ٨٩، ٣٢٧، ٢/ ١٠٨، ١٥٥، ٣/ ١٧٤، ١٧٥، ٢٥٣، ٤/ ٢٥٠، تاريخ أسماء الثقات ١٠٢، معالم السنن ٣/ ٢٥٩، سؤالات السِّجزي وغيره للحاكم ٩٠، المحلى ٢/ ١٩، ٥/ ٥٤، ٣٢٤، ٦/ ٢٦٦، ٤١٧، ٧/ ٦، ١٤١، ٢٥٠، ٤٢٩، ٤٧٥، ٨/ ١٢، ٢١، ٢٧، ٢٤٤، ٩/ ٤٨، ٢١٠، ٣١٧، ٤٠٧، ٤٣٩، ٤٦٥، ١٠/ ٢٠٥، ٢٧٠، ٤٨٠، ٥٠١، ٥٨٣، ٦٣٦، ١١/ ٩٩، ١٠٨، ١٦٦، ٢٧٤، ٥٧٣، ١٢/ ٧، مناقب الشافعي ١/ ٥٤٩، السنن الكبرى للبيهقي ١/ ٣٩٦، ٥/ ٢١٠، ٦/ ٢٥٤، ٩/ ٢٤٥، ١٠/ ٢٨٣، تاريخ بغداد ٨/ ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣ ـ ٢٣٤، ٢٣٥ ـ ٢٣٦، الأباطيل ٢/ ١٣٨، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٥٢، ١٥٣، تهذيب الكمال ٥/ ٤٢٧، ميزان الاعتدال ١/ ٤٥٨، ٤٦٠، ديوان الضعفاء ٥١، من تكلم فيه وهو موثق نسخة الحكمي ٥ أ، سير أعلام النبلاء ٧/ ٦٨، ٦٩، ٧٢، تذكرة الحفاظ ١/ ١٨٦، نصب الراية ١/ ٩٢، ٢/ ١١٠، ٣٠٠، ٣٦٦، ٣٧١، ٣/ ١٤، ١٠١، ١٠٩، ١٣١، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٦، ٢١٠، ٢٣٠، ٣١٤، ٣٥٩،=

....

= ٤/ ٣٩٠ ـ ٣٩١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٣ أ ـ ١٢٣ ب، مجمع الزوائد ١/ ٢٠٥، ٣/ ٢٠، ٢٤٩، ٢٨١، ٤/ ٢٥، التبيين لأسماء المدلسين ٧٢، تهذيب التهذيب ٢/ ١٩٨، تقريب التهذيب ١٥٢، فتح الباري ٣/ ٥٨٠، ٥٩٧، ٤/ ٣٦، ٩/ ١٩١، ١٠/ ٤١، ٣٤١، ١٢/ ١٠٣.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور: أولها: وقوع العقيلي في الضعفاء الكبير ١/ ٢٧٩، ونسخة الظاهرية ٥١ ب في وهم حيث جعل قول أبي بكر بن خَلاَّد ـ الذي نقل فيه رأي القطان في حَجَّاج ـ لأحمد بن حنبل. وثانيها: قول مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٣ أ: «وفي كتاب ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: ليس هو من أهل الكذب» لم ينقله أحد ـ فيما أعلم ـ عن ابن أبي خَيثمة، ولعل مُغُلْطاي أخذه من كتاب أبي بكر نفسه. وآخرها: إن قول العجلي: «ويرسل عن مكحول، ولم يسمع منه شيئاً» معارض بقول ابن معين في رواية الدوري ٢/ ٩٩: «قد سمع حجاج بن أرْطاة من مكحول، وفي بعض حديثه: سمعت مكحولاً» وقول المُثْبت مقدم على قول النافي لأن عنده زيادة علم، لكن هذا لا يمنع أن يكون حجاج قد دَلَّسَ عن مكحول أيضاً.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على حَجَّاج بن أرْطَاة بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها.

وقد حمل عليه الأئمة أموراً، وهي: التدليس والإرسال الخفي، وكِبْره وترفعه على الناس حتى أدى ذلك إلى تركه الجمعة والجماعة، وتولِّيه بعض عمل السَّلاطين ـ كتدبير أمر الشُّرَط ـ، ولبسه السَّواد، وقبول الرُّشْوة في حال القضاء، هذا كله إلى جانب الضعف في حديثه.

فأما التدليس والإرسال الخفي فقد اشتهر به حَجاج، وخاصة عن الضعفاء والمتروكين، قال ابن المبارك: «كان حجاج بن أرْطاة يدلس، وكان يحدثنا بالحديث عن عمرو بن شعيب مما يحدثه محمد العَرْزَمي، والعَرْزَمي متروك، لا نَقْرَبه». فالحجاج سمع من عمرو أحاديث يسيرة، ودلَّس الباقي، قال أبو نُعيم الفضل بن دُكين ـ كما في المراسيل لابن أبي حاتم ٤٨ ـ: «لم يسمع الحجاج من عمرو بن شعيب إلا أربعة أحاديث، والباقي عن محمد بن عُبيد الله العَرْزَمي». فهذا شيء عن تدليسه، وأما إرساله فقد أشار إليه أحمد بن حنبل، والجُوزجاني، والعجلي، وغيرهم، قال أحمد: «يقولون: لم يلق الزهري، وكان يروي عن رجال لم يلقهم»، وقال الجُوزجاني: «كان يروي عن قوم لم يلقهم: الزهري، وغيره، فَيُتَثَبَّت في حديثه»، وقال العجلي: «وكان=

....

=جائز الحديث، إلا أنه صاحب إرسال، وكان يرسل عن يحيى بن أبي كثير، ولم يسمع منه شيئاً، ويرسل عن مجاهد، ولم يسمع منه شيئاً... ويرسل عن الزهري، ولم يسمع منه شيئاً».

وقد أكثر حجاج من التدليس والإرسال، قال أبو زرعة: «يرسل كثيراً»، وقال محمد بن نصر المروزي: «الغالب على حديثه الإرسال، والتدليس، وتغيير الألفاظ»، حتى إن أساس طعن العلماء فيه لأجل ذلك، قال العجلي: «فإنما يعيب الناس منه التدليس» يعني والإرسال أيضاً، وقال إسماعيل القاضي: «مضطرب الحديث لكثرة تدليسه»، وقال الخليلي: «ضَعَّفوه لتدليسه»، وقال الذهبي: «وأكثر ما نُقم عليه التدليس». وقد عَدَّه ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلِّسين، وقال في أهل هذه المرتبة ـ كما في تعريف أهل التقديس ٨ ـ: «الرابعة: من اتُّفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صَرَّحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم على الضعفاء، والمجاهيل». فهذا الذي ذكره ابن حجر هو الحكم في المعروفين بالتدليس، ومنهم حجاج، قال البخاري: «وما قال فيه: حدثنا. يحتمل»، وقال أبو حاتم: «وإذا قال: حدثنا. فهو صالح، لا يُرتاب في صدقه وحفظه إذا بَيَّن السماع»، وقال ابن خزيمة: «لا أحتج به إلا فيما قال: أخبرنا، وسمعت»، وقال أبو جعفر النَّحّاس: «ولا يقوم بحديثه حجة إلا أن يقول: حدثنا، أو أخبرنا، أو سمعت». هذا، وللكلام بقية عند الحديث عن اللين في روايات حجاج.

وأما تَيْهه وتركه الصلاة في جماعة كي لا يزاحمه الأَنْذال، فهو مشهور عنه، ومن الأخبار في كِبْره ما رواه الفسوي في المعرفة والتاريخ ٢/ ٨٠٤ عن أبي عيسى التميمي الخُراساني، قال: «جاء الحجاج يوماً فجلس في جانب الحَلْقة، فقيل له: يا أبا أَرْطاة، لو ارتفعت. قال: أنا حيث كنت صَدْراً»، وقد نقل عنه مثلَ هذا جماعة في غير ما واقعة، وأُهين في بعضها ـ ينظر الضعفاء الكبير ١/ ٢٨٢، ومن ذلك أيضاً ما رواه العقيلي في كتابه المذكور ١/ ٢٨١ عن العلاء بن عُصَيْم، قال: «جاء ابن شُبْرُمة ـ (يعني عبد الله) ـ، والحجاج بن أَرْطاة إلى الأعمش، فقال له الحجاج: يا سليمان، لم تنته حتى مشت إليك الأشراف! فقال: إذاً يرجعوا بغير حوائجهم. ثم دخل وأغلق الباب في وجوههم». وأما تركه الجماعة فأسوأ ما ورد عنه فيه قوله: «لا تتم مروءة الرجل حتى يترك الصلاة في جماعة»، وقد شَنَّع عليه الذهبي هذا الكلام فقال في سير أعلام النبلاء ٧/ ٧٢: «لعن الله هذه المروءة، ما هي إلا الحُمْق والكِبْر، كيلا يزاحمه السُّوْقة». والسُّوقة هم الرَّعية والعامة، لا أهل السُّوق خاصة. =

....

= وأما تدبيره أمر الشُّرَط، ولبسه السَّواد وهو شعار بني العباس، فليس بجرح عند التحقيق ـ ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ١٤٠ ـ ١٤٣.

وأما قبوله الرُّشوة فلم يتهمه به سوى الأصمعي، وقوله في ذلك مجمل يحتاج إلى تفسير، لأنه قد يكون سمى ما ليس برشوة رشوة، والرشوة يقبلها في العادة الأذلاء، لا أهل الكِبْر، ومن قرأ سيرة حجاج لم يستسغ اتهامه بالارتشاء، لأنه رجل حُبِّب إليه الشرف والترفع.

وأما الضعف في حديثه فغالبه راجع إلى التدليس والإرسال، وقد نظرت فيما استنكر عليه من الحديث فوجدته بصيغة العنعنة، ويبدو أن عامة الذين أطلقوا القول في ضعفه لم يميزوا بين المعنعن، وغيره، وإنما أرادوا الحكم على جملة حديثه دون تفصيل، وليس معنى هذا أنه لم يهم في غير الروايات المعنعنة، لكن يظهر من أقوال بعض الأئمة أن وهمه في ذلك يسير جداً، وقد أحسن ابن عدي في قوله فيه: «إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري، وعن غيره، وربما أخطأ في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا». وابن عدي من أهل الاستقراء في جمع المرويات وتعليلها. وحسبنا في رفعة حديث حجاج المتصل قول أبي حاتم الخبير المتشدد: «وإذا قال: حدثنا. فهو صالح، لا يُرتاب في صدقه وحفظه إذا بَيَّن السماع».

والاضطراب الواقع من بعض الأئمة، حيث يُعدله الناقد مرة، ويضعفه أخرى، سببه التمييز بين المعنعن وغيره حيناً، وعدمه حيناً آخر. لكن التوثيق المطلق الذي أتى به ابن معين ـ كما في بعض الروايات ـ، وغيره، لا أُراه سائغاً لوجود بعض الوهم في حديث حجاج المتصل.

وقول عطاء: «سيد شباب...» يبدو أنه أراد الفقه لا الحديث، ومن ذلك أيضاً ما ذكره حماد بن زيد ـ كما في الكامل ٧٢ أ ـ قال: «قدم علينا جرير بن حازم من المدينة، فأتيناه فسلمنا عليه، فتذاكرنا الحديث، فقال: حدثنا قيس بن سعد ـ (يعني المكي) ـ عن الحجاج بن أَرْطاة. فلبثنا ما شاء الله، ثم قدم علينا الحجاج وهو ابن ثلاثين سنة، أو إحدى، أو اثنتين، فرأيت عليه من الزِّحام ما لم أر على حماد بن أبي سُليمان، فرأيت عنده يونس بن عُبيد ـ (يعني البصري) ـ، ومَطَراً الوَرَّاق ـ (هو ابن طَهْمان) ـ، وداود ابن أبي هِنْد جُثاة على ركبهم يقولون: يا أبا أَرْطاة ما تقول في كذا؟ يا أبا أَرْطاة ما تقول في كذا؟». وقد قال ابن شاهين معلقاً على هذا القول في المختلف فيهم ٥٥٦: «وأما ما ذكره حَمَّاد بن زيد في حَجَّاج... فليس بداخل في الروايات، =

....

= لأنه حكى أنه سمعهم يقولون: ما تقول في كذا؟ يريد الفقه». ولعل قول ابن أبي نَجيح مثل ذلك.

وأما تفضيل شعبة لحجاج، ومحمد بن إسحاق بن يسار على خالد الحَذَّاء، وهشام بن حَسَّان، فقد تعقبه الذهبي في سير أعلام النبلاء، وميزان الاعتدال، وحَقٌّ له ذلك، لكنه لم يميز عند الحكم على حَجَّاج بين ما رواه معنعناً ومتصلاً، فقال في السير ١٩١/٦: «هذا الاجتهاد من شعبة مردود، لا يلتفت إليه، بل خالد، وهشام محتج بهما في الصحيحين، هما أوثق بكثير من حجاج، وابن إسحاق، بل ضَعْف هذين ظاهر، ولم يُتْركا»، وفي الميزان ٢٩٦/٤: «هذا قول مطروح، وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده، وهذه زَلَّة من عالم، فإن خالداً الحَذَّاء، وهشام بن حَسَّان ثقتان ثبتان، والآخران فالجمهور على أنه لا يحتج بهما». ومحمد بن إسحاق قد اختلف فيه النقاد، فلتنظر فيه في المراجع.

وقد جمع بعض الأئمة بين عبارة: «صدوق»، وعبارة أخرى من عبارات التضعيف والتليين عند الحكم على حَجَّاج، ومرادهم بذلك أن الرجل ضعيف، أو لَيِّن، ومناكيره سببها الوهم لا التعمد، لأنه من أهل الصدق، لا الكذب.

وقول ابن المديني: «وما أعلم أحداً تركه غير يحيى بن سعيد»، وكذلك قول البَزَّار: «ولا أعلم أحداً لم يرو عنه ـ (يعني ممن لقيه كما ذكر ابن حجر) ـ إلا عبد الله بن إدريس» ينقض كل واحد منهما الآخر.

وأما قول ابن حبان في المجروحين ٢٢٥/١: «تركه ابن المبارك، ويحيى القطان، وابن مهدي، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل». ففيه مجازفة كما ذكر الذهبي في ميزان الاعتدال ٤٦٠/١، وقال عقب إيراده له في سير أعلام النبلاء ٧٤/٧: «كذا قال ابن حبان، وهذا ليس بجيِّد، وقد قَدَّمْنا عبارات هؤلاء في حَجَّاج، نعوذ به من التَّهَوُّر في وَزْن العلماء». وقد تبين من خلال سَرْد أقوال هؤلاء النقاد أنه لم يتركه منهم إلا القطان. هذا، وتبع الذهبي في بعض كتبه شيئاً من وهم ابن حبان، فقال في المغني في الضعفاء ١٤٩/١: «تركه ابن مهدي، والقطان».

والذين أطلقوا القول في ترك حجاج، وطرح رواياته تشددوا وتعنتوا، لأنه مستقيم الحديث فيما قال فيه: حدثنا، وسمعت، ونحوهما من العبارات، وقد تعقب ابن شاهين ـ في المختلف فيهم ٥٥٦ ـ زائدة بن قُدَامة لقوله: «اطرحوا حديث أربعة: حجاج بن أَرْطَاة...» فقال: «وهذا الكلام في حَجَّاج بن أَرْطَاة من مثل زائدة بن قُدامة عظيم». =

١٣٩ ـ ق: حَجَّاج بن تميم الجَزَري، أو الواسِطي[١].

قال النسائي: ليس بثقة[٢][*].

= وقول ابن عدي: «وهو ممن يكتب حديثه» عددته ضمن أقوال المجرحين والملينين، لأن أبا أحمد يستعمله عادة في التليين لا التعديل.

وخلاصة القول: إن حَجَّاج بن أَرْطاة صدوق، حسن الحديث إذا بَيَّن السَّماع، وضعيف، منكر الحديث إذا عَنْعَن لأنه مدلِّس ومُرْسِل، ولعل تِيْهه يُغْفَر له لسَعة علمه، وحفظه، وبراعة فقهه. وقول النسائي: «ليس بالقوي» لا يعارض الجانب الأول من هذه الخلاصة، لأنه يستعمل هذه اللفظة كثيراً في الصدوقين والمقبولين. وقوله الآخر: «ضعيف، لا يحتج به» موافق للجانب الثاني، ولو فَصَّل أبو عبد الرحمن لكان كلامه دقيقاً.

ويمكن أن يُعْتذر عن حَجَّاج في ضَعْف كثير من معنعناته، بما اعتذر به ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي ١/٢٩٧ عن العلماء الذين اختلفوا في الاحتجاج بالحديث المرسل، ليقارب بين أقوالهم، فقال: «واعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ، وكلام الفقهاء في هذا الباب، فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلاً، وهو ليس بصحيح على طريقهم، لانقطاعه، وعدم اتصال إسناده إلى النبي ﷺ. وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دلّ عليه الحديث، فإذا أعضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً، قوي الظن بصحة ما دلّ عليه، فاحتج به مع ما احتف به من القرائن». وحَجَّاج يُعد من كبار الفقهاء، ومن نظر في الأحاديث التي استنكرها ابن عدي في كامله عليه وجد أكثرها صحيحة أو جَيِّدة المتون، ونكارتها في الإسناد وحده. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الضعفاء الكبير ١/٢٨٤ ـ ٢٨٥، الثقات ٦/٢٠٤، الكامل ٢/٦٤٦ ـ ٦٤٧، الضعفاء لابن الجوزي ٣١ ب، تهذيب الكمال ٥/٤٢٨ ـ ٤٢٩، ميزان الاعتدال ١/٤٦١، المغني في الضعفاء ١/١٤٩، ديوان الضعفاء ٥١، الكاشف ١/٢٠٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/١٢٣ ب ـ ١٢٤ أ، تهذيب التهذيب ٢/١٩٩، تقريب التهذيب ١٥٢، خلاصة التذهيب ٧٢.

(٢) تهذيب الكمال ٥/٤٢٨، ميزان الاعتدال ١/٤٦١، تهذيب التهذيب ٢/١٩٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: ذكره ابن حبان في الثقات. =

١٤٠ ـ حَجَّاج بن فَرُّوخ التميمي، الواسطي[١][٢].

= ب ـ **المُجَرِّحون**: قال العقيلي: عن ميمون بن مِهْران، روى عنه أحاديث لا يتابع على شيء منها... وله غير حديث لا يتابع عليه إلا من هو مثله أو دونه؛ وقال ابن عدي: يروي عن ميمون بن مِهْران، روايته عنه ليس بالمستقيم... ليس له كبير رواية؛ وقال الأزْدي: ضعيف؛ وقال الذهبي: وأحاديثه تدل على أنه واهٍ؛ وقال أيضاً: واهٍ؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

الضعفاء الكبير ١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥، الثقات ٦/ ٢٠٤، الكامل ٢/ ٦٤٦ ـ ٦٤٧، الضعفاء لابن الجوزي ٣١ ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦١، ٣/ ٢٣٧، تقريب التهذيب ١٥٢.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن هذا الذهبي وهم بقوله في ديوان الضعفاء ٥١: «ضعفه الأزدي وحده» ولعله سبق قلم، وقد صَوَّب هذا الكلام في كتبه المتأخرة، فقال في ميزان الاعتدال ١/ ٤٦١، والمغني في الضعفاء ١/ ١٤٩: «ضعفه الأزدي، وغيره».

ثم أقول: اتفق النقاد على جرح حجاج بن تميم، سوى ابن حبان حيث ذكره في الثقات، وهذا منه تساهل.

وقد اختلف المجرِّحون في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور على هلاكه، وعَدَّه الباقون في الضعفاء الذين يكتب حديثهم للاعتبار. والصواب فيه هو قول الجمهور لتعدد مناكيره مع قلة رواياته، ولأن عامة حديثه عن ميمون بن مِهْران ـ وهو لا يروي إلا عنه ـ غير مستقيم.

وخلاصة القول: إن حجاج بن تميم ليس بثقة ـ كما قال النسائي ـ متروك الحديث. والله أعلم.

(١) في كتاب الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٦٥: «حجاج بن فروخ الكوفي». وهو شاذ، ليس بشيء.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠٢، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٦٩، تاريخ واسِط ٤٣، الضعفاء والمتروكين ٩٣، الضعفاء الكبير ١/ ٢٨٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٦٥، الثقات ٦/ ٢٠٣، الكامل ٢/ ٦٥٠، الضعفاء والمتروكون ١٨٧، المؤتلف والمختلف ٤/ ١٨٣٨، الضعفاء لابن الجوزي ٣١ ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٥٠، ديوان الضعفاء ٥٢، لسان الميزان ٢/ ١٧٨ ـ ١٧٩، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٣٦ ب.

قال النسائي: ضعيف[1](*).

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٩٣، الضعفاء لابن الجوزي ٣١ ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٤، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٣٦ ب. لكن لفظ الذهبي، وابن قُطْلُوْبُغا: «وضعفه النسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: ذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون: قال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وقال ابن الجنيد: قلت ليحيى: الحجاج بن فَرُّوخ؟ قال: لا أعرفه. قلت: يروي عن العَوَّام بن حَوْشَب، عن ابن أبي أَوْفى ـ (يعني عبد الله) ـ قال: كان النبي ﷺ إذا قال بلال: قد قامت الصلاة. نهض فكبر. قال: لا أعرفه، من حدثكم عنه؟ قلت: عاصم بن علي. قال: عاصم بن علي ليس بشيء؛ وقال أبو موسى محمد بن المثنى العَنَزي: حدثنا الحجاج بن فروخ، حدثنا زياد أبو عمار الأبرص ـ (يعني ابن ميمون) ـ، عن أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه ـ (وسلم) ـ أحاديث مناكير يطول ذكرها؛ وقال أبو حاتم: شيخ مجهول؛ وقال ابن الجارود: ليس بشيء؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: متروك؛ وفي المؤتلف والمختلف: ضعيف الحديث؛ وقال ابن حزم: متفق على ضعفه، وترك الاحتجاج به؛ وقال الذهبي: واهٍ؛ وقال الهيثمي: ضعيف جداً؛ وقال أيضاً: ضعيف؛ وقال أيضاً: وثقه ابن حبان على ضعف كثير.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠٢، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٦٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٦٥، الثقات ٦/ ٢٠٣، الكامل نسخة الظاهرية ٧٣ أ، الضعفاء والمتروكون ١٨٧، المؤتلف والمختلف ٤/ ١٨٣٨، المحلى ٤/ ١٦٣، المهَذَّب في اختصار السنن الكبير ٢/ ٥، مجمع الزوائد ٢/ ٨، ٤/ ٢٩٤، ١٠/ ٣٢٧، لسان الميزان ٢/ ١٧٩.

فقد اتفق الأئمة على جرح حجاج بن فَرّوخ، سوى ابن حبان حيث أورده في كتاب الثقات، فتساهل، وذلك لما في حديثه من المناكير. بَيْد أن هؤلاء المجرِّحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم جعله من الضعفاء الذين يكتب حديثهم، والبعض الآخر عَدَّه في المتروكين. ونظرت في أحاديثه التي استنكرت عليه مما سماه العلماء، فوجدتها ثلاثة فقط، لكن بعضها منكر جداً. وهذه الشِّدة مع هذا العدد قد تتلف أمر الراوي المُقِلّ، وحجاج كان من هؤلاء المقلين، قال ابن عدي في الكامل ٢/ ٦٥٠: «والحجاج بن فروخ هذا لا أعرف له كبير رواية». =

١٤١ ـ ت: حَجَّاج بن نُصَيْر أبو محمد القَيْسي، البصري، الفَسَاطِيْطي[١]. مات سنة ثلاث عشرة، أو أربع عشرة ومئتين[٢].

= ومن تلك الأحاديث الثلاثة الحديث الذي ذكره ابن الجنيد لابن معين، وكأن يحيى جعل العُهْدة فيه على عاصم بن علي الواسطي، فإن كان هذا مراده، فلا يقبل ذاك القول منه لأمرين: أولهما ـ وهو الأصل ـ: أن الحديث قد رواه جماعة، عن أبي موسى محمد بن المثنى العَنَزي ـ وهو ثبت ـ، عن حجاج بن فروخ، عن العَوَّام، عن ابن أبي أوفى. والآخر: أن ابن معين تشدد في الحكم على عاصم بقوله: «ليس بشيء». لكن قد يعذر ابن معين بأنه لم يكن يعرف حينئذ حال حجاج، ولما عرفه قال فيه: «ليس بشيء» كما في رواية الدوري. وقوله: في رواية ابن الجنيد: «لا أعرفه» أراد به جهالة الحال، لا جهالة العين، كما هو ظاهر من السِّياق. وهذا هو مراده في غالب استعماله لهذه العبارة، قال ابن عدي في الكامل ٢/ ٥٨٤: «كان يحيى إذا لم يكن له علم ـ (يعني بالراوي) ـ ومعرفة بأخباره ورواياته يقول: لا أعرفه». ومثل ابن معين في ذلك أبو حاتم الرازي، قال الذهبي في المغني في الضعفاء ٢/ ٦٣١: «محمد بن مروان بن الحكم، أخو عبد الملك، روى عنه الزُّهْري، مجهول ـ (يعني قاله أبو حاتم) ـ: أي مجهول العدالة، لا الذات، وكذا يقول أبو حاتم في غير واحد، وإنما يريد جهالة حاله». وحجاج بن فروخ قد روى عنه جماعة، وهذا لا يخفى على مثل ابن معين، وأبي حاتم.

وقول محمد بن المثنى: «حدثنا الحجاج بن فَرُّوخ، حدثنا زياد أبو عمار الأبرص، عن أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه ـ (وسلم) ـ أحاديث مناكير يطول ذكرها». ليس فيه طعن مباشر في حجاج، لأن العُهْدة في تلك الأحاديث المنكرة على شيخه زياد أبي عمار، وهذا الرجل قد أَقَرَّ بوضع الحديث على أنس. لكن وجود هذه المناكير الكثيرة في حديث حجاج المُقِلّ، مع الأحاديث الثلاثة الأولى التي استنكرت عليه، تجعل أكثر حديثه منكراً، ومن كان هذا حاله طُرح حديثه، وإن لم يكن الحمل في جميع تلك المناكير عليه.

ومن سَهَّل القول في جرحه لم يأت بما يدفع ذلك، بل إن بعض هؤلاء أنفسهم في مكان آخر فَضَعَّفوه شديداً، وهم: الدارقطني، والهيثمي.

وخلاصة القول: إن حجاج بن فَرُّوخ مُطَّرَح، ضعيف جداً، لا يكتب حديثه. والله أعلم.

(١) ورد في بعض الكتب: «الفُسْطاطي». ولعله تصحيف.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٠٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠٣، =

قال النسائي: ضعيف[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٢][*].

= التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٨٠، التاريخ الصغير ٢/ ٣٢٩، الضعفاء الصغير ٣٣، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٤٩، المعرفة والتاريخ ٢/ ١١٤، الضعفاء والمتروكين ٩٢، الكنى والأسماء ٢/ ٩٤، ٩٥، الضعفاء الكبير ١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٦٧، الثقات ٨/ ٢٠٢، الكامل ٢/ ٦٤٨ ـ ٦٥٠، الضعفاء والمتروكون ١٨٦، تاريخ أسماء الثقات ١٠٤، الأنساب ١٠/ ٢١٩، الضعفاء لابن الجوزي ٣١ ب، اللباب في تهذيب الأنساب ٢/ ٤٣١، تهذيب الكمال ٥/ ٤٦١ ـ ٤٦٦، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٥١، ديوان الضعفاء ٥٢، الكاشف ١/ ٢٠٨، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٥٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٨ ب ـ ١٢٩ أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩، تقريب التهذيب ١٥٣، خلاصة التذهيب ٧٣.

(١) الضعفاء والمتروكين ٩٢، الكامل ٧٣ أ، الضعفاء لابن الجوزي ٣١ ب، تهذيب الكمال ٥/ ٤٦٤، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٠٨.

(٢) تهذيب الكمال ٥/ ٤٦٤، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «ليس بثقة».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلُون: قال يعقوب بن شيبة ـ كما في الكامل ـ: سألت يحيى بن معين عن حجاج بن نُصَيْر؟ فقال لي: صاحب الفَسَاطِيط ـ (يعني البيوت من الشَّعْر) ـ كان شيخاً صدوقاً، ولكنهم أخذوا عليه شيئاً من حديث شعبة ـ يعني أنه أخطأ في أحاديث من أحاديث شعبة ـ (كذا في الكامل، وقد زاد المزي عن ابن معين في نفس الرواية: كان لا بأس به) ـ؛ وقال ابن شاهين: ليس به بأس قاله يحيى ـ (يعني ابن معين) ـ؛ وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يُخطىء ويَهِم؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له ثلاثة أحاديث مناكير: ولحجاج بن نُصَيْر أحاديث وروايات عن شيوخه، ولا أعلم له شيئاً منكراً غير ما ذكرت، وهو في غير ما ذكرته صالح. وذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن سعد: وكان ضعيفاً؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ضعيف؛ وقال ابن المديني في رواية أبي حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ذهب حديثه؛ وقال السَّمعاني ـ كما في الأنساب ـ: قال علي بن المديني: الحجاج بن نصير منكر الحديث، ذهب حديثه؛ =

....

=وقال البخاري في التاريخ الكبير: يتكلم فيه بعضهم؛ وفي التاريخ الصغير: يتكلمون فيه، أما أنا فقد ضربت على حديث حجاج بن نُصَيْر؛ وفي الضعفاء الصغير: سكتوا عنه؛ وقال أبو الحسن الكوفي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال، وفسره ابن حجر في تهذيب التهذيب بالعجلي ـ: كان معروفاً بالحديث، ولكنه أفسده أهل الحديث بالتلقين، كان يُلَقَّن، وأُدْخل في حديثه ما ليس منه، فتُرك؛ وقال مسلم بن الحجاج: متروك الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الحسن بن عبد الله الذَّارع ـ (كما في الضعفاء الكبير) ـ، وفي رواية الآجري ـ كما في كتاب مُغُلْطاي، والعُهْدة عليه ـ: تركوا حديثه؛ وقال الفسوي: فيه لين، كان شيخاً مغفلاً سليماً، وكان ابن ابنة الأزهر أدخل عليه أحاديث وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: منكر الحديث، ضعيف الحديث، تُرِك حديثه، كان الناس لا يحدثون عنه؛ وقال أيضاً ـ كما في علل الحديث ـ لما سأله ابنه عن حديث حَجَّاج، عن شعبة، عن العَوَّام بن مُزاحم، عن أبي عثمان النَّهْدي، عن عثمان بن عَفَّان مرفوعاً في اقتصاص الجَمَّاء من القَرْناء يوم القيامة: ليس لهذا الحديث أصل ـ في حديث شعبة ـ مرفوع، وحجاج تُرِك حديثه لسبب هذا الحديث؛ وقال الساجي: متروك الحديث؛ وقال ابن قانع: ضعيف، لَيِّن الحديث؛ وقال الأزدي: ضعيف؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: أجمعوا على تركه؛ وقال أيضاً في السنن لما ذكره مع آخر: ضعيفان؛ وقال القَرَّاب: يتكلمون فيه؛ وقال السمعاني ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ، وعز الدين بن الأثير: منكر الحديث، تركوا حديثه ـ (لكن لفظ الأخير: كان منكر. . .) ـ؛ وقال الذهبي في المغني: ضعيف، وبعضهم تركه؛ وفي ديوان الضعفاء: مجمع على ضعفه؛ وفي الكاشف: ضَعَّفوه، وشذ ابن حبان فوثقه؛ وفي سير أعلام النبلاء: لَيِّن؛ وقال ابن حجر في التقريب، وفتح الباري: ضعيف. زاد في الأول: كان يقبل التلقين.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣٠٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠٣، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٨٠، التاريخ الصغير ٢/ ٣٢٩، الضعفاء الصغير ٣٣، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٤٩، المعرفة والتاريخ ٢/ ١١٤، الضعفاء الكبير ١/ ٢٨٥، ٢٨٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٦٧، علل الحديث ٢/ ٢٩، الثقات ٨/ ٢٠٢، الكامل ٢/ ٦٤٨ ـ ٦٤٩، ٦٥٠، الضعفاء والمتروكون ١٨٦، السنن للدارقطني ١/ ١٥٧، تاريخ أسماء الثقات ١٠٤، الأنساب ١٠/ ٢١٩، الضعفاء لابن الجوزي ٣١ ب، اللباب في تهذيب الأنساب ٢/ ٤٣١، تهذيب الكمال ٥/ ٤٦٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٥١، ديوان الضعفاء ٥٢، =

....

=الكاشف ١/ ٢٠٨، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٥٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٨ ب ـ ١٢٩ أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٠٩، تقريب التهذيب ١٥٣، فتح الباري ٢/ ٦٨.

فقد اختلف النقاد في الحكم على حجاج بن نُصَيْر بين معدِّل ومجرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. ونظرت فيما استنكر عليه من الحديث فوجدت له ستة أحاديث ـ تنظر في المعرفة والتاريخ ٢/ ١١٤، والضعفاء الكبير ١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦، والكامل ٢/ ٦٤٩ ـ ٦٥٠، والسنن للدارقطني ١/ ١٥٧، وفتح الباري ٢/ ٦٨ ـ لكن أحدها ـ وهو الذي ذكره ابن عدي في الكامل آخراً ـ الحمل فيه على شيخه المنذر بن زياد الطائي، أولى من الحمل فيه عليه؛ وقد أحسن العقيلي حيث أورد هذا الحديث في ترجمة المنذر من الضعفاء الكبير ٤/ ١٩٩.

والأحاديث الخمسة الباقية نكارتها في الإسناد وحده، لذا قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٥: «لم يأت بمتنٍ منكر». بيد أن تلك الخمسة المنكرة الإسناد تخرجه عن حد أهل العدالة، لشدة بعضها، وهو حديث مباشرة الحائض الذي دل على غفلة قوية في حجاج ـ كما نبه إلى ذلك ابن عدي في الكامل ٢/ ٦٤٩ ـ، وحديث اقتصاص الجَمَّاء من القَرْناء الذي قال فيه أبو حاتم: «وحجاج تُرِك حديثه لسبب هذا الحديث».

وبذا يُعلم أن أقوال المعدلين ليست جديرة بالقبول، وإليك ـ مع هذا ـ تَفْنيدها، وبيان عللها: فقول ابن معين في رواية يعقوب بن شيبة: «كان شيخاً صدوقاً، ولكنهم أخذوا عليه شيئاً من حديث شعبة». لم يعن به أن حجاجاً في طبقة من يحتج بهم، كما هو المعروف عن عبارة: «صدوق»، وإنما أراد أن ما استنكر على حجاج، سببه الوَهْم والوَهَم، لا التعمد الذي يسمى كذباً، لأن حجاجاً من أهل الصدق لا المَيْن. وهذا المعنى بذاك اللفظ معروف عند ابن معين، وغيره من المتقدمين. وأما ما زاده المزي عن يعقوب، عن يحيى. فلم أجد له سلفاً فيه، اللهم إلا قول ابن شاهين: «ليس به بأس قاله يحيى»، لكن أبا حفص لم يسنده، وهو معارض بالمشهور المسند الصحيح عن ابن معين.

وأما ذكر ابن حبان له في الثقات، فمتعقب، قال الذهبي في الكاشف: «ضَعَّفوه، وشَذَّ ابن حبان فوثقه». ومع هذا فإن ابن حبان لم يطلق القول في توثيقه، بل قال: «يُخطىء ويَهِم»، أي أنه عنده في آخر مراتب التعديل. وهذا فيه تساهل أيضاً لما سبق.

وأما قول ابن عدي: «ولا أعلم له شيئاً منكراً غير ما ذكرت» فليس بمقبول، لوجود عدة مناكير أخرى ذكرها الدارقطني، وابن حجر، وغيرهما. وعدم العلم بالشيء=

١٤٢ ـ الحَجَّاج[١] بن يوسف بن الحكم بن أبي عَقِيل[٢] أبو

=لا يفيد عدم وقوعه في الحقيقة. وبقية قول أبي أحمد: «وهو في غير ما ذكرته صالح» ليس فيها دلالة واضحة على أن حجاجاً عنده من أهل العدالة، لا الجرح، لأن الضعفاء كثيراً ما يكون لهم أحاديث مستقيمة. فضلاً عن أن تلك البقية مُعَلَّة بما تقدم.

وأما ابن شاهين فلم يعتمد في إيراده له في الثقات، إلا على ما علقه عن ابن معين.

وبهذا يتبين أن الصَّواب في حجاج الفَسَاطِيطي هو التجريح، لا التعديل. بيد أن المُجَرِّحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور على طرح حديثه وتركه ـ رغم قلة مناكيره ـ لشدة غفلته، وقبوله التلقين، وإدخالهم في حديثه ما ليس منه. وقد عَدَّه الباقون في الضعفاء المعتبر بهم لقلة مناكيره في جنب سعة حديثه. فكلا الفريقين له حجة قائمة، لذا تردد بعض النقاد ـ كالنسائي، والدارقطني ـ في الحكم عليه، فطرحوه تارة، وسهلوا القول في جرحه تارة أخرى.

وقول ابن المديني: «ذَهَب حديثه». فُسِّر في غير هذه الترجمة بالضّياع، قال ابن أبي شيبة في سؤالاته لابن المديني ١٤٧: «سمعت علياً يقول: رَوْح بن أسلم ذَهَب حديثه ـ يعني ضاع ـ». فلعله هنا كذلك. وأما ما ذُكر في الأنساب عن ابن المديني فَمُعَلّ بتلك الزيادة الشاذة، ويبدو لي أن السَّمعاني قال: «منكر الحديث، تركوا حديثه، قال علي بن المديني: الحجاج بن نُصير ذهب حديث». فَخَلَط بعض النساخ بين قوله وقول علي، ويؤكد هذا ما ذكره ابن الأثير في اللباب، ومن عادته أن يتبع أبا سعد ـ ولينظر تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٥/ ٤٦٥ ـ.

وقول ابن معين ـ في رواية معاوية بن صالح ـ، والبخاري ـ في الضعفاء الصغير ـ، وأبي أحمد الحاكم، والذهبي ـ في الكاشف ـ يريدون به الضعف الشديد ـ كما سبق في التراجم التالية: أبان بن أبي عياش، وإسحاق بن إدريس الأُسْواري، وإسماعيل بن يعلى الثقفي، وأيوب بن سَيَّار الفَيْدي ـ.

وخلاصة القول: إن حجاج بن نُصَير من الضعفاء المعتبر بهم لو طبقنا قواعد النقد، لقلة مناكيره في جنب كثرة حديثه. لكن ذهاب الجمهور إلى تركه واطراحه يجعلنا نتحرج عن الجزم بذلك الحكم، خاصة وأن هؤلاء الأكثرين عندهم حجة قوية. والله أعلم.

(١) كان له اسم آخر ـ سمته به أمه ـ، وهو: كُلَيْب. العِقْد الفريد ٥/ ٢٧٥، وفيات الأعيان ٢/ ٥٠ ـ ٥١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٩ أ.

(٢) تنظر بقية نسبه في وفيات الأعيان ٢/ ٢٩.

محمد الثَّقَفي[١]، الطَّائفي، ثم الواسِطي، المُعَلِّم، ثم الشُّرْطي، ثم الأمير الكبير[٢]، الفصيح، الظَّلوم، الجَبَّار. ولد سنة أربعين، أو في التي قبلها، أو التي بعدها، ومات بواسِط[٣] يوم الجمعة لتسع بقين من شهر رمضان ـ وقيل: في شوَّال ـ سنة خمس وتسعين[٤].

---

(١) هو ثقفي صَلِيب، لا مولى. وقول عمر بن عبد العزيز ـ كما في المعرفة والتاريخ ١/ ٥٧٥ ـ: «إن أظلم مني، وأجْور، من ولّى عبد ثقيف العراق» لم يُرد به الطعن في نسبه، وإنما أراد إهانته لتجبُّره، وتَعَسُّفِه.

(٢) تولى إمرة الحرمين وسائر الحجاز مدة، ثم حُوِّل إلى إمارة العِراقين (الكوفة والبصرة) والمشرق، فمكث على ذلك مدة طويلة، حتى أهلكه الله.

(٣) هي واسِط العراق، التي بناها الحجاج نفسه.

(٤) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠٣، تاريخ خليفة ٢٠٥، ٢٦٨ ـ ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١ ـ ٢٧٢، ٢٧٥ ـ ٢٧٦، ٢٧٧ ـ ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠ ـ ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٦ ـ ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧ ـ ٣٠٨، ٣١٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٣ ـ ٤٤، ٧٣، ٩٦، ٢٠٠، ٤٠٦ ـ ٤٠٧، ٢/ ١٢٧، ١٩٣، ١٩٥، ٣٢٦، ٣٥٩ ـ ٣٦٠، التاريخ الكبير ٢/ ٣٧٣، التاريخ الصغير ١/ ٩٦، ١٣٧، ١٥٧، ٢٠٤، ٢١١، ٢١٣، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٥٣، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٠٩ ـ ٣١٠، ٣٤٨، المعرفة والتاريخ ١/ ١٢٢، ٢٢٢، ٥٦٥ ـ ٥٦٦، ٥٧٥، ٦٠٨ ـ ٦٠٩، ٦١٨ ـ ٦١٩، ٧١٢ ـ ٧١٣، ٧٢٠، ٢/ ٢١٢، ٢٦٧، ٢٨١، ٣٦٦، ٣٦٧، ٤٨٠ ـ ٤٨٢، ٥٧٤، ٥٩٨ ـ ٦٠١، ٦١٧ ـ ٦١٨، ٦٧١، ٨٠٦، ٣/ ١١١، ٢٢١، ٣٢٦، التاريخ ١/ ١٩٢، ٤٧٩ ـ ٤٨٠، ٥٢٧، ٧٠٠، تاريخ واسط ٣٢ ـ ٣٣، ٣٨ ـ ٣٩، ٤٥، ٥٨ ـ ٥٩، ٦٠، ٦٨، ٧٣، ٩٠ ـ ٩١، ١١٤، ١٧١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٦٨، العِقْد الفريد ٥/ ٢٧٥ ـ ٣١٧، مروج الذهب ٣/ ١٣٢ ـ ١٦٤، وفيان الأعيان ٢/ ٢٩ ـ ٥٤، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٥١، سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٤٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٩ أ ـ ١٣٠ أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٢١٠ ـ ٢١٣، تقريب التهذيب ١٥٣، لسان الميزان ٢/ ١٨٠، تعجيل المنفعة ٨٧ ـ ٨٩، خلاصة التذهيب ٧٣.

قال النسائي: ليس بثقة، ولا مأمون[(١)][(*)].

---

(١) ميزان الاعتدال ١/٤٦٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/١٢٩ ب، تهذيب التهذيب ٢/٢١٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال زيد بن أسلم العَدَوي: أُغْمي على المِسْور بن مَخْرَمة، ثم أفاق، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، أحبّ إليّ من الدنيا وما فيها، عبد الرحمن بن عوف في الرفيق الأعلى مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين، والصِّدِّيقين، والشهداء، والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً، وعبد الملك ـ (يعني ابن مروان) ـ، والحجاج يجران أمعاءهما في النار؛ وقالت أسماء بنت أبي بكر الصِّدِّيق للحجاج بعد قتله ولدها عبد الله بن الزبير ـ كما في صحيح مسلم ـ: أما إن رسول الله ﷺ حدثنا: أن في ثَقِيف كَذَّاباً، ومُبِيْراً ـ (أي مُهْلِكاً) ـ. فأما الكذاب فرأيناه ـ (تعني به المختار بن أبي عُبيد) ـ، وأما المُبِير فلا إخالُك إلا إياه؛ وقال خالد بن سُمَيْر: خطب الحجاج الفاسق على المنبر فقال: إن ابن الزبير حَرَّف كتاب الله. فقال له ابن عمر: كذبت، كذبت، كذبت، ما يستطيع ذلك، ولا أنت معه؛ وقال نافع مولى ابن عمر: كان زُجُّ رُمْحٍ ـ (أي الحديدة في أسفل الرُّمْح) ـ رجل من أصحاب الحَجَّاج قد أصاب رِجْل ابن عمر، فاندمل الجُرْح، فلما صدر الناس انتقض على ابن عمر جُرْحه، فلما نُزِل به، دخل الحجاج عليه يعوده، فقال: يا أبا عبد الرحمن، الذي أصابك من هو؟ قال: أنت قتلتني، قال: وفيم؟ قال: حملت السلاح في حرم الله، فأصابني بعض أصحابك؛ وقال جابر بن عبد الله الأنصاري الصحابي: دخلت على الحجاج فما سَلَّمت عليه؛ وقال مُغيرة بن مِقْسم الضَّبِّي: عن الرَّبيع ـ (يعني ابن خالد الضَّبِّي) ـ قال: قال الحجاج في كلام له: وَيْحَكم! أخليفة أحدكم في أهله أكرم عليه، أم رسوله إليهم؟ قال: ففهمت ما أراد، فقلت له: لله عليّ ألا أصلي خلفك صلاة أبداً، ولئن وجدن قوماً يقاتلونك لقاتلتك معهم. فقاتل في الجماجم حتى قتل؛ وقال زاذان أبو عُمر الكِنْدي: كان مُفْلِساً من دينه؛ وقال أبو وائِل شقيق بن سَلَمة الكوفي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: اللهم أطعمه طعاماً من ضَرِيع ـ (هو نبات خبيث من طعام أهل النار) ـ لا يُسمن، ولا يُغني من جوع؛ وقال عطاء بن السَّائب: كنت جالساً مع أبي البَخْتَري ـ (يعني سعيد بن فَيْروز) ـ والحجاج يخطب، فقال في خطبته: إن مثل عثمان عند الله كمثل عيسى بن مريم، قال الله فيه: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾. فقال أبو البَخْتَري: كَفَر وربِّ الكعبة؛ وقال=

....

=أبو رَزِيْن مسعود بن مالك الأَسَدي: إن كان الحجاج على هدى، إني إذاً لفي ضلال مبين؛ وقال أبو الشَّعثاء جابر بن زيد البصري: كان زياد ـ (يعني ابن أبيه الأمير) ـ أقتل لأهل بلده ممن يخالفه هواه من الحجاج؛ وفي كتاب مُغُلْطاي: وقيل لسعيد بن جُبير: خرجت على الحجاج؟! قال: إي والله، وما خرجت عليه حتى كفر؛ وقال زيد البُرْجُمي ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سمعت إبراهيم ـ (يعني ابن يزيد النَّخَعي) ـ يسب الحَجَّاج؛ وقال منصور بن المُعْتَمِر: قلت لإبراهيم: ما ترى في لعن الحجاج؟ قال: ألم تسمع لقول الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾. فأشهد أن الحجاج كان منهم؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وكفره جماعة، منهم: سعيد بن جُبير، والنَّخَعي، ومُجَاهد، وعاصم بن أبي النَّجُود، والشَّعبي، وغيرهم؛ وقال القاسم بن مُخَيْمِرة: كان الحجاج ينقض عُرى الإسلام عُرْوة عُرْوة ـ (كذا في إكمال تهذيب الكمال، وقد تصحف ابن مُخَيْمِرة في العِقد الفريد إلى ابن محمد) ـ؛ وقال عمر بن عبد العزيز ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: إن أظلم مني وأجْور من ولّى عبد ثقيف العراق فحكم في دمائهم وأموالهم؛ وقال أيضاً ـ كما في العقد الفريد ـ: لو جاءت كل أمة بمنافقيها، وجئنا بالحجاج لفضلناهم؛ وفي إكمال تهذيب الكمال: لو جاءت كل أمة بخبيثها، وجئنا بالحجاج لغلبناهم؛ وقال الأعمش: اختلفوا في الحجاج، فقالوا: بمن ترضون؟ قالوا: بمجاهد. فأتوه، فقالوا: إنا قد اختلفنا في الحجاج، فقال: أجئتم تسألوني عن الشيخ الكافر؟!؛ وقال الأَجْلَح بن عبد الله الكِنْدي: قلت للشعبي: يزعم الناس أن الحجاج مؤمن؟ قال: مؤمن بالجِبْت والطاغوت، كافر بالله؛ وقال طاوس بن كَيْسان: عجبت لمن يسميه مؤمناً؛ وقال علي بن زيد بن جُدْعان: لما مات الحجاج أتيت الحسن ـ (يعني البصري) ـ فأخبرته، فَخَرَّ ساجداً؛ وقال الثوري: قال يزيد الرَّقَاشي ـ (يعني ابن أَبَان) ـ عند الحسن: إني لأرجو للحجاج. قال الحسن: إني لأرجو أن يخلف الله رجاءك؛ وقال ضَمْرَة بن ربيعة، عن عبد الله بن شَوْذَب، عن أشعث بن عبد الله الحُدَّاني ـ وكان يقرأ للحجاج في رمضان ـ (قال: رأيته في منامي بحالة سيئة، فقلت: يا أبا محمد: ما صنعت؟ قال: ما قَتَلْت أحداً بِقِتْلَة إلا قُتِلت بها. قلت: ثم مَهْ ـ (أي ماذا) ـ؟ قال: ثم أُمر به إلى النار. قلت: ثم مَهْ؟ قال: أرجو ما يرجو أهل لا إله إلا الله. فبلغ ذلك ابن سيرين، فقال: إني لأرجو له. فبلغ قول ابنِ سيرين الحسنَ، فقال: أما والله ليخلفن الله رجاءه فيه؛ وقال جعفر بن بُرْقان ـ كما في العِقد الفريد ـ: سألت ميمون بن مِهْران ـ (يعني الجزري) ـ، فقلت: كيف ترى الصلاة خلف رجل يذكر أنه خارجي؟=

....

=فقال: إنك لا تصلي له، إنما تصلي لله، قد كنا نصلي ـ (خلف) ـ الحجاج وهو حَرُوري أزرقي. فنظرت إليه. فقال: أتدري ما الحَرُوري الأزرقي؟ هو الذي إن خالفت رأيه سماك كافراً، واستحل دمك، وكان الحجاج كذلك؛ وقال عاصم بن أبي النَّجُود: ما بقيت لله تعالى حُرمة إلا وقد انتهكها الحجاج؛ وقد مَرَّ أن عاصماً كفره؛ وقال هشام بن حَسَّان القُرْدُوسي: أحْصَوا ما قتل الحجاج صَبْراً فبلغ مئة ألف وعشرين ألف قتيل؛ وقال سَلاَّم بن أبي مُطِيع: لأن ألقى الله بصحيفة الحجاج أحبّ إليّ من أن ألقى الله بصحيفة عمرو بن عُبَيْد؛ وقال أبو أحمد الحاكم: أهل أن لا يُروى عنه؛ وقال الذهبي في ترجمته من الميزان: فلولا ما ارتكب من العظائم، والفَتْك، والشر لمشى حاله؛ وفي ترجمة المختار بن أبي عُبيد منه: وهو شر من الحجاج، أو مثله؛ وقال أيضاً في سير أعلام النبلاء: وكان ظلوماً، جباراً، ناصبياً، خبيثاً، سفاكاً للدماء، وكان ذا شجاعة، وإقدام، ومكر، ودهاء، وفصاحة، وبلاغة، وتعظيم للقرآن، قد سقت من سوء سيرته في تاريخي الكبير، وحصاره لابن الزبير بالكعبة، ورميه إياها بالمَنْجَنيق، وإذلاله لأهل الحرمين، ثم ولايته على العراق والمشرق كله عشرين سنة، وحروب ابن الأشعث له، وتأخيره للصلوات إلى أن استأصله الله. فنسبه ولا نحبه، بل نبغضه في الله، فإن ذلك من أوثق عُرى الإيمان، وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه، وأمره إلى الله، وله توحيد في الجملة، ونظراء من ظَلَمة الجبابرة والأمراء؛ وقال ابن حجر: الأمير الشهير، الظالم المُبير... وليس بأهل أن يُروى عنه؛ وقال السيوطي: لو لم يكن من مساويء عبد الملك ـ (يعني ابن مروان) ـ إلا الحجاج، وتوليته إياه على المسلمين، وعلى الصحابة رضي الله عنهم، يهينهم، ويذلهم قَتْلاً، وضرباً، وشتماً وحبساً، وقد قتل من الصحابة، وأكابر التابعين ما لا يحصى، فضلاً عن غيرهم، وختم في عنق أنس وغيره من الصحابة ختماً، ويريد بذلك ذلهم، فلا رحمه الله، ولا عفا عنه؛ وقال الخزرجي: الأمير، والظالم المُبير.

الطبقات الكبرى ٤/ ١٨٤، ١٨٧، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٧٣، ٢٠٠، صحيح مسلم ٤/ ١٩٧٢، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٠٩ ـ ٣١٠، المعرفة والتاريخ ١/ ٥٧٥، ٧٢٠، ٢/ ٢١٢، الجامع الصحيح ٤/ ٤٩٩، العِقد الفريد ٥/ ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩ ـ ٣١٠، ٣١١، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٦، ٤/ ٨٠، سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٤٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٩ ب، ١٣٠ أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٢١١، ٢١٣، تقريب التهذيب ١٥٣، تاريخ الخلفاء ٢٠٥، خلاصة التذهيب ٧٣. =

....

= فقد أجمع العلماء على الطعن في الحجاج، وأما قول الزِّبْرِقان بن عبد الله الأَسَدي - كما في التاريخ الصغير ١/ ٢٣١ -: «سببت يوماً الحجاج عند أبي وائل - (يعني شقيق بن سَلَمة) - فقال: لا تَسُبه، لعله قال يوماً: اللهم ارحمني. فرحمه». فيدل على تورع أبي وائل، بيد أنه دعى عليه في موضع آخر كما تقدم. ومثله في التورع نَهي ابن عباس عن سَبِّه - التاريخ الصغير ١/ ١٣٧ -، ويمكن أن يكون السابّ قد لعن حجاجاً، فنهاه ابن عباس عن هذا خاصة. وأما قول الشعب في رواية إسماعيل بن أبي خالد - كما في العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٢٧-: «يأتي على الناس زمان يدعون فيه للحجاج» فلم يرد به الثناء عليه، وإنما أراد أن من يأتي بعد الحجاج من أمراء يكونون أسوأ منه وأظلم، فيسأل الناسُ ربهم للمتقدم الرحمة لخفة ظلمه في جنب ظلم المتأخرين. ومن هؤلاء الأمراء المبالغين في الظلم أبو مسلم عبد الرحمن بن مسلم الخراساني الذي أزال دولة بني أُمية، وأقام دولة بني العباس، قال فيه الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٥٩٠: «هو شر من الحجاج، وأسفك للدماء».

كما أن بعض الأئمة أطلقوا القول بكفر الحجاج، وبين بعضهم الأسباب في ذلك - ينظر قول عطاء بن السائب عن أبي البَخْتَري - ومن تلك الأسباب أيضاً قول الحجاج - كما في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٩ - ١٣٠ - راداً على من قال بانقطاع الوحي بموت رسول الله ﷺ: «أنا ما أعمل إلا بوحي»، وقال ابن عبد ربه في العِقد الفريد ٥/ ٣١٠: «ومما كَفَّرت به العلماء الحجاج، قوله - ورأى الناس يطوفون بقبر رسول الله ﷺ، ومنبره -: إنما يطوفون بأعواد، ورِمَّة - (أي العظام البالية) -».

ثم ذكر ابن عبد ربه عن الهيثم بن عَدي الأَخْباري - وهو منهم -، عن أبي الجَرَّاح عبد الله بن عَيَّاش الأخباري، قال: «كنا عند عبد الملك بن مروان إذ أتاه كتاب الحجاج يعظم فيه أمر الخلافة، ويزعم أنْ ما قامت السماوات والأرض إلا بها، وأن الخليفة عند الله أفضل من الملائكة المقربين، والأنبياء، والمرسلين. وذلك أن الله خالق آدم بيده، وأسجد له الملائكة، وأسكنه جنته، ثم أهْبطه إلى الأرض، وجعله خليفته، وجعل الملائكة رسلاً إليه. فأُعجب عبد الملك بذلك». فهذا وإن كان ساقط الإسناد، فإن ما ذكره المغيرة بن مِقْسم، عن الربيع بن خالد يؤيده.

هذا، ولم يُطعن في حجاج لضعف أو كذب في حديث، وإنما طُعن عليه في دينه حسب. وأما تكذيب ابن عمر له لقوله في ابن الزبير: «حَرَّف كتاب الله» فلا ينتقض ما قدمته، لأن حجاجاً عدو ابن الزبير أراد - فيما أظن - أن ابن الزبير حَرَّف معنى أمر الله=

١٤٣ ـ سي: حُدَيْج[1] بن معاوية بن حُدَيْج أبو معاوية، وقيل: أبو سُلَيْمان، الجُعْفي، الكوفي[2][3][4].

=في كتابه بطاعة أولي الأمر عندما خرج على بني أمية. وقد جاء أيضاً في تاريخ واسط ٥٩ عن حُميد الطويل، عن موسى بن أنس بن مالك قال: «خطبنا الحجاج، قال: اغسلوا وجوهكم، وأيديكم إلى المرافق. واغسلوا أرجلكم. فذكرت ذلك لأنس، فقال: صدق الله، وكذب الحجاج». فلعل أنساً رضي الله عنه أراد أن الحجاج أخطأ بذكر لفظ الغَسْل مع الأرجل، لعدم ذكره في كتاب الله تعالى، بل فيه: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ سورة المائدة ٦. وأهل الحجاز يطلقون لفظ: «كَذَب» في موضع: «أخطأ». ولم يُنقل عن الحجاج أنه قال ذلك تالياً الآية، فلعله زاد تلك اللفظة على سبيل التفسير. والله أعلم.

وقول المِسْور بن مَخْرَمة الذي افتتحت أقوال النقاد به، قد يَسْتبعده البعض، لكنه ورد بإسناد صحيح ـ كما ذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/ ٢١١.

وأحسن ما قيل في الحجاج هو قول زاذان الكِنْدي: «كان مفلساً من دينه». ومن كان هذا حاله لا يكتب عنه ولا كرامة.

وخلاصة القول: إن الحجاج بن يوسف الثقفي الأمير ليس بثقة، ولا مأمون ـ كما قال النسائي ـ لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار لقلة دينه، وشدة ظلمه، وسفكه للدماء. والله أعلم.

(١) هو أخو زهير. ولهما أخ اسمه: رُحَيْل.

(٢) في مطبوعة مؤسسة الكتب الثقافية من الضعفاء والمتروكين ٧٩: «بصري»، وهو خطأ، لم يقله النسائي.

(٣) قال المزي في تهذيب الكمال ٥/ ٤٩٠: «قال عمرو بن خالد الحَرَّاني: أظنه مات ـ يعني زهير بن معاوية ـ سنة ثلاث وسبعين ومئة، وجاءنا نعي حُديج أخيه، ونحن بحرَّان قبل وفاة زهير بسنتين». وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٧: «مات بعد السبعين ومئة». وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ١٥٤: «مات قبل أخيه سنة بضع وسبعين». وينظر النجوم الزاهرة ٢/ ٦٩. وقد اختلف في سنة وفاة زهير كما سبق في ترجمته.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠٣، تاريخ البادي عن ابن معين ٧٦، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٤٩، التاريخ الكبير=

قال النسائي: ليس بالقوي[١].

وقال أيضاً: ضعيف[٢](*).

= ١/ ٢/ ١١٥، الضعفاء الصغير ٣٨، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١١، الضعفاء والمتروكين ٧٩، الضعفاء الكبير ١/ ٢٩٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣١٠ ـ ٣١١، المجروحين ١/ ٢٧١، الكامل ٢/ ٨٣٧ ـ ٨٣٨، الضعفاء والمتروكون ١٩١، المؤتلف والمختلف ٢/ ٦١٥، تاريخ أسماء الثقات ١١٤، الإكمال ٢/ ٣٩٦، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ أ، تهذيب الكمال ٥/ ٤٨٨ ـ ٤٩٠، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٥٢، ديوان الضعفاء ٥٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣٢ أ، الإكمال للحسيني ٢٢ ـ ٢٣، ذيل ميزان الاعتدال ١٨١، تهذيب التهذيب ٢/ ٢١٧ ـ ٢١٨، تقريب التهذيب ١٥٤، لسان الميزان ٢/ ١٨١، تعجيل المنفعة ٩١، النجوم الزاهرة ٢/ ٦٩، خلاصة التذهيب ٩٧.

(١) الضعفاء والمتروكين ٧٩، الكامل ١١٠ أ، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ أ، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣٢ أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٢١٨.

(٢) تهذيب الكمال ٥/ ٤٩٠، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٢١٨. لكن لفظ الذهبي: «ضَعَّفه ابن معين، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال صالح بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: حُدَيْج؟ قال: لا أعلم إلا خيراً؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية أحمد بن سَعْد بن إبراهيم الزُّهري ـ كما في الثقات لابن شاهين ـ: ليس به بأس؛ وقال أبو حاتم: محل حُدَيْج الصدق، وليس مثل أَخَوَيْه، في بعض حديثه صَنْعة ـ (الكلمة الأخيرة هي كذلك في الجرح والتعديل، وقد تصحفت في تهذيب الكمال إلى: ضَعْف) ـ، يكتب حديثه؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له جملة من الأحاديث: ولحُدَيْج أحاديث غير ما ذكرته عن مشايخه، وعامة أحاديثه ينفرد به عَمَّن يروي عنه، وأرجو أنه لا بأس به، لأني لم أر ـ (كذا) ـ له حديث منكر ـ (كذا) ـ قد جاوز الحد؛ وقال ابن حجر: صدوق يخطىء. وذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال أبو الوليد الطَّيالسي ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: كان زهير بن معاوية لا يحتج بحديث أخيه حُدَيْج بن معاوية؛ وقال مُغْلَطاي: وقال أبو داود: كان زهير لا يَعْتد بحُدَيْج أخيه. قال الآجري: وقال مرة: لا يرضى حُدَيْجاً؛ =

....

= وقال ابن سعد: وكان ضعيفاً في الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، وابن أبي خَيثمة: ليس بشيء؛ وفي رواية البادي: لا يكتب حديثه، ليس بشيء، ليس بثقة؛ وفي رواية أحمد بن أبي يحيى: ضعيف، ليس بشيء؛ وقال ابن نُمير في رواية جعفر بن أبان: ليس هو ممن يُحَدَّث عنه؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سُئل ـ (يعني أباه) ـ عن حُدَيج أخي زهير؟ قال: ليس لي بحديثه علم. قيل: إنه يحدث عن أبي إسحاق ـ (يعني السَّبِيْعي) ـ، عن البَرَاء ـ (يعني ابن عازب) ـ أن النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه، وعن يساره. فقال: هذا منكر؛ وقال مُغُلْطاي: وفي سؤالات المَرْوَزِّيْ: قيل لأبي عبد الله: كيف حُدَيج؟ قال: لا أدري كيف هو. فقيل له: إنه حَدَّث عن أبي إسحاق، عن البَرَاء أن النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه، وعن يساره. فقال أبو عبد الله: هذا منكر؛ وقال البخاري: يتكلمون في بعض حديثه؛ وقال البَزَّار: سيء الحفظ؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب أبي محمد بن الجارود: ليس بشيء. وفي موضع آخر: يتكلمون في بعض حديثه؛ وقال أبو عَرُوبة الحَرَّاني: ضعيف؛ وقال ابن حبان: منكر الحديث، كثير الوهم على قلة روايته؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: يغلب عليه الوهم عن أبي إسحاق؛ وفي المؤتلف والمختلف: ليس بالقوي في الحديث؛ وقال ابن حزم ـ وظنه آخر ـ: مجهول؛ وقال ابن ماكولا: ليس بقوي؛ وقال الهيثمي: ضعيف؛ وقال أيضاً: وفيه كلام.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠٣، تاريخ البادي عن ابن معين ٧٦، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٤٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١١٥، الضعفاء الصغير ٣٨، الضعفاء الكبير ١/ ٢٩٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣١٠ ـ ٣١١، المجروحين ١/ ٢٧١، الكامل ٢/ ٨٣٧، ونسخة الظاهرية ١١٠ ب، الضعفاء والمتروكون ١٩١، المؤتلف والمختلف ٢/ ٦١٥، تاريخ أسماء الثقات ١١٤، المحلى ٥/ ٥٥، الإكمال ٢/ ٣٩٦، تهذيب الكمال ٥/ ٤٩٠، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣٢ أ، مجمع الزوائد ٣/ ١٧٧، ٧/ ١٣٥، ٨/ ١٦١، ٩/ ٣٨٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٢١٨، تقريب التهذيب ١٥٤.

وقبل البدء في الدراسة أنبه إلى وهمين وقعا في قول مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣٢ أ: «وفي كتاب الدوري عن يحيى: ليس بشيء ضعيف... وقال البخاري في تاريخه ـ ونسبه رُحَيْلياً ـ روى عنه ابن يونس ـ (يعني أحمد بن عبد الله بن يونس)، وأبو داود ـ (يعني الطَّيالِسي) ـ، وليس بالقوي». فابن معين لم يقل في رواية =

١٤٤ ـ[١] حَرَام[٢] بن عثمان[٣] ـ أبو عبد الله فيما يقال ـ

=الدوري إلا عبارة: «ليس بشيء»، وقد جمع بين العبارتين في رواية أحمد بن أبي يحيى. وأما البخاري فلم أر في تاريخه، ولا في غيره أنه قال: «وليس بالقوي»، بل الذي في تاريخه قول آخر سبق ذكره، كما أن البخاري لم ينسبه رُحَيْلياً، وإنما قال: «حُدَيْج بن معاوية بن الرُّحَيْل أهو زهير الجعفي». والرُّحَيْل هو جد معاوية.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على حُدَيْج بن معاوية بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها.

ومن خلال النظر في حديثه يتبين أن الرجل قد تفرد بأحاديث كثيرة ـ مع أنه ليس بالمكثر ـ، فيها بعض المناكير، بَيْد أنها ليست بشديدة. وهذا يدل على أن حُدَيْجاً في طبقة متوسطة، دون طبقة الاحتجاج، وأعلى من طبقة المُطَّرَحين، وإلى هذا ذهب الأكثرون، وعلى رأسهم أبو حاتم، لكن اختلف هؤلاء في تعيين المرتبة التي ينبغي إدراجه فيها، فَعدَّه البعض في آخر درجات التعديل، وجعله البعض الآخر في إحدى الدرجتين الأخيرتين ـ أي الخفيفتين ـ من درجات التجريح. بل كان الناقد الواحد يضطرب، فيذكره هكذا مرة، وهكذا مرة أخرى. والأمر متقارب لأن أصل الحكم واحد في تلك الدرجات الثلاث.

وأما تجهيل ابن حزم لحديج فسببه عدم علمه بأنه ابن معاوية لما ورد مهملاً في بعض الأسانيد، وقد بين العراقي في ذيل ميزان الاعتدال ١٨١، وابن حجر في تعجيل المنفعة ٩١ أنه هو هو. ثم قال ابن حجر: «وليس بمجهول». يعني أنه ليس مجهول العين لرواية جمع كبير عنه، ولا مجهول الحال لكثرة أقوال النقاد فيه.

وخلاصة القول: إن حُدَيْج بن معاوية وسط يكتب حديثه للاختبار، أو لين فيكتب للاعتبار. فإن كان الأول فيحكم على حديثه الموافق لحديث الثقات بالقبول. وقول النسائي الأول موافق للقسم الأول من هذه الخلاصة، لأن أبا عبد الرحمن كثيراً ما يستعمل عبارة: «ليس بالقوي» في المقبولين. وأما قوله الآخَر فهو قريب من القسم الثاني. والله أعلم.

(١) زعم بعضهم أن مُسْلماً روى له، وهو وهم. ينظر إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣٤ أ، وتهذيب التهذيب ٢/٢٢٣.

(٢) ذكر بعضهم أن اسمه عمرو، وأن حراماً لَقَب. ينظر الجرح والتعديل ٢/١/ ٢٨٢، وتصحيفات المحدثين ٢/ ٥٦٠.

(٣) ينظر بقية نسبه في تاريخ بغداد ٨/ ٢٧٧.

الأَنْصاري، السَّلَمي، المدني. مات بالأَنْبار، أو بالمدينة سنة ست وثلاثين ومئة، أو تسع وأربعين، وقيل: سنة خمسين[١][٢].

قال النسائي: ليس بثقة، ولا مأمون[٣][*].

---

(١) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٤١١: «مات بعد خروج محمد بن عبد الله بن حسن، وقيل: سنة خمسين ومئة». وخروج محمد وقتله كانا في سنة خمس وأربعين ومئة.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المُتَمِّم ٤١١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠٤، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٣٩، ٤٠٨، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٠١، التاريخ الصغير ٢/ ١٠٥ ـ ١٠٦، الضعفاء الصغير ٣٨، أحوال الرجال ١٢٧، مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢٦، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٨٧، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٠، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٣٨، الضعفاء الكبير ١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣، آداب الشافعي ومناقبه ٢١٧ ـ ٢١٨، المجروحين ١/ ٢٦٩، الكامل ٢/ ٨٥٠ ـ ٨٥٣، تصحيفات المحدثين ٢/ ٥٦٠ ـ ٥٦١، الضعفاء والمتروكون ١٨٨، المؤتلف والمختلف ٢/ ٥٧٣، مناقب الشافعي ١/ ٥٤٢، ٥٤٣ ـ ٥٤٥، تاريخ بغداد ٨/ ٢٧٧ ـ ٢٨٠، الضعفاء لابن الجَوْزي ٤٣ أ ـ ٤٣ ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٥٢، ديوان الضعفاء ٥٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣٤ أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٢٣، لسان الميزان ٢/ ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٣) الكامل ١١٢ ب، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ أ. لكن ابن الجوزي اقتصر على عبارة: «ليس بثقة».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُقوُّون: قال مَعْمَر بن راشِد ـ كما في تاريخ بغداد ـ: حدثني رجل ما أُبالي أن لا يُحدثني رجل أعلم منه، حدثني حَرَام بن عثمان.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال بِشْر بن عُمَر الزَّهْراني ـ كما في مقدمة صحيح مسلم ـ: سألت مالك بن أنس عن محمد بن عبد الرحمن ـ (يعني أبا جابر البَيَاضي) ـ الذي يروي عن سعيد بن المسيب؟ فقال: ليس بثقة. وسألته عن صالح مولى التَّوْأمة؟ فقال: ليس بثقة. وسألته عن أبي الحُوَيْرِث ـ (يعني عبد الرحمن بن معاوية) ـ؟ فقال: ليس بثقة. وسألته عن شعبة ـ (يعني مولى ابن عباس) ـ الذي روى عنه ابن أبي ذئب؟ =

....

=فقال: ليس بثقة. وسألته عن حَرَام بن عثمان؟ فقال: ليس بثقة. وسألت مالكاً عن هؤلاء الخمسة؟ فقال: ليسوا بثقة في حديثهم؛ وقال القطان في رواية ابن المديني من رواية ابنه عبد الله: سألت مالكاً عن حرام بن عثمان؟ فقال: لا تأخذن عنه شيئاً؛ وقال حَبيب بن أبي حَبيب كاتب مالك ـ كما في الكامل ـ: جاءني قوم فجعلوا إليّ ديناراً على أن أسأل مالكاً عن عمر بن عبد الله مولى غُفْرة، وعن حرام بن عثمان، وعن صالح مولى التَّوْأمة لم ترك الرواية عنهم؟ فأخذت منهم الدينار. . . فاستأذنت على مالك نصف النهار. . . فأذن لي، فدخلت، فقلت: يا أبا عبد الله، إن قوماً جعلوا لي ديناراً على أن أسألك عن مسألة، فإن أنت أخبرتني، وإلا رددت عليهم الدينار، وليس لأهلي طعام ـ أو نحو ما قال ـ. قال لي مالك: سَلْ. قلت: أخبرني عن عمر بن عبد الله مولى غُفْرَة، وعن حَرَام بن عثمان، وعن صالح مولى التَّوْأَمَة لم تركت الرواية عنهم؟ فذكر كلاماً، وقال: لم أكتب إلا عمن يعرف حلال الحديث وحرامه، وزيادته ونقصانه. فخرجت من عنده فأخبرتهم؛ وقال القطان ـ كما في تاريخي البخاري، والضعفاء الصغير، وفي رواية الفلاس كما في الضعفاء الكبير، وفي رواية ابن المديني من رواية حنبل بن إسحاق كما في تاريخ بغداد. واللفظ للتاريخ الكبير، وتاريخ بغداد ـ: قلت لحرام بن عثمان: عبد الرحمن بن جابر، ومحمد بن جابر ـ (وجابر هو ابن عبد الله الصحابي) ـ، وأبو عَتيق، هم واحد؟ قال: إن شئتُ جعلتهم عشرة؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الجرح والتعديل ـ: سمعت يحيى بن سعيد قال: قلت لحرام بن عثمان: عبد الرحمن بن جابر، ومحمد بن جابر، وأبو عَتيق ـ (في المطبوع: وأبو عَتيك) ـ بن جابر، هم واحد؟ قال: إن شئت جعلتهم عشرة. قلت: أي شيء يريد هذا؟! قال: كأنه لا يبالي؛ وفي رواية ابنه عبد الله: صنف يحيى بن سعيد كتبه، فترك حديث حرام بن عثمان؛ وقال أنس بن عِياض المدني: كان عندي عن حَرَام بن عثمان شيء كثير، فطرحته؛ وقال الشافعي في رواية محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري ـ كما في سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ـ: الرواية عنه حَرَام؛ وفي نفس الرواية ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: الحديث عن حَرَام بن عثمان حَرَام؛ وفي رواية حَرْملة بن يحيى المصري ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: الرواية عن حَرام حَرَام؛ وفي نفس الرواية ـ كما في المجروحين ـ: الحديث عن حرام بن عثمان حرام؛ وفي رواية الرَّبيع بن سليمان المُرادي ـ كما في الكامل ـ: كل حديث عن الحرام حرام؛ وفي رواية عبد العزيز بن عمران بن أيوب بن مِقْلاص المصري ـ كما في الكتاب=

....

=السابق ـ: الحديث عنه حرام؛ وقال ابن سعد: وكان كثير الحديث، ضعيفاً؛ وقال ابن معين في رواية ابن الجنيد: ليس بشيء؛ وفي رواية ابن أبي مريم، وابن الغَلاَبي، ومعاوية بن صالح: ليس بثقة؛ وفي رواية إبراهيم بن يزيد البِيْوَرْدي: الحديث عن حَرَام حَرَام؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: سألت أبي عن حرام بن عثمان؟ فَضَعَّفه جداً؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير ـ: قال الزُّبَيْري ـ (يعني مصعب بن عبد الله فيما أظن) ـ: كان حرام يتشيع؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية ابنه صالح: لا يُروى حديثه؛ وفي رواية أبي داود السِّجِستاني من رواية الحسين بن إدريس الهَرَوي: هذا شيخ قد تَرَكَ الناس حديثه؛ وقال المُفَضَّل بن غَسان الغَلاَبي: وكان حرام شيعياً؛ وقال أحمد بن صالح المصري، والفلاس: متروك الحديث؛ وقال البخاري ـ كما في تاريخيه، والضعفاء الصغير ـ: منكر الحديث؛ وقال الجُوزجاني: سمعت من يقول: الحديث عن حرام حرام. لأنه لم يَقْتَصِد؛ وقال أبو زرعة ـ كما في الضعفاء له ـ: واهٍ جداً؛ وقال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة: حرام بن عثمان ضعيف الحديث. وأتى على حديث لحرام بن عثمان فقال: اضربوا عليه. ولم يقرأه علينا؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: ليس بشيء؛ وقال الفسوي: متروك؛ وقال أبو حاتم: منكر الحديث، متروك الحديث؛ وقال علي بن الحسين بن الجنيد: متروك الحديث؛ وقال صالح جَزَرة: الحديث عن حَرَام حَرَام، عامة حديثه منكر؛ وقال ابن حبان: وكان غالياً في التشيع، منكر الحديث فيما يرويه، يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل؛ وقال ابن عدي: ولحرام بن عثمان أحاديث صالحة يشاكل ـ (كذا) ـ ما قد ذكرته، وعامة حديثه مناكير؛ وقال أبو أحمد العَسْكري: وتكلم فيه أصحاب الحديث، وطعن فيه الإمام الشافعي رضي الله عنه وأرضاه؛ وقاء الدارقطني: ضعيف الحديث؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: وهو من الضعف بالمحل العظيم؛ وقال ابن حزم: ساقط، مُطَّرَح، لا تحل الرواية عنه؛ وقال أيضاً: وهو في غاية السقوط، لا تحل الرواية عنه؛ وقال أيضاً: هالك بمرة؛ وقال الذهبي في المغني: متروك، مبتدع؛ وفي ديوان الضعفاء: متروك باتفاق، مبتدع؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: ضعيف جداً؛ وفي فتح الباري لما ذكره مع آخر: وهما متروكان.

الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٤١١، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٣٩، ٤٠٨، التاريخ الكبير ١/٢/١٠١، التاريخ الصغير ٢/١٠٥ ـ ١٠٦، الضعفاء الصغير ٣٨، أحوال الرجال ١٢٧، مقدمة صحيح مسلم ١/٢٦، سؤالات البَرْذَعي لأبي زرعة=

....

= ٢/ ٤٨٧، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٠، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٣٨، الضعفاء الكبير ١/ ٣٢٠، ٣٢١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣، المجروحين ١/ ٢٦٩، الكامل ٢/ ٨٥٠ ـ ٨٥١، ونسخة الظاهرية ١١٣ أ، تصحيفات المحدثين ٢/ ٥٦٠ ـ ٥٦١، المؤتلف والمختلف ٢/ ٥٧٣، المحلى ٨/ ٤١٤، ١١/ ٩٩، ٢٠٢، تاريخ بغداد ٨/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ أ، المغني في الضعفاء ١/ ١٥٢، ديوان الضعفاء ٥٣، نصب الراية ٣/ ٣٧٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٢٣، فتح الباري ٨/ ١٣٩.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه على أن العقيلي في الضعفاء الكبير ١/ ٣٢١ نقل عن الدوري عن ابن معين قوله في حرام بن عثمان: «ليس بثقة». وهذا لم أجده في المرتب من تاريخ عباس عن يحيى. بل لم أجد أحداً تابع العقيلي عليه، ولعله اختلط عليه الأمر في الراوي عن ابن معين.

ثم أقول: اتفق النقاد على جرح حَرَام بن عثمان، سوى مَعْمَر بن راشد حيث قَوَّاه بكلام مجمل، لم يدفع به قول المجرحين الذين بينوا سبب جرحه، ومن المقرر أن الجرح المفسر مقدم على التعديل. لكن المجرحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور الأعظم على أنه هالك، ساقط، وعده الباقون ـ وهم ابن سعد، والدارقطني ـ في الضعفاء المحتملين. والقول فيه هو قول الجمهور، لكثرة مناكيره، حتى إن صالح جَزَرة، وابن عدي قالا فيه ـ واللفظ للأخير ـ: «وعامة حديثه مناكير». بل بعض مناكيره شديد.

وقول البخاري: «منكر الحديث» يستعمله في المُطَّرَحين التالفين ـ كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي ـ.

وأما قول أبي زرعة في رواية ابن أبي حاتم: «ضعيف الحديث» فمراده به الطرح أيضاً بدليل بقية كلامه، وقوله الآخر. وأبو زرعة يطلق كثيراً تلك العبارة في المتروكين ـ كما تقدم في ترجمة أيوب بن سَيَّار الفَيْدي ـ.

وقد فَسَّر ابن أبي حاتم في كتابه آداب الشافعي ومناقبه ٢١٨ قول الشافعي في حرام بن عثمان بقوله: «يعني: أنه ليس بصدوق، فالتحديث عمن يكذب على رسول الله ﷺ حَرَام».

وخلاصة القول: إن حَرَام بن عثمان ليس بثقة، ولا مأمون ـ كما قال النسائي ـ، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

١٤٥ ـ خت ت ق: حُرَيْث بن أبي مَطَر عمرو أبو عمرو الفَزَاري[١]، الكوفي، الحَنَّاط[٢][٣].

قال النسائي: متروك الحديث[٤].

وقال أيضاً: ليس بثقة[٥][*].

---

(١) كذا نسب في عامة المصادر، لكن قال ابن حجر في فتح الباري ١٠/ ١٧: «حريث وهو بصيغة التصغير، وهو ابن أبي مَطَر ـ واسمه عمرو ـ الأسدي، الكوفي».

(٢) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٥/ ٥٦٤: «وترجمه الذهبي في وفيات الطبقة الخامسة عشرة من تاريخ الإسلام ١٤١ ـ ١٥٠».

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠٦، تاريخ البادي عن ابن معين ٥٥، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٧١، الضعفاء الصغير ٣٦، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٩، التاريخ ١/ ٤٦١، الضعفاء والمتروكين ٧٩، الضعفاء الكبير ١/ ٢٨٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٦٤، المجروحين ١/ ٢٦٠، الكامل ٢/ ٦١٨، سؤالات السِّجزي وغيره للحاكم ٩٢ ـ ٩٣، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٦٦ ـ ٦٧، الضعفاء لابن الجوزي ٣٢ أ، تهذيب الكمال ٥/ ٥٦٢ ـ ٥٦٥، ميزان الاعتدال ١/ ٤٧٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٥٤، ديوان الضعفاء ٥٤، الكاشف ١/ ٢١٤، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣٩ أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥، تقريب التهذيب ١٥٦، هدي الساري ٤٥٦، فتح الباري ١٠/ ١٧، خلاصة التذهيب ٧٥.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٧٩، الكامل ٦٦ أ، الضعفاء لابن الجوزي ٣٢ أ، تهذيب الكمال ٥/ ٥٦٤، ميزان الاعتدال ١/ ٤٧٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٣٥، هدي الساري ٤٥٦. لكن في تهذيب التهذيب: «متروك» دون زيادة. وفي هدي الساري: «ضعفه النسائي».

(٥) تهذيب الكمال ٥/ ٥٦٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٣٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال الفلاس ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: لم أسمع يحيى، ولا عبد الرحمن يحدثان عن حُرَيْث بن أبي مَطَر بشيء قط؛ وقال ابن معين في رواية البادي: ليس بشيء؛ وفي رواية الكَوْسج: لا شيء؛ وفي رواية عبد الله بن أحمد الدَّورقي: ضعيف؛ =

....

=وفي رواية أبي زرعة الدمشقي: يُضَعِّفون حديثه؛ وقال الفلاس ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ضعيف الحديث، روى حديثين منكرين؛ وقال أيضاً ـ كما في المُوْضح لأوهام الجمع والتفريق ـ: كان يقول بالإرجاء؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير ـ: فيه نظر؛ وفي الضعفاء الصغير: ليس عندهم بالقوي؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: ضعيف؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، بَابَةُ ـ (يعني نظير) ـ عُبَيْدة الضَّبِّي ـ (يعني ابن مُعَتِّب) ـ، وعبد الأعلى الجَرَّار ـ (يعني ابن أبي المساور) ـ، ونظرائه؛ وقال إبراهيم الحَرْبي: ليس هو بحجة؛ وقال علي بن الحسين بن الجنيد: متروك الحديث؛ وقال الساجي: ضعيف الحديث، عنده مناكير؛ وقال الدُّولابي: متروك الحديث؛ وقال ابن حبان: وكان ممن يخطىء، لم يغلب خطؤه على صوابه فيخرجه عن حد العدالة، ولكنه إذا انفرد بالشيء لا يحتج به؛ وقال أبو الفتح الأزدي: متروك الحديث؛ وقال الدارقطني ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ليس بقوي؛ وقال الذهبي في المغني، وديوان الضعفاء: متروك. زاد في الديوان: الحديث؛ وفي الكاشف: ضَعَّفوه؛ وقال أيضاً في المُجَرَّد، وكذلك ابن حجر: ضعيف.

تاريخ البادي عن ابن معين ٥٥، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٧١، الضعفاء الصغير ٣٦، التاريخ ١/ ٤٦١، الضعفاء الكبير ١/ ٢٨٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٦٤، المجروحين ١/ ٢٦٠، الكامل ٢/ ٦١٨، المُوْضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٦٧، الضعفاء لابن الجوزي ٣٢ أ، تهذيب الكمال ٥/ ٥٦٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٥٤، ديوان الضعفاء ٥٤، الكاشف ١/ ٢١٤، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٧، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣٩ أ، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ١٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٣٥، تقريب التهذيب ١٥٦.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن ابن الجوزي في الضعفاء ٣٢ أ نقل عن ابن عدي قوله فيه: «ضعيف». وليس له في ذلك سلف ولا تبع، اللهم إلا عبارة مشكلة النسبة في الكامل، وما أظنها لابن عدي. فلتنظر.

ثم أقول: اتفق النقاد على جرح حُريث القَزَاري، وفيهم ابن حبان لاقتصاره على إيراده له في المجروحين، دون الثقات، وإن كانت عبارته قد يُظن بها التعديل.

لكن هؤلاء المجرِّحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فمنهم من طرح حديثه وتركه، ومنهم من جعله من الضعفاء المعتبر بهم. ولكل فريق وجهة نظر معتبرة=

١٤٦ ـ بخ د ت ق: حَزَوَّر[١]، وقيل: سعيد بن الحَزَوَّر، وقيل: نافع، أبو غالب[٢] البصري، نزيل أَصْبهان، المعروف بصاحب المِحْجَن[٣][٤].

=ـ مع اتفاقهم على قلة مناكيره ـ، فالأولون نظروا إلى عِزَّة حديثه في جنب قلة مناكيره، حيث كان حُرَيْث قليل الحديث، قال ابن عدي ـ كما في الكامل ٢/٦١٨ ـ: «وليس رواياته بكثيرة»، وقال الحاكم ـ كما في سؤالات السِّجزي ٩٣ ـ: «وهو عزيز الحديث». وأما الآخرون فإنهم لم يتحرجوا عن الاعتبار بحديثه، لأنه لم يُستنكر عليه إلا حديثان أحدهما صحيح المتن.

وقول البخاري: «فيه نظر» يستعمله في المتروكين كما سبق في ترجمة إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس المدني. وأما قوله الآخر: «ليس عندهم بالقوي» فلعله يريد به الضعف الشديد أيضاً لأنه استعمله في المُطَّرحين كما سبق في ترجمة بَحْر بن كَنِيْز السَّقَّاء. لكن البخاري تساهل بالتعليق ـ متابعة ـ عنه في موضع من صحيحه ـ كتاب الأضاحي، باب قول النبي ﷺ لأبي بُرْدة ـ (هو ابن نِيَار البَلَوي الصحابي) ـ... ١٠/١٢ ـ مع إهداره له ـ كما هنا ـ.

وخلاصة القول: إن حُريث بن أبي مَطَر ليس بثقة، متروك الحديث ـ كما قال النسائي ـ في الأحوط، خاصة إن كان حديثه قليلاً جداً. وقد يكون ضعفه غير شديد، فيكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) هو المشهور من اسم أبي غالب.

(٢) اختلف في ولائه: فقال بعضهم: مولى عبد الرحمٰن بن الحَضْرمي، وقال بعضهم: مولى خالد بن عبد الله القَسْري، ويقال: مولى بني أُسَيْد بن أبي العِيْص الأموي، وقيل: مولى بني ضُبَيْعة، وقيل: مولى باهِلَة. والنسبتان الأخيرتان لم أجد لهما أصلاً عند المتقدمين، ويبدو لي أن الأخيرة خطأ، ومنشؤه إما من الظن بأن النسبة في قولهم: «حَزَوَّر أبو غالب صاحب أبي أُمامة الباهلي» تعود عليه، مع أن الصواب عودها على أبي أُمامة الصحابي. وإما من الخلط بين هذه الترجمة، وترجمة أبي غالب نافع الباهلي البصري، الراوي عن أنس بن مالك. كما يبدو لي أن من سمى أبا غالب صاحب أبي أمامة نافعاً خلط بين الترجمتين، ومثله في ذلك من زعم أنه روى عن أنس بن مالك. والله أعلم.

(٣) المِحْجَن في اللغة هو العصا المُعْوَجَّة.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٢٣٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ =

قال النسائي: ضعيف[(١)(*)].

= ٧١٩ ـ ٧٢٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٢٣٦، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٠٠، معرفة الرجال ٢/ ٨١، ٩١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٣٤، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٦٦٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٦٥، العلل الكبير ٢/ ٩٦٢، الجامع الصحيح ٥/ ٢٢٦، ٣٧٩، التاريخ ١/ ٤٨٤، الضعفاء والمتروكين ٢٦٢، الكنى والأسماء ٢/ ٧٧، ٧٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣١٥ ـ ٣١٦، المجروحين ١/ ٢٦٧، الكامل ٢/ ٨٦٠ ـ ٨٦١، طبقات المحدثين بأصبهان ١/ ٣٤٨، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٦، المؤتلف والمختلف ٢/ ٧٢٤، ذكر أخبار أصبهان ١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧، الاستغناء ٢/ ٨٧١، الإكمال ٢/ ٤٦٣، الأنساب ٤/ ١٥١، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ب، تهذيب الكمال ١٦٣٦، ميزان الاعتدال ١/ ٤٧٦، ٤/ ٥٦٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٥٥، ديوان الضعفاء ٥٥، الكاشف ٣/ ٣٦٥، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٣٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٤١أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٤٤، ١٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨، تقريب التهذيب ١٥٧، ٦٦٤، تبصير المنتبه ١/ ٢٥٦، خلاصة التذهيب ٤٥٧، تاج العروس ١١/ ١٠.

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٦٢، الكامل ١١٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ب، تهذيب الكمال ١٦٣٦، ميزان الاعتدال ١/ ٤٧٦، تهذيب التهذيب ١٢/ ١٩٧. لكن لفظ الذهبي: «ضعفه النسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية الدارمي: ثقة؛ وقال ابن الجنيد الخُتَّلي: سألت يحيى بن معين عن اسم أبي غالب صاحب أبي أُمامة؟ فقال: حَزَوَّر. قلت: ثقة؟ قال: ليس به بأس؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية الكوسج ـ كما في الجرح والتعديل ـ: صالح الحديث؛ وقال موسى بن هارون الحَمَّال: ثقة؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له عدة أحاديث: ولأبي غالب غير ما ذكرت من الحديث، ولم أرَ في أحاديثه حديث ـ (كذا) ـ منكراً جداً، وأرجو أنه لا بأس به؛ وقال البَرْقاني: قلت ـ (يعني للدارقطني) ـ: ثقة؟ قال: نعم ـ (وسيأتي تمام هذا الكلام إن شاء الله تعالى ضمن أقوال المجرحين) ـ؛ وقال الذهبي في الكاشف: صالح الحديث؛ وقال الهيثمي: ثقة وفيه كلام؛ وقال أيضاً: ثقة وقد ضُعِّف؛ وقال أيضاً لما ذكره مع آخر: وقد وثقا وفيهما ضَعْف لا يضر؛ وقال ابن حجر: صدوق يخطئ.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن سعد: وكان ضعيفاً، منكر الحديث؛ وقال=

....

=أبو حاتم: ليس بالقوي؛ وقال ابن حبان: منكر الحديث على قلته، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق الثقات؛ وقال البَرْقاني ـ كما في سؤالاته للدارقطني ـ: وسمعته يقول: أبو غالب اسمه حَزَوَّر بصري لا يُعْتَبر به. وقلت له مرة أخرى: أبو غالب عن أبي أُمامة؟ فقال: بصري، واسمه حَزَوَّر. قلت: ثقة؟ قال: نعم؛ وقال الذهبي في الميزان: فيه شيء.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٣٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٢٣٦، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٠٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣١٦، المجروحين ١/ ٢٦٧، الكامل نسخة الظاهرية ١١٤أ، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٦، ونسخة أحمد الثالث ١٠٦ب، ميزان الاعتدال ٤/ ٥٦٠، الكاشف ٣/ ٣٦٥، مجمع الزوائد ٤/ ٤٧، ٢٤١، ٧/ ٥٣، تهذيب التهذيب ١٢/ ١٩٧، تقريب التهذيب ٦٦٤.

فقد اختلف النقاد في الحكم على حَزَوَّر بين مُعَدِّل ومجرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. ويبدو لي أن ما جاء في نسخة أحمد الثالث من سؤالات البَرْقاني للدارقطني: «لا يُعْتَبر به»، صوابه: «يُعْتَبر به» بإسقاط لا، وهو هكذا في مطبوعة تهذيب التهذيب ١٢/ ١٩٨. وبذلك يزول التعارض الكبير بين قولي الدارقطني. والشذوذُ بين قوله وأقوال سائر المجرِّحين والمليِّنين، لأن هؤلاء لم ينزلوه عن درجة من يكتب حديثه للاعتبار.

وقد نظرت فيما أورد النقاد في ترجمته من الأحاديث، فوجدتها مستقيمة المتون في الجملة، لكن تفرد أبو غالب برواية أكثرها عن أبي أُمامة الباهِلي، وهذا لا يستوجب ضعفاً ما دام أبو غالب من أهل الصِّدْق والأمانة، ومعروفاً بصحبة ذاك الصحابي الجليل، قال البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٣٤: «وقال حسين بن واقد ـ (يعني المروزي) ـ، عن أبي غالب: كنت أختلف ـ (أي أتردد) ـ إلى الشام في تجارتي، وعِظم ما كنت أختلف من أجل أبي أمامة». ولا غَرْوَ أن يخص أبو أمامة أبا غالب بشيء يسير من علمه الواسع لاختلافه إليه من أماكن بعيدة، وحرصه على السماع منه. وحديث قصة الخوارج تفرد به ـ مطولاً ـ أبو غالب، ولا ينكر عليه ذلك، لأنه حَدَث أمر بدمشق حمل أبا أُمامة فيها. فذكر الحديث، وكان معه أبو غالب ـ ينظر المعجم الكبير للطبراني ٨/ ٣١٩ ـ ٣٣٠ ـ.

وليست أحاديث أبي غالب بالقليلة جداً، بحيث تغلب عليها تلك التي أوردها النقاد في ترجمته ـ مع جودتها في الجملة ـ، وإنما تعد بالعشرات. =

١٤٧ ـ تم: حُسَام بن مِصَكّ[١] أبو سَهْل[٢] الأَزْدي، البصري. مات سنة ثلاث وستين ومئة، ويقال بعد ذلك[٣][٤].

قال النسائي: ضعيف[٥][*].

= لكن تلك القلة النسبية، مع ذلك التفرد الذي فيه شَوْب من نكارة، يجعلنا نتحرج عن إطلاق التوثيق فيه.

وخلاصة القول: إن أبا غالب حَزَوَّر صدوق، حسن الحديث في الجملة. والله أعلم.

(١) مِصَكّ بكسر الميم، ومن فتحها فقد لَحَن ـ ينظر إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٤١أ ـ ١٤١ب ـ. وحُسَام هو ابن مِصَك بن ظالم بن شَيْطان كما ذكر الأكثرون. وبعضهم أسقط ظالماً.

(٢) هذه هي الكنية الأخيرة المشهورة، وكان يكنى قبل بأبي الصَّمْصَامة. أحوال الرجال ١٢١.

(٣) فقد ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٩٥، فيمن مات في العشر الثامنة من المئة الثانية. ووهم من نسب إليه غير هذا.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٣٥، التاريخ الصغير ٢/ ١٩٥، الضعفاء الصغير ٣٩، أحوال الرجال ١٢١، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٩٨، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٤٤، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١١، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٤٩، المعرفة والتاريخ ٣/ ٥٩، الضعفاء والمتروكين ٨٥، الكنى والأسماء ١/ ١٩٧، الضعفاء الكبير ١/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣١٧، المجروحين ١/ ٢٧٢، الكامل ٢/ ٨٣٨ ـ ٨٤١، الضعفاء والمتروكون ١٩٠، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٧، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ب، تهذيب الكمال ٦/ ٥ ـ ٨، ميزان الاعتدال ١/ ٤٧٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٥٥، ديوان الضعفاء ٥٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٤١أ ـ ١٤١ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥، تقريب التهذيب ١٥٧، خلاصة التذهيب ٩٨.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٨٥، الكامل ١١٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ب، تهذيب الكمال ٦/ ٧، ميزان الاعتدال ١/ ٤٧٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٤٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال الحَرْبي: غيره أوثق منه؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات =

....

=البَرْقَاني ـ: يُعْتبر به. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي ـ في الجملة ـ إلا عن الجِياد.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال سفيان بن عبد الملك المروزي ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: سمعت ابن المبارك يقول: حُسَام بن المِصَكّ ارم به؛ وقال ابن المبارك أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: تركت حديثه؛ وقال عُبَيد الله بن عُمر القَوَاريري: دخل علينا عبد السلام بن مُطَهَّر بن حُسام بن مِصَكّ، فقال غُنْدَر ـ (يعني محمد بن جعفر) ـ: هذا ابن ذلك الذي أسقطنا حديثه؛ وقال الفلاس ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: كان عبد الرحمن لا يحدث عن حسام بن المِصَكّ بشيء؛ وقال الفسوي: وحدثنا أبو عاصم ـ (يعني الضَّحَّاك بن مَخْلد النَّبيل) ـ عن حُسَام بن مِصَكّ بن شَيْطان. فقال له بعض أصحابنا: كيف هو يا أبا عاصم؟ قال: اذهب بي إلى بني شَيْطان، فنسألهم عنه!، وقال ابن سعد: ضعيف؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ليس حديثه بشيء؛ وفي رواية الدارمي، وابن أبي مريم: ليس بشيء. زاد ابن أبي مريم: ولا يكتب حديثه؛ وفي رواية ابن أبي خَيْثَمة: لا يُكتب من حديثه شيء؛ وقال ابن المديني في رواية إسماعيل بن إسحاق القاضي ـ كما في الكامل ـ: ليس أحدث عن الحسام بن مِصَكّ؛ وفي رواية ابنه عبد الله ـ كما في كتاب مُغُلْطاي ـ: لست أحدث عنه بشيء؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية محمد بن عَوْف الطائي الحمصي: مطروح الحديث؛ وفي رواية علي بن سعيد بن جرير النَّسائي: أرى الناس قد تركوا حديثه؛ وقال الفلاس ـ كما في الكامل ـ: منكر الحديث، متروك الحديث؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير ـ: ليس بالقوي عندهم؛ وقال أيضاً ـ كما في التاريخ الصغير ـ: يُخالف في حديثه؛ وقال الجُوزجاني: ضعيف؛ وقال أبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم، البَرْذعي: واهي الحديث، منكر الحديث؛ وقال الآجري: قيل ـ (يعني لأبي داود) ـ: حُسَام ثقة؟ قال: لا، وقال الفسوي: ضعيف؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس بقوي، يكتب حديثه؛ وقال أيضاً ـ كما في علل الحديث ـ: ليس بالقوي؛ وقال الساجي: صدوق فيه ضَعْف، ليس بقوي في الحديث؛ وقال ابن الجارود: ليس حديثه بشيء؛ وقال ابن حبان: كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، حتى خرج عن ـ (حد) ـ الاحتجاج به؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له جملة من الأحاديث: ولحسام غير ما ذكرت من الحديث، وعامة أحاديثه أفْرادات، وهو مع ضعفه حسن الحديث، وهو إلى الضَّعف أقرب منه إلى الصِّدق؛ وقال الدارقطني ـ كما=

....

= في الضعفاء لابن الجوزي ـ: متروك الحديث؛ وقال الهيثمي: ضعيف؛ وقال أيضاً ـ لما ذكره مع آخر ـ: مجمع على ضعفهما؛ وقال ابن حجر: ضعيف، يكاد أن يترك.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٣٥، التاريخ الصغير ٢/ ١٩٥، الضعفاء الصغير ٣٩، أحوال الرجال ١٢١، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٤٤، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٤٩، المعرفة والتاريخ ٣/ ٥٩، الضعفاء الكبير ١/ ٣٠٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣١٧، علل الحديث ٢/ ٢٥٥، المجروحين ١/ ٢٧٢، الكامل ٢/ ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤١، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٧، ونسخة أحمد الثالث ١٠٧أ، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ب، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٤١ب، مجمع الزوائد ٩/ ٣٠٣، ١٠/ ٦٧، تقريب التهذيب ١٥٧.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: أن ابن عدي قال في الكامل ٢/ ٨٣٩: «سمعت ابن حَمَّاد ـ (يعني محمد بن أحمد بن حَمَّاد أبا بشر الدُّولابي) ـ يقول: قال السَّعدي: حُسَام بن مِصَكّ بن شيطان أبو الصَّمْصَامة، ثم تكنى بأبي سَهْل، وسمعت زيد بن الحُباب يقول: حدثنا حُسام بن مِصَكّ أبو سهل. ضعيف». لكن لفظ الجُوزجاني ـ كما في كتابه أحوال الرجال ١٢١ ـ: «حُسَام بن مِصَكّ بن ظالم بن شَيْطان ضعيف، أبو الصَّمْصامة، ثم تكنى بعد بسهل. سمعت زيد بن الحُبَاب يقول: حسام بن مِصَكّ أبو سهل». فقد أَخَّر ابن عدي لفظة: «ضعيف»، فظن مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٤١ب أن التضعيف صادر عن زيد، وتبعه في هذا ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/ ٢٤٤، والصواب أن الجُوزجاني هو الذي ضعفه. وثانيها: زيادة المزي في تهذيب الكمال ٦/ ٧ عبارة عن أبي حاتم لم أجدها في كتاب قبل كتابه، خاصة كتابي الجرح والتعديل، وعلل الحديث لابن أبي حاتم. فقد قال: «وقال أبو حاتم: لين الحديث، ليس بقوي، يكتب حديثه». فكلمة: «لَيِّن الحديث» هي الزائدة. وآخرها: إضافة مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٤١ب كلمة: «وغرائب» إلى قول ابن عدي في الكامل ٢/ ٨٤١: «وعامة أحاديثه أفرادات». وهي غير موجودة في الكامل، وتبعه على ذلك ابن حجر كعادته.

ثم أقول: اتفق النقاد جميعهم على جرح حُسَام بن مِصَكّ، وتليينه. وما أوردته في قَسم المعدلين، ظاهره فيه العدالة، وباطنه الجرح. فقول الحَرْبي: «غيره أوثق منه» يستعمله في الضعفاء كما سبق في ترجمة الحارث بن نَبْهَان الجَرْمي. وأما قول =

١٤٨ ـ خ م د: حَسَّان بن إبراهيم أبو هشام العَنَزي، الكوفي، ثم الكَرْماني، القاضي، الفقيه. ولد سنة ست وثمانين، ومات سنة ست وثمانين ومئة[١]، وله مئة سنة[٢].

= الدارقطني ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: «يُعْتَبر به» ـ إن لم يكن أُسْقط ـ من نسخة أحمد الثالث ـ منه: لا ـ فهو معارض بقوله الآخر: «متروك الحديث»، فضلاً عن أن كلمة: «يُعْتَبر به» ـ إن لم يكن أُسْقط ـ من نسخة أحمد الثالث ـ منه: لا ـ فهو معارض بقوله الآخر: «متروك الحديث»، فضلاً عن أن كلمة: «يُعْتبر به» تستعمل في الجرح ـ وإن كان المتأخرون عدوها في آخر درجات التعديل ـ فيقال: فلان يُعتبر به، ويراد أنه ضعيف يكتب حديثه للاعتبار، ولا يُطْرح. وأما رواية شعبة عنه فلا ترفع أمره لاتفاق العلماء على جرحه، وما اشتهر عن شعبة من الاقتصار في الرواية عن الثقات استثني منه النادر، وهذا منه.

ومع اتفاق النقاد على جرح حُسام بن مِصَكّ، فإنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم رد حديثه وتركه، والبعض الآخر جعله من الضعفاء المعتبر بهم، وقد توسط ابن حجر بين الفريقين، فقال: «ضعيف، يكاد أن يُتْرك».

وقد نظرت في الأحاديث الكثيرة التي استنكرت عليه، فوجدت نصفها مستقيم، والباقي بعضه منكر الإسناد دون المتن. وتبين لي من ذلك أن حُساماً من الضعفاء الذي يُعْتبر بهم. ولا يطرحون. وقول ابن عدي: «وعامة أحاديثه أفرادات» لا أُراه قائماً فيما ساق له من الحديث، ومن عادته أن يورد أنكر ما للرجل.

ولو أردت الجمع بين ما تبين لي من خلال دراسة حديث صاحب هذه الترجمة، وأقوال النقاد الذين اختاروا الطرح، لقلت: إن الرجل يكتب حديثه للاعتبار، فإن وافق غيره بشيء اعتبرت متابعته، وإن تفرد تُرِك حديثه، بَلْهَ المخالفة. وهذا هو معنى قول ابن حجر: «ضعيف، يكاد أن يُترك». وهو أحسن ما يقال في حُسام.

وخلاصة القول: إن حسام بن مِصَكّ ضعيف ـ كما قال النسائي ـ، لكنه في أدنى درجات الضعفاء المعتبر بهم، لذا يطرح ما تفرد به. والله أعلم.

(١) اتفق العلماء ـ وفيهم ابن حجر في بعض كتبه ـ على وفاته في هذه السنة، لكن تَصَحَّف الأمر على الحافظ في فتح الباري ٩/١٠٦ فزعم أن وفاته سنة ست ومئتين.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٠، سؤالات ابن الجنيد لابن =

قال النسائي: ليس بالقوي[1](*).

= معين ٣٣٠، معرفة الرجال ١/ ٨٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٠١ ـ ٤٠٢، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٥، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٨٧٧، الضعفاء والمتروكين ٨٩، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٣٨، الثقات ٦/ ٢٢٤، ٨/ ٢٠٧، الكامل ٢/ ٧٨١ ـ ٧٨٤، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب، الهداية والإرشاد ١/ ١٨٥، رجال صحيح مسلم ١/ ١٦٧ ـ ١٦٨، تاريخ بغداد ٨/ ٢٦٠ ـ ٢٦١، السابق واللاحق ١٩٢، التعديل والتجريح ٢/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠، الأنساب ١١/ ٨٥، الضعفاء لابن الجوزي ٣٦ب، تهذيب الكمال ٦/ ٨ ـ ١٢، ميزان الاعتدال ١/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨، المغني في الضعفاء ١/ ١٥٦، ديوان الضعفاء ٥٥، الكاشف ١/ ٢١٥، من تكلم فيه وهو موثق ٦٧، سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٠ ـ ٤٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٤٣أ ـ ١٤٣ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦، تقريب التهذيب ١٥٧، هدي الساري ٣٩٦، خلاصة التذهيب ٧٥.

(١) الضعفاء والمتروكين ٨٩، تاريخ بغداد ٨/ ٢٦١، التعديل والتجريح ٢/ ٥٠٠، الضعفاء لابن الجوزي ٣٦ب، تهذيب الكمال ٦/ ١١، ميزان الاعتدال ١/ ٤٧٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٤٥، هدي الساري ٣٩٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدارمي، وابن الجُنيد، وابن محرز: ليس به بأس. زاد الأخيران: إذا حَدَّث عن ثقة؛ وفي رواية عبد الله بن أحمد الدروقي، والمُفَضَّل بن غَسَّان الغَلَّابي: ثقة؛ وقال ابن المديني: كان ثقة، وكان أشد الناس في القدر؛ وقال حَرْب بن إسماعيل الكِرْمَاني ـ كما في الجرح والتعديل ـ: سمعت أحمد بن حنبل يوثق حسان بن إبراهيم الكِرْماني، فقال): لا بأس به، وحديثه حديث أهل الصدق؛ وقال أبو زرعة: لا بأس به؛ وقال ابن حبان في موضع من كتاب الثقات: ربما أخطأ؛ وقال ابن عدي: ولحسان شيء من الأصناف، وله حديث كثير، وقد حدث بأفرادات كثيرة عن أبان بن تَغْلب أيضاً، وعن إبراهيم الصَّائِغ ـ (يعني ابن ميمون) ـ، وعن ليث ابن أبي سُلَيْم، وعاصم الأَحُول ـ (يعني ابن سليمان) ـ وسائر الشيوخ، فلم أجد له أنكر مما ذكرته من هذه الأحاديث، وحسان عندي من أهل الصدق إلا أنه يغلط في الشيء، وليس ممن يظن به أن يتعمد في باب الرواية إسناداً أو متناً، وإنما هو وهم منه، وهو عندي لا بأس به؛ وقال الدارقطني، والذهبي في المغني، والديوان، والكاشف: ثقة؛ وقال أيضاً في من تكلم فيه وهو موثق: صدوق، موثَّق؛ وقال الهيثمي: ثقة؛ وقال ابن=

١٤٩ ـ خ ت س: الحسن بن بِشْر بن سَلْم أبو علي البَجَلي، وقيل: الهَمْداني، وقيل: الكاهِلي، الكوفي. مات سنة إحدى وعشرين

=حجر: صدوق يخطئ. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه ابن المديني، وهو نظيف الشيوخ.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٣٠، معرفة الرجال ١/ ٨٠، الجرح والتعديل ٢/١/٢٣٨، الثقات ٦/ ٢٢٤، ٨/ ٢٠٧، الكامل ٢/ ٧٨١، ٧٨٤، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب، تاريخ بغداد ٨/ ٢٦١، التعديل والتجريح ٢/ ٥٠٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٥٦، ديوان الضعفاء ٥٥، الكاشف ١/ ٢١٥، من تكلم فيه وهو موثق نسخة الحكمي المكية ٥ب، مجمع الزوائد ١٠/ ٢٨٥، تقريب التهذيب ١٥٧.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: أن مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٤٣أ قال: «وقال أبو جعفر العقيلي: في حديثه وهم»، وهذا غير موجود في ترجمة حسان من الضعفاء الكبير، بل لم أجد أحداً سبق مُغُلْطاي إلى نقله. وآخرهما: أن قول أحمد بن حنبل في رواية حَرْب: «لا بأس به» تفردت به بعض النسخ لكتاب الجرح والتعديل دون البعض الآخر، ويبدو أن تلك العبارة ساقطة من نسخة المزي، لأنه لم يثبتها في قول أحمد لما نقله في تهذيب الكمال ٦/ ١٠.

ثم أقول: اتفق النقاد على توثيق وتعديل حسان بن إبراهيم الكِرْماني، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها. فبعضهم وثقه مطلقاً، وبعضهم جعله في آخر مراتب الاحتجاج، وعَدَّه البعض في أدنى مراتب التعديل.

وقد نظرت فيما استنكر عليه من الحديث، فوجدت له بعض الأوهام التي تغتفر في كثرة رواياته، وبعض الأفراد التي تحتمل في سعة حديثه، لكن لا ينبغي إطلاق القول بتوثيقه، لأن من ذُكرت له أوهام وأفراد، ليس كمن لم يذكر له ذلك.

وأما ما رُمي به من القَدَر، فلم أجد أحداً تابع ابن المديني عليه، ومع رميه له بذلك فإنه لم يمتنع عن توثيقه.

وخلاصة القول: إن حَسَّان بن إبراهيم الكَرماني صدوق، حسن الحديث فيما لم يستنكر عليه مما وهم فيه. وقول النسائي: «ليس بالقوي» يستعمله ـ كثيراً ـ فيمن عده العلماء في إحدى المرتبتين الأخيرتين من مراتب التعديل. والله أعلم.

ومئتين[(١)(٢)].

قال النسائي: ليس بالقوي[(٣)(*)].

---

(١) كذا ذكر العامة وفاته. وفي مطبوعة الثقات ٨/١٦٩: «مات بعد الثمانين».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٤١٠، التاريخ الكبير ٢/١/٢٨٧، التاريخ الصغير ٢/٣٤٥، الكنى والأسماء لمسلم ١/٥٥٨، الضعفاء والمتروكين ٨٨، الكنى والأسماء ٢/٣٤، الجرح والتعديل ٢/١/٣، الثقات ٨/١٦٩، الكامل ٢/٧٣٢ ـ ٧٣٣، الهداية والإرشاد ١/١٥٥، تاريخ بغداد ٧/٢٩٠ ـ ٢٩١، التعديل والتجريح ٢/٤٧٣ ـ ٤٧٤، المعجم المشتمل ٩٧، الضعفاء لابن الجوزي ٣٢أ، تهذيب الكمال ٦/٥٨ ـ ٦٢، ميزان الاعتدال ١/٤٨١، المغني في الضعفاء ١/١٥٧، ديوان الضعفاء ٥٦، الكاشف ١/٢١٨، من تكلم فيه وهو موثق ٦٧ ـ ٦٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/١٤٨أ، تهذيب التهذيب ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦، تقريب التهذيب ١٥٨، هدي الساري ٣٩٦ ـ ٣٩٧، خلاصة التذهيب ٧٦.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٨٨، الكامل ٩١أ، تاريخ بغداد ٧/٢٩١، الضعفاء لابن الجوزي ٣٢أ، تهذيب الكمال ٦/٦١، ميزان الاعتدال ١/٤٨١، تهذيب التهذيب ٢/٢٥٦، هدي الساري ٣٩٦. لكن لفظ ابن عدي: «ليس بقوي». وقال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/١٤٨أ: «ولما ذكره أبو العرب في جملة الضعفاء قال: قال النسائي: ليس بشيء». فهذا القول الذي نقله أبو العرب شاذ، ويحتمل أن تكون تلك الكلمة مصحفة في كتاب الضعفاء المذكور عن قول النسائي المشهور. والله أعلم.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال أبو بكر الأثرم في رواية علي بن أبي طاهر ـ كما في الجرح والتعديل ـ: سمعت أبا عبد الله ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ سئل عن الحسن بن بِشْر بن سَلْم الكوفي، فقال: ما أرى به بأساً في نفسه، روى عن زهير ـ (يعني ابن معاوية الجُعْفي) ـ أشياء مناكير! وفي رواية عمر بن محمد الجَوْهري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: وسمعت أبا عبد الله يُسأل عن الحسن بن بشر بن سَلْم الكوفي، فقال: ما أدري ـ (ما) ـ أخبرك، قد روى عن زهير، عن أبي الزبير ـ (يعني محمد بن مسلم بن تَدْرُس) ـ، عن جابر ـ (يعني ابن عبد الله) ـ في الجنين. قال أبو عبد الله: ما أرى كان به بأس في نفسه... قيل لأبي عبد الله: وحدث عن الحَكَم بن عبد الملك=

....

=ـ (يعني القرشي) ـ بأحاديث. فقال: هذا الآن من قِبَل الحكم بن عبد الملك؛ وقال أبو حاتم: صدوق؛ وقال مسلمة بن قاسم: ثقة؛ وقال ابن عدي: وللحسن بن بشر أحاديث ليست بالكثير، وأحاديثه يَقْرب بعضها من بعض، ويُحمل بعضها على بعض، وليس هو بمنكر الحديث؛ وقال ابن حجر: صدوق يُخطئ. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه أبو زرعة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن خِراش: منكر الحديث؛ وقال الدارقطني ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ليس بقوي؛ وقال ابن حزم ـ لما ذكره مع جماعة ـ: وكلهم ضعفاء.

الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣، الثقات ٨/ ١٦٩، الكامل ٢/ ٧٣٣، المحلى ٨/ ١٢١، تاريخ بغداد ٧/ ٢٩٠ ـ ٢٩١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٤٨أ، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ٨، تقريب التهذيب ١٥٨.

فقد اختلف النقاد في الحكم على الحسن بن بِشر بن سَلْم بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها، بَيْد أن المجرِّحين لم ينزلوه عن درجة من يكتب حديث للاعتبار.

ونظرت فيما استنكر عليه من الأحاديث، فلم أجد إلا تلك الثلاثة التي ساقها ابن عدي، ولا نكارة فيها إلا تفرد الحسن عن زهير بالحديثين الأخيرين، وليس هذا بالأمر الخطير ما دام الحسن من أهل الصدق، خاصة وإن إسنادي الحديثين فوق الحسن لهما متابعات.

لذا لا ينبغي إطلاق القول في جرحه، كما لا ينبغي إطلاق القول في توثيقه، وأحسن ما قيل فيه هو قول أبي حاتم: «صدوق».

وأما قول أحمد: «روى عن زهير أشياء مناكير» فلم يرد به جرحاً بدليل الجملة الأولى من هذا القول، ولأن أبا عبد الله يصف الراوي بالنكارة إذا تفرد ولو لم يخالف. قال ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٧٤: «فقد أطلق الإمام أحمد، والنسائي، وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده». وقال أيضاً في هدي الساري ٤٣٧: «المنكر أطلقه أحمد بن حنبل، وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له». وقال فيه أيضاً ٤٥٣: «هذه اللفظة ـ (يعني منكر الحديث) ـ يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث، عُرف ذلك بالاستقراء من حاله». =

١٥٠ ـ ت ق: الحسن بن أبي جعفر عَجْلان، وقيل: عَمْرو، أبو سعيد الأَزْدي، العَوْذي، وقيل: العَدَوي، البصري، الجُفْرِي، العابد. مات سنة سبع وستين ومئة، ويقال: سنة ستين، ويقال: في ذي الحجة سنة تسع وخمسين، ويقال: في شعبان سنة إحدى وستين[(١)].

= ويبدو لي أن المجرِّحين والمليِّنين جميعهم استندوا فيما ذهبوا إليه على ظاهر تلك اللفظة للإمام أحمد، أو أن بعضهم اعتمد على ظاهر قول النسائي. ولو لم يكونوا كذلك فإن جرحهم مبهم ليس عليه دليل، ومعارض بالتوثيق والتعديل.

هذا، وقد قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٤٨١: «وتردد فيه أحمد بن حنبل». والذي حمله على هذا القول تجزئة المزي لقول أحمد حيث جعل عبارة: «روى عن زهير أشياء مناكير» كلاماً مستقلاً، ولو رأى الذهبي قول أحمد بتمامه لما نسب إليه التردد.

وأما قول ابن حجر: «صدوق يُخطئ» فقد أراد به التوسط بين أقوال النقاد كافة، مع أن أقوال المجرحين ليست ذات شأن كما تقدم.

وخلاصة القول: إن الحسن بن بشر بن سَلْم صدوق، حسن الحديث. وقول النسائي: «ليس بالقوي» يستعمله كثيراً في الصدوقين والمقبولين. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠٨، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٣٣، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٦٢، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٨٨، التاريخ الصغير ٢/ ١٧٠، الضعفاء الصغير ٢٩، أحوال الرجال ١١٧، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٦١، سؤالات البَرْذَعي لأبي زرعة ٢/ ٥١٦، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٧، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٨٠، ٣٤٤ ـ ٣٤٥، المعرفة والتاريخ ١/ ١٤٧ ـ ١٤٨، ٣/ ٤٦، الضعفاء والمتروكين ٨٨، الكنى والأسماء ١/ ١٨٧، الضعفاء الكبير ١/ ٢٢١ ـ ٢٢٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٩، المجروحين ١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، الكامل ٢/ ٧١٧ ـ ٧٢٢، الضعفاء والمتروكين ١٩٣ ـ ١٩٤، الضعفاء لأبي نعيم ٧٣، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٢٦ ـ ٢٧، الإكمال ٢/ ٢٤٣، الأنساب ٣/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧، الضعفاء لابن الجوزي ٣٤أ، تهذيب الكمال ٦/ ٧٣ ـ ٧٨، ميزان الاعتدال ١/ ٤٨٢ ـ ٤٨٣، المغني في الضعفاء ١/ ١٥٧، ديوان الضعفاء ٥٦، الكاشف ١/ ٢١٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٤٩أ ـ ١٥٠أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٠ ـ ٢٦١، تقريب التهذيب ١٥٩، خلاصة التذهيب ٧٧.

قال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال أيضاً: ضعيف[٢](*).

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٨٨، الكامل ٨٨أ، الضعفاء لابن الجوزي ٣٤أ، تهذيب الكمال ٦/ ٧٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٠. لكن ابن حجر اقتصر على كلمة: «متروك».

(٢) تهذيب الكمال ٦/ ٧٦، ميزان الاعتدال ١/ ٤٨٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٠. لكن لفظ الذهبي: «وضعفه أحمد، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال أبو بكر بن أبي الأسْود ـ كما في المجروحين ـ: كنت أسمع الأصناف من خالي عبد الرحمٰن بن مهدي، وكان في أصول كتابه قوم قد تَرَكَ حديثهم، منهم: الحسن بن أبي جعفر، وعَبَّاد بن صُهَيْب، وجماعة نحو هؤلاء، ثم أتيته بعد ذلك بأشهر، فأخرج إليَّ كتاب الدِّيَات، فحدثني عن الحسن بن أبي جعفر، فقلت له: أليس قد كنت ضربتَ على حديثه؟! فقال: يا بُني، تفكرت فيه إذا كان يوم القيامة قام الحسن بن أبي جعفر فَتَعَلَّق بي، وقال: يا رب، سل عبد الرحمٰن بن مهدي فيم أسقط عدالتي؟ وما كان لي حُجَّة عند ربي، فرأيت أن أحدث عنه؛ وقال الفلاس ـ كما في الجرح والتعديل ـ: كان عبد الرحمٰن بن مهدي يحدث عنه؛ وقال مسلم بن إبراهيم الفَرَاهيدي: حدثنا الحسن بن أبي جعفر، وكان من خيار الناس؛ وقال ابن عدي: وللحسن بن أبي جعفر أحاديث صالحة، وهو يروي الغرائب، وخاصة عن محمد بن جُحادة، له عنه نسخة يرويه المنذر بن الوليد الجارودي، عن أبيه ـ (يعني الوليد بن عبد الرحمٰن) ـ، عنه، ويروي بهذه النسخة عن الحسن بن أبي جعفر، أبو جابر محمد بن عبد الملك المكي، وله عن غير ابن جُحادة، عن ليث ـ (يعني ابن أبي سُلَيْم) ـ، عن أيوب ـ (يعني السَّخْتِياني) ـ، وعلي بن زيد ـ (يعني التَّيْمي) ـ، وأبو (كذا) ـ الزبير ـ (يعني محمد بن مسلم بن تَدْرُس) ـ، وغيرهم غير ما ذكرت أحاديث مستقيمة صالحة، وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو صدوق كما قاله عمرو بن علي، ولعل هذه الأحاديث التي أنكرت عليه تَوَهَّمه تَوَهُّماً، أو شُبِّه عليه فَغَلِط؛ وقال أحمد محمد شاكر: والحسن بن أبي جعفر صدوق مستقيم الحال، ولكنه ضعيف من قِبَل حفظه... والظاهر عندي أن حديثه حسن، إذا لم يخالف غيره من الثقات. وقد روى عنه ابن مهدي، وشيوخه جِياد. =

....

= ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون:** قال الترمذي ـ كما في الجامع الصحيح ـ: ضَعَّفه يحيى بن سعيد؛ وقال الساجي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: وقال يحيى بن سعيد: هو كذاب، اختلف إلي حتى سمع حديثين، وكان يحدث بأحاديث مناكير؛ وقال الفلاس: وكان يحيى لا يحدث عنه؛ وقال الفسوي لما ذكره في باب من يرغب عن الرواية عنهم: سمعت سليمان بن حَرْب قال: كنت أجلس إلى مبارك بن فَضَالة يوم الجمعة، يحدثنا وأكتب، وكان الحسن بن أبي جعفر الجُفْري يجلس إليه، وكان يقول لي: يا غلام، انظر ما تكتب من مبارك بن فَضَالة، فاجمعه، واكتبه لي. فكنت أجمع ما يحدث به ـ (كذا في تاريخ بغداد نقلاً عن الفسوي. وفي المعرفة والتاريخ: كآية. بدل: به) ـ في الجُمَع، فأكتبه، وأحمله إليه؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة: لا شيء؛ وفي رواية ابن الجنيد: ضعيف الحديث؛ وفي ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: ضعيف، ضعيف؛ وقال أيضاً في رواية ابنه محمد: تركت حديث الحسن بن أبي جعفر الجُفْري لأنه شَجَّ أُمّه؛ وقال أيضاً ـ كما في كتاب مُغُلْطاي ـ: كان الحسن يهم في الحديث؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية محمد بن علي الوَرَّاق ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: ضعيف؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير ـ: قال إسحاق ـ (يعني ابن منصور الكَوْسج، أو ابن إبراهيم البَغَوي) ـ: ضَعَّفه أحمد؛ وقال أيضاً ـ كما في التاريخ الصغير ـ: ضَعَّفه أحمد؛ وقال ابن حبان: وتركه الشيخ الفاضل أحمد بن حنبل؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب المَرورُّذي: تركه أحمد؛ وقال الفلاس: صدوق منكر الحديث؛ وقال البخاري ـ كما في تاريخيه، والضعفاء الصغير ـ: منكر الحديث؛ وقال الجُوزجاني: ضعيف، واهي الحديث؛ وقال العجلي: ضعيف الحديث؛ وقال أبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم، والبَرْذعي: ليس بالقوي؛ وقال أبو داود في موضع من رواية الآجري: لم يكن بجيِّد العُقْدة؛ وفي موضع آخر: ضعيف، لا أكتب حديثه؛ وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث، كان شيخاً صالحاً، في بعض حديثه إنكار؛ وقال الساجي: منكر الحديث، وعنده مناكير، منها: حديث معاذ ـ (يعني ابن جَبَل) ـ أن النبي ﷺ كان تعجبه الصلاة في الحيطان ـ (يعني البساتين) ـ؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: ليس بشيء؛ وقال ابن حبان: وكان الحسن بن أبي جعفر من المتعبدين المجابين الدعوة في الأوقات، ولكنه ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظه، واشتغل بالعبادة عنها، فإذا حَدَّثَ وهم فيها يروي، ويقلب الأسانيد وهو لا يعلم، حتى صار ممن لا يحتج به، وإن=

....

= كان فاضلاً؛ وقال الدارقطني - كما في السنن -: ضعيف؛ وقال أيضاً - كما في الضعفاء لابن الجوزي، وإكمال تهذيب الكمال، واللفظ للأخير -: ليس بالقوي في الحديث؛ وقال القرّاب، وأبو نعيم الأصبهاني: منكر الحديث؛ وقال الذهبي: صالح خَيِّر، ضعفوه؛ وقال الزيلعي: ضعيف؛ وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف الحديث مع عبادته وفضله؛ وفي فتح الباري: وفي عاصم - (يعني ابن هلال) -، والحسن مقال.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠٨، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٣٣، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٦٢، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٨٨، التاريخ الصغير ٢/ ١٧٠، الضعفاء الصغير ٢٩، أحوال الرجال ١١٧، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٥١٦، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٨٠، ٣٤٤، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٦، الجامع الصحيح ٢/ ١٥٦، الضعفاء الكبير ١/ ٢٢١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٩، المجروحين ١/ ٢٣٧، الكامل ٢/ ٧١٧، ٧١٨، ونسخة الظاهرية ٨٩أ، السنن للدارقطني ٣/ ٧٣، الضعفاء لأبي نعيم ٧٣، تاريخ بغداد ١٣/ ٢١٣، الضعفاء لابن الجوزي ٣٤أ، الكاشف ١/ ٢١٩، نصب الراية ٤/ ٢٩٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٤٩أ - ١٤٩ب، تقريب التهذيب ١٥٩، فتح الباري ١١/ ٥٩٠.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه على أن قول مُغْلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٤٩ب: «وقال ابن أبي خَيْثَمة، عن يحيى: صدوق، منكر الحديث». لم أجده عند غيره، والمشهور عن يحيى من رواية ابن أبي خيثمة قوله: «لا شيء». وأما عبارة: «صدوق، منكر الحديث» فمعروفة من قول الفلاس. فلعل مُغْلْطاي وهم، وهو كثير الأوهام في إكمال تهذيب الكمال، مع كثرة فوائد هذا الكتاب.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على الحسن بن أبي جعفر بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. والأحاديث التي استنكرها عليه الأئمة تُرجح جانب الضَّعف. ويبدو أن تحديث ابن مهدي عنه بعد تركه له سببه الخوف من أن يكون خصمه يوم القيامة رجل من كبار الصالحين، وخيار المتعبدين. وأما قول مسلم بن إبراهيم: «وكان من خيار الناس» فمراده به في الدين لا في الحديث. ويظهر لي أيضاً أن ابن عدي لم يُرد إطلاق القول في تعديل ابن أبي جعفر، وإنما قَصْده أن يقول: للحسن جملة كبيرة من المناكير والغرائب، لم يتعمد إخراجها عن سَنن الصواب، لأنه صادق لا يُعرف بكذب، وإنما أُتي من الوَهْم والوَهَم، ويؤكد هذا استقامة جملة من حديثه. ومما يقوي هذا المراد =

١٥١ ـ الحسن بن دينار، وهو الحسن بن واصل(١) أبو سعيد التَّميمي، السَّلِيطي مولاهم(٢)، البصري(٣)(٤).

=لابن عدي أن الفلاس لم يكتف بعبارة: «صدوق»، بل أضاف بعدها: «منكر الحديث». وأما اختيار أحمد شاكر فهو مضطرب، يضرب بعضه بعضاً، فقوله: «صدوق مستقيم الحال» منتقض بالجملة التالية: «ولكنه ضعيف من قِبل حفظه»، وذلك لأنه لم يُميز حديثه من كتابه عن حديثه من حفظه. وقد اغتر العلامة أحمد شاكر بظاهر قول ابن عدي.

فتبين أن الصواب في الحسن الجُفْري هو الجرح لا التعديل، بَيْد أن المُجَرَّحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها. فبعضهم جعله من الضعفاء المعتبر بهم، وبعضهم عَدَّه في المطَّرَحين والمتروكين، وتفرد القطان بتكذيبه فيما نُقل عنه، وهذا النقل شاذ، غير مُسْند، لذا لا يُعَوَّل عليه.

والذي أراه من خلال النظرة الفاحصة فيما استنكر على الحسن، مما كانت النكارة فيه منه، أن الرجل أقرب إلى الترك منه إلى الضعف المحتمل لكثرة مناكيره مع شدة بعضها. لكن لما كانت جملة كبيرة من حديثه مستقيمة ـ كما ذكر ابن عدي ـ، مع تسهيل جماعة من النقاد القول في جرحه، جعلني أتحرج عن إطلاق القول في تركه.

وخلاصة القول: إن الحسن بن أبي جعفر الجُفْرِي ضعيف، يكاد أن يترك، فيعتبر به على حذر. والله أعلم.

(١) واصل هو والد الحسن، وأما دينار فهو زوج أمه، ومن جعل واصلاً، أو ديناراً جده فقد أبعد.

(٢) دَلَّسه بعضهم فقال: عن أبي سعيد مولى الجواديين. علل الحديث ٢/ ١٤٧، ولا أعرف المراد بهذه النسبة.

(٣) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٤٦ فيمن مات في العشر السادسة من المئة الثانية.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٩، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٣، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٧٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٥٤، ٣٥٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٩٢، التاريخ الصغير ٢/ ١٤٦، الضعفاء الصغير ٢٩، أحوال الرجال ١٠١، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٦٠، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٧، =

قال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٢](*).

= سؤالات الآجري لأبي داود ٢٨٢، ٣٦٧، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٧، ١٢٧، ٣/ ٣٤، ٦٣، ١٤١، التاريخ ٢/ ٦٨١، الضعفاء والمتروكين ٨٨، الكنى والأسماء ١/ ١٨٧، ١٩٠، الضعفاء الكبير ١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١١ ـ ١٢، علل الحديث ٢/ ٣٢١، المجروحين ١/ ٢٣١ ـ ٢٣٣، الكامل ٢/ ٧١٠ ـ ٧١٧، الضعفاء والمتروكون ١٩١، العلل للدارقطني ١/ ٢٧٦، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٢٧ ـ ٢٩، الضعفاء لابن الجوزي ٣٢ب، علوم الحديث لابن الصلاح ٣٣٨، ميزان الاعتدال ١/ ٤٨٧ ـ ٤٨٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٥٩، ديوان الضعفاء ٥٧، التبصرة والتذكرة للعراقي ٣/ ٢٢٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦، لسان الميزان ٢/ ٢٠٣ ـ ٢٠٥.

(١) الضعفاء والمتروكين ٨٨، الكامل ٨٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ٣٢ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٥. لكن اقتصر ابن الجوزي، وابن حجر على عبارة: «متروك».

(٢) لسان الميزان ٢/ ٢٠٥.

(*) أقوال النّقَّاد فيه، ودراستها:

قال الفسوي: وقال حَجَّاج ـ (يعني ابن محمد المِصِّيصي) ـ: ورآني شعبة عند الحسن بن دينار، فجعلت أتوارى منه، فلما أتيته، قال لي: إما إني قد رأيتك. قال: ثم قال لي: أمَّا على ذلك فقد جالس الأشياخ؛ وقال الفلاس في رواية محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي كما في الجرح والتعديل، وأحمد بن محمد بن علي الرازي كما في الكامل ـ واللفظ للأخير لأنه أتم ـ: وسمعت أبا داود ـ (يعني سليمان بن داود الطَّيالسي) ـ يقول: كنا عند شعبة، فجاء الحسن بن دينار، فقال له شعبة: يا أبا سعيد هْهنا، فجلس، فقال: حدثنا حُميد بن هلال، عن مجاهد، قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول. قال: فجعل شعبة يقول: مجاهد سمع من ـ (وفي الكامل: بن) ـ عمر؟! فقام الحسن، وجاء بَحْر السَّقَّاء ـ (يعني ابن كَنِيز جد الفَلَّاس) ـ، فقال له شعبة: يا أبا الفضل، تحفظ شيئاً عن حُميد بن هلال؟ قال: نعم، حدثنا حُميد بن هلال، قال: حدثنا شيخ من بني عدي، يكنى أبا مجاهد، قال: سمعت عمر يقول. فقال شعبة: هي هي؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني حسن بن عيسى ـ (وهو ابن عيسى بن ماسَرْجِس) ـ، قال: ترك ابن المبارك الحسن بن دينار، وعمرو بن ثابت، =

....

=وأيوب بن خُوط. . . ـ (يعني ترك الحديث عنهم)؛ وقال ابن المبارك في رواية سفيان بن عبد الملك المروزي: أما الحسن بن دينار فكان يرى رأي القَدَر، فكان يحمل كتبه إلى بيوت الناس، ويخرجها من يده، ثم يحدث منها، وكان لا يحفظ؛ وقال أحمد بن محمد أبو الحسن ابن شَبُّويه: حدثنا عبد العزيز بن أبي رِزْمة، قال: جلس ابن المبارك بالبصرة مع يحيى بن سعيد، وعبد الرحمٰن بن مهدي ـ وذكر قوماً من أهل الحديث ـ، فقيل له: يا أبا عبد الرحمٰن، لم تركت الحسن بن دينار؟ قال: تركه إخواننا هؤلاء؛ وقال أحمد بن عَبْدَة الآمُلي: حدثنا وهب بن زَمْعَة، عن عبد الله بن المبارك أنه ترك حديث الحسن بن دينار؛ وقال إبراهيم بن رُسْتم: قال ابن المبارك في الحسن بن دينار: اللهم إني لا أعلم إلا خيراً، ولكن أصحابي وقفوا فوقفت؛ وقال البخاري: تركه يحيى ـ (يعني القطان) ـ، وابن مهدي، ووكيع، وابن المبارك ـ (والمراد هنا هو الأخير) ـ؛ وقال يزيد بن زُرَيْع: سماعي من الحسن بن دينار في الطاعون، فجعل كل يوم يزداد سَفالاً، وأيوب ـ (يعني السَّخْتِياني) ـ، ويونس ـ (يعني ابن عُبيد) ـ يرتفعان؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال: وكان وكيع إذا أتى على الحسن بن دينار، قال: أَجِز. . . ـ يعني عليه ـ (أي اضرب عليه كما في الضعفاء الكبير) ـ؛ وقال البخاري: تركه يحيى، وابن مهدي، ووكيع ـ (والمراد هنا هو الأخير، ومن ثَم القطان، وابن مهدي) ـ؛ وقال الفلاس ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: كان يحيى، وعبد الرحمٰن لا يحدثان عن الحسن بن دينار؛ وينظر ما تقدم عن عبد العزيز بن أبي رِزْمة؛ وقال محمد بن المثنى: ما سمعت عبد الرحمٰن يحدث عن الحسن بن دينار؛ وقال ابن مهدي في رواية ابن المديني: أدركت البصرة، ومحدثوها أربعة، فكان أحملهم، وأقلهم جماعة هشام الدَّسْتُوائي، والجماعة على عثمان البُرِّي ـ (يعني ابن مِقْسَم) ـ، والحسن بن دينار، وأبي جَزْء ـ (يعني نصر بن طَرِيف) ـ؛ وقال سفيان بن عيينة: حدثنا الحسن بن دينار، وكان يقال فيه؛ وقال أبو داود سليمان بن داود الطيالسي: حدثنا الحسن بن واصل، وما هو عندي من أهل الكذب، ولكنه لم يكن بالحافظ؛ وقال أبو عاصم الضَّحَّاك بن مَخْلد النَّبيل: سمعت حماد بن زيد يحدث عنه بحديثين، فقلت له: تُحدث عن هذا؟! فقال: تراه يكذب في حديثين؟، وقال ابن سعد: ضعيف في الحديث، ليس بشيء؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وفي رواية الكَوْسَج: لا شيء؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ضعيف؛ وفي رواية ابن أبي شَيْبَة ـ كما في المجروحين، وهو يعقوب فيما أظن ـ: كان ضعيفاً؛ وقال=

....

=أبو خَيْثمة زهير بن حَرْب في رواية ابنه أبي بكر ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ضعيف الحديث؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: ضعيف، ليس بشيء؛ وقال محمد بن عبد الرحيم المعروف بصاعقة: سمعت علياً ـ (يعني ابن المديني) ـ يقول: قال أبو أسامة ـ (يعني حماد بن أُسامة) ـ: قال لي الحسن بن دينار: سمعت من محمد بن سيرين ستة عشر حديثاً. قال علي: فحدثني عبد الصمد ـ (يعني ابن عبد الوارث) ـ قال: كتبت من الحسن بن دينار، عن محمد ـ (يعني ابن سيرين) ـ ألفاً. فقلت له: لعله يرسلها. قال: لا، يقول: حدثنا محمد. قال علي: كان الحسن بن دينار أثبت الناس في أربعة لو اقتصر عليهم، وأعلمه ـ (كذا) ـ بهم، كان أعلم الناس بمعاوية بن قُرَّة، أسند عنه عن عائذ بن عمرو، وعن مَعْقِل بن يسار، عن أبيه. وأعلم الناس بحُميد بن هلال، لقد بلغني أنه كان يأتي إلى مسجد بني عدي فيقول: أي شيء تَكَلَّم اليوم؟ فيقولون: بكذا وكذا. فيقول: قد سمعته يتكلم به، وكان أعلم الناس بالجُرَيْري ـ (يعني سعيد بن إياس) ـ، وإسحاق بن سُويد؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب: لا يكتب حديث الحسن بن دينار؛ وقال الفلاس ـ كما في الجرح والتعديل ـ: واجتمع أهل العلم من أهل الحديث أنه لا يُرْوى عن الحسن بن دينار؛ وقال الجُوْزجاني: من الذَّاهِبين؛ وقال ابن أبي حاتم: وترك أبو زرعة حديث الحسن بن دينار، ولم يقرأه علينا، فقيل له: عندنا مكتوب، قال: اضربوا عليه؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ليس بشيء؛ وقال الفسوي في موضع من المعرفة والتاريخ: ضعيف؛ وفي موضع آخر: متروك؛ قال أبو حاتم: متروك الحديث، كذاب؛ وقال علي بن الحسين بن الجنيد: متروك؛ وقال ابن عدي: سمعت عَبْدان ـ (يعني عبد الله بن أحمد الأَهْوازي) ـ يقول: كان عند شَيْبان ـ (يعني ابن فَرُّوخ) ـ عن شيخين خمسون ألف حديث، لا يسأله الناس عن حديثهما ـ يعني لضعفهما ـ، عن الحسن بن دينار خمسة وعشرون ألفاً، وعن عثمان البُرّي ـ (يعني ابن مِقْسَم) ـ مثله ـ أو كما قال ـ؛ وقال الساجي: كان يتهم، ويُكثر الغلط، تركه وكيع، وابن حنبل؛ وقال ابن حبان: يحدث بالموضوعات عن الأثبات، ويخالف الثقات في الروايات، حتى يَسْبِق إلى القلب أنه كان يتعمّد لها؛ وقال ابن عدي: وللحسن بن دينار أصناف كثيرة... وله حديث كثير... وقد أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه، على أني لم أرى ـ (كذا) ـ له حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار، وهو إلى الضعف أقرب مِنْه إلى الصدق؛ وقال الدارقطني في موضع من السنن: متروك الحديث؛ وفي موضع آخر: الحسن بن دِينار، =

....

=والحسن بن عُمارة ضعيفان؛ وفي العلل: ضعيف الحديث؛ وقال ابن حزم في المحلى: مذكور بالكذب؛ وفي الإحكام: ضعيف؛ وقال الذهبي: تركوه؛ وقال العراقي: أحد الضعفاء؛ وقال الهيثمي: متروك الحديث؛ وقال أيضاً: ضعيف لسوء حفظه؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وذكره في الضعفاء كل من صنف فيهم، ولا أعرف لأحد فيه توثيقاً، وجاء عن شعبة ما يدل على أن الحسن كان لا يتعمد الكذب.

الطبقات الكبرى ٧/٢٧٩، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١١٣، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٧٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/٥٤، ٣٥٦، التاريخ الكبير ٢/١/٢٩٢، أحوال الرجال ١٠١، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٨٢، المعرفة والتاريخ ٢/١٧، ١٢٧، ٣/٣٤، ٦٣، ١٤١، التاريخ ٢/٦٨١، الضعفاء الكبير ١/٢٢٢، ٢٢٣، الجرح والتعديل ٢/١/١١ ـ ١٢، المجروحين ١/٢٣٢، الكامل ٢/٧١٠ ـ ٧١١، ونسخة الظاهرية ٨٥ب، ٨٧أ، السنن للدارقطني ١/١٦٢، العلل له ١/٢٧٦، المحلى ١/٣٦٣، الإحكام في أصول الأحكام ٢/٦٤، الضعفاء لابن الجوزي ٣٢ب، المغني في الضعفاء ١/١٥٩، التبصرة والتذكرة للعراقي ٣/٢٢٧، مجمع الزوائد ١/١٩٣، ٨/١٦٣، تهذيب التهذيب ٢/٢٧٣، لسان الميزان ٢/٢٠٥.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى عدة أمور، أولها: إن ابن حجر نقل في تهذيب التهذيب ٢/٢٧٦، ولسان الميزان ٢/٢٠٥ عن أبي خَيْثمة قوله: «كذاب». والذي في كتاب الجرح والتعديل ٢/١/١٢: «أخبرنا ابن أبي خَيْثمة ـ فيما كتب إليَّ ـ، قال: سمعت أبي يقول: الحسن بن دينار ضعيف الحديث». وثانيها: تفرد ابن حبان بنقل تكذيب ابن معين، وأحمد للحسن بن دينار، قال في المجروحين ١/٢٣٢: «وأما أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين فكانا يُكَذِّبانه». وآخرها: ما ذكره أبو عُبيد الآجري في سؤالاته لأبي داود ٣٦٧ فقال: «قلت لأبي داود: حكى رجل عن شيبان الأُبُلِّيِّ ـ (يعني ابن فَرُّوخ) ـ أنه سمع شعبة يقول: اكتبوا عن أبي أمية بن يعلى ـ (يعني إسماعيل) فإنه شريف لا يكذب، واكتبوا عن الحسن بن دينار فإنه صدوق. فَكَذَّب الذي حكى عنه ـ قال أبو عبيد: غلام خليل ـ (يعني أحمد بن محمد بن غالب) ـ حكى هذا عن شيبان. قال أبو داود: كَذَب الذي حكى هذا». وغلام خليل هالك مُتَّهم.

ثم أقول: أجمع النقاد ـ كما ذكر غير ما واحد ـ على تجريح الحسن بن دينار. وقد يُظن ببعض أقوالهم التعديل، مع أن المراد غير ذلك. فقول شعبة: «أمّا على ذلك فقد جالس الأشياخ». معناه: أنه على شدة ضعفه له سماع كبير. وقول ابن مهدي: =

١٥٢ ـ خ د ت ق: الحسن بن ذَكْوان أبو سَلَمة البصري(١)(٢)(٣).

= «أدركت البصرة، ومحدثوها أربعة...». قصد به التجريح الشديد، بدليل ضَمِّه إلى رجلين متروكين. وقول ابن المديني: «كان الحسن بن دينار أثبت الناس في أربعة لو اقتصر عليهم». قد تقدمت عليه جملة توحي باتهام أبي الحسن له، ويؤكد هذا قول ابن المديني في رواية أخرى: «ضعيف، ليس بشيء». وأما قول ابن المبارك: «اللهم إني لا أعلم إلا خيراً، ولكن أصحابي وقفوا فوقفت». فمشعر بأن قول أصحابه أوجه عنده، ولهذا اتبعهم في ترك الحسن بن دينار.

فتبين أن العلماء متفقون ـ كما ذكرت ـ على تجريح الحسن بن دينار، غير أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالأكثرون على إهداره وتركه، واكتفى البعض اليسير بتسهيل القول في جرحه. وقد اضطرب البعض في الحكم عليه، فمالوا تارة إلى رأي الأكثرين، وتارة إلى رأي الآخرين.

والقول فيه هو قول الجماهير لكثرة مناكيره، مع شدة بعضها، لكن لا ينبغي اتهامه بالكذب كما صنع البعض، وإنما سبب تلك المناكير الكثيرة سوء الحفظ، وإهمال الكتب. قال أبو داود الطَّيالسي: «وما هو عندي من أهل الكذب، ولكنه لم يكن بالحافظ»، وقال ابن المبارك: «فكان يحمل كتبه إلى بيوت الناس، ويخرجها من يده، ثم يحدث منها، وكان لا يحفظ».

وخلاصة القول: إن الحسن بن دينار متروك الحديث، ليس بثقة، ولا يكتب حديثه كما قال النسائي. والله أعلم.

(١) في الثقات ٦/ ١٦٣: «الحسن بن ذَكْوان المُعَلِّم». وهو سبق ذهن، لأن المُعَلِّم هو الحسين بن ذَكْوان.

(٢) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٦/ ١٤٧: «وذكره الذهبي فيمن توفي بين ١٤١ ـ ١٥٠».

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٤، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٨٠، تاريخ البادي عن ابن معين ٧٩ ـ ٨٠، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٩٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٨٢، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٩٣، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٦٥، الضعفاء والمتروكين ٨٨، الضعفاء الكبير ١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٣، المراسيل لابن أبي حاتم ٤٦، الثقات ٦/ ١٦٣، الكامل ٢/ ٧٣٠ ـ ٧٣١، تاريخ أسماء الثقات ٩٢، الهداية والإرشاد ١/ ١٥٦ ـ ١٥٧، التعديل والتجريح ٢/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥، الضعفاء لابن الجوزي ٣٢ب، تهذيب الكمال ٦/ =

قال النسائي: ليس بالقوي[١].

وقال أيضاً: ضعيف[٢](*).

= ١٤٥ ـ ١٤٧، ميزان الاعتدال ١/ ٤٨٩ ـ ٤٩٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٥٩، ديوان الضعفاء ٥٧، الكاشف ١/ ٢٢١، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ١٩٤، شرح علل الترمذي ٢/ ٦٩٧ ـ ٦٩٨، التبيين لأسماء المدلسين ٧٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧، تقريب التهذيب ١٦١، هدي الساري ٣٩٧، فتح الباري ١١/ ٤٤١، تعريف أهل التقديس ٢٧، خلاصة التذهيب ٧٨.

(١) الضعفاء والمتروكين ٨٨، التعديل والتجريح ٢/ ٤٧٥، تهذيب الكمال ٦/ ١٤٧، ميزان الاعتدال ١/ ٤٨٩، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٦.

(٢) الضعفاء لابن الجوزي ٣٢ب، وقد تفرد أبو الفَرَج بهذا، ولعله من أوهامه. وأما قول ابن حجر في هدي الساري ٣٩٧: «ضعفه أحمد... والنسائي» فقد أشار به إلى قول أبي عبد الرحمٰن: «ليس بالقوي»، لا إلى ما نقله عنه ابن الجوزي، بدليل عدم إثبات ابن حجر للقول الأخير في شيء من كتبه ـ فيما أعلم ـ.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوثِّقون والمعدِّلون: قال إبراهيم بن الجنيد: سألت يحيى بن معين عن الحسن بن ذَكْوان... قلت: ثقة؟ قال: قد روى عنه يحيى بن سعيد القطان. ثم قال لي يحيى بن معين: زعموا أنه كان قدرياً ـ (وتنظر ترجمة الحسين بن ذكوان) ـ؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: كان قدرياً، وكان يحيى بن سعيد يروي عنه؛ وقال ابن عدي: وللحسن بن ذكوان أحاديث غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وفي بعض ما ذكرت ما لا يرويه غيره، على أن يحيى القطان، وابن المبارك قد رويا عنه كما ذكرته، وناهيك للحسن بن ذَكْوان من الجلالة أن يرويا عنه، وأرجو أنه لا بأس به؛ وقال الدارقطني في السنن معلقاً على إسناد فيه الحسن بن ذَكْوان: كلهم ثقات؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: صالح الحديث؛ وفي المغني في الضعفاء: صدوق؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: صدوق يخطئ، ورمي بالقَدَر، وكان يدلس؛ وفي تعريف أهل التقديس: مختلف في الاحتجاج به، وله في صحيح البخاري حديث واحد، وأشار ابن صاعد إلى أنه كان مدلساً. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن المديني في رواية إسماعيل بن إسحاق القاضي من رواية الفضل بن جعفر ـ كما في الضعفاء الكبير ـ؛ حدث يحيى بن سعيد =

....

= عن الحسن بن ذَكْوان، ولم يكن عنده بالقوي؛ وفي نفس الرواية أيضاً لكن من رواية أبي بِشْر الدُّولابي ـ كما في الكامل ـ؛ حدث يحيى بن سعيد عن الحسن بن ذَكْوان بأحرف، ولم يكن عنده بالقوي؛ وقال الفلاس: وما سمعت عبد الرحمٰن ذكره في حديث قَطّ؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج: ضعيف؛ وقال أيضاً ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: كان صاحب أوابد، منكر الحديث؛ وقال ابن حجر في هدي الساري: ضعفه أحمد. . . وابن المديني؛ وقال ابن رجب لما ذكر خلاصة قول أحمد من رواية الأثرم الآتية: وقال ابن المديني نحو ذلك؛ وقال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله: الحسن بن ذكوان، ما تقول فيه؟ فقال: أحاديثه أباطيل، يروي عن حبيب بن أبي ثابت. فقلت له: نعم، غير حديث عجيب عن عاصم بن ضَمْرَة، عن علي ـ (يعني ابن أبي طالب) ـ في المَسْألة، وعَسْب الفحل. فقال أبو عبد الله: هو لم يسمع من حبيب بن أبي ثابت، إنما هذه أحاديث عمرو بن خالد الواسِطي؛ وقال أحمد أيضاً في رواية عبد الله ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: أحاديثه أباطيل؛ وقال أبو زرعة في رواية البَرْذعي: ضعيف الحديث؛ وقال الآجري: قلت لأبي داود: حدث يحيى القطان عن الحسن بن ذَكْوان؟ قال: نعم، كان قدرياً. قلت: زعم قوم أنه كان فاضلاً جداً. قال: ما بلغني عنه فضل، كان صديقاً لأبي جعفر الخليفة؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، ليس بالقوي؛ وقال ابن أبي الدنيا ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: كان يحيى يحدث عنه، وليس عندي بالقوي؛ وقال الساجي: إنما ضعف لمذهبه، وفي حديثه بعض المناكير؛ وقال الدارقطني في العلل: وهما ـ (يعني الحسن بن ذَكْوان، وعبد الواحد بن زيد) ـ بصريان، ضعيفان.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٤، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٨٠، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٩٣، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٦٥، الضعفاء الكبير ١/ ٢٢٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٣، الثقات ٦/ ١٦٣، الكامل ٢/ ٧٣٠، ونسخة الظاهرية ٩٠ب، السنن للدارقطني ١/ ٥٨، العلل له ٣/ ٣٩، تاريخ أسماء الثقات ٩٢، الضعفاء لابن الجوزي ٣٢ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٨٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٥٩، شرح علل الترمذي ٢/ ٦٩٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧، تقريب التهذيب ١٦١، تعريف أهل التقديس ٢٧، هدي الساري ٣٩٧.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: إن ابن عدي في الكامل ٢/ ٧٣٠ زاد في قول الفلاس حرفاً قلب المعنى، حيث نقل عن أبي حفص قوله: «وكان =

....

=يحيى لا يحدث عن الحسن بن ذكوان». والصواب بإسقاط: «لا» كما في الضعفاء الكبير ١/ ٢٢٣، والجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٣، وغيرهما. وآخرهما: تفرد ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات ٩٢ ـ ٩٣ بالنقل عن ابن معين توثيقه المطلق للحسن بن ذكوان، دون ذكر إسناد، ولعله أراد ما في رواية ابن الجنيد، مع أنها لا تفيد ذلك.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على صاحب هذه الترجمة بين معدل ومُجَرِّح. والذي حمل عليه أربعة أمور: ١ ـ التدليس أو الإرسال الخفي. ٢ ـ سوء المذهب. ٣ ـ النكارة والوَهَم في الحديث. ٤ ـ مخالطته السلاطين. فهذا هو الإجمال، ودونَك التفصيلَ:

الأول: التدليس أو الإرسال الخفي: فقد ذكر العلماء الحسن في المُدَلِّسين، والمُرْسَلين، ووصفوه بهٰذين الأمرين، لكونه روى عن حبيب بن أبي ثابت أحاديث، مسقطاً بينه وبينه عمرو بن خالد الواسِطي الكذاب. قال ابن معين في رواية الدوري ٢/ ١١٤: «الحسن بن ذَكْوان لم يسمع من حبيب بن أبي ثابت شيئاً، إنما سمع من عمرو بن خالد عنه، وعمرو بن خالد لا يُساوي حديثه شيئاً». وقال الأَثْرم ـ كما سبق ـ: «قلت لأبي عبد الله: الحسن بن ذكوان، ما تقول فيه؟ فقال: أحاديثه أباطيل، يروي عن حبيب بن أبي ثابت. فقلت له: نعم، غير حديث عجيب عن عاصم بن ضَمْرَة، عن علي في المسألة، وعَسْب الفحل. فقال أبو عبد الله: هو لم يسمع من حبيب بن أبي ثابت، إنما هذه أحاديث عمرو بن خالد الواسطي». وقال سبط ابن العجمي في التبيين لأسماء المدلسين ٧٢: «الحسن بن ذَكْوان: ذكر محمد بن نَصْر المَرْوزي في حديث عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضَمْرَة، عن علي، حديث: نهى عن ثمن المَيْتة. الحديث. قال محمد بن نصر: سمعه الحسن بن ذكوان، عن عمرو بن خالد، عن حبيب بن أبي ثابت، فَدَلَّسه بإسقاط عمرو بن خالد لأنه منكر الحديث، ولذلك قال ابن معين في كل ما رواه الحسن بن ذكوان عن حبيب بن أبي ثابت: «إن بينه وبين حبيب رجلاً ليس بثقة». وقال ابن عدي في ترجمة عمرو بن خالد من الكامل نسخة الظاهرية ٢٨١أ ـ ٢٨١ب عقب إخراجه حديث المسألة الذي أشار إليه الأَثْرم فيما تقدم: «قال لنا ابن صاعِد ـ (يعني يحيى بن محمد بن صاعِد) ـ: وهذا الحديث رواه الحسن بن ذَكْوان عن عمرو بن خالد، عن حبيب بن أبي ثابت بهذا الإسناد، وعمرو بن خالد لا يكتب حديثه ـ (ثم أخرج ابن عدي حديث النهي عن ثمن الميتة، وعن عَسْب الفحل، وقال عقبة) ـ: وهذا الحديث يرويه الحسن بن ذَكْوان، عن عمرو بن خالد، وعمرو متروك=

....

=الحديث، ويُسْقطه الحسن بن ذكوان من الإسناد لضعفه ـ (ثم ساق ابن عدي عدة أحاديث، وقال بعدها) ـ: قال لنا ابن صاعد: والحسن بن ذَكْوان إنما يحدث بهذه الأحاديث عن عمرو بن خالد، عن حبيب، من ناحية عمرو بن خالد استنكرت». وقد أحسن ابن عدي حيث أورد أحاديث الحسن عن حبيب في ترجمة عمرو بن خالد، لأن النكارة فيها منه، ولم يفعل ذلك العقيلي.

والحسن بن ذَكْوان لا يُعرف له لقاء بحبيب، وإنما عاصره، وروايته عنه تسمى بالإرسال الخفي، لا بالتدليس عند بعض محققي المتأخرين. قال ابن حجر في شرح نُخبة الفِكر ١٨: «والفرق بين المدلَّس، والمرسَل الخفي دقيق... وهو أن التدليس يختص بمن روى عمن عُرف لقاؤه إياه، فأما إن عاصره، ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسَل الخفي، ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة، ولو بغير لُقي، لزمه دخول المرسَل الخفي في تعريفه، والصواب التفرقة بينهما».

ونُسب الحسن بن ذَكْوان إلى التدليس في إسناد آخر، قال العقيلي في الضعفاء الكبير ١/ ٢٩، ونسخة الظاهرية ٤ب في ترجمة أَشْعث بن عبد الله الحُدَّاني: «حدثنا أحمد بن محمد بن عاصم، حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر المديني، قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان، عن الحسن بن ذَكْوان، عن الحسن ـ (يعني البصري) ـ، عن عبد الله بن مُغَفَّل، قال: نهى رسول الله ﷺ عن البول في المغتسل، قال يحيى: قيل له: أسمعته من الحسن؟ قال: لا». وساق أبو جعفر أيضاً إسنادين آخرين لهذا الحديث، أحدهما من طريق أشعث الحُدَّاني، عن الحسن البصري، عن عبد الله بن مُغَفَّل. والآخر من طريق شعبة، عن قتادة بن دِعامة، عن عُقبة بن صُهْبان، عن عبد الله بن مُغَفَّل، ثم قال عقب هذا الحديث بأسانيده الثلاثة: «حديث شعبة أولى، ولعل الحسن بن ذَكْوان أخذه عن أشعث الحُدَّاني». يعني فَدَلَّسه كما قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٧.

الثاني: سوء المذهب: فقد رماه بالقَدَر ابن معين، وأبو داود، وغيرُهما. لكن لم ينسب إليه غلو، ولا دعوة. ومن المعروف أن الأكثرين من العلماء على قبول رواية المبتدع إذا لم يكن داعياً، لا غالياً. ينظر ترجمة بُرْد بن سِنان البصري.

فهذا الأمر، والذي قبله هما أصل تضعيف العلماء للحسن بن ذَكْوان. قال ابن حجر في هدي الساري ٣٩٧ عقب الإشارة إلى إرسال الحسن عن حبيب: «قلت: فهذا أحد أسباب تضعيفه، وقال الآجري عن أبي داود: إنه كان قدرياً. فهذا سبب آخر». =

١٥٣ ـ الحسن بن زياد أبو علي الأنصاري مولاهم، الكوفي، نزيل بغداد، اللُّؤْلُؤي، الفقيه، المصنِّف، صاحب أبي حنيفة. مات سنة أربع ومئتين[(١)].

=وكلا السببين لا يؤثران كثيراً على صلاح أمر الحسن، وصدقه.

الثالث: النكارة، والوهم في الحديث: توجد في أحاديث الحسن بن ذَكْوان جملة من المناكير، والواهيات، والأوهام، وكلها مما رواه بالعنعنة، وقد صرح بعض الأئمة بأن النكارة في بعضها ممن أسقطه من الإسناد، كما أن النكارة في بعضها ممن دونه. ولم يسلم هو من الوهم لكنه يسير.

الرابع: وهو الأخير: مخالطته للسلاطين، وقد غمزه بهذا أبو داود وحده، فقال: «ما بلغني عنه فضل، كان صديقاً لأبي جعفر الخليفة». وهذا ليس بغمْز عند التحقيق، إلا عند أهل التشديد ـ ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ١٣٩ ـ ١٤٣ ـ.

فتبين مما سبق أنه لا يؤخذ على الحسن بن ذَكْوان ـ حقيقة ـ إلا الوهم اليسير الذي ينزله عن درجات الثقات العالية لعدم كثرة حديثه. وتحمل عامة النكارة في رواياته على التدليس، ولم أر فيما رواه بصيغة الاتصال وهماً، أو نكارة. وقد أخرج له البخاري حديثاً في صحيحه رواه الحسن عن شيخه بصيغة التحديث. قال ابن حجر في فتح الباري ١١/ ٤٤١: «ليس له في البخاري سوى هذا الحديث من رواية يحيى القطان عنه مع تعنته في الرجال، ومع ذلك فهو متابعة».

وخلاصة القول: إن الحسن بن ذَكْوان صدوق إن شاء الله، أرجو أن يكون حسن الحديث فيما رواه بصيغة الاتصال. وقول النسائي: «ليس بالقوي» يستعمله كثيراً في الصدوقين والمقبولين كما تقدم، وأما الرواية الأخرى فما أُراها تصح عنه. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٤، معرفة الرجال ١/ ١٦٧، ٢/ ٢١، أحوال الرجال ٧٦ ـ ٧٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ٥٦، الضعفاء والمتروكين ٨٩، مجموعة رسائل للنسائي ٧١، الضعفاء الكبير ١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥١، الكامل ٢/ ٧٣١ ـ ٧٣٢، الفِهْرَست للنديم ٢٥٨، الضعفاء والمتروكون ١٩٢، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٣، أخبار أبي حنيفة وأصحابه ١٣١ ـ ١٣٣، تاريخ بغداد ٧/ ٣١٤ ـ ٣١٧، طبقات الفقهاء ١٣٦، الأنساب ١١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١، الضعفاء لابن الجوزي ٣٢ب ـ ٣٣أ، اللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ١٣٦، ميزان الاعتدال ١/ ٤٩١، المغني في الضعفاء ١/ ١٥٩، ديوان الضعفاء ٥٧، سير أعلام=

قال النسائي: ليس بثقة، ولا مأمون[1].

وقال أيضاً: كذاب خبيث[2](*).

= النبلاء ٩/ ٥٤٣ ـ ٤٥، غاية النهاية ١/ ٢١٣، لسان الميزان ٢/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩.
هذا، ولعله هو الذي ذكره ابن حبان في الثقات ٨/ ١٦٨.

(١) الضعفاء والمتروكين ٨٩، تاريخ بغداد ٧/ ٣١٧، لسان الميزان ٢/ ٢٠٩.

(٢) مجموعة رسائل للنسائي ٧١، الضعفاء لابن الجوزي ٣٢ب.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموثِّقون: قال مسلمة بن قاسم: كان ثقة رحمه الله تعالى.

ب ـ المُجرِّحون: قال محمد بن إسحاق الأزرق ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: كنا عند شَريك ـ (يعني ابن عبد الله النَّخَعي القاضي) ـ بالكوفة، فجاء رجل خُراساني، رَثُّ الهيئة، فقال: يا أبا عبد الله، قد فنيت نفقتي، وليس عندي شيء، وهٰهنا من يعرف ما أقول. فكأن شريكاً رَقّ له، فقال: من يعرفك؟ قال: الحسن بن زياد اللؤلؤي، وحماد بن أبي حنيفة. قال: لقد عَرَفْت شراً، لقد عَرَفْت شراً؛ وقال إسحاق بن إسماعيل ـ كما في المصدر السابق ـ: كنا عند وكيع، فقيل له: إن السَّنَة مُجْدِبة. فقال: وكيف لا تُجْدِب، وحسن اللؤلؤي قاض، وحماد بن أبي حنيفة! ـ (وكذا نقل العقيلي، وأخذه عنه الخطيب، والصواب إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة بدل أبيه، وقد تولى إسماعيل والحسن القضاء سنة أربع وتسعين ومئة بعد وفاة حماد بزمن طويل جداً) ـ؛ وقال زكريا بن يحيى السِّجْزي: حدثني ابن أبي شيبة ـ (يعني أبا بكر عبد الله، أو أخاه عثمان) ـ قال: سمعت أبا أسامة ـ (يعني حماد بن أسامة: ـ يُسَمي الحسن بن يزاد اللؤلؤي الجِبْت ـ (أي الذي لا خَيْر فيه) ـ؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: وسمعت ابن أبي شيبة ـ (يعني أبا بكر أو عثمان) ـ قال: سمعت أبا أسامة ذكره، فقال: الخبيث ـ (فكلا الرواتين عن أبي أسامة في تاريخ بغداد باللفظ المذكور) ـ؛ وقال أحمد بن محمد بن الحسن الذهبي البَلْخي: سمعت الفتح بن عمرو الكِسِّي يقول: قدمت مرو ـ وقد كنت أقمت على الحسن بن زياد حتى كتبت كتبه ـ. قال: فأتيت النضر ـ (يعني ابن شميل) فقال له رجل: يا أبا الحسن إن هذا الكِسِّي قد حمل كتب الحسن بن زياد وأقام عليها حتى كتبها. قال: فقال لي: يا كِسِّي، لقد جلبت إلى بلدك شراً كثيراً، لقد جلبت إلى بلدك شراً كثيراً؛ وقال محمود بن غَيْلان في رواية أحمد بن علي الأبَّار، وغيرِه: قلت ليزيد بن هارون: ما تقول في الحسن بن زياد اللؤلؤي؟ فقال: أوَمُسْلم هو؟!، وقال =

....

=أيضاً في رواية الهيثم بن خَلَف الدُّوري، وغيرِهِ: قال لي يَعْلى ـ (يعني ابن عُبَيد الطَّنَافِسي) ـ: اتق اللؤلؤي؛ وقال ابن معين في رواية الدُّوري، ومحمد بن سعد العَوْفي: كذاب. زاد الأخير: خبيث؛ وفي رواية ابن أبي مريم: كذوب، ليس بشيء؛ وفي رواية أحمد بن محمد الحَضْرمي: ليس بشيء؛ وفي رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة: كان ضعيف الحديث؛ وقال محمد بن عبد الله بن نُمير في رواية مُطَيَّن من رواية ابن عُقْدَة: الحسن بن زياد اللؤلؤي يكذب على ابن جُريج؛ وقال ابن المديني في رواية ابنه عبد الله: اللؤلؤي ضعيف الحديث؛ وقال أيضاً في نفس الرواية: أسد بن عمرو، والحسن بن زياد اللؤلؤي لا يكتب حديثهما؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: قال لي أبو ثَوْر ـ (يعني إبراهيم بن خالد صاحب الشافعي) ـ: ما رأيت أكذب من اللؤلؤي، كان على طرف لسانه ابن جُريج، عن عطاء ـ (يعني ابن أبي رَباح) ـ؛ وقال ابن الجوزي: ضعفه أحمد؛ وقال محمد بن رافع النيسابوري في رواية أحمد بن علي الأَبَّار، وغيرِهِ: كان الحسن بن زياد اللؤلؤي يرفع رأسه قبل الإمام، ويسجد قبله؛ وقال محمد بن حُميد الرازي في رواية أحمد بن حفص السَّعدي: ما رأيت أسوأ صلاة من الحسن بن زياد اللؤلؤي؛ وقال الجُوزجاني: أسد بن عمرو، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، واللُّؤلؤي قد فَرَغَ الله منهم؛ وقال أبو داود في رواية الآجري، والفسويُّ: كذاب. زاد أبو داود: غير ثقة، ولا مأمون؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، ليس بثقة، ولا مأمون؛ وقال عبد المؤمن بن خَلَف النَّسَفي: سألت أبا علي صالح بن محمد ـ (يعني جَزَرَة) ـ عن الحسن بن زياد اللؤلؤي كوفي؟ فقال: ليس بشيء، لا هو محمود عند أصحابنا، ولا عندهم. فقلت: بأي شيء كان يتهم؟ قال: بداء سوء، وليس هو في الحديث بشيء؛ وقال الساجي: كَذَّاب؛ وقال ابن عدي: وللحسن بن زياد أحاديث، وليس صنعته الحديث فيدري ما يحدث به عمن حدثه، والكلام فيه وعليه فضل، وهو ضعيف كما ذكره عن ابن نُمير، وغيره أنه كان يكذب على ابن جُريج؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: متروك؛ وقال السمعاني: وكان الناس تكلموا فيه، وليس في الحديث بشيء؛ وقال عز الدين بن الأثير: وكان... ضعيفاً في الحديث؛ وقال ابن الجزري: وهو ضعيف في الرواية جداً، كذبه غير واحد.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٤، أحوال الرجال ٧٦ ـ ٧٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ٥٦، الضعفاء الكبير ١/ ٢٢٧، ٢٢٨، ونسخة الظاهرية ٤٢ب، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥١، علل الحديث ٢/ ٤٣٣، الكامل ٢/ ٧٣١، ونسخة الظاهرية ٩١أ، سؤالات=

١٥٤ ـ ت ق: الحسن بن علي بن محمد الهاشِمي، النَّوْفَلي[١]، المدني[٢][٣].

=البَرْقاني للدارقطني ٢٣، تاريخ بغداد ٧/ ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، الأنساب ١١/ ٢٣١، الضعفاء لابن الجوزي ٣٢ب، اللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ١٣٦، غاية النهاية ١/ ٢١٣، لسان الميزان ٢/ ٢٠٩.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: ما نقله ابن حجر في لسان الميزان ٢/ ٢٠٩ عن العقيلي قوله: «كذاب». لا يوجد في ترجمة اللؤلؤي من الضعفاء الكبير. وثانيها: أن الخطيب نقل في تاريخ بغداد ٧/ ٣١٧ عن الدارقطني من رواية البَرْقاني قوله: «كذاب... متروك الحديث». والذي في نسخة أحمد الثالث من سؤالات البَرْقاني ١٠٦أ: «متروك» فقط. وقد نقل ابن الجوزي في الضعفاء ٣٣أ عن الدارقطني قوله في اللؤلؤي: «ضعيف، متروك». وآخرها: أني أغفلت ذِكر قول يحيى بن آدم ضمن أقوال الموثقين، لأن فيه الثناء على فقه الحسن، دون الحديث. وهذا القول هو: «ما رأيت رجلاً قط أعلم من اللؤلؤي...»، وفي رواية أخرى: «ما رأيت أفقه من الحسن بن زياد». معرفة الرجال ٢/ ٢١، أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري ١٣١.

ثم أقول: اتفق النقاد على جرح الحسن بن زياد، سوى مسلمة بن قاسم حيث وثقه، وهو متساهل في التوثيق، بل إنه مطعون فيه، لذا لا يُفرح بتوثيقه.

وقد طعن المجرِّحون في حديث الحسن، وفي عدالته. فأما طعنهم في العدالة فقد أعرضت عن إيراد بعضه لأنه لا ينبغي تصديقه، كما أن المذكور لا يعسر دفعه. وأما الطعن في حديثه فهو الأصل هنا، وقد حاول الكوثري رحمه الله دفعه جملة لكنه لم يوفق ـ ينظر الإمتاع بسيرة الإمامين الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع ٤٠ ـ ٤٣ ـ.

والمجرِّحون كادوا أن يجمعوا على ترك الحسن بن زياد، والقول قولهم.

وخلاصة القول: إن الحسن اللؤلؤي ليس بثقة، ولا مأمون ـ كما قال النسائي ـ. متروك الحديث. وقد كذبه جماعة من الأئمة النقاد ـ وفيهم أبو عبد الرحمٰن ـ، وهو غير مستبعد. والله أعلم.

(١) هذه النسبة إلى نَوْفَل بن الحارث بن عبد المُطَّلِب بن هاشِم بن عبد مَنَاف بن قُصَيّ، لا إلى نَوْفَل بن عبد مَنَاف بن قُصَيّ.

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٤٧ فيمن مات في العشر السادسة من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٩٨، التاريخ الصغير ٢/ ١٤٧، الضعفاء=

قال النسائي: ضعيف[١].

وقال أيضاً: ليس بالقوي[٢](*).

= الصغير ٢٩، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٧، العلل الكبير ٢/ ٩٦٧، الضعفاء والمتروكين ٨٧، الضعفاء الكبير ١/ ٢٣٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٠، المجروحين ١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥، الكامل ٢/ ٧٣٣ ـ ٧٣٤، الضعفاء والمتروكون ١٩٣، المدخل إلى الصحيح ١٢٧، الضعفاء لأبي نعيم ٧٢، الضعفاء لابن الجوزي ٣٣ب، تهذيب الكمال ٦/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥، ميزان الاعتدال ١/ ٥٠٤ ـ ٥٠٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٦٣، ١٦٤، ديوان الضعفاء ٥٩، الكاشف ١/ ٢٢٤، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤، تقريب التهذيب ١٦٢.

(١) الضعفاء والمتروكين ٨٧، الكامل ٩١أ، الضعفاء لابن الجوزي ٣٣ب، تهذيب الكمال ٦/ ٢٦٤، ميزان الاعتدال ١/ ٥٠٤، ٥٠٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٠٤، لكن لفظ الذهبي في ١/ ٥٠٥: «ضعفه أحمد، والنسائي».

(٢) تهذيب الكمال ٦/ ٢٦٤، ميزان الاعتدال ١/ ٥٠٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٠٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن الجوزي: وضعفه أحمد؛ وقال البخاري ـ كما في تاريخيه، والضعفاء الصغير، ورواية الترمذي ـ: منكر الحديث؛ وقال أبو حاتم: ليس بقوي، منكر الحديث، ضعيف الحديث، روى ثلاثة أحاديث، أربعة أحاديث، أو نحو ذلك مناكير؛ وقال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير، فلا يحتج به إلا بما يوافق الثقات؛ وقال ابن عدي: وحديثه قليل، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق؛ وقال الدارقطني ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: يروي عن الأَعْرجِ ـ (يعني عبد الرحمٰن بن هُرْمُز) ـ، عن أبي هريرة مناكير، ضعيف واهٍ؛ وقال الحاكم، وأبو سعيد النَّقَّاش: حَدَّث ـ (ولفظ النقاش: يُحَدِّث) ـ عن أبي الزِّناد ـ (هذا لقب أبي عبد الرحمٰن عبد الله بن ذَكْوان) ـ بأحاديث موضوعة؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: حدث عن حُميد ـ (يعني الأعْرج، وهو وهم، والصواب: عبد الرحمٰن بن هُرْمُز الأعرج: ـ بمناكير، حدث عنه وكيع، لا يساوي شيئاً؛ وقال الذهبي في المغني، وديوان الضعفاء: ضَعَّفوه؛ وفي المُجَرِّد: جُهِّل؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٩٨، التاريخ الصغير ٢/ ١٤٧، الضعفاء الصغير ٢٩، العلل الكبير ٢/ ٩٦٧، الجامع الصحيح ١/ ٧١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٠، =

١٥٥ ـ ت ق: الحسن بن عُمَارة أبو محمد البَجَلي مولاهم، الكوفي، القاضي، الفقيه، العابد، الجَوَاد. مات سنة ثلاث وخمسين ومئة، وقيل: سنة ثلاث أو أربع وخمسين ومئة[(١)].

= المجروحين ١/ ٢٣٤، الكامل ٢/ ٧٣٤، المدخل إلى الصحيح ١٢٧، الضعفاء لأبي نعيم ٧٢، الضعفاء لابن الجوزي ٣٣ب، المغني في الضعفاء ١/ ١٦٤، ديوان الضعفاء ٥٩، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٠٤، تقريب التهذيب ١٦٢.

فقد اتفق النقاد على تجريح الحسن بن علي الهاشمي، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم جعله من الضعفاء المعتبر بهم، وعَدّه البعض في المُطَّرَحين والمتروكين، وأشار البعض إلى وجود الموضوعات في حديثه، لكن لم يثبت عليه شيء من الوضع.

وتجهيل الذهبي له في بعض كتبه غير معتبر، لأن الرجل معروف العين، ومعروف الحال.

ومن سَهَّل القول في جرحه نظر إل قلة مناكيره، وأما الذين اختاروا الطَّرح والتَّرك فإنهم اعتبروا شدة النكارة في جَنْب قلة رواياته، وحُجَّتهم أولى وأرجح من حجة الأولين.

وقول البخاري: «منكر الحديث» يريد به رد حديث الراوي كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي.

وأما قول أبي حاتم فإنه يستعمله كثيراً في المتروكين كما سبق في ترجمة أيوب بن سَيَّار الفَيْدي، وإسماعيل بن سَلْمان الأَزْرَق، وغيرهما.

وقول الذهبي: «ضَعَّفوه» قد تقدم في ترجمة أيوب بن سَيَّار أيضاً أن مراده به الضعف الشديد.

وخلاصة القول: إن الحسن بن علي الهاشمي مُطَّرَح، لا يكتب حديثه فيما ترجح لي، وقد يكون من الضعفاء المعتر بهم، لكن الأول أشبه. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٦٨، سؤالات ابن الجُنَيْد لابن معين ٤٥٦، معرفة الرجال ١/ ٦٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٥٤، ٥٨، ١٨٦، ٣١٢، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٠٣، التاريخ الصغير ٢/ ١١٧، الضعفاء الصغير ٣٠، أحوال الرجال ٥٢ ـ ٥٣، مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢٣ ـ ٢٤، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٣٢، =

قال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يُكْتب حديثه[٢].

وقال أيضاً: كَذَّاب[٣](*).

= الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦٠٨، المعرفة والتاريخ ٢/٧٠٧، ٣/٣٤، ٦٤، الضعفاء والمتروكين ٨٧، الضعفاء الكبير ١/٢٣٧ ـ ٢٤١، الجرح والتعديل ٢/١/٢٧ ـ ٢٨، المجروحين ١/٢٢٩ ـ ٢٣١، الكامل ٢/٦٩٨ ـ ٧٠٩، الضعفاء والمتركون ١٩٢، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٠ ـ ٧١، تاريخ بغداد ٧/٣٤٥ ـ ٣٥٠، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/٢٥ ـ ٢٦، الضعفاء لابن الجوزي ٣٤أ، تهذيب الكمال ٦/٢٦٥ ـ ٢٧٧، ميزان الاعتدال ١/٥١٣ ـ ٥١٥، المغني في الضعفاء ١/١٦٥، ديوان الضعفاء ٦٠، الكاشف ١/٢٢٥، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٨، تهذيب التهذيب ٢/٣٠٤ ـ ٣٠٨، تقريب التهذيب ١٦٢، هدي الساري ٣٩٧، فتح الباري ٦/٦٣٤، تعريف أهل التقديس ٣٩، خلاصة التذهيب ٧٩ ـ ٨٠.

(١) الضعفاء والمتروكين ٨٧، الكامل ٨٣ب، تاريخ بغداد ٧/٣٥٠، الضعفاء لابن الجوزي ٣٤أ، تهذيب الكمال ٦/٢٧١، تهذيب التهذيب ٢/٣٠٦. لكن ابن الجوزي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٢) تهذيب الكمال ٦/٢٧١، تهذيب التهذيب ٢/٣٠٦.

(٣) ذِكْر من يُعرف من القُضاة بالحديث للنسائي ٦أ، وهو ملحق بشيوخ النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعدِّلُون والممشُّون: قال صِلة بن سليمان: جاء رجل إلى الحسن بن عُمارة، فقال: إن لي على مِسْعَر بن كِدام سبع مئة درهم من ثمن دقيق، وغير ذلك، وقد مَطَلَني، ويقول: ليس عندي اليوم. فدفعها إليه الحسن بن عمارة، وقال له: أعطِ مِسْعراً كلما أراد، وإذا اجتمع لك عليه شيء فتعال إليّ حتى أعطيك. وكان مِسْعر، والحسن يجلسان جميعاً في موضع واحد، وكان مِسْعَر إذا سئل عن الحديث ـ والحسن بن عُمارة حاضر ـ لم يُحَدِّث، وقال: اسأل أبا محمد؛ وقال محمد بن عمرو بن العباس الباهلي ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: سمعت سفيان ـ (يعني ابن عيينة) ـ يقول: قال لي مِسْعر: تَعْرف مثل الحسن بن عُمارة؟! قال سفيان: فقلت ـ وأنا غضبان ـ: نعم؛ وقال أيضاً ـ =

....

=كما في الكامل ـ: حدثنا سفيان بن عيينة، قال لي مِسْعر بن كِدام: تَعْرف مثل الحسن بن عُمارة؟! قال سفيان: وكان للحسن تكرم، وحال؛ وقال محمد بن جعفر غُنْدَر: كان شعبة يقع في الحسن بن عُمارة، ثم حَدَّث عنه؛ وقال عيسى بن يونس الرَّمْلي: سمعت أيوب بن سُويد يقول: كنت عند سفيان الثوري، فذكر الحسن بن عُمارة فغمزه، فقلت له: يا أبا عبد الله، هو عندي خير منك، قال: وكيف ذلك؟ قال: جلست معه غير مرة فيجري ذكرك، فما يذكرك إلا بخير. قال أيوب: فما سمعت سفيان ذاكراً الحسن بن عمارة بعد ذلك إلا بخير، حتى فارقته؛ وقال محمد بن داود الحُدَّاني: سمعت عيسى بن يونس ـ (يعني السَّبِيعي) ـ وسئل عن الحسن بن عُمارة؟ فقال: شيخ صالح، وكان صديقاً لأخي إسرائيل، قال فيه شعبة، وأعانه عليه سفيان؛ وقال جرير بن عبد الحميد: ما ظننت أني أعيش إلى دهر يُحَدَّث فيه عن محمد بن إسحاق ـ (يعني صاحب المغازي) ـ، ويُسْكت فيه عن الحسن بن عُمارة؛ وقال أبو بِشْر الدُّولابي: حدثني عصام بن رَوَّاد، قال: حدثني أبي ـ (هو رَوَّاد بن الجَرَّاح العَسْقلاني، لا أعرف سنة وفاته) ـ قال: سمعت الحسن بن عُمارة يقول: الناس كلهم في حِلّ من قِبلي، ما خلا شعبة. قال عصام: سألت أبي عن قصة شعبة، والحسن بن عُمارة؟ فقال: كان الحسن بن عُمارة رجلاً موسراً، وكان الحكم بن عُتَيْبة مُقِلاً، فَضَمَّه الحسن بن عُمارة إلى نفسه، وأجرى عليه الرزق، فصار الحسن من خاصة الحكم، فكان يحدثه، ولا يمنعه شيئاً عنده، فحدَّثه بقريب من عشر آلاف قضية عن شُريح ـ (يعني ابن الحارث القاضي) ـ، وغيره، وسمع شعبة من الحكم شيئاً يسيراً، فلما توفي الحكم، قال شعبة للحسن: ما رأيك أن تُحَدِّث عن الحكم بكل شيء سمعتَه؟ فقال له الحسن: نعم، ما أكتم شيئاً سمعته. قال: قال شعبة: من أراد أن ينظر إلى أكذب الناس، فلينظر إلى الحسن بن عُمارة. وقَبِل الناس من شعبة، وتركوا الحسن هذا ـ أو نحوه ـ؛ وقال ابن المديني: سمعت معاذ بن معاذ ـ (يعني العَنْبَرِي) ـ يقول: قلت لشعبة: تنهى الناس عن الحسن بن عُمارة، وتأمر بالمَسْعُودي ـ (يعني عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عُتبة) ـ، وقد قدم في البَيْعة؟! فقال: أنت هٰهنا بعدا!، وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير، وغيره ـ: وقال لي عبد الله بن محمد ـ (يعني الجُعْفي المُسْنَدي) ـ: قيل لابن عيينة: أكان الحسن بن عُمارة يحفظ؟ فقال: كان له فضل، وغيره أحفظ منه. وقد روى عنه القطان، وشيوخه جياد.

ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنون**: قال الفسوي: حدثني أحمد بن الخليل، قال: =

....

=حدثنا سُرَيج بن يونس، قال: حدثنا عبيد بن القاسم، قال: كان الأعمش يقع في الحسن بن عُمارة، فأهدى إليه، فأصبح يثني عليه، فقال له أبو عاصم الثَّقفي ـ (يعني محمد بن أبي أيوب) ـ: كنت تقع فيه بالأمس، وتثني عليه اليوم؟! فقال الأعمش: أما علمت أن النبي ﷺ قال: «جبلت القلوب على اثنتين: حب من أحسن إليها، وذم من أساء إليها». وسمعت أصحابي يقولون: قيل للأعمش: ولي الحسن بن عُمارة المظالم، فقال: نعوذ بالله من زمان يستعمل ظالم على المظالم. قال: فبلغ الحسنَ، فأرسل إليه ببرّ، فأصبح، فقال: لا يزال الناس بخير ما ولوا أمرهم أهل الشرف والأقْدار، ومن يعرف أقدار الناس ـ وذكر نحو كلام الأول ـ؛ وقال بَكَّار بن أسود العَبْدي: حدثنا إسماعيل الخَيّاط ـ (يعني ابن أبان) ـ، عن الأعمش، قال: بلغ الحسن بن عُمارة أن الأعمش وقع فيه، فبعث إليه بِكُسْوة، فلما كان بعد ذلك مدحه الأعمش، فقيل له: تذمّه، ثم مَدَحْته؟! قال: إن خَيْثمة ـ (يعني ابن عبد الرحمٰن بن أبي سَبْرَة) ـ حدثني عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ: «إن القلوب جُبلت على حب من أحسن إليها، وبغض من أساء إليها»؛ وقال أحمد بن محمد بن عمر بن يونس: حدثنا عبد الرزاق ـ (يعني ابن همام) ـ، حدثنا مَعْمَر ـ (يعني ابن راشد) ـ، قال: لما ولي الحسن بن عُمارة مظالم الكوفة، بَلَغ الأعمش، فقال: ظالم ولي مظالمنا! فبلغ الحسن، فبعث إليه بأثواب، ونفقة، فقال الأعمش: مثل هذا يولّى علينا، يرحم صغيرنا، ويعود على فقيرنا، ويوقِّر كبيرنا، فقال رجل: يا أبا محمد: ما هذا قولك فيه أمس؟ قال: حدثني خَيْثمة، عن ابن مسعود قال: جُبلت القلوب على حُبّ من أحسن إليها، وبُغض من أساء إليها؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير، وغيره ـ: قال لي أحمد بن سعيد ـ (يعني الدَّارمي) ـ: سمعت النضر بن شُمَيْل، عن شعبة: أفادني الحسن بن عُمارة، عن الحكم ـ قال أحمد: أحسبه سبعين حديثاً ـ فلم يكن لها أصل؛ وقال عبد الله بن عثمان المَرْوزي عَبْدان ـ كما في أحوال الرجال ـ: أخبرني أبي، عن شعبة قال: روى الحسن بن عمارة، عن الحكم، عن يحيى بن الجَزّار سبعة أحاديث. فلقيت الحكم، فسألته عنها؟ فقال: ما حدثت بحديث منها؛ وقال مسلم بن الحجاج في مقدمة صحيحه: وحدثنا محمود بن غَيْلان، حدثنا أبو داود ـ (يعني الطيالسي) ـ قال: قال لي شعبة: ائتِ جرير بن حازم فقل له: لا يحل لك أن تروي عن الحسن بن عُمارة، فإنه يكذب. قال أبو داود: قلت لشعبة: وكيف ذاك؟ فقال: حدثنا عن الحكم بأشياء لم أجد لها أصلاً. قال: قلت له: بأي شيء؟ قال: قلت للحكم: أصلى النبي ﷺ على=

....

=قتلى أُحُد؟ فقال: لم يصل عليهم. فقال الحسن بن عُمارة: عن الحكم، عن مِقْسَم - (يعني مولى ابن عباس) -، عن ابن عباس: إن النبي ﷺ صلى عليهم ودفنهم. قلت للحكم: ما تقول في أولاد الزنا؟ قال: يُصلى عليهم. قلت: من حديث من يُروى؟ قال: يُروى عن الحسن البصري. فقال الحسن بن عُمارة: حدثنا الحكم، عن يحيى بن الجَزَّار، عن علي؛ وقال العقيلي: أخبرنا زكريا بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن عبد الله المُخَرِّمي، قال: سمعت أبا داود الطيالسي قال: قال شعبة: ألا تعجبون من جرير بن حازم هذا المجنون، ومن حماد بن زيد، أتياني يسألاني أن أكف عن ذكر الحسن بن عُمارة! لا والله لا أكف عن ذكره. أنا والله سألت الحكم عن الصدقة تُجعل في صنف واحد مما سمّى الله؟ فقال: لا بأس به. قلت: ممن سمعته؟ قال: كان إبراهيم - (يعني النَّخَعي) - يقوله. وهذا الحسن بن عُمارة يحدث عن الحكم، عن يحيى بن الجَزَّار، عن علي. وعن الحكم، عن مجاهد، عن ابن عباس. وعن الحكم، عن رجل، عن حُذيفة - (يعني ابن اليَمان) -: لا بأس أن يجعلها في صنف واحد مما سمى الله. وأنا والله سألت الحكم عن قتلى بدر، هل غُسّلوا؟ وهل صُلّي عليهم؟ فقال: ما غُسلوا، ولا صُلّي عليهم. قلت: ممن سمعته؟ قال: بلغني عن الحسن - (يعني البصري) -. وهذا الحسن بن عُمارة يحدث عن الحكم، عن يحيى بن الجَزَّار، عن علي. وعن الحكم، عن مجاهد، عن ابن عباس أن النبي ﷺ غَسلهم، وصلى عليهم. حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا محمود بن غَيْلان، قال: حدثنا أبو داود - (يعني الطيالسي) - قال: قال لي شعبة: ائت جرير بن حازم، فقل له: لا يحل لك أن تروي عن الحسن بن عُمارة، فإنه يكذب. قال أبو داود: قلت لشعبة: وكيف ذاك؟ قال: حدثنا عن الحكم بأشياء لم نجد لها أصلاً. قلت له: بأي شيء؟ قال: قلت للحكم: صلى النبي عليه السلام على قتلى أحد؟ قال: لم يصل عليهم. وقال الحسن بن عُمارة: عن الحكم، عن مِقْسم، عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى عليهم ودفنهم. قال شعبة: قلت للحكم: ما تقول في أولاد الزنا؟ فقال: يُروى عن النبي ﷺ فيه شيء. قلت: من يذكره؟ قال: يُذكر من حديث الحسن البصري. وقال الحسن: حدثنا الحكم، عن يحيى بن الجَزَّار، عن علي أنه قال: يُعْتقون؛ وقال ابن عدي: وفي كتابي بخطي عن الحسن بن الطيب الشُّجاعي، حدثنا أبو بكر الأَثْرم، حدثنا داود بن أبي داود الطيالسي، عن أبيه، عن شعبة قال: قال الحسن بن عُمارة يوماً: أخبرني الحكم، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، عن علي أن أهل أحد غسلوا وكفنوا وصُلّي عليهم. فأتيت=

....

=الحكم فسألته عن أهل أحد؟ فقال: ما غسلوا، وما كفنوا. قال: فقلت: فإن الحسن بن عمارة حَدَّث عنك بكذا وكذا. قال: ما حدثته بهذا قط. حدثنا ابن حماد ـ (يعني الدُّولابي) ـ، حدثني صالح ـ (يعني ابن أحمد بن حنبل) ـ، حدثنا علي ـ (يعني ابن المديني) ـ، سمعت أبا داود صاحب الطيالسة يقول: قال شعبة: سألت الحكم عن الصدقة، أتدفع في صنف؟ قال: سألت إبراهيم. والحسن بن عُمارة يروي عن الحكم، عن يحيى بن الجَزَّار، عن علي. والحكم، عن مجاهد، عن ابن عباس فيه. قال: وقلت للحكم: ولد الزنا حر هو أو عبد؟ قال: حر. قلت: عمن؟ قال: عن علي. قلت: من أخبرك عن علي؟ قال: يروى عن الحسن البصري، عن علي. قال: وهو ـ يعني الحسن بن عُمارة ـ يروي عن الحكم، عن يحيى بن الجزار، عن علي. حدثنا محمد بن جعفر المَطِيْري، حدثنا محمد بن يونس، حدثنا أبو الربيع الزَّهراني ـ (يعني سليمان بن داود العَتَكي) ـ، حدثني وهب بن جرير ـ (هو ابن جرير بن حازم) ـ قال: كنت على بابنا فَمَرَّ بي شعبة على حُمَيِّرة، فقال: يا أبا العباس، قل لأبيك يخرج إليَّ. فدخلت على أبي، فقلت: شعبة بالباب. فقال: ما جاء إلا في عجيبة. فخرج إليه، فقال: يا أبا النضر، لا تحدثني عن الحسن بن عمارة بشيء، فإنه جاء عن الحكم بن عتيبة بأحاديث ليس منها شيء، قد وضعها؛ وقال وهب بن جرير بن حازم: كلم أبي شعبةَ بن الحجاج، فقال له: يا أبا بسطام، قد أكثرت في الحسن بن عمارة، فإن تكن أردت الله، فقد أتيت ما أردت، وإن يكن غير ذلك، فتركه أفضل. فوعده الإمساك. ثم رحنا إليه بعشي، فلما رآني شعبة، قال: يا وهب، أعلم أباك أن الأمر الذي سألني، ليس إلى تركه سبيل، وذاك إنما أُراه لله؛ وقال شعبة في رواية حجاج بن محمد الأعور: ما أبالي حدثت عن الحسن بن عُمارة بحديث، أو زَنَيْت زَنْية في الإسلام؛ وقال ابن خِراش: الحسن بن عمارة كان شعبة يشهد أنه كذاب؛ وينظر في جرح شعبة للحسن ما رواه رَوَّاد بن الجَرَّاح، وقد تقدم؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أحمد بن أَصْرم: وكان سفيان الثوري إذا جاءه شيء عن الحسن بن عُمارة، يقول: جَزَّاري. يُعَرِّض بالحسن بن عُمارة ـ (يعني لروايته عن الحكم بن عُتَيْبة عن يحيى بن الجَزَّار) ـ؛ وقال علي بن الحسن بن شقيق المروزي: لقيت عبد الله بن المبارك، فقلت: لم تركت أحاديث الحسن بن عُمارة؟ فقال: جرحه عندي سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، فبقولهما تركت حديثه؛ وقال أحمد بن عَبْدة الآمُلي: حدثنا وهب بن زَمْعَة، عن عبد الله بن المبارك أنه ترك حديث الحسن بن عمارة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية=

....

=عبد الله: كان وكيع إذا أتى على حديث عبد الله بن جعفر أبي علي بن المديني، قال: أَجِز عليه. وكان وكيع إذا أتى على الحسن بن دينار، قال: أَجِز. وإذا أتى على الحسن بن عُمارة، قال: أَجِز ـ يعني عليه ـ (أي اضرب عليه كما ذكر العقيلي) ـ؛ وقال محمد بن المثنى في رواية الساجي ـ كما في الكامل ـ: ما سمعت يحيى، وعبد الرحمٰن رويا عن الحسن بن عُمارة شيئاً قط؛ وقال أيضاً في نفس الرواية ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: ما سمعت عبد الرحمٰن يُحَدِّث عن الحسن بن عُمارة؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير ـ: كان ابن عيينة يُضَعِّفه؛ وقال محمد بن عبد العزيز بن أبي رِزْمة ـ كما في أحوال الرجال ـ: أخبرني أبي، عن عبد الله بن المبارك، عن سفيان بن عيينة قال: كنت إذا سمعت الحسن بن عُمارة يروي عن الزهري، جعلت إِصْبُعَيّ في أذنيّ؛ وقال أيضاً ـ كما في الجرح والتعديل ـ: أخبرني أبي، حدثنا ابن عيينة، قال: كنت إذا سمعت الحسن بن عُمارة يروي عن الزهري، وعمرو بن دينار جعلت إِصْبُعَيّ في أُذني؛ وقال أبو بكر عبد الله بن الزبير الحُميدي: حدثنا سفيان ـ (يعني ابن عيينة) ـ، حدثنا ابن أبي نَجيح ـ (يعني عبد الله) ـ، عن مجاهد، قال: لا بأس ببيع من يزيد، كذلك كانت تباع الأخماس. قال سفيان: فلما قدمت الكوفة حدثت بهذا الحديث الحسن بن عُمارة، فحدث به، وزاد فيه: كذلك كانت تباع الأخماس على عهد رسول الله ﷺ. فامتنعت من الحديث، وخشيت المأثم ـ (ثم قال الحميدي) ـ: قتله ـ يعني الحسن بن عُمارة ـ؛ وقال أيضاً: دُمّر على الحسن بن عُمارة؛ وقال ابن سعد: وكان ضعيفاً في الحديث، ومنهم من لا يكتب حديثه؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس حديثه بشيء؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ضعيف؛ وفي رواية ابن أبي مريم: لا يكتب حديثه؛ وفي رواية أحمد بن أبي يحيى: يكذب؛ وقال ابن المديني في رواية أبي العباس القرشي: ضعيف، لا يكتب حديثه؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: سمعت أبي ـ وذكر حسن بن عُمارة ـ فقال: ما أحتاج إلى شعبة فيه، أمر الحسن بن عُمارة أبين من ذاك. قيل: أكان يغلط؟ فقال أبي: كان يغلط؟! أي شيء يغلط؟! وذهب إلى أنه كان يضع الحديث؛ وقال أبو طالب أحمد بن حُمَيْد ـ كما في الكامل ـ: سمعت أحمد بن حنبل يقول: الحسن بن عُمارة متروك الحديث. قلت له: كان له هَوَىً؟ قال: لا، ولكن كان منكر الحديث، وأحاديثه موضوعة، ولا يكتب حديثه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي بكر المَرُّوذي: متروك الحديث؛ وفي رواية أحمد بن أَصْرم: ليس بشيء؛ وفي=

....

=رواية أحمد بن أبي يحيى: لا يكتب حديث الحسن بن عُمارة؛ وقال الفلاس: والحسن بن عمارة رجل صدوق، صالح، كثير الخطأ والوهم، متروك الحديث؛ وقال الجُوزجاني: ساقط؛ وقال أبو العَرَب ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: قال لي مالك بن عيسى: إن أبا الحسن الكوفي ـ يعني العجلي ـ ضَعَّفه، وترك أن يحدث عنه؛ وقال مسلم بن الحجاج في الكنى، ويعقوب بن شيبة: متروك الحديث؛ وأورده أبو زرعة في الضعفاء، والفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم؛ وقال أبو حاتم: متروك الحديث؛ وقال الترمذي: وهو ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه شعبة، وغيره، وتركه ابن المبارك؛ وقال علي بن الحسين بن الجنيد: متروك وقال أبو بكر البزار ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: لا يحتج أهل العلم بحديثه إذا انفرد؛ وقال أيضاف ـ كما في نصب الراية ـ: متروك؛ وقال أيضاً ـ كما في مجمع الزوائد ـ: ضعيف؛ وقال صالح جَزَرة: لا يكتب حديثه؛ وقال الساجي: ضعيف الحديث، متروك، أجمع أهل الحديث على ترك حديثه؛ وقال ابن حبان: كان بلية الحسن بن عُمارة أنه كان يُدلس عن الثقات ما وضع عليهم الضعفاء، كان يسمع من موسى بن مُطَيْر، وأبي العَطُوف ـ (يعني الجَرَّاح بن المِنْهَال) ـ، وأبان بن أبي عياش، وأضرابِهِم، ثم يسقط أسماءهم، ويرويها عن مشايخهم الثقات، فلما رأى شعبة تلك الأحاديث الموضوعة التي يرويها عن أقوام ثقات، أنكرها عليه، وأطلق عليه الجرح، ولم يعلم أن بينه وبينهم هؤلاء الكذابين، فكان الحسن بن عُمارة هو الجاني على نفسه بتدليسه عن هؤلاء، وإسقاطهم من الأخبار حتى التزق الموضوعات به؛ وقال ابن عدي: والحسن بن عُمارة ما أقرب قصته إلى ما قاله عمرو بن علي: إنه كثير الوهم والخطأ. وقد روى عنه الأئمة من الناس ـ كما ذكرتُه ـ: سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وابن إسحاق ـ (يعني محمد بن إسحاق بن يسار) ـ. . . وشعبة مع إنكاره عليه أحاديث الحكم، فقد روى عنه ـ كما ذكرته ـ، وقد قمت باعتذار بعض ما أمليت أن قوماً شاركوا الحسن بن عُمارة في بعض هذه الروايات، وقد قيل ـ كما رويته وذكرته ـ: إن الحسن بن عُمارة كان صاحب مال، فَحَوَّل الحكم إلى منزله فاستفاد منه، وخصه بما لم يخص غيره، على أن بعض رواياته عن الحكم، وعن غيره، غير محفوظات، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق؛ وقال الدارقطني في مواضع من السنن: متروك الحديث؛ وفي موضع آخر منها، وكذلك في العلل: ضعيف؛ وقال ابن حزم: هالك؛ وقال أيضاً: ساقط مُطَّرح بإجماع؛ وقال أيضاً: متروك الحديث جملة، هالك؛ وقال أيضاً: ولا يجوز الاحتجاج بروايته؛ وقال=

....

=أيضاً: مطرح؛ وقال البيهقي: متروك. زاد في مواضع: لا يحتج به؛ وقال أيضاً: ضعيف. زاد في موضع: لا يحتج بروايته؛ وقال أيضاً: غير محتج به؛ وقال أيضاً: لا يحتج به؛ وقال الجَوْرَقاني: متروك الحديث؛ وقال السُّهَيْلي: ضعيف بإجماع أهل الحديث؛ وقال الذهبي في المغني: متروك عندهم؛ وفي ديوان الضعفاء: تركوا حديثه؛ وفي الكاشف: ضعفوه؛ وفي المُجَرَّد: تالف؛ وقال الهيثمي: متروك؛ وقال أيضاً: وفيه كلام؛ وقال ابن حجر في التقريب، وفي موضع من فتح الباري: متروك؛ وفي هدي الساري: رماه شعبة بالكذب، وأطبقوا على تركه؛ وفي موضع آخر من فتح الباري: أحد الفقهاء المتفق على ضعف حديثهم؛ وفي تعريف أهل التقديس: ضعفه الجمهور.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٦٨، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٥٤، التاريخ الكبير ٢/١/٣٠٣، الضعفاء الصغير ٣٠، أحوال الرجال ٥٢ ـ ٥٣، مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢٣ ـ ٢٤، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٣٢، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٨، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٤، ٦٤، الجامع الصحيح ٣/ ٣١، الضعفاء الكبير ١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨، ٢٣٩ ـ ٢٤٠، ونسخة الظاهرية ٤٥أ، الجرح والتعديل ٢/١/٢٨، المجروحين ١/ ٢٢٩، الكامل ٢/ ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٩، ونسخة الظاهرية ٨٣أ، ٨٣ب، السنن للدارقطني ١/ ١٨٥، ٢/ ٢٥٨، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٦٩، العلل له ٤/ ٥٢، ١٧٣، المحلى ٢/ ١٧٨، ٦/ ٧١، ٨٦، ١٦١، ٧/ ٢٥٠، ٤٨٤، ٨/ ١٦٢، ١١/ ٢٧٤، ١٢/ ٦٩، السنن الكبرى للبيهقي ١/ ٢٢٢، ٢/ ١٦٠، ٣/ ١٥٢، ٤/ ١٣، ٥/ ٣٣٤، ٦/ ٤٩، ٢٢٨، ٢٦٠، ٧/ ٧، ٣٤٩، ٤٧٦، ٨/ ١٠٢، ٩/ ٥٣، ١١١، تاريخ بغداد ٧/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦، ٣٤٧ ـ ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، الأباطيل ٢/ ١٠٨، الضعفاء لابن الجوزي ٣٤أ، المغني في الضعفاء ١/ ١٦٥، ديوان الضعفاء ٦٠، الكاشف ١/ ٢٢٥، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٨، نصب الراية ٢/ ٣١١، ٣٤٨ ـ ٣٤٩، مجمع الزوائد ٣/ ٧٦، ٨٢، ١٠/ ٢٥٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٠٨، تقريب التهذيب ١٦٢، هدي الساري ٣٩٧، فتح الباري ٣/ ٤٩٥، ٦/ ٦٣٤، تعريف أهل التقديس ٣٩.

لقد ذهب عامة النُّقَّاد إلى تجريح الحسن بن عُمارة، والطعنِ فيه، بَيْد أن جماعة من العلماء أَثْنَوا عليه بشيء لا يُعد تعديلاً مطلقاً ـ في الجملة ـ عند التحقيق، فَمِسْعَر بن كِدام مدحه لِجُوده، وفَضْله عليه، وليس في كلامه ما يدل على توثيقه وتعديله له في الحديث. وأما قول غُنْدر: «كان شعبة يقع في الحسن بن عُمارة، ثم حَدَّث عنه» فيؤيده قول ابن معين ـ كما في سؤالات ابن الجنيد ٤٥٦ ـ: «روى شعبة عن جابر الجعفي، وعن الحسن بن عمارة إلا أنه لا يسميه، يقول: عن رجل، عن الحكم، عن مجاهد». =

....

=لكن إطلاق غُنْدر مخالف للمشهور عن شعبة، وعلى احتمال صحته فليس كل فرد روى عنه شعبة هو ثقة، أو جَيِّد عنده، وإنما الغالب كذلك، فشعبة روى عن محمد بن عُبيد الله بن أبي سليمان العَرْزمي وهو متروك الحديث، وروى أيضاً عن بعض الضعفاء، لكنهم قِلّة، لذا قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٣/ ٦١٣: «شيوخ شعبة نُقاوة إلا النادر منهم». ومثل ذلك يقال في رواية القطان عن الحسن بن عُمارة، وأما ما ذكره ابن عدي عن ابن المثنى أنه لم يسمع يحيى، ولا عبد الرحمٰن يرويان عنه. فمخالف بما نقله العقيلي عن ابن المثنى ـ بنفس سند ابن عدي ـ أنه لم يسمع عبد الرحمٰن يُحدث عنه. دون التعرض للقطان. وأما ترك الثوري الطعن فيه، فلخجله من غمز رجل لا يذكره إلا بخير. وقول عيسى بن يونس السَّبِيعي: «شيخ صالح» لعله أراد به الصلاح في الدين، لا في الحديث، خاصة وأن الحسن موصوف بالعبادة، وقد قال ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٨٠: «من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك، فقالوا: صالح الحديث. فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يريدون به في الديانة. والله أعلم». وقول ابن عيينة: «كان له فضل، وغيره أحفظ منه». أراد الفضل في غير الحديث، لأن المعروف عن ابن عيينة تضعيفه للحسن بن عُمارة. وأما قولا جرير بن عبد الحميد، ومعاذ بن معاذ، فإن كانا أرادا بهما التعديل، فهو تعديل مبهم معارض بالجرح المفسر. وأما قول رَوَّاد بن الجَرَّاح فسيأتي الكلام عليه فيما بعد إن شاء الله تعالى.

وأما المُجَرِّحُون فهم الجمهور الأعظم، وعامتهم على سقوطه وترك حديثه، وذلك لكثرة مناكيره عن الحكم بن عُتَيْبة، وعن غيره، مع شدة بعضها.

وما نُقل عن الأعمش من وقوعه فيه، ثم الثناء عليه لما أُهْدى إليه، أسانيده تالفة، فضلاً عما فيه من علل، كعدم سماع خيْثَمة بن عبد الرحمٰن بن أبي سَبْرة من ابن مسعود. لذا لا يعتد بهذا النقل، خاصة وأن فيه طعناً بالإمام العابد الزاهد الورع سليمان بن مِهران الأعمش.

وأما شعبة بن الحجاج فإنه رماه بالكذب لروايته عن الحكم بن عُتَيْبَة أشياء لم يروها الحكم، بل أنكر أن يكون حَدَّثه بها. لذا لا يحسن الاعتراض على شعبة بقول رَوَّاد بن الجَرَّاح المتقدم، ولا بما ذكره هارون بن سعيد الأَيْلي ـ كما في تاريخ بغداد ٧/ ٣٤٨ ـ قال: «سألت أيوب بن سُويد عن الذي كان شعبة يطعن به على الحسن بن عُمارة؟ فقال: كان يقول: إن الحكم بن عُتَيْبة لم يحدث عن يحيى بن الجَزَّار إلا ثلاثة أحاديث، والحسن يُحدث عن الحكم عن يحيى أحاديث كثيرة. قال: فقلت ذلك=

١٥٦ ـ مد ق: الحسن بن يحيى أبو عبد الملك، وقيل: أبو خالد الخُشَني، الخُراساني، ثم الشامي، الدِّمشقي، البَلاطي[(١)(٢)].

=للحسن بن عُمارة، فقال: إن الحكم أعطاني حديثه عن يحيى في كتاب لأحفظه فحفظته». وأمثل ما يعتذر به عن الحسن بن عُمارة لرفع تلك التهمة عنه قول ابن حبان: «كان بلية الحسن بن عُمارة أنه كان يدلس عن الثقات ما وضع عليهم الضعفاء... ثم يسقط أسماءهم، ويرويها عن مشايخهم الثقات، فلما رأى شعبة تلك الأحاديث الموضوعة التي يرويها عن أقوام ثقات، أنكرها عليه، وأطلق عليه الجرح، ولم يعلم أن بينه وبينهم هؤلاء الكذابين، فكان الحسن بن عُمارة هو الجاني على نفسه بتدليسه عن هؤلاء وإسقاطهم من الأخبار حتى التزق الموضوعات به». وقد نقل ابن عدي في الكامل ٢/ ٧٠٠ عن أبي يعلى الموصلي. بسند ضعيف إلى الحسن بن عُمارة قال: «أرسل إليَّ شعبة يستسلفني خمس مئة درهم، ولم تكن عندي، ولو كان عندي لأسلفته، فاحتمل ذاك عليَّ، فقال فيّ، فالناس كلهم في حل غير شعبة». ثم قال ابن عدي: «قال لنا أبو يعلى: كذب الحسن بن عُمارة». وصدق أبو يعلى إن ثبت عن الحسن أنه قال ذلك.

وأما ابن معين فإنه أسقطه، وترك حديثه كما في عامة الروايات عنه، سوى رواية أحمد بن أبي يحيى حيث نقل عن يحيى تكذيبه له، وأحمد المذكور واهٍ متهم. هذا، وقول ابن معين في رواية معاوية بن صالح: «ضعيف» يُراد به الضعف الشديد، والتَّرك كما سبق في ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش.

وخلاصة القول: إن الحسن بن عُمارة متروك الحديث، ليس بثقة، ولا يكتب حديثه كما قال النسائي: وأما قوله الآخر: «كَذَّاب» فقد سبقه إليه بعض الأئمة، ونفى عنه البعض هذه التُّهمة. والله أعلم.

(١) قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٧: «وقال الذهبي: مات بعد التسعين ومئة».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٦، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٥٩، ٤٢٨، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٠٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٩٩، الضعفاء والمتروكين ٨٧، الضعفاء الكبير ١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٤، المجروحين ١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦، الكامل ٢/ ٧٣٦ ـ ٧٣٧، الضعفاء والمتروكين ١٩٤، المؤتلف والمختلف ٢/ ٩٥٨ ـ ٩٥٩، الإكمال ٣/ ٢٦١، الأنساب ٥/ ١٤٠ ـ=

قال النسائي: ليس بثقة[(١)(*)].

= ١٤١، الضعفاء لابن الجوزي ٣٤ ب، تهذيب الكمال ٦/ ٣٣٩ ـ ٣٤٢، ميزان الاعتدال ١/ ٥٢٤ ـ ٥٢٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٦٨، ديوان الضعفاء ٦١، الكاشف ١/ ٢٢٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧، تقريب التهذيب ١٦٤، خلاصة التذهيب ٨١.

(١) الضعفاء والمتروكين ٨٧، الكامل ٩١ب، الضعفاء لابن الجوزي ٣٤ب، تهذيب الكمال ٦/ ٣٤١، ميزان الاعتدال ١/ ٥٢٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٦.

(*) أقوال النّقّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال زكريا بن يحيى الساجي: حدثنا أبو داود ـ (يعني السِّجستاني) ـ، حدثنا سليمان بن عبد الرحمٰن ـ (يعني ابن بنت شُرَحْبيل الدِّمشقي) ـ، حدثنا الحسن بن يحيى الخُشَني وكان ثقة؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي مريم: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي داود من رواية الآجري ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: ليس به بأس؛ وقال عبد الرحمٰن بن إبراهيم الدِّمشقي المعروف بدُحَيْم: لا بأس به؛ وقال أحمد بن محمد بن الحَجّاج بن رِشْدِين بن سعد المصري ـ كما في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال نقلاً عن مُغُلْطاي ـ: سألت أحمد بن صالح ـ (يعني المصري) ـ: الخُشَني ثقة؟ فقال لي: نعم. فقلت له: إنه روى حديثاً عن هشام ـ (يعني ابن عُروة) ـ مرفوعاً: من وقَّر صاحب بدعة... فقال لي: هذا منقطع، إنما أُتي ممن رواه عن الحسن، عن هشام. قلت أنا: هشام الأَزْرق ـ (يعني ابن خالد) ـ حدثني به عن الخُشَني؛ وقال أبو حاتم: صدوق سيء الحفظ؛ وقال ابن حبان: وقد سمعت ابن جَوْصا ـ (يعني أحمد بن عُمير بن يُوسف الدِّمشقي) ـ يوثقه، ويحكيه عن أبي زرعة ـ (يعني الدمشقي) ـ أن عندنا خُشَنِيّان أحدهما ثقة، والآخر ضعيف ـ يريد الحسن بن يحيى الخُشني، ومسلمة بن علي ـ؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له عدة مناكير: وللحسن بن يحيى من الحديث جزء أو أقل، حدثناه محمد بن القَزَّاز، عن هشام بن خالد ـ (يعني الأَزْرق) ـ، عن الحسن بذلك الجزء، وما أظن أن له غيره إلا الحديث بعد الحديث، وأنكر ما رأيت له هذه الأحاديث التي أمليتها، وهو ممن يحتمل رواياته؛ وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط.

ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وقال إبراهيم بن الجنيد: وسمعت يحيى يقول: الحسن بن يحيى الخُشَني، ومسلمة بن علي الخُشَني ضعيفان، ليسا بشيء، والحسن بن يحيى أحبهما إليّ؛ وقال أيضاً: سألت يحيى بن معين عن مسلمة بن علي الخُشَني، والحسن بن يحيى الخُشَني؟ فقال: ضعيفان. قلت=

....

=ليحيى: كان الحسن بن يحيى أقوى؟ فقال: ضعفان؛ وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما لا أصل له، وعن المتقنين ما لا يُتابع عليه... وقد كان الحسن رجلاً صالحاً، يحدث من حفظه، كثير الوهم فيما يرويه، حتى فَحُش المناكير في أخباره التي يرويها عن الثقات، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، فلذلك استحق الترك؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ربما حَدَّث عن مشايخه بما لا يتابع عليه، وربما يخطئ في الشيء؛ وقال الدارقطني: متروك؛ وقال عبد الغني بن سعيد المصري: ليس بشيء؛ وقال السمعاني: منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما لا أصل له، وعن المتقنين ما لا يتابع عليه؛ وقال الذهبي في المغني: واهٍ؛ وفي الديوان: تركوه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٦، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٥٩، ٤٢٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٤، المجروحين ١/ ٢٣٥، الكامل ٢/ ٧٣٦، ونسخة الظاهرية ٩١ب، الضعفاء والمتروكون ١٩٤، الأنساب ٥/ ١٤٠، تهذيب الكمال ٦/ ٣٤١، المغني في الضعفاء ١/ ١٦٨، ديوان الضعفاء ٦١، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧، تقريب التهذيب ١٦٤، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٦/ ٣٤٢.

فقد تباينت أقوال النقاد في الحكم على الحسن بن يحيى الخُشَني، فعَدَّله جماعة، وجَرَّحه آخرون، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها، بل إن أحد الأئمة وثقه في رواية، وطعن فيه في روايات أخرى.

ونظرت فيما استنكر عليه من الأحاديث المسماة، فوجدت له خمسة ساقها العقيلي، وابن حبان، وابن عدي، وهي تؤكد ضعفه، خاصة وأن رواياته ليست بالكثيرة، وهذه الأحاديث بمفردها لا تدل على سقوط الرجل، وإن كان ابن حبان نسب بعضها إلى الوضع، وصنيعه هذا منتقد غير مقبول.

وقد أورد ابن عدي وحده أربعة من تلك الأحاديث، وقال عقبها: «وأنكر ما رأيت له هذه الأحاديث التي أمليتها». وهذا القول يفيد وجود مناكير أخرى أخفَّ من المذكورة.

فتلك الأحاديث الخمسة التي تدل دلالة واضحة على ضعفه، مع احتمال وجود مناكير أخرى كما يشعر كلام ابن عدي، إضافة إلى قول ابن حبان: «كثير الوهم»، وقول ابن حجر: «كثير الغلط»، وفي جنب عدم كثرة رواياته، تجعل رأي الذين أسقطوه، وتركوا حديثه، وجيهاً معتبراً.

وقول ابن معين في رواية ابن أبي مريم: «ثقة» معارض بالجرح الشديد في روايتي=

١٥٧ ـ الحسين بن الحسن بن عَطية أبو عبد الله العَوْفي، الكوفي، ثم البغدادي، القاضي، الفقيه. مات ببغداد سنة إحدى ومئتين، ويقال: سنة إحدى أو اثنتين[1].

قال النسائي: ضعيف[2](*).

=الدوري، وابن الجنيد. وروايتهما مقدمة على رواية ابن أبي مريم، لأنهما بغداديان لزما ابن معين فترة طويلة حتى مات، فأخذا منه رأيه الأخير، وأما ابن أبي مريم فمصري لقي ابن معين أثناء رحلته إلى مصر، أو لما رحل ابن أبي مريم إلى المشرق، ثم لم يلبث أن فارقه.

وأما قول أبي حاتم: «صدوق سيء الحفظ» فلم يُرد به تعديلاً فيما أظن، وإنما أراد أن الحسن ضعيف لسوء حفظه، لا لتعمد منه أو كذب وذلك لاشتهاره بالصدق.

ولعل ابن حجر قصد هذا المعنى بقوله: «صدوق كثير الغلط» لأنه لا يمكن أن يوصف بإحدى مراتب العدالة من كان كثير الغلط، غير كثير الرواية.

وأما قول ابن عدي: «وهو ممن يحتمل رواياته» فقد أوردته ضمن أقوال المعدلين لما يتبادر إلى الذهن لأول وَهْلة من كونه تعديلاً، وإنماه مراده به أن الرجل لا يترك حديثه، بل تُحمل أخطاؤه على صوابه فيعتبر به، ويستأنس بحديثه.

وأما ما رواه أحمد بن محمد بن الحَجَّاج بن رِشْدِين بن سعد عن أحمد بن صالح المصري فلا يُعَوَّل عليه، لأن أحمد بن محمد بن الحجاج مطعون فيه.

وخلاصة القول: إن الحسن بن يحيى الخُشَني ضعيف الحديث، يُعْتبر به، وقد يكون أشد من ذلك، لكن ليس عليه أدلة قاطعة. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٣١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٧، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٣١، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٨، المجروحين ١/ ٢٤٦، الكامل ٢/ ٧٧٣، تاريخ بغداد ٨/ ٢٩ ـ ٣٢، الضعفاء لابن الجوزي ٣٥أ، ميزان الاعتدال ١/ ٥٣٢ ـ ٥٣٣، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٠، ديوان الضعفاء ٦٢، سير أعلام النبلاء ٩/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦، شرح علل الترمذي ٢/ ٧٩٣، لسان الميزان ٢/ ٢٧٨.

(٢) تاريخ بغداد ٨/ ٣٠، ميزان الاعتدال ١/ ٥٣٣.

(*) أقوال النقَّاد فيه، ودراستها:

قال إبراهيم بن موسى بن يزيد الرازي: كنا عند العَوْفي قاضي بغداد، حَدَّث=

١٥٨ ـ س: الحسين بن الحسن أبو عبد الله الفَزَاري، الكوفي، الأَشْقر. مات سنة ثمان ومئتين[(١)(٢)].

=بحديث الزهري حديث الضَّحَّاك بن سفيان عن قصة أَشْيَم الضِّبَابِي، فقال: كتب إليّ النبي ﷺ أن أُوَرِّث امرأة ـ وبقي ساعة، ثم قال ـ: أَثْيم الصَّنْعاني؛ وقال ابن سعد: وكان ضعيفاً في الحديث؛ وقال ابن معين في رواية ابن الجنيد: كان ضعيفاً في القضاء، ضعيفاً في الحديث؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ضعيف؛ وقال الدوري: قال يحيى: قال العَوْفي في حديث له: جوز من جوز اليهود. يريد: خَرَزاً من خرز اليهود. قيل ليحيى: كتبت عنه؟ قال: لا؛ وقال الجُوزجاني ـ كما في لسان الميزان ـ: واهي الحديث؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث؛ وقال ابن حبان: منكر الحديث، يروي عن الأعمش وغيره أشياء لا يتابع عليها، كأنه كان يقلبها، وربما رفع المراسيل، وأسند الموقوفات، ولا يجوز الاحتجاج بخبره؛ وقال ابن عدي: وللحسين بن الحسن أحاديث... وأشياء مما لا يتابع عليه؛ وقال الذهبي في المغني: ضعفوه؛ وفي ديوان الضعفاء: ضعيف كآبائه.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣٣١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٧، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٣١، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٨، المجروحين ١/ ٢٤٦، الكامل ٢/ ٧٧٣، تاريخ بغداد ٨/ ٣٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٠، ديوان الضعفاء ٦٢، لسان الميزان ٢/ ٢٧٨.

فقد اتفق النُّقَّاد على تجريح الحسين بن الحسن العَوْفي، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم جعله من الضعفاء المحتملين، وطرحه البعض الآخر. ويبدو أن الأقرب فيه هو قول الأولين لقلة ما سموا له من مناكير، مع كثرة حديثه حيث قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٧/ ٣٣١: «وقد سمع سماعاً كثيراً». هذا فضلاً عن كون عامة المُطَّرِحين أصحاب تشدد.

وخلاصة القول: إن الحسين بن الحسن بن عَطية العَوْفي ضعيف ـ كما قال النسائي ـ، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) اعتمد الأكثرون هذا التاريخ. وفي الأنساب ١/ ٢٦٨: «مات سنة ثمان وثمانين ومئة». ولم يكتف السمعاني بهذا الشذوذ، بل نسب حسيناً إلى البصرة، وهو بهذا قد خلط بين هذه الترجمة وترجمة الحسين بن الحسن النَّضْري البصري صاحب ابن عون.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٧، سؤالات ابن الجنيد=

قال النسائي: ليس بالقوي[1](*).

= لابن معين ٤٣٠، ٤٣٥، معرفة الرجال ٢/ ٢٢٣، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٦٥، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٨٥، التاريخ الصغير ٢/ ٣١٩، أحوال الرجال ٧١، الضعفاء والمتروكين ٨٦، الضعفاء الكبير ١/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٩ ـ ٥٠، الثقات ٨/ ١٨٤ ـ ١٨٥، الكامل ٢/ ٧٧١ ـ ٧٧٢، الضعفاء والمتروكون ١٩٦ ـ ١٩٧، الأنساب ١/ ٢٦٨، الضعفاء لابن الجوزي ٣٥أ، تهذيب الكمال ٦/ ٣٦٦ ـ ٣٦٩، ميزان الاعتدال ١/ ٥٣١ ـ ٥٣٢، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٠، ديوان الضعفاء ٦٢، الكاشف ١/ ٢٣٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٣٥ ـ ٣٣٧، تقريب التهذيب ١٦٦، خلاصة التذهيب ٨٢، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٥٢.

(١) الضعفاء والمتروكين ٨٦، الضعفاء لابن الجوزي ٣٥أ، ميزان الاعتدال ١/ ٥٣١، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٣٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلُون: قال إبراهيم بن الجنيد: سمعت يحيى بن معين ذكر حسيناً الأشقر فقال: كان من الشيعة المغلية الكبار. قلت: فكيف حديثه؟ قال: لا بأس به. قلت: صدوق؟ قال: نعم، كتبت عنه عن أبي كُدَيْنة ـ (يعني يحيى بن المُهَلَّب) ـ، ويعقوب القُمِّيُّ ـ (يعني ابن عبد الله: ـ؛ وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يهم، ويغلو في التشيع. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال زكريا بن يحيى زحمويه الواسطي: قال لي شاذان ـ (يعني الأسود بن عامر) ـ وأنا جالس مع حسين الأشقر: يا زكريا، لا يُفسدك حسين؛ وقال ابن محرز: سمعت ابن نُمير ـ (يعني محمد بن عبد الله بن نُمير) ـ وقيل له: حدث يحي بن معين، وأحمد بن حنبل عن حسين الأشقر. فقال عثمان بن أبي شيبة ـ وهو إلى جانب ابن نُمير ـ (يعني محمد بن عبد الله بن نُمير) ـ وقيل له: حدث يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل عن حسين الأشقر. فقال عثمان بن أبي شيبة ـ وهو إلى جانب ابن نُمير ـ: ومن حسين؟ وأي شيء حسين؟ ودفعه. فقال ابن نُمير: هو أعلم به منهما؛ وقال إبراهيم بن الجُنيد: سمعت علي بن المديني ـ وذكر عُبيد بن أبي قُرَّة، فقال: ما كان به بأس، وما أنكرت عليه إلا صحبته حُسيناً الأشْقر؛ وسيأتي كلام لابن المديني مع قول أحمد بن حنبل إن شاء الله تعالى؛ وقال أبو مَعْمَر إسماعيل بن إبراهيم الهُذَلي في رواية أبي يعلى المَوْصلي من رواية أبي الفتح الأزدي: كذاب؛ وينظر قول عثمان بن أبي شيبة الذي أقره ابن نُمير فيما تقدم؛ وقال أبو بكر الأثرم: =

....

= قلت لأبي عبد الله ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ: حسين الأشقر تُحَدِّث عنه؟ قال: لم يكن عندي ممن يكذب في الحديث ـ وذكر عنه التشيع ـ. فقال له العباس بن عبد العظيم ـ (يعني العَنْبَري) ـ: حدث في أبي بكر، وعمر. فقلت له: يا أبا عبد الله صنَّف باباً فيه معايب أبي بكر، وعمر. فقال: ما هذا بأهل أن يُحَدَّث عنه... فقال له العباس: وحَدَّث عن ابن عيينة، عن ابن طاوس ـ (يعني عبد الله) ـ، عن أبيه، عن حُجْر المَدَري ـ (يعني ابن قيس) ـ قال: قال لي علي بن أبي طالب: إنك ستعرض على سَبِي، فسُبني، وتعرض على البراءة مني، فلا تتبرأ مني. فاستعظمه أبو عبد الله، وأنكره. وقال العباس: وروى عن ابن عيينة، عن ابن طاوس، عن أبيه، قال: أخبرني أربعة من أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه». فأنكره أبو عبد الله جداً، وكأنه لم يشك أن هٰذين كذب. وحكى العباس عن علي ـ (يعني ابن المديني) ـ أنه قال: هٰذان كذب، ليس هٰذان من حديث ابن عيينة؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: فيه نظر؛ وفي الصغير: عنده مناكير؛ وقال الجُوزجاني: كان غالياً، من الشتامين للخِيَرَة؛ وقال أبو زرعة: منكر الحديث؛ وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة مناكير: والحسين الأشْقَر له غير هذا من الحديث، وليس كل ما يُروى عنه من الحديث فيه الإنكار يكون من قِبَلِهِ، وربما كن من قِبَل من يروي عنه، لأن جماعة من ضعفاء الكوفيين يحيلون بالروايات على حسين الأشقر، على أن حسينا هذا في حديثه بعض ما فيه؛ وقال الأزدي: ضعيف؛ وقال أبو أحمد الحاكم، والدارقطني: ليس بالقوي. زاد أبو أحمد: عندهم؛ وقال الذهبي في الكاشف: واهٍ؛ وفي المغني: وهو رافضي؛ وقال الزيلعي: شيعي، ضعيف؛ وقال الهيثمي: ضعيف جداً؛ وقال ابن حجر في فتح الباري: ضعيف.

سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٣٠، ٤٣٥، معرفة الرجال ٢/ ٢٢٣، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٦٥، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٨٥، التاريخ الصغير ٢/ ٣١٩، أحوال الرجال ٧١، الضعفاء الكبير ١/ ٢٤٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٩ ـ ٥٠، الثقات ٨/ ١٨٤ ـ ١٨٥، الكامل ٢/ ٧٧٢، الضعفاء والمتروكون ١٩٧، الضعفاء لابن الجوزي ٣٥أ، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٠، الكاشف ١/ ٢٣٠، نصب الراية ١/ ٣٥٧، مجمع الزوائد ٢/ ٤٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٣٧، تقريب التهذيب ١٦٦، فتح الباري ٦/ ٤٦٧.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على حسين الأشْقر بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. بَيْد أن المجرِّحين هم الجمهور. ولم يُعَدِّله سوى ابن معين، وابن حبان، وابن حجر. فأما ابن =

١٥٩ ـ ق: الحسين بن داود أبو علي الثَّغْري، المِصِّيْصي[١]، المُحْتَسِب، الحافظ، المُفَسِّر، المُصَنِّف، الملقب بسُنَيْد، وهو مشهور بهذا اللقب. مات سنة ست وعشرين ومئتين[٢].

=حجر فإنه ضَعَّفه في موضع آخر موافقاً بذلك الجمهور، مع أن تعديله له قريب من الجرح. وأما ابن معين فلعله لم يَخْبُر أمره كأهل بلده ابن نُمير، وعثمان بن أبي شيبة، وبلدي الرجل أعلم به من غيره، وقد صَرَّح ابن نُمير بأن عثمان أعلم بحسين الأشْقر من ابن معين، وأحمد بن حنبل. ولا يبعد أن يكون هذان الإمامان سمعا منه معاً فظنّا فيه خيراً، ثم لما روجع فيه أحمد، وذُكر له بعض مناكيره وَهّاه وأسقطه. وأما ابن حبان فإنه متساهل، قال ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٧٢٦: «وهو معروف بالتساهل في باب النقد».

والمُجَرِّحون لم يتفقوا على عَدّ حسين في درجة واحدة، بل بعضهم جعله من الضعفاء المحتملين، والبعض الآخر ـ وهم الجمهور ـ طَرَحَه، وترك حديثه، ومن هؤلاء من كذبه. والقول فيه هو قول الجمهور، لتعدد مناكيره التي سماها العقيلي، وابن عدي، والذهبي، وغيرهم. مع شدة بعضها، وبطلانه، إضافة إلى سوء مذهبه حيث كان رافضياً صَنَّف في مثالب الشيخين رضي الله عنهما.

وقول البخاري: «فيه نظر» يريد به أن الرجل تالف ـ كما سبق في ترجمة إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس المدني ـ. ومثله في ذلك قول أبي زرعة: «منكر الحديث» ـ كما تقدم في ترجمة جرير بن أيوب البجلي ـ. وكذلك قول أبي أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم» ـ كما مر في ترجمة إسماعيل بن يعلى الثقفي ـ.

وخلاصة القول: إن الحسين بن الحسن الأشْقر تالف، لا يكتب حديثه. ولو لم يكن يتنقص الشيخين لأمكن عده في الضعفاء المعتبر بهم. والله أعلم.

(١) نسبه أبو حاتم إلى بغداد ـ كما في تاريخ الخطيب ٨/ ٤٣ ـ ٤٤ ـ. وهذا يفيد أن سنيداً بغدادي نزل الثَّغْر. لكن في المعين في طبقات المحدثين ٧٤: «سُنَيْد بن داود المدائني». بَيْد أن الذهبي نسبه في سائر كتبه إلى المِصِّيصة.

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٣٢٦، الثقات ٨/ ٣٠٤، تاريخ أسماء الثقات ١٥٩ ـ ١٦٠، تاريخه بغداد ٨/ ٤٢ ـ ٤٤، الضعفاء لابن الجوزي ٣٥أ، تهذيب الكمال ١٢/ ١٦١ ـ ١٦٥، ميزان الاعتدال ١/ ٥٣٤، ٢/ ٢٣٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٧١، ٢٨٦، ديوان الضعفاء ٦٢، ١٣٦، الكاشف ١/ ٤٠٥، سير أعلام=

قال النسائي: ليس بثقة(١)(*).

=النبلاء ١٠/ ٦٢٧ ـ ٦٢٨، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٢٠٠، المُعين في طبقات المحدثين ٧٤، إكمال تهذيب الكمال ١٣٩ب ـ ١٤٠أ، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٣٨، ٤/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥، تقريب التهذيب ١٦٦، ٢٥٧، هدي الساري ٤٠٨، فتح الباري ٨/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤، تبصير المنتبه ٢/ ٦٩٨، طبقات الحفاظ ٢٠٤، خلاصة التذهيب ٨٢، ١٦٢، تاج العروس ٨/ ٢١٧.

(١) تاريخ بغداد ٨/ ٤٣، الضعفاء لابن الجوزي ٣٥أ، تهذيب الكمال ١٢/ ١٦٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٣٦، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٤٤. وفي هدي الساري ٤٠٨: «وضَعَّفه أبو داود، وأبو حاتم، والنسائي». وقد أراد ابن حجر بتضعيف أبي عبد الرحمٰن لسنيد قوله فيه: «ليس بثقة».

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُعَدِّلون: قال أحمد بن حنبل في رواية أبي بكر الأثرم: قد كان سُنَيْد يلزم حجاجاً ـ (يعني ابن محمد الأعور) ـ، وربما رأيت حجاجاً يملي عليه من كتابه، وأرجو أن لا يكون حدث إلا بالصدق؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل، وتاريخ بغداد ـ: صدوق؛ وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما خالف؛ وقال الخطيب البغدادي: لا أعلم أيَّ شيء غَمَصوا ـ (أي عابوا) ـ، وقد رأيت الأكابر من أهل العلم رَوَوا عنه، واحتجوا به، ولم أسمع عنهم فيه إلا الخير، وقد كان سُنَيْد له معرفة بالحديث، وضبط له. فالله أعلم؛ وقال الذهبي في المغني: صدوق؛ وفي ديوان الضعفاء: صالح الحديث؛ وفي المُجَرَّد: وسط؛ وفي سير أعلام النبلاء: مشَّاه الناس، وحملوا عنه، وما هو بذاك المتقن؛ وقال الهيثمي: ثقة، وقد تكلم في روايته عن الحجاج بن محمد. وذكره ابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه أبو زرعة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال المزي: وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: رأيت سُنيد بن داود عند حَجَّاج بن محمد وهو يسمع منه كتاب الجامع لابن جُريج، فكان في كتاب الجامع: ابن جُريج أُخبرت عن يحيى ـ (يعني ابن سعيد الأنصاري) ـ، وأُخبرت عن الزُّهري، وأُخبرت عن صَفْوان بن سُلَيم. قال: فجعل سُنيد يقول لحجاج: قل يا أبا محمد: ابن جُريج عن الزهري، وابن جُريج عن يحيى بن سعيد، وابن جُريج عن صَفْوان بن سُليم. وكان يقول له. هكذا قال، ولم يَحْمَده أبي فيما رآه يصنع بحجاج، وذمّه على ذلك. قال أبي: وبعض هذه الأحاديث التي كان=

....

=يرسلها ابن جُريج أحاديث موضوعة، كان ابن جُريج لا يبالي من أين أخذها ـ يعني قوله: أُخبرت، وحُدِّثت عن فلان، وقال أبو بكر الخَلَّال: أخبرني محمد بن علي، قال: حدثنا الأثرم أنه سمع أبا عبد الله يحكي عن سُنيد نحو هذا الفعل مع حَجَّاج. قال: وتكلم أبو عبد الله في ذلك بكلام يُنْكِر على سُنَيْد؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: لم يكن بذاك؛ وقال الذهبي في الميزان: وله ما ينكر؛ وقال ابن حجر: ضُعِّف مع إمامته ومعرفته، لكونه كان يُلَقِّن حجاج بن محمد شيخه.

الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٣٢٦، الثقات ٨/ ٣٠٤، تاريخ أسماء الثقات ١٥٩ ـ ١٦٠، تاريخ بغداد ٨/ ٤٣ ـ ٤٤، تهذيب الكمال ١٢/ ١٦٢ ـ ١٦٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٣٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٧١، ديوان الضعفاء ٦٢، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٢٧، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٢٠٠، مجمع الزوائد ٥/ ١٩٨، تقريب التهذيب ٢٥٧.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: أن المزي نقل في تهذيب الكمال ١٢/ ١٦٤ عن ابن أبي حاتم عن أبيه قوله في سُنَيْد: «ضعيف». وهو وهم، لأن المشهور عن أبي حاتم ـ كما في كتاب الجرح والتعديل، وغيره ـ قوله: «صدوق». وقد تبع المزي فيوهمه بعض المتأخرين عنه. وآخرهما: أن ما وقع في مطبوعة ديوان الضعفاء ١٣٦ من خلط بين سُنيد وسَنْدُول، ليس من الذهبي.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على سُنَيْد بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. والذي أُنكر عليه من الحديث قليل، وهو مغمور في كثرة حديثه، لأنه كان من أوعية العلم، لكن تلك النكارة تُسْقطه عن درجة الثقات العالية إلى التي بعدها.

وقد أُنكر على سُنَيْد شيء آخر، وهو حمله حجاج بن محمد الأعْور على تدليس التسوية. ورجح ابن حجر أن يكون هذا هو السبب في جرح النقاد له، فقال في فتح الباري ٨/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤: «وقد ذكر أحمد أن سُنيداً ألزم حجاجاً ـ يعني حجاج بن محمد. . .، إلا أنه كان يحمله على تدليس التسوية، وعابه بذلك، وكأن هذا هو السبب في تضعيف من ضعفه. والله أعلم». بل إن ابن حجر قطع بكونه هو السبب في تقريب التهذيب، فقال: «ضُعِّف مع إمامته ومعرفته، لكونه كان يُلَقِّن حجاج بن محمد شيخه».
لكني أقول: إن الإمام أحمد مع إنكاره عليه هذا الأمر، لم يمتنع عن الثناء عليه في حديثه عن حجاج جملة. ولا ينبغي تضعيف الراوي بمجرد التدليس أو حمل شيخه على=

١٦٠ ـ حسين بن عبد الله بن ضُمَيْرَة[١] بن أبي ضُمَيْرَة[٢] أبو عبد الله الحِمْيَري، اليَزَني[٣]، المدني، واليَنْبُعي، وينسب إلى جده ضُمَيْرَة، وإلى والد جده أبي ضُمَيْرَة[٤].

قال النسائي: متروك الحديث[٥].

=التدليس، وإن كان تدليس التسوية لأن بعض الأئمة الثقات فعلوه فضلاً عن سائر أنواع التدليس.

وحسبنا في الحكم على سُنيد قول أبي حاتم المتشدد: «صدوق».

وخلاصة القول: إن سُنَيْد بن داود، حسن الحديث. لكن لا يحتج به فيما رواه عن حجاج بن محمد، عن ابن جُريج، عن شيوخه إذا لم يصرح بالاتصال بين ابن جُريج وشيوخه، لأجل تدليس التسوية الذي كان يحمل حجاجاً عليه. وقد بالغ النسائي في جرحه دون ذكر مستند، قال الذهبي في تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٥٩: «وقال النسائي ـ فتجاوز الحد ـ: لم يكن ثقة». والله أعلم.

(١) تصحفت هذه الكلمة في بعض الكتب إلى: ضمرة.

(٢) اختلف في اسم أبي ضُمَيْرَة، فقيل: سَعْد، وقيل: سعيد، وقيل غير ذلك.

(٣) هو من أنفسهم. وقيل: مولاهم، وليس هذا بشيء، وأبو ضميرة وأهل بيته من موالي رسول الله ﷺ.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المُتَمِّم ٤٥٢ ـ ٤٥٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٦٠ ـ ٢٣٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩١. العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢١١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩، الضعفاء الصغير ٣٣، أحوال الرجال ١٢٧، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١١، الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٤ب، الضعفاء الكبير ١/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٧ ـ ٥٨، المجروحين ١/ ٢٤٤، الكامل ٢/ ٧٦٦ ـ ٧٦٩، الضعفاء والمتروكون ١٩٥، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٢، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٣، سؤالات السِّجْزي وغيره للحاكم ٢٤٧ ـ ٢٤٨، الضعفاء لابن الجوزي ٣٥ب، ميزان الاعتدال ١/ ٥٣٨ ـ ٥٣٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٢، ديوان الضعفاء ٦٣، الإكمال للحسيني ٢٥، لسان الميزان ٢/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠، تعجيل المنفعة ٩٦ ـ ٩٧، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٥٢.

(٥) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٤ب، الكامل ٩٧ب، الضعفاء لابن الجوزي نسخة السعيدية ٣٩ب.

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[(١)][(*)].

---

(١) لسان الميزان ٢/٢٨٩، تعجيل المنفعة ٩٦ ـ ٩٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو مصعب مُطَرِّف بن عبد الله المدني: سمعت مالكاً يقول: إن هٰهنا قوماً يحدثون في هذا المسجد ـ يعني مسجد النبي ﷺ ـ يكذبون، منهم حسين بن ضُمَيْرَة؛ وقال عبد العزيز بن عبد الله الأُوَيْسي: لما خرج إسماعيل بن أبي أُوَيْس إلى حسين بن ضُمَيْرَة ـ (يعني إلى يَنْبُع) ـ، فبلغ مالكاً، فهجره أربعين يوماً؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي رواية الدارمي: ليس بشيء؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: كَذَّاب، ليس هو بشيء؛ وفي رواية ابن أبي مريم: ليس بثقة، ولا مأمون؛ وقال ابن حجر: وقال البخاري في التاريخ الأوسط: تركه علي ـ (يعني ابن المديني) ـ؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: حسين بن عبد الله بن ضُمَيْرة، وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف لا يسويان شيئاً، جميعاً متقاربان، ليس بشيء؛ وفي رواية أبي طالب: متروك الحديث؛ وقال محمد بن علي الوَرَّاق المعروف بِحَمْدان: سمعت أحمد بن حنبل ـ وقيل له: حسين بن ضُمَيْرَة. فنفض يده، وكأن حديثه عنده ليس بشيء؛ وقال ابن عَمَّار: فيه ضَعْف؛ وقال الفلاس: متروك الحديث؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير: منكر الحديث. زاد في الضعفاء: ضعيف؛ وقال الجُوزجاني: ما ينبغي أن يُحَدَّث عنه؛ وقال أبو زرعة، وأبو داود: ليس بشيء. زاد أبو زرعة: ضعيف الحديث، أضرب على حديثه؛ وقال أبو حاتم: ترك الناس حديث الحسين بن ضُمَيْرَة، وهو عندي متروك الحديث، كَذَّاب؛ وقال علي بن الحسين بن الجُنيد: متروك الحديث؛ وقال ابن الجارود: كذَّاب، ليس بشيء؛ وقال العقيلي: ويَكْثر ما يُخالف فيه هذا الشيخ الغالب على حديثه الوهم والنكارة؛ وقال ابن حبان: يروي عن أبيه، عن جده بنسخة موضوعة... وكان حسين رجلاً صالحاً، أُقلب عليه نسخة أبيه عن جده، فحدث بها، ولم يعلم؛ وقال ابن عدي: ضعيف، منكر الحديث، وضَعْفُهُ بَيِّن على حديثه؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات البَرْقَاني ـ: متروك؛ وقال أيضاً ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن، والضعفاء لابن الجوزي ـ: ضعيف؛ وقال ابن حزم في المحلى: في غاية السقوط والاطراح باتفاق أهل النقل؛ وقال فيه أيضاً: مطرح متفق على أن لا يحتج بروايته؛ وقال فيه أيضاً: وهو متروك ابن متروك، لا يحل الاحتجاج بروايته؛ وفي الإحكام: ضعيف؛ وقال ابن عبد البر: متروك الحديث؛ وقال الذهبي في المغني: تركه غير=

....

=واحد؛ وفي ديوان الضعفاء: أوهى من الذي قبله ـ (يعني من الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس) ـ.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٦٠، ٢٣٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩١، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢١١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٨٨، الضعفاء الصغير ٣٣، أحوال الرجال ١٢٧، الضعفاء الكبير ١/ ٢٤٦، ٢٤٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٨، المجروحين ١/ ٢٤٤، الكامل ٢/ ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٩، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٢، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٣، المحلى ٩/ ٣٥٧، ٦١٩، ١٠/ ٥٤٢، الإحكام في أصول الأحكام ٦/ ١٥، التميهد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٤/ ٢٨٧، الضعفاء لابن الجوزي ٣٥ب، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٢، ديوان الضعفاء ٦٣، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ٧، لسان الميزان ٢/ ٢٨٩.

وفي مستهل هذ الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: ما ذكره ابن الجوزي في الضعفاء ٣٥ب عن أبي عبد الله البخاري أنه قال فيه: «منكر الحديث، ضعيف، ذاهب الحديث». فكلمة: «ذاهب الحديث» لم أجدها عند أحد قبل أبي الفرج، نعم قالها البخاري في حسين بن عبد الله بن عبيد الله الهاشمي، لا في حسين بن عبد الله بن ضُمَيْرَة. وثانيها: ما تفرد به أيضاً ابن حجر في تعجيل المنفعة ٩٦ حيث نقل عن أحمد بن حنبل قوله فيه: «لا يساوي شيئاً، متروك الحديث، كَذَّاب». فعبارة: «كَذَّاب» ليست معروفة عن الإمام أحمد. وآخرها: أن محمد بن المثنى قال ـ كما في الضعفاء الكبير ١/ ٢٤٧ ـ: «سمعت عبد الرحمٰن يحدث عن حسين بن عبد الله بن ضُمَيْرَة». وصنيع ابن مهدي هذا ـ إن صح عنه ـ مخالف لجرح سائر النقاد حسيناً، وذلك لأن ابن مهدي كان لا يروي إلا عن الثقات؛ بَيْد أن هذه القاعدة غير مُطَّرِدة في جميع الأفراد. وقد ذُكر عن مالك أنه خَرَّج عنه، لكنه ثبت طعنه فيه كما تقدم، وفي سؤالات السِّجزي وغيره للحاكم ٢٤٧ ـ ٢٤٨: «وسمعته يقول: قد خَرَّج مالك الحسين بن عبد الله بن ضُمَيْرة؛ ولا يُظن بمالك أن يروي عَمَّن جَرَّحه».

ثم أقول: اتفق الأئمة على تجريح حسين بن ضُمَيْرَة، والطعن فيه، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، غير أن الأكثرين على أطراحه وتركه لكثرة مناكيره مع شدة بعضها، بل رماه جماعة من هؤلاء بالكذب، إلا أن ابن حبان ذَبَّ عنه هذه التهمة مع موافقته للجمهور على تركه.

وخلاصة القول: إن حسين بن عبد الله بن ضُمَيْرَة متروك الحديث، ليس بثقة، ولا يكتب حديثه كما قال النسائي. والله أعلم.

١٦١ ـ ت ق: حسين بن عبد الله بن عُبيد الله بن عباس بن عبد المطلب أبو عبد الله القُرشي، الهاشِمي، المدني. مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين ومئة، وله اثنتان وثمانون سنة[١].

قال النسائي: متروك الحديث[٢].

وقال أيضاً: ليس بثقة[٣](*).

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المُتَمِّم ٢٤٦ ـ ٢٤٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٥، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٨٨، نسب قريش ٣٣ ـ ٣٤، التاريخ الكبير ٢/١/٣٨٨، التاريخ الصغير ٢/٥٤، الضعفاء الصغير ٣٣، أحوال الرجال ١٣٧، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦١١، العلل الكبير ٢/٩٦٨، الضعفاء والمتروكين ٨٥، الضعفاء الكبير ١/٢٤٥ ـ ٢٤٦، الجرح والتعديل ٢/١/٥٧، المجروحين ١/٢٤٢، الكامل ٢/٧٦٠ ـ ٧٦١، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٢، ٧٣، الضعفاء لابن الجوزي ٣٥ب، تهذيب الكمال ٦/٣٨٣ ـ ٣٨٦، ميزان الاعتدال ١/٥٣٧ ـ ٥٣٨، المغني في الضعفاء ١/١٧٢، ديوان الضعفاء ٦٣، الكاشف ١/٢٣١، المُجَرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٨، تهذيب التهذيب ٢/٣٤١ ـ ٣٤٢، تقريب التهذيب ١٦٧، خلاصة التذهيب ٨٣.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٨٥، الكامل ٩٦أ، الضعفاء لابن الجوزي ٣٥ب، تهذيب الكمال ٦/٣٨٥، ميزان الاعتدال ١/٥٣٧، تهذيب التهذيب ٢/٣٤٢. لكن المزي ومن بعده اقتصروا على كلمة: «متروك».

(٣) تهذيب الكمال ٦/٣٨٥، تهذيب التهذيب ٢/٣٤٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُعَدِّلون**: قال ابن معين في رواية ابن أبي مريم: ليس به بأس، يكتب حديثه؛ وقال مُغْلَطاي ـ كما في تعليقات الدكتور بشار ـ: قال أبو الحسن العجلي: لا بأس به؛ وقال ابن عدي: وللحسين بن عبد الله هذا أحاديث غير ما أمليتها، وأحاديثه يشبه بعضها بعضاً، ويحمل بعضها بعضاً، وهو ممن يكتب حديثه، فإني لم أجد في أحاديثه منكراً قد جاوز المقدار والحد.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال الحسن بن علي بن محمد النَّوْفلي: كان الحسين بن عبد الله صديقاً لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر، وكانا يرميان=

....

=بالزندقة، فقال الناس: إنما تصافيا على ذلك، ثم إنهما تهاجرا، وجرت بينهما الأشعار معاتبات؛ وقال عبد الرحمٰن بن عبد الملك بن شيبة الحِزامي ـ كما في ترجمة عبد الله بن يزيد الهُذَلي من التاريخ الكبير ـ: لا أعلم إلا أني سمعت أبا بكر بن أبي أُويس ـ: (يعني عبد الحميد بن عبد الله) ـ يقول: حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس كان يتهم بالزندقة؛ وقال ابن سعد: وكان كثير الحديث، ولم أرهم يحتجون بحدثه؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي، وابن أبي خيثمة: ضعيف؛ وفي رواية ابن الغَلَابي: لا يكتب حديثه؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان ضعيفاً، ليس بشيء؛ وفي رواية البخاري ـ كما في التاريخ الصغير ـ، وأبي حاتم: تركت حديث حسين بن عبد الله بن عبيد الله؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الصغير ـ: تركه أحمد؛ وقال أحمد في رواية الأثرم: له أشياء منكرة؛ وينظر قول أحمد الآتي مع قول أبي داود؛ وقال مُغُلْطاي ـ كما في تعليقات الدكتور بشار ـ: وذكره البَرْقي في كتاب الطبقات في باب: من كان الضعف أغلب عليه في حديثه، وقد ترك بعض أهل العلم بالحديث الرواية عنه؛ وقال البخاري ـ كما في العلل الكبير ـ: ذاهب الحديث؛ وقال الجُوزجاني ـ كما في أحوال الرجال ـ: لا يُشتغل بحديثه؛ وقال أبو زرعة: ليس بقوي؛ وقال مُغُلْطاي ـ كما في تعليقات الدكتور بشار ـ: وقال الآجري: سئل أبو داود عنه، فقال: سمعت أحمد بن حنبل يُسأل عن حسين بن عبد الله، وعاصم بن عبيد الله، فقال: ما أقربهم. قال أبو داود: عاصم فوقه؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وهو أحب إلي من حسين بن قيس الرحْبي، يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال الساجي: منكر الحديث؛ وقال العقيلي بعد أن ساق له حديثين عن عكرمة عن ابن عباس: لا يتابع عليهما، وله غير حديث لا يتابع عليه من حديث ابن عباس. . . ؛ وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني ـ كما في تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ليس بقوي؛ وقال ابن حزم: ساقط، متهم بالزندقة؛ وقال ابن القطان: ضعيف؛ وقال الذهبي في الكاشف: ضَعَّفوه؛ وفي المُجَرَّد: لَيِّن؛ وقال الزَّيلعي فيه وفي آخر: ضعيفان؛ وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف.

الطبقات الكبرى، القسم المُتَمِّم ٢٤٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٥، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٨٨، التاريخ الكبير ١/ ٣/ ٢٢٧، التاريخ الصغير ٢/ ٥٤، أحوال الرجال ١٣٧، العلل الكبير ٢/ ٩٦٨، الضعفاء الكبير ١/ ٢٤٦، الجرح والتعديل=

١٦٢ ـ حسين بن عُلْوان أبو علي الكَلْبي، الكوفي[(١)(٢)].

=٢/ ١/ ٥٧، المجروحين ١/ ٢٤٢، الكامل ٢/ ٧٦٠، ونسخة الظاهرية ٩٦ب، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٢، الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٧٦، الكاشف ١/ ٢٣١، المُجَرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٨، نصب الراية ٣/ ١٣٦، ٢٨٧، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٤٢، تقريب التهذيب ١٦٧، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٦/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦.

وقبل البدء بالدراسة أنبه إلى أن مُغُلْطاي نقل ـ كما في تعليقات الدكتور بشار تهذيب الكمال ٦/ ٣٨٥ ـ عن الجُوزجاني قوله فيه: «أحاديثه منكرة جداً، فلا تُكْتب». والذي في أحوال الرجال: «لا يُشتغل بحديثه». والقول الذي نقله مُغُلْطاي موجود في كتاب الجُوزجاني، لكن في حسين بن قيس الرَّحَبي، لا في صاحب هذه الترجمة.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على حسين بن عبد الله الهاشمي بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. والمعدلون قلة، وهم: ابن معين في رواية، والعجلي، وابن عدي كما قد يظن. فأما ابن معين فإنه رفع من شأنه في رواية أحمد بن سعد المصري المعروف بابن أبي مريم، لكنه عارض ذلك في روايات البغداديين، وغيرهم، ممن هم أطول ملازمة لابن معين، وأقرب عهداً بآخر أقواله. وأما العجلي فإن صح عنه ذاك القول في صاحب هذه الترجمة، فيحمل على تساهله الكبير في التوثيق. وأما ابن عدي فلا يعني بقوله المذكور تعديلاً وإنما مراده أن الرجل من الضعفاء الذين يكتب حديثهم للاعتبار، ولا يتركون.

فتبين أن الصواب في حال حسين بن عبد الله الهاشِمي هو الجرح الذي ذهب إليه عامة النُّقَّاد، خاصة وأنهم أوردوا له مناكير كثيرة، لا تترك عذراً لمن يختار فيه التعديل. لكن هؤلاء العامة اختلفوا في تحديد مرتبة الضعف التي يستحقها، فبعضهم سَهَّل القول في جرحه، حيث جعلوه من الضعفاء المعتبر بهم، والبعض الآخر عَدَّه في الهالكين المتروكين. ولو أردنا ترجيح أحد الحكمين من خلال النظر في الأحاديث التي استنكرت عليه، لوقع الاختيار على قول المُسَهِّلين لعدم شدة مناكيره في الجملة، وأما كثرتها فلا تعد بهذه الصفة في جنب كثرة حديثه. ومما يزيد هذا القول قوة أن أبا حاتم ـ مع تثبته وتعنته ـ ذهب إليه. والله أعلم.

(١) قال الخطيب في تاريخ بغداد ٨/ ٦٢: «الكوفي الأصل، سكن بغداد». وقال ابن معين في رواية الدوري ـ كما في الكامل نسخة الظاهرية ٩٨أ ـ: «حسين كان ينزل المدائن». وفي المدخل في الصحيح ١٢٩: «شيخ من أهل مكة». وهو شاذ.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٨، تاريخ البادي عن ابن=

قال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال أيضاً: كذاب[٢](*).

=معين ٣٧، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٤٩، الضعفاء المتروكين نسخة أحمد الثالث ٤ب، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥١ ـ ٢٥٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦١، المجروحين ١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٦، الكامل ٢/ ٧٦٩ ـ ٧٧١، الضعفاء والمتروكون ١٩٥، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٣، المدخل إلى الصحيح ١٢٩، الضعفاء لأبي نعيم ٧٤، تاريخ بغداد ٨/ ٦٢ ـ ٦٤ الضعفاء لابن الجوزي ٣٦أ، ميزان الاعتدال ١/ ٥٤٢ ـ ٥٤٣، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٣، ديوان الضعفاء ٦٣، لسان الميزان ٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٥٣.

(١) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٤ب، الكامل ٩٨أ، تاريخ بغداد ٨/ ٦٣، الضعفاء لابن الجوزي ٣٦أ، ميزان الاعتدال ١/ ٥٤٢.

(٢) لسان الميزان ٢/ ٣٠٠. وعزاه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري، وابن أبي مريم: كَذَّاب؛ وفي رواية البادي: ليس بثقة؛ وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: قلت ليحيى بن معين: إن عندنا قوماً يحدثون عن مُعلى بن هلال، وحسين بن علوان، فقال: ما ينبغي أن يُحَدَّث عن هٰذين، كانا كَذَّابين؛ وقال محمود بن غَيْلان: أسقط حديثه أحمد، وابن معين، وأبو خَيْثمة ـ (يعني زهير بن حَرْب. وصنيعه هو المراد هنا) ـ؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: وسألته ـ يعني أباه ـ عن الحسين بن عُلوان؟ فَضَعَّفه جداً؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: بلغني أن ابن الحِمَّاني ـ (يعني يحيى بن عبد الحميد) ـ حدث عن شريك ـ (يعني ابن عبد الله النَّخعي) ـ عن هشام بن عُروة، عن أبيه، عن عائشة أن النبي ﷺ كان يعجبه النظر إلى الحمام. فأنكروه عليه، فرجع عن رفعه، وقال: عن عائشة مرسلاً. فقال أبي: هذا كذاب، إنما كانا نعرف به حسين بن علوان، ويقولون: إنما وضعه على هشام؛ وقال ابن حبان كذبه. أحمد بن حنبل؛ وقال محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى صاعقة: كان الحسين بن علوان يحدث عن هشام بن عروة، وعن ابن عجلان ـ (يعني محمداً) ـ أحاديث موضوعة؛ وقال المُفَضَّل بن غَسَّان الغَلَابي: ليس بثقة ـ (كذا في مطبوعة تاريخ بغداد من كلام ابن الغَلَابي، لا من روايته عن ابن معين) ـ؛ وقال أبو حاتم: واهٍ، ضعيف متروك الحديث؛ وقال صالح جَزَرة، وابن=

١٦٣ ـ ت ق: حسين بن قيس أبو علي الرَّحَبي[1]، الواسطي،

=حبان: كان يضع الحديث. زاد ابن حبان: على هشام بن عروة، وغيره من الثقات وضعاً، لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب؛ وقال ابن عدي: وللحسين بن علوان أحاديث كثيرة، وعامتها موضوعة، وهو في عِداد من يضع الحديث؛ وقال أبو الفتح الأزدي: كذاب خبيث، رجل سوء، لا يكتب حديثه؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: كذاب؛ وفي رواية الأزهري: متروك الحديث؛ وقال الدارقطني أيضاً في العلل: ضعيف؛ وقال الحاكم: روى عن هشام بن عروة أحاديث أكثرها موضوعة؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: حَدَّث عن هشام بن عروة بمناكير، وموضوعات، لا شيء؛ وقال الذهبي في المغني: متروك، هالك؛ وفي الديوان؛ تركوه؛ وفي الميزان؛ وله عن هشام، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً: أربع لا يشبعن من أربع: أرض من مطر، وعين من نظر، وأنثى من ذكر، وعالم من علم. قلت: وكذاب من كذب.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٨، تاريخ البادي عن ابن معين ٣٧، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٤٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦١، المجروحين ١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥، الكامل ٢/ ٧٧٠، ٧٧١، الضعفاء والمتروكون ١٩٥، العلل للدارقطني ٢/ ١٥١، المدخل إلى الصحيح ١٢٩، الضعفاء لأبي نعيم ٧٤، تاريخ بغداد ٨/ ٦٣ ـ ٦٤، ميزان الاعتدال ١/ ٥٤٢، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٣، ديوان الضعفاء ٦٣، لسان الميزان ٢/ ٣٠٠.

فقد أَصْفق النقاد على سقوط حُسين بن عُلْوان، وهلاكه. اللهم إلا الدارقطني في كتاب العلل حيث قال فيه: «ضعيف»، بَيْد أن أبا الحسن وافق الأئمة في غير ما موضع، فقال في كتاب الضعفاء: «كَذَّاب»، وفي موضع آخر: «متروك الحديث».

وخلاصة القول: إن حسين بن عُلْوان كَذَّاب، متروك الحديث كما قال النسائي. والله أعلم.

(١) زعم البعض أنه ينسب إلى رَحْبة مالك بن طَوْق بلدة في الجزيرة، لكن يعترض عليه بأن هذه البلدة أنشئت بعد موته بمدة طويلة. فلعله إذاً من بني رَحْبَة الحِميريين، ويؤيده جمع فريق بين النسبتين: الرَّحَبي، والواسطي. لكن زعم بعض العلماء أنه هَمْداني، وهَمْدان ليس من حِمْير. ويبدو أن هذا وهم، سببه الخلط بين حَنَش بن قيس هذا، وحَنَش الهَمْداني الذي يروي عن أبي الدرداء ـ ينظر المؤتلف والمختلف ٢/ ٧٠٠.

وقد جاء في سؤالات السجزي وغيره للحاكم ١٦٦ نسبة حنش الرحبي إلى البصرة، وهو شاذ.

الملقب **بِحَنَش**[(١)(٢)].

قال النسائي: متروك الحديث[(٣)].

وقال أيضاً: ليس بثقة[(٤)(*)].

---

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٥٤، فيمن مات في العشر الرابعة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١١٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٩، ٢/ ٣٣، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٩٣، التاريخ الصغير ٢/ ٥٤، الضعفاء الصغير ٣٤، أحوال الرجال ١٠٥، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٥٥، العلل الكبير ٢/ ٩٧٢، الجامع الصحيح ١/ ٣٥٦، ٤/ ٣٢١، تاريخ واسط ٩٠، الضعفاء والمتروكين ٨٦، الكنى والأسماء ٢/ ٣٥، الضعفاء الكبير ١/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٣ ـ ٦٤، المجروحين ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣، الكامل ٢/ ٧٦٢ ـ ٧٦٤، الضعفاء والمتروكون ١٩٦، سؤالات السَّجزي وغيره للحاكم ١٦٥ ـ ١٦٦، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٣٣ ـ ٣٤، الأنساب ٦/ ٩٠ ـ ٩١، الضعفاء لابن الجوزي ٣٦أ، معجم البلدان ٣/ ٣٥، تهذيب الكمال ٦/ ٤٦٥ ـ ٤٦٨، ميزان الاعتدال ١/ ٥٤٦، ٦١٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٥، ١٩٧، ديوان الضعفاء ٦٤، ٧٦، الكاشف ١/ ٢٣٣، المُجَرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥، تقريب التهذيب ١٦٨، خلاصة التذهيب ٨٤، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٥٣.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٨٦، الكامل ٩٦ب، الضعفاء لابن الجوزي ٣٦أ، تهذيب الكمال ٦/ ٤٦٧، ميزان الاعتدال ١/ ٥٤٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦٥. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «متروك».

(٤) تهذيب الكمال ٦/ ٤٦٧، ميزان الاعتدال ١/ ٥٤٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون**: قال ابن عدي: أخبرنا أبو يعلى ـ (يعني المَوْصلي) ـ، حدثنا محمد بن عُقْبة ـ (يعني السَّدوسي)، حدثنا أبو مِحْصَن حُصين بن نُمير الهَمْداني، حدثنا حسين بن قيس أبو علي الرَّحَبي ـ وزعم أبو مُحْصن أنه شيخ صِدْق ـ، عن عطاء ـ (يعني ابن أبي رباح، فذكر حديثاً) ـ؛ وقال الحاكم ـ كما في سؤالات السِّجزي ـ: ثقة. =

....

= ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون:** قال ابن معين في رواية الدوري ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ضعيف؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ليس بشيء؛ وقال ابن حبان: وتركه يحيى بن معين؛ وقال ابن المديني في رواية ابنه عبد الله ـ كما في الموضح ـ: ضعيف؛ وفي نفس الرواية ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: ليس هو عندي بالقوي؛ وقال أحمد بن حنبل في موضع من رواية ابنه عبد الله: متروك الحديث، له حديث واحد حسن؛ وفي موضع آخر منها: ضعيف الحديث؛ وفي رواية أبي طالب: ليس حديثه بشيء، لا أروي عنه شيئاً؛ وفي رواية الأثرم: منكر الحديث؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير ـ: ترك أحمد حديثه؛ وقال ابن حبان: كذبه أحمد بن حنبل؛ وقال الترمذي في العلل الكبير: قال محمد ـ (يعني البخاري ـ: وحسين بن قيس منكر الحديث. . . وضَعَّفه جداً؛ وقال البخاري ـ كما في تهذيب الكمال ـ: أحاديثه منكرة جداً، ولا يكتب حديثه؛ وقال الجُوزجانيّ أحاديثه منكرة جداً، فلا تُكتب؛ وقال مسلم: منكر الحديث؛ وقال أبو زرعة: ضعيف؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حَنَش الهَمْداني؟ فقال: هو حسين بن قيس، وحَنَش لقب، وهو ضعيف الحديث، منكر الحديث. قيل له: كان يكذب؟ قال: أسأل الله السلامة، وهو ويحيى بن عبيد الله متقاربان. قلت: هو مثل ابن ضُمَيْرة ـ (يعني الحسين بن عبد الله بن ضُمَيْرة) ـ؟ قال: شبيه؛ وقال الترمذي في الجامع الصحيح: ضعيف عند أهل الحديث؛ وقال فيه أيضاً: يُضَعَّف في الحديث من قِبل حفظه؛ وقال البزّار: لَيِّن الحديث؛ وقال الساجي: ضعيف الحديث، متروك يحدث بأحاديث بواطيل؛ وقال العقيلي: وله غير حديث لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به؛ وقال ابن حبان: كان يقلب الأخبار، ويلزق رواية الضعفاء ـ (كذا في مطبوعة المجروحين دون الكلمة الآتية التي نقلها السمعاني في الأنساب، وابن حجر في تهذيب التهذيب عن ابن حبان، وهي) ـ بالثقات؛ وقال ابن عدي: وللحسين بن قيس أحاديث غير ما ذكرته، يروي عنه خالد الواسطي ـ (يعني ابن عبد الله) ـ، وعلي بن عاصم أحاديث أخر، ويروي سليمان التيمي عنه ـ ويسميه حَنَش ـ، عن عكرمة، عن ابن عباس بضعة عشرة حديثاً يشبه بعضها بعضاً، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس هو بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني في السنن: متروك؛ وقال أيضاً ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ضعيف؛ وقال البيهقي: ضعيف عند أهل النقل، لا يحتج بخبره؛ وقال ابن عبد البر: لا يحتج بمثله؛ وقال السمعاني متبعاً =

....

=لفظ ابن حبان ـ: كما هي عادته ـ: كان يقلب الأخبار، ويلزق رواية الضعفاء بالثقات؛ وقال الذهبي في موضع من المغني، والديوان: ضَعَّفوه؛ وفي موضع آخر من المغني: أحد الضعفاء؛ وفي موضع آخر من الديوان: ضعيف؛ وفي المُجَرِّد: واهٍ؛ وقال الهيثمي: متروك؛ وقال أيضاً: ضعيف؛ وقال ابن حجر في التقريب: متروك.

العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦٩، ٢/ ٣٣، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٩٣، الضعفاء الصغير ٣٤، أحوال الرجال ١٠٥، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٥٥، العلل الكبير ٢/ ٩٧٢، الجامع الصحيح ١/ ٣٥٦، ٣/ ٥٢١، ٤/ ٣٢١، ٦١٢، الضعفاء الكبير ١/ ٢٤٧، ٢٤٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٣ ـ ٦٤، المجروحين ١/ ٢٤٢، الكامل ٢/ ٧٦٤، ونسخة الظاهرية ٩٦ب، السنن للدارقطني ١/ ٣٩٥، سؤالات السجزي وغيره للحاكم ١٦٦، السنن الكبرى للبيهقي ٣/ ١٦٩، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٥/ ٧٧، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٣٤، الأنساب ٦/ ٩١، تهذيب الكمال ٦/ ٤٦٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٥، ١٩٧، ديوان الضعفاء ٦٤، ٧٦، المُجَرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٨، من تكلم في الدارقطني في كتاب السنن ٧، مجمع الزوائد ٤/ ٢٤١، ٥/ ٧٣، ٢٢٣، ٨/ ١٦٥، ١٠/ ١٣٩، ٢٩٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦٥، تقريب التهذيب ١٦٨.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن ما نقله المزي عن البخاري لم أجده في كتب أبي عبد الله، ولا في كتاب قبل كتاب أبي الحجاج، ولعله اختلط عليه بقول الجُوزجاني.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على حسين بن قيس بين مُوَثِّق ومُجَرِّح. بيد أن الموثقين قلة، لا يعتد بقولهم فيه، لأن الجرح في حقه ظاهر مفسر، وقد قال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق ـ كما في نصب الراية ٢/ ١٩٣: «لم يتابع الحاكم على توثيقة». مصححاً بذلك رأي المجرحين. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ١٧٥: «ضعفه البخاري، وأحمد، وجماعة. وزعم رجل يقال: أبو مِحْصَن، أنه رجل صِدْق. قلت: ومن أبو مِحْصن مع هؤلاء»؟

والمُجَرِّحون لم يتفقوا على عَدِّه في درجة واحدة، فبعضهم جعله من الضعفاء المعتبر بهم، والمجمهور على إسقاطه، وترك حديثه، والقول قولهم، لكثرة مناكيره التي سَمَّاها له الأئمة فضلاً، عن التي أشاروا إليها ـ: مع شدة بعضها.

وخلاصة القول: إن حسين بن قيس الرَّحَبي ليس بثقة، متروك الحديث كما قال النسائي؛ والله أعلم.

١٦٤ ـ د عس: حسين بن ميمون الخِنْدفي[١]، الكوفي[٢].

قال النسائي: ليس بالقوي[٣](*).

---

(١) كذا ضبط نسبته الأكثرون. وقال البعض: الخَنْدَقي، ولما نسبه السمعاني في الأنساب ٥/ ٢١١، إليها قال: «لا أدري هو من خَنْدق جُرجان، أو غيره». وفي مطبوعة التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٨٥: «الخَنْدقي، أو الجندي». وقد رجح الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٦/ ٤٨٨ أن النسبة في تاريخ البخاري إلى خِنْدف ـ وهو لقب ليلى امرأة إلياس بن مُضَر بن نزار ـ لا إلى خَنْدق. ولا يفوتني هنا أن أنبه إلى أنه يوجد في برية الكوفة: خَنْدَق سابور، فالنسبة إلى أقرب من النسبة إلى خندق جرجان، وهو محلة بها. وقد خرج الخزرجي في خلاصة التذهيب ٨٥ على هذا الاختلاف كله، فقال: «الحَدَقي». وهو وهم. والله أعلم.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٨٥، معرفة الثقات ١/ ٣٠٤، الضعفاء والمتروكين ٨٦، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٥، الثقات ٨/ ١٨٤، الكامل ٢/ ٧٦٥، الأنساب ٥/ ٢١١، الضعفاء لابن الجوزي ٣٦ب، تهذيب الكمال ٦/ ٤٨٧ ـ ٤٩١، ميزان الاعتدال ١/ ٥٤٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٦ ديوان الضعفاء ٦٤، الكاشف ١/ ٢٣٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣، تقريب التهذيب ١٦٩، تبصير المنتبه ٢/ ٥٥٢، خلاصة التذهيب ٨٥

(٣) الضعفاء والمتروكين ٨٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوَثِّقون والمُعَدِّلون:** قال العجلي: ثقة؛ وقال أبو زرعة: شيخ؛ وذكره ابن حبان في الثقات، قال: ربما أخطأ.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون:** قال ابن المديني في رواية محمد بن أحمد بن البراء: ليس بمعروف، وقَلَّ من روى عنه؛ وقال أبو حاتم: ليس بقوي الحديث، يكتب حديثه؛ وقال ابن حجر: لَيِّن الحديث.

معرفة الثقات ١/ ٣٠٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٥، الثقات ٨/ ١٨٤، تقريب التهذيب ١٦٩،

اختلف النقاد في الحكم على حسين بن ميمون بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. وقد أورد له البخاري في التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٨٥ حديثاً في تولية علي رضي الله عنه للخُمس، وقال عقبه: «وهو حديث لم يتابع عليه». وكان هذا اعتماد العقيلي، وابن عدي في ذكر=

١٦٥ ـ ع: حُصَيْن بن عبد الرحمٰن أبو الهُذَيْل السُّلَمي، الكوفي، ثم الواسِطي، المُبَارَكي[١]، الحافظ. مات سنة ست وثلاثين ومئة، أو سبع وثلاثين[٢]، وله ثلاث وتسعون سنة، وقيل: ثلاث وسبعون[٣].

=حسين في الضعفاء، لكن زاد ابن عدي ـ كما في الكامل ٢/ ٧٦٥ ـ: «وحسين بن ميمون هذا قصته مثل الأول، وهو هذا الحديث الواحد». وقد قال ابن عدي في الأول ـ يعني الترجمة السابقة عنده، وهي ترجمة حسين بن أبي سفيان ـ: «حديثه ليس بمستقيم، فيه نظر. سمعت ابن حماد ـ (يعني الدُّولابي) ـ: يذكره عن البخاري. وهذا هو حديث واحد الذي ذكره البخاري، ومراد البخاري أن يذكر في ترجمته حروفه، وفي حديث حسين هذا ما يلحقه اسم الضعف.

وقد وجدت في سنن أبي داود ٣/ ١٤٦ ـ ١٤٧، متابعة للشيخ حسين، لكن فيها انقطاع، ينظر العلل للدارقطني ٣/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

وفي نصب الراية ٤/ ٣٣٧ أثر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عنه ضُعِّف بحسين بن ميمون الخِنْدقي هذا.

فمناكير حسين قليلة، وهذه القلة معتبرة في جنب قلة رواياته، لذا لا يحسن عَدَّه في طبقات المحتج بهم كما فعل البعض، وإنما يجعل فيمن يكتب حديثهم للاعتبار، فهو في أسهل مراتب التجريح، ووضعه البعض في أدنى درجات التعديل، والأول أشبه.

وقول ابن المديني: «ليس بمعروف، وقلّ من روى عنه». إن كان أراد به الجهالة ـ في العين أو الحال ـ: فغير مقبول، لأن جهالة العين مرفوعة برواية جماعة عنه، وجهالة الحال بما سبق من أقوال النقاد فيه.

وخلاصة القول: إن حسين بن ميمون ليس بذاك، فيه ضَعْف، لَيِّن الحديث فيما ترجح لي، وقد يكون في أدنى درجات التعديل فيتناسب معه حينئذٍ استعمال أبي عبد الرحمٰن لعبارة: «ليس بالقوي». والله أعلم.

(١) المُبَارَك قرية من قرى واسِط. الأنساب ١٢/ ٧١، ومعجم البلدان ٥/ ٥٠، ٥١.

(٢) وقد وهم من زعم أنه مات سنة ثلاث وستين ومئة.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٣٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٢٠، تاريخ البادي عن ابن معين ٣١، ٧١، ١٠٤ ـ ١٠٥، الطبقات ١٦٠، ١٦٤، =

قال النسائي: تَغَيّر[١].

وقال أيضاً: وقد كان حُصَيْن بن عبد الرحمٰن اختلط في آخر عمره[٢](*).

=العلل ومعرفة الرجال ١/ ٨٣، ٨٤، ٢٠٥، ٢١٦، ٢٧٢، ٢/ ١٤١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٧ ـ ٨ التاريخ الصغير ٢/ ٣٠، معرفة الثقات ١/ ٣٠٥، سؤالات الآجري لأبي داود ١٨٣، المعرفة والتاريخ ٣/ ٧٧، ٩٣، ١٩٧ ـ ١٩٨، ٢٢٥، تاريخ واسط ٩٧ ـ ١٠١، الضعفاء والمتروكين ٨٢، الكنى والأسماء ٢/ ١٥٠، ١٥١، الجعديات ١/ ٤٢٥، ٤٩٠، الضعفاء الكبير ١/ ٣١٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٩٣، الثقات ٦/ ٢١٠، مشاهير علماء الأمصار ١١١، الكامل ٢/ ٨٠٤ ـ ٨٠٥، تاريخ أسماء الثقات ١٠٠، الهداية والإرشاد ١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦، رجال صحيح مسلم ١/ ١٣٨ ـ ١٣٩، التعديل والتجريح ٢/ ٥٣١ ـ ٥٣٢، الأنساب ١٢/ ٧١ ـ ٧٢، الضعفاء لابن الجوزي ٣٦ب، تهذيب الكمال ٦/ ٥١٩ ـ ٥٢٣، ميزان الاعتدال ١/ ٥٥١ ـ ٥٥٢، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٧، ديوان الضعفاء ٦٥، الكاشف ١/ ٢٣٧، من تكلم فيه وهو موثق ٦٩، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٥، سير أعلام النبلاء ٥/ ٤٢٢ ـ ٤٢٤، تذكرة الحفاظ ١/ ١٤٣ ـ ١٤٤، شرح علل الترمذي ٢/ ٥٦١ ـ ٥٦٣، الاغتباط بمن رمي بالاختلاط ٤٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٨١ ـ ٣٨٣، تقريب التهذيب ١٧٠، هدي الساري ٣٩٨، خلاصة التذهيب ٨٦، الكواكب النيرات ١٢٦ ـ ١٤٠.

(١) الضعفاء والمتروكين ٨٢، الضعفاء لابن الجوزي ٣٦ب، ميزان الاعتدال ١/ ٥٥٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٨٣.

(٢) السنن الكبري ٢٦٢ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ١٨٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

حفص بن غياث النَّخَعِي: مالك بن مِغْوَل يقول للقاسم بن الوليد ـ (يعني الهَمْداني) ـ: هل رأيت بعينك مثل طلحة بن مُصَرِّف؟ قال: نعم، حُصين بن عبد الرحمٰن؛ وقال ابن معين في رواية الكوسج: ثقة؛ وفي موضع من رواية البادي: عطاء بن السائب أنكروه بأَخَرة، وما روى هُشَيْم عن حُصين، وسفيانُ ـ (يعني عن عطاء، وحُصين) ـ، فهو صحيح. ثم إنه ـ (يعني حصيناً) ـ اختلط؛ وفي موضع آخر: =

....

=حصين، وعطاء أُنكرا جميعاً بأَخَرة؛ وقال البادي في موضع آخر: قلت له: عطاء بن السائب، وحصين، اختلطا؟ قال: نعم. قلت: من أصحهم سماعاً؟ قال: سفيان أصحهم ـ يعني الثوري ـ (أي فيهما) ـ، وهُشَيْم في حُصَين. قلت: فجرير ـ (يعني ابن عبد الحميد) ـ أين مكانه؟ فلم يلتفت إليه وقال الحسن ـ كما في الضعفاء الكبير، ولعله ابن علي الحلواني ـ: قلت لعلي: ـ (يعني ابن المديني) ـ: حصين؟ قال: حصين حديثه واحد، وهو صحيح. قلت: فاختلط؟ قال: لا، ساء حفظه، وهو على ذاك ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله، وأبي حاتم: الثقة، المأمون، من كبار أصحاب الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: قلت لأحمد: الشَّيباني ـ (يعني أبا إسحاق سليمان بن أبي سليمان) ـ؟ قال: بَخٍ. وقال: الشَّيباني، ومُطَرِّق ـ (يعني ابن طَريف) ـ، وحصين، هؤلاء ثقات؛ وقال العجلي؛ ثقة، ثَبْت في الحديث؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن حصين بن عبد الرحمٰن؟ فقال: ثقة، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: إيْ والله؛ وقال الفسوي: متقن، ثقة؛ وقال أيضاً لما ذكره مع جماعة: وهؤلاء كلهم ثقات؛ وقال أبو حاتم: ثقة في الحديث، وفي آخر عُمُره ساء حفظه، صدوق؛ وقال ابن عدي: وأرجو أنه لا بأس به؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة، حجة؛ وفي تذكرة الحفاظ: وكان ثقة، حجة، حافظاً؛ وفي ميزان الاعتدال: وذكره البخاري في كتاب الضعفاء ـ (لكني لم أجده في الضعفاء الصغير) ـ، وابن عدي، والعقيلي، فلهذا ذكرته، وإلا فهو من الثقات؛ وفي المغني، وديوان الضعفاء: ثقة، عُمِّر ونسي؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: ثقة... قال النسائي: تغير ـ يعني من الكِبَر ـ؛ وفي الرواة الثقات؛ وثقوه، وقيل: إنه تغير يسيراً؛ وفي سير أعلام النبلاء: الحافظ الحجة.... وكان من أئمة الأثر... قلت: احتج به أرباب الصِّحاح، وهو أقوى من عبد الملك بن عُمير، ومن سِمَاك بن حرب، وما هو بدون أبي إسحاق ـ (يعني الشَّيباني، أو السَّبِيعي) ـ، والعجب من أبي عبد الله البخاري، ومن العقيلي، وابن عدي، كيف تَسَرَّعوا إلى ذكرحُصين في كتب الجرح؛ وقال الزيلعي، وابن رجب: أحد الثقات؛ وقال إبراهيم بن موسى الإبناسي: ثقة، حافظ؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، تغيّر حفظه في الآخر؛ وفي هدي الساري؛ متفق على الاحتجاج به، إلا أنه تَغَيّر في آخر عمره؛ وقال ابن الكَيَّال: أحد الثقات الأثبات. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

تاريخ البادي عن ابن معين ٣١، ٧١، ١٠٤، ١٠٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٨٤، =

....

=معرفة الثقات ١/ ٣٠٥، سؤالات الآجري لأبي داود ١٨٣، المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٣، ١٩٧ ـ ١٩٨، الضعفاء الكبير ١/ ٣١٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٩٣، الثقات ٦/ ٢١٠، الكامل ٢/ ٨٠٥، تاريخ أسماء الثقات ١٠٠، ميزان الاعتدال ١/ ٥٥٢، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٧، ديوان الضعفاء ٦٥، الكاشف ١/ ٢٣٧، من تكلم فيه وهو موثق ٦٩، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٥، سير أعلام النبلاء ٥/ ٤٢٢، ٤٢٣، تذكرة الحفاظ ١/ ١٤٤، نصب الراية ٢/ ٣١٢، شرح علل الترمذي ٢/ ٥٦١، تقريب التهذيب ١٧٠، هدي الساري ٣٩٨، الكواكب النَّيِّرات ١٣٢، ١٣٤ ـ ١٣٥.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: أن قول علي بن المديني جعله البعض لعلي بن عاصم، هو وهم، لا يعتد به. وآخرهما: أنه جاء في مطبوعة تاريخ واسط ٩٧: «حدثنا أحمد بن سنان، قال: سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي يقول هُشيم، وحُصَين أحبّ إلي من سفيان ـ يعني الثوري ـ». ويبدو أن الصواب في قول ابن مهدي: «هشيم في حصين...».

ثم أقول: لم يُنكر أحد من النُّقَّاد تَغَيُّر حفظ حُصين بأَخرة، لكنهم اختلفوا في مقدار التَّغَيُّر، فذهب البعض إلى أنه يسير لم يَفْحُش، وجعله البعض اختلاطاً. وعلى رأس الأولين ابن المديني، قال الحسن الحُلْواني: «قلت لعلي: حصين؟ قال: حصين حديثه واحد، وهو صحيح. قلت: فاختلط؟ قال: لا، ساء حفظه، وهو على ذاك ثقة». وقد صرح بالمذهب الآخر يزيد بن هارون، ففي الضعفاء الكبير ١/ ٣١٤: «قال الحسن ـ (لعله الحُلْواني): سمعت يزيد بن هارون يقول: اختلط». لكنه سَهَّل وصف تغيره في رواية أخرى، ففي الجعديات ١/ ٤٢٥: «حدثنا أحمد بن زهير (يعني ابن أبي خيثمة)، حدثنا أحمد بن حنبل: قال يزيد بن هارون: طلب الحديث، وحُصَين حي بالمُبارك، وكان يُقرأ عليه، وكان قد نسي».

والذين رموا حُصيناً بالاختلاط لم يشيروا أبداً إلى ضعف حديثه في آخر عمره، مما يدل على تماسكه عندهم في هذه الفترة رغم تغيره، ومع هذا فقد ماز العلماء من أخذ عنه قديماً، قال ابن حجر في هدي الساري ٣٩٨: «فأما شعبة، والثوري وزائدة ـ (يعني ابن قُدامة) ـ، وهُشيم، وخالد ـ (يعني ابن عبد الله الواسطي) ـ، فسمعوا منه قبل تغيره». وقال ابن الكَيَّال في الكواكب النيِّرات ١٣٦: «وقد سمع منه قديماً قبل أن يتغير: سليمان التيمي، وسليماني الأعمش، وشعبة، وسفيان». فحديث هؤلاء عنه صحيح. وأما الذين تلقوا عنه بعد التغير، والذين لم يميز أمرهم، فيعتبر حديثهم، فإن=

١٦٦ ـ ت: حُصَيْن بن عُمر[١] أبو عُمر، وقيل: أبو عِمران الأَحْمَسِي، الكوفي[٢][٣].

قال النسائي: ضعيف[٤].

=تابعهم عليه أحد ممن سمع منه قبل تلك العلة، فهو صحيح مثل الأول، وقد أخرج البخاري في صحيحه أحاديث هذا وصفها.

وقول ابن عدي: وأرجو أنه لا بأس به» شاذ، مخالف للتوثيق المطلق من سائر العلماء، وقد اعترض الذهبي على إيراد أبي أحمد لحصين في الضعفاء، وكذلك على العقيلي.

وخلاصة القول: إن حصين بن عبد الرحمٰن ثقة، صحيح الحديث قبل التغير. والله أعلم.

(١) فَرَّق ابن الجوزي في الضعفاء ٣٦ب ـ ٣٧أ بين حصين بن عمر بن الفرات الأحْمسي وحصين بن عمر الأحْمسي، وهما واحد.

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/٢٥٦ فيمن مات في العشر التاسعة من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٢٧٦، التاريخ الكبير ١/٢/١٠، التاريخ الصغير ٢/٢٥٦، الضعفاء الصغير ٣٤، معرفة الثقات ١/٣٠٦، الكنى والأسماء لمسلم ١/٥٤٠، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/٥١٣، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦١١، الضعفاء والمتروكين ٨٢، الكنى والأسماء ٢/٤٠، الضعفاء الكبير ١/٣١٤ ـ ٣١٥، الجرح والتعديل ٢/١/١٩٤، المجروحين ١/٢٧٠ ـ ٢٧١، الكامل ٢/٨٠٣ ـ ٨٠٤، الضعفاء والمتروكون ١٨٩، تاريخ أسماء الضعفاء ٨٠ تاريخ بغداد ٨/٢٦٣ ـ ٢٦٤، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/٣١٥ ـ ٣١٦، الأنساب ١/١٢٦، الضعفاء لابن الجوزي ٣٦ب ـ ٣٧أ، تهذيب الكمال ٦/٥٢٦ ـ ٥٢٩، ميزان الاعتدال ١/٥٥٣، ٥٦٧، المغني في الضعفاء ١/١٧٧، ديوان الضعفاء ٦٦، الكاشف ١/٢٣٧، تهذيب التهذيب ٢/٣٨٥ ـ ٣٨٦، تقريب التهذيب ١٧٠، خلاصة التذهيب ٨٦.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٨٢، الكامل ١٠٤أ، تاريخ بغداد ٨/٢٦٤، الضعفاء لابن الجوزي ٣٦ب، تهذيب الكمال ٦/٥٢٨، تهذيب التهذيب ٢/٣٨٥. لكن لفظ ابن الجوزي: «وضعفه مسلم والنسائي».

وقال أيضاً: ليس بثقة[(١)][(*)].

(١) تهذيب الكمال ٦/ ٥٢٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٨٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **المُوَثِّقون**: قال العجلي: ثقة.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال ابن معين في رواية الدوري ـ كما في الضعفاء الكبير، والجرح والتعديل، والكامل، وتاريخ بغداد، ولم أجده في المرتب من تاريخ عباس ـ، وابن الجنيد، وابن أبي خَيْثمة ـ كما في المجروحين ـ: ليس بشيء؛ وفي رواية الحسين بن حِبَّان، وابن أبي خَيْثمة ـ كما في تاريخ بغداد ـ: ليس حديثه بشيء؛ وقال ابن المديني في رواية ابنه عبد الله: ليس بالقوي، روى عن مُخارق ـ (يعني الأَحْمَسي) ـ، عن طارق ـ (يعني ابن شهاب) ـ أحاديث منكرة؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير ـ: ضَعَّفه أحمد؛ وقال زياد بن أيوب البغدادي، المعروف بِدَلُّويه: نهاني أحمد بن حنبل أن أحدث عن حصين بن عمر، قال: إنه كان يكذب؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير ـ: منكر الحديث؛ وفي التاريخ الصغير: عنده مناكير؛ وقال الجُوزجاني ـ كما في الكامل ـ: يروي أحاديث نُكْرها؛ وقال ابن حجر: ونقل أبو العرب عن العجلي أنه ضَعَّفه؛ وقال مسلم ـ كما في الكنى والأسماء ـ: منكر الحديث؛ وقال يعقوب بن شيبة: وهو ضعيف جداً، منهم من يجاوز به الضعف إلى الكذب؛ وقال أبو زرعة في رواية البَرْذعي، وابن أبي حاتم: منكر الحديث؛ وقال أبو داود: روى مناكير؛ وقال أبو حاتم: واهي الحديث جداً، لا أعلم يروي حديثاً يتابع عليه، هو متروك الحديث؛ وقال الترمذي: وليس حُصين عند أهل الحديث بذاك القوي؛ وقال ابن خِراش: كذاب؛ وقال الساجي، وابن الجارود: منكر الحديث؛ وقال العقيلي: وله عن إسماعيل ـ (يعني ابن أبي خالد) ـ، ومُخارق، غير حديث لا يتابع عليه؛ وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات؛ وقال ابن عدي: وعامة أحاديثه معاضيل، ينفرد عن كل من يروي عنه؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال السمعاني: يروي الموضوعات عن الأثبات؛ وقال الذهبي في المغني: ضعيف بمرة؛ وفي ديوان الضعفاء: ضَعَّفوه؛ وقال الهيثمي: مجمع على ضعفه وكذبه؛ وقال أيضاً: ضعيف جداً؛ وقال أيضاً، وكذلك ابن حجر: متروك.

سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٢٧٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٠، التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٦، الضعفاء الصغير ٣٤، معرفة الثقات ١/ ٣٠٦، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٤٠، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٥١٣، الجامع الصحيح ٥/ ٧٢٤، الضعفاء الكبير ١/ ٣١٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٩٤، المجروحين ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١، الكامل ٢/ ٨٠٣، ٨٠٤، تاريخ بغداد ٨/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/ ٣١٦ ـ ٣١٧، =

١٦٧ ـ ت عس ق: حفص بن سليمان أبو عمر الأَسَدي[١]، الغاضِري، الكوفي، نزيل بغداد، القارئ، البَزَّاز[٢]، يعرف بحُفَيص، وهو حفص بن أبي داود، صاحب عاصم بن أبي النَّجُود بَهْدَلة، وربيبه. ولد

=الأنساب ١/ ١٢٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٧، ديوان الضعفاء ٦٦، مجمع الزوائد ١/ ٤٧، ٥/ ٢٣٠، ٧/ ١١١، ٨/ ١٨ تهذيب التهذيب ٢/ ٣٨٦، تقريب التهذيب ١٧٠.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: أن المزي وهم في تهذيب الكمال ٦/ ٥٢٧ حيث نسب كلام يعقوب بن شيبة، ليعقوب بن سفيان الفسوي، وتبعه على هذا ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/ ٣٨٥. ولا يعرف للفسوي قول في صاحب هذه الترجمة. وآخرهما: أنه يوجد في مطبوعة تهذيب التهذيب ٢/ ٣٨٦: «وقال مسلم في الكنى: متروك الحديث». وفيه تصحيف، والصواب أن مسلماً قاله فيه في الكنى: «منكر الحديث».

ثم أقول: اتفق النقاد على تجريح حصين بن عمر الأخمسي، سوى العجلي، حيث وثقه، دون أن يدفع تفسير المجرحين، وأبو الحسن معروف بالتساهل في النقد. لكن أبا العرب القَيْرَواني نقل عنه التضعيف. وبذلك ينعقد الإجماع.

إلا أن المُجَرِّحين لم يتفقوا على عَدِّه في درجة واحدة، فالجمهور على أطراحه، وترك حديثه، بل منهم من رماه بالكذاب، وذهب البعض إلى تسهيل القول في جرحه حسبما تقتضيه ظواهر عباراتهم.

وقول البخاري: «منكر الحديث». يعني به الضعف الشديد، ومثله في ذلك سائر الذين اتبعوه على عبارته في حُصَين ينظر ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي، وأَصْرَم بن غِياث النيسابوري، والجَرَّاح بن المِنْهال الجَزَري ـ. وكذلك هو قصد أبي أحمد الحاكم في قوله: «ليس بالقوي عندهم»، والذهبي في قوله: «ضَعَّفوه». ـ ينظر ترجمة أيوب بن خُوْط، وأيوب بن سَيَّار ـ.

وقد أورد النُّقَّاد لحصين جملة من المناكير تعتبر كبيرة في جنب عدم كثرة حديثه، وبعض تلك المناكير شديد. وذكر غير ما واحد من الأئمة أن الغالب على حديثه النكارة، والغرابة؛ ومن كان هذا حاله عُدّ تالفاً، ساقطاً؛ خاصة وأن البعض ـ وفيهم أحمد بن حنبل ـ رماه بالكذب.

وخلاصة القول: إن حُصين بن عمر الأَحْمَسي ليس بثقة ـ كما هو أحد قولي النسائي ـ متروك الحديث. والله أعلم.

(١) ذكر الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٥٥٨، وغيره أنه مولاهم.

(٢) كذا ضبطها الأكثرون، وقال أبو أحمد العسكري في تصحيفات المحدثين ٣/ ١١٧٤: «وأبو عمر البَزَّاز الراء غير معجمة...».

سنة تسعين، ومات سنة ثمانين ومئة، ويقال غير ذلك[(١)][(٢)].

قال النسائي: متروك الحديث[(٣)].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[(٤)][(*)].

---

(١) فقد ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٦ فيمن مات في العشر التاسعة من المئة الثانية. وقال المزي في تهذيب الكمال ٧/ ١٥: «وقيل: مات قريباً من سنة تسعين ومئة، قاله أبو عمرو الدَّاني».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٨، معرفة الرجال ١/ ٥٤، ١١٣ - ١١٤، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٠١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٦٣، التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٦، الضعفاء الصغير ٣٢، أحوال الرجال ١١٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٤٠، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٠١ - ٥٠٢، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٩، الضعفاء والمتروكين ٨٢، الكنى والأسماء ٢/ ٤٠، ٤٢، الضعفاء الكبير ١/ ٢٧٠ - ٢٧١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٧٢، ١٧٣ - ١٧٤، المجروحين ١/ ٢٥٥، الكامل ٢/ ٧٨٨ - ٧٩١، تصحيفات المحدثين ٣/ ١١٧٤ - ١١٧٥، الضعفاء والمتروكون ١٨٥، تاريخ بغداد ٨/ ١٨٦ - ١٨٨، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٤٧ - ٤٨، الضعفاء لابن الجوزي ٣٧أ، تهذيب الكمال ٧/ ١٠ - ١٦، ميزان الاعتدال ١/ ٥٥٨ - ٥٥٩، ٤/ ٥٥٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٩، ديوان الضعفاء ٦٧، الكاشف ١/ ٢٤٠، معرفة القراء الكبار ١/ ١٤٠ - ١٤١، ذيل ميزان الاعتدال ١٩٨، غاية النهاية ١/ ٢٥٤ - ٢٥٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٠٠ - ٤٠٢، تقريب التهذيب ١٧٢، خلاصة التذهيب ٨٧، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٥٤.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٨٢، الكامل ١٠١ب، تاريخ بغداد ٨/ ١٨٨، الضعفاء لابن الجوزي ٣٧أ، تهذيب الكمال ٧/ ١٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٠١. وقد اقتصر الخطيب، والمزي على عبارة: «متروك».

(٤) تهذيب الكمال ٧/ ١٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٠١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ - **المُعَدِّلون**: قال محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عَطِيّة العَوْفي - كما في تاريخ بغداد -: حدثنا أبي - (لا أعرف سنة وفاته)، حدثنا حفص بن سليمان - وكان ينزل سُويقة نصر - لو رأيته لَقَرَّت عينك به علماً وفهماً؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية حنبل بن إسحاق من رواية عثمان بن أحمد الدَّقّاق المعروف بابن السَّمَّاك - كما في المصدر السابق -: وما كان بحفص بن سليمان المقرئ بأس؛ وقال عمر بن محمد بن شعيب الصَّابوني - كما في الكتاب السابق أيضاً -: عن حنبل قال: سألته - يعني أباه - عن حفص بن سليمان المقرئ؟ فقال: هو صالح. =

....

= ب ـ **المُجَرِّحون**: قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وحكى ابن الجوزي في الموضوعات عن عبد الرحمٰن بن مهدي قال: والله ما تحل الرواية عنه؛ وقال ابن معين في رواية ابن محرز: قال لي أيوب بن المُتَوَكِّل ـ وكان من القُرَّاء البصراء قال: قراءة أبي عمر البَزَّاز أثبت قراءة من أبي بكر بن عَيَّاش، وأبو بكر أصدق منه؛ وفي رواية الحسين بن حِبَّان: زعم أيوب بن مُتَوَكِّل قال: أبو عمر البزاز أصح قراءة من أبي بكر بن عَيَّاش، وأبو بكر أوثق من أبي عمر؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي، وأبي قُدامة السَّرْخَسي، والليث بن عَبْدة: ليس بثقة. زاد الليث: هو أصح قراءة من أبي بكر بن عَيَّاش، وأبو بكر أوثق منه؛ وفي رواية ابن محرز: كَذَّاب؛ وفي رواية أحمد بن محمد الحضرمي: ليس بشيء؛ وفي رواية أحمد بن محمد الحضرمي: ليس بشيء؛ وفي رواية أحمد بن محمد البغدادي ـ كما في الكامل ـ: كان حفص بن سليمان، وأبو بكر بن عَيَّاش من أعلم الناس بقراءة عاصم، وكان حفص أقرأ من أبي بكر، وكان أبو بكر صدوقاً، وكان حفص كذاباً؛ وقال ابن المديني في رواية ابنه عبد الله: متروك، ضعيف الحديث، وتركته على عمد، روى عن عاصم عامة القراءات مسندة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ، وحنبل بن إسحاق من رواية عمر بن محمد الصَّابوني ـ كما في تاريخ بغداد ـ: متروك الحديث؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير ـ: تركوه؛ وفي التاريخ الصغير: سكتوا عنه؛ وقال الجُوزجاني: قد فُرغ منه منذ دهر؛ وقال مسلم متروك الحديث؛ وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حفص بن سليمان الكوفي الذي يروي عن علقمة بن مَرْثَد، وليث بن أبي سُلَيْم؟ فقال: لا يكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث، لا يصدق، متروك الحديث. قلت: ما حاله في الحروف؟ قال: أبو بكر بن عَيَّاش أثبت منه؛ وقال الترمذي: يُضَعَّف في الحديث؛ وقال ابن خِراش: كذاب، متروك، يضع الحديث؛ وقال علي بن الحسين بن الجنيد: منكر الحديث؛ وقال صالح جزرة: لا يكتب حديثه... أحاديثه كلها مناكير؛ وقال الساجي ـ كما في تاريخ بغداد ـ: يحدث عن سِماك ـ (يعني ابن حَرْب) ـ: وعلقمة بن مرثد، وكذلك عن قيس بن مسلم وعاصم بن بهدلة أحاديث بواطل، وقال أيضاً ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: حفص ممن ذهب حديثه، عنده مناكير؛ وقال الدُّولابي: متروك؛ وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها، ويرويها من غير سماع؛ وقال ابن عدي: وعامة حديثه عَمَّن روى عنهم غير محفوظ؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث؛ وقال الدارقطني: ضعيف؛ وقال ابن حزم: هالك... متروك؛ وقال البيهقي: ضعيف في الحديث؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: وكان ثبتاً في القراءة، واهياً في الحديث، =

....

=لأنه كان لا يتقن الحديث، ويتقن القرآن ويحرره، وإلا فهو في نفسه صادق؛ وفي الديوان: إمام في القراءة، ليس بشيء في الحديث؛ وفي معرفة القراء الكبار: قلت: أما في القراءة فثقة ثبت ضابط لها، بخلاف حاله في الحديث... وكان الأولون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عَيَّاش، ويصفونه بضبط الحروف التي قرأ بها على عاصم؛ وقال الهيثمي: متروك؛ وقال ابن حجر في التقريب: متروك الحديث مع إمامته في القراءة.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٨، معرفة الرجال ١/ ٥٤، ١١٣ ـ ١١٤، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٠١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٦٣، التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٦، الضعفاء الصغير ٣٢، أحوال الرجال ١١٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٤٠، الجامع الصحيح ٥/ ١٧٢، الكنى والأسماء ٢/ ٤٠، الضعفاء الكبير ١/ ٢٧١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٧٢، ١٧٣ ـ ١٧٤، المجروحين ١/ ٢٥٥، الكامل ٢/ ٧٨٨، ونسخة الظاهرية ٢/ ١٠٢أ، السنن للدارقطني ٢/ ٢٦٣، تاريخ بغداد ٨/ ١٨٦، ١٨٧ ـ ١٨٨، المحلي ٩/ ٣٣٢، السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ٢٤٣، تهذيب الكمال ٧/ ١٥، ميزان الاعتدال ١/ ٥٥٨، ديوان الضعفاء ٦٧، معرفة القراء الكبار ١/ ١٤١، مجمع الزوائد ٤/ ١٩٨، ٥/ ٢٣، ٩/ ٢٥٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٠١ ـ ٤٠٢، تقريب التهذيب ١٧٢.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: ما نقله المزي في تهذيب الكمال ٧/ ١٥ ـ ١٦ عن أبي عمرو الداني عن وكيع أنه قال: «كان ثقة». فَوَضْع هذا القول في هذه الترجمة وهم، وإنما الصواب جعله في ترجمة دينار بن عمر الأَسَدي أبي عمر البَزَّار الراوي عن مسلم البَطِين، وعنه الثوري، كما صنع المزي أيضاً في تهذيب الكمال ٨/ ٥٠٦. وقول وكيع نقله عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، عنه ـ كما في كتاب العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٣٥، ٢٣٩، ٢/ ٥٤، ٣١٠ ـ وفي ١/ ٢٣٩ منه: «قال أبي: قال وكيع في حديث سفيان عن أبي عمر البَزَّار. قال وكيع: وكان ثقة، روى عن مسلم البَطِين». فظن البعض أن أبا عمر البَزَّار هو حفص بن سليمان لاشتراكهما في الكنية، وتقارب نسبتهما إلى المهنة، بل زعم البعض أن حفصاً بَزَّار لا بَزاز. وثانيها: أن قول شعبة في رواية القطان ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٤٥ ـ ١٤٦ ـ: «أخذ مني حفص بن سليمان كتاباً فلم يرده، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها». وذكره عبد الله بن أحمد في موضع آخر من كتابه المذكور ٢/ ٤٢ باختصار. اختُلف في تعيين حفص بن سلميان المذكور فيه. فأورده ابن سعد في ترجمة حفص بن سليمان المِنْقري من الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٦، وسياق قول القطان في هذا الكتاب، وكذلك في العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٤٥ ـ ١٤٦ يؤكد هذا الأمر. ففي العلل المذكور: «حدثني أبي، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: عطاء بن أبي ميمونة مات بعد الطاعون، وكان يرى القدر، وحفص بن سليمان قبل=

....

=الطاعون بقليل، فأخبرني شعبة، قال: أخذ مني حفص بن سليمان كتاباً...». فالذي توفي قبل الطاعون بقليل ـ وكان الطاعون سنة إحدى وثلاثين ومئة ـ هو المِنْقري لا القارئ. لكن البخاري في الضعفاء الصغير ٣٢، والعقيلي في الضعفاء الكبير ١/ ٢٧٠، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٧٣، وغيرهم أوردوه في ترجمة حفص القارئ صاحب عاصم، وهم أعلم بتفسير النصوص، ومما يسند صنيعهم عدم وجود مغمز في المِنْقري. وثالثها: ما ساقه الخطيب في تاريخه ٨/ ١٨٦ ـ ١٨٧ عن أبي علي بن الصَّوَّاف قال: «حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سألته ـ يعني أباه ـ عن حفص بن سليمان المقرئ؟ فقال هو صالح» فيه تصحيف، والصواب حفص بن سليمان المِنْقَري كما في العلل وعرفة الرجال ١/ ١٦٣، وتاريخ أسماء الثقات ١١٠. ويؤكده ترك أحمد بن حنبل للمقرئ في رواية عبد الله، وغيره. ويبدو أن التعديل السابق الذي رواه حنبل بن إسحاق قُصد به المِنْقري، خاصة وأن حنبلاً روى عن أحمد قوله في المقرئ: متروك الحديث. وآخرها: أن ابن عدي ذكر في الكامل ٢/ ٧٨٨ عن الدوري عن ابن معين قوله: «أبو عمر الصَّفّار ضعيف». فظن الصَّفَّار هو المقرئ لاشتراكهما في الكنية فوهم، والصواب أن أبا عمر الصَّفَّار اسمه حَمَّاد بن واقد.

ثم أقول: إن قول سعد بن محمد العَوْفي ليس فيه دلالة على التوثيق في الحديث، ولعله أراد علمه بالقراءات، ولو كان أراد الثناء على حديثه ما قُبل منه، لأن سعداً مُطَّرَح فلا يُعتد بقوله لو وافق، فكيف إذا تفرد؟! بل كيف إذا شَذَّ وخالف؟! وأما ما رواه حنبل من تعديل فقد رجحت أن يكون في المِنْقَري، لا في المقرئ.

فتبين أن الصواب في حفص القارئ هو جرحه في الحديث كما ذهب الأكثرون، بيد أن هؤلاء اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور على هلاكه وترك حديثه، واقتصر البعض على عبارات ظاهرها لا يدل على الضعف الشديد.

وقول أبي زرعة: «ضعيف الحديث» لعله يريد به الضعف الشديد، لأنه استعمل هذه العبارة في جماعة من المتروكين ـ كما سبق في ترجمة أيوب بن سَيَّار ـ.

وقد أورد العلماء لحفص القارئ مناكير كثيرة تؤكد ما ذهب إليه الجمهور من سقوط هذا الرجل في الحديث، بل أشاروا إلى غلبة المناكير على حديثه، فقال صالح جَزَرة: «أحاديثه كلها مناكير»، وقال ابن عدي: «وعامة حديثه عَمَّن روى عنهم غير محفوظ». ونفي الذهبي في ميزان الاعتدال ـ كما تقدم ـ أن يكون هلاك حفص ناتجاً عن كذب ـ حسبما زعم بعض المتعنتين ـ.

هذا، ويختلف حال أبي عمر في القراءة عنه في الحديث اختلافاً كبيراً، فهو في=

١٦٨ ـ ق: حفص بن عُمر بن أبي العَطَّاف القُرَشي، السَّهْمي مولاهم، المدني[(١)(٢)].

قال النسائي: ضعيف[(٣)(*)].

=القراءة إمام حجة مُقَدَّم. قال الذهبي في الكاشف ١/ ٢٤٠: «ثَبْت في القراءة، واهي الحديث». وقال الخطيب في تاريخ بغداد ٨/ ١٨٦: «وهو صاحب عاصم في القراءة، وابن امرأته، وكان ينزل معه في دار واحدة، فقرأ عليه القرآن مراراً، وكان المتقدمون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عياش، ويصفونه بضبط الحرف الذي قرأ به على عاصم». وقال صفي الدين الخزرجي في خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٨٧: «وأما القراءة فهو فيها ثبت بإجماع». أما ما ذكره العقيلي في الضعفاء الكبير ١/ ٢٧١ عن شَبَابة بن سَوَّار قال: «قلت لأبي بكر بن عَيَّاش: أبو عمر رأيته عند عاصم؟ قال: قد سألني عن هذا غير واحد، ولم يقرأ على عاصم أحد إلا وأنا أعرفه، ولم أرَ هذا عند عاصم». فهو من كلام الأقران المردود.

وخلاصة القول؛ إن حفص بن سليمان متروك الحديث، ليس بثقة، ولا يكتب حديثه كما قال النسائي. لكنه في القراءة ثْبت. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٦ فيمن مات في العشر التاسعة من المئة الثانية. وتبعه ابن حجر حيث قال في تقريب التهذيب ١٧٣: «مات بعد الثمانين». يعني: ومئة.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٦٧، التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٦، الضعفاء الصغير ٣٢، الضعفاء الكبير ١/ ٢٧١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٧٧، المجروحين ١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦، الكامل ٢/ ٧٩١ ـ ٧٩٢، المدخل إلى الصحيح ١٣٠، ا لضعفاء لابن الجوزي ٣٧ب، تهذيب الكمال ٧/ ٣٨ ـ ٤١، ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٠، ديوان الضعفاء ٦٧، الكاشف ١/ ٢٤٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٠٩ ـ ٤١٠، تقريب التهذيب ١٧٣، خلاصة التذهيب ٨٧.

(٣) الكامل ٢/ ١٠٢أ، الضعفاء لابن الجوزي ٣٧ب، ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٠٩. لكن عبارة الذهبي: «ضعفه النسائي». بيد أنه اعتمد لفظ النسائي في المغني في الضعفاء ١/ ١٨٠.

تنبيه: يوجد في نسخة أحمد الثالث من الضعفاء والمتروكين ٤ب: «حفص بن عمر: ضعيف، كوفي». فهو هذا فيما أرجح، لكن تصحفت نسبته إلى البلد.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال البخاري في التاريخ الكبير: رماه يحيى بن يحيى النيسابوري بالكذب؛ =

....

=وقال مُغْلْطاي ـ كما في تعليقات الدكتور بشار ـ: وفي كتاب ابن البَرْقي: سئل يحيى بن معين عنه؟ فقال: لا أعرفه؛ وقال البخاري ـ في التاريخ الكبير، والتاريخ الصغير، والضعفاء الصغير ـ، وأبوحاتم، والساجي: منكر الحديث. زاد أبو حاتم: يكتب حديثه على الضعف الشديد؛ وقال ابن حبان: يأتي بأشياء كأنها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به بحال؛ وقال ابن عدي: وحديثه قليل، وحديثه كما ذكره البخاري: منكر الحديث: وقال الحاكم، وأبو سعيد النَّقَّاش: روى عن أبي الزِّناد ـ (يعني عبد الله بن ذَكْوان) ـ، وعُقَيْل بن خالد، أحاديث مناكير؛ وقال الذهبي: ضَعَّفوه؛ وقال الهيثمي: ضعيف جداً؛ وقال أيضاً: شديد الضعف؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

التاريخ الكبير ٢/١/٣٦٧، التاريخ الصغير ٢/٢٥٦، الضعفاء الصغير ٣٢، الجرح والتعديل ٢/١/١٧٧، المجروحين ١/٢٥٥، الكامل ٢/٧٩٢، المدخل إلى الصحيح ١٣٠، الكاشف ١/٢٤٢، مجمع الزوائد ١/٣٢٧، ٥/٤٢، تهذيب التهذيب ٢/٤٠٩، تقريب التهذيب ١٧٣، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٧/٣٩.

فقد اتفق النُّقَّاد على جرح حفص بن عمر بن أبي العَطَّاف، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم جعله من الضعفاء المعتبر بهم، وتركه البعض الآخر، وقولهم أشبه لتعدد مناكير حفص، مع شدة بعضها، في جنب قلة حديثه. لكن لا ينبغي إهمال حكم الأولين، لأن أبا حاتم مع تعنته، واعترافه بشدة ضعف حفص، قال: «يكتب حديثه». فالرجل عند أبي حاتم من الضعفاء الذين لا يتركون، لكنه كاد أن يترك.

وأما قول ابن معين: «لا أعرفه». فلا يراد به جهالة العين، لأنه قد روى عن حفص جماعة، إنما المراد جهالة الحال، أو عدم الخبرة به ـ ينظر ترجمة إسماعيل بن إبراهيم بن بَسَّام التَّرْجُمَاني ـ.

وأما قول البخاري: «منكر الحديث» فقد قدمت غير مرة أنه يعني به اطّراح الراوي. ويؤيد هذا نقله عن يحيى بن يحيى اتهامه بالكذب.

وخلاصة القول: إن حفص بن عمر بن أبي العَطَّاف ساقط، متروك الحديث في الراجح. وقد يكون من الضعفاء الذي يكتب حديثهم. والله أعلم.

١٦٩ ـ ق: حفص بن عمر اليماني، العَدَني، الملقب بالفَرْخ(١)(٢)(٣).

قال النسائي: ليس بثقة(٤)(*).

---

(١) هكذا ذكر المتقدمون هذه الترجمة، إلى أن جاء ابن عدي بزيادات، فقال في الكامل نسخة الظاهرية ١٠٢ب: «حفص بن عمر بن ميمون العَدَني، يلقب فَرْخ، يكنى أبا إسماعيل مولى علي بن أبي طالب رضي الله عنه». وتبعه جماعة من المتأخرين، وزاد بعضهم عليه أشياء أيضاً، ففي تهذيب الكمال ٧/ ٤٢: «مولى عمر بن الخطاب، ويقال؛ مولى علي بن أبي طالب، ويقال له: الصنعاني». وهذه الزيادات غير محفوظة في هذه الترجمة. وقد جمع البعض بين ترجمة العدني، هذا، وغيرها من التراجم. وما ذاك إلا وهم.

(٢) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٧/ ٤٤: «وقد ترجمه الذهبي في وفيات الطبقة الحادية والعشرين ٢٠١ ـ ٢١٠، ثم أعاده في وفيات الطبقة الثانية والعشرين ٢١١ ـ ٢٢٠».

(٣) ترجمته في: «معرفة الرجال ١/ ٥٣ ـ ٥٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٦٥، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٢٠. الضعفاء والمتروكين ٨٢، الضعفاء الكبير ١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٨٢، المجروحين ١/ ٢٥٧، الكامل ٢/ ٧٩٢ ـ ٨٩٤، الضعفاء والمتروكون ١٨٤، المؤتلف والمختلف ٤/ ١٨٢٣ ـ ١٨٢٤، الإكمال ٧/ ٥٦، الضعفاء لابن الجوزي ٣٧ب، تهذيب الكمال ٧/ ٤٢ ـ ٤٥، ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٠ ـ ٥٦١، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٠، ديوان الضعفاء ٦٧، الكاشف ١/ ٢٤٢، المُجَرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٩٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٤١٠ ـ ٤١١، تقريب التهذيب ١٧٣، خلاصة التذهيب ٨٨.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٨٢، الكامل ١٠٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ٣٧ب، تهذيب الكمال ٧/ ٤٤، ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٤١٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ **الموثِّقون**: قال ابن أبي حاتم: حدثني أبو عبد الله الطِّهْراني ـ (يعني محمد بن حَمَّاد) ـ: حدثنا حفص بن عمر العَدَني وكان ثقة.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال ابن معين في رواية ابن مُحْرز: ليس بشيء؛ وفي رواية البَرْقي: ليس بثقة؛ وفي رواية أبي داود من رواية الآجري؛ كان رجل سوء؛ وقال المَرُّوذي: سألت أبا عبد الله عنه؟ فقال: لم أكتب عنه؛ وقال أحمد أيضاً في=

....

=رواية أبي داود من رواية الآجري؛ كان مع حَمَّاد في تلك البلايا ـ قال الآجري: يعني حماداً البربري ـ؛ وقال أبو زرعة في رواية البَرْذعي: إبراهيم بن الحكم بن أبان، وحفص بن عمر العَدَني واهيان؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ليس بشيء؛ وقال أبو حاتم: لَيِّن الحديث؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال أبو العرب الصِّقِلِّي: قلت لمالك بن عيسى ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ: حفص بن عمر الذي روى عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن بُسْرَة حديث مس الذكر؟ قال: يقال له الفَرْخ، ليس بشيء؛ وقال العقيلي ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: لا يقيم الحديث؛ وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد قلباً، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد؛ وقال ابن عدي: وعامة حديثه غير محفوظ، وأخاف أن يكون ضعيفاً كما ذكره النسائي؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال الدارقطني: ضعيف ـ (فهذا القول يوجد في نسخة من كتاب: الضعفاء والمتروكون) ـ، وفي موضع آخر: ليس بقوي في الحديث، وقال في العلل: متروك؛ وقال الذهبي في الكاشف: ضَعَّفوه؛ وفي المُجَرَّد: واهٍ؛ وقال الهيثمي، وابن حجر في التقريب: ضعيف.

معرفة الرجال ١/ ٥٣ ـ ٥٤، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٢٠، الضعفاء الكبير ١/ ٢٧٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٨٢، المجروحين ١/ ٢٥٧، الكامل ٢/ ٧٩٤، الضعفاء والمتروكون ١٨٤، الكاشف ١/ ٢٤٢، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٩٨، مجمع الزوائد: ١/ ٢٦٩، تهذيب التهذيب ٢/ ٤١١، تقريب التهذيب ١٧٣.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن ما نقله البعض عن العجلي في حفص العَدَني، هو وهم، والصواب أن قول العجلي ذاك في رجل آخر ـ: ينظر معرفة الثقات ١/ ٣٠٩، وتهذيب التهذيب ٢/ ٤١١ ـ. كما أن ابن الجوزي، وغيره، نقلوا عن العقيلي في العَدَني كلاماً قاله أبو جعفر في ترجمة أخرى ـ ينظر الضعفاء الكبير ١/ ٢٧٥، والضعفاء لابن الجوزي ٣٧ب.

ثم أقول: اتفق النقاد على جرح حفص بن عمر العَدَني، سوى أبي عبد الله الظِّهْراني حيث وثقه. وتوثيقه هذا غير مقبول لشذوذه، ووجود المناكير الكثيرة في حديث حفص.

والمجرِّحون لم يتفقوا على عَدّ هذا الرجل في درجة واحدة، فالجمهور على اطّراحه وترك حديثه، وجعله البعض من الضعفاء المعتبر بهم. ولعل الراجح قول الأولين لكثرة مناكير حفص التي سماها العلماء، خاصة وأن ابن عدي قال: «وعامة حديثه غير محفوظ».

وخلاصة القول: إن حفص بن عمر العَدَني ليس بثقة ـ كما قال النسائي ـ متروك الحديث في الراجح. والله أعلم.

١٧٠ ـ حفص[١] الفَرْد[٢]، المصري، المتكلم[٣].

قال النسائي: صاحب كلام، لا يكتب حديثه[٤](*).

---

(١) كناه الزَّبيدي في تاج العروس ٨/ ٤٨٨ أبا حفص.

(٢) بالفاء لا بالقاف.

(٣) ترجمته في: ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٤، ونسخة جامعة الإمام ١٣٠أ، القاموس ـ باب الدال، فصل الفاء ـ ٣٩٠ لسان الميزان ٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣١، تبصير المنتبه ٣/ ١٠٧٤، نزهة الألباب في الألقاب ٢/ ٦٨، تاج العروس ـ باب الدال، فصل الفاء ـ ٨/ ٤٨٨.

(٤) ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٤، ونسخة جامعة الإمام ١٣٠أ، لسان الميزان ٢/ ٣٣٠، لكن لفظ الذهبي: «صاحب كلام، لكنه لا يكتب حديثه».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن حجر في لسان الميزان: وكَفَّره الشافعي في مناظرته؛ وقال الذهبي: مبتدع؛ وقال الفَيْرُوْزَأباذي: من الجَبْرِيَّة؛ وقال ابن حجر في تبصير المنتبه: المبتدع.

ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٤، ونسخة جامعة الإمام ١٣٠أ، القاموس ـ باب الدال، فصل الفاء ـ ٣٩٠، لسان الميزان ٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣١، تبصير المنتبه ٣/ ١٠٧٤.

فعبارة: «وكَفَّره الشافعي في مناظرته» ذكرها محقق ميزان الاعتدال في أصل هذا الكتاب نقلاً عن لسان الميزان فقط، وهي غير موجودة في نسخة جامعة الإمام التي توجد فيها هذه الترجمة.

ولم أجد كلاماً لأحد غير النسائي في الحكم على حديث حفص، لذا فالقول قول أبي عبد الرحمٰن، خاصة وأن الرجل شديد الابتداع ومنسوب إلى الكفر.

وخلاصة القول: إن حفصاً الفَرْد هالك، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

١٧١ ـ ل: الحكم بن سِنان أبو عَوْن الباهلي[١]، البصري، القِرَبي.
مات سنة تسعين ومئة[٢].

قال النسائي: ضعيف[٣](*).

---

(١) ذكر ابن حبان في المجروحين ١/٢٤٩، والذهبي في ميزان الاعتدال ١/٥٧١، أنه مولاهم.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٢٩٢، العلل ومعرفة الرجال ٢/٣١، التاريخ الكبير ٢/١/٣٣٥، الضعفاء الصغير ٣٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/٦٠٥، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦٠٨، سؤالات الآجري لأبي داود ٣١٦، الضعفاء والمتروكين ٨٠، الكنى والأسماء ٢/٤٨، الضعفاء الكبير ١/٢٥٧، الجرح والتعديل ٢/١/١١٧، المجروحين ١/٢٤٩، الكامل ٢/٦٢٤، الاستغناء ٢/٨٢٥، الإكمال ٧/١٤٣، الأنساب ١٠/٣٦٤، الضعفاء لابن الجوزي ٣٨أ، تهذيب الكمال ٧/٩٦ ـ ٩٨، ميزان الاعتدال ١/٥٧١، المغني في الضعفاء ١/١٨٣، ديوان الضعفاء ٦٨، تهذيب التهذيب ٢/٤٢٦ ـ ٤٢٧، تقريب التهذيب ١٧٥، خلاصة التذهيب ٨٩.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٨٠، الضعفاء لابن الجوزي ٣٨أ، تهذيب الكمال ٧/٩٧، تهذيب التهذيب ٢/٤٢٦، لسان الميزان ٧/٢٠١. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «ضعفه يحيى بن معين، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن سعد: وكان ضعيفاً في الحديث؛ وقال ابن معين في رواية معاوية بن صالح: ضعيف؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألته ـ (يعني أباه) ـ عن الحكم بن سنان؟ قال: لا أدري؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: عنده وهم... ليس له كبير إسناد؛ وفي الضعفاء الصغير: يكتب حديثه، يُروى عنه؛ وفي التاريخ الصغير ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: لا يكتب حديثه؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ضعيف؛ وقال أبو حاتم: عنده وهم كثير، وليس بالقوي، ومحله الصدق، يكتب حديثه؛ وقال صالح جَزَرة: لا يشتغل به؛ وقال الساجي: صدوق كثير الوهم، أُراه كذاباً؛ وقال ابن حبان: ممن ينفرد عن الثقات بالأحاديث الموضوعات، لا يشتغل بروايته؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له أحاديث: وللحكم بن سنان غير ما=

....

= ذكرت، وليس بالكثير، وفيما يرويه بعضه مما لا يتابع عليه؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم؛ وقال الذهبي في المغني: والديوان: ضَعَّفوه. زاد في المغني: ولم يترك؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٩٢، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣١، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٣٥ الضعفاء الصغير ٣٠، سؤالات الآجري لأبي داود ٣١٦، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١١٧، المجروحين ١/ ٢٤٩، الكامل ٢/ ٦٢٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٣، ديوان الضعفاء ٦٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧، تقريب التهذيب ١٧٥.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: أن ابن عدي في الكامل ٢/ ٦٢٤، وابن الجوزي في الضعفاء ٣٨أ زادا في قول البخاري: «عنده وهم» عبارة: «كثير». وهي لأبي حاتم. وآخرهما: أن التاريخ الصغير للبخاري الذي نقل عنه ابن حجر في تهذيب التهذيب، هو غير المطبوع، لأن الصواب في المطبوع أن يسمى بالتاريخ الأوسط ـ كما بينته في كتابي موارد الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٨٨ ـ ٩٠.

ثم أقول: اتفق النُّقَّاد على جرح الحكم بن سِنان وتليينه. وقول البخاري: «يكتب حديثه» لعل المراد به كتبه في الضعفاء للاعتبار، بدليل القول الذي قبله. وأما قول أبي حاتم: «عنده وهم كثير، وليس بالقوي، ومحله الصدق، يكتب حديثه» فمراده به أن أوهام الحكم ليست ناتجة عن كذب، لأنه ينزع إلى صدق، لذا لا يترك، بل يكتب حديثه للاعتبار. وأما قول الساجي: «صدوق كثير الوهم، أراه كذاباً». فإن القسم الأول منه يُفَسَّر بتفسير عبارة أبي حاتم المشابهة، لكن أبا يحيى استدرك على نفسه بعدُ فرجح جانب الكذب.

وقد اختلف الأئمة في تحديد درجة الضَّعف التي يستحقها الحكم، فمنهم من جعله من الضعفاء الذين يعتبر بحديثهم، وعَدَّه الباقون في المُطَّرَحين والمتروكين، بل بعضهم رماه بالكذب. ومما يرجح رأي الذي لم يعتبروا بحديثه كثرة أوهامه ـ كما أشار بعض الأئمة ـ، مع شدة بعضها ـ كما زعم ابن حبان ـ، في جنب عدم كثرة رواياته حسبما ذكر غير واحد من النقاد. لكن يعترض على هذا بأن كثرة الأوهام كلام مجمل، وأبو حاتم رغم تعنته فإنه جعل الحكم من الذين يكتب=

١٧٢ ـ ت: الحكم بن ظُهَيْر، وهو الحكم بن أبي خالد[١]، والحكم بن أبي ليلى[٢]، أبو محمد الفَزَاري[٣]، الكوفي[٤][٥][٦].

= حديثهم للاعتبار مع تصريحه بكثرة وهمه. وأما الشّدة في بعض تلك الأوهام فقد أشار إليها ابن حبان وهو متعنت، ونظرت فيما استنكر على الحكم فلم أرها بلغت ذاك المبلغ.

وخلاصة القول؛ إن الحكم بن سِنان ضعيف ـ كما قال النسائي ـ، يكتب حديثه للاعتبار حسبما ترجح لي. والله أعلم.

(١) نُسب إلى كنية أبيه على سبيل التدليس.

(٢) نُسب إلى كنية أبيه على سبيل التدليس.

(٣) يبدو أنه كان مولى فَزَارة. ينظر التاريخ الكبير ٢/١/٣٤٥.

(٤) ينظر التاريخ التاريخ الكبير ٢/١/٣٤٢.

(٥) قال ابن عدي ـ كما في تهذيب الكمال ٧/١٠٢ ـ: «مات قريباً من سنة ثمانين ومئة»، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/٥٧١: «عاش إلى سنة ثمانين ومئة».

(٦) ترجمته في: «تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/٢٧٧، ٥٣٤، ٥٤٩، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٨٤، ٤٤٣، التاريخ الكبير ٢/١/٣٣٨، ٣٤٥، التاريخ الصغير ٢/٢١٤، الضعفاء الصغير ٣١، أحوال الرجال ٥٢، ٩٤، الكنى والأسماء لمسلم ٢/٧٣٤، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/٤٢٧ ـ ٤٢٨، ٤٩٢، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦٠٨، المعرفة والتاريخ ٣/٣٤، مسائل محمد بن عثمان بن أبي شيبة لشيوخه ٢١٠ب، الضعفاء والمتروكين ٨١، الكنى والأسماء ٢/٩٥، الضعفاء الكبير ١/٢٥٩، الجرح والتعديل ٢/١/١١٨ ـ ١١٩، المجروحين ١/٢٥٠ ـ ٢٥١، الكامل ٢/٦٢٦ ـ ٦٢٨، الضعفاء والمتروكون ١٨٠، تاريخ أسماء الثقات ٩٧، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٥ ـ ٧٦، المختلف فيهم ٥٥٦، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/٥٦ ـ ٥٧، الضعفاء لابن الجوزي ٣٨أ، تهذيب الكمال ٧/٩٩ ـ ١٠٣، ميزان الاعتدال ١/٥٧١ ـ ٥٧٢، المغني في الضعفاء ١/١٨٣، ديوان الضعفاء ٦٩، الكاشف ١/٢٤٥، ذيل ميزان الاعتدال ١٧٦ ـ ١٧٧، ١٩٩، غاية النهاية ١/٢٥٧، تهذيب التهذيب ٢/٤٢٧ ـ ٤٢٨، =

قال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٢][*].

= لسان الميزان ٢/١٦٣، ٣٣٢، ٣٣٨، تقريب التهذيب ١٧٥، خلاصة التذهيب ٨٩، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/٥٤.

(١) الضعفاء والمتروكين ٨١، الكامل ٦٨ب، الضعفاء لابن الجوزي ٣٨أ، تهذيب الكمال ٧/١٠٢، تهذيب التهذيب ٢/٤٢٨، لكن اقتصر ابن حجر ـ كما في مطبوعة تهذيب التهذيب ـ على عبارة: متروك

(٢) تهذيب الكمال ٧/١٠٢، تهذيب التهذيب ٢/٤٢٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة ـ كما في مسائله لشيوخه ـ: وسمعت أبي يقول: ذكرت أنا وأبو نعيم ـ (يعني الفضل بن دُكين) ـ الحكم بن ظُهَيْر، فقال لي أبو نعيم: أليس قد رأيته وكتبت عنه؟ قال: فكيف رأيته؟ قلت: كان رجلاً نبيلاً عند أهل الكوفة. قال: كذلك كان. قلت: يا أبا نعيم، فأخبرني من أين جاءنا هذا الضعف؟ قال: أوَ لا تدري؟ قلت: فأخبرني. قال: حدث عن السُّدِّي ـ (يعني إسماعيل بن عبد الرحمٰن) ـ أحاديث منكرة لم يجئ بها أحد غيره، وحدث عن علقمة بن مَرْثَد بأحاديث منكرة وحدّث عن عاصم بن أبي النَّجُود بأحاديث منكرة لم يجئ بها أحد غيره، ولم يحدث عن شيخ إلا جاء بشيء لم يعرف، فمن ثَمَّ جاءه الضعف؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي رواية ابن أبي خَيْثمة ـ كما في المجروحين ـ: ليس بشيء؛ وفي مو ضع آخر من رواية الدوري: قد سمعت منه، وليس بثقة؛ وفي موضع من رواية ابن الجنيد، وفي رواية عبد الله بن أحمد الدورقي: ليس بثقة؛ وفي موضع آخر من رواية ابن الجنيد: قد سمعت منه، ليس بشيء؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس حديثه بشيء؛ وفي رواية أبي داود السجستاني: كذاب؛ وقال ابن نمير: قد سمعت منه، وليس بثقة؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول؛ قال ابن أبي شيبة ـ (هو أبو بكر عبد الله أو عثمان) ـ وذكر الحكم بن ظُهَيْر فقال: لو كان فيه طَبَاخ ـ (أي قوة، أو عقل، أو خير) ـ لحدثتكم عنه... سمعت علي بن الحسين بن الجنيد يقول: رأيت ابن أبي شيبة لا يرضى الحكم بن ظُهَيْر، ولم يدخله في تصنيفه؛ وقال أبو عثمان سعيد بن عمرو البرذعي: قلت: قال ابن أبي شيبة: إذا رأيتني قد=

....

= كتبتُ عن الرجل، ولا أحدث عنه، فلا تسأل عنه ـ وكان كتب عن الحكم ولم يحدث عنه، ثم قال ـ: حدّث عن عاصم ـ (يعني ابن أبي النَّجود) ـ، عن زِرّ ـ (يعني ابن حُبَيْش) ـ، عن عبد الله ـ (يعني ابن مسعود) ـ فجعل يعدد تلك المناكير: إذا رأيت معاوية، وغيره. فأراد رجل أن يكتب حديثاً مما ذكر، فقال له: الحكم، عن السُّدِّي، عَمَّن؟ قال: لا يُكتب عني عن الحكم بن ظُهير شيئاً؛ وقال ابن شاهين ـ كما في المختلف فيهم ـ: وعن عثمان بن أبي شيبة أنه قال: الحكم بن ظُهير عندي صدوق، وليس ممن يحتج به، وكان فيه اضطراب. . .؛ وقال حَرْب بن إسماعيل الكَرْماني: قلت لأحمد بن حنبل: الحكم بن ظُهَيْر كيف حديثه؟ فكأنه ضَعَّفه؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير، الضعفاء الصغير: تركوه، منكر الحديث؛ وفي التاريخ الصغير: منكر الحديث؛ وقال الجوزجاني في موضع من أحوال الرجال: ساقط؛ وفي موضع آخر: سقط بميله، وأعاجيب حديثه، وهو صاحب نجوم يوسف؛ وقال مسلم: متروك الحديث؛ وقال أبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم: واهي الحديث؛ وفي موضع من رواية البرذعي: متروك الحديث؛ وقال البَرْذعي في موضع آخر من روايته: قلت: الحكم بن ظُهَيْر؟ قال: ليس بشيء، واهي الحديث. قلت: يحدث عن ابن أبي ليلى ـ (يعني محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى) ـ، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «من بني مسجداً. . .»؟ قال: منكر. قلت: فالتفسير؟ قال: كل حديثه منكر واهٍ؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: لا يكتب حديثه؛ وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم: وقال أبو حاتم: متروك الحديث، لا يكتب حديثه؛ وقال الترمذي: والحكم بن ظُهَيْر قد ترك حديثه بعض أهل الحديث؛ وقال صالح جزرة: كان يضع الحديث؛ وقال العقيلي: وله عن عاصم مناكير؛ وقال ابن حبان: كان يشتم أصحاب محمد ﷺ، يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة أحاديث عن السُّدِّي، وعاصم بن أبي النَّجُود: وهذه الأحاديث عن عاصم، وعن السدّي التي ذكرته كلها غير محفوظة، وقال ابن عدي أيضاً عقب إيراده لجملة أخرى من الأحاديث، آخرها من رواية الحكم عن علقمة بن مَرْثَد: وهذه الأحاديث عن علقمة بن مَرْثَد لا يحدث به إلا الحكم بن ظُهَيْر عنه وللحكم غير ما ذكرنا من الحديث، وعامة أحاديثه غير محفوظة؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال الحاكم ـ (يعني أبا أحمد) ـ: ليس بالقوي عندهم؛ وقال ابن=

....

= الجوزي: كان يروي عن الثقات الموضوعات؛ وقال الهيثمي؛ متروك؛ وقال أيضاً مجمع على ضعفه؛ قال ابن حجر: متروك، رمي بالرفض، واتهمه ابن معين.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٧٧، ٥٤٩، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٨٤، ٤٤٣، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٤٥، التاريخ الصغير ٢/ ٢١٤، الضعفاء الصغير ٣١، أحوال الرجال ٥٢، ٩٤، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٣٤، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨، ٤٩٢، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٤، الجامع الصحيح ٥/ ٥٣٩، مسائل محمد بن عثمان بن أبي شيبة لشيوخه ٢١٠ب، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١١٩، المجروحين ١/ ٢٥٠، الكامل ٢/ ٦٢٦، ٦٢٨، ونسخة الظاهرية ٦٨ب، المختلف فيهم ٥٥٦، ذيل ميزان الاعتدال ١٩٩، مجمع الزوائد ٢/ ١١، ١٠/ ٣٩٩، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٢٨، تقريب التهذيب ١٧٥.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن ابن الجوزي نقل في كتاب الضعفاء ٣٨أ عن الدارقطني قوله في الحكم: ضعيف. وقد أورد أبو الحسن هذا الرجل في كتاب الضعفاء، لكن لم يقل فيه ذلك. ويبدو أن ابن الجوزي قصد نقل ما في كتاب الضعفاء للدارقطني حسبما يقتضيه سياق العبارة.

ثم أقول: اتفق النقاد على أن الحكم بن ظُهَيْر هالك، ساقط. اللهم إلا إيراد ابن شاهين له في الثقات لقول عثمان بن أبي شيبة. بيد أن أبا حفص أورده أيضاً في الضعفاء، وفي المختلف فيهم، وقد بَيَّن في الكتاب الأخير دلالة غير الحرف الأول الأول من قول عثمان على الجرح. لذا تحمل الكلمة الأولى على نفي اتهامه بالكذب، أي أن مناكيره ناتجة عن وهم لا تعمد. وعدم اعتراض عثمان على ما نقله عن أبي نعيم في جرح الحكم يؤيد ضعف الرجل عنده. كما أن ما نُقل عن ابن أبي شيبة مهملاً، دون تعيين الاسم، يحتمل أن يكون المراد به عثمان، ولو كان هو المراد حقاً لغلب التضعيف الصريح على التعديل الذي فيه شَوْب من جرح.

وبذلك يصفو لعامة النقاد حكمهم في صاحب هذه الترجمة، خاصة وأنهم ذكروا له من المناكير الكثيرة، والشديدة ما يؤكد قولهم. وحسبنا في هلاك هذا الرجل قول ابن عدي: «وعامة أحاديثه غير محفوظة».

وأما قول أبي أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم» فمراده به الجرح الشديد ـ كما سبق في ترجمة أيوب بن خُوْط ـ. =

١٧٣ ـ الحكم بن عبد الله بن سَعْد[١] أبو عبد الله القُرشي مولاهم[٢]، الأَيْلي[٣][٤].

قال النسائي: متروك الحديث[٥][*].

= وخلاصة القول: إن الحكم بن ظُهَيْر متروك الحديث، ليس بثقة، ولا يكتب حديثه كما قال النسائي: والله أعلم.

(١) كذا سمى جَدَّه الأكثرون، وشَذَّ البعض فقال: سعيد. هذا، وقد جمع البعض بين هذه الترجمة وترجمة الحكم بن عبد الله بن خُطَّاف أبي سلمة العامِلي، لكن ابن حجر صوب التفرقة. ينظر لسان الميزان ٢/ ٣٣٣، وميزان الاعتدال ١/ ٥٧٢.

(٢) ينظر الضعفاء لأبي زرعة حيث خالف في نسب الحكم المشهور.

(٣) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٠٦، فيمن مات في العشر الخامسة من المئة الثانية.

(٤) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٦٦، ١٧١، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٨٢، معرفة الرجال ١/ ٦٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٣٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٤٥، التاريخ الصغير ٢/ ١٠٦، الضعفاء الصغير ٣١، أحوال الرجال ١٥١ ـ ١٥٢، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٨٩، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٨، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٤، التاريخ ١/ ٤٥٣، الضعفاء والمتروكين ٧٩، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٦، الجرح التعديل ٢/ ١/ ١٢٠ ـ ١٢١ المجروحين ١/ ٢٤٨، الكامل ٢/ ٦٢٠ ـ ٦٢٢، تصحيفات المحدّثين ٣/ ١١٨٩، الضعفاء والمتروكون ١٨٠ ـ ١٨١، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٤، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٦، سؤالات السِّجزي وغيره للحاكم ١٦٢، الضعفاء لأبي نعيم ٧٤، الإكمال ١/ ١٢٧، الضعفاء لابن الجوزي ٣٨أ، ٣٩ب، ميزان الاعتدال ١/ ٥٧٢ ـ ٥٧٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٣، ديوان الضعفاء ٦٩، الإكمال للحسيني ٢٦، لسان الميزان ٢/ ٣٣٢ ـ ٣٣٤، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٥٤.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٧٩، الكامل ٦٦ب، الضعفاء لابن الجوزي ٣٩ب، ميزان الاعتدال ١/ ٥٧٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أحمد بن عَبْدَة الآمُلِيّ: حدثنا وَهْب بن زَمْعَة، عن عبد الله بن المبارك أنه ترك حديث الحكم؛ وقال البخاري في تاريخه: كان ابن المبارك يُوَهِّنه؛ وفي الضعفاء =

....

=الصغير: كان ابن المبارك يُضَعِّفه؛ وقال محمد بن يحيى بن حسّان التِّنِّيسي: قال أبي: لا تكتب حديث الحكم بن عبد الله بن سعد الأَيْلي فإنه متروك الحديث؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري: ضعيف؛ وفي موضع آخر منها، وكذلك في رواية ابن أبي مريم: ليس بثقة. زاد ابن أبي مريم: ولا مأمون؛ وفي رواية ابن الجنيد، وابن محرز، ومعاوية بن صالح: ليس بشيء. زاد معاوية: لا يكتب حديثه؛ وفي رواية الكوسج: لا شيء؛ وقال ابن معين أيضاً ـ كما في لسان الميزان ـ: ساقط؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان ضعيفاً، ليس بشيء؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي زرعة الدمشقي: أحاديثه موضوعة؛ وقال الجُوزجاني: لقد حدثني من سمع ابن حنبل يقول: ألقِ حديث الحكم الأَيْلي، وإسحاق بن أبي فَرْوة في الدِّجْلة؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: ونهى أحمد عن حديثه؛ وقال محمد بن عبد الله بن عمار: قال ابن أبي الحَوَارِي ـ (يعني أحمد بن عبد الله بن ميمون) ـ، وغيره من أصحاب الحديث: ليس يعرف بدمشق كذاب إلا رجلين: الحكم بن عبد الله الأَيْلي، ويزيد بن ربيعة بن يزيد؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: تركوه؛ وقال الجُوزجاني: جاهل، كذاب. حدثني عبد الله بن يوسف ـ (يعني التِّنِّيسي) ـ، حدثني يحيى بن حمزة ـ (هو الحَضْرمي) ـ، حدثني الحكم بن عبد الله، سمع القاسم ـ (يعني ابن محمد بن أبي بكر الصديق) ـ، عن جدته أم رُومان. وأم رُومان توفيت زمان النبي ﷺ، وليست جدته، وإنما جدته أسماء ابنة عُمَيْس، ولدت أباه بذي الحُلَيْفة ـ والنبي ﷺ يريد مكة حجة الوداع ـ وأمر الحكم أوضح من ذاك عند أهل الحديث؛ وقال مسلم: منكر الحديث؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة ـ وسئل عن الحكم بن عبد الله بن سعد الأَيْلي ـ: فقال: ضعيف، لا يُحَدَّث عنه. ولم يقرأ علينا حديثه، وقال: اضربوا عليه؛ وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ذاهب، متروك الحديث، لا يكتب حديثه، كان يكذب؛ وقال أيضاً ـ كما في لسان الميزان ـ: كان ممن يفتعل الحديث؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: والحكم بن عبد الله هذا هو الذي يحدث عنه يحيى بن حمزة تلك الأحاديث المنكرات وهو رجل متروك الحديث وقال علي بن الحسين بن الجنيد: متروك الحديث؛ وقال ابن خزيمة: لست أحتج به؛ وقال العقيلي: والغالب على حديث الحكم الوهم؛ وقال أبو سعيد بن يونس: منكر الحديث؛ وقال ابن حبان: ممن يروي الموضوعات عن الأثبات؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له جملة من الأحاديث، القسم الأخير منها بسند واحد، وهو: =

....

=حدثنا هَنْبَل بن محمد، حدثنا عبد الله بن عبد الجبار الخَبَائِري، حدثنا الحكم بن عبد الله، حدثني الزهري عن سعيد بن المسيب، عن عائشة... وبهذا الإسناد أيضاً حدثناه هَنْبَل غير ما ذكرت أكثر من خمسة عشر حديثاً، كلها مع ما ذكرتها موضوعة، وما هو منها معروف المتن فهو باطل بهذا الإسناد، وما أمليت للحكم عن القاسم بن محمد، والزهري، وغيرهم، كلها... غير ما ذكرته هٰهنا فكلها مما لا يتابعه الثقات عليه، وضعفه بَيِّن على حديثه؛ وقال الدارقطني في الضعفاء، والسنن، وسؤالات البَرْقاني: متروك؛ وفي موضع آخر من السنن: ضعيف الحديث؛ وفي موضع آخر منها أيضاً ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: لا يحتج به؛ وقال الحكم ـ كما في سؤالات السِّجْزي ـ: ضعيف؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: ليس بشيء؛ وقال ابن ماكولا: منكر الحديث؛ وقال الذهبي في الميزان: هالك؛ وفي المغني، وديوان الضعفاء: متروك، متهم؛ وقال الهيثمي: متروك.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/١٦٦، ١٧١، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٨٢، معرفة الرجال ١/٦٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٣٤، التاريخ الكبير ٢/١/٣٤٥، التاريخ الصغير ٢/١٠٦، الضعفاء الصغير٣١، أحوال الرجال ١٥١ ـ ١٥٢، الكنى والأسماء لمسلم ١/٤٨٩، المعرفة والتاريخ ٣/٤٤، التاريخ ١/٤٥٣، الضعفاء الكبير ١/٢٥٦، الجرح والتعديل ٢/١/١٢٠ ـ ١٢١، المجروحين ١/٢٤٨، الكامل ٢/٦٢٠، ٦٢٢، الضعفاء والمتروكون ١٨١، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٤، السنن للدارقطني ٢/٩، ١٧٩، سؤالات السِّجزي وغيره للحاكم ١٦٢، الضعفاء لأبي نعيم ٧٤، الإكمال ١/١٢٧، الضعفاء لابن الجوزي ٣٩ب، ميزان الاعتدال ٣/٣٠٩، المغني في الضعفاء ١/١٨٣، ديوان الضعفاء ٦٩، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ٨، مجمع الزوائد ٣/١٦٠، لسان الميزان ٢/ ٣٣٣، ٣٣٤.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في بعض الروايات عن الدوري، عن ابن معين: ليس بشيء. ينظر الضعفاء الكبير ١/٢٥٦، والكامل ٢/٦٢٠.

ثم أقول: اتفق النقاد على أن الحكم بن عبد الله الأيْلي هالك، ساقط بل بعضهم رماه بالكذب. اللهم إلا الحاكم حيث قال فيه: «ضعيف». وأبو عبد الله عنده تساهل في باب النقد، وهذا منه، لأن الحكم قد غلبت النكارة على حديثه.

وأما قول الدارقطني في موضع من سننه: «ضعيف الحديث». فمعارض بقوله في=

١٧٤ ـ الحكم بن عبد الله بن مسلمة أبو مُطيع القُرَشي مولاهم، الخُراساني، البَلْخي، القاضي، الفقيه، صاحب أبي حنيفة. مات ببلْخ ليلة السبت لاثنتي عشرة خلت من جُمادى الأولى سنة تسع وتسعين ومئة، وله أربع وثمانون سنة، وقيل: مات سنة ثمان ومئتين، وقيل: سنة إحدى وتسعين ومئة[١].

قال النسائي: ضعيف[٢](*).

= موضع آخر من السنن، وفي غير ما كتاب: «متروك». وقد تقدم في ترجمة أبان بن جَبَلَة أن أبا الحسن استعمل عبارة: «ضعيف» في جماعة متروكين تركهم هو.

وأما قول ابن معين في موضع: «ضعيف» فمراده به ترك حديث الراوي كما سبق في ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش، وكما تدل عليه أقواله الأخرى.

وأما من قال: «منكر الحديث» فقد أراد الضعف الشديد. لأن الأئمة استعملوا هذه العبارة كثيراً على هذه الصفة كما تقدم في أماكن كثيرة.

وخلاصة القول؛ إن الحكم بن عبد الله بن سعد متروك الحديث ـ كما قال النسائي ـ، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٧٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٢٤، تاريخ البادي عن ابن معين ١١٢، الطبقات ٣٢٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٥٨، الضعفاء والمتروكين ٢٥٩، الكنى والأسماء ٢/ ١١٧، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٢١ ـ ١٢٢، المجروحين ١/ ٢٥٠، الكامل ٢/ ٦٣١ ـ ٦٣٢، الضعفاء والمتروكون ١٨١ ـ ١٨٢، الإرشاد ١/ ٢٧٦، ٣/ ٩٢٥ ـ ٩٢٦، تاريخ بغداد ٨/ ٢٢٣ ـ ٢٢٥، الضعفاء لابن الجوزي ٣٩ب، ميزان الاعتدال ١/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥، ٤/ ٥٧٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٣، لسان الميزان ٢/ ٣٣٤ ـ ٣٣٦، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٥٤.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٢٥٩، الكامل ٦٩ب، الضعفاء لابن الجوزي ٣٩ب، ميزان لاعتدال ١/ ٥٧٤.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن سعد: وكان مرجئاً... وهو ضعيف عندهم في الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ضعيف؛ وقال محمود بن =

....

=غَيْلان: ضرب ابن معين، وأبو خيثمة على اسمه، وأسقطوه، وهو كبير المحل عند الحنفية؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: لا ينبغي أن يُروي عنه، حكوا عنه أنه كان يقول: الجنة والنار خلقتا فستفنيان. وهذا كلام جهم لا يُروي عنه شيء؛ وقال الفلاس: ضعيف الحديث؛ وقال البخاري ـ كما في الكامل ـ: صاحب رأي ضعيف؛ وقال أحمد بن سَيَّار المروزي: أبو مُطيع من رؤساء المرجئة؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: تركوا حديثه، كان جهمياً؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي مطيع البلخي؟ فقال: كان قاضي بلخ، وكان مرجئاً، ضعيف الحديث. وانتهى في كتاب الزكاة إلى حديث له فامتنع من قراءته، وقال: لا أحدّث عنه؛ وقال ابن حجر: وقال الساجي: ترك لرأيه. واتهمه؛ وقال ابن حبان: كان من رؤساء المرجئة، ممن يبغض السنن ومنتحليها؛ وقال أيضاً عقب إيراده حديثاً في ترجمة عثمان بن عبد الله الأموي: وهذا شيء وضعه أبو مطيع البلخي على حماد بن سلمة، فسرقه هذا الشيخ؛ وقال ابن عدي: وأبو مطيع بَيِّن الضعف في أحاديثه، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه؛ وقال الخليلي: وكان مرجئياً، وهو صالح في الحديث، إلا أن أهل السنة أمسكوا عن رواية حديثه؛ وقال أيضاً: عيب عليه الإرجاء، وسَمَّوه المرجئ... وهو كبير المحل عند الحنفيين بخراسان... فأما الحفاظ من أهل العراق، وخراسان فلا يَرْضَونه؛ وقال الجَوْرَقاني عقب إيراده لحديث له: هذا حديث موضوع، باطل، لا أصل له، وهو من موضوعات أبي مطيع البلخي، وأبو مطيع هذا اسمه الحكم بن عبد الله البلخي، كان من رؤساء المرجئة، ممن يضع الحديث، ويبغض السنن؛ وقال الذهبي في الميزان: واهٍ في ضبط الأثر؛ وفي المغني: تركوه؛ وقال الهيثمي: متروك؛ وقابل ابن عَرَّاق: أما أبو مطيع فوضاع.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣٧٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٢٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٥٨، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٧، الجرح والتعديل ١/٢/ ١٢٢، المجروحين ١/ ٢٥٠، ٢/ ١٠٣، الكامل ٢/ ٦٣١، ٦٣٢، الإرشاد ١/ ٢٧٦، ٣/ ٩٢٥ ـ ٩٢٦، تاريخ بغداد ٨/ ٢٢٥، الأباطيل ١/ ٢١، ميزان الاعتدال ١/ ٥٧٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٣، مجمع الزوائد ٨/ ١٥٣، لسان الميزان ٢/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٢٣٠.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: أنه جاء في تاريخ البادي عن ابن معين ١١٢ ما نصه: «معاوية بن يحيى الصَّدَفي روى عن الزهري، ومعاوية بن=

....

= يحيى الآخر الأَطْرابُلُسي، وأبو مطيع، ضِعاف، ليسوا بشيء». فإن كان الكلام سليماً، فقد تقدم عن ابن معين قوله في الحكم البلخي: «ضعيف» و«ليس بشيء». لكن لما كانت كنية معاوية الأَطْرَابُلُسي أبا مطيع فإنه يرد احتمال كون الكنية المذكورة في النص راجعة إليه. وثانيها: ما ور د في لسان الميزان ٢/ ٣٣٥: «قال العقيلي: كان مرجئاً، صالحاً في الحديث، إلا أن أهل السنة أمسكوا عن الرواية عنه». فجعل هذا القول للعقيلي وهم من النساخ فيما يبدو، والصواب أنه للخليلي. وثالثها: أن الجَوْرَقاني نقل في الأباطيل ١/ ٢١ ـ ٢٢، وكذلك ابن حجر في لسان الميزان ٢/ ٣٣٥، عن أبي حاتم قوله: «وكان مرجئاً، كذاباً». والذي في كتاب الجرح والتعديل ـ كما تقدم ـ: «وكان مرجئاً، ضعيف الحديث». وآخرها: ما نقله ابن الجوزي في الضعفاء ٣٩ب عن الدارقطني قوله: «ضعيف». مع أن الدارقطني لم يصرح بهذه العبارة في كتاب الضعفاء.

ثم أقول: اتفق النقاد على جرح الحكم بن عبد الله البَلْخي، ومنهم الخليلي عند من أمعن النظر في جملة قوليه، فإن كان أراد التعديل فيعد قوله حينئذٍ شاذاً هذا، وقد ورد عن ابن المبارك، وغيره تعظيمهم له، فيحمل ذلك على غير الحديث والمذهب، كالفقه، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ـ ينظر تاريخ بغداد ٨/ ٢٢٤ ـ، وهذا هو المتعين عند التحقيق، وخاصة إذا عرفت وجهة القائل.

والمجرِّحون اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور على إسقاطه، وترك حديثه، بل رماه بعضهم بالكذب، والوضع. وذهب الباقون إلى تضعيفه ضعفاً لا ينزله عن درجة المعتبر بهم. والراجح هو رأي الجمهور لكثرة مناكيره، مع شدة بعضها، حتى إن ابن عدي قال: «وعامة ما يرويه لا يتابع عليه»، هذا إن لم نعتبر جانب الكذب والوضع، فكيف إذا اعتبرناه؟! ويضاف إلى ذلك ما نسب إلى الحكم من البدعة، وسوء المذهب، حيث رمي بالتجهم، والإرجاء. أما التجهم فلقوله بقول جهم: «الجنة والنار خلقتا فستفنيان»، وأما الإرجاء فقد جُعل رأساً فيه، لكنه مثل إرجاء الكوفيين، وإن شئت فقل الحنفية، وليس هو إرجاء أهل البدعة والضلالة المشهور، وإن عُد بدعة فهو من البدع الخفيفة، بل أخفها، لذا لا ينبغي التحامل على قائله ـ ينظر لزاماً ترجمة إبراهيم بن يوسف الماكِياني ـ. وقد حُمل على الحكم أيضاً ما ذكره عنه النضر بن شُمَيْل حيث قال ـ كما في المجروحين ١/ ٢٥٠، وتاريخ بغداد ٨/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥، واللفظ للأخير ـ: «قال أبو مطيع البلخي: نزل الإيمان، والإسلام في القرآن على وجهين، وهو عندي على وجه واحد. فقلت له: فممن ترى الغلط؟! منك، أو من النبي ﷺ، أو من جبريل، أو من الله؟! فبقي». =

١٧٥ ـ بخ ت ص عس ق: الحكم بن عبد الملك القُرشي، البصري، ثم الكوفي[١].

قال النسائي: ليس بالقوي[٢][*].

= وخلاصة القول: إن الحكم بن عبد الله البَلْخي هالك، متروك الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٢٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٨٥، معرفة الرجال ١/ ٧٣، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٤٠، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٥٢، الضعفاء والمتروكين ٨٠، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٢٢ ـ ١٢٣، المجروحين ١/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩، الكامل ٢/ ٦٣٠ ـ ٦٣١، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٥، تاريخ بغداد ٨/ ٢٢٠ ـ ٢٢١، الضعفاء لابن الجوزي ٣٩ب، تهذيب الكمال ٧/ ١١٠ ـ ١١٢، ميزان الاعتدال ١/ ٥٧٦ ـ ٥٧٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٤، ديوان الضعفاء ٦٩، الكاشف ١/ ٢٤٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٣١ ـ ٤٣٢، تقريب التهذيب ١٧٥، خلاصة التذهيب ٨٩.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٨٠، الكامل ٦٩ب، تاريخ بغداد ٨/ ٢٢١، الضعفاء لابن الجوزي ٣٩ب، تهذيب الكمال ٧/ ١١٢، ميزان الاعتدال ١/ ٥٧٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٣١.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموَثِّقون: قال العجلي: ثقة.

ب ـ المُجَرِّحُون والمُلَيِّنون: قال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وفي رواية الدارمي، وابن أبي خيثمة في أحد روايتيه عن يحيى: ضعيف؛ وفي رواية ابن الجنيد، وابن محرز: ضعيف الحديث؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة أيضاً: ليس حديثه بشيء؛ وقال يعقوب بن شيبة: ضعيف الحديث جداً، له أحاديث مناكير؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: منكر الحديث؛ وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث جداً، وليس بقوي في الحديث؛ وقال ابن خِراش: ضعيف الحديث؛ وقال البزار: ليس بقوي؛ وقال العقيلي: وقد روى الحكم هذا عن قتادة غير حديث لم يتابع عليه منها.... ـ (فذكر حديثين، ثم قال) ـ: وله غير حديث لا يتابع عليه؛ وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات=

....

=بما لا يتابع عليه، حتى أكثر منه؛ وقال ابن عدي بعد أن ساق له جملة من الأحاديث: وهذه الأحاديث التي أمليتها للحكم عن قتادة منه ما يتابعه الثقات عليه، ومنه ما لا يتابعه... وللحكم عن قتادة غير ما ذكرت من الحديث، ولا أعلم يروي الحكم عن غير قتادة إلا اليسير؛ وقال الذهبي: ضُعِّف؛ وقال الهيثمي: متروك الحديث؛ وقال أيضاً، وكذلك ابن حجر: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٢٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٨٥، معرفة الرجال ١/ ٧٣، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٥٢، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٢٣، المجروحين ١/ ٢٤٨، الكامل ٢/ ٦٣١، تاريخ بغداد ٨/ ٢٢١، الكاشف ١/ ٢٤٦، مجمع الزوائد ١/ ٩١، ٣٤٠، ٦/ ١٧١، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٣٢، تقريب التهذيب ١٧٥.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: ما جاء في بعض نسخ الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٢٣ عن الدوري، عن ابن معين قوله: «ضعيف، ليس بثقة، وليس بشيء». وتبع المزي في تهذيب الكمال ٧/ ١١١ ذلك. لكن الذي في المطبوع من رواية عباس: «ليس بشيء» دون زيادة، وهو الذي اعتمده ابن عدي في الكامل ٢/ ٦٣٠. وآخرهما: أن ابن الجوزي نقل في كتاب الضعفاء ٣٩ب عن ابن معين قوله: «ليس بثقة، وليس بشيء». ولم أجد العبارة الأولى عند غير ابن الجوزي، وأبو الفرج كثير الوهم في كتاب الضعفاء.

ثم أقول: اتفق النقاد على جرح الحكم بن عبد الملك، سوى العجلي حيث وثقه مطلقاً، ولا يعتد بهذه المخالفة لأن العجلي متساهل في التوثيق، فضلاً عن أن قوله لم يرد في ترتيبي السبكي، والهيثمي، ولا في القطعة المتبقية من أصل كتاب العجلي. بل نقله بعض المتأخرين.

والمُجَرِّحون اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم طرحه، وترك حديثه؛ والبعض الآخر عَدَّه في الضعفاء المعتبر بهم.

وقد أورد له النقاد جملة من المناكير، أكثرها عن قتادة ـ لأن روايته عن غيره يسيرة ـ. فإن كانت أحاديثه عن قتادة وغيره ـ معاً ـ كثيرة، كان ضعيفاً غير متروك، وإلا فتركه متعين. ولم يتبين لي مقدار حديثه، لذا لا أقطع بأحد الحكمين فيه، وإن كنت أرجو أن لا يكون متروكاً، ولعل هذا هو رأي ابن عدي الخبير بالروايات.

وقول النسائي: «ليس بالقوي» يستعمله كثيراً في أهل المرتبتين الأخيرتين من=

١٧٦ ـ مد ت: الحكم بن عطيَّة أبو عثمان العَيْشي، البصري[١][٢].

قال النسائي: ليس بالقوي[٣].

وقال أيضاً: ضعيف[٤][*].

= مراتب التعديل، فعلى هذا يكون حكمه أرفع من حكم سائر النقاد، ويستأنس به في ترجيح الضعف المُسَهَّل. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٢٩ فيمن مات في العشر السادسة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ١٦٤، ٢٠٠، ٣٢٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١١١، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٧٨، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٤٤، التاريخ الصغير ٢/ ١٢٩، الضعفاء الصغير ٣١، الضعفاء والمتروكين ٨٠، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٢٥ ـ ١٢٦، المجروحين ١/ ٢٤٨، الكامل ٢/ ٦٢٣ ـ ٦٢٤، تاريخ أسماء الثقات ٩٧، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/ ٢١٣ ـ ٢١٤، ٢/ ٥٦، الضعفاء لابن الجوزي ٤٠أ، تهذيب الكمال ٧/ ١٢٠ ـ ١٢٤، ميزان الاعتدال ١/ ٥٧٧ ـ ٥٧٨، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٥، ديوان الضعفاء ٧٠، الكاشف ١/ ٢٤٦، شرح علل الترمذي ٢/ ٥٠١، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦، تقريب التهذيب ١٧٥، خلاصة التذهيب ٨٩.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٨٠، الكامل ٦٨أ، الضعفاء لابن الجوزي ٤٠أ، تهذيب الكمال ٧/ ١٢٢، ميزان الاعتدال ١/ ٥٧٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦.

(٤) تهذيب الكمال ٧/ ١٢٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٣٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال أبو حاتم: وكان أبو داود ـ (يعني سليمان بن داود الطيالسي) ـ يذكره بجميل؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي رواية عبد الله بن أحمد الدورقي: ثقة؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري، وفي رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل: ليس به بأس؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب ـ كما في الجرح والتعديل ـ: لا بأس به... إلا أن أبا داود الطيالسي روى عنه أحاديث =

....

=منكرة؛ وقال الميموني ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: سئل عنه أحمد فقال: لا أعلم إلا خيراً. فقال له رجل: حدثني فلان، عنه، عن ثابت ـ (يعني البُناني) ـ، عن أنس، قال: كان مهر أم سلمة متاعاً قيمته عشرة دراهم. فأقبل أبو عبد الله يتعجب، وقال: هؤلاء الشيوخ لم يكونوا يكتبون، إنما كانوا يحفظون، ونسبوا إلى الوهم، أحدهم يسمع الشيء فيتوهم فيه؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن الحكم بن عطية؟ قال: يكتب حديثه، ليس بمنكر الحديث، وكان أبو داود يذكره بجميل... قلت: يحتج به؟ قال: لا، من ألف شيخ لا يحتج بواحد، ليس هو بالمتقن، هو مثل الحكم بن سِنان؛ وقال البزار: لا بأس به؛ وقال الساجي: صدوق يهم؛ وقال ابن عدي: وهو عندي ممن لا بأس به، يكتب حديثه؛ وقال الذهبي في المغني: مختلف في توثيقه؛ وفي الكاشف: وُثِّق؛ وقال الهيثمي: مختلف فيه؛ وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام؛ وفي فتح الباري: مختلف فيه. وذكره ابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه ابن مهدي، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنون**: قال أبو حاتم: سمعت سليمان بن حرب يقول: عمدت إلى حديث المشايخ فغسلته. قيل: مثل من؟ قال: مثل الحكم بن عطية؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير ـ: كان أبو الوليد ـ (يعني هشام بن عبد الملك الطيالسي) ـ يُضَعِّفه؛ وفي التاريخ الصغير: رأيت أبا الوليد يُضَعِّف حديث الحكم بن عطية؛ وقال ابن حبان: كان أبو الوليد شديد الحمل عليه، ويُضَعِّفه جداً؛ وقال أبو بكر المَرُّوذي: قلت ـ (يعني لأحمد بن حنبل) ـ: الحكم بن عطية كيف هو؟ قال: البصري؟ قلت: نعم، الذي روى عن ثابت. قال: كان عندي ليس به بأس، ثم بلغني أنه حَدَّث بأحاديث مناكير ـ وكأنه ضَعَّفه ـ؛ وقال أبو بكر الأثرم: قال أبو عبد الله: كان الحكم بن عطية ـ يروي عن الحسن ـ عندي صالح، حتى وجدت له عن ثابت، عن أنس أن النبي عليه السلام تزوج أم سلمة على قيمة عشرة دراهم. وهؤلاء الشيوخ يحكون عن ثابت ـ وإنما يريد الحديث الذي رواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عمر بن أبي سلمة الطويل ـ؛ وقال الترمذي: وقد تكلم بعضهم في الحكم بن عطية؛ وقال ابن حجر في فتح الباري: وذكر الطبري أن الحجة في ذلك حديث أنس: يسمونهم محمداً ويلعنونهم. قال: وهو ضعيف، لأنه من رواية الحكم بن عطية؛ وقال ابن حبان: وكان الحكم ممن لا يدري ما يحدث، فربما وهم في الخبر، يجيء كأنه موضوع، فاستحق الترك؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ضعيف الحديث؛ وقال الدارقطني: حدث عن ثابت أحاديث لا يتابع عليها؛ وقال الخطيب: وكان ضعيفاً؛ وقال الهيثمي: ضعيف. =

١٧٧ ـ الحكم بن عَمْرو أو ابن عمر الرُّعَيْني، الشامي، الحمصي[(١)]، المُعَمَّر[(٢)].

= تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ١٦٤، ٢٠٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١١١، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٧٨، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٤٤، التاريخ الصغير ٢/ ١٢٩، الضعفاء الصغير ٣١، الجامع الصحيح ٥/ ٦١٢، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٢٥ ـ ١٢٦، المجروحين ١/ ٢٤٨، الكامل ٢/ ٦٢٣، ٦٢٤، تاريخ أسماء الثقات ٩٧، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/ ٢١٣، الضعفاء لابن الجوزي ٤٠أ، تهذيب الكمال ٧/ ١٢٢، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٥، الكاشف ١/ ٢٤٦، مجمع الزوائد ٤/ ٢٨٥، ٩/ ٢٩٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٤٣٦، تقريب التهذيب ١٧٥، فتح الباري ١٠/ ٥٧٩ ـ ٥٨٠، ١١/ ٦٩.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه يوجد في تاريخ أسماء الضعفاء ٧٥: «قال ابن معين... والحكم بن عطية ضعيف». وهذا معارض للمشهور عن ابن معين من توثيق صاحب هذه الترجمة.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحُكْم على الحَكَم بن عَطِيَّة بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، ولعل الأحوط فيه أن يقال: وسط، محله الصدق. يكتب حديثه للاختبار، فما وافق حديث الثقات احتج به، وإن خالف طُرح، وما تفرد به إن لم ينكر عليه فأرجو أن يكون حسناً.

وقد تساهل من وَثَّق الحكم مطلقاً؛ كما تشدد من طرحه، لأن مناكير ليست بالكثيرة الشديدة، ولا حديثه بالقليل. بل لو قال قائل: إن الحكم صدوق، حسن الحديث في غير ما أُنكر عليه؛ لما أبعد.

وقول النسائي المشهور: «ليس بالقوي» يستعمله كثيراً في أهل المرتبتين الأخيرتين من مراتب التعديل، أي أنه غير معارض لما رجحته. وأما قوله الآخر: «ضعيف» فإنه موافق لبعض أقوال النقاد، لكن الأول أشبه. والله أعلم.

(١) نسبه إلى حمص أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ٢/١/١٢٣ ـ، ونسبه إلى الشام عامة الفسوي في المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٥. ويوجد في طبقات خليفة ٣١٧: «والحكم بن عمرو الزغيبي دمشقي» فلعله أراد صاحب هذه الترجمة، فتكون النسبة: الزغيبي، مُصَحَّفة من قبل النساخ، وتكون النسبة إلى البلد مختلفاً فيها.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٢٦، التاريخ الكبير ٢/ ١/ =

قال النسائي: ضعيف(١)(*).

= ٣٣٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٥٠، الضعفاء والمتروكين ٨٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١١٩، ١٢٣، الثقات ٤/ ١٤٦، الكامل ٢/ ٦٢٥، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٥، الضعفاء لابن الجوزي ٤٠أ، ميزان الاعتدال ١/ ٥٧٨، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٥، ديوان الضعفاء ٧٠، لسان الميزان ٢/ ٣٣٦.

(١) الضعفاء والمتروكين ٨٠، الضعفاء لابن الجوزي ٤٠أ، ميزان الاعتدال ١/ ٥٧٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: ذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن معين في رواية الدوري، وابن أبي مريم: ضعيف. زاد ابن أبي مريم: لا يكتب حديثه؛ وفي رواية عبد الله بن أحمد الدورقي: ليس بشيء؛ وقال الفسوي، وأبو حاتم: ضعيف. زاد أبو حاتم: الحديث.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٢٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٥٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٢٣، ٤/ ١٤٦، الكامل ٢/ ٦٢٥.

فقد اتفق النقاد على جرح الحكم الرُّعيني، سوى ابن حبان حيث أورده في الثقات، لأنه لم يجد فيه جرحاً في كتاب التاريخ للبخاري ـ كما يبدو ـ. وقد سبقه إلى نحو ذلك ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، فجعل هذه الترجمة ترجمتين، وجَرَّح عن أبيه صاحب الأخيرة، وتبعه في هذا التفريق ابن الجوزي، وبعض المتأخرين، مع زيادة وهم، بنقلهم عن أبي حاتم تجهيله لصاحب الترجمة الأولى، مع أن أبا حاتم جَهَّل رجلاً آخر يشاركه في الاسم واسم الأب. ينظر الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١١٩. وأظن أن ابن حبان لو علم أن الذي ترجم له في الثقات هو الرعيني المضعف لأسقطه من كتابه المذكور، مع ما يعرف عن ابن حبان من تساهل في باب النقد. والله أعلم.

والمجرِّحون للرعيني لم يتفقوا على عَدِّه في درجة واحدة، فبعضهم ترك حديثه، والبعض الآخر جعله من الضعفاء المعتبر بهم. ولعل الفريق الأول استند إلى قلة رواية الحكم، فقد قال ابن عدي في الكامل ٦٨أ: «والحكم بن عمرو هذا هو قليل الرواية عمن يروي عنه». لكن يؤخذ على هذا الفريق شهرته بالتعنت في الجرح، وعدم إيراده شيئاً من مناكير الحكم، التي بعددها، ودرجتها، تعرف مرتبته في الضعفاء. لذا فالأجدر اختيار حكم الفريق الآخر.

وخلاصة القول: إن الحكم الرُّعَيْني ضعيف ـ كما قال النسائي ـ، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

١٧٨ ـ ٤: حَكيم بن جُبَيْر الأَسَدي، أو الأُمَوي مولاهم[١]، الكوفي[٢][٣].

قال النسائي: ضعيف[٤].

وقال أيضاً: ليس بالقوي[٥](*).

---

(١) زعم بعض المتأخرين أنه مولى ثَقيف، وهو وهم، لأنهم قالوا: «مولى آل الحكم بن أبي العاص الثَّقَفي» والحكم أُموي، لا ثَقفي. ولم أر أحداً سبق المزي إلى هذا الوهم، إلا أن يكون صاحب الكمال. وقد نص غير واحد من المتقدمين وفيهم ابن حكيم بن جُبير على أن حكيماً مولى لبني أمية.

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/١٤، ١٩ فيمن مات في العشر الثالثة من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٢٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٢٧، معرفة الرجال ٢/٢٠٧، الطبقات ١٦٤، العلل ومعرفة الرجال ١/٨٦ ـ ٨٧، ١١٦، ١٥٥، ٢/١٠٠، التاريخ الكبير ١/٢/١٦، التاريخ الصغير ٢/١٤، ١٩، الضعفاء الصغير ٣٤، أحوال الرجال ٤٨، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦١٢، المعرفة والتاريخ ٣/٩٨ ـ ٩٩، ١٩٤، ٢٣٤ ـ ٢٣٥، العلل الكبير ٢/٩٦٩، الضعفاء والمتروكين ٨١، الضعفاء الكبير ١/٣١٦ ـ ٣١٧، الجرح والتعديل ٢/١/٢٠١ ـ ٢٠٢، المجروحين ١/٢٤٦ ـ ٢٤٧، الكامل ٢/٦٣٤ ـ ٦٣٧، الضعفاء والمتروكون ١٨٢، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٤، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٩، الضعفاء لابن الجوزي ٤٠ب، الرواة المختلف فيهم للمنذري ٤/٥٦٩، تهذيب الكمال ٧/١٦٥ ـ ١٦٩، ميزان الاعتدال ١/٥٨٣ ـ ٥٨٤، المغني في الضعفاء ١/١٨٦، ديوان الضعفاء ٧٠، الكاشف ١/٢٤٨، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٤، شرح علل الترمذي ١/٣٣٠ ـ ٣٣١، تهذيب التهذيب ٢/٤٤٥ ـ ٤٤٦، تقريب التهذيب ١٧٦، خلاصة التذهيب ٩٠.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٨١، الكامل ٧٠أ، الضعفاء لابن الجوزي ٤٠ب.

(٥) السنن الكبرى ٧٣، تهذيب الكمال ٧/١٦٨، ميزان الاعتدال ١/٥٨٣، تهذيب التهذيب ٢/٤٤٦.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُعَدِّلُون: قال ابن محرز: سمعت علياً ـ (يعني ابن المديني) ـ يقول:

....

=حكيم بن جُبَيْر. . . وكان يحيى يروي عنه؛ وقال محمد بن المثنى: سمعت يحيى يحدث عن سفيان ـ (يعني الثوري) ـ عن حكيم بن جُبَيْر؛ وقال الفلاس في رواية علي بن الحسين ـ كما في الجرح والتعديل ـ: وكان يحيى يحدثنا عنه؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن حكيم بن جُبير؟ فقال: في رأيه شيء. قلت: ما محله؟ قال: محله الصدق إن شاء الله.

ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنون**: قال أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي: قيل لشعبة: ما لك لا تحدث عن حكيم بن جُبَيْر؟ قال: أخاف النار إن حَدَّثت عنه؛ وقال ابن معين في رواية معاوية بن صالح: زعم معاذ ـ (يعني ابن معاذ) ـ أنه سأل شعبة عن حديث حكيم بن جُبَيْر فقال: إني أخاف الله إن حدثت عنه؛ وقال معاذ بن معاذ في رواية ابن المديني من رواية روح الكرابيسي: قلت لشعبة: حدثني بحديث حكيم بن جُبَيْر، فقال: أخاف النار؛ وقال أحمد بن سِنان القطان ـ كما في التاريخ الصغير ـ: سألت عبد الرحمٰن بن مهدي: لم تركت حكيم بن جُبَيْر؟ فقال: حدثني يحيى القطان: سألت شعبة عن حديث من حديث حكيم بن جُبَيْر فقال: أخاف النار؛ وقال ابن المديني في رواية أبي بكر محمد بن أبي عَتَّاب الأَعْيَن: حدثنا يحيى بن آدم، قال: قال لنا سفيان ـ (يعني الثوري) ـ: أبو بِسطام يروي عن حكيم بن جُبَيْر؟ قال: فقالوا: لا. قال: لم؟ قالوا: قال: أخاف النار؛ وقال القطان في رواية مُسَدَّد بن مُسَرْهَد: سألت سفيان عن حديث حكيم بن جُبَيْر: أو قيمتها من الذهب؟ فحدثني به، وسألت شعبة فقال: أخاف الله أن أُحَدِّث عنه؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الجرح والتعديل ـ: سألت يحيى ـ يعني ابن سعيد القطان ـ عن حَكيم جُبَيْر؟ فقال: كم روى؟ إنما روى شيئاً يسيراً، وقد روى عنه زائدة ـ (يعني ابن قُدامة) ـ. قلت: من تركه؟ قال: شعبة من أجل حديث الصدقة ـ يعني حديثه عن محمد بن عبد الرحمٰن بن يزيد، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ أنه قال: «من سأل وله ما يُغْنيه جاءت مسألته في وجهه خُدوشاً، أو كُدوحاً ـ (والخُدوش والكُدوح واحد) ـ يوم القيامة. قيل: يا رسول الله، وما غناه؟ قال: خمسون درهماً، أو حسابها من الذهب» ـ. قال يحيى: وهو يحدث عمن دونه؛ وقال القطان في رواية ابن المديني ـ كما في الجامع الصحيح ـ: وقد تكلم شعبة في حكيم بن جُبير من أجل حديثه الذي روى عن ابن مسعود عن النبي ﷺ: من سأل الناس وله ما يُغْنيه؛ وقال الترمذي في مكان آخر من كتابه المذكور: وقد تكلم شعبة في حَكيم بن جُبير، وضَعَّفه؛ قال أحمد=

....

=في رواية عبد الله: وكان شعبة لا يحدث عن حَكيم بن جُبَيْر؛ وقال البخاري في تاريخيه والضعفاء: كان شعبة يتكلم فيه؛ وقال العقيلي: حدثنا عبد الله بن أحمد، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا يحيى بن آدم، قال: قال سفيان ـ (يعني الثوري) ـ لعبد الله بن عثمان ـ (هو البصري) ـ صاحب شعبة: أبو بِسْطام يحدث عن حكيم بن جُبَيْر؟ ـ وكان سفيان يُضَعِّفه ـ فقال عبد الله: لا؛ وقال البخاري في تاريخيه ـ واللفظ للكبير ـ: كان يحيى، وابن مهدي لا يحدثان عنه؛ وقال الفلاس في رواية محمد بن عيسى ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن حَكيم بن جُبير، وسمعت عبد الرحمٰن يقول: ما أدري كيف أحدث عنه؛ وفي رواية علي بن الحسين ـ كما في الجرح والتعديل ـ: كان عبد الرحمٰن لا يحدث عن حكيم بن جُبير؛ وقال ابن المديني في رواية ابن محرز: حكيم بن جُبَيْر كان عبد الرحمٰن لا يروي عنه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: وكان عبد الرحمٰن لا يحدثنا عنه، ترك حديثه؛ وقال محمد بن المثنى: وما سمعت عبد الرحمٰن يحدث عنه شيئاً قط؛ وقال ابن مهدي في رواية محمد بن عبد الرحمٰن العَنْبري: إنما روى أحاديث يسيرة، وفيها أحاديث منكرات؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، وفي رواية ابن أبي خَيْثمة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس بشيء؛ وفيها ـ كما في المجروحين ـ: لا شيء؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ضعيف؛ وفي رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة: كان ضعيفاً؛ وقال ابن شاهين: وقال ـ (أي ابن معين) ـ في رواية أخرى: لا يكتب حديثه، كان يتكلم في عثمان؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: وحكيم ضعيف الحديث، مضطرب؛ وقال الترمذي في العلل الكبير: قال محمد ـ (يعني البخاري) ـ: وحَكيم بن جُبير لنا فيه نظر. ولم يعزم فيه على شيء؛ وقال الجُوزجاني: كذاب؛ وقال يعقوب بن شيبة: ضعيف الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: ليس بشيء؛ وقال الفسوي: وحكيم مذموم، ويقال: إنه رافضي، من الغالية في الرفض؛ وقال أيضاً: وكان مغال في التشيع؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ما أقربه من يونس بن خَبَّاب في الرأي والضعف، وهو ضعيف الحديث، منكر الحديث، له رأي غير محمود، نسأل الله السلامة؛ وقال ابن أبي حاتم ـ كما في المصدر السابق ـ: قلت لأبي: حَكيم بن جُبَيْر أحب إليك، أو ثُوَيْر ـ (يعني ابن أبي فاخِتَة) ـ؟ قال: ما فيهما إلا ضعيف، غال في التشيع، وهما متقاربان؛ وقال أبو حاتم أيضاً ـ كما في علل الحديث ـ: وحَكيم هو نحو يونس بن خَبَّاب، وهو ذاهب في الضعف؛ وقال=

....

=عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: رافضي؛ وقال الساجي: غير ثَبْت في الحديث، فيه ضَعْف، وروى عنه الحسن بن صالح حديثاً منكراً؛ وقال ابن حبان: كان غالياً في التشيع، كثير الوهم فيما يروي؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له عدة أحاديث: ولحكيم بن جُبير غير ما ذكرت من الحديث شيء يسير، والغالب في الكوفيين التشيع؛ وقال الدارقطني في موضع من السنن: متروك؛ وفي موضع آخر: ضعيف؛ وقال أيضاً ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: يُترك؛ وقال ابن حزم: هالك، كذاب؛ وقال أيضاً: ساقط؛ وقال ابن عبد البر: متروك الحديث؛ وقال الجَوْرَقاني: ليس بشيء؛ وقال الذهبي في موضع من ميزان الاعتدال: شيعي، مُقِل؛ وفي موضع آخر: عبد الله بن حَكيم بن جُبَيْر. . . رافضي، غالٍ كأبيه؛ وفي ديوان الضعفاء، والكاشف: ضَعَّفوه. زاد في الأول: ولم يترك؛ وفي المجرِّد: ضُعِّف؛ وقال ابن رجب: فإنه قليل الحديث، وله أحاديث منكرة؛ وقال الهيثمي، وابن حجر في التقريب، وفتح الباري: ضعيف. زاد ابن حجر في التقريب: رُمي بالتشيع.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٢٧، معرفة الرجال ٢/٢٠٧، العلل ومعرفة الرجال ١/٨٧، ١٥٥، التاريخ الكبير ١/٢/١٦، التاريخ الصغير ٢/١٤، ١٩، الضعفاء الصغير ٣٤، أحوال الرجال ٤٨، المعرفة والتاريخ ٣/٩٩، ٢٣٤، العلل الكبير ٢/٩٦٩، الجامع الصحيح ١/٢٩٣ ـ ٢٩٤، ٥/١٥٧، الضعفاء الكبير ١/٣١٦ ـ ٣١٧، الجرح والتعديل ٢/١/٢٠١ ـ ٢٠٢، علل الحديث ٢/٤٠٦، المجروحين ١/٢٤٦، الكامل ٢/٦٣٤ ـ ٦٣٥، ٦٣٧، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٤، السنن للدارقطني ٢/١٢٢، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٩، المحلى ٦/٢٢٠، ١٢/٥٠٨، التمهيد ٤/١٠٢، الأباطيل ١/٣٧١، تهذيب الكمال ٧/١٦٨، ميزان الاعتدال ١/٥٨٣، ٢/٤١١، ديوان الضعفاء ٧٠، الكاشف ١/٢٤٨، المجرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٤، شرح علل الترمذي ١/٣٣٠، مجمع الزوائد ٩/١٢٣، تهذيب التهذيب ٢/٤٤٦، تقريب التهذيب ١٧٦، فتح الباري ٣/٣٤١، ٨/٧٤١.

فقد اتفق النقاد على جرح حَكيم بن جُبَيْر، سوى ما أوردته في أقوال المعدلين عن القطان، وأبي زرعة. فأما القطان فإن البخاري، والفلاس ـ كما في رواية محمد بن عيسى ـ ذكرا عدم تحديثه عنه، فتعارض قولهما مع الأقوال المثبتة السابقة، قال ابن رجب في شرح علل الترمذي ١/٣٣١: «وتركه شعبة، ويحيى، وابن مهدي. وقيل: إن يحيى كان يحدث عنه». وأما أبو زرعة فإنه جعله في أدنى مراتب التعديل، بل في=

....

=أواخر هذه المرتبة، وقد أورده أيضاً في الضعفاء ٢/ ٦١٢، لذا لا يعوّل كثيراً على تعديله، كما لا ينبغي الاكتفاء بذكر ذاك التعديل، دون الإشارة إلى إيراده في الضعفاء حسبما صنع البعض، فقال المنذري في الرواة المختلف فيهم ٤/ ٥٦٩، والذهبي في المغني في الضعفاء ١/ ١٨٦: «ومشاه بعضهم، وحسَّن أمره». هذا، وقد ذكر المزي في تهذيب الكمال ٧/ ١٦٧ شعبةَ بن الحجاج في الرواة عن حَكيم، وما كان ينبغي ذلك، لأن الذي استقر عليه أمر شعبة بن هو تركه له، قال الفسوي في المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٩: «وقد روى عنه شعبة في بعض الأوقات، وذمَّه... ولا أعلم أحداً روى عن شعبة عنه إلا إبراهيم بن طَهْمان»، وقال أيضاً فيه ٣/ ١٩٤: «كان شعبة روى عنه، ثم أمسك عن حديثه». وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٥٨٣ معلقاً على قول شعبة من رواية معاذ بن معاذ: «قلت: فهذا يدل على أن شعبة ترك الرواية عنه بعد».

والمجرِّحون حملوا على حَكيم بن جُبير أموراً، هي: النكارة في الحديث، وسوء المذهب، والكذب.

أ ـ النكارة في الحديث: فقد أشار إليها جملةً بعض الأئمة، قال ابن مهدي: «إنما روى أحاديث يسيرة، وفيها أحاديث منكرات»، وقال أحمد بن حنبل: «ضعيف الحديث، مضطرب»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث»، وقال الساجي: «غير ثبت في الحديث، فيه ضعف، وروى عنه الحسن بن صالح حديثاً منكراً»، وقال ابن حبان: «كثير الوهم فيما يروي»، وغير ذلك.

وإليك شيء من البيان، والتفصيل: فمما أُنكر على حَكيم حديث المسألة الذي سبق ذكره، قال الترمذي في الجامع الصحيح ٣/ ٤١ عقب إخراجه لهذا الحديث من طريق حَكيم: «حديث ابن مسعود حديث حسن، وقد تكلم شعبة في حَكيم بن جُبير من أجل هذا الحديث». وقال ابن عدي في الكامل ٧٠أ ـ ٧٠ب: «حدثنا حسين بن يوسف ـ (يعني الفِرَبْري) ـ، حدثنا أبو عيسى الترمذي، حدثنا أبو بكر ـ يعني عبد القدوس ـ (وهو ابن محمد) ـ، عن علي بن عبد الله، قال: سألت يحيى بن سعيد عن حكيم بن جُبير؟ فقال: تركه شعبة من أجل هذا الحديث الذي روى في الصدقة ـ يعني حديث عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ: من سأل الناس وله ما يُغْنيه، كان يوم القيامة خُموشاً في وجهه. قيل: يا رسول الله، وما يُغْنيه؟ قال: خمسون درهماً، أو قيمتها من الذهب ـ. فقال علي: قال يحيى: وقد حدث عن حَكيم بن جُبير سفيان الثوري بحديث الصدقة. قال يحيى بن آدم: وقال عبد الله بن عثمان صاحب شعبة لسفيان الثوري: لو=

....

=غير حَكيم حدث بهذا. فقال له سفيان: وما لحكيم؟! لا يحدث عنه شعبة؟ قال: نعم. فقال سفيان الثوري: سمعت زُبَيْد ـ (يعني ابن الحارث) ـ الإيامي يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمٰن بن يزيد». فالثوري ينفي أن يكون حَكيم متفرداً به، بيد أن ابن معين وَهَّم من رواه عن الثوري، عن زُبَيْد، قال الدوري في تاريخه عن ابن معين ٢/ ١٢٧: «وسألته عن حديث حَكيم بن جُبير ـ حديث ابن مسعود: لا تحل الصدقة لمن كان عنده خمسون درهماً ـ يرويه أحد غير حَكيم؟ فقال يحيى بن معين: يرويه يحيى بن آدم، عن سفيان، عن زُبَيْد، ولا نعلم أحداً يرويه إلا يحيى بن آدم، وهذا وهم، لو كان هذا هكذا لحدث به الناس جميعاً عن سفيان، ولكنه حديث منكر. هذا الكلام قاله يحيى، أو نحوه». وذكر يعقوب الفسوي نحو هذا الكلام مستبعداً ما حُكي عن الثوري عن زُبيد. ينظر المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥، والسنن الكبرى للبيهقي ٧/ ٢٤ معاً. وقال ابن حجر في فتح الباري ٣/ ٣٤١: «ونص أحمد في علل الخلال، وغيرها على أن رواية زُبيد موقوفة». وفي الكامل ٧٠ب: «حدثنا ابن صاعِد ـ (يعني يحيى بن محمد بن صاعد) ـ، حدثنا أبو بكر الأثرم، قال: قلت لأحمد بن حنبل: حديث حَكيم بن جُبير في الصدقة رواه زُبيد أيضاً؟ فقال: كذا قال يحيى بن آدم، قال: سمعت سفيان يقول لعبد الله بن عثمان: أبو بسطام ـ يعني شعبة ـ يروي عن حَكيم بن جُبير شيئاً؟ قال: لا. فقال سفيان: فحدثنا زُبَيْد عن محمد بن عبد الرحمٰن بن يزيد. سمعت أحمد بن حفص يقول: سئل أحمد بن حنبل ـ يعني وهو حاضر ـ: متى تحل الصدقة؟ قال: إذا لم يكن خمسون درهماً، أو حسابها من الذهب. قيل له: حديث حَكيم بن جُبير؟ قال: نعم، ثم حكى عن يحيى بن آدم أن الثوري قال يوماً: أبو بسطام يحدث ـ يعني شعبة ـ هذا الحديث عن حَكيم بن جُبير؟ قيل: لا ـ (لعلها كذا، وفي الكامل: قيل له) ـ. قال: حدثني زُبيد عن محمد بن عبد الرحمٰن. ولم يزد عليه. قال أحمد: كأنه أرسله، أو كره أن يحدث به، أما تعرف الرجل؟! كلاماً نحو ذا». فهذا يفيد أن في نفس أحمد شيئاً من متابعة زُبَيْد لحَكيم، بل من حديث حَكيم نفسه، خاصة وأنه يقول: «وحكيم ضعيف الحديث، مضطرب». لكن قال ابن رجب في شرح علل الترمذي ١/ ٣٣١: «وقال أحمد في رواية عنه في حديث الصدقة: هو حسن. واحتج به». وينظر في متابعات هذا الحديث وشواهده السنن للدارقطني ٢/ ١٢١، ١٢٢. وقد عمل بهذا الحديث جماعة من الأئمة، قال الترمذي في الجامع الصحيح ٣/ ٤١: «والعمل على هذا عند بعض أصحابنا، وبه يقول الثوري، وعبد الله بن المبارك، =

....

=وأحمد، وإسحاق. قالوا: إذا كان عند الرجل خمسون درهماً، لم تحل له الصدقة. ولم يذهب بعض أهل العلم إلى حديث حَكيم بن جُبير، ووسَّعوا في هذا، وقالوا: إذا كان عنده خمسون درهماً أو أكثر، وهو محتاج، فله أن يأخذ من الزكاة، وهو قول الشافعي، وغيره من أهل الفقه، والعلم».

وقد روى هذا الحديث أبو إسحاق السَّبيعي عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد بالسند السابق، لكن قال فيه: «أربعون درهماً» بدل خمسين. السنن للدارقطني ٢/ ١٢١ - ١٢٢. ولرواية أبي إسحاق شواهد بالمعنى.

هذا، واستُنْكر على حَكيم جملة أحاديث أخرى، أورد ابن عدي شَطْراً منها، لكن قد تدفع عنه النكارة في بعضها. إلا أن الباقي يؤكد ضعف هذا الرجل بما لا يقبل الشك، خاصة إذا عُلم قلة حديث حَكيم.

ب ـ المذهب: فإن حَكيماً رُمي بالرفض، والغلو في التشيع، قال ابن معين ـ كما في كتاب ابن شاهين ـ: «كان يتكلم في عثمان»، وقال الفسوي في موضع: «وحكيم مذموم، ويقال: إنه رافضي، من الغالية في الرفض»، وقال أيضاً في موضع آخر: «وكان مغال في التشيع»، وقال أبو حاتم: «ما أقربه من يونس بن خَبَّاب في الرأي، والضعف... له رأي غير محمود، نسأل الله السلامة»، وقال أيضاً فيه وفي ثُوير: «ما فيهما إلا ضعيف، غال في التشيع»، وقال عبد الله بن أحمد: «رافضي»، وقال ابن حبان: «كان غالياً في التشيع»، وقال ابن عدي لما ذكره في الكامل: «والغالب في الكوفيين التشيع»، وقال الذهبي: «شيعي»، وقال في ابنه عبد الله: «رافضي، غال كأبيه»، وقال ابن حجر: «رمي بالتشيع».

ولم يفسر وجهة تشيعه إلا ابن معين ـ فيما نقله ابن شاهين ـ حيث قال: «كان يتكلم في عثمان». وهذا غلو في التشيع، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٧٠: «ولكن من سكت عن ترحم مثل الشهيد أمير المؤمنين عثمان، فإن فيه شيئاً من تشيع، فمن نطق فيه بغَضّ وتنقص، فهو شيعي جَلْد، يُؤدب، وإن ترقى إلى الشيخين بذم، فهو رافضي خبيث». وقد عد الذهبي التشيع، والغلو فيه ما لم يصل إلى الرفض ـ والتكفير ـ من البدع الخفيفة التي لا تؤثر في حال الراوي ما دام ديناً، ورعاً، صادقاً، لكن حَكيم بن جُبَيْر ليس بذلك. ومع هذا فلا ينبغي إغفال ما وصفه به جماعة من الرفض، وإن كان رافضياً حقاً فيزداد ضعفه ضعفاً.

جـ ـ الكذب: فقد رماه به صراحه الجُوزجاني في أحوال الرجال، وتبعه ابن حزم=

١٧٩ ـ حَكيم بن خِذَام أبو سُمَيْر الأَزْدي، أو العَبْدي[١]، البصري، القاضي، الأَعْور[٢][٣].

=من المتأخرين. والجُوزجاني ـ مع إمامته ـ لا يُعَوَّل على جرحه للكوفيين ـ إن لم يتابع من غير تقليد ـ لما بينه وبينهم من العداوة في المذهب ـ كما سبق في ترجمة أبان بن تَغْلِب ـ. لذا ليس من الإنصاف الاعتداد بهذا التكذيب ما لم يرد دليل آخر.

وبعد الفراغ من ذكر تلك الأمور الثلاثة التي حملها المجرِّحون على حكيم، أعود إلى دراسة بعض أقوال النقاد فأقول: إن ما ذكره العقيلي في خلال ما رواه عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه من تضعيف الثوري لحكيم لم أجده في العلل ومعرفة الرجال، لكن ليس هذا التضعيف بمستبعد ـ وإن كان سفيان روى عن حكيم، لأن سفيان من المتساهلين في الرواية عن الضعفاء ـ، وقد كان الثوري يروي عن حَكيم أحياناً فلا يسميه، بل يقول: عن رجل ـ ينظر الأباطيل ١/ ٣٧١ ـ استضعافاً له فيما أظن. بيد أنه قد يعترض على هذا بقول الثوري ـ السابق ـ لعبد الله بن عثمان مجيباً على قول الأخير: لو غير حَكيم حدث بهذا: «وما لحَكيم؟!». والله أعلم.

وقول أبي حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث» يستعمله عادة في المطرحين، والمتروكين ـ كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي، وأيوب بن سيَّار القَيْدي ـ، ويؤكد هذا المعنى هنا قوله الآخر: «ذاهب في الضعف».

وخلاصة القول: إن مناكير حَكيم بن جُبَيْر مع قلة حديثه تُثْبت ضعفه المطلق. ولا تكفي تلك المناكير لإهدار حديثه، وعامة الذين أهدروه من المتقدمين معروفون بالتشدد في الجرح. لكن قد يساعد اعتبار قلة حديث حَكيم في ترجيح ما ذهب إليه هؤلاء المتشددون. ولعل الأسلم في حكيم أن يقال: إنه ضعيف، كاد أن يترك، يكتب حديثه على حذر. والله أعلم.

(١) نُسب أزْدياً، وعَبْدياً. ينظر الكامل ٢/ ٦٣٧، ٦٣٨.

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٧ فيمن مات في العشر التاسعة من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: التاريخ الصغير ١/ ٢/ ١٨، التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٧، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤١٧، الضعفاء والمتروكين ٨١، الضعفاء الكبير ١/ ٣١٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٠٣، المجروحين ١/ ٢٤٧، الكامل ٢/ ٦٣٧ ـ ٦٣٩، تصحيفات المحدثين ٢/ ٥٥٧، المؤتلف والمختلف ٢/ ٨٩٨، ٣/ ١٢٥٠، الموضح لأوهام الجمع=

قال النسائي: ضعيف[(١)](*).

= والتفريق ٢/ ٧٠ ـ ٧١، تلخيص المتشابه في الرسم ٢/ ٧١٠، الإكمال ٢/ ٤١٩، ٣/ ١٣٠، ٤/ ٣٧١، الضعفاء لابن الجوزي ٤٠ب، ميزان الاعتدال ١/ ٥٨٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٧، ديوان الضعفاء ٧١، لسان الميزان ٢/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣.

(١) الضعفاء والمتروكين ٨١، الضعفاء لابن الجوزي ٤٠ب، لسان الميزان ٢/ ٣٤٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن حبان: ضَعَّفه أحمد بن حنبل؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: وكان يرى القدر... منكر الحديث؛ وفي الصغير: منكر الحديث، يرى القدر؛ وقال أبو حاتم: متروك الحديث؛ وقال الساجي: يحدث بأحاديث بواطيل، زعم أنه سمع من الأعمش؛ وقال ابن حبان: وربما روى عن مكحول، ولم يره، في أحاديث مناكير كثيرة، كأنه ليس من أحاديث الثقات؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له أحاديث: ولحكيم بن خِذام غير ما ذكرت من الحديث، وهو ممن يكتب حديثه؛ وقال الخطيب: كان يرى القدر... وفي بعض حديثه نُكْرة؛ وقال ابن ماكولا: قدري... قال لي بعض الحفاظ: في حديثه نُكْرة؛ وقال أيضاً: كان يُرمى بالقدر، وفي بعض حديثه نُكْرة؛ وقال الذهبي، والهيثمي: متروك.

التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٨، التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٠٣، علل الحديث ٢/ ٤١٤، المجروحين ١/ ٢٤٧، الكامل ٢/ ٦٣٩، تلخيص المتشابه في الرسم ٢/ ٧١٠، الإكمال ٢/ ٤١٩، ٣/ ١٣٠، ميزان الاعتدال ٢/ ١٠٩، مجمع الزوائد ٩/ ١٨٥، لسان الميزان ٢/ ٣٤٣.

وقبل البدء بالدراسة أنبه إلى أنه جاء في الضعفاء لابن الجوزي ٤٠ب: «وقال البخاري، وابن عدي: منكر الحديث»، وفي لسان الميزان ٢/ ٣٤٣: «وقال العقيلي: في حديثه وهم». ولم أجد قولا ابن عدي، والعقيلي في كتابيهما في الضعفاء، بل الذي قاله ابن عدي: «وهو ممن يكتب حديثه» يعني في الضعفاء، وقد استعمل ابن عدي هذه العبارة بهذا المعنى كثيراً كما تقدم. وأما ما قاله ابن حجر عن العقيلي: «في حديثه وهم» فإن معناه موجود في الضعفاء الكبير حيث ساق أبو جعفر حديثاً رواه حكيم، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال عقبه ١/ ٣١٧: «يُروى عن أبي هريرة موقوفاً». ولما أورد ابن عدي هذا الحديث في الكامل ٢/ ٦٣٨ قال: «ولا أعلم رفع هذا الحديث عن الأعمش غير حَكيم بن خِذَام». =

١٨٠ ـ خت: حماد بن الجَعْد، ويقال: ابن أبي الجَعْد[١]، الهُذَلي، البصري[٢].

= ثم أقول: اتفق النقاد على جرح هذا الرجل، والطعن فيه. وقول عُبيد الله بن عمر القَوَاريري ـ كما في الكامل ٢/٦٣٨ ـ: «حدثنا حَكيم بن خِذام وكان من عباد الله الصالحين» ليس تعديلاً، لأن كثيراً من الصالحين ضعفاء في الحديث، بل بعضهم كَذَبة.

وقد اختلف المجرِّحون في تحديد المرتبة التي يستحقها حَكيم، فالجمهور على طَرْحه، وتركه، وجعله البعض في الضعفاء المعتبر بهم ـ وفيهم ابن عدي وناهيك به خبيراً في الروايات ـ. ونظرت فيما استنكر على حَكيم من الأحاديث فوجدت ما وصف بالنكارة الشديدة محمولاً على غيره، أو أنه لم ينفرد به. ولا أدري إن كانت روايات هذا الرجل قليلة، بحيث تكون المناكير في جنبها متعددة، وحينئذ يترجح ما ذهب إليه الجمهور.

وأما ما رُمي به حَكيم من المذهب فلا يضره كثيراً، لأنه لم يعرف عنه غلو، ولا دعوة ـ وينظر ترجمة بُرْد بن سِنان البصري ـ.

وقول ابن ماكولا: «قال لي بعض الحفاظ...» أراد به الخطيب فيما أظن. وقول الخطيب: «وفي بعض حديثه نكرة». يفيد أن النكارة في حديث حكيم ليست شديدة، ولا غالبة. خلافاً لما زعم ابن حبان من أنها كثيرة، وابن حبان متعنت في الجرح.

وخلاصة القول: إن حَكيم بن خِذَام أرجو أن يكون ضعيفاً ـ كما قال النسائي ـ ممن يكتب حديثه للاعتبار. لكن ذهاب الأكثرين ـ وفيهم شيخ الصنعة: البخاري، وشيخ المتأخرين: الذهبي ـ إلى طرحه، وتركه يجعل الدارس متحيراً في ترجيح أحد الحكمين، بَيْد أني أقول: إن الأَحْوط هو ما ذهب إليه البخاري وفريقه. والله أعلم.

(١) وجعلهما ابن حبان في المجروحين ١/٢٥٢ ـ ٢٥٣ في ترجمتين، وقال عقب ترجمة ابن أبي الجَعْد: «وقد قيل: إن حماد بن الجعد، وحماد بن أبي الجعد واحد، ولم يتبين ذلك عندي، فلذلك أفردت هذا عنه». والصواب الجمع بينهما.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/١١٠، ١٤٨، ٢٥٧، ٢٧٧، ٣٣٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٠، التاريخ الكبير ١/٢/٢٩، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٢٠، المعرفة والتاريخ ٢/٦٦٣، العلل الكبير ١/٩٨، الضعفاء والمتروكين ٨٤، الضعفاء الكبير ١/٣١٠، الجرح والتعديل ٢/١/١٣٤، المجروحين =

قال النسائي: ضعيف(١)(*).

=١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣، الكامل ٢/ ٦٦١ ـ ٦٦٣، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٩٤، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٣، الضعفاء لابن الجوزي ٤٠ب، تهذيب الكمال ٧/ ٢٢٦ ـ ٢٢٩، ميزان الاعتدال ١/ ٥٨٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٨، ديوان الضعفاء ٧١، الكاشف ١/ ٢٥٠، من تكلم فيه وهو موثق ٧٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٤ ـ ٥، تقريب التهذيب ١٧٨، خلاصة التذهيب ٩١.

(١) الضعفاء والمتروكين ٨٤، الكامل ٧٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ٤٠ب، تهذيب الكمال ٧/ ٢٢٧، ميزان الاعتدال ١/ ٥٨٩، تهذيب التهذيب ٣/ ٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال أبو داود سليمان بن داود الطَّيالسي: كان إمامنا أربعين سنة، ما رأينا إلا خيراً؛ وقال أبو حاتم: ما بحديثه بأس.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال الفلاس ـ كما في الكامل ـ: حَدَّثت عبد الرحمٰن بن مهدي عن أبي داود ـ (يعني الطَّيالسي) ـ، عن حماد بن الجَعْد، فقال: سبحان الله! يُحَدِّث عن حماد بن الجعد؟! أفلا يُحَدِّث عن بَحْر ـ (يعني ابن كَنِيز جد الفلاس) ـ، وعثمان البُرِّيّ ـ (يعني ابن مِقْسَم) ـ، وأبي جَزْء ـ (يعني نصر بن طَريف) ـ، والحسن بن دينار ـ (وهو الحسن بن واصل) ـ؟!. هؤلاء أصحاب حديث؟! ثم قال: كان حماد عنده كتاب عن محمد بن عمرو ـ (يعني ابن عمرو بن عَلْقمة) ـ، وليث ـ (يعني ابن أبي سُلَيْم) ـ، وقتادة ـ (هو ابن دِعَامة) ـ، فما كان يفصل بينهم ـ (كذا هي الكلمة الأخيرة في الضعفاء الكبير، وغيره. وفي الكامل: بينهما) ـ. فذكرت ذلك لأبي داود ـ (يعني الطَّيالسي) ـ، فقال: كان إمامنا أربعين سنة، ما رأينا إلا خيراً؛ وقال البخاري ـ كما في العلل الكبير ـ: وعبد الرحمٰن بن مهدي كان يتكلم في حماد بن الجَعْد؛ وقال الحاكم ـ كما في سؤالاته للدارقطني ـ: قلت: فحماد بن الجَعْد؟ قال: جَرَّحه عبد الرحمٰن بن مهدي، وقال: كان جاري، وقال: لم يكن يدري أَيْشٍ يقول؛ وقال ابن معين في موضعين من رواية الدوري، وفي رواية ابن أبي خَيْثمة، وعبد الله بن أحمد الدَّوْرقي: ليس بثقة ـ (مع زيادة واو في رواية الدوري، أي: وليس بثقة) ـ، وفي موضع آخر من رواية الدوري، وفي رواية الدارمي: ليس بشيء، وفي موضع آخر من رواية الدوري، وفي رواية أبي داود السِّجِسْتاني: ضعيف؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: ليس حديثه بشيء؛ وقال أبو زرعة: لَيِّن؛ وقال أبو داود في رواية الآجري، والفسويُّ: ضعيف؛ وقال ابن حبان في ترجمة حماد بن الجَعْد: منكر الحديث، ينفرد=

....

=عن الثقات بما لا يتابع عليه؛ وفي ترجمة حماد بن أبي الجَعْد: اختلطت عليه صحائفه، حتى لم يكن يُحسن أن يميز شيئاً منها، فاستحق الترك؛ وقال ابن عدي بعد أن ساق له عدة أحاديث: وحماد بن الجَعْد ليس له من الأحاديث غير ما ذكرت، وهو حسن الحديث، ومع ضعفه يكتب حديثه؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: ضَعَّفوه؛ وفي الكاشف: لَيِّن؛ وقال الهيثمي: وقد أجمعوا على ضعفه؛ وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف؛ وفي فتح الباري: فيه لين.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ١١٠، ١٤٨، ٢٥٧، ٢٧٧، ٣٣٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٠، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٢٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٦٣، العلل الكبير ١/ ٩٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٣٤، المجروحين ١/ ٢٥٢، ٢٥٣، الكامل ٢/ ٦٦١، ٦٦٣، ونسخة الظاهرية ٧٥ب، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٩٤، تهذيب الكمال ٧/ ٢٢٧، ديوان الضعفاء ٧١، الكاشف ١/ ٢٥٠، مجمع الزوائد ١/ ٢١٦، تقريب التهذيب ١٧٨، فتح الباري ٤/ ٢٣٤.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه يوجد في المغني في الضعفاء ١/ ١٨٨: «وقال ابن معين: ثقة». وهو وهم من النساخ، والصواب: ليس بثقة.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على حَمَّاد بن الجَعْد بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. وقد نظرت فيما أوردوا له من الأحاديث، فوجدتها سبعة ساقها ابن عدي في كامله، وعامتها صحيحة المتون، والأسانيد فوق شيخ حماد. وأكثرها مما تفرد به حماد عن قتادة، والباقي توبع عليه. وقد قال ابن عدي عقب إيراده هذه الأحاديث: «وحماد بن الجَعْد ليس له من الأحاديث غير ما ذكرت، وهو حسن الحديث، ومع ضعفه يكتب حديثه». فالعبارة الأولى إن كان أراد بها حصر المنكر وغيره، فالضعف غير المتلف ظاهر في حماد، لكن أخرج المزي في تهذيب الكمال ٧/ ٢٢٩ حديثاً لم يذكره ابن عدي، وهو صحيح. وإن أراد المنكر فقط فإن كانت باقي روايات حماد كثيرة في جنب قلة مناكيره المحققة كان صدوقاً، وإن لم تكن كثيرة ـ وهو الراجح من خلال النظر في عدد شيوخه، وتلاميذه ـ استحسن فيه قول أبي زرعة، والذهبي في الكاشف، وابن حجر في فتح الباري. وإن كان من الممكن أن يُعد في آخر درجات التعديل.

وأما قول ابن عدي: «وهو حسن الحديث، ومع ضعفه يكتب حديثه» فمعناه أن الرجل مستقيم المتون، لكنه يُضَعَّف في عدد من أسانيد حديثه، لتفرده عن قتادة بأحاديث لا تعرف عنه. =

١٨١ ـ ت ق: حَمَّاد بن أبي حُمَيْد إبراهيم، وهو محمد بن أبي حُمَيْد[1] أبو إبراهيم الأنصاري، الزُّرَقي، المدني، اسمه محمد، ولقبه حماد[2][3][4].

= والذين طرحوا حديث حماد هم: ابن مهدي، وابن معين، وابن حبان. فأما ابن مهدي فإنه ذكر سبباً مجملاً لم يرتضه أبو داود الطيالسي، وأما الأخيران فإنهما متعنتان في الجرح.

وخلاصة القول: إن حماد بن الجَعْد فيه لين ـ إن كانت له جملة أحاديث غير التي ذكرها ابن عدي ـ، وإلا فضعيف. وفي الحالين يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) زاد العقيلي في موضع من الضعفاء الكبير ١/ ٣٠٨: «ويقال: حُميد بن أبي حُميد». ولم يتابع عليه.

(٢) فَرَّق ابنُ معين في رواية ابن الجنيد ـ كما في سؤالاته ٤٧٧ ـ، وسليمانَ بن معبد ـ كما في تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٣ ـ ٧٤ ـ بين محمد، وحماد، وجعلهما في الرواية الأولى أخوين. لكنه خالف ذلك في رواية الدوري ٣/ ١٨٠ فقال: «محمد بن أبي حُميد، هو حماد بن أبي حُميد». ولعله هو القول الأخير. وقد تعقب أحمدُ بن صالح المصري ـ كما في تاريخ أسماء الثقات ٢٩١ ـ ٢٩٢ ـ من فَرَّق بينهما. وينظر أواخر ترجمة محمد بن أبي حُميد الزهري في الكامل ٦/ ٢٢٠٤.

(٣) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٨٤ فيمن مات في العشر السابعة من المئة الثانية.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى القسم المتمم ٤٠٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٦٢، ١٨٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٧٧، معرفة الرجال ١/ ٥٥، ٦٨، الطبقات ٢٧٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤١٥، ٢/ ٣٢، ١٧٩، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٧٠، ١/ ٢/ ٢٨، التاريخ الصغير ٢/ ١٨٤، الضعفاء الصغير ٩٩، أحوال الرجال ١٣٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٦١، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٥٣، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٠، ٥٢، العلل الكبير ٢/ ٦٦٢، الجامع الصحيح ٢/ ٣٦٠ ـ ٣٦١، الضعفاء والمتروكين ٨٣، الكنى والأسماء ١/ ٩٥، الضعفاء الكبير ١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩، ٤/ ٦١ ـ ٦٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٣٥، ٢/ ٣/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤، المجروحين ١/ ٢٥٣، ٢/ ٢٧١، الكامل ٢/ ٦٥٨ ـ ٦٥٩، ٦/ ٢٢٠٣ ـ ٢٢٠٤، الضعفاء والمتروكون ٣٤٩، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٣ ـ ٧٤، ١٦٤، تاريخ أسماء الثقات ٢٩١ ـ ٢٩٢، =

قال النسائي: ليس بثقة[(١)(*)].

=الاستغناء ١/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤، الموضح لأهام الجمع والتفريق ٢/ ٣٦١ ـ ٣٦٢، تلخيص المتشابه في الرسم ٢/ ٨٣٩، الضعفاء لابن الجوزي ٤١أ، ١١٩ب ـ ١٢٠أ، تهذيب الكمال ١١٩١، ٧/ ٢٣٣، ميزان الاعتدال ١/ ٥٨٩ ـ ٥٩٠، ٣/ ٥٣١، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٨، ٢/ ٥٧٣، ديوان الضعفاء ٧١، ٢٧٠، الكاشف ٣/ ٣٦، المجرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٦٩، تهذيب التهذيب ٣/ ٧، ٩/ ١٣٢ ـ ١٣٤، تقريب التهذيب ١٧٨، ٤٧٥، نزهة الألباب في الألقاب ١/ ٢٠٧، خلاصة التذهيب ٩١، ٣٣٣ ـ ٣٣٤.

(١) الضعفاء والمتروكين ٨٣، الكامل ٧٤ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٠أ، تهذيب الكمال ١١٩١، ميزان الاعتدال ١/ ٥٩٠، تهذيب التهذيب ٩/ ١٣٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون: قال ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات: وقال أحمد بن صالح ـ (يعني المصري) ـ: محمد بن أبي حُميد: ثقة، لا شك فيه، حسن الحديث، روى عنه أهل المدينة، يقولون: حماد، وغيرهم يقولون: محمد بن أبي حُميد، ولقد قال رجل: حماد، ومحمد أخوان ضعيفان. وهذا الرجل هو الضعيف، إذ يُضَعِّف رجلاً لم يخلقه الله، ولم يكونا أخوين قط، إنما هو واحد، فجعل واحداً اثنين، ثم جعلهما ضعيفين، فمن أضعف من هذا، وأكذب، إذ يبسط لسانه على من لا يَعْرف.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال محمد بن المثنى: ما سمعت عبد الرحمٰن يحدث عن محمد بن أبي حُميد الأنصاري؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وابن محرز، وفي رواية ابن الجنيد، وجعفر بن أبان، وابن أبي مريم: ليس بشيء. زاد ابن أبي مريم: ولا يكتب حديثه؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: وليس حديثه بشيء؛ وفي موضع آخر من رواية ابن محرز، وفي رواية الكوسج: ضعيف. زاد ابن محرز: الحديث؛ وفي رواية سليمان بن معبد: محمد، وحماد بن أبي حُميد مدنيان، ليسا بشيء؛ وقال أحمد بن حنبل في موضع من رواية عبد الله: محمد بن أبي حُميد أحاديثه أحاديث مناكير؛ وفي موضع آخر: ليس هو بقوي في الحديث؛ وقال عبد الملك بن عبد الحميد الميموني ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: قال لي أبو عبد الله في حديث ذكره عن ابن أبي حُميد: لو كان غير ابن أبي حُميد كان حسناً؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وذكره ابن البَرْقي فيمن كان الغالب على روايته الضعف؛ وقال البخاري في تاريخيه، والضعفاء الصغير: منكر الحديث؛ وقال أيضاً ـ كما في=

....

=العلل الكبير ـ: ضعيف، ذاهب الحديث، لا أروي عنه شيئاً؛ وقال الجوزجاني: واهي الحديث، ضعيف؛ وقال أبو زرعة، وأبو داود: ضعيف. زاد أبو زرعة: الحديث؛ وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم؛ وقال أبو حاتم في موضع: منكر الحديث؛ وفي موضع آخر: منكر الحديث، ضعيف الحديث، مثل ابن أبي سَبْرة ـ (يعني أبا بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سَبْرة) ـ، ويزيد بن عِياض، يروي عن الثقات بالمناكير؛ وقال الترمذي: ومحمد بن أبي حُميد يُضَعَّف، ضَعَّفه بعض أهل العلم من قِبل حفظه... وهو منكر الحديث؛ وقال الساجي ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: منكر الحديث؛ وقال ابن حبان في موضع: كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، يروي المناكير عن المشاهير، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج بخبره؛ وفي موضع آخر: كان شيخاً مغفلاً، يقلب الإسناد ولا يفهم، ويلزق به المتن ولا يعلم، فلما كثر ذلك في أخباره بطل الاحتجاج بروايته؛ وقال ابن عدي في موضع: وضعفه يبين على ما يرويه؛ وفي موضع آخر: وحديثه متقارب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه؛ وقال الدارقطني ـ كما زعم ابن الجوزي في الضعفاء، وابن حجر في تهذيب التهذيب ـ: ضعيف؛ وقال ابن عبد البر: وربما ذكر في بعض الحديث بكنيته دون اسمه تدليساً به، لأنهم يضعفونه، ويقولون: عنده مناكير؛ وقال الذهبي في موضع من كتابي الميزان، وديوان الضعفاء: ضعيف؛ وقال أيضاً في الكاشف، وفي موضع من الميزان، والمغني، وديوان الضعفاء: ضَعَّفوه؛ وفي موضع آخر من المغني: ضُعِّف؛ وفي المجرَّد: لَيِّن؛ وقال الهيثمي، وابن حجر: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٦٢، ١٨٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٧٧، معرفة الرجال ١/ ٥٥، ٦٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤١٥، ٢/ ٣٢، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٧٠، ١/ ٢/ ٢٨، التاريخ الصغير ٢/ ١٨٤، الضعفاء الصغير ٩٩، أحوال الرجال ١٣٠، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٠، ٥٢، العلل الكبير ٢/ ٦٦٢، الجامع الصحيح ٢/ ٣٦٠ ـ ٣٦١، الضعفاء الكبير ٤/ ٦١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٣٥، ٢/ ٣/ ٢٣٤، المجروحين ١/ ٢٥٣، ٢/ ٢٧١، الكامل ٢/ ٦٥٨، ٦٥٩، ٦/ ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٣ ـ ٧٤، تاريخ أسماء الثقات ٢٩١ ـ ٢٩٢، الاستغناء ١/ ٣٧٣، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٠أ، ميزان الاعتدال ١/ ٥٨٩، ٣/ ٥٣١، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٨، ٢/ ٥٧٣، ديوان الضعفاء ٧١، ٢٧٠، الكاشف ٣/ ٣٦، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٦٩، مجمع الزوائد ٤/ ٥٦، ٢٤٦، تهذيب التهذيب ٩/ ١٣٣، تقريب التهذيب ٤٧٥. =

....

= ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: أن ابن أبي حاتم نقل في الجرح والتعديل ٢/ ٣/ ٢٣٤ عن الدوري عن ابن معين قوله: «ضعيف، ليس حديثه بشيء»، وتبعه المزي في تهذيب الكمال ١١٩١. والذي في تاريخ الدوري: «ليس بشيء» في موضع، «وليس حديثه بشيء» في موضع آخر. وليس ثمة شيء آخر. وهذا الذي اعتمده العقيلي في الضعفاء الكبير ٤/ ٦١ ـ ٦٢. وثانيها: أنه جاء في الكامل ٦/ ٢٢٠٣، ونسخة الظاهرية ٣٦٢أ: «سمعت ابن حَمَّاد ـ (يعني محمد بن أحمد بن حَمَّاد الدُّولابي) ـ يقول: قال السعدي: محمد بن أبي حُميد واهي الحديث، ضعيف. حدثنا الجنيدي ـ (هو محمد بن عبد الله بن الجنيد) ـ، حدثنا البخاري قال: محمد بن أبي حُميد، ويقال: حماد بن أبي حُميد واهي الحديث، ضعيف. حدثنا الجنيدي قال: حدثنا البخاري قال: محمد بن أبي حُميد، ويقال: حماد بن أبي حُميد أبو إبراهيم الزُّرَقي الأنصاري المديني منكر الحديث. وفي هذا الكلام وهم، سببه سبق النظر، حيث إن البخاري لم يقل في ابن أبي حُميد: واهي الحديث، ضعيف. وإنما هو للجوزجاني، لذا يلزم إسقاط ما نُقل عن البخاري أولاً. وآخرها: ما جاء في تهذيب التهذيب ٩/ ١٣٣: «وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: منكر الحديث». ولعل فيه وهماً، لأن ابن عدي نقل في موضعين من الكامل عن ابن أبي مريم، عن ابن معين قوله: «ليس بشيء، ولا يكتب حديثه».

ثم أقول: اتفق النقاد على جرح حَمَّاد بن أبي حُميد، وتليينه، سوى أحمد بن صالح المصري وعليه اعتمد ابن شاهين في ذكره في الثقات، لكنه أورده أيضاً في الضعفاء. وتوثيق أحمد بن صالح شاذ، بل في رَدِّه على من ضَعَّفه غِلظ، وقد تعقبه في جملة قوله ابن حجر في تهذيب التهذيب ٩/ ١٣٣ ـ ١٣٤ فقال: «فرضنا أن هذا الرجل غلط في جعله إياه اثنين، لكنه لم يَقْدم على تضعيفه إلا بعد أن تَبَيَّن ـ (وفي تهذيب التهذيب: يتبين) ـ له أن أحاديثه ضعيفة لشذوذها، أو إنكارها، أو غير ذلك، فالبحث الذي قاله أحمد بن صالح غير صحيح، لا سيما والألسنة كلها منطبقة على تضعيفه ـ (وفي تهذيب التهذيب: تصحيفه) ـ».

ونظرت فيما استنكر على حَمَّاد من الأحاديث، فوجدت عدداً غير قليل، يظهر فيه ضعف هذا الرجل، لكن لم أر فيه ما يستوجب تركه، خاصة وأنه كثير الحديث. وقد ذهب ابن عدي ـ وهو الخبير بالروايات ـ إلى أن ضَعْف حماد لا يمنع من كتابة حديثه. بَيْد أن الجمهور من المتقدمين على ترك هذا الرجل، ولا ينبغي إغفال قولهم، لأنه قد تكون لحماد مناكير أخرى كثيرة لم تذكرها المراجع التي وقفت عليها.

وقول ابن معين في رواية: «ضعيف» يريد به الضعف الشديد ـ كما تقدم في ترجمة =

١٨٢ ـ حماد بن شُعيب التَّميمي، الحِمّاني، الكوفي[(١)(٢)(٣)].

قال النسائي: ضعيف[(٤)(*)].

=أبان بن أبي عَيَّاش ـ، وباقي الروايات تدل على ذلك. ومثله في المراد قول البخاري: «منكر الحديث» كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي، ويؤيده قول أبي عبد الله الآخر. وقد تبعه في اللفظ الأول الساجي، ومن عادته هذا الاتباع. وأما قول أبي حاتم: «منكر الحديث، ضعيف الحديث...» فيستعمله في المتروكين والهالكين أيضاً كما مر في مواطن كثيرة كترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي. وقد يكون أبو زرعة عنى بقوله في هذا الرجل: «ضعيف الحديث» ما عنى السابقون. ينظر ترجمة إسماعيل بن مسلم البصري المكي. وأما قول الذهبي في عدد من كتبه: «ضَعَّفوه» فهو أدنى من قوله في غير ما موضع: «ضعيف» كما سبق في ترجمة أيوب بن سَيَّار الفَيْدي.

وخلاصة القول: إن حماد بن أبي حُميد ضعيف، يكتب حديثه للاعتبار فيما ظهر لي، لكن ذهاب جمهور المتقدمين ـ وفيهم النسائي ـ إلى تركه يجعلني أتحرج عن الجزم بالقول الأول. والله أعلم.

(١) في المجروحين ١/ ٢٥١: «سكن البصرة». والمشهور أنه كوفي حَسْب.

(٢) قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٥٩٦: «وأحسبه بقي إلى حدود السبعين ومئة».

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٨٥، ٣٣٣، ٤٨٥، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٨٣، معرفة الرجال ١/ ٥٨، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٧٨، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٥، أحوال الرجال ٧٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٢٦، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٣٦، سؤالات الآجري لأبي داود ١٣٩، الضعفاء والمتروكين ٨٣، الكنى والأسماء ٢/ ٤ ـ ٥، الضعفاء الكبير ١/ ٣١١ ـ ٣١٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٤٢، المجروحين ١/ ٢٥١، الكامل ٢/ ٦٥٩ ـ ٦٦١، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٤، الضعفاء لابن الجوزي ٤١أ، ميزان الاعتدال ١/ ٥٩٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٩، ديوان الضعفاء ٧٢، الإكمال للحسيني ٢٧، لسان الميزان ٢/ ٣٤٨، تعجيل المنفعة ١٠٢.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٨٣، الكامل ٧٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ٤١أ، ميزان الاعتدال ١/ ٥٩٦، تعجيل المنفعة ١٠٢. إلا أن لفظ ابن حجر: «وضعفه ابن معين... وغير واحد. قلت: فمنهم النسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في موضعين من رواية الدوري، وفي رواية ابن الجُنَيْد، وابن=

....

= محرز، وابن أبي خيثمة، وابن أبي مريم: ليس بشيء. زاد ابن أبي مريم: ولا يكتب حديثه. وزاد ابن الجنيد بعد أن ذكره مع جماعة تكلم فيهم ابن معين: ليس هؤلاء ثقات؛ وفي موضع من رواية الدوري، وفي رواية معاوية بن صالح: ضعيف؛ وقال ابن معين أيضاً ـ كما في تاريخ أسماء الضعفاء ـ: ليس حديثه بشيء؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: لم يزل حماد عندنا ضعيفا، ليس بالقوي؛ وقال حَرْب بن إسماعيل الكِرْماني: سئل أحمد عن حماد بن شعيب؟ فقال: لا أدري كيف هو؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: فيه نظر؛ وقال ابن حجر: ونقل ابن الجارود عن البخاري أنه قال فيه: «منكر الحديث. وفي موضع آخر: تركوا حديثه؛ وقال الجوزجاني: واهي الحديث؛ وقال مسلم بن الحجاج، وأبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم: ضعيف الحديث؛ وقال البَرْذَعي: قلت ـ (يعني لأبي زرعة) ـ: حماد بن شعيب؟ قال... واهي الحديث، حدث عن أبي الزبير ـ (يعني محمد بن مسلم بن تَدْرُس) ـ، وغيره بمناكير؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: تركوا حديثه؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس بالقوي، هو بابة محمد بن أبان؛ وقال الساجي: فيه ضَعْف؛ وقال ابن حبان: يقلب الأخبار، ويرويها على غير جهتها؛ وقال ابن عدي: وأكثرها ـ (يعني أحاديثه) ـ مما لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه؛ وقال الذهبي: ضَعَّفوه؛ وقال الهيثمي في موضع: ضعيف؛ وفي موضع آخر: ضعيف جداً.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٨٥، ٣٣٣، ٤٨٥، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٨٣، معرفة الرجال ١/ ٥٨، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٧٨، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٥، أحوال الرجال ٧٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٢٦، سؤالات البَرْذَعي لأبي زرعة ٢/ ٤٣٦، سؤالات الآجري لأبي داود ١٣٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٤٢، المجروحين ١/ ٢٥١، الكامل ٢/ ٦٥٩، ٦٦٠، ونسخة الظاهرية ٧٥أ، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٩، مجمع الزوائد ٢/ ٢٣٢، ١٠/ ٣٥٨، لسان الميزان ٢/ ٣٤٨.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن الحسيني نقل في الإكمال ٢٧ عن أبي حاتم قوله فيه: «ضعيف»، ولم يسبق إليه، ولعله أراد معنى ما في الجرح والتعديل.

ثم أقول: أَطْبق النُّقَّاد على تضعيف حماد بن شُعيب، إلا أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فذهب البعض إلى رد حديثه، وتركه، وجعله البعض الآخر من الضعفاء الذين يكتب حديثهم، ولا يُطْرَح، وهذا الرأي الأخير هو الأرجح في نظري، =

١٨٣ ـ حماد بن عمرو أبو إسماعيل النَّصِيبي[١][٢].

قال النسائي: متروك الحديث[٣].

وقال أيضاً: لم يكن ثقة[٤](*).

= لأني تَفَحَّصْت ما أورده النقاد له من المناكير، فوجدته محتملاً جملة. ومع كثرة ما لا يتابع عليه حماد من الحديث لم يتحرج ابن عدي ـ وهو الخبير بالروايات، وعللها ـ عن قوله: «وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه». وحسبك في عدم اطراح هذا الرجل أن أبا حاتم المتشدد جعله من الضعفاء الذين يكتب حديثهم، فقال: «ليس بالقوي، هو بَابَة محمد بن أبان». وقد قال في ترجمة محمد بن أبان بن صالح القرشي الكوفي: «ليس هو بقوي الحديث، يكتب حديثه على المجاز، ولا يحتج به، بابة حماد بن شعيب الحِمَّاني».

وخلاصة القول: إن حماد بن شعيب ضعيف ـ كما قال النسائي ـ، يكتب حديثه للاعتبار، ولا يطرح. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٢٩١ فيمن مات في العشر الأخيرة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٠، معرفة الرجال ١/ ٦٣، ٦٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٨، التاريخ الصغير ٢/ ٢٩١، الضعفاء الصغير ٣٥، أحوال الرجال ١٧٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٤، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٧٣، ٥٠٧، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٢، الضعفاء والمتروكين ٨٣، الكنى والأسماء ١/ ٩٦، الضعفاء الكبير ١/ ٣٠٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٤٤، المجروحين ١/ ٢٥٢، الكامل ٢/ ٦٥٧، الضعفاء والمتروكون ١٨٣، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٤، المدخل إلى الصحيح ١٢٩، الضعفاء لأبي نعيم ٧٤، تاريخ بغداد ٨/ ١٥٣ ـ ١٥٥، الضعفاء لابن الجوزي ٤١أ، ميزان الاعتدال ١/ ٥٩٨، المغني في الضعفاء ١/ ١٨٩، ديوان الضعفاء ٧٢، لسان الميزان ٢/ ٣٥٠ ـ ٣٥١.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٨٣، الكامل ٧٤ب، تاريخ بغداد ٨/ ١٥٥، الضعفاء لابن الجوزي ٤١أ، ميزان الاعتدال ١/ ٥٩٨.

(٤) لسان الميزان ٢/ ٣٥١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال الحسين بن إدريس الهَرَوي: حدثنا ابن عَمَّار قال: حدثني عبد الله بن عصمة =

....

=النَّصِيبي - (لا أعرف سنة وفاته) - واستشهد ابنَ زيد بن رُفَيْع فشهد له - فذكر أن رجلاً جاء إلى حماد بن عمرو بخمسين حديثاً من حديث الأعمش، فرواها، ولم يسمع منها حرفاً. وقال ابن عمار أيضاً: أخبرني عبد الله بن عصمة النصيبي - واستشهد بن زيد بن رُفَيْع فشهد أن حماد بن عمرو النصيبي أخذ كتاب زيد بن رُفَيْع من عبد الحميد بن يوسف، ثم كان يرويه عن زيد بن رُفَيْع؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي: ليس بشيء؛ وفي رواية ابن الغَلَابي: لم يكن ثقة؛ وقال ابن محرز: وسمعت يحيى يقول: إسحاق بن نَجيح المَلَطي ضعيف، كذاب، ليس بثقة ولا مأمون. وحماد بن عمرو النَّصِيْبي مثله... وسمعت يحيى بن معين مرة أخري يقول: حماد بن عمرو النَّصِيبي شيخ ضعيف، لم يكن يكذب؛ وقال ابن أبي مريم - كما في الكامل -: سمعت يحيى بن معين يقول: حماد بن عمرو النَّصِيبي - يعني ممن يكذب ويضع الحديث -؛ وقال ابن عمار: وقد سمعت منه كثيراً، ولا أروي عنه، ولا أرى الرواية عنه، وأنا أعجب من ابن المبارك، والمعافى - (يعني ابن عمران المَوْصلي) - حيث رويا عنه، ولم يكن يدري أيش الحديث؛ وقال أحمد بن علي الأَبَّار: سألت مجاهداً - وهو ابن موسى - عن حماد بن عمرو؟ فقال: ذهبت إليه، وكان يروي عن زيد بن رُفَيْع، عن عبد الله في بيض النَّعام، فإذا هو قد رفعه إلى النبي ﷺ، فقلت: إنما هو عن عبد الله - (يعني ابن مسعود) -، وقلت له: أخرج إلي كتاب خُصَيف، فأخرج إلي كتاب حُصَين، فإذا هو ليس يفصل بين خُصَيف، وحُصين، فتركته؛ وقال البخاري - كما في التاريخ الصغير، والضعفاء الصغير -: ضَعَّفه علي بن حُجْر؛ وقال الفلاس: متروك الحديث، ضعيف جداً، منكر الحديث؛ وقال ابن أبي مريم: وقال لي غير يحيى بن معين: اجتمع الناس على طرح هؤلاء النفر، ليس يذاكر بحديثهم، ولا يعتد به: إسحاق بن نَجيح المَلَطي، وحماد بن عمرو النَّصِيبي. وذكر قوماً؛ وقال البخاري - كما في تاريخيه، والضعفاء الصغير -: منكر الحديث؛ وقال الجُوزجاني: كان يكذب، لم يدع للحليم في نفسه منه هاجساً؛ وقال أبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم، والبَرْذعي: واهي الحديث؛ وقال أبو حاتم - كما في الجرح والتعديل -: منكر الحديث، ضعيف الحديث جداً؛ وقال أيضاً - كما في علل الحديث -: ضعيف الحديث؛ وقال الساجي: أجمع أهل النقل أنه متروك الحديث؛ وقال ابن الجارود: منكر الحديث، شبه لا شيء، لا يدري ما الحديث؛ وقال ابن حبان: يضع الحديث وضعاً على الثقات... لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب؛ وقال ابن عدي: وحماد بن عمرو هذا له أحاديث، وعامة حديثه ما لا =

١٨٤ ـ ق: حُمْران بن أعْيَن[1] الشَّيْباني مولاهم، الكوفي، المقرئ[2][3].

=يتابعه أحد من الثقات عليه؛ وقال الأزدي: متروك الحديث، كذاب؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس حديثه بالقائم؛ وقال الدارقطني في جماعة هو فيهم: ضعفاء؛ وقال أبو عبد الله الحاكم: يروي عن جماعة من الثقات أحاديث موضوعة ساقطة بمرة؛ وقال أبو سعيد النَّقَّاش: يروي الموضوعات عن الثقات؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: يروي عن الثقات المناكير، لا شيء؛ وقال البيهقي في جماعة هو فيهم: ضعفاء؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: متروك الحديث؛ وفي موضع من الميزان: وليس بثقة؛ وفي موضع آخر منه: حماد بن عمرو، وآخر واهيان.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٠، معرفة الرجال ١/ ٦٣، ٦٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٨، التاريخ الصغير ٢/ ٢٩١، الضعفاء الصغير ٣٥، أحوال الرجال ١٧٩، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٧٣، ٥٠٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٤٤، علل الحديث ٢/ ١٨٠، المجروحين ١/ ٢٥٢، الكامل ٢/ ٦٥٧، السنن للدارقطني ٣/ ١٦٤، المدخل إلى الصحيح ١٢٩، الضعفاء لأبي نعيم ٧٤، تاريخ بغداد ٨/ ١٥٤، ١٥٥، الضعفاء لابن الجوزي ١ ٤١أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٤٨، ٣/ ٤٣٦، ديوان الضعفاء ٧٢، نصب الراية ٣/ ٢٤٩، لسان الميزان ٢/ ٣٥١.

فقد ذهب عامة النقاد إلى أن حماد بن عمرو هالك، ساقط. بل رماه بعض هؤلاء بالكذب، والوضع. وذكر ابن عدي أن عامة حديثه لا يتابعه أحد من الثقات عليه.

وقول البخاري: «منكر الحديث» يعني به اطراح الراوي كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي. ومثله في ذلك أبو أحمد الحاكم في قوله: «ليس حديثه بالقائم». كما سبق في ترجمة الجَرَّاح بن المِنْهال.

وأما البيهقي فقد تبع الدارقطني في تسهيل الجرح فيه، حيث اقتصرا على عبارة: «ضعيف»، بيد أن الدارقطني كثيراً ما يستعمل هذه اللفظة في المتروكين. بل إنه وُصف بالتساهل في بعض الأوقات. ينظر ترجمة أبان بن جَبَلَة.

وخلاصة القول: إن حماد بن عمرو النَّصِيبي لم يكن ثقة، متروك الحديث كما قال النسائي. والله أعلم.

(١) كَنَّاه ابن الجزري في غاية النهاية ١/ ٢٦١ أبا حمزة.

(٢) قال الذهبي في معرفة القراء الكبار ١/ ٧١: «توفي في حدود الثلاثين ومئة».

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣٣، تاريخ الدارمي عن ابن=

قال النسائي: ليس بثقة[(١)(*)].

=معين ٩٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢٣، ٢/ ١٠٥ ـ ١٠٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٨٠، أحوال الرجال ٦٩ ـ ٧٠، الضعفاء والمتروكين ٨٤، الضعفاء الكبير ١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٦٥، الثقات ٤/ ١٧٩، الكامل ٢/ ٨٤٢ ـ ٨٤٣، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٩، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ب، تهذيب الكمال ٧/ ٣٠٦ ـ ٣٠٩، ميزان الاعتدال ١/ ٦٠٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٩١، ديوان الضعفاء ٧٤، الكاشف ١/ ٢٥٣، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٤، معرفة القراء الكبار ١/ ٧٠ ـ ٧١، غاية النهاية ١/ ٢٦١، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٥، تقريب التهذيب ١٧٩، خلاصة التذهيب ٩٣.

(١) الضعفاء والمتروكين ٨٤، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ب، ميزان الاعتدال ١/ ٦٠٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال أبو حاتم: شيخ. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال سفيان بن عيينة في رواية أبي بكر الحُميدي: حدثنا عبد الملك بن أَعْيَن رافضي كان عندنا، وهم إخوة: حُمْران، وعبد الملك، وزُرَارة، حُمران أغلاهم، كان على رأي سَوْء؛ وفي رواية ابن المديني من رواية صالح بن أحمد: كانوا ثلاثة إخوة: عبد الملك بن أَعْيَن، وحُمران بن أَعْيَن، وزُرَارة بن أَعْيَن كانوا شيعة، وكان أشدهم في هذا الأمر حُمْران بن أَعْيَن؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: حُمْران بن أَعْيَن، وعبد الملك بن أَعْيَن ليسا بشيء؛ وفي رواية الدارمي: ضعيف؛ وفي رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل: هو من الشيعة الكبار؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: كان يتشيع؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تهذيب الكمال ـ: كان رافضياً؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له عدة أحاديث: وحُمْران هذا له غير ما ذكرنا من الحديث، وليس بالكثير، ولم أرى ـ (كذا) ـ له حديث منكر ـ (كذا) ـ جداً فيسقط من أجله، وهو غريب الحديث، ممن يكتب حديثه؛ وقال الذهبي في المغني، والمُجَرَّد: يترفض؛ وقال ابن الجزري: وكان ثبتاً في القراءة، يرمى بالرفض؛ وقال ابن حجر: ضعيف، رمي بالرفض.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢٣، ٢/ ١٠٥ ـ ١٠٦، أحوال الرجال ٧٠، الضعفاء الكبير ١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٦٥، الثقات ٤/ ١٧٩، الكامل ٢/ ٨٤٣، تهذيب الكمال=

١٨٥ ـ ت: حَمْزة بن أبي حَمْزة ميمون، أو عمرو[١]، الجُعْفي، الجَزَري[٢]، النَّصِيْبي[٣][٤].

=٧/ ٣٠٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٩١، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٤، غاية النهاية ١/ ٢٦١، تقريب التهذيب ١٧٩.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٧/ ٣٠٨: «وقال أبو جعفر العقيلي حينما ذكره في الضعفاء: كوفي، ثقة، يتشيع». ولم أجده في الضعفاء الكبير، بل الذي فيه نقل التضعيف ليس إلا.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على حُمْران بن أَعْيَن بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. وقد أورد له البعض مناكير تؤكد ضعفه، خاصة وأنه ليس بكثير الحديث. وتلك المناكير منها ما هو شديد، ومنها ما ليس كذلك. فمن نظر إلى وجود المناكير، وتعددها، وشدة بعضها في جنب عدم كثرة حديثه، مع اعتبار سوء المذهب، اختار الطَّرْح والترك. وهذا ما أرجحه لولا ما ذُكر عن أبي حاتم، وابن عدي، اللذين لا ينبغي إغفال رأيهما.

وخلاصة القول: إن حُمْران بن أَعْيَن ضعيف الحديث، يكاد أن يترك، فيكتب حديثه على حذر، فما كان شديد النكارة طُرح، وما كان غير ذلك صلح للمتابعة. وأما في القراءة فهو متقن. والله أعلم.

(١) أول من سمى أباه ميموناً ـ فيما أعلم ـ خليفة في الطبقات ٣٢١. وأول من سماه عَمْراً ـ فيما أعلم ـ الترمذي في الجامع الصحيح ٥/ ٦٧. وينظر تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٧/ ٣٢٦.

(٢) في سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٩٠: «وسألت علياً عن حمزة بن أبي حمزة المدني؟ فقال: كان ضعيفاً».

(٣) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٩٥ فيمن مات في العشر الثامنة من المئة الثانية.

(٤) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣٤ ـ ١٣٥، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٩٠، الطبقات ٣٢١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٥٣، التاريخ الصغير ٢/ ١٩٥، الضعفاء الصغير ٣٦، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٦٣، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٩، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٤٨، الضعفاء والمتروكين ٨٤، الضعفاء الكبير ١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢١٠، ٢١٥، المجروحين ١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠، الكامل ٢/ ٧٨٥ ـ ٧٨٧. الضعفاء والمتروكون ١٩٠، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٥، =

قال النسائي: متروك الحديث[(١)(*)].

= تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٦، المدخل إلى الصحيح ١٣٢، الضعفاء لابن الجوزي ٤٢ب، تهذيب الكمال ٧/ ٣٢٣ ـ ٣٢٦، ميزان الاعتدال ١/ ٦٠٦ ـ ٦٠٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٩٢، ديوان الضعفاء ٧٤، الكاشف ١/ ٢٥٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٨ ـ ٢٩، تقريب التهذيب ١٧٩، خلاصة التذهيب ٩٣.

(١) الضعفاء والمتروكين ٨٤، الكامل ١٠١أ، الضعفاء لابن الجوزي ٤٢ب، تهذيب الكمال ٧/ ٣٢٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري: ليس يساوي فَلْساً؛ وفيها أيضاً ـ كما في الضعفاء الكبير، والكامل ـ، وفي رواية ابن أبي خيثمة ـ كما في المجروحين ـ: ليس بشيء؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة أيضاً ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس حديثه بشيء؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان ضعيفاً؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية محمد بن عوف الحمصي: مطروح الحديث؛ وقال البخاري: منكر الحديث؛ وقال أبو زرعة في رواية البرذعي: واهي الحديث، كل حديثه واه؛ وفي رواية ابن أبي حاتم: ضعيف الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: ليس بشيء؛ وقال الفسوي: ضعيف، لا يفرح بحديثه؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، أضعف من حمزة بن نَجيح؛ وقال الترمذي: ضعيف في الحديث؛ وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالأشياء الموضوعات، كأنه كان المتعمد لها، لا تحل الرواية عنه؛ وقال ابن عدي: يضع الحديث... ولحمزة أحاديث صالحة، وكل ما يرويه، أو عامته مناكير موضوعة، والبلاء منه ليس ممن يروي عنه، ولا ممن يروي هو عنهم؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: متروك؛ وقال أيضاً ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ضعيف؛ وقال الحاكم: يروي عن نافع ـ (يعني مولى ابن عمر) ـ، وعطاء ابن أبي رباح، وأبي الزبير ـ (يعني محمد بن مسلم المكي) ـ أحاديث موضوعة؛ وقال ابن حزم: مجهول؛ وقال الذهبي في المغني: متهم، واه؛ وفي الكاشف: تركوه؛ وقال ابن حجر في التقريب: متروك، متهم بالوضع.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣٤، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٩٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٥٣، التاريخ الصغير ٢/ ١٩٥، الضعفاء الصغير ٣٦، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٦٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٤٨، الجامع الصحيح ٥/ ٦٧، الضعفاء الكبير ١/ ٢٩٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢١٠، المجروحين ١/ ٢٧٠، الكامل =

١٨٦ ـ حُمَيْد بن الرَّبيع بن حُميد بن مالك أبو الحسن اللَّخْمي، الكوفي، الخَزَّاز. مات بسَامَرَّاء، وقيل: بالكوفة سنة ثمان وخمسين ومئتين[(١)][(٢)].

= ٢/ ٧٨٥، ٧٨٧، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٥، المدخل إلى الصحيح ١٣٢، الإحكام في أصول الأحكام ٦/ ٨٣، المغني في الضعفاء ١/ ١٩٢، الكاشف ١/ ٢٥٤، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ١٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩، تقريب التهذيب ١٧٩.

فقد أَطْبق النقاد على جرح حَمْزة بن أبي حَمْزة، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فعامة الأئمة على أنه هالك، ساقط. واقتصر البعض على عبارات لا تدل على الضعف الشديد، ولعلهم أرادوه.

وقول البخاري: «منكر الحديث»، وأبي زرعة: «ضعيف الحديث»، وأبي حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، أضعف من حمزة بن نَجيح»، والدارقطني: «ضعيف». أرادوا به طرح حديث حمزة الجَزَري، وتركه. وقد صرح بذلك أبو زرعة والدارقطني في مكان آخر، وينظر ترجمة أبان بن جَبَلَة، وإبراهيم بن الفضل المخزومي، وأيوب بن سَيَّار الفَيْدي.

وأما قول ابن حزم: «مجهول» فلا يقبل منه، لأن الرجل معروف العين برواية جماعة كبيرة عنه، ومعروف الحال بتضعيف كثير من الأئمة له.

وما ذُكر لحمزة من مناكير يدل على أنه واهٍ، متروك وحسبك في ذلك شهادة أبي زرعة، وابن عدي، فقد قال الأول: «كل حديثه واهٍ»، وقال ابن عدي: «يضع الحديث... وكل ما يرويه، أو عامته مناكير موضوعة، والبلاء منه». ومن كان هذا حاله لا ينبغي أن يُسَهَّل الجرح فيه.

وخلاصة القول: إن حمزة بن أبي حمزة النصيبي متروك الحديث ـ كما قاله النسائي ـ، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) قال الخليلي في الإرشاد ٢/ ٦٢١: «عاش مئة وبضع عشرة سنة».

(٢) ترجمته في: معرفة الرجال ١/ ٩٣ ـ ٩٤، ٢/ ١٧٦، الضعفاء والمتروكين ٨٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٢٢، الثقات ٨/ ١٩٧، الكامل ٢/ ٦٩٦ ـ ٦٩٧، المؤتلف والمختلف ١/ ٥٣٩ ـ ٥٤٠، الإرشاد ٢/ ٦٢١، تاريخ بغداد ٨/ ١٦٢ ـ ١٦٥، الإكمال ٢/ ١٨٣، الأنساب ٥/ ١١٥، ١١/ ٢١١، الضعفاء لابن الجوزي ٤١ب=

قال النسائي: ليس بشيء[(١)(*)].

=ـ ٤٢أ، ميزان الاعتدال ١/ ٦١١ ـ ٦١٢، المغني في الضعفاء ١/ ١٩٤، ديوان الضعفاء ٧٥، التبيين لأسماء المدلسين ٧٣، لسان الميزان ٢/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤، تعريف أهل التقديس ٣٧، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٥٦.

(١) الضعفاء والمتروكين ٨٥، الضعفاء لابن الجوزي ٤٢أ، ميزان الاعتدال ١/ ٦١٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال عثمان بن أبي شيبة في رواية ابنه محمد: أنا أعلم الناس بحُميد بن الربيع الخَزَّاز هو ثقة، ولكنه شره يدلس؛ وقال أبو بكر المَرُّوذي: سألت أبا عبد الله عن حُميد الخَزَّاز؟ قال: كنا نزلنا عليه... وكان أبو أسامة ـ (يعني حماد بن أسامة) ـ يكرمه. قلت: يكتب عنه؟ قال: أرجو. وأثنى عليه. قلت: إني سألت يحيى عنه فحمل عليه حملاً شديداً، وقال: رجل سرق كتاب يحيى بن آدم من عُبيد بن يَعيش، ثم ادعاه. قلت: يا أبا زكريا، أنت سمعت عُبيد بن يَعيش يقول هذا؟ قال: لا، ولكن بعض أصحابنا أخبرني. ولم يكن عنده حجة غير هذا. فغضب أبو عبد الله، وقال: سبحان الله! يقبل مثل هذا عليه؟! يسقط رجل مثل هذا؟! قلت: يكتب عنه؟ قال: أرجو؛ وقال أيضاً: سألت أحمد بن حنبل عن حُميد الخَزَّاز، فقلت له: إن يحيى يتكلم فيه؟ قال: ما علمته إلا ثقة، قد كنا نقدم عليه إلى الكوفة فننزل عنده، فيفيدنا عن المحدثين؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: كان أبي يحسن القول في حُميد الخَزَّاز؛ وقال ابن أبي حاتم ـ كما في تاريخ بغداد ـ: ما كان أحمد بن حنبل يقول في حُميد بن الربيع إلا خيراً، وكذلك أبي، وأبو زرعة؛ وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ؛ وقال الدارقطني في رواية السُّلمي ـ كما في تاريخ بغداد ـ: تكلم فيه يحيى بن معين، وقد حمل الحديث عنه الأئمة، ورووا عنه، ومن تكلم فيه لم يتكلم فيه بحجة؛ وقال البَرْقاني ـ كما في المصدر السابق ـ: كان أبو الحسن الدارقطني يحسن القول فيه؛ وقال ابن حجر في تعريف أهل التقديس: مختلف فيه، وقد وصفه بالتدليس عن الضعفاء عثمان بن أبي شيبة.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن محرز: وسألت يحيى بن معين عن حُميد الخَزَّاز؟ فقال: من حُميد؟ لا أعرفه؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية جعفر بن الهُذَيْل: حُميد الخَزَّاز كذاب، لا يلد إلا كذاباً؛ وفي رواية ابن الغَلَابي: وما يسأل عن حميد الخَزَّاز مسلم، أخزى الله ذاك، وأخزى من يسأل عنه؛ وقال عبد الخالق بن منصور: =

....

=وسألت يحيى بن معين عن حديث يرويه حُميد الخَزّاز؟ فقال لي: أو يكتب عن ذاك أحد؟! ذاك كذاب خبيث، غير ثقة ولا مأمون، يشرب الخمر، ويأخذ دراهم الناس، ويكابرهم عليها حتى يصالحوه. قال لي يحيى: وجاءني مرة، فقال لي: يا أبا زكريا، هل بلغك عني شيء؟ فما تنقم عليّ؟ قلت له: ما بلغني عنك شيء، إلا أني أستحيي من الله أن أقول فيك باطلاً؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية عَبْدان الأهْوَازي الجَواليقي: كذابي - (كذا في تاريخ بغداد) - زماننا أربعة: الحسين بن عبد الأول، وأبو هشام الرِّفاعي - (يعني محمد بن يزيد) -، وحُميد بن الربيع، والقاسم بن أبي شيبة؛ وقال محمد بن عبد الله الحَضْرمي مُطَيَّن لما مر به ابن الحسين بن حميد الخَزّاز: هذا كذاب، ابن كذاب، ابن كذاب؛ وقال ابن أبي حاتم: وسمعت منه ببغداد، تكلم الناس فيه، فتركت التحديث عنه؛ وقال مسلمة بن القاسم: ضعيف؛ وقال ابن عدي: كان يسرق الحديث، ويرفع أحاديثاً - (كذا) - موقوفة، وروى أحاديث عن أئمة الناس غير محفوظة عنهم... ولحميد بن الربيع حديث كثير بعضه سرق من الثقات، وبعضه من الموقوفات الذي رفعه، وبعضه زاد في أسانيده، فجعل بدل ضعيف ثقة... وهو ضعيف جداً في كل ما يرويه؛ وقال الدارقطني في رواية الأزهري: تكلموا فيه؛ وقال البَرْقاني: كان أبو الحسن الدارقطني يحسن القول فيه، وأنا أقول: إنه ليس بحجة، لأني رأيت عامة شيوخنا يقولون: هو ذاهب الحديث؛ وقال الخليلي: طعنوا عليه في أحاديث تُعرف بالقدماء من أصحاب هُشيم رواها؛ وقال الذهبي: وهو ذو مناكير.

معرفة الرجال ١/ ٩٣ - ٩٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٢٢، الثقات ٨/ ١٩٧، الكامل ٢/ ٦٩٦، ونسخة الظاهرية ٨٢ب، الإرشاد ٢/ ٦٢١، تاريخ بغداد ٨/ ١٦٣ - ١٦٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٩٦، لسان الميزان ٢/ ٣٦٤، تعريف أهل التقديس ٣٧.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على حُميد بن الرَّبيع بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. وفَسَّر بعض المُجَرِّحين جرحهم فيه، فابن معين ذكر أنه سرق كتاب يحيى بن آدم من عُبيد بن يعيش، ثم ادّعاه. واتهمه أيضاً بالكذب، وشرب الخمر، كما نسبه ابن عدي - وهو الخبير بالروايات - إلى الضعف الشديد في كل ما يرويه. ولم يدفع المُعَدِّلون هذا التجريح ببرهان. وقد أشار بعض المعدلين إلى أن آفة حميد هي التدليس حسب. بيد أن ابن عدي جعلها في سرقة الحديث، ورفع الموقوفات، والزيادة في الأسانيد، وغير ذلك مما لا يدخل غالبه في التدليس. فكأن عنه المجرحين زيادة علم، ولا عبرة بقول الدارقطني المجمل: «ومن=

١٨٧ ـ بخ م د ت عس ق: حُمَيْد بن زياد[١] أبو صَخْر[٢] ابن أبي المُخارق الهاشمي مولاهم، المدني، ثم المصري[٣]، الخَرَّاط، العَبَائي[٤][٥].

=تكلم فيه لم يتكلم فيه بحجة». بل إن البَرْقاني تعقب شيخه الدارقطني في تحسين حال حُميد، فقال: «كان أبو الحسن الدارقطني يحسن القول فيه، وأنا أقول: إنه ليس بحجة، لأني رأيت عامة شيوخنا يقولون: هو ذاهب، الحديث». هذا، وقد قال الدارقطني في رواية الأزهري: «تكلموا فيه» فكأنه ارتضى كلامهم.

وابن أبي حاتم لم يرتض تحسين ظن أبيه، وأبي زرعة فيه، بل قال ـ وهو ممن سمع من حُميد ـ: «تكلم الناس فيه، فتركت التحديث عنه».

وخلاصة القول: إن حُميد بن الربيع الخَزَّاز ليس بشيء ـ كما قال النسائي ـ، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار فيما ترجح لي. والله أعلم.

(١) وزعم بعضهم أنه حماد بن زياد. وسماه حاتم بن إسماعيل المدني ـ فيما ذكره جماعة من الأئمة ـ: حُميد بن صَخْر. وإنما هو حُمَيْد بن زيادة أبو صَخْر. وقد فَرَّق البعض بين حُميد بن صَخْر شيخ حاتم، وحُميد بن زياد أبي صَخْر. لكن الذي يُفهم من كلام الأكثرين أنهما واحد. وكنى بعضهم حميد بن صَخْر أبا مَوْدود. هذا، وينظر ميزان الاعتدال ١/ ٦١٢ الترجمة ٢٣٢٩، وتهذيب التهذيب ٣/ ٤٢ الترجمة ٧٠.

(٢) كذا كَنَّاه عامة الأئمة. وقد قال ابن سعد في الطبقات الكبرى القسم المتمم ٤٠٦: «ويكنى أبا صَخْر، أو أبا صُبح».

(٣) في الكامل ٢/ ٦٨٤، ونسخة الظاهرية ٨٠أ عن ابن أبي مريم، عن ابن معين: بصري. وهو تصحيف.

(٤) قال ابن حجر في تقريب التهذيب ١٨١: «مات سنة تسع وثمانين» يعني ومئة. وفي تهذيب التهذيب ٣/ ٤٢: «وقال أبو إسحاق الصَّرِيفيني: مات سنة ٨٩. وقيل: سنة ١٩٢، رأيت ذلك بخط مُغُلْطاي، وفيه نظر».

(٥) ترجمته في: الطبقات الكبرى القسم المتمم ٤٠٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٥، ٢٤٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٧٧، معرفة الرجال ٢/ ١١٥، الطبقات ٢٩٥، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٣٢، ٢٦٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٥٠، معرفة الثقات ١/ ٣٢٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٤٤، الجامع الصحيح ٤/ ٤٥٦، الضعفاء والمتروكين ٨٥، الكنى والأسماء ٢/ ١١، =

قال النسائي: ليس بالقوي[1].

وقال أيضاً: ضعيف[2](*).

=الضعفاء الكبير ١/ ٢٧٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٢٢، الثقات ٦/ ١٨٨ ـ ١٨٩، الكامل ٢/ ٦٨٤ ـ ٦٨٥، ٦٩١، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٣، تاريخ أسماء الثقات ١٠٥، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٥، المختلف فيهم لابن شاهين ٥٥٦ ـ ٥٥٧، رجال صحيح مسلم ١/ ١٦٤ ـ ١٦٥، الأنساب ٥/ ٧٣، الضعفاء لابن الجوزي ٤٢أ، تهذيب الكمال ٧/ ٣٦٦ ـ ٣٧٢، ميزان الاعتدال ١/ ٦١٢، ٦١٣، المغني في الضعفاء ١/ ١٩٤، ديوان الضعفاء ٧٥، الكاشف ١/ ٢٥٦، من تكلم فيه وهو موثق ٧٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٤١ ـ ٤٢، تقريب التهذيب ١٨١، خلاصة التذهيب ٩٤.

(١) الضعفاء والمتروكين ٨٥، الضعفاء لابن الجوزي ٤٢أ، ميزان الاعتدال ١/ ٦١٣. وتمام قول النسائي ـ كما في كتابه ـ: «حميد بن صَخْر، يروي عنه حاتم بن إسماعيل، ليس بالقوي». وقد جعل ابن الجوزي، والذهبي هذا القول في ترجمة ابن صخر، لا ابن زياد، حيث فرقا بين الترجمتين، إلا أن الذهبي قال في ترجمة ابن زياد ـ ميزان الاعتدال ١/ ٦١٢ ـ: «وكان حاتم بن إسماعيل يسميه حُميد بن صَخْر». وتبع في التفريق ابن الجوزي.

(٢) الكامل ٨١ب، تهذيب الكمال ٧/ ٣٦٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٤١. فابن عدي ذكره في ترجمة حُميد بن صَخْر، وقد فَرَّق بين الترجمتين. وأورده المزي في ترجمة حُميد بن زياد، فقال: «وقال النسائي: حُمَيْد بن صَخْر ضعيف». وتبع ابن حجر المزي مختصراً.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال الدارمي: وسألته ـ (يعني ابن معين) ـ عن حُميد بن زياد الخَرَّاط؟ فقال: ليس به بأس؛ وقال أيضاً: قلت: فأبو صَخْر؟ فقال: ثقة؛ وقال ابن الجُنَيْد: وقال يحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ: أبو صخر حُميد بن زياد الخَرَّاط مديني ليس به بأس؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سئل أبي عن أبي صَخْر؟ فقال: ليس به بأس؛ وقال العجلي: حُميد بن زياد أبو صَخْر ثقة؛ وقال أبو القاسم البغوي: صالح الحديث؛ وقال ابن عدي في ترجمة حُميد بن زياد: له أحاديث صالحة، روى عن ابن لهيعة نسخة... وروى عنه ابن وهب بنسخة أطول من نسخة ابن لهيعة... وروى عنه=

....

=حَيْوَة ـ (يعني ابن شُرَيْح) ـ أحاديث، وهو عندي صالح الحديث، وإنما أنكرت عليه هذان الحديثان ـ (كذا) ـ. . . اللذين ذكرتهما، وسائر حديثه أرجو أن يكون مستقيماً؛ وقال الدارقطني في رواية البَرْقاني: ثقة؛ وقال الذهبي: مختلف فيه؛ وقال ابن حجر: صدوق يَهِم. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. لكن أورده ابن شاهين أيضاً في الضعفاء. وقد روى عنه القطان، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُجَرِّحُون والمُلَيِّنون: قال ابن معين في رواية الكوسج: أبو صَخْر حُميد بن زياد ضعيف؛ وفي رواية ابن أبي مريم: أبو صَخْر حُميد بن زياد الخَرَّاط ضعيف الحديث؛ وقال حمدان بن علي الوراق: سئل أحمد بن حنبل عن حُميد بن صَخْر؟ فقال: ضعيف؛ وقال ابن عدي في ترجمة حُميد بن صَخْر: ولحاتم بن إسماعيل عن حُميد بن صَخْر أحاديثاً ـ (كذا) ـ غير ما ذكرت، وفي بعض هذه الأحاديث عن المَقْبُري ـ (يعني أبا سعيد كَيْسان، أو سعيد بن أبي سعيد) ـ، ويزيد الرَّقَاشي ـ (يعني ابن أبان) ـ ما لا يتابع عليه.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٥، ٢٤٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٧٧، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٣٢، معرفة الثقات ١/ ٣٢٣، الضعفاء الكبير ١/ ٢٧٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٢٢، الثقات ٦/ ١٨٨ ـ ١٨٩، الكامل ٢/ ٦٨٤، ونسخة الظاهرية ٨٠ب، ٨١ب، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٣، تاريخ أسماء الثقات ١٠٥، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٥، الكاشف ١/ ٢٥٦، من تكلم فيه وهو موثق نسخة الحكمي المكية ١٦أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٢، تقريب التهذيب ١٨١.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على أبي صَخْر حُميد بن زياد بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، وبعض اختلافهم ناتج عن تفريق بين حُمَيْد بن صَخْر، وحُمَيْد بن زياد أبي صَخْر، مع أن الراجح الجمع.

وحديث أبي صَخْر كثير، حتى إن البعض رووا عنه نسخاً. والذي استُنكر عليه يُعد يسيراً في جنب كثرة حديثه، لذا فتعديله متعين، خاصة وأن جمع المُجَرِّحين عَدَّلوه في مكان آخر، وإن كان بعضهم جعله اثنين، فَعَدَّل أبا صَخْر، وضَعَّف ابن صَخْر.

وقد اختلف المُعَدِّلون في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وجعله البعض في درجة تالية، وعَدَّه آخرون في أدنى درجات التعديل. فأما التوثيق المطلق فغير مستساغ لأجل تلك المناكير، وقلتُها في جنب كثرة حديثه، مع كونها محتملة في الجملة، ترفعه عن أدنى درجات التعديل. =

١٨٨ ـ ت: حُمَيْد الكوفي، الأَعْرج، المُلائي، القاص[1]، وهو ابن عطاء، أو ابن علي، وقيل: ابن عُبيد، وقيل: ابن عبد الله، وقيل: ابن عامر، وقيل: ابن عَمَّار[2][3][4].

= وخلاصة القول: إن أبا صَخْر حُمَيْد بن زياد صدوق، حسن الحديث في الجملة. وقد ذكره الذهبي في من تكلم فيه وهو موثق، وقال في مقدمة هذا الكتاب نسخة الحكمي المكية ١أ: «فهذا فصل نافع في معرفة ثقات الرواة الذين تَكَلَّم فيهم بعض الأئمة بما لا يوجب رد أخبارهم، وفيهم بعض اللين، وغيرهم أتقن منهم وأحفظ، فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحة، فلا ينزل عن رتبة الحسن، اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تستنكر عليه، وهي التي تكلم فيه من أجلها، فينبغي التوقف في تلك الأحاديث».

وقول النسائي: «ليس بالقوي» قد تقدم غير مرة أنه يستعمله كثيراً في الصدوقين، والمقبولين. وأما قوله الآخر فما أراه صحيح النسبة إليه، وأول من نقله عنه ابن عدي، وتمام عبارة النسائي كما في الكامل ٢/٦٩١: «حميد بن صخر يروي عنه حاتم بن إسماعيل ضعيف». وهي نفس عبارة أبي عبد الرحمٰن في الضعفاء والمتروكين لولا الكلمة الأخيرة التي هي الحكم، فكأن ابن عدي تصرف فيها، أو سبق ذهنه إليها، خاصة وأنه لم يُثبت القول الأول، وقد تبعه المِزيُّ، وتبع المِزيَّ ابنُ حجر. والله أعلم.

(١) في الضعفاء للدارقطني ١٨٤: «المُكْتب». وهذه مهنة شيخه عبد الله بن الحارث. ولا يُعرف حُميد بها.

(٢) سُمي في سؤالات البَرْذعي ٢/٣٥٨: «حُميد بن قيس». ولعله وهم. وقد نفى أحمد بن حنبل أن يكون اسم أبيه قيساً. الكامل ٢/٦٨٨.

(٣) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/١٠٨ فيمن مات في العشر الخامسة من المئة الثانية.

(٤) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٣٧، معرفة الرجال ١/٥٤، تاريخ البادي عن ابن معين ٦٩، العلل ومعرفة الرجال ٢/١٥٣، ٣٠٠، التاريخ الكبير ٢/١/٣٥٤، التاريخ الصغير ٢/١٠٨، الضعفاء الصغير ٣١، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/٣٥٨، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦٠٩، المعرفة والتاريخ ٢/٧٩٨، الجامع الصحيح ٤/٢٢٥، العلل الكبير ٢/٧٢٧، الضعفاء والمتروكين ٨٤، الضعفاء الكبير ١/٢٦٨، الجرح والتعديل ٢/١/٢٢٦ ـ ٢٢٧، المجروحين ١/٢٦٢، الكامل ٢/٦٨٨ =

قال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة[٢].

وقال أيضاً: ليس بالقوي[٣][*].

=- ٦٨٩، الضعفاء والمتروكون ١٨٣ - ١٨٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٣ - ٢٤، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٥، الضعفاء لابن الجوزي ٤٢أ، تهذيب الكمال ٧/ ٤٠٩ - ٤١٢، ميزان الاعتدال ١/ ٦١٤ - ٦١٥، ٦١٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٩٥، ١٩٦، ديوان الضعفاء ٧٥، الكاشف ١/ ٢٥٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٥٣، تقريب التهذيب ١٨٢، خلاصة التذهيب ٩٥.

(١) الضعفاء والمتروكين ٨٤، الضعفاء لابن الجوزي ٤٢أ. لكن ابن الجوزي اقتصر على عبارة: متروك.

(٢) تهذيب الكمال ٧/ ٤١١، ميزان الاعتدال ١/ ٦١٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٥٣.

(٣) الكامل ٨١أ، تهذيب الكمال ٧/ ٤١٠، ميزان الاعتدال ١/ ٦١٤، ٦١٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٥٣.

(*) **أقوال النُقَّاد فيه، ودراستها:**

قال محمد بن عبد الله بن نُمَير الهَمْداني: كان عند أبي أحاديث - (يعني عن حُميد الكوفي الأعْرج) - في رُقْعة، فلم يحدثني بها، وقال: ما تَصْنع به؟ إنه كان ضعيفاً؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ليس حديثه بشيء؛ وفي رواية ابن مُحْرز، والبادي: ضعيف. زاد ابن مُحْرز: ليس بشيء؛ وقال محمد بن عبد الله بن نُمير، وأحمد بن حنبل في رواية أبي طالب: ضعيف؛ وقال البخاري - كما في تاريخيه، والضعفاء الصغير، وكتابي الترمذي: الجامع الصحيح، والعلل الكبير -: منكر الحديث؛ وقال أبو زرعة - في رواية ابن أبي حاتم، والبَرْذعي -، وأبو حاتم: ضعيف الحديث. زاد ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: واهي الحديث. وزاد أبو حاتم: منكر الحديث، قد لزم عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود، ولا يُعرف لعبد الله بن الحارث عن ابن مسعود شيء؛ وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود بنسخة كأنها موضوعة، لا يحتج بخبره إذا انفرد؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له عدة مناكير: ولحميد عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود، غير هذه الأحاديث التي ذكرتها، وله عن غير عبد الله بن الحارث أحاديث، وهذه الأحاديث عن عبد الله بن=

....

=الحارث، عن ابن مسعود، أحاديث ليست بمستقيمة، ولا يتابع عليها حُميد؛ وقال الدارقطني ـ كما في الضعفاء، وسؤالات البَرْقاني ـ: متروك. زاد في رواية البَرْقاني: أحاديثه شبه الموضوعة؛ وقال الذهبي في موضع من الميزان، وموضع من المغني: متروك؛ وفي الديوان، وموضع آخر من الميزان، والمغني: واهٍ؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣٧، معرفة الرجال ١/ ٥٤، تاريخ البادي عن ابن معين ٦٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٥٤، التاريخ الصغير ٢/ ١٠٨، الضعفاء الصغير ٣١، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٥٨، المعرفة والتاريخ ٢/ ٧٩٨، الجامع الصحيح ٤/ ٢٢٥، العلل الكبير ٢/ ٧٢٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧، المجروحين ١/ ٢٦٢، الكامل ٨١أ، الضعفاء والمتروكون ١٨٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٣، ميزان الاعتدال ١/ ٦١٤، ٦١٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٩٥، ١٩٦، ديوان الضعفاء ٧٥، تقريب التهذيب ١٨٢.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: أن المزي نسب في تهذيب الكمال ٧/ ٤١٠ إلى الترمذي قوله في حُميد: «منكر الحديث». مع أني لم أجده عنه من قوله، وإنما رواية عن البخاري. وآخرهما: أنه جاء في معرفة الرجال ١/ ٨٧: «وسمعت يحيى ـ وسألته، أو سئل عن حُميد المُلائي؟ فقال: ليس به بأس». فإن كان أراد توثيق صاحب هذه الترجمة، فهو معارض بتجريحه له في سائر المواضع، وخاصة في موضع من رواية ابن محرز.

ثم أقول: اتفق النُّقَّاد على جرح حُمَيْد الكوفي الأعرج، بيد أنهم اختلفوا في تعيين المرتبة التي يستحقها. فالجمهور على ترك حديثه، وجعله البعض من الضعفاء الذين يُعْتبر بهم. ولعل الصواب فيه هو الترك، لكثرة مناكيره، مع شدة بعضها. ويبدو أن عامة أحاديثه عن عبد الله بن الحارث منكرة، وحديثه عن غير ابن الحارث يسير.

وخلاصة القول: إن حُميداً الكوفي الأعرج ليس بثقة، متروك الحديث ـ كما قال النسائي ـ، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. وأما ما ذُكر عن أبي عبد الرحمٰن من أنه قال فيه: «ليس بالقوي». فإن أول من نقله عنه ابن عدي ـ وتبعه عليه المتأخرون ـ، ويبدو أن أبا أحمد أراد نقل ما في الضعفاء للنسائي، والذي فيه: «متروك الحديث» لا «ليس بالقوي». ومن عادة ابن عدي اعتماد كتاب الضعفاء والمتروكين، والعبارة ـ في غير الحُكم ـ شبه متماثلة بين ما في كتاب النسائي، والكامل. والله أعلم.

١٨٩ ـ د ت ص عس: حَنَش بن المُعْتَمِر، ويقال: ابن رَبيعة[1]، أبو المُعْتَمِر الكِناني، الكوفي[2][3][4].

قال النسائي: ليس بالقوي[5][*].

---

(١) ذكر بعض الأئمة أن المُعْتَمِر جد حَنَش، وحَنَش هو ابن ربيعة بن المُعْتَمِر.

(٢) زعم بعضهم أنه صَنْعَاني، والصَنْعاني رجل آخر، وهو حَنَش بن عبد الله.

(٣) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ١/ ٢٠٥ فيمن مات في العشر التاسعة من المئة الأولى.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٢٢٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٣٩، الطبقات ١٥٢، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٩٩، التاريخ الصغير ١/ ٢٠٥، الضعفاء الصغير ٣٨، معرفة الثقات ١/ ٣٢٦، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٨٠٧، سؤالات الآجري لأبي داود ١٥٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ٨٧، الضعفاء والمتروكين ٩١، الكنى والأسماء ٢/ ١١٩، الضعفاء الكبير ١/ ٢٨٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٩١، المجروحين ١/ ٢٦٩، الكامل ٢/ ٨٤٤، المؤتلف والمختلف ٢/ ٦٩٨ ـ ٦٩٩، الضعفاء لابن الجوزي ٤٢ب، تهذيب الكمال ٧/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣، ميزان الاعتدال ١/ ٦١٩ ـ ٦٢٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٩٧، ديوان الضعفاء ٧٦، الكاشف ١/ ٢٦٠، سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٩٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٥٨ ـ ٥٩، تقريب التهذيب ١٨٣، الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٣٩٦، خلاصة التذهيب ٩٦.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٩١، الكامل ١١١أ، الضعفاء لابن الجوزي ٤٢ب، تهذيب الكمال ٧/ ٤٣٣، ميزان الاعتدال ١/ ٦١٩، تهذيب التهذيب ٣/ ٥٨.

(*) أقوال النُقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال العجلي، وأبو داود في رواية الآجري: ثقة؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: حَنَش بن المُعْتَمِر هو عندي صالح. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: ليس أراهم يحتجون بحديثه؛ وقال ابن عدي: ولحَنَش عن علي أحاديث عداد، وهو معروف في أصحاب علي، مشهور به، وما أظن أنه يروي عن غير علي، وأنه لا بأس به، لأن من يروي عنه إنما هو سِماك بن حَرْب، والحكم بن عُتَيْبة، وليس بهما بأس؛ وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام، ويرسل. وقد روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، وكان لا يروي إلا عن ثقة. =

....

= ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون:** قال البخاري ـ كما في تاريخيه، والضعفاء الصغير ـ: يتكلمون في حديثه؛ وقال الساجي: فيه نظر، يتكلمون في حديثه؛ وقال ابن الجارود: يتكلمون في حديثه؛ وقال ابن حبان: كان كثير الوهم في الأخبار، ينفرد عن علي عليه السلام بأشياء لا تشبه حديث الثقات، حتى صار ممن لا يحتج به؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم؛ وقال ابن حزم: ساقط، مُطرح؛ وقال الذهبي في الديوان: لين، لا يحتج به؛ وفي سير أعلام النبلاء: وفيه لين.

التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٩٩، التاريخ الصغير ١/ ٢٠٥، الضعفاء الصغير ٣٨، معرفة الثقات ١/ ٣٢٦، سؤالات الآجري لأبي داود ١٥٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٩١، المجروحين ١/ ٢٦٩، الكامل ٢/ ٨٤٤، المحلى ١٠/ ٥١٩، ديوان الضعفاء ٧٦، سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٩٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٥٩، تقريب التهذيب ١٨٣، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٧/ ٤٣٣.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في المعرفة والتاريخ ٣/ ١٥٣: «وقال ـ (يعني أبا نعيم الفضل بن دكين) ـ: حدثنا سفيان ـ (يعني الثوري) ـ، عن أبي المُعْتَمِر، كوفي، لا بأس به». والثوري لم يسمع من حَنَش بن المُعْتَمِر، لأنه ولد بعد وفاة حَنَش. وإنما سمع من سِماك بن حَرْب تلميذ حَنَش ـ كما في المعرفة والتاريخ ٣/ ٨٧ ـ. لذا فلست متأكداً من أن تعديل الفسوي في حَنَش بن المعتمر، كما أنبه إلى أن ابن أبي حاتم نقل في هذه الترجمة من الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٩١ عن ابن المديني قوله: «حَنَش بن ربيعة الذي روى عنه الحكم لا نعرفه». مع أن ابن المديني فَرَّق بين حَنَش بن المعتمر، وحَنَش بن ربيعة ـ تهذيب الكمال ٧/ ٤٣٠، ٤٣٢ ـ.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على حَنَش الكِناني بين مُعدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. ولعل أدنى ما يقال فيه قول ابن حجر: «صدوق له أوهام» ـ وهو معنى قول أبي حاتم المتشدد ـ، وذلك لأن مناكيره قليلة محتملة، لذا لا ينبغي إطلاق القول في تضعيفه. كما لا يحسن فيه التوثيق المطلق، بيد أن هذا التوثيق يساعد على ترجيح جانب العدالة في حَنَش. وقد عَدَّه ابن عدي في مرتبة أرفع من المرتبة التي وضعه فيها ابن حجر، وهو بها أشبه، خاصة وأن ابن عدي من أهل الخبرة بالروايات وعللها. ولكن الأحْوط ما ذكره أبو الفضل لأن حديث حنش ليس بالكثير فقد تؤثر فيه تلك المناكير وإن كانت قليلة، وغير شديدة في الجملة. =

١٩٠ ـ ت ق: حَنْظَلة بن عُبَيْد الله، ويقال: ابن عَبْد الله، وقيل: ابن عبد الرحمٰن، وهو ابن أبي صَفِيَّة[(١)]، أبو عبد الرحيم، وقيل: أبو عبد الرحمٰن، السَّدُوسي، البصري، إمام مسجد قتادة بن دِعامة[(٢)(٣)].

= وقول ابن عدي: «وما أظن أنه يروي عن غير علي». يعترض عليه بذكر المزي في تهذيب الكمال ٧/ ٤٣٢ روايته عن جماعة.

وخلاصة القول: إن أبا المعتمر الكِناني صدوق يهم، يكتب حديثه للاختبار، فما وافق فيه الثقات احتج به، وما لا فلا. هذا في أقل أحواله، وقد يكون أرفع درجة فيقال فيه: صدوق، حسن الحديث في الجملة. والله أعلم.

(١) شك البخاري في كون ابن أبي صَفِيَّة، هو ابن عبيد الله. التاريخ الكبير ١/ ٤٣/٢، ٤٥. وقد ترجم ابن حبان لابن عبيد الله في المجروحين، والثقات، وذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ٦٢، أن ابن حبان سمى والد حنظلة: عبد الله، وكذا في بعض نسخ الثقات. ثم قال ابن حجر: «فكأنه عنده اثنان». كما أن ابن حبان اقتصر على ذكر ابن أبي صفية في الثقات.

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٧٠ فيمن مات في العشر الخامسة من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٦٧، الطبقات ٢١٨، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٨٣، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٩١، التاريخ الكبير ١/ ٤٣/٢، ٤٥، التاريخ الصغير ٢/ ٧٠، الضعفاء الصغير ٣٥، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٦٣٤، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٦، ٦٦٢، الضعفاء والمتروكين ٩١، الكنى والأسماء ٢/ ٧٠، الضعفاء الكبير ١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١، المجروحين ١/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧، الثقات ٤/ ١٦٧، ٨/ ٢٠٨، الكامل ٢/ ٨٢٧ ـ ٨٢٩، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨١، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٦٧ ـ ٦٨، الضعفاء لابن الجوزي ٤٢ ب، تهذيب الكمال ٧/ ٤٤٧ ـ ٤٥١، ميزان الاعتدال ١/ ٦٢١، المغني في الضعفاء ١/ ١٩٧، ديوان الضعفاء ٧٧، الكاشف ١/ ٢٦١، تهذيب التهذيب ٣/ ٦٢، تقريب التهذيب ١٨٤، خلاصة التذهيب ٩٦، الكواكب النَّيِّرات ١٤١ ـ ١٤٥.

قال النسائي: ضعيف[١].

وقال أيضاً: ليس بقوي[٢][*].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٩١، الكامل ١٠٩ أ، الضعفاء لابن الجوزي ٤٢ ب، تهذيب الكمال ٧/ ٤٤٩، ميزان الاعتدال ١/ ٦٢١، تهذيب التهذيب ٣/ ٦٢.

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٦٢١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال الساجي: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات، لكنه ذكره أيضاً في المجروحين. وقد روى عنه شعبة، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: سمعت يحيى ـ وذكر حنظلة السَّدوسي، فقال: رأيته، وتركته على عمد. قلت ليحيى: كان قد اختلط؟ قال: نعم؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: تَغَيَّر في آخر عمره؛ وفي رواية ابن الجنيد، وابن أبي خيثمة: ضعيف؛ وفي رواية عبد الله بن أحمد الدَّوْرقي: ليس حديثه بشيء؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الميموني ـ كما في: من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ـ: له أشياء مناكير، روى حديثين كلاهما عن النبي ﷺ منكرين؛ وقال أبو بكر الأثرم: سألت أبا عبد الله عن حنظلة السَّدوسي؟ فقال: حنظلة ـ ومدّ بها صوته ـ. ثم قال: ذاك منكر الحديث، يحدث بأعاجيب... وضَعَّفه؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية ابنه صالح: ضعيف الحديث، يروي عن أنس بن مالك أحاديث مناكير؛ وفي رواية الفضل بن زياد: روى عن أنس أحاديث مناكير، وقد روى عنه بعض الناس، وترك عنه الرواية بعض الناس؛ وفي رواية الميموني ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: ضعيف؛ وذكره أبو زرعة في الضعفاء؛ وقال الفسوي: عمل فيه السِّن، وتغيّر؛ وقال أبو حاتم: ليس بقوي؛ وقال ابن حبان في المجروحين: اختلط بأَخَرة حتى كان لا يدري ما يحدث، فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير؛ وقال ابن عدي: وإنما أنكر من أنكر رواياته لأنه كان قد اختلط في آخر عمره، فوقع الإنكار في حديثه بعد اختلاطه؛ وقال البيهقي: وقد كان اختلط، تركه يحيى القطان لاختلاطه؛ وقال الذهبي: لَيِّن؛ وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٦٧، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٩١، =

١٩١ ـ ٤: حُيَيّ بن عبد الله بن شُرَيْح أبو عبد الله المَعَافِري، الحُبُلِيّ، المصري. مات سنة ثلاث وأربعين ومئة[(١)][(٢)].

= الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٦، الضعفاء الكبير ١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٤١، المجروحين ١/ ٢٦٧، الثقات ٤/ ١٦٧، ٨/ ٢٠٨، الكامل ٢/ ٨٢٨، ٨٢٩، السنن الكبرى للبيهقي ٧/ ١٠٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٥٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٦٢، تقريب التهذيب ١٨٤.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه قد جاء في تهذيب التهذيب ٣/ ٦٢: «وقال يحيى بن معين: حَنْظلة السَّدوسي أبو شريك مُعَلم كُتَّاب، ليس بثقة، ولا دون الثقة». ففي هذا القول غرائب، لكن التضعيف الشديد ثابت عن يحيى.

ثم أقول: ذهب عامة النقاد إلى تجريح حنظلة السَّدُوسي وتليينه، وقد فسروا هذا الجرح باختلاطه في آخر عمره، وعدم تمييز حديثه قبل الاختلاط عن حديثه بعده، وذكروا له عدة مناكير، تؤكد فيه جانب الضعف، لا العدالة الذي ارتضاه بعض العلماء، ومن المقرر أن الجرح المفسر مقدم على التعديل.

لكن المُجَرِّحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور سَهَّلوا القول في جرحه، وعَدَّه الباقون في المُطَّرحين، وهم معروفون بالتشدد في باب النقد، فضلاً عن أنهم ذكروا له مناكير يسيرة، لا تجعل الراوي مطرحاً. وحسبك أن أبا حاتم مع تعنته اكتفى فيه بعبارة: «ليس بالقوي».

وأما قول أحمد بن حنبل: «منكر الحديث»، فلا يعني به هنا الضعف الشديد، لأنه قال فيه في غير ما مكان: «ضعيف». والإمام أحمد استعمل تلك العبارة في المتروكين، كما أنه استعملها فيمن يُغرب على أقرانه ولو لم يكن ضعيفاً، بل لو كان ثقة ـ ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ٦٤ ـ.

وخلاصة القول: إن حَنْظَلة السَّدُوسي ضعيف ـ كما قال النسائي ـ، يكتب حديثه للاعتبار. وأما قول أبي عبد الرحمن: «ليس بقوي» فهو أرفع من الأول، لكني لم أجده إلا عند الذهبي. والله أعلم.

(١) كذا ذكر وفاته عامة العلماء، وفي تقريب التهذيب ١٨٥: «مات سنة ثمان وأربعين». فلعله تصحيف من النُّسَّاخ.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩١ ـ ٩٢، معرفة الرجال ١/ ٦٨، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٦٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٧٦، الضعفاء والمتروكين =

قال النسائي: ليس بالقوي[١].

وقال أيضاً: ليس ممن يعتمد عليه[٢](*).

= ٩٠، الضعفاء الكبير ١/ ٣١٩ ـ ٣٢٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٧١ ـ ٢٧٢، الثقات ٦/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦، مشاهير علماء الأمصار ١٨٨، الكامل ٢/ ٨٥٥ ـ ٨٥٦، الإكمال ٢/ ٥٨١ ـ ٥٨٢، الضعفاء لابن الجوزي ٤٤ أ، تهذيب الكمال ٧/ ٤٨٨ ـ ٤٩٠، ميزان الاعتدال ١/ ٦٢٣ ـ ٦٢٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٩٩، ديوان الضعفاء ٧٨، الكاشف ١/ ٢٦٤، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٩، تهذيب التهذيب ٣/ ٧٢، تقريب التهذيب ١٨٥، حسن المحاضرة ١/ ٢٧٣، خلاصة التذهيب ٩٧.

(١) الضعفاء والمتروكين ٩٠، الضعفاء لابن الجوزي ٤٤ أ، تهذيب الكمال ٧/ ٤٨٩، ميزان الاعتدال ١/ ٦٢٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٧٢.

(٢) السنن الكبرى ٥٢.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ **المُعَدِّلون**: قال عثمان الدرامي: قلت ـ (يعني لابن معين) ـ: فَحُيَيّ بن عمرو؟ فقال: ليس به بأس ـ يعني المصري ـ؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية ابن محرز: صالح الحديث، ليس بذاك القوي؛ وقال ابن حبان في المشاهير: من خيار أهل مصر، ومتقنيهم، وكان شيخاً جليلاً فاضلاً؛ وقال ابن عدي: وأرجو أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة؛ وقال الذهبي في الديوان: حسن الحديث؛ وفي المُجَرَّد: شيخ؛ وقال ابن حجر: صدوق يهم. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ **المُجَرِّحون**: قال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: دَرَّاج ـ (يعني أبا السَّمْح المصري) ـ، وحُيَيّ، وزَبَّان ـ (يعني ابن فائد) ـ، هؤلاء الثلاثة أحاديثهم مناكير؛ وقال البخاري: فيه نظر؛ وقال ابن حزم: مجهول.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩١ ـ ٩٢، معرفة الرجال ١/ ٦٨، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٦٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٧٦، الثقات ٦/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦، مشاهير علماء الأمصار ١٨٨، الكامل ٢/ ٨٥٦، المحلى ٧/ ٤١٦، ديوان الضعفاء ٧٨، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٤٩، تقريب التهذيب ١٨٥.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على حُيَيّ بن عبد الله بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، والمُجَرِّحون هم: أحمد بن حنبل، والبخاري، وابن حزم. فأحمد بن حنبل ذكر أن أحاديثه مناكير. والبخاري قال: «فيه نظر»، وهذه العبارة يستعملها أبو عبد الله غالباً في =

١٩٢ ـ ت ق: خارجة بن مُصْعَب أبو الحَجَّاج الضُّبَعي، الخُراساني، السَّرْخَسي[١]. مات يوم الجمعة في ذي القَعْدة سنة ثمان

=المتروكين عنده ـ كما سبق في ترجمة إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس ـ، لكن لم يوافقه النُّقَّاد في جماعة ممن حكم عليهم بذلك ـ ينظر الرفع والتكميل ٣٨٩ ـ ٣٩١ ـ. وأما ما ذكره أحمد فإن قول ابن عدي السابق يدفع جانب التضعيف فيه، لأن الثقة قد يكون كثير مما يُروى عنه منكراً إذا كان تلميذه أو شيخه، أو غيرهما في الإسناد ضعفاء: لكن ابن عدي أشار إلى جملة كبيرة من أحاديثه التي لا يتابع عليها، وقد رواها عنه ثقة، بل سائر من في الإسناد ثقة. ومع هذا فقد أشار إلى جملة كبيرة أيضاً رواها عنه عبد الله بن لَهيعة، ولم يُغفل غمز هذا الرجل ببعض ما رواه عن حُيَي. بَيْد أن الذهبي أنكر على ابن عدي إيراده ما رواه ابن لَهيعة في ترجمة حُيَيّ فقال في ميزان الاعتدال ١/ ٦٢٤: «ما أنصفه ابن عدي، فإنه ساق في ترجمته عدة أحاديث من رواية ابن لَهيعة عنه، كان ينبغي أن تكون في ترجمة ابن لَهيعة». وأما تجهيل ابن حزم فمردود برواية جماعة عنه، وبمعرفة كثير من النقاد له.

وبهذا يتبين أن حُيَيّ بن عبد الله في درجة وسط من درجات الجرح والتعديل معاً، أي أنه ممن يكتب حديثه للاعتبار، ولا يحتج به. لكن هل هو في أدنى مراتب التعديل، أم في أسهل مراتب الجرح؟ فالظاهر أنه في أدنى درجات التعديل، لأن الجمهور عَدَّلوه، خاصة وأن ابن عدي الذي يعتني بالحكم على الرجال من خلال تتبع مروياتهم يقول: «وأرجو أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة».

وأما قول الدارمي: «قلت: فَحُيَيّ بن عمرو؟ فقال: ليس به بأس». فقد أورده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٧٢، وابن عدي في الكامل ٢/ ٨٥٥، وغيرهما في ترجمة حُيَيّ بن عبد الله هذا. بل إن ابن عدي ذكر عبارة عثمان: حُيَيّ بن عمرو. مع أنه سماه في الأصل: ابن عبد الله. وقد صرح ابن معين في معرفة الرجال ١/ ٦٨ بأنه ابن عبد الله، وحكم عليه في هذه الرواية بحكم هو أقرب من الحكم الذي في رواية الدارمي.

وخلاصة القول: إن حُيَيّ بن عبد الله المَعَافِري شيخ، وسط، يُعْتبر به، ولا ينبغي طرحه، كما لا ينبغي الاحتجاج به. وقولا النسائي لا يخالفان هذه النتيجة، خاصة إذا علم أن أبا عبد الرحمن يستعمل كثيراً عبارة: «ليس بالقوي» فيمن هم أرفع رتبة مما قَرَّره المتأخرون في هذه العبارة. والله أعلم.

(١) قال ابن حبان في المجروحين ١/ ٢٨٨: «وكان مولده سنة ثمان وتسعين».

وستين ومئة[١]، وله ثمان وسبعون سنة[٢][٣].

قال النسائي: متروك الحديث[٤].

وقال أيضاً: ليس بثقة[٥].

---

(١) كذا ذكر الجمهور، وأورده البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٩٥ فيمن مات في العشر الثامنة من المئة الثانية.

(٢) لكن هذا لا يصح على حساب ابن حبان.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٧١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٥٣، ٣٥٦، ٤١٩، ٤/ ٣٥٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٦، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٣٥، معرفة الرجال ١/ ٦٨ ـ ٦٩، تاريخ البادي عن ابن معين ٣٠، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٦٦، الطبقات ٣٢٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٦٦، ٢/ ٢٢٦، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٦٥، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٠٥، التاريخ الصغير ٢/ ١٩٥، الضعفاء الصغير ٤١، أحوال الرجال ٢٠٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٦٢، سؤالات البَرْذَعي لأبي زرعة ٢/ ٤٦٩، ٤٧٠، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٤، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٧، الضعفاء والمتروكين ٩٧، الكنى والأسماء ١/ ١٤٤، الضعفاء الكبير ٢/ ٢٥ ـ ٢٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦، المجروحين ١/ ٢٨٨، الكامل ٣/ ٩٢٢ ـ ٩٢٧، الضعفاء والمتروكون ٢٠١، سؤالات السلمي للدارقطني ١٧٣، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٤، الإرشاد ٣/ ٩٥٢ ـ ٩٥٣، الأنساب ٨/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩، الضعفاء لابن الجوزي ٤٦ أ، تهذيب الكمال ٨/ ١٦ ـ ٢٣، ميزان الاعتدال ١/ ٦٢٥ ـ ٦٢٦، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٠، ديوان الضعفاء ٧٨، الكاشف ١/ ٢٦٦، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٢٦ ـ ٣٢٨، غاية النهاية ١/ ٢٦٨، التبيين لأسماء المدلسين ٧٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٧٦ ـ ٧٨، تقريب التهذيب ١٨٦، تعريف أهل التقديس ٤٠، خلاصة التذهيب ٩٩.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٩٧، الكامل ١٢٢ ب، تهذيب الكمال ٨/ ٢٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٧٨.

(٥) تهذيب الكمال ٨/ ٢٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٧٨.

وقال أيضاً: ضعيف[(١)][(*)].

---

(١) تهذيب الكمال ٨/ ٢٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٧٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلُون: قال مسلم بن الحجاج: سمعت يحيى بن يحيى ـ (يعني النيسابوري) ـ وسئل عن خارجة بن مصعب؟ فقال: خارجة عندنا مستقيم الحديث، ولم يكن يُنْكر من حديثه إلا ما كان يُدَلِّس عن غِياث ـ (يعني ابن إبراهيم النَّخَعي) ـ، فإنا قد كنا قد عرفنا تلك الأحاديث فلا نَعْرِض له؛ وقال البخاري في التاريخ الصغير: قال يحيى بن يحيى: كان خارجة بن مصعب يُدَلِّس عن غياث بن إبراهيم، وغِياث ذهب حديثه، ولا يُعرف صحيح حديثه من غيره؛ وقال أبو عبد الله الحاكم: بَيَّن يحيى بن يحيى عظم ما ينكر على خارجة، فإنه سمع من غياث بن إبراهيم وغيره أحاديث موضوعة، وإن غِياثاً كان كذاباً، خفي على خارجة حاله، فدلَّس تلك الأحاديث عن الشيوخ، فكثرت المناكير في حديثه، وهو في نفسه صدوق، لم ينقم عليه إلا روايته عن المجهولين، وإذا روى عن الثقات الأثبات فروايته مقبولة. وقد روى عنه ابن مهدي، وكان لا يروي إلا عن الجياد.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال المَرُّوذي: وقال ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ: ما روى عنه ابن المبارك شيئاً في كتبه. فقال له ابن أبي رِزْمة ـ (يعني محمد بن عبد العزيز بن أبي رِزْمة) ـ: بلى حديث واحد. وقال: قد قالوا لابن المبارك فيه، فقال: كيف أُحَدِّث عن رجل حَدَّث بكذا (حديث) مُنْكر؛ وقال البخاري ـ كما في الكامل ـ: تركه وكيع، وابن المبارك؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال يعقوب بن شيبة: ترك ابن المبارك حديثه، وقال: رأيت منه سهولة في أشياء فلم آمن أن يكون أَخْذه للحديث على ذلك؛ وقال الترمذي: وضَعَّفه ابن المبارك؛ وقال ابن المبارك أيضاً ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: ضعيف؛ وقال يعقوب بن شيبة: ووهّاه الفضل بن موسى السِّيناني؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: تركه وكيع؛ وقال ابن سعد: اتقى الناس حديثه فتركوه؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي موضع من رواية معاوية بن صالح، وفي رواية الدارمي، وابن الجنيد، وابن أبي خيثمة: ليس بشيء؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: ليس هو بشيء؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري أيضاً، وكذلك في موضع من رواية معاوية، وفي رواية البادي، وابن الغَلاَبي: ليس بثقة؛ وفي موضع آخر من رواية ابن الغَلاَبي، وفي رواية ابن محرز، وجعفر الطيالسي، ومعاوية بن صالح ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ضعيف؛ وفي رواية الدوري ـ كما في=

....

=الكامل ـ: كذاب، وليس بشيء؛ وقال ابن معين أيضاً ـ كما في تاريخ أسماء الضعفاء ـ: لا يكتب حديثه؛ وقال أيضاً ـ كما في تعريف أهل التقديس ـ: كان يُدلس عن الكذابين؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: هو عندنا ضعيف؛ وقال الحسين بن محمد بن زياد القَبَّاني: قال لي أبو مَعْمَر إسماعيل بن إبراهيم الهُذَلي: أتدري لم تُرك حديث خارجة؟ فقلت: لمكان رأيه ـ أو كما قلت ـ، قال: لا، ولكن كان أصحاب الرأي عمدوا إلى مسائل من مسائل أبي حنيفة فجعلوا لها أسانيد عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس، فوضعوها في كتبه، فكان يُحَدِّث بها؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الأثرم: لا يكتب حديثه؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: نهاني أبي أن أكتب عن. . . ونهاني أن أكتب عن خارجة بن مصعب شيئاً؛ وقال المَرُّوذي: وسئل ـ (يعني أحمد) ـ عن خارجة بن مصعب؟ فَضَعَّفه؛ وقال العجلي: ضعيف؛ وقال يعقوب بن شيبة: وهو ضعيف الحديث عند جميع أصحابنا؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: وكان يدلس عن غِياث بن إبراهيم، ولا يُعرف صحيح حديثه من غيره؛ وفي الضعفاء الصغير: وكان يدلس عن غِياث بن إبراهيم، وغياث ذهب حديثه، ولا يُعرف صحيح حديثه من غيره؛ وقال الجُوزجاني: كان يُرمى بالإرجاء؛ وقال أبو زرعة في رواية البَرْذعي: منكر الحديث، يحدث بكذا، ويحدث بكذا؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال الآجري عن أبي داود: ضعيف. وقال مرة: ليس بشيء. وقال أيضاً عنه: خارجة أودع كتبه عند غياث بن إبراهيم فأفسدها عليه؛ وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم؛ وقال أبو حاتم: خارجة بن مصعب مضطرب الحديث، ليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به مثل مسلم بن خالد الزَّنْجي، لم يكن محله محل الكذب؛ وقال الترمذي: وخارجة ليس بالقوي عند أصحابنا؛ وقال ابن خِراش: متروك الحديث؛ وقال الساجي: كان يرى الإرجاء؛ وقال ابن الجارود: ليس بشيء، وليس بثقة؛ وقال ابن حبان: كان يدلس عن غياث بن إبراهيم، وغيره، ويروي ما سمع منهم مما وضعوه على الثقات عن الثقات الذين رآهم، فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الأثبات، لا يحل الاحتجاج بخبره؛ وقال ابن عدي: وخارجة بن مصعب له حديث كثير، وأصناف فيها مسند ومقاطيع، وحدث عنه أهل العراق، وأهل خراسان، وهو ممن يكتب حديثه، وعندي أنه إذا خالف في الإسناد، أو في المتن، فإنه يَغْلَط ولا يَتَعَمَّد، وإذا روى حديث منكر ـ (كذا) ـ فيكون البلاء ممن رواه عنه، فيكون ضعيفاً، وليس هو ممن يتعمد الكذب؛ وقال أبو الفتح=

....

=الأزدي، وأبو أحمد الحاكم: متروك. زاد أبو أحمد: الحديث؛ وقال الدارقطني في رواية السلمي: ضعيف؛ وقال الخليلي: فيه لين؛ وقال السمعاني: كان يدلس عن غياث بن إبراهيم، وغيره، ويروي ما سمع منهم مما وضعوه على الثقات عن الثقات الذين رآهم، فمن ههنا وقع في حديثه الموضوعات عن الأثبات، لا يحل الاحتجاج بخبره؛ وقال الذهبي: واهٍ؛ وقال الهيثمي: متروك؛ وقال أيضاً: ضعيف جداً؛ وقال أيضاً: ضعيف؛ وقال ابن حجر في التقريب: متروك، وكان يدلس عن الكذابين.

الطبقات الكبرى ٧/ ٣٧١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٥٣، ٣٥٦، ٤١٩، ٤/ ٣٥٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٦، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٣٥، معرفة الرجال ١/ ٦٨، تاريخ البادي عن ابن معين ٣٠، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٦٦، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٦٦، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٦٥، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٠٥، التاريخ الصغير ٢/ ١٩٥، الضعفاء الصغير ٤١، أحوال الرجال ٢٠٩، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٧٠، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٧، الجامع الصحيح ١/ ٨٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦، المجروحين ١/ ٢٨٨، الكامل ٣/ ٩٢٢، ونسخة الظاهرية ١٢٢ ب، ١٢٣ ب، سؤالات السلمي للدارقطني ١٧٣، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٤، الإرشاد ٣/ ٩٥٢ ـ ٩٥٣، ٩٦٧، الأنساب ٨/ ٣٧٩، الضعفاء لابن الجوزي ٤٦ أ، تهذيب الكمال ٨/ ١٩ ـ ٢٠، ٢١، الكاشف ١/ ٢٦٦، مجمع الزوائد ١/ ١٢٥ ـ ١٢٦، ٣/ ١٤٢، ٤/ ٣٠٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٧٨، تقريب التهذيب ١٨٦، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٨/ ٢٢.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على خارجة بن مصعب بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، والمُجَرِّحون هم الأكثرون، وهم مختلفون فيما بينهم في تحديد المرتبة التي يستحقها، فجمهورهم على طرحه، وترك حديثه، وجعله الباقون من الضعفاء الذين يعتبر بهم. وقد بين بعض الذين أسقطوا خارجة السبب في هلاكه، فقال أبو مَعْمَر الهُذَلي: «كان أصحاب الرأي عمدوا إلى مسائل من مسائل أبي حنيفة، فجعلوا لها أسانيد عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس، فوضعوها في كتبه، فكان يُحَدِّث بها». وقال أبو داود: «أودع كتبه عند غياث بن إبراهيم فأفسدها عليه». فهذان القولان إن صحا يكفيان في إثبات هلاك حديث خارجة، وردِّ تضعيفه المسهل، فضلاً عن تعديله. ونسب بعض النقاد خارجة إلى التدليس عن الكذابين، حيث كان يروي ما سمعه منهم من=

١٩٣ ـ ت ق: خالد بن إلْياس أو إِياس أبو الهيثم[1] القرشي،

=موضوعات ومناكير عن ثقات رآهم، ففسد حديثه، واختلط الصحيح بالسقيم، حتى عسر التمييز. لكن دفع بعض المعدلين اختلاط حديث خارجة، وجعلوا العلة من التدليس وحده، وأن ما لم يدلسه فمستقيم. ولم يتعرضوا لما اتهم به من تغييرهم لكتبه، والذي اتهموه بذلك عندهم زيادة علم لا ينبغي الإعراض عنها.

وقد ذهب عامة النُّقَّاد إلى أن خارجة غير متهم بالكذب، وإنما ظهرت الواهيات في حديثه من التدليس عن الكذابين، والتالفين، وعبثِ غير الثقات بكتبه. ولم ينقل اتهامه بالكذب إلا عن ابن معين من رواية الدوري، ولم أجده في المرتب من تاريخ عباس عن يحيى، بل لم ينقله إلا ابن عدي وحده. لذا أورده ابن حجر في تقريب التهذيب ١٨٦ بصيغة التمريض فقال: «ويقال: إن ابن معين كَذَّبه».

وأورد النقاد ـ وخاصة ابن عدي ـ غرائب، ومناكير كثيرة في ترجمة خارجة، أو عند ذكرهم له، وهي ترجح مع ما سبق من أدلة جانب الطرح والترك، بيد أن أبا حاتم، وابن عدي صرحا بأن الرجل يكتب حديثه رغم ما فيه من اضطراب، ونكارة كثيرة. وقولهما لا ينبغي أن يغفل، خاصة وأن خارجة صاحب حديث.

وأما قول ابن عدي: «وإذا روى حديثاً منكراً، فيكون البلاء ممن رواه عنه... وليس هو ممن يتعمد الكذب». فلعله يعني بالحديث المنكر: الشديد النكارة كالموضوعات. لأنه قد ذكر من ذي قبل أنه يغلط، ويخالف في الأسانيد، والمتون. وهذا هو عين النكارة. وعبارة ابن عدي الأخيرة تؤكد ما ذكرته من أنه أراد بالمنكر الموضوعات والواهيات.

ولا يفوتني هنا أن أنبه إلى أن خارجة كان عنده علم بالقراءة، لكنه لم يكن فيها بقوي، قال ابن الجزري في غاية النهاية ١/٢٦٨: «أخذ القراءة عن نافع ـ (يعني ابن عبد الرحمن أبا رُوَيم) ـ، وأبي عمرو، (يعني ابن العلاء) ـ، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه».

وخلاصة القول: إن خارجة بن مصعب ليس بثقة، متروك الحديث ـ كما قال النسائي ـ، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، هذا ما ترجح لي. لكن قد يكون من الضعفاء المعتبر بهم كما يرى أبو حاتم، وابن عدي ـ وناهيك بهما ـ، وغيرهما. وقول النسائي الأخير يوافق هذا الرأي، إلا أن المشهور عن النسائي تركه. والله أعلم.

(١) في الضعفاء لابن الجوزي نسخة أحمد الثالث ٤٥ ب، ونسخة السعيدية ٥٠ ب: «أبو القاسم». وهو تصحيف.

العَدَوي، المدني، إمام المسجد النبوي[(١)(٢)].

قال النسائي: متروك الحديث[(٣)].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه[(٤)].

وقال أيضاً: ضعيف[(٥)(*)].

---

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/١٤١، ١٩٥ فيمن مات في العشر السادسة، والثامنة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المتمم ٤٢١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٤٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٤، التاريخ الكبير ١/٢/١٤٠، التاريخ الصغير ٢/١٤١، ١٩٥، الضعفاء الصغير ٣٩، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٨٨٢، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/٤٧٧ ـ ٤٧٨، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦١٣، المعرفة والتاريخ ٣/٤٤، الجامع الصحيح ٢/٨٠، الضعفاء والمتروكين ٩٦، الكنى والأسماء ٢/١٥٦، الضعفاء الكبير ٢/٣، الجرح والتعديل ٢/١/٣٢١، المجروحين ١/٢٧٩، الكامل ٣/٨٧٨ ـ ٨٨٠، الضعفاء والمتروكون ١٩٧، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٣، المدخل إلى الصحيح ١٣٣ ـ ١٣٤، الضعفاء لأبي نعيم ٧٦، الضعفاء لابن الجوزي ٤٤ أ، ٤٥ ب، تهذيب الكمال ٨/٢٩ ـ ٣٣، ميزان الاعتدال ١/٦٢٧ ـ ٦٢٨، المغني في الضعفاء ١/٢٠١، ديوان الضعفاء ٧٩، الكاشف ١/٢٦٦، ذيل ميزان الاعتدال ٢٠٦، تهذيب التهذيب ٣/٨٠ ـ ٨١، تقريب التهذيب ١٨٧، خلاصة التذهيب ٩٩.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٩٦، الكامل ١١٥ أ، الضعفاء لابن الجوزي ٤٤ أ، ٤٥ ب، تهذيب الكمال ٨/٣٢، ميزان الاعتدال ١/٦٢٧، ذيل ميزان الاعتدال ٢٠٦، تهذيب التهذيب ٣/٨١. لكن الذهبي، والعراقي اقتصرا على عبارة: «متروك».

(٤) تهذيب الكمال ٨/٣٢، تهذيب التهذيب ٣/٨١.

(٥) تهذيب التهذيب ٣/٨١. وقد عزاه إلى الكنى للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو عثمان البَرْذعي: ثم قال ـ (يعني أبا زرعة) ـ: كتبنا أحاديثه، وإبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع عن أبي نعيم ـ (يعني الفضل بن دُكين) ـ، وحضر خروجُنا، ولم نسمعه منه. قال أبو زرعة: فبلغنا أن أبا نعيم لما حدث، حدث عنهما قال: قد=

= حدثتكم اليوم عن شيخين لا يَسْويان فَلْسين. وكنت سمعت أبا زرعة ذكر هذا مرة فلم يذكر: فَلْسين... وذكر بعد فقال: فَلْسين. حكاه أبو زرعة عن أبي حاتم؛ وقال أبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم: سمعت أبا نعيم يقول: لا يَسْوى حديثه. ـ وسكت ـ وذكر بعدنا: لا يَسْوى حديثه فَلْسين؛ وقال الفسوي: كتبنا حديثه فلم يقرأه علينا أبو نعيم؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، والدارمي، وابن أبي مريم: ليس بشيء. زاد ابن أبي مريم: ولا يكتب حديثه؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ضعيف؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية البخاري: منكر الحديث؛ وفي رواية أبي طالب: متروك الحديث؛ وقال ابن عمار: ضعيف؛ وقال محمد بن المثنى العَنَزي: يُضَعَّف في الحديث؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير ـ: ليس بشيء؛ وفي التاريخ الصغير، وهو قول مسلم: منكر الحديث؛ وقال أبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم: ليس بقوي، ضعيف؛ وفي رواية البرذعي: ليس بالقوي؛ وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال: كتبنا حديثه فلم يقرأه علينا أبو نعيم؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: خالد بن إلياس ضعيف الحديث، منكر الحديث. قلت: يكتب حديثه؟ قال: زَحْفاً؛ وقال الترمذي: ضعيف عند أهل الحديث؛ وقال البزار: ليس بالقوي؛ وقال الساجي ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: هو ضعيف الحديث جداً، وليس هو بحجة في الأحكام؛ وقال الدكتور بشار: وفي كتاب ابن الجارود: ليس بشيء... وقال الساجي: ليس بشيء؛ وقال أبو علي الطوسي: ضعيف عند أهل الحديث؛ وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات حتى يسبق إلى القلب أنه الواضع لها، لا يحل أن يكتب حديثه إلا على جهة التعجب؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له جملة من الأحاديث: ولخالد بن إلياس غير ما ذكرت القليل، وأحاديثه كأنها غرائب وأفرادات عمن يحدث عنهم، ومع ضعفه يكتب حديثه؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وذكره الدارقطني في الضعفاء؛ وقال الدارقطني ـ كما زعم ابن الجوزي ـ: ضعيف؛ وقال أيضاً ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ليس بالقوي؛ وقال أبو عبد الله الحاكم، وأبو سعيد النَّقَّاش: روى عن محمد بن المنكدر، والمَقْبُري ـ (يعني سعيداً) ـ، وهشام بن عروة أحاديث موضوعة؛ وقال ابن حزم: ساقط، منكر الحديث؛ وقال ابن عبد البر: ضعيف عند جميعهم؛ وقال الذهبي: ضَعَّفوه؛ وقال جمال الدين الزيلعي: مجمع على ضعفه؛ وقال الهيثمي: متروك؛ وقال ابن حجر في التقريب: متروك الحديث. =

....

= تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٤٠، التاريخ الصغير ٢/ ١٤١، ١٩٥، الضعفاء الصغير ٣٩، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٨٨٢، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٤، الجامع الصحيح ٢/ ٨٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٢١، المجروحين ١/ ٢٧٩، الكامل ٣/ ٨٧٨، ونسخة الظاهرية ١١٥ ب، الضعفاء والمتروكون ١٩٧، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٣، المدخل إلى الصحيح ١٣٣، المحلى ٢/ ٥١، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٦/ ٣٣٤، الضعفاء لابن الجوزي ٤٥ ب، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠١، ديوان الضعفاء ٧٩، الكاشف ١/ ٢٦٦، نصب الراية ١/ ٣٤٣، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ١٠، مجمع الزوائد ٢/ ٨٦، ٣/ ٢١٤ ـ ٢١٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٨١، تقريب التهذيب ١٨٧، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٨/ ٣٢، ٣٣.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن الزَّيْلَعي نقل في نصب الراية ١/ ٢٦ عن العقيلي في الضعفاء الكبير قوله فيه: «منكر الحديث». وهذه اللفظة لم يقلها العقيلي، وإنما نقلها عن البخاري.

ثم أقول: أجمع النُّقَّاد على جرح صاحب هذه الترجمة، بيد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور طرحوا حديثه، وتركوه، وعَدَّه الباقون في الضعفاء المعتبر بهم. وقد نظرت فيما استنكر عليه من الحديث، فوجدت فيه المناكير، والأفراد، والغرائب. وما وقفت عليه لا يدل بمفرده على ترك الرجل، وإنما يدل عليه معه قول ابن عدي: «ولخالد بن إلياس غير ما ذكرت القليل، وأحاديثه كأنها غرائب وأفرادات عمن يحدث عنهم». فهذا القول يفيد أن حديث خالد ليس بالكثير، وأن عامته فيما يبدو غرائب وأفرادات عمن يحدث عنهم. لكن ابن عدي ختم باختيار الضَّعْف المُسَهَّل، وهذا مستبعد، خاصة وأن جماعة من الأئمة حملوا على خالد رواية الموضوعات، بل بعضهم ظن أنه الواضع لها. والذي أراه أن أخف أحواله أن يكون من الضعفاء الذين كادوا أن يتركوا كما هو معنى قول أبي حاتم.

وخلاصة القول: إن خالد بن إلياس أو إياس متروك الحديث، ليس بثقة، ولا يكتب حديثه كما هو بعض أقوال النسائي. وأما قوله الآخر: «ضعيف» فقد وافقه عليه جماعة من الأئمة لكني لا أرجحه. والله أعلم.

١٩٤ ـ د ق: خالد بن عمرو بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص أبو سعيد، وقيل: أبو سعد القُرَشي، الأُمَوي، السَّعِيدي، الكوفي، الأعور[(١)].

قال النسائي: ليس بثقة[(٢)(*)].

---

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٤، معرفة الرجال ١/ ٦٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٣٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٦٤، التاريخ الصغير ٢/ ٢٨٠، الضعفاء الصغير ٤٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٦٥، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٣٤، ٤٤٦، ٦٩٢، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٣، سؤالات الآجري لأبي داود ١١٢، الضعفاء والمتروكين ٩٥، ٩٦، الضعفاء الكبير ١٠ ـ ١١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤، المجروحين ١/ ٢٨٣، الثقات ٨/ ٢٢٣، الكامل ٣/ ٩٠٠ ـ ٩٠٣، الضعفاء والمتروكون ١٩٩، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٣، تاريخ بغداد ٨/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠، الأنساب ٧/ ١٤٥، الضعفاء لابن الجوزي ٤٤ ب ـ ٤٥ أ، تهذيب الكمال ٨/ ١٣٨ ـ ١٤١، ميزان الاعتدال ١/ ٦٣٥ ـ ٦٣٦، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٥، ديوان الضعفاء ٨٢، الكاشف ١/ ٢٧٢، المُجَرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٩٨، تهذيب التهذيب ٣/ ١٠٩ ـ ١١٠، تقريب التهذيب ١٨٩، خلاصة التذهيب ١٠٢، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٥٧.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٩٥، ٩٦، الكامل ١١٩ أ، تاريخ بغداد ٨/ ٣٠٠، الضعفاء لابن الجوزي ٤٥ أ، تهذيب الكمال ٨/ ١٤٠، تهذيب التهذيب ٣/ ١٠٩.

تنبيه: كَرَّر النسائي هذه الترجمة في كتاب الضعفاء والمتروكين، وما أُراه قصد اثنين، ولم أجد أحداً أثبت قوله: «ليس بثقة» في غير هذه الترجمة. وأشير أيضاً إلى أن ابن الجوزي أورد هذا الرجل في ترجمتين من الضعفاء ٤٤ ب ـ ٤٥ أ، وقال في الأولى: «وقال أحمد، والنسائي: ليس بثقة، يروي أحاديث بواطيل». وفي الثانية: «وقال أحمد، والنسائي: ليس بثقة». فعبارة: «يروي أحاديث بواطيل» هي لأحمد وحده، وليس للنسائي منها شيء.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: ذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن معين في رواية الدوري: ليس حديثه بشيء؛ وفي=

....

=رواية ابن محرز: لم يكن بشيء، كان يكذب؛ وفي رواية الحسين بن حِبَّان: وقد رأيت خالد بن عمرو هذا بالكوفة، وببغداد، وكتبت عنه، كان كذاباً يكذب، حَدَّث عن شعبة أحاديث موضوعة؛ وقال ابن الغَلاَبي: سألت يحيى عن خالد بن عمرو بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص فَذَمَّه ذماً شديداً، ولم يوثقه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ليس بثقة... يروي أحاديث بواطيل؛ وقال البخاري في التاريخ الصغير: قال أحمد: منكر الحديث؛ وقال أحمد بن سِنان الواسطي: بعثت إلى أحمد بن حنبل رقعة أسأله عن حديث رواه خالد بن عمرو القرشي، فوقع فيها: نظرنا في هذا الحديث فلم نجد له أصلاً، وهذا الشيخ منكر الحديث؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وعن أحمد بن حنبل أنه قال: أحاديثه موضوعة؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير: منكر الحديث؛ وقال العجلي: ضعيف؛ وقال أبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم: منكر الحديث؛ وفي موضعين من رواية البرذعي: واهي الحديث؛ وقال البرذعي في موضع آخر: سمعت أبا زرعة يقول: نصر بن باب لا ينبغي أن يحدث عنه. وقال لي: اضرب على حديثه. وكان بجنبه حديث لخالد بن عمرو القرشي، فقال: وخالد أيضاً أَلْحقه به؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ليس بشيء؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: متروك الحديث، ضعيف؛ وقال أيضاً ـ كما في علل الحديث ـ: ضعيف الحديث؛ وقال صالح جَزَرة: كان يضع الحديث؛ وقال الساجي: منكر الحديث؛ وقال ابن حبان في المجروحين: كان ممن ينفرد عن الثقات بالموضوعات، لا يحل الاحتجاج بخبره؛ وقال ابن عدي: روى عن الليث بن سعد، وغيره بأحاديث مناكير... ـ (ثم قال بعد أن أورد له عدة أحاديث عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب) ـ: وهذه الأحاديث التي رواها خالد، عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب كلها باطلة، وعندي أن خالد بن عمرو وضعها على الليث، ونسخة الليث عن يزيد بن أبي حبيب عندنا... وليس فيه من هذا شيء... ـ (ثم ساق ابن عدي لخالد جملة من الأحاديث، وقال عقبها) ـ: وخالد بن عمرو له غير ما ذكرت من الحديث عمن يحدث عنهم، وكلها أو عامتها موضوعة، وهو بَيِّن الأمر في الضعفاء؛ وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين؛ وقال السمعاني: كان ممن ينفرد عن الثقات بالموضوعات، لا يحل الاحتجاج بخبره؛ وقال ابن الجوزي: روى عن الليث بن سعد، وشعبة، والثوري، وغيرهم مناكير؛ وقال الذهبي في الكاشف: تركوه؛ وفي المُجَرِّد: تُرك. =

١٩٥ ـ خالد بن القاسم أبو الهيثم المدائِني. يقال: مات سنة إحدى عشرة ومئتين[(١)(٢)].

= تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٤، معرفة الرجال ١/ ٦٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٣٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٦٤، التاريخ الصغير ٢/ ٢٨٠، الضعفاء الصغير ٤٠، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٣٤، ٤٤٦، ٦٩٢، سؤالات الآجري لأبي داود ١١٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٤٤، علل الحديث ١/ ٢٨٧، المجروحين ١/ ٢٨٣، الثقات ٨/ ٢٢٣، الكامل نسخة الظاهرية ١١٩ أ، ١١٩ ب، الضعفاء والمتروكون ١٩٩، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٣، تاريخ بغداد ٨/ ٢٩٩، ٣٠٠، الأنساب ٧/ ١٤٥، الضعفاء لابن الجوزي ٤٤ ب، الكاشف ١/ ٢٧٢، المُجَرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٩٨، تهذيب التهذيب ٣/ ١١٠.

ففي مستهل هذه الدراسة أذكر ما نَبَّه إليه ابن حجر في هذه الترجمة من تهذيب التهذيب ٣/ ١١٠ بقوله: «ونقل ابن الجوزي عن جعفر الفريابي أنه قال: كان يكذب. ولم يصب ابن الجوزي، فإنه إنما قال ذلك في الذي بعده». يعني في ترجمة خالد بن عمرو السَّلَفي.

ثم أقول: اتفق النقاد على جرح خالد بن عمرو الأُموي، اللهم سوى ذكر ابن حبان له في الثقات، بَيْد أنه أورده أيضاً في المجروحين، ووهاه. وقد علق ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ١٠٩ على إيراد ابن حبان له في الكتابين بقوله: «وهي إحدى غفلاته».

وكاد المُجَرِّحون أن يتفقوا على ترك خالد بن عمرو وهلاكه، لولا قول العجلي: «ضعيف». وأبو الحسن متساهل في الجرح والتعديل، لذا لا يقبل منه ذاك القول، خاصة وأن الذين أسقطوا خالداً أتوا بأسباب لا تدع مجالاً للشك في هلاكه.

وخلاصة القول: إن خالد بن عمرو ليس بثقة ـ كما قال النسائي ـ، متروك الحديث، بل هو كذاب، وضاع. والله أعلم.

(١) وذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٣١٨ فيمن مات في العشر الأولى من المئة الثالثة.

(٢) ترجمته في: معرفة الرجال ٢/ ٢٠١، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٥٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٦٧، التاريخ الصغير ٢/ ٣١٨، الضعفاء الصغير ٤٠، أحوال الرجال ١٩٩، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٨٨٢، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٣، =

قال النسائي: متروك الحديث[(١)(*)].

= سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٧٤٥، الضعفاء والمتروكين ٩٦، الكنى والأسماء ٢/ ١٥٦، الضعفاء الكبير ٢/ ١٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨، المجروحين ١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣، الكامل ٣/ ٨٨٢ ـ ٨٨٣، الضعفاء والمتروكون ١٩٧، الضعفاء لأبي نعيم ٧٦، تاريخ بغداد ٨/ ٣٠١ ـ ٣٠٣، الأنساب ١٢/ ١٤٣ ـ ١٤٤، الضعفاء لابن الجوزي ٤٥ أ، ميزان الاعتدال ١/ ٦٣٧ ـ ٦٣٨، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٥، ديوان الضعفاء ٨٣، لسان الميزان ٢/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٥٧.

(١) الضعفاء والمتروكين ٩٦، الكامل ١١٦ أ، تاريخ بغداد ٨/ ٣٠٣، الضعفاء لابن الجوزي ٤٥ أ، لسان الميزان ٢/ ٣٨٤. وقد سقط من مطبوعة لسان الميزان اسم الساجي، فدخل قوله في قول النسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال يحيى بن حَسَّان التِّنِّيسي في رواية مُؤَمَّل بن إهاب ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: جاء المدائني فلزق أحاديث الليث بن سعد، إذا كان عن الزهري عن ابن عمر أدخل سالماً، وإذا كان عن الزهري عن عائشة أدخل عُروة، قلت له: اتق الله! قال: ويجيء أحد يعرف هذا؟!؛ وفي رواية سعيد بن أسد: كان خالد المدائني يأتي الليث بن سعد بالرِّقاع فيها أحاديث قد وصلها فيدفعها إلى الليث فيقرأها له، قلت له: لا تفعل، فإن هذا عاقبته راجعة عليك، هذا إنما هو صاحب كتاب، فمن نظر في كتابه فلم يجد لهذه الأحاديث أصلاً رجع عاقبة ذاك عليك؛ وقال أبو نعيم الفضل بن دُكين في رواية مُؤَمَّل بن إهاب ـ كما في تاريخ بغداد ـ: كان خالد المدائني يلزق أحاديث الليث، إذا كان عن الزهري عن ابن عمر أدخل سالماً، وإذا كان عن الزهري عن عائشة أدخل عروة، فقلت له: اتق الله! فقال: ويجيء أحد يعرف هذا؟؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة: كان يزيد في الأحاديث الرجال، يوصلها لتصير مسندة؛ وقال ابن الغَلاَبي: وكان يحيى بن معين قد كتب عن خالد المدائني، ثم سَجَر بها التَّنُّور مع كتب عبد العزيز بن أبان؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية الحسين بن حِبَّان: ولو أن رجلاً هَمَّ أن يكذب في الحديث لَبَيَّن الله أمره، كان خالد أبو الهيثم من أثبت الناس، وأكيسهم، وأدهاهم، فانظر كيف وقع في أحاديث يسيرة لما أن أراد الله أن يبين من أمره، كان أول ما أنكرت من أمره حدثنا بأحاديث عن رِشْدِين ـ (يعني ابن سعد) ـ، ثم قال لنا بعد: اجعلوها كلها عن ليث ـ (يعني ابن سعد) ـ. فأنكرت ذلك عليه حتى جاءت تلك الأحاديث، وكان بيني وبينه صداقة ومودة، فكنت آتيه بعد ذلك ولا والله ما كتبت عنه =

....

=بعدما قيل فيه حديثاً قط، ولا قال لي هو شيء ـ (كذا) ـ، ولا قلت له، وكان قبل ذاك يقول كثيراً: اكتب هذا الحديث، اكتب هذا. فكنت بعد ذاك أذهب إليه، فما قال لي قط: اكتب هذا. ولا ذكر لي حديثاً، أخبرني حَرِيْش أخوه ـ وجاءني إلى البيت ـ فقال لي: يا أبا زكريا، أنا والله الذي لا إله إلا هو كتبت له أحاديث ليث عن يونس ـ (يعني ابن يزيد) ـ بمصر من كتاب أبي صالح ـ (يعني عبد الله بن صالح) ـ بخط الوراقين وهو ببغداد، كتب إليّ أن أكتبها له، فأخذها كلها فحدث بها. ثم قال: يا أبا زكريا: لا تذكرون من هذا، فوالله الذي لا إله إلا هو ما أخبرت به أحداً قبلك الساعة؛ وقال ابن المديني في رواية ابن محرز: أما أُخذ عندي إلا بلسانه؛ وقال البخاري في تاريخيه، والضعفاء الصغير: تركه علي؛ وقال إسحاق بن راهويه: كان كذاباً؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: لا أروي ـ (وقد تصحفت هذه الكلمة في العلل ومعرفة الرجال إلى: لا أدري) ـ عنه شيئاً؛ وقال البخاري في التاريخ الصغير: تركه علي، وأحمد؛ وقال أحمد أيضاً في رواية أحمد بن منصور المروزي، أو إسحاق بن منصور المروزي الكوسج ـ وهو الأرجح، وينظر الجرح والتعديل مع تعليق المحقق ـ: يزيد في الإسناد؛ وقال أحمد بن علي الأبَّار ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: حدثنا مجاهد بن موسى، قال: أتيت خالد المدائني، فقال: أي شيء تريد؟ قلت: حديث الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب، فأخرجه فأعطاني، فجعلت أكتب على الوِلاء، وكنا أربعة، فقالوا لي: انتخب. فقلت: لا، على الوِلاء، فتركوني، وكتبت، ثم أعطيته يقرأ، فجعل يقرأ، ويسند لي، فقلت: ليس هذا في الكتاب! فقال: اكتب كما أقول لك. فقلت: جزاك الله خيراً، وظننت أنه تركها عمداً حتى تبينت بعد ذلك، وقال: حدثني الليث، عن يحيى بن سعيد ـ (يعني الأنصاري) ـ، عن محمد بن يحيى بن حِبَّان. فقلت: حَبَّان. فقال: حَبَّان وحِبَّان واحد، وكان يُحدث هذا بشيء، وهذا بشيء. فقال مجاهد: رأيتهم قد جاءوا بحديث ليث بن سعد إلى يونس بن محمد ـ (يعني البغدادي المُؤَدِّب) ـ، فجعلوا يقابلون بها، فإذا ليس يتفق؛ وقال محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى صاعقة: كان خالد بن القاسم المدائني كذاباً، كان يدعي ما لم يسمع، وكتبت عنه ألوفاً، وروى أحاديث لم تكن بمصر، ولم تُحدث عن الليث، كان يضع أحاديث من ذات نفسه؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير: متروك، تركه علي، والناس؛ وقال أيضاً ـ كما في المحلى ـ: كان خالد المدائني يدخل الأحاديث على الشيوخ؛ وقال أبو مسعود أحمد بن الفرات: كان خالد... له نفاق، وكان أحمد، ويحيى يختلفان إليه؛ وقال=

....

=الجُوزجاني: كذاب، يزيد في الأسانيد؛ وقال مسلم بن الحجاج: متروك الحديث وقال يعقوب بن شيبة: خالد المدائني صاحب حديث متقن ـ (كذا) ـ، متروك الحديث، كل أصحابنا مجمع على تركه، غير علي بن المديني فإنه كان حسن الرأي فيه؛ وقال أبو زرعة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: هو كذاب، كان يحدث عن الليث، عن الزهري، فكل ما كان (عن) الزهري، عن أبي هريرة، جعله عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وكل ما كان عن الزهري، عن عائشة، جعله عن عروة، عن عائشة متصلاً؛ وقال أبو حاتم، وابن أبي عاصم ـ كما في لسان الميزان ـ: متروك الحديث. زاد أبو حاتم: صحب الليث من العراق إلى مكة، وإلى مصر، فلما انصرف كان يحدث عن الليث بالكثير، فخرج رجل من أهل العراق يقال له أحمد بن حماد... بتلك الكتب إلى مصر، فعارض بكتب الليث، فإذا قد زاد فيه الكثير، وغَيَّره، فَتُرِكَ حديثه؛ وقال الساجي: أجمع أهل الحديث على ترك حديثه، كان يعمد إلى الحديث المنقطع فيسنده؛ وقال ابن حبان: كان يوصل المقطوع، ويرفع المرسل، ويسند الموقوف، وأكثر ما فعل ذلك بالليث بن سعد، لا تحل كتابة حديثه؛ وقال ابن عدي: وخالد هذا كما ذكروه، له عن الليث بن سعد غير حديث منكر، والليث بريء من رواية خالد عنه تلك الأحاديث، وله عن الليث مناكير أيضاً؛ وقال الأزدي: أجمعوا على تركه؛ وقال أبو الحسن محمد بن أحمد بن حماد بن سفيان الكوفي: كان يُدخل على الليث من حديث ابن لَهِيعة؛ وقال الدارقطني: ضعيف؛ وقال الحاكم: كان يُدخل على الليث؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: متروك، تركه علي والناس، حدثونا عن الحارث بن أبي أسامة عنه بغير حديث منكر؛ وقال ابن حزم: يُدْخل في روايتهم ما ليس منها؛ وقال السمعاني: كان يوصل المقطوع، ويرفع المراسيل، ويسند الموقوف، وأكثر ما فعل ذلك فعل بالليث بن سعد، لا تحل كتابة حديثه؛ وقال الذهبي في المغني: متهم بالوضع؛ وفي ديوان الضعفاء، وهو قول ابن عَرَّاق: مشهور بوضع الحديث.

معرفة الرجال ٢/ ٢٠١، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٥٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٦٧، التاريخ الصغير ٢/ ٣١٨، الضعفاء الصغير ٤٠، أحوال الرجال ١٩٩، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٨٨٢، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٧٤٥، الضعفاء الكبير نسخة الظاهرية ٦٠ أ، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨، المجروحين ١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣، الكامل نسخة الظاهرية ١١٦ أ، الضعفاء والمتروكون ١٩٧، الضعفاء لأبي نعيم ٧٦، المحلى ٣/ ٢٢٨، تاريخ بغداد ٨/ ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، الأنساب ١٢/ ١٤٣، الضعفاء=

١٩٦ ـ خالد بن مَخْدُوج، وقيل: ابن مقدوح أبو رَوْح الواسطي[1][2].

=لابن الجوزي ٤٥ أ، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٥، ديوان الضعفاء ٨٣، لسان الميزان ٢/ ٣٨٤، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٥٧.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن قول ابن أبي عاصم الذي نقلته عن لسان الميزان، أخذه ابن حجر عن ميزان الاعتدال، لكن في هذا الكتاب الأخير ١/ ٦٣٨، ونسخة جامعة الإمام ١٤٥ ب: ابن أبي حاتم. بدل: ابن أبي عاصم. إلا أن سياق الكلام في الميزان يدل على وقوع التصحيف في هذا الكتاب.

ثم أقول: اتفق النُّقَّاد على جرح خالد بن القاسم المدائني، اللهم إلا ما نسبه يعقوب بن شيبة لابن المديني من تحسين رأيه فيه. مع أن المشهور عن علي طرحه له، وبهذا ينعقد الإجماع. وقد أصفق الأئمة أيضاً على إسقاط خالد، واتهامه، لكن الدارقطني وحده اقتصر على عبارة: «ضعيف». ولعله عنى بها الضعف الشديد، لأنه كثيراً ما يستعمل هذه اللفظة في المتروكين ـ كما سبق في ترجمة أبان بن جَبَلَة ـ. ولو كان أراد الضعف المسهل، فإنه لا يلتفت إلى قوله، لأن سائر النقاد ذكروا سبباً واضحاً في هلاك خالد لا ينبغي العدول عنه.

وخلاصة القول: إن خالد بن القاسم المدائني متروك الحديث ـ كما قال النسائي ـ، بل كذاب. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٩٤ فيمن مات في العشر الخامسة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٧٢ ـ ١٧٣، التاريخ الصغير ٢/ ٩٤، الضعفاء الصغير ٤١، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣١٤، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٤، تاريخ واسط ٦٠، الضعفاء والمتروكين ٩٧، الكنى والأسماء ١/ ١٧١، الضعفاء الكبير ٢/ ١٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٥٤، المجروحين ١/ ٢٨١، الثقات ٤/ ٢٠٦، الكامل ٣/ ٨٨١، الضعفاء والمتروكون ١٩٩، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٢، الاستغناء ١/ ٦١٨، الضعفاء لابن الجوزي ٤٥ ب، ميزان الاعتدال ١/ ٦٣٩، ٦٤٢، ٤/ ٥٢٥، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٦، ديوان الضعفاء ٨٣، لسان الميزان ٢/ ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٨٥ أ.

قال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٢](*).

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٩٧، الكامل ١١٥ ب، الضعفاء لابن الجوزي ٤٥ب، ميزان الاعتدال ١/ ٦٤٢. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «متروك».

(٢) لسان الميزان ٢/ ٣٨٧، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٨٥ أ. وقد عزياه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: ذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون: قال الحسن بن علي الحُلْواني: سمعت يزيد بن هارون يقول: حلفت أن لا أروي عن خالد بن محدوج. وكان يرميه بالكذب؛ وقال البخاري: وكان يزيد بن هارون يرميه بالكذب؛ وقال الدُّولابي: قال يزيد بن هارون: هو كذاب؛ وقال أبو حاتم: ليس بشيء، ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً؛ وقال ابن حبان في المجروحين: يقلب الأخبار حتى صار ممن لا يحتج به في الآثار، وكان يزيد بن هارون يرميه بالكذب؛ وقال ابن عدي بعد أن ساق في ترجمته عدة أحاديث، وجعل البلاء في بعضها من غيره: ولخالد غير ما ذكرته وليس بالكثير، وعامة ما يرويه مناكير؛ وقال ابن عبد البر: وهو عندهم منكر الحديث، ضعيف جداً؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: تالف؛ وفي المغني، وديوان الضعفاء: متروك. زاد في المغني: الحديث.

التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٧٢ ـ ١٧٣، الكنى والأسماء ١/ ١٧١، الضعفاء الكبير ٢/ ١٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٥٤، المجروحين ١/ ٢٨١، الثقات ٤/ ٢٠٦، الكامل ٣/ ٨٨١، الاستغناء ١/ ٦١٨، ميزان الاعتدال ٤/ ٥٢٥، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٦، ديوان الضعفاء ٨٣.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن ابن الجوزي نقل في الضعفاء له ٤٥ ب عن أبي الحسن الدارقطني قوله فيه: «ضعيف». ولم أجد هذا القول فيما وقفت عليه من كتب الدارقطني، نعم أورده أبو الحسن في كتاب الضعفاء والمتروكين، لكنه لم يصرح بالحكم عليه. ويبدو أن ابن الجوزي اعتمد على ما في ضعفاء الدارقطني مع تصرف غير جيد.

ثم أقول: اتفق النقاد على أن خالد بن مَحْدُوج هالك، ساقط. اللهم إلا إيراد ابن حبان له في الثقات، لكنه أورده أيضاً في المجروحين، وضَعَّفه شديداً، وبهذا ينعقد الإجماع على ترك أبي رَوْح.

=

١٩٧ ـ خالد بن نافع الأَشْعري[(١)]، الكوفي[(٢)].

قال النسائي: ضعيف[(٣)(*)].

= وخلاصة القول: إن خالد بن مَخْدُوج متروك الحديث، ليس بثقة، ولا يكتب حديثه. والله أعلم.

(١) هو من ولد أبي موسى الأشْعري رضي الله عنه، ويقال: مولى الأشعريين.

(٢) ترجمته في: معرفة الرجال ١/ ٦١، ٢/ ٢٢٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٧٧، الضعفاء والمتروكين ٩٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٥٥، الثقات ٦/ ٢٦٤، ٨/ ٢٢١، ٢٢٥، الكامل ٣/ ٨٩٧ ـ ٨٩٨، تاريخ بغداد ٨/ ٢٩٨، الضعفاء لابن الجوزي ٤٥ ب، ميزان الاعتدال ١/ ٦٤٣ ـ ٦٤٤، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٧، ديوان الضعفاء ٨٤، لسان الميزان ٢/ ٣٨٨، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٨٦ أ.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٩٥، الكامل ١١٨ ب، تاريخ بغداد ٨/ ٢٩٨، الضعفاء لابن الجوزي ٤٦ ب، ميزان الاعتدال ١/ ٦٤٤، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٨٦ أ. لكن لفظ الذهبي: «ضَعَّفه أبو زرعة، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: ذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن محرز: سمعت يحيى ـ وقيل له: خالد بن نافع يحدث عن سعيد بن أبي بُردة، كيف حديثه؟ قال: ليس بشيء؛ وقال ابن نُمير: خالد بن نافع ليس يتعمد يكذب، ولكن ليس يحفظ شيئاً، وهو ضعيف الحديث، ذاهب، كتبنا عنه عن أبي بكر بن أبي موسى أحاديث، وكانت في كُمّي ما نسختها؛ وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: متروك الحديث؛ وقال أبو حاتم: شيخ، ليس بقوي، يكتب حديثه.

معرفة الرجال ١/ ٦١، ٢/ ٢٢٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٥٥، الثقات ٦/ ٢٦٤، ٨/ ٢٢١، ٢٢٥، تاريخ بغداد ٨/ ٢٩٨.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن ابن الجوزي وهم في كتاب الضعفاء ٤٥ ب حيث نقل عن أبي حاتم قوله في صاحب هذه الترجمة: «ضعيف».

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على خالد بن نافع بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. ولم يطلق القول في تعديله سوى ابن حبان حيث أورده في الثقات، وابن حبان معروف بالتساهل في التعديل. وأما قول أبي حاتم: «شيخ، ليس بقوي، يكتب حديثه» فإن التليين فيه أظهر من التعديل. =

١٩٨ ـ ق: خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك[١] هانىء أبو هاشم الهَمْداني، الشَّامي، الدمشقي، الفقيه. ولد سنة خمس ومئة، ومات في شعبان سنة خمس وثمانين ومئة[٢].

قال النسائي: ليس بثقة[٣](*).

= وقد اختلف المُجَرِّحون في تحديد المرتبة التي يستحقها خالد بن نافع، فَسَهَّل البعض القول في جرحه، ووهَّاه الجمهور. لكن الذهبي انتقد توهيته، فقال في ميزان الاعتدال ١/ ٦٤٤ عقب ذكره عبارة أبي داود: «وهذا تجاوز في الحد، فإن الرجل قد حدث عنه أحمد بن حنبل، ومُسَدَّد، فلا يستحق الترك». ومما يؤكد عدم شدة الضعف قلة ما أوردوا له من المناكير، بل حسبك تسهيل أبي حاتم المتشدد القول في جرحه.

وخلاصة القول: إن خالد بن نافع ضعيف ـ كما قال النسائي ـ، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) وينسب والد خالد إلى جده، فيقال: خالد بن يزيد بن أبي مالك. وقد ينسب خالد إلى جد أبيه.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٤٢٥، ٤٣٠، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٥٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٨٤، معرفة الثقات ١/ ٣٣٣، المعرفة والتاريخ ١/ ١٧٧، ٢/ ٤٥٠، ٤٥٤، التاريخ ١/ ٢٥٦، ٢٧٧، الضعفاء والمتروكين ٩٥، الضعفاء الكبير ٢/ ١٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٥٩، المجروحين ١/ ٢٨٤، الكامل ٣/ ٨٨٣ ـ ٨٨٥، الضعفاء والمتروكون ١٩٨، تاريخ أسماء الثقات ١١٦، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٣، المختلف فيهم لابن شاهين ٥٥٧، الضعفاء لابن الجوزي ٤٥ ب، تهذيب الكمال ٨/ ١٩٦ ـ ١٩٩، ميزان الاعتدال ١/ ٦٤٥، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٧، ديوان الضعفاء ٨٤، الكاشف ١/ ٢٧٦، سير أعلام النبلاء ٩/ ٤١٣، تهذيب التهذيب ٣/ ١٢٦ ـ ١٢٨، تقريب التهذيب ١٩١، خلاصة التذهيب ١٠٣.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٩٥، الكامل ١١٦ أ، الضعفاء لابن الجوزي ٤٥ ب، تهذيب الكمال ٨/ ١٩٨، ميزان الاعتدال ١/ ٦٤٥، تهذيب التهذيب ٣/ ١٢٧. لكن لفظ الذهبي: «غير ثقة».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال عثمان بن أبي شيبة، وأحمد بن صالح المصري، =

=والعجلي: ثقة. زاد عثمان: صادق؛ وقال أبو زرعة الرازي: لا بأس به، حَدَّث عنه ابن المبارك؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: ثقة؛ وقال ابن عدي: وعند سليمان بن عبد الرحمن عنه كتاب مسائل عن أبيه، وعند هشام بن خالد الأَزْرَق عنه كتاب... ولم أرَ في أحاديث خالد هذا إلا كل ما يحتمل في الرواية، أو يرويه ضعيف عنه، فيكون البلاء من الضعيف لا منه. وذكره ابن شاهين في الثقات، لكنه أورده أيضاً في الضعفاء، كما أنه أورده في المختلف فيهم.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن معين في موضع من رواية الدوري: ليس بشيء؛ وفي موضع آخر: ضعيف؛ وقال ابن الغَلاَبي: وضَعَّف يحيى هذا الشيخ؛ وقال أحمد بن عبد الله بن ميمون أبو الحسن بن أبي الحَوَارِي: سمعت يحيى بن معين يقول: بالعراق كتاب ينبغي أن يُدْفن، وبالشام كتاب ينبغي أن يُدفن، فأما الذي بالعراق فكتاب التفسير عن الكَلْبي ـ (يعني محمد بن السائب) ـ، عن أبي صالح، عن ابن عباس. وأما الذي بالشام فكتاب الدِّيات لخالد بن يزيد بن أبي مالك، لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على أصحاب رسول الله ﷺ؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان ضعيفاً؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أحمد بن أبي يحيى: ليس بشيء؛ وقال أحمد بن عبد الله أبو الحسن بن أبي الحَوَارِي: وكنت قد سمعت من خالد بن يزيد بن أبي مالك كتاب الدِّيات، فأعطيته لابن عَبْدوس العطار فقطَّعه، وأعطى الناس فيه حوائج؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال الآجري عن أبي داود: ضعيف. وقال مرة: كان بدمشق رجل يقال له: خالد بن يزيد، متروك الحديث؛ وقال الفسوي في موضع: ضعيف الحديث؛ وفي موضع آخر لما ذكره مع أبيه: في حديثهما لين؛ وقال أبو حاتم: يروي أحاديث مناكير؛ وقال ابن حبان: كان صدوقاً في الرواية، ولكنه كان يخطىء كثيراً، وفي حديثه مناكير، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد عن أبيه، وما أقربه في نفسه إلى التعديل، وهو ممن أستخير الله عزّ وجلّ فيه؛ وقال الدارقطني ـ كما زعم ابن الجوزي ـ: ضعيف؛ وقال الذهبي: ضَعَّفوه؛ وقال ابن حجر: ضعيف، مع كونه كان فقيهاً، وقد اتهمه ابن معين.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٤٢٥، ٤٣٠، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٥٩، معرفة الثقات ١/ ٣٣٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٥٠، ٤٥٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٥٩، المجروحين ١/ ٢٨٤، الكامل ٣/ ٨٨٣، ٨٨٥، تاريخ أسماء الثقات ١١٦، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٣، المختلف فيهم لابن شاهين ٥٥٧، الضعفاء لابن=

....

=الجوزي ٤٥ ب، تهذيب الكمال ٨/١٩٧ ـ ١٩٨، الكاشف ١/٢٧٦، تهذيب التهذيب ٣/١٢٧، تقريب التهذيب ١٩١.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: ما ذكره ابن شاهين في المختلف فيهم ٥٥٧ قال: «وعن أحمد بن حنبل أنه قال: خالد بن يزيد ثقة. ولا أدري أراد أحمد بن حنبل: خالد بن يزيد بن أبي مالك، أو خالد بن يزيد بن صُبَيْح». فأما احتمال إرادته الأول فمستبعد، لأن أحمد بن أبي يحيى نقل عن أحمد بن حنبل إسقاطه لصاحب هذه الترجمة. وقد فرق ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات ١١٦، ١١٧ بين خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك، وخالد بن يزيد الذي وثقه أحمد بن حنبل. وقول أبي حفص في آخر ترجمة ابن أبي مالك من المختلف فيهم: «وهذا الكلام في خالد بن أبي مالك يوجب التوقف فيه، لأن أحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح إذا اجتمعا على مدح رجل لم يجز أن يذم بضعف». غير سديد لما قدمت. وآخرهما: أن العجلي قال في معرفة الثقات: «خالد بن يزيد ثقة». وعَلَّق البعض على حاشية كتابه احتمال كونه ابن أبي مالك، كما أن ابن حجر قال في تهذيب التهذيب ٣/ ١٢٧: «ووثقه أيضاً العجلي». فلهذين الأمرين أوردت قول العجلي من معرفة الثقات في هذه الترجمة. وإن كان يحتمل أن يكون العجلي أراد خالد بن يزيد الجُمَحي.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على صاحب هذه الترجمة بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. وقد نظرت فيما استنكر عليه من الحديث فوجدت جملة تجعله للضعف أقرب منه للتعديل، لكن ليس فيها ما يدل على سقوطه خلافاً لما يراه البعض. وقول ابن عدي: «ولم أر في أحاديث خالد هذا إلا كل ما يحتمل في الرواية، أو يرويه ضعيف عنه فيكون البلاء من الضعيف لا منه». ما أُراه سديداً، لأن الأحاديث التي ساقها في كامله من رواية من هو أضعف من خالد توبعوا عليها متابعة تامة، فيكون الحمل فيها عليه دونهم.

وقد بالغ بعض المُجَرِّحين فاتهم خالد بالكذب، لكن المُتَّهِم متعنت، لذا لا يقبل قوله، خاصة وأن بعض المجرحين بَيَّن صدق الرجل في نفسه، وأن الذي ضُعِّف به هو الخطأ، لا التعمد. وحسبك في نفي تلك التهمة توثيق جماعة له، وإن كان هذا التوثيق غير مقبول فيه.

وخلاصة القول: إن خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك ضعيف، يكتب حديثه للاعتبار فيما ترجح لي. وقد وثقه مطلقاً جماعة، وتركه جماعة آخرون. والله أعلم.

١٩٩ ـ خالد العَبد، البصري، هو ابن عبد الرحمن[1][2].

قال النسائي: ليس بثقة[3][*].

---

(١) اشتهر خالد بالنسبة إلى اللقب (العَبْد)، لا إلى اسم أبيه.

(٢) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٦٥ ـ ١٦٦، التاريخ الصغير ٢/ ٥٥، ١٢٧ ـ ١٢٨، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٤٤ ـ ٢٤٥، الضعفاء والمتروكين ٩٧، الضعفاء الكبير ٢/ ١٢ ـ ١٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤، المجروحين ١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١، الكامل ٣/ ٨٩٤ ـ ٨٩٥، الضعفاء والمتروكون ١٩٨، الضعفاء لابن الجوزي ٤٤ ب، ميزان الاعتدال ١/ ٦٣٣، ٦٤٩، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٣، ٢٠٨، ديوان الضعفاء ٨١، ٨٥، لسان الميزان ٢/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠، ٣٩٣، نزهة الألباب في الألقاب ٢/ ١٢.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٩٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال عبد الملك بن قُرَيْب الأصْمعي ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: رأيت أبا جزِي جاء بخالد العبد يقوده إلى مبارك بن فَضَالة، فقال: أسألك بالله، هل رأيت هذا عند الحسن ـ (يعني البصري) ـ قط؟ فقال: لا؛ وقال المبارك بن فَضَالة أيضاً في رواية أبي سلمة التَّبُوْذَكي ـ كما في الجرح والتعديل ـ: لم أر خالداً العبد عند الحسن قط؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: كان يزيدبن زُرَيْع يحدث يقول: حدثنا خالد. فكانوا يقولون له: يا أبا معاوية، خالد العبد؟!... فيقول: أنا أحدث عن خالد العبد! حدثنا خالد الحَذَّاء أبو مُنَازِل ـ (يعني ابن مِهران) ـ؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: حدث يزيد بن زُرَيع بحديث خالد، فقال رجل: مَنْ خالد؟ فقال: ليس هو خالد العبد، هذا خالد الحذاء. كأنه يُضَعِّف خالد العبد؛ وقال يزيد بن زُرَيع في رواية الفلاس ـ كما في الجرح والتعديل ـ: لأن أقع من فوق هذه المنارة أحبّ إليّ من أن أُحدث عن خالد العبد؛ وقال سَلْم بن قُتَيْبة ـ كما في التاريخ الكبير ـ: أتيت خالداً العبد، فإذا معه دُرْج: حدثنا الحسن؛ حدثنا الحسن. فأفلت الدُّرْج من يده فإذا في أوله هشام بن حسان، قد محاه، قلت له: ما هذا؟ قال: كتبت أنا وهشام عن الحسن. قلت: تكون مع هشام، وتكتب فيه هشام؟! قال: ما أعرفني بك، ألست خرجت مع إبراهيم ـ (يعني ابن عبد الله بن الحسن العلوي الذي خرج على بني العباس) ـ؟؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: حدثني عمرو بن علي، قال: سمعت عبد الصمد بن عبد الوارث،

....

= سمعت خالداً العبد ـ ضعيف ـ يقول: قال الحسن: صليت خلف ثمانية وعشرين بدرياً كلهم يقنت بعد الركوع. قلت: من حدثك عن الحسن؟ قال: حدثنا ميمون ـ (يعني ابن موسى) ـ المَرَئي. فلقيت ميموناً، فسألته، فقال: قال الحسن. مثله. قلت: من حدثك؟قال: خالد العبد؛ وقال أيضاً في التاريخ الصغير: رماه عمرو بن علي بالوضع؛ وقال الفلاس في رواية محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي ـ كما في الجرح والتعديل ـ: هو متروك الحديث، قد اجتمعت عليه الأمة؛ وفي رواية البخاري ـ كما في الكامل ـ: هو قدري، متروك الحديث جداً قد اجتمعت عليه الأمة؛ وقال أيضاً ـ كما زعم ابن الجوزي ـ: كان كذاباً؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: منكر الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: قدري، ضعيف؛ وقال العقيلي: كان يرى القدر؛ وقال ابن حبان: كان يسرق الحديث، ويحدث من كتب الناس من غير سماع؛ وقال ابن عدي: قدري... وخالد العبد ليس له من الحديث إلا مقدار عشرة، أو أقل عن ابن المنكدر ـ (يعني محمداً) ـ، والحسن البصري، وأحاديثه مقدار ما يرويه مناكير؛ وقال الدارقطني ـ كما في الضعفاء له ـ: أكثر روايته عن الحسن، متروك؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: وكذبه الدارقطني؛ وقال الذهبي في المغني: قدري، واهٍ، تركوه؛ وفي ديوان الضعفاء: قدري، متهم.

العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٦٥ ـ ١٦٦، التاريخ الصغير ٢/ ٥٥، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٤٤ ـ ٢٤٥، الضعفاء الكبير ٢/ ١٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤، المجروحين ١/ ٢٨٠، الكامل نسخة الظاهرية ١١٨ أ، الضعفاء والمتروكون ١٩٨، الضعفاء لابن الجوزي ٤٤ ب، ميزان الاعتدال ١/ ٦٣٣، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٣، ديوان الضعفاء ٨١.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن المشهور المسند عند المبارك بن فَضَالة من رواية أبي سلمة التَّبُوذَكي، وغيرِهِ هو نفي رؤيته لخالد العبد عند الحسن البصري. لكن جاء في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٦٥: «وعن موسى ـ (يعني التَّبوذَكي) ـ، عن مبارك: رأيت خالداً العبد عند الحسن». وقد تبع البخاريَ في هذا ابنُ أبي حاتم في بداية ترجمة خالد من الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٦٣، بَيْد أنه ختم الترجمة بذكر ما أثبته في أقوال النقاد، ولعله سقط مما نقله البخاري أداة النفي قبل كلمة: رأيت.

ثم أقول: أجمع النقاد على جرح خالد العبد، بل كادوا يجمعون على تركه، لولا تسهيل بعض النقاد القول في جرحه، ولعلهم أرادوا الضعف الشديد. وقد ذكر الذين =

٢٠٠ ـ خَصِيب بن جَحْدَر البصري[١]. مات سنة ست وأربعين ومئة فيما يقال[٢][٣].

قال النسائي: ليس بثقة[٤](*).

=أسقطوه عدة أسباب لا تدع مجالاً للشك في هلاكه.

وخلاصة القول: إن خالداً العبد ليس بثقة ـ كما قال النسائي ـ، متروك الحديث. والله أعلم.

(١) نسبه عامة الأئمة إلى البصرة، وفي الجرح والتعديل ٢/١/٣٩٦: «خَصِيب بن جَحْدَر كوفي». وأما نسبته إلى القبيلة فلم يذكرها أحد من المترجمين، اللهم إلا ما ذُكر ضمن سند في الكامل ٣/٩٣٩: «عن خَصيب بن جَحْدَر السامي».

(٢) وذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/١٩٦ فيمن مات في العَشْر الثامنة من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٤٨، العلل ومعرفة الرجال ٢/١٦٥، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٥٩، التاريخ الكبير ١/٢/٢٢١، التاريخ الصغير ٢/١٩٦، أحوال الرجال ١٠٦، الضعفاء والمتروكين ٩٨، الضعفاء الكبير ٢/٢٩ ـ ٣٠، الجرح والتعديل ٢/١/٣٩٦ ـ ٣٩٧، المجروحين ١/٢٨٧، الكامل ٣/٩٣٩، الضعفاء والمتروكون ٢٠١، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٢، الضعفاء لابن الجوزي ٤٧ أ، ميزان الاعتدال ١/٦٥٣، المغني في الضعفاء ١/٢٠٩، ديوان الضعفاء ٨٦، لسان الميزان ٢/٣٩٨.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٩٨، الضعفاء لابن الجوزي ٤٧ أ.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال عبد السلام بن هاشم: استعدى شعبة على خَصِيب بن جَحْدَر؛ وقال أحمد بن خالد الخلال: حدثنا شَبَابة ـ (يعني ابن سَوَّار)، عن شعبة أنه كان يقع في الخَصِيب بن جَحْدَر، يقول: رأيته في الحمام بغير مئزر؛ وقال ابن حبان: استعدى عليه شعبة، وقال: هذا يكذب؛ وقال ابن المديني في رواية الحسن بن شُجاع البلخي ـ كما في الضعفاء الكبير ـ، وصالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الجرح والتعديل ـ واللفظ للأول: سمعت يحيى بن سعيد ـ وذُكر عنده خَصِيب بن جَحْدر، فقال: كان يروي ثلاثة عشر أو أربعة عشر حديثاً. قال يحيى: فحدثت بها شعبة، فقال: في نفسي من حديثه=

....

=هذا شيء. فلما كثرت قال لي شعبة: ألم أقل لك؟؛ وقال القطان ـ كما في التاريخ الكبير ـ: خَصِيب كذاب، واستعدى عليه شعبة في الحديث؛ وقال أيضاً في رواية ابن معين من رواية الدوري: كان خَصِيب بن جَحْدر كذاباً؛ وقال ابن الغَلاَبي: حدثنا يحيى بن معين، عن يحيى بن سعيد قال: كان الخَصِيب بن جَحْدر ـ فَذَمَّه ذَمّاً شديداً؛ وقال عبيد الله بن عمر القَوَاريري: كان يحيى بن سعيد لا يُحدث عن خَصِيب بن جَحْدر؛ وقال ابن معين في رواية أحمد بن أبي يحيى: خَصيب يكذب؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية المَرُّوذي: متروك الحديث؛ وفي رواية أحمد بن أبي يحيى: لا يكتب حديثه؛ وفي رواية عبد الله: له أحاديث مناكير، وهو ضعيف الحديث؛ وقال الجُوزجاني: غير ثقة؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث؛ وقال الساجي، وابن الجارود: كذاب. زاد الساجي: متروك الحديث، ليس بشيء؛ وقال العقيلي: أحاديثه مناكير لا أصل لها؛ وقال ابن حبان: يروي عن الشاميين الثقات الأحاديث الموضوعات، كان عنده ثلاثة عشر حديثاً فقط، فلما احتيج إليه أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له عدة أحاديث: وللخصيب أحاديث غير ما ذكرته، وأحاديثه قلما يتابعه أحد عليها، وربما روى عنه ضعيف مثله، مثل عباد بن كثير، والحسن بن دينار ـ كما ذكرته ـ فلعل البلاء منهم لا منه؛ وقال الأزدي: الخَصِيب دامِر ـ (أي هالك) ـ؛ وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين؛ وقال ابن الجوزي: وقال الدارقطني: متروك.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٤٨، العلل ومعرفة الرجال ٢/١٦٥، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٥٩، التاريخ الكبير ١/٢/٢٢١، أحوال الرجال ١٠٦، الضعفاء الكبير ٢/٢٩، ٣٠، الجرح والتعديل ٢/١/٣٩٧، المجروحين ١/٢٨٧، الكامل ٣/٩٣٩، الضعفاء والمتروكون ٢٠١، الضعفاء لابن الجوزي ٤٧ أ.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين ينبغي التنبيه إليها، أولهما: أن العقيلي في الضعفاء الكبير ٢/٣٠، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/١/٣٩٧ نقلاً عن الدوري، عن ابن معين تكذيبه لخَصِيب. والذي في المُرَتَّب من تاريخ عباس رفعه إلى القطان كما سبق. وأشير إلى أنه سقط من مطبوعة كتاب العقيلي، ومن نسخته الظاهرية ٦٤ أ اسم الدوري من الإسناد. وآخرهما: أنه جاء في الكامل ٣/٩٣٩، ونسخة الظاهرية ١٢٥ أ: «حدثنا الجنيدي، حدثنا البخاري، قال: خَصِيب بن جَحْدر كذاب، =

٢٠١ ـ خُلَيْد بن دَعْلَج[1] أبو حَلْبَس، أو أبو عُمر، أو أبو عَمرو، وقيل: أبو عُبيد السَّدوسي، البصري، ثم المَوْصلي، ثم المَقْدِسي، ثم الحَرَّاني[2]. مات بحرَّان سنة ست وستين ومئة[3].

=واستعدى عليه شعبة في الحديث». والذي في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٢١، والتاريخ الصغير ٢/ ١٩٦ نقله عن القطان.

ثم أقول: ذهب عامة النُّقَّاد إلى ترك خَصِيب، وتكذيبه. وقول أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: «له أحاديث مناكير، وهو ضعيف الحديث». يحمل على قوليه الآخرين. وأما قول أبي حاتم: «ضعيف الحديث» فقد استعمله كثيراً في المتروكين كما سبق في ترجمة إسمعيل بن يعلى الثَّقفي، وخالد بن عمرو الأُموي، ولعله أراد به هنا الضعف الشديد أيضاً. وقول ابن عدي: «وأحاديثه قلما يتابعه أحد عليها» معناه أن عامة حديثه لا يتابع عليه، ومن كان من الضعفاء كذلك ترك حديثه. لكن بقية كلام ابن عدي قد يفهم منها أن الرجل ليس بشديد الضعف. بَيْد أنه يقال: الجملة الأولى من قول أبي أحمد، مع قول العقيلي: «أحاديثه مناكير لا أصل لها». وقول ابن حبان: «يروي عن الشاميين الثقات الأحاديث الموضوعات، كان عنده ثلاثة عشر حديثاً فقط، فلما احتيج إليه أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها». تدل على هلاك الرجل. فكيف وسائر النقاد الجهابذة على ذلك؟. وينظر معنى العبارة الأخيرة من قول ابن حبان في شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال ٥٠ ـ ٥٢.

وخلاصة القول: إن خَصِيب بن جَحْدَر ليس بثقة ـ كما قال النسائي ـ، متروك الحديث. والله أعلم.

(١) تنظر ترجمة خُلَيْد بن أبي خُلَيْد في تهذيب الكمال ٨/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(٢) نسبه بعضهم إلى بلاد الجزيرة. وأكبر مدائن هذا الإقليم: المَوْصِل. وحَرَّان من مدنه الكبار. كما نُسب خُليد إلى الشام، ومن مدنه الكبار: بيت المقدس.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٤، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٥٧، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٣٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٩٩، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٥٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٥٧، التاريخ ٢/ ٧٠٤، الضعفاء والمتروكين ٩٧، الكنى والأسماء ١/ ١٥٦، الضعفاء الكبير ٢/ ١٩، الجرح والتعديل ١/٢/ ٣٨٤، المجروحين ١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦، الكامل ٣/ ٩١٧ ـ ٩١٩، الضعفاء والمتروكون ٢٠٠، سؤالات البَرْقاني=

قال النسائي: ليس بثقة[(١)(*)].

= للدارقطني ٢٧، المؤتلف والمختلف ٢/ ٨٨٠ ـ ٨٨١، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٥، الضعفاء لابن الجوزي ٤٦ ب، تهذيب الكمال ٨/٣٠٧ ـ ٣٠٩، ميزان الاعتدال ١/ ٦٦٣ ـ ٦٦٤، المغني في الضعفاء ١/ ٢١٣، ديوان الضعفاء ٩٠، سير أعلام النبلاء ٧/ ١٩٥ ـ ١٩٦، تهذيب التهذيب ٣/ ١٥٨ ـ ١٥٩، تقريب التهذيب ١٩٥.

(١) الضعفاء والمتروكين ٩٧، الكامل ١٢٢ أ، الضعفاء لابن الجوزي ٤٦ ب، تهذيب الكمال ٨/ ٣٠٨، ميزان الاعتدال ١/ ٦٦٣، تهذيب التهذيب ٣/ ١٥٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وفي رواية الدارمي، وأبي حاتم: ضعيف. زاد أبو حاتم: الحديث؛ وقال ابن معين أيضاً ـ كما في تاريخ أسماء الضعفاء ـ: يُضَعَّف؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان خُلَيْد ضعيفاً؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ضعيف الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: ضعيف؛ وقال الفسوي: وهو أمثل من سعيد بن بَشير؛ وقال أبو حاتم: صالح، ليس بالمتين في الحديث، حَدَّث عن قتادة أحاديث بعضها منكرة؛ وقال الساجي: مجمع على تضعيفه؛ وقال أيضاً: ضعيف؛ وقال ابن حبان: كان كثير الخطأ فيما يروي عن قتادة، وغيره، يعجبني التَّنَكُّب عن حديثه إذا انفرد؛ وقال ابن عدي: وعامة حديثه يتابعه عليه غيره، وفي بعض حديثه إنكار، وليس بالمنكر الحديث جداً؛ وأورده الدارقطني في كتاب: الضعفاء والمتروكون؛ وقال البَرْقاني ـ في سؤالاته للدارقطني ـ: قلت له: خُلَيْد بن دَعْلَج ثقة؟ قال: لا؛ وقال المزي: وذكره الدارقطني في جماعة من المتروكين؛ وقال الدارقطني أيضاً ـ كما زعم ابن الجوزي ـ: ضعيف؛ وقال الذهبي في المغني: ليس بقوي؛ وقال أيضاً في سير أعلام النبلاء، وكذلك ابن حجر في التقريب، وصفي الدين الخزرجي: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٤، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٥٧، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٣٤، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٥٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٨٤، المجروحين ١/ ٢٨٥، الكامل ٣/ ٩١٩، الضعفاء والمتروكون ٢٠٠، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٧، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٥، الضعفاء لابن الجوزي ٤٦ ب، المغني في الضعفاء ١/ ٢١٣، سير أعلام النبلاء ٧/ ١٩٥، تهذيب التهذيب ٣/ ١٥٩، تقريب التهذيب ١٩٥، خلاصة التذهيب ١٠٦. =

٢٠٢ ـ ت: الخليل بن مُرَّة الضُّبَعي، البصري، ثم الرَّقِّي. مات سنة ستين ومئة[(١)].

قال النسائي: ضعيف[(٢)(*)].

= ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في تهذيب الكمال ٨/ ٣٠٨: «قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، وعن يحيى بن معين: ضعيف الحديث». ولم أجد أحداً سبق المزي إلى النقل عن عبد الله، عن ابن معين قوله فيه: «ضعيف الحديث». بل لم أجده في العلل ومعرفة الرجال. ويبدو أن المزي أراد رواية أبي حاتم عن يحيى.

ثم أقول: اتفق النُّقَّاد على جرح خُليد بن دَعْلَج وتليينه، لكنهم اختلفوا في تحديد الدرجة التي يستحقها، فذهب العامة إلى عَدِّه فيمن يكتب حديثه للاعتبار، وشذ البعض فأهدره. وقد نظرت فيما أورده ابن عدي في ترجمته من الأحاديث والآثار، فوجدت أن الصواب فيه هو قول الأولين، لأن مناكيره إما محتملة، أو العُهدة فيها على غيره.

وقول أبي حاتم إن لم يرد بالكلمة الأولى منه الصلاح في الدين، فيفهم منه أن خُليداً عنده في أدنى درجات التعديل، أو في أسهل مراتب التجريح.

وخلاصة القول: إن خُلَيْد بن دَعْلَج ضعيف، يكتب حديثه للاعتبار، ولا يحتج به. وقد يقال فيه: لَيِّن الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥٠، معرفة الرجال ١/ ١٦٣، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٩٩، التاريخ الصغير ٢/ ١٣٤، الضعفاء والمتروكين ٩٨، الضعفاء الكبير ٢/ ١٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٧٩، المجروحين ١/ ٢٨٦، الكامل ٣/ ٩٢٨ ـ ٩٣٠، المؤتلف والمختلف ٢/ ٨٨٦، تاريخ أسماء الثقات ١١٩، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٥، المختلف فيهم لابن شاهين ٥٥٨، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٨٤، الإكمال ٣/ ١٧٣، الضعفاء لابن الجوزي ٤٦ ب، الرواة المختلف فيهم للمنذري ٤/ ٥٦٩، تهذيب الكمال ٨/ ٣٤٢ ـ ٣٤٥، ميزان الاعتدال ١/ ٦٦٧ ـ ٦٦٨، المغني في الضعفاء ١/ ٢١٤، ديوان الضعفاء ٨٩، الكاشف ١/ ٢٨٤، تهذيب التهذيب ٣/ ١٦٩ ـ ١٧٠، تقريب التهذيب ١٩٦، خلاصة التذهيب ١٠٧.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٩٨، الضعفاء لابن الجوزي ٤٦ ب، تهذيب التهذيب ٣/ ١٦٩ ـ ١٧٠: لكن لفظ ابن الجوزي: «ضعفه يحيى بن معين، والنسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال أحمد بن صالح المصري ـ كما في تاريخ أسماء =

....

=الثقات ـ: ما رأيت أحداً يتكلم فيه، ورأيت أحاديثه عن قتادة، ويحيى بن أبي كثير صحاحاً، وإنما استغنى عنه البصريون لأنه كان خاملاً، ولم أر أحداً تركه، وهو ثقة؛ وقال أبو زرعة: شيخ صالح؛ وقال ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات: ثقة؛ وفي المختلف فيهم بعد أن أورد قول أحمد بن صالح السابق، وتجريح ابن معين في رواية ابن الغَلاَبي: وهذا الخلاف في الخليل بن مُرَّة يوجب الوقف فيه، لأن الخليل بن مرة قد روى أحاديث صحاحاً، وروى أحاديث منكرة، وهو عندي إلى الثقة أقرب.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطَّيَالسي: ضال مضل؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة: ضعيف؛ وقال ابن الغَلاَبي: ذم أبو زكريا الخليل بن مُرَّة؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: فيه نظر؛ وفي التاريخ الصغير: وروى خليل بن مُرَّة عن سعيد بن عمرو، عن أنس مناكير؛ وقال أيضاً في رواية الترمذي: منكر الحديث؛ وقال أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال ـ: لا يصح حديثه؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال أبو الحسن الكوفي ـ (لعله العجلي) ـ: ضعيف الحديث متروك؛ وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث، هو شيخ صالح، بابة بكر بن خُنَيْس، وإسماعيل بن رافع؛ وقال الترمذي: ليس بالقوي عند أصحاب الحديث؛ وقال ابن حبان: منكر الحديث عن المشاهير، كثير الرواية عن المجاهيل. . . وهو الذي يروي عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ أفطر عند قوم، فقال: أفطر عندكم الصائمون. . . في نسخة طويلة كلها مقلوبة، روى عنه إنسان ليس بثقة، يقال له: طلحة بن زيد الرَّقِّي؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له جملة من الأحاديث: وللخليل أحاديث غير ما ذكرته، أحاديث غرائب، وهو شيخ بصري، وقد حدث عنه الليث ـ (يعني ابن سعد) ـ، وأهل الفضل، ولم أر في أحاديثه حديث منكر ـ (كذا) ـ قد جاوز الحد، وهو في جملة من يكتب حديثه، وليس هو متروك الحديث؛ وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف.

التاريخ الكبير ١/٢/١٩٩، التاريخ الصغير ٢/ ١٣٤، الجامع الصحيح ٥/٣٩، ٥١٤ ـ ٥١٥، الجرح والتعديل ٢/١/٣٧٩، المجروحين ١/ ٢٨٦، الكامل نسخة الظاهرية ١٢٤ أ، تاريخ أسماء الثقات ١١٩، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٥، المختلف فيهم لابن شاهين ٥٥٨، تهذيب الكمال ٨/ ٣٤٤، تهذيب التهذيب ٣/ ١٧٠، تقريب التهذيب ١٩٦.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في الضعفاء الكبير ٢/ ١٩، ونسخة=

٢٠٣ ـ ت ق: داود بن الزِّبْرِقان أبو عمرو، وقيل: أبو عمر الرَّقَاشي، البصري، ثم البغدادي، النَّخَّاس[(١)(٢)].

= الظاهرية ٦٢ أ: «حدثنا آدم بن موسى، قال: سمعت البخاري قال: خليل بن مرة روى عنه الليث بن سعد، قال قتيبة: فيه نظر». فكلمة: قال قتيبة. مدرجة في كلام البخاري، والصواب إسقاطها.

ثم أقول: اختلف الأئمة في الحكم على الخليل بن مرة بين مُعَدِّل ومجرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. وقد نظرت فيما أورده النقاد في ترجمته من أحاديث، فوجدت له من المناكير ما يستحق بها إطلاق الضعف عليه، لكن هل هو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم، أم أنه من المطرحين والمتروكين؟ والجواب: إن أحاديثه فيها ما هو منكر جداً، ولعل هذا هو حجة المُتْلِفين، إلا أن الكثير من مناكيره تحمل على من فوقه، أو دونه في الإسناد، مما يجعل حكم الأولين أقرب وأشبه. ويجاب عما وقع فيه الخليل من النكارة الشديدة، بأنه من باب غفلة الصالحين. ويبدو لي أن قول أبي زرعة، وأبي حاتم: «صالح» أراد به الصلاح في الدين، قال ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٨٠: «من عادتهم إذا أرادوا وصف الرواي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك، فقالوا: صالح الحديث. فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يرويدون به في الديانة. والله أعلم». ويؤيد هذا أن أبا حاتم قرن تلك العبارة بقوله: «ليس بقوي في الحديث». ثم أكد هذا المعنى بقوله: «باية بكر بن خُنَيْس، وإسماعيل بن رافع». وكلا الرجلين معروف بالصلاح في الدين. وقد قال الذهبي في ترجمة الخليل من ميزان الاعتدال ١/ ٦٦٧: «وكان من الصالحين».

وخلاصة القول: إن الخليل بن مُرَّة ضعيف ـ كما قال النسائي ـ، يكتب حديثه للاعتبار، ولا يحتج به. والله أعلم.

(١) قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٨: «قلت: مات في حدود نيف وثمانين ومئة».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٧٩، ٤/ ٢٥٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٩، معرفة الرجال ١/ ٦١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٤٣، أحوال الرجال ١١١، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٩١، ٤٢٩، سؤالات الآجري لأبي داود ١٥٨، ١٦٧، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٦٩، ٣/ ٣٥، الضعفاء والمتروكين ٩٩، الضعفاء الكبير ٢/ ٣٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤١٢ ـ ٤١٣، المجروحين ١/ =

قال النسائي: ليس بثقة[(١)](*).

=٢٩٢، الكامل ٣/ ٩٦١ ـ ٩٦٥، الإرشاد ١/ ٢٥٠، تاريخ بغداد ٨/ ٣٥٧ ـ ٣٥٩، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٩١ ـ ٩٢، السابق واللاحق ١٩٦، الضعفاء لابن الجوزي ٤٧ ب، تهذيب الكمال ٨/ ٣٩٢ ـ ٣٩٦، ميزان الاعتدال ٢/ ٧ ـ ٨، المغني في الضعفاء ١/ ٢١٧، ديوان الضعفاء ٩٢، الكاشف ١/ ٢٨٨، تهذيب التهذيب ٣/ ١٨٥ ـ ١٨٦، تقريب التهذيب ١٩٨، خلاصة التذهيب ١٠٩.

(١) الضعفاء والمتروكين ٩٩، الكامل ١٢٩ ب، تاريخ بغداد ٨/ ٣٥٩، الضعفاء لابن الجوزي ٤٧ ب، تهذيب الكمال ٨/ ٣٩٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٨، تهذيب التهذيب ٣/ ١٨٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال البخاري ـ كما في الكامل ـ: داود بن الزِّبْرِقان... عن داود بن أبي هند مُقارِب الحديث؛ وقال ابن حبان: اختلف فيه الشيخان، أما أحمد فَحَسَّن القول فيه، ويحيى وَهَّاه، حدثنا محمد بن محمود النسائي، سمعت علي بن سعيد بن جرير يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: داود بن الزِّبْرِقان لا أتهمه في الحديث... ـ (ثم قال ابن حبان) ـ: كان داود بن الزِّبْرِقان شيخاً صالحاً، يحفظ الحديث، ويذاكِر به، ولكنه كان يهم في المذاكرة، ويغلط في الرواية إذا حدث من حفظه، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، فلما نظر يحيى إلى تلك الأحاديث أنكرها، وأطلق عليه الجرح بها، وأما أحمد بن حنبل رحمه الله فإنه علم ما قلنا إنه لم يكن بالمعتمد في شيء من ذلك، فلا يستحق الإنسان الجرح بالخطأ يخطيء، أو الوهم يهم، ما لم يفحش ذلك، حتى يكون ذلك الغالب على أمره، فإذا كان كذلك استحق الترك. وداود بن الزِّبْرِقان عندي صدوق فيما وافق الثقات، إلا أنه لا يحتج به إذا انفرد. وقد روى عنه شعبة مع كونه شيخاً له.

ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي رواية الدارمي، وابن محرز، وأحمد بن محمد الحَضْرمي: ليس بشيء؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: ليس حديثه بشيء؛ وقال أحمد بن سعد بن الحكم المصري ابن أبي مريم: وقال لي غير يحيى بن معين: اجتمع الناس على طرح هؤلاء النفر، ليس يُذاكر بحديثهم، ولا يُعتد بهم. فذكر داود بن الزِّبْرِقان فيهم؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: سمعت أبي يقول: داود بن الزِّبْرِقان كتبت عنه شيئاً يسيراً، ورميت به. وضَعَّفه جداً؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية علي بن سعيد بن جرير: داود بن الزِّبْرِقان=

....

=لا أتَّهمه في الحديث؛ وقال أيضاً ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: قد رأيته، ليس حديثه بشيء؛ وقال الجُوزجاني: كَذَّاب؛ وقال العجلي: ضعيف الحديث؛ وقال يعقوب بن شيبة: متروك الحديث؛ وقال أبو زرعة في سوضع من رواية البَرْذعي: واهي الحديث؛ وقال البَرْذعي في موضع آخر من سؤالاته: قلت: داود بن الزِّبْرِقان؟ قال: متروك الحديث. قلت: ترى أن يُذاكر عنه، أو يُكتب حديثه؟ قال: لا؛ وقال أبو داود في موضع من رواية الآجري: تُرِك حديثه؛ وقال الآجري في موضع آخر من سؤالاته: سئل أبو داود عن إبراهيم بن الزِّبْرِقان؟ فقال: ليس به بأس. قال: وداود بن الزِّبْرِقان ضعيف؛ وقال أبو داود أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ليس بشيء؛ وقال الفسوي: ضعيف؛ وقال أبو حاتم، وابن خِراش: ضعيف الحديث. زاد أبو حاتم: ذاهب الحديث؛ وقال البَزَّار: منكر الحديث جداً؛ وقال الساجي: ضعيف الحديث؛ وقال ابن عدي: والبخاري إنما قال: داود بن الزِّبْرِقان عن داود بن أبي هند مقارب الحديث. وداود بن الزِّبْرِقان عن كل من روى مقارب الحديث. . . ولداود بن الزِّبْرِقان حديث كثير غير ما ذكرته، وعامة ما يرويه عن كل من روى عنه مما لا يتابعه أحد عليه، وهو في جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم؛ وقال الأزدي ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: متروك الحديث؛ وقال الدارقطني ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ضعيف؛ وقال الخليلي: وكتبوا عنه، وهو قديم، فروى عنه مالك أحاديث، فلم يرضوا حفظه؛ وقال الذهبي: ضَعَّفوه؛ وقال الزَّيْلعي وذكره مع آخر: ضعيفان؛ وقال ابن حجر في التقريب: متروك.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٧٩، ٤/ ٢٥٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٩، معرفة الرجال ١/ ٦١، أحوال الرجال ١١١، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٩١، ٤٢٩، سؤالات الآجري لأبي داود ١٥٨، ١٦٧، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٦٩، الضعفاء الكبير ٢/ ٣٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤١٣، المجروحين ١/ ٢٩٢، الكامل ٣/ ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٥، الإرشاد ١/ ٢٥٠، تاريخ بغداد ٨/ ٣٥٨، ٣٥٩، الضعفاء لابن الجوزي ٤٧ب، تهذيب الكمال ٨/ ٣٩٥، الكاشف ١/ ٢٨٨، نصب الراية ٣/ ٩، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ١١، تهذيب التهذيب ٣/ ١٨٦، تقريب التهذيب ١٩٨.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن ابن حجر نقل في تقريب التهذيب ١٩٨ عن الأزدي تكذيبه لداود بن الزِّبْرِقان، مع أن المعروف عن الأزدي قوله فيه: «متروك الحديث». =

....

= ثم أقول: يوجد في أحاديث داود بن الزِّبْرِقان مناكير كثيرة تدل على أنه من أهل الجرح، لا العدالة. وقول البخاري: «مقارب الحديث» خَصَّه فيما رواه داود بن الزِّبْرِقان عن داود بن أبي هِنْد، وقد اختلف في ضبط تلك الكلمة، وفي المراد بها، قال السخاوي في فتح المغيث ١/ ٣٣٩: «من القُرْب ضد البعد، وهو بكسر الراء كما ضُبط في الأصول الصحيحة من كتاب ابن الصلاح المسموعة عليه، وكذا ضبطها النووي في مختصريه، وابن الجوزي، ومعناه: أن حديثه مقارِب لحديث غيره من الثقات... أو بفتح الراء أي حديثه يقاربه حديث غيره، فهو على المعتمد بالكسر والفتح: وسط، لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة، وهو نوع مدح». وزعم البعض أنها بالكسر تكون من ألفاظ التعديل، وبالفتح من ألفاظ التجريح على معنى رديء - ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ٤٣ -. وأما ما ذكره ابن حبان ففيه شيء، وهو أن قوله: «أما أحمد فَحَسَّن القول فيه» ليس بجيد على إطلاقه، لأنه أراد به قول أحمد: «لا أتهمه في الحديث». ونفي التهمة لا يعني نفي الترك، بل نُقل عن أحمد إسقاطه له. وقد اعتمد ابن حبان في تحسين أمر داود على ذاك القول كما تقدم، وليس هو بمعتمد.

فتبين أن الصواب في صاحب هذه الترجمة هو الجرح الذي ذهب إليه غالب النقاد، بيد أن المجرحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها داود، فالجمهور على هلاكه، بل بعضهم رماه بالكذب، وجعله الباقون من الضعفاء المعتبر بهم، ومن هؤلاء ابن عدي مع اضطراب في كلامه، حيث قال فيه: «مقارب الحديث»، ثم قال: «وعامة ما يرويه... لا يتابعه أحد عليه»، ثم قال: «وهو في جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم». فالعبارة الأولى تفيد صلاح حال الرجل جملة، والثانية تستعمل في المطرحين، والأخيرة تخالفهما.

فشهادة ابن عدي بأن عامة حديثه لا يتابع عليه، مع اطراح الجمهور له، يرجح ما ذهب إليه الأكثرون، لكن لا ينبغي اتهامه حتى يثبت كذبه.

وخلاصة القول: إن داود بن الزِّبْرِقان ليس بثقة - كما قال النسائي -، متروك الحديث. والله أعلم.

٢٠٤ ـ داود بن عبد الجبار أبو سليمان القرشي، أو الأَوْدي، أو الأَزْدي، الكوفي، ثم البغدادي، المؤذن(١)(٢)(٣).

قال النسائي: ليس بثقة، متروك(٤)(*).

---

(١) وفي بعض الكتب: المؤدب. وما أُراها إلا تصحيفاً.

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/١٩٦ فيمن مات في العشر الثامنة من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/٧١، ٥١٧، ٤/٣٨٣، معرفة الرجال ١/٥٩، التاريخ الكبير ١/٢/٢٤٠ ـ ٢٤١، التاريخ الصغير ٢/١٩٦، الكنى والأسماء لمسلم ١/٣٧٤، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/٤٣٨، المعرفة والتاريخ ٣/٤١، ٥٣، الضعفاء والمتروكين ١٠٠، الضعفاء الكبير ٢/٣٣ ـ ٣٤، الجرح والتعديل ٢/١/٤١٨، المجروحين ١/٢٩٠، الكامل ٣/٩٥٢ ـ ٩٥٣، الضعفاء والمتروكون ٢٠٣، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٦، تاريخ بغداد ٨/٣٥٥ ـ ٣٥٧، الضعفاء لابن الجوزي ٤٧ ب، ميزان الاعتدال ٢/١٠ ـ ١١، المغني في الضعفاء ١/٢١٩، ديوان الضعفاء ٩٢، لسان الميزان ٢/٤١٩ ـ ٤٢٠.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٠٠، تاريخ بغداد ٨/٣٥٧، الضعفاء لابن الجوزي ٤٧ ب، ميزان الاعتدال ٢/١٠. لكن الخطيب، وابن الجوزي زادا: «الحديث». والذهبي اقتصر من قول النسائي على عبارة: «متروك» فقط. أي أن اللفظ المذكور أعلاه لكتاب النسائي وحده.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُعَدِّلون: قال ابن خِراش: لا بأس به.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن معين في موضعين من رواية الدوري: ليس بثقة؛ وفي موضع آخر: وقد رأيته، وكان يكذب؛ وفي رواية ابن محرز: ليس بشيء، ما كتبت عنه؛ وقال ابن الغَلَابي: فَذَمَّه يحيى؛ وقال البخاري، وأبو زرعة: منكر الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: غير ثقة؛ وفيها أيضاً ـ كما في لسان الميزان ـ: ضعيف الحديث؛ وقال الفسوي، وأبو حاتم: منكر الحديث. زاد الفسوي: لا ينبغي أن يكتب حديثه؛ وقال الساجي: فيه لين؛ وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، مظلم الرواية بمرة؛ وقال ابن عدي: ولداود شيء يسير من الحديث غير ما ذكرته، ويتبين على رواياته ضعفه؛ وأورده الدارقطني في كتابه: =

٢٠٥ ـ ق: داود بن عطاء[١] أبو سليمان المُزَني مولاهم، ويقال: مولى الزبير بن العَوَّام، المدني، وقيل: المكي[٢][٣].

= الضعفاء والمتروكون؛ وقال الدارقطني ـ كما زعم ابن الجوزي ـ: ضعيف؛ وقال الذهبي: تركوه؛ وقال الهيثمي: ضعيف جداً؛ وقال أيضاً: متروك.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٧١، ٥١٧، ٤/ ٣٨٣، معرفة الرجال ١/ ٥٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٤١، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٣٨، المعرفة والتاريخ ٣/ ٥٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤١٨، المجروحين ١/ ٢٩٠، الكامل ٣/ ٩٥٣، الضعفاء والمتروكون ٢٠٣، تاريخ بغداد ٨/ ٣٥٦، ٣٥٧، الضعفاء لابن الجوزي ٤٧ ب، المغني في الضعفاء ١/ ٢١٩، ديوان الضعفاء ٩٢، مجمع الزوائد ٤/ ٤٩، ١٣٨، لسان الميزان ٢/ ٤٢٠.

فمناكير داود بن عبد الجبار تثبت جرحه الذي ذهب إليه عامة النقاد، خلافاً لابن خِراش حيث زعم أنه لا بأس به. لكن المُجَرِّحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها داود. فالجمهور على تركه، وعَدَّه الباقون في الضعفاء المعتبر بهم.

وقول أبي داود: «ضعيف الحديث»، معارض لقوله المشهور: «غير ثقة». والأخذ بالأشهر أولى، لاحتمال عدم صحة ثبوت الأول. وأما قول ابن عدي فيحتمل أن يكون أراد به الضعف الشديد، كما يحتمل خلاف ذلك، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال، سقط به الاستدلال. وأما ما نقله ابن الجوزي عن الدارقطني فأظنه من تصرف أبي الفرج، استناداً إلى إيراد الدارقطني له في كتاب: الضعفاء والمتروكون، والدارقطني لم يذكر فيه الحكم، لذا لا يجوز تحديده، وخاصة بما يخالف أقوال العامة. وقول الساجي: «فيه لين» غير سديد أيضاً، لأن هذه اللفظة لا ينبغي أن تستعمل في راو قليل الحديث، متعدد المناكير، أهدره الأكثرون مع تكذيب البعض له، خاصة وأن الذي كذبه هو من أعرف الناس به، لكونه رآه، وسمع منه، وساكنه.

وخلاصة القول: إن داود بن عبد الجبار المؤذن ليس بثقة، متروك الحديث. والله أعلم.

(١) قال ابن حبان في المجروحين ١/ ٢٨٩: «وهو الذي يقال له: داود بن أبي عطاء».

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٢٩١ فيمن مات في العشر الأخيرة من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٥٠، ٢/ ٢٥٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ =

قال النسائي: ضعيف[(١)(*)].

= ٢٤٣ ـ ٢٤٤، التاريخ الصغير ٢/ ٢٩١، الضعفاء الصغير ٤٢، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٧٤، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٤، المعرفة والتاريخ ٢/ ٨٢٦، الضعفاء الكبير ٢/ ٣٤ ـ ٣٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٢٠ ـ ٤٢١، المجروحين ١/ ٢٨٩، الكامل ٣/ ٩٥٣ ـ ٩٥٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٩، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٦، الضعفاء لابن الجوزي ٤٨ أ، تهذيب الكمال ٨/ ٤١٩ ـ ٤٢٠، ميزان الاعتدال ٢/ ١٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢١٩، ديوان الضعفاء ٩٣، الكاشف ١/ ٢٩٠، إكمال تهذيب الكمال ٢ أ، ذيل ميزان الاعتدال ٢٢٢، تهذيب التهذيب ٣/ ١٩٣ ـ ١٩٤، لسان الميزان ٢/ ٤٢١، تقريب التهذيب ١٩٩، خلاصة التذهيب ١١٠.

(١) تهذيب الكمال ٨/ ٤٢٠، إكمال تهذيب الكمال ٢ أ، تهذيب التهذيب ٣/ ١٩٤. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سمعت عبد الله بن محمد بن إسحاق الأَذْرَمي سأل أبي عن داود بن عطاء؟ فقال: لا تحدث عنه. سمعته يقول: ليس بشيء... قد رأيته؛ وقال أيضاً ـ كما في المصدر السابق ـ: سألت أبي عن شيخ من أهل المدينة: داود بن عطاء؟ قال: قد رأيته، ليس حديثه بشيء؛ وقال البخاري: منكر الحديث؛ وقال مسلم بن الحجاج: ذاهب الحديث؛ وقال أبو زرعة: منكر الحديث؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: داود بن عطاء ليس بالقوي، ضعيف الحديث، منكر الحديث. قلت: يكتب حديثه؟ قال: من شاء كتب حديثه زَحْفاً؛ وقال ابن حبان: كثير الوهم في الأخبار، لا يحتج به بحال، لكثرة خطئه وغلبته على صوابه؛ وقال ابن عدي: وليس حديثه بالكثير، وفي حديثه بعض النُّكْرة؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: متروك؛ وقال أيضاً ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ليس بقوي؛ وقال البيهقي: وليس بالقوي؛ وقال الجَوْرَقاني: منكر الحديث؛ وقال الذهبي: ضعيف؛ وقال ابن رجب: وفيه ضعف؛ وقال شهاب الدين البُوْصِيري، وابن حجر: ضعيف. زاد البُوْصِيْري: متفق على ضعفه.

العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٥٠، ٢/ ٢٥٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٤٤، الضعفاء الصغير ٤٢، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٧٤، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٢١، المجروحين ١/ ٢٨٩، الكامل ٣/ ٩٥٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٩، الأباطيل ٢/ ١٠٣، ميزان الاعتدال ٢/ ١٠٤، الكاشف ١/ ٢٩٠، شرح =

٢٠٦ ـ داود بن فَرَاهِيج القُرشي مولاهم[١]، المدني[٢][٣].

=علل الترمذي ١/ ٢٤٠، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ١١، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ٢/٧٨، تقريب التهذيب ١٩٩، تعليقات الفريوائي على الأباطيل ٢/ ١٠٣.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: أن ابن الجوزي نقل في الضعفاء ٤٨ أ عن يحيى قوله في داود بن عطاء: «ليس بشيء». ولم أجد له فيه سلفاً، ولا تبعاً. وآخرهما: ما جاء في المغني في الضعفاء ١/ ٢١٩، وديوان الضعفاء ٩٣: «قال البخاري، وغيره: متروك». مع أن المعروف عن البخاري قوله فيه: «منكر الحديث».

ثم أقول: أصفق النُّقَّاد على تجريح داود بن عطاء، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فجمهور المتقدمين على اطّراحه، وعَدَّه جمهور المتأخرين في الضعفاء المعتبر بهم. ونظرت فيما استنكر عليه من الحديث، فوجدت فيه ما هو شديد النكارة، بحيث لا يعذر فيه داود، والباقي أسهل من ذلك. ولو أضيفت تلك النكارة الشديدة إلى عدم كثرة حديث داود ـ كما ذكر ابن عدي ـ، واعتبر قول ابن حبان في غلبة وَهَم هذا الرجل على صوابه، لرجح هلاكه على الضعف المسهل، خاصة وأن أحمد بن حنبل أهدره، وهو من أعلم الناس به، لكونه رآه. لكن قد يعترض بأن أبا حاتم المتعنت أذن في كتابة حديثه، إلا أنه يقال: ليس هو بالإذن المطلق، بل فيه معنى الترك. وحسبك أن أكثر المتقدمين، وجماعة من المتأخرين على اطراحه، ومع هذا فلا ينبغي أن يهمل في الجملة قول الفريق الآخر.

وخلاصة القول: إن داود بن عطاء ضعيف جداً، مردود الحديث في الأرجح. ويمكن أن يُعد من الضعفاء الذين كادوا أن يتركوا، وعلى هذا يكتب من حديثه ما ليس بشديد النكارة. والله أعلم.

(١) هو مولى بني قيس بن الحارث بن فِهْر، أو مولى بني مخزوم.

(٢) وقد قدم داود البصرة، لكنه مات بالمدينة.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٣١٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٦٤، ١٣٤، ٣٦٠، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٧٥، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٣٠، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٣، ٢١٥، الضعفاء والمتروكين ١٠٠، الجعديات ٢/ ٦٨٤، ٦٨٥، الضعفاء الكبير ٢/ ٤٠، الجرح=

قال النسائي: ضعيف[1].

وقال أيضاً: ليس بالقوي[2](*).

= والتعديل ٢/ ١/ ٤٢٢، الثقات ٤/ ٢١٦، مشاهير علماء الأمصار ٧٧، الكامل ٣/ ٩٤٩ ـ ٩٥٠، تاريخ أسماء الثقات ١٢٣، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٦، المختلف فيهم لابن شاهين ٥٦٠، شرح السنة ١٣/ ٧١، الضعفاء لابن الجوزي ٤٨ أ، ميزان الاعتدال ٢/ ١٩، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٠، ديوان الضعفاء ٩٤، الإكمال للحسيني ٣٣، الاغتباط بمن رمي بالاختلاط ٤٦، لسان الميزان ٢/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥، تعجيل المنفعة ١١٩، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٩٦ أ، الكواكب النيِّرات ١٦٢.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٠٠، الضعفاء لابن الجوزي ٤٨ أ، تعجيل المنفعة ١١٩، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٩٦ أ. لكن لفظ ابن حجر: «وضعفه ابن معين، والنسائي». وقد عزا ابن قُطلُوْبُغا التضعيف المذكور إلى كتاب الضعفاء للنسائي.

(٢) لسان الميزان ٢/ ٤٢٥، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٩٦ أ. وقد عزياه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن عدي: حدثنا الحسن بن سفيان، حدثني عبد العزيز بن سَلاَّم، سمعت أبا بكر، أو محمد بن يحيى يقول: حدثني علي بن عبد الله قال:) سألت يحيى بن سعيد عن داود بن فَرَاهِيج؟ فقال: ثقة. فقلت: من وثَّقه؟ قال: سفيان ـ (يعني الثوري) ـ، وشعبة؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي: ليس به بأس؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية حنبل بن إسحاق: صالح الحديث؛ وقال العجلي: لا بأس به؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: صدوق؛ وقال أيضاً ـ كما في المغني في الضعفاء ـ: تَغَيَّر حين كَبِر، وقد روى عنه شعبة، وهو ثقة صدوق ـ يعني قبل التَّغير ـ؛ وقال ابن حبان في المشاهير: وكان رديء الحفظ؛ وقال ابن عدي: ولا أرى بمقدار ما يرويه بأساً؛ وقال ابن شاهين في المختلف فيهم: ليس هو في جملة من رد حديثه، لا سيما أن ليحيى بن معين فيه قولين، فقوله: لا بأس به. له موضع، غير أنه لا يدخل في الصحيح. والله أعلم؛ وقال الذهبي في المغني: حسن الأمر؛ وقال الهيثمي: وهو ثقة، وفيه ضعف. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات، لكن ابن شاهين أورده أيضاً في الضعفاء، وفي المختلف فيهم. =

....

= **ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: حدثنا وكيع، قال: ذكر شعبة داود بن فَرَاهِيج فقَصَبَه ـ يعني تكلم فيه ـ؛ وقال الفسوي: قال علي ـ (يعني ابن المديني) ـ: كان شعبة يقول: حدثنا داود بن فَرَاهِيج، وكان ضعيفاً؛ وقال أبو القاسم البغوي: حدثنا صالح، حدثنا علي، قال: سمعت يحيى ـ وذكر داود بن فَرَاهِيج فقال: كان شعبة يُضَعِّفه؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ضعيف الحديث؛ وقال المَرُّوذي: وسألته ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ عن داود بن فَرَاهيج؟ فقال: هذا مديني. ولَيَّن أمره؛ وقال السجي: كان أحمد يُضَعِّفه؛ وقال ابن الجارود: ضعيف الحديث.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٦٤، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث معرفة الرجال ٧٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٣، ٢١٥، الجعديات ٢/ ٦٨٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٢٢، الثقات ٤/ ٢١٦، مشاهير علماء الأمصار ٧٧، الكامل ٣/ ٩٥٠، ونسخة الظاهرية ١٢٦ ب، تاريخ أسماء الثقات ١٢٣، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٦، المختلف فيهم لابن شاهين ٥٦٠، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٠، مجمع الزوائد ٨/ ١٦٨، لسان الميزان ٢/ ٤٢٥، تعجيل المنفعة ١١٩.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على داود بن فَرَاهيج بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. والمُجَرِّحُون والمُلَيِّنون هم: شعبة، وابن معين، وأحمد بن حنبل ـ في بعض الروايات عنهم ـ، وابن الجارود. فأما شعبة فإن وكيعاً، والقطان رويا عنه التضعيف، لكن القطان أيضاً روى عنه التوثيق. إلا أن التضعيف أشهر. وأما ابن معين فإنه قال في رواية الدوري: «ضعيف الحديث». وفي رواية الدارمي: «ليس به بأس» فتعارضا. وكذلك أحمد بن حنبل، فإنه لينه في رواية المَرُّوذي، وقال في رواية حنبل: «صالح الحديث». وأما ابن الجارود فإن قوله لا يعتمد عليه كثيراً، لأن من عادته الاتباع في النقد دون تحقق، وقد تبع هنا ابن معين في أحد قوليه، وأغفل الآخر.

فتبين أن أقوال المجرِّحين لا تسلم من غمز، ويقال مثل هذا في أقوال المعدلين الذين عارضوا أنفسهم بتليينه في موضع آخر. فتبقى أحكام سائر المعدلين، وهم: الثوري، والقطان، والعجلي، وأبو حاتم، وابن حبان، وابن عدي، وابن شاهين، والذهبي، والهيثمي. وجمهورهم على عَدِّه في الدرجة التالية للتوثيق المطلق، وحسبك أن أبا حاتم قال فيه ـ كما في القول المشهور ـ: «صدوق». وابنَ عدي: «ولا أرى =

٢٠٧ ـ قد ق: داود بن المُحَبَّر بن قَحْذَم أبو سليمان الثَّقَفي، البَكْراوي[(١)]، أو الطَّائي، البصري، ثم البغدادي، صاحب كتاب العَقْل. مات ببغداد يوم الجمعة لثمان مَضَيْن من جُمادى الأولى سنة ست ومئتين[(٢)].

=بمقدار ما يرويه بأساً». بل ناهيك توثيق القطان المطلق له، لكن اتباع رأي جمهور المعدلين أسلم.

وقول ابن حبان في المشاهير: «وكان رديء الحفظ» لا يعني به التليين المطلق، لأنه قصر كتابه المذكور على ذكر العدول من المشاهير، وقد قال في مقدمته ١: «أردت أن أُملي في مشاهير علماء الأمصار، وأعلام فقهاء الأقطار، دون الضعفاء والمتروكين، وأضداد العدول من المجروحين، كتاباً لطيفاً للمقتبسين...». ويبدو أن ضعف الحفظ حدث عند داود في الكِبَر كما أشار أبو حاتم فيما نقله عنه الذهبي، ولعله كان قبل ذلك من الرفعاء.

وخلاصة القول: إن داود بن فَرَاهِيج صدوق، حسن الحديث في الجملة فيما ترجح لي. والله أعلم.

(١) قال أبو نعيم الأصبهاني في ترجمة قَحْذَم جد داود من ذكر أخبار أصبهان ٢/ ١٦٥: «قَحْذَم مولى أبي بَكْرة الثَّقَفي، سُبي من أصبهان».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥٤، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٥١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٤٤، التاريخ الصغير ٢/ ٢٩١، ٣٠٩، الضعفاء الصغير ٤٢، أحوال الرجال ١٩٨، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٠٩، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٥، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٣٢، الضعفاء والمتروكين ١٠٠، الكنى والأسماء ١/ ١٩٣، الضعفاء الكبير ٢/ ٣٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٢٤، المجروحين ١/ ٢٩١، الكامل ٣/ ٩٦٥ ـ ٩٦٧، الضعفاء والمتروكون ٢٠٢، المؤتلف والمختلف ٤/ ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣، تاريخ أسماء الثقات ١٢٣، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٦، المدخل إلى الصحيح ١٣٥ ـ ١٣٦، الضعفاء لأبي نعيم ٧٨، تاريخ بغداد ٨/ ٣٥٩ ـ ٣٦٢، الإكمال ٧/ ٢٠٩، الأنساب ٩/ ٢٧ ـ ٢٨، الضعفاء لابن الجوزي ٤٨ أ، تهذيب الكمال ٨/ ٤٤٣ ـ ٤٤٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٠، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٠، ديوان الضعفاء ٩٤، الكاشف ١/ ٢٩١، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٩٩، إكمال تهذيب الكمال ٢ ب ـ ٣ أ، شرح علل الترمذي ٢/ =

قال النسائي: ضعيف[(١)(*)].

= ٧٨٤، تهذيب التهذيب ٣/ ١٩٩ ـ ٢٠١، تقريب التهذيب ٢٠٠، خلاصة التذهيب ١١٠ ـ ١١١، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٥٩، معجم المؤلفين ٤/ ١٤١.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٠٠، تاريخ بغداد ٨/ ٣٦١، الضعفاء لابن الجوزي ٤٨ أ، تهذيب الكمال ٨/ ٤٤٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٠٠.

تنبيه: قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٣ أ: «وقال النسائي فيما ذكره الخطيب: متروك الحديث». وتبعه عليه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ٢٠٠. وهو وهم فيما أظن، لأن الخطيب لم يثبت في تاريخ بغداد من قول النسائي إلا كلمة: «ضعيف». وقد ذكر الخطيب عقب قول النسائي مباشرة قول الدارقطني: «متروك الحديث». فيبدو أن مُغُلْطاي انتقل نظره إلى عبارة الدارقطني ظناً منه أنها للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال الدوري ـ كما في تاريخه عن ابن معين ـ: سمعت يحيى يقول: داود بن مُحَبَّر ليس بكذاب. قال يحيى: وقد كتبت عن أبيه المُحَبَّر بن قَحْذَم، وكان داود ثقة، ولكنه جفا الحديث، ثم حَدَّث؛ وقال ابن معين في رواية الدوري أيضاً ـ كما في الكامل ـ: داود بن مُحَبَّر ليس بكذاب، وقد كتبت عن أبيه المُحَبَّر، وكان داود ثقة، ولكنه جفا الحديث، وكان يتنسك، وجالس الصوفيين بعَبَّادان، وكان يعمل الخُوص ـ (أي يَنْسج سَعَف النَّخْل) ـ، ثم قدم بغداد بعد ذلك، فلما أسنّ وكَبِر أتاه أصحاب الحديث، فكان يحدثهم، وكان يخطىء كثيراً، ويُصَحِّف، إلا أنه كان ثقة؛ وقال الدوري أيضاً ـ كما في تاريخ بغداد ـ: سمعت يحيى بن معين ـ وذكر داود بن المُحَبَّر ـ فأحسن عليه الثناء، وذكره بخير، وقال: ما زال معروفاً بالحديث، يكتب حديثه، وترك الحديث ثم ذهب فصحب قوماً من المعتزلة، فأفسدوه، وهو ثقة؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية الفضل بن سهل الأعرج: قد سمع، إلا أنه لم يكن له بَخْت ـ (أي حَظّ) ـ؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ثقة شبه الضعيف، وبلغني عن يحيى فيه كلام أنه كان يوثقه. وذكره ابن شاهين في الثقات، لكنه أورده أيضاً في الضعفاء.

ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن معين في رواية الدوري ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: داود بن المُحَبَّر ليس بكذاب، ولكنه كان رجلاً قد سمع الحديث بالبصرة، ثم صار إلى عَبَّادان، فصار مع الصوفية، فعمل الخُوص، والأَسَل ـ (وهو عِيدان يُعمل منها الحُصُر، أو نحو ذلك) ـ، فنسي الحديث، وجفاه، ثم قدم بغداد فجاءه أصحاب الحديث، فجعل يخطىء في الحديث لأنه لم يجالس أصحاب الحديث، ولكنه كان في نفسه ليس=

....

=يكذب؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن مَرْدويه: قال ابن معين: المُحَبَّر وولده ضعاف؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وأسقطه أبو خَيْثمة؛ وقال ابن المديني في رواية أبي حاتم: ذهب حديثه؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال، والضعفاء الكبير، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، وتاريخ بغداد ـ: سألت أبي عن داود بن المُحَبَّر؟ فضحك، وقال: شبه لا شيء، كان يدري ذاك أيش الحديث؟!؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: قال أحمد: شبه لا شيء، لا يدري ما الحديث؛ وفي التاريخ الصغير: قال أحمد: وداود بن المُحَبَّر منكر الحديث، شبه لا شيء، لا يدري ما الحديث؛ وقال ابن حبان: كان أحمد بن حنبل رحمه الله يقول: هو كذاب؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير: منكر الحديث. زاد في الأخير: شبه لا شيء، كان لا يدري ما الحديث؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: كذبه أحمد بن حنبل، والبخاري رحمهما الله؛ وقال الجُوزجاني: كان يروي عن كلٍّ، وكان مضطرب الأمر؛ وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث؛ وقال أبو حاتم: غير ثقة، ذاهب الحديث، منكر الحديث؛ وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن داود بن المُحَبَّر، ورِشْدِين بن سعد؟ فقال: ما أقربهما؛ وقال صالح جَزَرة في رواية عبد المؤمن بن خَلَف النَّسَفي: يكذب، ويُضَعَّف في الحديث؛ وفي رواية أبي أحمد علي بن محمد الحَبِيْبي: ضعيف، صاحب مناكير؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: ليس بكذاب، ولكنه رجل سمع الحديث بالبصرة، ثم صار إلى عَبَّادان لعمل الخُوص، فنسي الحديث، وجفاه، فلما قدم بغداد جاءه أصحاب الحديث فجعل يخطىء في الحديث؛ وقال مسلمة بن قاسم: ضعيف؛ وقال ابن حبان: وكان يضع الحديث على الثقات، ويروي عن المجاهيل المقلوبات؛ وقال ابن عدي: وعن داود كتاب قد صنفه في فضائل العقل، وفيه أخبار مسندة، وكل تلك الأخبار، أو عامتها غير محفوظات، وداود له أحاديث صالحة خارج كتاب العقل المُصَنَّف، ويشبه أن تكون صورته ما ذكره يحيى بن معين أنه كان يخطىء، ويُصَحِّف الكثير، وفي الأصل أنه صدوق كما ذكره؛ وقال الأزدي: متروك؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: يضع... متروك الحديث؛ وفي السنن: وهو متروك، يضع الحديث؛ وفي رواية الأزهري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: متروك الحديث؛ وفي رواية عبد الغني بن سعيد الأزدي ـ كما في المصدر السابق ـ: كتاب العقل وضعه أربعة: أولهم: ميسرة بن عبد ربه، ثم سرقه منه داود بن المُحَبَّر فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيز بن أبي رَجَاء فركبه بأسانيد أُخر، ثم سرقه=

....

=سليمان بن عيسى السجزي فأتى بأسانيد أُخر. ـ أو كما قال الدارقطني ـ؛ وقال الحاكم: حدث ببغداد عن جماعة من الثقات بأحاديث موضوعة، حدثونا عن الحارث بن أبي أسامة عنه بكتاب العقل، وأكثر ما أودع ذلك الكتاب من الحديث موضوع على رسول الله ﷺ؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن مَرْدويه ـ (يعني أبا بكر أحمد بن موسى الأَصْبهاني) ـ: ولكنه في نفسه ليس بكذوب؛ وقال أبو سعيد النَّقَّاش: حَدَّث بكتاب العقل، وأكثره موضوع؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: حَدَّث بمناكير في العقل، وغيره؛ وقال ابن حزم: كذاب، مشهور بوضع الحديث؛ وقال الخطيب البغدادي: حال داود ظاهرة في كونه غير ثقة، ولو لم يكن له غير وضعه كتاب العقل بأسره لكان دليلاً كافياً على ما ذكرته؛ وقال ابن ماكولا: ضَعَّفوا حديثه؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: تالف؛ وفي المغني، والكاشف: واهٍ؛ وقال ابن رجب: ضعيف جداً؛ وقال ابن حجر في التقريب: متروك، وأكثر كتاب العقل الذي صنفه موضوعات؛ وفي فتح الباري: ضعيف؛ وقال السخاوي: تالف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥٤، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٥١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٤٤، التاريخ الصغير ٢/ ٢٩١، الضعفاء الصغير ٤٢، أحوال الرجال ١٩٨، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٠٩، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٣٢، الضعفاء الكبير ٢/ ٣٥، ونسخة الظاهرية ٦٥ أ، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٢٤، المجروحين ١/ ٢٩١، الكامل ٣/ ٩٦٥، ونسخة الظاهرية ١٣٠ ب، الضعفاء والمتروكون ٢٠٢، السنن للدارقطني ١/ ١٦٣، تاريخ أسماء الثقات ١٢٣، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٦، المدخل إلى الصحيح ١٣٥ ـ ١٣٦، الضعفاء لأبي نعيم ٧٨، المحلى ١/ ٣٥٧، تاريخ بغداد ٨/ ٣٦٠ ـ ٣٦٢، الإكمال ٧/ ٢٠٩، الضعفاء لابن الجوزي ٤٨ أ، ميزان الاعتدال ٣/ ٨٥، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٠، الكاشف ١/ ٢٩١، إكمال تهذيب الكمال ٢ ب، ٣ أ، شرح علل الترمذي ٢/ ٧٨٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٠٠، تقريب التهذيب ٢٠٠، فتح الباري ٩/ ٥٩٥، تخريج أحاديث العادلين ٧٢.

اختلف النُّقَّاد في الحكم على داود بن المُحَبَّر بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. والمُعَدِّلون قلة، وأقوالهم في التعديل لا تخلو من تليين، بل عارض بعضهم نفسه، فَضَعَّفه في مكان آخر، وذلك كابن معين رأسِ المعدلين. وقد تعقبه الخطيب بقوله: «قلت: حال داود ظاهرة في كونه غير ثقة، ولو لم يكن له غير وضعه كتاب العقل بأسره لكان دليلاً كافياً=

٢٠٨ ـ بخ ت ق: داود بن يزيد بن عبد الرحمن أبو يزيد المَذْحِجي، الأَوْدي، الزَّعَافِري، الكوفي، الأَعْرج[١]، عم عبد الله بن إدريس. مات سنة إحدى وخمسين ومئة[٢].

=على ما ذكرته». ومما ينبغي أن يذكر أن ابن معين متساهل في التعديل، متشدد في الجرح.

وأما المُجَرِّحون فهم الأكثرون، وقد اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها داود، فالجمهور بين مُسْقِط، ومُكَذِّب. واكتفى البعض بذكر عبارات لا تدل على الضعف الشديد. لكن جفاء داود للحديث، ونسيانه له، وكثرة وهمه وتصحيفه فيه، وكذلك كثرة روايته عن المجاهيل والمتروكين، مع كون عامة أحاديث كتاب العقل منكرة، وباطلة، يفيد شدة ضعفه. فكيف إذا أضيف إلى ذلك ترك الأكثرين له، مع رمي جماعة له بالكذب، والوضع. فضلاً عن أن بعض المسهلين للتضعيف عارضوا أنفسهم بتركهم له في موضع آخر. بل إن أبا زرعة الذي قال في داود: «ضعيف الحديث» يستعمل هذه العبارة في المطَّرَحين والساقطين كما أشرت في أماكن كثيرة ـ ينظر مثلاً: ترجمة إسماعيل بن مسلم أبي إسحاق البصري والمكي ـ.

وخلاصة القول: إن داود بن المُحَبَّر ليس بثقة، متروك الحديث فيما ترجح لي. والله أعلم.

(١) زاد الخزرجي في خلاصة التذهيب ١١١: «العَطَّار».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٦٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٧٧، ٤/٢٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٨، معرفة الرجال ١/٦٩، ٨٥، العلل ومعرفة الرجال ١/٢٠٦ ـ ٢٠٧، ٢١٦، ٢/٣٠٤، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٧٤، ١٦٩، التاريخ الكبير ١/٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠، معرفة الثقات ١/٣٤٢ ـ ٣٤٣، الكنى والأسماء لمسلم ٢/٩١٢، سؤالات الآجري لأبي داود ١٧٩، المعرفة والتاريخ ٢/١٩٠، ٣/١٩٢، العلل الكبير ١/٥٣٩، الجامع الصحيح ٥/٣٠٣، الكنى والأسماء ٢/١٦٢، الضعفاء الكبير ٢/٤٠ ـ ٤٢، الجرح والتعديل ٢/١/٤٢٧ ـ ٤٢٨، المجروحين ١/٢٨٩، الكامل ٣/٩٤٧ ـ ٩٤٨، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٨، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٦، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/٩٠ ـ ٩١، الأنساب ٦/٢٩٦، الضعفاء لابن الجوزي ٤٨ أ ـ ٤٨ ب، تهذيب الكمال ٨/٤٦٧ ـ ٤٧٠، ميزان الاعتدال ٢/٢١ ـ=

قال النسائي: ليس بثقة[١](*).

= ٢٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢١، الكاشف ١/ ٢٩٢، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥١، إكمال تهذيب الكمال ٤ أ ـ ٤ ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦، تقريب التهذيب ٢٠٠، خلاصة التذهيب ١١١.

(١) تهذيب الكمال ٨/ ٤٦٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٢١، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٠٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال ابن معين في موضع من رواية ابن محرز: ليس به بأس؛ وقال البخاري ـ كما في العلل الكبير ـ: مقارِب الحديث؛ وقال العجلي في موضع من معرفة الثقات: لا بأس به. وزاد مُغُلْطاي: وأومى أبو الحسن بيده يقلبها؛ وقال الحَرْبي: غيره أثبت منه؛ وقال الساجي: صدوق يهم، وكان شعبة حمل عنه قديماً.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال السَّريّ بن إسماعيل الهَمْداني: قال الشعبي لداود بن يزيد الأودي، ولجابر الجُعْفي ـ (يعني ابن يزيد) ـ: لو كان لي عليكما سبيل، ولم أجد إلا الإِبَر لسَبَكْتها، ثم غَلَلْتكما بها؛ وقال محمد بن عُبيد الطَّنَافِسي: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، قال: كنت مع الشعبي جالساً فدخل داود بن يزيد المسجد من باب الفيل، فقال الشعبي: لا يخرج هذا من الدنيا حتى يُكوى في رأسه. قال إسماعيل: فما خرج من الدنيا حتى كوي في رأسه؛ وقال شَريك بن عبد الله النَّخَعي: ولقد قال الشعبي لعمه ـ (يعني عم عبد الله بن إدريس) ـ داود بن يزيد: لا تموت حتى تجن. فما مات حتى كوي رأسه؛ وقال حُصَيْن بن عبد الرحمن السُّلَمي: انتهينا إلى الشعبي وهو مُغضب، فقيل له: ما لك يا أبا عمرو؟ فقال: إن هذا المائِق ـ (يعني الهالك حُمْقاً وغَبَاوة) ـ يعني داود بن يزيد الأَوْدي ـ سألني. . . ؛ وقال ابن المديني في رواية صالح ابن أحمد ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: سمعت يحيى قال: قال لي سفيان الثوري: شعبة يروي عن داود بن يزيد؟! قال: تعجباً منه؛ وقال محمد بن المثنى ـ كما في المصدر السابق ـ: ما سمعت يحيى، ولا عبد الرحمن حدثا عن سفيان عن داود بن يزيد الأَوْدي شيئاً قط؛ وقال الفلاس ـ كما في المصدر السابق أيضاً ـ: كان يحيى، وعبد الرحمن لا يحدثان عن داود بن يزيد الأَوْدي. . . وكان شعبة، وسفيان يحدثان عنه؛ وقال ابن سعد: وكان ضعيفاً، له أحاديث صالحة؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي رواية الدارمي، وعبد الله بن أحمد الدورقي: ليس بشيء؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: ليس حديثه بشيء؛ وفي رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة ـ كما في الضعفاء الكبير ـ، ومعاوية بن صالح: ضعيف؛ وفي موضع من رواية =

....

=ابن محرز: ليس بقوي؛ وقال ابن المديني في رواية البخاري: لا أروي عن داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأَوْدي؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية ابنيه: عبد الله، وصالح: ضعيف الحديث؛ وقال أبو بكر المَرُّوذي: وسألته عن داود بن يزيد الأَوْدي؟ فقال: هذا الزَّعَافِري، وهو عم ابن إدريس، سألوه عن حديث الشعبي: لا يكون المهر أقل من عشرة. فلم يعرفه، فسأله شَريك ـ (يعني ابن عبد الله) ـ فَلَقَّنه، فَحَدَّث به. وضَعَّفه؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية الميموني ـ كما في الضعفاء الكبير نسخة الظاهرية ـ: داود الأَوْدي هاه ـ (كذا، وفي نفس رواية الميموني من كتاب: من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ـ أعني المطبوع ـ: داود الأَوْدي وهاه. ولا يستقيم أن يكون هذا لأحمد. فالله أعلم) ـ؛ وقال الفضل بن زياد: وسمعت أبا عبد الله ـ وقال له أبو جعفر: يُحدث عن داود بن يزيد الأَوْدي؟ فقال: قد روى عنه شعبة؛ وقال العجلي في موضع آخر: يكتب حديثه، وليس بالقوي؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: أَجْلَح ـ (يعني ابن عبد الله) ـ فوق داود، داود متروك؛ وقال أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ضعيف؛ وقال الفسوي: وليس هو بالقوي؛ وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يتكلمون فيه، وهو أحبّ إليّ من عيسى الحَنّاط ـ (يعني ابن أبي عيسى) ـ؛ وقال علي بن الحسين بن الجنيد: ليس بشيء، ضعيف؛ وقال ابن الجارود: ليس حديثه بشيء؛ وقال ابن حبان: وكان ممن يقول بالرجعة؛ وقال ابن عدي: ولداود الأَوْدي أحاديث غير ما ذكرت صالحة، ولم أر في أحاديثه منكر ـ (كذا) ـ جاوز الحد إذا روى عنه ثقة، وداود وإن كان ليس بالقوي في الحديث فإنه يكتب حديثه، ويقبل إذا روى عنه ثقة؛ وقال الأزدي: ليس بثقة؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: متروك؛ وقال أيضاً ـ كما في العلل له، ومن تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ضعيف؛ وقال ابن حزم في المحلى: في غاية السقوط؛ وقال فيه أيضاً: ساقط؛ وقال أيضاً ـ كما في ذيل ميزان الاعتدال ـ: ضعيف؛ وقال السمعاني: وكان ممن يقول بالرجعة؛ وقال الذهبي، والهيثمي، وابن حجر: ضعيف.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٦٣، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٧٧، ٤/ ٢٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٨، معرفة الرجال ١/ ٦٩، ٨٥، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢١٦، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٧٤، ١٦٩، معرفة الثقات ١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣، سؤالات الآجري لأبي داود ١٧٩، المعرفة=

....

=والتاريخ ٢/ ١٩٠، ٣/ ١٩٢، العلل الكبير ١/ ٥٣٩، الضعفاء الكبير ٢/ ٤١، ٤٢، ونسخة الظاهرية ٦٦ أ، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨، المجروحين ١/ ٢٨٩، الكامل ٣/ ٩٤٧، ونسخة الظاهرية ١٢٦ ب، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٨، المحلى ١١/ ٩٩، ١٢/ ٢٥، الأنساب ٦/ ٢٩٦، الضعفاء لابن الجوزي ٤٨ ب، تهذيب الكمال ٨/ ٤٦٩، المُجَرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥١، إكمال تهذيب الكمال ٤ أ ـ ٤ ب، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ١١، ذيل ميزان الاعتدال ٢٢٣، مجمع الزوائد ٣/ ٢٣٨، تقريب التهذيب ٢٠٠، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٨/ ٤٦٩.

فقد اختلف النُقّاد في الحكم على داود بن يزيد الأَوْدي بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. ونظرت فيما استنكر عليه من الحديث فوجدت الضعف ظاهر فيه، لكنه ليس بالضعف الشديد، ومن هنا يظهر تساهل المعدِّلين، وتشدد المطَّرِحين إن اعتبرنا جانب الحديث وحده. أما لو أضفنا إلى هذا ما رمي به داود من سوء المذهب لترجح تركه إن صح ذلك عنه. وقد رماه به ابن حبان، ولعل كلام الشعبي يشير إليه. ولم يَدْفع أحد هذه التهمة عن داود، وهي قوله برجعة علي إلى الدنيا. وهذا من أغلظ البدع، وأشدها ـ كما سبق مفصلاً في ترجمة جابر بن يزيد الجُعْفي، فليرجع إليه ـ.

فاختلاف المُجَرِّحين إذاً ناتج ـ فيما أظن ـ عن اعتبار المذهب، وعدم اعتباره. فمن أسقط هذا الرجل جمع إلى الضعف في الحديث سوء المذهب، ومن سهل القول في جرحه أهمل جانب الاعتقاد. وهذا هو السبب أيضاً في اختلاف بعض النُقَّاد مع أنفسهم.

وإليك الآن مناقشة بعض أقوال الأئمة: فأما المُعَدِّلون فقد عارض بعضهم أنفسهم بجرح داود، أو تليينه في مكان آخر. فقول ابن معين في موضع من رواية ابن محرز: «ليس به بأس». يعارضه قوله في موضع آخر منها أيضاً: «ليس بقوي». بل قوله في رواية الدوري، والدارمي، والدورقي: «ليس بشيء»، وكذلك قوله في رواية ابن أبي شيبة، ومعاوية بن صالح: «ضعيف». وهذه العبارة الأخيرة من عبارات الضعف الشديد عند ابن معين ـ كما تقدم في ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش ـ. فالجرح عن يحيى هو الأشهر. وقول العجلي في موضع من معرفة الثقات: «لا بأس به» مخالف بالتليين في قوله في موضع آخر من نفس الكتاب: «يكتب حديثه، وليس بالقوي». كما أن حكم=

٢٠٩ ـ دُجَيْن بن ثابت أبو الغُصْن اليَرْبُوعي، العَرِيْني، البصري[١]، الأَعْرابي[٢][٣].

قال النسائي: ليس بثقة[٤](*).

=بعض الأئمة ظاهره التعديل، وهو في حقيقة الأمر جرح وتليين، أعني بذلك قول الحَرْبي: «غيره أثبت منه» ـ ينظر ترجمة الحارث بن نَبْهان الجَرْمي ـ. فتبين أن أكثر أقوال المُعَدِّلين مُعَلَّة، وما بقي فإنه لا ينهض بدارد عن أدنى درجات التعديل.

وأما المجرحون ـ وهم الجمهور ـ فقد خالف البعض منهم أنفسهم أيضاً بتسهيل القول في جرح داود تارة، وبإسقاطه تارة أخرى. وقد بينت السبب في ذلك حسبما ظهر لي.

وخلاصة القول: إن داود بن يزيد الأَوْدي في حديثه ضعيف، يعتبر به. لكن إن صح عنه أنه كان يقول بالرجعة فيترك حديثه ولا يُروى عنه. والله أعلم.

(١) وزعم البعض أنه مدني.

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٢٦ ـ ١٢٧ فيمن مات في العشر السادسة من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٢٣٤، ٣٦٤ ـ ٣٦٥، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٦٤، معرفة الرجال ١/ ٥٨، ٢/ ١٠٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨، التاريخ الصغير ٢/ ١٢٦ ـ ١٢٧، أحوال الرجال ١١٨، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٦٦٧، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨، الضعفاء والمتروكين ٩٩، الكنى والأسماء ٢/ ٧٨، الضعفاء الكبير ٢/ ٤٥ ـ ٤٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥، المجروحين ١/ ٢٩٤، الكامل ٣/ ٩٧٢ ـ ٩٧٤، تصحيفات المحدثين ٣/ ١١٣٢، الضعفاء والمتروكون ٢٠٣ ـ ٢٠٤، المؤتلف والمختلف ٢/ ٩٧٥، ٤/ ١٧٧٤، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٧، الإكمال ٣/ ٣١٣، الضعفاء لابن الجوزي ٤٩ أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٣ ـ ٢٤، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٢، ديوان الضعفاء ٩٥، الإكمال للحسيني ٣٤، لسان الميزان ٢/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩، تعجيل المنفعة ١١٩ ـ ١٢٠.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٩٩، الكامل ١٣١ ب، الضعفاء لابن الجوزي ٤٩ أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٣، الإكمال للحسيني ٣٤، تعجيل المنفعة ١٢٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن المديني ـ كما في التاريخ الصغير ـ: قال عبد الرحمن ـ (يعني ابن=

....

= مهدي) ـ: قال لنا دُجَيْن أول مرة: حدثني مولى لعمر بن عبد العزيز. لم يُدرك عمر بن الخطاب، فتركه، فما زالوا يُلَقِّنُونه حتى قال: أسلم مولى عمر بن الخطاب. ولا يُعْتد به، كان يتوهم، ولا يدري ما هو؛ وقال أيضاً في رواية صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: سمعت عبد الرحمن بن مهدي ـ وسئل عن دُجَيْن بن ثابت الذي يُروى عنه، عن أسلم مولى عمر؟ فقال عبد الرحمن: قال لنا مرة: حدثني مولى لعمر بن عبد العزيز. فقلنا له: إن مولى لعمر بن عبد العزيز لم يدرك النبي عليه السلام، فما زالوا يُلَقِّنُونه حتى قال: أسلم مولى عمر بن الخطاب. ثم قال عبد الرحمن: فلا تعتد به. قال: وكان يتوهمه، ولا يدري ما هو، ويقول: مولى لعمر بن عبد العزيز؛ وفي رواية الحسن بن شُجاع البَلْخي ـ كما في المصدر السابق ـ: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: كان الدُّجَيْن يقول: حدثني أسلم مولى عمر بن عبد العزيز. فلما كان بأَخَرة لَقَّنوه: مولى عمر بن الخطاب. فكان يقول؛ وقال محمد بن هاشم ـ كما في المجروحين ـ: حدثنا علي بن عبد الله، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان دُجَيْن بن ثابت يقول لنا: حدثني مولى لعمر بن عبد العزيز أن النبي ﷺ قال: من كذب عليّ متعمداً. ثم صَيَّره بعد عن أسلم مولى عمر أن النبي ﷺ، ثم قال بعد: حدثني أسلم مولى عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ. قال: قلت لعبد الرحمن: لا أحدث عن هذا الشيخ أبداً. قال: وكان لا يحدث عنه؛ وقال محمد بن المثنى: ما سمعت عبد الرحمن يحدث عن دُجين أبي الغُصْن؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري: ليس حديثه بشيء؛ وفي موضع آخر منها: ضعيف؛ وفي رواية ابن الجنيد: ضعيف الحديث، ليس بشيء؛ وفي رواية ابن محرز: ليس بشيء؛ وقد سبق قول ابن المديني نقلاً عن كتاب المجروحين؛ وقال الجُوزجاني: غير ثقة؛ وقال أبو زرعة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: الدُّجَيْن يحدث عن مولى لعمر بن عبد العزيز، فلُقِّن أسلم مولى عمر، فتلقن، ثم لُقن عن عمر عن النبي ﷺ فتلقن؛ وقال ابن أبي حاتم ـ كما في المصدر السابق ـ: سمعت أبي، وأبا زرعة يقولان: دُجَيْن أبو الغُصْن ضعيف الحديث، وهو في الضعف مثل يحيى بن عبيد الله ـ (يعني التَّيْمي) ـ. قلت لأبي: دُجين ضعيف؟ قال: كما يكون؛ وقال ابن حبان: وكان الدُّجَيْن قليل الحديث، منكر الرواية على قلته، يقلب الأخبار، ولم يكن الحديث شأنه؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له عدة أحاديث: ولدُجَيْن بن ثابت غير ما ذكرت من الحديث شيء يسير، ومقدار ما يرويه ليس بمحفوظ؛ وذكره الدارقطني في الضعفاء؛ وقال ابن الجوزي: وقال الدارقطني: ليس =

....

=بالقوي؛ وقال الذهبي في المغني: ضَعَّفوه؛ وفي ديوان الضعفاء: لا يحتج به؛ وقال الهيثمي: ضعيف، ليس بشيء.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٢٣٤، ٣٦٤ ـ ٣٦٥، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٦٤، معرفة الرجال ١/٥٨، ٢/١٠٧، التاريخ الصغير ٢/١٢٧، أحوال الرجال ١١٨، الضعفاء الكبير ٢/ ٤٥ ـ ٤٦، الجرح والتعديل ٢/١/٤٤٥، المجروحين ١/ ٢٩٤، الكامل ٣/ ٩٧٣، الضعفاء والمتروكون ٢٠٣ ـ ٢٠٤، الضعفاء لابن الجوزي ٤٩ أ، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٢، ديوان الضعفاء ٩٥، مجمع الزوائد ١/ ١٤٨.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن البعض زعم أن صاحب هذه الترجمة هو جُحى المشهور بالنوادر، وقد دفع هذا الزعم بعض الأئمة، ففي الكامل ٣/ ٩٧٢: «يوسف بن بَحْر قال: سمعت يحيى بن معين يقول: الدُّجَيْن بن ثابت أبو الغُصْن صاحب حديث عمر: من كذب عليّ متعمداً، هو جُحى. ـ (ثم ثم قال ابن عدي) ـ: وهذه الحكاية التي حكى عن يحيى أن الدجين هذا هو جُحى أخطأ عليه من حكاه عنه؛ لأن يحيى أعلم بالرجال من أن يقول هذا، والدجين بن ثابت إذا روى عنه ابن المبارك، ووكيع، وعبد الصمد ـ (يعني ابن عبد الوارث) ـ، ومسلم بن إبراهيم، وغيرهم، هؤلاء أعلم بالله من أن يرووا عن جُحى». ويوسف بن بَحْر ضعيف، لا يعتمد عليه فيما حكاه عن ابن معين. وينظر القاموس المحيط ـ باب الواو والياء ـ فصل الجيم ـ ١٦٣٨، ونزهة الألباب في الألقاب ١/ ١٦٣.

ثم أقول: أطبق النُّقَّاد على جرح دُجَيْن بن ثابت، بيد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها. فالأكثرون على هلاكه، وإسقاط حديثه. وسَهَّل البعض القول في جرحه. والصواب هو ما ذهب إليه الأولون لكثرة مناكيره في جنب قلة رواياته كما أشار ابن حبان، وابن عدي.

وقول أبي زرعة، وأبي حاتم: «ضعيف الحديث». لعلهما أرادا به الضعف الشديد، ومن عادتهما استعمال هذا اللفظ بهذا المعنى ـ ينظر ترجمة إسماعيل بن سَلْمان الأزْرق، وإسماعيل بن يعلى الثَّقَفي، وأيوب بن سَيَّار الفَيْدي ـ. ويؤكد هذا بقية كلامهما: «وهو في الضعف مثل يحيى بن عبيد الله». حيث إن أبا حاتم أهدر يحيى بن عبيد الله ـ ينظر الحرج والتعديل ٢/ ٤/ ١٦٨.

وخلاصة القول: إن أبا الغُصْن دُجَيْن بن ثابت ليس بثقة ـ كما قال النسائي ـ؛ متروك الحديث. والله أعلم.

٢١٠ ـ بخ ٤: دَرَّاج، يقال: اسمه عبد الرحمن، ودَرَّاج لقب، وقيل: اسمه عبد الله. واسم أبيه فيما يقال: سَمْعان، وقيل: السَّمْح، أبو السَّمْح القُرَشي، السَّهْمي مولاهم، وقيل: هو من بني قيس بن ثَعْلبة، وقيل: من تُجِيْب، المصري، القاص، الجَواد. مات ـ فيما يقال ـ سنة ست وعشرين ومئة[١][٢].

قال النسائي: ليس بالقوي[٣].

---

(١) وفي الثقات ٥/ ١١٤: «وكان مولده سنة خمس وعشرين ومئة، ومات سنة اثنتين وثمانين ومئة». وهو وهم.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٤١٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٧، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٢٣، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٨٢، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٥٦، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤١٢، المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٠٣، ٢١٤، الضعفاء والمتروكين ١٠٢، الكنى والأسماء ١/ ٢٠١، الضعفاء الكبير ٢/ ٤٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٤١ ـ ٤٤٢، الثقات ٥/ ١١٤ ـ ١١٥، الكامل ٣/ ٩٧٩ ـ ٩٨٢، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٩، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٧٠، المؤتلف والمختلف ٢/ ٩٩١، ٣/ ١٣٢٦، ١٣٢٧، تاريخ أسماء الثقات ١٢٣، الاستغناء ٢/ ٩٣٠ ـ ٩٣٢، الإكمال ٣/ ٣١٨، الأنساب ٣/ ٢١، الضعفاء لابن الجوزي ٤٩ أ، الرواة المختلف فيهم للمنذري ٤/ ٥٦٩، تهذيب الكمال ٨/ ٤٧٧ ـ ٤٨٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٤ ـ ٢٥، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٢، ديوان الضعفاء ٩٥، الكاشف ١/ ٢٩٣، المُجَرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٥، إكمال تهذيب الكمال ٥ أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩، تقريب التهذيب ٢٠١، نزهة الألباب في الألقاب ١/ ٢٥٩، حسن المحاضرة ١/ ٢٦٦، ٥٥١، خلاصة التذهيب ١١٢.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٠٢، الضعفاء لابن الجوزي ٤٩ أ، تهذيب الكمال ٨/ ٤٧٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٠٨.

وقال أيضاً: منكر الحديث(١)(*).

---

(١) الكامل ١٣٢ ب، تهذيب الكمال ٨/٤٧٩، ميزان الاعتدال ٢/٢٤، تهذيب التهذيب ٣/٢٠٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال الدوري: سمعت يحيى يقول ـ وسئل عن حديث دَرَّاج، عن أبي الهَيْثم ـ (يعني سليمان بن عمرو المصري) ـ، عن أبي سعيد ـ (يعني الخُدْري) ـ؟ فقال: ما كان هكذا الإسناد، فليس به بأس. فقلت له: إن دَرَّاجاً يحدث عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: أصدق الرؤيا بالأسحار. ويروي أيضاً: اذكروا الله حتى يقولوا: مجنون؟ فقال: هما ثقتان: دَرَّاج، وأبو الهيثم. قال يحيى: وقد روى هذه الأحاديث ـ (يعني عن دَرَّاج) ـ عمرو بن الحارث؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية الدارمي: ثقة؛ وقال المنذري: ووثقه يحيى بن معين، وعلي بن المديني؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تهذيب الكمال ـ: أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد؛ وقال عثمان بن سعيد الدارمي عقب ما نقله عن ابن معين: ليس بذاك، وهو صدوق؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له جملة من الأحاديث: وعامة هذه الأحاديث التي أمليتها، مما لا يتابع دَرَّاج عليه، وفيها ما قد رُوي عن غيره، ومن غير هذا الطريق... ومما ينكر من أحاديثه بعض ما ذكرت، وهو قوله: أصدق الرؤيا بالأسحار، والشتاء ربيع المؤمن، والسِّباع ـ (بالسين المهملة، والباء الموحدة. ويقال: بالشين المعجمة، والياء المُثناة من تحت، وهو الفَخَار بكثرة الوِقاع) ـ حرام، وأكثروا من ذكر الله حتى يقال: مجنون. وقد رُوي عنه بهذا الإسناد أيضاً: لا حليم إلا ذو عثرة. عن عمرو ـ (يعني ابن الحارث) ـ، عن دَرَّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، يرويه عن ابن وهب الغرباء... وسائر أخبار دَرَّاج غير ما ذكرت من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها، وأرجو إذا أخرجتُ دراج ـ (كذا) ـ، وبَرَّأْتُه سن هذه الأحاديث التي أنكرت عليه أن سائر أحاديثه لا بأس بها، وتَقْرب صورته ما قال فيه يحيى بن معين؛ وقال مُغُلْطاي: وخرج ابن حبان عدة أحاديث سن حديثه في صحيحه، وكذلك الحاكم وقال: هذه ترجمة للمصريين ـ يعني دراجاً، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد ـ صحيحة، لم يختلفوا في صحتها، لم يخرجاها؛ وقال الخليلي: وحديث عمرو بن الحارث إذا كان عن دَرَّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد يُكتب، ولا يحتج به؛ ووثقه ابن خَلْفون كما ذكر مُغُلْطاي؛ وقال الهيثمي: ثقة، مختلف في الاحتجاج به؛ وقال أيضاً: وحديثه حسن، واختلف فيه؛ وقال أيضاً: وفيه كلام، وقد

....

=وثق؛ وقال أيضاً لما ذكره مع آخر: وثقا على ضعف فيهما؛ وقال ابن حجر: صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضَعْف. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحُون والمُلَيِّنُون: قال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: أحاديثه مناكير؛ وفي رواية أحمد بن أبي يحيى: أحاديث دَرَّاج عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد فيها ضَعْف؛ وقال المزي: وقال أبو عُبيد الآجُرّي: سئل أبو داود عن دَرَّاج؟ فقال: سمعت أحمد يقول: الشأنُ في دَرَّاج؛ وقال أبو بكر المَرُّوذي: وسألت أبا عبد الله عن أبي السَّمْح، قلت: كيف هو؟ قال: قد روى عن أبي الهيثم أحاديث. وتبسم، قلت: كيف هو؟ قال: ما أدري. قلت: فأبو الهيثم؟ قال: ثقة؛ وقال محمد بن حَمْدان بن سفيان: سمعت فَضْلَك الرازي ـ (هو الفضل بن العباس) ـ وذُكر له قول يحيى بن معين في دراج إنه ثقة. فقال فضلك: ما هو بثقة، ولا كرامة؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل، وعلل الحديث ـ: في حديثه صَنْعة؛ وقال الدارقطني في رواية البَرْقاني: متروك؛ وفي رواية الحاكم: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٤١٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٧، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٨٢، الضعفاء الكبير ٢/ ٤٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٤٢، علل الحديث ١/ ٣٩٤، الثقات ٥/ ١١٤ ـ ١١٥، الكامل ٣/ ٩٧٩، ٩٨٢، ونسخة الظاهرية ١٣٢ ب، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٩، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٧٠، تاريخ أسماء الثقات ١٢٣، الإرشاد ١/ ٤٠٥، الرواة المختلف فيهم للمنذري ٤/ ٥٦٩، تهذيب الكمال ٨/ ٤٧٨، ٤٧٩، إكمال تهذيب الكمال ٥ أ، مجمع الزوائد ١/ ١٩٢، ٣/ ٥٨، ١٠/ ٢٧٠، تقريب التهذيب ٢٠١.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في الاستغناء ٢/ ٩٣١، وتهذيب الكمال ٨/ ٤٧٩: «وقال أبو حاتم: في حديثه ضَعْف». وفي الضعفاء لابن الجوزي ٤٩ أ، وميزان الاعتدال ٢/ ٢٤: «وقال أبو حاتم: ضعيف». فالأول مُصَحَّف عن: «في حديثه صَنْعة». والآخر معنى المُصَحَّف.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على دَرَّاج بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. ونظرت فيما استنكروه عليه فوجدت عامته مما رواه عن أبي الهيثم سليمان بن عمرو، عن أبي سعيد الخُدْري، والبعض اليسير من غير هذا الطريق. وهذا يدل علي لينه في حديثه عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد خاصة كما ذكر جماعة من الأئمة، قال أحمد بن حنبل في رواية أحمد بن أبي يحيى: «أحاديث=

٢١١ ـ دق: دُرُسْت بن زياد[١] أبو الحسن، وقيل: أبو يحيى، العَنْبَري، أو القُشَيْري[٢]، القَزَّاز، ويقال: الخَزَّاز[٣][٤].

=دَرَّاج عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد فيها ضَعْف». وقال أبو داود: «أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد». وقال ابن عدي: «وسائر أخبار دَرَّاج غير ما ذكرت ـ (وعامة ما ذكره مما رواه دَرَّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد) ـ من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها، وأرجو إذا أخرجت دَرَّاجاً، وبرأته من هذه الأحاديث التي أنكرت عليه أن سائر أحاديثه لا بأس بها، وتَقْرب صورته ما قال فيه يحيى بن معين». وقال الخليلي: «وحديث عمرو بن الحارث إذا كان عن دَرَّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد يُكتب، ولا يُحتج به». وقال ابن حجر: «صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضَعْف».

لذا فإن إطلاق القول في توثيقه غير سليم، كإطلاقه في تضعيفه. ولا ينبغي أن يجعل ضعفه في حديثه عن أبي الهيثم شديداً بحيث لا ينجبر، بل يكتب للاعتبار كما يرى الأكثرون. وقد تساهل الحاكم فزعم أن حديث دَرَّاج عن أبي الهيثم صحيح، غير مختلف فيه.

وخلاصة القول: إن دَرَّاجاً أبا السَّمْح صدوق، حسن الحديث في غير ما رواه عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد. وأما حديثه عن أبي الهيثم ففيه ضَعْف، لذا يكتب للاعتبار. وقول النسائي: «ليس بالقوي» أشهر من الآخر، ويكثر من استعماله له في الصدوقين والمقبولين كما تقدم في أماكن كثيرة. ولعله أراد بقوله: «منكر الحديث» ما رواه عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد خاصة. والله أعلم.

(١) جمع البعض بين دُرُسْت بن زياد، ودُرُسْت بن حمزة. والصواب التفريق بينهما كما صنع الأكثرون.

(٢) قال ابن حجر في تقريب التهذيب ٢٠١: «العَنْبَري، وكان ينزل في بني قُشير». متبعاً بهذا ابن حبان في المجروحين ١/٢٩٣. وبذلك يجمع بين النسبتين. والله أعلم.

(٣) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/٢٩٢ فيمن مات في العشر الأخيرة من المئة الثانية.

(٤) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/٢/٢٥٣، التاريخ الصغير ٢/٢٩٢، الضعفاء الصغير ٤٢، الكنى والأسماء لمسلم ١/٢٢١، الضعفاء والمتروكين ١٠١، الكنى=

قال النسائي: ليس بالقوي[1](*).

=والأسماء ١/١٤٨، الجرح والتعديل ٢/١/٤٣٧ ـ ٤٣٨، المجروحين ١/٢٩٣ ـ ٢٩٤، الكامل ٣/٩٦٨ ـ ٩٦٩، الضعفاء والمتروكون ٢٠٥ ـ ٢٠٦، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٦ ـ ٨٧، الإكمال ٣/٣٢٣ ـ ٣٢٤، الأنساب ١٠/٤٢٨ ـ ٤٢٩، الضعفاء لابن الجوزي ٤٨ ب، تهذيب الكمال ٨/٤٨٠ ـ ٤٨٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٦، المغني في الضعفاء ١/٢٢٢، ديوان الضعفاء ٩٥، الكاشف ١/٢٩٤، إكمال تهذيب الكمال ٥ أ ـ ٥ ب، تهذيب التهذيب ٣/٢٠٩ ـ ٢١٠، تقريب التهذيب ٢٠١، خلاصة التذهيب ١١٢.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٠١، الضعفاء لابن الجوزي ٤٨ ب، ميزان الاعتدال ٢/٢٦. لكن لفظ الأخيرين: «ليس بقوي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلُون: قال عبد الوهاب بن غسان بن مالك البصري: حدثنا دُرُسْت وكان ثقة؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له عدة أحاديث: وهذه الأحاديث لدُرُسْت عن يزيد الرَّقَاشي ـ (يعني ابن أبَان) ـ، عن أنس فيها ما ينفرد به دُرُسْت عن يزيد، ومنها ما قد شورك فيه، ولدُرُسْت غير هذه الأحاديث عن يزيد، وعن غيره قليل، وأرجو أنه لا بأس به.

ب ـ المُجَرِّحُون والمُلَيِّنُون: قال ابن معين في رواية الكوسج، وأحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في تاريخ أسماء الضعفاء ـ: لا شيء؛ وقال نَصْر بن علي بن نَصْر الجَهْضمي عن جار له: ضعيف؛ وقال البخاري: حديثه ليس بالقائم؛ وقال أبو زرعة: واهي الحديث؛ وقال أبو داود: ضعيف؛ وقال أبو حاتم: حديثه ليس بالقائم، عامة حديثه عن يزيد الرَّقَاشي ليس يمكن أنه يعتبر بحديثه؛ وقال الساجي: يحدث عن الرَّقَاشي حديثاً ليس بالقائم؛ وقال مسلمة بن قاسم: ضعيف؛ وقال ابن حبان: دُرُسْت بن زياد... وهو الذي يقال له: دُرُسْت بن حمزة... وكان منكر الحديث جداً، يروي عن مَطَر ـ (يعني ابن طَهْمان) ـ الوَرَّاق، وغيره أشياء تتخايل إلى من يسمعها أنها موضوعة، لا يحل الاحتجاج بخبره؛ وذكره الدارقطني في كتاب: الضعفاء والمتروكون؛ وقال الدارقطني، والمنذري فيه وفي دُرُسْت بن حمزة: ضعيفان؛ وقال الزيلعي: لا يحتج بحديثه؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

التاريخ الكبير ١/٢/٢٥٣، التاريخ الصغير ٢/٢٩٢، الضعفاء الصغير ٤٢، الجرح والتعديل ٢/١/٤٣٧ ـ ٤٣٨، المجروحين ١/٢٩٣، الكامل ٣/٩٦٨، ونسخة الظاهرية ١٣١ أ، الضعفاء والمتروكون ٢٠٥ ـ ٢٠٦، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين=

٢١٢ ـ د ت ق: دَلْهَم بن صالح الكِنْدي، الكوفي[1][2].

= ٨٦ ـ ٨٧، الضعفاء لابن الجوزي ٤٨ ب، تهذيب الكمال ٨/ ٤٨٢، ٤٨٣ ـ ٤٨٤، نصب الراية ٤/ ٢٢١، إكمال تهذيب الكمال ٥ أ، تقريب التهذيب ٢٠١.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على دُرُسْت بن زياد بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. ونظرت فيما استُنْكر عليه من الحديث فوجدته قد رواه عن الضعفاء والمجاهيل، وليس حمله عليه بأولى من حمله عليهم في الجملة، بل صرح بعض الأئمة بأن العلة في بعض تلك الأحاديث من شيخه، لكن احتمال كون الضعف في بعضها منه وارد. وقد توبع دُرُسْت على غير ما حديث منها. وأورد ابن عدي في كامله ما استنكر على هذا الرجل، ولم يتحرج في الختام عن تعديله بقوله: «وأرجو أنه لا بأس به». وحسبك بابن عدي خبيراً بالروايات، وعللها. لكن ذهاب الأكثرين إلى جرحه يجعل اختيار الضعف فيه أولى من عَدِّه في أدنى درجات التعديل. إلا أنه لا ينبغي إسقاطه كما فعل البعض لأن أحاديثه لا تستوجب ذلك في جملتها إن اعتبرنا حال شيوخه.

ولا أستبعد أن يكون ما نقله ابن شاهين في ضعفائه عن أحمد من رواية عبد الله أراد أن ينقله عن ابن معين فوهم، وطبيعة النص في كتاب ابن شاهين تحتمل هذا، لأن أبا حفص ساق عن عبد الله بن أحمد عن أبيه قولاً في رجل، ثم عطف عليه دُرُسْت بن زياد هذا، فلعله سقط عقب قول أحمد في الرجل عزو القول الذي بعده إلى ابن معين. وقد حملني على هذا الظن كله ثلاثة أمور، أولها: عدم عثوري على قول أحمد في كتاب العلل ومعرفة الرجال الذي هو من رواية عبد الله. وثانيها: اتفاق قول أحمد المزعوم مع قول ابن معين الثابت باللفظ. وثالثها: تفرد ابن شاهين بهذا النَّقْل.

وقول ابن حبان المذكور لا يُعتد به، لأن صاحبه جمع بين ترجمتين، وقد سمى النكارة الشديدة فيما رواه دُرُسْت عن مَطَر الوَرَّاق، ومطر من شيوخ دُرُسْت بن حمزة، لا دُرُسْت بن زياد. هذا فضلاً عن تعنت ابن حبان في الجرح، وقل مثل هذا التعنت في ابن معين، وأبي حاتم.

وخلاصة القول: إن دُرُسْت بن زياد ليِّن الحديث، تكتب رواياته للاعتبار. والله أعلم.

(١) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٠: «توفي في خلافة أبي جعفر». وقد تولى المنصور الخلافة في أول سنة سبع وثلاثين ومئة، ومات في آخر سنة ثمان وخمسين ومئة.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ =

قال النسائي: ليس بالقوي[(١)](*).

=١٥٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٥٠، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٣١، الضعفاء والمتروكين ١٠١، الضعفاء الكبير ٢/ ٤٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٣٦، المجروحين ١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥، الكامل ٣/ ٩٧٥، ٩٧٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٩، الضعفاء لابن الجوزي ٤٨ ب، تهذيب الكمال ٨/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٨، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٣، ديوان الضعفاء ٩٦، الكاشف ١/ ٢٩٤، المُجَرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥١، إكمال تهذيب الكمال ٦ أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢١٢ ـ ٢١٣، تقريب التهذيب ٢٠١، خلاصة التذهيب ١١١.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٠١، الضعفاء لابن الجوزي ٤٨ ب، إكمال تهذيب الكمال ٦أ.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُعَدِّلون: قال العجلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: لا بأس به؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ليس به بأس؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن دَلْهَم بن صالح، وبُكَيْر بن عامر، وعيسى بن المُسَيَّب؟ فقال: دَلْهَم أحبّ إليّ منهما؛ وقال الدارقطني في رواية البَرْقاني: صالح؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: حسن الحديث؛ وفي المُجَرِّد: صُوَيْلح.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابنُ معين في رواية الدوريِّ، وجعفرِ بن أبان، وأبو زرعة في رواية البَرْذعي: ضعيف. زاد أبو زرعة: الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ليس بذاك؛ وقال الساجي: ضعيف الحديث؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: ضعيف؛ وقال ابن حبان منكر الحديث جداً، ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات؛ وقال البيهقي: دَلْهَم بن صالح، والمغيرة بن زياد، وطلحة بن عَمرو، وكلهم ضعيف؛ وقال الذهبي في الكاشف: فيه ضَعْف؛ وقال الزَّيْلعي: طلحة بن عمرو، ودَلْهَم بن صالح، والمغيرة بن زياد، وثلاثتهم ضعفاء؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥٦، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٣١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٣٦، المجروحين ١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٩، السنن الكبرى للبيهقي ٣/ ١٤١، تهذيب الكمال ٨/ ٤٩٥، ديوان الضعفاء ٩٦، الكاشف ١/ ٢٩٤، المُجَرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥١، نصب الراية ٢/ ١٩٢، إكمال تهذيب الكمال ٦ أ، تقريب التهذيب ٢٠١. =

٢١٣ ـ ق: دَهْثَم بن قُرَّان العُكْلي، وقيل: الحَنَفي، اليَمامي، وقيل: الكوفي(١)(٢).

= فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على دَلْهَم بن صالح بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. ونظرت فيما اسْتُنْكر عليه من الحديث فلم أجد غير حديثين، أحدهما يحتمل أن تكون العُهدة فيه على شيخه حُجَيْر بن عبد الله الكِنْدي، والآخر توبع عليه دَلْهَم متابعة تامة. وقد غمز ابن عدي في كامله ـ نسخة الظاهرية ١٣١ ب ـ تضعيف ابن معين له، فقال: «ولدَلْهَم حديث قليل مع ما ذكرته، وزعم ابن معين أنه ضعيف، وعندي أنه ضَعَّفه لأجل حديث بُريدة ـ (يعني ابن الحُصَيْب. وهو الذي أشرت إليه أولاً) ـ لمعنيين: أحدهما: روايته عن حُجَيْر بن عبد الله، وحُجَيْر ليس بالمعروف. والثاني: أنه ذكر في متنه أن النجاشي أهدى إلى النبي ﷺ خُفين أسودين ساذَجين ـ (أي لم يخالط سوادهما لون آخر، وليسا بمنقوشين) ـ، وذكر الخف إنما ذكر في هذا الحديث، وفي حديث آخر لعل هذا الطريق خير من ذلك الطريق، وهو من حديث ابن عباس».

واستنكار الحديثين المذكورين مع مراعاة احتمال كون العُهدة في أحدهما على شيخه، وأن الآخر له متابعة تامة، في جنب قلة حديث دَلْهَم، يجعل وضعه في أدنى درجات التعديل أنسب من رفعه ـ ومن رفعه لا يخلو أمره عن شهرة بالتساهل، أو عن اختلافه مع نفسه ـ، وأنسب من إنزاله عن تلك الدرجة ـ ولا يخلو أمر أكثر المُنْزِلين عن الشهرة بالتشدد، أو الاختلاف مع أنفسهم بتعديله في موضع آخر، أو اتباع من سبقهم دون تحقق ـ.

وقد عددت قول أبي حاتم في أقوال المُعَدِّلين، لأنه جعل دَلْهَم بن صالح أرفع من بُكير، وعيسى. وقال ابن أبي حاتم في ترجمة عيسى من الجرح والتعديل ١/٣/ ٢٨٨: «سألت أبي عن عيسى بن المُسَيَّب؟ فقال: محله الصدق، ليس بالقوي. قلت: هو أحبّ إليك أم بُكَير بن عامر؟ قال: بُكير أثبت عندي».

وخلاصة القول: إن دَلْهَم بن صالح محله الصدق، يكتب حديثه للاعتبار. وقول النسائي: «ليس بالقوي» يستعمله كثيراً في الصدوقين أو المقبولين كما تقدم في أماكن كثيرة. والله أعلم.

(١) والصواب أنه عُكْلي، يمامي. لا حَنَفي، كوفي.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٣٢٥، ٤٤٨، معرفة الرجال =

قال النسائي: ليس بثقة[(١)][(*)].

= ٢/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥، الطبقات ٢٩٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٥، ٣٠١، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٣٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٥٩، أحوال الرجال ٦٥، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٣٤، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٧، الضعفاء والمتروكين ١٠١، الضعفاء الكبير ٢/ ٤٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤، الثقات ٦/ ٢٩٣، المجروحين ١/ ٢٩٥، الكامل ٣/ ٩٧٥، الضعفاء والمتروكون ٢٠٥، المؤتلف والمختلف ٤/ ١٩١٦ ـ ١٩١٧، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٦ ـ ٨٧، الضعفاء لأبي نعيم ٧٩، الإكمال ٧/ ١٠٩، الأنساب ٩/ ٣٥٠، الضعفاء لابن الجوزي ٤٨ ب، تهذيب الكمال ٨/ ٤٩٦ ـ ٤٩٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٨ ـ ٢٩، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٣، ديوان الضعفاء ٩٦، الكاشف ١/ ٢٩٥، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥١، إكمال تهذيب الكمال ٦ أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢١٣ ـ ٢١٤، تقريب التهذيب ٢٠١، خلاصة التذهيب ١١٢.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٠١، الضعفاء لابن الجوزي ٤٨ ب، تهذيب الكمال ٨/ ٤٩٧، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٩، تهذيب التهذيب ٣/ ٢١٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلُون: ذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحُون: قال ابن معين في موضع من رواية الدوري: ضعيف؛ وفي موضع آخر: ليس بشيء؛ وفي رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة: ولا يكتب حديثه؛ وفي رواية ابن أبي مريم: وممن لا يكتب حديثه من أهل اليمامة دَهْثَم بن قُرَّان ليس بشيء، ولا يكتب حديثه؛ وقال ابن المديني في رواية ابن محرز: دَهْثَم بن قُرَّان روى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه ـ (وسلم) ـ أحاديث منكرة، ولو أدرك شعبة هذا الشيخ حبسه، وما أروي عنه حديثاً، ولا عندي عنه حديث؛ وقال أحمد بن حنبل في موضع من رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: كان شيخاً ليس به بأس، حدث عنه أبو بكر بن عَيَّاش، ثم أخرج كتاباً عن يحيى بن أبي ـ كثير فترك حديثه، متروك الحديث؛ وفي موضع آخر منها ـ كما في المصدر السابق ـ: دَهْثَم بن قُرَّان ليس بشيء، يسقط حديثه، حدث بعد عن يحيى بن أبي كثير بكتاب، وإنما كان يعرف بهذين الحديثين ـ (وذكرهما) ـ؛ وفي موضع آخر منها ـ كما في الكامل ـ: ليس بشيء، لا يكتب حديثه؛ وفي رواية أبي داود من رواية الآجري: كان يُحتمل في هذه الأحاديث، =

....

=ثم أخرج كتاباً عن يحيى بن أبي كثير فترك الناس حديثه؛ وقال المَرُّوذي: وقال لي: دَهْثَم بن قُرَّان اليمامي. فَضَعَّفه؛ وقال الجُوزجاني: لا يُحمد حديثه؛ وقال العجلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ، وأبو زرعة في رواية البَرْذعي: ضعيف الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ليس هو عندي بشيء؛ وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم؛ وقال أبو حاتم: محله محل الأعْراب؛ وقال علي بن الحسين بن الجنيد: متروك؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: ضعيف؛ وقال ابن حبان في المجروحين: كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، ويروي عن الثقات أشياء لا أصول لها؛ وقال ابن عدي: وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق؛ وقال الأزدي: سقط حديثه؛ وذكره الدارقطني في كتاب: الضعفاء والمتروكون؛ وقال في السنن: ضعيف؛ وقال ابن حزم: ساقط، لا يحتج به؛ وقال أيضاً: ضعيف، متفق من أهل النقل على ضعفه؛ وقال الزَّيْلعي: قال عبد الحق في أحكامه: ودَهْثَم بن قُرَّان متروك الحديث. انتهى. ووافقه ابن القطان عليه؛ وقال ابن القطان ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ضعيف؛ وقال الذهبي في المغني: متروك الحديث؛ وفي الكاشف: تركوه؛ وفي المُجَرَّد: ضُعِّف؛ وقال ابن حجر في التقريب: متروك؛ وفي الإصابة في تمييز الصحابة: ضعيف جداً.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٣٢٥، ٤٤٨، معرفة الرجال ٢/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٥، ٣٠١، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٣٩، أحوال الرجال ٦٥، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٣٤، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٧، الضعفاء الكبير ٢/ ٤٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤، الثقات ٦/ ٢٩٣، المجروحين ١/ ٢٩٥، الكامل ٣/ ٩٧٥، الضعفاء والمتروكون ٢٠٥، السنن للدارقطني ٢/ ٢٠٨، ٤/ ٢٢٩، المحلى ١/ ٢٤٩، ٨/ ٦٠١، الضعفاء لابن الجوزي ٤٨ ب، تهذيب الكمال ٨/ ٤٩٧، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٣، الكاشف ١/ ٢٩٥، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥١، نصب الراية ٤/ ٣٧٢، إكمال تهذيب الكمال ٦ أ، تقريب التهذيب ٢٠١، الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٢١٨.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في إكمال تهذيب الكمال ٦ أ: «وفي كتاب ابن الجارود: ضعيف. وكذا قاله المَرُّوذي عن أحمد بن حنبل، والحاكم عن الدارقطني». والمَرُّوذي لم يقل عن أحمد هذه العبارة بهذا اللفظ كما تقدم. وقول الحاكم عن الدارقطني لم أجده في سؤالات الحاكم. =

٢١٤ ـ دينار أبو سعيد التَّيْمي[1]، الكوفي، صاحب الكِراش، المعروف بعَقِيْصى[2].

= ثم أقول: أطبق النُّقَّاد على تجريح دَهْثَم بن قُرَّان، وتضعيفه. ولا يعتد بذكر ابن حبان له في الثقات، لأنه ـ فضلاً عن تساهله في هذا الكتاب ـ أورده أيضاً في المجروحين، وذكر السبب في جرحه له. وقد قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٢٩: «وأما ابن حبان فذكره في الثقات فأساء، وقد ذكره أيضاً في الضعفاء فأجاد». لكن أبا عبد الله تساهل في قوله في المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٣: «مشاه ابن حبان»، وفي الكاشف ١/ ٢٩٥: «وشذ ابن حبان فقواه». وذلك لعدم إشارته إلى إيراد ابن حبان له في المجروحين أيضاً.

والمُجَرِّحون اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها دَهْثَم. فالجمهور ـ وفيهم ابن معين، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، وأبو داود، وناهيك بهم مجتمعين ـ تركوا حديثه، وطرحوه. وسهل البعض القول في جرحه، لكن أكثر هؤلاء لا يخلو أمرهم عن معارضتهم لأنفسهم بتركهم له في موضع آخر، فيحمل تضعيفهم على الترك، أو عن اشتهارهم بالتساهل في الجرح والتعديل مطلقاً، أو في بعض الأحيان، أو إرادتهم بعبارة: ضعيف. الضعف الشديد، فابن معين أسقط صاحب هذه الترجمة كما هو ظاهر في عامة الروايات، وقوله في موضع من رواية الدوري: «ضعيف» يستعمله في المطرحين كما سبق في ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش. وأبو زرعة من عادته استعمال عبارة: «ضعيف الحديث» في الساقطين أيضاً كما تقدم في ترجمة أيوب بن سَيَّار. والعجلي قال في جماعة من المتروكين: ضعيف ـ ينظر مقدمة عبد العليم البَسْتَوي لمعرفة الثقات ١/ ١٢٦ ـ ١٢٧ ـ. وكذلك الدارقطني كما مر في ترجمة أبان بن جَبَلَة. أو عن اتباع من تقدم دون تحقق.

وقد ذكر أحمد بن حنبل ـ وهو من النُّقَّاد المعتدلين ـ سبباً وجيهاً في تركه، ينبغي اعتباره مع ما أوردوه لدهثم من مناكير ذات عدد.

وخلاصة القول: إن دَهْثَم بن قُرَّان ليس بثقة ـ كما قال النسائي ـ، متروك الحديث. والله أعلم.

(١) يقال: هو مولاهم. وفي الطبقات الكبرى ٦/ ٢٤٠: «الثوري» بدل: «التيمي». ولعله تصحيف.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٢٤٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ =

قال النسائي: ليس بالقوي[(١)(*)].

= ٧٠٦ ـ ٧٠٧، ٣/ ٣٥٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨، ١/ ٤/ ٩٠ ـ ٩١، أحوال الرجال ٤٨، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٥٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٩٠، الضعفاء والمتروكين ٩٩، الكنى والأسماء ١/ ١٨٨، الضعفاء الكبير ٢/ ٤٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٣٠ ـ ٤٣١، ٢/ ٣/ ٤١، الثقات ٤/ ٢١٩، ٥/ ٢٨٦، الكامل ٣/ ٩٧٦، الضعفاء والمتروكون ٢٠٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٩، الضعفاء لابن الجوزي ٤٨ ب ـ ٤٩ أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٠، ٣/ ٨٨، ٤/ ٥٣٠، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٤، ٢/ ٤٣٨، ديوان الضعفاء ٩٧، ٢١٦، القاموس المحيط ـ باب الصاد، فصل العين ـ ٨٠٤، لسان الميزان ٢/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤، نزهة الألباب في الألقاب ٢/ ٣١، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٩٨ ب ـ ١٩٩ أ.

(١) الضعفاء والمتروكين ٩٩، الضعفاء لابن الجوزي ٤٩ أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٠، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ١٩٨ ب.

وقد جاء في الكامل ١٣٢ أ: «وقال النسائي ـ فيما أخبرني محمد بن العباس عنه قال ـ: أبو سعيد عَقيصى ليس بثقة». ونقله ابن حجر في لسان الميزان ٢/ ٤٣٣ عن ابن عدي، عن النسائي. وما أظنه إلا تصحيفاً من ابن عدي، لأن أبا أحمد ينقل بالسند المذكور عن كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال ابن حجر: وقد أخرج له الحاكم في المستدرك، وقال: ثقة مأمون. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال علي بن أنس ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: قال أبو بكر بن عَيَّاش: نحدثهم عن أبي حَصين ـ (يعني عثمان بن عاصم الكوفي) ـ، ويجيئونا بأبي سعيد عَقيصى ماصّ بَظْر أمه، يشتم عثمان؛ وقال إسحاق بن أبي إسرائيل: حدثنا أبو بكر بن عياش، قال: قد رأيت ذاك الماصّ بَظْر أمه أبا سعيد عَقِيصى، وكأن وجهه وجه النّعجة؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: رماه أبو بكر بن عَيَّاش بالكذب؛ وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: قد رأى الشَّعْبي رُشَيْدَ الهَجَري، وحَبَّة العُرَني، والأَصْبَغ بن نُبَاتَة، وليس يساوي كلهم شيئاً. قال يحيى: وأبو سعيد عَقِيْصى شر منهم؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية عبد الله بن أحمد الدورقي: ليس حديثه بشيء؛ وقال البخاري: يتكلمون فيه؛ وقال الجُوزجاني: غير ثقة؛ وقال الفسوي: وقد رأى الشعبي رُشَيْداً، وحَبَّة العُرَني، والأَصْبَغ بن نُباتة وليس حديثهم =

....

=بشيء، وكذلك أبو سعيد عَقيصي، هؤلاء كادوا أن يكونوا روافض؛ وقال أبو حاتم: لَيِّن، وهو أحبّ إليّ من أَصْبَغ بن نُباتة؛ وقال العقيلي: كان من الرافضة؛ وقال ابن عدي: ليس له رواية يعتمد عليها عن الصحابة، إنما له قَصَص يحكيها لعلي، ولحسن، وحسين، وغيرهم، وهو كوفي، وهو من جملة شيعتهم؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: عن علي مناكير، رماه أبو بكر بن عَيَّاش بالكذب؛ وقال أيضاً ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: وقال الذهبي في الميزان، والمغني: شيعي. زاد في المغني: جَلْد.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٣٥٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٤٨، أحوال الرجال ٤٨، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٩٠، الضعفاء الكبير ٢/ ٤٢، ونسخة الظاهرية ٦٦ أ ـ ٦٦ ب، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٣٠ ـ ٤٣١، الثقات ٤/ ٢١٩، ٥/ ٢٨٦، الكامل ٣/ ٩٧٦، الضعفاء والمتروكون ٢٠٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٩، ميزان الاعتدال ٣/ ٨٨، المغني في الضعفاء ٢/ ٤٣٨، لسان الميزان ٢/ ٤٣٤.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على أبي سعيد بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. وحمل عليه المُجَرِّحون: سوء المذهب، والنكارة في الرواية على قلتها. وزعم الدارقطني أن أبا بكر بن عَيَّاش رماه بالكذب، لكن لم يتبين لي كذبه، ولا تكذيب أبي بكر له من خلال كلامه. وأما سوء المذهب الذي علم عنه، فهو الغلو في التشيع لتعرضه لعثمان رضي الله عنه كما ذكر أبو بكر بن عَيَّاش، وقد قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٧٠: «ولكن من سكت عن ترحم مثل الشهيد أمير المؤمنين عثمان، فإن فيه شيئاً من تشيع، فمن نطق فيه بِغَضّ وتنقص فهو شيعي جَلْد يُؤَدَّب، وإن ترقى إلى الشيخين بذم فهو رافضي خَبيث». والتشيع، والغلو فيه من البدع غير الغليظة التي تغتفر ممن وصف بالإتقان، وتحققت فيه سائر شروط العدالة، وليس هذا حال أبي سعيد لأنه منكر الرواية ـ كما ذكر البعض ـ على قلتها. لكن عدم إيرادهم لمناكيره يجعلنا نتحرج عن إسقاطه، كما أن سوء مذهبه، وتجريح المتقدمين، وأكثر المتأخرين له يحول دون تعديله.

ويبدو أن الصواب فيه عَدّه في الملينين الذين يعتبر بهم، دون التفات إلى توثيق الموثقين، ولا إلى إسقاط المسقطين، وأهل المذهب الأخير فيهم غير ما واحد من الموصوفين بالتشدد في باب الجرح، وحسبنا أن أبا حاتم رغم اشتهاره بالتعنت اكتفى بتليينه، ولم يجعله في الهالكين.

وخلاصة القول: إن أبا سعيد عَقِيْصى فيه ضَعْف، يكتب حديثه للاعتبار . والله أعلم.

٢١٥ ـ ت ق: ذَوَّاد بن عُلْبة أبو المُنْذر الحارِثي[١]، وقيل: الكِنْدي، الكوفي، العابد[٢][٣].

قال النسائي: ليس بالقوي[٤].

---

(١) نسبة إلى الحارث بن كعب أو إلى حارثة بن الحارث بن الخزرج كما يستفاد من الجرح والتعديل ٢/١/٤٥٣، والأنساب ٤/٩ ـ ١٠، والأولى أرجح وكلا النسبتين لا تتصلان بِكِنْدة. لكن في كِندة بطن ينسبون إلى الحارث.

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/٢٥٨ فيمن مات في العشر التاسعة من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٥٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٩، العلل ومعرفة الرجال ٢/١٢، التاريخ الكبير ١/٢/٢٦٤، التاريخ الصغير ٢/٢٥٨، الضعفاء الصغير ٤٣، الكنى والأسماء لمسلم ٢/٧٧٢، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦١٥، التاريخ ١/٤٧٤، الكنى والأسماء ٢/١٣٢، الضعفاء الكبير ٢/٤٨، الجرح والتعديل ٢/١/٤٥٢ ـ ٤٥٣، المجروحين ١/٢٩٦، الكامل ٣/٩٨٤ ـ ٩٨٧، تصحيفات المحدثين ٢/٨٣٦ ـ ٨٣٧، ٨٤٤ ـ ٨٤٥، المؤتلف والمختلف ٢/٩٦٦، ٣/١٥٨٦، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٨، الضعفاء لأبي نعيم ٨٠، الإكمال ٣/٣٣٧، ٦/٢٥٤، الأنساب ٤/٩، الضعفاء لابن الجوزي ٤٩ ب، تهذيب الكمال ٨/٥١٩ ـ ٥٢١، ميزان الاعتدال ٢/٣٢ ـ ٣٣، المغني في الضعفاء ١/٢٢٥، ديوان الضعفاء ٩٨، الكاشف ١/٢٩٧، إكمال تهذيب الكمال ٨ ب ـ ٩ أ، تهذيب التهذيب ٣/٢٢١ ـ ٢٢٢، تقريب التهذيب ٢٠٣، خلاصة التذهيب ١١٣.

(٤) الكامل ١٣٣ ب، الضعفاء لابن الجوزي ٤٩ ب، تهذيب الكمال ٨/٥٢١، ميزان الاعتدال ٢/٣٢، تهذيب التهذيب ٣/٢٢١. وقد قال مُغْلُطاي في إكمال تهذيب الكمال ٨ ب: «وقول المزي: قال النسائي: ليس بالقوي. فيه نظر، لأن النسائي لم يذكره في كتاب الضعفاء، ولا في كتاب الكنى، ولا في الطبقات، ولا الرواة عن الزهري، ولا شيوخ الزهري، ولا مسند الموطأ، وليس له ذكر في كتابي السنن، ولا في مشيخته، ولا التفسير، ولا مسند علي بن أبي طالب. وأما التمييز فليس فيه غير: ليس بثقة. فينظر في أي موضع ذكره، فإني لم أره، ولا أستبعده. وإنما ذكرت هذا ليبحث عنه. والله أعلم».

وقال أيضاً: ليس بثقة(١)(*).

---

(١) تهذيب الكمال ٨/ ٥٢١، إكمال تهذيب الكماب ٨ ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٢١. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب التميز للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلُون: قال الأسْود بن عامر شَاذَان ـ كما في الكنى والأسماء ـ: ذَوَّاد بن عُلْبَة أبو المنذر الكِنْدي شيخ صدق؛ وقال المزي: وقال أحمد بن يونس الضَّبِّي، عن موسى بن داود الضَّبِّي: حدثنا ذَوَّاد بن عُلْبَة. وأثنى عليه خيراً؛ وقال ابن نمير: كان شيخاً صالحاً، صدوقاً؛ وقال العجلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: لا بأس به.

ب ـ المُجَرِّحُون والمُلَيِّنُون: قال ابن معين في رواية الدوري، وجعفر بن أبان: ليس بشيء؛ وفي رواية الدارمي، وابن أبي مريم: ضعيف. زاد ابن أبي مريم: ولا يكتب حديثه؛ وفي رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة: كان ضعيفاً؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير: يخالف في بعض حديثه؛ وفي التاريخ الصغير: يخالف في حديثه؛ وقال الجُوزجاني ـ كما في التاريخ ـ: كان في حديثه لين؛ وأورده أبو زرعة في الضعفاء؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تهذيب الكمال ـ: أما الفَضْل فيا لك والعبادة! وليس له كثير حديث؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس بالمتين، يكتب حديثه؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب الساجي: يخالف في بعض حديثه؛ وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما لا أصل له، وعن الضعفاء ما لا يعرف؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له عدة أحاديث: ولذَوَّاد بن عُلْبة غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير، والأحاديث الذي أنكرت عليه فيه في جملة ما ذكرته، وكأن أحاديثه غرائب عن كل من يرويه، وهو في جملة الضعفاء عندي، ممن يكتب حديثه؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ربما يخالف في حديثه؛ وقال الدارقطني ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: في حديثه بعض الضعف؛ وقال الهيثمي، وابن حجر: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٦٤، التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٨، الضعفاء الصغير ٤٣، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٥، التاريخ ١/ ٤٧٤، الكنى والأسماء ٢/ ١٣٢، الضعفاء الكبير ٢/ ٤٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٥٣، المجروحين ١/ ٢٩٦، الكامل ٣/ ٩٨٤، ونسخة الظاهرية ١٣٣ب، ١٣٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ٤٩ب، تهذيب الكمال ٨/ ٥٢١، إكمال تهذيب الكمال ٨ب، مجمع الزوائد ٥/ ١٩٣، تقريب التهذيب ٢٠٣. =

٢١٦ ـ راشد بن مَعْبد الثَّقَفي مولاهم، الواسِطي، ويقال: البصري[١].

قال النسائي: ضعيف[٢][*].

= ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في تهذيب الكمال ٨/ ٥٢٠: «وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، ذَهَب حديثه». وفي الجرح والتعديل: «يُكتب» بدل «ذَهَب». ويبدو أن الصواب ما في كتاب ابن أبي حاتم لتناسب العبارة مع ما قبلها.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على ذَوَّاد بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. ونظرت فيما استنكر عليه من الحديث فوجدت اسم الضعف يثبت عليه، خاصة وأنه ليس له كثير حديث. وبهذا يُقدم الجرح على التعديل. إلا أن المُجَرِّحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها. فالجمهور وفيهم أبو حاتم المتعنت عدوه في الضعفاء المعتبر بهم، وجعله ابن معين، وابن حبان من المُطَّرحين، وهذان الإمامان معروفان بالتشدد في الجرح. وقد تكون لهما وجهة نظر قائمة، لكن تعنتهما مع اتفاق سائر المُجَرِّحين ـ وفيهم أبو حاتم ـ على الاعتبار به، فضلاً عن وجود التعديل فيه ـ وإن لم يكن بالقائم ـ يرجح تسهيل القول في جرحه على تشديده.

وخلاصة القول: إن ذَوَّاد بن عُلْبَة ضعيف، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥٩، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٠٢، التاريخ الكبير ٢/١/ ٢٩٤، المعرفة والتاريخ ٢/ ١١٩، تاريخ واسط ٥٨، الضعفاء والمتروكين ١٠٣، الضعفاء الكبير ٢/ ٥٥، الجرح والتعديل ٢/١/ ٤٨٣، الثقات ٤/ ٢٣٤، المجروحين ١/ ٢٩٨، الكامل ٣/ ١٠١٧، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٠، المدخل إلى الصحيح ١٣٧، الضعفاء لأبي نعيم ٨٢، الضعفاء لابن الجوزي ٤٩ ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٦، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٦، ديوان الضعفاء ٩٩، لسان الميزان ٢/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٠٣، الكامل ١٣٩ أ. لكن لفظ ابن عدي: «ضعيف في الحديث سمعت ابن حماد يذكره عن النسائي». وابن حماد هو الدُّولابي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلُون: قال أبو داود ـ كما في لسان الميزان ـ: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات، لكنه وهاه في المجروحين. =

٢١٧ ـ خت: رُؤْبَة[1] ....

= ب ـ المُجَرِّحُون: قال ابن معين في رواية الدوري، وابن الجنيد: ضعيف. زاد ابن الجنيد: ليس بشيء؛ وقال ابن حبان في المجروحين: روى عنه زيد بن حُبَاب، عن أنس أشياء موضوعة لا أصول لها، يشهد من ليس العلم صناعته أنها موضوعة، يكثر ذكرها؛ وقال الحاكم: روى عن أنس بن مالك أحاديث موضوعة؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: في حديثه موضوعات، لا شيء؛ وقال أبو موسى المديني: ضَعَّفوه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥٩، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٠٢، الثقات ٤/ ٢٣٤، المجروحين ١/ ٢٩٨، المدخل إلى الصحيح ١٣٧، الضعفاء لأبي نعيم ٨٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٦، لسان الميزان ٢/ ٤٤٠.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على راشد بن معبد بين مجرِّح ومعدِّل. والمُعَدِّلُون هم: أبو داود، وابن حبان في الثقات. فابن حبان عارض نفسه بإيراده له في المجروحين مسقطاً له. وأما أبو داود فيعد قوله شاذاً لمخالفته لحكم سائر النُّقَّاد. هذا، وقد قال الفسوي في المعرفة والتاريخ ٢/ ١١٩: «وراشد شيخ مستور». والمستور هو مجهول الحال في العدالة باطناً لا ظاهراً، لكونه علم عدم المفسق فيه، ولم تعلم عدالته لفقدان التصريح بتزكيته. وقد اختُلف في قبوله.

لذا فإن الراجح في راشد الجرح الذي ذهب إليه عامة النُّقَّاد، بيد أن المُجَرِّحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور على إسقاطه، وعَدَّه البعض في الضعفاء المعتبر بهم. ونظرت فيما أورده النُّقَّاد له من أحاديث فلم أجد فيها ما يستدعي سقوطه، وابن عدي لم يسق في ترجمته شيئاً من المناكير، وكذلك ابن حبان وإن كان زعم أنها كثيرة. ومن هذا يرجح عندي عدم اطراح راشد، خاصة وأن شيخا المطرحين: ابن معين، وابن حبان متعنتان في الجرح. وأما الحاكم، وأبو نعيم فقد أسقطاه اتباعاً من غير تحقق كما لا يخفى، فالحاكم اتبع شيخه ابن حبان، وأبو نعيم اقتفى أثر الحاكم.

وخلاصة القول: إن راشد بن مَعْبد ضعيف ـ كما قال النسائي ـ، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) بالهمز، قال ابن خَلكان في وفيات الأعيان ٢/ ٣٠٥: «وهي في الأصل اسم لقطعة من الخشب يُشْعَب ـ (أي يُصلح) ـ بها الإناء، وجمعها رِئاب، وباسمها سمي الراجز المذكور». ويقال: رُوْبَة بالواو، قال ابن منظور في لسان العرب ـ باب الباء، فصل الراء ـ ١/ ٤٤١: «والرُّوْبة: الطائفة من الليل، ورُوْبَة بن العَجَّاج مشتق =

ابن العَجَّاج[1] أبو الجَحَّاف[2] التَّميمي، السَّعْدي، البصري، الأَعْرابي[3]، اللغوي، الراجِز، الشاعر، الفصيح. مات بالبادية سنة خمس وأربعين ومئة[4].

قال النسائي: ليس بالقوي[5](*).

= منه ـ فيمن لم يَهْمِز ـ لأنه ولد بعد طائفة من الليل». وينظر تاج العروس ـ باب الباء، فصل الراء ـ ٢/ ٥٤٤ ـ ٥٤٦.

(١) العَجَّاج لقب، واسمه عبد الله بن رُؤْبَة، وكنيته أبو الشعثاء.

(٢) كذا كنَّاه الأكثرون، وفي الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢١: «أبو الحمام». وفي وفيات الأعيان ٢/ ٣٠٣: «أبو محمد».

(٣) رُؤْبَة من أعراب البصرة، وكان مقيماً بالبصرة، وخرج منها في آخر حياته إلى البادية متجنباً بعض الفتن، فأدركه أجله بُعيد خروجه.

(٤) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٤٠، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ١٩٤، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٤٨، المعرفة والتاريخ ٢/ ٥١، الضعفاء والمتروكين ١٠٨، الضعفاء الكبير ٢/ ٦٤ ـ ٦٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢١، الثقات ٦/ ٣١٠، الكامل ٣/ ١٠٤٠ ـ ١٠٤٢، المؤتلف والمختلف ٢/ ١١١٣، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢ أ، معجم الأدباء ١١/ ١٤٩ ـ ١٥١، وفيات الأعيان ٢/ ٣٠٣ ـ ٣٠٥، لسان العرب ـ باب الباء، فصل الراء ـ ١/ ٣٩٩، ٤٤١، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٦ ـ ٥٧، ديوان الضعفاء ١٠٤، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٦٢، القاموس المحيط ـ باب الباء، فصل الراء ـ ١١١، ١١٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩٠ ـ ٢٩١، لسان الميزان ٢/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥، تقريب التهذيب ٢١١، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٥/ ١١٨، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٢٠٩ أ، تاج العروس ـ باب الباء، فصل الراء ـ ٢/ ٤٥٧، ٥٤٤ ـ ٥٤٥.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٠٨، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢ أ، ميزان الاعتدال نسخة الأحمدية ١/ ١٥٧ ب، ونسخة جامعة الإمام ١/ ١٦٤ ب، ونسخة أحمد الثالث ٢/ ٩٩ ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩٠، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٢٠٩ أ.

تنبيه: جاء في طبعة البجاوي لميزان الاعتدال ٢/ ٥٧: «قال النسائي: رؤبة ليس بثقة». اعتماداً على نسخة واحدة، وهي نسخة شيخ مراد أفندي، وهو وهم من الناسخ.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال ابن عدي بعد أن ذكر مُسْنَد رُؤْبة، وشيئاً من أقواله، =

....

= وأراجيزه، وأخباره: ولا أعلم لرُؤْبة مُسْنَد - (كذا) - إلا ما ذكرت - (وقد ساق له خبراً واحداً، وأثراً) -، والذي أشار يحيى القطان فقال: أما إنه لم يكذب. يعني في هذا الحديث، وإذا لم يكن له إلا حديث واحد، والحديث مُحْتَمل فيما كان يُحدا بين يدي رسول الله صلى الله عليه - (وسلم) - بالشعر لم يكن بروايته بأس. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب - **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال صالح بن أحمد بن حنبل - كما في الضعفاء الكبير -: حدثنا علي - (يعني ابن المديني) - قال: قال لي يحيى - (يعني القطان) -: دع رُؤْبة بن العَجَّاج. قلت: كيف كان؟ قال: أما إنه لم يكن يكذب؛ وقال إبراهيم بن الجنيد: قلت ليحيى بن معين: حدثنا إبراهيم بن عَرْعَرة - (يعني إبراهيم بن محمد بن عَرْعَرة) -، عن أبي عُبيدة مَعْمَر بن المثنى، عن رُؤْبة بن العَجَّاج، عن أبيه قال: أنشدت أبا هريرة:

طاف الخيالان فهاجا سقما ... خيالُ تُكْنَى وخيالُ تُكْتما

إلى:

وكَعْباً أدْرَما

فقال أبو هريرة: كان رسول الله ﷺ يعجبه مثل هذا. فأنكر هذا يحيى بن معين وَرَدَّه؛ وقال ابن عدي: حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن علي بن إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المَوْصلي، حدثنا عمر بن شَبَّة أبو زيد، حدثنا أبو حرب البُناني رجل من حِمْير من آل حجاج بن باب، حدثنا يونس بن حبيب، عن رُؤْبة بن العَجَّاج، عن أبيه، عن أبي الشعثاء - (كذا، ولعل الصواب: عن أبيه أبي الشعثاء) -، عن أبي هريرة قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه - (وسلم) - في سفر وحاد يحدو:

طاف الخيالان فهاجا سقما ... خيالُ تُكْنَى وخيالُ تُكْتما

قامت تُريك خشية أن تَصْرِما ... ساقاً بَخَنْداةً وكعباً أدْرَما

والنبي صلى الله عليه - (وسلم) - لا ينكر ذلك. قال أبو زيد - (يعني عمر بن شَبَّة) -: وهذا خطأ، إن الشعر للعَجَّاج، والعَجَّاج إنما قال الشعر بعد موت النبي صلى الله عليه - (وسلم) - بدهر طويل، إلا أن أبا عُبيدة قال: قد قال العَجَّاج من رَجَزه في الجاهلية؛ وقال العقيلي: رُؤْبة بن العَجَّاج الشاعر عن أبيه، ولا يتابع عليه: حدثنا محمد بن زكريا، قال: حدثنا محمد بن مرزوق، قال: حدثنا عبد الله بن حرب الليثي، =

....

= قال: حدثنا معمر بن المثنى، قال حدثني رُؤْبة بن العَجَّاج الشاعر، عن أبيه أنه سأل أبا هريرة ما تقول في هذا:

طاف الخيالان فهاجا سقما خيالُ تُكْنَى وخيالُ تُكْتما
قامت تُريك رهبة أن تَصْرِما ساقاً بَخَنْداةً وكعباً أَدْرَما

فقال أبو هريرة: كان يُحدا بهذا، أو بنحو هذا مع رسول الله ﷺ فلا يعيبه... (ثم قال العقيلي) ـ: لا يحفظ هذا الكلام عن رُؤْبة، وكان شاعراً ليس له رواية يختبر بها؛ وقال ابن حجر: لَيِّن الحديث.

سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٢٨٨، الضعفاء الكبير ٢/ ٦٤ ـ ٦٥، الثقات ٦/ ٣١٠، الكامل نسخة الظاهرية ١٤٣ أ، ١٤٣ ب، تقريب التهذيب ٢١١.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في لسان الميزان ٢/ ٤٦٥: «وقال العقيلي: يروي عن أبيه، لا يتابع عليه، ولا يحفظ إلا عنه، ولم يكن يتابع. وقال ابن معين: دعه». فلفظة: «إلا» لا توجد في مطبوعة الضعفاء الكبير، ولا في نسخة الظاهرية منه. كما أن نسبة ذاك القول لابن معين وهم، والصواب أنه للقطان.

ولا يفوتني هنا أن أشرح بعض غريب البيتين السابقين: فتُكْنى اسم امرأة، والساق البَخَنْداة هي التامة المملوءة باللحم، والكعب الأَدْرَم هو الذي لا حجم لعظامه لأن اللحم غطاه.

ثم أقول: رُؤْبة بن العَجَّاج كان رأساً في اللغة، والفصاحة، والرَّجَز. ولم يكن يتعاطى أمر الرواية كعامة الأعراب الذين شغلهم البيان عما عداه. وقد روى خبراً واحداً لينشر رَجَز أبيه ـ فيما يبدو ـ، وليس همه رواية الحديث. وهذا الخبر قد رواه عنه جماعة، وأُعل بأن العَجَّاج قال الشعر بعد زمن النبي ﷺ. لكن أبا عُبيدة مَعْمر بن المثنى قال: «قد قال العَجَّاج من رَجَزه في الجاهلية».

وأكثر روايات هذا الحديث تفيد ابتداء العجاج بسؤال أبي هريرة عن البيتين، وإجابة أبي هريرة بأنه كان يُحدا بهما أو بنحوهما مع رسول الله ﷺ فلا يُنكر، ولا يعيب، بل يعجبه مثل ذلك. فلعل قصد أبي هريرة أن معاني البيتين ليس فيهما محظور، لأنه كان يُحدا بمثلهما ونحوهما من المعاني مع رسول الله ﷺ فلا يرى بذلك بأساً. وعلى هذا فلا حرج في تفرد رؤبة بهذه الرواية، لعدم تصدر العَجَّاج لرواة الحديث، ولأن جواب أبي هريرة كان عن سؤال خاص بقياسه على أمر مشابه.

لكن لا تُزال العلة بمثل هذا الظن، ولا يمكن إصدار الحكم القاطع على رُؤْبة =

٢١٨ ـ رَبَاح بن عُبيد الله بن عمر بن حفص[1] القرشي، العُمري[2][3].

قال النسائي: منكر الحديث[4](*).

= بهذا الخبر الواحد، خاصة وأنه ليس من أهل الرواية. وقد احتمل ابن عدي رواية هذا الحديث لعدم تعلقه بالحلال والحرام، والعقائد، مع صدق راويه في نفسه.

ويمكن أن يقال: إن رُؤْبة صدوق في نفسه، له حديث واحد فيه علة، وحديثه غير متعلق بالعقائد، والأحكام، فلا يُضعف به، وإنما يُعد في أدنى درجات التعديل، ومن أراد الاحتياط فليتحرج عن إنزاله عن أسهل درجات الجرح. والله أعلم.

(١) وليس هو ابن عبيد الله بن عمر بن الخطاب كما في تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥٩.

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٤٧ ـ ١٤٨ فيمن مات في العشر السادسة من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٥٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣١٦، التاريخ الصغير ٢/ ١٤٧ ـ ١٤٨، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٦٠، الضعفاء والمتروكين ١٠٨، الضعفاء الكبير ٢/ ٦١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٩٠، المجروحين ١/ ٣٠٠ ـ ٣٠١، الكامل ٣/ ١٠٣٢ ـ ١٠٣٣، تصحيفات المحدثين ٢/ ٦٢٥، المؤتلف والمختلف ٢/ ١٠٣١، الإكمال ٤/ ٩، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠ ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٧ ـ ٣٨، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٧، ديوان الضعفاء ٩٩، لسان الميزان ٢/ ٤٤٢.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٠٨، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠ ب.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أحمد بن حنبل في رواية البخاري، وأبي حاتم: منكر الحديث؛ وقال البَرْذعي: قلت ـ (يعني لأبي زرعة) ـ: رباح بن عبد الله؟ فقال: كان أحمد بن حنبل يقول. ـ وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه، أي أنه كذاب، ثم قال لي أبو زرعة: منكر الحديث، يحدث عن سهيل ـ (يعني ابن أبي صالح) ـ، عن أبيه، عن أبي هريرة: بئس الشِّعب جِياد. لا أصل له عندي؛ وقال ابن حبان: كان قليل الحديث، منكر الرواية على قلتها، لا يجوز الاحتجاج بخبره عندي إلا بما وافق الثقات؛ وقال الدارقطني ـ =

٢١٩ ـ بخ م ل س: رَبَاح بن أبي مَعْروف المخزومي، المكي[١][٢].

=كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: منكر الحديث؛ وقال أيضاً ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ضعيف؛ وقال ابن طاهر المقدسي: منكر الحديث؛ وقال الذهبي في المغني: لَيَّنوه؛ وفي ديوان الضعفاء: قالوا: هو منكر الحديث؛ وقال الهيثمي: ضعيف.

التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣١٦، التاريخ الصغير ٢/ ١٤٨، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٦٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٩٠، المجروحين ١/ ٣٠٠، تذكرة الموضوعات ٦٧، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠ ب، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٧، ديوان الضعفاء ٩٩، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ١٢، مجمع الزوائد ٨/ ١٠.

فقد اتفق النقاد على جرح رَبَاح بن عبيد الله العُمَري. ولم يُسَموا من مناكيره إلا الحديث الذي ذكر طرفه أبو زرعة. وقد قال البخاري عقب إيراده له في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣١٦: «لم يتابع عليه». وقال العقيلي في الضعفاء الكبير ٢/ ٦١: «لا يُحفظ إلا عن رَبَاح». وقال ابن عدي في الكامل ٣/ ١٠٣٣: «وأُنكِر عليه... وليس حديثه بالكثير». وقال السيوطي في الجامع الصغير ١/ ١٢٧: «ضعيف».

بَيْد أن هؤلاء النُّقَّاد اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم أهْدره، والبعض الآخَر جعله من الضعفاء المعتبر بهم، ولعل الراجح فيه من خلال النظر في جملة أقوالهم هو اطراح حديثه لاتفاق المتقدمين على ذلك، وهم أعلم به من بعض المتأخرين الذين سهلوا القول في جرحه.

وخلاصة القول: إن رَبَاح بن عُبيد الله بن عمر ضعيف جداً، لا يكتب حديثه. والله أعلم.

(١) قال أبو أحمد العسكري في تصحيفات المحدثين ٢/ ٦٢٣: «مكي، أقام بالبصرة».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٤٩٥، معرفة الرجال ١/ ٦٩، ٧٤، الطبقات ٢٨٣، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣١٥، الضعفاء والمتروكين ١٠٨، الضعفاء الكبير ٢/ ٦٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٨٩، الثقات ٦/ ٣٠٧، مشاهير علماء الأمصار ١٤٧، المجروحين ١/ ٣٠٠، الكامل ٣/ ١٠٣١ ـ ١٠٣٢، تصحيفات المحدثين ٢/ ٦٢٣، المؤتلف والمختلف ٢/ ١٠٣٠، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ ب، رجال=

قال النسائي: ليس بالقوي[1].

وقال أيضاً: ضعيف[2](*).

= صحيح مسلم ١/٢٠٩، الإكمال ٤/٨، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠ ب، تهذيب الكمال ٩/٤٧ ـ ٤٩، ميزان الاعتدال ٢/٣٨، المغني في الضعفاء ١/٢٢٧، ديوان الضعفاء ٩٩، الكاشف ١/٣٠٢، من تكلم فيه وهو موثق ٧٩، إكمال تهذيب الكمال ١٣ أ، العِقد الثمين ٤/٣٨٦ ـ ٣٨٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥، تقريب التهذيب ٢٠٥، خلاصة التذهيب ١١٤.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٠٨، الكامل ١٤١ ب، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠ ب، تهذيب الكمال ٩/٤٨، ميزان الاعتدال ٢/٣٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٣٥.

(٢) تهذيب الكمال ٩/٤٨، ميزان الاعتدال ٢/٣٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٣٥.
لكن لفظ الذهبي: «ضعفه ابن معين، والنسائي».

(*) **أقوال النُقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُعَدِّلُون: قال أحمد بن حنبل ـ كما في إكمال تهذيب الكمال عن الساجي ـ، وابن عمار: صالح. زاد أحمد: الحديث؛ وقال العجلي: لا بأس به؛ وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: صالح. زاد أبو حاتم: الحديث؛ وقال ابن حبان في الثقات: يخطىء ويهم؛ وفي المشاهير: ممن كان الغالب عليه التقشف، ولزوم الورع، والاجتهاد في العبادة، وكان يهم في الشيء بعد الشيء؛ وقال ابن عدي: وما أرى برواياته بأساً، ولم أجد له حديثاً منكراً؛ وقال الدارقطني في رواية ابن بُكير: ليس به بأس؛ وقال ابن حجر: صدوق له أوهام.

ب ـ المُجَرِّحُون: قال الفلاس ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: كان يحيى، وعبد الرحمن لا يحدثان عن رَبَاح بن أبي معروف، وكان عبد الرحمن يحدث عنه، ثم تركه؛ وقال ابن معين في رواية ابن محرز، والكوسج: ضعيف؛ وقال ابن حبان في المجروحين: كان ممن يخطىء، ويروي عن الثقات ما لا يتابع عليه، والذي عندي فيه التنكب عما انفرد به من الحديث، والاحتجاج بما وافق الثقات من الروايات، على أن يحيى، وعبد الرحمن تركاه.

معرفة الرجال ١/٦٩، ٧٤، الضعفاء الكبير ٢/٦٢، الجرح والتعديل ٢/١/٤٨٩، الثقات ٦/٣٠٧، مشاهير علماء الأمصار ١٤٧، المجروحين ١/٣٠٠، الكامل ٣/ ١٠٣٢، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ ب، تهذيب الكمال ٩/٤٨، إكمال تهذيب الكمال ١٣ أ، تقريب التهذيب ٢٠٥. =

٢٢٠ ـ ت ق: الربيع بن بَدْر بن عمرو بن جَرَاد أبو العلاء التَّميمي، السَّعْدي، الأَعْرَجي، والعَرْجي[١]، البصري[٢]، الملقب بعُلَيْلَة. مات سنة ثمان وسبعين ومئة[٣][٤].

= فقد اختلف النقاد في الحكم على رَبَاح بن أبي معروف بين مُعَدِّل ومجرِّح والمعدلون هم الجمهور، وحكمهم جدير بالقبول، خاصة وأن أبا حاتم المتشدد في جانبهم وقد قال: «صالح الحديث». كما أن منهم ابن عدي الخبير بالروايات وعللها وحسبك بقوله: «وما أرى برواياته بأساً، ولم أجد له حديثاً منكراً». وأما المجرِّحون فيكفي في تعقب أقوالهم أن عامتهم متشددون، مع اضطراب بعضهم مع نفسه بتعديله تارة، وتجريحه تارة أخرى، فضلاً عن إجمالهم للجرح والتليين، وعدم تفسيرهم له. نعم أورد العقيلي في الضعفاء الكبير ٢/ ٦٢ لرباح عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعاً: «أفطر الحاجم والمحجوم» واعتَرَض عليه بأن الموقوف أولى. لكن يجاب بعدم تفرد رباح بالرفع، وأن الحديث مروي على الوجهين.

وخلاصة القول: إن رَبَاح بن أبي مَعْروف صدوق، حسن الحديث فيما لم يثبت وهمه فيه. وقول النسائي: «ليس بالقوي» قد تقدم أنه يستعمله كثيراً في الصدوقين، ومن هم دونهم من أهل العدالة. وأما قوله الآخر فظاهر الدلالة. والله أعلم.

(١) الأَعْرَجي، والعَرْجي كلاهما نسبة إلى الأَعْرَج، وبَلْعَرْج، وهو الحارث بن كعب بن سعد بن زيد مَنَاة بن تميم.

(٢) قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١٤ ب: «ولما ذكره الشِّيرازي في كتاب الألقاب نسبه كوفياً».

(٣) وفي الرواة رجل آخر اسمه الربيع بن بدر، يروي عن مولاه طلحة بن عبيد الله بن عوف. وقد خلطه ابن حبان في المجروحين ١/ ٢٩٧ بهذه الترجمة والصواب الفصل. ينظر تلخيص المتشابه في الرسم ٢/ ٦٨٢.

(٤) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٧٤، تاريخ البادي عن ابن معين ١٠١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠، التاريخ الصغير ٢/ ١٩٢، الضعفاء الصغير ٤٥، أحوال الرجال ١١٣، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٦، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٥٢، ٣٢٩، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢١، ٦٦٩، ٣/ ٦١، الضعفاء والمتروكين ١٠٦، الضعفاء الكبير ٢/ ٥٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٥٥، المجروحين ١/ ٢٩٧، الكامل ٣/ ٩٨٨ ـ ٩٩٢، تصحيفات =

قال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٢][*].

= المحدثين ٢/٨٣٨، الضعفاء والمتروكون ٢٠٧، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٩، سؤالات السِّجْزي وغيره للحاكم ٨٩ ـ ٩٠، تاريخ بغداد ٨/٤١٥ ـ ٤١٧، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/٩٤ ـ ٩٥،السابق واللاحق ١٩٩ ـ ٢٠٠، تلخيص المتشابه في الرسم ٢/٦٨٢، الضعفاء لابن الجوزي ٤٩ ب ـ ٥٠ أ، تهذيب الكمال ٩/٦٣ ـ ٦٦، ميزان الاعتدال ٢/٣٨ ـ ٣٩، ٣/١٦٤، المغني في الضعفاء ١/٢٢٧، ٢/٤٥٨، ديوان الضعفاء ١٠٠، ٢٢٢، الكاشف ١/٣٠٣، إكمال تهذيب الكمال ١٤ أ ـ ١٤ ب، تهذيب التهذيب ٣/٢٣٩ ـ ٢٤٠، تقريب التهذيب ٢٠٦، نزهة الألباب في الألقاب ٢/٣٧، خلاصة التذهيب ١١٤ ـ ١١٥.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٠٦، الكامل ١٣٤ أ، تاريخ بغداد ٨/٤١٦، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠ أ، تهذيب الكمال ٩/٦٥، ميزان الاعتدال ٢/٣٩، تهذيب التهذيب ٣/٢٣٩. لكن اقتصر المزي، والذهبي، وابن حجر على عبارة: «متروك».

(٢) إكمال تهذيب الكمال ١٤ ب، تهذيب التهذيب ٣/٢٤٠. وقد عزياه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري، وابن الجنيد، والكوسج: ليس بشيء؛ وفي رواية البادي: ليس بثقة؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة: ليس حديثه بشيء؛ وفي رواية معاوية بن صالح ـ كما في الكامل ـ: ضعيف، ليس بشيء؛ وفي رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة: كان ضعيفاً؛ وقال عثمان بن أبي شيبة: ضعيف الحديث؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير: ضعفه قُتيبة ـ (يعني ابن سعيد) ـ؛ وسيأتي إن شاء الله غمز أحمد بن حنبل له في كلام الساجي؛ وقال البخاري في التاريخ الصغير: يخالف في حديثه؛ وقال الجُوزجاني: واهي الحديث؛ وقال العجلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ، وأبو داود في موضع من رواية الآجري: ضعيف الحديث؛ وقال أبو داود كما في موضع آخر من رواية الآجري، والفسويُّ في موضع من المعرفة والتاريخ: لا يكتب حديثه؛ وقال الفسوي في موضع آخر منها: ضعيف، ليس حديثه بشيء؛ وفي موضع آخر منها أيضاً: ضعيف، متروك؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: لا يشتغل به، ولا بروايته، فإنه ضعيف الحديث، ذاهب الحديث؛ وقال=

....

= أيضاً ـ كما في علل الحديث ـ، وكذلك ابن خِراش: متروك الحديث؛ وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: ضعيف؛ وقال الساجي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: فيه ضعف، وكان أحمد بن حنبل إذا ذكره تبسم، يروي عن الأعمش عن أنس حديثاً منكراً؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: ليس بشيء؛ وقال ابن حبان في المجروحين: كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات المقلوبات ـ (في المجروحين: الموضوعات. بدل: المقلوبات. والصواب ما أثبته كما نقله غير ما واحد عن ابن حبان) ـ، وعن الضعفاء الموضوعات؛ وقال ابن عدي: وعامة حديثه ورواياته عمن يروي عنهم مما لا يتابعه أحد عليه؛ وقال أيضاً: وأبو معاوية ـ (يعني عبد الرحمن بن قيس الزَّعْفَراني) ـ شر من الربيع، وأضعف؛ وقال الأزدي، والدارقطني في موضع من سننه: متروك الحديث؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: منكر الحديث؛ وفي موضع آخر من السنن: ضعيف؛ وقال الحاكم ـ كما في سؤالات السِّجْزي ـ: ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات المقلوبات، وعن الضعفاء الموضوعات؛ وقال ابن حزم في المحلى لما ذكره مع جماعة: فليسوا بشيء، ولا يحتج بهم؛ وفي الإحكام: ساقط بإجماع؛ وقال البيهقي، والذهبي في موضع من ميزان الاعتدال: ضعيف؛ وقال الذهبي أيضاً في الكاشف، وفي موضع آخر من الميزان: واهٍ؛ وفي المغني: أحد الضعفاء؛ وقال ابن حجر: متروك.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٧٤، تاريخ البادي عن ابن معين ١٠١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٨٠، التاريخ الصغير ٢/ ١٩٢، الضعفاء الصغير ٤٥، أحوال الرجال ١١٣، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٥٢، ٣٢٩، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢١، ٦٦٩، ٣/ ٦١، الضعفاء الكبير ٢/ ٥٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٥٥، علل الحديث ١/ ٥٤، المجروحين ١/ ٢٩٧، الكامل ٣/ ٩٨٨، ٩٩٢، الضعفاء والمتروكون ٢٠٧، السنن للدارقطني ١/ ٩٩، ٣٤٠، سؤالات السِّجزي وغيره للحاكم ٨٩ ـ ٩٠، المحلى ٢/ ٢٠٣، الإحكام في أصول الأحكام ٤/ ٣، السنن الكبرى للبيهقي ١/ ٢٠٨، ٢/ ٢٨٤، ٣/ ٦٩، تاريخ بغداد ٨/ ٤١٦، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠ أ، تهذيب الكمال ٩/ ٦٤، ميزان الاعتدال ٣/ ١٦٤، ٣٠٣، المغني في الضعفاء ٢/ ٤٥٨، الكاشف ١/ ٣٠٣، إكمال تهذيب الكمال ١٤ ب، تقريب التهذيب ٢٠٦.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في الكامل ٣/ ٩٨٨ عن الدوري، عن ابن معين قوله فيه: «ضعيف، ليس بشيء». والذي في المرتب من تاريخ الدوري: =

٢٢١ ـ ق: الرَّبيع[1] بن حَبيب بن المَلاَّح أبو هشام[2] العَبْسي مولاهم، الكوفي، الأَحْول، وينسب إلى جَدِّه[3][4].

= «ليس بشيء» فقط. وفي الكامل ٣/ ٩٨٨ أيضاً عن معاوية بن صالح، عن ابن معين: «ضعيف، ليس بشيء». بَيْد أن الخطيب نقل في تاريخ بغداد ٨/ ٤١٦ عن معاوية، عن ابن معين: «ضعيف» دون زيادة. كما أنبه أيضاً إلى أنه يوجد في تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٩: «وقال عثمان بن أبي شيبة: الربيع بن زيد ضعيف الحديث». فكلمة: «زيد» صحفها النساخ عن: «بدر». وقد وجدت هذا القول في الربيع بن بدر صاحب هذه الترجمة في تاريخ الخطيب ٨/ ٤١٦، ولم أجد في الضعفاء من اسمه الربيع بن زيد.

ثم أقول: اتفق النُّقَّاد على جرح الربيع بن بدر، بيد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور أسقطوه، واقتصر البعض على عبارات لا تدل على الضعف الشديد. ومما يرجح رأي الجمهور أن جماعة من الذين سهلوا القول في جرحه عارضوا أنفسهم بإتلافه في موضع آخر، فيحمل تضعيفهم على الترك. كما أن بعضهم عنده تساهل في التجريح. فضلاً عن كثرة مناكير الربيع التي سماها الأئمة، وحسبك في رجحان جانب الترك أن ابن عدي الخبير بالروايات وعللها قال: «وعامة حديثه ورواياته عمن يروي عنهم مما لا يتابعه أحد عليه». وشهرة الربيع بالهلاك حملت ابن حزم على ادعاء الإجماع عليه بقوله: «ساقط بإجماع».

وخلاصة القول: إن الربيع بن بدر عُلَيْلَة ليس بثقة، ولا يكتب حديثه، متروك الحديث كما قال النسائي. والله أعلم.

(١) قال ابن حبان في المجروحين ١/ ٢٩٧: «وهو الذي يقال له: الربيع بن حسين، وقد قيل: إنه من ولد نوفل بن عبد الملك». وقال ابن معين ـ كما في تاريخ الدوري ٢/ ١٦٠ ـ: «وكان الربيع بن حبيب يقال له: الربيع الملاح».

(٢) قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١٥ أ: «وقال ابن خَلْفون في الثقات: ويقال أيضاً: أبو هاشم».

(٣) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٤٧ فيمن مات في العشر السادسة من المئة الثانية.

(٤) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٥٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٩٠، ٢/ ٣٤١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ =

قال النسائي: منكر الحديث[(١)(*)].

= ٢٧٧، التاريخ الصغير ٢/١٤٧، الضعفاء الصغير ٤٤، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦١٦، العلل الكبير ١/٤٨٢، الضعفاء والمتروكين ١٠٥، الكنى والأسماء ٢/١٥٣، الضعفاء الكبير ٢/٤٩ ـ ٥٠، الجرح والتعديل ٢/١/٤٥٨، المجروحين ١/٢٩٧، الكامل ٣/٩٩٤ ـ ٩٩٥، الضعفاء والمتروكون ٢٠٧ ـ ٢٠٨، تاريخ أسماء الثقات ١٢٧ الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/٩٣ ـ ٩٤، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠ أ، تهذيب الكمال ٩/٦٧ ـ ٦٩، ميزان الاعتدال ٢/٣٩ ـ ٤٠، المغني في الضعفاء ١/٢٢٨، ديوان الضعفاء ١٠٠، الكاشف ١/٣٠٣، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥١، إكمال تهذيب الكمال ١٤ ب ـ ١٥أ، تهذيب التهذيب ٣/٢٤٠ ـ ٢٤١، تقريب التهذيب ٢٠٦، خلاصة التذهيب ١١٥.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٠٥، الكامل ١٣٥ أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠ أ، تهذيب الكمال ٩/٦٨، ميزان الاعتدال ٢/٤٠، تهذيب التهذيب ٣/٢٤١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال ابن معين في رواية الدوري: الربيع بن حبيب... وهو أخو عائذ بن حبيب، وهما ثقتان؛ وفي رواية ابن الجنيد: ثقة؛ وقال المزي عقب إيراده قول ابن معين من رواية الدوري: وكذلك قال يعقوب بن شيبة؛ وقال مُغُلْطاي: وقال أبو أحمد الحاكم: لم يذكر محمد بن إسماعيل ـ يعني البخاري ـ ربيع بن حَبيب بن المَلاَّح في التاريخ، وقال ربيع بن حبيب عن نَوْفَل بن عبد الملك منكر الحديث. قال أبو أحمد: ولعمري إن حديث الربيع بن حبيب عن نوفل بن عبد الملك حديث منكر، لكن الحمل فيه عندي على نوفل، لا على الربيع، والربيع ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق ضُعِّف بسبب روايته عن نوفل بن عبد الملك، قال أبو أحمد الحاكم: الحمل على نوفل. وذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحُون والمُلَيِّنُون: قال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: حدث عنه عبيد الله بن موسى أحاديث مناكير؛ وقال البخاري ـ كما في تاريخيه، والضعفاء الصغير له، والعلل الكبير للترمذي ـ: منكر الحديث؛ وقال أبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم: كان شيعياً؛ وذكره أبو زرعة أيضاً في الضعفاء؛ وقال ابن أبي حاتم: وسمعته ـ (يعني أباه) ـ يقول: هو منكر الحديث. قلت: يكتب حديثه؟ قال: من شاء كتب، هو ضعيف؛ وقال أبو حاتم أيضاً: ليس بقوي، وأحاديثه عن نوفل بن عبد الملك، عن أبيه، عن علي، عن النبي ﷺ مناكير، ونوفل مجهول؛ وقال الساجي، وابن حبان: =

....

= منكر الحديث. زاد ابن حبان: كان ممن يخطىء حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد؛ وأورده الدارقطني في كتاب الضعفاء؛ وقال ابن حزم لما ذكره مع آخَرَيْن: وكلهم مجهولون؛ وقال ابن الجوزي: يروي عن. . . وعن نوفل بن عبد الملك، عن أبيه، عن علي مناكير؛ وقال الذهبي في المغني، والمجرَّد: ضعيف. زاد في المغني: الحديث؛ وفي الديوان، والكاشف: منكر الحديث. زاد في الكاشف: شيعي، وقد وثقه ابن معين.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٥٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٩٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٧٧، التاريخ الصغير ٢/ ١٤٧، الضعفاء الصغير ٤٤، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٦، العلل الكبير ١/ ٤٨٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٥٧، ٤٥٨، المجروحين ١/ ٢٩٧، الضعفاء والمتروكون ٢٠٧ ـ ٢٠٨، تاريخ أسماء الثقات ١٢٧، المحلى ٩/ ٧١٦، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠ أ، تهذيب الكمال ٩/ ٦٨، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٨، ديوان الضعفاء ١٠٠، الكاشف ١/ ٣٠٣، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥١، إكمال تهذيب الكمال ١٥ أ، تقريب التهذيب ٢٠٦.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن بعض العلماء خلط بين هذه الترجمة، وترجمة الرَّبيع بن حَبيب أبي سلمة الحَنَفي البصري، حيث جعلوا بعض أقوال النُّقَّاد في أبي سلمة في هذه الترجمة، وبالعكس. فالعقيلي قال في ترجمة الربيع بن حبيب العَبْسي الكوفي من الضعفاء الكبير ٢/ ٥٠: «حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا صالح، قال: حدثنا علي، قال: سألت يحيى عن الربيع بن حَبيب أبي سلمة؟ فقال: تَعْرِف وتُنْكِر. وقال بيده. قلت: نحو عمر بن الوليد ـ (يعني الشَّنِّي) ـ؟ قال: هو نحوه». فهذا ـ كما هو ظاهر ـ في أبي سلمة البصري، لا في صاحب هذه الترجمة، وقد أورده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٥٧، في ترجمة أبي سلمة على الصواب. لكن ابن أبي حاتم قال في آخر ترجمة أبي سلمة من الكتاب المذكور بعد أن أورد توثيق ابن معين، وابن المديني له، وقول أحمد فيه: ما أرى به بأساً: «سألت أبي عن الربيع بن حبيب؟ فقال: ليس بقوي، وأحاديثه عن نوفل بن عبد الملك، عن أبيه، عن علي، عن النبي ﷺ مناكير، ونوفل مجهول. قال أبو محمد ـ (هو ابن أبي حاتم) ـ: اتفاق أحمد، ويحيى على توثيقه يدل على أن إنكار حديثه عن نوفل ليس منه، وأنه من نوفل بن عبد الملك». كذا جاء في النسخة الأصل التي اعتمد عليها في تحقيق الجرح والتعديل، =

....

= وأما النسخة الأخرى فقد ورد فيها هذا الكلام في آخر ترجمة الرَّبيع بن حَبيب الكوفي ونقله مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١٤ ب ـ ١٥ أ من ترجمة أبي سلمة من الجرح والتعديل. وعلق محقق الجرح والتعديل على هذه القطعة بقوله: «وهي عبارة مختلة فإن المناكير التي أنكرت على الربيع، يرويها عن نوفل، ويرويها عنه عبيد الله بن موسى كما في التهذيب عن ابن عدي، ولم يذكر المؤلف في ترجمة الربيع بن حبيب أبي سلمة أنه روى عن نوفل، ولا أنه روى عنه عبيد الله بن موسى، وإنما ذكر هذا في الترجمة الآتية ترجمة الربيع بن حبيب الملاح، وهو غير هذا قطعاً، فإن كنية هذا أبو سلمة، وكنية الملاح أبو هشام؛ وهذا حنفي، والملاح عبسي؛ وهذا بصري، والملاح كوفي، وهكذا لا تصلح هذه العبارة في الترجمة الآتية ـ (يعني ترجمة أبي هشام) ـ فإن الملاح لم ينقل المؤلف توثيق أحمد، ولا يحيى له، وحكى غيره عن أحمد أنه قال: حدث عنه عبيد الله بن موسى بمناكير. والأشبه أن المؤلف كان سأل أباه عن الربيع بن حبيب، فظن أبوه أن السؤال عن الملاح، فأجابه بحسبه، فأدرج المؤلف ذلك في هذه الترجمة ـ (يعني ترجمة أبي سلمة) ـ، ثم بعد ذلك كتب رأيه، ثم كأنه تبين له، أو لمن بعده أن جواب أبيه إنما هو في الملاح فحولت العبارة برمتها إلى ترجمة الملاح». فتبين أن قول أبي حاتم: «ليس بقوي...» هو في الكوفي. وأما تعليق ابنه ففيه خلط بين الترجمتين. هذا، وقال مُغُلْطاي في ترجمة الكوفي من إكمال تهذيب الكمال ١٥ أ: «وقال الساجي: منكر الحديث. قال: وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ما أرى به بأساً». فتعديل أحمد لا يصح إيراده في هذه الترجمة، وإنما هو في أبي سلمة كما صنع ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل. وقد جاء في الضعفاء لابن الجوزي ٥٠ أ: «الربيع بن حبيب أبو سلمة... الكوفي، يروي عن الحسن، وأبي جعفر ـ (يعني محمد بن علي بن الحسين) ـ، وعن نوفل بن عبد الملك... وقال أحمد، ويحيى: هو ثقة... قال الدارقطني: وهو ضعيف، وأما الربيع بن حبيب البصري فلا يُترك». فالكنية، والشيوخ عدا نوفل، وقول أحمد، كلها مما أدخله ابن الجوزي في ترجمة الكوفي، والصواب كون ذلك كله في ترجمة البصري. وأما نقله عن الدارقطني أنه قال فيه: «ضعيف». ففيه تصرف، لأن أبا الحسن أورده في الضعفاء ٢٠٧ ـ ٢٠٨ ولم يقل فيه تلك اللفظة.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على الرَّبيع بن حَبيب بن المَلاَّح الكوفي بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. والمُعَدِّلُون هم: ابن معين المعروف بالتساهل في التوثيق خاصة، وتبعه يعقوب بن شيبة ـ كما زعم المزي ـ، وكذلك أبو أحمد الحاكم، وابن حجر. واعتمد =

....

=ابن شاهين على توثيق ابن معين في إيراد هذا الرجل في كتاب الثقات. وأما المُجَرِّحون فهم: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والساجي، وابن حبان، والدارقطني، وابن حزم، وابن الجوزي، والذهبي.

وقد بَيَّن النُّقَّاد أن حديثه عن نوفل بن عبد الملك منكر، لكن المعدلين جعلوا الحمل فيه على نَوْفَل، لا عليه. قال ابن معين ـ كما في سؤالات ابن الجنيد ٣٥٣ ـ: «الربيع بن حبيب أخو عائذ بن حبيب ثقة... وكان الربيع بن حبيب هذا يقال له: ربيع بن الملاح، هو الذي روى عن نوفل بن عبد الملك ـ ونوفل ليس بشيء ـ، عن علي، عن النبي ﷺ في ذوات الدَّرّ». وسبق قول أبي أحمد الحاكم، وابن حجر اللذين اتبعا ما ذكره ابن معين، وقد تقدم أن ابن معين متساهل في التوثيق، وعلى هذا يُحمل توثيقه للربيع. وهو أيضاً متعنت في الجرح، وعليه يُحمل إسقاطه لنوفل، بل لم يسقطه غيره، ورغم شدة أبي حاتم في النقد لم يزد في نوفل على قوله: «مجهول» أي مجهول الحال، لا العين لرواية غير ما واحد عنه. وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ٥٦٧: «نَوْفَل بن عبد الملك بن المغيرة... مستور». وقد اعتمد المتأخرون أيضاً في جعل العُهدة على نوفل بن عبد الملك على تعليق ابن أبي حاتم السابق، وأبو محمد اعتمد في ذلك على أساس فاسد وهو اتفاق أحمد، ويحيى على توثيق الربيع.

والذي أراه أن الراجح في الربيع الجرح، لا التعديل. لأن المعدلين لا يخلو أمرهم عن: تساهل، أو اتباع، أو وَهْم ووَهَم. وأما المجرحون وإن كان فيهم بعض المتشددين، ففيهم أيضاً أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زرعة، والذهبي، وهم شيوخ المعتدلين. وهذا أحمد بن حنبل يقول: «حدث عنه عبيد الله بن موسى أحاديث مناكير». دون ذكر نوفل أصلاً.

لكن لا ينبغي إنزال الربيع عن درجة الضعفاء المعتبر بهم لأن أبا حاتم رغم تعنته أذن بكتب حديثه في الضعفاء، وبهذا لا تكون الشُّقَّة بعيدة جداً بين المُوَثِّقين والمُجَرِّحين. وإن كان بعض النقاد ـ كالبخاري ـ أهدروه، وقد يؤيد رأيهم قول ابن عدي في الكامل ٣/ ٩٩٥ بعد أن ذكر له عدة أحاديث: «وهذه الأحاديث مع غيرها يرويها عن الربيع بن حبيب عبيد الله بن موسى، وليست بالمحفوظة، ولا يُروى ـ (كذا) ـ إلا من هذا الطريق». إلا أن تخفيف جرحه أنسب.

وخلاصة القول: إن الربيع بن حَبيب بن المَلاَّح ضعيف، يكتب حديثه للاعتبار حسبما ترجح لي. والله أعلم.

٢٢٢ ـ الرَّبيع بن سُليمان[١].

قال النسائي: ضعيف[٢][*].

(١) جاء في الضعفاء والمتروكين للنسائي ١٠٦، ونسخة أحمد الثالث ٥ ب: «ربيع بن سليمان عن عُمارة ضعيف». ولعل عُمارة مصحف عن: لِمَازَة، بل هو الراجح في نظري، ولِمَازَة هو ابن زَبَّار أبو لَبيد البصري. وعلى هذا فالربيع هو ابن سُليمان أو سُلَيْم، أبو سُليمان الأَزدي، البصري، الخُلْقَاني. وقد فَرَّق الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٤٠ ـ ٤١ بين الربيع بن سليمان الأزدي البصري الخُلْقاني، والربيع بن سُلَيْم الذي قال فيه ابن معين: ليس بشيء. وأبو حاتم: شيخ. وهما واحد. ونسب الذهبي ابن سُلَيْم إلى الكوفة، وذكر فيه قول أبي الفتح الأزدي: «منكر الحديث». فلعل الذي تكلم فيه الأزدي هو كوفي غير البصري الذي لابن معين، وأبي حاتم كلام فيه. وإليك الآن أسماء المراجع التي ترجمت للربيع بن سليمان أو سُلَيْم البصري:

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦١، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٣٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٧٦، الضعفاء والمتروكين ١٠٦، الضعفاء الكبير ٢/ ٥٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٦٣، الثقات ٦/ ٢٩٩، الكامل ٣/ ٩٩٧، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٩، الأنساب ٥/ ١٧٩، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٤١، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٨، ديوان الضعفاء ١٠٠، لسان الميزان ٢/ ٤٤٥.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٠٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال أبو حاتم: شيخ. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٦٣، الثقات ٦/ ٢٩٩.

فقول ابن معين: «ليس بشيء» يستعمله أبو زكريا غالباً في الجرح الشديد الذي يطرح به حديث الراوي، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة خالد بن أيوب البصري ٢/ ١/ ٣٢١: «ذكر أبي عن إسحاق بن منصور ـ (يعني الكوسج) ـ، عن يحيى بن معين أنه قال: خالد بن أيوب لا شيء ـ يعني: ليس بثقة ـ». وقد يستعمله فيمن كان قليل الحديث دون إرادة التضعيف، قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام =

....

=٢/ ٢٢٤أ: «وقول ابن معين فيه - (يعني في صالح بن رستم البصري) -: لا شيء، معناه فيه أنه ليس كغيره، فإنه قد عهد يقول ذلك فيمن يقل حديثه، فاعلم ذلك»، وقال أيضاً في نفس الكتاب ١/ ٢٠٩ب: «وما روى ابن أبي خيثمة عن ابن معين من قوله فيه - (يعني في بكار بن عبد العزيز الثقفي) -: ليس بشيء، إنما يعني بذلك قلة حديثه، وقد عهد يقول ذلك في المقلين، وفسر قوله فيهم ذلك بما قلناه». ويبدو أن أبا زكريا أراد بقوله في صاحب هذه الترجمة: «ليس بشيء» قلة حديثه، لا شدة ضعفه. وقد قال في رواية ابن الجنيد - ٣٣٦ -: «وإنما كان عند الربيع بن سُلَيم حديثان، أو ثلاثة». دون تضعيف. ويمكن أن يكون أراد مع قلة الحديث الغمز اليسير.

وأما قول أبي حاتم: «شيخ». فهو حكم وسط بين التعديل والتجريح، قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ٢/ ١٤أ: «لفظ - (شيخ) - لا يعطي. . . معنى التعديل المبتغى، ولا أيضاً التجريح». وقال الذهبي في ترجمة العباس بن الفضل العَدَني من ميزان الاعتدال ٢/ ٣٨٥: «سمع منه أبو حاتم، وقال: شيخ. فقوله: هو شيخ، ليس هو عبارة جرح. . . ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة». وقال الزركشي في النكت على علوم ابن الصلاح ١٥٣ب: «قال الحافظ جمال الدين المزي: المراد بقولهم: شيخ: إنه لا يترك، ولا يحتج بحديثه مستقلاً». وقد يراد مع ذلك قلة الحديث، قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ١/ ٢٧٠ب: «هذه اللفظة يطلقونها على الرجل إذا لم يكن معروفاً بالرواية ممن أخذ، وأخذ عنه، وإنما وقعت له رواية لحديث، أو أحاديث فهو يرويها، هذا الذي يقولون فيه: شيخ. وقد لا يكون من هذه صفته من أهل العلم، وقد يقولونها للرجل باعتبار قلة ما يرويه عن شخص مخصوص». ويبدو أن أبا حاتم أراد توسط الربيع بين أهل الجرح والتعديل مع قلة حديثه.

وأما ابن حبان فإن إيراده له في الثقات دون بيان تأخره كثيراً في أهل العدالة، دليل على تساهله المشهور.

فتبين أن الربيع ليس من أهل الاحتجاج كما زعم البعض، وليس بمطَّرَح. لكن هل هو في أدنى درجات التعديل، أم أنه من الملينين، والضعفاء؟ هذا ما لا أقطع بشيء منه، ولا ضَيْر ما دام الحكم واحداً في الأصل، وهو كتابة حديثه للاعتبار. والله أعلم.

٢٢٣ ـ الرَّبيع بن سَهْل بن الرُّكَيْن بن الرَّبيع بن عُمَيْلة الفَزاري، الكوفي[١]، نزل بغداد[٢][٣][٤].

قال النسائي: ضعيف[٥][*].

---

(١) المشهور أنه كوفي. لكن جاء في الضعفاء والمتروكين طبعة بيروت ١٠٥، وطبعة حلب ٤١ نسبته إلى البصرة. ولعلها من أوهام النساخ، لأني لم أجدها في نسخة أحمد الثالث من كتاب النسائي، ولا في تاريخ بغداد الذي نقل عبارة النسائي.

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/١٥٦ ـ ١٥٧ فيمن مات في العشر السابعة من المئة الثانية.

(٣) جمع بعض المتأخرين بين صاحب هذه الترجمة، والرَّبيع بن الرُّكين بن الرَّبيع بن عُمَيْلَة الفزاري. والصواب التفريق كما صنع المتقدمون، وجمهور المتأخرين. وينظر تعليقات محقق كتاب الجرح والتعديل ٢/١/٤٦٠ ـ ٤٦١.

(٤) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٦١، التاريخ الكبير ٢/١/٢٧٨، التاريخ الصغير ٢/١٥٦ ـ ١٥٧، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/٤٣٢، الضعفاء والمتروكين ١٠٥، الضعفاء الكبير ٢/٥١، الجرح والتعديل ٢/١/٤٦٣ ـ ٤٦٤، الكامل ٣/٩٩٦، الضعفاء والمتروكون ٢٠٨ ـ ٢٠٩، تاريخ بغداد ٨/٤١٧، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠أ، ميزان الاعتدال ٢/٤١، المغني في الضعفاء ١/٢٢٨، ديوان الضعفاء ١٠٠، لسان الميزان ٢/٤٤٦، تعجيل المنفعة ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٠٥، تاريخ بغداد ٨/٤١٧، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠أ، تعجيل المنفعة ١٢٤. لكن لفظ الأخير: «ضَعَّفه النسائي».

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُعَدِّلون: قال أبو حاتم: شيخ.

ب ـ المُجَرِّحُون: قال ابن معين في رواية الدوري: وليس هو بشيء؛ وقال أيضاً ـ كما في لسان الميزان ـ: ليس بثقة؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير، والتاريخ الصغير: يُخالف في حديثه. زاد في الصغير: روى عن سعيد بن عُبَيْد ـ (يعني الطَّائي) ـ عجائب؛ وقال أبو زرعة في رواية البَرْذعي، وابن أبي حاتم: منكر الحديث؛ وقال أبو داود: ضعيف؛ وأورده الدارقطني في كتاب: الضعفاء والمتروكون؛ وزعم ابن الجوزي أن الدارقطني قال: ضعيف؛ وقال الذهبي: ضَعَّفُوه؛ وقال الهيثمي في موضعين: ضعيف؛ وفي موضع آخر: ولم أعرفه.

٢٢٤ ـ خت ت ق: الرَّبيع بن صَبِيْح أبو حَفْص، أو أبو بكر[١] السَّعْدي مولاهم، البصري، الصالح، المجاهد، المُصَنِّف. مات في البحر قافلاً من غزوة في الهند، فدفن في إحدى جزائر البحر[٢] سنة ستين ومئة[٣].

= تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦١، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٧٨، التاريخ الصغير ٢/ ١٥٧، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٣٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٦٤، الضعفاء والمتروكون ٢٠٨ ـ ٢٠٩، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠أ، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٨، ديوان الضعفاء ١٠٠، مجمع الزوائد ٥/ ١٨٩، ٧/ ٢٧٨، ٩/ ١٣٨، لسان الميزان ٢/ ٤٤٦، تعجيل المنفعة ١٢٤ ـ ١٢٥.

فقد اتفق النُّقَّاد على جرح الرَّبيع بن سَهْل، وتضعيفه. سوى أبي حاتم حيث قال فيه: «شيخ». وهذه العبارة هي حكم وسط بين التعديل والتجريح كما تقدم، لا تدل على الضعف المطلق، وهي أقرب للتعديل منه إلى الجرح، وقد عَدَّها النُّقَّاد في أدنى درجات التعديل، وصاحبها يكتب حديثه للاعتبار.

لكن المُجَرِّحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها الرَّبيع بن سَهْل، فبعضهم أَهْدَره، وجعله البعض الآخر في الضعفاء المعتبر بهم. ولم يعرفه الهيثمي في موضع، لكنه عَرَفه بالضَّعْف في غير ما موضع. وقد استنكر عليه النُّقَّاد أحاديث قليلة مسماة يظهر فيها ضعف، لكن لم يبن لي منها هلاكه. وحسبك في عدم شدة ضعفه أن أبا حاتم المتعنت قال فيه: «شيخ».

وخلاصة القول: إن الربيع بن سَهْل بن الرُّكَيْن ضعيف ـ كما قال النسائي ـ، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) وقال ابن حبان في المجروحين ١/ ٢٩٦: «كنيته أبو جعفر». فلعلها تصحفت عن أبي حفص.

(٢) ذكر جماعة من الأئمة أنه مات بأرض السِّنْد. ولا معارضة بينه وبين ما أثبته أعلاه. لأن الغزاة رجعوا عن طريق ساحل السِّنْد. ويرى البعض أنه مات باربد، وهي البلد التي حدثت فيها الغزوة، وهي من بلاد الهند.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦١ ـ ١٦٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١١، معرفة الرجال ١/ ٩٥، ١٣٣، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٥٩، تاريخ خليفة ٤٣٠، العلل ومعرفة الرجال=

قال النسائي: ضعيف(١)(*).

= ١/ ١٦١، ٢٤٦، ٢/ ١٠٨، ٢٢٧، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٥٩، ١٩٠، ١٩٣، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩، التاريخ الصغير ٢/ ١٣٥، الضعفاء الصغير ٤٤، أحوال الرجال ١٢٣، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٠٦، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ٥٣، ١٣٥، العلل الكبير ٢/ ٩٧٧، الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٥ب، الجعديات ٢/ ١١١٦ ـ ١١١٧ ـ ١١١٩ ـ ١١٢٠، ١١٣٨، ١١٤٠، الضعفاء الكبير ٢/ ٥٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥، المجروحين ١/ ٢٩٦، الكامل ٣/ ٩٩٢ ـ ٩٩٤، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٦ب، تصحفات المحدثين ٢/ ٧٩٠، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٤٥٢، تاريخ أسماء الثقات ١٢٦، السابق واللاحق ٢٢٣ ـ ٢٢٤، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠أ، الكامل في التاريخ ٥/ ٥٥، تهذيب الكمال ٩/ ٨٩ ـ ٩٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٤١ ـ ٤٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٨، ديوان الضعفاء ١٠٠، الكاشف ١/ ٣٠٤، سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٨٧ ـ ٢٨٩، العِبَر في خبر من غَبَر ١/ ٢٣٤، المُجَرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥١، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢١٠، إكمال تهذيب الكمال ١٦ب ـ ١٧أ، شرح علل الترمذي ١/ ١١٩ ـ ١٢٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨، تقريب التهذيب ٢٠٦، خلاصة التذهيب ١١٥.

(١) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٥ب، الكامل ١٣٤ب، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠أ، تهذيب الكمال ٩/ ٩٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٤١، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٤٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال بِشْر بن عُمر الزَّهْراني: ذهبت إلى شعبة يوماً، فإذا هو يقول: تبلغون عني ما لم أتكلم به؟! من سمعني منكم أقع في الربيع بن صَبِيْح؟ والله لا أحدثكم بحديث حتى تأتون ـ (كذا) ـ الربيع فتكذبون أنفسكم، إن في الرَّبيع خصالاً يكون في الرجل الخصلة الواحدة منها فيسود بها؛ وقال شعبة أيضاً في رواية مسلم بن إبراهيم الفَرَاهيدي: الربيع بن صَبيح من سادات المسلمين؛ وقال محمود بن غَيْلان ـ كما في الجعديات ـ: حدثنا أبو داود ـ (يعني الطيالِسي) ـ، قال: قال شعبة: لقد بلغ الربيع بن صَبِيْح في مِصْرنا هذا ما لم يبلغه الأَحْنف بن قيس. قال أبو داود: يعني في الارتفاع؛ وقال حجاج بن محمد الأعْور: سألت شعبة، قلت: أيهما أحبّ إليك: حديث مُبَارك ـ (يعني ابن فَضَالة) ـ، أو الربيع بن صَبيح؟ فقال: مبارك أحب

....

=إليّ منه؛ وقال الوثيق بن يوسف الثَّقَفي ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ : ما رأيت رجلاً أَسْوَد ـ (أي أجلّ) ـ من الربيع بن صَبيح؛ وقال الفلاس، ومحمد بن المثنى ـ كما في الضعفاء الكبير، واللفظ للأول ـ: كان عبد الرحمٰن ـ (يعني ابن مهدي) ـ يحدث عن الربيع بن صَبِيْح؛ وقال أبو الوليد الطَّيالِسي في رواية أبي داود من رواية الآجري: ما تكلم أحد في الربيع إلا والربيع فوقه؛ وفي رواية البخاري ـ كما في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير، واللفظ للأخير ـ: كان الربيع لا يدلس، وكان المبارك بن فَضَالة أكثر تدليساً منه؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، وفي موضع من روايتي ابن مُحْرز، وابن أبي خَيْثمة: ثقة؛ وقال ابن محرز في موضع آخر: وسمعت يحيى وقيل له: ربيع بن صَبيح؟ فقال: ثقة. قيل له: فمبارك بن فَضَالة؟ قال: ليس به بأس، لم يكن بالكذوب، ليس منهما إلا قريب من صاحبه. قيل له: يزيد بن إبراهيم التُّسْتَري؟ قال: هو أرفع من هؤلاء كثيراً؛ وقال عثمان الدارمي: وسألته عن الرَّبيع بن صَبيح؟ فقال: ليس به بأس. وكأنه لم يُطْره، قلت: هو أحبّ إليك، أو المبارك؟ فقال: ما أقربهما؛ وقال الدوري ـ كما في الجعديات ـ : سألت يحيى بن معين عن الربيع بن صَبيح، والمبارك؟ قال: ما أقربهما، لا بأس بهما؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية الغَلَابي ـ كما في تهذيب التهذيب ـ الربيع، ومبارك صالحان؛ وقال ابن المديني ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: ومبارك أحب إليّ من الربيع؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: لا بأس به رجل صالح؛ وقال عبد الله بن أحمد في موضع آخر: سئل أبي عن مبارك، والربيع بن صَبيح؟ فقال: ما أقربهما، مبارك، وهشام ـ (يعني ابن حَسَّان) ـ جالسا الحسن جميعاً عشر سنين، وكان مبارك يدلس؛ وقال الفضل بن زياد القطان: سمعت أبا عبد الله ـ وسأله أبو جعفر: مبارك أحبّ إليك أم الربيع؟ قال: ربيع، وأما عفان، وهؤلاء فيقدمون مباركاً عليه، ولكن الربيع صاحب غزو، وفضل. فقيل له: كان عبد الرحمٰن ـ (يعني ابن مهدي) ـ يحدث عن الربيع بن صَبيح؟ قال: نعم. وسمعت أبا عبد الله يقول: كنت أترك حديث وكيع حديث الربيع ـ (يعني حديث وكيع عن الربيع) ـ فندمت. قيل له: فكنت تكتب حديث مبارك؟ فقال: نعم؛ وقال الميموني: قلت لأبي عبد الله: الربيع بن صَبِيْح؟ قال: ليس له كثير شيء... وليس به بأس؛ وقال البخاري ـ كمافي العلل الكبير ـ: الربيع بن صَبيح صدوق؛ وقال العجلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: لا بأس به؛ وقال أبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم: شيخ صالح، صدوق؛ وقال أبو حاتم: الربيع بن صَبيح رجل صالح، ومبارك بن فَضَالة أحبُّ إليّ منه؛ وقال=

....

=عثمان بن سعيد الدارمي بعد أن نقل قول ابن معين السباق: المبارك عندي فوقه فيما سمع من الحسن، إلا أنه ربما دَلَّس؛ وقال ابن عدي: وللربيع أحاديث صالحة مستقيمة، ولم أرَ له حديثاً منكراً جداً، وأرجو أنه لا بأس به، وبرواياته؛ وقال ابن خَلْفون: كان رجلاً صالحاً، عابداً، وكان صدوقاً، إلا أني رأيتهم يقدمون عليه المبارك بن فَضَالة في الحسن البصري؛ وقال الذهبي في الكاشف: وكان صدوقاً، غزاءً، عابداً؛ وفي المُجَرَّد: حسن الحديث؛ وقال ابن حجر في التقريب: صدوق سيء الحفظ، وكان عابداً، مجاهداً. وقد ذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ **المُجَرِّحُون والمُلَيِّنُون:** قال البخاري ـ في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير ـ، والفلاسُ ـ واللفظ للأول ـ: وكان يحيى القطان لا يحدث عنه؛ وقال محمد بن المثنى ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: ما سمعت يحيى حَدَّث عن الربيع بن صَبيح شيئاً قط؛ وقال ابن المديني في رواية الحسن بن علي الحُلْواني: جَهِدت بيحيى أن يحدثني بحديث الربيع، فأبى عليّ؛ وقال أيضاً في رواية صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الجرح والتعديل ـ: قلت ليحيى بن سعيد القطان: ما أراك حدثت عن الربيع بن صَبيح شيئاً؟ قال: لا، ومبارك بن فَضَالة أحبّ إليّ منه؛ وقال ابن عمار المَوْصِلي: كان يحيى بن سعيد لا يرضى الربيع بن صَبيح؛ وقال محمد بن إدريس الشافعي الإمام: كان الربيع بن صَبيح رجلاً غَزاء، وإذا مدح الرجل بغير صناعته فقد وُهِص ـ يعني دُقَّ ـ؛ وقال عَفّان بن مسلم في رواية الفلاس ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: أحاديث الربيع مقلوبة كلها؛ وقال ابن سعد: وكان ضعيفاً في الحديث، وقد روى عنه الثوري، وأما عَفَّان فتركه فلم يُحَدِّث عنه؛ وقال ابن معين في موضع من رواية ابن أبي خَيْثمة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ضعيف الحديث؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى ـ (يعني ابن معين) ـ عن مبارك بن فَضَالة؟ فقال: ضعيف، هو مثل الربيع بن صَبيح في الضَّعْف؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: هو عندنا صالح، ليس بالقوي؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ـ: سألت علي بن عبد الله عن المبارك، والربيع؟ فقال: المبارك؛ وقال أبو بكر المرُّوذي: وذَكَر ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ الربيع بن صَبِيح فتكلم فيه بكلام لَيِّن؛ وقال الميموني في موضع آخر: قلت: فالربيع بن صَبيح؟ قال لي: هو في هديه رجل صالح، وليس عنده حديث يُحتاج إليه فيه. كأنه ضَعَّف أمره؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية المرُّوذي أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كان معتزلياً؛ وقال الفلاس: ليس=

....

=بالقوي؛ وقال الجُوزجاني: المبارك بن فَضالة، والربيع بن صَبيح يُضَعَّف حديثهما، ليسا من أهل الثَّبْت؛ وقال يعقوب بن شَيبة: رجل صالح صدوق ثقة، ضعيف جداً؛ وأورده أبو زرعة في الضعفاء؛ وقال أبو داود في رواية الآجري - كما في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال -: زعموا أنه اختلط عليه مسائل عطاء، والحسن؛ وقال الساجي: ضعيف الحديث، أحْسَبِه كان يهم، وكان صالحاً عابداً؛ وقال ابن حبان: وكان من عباد البصرة، وزهادهم... إلا أن الحديث لم يكن من صناعته، فكان يهم فيما يروي كثيراً حتى وقع في حديثه المناكير من حيث لا يشعر، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما يوافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأساً؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم؛ وقال جمال الدين الزيلعي: ضعيف.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١١، معرفة الرجال ١/ ٩٥، ١٣٣، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٥٩، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٦١، ٢٤٦، ٢/ ١٠٨، ٢٢٧، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٥٩، ١٩٠، ١٩٣، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٧٨ - ٢٧٩، الضعفاء الصغير ٤٤، أحوال الرجال ١٢٣، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ٥٣، ١٣٥، العلل الكبير ٢/ ٩٧٧، الجعديات ٢/ ١١١٦ - ١١١٧، ١١١٩، الضعفاء الكبير ٢/ ٥٢، ونسخة الظاهرية ٦٧ب، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٦٤، ٤٦٥، المجروحين ١/ ٢٩٦، الكامل ٣/ ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، تاريخ أسماء الثقات ١٢٦، تهذيب الكمال ٩/ ٩٢، ٩٣، الكاشف ١/ ٣٠٤، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥١، نصب الراية ٣/ ١٠٩، إكمال تهذيب الكمال ١٦ب، ١٧أ، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٠، تقريب التهذيب ٢٠٦، تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٩/ ٩١، ٩٢.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور ينبغي التنبيه عليها، أولها: ما جاء في الضعفاء الكبير ٢/ ٥٢، ونسخة الظاهرية ٦٧ب عن البخاري قال: «قال لي أبو الوليد: كان الربيع يدلس». وهو وهم، والصواب أن البخاري قال عن أبي الوليد: «كان الربيع لا يدلس». وثانيها: ما نقله مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١٧أ، فقال: «ولما ذكره العقيلي في جملة الضعفاء قال: بصري، سيد من سادات المسلمين». فهذا لا يوجد في ترجمة الربيع من الضعفاء الكبير. وثالثها: أن ما سبق ضمن أقوال المُجَرِّحين من رواية الميموني عن أحمد بن حنبل: جعله مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١٦ب - ١٧أ -=

....

=وتبعه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ٢٤٨ ـ عن خالد بن خِداش بدل أحمد بن حنبل استناداً إلى تقدم ذكر ابن خِداش في سؤالات الميموني. والصواب أن القول لأحمد بن حنبل. وآخرها: إن ابن شاهين قال في تاريخ أسماء الثقات ١٢٦، ونسخة الحكمي المكية ١٥ب: «وقال فيه يحيى: لا بأس به، رجل صالح». فهذا القول بهذا اللفظ معروف عن أحمد بن حنبل، لا عن ابن معين.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على الرَّبيع بن صَبيح بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. بل وقع الاختلاف عند جماعة من الأئمة مع أنفسهم، فَعَدَّلوه تارة، ولَيَّنوه أخرى. وقد عَدَّه جمهور المُعَدِّلين في الدرجة التالية للتوثيق المطلق. وأما جمهور المجرِّحين فجعلوه من الضعفاء الذين يعتبر بهم، وفي هؤلاء وأولئك فريق مشترك.

وانفرد ابن معين ـ كما في عدة روايات ـ بالتوثيق المطلق. وهو معروف بالتساهل في التوثيق، وقد أنزله عن هذه الدرجة في بعض المواضع، بل قال فيه في غير ما رواية: «ضعيف». لكن الذين نقلوا عنه التعديل أكثر من الذين نقلوا عن الجرح.

كما كاد عَفَّان بن مسلم أن ينفرد بالإسراف في جرحه. وعَفَّان متعنت، قال علي بن المديني ـ كما في تهذيب التهذيب ٧/ ٢٣٢: «أبو نعيم ـ (يعني الفضل بن دُكين) ـ، وعَفَّان صدوقان، لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه». وقال أحمد بن حنبل ـ كما في ميزان الاعتدال ٣/ ٢٨٨ ـ: «ومن الذي كان يرضى عَفَّان!».

ومن نظر في أقوال جمهور المُعَدِّلين والمُجَرِّحين، ترجح عنده عَدّ الربيع في أدنى درجات التعديل كما فعل ابن جحر، وبهذا يحصل التوسط بين أقوال النقاد. ومما يرجح جانب العدالة أن ابن عدي الخبير بالروايات وعللها قال: «وأرجو أنه لا بأس به، وبرواياته». والبخاري شيخ الصنعة قال: «صدوق». والذهبي رأس المتأخرين قال مرة: «وكان صدوقاً»، ومرة: «حسن الحديث».

وقول يعقوب بن شَيبة: «رجل صالح صدوق ثقة، ضعيف جداً» يعارض في الظاهر آخره أوله. إلا أن المراد فيما يبدو صلاحه وصدقه وثقته في دينه، وأما في الحديث فضعيف.

وأما ما نقله مُغُلْطاي عن المرُّوذي عن أحمد بن حنبل أنه قال فيه: «كان معتزلياً». فلا يُعتد به لعدم ثبوته في نظري، حيث إن أحمد له عدة أقوال في الربيع لم=

٢٢٥ ـ بخ: الرَّبيع بن عبد الله بن خُطَّاف أبو محمد البصري، الأَحْدَب[١][٢].

قال النسائي: ليس بالقوي[٣][*].

=يَذْكر فيها هذا، وأكثر تلك الأقوال في التعديل. كما أني لم أجد تلك التهمة في سؤالات المرّوذي لأحمد، ويضاف إلى هذا كثرة أوهام مُغُلْطاي في كتابه المذكور.

وخلاصة القول: إن الرَّبيع بن صَبيح محله الصدق، أرجو أن يكون حسن الحديث في الجملة. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٦٠ فيمن مات في العشر السابعة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٩٨، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٧٢، التاريخ الصغير ٢/ ١٦٠، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٣١، الضعفاء والمتروكين ١٠٥، الكنى والأسماء ٢/ ٩٦، الضعفاء الكبير ٢/ ٤٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٦٦، الثقات ٦/ ٢٩٧، الكامل ٣/ ٩٩٥ ـ ٩٩٦، تاريخ أسماء الثقات ١٢٧، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠أ، تهذيب الكمال ٩/ ٩٥ ـ ٩٦، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢٢٨، ديوان الضعفاء ١٠٠، إكمال تهذيب الكمال ١٧أ، ذيل الكاشف ١٠٢ ـ ١٠٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٤٩، تقريب التهذيب ٢٠٦، خلاصة التذهيب ١١٥.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٠٥، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٢.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال علي بن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: سألت عبد الرحمٰن بن مهدي عن الربيع بن عبد الله. . . . ؟ فقال: كان عندي ثقة في حديثه. قلت لعبد الرحمٰن: كان يرى القدر؟ قال: كان يجالس عمرو بن فائد يوم الجمعة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق، رُمي بالقدر. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنُون: قال علي بن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الكامل ـ: سألت يحيى عن الربيع بن عبد الله بن خُطَّاف. . . وقلت=

....

=ليحيى: إن عبد الرحمٰن يثني عليه؟ فقال يحيى: أنا أعلم به. وجعل يحيى يضرب فخذه تعجباً من عبد الرحمٰن. فقلت ليحيى: لا أروي عن هذا الشيخ شيئاً أبداً؟ قال: أجل، فلا ترو عنه شيئاً؛ وقال الذهبي: ليس بقوي، مقل.

العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٩٨، الضعفاء الكبير ٢/ ٤٩، الثقات ٦/ ٢٩٧، الكامل ٣/ ٩٩٥، تاريخ أسماء الثقات ١٢٧، ديوان الضعفاء ١٠٠، تقريب التهذيب ٢٠٦.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: أنه جاء في الضعفاء لابن الجوزي ٥٠أ: «كان يحيى بن سعيد يثني عليه، وقال ابن مهدي: لا ترو عنه شيئاً... وقال ابن مهدي في رواية، وأحمد: ثقة». ففيه وهم ظاهر، لأن الذي أثنى عليه هو ابن مهدي، والذي نهى عن الرواية عنه هو القطان. وآخرهما: ما جاء في ميزان الاعتدال ٢/ ٤٢ حيث قال الذهبي: «وَهَّاه ابن معين». وهو غير ثابت عن يحيى، بل هو من أوهام الذهبي.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على الربيع بن عبد الله بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. والمجرِّحون أتوا بكلام مجمل، غير مبين، ولم يسم له أحد من النقاد شيئاً من الوهم، بل قال ابن عدي في الكامل نسخة الظاهرية ١٣٥أ: «ولم أر لربيع بن عبد الله بن خُطَّاف هذا حديث ـ (كذا) ـ يتهيأ لي أن أقول من أي جهة: إنه ضعيف». وحسبك بهذه الشهادة.

فتبين أن الصواب في ربيع التعديل، بيد أن المعدلين اختلفوا في تعيين الدرجة التي ينبغي إنزاله فيها ـ كما تقدم ـ، فالمتقدمون ـ وهم: ابن مهدي، وأحمد بن حنبل ـ وثقوه مطلقاً. وتفرد ابن حجر بإسقاطه عن هذه الدرجة دون حجة، ولعله أراد أن يقارب بين أقوال النقاد عامة. مع أنه لا ينبغي الاعتداد بأقوال المجرحين رغم إمامتهم، لأن القطان متشدد، والذهبي تابع للنسائي فيما أظن، وقد صار معروفاً أن أبا عبد الرحمٰن يستعمل عبارة: «ليس بالقوي» في الصدوقين والمقبولين.

وأما قول ابن حجر: «رُمي بالقدر» ففيه جزم بالرمي لا دليل عليه، لأن ابن المديني لما سأل ابن مهدي: «كان يرى القدر؟» أجابه بأنه كان يجالس أحد القدرية، ولم يصرح باتهامه له. ولو ثبت عنه القول بالقدر لم يضره ما دام غير داع، ولا غال ـ ينظر ترجمة بُرْد بن سِنان ـ.

وخلاصة القول: إن الربيع بن عبد الله بن خُطَّاف أرجو أن يكون ثقة صحيح الحديث. ومن أراد أن يحتاط بجعله في الدرجة التالية للتوثيق المطلق فله ذلك. والله أعلم.

٢٢٦ ـ ت ق: رِشْدِين بن سعد أبي رِشْدِين أبو الحَجَّاج المَهْري[١]، المصري، العابد. ولد سنة عشر ومئة، ومات في شهر رمضان سنة ثمان وثمانين ومئة، وله ثمان وسبعون سنة[٢].

قال النسائي: متروك الحديث[٣].

---

(١) نسبه الأكثرون إلى بني مَهْرَة دون بيان كونه من أنفسهم، أو من مواليهم. وقد عَدَّه من الموالي أبو سعيد بن يونس، وغيره من أئمة مصر، وهم أعلم به من غيرهم. هذا، وجاء في الطبقات الكبرى ٧/ ٥١٧: «القَيْني» بدل: «المَهْري». وقَيْن ومَهْرَة كلاهما من قُضَاعة، لكنهما لا يجتمعان.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٥١٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٨٤، ٣٩٣، معرفة الرجال ١/ ٥١، ونسخة الظاهرية ٢أ، تاريخ البادي عن ابن معين ٣٧، الطبقات ٢٩٧، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣١، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٩٥، الأسامي والكنى ٦٨، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٣٧، التاريخ الصغير ٢/ ٢٤٥، الضعفاء الصغير ٤٦، أحوال الرجال ١٥٥ ـ ١٥٦، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٦٢ ـ ٣٦٣، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٧، المعرفة والتاريخ ١/ ١٨٠، ٢/ ١٨٦، ٤٤٨ ـ ٤٤٩، ٣/ ٦٦، الضعفاء والمتروكين ١٠٧، الكنى والأسماء ١/ ١٤٤، الضعفاء الكبير ٢/ ٦٦ ـ ٦٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥١٣، المجروحين ١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤، الكامل ٣/ ١٠٠٩ ـ ١٠١٦، الضعفاء والمتروكون ٢٠٩، تاريخ أسماء الثقات ١٢٩ ـ ١٣٠، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٩، الإرشاد ١/ ٤٢١ ـ ٤٢٢، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ١٠٠ ـ ١٠١، السابق واللاحق ١٥٥، الأباطيل ٢/ ٢٨٠ ـ ٢٨١، الأنساب ١٢/ ٤٩٩، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠ب ـ ٥١أ، الرواة المختلف فيهم للمنذري ٤/ ٥٧٠، تهذيب الكمال ٩/ ١٩١ ـ ١٩٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٩ ـ ٥١، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٢، ديوان الضعفاء ١٠٢، الكاشف ١/ ٣١٠، العِبر في خبر من غَبَر ١/ ٢٩٩، إكمال التاريخ الكبير ٢٤ب ـ ٢٥أ، شرح علل الترمذي ٢/ ٧٧٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٧٧ ـ ٢٧٩، تقريب التهذيب ٢٠٩، حسن المحاضرة ١/ ٢٨٣، خلاصة التذهيب ١١٧.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٠٧، الكامل ١٣٧ب، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠ب، تهذيب الكمال ٩/ ١٩٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٩، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٧٨. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: متروك.

وقال أيضاً: ضعيف الحديث، لا يكتب حديثه[1](*).

---

(١) تهذيب الكمال ٩/ ١٩٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٧٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال أبو الحسن المَيْموني ـ كما في تهذيب الكمال ـ: فَوَثَّقه هيثم بن خارجة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي القاسم البغوي ـ كما في الكامل ـ: أرجو أنه صالح الحديث؛ وفي نفس الرواية ـ كما في تاريخ أسماء الثقات ـ: أرجو أن يكون ثقة، أو صالح الحديث؛ وفي رواية أخرى ـ كما في المصدر السابق ـ: من أوثق الناس في الحديث، كان يقال: إن رِشْدِين بن سعد مُسْتَجاب الدعوة.

ب ـ المُجَرِّحُون والمُلَيِّنون: قال يحيى بن عبد الله بن بُكير ـ كما في الكامل ـ: رأيت الليث بن سعد وقد جاء إلى رِشْدِين بن سعد... وقد علاه بالنَّعْل حتى أخرجه من باب المسجد، وقال له: لا تُفْت في النَّوازل؛ وقال الفسوي: وذاكرت سعيد بن أبي مريم فقال: كان عند رِشْدِين بن سعد فضل، واجتهاد ـ فأحسن عليه الثناء ـ إلا أنه كان يتساهل في المشايخ؛ وقال الهيثم بن خارجة ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كنت مع رِشْدين في غرفة له، وكان لها مَنْظَرة إلى بُعد، فأقبل شاب، فقال رِشْدِين: تَرى هذا المقبل؟ قلت: نعم، قال: هذا ابني ـ يعني الحَجَّاج ـ وهو أعلم الناس بلعب الشَّطْرَنْج، ما يلاعبه أحد. ورأيته فرحاً بذلك؛ وقال ابن سعد: وكان ضعيفاً؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي، والبادي، والدوري ـ كما في الضعفاء الكبير، والكامل ـ، وعبد الله بن أحمد الدَّوْرَقي، وفي موضع من رواية ابن أبي خَيْثمة، وإبراهيم بن الجنيد: ليس بشيء. زاد الأخير: وابن لَهِيعة أمثل من رِشْدين، وقد كتبت حديث ابن لَهِيعة؛ وقال إبراهيم بن الجنيد في موضع آخر: قلت ليحيى بن معين: ابن لَهِيْعة، ورِشْدِين سَواء؟قال: لا، ابن لَهِيعة أحبّ إليّ من رِشْدِين، رِشْدين ليس بشيء؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية ابن محرز: ليس حديثه بشيء؛ وفي موضع آخر من رواية ابن أبي خيثمة: لا شيء؛ وفي موضع آخر من رواية ابن أبي خيثمة أيضاً: لا يكتب حديثه؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ضعيف؛ وفي رواية أحمد بن محمد بن حَرْب الجُرْجاني: رِشْدِيْنَين ليسا برَشِيْدَين: رِشْدِين بن كُرَيْب، ورِشْدِين بن سَعْد؛ وفي رواية محمد بن أحمد بن الجنيد: ليس من جِمال المحامل؛ وقال ابن نُمير: لا يكتب حديثه؛ وقال قُتيبة بن سعيد في رواية البخاري ـ كما في التاريخ الصغير ـ: كان رِشدين، وابن لَهِيعة لا يباليان ما دفع إليهما فيقرأانه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: رِشْدِيْن بن سعد كذا وكذا؛ وقال الميموني ـ كما في الضعفاء الكبير، وتهذيب الكمال، واللفظ

....

=للأخير ـ: سمعت أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ يقول: رِشْدِين بن سعد ليس يبالي عمن روى، لكنه رجل صالح. فوثقه هيثم بن خارجة ـ وكان في المجلس ـ فتبسم أبو عبد الله، ثم قال: ليس به بأس في أحاديث الرِّقاق؛ وقال حَرْب بن إسماعيل الكِرْمَاني: سألت أحمد بن حنبل عن رِشْدِين بن سعد فَضَعَّفه، وقَدَّم ابن لَهِيْعة عليه؛ وقال الفلاس: ضعيف الحديث؛ وقال محمد بن المثنى العَنَزي: وكان عنده مناكير ـ (وذكر واحداً منها) ـ؛ وقال الجُوزجاني: بن لَهِيعة لا يُوقف على حديثه، ولا ينبغي أن يُحتج به، ولا يُغْتَرَّ بروايته، رِشْدِين بن سعد مشاكِل له، عنده معاضيل، ومناكير كثيرة، سمعت ابن أبي مريم ـ (يعني سعيداً) ـ يثني عليه في دينه، فأما حديثه ففيه ما فيه؛ وقال مسلم بن الحجاج، وأبو زرعة: ضعيف الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ليس بشيء؛ وقال الفسوي في موضع: ورِشدِين بن كُرَيْب، ومحمد بن كُرَيْب ضعيفاً الحديث، ورِشْدين بن سعد المصري أضعف وأضعف؛ وقال أيضاً في موضع آخر لما ذكره مع جماعة: هؤلاء لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديث هؤلاء؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: رِشْدين بن سعد منكر الحديث، وفيه غفلة، ويحدث بالمناكير عن الثقات، ضعيف الحديث، ما أقربه من داود بن المُحَبَّر، وابن لَهِيعة أستر، ورِشْدين أضعف؛ وقال أيضاً ـ كما في علل الحديث ـ: ورِشْدِين ليس بقوي؛ وقال الترمذي في موضع من جامعه: ورِشْدين بن سعد، وعبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقيّ يُضَعَّفان في الحديث؛ وفي موضع آخر: وقد تكلم بعض أهل العلم في رِشْدين بن سعد، وضعَّفه من قِبل حفظه؛ وفي موضع آخر: وفي رِشْدِين مقال، وقد تكلم فيه من قبل حفظه؛ وفي موضع آخر: ضعيف عند أهل الحديث؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: لي بشيء؛ وقال أبو سعيد بن يونس: وكان رجلاً صالحاً، لا يُشَك في صلاحه وفضله، فأدركته غَفْلَة الصالحين، فَخَلَط في الحديث؛ وقال ابن قانع: ضعيف الحديث؛ وقال ابن حبان: كان ممن يجيب في كل ما يُسأل، ويقرأ كل ما يدفع إليه، سواء كان ذلك من حديثه، أو من غير حديثه، فغلب ـ (كذا في كتاب مُغُلْطاي وغيره عن ابن حبان، وفي المجروحين: ويقلب. وهو وهم) ـ المناكير في أخباره على مستقيم حديثه؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له جملة كبيرة من الأحاديث: ورِشْدين بن سعد له أحاديث كثيرة غير ما ذكرت، وعامة أحاديثه عمن يرويه عنه ما أقل فيها ممن يتابعه أحد عليه، وهو مع ضعفه يكتب حديثه؛ وقال الدارقطني في الضعفاء، وموضع من سننه: ضعيف؛ وفي=

....

=موضع آخر من السنن: وليس بالقوي؛ وقال الخليلي: ضعَّفوه، ولم يتفقوا عليه؛ وتابع السمعاني ابن حبان في قوله؛ وقال الذهبي في الميزان: كان صالحاً، عابداً، سيء الحفظ، غير مُعْتَمد؛ وفي الكاشف: كان صالحاً، عابداً، محدثاً، سيء الحفظ؛ وفي العبر: محدث، لكنه ضعيف، وفيه دين وصلاح؛ وفي الموقظة: فآخر مراتب الحسن هي أول مراتب الضعيف، أعني الضعيف الذي في السنن، وفي كتب الفقهاء، ورواته ليسوا بالمتروكين، كابن لَهِيعة... ورِشْدِين، وخلق كثير؛ وقال الزيلعي لما ذكره مع جماعة: كلهم ضعفاء؛ وقال ابن رجب: وهؤلاء المشتغلون بالتعبد الذين يترك حديثهم على قسمين: منهم من شغلته العبادة عن الحفظ، فكثر الوهم في حديثه، فرفع الموقوف، ووصل المرسل، وهؤلاء مثل... ومثل: جعفر بن الزبير، ورِشْدِين بن سعد...؛ وقال أيضاً: رِشْدِين اثنان: أحدهما: رِشْدِين بن كُرَيْب مولى ابن عباس والثاني: رِشْدِين بن سعد المصري، وكلاهما ضعيف؛ وقال الهيثمي في مواضع ضعيف. زاد في بعضها: وقد وُثِّق. وفي بعضها: وفيه توثيق في أحاديث الرِّقاق. وفي بعضها: وقد قبل منه ما حدث به في فضائل الأعمال؛ وقال أيضاً في موضع آخر: وفيه كلام كثير، وقد وُثِّق؛ وفي موضع آخر: والأكثر على تضعيفه؛ وفي موضع آخر: وحديثه في الرِّقاق، ونحوها حسن؛ وقال ابن حجر، والسخاوي: ضعيف.

الطبقات الكبرى ٧/ ٥١٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٨٤، ٣٩٣، معرفة الرجال ١/ ٥، تاريخ البادي عن ابن معين ٣٧، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣١، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٩٥، التاريخ الصغير ٢/ ٢٤٥، أحوال الرجال ١٥٥ ـ ١٥٦، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٦٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٨٦، ٤٤٩، ٣/ ٦٦، الجامع الصحيح ١/ ٧٦، ٢/ ٣٨٩، ٤/ ٧٠٦، ٧١٤، الضعفاء الكبير ٢/ ٦٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥١٣، علل الحديث ١/ ٤٤، المجروحين ١/ ٣٠٣، ٣٠٤، الكامل ٣/ ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١٦، الضعفاء والمتروكون ٢٠٩، السنن للدارقطني ١/ ٢٩، ٤/ ١١٤، تاريخ أسماء الثقات ٢٩ ـ ١٣٠، الإرشاد ١/ ٤٢٢، الأنساب ١٢/ ٤٩٩، تهذيب الكمال ٩/ ١٩٣، ١٩٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٩، الكاشف ١/ ٣١٠، العبر في خبر من غَبَر ١/ ٢٩٩، الموقظة ٣٣ ـ ٣٤، نصب الراية ٢/ ٨٧، إكمال تهذيب الكمال ٢٤ب، ٢٥أ، شرح علل الترمذي ١/ ٩٦، ٢/ ٧٧٨، مجمع الزوائد ١/ ٦٣، ٩٤، ٣/ ١٧٥، ٤/ ١٦٩، ٥/ ١٢١، ٢٩٣، ٢٩٧، ١٠/ ٣٤، ١٢٦، تقريب التهذيب ٢٠٩، تخريج أحاديث العادلين ٦٩.

=

....

= ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في تهذيب التهذيب ٣/ ٢٧٨: «وقال الآجري عن أبي داود: ضعيف الحديث». والذي في إكمال تهذيب الكمال لمُغُلْطاي ٢٥أ: «وقال الآجري عن أبي داود: لي بشيء». وهو الذي نقله الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ٩/ ١٩٥، عن كتاب الآجري نفسه.

ثم أقول: كاد الأئمة أن يُجمعوا على تضعيف رِشْدِين بن سعد. وقد خرق إجماعهم بعض الأقوال غير القائمة، فتوثيق هيثم بن خارجة لم يرضه على إطلاقه أحمد بن حنبل. وأما ما نُقل عن الإمام أحمد من تعديل فمعارض بما نقل عنه من تليين، خاصة وأن الروايات الملينة أكثر عدداً، وأبعد عن الاضطراب، والإبهام اللذين وقعا في الروايات المُعَدِّلة. وقوله في رواية ابنه عبد الله: «كذا وكذا» يستعمله في التليين، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٤/ ٤٨٣: «هذه العبارة يستعملها عبدالله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عمن فيه لين». وأما قوله: «ليس به بأس في أحاديث الرِّقاق». فهو تليين ليس إلا، ومن المعروف أن الإمام أحمد لا يرى بأساً في رواية أحاديث فضائل الأعمال، ونحوها، والعمل بها ـ في الجملة ـ إذا كان رواتها من الضعفاء والملينين. وقد قال ـ كما في الكفاية ٢١٣ ـ: «إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام، والسنن، والأحكام، تشدّدنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال، وما لا يضع حكماً، ولا يرفعه، تساهلنا في الأسانيد».

والمُجَرحون لم يتفقوا على عد رِشْدِين في درجة واحدة، فالجمهور جعلوه من الضعفاء الذين يكتب حديثهم للاعتبار، وأهدره الباقون. وقد نظرت في رواياته فوجدت الضعف فيها كثير، غير خاف، قال ابن حبان: «فغلب المناكير في أخباره على مستقيم حديثه»، وقال ابن عدي بعد أن أورد له جملة كبيرة من الأحاديث: «وعامة أحاديثه عمن يرويه عنه ما أقل فيها ممن يتابعه أحد عليه). ومن كان هذا حاله فخليق به أن يترك حديثه كما يرى طائفة من النقاد، لكن الجمهور نظروا نظرة أخرى فرأوا فيه الصدق في نفسه، والصلاح في دينه، ولم يجدوا فيه مطعناً شديداً بعينه، وإنما يغمز بسوء الحفظ، والغفلة، والتخليط، والوَهَم، والتساهل في الشيوخ، ونحوها مما يوصف به الضعفاء المعتبر بهم، مع السلامة من التهمة وتعمد ما ليس بصواب، فكأنهم احتملوا أمره في سعة حديثه. وهذه النظرة لها وجه جيد، وهي جديدة بالاعتبار خاصة وأن ابن عدي رغم إيراده له مناكير كثيرة، وإشارته إلى قلة ما يتابع عليه من الأحاديث قال: =

٢٢٧ ـ ت ق: رِشْدِين بن كُرَيْب أبو كُرَيْب القُرشي، الهاشِمي، العباسي مولاهم، المدني[(١)][(٢)].

قال النسائي: ضعيف[(٣)][(*)].

=«وهو مع ضعفه يكتب حديثه». فكأن مناكير رِشْدِين خفيفة محتملة، لذا لم يتحرج أحمد بن حنبل فيما يبدو عن قبول أحاديثه في الرِّقاق، والفضائل.

وخلاصة القول: إن رِشْدين بن سعد ضعيف الحديث، كاد أن يترك، يكتب حديثه للاعتبار ولا يُهدر، مراعاة لحكم جماهير النقاد. وقد يكون متروك الحديث كما يرى جماعة من النقاد. والله أعلم.

(١) في الضعفاء الكبير ٢/ ٦٦، ونسخة الظاهرية ٦٩ب: «كوفي».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٦١، ١٧٩، ٤/ ٣٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٥، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٣٧، التاريخ الصغير ٢/ ٦٠ ـ ٦١، أحوال الرجال ٩٠، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٤١، ٧٧٨، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٤، ٦٦، العلل الكبير ٢/ ٩٧٦، الجامع الصحيح ٤/ ٣٠٣، ٥/ ٣٩٣، الضعفاء والمتروكين ١٠٦، الضعفاء الكبير ٢/ ٦٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥١٢، المجروحين ١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣، الكامل ٣/ ١٠٠٧ ـ ١٠٠٩، الضعفاء والمتروكون ٢٠٩، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٩، الأباطيل ٢/ ١٦١، الضعفاء لابن الجوزي ٥١أ، تهذيب الكمال ٩/ ١٩٦ ـ ١٩٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٥١، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٢، ديوان الضعفاء ١٠٢، الكاشف ١/ ٣١١، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٢، إكمال تهذيب الكمال ٢٥أ، شرح علل الترمذي ٢/ ٧٧٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠، تقريب التهذيب ٢٠٩، خلاصة التذهيب ١١٧ ـ ١١٨.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٠٦، السنن الكبرى ٢٦٤ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢١٤، الكامل ١١٣٧أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥١أ، تهذيب الكمال ٩/ ١٩٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٧٩. ولفظ النسائي في السنن الكبرى، وعمل اليوم والليلة: «أبو رِشْدين هو كُرَيْب مولى ابن عباس، وابنه رِشْدِين بن كُرَيْب ضعيف، وأخوه محمد بن كُرَيْب ليس بالقوي إلا أنه أصلح قليلاً، وكُرَيْب ثقة».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي رواية عبد الله بن أحمد=

....

= الدَّورقي: ليس بشيء؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: ليس بثقة؛ وفي موضع آخر منها أيضاً: رِشْدِين بن كُريب، ومحمد بن كُريب أخوه، وكان محمد أمثلهما؛ وقال الآجري ـ كما في تهذيب الكمال ـ: سألت أبا داود عن رِشْدِين بن كُرَيْب، ومحمد بن كُرَيْب؟ فقال: سمعت يحيى بن معين يقول: ليس هما بشيء؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية ابن أبي مريم، ومعاوية بن صالح: ضعيف. زاد ابن أبي مريم: الحديث؛ وفي رواية أحمد بن محمد بن حَرْب الجُرجاني: رِشْدِينَين ليسا بِرَشِيْدَيْن: رِشْدِين بن كُرَيْب، ورِشْدِين بن سعد؛ وقال ابن نُمَير في رواية علي بن الحسين بن الجُنيد، وابن المديني ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ضعيف؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: رِشْدِين بن كُرَيْب ـ كأنه ضَعَّفه ـ؛ وقال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله: محمد بن كُريب، ورِشْدِين بن كُريب أخوان؟ قال: نعم. قلت: فأيهما أحبّ إليك؟ قال: كلاهما عندي منكر الحديث؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب الساجي عن أحمد: ضعيف؛ وقال الترمذي في موضع من الجامع الصحيح: وسألت أبا محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن ـ (يعني الدارمي) ـ عن رِشْدِين بن كُريب، قلت: هو أقوى أو محمد بن كُرَيْب؟ فقال: ما أقربهما، ورِشْدِين بن كُرَيْب أرجحهما عندي. وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا؟ فقال: محمد بن كُرَيْب أرجح من رشدين بن كريب. والقول عندي ما قال أبو محمد عبد الله، رِشْدِين بن كُريب أرجح وأكبر، وقد أدرك ابن عباس، ورآه، وهما أخوان، وعندهما مناكير؛ وقال أيضاً في موضع آخر منه: وسألت محمد بن إسماعيل عن محمد، ورِشْدِين بن ـ (كذا) ـ كُريب أيهما أوثق؟ قال: ما أقربهما، ومحمد عندي أرجح. وسألت عبد الله بن عبد الرحمٰن عن هذا؟ فقال: ما أقربهما عندي، ورِشْدِين بن كُريب أرجحهما عندي. والقول عندي ما قال أبو محمد، ورِشْدِين أرجح من محمد، وأقدم، وقد أدرك رِشْدِين ابن عباس، ورآه؛ وقال أيضاً في العلل الكبير: قال محمد ـ (يعني البخاري) ـ: رِشْدِين بن كُريب منكر الحديث، وقد كتبت عنهما في الكتب، وأنا أناظر في أمرهما. قلت: فأيهما أرجح؟ قال: ما أقربهما، وكان محمد بن كُريب أرجح من رِشْدِين بن كُريب؛ وقال البخاري أيضاً في التاريخ الكبير: عنده مناكير؛ وفي التاريخ الصغير: منكر الحديث؛ وقال الجُوزجاني: لا يُقَوّى حديثه؛ وقال العجلي: ليس بثقة؛ وقال أبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم: ضعيف الحديث؛ وفي موضع من رواية البَرْذعي: واهي الحديث؛ وفي موضع آخر منها: منكر الحديث؛ وقال الفسوي: ورِشْدين بن كُريب، ومحمد بن كُريب ضعيفا الحديث؛ وقال أبو حاتم في رواية ابنه: =

....

= ضعيف؛ وفي رواية البَرْذعي، منكر الحديث؛ وقد سبق قول الترمذي فيه مع قول أبي محمد الدارمي؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب أبي محمد بن الجارود: ليس بشيء؛ وقال ابن حبان: كثير المناكير، يروي عن أبيه أشياء ليس تشبه حديث الأثبات عنه، كان الغالب عليه الوهم والخطأ، حتى خرج عن حد الاحتجاج به... حدثنا الحسن بن سفيان، قال: حدثنا جُبَارة بن مُغَلِّس، قال: حدثنا مُِنْدَل بن علي، عن رِشْدِين بن كُريب في نسخة كتبناها عنه فيها العجائب التي ينكرها المبتدئ في العلم، فكيف المتبحر في هذه الصناعة؟؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له جملة من الأحاديث: ولرِشْدِين غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وأحاديثه مقارِبة، لم أرَ فيها حديث منكر ـ (كذا) ـ جداً، وهو على ضعفه ممن يكتب حديثه؛ وذكره الدارقطني في كتاب الضعفاء؛ وقال أبو الحسن ـ فيما زعم ابن الجوزي ـ: ضعيف؛ وقال الجَوْرَقاني عقب حديث: هذا حديث باطل، وفي إسناده ظلمات، منها: رِشْدِين بن كُرَيْب مولى ابن عباس... وهو كثير المناكير، يروي عن أبيه شيئاً ليس يشبه حديث الأثبات؛ وقال الذهبي: لَيِّن؛ وقال ابن رجب: رِشْدِين اثنان: أحدهما: رِشْدِين بن كُرَيْب مولى ابن عباس، والثاني: رِشْدين بن سعد المصري، وكلاهما ضعيف؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٦١، ١٧٩، ٤/ ٣٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٥، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٣٧، التاريخ الصغير ٢/ ٦٩، أحوال الرجال ٩٠، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٤١، ٧٧٨، المعرفة والتاريخ ٣/ ٦٦، العلل الكبير ٢/ ٩٧٦، الجامع الصحيح ٤/ ٣٠٣، ٥/ ٣٩٣، الضعفاء الكبير ٢/ ٦٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥١٢، المجروحين ١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣، الكامل ٣/ ١٠٠٧، ونسخة الظاهرية ١٣٧أ، ١٣٧ب، الضعفاء والمتروكون ٢٠٩، الأباطيل ٢/ ١٦١، الضعفاء لابن الجوزي ٥١أ، تهذيب الكمال ٩/ ١٩٧ ـ ١٩٨، المُجَرَّد في إسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٢، إكمال تهذيب الكمال ٢٥أ، شرح علل الترمذي ٢/ ٧٧٨، تقريب التهذيب ٢٠٩.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: أن ابن أبي حاتم نقل في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥١٢ عن الدوري، عن ابن معين قوله فيه: «ليس حديثه بشيء». وتبعه جماعة، لكن الذي يوجد في تاريخ عباس عن يحيى: «ليس بشيء». وهو الذي اعتمده العقيلي في الضعفاء الكبير ٢/ ٦٦. وثانيها: ما جاء في تهذيب الكمال ٩/ ١٩٨: «وقال الترمذي: سألت عبد الله بن عبد الرحمٰن ـ يعني الدارمي ـ عنه، هل هو أقوى، أو محمد بن كُريب؟ قال: ما أقربهما، ورِشْدِين أرجح عندي وأكبر، وهما أخوان، =

٢٢٨ ـ رُشَيْد الهَجَري، الكوفي[1].

= وعندهما مناكير». فهذا يفيد أن كلمة: «ما أقربهما» وما بعدها للدارمي. بيد أن عبارة الترمذي في الجامع الصحيح تدل على أن الشطر الأخير للترمذي، لا للدارمي.
وآخرها: ما جاء في إكمال تهذيب الكمال ٢٥أ: «وفي كتاب الساجي عن أحمد: ضعيف. واضطرب فيه يحيى بن معين، فقال مرة: ليس بثقة، وقال مرة أخرى: هو ثقة». حيث إن توثيق ابن معين لرِشْدين بن كُرَيْب لم أجده مسنداً، ولا عبرة بالنقل الشاذ المعلق.

ثم أقول: أطبق النُّقَّاد على تضعيف رِشْدِين بن كُرَيْب، وتجريحه. بَيْد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها. فالجمهور سهلوا القول في جرحه، حيث لم يسقطوه عن درجة من يكتب حديثه للاعتبار. وطرحه الباقون. ويبدو أن الأَوْلى فيه هو رأي الأكثرين، لأن ابن عدي الخبير بالروايات وعللها احتمل حديثه مع تضعيفه له، نافياً أن يكون في رواياته ما هو شديد النكارة. وأما النسخة التي ذكر ابن حبان أن فيها العجائب فإنها من رواية جُبارة بن المُغَلِّس، عن مُِنْدَل بن علي، عن رِشْدين. وجُبارة إن لم يكن مثل رِشْدِين فهو أضعف منه، لأن بعض الهالكين كان يدخل في كتب جُبارة أحاديث ليست من حديثه، بل بعضها كذب، فيحدث بها دون أن يعلم، ومن هنا كثرت المناكير في حديثه. وليس الحمل في تلك النسخة على رِشْدِين بأولى من الحمل على جُبَارة. ويشار هنا أيضاً إلى أن ابن حبان نفسه حادّ في الجرح، وابن عدي أعدل منه بكثير.

ويمكن أن يقال: إن رِشْدِين من الضعفاء المعتبر بهم في الجملة، وقد توجد له بعض المناكير الشديدة فتطرح، ولا يعتد بها. لكن لا ينبغي تعنيف من أسقطه بالكلية لوجود جملة من المناكير في حديثه مع أنه ليس بالمكثر، كما أن النسخة التي أشار إليها ابن حبان قد تكون العهدة فيها عليه.

وخلاصة القول: إن رِشْدِين بن كُريب ضعيف، كاد أن يترك، يكتب حديثه على حذر. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٣٥٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٣٤، أحوال الرجال ٤٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ٥١، ١٩٠، الضعفاء والمتروكين ١٠٦، الضعفاء الكبير ٢/ ٦٣ ـ ٦٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٠٧، المجروحين ١/ ٢٩٨، الكامل ٣/ ١٠١٨، الضعفاء والمتروكون ٢١٠، المؤتلف والمختلف ٢/ ١٠٦٦، الأنساب ١٢/ ٣٠٩ طبعة بيروت، الضعفاء لابن =

قال النسائي: ليس بالقوي[1](*).

=الجوزي ٥٠ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٥١ ـ ٥٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٢، ديوان الضعفاء ١٠٣، الإكمال للحسيني ٣٨، لسان الميزان ٢/ ٤٦٠ ـ ٤٦١، تعجيل المنفعة ١٣٠.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٠٦، الكامل ١٣٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٥١، تعجيل المنفعة ١٣٠.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال العقيلي: حدثنا محمد بن إسماعيل ـ (يعني الصائغ) ـ، قال: حدثنا الحسن بن علي ـ (يعني الخَلَّال) ـ، قال: حدثنا عبد الرحمٰن بن صالح ـ (يعني الأزدي) ـ، قال: حدثنا أبو بكر بن عَيَّاش، عن عاصم ـ (هو ابن بَهْدَلة) ـ، عن حَبيب بن صُهْبان. قال أبو بكر: وكان ناسكاً، قال: سمعت علياً على المنبر يقول: إن دابة الأرض تأكل بفيها، وتحدث باستها. فقال رُشَيْد الهَجَري: أشهد أنك تلك الدابة. فقال له علي قولاً شديداً. قال عبد الرحمٰن: فقلت لمنصور بن أبي نُوَيْرة ـ (لعله منصور بن يعقوب بن أبي نُوَيْرة) ـ: أي شيء قال؟ ـ وقد كان يسمع الحديث من أبي بكر ـ قال له: ما أنكرك؛ وقال أيضاً: حدثنا محمد بن زكريا البلخي، قال: حدثنا محمد بن المثنى ـ (هو الزَّمِن) ـ، قال: حدثنا سَهْل بن محمد العَسْكري، قال: حدثنا ابن أبي زائدة ـ (يعني زكريا) ـ، قال: قلت للشعبي: ما لك تعيب أصحاب علي، وإنما علمك عنهم؟! قال: عَمَّن؟ قلت: عن الحارث ـ (يعني ابن عبد الله الأعْور) ـ، وصَعْصعة ـ (يعني ابن صُوْحان) ـ. قال: أما صَعْصَعة فكان رجلاً خطيباً تعلمت منه الخُطب، وأما الحارث فكان رجلاً حاسباً تعلمت منه الحساب، وأما رُشَيْد الهَجَري فإني أخبركم عنه: إنه قال لي رجل: اذهب بنا إلى رُشَيْد، فذهبت معه، فلما رآني قال للرجل هكذا ـ وأشار سهل بيده هكذا يقول: من هذا؟ ـ. قال: فقال الرجل بيده هكذا، وعقد ثلاثين ـ قال سهل: يقول: كأنه منا ـ. قال: فقال رُشَيْد: أتينا الحسن بن علي بعدما مات علي. قال: فقلنا له: أدخلنا على أمير المؤمنين ـ يعني علياً، وهو يعني الحسن ـ، قال: إن أمير المؤمنين قد مات. قال: لا، ولكنه حي، يَعْرَق الآن من تحت الدِّثار، فقال: إذا عرفتم هذا فادخلوا عليه، ولا تُهيجوه. قال الشعبي: فما الذي أتعلم من هذا؟! ـ أو قال: مِن هؤلاء ـ؛ وقال ابن حبان: قال الشعبي: دخلت عليه يوماً، فقال: خرجت حاجاً، فقلت: لأعهدن بأمير المؤمنين عهداً، فأتيت بيت علي عليه السلام، فقلت لإنسان: استأذن لي على أمير المؤمنين، قال: أو ليس قد مات؟ قلت: قد مات فيكم، والله إنه

....

=ليتنفس الآن تنفس الحي، فقال: أما إذا عرفت سر آل محمد فادخل. قال: فدخلت على أمير المؤمنين، وأنبأني بأشياء تكون. فقال له الشعبي: إن كنت كاذباً فلعنك الله. وبلغ الخبر زياداً - (يعني ابن أبيه) - فبعث إلى رشيد الهَجَري، فقطع لسانه، وصلبه على باب دار عمرو بن حُريث؛ وقال الفسوي: وحدثني علي بن صالح، عن ابن أبي زائدة - (يعني يحيى بن زكريا) -، عن مُجالِد - (يعني ابن سعيد) -، عن الشَّعبي، عن رُشَيْد الهَجَري مذهب سوء؛ وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: قد رأى الشعبي رُشَيْدَ الهَجَري، وحَبَّة العُرَني، والأَصْبَغ بن نُبَاتة، وليس يساوي كلهم شيئاً. قال يحيى: وأبو سعيد عَقِيصى شر منهم؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية جعفر بن أبان: ليس بشيء؛ وفي رواية عبد الله بن أحمد الدَّوْرقي: ليس حديثه بشيء؛ وفي رواية الدرمي: ليس برَشِيد، ولا أبوه؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ضعيف؛ وقال البخاري: يتكلمون في رُشَيْد؛ وقال الجُوزجاني: كذاب، غير ثقة؛ وقال الفسوي: وقد رأى الشعبي رُشَيْداً، وحَبَّة العُرَني، والأَصْبَغ بن نُباتة، وليس حديثهم بشيء، وكذلك أبو سعيد عَقِيصى، هؤلاء كادوا يكونوا روافض؛ وقال ابن حبان: كان يؤمن بالرجعة؛ وقال الدارقطني في المؤتلف والمختلف: رُشَيْد الهَجَري من الشيعة، أدرك علي بن أبي طالب، ولم يكن مستقيماً في مذهبه؛ وقال ابن الجوزي: وقال الدارقطني: متروك؛ وقال السمعاني: كان يؤمن بالرجعة.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٣٥٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٣٤، أحوال الرجال ٤٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ٥١، ١٩٠، الضعفاء الكبير ٢/ ٦٣، ونسخة الظاهرية ٦٩ب، المجروحين ١/ ٢٩٨، الكامل ٣/ ١٠١٨، المؤتلف والمختلف ٢/ ١٠٦٦، الأنساب ١٢/ ٣٠٩ طبعة بيروت، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠ب.

فقد أجمع النقاد على تجريح رُشَيْد الهَجَري، بل هم متفقون على هلاكه لو أخرجنا قول النسائي، وذلك لسوء مذهبه، وغلوه في بدعته، حيث كان يؤمن بالرجعة، وهذا الاعتقاد من أشد الغلو في الرفض، وهو كاف لإهدار حديث هذا الرجل - كما تقدم مفصلاً في ترجمة جابر بن يزيد الجُعفي -.

وأما رميه بالكذب المطلق الذي يشمل الحديث وغيره، فقد تفرد به الجُوزجاني، وهو غير مقبول منه للعداوة الشديدة بينهما في الاعتقاد، حيث إن الجُوزجاني من أهل النَّصب. لكن من الممكن أن يقال: إن رُشَيْداً يكذب في كلامه، وخاصة عند الترويج=

٢٢٩ ـ ق: رِفْدَة بن قُضاعة الغَسَّاني مولاهم، الشامي، الدِّمَشْقي[(١)(٢)].

قال النسائي: ليس بالقوي[(٣)(*)].

=لبدعته الفاسدة، وهذا النوع من الكذب ظاهر فيما مضى من أقواله.

وخلاصة القول: إن رُشَيْداً الهَجَري هالك لغلوه في بدعته، وكذبه في كلامه، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. وقد تساهل النسائي في الحكم عليه. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/٢٥٦ فيمن مات في العشر التاسعة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/٢/٣٤٣، التاريخ الصغير ٢/٢٥٦،الضعفاء الصغير ٤٦، الضعفاء والمتروكين ١٠٥، الضعفاء الكبير ٢/٦٥، الجرح والتعديل ٢/١/٥٢٣، المجروحين ١/٣٠٤، الكامل ٣/١٠٣٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٩، الضعفاء لأبي نعيم ٨١، الضعفاء لابن الجوزي ٥١ب، تهذيب الكمال ٩/٢١٢ ـ ٢١٤، ميزان الاعتدال ٢/٥٣، المغني في الضعفاء ١/٢٣٢، ديوان الضعفاء ١٠٣، الكاشف ١/٣١٢، إكمال تهذيب الكمال ٢٦أ ـ ٢٦ب، تهذيب التهذيب ٣/٢٨٣ ـ ٢٨٤، تقريب التهذيب ٢١٠، خلاصة التذهيب ١١٩.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٠٥، الكامل ١٤٢أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥١ب، تهذيب الكمال ٩/٢١٣، ميزان الاعتدال ٢/٥٣، تهذيب التهذيب ٣/٢٨٣.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون: قال هشام بن عَمَّار الدمشقي: كان ثقة.

ب ـ المُجَرِّحون: قال أبو مُسْهِر عبد الأعلى بن مُسْهِر الغسَّاني الدِّمشقي: لم يكن عنده شيء، كان مولى الحي؛ وقال ابن معين في رواية مهنا: وقد سمعت به، وهو شيخ ضعيف؛ وقال مهنا أيضاً: سألت يحيى، وأحمد عن حديثه هذا ـ (يعني في رفع اليدين مع كل تكبيرة في الصلاة المكتوبة) ـ؟ فقالا: ليس بصحيح... ولا يعرف رِفْدة؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: في حديثه المناكير؛ وفي التاريخ الصغير: لا يتابع في حديثه؛ وفي الضعفاء الصغير: في أحاديثه مناكير؛ وقال أبو حاتم: منكر حديث؛ وقال الساجي: في حديثه مناكير؛ وقال العقيلي: ولا يتابع على حديثه؛ وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، لا يحتج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد عن=

....

=الأثبات بالأشياء المقلوبات؛ وقال الدارقطني في رواية البَرْقاني: متروك؛ وقال الجَوْرقاني: كن ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، لا يحتج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد عن الأثبات بالأشياء المناكير؛ وقال الذهبي في الكاشف: واهٍ؛ وفي المختارات من الأباطيل: ليس بشيء؛ وقا شهاب الدين البوصيري، وابن حجر: ضعيف.

التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٤٣، التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٦، الضعفاء الصغير ٤٦، الضعفاء الكبير ٢/ ٦٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢٣، المجروحين ١/ ٣٠٤، الكامل ٣/ ١٠٣٦، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٩، الأباطيل ٢/ ١٩، تهذيب الكمال ٩/ ٢١٢، الكاشف ١/ ٣١٢، مختارات من الأباطيل ١٧٧ب، إكمال تهذيب الكمال ٢٦أ - ٢٦ب، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ١/ ١٠٧، تقريب التهذيب ٢١٠، فتح الباري ١٢/ ١١٨.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في الضعفاء لابن الجوزي ٥١ب: «وقال ابن عدي: لا يتابع على حديثه». وهذه العبارة لم يقلها ابن عدي.

ثم أقول: اتفق النقاد على جرح رِفْدة بن قُضاعة، سوى تلميذه هشام بن عمار حيث وثقه. ومن مصلحة التلميذ يُحَسِّن أمر شيخه كي يَحْسُن حديثه. والصواب تجريح رِفْدة كما هو رأي الجمهور لأجل مناكيره في جنب قلة حديثه، قال ابن عدي في الكامل ٣/ ١٠٣٦: «ورِفْدَة بن قُضاعة هذا لم أر له إلا حديثاً يسيراً». وقد أورد له النقاد حديثين منكرين يحتمان ضعفه.

بيد أن المجرحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها رِفْدة، فبعضهم طرح حديثه لشدة نكارة بعض رواياته، وجعله البعض الآخر من الضعفاء الذين يكتب حديثهم للاعتبار. والأورع في نظري أن يصار إلى تضعيف رِفْدة لا إلى تركه، وإن كان تلفه غير مستبعد لبطلان بعض رواياته، لذا يكتب حديثه على حذر.

وقول ابن معين، وأحمد بن حنبل: «ولا يُعرف رِفْدة» إن كانا أرادا به جهالة العين، فيدفع برواية غير ما واحد عنه. وإن أرادا جهالة الحال، فحاله بالضعف معروفة، بل إن ابن معين نفسه قال فيه: «ضعيف».

وأما قول النسائي: «ليس بالقوي» ففيه تساهل. والله أعلم.

٢٣٠ ـ ركن بن عبد الله بن سعد أبو عبد الله الشامي، الدمشقي[١][٢].

قال النسائي: متروك الحديث[٣](*).

---

(١) قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٥٤: «مات نحو ستين ومئة».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٤٢١، ٤٦٥، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٦٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٤٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٤٩، الضعفاء والمتروكين ١٠٧، المجروحين ١/ ٣٠١ ـ ٣٠٢، الكامل ٣/ ١٠٢٠، الضعفاء والمتركون ٢١٣، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٠، المدخل إلى الصحيح ١٣٨ ـ ١٣٩، الضعفاء لأبي نعيم ٨٢، تاريخ بغداد ٨/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦، الضعفاء لابن الجوزي ٥١ب ـ ٥٢أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٤، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٢، ديوان الضعفاء ١٠٣، المنتخب من كتاب من وافقت كنيته اسم أبيه مما لا يؤمن وقوع الخطأ فيه ٩٢، لسان الميزان ٢/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٠٧، الكامل ١٣٩ب، تاريخ بغداد ٨/ ٤٣٦، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٤. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال الخطيب: أخبرنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن عبد الله الكاتب، أخبرنا إبراهيم بن محمد بن يحيى المُزَكِّي، حدثنا محمد بن عبد الرحمٰن الدَّغُولي، حدثنا عبد الله بن جعفر بن خاقان المروزي، قال: سمعت علي بن النضر يقول: قرأ علينا عَبْدان ـ (يعني عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة المروزي) ـ كتاب الجنائز، فلما فرغ من باب التسليم على الجنازة قال لرجل من أصحاب الرأي: يا أبا فلان، من أين جئتم بتسليمتين؟ فقال الرجل: يروى عن رسول الله ﷺ تسليمتين: فقال عَبْدان: عن النبي ﷺ؟! قال: عن النبي ﷺ. قال: عمَّن؟ قال: أخبرنا إبراهيم بن رستم، عن أبي عصمة ـ (يعني نوح بن أبي مريم) ـ، عن الركن، عن مكحول ـ (يعني الشامي) ـ، عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ: «الصلاة على الجنازة بالليل والنهار سواء، يكبر أربعاً، ويسلم تسليمتين». فقال له عَبْدان: يا أبا فلان، من هٰهنا أُتي أبو عصمة حيث ترك حديثه، يروي مثل هذا عن الركن! قال عبد الله بن المبارك: لأن أقطع =

....

= الطريق أحب إلي من أن أروي عن عبد القدوس الشامي ـ (يعني ابن حبيب) ـ، وعبد القدوس خير من مئة مثل ركن؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي رواية ابن الجنيد: ليس بشيء؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: ركن الذي يروي عنه أبو عمرو الشَّيْباني ـ (يعني إسحاق بن مِرّار اللغوي) ـ ليس بثقة؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: منكر الحديث؛ وقال الفسوي لما ذكره مع جماعة: هؤلاء لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديث هؤلاء؛ وقال ابن الجارود: ليس بثقة؛ وقال ابن حبان: روى عن مكحول شبيهاً بمئة حديث، ما لكثير شيء منها أصل، لا يجوز الاحتجاج به بحال، روى عن مكحول عن أبي أمامة بنسخة أكثرها موضوع، وعن غير أبي أمامة من الصحابة، وغيرهم؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له حديثين: وركن هذا له عن مكحول أحاديث غير ما ذكرته، ومقدار ما له مناكير؛ وقال الأزدي: متروك الحديث، لا شيء؛ وقال أبو أحمد الحاكم: يروي عن مكحول أحاديث موضوعة؛ وذكره الدارقطني في كتاب الضعفاء، وقال: مقل؛ وقال الدارقطني أيضاً ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: متروك؛ وقال أبو عبد الله الحاكم: يروي عن مكحول أحاديث موضوعة، روى عنه آدم بن أبي إياس، وغيره أحاديث موضوعة؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: يروي عن مكحول بمناكير، حدث عنه آدم، لا شيء؛ وقال الذهبي: تركوا حديثه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٤٢١ ـ ٤٦٥، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٦٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٤٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٤٩، المجروحين ١/ ٣٠١، الكامل ٣/ ١٠٢٠، الضعفاء والمتروكون ٢١٣، المدخل إلى الصحيح ١٣٨ ـ ١٣٩، الضعفاء لأبي نعيم ٨٢، تاريخ بغداد ٨/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢أ، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٢، ديوان الضعفاء ١٠٣، لسان الميزان ٢/ ٤٦٣.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: ما جاء في الكامل نسخة الظاهرية ١٣٩ب من قول ابن عدي: «وهذا الذي قال يحيى بن معين: ركن الذي روى عنه أبو عمرو الشَّيباني ليس بثقة. وأبو عمرو الشَّيباني هو من كبار التابعين من أصحاب ابن مسعود، وإذا روى أبو عمرو عن ركن هذا كأنه يشير إلى ركن له صحبة، ولا أعلم لركن صحبة، وإنما أعلم ركن بن عبد الله الشامي الذي يروي عن مكحول، الذي ترجمته». فقد وهم ابن عدي في تعيين أبي عمرو الشيباني، حيث ظنه سعد بن إياس، وإنما هو إسحاق بن مِرّار كما صرح به الدارقطني في المؤتلف والمختلف ٤/ ٢١٢٧.=

٢٣١ ـ رُكَيْن بن عبد الأعلى[١] الضَّبِّيّ[٢]، الكوفي[٣][٤].

=وينظر لسان الميزان ٢/ ٤٦٣. وثانيها: أنه جاء في الكامل أيضاً ٣/ ١٠٢٠: «قال لنا ابن حماد ـ (يعني محمد بن أحمد بن حماد الدُّولابي) ـ: هو متروك الحديث. يذكره عن النسائي». فهذا يفيد أن عبارة: «متروك الحديث» نقلها أبو بشر عن النسائي، ولم يقلها بنفسه استقلالاً. لكن ابن الجوزي فهم خلاف ذلك، فقال في الضعفاء ٥٢أ: «وقال النسائي، وابن حماد، والدارقطني: متروك». وتبعه ابن حجر في لسان الميزان ٢/ ٤٦٣. وثالثها: أن محقق التاريخ الكبير علق على ترجمة ركن بقوله: «هذه الترجمة ملحقة بهامش الأصل، وكُتب عقبها: زيادة لابن قاسم». ويبدو أن هذه الترجمة غير موجودة حقيقة في التاريخ الكبير، أو في أُمَّهات نسخه، لأن ابن أبي حاتم لم يثبتها في كتاب الجرح والتعديل، ومن عادته اتباع البخاري. كما أن أحداً من الأئمة السابقين لم ينقل في ترجمة ركن شيئاً من قول البخاري. وآخرها: أنه حدث تصحيف ونقص في بعض المطبوعات عند إيراد أقوال النقاد في ركن، لا داعي للتطويل بذكرها.

ثم أقول: اتفق النقاد على أن ركن بن عبد الله الشامي متروك الحديث، لذا لا ينبغي أن يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) لم يعرف البعض اسم أبيه، وقد عرفه جماعة، ومن عرف حجة على من لا يعرف.

(٢) كذا نسبه المتقدمون، والمتأخرون. إلا أنه جاء في الإكمال ٤/ ٨٩: «القيسي». وهو تصحيف.

(٣) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٥٦ فيمن مات في العشر الرابعة من المئة الثانية.

(٤) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦٧، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٦٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٣٠، التاريخ الصغير ٢/ ٥٦، المعرفة والتاريخ ٣/ ١١٣، ١٧٨، الضعفاء والمتروكين ١٠٧ الضعفاء الكبير ٢/ ٦٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥١٤، الثقات ٦/ ٣٠٨، المجروحين ١/ ٣٠٤، الكامل ٣/ ١٠٢٠ ـ ١٠٢١، المؤتلف ولمختلف ٢/ ١١٠٤ تاريخ أسماء الثقات ١٣٠، الإكمال ٤/ ٨٩، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٤، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٢، ديوان الضعفاء ١٠٣، لسان الميزان ٢/ ٤٦٣، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٢٠٩أ.

قال النسائي: ضعيف[١](*).

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٠٧، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٤، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٢٠٩أ. لكن لفظ الأخيرين: «ضعفه النسائي».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون: قال ابن معين في رواية الدوري، والفسويُّ: ثقة؛ وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي المقاطيع. وذكره ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الضعفاء الكبير، والجرح والتعديل، والكامل، والمؤتلف والمختلف، واللفظ للأخير ـ: سألت جريراً ـ (يعني ابن عبد الحميد) ـ عن رُكَيْن الضَّبِّي الذي روى عنه سفيان ـ (يعني الثوري) ـ؟ فقال: قد رأيته، هو رُكين بن عبد الأعلى، ولم يكن ممن يؤخذ عنه الحديث، وكان عريفاً، لم يكن يرتفع بحديثه، كان مغفلاً؛ وقال المَرُّوذي: وقال ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ في رُكين الضَّبِّي: حدثنا عنه أبو نعيم ـ (هو الفضل بن دُكين) ـ ولم يرضه. وقال: قد روى نه الثوري ثلاثة أحاديث؛ وقال ابن حبان في المجروحين: كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير على قلة روايته، فلا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا فيما وافق الثقات.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦٧، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٦٠، المعرفة والتاريخ ٣/ ١١٣، ١٧٨، الثقات ٦/ ٣٠٨، المجروحين ١/ ٣٠٤، المؤتلف والمختلف ٢/ ١١٠٤، تاريخ أسماء الثقات ١٣٠.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على رُكين الضَّبِّي بين موثِّق ومجرِّح. ويبدو أن الصواب فيه هو الجرح، لأن متقدمي المجرحين رأوه، وهم من بلده. والناقد أعلم ببلديه وشيخه ممن تأخر زمنه، وبعد بلده. خاصة وأن جرير بن عبد الحميد ضَبِّي مثله.

ولا يمكنني الحكم على رُكين من خلال مروياته، لأن النقاد لم يذكروا له إلا حديثاً واحداً مقطوعاً، وقد قال ابن عدي في الكامل ٣/ ١٠٢١ عقب إيراده: «ولا أعلم لركين الضبي هذا غير هذا المقطوع الذي يروي عنه سفيان».

ومما يؤخذ على الموثقين أن ابن حبان عارض نفسه بتجريحه في مكان آخر، كما أن ابن معين عنده تساهل في التوثيق رغم تشدده في الجرح، وأما ابن شاهين فإنه لا يتحرى دائماً الدقة في اختيار أقوال النقاد التي على أساسها يضع الراوي في تاريخ أسماء الثقات، أو تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين. =

٢٣٢ ـ ق: رَوَّاد بن الجَرَّاح أبو عِصام[1] الخُراساني، ثم الشامي، العَسْقلاني[2].

قال النسائي: ليس بالقوي، روى غيرَ حديثٍ منكر، وكان قد اختلط[3](*).

= وخلاصة القول: إن رُكَيْن بن عبد الأعلى ضعيف ـ كما قال النسائي ـ يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) كذا كناه الأكثرون. وجعل الخليلي في الإرشاد ٢/ ٤٧٠ كنيته أبا عثمان وفي تصحيفات المحدثين ٢/٨٤٧: «يكنى أبا عاصم» فإن لم يكن مصحفاً ففي التاريخ الكبير ٢/ ٤/ ١٨٦: «وارد أبو عاصم العَسْقلاني: كان تغير بأَخَرة، عن سفيان». وقد قال محققه: «وهذا كله تخليط لا أدري من أين جاء، وإنما هذا الرجل: رواد بن الجراح أبو عِصام العَسْقلاني». هذا، وقد جاء في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٣٦ آخر ترجمة رَوَّاد: «ويقال: يزيد». ولم أرد أحداً تابع البخاري عليه.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٤٢٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١١، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٤٣، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٣٦، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٦٥٤، الضعفاء والمتروكين ١٠٤، الكنى والأسماء ٢/ ٣١، ٣٢، الضعفاء الكبير ٢/ ٦٨ ـ ٦٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢٤، الثقات ٨/ ٢٤٦، الكامل ٣/ ١٠٣٦ ـ ١٠٣٩، تصحفات المحدثين ٢/ ٨٤٧، الضعفاء والمتروكون ٢١٣، سؤالات البَرقاني للدارقطني ٣٠، تاريخ أسماء الثقات ١٣١، الإرشاد ٢/ ٤٧٠ ـ ٤٧٢، الاستغناء ٢/ ٨٤٩ ـ ٨٥٠، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ١٠١ ـ ١٠٢، الإكمال ٤/ ١٠٤، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢أ، الرواة المختلف فيهم للمنذري ٤/ ٥٧٠، تهذيب الكمال ٩/ ٢٢٧ ـ ٢٣٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٥ ـ ٥٦، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٣، ديوان الضعفاء ١٠٤، الكاشف ١/ ٣١٣، المجرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٩٩، إكمال تهذيب الكمال ٢٨أ، الاغتباط بمن رمي بالاختلاط ٤٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٨٨ ـ ٢٩٠، تقريب التهذيب ٢١١، خلاصة التذهيب ١٢٠، الكواكب النيرات ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٠٤، الكامل ١٤٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢أ، تهذيب الكمال ٩/ ٢٢٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٥، ٥٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٨٩. لكن ابن عدي اقتصر على كلمة: «ليس بالقوي»، وجعلها الذهبي: «ليس بقوي» مع إسقاطه لعبارة: «وكان قد اختلط». وينظر مجموعة رسائل للنسائي ٤٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية الدوري: ليس به بأس، إنما =

....

= غلط في حديث عن سفيان الثوري؛ وفي رواية الدارمي، ومعاوية بن صالح: ثقة. زاد معاوية: مأمون؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: لا بأس به، صاحب سُنة، إلا أنه حدث عن سفيان أحاديث مناكير؛ وقال ابن أبي حاتم: وسمعته ـ (يعني أباه) ـ يقول: تغير حفظه في آخر عمره، وكان محله الصدق. ـ (ثم قال ابن أبي حاتم) ـ: أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، سمعت أبي يقول: يُحول من هناك؛ وقال البزار: صالح الحديث، وليس بالقوي، وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم؛ وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ، ويخالف؛ وقال مُغُلْطاي: ولما ذكره ابن خلفون في الثقات قال: كان من أهل الطبقة الثالثة من المحدثين، فلما كبر تغير، فمن كتب عنه قبل تغيره فلا بأس بحديثه. وذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال محمدبن خَلَف العَسْقلاني ـ كما في الكامل ـ: فأخبرت أيوب بن سُوَيْد ـ (يعني الرَّمْلي) ـ بهذا الحديث ـ (يعني حديث: بكروا بالصلاة في يوم الغيم. وقد رواه ابن خَلَف عن رَوَّاد) ـ، وكيف رواه رَوَّاد، فقال: إن رَوَّاداً لا يعقل، ولا يفهم، ولا يدري ـ ونحو هذا من الكلام ـ؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: كان قد اختلط، لا يكاد أن يقوم حديثه؛ وقال أيضاً ـ كما في الكامل ـ: كان قد اختلط، لا يكاد يقوم حديثه، ليس له كثير حديث قائم؛ وقال محمد بن عَوْف الطَّائي: دخلنا عَسْقلان فإذا برَوَّاد قد اختلط؛ وقال الفسوي: ضعيف الحديث؛ وقال الساجي: عنده مناكير؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: كان قد اختلط، لا يكاد يقوم حديثه؛ وقال ابن عدي: ولرَوَّاد بن الجَرَّاح أحاديث صالحة، وأفرادات، وغرائب ينفرد بها عن الثوري، وغير الثوري، وعامة ما يُروى عنه عن مشايخه لا يتابعه الناس عليه، وكان شيخ صالح ـ (كذا) ـ، وفي حديث الصالحين بعض النكرة، إلا أنه ممن يكتب حديثه؛ وقال الأزدي: كل ما يحدث به عن سفيان خطأ، يخالف أصحاب سفيان؛ وقال أبو أحمد الحاكم: تغير بأخرة، فحدث بأحاديث لم يتابع عليها، وسنه قريب من سن سفيان الثوري، ولم يكن بالشام أكبر سناً منه من أقرانه؛ وذكره الدارقطني في الضعفاء؛ وقال في رواية البَرْقاني: متروك؛ وقال أيضاً ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي، ومن تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ضعيف؛ وقال الخليلي: مشهور، قال الحفاظ: كثيراً ما يُخطئ... يتفرد بحديث، ضعفه الحفاظ في ذلك الحديث ـ (ثم ساقه، وطرفه: خيركم بعد المئتين) ـ؛ وقال ابن حزم: منكر الحديث، لا يحتج به؛ وقال البيهقي: ينفرد عن الثوري بمناكير؛ وقال مُغُلْطاي: وفي تاريخ =

= القُدْس ـ (ولعله لمكي بن عبد السلام الرُّمَيْلي) ـ: كثيراً ما يخُطئ؛ وقال ابن دقيق العيد: ليس بالقوي؛ وقال الذهبي في الكاشف: له مناكير، ضُعِّف؛ وفي المُجَرَّد: واهٍ؛ وقال الهيثمي: فيه ضعيف؛ وقال ابن حجر: صدوق اختلط بأَخَرة فَتُرك، وفي حديثه عن الثوري ضَعْف شديد.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٤٢٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١١، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٤٣، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٣٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢٤، الثقات ٨/ ٢٤٦، الكامل نسخة الظاهرية ١٤٢ب، ١٤٣أ، ٣/ ١٠٣٧ ـ ١٠٣٨، الضعفاء والمتروكون ٢١٣، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٠، تاريخ أسماء الثقات ١٣١، الإرشاد ٢/ ٤٧٠، ٤٧١، المحلى ١١/ ٤، السنن الكبرى للبيهقي ١/ ٢٨٦، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢أ، تهذيب الكمال ٩/ ٢٢٩، ٢٣٠، الكاشف ١/ ٣١٣، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٩٩، نصب الراية ١/ ١٨٨، إكمال تهذيب الكمال ٢٨أ، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ١٢، مجمع الزوائد ٤/ ٢٨٥، كشف الأستار عن زوائد البزار ٤/ ١١٨، تقريب التهذيب ٢١١.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: ما جاء في مطبوعة الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٢٤: «وسمعته يقول: هو مضطرب الحديث، تغير حفظه في آخر عمره، وكان محله الصدق». فالعبارة الأولى لم أثبتها في الأصل لأنها إلى جانب كونها موجودة في نسخة واحدة فقط من النسخ المعتمدة في إخراج كتاب الجرح والتعديل، فلم أجد أحداً من الأئمة أوردها عند نقله لكلام أبي حاتم في رَوَّاد، كابن عبد البر في الاستغناء ٢/ ٨٤٩ ـ ٨٥٠، والمزي في تهذيب الكمال ٩/ ٢٢٩، وغيرهما. وثانيها أنني أثْبت في قول ابن معين من رواية الدوري لفظة «عن» لكونها ملحقة في الأصل المعتمد في طبع تاريخ عباس كما أشار أستاذنا الفاضل الشيخ أحمد محمد نور سيف، وعامة إلحاقات هذه النسخة مهمة. وقد أثبتها أيضاً المزي في تهذيب الكمال ٩/ ٢٢٩ وهو دقيق في لنقل، وكذلك المنذري في الرواة المختلف فيهم ٤/ ٥٧٠ وزاد شارحاً: «يعني حديث: إذا صلت المرأة خمسها». وينظر ما رواه معاوية بن صالح عن ابن معين في تهذيب الكمال ٩/ ٢٢٩. وثالثها: أنه جاء في الرواة المختلف فيهم للمنذري ٤/ ٥٧٠: «وقال ابن معين: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الناس». وفيه وهم من النساخ والصواب أن القول المذكور لابن عدي، لا لابن معين. وآخرها: أن ابن الكَيَّال قال في الكواكب النيرات ١٧٧: «قال أبو حاتم: محله الصدق، تغير حفظه. وقال مرة =

....

=كان قد اختلط، لا يكاد يقوم له حديث قائم». فقد وهم في عزو القول الأخير، لأنه للبخاري، لا لأبي حاتم.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على رَوَّاد بن الجَرَّاح بين مُعَدِّل ومُجرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. وقد نظرت في أحاديثه فوجدت له جملة من المناكير بعضها شديد، منها حديثه عن الثوري، عن الزبير بن عدي، عن أنس بن مالك: «من اجتنب أربعاً دخل الجنة...». قال فيه ابن معين ـ كما في سؤالات ابن الجنيد ٣٠٠ ـ: «هذا كذب، ليس للزبير بن عدي عن أنس إلا ذاك الحديث الواحد». وقال أحمد بن أبي يحيى ـ كما في الكامل ٣/١٠٣٧ ـ: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: روى أبو عصام حديثاً ـ (يعني السابق) ـ عن سفيان الثوري، عن الزبير بن عدي حديثاً منكراً جداً. وقال لأبي بكر بن زَنْجويه ـ (يعني محمد بن عبد الملك) ـ: لا تحدث بهذا الحديث». ومنها حديث بالإسنادالسابق: «إذا صلت المرأة خمسها...». قال فيه ابن معين في رواية معاوية بن صالح ـ كما في تهذيب الكمال ٩/٢٢٩ ـ: «رَوَّاد.. حدث عن سفيان الثوري، تخايل له سفيان، لم يحدثه سفيان بذا قط، إنما حدث عن الزبير: أتينا أنساً نشكو الحجاج». وينظر العالم ٣/١٠٣٧. ومنها حديثه عن الثوري، عن منصور بن المُعْتَمِر، عن رِبْعي بن خِراش، عن حُذيفة بن اليَمَان، عن النبي ﷺ قال: «خيركم في المئتين الخفيف الحاذ. قيل: يا رسول الله: وما الخفيف الحاذ؟ قال: الذي لا أهل له، ولا ولد...». قال فيه أبو حاتم ـ كما في علل الحديث ٢/٤٢٠ ـ: «هذا حديث منكر». وقال أيضاً ـ كما في ميزان الاعتدال ٢/٥٦ ـ : «منكر، لا يشبه حديث الثقات، وإنما كان بدو هذا الخبر ـ فيما ذكر لي ـ أن رجلاً جاء إلى رَوَّاد فذكر له هذا الحديث فاستحسنه، وكتبه، ثم بعد حدث به، يظن أنه من سماعه». وقال فيه العقيلي في الضعفاء الكبير ٢/٦٩: «وأما حديث سفيان الثوري فباطل». وينظر الضعفاء الكبير ٢/٦٩، والكامل ٣/١٠٣٧، والإرشاد ٢/٤٧١. وغيرها من الأحاديث المنكرة عن الثوري، وغير الثوري، لكن أكثرها عن سفيان. ورغم شدة بعض مناكير رَوَّاد لم أجد أحداً اتهمه بشيء منها، وإنما نسبوا إليه الوَهْم والوَهَم.

ويبدو من خلال النظر في أحاديث رَوَّاد أنه بعيد كل البعد عن التوثيق الرفيع الذي وصفه به يحيى بن معين ـ وأبو زكريا عنده تساهل ظاهر في التوثيق ـ، كما أنه لا ينبغي عَدّه في أدنى درجات الاحتجاج بإطلاق. =

٢٣٣ ـ ت: رَوْح بن أَسْلَم أبو حاتم الباهلي[١]، البصري. يقال: مات سنة مئتين[٢][٣].

قال النسائي: ضعيف[٤](*).

= وعلة رَوَّاد الكبرى هي الاختلاط، الذي أوقعه في أوهام كثيرة، حتى إنه ليعد في حديث الثوري متروكاً لكثرة خطئه فيه. وأما حاله في غير حديث الثوري فأرفعها أن يكون محله الصدق فيكتب حديثه للاعتبار. هذا كله إذا لم يُميز حديثه القديم عن الجديد، أما إذا مُيِّز ـ وهو أمر لم يدعه أحد ـ فلا بأس بما رواه قبل الاختلاط.

وخلاصة القول: إن رَوَّاد بن الجَرَّاح متروك الحديث فيما رواه عن الثوري خاصة. وهو في غير الثوري يكتب حديثه للاعتبار، وأحسن أحواله أن يكون في أدنى درجات التعديل، ولا يبعد أن يكون دون ذلك. والله أعلم.

(١) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٧/ ٣٠٢: «مولى باهلة».

(٢) كذا قال البعض. لكن البخاري ذكره في التاريخ الصغير ٢/ ٣١٩ ـ ٣٢٠ فيمن مات في العشر الأولى من المئة الثالثة.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٠٢، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦٨، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٤٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣١٠، التاريخ الصغير ٢/ ٣١٩ ـ ٣٢٠، الضعفاء الصغير ٤٥، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٥٠، الضعفاء والمتروكين ١٠٤، الكنى والأسماء ١/ ١٤١، الضعفاء الكبير ٢/ ٥٦ ـ ٥٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٩٩، الثقات ٨/ ٢٤٣، الكامل ٣/ ١٠٠٢ ـ ١٠٠٣، الضعفاء والمتروكون ٢١٠، تاريخ أسماء الثقات ١٢٩، الضعفاء لابن الجوزي ٥١أ، تهذيب الكمال ٩/ ٢٣١ ـ ٢٣٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٧، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٣، ديوان الضعفاء ١٠٤، الكاشف ١/ ٣١٣، إكمال تهذيب الكمال ٢٨أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩١ ـ ٢٩٢، تقريب التهذيب ٢١١، خلاصة التذهيب ١١٨.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٠٤، الضعفاء لابن الجوزي ٥١أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال الدوري: سئل يحيى عن رَوْح بن أَسْلَم؟ فلم يقل إلا خيراً، وقال: شيخ مسكين، وقد كان معاذ ـ (يعني ابن معاذ البصري القاضي) =

....

=أدخله في شيء من عمله؛ وقال ابن شاهين: وقال فيه ابن أبي خيثمة: لم يزل أبي يحدث عن رَوْح بن أَسْلَم حتى مات؛ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال البزار في مسند من مسنده: حدثنا محمد بن مَعْمَر ـ (يعني البصري) ـ، حدثنا روح بن أسلم ـ ومات قديماً سنة مئتين ـ وهو ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال عَفَّان بن مسلم: كَذَّاب؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة: ليس بذاك، لم يكن من أهل الكذب؛ وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سمعت علياً يقول: روح بن أسلم ذهب حديثه ـ يعني ضاع ـ؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير: يتكلمون فيه؛ وفي التاريخ الصغير: لا أكتب حديث روح بن أسلم.. يتكلمون فيه؛ وقال أبو حاتم: لين الحديث، يتكلم فيه؛ وقال ابن الجارود: عنده مناكير؛ وذكره الدارقطني في الضعفاء؛ وقال ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: ضعيف؛ وقال مُغُلْطاي: وقال الدارقطني، والبَرْقاني: ضعيف متروك الحديث؛ وقال الذهبي في المغني، وديوان الضعفاء: ضعفوه؛ وفي الكاشف: ضُعِّفَ؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦٨، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٤٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣١٠، التاريخ الصغير ٢/ ٣١٩ ـ ٣٢٠، الضعفاء الغصير ٤٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٩٩، الثقات ٨/ ٢٤٣، الضعفاء والمتروكون ٢١٠، تاريخ أسماء الثقات ١٢٩، الضعفاء لابن الجوزي ٥١أ، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٣، ديوان الضعفاء ١٠٤، الكاشف ١/ ٣١٣، إكمال تهذيب الكمال ٢٨أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩٢، تقريب التهذيب ٢١١.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على رَوْح بن أَسْلم بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. ونظرت فيما أنكر عليه مما تبقى من حديثه المنسوب للضياع فوجدت فيه ضعفاً، مما يرجح كون رَوْح من الضعفاء الذين يكتب حديثهم للاعتبار. وبهذا يدفع التوثيق المطلق الذي وصفه به البعض. وأما ما رواه الدوري عن ابن معين فهو كلام مبهم ـ وإن كان ظاهره التعديل ـ فيحمل على كلام يحيى الآخر. وما حكاه ابن أبي خيثمة عن أبيه ساقه ابن شاهين في مساق التعديل، مع أن رواية أبي خيثمة عن الرجل لا تعتبر تعديلاً له، لأنه ليس ممن لم يرو إلا عن ثقة. وأما إيراد ابن حبان لروح في الثقات فلا يفرح به كثيراً، لتساهل ابن حبان في النقد.

فتبين مما سبق أن التعديل والتوثيق لا يستقيمان في حق روح بن أَسْلَم، وقد أنزله=

٢٣٤ ـ ت ق: رَوْح بن جَناح أبو سعد، وقيل: أبو سعيد القُرشي، الأُموي مولاهم، الشامي، الدمشقي[(١)].

=الجمهور عن درجة أهل العدالة، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي ينبغي أن يوضع فيها، فعفان بن مسلم انفرد بتكذيبه، ولا يقبل هذا منه لأنه يُعد من أقران رَوْح، وكلام الأقران لا يُعول عليه دائماً إذا لم يكن له متابع، خاصة وأن نَفَس عَفَّان حاد في الجرح، قال الآجري ـ كما في تهذيب التهذيب ٧/ ٢٣٢ ـ: «قلت لأبي داود: بلغك عن عفان أنه يكذب وهب بن جرير ـ (يعني البصري الثقة) ـ؟ فقال: حدثني عباس العَنْبري ـ (يعني ابن عبد العظيم) ـ، سمعت علياً ـ (يعني بن المديني) ـ يقول: أبو نعيم ـ (هو الفضل بن دُكين) ـ، وعفان صدوقان، لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه». وينظر ميزان الاعتدال ٣/ ٢٨٨. وقد نفى ابن معين ـ في رواية ابن أبي خيثمة ـ عن روح الكذب، كما أن أبا حاتم ـ رغم شهرته بالتشدد في النقد ـ اقتصر فيه على قوله: «لين الحديث، يتكلم فيه». ومن المجرحين من ترك حديث روح دون تكذيبه، ويكفي في رد هذا الرأي تسهيل أبي حاتم القول في جرحه. وذهب جماعة إلى عَدَّه في الضعفاء المعتبر بهم، وقولهم أعدل الأحكام.

وقد أوردت قول ابن المديني ضمن أقوال المجرحين والملينين لأنه ليس بتعديل مع اعتباري لتفسير محمد بن عثمان بن أبي شيبة له. ويحتمل أن لا يكون تليناً أيضاً، فيخرج عن دائرة الجرح والتعديل.

وخلاصة القول: إن رَوْح بن أسْلَم ضعيف، أو لَيِّن، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٠٨، أحوال الرجال ١٥٧ ـ ١٥٨، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٩٣، التاريخ ١/ ٣٥٦، الضعفاء والمتروكين ١٠٣، الكنى والأسماء ١/ ١٨٦، الضعفاء الكبير ٢/ ٥٩ ـ ٦٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٩٤، المجروحين ١/ ٣٠٠، الكامل ٣/ ١٠٠٤ ـ ١٠٠٥، المدخل إلى الصحيح ١٣٧، الضعفاء لأبي نعيم ٨١، الضعفاء لابن الجوزي ٥١أ، الرواة المختلف فيهم للمنذري ٤/ ٥٧٠، تهذيب الكمال ٩/ ٢٣٣ ـ ٢٣٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٧ ـ ٥٨، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٣، ديوان الضعفاء ١٠٤، الكاشف ١/ ٣١٣، المجرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٢، إكمال تهذيب الكمال ٢٨أ ـ ٢٨ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣، تقريب التهذيب ٢١١، خلاصة التذهيب ١١٨.

قال النسائي: ليس بالقوي[(١)(*)].

(١) الضعفاء والمتروكين ١٠٣، الضعفاء لابن الجوزي ٥١أ، تهذيب الكمال ٩/ ٢٣٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩٢.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال دُحَيْم في رواية عثمان الدارمي ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ثقة، إلا أن مروان ـ يعني أخاه ـ أوثق منه؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: صويلح؛ وفي المُجَرَّد: شيخ.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال الجُوزجاني: ذَكر عن الزهري حديثاً مُعْضَلاً فيه ذِكْر البيت المَعْمُور، فإن كان قال: سمعت الزهري، أُرجِئ، ونُظِر في أمره؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه؟ فقال: شيخ دمشقي. قلت: ما حاله؟ قال: أخوه مروان بن جَناح أحبُّ إليّ منه. قلت: رَوْح ليس بقوي؟ قال: نعم؛ وقال أبو حاتم: أخوه مروان بن جَناح أحبّ إليّ منه، يكتب حديثهما، ولا يحتج بهما؛ وقال مُغُلْطاي: قال الساجي: عنده حديث منكر ـ فذكر حديث: فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد ـ؛ وقال العقيلي: قصة البيت المَعْمُور لا يتابع عليه؛ وقال أبو علي النيسابوري: في أمره نظر؛ وقال مُغُلْطاي: وقال أبو علي بن السَّكَن في كتاب الضعفاء تأليفه: حدث عن ابن شهاب ـ (يعني الزهري) ـ في صفة البيت المَعْمُور، لا يتابع عليه؛ وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما إذا سمعها الإنسان الذي ليس بالمتبحر في صناعة الحديث شهد لها بالوضع؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له عدة أحاديث: ولروح غير ما ذكرت من الحديث قليل، وعامة حديثه ما ذكرتُ، وربما أخطأ في الأسانيد، ويأتي بمتون لا يأتي به غيره، وهو ممن يكتب حديثه، وقال المزي: وقال الحاكم أبو أحمد: لا يتابع في حديثه، حديثه ليس بالقائم ـ وذكر حديثه في البيت المَعْمُور ثم قال ـ: هذا حديث منكر، لا نعلم له أصلاً من حديث أبي هريرة، ولا من حديث سعيد بن المسيب، ولا من حديث الزهري؛ وقال أبو عبد الله الحاكم: روى عن مجاهد أحاديث موضوعة؛ وقال أبو سعيد النَّقَّاش: يروي عن مجاهد أحاديث موضوعة؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: وهو يروي عن مجاهد بأحاديث ـ (كذا) ـ منكرة، لا شيء؛ وقال الذهبي في الكاشف: ليس بقوي؛ وقال الهيثمي، وابن حجر: ضعيف. زاد ابن حجر: اتهمه ابن حبان.

أحوال الرجال ١٥٨، الضعفاء الكبير ٢/ ٥٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٩٤، المجروحين ١/ ٣٠٠، الكامل نسخة الظاهرية ١٣٧أ، المدخل إلى الصحيح ١٣٧، =

....

=الضعفاء لأبي نعيم ٨١، تهذيب الكمال ٩/ ٢٣٤، ٢٣٥، ديوان الضعفاء ١٠٤، الكاشف ١/ ٣١٣، المجرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٢، إكمال تهذيب الكمال ٢٨أ، مجمع الزوائد ١/ ٢١٧، تقريب التهذيب ٢١١.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في المدخل إلى الصحيح ١٣٧ ـ ١٣٨: «روح بن جَناح أبو سعيد الشامي، وهو أخو مروان بن جَناح، روى عن مجاهد أحاديث موضوعة، روى عنه الوليد بن مسلم، وغيره. روح بن جَناح ثقة». وقد علق محقق هذا الكتاب على هذه الفقرة الأخيرة بقوله: «هكذا في الأصل ـ (يعني في النسخة الوحيدة التي اعتمد عليها) ـ: روح بن جَناح ثقة. وهو يناقض ما قبله، ويغلب على ظني أن هذا خطأ من الناسخ، فلعل الحاكم قال: أما رَوْح بن صَلَاح فثقة. بالصاد واللام والحاء، إذ هناك من يسمى: رَوْح بن صَلاح، وهو مصري، قال الذهبي: ضعفه ابن عدي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحاكم: ثقة مأمون». وجاء أيضاً في إكمال تهذيب الكمال ٢٨ب: «وفي سؤالات مسعود: «وسمعته ـ (يعني الحاكم) ـ يقول: رَوْح بن جَناح ثقة مأمون من أهل الشام». لكن الذي وجدته في سؤالات السِّجزي ٩٨: «وسمعته يقول: رَوْح بن صَلاح ثقة مأمون، من أهل الشام». ولم يلتفت ابن حجر في تهذيب التهذيب إلى ما نقله مُغُلْطاي عن السِّجزي.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على رَوْح بن جَناح بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. فالمعدِّلون هم دُحيم، والذهبي فقط، فدحيم وثقه مطلقاً، والذهبي عَدَّه في أدنى مراتب التعديل، لكنه لينه في بعض كتبه. وأما المُجَرِّحون ـ وهو الجمهور ـ فمنهم من سهل القول في جرحه بحيث لم يتزلوه عن أخف مراتب الجرح، وعلى رأس هؤلاء أبو زرعة، وأبو حاتم المتشدد. ومنهم من أطلق القول في ضعفه، ولم يخرجوه عن درجة من يعتبر بحديثه. ومنهم من حمل عليه بشدة، متهماً له، وعلى رأسهم ابن حبان المتعنت، وتبعه ـ كعادته ـ الحاكم أبو عبد الله، وغيره دون تثبت، وقد أورد له ابن حبان في المجروحين ١/ ٣٠٠ حديثاً واحداً عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد». وهذا الحديث أخرجه الترمذي في جامعه ـ كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة ٥/ ٤٨ ـ وقال عقبه: «هذا حديث غريب، ولا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الوليد بن مسلم ـ (راويه عن رَوْح) ـ». وابن ماجه في سننه ـ المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم ١/ ٨١ ـ، والطبراني في المعجم=

....

=الكبير ١١/ ٧٨، وابن عدي في الكامل ٣/ ١٠٠٤، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ١/ ٣١ ـ ٣٢ وذكر له غير ما طريق، والخطيب في الفقه والمتفقه ١/ ٢٤ ـ ٢٦، وابن الجوزي في العلل المتناهية ١/ ١٢٦ وقال عقبه متأثراً بكلام ابن حبان: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، والمتهم برفعه رَوْح بن جَناح، قال أبو حاتم بن حبان: روح يروي عن الثقات ما إذا سمعه من ليس بمتبحر في صناعة الحديث شهد له بالوضع، ومنه هذا الحديث. قلت: هذا الحديث من كلام ابن عباس، إنما رفعه روح إما قصداً، أو غلطاً». ثم ساقه ابن الجوزي من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن ابن عباس قوله. وأخرجه أيضاً ـ مرفوعاً ـ المزي في تهذيب الكمال ٩/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧. وقد رمز السيوطي عقب إيراده لهذا الحديث المرفوع في الجامع الصغير ٢/ ٧٧ بعلامة الضعف. فمما تقدم يتبين مدى شدة ابن حبان في الحكم على الرجال جرحاً، وعلى الأحاديث وضعاً.

ومما أنكر على رَوْح بن جَناح بشدة، حديثه عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً في البيت المعمور، ومتنه كما في الضعفاء الكبير نسخة الظاهرية ٦٩أ: «في السماء الدنيا بيت يقال له: المعمور، بِحِيال هذه الكعبة، وفي السماء الرابعة نهر يقال له: الحيوان، يدخل فيه جبريل كل يوم فيغتمس ـ (كذا) ـ فيه اغتماسة، ثم يخرج فينتفض انتفاضة فيخر عنه سبعون ألف قطرة، فيخلق الله عز وجل من كل قطرة ملكاً، ثم يؤمرون أن يأتوا البيت المعمور، فيصلون فيه، ثم يخرجون فلا يعودون إليه أبداً، فيولى عليهم أحدهم، ثم يؤمر أن يقف بهم من السماء موقفاً يسبحون الله فيه إلى يوم القيامة». وقال العقيلي عقبه: «لا يحفظ من حديث الزهري إلا عن روح بن جناح هذا، وفيه رواية من غير هذا الوجه بإسناد صالح في ذكر البيت المعمور». وهذه الرواية المشار إليها هي ما رواه مالك بن صَعْصَعَة ـ كما في صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة ٦/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣، وغيره ـ عن النبي ﷺ في حديث طويل فيه: «فَرُفع لي البيت المعمور، فسألت جبريل؟ فقال: هذا البيت المعمور، يصلي فيه كل يوم سبعون ألف ملك، إذا خرجوا لم يعودوا إليه آخر ما عليهم». وقال ابن حجر في فتح الباري ٦/ ٣٠٩: «وروى ابن مردويه أيضاً، وابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة مرفوعاً ـ (وذكر الحديث الذي نقلته عن العقيلي، ثم قال معلقاً عليه) ـ: وإسناده ضعيف». وقال ابن كثير في تفسيره ٤/ ٢٥٦ عقب إيراده لحديث روح المذكور من طريق ابن أبي حاتم: «هذا حديث غريب جداً، تفرد به روح بن جناح... وقد أنكر عليه هذا=

٢٣٥ ـ ع: رَوْح[١] بن عُبادة أبو محمد القَيْسي[٢]، البصري،

=الحديث جماعة من الحفاظ». وقال ابن عَرَّاق في تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ١٩٤: «وقال الذهبي في تلخيص الموضوعات: لا ينبغي أن يدخل هذا في الموضوعات». وفي هذا كله رد على ابن الجوزي حيث أدخل هذا الحديث في الموضوعات ١/ ١٤٦ ـ ١٤٧، وقد قال عقبه: «هذا حديث لا يتهم به إلا روح بن جَناح، فإنه يعرف به، ولم يتابعه عليه أحد، قال ابن حبان: يروي عن الثقة ما إذا سمعه من ليس بمتبحر في هذه الصناعة شهد بالوضع، وقال عبد الغني الحافظ: هذا حديث منكر بهذا الإسناد، ليس له أصل عن الزهري، ولا عن سعيد، ولا عن أبي هريرة، ولا يصح عن رسول الله ﷺ من هذه الطريق، ولا من غيرها». وقال السيوطي في اللآلئ المصنوعة ١/ ٩١ متعقباً أبا الفرج: «قلت: ما هو بموضوع... الحديث أخرجه ابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه في تفاسيرهم، وروح لم يتهم بكذب، بل قال النسائي، وغيره: ليس بالقوي، ووثقه دحيم، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به... وقد ورد في عدة أحاديث أن البيت المعمور بحيال الكعبة، وأنه يدخله في كل يوم سبعون ألف ملك يصلون فيه، ثم لا يعودون إليه أبداً، وورد ذلك من حديث أنس، وعلي، وابن عباس، وابن عمر، وعائشة؛ وإنما المستغرب في هذا الحديث قصة جبريل، وتولية أحدهم، وليس في ذلك ما ينكر، لا عقلاً، ولا شرعاً، ثم رأيت لقصة جبريل شاهداً من حديث أبي سعيد». وذكر السيوطي هذا الشاهد عن كتاب العظمة لأبي الشيخ. لذا لا ينبغي الحكم على هذا الحديث بالوضع، كما لا ينبغي الركون إلى أحكام ابن الجوزي في الموضوعات ما لم يقره عليها الأئمة بعده.

وقد أنكر ابن عدي على روح أحاديث أخرى أيضاً، لكنه لم ينزله عن منزلة من يكتب حديثه للاعتبار. بيد أن هذه المنزلة تشمل عدة مراتب هي: أدنى مراتب التعديل، والمرتبتين الأوليين ـ أي الخفيفتين ـ من مراتب التجريح. فلو اعتبرنا قول دُحيم ـ في الجملة ـ لوضعنا رَوْحاً في أعلى تلك المراتب الثلاث، ولو التزمنا قول أبي حاتم ـ رغم شهرته بالتشدد ـ لجعلناه في أسهل مراتب الجرح، لكن ما أُنكر عليه من الحديث، مع شدة نكارة بعضه، في جنب قلة حديثه يجعلني أرجح فيه جانب الضعف المطلق.

وخلاصة القول: إن رَوْح بن جَناح ضعيف، يكتب حديثه للاعتبار فيما أرجح، وقد يكون أرفع من ذلك، لكنه لا يرتفع عن منزلة من يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) قال الخطيب في الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٩٥: «وهو روح بن أبي العَيْزَار».

(٢) نسبة إلى قيس بن ثعلبة.

الحافظ، المُصَنِّف، الجواد، النَّبيل. مات بالبصرة في جُمادى الأولى سنة خمس ومئتين، ويقال: سنة سبع ومئتين[(١)(٢)].

قال النسائي: ليس بالقوي[(٣)(*)].

---

(١) قال الذهبي في تذكرة الحفاظ ١/ ٣٥٠: «ونَيَّف ـ (يعني زاد) ـ على الثمانين».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٩٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٢٦٤، ٣٢١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١١، معرفة الرجال ١/ ١٥١، الطبقات ٢٢٦، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٣٧، ٢٠٩، ٣٨٦، ٢/ ٢٧٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٠٩، التاريخ الصغير ٢/ ٣٠٤، معرفة الثقات ١/ ٣٦٥، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٤١، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٢٤، المعرفة والتاريخ ١/ ٧١٥، الكنى والأسماء ٢/ ٩٥، الضعفاء الكبير ٢/ ٥٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩، الثقات ٨/ ٢٤٣، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٣٣أ، تاريخ أسماء الثقات ١٢٩، الهداية والإرشاد ١/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢، الإرشاد ١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١، تاريخ بغداد ٨/ ٤٠١ ـ ٤٠٦، السابق واللاحق ٢٠٠، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٩٥ ـ ٩٦، التعديل والتجريح ٢/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥، الأنساب ١٠/ ٥٣٩ ـ ٥٤٠، تهذيب الكمال ٩/ ٢٣٨ ـ ٢٤٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٨ ـ ٦٠، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤، الكاشف ١/ ٣١٣، سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٠٢ ـ ٤٠٧، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠، المعين في طبقات المحدثين ٧٤، إكمال تهذيب الكمال ٢٨ب ـ ٢٩أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩٣ ـ ٢٩٦ تقريب التهذيب ٢١١، هدي الساري ٤٠٢، خلاصة التذهيب ١١٨.

(٣) السنن الكبرى ٧٧، تاريخ بغداد ٨/ ٤٠١ ـ ٤٠٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٩. وقد قال الذهبي: «وقال النسائي في العتق، وفي الكنى: روح ليس بالقوي». لكن لم أجد هذا القول في كتاب العتق من السنن الكبرى للنسائي ـ النسخة التركية ـ.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن أبي حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: سئل أبي عن رَوْح بن عُبادة؟ فقال: ذُكر لي عن أبي زيد النَّحْوي ـ (يعني سعيد بن أَوْس) ـ أنه قال: سألت شعبة عن حديث، فقال: لا، أو تلزم كما لزم هنا هذا القَيْسي ـ يعني=

....

=رَوْح بن عُبادة ـ؛ وقال العباس بن محمد الدُّوري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: سمعت أبا زيد الهَرَوي سعيد بن الرَّبيع يقول: كنا عند شعبة، فقال له رجل: يا أبا بِسطام، ألا تحدثني؟ قال: لو لزمتني كما لزمني هذا الفتى القَيْسي ـ وأشار إلى روح بن عبادة ـ لسمعتَ كما سمع؛ وقال محمد بن مَعْمَر القَيْسي ـ كما في المصدر السابق ـ: سمعت أبا زيد الهَرَوي يقول: كنا عند شعبة فجاءه رجل، فسأله عن حديث ـ وكانت في الرجل عَجَلة ـ، فقال شعبة: يجيء الرجل فيسألني عن الحديث، كمثل قوم مروا على دار فقالوا: ما أحسنها! ودخلها رجل فتخيرها بيتاً بيتاً، لا والله حتى يلزمني كما لزمني هذا ـ وروح بن عُبادةبين يديه، وهو يومئ إليه ـ؛ وقال المُفَضَّل بن غسان بن المُفَضَّل الغَلَابي: حدثنا أبي قال: سمعت خالد بن الحارث ـ (يعني الهُجَيْمي) ـ وذكر روح بن عُبادة ـ فما ذكره إلا بجميل؛ وقال يعقوب بن شيبة ـ كما في تاريخ بغداد ـ: فحدثني عبد الرحمٰن بن محمد، قال: سمعت علي بن عبد الله ـ (يعني ابن المديني) ـ قال: كانوا يقولون: إن يحيى بن سعيد كان يتكلم في روح بن عُبادة. قال علي: فإني لعند يحيى بن سعيد يوماً إذ جاء روح بن عُبادة، فسأله عن شيء من حديث أشعث ـ (لعله ابن عبدالملك الحُمْراني) ـ، فلما قام قلت ليحيى بن سعيد: أما تعرف هذا؟ قال: لا ـ يعني أنه لم يعرفه يحيى باسمه ـ: قلت: هذا روح بن عُبادة، قال: هذا روح؟! ما زلت أعرفه يطلب الحديث، ويكتبه؛ وقال محمد بن مسلم الرازي ابن وَارَه: ذكر أبو عاصم النَّبيل ـ (هو الضحاك بن مَخْلد) ـ رَوْح بن عُبادة فذكره بخير، وقال: كتب عن ابن جُريج الكتب؛ وقال يعقوب بن شيبة: سمعت محمد بن عمر، قال: سمعت علي بن المديني يقول: قلت لعثمان ابن عمر ـ (يعني البصري) ـ: بلغني أن رَوْح بن عُبادة أخذ منك كتاب عمران بن حُدير؟ فقال لي عثمان: ـ أنا ـ والله ـ استعرت من روح بن عُبادة كتاب عمران بن حُدَيْر. قال علي: وقلت لأبي عاصم النَّبيل: رأيت روح بن عُبادة عند ابن جُريج؟ فقال: أنا رأيت رَوْح بن عُبادة عند ابن جُريج، ابن جريح صيّر لروح بن عُبادة كل يوم شيئاً من الحديث يخصه به؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة إن شاء الله؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: صدوق؛ وفي رواية الدارمي: ليس به بأس؛ وقال ابن أبي خيثمة: سئل يحيى بن معين عن رَوْح بن عُبادة؟ فقال صدوق ثقة. وسئل عنه مرة أخرى؟ فقال: صالح؛ وقال يعقوب بن شيبة: قال محمد بن عمر ـ (هو ابن عمر بن العلاء الجُرجاني كما ذكر أستاذنا الفاضل الشيخ أحمد محمد نور سيف) ـ: قال يحيى بن معين: القَوَاريري ـ يعني عبيد الله ـ يحدث عن عشرين شيخاً من الكذابين، ثم

....

=يقول: لا أحدث عن رَوْح بن عُبادة!؛ وقال أيضاً: وحدثني محمد بن عمر، قال: سألت يحيى بن معين عن رَوْح بن عُبادة؟ فقال: ليس به بأس، صدوق، حديثه يدل على صدقه، يحدث عن ابن عون، ثم يحدث عن حماد بن زيد، عن ابن عون. قال: قلت ليحيى: زعموا أن يحيى القطان كان يتكلم فيه؟ فقال: باطل، ما تكلم يحيى القطان فيه بشيء، هو صدوق؛ وقال ابن شاهين: صدوق صالح قاله يحيى بن معين، ووثقه مرة أخرى؛ وقال يعقوب بن شيبة أيضاً: وحدثني محمد بن عمر، قال: سمعت عفان بن مسلم ـ وذكر روح بن عُبادة ـ فقال: هو عندي أحسن حديثاً من خالد بن الحارث، وأحسن حديثاً من يزيد بن زُرَيْع، فلم تركناه؟ ـ يعني كأنه يطعن عليه ـ. فقال له أبو خيثمة ـ (وقوله هو المراد هنا) ـ: ليس هذا بحجة، كل من تركتَه أنت ينبغي أن يُترك، أما روح بن عُبادة فقد جاز ـ (كذا في تهذيب الكمال، لكن في تاريخ بغداد الذي أنقل منه هذا الخبر: حاز) ـ حديثه، الشأنُ فيمن بقي؛ وقال يعقوب أيضاً: سمعت علي بن عبد الله بن جعفر ـ (يعني ابن المديني) ـ يقول: من المحدثين قوم لم يزالوا في الحديث، لم يشغلوا عنه، نشأوا فطلبوا، ثم صنَّفوا، ثم حدَّثوا، منهم رَوْح بن عُبادة؛ وقال أيضاً: فحدثني عبد الرحمٰن بن محمد، قال.... قال علي ـ (يعني ابن المديني) ـ: ولقد كان عبد الرحمٰن بن مهدي يَطْعن على رَوْح بن عُبادة، ويُنْكر عليه أحاديث ابن أبي ذِئْب ـ (يعني محمد بن عبد الرحمٰن بن المغيرة) ـ عن الزهري مسائل كانت عنده. قال علي: فلما قدمت على مَعْن بن عيسى بالمدينة، سألته أن يخرجها لي ـ يعني أحاديث ابن أبي ذئب عن الزهري هذه المسائل ـ. قال: فقال لي مَعْن: وما تصنع بها؟ هي عند بصري لكم يقال له: رَوْح، كان عندنا هٰهنا حين قرأ علينا ابن أبي ذئب هذا الكتاب. قال علي: فأتيت عبد الرحمٰن بن مهدي فأخبرته، فأحسبه قال: استَحِلَّه لي؛ وينظر ما سبق من سؤال ابن المديني لعثمان بن عمر البصري؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الأثرم: حديثه عن سعيد ـ (يعني ابن أبي عَرُوبة) ـ صالح؛ وقال أبو داود السِّجِسْتاني في رواية الحسين بن إدريس الهَرَوي: قيل لأحمد بن حنبل: رَوْح؟ قال: رَوْح لم يكن به بأس، لم يكن متهماً بشيء من هذا ـ وكان قد جرى ذكر الكذب ـ. وقيل لأحمد: روح أحب إليك، أو أبو عاصم ـ (يعني النَّبيل) ـ؟ قال: كان روح يُخرج الكتاب، وأبو عاصم يُثَبِّج الحديث (يعني لا يأتي به على تمام وجهه) ـ؛ وقال الحسن بن علي الحُلْواني في رواية أبي داود من رواية الآجري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: أول من أظهر كتابه رَوْح بن عُبادة، وأبو أسامة ـ (يعني حماد بن أسامة ـ =

....

= وعلق الخطيب على هذا بقوله) ـ: قلت: يعني أنهما رويا ما خولفا فيه، فأظهر كتبهما حجة لهما على مخالفيهما، إذ روايتهما عن حفظهما موافقة لما في كتبهما؛ وقال محمد بن يحيى الذُّهلي: رَوْح بن عُبادة سمع من مالك ـ (يعني ابن أنس) ـ وقرأ عليه، فميز السماع من القراءة؛ وقال أحمد بن الفُرات الرازي: طعن على رَوْح بن عُبادة اثنا عشر، أو ثلاثة عشر، فلم يَنْفُذ قولهم فيه؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال يعقوب بن شيبة: رَوْح بن عُبادة كان أحد من يتحمَّل الحَمَالات ـ (أي يَحمل الغُرْم عن الناس) ـ، وكان سَرِيّاً ـ (أي سخياً ذا مروءة) ـ، مَرِيّاً ـ (يعني حسن الخُلُق) ـ، كثير الحديث جداً، صدوقاً؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن رَوْح بن عُبادة؟ فقال: صالح، محله الصدق. قلت له: فروح، وعبد الوهاب الخَفَّاف ـ (يعني ابن عطاء) ـ، وأبو زيد النَّحْوي ـ (يعني سعيد بن أوس) ـ، أيهم أحب إليك في ابن أبي عَروبة؟ فقال: رَوْح أحب إليّ؛ وقال أبو حاتم أيضاً في رواية محمد بن إبراهيم الكِناني ـ كما في المغني في الضعفاء ـ: يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال البزار: ثقة مأمون؛ وقال الخليلي: أكثر عن مالك، ثقة؛ وقال الخطيب البغدادي، والسمعاني: وكان كثير الحديث، وصنف الكتب في السنن، والأحكام، وجمع التفسير، وكان ثقة؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: ثقة، مشهور، حافظ، من علماء أهل البصرة... وتكلم فيه القواريري بلا حجة... وقيل: إن عبد الرحمٰن ـ (يعني ابن مهدي) ـ تكلم فيه لكونه وهم في إسناد. فلا ضَيْر... قلت: نعم، عبد الرحمٰن بن مهدي أقوى منه، وأما هو فصدوق، صاحب حديث؛ وفي المغني: ثقة، شهير؛ وفي سير أعلام النبلاء: الحافظ، الصدوق، الإمام... وكان كبار المحدثين. وقيل: إن عبد الرحمٰن تكلم فيه: وهم في إسناد حديث. وهذا تعنت، وقلة إنصاف في حق حافظ قد روى ألوفاً كثيرة من الحديث، فوهم في إسناد، فروح لو أخطأ في عدة أحاديث في سَعَة علمه، لاغتُفر له ذلك أسوةُ نظرائه، ولسنا نقول: إن رتبة روح في الحفظ والإتقان كرتبة يحيى القطان، بل ما هو بدون عبد الرزاق، ولا أبي النَّضر ـ (يعني هاشم بن القاسم) ـ؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فاضل، له تصانيف؛ وفي هدي الساري: وكان أحد الأئمة، وثقه علي بن المديني، ويحيى بن معين، ويعقوب بن شيبة، وأبو عاصم، وابن سعد، والبزار، وأثنى عليه أحمد، وغيره.. واحتج به الأئمة كلهم. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

....

= ب ـ المُلَيِّنون: قال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: وقال أبو زيد الهَرَوي ـ يَحْكي عن شعبة ـ: كنا عنده، فاستفهمه رجل، فقال: لا تكن كأخي قيس بن ثعلبة ـ يعني رَوْح بن عُبادة ـ؛ وقال أحمد بن علي بن سعيد المروزي ـ كما في تاريخ بغداد ـ: حدثنا يعقوب ـ (يعني ابن إبراهيم الدَّوْرقي) ـ قال: قيل لابن مهدي ـ وأنا عنده ـ: إن عند روح ألف حديث لمالك بن أنس. فاستعظم ذاك، وقال: الله المستعان، أما نحن فلم نسمع هذا كله؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: سمعت أبي يقول: وذكر عبد الرحمٰن بن مهدي ذات يوم ـ أُراه قال: ـ روح بن عُبادة، فقلت: لا تفعل، فإن هٰهنا قوماً يحملون كلامك، فقال: أستغفر الله. ثم دخل فتوضأ. قيل: يذهب إلى أن الغِيبة تنقض الوضوء؟ قال: نعم؛ وقال ابن عَمَّار المَوْصلي: جئت يوماً إلى عبد الرحمٰن بن مهدي، فقال: أين كنت؟ قلت: كنت عند رجل يقال له: روح بن عُبادة، وكتبت عنه، عن شعبة، عن أبي الفيض ـ (يعني موسى بن أيوب) ـ، عن معاوية ـ (هو ابن أبي سفيان) ـ أن النبي ﷺ قال: من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار. فقال: أخطأ، وتكلم في روح. ثم قال: حدثنا شعبة، عن رجل، عن أبي الفيض، عن معاوية، عن النبي ﷺ بمثله؛ وقال يعقوب بن شيبة: سمعت عفان بن مسلم لا يرضى أمر رَوْح بن عُبادة. وحدثني محمد بن عمر قال: سمعت عفان بن مسلم ـ وذكر روح بن عُبادة فقال: هو عندي أحسن حديثاً من خالد بن الحارث، وأحسن حديثاً من يزيد بن زُرَيْع، فلم تركناه؟ ـ يعني كأنه يطعن عليه ـ. فقال له أبو خيثمة: ليس هذا بحجة، كل من تركته أنت ينبغي أن يترك، أما روح بن عُبادة فقد جاز حديثه، الشأنُ فيمن بقي. ـ (قال يعقوب بن شيبة) ـ: وأحسب أن عفاناً لو كانت عنده حجة مما يسقط بها روح بن عُبادة لاحتج بها في ذلك الوقت، ولم أسمع في روح شيئاً أشد عندي من شيء دَفَع إليَّ محمد بن إسماعيل صاحبنا ـ (يعني البخاري) ـ كتاباً بخطه، نسخت منه، فكان فيه: حدثنا عفان، قال: حدثني غلام من أصحاب الحديث يقال له: عِمارة الصيرفي، أنه كان يكتب عن روح بن عُبادة، هو وعلي بن المديني، فحدثهم بشيء عن شعبة، عن منصور ـ (يعني ابن المُعْتَمِر) ـ، عن إبراهيم ـ (يعني النَّخَعي) ـ. قال: فقلت له: هذا عن الحكم ـ (يعني ابن عُتَيْبة) ـ. قال: فقال روح لعلي بن المديني: ما تقول؟ قال: صدق، هو عن الحكم. قال: فأخذ روح قلماً، فمحا: منصور، وكتب: الحكم. قال عفن: فسألت علي بن المديني ـ وعمارة معي ـ فقال: صدق، قد كان هذا. قال عفان: فلما كان بعد ذلك سألت علياً عما أخبرني؟ =

....

=فقال: لا، ما أحفظه. فقلت له: أنت حدثتني، فما ينفعك جحودك الآن؛ وقال محمد بن أيوب بن يحيى بن الضُّرَيْس ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: أخبرنا حفص بن عمر ـ (لعله الحَوْضي) ـ، قال: سمعت أبا الوليد ـ (يعني هشام بن عبد الملك الطَّيالسي) ـ يقول: أعرف روح بن عُبادة منذ أربعين سنة، لم أره عند عالم قط، وكان وراقاً. وقال عارم ـ (يعني محمد بن الفضل السَّدوسي) ـ: رأيته مرة عند حماد بن زيد؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: كان القَوَاريري ـ (يعني عُبيد الله بن عمر) ـ لا يحدث عن رَوْح، وأكثر ما أُنكر عليه تسع مئة حديث حدث بها عن مالك سماعاً؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: كانوا يقولون: إن رَوْحاً لا يعرف ـ يعني في الحديث ـ.

الطبقات الكبرى ٧/٢٩٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/٢٦٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١١، العلل ومعرفة الرجال ١/١٣٧، معرف الثقات ١/٣٦٥ الضعفاء الكبير ٢/٥٩، الجرح والتعديل ٢/١/٤٩٨، الثقات ٨/٢٤٣، تاريخ أسماء الثقات ١٢٩، الإرشاد ١/٢٤١، تاريخ بغداد ٨/٤٠١، ٤٠٢ ـ ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، الأنساب ١٠/٥٤٠، تهذيب الكمال ٩/٢٤٤ ـ ٢٤٥، ميزان الاعتدال ٢/٥٨، ٥٩، المغني في الضعفاء ١/٢٣٣ ـ ٢٣٤، سير أعلام النبلاء ٩/٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٦، إكمال تهذيب الكمال ٢٨ب، تقريب التهذيب ٢١١، هدي الساري ٤٠٢.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: أنه ورد في الضعفاء الكبير ٢/٥٩ قول رواه أبو داود السجستاني عن عباس العَنْبري لم يتبين لي المراد منه. وثانيها: أن مُغُلْطاي نسب في إكمال تهذيب الكمال ٢٨ب قولاً لأبي خيثمة، وإنما هو ليعقوب بن شيبة. وتبعه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/٢٩٥، وهدي الساري ٤٠٢. كما أن ابن حجر أسقط في هدي الساري ٤٠٢ اسم الراوي عن ابن معين، وذلك في قوله: «وقال يعقوب بن شيبة: قلت لابن معين: زعموا أن يحيى القطان...». والصواب أن ابن شيبة رواه عن محمد بن عمر، عن ابن معين كما في تاريخ بغداد ٨/٤٠٤. وآخرها: أن قول عَفَّان بن مسلم: «هو عندي أحسن حديثاً من خالد بن الحارث...» فُسر في تاريخ بغداد بالتليين لذا أوردته ضمن أقوال الملينين، مع أن الظاهر منه التعديل، وقد عَدَّه الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/٥٩ كذلك.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على رَوْح بن عُبادة بين مُعَدِّل ومُلَيِّن. والملينون ـ حسبما ذكرت ـ هم: شعبة، وابن مهدي، وعفان بن مسلم، وأبو الوليد=

....

=الطيالسي، والقَواريري، ومن نقل عنه أحمد. فأما شعبة فإن قوله الذي أورده عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، عن أبي زيد الهَرَوي ظاهره التليين، بيد أن المشهور عن أبي زيد الهَرَوي، وغيره نقل ثناء شعبة على رَوْح، فتحمل رواية أحمد على المشهور، وتُفَسَّر به، فينتفي تليين شعبة لرَوْح بن عُبادة. وأما ابن مهدي فإنه استعظم كثرة رواية روح عن مالك، وتكلم فيه أيضاً لخطئه في إسناد حديث. فأما الأمر الأول فلا يضر روحاً، لأنه لقي مالك بن أنس، وسمع منه، مع شهرته بالصدق والطلب، بل إن الذهلي قال: «سمع من مالك، وقرأ عليه، فميز السماع من القراءة». وابن مهدي من أقران رَوْح، وكلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي التأني في قبوله. وقد أنكر ابن مهدي أيضاً على روح سماعه أحاديث من ابن أبي ذِئْب، ثم تراجع عن ذلك لما ألزمه ابن المديني الحجة، كما أن عبد الرحمٰن ندم مرة على كلامه في روح، وعَدَّه غِيبة. وأما الأمر الآخر فلا شك في عدم تأثيره، لأن الخطأ اليسير لا يضر صاحب الحديث الموصوف بالثقة والصدق، فكيف بالخطأ الواحد عند رجل قال فيه ابن المديني ـ كما في تاريخ بغداد ٨/ ٤٠١ ـ: «نظرت لروح بن عُبادة في أكثر من مئة ألف حديث، كتبت منها عشرة آلاف». لكن قد يعترض على هذا القول بضعف إسناده، إلا أنه لا شك في كون روح من أصحاب الحديث المكثرين جداً. وقد تعقب الذهبي ابن مهدي في هذا الأمر فقال في ميزان الاعتدال: «وقيل: إن عبد الرحمٰن تكلم فيه لكونه وهم في إسناد. فلا ضير». وقال في سير أعلام النبلاء: «وقيل: إن عبد الرحمٰن تكلم فيه: وهم في إسناد حديث. وهذا تعنت، وقلة إنصاف في حق حافظ قد روى ألوفاً كثيرة من الحديث، فوهم في إسناد، فروح لو أخطأ في عدة أحاديث في سَعَة علمه، لاغتفرله ذلك أسوة نظرائه، ولسنا نقول: إن رتبة روح في الحفظ والإتقان كرتبة يحيى القطان، بل هو بدون عبد الرزاق، ولا أبي النضر». وأم عَفَّان بن مسلم فلم يكن يرضاه، وأشد ما ذُكر عنه فيه أنه محا اسماً من كتابه، وأثبت مكانه آخر. وقد قال ابن حجر في هدي الساري ٤٠٢ معلقاً على هذه القصة: «قلت: هذا يدل على إنصافه». يعني برجوعه عن الخطأ عندما تبين له الصواب. هذا، ولم يرتض أبو خيثمة النسائي طعن عفان في روح لأنه جاز القنطرة. ويمكن أيضاً رد تليين عفان لروح بأمرين: أولهما: كونهما من الأقران، والآخر: ما وُصف به عَفَّان من شدة في النقد ـ كما تقدم في ترجمة روح بن أَسْلم الباهلي ـ. وأما أبو الوليد الطيالسي فإن قوله فيه باطل، مردود لما اشتهر عن روح من لزومه للأئمة، فشعبة أثنى على لزوم روح له، والقطان قال: «ما زلت أعرفه=

٢٣٦ ـ رَوْح بن عطاء بن أبي مَيْمُونة البصري[١][٢].

=يطلب الحديث، ويكتبه»، وقال أبو عاصم النَّبيل: «كتب عن ابن جُريج الكتب»، وقال أيضاً: «ابن جُريج صير لروح بن عُبادة كل يوم شيئاً من الحديث يخصه به»، وقال ابن المديني: «من المحدثين قوم لم يزالوا في الحديث،لم يشغلوا عنه، نشأوا فطلبوا، ثم صنَّفوا ، ثم حدثوا، منهم روح بن عُبادة». فلا يلتفت بعد هذا إلى عدم رؤية أبي الوليد لروح عند العلماء، خاصة وأنه من أقرانه. وأما ما أنكره القواريري على روح فقد سبق الرد عليه عند الحديث عن ابن مهدي. وقال ابن معين: «القواريري يحدث عن عشرين شيخاً من الكذابين، ثم يقول: لا أحدث عن رَوْح بن عُبادة!». وأما قول أحمد في رواية عبد الله: «كانوا يقولون: إن روحاً لا يعرف ـ يعني في الحديث ـ». فهو معارض للواقع، غير مقبول، خاصة وأن أبا عبد الله أثنى على روح ثناءً كبيراً.

ولا يفوتني هنا أن أنبه إلى ما جاء في العلل ومعرفة الرجال ١/١٣٧ : «قال أبي: وقيل لأبي عاصم ـ (يعني النبيل) ـ وسألوه عن روح ـ: هل تعرفه؟ قال: كيف لا أعرفه؟! كان يُشَفِّعنا ـ (أي أنهم كانوا يَسْتشفعون به) ـ عند ابن جُرَيْج». فقد كانت لروح مكانة عند ابن جُريج كما تقدم عن أبي عاصم. لكن ورد النص السابق في تاريخ بغداد ٨/ ٤٠٤ بلفظ: «يشغبنا» بدل: «يُشَفِّعنا»، وهو تصحيف.

فتبين مما سبق أن الصواب في رَوْح بن عُبادة هو التعديل الذي ذهب إليه الجمهور، بيد أن المعدلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها. فبعضهم وثقه مطلقاً، وبعضهم جعله في الدرجة التالية، وأنزله أبو حاتم المتشدد إلى آخر مراتب التعديل. ولم أر له من الوهم إلا الشيء اليسير جداً، وهو غير مؤثر أبداً في رَوْح لسَعة حديثه وكثرته، قال الذهبي: «قد روى ألوفاً كثيرة من الحديث.. فروح لو أخطأ في عدة أحاديث في سَعة علمه، لاغتُفر له ذلك أسوة نُظرائه». لذا لا ينبغي العدول عن توثيقه المطلق كما يرى جمهور المعدلين. ولو وضع في الدرجة التالية لاحتمل الأمر، أما أن يُنزل عن ذلك فلا.

وخلاصة القول: إن رَوْح بن عُبادة ثقة، صحيح الحديث فيما ترجح لي. ومن جعله في المرتبة التي بعدها لا ينبغي تعنيفه. والله أعلم.

(١) كناه ابن عدي في الكامل ٣/١٠٠١ أبا معاذ، وتبعه ابن الجوزي ـ على عادته ـ في الضعفاء ٥١أ. مع أن المعروف بهذه الكنية والده عطاء.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦٩، العلل ومعرفة الرجال ٢/١٠٩، التاريخ الكبير ١/٢/٣٠٩، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٦٣ ـ ٣٦٤، =

قال النسائي: ضعيف[١](*).

= الضعفاء والمتروكين ١٠٤، الضعفاء الكبير ٢/٥٧ ـ ٥٨، الجرح والتعديل ٢/١/٤٩٧، الثقات ٦/٣٠٥، مشاهير علماء الأمصار ١٥٦، المجروحين ١/٣٠٠، الكامل ٣/١٠٠١ ـ ١٠٠٢، الضعفاء والمتروكون ٢١١، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٠، الضعفاء لابن الجوزي ٥١أ، ميزان الاعتدال ٢/٦٠، المغني في الضعفاء ١/٢٣٤، ديوان الضعفاء ١٠٥، لسان الميزان ٢/٤٦٦ ـ ٤٦٧.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٠٤، الضعفاء لابن الجوزي ٥١أ.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُعَدِّلون: قال ابن حبان في الثقات: وكان روح يُخْطِئ؛ وفي المشاهير: من جِلة أهل البصرة، وكان رديء الحفظ، ربما وهم في الشيء بعد الشيء؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له عدة أحاديث: وروح هذا له غير ما ذكرت من الحديث، وما أرى برواياته بأساً، والذي أُنكر عليه مما يخالف في أسانيده، فلعله سبقه لسانه، أو أخطأ فيه، فأما ضعفاً بَيِّناً ـ (كذا) ـ في حديثه، ورواياته فلا يتبين، على أن النَّضر بن شُمَيْل مع جلالته، وأبو داود ـ (كذا) ـ الطَّيالِسي، وغيرَهما قد حدثوا عنه.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن معين في رواية الدوري، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبي داود السِّجِسْتاني من رواية الآجري: ضعيف. زاد عبد الله: الحديث؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية أحمد بن محمد: عطاء بن أبي ميمونة قدري، وابنه قدري؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرف الرجال، والجرح والتعديل، والكامل ـ: منكر. زاد ابن أبي حاتم، وابن عدي: الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: وكان نصر بن علي ـ (يعني الجَهْضمي الصغير) ـ لا يحدث عنه، وكان نصر يحدث عن عَوْبَد بن أبي عمران، ولا يحدث عن روح بن عطاء؛ وقال أبو حاتم: لين الحديث؛ وقال البزار: وروح فليس بالقوي؛ وقال ابن حجر: وذكره الساجي في الضعفاء، ورماه بالقدر؛ وقال ابن الجارود: ضعيف؛ وقال ابن حبان: كان يخطئ، ويهم كثيراً، حتى ظهر في حديثه المقلوبات من حديث الثقات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد، تركه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين جميعاً رحمهما الله؛ وذكره الدارقطني في الضعفاء؛ وقال ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ضعيف؛ وقال أيضاً ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: ليس بالقوي؛ وقال الهيثمي: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٦٩، العلل ومعرفة الرجال ٢/١٠٩، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٦٣ ـ ٣٦٤، الجرح والتعديل ٢/١/٤٩٧، الثقات ٦/٣٠٥، =

٢٣٧ - رَوْح بن غُطَيْف[1] الثَّقفي، الجَزَري[2][3].

= مشاهير علماء الأمصار ١٥٦، المجروحين ١/ ٣٠٠، الكامل ٣/ ١٠٠١، ونسخة الظاهرية ١٣٦ب، الضعفاء والمتروكون ٢١١، الضعفاء لابن الجوزي ٥١أ، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ١٢، مجمع الزوائد ٣/ ٣٣، ٤/ ٢٠١، كشف الأستار عن زوائد البزار ٢/ ٣٢، لسان الميزان ٢/ ٤٦٧.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على روح بن عطاء بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. والمجرِّحون هم الجمهور، وأما المُعَدِّلون فهم: ابن حبان، وابن عدي - وكلاهما يُعَدّ من المتأخرين -. فابن حبان عارض نفسه بتضعيفه في كتاب المجروحين، مع أن تعديله له في كتابي: الثقات، والمشاهير، لم يكن رفيع القدر، حيث نسبه فيهما إلى الخطأ، وسوء الحفظ. فكأن روحاً لا يخرج في نظر ابن حبان عن منزلة من يكتب حديثه للاعتبار، وإن كانت هذه المنزلة مشتملة لعدة درجات مشتركة بين الجرح والتعديل. وأما ابن عدي فإنه رفع من شأن روح بقوله: «وما أرى برواياته بأساً»، وسَهَّل أمر مناكيره، حيث لم يجد فيها ما يدل على ضعفه، خاصة وأنها متعلقة بالأسانيد دون المتون، وجعل سببها سبق اللسان أو الخطأ. ومن هنا يقال: إن أبا أحمد بن عدي لا ينازع في وجود الأوهام في حديث روح، وبذلك ينعقد الإجماع على اشتمال حديث هذا الرجل على الأخطاء، أو المناكير، ويبدو أنها قليلة، إلا أني لم أجد أحداً وصفه بكثرة الحديث، حتى تذهب أوهامه في سَعة حديثه. وقد ذهب الجمهور إلى جرحه وتليينه، وفيهم المتقدمون الذين هم أعلم بحال السابقين ممن تأخر. لكن منزلة ابن عدي الرفيعة في النقد، وخبرته بالروايات وعللها، مع اكتفاء أبي حاتم المتشدد بالتليين، دون التضعيف المطلق، يجعلني أتحرج عن إنزال روح عن أسهل مراتب التجريح، غير أني لا أرفعه عن أدنى درجات التعديل لتعدد النكارة في حديثه - وإن لم تكن بالشديدة - مع البدعة. وبذلك يُراعى الطرفان: المعدلون، والمجرحون؛ ويَحْصل التقارب.

وخلاصة القول: إن رَوْح بن عطاء بن أبي ميمونة ليس بالقوي، لين الحديث. وقد يكون شيخاً وسطاً، محله الصدق، وهو على الحالين يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) في التاريخ الصغير ١/ ٣٠٢، وغيره: «روح بن غُطَيْف بن أبي سفيان الثَّقَفي». وفي الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٩٥، وغيره: «روح بن غُطَيْف بن أَعْيَن الجزري». وينظر ميزان الاعتدال ٣/ ٣٣٦، والسنن للدارقطني ١/ ٤٠١.

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ١/ ٣٠٢ فيمن مات في العشر الثانية من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٠٨ - ٣٠٩، التاريخ الصغير ١/ ٣٠٢، =

قال النسائي: متروك الحديث[(١)(*)].

=الضعفاء الصغير ٤٥، مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٨، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٦، الضعفاء والمتروكين ١٠٣، الضعفاء الكبير ٢/ ٥٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٩٥، المجروحين ١/ ٢٩٨ - ٢٩٩، الكامل ٣/ ٩٩٨، تصحيفات المحدثين ٣/ ١١٥٢، الضعفاء والمتروكون ٢١٢، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٩، الضعفاء لابن الجوزي ٥١أ، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسَّقَط ١٢٥ - ١٢٦، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٠، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٤، ديوان الضعفاء والمتروكين ١٠٥، القاموس المحيط - باب الفاء، فصل الغين - ١٠٨٨، لسان الميزان ٢/ ٤٦٧.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٠٣، الكامل ١٣٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ٥١أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٠، لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال سفيان بن عبد الملك المروزي - كما في مقدمة صحيح مسلم -: قال عبد الله - يعني ابن المبارك -: رأيت روح بن غُطَيف صاحب الدم قدر الدِّرْهم، وجلست إليه مجلساً، فجعلت أُسْتَحْيي من أصحابي أن يروني جالساً معه كُرْهَ حديثه - (أي كراهية له. وقد جاءت العبارة الأخيرة في الضعفاء الكبير بلفظ: كراهية لحديثه. وفي السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ٤٠٤ بلفظ: لكثرة ما في حديثه - يعني المناكير -) -؛ وقال أحمد بن العباس النسائي: قلت ليحيى بن معين: تحفظ عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه - (وسلم) - قال: تعاد الصلاة في مقدار الدرهم من الدم؟ فقال: لا والله. ثم قال: عَمَّن؟ قلت: حدثنا مُحْرز بن عَوْن. قال: ثقة، عَمَّن؟ قلت: عن القاسم بن مالك المُزني. قال: ثقة. قال: عَمَّن؟ قلت: عن روح بن غُطَيْف. قال: ها. قلت: يا أبا زكريا، ما أرى أُتينا إلا من روح بن غُطَيْف؟ قال: أجل؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير: منكر الحديث؛ وقال البيهقي: وفيما بلغني عن محمد بن يحيى الذُّهْلي قال: أخاف أن يكون هذا - (يعني حديث: تعاد الصلاة من قدر الدِّرهم من الدم) - موضوعاً، وروح هذا مجهول؛ وذكره أبو زرعة في الضعفاء؛ وقال أبو حاتم - كما في الجرح والتعديل -: ليس بالقوي، منكر الحديث جداً؛ وقال الساجي: منكر الحديث؛ وقال ابن حبان: كان يروي الموضوعات عن الثقات، لا تحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه؛ وقال ابن عدي: وروح بن غُطَيْف رأيته قليل الرواية، ولا يعرف إلا بحديث: تعاد الصلاة من قدر الدرهم... ومقدار ما =

....

=يرويه من الحديث ليس بمحفوظ؛ وقال الدارقطني في سننه، وفي رواية البَرْقاني: متروك. زاد في السنن: الحديث؛ وقال ابن حزم: مجهول؛ وقال الفَيْرُوْزَأبَاذي: ضعيف.

التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٠٨، الضعفاء الصغير ٤٥، مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٨، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٦، الضعفاء الكبير نسخة الظاهرية ٦٨أ، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٩٥، المجروحين ١/ ٢٩٨، الكامل ٣/ ٩٩٨، ونسخة الظاهرية ١٣٥ب، السنن للدارقطني ١/ ٤٠١، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٩، المحلى ٥/ ٧٠، السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥، القاموس المحيط ـ باب الفاء، فصل الغين ـ ١٠٨٨، لسان الميزان ٢/ ٤٦٧.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن ابن الجوزي نقل في الضعفاء ٥١أ عن الدارقطني قوله في روح بن غُطَيْف: «ضعيف». ولم أجده عند أحد غيره. ويبدو أن أبا الفرج اعتمد في ذلك على إيراد أبي الحسن له في كتاب: الضعفاء والمتروكون، وكثيراً ما يفعل ذلك، وهو غير سديد منه، لأن الدارقطني جمع في كتابه المذكور أصناف المجرحين: الضعفاء، والمتروكين، والكذابين. فلا ينبغي الحكم على من ذُكر فيه ممن لم يحدد الدارقطني درجته بالضعف المطلق على أنه من قول أبي الحسن. وقد حكم الدارقطني في غير ما كتاب على روح بالترك، فكان الأجدر حمل إيراده له في كتاب: الضعفاء والمتروكون، على هذا الحكم الصريح الموافق لرأي الأكثرين. كما أنبه إلى ما جاء في لسان الميزان ٢/ ٤٦٧ من قول ابن حجر: «وذكر الدارقطني في العلل أن أنس ـ (كذا، والصواب: أسد) ـ بن عمرو البَجَلي تابعه ـ (يعني تابع القاسم في ذاك الحديث) ـ عن روح، وقال: منكر الحديث جداً، وذكر البخاري في التاريخ الكبير حديثه، وقال: هذا باطل، وقال أبو حاتم أيضاً: ليس بثقة». فكلمة: منكر الحديث جداً» هي للدارقطني كما هو ظاهر في اللسان. ولا أستبعد أن تكون لأبي حاتم، حيث يحتمل سقوط اسم هذا الإمام قبل هذا الكلام من قِبل النساخ، ومما يرجحه كلمة: «أيضاً» من قول ابن حجر بعد: «وقال أبو حاتم أيضاً: ليس بثقة». مع عدم تقدم ذكر حكم لأبي حاتم في روح. كما أن كلمة: «ليس بثقة» يحتمل أن تكون مصحفة عن قول أبي حاتم في الجرح والتعديل: «ليس بالقوي». وأما ما نقله ابن حجر عن التاريخ الكبير للبخاري، فإني لم أجده فيه، وإنما نقله العقيلي في الضعفاء الكبير ٢/ ٥٦ عن البخاري.

....

= ثم أقول: أصفق النقاد على تجريح روح بن غُطَيْف، بيد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور طرحوا حديثه وتركوه، وحكم الذُهلي ـ فيما نُقل عنه ـ، وابن حزم بجهالته، وتفرد صاحب القاموس بتسهيل القول في ضعفه. فأما التجهيل فإنه لا يعتبر في حق روح، لأنه معروف العينِ برواية جماعة عنه، ومعروف الحال بالضعف الشديد. ولم يورد البيهقي إسناداً إلى الذُهلي عند نقله قوله، بل علقه، لذا لا ينبغي الجزم بنسبة هذا القول لمحمد بن يحيى الإمام. وأما ابن حزم فإنه مشهور بتجهيل المعروفين، فضلاً عن الأئمة الثقات، قال ابن حجر في لسان الميزان ١/ ٢٣١: «عادة ابن حزم إذا لم يعرف الراوي يجهله، ولو عبر بقوله: لا أعرفه. لكان أنصف، لكن التوفيق عزيز». وأما قول الفَيْرُوْزَآبَاذي: «ضعيف» فيبدو أنه أراد به التنبيه إلى كون الرجل من أهل الجرح لا العدالة، من غير تعيين درجته، تاركاً التعيين إلى الكتب المختصة بالرجال، أو بالجرح والتعديل.

ويكفي في بيان اطراح روح قول ابن عدي: «قليل الرواية. . . ومقدار ما يرويه من الحديث ليس بمحفوظ». وقد أورد له أبو أحمد عدة مناكير، منها حديث: «تعاد الصلاة. . .» وقال عقبه ـ نسخة الظاهرية ١٣٥ب ـ: «وهذا رواه عن روح بن غُطيف غير القاسم بن مالك، ولا يرويه عن الزهري ـ فيما أعلمه ـ غير روح بن غُطيف، وهو منكر بهذا الإسناد». وقال البخاري في التارخ الصغير ١/ ٣٠٢ معلقاً على هذا الحديث: «وهذا لا يتابع عليه ـ (يعني رَوْحاً) ـ». وفي الضعفاء الصغير ٤٥: «ولا أصل له عن النبي ﷺ». وقال البخاري أيضاً ـ كما في الضعفاء الكبير ٢/ ٥٦ ـ: «هذا الحديث باطل، وروح هذا منكر الحديث». وقال الذهلي ـ كما تقدم ـ: «أخاف أن يكون هذا موضوعاً». وقال ابن حبان في المجروحين ١/ ٢٩٩: «وهذا خبر موضوع لا شك فيه، ما قال رسول الله ﷺ هذا، ولا روى عنه أبو هريرة، ولا سعيد بن المسيب ذكره، ولا الزهري قاله، وإنما هو اختراع أحدثه أهل الكوفة في الإسلام، وكل شيء يكون بخلاف السنة فهو متروك، وقائله مهجور». وقال الدارقطني في السنن ١/ ٤٠١: «لم يروه عن الزهري غير روح بن غُطَيْف، وهو متروك الحديث».

وقول البخاري: «منكر الحديث» يستعمله في المطرحين كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي. وقد تبعه الساجي ـ كعادته ـ.

وأما قول أبي حاتم: «ليس بالقوي» فيحمل هنا على الضعف الشديد الذي يدل عليه بقية كلامه. وقد استعمل أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان تلك العبارة مجموعة في =

٢٣٨ ـ رَوْح بن مُسَافِر أبو بِشْر، وقيل: أبو المُعَطَّل، الزُّهْري مولاهم، البصري، وقيل: الكوفي[١]. مات في شهر رمضان سنة اثنتين وسبعين ومئة، وله إحدى وثمانون سنة[٢].

قال النسائي: متروك الحديث[٣].

وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا مأمون[٤](*).

=جماعة من المتروكين كما تقدم في ترجمة أيوب بن سَيَّار الفَيْدي، وأَصْرَم بن غِياث النيسابوري، مما يدل على إرادتها بها الضعف الشديد.

وخلاصة القول: إن روح بن غُطَيْف متروك الحديث ـ كما قال النسائي ـ، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) نسبه الأكثرون إلى البصرة، وزعم البعض أنه كوفي. وقد قال ابن حبان في المجروحين ١/ ٢٩٩: «عِداده في أهل البصرة.. روى عنه أهل الكوفة».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦٩، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٤٥ ـ ٤٤٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣١٠، التاريخ الصغير ٢/ ١٩٦، الضعفاء الصغير ٤٥، أحوال الرجال ٦١، ١٠٤، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ١٤٢، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ٦٠، الضعفاء والمتروكين ١٠٤، الضعفاء الكبير ٢/ ٥٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٩٦، المجروحين ١/ ٢٩٩، الكامل ٣/ ٩٩٨ ـ ١٠٠١، الضعفاء والمتروكون ٢١١، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٨٩، المدخل إلى الصحيح ١٣٧، الضعفاء لأبي نعيم ٨١، تاريخ بغداد ٨/ ٣٩٩ ـ ٤٠١، الضعفاء لابن الجوزي ٥١أ ـ ٥١ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٦١، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٤، ديوان الضعفاء ١٠٥، لسان الميزان ٢/ ٤٦٧ ـ ٤٦٨، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٦٠.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٠٤، الكامل ١٣٥ب، تاريخ بغداد ٨/ ٤٠٠، الضعفاء لابن الجوزي ٥١ب.

(٤) لسان الميزان ٢/ ٤٦٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون: قال ابن معين في رواية ابن الجنيد: لعل ابن عَرْعَرَة ـ (يعني إبراهيم بن محمد بن عَرْعَرَة السامي) ـ يزعم أنه ثقة؟!.

....

= ب ـ **المُجَرِّحُون**: قال أحمد بن عَبْدة الآمُلي: حدثنا وهب بن زَمْعة، عن عبد الله بن المبارك أنه ترك حديث روح بن مُسَافِر؛ وقال سفيان بن عبد الملك المروزي: سألت عبد الله بن المبارك عن رَوْح بن مُسَافِر،لم تركت حديثه؟ فأثنى عليه خيراً، ثم قال: حدثنا عن علقمة بن مَرْثَد في التسليم على الجنازة تسليمتين، فنظرت في كتاب له دارس، فوجدت فيه تسليمة، ثم انتسخ بعد كتاباً جديداً فرأيته بعد ذلك في أيدي لناس: حديث علقمة مرفوعاً إلى النبي عليه السلام يسلم تسليمتين. فخفت أن يكون حُمل الرجل على شيء، وكان مشغولاً بالتجارة؛ وقال البخاري، وأبو حاتم: تركه ابن المبارك. زاد البخاري: وغيره؛ وقال محمد بن علي بن الحسن بن شقيق المروزي: سمعت أبي يقول: من ترك عبد الله ـ يعني ابن المبارك ـ حديثه، فإني أدع حديثه، إلا روح بن مسافر. قال: وكان ترك ابن المبارك حديثه؛ وقال الأثرم: قال أبو عبد الله ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ لأبي الأحْوص ـ (يعني محمد بن حَيَّان) ـ: كيف حديث رَوْح بن مُسَافِر عن أبي إسحاق ـ (هو السَّبيعي) ـ، هي مقاربة؟ فقال أبو الأحْوَص: ما أدري، ما تركت له عندي حرفاً واحداً إلا رميت به؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ضعيف؛ وقال إبراهيم بن الجنيد: قلت ليحيى: روح بن مُسَافِر؟ قال: ليس بثقة، ولا مأمون. قلت: لم ترك حديثه؟قال: لعل ابن عَرْعَرة ـ (يعني إبراهيم بن محمد بن عَرْعَرة) ـ يزعم أنه ثقة؟! قلت ـ (كذا صوبتها، وفي السؤالات: قال) ـ: لا أعلمه. ثم قال لي يحيى: إنما زَوَّجه ابنةَ المُعَطَّل بن روح بن مُسَافِر، ابنُ سَمَاعَة ـ (يعني إسماعيل بن عبد الله بن سَمَاعَة) ـ؛ وقال ابن معين في رواية عبد الله بن أحمد الدَّورقي: ليس بثقة؛ وفي رواية ابن أبي مريم: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه؛ وقال أحمد بن أبي يحيى: سألت يحيى بن معين عن منصور بن أبي مُزاحم؟ فقال: التُّركي ليس به بأس إذا حدث عن الثقات، فأما إذا حدث عن رَوْح بن مُسافِر، وعدي بن الفضل ـ (يعني التيمي) ـ فليسا بشيء؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: وسألته ـ (يعني أباه) ـ عن روح بن مُسَافِر؟ فضعفه جداً؛ وقال أيضاً: سمعت أبي يقول: روح بن مُسَافِر ضعيف، ما كتبت من حديثه إلا حديثاً واحداً: روى عنه أبو الهيثم ـ (الحديث الآتي رواه عثمان بن سعيد الزيات الأحول عن روح كما في الكامل، ولا أدري من أبو الهيثم) ـ ، عن الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله ـ (يعني الرازي) ـ، عن سعيد بن جُبَيْر، عن ابن عباس قال: قال ورقة بن نوفل للنبي ﷺ: صف لي الذي يأتيك؟ قال: باطن قدميه أخضر، وجناحاه من لؤلؤ. ودَلَّسه لي أبو الهيثم، فقال: أبو المُعَطَّل. =

= فعرفت بعد ذاك أنه روح بن مُسَافِر؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب: متروك الحديث؛ وفي رواية أبي داود السِّجِستاني: روح بن مُسَافِر كان هٰهنا ـ (يعني ببغداد) ـ وكتب عنه أصحابنا، وليس بشيء؛ وقال الجُوزجاني: متروك؛ وقال أيضاً: غير مُقْنع؛ وقال مسلم بن الحجاج: متروك الحديث؛ وقال أبو زرعة: ضعيف؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: تُرك حديثه؛ وقال الفسوي: متروك الحديث، ضعيف؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، لا يكتب حديثه؛ وقال علي بن الحسين بن الجنيد: متروك الحديث؛ وقال ابن حجر: وقال النسائي: ليس بثقة، ولا مأمون. وكذا قال الساجي، وقال أيضاً: ضعيف؛ وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا تحل الرواية عنه، ولا كتابة حديثه للاختبار، تركه ابن المبارك؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له جملة من الأحاديث: وهذه الأحاديث التي أمليتها لروح بن مُسَافِر فيها مشاهير، وفيها ما لا يتابع عليه، فأما الذي لا يتابع عليه فحديث ورقة بن نوفل، وحديث شَقيق ـ (يعني ابن سَلَمَة) ـ، عن عبد الله ـ (يعني ابن مسعود) ـ... وحديث حَبيب بن أبي ثابت، عن ذَكْوان ـ (يعني أبا صالح) ـ. والباقي قد شاركه الناس فيه وهي مشاهير، ولروح غير ما ذكرت من الحديث حديث صالح، وعامة ما ينكر عليه فهو ما ذكرته إذا حدث عنه ثقة، فأما إذا حدث عنه ضعيف يكون البلاء منه، لا من روح، وهو في جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي؛ وذكره الدارقطني في الضعفاء؛ وقال ـ كما زعم ابن الجوزي في الضعفاء ـ: ضعيف؛ وقال أبو عبد الله الحاكم: روى عن الأعمش، وحماد بن أبي سليمان أحاديث موضوعة؛ وقال أبو سعيد النَّقَّاش: يروي عن الأعمش أحاديث موضعة؛ وقال ابن طاهر المقدسي: يضع الحديث؛ وقال الهيثمي: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦٩، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٤٥ ـ ٤٤٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣١٠، التاريخ الصغير ٢/ ١٩٦، الضعفاء الصغير ٤٥، أحوال الرجال ٦١، ١٠٤، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ١٤٢، المعرفة والتاريخ ٣/ ٦٠، الضعفاء الكبير نسخة الظاهرية ٦٨ب، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٩٦، المجروحين ١/ ٢٩٩، الكامل ٣/ ٩٩٩، ونسخة الظاهرية ١٣٥ب، ١٣٦أ، الضعفاء والمتروكون ٢١١، المدخل إلى الصحيح ١٣٧، تاريخ بغداد ٨/ ٣٩٩، ٤٠٠، تذكرة الموضوعات ١٥١، الضعفاء لابن الجوزي ٥١ب، مجمع الزوائد ٢/ ٣٠٧، لسان الميزان ٢/ ٤٦٨.

فقد اتفق النُّقَّاد على جرح رَوْح بن مُسافِر، سوى ما ظَنَّه ابن معين عن ابن عَرْعَرة =

....

=من توثيقه له. فإن صح هذا عن إبراهيم فإنه لا يقبل لشذوذه، وظهور ضعف روح من خلال أحاديثه. وقد صاهر ابن عَرْعَرة روحاً حيث تزوج ابنة ابنه المُعَطَّل، وعين الرضا عن كل عيب كَلِيلة. ولم يكن ابن معين يعجبه نقد ابن عَرْعَرة للرواة. ينظر سؤالات ابن الجنيد ٤٢٨.

ولم يتفق المُجَرِّحُون على عَدّ رَوْح في درجة واحدة، فبعضهم سهل القول في جرحه، وذهب الجمهور إلى تركه، ورد حديثه، بل بعضهم رماه بالوضع. وقد انتصر ابن عدي للمذهب الأول، فبين بعد أن أورد لرَوْح ما يمكن استنكاره عليه بأنه لا يُتَابَع على ثلاثة منها فقط، والباقي شاركه الناس فيها، وأما ما سوى ذلك من حديثه فهو صالح، إلا أن يكون الضعف من الراوي عنه. ويؤيد رأي ابن عدي ما اختاره علي بن الحسن بن شَقيق العالم بابن المبارك من معارضته لترك ابن المبارك له. ولا يمكن هنا الاعتماد على قول أبي زرعة، والدارقطني ـ فيما زعم ابن الجوزي ـ: ضعيف. لأن أبا زرعة يستعمل هذه العبارة كثيراً في المتروكين، بل الذين تركهم هو في مكان آخر ـ ينظر ترجمة حمزة بن أبي حَمْزة النَّصِيْبي، وأيوب بن سَيَّار الفَيْدي ـ. وأما الدارقطني فإن ابن الجوزي تفرد بهذا النقل عنه ـ فيما أعلم ـ، وقد تقدم غير ما مرة أن أبا الفرج يصنع ذلك في الذين أوردهم الدارقطني في كتاب: الضعفاء والمتروكون، ولم يصرح بالحكم عليهم. مع أن هؤلاء يحتمل أن يكونوا متروكين في نظر أبي الحسن كما يحتمل أن يكونوا ضعفاء، لذا لا ينبغي أن يُقَوَّل الأئمة ما لم يقولوه. وعلى تقدير صحة ذاك القول عن الدارقطني فإنه كثيراً ما يستعمله في المتروكين ـ ينظر ترجمة أبان بن جَبَلَة. كما لا يمكن الاعتماد على قول أبي أحمد الحاكم: «ليس بالقوي» في تسهيل جرح رَوح بن مُسَافِر، لأنه يريد به في العادة ترك حديث الراوي ـ كما مر في ترجمة أيوب بن خُوْط ـ.

وقد أورد بعض الأئمة لروح بن مُسَافِر أحاديث تالفة لم يذكرها ابن عدي، وجعلوا العُهدة فيها عليه. قال ابن حبان في المجروحين ١/٢٩٩ بعد أن اتهمه برواية الموضوعات عن الأثبات: «وهو الذي روى عن حماد ـ (يعني ابن أبي سليمان) ـ، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «اللوطيان لو اغتسلا بماء البحر لم يجزهما حتى يتوبا. روى عنه فهد بن عوف». وتبعه الحاكم في المدخل إلى الصحيح ١٣٧. ولما أورد ابن طاهر في تذكرة الموضوعات ١٥١ هذا الحديث قال عقبه: «فيه روح بن مسافر البصري يضع الحديث». كما أن ابن الجوزي حكم عليه=

٢٣٩ ـ ت سي كن ق: زافِر بن سليمان أبو سليمان الإيادي[١]، القُهُسْتاني[٢]، والسِّجِسْتاني[٣]، ....

=بالوضع في كتاب الموضوعات ٣/ ١١٢، وجعل الحمل فيه على روح. وقال ابن حجر في لسان الميزان ٢/ ٤٦٨: «ومن بلاياه عن حماد... ـ (وذكره) ـ». وقال ابن عَرَّاق في تنزيه الشريعة المرفوعة ٢/ ٢٢٠: «استدرك السيوطي ـ (في اللآلئ المصنوعة ٢/ ١٩٨ ـ ١٩٩) ـ على هذا بذكر طرق أخرى للحديث، وليس فيها ما ينجبر به الحديث». وقد ذكر الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٦١ حديثاً آخر فقال: «ومن بلاياه عن الربيع بن بَدْر، عن أبي هارون العَبْدي ـ (يعني عُمارة بن جُوَيْن) ـ، عن أبي سعيد ـ (هو الخُدري) ـ مرفوعاً: لما أُسْري بي ما سمعت شيئاً أحلى من كلام ربي، فقلت: يا رب، اتخذت إبراهيم خليلاً، وكلمت موسى تكليماً... ـ الحديث بطوله ـ». وأخرج ابن الجوزي هذا الحديث في العلل المتناهية ١/ ١٧٧ ـ ١٧٨ بنفس الطريق، وأعله بجماعة منهم روح، لكنه قدم عليه في الذكر أبا هارون، والربيع بن بدر، فكأنهما أولى بتحمل تبعة هذا الحديث منه، وبذلك يتقوى رأي ابن عدي السابق في أن ما لم يورده في الكامل من النماكير في حديث روح تحمل على غيره. كما أن حديث: «اللوطيان» في أسانيده دون روح أناس تالفون. لكن لا يستبعد أن تكون العلة فيه من روح كما يرى الأكثرون، بل هو الأقرب، وهذا ما يقوي رأي جمهور النقاد الذين ذهبوا إلى ترك حديث روح، وإسقاطه، وحكمهم أجدر بالقبول لمكانتهم، إلى جانب تعدد مناكيره، مع شدة بعضها، واعتبار عدم وصفهم له بكثرة الحديث. إلا أنه لا ينبغي نسبته إلى الكذب والوضع ما لم يتأكد ذلك، خاصة وأن أحداً من المتقدمين لم يتهمه بهما.

وخلاصة القول: إن رَوْح بن مُسَافِر ليس بثقة، متروك الحديث في الأرجح. والله أعلم.

(١) وفي تاريخ جُرجان ٢١٤: «الأَزْدي». ويبدو أنها مصحفة عن: «الإِيادي».

(٢) أول من نسبه إلى قُهُسْتان (قُوْهُِسْتان) ـ فيما أعلم ـ هو البخاري، وتبعه جماعة كثيرون. وقال ابن معين في تاريخ الدوري ٤/ ٣٥٩: «كان زافر بن سليمان يجلب المتاع القُوهي ـ (يعني القُوْهِسْتاني) ـ إلى بغداد». فكأنه يرى أن سبب نسبته إلى قُوْهِسْتَان هو هذا ـ ينظر الأنساب ١٠/ ٥١٦ ـ.

(٣) أول من نسبه إلى سِجِسْتان ـ فيما أعلم ـ ابن معين، فقال في رواية الدوري ٤/ ٣٦٤: «خُراساني، سِجِسْتاني، كان ينزل الكوفة». وفي رواية ابن الجنيد ٤١٣: =

والكوفي[١]، والرازي[٢]، والبغدادي[٣]، القاضي[٤][٥].

= «خُراساني، ينسب إلى سِجِسْتَان». ولعله يلاحظ في هٰذين النصين أن أبا زكريا يرى دخول سِجِسْتان في بلاد خُراسان، مع أن المشهور جعل سِجِسْتان ناحية مستقلة. وقد قال الخطيب في تاريخ بغداد ٨/ ٤٩٤: «القُوْهُسْتاني، كان قاضي سِجِسْتان».

(١) اختار الدُّولابي في الكنى والأسماء ١/ ١٩٣ نسبته إلى الكوفة دون بلد آخر. وقال البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٥١: «القُوْهِسْتاني... ويقال: كوفي». وقد جمع الخطيب بينهما كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(٢) يرى الذهبي في الأمصار ذوات الآثار ٢٢٥ ـ ٢٢٦ أن الرَّيّ من مدن إقليم قُهُسْتان. ولم أجد أحداً غيره صرح به. إلا أن ياقوت قال في المشترك وَضْعاً والمفترِق صُقْعاً ٣٦٣ بعد أن حدد ناحية قُهُسْتان المشهورة: «وقُوْهُسْتان اسم لناحية الجبال التي منها هَمَذان، وقَزْوين، وأَصْبهان. ولم أر من سماها بهذا الاسم إلا الحازمي، فإما يكون نقله عن ثقة، فهو أهل ذاك، وإما أن يكون لما رأى اسمها ـ (يعني الناحية المذكورة) ـ بالعربية: الجبال، وبالفارسية معناها كذلك ـ أي معنى قُوْهُسْتان المعربة عن الكلمة الفارسية: كوهستان: موضع الجبال) ـ، توهم أنها تسمى بذلك فقاله. والله أعلم به». فالرَّيّ من مدن الجبال ـ على رأى ياقوت ـ، وكذلك زَنْجان، وأَبْهَر اللتان أضافهما الذهبي إلى الري عند تحديده لإقليم قُهُسْتان. ومن مدن الجبال أيضاً: هَمَذان، وقَزْوين، وأَصْبهان، التي ميز بها الحازمي ناحية قُهُسْتان. فعلى رأي الحازمي، والذهبي لا يكون ثَمَّة اختلاف بين نسبة زَافِر إلى قُهُسْتان، والرَّي.

(٣) ذكر جماعة من الأئمة أن زافِر بن سليمان نزل بغداد. وقد قام بعضهم بالجمع بين ما نسب إليه هذا الرجل من بلاد. فقال البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٥١: «القُوْهُسْتاني... ويقال: كوفي. نزل بغداد، وكان يكون بالري». وقال ابن حبان في المجروحين ١/ ٣١٥: «وهو الذي يقال له: القُوْهُسْتاني. كان أصله من قُوْهُسْتان، وولد بالكوفة، ثم انتقل إلى بغداد، ثم صار إلى الرَّي، وأقام بها». وقال الخطيب في تاريخ بغداد ٨/ ٤٩٤: «القُوْهُسْتاني، كان قاضي سِجِسْتان، ونزل الرَّيّ، فكان يختلف منها إلى الكوفة في التجارة، ثم انتقل إلى بغداد».

(٤) قال الدكتور بشار في تعليقات على تهذيب الكمال ٩/ ٢٧٠: «وذكره الذهبي في الطبقة التاسعة عشرة من تاريخ الإسلام، وهم المتوفون بين ١٨١ ـ ١٩٠».

(٥) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٤، =

قال النسائي: ليس بذاك القوي[1].

وقال أيضاً: عنده حديث منكر عن مالك[2](*).

= سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤١٣، معرفة الرجال ١/ ٨١، ١١٢، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٠١، ٢/ ١٧٣، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٥١، الضعفاء الكبير ٤٨، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٧٥، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٩، الضعفاء والمتروكين ١١٠، الكنى والأسماء ١/ ١٩٣، الضعفاء الكبير ٢/ ٩٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥، المجروحين ١/ ٣١٥ ـ ٣١٦، الكامل ٣/ ١٠٨٧ ـ ١٠٨٩، المؤتلف والمختلف ٣/ ١١٥٩ ـ ١١٦٠، تاريخ أسماء الثقات ١٣٩، تاريخ جُرجان ٢١٤، الإرشاد ٢/ ٦٦٢ ـ ٦٦٣، تاريخ بغداد ٨/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥، الإكمال ٤/ ١٦١، الأنساب ١/ ٣٩٨، ١٠/ ٥١٦، ٥٢٢ ـ ٥٢٣، الضعفاء لابن الجوزي ٥٤ب، تهذيب الكمال ٩/ ٢٦٧ ـ ٢٧٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٣ ـ ٦٤، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٦، ديوان الضعفاء ١٠٥، الكاشف ١/ ٣١٦، إكمال تهذيب الكمال ٣١ب ـ ٣٢أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥، تقريب التهذيب ٢١٣، خلاصة التذهيب ١٣٠.

(١) تهذيب الكمال ٩/ ٢٧٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٤. وقد قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٦٤ جامعاً بين هذا القول ـ مختصراً ـ، والذي بعده: «ليس بذاك، عنده حديث منكر عن مالك».

(٢) الضعفاء والمتروكين ١١٠، تاريخ بغداد ٨/ ٤٩٥، الضعفاء لابن الجوزي ٥٤ب، تهذيب الكمال ٩/ ٢٧٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٤. ومالك هو ابن أنس الإمام. والحديث مذكور في تاريخ بغداد.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال ابن معين في موضع من رواية الدوري: وكان ثقة؛ وفي موضع آخر منها، وكذلك في موضع من رواية ابن محرز، وفي رواية ابن أبي خيثمة، وابن الغَلَابي: ثقة. زاد الأخير: وقد رأيته؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري، وفي رواية ابن الجنيد: لم يكن به بأس ـ (بزيادة واو العطف في أول هذا القول عند الدوري) ـ. زاد ابن الجنيد: قد حملنا عنه؛ وفي موضع آخر من رواية ابن محرز: صدوق؛ وقال عثمان بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: ثقة. زاد أحمد: ثقة، قد رأيته؛ وقال الخطيب: أخبرنا أحمد بن أبي جعفر ـ (يعني العَتِيقي) ـ، أخبرنا محمد بن عدي البصري ـ في كتابه ـ =

....

=حدثنا أبو عبيد محمد بن علي الآجري، قال: سألت أبا داود عن زافِر بن سليمان؟ فقال: كان ثقة. وقال فلان: كنت أجلس إلى زافِر بن سليمان فيحدث عن سفيان ـ (يعني الثوري) ـ، عن مغيرة ـ يعني ابن مِقْسم، أو ابن النعمان) ـ فيخطئ. وقال أبو عبيد في موضع آخر: سألت أبا داود عن زافِر بن سليمان السِّجِسْتَاني؟ فقال: ثقة، كان رجلاً صالحاً؛ وقال أبو حاتم: محله الصدق؛ وقال الهيثمي: ثقة، وفيه ضعف لا يضر؛ وقال ابن حجر: صدوق كثير الأوهام. وذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون:** قال مُغُلْطاي: وقال ابن المبارك في تاريخه: تركت حديثه؛ وقال البخاري في الضعفاء الصغير: عنده مراسيل، ووهم؛ وقال العجلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: يكتب حديثه، وليس بالقوي؛ وذكره أبو زرعة في الضعفاء؛ وقال الساجي: كثير الوهم؛ وقال ابن حبان: كثير الغلط في الأخبار، واسع الوهم في الآثار، على صدق فيه، والذي عندي في أمره الاعتبار بروايته التي يوافق فيها الثقات، وتَنَكُّب ما انفرد به من الروايات؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له جملة من الأحاديث: ولزافِر غير ما ذكرت، وكأن أحاديثه مقلوبة الإسناد، مقلوبة المتن، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، ويكتب حديثه مع ضعفه؛ وقال السمعاني: كثير الغلط في الأخبار، واسع الوهم في الآثار، على صدق فيه، والذي عندي في أمره الاعتبار بروايته التي يوافق فيها الثقات، وتَنَكُّب ما انفرد ـ (به) ـ من الروايات؛ وقال الذهبي: فيه ضعف، وثقه أحمد.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٤، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤١٣، معرفة الرجال ١/ ٨١، ١١٢، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٠١، الضعفاء الصغير ٤٨، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٢٥، المجروحين ١/ ٣١٥ ـ ٣١٦، الكامل ٣/ ١٠٨٩، تاريخ أسماء الثقات ١٣٩، تاريخ بغداد ٨/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥، الأنساب ١٠/ ٥١٦، الكاشف ١/ ٣١٦، إكمال تهذيب الكمال ٣١ب، مجمع الزوائد ٤/ ٣٢٩، تقريب التهذيب ٢١٣.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: أنه جاء في إكمال تهذيب الكمال ٣١ب: «وقال ابن المبارك في تاريخه: تركت حديثه». وفي زيادات ابن حجر من تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٥: «وقال ابن المُنادي في تاريخه: تركت حديثه». ولا شك أن ابن حجر أخذ هذه الفائدة عن مُغُلْطاي، لكن لا أدري أين حصل التصحيف في اسم صاحب التاريخ، فنسخة إكمال تهذيب الكمال غير جيدة، وكذلك مطبوعة تهذيب=

....

=التهذيب. وزاد الأمر غموضاً أن لابن المبارك تاريخاً، كما أن لأبي الحسين بن المُنادي البغدادي تاريخاً. وقد يترجح ابن المُنادي من ناحية كونه بغدادياً، وكون تاريخه مختصاً ببغداد وعلمائها والواردين عليها ـ كما يرجح الدكتور أكرم ضياء العمري في موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٢٨٧ ـ ٢٨٩ ـ، وذلك لأن زافِر بن سليمان نزل بغداد. لكني اعتمدت ما في نسخة إكمال تهذيب الكمال لشهرة تاريخ ابن المبارك عند مُغُلْطاي، وعند ابن حجر في تهذيب التهذيب، بخلاف تاريخ ابن المُنادي. وثانيها: ما جاء في مطبوعة الضعفاء الصغير ٤٨ من قول البخاري: «عنده مراسيل الحديث ووهم، وهو يكتب حديثه». فاللفظ مضطرب كما ترى، وقد اعتمدت ما نقله العقيلي في الضعفاء الكبير ٢/٩٥، والخطيب في تاريخ بغداد ٨/ ٤٩٤، وغيرهما عن البخاري، وهو قوله: «عنده مراسيل، ووهم» ونسبته للضعفاء الصغير. وآخرها: أنني أغفلت عند ذكر أقوال المجرحين والملينين ما أورده مُغُلْطاي عن المُعَيْطي، حيث قال في إكمال تهذيب الكمال ٣٢أ: «وقال المُعَيْطي ـ (ولعله محمد بن عمر أبو عبد الله) ـ: قيل لزافِر: إن ابن أخيك حلف أن لا يأكل أُرُزاً. فقال زافِر: ليس يبالي الأُرُز ألا يأكله ابن أخي. وكان زافِر رجلاً مغفلاً». وذلك لأنه لا تعلق لما ذكره المُعَيْطي بالحديث.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على زافِر بن سليمان بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. ولم ينزله المجرحون عن درجة من يكتب حديثه للاعتبار، اللهم إلا ابن المبارك حيث ترك حديثه دون أن يأتي بحجة. وأما المعدلون فإن جمهورهم على توثيقه المطلق، ومكانةُ هؤلاء الموثقين حالة كونهم مجتمعين تمنع من وضع زافِر في المُجَرَّحين، وإن كانت له أوهام، وغرائب كثيرة تدل في الأصل على لينه. فاجتماع ابن معين ـ في عدد من الروايات عنه ـ، وعثمان بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، وأبي داود على قولهم فيه: «ثقة» مع لقي بعضهم له، وحمله عنه. وكذلك تعديل أبي حاتم له، يجعل القول في تضعيفه غير مستساغ. بيد أنه لا ينبغي قبول التوثيق الرفيع فيه، لما في حديثه من الأخطاء، والغرائب الكثيرة التي احتملت كيما يرفع إلى أخف درجات التعديل، لا إلى ما فوقها من مراتب الاحتجاج المطلق.

وقول أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٧٣ ـ: «ورأيت زافِر بن سليمان، ولم أكتب عنه شيئاً». يحتمل معنيين: أولهما: تضعيفه له، وآخرهما: الإخبار عن عدم التمكن من الرواية عنه لسبب من الأسباب. ويبدو أن الأخير هو المراد لقول أحمد في مكان آخر من نفس الرواية: «ثقة ثقة». =

٢٤٠ ـ د ت ق: الزُّبير[١] بن سعيد بن سليمان بن سعيد بن نَوْفَل بن الحارث بن عبد المُطَّلِب بن هاشم أبو القاسم، وقيل: أبو هاشم[٢] القُرَشي، الهاشِمي، النَّوْفلي، المدني، نزيل المدائن[٣][٤][٥].

= وأما ما نقلته عن السمعاني فهو قول ابن حبان بعينه، وإن لم يصرح به، وقد أكثر أبو سعد من اتباع عبارة ابن حبان دون عزو إليه، سواء كان قول ابن حبان مقبولاً، أو غير مقبول. وليس هذا بجيد منه. وقد أورد السمعاني ترجمة زافِر تحت مادتين من كتابه: «الأنساب»، وهما: القُوْهِسْتاني ١٠/٥١٦، والقُهُسْتاني ١٠/٥٢٢ ـ ٥٢٣. ففي الأولى اعتمد قول ابن حبان ولم يذكر غيره، وفي الثانية اقتصر على أقوال المعدلين دون إشارة إلى جرح فيه. فكأنه لا رأي له في زافِر، ولو استل قوله السابق ـ الذي أخذه من ابن حبان ـ من أقوال النقاد المجرحين لما كان ثَمَّة نقص أو تقصير.

وخلاصة القول: إن زافِر بن سليمان محله الصدق، يكتب حديثه للاختبار، فما وافق فيه الثقات عُد حسناً، وما لم يكن كذلك صُرف عن سبيل الاحتجاج. والله أعلم.

(١) فَرَّق ابن حبان بين الزبير بن سعيد بن سليمان الهاشمي، والزبير بن سعيد المدائني. فذكر الأول في الثقات ٦/٣٣٣، والآخر في المجروحين ١/٣١٣. وهما واحد إن شاء الله تعالى.

(٢) لعل هذه الكنية مصحفة عن الأولى، خاصة وأنه لا يوجد في أولاد الزبير من اسمه هاشم.

(٣) قال صالح بن محمد جَزَرَة ـ كما في تاريخ بغداد ٨/ ٤٦٥ ـ: «كان يكون بالبصرة».

(٤) ذكر ابن سعد في الطبقات الكبرى القسم المتمم ٣٩١، وخليفة في الطبقات ٢٦٩ أنه مات في خلافة أبي جعفر، وقد تولى المنصور في أول سنة سبع وثلاثين ومئة، ومات في آخر سنة ثمان وخمسين ومئة. وقال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٣٤ب: «وفي كتاب الصَّرِيْفيني: توفي ـ (يعني الزبير) ـ سنة بضع وخمسين ومئة».

(٥) ترجمته في: الطبقات الكبرى القسم المتمم ٣٩١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/١٤٣، ٣٨١، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٠٧، تاريخ البادي عن ابن معين ١٠٦، الطبقات ٢٦٩، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٧٦، التاريخ الكبير ١/٢/ ٤١٥، سؤالات البَرْذَعي لأبي زرعة =

قال النسائي: ضعيف[(١)(*)].

=٢/ ٣٤٤، سؤالات الآجري لأبي داود ٣١٠، الضعفاء والمتروكين ١١٠، الضعفاء الكبير ٢/ ٨٩ ـ ٩٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٨٢، المجروحين ١/ ٣١٣، الثقات ٦/ ٣٣٣، الكامل ٣/ ١٠٨٠ ـ ١٠٨١، الضعفاء والمتروكون ٢٢١، سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٨٧ ـ ١٨٨، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٤، تاريخ بغداد ٨/ ٤٦٤ ـ ٤٦٦، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢أ ـ ٥٢ب، تهذيب الكمال ٩/ ٣٠٤ ـ ٣٠٧، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٧، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٧، ديوان الضعفاء ١٠٧، الكاشف ١/ ٣١٩، إكمال تهذيب الكمال ٣٤ب ـ ٣٥أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣١٥، تقريب التهذيب ٢١٤، خلاصة التذهيب ١٢٠.

(١) الضعفاء والمتروكين ١١٠، الكامل ١٥١ب، تاريخ بغداد ٨/ ٤٦٥، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢ب، تهذيب الكمال ٩/ ٣٠٧، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٣١٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن عدي: حدثنا أحمد بن الحسين الصوفي، سمعت عباس يقول: سمعت يحيى يقول: الزبير بن سعيد الهاشمي ثقة؛ وقال البَرْذعي: قلت ـ (يعني لأبي زرعة) ـ: الزبير بن سعيد؟ قال: شيخ، روى عنه جَرير بن حازم... وذكره ابن حبان في الثقات على التفريق الذي أشرت إليه.

ب ـ المُجَرِّحُون والمُلَيِّنون: قال ابن معين في رواية البادي، وفي موضع من رواية الدوري: ليس بشيء ـ (مع زيادة الواو في أوله عند الدوري) ـ؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: وكان ضعيفاً؛ وفي رواية ابن الجنيد، ومعاوية بن صالح: ضعيف زاد معاوية: الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: في حديثه نكارة، لا أعلمني إلا سمعت يحيى يقول: هو ضعيف؛ وقال أيضاً في نفس الرواية ـ كما في تهذيب الكمال ـ: بلغني عن يحيى أنه ضعفه؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني كما في تاريخ بغداد ـ: وسألته ـ يعني أباه ـ عن الزبير بن سعيد الهاشمي ـ وكان ينزل المدائن ـ فَضَعَّفه؛ وقال المرُّوذي: سألته ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ عن الزبير بن سعيد؟ فَلَيَّن أمره؛ وقال العجلي: يروي حديثاً منكراً في الطلاق؛ وقد مر قول أبي داود السِّجستاني فيه؛ وقال ابن أبي خيثمة: يروي عن ابن المُنكدر ـ (يعني محمداً) ـ مناكير؛ وقال صالح جَزَرَة: روى حديثين أو ثلاثة، مجهول؛ وقال زكريا الساجي: ضعيف؛ وقال ابن حبان في المجروحين: قليل الحديث، منكر الرواية فيما يرويه، يجب التنكب عن=

....

= مفاريده، والاحتجاج بما وافق الثقات عنه ـ (يعني عن شيخه عبد الحميد بن سالم) ـ؛ وقال أبو أحمد الحاكم ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: يعتبر بما رواه عن عبد الله بن علي بن يَزِيد بن رُكانة، فأما ما يرويه عن محمد بن المُنكدر فإنه يترك؛ وفي سؤالات السُّلمي: يعتبر بما رواه عن علي بن عبد الله بن زَيْد بن رُكانة ـ (كذا في المخطوط والمطبوع، والصواب: عبد الله بن علي بن يَزِيد بن رُكانة) ـ ، فأما عن علي بن المُنْكدر ـ (كذا، والصواب: محمد بن المنكدر) ـ يترك، فإنه مناكير؛ وقال ابن حزم: متروك الحديث؛ وقال عبد الحق الإشبيلي لما ذكره مع جماعة: وكلهم ضعفاء، والزبير أضعفهم؛ وقال ابن الجوزي: يروي عن ابن المنكدر مناكير؛ وقال الذهبي في المغني: لَيِّن؛ وفي ديوان الضعفاء: ضعيف؛ وقال ابن حجر في التقريب: لَيِّن الحديث.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/١٤٣، ٣٨١، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٠٧، تاريخ البادي عن ابن معين ١٠٦، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٧٦، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٤٤ سؤالات الآجري لأبي داود ٣١٠، الضعفاء الكبير ٢/ ٨٩، المجروحين ١/ ٣١٣، الثقات ٦/ ٣٣٣، الكامل ٣/ ١٠٨٠، ونسخة الظاهرية ١٥١ب، الضعفاء والمتروكون ٢٢١، سؤالات السُّلَمي للدارقطني ١٨٧ ـ ١٨٨، ونسخة أحمد الثالث ١٦٢أ، المحلى ١١/ ٥٠٤، تاريخ بغداد ٨/ ٤٦٥، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢ب، تهذيب الكمال ٩/ ٣٠٧، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٧، ديوان الضعفاء ١٠٧، نصب الراية ٣/ ٣٣٧، إكمال تهذيب الكمال ٣٤ب ـ ٣٥أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣١٥، تقريب التهذيب ٢١٤.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في إكمال تهذيب الكمال ٣٤ب: «وقال السلمي عن الدارقطني: ثقة، يعتبر بما رواه عن علي بن عبد الله بن زَيْد بن رُكانة، فأما عن ابن المنكدر فيترك، فإنها مناكير. وفي كتاب ابن الجارود: ليس بالقوي عندهم». فكلمة: «ثقة» لم يقلها الدارقطني في سؤالات السُّلمي، ولا في غيرها، وهي معارضة لبقية كلامه، ولإراده الزبير في الضعفاء. وأما ما نقله مُغْلْطاي عن كتاب ابن الجارود فلا أراه صواباً لسقط وقع في النسخة التي اعتمدتها من كتاب مُغُلْطاي، وهي غير جيدة. ويبدو لي أن ما في كتاب ابن الجارود سَقَط، ثم سَقَط بعده عبارة: «وقال أبو أحمد الحاكم» أو ما في معناه. فتكون جملة: «ليس بالقوي عندهم» لأبي أحمد، لا لابن الجارود. ودليل هذا ثلاثة أمور، أولها: أن الجملة السابقة نقلها ابن حجر في =

....

=تهذيب التهذيب عن أبي أحمد، ومن عادة ابن حجر اتباع مُغُلْطاي في زياداته على المزي. وثانيها: اشتهار الحاكم أبي أحمد باستعمال هذه العبارة. وآخرها: أن من عادة ابن الجارود اتباع المتقدمين في الحكم على الرجال، ولم يقل أحد من هؤلاء تلك العبارة.

ثم أقول: إن غالب الأئمة جَرَّحوا الزبير ولَيَّنوه. وما نقل عن بعضهم من توثيقه وتعديله ففيه علة. والمُعَدِّلُون هم: ابن معين، وأبو زرعة، وابن حبان. فابن معين اشتهر عنه ـ في رواية الدوري، وغيرها ـ طعنه فيه. وقد نقل ابن عدي عن أحمد بن الحسين الصوفي، عن الدوري، عن ابن معين قوله فيه: «ثقة». فهذا لا يوجد في تاريخ الدوري، بل فيه ـ وفي غيره من التواريخ عن يحيى ـ جرح الزبير. ولم أره في كتاب قبل كتاب ابن عدي. ولا شك أنه وهم. ينظر تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٩/ ٣٠٦. وأما أبو زرعة فإن المزي نقل في تهذيب الكمال ٩/ ٣٠٧ ضمن أقوال النُّقَّاد ما نصه: «وقال أبو زرعة: شيخ». فهذا موجود في سؤالات البَرْذعي، وتمام القول فيه: «قلت: الزبير بن سعيد؟ قال: شيخ روى عنه جرير بن حازم، وابن المبارك، وإسماعيل بن زكريا». فيحتمل أن يكون أراد به ما اصطلح عليه في هذه العبارة من كونها في أدنى درجات التعديل. ويحتمل أن يكون مراده بها الإشارة إلى قلة حديثه، قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ١/ ٢٧٠ب: «فإن هذه اللفظة ـ (شيخ) ـ يطلقونها على الرجل إذا لم يكن معروفاً بالرواية ممن أخذ، وأخذ عنه، وإنما وقعت له رواية الحديث، أو أحاديث فهو يرويها، هذا الذي يقولون فيه: شيخ. وقد لا يكون من هذه صفته من أهل العلم». والاحتمال الأخير أقرب في الزبير من الأول، ولو لم يكن أقرب فإن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، وعلى تقدير إرادة أبي زرعة للاحتمال الأول فإن تلك العبارة لا ترفع الزبير عن درجة من يكتب حديثه للاعتبار. وأما ابن حبان فإنه فَرَّق بين الزبير بن سعيد الهاشمي، والزبير بن سعيد المدائني. ولم أجد له سلفاً في هذا، ولا تابعاً. وقد أورد الأول في الثقات، وجَرَّح الآخر. ولعله لو علم كونهما واحداً لما عدل فيه عن التليين.

وما أُنكر على الزبير بن سعيد من الحديث، مع قلة رواياته، ينفي عنه التعديل بجميع مراتبه. ويؤكد فيه جانب الجرح الذي ذهب إليه الأكثرون، بَيْد هؤلاء اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور جعلوه من الضعفاء، والملينين الذين يكتب حديثهم للاعتبار. وطرحه بعض المتشددين، وادعى الدارقطني أنه متروك فيما رواه عن=

٢٤١ ـ زكريا بن حَكيم[١]، ويقال: هو زكريا بن يحيى أبو يحيى البُدِّيّ[٢]، والحَبَطي، الكوفي[٣].

=محمد بن المُنكدر خاصة. وجَهَّلَه صالح جَزَرة مع أنه معروف العين والحال. والصواب ما ذهب إليه الجمهور رغم اختلاف يسير بينهم. ولعل الذين صرحوا بعبارة التليين فيه تأثروا بتوثيق ابن معين الذي علمت فساده من حيث الثبوت.

وخلاصة القول: إن الزبير بن سعيد ضعيف، يكتب حديثه للاعتبار في الراجح. والله أعلم.

(١) قال النسائي في الضعفاء والمتروكين ١٠٩: «زكريا بن حَكيم كوفي ليس بثقة». وقد صرح البعض بأنه هو زكريا بن يحيى بن حَكيم، حيث اشتهر بالنسبة إلى جده، وقال ابن عدي في الكامل نسخة الظاهرية ١٤٩ب: «زكريا بن يحيى، ويقال: ابن حَكيم». وفرقت طائفة بينهما، كما جمعت طائفة، بل اضطرب البعض بين الجمع والتفريق. فضلاً عن وجود عدة تراجم يشتبه بعضها ببعض ـ ينظر التاريخ الكبير ١/ ٢/ترجمة ١٣٩١ و١٣٩٢ مع تعليقات محققه. والجرح والتعديل ٢/١/ترجمة ٢٦٩٠، ٢٧١٣، ٢٧٢٠. والثقات ٦/ ٣٣٥ ـ ، ويحتمل أن تكون كلها واحدة، مع رجحان ذلك في بعضها. وذكر ابن عدي ما يفيد أن زكريا بن حكيم المترجم هنا، هو زكريا بن يحيى الكنْدي الحِمْيري الأعمى المترجم في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤١٨ ـ ٤١٩، وغيره وعلى كل حال فإن هذه الترجمة فيها اشتباه، وخلط، وجمع، وتفريق. فتحتاج إلى مزيد من التحرير.

(٢) يقال: بفتح الباء. ويقال: بضمها. وينظر تبصير المنتبه ٤/ ١٤٣٦. كما ينظر في مجال آخر: المجروحين ١/ ٣١٤، ولسان الميزان ٢/ ٤٨٣. وقد جمع بين هذه النسبة، والتي بعدها عدد من الأئمة.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٥٤٤، ٤/ ٧٥، ٢٣٧، ٣٣٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٢١ ـ ٤٢٢، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٣٥، الضعفاء والمتروكين ١٠٩، الضعفاء الكبير ٢/ ٨٥، ٨٨ ـ ٨٩، الجرح والتعديل ٢/١/ ٥٩٦، المجروحين ١/ ٣١٤، الكامل ٣/ ١٠٦٩، الضعفاء والمتروكون ٢١٩، المؤتلف والمختلف ١/ ٢٨٠، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩١، تاريخ بغداد ٨/ ٤٥١ ـ ٤٥٢، الإكمال ١/ ٤١٨، الأنساب ٢/ ١١٩، ٤/ ٥١، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٧٢، ٧٥، ٧٩، المغني في=

قال النسائي: ليس بثقة[١](*).

=الضعفاء ١/٢٣٩، ٢٤٠، ديوان الضعفاء ١٠٩، لسان الميزان ٢/٤٧٨ ـ ٤٧٩، ٤٨٣، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/٢١٦ب.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٠٩، الكامل ١٤٩ب، تاريخ بغداد ٨/٤٥٢، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢ب، ميزان الاعتدال ٢/٧٢، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/٢١٦ب.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي رواية عبد الله بن أحمد الدَّورقي: ليس بثقة ـ (مع زيادة الواو في أول هذا القول من رواية الدوري)؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري، وفي رواية الدارمي: ليس بشيء ـ (وأشير هنا إلى أن ابن عدي أورد ما رواه الدارمي عن ابن معين في هذه الترجمة من الكامل، لكن العقيلي في الضعفاء الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل جعلاه في ترجمة أخرى، يمكن أن تكون نفس هذه الترجمة) ـ؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: ليس حديثه بشيء ـ (وقد جعل العقيلي في الضعفاء الكبير، وابن عدي في الكامل هذا القول في هذه الترجمة، مع أن عبارة الدوري تفيد اختلاف الرجلين، قال: «سمعت يحيى يقول: زكريا بن عبد الله الذي يروي عنه أبو علي الحنفي يقال له: زكريا البُدِّيّ، ليس حديثه بشيء». وأسقط العقيلي، وابن عدي جملة: ابن عبد الله. فلعلها زيدت في كتاب الدوري)؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: سمعت أبي يقول: زكريا بن حَكيم هالك. ثم قال: ما كتبت عنه شيئاً؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب: ليس بشيء، ترك الناس حديثه؛ وقال أبو زرعة في رواية البَرْذعي، وأبو حاتم: ضعيف الحديث. زاد أبو حاتم: ليس بقوي؛ وقال ابن الجارود: ليس بشيء، ليس بثقة؛ وقال ابن حبان: يروي عن الأثبات ما لا يشبه أحاديثهم، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها لا يجوز الاحتجاج بخبره؛ وذكره الدارقطني في كتاب: الضعفاء والمتروكون؛ وقال ابن الجوزي: وقال الدارقطني: ضعيف؛ وقال السمعاني: تكلموا فيه ـ (ثم ذكر أحد أقوال ابن معين فيه، وقول ابن المديني، والنسائي)؛ وقال الهيثمي: ضعيف جداً.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/٥٤٤، ٤/٧٥، ٣٣٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٤، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/٤٣٥، الضعفاء الكبير ٢/٨٥، ٨٩، الجرح والتعديل ٢/١/٥٩٦، ٦٠٠ ـ ٦٠١، المجروحين ١/٣١٤، الكامل ٣/١٠٦٩،=

٢٤٢ ـ زكريا(١) بن أبي مريم الخُزاعي، الشامي، نزل

=الضعفاء والمتروكون ٢١٩، تاريخ بغداد ٨/ ٤٥٢، الأنساب ٤/ ٥١، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢ب، مجمع الزوائد ٥/ ٤٦، لسان الميزان ٢/ ٤٧٩.

فقد اتفق النُّقَّاد على جرح زكريا بن حَكيم هذا، وإنما ذكره ابن قُطْلُوْبُغا في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ـ مع اقتصاره على إيراد أقوال المُجَرِّحين فيه ـ اتباعاً لابن حبان في ثقاته ٦/ ٣٣٥ حيث قال: «زكريا بن حكيم: يروي عن الحسن، روى عنه عَنْبَسَة بن عبد الواحد». فهذا الذي ذكره ابن حبان هو نفس المترجم هنا، لكن ابن حبان ـ فيما يبدو ـ ظنه غيره، لأنه حَطَّ على زكريا بن حَكيم الحَبَطي البُدِّيّ في المجروحين كما تقدم. ولو كان أراد في الثقات نفس المذكور في المجروحين، فإن العبرة بالقول المتأخر وهو الجرح.

واتفقوا أيضاً على تركه، ورد حديثه. وما نقله ابن الجوزي عن الدارقطني لا يصح، لأن عادة أبي الفرج إذا وجد ترجمة في كتاب الضعفاء والمتروكون للدارقطني خالية من تعيين مرتبة الجرح، نقل عن الدارقطني قوله فيه: ضعيف. وهذا تحكم لا دليل عليه، كما سبق التنبيه إليه. وأما قول أبي زرعة، وأبي حاتم: «ضعيف الحديث» مع زيادة أبي حاتم لعبارة: «ليس بقوي». فإنهما يستعملانه عادة في المطَّرَحين كما سبق في ترجمة أيوب بن سَيَّار الفَيْدي، وأيوب بن مُدْرِك الحَنَفي. وأما قول السمعاني: «تكلموا فيه» فقد أراد به الضعف الشديد، بدليل الأقوال التي أوردها.

ولا يفوتني التنبيه إلى أن قول ابن عدي في الكامل نسخة الظاهرية ١٤٩ب: «ولزكريا من الحديث غير ما ذكرت قليل، وهو في جملة الكوفيين الذين يجمع حديثهم». لا يعني به تسهيل الضعف، وإنما أراد الإشارة إلى قلة حديثه مما حمل العلماء على جمع حديثه من هنا وهناك. وقد ألمع ابن عدي إلى هذا في موضع آخر من الكامل ١/ ٣٠٢ بقوله: «وزكريا هذا يقال له: البُدِّيّ، كوفي، عزيز الحديث جداً».

وخلاصة القول: إن زكريا بن حَكيم البُدِّيّ الحَبَطي ليس بثقة ـ كما قال النسائي ـ، متروك الحديث. والله أعلم.

(١) زعم ابن حجر في لسان الميزان ٢/ ٤٧٩، ٤٨٢ أنه زكريا بن خالد بن يزيد بن حرانة، وأن ابن أبي حاتم نسبه كذلك، وكلاهما وهم منه، لأن ابن أبي حاتم، وغيره، فرقوا بين زكريا بن خالد بن زيد بن جارية ـ الذي تصحف في اللسان ـ، وزكريا بن أبي مريم. ينظر تعليقات محقق الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٩٢.

واسِطاً[١][٢].

قال النسائي: ليس بالقوي[٣][*].

---

(١) نسبه إلى واسِط العقيلي في الضعفاء الكبير ٢/ ٨٨، وقال الدارقطني في سؤالات البَرْقاني نسخة أحمد الثالث ١٠٧ب: «شامي، وقع إلى واسط». ونسبه إلى الشام وحدها ابن معين في رواية الدوري ٢/ ١٧٤، وأبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٩٢ ـ. وأما نسبته إلى خُزاعة فقد صرح بها العقيلي في الضعفاء الكبير ٢/ ٨٨، وابن حبان في الثقات ٤/ ٢٦٣. وفي الرواة رجل يشترك مع ابن أبي مريم في اسمه الأول، وفي النسبة إلى خُزاعة، وإلى الشام، وفي الرواية عن أبي أُمامة الباهِلي، ورواية هُشَيم بن بَشير عنه، لكنهما يختلفان في اسم الأب، فلا أدري إن كان هو هذا، أم لا، ولعله غيره، قال ابن معين في رواية الدوري ٢/ ١٧٣: «زكريا بن حكيم الخُزاعي، روى عنه هُشيم، وهو شامي، وقد سمع زكريا بن حكيم من النعمان بن بشير، ومن أبي أمامة». وينظر المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٥٨.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤١٧، الضعفاء والمتروكين ١١٠، الضعفاء الكبير ٢/ ٨٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٩٢ ـ ٥٩٣، الثقات ٤/ ٢٦٣، الكامل ٣/ ١٠٧٠، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣١، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٧٤، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٠، ديوان الضعفاء ١٠٩، لسان الميزان ٢/ ٤٨٢، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٢١٧ب.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١١٠، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٧٤، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٢١٧ب.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُعَدِّلُون: قال الدارقطني ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: لا بأس به؛ وقال ابن حجر: وقال الدارقطني: يُعْتبر به. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحُون والمُلَيِّنون: قال ابن أبي حاتم: حدثنا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل، حدثنا علي ـ يعني ابن المديني ـ، قال: سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي ـ وذكر زكريا بن أبي مريم الذي روى عنه هُشيم ـ فقال: قلنا لشعبة: لقيت زكريا، سمع من أبي أُمامة؟ فجعل يتعجب، ثم ذكره فصاح صَيْحة ـ (ثم قال ابن أبي حاتم) ـ: دل صَيحة شعبة أنه لم يرض زكريا؛ وقال أبو داود ـ كما في لسان الميزان ـ: لم يرو عنه

٢٤٣ ـ ق: زكريا بن مَنْظور بن ثَعْلبة[(١)] بن أبي مالك، ويقال: زكريا بن يحيى بن منظور بن ثَعْلبة[(٢)] بن أبي مالك، وقال: زكريا بن منظور بن عُقْبة بن ثَعْلبة بن أبي مالك، أبو يحيى القُرَظي[(٣)]، المدني،

=إلا هُشَيْم؛ وقال الساجي: تكلموا فيه؛ وقال ابن عدي: وهُشَيم يروي عن زكريا بن أبي مريم القليل، وليس فيما روى عنه هُشَيم حديث له رونق، وضوء.

الجرح والتعديل ٢/١/٥٩٢ ـ ٥٩٣، الثقات ٤/٢٦٣، الكامل ٣/١٠٧٠، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣١، ونسخة أحمد الثالث ١٠٧ب، لسان الميزان ٢/٤٨٢.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على زكريا بن أبي مريم بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. والمُعَدِّلون هم: الدارقطني، وابن حبان. فالدارقطني قال ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: «لا بأس به». لكن ابن حجر قال عنه: «يُعتبر به». ويبدو لي أن ابن حجر ذهب نظره إلى الترجمة التالية لهذه الترجمة في سؤالات البرقاني، حيث قال الدارقطني في صاحبها: «يُعْتبر به». وأما ابن حبان فأورده في كتاب الثقات. والمُجَرِّحُون والمُلَيِّنون هم: شعبة، وأبو داود، والساجي، وابن عدي. وقد جَهَّله منهم أبو داود بقوله: «لم يرو عنه إلا هُشَيْم». لكن الرجل ـ فيما يظهر ـ معروف العين لقول ابن معين في رواية الدوري ٢/١٧٤: «قد روى هُشَيْم، وشعبة عن رجل يقال له: زكريا». وإن كان شعبة لا يرضاه. وشكك ابن حبان في الثقات ٤/٢٦٣ في سماع هُشيم منه بقوله: «روى عنه هُشَيْم، إن لم يكن دَلَّس عنه». غير أن شكَّه مدفوع بقول ابن معين في رواية الدوري ٢/١٧٤: «قد سمع هُشيم من زكريا بن أبي مريم». لأن ابن معين أعلم بهُشَيْم من ابن حبان.

ولعل حال زكريا بن أبي مريم أشبه بالجرح منها بالتعديل، لقول ابن عدي الخبير بالروايات وعللها: «وهُشيم يروي عن زكريا بن أبي مريم القليل، وليس فيما روى عنه هُشيم حديث له رونق، وضوء».

وخلاصة القول: إن زكريا بن أبي مريم لَيِّن الحديث، يكتب عنه للاعتبار، ولا يحتج به. هذا ما ترجح لي. والله أعلم.

(١) و(٢) وجاء في بعض الكتب المضبوطة: «ابن أبي ثَعْلبة» بدل: «ابن ثَعْلبة» الذي قاله الأكثرون.

(٣) نسبه الأكثرون إلى بني قُرَيْظة، فقالوا: «القُرَظي». وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ٢/١/٥٩٧ ـ، وابن عدي في الكامل ٣/١٠٦٧: «القُرظي، =

القاضي، الأعْور[١][٢].

قال النسائي: ضعيف[٣][*].

=الأنْصاري». ونسبه البعض إلى الأنصار فقط. فلعل نسبته إلى الأنصار لكون بني قُريظة كانوا حلفاء الأوْس من الأنصار ـ والأنصار من ولد الأوْس والخَزْرج، وهم من العرب، وأما بنو قريظة فيهود ـ. وقد أحسن المزي بقوله في تهذيب الكمال ٩/ ٣٧٠: «القُرظي... حليف الأنصار».

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٤ فيمن مات في العشر التاسعة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/ ٤٣٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٦٠، ١٧٧، ٢١٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٣، معرفة الرجال ١/ ٧٣، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٨٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٢٤، التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٤، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٩٠٢، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٢١، المعرفة والتاريخ٣/ ٤٣، الضعفاء والمتروكين ١٠٩، الكنى والأسماء ٢/ ١٦٥، الضعفاء الكبير ٢/ ٨٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٩٧، المجروحين ١/ ٣١٤، الكامل ٣/ ١٠٦٧ ـ ١٠٦٩، تصحيفات المحدثين ٣/ ١١١٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣١، تاريخ أسماء الثقات ١٣٨ ـ ١٣٩، تاريخ أسما الضعفاء والكذابين ٩١، المختلف فيهم لابن شاهين ٥٥٨ ـ ٥٥٩، تاريخ بغداد ٨/ ٤٥٢ ـ ٤٥٥، الأنساب ١٠/ ٣٨١، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢ب، تهذيب الكمال ٩/ ٣٦٩ ـ ٣٧٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٧٤ ـ ٧٥، ٧٨، ٧٩، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٠، ديوان الضعفاء ١٠٩، الكاشف ١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤، إكمال تهذيب الكمال ٣٩أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣، تقريب التهذيب ٢١٦، خلاصة التذهيب ١٢٢.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٠٩، الكامل ١٤٩أ، تاريخ بغداد ٨/ ٤٥٤، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢ب، تهذيب الكمال ٩/ ٣٧٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٧٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٣٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلُون: قال الدوري ـ كما في موضع من تاريخه ـ: سئل يحيى عن زكريا بن منظور؟ فقال: ليس به بأس ـ (كذا في ترتيب رواية الدوري، وفي الكامل، وتاريخ بغداد. لكن في الأصل من رواية عباس: لا بأس به) ـ. فقلت: قد سألتك عنه

....

=مرة فلم أرك فيه جَيِّد الرأي ـ أو نحو هذا من الكلام ـ؟ فقال: ليس به بأس، وإنما كان فيه شيء، زعموا أنه كان طُفَيْلياً؛ وقال ابنُ معين أيضاً ـ في رواية الدارمي ـ، وأحمدُ بن صالح المصري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: ليس به بأس. وذكره ابن شاهين في الثقات، لكنه أورده أيضاً في الضعفاء، والمختلف فيهم.

ب ـ المُجَرَّحُون والمُلَيِّنُون: قال البخاري في التاريخ الصغير: سمعت الحُميدي ـ (يعني أبا بكر عبد الله بن الزُّبير) ـ يتكلم فيه؛ وقال الدوري في موضع من تاريخه: سمعت يحيى يقول: زكريا بن منظور ليس بشيء. فراجعته فيه مراراً، فزعم أنه ليس بشيء. قال: وكان طُفَيْلياً؛ وفي موضع آخر منه: سمعت يحيى يقول: كان زكريا بن مَنْظور قد ولي القضاء، فقضى على حَمَّاد البَرْبَري. ـ (وكان والياً لهارون الرشيد على مكة، واليمين، ومولى له) ـ، فلذلك حمله هارون إلى الرَّقَّة بذاك السبب، وليس بثقة؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية ابن مُحْرز: ضعيف؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ليس بثقة؛ وفي رواية أحمد بن أبي يحيى: ليس بشيء؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: سمعت يحيى يُضَعِّفه وقال ابن المديني في رواية ابنه عبد الله: ضعيف؛ وقال أبو بكر المَرُّوذي: وقال ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ: شيخ. ولَيَّنه؛ وقال الفلاس ـ كما في تاريخ بغداد ـ: به ضَعْف؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: ليس بذاك ـ (كذا نقل المزي عن البخاري، وفي مطبوعة التاريخ الكبير: ليس بذلك) ـ؛ وفي التاريخ الصغير: منكر الحديث؛ وقال العقيلي في الضعفاء الكبير: حدثني آدم ـ (يعني ابن موسى الخُواري أحد رواة الضعفاء الصغير) ـ، قال: سمعت البخاري قال: زكريا بن منظور ليس هو عندهم بالقوي، منكر الحديث؛ وقال أبو زرعة ـ كما في سؤالات البَرْذعي ـ: واهي الحديث ـ (وفي تاريخ الخطيب عن البَرْذعي، عن أبي زرعة قال: واهي الحديث، منكر الحديث) ـ؛ وقال أبو زرعة أيضاً ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس بقوي؛ وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم وكنت أسمع أصحابنا يُضَعِّفونهم؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس بالقوي، ضعيف الحديث، منكر الحديث، يكتب حديثه؛ وقال أيضاً ـ كما في موضع من علل الحديث ـ: ضعيف الحديث؛ وفي موضع آخر منه أيضاً: ليس بقوي؛ وقال الساجي: فيه ضَعْف؛ وقال مُغْلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: ليس بشيء، كان طُفَيْلياً، ولي القضاء فقضى على حَمَّاد البَرْبَري، فلذلك حمله هارون إلى الرَّقَّة؛ وقال الدُّولابي: ليس بثقة؛ وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي عن أبي حازم ـ (يعني سلمة بن=

....

=دينار) ـ ما لا أصل له من حديثه؛ وقال ابن عدي بعد أن ساق له عدة أحاديث: وزكريا بن منظور ليس له أحاديث أنكر مما ذكرته، وله غير ما ذكرته من الحديث غرائب، وهو ضعيف كما ذكروه، إلا أنه يكتب حديثه؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال أبو أحمد العَسْكري: تكلموا فيه؛ وقال الدارقطني في رواية البَرْقاني: متروك؛ وقال السمعاني: منكر الحديث جداً، يروي عن أبي حازم ما لا أصل له من حديثه. . وكان متروك الحديث؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: حديثه منكر؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧٤، ٣/ ١٦٠، ١٧٧، ٢١٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٣، معرفة الرجال ١/ ٧٣، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٨٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٢٤، التاريخ الصغير ٢/ ٢٥٤، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٢١، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٣، الكنى والأسماء ٢/ ١٦٥، الضعفاء الكبير ٢/ ٨٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٩٧، علل الحديث ١/ ١٨٠، ٢/ ١٠٩، المجروحين ١/ ٣١٤، الكامل ٣/ ١٠٦٧، ١٠٦٩، تصحيفات المحدثين ٣/ ١١١٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣١، تاريخ أسماء الثقات ١٣٨ ـ ١٣٩، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩١، المختلف فيهم لابن شاهين ٥٥٨ ـ ٥٥٩، تاريخ بغداد ٨/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤، الأنساب ١٠/ ٣٨١، تهذيب الكمال ٩/ ٣٧٣، ديوان الضعفاء ١٠٩، إكمال تهذيب الكمال ٣٩أ، تقريب التهذيب ٢١٦.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في إكمال تهذيب الكمال ٣٩أ: «وقال ابن خَلْفون: منكر الحديث جداً، يروي عن أبي حازم ما لا أصل له من حديثه. وأظن أن مُغُلْطاي أراد نقل كلام ابن حبان الذي أغفله المزي، لا كلام ابن خَلْفون، فَصَحَّف النساخ اسم ابن حبان إلى ابن خَلْفون، والنسخة المعتمدة هنا من كتاب مُغُلْطاي نسخة غير جيدة.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على زكريا بن مَنْظُور بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، والمُعَدِّلون هم: ابن معين ـ في بعض الروايات عنه ـ، وأحمد بن صالح المصري. بيد أن ابن معين أهدره في أكثر الروايات عنه، وإن كان يظهر في موضع من رواية الدوري أن التعديل هو القول الأخير، لكن قول الدوري في موضع آخر: «فراجعته فيه مراراً، فزعم أنه ليس بشيء». يقيِّد ذاك الظاهر، هذا، ولا يخفى ما يلاحظ على ابن معين من تساهل في التعديل. وأما أحمد بن صالح فإن الراوي عنه مجروح، لذا لا يثبت قوله. =

٢٤٤ ـ زكريا بن يحيى الكوفي، الكِسائي[١].

قال النسائي: متروك الحديث[٢](*).

= وأما المُجَرِّحون فهم الجمهور الأعظم، ويشهد لحكمهم ـ في الجملة ـ ما أورده بعضهم لزكريا من مناكير، وما أشاروا إليه من تعدد غرائبه. غير أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور سهلوا القول في جرحه، واطرحه الباقون. وحسبك في عدم شدة ضعفه أن أحمد بن حنبل اكتفى بتليينه، وأبا حاتم ـ المعروف بالتشدد ـ عَدَّه في الضعفاء الذين يكتب حديثهم، وابن عدي ـ الخبير بالروايات وعللها ـ قال: «وهو ضعيف كما ذكروه، إلا أنه يكتب حديثه». وقد توقف فيه ابن شاهين لتعارض أحد أقوال ابن معين، وهو: «ليس بشيء» مع قول أحمد بن صالح: «ليس به بأس» دون نظر في شيء آخر ـ وهو غير كاف ـ فقال في المختلف فيهم ٥٥٨ ـ ٥٥٩: «وهذا الخلاف في زكريا يوجب التوقف، لأن يحيى ذَمَّه، فروجع فيه فذمَّه، وقال: هو طُفيلي. والطُّفيلي الذي لا يبالي من أين كان مطعمه، ومن كانت هذه صورته في المطعم خفت أن لا يكون مأموناً في العلم، وقد مدحه أحمد بن صالح، فيوجب الوقف فيه إن شاء الله». وأشير هنا إلى أنه جاء في إكمال تهذيب الكمال ٣٩أ: «قول يحيى: طُفيلي. يعني في الحديث».

وخلاصة القول: إن زكريا بن مَنْظور ضعيف ـ كما قال النسائي ـ، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ٢/١٠٧، الضعفاء والمتروكين ١٠٩، الضعفاء الكبير ٢/٨٦، الجرح والتعديل ٢/١/٥٩٥، الكامل ٣/١٠٧٠، الضعفاء والمتركون ٢٢٠، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢ب، ميزان الاعتدال ٢/٧٥ ـ ٧٦، المغني في الضعفاء ١/٢٤٠، ديوان الضعفاء ١٠٩، لسان الميزان ٢/٤٨٣ ـ ٤٨٤.

(٢) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٦أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢ب، ميزان الاعتدال ٢/٧٦. لكن الآخيرين اقتصرا على عبارة: «متروك».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سألت يحيى ـ (يعني ابن معين) ـ، قلت: شيخ بالكوفة، يقال له: زكريا الكِسائي؟ فقال: رجل سوء يُحَدِّث بأحاديث ـ (كذا في الضعفاء الكبير، والكامل عن عبد الله بن أحمد، عن ابن معين. لكن في العلل ومعرفة الرجال: يُحَدِّث بحديث) ـ سوء. قلت ليحيى: إنه قد قال=

٢٤٥ ـ م(١) مد ت س ق: زَمْعَة بن صالح أبو وهب اليَماني،

=لي: إنك قد كتبت عنه. فَحَوَّل يحيى وجهه إلى القِبلة، وحلف بالله مجتهداً إنه لا يعرفه، ولا أتاه، ولا كتب عنه، إلا أن يكون رآه في طريق، وهو لا يعرفه. ثم قال يحيى: يستأهل أن تحفر له بئر فيلقى فيها؛ وقال ابن عدي: وزكريا بن يحيى الكِسائي هذا أكثر الأحاديث الذي يوريه في فضائل أهل البيت الذي يقع فيه النكرة، ومثالب غيرهم من الصحابة، التي كلها موضوعات، وهذا الذي قال ابن معين: يحدث بأحاديث سوء. إنما يرويه في مثالب الصحابة؛ وقال أيضا في ترجمة المُعَلّى بن عُرْفان عقب حديث ـ كما في نسخة أحمد الثالث ـ: ورواة هذا الحديث متهمين: المُعَلّى بن عُرْفان، وعلي بن القاسم، وزكريا بن يحيى الكِسائي، كلهم غالين في متشيعي أهل الكوفة؛ وقال الدارقطني: متروك؛ وقال الذهبي في المغني: رافضي، هالك؛ وفي ديوان الضعفاء: رافضي، متروك؛ وفي ترجمة المُعَلّى بن عُرْفان من ميزان الاعتدال: زكريا بن يحيى الكِسائي واهٍ.

العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٠٧، الضعفاء الكبير ٢/ ٨٦، الكامل ٣/ ١٠٧٠، ونسخة أحمد الثالث ٣/ ١١٧أ الضعفاء والمتركون ٢٢٠، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٠، ديوان الضعفاء ١٠٩، ميزان الاعتدال ٤/ ١٥٠.

فقد اتفق النُّقَّاد على ترك زكريا بن يحيى الكِسائي، واطراحه. وأحاديثه تدل على ذلك أيضاً.

وقال العقيلي في الضعفاء الكبير ١/ ٣٣: «أشعث ابن عم حسن بن صالح: كوفي، كان له مذهب، ليس ممن يضبط الحديث ـ (ثم ساق له حديثاً رواه زكريا الكِسائي، عن يحيى بن سالم، عنه، وقال عقبه) ـ: وزكريا الكِسائي، ويحيى بن سالم ليسا بدون أشعث في الأسانيد». فإن كان أبو جعفر العقيلي أراد بهذا عدم اطراح الكِسائي، فلا يقبل منه، لأن سائر النُّقَّاد ـ وفيهم من عاصر زكريا ـ متفقون على تركه، لشدة نكارة حديثه. ويحتمل أن لا يكون العقيلي أراد ذاك المعنى. هذا، وأشير هنا إلى أنه جاء في لسان الميزان ١/ ٤٥٧ عن العقيلي: «في هذا المذهب» بدل: «في الأسانيد». والمراد بالمذهب هو الرفض، أو الغلو في التشيع.

وخلاصة القول: إن زكريا بن يحيى الكِسائي هالك، متروك الحديث، لا يكتب عنه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) روى له مسلم حديثاً واحداً، وقرنه فيه بآخر.

الجَندي، ثم المكي، العابد(١).

قال النسائي: ليس بالقوي، مكي، كثير الغلط عن الزُّهْري(٢).

وقال أيضاً: والنعمان بن راشد كثير الخطأ عن الزُّهْري، ونظيره في الزُّهْري زَمْعة بن صالح(٣).

وقال أيضاً: ضعيف(٤)(*).

---

(١) ترجمته فيه: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٧٥، ٨٢، ١٣٣، ٤/ ٢٨٦، تاريخ البادي عن ابن معين ٤٦، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٥٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٥١، أحوال الرجال ١٤٦، الكنى ولأسماء لمسلم ٢/ ٨٦٣، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٧٥٩ ـ ٧٦٠، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٨٩ ـ ٢٩٠، المعرفة والتاريخ ١/ ٦٤٧، ٣/ ٤١، العلل الكبير ٢/ ٩٦٧، الضعفاء والمتروكين ١١٢، الضعفاء الكبير ٢/ ٩٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٢٤، المجروحين ١/ ٣١٢، الكامل ٣/ ١٠٨٤ ـ ١٠٨٧، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩١، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٢٩، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ، معجم البلدان ٢/ ١٦٩، الرواة المختلف فيهم للمنذري ٤/ ٥٧٠، تهذيب الكمال ٩/ ٣٨٦ ـ ٣٨٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٨١، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٠، ديوان الضعفاء ١١٠، الكاشف ١/ ٣٢٥، من تُكلم فيه وهو مُوَثَّق ٨٠، إكمال تهذيب الكمال ٤٠أ، العِقْد الثمين ٤/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤، غاية النهاية ١/ ٢٩٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩، تقريب التهذيب ٢١٧، خلاصة التذهيب ١٣٠.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١١٢، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ، تهذيب الكمال ٩/ ٣٨٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٨١، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٣٩. وقد تفرد الكتاب الأول بعبارة: «مكي».

(٣) السنن الكبرى ٧٦،

(٤) إكمال تهذيب الكمال ٤٠أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٣٩. وعزياه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

تنبيه: جاء في نصب الراية ٣/ ٧٤: «قال ـ (يعني ابن عبد الهادي) ـ في التنقيح: وزَمْعة روى له مسلم مقروناً بغيره.. وقال النسائي: متروك، ليس بالقوي». فهذا لا يعرف عن النسائي، بل هو وهم.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُعَدِّلون: قال الدوري: قال يحيى: زَمْعَة يماني، وكان يكون بمكة. قلت=

....

=له: كيف هو في الحديث؟ قال: صُوَيْلح؛ وقال أيضاً: سمعت يحيى يقول: يزيد بن عِياض بن جُعْدُبة ضعيف، وزَمْعة بن صالح ضعيف. وقد قال يحيى بن معين مرة: زَمْعة صُوَيْلح الحديث؛ وقال الجُوزجاني ـ كما في أحوال الرجال ـ: متماسِك؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: ضعيف، وفي موضع آخر: صُوَيْلح؛ وقال ابن عدي: ولزمْعة أحاديث غير ما ذكرت عن الزُّهري، وزياد بن سعد، وسَلمة بن وَهْرام، وأبو الزُّبير ـ كذا، (وهو محمد بن مسلم) ـ، ويعقوب بن عطاء، عنه أفرادات، وحديثه كله كأنه فوائد، وربما يهم في بعض ما يرويه، وأرجو أن حديثه صالح لا بأس به؛ وقال الذهبي في المغني: صالح الحديث. وقد روى عنه ابن مهي، لكنه تركه أخيراً كما ذكر بعض الأئمة.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن عيينة: بما سمعت هشام بن حُجَيْر يقول لزَمْعَة: إنما أنت جُذَيّ، ما لَكَ وللحديث؟!؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: تركه ابن مهدي أخيراً؛ وقال ابن حبان: كان عبد الرحمٰن يحدث عنه، ثم تركه؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري ـ كما تقدم ـ، وفي رواية البادي، وجعفر بن أبان: ضعيف. زاد البادي: الحديث؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: لم يكن زَمْعة بالقوي، وهو أصلح حديثاً من صالح بن أبي الأَخْضر؛ وقال الآجري في سؤالاته: وسمعت أبا داود يقول: قلت ليحيى بن معين: صالح بن أبي الأَخْضَر أكبر عندك أو زَمْعة؟ قال: لا هو، ولا زَمْعة. قال أبو داود: صالح أحب إليّ من زَمْعة، أنا لا أُخَرِّج حديث زَمْعة؛ وقال الآجري أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال ـ: سألت أبا داود عن زَمْعة؟ فقال: ضعيف، قلت لأحمد: أيما أكبر زَمْعة أو صالح بن أبي الأَخْضر؟ فقال: هذا لا يُضبط. قال: وسألت يحيى فقال: لا هو، ولا زَمْعة، كان زَمْعة جُذَيّاً، قال ابن عيينة: ربما سمعت هشام بن حُجَيْر يقول لزَمْعة: إنما أنت جُذَيّ، ما لَكَ وللحديث؟!؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ضعيف الحديث؛ وقال الفلاس: زَمْعة بن صالح فيه ضَعْف في الحديث، وقد روى عنه عبد الرحمٰن، وسفيان الثوري، وما سمعت يحيى ذكره قط، وشيوخ من البصريين قد رووا عن زَمْعة، مثل: عبد الرحمٰن ـ (هو ابن مهدي الذي سبق ذكره في هذا القول) ـ، وأبو داود ـ (يعين الطَّيالسي) ـ، وبشر بن السَّرِيّ، وأبو عامر ـ (يعني عبد الملك بن عمرو العَقَدي) ـ، وهو جائز الحديث مع الضعف الذي فيه؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: يخالف في حديثه، تركه ابن مهدي أخيراً؛ وقال الترمذي في موضع من العلل الكبير: قال محمد ـ (يعني =

....

=البخاري) ـ: زَمْعة بن صالح ذاهب الحديث، لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، أنا لا أروي عنه، وكل من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه؛ وفي موضع آخر منه عقب إيراده لحديث في سنده زَمْعة: سألت محمداً عن هذا الحديث؟ فَضَعَّف زَمْعة بن صالح، وقال: هو منكر الحديث، كثير الغلط. وذكر أحاديثه عن سَلمة بن وَهْرام، عن عكرمة، عن ابن عباس، وجعل يتعجب منه، قال محمد: ولا أروي عنه شيئاً، وما أُراه يكذب، ولكنه كثير الغلط؛ وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن زَمْعة بن صالح؟ فقال: مكي، لين، واهي الحديث، حديثه عن الزُّهري ـ كأنه يقول: مناكير ـ؛ وقال البَرْذعي: قلت ـ (يعني لأبي زرعة) ـ: زَمْعة، وصالح بن أبي الأَخْضر واهيان؟ قال: أما زَمْعة فأحاديثه عن الزُّهْري ـ كأنه يقول: مناكير ـ، وأما صالح فعنده عن الزهري كتابان: أحدهما عَرْض، والآخر مُناولة، فاختلطا جميعاً، وكان لا يعرف هذا من هذا؛ وقد مضى قولا أبي داود من رواية الآجري؛ وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وكنت أسمع أصحابنا يُضَعِّفونهم؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، ووُهَيْب أوثق منه؛ وقال الترمذي في الجامع الصحيح: وزَمْعة بن صالح قد ضَعَّفه بعض أهل الحديث من قِبل حفظه؛ وقال علي بن الحسين بن الجُنيد: ضعيف؛ وقال الساجي: ليس بحجة في الأحكام؛ وقال مُغْلطاي: وفي كتاب ابن الجارود: ضعيف؛ وقال ابن خزيمة ـ كما في الرواة المختلف فيهم للمنذري ـ: في القلب من زَمْعة شيء؛ وقال أيضاً ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: أنا بريء من عهدته؛ وقال ابن حبان: وكان رجلاً صالحاً، يهم ولا يعلم، ويخطىء ولا يفهم، حتى غلب في حديثه المناكير التي يرويها عن المشاهير؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال البيهقي: غير قوي؛ وقال الزَّيْلعي: فيه مقال؛ وقال الهيثمي: وفيه كلام، وقد وُثِّق؛ وقال أيضاً: ضعيف؛ وقال أيضاً: لين؛ وقال أيضاً: والأكثر على تضعيفه؛ وقال أيضاً: وقد وُثِّق على ضعفه؛ وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف؛ وفي موضع من فتح الباري: صالح بن أبي الأَخْضر، وزَمْعة بن صالح... ضعيفان؛ وفي موضع آخر منه: وفيه ضَعْف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٧٥، ١٣٣، ٤/ ٢٨٦، تاريخ البادي عن ابن معين ٤٦، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٥٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٥١، أحوال الرجال ١٤٦، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٧٥٩ ـ ٧٦٠، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٨٩ ـ ٢٩٠، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤١، العلل الكبير ١/ ٤٣١، ٢/ ٩٦٧، الجامع الصحيح ٥/ ٦٦٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦٢٤، المجروحين ١/ ٣١٢، الكامل ٣/ ١٠٨٤، ونسخة=

....

=الظاهرية ١٥٢ب، السنن الكبرى للبيهقي ٦/ ٤١، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ، الرواة المختلف فيهم للمنذري ٤/ ٥٧٠، تهذيب الكمال ٩/ ٣٣٨، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٠، نصب الراية ١/ ١٢٢، إكمال تهذيب الكمال ٤٠أ، مجمع الزوائد ٣/ ٢٢٣، ٥/ ١٢٠، ٨/ ٨٦، ٩/ ١٢، ١٧٩، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٣٩، تقريب التهذيب ٢١٧، فتح الباري ١٠/ ٥٣٠، ١١/ ٧٠.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن بعض الأئمة المتأخرين نسبوا لابن معين توثيقه لزَمْعة، بناءً على قوله فيه: «صُوَيْلح الحديث». وهذا لا يُسمى توثيقاً، لا سيما أن ابن معين ضعَّفه في غير ما رواية.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على زَمْعَة بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، والمُعَدِّلون هم: ابن معين في موضعين من رواية الدوري، والجُوزجاني كما يظهر من كلامه، وابن الجارود في موضع، وابن عدي، والذهبي. فأما ابن معين فإن تعديله له في رواية الدوري معارض بتضعيفه، وتليينه له في الرواية نفسها، وفي غيرها. وقد تبعه ابن الجارود في قوليه المختلفين دون تحقيق كعادته. وأما الجُوزجاني فإن قوله فيه: «متماسِك» ظاهره التعديل المتدني الرتبة، لكن أبا إسحاق قصر كتابه أحوال الرجال على المجروحين والمليِّنين في رواياتهم أو في مذاهبهم، أو فيهما معاً، حتى سماه بعضهم بكتاب الضعفاء، وقوله السابق هو في هذا الكتاب، فلعله أراد أن زَمْعَة لم يُوغِل في اللين. وأما ابن عدي فإن تعديله له صريح، وإن كان متأخر الرتبة، ولا يعترض عليه بكون كتابه مختصاً بالضعفاء، لأنه اشترط أن يورد فيه من تكلم فيه ولو لم يكن الكلام مقبولاً. وعبارته عَدَّها المُحَقِّقون في آخر مراتب التعديل. وأما الذهبي فإن قوله في المغني يفيد أيضاً التعديل المتأخر التربة، وقد أورده أيضاً في رسالته: من تكلم فيه وهو موثق ٨٠ وقال في مقدمتها نسخة الحكمي ١أ: «فهذا فصل نافع في معرفة ثقات الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة بما لا يوجب رد أخبارهم، وفيهم بعض اللين، وغيرهم أتقن منهم، وأحفظ، فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحة، فلا ينزل عن رتبة الحسن، اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تستنكر عليه، وهي التي تكلم فيه من أجلها، فينبغي التوقف في تلك الأحاديث». لكن هذا التعديل لا يظهر أثره في ميزان الاعتدال ـ وقد ألفه الذهبي بعد المغني ـ، ولا في الكاشف. مما يشعر بعدم استقرار الذهبي في الحكم على زَمْعَة، وإن كان ميله للتعديل أظهر. =

٢٤٦ ـ ت: زَنْفَل بن شَدَّاد، وقيل: ابن عبد الله، أبو عبد الله الحِجازي، المكي، ثم العَرَفيّ[١][٢].

= فمما سبق يتبين أن غالب أقوال المعدلين عليها مآخذ، والذي سلم من ذلك يؤخذ علي شذوذه بالنسبة لكثرة المجرِّحين والملينين.

وأما المُجَرِّحون والمُلَيِّنون فهم الجمهور كما تقدم، وفيهم أكثر الأئمة المعتدلين، كأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي زرعة. ومما يرجح حكمهم على حكم المُعَدِّلين كثرة اللين في حديث زَمْعَة، وخاصة فيما رواه عن الزهري لكن هؤلاء المُجَرِّحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها زَمْعَة، فالأكثرون سَهَّلوا القول في جرحه، وطرحه الباقون مع أن رواياته ـ في الجملة ـ لا تدل على ذلك.

وخلاصة القول: إن زَمْعَة بن صالح فيه ضَعْف، ولين؛ وهو في الزهري أشد ضَعْفاً، لكن أرجو أن لا يخرج فيه عن كونه من الذين يكتب حديثهم للاعتبار. والله أعلم.

(١) نسبة إلى عَرَفات. وينظر إكمال تهذيب الكمال ٤١أ حيث نُسب زَنْفَل إلى التقدم في الفقه.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧٥، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٥١ ـ ٤٥٢، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٨٤، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٢، الجامع الصحيح ٥/ ٥٣٥، الضعفاء والمتروكين ١١٠، الكنى والأسماء ٢/ ٥٦، الضعفاء الكبير ٢/ ٩٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦١٨، المجروحين ١/ ٣١١، الكامل ٣/ ١٠٩٠ ـ ١٠٩١، الضعفاء والمتروكون ٢٢٠، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٧٢١، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٢، الإكمال ٦/ ٣١٦، الأنساب ٩/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧، الضعفاء لابن الجوزي ٥٤ب ـ ٥٥أ، معجم البلدان ٤/ ١٠٥، ١٠٦، تهذيب الكمال ٩/ ٣٩٣ ـ ٣٩٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٨٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤١، ديوان الضعفاء ١١٠، الكاشف ١/ ٣٢٥، إكمال تهذيب الكمال ٤١أ، المنتخب من كتاب من وافقت كنيته اسم أبيه مما لا يؤمن وقوع الخطأ فيه ٩٤، القاموس المحيط ـ باب اللام، فصل الزاي ـ ١٣٠٦، العِقْد الثمين ٤/ ٤٤٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٠ ـ ٣٤١، تقريب التهذيب ٢١٧، تبصير المنتبه ٣/ ١٠٠٥، خلاصة التذهيب ١٣٠.

قال النسائي: ليس بثقة[1](*).

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١١٠، الكامل ١٥٣أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ، تهذيب الكمال ٩/ ٣٩٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٨٢، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٠.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال أبو بكر عبد الله بن الزبير الحُميدي المكي في رواية الفسوي: كان يلعب بالخَرَز للصبيان في الطريق؛ وقال البخاري ـ كما في الكامل ـ: قال الحُميدي: كان يلعب به الصبيان ـ ذكر نحو الخَبَل ـ؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء؛ وقال أبو زرعة ـ كما في علل الحديث ـ: فيه ضَعْف، ليس بشيء؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ضعيف، تَجِيء عنه مناكير؛ وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وكنت أسمع أصحابنا يضعِّفونهم؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ضعيف الحديث؛ وقال الترمذي: وهو ضعيف عند أهل الحديث؛ وقال الساجي ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي والعُهدة عليه ـ: ضعيف؛ وقال أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال نقلاً عن كتابه ـ: فيه ضعْف؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب الضعفاء لابن الجارود: ليس بشيء؛ وقال الدُّولابي ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ليس بثقة؛ وقال أبو علي الطوسي: ضعيف عند أهل الحديث؛ وقال ابن حبان: كان قليل الحديث، وفي قلته مناكير، لا يحتج به؛ وقال ابن عدي بعد أن ساق له حديثين: ولاأعرف لزَنْفل غير ما ذكرت، ولا يتابع على ما يرويه؛ وقال الأزدي: ليس بثقة؛ وذكره الدارقطني في كتاب الضعفاء والمتروكون؛ وقال ـ كما زعم ابن الجوزي ـ : ضعيف؛ وقال ياقوت: وكان ضعيفاً؛ وقال الذهبي في الكاشف: ضعيف؛ وقال الهيثمي: كذاب؛ وقال الفَيْرُوْزَآبَادي: غير ثقة؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٢، الجامع الصحيح ٥/ ٥٣٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦١٨، علل الحديث ٢/ ٢٠٤، المجروحين ١/ ٣١١، الكامل ٣/ ١٠٩٠، ١٠٩١، الضعفاء والمتروكون ٢٢٠، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ، معجم البلدان ٤/ ١٠٦، تهذيب الكمال ٩/ ٣٩٤، الكاشف ١/ ٣٢٥، إكمال تهذيب الكمال ٤١أ، مجمع الزوائد ١/ ١١٣، القاموس المحيط ـ باب اللام، فصل الزاي ـ ١٣٠٦، تقريب التهذيب ٢١٧.

فقد أَطْبق النُّقَّاد على جرح زَنْفل العَرَفي، ولا عبرة بما جاء في المغني في الضعفاء ١/ ٢٤١: «ضَعَّفه الدارقطني، ومشّاه غيره». لأنني لم أجد أحداً على الإطلاق =

٢٤٧ ـ زُهير بن إسحاق أبو إسحاق السَّلُولي[١]، البصري[٢].

=عَدَّله، ولو كان ثَمَّة شيء من ذلك لذكره الذهبي في ميزان الاعتدال الذي ألَّفه بعد المغني، ولم يذكر فيه غير الجرح.

لكن هؤلاء النُّقَّاد اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها زَنْفَل من مراتب الجرح. فبعضهم سَهَّل القول في جرحه، ولم يهدره. وجعله البعض الآخر من المُطَّرحين، والساقطين. وتفرد الهيثمي ـ فيما أعلم ـ بتكذيبه دون حجة، وليس هذا بجيِّد منه. والراجح عندي من خلال قواعد النُّقَّاد أن الرجل مُطَّرَح، ساقط. وذلك لنكارة أحاديثه مع أن ما رواه قليل جداً.

وخلاصة القول: إن زَنْفَل بن شَدَّاد العَرَفي ليس بثقة ـ كما قال النسائي ـ، متروك الحديث فيما ترجح لي. والله أعلم.

(١) كذا نسبه الأكثرون، وفي التاريخ الكبير ١/٢/٤٢٨: «زُهير بن إسحاق أبو إسحاق السَّبِيعي.. ويقال: السَّلُولي». وفي الكنى والأسماء لمسلم ١/٣٧: «زهير بن إسحاق السليمي». وفي الثقات ٨/٢٥٦: «زهير بن إسحاق السَّلُولي، السلمي». لكن في المجروحين ١/٣١٥: «السَّلُولي» دون زيادة. وقد جعل ابن حبان هذه الترجمة ترجمتين، فذكر إحداهما في الثقات، فقال: «زهير بن إسحاق السَّلُولي، السلمي، كنيته أبو إسحاق، من أهل الكوفة، يروي عن داود بن أبي هند، والكوفيين، عِداده في أهل البصرة، روى عنه محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي». وذكر الأخرى في المجروحين، فقال: «زهير بن إسحاق السَّلُولي، يروي عن يونس بن عُبيد، عِداده في أهل البصرة، روى عنه المُعْتَمِر بن سليمان، والبصريون، كان ممن يخطىء...».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدُّوري عن ابن معين ٤/١٩٩ ـ ٢٠٠، ٢٠٤، سؤالات ابن الجُنيد لابن معين ٣٤٣، العلل ومعرفة الرجال ٢/١٠٩ ـ ١١٠، التاريخ الكبير ١/٢/٤٢٨، الكنى والأسماء لمسلم ١/٣٧، الضعفاء والمتروكين ١١١، الضعفاء الكبير ٢/٩١، الجرح والتعديل ٢/١/٥٩٠، الثقات ٨/٢٥٦، المجروحين ١/٣١٥، الكامل ٣/١٠٧٨ ـ ١٠٧٩، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٢، الضعفاء لابن الجوزي ٥٣أ، ميزان الاعتدال ٢/٨٢ ـ ٨٣، المغني في الضعفاء ١/٢٤١، ديوان الضعفاء ١١١، الإكمال للحسيني ٤٠، لسان الميزان ٢/٤٩١ ـ ٤٩٢، تعجيل المنفعة ١٣٩ ـ ١٤٠.

قال النسائي: ضعيف[١][*].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١١١، الكامل ١٥١أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٣أ، ميزان الاعتدال ٢/٨٢، تعجيل المنفعة ١٣٩. لكن لفظ الأخير: «ضَعَّفه النسائي». وقد زاد أبو عبد الرحمٰن في كتابه: «يروي عن يونس ـ (يعني ابن عُبيد) ـ، عن الحسن يُجزىء من الصَّرْم السلام».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقُون والمُعَدِّلُون: قال محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي: كان ثقة؛ وقال أبو حاتم: شيخ؛ وقال ابن عدي: ولزهير أحاديث صالحة، وأروى الناس عنه من البصريين محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، وأرجو أنه لا بأس به، فإن ابن معين إنما أنكر عليه حديث مقطوع ـ (كذا) ـ كما ذكرته، فأما حديثه المسند فعامته مستقيمة؛ وقال الدارقطني: يعتبر به. وذكره ابن حبان في الثقات على التفريق كما تقدم.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال الدوري في موضع من تاريخه: سمعت يحيى يقول: قد روى مُعْتَمر، عن زهير بن إسحاق، عن يونس، عن الحسن قال: يُجزىء من الصَّرْم السلام. قال يحيى: زهير هذا ليس بشيء. قال يحيى: ومن روى هذا الحديث فاتهمه. سمعت يحيى يقول: محمد بن مروان العُقَيْلي يروي عن هشام ـ (يعني ابن حسان) ـ، عن الحسن: يُجزئ من الصَّرْم السلام. فقيل ليحيى: فهذا أيضاً منكر مثل حديث يونس عن الحسن؟ فكأنه استضعفهما جميعاً؛ وفي موضع آخر منه أيضاً: سمعت يحيى يقول: حدثنا مُعْتَمِر، عن زُهير ـ شيخ من بني سَلُول ـ، عن يونس، عن الحسن قال: يُجزئ من الصَّرْم السلام. قال يحيى: ولسي هذا الشيخ بشيء. وقد دَلَّسه هُشيم عن يونس، وليس هذا الحديث بشيء، ليس يرويه ثقة؛ وقال أيضاً ـ كما في الجرح والتعديل ـ: قلت ليحيى بن معين: زهير بن إسحاق الذي يروي عن يونس بن عُبيد؟ فضَعَّفه، وقال: ليس هو بشيء؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: قلت ليحيى: مُعْتَمِر، عن زهير بن إسحاق، عن يونس، عن الحسن: يُجزئ من الصَّرْم السلام؟ قال: ليس هذا بشيء، لا يسوى فَلْساً... قلت ليحيى بن معين: أليس يحدث ـ (يعني محمد بن مروان العُقَيْلي) ـ عن يونس، عن الحسن: يُجزئ من الصَّرْم السلام؟ قال: لا، حَدَّث به عن هشام، عن الحسن، وحدث به زهير بن إسحاق عن يونس، عن الحسن، وما أرى لهما جميعاً أصلاً؛ وفي الضعفاء الكبير: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: ذكرت ليحيى بن معين هذا الحديث عن زهير بن إسحاق؟ فقال: ليس هذا بشيء. وضعَّفه، وقال: ليس يسوى فَلْس ـ (كذا في

....

=الضعفاء الكبير، والكامل) ـ يعني زهير بن إسحاق ـ؛ وقال ابن الجُنيد: سئل يحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ عن زهير السَّلُولي؟ فقال: شيخ بصري، ليس بشيء. قلت ليحيى: من يحدث عنه؟ فقال يحيى: سمعت مُعْتَمِر بن سليمان يروي عن زهير ـ شيخ من بني سَلُول ـ، عن يونس، عن الحسن قال: يُجزئ من الصَّرْم السلام. وليس يحدث بهذا عن يونس ثقة، وليس هذا الشيخ ثقة. قال يحيى: كان هُشيم يدلسه عن يونس، عن الحسن. ثم قال يحيى: كان هُشيم يأخذ الحديث من السَّحاب؛ وقال ابن حبان في المجروحين: كان ممن يُخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين ـ (كذا في اللسان. وفي تعجيل المنفعة: ليس بالمتقن) ـ عندهم؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: فيه ضَعْف؛ وفي المغني: ضُعِّف؛ وفي ديوان الضعفاء: لَيِّن.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ١٩٩ ـ ٢٠٠، ٢٠٤، سؤالات ابن الجُنيد لابن معين ٣٤٣، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٠٩، ١١٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٢٨، الضعفاء الكبير نسخة الظاهرية ٧٤أ، الجرح والتعديل ١/٢/ ٥٩٠، الثقات ٨/ ٢٥٦، المجروحين ١/ ٣١٥، الكامل نسخة الظاهرية ١٥١أ، ١٥١ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٨٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤١، ديوان الضعفاء ١١١، الإكمال للحسيني ٤٠، لسان الميزان ٢/ ٤٩١، تعجيل المنفعة ١٤٠.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٢٨: «زهير بن إسحاق أبو إسحاق السبيعي، عن داود بن أبي هند، يُعد في البصريين، قاله محمد بن أبي بكر كان ثقة». ويبدو أن الصواب: «قال محمد بن أبي بكر: كان ثقة». فيكون الكلام الأول للبخاري. وقد صرح بكون التوثيق من لفظ المُقَدَّمي: الحسيني في الإكمال ٤٠، وابن حجر في تعجيل المنفعة ١٤٠.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على زُهير بن إسحاق بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. والمُجَرِّحون هم: ابن معين، وابن حبان في المجروحين، وأبو أحمد الحاكم، والذهبي. فالأول متشدد في الجرح، والثاني مثله مع كونه عَدَّل الرجل بإيراده له في الثقات ـ وإن كان فَرَّق بين المذكور في الثقات، والمذكور في المجروحين ـ. وأما المُعدلون فهم: محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، وأبو حاتم، وابن عدي، والدارقطني، وكذلك ابن حبان حيث أورده في الثقات كما تقدم. لكن أبا حاتم ـ المتشدد ـ، والدارقطني لم يرفعاه عن أدنى مراتب التعديل، وأما المُقَدَّمي فوثقه مطلقاً، وهذا لا =

٢٤٨ ـ ر: زياد بن أبي زياد أبو محمد[1] البصري، ثم الواسِطي[2]، الجَصَّاص[3][4].

= يقبل منه لوجود بعض المناكير في حديث زهير، مع تعدد الذين جَرَّحوه، ولَيَّنوه. ويبدو أن الصواب هو قول ابن عدي المعروف بالاعتدال، والخبير بالروايات وعللها. وقد جعله في منزلة بين المرتبة الرابعة، والمرتبة الأخيرة من مراتب التعديل، مع تعقبه لإهدار ابن معين له، حيث إن يحيى تعلق بحديث واحد مقطوع، وأسقطه به، دون النظر إلى حديثه المسند الذي هو مستقيم في الجملة.

والحديث الذي حمله عليه ابن معين قد تابعه عليه عن الحسن محمدُ بن مروان العُقَيْلي الذي حَسَّن ابن معين القول فيه ـ وإن كان أنكر عليه هذا الحديث ـ. وحسبك في رد إسقاط أبي زكريا لزهير تفرده بهذا الحكم مع كونه من المتشددين في الجرح وحسبك في تعديل زهير أن أبا حاتم من المُعَدِّلين، وأن البخاري لم يورد في ترجمه إلا توثيق المُقَدَّمي.

وخلاصة القول: إن زهير بن إسحاق السَّلُولي صدوق له أوهام، حسن الحديث في غير ما استنكر عليه كما ترجح لي. والله أعلم.

(١) كذا كَنَّاه عامة الأئمة، وينظر تاريخ واسط ٥٨.

(٢) وأورد البعض هاتين النسبتين على سبيل الاختلاف من غير جمع، والأولى ما ذكرته. وقد قال النسائي في الضعفاء ١١٣: «فلسطيني». لكنه قال في موضع آخر «واسطي». وفي العراق قرية تسمى فلسطين، فلا أدري إن كان النسائي عناها. ولا يبعد أن تكون نسبته إلى فلسطين وهماً. والله أعلم.

(٣) ذكر البعض أنه مولى قريش. العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٣٥.

(٤) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧٨، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٣٥، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٢٤ ـ ٧٢٥، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٥٨، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٤٧، تاريخ واسط ٥٨، ١١٩، ١٨٤، الضعفاء والمتروكين ١١٣، الكنى والأسماء ٢/ ٩٦، الضعفاء الكبير ٢/ ٧٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٣٢، الثقات ٦/ ٣٢٠ ـ ٣٢٢، الكامل ٣/ ١٠٤٥ ـ ١٠٤٦، من وافق اسمه كنية أبيه لأبي الفتح الأزدي ٥٢، الضعفاء والمتروكين ٢١٨ ـ ٢١٩، سؤالات البرقاني للدارقطني ٣١، المؤتلف والمختلف ٢/ ٩٦٠ ـ ٩٦١، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٣، تاريخ بغداد ٨/ ٤٧٤، الموضح لأوهام =

قال النسائي: ليس بثقة[1].

وقال أيضاً: متروك الحديث[2].

وقال أيضاً: ضعيف[3](*).

= الجمع والتفريق ٢/ ١١٢ ـ ١١٣، الإكمال ٣/ ٢٥٠ ـ ٢٥١، الأنساب ٣/ ٢٨٢، الضعفاء لابن الجوزي ٥٤أ، تهذيب الكمال ٩/ ٤٧٠ ـ ٤٧٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٨٩، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٣، ديوان الضعفاء ١١٢، إكمال تهذيب الكمال ٤٥ب، ذيل الكاشف ١١١، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٦٨، تقريب التهذيب ٢١٩، خلاصة التذهيب ١٢٤.

(١) الضعفاء والمتروكين ١١٣، تاريخ بغداد ٨/ ٤٧٤، تهذيب الكمال ٩/ ٤٧٢، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٦٨.

(٢) الكامل ١٤٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٤أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٨٩، إكمال تهذيب الكمال ٤٥ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٦٨. لكن غير ابن عدي اقتصر على عبارة: «متروك». وقد نقل مُغُلْطاي هذا القول من كتاب الضعفاء لأبي العَرَب القَيْرَواني، وتبعه ابن حجر.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٤٥ب. وقد قال مُغُلْطاي: «ولما ذكره أبو العَرَب في جملة الضعفاء قال: قال أبو عبد الرحمٰن النسائي: متروك، وفي موضع آخر: ضعيف، فِلسطيني».

(*) **أقوال النُقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُعَدِّلُون: قال مُغُلْطاي: وقال أبو الحسن الكوفي ـ (يعني العجلي) ـ: هُشيم ـ (هو ابن بَشير) ـ عن زياد بن أبي زياد، هو الجصَّاص، حدثنا عنه يزيد ـ (يعني ابن هارون) ـ، لا بأس به؛ وقال أبو زرعة في رواية البَرْذعي: شيخ؛ وقال البَزَّار: ليس به بأس، وليس بالحافظ؛ وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما وهم.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال محمد بن المثنى: ما سمعت عبد الرحمٰن ـ (يعني ابن مهدي) ـ يحدث عن زياد الجَصَّاص؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، وأبي داود ـ كما في سؤالات الآجري ـ: ليس بشيء؛ وقال أيضاً ـ كما في تاريخ أسماء الضعفاء ـ: ليس حديثه بشيء؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: سمعت أبي يقول: زياد بن أبي زياد الجَصَّاص ليس بشيء. وضَعَّفه جداً؛ وقال الأثرم ـ كما في =

....

=الجرح والتعديل ـ: سمعت أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ سئل عن زياد الجَصَّاص، فكأنه لا يُثْبِته؛ وقال المُفَضَّل بن غسان الغَلَابي ـ كما في تاريخ بغداد ـ: مذموم؛ وقال أبو زرعة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: واهي الحديث؛ وقال أبو حاتم: منكر الحديث؛ وقال مُغْلُطاي: وفي كتاب ابن الجارود: ليس بشيء؛ وقال ابن عدي في أول ترجمته من الكامل: متروك الحديث؛ وقال في آخرها: وزياد يروي عنه محمد بن خالد الوَهْبي نسخة، وعند يزيد بن هارون عنه نسخة، وحدث عنه أهل البصرة وغيرهم من الشاميين، ولم نجد له حديثاً منكراً جداً فأذكره، وأحاديثه يحمل بعضها بعضاً، وهو في جملة من يُجمع ويُكتب حديثه؛ وقال أبو الفتح الأزدي ـ كما في تاريخ بغداد ـ : لي حديثه بشيء؛ وقال أيضاً ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: متروك؛ وقال الدارقطني في رواية البَرْقاني: متروك، متروك ـ (كذا في السؤالات، لكن في غيرها ـ كتاريخ بغداد ـ دون تَكرار) ـ؛ وقال الدارقطني أيضاً ـ في العلل ـ، والجَوْرَقانيُّ: ضعيف. زاد الأخير: الحديث؛ وقال ابن الجوزي: والذي يأتي ذكرهم في الحديث زياد بن أبي زياد سبعة، ليس فيهم مجروح سوى الجَصَّاص؛ وقال الذهبي في المغني، وديوان الضعفاء: تركوه؛ وقال أيضاً في ميزان الاعتدال متعقباً إيراد ابن حبان له في الثقات: قلت: بل هو مجمع على ضعفه؛ وقال الهيثمي في موضعين من مجمع الزوائد: متروك ـ (وأعقب ذلك بذكر قول ابن حبان فيه في الثقات) ـ؛ وقال في موضع آخر منه: وفيه كلام، وقد وُثِّق؛ وقال ابن حجر، وصفي الدين الخزرجي: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧٨، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٥٨، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٤٧، الضعفاء الكبير ٢/ ٧٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٣٢، الثقات ٦/ ٣٢٠، الكامل ٣/ ١٠٤٥، ونسخة الظاهرية ١٤٤أ، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣١، ونسخة أحمد الثالث ١٠٧ب، العلل للدارقطني ٤/ ٢٢٤، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٣، تاريخ بغداد ٨/ ٤٧٤، الأباطيل ٢/ ١٢٧، الضعفاء لابن الجوزي ٥٤أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٨٩، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٣، ديوان الضعفاء ١١٢، إكمال تهذيب الكمال ٤٥ب، مجمع الزوائد ٣/ ١١١، ٥/ ٦٨، ٩/ ١٨٦ ـ ١٨٧، تقريب التهذيب ٢١٩، خلاصة التذهيب ١٢٤.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في إكمال تهذيب الكمال ٤٥ب: «وفي كتاب الخطيب عن الغَلَابي: ليس بثقة». وأراه وهماً ناشئاً عن سبق النظر إلى كلام=

....

=النسائي الذي هو عقب قول ابن الغَلَابي في تاريخ بغداد.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على زياد بن أبي زياد الجَصَّاص بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. فالمُعَدِّلون هم: العجلي، وأبو زرعة في رواية، والبَزَّار، وابن حبان. فالأول، والأخير معروفان بالتساهل في التعديل. وأما أبو زرعة فالمشهور عنه قوله فيه: «واهي الحديث». وكلمة: «شيخ» جاءت في سؤالات البَرْذعي بالنص التالي: «قال أبو زرعة: زياد الجَصَّاص شيخ، وسَعَّاد ضعيف». وهذا الكلام تابع لكلام سابق في زياد ـ أعني في السؤالات ـ، ولا محل فيه لسَعَّاد بن سليمان. وقد اتصلت الدال من كلمة سَعَّاد في الحرف الذي قبلها كما في مخطوطة السؤالات ـ نسخة كوبريلي ٥أ ـ. ولا أستبعد أن تكون كلمة: «وسعاد» مصحفة عن «واسطي» فيكون تضعيف أبي زرعة لزياد، لا لسعاد، وبذلك يزول التعارض بين قولي أبي زرعة. والله أعلم.

وبالجملة فإن كلام المعدلين غير مقبول لأمور، أولها: ذهاب الأكثرين إلى تضعيفه، وتركه. وثانيها: تعدد المناكير في حديثه. وآخرها: ما سبق من اعتراضات على التعديل.

فتبين أن الراجح في زياد الجرح، بَيْد أن المجرِّحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها ـ كما تقدم ـ. فاختارت جماعة تركه، ورد حديثه، وعَدَّه آخرون في الضعفاء الذين يكتب حديثهم، واضطرب البعض بين الرأيين فتركه تارة، وضَعَّفه تارة أخرى. ومن أهل هذا الفريق الأخير ابن عدي، حيث قال في أول ترجمته: «متروك الحديث». وختمها بقوله: «ولم نجد له حديثاً منكراً جداً فأذكره، وأحاديثه يحمل بعضها بعضاً، وهو في جملة من يُجمع ويُكتب حديثه». هذا، وقد ذُكر في حديث زياد ما هو باطل، لكن لم يُجزم بأن العلة منه. وأما المناكير الخفيفة فهي متعددة في حديثه.

وخلاصة القول: إن زياد بن أبي زياد الجَصَّاص ضعيف الحديث كاد أن يترك، يكتب حديثه على حذر. هذا في أحسن أحواله. ولا أستبعد أن يكون متروكاً، فلا يعتبر به حينئذٍ.

وأشير إلى أن المشهور عن النسائي تركه لزياد. وما نقله مُغْلَطاي عن أبي العَرَب، عن النسائي أنه قال: «ضعيف» في النفس من ثبوته شيء، لأن أبا العرب نقل عن النسائي قولين فقط، والراجح في الأذهان أن يذكر القولين المشهورين. وقد اقترنت عنده كلمة: «ضعيف» بعبارة «فِلسطيني» وهذه النسبة جُمعت في الضعفاء والمتروكين مع=

٢٤٩ ـ خ م ت ق: زياد بن عبد الله بن الطُّفَيل أبو محمد[1] العامِري، البَكَّائي[2]، الكوفي، راوي المغازي عن محمد بن إسحاق. مات بالكوفة سنة ثلاث وثمانين ومئة، وقيل: سنة اثنتين وثمانين[3].

=لفظة: «ليس بثقة». أضف إلى هذا عدم التفات ابن حجر في تهذيب التهذيب إلى كلمة: «ضعيف» عن النسائي، مع أنه نقل الشطر الأول من كلام أبي العرب عن أبي عبد الرحمٰن. كما أن النسخة التي اعتمدتها هنا من كتاب مُغُلْطاي ليست جيدة. والله أعلم.

(١) كَنَّاه بهذا الأكثرون، وقال المزي في تهذيب الكمال ٩/ ٤٨٥: «أبو محمد، ويقال: أبو يزيد».

(٢) كذا نسبه عامة الأئمة ـ وبنو البكَّاء هم من بني عامر بن صَعْصَعة ـ، وقال ابن خلِّكان في وفيات الأعيان ٢/ ٣٣٨: «القيسي، العامِري من بني عامر بن صَعْصَعَة، ثم من بني البَكَّاء». وقوله صحيح، لأن عامر بن صَعْصَعَة من قيس عَيْلان بن مُضَر.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٩٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٤، سؤالات ابن الجُنيد لابن معين ٤٠٥، ٤٨٤، معرفة الرجال ١/ ٧٣، الطبقات ١٧١، تاريخ خليفة ٤٥٦ ـ ٤٥٧، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٨٩، ٢٤٩ ـ ٢٥٠، ٣٧٣، ٢/ ٢٥٧، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٦٠، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٦٨، العلل الكبير ٢/ ٩٧٤، الضعفاء والمتروكين ١١٤، الضعفاء الكبير ٢/ ٧٩، ٨٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٣٧ ـ ٥٣٨، المجروحين ١/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧، الكامل ٣/ ١٠٤٨ ـ ١٠٥٠، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٩ب، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٣، الهداية والإرشاد ١/ ٢٦٦، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣، تاريخ بغداد ٨/ ٤٧٦ ـ ٤٧٨، التعديل والتجريح ٢/ ٥٨٧، الأنساب ٢/ ٢٩٠، الضعفاء لابن الجوزي ٥٤أ، وفيات الأعيان ٢/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩، تهذيب الكمال ٩/ ٤٨٥ ـ ٤٩٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٩١ ـ ٩٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٣، ديوان الضعفاء ١١٢، الكاشف ١/ ٣٣٢، من تكلم فيه وهو موثق ٨١، سير أعلام النبلاء ٩/ ٥ ـ ٧، العِبر في خبر من غَبَرَ ١/ ٢٨٧، إكمال تهذيب الكمال ٤٧أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٧٥ ـ ٣٧٧، تقريب التهذيب ٢٢٠، هدي الساري ٤٠٣ ـ ٤٠٤، خلاصة التذهيب ١٢٥.

قال النسائي: ليس بالقوي[١].

وقال أيضاً: ضعيف[٢](*).

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١١٤، تاريخ بغداد ٨/٤٧٨، الضعفاء لابن الجوزي ٥٤أ، تهذيب الكمال ٩/٤٨٨، ميزان الاعتدال ٢/٩١، تهذيب التهذيب ٣/٣٧٦.

(٢) تهذيب الكمال ٩/٤٨٨، ميزان الاعتدال ٢/٩١، تهذيب التهذيب ٣/٣٧٦، هدي الساري ٤٠٤. لكن لفظ ابن حجر في الكتاب الأخير: «وضعَّفه علي بن المديني، والنسائي». ولعله أراد به قولي أبي عبد الرحمٰن.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلُون: قال عبد الله بن إدريس الأَوْدي في رواية يحيى بن آدم ـ كما في الجرح والتعديل، وتاريخ بغداد. واللفظ للأخير ـ: ما أحد أثبت في ابن إسحاق من زياد البَكَّائي، لأنه أملى عليه مرتين، قال: حدثنا ابن إسحاق هذه المغازي. قدم ابن إسحاق فنزل الحِيْرة، فطلبوا كاتباً يكتب لرجل من قريش، فجاء زياد، فأملى عليه مرتين؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: حكوا عن ابن إدريس قال: قد سمعت البَكَّائي المغازي من ابن إسحاق؛ وينظر ما سيأتي قريباً إن شاء الله في رواية ابن الجُنيد عن ابن معين؛ وقال وكيع بن الجَرَّاح في رواية محمد بن عُقبة السَّدوسي من رواية البخاري ـ كما في التاريخ الكبير ـ: هو أشرف من أن يكذب؛ وقال عثمان الدارمي: وسألته ـ (يعني ابن معين) ـ عن البَكَّائي ـ أعني زياداً ـ؟ فقال: لا بأس به في المغازي، وأما في غيره فلا. وسألت يحيى قلت: عمن أكتب المغازي: ممن يروي عن يونس ـ (يعني ابن بُكير) ـ، أو غيرِهِ؟ قال: اكتبه عن أصحاب البَكَّائي؛ وقال إبراهيم بن الجنيد في موضع من سؤالاته: سمعت يحيى يقول: زياد البَكَّاء ليس به بأس، قال لي عبد الله بن إدريس: باع شِقْصاً ـ (يعني قسماً) ـ من داره، وكتبها ـ يعني البكَّاء ـ عن محمد بن إسحاق؛ وفي موضع آخر منها: سئل يحيى ـ وأنا أسمع ـ عن زياد البَكَّائي؟ فقال: ليس به بأس في المغازي. قلت ليحيى: فما روى غير المغازي؟ قال: لا يرغبون في حديثه. ثم قال لي يحيى: قال لي عبد الله بن إدريس: باع زياد بن عبد الله البَكَّائي شِقْصاً من داره، وكتبها ـ يعني كتب ابن إسحاق ـ. قلت ليحيى: كتبت عنه شيئاً؟ قال: نعم؛ وقال أبو داود في رواية ابنه عبد الله ـ كما في تاريخ بغداد ـ: سمعت يحيى بن معين يقول: زياد البَكَّائي في ابن إسحاق ثقة ـ كأنه يُضَعِّفه في غير ابن إسحاق ـ؛ وينظر قول ابن معين من رواية ابن أبي خيثمة في أقوال=

....

=المُجَرِّحين؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في موضع من العلل ومعرفة الرجال ـ: ليس به بأس، حديثه حديث أهل الصدق؛ وقال أبو داود في رواية الحسين بن إدريس الأنصاري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: قلت لأحمد بن حنبل: زياد ـ يعني صاحب المغازي البَكَّائي ـ؟ قال: ما رأيت ـ (كذا، وفي الأنساب، وتهذيب الكمال: ما أرى) ـ كان به بأس، كان ابن إدريس حسن الرأي فيه. وسمعت أحمد مرة أخرى يُسأل عن زياد البَكَّائي؟ فقال: كان صدوقاً؛ وقال أحمد أيضاً في موضع آخر من رواية عبد الله: عَبِيدة بن حُميد أصح حديثاً عن منصور ـ (يعني ابن المُعْتَمر) ـ من البَكَّائي ـ يعني زياداً ـ ؛ وقال عبد الله بن أحمد في موضع آخر من روايته: سئل ـ (يعني أباه) ـ عن عَبِيدة بن حُميد، والبَكَّائي؟ فقال: عَبِيدة أحبّ إليّ، وأصلح حديثاً منه. قال أبي: كان البكَّائي يحدث بحديث منصور، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن المسيب في دِية اليهودي والنَّصراني، وإنما هو عن ثابت الحَدَّاد ـ (هو ابن هُرْمُز. أي ثابت بدل حبيب) ـ، أخطأ؛ وقال ابن الجوزي ـ والعُهدة عليه ـ: وقال أحمد في رواية: هو ثقة؛ وقال البخاري في رواية الترمذي ـ كما في العلل الكبير ـ وأبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم: صدوق؛ وقال أبو زرعة أيضاً في رواية البَرْذعي: يهم كثيراً، وهو حسن الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ : كان صدوقاً؛ وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يُحتج به؛ وقال صالح جَزَرة ـ كما في تاريخ بغداد ـ: ليس كتاب المغازي عند أحد أصح منه عند زياد البَكَّائي، وزياد في نفسه ضعيف، ولكنه هو من أثبت الناس في هذا الكتاب، وذلك أنه باع داره، وخرج يدور مع ابن إسحاق حتى سمع منه الكتاب؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له جملة من الأحاديث: ولزياد بن عبد الله غير ما ذكرت من الحديث أحاديث صالحة، وقد روى عنه الثقات من الناس، وما أرى برواياته بأساً؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات ابن بُكير ـ: مختلف فيه، وليس عندي به بأس؛ وقال ابن خَلْفون ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: هو عندي من أهل الصدق، وحديثه عن منصور والأعمش، وابن جُحَادة ـ (يعني محمداً) ـ حسن، وكان ثبتاً في ابن إسحاق؛ وقال ابن خَلِّكان: وكان صدوقاً ثقة؛ وقال الذهبي في من تكلم فيه وهو موثق: صدوق، مشهور، ثَبْت في ابن إسحاق؛ وفي العبر: صاحب المغازي، وهو أوثق الناس في ابن إسحاق وقال الزَّيلعي: مختلف فيه؛ وقال ابن حجر: صدوق، ثَبْت في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين.
=

= ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال إبراهيم بن الجُنيد: قال يحيى: كان إبراهيم بن سعد ـ (يعني الزُّهري) ـ يقول: يحدث هؤلاء النَّبَط ـ (والنَّبَط قوم من العجم كانوا يسكنون في سَوَاد العِراق، وحرفتهم الزراعة. فكأنه قال: يحدث الجُهَّال) ـ بمعايب أصحاب النبي ﷺ ـ يعني البَكَّائي ـ. قال يحيى: كان يقرؤها على رءوس الناس، ما يدع منها شيئاً؛ وقال الترمذي في الجامع الصحيح: وسمعت محمد بن إسماعيل ـ (يعني البخاري) ـ يذكر عن محمد بن عُقبة قال: قال وكيع: زياد بن عبد الله مع شَرَفِهِ يَكذِب في الحديث؛ وقال ابن سعد: وكان عندهم ضعيفاً، وقد حَدَّثوا عنه؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء، وقد كتبتُ عنه المغازي؛ وفي رواية ابن مُحرز: في حديثه ضعَف؛ وفي رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة ـ كما في تاريخ بغداد ـ: كان زياد ضعيفاً؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس حديثه بشيء، وكان عندي في المغازي لا بأس به، زعم عبد الله بن إدريس أن زياد البَكَّائي باع بعض داره، وكتب المغازي؛ وقال مُغُلْطاي: قال البَرْقي عن يحيى بن معين: قد سمعنا منه، وهم يُضَعِّفونه. وفي كتاب الساجي عنه: لا أروي عنه شيئاً؛ وينظر ما تقدم عند قول إبراهيم بن سعد؛ وقال ابن المديني في رواية محمد بن يحيى الذُّهلي ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: لا أروي عن زياد بن عبد الله البَكَّائي؛ وفي موضع من رواية ابنه عبد الله: كتبت عنه شيئاً كثيراً فتركته؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني في موضع آخر: سألت أبي عن زياد البَكَّائي؟ فَضَعَّفه؛ وقال الترمذي في الجامع الصحيح: وزياد بن عبد الله كثير الغرائب، والمناكير؛ وينظر قول صالح جَزَرَة فيما تقدم؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب أبي محمد بن الجارود: ليس بشيء؛ وقال ابن حبان: كان فاحش الخطأ، كثير الوهم، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وأما فيما وافق الثقات في الروايات فإن اعتبر بها معتبر فلا ضَيْر... وكان يحيى بن معين سيء الرأي فيه؛ وقال الدارقطني ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: ليس بقوي؛ وقال ابن حزم: ضعيف؛ وقال أيضاً: وليس بالقوي؛ وقال السمعاني: وكان فاحش الخطأ، كثير الوهم، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وأما فيما وافق الثقات في الروايات فإن اعتبر بها معتبر فلا ضَيْر... وكان عندهم ضعيفاً.

الطبقات الكبرى ٦/٣٩٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٧٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٤، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٠٥، ٤٨٤، معرفة الرجال ١/ ٧٣، العلل ومعرفة الرجال ١/٨٩، ٢٤٩ ـ ٢٥٠، ٣٧٣، ٢/٢٥٧، التاريخ الكبير ١/ =

= ٢/ ٣٦٠، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٦٨، العلل الكبير ٢/ ٩٧٤، الجامع الصحيح ٣/ ٤٠٤، الضعفاء الكبير ٢/ ٧٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٣٧ ـ ٥٣٨، المجروحين ١/ ٣٠٧، الكامل ٣/ ١٠٥٠، المحلى ٤/ ١١٧، ٨/ ٤٥٧، ١١/ ١١٥، ١٢/ ٥٠، تاريخ بغداد ٨/ ٤٧٧، ٤٧٨، الأنساب ٢/ ٢٩٠، الضعفاء لابن الجوزي ٥٤أ، وفيات الأعيان ٢/ ٣٣٨، تهذيب الكمال ٩/ ٤٨٧، من تكلم فيه وهو موثق ٨١، العبر في خبر من غَبَر ١/ ٢٨٧، نصب الراية ١/ ٢٦٩، إكمال تهذيب الكمال ١٤٧أ، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ١٢، تقريب التهذيب ٢٢٠.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في تهذيب الكمال ٩/ ٤٨٧: «وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: ليس بشيء، وكان عندي في المغازي لا بأس به، زعم عبد الله بن إدريس أنه باع بعض داره، وكتب المغازي». وقد خلط فيه المزي بين روايتين عن ابن معين: رواية الدوري، ورواية ابن أبي خيثمة. ومنشأ الوهم هو أن المزي نقل عن الجرح والتعديل ما في رواية الدوري، ثم سبق نظره إلى بعض الكلام التالي وهو من رواية ابن أبي خيثمة، فظنه تابعاً لرواية عباس.

كما أنبه إلى أن الأقوال التي اشتملت على التعديل والتجريح معاً ـ أعني تعديله في ابن إسحاق، وتضعيفه في غيره ـ اقتصرت على إيرادها ضمن أقوال المعدلين، ما لم يكن الجرح أصرح.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على زياد بن عبد الله البَكَّائي، وأقوالهم تشتمل على تعديل مطلق، وعلى جرح مطلق، وعلى تفصيل أمره بين حال وأخرى. ونُقل عن وكيع تكذيبه له، وهذا لا يصح عنه، قال ابن خَلكان في وفيات الأعيان ٢/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩: «خَرَّج عنه البخاري في كتاب الجهاد، ومسلم في مواضع من كتابه، وذكر البخاري في تاريخه عن وكيع، قال: زياد أشرف من أن يكذب في الحديث. ووهم الترمذي فقال في كتابه: عن البخاري قال: قال وكيع: زياد بن عبد الله على شرفه يكذب في الحديث. وهذا وهم، ولم يقل وكيع فيه إلا ما ذكره البخاري في تاريخه، ولو رماه وكيع بالكذب ما خرَّج البخاري عنه حديثاً واحداً، ولا مسلم». وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧: «ووقع في جامع الترمذي في النكاح عن البخاري، عن محمد بن عُقبة، عن وكيع قال: زياد مع شرفه يكذب في الحديث والذي في تاريخ البخاري عن ابن عقبة، عن وكيع: زياد أشرف من أن يكذب في الحديث. وكذا ساقه الحاكم أبو أحمد في الكنى بإسناده إلى وكيع، وهو الصواب =

٢٥٠ ـ زياد بن عبد الله أو ابن عُبيد الله أبو السَّكن الباهِلي مولاهم، السُّغْدي[١]، ثم الكوفي، ثم البغدادي، المُخَرِّمي[٢].

= ولعله سقط من رواية الترمذي: لا، وكان فيه: مع شرفه لا يكذب في الحديث. فتتفق الروايات والله أعلم». وقال أيضاً في تقريب التهذيب ٢٢٠: «ولم يثبت أن وكيعاً كَذَّبه».

وأما الجرح المطلق فهو معارض بالتعديل، والتفصيل، دون دفع لهما، لذا لا يقبل. والصواب أن زياداً ثَبْت في ابن إسحاق. وأما في غيره فيبدو أنه لا يخرج عن حد أهل العدالة في الجملة كما يظهر من أقوال المعدلين مطلقاً، وهم طائفة كبيرة من الأئمة الجهابذة، وفيهم ابن عدي الخبير بالروايات وعللها، وهو القائل: «ولزياد بن عبد الله غير ما ذكرت من الحديث أحاديث صالحة... وما أرى برواياته بأساً». لكن ذهبت طائفة أخرى إلى جرحه في غير ابن إسحاق، مستندين إلى تعدد المناكير في حديثه. بيد أن من يوصف بأدنى درجات التعديل لا يتنافى حاله مع وجود المناكير في رواياته.

وخلاصة القول: إن زياد بن عبد الله البَكّائي ثَبْت في ابن إسحاق، أو في مغازيه. وهو في غير ابن إسحاق في آخر درجات التعديل ممن يرجى أن يحتج به ـ في الجملة ـ في غير ما استنكر عليه. أو أنه في أسهل مراتب الجرح، فيكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) قال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٣٧ ـ: «السُّغْدي، خُراساني». فجعل السُّغْد (الصُّغْد) من خُراسان، وهذا خلاف المشهور، وإنما السُّغْد من بلاد ما وراء النهر. قال ياقوت في معجم البلدان ٢/ ٣٥٠ تحت مادة خُراسان: «ومن الناس من يُدخل أعمال خُوارزم فيها، ويعد ما وراء النهر منها، وليس الأمر كذلك».

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٥٨، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٤٠٤، الضعفاء والمتروكين ١١٣، الكنى والأسماء ١/ ١٩٦، ١٩٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٣٧ الثقات ٨/ ٢٤٨، الكامل ٣/ ١٠٤٦، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٣، تاريخ بغداد ٨/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦، الضعفاء لابن الجوزي ٥٤أ، ٥٤ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٩١، ٩٥، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٣، ٢٤٥، ديوان الضعفاء ١١٢، ١١٣، لسان الميزان ٢/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٢٢٢أ ـ ٢٢٢ب.

قال النسائي: ليس بثقة[(١)][(*)].

(١) الضعفاء والمتروكين ١١٣، تاريخ بغداد ٨/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦، الضعفاء لابن الجوزي ٥٤أ، ٥٤ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٩١، ٩٥، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٢٢٢ب.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال أبو حاتم: شيخ. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون: قال ابن معين ـ كما في تاريخ الدوري ـ: ليس بشيء؛ وقال في رواية الدوري أيضاً ـ كما في الكنى والأسماء ـ: أبو السَّكن كان بالمُخَرِّم، وكان يقول: سمعت الشَّعبي، ولم يكن بشيء.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧٩، الكنى والأسماء ١/ ١٩٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٣٧، الثقات ٨/ ٢٤٨.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على زياد أبي السَّكن بين مُعَدِّل ومجرِّح. ولا تُعرف له رواية لشيء من الحديث حتى يمكن التعرف من خلالها على حاله بدقة، قال ابن عدي في الكامل ٣/ ١٠٤٦: «وزياد أبو السَّكن هذا لا أعرف له شيئاً من المسند، وإنما له حكايات عن الشَّعبي يرويها عنه». كما له حكايات عن شيوخه الآخرين.

وعبارة: «شيخ» التي قالها أبو حاتم فيه تستعمل في أدنى مراتب التعديل، كما أنها تستعمل للإشارة إلى قلة رواية المتصف بها، من غير إرادة الحكم عليه بجرح أو تعديل. قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ١/ ٢٧٠ب: «هذه اللفظة يطلقونها على الرجل إذا لم يكن معروفاً بالرواية ممن أخذ، وأخذ عنه، وإنما وقعت له رواية لحديث، أو أحاديث فهو يرويها، هذا الذي يقولون فيه: شيخ. وقد لا يكون مَنْ هذه صفته من أهل العلم». ويبدو لي أن أبا حاتم قصد المعنى الأخير، وعلى ذلك يُرفع قوله من أقوال المُعَدِّلين.

وكذلك فإن ابن معين يستعمل أحياناً عبارة: «ليس بشيء» أو ما شابهها، ويريد بها الإشارة إلى قلة حديث الراوي من غير إرادة التضعيف. قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ٢/ ٢٢٤أ: «وقول ابن معين فيه ـ (يعني في صالح بن رستم البصري) ـ: لا شيء. معناه فيه أنه ليس كغيره، فإنه قد عهد يقول ذلك فيمن يقل حديثه، فاعلم ذلك». وقال أيضاً في نفس الكتاب ١/ ٢٠٩ب: «وما روى ابن أبي خيثمة عن ابن معين من قوله فيه ـ (يعني في بكَّار بن عبد العزيز الثَّقفي) ـ: ليس بشيء. إنما يعني بذلك قلة حديثه، وقد عهد يقول ذلك في المقلين، وفسر قوله فيهم ذلك بما قلناه». لكنه يستعملها غالباً في الجرح الشديد. ولا أدري ما قصد في هذه الترجمة.

٢٥١ ـ مد: زياد بن أبي مسلم، ويقال: ابن مسلم، أبو عمر البصري، الفَرَّاء، ويقال: الصَّفَّار[1]، العابد[2][3].

قال النسائي: ليس بالقوي[4](*).

= وأما إيراد ابن حبان لزياد في الثقات فلا يُعَوَّل عليه كثيراً، لشهرة ابن حبان بالتساهل في التعديل.

وبعد هذا فإني لا أستطيع الجزم بحكم على صاحب هذه الترجمة، خاصة وأنه لا يُعرف له شيء من المسند، والجرح فيه أشبه. والله أعلم.

(١) وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ٢٢١: «الفَرَّاء، البصري، الصَّفَّار». دون إشارة إلى اختلافهم.

(٢) قال النسائي في الضعفاء والمتروكين ١١٤: «زياد أبو عمر بصري ليس بالقوي». وقال ابن الجوزي في الضعفاء ٥٤ب: «زياد أبو عمر ضعفه يحيى، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الأزدي: متروك الحديث». ولم أجد قول النسائي في غير هذين الكتابين. وهناك غير ما واحد اسمه زياد، وكنيته أبو عمر. والمشهور هو المترجم أعلاه، وما أظن قول النسائي إلا فيه. وقد فَرَّق البعض بين هذه الترجمة، لكن المزي اعتمد ما أثبته، وكثيراً ما يُعَوَّل على كلامه. والله أعلم بالصواب.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٤، سؤالات ابن الجُنيد لابن معين ٤٥٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٧٢، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤١٣، ٢/ ٦٠، ٢٦٢، الأسامي والكنى ١٢٣ ـ ١٢٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٧١، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٣٧، الضعفاء والمتروكين ١١٤، الكنى والأسماء ٢/ ٤٠، ٤٢، الضعفاء الكبير ٢/ ٧٨ ـ ٧٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٤٦ ـ ٥٤٧، الثقات ٦/ ٣٢٩، الكامل ٣/ ١٠٥٠ ـ ١٠٥١، تاريخ أسماء الثقات ١٣٦ ـ ١٣٧، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٣، الضعفاء لابن الجوزي ٥٤ب، تهذيب الكمال ٩/ ٥١٤ ـ ٥١٦، ميزان الاعتدال ٢/ ٩٣، ٩٧، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٤، إكمال تهذيب الكمال ٤٨أ، ذيل الكاشف ١١٢، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨٥، تقريب التهذيب ٢٢١، خلاصة التذهيب ١٢٦.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١١٤، الضعفاء لابن الجوزي ٥٤ب.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلُون: قال أحمد بن حنبل في الأسامي والكنى، وفي موضع =

....

= من العلل ومعرفة الرجال ـ واللفظ للأول ـ: سمعت وكيعاً يقول: حدثنا زياد بن أبي مسلم أبو عمر وكان يُوَثَّق؛ وفي موضع آخر من راية عبد الله: حدثنا وكيع، قال: حدثنا زياد بن أبي مسلم شيخ كان ثبتاً؛ وينظر قول ابن مهدي فيما يأتي؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، والدارمي، وابن الجنيد، والكوسج: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: رجل صالح، ثقة؛ وفي رواية ابنه صالح ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ثقة، ثقة، رجل صالح؛ وقال أبو زرعة: لا بأس به؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق فيه لين. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. لكن ابن شاهين أورده أيضاً في الضعفاء على التفريق. وقد روى عنه ممن كان لا يروي إلا عن ثقة: القطان، وابن مهدي، وغيرهما.

ب ـ **المُجَرِّحُون والمُلَيِّنون:** قال صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: حدثنا علي ـ (يعني ابن المديني) ـ، قال: قلت ليحيى: إن عبد الرحمٰن يُثَبِّت شيخين من أهل البصرة. قال: من هما؟ قلت: زياد أبو عمر. فَحَرَّك يحيى رأسه، فقال: كان يروي حديثين، ثلاثة، ثم جاءت بعد أشياء، وكان شيخاً مغفلاً. قلت ليحيى: والآخر القاسم بن الفضل الحُدَّاني. قال: ذاك منكر. وجعل يثني عليه؛ وقال أيضاً ـ كما في المصدر السابق ـ: حدثنا علي، قال: قلت ليحيى: إن عبد الرحمٰن زعم أن زياداً أبا عمر كان ثبتاً. فَعَوَّج يحيى فمه، وقال: كان شيخاً لا بأس به، وأما الحديث فلا؛ وقال ابن معين في رواية عبد الله بن شُعيب الصابوني: يُضَعَّف؛ وقال أيضاً ـ كما في تاريخ أسماء الضعفاء ـ: ضعيف؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان عند أصحابنا ضعيفاً؛ وقال أبو حاتم: هو شيخ يكتب حديثه، ولي بقوي في الحديث؛ وقال الساجي: كان شيخاً مغفلاً، روى عنه ابن مهدي، ولم يرضه يحيى بن سعيد القطان؛ وقال الأزدي: متروك الحديث.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨٠، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٤، سؤالات ابن الجُنيد لابن معين ٤٥٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٧٢، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٦٠، ٢٦٢، الأسامي والكنى ١٢٣ ـ ١٢٤، الضعفاء الكبير ٢/ ٧٨ ـ ٧٩، الجرح والتعديل ٢/١/٥٤٧، الثقات ٦/ ٣٢٩، تاريخ أسماء الثقات ١٣٦ ـ ١٣٧، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٣، الضعفاء لابن الجوزي ٥٤ب، تهذيب الكمال ٩/ ٥١٦، إكمال تهذيب الكمال ١٤٨أ، تقريب التهذيب ٢٢١.

فقد اختلف النقاد في الحكم على صاحب هذه الترجمة بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. =

....

=والذين جَرَّحوه ولَيَّنوه هم: القطان، وابن معين في رواية، وابن المديني، وأبو حاتم، والساجي، والأزدي. وكلهم موصوف بالتشدد والتعنت، سوى الساجي لكنه لَهِج باتباع بعض السابقين من غير تحقق كما تقدم في مواضع كثيرة. ولم يهدره من هؤلاء إلا الأزدي، ولا ينبغي أن يلتفت إلى قوله لشذوذه، وضعف صاحبه، فضلاً عن قوة نفسه في الجرح. ولم ينزله جماعة من هؤلاء عن أسهل مراتب الجرح ـ أعني مرتبة التليين ـ. وقول ابن معين: «ضعيف» لم أجده مسنداً. ولعل ابن شاهين أراد ما في رواية عبد الله بن شعيب الصابوني عن ابن معين، ولفظها: «يُضَعَّف». ولا يخفى أن ثَمَّة فرقاً بين العبارتين، وخاصة عند ابن معين. لكن المعروف عن يحيى من رواية المشاهير من أصحابه توثيقه المطلق لزياد. لذا فإن المعتبر من قول ابن معين فيه هو التوثيق لا التضعيف. وأما القطان فإنه مع تليينه له قد روى عنه، وهو من المعروفين بالاقتصار في الرواية عن الثقات، فيحتمل أن لا يكون أراد التليين المطلق. هذا، وقد فسر ابن عدي في الكامل نسخة الظاهرية ١٤٥أ الكلام الأول للقطان بقوله: «وزياد أبو عمر هذا إنما أشار يحيى القطان إلى أنه كان يروي حديثين، أو ثلاثة، ثم جاء بعد بأشياء. فإنما يعني ـ والله أعلم ـ أحاديث مقاطيع، فأما المسند فإني لم أر عنه شيئاً». وأما أبو حاتم فإنه لين جماعة من أهل الاحتجاج بقوله فيهم: «ليس بقوي». فعُدّ هذا من تشدده، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٦٠: «إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسَّك بقوله، فإنه لا يوثِّق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا لَيَّن رجلاً، أو قال فيه: لا يحتج به؛ فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد، فلا تَبْن على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك.

وأما الذين وثَّقوا زياداً وعَدَّلوه فهم: تلميذاه: وكيع بن الجَرَّاح، وابن مهدي، ثم ابن معين في رواية كبار أصحابه، وأحمدُ بن حنبل، وأبو زرعة، وأبو داود، وابن حجر. إضافة إلى من أورده في الثقات. وهؤلاء المذكورون وثقوه مطلقاً سوى أبي زرعة، وابن حجر. فالأول قال: «لا بأس به». وقال ابن حجر: «صدوق فيه لين». وقصده التوسط بين أقوال المعدِّلين والمجرِّحين، لكنه يبدو أنه لم يعتبر الصفة الغالبة على المجرِّحين التي هي التشدد. ولو اعتبرها لما أنزله عن المرتبة التي وضعه فيها أبو زرعة، خاصة وأن المجرِّحين لم يسموا له شيئاً من الأوهام، والمناكير. وإنما أتوا بجرح مبهم.

وخلاصة القول: إن زياد بن أبي مسلم إن لم يكن ثقة، صحيح الحديث؛ فهو=

٢٥٢ ـ ت: زياد[١] بن المُنْذر أبو الجارود الثَّقفي[٢]، الكوفي[٣]، الأعمى، الملقب بسُرْحُوب[٤]، رأس الجارودية[٥][٦][٧].

=صدوق، حسن الحديث، لا يحسن إنزاله بحال عن هذه الدرجة. والله أعلم.

(١) سماه عامة الأئمة: زياد بن المُنْذر. وفي القاموس ـ باب الدال، فصل الجيم ٣٤٧ ـ: «زياد بن أبي زياد». وقد وهم من قلب اسم المُنْذر بن زياد الطائف إلى زياد بن المُنْذر. ولم يقع الدارقطني في هذا الوهم كما زعم البعض، وإنما نبه إليه، ينظر الضعفاء والمتروكون ٢١٩، وميزان الاعتدال ٤/١٨١.

(٢) كذا نسبه المتقدمون، وكثير من المتأخرين. وقال المزي في تهذيب الكمال ٥١٧/٩: «الهَمْداني، ويقال: النَّهْدي، ويقال: الثَّقفي». وفي مروج الذهب ٣/٢٢٠: «زياد بن المنذر العَبْدي» فلعلها ـ إن صحت ـ نسبة إلى عبد يالِيل بطن من ثقيف.

(٣) تفرد ابن عبد البر في الاستغناء ١/٥٢٩ بنسبته إلى البصرة. لذا لا يعتد بقوله.

(٤) قال محمد بن عبد الكريم الشَّهْرَسْتاني في المِلل والنِّحل ٢/٨٩: «وأما أبو الجارود فكان يسمى سُرْحُوب، سماه بذلك أبو جعفر محمد بن علي الباقر رضي الله عنه. وسُرْحُوب شيطان أعمى يسكن البحر، قاله الباقر تفسيراً».

(٥) والجارودية من غلاة الزيدية خرجوا على أصل إمامهم زيد بن علي بن الحسين، فكان من قولهم: إن الصحابة كفروا بتركهم بيعة علي رضي الله عنه. وهذا غلو في الرفض. وينظر تفصيل أمر هذه الفرقة في مقالات الإسلاميين ١/١٤٠ ـ ١٤٢، والفَرْق بين الفِرَق ٣٠ ـ ٣٢، والملل والنحل ٢/٨٧ ـ ٨٩، وتهذيب الكمال ٩/٥١٩ ـ ٥٢٠.

(٦) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/١٤٨ فمين مات في العشر السادسة من المئة الثانية.

(٧) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/٣٦٦ ـ ٣٦٧، ٤٤٥، ٤٥٦، ٥٦٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/٣٠١، التاريخ الكبير ١/٢/٣٧١، التاريخ الصغير ٢/ ١٤٨، الكنى والأسماء لمسلم ١/١٩٣، المعرفة والتاريخ ٣/٣٨، الضعفاء والمتروكين ١١٤، الكنى والأسماء ١/١٣٧، ١٣٨، الجرح والتعديل ٢/١/٥٤٥ ـ ٥٤٦، المجروحين ١/٣٠٦، الثقات ٦/٣٢٦ ـ ٣٢٧، الكامل ٣/١٠٤٦ ـ ١٠٤٨، الضعفاء والمتروكون ٢١٦ ـ ٢١٧، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٣، المدخل إلى=

قال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة[٢][*].

= الصحيح ١٣٩، الضعفاء لأبي نعيم ٨٣ ـ ٨٤، الاستغناء ١/ ٥٢٩، الضعفاء لابن الجوزي ٥٤أ ـ ٥٤ب، تهذيب الكمال ٩/ ٥١٧ ـ ٥٢٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٩٣ ـ ٩٤، ٤/ ٥١٠، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٤، ٢/ ٧٧٧، ديوان الضعفاء ١١٢، ٣٥٣، الكاشف ١/ ٣٣٤، إكمال تهذيب الكمال ٤٨أ ـ ٤٨ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧، ١٢/ ٥٢، تقريب التهذيب ٢٢١، ٦٢٨، خلاصة التذهيب ١٢٦، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٦١.

(١) الضعفاء والمتروكين ١١٤، الضعفاء لابن الجوزي ٥٤أ ـ ٥٤ب، تهذيب الكمال ٩/ ٥١٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٩٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨٦. لكن اقتصر المزي، ومن بعده على لفظة: «متروك».

(٢) تهذيب الكمال ٩/ ٥١٩، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨٦.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال محمد بن عُقبة السَّدوسي: قال يزيد بن زُرَيْع لأبي عَوَانة ـ (يعني الوَضَّاح) ـ: لا تحدث عن أبي الجارود فإنه أخذ كتابه فأحْرقه؛ وقال يحيى بن يحيى النيسابوري: يضع الحديث؛ وقال ابن معين في موضعين من رواية الدوري، وفي رواية أبي داود من رواية الآجري ـ كمافي تهذيب الكمال ـ: كذاب؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: كذاب، خبيث؛ وفي موضع آخر منها أيضاً: وليس بثقة؛ وفي رواية معاوية بن صالح: كذاب، عدو الله، ليس يُساوي فَلْساً؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: أبو الجارود زياد بن المنذر متروك الحديث. وضعَّفه جداً؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: يتكلمون فيه؛ وفي التاريخ الصغير: رماه ابن معين؛ وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، واهي الحديث؛ وقال الآجري ـ كما في تهذيب الكمال ـ: سألت أبا داود عن زياد بن المنذر أبي الجارود؟ فقال: كذاب، سمعت يحيى يقوله؛ وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: منكر الحديث جداً؛ وقال الحَرْبي: غيره أوثق منه؛ وقال البَزَّار: شيعي؛ وقال ابن الجارود: كذاب؛ وقال الدُّولابي: وليس بثقة؛ وقال ابن حبان: كان رافضياً، يضع الحديث في مثالِب أصحاب النبي ﷺ، ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لهاأصول، لا تحل كتابة حديثه؛ وقال ابن عدي بعد أن =

....

=أورد له جملة من الأحاديث: وهذه الأحاديث الذي أمليتها، مع سائر أحاديثه التي لم أذكرها عامتها غير محفوظة، وعامة ما يروي زياد بن المنذر هذا في فضائل أهل البيت، وهو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين، وله عن أبي جعفر - (يعني الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب) - تفسير، وغيرذلك، ويحيى بن معين إنما تكلم فيه، وضعَّفه لأنه يروي أحاديث في فضائل أهل البيت، ويروي ثَلْب غيرهم، ويفرط؛ فلذلك ضَعَّفه، مع أن أبا الجارود هذا أحاديثه عَمَّن يروي عنهم فيها نظر؛ وذكره الدارقطني في كتابه: الضعفاء والمتروكون؛ وقال في السنن: ضعيف؛ وقال أبو عبد الله الحاكم، وأبو سعيد النَّقَّاش: رديء المذهب، يروي المناكير في الفضائل عن الأعمش، وغيره؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: صاحب المذهب الرديء، روى المناكير في الفضائل وغيره عن الأعمش، تركوه؛ وقال البيهقي: ضعيف، كذبه يحيى بن معين، وضعَّفه الباقون؛ وقال ابن عبد البر: اتفقوا على أنه ضعيف الحديث، منكره، ونسبه بعضهم إلى الكذب؛ وقال الذهبي في الميزان: ساقط؛ وفي المغني: متهم... وقيل: كان يفرط في رفضه؛ وفي الكاشف: رافضي، متهم؛ وقال الهيثمي في موضع من مجمع الزوائد: كذاب؛ وفي موضع آخر منه: متروك؛ وفي موضع آخر منه أيضاً: كذاب، متروك؛ وفي موضع آخر منه كذلك: مجمع على ضعفه؛ وقال ابن حجر في التقريب: رافضي، كذبه يحيى بن معين؛ وفي فتح الباري: متروك؛ وقال صفي الدين الخزرجي: رأس الجارودية، مبتدع، ضال... كذبه ابن معين، وقال ابن حبان: يضع.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/٣٦٦، ٤٤٥، ٤٥٦، ٥٦٠، العلل ومعرفة الرجال ٢/٣٠١، التاريخ الكبير ١/٢/٣٧١، التاريخ الصغير ٢/١٤٨، المعرفة والتاريخ ٣/٣٨، الكنى والأسماء ١/١٣٧، الجرح والتعديل ٢/١/٥٤٦، المجروحين ١/٣٠٦، الكامل ٣/١٠٤٦، ونسخة الظاهرية ١٤٤ب، الضعفاء والمتروكون ٢١٦ - ٢١٧، السنن للدارقطني ٣/٧٨، المدخل إلى الصحيح ١٣٩، الضعفاء لأبي نعيم ٨٣ - ٨٤، السنن الكبرى للبيهقي ٦/١١١، الاستغناء ١/٥٢٩، تهذيب الكمال ٩/٥١٨، ميزان الاعتدال ٢/١٨، المغني في الضعفاء ١/٢٤٤، الكاشف ١/٣٣٤، إكمال تهذيب الكمال ٤٨أ - ٤٨ب، مجمع الزوائد ١/٣٣٤، ٥/٤١، ٨٣، ٢٤١، كشف الأستار عن زوائد البزَّار ١/١٧٩، تقريب التهذيب ٢٢١، فتح الباري ٢/٧٨، خلاصة التذهيب ١٢٦.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: أن المزي نقل في تهذيب الكمال ٩/٥١٩ عن أبي حاتم قوله فيه: «ضعيف». وهذا لم أجده عنه، وإنما قال - كما في=

٢٥٣ ـ زياد[١] بن ميمون ....

=الجرح والتعديل ـ: «منكر الحديث جداً». وثانيها: أنه جاء في هذه الترجمة من الضعفاء لابن الجوزي ٥٤ب: «وقال الدارقطني: متروك. قال: وإنما هو منذر بن زياد». والصواب أن هذا الكلام قاله أبو الحسن في المنذر بن زياد الطائي الذي قلب البعض اسمه فقال: زياد بن المنذر ـ كما تقدم ـ. وآخرها: أن ابن حبان أورد هذا الرجل في الثقات ظناً منه أنه آخر، ولو علم كونه نفس المذكور في المجروحين لما أثبته في الثقات، لأنه رماه بالوضع.

ثم أقول: اتفق النُّقَّاد على جرح زياد بن المنذر. وقول الحَرْبي: «غيره أوثق منه». يستعمله في المجروحين كما تقدم في ترجمة الحارث بن نَبْهان، وغيره. لذا لا يعتد بظاهر العبارة.

وقد ذهب أكثر المجرِّحين إلى اطراحه، وتركه، ورميه بالكذب والوضع. خلافاً لما ادعاه البيهقي من أن غير ابن معين ضَعَّفه، إلا أن كان أراد بالتضعيف ما سوى الكذب والوضع فتحتمل دعواه وإن لم تكن كاملة الصحة. وقد اتبع أبو بكر قول الدارقطني في الحكم عليه، مع أن أبا الحسن عنده تساهل في التجريح في بعض الأوقات ـ كما تقدم في ترجمة أبان بن جَبَلة ـ.

ومما يؤكد ما ذهب إليه الأكثرون من هلاك هذا الرجل قول ابن عدي الخبير بالروايات وعللها: «وهذه الأحاديث الذي أمليتها، مع سائر أحاديثه التي لم أذكرها عامتها غير محفوظة». إضافة إلى سوء وغلو المذهب، وكونه من رءوس أهل البدع، والضلالة، حيث إن الجارودية نسبوا إليه لقولهم بقوله ـ كما ذكر أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين ١/ ١٤١ ـ، وقولهم ظاهر القُبْح والفساد والضلال. ثم إن أكثر روايات أبي الجارود فيها تزيين وتأييد لرفضه.

وخلاصة القول: إن أبا الجارود زياد بن المنذر ليس بثقة، متروك الحديث، متهم بالكذب والوضع. والله أعلم.

(١) قال ابن حبان في المجروحين ١/ ٣٠٥: «وهو الذي يقال له: زياد بن أبي عمَّار». وقال ابن الجوزي في الضعفاء ٥٤ب: «ويقال له: زياد بن أبي عمَّار، وزياد بن أبي حسَّان». وتابعه عليه الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٩٤، وزاد: «يُدَلِّسونه لئلا يعرف في الحال». وما ادعاه أبو الفرج من أنه يقال له: زياد بن أبي حَسَّان. لم أجد أحداً سبقه إليه، اللهم إلا قول بَحْشَل في تاريخ واسط ٥٩: «زياد بن ميمون هذا ـ (يعني المذكور في إسناد عنده) ـ هو أخو حسان بن أبي حسان النَّبَطي». فهذا من أَسْلَم بن=

أبو عَمَّار[١]، ويقال: أبو عُمَارة[٢] الثَّقَفي، البصري، الأَبْرص[٣]، الفاكِهي[٤][٥].

=سهل غريب، لأن عامة الأئمة نسبوا زياد بن ميمون إلى ثَقيف، دون إشارة إلى شيء آخر. ويبدو لي أن صاحب تاريخ واسط خلط بين زياد بن ميمون الثَّقَفي، وزياد بن أبي حسَّان النَّبَطي أخي حسان، وكلاهما يروي عن أنس بن مالك رضي الله عنه. وقد أطبق سائر الأئمة على التفريق بينهما، كما أطبقوا على جرحهما. ومما يدفع به قول من زعم أن ابن ميمون يُدَلِّس بابن أبي حسان: كون المجروح لا يُدَلِّس باسم مشهور بالجرح.

(١) اشتهر صاحب هذه الترجمة بزياد بن ميمون، وبزياد أبي عَمَّار.

(٢) قال ابن الجوزي في الضعفاء ٥٤ب: «زياد بن ميمون أبو عَمَّار... وكان الثَّوري يكنيه أبا عُمارة». وقد كناه بأبي عُمارة البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧١، والضعفاء الصغير ٤٧، والفسوي في المعرفة والتاريخ ٣/ ١٤٠. لكن نقل ابن عدي في كامله ـ نسخة الظاهرية ١٤٣ب، وهي نسخة جيدة ـ عن البخاري قوله: «زياد بن ميمون أبو عَمَّار». وقد كنَّاه عامة الأئمة ـ كمسلم، وأبي زرعة، والنسائي كما في نسخة أحمد الثالث من الضعفاء والمتروكين ٦أ ـ، والدُّولابي، والعقيلي، وأبي حاتم، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، وأبي نعيم الأصْبهاني، والسمعاني، وابن الجوزي، والذهبي ـ كما في كتبهم الآتية ـ، وغيرهم ـ بأبي عَمَّار. ويحتمل أن تكون الكنية الأخرى: «أبو عُمارة» مصحفة عن بعض الأئمة بفعل النساخ.

هذا، وفي التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٦٤ ترجمة مفردة فيها شبه بهذه الترجمة، وهي: «زياد أبو عُمارة سمع بكراً ـ (هو ابن عبد الله المُزَني ما فسر في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٥٣) ـ، روى عنه ابن المبارك». وزياد بن ميمون قد روى عن بكر المذكور. فلعلها هي.

(٣) لقبه بهذا تلميذه الحَجَّاج بن فَرُّوخ الواسِطي. الكنى والأسماء ٢/ ٣٧.

(٤) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٤٨ فيمن مات في العشر السادسة من المئة الثانية.

(٥) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٨، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧١، التاريخ الصغير ٢/ ١٤٨، الضعفاء الصغير ٤٧، أحوال الرجال ١٠٢ ـ ١٠٣، =

قال النسائي: متروك الحديث[(١)(*)].

= الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٨٧، مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢٤، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٠٧ ـ ٥٠٩، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٧، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٤، ٣/ ١٤٠، الضعفاء والمتروكين ١١٣، الكنى والأسماء ٢/ ٣٧، الضعفاء الكبير ٢/ ٧٧ ـ ٧٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٤٤ ـ ٥٤٥، المراسيل لابن أبي حاتم ٦٢ ـ ٦٣، المجروحين ١/ ٣٠٥، الكامل ٣/ ١٠٤٣ ـ ١٠٤٤، الضعفاء والمتروكون ٢١٨، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٢ ـ ٩٣، الضعفاء لأبي نعيم ٨٣، الأنساب ١٠/ ١٤٠، الضعفاء لابن الجوزي ٥٤ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٩٤ ـ ٩٥، ٩٧، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٤، ٢٤٥، ديوان الضعفاء ١١٢، ١١٣، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢١٥، لسان الميزان ٢/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨، ٥٠٠، ٧/ ٨٦.

(١) الضعفاء والمتروكين ١١٣، الضعفاء لابن الجوزي ٥٤ب.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال محمود بن غَيْلان ـ كما في مقدمة صحيح مسلم ـ: قلت لأبي داود الطَّيالِسي: قد أكثرت عن عَبَّاد بن منصور، فما لك لم تسمع منه حديث العَطَّارة ـ (ينظر هذا الحديث في الموضوعات لابن الجوزي) ـ الذي روى لنا النضر بن شُمَيْل؟ قال لي: اسكُت، فأنا لقيت زيادَ بن ميمون، وعبدُ الرحمٰن بن مهدي، فسألناه، فقلنا له: هذه الأحاديث التي ترويها عن أنس؟! فقال: أرأيتما رجلاً يُذنب فيتوب، أليس يتوب الله عليه؟ قال: قلنا: نعم، قال: ما سمعت من أنس من ذا قليلاً ولا كثيراً، إن كان لا يعلم الناس فأنتما لا تَعْلمان أني لم ألق أنساً؟ قال أبو داود: فبلغنا بعدُ أنه يروي، فأتيناه أنا وعبد الرحمٰن، فقال: أتوب. ثم كان بعدُ يُحدث فتركناه؛ وقال ـ كما في سؤالات البَرْذعي ـ: قلت لأبي داود: قد أكثرت عن عَبَّاد بن منصور، ولا أراك تروي حديث العَطَّارة، حديث زياد بن ميمون؟ فقال لي أبي داود: اسكت، فإنا لقينا زيادَ بن ميمون، وعبدُ الرحمٰن بن مهدي، فسألناه؟ فقال: عُدّوا أن الناس لا يعلمون أني لم ألق أنساً، لا تعلمان أني لم ألق أنساً؟ ثم بلغنا أنه يروي عنه، فأتيناه، قال: عُدُّوا أن رجلاً أذنب ذنباً فيتوب، لا يتوب الله عليه؟ قلنا: نعم، قال: فإني أتوب، ما سمعت من أنس قليلاً، ولا كثراً. فكان بعد ذلك يبلغنا أنه يروي عنه، فتركناه؛ وقال أحمد بن إبراهيم الدَّوْرقي ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سمعت أبا داود قال: أتينا زياد بن ميمون، فسمعته يقول: أستغفر الله، وضعت هذه الأحاديث؛ وقال الحسن بن علي الحُلْواني الخَلَّال: سمعت يزيد بن هارون ـ وذكر زياد بن ميمون، فقال: حلفت =

....

=ألا أرْوي عنه شيئاً، ولا عن خالد بن مَحْدُوج. وقال: لقيت زياد بن ميمون، فسألته عن حديث فحدثني به عن بكر المُزَني - (يعني ابن عبد الله) -، ثم عُدت إليه فحدثني به عن مُوَرِّق، ثم عدت إليه فحدثني به عن الحسن. وكان ينسبهما إلى الكذب؛ وقال يزيد بن هارون أيضاً في رواية الحجاج بن حمزة - كما في سؤالات البَرْذعي، والجرح والتعديل. واللفظ للأخير -: تركت أحاديث زياد بن ميمون، وكان كذاباً، قد استبان لي كذبه؛ وقال الحسن بن علي الحُلْواني - كما في مقدمة صحيح مسلم -: سمعت عبد الصمد - (يعني ابن عبدالوارث العَنْبري) - وذكرت عنده زياد بن ميمون، فنسبه إلى الكذب؛ وقال أيضاً - كما في الضعفاء الكبير -: سمعت عبد الصمد - وذُكر عنده زياد بن ميمون - فقال: إني أخاف أن أكون قد أثمت في ذكره حين ذكرته. ونسبه إلى الكذب؛ وقال بِشْر بن عمر الزَّهْراني في رواية علي بن نَصْر الجَهْضمي الصغير - كما في تاريخي البخاري. واللفظ للكبير -: سألت زياد بن ميمون أبا عُمارة عن حديث رواه عن أنس؟ فقال: ويحكم! احسبوا كنت يهودياً، أو نصرانياً، أو مجوسياً، قد رجعت عما كنت أحدث به عن أنس، لم أسمع من أنس شيئاً؛ وقال أيضاً في رواية نَصْر بن علي الجَهْضمي الصغير - كما في الجرح والتعديل، وغيره. واللفظ للمذكور -: قال زياد بن ميمون: عُدُّوا أني كنت يهودياً، أو نصرانياً، أو مجوسياً، قد رجعت عما كنت أحدث به عن أنس، لم أسمع من أنس شيئاً؛ وقال أيضاً في رواية نَصْر بن علي الجَهْضمي الصغير - كما في الجرح والتعديل، وغيره. واللفظ للمذكور -: قال زياد بن ميمون: عُدُّوا أني كنت يهودياً، أو نصرانياً، فأسلمت، أما كنتم تقبلون توبتي؟! إني لم أسمع من أنس شيئاً؛ وقال الحسن بن علي الحُلْواني - كما في الضعفاء الكبير -: سمعت أبا الوليد - (يعني الطَّيالِسي) -، أو أُخبرت عنه، قال: أتيت زياد بن ميمون، فقال: هَب الناس لا يعلمون، أنت لا تعلم أني لم ألق أنساً؟؛ وقال ابن معين في رواية الدوري - كما في الضعفاء الكبير، والكامل -، وأحمد بن أبي يحيى: ليس بشيء؛ وفي رواية الدوري - كما في الجرح والتعديل -: ليس حديثه بشيء؛ وفي رواية الليث بن عَبْدة: ليس يَسوى قليلاً ولا كثيراً؛ وفي رواية جعفر بن أبان: كذاب؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير: تركوه؛ وقال الجُوزجاني: زياد بن ميمون، وأبو هُرْمُز - (يعني نافعاً) -، وعبد الحكم - (يعني ابن عبد الله القَسْمَلي) - الذين يروون عن أنس لا ينبغي أن يُشتغل بحديثهم؛ وقال مسلم بن الحَجّاج: متروك الحديث؛ وقال أبو زرعة في رواية البَرْذعي، وابن أبي حاتم: واهي الحديث؛ وقال الفسوي: فليس حديثه=

....

=بشيء؛ وقال أيضاً: ضعيف متروك الحديث؛ وقال أبو حاتم ـ كما في علل الحديث ـ: متروك الحديث؛ وقال أيضاً ـ كما في الجرح والتعديل ـ: كان يقال إنه كذاب، تُرك حديثه؛ وقال علي بن الحسين بن الجُنيد: متروك الحديث؛ وقال العقيلي: يكذب؛ وقال ابن أبي حاتم في علل الحديث: متروك الحديث؛ وقال ابن عدي بعد أن سمى له عدة مناكير، وأشار إلى جملة أخرى: ولزياد أبي عَمَّار غير ما ذكرت عن أنس، ولا أعرف له عن غير أنس، وأحاديثه مقدار ما يرويه لا يتابعه أحد عليه؛ وذكره الدارقطني في كتاب: الضعفاء والمتروكون؛ وقال ابن الجوزي في الضعفاء ـ والعُهدة عليه ـ: وقال الدارقطني: ضعيف؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: متروك؛ وقال الذهبي في المغني: اعترف بالكذب، وتاب، وقال: عُدوا أني كنت يهودياً، ثم نكث وكذب؛ وفي ديوان الضعفاء: هالك، اعترف بالكذب؛ وقال العلائي: أحد الضعفاء المتروكين... كذاب، وضع أحاديث كثيرة.

العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٨، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٧١، التاريخ الصغير ٢/ ١٤٨، الضعفاء الصغير ٤٧، أحوال الرجال ١٠٢ ـ ١٠٣، . الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٨٧، مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢٤، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٠٧، ٥٠٨ ـ ٥٠٩، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٤، ٣/ ١٤٠، الضعفاء الكبير ١/ ٩٨، ٢/ ٧٨، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٤٤ ـ ٥٤٥، علل الحديث ٢/ ١٤٣، ٢١٤، المجروحين ١/ ٤٠٥، الكامل ٣/ ١٠٤٣، ونسخة الظاهرية ١٤٣ب، الضعفاء والمتروكون ٢١٨، الضعفاء لأبي نعيم ٨٣، الضعفاء لابن الجوزي ٥٤ب، الموضوعات لابن الجوزي ٢/ ٢٦٩ ـ ٢٧١، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٤، ديوان الضعفاء ١١٢، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢١٥.

فقد أطبق النقاد على سقوط زياد بن ميمون. اللهم إلا ما نقله ابن الجوزي عن الدارقطني: «ضعيف». وهذا من أوهام ابن الجوزي الكثيرة، حيث إنه اعتاد أن ينسب إلى الدارقطني عبارة: «ضعيف» فيمن أورده أبو الحسن في كتابه الضعفاء والمتركون، ولم يصرح بالحكم عليه، مع أن كتاب الدارقطني يشتمل على المتروكين، والكذابين إلى جانب الضعفاء.

وقد أقر زياد على نفسه بالكذب، وزعم أنه تاب، لكنه عاد إليه. وأحاديثه منكرة باطلة.

وخلاصة القول: إن زياد بن ميمون أبا عَمَّار أقر بالوضع، ونسبه جماع من الأئمة إلى الكذب، وتورع آخرون فاكتفوا بتركه وإسقاطه. والله أعلم.

٢٥٤ ـ د سي: زِيَادة بن محمد الأنصاري[١]، المدني، والمصري[٢][٣].

قال النسائي: منكر الحديث[٤](*).

(١) قال المزي في تهذيب الكمال ٩/ ٥٣٣: «الأنْصاري، من بني عمرو بن عَوْف». أي أنه من الأوْس، وذلك لأن عَمْراً هو ابن عَوْف بن مالك بن الأوْس بن حارثة.

(٢) لقد اختلف في بلد زِيادة بن محمد، فقال العقيلي في الضعفاء الكبير ٢/ ٩٣: «مدني». وقال ابن عدي في الكامل ٣/ ١٠٥٣: «أظنه مدني». لكن الحاكم في المستدرك ١/ ٣٤٤ جعله من أهل مصر. ويبدو لي أنه مدني نزل مصر، فيزول الاختلاف.

(٣) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٤٦، الضعفاء الصغير ٤٨، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٨، الضعفاء والمتروكين ١١٣، الضعفاء الكبير ٢/ ٩٣ ـ ٩٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦١٩ ـ ٦٢٠، المجروحين ١/ ٣٠٨، الكامل ٣/ ١٠٥٣ ـ ١٠٥٤، المؤتلف والمختلف ٣/ ١١٥١ ـ ١١٥٢، الضعفاء لأبي نعيم ٨٤، الإكمال ٤/ ١٩٦، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ، تهذيب الكمال ٩/ ٥٣٣ ـ ٥٣٦، ميزان الاعتدال ٢/ ٩٨، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٥، ديوان الضعفاء ١١٣، الكاشف ١/ ٣٣٥، إكمال تهذيب الكمال ٤٩أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣، تقريب التهذيب ٢٢١، حسن المحاضرة ١/ ٢٧٤، خلاصة التذهيب ١٣١.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١١٣، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ، تهذيب الكمال ٩/ ٥٣٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٩٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٩٢.

تنبيه: جاء في لسان الميزان ٢/ ٤٩٦ بين ترجمة زياد بن مالك، وزياد بن معاوية: «زياد بن محمد، شيخ الليث بن سعد، قال النسائي: منكر الحديث». ولابن حجر فيه أوهام، أولها: أنه سماه زياداً، وإنما هو زيادة. وثانيها: إيراده له في اللسان مع أنه من رجال تهذيب الكمال. وآخرها: ظنه أنه رجل آخر غير صاحب هذه الترجمة، وإنما هو هو.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال البخاري، وأبو حاتم: منكر الحديث؛ وقال البَزَّار ـ كما في كشف الأستار ـ =

....

=وزيادة لا نعلم روى عنه غير الليث؛ وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك؛ وقال ابن عدي: وزيادة من محمد لا أعرف له إلا مقدار حديثين، أو ثلاثة، روى عنه الليث، وابن لَهِيعة، ومقدار ما له لا يتابع عليه؛ وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية عقب حديث زيادة: «ينزل الله تبارك وتعالى في آخر ساعات بقين من الليل. . . الحديث»: هذا الحديث من عمل زيادة بن محمد، لم يتابعه عليه أحد؛ وقال الهيثمي: منكر الحديث؛ وقال أيضاً: ضعيف؛ وقال ابن حجر: منكر الحديث.

التاريخ الكبير ١/٢/٤٤٦، الضعفاء الصغير ٤٨، الجرح والتعديل ٢/١/٦٢٠، المجروحين ١/٣٠٨، الكامل ٣/١٠٥٤، العلل المتناهية ١/٢٥ ـ ٢٦، مجمع الزوائد ١٠/١٥٨، ٤١٥، كشف الأستار عن زوائد البَزَّار ٤/١٩٢، تقريب التهذيب ٢٢١.

فقد أجمع النُّقَّاد على جرح زِيَادة بن محمد، وليس هو بمجهول خلافاً لما أشار البَزَّار، لأنه روى عنه الليث، وابن لَهِيعة.

ومعلوم أن البخاري يعني بقوله في الراوي: «منكر الحديث» اطراحه ـ كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي ـ، بل إن الكثير من الأئمة قصدوا بتلك اللفظة ـ في كثير من الأحيان ـ الضعف الشديد، وقد قال ابن دقيق العيد ـ كما في نصب الراية ١/١٧٩ ـ: «لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه». ويبدو أن كل من حكم على زيادة بعد البخاري بها تبعه في اللفظ، فكان لزاماً أن يحمل المعنى عندهم على ما عنده. ولم يصب الهيثمي بقوله في موضع: «ضعيف»، ولعله ظن أنها مماثلة لعبارة: «منكر الحديث» وليس الأمر كذلك. ومما يؤكد سقوط زيادة شدة نكارة حديثه مع كون رواياته قليلة جداً.

وأما اتهام ابن الجوزي له فلم يسبق إليه، ولم يُعَوِّل المتأخرون عليه. والأسلم أن يكتفى بتركه كما فعل الجمهور. والحديث الذي ذكره ابن الجوزي أخرجه عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية ـ باب النزول ٣٩ ـ، والبَزَّار في مسنده ـ كما في كشف الأستار: كتابا لتوبة، باب الاستغفار آخر الليل ٤/٨٣ ـ ٨٤، وكتاب صفة الجنة، باب في الجنة ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ٤/١٩٢ ـ، والعقيلي في الضعفاء الكبير ٢/٩٣، والطبراني في الدعاء ـ باب أي الليل أجوب دعوة ٢/٨٤٣ ـ، والدارقطني في كتاب النزول ١٥١ ـ ١٥٢، والمؤتلف والمختلف ٣/١١٥١ ـ ١١٥٢. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/١٥٨: «رواه الطبراني في الكبير، والأوسط». وقد=

٢٥٥ ـ ت ق: زيد بن جَبِيرة بن محمود بن أبي جَبِيرة[(١)] بن الضَّحَّاك أبو جَبِيرة الأَنصاري، الأَوْسي، الأَشْهَلي، المدني[(٢)].

=أخرجه هؤلاء كلهم من طريق الليث بن سعد، عن زِيادة، عن محمد بن كَعْب القُرَظي، عن فَضَالة بن عُبيد، عن أبي الدَّرداء. وقال العقيلي عقبه: «والحديث في نزول الله عز وجل إلى السماء الدنيا ثابت، فيه أحاديث صحاح، إلا أن زيادة هذا جاء في حديثه بألفاظ لم يأت بها الناس، ولا يتابعه عليها منهم أحد». وعلق عليه الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٩٨ بقوله: «فهذه ألفاظ مُنْكرة، لم يأت بها غير زيادة». فمما سبق يتبين أن حديث زيادة المذكورَ واه بمرة.

وخلاصة القول: إن زِيادة بن محمد تالف، ساقط، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) ذكر زيداً بهذا النَّسب البخاريُّ في التاريخ الصغير ٢/ ٦٣، وجماعة كثيرون، وقد زاد بعضهم: ابن الضحاك. وقال ابن عبد البر في الاستغناء ١/ ٥٣٢: «أظنه من ولد أبي جَبيرة بن الضحاك الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ». ولو جزم به كان أولى. وخالف البعض في النسب السابق فقال: زيد بن جَبِيرة بن محمد بن جَبِيرة ينظر المجروحين ١/ ٣٠٩، والكامل نسخة الظاهرية ١٤٦ب، والمدخل إلى الصحيح ١٣٩، والضعفاء لأبي نعيم ٨٤ ـ.

(٢) ترجمته في: سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٢٧٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٩٠، التاريخ الصغير ٢/ ٦٣، الضعفاء الصغير ٤٧، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ١٨٨، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٣٨، الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٦أ، الكنى والأسماء ١/ ١٣٧، الضعفاء الكبير ٢/ ٧١ ـ ٧٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٥٩، المجروحين ١/ ٣٠٩ ـ ٣١٠، الكامل ٣/ ١٠٥٨ ـ ١٠٦٠، تصحيفات المحدثين ٢/ ٦٩٤، الضعفاء والمتروكون ٢١٥، المؤتلف والمختلف ١/ ٣٧٤، المدخل إلى الصحيح ١٣٩ ـ ١٤٠، الضعفاء لأبي نعيم ٨٤، الاستغناء ١/ ٥٣٢، الضعفاء لابن الجوزي ٥٣أ، تهذيب الكمال ١٠/ ٣٤ ـ ٣٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٩٩ ـ ١٠٠، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٥، ديوان الضعفاء ١١٣، الكاشف ١/ ٣٣٧، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٣، إكمال تهذيب الكمال ٥١ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٠٠ ـ ٤٠١، تقريب التهذيب ٢٢٢، تبصير المنتبه ١/ ٢٤٠، فتح الباري ٣/ ٣٨٣، خلاصة التذهيب ١٢٧.

قال النسائي: متروك الحديث[1].

وقال أيضاً: ليس بثقة[2](*).

---

(١) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٦١أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٣أ، إكمال تهذيب الكمال ٥١ب. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الضعفاء للنسائي.

(٢) تهذيب الكمال ١٠/ ٣٥، ميزان الاعتدال ٢/ ١٠٠، إكمال تهذيب الكمال ٥١ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٠١. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلُون: قال مُغُلْطاي: وقال يحيى بن معين: هو ثقة؛ وقال أيضاً: وقال الساجي: ثقة، يحدث عن داود بن الحصين حديثاً منكراً ـ يعني نهى النبي ﷺ أن يصلي في سبعة مواطن: المَزْبَلة، والمَجْزَرة. . . الحديث ـ؛ وقال الذهبي في المُجَرَّد: شيخ.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن معين في رواية ابن الجُنيد: ليس بشيء؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة ـ كما في الجرح والتعديل، والمجروحين ـ: لا شيء؛ وقال البخاري ـ كما في تاريخه، والضعفاء الصغير ـ : منكر الحديث؛ وقال أيضاً ـ كما في الكامل ـ: متروك الحديث؛ وذكره أبو زرعة في الضعفاء؛ وقال الفسوي: ضعيف منكر الحديث؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل، وعلل الحديث ـ: ضعيف الحديث. زاد في الأول: منكر الحديث جداً، متروك الحديث، لا يكتب حديثه؛ وقال الترمذي: وقد تُكلم في زيد بن جَبِيرة من قِبل حفظه، وزيد بن جُبير الكوفي أثبت من هذا، وأقدم؛ وتبع أبو علي الطوسي أبا عيسى الترمذي في كلامه السابق؛ وقال ابن حبان: منكر الحديث، يروي المناكير عن المشاهير، فاستحق التنكب عن روايته؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له جملة من الأحاديث المنكرة: ولزيد بن جَبيرة غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير، وعامة ما يرويه عمن روى عنهم لا يتابعه عليه أحد؛ وقال أبو الفتح الأزدي ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: متروك الحديث؛ وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالقائم؛ وذكره الدارقطني في كتابه: الضعفاء والمتروكون؛ وقال أيضاً ـ كما زعم ابن الجوزي ـ: ضعيف الحديث؛ وقال أبو عبد الله الحاكم: روى عن أبيه، وداود بن الحصين، وغيرهما المناكير؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني، وعبيد الله بن عبد الله الهَرَوي: منكر الحديث. زاد أبو نعيم: متروك؛ وقال ابن حزم: لا شيء؛ =

....

=وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ضعيف الحديث؛ وقال الذهبي في المغني: متروك الحديث؛ وفي ديوان الضعفاء: تركوه؛ وفي الكاشف: تُرك؛ وقال الزيلعي: اتفق الناس على ضعفه؛ وقال الهيثمي، وابن حجر في التقريب: متروك؛ وقال ابن حجر أيضاً في تبصير المنتبه واهٍ.

سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٢٧٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٩٠، التاريخ الصغير ٢/ ٦٣، الضعفاء الصغير ٤٧، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٣٨، الجامع الصحيح ٢/ ١٧٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٥٩، علل الحديث ١/ ٣٩٧، المجروحين ١/ ٣١٠، الكامل ٣/ ١٠٥٨، ١٠٦٠، الضعفاء والمتروكون ٢١٥، المدخل إلى الصحيح ١٣٩، الضعفاء لأبي نعيم ٨٤، المحلى ٤/ ١١٢، الاستغناء ١/ ٥٣٢، الضعفاء لابن الجوزي ٥٣أ، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٥، ديوان الضعفاء ١١٣، الكاشف ١/ ٣٣٧، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٣، نصب الراية ٢/ ٣٢٣، إكمال تهذيب الكمال ٥١ب، مجمع الزوائد ٨/ ١٦٢، تقريب التهذيب ٢٢٢، تبصير المنتبه ١/ ٢٤٠.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: أن الزيلعي نقل في نصب الراية ٢/ ٣٢٣ عن الأزدي قوله فيه: «منكر الحديث جداً، لا يكتب حديثه». وما أراه صحيحاً، وقد تقدم أن الأزدي قال ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: «متروك الحديث». فهذا أشبه. والله أعلم. وثانيها: أن ما نقله ابن الجوزي عن الدارقطني لعله مما سبقت الإشارة إليه مِراراً من كون أبي الفرج ينسب إلى الدارقطني عبارة: «ضعيف» فيمن أورده أبو الحسن في كتابه: الضعفاء والمتروكون، دون تصريح بالحكم عليه، مع أن الدارقطني يذكر في كتابه السابق أصناف المجروحين. وآخرها: أن لفظة: «ثقة» التي نقلها مُغُلْطاي عن الساجي، أسقطها ابن حجر من قول الساجي لما أثبته في تهذيب التهذيب ٣/ ٤٠١. ومما يرجح عدم كونها من كلام أبي يحيى بقية عبارته الدالة على التليين. فيحتمل أن تكون أُدخلت في كتاب مُغُلْطاي، والنسخة التي اعتمدتها منه هنا غير جيدة، وفي الكتاب المذكور ما يقوي هذا الاحتمال، حيث إن مُغُلْطاي رد دعوى ابن عبد البر في إجماعهم على تضعيفه بقوله: «وهو مردود بتوثيق يحيى له». دون إشارة إلى توثيق الساجي. لكن تعقب مُغُلْطاي لابن عبد البر غير سديد، لأن المشهور عن ابن معين في غير ما رواية إسقاطه لزيد، والتوثيق المزعوم علقه مُغُلْطاي، ولم يسنده، ولا حجة بالقول الذي لم يسند، بل لا عبرة به البَتَّة إذا خالف المشهور. =

٢٥٦ ـ س ق: زيد بن حِبَّان[١] الكوفي، ثم الرَّقِّي[٢][٣].

= ثم أقول: إن أقوال الموثقين والمعدلين مُعَلَّة كلها، فما نُقل عن ابن معين، والساجي سبق التنبيه إلى علله. وأما قول الذهبي في المجرِّد: «شيخ» فهو معارض بتركه له في أكثر كتبه، وهي أخص بتحديد مراتب الرواة جرحاً وتعديلاً من المُجَرِّد.

فتبين أن الصواب في زيد بن جَبِيرة ما ذهب إليه المجرحون، وقد صرح عامتهم بتركه وهلاكه، وأكد ذلك ابن عدي بقوله: «وعامة ما يرويه.. لا يتابعه عليه أحد». وأما قول ابن عبد البر: «أجمعوا على أنه ضعيف الحديث». يعني به الضعف العام الذي يشمل مراتب الجرح. وقول أبي أحمد الحاكم: «حديثه ليس بالقائم» استعمله صاحبه في المتروكين كما تقدم في ترجمة الجَرَّاح بن المنهال الحَرَّاني.

وخلاصة القول: إن زيد بن جَبِيرة ليس بثقة، متروك الحديث. والله أعلم.

(١) فَرَّق ابن حبان بين زيد بن حِبَّان الذي روى عن الزهري، وروى عنه أبو نُعيم الفضل بن دُكين. وزيد بن حِبان الرَّقِّي الذي روى عن مِسْعر بن كِدام، وأيوب السَّخْتِياني، وروى عنه مُعَمَّر بن سليمان الرَّقي. فأورد الأول في الثقات ٦/٣١٧، والآخر في المجروحين ١/٣١١. ولم يُسبق إلى هذا، بل لم يتابعه أحد عليه. ولعل السبب الذي حمله على التفريق هو أن البخاري أورد الترجمة في التاريخ الكبير ١/٢/٣٩٣ على النحو الذي أوردها ابن حبان في الثقات عليه. لكن أبا عبد الله لم يذكر ترجمة أخرى باسم زيد بن حبان. مما يدل على اتحادهما عنده. وقد جمع بين من فرقهما ابن حبان أبو حاتم الرازي، وابنه ـ كما في الجرح والتعديل ٢/١/٥٦١ ـ، وابن عدي في الكامل ٣/١٠٦٠ ـ ١٠٦١، والدارقطني في المؤتلف والمختلف ١/٤٢٣، والمزي في تهذيب الكمال ١٠/٤٧ ـ ٤٨، وغيرهم من المتأخرين. وسبق إلى هذا الجمع أحمد بن حنبل كما يظهر من المقارنة بين العلل ومعرفة الرجال ٢/١٥٩، والمؤتلف والمختلف ١/٤٢٣، والضعفاء الكبير ٢/٧٣.

(٢) نقل المزي في تهذيب الكمال ١٠/٤٨، ٤٩ ـ ٥٠ عن ابن حبان في الثقات قوله فيه: «مولى رَبيعة، أخو عمرو بن حِبَّان... مات سنة ثمان وخمسين ومئة». وتبعه عليه المتأخرون، وهو وهم، وذلك أن ابن حبان قاله في ترجمة زيد بن حَيَّان البصري من كتاب الثقات ٦/٣١٨، لا في ترجمة زيد بن حِبان الذي اقتصر في ترجمته على قوله: «زيد بن حبان، يروي عن الزهري، روى عنه أبو نعيم». وكلمة: «عَمْرو بن حِبَّان» عند المزي هي في الثقات: «عُمر بن حَيَّان».

(٣) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ١/٢٢٨، ٢/١٥٩، التاريخ الكبير ١/٢/ =

قال النسائي: ضعيف[١](*).

= ٣٩٣، الضعفاء والمتروكين ١١١، الضعفاء الكبير ٢/ ٧٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٦١، الثقات ٦/ ٣١٧، المجروحين ١/ ٣١١، الكامل ٣/ ١٠٦٠ ـ ١٠٦١، المؤتلف والمختلف ١/ ٤٢٣، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٤، تلخيص المتشابه في الرسم ١/ ٢٣٠، الإكمال ٢/ ٣١٥، الضعفاء لابن الجوزي ٥٣أ، ٥٣ب، تهذيب الكمال ١٠/ ٤٧ ـ ٥٠، ميزان الاعتدال ٢/ ١٠١، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٦، ديوان الضعفاء ١١٣، الكاشف ١/ ٣٣٧، إكمال تهذيب الكمال ٥٣أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥، تقريب التهذيب ٢٢٢، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٦٤، خلاصة التذهيب ١٢٧.

(١) الضعفاء والمتروكين ١١١، الضعفاء لابن الجوزي ٥٣ب.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلُون: قال ابن عدي: حدثنا محمد بن علي ـ (يعني المَرْوزي) ـ، حدثنا عثمان ـ (هو ابن سعيد الدارمي) ـ: قلت ليحيى بن معين: فزيد بن حِبَّان؟ فقال: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل ـ كما في تاريخ أسماء الضعفاء ـ: لا بأس به؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له عدة أحاديث: ولزيد بن حِبَّان أحاديث غير ما ذكرته من رواية مُعَمَّر عنه، ومِسْكين بن بُكَير، وغيرهما، ولا أرى برواياته بأساً، يحمل بعضها بعضاً؛ وقال ابن حجر: صدوق، كثير الخطأ، وتغيَّر بأَخَرة. وذكره ابن حبان في الثقات على أنه آخر، وزعم مُغْلَطاي أن ابن شاهين أورده في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحُون والمُلَيِّنُون: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سمعت أبي يذكر عن أبي جعفر السُّويدي ـ (يعني محمد بن النُّوشجان) ـ، عن مُعَمَّر الرَّقِّيّ قال: أنا سمعت من زيد بن حِبَّان قبل أن يفسُد أو يتغيَّر؛ وقال ابن معين في رواية الكوسج: لا شيء؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: حدثنا عنه مُعَمَّر، وتركنا حديثه؛ وفي نفس الرواية ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: كان زيد بن حِبَّان يشرب ـ يعني المسكر ـ؛ وفي رواية حَنْبل بن إسحاق ـ كما في المؤتلف والمختلف ـ: قد تُرِكَ حديثه، وليس يُروى عنه، وكان زعموا يشرب حتى يَسْكر؛ وقال ابن حبان في المجروحين: كان ممن يخطئ كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد؛ وقال الدارقطني: ضعيف الحديث؛ وقال ابن ماكولا: في حديثه ضَعْف.

العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢٨، ٢/ ١٥٩، الضعفاء الكبير ٢/ ٧٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٦١، الثقات ٦/ ٣١٧، المجروحين ١/ ٣١١، الكامل ٣/ ١٠٦١، =

....

=ونسخة الظاهرية ١٤٨أ، المؤتلف والمختلف ١/ ٤٢٣، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٤، الإكمال ٢/ ٣١٥، إكمال تهذيب الكمال ٥٣أ، تقريب التهذيب ٢٢٢.

فقد اختلف النُّقَّاد في زيد بن حِبَّان بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. وأقوال المُعَدِّلين أو عددهم كثير في الظاهر، لكنه في الحقيقة قليل، ودونَك التفصيلَ: فالتوثيق الذي نسبه ابن عدي لابن معين في هذا الرجل لا يصح عنه، وإنما قاله ابن معين - كما في رواية الدارمي - في زيد بن حُبَاب، فتصحف اسم الأب على ابن عدي - فيما يبدو - فوقع في هذا الوهم، وتبعه عليه جماعة من الأئمة المتأخرين. والصحيح عن ابن معين قوله فيه: «لا شيء». وأما ما نقله ابن شاهين عن أحمد فلم يسنده، وهو معارض بالجرح الشديد من أبي عبد الله لزيد في غير ما رواية مسندة مشهورة، ومن المقرر أنه لا عبرة بالقول المُعَلَّق إذ خولف بالمسند. ولا أستبعد أن يكون حدث في كتاب ابن شاهين سقط، أو وقع فيه تصحيف من غير مؤلفه، أدى إلى هذا النقل الخاطئ. وأما إيراد ابن حبان له في الثقات فلظنه أنه رجل آخر - كما تقدم -، ولو علم أنه هو نفسه لما عدل - فيما يبدو - عن تضعيفه، لأنه جزم بضعف زيد بن حِبَّان الرَّقي في المجروحين. وأما ادعاء مُغْلَطاي ذكر ابن شاهين له في الثقات فغير صحيح، لأني لم أجده فيه مع استظهاري بنسخة قلمية جيدة. فخلص من هذا الصِّنف من التعليل قولان من التعديل فقط، هما قول ابن عدي، وقول ابن حجر. وكلا الرجلين من المتأخرين - وإن كان ابن عدي في فترة متوسطة -. وقد خالفهما كافة المتقدمين - وهم أعلم بحال من سبقهم ممن تأخر زمنه، خاصة وأن فيهم شيخي النقاد ابن معين، وأحمد بن حنبل -، وأكثر المتأخرين. رغم أن ابن عدي، وابن حجر لم يرفعا من شأن زيد كثيراً، واعترفا بوجود النكارة في حديثه. ولعل أبا أحمد تأثر في حكمه عليه بتوثيق ابن معين المزعوم الذي سبق إبطاله، فيكون بذلك مستنداً إلى أصل فاسد. وأما ابن حجر فلا شك أنه اعتمد على توثيق يحيى، وإيراد ابن حبان له في الثقات - ويظهر أنه لم يطلع على ترجمة ابن حبان للرجل في المجروحين، لأنه لم يشر إليه في تهذيب التهذيب - وليسا بعمدة لما تقدم. كما أنه اعتمد على تعديل ابن عدي الذي يُظن به الاستناد إلى أصل غير صحيح.

فتبين مما سبق رجحان جانب الجرح في زيد، بيد أن المُجَرِّحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم أهدره، وجعله آخرون في الضعفاء الذين يكتب حديثهم، وقولهم أشبه إذا اعتبرنا قول ابن عدي في الجملة، لأنه لا ينبغي إغفاله مطلقاً، لإمامة صاحبه، وخبرته بالروايات وعللها. =

٢٥٧ ـ ٤: زيد بن الحَوَارِي[1] أبو الحَوَاري العَمِّي[2]، البصري، القاضي[3][4].

= ولعل من أهم أسباب ترك أحمد بن حنبل له شرب النبيذ الذي جزم باتهامه به. لكنه لم يجزم بشر به له حتى يَسْكر. وقد أوضحت مِراراً أن شرب النبيذ مذهب للكوفيين، تأولوا فيه، وهو من الاجتهادات الخاطئة. وإما إسقاط ابن معين له فيحمل على تشدده في الجرح.

وخلاصة القول: إن زيد بن حِبَّان الرَّقي ضعيف، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) وقال الآجري في سؤالاته لأبي داود ٢٦٦: «سألت أبا داود عن زيد العَمِّي؟ فقال: هو زيد بن مُرَّة».

(٢) اختلف في المراد بهذه النسبة، فقال علي بن مُصعب ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٦١ ـ: «سُمي زيد العَمِّي لأنه كلما سئل عن شيء قال: حتى أسأل عمي». وقال مُغْلَطاي في إكمال تهذيب الكمال ٥٣ب: «وفي كتاب الرُّشَاطي ـ (يعني عبد الله بن علي الأندلسي، واسم كتابه: اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب رواة الآثار) ـ: هو منسوب إلى بني العَم من تميم». وهو الذي مال إليه السَّمعاني في الأنساب ٩/ ٣٧٩. لكن ابن معين قال في رواية الدوري ٢/ ١٨٢: «مولى لولد زياد بن أبي سفيان». أي زياد بن أبيه.

(٣) كان عل قضاء هَرَاة كما ذكر الأكثرون. وقيل: كان قاضي البصرة.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٤٠، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨٢ ـ ١٨٣، معرفة الرجال ١/ ٧٢، ٢/ ١٨٨، تاريخ البادي عن ابن معين ٤٠، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٥٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٣٣، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٩٢، أحوال الرجال ١٩٧، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٦٩، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٦٦، ٢٨٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٠٧، ١٢٧، الضعفاء والمتروكين ١١١، الكنى والأسماء ١/ ١٦٠، الضعفاء الكبير ٢/ ٧٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٦٠ ـ ٥٦١، المراسيل لابن أبي حاتم ٦٥، المجروحين ١/ ٣٠٩، الكامل ٣/ ١٠٥٥ ـ ١٠٥٨، المؤتلف والمختلف ٢/ ٩٢٩، تاريخ أسماء الثقات ١٣٤ ـ ١٣٥، الاستغناء ١/ ٥٧٨ ـ ٥٧٩، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ١٠٤ ـ ١٠٦، الإكمال ٣/ ٢١٦، ٧/ ١٥٣، الأنساب ٩/ ٣٧٩، الضعفاء لابن الجوزي ٥٣ب، الرواة =

قال النسائي: ضعيف[١].

وقال أيضاً: ليس بالقوي[٢](*).

= المختلف فيهم للمنذري ٤/ ٥٧٠، تهذيب الكمال ١٠/ ٥٦ ـ ٦٠، ميزان الاعتدال ٢/ ١٠٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٦، ديوان الضعفاء ١١٤، الكاشف ١/ ٣٣٨، المُجَرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٧، جامع التحصيل في أحاكم المراسيل ٢١٦، إكمال تهذيب الكمال ٥٣أ ـ ٥٣ب، المنتخب من كتاب من وافقت كنيته اسم أبيه مما لا يؤمن وقوع الخطأ فيه ٩٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٠٧ ـ ٤٠٩، تقريب التهذيب ٢٢٣، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٦٤، خلاصة التذهيب ١٢٧.

(١) الضعفاء والمتروكين ١١١، الكامل ١٤٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ٥٣ب، تهذيب الكمال ١٠/ ٥٩، ميزان الاعتدال ٢/ ١٠٢، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٠٨. لكن لفظ الذهبي: «وضَعَّفَه النسائي».

(٢) السنن الكبرى ١٢٩، نصب الراية ٣/ ٢٨٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين ـ كما ذكر المُنْذري، والمِزِّي ـ: صالح؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قيل له (يعني لأحمد) ـ: زيد العَمِّي؟ فقال: صالح، روى عنه سفيان ـ (هو الثوري) ـ، وشعبة. قيل له: الفضل بن عيسى الرَّقَاشي؟ قال: ضعيف. قيل له: يزيد الرَّقَاشي ـ (يعني ابن أبان) ـ؟ قال: كان شعبة يشبهه بأبان بن أبي عَيَّاش. وقال أبي: زيد العَمِّي فوق هؤلاء كلهم ـ يعني الفضل، ويزيد الرَّقَاشي ـ؛ وقال الجُوزجاني في أحوال الرجال: عبد الرحيم بن زيد العَمِّي غير ثقة، وأبوه زيد العَمِّي متماسك؛ وقال أيضاً ـ كما زعم مُغُلْطاي ـ: صالح؛ وقال أبو داود في موضع من رواية الآجري: ما سمعت إلا خيراً؛ وقال الفسوي ـ ما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ثقة لا بأس به؛ وقال البَزَّار: صالح، روى عنه الناس؛ وقال الحسن بن سفيان النسوي: ثقة؛ وقال الدارقطني: صالح؛ وقال ابن دقيق العيد: مختلف فيه؛ وقال الذهبي في المغني: مقارِب الحال. وذكره ابن شاهين، وابن خَلْفون في الثقات. وقد روى عنه شعبة، ومن عادته أن لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُجَرِّحُون والمُلَيِّنُون: قال أبو حاتم: وكان شعبة لا يحمد حفظه؛ وقال وكيع بن الجَرَّاح: حديث زيد العَمِّي عن أبي الصِّدِّيق النَّاجِي ليس بشيء؛ وقال ابن=

....

=سعد: وكان ضعيفاً في الحديث؛ وقال ابن معين في رواية البادي، وأبي يعلى: ليس بشيء؛ وفي رواية الكوسج: لا شيء؛ وفي رواية ابن مُحْرز: ضعيف؛ وفي رواية عبد الله بن شعيب: يُضَعَّف؛ وفي رواية أبي الوليد موسى بن أبي الجارود ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: زيد العَمِّي، وأبو الصِّدِّيق النَّاجي يكتب حديثهما، وهما ضعيفان؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة ـ كما في المجروحين ـ: لا يجوز حديث زيد العَمِّيّ، وكان أميل من يزيد الرَّقاشي؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان ضعيفاً عندنا؛ وقال العجلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ضعيف الحديث، ليس بشيء؛ وقال أبو زرعة: ليس بقوي، واهي الحديث، ضعيف؛ وقال أبو داود في موضع من رواية الآجري: حدث عنه شعبة، وليس بذاك، ولكن ابنه عبد الرحيم بن زيد لا يكتب حديثه؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل، وعلل الحديث ـ: ضعيف الحديث، زاد في الأول: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وكان شعبة لا يحمد حفظه؛ وقال ابن حبان: يروي عن أنس أشياء موضوعة لا أصل لها، حتى يسبق ـ (وفي مطبوعة المجروحين: سبق) ـ إلى القلب أنه المتعمد لها، وكان يحيى يمرض القول فيه، وهو عندي لا يجوز الاحتجاج بخبره، ولا كتابة حديثه إلا للاعتبار؛ وقال أيضا في ترجمة ابنه عبد الرحيم: يروي عن أبيه العجائب، لا يشك من الحديث صناعته أنها معمولة أو مقلوبة كلها، يروي عن أبيه، روى عنه العراقيون، فأما ما روى عن أبيه فالجرح ملزق بأحدهما أو بهما، وهذا لا سبيل إلى معرفته، إذا الضعيفان إذا انفرد أحدهما عن الآخر بخبر، لا يتهيأ حكم القدح في أحدهما دون الآخر، وإذا كان وجود المناكير في حديث منهما معاً أو من أحدهما استحق التَّرك؛ وقال ابن عدي: ولزيد العَمِّيّ غير ما ذكرت أحاديث كثيرة، فبعضها يرويه عنه قوم ضعفاء، مثل: سَلَّام الطَّويل، ومحمد بن الفضل بن عطية، وابنه عبد الرحيم، وغيرهم، فيكون البلاء منهم لا منه، وهو في جملة الضعفاء، ويكتب حديثه على ضعفه وقد حدث عنه شعبة، والثوري... وزيد العَمِّي له غير ما ذكرت من الحديث، وعامة ما يرويه ومن يروي عنه ضعفاء هو وهم، على أن شعبة قد روى عنه كما ذكرت، ولعل شعبة لم يرو عن أضعف منه؛ وقال الأزدي: فيه لين، يكتب حديثه، وهو متماسك؛ وقال ابن حزم ـ كما في الإحكام ـ: وعبد الرحيم بن زيد، وأبوه متروكان؛ وقال مُغْلَطاي: وقال أبو محمد بن حزم في المحلى: هالك؛ وقال البيهقي: وعبد الرحيم ـ (يعني ابن زيد العَمِّي) ـ، وأبوه ضعيفان؛ وقال أيضاً وزيد العَمِّي، وسَلَّام بن سَلْم المدائني، والعَرْزَمي ـ (يعني محمد بن عبد الله) ـ =

....

=والعلاء بن كثير الدمشقي كلهم ضعفاء؛ وقال أيضاً لما ذكره مع غيره: وليسوا في الرواية بأقوياء؛ وقال ابن عبد البر: ليس بالقوي عندهم؛ وقال السمعاني: يروي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أشياء موضوعة لا أصول لها، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها، وكان يحيى يمرض القول فيه، وهو عندي لا يجوز الاحتجاج بخبره، ولا كتابة حديثه إلا للاعتبار؛ وقال ابن القطان: هو عندهم ضعيف؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: ليس بالقوي؛ وفي الكاشف: فيه ضَعْف؛ وفي المجرَّد: لَيِّن؛ وقال الهيثمي، وابن حجر: ضعيف. زاد الهيثمي: وقد وُثِّق.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٤٠، معرفة الرجال ١/ ٧٢، تاريخ البادي عن ابن معين ٤٠، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٥٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٣٣، أحوال الرجال ١٩٧، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٦٦، ٢٨٦، الضعفاء الكبير ٢/ ٧٤، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٦٠ ـ ٥٦١، علل الحديث ١/ ٤٥، المجروحين ١/ ٣٠٩، ٢/ ١٦١، الكامل ٣/ ١٠٥٥، ١٠٥٨، الضعفاء والمتروكون ٢٧٧، تاريخ أسماء الثقات ١٣٤ ـ ١٣٥، الإحكام في أصول الأحكام ٦/ ٨٣، السنن الكبرى للبيهقي ١/ ٨١، ٣٤٣، ٩/ ٢٨٦، الاستغناء ١/ ٥٧٨، الأنساب ٩/ ٣٧٩، الرواة المختلف فيهم للمنذري ٤/ ٥٧٠، تهذيب الكمال ١٠/ ٥٨، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٦، ديوان الضعفاء ١١٤، الكاشف ١/ ٣٣٨، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٧، نصب الراية ١/ ٢٨، إكمال تهذيب الكمال ٥٣ب، مجمع الزوائد ١/ ٢٣٥، تقريب التهذيب ٢٢٣.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: أن ابن عبد البر نقل في الاستغناء ١/ ٥٧٨ ـ ٥٧٩ أقوالاً للعلماء ما أُراه أخذها إلا من كتاب الجرح والتعديل، بيد أنه وهم في نقله، وخالف، فضلاً عن وقوع سقط في كتابه لعله من النساخ. لذا لا يُعول على ما نقله في هذه الترجمة. وثانيها: أن ما رواه أبو الوليد بن أبي الجارود عن ابن معين نقله المزي في تهذيب الكمال ١٠/ ٥٨ بلفظ: «وأبو المُتوكل» بدل: «وأبو الصِّدِّيق النَّاجي» الذي في الضعفاء الكبير. وآخرها: أن ما نقله مُغُلْطاي عن المحلى لابن حزم لم أجده في هذا الكتاب، من خلال النظر في غير ما فِهرس جيد ومتقن، لكن المعنى المنقول ثابت عن ابن حزم.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على زيد العَمِّيّ بين مُعَدِّل ومجرِّح. كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. وقد اضطرب البعض فَعَدَّله تارة وجَرَّحه أخرى، وهؤلاء هم: ابن معين، وأبو داود، والذهبي. فابن معين جَرَّحه في=

٢٥٨ ـ زيد بن رُفيع الفَزاري مولاهم[١]، الجَزَري، النَّصِيْبي، الفقيه. مات سنة ثلاثين أو ست وثلاثين ومئة[٢][٣].

=روايات كثيرة مسندة. ونقل عنه المتأخرون بلا إسناد قوله: «صالح». ولا عبرة بالكلام المُعَلَّق إذا عارضه المسند. وأما الذهبي فإنه مشَّاه في كتاب، لكنه ليَّنه في عدة كتب.

وقول الجُوزجاني في أحوال الرجال: «متماسِك» ظاهره التعديل المتدني الرتبة، لكن أبا إسحاق قصر كتابه المذكور على المجروحين والملينين في رواياتهم أو في مذاهبهم، أو فيهما معاً، حتى سَمَّاه بعضهم بكتاب الضعفاء، فيبدو أنه أراد الإشارة إلى عدم شدة ضعفه ـ وهو الظاهر من السِّياق ـ، لا إلى تعديله. وأما ما نقله عنه مُغُلْطاي فلا يكاد يثبت، لأني لم أجده عند غيره.

وأما رواية شعبة عنه فإنها من باب التعديل على ما اشتهر من حال شعبة في تنقية الشيوخ، لكن أبا بِسطام لم يكن يحمد حفظه كما ذكر أبو حاتم، فهو عنده إما في أدنى درجات التعديل، أو في أسهل مراتب الجرح.

ويبدو أن الصواب في حال زيد هو الجرح، وحسبك أن ابن عدي الخبير بالروايات وعللها ذكر أن عامة ما يرويه ضعيف، لكنه أثبت عدم اطراح حديثه بكون الكثير من مروياته رواها عنه من هو أشد ضعفاً منه. ولعل كل من تركه لم يعتبر هذا الأمر المهم، الذي لا ينبغي إغفاله.

وخلاصة القول: إن زيد بن الحَوَارِي العَمِّي ضعيف أو لَيِّن، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) ذكروا أنه مولى أسماء بن خارِجة الفزاري.

(٢) اختار القول الأخير في وفاته خليفة في الطبقات ٣٢٠. وأما القول الأول فهو لابن سعد في الطبقات الكبرى ٧/ ٤٨٠ وقد قال: «مات سنة ثلاثين ومئة في آخر خلافة مروان بن محمد». لكن خلافة مروان انتهت بقتله في آخر سنة اثنتين وثلاثين ومئة، وقد مكث فيها ست سنين تقريباً.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٨٠، معرفة الرجال ١/ ٥٣، الطبقات ٣٢٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٣٦، ٢/ ١٣٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣٩٤، الضعفاء والمتروكين ١١١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٦٣، الثقات ٦/ ٣١٤، مشاهير علماء الأمصار ١٨٥، الكامل ٣/ ١٠٦٢، تاريخ أسماء الثقات ١٣٥، الأنساب ١٢/ ٩٧ طبعة بيروت، الضعفاء لابن الجوزي ٥٣ب، ميزان الاعتدال ٢/ ١٠٣، المغني في=

قال النسائي: ليس بالقوي[1](*).

= الضعفاء ١/٢٤٧، ديوان الضعفاء ١١٤، لسان الميزان ٢/٥٠٦ ـ ٥٠٧، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/٢٢٦أ.

(١) الضعفاء والمتروكين ١١١، الكامل ١٤٨أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٣ب، ميزان الاعتدال ٢/١٠٣، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/٢٢٦أ.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلُون: قال أحمد بن حنبل في موضع من رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: ثقة؛ وفي موضع آخر منها ـ كما في المصدر نفسه ـ: ما به بأس؛ وفي رواية الأثرم: ما علمت إلا خيراً؛ وقال أبو داود ـ كما في لسان الميزان ـ: ثقة؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له حديثين أحدهما رواه عنه محمد بن حمزة الجَزَري، والآخر من رواية حمزة بن أبي حَمْزة الجَزَري النَّصِيبي عنه: ولزيد بن رُفيع غير ما ذكرت وليس بالكثير، وإذا روى عنه ثقة فلا بأس بحديثه، فأما إذا روى عنه مثل حمزة الجزري فإن حمزة ضعيف ولا يعتبر حديثه بروايته عنه، والحديث الآخر رواه عنه محمد بن حمزة، وابن حمزة هذا ليس بالمعروف. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن معين في رواية ابن محرز: ليس حديثه بشيء؛ وقال الدارقطني في السنن عقب حديث رواه عمار بن مطر عن حماد بن عمرو عن زيد بن رفيع: حماد بن عمرو، وعَمَّار بن مطر، وزيد بن رفيع ضعفاء؛ وتبعه البيهقي في معرفة السنن والآثار فقال ـ كما في نصب الراية ـ: وعمار بن مطر، وحماد بن عمرو، وزيد بن رفيع ضعفاء؛ وقال الذهبي في المغني: ليس بالقوي؛ وفي ديوان الضعفاء: فيه ضَعْف.

معرفة الرجال ١/٥٣، العلل ومعرفة الرجال ١/٢٣٦، ٢/١٣٦، الثقات ٦/٣١٤، الكامل ٣/١٠٦٢، تاريخ أسماء الثقات ١٣٥، المغني في الضعفاء ١/٢٤٧، ديوان الضعفاء ١١٤، نصب الراية ٣/٢٤٩، لسان الميزان ٢/٥٠٧.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على زيد بن رُفَيع بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. والمُجَرِّحون هم: ابن معين، والدارقطني، والبيهقي، والذهبي. وكلامهم مبهم لم يكد يُفسر، عارضه تعديل مُبَيَّن مشتمِل على ما فيه دفع للتجريح. ولعل ابن معين أراد بقوله: «ليس حديثه بشيء» الإشارة إلى قلة حديثه، دون التعرض إلى جرحه. وزيد قليل الحديث. وقد عرف عن ابن معين استعماله أحياناً لعبارة: «ليس بشيء» أو نحوها =

....

= في المقلين كما سبق في ترجمة أسامة بن زيد بن أسلم. وأما البيهقي فإنه ركن إلى تقليد الدارقطني كعادة كثير من المتأخرين في إيثار الاتباع على التحقيق. وأما الذهبي فيبدو أنه اعتمد في إيراد هذه الترجمة في الضعفاء على كتاب ابن الجوزي الذي اقتصر صاحبه على ذكر الجرح في هذا الرجل، وسكت عن التعديل. ولم يزد الذهبي في ميزان الاعتدال على ما عند أبي الفرج. مع أنه اعترض على هذا الإجحاف منه في موضع آخر، فقال في ترجمة أبان بن يزيد العطار من ميزان الاعتدال ١/١٦: «وقد أورده أيضاً العلامة أبو الفرج بن الجوزي في الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوال من وثّقه، وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح، ويسكت عن التوثيق». ولعل الذهبي لو علم حين إيراد زيد في كتب الضعفاء بتعديل المعدلين لما وسعه إلا اتباعهم.

وأما المُعَدِّلُون فهم: أحمد بن حنبل، وأبو داود، وابن عدي. وكذلك ابن حبان، وابن شاهين حيث ذكراه في الثقات. فأحمد بن حنبل في موضع، وأبو داود عداه في الثقات الرفعاء. وجعله أحمد في موضع آخر، وابنُ عدي في درجة تالية. وأما قول أحمد: «ما علمت إلا خيراً» فيعني به التوثيق كما بينته في كتابي مباحث في علم الجرح والتعديل ٣٤ ـ ٣٥. وقد أوضح ابن عدي أن النكارة التي توجد في حديثه تحمل على الرواة عنه كحمزة الجزري، ومحمد بن حمزة. وقوله هنا في حمزة: «ضعيف»أراد به الضعف العام الذي يشمل الترك وغيره، وذلك لأنه أسقطه في الترجمة التي عقدها له كما تقدم. وذاك الإيضاح من ابن عدي في دفع لتضعيف الدارقطني لزيد بما ذكره له من الحديث، حيث إن الحمل فيه على من دونه في الإسناد قولاً واحداً، من غير إشراكه معهم خلافاً لصنيع أبي الحسن.

ولعل الأنسب في حال زيد بن رُفيع أن يجعل في درجة تالية للتوثيق المطلق كما يرى ابن عدي، وأحمد بن حنبل في موضع. وذلك لأن قلة حديثه مع تعدد النكارة فيما ـ وإن كانت الناكرة من غيره ـ يبقي في النفس شيئاً لا يدعها تطمئن للتوثيق المطلق، خاصة وأن البعض ضَعَّفه.

وخلاصة القول: إن زيد بن رُفيع صدوق، حسن الحديث في الراجح، وقد يكون أرفع من ذلك. وقول النسائي: «ليس بالقوي» قد تقدم في مواطن كثيرة أنه يستعمله كثيراً فيمن وصفه النقاد بإحدى المرتبتين الأخيرتين من مراتب التعديل. والله أعلم.

٢٥٩ ـ بخ ت: سالم بن أبي حَفْصة أبو يونُس العِجْلي، الكوفي[(١)(٢)].

قال النسائي: ليس بثقة[(٣)(*)].

---

(١) قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٦٠ب: «ذُكر في كتاب الصَّرِيفيني أنه توفي قريباً من سنة أربعين ومئة».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٣٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٨٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٢٢، ١٢٣، سؤالات ابن الجُنيد لابن معين ٤٠٣، ٤٨٣، معرفة الرجال ١/١٠٩، العلل ومعرفة الرجال ١/٨٧، ١٣١، ٢٠٢، ٢٢١، ٢/٣٠٨، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٦٩، التاريخ الكبير ٢/٢/١١١، أحوال الرجال ٥٣ ـ ٥٤، معرفة الثقات ١/٣٨٢، الكنى والأسماء لمسلم ٢/٩٢٥، المعرفة والتاريخ ٢/٥٩٥، ٧٠٨، ٧٠٩، ٣/٢٣٠، ٢٤١، الضعفاء والمتروكين ١١٦، الكنى والأسماء ٢/١٦٠ ـ ١٦١، الضعفاء الكبير ٢/١٥٢ ـ ١٥٤، الجرح والتعديل ١/٢/١٨٠، المجروحين ١/٣٤٣، الكامل نسخة الظاهرية ١٧٣ب، ونسخة أحمد الثالث ٢/٢٧أ، المؤتلف والمختلف ٤/٢٣٤٦، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ، تهذيب الكمال ١٠/١٣٣ ـ ١٣٨، ميزان الاعتدال ٢/١١٠ ـ ١١١، المغني في الضعفاء ١/٢٥٠، ديوان الضعفاء ١١٥، الكاشف ١/٣٤٣، إكمال تهذيب الكمال ٦٠ب، تهذيب التهذيب ٣/٤٣٣ ـ ٤٣٤، تقريب التهذيب ٢٢٦، فتح الباري ٤/٢٩٥، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٦٦، خلاصة التذهيب ١٣١، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٦٣.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١١٦، الكامل ١٧٣ب، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ، تهذيب الكمال ١٠/١٣٥، ميزان الاعتدال ٢/١١٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلُون: قال ابن معين في رواية الدارمي، والكوسج، وابن أبي مريم: ثقة؛ وقال ابن محرز: وسمعت يحيى ـ وقيل له: سالم بن أبي حفصة ثقة؟ قال: نعم؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية ابن الجنيد: ليس به بأس، كان مغلياً في الشيعة؛ وفي رواية الدوري: وكان سالم بن أبي حفصة شيعياً؛ وقال ابن نُمير: ثقة، يتشيع؛ =

....

= وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: قال أبي: سالم بن أبي حفصة كنيته أبو يونس، وكان شيعياً، له رأي ـ (كذا في المصدر المذكور، لكن في الثقات لابن شاهين زيادة: سوء) ـ ، ما أظن به بأساً ـ يعني في الحديث ـ، روى عنه الثوري، وهو قليل الحديث؛ وقال أحمد أيضاً في رواية المرُّوذي: ليس به بأس، إلا أنه كان شيعياً؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو حاتم: هو من عتق الشيعة، صدوق، يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال ابن عدي: وسالم له أحاديث، وقد روى عنه الثوري، وابن عيينة، وابن فُضيل ـ (يعني محمداً) ـ، وغيرهم، وعامة ما يرويه في فضائل أهل البيت، وهو عندي من الغالين في متشيعي أهل الكوفة، وإنما عيب عليه الغلو فيه، فأما أحاديثه فأرجو أنه لا بأس بها؛ وقال أبو موسى المديني: مختلف في حاله؛ وقال ابن خَلْفون في الثقات ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: تُكُلم في مذهبه؛ وقال ابن حجر في التقريب: صدوق في الحديث، إلا أنه شيعي غالي.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنُون**: قال ابن عيينة ـ كما في المعرفة والتاريخ، وغيره، واللفظ للمسمى ـ: سمعت سالماً يقول: كان الشَّعبي إذا رآني قال:

يا شرطة الله قفي وطيري كما تطير حبة الشعير

قال سالم: يسخر مني؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: سمعت سفيان ـ (يعني ابن عيينة) ـ يقول: قال عمر بن ذَرّ لسالم بن أبي حفصة: أنت قتلت عثمان. فجزع، وقال: أنا؟! قال: نعم، أنت ترضى بقتله؛ وقال أيضاً في نفس الرواية، والمصدر: سمعت أبا أحمد ـ (يعني محمد بن عبد الله الزُّبَيْري) ـ قال: حدثني شيخ بالكوفة ـ وكان جليساً لسفيان ـ (يعني الثوري) ـ، يقال له: يحيى بن علي ـ قال: كنا نجالس سفيان، وكان سالم بن أبي حفصة يجالس سفيان، فكان سالم أول شيء يذكر فضائل أبي بكر وعمر، ثم يأخذ في مناقب علي، فكان سفيان إذا أخذ في مناقب أبي بكر وعمر يقول: احذروه، فإنه يُريد ما يُريد؛ وقال العقيلي: حدثنا محمد بن إسماعيل ـ (وهو الصَّائغ) ـ، قال: حدثنا الحسن بن علي ـ (يعني الحُلْواني) ـ. وحدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا صالح. قالا: حدثنا علي بن المديني، قال: سمعت جريراً ـ (هو ابن عبد الحميد) ـ يقول: تركت سالم بن أبي حفصة لأنه كان خصماً للشيعة. قال علي: فما ظنك بمن تركه جرير. وقال ابن عيسى: فما ظنك بمن كان عند جرير يغلو؛ وينظر أيضاً ما سيأتي عند نقل رأي ابن المديني في سالم؛ وقال سعيد بن منصور ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: قلت لابن إدريس ـ (يعني =

....

=عبد الله) ـ: رأيت سالم بن أبي حفصة؟ قال: نعم، رأيته طويل اللحية، وكان أحمقاً؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: قال لي عمرو بن علي: سمعت علياً يقول: حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا ابن عيينة، حدثنا سالم بن أبي حفصة أبو يونس. قال يحيى: لو كان سالم لم أكتبه؛ وقال جعفر بن محمد الفِريابي ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: حدثنا عُبيد الله بن سعيد ـ (يعين أبا قُدامة) ـ، قال: حدثنا سفيان ـ (هو ابن عيينة) ـ، قال: حدثنا سالم بن أبي حفصة، عن مُنْذر الثوري، عن الربيع بن خُثَيْم، قال: حَرْف، وأيما حرف: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾. قال أبو قُدامة: حدثت به يحيى بن سعيد، فقال: عمن؟ قلت: عن سالم بن أبي حفصة، فقال: سبحان الله! حدثني سفيان ـ (يعني ابن عيينة) ـ عن أبي يونس، ولم يسمه، فلم أدر أنه سالم حتى الآن؛ وقال الفلاس ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: كان يحيى، وعبد الرحمٰن لا يحدثان عن سالم بن أبي حفصة، فسمعت يوماً يحيى يقول: حدثني سفيان ـ (يعني ابن عيينة) ـ ، قال: حدثني أبو يونس، عن منذر الثوري. فقال له رجل من أصحابنا: هذا سالم بن أبي حفصة! فقال: لا. فقال: بلى، حدثناه سفيان بن عيينة، قال: حدثنا سالم بن أبي حفصة أبو يونس بهذا الحديث؛ وقال محمد بن بِشْر العَبْدي: رأيت سالم بن أبي حفصة ذا لحية طويلة، أَحْمِق بها من لحية، وهو يقول: ودِدت أني كنت شريك عليّ في جميع ما كان فيه؛ وقال محمد بن فُضَيْل البَزَّاز ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: حدثني حسين بن علي الجُعفي، قال: رأيت سالم بن أبي حفصة طويل اللحية، أحمقاً، وهو يقول: لبيك قاتل نَعْثل ـ (والنَّعْثَل ـ كما في القاموس ـ: الذَّكَر من الضِّباع، والشيخ الأحمق، ويهودي كان بالمدينة، ورجل لِحْياني كان يُشَبَّه به عثمان رضي الله تعالى عنه إذا نيل منه) ـ لبيك، لبيك مهلك بني أمية لبيك؛ وينظر أيضاً ما سيأتي عند نقل رأي ابن المديني في سالم؛ وقال العقيلي: حدثني جدي ـ (يعني جده لأمه يزيد بن محمد العُقَيْلي) ـ، قال: حدثنا حَجَّاج ـ (وقد فسره المزي في تهذيب الكمال بابن المِنْهال، لكنه ذكر في الرواة عن محمد بن طلحة الحجاج بن محمد الأعور دون غيره) ـ، قال: حدثنا محمد بن طلحة بن مُصَرِّف، عن خَلَف بن حَوْشَب، عن سالم بن أبي حفصة ـ وكان من رءوس من ينتقص أبا بكر وعمر ـ؛ وقال ابن سعد: قالوا: وكان سالم يتشيع تشيعاً شديداً؛ وقال الجُوزجني: كنا عند علي بن عبد الله ـ يعني ابن المديني ـ نتذاكر، فذكروا من يغلو في الرفض، فذكر عليٌّ يونس بن خَبَّاب، وسالم بن أبي حفصة، وقال: سمعت جريراً يقول: تركت سالماً لأنه كان يخاصم عن الشيعة. ثم قال علي: من يتركه جرير=

....

=أي شيء هو؟! فقال له الحُلْواني ـ (يعني الحسن بن علي) ـ وهو معنا ـ ذُكر لي عن حسين الجُعْفي أنه قال: كان طويل اللحية، أحمقها، سمعته يقول: لبيك قاتل نَعْثَل. فقال علي حينئذٍ: هذا ـ والله ـ الجهل، والغلو؛ وقال الفلاس ـ كما في الكامل ـ: يفرط في التشيع، ضعيف الحديث؛ وقال الجُوزجاني ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: زائغ؛ وقال أبو داود ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كان خَشبياً، وكان سفيان (يعني الثوري) ـ يقول: احذروه؛ وقال الفسوي: وكان شيعياً؛ وقال الدُّولابي ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ليس بثقة؛ وقال العقيلي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كان يفرط في التشيع، ويبغض أبا بكر وعمر، ويتناول عثمان رضي الله عنهم، فترك لذلك، وبحق تُرك؛ وقال ابن حبان: يقلب الأخبار، ويهم في الروايات؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الذهبي في الكاشف: شيعي، لا يحتج بحديثه؛ وفي المغني: شيعي جَلْد.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٣٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٢٢، ١٢٣، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٨٣، معرفة الرجال ١/ ١٠٩، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢١، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٦٩، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ١١١، أحوال الرجال ٥٣ ـ ٥٤، معرفة الثقات ١/ ٣٨٢، المعرفة والتاريخ ٢/ ٥٩٥، ٧٠٩، ٣/ ٢٤١، الضعفاء الكبير ٢/ ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ونسخة الظاهرية ٨٥ب، ٨٦أ، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٨٠، المجروحين ١/ ٣٤٣، الكامل نسخة الظاهرية ١٧٣ب، تهذيب الكمال ١٠/ ١٣٥، ١٣٦، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٠، الكاشف ١/ ٣٤٣، إكمال تهذيب الكمال ٦٠ب، القاموس المحيط ـ باب اللام، فصل النون ـ ١٣٧٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٣٤، تقريب التهذيب ٢٢٦، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٦٣.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على سالم بن أبي حفصة بين مُعَدِّل ومجرِّح. كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. ويبدو أن أصل غمزهم فيه يعود إلى سوء المذهب، ولم يصرح بضعفه في الحديث خاصة إلا الفلاس، وابن حبان، وكلامهما مبهم عار عن البيان. وأكثر المجرحين طعنوا في مذهبه دون التعرض لشيء آخر. وأما ما نقله المزي عن الدُّولابي فقد تفرد به أبو الحجاج، ولا أُراه يصح، ويبدو لي أن الوهم ناشئ عن قراءة بعض كلام ابن عدي دون بقيته، حيث جاء في الكامل=

....

=نسخة الظاهرية ١٧٣ب: «سمعت ابن حماد ـ (يعني الدُّولابي) ـ يقول: سالم بن أبي حفصة ليس بثقة قاله أبو عبد الرحمٰن ـ يعني النسائي ـ». وقول أبي أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم» عام، فيحمل على أمر المذهب. ومثله في هذا بعض الأقوال.

ولم يدفع المُعَدِّلون ما رُمي به سالم من سوء المذهب، لكنهم غلبوا جانب استقامة الحديث على البدعة، على اختلاف بينهم في تعيين مرتبته في أهل العدالة.

وأما بدعة سالم فهي البدعة المشهورة في الكوفيين، لكن اختُلف في وصفه بها من حيث الشدة والضعف. فالجمهور نسبوه إلى غلو التشيع، واكتفى البعض برميه بالتشيع جملة دون تفصيل، ولعلهم لم يريدوا إلا الغلو الذي ذهب إليه الجمهور، كما وصفه البعض بالرفض، والغلو فيه. ويمكن تمييز درجته في المذهب من خلال أقواله في الصحابة، فقد اشتهر عنه نيله من عثمان رضي الله عنه. ولا يعد هذا بمفرده رفضاً، وإنما هو تشيع شديد، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٧٠: «ولكن من سكت عن ترحم مثل الشهيد أمير المؤمنين عثمان فإن فيه شيئاً من تشيع، فمن نطق فيه بغَضّ وتنقص فهو شيعي جَلْد يُؤَدَّب، وإن ترقى إلى الشيخين بذم فهو رافضي خبيث». لكن نُقل عن سالم بغضه وتنقصه للشيخين كما في كلام حَجَّاج، وكلام العقيلي الذي ذكره مُغُلْطاي. بَيْد أن هذا معارض بما ذُكر عن سالم من ابتدائه بمناقب الشيخين قبل مناقب علي رضي الله عنهم أجمعين، وأما تحديث الثوري من الاغترار بهذا الابتداء فلما سيأتي بعد ذلك من ذم عثمان الشهيد رضي الله عنه. فتبين عدم ثبوت الرفض عن سالم، لذا اكتفى الذهبي، وابن حجر بِعَدِّه من غلاة الشيعة. وأما جعل الجُوزجاني له من غلاة الرافضة فلا يقبل منه للعداوة الشديدة بين أبي إسحاق الناصبي وأهل التشيع، ولو اقتصر على رميه بالرفض دون الغلو فيه لاحتمل منه.

فمما تقدم يتبين ثبوت غلو التشيع عن سالم؛ وأما الرفض فمحتمل غير ثابت، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال. وغلو التشيع مع شناعته عد من البدع غير الغليظة التي تحتمل من أهل الصدق والورع ـ كما سبق في ترجمة أبان بن تَغْلِب ـ. ولم يحتملها من سالم جماعة من الأئمة لكونه لم يكن يتورع عن الدعوة إليها في المحافل العامة مع قُبح ألفاظه فيها. لكن احتملها ـ مع الاختلاف في درجة الاحتمال ـ جماعة من كبار النقاد المتصدرين، لأنهم غلبوا جانب الاستقامة في الحديث كما تقدم. وهؤلاء فيهم: ابن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وابن عدي، وابن حجر، وغيرهم. وهم لا يكادون يجتمعون على خطأ. بيد أنهم اختلفوا في=

٢٦٠ ـ سالم بن عبد الأعلى[١] أبو الفيض[٢] الكوفي، ويقال: البصري[٣].

= تحديد المرتبة التي يستحقها الرجل، فذهب فريق إلى توثيقه مطلقاً، لكن أكثرهم معروف بالتساهل في التوثيق. وعده آخرون في المرتبة التالية من مراتب الاحتجاج، ويظهر أن هذا الرأي هو الأقرب والأشبه. لكن يُنَغِّص عليه كون عامة روايات سالم في فضائل أهل البيت، مع كونه قليل الحديث.

وخلاصة القول: إن سالم بن أبي حَفْصة إن لم يكن صدوقاً حسن الحديث في الجملة، فمحله الصدق يكتب حديثه للاعتبار ولا يحتج به. والقول الأخير أولى وأجدر إذا رُوعي أمر إهانة أهل البدع. وقد أسرف النسائي بقوله فيه: «ليس بثقة». والله أعلم.

(١) كذا سمَّى أباه عامة الأئمة. وقال ابن حبان في المجروحين ١/ ٣٤٢: «سالم بن عبد الأعلى... وقد قيل: سالم بن عبد الرحمٰن». وقال ابن عدي في الكامل نسخة الظاهرية ١٧٣ب: «سالم بن عبد الأعلى، وقيل: سالم بن غَيلان». وتبعهما المتأخرون، فقال ابن الجوزي في الضعفاء ٥٥أ: «سالم بن عبد الأعلى، وقيل: سالم بن غَيلان، وقيل: ابن عبد الرحمٰن». وقد استند ابن عدي فيما ذكره إلى رواية لأحد الهالكين عن سالم بن غَيلان. ويظهر لي أن من غَيَّر اسم أبيه المشهور أراد تدليسه لسقوطه وهلاكه. وينظر نصب الراية ٤/ ٢٣٨ مع المقارنة بالعلل الكبير (الترتيب) ٢/ ٩٥٠ ـ ٩٥١.

(٢) نُسب سالم إلى قريش، وإلى أَوْد. قال ابن عدي في الكامل نسخة الظاهرية ١٧٣ب: «حدثنا محمد بن عمر بن عبد العزيز العَسْقلاني، حدثنا هارون بن زيد بن أبو الزَّرْقاء، حدثنا أبي، حدثنا أبو الفيض سالم بن عبد الأعلى القرشي، عن نافع، عن ابن عمر... ـ (الحديث) ـ». وقال الفسوي في المعرفة والتاريخ ٣/ ٥٨: «حدثني الفيض بن العباس مولى بَجيلة، قال: حدثنا سالم بن عبد الأعلى الأَوْدي، قال: حدثنا نافع مولى عبد الله بن عمر... ـ (الحديث) ـ». لكن قال الفسوي عقبه: «والفيض، وسالم ضعيفان، لا يفرح بحديثهما».

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨٦ ـ ١٨٧، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ١١٧، الضعفاء الصغير ٥٥، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٦٨٢، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٢٣، المعرفة والتاريخ ٣/ ٥٨، الضعفاء والمتروكين ١١٥، الكنى والأسماء ٢/ ٨١، الضعفاء الكبير ٢/ ١٥٢، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٨٦، المجروحين ١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣، الكامل نسخة الظاهرية ١٧٣ب، الضعفاء والمتروكون ٢٣١، المدخل إلى الصحيح ١٤٤، =

قال النسائي: متروك الحديث(١).

وقال أيضاً: ليس بثقة(٢)(*).

=الضعفاء لأبي نعيم ٨٩، الاستغناء ٢/ ٨٨٤، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ، تهذيب الكمال ـ الحاشية ـ ١٠/ ١٦٩ ـ ١٧٠، ميزان الاعتدال ٢/ ١١٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥١، ديوان الضعفاء ١١٥، لسان الميزان ٣/ ٥ ـ ٦، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٦٢.

(١) الضعفاء والمتروكين ١١٥، الكامل ١٧٣ب، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ، ميزان الاعتدال ٢/ ١١٢. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «متروك».

(٢) لسان الميزان ٣/ ٦. وعزاه إلى كتاب الكنى للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري: ليس حديثه بشيء، وهو الذي يروي عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان إذا أشفق من الحاجة ربط في يده خيطاً؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير: تركوه؛ وقال أيضاً ـ كما في العلل الكبير ـ: منكر الحديث؛ وقال مسلم بن الحجاج: متروك الحديث؛ وذكره أبو زرعة في الضعفاء؛ وقال الفسوي لما ذكره مع آخر: ضعيفان، لا يفرح بحديثهما؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: متروك الحديث، قريب من أبي مريم ـ (يعني عبد الغفار بن القاسم الأنصاري) ـ في الضَّعْف؛ وقال ابن أبي حاتم في علل الحديث: سألت أبي عن حديث رواه محمد بن يعلى السُّلمي، قال: حدثنا سالم بن عبد الأعلى أبو الفيض، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه كان إذا أراد أن يذكر الحاجة ربط في يده خيطاً؟ قال أبي: هذا حديث باطل، ومحمد بن يعلى هذا هو المعروف بزُنْبُور وكان جهمياً. قلت: فما حال سالم؟ قال: ضعيف الحديث، وهذا من سالم وقال ابن حجر: وقال ابن أبي حاتم، والساجي، والدُولابي، وغيرهم: متروك؛ وقال ابن حبان: كان يضع الحديث، لا تحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له عدة أحاديث عن نافع: ولسالم غير ما ذكرت من الحديث قليل، وهو معروف بحديث: إن النبي ﷺ ربط في أصبعه خيطاً... وأنكر عليه ابن معين، وغيره هذا الحديث، وقد حدث عن عطاء أيضاً بأشياء أنكروها عليه؛ وقال الأزدي: متروك الحديث؛ وذكره الدارقطني في كتابه: الضعفاء والمتروكون؛ وقال أيضاً ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: منكر الحديث؛ وقال أبو عبد الله الحاكم، وأبو سعيد النَّقَّاش: روى عن نافع أحاديث موضوعة؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى عن نافع=

٢٦١ ـ ت ق: سالم بن عبد الله البصري، ثم المكي، الخَيَّاط[1][2][3].

= بغير حديث منكر؛ وقال ابن عبد البر: متروك الحديث عندهم؛ وقال ابن طاهر المقدسي في تذكرة الموضوعات: كان يضع؛ وقال المزي في حاشيته على تهذيب الكمال: وهو أحد الضعفاء المشهورين بالضعف؛ وقال الذهبي: وله أشياء عن عطاء منكرة.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨٦ ـ ١٨٧، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ١١٧، الضعفاء الصغير ٥٥، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٦٨٢، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٢٣، المعرفة والتاريخ ٣/ ٥٨، العلل الكبير ٢/ ٩٥١، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٨٦، علل الحديث ٢/ ٢٥٢، المجروحين ١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣، الكامل نسخة الظاهرية ١٧٣ب، الضعفاء والمتروكون ٢٣١، المدخل إلى الصحيح ١٤٤، الضعفاء لأبي نعيم ٨٩، الاستغناء ٢/ ٨٨٤، تذكرة الموضوعات ٩٣، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ، تهذيب الكمال ـ الحاشية ـ ١٠/ ١٦٩ ـ ١٧٠، ميزان الاعتدال ٢/ ١١٢، لسان الميزان ٣/ ٦.

فقد اتفق النُّقَّاد على ترك سالم أبي الفيض واطِّراحه. وقول الفسوي: «ضعيفان، لا يفرح بحديثهما». لم يرد به إلا توهية سالم، وكذلك أراد أبو حاتم بقوله: «ضعيف الحديث» كما يدل عليه السِّياق، وكلامه الآخر الذي في الجرح والتعديل. ومثلهما في ذلك المزي، وكذلك الدارقطني في قوله: «منكر الحديث». كما سبق في ترجمة أيوب بن سَيَّار.

ولم يقنع ابن حبان، وغيره من المتأخرين بإطلاق الترك فيه، حتى رموه بالوضع صراحة، والأجدر أن يقتصر على ما ذكره المتقدمون تورعاً.

وخلاصة القول: إن سالم بن عبد الأعلى ليس بثقة، متروك الحديث، لا يكتب حديثه إلا لبيان هلاكه. والله أعلم.

(١) قال البخاري في التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ١١٥: «سالم بن عبد الله الخَيَّاط، وقال أبو عاصم ـ (يعني النَّبيل: الضَّحَّاك بن مَخْلَد) ـ: ابن الخَيَّاط».

(٢) زاد المزي في هذه الترجمة من تهذيب الكمال ١٠/ ١٥٦: «يقال: مولى عُكاشة». ثم قال في آخر الترجمة ١٠/ ١٥٧: «وقال ابن حبان في كتاب الثقات: سالم المكي مولى عُكاشة». وليس هذا منه بجيِّد، لأن من سبقه فَرَّق بين سالم بن عبد الله البصري ثم المكي الخَيَّاط صاحب هذه الترجمة، وسالم المكي مولى عُكاشة، وذلك كالبخاري في التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ١١٥، ١٢٠، وأبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٨٤، ١٩٢ ـ، وابن حبان حيث ذكر الأول في المجروحين ١/ ٣٤٢، والآخر في الثقات ٦/ ٤١١، ولم ينسب الأول إلى مكة. وقد أحسن الذهبي بتفريقه بين الرجلين في عدد من كتبه.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٢٢، العلل ومعرفة الرجال ١/ =

قال النسائي: ليس بثقة(١)(*).

=٢٠١، ٣٥٣، ٢/٤٥، ٤٦، ١٧٧، التاريخ الكبير ٢/٢/١١٥، الضعفاء والمتروكين ١١٦، الضعفاء الكبير ٢/١٥١، الجرح والتعديل ١/٢/١٨٤ ـ ١٨٥، المجروحين ١/ ٣٤٢، الكامل نسخة الظاهرية ١٧٣ب ـ ١٧٤أ، تصحيفات المحدثين ٣/١١٦٦، الضعفاء والمتروكون ٢٣١، الأنساب ٥/ ٢٤٥، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ، تهذيب الكمال ١٠/ ١٥٦ ـ ١٥٧، ميزان الاعتدال ٢/ ١١١ ـ ١١٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥١، ديوان الضعفاء ١١٥، الكاشف ١/ ٣٤٤، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٣، إكمال تهذيب الكمال ٦١ب ـ ٦٢أ، العِقْد الثمين ٤/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨، تهذيب التهذيب ٣/٤٣٩ ـ ٤٤٠، تقريب التهذيب ٢٢٦، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٦٥، خلاصة التذهيب ١٣١، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٦٤، ٦٥، ٦٦.

(١) الضعفاء والمتروكين ١١٦، الكامل ١٧٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ، تهذيب الكمال ١٠/ ١٥٧، ميزان الاعتدال ٢/ ١١١، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٣٩.

هذا، وقد قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٦١ب: «ولما ذكره أبو العرب في جملة الضعفاء قال: قال النسائي: ليس بشيء». ولم أثبت هذا في الأصل لاحتمال أن يكون وقع تصحيف في كتاب أبي العَرَب القَيْرَواني، بل هو الراجح من حيث عدم إشارة مُغُلْطاي إلى إيراد أبي العرب للقول المشهور عن النسائي أيضاً.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلُون: قال الثوري في رواية يحيى بن آدم ـ كما في التاريخ الكبير، ومواضع من العلل ومعرفة الرجال. واللفظ لموضع من العلل، وللتاريخ الكبير ـ: حدثنا سالم المكي وكان مرضياً؛ وقال مُغُلْطاي: قال المُنْتَجالي: كان سفيان الثوري يوثقه، ويحيى بن معين يضعفه؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في موضع من العلل ومعرفة الرجال ـ: سألته ـ (يعني أباه) ـ عن سالم الخَيَّاط المكي؟ فقال: ثقة. أو قال: ليس به بأس؛ وقال أحمد في رواية عبد الله أيضاً ـ كما في موضع آخر من المصدر السابق ـ؛ وفي رواية حَرْب بن إسماعيل الكَرْماني: ثقة؛ وقال في موضع آخر من رواية عبد الله كما في المصدر المذكور أيضاً: ما أرى به بأساً؛ وقال مُغُلْطاي: وذكر ابن وَضَّاح: سألت السَّبتي عنه؟ فقال: ثقة؛ وقال ابن عدي: وما أرى بعامَّة ما يرويه بأساً؛ وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ. وذكره ابن شاهين، وابن خَلْفون في الثقات.

=

....

= **ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال الفلاس ـ كما في الضعفاء الكبير، والجرح والتعديل ـ: ما سمعت يحيى، ولا عبد الرحمٰن يحدثان عن سالم الخَيَّاط بشيء قط؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي، وابن أبي خيثمة ومعاوية بن صالح: ليس بشيء؛ وفي رواية أبي داود ـ كما في تهذيب الكمال ـ: لا يَسْوى فَلْساً؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال ابن أبي حاتم في المراسيل: قلت لأبي ـ رحمه الله ـ: إن سالماً الخَيَّاط روى عن الحسن ـ (يعني البصري) ـ قال: سمعت أبا هريرة؟ قال: هذا ما يبين ضعف سالم؛ وقال ابن حبان: يقلب الأخبار، ويزيد فيها ما ليس منها، ويجعل روايات الحسن عن أبي هريرة سماعاً، ولم يسمع الحسن من ـ (وفي طبعة المجروحين: عن) ـ أبي هريرة شيئاً، لا يحل الاحتجاج به؛ وذكره الدارقطني في كتاب: الضعفاء والمتروكون؛ وقال أيضاً ـ كما ذكر ابن الجوزي ـ: لَيِّن الحديث؛ وقال الذهبي في الكاشف: ضُعِّف؛ وفي المجرَّد: لَيِّن.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٢٢، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٠١، ٣٥٣، ٢/ ٤٥، ٤٦، ١٧٧، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ١١٥، الضعفاء الكبير ٢/ ١٥١، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٨٥، المراسيل لابن أبي حاتم ٣٦، المجروحين ١/ ٣٤٢، الكامل نسخة الظاهرية ١٧٣ب، ١٧٤أ، الضعفاء والمتروكون ٢٣١، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ، تهذيب الكمال ١٠/ ١٥٧، الكاشف ١/ ٣٤٤، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٣، إكمال تهذيب الكمال ٦١ب، تقريب التهذيب ٢٢٦، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٦٤، ٦٥، ٦٦.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على سالم بن عبد الله الخَيَّاط بين مُعَدِّل ومجرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. والمعدلون هم: الثوري ـ الراوي عنه ـ، وأحمد بن حنبل، والسبتي، وابن عدي، وابن حجر، إلى جانب من أورده في الثقات. وقد احتج به عامة هؤلاء، وعلى سبيل الخصوص أحمد بن حنبل المعروف بالإنصاف والاعتدال في النقد، كما أن ابن عدي الخبير بالروايات وعللها حَسَّن أمره بقوله: «وما أرى بعامة ما يرويه بأساً». وأما المجرِّحون والمليِّنون فهم: القطان، وابن مهدي حيث لم يرويا عنه شيئاً، وابن معين، وأبو حاتم، وابن حبان، والدارقطني، والذهبي. وأكثرهم مشهور بالتشدد في باب النقد، وكل من طرحه موصوف بذلك، لذا لا ينبغي اعتبار قول من أهدره، خاصة وأن أبا حاتم شيخ المتشددين عَدَّه ممن يكتب حديثه للاعتبار. وقد ذكر البعض سبباً مبيناً في جرحه، وهو=

٢٦٢ ـ ت: سالم بن العلاء أو ابن عبد الواحد أبو العلاء المُرادي، الأَنْعُمي، الكوفي، مولى إبراهيم الطَّائي(١)(٢)(٣).

=تصريحه في بعض رواياته بسماع الحسن من أبي هريرة. لكن هذا الخطأ لا ينبغي أن يكون مستنداً في تضعيفه. خاصة وأنهم لم يتفقوا على عدم سماع الحسن من أبي هريرة، وإن كان هو الراجح. وقد تقدم أن ربيعة بن كُلْثُوم صنع مثل صنيع سالم الخَيَّاط، ومع هذا فلم يخرجه عامة النقاد عن حد أهل العدالة، بل احتجوا به.

وقد أورد ابن عدي في ترجمة سالم جملة من الأحاديث، صرح في واحد منها بسماع الحسن من أبي هريرة، وعامتها مما رواه سالم عن ابن سيرين عن أبي هريرة، وسماع ابن سيرين منه ثابت. وعلق الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ١١٢ على تلك الأحاديث بقوله: «وأما ابن عدي فساق له تسعة أحاديث جيدة المتون، وقال: لم أر بعامة ما يرويه بأساً».

وخلاصة القول: إن سالم بن عبد الله الخَيَّاط صدوق له أوهام، صالح الحديث في الجملة، يحتج به على حذر، ويحتمل أن يكون ممن يكتب حديثه للاعتبار ولا يحتج به. وقد أسرف النسائي في حكمه عليه. والله أعلم.

(١) لقد فَرَّق البخاري في التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ١١٠، ١١٧، وأبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٨٦، ١٩١ ـ، وابن حبان في الثقات ٦/ ٤١٠، ٨/ ٢٩٤ بين سالم بن عبد الواحد أبي العلاء المُرادي الأَنْعُمي، وسالم أبي العلاء مولى إبراهيم الطائي. ولم يذكروا ابن العلاء. والذي ضَعَّفه النسائي سماه بسالم بن العلاء، وذكر هذا الاسم بالتضعيف ابن معين في رواية الدوري ٢/ ١٨٨، وابن عدي في الكامل ـ نسخة الظاهرية ١٧٣ب ـ، وزاد: «المُرادي، الكوفي، يكنى أبا العلاء». وتبعه ابن الجوزي في الضعفاء ٥٥أ. وجعل ابن عدي ـ ومن تبعه ـ تضعيف ابن معين من رواية الدوري في ترجمة سالم بن العلاء، لكن المزي في تهذيب الكمال ١٠/ ١٦١ جعله في ترجمة سالم بن عبد الواحد، مما حمل الذهبي على الجمع بين الترجمتين، فقال في ميزان الاعتدال ٢/ ١١٢: «سالم بن العلاء أبو العلاء المُرادي، وقيل: سالم بن عبد الواحد». بيد أنه فَرَّق في الكتاب نفسه ٢/ ١١٢، ١١٤ بين المذكور، وسالم أبي العلاء مولى إبراهيم الطَّائي الذي جعل ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٩١ قول ابن معين من رواية الدوري فيه. ووضع العقيلي في الضعفاء الكبير ٢/ ١٥٠ هذا القول في ترجمة سالم أبي العلاء المرادي الكوفي. وصرح ابن عبد البر=

= في الاستغناء ٢/ ٨٣٤ بالجمع بين مولى إبراهيم، وابن العلاء فقال: «أبو العلاء سالم الطائي، وقد نسبه بعضهم فقال: أبو العلاء سالم بن العلاء كوفي». وقد أخرج الترمذي في جامعه ـ كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما ٥/ ٦١٠ ـ حديثاً واحداً لصاحب هذه الترجمة، وسماه: سالم بن العلاء المُرادي الأَنْعُمي الكوفي. وذكر العقيلي في الضعفاء الكبير ٢/ ١٥٠ ـ ١٥١ هذا الحديث في ترجمة سالم أبي العلاء المُرادي الكوفي، وذكره ابن حجر في لسان الميزان ٣/ ٧ في ترجمة سالم أبي العلاء مولى إبراهيم الطَّائي جامعاً بين هذا والذي ترجم له العقيلي. لكن قد يُشكل الجمع بين الطَّائي والمُرادي، لأن طَيِّئاً هو عم مُراد، بيد أن الكلبي أزال هذا الإشكال من خلال أنْعُم فقال ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ٦٢ب: «أَنْعُم بن عمرو بن الغَوْث بن طَيِّئ بن أُدَد بن زيد بن يَشْجُب بن عَرِيب بن زيد بن كَهْلان بن سبأ، انتقل إلى مراد؛ فقيل: أنْعُم بن زاهد بن عامر بن عَوْبَثان بن زاهر بن مراد».

فمما سبق يتبين احتمال رجحان الجمع بين تلك التراجم التي اضطربت الأقوال في جمعها وتفريقها. ولا ينبغي أن يُعترض بلزوم ترجيح ما ذهب إليه الأئمة الثلاثة: البخاري، وأبو حاتم، وابن حبان. لأن الأخيرين اتبعا أبا عبد الله كعادتهما. لذا لا ينبغي التعويل كثيراً على تعددهم.

(٢) قال الدكتور بشار في تعليقاته على تهذيب الكمال ١٠/ ١٦١: «وذكره الذهبي في الطبقة الخامسة عشرة من تاريخ الإسلام، وفيات ١٤١ ـ ١٥٠هـ».

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨٨، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤٦، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ١١٠ ـ ١١١، ١١٧، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٦١٦، سؤالات الآجري لأبي داود ١٠٤ ـ ١٠٥، الضعفاء والمتروكين ١١٥، الضعفاء الكبير ٢/ ١٥٠ ـ ١٥١، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٨٦، ١٩١، الثقات ٦/ ٤١٠، ٨/ ٢٩٤، الكامل نسخة الظاهرية ١٧٣ب، الاستغناء ٢/ ٨٣٤، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ، تهذيب الكمال ١٠/ ١٦٠ ـ ١٦٢، ميزان الاعتدال ٢/ ١١٢، ١١٤، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥١، ٢٥٢، ديوان الضعفاء ١١٥، الكاشف ١/ ٣٤٤، إكمال تهذيب الكمال ٦٢أ ـ ٦٢ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٤٠ ـ ٤٤١، لسان الميزان ٣/ ٧، تقريب التهذيب ٢٢٧، خلاصة التذهيب ١٣١.

قال النسائي: ضعيف(١)(*).

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١١٥، ونسخة أحمد الثالث ٦ب، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ، ميزان الاعتدال ٢/ ١١٢. لكن عبارة الذهبي: «ضعفه ابن معين، والنسائي». وقد زِيد في مطبوعة الضعفاء والمتروكين كلمة: «الحديث»، وهي مثبتة أيضاً في كتاب ابن الجوزي، لكن أبا الفرج جمع بين ابن معين، والنسائي، وقد قال ابن معين في رواية ابن أبي مريم: «ضعيف الحديث». ولم أعتمد ما في مطبوعة كتاب النسائي لعدم جودتها، خاصة وأن من عادة أبي عبد الرحمٰن استعمال عبارة: «ضعيف» مجردة عن الإضافة.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلُون: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألته ـ (يعني أباه) ـ عن سالم المُرادي؟ قال: الكوفيون يروون عنه؛ وقال مُغُلْطاي: وقال العجلي: ثقة. وفي موضع آخر: لا بأس به؛ وقال أبو حاتم في سالم بن عبد الواحد: يُكتب حديثه؛ وقال أيضاً في سالم مولى إبراهيم الطائي: شيخ؛ وقال أبو جعفر الطَّحاوي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ثقة، مقبول الحديث ـ (لكن أسقطت كلمة: ثقة، في مطبوعة تهذيب التهذيب) ـ؛ وقال ابن حجر في سالم بن عبد الواحد من التقريب: مقبول، وكان شيعياً. وذكره ابن حبان، وابن خَلْفون في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحُون والمُلَيِّنون: قال ابن معين ـ كما في تاريخ الدوري ـ: سالم بن العلاء يُضَعَّف؛ وفي رواية الدوري ـ كما في ترجمة سالم أبي العلاء المرادي من الضعفاء الكبير، وترجمة سالم مولى إبراهيم الطائي من الجرح والتعديل، وترجمة سالم بن العلاء في الكامل ـ: ضعيف ـ (وزاد المزي: الحديث) ـ؛ وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم ـ كما في الكامل ـ: سألت يحيى بن معين عن سالم أبي العلاء؟ فقال: ضعيف الحديث؛ وقال ابن الجوزي ـ والعُهدة عليه ـ: وقال يحيى مرة: ليس بشيء؛ وقال الآجري: سألت أبا داود عن سالم المرادي؟ فقال: كان شيعياً. فقلت: كيف هو؟ فقال: ليس لي به علم؛ وقال ابن حجر في لسان الميزان في ترجمة سالم أبي العلاء مولى إبراهيم الطائي: وضَعَّفه ابن الجارود؛ وقال ابن حزم: ضعيف؛ وقال الذهبي في المغني: سالم بن العلاء أبو العلاء المرادي، وقيل: ابن عبد الواحد... شيعي ـ (ثم أورد اختلاف الأئمة فيه) ـ؛ وقال فيه أيضاً: سالم أبو العلاء مولى إبراهيم الطائي تفرد عنه عبد الصمد بن عبد الوارث؛ وقال أيضاً في الكاشف: سالم بن عبد الواحد أبو العلاء المرادي... ضُعِّف، وقد وُثِّق. =

....

= تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨٨، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤٦، سؤالات الآجري لأبي داود ١٠٤ ـ ١٠٥، الضعفاء الكبير ٢/ ١٥٠، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٨٦، ١٩١، الثقات ٦/ ٤١٠، ٨/ ٢٩٤، الكامل نسخة الظاهرية ١٧٣ب، الإحكام في أصول الأحكام ٦/ ٨١، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ، تهذيب الكمال ١٠/ ١٦١، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥١، ٢٥٢، الكاشف ١/ ٣٤٤، إكمال تهذيب الكمال ٦٢ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٤١، تقريب التهذيب ٢٢٧.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على سالم المُرادي بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. والمُجَرِّحون والمُلَيِّنون هم: ابن معين، وأبو داود، وابن الجارود، وابن حزم، والذهبي. فابن معين، وابن حزم متشددان في الجرح. وما نقله ابن الجوزي عن يحيى لا يُعَوَّل عليه لتفرد أبي الفرج به، وهو كثير الأوهام في ضعفائه. كما لا ينبغي التعويل على قول ابن الجارود لأن من عادته اتباع ابن معين، وأمثالِهِ من الكبار دون تحقيق. وأما أبو داود فلم يكن يخبر أمره في الرواية، وإنما عرف عنه التشيع فقط، وليس هو بمغمز عند التأمل، فكم من إمام ثبت كان يتشيع. ويبدو أن تشيع سالم كان خفيفاً لروايته حديثاً جيداً في فضائل الشيخين: «فاقتدوا باللذين من بعدي ـ وأشار إلى أبي بكر وعمر ـ». وأما الذهبي فإنه لينه لمكان قولي ابن معين، والنسائي، مع أنه لم يجزم بذلك كل الجزم، بل كان يشير إلى اختلافهم فيه. ويظهر أنه لم تبلغه عدة أقوال من أقوال المعدلين. وأما ادعاؤه تفرد عبد الصمد بالرواية عن سالم الطائي فسببه التفريق بينه وبين المرادي الذي روى عنه جماعة، والراجح كونهما واحداً.

وحسبك في رفع اسم الجرح عن سالم تعديل أبي حاتم المتشدد له، وإن لم يكن بالتعديل القوي. وقد وثقه العجلي، ورفع من أمره، لكن أبا الحسن معروف بالتساهل في التوثيق، لذا لا يحسن الركون إلى حكمه. وأما قول مُغُلْطاي عن الطحاوي: «ثقة، مقبول الحديث». فلم يثبت عندي الشطر الأول منه.

وحديث سالم صالح محتمل، لكن لا يحتج به مطلقاً، خاصة إذا رُوعي ـ من حيث الجملة ـ تضعيف جماعة من الأئمة له، إلى جانب قلة حديثه.

وخلاصة القول: إن سالم بن العلاء المُرادي محله الصدق، يكتب حديثه للاختبار، فما توبع عليه احتج به، وما لا فلا. والله أعلم.

٢٦٣ ـ بخ م د ت س: سالم بن نُوح أبو سعيد البصري، العَطَّار[١][٢].

قال النسائي: ليس بالقوي[٣][*].

---

(١) قال البخاري في التاريخ الصغير ٢/٢٩٧: «حدثني جَرَّاح بن مَخْلَد قال: مات سالم بن نوح... بعد المئتين». واعتمده ابن حبان في الثقات ٦/٤١١، وابن حجر في تقريب التهذيب ٢٢٧. إلا أن ابن قانع، وابن زبر جزما بوفاته سنة مئتين. تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٣٢ب، إكمال تهذيب الكمال ٦٣أ.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/٢٠٩، ٢٤٥، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٩١، معرفة الرجال ١/٦١، العلل ومعرفة الرجال ٢/٤٦، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١١٩، التاريخ الكبير ٢/٢/١٢٠، التاريخ الصغير ٢/٢٩٧، الكنى والأسماء لمسلم ١/٣٦٦، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٣٥، الضعفاء والمتروكين ١١٥، الكنى والأسماء ١/١٨٨، الجرح والتعديل ١/٢/١٨٨، الثقات ٦/٤١١، الكامل ٣/١١٨٣ ـ ١١٨٥، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٣٢ب، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب، رجال صحيح مسلم ١/٢٦١، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥أ ـ ٥٥ب، تهذيب الكمال ١٠/١٧٢ ـ ١٧٥، ميزان الاعتدال ٢/١١٣، المغني في الضعفاء ١/٢٥١ ـ ٢٥٢، ديوان الضعفاء ١١٥، الكاشف ١/٣٤٥، من تكلم فيه وهو موثق ٨٢ ـ ٨٣، سير أعلام النبلاء ٩/٣٢٥، إكمال تهذيب الكمال ٦٣أ، تهذيب التهذيب ٣/٤٤٣، تقريب التهذيب ٢٢٧، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٦٧، خلاصة التذهيب ١٣٢، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٦٥ ـ ٦٦.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١١٥، السنن الكبرى ١٥٧ ـ ١٥٨، الكامل ١٧٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥ب، تهذيب الكمال ١٠/١٧٤، ميزان الاعتدال ٢/١١٣، تهذيب التهذيب ٣/٤٤٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلُون: قال الفلاس ـ كما في الكامل ـ: قلت ليحيى بن سعيد: قال لي سالم بن نوح: ضاع مني كتاب يونُس ـ (يعني ابن عُبيد) ـ، والجُرَيْري ـ (يعني سعيد بن إياس) ـ فوجدتهما بعد أربعين سنة أحدث بهما. فقال يحيى: وما بأس=

....

=بذلك؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري: ليس بحديثه بأس؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: ما أرى به بأساً، قد كتبت عنه عن عمر بن عامر حديثاً واحداً؛ وفي رواية المرُّوذي: سالم بن نوح ليس به بأس... قد كتبت عنه حديثاً واحداً؛ وقال أبو زرعة: لا بأس به، صدوق ثقة؛ وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال الساجي: صدوق ثقة، وأهل البصرة أعلم به من ابن معين في قوله: ليس بشيء؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب الضعفاء لابن الجارود: ليس بشيء. وفي موضع آخر: ليس بحديثه بأس؛ وقال ابن قانع: ثقة؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له جملة من الأحاديث: ولسالم بن نوح غير ما ذكرت من الحديث، وحدث عنه من أهل البصرة جماعة، ولم يختلفوا في الرواية عنه، وعنده غرائب وأفرادات، وأحاديثه محتَمَلة مُقاربة؛ وقال ابن عبد الهادي، والذهبي في سير أعلام النبلاء: صدوق؛ وقال الذهبي أيضاً في المغني: صالح الحديث؛ وفي من تكلم فيه وهو مُوثق: حسن الحديث؛ وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. وذكره ابن حبان، وابن شاهين، وابن خَلْفون في الثقات.

ب ـ **المُجَرَّحون والمُلَيِّنون:** قال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي رواية ابن محرز، وهو من بلاغات أبي داود عن يحيى: ليس بشيء؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية ابن الجُنيد: يُضَعَّف؛ وقد تقدم قول ابن الجارود؛ وقال الدارقطني في السنن: ليس بالقوي؛ وفي رواية ابن بُكير: فيه شيء.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٢٠٩، ٢٤٥، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٩١، معرفة الرجال ١/ ٦١، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤٦، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١١٩، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٣٥، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٨٨، الثقات ٦/ ٤١١، الكامل نسخة أحمد الثالث ٢/ ٢٧أ، ٢٨أ، السنن للدارقطني ١/ ٣٣٠، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٢، من تكلم فيه وهو موثق ٨٢، سير أعلام النبلاء ٩/ ٣٢٥، نصب الراية ٢/ ٤٢٠، إكمال تهذيب الكمال ٦٣أ، تقريب التهذيب ٢٢٧، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٦٥ ـ ٦٦.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في إكمال تهذيب الكمال ٦٣أ: «قال عبد الله بن أحمد عن أبيه ـ في كتاب العلل ـ: ثقة». ولم أجده في كتاب عبد الله المذكور.

....

= ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على سالم بن نُوح بين مُعَدِّل ومجرِّح. وأهل الفريق الأخير هم: ابن معين، وابن الجارود في أحد قوليهما، والدارقطني. فالأولان عارضا نفسيهما بقولهما فيه في موضع آخر: «ليس بحديثه بأس». وابن الجارود تبع ابن معين في قوليه المختلفين من رواية الدوري دون تحقق كعادته في الاتباع حَذْوَ القُذَّة بالقُذَّة. وقد تعقب جرحَ ابن معين الساجيُّ كما سبق، وغيره. ولا يخفى أن أبا زكريا من المتشددين في الجرح، لذا لا يُعَوَّل على جرحه لسالم، خاصة وأنه عَدَّله، بل رفع من شأنه في موضع آخر. وأما الدارقطني فإنه لَيَّنه من غير ذكر سبب كافٍ، حيث ذكر له في السنن ١/ ٣٣٠ حديثاً عن عمر بن عامر، وابن أبي عَروبة، كلاهما عن قتادة. وتابعه عليه المُعْتَمِر بن سليمان، وجرير بن عبد الحميد، والثوري، كلهم عن سليمان التَّيمي، عن قتادة. وأعله بزيادة كلمة لم يذكرها الأئمة عن قتادة. فلا يكفي هذا لإطلاق اللين في سالم، خاصة وأنه لم يتفرد بتلك الزيادة عن قتادة، بل لحديث سالم شاهد جَيِّد من طريق أبي هريرة ـ ينظر صحيح مسلم ١/ ٣٠٤، وسنن الدارقطني ١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٩ ـ. وقد أورد ابن عدي حديث سالم المشار إليه في جملة الأحاديث الكثيرة التي ذكرها في ترجمته من الكامل، ومع هذا فلم يخرجه عن حد أهل العدالة، فقال: «وحدث عنه من أهل البصرة جماعة، ولم يختلفوا في الرواية عنه، وعنده غرائب وأفرادات، وأحاديثه محتملة مقاربة». وتبين لي من خلال النظر فيما ساقه له ابن عدي أن الرجل جَيِّد الحديث، له وهم يسير لا يخرجه عن حد المحتج بهم. وقد أنزله عن هذه المرتبة من المعدلين: أبو حاتم المتشدد، وابن حجر الذي يرغب كثيراً في التوسط بين أقوال النقاد، ولو لم يكن هذا التوسط متمشياً مع دقة القواعد العامة في النقد. وأما كلام ابن عدي فمشتبه.

ومع ترجيح كون سالم من أهل الاحتجاج، فإنه لا ينبغي توثيقه مطلقاً لأن حديثه لا يؤهله لبلوغ هذه الدرجة الرفيعة. وأعدل الأقوال فيه قول أحمد بن حنبل ـ وهو ممن لقيه وكتب عنه ـ: «ليس به بأس». ولا يَعْزب عنك أن القطان ـ وهو من أقرانه ـ حَسَّن القول فيه مع اشتهاره بالتشدد.

وخلاصة القول: إن سالم بن نوح صدوق، حسن الحديث. وقول النسائي: «ليس بالقوي» يستعمله كثيراً في الصدوقين، ومَنْ دونهم مِن أهل العدالة كما تقدم. والله أعلم.

٢٦٤ ـ سَدِير بن حكيم[1] أبو الفضل[2] الكوفي، الصَّيرفي[3][4].

قال النسائي: ليس بثقة[5][*].

---

(١) سَدِير بفتح السين كما ذكر صاحب القاموس ـ باب الراء، فصل السين ٥٢٠ ـ، وغيره. وقيل بالضم. وأما حكيم فقد اختلف المعاصرون من أهل العلم في ضبطه بين الفتح والضم. وصنيع ابن حجر في تبصير المنتبه ١/٤٤٦ ـ ٤٤٨ يدل على الأول. لكن صرح أحد علماء الشيعة في القرن الحادي العشر في كتابه نَضَد الإيضاح في أسماء الرجال أنه بضم المهملة ـ حواشي طبعة لسان الميزان ٣/٩ ـ.

(٢) تفرد بذكر كنيته أبو العباس بن عُقْدة. الكامل ٣/١٣٠٣. وهو خبير بأهل التشيع.

(٣) كذا نسبه عامة الأئمة، وقد تصحفت هذه النسبة في أحوال الرجال ٨٦، ونسخة الظاهرية ١٠أ إلى: «الضَّبي» وذلك من النساخ، لأن ابن عدي نقلها في الكامل ٣/١٣٠٣ عن الجُوزجاني على الوجه الصحيح.

(٤) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٨٩، التاريخ الكبير ٢/٢/٢١٤، أحوال الرجال ٨٦، المعرفة والتاريخ ٢/١٩٩، ٣/٧٤، ١١٠، الضعفاء والمتروكين ١٣١، الضعفاء الكبير ٢/١٧٩ ـ ١٨٠. الجرح والتعديل ١/٢/٣٢٣، المجروحين ١/٣٥٤، الكامل ٣/١٣٠٣، الضعفاء والمتروكون ٢٤١، تاريخ أسماء الثقات ١٦٠، الضعفاء لابن الجوزي ٦٥أ، ميزان الاعتدال ٢/١١٦، المغني في الضعفاء ١/٢٥٢، ديوان الضعفاء ١١٦، القاموس المحيط ـ باب الراء، فصل السين ـ ٥٢٠، لسان الميزان ٣/٩، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/٢٣٢ب ـ ٢٣٣أ، تاج العروس ـ باب الراء، فصل السين ـ ١١/٥٢٧ ـ ٥٢٨.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٣١، الضعفاء لابن الجوزي ٦٥أ، ميزان الاعتدال ٢/١١٦، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/٢٣٢ب.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلُون: قال ابن معين في رواية الدوري، وابن أبي مريم: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وقال ابن عدي: ولسَدِير بن حكيم الصيرفي أحاديث يرويه أهل الكوفة عنه قليل، وقد ذُكر عنه إفراط في التشيع، وأما في الحديث فإني أرجو أن مقدار ما يرويه لا بأس به؛ وقال ابن شاهين: ثقة؛ وقال الذهبي: صالح الحديث.

....

= ب ـ **المُجَرَّحون والمُلَيَّنون**: قال العقيلي: حدثنا محمد بن إسماعيل ـ (يعني الصائغ الكبير) ـ، قال: حدثنا الحُميدي، قال: حدثنا سفيان ـ (يعني ابن عيينة) ـ، قال: حدثنا جعفر بن محمد، عن أبيه ـ (يعني الباقر) ـ، عن جابر، قال: دخل عليّ على عمر، وقد سُجي بثوب، فقال: صلى الله عليك، ودعا له، فما من الناس أحد أحبّ إليّ أن ألقى الله بصحيفته من هذا المُسجى. قال الحميدي: قال سفيان: فسمعت سَدير الصيرفي ـ وكان معنا ـ يقول: فوالله لما في صحيفته خير مما في صحيفته. قال سفيان: يعني جعفر. قال: فرفعت يدي أريد أن أضرب بها وجهه ـ أو قال: فمه ـ. قال: فأمسكني الحسن بن عُمارة، وقال: دعه، فإنه ضال؛ وقال أيضاً: حدثني آدم بن موسى، قال: سمعت البخاري قال: سَدير بن حكيم الصيرفي: سمع أبا جعفر ـ (يعني محمد بن علي الباقِرَ) ـ، قال ابن عيينة: رأيته، وكان يكذب؛ وقال الجُوزجاني: مذموم المذهب؛ وقال العقيلي: سَدير الصَّيرفي وكان ممن يغلو في الرفض؛ وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً على قلة روايته، كان ابن عيينة يقول: رأيته، وكان كذاباً؛ وقال الدارقطني لما ذكره في كتاب الضعفاء والمتروكون: له مقاطع؛ وقال ابن الجوزي ـ والعهدة عليه ـ: وقال الدارقطني: متروك.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٨٩، أحوال الرجال ٨٦، الضعفاء الكبير ٢/ ١٧٩، ونسخة الظاهرية ٩٠ب، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٣٢٣، المجروحين ١/ ٣٥٤، الكامل ٣/ ١٣٠٣، ونسخة الظاهرية ١٩٢ب، الضعفاء والمتروكون ٢٤١، تاريخ أسماء الثقات ١٦٠، الضعفاء لابن الجوزي ٦٥أ، ميزان الاعتدال ٢/ ١٦٦.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على سَدِير بن حكيم بين مُعَدِّل ومجرِّح. ولا يصح تكذيب ابن عيينة له خلافاً لما زعمه العقيلي، وابن حبان، وغيرهما ممن تأخر. وذلك الذي نقله البخاري في التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ٢١٤ عن ابن عيينة لفظه: «رأيته يكرُب». وأورد ابن عدي في الكامل ٣/ ١٣٠٣، ونسخة الظاهرية ١٩٢ب، ونسخة أحمد الثالث ٢/ ٦٨ب قول البخاري عن سفيان بلفظ: «رأيته يُحَدِّث». وهذا ما رآه ابن حجر في نسخة معتمدة من الكامل كما ذكر في لسان الميزان ٣/ ٩. وكلمة: «يكرُب» معناها: يحرث. والذي جاء في الكامل هو تصحيف هذا المعنى، ولم يسلم الأصل الذي عند البخاري من التصحيف أيضاً إلى ما هو أشنع من سابقه، حيث حُرفت كلمة: «يكرُب» إلى: «يكذب». وقد سبق إلى هذا الإيضاح محقق التاريخ الكبير.

ويبدو لي أن كل من جَرَّح صاحب هذه الترجمة في حديثه بنى حكمه على كلمة: =

٢٦٥ ـ ق: السَّرِيّ بن إسماعيل[١] الهَمْداني[٢]، الكوفي،

= «يكذب» المصحفة عما لا علاقة له بالجرح والتعديل. لذا لا يُعَوَّل على طعنهم فيه من غير جهة المذهب. وأما المذهب الذي انتقد عليه سَدِير فهو الرفض، وقد احتمل منه لأنه لم يكن داعية ـ فيما يُعلم ـ. والذي عليه الأكثرون قبول رواية المبتدع إذا لم يدع. قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٧/ ١٥٤: القدري، والمعتزلي، والجهمي، والرافضي، إذا عُلِم صدقه في الحديث، وتقواه، ولم يكن دعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه، وترددوا في الداعية، هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثير من الحفاظ إلى تجنب حديثه، وهجرانه، وقال بعضهم: إذاعلمنا صدقه، وكان داعية، ووجدنا عنده سنة تفرد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السُّنة؟ فجميع تصرفات أئمة الحديث تُؤذِن بأن المبتدع إذا لم تبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تبح دمه، فإن قبول ما رواه سائغ».

وحسبك في رفع اسم الجرح عن سَدِير، واعتماد حديثه قول أبي حاتم المتشدد: «صالح الحديث»، وكذلك قول ابن عدي الخبير بالروايات وعللها: «وأما في الحديث فإني أرجو أن مقدار ما يرويه لا بأس به». وأما توثيق ابن معين المطلق له ففيه نظر، لأن حديثه لا يبلغ هذه الدرجة الرفيعة، فضلاً عن تساهل ابن معين في التوثيق. وقد تبعه ابن شاهين كعادته في الاتباع دون تمحيص.

وقول ابن حبان: «منكر الحديث جداً» لا يقبل لما قدمت، ولأنه مبهم غير مفسر حيث لم يشر إلى شيء من تلك المناكير الشديدة المزعومة. ومثله في ذلك قول الدارقطني ـ إن ثبت عنه ـ: «متروك».

وخلاصة القول: إن سَدِير بن حكيم صدوق، حسن الحديث في الجملة. وقد أسرف النسائي بقوله فيه: «ليس بثقة». ولعله ممن تَصَحَّف عليه قول ابن عيينة: «رأيته يكرُب» فحمله على إهداره. والله أعلم.

(١) كَنَّاه أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٢٨٢ ـ بأبي عبد الرحمٰن. ولم أجد هذا عند غيره.

(٢) نسبه الأكثرون إلى هَمْدان. وزاد ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/ ٣٦٩: «من الصائِديين، من أنفسهم». وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٢٨٢ ـ: «النَّهْدي... ابن عم الشَّعبي». وقال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٦٨أ: «وفي كتاب الصَّرِيفيني: نسبه مكيّ بن إبراهيم بجلياً». فهمْدان، ونَهْد، وبَجِيلة لا يجتمعون في نسب رجل واحد، وإن كانوا يلتقون في سَبَأ، بل إن هَمْدان وبَجِيلة يلتقيان في مالك بن زيد بن كَهْلان بن سَبَأ. وأما نَهْد فهو من حِمْير بن سَبأ. والصائِديون الذين نسب ابن سعد السَّرِيّ =

القاضي[(١)(٢)(٣)].

قال النسائي: متروك الحديث[(٤)].

=إليهم هم بطن من هَمْدان. وأما جعل أبي حاتم له ابن عم الشَّعبي بعد أن نسبه إلى نَهْد، فلا يستقيم لأن شَعْبان الذي ينسب إليه الشَّعبي لا يجتمع مع نَهْد في نسب واحد، وإن كانا يلتقيان في حِمْير، فشَعْبان من نسل الهَمَيْسَع بن حِمْير، ونَهْد من نسل مالك بن حِمْير. وقد قال المزي في تهذيب الكمال ١٠/ ٢٢٧: «الهَمْداني. . . ابن عم الشَّعبي». وهذا لا يستقيم أيضاً على الحقيقة، لأن الشعبي هو من حِمْير كما تقدم، لكن عِداده في هَمْدان، وبالتحديد في أحمور هَمْدان، والأحمور: خارِف، والصائديون، وغيرهم. وقيل: إن الشَّعبي من شعَب هَمْدان الصغرى، وهو هَمْدان بن زياد بن شَعْبان المتقدم. وليس هو من هَمْدان الكبرى ـ أي القبيلة المشهورة ـ في شيء.

(١) كان كاتب الشَّعبي إذ كان قاضياً، ثم تولى بعد قضاء الكوفة.

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٨٧، ١٠٥ فيمن مات في العشر الخامسة من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٦٩، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٤٤٩، ٥٢٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٨٣، ٢١٥، ٢/ ١٨٨، ٣٥٦، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٩٧، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ١٧٦، التاريخ الصغير ٢/ ٨٧، ١٠٥، الضعفاء الصغير ٥٦، أحوال الرجال ٩٠، مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢٧، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٢٤، سؤالات الآجري لأبي داود ١٧٩ ـ ١٨٠، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٩، الضعفاء والمتروكين ١٢٥، الضعفاء الكبير ٢/ ١٧٦ ـ ١٧٧، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣، المجروحين ١/ ٣٥٥، الكامل ٣/ ١٢٩٥ ـ ١٢٩٧، الضعفاء والمتروكون ٢٢٤، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ١٠٦، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥ب، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٢٧ ـ ٢٣١، ميزان الاعتدال ٢/ ١١٧، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣، ديوان الضعفاء ١١٦، الكاشف ١/ ٣٤٩، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٣، إكمال تهذيب الكمال ٦٨أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠، تقريب التهذيب ٢٣٠، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٦٨، خلاصة التذهيب ١٣٣.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٢٥، الكامل ١٩١ب، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥ب، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٣٠، ميزان الاعتدال ٢/ ١١٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٦٠. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

وقال أيضاً: ليس بثقة[1](*).

---

(١) تهذيب الكمال ١٠/ ٢٣٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٦٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: حدثني حسن بن عيسى ـ (يعني الماسَرْجسي) ـ، قال: سمعت ابن المبارك يقول: لا يكتب عن جَرير بن عبد الحميد حديث السَّرِيّ بن إسماعيل، ومحمد بن سالم ـ (يعني الهَمْداني) ـ، وعُبيدة بن مُعَتِّب؛ وقال أحمد بن محمد بن الحسين سبط الحسن بن عيسى ـ كما في المجروحين ـ: سمعت جدي الحسن بن عيسى يقول: قلت لابن المبارك حين فارقته: تكتب لي إلى هُشَيْم ـ (يعني ابن بشير) ـ؟ فقال: لا، بل أكتب لك إلى من هو خير لك من هُشيم، أكتب لك إلى جَرير ـ (يعني ابن عبد الحميد) ـ. وقال لي: إذا صرت إلى جرير فاكتب علمه كله ما خلا أحاديث ثلاثة أنفس: محمد بن سالم، وعُبيدة بن مُعَتِّب، والسَّرِيّ بن إسماعيل؛ وقال أحمد بن آدم غُنْدَر ـ كما في الكامل ـ: حدثنا الحسن بن عيسى، قال: سألت ابن المبارك، قلت: أريد أن أكتب علم جرير كله؟ قال: لا تكتب حديث عُبيدة، والسَّرِيّ بن إسماعيل، ومحمد بن سالم؛ وقال عبد الله بن أحمد ـ كما في العلل ومعرفة الرجال أيضاً ـ: حدثني حسن بن عيسى، قال: ترك ابنُ المبارك الحسن بن دينار، وعمرو بن ثابت، وأيوب بن خُوْط، ومحمد بن سالم، وعُبيدة، والسَّرِيّ بن إسماعيل ـ يعني تَرَك الحديث عنهم ـ؛ وقال عبيد الله بن سعيد أبو قُدامة السَّرْخَسي ـ كما في التاريخ الصغير ـ: حدثنا يحيى بن سعيد ـ (يعني القطان) ـ قال: جلست إلى عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري. . . والسَّرِيّ بن إسماعيل فاستبان كذبهما في مجلس؛ وقال أيضاً ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: كان يحيى بن سعيد يُضَعِّف السَّرِيّ بن إسماعيل؛ وقال العقيلي: حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا صالح بن أحمد قال: حدثنا علي قال: سمعت يحيى ـ (يعني القطان) ـ يقول: ما كلمت السَّرِيّ بن إسماعيل قط إلا مرة، فسمعته يقول: حدثنا عامر ـ (يعني الشعبي) ـ، قال: سمعت النعمان بن بشير يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: الخمر من خمس. قال يحيى: فتركته ـ يعني أنه ترك السَّرِيّ فلم يحمِل عنه ـ؛ وقال ابن أبي حاتم: حدثنا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل، حدثنا علي ـ يعني ابن المديني ـ قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: كلمت السَّرِيّ بن إسماعيل مرة، فسمعته يقول: حدثنا عامر، قال: سمعت النعمان بن بشير يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: الخمر من خمسة. فتركته. ـ قال أبو محمد ـ (هو ابن أبي حاتم) ـ: يعني ترك السَّرِيّ فلم يحمل عنه، لإنكاره ما حدث به =

....

=عن الشعبي، لأن الثقات يروون عن أبي حَيَّان التَّيمي ـ (يعني يحيى بن سعيد بن حَيَّان) ـ، عن الشَّعبي، عن ابن عمر، عن عمر قوله: إن الخمر نزل تحريمها يوم نزل وهي من خمسة ـ؛ وقال الفلاس ـ كما في الجرح والتعديل ـ: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن السَّرِيّ بن إسماعيل، ولا سمعت عبد الرحمٰن ـ يعني ابن مهدي ـ ذكره قط؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، وعبد الله بن أحمد الدَّوْرَقي: ليس بشيء؛ وقال يعقوب بن شيبة: حدثني عبد الله بن شعيب ـ (يعني الصابوني) ـ، قال: قرأ عليَّ يحيى بن معين: السَّرِيّ بن إسماعيل يُضَعَّف؛ وقال مُغُلْطاي: وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، حديثه باطل شبه لا شيء؛ وقال عثمان بن أبي شيبة: لا يسوى شيئاً، كانوا يرمونه بالكذب؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الميموني، وأبي طالب: ترك الناس حديثه؛ وفي رواية ابنه صالح: ليس بالقوي، وهو أحبّ إليّ من عيسى الحَنَّاط ـ (يعني ابن أبي عيسى) ـ؛ وقال عبد الله بن أحمد ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سمعت أبي يقول: ليس يسوى عيسى الحناط شيئاً ـ مرتين ـ. قلت له: تراه مثل السَّرِيّ بن إسماعيل؟ قال: لا، السَّرِيّ أمثل عندي، وأحبّ إلينا من عيسى؛ وقال الجُوزجاني: يُضَعَّف حديثه؛ وذكره أبو زرعة في الضعفاء؛ وقال الآجري في سؤالاته: سئل أبو داود عن أَجْلَح ـ (يعني ابن عبد الله) ـ، والسَّرِيّ ـ يعني ابن إسماعيل ـ؟ فقال: السَّرِيّ متروك، ويحيى ـ (يعني القطان) ـ قد حدث عن أَجْلَح؛ وقال أبو داود في رواية الآجري أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ضعيف، متروك الحديث، يجيء عن الشَّعبي بأوابد؛ وقال أيضاً في نفس الرواية ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: ليس بشيء؛ وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم؛ وقال أبو حاتم: ذاهب، دون زكريا بن أبي زائدة، ودون مجالد ـ (يعني ابن سعيد) ـ؛ وقال أبو إسحاق الحربي: وفيه ضَعْف؛ وقال البَزَّار: ليس بالقوي؛ وقال الساجي: ضعيف جداً؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: في حديثه ضَعْف. وفي موضع آخر: ليس بشيء، وترك ابن المبارك حديثه؛ وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، قال يحيى القطان: استبان لي كذبه في مجلس واحد. وكان يحيى بن معين شديد الحمل عليه؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له جملة من الأحاديث: وللسَّرِيّ غير ما ذكرت، وأحاديثه التي يرويها لا يتابعه أحد عليها، وخاصة عن الشعبي، فإن أحاديثه عنه منكرات لا يرويها عن الشعبي غيره، وهو إلى الضعف أقرب؛ وذكره الدارقطني في: الضعفاء والمتروكون، وقال: ضَعَّفه يحيى القطان، =

....

=وغيره؛ وقال البيهقي: أبو جِزِيّ - (يعني نصر بن طَرِيف) -، والسَّرِيّ بن إسماعيل ضعيفان؛ وقال الذهبي في الميزان: أحد الهلكى؛ وفي الكاشف: تركوه؛ وفي المُجَرِّد: واهٍ؛ وقال ابن حجر: متروك الحديث.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٤٤٩، ٥٢٣، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢١٥، ٢/ ٣٥٦، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٩٧، التاريخ الصغير ٢/ ١٠٥، أحوال الرجال ٩٠، الضعفاء لأبو زرعة٢/ ٦٢٤، سؤالات الآجري لأبي داود ١٧٩ - ١٨٠، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٩، الضعفاء الكبير ٢/ ١٧٦ - ١٧٧، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٢٨٢، ٢٨٣، المجروحين ١/ ٣٥٥، الكامل ٣/ ١٢٩٥، ١٢٩٧، الضعفاء والمتروكون ٢٢٤، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ١٠٦، السنن الكبرى للبيهقي ٨/ ٣٤٤، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٣٠، ميزان الاعتدال ٢/ ١٧١، الكاشف ١/ ٣٤٩،المجرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٣، إكمال تهذيب الكمال ٦٨أ، كشف الأستار ١/ ٧٠، ٢٦٣، تقريب التهذيب ٢٣٠.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في الكامل ٣/ ١٢٩٥، ونسخة الظاهرية ١٩١ب: «حدثنا ابن حماد، حدثنا صالح بن أحمد، حدثنا علي، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: ما كلمت السَّرِيّ بن إسماعيل إلا مرة واحدة...». وفيه وهم، حيث إن الصواب: يحيى بن سعيد. بل: يحيى بن معين. كما تقدم.

ثم أقول: أجمع النُقَّاد على جرح السَّرِيّ بن إسماعيل، بَيْد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالأكثرون أسقطوه، واقتصر البعض على عبارات لا تدل في ظاهرها على الضعف الشديد، كما أن بعض الذين أهدروه ذكروا فيه مثل تلك العبارات في موضع آخر فيكون ذلك على معنى الترك حملاً للمطلق من أقوالهم على المقيد.

وقال ابن عدي: «وأحاديثه التي يرويها لا يتابعه أحد عليها وخاصة عن الشعبي فإن أحاديثه عنه منكرات لا يرويها عن الشعبي غيره، وهو إلى الضعف أقرب». لا يظهر من آخره ما يفهم من أوله، حيث إن الآخر ظاهره التليين، وأما الأول فيدل على الضعف الشديد الذي ذهب إليه الجمهور، ولعل هذا هو مراد ابن عدي، لأنه قال في ترجمة سيف بن محمد الكوفي ابن أخت سفيان الثوري من الكامل ٣/ ١٢٦٩ عقب إيراد حديث لسيف رواه عن السَّرِيّ بن إسماعيل عن الشَّعْبي: «ولعل البلاء فيه من السَّرِيّ دون سيف، فإن السَّرِيّ يروي عن الشَّعبي مناكير». فالتعبير بالبلية يستعمل في=

٢٦٦ ـ خت م ٤: سعد بن سعيد بن قيس[١] الأنصاري، الخَزْرجي، النَّجّاري، المدني، أخو يحيى بن سعيد. مات سنة إحدى وأربعين ومئة، وقيل: سنة تسع وثلاثين ومئة[٢].

= الهالكين ـ كما ذكر سبط ابن العجمي في الكشف الحثيث ١٩١، ٢٣٩ ـ ٢٤٠، وابن عَرَّاق في تنزيه الشريعة المرفوعة ١/١٩ ـ. وقد جعل ابن عدي العلة من السَّرِيّ مع أن سيفاً متروك.

وأما قول البيهقي: «أبو جِزِيّ، والسَّرِيّ بن إسماعيل ضعيفان» فيبدو أنه أراد به الضعف الشديد. وقد أطلق عبارة الضعف على جماعة من المتروكين عند الأئمة، بل على من تركه هو في موضع آخر، حيث إنه قال في أبي جِزِيّ نصر بن طَرِيف في موضع آخر من سننه ٩/ ٣٤٠: «متروك، لا ينبغي ذكره».

فإسقاط الأكثرين للسَّرِيّ، مع اتفاق المعاصرين له ـ وهم من طبقة تلاميذه، وليسوا من أقرانه ـ على تركه ـ خاصة وأن القطان منهم رماه بالكذب ـ، إضافة إلى وصف ابن عدي لأحاديثه بأنه لم يتابع عليها، مع تصريحه بنكارة جملة منها، إلى جانب قلة رواياته ـ كما ذكر ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/ ٣٦٩ ـ يفيد هلاك الرجل. وهذا ما اختاره إماما النُّقَّاد المتأخرين: الذهبي، وابن حجر.

هذا، وقد روى إسماعيل بن أبي خالد عن السَّرِيّ، مع كونه معروفاً بالرواية عن الثقات دون غيرهم، ولم أعتبر هذا تعديلاً منه له، لعدم تصريحه به في جنب إجماع سائر النُّقَّاد على جرح السَّرِيّ. خاصة وأن المحققين نبهوا إلى أن إطلاقهم في جماعة عدم روايتهم إلا عن الثقات يستثنى منه النادر، أو يحمل على الغالب.

وخلاصة القول: إن السَّرِيّ بن إسماعيل ليس بثقة، متروك الحديث ـ كما قال النسائي ـ، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. والله أعلم.

(١) اختلف في اسم والد قيس، فقيل: عَمرو، وقيل: قَهْد، وقيل غير ذلك. وقد سقط اسم قيس جد سعد من مطبوعة تهذيب الكمال ١٠/ ٢٦٢ سهواً، لذا لا ينبغي التعويل عليها في هذا الموضع.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى، القسم المُتَمِّم ٣٣٨ ـ ٣٣٩، معرفة الرجال ١/ ٩٦، تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ ٧٧، الطبقات ٢٧٠، تاريخ خليفة ٤١٩، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٠٥، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٦٣، التاريخ =

قال النسائي: ليس بالقوي[١].

وقال أيضاً: ضعيف[٢](*).

= الكبير ٢/ ٢/ ٥٦، معرفة الثقات ١/ ٣٩٠، الجامع الصحيح ٢/ ٢٨٥، ٣/ ١٣٣، الضعفاء والمتروكين ١٣٠، الضعفاء الكبير ٢/ ١١٧، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٨٤، الثقات ٤/ ٢٩٨، ٦/ ٣٧٩، مشاهير علماء الأمصار ٧٥، ١٣٦، الكامل ٣/ ١١٨٨ - ١١٨٩، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٢ب، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٤أ، تاريخ أسماء الثقات ١٤١، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٧، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٣٤، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥ب، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٦٢ - ٢٦٥، ميزان الاعتدال ٢/ ١٢٠، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٤، ديوان الضعفاء ١١٧، الكاشف ١/ ٣٥١، من تكلم فيه وهو موثق ٨٣، سير أعلام النبلاء ٥/ ٤٨٢، إكمال تهذيب الكمال ٧٠ب - ٧١أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧٠ - ٤٧١، تقريب التهذيب ٢٣١، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٦٨ - ١٦٩، خلاصة التذهيب ١٣٤.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٣٠، الكامل ١٧٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥ب، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٦٤، ميزان الاعتدال ٢/ ١٢٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧٠.

(٢) السنن الكبرى ١٠، ٧٦، إكمال تهذيب الكمال ٧٠ب.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلُون: قال ابن سعد: وكان ثقة، قليل الحديث، دون أخيه ـ (ذكر ابن سعد هذه الترجمة عقب ترجمة أخيه عبد ربه، فلعله أراد دون هذا) ـ؛ وقال ابن معين في رواية الكوسج: صالح؛ وقال ابن مُحْرز: وسمعت يحيى يقول: سعد بن سعيد ثقة ـ (وما أظنه أراد غير هذا الرجل) ـ؛ وقال ابن شاهين: وقال ابن عمار: سعد بن سعيد أخو يحيى بن سعيد الأنصاري ثقة، قاله يحيى بن معين؛ وقال مُغْلَطاي: وقال ابن عمار ـ فيما ذكره الحاكم ـ: ثقة؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: سعد بن سعيد الأنصاري مُؤدي ـ يعني أنه كان لا يحفظ، يؤدي ما سمع ـ؛ وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: وكان يخطىء، لم يفحش خطؤه، فلذلك سلكناه مسلك العدول؛ وذكره في المشاهير، وقال: من جِلة الأنصار، وكان رديء الحفظ؛ وقال فيه أيضاً: وكان يخطىء إذا حدث من حفظه؛ وقال ابن عدي: ولسعد بن سعيد أحاديث صالحة تقرب من الاستقامة، ولا أرى بحديثه بأس ـ (كذا) ـ بمقدار ما=

....

=يرويه؛ وقال ابن بُكير: سألت أبا الحسن الدارقطني عنه؟ فقال: أُنكر عليه حديث. . . وقال: ليس به بأس؛ وقال مُغُلْطاي: وذكره أبو نعيم الحافظ في جملة الأئمة الأعلام الذين رووا عن الزهري؛ وقال الذهبي في المغني: حسن الحديث؛ وفي الكاشف: صدوق؛ وفي من تكلم فيه وهو موثّق: وُثّق، وضعفه أحمد، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني: ليس به بأس؛ وفي سير أعلام النبلاء: أحد الثقات؛ وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ. وذكره ابن خَلْفون في الثقات. وقد روى عنه شعبة بن الحجاج، وشيوخه جِياد.

ب ـ المُجَرَّحون والمُلَيِّنون: قال يحيى بن معين ـ كما في تهذيب الكمال ـ، وأحمدُ بن حنبل في رواية ابنيه: عبد الله، وصالح: ضعيف. زاد عبد الله: الحديث؛ وقال المرُّوذي: وقال ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ: يحيى بن سعيد، وأخويه ـ يعني عبد ربه بن سعيد، وسعد بن سعيد ـ. فَضَعَّف سعداً؛ وقال الترمذي: وقد تكلم بعض أهل الحديث في سعد بن سعيد من قِبل حفظه؛ وقال أبو علي الطوسي: تكلموا فيه؛ وقال ابن حزم: ضعيف جداً، لا يحتج به، لا خلاف في ذلك؛ وقال الذهبي في ترجمة عبد العزيز بن محمد الدَّراوَرْدي من ميزان الاعتدال: عبد العزيز بن محمد، عن سعد بن سعيد وفيه لِيْن.

الطبقات الكبرى، القسم المُتَمِّم ٣٣٩، معرفة الرجال ١/٩٦، العلل ومعرفة الرجال ١/٢٠٥، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٦٣، معرفة الثقات ١/٣٩٠، الجامع الصحيح ٣/١٣٣، الجرح والتعديل ١/٢/ ٨٤، الثقات ٤/٢٩٨، ٦/٣٧٩، مشاهير علماء الأمصار ٧٥، ١٣٦، الكمال نسخة الظاهرية ١٧٥أ، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٤أ، تاريخ أسماء الثقات ١٤١، ونسخة الحكمي المكية ١٨ب، المحلى ١٢/٣٩٧، تهذيب الكمال ١٠/٢٦٤، ميزان الاعتدال ٢/٦٣٤، المغني في الضعفاء ١/٢٥٤، الكاشف ١/٣٥١، من تكلم فيه وهو موثق ٨٣، سير أعلام النبلاء ٥/٤٨٢، إكمال تهذيب الكمال ٧٠ب، ٧١أ، تقريب التهذيب ٢٣١.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: أن ابن الجوزي قال في الضعفاء ٥٥ب: «وقال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به». وهو وهم منه،لأن ابن حبان لم يقل هذا في صاحب هذه الترجمة، وإنما قال نحوه في ترجمة سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقْبُري في المجروحين ١/٣٥٧. ولم يورد ابن حبان أخا يحيى في الضعفاء، وقد تقدم=

=أنه ذكره في الثقات، والمشاهير. وتابع ابنَ الجوزي على وهمه المذكور أبو إسحاق الصَّرِيْفيني، وتعقبهما مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٧٠ب. وثانيها: ما جاء في كتاب مُغُلْطاي ٧١أ قال: «وفي كتاب عباس عنه ـ (يعني عن ابن معين) ـ: ليس بالقوي». فهذا لم أجده في تاريخ الدوري عن يحيى، بل لم أجده عند غير مُغُلْطاي، ويبدو أنه من أوهامه. وآخرها: أن مُغُلْطاي اعترض في كتابه ٧٠ب على المزي لكونه نقل عن ابن أبي حاتم، عن أبيه قوله في سعد: «مؤدي». زاعماً أن ابن أبي حاتم نقله عن أبيه، عن الكوسج، على المزي لكونه نقل عن ابن أبي حاتم، عن أبيه قوله في سعد: «مؤدي». زاعماً أن ابن أبي حاتم نقله عن أبيه، عن الكوسج، عن ابن معين. وقد وهم مُغُلْطاي بتخطئة المزي. والصواب أن القول لأبي حاتم كما في الجرح والتعديل.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على سعد بن سعيد بين معدِّل ومجرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. فالجمهور عَدَّلوه، ووثقه جماعة منهم. وذهب الباقون إلى جرحه وتليينه، وهم ابن معين في رواية، وأحمد بن حنبل، والتِّرمذي، والطوسي، وابن حزم، والذهبي في موضع. فأما الأول فلم أرَ تضعيفه له مسنداً، وقد اشتهر عنه تعديله له، بل إنه وثقه. لذا لا يعتد بالتضعيف خاصة وأنه غير مفسر. كما أن المشهور عن الذهبي في جملة من كتبه تعديله وتوثيقه له. وقد لينه في غير ترجمته. ولا شك أنه يكون أعلم به حين إيراد ترجمته منه في غيرها، ولعل تليينه له نسبي. لذا لا ينبغي التعويل على غمز الذهبي لسعد. وأما ابن حزم فإنه شذ بتضعيفه جداً، وهو متشدد. وأما الطوسي فإن من عادته اتباع الترمذي، وقد تبعه هنا، فيستغنى بقول الترمذي عن قوله. فخلص من ذلك قولا أحمد، والترمذي. لكنهما لم يوضحا السبب. والحديث الذي عَلَّق بعده الترمذي بذاك القول حديث صحيح، أخرجه مسلم في صحيحه ـ كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعاً لرمضان ٢/ ٨٢٢ ـ محتجاً به من طريق سعد. بل إن الترمذي قال في جامعه ٣/ ١٣٢ عقب هذا الحديث: «حديث حسن صحيح». وينظر الكامل ٣/ ١١٨٩.

وقد أُخذ على سعد شيء في حديثه، لكني لم أجد ما يخرجه عن درجة المحتج بهم في الجملة، وأحسن ما قيل فيه قول ابن عدي الخبير بالروايات وعللها: «ولسعد بن سعيد أحاديث صالحة تقرب من الاستقامة، ولا أرى بحديثه بأساً بمقدار ما يرويه».

وخلاصة القول: إن سعد بن سعيد الأنصاري صدوق إن شاء الله، حسن الحديث=

٢٦٧ ـ بخ د ت ق: سعد بن سِنان، أو سِنان بن سعد[١]، وقيل: سعيد بن سِنان، الكِنْدي، المِصْري[٢][٣].

قال النسائي: منكر الحديث[٤].

=في الجملة. وقول النسائي: «ليس بالقوي» قد تقدم أنه يستعمله كثيراً فيمن وصفه النقاد بإحدى المرتبتين الأخيرتين من مراتب التعديل. وأما قوله الآخر: «ضعيف» فهو دون الأول، ويبدو أنه نسبي، وذلك لأن أبا عبد الرحمٰن ذكره في معرض الحديث عن الإخوة: يحيى، وعبد ربه، وسعد بني سعيد بن قيس، فالأول ثَبْت حجة، والثاني ثقة وهو دون يحيى، والأخير دون أخويه، فكأنه ضعيف بالنسبة إليهما. والله أعلم.

(١) هذا الرأي هو الذي ذهب إليه الأكثرون، ولم يكد يجزم بالقول الأول، أو الأخير أحد. وقد صَوَّب البخاري وغيره رأي الجمهور. قال الترمذي في العلل الكبير ١/ ٣٢١: «سألت محمداً عن سعد بن سِنان؟ فقال: الصحيح عندي: سِنان بن سعد... وسعد بن سِنان خطأ».

(٢) وقد نسبه البعض إلى البصرة، فيبدو أن أصله منها.

(٣) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤٩، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ١٦٣ ـ ١٦٤، التاريخ الصغير ١/ ٣٠٠ ـ ٣٠١، أحوال الرجال ١٥٤، معرفة الثقات ١/ ٣٩٠، الجامع الصحيح ٣/ ٣٨ ـ ٣٩، العلل الكبير ١/ ٣٢١، الضعفاء والمتروكين ١٢٥، ١٣٠، الضعفاء الكبير ٢/ ١١٨ ـ ١١٩، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٢٥١، الثقات ٤/ ٣٣٦، مشاهير علماء الأمصار ١٢٢، الكامل ٣/ ١١٩١ ـ ١١٩٣، الضعفاء والمتروكون ٢٣٤، المؤتلف والمختلف ٣/ ١٢٠٥، تاريخ أسماء الثقات ١٤٢ ـ ١٥٢ ـ ١٥٣، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ١٦٤ ـ ١٦٥، الإكمال ٤٤٣، الضعفاء لابن الجوزي ٥٥ب ـ ٥٦أ، الرواة المختلف فيهم للمنذري ٤/ ٥٧٠ ـ ٥٧١، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٦٥ ـ ٢٦٨، ١٢/ ١٤٩، ميزان الاعتدال ٢/ ١٢١ ـ ١٢٢، ٢٣٥، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٤، ديوان الضعفاء ١١٧، الكاشف ١/ ٣٥٢، المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٧، نصب الراية ٤/ ٤١٠، إكمال تهذيب الكمال ٧١أ، شرح علل الترمذي ٢/ ٧٥٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧١ ـ ٤٧٢، ٤/ ٢٤١، تقريب التهذيب ٢٣١، ٢٥٦، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٦٩، حسن المحاضرة ١/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٣٠، الكامل ١٧٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ٥٦أ، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٦٧، ميزان الاعتدال ٢/ ١٢١، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧٢.

وقال أيضاً: ليس بثقة[1].

وقال أيضاً: ضعيف[2](*).

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٢٥.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ٧١أ. وتمام كلام مُغُلْطاي: «ولما ذكره النسائي في باب سِنان، قال: ضعيف». فلا أدري ماهو الكتاب الذي عناه مُغُلْطاي، وإن كان أراد الضعفاء والمتروكين فالذي فيه في باب سِنان: «ليس بثقة».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلُون: قال ابن أبي خيثمة: سئل يحيى بن معين عن سعد بن سِنان الذي روى عنه يزيد بن أبي حبيب؟ فقال: ثقة؛ وقال ابن معين أيضاً ـ كما في تهذيب التهذيب ـ: سمع عبد الله بن يزيد من سِنان بن سعد بعدما اختلط؛ وقال المنذري: ورُوي عن أحمد توثيقه؛ وقال الذهبي في الميزان: ونقل ابن القطان أن أحمد يوثقه؛ وقال ابن عَمَّار الموصلي، وأحمد بن صالح المصري ـ كما في تاريخ أسماء الثقات ـ: ثقة. زاد ابن صالح: ليس في قلبي من حديثه شيء؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تهذيب الكمال ـ: قلت لأحمد بن صالح: سِنان بن سعد سمع أنساً؟ فغضب من إجلاله له؛ وقال البخاري في رواية الترمذي ـ كما في العلل الكبير ـ: صالح، مقارِب الحديث؛ وقال العجلي: ثقة؛ وذكره ابن حبان في الثقات فقال: سِنان بن سعد الكِنْدي يروي عن أنس بن مالك، حَدَّث عنه المصريون، وهم مختلفون فيه، يقولون: سعد بن سِنان، وسعيد بن سِنان، وسِنان بن سعد، وأرجو أن يكون الصحيح سِنان بن سعد، وقد اعتبرت حديثه فرأيت ما روي عن سِنان بن سعد يشبه أحاديث الثقات، وما روي عن سعد بن سِنان، وسعيد بن سنان فيه المناكير كأنهما اثنان. فالله أعلم؛ وقال أيضاً في المشاهير: من جِلَّة المصريين؛ وقال ابن دقيق العيد: وسعد بن سِنان مختلف في اسمه، وفي توثيقه؛ وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، له أفراد.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن سعد ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: منكر الحديث؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سمعته ـ (يعني أباه) ـ يقول: سعد بن سِنان تركت حديثه، ويقال: سِنان بن سعد حديثه حديث مضطرب. وسمعته مرة أخرى يقول: يشبه حديثه حديث الحسن، لا يشبه أحاديث أنس؛ وقال الترمذي في الجامع الصحيح: وقد تكلم أحمد بن حنبل في =

....

= سعد بن سِنان؛ وقال محمد بن علي الوراق ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: سمعت أحمد بن حنبل يقول في أحاديث يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سِنان، عن أنس. قال: روى خمسة عشر حديثاً منكرة كلها، ما أعرف منها واحداً؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أحمد بن أبي يحيى ـ كما في الكامل ـ: لم أكتب أحاديث سِنان بن سعد لأنهم اضطربوا فيها، فقال بعضهم: سعد بن سِنان، وسِنان بن سعد؛ وقال الآجري ـ كما في تهذيب الكمال ـ: سألت أبا داود عن سِنان بن سعد؟ فقال: كان أحمد لا يكتب حديثه؛ وقال مُغُلْطاي: ولما ذكره الساجي في جملة الضعفاء قال: قال أحمد: ترك حديثه، ليس حديثه حديثاً حسناً. وقيل له: سعد بن سِنان عن أنس يُعبأ به؟ قال: على أي شيء يُعبأ به؟!؛ وقال الجُوزجاني: أحاديثه واهية، لا تشبه أحاديث الناس عن أنس؛ وقال مُغُلْطاي: وقال أبو بشر الدُّولابي ـ فيما ذكره عنه أبو العرب في كتاب الضعفاء ـ: منكر الحديث؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له جملة من الأحاديث: ولسعد غير ما ذكرت من الحديث عن أنس، والليث ـ (يعني ابن سعد) ـ يروي عن يزيد بن أبي حَبيب فيقول: عن سعد بن سِنان. وعمرو بن الحارث، وابن لَهيعة يرويان عن ابن أبي حَبيب فيقولان: عن سِنان بن سعد عن أنس. وهذه الأحاديث، ومتونها، وأسانيدها، والاختلاف فيها، يحمل بعضها بعضاً، وليس هذه الأحاديث مما يجب أن تترك أصلاً كما ذكره ابن حنبل أنه ترك هذه الأحاديث للاختلاف الذي فيه من سعد بن سنان، وسنان بن سعد، لأن في الحديث، وفي أسانيدها ما هو أكثر اضطراباً مما في هذه الأسانيد، ولم يتركه أحد أصلاً، بل أدخلوه في مسنده، وتصانيفهم؛ وذكره الدارقطني في كتاب: الضعفاء والمتروكون؛ وقال ابن الجوزي في الضعفاء: وقال الدارقطني: ضعيف؛ وقال الذهبي في الميزان: ضعيف؛ وفي المغني، وديوان الضعفاء: ضَعَّفوه. زاد في المغني: ولم يترك؛ وفي الكاشف، والمُجرَد: ليس بحجة؛ وقال الهيثمي: وفيه كلام كثير، وقد وُثِّق؛ وقال شهاب الدين البُوصيري معلقاً على حديث رواه يزيد بن أبي حبيب، عن سِنان بن سعد، عن أنس بن مالك: هذا إسناد ضعيف لضعف التابعي، وقد ينفرد يزيد بالرواية عنه، فهو مجهول.

العلل ومعرفة الرجال ٢/٤٩، أحوال الرجال ١٥٤، معرفة الثقات ١/٣٩٠، الجامع الصحيح ٣/٣٨، العلل الكبير ١/٣٢١، الضعفاء الكبير ٢/١١٩، الجرح والتعديل ١/٢/٢٥١، الثقات ٤/٣٣٦، مشاهير علماء الأمصار ١٢٢، الكامل نسخة الظاهرية ١٧٥ب، ١٧٦أ، الضعفاء والمتروكون ٢٣٤، تاريخ أسماء الثقات ١٥٢ ـ=

....

=١٥٣، الضعفاء لابن الجوزي ٥٦أ، الرواة المختلف فيهم للمنذري ٤/ ٥٧١، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧، ميزان الاعتدال ٢/ ١٢١، ٢٣٥، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٤، ديوان الضعفاء ١١٧، الكاشف ١/ ٣٥٢، المجرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١١٧، نصب الراية ٤/ ٤١٠، إكمال تهذيب الكمال ٧١أ، مجمع الزوائد ٣/ ٦٧، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ١/ ٤٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧٢، تقريب التهذيب ٢٣١.

فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على صاحب هذه الترجمة بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. فجمهور المعدِّلين وثَّقوه مطلقاً، وعدَّه بعضهم في الدرجة التالية، ومنهم من جعله في أدنى درجات التعديل. وأما المُجَرِّحون فإن أقوالهم تباينت فيه أيضاً بين التليين، والتضعيف، والطَّرح. بل زعم البعض أنه مجهول العين لانفراد يزيد بن أبي حَبيب بالرواية عنه. لكن ذُكر بالرواية عنه غيره أيضاً.

ومن خلال النظر في أحاديثه التي أوردها ابن عدي، مع ملاحظة أقوال النُّقَّاد فيه يتبين أن الرجل لا يحسن توثيقه، ولا الاحتجاج به مطلقاً لنكارة في حديثه، حيث أتى عن أنس بن مالك بأحاديث كثيرة لا تشبه أحاديث الناس عن أنس، كما لا ينبغي إهداره لكون تلك الأحاديث محتملة، بل متون بعضها مستقيمة، وصالحة. فهو إذاً في مرتبة وسط، لكنها في نظري أميل للجرح منها إلى التعديل. بيد أن الملَيِّن يقع في حَيْرة وحرج إذ استعرض أقوال الموثقين والمعدِّلين لجلالة فريق من أصحابها، فضلاً عن كثرتها.

وقول أحمد في رواية عبد الله: «يشبه حديثه حديث الحسن، لا يشبه أحاديث أنس» فسره ابن رجب في شرح علل الترمذي ٢/ ٧٥٨ بقوله: «ومراده أن الأحاديث التي يرويها عن أنس مرفوعة، إنما تشبه كلام الحسن البصري، أو مراسيله». هذا، ولا يعتد بما نُسب إلى أحمد من توثيقه له، لأنه ورد منقطعاً على لسان المتأخرين، وإنما العبرة بالأقوال المسندة التي اتفقت على نقل الجرح فيه عن أحمد.

وأما قول ابن حبان في الثقات: «كأنهما اثنان» فهو مجرد احتمال، وليس له أصل ثابت يُعول عليه.

وخلاصة القول: إن سِنان بن سعد فيه ضَعْف، ولِين، وخُلْف. يكتب حديثه للاعتبار. وقد يكون في أدنى درجات التعديل. والله أعلم.

٢٦٨ ـ ت ق: سَعْد بن طَرِيف التَّميمي، الحَنْظلي، الكوفي، الإسْكاف، الحَذَّاء[١][٢].

قال النسائي: متروك الحديث[٣][*].

---

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٦٤ فيمن مات في العشر الخامسة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٤٢٠، ٤٢١، ٤٥٣، ٤/ ٤٠، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٣٢، ٣٥١، معرفة الرجال ١/ ٥٣، تاريخ البادي عن ابن معين ٩٩، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ٥٩، التاريخ الصغير ٢/ ٦٤، الضعفاء الصغير ٥٤، أحوال الرجال ٥٨، معرفة الثقات ١/ ٣٩١، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٢٢، سؤالات الآجري لأبي داود ١١٩، المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٨، ٣٩، ٥٨، ٦٤، ٦٦، تاريخ واسط ١٨٥، الضعفاء والمتروكين ١٣٠، الضعفاء الكبير ٢/ ١٢٠، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٨٧، المجروحين ١/ ٣٥٧، الكامل ٣/ ١١٨٦ ـ ١١٨٨، الضعفاء والمتروكون ٢٣٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٣، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٨، الأنساب ١/ ٢٣٣، الضعفاء لابن الجوزي ٥٦أ، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٧١ ـ ٢٧٥، ميزان الاعتدال ٢/ ١٢٢ ـ ١٢٤، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٥، ديوان الضعفاء ١١٧، الكاشف ١/ ٣٥٢، المجرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٣، إكمال تهذيب الكمال ٧١ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤، تقريب التهذيب ٢٣١، نزهة الألباب في الألقاب ١/ ٧٢، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٦٩، خلاصة التذهيب ١٣٤، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٦٢.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٣٠، الكامل ١٧٤ب، الضعفاء لابن الجوزي ٥٦أ، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٧٤، ميزان الاعتدال ٢/ ١٢٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧٤. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: متروك.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال أبو بكر محمد بن أبي عَتَّاب الأعين ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: سمعت أبا الوليد ـ (يعني هشام بن عبد الملك الطيالسي) ـ يُضَعِّف سعد بن طَريف؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري، وفي موضع من رواية ابن الجنيد، وفي رواية البادي، وأحمد بن أبي يحيى، والبخاريُّ ـ كما في التاريخ الكبير ـ: ليس بشيء؛ وفي=

....

=موضع آخر من رواية الدوري: علي بن الحَزَوَّر، وعيسى بن قِرْطاس، وسعد بن طَرِيف... ونصر أبو عُمر الخَزَّاز، ليس يحل لأحد أن يروي عنهم؛ وفي موضع من رواية ابن الجنيد: عيسى بن قِرْطاس، ونصر أبو عُمر الخَزَّاز، وسعد بن طَريف الإِسْكاف، وعلي بن حَزَوَّر، ليسوا بشيء، لا يحل لأحد أن يروي عن هؤلاء شيئاً؛ وقال ابن مُحْرِز: سمعت يحيى بن معين يقول: أبو سعد البَقَّال ـ (يعني سعيد بن المَرْزُبان) ـ ليس بشيء. سمعت يحيى بن معين يقول: سعد الإِسْكاف شر منه؛ وقال ابن الجنيد في موضع آخر من سؤالاته: سمعت يحيى بن معين يقول: و سعد البَقَّال مثل سعد الإِسْكاف ـ أي ضعيف ـ؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية أحمد بن أبي يحيى: ضعيف الحديث؛ وقال عبد الرحمٰن بن الحكم بن بَشير بن سَلْمان ـ كما في الضعفاء الكبير، ولا أعرف سنة وفاته ـ: وكان فيه غلو في التشيع؛ وقال الفلاس ـ كما في الكامل ـ: ضعيف الحديث، وهو يُغْرِق في التشيع؛ وقال البخاري في تاريخيه، والضعفاء الصغير: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الجُوزجاني: مذموم؛ وقال العجلي: ضعيف الحديث؛ وقال أبو زرعة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: لَيِّن؛ وذكره أيضاً في الضعفاء؛ وقال أبو داود في سؤالات الآجري: ضعيف؛ وقال الفسوي: حدثني عُبيد بن إسحاق، قال: حدثنا سيف بن عُمر، قال: كنت عند سعد الإسكاف فجاءه ابنه يبكي، فقال: ضربني المعلم. قال: أما والله لأخزينهم، حدثني عكرمة، عن ابن عباس قال: معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين. وسيف، وسعد الإِسْكاف حديثهما وروايتهما ليس بشيء؛ وقال أيضاً: وعلي بن حَزَوَّر، وسعد بن طَريف، وعيسى بن قِرْطاس، ونصر أبو عُمر الخَزَّاز، لا يذكر حديثهم، ولا يكتب إلا للمعرفة؛ وقال أيضاً: سعد بن طَريف، وأَصْبَغ بن نُباتة، وسعد الإِسْكاف، وإسماعيل بن مسلم المكي ـ (وهو البصري) ـ يُعرف حديثهم ويُنكر؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: منكر الحديث، ضعيف الحديث، متروك الحديث؛ وقال الترمذي: يُضَعَّف؛ وقال البَزَّار معلقاً على حديث رواه النضر بن حُمَيد الكِنْدي عن سعد الإِسْكاف: والنضر، وسعد الإِسْكاف لم يكونا بالقويين في الحديث، وقد حدث عنهما أهل العلم؛ وقال الساجي: لا يحل لأحد أن يروي عنه، ليس بشيء، عنده مناكير يطول ذكرها؛ وقال أبو علي الطُّوسي: يُضَعَّف؛ وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الفور؛ وقال ابن عدي: ولو لم يروي ـ (كذا) ـ سعد غير هذا الحديث ـ (يعني حديث ذم معلمي الصبيان) ـ لحكم عليه بالضعف، على أن هذا الحديث لم يروه ـ=

....

=(كذا) ـ عنه إلا سيف، وعن سيف عُبيد بن إسحاق، وجميعاً ضعيفين ـ (كذا) ـ، فلا أدري البلاء منهما أو منه، وكل ما ذكرت من حديث سعد بن طَريف عن عُمير بن مأمون، والأَصْبَغ بن نُباتة، وما لم أذكره هٰهنا، فإن له عنهم من الحديث غير ما ذكرته، وكل ذلك لا يرويها غيره، وهو ضعيف جداً؛ وقال الأزدي: متروك؛ وقال الدارقطني في سؤالات البَرْقاني: كذاب؛ وقال أيضاً ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: متروك؛ وذكره في كتابه: الضعفاء والمتروكون؛ وقال ابن طاهر المقدسي: كذاب؛ وقال السمعاني: كان يضع الحديث على الفور؛ وقال ابن الجوزي في الموضوعات معلقاً على حديث ذم معلمي الصبيان: هذا حديث موضوع بلا شك، وفيه جماعة مجروحون، وأشدهم في ذلك سيف، وسعد، فكلاهما متهم بوضع الحديث، وسعد هو في هذا الحديث أقوى تهمة،قال ابن حبان: كان يضع الحديث على الفور؛ وقال الذهبي في المجرِّد، والميزان: واهٍ؛ وفي الكاشف: شيعي، واهٍ، ضَعَّفوه؛ وفي المغني: مجمع على ضعفه، واتهمه ابن حبان؛ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: واتهم بالوضع؛ وقال في موضع آخر منه: متروك؛ وفي موضع آخر منه أيضاً: وقد أجمعوا على ضعفه؛ وفي موضع آخر منه كذلك: ضعيف؛ وقال ابن حجر: متروك، ورماه ابن حبان بالوضع، وكان رافضياً.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٤٢٠، ٤٢١، ٤٥٣، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٣٢، ٣٥١، معرفة الرجال ١/ ٥٣، تاريخ البادي عن ابن معين ٩٩، التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ٥٩، التاريخ الصغير ٢/ ٦٤، الضعفاء الصغير ٥٤، أحوال الرجال ٥٨، معرفة الثقات ١/ ٣٩١، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٢٢، سؤالات الآجري لأبي داود ١١٩، المعرفة والتاريخ ٣/ ٥٨، ٦٤، ٦٦، الجامع الصحيح ٣/ ١٦٤، الضعفاء الكبير ٢/ ١٢٠، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٨٧، المجروحين ١/ ٣٥٧، الكامل ٣/ ١١٨٦، ونسخة الظاهرية ١٧٥أ، الضعفاء والمتركون ٢٣٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٣، تذكرة الموضوعات ١٠٨، الأنساب ١/ ٢٣٣، الضعفاء لابن الجوزي ٥٦أ، الموضوعات له ١/ ٢٢٣، ميزان الاعتدال ١/ ٢١٢، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٥، الكاشف ١/ ٣٥٢، المجرِّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٣، إكمال تهذيب الكمال ٧١ب، كشف الأستار عن زوائد البزار ٣/ ١٨٥، مجمع الزوائد ١/ ٢٠٨، ٢/ ٢٦، ٦/ ٢٧٦، ٣١٩، تقريب التهذيب ٢٣١.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في إكمال تهذيب الكمال ٧١ب: «وقال=

٢٦٩ ـ د ت: سعيد[1] بن أَوْس بن ثابت أبو زيد الأنصاري، البصري، النَّحْوي، اللُّغوي، الأديب، المُصَنِّف. ولد سنة نَيِّف وعشرين ومئة، وقيل: سنة عشرين، ومات بالبصرة سنة خمس عشرة ومئتين، ويقال: سنة أربع عشرة، وقيل: سنة ست عشرة. وله ثلاث وتسعون سنة، ويقال: أربع وتسعون، ويقال: خمس وتسعون، وقيل: ست وتسعون[2].

=أبو جعفر العقيلي: كان يغلو في التشيع». فهذا لا يوجد في الضعفاء الكبير عن أبي جعفر، وإنما فيه نحوه عن عبد الرحمٰن بن الحكم بن بَشير بن سَلْمان.

ثم أقول: أجمع النُّقَّاد على جرح سعد بن طَريف، بيد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالأكثرون وهَّوه، وتركوا حديثه، بل رماه بعضهم بالكذب والوضع. واقتصر الباقون على ذكر عبارات فيه لا تدل على الضعف الشديد. وإن كان يُظن ببعضهم إرادة الاطراح، فالبخاري مثلاً قال فيه: «ليس بالقوي عندهم» فظاهر هذه العبارة يفيد التليين، لكني وجدت أبا عبد الله يستعملها في المتروكين كبحر بن كَنِيز المتقدم، وقد قالها أيضاً في حُرَيْث بن أبي مطر ـ كما سبق ـ وهو الذي قال فيه في موضع آخر: «فيه نظر» وهذه الكلمة الأخيرة يطلقها البخاري غالباً فيمن يتهمه ـ كما بينت في ترجمة إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس ـ. وأشار الذهبي إلى أن نفي القوة عند البخاري قد يريد به ما هو أشد مما عليه مذهب الجمهور، فقال في الموقظة ٨٣: «والبخاري قد يُطلق على الشيخ: ليس بالقوي. ويريد أنه ضعيف». ويبدو أن أبا أحمد الحاكم اقتدى بالبخاري في استعماله عبارة: «ليس بالقوي عندهم» في المتروكين.

ولا شك أن الراجح في سعد بن طَريف هو جانب الضعف الشديد الذي ذهب إليه ابن عدي الخبير بالروايات وعللها، وذلك لكثرة مناكيره مع وضوح بطلان بعضها، حتى إن الحديث السابق في ذم معلمي الصبيان رُجح كونه موضوعاً من قِبَله لأنه أشد رواته وهناً.

وخلاصة القول: إن سعد بن طَريف مُطَّرَح متروك، لا يعتبر به. والله أعلم.

(١) اختلف في اسم أبي زيد النَّحْوي، فالأكثرون قالوا: سعيد. وسماه البعض عمراً. وقال الأولون: هو سعيد بن أَوْس بن ثابت. ثم اختلفوا في بقية نسبه اختلافاً كبيراً. وقد ذكر جماعة أنه من الخزرج من أنفسهم، وألحقه البعض بالأنصار.

(٢) ترجمته في: الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٣٣، الكنى والأسماء ١/ ١٨٠، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٤ ـ ٥، المجروحين ١/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥، أخبار النَّحْويين البصريين=

قال النسائي: نُسب إلى القَدَر[(١)](*).

= ٤٠ ـ ٤٥، طبقات النَّحْويين واللغويين ١٦٥ ـ ١٦٦، الفِهْرست للنديم ٦٠، تاريخ العلماء النَّحْويين ٢٢٤ ـ ٢٢٥، الاستغناء ١/ ٦٣٤ ـ ٦٣٥، تاريخ بغداد ٩/ ٧٧ ـ ٨٠، معجم الأدباء ١١/ ٢١٢ ـ ٢١٧، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦، وفيات الأعيان ٢/ ٣٧٨ ـ ٣٨٠، تهذيب الكمال ١٠/ ٣٣٠ ـ ٣٣٧، ميزان الاعتدال ٢/ ١٢٦ ـ ١٢٧، ٤/ ٥٢٧، المغني في الضعفاء ٢/ ٧٨٦، ديوان الضعفاء ١١٨، ٣٥٧، الكاشف ١/ ٣٥٥، سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٩٤ ـ ٤٩٦، العِبَر في خبر من غَبَر ١/ ٣٦٧، إكمال تهذيب الكمال ٧٦ب ـ ٧٧ب، الجواهر المُضِيَّة في طبقات الحنفية ٢/ ٢٢١ ـ ٢٢٣، البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٠٣، غاية النهاية ١/ ٣٠٥، تهذيب التهذيب ٤/ ٣ ـ ٥، تقريب التهذيب ٢٣٣، خلاصة التذهيب ١٣٦.

(١) إكمال تهذيب الكمال ٧٧أ، تهذيب التهذيب ٤/ ٥. وعزياه إلى كتاب الكنى للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال أبو سعيد السِّيرافي النَّحْوي: وذكر أبو زيد النَّحْوي اللغوي كالمفتخر بذلك بعد موت سيبويه قال: كل ما قاله سيبويه: وأخبرني الثقة. فأنا أخبرته؛ وقال ابن خَلكان: وكان التَّوَّزي ـ (يعني عبد الله بن محمد) ـ يقول: قال لي ابن مناذر ـ (ولا أعرف سنة وفاته) ـ: أصف لك أصحابك؟ أما الأصمعي ـ (هو عبد الملك بن قُريب) ـ فأحفظ الناس، وأما أبو عُبيدة ـ (يعني معمر بن المثنى) ـ فأجمعهم، وأما أبو زيد الأنصاري فأوثقهم؛ وقال أحمد بن عُبيد بن ناصِح النَّحْوي: سئل أبو زيد الأنصاري عن أبي عُبيدة، والأصمعي؟ فقال: كذابان. وسئلا عنه فقالا: ما شئت من عَفافٍ، وتَقْوى، وإسلام؛ وقال الأصمعي ـ كما في أخبار النَّحْويين البصريين ـ: وكان أبو زيد كثير السماع من العرب، ثقة، مقبول الرواية؛ وقال أبو منصور الأَزْهري ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: روى عنه أبو عُبيد بن سَلَّام ـ (يعني القاسم) ـ ووثَّقه؛ وقال ابن معين في رواية أبي مَعين الحُسين بن الحَسن الرازي: كان صدوقاً؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يُجَمِّل القول في أبي زيد النَّحْوي، ويرفع شأنه، ويقول: هو صدوق؛ وقال أيضاً: سألت أبي عن رَوْح بن عُبادة؟ فقال: صالح، محله الصدق. قلت له: فروح، وعبد الوهاب الخَفَّاف ـ (يعني ابن عطاء) ـ، وأبو زيد النَّحْوي، أيهم أحب إليك في ابن أبي عَروبة؟ فقال: روح أحبّ إليّ؛ وقال الآجري ـ كما في تهذيب الكمال ـ: سئل أبو داود عن أبي زيد سعيد بن أوس؟ فقال: كان =

....

=أبو حاتم يدفع عنه القدر؛ وقال أحمد بن يحيى ثَعْلب: كان أبو زيد يَصْدق؛ وقال صالح جَزَرة: ثقة؛ وقال أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللُّغوي: أبو زيد من رواة الحديث، ثقة عندهم، مأمون، وكذلك حاله في اللغة، وكان من أهل العدل، والتشيع؛ وقال الحسين بن أحمد أبو عبد الله بن خالويه النَّحْوي اللُّغوي: كان ثقة، مأموناً؛ وقال أبو عبد الله الحاكم: كان عالماً بالنَّحو واللغة، ثقة، ثبتاً؛ وقال الخطيب البغدادي: وكان ثقة، ثبتاً؛ وقال ياقوت: وكان ثقة، ثبتاً... وكان يُرمى بالقَدَر؛ وقال مُغْلْطاي: ولما ذكره ابن خَلْفون في الثقات قال: تُكُلم في روايته عن ابن عَوْن ـ (يعني عبد الله) ـ، وكان يرى رأي القدر فيما ذكروا؛ وقال ابن خلكان: وكان يرى رأي القدر، وكان ثقة في روايته؛ وقال الذهبي في الكاشف: ثقة، علامة، ذو تصانيف؛ وفي ديوان الضعفاء: صدوق؛ وفي العبر: وكان صدوقاً، صالحاً؛ وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، ورُمي بالقَدَر.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون:** قال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تهذيب الكمال ـ: وقال لي بُنْدار ـ (يعني محمد بن بشار) ـ: سمعت الأنصاري ـ (يعني محمد بن عبد الله بن المثنى) ـ يُكذبه؛ وقال مسلم بن الحجاج: يُذكر بالقَدَر؛ وقال مروان بن عبد الملك ـ كما في طبقات النَّحْويين واللغويين ـ: سمعت أبا داود يقول: أبو زيد الأنصاري كان يرى القَدَر؛ وقال الساجي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كان قدرياً، ضعيفاً، غير ثَبْت، يقال: هو الذي لقن عَبَّاد بن صُهيب الحرف في هذا الحديث: كُتب على كل نفس حظها من الزنا... حدثنا محمد بن معاوية ـ (يعني الزِّيادي) ـ، حدثنا سعيد بن أوس الأنصاري، حدثنا عِمران بن حُدَيْر، عن النَّزَّال بن عَمَّار قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ ليصارعه، فقام معاوية فصرع الأعرابي، فقال رسول الله : أما علمتم أن معاوية لا يصارع أحداً إلا صرعه معاوية. قال عمران: فيرون أنه إنما غلب على الملك لهذا الحديث. قال أبو يحيى ـ (يعني الساجي) ـ: وهذا حديث منكر، موضوع، كذب؛ وقال ابن حبان: يروي عن ابن عون ما ليس من حديثه، روى عنه البصريون، لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار، ولا الاعتبار إلا بما وافق الثقات في الآثار، روى عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: يا بلال أسفر بالصبح، فإنه أعظم للأجر... وليس هذا من حديث ابن عون، ولا ابن سيرين، ولا أبي هريرة، وإنما هذا المتن من حديث رافع بن خَدِيج فقط، فيما يشبه هذا مما لا يشك عوام أصحابنا أنها مقلوبة أو معمولة. =

....

= الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٣٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٩٨، ١/ ٢/ ٥، المجروحين ١/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥، أخبار النَّحْويين البصريين ٣٧، ٤١ ـ ٤٢، طبقات النَّحْويين واللغويين ١٦٥، تاريخ بغداد ٩/ ٧٧، ٧٩، معجم الأدباء ١١/ ٢١٤،وفيات الأعيان ٢/ ٣٧٩، تهذيب الكمال ١٠/ ٣٣٢، ديوان الضعفاء ١١٨، الكاشف ١/ ٣٥٥، العِبر في خبر من غَبَر ١/ ٣٦٧، إكمال تهذيب الكمال ٧٦ب ـ ٧٧أ، تقريب التهذيب ٢٣٣.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: أنه تَصَحَّفت على ياقوت في معجم الأدباء ١١/ ٢١٥ كلمة: «التَّوَّزي» إلى: «الثَّوْري» وذكر قبلها اسم الثوري، فصارت: «سفيان الثوري». وآخرهما: أن ما نُقل عن أبي زيد من تكذيبه للأصمعي، وأبي عُبيدة، في سنده شيء فلا يعتمد عليه.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على أبي زيد الأنصاري بين مُعَدِّل ومُجرِّح. كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. والذين جَرَّحوه ولَيَّنوه هم: محمد بن عبد الله الأنصاري، ومسلم بن الحجاج، وأبو داود، والساجي، وابن حبان. فالأول كذبه من غير إيراد أي سبب، فلم يُلتفت إلى قوله، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٤/ ٥٢٧: «وقد كذبه محمد بن عبد الله الأنصاري بلا حجة». والأنصاري من أقران أبي زيد، فيحمل ذمه له على ما يجري بين الأقران مما لا يعتد به، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٠ ـ ٤١: «لسنا ندعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر، ولا من الكلام بنَفَس حاد فيمن بينهم وبينه شَحْناء وإِحْنة ـ (أي حِقْد، ونحوه) ـ، وقد عُلم أن كثيراً من كلام الأقران بعضهم في بعض مُهْدر لا عبرة به، ولا سيما إذا وثّق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف». وأما مسلم، وأبو داود فإنهما نسباه إلى القول بالقدر. ولعل ذلك لا يضره إن ثبت عنه لأنه لا يعرف بالدعوة إليه، ولا بالغلو فيه، ومن كان هذا حاله لم يتحرج جمهور النُّقَّاد عن قبول روايته إن كان من أهل الضبط والعدالة، لذا صرح جماعة من الأئمة بتوثيقه وتعديله مع رميهم له بالقدر ـ وينظر لزاماً ترجمة بُرْد بن سِنان ـ. وقد دفع عنه أبو حاتم هذا المذهب كما تقدم، وهو أعلم به من كل من رماه به، لأنه روى عنه، والرجل أعلم بحال شيخه من غيره. هذا، وقد نسبه أبو الطيب اللُّغوي إلى التشيع أيضاً، ولم يتابعه عليه أحد فيماأعلم، ولو صح عنه فإنه لا يضره أيضاً، لأن التشيع من البدع الخفيفة المحتملة، وأبو الطيب ممن وثق أبا زيد، ورفع من شأنه. وأما الساجي فإنه إلى جانب رميه له بالقدر، ضَعَّفه ولم يثبته، =

٢٧٠ ـ ٤: سعيد بن بَشِير أبو عبد الرحمٰن، وقيل: أبو سلمة، وقيل: أبو هاشم[1]، الأزْدي أو النَّصْري مولاهم، البصري ـ وقيل: الواسِطي ـ، ثم الشَّامي، الدِّمشقي، ويقال: أصله من دِمشق، حمله أبوه إلى البصرة فسمع بها ثم رجع إلى دِمشق، الحافظ، المفسر، المُصَنِّف. مات بدمشق سنة ثمان وستين ومئة، أو سنة تسع وستين، وقيل: سنة

= ونقل بصيغة التمريض أنه هو الذي لقن عباد بن صهيب كلمة. مع أن عباداً مشهور بالجرح فلا ينبغي تخفيف حدة جرحه على حساب أهل العدالة بما يمرض من الأقوال. ثم أورد الساجي حديثاً عنه، وقال عقبه: «وهذا حديث منكر، موضوع، كذب». لكن أبا يحيى لم يتهمه به، ولم يشر إلى آفته. وفي سند الحديث من هو دون سعيد، بل فيه انقطاع. فما كان يحسن إيراد هذا الحديث عند ذكر أبي زيد. وأما ابن حبان فإنه ضَعَّفه، وسمى له حديثاً وهم في إسناده. وابن حبان متشدد في الجرح يغمز الراوي بالغلطة والغلطتين ثم يزعم أن ثَمَّة أشياء لم يذكرها.

وحسبك في رفع اسم الجرح عن أبي زيد النَّحْوي، وإثبات العدالة له قول أبي حاتم ـ المتشدد ـ فيه: «صدوق». فلا يلتفت بعد إلى قول أحد أنزله عن هذه الرتبة. وقد اختلف الذين احتجوا به ـ وهم جمهور النقاد ـ في تعيين الدرجة التي يستحقها، فالأكثرون وثقوه مطلقاً، وعَدَّه البعض في درجة تليها، ولعل الراجح هو قول الفريق الأخير، لأن عليه أكثر المتقدمين من أهل الجرح والتعديل خاصة، ولما ذُكر في حديث أبي زيد من وهم يسير.

وخلاصة القول: إن سعيد بن أوس أبا زيد النَّحْوي صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

(١) ذكر هذه الكنية بصيغة التمريض ابن حبان في المجروحين ٣١٩/١، وتفرد هو أيضاً بذكر مدة حياة سعيد. ولعل الأمرين التبسا عليه بسبب التسرع عند قراءة ذاك القول الذي أخرجه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه ٢٧٦/١ قال: «حدثني ابن عِراك بن خالد، عن أبيه أن خالد بن يزيد المُرِّي ـ جده ـ توفي بعد سعيد ـ (يعني ابن عبد العزيز كما فسره أبو زرعة الدمشقي في موضع آخر، وليس هو ابن بَشير خلافاً لظاهر سياق النص) ـ بنحو من سنة ـ وكان يكنى أبا هاشم ـ ابن تسع وثمانين سنة». فخالد هو صاحب الكنية، وما بعدها. والله أعلم.

سبعين ومئة[١]، وله ـ فيما قيل ـ تسع وثمانون سنة[٢].

قال النسائي: ضعيف[٣](*).

---

(١) تفرد بهذا القول ابن سعد في الطبقات الكبرى ٤٦٨/٧ وزاد: «أول ما استخلف هارون أمير المؤمنين». وقد استخلف الرشيد في منتصف شهر ربيع الأول من السنة المذكورة.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٤٦٨/٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٩٤، ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٥٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٠ ـ ٥١، ١٠٠، ١٢٨، معرفة الرجال ٧٤/١، ١١٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٥٧، الطبقات ٣١٦، العلل ومعرفة الرجال ٣٣١/١، ٢٦١/٢، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٩٩، مسائل الإمام أحمد بن حنبل لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري ٢١٦/٢، التاريخ الكبير ٤٦٠/٢/١، الضعفاء الصغير ٤٩، الضعفاء لأبي زرعة ٦١٩/٢، سؤالات الآجري لأبي دادو ٢٥٢ ـ ٢٥٣، المعرفة والتاريخ ١٥٨/١، ٢١٣، ١٢٤/٢، ٤٥٧، التاريخ ٢٧٦/١، ٣٩٩ ـ ٤٠١، ٥٤٠، ٧٠٤/٢، الضعفاء والمتروكين ١٢٦، الكنى والأسماء ١٩١/١، ٦٦/٢، الضعفاء الكبير ١٠٠/٢ ـ ١٠١، الجرح والتعديل ٦/٢/١ ـ ٧، المراسيل لابن أبي حاتم ٧٩، المجروحين ٣١٩/١، الكامل ١٢٠٦/٣ ـ ١٢١٢، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٧ب، تاريخ أسماء الثقات ١٤٣، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٨، الضعفاء لابن الجوزي ٥٦أ ـ ٥٦ب، الرواة المختلف فيهم للمنذري ٥٧١/٤، تهذيب الكمال ٣٤٨/١٠ ـ ٣٥٦، ميزان الاعتدال ١٢٨/٢ ـ ١٣٠، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٦، ديوان الضعفاء ١١٨، الكاشف ٣٥٦/١، من تكلم فيه وهو مُوَثَّق ٨٤، سير أعلام النبلاء ٣٠٤/٧ ـ ٣٠٥، العِبر في خبر من غَبَر ٢٥٣/١، جامع التحصيل في أحاكم المراسيل ٢٢٠، نصب الراية ٢٩٩/١، إكمال تهذيب الكمال ٧٨أ ـ ٧٨ب، شرح علل الترمذي ٦٥٩/٢، تهذيب التهذيب ٨/٤ ـ ١٠. تقريب التهذيب ٢٣٤، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٧٠ ـ ١٧١، خلاصة التذهيب ١٣٦.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٢٦، الكامل ١٧٨أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٦أ، تهذيب الكمال ٣٥٥/١٠، ميزان الاعتدال ١٢٨/٢، تهذيب التهذيب ١٠/٤.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلُون: قال أبو زرعة الدمشقي في تاريخه: حدثنا حَيْوَة بن=

....

=شُريح ـ (يعني الحمصي) ـ قال: حدثنا بقيَّة ـ (يعني ابن الوليد) ـ قال: قال شعبة: يا بقية اعلم أن سعيد بن بَشير صدوق اللسان. قال: فحدثت بذلك سعيد بن عبد العزيز فقال: بُثَّ هذا في جُندنا ـ (يعني في بلدنا) ـ؛ وقال فيه أيضاً: حدثنا الوليد بن عُتْبة قال: حدثني بقية قال: سألت شعبة عن سعيد بن بَشير الدمشقي؟ فقال: صدوق اللسان؛ وقال حَيْوَة بن شُريح الحمصي أيضاً في رواية أبي حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: سمعت بقية يقول: سألت شعبة عن سعيد بن بَشير؟ فقال: صدوق اللسان. فذكرت ذلك لسعيد بن عبد العزيز فقال: انشر هذا الكلام في جُندنا ـ يعني في بلدنا ـ فإن الناس قد تكلموا فيه؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الكامل ـ: حدثنا حَيْوَة، وموسى بن أيوب ـ (يعني الأنْطاكي) ـ، عن بقية قال: سألت شعبة عن سعيد بن بَشير؟ فقال: صدوق. وقال أحدهما: ثقة. قال بقية: فذكرت ذلك لسعيد بن عبد العزيز فقال: انشر ـ (كذا في تهذيب الكمال، وفي الكامل: أَيْش. وهو تصحيف) ـ هذا الكلام، فإن الناس قد تكلموا فيه؛ وقال حَيْوَة بن شُريح الحمصي في رواية أحمد بن سعد ابن أبي مريم، وعباس بن الوليد الخلَّال ـ كما في المصدر السابق ـ: حدثنا بقية، قال: قال لي شعبة: سعيد بن بَشير صدوق اللسان في الحديث. قال بقية: فحدثت به سعيد بن عبد العزيز، فقال لي سعيد: بُثَّ هذا ـ يرحمك الله ـ في جُندنا، فإن الناس عندنا كأنهم ينتقصونه؛ وقال ابن عدي: حدثنا يوسف بن الحجاج، حدثنا أبو زرعة الدمشقي، حدثنا حَيْوة، حدثنا بقية، قال: قال لي شعبة: سعيد بن بشير صدوق اللسان في الحديث. قال بقية: فحدثت به سعيد بن عبد العزيز، فقال: صدوق. زاد يوسف ـ (يعني عن بقية) ـ: فقال لي سعيد: بُثَّ هذا في جُندنا، فإن الناس عندنا كانوا ينتقصونه؛ وقال حَيْوة في رواية أبي داود من رواية الآجري ـ كما في تهذيب الكمال ـ: سمعت بقية يقول: ذُكر سعيد بن بَشير عند شعبة فقال: كان صدوق اللسان. فذكرت ذلك في مجلس سعيد ـ يعني ابن عبد العزيز ـ فقال: بُثَّ ذلك في جُندنا يأجرك الله؛ وقال بقية في رواية الوليد بن عُتْبة من رواية محمد بن الوليد الأمي ـ كما في تهذيب الكمال ـ: قال لي شعبة: سعيد بن بَشير صدوق الحديث؛ وقال مُغُلْطاي: ولما ذكره ابن شاهين في الثقات قال: قال شعبة بن الحجاج: هو مأمون، خذوا عنه؛ وقال ابن الجوزي: وقد وثقه شعبة؛ وقال مروان بن محمد الطَّاطَري ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ربما سمعت سفيان بن عُيينة على جَمْرة العَقَبة يقول: حدثنا سعيد بن بَشير وكان حافظاً؛ وقال المنذري في الرواة المختلف فيهم: ووثقه دُحيم، وابن عُيينة؛ وقال أبو زرعة=

....

=الدمشقي في تاريخه: ورأيته موضعاً عند أبي مُسْهِر - (يعني عبد الأعلى بن مُسْهِر) - للحديث؛ وقال أبو زرعة الدمشقي في تاريخه أيضاً: وقلت لمحمد بن عثمان أبي الجُماهِر: أكان سعيد بن بشير قدرياً؟ قال: معاذ الله؛ وقال فيه أيضاً: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، ما تقول في سعيد بن بَشير؟ قال: أنتم أعلم به، قد حدث عنه أصحابنا: وكيع، والأشْيَب - (يعني الحسن بن موسى) -؛ وقال عثمان بن سعيد الدارمي في تاريخه المشهور: وسمعت دُحَيْماً يُوَثِّق سعيد بن بَشير؛ وقال المزي: وقال عثمان بن سعيد الدارمي عن دُحَيْم: كان مشيختنا يقولون: هو ثقة، لم يكن قدرياً؛ وقال أبو زرعة الدمشقي في تاريخه: وسألت عبد الرحمٰن بن إبراهيم - (يعني دُحيماً) - عن قول من أدرك في سعيد بن بَشير؟ فقال: يُوثِّقونه، كان حافظاً؛ وقال فيه أيضاً: قلت لعبد الرحمٰن بن إبراهيم - (وتصحفت في المطبوع من التاريخ إلى: ابن صالح) -: ما تقول في إبراهيم بن سليمان الأفطس؟ قال: ثقة، ثَبْت. قلت: فما تقول في محمد بن راشد - (يعني المكحولي) - ؟ قال: ثقة، وقد كان يميل إلى هوى. قلت: فأين هو من سعيد بن بَشير؟ فقدَّم سعيداً عليه؛ وقال أبو حاتم - كما في الجرح والتعديل -: قلت لأحمد بن صالح - (يعني المصري) -: سعيد بن بَشير دمشقي شامي، كيف هذه الكثرة عن قتادة؟! قال: كان أبوه بشير شريكاً لأبي عَروبة، فأقدم بشير ابنه سعيداً البصرة يطلب الحديث مع سعيد بن أبي عَروبة؛ وقال ابن أبي حاتم - كما في المصدر السابق -: سمعت أبي، وأبا زرعة ذكرا سعيد بن بَشير فقالا: محله الصدق عندنا. قلت لهما: يحتج بحديثه؟ فقالا: يحتج بحديث ابن أبي عَروبة، والدَّسْتُوائي - (يعني هشاماً) -، هذا شيخ يكتب حديثه. وسمعت أبي ينكر على من أدخله في كتاب الضعفاء، وقال: يُحول منه؛ وقال البَزَّار - كما في كشف الأستار -: وهو عندي صالح، ليس به بأس، حسن الحديث، حدث عنه عبد الرحمٰن بن مهدي؛ وقال ابن عدي: وسعيد بن بَشير له عند أهل دمشق تصانيف، لأنه سكنها وهو بصري، ورأيت له تفسيراً مصنف - (كذا) - من رواية الوليد - (يعني ابن مسلم) - عنه، ولا أرى بما يُروى عن سعيد بن بَشير بأساً، ولعل يهم في الشيء بعد الشيء ويغلَط، والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق؛ وقال الدارقطني في السنن - وذكره مع جماعة -: فهؤلاء خمسة ثقات؛ وقال مُغُلطاي: وذكره الحاكم في الثقات، وخرج حديثه في مستدركه، وقال: كان إمام أهل الشام في عصره، إلا أن الشيخين لم يخرجاه... وصحح حديثه في الرد على الإمام؛ وقال الذهبي في من تكلم فيه وهو موثق: صدوق؛ =

....

=وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، المحدث، الصدوق، الحافظ.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال علي بن ميمون الرَّقِّيّ: حدثنا أبو خُلَيْد ـ (يعني عُتبة بن حَمَّاد) ـ قال: سألني سعيد بن عبد العزيز: ما الغالب على علم سعيد بن بَشير؟ قال: قلت له: التفسير. قال: خذ عنه التفسير، ودع ما سوى ذلك، فإنه كان حاطب ليل؛ وقال محمد بن المثنى: ما سمعت عبد الرحمٰن حَدَّث عن سعيد بن بَشير الدمشقي، وكان حدث عنه ثم تركه بأَخَرة فيما بلغني؛ وقال الفلاس: كان عبد الرحمٰن يحدثنا عن سعيد بن بشير ثم تركه؛ وقال أبو داود في رواية الحسن بن عبد الله الذَّارع: سألت أحمد بن حنبل عن سعيد بن بَشير؟ فقال: كان عبد الرحمٰن يحدث عنه ثم تركه؛ وقال الفسوي: وسألت أبا مُسْهِر ـ (يعني عبد الأعلى بن مُسْهِر) ـ عن سعيد بن بَشير؟ قال: لم يكن في جُندنا أحفظ منه، وهو ضعيف، منكر الحديث؛ وقال ابن سعد: وكان قدرياً؛ وقال ابن معين في موضعين من رواية الدوري، وفي رواية ابن أبي خيثمة: ليس بشيء؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: وكان قريباً من عِمران القَطَّان ـ (يعني ابن دَاوَر) ـ؛ وفي رواية الدارمي: ضعيف؛ وكذا في رواية أبي داود، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، والمُفَضَّل بن غَسَّان الغَلَابي ـ كما في تهذيب الكمال ـ؛ وقال ابن محرز: وسمعت يحيى ـ وسئل عن سعيد بن بَشير يروي عن قتادة؟ فقال يحيى ـ وأنا أسمع ـ: دمشقي، ليس حديثه بكل ذاك. قيل ليحيى بن معين: أين سمع من قتادة؟ بالبصرة؟ قال: فأين؟! ثم قال يحيى بن معين: عنده أحاديث غرائب عن قتادة. ثم قال يحيى بن معين: إنما هو هشام ـ (يعني الدَّسْتُوائي) ـ، وشعبة، وسعيد ـ (يعني ابن أبي عَروبة) ـ، وشَيْبان ـ (يعني ابن عبد الرحمٰن. أي أن هؤلاء الأربعة هم الأئمة الأثبات في قتادة) ـ؛ وقال ابن نُمير في رواية علي بن الحسين بن الجُنيد: منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان ضعيفاً؛ وقال أبو الحسن الميموني: رأيته ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ يُضَعِّف أمره. قلت: الذي يروي عن قتادة؟ قال: قد روى عن قتادة أشياء؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري: ليس حديثه بشيء؛ وقال الفسوي: وسمعت هشام بن عمار في سنة اثنتين وأربعين ومئتين يقول: سمعت من سعيد بن بشير مجلساً مع أصحابنا فلم أكتبه؛ وقال عَبْدان بن أحمد الأَهْوازي، وعبد الله بن محمد بن سَلْم المقدسي ـ كما في الكامل ـ: سمعنا هشام بن عَمَّار يقول: سمعت من سعيد بن بَشير مجلسين، أو مجلساً غير أنه ذهب ولم أحفظ=

....

= منه شيئاً؛ وقال البخاري: يتكلمون في حفظه؛ وذكره أبو زرعة في الضعفاء؛ وقال أبو داود في رواية الآجري؛ ضعيف الحديث؛ وقال أيضاً ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كانوا تركوه، اتهموه بالقَدَر، وكان أبو الجُماهِر يدفع عنه القَدَر؛ وقال الفسوي: خُلَيْد بن دَعْلَج بصري الأصل تحول إلى الشام، وهو أمثل من سعيد بن بَشير؛ وقال البَزَّار ـ كما في موضع من كشف الأستار ـ: لا يحتج بما انفرد به؛ وقال الساجي: حَدَّث عن قتادة بمناكير، يتكلمون في حفظه؛ وقال مُغُلْطاي: في كتاب ابن الجارود: ليس بشيء؛ وقال ابن حبان: وكان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه، وعن عمرو بن دينار ما ليس يُعرف من حديثه؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني في موضع من سننه: وليس بقوي في الحديث؛ وقال ابن حزم لما ذكره مع آخر: ضعيفان؛ وقال عبد الحق الإشبيلي، وابن القطان ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: لا يُحتج به؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: وفيه لين؛ وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف؛ وفي موضع من فتح الباري: وفي سعيد بن بَشير ضَعْف؛ وفي موضع آخر: مختلف فيه.

الطبقات الكبرى ٧/٤٦٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/٩٤، ٤٣٣، ٤٣٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٥٠ ـ ٥١، ١٠٠، ١٢٨، معرفة الرجال ١/١١٢، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٥٧، من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٩٩، مسائل الإمام أحمد بن حنبل لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري ٢/٢١٦، التاريخ الكبير ١/٢/٤٦٠، الضعفاء الصغير ٤٩، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦١٩، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٥٢، المعرفة والتاريخ ١/٢١٣، ٢/١٢٤، ٤٥٧، التاريخ ١/٣٩٩ ـ ٤٠١، ٥٤٠، الضعفاء الكبير ٢/١٠٠ ـ ١٠١، الجرح والتعديل ١/٢/٦ ـ ٧، المجروحين ١/٣١٩، الكامل ٣/١٢٠٧، ونسخة الظاهرية ١٧٨أ، ١٧٩أ، السنن للدارقطني ١/١٣٥، ١٦٤، المحلى ١٣/١١، الضعفاء لابن الجوزي ٥٦ب، الرواة المختلف فيهم للمنذري ٤/٥٧١، تهذيب الكمال ١٠/ ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ديوان الضعفاء ١١٨، من تكلم فيه وهو مُوَثَّق ٨٤، سير أعلام النبلاء ٧/٣٠٤، إكمال تهذيب الكمال ٧٨أ، ٧٨ب، كشف الأستار عن زوائد البَزَّار ١/٢٦٧، ٤/٤١، تقريب التهذيب ٢٣٤، فتح الباري ٦/٤٦٦، ١٠/٣٤١.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمور، أولها: أن المزي نقل في تهذيب الكمال ١٠/٣٥٢ عن أبي زرعة الدمشقي قوله: «قلت لأبي مُسْهِر: كان سعيد بن بَشير قدرياً؟ =

....

=قال: معاذ الله». وفيه وهم، حيث إن أبا زرعة الدمشقي سأل أبا الجُماهِر، لا أبا مُسْهِر كما سبق عن كتاب التاريخ، وهو على الصواب في الكامل ٣/ ١٢٠٧، وغيره. وأما قول أبي مُسْهِر الذي يتعلق بمذهب سعيد فهو ما جاء في تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١/ ٤٠٠: «سمعت أبا مُسْهِر يقول: أتينا سعيد بن بَشير أنا ومحمد بن شعيب، فقال: لا والله لا أقول: إن الله قدَّر الشر ويعذب عليه. ثم قال: أستغفر الله، أردت الخير فوقعت في الشر، أنبأنا قتادة عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ۝٨٣﴾. قال: تزعجهم إلى المعاصي إزعاجاً. قال أبو مُسْهِر: إنه اعتذر من كلمته، فاستغفر، وحُمل عنه». وقال أبو مُسْهِر أيضاً في رواية إبراهيم بن أيوب الدمشقي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ٧٨ب ـ: «ناظر سعيد بن بَشير في القدر، فقال: أجيبك إلى أن كل شيء بقضاء وقدر إلا الزنا والسرقة فإنه ليس بقضاء ولا قدر». فهٰذان القولان عن أبي مُسْهِر فيهما تصريح بأن سعيد بن بَشير كان يرى رأي القدرية. لكن القول الأول أثبت رجوعه عن ذلك. وثانيها: أنه جاء في تهذيب الكمال ١٠/ ٣٥٥ عن البخاري قوله: «يتكلمون في حفظه، وهو يُحتمل». فالعبارة الأخيرة لم ترد في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير كلاهما للبخاري، ولم ينقلها أحد قبل المزي ـ فيما أعلم ـ ممن أورد قول البخاري في سعيد. وثالثها: أني نقلت قول ابن شاهين في ثقاته من إكمال تهذيب الكمال بدلاً من الكتاب الأصل لوجود تصحيف وسقط في بعض نسخ الأخير، ففي مطبوعة تاريخ أسماء الثقات ١٤٣ب، ونسخة الحكمي المكية ١٨ب: «وفي رواية بقية عن سعيد أنه ذكر سعيد بن بَشير فقال: إنه مأمون». فيبدو أن كلمة «سعيد» الأولى صُحفت عن «شعبة». ثُم إنه وقع بياض في نسخة الحكمي عقب الكلام المنقول مما يدل على أن ثَمَّة سقطاً، ولعله ما جاء في كتاب مُغُلْطاي. ولا يفوتني التنبيه هنا إلى ما جاء في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ١٠/ ٣٥٥ حيث قال: «وقال ابن شاهين في الثقات: ثقة مأمون». فهذا لم أجده في كتاب ابن شاهين، اللهم إلا أن يكون تصحف قول شعبة في بعض النسخ المطبوعة من كتاب أبي حفص إلى ما ذكره الدكتور بشار. وآخرها: أنه يوجد في موضع علامة الحذف مما نقلته عن مُغُلْطاي عن أبي عبد الله الحاكم: «ولما وصفه أبو مُسْهِر من سوء حفظه، ومثله لا يترك بهذا القَدْر». وهو معارض بما سبق عن أبي مُسْهِر من وصفه له بالحفظ وإن كان ضعفه. والأَوْلى اعتماد نص أبي مُسْهِر لا ما حُكي عنه.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على سعيد بن بَشير بين معدِّل ومجرِّح، كما=

....

=اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. وقد نظرت فيما أوردوا له من الأحاديث، فوجدته أغرب في أسانيد كثيرة، كما أنه وهم في جملة من رواياته. لكن قال ابن عدي الخبير بالروايات وعللها: «ولا أرى بما يُروى عن سعيد بن بَشير بأساً، ولعل يهم في الشيء بعد الشيء ويغلَط، والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق». فهذا يُرجح جانب العدالة فيه، وإن كان عدد المجرحين كثيراً، وقَدْر عامتهم كبيراً، لأن العبرة بالبيان، والتعويل على التفسير. فسعيد بن بَشير صاحب حديث، وقد عده من الحفاظ جماعة من الأئمة، بل قال فيه أبو مُسْهِر رغم تضعيفه له: «لم يكن في جُندنا أحفظ منه». وقال أبو عبد الله الحاكم: «كان إمام أهل الشام في عصره». فهذا يدل على أن سعيداً من كبار المكثرين، فلا ينبغي أن يُحاسب كغيره ممن لم يكثر في عدد الأخطاء، وإنما العبرة بالغالب.

ومما يُرجح كون سعيد من أهل العدالة تعديل شعبة، وأبي حاتم له مع كونهما من كبار المتشددين، وكذلك توثيق دُحيم له، وهو من أعلم الشاميين بحال أهل بلده. لكن التوثيق لا ينبغي بحال أن يطلق في صاحب هذه الترجمة لوجود المناكير في حديثه، مع كثرة الغرائب، وكثرة المجرِّحين.

وقد أُخذ على سعيد بن بَشير إكثاره عن قتادة بن دِعامة البصري لكونه من أهل الشام. وأجاب عن ذلك أحمد بن صالح المصري بكلام مقنع. ومن ثَمَّ لا يحسن الحمل على الراوي الذي ثبت كثرة أخذه عن أحد شيوخه بتعدد غرائبه عنه، لأن هذا هو دأب المكثرين.

وأما المذهب الذي اتهم به سعيد فقد نفاه عنه أئمة الشاميين وهم أعلم به من غيرهم، لكن زاد أبو مُسْهِر أن سعيداً كان يرى القدر ثم رجع عنه. ولا ضير في ذلك لأن العبرة بالخواتيم.

هذا، وقد عارض بعض الأئمة أنفسهم ـ حقيقة أو ظاهراً ـ بتعديله أو الثناء عليه تارة، وبجرحه أو تليينه أو غمزه تارة أخرى. والذي يعتمد عنهم ـ في الجملة ـ ما كان أصرح عبارة لأن غيره قد يدخل فيه.

وخلاصة القول: إن سعيد بن بَشير صدوق يُغْرِب ويَهِم، حسن الحديث في الجملة. يُطرح ما وهم فيه، ولا يحتج بغرائبه إلا ما احتمل منها. هذا ما ترجح لي في حاله. وقد يكون أدنى من ذلك بيسير فيكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

٢٧١ ـ سعيد بن راشد أبو محمد، وقيل: أبو حماد، المازِني، البصري، السَّمَّاك[(١)][(٢)].

قال النسائي: متروك الحديث[(٣)][(*)].

---

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٨٥ فيمن مات في العشر السابعة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٩٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٧١، التاريخ الصغير ٢/ ١٨٥، الضعفاء الصغير ٥٠، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٣٤، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٢٠، الضعفاء والمتروكين ١٢٩، الكنى والأسماء ٢/ ٩٦، الضعفاء الكبير ٢/ ١٠٥، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٩ ـ ٢٠، المجروحين ١/ ٣٢٤، الثقات ٦/ ٣٧٢، الكامل ٣/ ١٢١٧ ـ ١٢١٩، ١٢٢٥ ـ ١٢٢٦، الضعفاء والمتروكون ٢٣٩، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٢، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٨، الأنساب ٧/ ٢٠٣، الضعفاء لابن الجوزي ٥٦ب، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٥، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٨، ديوان الضعفاء ١٢٠، إكمال تهذيب الكمال ٨٣أ، لسان الميزان ٣/ ٢٧ ـ ٢٨.

(٣) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٧أ، الكامل ١٨٠أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٦ب، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٥. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «متروك».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها

قال ابن معين في رواية الدوري ـ كما في تاريخه ـ، وابن أبي خيثمة: ليس بشيء؛ وقال البخاري: منكر الحديث؛ وذكره أبو زرعة في الضعفاء؛ وقال الفسوي: حدثنا عبيد الله بن موسى، ومحمد بن عبد الله الأنصاري عن سعيد السَّمَّاك أن النبي ﷺ قال: من أذَّن فهو يقيم. وهو ضعيف ليس حديثه بشيء؛ وقال في موضع آخر: ضعيف؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ضعيف الحديث، منكر الحديث؛ وقال ابن أبي حاتم في علل الحديث: قال أبي... وسعيد ضعيف الحديث. وقال مرة: متروك الحديث؛ وقال ابن حبان في المجروحين: ينفرد عن الثقات بالمعضلات؛ وفي الثقات: سعيد بن أبي راشد، يروي عن عطاء، عن أبي هريرة في المسح على الخفين، روى عنه مروان بن معاوية، إن لم يكن سعيد السماك فلا أدري من هو، فإن كان ذاك فهو ضعيف؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له جملة من الأحاديث: ولسعيد بن=

....

=راشد غير ما ذكرت من الحديث شيء يسير، ورواياته عن عطاء، وابن سيرين، وغيرهما، لا يتابعه أحد عليه؛ وقال الأزدي: متروك الحديث؛ وذكره الدارقطني في كتابه: الضعفاء والمتروكون؛ وقال أيضاً ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: متروك؛ وقال ابن الجوزي: وقال الدارقطني: ضعيف؛ وقال ابن حجر في ترجمة سعيد بن أبي راشد من لسان الميزان: وقال الدارقطني في العلل: كان ضعيفاً؛ وقال البيهقي: ضعيف؛ وقال السمعاني: يتفرد عن الثقات بالمعضلات؛ وقال الهيثمي: متروك؛ وقال أيضاً: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٩٩، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٧١، التاريخ الصغير ٢/ ١٨٥، الضعفاء الصغير ٥٠، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٢٠، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٣، ٦٦٠، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٢٠، علل الحديث ١/ ١٢٣، المجروحين ١/ ٣٢٤، الثقات ٦/ ٣٧٢، الكامل ٣/ ١٢١٩، الضعفاء والمتروكون ٢٣٩، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٢، السنن الكبرى للبيهقي ١/ ٣٩٩، الأنساب ٧/ ٢٠٣، الضعفاء لابن الجوزي ٥٦ب، مجمع الزوائد ١/ ٢٦٨، ٢/ ٦، لسان الميزان ٣/ ٢٨.

فقبل البدء بالدراسة أنبه إلى أن سعيد بن أبي راشد الذي يروي عن عطاء بن أبي رباح، ويروي عنه مروان بن معاوية الفَزَاري هو نفس سعيد بن راشد السَّمَّاك كما يرى ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٩ ـ ٢٠، وهو الراجح في نظري، لذا جمعت بين الترجمتين، وأعرضت عن تجهيل سعيد بن أبي راشد على رأي من فصل، لأنهما إذا كانا واحداً انتفت عنه الجهالة، لكونه معروف العين برواية جماعة، ومعروف الحال بالضعف. وأنبه أيضاً إلى أن ابن حجر وقع في ترجمة سعيد بن راشد السَّمَّاك من لسان الميزان ٣/ ٢٨ في وهم حيث جمع في هذه الترجمة بين قولين لابن عدي من ترجمتين: ترجمة سعيد السَّمَّاك هذا، وترجمة سعيد بن يوسف.

ثم أقول: أجمع النُقَّاد على جرح سعيد بن راشد السَّمَّاك، بيد أنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور ـ وفيهم عامة المتقدمين ـ طرحوا حديثه، وتركوه. واقتصر البعض على تضعيفه دون ذكر ما يشعر بتركه. ولعل الراجح هو قول الجمهور، لأن المتقدمين أعلم بحال من سبقهم من تأخر زمنه، ولوجود المناكير الكثيرة في حديث سعيد مع قلة رواياته ـ ينظر قول ابن عدي المتقدم ـ. ويكاد يتفرد البيهقي بالاقتصار فيه على عبارة تستعمل عادة في غير المتروكين من أهل الجرح، وهي: «ضعيف». وهناك فريق اختلفت عباراتهم مع أنفسهم، لكن يمكن الجمع بين أقوالهم بحمل المطلق منها الذي هو التضعيف على المقيّد وهو الترك. =

٢٧٢ ـ ت: سعيد بن زَرْبي أبو معاوية أو أبو عُبيدة[١] الخُزاعي، البصري، العَبَّاداني[٢][٣][٤].

قال النسائي: ليس بثقة[٥][*].

= وخلاصة القول: إن سعيد بن راشد المازِني السَّمَّاك متروك الحديث، لا يعتبر به. والله أعلم.

(١) لقد وَهَّم ابن عدي في الكامل ٣/ ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٥ من كَنَّاه بأبي معاوية، وجزم بأن كنيته أبو عُبيدة. لكن كثرة الأئمة الذين اختاروا الكنية الأولى تجعلني أتورع عن التوهيم، وأتحرج عن الترجيح.

(٢) عَبَّادان بليدة بنواحي البصرة كانت مَوْئِلاً للزهاد. وقد نفى ابن عدي في الكامل ٣/ ١٢٠٥ أن يكون سعيد من عَبَّادان ولم يأت على ذلك بحجة مقبولة.

(٣) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٨٥ فيمن مات في العشر السابعة من المئة الثانية.

(٤) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٩٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٢٧، سؤالات ابن الجُنيد لابن معين ٣٩٢، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٧٣، التاريخ الصغير ٢/ ١٨٥، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٥٨، سؤالات الآجري لأبي داود ٣١١، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٦٠، الضعفاء والمتروكين ١٢٩، الكنى والأسماء ٢/ ٧٣ ـ ٧٤، الجعديات ٢/ ١١٨٦ ـ ١١٨٧، الضعفاء الكبير ٢/ ١٠٦ ـ ١٠٧، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٢٣ ـ ٢٤، المجروحين ١/ ٣١٨، الكامل ٣/ ١٢٠١ ـ ١٢٠٥، تصحيفات المحدثين ٢/ ٥٧٢ ـ ٥٧٣، الضعفاء والمتروكون ٢٣٧، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٨ ـ ٩٩، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ١٣٥، الضعفاء لابن الجوزي ٥٧أ، تهذيب الكمال ١٠/ ٤٣٠ ـ ٤٣٢، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٦، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٩، ديوان الضعفاء ١٢٠، الكاشف ١/ ٣٦٠، إكمال تهذيب الكمال ٨٣ب ـ ٨٤أ، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٨ ـ ٢٩، تقريب التهذيب ٢٣٥، خلاصة التذهيب ١٣٨.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٢٩، الكامل ١٧٧أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٧أ، تهذيب الكمال ١٠/ ٤٣٢، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٦، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري، والدارمي، وابن الجنيد، ومعاوية بن صالح: =

....

=ليس بشيء؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس حديثه بشيء؛ وقال مُغُلْطاي: وقال الساجي عن يحيى بن معين: سعيد بن زَرْبي ليس بشيء، هو كثير الخطأ؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: صاحب عجائب؛ وفي التاريخ الصغير: عنده عجائب؛ وقال أيضاً في غير ترجمته من التاريخ الكبير: ليس بقوي؛ وقال مسلم بن الحَجَّاج: صاحب عجائب؛ وقال أبو داود في رواية الآجري، والفسويُّ: ضعيف؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، عنده عجائب من المناكير؛ وقال البَزَّار: وليس بالقوي؛ وقال ابن الجارود: ليس بشيء؛ وقال ابن حبان في المجروحين: وكان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، على قلة روايته؛ وقال أضاً في الثقات: سعيد بن زَرْبي يروي عن مجاهد، روى عنه القاسم بن مالك المزني، وليس هذا بسعيد بن زَرْبي صاحب ثابت ـ (يعني صاحب هذه الترجمة) ـ ذاك ضعيف، وهذا صدوق؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له جملة من الأحاديث: ولسعيد بن زَرْبي أحاديث غير ما ذكرت، وهو يأتي عن كل من يروي عنه بأشياء لا يتابعه عليه أحد، وعامة حديثه على ذلك؛ وقال أبو أحمد الحاكم: منكر الحديث جداً؛ وقال أيضاً: ليس بالقوي عندهم؛ وقال الدارقطني في كتاب الضعفاء: متروك؛ وفي السنن: وكان ضعيفاً؛ وقال البيهقي: ضعيف؛ وقال ابن الجوزي في كتاب التحقيق في أحاديث التعليق ـ كما في نصب الراية ـ: وكان ضعيفاً؛ وقال الذهبي: ضَعَّفوه؛ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: ضعيف؛ وقال ابن حجر في التقريب: منكر الحديث؛ وفي فتح الباري: ضعيف.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٩٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٢٧، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٩٢، التاريخ الكبير ١/٢/٣٧٠، ٤٧٣، التاريخ الصغير ٢/١٨٥، الكنى والأسماء لمسلم ٢/٧٥٨، سؤالات الآجري لأبي داود ٣١١، المعرفة والتاريخ ٢/٦٦٠، الجرح والتعديل ١/٢/٢٤، المجروحين ١/٣١٨، الثقات ٦/٣٦٢، الكامل ٣/١٢٠٥، الضعفاء والمتروكون ٢٣٧، السنن للدارقطني ١/٢٤٤، السنن الكبرى للبيهقي ١/٣٨٣، تهذيب الكمال ١٠/٤٣١، الكاشف ١/٣٦٠، نصب الراية ١/٢٨٥، إكمال تهذيب الكمال ٨٣ب، ٨٤أ، كشف الأستار عن زوائد البزار ٢/ ٢١٧، ٣/٩٧، مجمع الزوائد ٤/١٨٧، ٦/٢٦١، تقريب التهذيب ٢٣٥، فتح الباري ٢/١٠٣.

فقد أجمع النُّقَّاد على جرح سعيد بن زَرْبي، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي=

٢٧٣ ـ سعيد بن زُوْن[١] الثَّعْلبي أو التَّغْلبي[٢]، البصري[٣][٤].

قال النسائي: متروك الحديث[٥][*].

=يستحقها. فالأكثرون طرحوا حديثه وتركوه، وسَهَّل الباقون القول في جرحه. وقد اضطرب قول بعض الأئمة فيه مع أنفسهم، لكن يمكن الجمع بحمل المطلق من أقوالهم وهو التضعيف على المقيد وهو الترك.

ويبدو أن الصواب في سعيد ما ذهب إليه الجمهور لكثرة مناكيره مع شدة بعضها، قال ابن عدي: «وهو يأتي عن كل من يروي عنه بأشياء لا يتابعه عليه أحد، وعامة حديثه على ذلك».

وخلاصة القول: إن سعيد بن زَرْبي مُطَّرَح الحديث، لا يعتبر به. والله أعلم.

(١) كني في بعض الأسانيد بأبي الحسن. ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٧.

(٢) اضطربت المصادر في ضبط هذه النسبة، فوردت في بعض المواضع بالثاء المعجمة بثلاث، وبالعين المهملة. وفي بعض المواضع بالتاء المعجمة باثنتين، وبالغين المعجمة. ولم أجدها مضبوطة بالحروف إلا في الأنساب ٣/ ٥٨ ـ ٥٩ حيث أورد السمعاني سعيداً تحت مادة: التغلبي. ولم يتبين لي وجه الصواب في هذه المسألة.

(٣) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ١٨٥ فيمن مات في العشر السابعة من المئة الثانية.

(٤) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٧٣، التاريخ الصغير ٢/ ١٨٥، الضعفاء الصغير ٥٠، الضعفاء لأبي زرعة ٦٢٠، الضعفاء والمتروكين ١٢٩، الضعفاء الكبير ٢/ ١٠٦، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٢٤، المجروحين ١/ ٣١٧، الكامل ٣/ ١٢٠٠ ـ ١٢٠١، الضعفاء والمتروكون ٢٣٦، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٩، المدخل إلى الصحيح ١٤٠، الضعفاء لأبي نعيم ٨٦ ـ ٨٧، الأنساب ٣/ ٥٨ ـ ٥٩، الضعفاء لابن الجوزي ٥٧أ، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٧، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٩، ديوان الضعفاء ١٢٠، لسان الميزان ٣/ ٢٩ ـ ٣٠، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٢٣٤ب.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٢٩، الكامل ١٧٧أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٧أ، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٧، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٢٣٤ب. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: متروك.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المعدِّلون: قال الفلاس: شيخ مسلم نعرفه. =

....

= ب ـ المجرِّحون: قال ابن معين في رواية الدارمي: ليس بشيء؛ وفي رواية الكوسج: لا شيء؛ وفي رواية معاوية بن صالح: ضعيف؛ وفي رواية الدوري ـ كما في لسان الميزان ـ: متروك الحديث؛ وقال البخاري: لا يتابع في حديثه؛ وذكره أبو زرعة في الضعفاء؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي، وأبا زرعة عن سعيد بن زُوْن التَّعلبي؟ فقالا: ليس هو بقوي. وقال أبي أيضاً: سعيد بن زُوْن ضعيف جداً؛ وقال الساجي: منكر الحديث، كثير الخطأ؛ وقال ابن حبان: يروي عن أنس الموضوعات التي لا أصل لها من حديث رسول الله ﷺ؛ وقال ابن عدي بعد أن ساق له حديثاً منكراً: وسعيد بن زُون بهذا الحديث معروف به عن أنس، وقد تابعه على لفظ هذا الحديث عن أنس كثير بن عبد الله النَّاجي، وسعيد بن زُون أعرف بهذا الحديث، ولا أبعد أن يكون له غيره عن أنس، أو عن غيره، إلا أن هذا المتن الذي جاء به عن أنس الذي ذكرته لم يأت بهذا المتن أو أرجح منه إلا ضعيف مثله؛ وذكره الدارقطني في كتابه: الضعفاء والمتروكون؛ وقال أيضاً ـ كما زعم ابن الجوزي ـ: ضعيف؛ وقال أبو عبد الله الحاكم: روى عن أنس بن مالك أحاديث موضوعة؛ وقال أبو سعد النَّقَّاش: روى عن أنس موضوعات؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: وسعيد بن ميسرة البكري، وسعيد بن زُوْن التَّعلبي، وسعيد بن خالد بن أبي الطويل الشامي: ثلاثتهم رووا عن أنس بن مالك بالمناكير؛ وقال السمعاني: يروي عن أنس رضي الله عنه الموضوعات التي لا أصول لها من حديث رسول الله ﷺ؛ وقال الذهبي في المغني: ضَعَّفوه؛ وفي ديوان الضعفاء: ضعيف عندهم.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٧٣، التاريخ الصغير ٢/ ١٨٥، الضعفاء الصغير ٥٠، الضعفاء لأبي زرعة ٦٢٠، الضعفاء الكبير ٢/ ١٠٦، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٢٤، المجروحين ١/ ٣١٧، الكامل ٣/ ١٢٠١، الضعفاء والمتروكون ٢٣٦، المدخل إلى الصحيح ١٤٠، الضعفاء لأبي نعيم ٨٦ ـ ٨٧، الأنساب ٣/ ٥٩، الضعفاء لابن الجوزي ٥٧أ، المغني في الضعفاء ١/ ٢٥٩، ديوان الضعفاء ١٢٠، لسان الميزان ٣/ ٣٠.

فقد اتفق النُّقَّاد على جرح سعيد بن زُوْن، سوى ما قد يُفهم من قول الفلاس، حيث يتبادر إلى الذهن أنه تعديل ـ ولذا أوردته في أقوال المعدِّلين، كما أنه لأجل هذا ذكره ابن قُطْلُوْبُغا في كتابه: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ـ. لكن من أمعن النظر في ذاك القول لا يجد فيه دليلاً على التعديل، لأن الإسلام والمعرفة لا ينافيان=

٢٧٤ ـ خت م د ت ق: سعيد بن زيد بن دِرْهم أبو الحَسَن الأَزْدي، الجَهْضَمي مولاهم[١]، البصري، أخو حماد بن زيد. مات سنة سبع وستين ومئة[٢][٣].

=الجرح. وعلى تقدير إرادة الفلاس للتعديل فإنه لا يُعول على قوله لشذوذه، ومعارضته للجرح الذي فُسرت بعض صوره.

لذا فالجرح في حق سعيد بن زُون هو المتعين، بيد أن المجرحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالأكثرون طرحوا حديثه وتركوه كما هو واضح من أقوالهم، واقتصر البعض على عبارات لا يظهر منها هذا المعنى، لكن عامة هؤلاء أرادوه فيما يبدو. خاصة وأن ابن عدي لم يعرف من حديثه إلا حديثاً منكراً، ومن كان منكر الحديث مع قلة رواياته استحق الترك.

وخلاصة القول: إن سعيد بن زُون متروك الحديث، لا يُعتبر به. والله أعلم.

(١) هو مولى آل جَرير بن حازم كأخيه حماد، ولتنظر ترجمة جَرير في مكانها المتقدم.

(٢) قال ابن معين ـ كما في تاريخ الدوري ٢/١٩٩ ـ: «ومات سعيد بن زيد ـ يعني أخا حماد بن زيد ـ في السنة التي مات فيها حماد بن سلمة، قبل حماد بن سلمة». وقد مات ابن سلمة يوم الثلاثاء لإحدى عشرة ليلة بقيت من ذي الحجة سنة سبع وستين ومئة.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٢٨٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٩٩، تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ ٩٦، العلل ومعرفة الرجال ٢/٥٣، التاريخ الكبير ١/٢/٤٧٢، التاريخ الصغير ٢/١٦٦ و١٦٨ ـ ١٦٩، أحوال الرجال ١١٤، معرفة الثقات ١/٣٩٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/٢١٩، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٥٥ ـ ٣٥٦، تسمية الإخوة الذين رُوي عنهم الحديث ٢٤٩، الضعفاء والمتروكين ١٢٨، الكنى والأسماء ١/١٤٨، الضعفاء الكبير ٢/١٠٥ ـ ١٠٦، الجرح والتعديل ١/٢/٢١ ـ ٢٢، المجروحين ١/٣٢٠، الكامل ٣/١٢١٢ ـ ١٢١٥، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٧أ ـ ٢٧ب، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢١٣، الضعفاء لابن الجوزي ٥٧أ، تهذيب الكمال ١٠/٤٤١ ـ ٤٤٤، ميزان الاعتدال ٢/١٣٨ ـ ١٣٩، المغني في الضعفاء ١/٢٦٠، ديوان الضعفاء ١٢٠، الكاشف ١/٣٦٠ ـ ٣٦١، من تكلم فيه وهو موثَّق ٨٥، إكمال تهذيب الكمال ٨٤ب=

قال النسائي: ليس بالقوي[١].

وقال أيضاً: ضعيف[٢](*).

= تهذيب التهذيب ٤/ ٣٢ ـ ٣٣، تقريب التهذيب ٢٣٦، هدي الساري ٤٥٧، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ١٧٢، خلاصة التذهيب ١٣٨.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٢٨، الكامل ١٧٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٧أ، تهذيب الكمال ١٠/ ٤٤٤، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٨، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٣، هدي الساري ٤٥٧.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ٨٤ب. فقد تفرد مُغُلْطاي بإيراد هذا القول، ولم يتابعه عليه ابن حجر في تهذيب التهذيب خلافاً لعادته، لذا ففي النفس منه شيء.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوثِّقون والمُعَدِّلون: قال أبو داود في رواية الآجري: وكان عبد الرحمٰن ـ (يعني ابن مهدي) ـ يُحدث عنه؛ وقال حَبَّان بن هِلال: حدثنا سعيد بن زيد وكان حافظاً صدوقاً؛ وقال مسلم بن إبراهيم الفَرَاهيدي: حدثنا سعيد بن زيد أبو الحسن صدوق حافظ؛ وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن سعيد بن زيد؟ فقال: سمعت سليمان بن حَرْب يقول: حدثنا سعيد بن زيد وكان ثقة؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: ليس به بأس، وكان يحيى بن سعيد لا يستمرئه؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال مُغُلْطاي: وقال الصَّدفي: حدثني سعيد بن عثمان، قال: سمعت ابن السُّكري ـ (لا أعرف سنة وفاته) ـ يقول ـ وسألته عن سعيد بن زيد أخي حماد؟ فقال: بصري، ثقة؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له جملة من الأحاديث: ولسعيد بن زيد غير ما ذكرت أحاديث حسان، وليس له متن منكر لا يأتي به غيره، وهو عندي في جملة من ينسب إلى الصدق؛ وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام؛ وفي فتح الباري: صدوق تكلم بعضهم في حفظه. وذكره ابن خَلْفون في الثقات، كما ذكره الذهبي في من تُكلم فيه وهو مُوثق.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال العباس بن عبد العظيم العَنْبري: حدثنا علي بن عبد الله ـ (يعني ابن المديني) ـ، قال: سمعت يحيى ـ (يعني القطان) ـ ضَعَّف سعيد بن زيد أخا حماد بن زيد في الحديث جداً، وأخذ شيئاً من الأرض فقال: ما يسوى هذه. وقال: قد حدثني وكلمته؛ وقال صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الجرح والتعديل ـ: حدثنا علي ـ يعني ابن المديني ـ قال: سمعت يحيى ـ يعني القطان ـ ضَعَّف سعيد بن =

....

=زيد أخا حماد بن زيد في الحديث جداً؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: كان يحيى بن سعيد يقول: ليس بشيء؛ وينظر ما تقدم عن أحمد بن حنبل؛ وقال ابن معين في رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة: ضعيف؛ وقال الجُوزجاني: سمعتهم يُضعفون أحاديثه، فليس بحجة بحال؛ وقال أبو حاتم: ليس بقوي. ـ (ثم قال ابنه) ـ: قلت: يحتج بحديثه؟ قال: يكتب حديثه؛ وقال البَزَّار: لَيِّن؛ وقال أيضاً: لم يكن له حفظ؛ وقال ابن حبان: وكان صدوقاً حافظاً ممن كان يخطئ في الأخبار، ويهم في الآثار، حتى لا يحتج به إذا انفرد؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات الحاكم ـ: ضعيف، تكلم فيه يحيى القطان؛ وقال ابن حزم: ضعيف؛ وقال البيهقي: وليس بالقوي؛ وقال مُغُلْطاي: وقال ابن فاخِر ـ (لعله مَعْمر بن عبد الواحد المعروف بابن الفاخِر) ـ: كان صدوقاً حافظاً ممن كان يخطئ في الأخبار، ويهم في الآثار، حتى لا يحتج به إذا انفرد.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٧، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٩٩، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٥٣، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٧٢، التاريخ الصغير ٢/ ١٦٦، أحوال الرجال ١١٤، معرفة الثقات ١/ ٣٩٩، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٥٥ ـ ٣٥٦، الضعفاء الكبير ٢/ ١٠٦، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٢١ ـ ٢٢، المجروحين ١/ ٣٢٠، الكامل ٣/ ١٢١٥، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢١٣، المحلى ٩/ ٤٤٧، السنن الكبرى للبيهقي ٦/ ١١٢، من تكلم فيه وهو موثق ٨٥، إكمال تهذيب الكمال ٨٤ب، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٣، تقريب التهذيب ٢٣٦، فتح الباري ١/ ٢٤٤.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين أولهما: أن ابن الجوزي نقل في كتاب الضعفاء ٥٧أ عن البخاري توثيقه له. وهذا لم أجده عند غيره، وهو كثير الأوهام في كتابه المذكور، فلعل هذا منها. وإنما نقل البخاري في تاريخيه عن مسلم بن إبراهيم قوله: «صدوق حافظ». ولم يوثقه من قِبل نفسه. وآخرهما: ما جاء في مطبوعة الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٢١ من جعل كلام أبي حاتم لابن معين من رواية الدوري، وقد أوردته في أقوال النقاد على الصواب.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على سعيد بن زيد بن دِرْهم بين معدِّل ومجرِّح. كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. ونظرت فيما استنكر عليه من الحديث ـ وخاصة ما ذكره ابن عدي ـ فلم أجد ما يدل على ضعفه أو لينه؛ لأن غالب تلك الأحاديث مما توبع عليه، أو أن العُهدة فيها على غيره. ولسعيد أفراد=

٢٧٥ ـ سعيد بن سَلَّام بن سعيد أبو الحسن البصري[(١)]، العَطَّار[(٢)(٣)].

=يسيرة لا تضر به لكونه موصوفاً بالحفظ. وقد صرح ابن عدي بتحسين ما لم يورده في ترجمته من الأحاديث، وأنه لم ينفرد بمتن منكر. ومما يقوي رفع اسم الضعف عنه عدم ذكر المجرحين لسبب طعنهم فيه، فضلاً عن أن أكثرهم موصوف بالتشدد في الجرح.

وقول ابن حبان ـ ومن تبعه ـ يفيد في جزئه الأول التعديل، لكن البقية تدل على الجرح، لا سيما وأن ابن حبان ذكر سعيداً في المجروحين لا في الثقات. وعلى هذا يكون مراده بعبارة: «وكان صدوقاً» أنه لم يكن يتعمد الغلط، وإنما يقع فيه على وجه الوهم لا الكذب.

وأما قول البزار: «لم يكن له حفظ» فإنه معارض بوصف غير ما واحد من تلامذة سعيد لشيخهم بأنه حافظ، وأنه ثقة. وهم أعلم به منه.

وخلاصة القول: إن سعيد بن زيد بن دِرْهم صدوق في حديثه شيء، حسن الحديث في الجملة، ويمكن أن يقال فيه بإطلاق: صدوق، حسن الحديث. وقول النسائي: «ليس بالقوي» يستعمله صاحبه كثيراً في الصدوقين والمقبولين. وأما قوله الآخر ففي ثبوته عنه شيء. والله أعلم.

(١) قال ابن معين في رواية يعقوب بن شيبة ـ كما في تاريخ بغداد ٩/ ٨٠ ـ: «كان يكون بمكة، ثم صار إلى البصرة». وقال الدارقطني في كتابه: الضعفاء والمتروكون ٢٣٥: «بصري، نزل مكة».

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٣٤٣ فيمن مات في النصف الثاني من العشر الثانية من المئة الثالثة.

(٣) ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٩٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٨١ ـ ٤٨٢، التاريخ الصغير ٢/ ٣٤٣، معرفة الثقات ١/ ٤٠١، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٢٥، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٦٩، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٢٠، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٤٠، الضعفاء والمتروكين ١٢٧، الضعفاء الكبير ٢/ ١٠٨ ـ ١٠٩، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٣١ ـ ٣٢، المجروحين ١/ ٣٢١ ـ ٣٢٢، الكامل ٣/ ١٢٣٩ ـ ١٢٤٠، الضعفاء والمتروكون ٢٣٥، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٢، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٩، تاريخ بغداد ٩/ ٨٠ ـ ٨١، تلخيص المتشابه في الرسم ٢/ ٦٣٣ ـ ٦٣٤، الضعفاء لابن الجوزي ٥٧أ ـ ٥٧ب، ميزان الاعتدال ٢/ ١٤١، المغني=

قال النسائي: ضعيف... متروك الحديث[1].

وقال أيضاً: ضعيف لا يكتب حديثه[2](*).

= في الضعفاء ١/ ٢٦٠، ديوان الضعفاء ١٢١، لسان الميزان ٣/ ٣١ ـ ٣٢، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٢٤٤ب، تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٦٣.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٢٧. واقتصر ابن عدي في الكامل ١٨٣أ، والذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ١٤١ على الكلمة الأولى: «ضعيف». كما اقتصر ابن الجوزي في الضعفاء ٥٧ب على العبارة الأخيرة: «متروك الحديث».

(٢) لسان الميزان ٣/ ٣٢. وعزاه إلى كتاب التميز للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال العجلي: لا بأس به؛ وقال الحَرْبي وغيره أوثق منه.

ب ـ المُجَرِّحون: قال يعقوب بن شيبة: سألت يحيى بن معين عن سعيد بن سلّام؟ فسكت، قلت: العطَّار، قال: أعرفه، الذي كان يكون بمكة، ثم صار إلى البصرة، ليس بشيء؛ وقال محمد بن عبد الله بن نُمير في رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: كذَّاب، يحدث عن الثوري، كذَّاب؛ وقال ابن المديني في رواية ابنه عبد الله: كان عنده كتاب عن زكريا بن إسحاق، ورميت بأحاديثه، وكانت عنده أحاديث منكرة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: اضرب على حديث سعيد بن سلّام؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: منكر الحديث؛ وفي التاريخ الصغير: يذكر بوضع الحديث عن سفيان ـ (يعني الثوري) ـ، وهشام بن سعد؛ وقال مسلم بن الحجاج: يتكلمون فيه؛ وقال أبو زرعة في رواية البَرْذعي: منكر الحديث؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ضعيف؛ وقال أبو حاتم: منكر الحديث جداً؛ وقال أبو طالب أحمد بن نصر بن طالب البغدادي: سيء الحال جداً عند أهل الحديث؛ وقال ابن حبان: منكر الحديث، ينفرد عن الأثبات بما لا أصل له؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له حديثين: ولسعيد بن سَلّام غير ما ذكرت أحاديث ينفرد بها عمن يروي عنهم، ويتبين على حديثه وروايته الضعف؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: متروك، كان بمكة يحدث بالبواطيل؛ وقال الخطيب في تلخيص المتشابه: وفي حديثه نكرة ـ ثم ساق له حديثاً) ـ؛ وقال ابن طاهر المقدسي: متروك؛ وقال ابن عبد الهادي ـ كما في نصب الراية ـ: أجمع الأئمة على ترك الاحتجاج به؛ وكذَّبه ابن نُمير؛ وقال الهيثمي: كذَّاب؛ وقال ابن حجر في فتح الباري: ضعيف. =

....

= العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٩٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٨٢، التاريخ الصغير ٢/ ٣٤٣، معرفة الثقات ١/ ٤٠١، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٢٥، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٦٩، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٤٠، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٣٢، المجروحين ١/ ٣٢١، الكامل ٣/ ١٢٤٠، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٢، تاريخ بغداد ٩/ ٨٠ ـ ٨١، تلخيص المتشابه في الرسم ٢/ ٦٣٣، تذكرة الموضوعات ٣٧، نصب الراية ٤/ ١٨٥، مجمع الزوائد ١/ ١٣١، لسان الميزان ٣/ ٣٢، فتح الباري ٩/ ٧٥.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن ابن الجوزي وهم في كتاب الضعفاء ٥٧ب حيث نقل عن أحمد بن حنبل قوله في سعيد: «كذاب، كذاب». وإنما هذا القول لابن نُمير.

ثم أقول: تفرد العجلي بتعديل سعيد بن سَلّام، ولا يُقبل قوله فيه لشذوذه، ولما عُرف عن أبي الحسن من تساهل في التعديل، وأما قول الحَرْبي: «وغيره أوثق منه» فإن عددته في أقوال المعدلين لما قد يُفهم من ظاهره، مع أن أبا إسحاق يستعمل عادة تلك العبارة في المجروحين كما تقدم في ترجمة زياد بن المنذر الثَّقفي.

ولا شك أن الصواب في سعيد هو التجريح، لكن اختلف المجرحون في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور وفيهم جهابذة هذا الفن كابن معين، وابن نُمير، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وغيرهم أسقطوه، بل رماه بعضهم بالكذب. واقتصر البعض فيه على عبارات لا تدل على الضعف الشديد. وحجة الأولين أظهر حيث ذكروا له مناكير شديدة، وأشاروا إلى بطلان بعض رواياته. وينظر إلى جانب ما تقدم الضعفاء الكبير ٢/ ١٠٩، وميزان الاعتدال ٢/ ٣٦، ١٤١. ولو لم يبين أصحاب الفريق الأول السبب في هلاكه لكان قولهم هو المتعين لعظم إمامتهم مع كثرة عددهم، فكيف وقد أظهروا البرهان.

وقول ابن عدي: «ويتبين على حديثه وروايته الضعف» لا يدل بظاهره على الضعف الشديد، لكنه استعمله كثيراً في المتروكين. لذا ينبغي معرفة اصطلاحاتهم القولية والعملية عند استخلاص الحكم في الرجال. ولعل بعض الأقوال الأخرى التي ظاهرها تسهيل الجرح في سعيد مماثلة لقول ابن عدي في الاختلاف بين الصورة والحقيقة.

وأما قول أبي زرعة: «منكر الحديث» فيستعمله صاحبه عادة في المتروكين ـ ينظر ترجمة جرير بن أيوب، وخالد بن عمرو ـ. =

٢٧٦ ـ خت م د س: سعيد بن سَلَمة بن أبي الحُسام أبو عَمْرو القُرشي، العَدَوي مولاهم، المدني[1]، وهو أبو عمرو السَّدوسي في الراجح[2][3].

قال النسائي: شيخ ضعيف[4](*).

= وخلاصة القول: إن سعيد بن سلَّام متروك الحديث، لا يكتب حديثه. والله أعلم.

(١) نسبه إلى المدينة عامة الأئمة وفيهم الذهبي في بعض كتبه، لكنه جعله في ميزان الاعتدال ٢/ ١٤١، وذيل ديوان الضعفاء ٢٣١ب بصرياً.

(٢) لقد رجَّحه المزي في تهذيب الكمال ١٠/ ٤٧٩، وابن حجر في تهذيب التهذيب ١٢/ ١٨١ ـ ١٨٢ بأدلة قوية. لكن البخاري قال في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٧٩: «فلا أدري هو هذا أم غيره».

(٣) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٧٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٧١، الكنى ولأسماء ٢/ ٤٣، الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٢٩، الثقات ٦/ ٣٥٨، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٥٤، تهذيب الكمال ١٠/ ٤٧٧ ـ ٤٨٠، ومصورة دار المأمون ١٦٣٢، ميزان الاعتدال ٢/ ١٤١، ٤/ ٥٥٧، المغني في الضعفاء ١/ ٢٦٠، الكاشف ١/ ٣٦٢، ذيل ديوان الضعفاء ٢٣١ب، إكمال تهذيب الكمال ٨٦أ، تهذيب التهذيب ٤/ ٤١ ـ ٤٢، ١٢/ ١٨١ ـ ١٨٢، تقريب التهذيب ٢٣٦، فتح الباري ٩/ ٢٧٦، خلاصة التذهيب ١٣٩.

(٤) المجتبى ٨/ ٢٥٨، تهذيب الكمال ١٠/ ٤٧٨، ميزان الاعتدال ٢/ ١٤١، تهذيب التهذيب ٤/ ٤١، وزاد غير ابن حجر: «وإنما أخرجناه للزيادة في الحديث». لكن الذهبي أسقط الواو.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلُون: قال أبو سلمة موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكي: ما رأيت كتاباً أصح من كتابه؛ وقال مُغْلْطاي: ولما ذكره ابن خَلْفون في الثقات قال: ضعفه بعضهم، وهو لا بأس بحديثه، وهو عندهم صدوق؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب، وفتح الباري: صدوق. زاد في التقريب: صحيح الكتاب، يخطئ من حفظه. وذكره ابن حبان في الثقات. =

....

= ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون:** قال الذهبي: كان عبد الرحمٰن بن مهدي لا يرضاه؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: سألت يحيى بن معين عن سعيد بن سلمة المديني؟ فلم يعرفه ـ يعني فلم يعرفه حق معرفته ـ؛ وقال الدُّولابي: ضعيف.

الجرح والتعديل ١/٢/٢٩، الثقات ٦/٣٥٨، تهذيب الكمال ١٠/٤٧٨، ذيل ديوان الضعفاء ٢٣١ب، إكمال تهذيب الكمال ٨٦أ، تقريب التهذيب ٢٣٦، فتح الباري ٩/٢٧٦.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في تهذيب الكمال ١٠/٤٧٨: «وقال أبو عُبيد الآجري: سألت أبا داود عنه؟ فقال: كان في لسانه وليس في حديثه». وقد قال محققه: «ضَبَّب المؤلف بين لفظتي: لسانه، وليس. دلالة على وجود نقص في أصل النسخة التي نقل منها». فيحتمل أن يكون معنى كلام أبي داود أنه كان يكذب في حديث الناس، ولا يكذب في حديث رسول الله ﷺ. لكن لا يؤخذ في هذا الأمر بالاحتمالات، ويبقى الكلام مُشكلاً.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على سعيد بن سَلَمة بن أبي الحُسام بين معدِّل ومجرِّح. والمجرِّحون حسبما يظهر هم: ابن مهدي، وابن معين، والدُّولابي. ولعل صنيع ابن معين لا يُعد جرحاً، لأن معناه فيما يبدو أنه لم يطلع على حقيقة حاله. وأما ابن مهدي، والدُّولابي فإنهما لم يذكرا السبب في جرحه، والتعديل مقدم على الجرح غير المفسر، ويظهر لي أن أبا بِشْر تبع عبارة شيخه النسائي من غير اجتهاد في حال الرجل.

وحسبك في رفعة أمر سعيد بن سَلَمة قول تلميذه أبي سلمة التَّبُوذَكي: «ما رأيت كتاباً أصح من كتابه». فهذا يدل على أن الرجل صحيح الحديث لو حَدَّث من كتابه. وأما حفظه ففيه شيء كما صرح ابن حجر لكنه لم يتحرج عن عَدِّه في الدرجة التالية للتوثيق المطلق، بل إن ابن خَلْفون حكى عن الأئمة أنه عندهم صدوق.

وخلاصة القول: إن سعيد بن سَلَمة بن أبي الحُسام صدوق، حسن الحديث من حيث الجملة. وهو ثقة صحيح الحديث إذا حدث من كتابه، لكن لما لم يفصل الأئمة بين حديثه من كتابه، وحديثه من حفظه، كان الحكم الأول متعيناً. والله أعلم.

الفصل الثاني

منهج النسائي في الجرح والتليين

تنوعت أقوال أبي عبد الرحمٰن في تجريح الرواة وتليينهم، واختلفت مراتبها لتراعي اختلاف درجاتهم، وهذه ألفاظه[١] في ذلك منظمة، مبتدئاً بالملينين، ثم الضعفاء، ثم من دونهم، وهكذا قصباً:

- ليس بالقوي[٢]، ليس بقوي[٣]، ليس بالقوي في الحديث[٤]، ليس بذاك القوي[٥]، ليس بذاك القوي يكتب حديثه[٦]، ليس بذاك[٧]، ليس بذاك في الحديث[٨]، لَيِّن[٩]، ليس ممن يُعتمد عليه[١٠]، تكلموا فيه[١١].

---

(١) أعني بتلك الألفاظ ما قاله النسائي في مجلس واحد، ولم أجمع بين أكثر من قول له. كما أن الألفاظ المذكورة أعلاه منتقاة من القسم المخصص للدراسة والمقارنة فقط.

(٢) قاله في تسعة وسبعين موضعاً. وقد قال في أَجْلَح بن عبد الله: «ليس بالقوي، وكان مسرفاً في التشيع». وقال في إبراهيم بن يوسف الحَضْرمي: «وليس بالقوي».

(٣) قاله في ثلاثة رجال فقط، منهم إبراهيم بن ناجية.

(٤) قاله في ستة رجال فقط، منهم إبراهيم بن يوسف الحَضْرمي.

(٥) قاله في ستة رجال فقط، منهم إبراهيم بن عبد الرحمٰن السَّكْسَكي.

(٦) قاله في رجل واحد، وهو السَّكْسَكي المذكور.

(٧) قاله في البَرَاء بن عبد الله الغَنَوي وحده.

(٨) قاله في الحارث بن عبد الله الأعْور، وزاد فيه: «عاصم بن ضَمْرة أصلح منه».

(٩) قاله في أسد بن خالد الخُراساني فقط.

(١٠) قاله في حُيَيّ بن عبد الله المعافِري فقط.

(١١) قاله في إياس بن معاوية القاضي الذي قال فيه في موضع آخر: «ثقة» =

ـ ليس بالقوي روى غير حديث منكر وكان قد اختلط[١].

ـ ضعيف[٢]، ضعيف في الحديث[٣]، ضعيف ليس بذاك[٤]، ضعيف لا يحتج بحديثه[٥]، ضعيف لا يحتج به[٦]، مضطرب الحديث[٧]، ضعيف كثير الخطأ[٨].

= هذا، ومما يلحق بهذه المرتبة من الألفاظ المهمة التي قالها النسائي في غير القسم المقرر للدراسة: لفظة: «ليس بالقوي عندهم» التي قالها في محمد بن عمرو الواقِفي كما في تهذيب الكمال ٩/ ٣٧٩. ولفظة: «في حديثه شيء» التي قالها في غيرما واحد، منهم سليمان بن موسى الأُموي كما في تهذيب الكمال ١٢/ ٩٧. ولفظة: «نَعْرِف ونُنْكِر» التي قالها في عبد الله بن سَلِمة المُرادي كما في الضعفاء والمتروكين ـ نسخة مكتبة أحمد الثالث ـ ٩ب. ولعل مما يلحق بهذه المرتبة أيضاً قول النسائي في عَبَّاد بن منصور الناجي كما في السنن الكبرى ٨٢: «ليس بحجة في الحديث».

(١) قاله في رَوَّاد بن الجَرَّاح فقط. ولعل مما يلحق بهذه المرتبة قول النسائي في أبي حنيفة الإمام كما في مجموعة رسائل للنسائي ٧١: «ليس بالقوي في الحديث وهو كثير الغلط والخطأ على قلة روايته».

(٢) قاله في ثمانية وتسعين موضعاً. وقد قال في سعيد بن سَلَمة بن أبي الحُسام: «شيخ ضعيف».

(٣) قاله في خُصَيْف بن عبد الرحمٰن وحده.

(٤) قاله في أَجْلَح بن عبد الله، وزاد فيه: «وكان له رأي سوء».

(٥) قاله في أشعث بن سَوَّار وحده.

(٦) قاله في حَجَّاج بن أرْطاة فقط.

(٧) قاله في أيوب بن عُتبة فقط.

(٨) قاله في إسماعيل بن عَيَّاش وحده. هذا، ومما يلحق بهذه المرتبة من ألفاظ النسائي المهمة التي وردت في غير القسم المخصص للدراسة: لفظة: «ضعيف لا تقوم ـ (أو يقوم) ـ بمثله حجة». التي قالها في رجلين هما: عبد الرحمٰن بن ثابت بن ثَوْبان كما في السنن الكبرى ٢٧٥، ومحمد بن الزبير الحَنْظلي كما في المجتبى ٧/ ٢٨. ولعل مما يلحق بهذه المرتبة أيضاً قول النسائي في غيرما واحد: «لا يحتج بحديثه»، منهم يزيد بن أبي زياد الهاشمي الكوفي كما في السنن الكبرى ٨٣. وقد قال في يحيى بن يَمَان العِجلي كما في المصدر السابق ١٣٣، والمجتبى ٨/ ٣٢٥: «لا =

ـ منكر الحديث[١]، لا يعجبني حديثه[٢]، ضعيف الحديث لا يكتب حديثه[٣].

ـ ليس بثقة[٤]، ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٥]، ليس بثقة ولا مأمون[٦]، ضعيف... متروك الحديث[٧]، ليس بثقة ضعيف[٨]، ليس بثقة

= يحتج بحديثه لسوء حفظه وكثرة خطئه». ومما يُرجح وضعه في هذه المرتبة لا في التي بعدها قول النسائي: «فيه نظر». وقد أَطلق هذه العبارة في رجلين فقط، وهما: قَطَن بن إبراهيم النيسابوري كما في تهذيب الكمال ١١٣٠، وكثير بن إسماعيل التَّيمي كما في المصدر السابق ١١٤١. وقال في الأخير أيضاً كما في الضعفاء والمتروكين ٢٠٦: «ضعيف». وقال أبو عبد الرحمٰن أيضاً في عبد الرزاق بن هَمَّام الصَّنْعاني كما في المصدر السابق ١٦٤: «فيه نظر لمن كتب عنه بأَخَرة». فقول النسائي في كثير: «ضعيف» قد يستدل به على تشابه العبارتين عنده، ويرجح عدم إرادة أبي عبد الرحمٰن بتلك العبارة الضعف الشديد أنه روى عن قَطَن في سننه. ويبدو أن بعض الأئمة ظن اتباع النسائي للبخاري في مراده بهذه العبارة التي يستعملها أبو عبد الله عادة في الهالكين، قال عبد الغني بن سعيد في قَطَن بن إبراهيم ـ كما في لسان الميزان ـ: «تركه النسائي». وقال فيه الذهبي في ميزان الاعتدال ٣/ ٣٩٠: «والعجب أن النسائي خَرَّج عنه ويقول: فيه نظر». وقد لا يكون الذهبي فهم غير التضعف. وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي لقلة استعمال النسائي لتلك العبارة، لكن الراجح ما ذكرته من إرادته بها التضعيف لا الاطّراح. والله أعلم.

(١) قاله في عشرة من الرواة، منهم رَباح بن عُبيد الله بن عمر.

(٢) قاله في تَمَّام بن نَجِيح وحده.

(٣) قاله في رجلين فقط، وهما: رِشْدِين بن سعد المَهْري، وسعيد بن سَلَّام العطَّار. لكن أسقط في الأخير كلمة: «الحديث».

(٤) قاله في اثنين وسبعين موضعاً.

(٥) قاله في سبعة وعشرين موضعاً.

(٦) قاله في ستة رجال، منهم بشير بن ميمون.

(٧) قاله في سعيد بن سَلَّام العَطَّار وحده.

(٨) قاله في إسحاق بن محمد الفَرْوي وحده.

متروك[١]، لم يكن ثقة[٢]، متروك الحديث[٣]، متروك[٤]، ليس بشيء[٥]، متروك الحديث ليس بشيء[٦]، صاحب كلام لا يكتب حديثه[٧]، أحاديثه كلها موضوعة عن مالك وعن غيره[٨].

ـ كذّاب[٩]، كان من الكذّابين[١٠]، كذّاب خبيث[١١]، والكذّابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله ﷺ أربعة...[١٢].

---

(١) قاله في رجلين فقط، وهما: إبراهيم بن هُدْبة، وداود بن عبد الجبار.

(٢) قاله في حماد بن عمرو النَّصِيبي وحده.

(٣) قاله في أربعة وسبعين موضعاً.

(٤) قاله في رجلين فقط، وهما: إسحاق بن محمد الفَرْوي، وجابر بن يزيد الجُعفي.

(٥) قاله في ثلاثة رجال فقط، منهم حامد بن آدم المَرْوزي. وقد قال في رجل آخر: «لا شيء... خفيف الدِّماغ» مع أنه قال فيه في موضع آخر: «لا بأس به». وهذا الرجل من أهل الاحتجاج فلا أدري ما مراد أبي عبد الرحمٰن بتلك العبارة المجموعة. ولا شك أن النسائي أراد بلفظة: «ليس بشيء» الترك.

(٦) قاله في إبراهيم بن الحكم بن أبان العَدَني فقط.

(٧) قاله في حفص الفَرْد وحده.

(٨) قاله في حَبيب بن أبي حَبيب فقط. هذا، ومما يلحق بهذه المرتبة من الألفاظ المهمة التي قالها النسائي في غير القسم المخصص للدراسة: لفظة: «سقط حديثه» التي قالها في نوح بن أبي مريم كما في تهذيب الكمال ١٤٢٧. ولفظة: «لا يكتب حديثه» التي قالها في غيرما واحد، منهم سليمان بن أَرْقم كما في تهذيب التهذيب ٤/١٦٩. ولفظة: «ليس بشيء ولا يكتب حديثه» التي قالها في نصر بن طَريف كما في لسان الميزان ٦/ ١٥٤ ـ ١٥٥. ولفظة: «ليس بثقة ولا مأمون متروك» التي قالها في سيف بن محمد كما في الضعفاء والمتروكين ١٢٣.

(٩) قاله في ستة رجال، منهم أحمد بن عبد الرحمٰن بن وهب المصري.

(١٠) قاله في أيوب بن سَيَّار الفَيْدي وحده.

(١١) قاله في الحسن بن زياد اللُّؤلُؤي فقط.

(١٢) بقية كلامه: «ابن أبي يحيى ـ (يعني إبراهيم بن محمد) ـ بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخُراسان، ومحمد بن سعيد بالشام ويعرف بالمصلوب».

فهذه هي عامة أقوال النسائي في الجرح والتليين جعلتها على ست درجات، والمراتب الثلاث الأخيرة لا يكتب حديث أصحابها عكس الثلاث الأُوَل.

وثَمَّة أقوال للنسائي في الجرح والتليين لم يُرد بها العموم، وإنما قصد الطعن الخاص، كغمز بعض الرواة في شيخ معين، أو بلد معين، وقد صرح بمراده في ذلك. فقال في زَمْعَة بن صالح: «ليس بالقوي... كثير الغلط عن الزُّهري». وقال أيضاً: «والنعمان بن راشد كثير الخطأ عن الزُّهري، ونظيره في الزُّهري زَمْعَة بن صالح». وقال أيضاً: «وأما حديث الزهري الذي أسنده جعفر بن بُرْقان وسفيان بن حسين فليسا بالقويين في الزهري خاصة، وقد خالفهما مالك وعبيد الله بن عمر وسفيان بن عيينة، وهؤلاء أثبت وأحفظ من سفيان بن حسين، ومن جعفر بن بُرقان». وقال أيضاً: «سفيان بن حسين لا بأس به في غير الزهري، وليس هو في الزهري بالقوي، ونظيره في الزهري سليمان بن كثير، وجعفر بن بُرقان، وليس بهما بأس في غير الزهري». وقال أيضاً: «وجعفر بن بُرقان ليس بالقوي في الزهري خاصة وفي غيره لا بأس به». وقال أيضاً: «جعفر بن بُرقان في الزهري ضعيف، وفي غيره لا بأس به». وقال أيضاً في إسحاق بن راشد: «ليس بذاك القوي في الزهري». وقال أيضاً في إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزُّبَيْدي: «ليس بثقة إذا روى عن عمرو بن الحارث». وقال أيضاً: «وما حدث جرير بن حازم بمصر فليس بذاك، وحديثه عن يحيى بن أيوب أيضاً فليس بذاك». فهذا جميع ما كان من هذا النوع في القسم المخصص للدراسة.

وأشرع الآن في دراسة ما ينبغي دراسته من ألفاظ الجرح والتليين عند النسائي فأقول: أكثر العبارات استعمالاً عنده: «ضعيف»، ثم: «ليس

بالقوي»، ثم: «متروك الحديث»، ثم: «ليس بثقة»، ثم: «ليس بثقة ولا يكتب حديثه»، ثم: «منكر الحديث»، ثم: «ليس بذاك القوي» و: «ليس بالقوي في الحديث» و: «ليس بثقة ولا مأمون» و: «كذاب»، ثم: «ليس بقوي» و: «ليس بشيء»، ثم: «متروك» و: «ليس بثقة متروك». وما لم أذكره هنا فإنه ورد مرة واحدة فقط.

فأما كلمة: «ليس بالقوي» وما شابهها فإن أبا عبد الرحمٰن يستعملها غالباً في الصدوقين ومن دونهم من أهل العدالة، ويظهر هذا جلياً فيمن أفرد فيهم تلك العبارة وشبهها، وأما من كان له فيه قولان أو أكثر فلا ينبغي أن يجعل ميزاناً لاحتمال تغير اجتهاده في الرجل الواحد.

وقد ألمع الذهبي في غيرما موضع من كتبه إلى رفعة تلك الكلمة في استعمال النسائي لها عما دَرَج عليه الكثيرون من جعلها في أسهل مراتب التجريح تقعيداً وتطبيقاً فقال في الموقظة: «وقد قيل في جماعات: ليس بالقوي. واحتُج به، وهذا النسائي قد قال في عِدةٍ: ليس بالقوي. ويُخرج لهم في كتابه، قال: قولنا: ليس بالقوي، ليس بجرح مفسد»[1]. وقال أيضاً في ترجمة حَجَّاج بن أبي زينب من الكاشف: «ومشاه النسائي»[2]. يعني به قوله: «ليس بالقوي».

ولم يتفرد أبو عبد الرحمٰن بالاستعمال المذكور لكلمة: «ليس بالقوي». بل سبقه إلى نحوه بعض الأئمة. قال الذهبي: «وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: ليس بالقوي. يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة

---

(١) ٨٢. ورغم كثرة استعمال النسائي لتلك العبارة في الصدوقين والمقبولين فإنه يريد بها التليين كما يفيد قوله: «ليس بجرح مفسد». ولأنه حكم بها على رجال كثيرين في كتابه المختص بالضعفاء.

(٢) ١/ ٢٠٦.

القوي الثَّبْت»[(١)]. واحتاط البعض فاستعمل تلك العبارة في الضعفاء والمتروكين. قال الذهبي أيضاً: «والبخاري قد يطلق على الشيخ: ليس بالقوي. ويريد أنه ضعيف»[(٢)]. وقد تقدم في ترجمة سعد بن طَرِيف وغيره أن البخاري وأبا أحمد الحاكم استعملا كلمة: «ليس بالقوي عندهم» في جماعة من المتروكين.

وأما عبارة النسائي: «منكر الحديث» فإني تحريت الدقة في دراستها دون تقيد بالقسم المخصص للبحث والمقارنة، واستعمال النسائي لها على ثلاثة أنواع: الأول: إفراده لها في الحكم على بعض الرواة دون أن يذكر فيهم شيئاً آخر. الثاني: دمجها مع عبارة أخرى في قول واحد. الثالث: تعدد أقوال أبي عبد الرحمٰن في جماعة ممن قال فيهم تلك العبارة. وقد أفردها في أحد عشر رجلاً، ودمجها في أربعة، وتعددت أقواله في اثني عشر رجلاً. فالذين أفردها فيهم: خمسة منهم مطرحون، وستة فوق ذلك أكثرهم ضعفاء، وواحد منهم ثقة، وقد تقدم في ترجمة هذا الرجل وهو جابر بن عمرو الرَّاسِبي أن أبا عبد الرحمٰن أراد ـ فيما يبدو ـ بقوله فيه: منكر الحديث، حديثاً واحداً، أو الإشارة إلى مجرد التفرد. لذا ينبغي إخراج جابر من تعداد الذين أفرد النسائي فيهم تلك العبارة، لأنه لم يرد في الحقيقة تضعيفه، والكلام هنا فيه. وعلى هذا يكون عدد المطرحين مثل العدد الآخر، فيتعذر الترجيح في هذا النوع إذا استقل عن غيره، ويستوجب الأمر النظر في النوعين الآخرين. وعبارات النسائي في الدمج هي: «منكر الحديث ليس بثقة» في رجل، و: «منكر الحديث متروكه» في آخر، و: «ليس بثقة منكر الحديث» في

(١) الموقظة ٨٣.

(٢) المصدر السابق.

رجلين. فهذا يرجح جانب إرادة الاطراح بعبارة: «منكر الحديث». ويزيده رجحاناً أن غالب الذين تعدد قول أبي عبد الرحمٰن فيهم صرح في المواضع الأخرى بتركهم واطراحهم، وهم كما قال.

ولا يفوتني هنا التنبيه إلى أن النسائي قد يطلق النكارة على التفرد. قال ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٧٤: «فقد أطلق الإمام أحمد، والنسائي، وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده».

وأما قول النسائي: «لا يُعجبني حديثه» فإنه لم يستعمله في القسم المخصص للدراسة وفي غيره إلا في تَمَّام بن نَجيح وهو ضعيف جداً فيما ترجح لي لذا وضعت تلك العبارة في مرتبة متأخرة عن مرتبة: ضعيف، وإن كان من المحتمل أن تكون فيها، لأن تماماً مختلف فيه بين التوثيق والتعديل من جهة، والتجريح والتليين من جهة أخرى.

وأما قوله: «ضعيف الحديث لا يكتب حديثه» فإنه استعمله بهذا اللفظ في رِشْدِين بن سعد المَهْري وحده، وقد قال فيه في موضع آخر: «متروك الحديث». وقال النسائي في ترجمة سعيد بن سَلَّام العَطَّار: «ضعيف لا يكتب حديثه». وقال فيه في موضع آخر: «ضعيف... متروك الحديث».

وأما عبارة: «صاحب كلام لا يكتب حديثه» فإن النسائي قالها في حفص الفَرْد وهو هالك، ومنسوب إلى الكفر والعياذ بالله تعالى.

وأما التصريح بالتكذيب فقد استعمله النسائي في أقل من خمسة وعشرين رجلاً في القسم المقرر للدراسة وفي غيره، مع أن عدد

الكذابين الذين جَرَّحهم يربو كثيراً عن ذاك العدد. ومن هؤلاء الكذابين الذين لم يصرح النسائي بكذبهم في القسم المقرر للدراسة: إسماعيل بن أبان الغَنَوي، وبشر بن نُمير القُشيري، وخالد بن عمرو السَّعيدي، وخالد بن القاسم المدائِني، وزياد بن ميمون الثَّقفي[1].

وقد سبق في منهج النسائي في التوثيق والتعديل أنه لم يكن يهتم عند توثيقه وتعديله للرواة بذكر ما يؤيد رأيه من أقوال النقاد فيهم، والحال كذلك في التجريح والتليين، إذ لم أجد من هذا الأمر في القسم المخصص للدراسة إلا مواضع يسيرة جداً وهي: قوله في أحمد بن صالح المصري الثقة الإمام: «ليس بثقة ولا مأمون، تركه محمد بن يحيى، ورماه يحيى بن معين بالكذب، حدثنا معاوية بن صالح عن يحيى بن معين قال: أحمد بن صالح كذَّاب يتفلسف». وقال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال: «وقال الدارقطني في كتاب التجريح والتعديل ـ وقيل له: لم ضَعَّف النسائي ابن أبي أُويس ـ (يعني إسماعيل) ـ؟ فقال: ذكر محمد بن موسى ـ وهو أحد الأئمة، وكان أبو عبد الرحمٰن يخصه بما لم يخص به ولده، فذكر عن أبي عبد الرحمٰن أنه قال: حكى لي سلمة بن شَبيب عنه. قال: ثم توقف أبو عبد الرحمٰن. قال: فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكي لي الحكاية، حتى قال: قال لي سلمة بن شَبيب: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم. قال البَرْقاني: قلت للدارقطني:

---

(١) وتجدر الإشارة هنا إلى أن النسائي قال في عيسى بن حماد التُّجِيبي زُغبة كما في مجموعة رسائل للنسائي ٧٥: «هو أنكد من أن يكذب». وقال في محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري كما في المصدر السابق: «هو أظرف من أن يكذب». وكلا الرجلين ثقة، بل صرح النسائي نفسه بتوثيقه لهما في موضع آخر.

من حكى لك هذا عن محمد بن موسى؟ قال: الوزير، كتبتها من كتابه، وقرأته عليه ـ يعني ابن حِنْزَابة ـ»[١]. وقال الحاكم في سؤالاته للدارقطني: «قلت لأبي الحسن: احتج أبو عبد الرحمٰن النسائي بسهيل بن أبي صالح؟ فقال: إي والله، حدثني الوزير أبو الفضل جعفر بن الفضل قال: سمعت أبا بكر محمد بن موسى بن المأمون الهاشمي يقول: سمعت رجلاً يسأل أبا عبد الرحمٰن: ما عندك في سُهيل بن أبي صالح؟ فقال له أبو عبد الرحمٰن: سهيل بن أبي صالح خير من فُليح بن سُليمان، وسهيل بن أبي صالح خير من أبي اليَمَان، وسهيل بن أبي صالح خير من إسماعيل بن أبي أُويس، وسهيل خير من حبيب المعلِّم، وسهيل أحب إلينا من عمرو بن أبي عمرو. وذكر حكاية في إسماعيل بن أبي أُويس بغيضة لا ينبغي أن تذكر فإنها بغيضة»[٢]. ومما يلحق بهذا أيضاً ما ذكره الباجي قال: «سئل النسائي عن حماد بن سَلَمة؟ فقال: لا بأس به. وقد كان قبل ذلك قال فيه: ثقة. قال القاسم بن مسعدة: فكلمته فيه، فقال: ومن يجترئ يتكلم فيه، لم يكن عند القطان هناك، ولكن روى عنه أحاديث دارى بها أهل البصرة. ثم جعل يذكر النسائي الأحاديث التي انفرد بها في التشبيه، كأنه ذهب مخافة أن يقول الناس: إنه تكلم في حماد من طريقها».

وبخصوص مسائل البدعة، والاختلاط، والتدليس فقد تقدم الحديث عنها من وجهة نظر النسائي عند الكلام على منهجه في التوثيق والتعديل.

وأرى لزاماً عليَّ في هذا المقام أن أنبه إلى شدة النسائي في

(١) ١/١١٧أ.
(٢) ١٧١ ـ ١٧٣.

الجرح والتليين[1] فأقول: يظهر تشدده في إطلاقه عبارة: «ليس بالقوي» وشبهها على جماعة كبيرة من الصدوقين والمقبولين، كما أنه أطلق كثيراً بعض عبارات الجرح الأخرى في رجال هم أخف ضعفاً أو أرفع رتبة مما حكم عليهم به، وفي مقدمة هؤلاء الإمام الثَّبْت أحمد بن صالح المصري الذي قال فيه مرة: «ليس بثقة»، ومرة: «ليس بثقة ولا مأمون». ومنهم الحسين بن داود المِصِّيْصي المعروف بسُنَيْد، وسالم بن أبي

---

(١) وممن أشار إلى هذه الشدة أبو القاسم الزَّنجاني، قال محمد بن طاهر المقدسي في شروط الأئمة الستة ١٠٤ بعناية العلامة أبو غدة رحمة الله عليه: «سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزَّنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه، فقلت: إن أبا عبد الرحمٰن النسائي ضعفه، فقال: يا بُني إن لأبي عبد الرحمٰن في الرجال شرطاً أشدَّ من شرط البخاري ومسلم». وأيّد الذهبي كلام الزَّنجاني هذا بقوله في سير أعلام النبلاء ١٣١/١٤: «صدق، فإنه ليّن جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم». لكن ابن كثير اعترض على هذا الحكم بقوله في اختصار علوم الحديث ٢٥: «وقول الحافظ أبي علي بن السكن وكذا الخطيب البغدادي في كتاب السنن للنسائي: إنه صحيح. فيه نظر. وإن له شرطاً في الرجال أشد من شرط مسلم. غير مسلم، فإن فيه رجالاً مجهولين إما عيناً أو حالاً، وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة كما نبهنا عليه في الأحكام الكبير». وقد أورد ابن طاهر في رسالته السابقة ١٠٤ ـ ١٠٥ نقولاً تنوه بأحاديث النسائي لانتقائه رجالها فقال: أخبرنا أبو بكر الأديب أنبأنا محمد بن عبد الله البيِّع إجازة قال: سمعت أبا الحسن أحمد بن محبوب الرملي بمكة يقول: سمعت أبا عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي يقول: لما عزمتُ على جمع كتاب السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعضُ الشيء فوقعت الخيرة على تركهم، فتركتُ جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم... ـ (ثم ساق ابن طاهر بسنده إلى أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني قال:) ـ سمعت أبا طالب ـ (أحمد بن نصر بن طالب البغدادي) ـ الحافظ يقول: من يصبر على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمٰن النسائي، كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمةً ترجمةً، فما حدث بها، وكان لا يرى أن يُحدث بحديث ابن لهيعة».

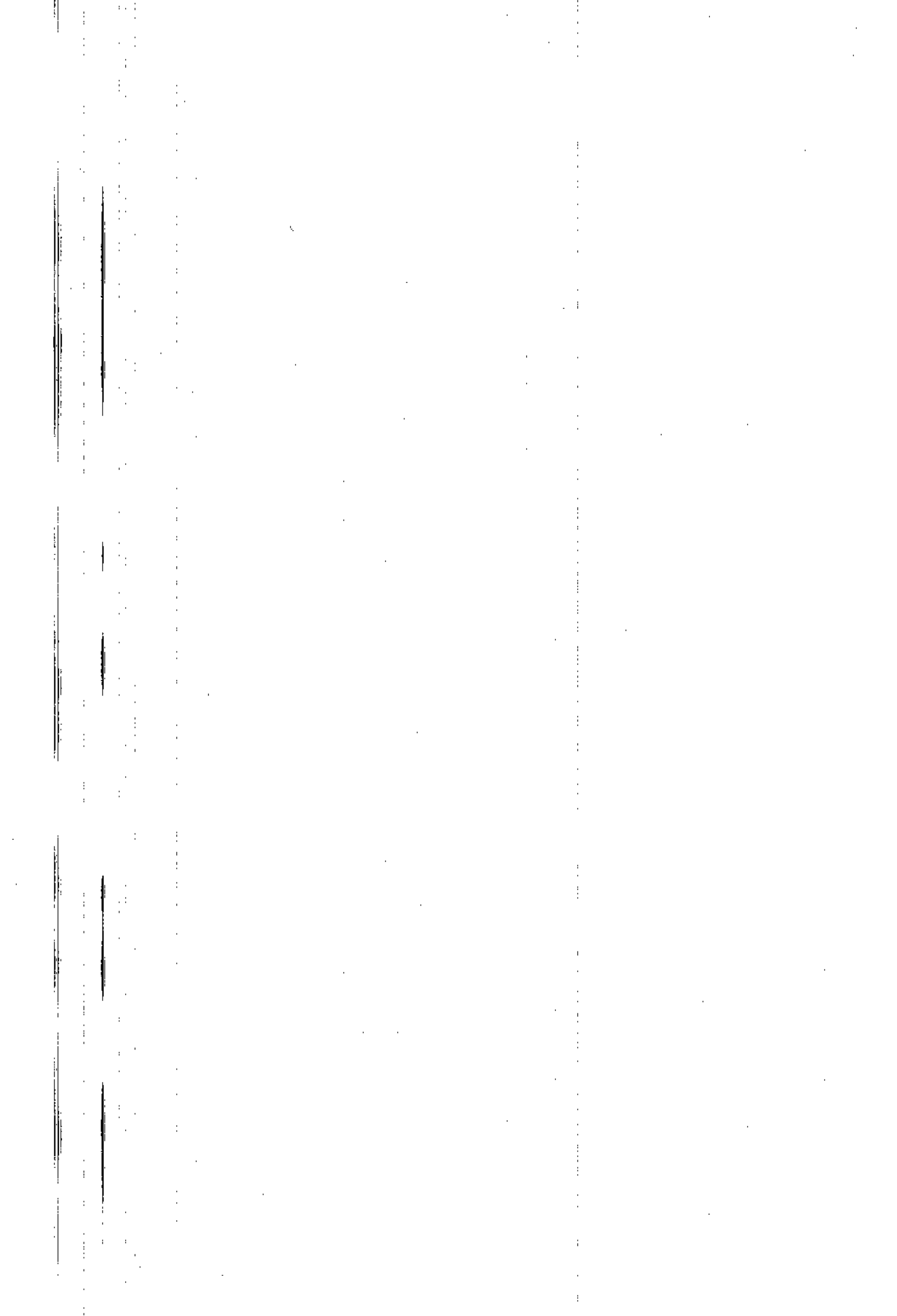
حَفْصة الكوفي، وسالم بن عبد الله الخَيَّاط، وسَدِير بن حكيم الصَّيْرفي، وقد اقتصر في كل واحد من هؤلاء الأربعة على عبارة: «ليس بثقة». وتبين لي أن الأول صدوق حسن الحديث لكن لا يحتج به فيما رواه عن حجاج بن محمد الأَعْور عن ابن جُريج عن شيوخه إذا لم يصرح بالاتصال بين ابن جُريج وشيوخه لأجل تدليس التسوية الذي كان يحمل حجاجاً عليه. وأما الثاني فإنه إن لم يكن صدوقاً حسن الحديث في الجملة فمحله الصدق يكتب حديثه للاعتبار وهذا الأخير أولى به وأجدر إذا رُوعي أمر إهانة أهل البدع. وأما الثالث فهو صدوق له أوهام صالح الحديث في الجملة يحتج به على حذر، ويحتمل أن يكون ممن يكتب حديثه للاعتبار ولا يحتج به. وأما الأخير فإنه صدوق حسن الحديث في الجملة. ومنهم أيضاً أشعث بن عبد الرحمٰن اليامي الذي قال فيه مرة: «ليس بثقة»، ومرة: «ليس بثقة ولا يكتب حديثه». وحكمت عليه بقولي: محله الصدق يكتب حديثه للاختبار. ومنهم إسحاق بن محمد الفَرْوي الذي قال فيه مرة: «ليس بثقة»، ومرة: «ليس بثقة ضعيف»، ومرة: «متروك». وهو لين الحديث يكتب عنه للاعتبار، وقد يكون في أدنى مراتب التعديل، ولو مُيز حديثه قبل ذهاب بصره عما بعده لاقتصر الضعف على القسم الآخر ويكون الأول صحيحاً أو حسناً. ومنهم أحمد بن عبد الرحمٰن بن وهب الذي قال فيه: «كذاب». وتبين لي أنه حسن الحديث في أقل أحواله قبل التغير، غير مقبوله فيما بعده، وحديثه بعد التغير منه ما هو لَيِّن ومنه الضعيف ومنه الباطل. ومنهم جَسْر بن الحسن، وجعفر بن الحارث النَّخَعي، وحَزَوَّر المعروف بصاحب المِحْجَن، وسعيد بن سَلَمة بن أبي الحُسام، وقد اقتصر في كل واحد منهم على عبارة: «ضعيف» لكن تمام لفظه في الأخير: «شيخ ضعيف». وتبين لي أن الأول صدوق حسن الحديث أو محله الصدق يكتب حديثه

للاختبار فما وافق الثقات عُد حسناً وما لم يوافق كان دون ذلك. والثاني: صدوق حسن الحديث. والثالث والرابع: كلاهما صدوق حسن الحديث في الجملة. ويزاد في الأخير: وهو ثقة صحيح الحديث إذا حدث من كتابه، لكن لما لم يفصل الأئمة بين حديثه من كتابه وحديثه من حفظه كان الحكم الأول متعيناً.

فهذه نماذج دالة على تشدد النسائي في الجرح والتليين اخترتها من التراجم التي لم يختلف قول أبي عبد الرحمٰن في أصحابها بين الإسقاط والتضعيف والتليين لأنها هي الميزان العادل، بخلاف التراجم التي تباين قول النسائي في أهلها، فعلى سبيل المثال من قال فيه مرة: «ضعيف»، ومرة: «ليس بالقوي»، ومرة: «ليس بثقة». إن ترجح لي أحد تلك الأقوال فيها احتمل أن يكون هو القول الآخِر له، ويكون القولان الآخران منسوخين به. وقد تباينت أقوال النسائي كثيراً في جرحه وتليينه للرجال، وإليك بعض الإحصاءات في التراجم التي تعدد قول أبي عبد الرحمٰن في أصحابها من القسم المخصص للدراسة: فقد استعمل عبارة: «متروك الحديث» وشبهها في اثنتين وستين ترجمة، وقد قال في ست منها في موضع آخر: «ضعيف». وأطلق عبارة: «ليس بثقة» في ثلاث وأربعين ترجمة، قال في إحدى عشرة منها: «ضعيف»، وفي خمس: «ليس بالقوي». واستعمل عبارة: «ضعيف» وشبهها في أربع وخمسين ترجمة، وقد قال في تسع وعشرين منها في موضع آخر: «ليس بالقوي». ويحتمل أن يكون بعض تلك الأقوال غير ثابت عن أبي عبد الرحمٰن، كعبارة: «ليس بالقوي» في حُميد الكوفي الأَعْرج. وعبارة: «ضعيف» في حُميد بن زياد الخَرَّاط، وسعيد بن زيد بن درهم، وقد نفى الذهبي صحة ثبوت عبارة: «ليس بثقة» عن النسائي في باذام أبي صالح فقال في سير أعلام النبلاء ٥/٣٧ ـ ٣٨: «وقال النسائي: ليس بثقة.

كذا عندي، وصوابه: بقوي. فكأنها تصحفت، فإن النسائي لا يقول: ليس بثقة في رجل مخرَّج في كتابه». فيبدو أن استناد الذهبي في ذاك النفي مقتصر على عدم إخراج النسائي في سننه لمن قال فيه: «ليس بثقة»، وقد أخرج أبو عبد الرحمٰن لباذام، وقال فيه في كتاب الضعفاء: «ضعيف». وهو كما قال في هذا الكتاب. ولا ينبغي أن يعترض على الذهبي بذاك الأثر الواحد الذي أخرجه النسائي في السنن الكبرى ١٠ عن بكر بن بكّار ـ وقد قال فيه في الموضع المذكور: «ليس بالقوي في الحديث». وقال في الضعفاء: «ليس بثقة» ـ لأنه حالة إخراجه له في السنن لم يكن عنده مهدراً، كما أنه لم يخرج له أصلاً من الأصول، وإنما أثراً واحداً في اسم أبي هريرة تعليقاً على حدث. ويمكن أن يكون سبب بعض الاختلاف إرادة النسبية، فالنسائي قال في سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري مرة: «ليس بالقوي»، ومرة: «ضعيف». وتبين لي أنه صدوق إن شاء الله حسن الحديث في الجملة. وهذا الاختيار لا يعارض قول النسائي الأول من حيث استعماله لتلك العبارة غالباً في الصدوقين ومن دونهم من أهل العدالة. وأما القول الآخر فظاهر الاختلاف مع النتيجة التي استخلصتها، لكن يُدفع هذا الاختلاف بأن قول النسائي في سعد: «ضعيف» ذكره في معرض الحديث عن الإخوة: يحيى وعبد ربه وسعد بني سعيد بن قيس. فالأول ثَبْت حجة، والثاني ثقة وهو دون يحيى، والأخير دون أخويه، فكأنه ضعيف بالنسبة إليهما.

ولا يمنع اشتهار النسائي بالتشدد في الجرح والتليين أن يتساهل أحياناً في الحكم على بعض الرجال، فقد قال في رُشَيْد الهَجَري: «ليس بالقوي» مع أنه هالك. وينظر ترجمة جارية بن هَرِم، والحكم بن عبد الله بن مسلمة الخُراساني، وداود بن المُحَبَّر، وغيرهم. والله أعلم.



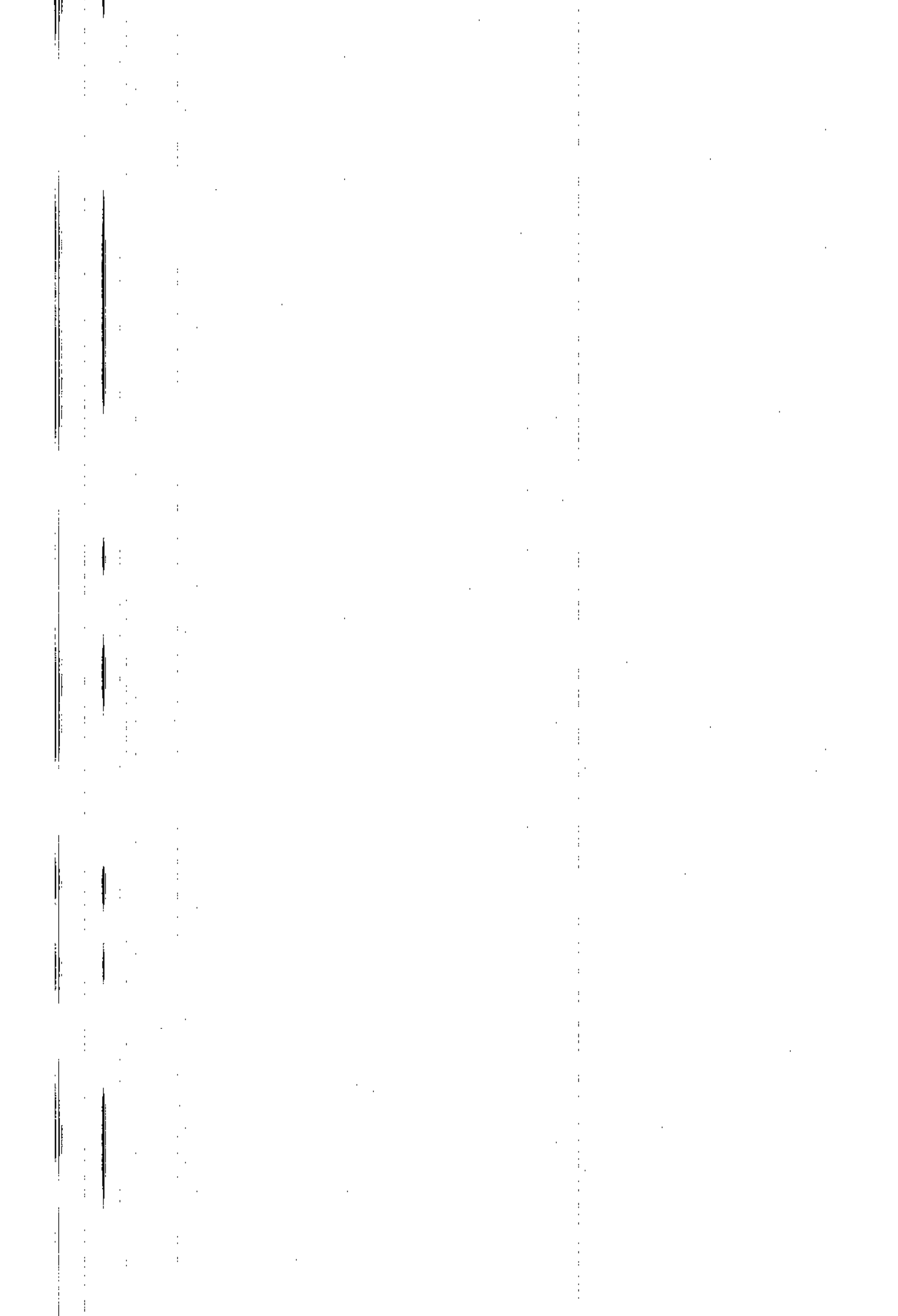
الباب الثالث

المجهولون عند النسائي، ومنهجه في تجهيلهم

ويشتمل هذا الباب على فصلين:

الفصل الأول: ذِكْر المجهولين عند النسائي، ومقارنة حكمه فيهم بأحكام سائر النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم.

الفصل الثاني: منهج النسائي في التجهيل.



الفصل الأول

ذِكر المجهولين عند النسائي، ومقارنة حكمه فيهم بأحكام سائر النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم

١ ـ سي: إبراهيم[١].

قال النسائي عقب حديث له رواه عنه سعيد: لا أعرف سعيداً ولا إبراهيم[٢](*).

٢ ـ س: إسحاق بن عبد الواحد القُرشي، المَوْصلي، المصنِّف. مات سنة ست وعشرين ومئتين[٣].

---

(١) ترجمته في: تهذيب الكمال ٢/٢٥٧، ميزان الاعتدال ١/٧٧، المغني في الضعفاء ١/٣١، ذيل ميزان الاعتدال ٨٣، تهذيب التهذيب ١/١٨٥ ـ ١٨٦، تقريب التهذيب ٩٥.

(٢) ذيل ميزان الاعتدال ٨٣، تهذيب التهذيب ١/١٨٦. وقد ذكر ابن حجر عبارة: «لست» بدل «لا» الأولى. والحديث الذي أشار إليه العراقي، وابن حجر، موجود في السنن الكبرى للنسائي نسخة مراد ملا بتركيا في باب عمل اليوم والليلة، وكذلك في كتاب عمل اليوم والليلة المطبوع، وهو مستل من السنن الكبرى. لكن لا يوجد للنسائي تعليق عليه مطلقاً، فلا أدري من أين أتى به العراقي، وابن حجر!.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال الذهبي: لا يعرف. وقد قال المزي في ترجمة سعيد الراوي عنه: وإبراهيم هذا أظنه ابن سعد، والله أعلم. وقال ابن حجر: يحتمل أن يكون ابن سعد.

تهذيب الكمال ٥١٠، ميزان الاعتدال ١/٧٧، تقريب التهذيب ٩٥.

فإن كان إبراهيم هو ابن سعد الزهري، فقد تقدم في ترجمته أنه ثقة صحيح الحديث في الجملة، وإن لم يكن هو فيكون مجهولاً يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(٣) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/١/٢٢٩، الثقات ٨/١١٥، الضعفاء لابن=

قال النسائي: لا أعرفه[١](*).

٣ ـ س: إسماعيل بن عبد الله بن الحارث[٢] الأزدي،

=الجوزي ١٨ب، تهذيب الكمال ٢/ ٤٥٤ ـ ٤٥٦، ميزان الاعتدال ١/ ١٩٤ ـ ١٩٥، المغني في الضعفاء ١/ ٧٢، ديوان الضعفاء ١٨، الكاشف ١/ ١١١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٧أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣، تقريب التهذيب ١٠٢، خلاصة التذهيب ٢٩.

(١) السنن الكبرى ٢٣٣، تهذيب الكمال ٢/ ٤٥٦، تهذيب التهذيب ١/ ٢٤٢. وقد نقله المزي، وابن حجر عن السنن الكبرى.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المعدِّلون: قال الخطيب: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون: قال أبو علي النيسابوري: متروك الحديث؛ وقال ابن الجوزي: يروي عن مالك ما ليس من حديثه؛ وقال الذهبي في الميزان عقب نقله لقول الخطيب: لا بأس به: قلت: بل هو واهٍ؛ وفي ديوان الضعفاء: متروك؛ وفي الكاشف: وقد لُيِّن؛ وقال ابن حجر: تَكَلَّم فيه بعضهم.

الثقات ٨/ ١١٥، الضعفاء لابن الجوزي ١٨ب، ميزان الاعتدال ١/ ١٩٥، ديوان الضعفاء ١٨، الكاشف ١/ ١١١، تقريب التهذيب ١٠٢.

فقد تفرد الخطيب، وابن حبان بتعديل إسحاق بن عبد الواحد. ورد الذهبي في ميزان الاعتدال حكم الخطيب، ويدخل في رده ذكر ابن حبان له في الثقات. ويبدو أن الصواب في الرجل كونه من المجروحين كما يرى الجمهور، بيد أن هؤلاء اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فأبو علي النيسابوري، والذهبي ـ في الميزان، والديوان ـ تركاه. وسهل القول في جرحه ابن حجر، والذهبي في الكاشف. ولعل حكمهما هو الأنسب، لأن وجود بعض المناكير في حديث إسحاق لا يجعل أمره مطرحاً لكونه من المكثرين كما ذكر أبو زكريا يزيد بن محمد الموصلي ـ فيما نقله المزي في تهذيب الكمال ٢/ ٤٤٥ ـ.

وخلاصة القول: إن إسحاق بن عبد الواحد لَيِّن الحديث، يكتب حديثه للاعتبار. هذا ما ترجح لي، وقول النسائي: «لا أعرفه» يعني به أن مجهول الحال عنده، لا العين. والله أعلم.

(٢) ذكر البخاري في التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٦٥ اسم جده ضمن إسناد، وسماه

البصري[(١)(٢)].

قال النسائي: مجهول، لا نعرفه[(٣)(*)].

= يوسف فقال: «وقال أشْهل بن حاتم، حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن يوسف، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين...».

(١) ذكر البخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان أنه ابن بنت محمد بن سيرين. وقيل: هو ابن أخته.

(٢) ترجمته في: تهذيب الكمال ١/١/٣٦٥، الجرح والتعديل ١/١/١٨٠،الثقات ٨/ ٩٠، تهذيب الكمال ٣/١١٣ ـ ١١٤، ميزان الاعتدال ١/ ٢٣٥، المغني في الضعفاء ١/ ٨٣، الكاشف ١/ ١٢٤، إكمال تهذيب الكمال ١/١١٦أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٠٧، تقريب التهذيب ١٠٨، خلاصة التذهيب ٣٤.

(٣) السنن الكبرى ٨٢، ميزان الاعتدال ١/ ٢٣٥. وقد ذكره الذهبي بلفظ: «لا أعرفه» دون زيادة. لكنه في كتاب المغني في الضعفاء ١/ ٨٣ ذكر عبارة النسائي بتمامها دون حذف أو تصرف.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال أبو علي النيسابوري: صدوق؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق.. لم يصب الأزدي في تضعيفه. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المجرِّحون: قال أبو الفتح الأزدي: ذاهب الحديث.

الثقات ٨/ ٩٠، ميزان الاعتدال ١/ ٢٣٥، الكاشف ١/ ١٢٤، إكمال تهذيب الكمال ١/١١٦أ، تقريب التهذيب ١٠٨.

فقد تفرد أبو الفتح بجرح إسماعيل بن عبد الله الأزدي، وجرحه مردود لكونه مبهماً، ولأن صاحبه معروف بالتسرع والتشدد في الجرح ـ كما تقدم في ترجمة إسماعيل بن رجاء الزُّبَيْدي ـ.

وأما تجهيل النسائي له، فغير معتبر أيضاً مع إمامة أبي عبد الرحمٰن، لأنه إن قصد جهالة العين فقد روى عنه جماعة، وإن أراد جهالة الحال فقد عرفه غيره ووثقه، ومن عَرَف حجة على من لم يعرف.

وكلام المعدلين لم يتفق في المرتبة، فالذهبي قال فيه: ثقة، وأبو علي الحافظ، وابن حجر قالا فيه: صدوق. وذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٣٠٧ أن الأزدي=

٤ ـ س: أَيْفَع[1].

قال النسائي: لا أعرفه[2](*).

=أورد له عن أبان بن أبي عَيَّاش حديثاً منكراً، لكنه قال: «فالحمل فيه على أبان».

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن عبد الله بن الحارث صدوق، حسن الحديث في أقل أحواله. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/٦٣ ـ ٦٤، الضعفاء الكبير ١/١٢٥، الجرح والتعديل ١/١/٣٤١، الثقات ٤/٥٥، الكامل ١/٤١٠، تهذيب الكمال ٣/ ٤٤٢، ميزان الاعتدال ١/٢٨٣، المغني في الضعفاء ١/٩٥، ديوان الضعفاء ٢٦، الكاشف ١/١٤٤، إكمال تهذيب الكمال ١/١٤٦أ ـ ١٤٦ب، تهذيب التهذيب ١/ ٣٩١ ـ ٣٩٢، تقريب التهذيب ١١٧، خلاصة التذهيب ٤٥ ـ ٤٦.

(٢) تهذيب الكمال ٣/٤٤٢، تهذيب التهذيب ١/٣٩٢.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:**

قال البخاري في التاريخ الكبير عقب أثر رواه أَيْفَع عن ابن عمر في الطُّهُور: وهذا منكر؛ وقال العقيلي بعد أن ذكر له حديثاً عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه عاد امرأة من خَثْعم...: لا يتابع عليه، لا يعرف إلا به؛ وقال الذهبي: ضُعِّف؛ وقال ابن حجر: ضعيف.

التاريخ الكبير ٢/١/٦٤، الضعفاء الكبير ١/١٢٥، الكاشف ١/١٤٤، تقريب التهذيب ١١٧.

فلم يذكر أحد في أيفع تعديلاً، إلا إيراد ابن حبان له في كتاب الثقات ساكتاً عنه، وهو متساهل في التوثيق والتعديل.

واستنكار البخاري، والعقيلي لحديثين عليه مؤثر في حاله لقلة أحاديثه، قال ابن عدي في الكامل ٣١ب: «وأيفع هذا يَعِزّ حديثه جداً عن ابن عمر وعن غيره.. ولا أعلم لأيفع عن ابن عمر غيرهما ـ (أي غير الأثر والحديث اللذين أوردهما في ترجمته، وهما اللذان ذكرتهما عن البخاري، والعقيلي) ـ.

وقد أخرج النسائي له أثراً واحداً في السنن الكبرى ـ كتاب عِشْرة النساء، باب ما ينال من الحائض، ٢٤٤ نسخة ملا مراد بإستنبول ـ ولم يعلق عليه شيئاً كما في النسخة المذكورة. إلا أن المزي لما ذكر هذا الأثر في تحفة الأشراف ٤/٣٩١ ـ ٣٩٢ قال عقبه: «قال س: أبو حَرِيز ـ (يعني عبد الله بن حسين الأزدي الراوي عن أيفع) ـ=

٥ ـ د: بُجَيْر بن أبي بُجَيْر الحجازي[(١)].

قال النسائي في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد: ولا عن بُجَير بن أبي بُجَيْر غير إسماعيل بن أمية[(٢)(*)].

= ضعيف الحديث، وأيفع لا أعرفه». فيبدو أن أبا الحجاج نقل هذا عن السنن الكبرى، من نفس المكان الذي استخرج منه الحديث المشار إليه. ولم أجد في جميع النسخة المذكورة من كتاب النسائي ذكراً لأيفع بجرح أو تعديل.

وخلاصة القول: إن أَيْفَع ـ إضافة إلى تفرد أبي حَرِيْز الأزدي بالرواية عنه ـ له مناكير على قلة حديثه، وقد ضعفه الذهبي، وابن حجر. ومن كان هذا حاله كان الطرح لحديثه أولى من تسهيل الجرح فيه، لكني لمَّا لم أجد من صرح من الأئمة بضعفه الشديد تحرجت من الحكم عليه بذلك.

فأيفع إذاً ضعيف الحديث ـ في أحسن أحواله ـ يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥٣، تاريخ البادي عن ابن معين ٤٣، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٣٩، مجموعة رسائل للنسائي ٥٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٢٥، الثقات ٤/ ٨٢، تصحيفات المحدثين ٢/ ٦٩٠، المؤتلف والمختلف ١/ ١٥١، الإكمال ١/ ١٩١ ـ ١٩٢، تهذيب الكمال ٤/ ٩ ـ ١١، ميزان الاعتدال ١/ ٢٩٧، الكاشف ١/ ١٤٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤١٨، تقريب التهذيب ١٢٠، خلاصة التذهيب ٥٤.

(٢) مجموعة رسائل للنسائي ٥٩، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٣أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤١٨. لكن مُغُلْطاي، وابن حجر أشارا إلى قول النسائي دون ذكر للفظه.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري: لم أسمع أحداً يحدث عنه إلا إسماعيل بن أمية؛ وفي رواية البادي: ما أدري من هو، لا أعرفه؛ وقال ابن المديني: مجهول؛ وقال أبو داود: لا أعلم حدث عنه غير إسماعيل بن أمية؛ وقال ابن القطان: حاله مجهولة؛ وقال ابن حجر: مجهول.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥٣، تاريخ البادي عن ابن معين ٤٣، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤١٨، تقريب التهذيب ١٢٠. =

٦ ـ ص: الحارث بن مالك(١).

قال النسائي: لا أعرفه(٢)(*).

= فقد اتفق النقاد المذكورون على أن بُجَيْر بن أبي بُجَيْر مجهول العين، اللهم إلا ابن المديني حيث أراد بإطلاق الجهالة فيه جهالة الحال كما هو ظاهر من بقية كلامه، قال ـ كما في تهذيب التهذيب ١/ ٤١٨ ـ: «روى عنه إسماعيل بن أمية، ورَوْح بن القاسم حديث أبي رِغال، وهو من أهل الطائف، مجهول، لم يرو عنه غيرهما». وقد تعقب ابن حجر في كتابه المذكور ما ذكره ابن المديني من رواية اثنين عنه، فقال: «قال أبو داود: حدث روح بن القاسم عن إسماعيل، عن بُجَيْر. فتبين أنه ليس له راو غير إسماعيل». وابن المديني قد جمع ترجمة بُجَيْر هذا مع ترجمة أخرى.

وقد ذكر ابن حبان بُجَيْراً في كتاب الثقات، وهذا تساهل منه. ولينظر لزاماً رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل لعداب الحمش ٧١ ـ ٧٢.

وخلاصة القول: إن بُجَيْراً الحجازي مجهول العين، لأنه لم يرو عنه سوى إسماعيل بن أمية، ولم يوثق. ومجهول العين ضعيف الحديث، يكتب حديثه للاعتبار. لكن المِزي حسَّن حديثه الذي أخرجه له أبو داود في قصة أبي رِغال ـ سنن أبي داود، كتاب الخَرَاج والإمارة والفيء، باب نبش القبور العادية يكون فيها المال، ٣/ ١٨١ ـ فقال في تهذيب الكمال ٤/ ١١: «وهو حديث حسن عزيز». ولم يخرج له أبو داود غير هذا الحديث. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تهذيب الكمال ٥/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨، ميزان الاعتدال ١/ ٤٤١، المغني في الضعفاء ١/ ١٤٣، الكاشف ١/ ١٩٧، تهذيب التهذيب ٢/ ١٥٦، تقريب التهذيب ١٤٧، خلاصة التذهيب ٦٨.

تنبيه: سقطت هذه الترجمة من طبعة ديوان الضعفاء.

(٢) السنن الكبرى ٢٢٢ ـ في كتاب الخصائص ـ، والخصائص المطبوع ٦٢، تهذيب الكمال ٥/ ٢٧٨، تهذيب التهذيب ٢/ ١٥٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال الذهبي: لا يعرف؛ وقال ابن حجر، وصفي الدين الخزرجي: مجهول.

ميزان الاعتدال ١/ ٤٤١، المغني في الضعفاء ١/ ١٤٣، تقريب التهذيب ١٤٧، خلاصة التذهيب ٦٨.

فقد اتفق الأئمة جميعهم على أن الحارث بن مالك مجهول العين، لأنه لم يرو =

٧ ـ س: حَسَّان بن الضَّمْرِي، وهو حَسَّان بن أبي الضَّمْرِي، وهو حسان بن عبد الله، وهو حسان الضَّمْرِي، الشامي، المُخَضْرم[١].

قال النسائي: ليس بالمشهور[٢](*).

٨ ـ سي: حُصَيْن[٣] بن منصور بن حَيَّان الأَسَدي، الكوفي[٤].

= عنه إلا عبد الله بن شريك العامري. والمجهول الذي لم يوثق ضعيف الحديث في أحسن أحواله. والله أعلم.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٣١، معرفة الثقات ١/ ٢٩٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٣٤، الثقات ٤/ ١٦٤، تهذيب الكمال ٦/ ٣٠ ـ ٣١، ميزان الاعتدال ١/ ٤٧٩، الكاشف ١/ ٢١٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٤٦ب، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥٠، تقريب التهذيب ١٥٨، خلاصة التذهيب ٧٦.

(٢) السنن الكبرى ٢٣٢، تهذيب الكمال ٦/ ٣٠، ميزان الاعتدال ١/ ٤٧٩، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه:

قال العجلي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

معرفة الثقات ١/ ٢٩٢، الثقات ٤/ ١٦٤، تقريب التهذيب ١٥٨.

فقد اتفق النُّقَّاد على أن حسان بن الضَّمْرِي ثقة مطلقاً، لذا لا يضره انفراده أبي إدريس الخَوْلاني بالرواية عنه. لكن لو اعتبرنا قول النسائي مع ما عرف عن العجلي، وابن حبان من تساهل في التوثيق ـ خاصة وأن ابن حجر تبعهما ـ لعددنا الرجل في الدرجة التالية للتوثيق المطلق.

وخلاصة القول: إن حسان بن الضَّمْرِي صدوق، حسن الحديث في أقل أحواله، وهو الأحوط. وقد يكون ثقة، صحيح الحديث. والله أعلم.

(٣) سَمَّاه الأكثرون: حُصين بن منصور. وخالف النسائي، فذكره في السنن الكبرى ٢٦٢ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ١٩٥ ضمن إسناد باسم: «حُصَيْن بن عاصم بن منصور الأَسَدي». فهذه الزيادة غير محفوظة، بل هي وهم. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار ٢/ ٢/ ٥٨٢. وقد زعم البعض أن الذي في كتاب النسائي: «حُصَيْن، عن عاصم بن منصور الأَسَدي». وليس هذا بشيء.

(٤) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٠ ـ ١١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٩٧، =

قال النسائي: مجهول(١)(*).

٩ ـ حُميد بن مالك(٢) بن سُحَيْم اللَّخْمي، الكوفي(٣).

= الثقات ٨/ ٢٠٨، تهذيب الكمال ٦/ ٥٤٣ ـ ٥٤٥، ١٣/ ٥٤٥، ميزان الاعتدال ١/ ٥٥٤، ٥٥٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٨، ديوان الضعفاء ٦٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٩٠ ـ ٣٩١، ٥/ ٥٨، تقريب التهذيب ١٧١، خلاصة التذهيب ٨٦.

(١) السنن الكبرى ٢٦٢ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ١٩٥.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُعَدِّلون: قال ابن حجر: مقبول. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَهِّلون: قال الذهبي في ميزان الاعتدال لما ذكره مع آخرين: لا يُدرى من هم؛ وقال فيه أيضاً: لا يُعْرفون؛ وفي موضع من المغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء: مجهول؛ وفي موضع آخر من المغني: لا يُدرى من هو؛ وفي موضع آخر من الديوان: نكرة، لا يُعرف.

الثقات ٨/ ٢٠٨، ميزان الاعتدال ١/ ٥٥٤، ٥٥٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٨، ديوان الضعفاء ٦٦، تقريب التهذيب ١٧١.

فهذا الرجل لا يُعرف إلا في حديث رواه عن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن أبي حُسين المكي، ورواه عنه عبد الرحمٰن بن محمد المُحاربي وحده، فهو على هذا مجهول العين، وإن كان ابن حبان أورده في الثقات، وقاعدته معروفة في الاحتجاج بمن لا يُعرف. وقد تساهل ابن حجر أيضاً بقوله فيه: «مقبول»، خاصة وأن حُصيناً خُولف في إسناد حديثه. ينظر عمل اليوم والليلة للنسائي ١٩٥ ـ ١٩٦.

وأنبه إلى أن كلمة: «مجهول» التي ذكرها الذهبي في المغني هي لأبي حاتم حسب اصطلاح الذهبي في إطلاق هذه العبارة دون عزوها لقائل، ففي ترجمة أبان بن عمر الوالِبي من الكتاب المذكور ٧: «مجهول. وكل من أقول: مجهول، فهو قول أبي حاتم فيه». لكني لم أجد هذه العبارة فيه في كتاب الجرح والتعديل.

وخلاصة القول: إن حُصين بن منصور الأَسَدي مجهول ـ كما قال النسائي ـ يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(٢) كذا سمى أباه عامة العلماء، وقال ابن حجر في لسان الميزان ٢/ ٣٦٦: «وقد نسبه الدارقطني في السنن: حميد بن عبد الرحمن بن مالك. وكذا ذكره في الضعفاء العقيلي، والساجي». لكن الذي رأيته في كتاب العقيلي هو ما ذكره العامة.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٦٦، المعرفة والتاريخ ٢/ =

قال النسائي في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد: ولا عن عبد العزيز بن عبيد الله، وحُميد بن مالك غير إسماعيل بن عَيَّاش[1](*).

= ٤٥٠، مجموعة رسائل للنسائي ٥٨ ـ ٥٩، الضعفاء الكبير ١/ ٢٦٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٢٨، الكامل ٢/ ٦٩٤ ـ ٦٩٥، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٧٤، الضعفاء لابن الجوزي ٤٢أ، ميزان الاعتدال ١/ ٦١٦،المغني في الضعفاء ١/ ١٩٥، ديوان الضعفاء ٧٦، لسان الميزان ٢/ ٣٦٦.

(١) مجموعة رسائل للنسائي ٥٧، ٥٨ ـ ٥٩، الكامل ٨٢أ،ميزان الاعتدال ١/ ٦١٦. لكن اللفظ المذكور للأول، وأما لفظ ابن عدي: «لا يعلم أحد روى عنه غير إسماعيل بن عَيَّاش». ولفظ الذهبي: «لا أعلم روى عنه غير إسماعيل بن عَيَّاش».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن معين في رواية الدوري: عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صُهيب، وحُميد بن مالك اللَّخْمي ضعيفان، لم يُحدث عنهما إلا إسماعيل بن عَيَّاش؛ وقال أبو زرعة: ليس بقوي، ضعيف الحديث؛ وقال الفسوي: عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب، وحميد بن مالك اللَّخْمي... وهما ضعيفان؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له عدة أحاديث رواها عنه ابن عياش، وغيره: ولحميد بن مالك مما يروي عنه ابن عَيَّاش غير ذكرته، وهو قليل الحديث، وقول ابن معين، والنسائي أنه يحدث عنه ابن عياش. وقد ذكرته عن غير ابن عياش ممن روى عنه: الربيع بن حُميد، والمُسَيَّب بن شريك، ومعاوية بن حفص. وأحاديثه مقدار ما يرويه منكر؛ وقال الأزدي: متروك؛ وقال البيهقي: مجهول؛ وقال عبد الحق الإشْبيلي: ضعيف؛ وقال ابن الجوزي في التحقيق ـ كما في نصب الراية ـ لما ذكره مع آخرين: كلهم ضعفاء.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٦٦، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٥٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٢٨، الكامل ٢/ ٦٩٥،السنن الكبرى للبيهقي ٧/ ٣٦١، ١٠/ ٤٧، الضعفاء لابن الجوزي ٤٢أ، نصب الراية ٣/ ٢٣٥.

فقد أطبق النقاد على جرح حُميد بن مالك، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم ترك حديثه، والبعض الآخر سَهَّل القول في جرحه. ولعل الصواب فيه ما ذهب إليه الأولون، لأن عامة حديثه منكر، مع قلته كما ذكر ابن عدي ـ وهو الخبير ـ. =

١٠ - بخ م قد: خالد بن غَلَّاق[1] أبو حَسَّان العَيْشي، أو القَيْسي، البصري[2].

قال النسائي: لا نعلم أحداً روى عنه غير الجُرَيْري[3](*).

= وأما ما ادعاه النسائي، وغيره من أنه لم يرو عنه إلا إسماعيل بن عَيَّاش فغير مستقيم، لأن ابن عدي ذكر رواية جماعة عنه، لذا فتجهيل البيهقي له مردود.

وقولا أبي زرعة، وأبي حاتم لعلهما أرادا بهما الضعف الشديد، لأنهما استعملاهما كثيراً في المتروكين - ينظر ترجمة إبراهيم بن يزيد الخُوزي، وإسماعيل بن يعلى الثَّقَفي، وأيوب بن سَيَّار الفَيْدي -.

وأما قول ابن معين فيعني به الترك - كما سبق في ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش -.

وخلاصة القول: إن حُميد بن مالك اللَّخْمي مُطَّرَح، لا يُكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار. وهو معروف، غير مجهول. والله أعلم.

(١) كذا بفتح الحرف الأول، لكن العلماء اختلفوا في هذا الحرف، فقال الأكثرون: هو غين معجمة. وقال بعضهم: عين مهملة. وقد زعم الخزرجي في خلاصة التذهيب ١٠٢ أنه بمعجمة مكسورة، ولم يتابع عليه.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/١٨٩، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٥، التاريخ الكبير ١/٢/١٦٦، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٢٥٤، مجموعة رسائل للنسائي ٥٨، الجرح والتعديل ٢/١/٣٤٦، الثقات ٤/٢٠٣، تصحيفات المحدثين ٣/ ١٠٨٢، المؤتلف والمختلف ٤/١٨٠٤، رجال صحيح مسلم ١/١٨٦، الإكمال ٧/ ٣١، تهذيب الكمال ٨/١٤٨ - ١٥٠، الكاشف ١/٢٧٣، القاموس - باب القاف، فصل الغين - ١١٨٢، تهذيب التهذيب ٣/١١١ - ١١٢، تقريب التهذيب ١٩٠، خلاصة التذهيب ١٠٢.

(٣) مجموعة رسائل للنسائي ٥٨، والجُرَيْري هو سعيد بن إياس.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ - المُعَدِّلون: قال ابن حجر: مقبول. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب - المُلَيِّنون: قال ابن معين في رواية الدوري: لم يُحَدِّث عن خالد بن علاق إلا الجُرَيْري.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٥، الثقات ٤/٢٠٣، تقريب التهذيب ١٩٠. =

١١ ـ د: خالد بن الفِزْر[١] البصري[٢].

قال النسائي: لا نعلم أحداً روى عنه غير الحسن بن صالح[٣](*).

= ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في تهذيب التهذيب ٣/ ١١٢: «وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث». فكلمة: ثقة، لا توجد في المطبوع من الطبقات الكبرى، لذا لم أثبتها في الأصل.

ثم أقول: زعم ابن معين، ومن بَعْدِهِ النسائي أن خالداً لم يرو عنه إلا سعيد بن إياس الجُرَيْري، مع أنه قد روى عنه أيضاً أبو السَّلِيل ضُرَيْب بن نُقَيْر، فانتفت جهالة عينه. وأما حاله فمعروفة حيث مشى أمره بعض الأئمة، وإن ثبت توثيق ابن سعد له فحسبك. وأقل أحواله أن يكون كما قال ابن حجر. وأرجو أن يكون صدوقاً، حسن الحديث لعدم وجود المناكير في حديثه. والله أعلم.

(١) بفتح الفاء، أو كسرها، وسكون الزاي بعدها راء. وقد زعم ابن حجر في تقريب التهذيب ١٩٠ أنه بسكون الراء بعدها زاي، إلا أنه اعتمد الأول في تبصير المنتبه ٣/ ١٠٧٧.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٥، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٦٦، مجموعة رسائل للنسائي ٥٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٤٦، الثقات ٤/ ٢٠٧، المؤتلف والمختلف ٤/ ١٩٢١، الإكمال ٧/ ٦٥، الضعفاء لابن الجوزي ٤٥أ، تهذيب الكمال ٨/ ١٥٠ ـ ١٥١، ميزان الاعتدال ١/ ٦٣٧، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٥، ديوان الضعفاء ٨٢، الكاشف ١/ ٢٧٣، تهذيب التهذيب ٣/ ١١٢، تقريب التهذيب ١٩٠، تبصير المنتبه ٣/ ١٠٧٧، خلاصة التذهيب ١٠٢.

(٣) مجموعة رسائل للنسائي ٥٧.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُعَدِّلون: قال أبو حاتم: شيخ؛ وقال الذهبي: صدوق؛ وقال ابن حجر: مقبول. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال الدوري في تاريخه: سألت يحيى: من خالد بن الفِزْر؟ قال يحيى: يروي عنه حسن بن صالح، ما سمعت أحداً يروي عنه غيره. ولم أر ليحيى فيه رأياً؛ وقال ابن معين في رواية الدوري أيضاً ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس بذاك؛ وقال ابن حزم: مجهول.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٤٦، الثقات ٤/ =

١٢ ـ د س: خَطَّاب بن القاسم أبو عمر الحَرَّاني، القاضي[1].

قال النسائي: لا علم لي به[2](*).

= ٢٠٧، المحلى ٧/ ٤٧٤، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٥، تقريب التهذيب ١٩٠.

فخالد بن الفِزْر لا يُعرف عنه راو سوى الحسن بن صالح بن حَيّ، ومع هذا فقد مشى حاله أبو حاتم المتشدد، وتبعه ابن حجر، ورفع الذهبي أمره فقال فيه: صدوق. فانتفت عنه الجهالة، وثبتت له العدالة، لكن ليس هو ممن يحتج به مطلقاً، لأن في بعض حديثه شيئاً في جنب قلة روايته. وقول ابن معين الذي نقله ابن أبي حاتم لا يوجد في المرتب من تاريخ الدوري، بل فيه ما ينفيه، لذا نقله المزي في تهذيب الكمال ٨/ ١٥١ بصيغة التمريض.

وخلاصة القول: إن خالد بن الفِزْر محله الصدق، يكتب حديثه للاختبار، ولا يحتج به مطلقاً. وقد يكون أرفع من ذلك، لكن الذي اعتمدته هو الراجح في نظري. والله أعلم.

(١) ترجمته في: تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٥، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٠١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٨٦، الثقات ٨/ ٢٣٢، تهذيب الكمال ٨/ ٢٦٩ ـ ٢٧١، ميزان الاعتدال ١/ ٦٥٦، الكاشف ١/ ٢٨١، الاغتباط بمن رمي بالاختلاط ٤٥ ـ ٤٦، تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٦ ـ ١٤٧، تقريب التهذيب ١٩٤، خلاصة التذهيب ١٠٥، الكواكب النيِّرات ١٥١ ـ ١٥٤.

(٢) تهذيب الكمال ٨/ ٢٧١، ميزان الاعتدال ١/ ٦٥٦، تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٧.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلُون: قال ابن معين في رواية الدارمي، وأبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم: ثقة؛ وقال أبو حاتم: يكتب حديثه؛ وقال ابن حجر: ثقة، اختلط قبل موته. وذكره ابن حبان في الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون: قال أبو زرعة في رواية البَرْذعي ـ كما في تهذيب الكمال ـ: منكر الحديث، يقال: إنه اختلط قبل موته.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٥، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٨٦، الثقات ٨/ ٢٣٢، تهذيب الكمال ٨/ ٢٧٠، تقريب التهذيب ١٩٤.

فقد نقل المزي عن البَرْذعي، عن أبي زرعة قوله فيه: «منكر الحديث، يقال: إنه اختلط قبل موته». فهذا لم أجده في سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة، والمشهور عن =

١٣ ـ د س: **زُمَيْل بن عباس**[١] **القُرشي، الأسَدي مولاهم، المدني**[٢].

قال النسائي: ليس بالمشهور[٣](*).

=أبي زرعة توثيقه المطلق لخَطّاب. ولو قطعنا بصحة ذاك القول عن أبي زرعة، لقلنا: إنه أراد النكارة في حديث واحد فقط، ولعله الحديث الذي رواه عن خُصَيْف بن عبد الرحمٰن، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ دخل على عائشة وحفصة، وهما صائمتان، ثم خرج، فرجع وهما تأكلان... إلى آخره. وقد علق النسائي عليه بقوله ـ كما في تهذيب الكمال ٨/ ٢٧١ ـ: «هذا حديث منكر، وخُصَيْف ضعيف في الحديث، وخَطّاب لا علم لي به». فكأنه جعل النكارة فيه من غير خَطّاب. وأما الجملة الأخيرة من قول أبي زرعة الذي رواه البَرْذعي ـ حسبما زعم المزي ـ فليس فيها جزم باختلاطه قبل موته. لذا فإنه يصار إلى قول أبي زرعة المشهور الموافق لحكم الجمهور.

وبهذا يتبين أن الصواب في خَطّاب التعديل، بَيْد أن المعدلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالجمهور وثقوه مطلقاً، اللهم إلا ابن حجر حيث قال: «ثقة، اختلط قبل موته». معتمداً في العبارة الأخيرة على ما نُقل عن أبي زرعة، وقد بَيَّنت ما فيه. وشذ أبو حاتم المتشدد فقال: «يكتب حديثه». وهذه العبارة استعملها في جماعة من الثقات كما تقدم في ترجمة الأَخْضر بن عجلان البصري.

وخلاصة القول: إن خَطّاب بن القاسم الحراني ثقة، صحيح الحديث في الجملة. والنسائي لم يعرف حاله، ومن عرف حجة على من لم يعرف. والله أعلم.

(١) ينظر إكمال تهذيب الكمال ٤٠أ.

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/١/ ٤٥٠، الضعفاء الكبير ٢/ ٨٣، الجرح والتعديل ٢/١/ ٦٢٠، الثقات ٦/ ٣٤٧، الكامل ٣/ ١٠٨٩ ـ ١٠٩٠، المؤتلف والمختلف ٢/ ١١٢٦ ـ ١١٢٧، الإكمال ٤/ ٩٣، تكملة الإكمال ٢/ ٧١٦، تهذيب الكمال ٩/ ٣٨٩ ـ ٣٩١، ميزان الاعتدال ٢/ ٨١، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤١، ديوان الضعفاء ١١٠، الكاشف ١/ ٣٢٥، إكمال تهذيب الكمال ٤٠أ ـ ٤٠ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠، تقريب التهذيب ٢١٧، خلاصة التذهيب ١٣٠.

(٣) السنن الكبرى ٨٥، تهذيب الكمال ٩/ ٣٩٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: ذكره ابن حبان في الثقات. =

....

= **ب ـ المُجَرِّحُون والمُلَيِّنون**: قال أحمد بن حنبل في رواية مهنا: لا أدري من هو؛ وقال البخاري: زُمَيْل بن عباس مولى عُروة بن الزبير القرشي، عن عروة، روى عنه يزيد بن الهاد ـ (يعني يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد) ـ. . . ولا يُعرف لزُمَيْل سماع من عروة، ولا ليزيد من زُمَيْل، ولا تقوم به الحجة؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: لايُعرف لزُمَيْل سماع من عروة، ولا ليزيد من زُمَيْل، ولا تقوم به الحجة؛ وقال الخَطَّابي: مجهول؛ وقال الذهبي في المغني: تُكُلم فيه لجهالته؛ وفي ديوان الضعفاء: مجهول، متكلم فيه؛ وفي الكاشف: فيه شيء؛ وقال ابن حجر: مجهول.

التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٥٠، الثقات ٦/ ٣٤٧، معالم السنن ٢/ ١٣٥، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤١، ديوان الضعفاء ١١٠، الكاشف ١/ ٣٢٥، إكمال تهذيب الكمال ٤٠ب، تقريب التهذيب ٢١٧.

فقد تفرد ابن حبان بتعديل زُمَيْل، ولا يخفى ما لابن حبان من تساهل في النقد. هذا، وقال ابن عدي في الكامل ٣/ ١٠٩٠: «وحديث عُروة، عن عائشة ـ (أُهْدي لي ولحفصة. . .) ـ معروف بزُمَيْل هذا، وإسناده فلا بأس به». فإن كان أراد تعديل زُمَيْل فلا يقبل منه، لاتفاق المتقدمين، وأكثر المتأخرين على تجهيله، وتليينه. خاصة وأن الحديث الذي أشار إليه ابن عدي ضَعَّفه، وتكلم فيه أكثر النُّقَّاد ـ ينظر الضعفاء الكبير ٢/ ٨٣، ومعالم السنن ٢/ ١٣٥، والسنن الكبرى للبيهقي ٤/ ٢٨١، وميزان الاعتدال ٢/ ٨١، وفتح الباري ٤/ ٢١٢ ـ. وقد استُنْكر على زُميل غير هذا الحديث أيضاً مع كونه قليل الرواية.

ولم يرو عن زُمَيْل إلا يزيد بن عبد الله بن الهاد، وادعى البخاري أنه لا يُعرف ليزيد سماع من زُمَيْل، لكن يوجد التصريح بالسماع في السنن الكبرى ٨٥. وذكر البخاري أيضاً أنه لا يُعْرف لزُمَيْل سماع من عُروة.

وخلاصة القول: إن زُمَيْل بن عباس مجهول، وفي حديثه نكارة، فيكتب عنه للاعتبار. والله أعلم.

الفصل الثاني

منهج النسائي في التجهيل

إن مما ينبغي إيضاحه قبل الشروع في بيان منهج النسائي في التجهيل هو موضوع الجهالة، وأقسامها، وحكم رواية أهلها.

فالمجهول على قسمين: مجهول العين، ومجهول الحال.

وقد عَرَّف أبو بكر الخطيب القسم الأول بقوله: «المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد»[١]. ثم زاد الأمر توضيحاً فقال: «وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم... إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه، وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك»[٢].

فهذا القول من الخطيب هو الأصل الذي عليه الأكثرون[٣]. وقد توسع في تحقيق هذه المسألة بعض الأئمة المتأخرين كابن القطان، والذهبي، وابن حجر، مقررين ارتفاع الجهالة وثبوت العدالة لمن زكاه أحد أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه، قال ابن حجر: «فإن سُمي الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم ـ (يعني مثله في عدم قبول حديثه) ـ إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه

(١) الكفاية في علم الرواية ١٤٩.

(٢) المصدر السابق ١٥٠.

(٣) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية ٥٠أ.

على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك»[١].

وأما مجهول الحال فهو على قسمين أيضاً:

١ ـ مجهول الحال في العدالة ظاهراً وباطناً: وهو من عرفت عينه برواية عدلين عنه إلا أنه لم يُصَرَّح بتزكيته، ولم يُعلم عدم المفسِّق فيه. وروايته غير مقبولة عند الجمهور.

٢ ـ مجهول الحال في العدالة باطناً لا ظاهراً، ويسمى المستور: وهو من عرفت عينه برواية عدلين عنه، وعلم عدم المفسِّق فيه، لكن لم يُصَرَّح بتزكيته. وقد اختار قبول روايته جماعة من الأئمة.

وأشرع الآن في الكلام عن منهج النسائي في التجهيل فأقول: إن لأبي عبد الرحمٰن رسالة مفردة في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد. وليس بلازم عنده أن يكون الموصوف بذلك مجهولاً، لأنه ذكر بعض الرجال في تلك الرسالة، وأطلق القول بتوثيقهم في موضع آخر ـ ينظر ترجمة ثابت بن قيس الزُّرَقي، وخُليد بن جعفر الحَنَفي ـ، لذا أثبت من هذه صفته في قسم التوثيق، وأما من لم يذكرهم إلا في الرسالة المشار إليها فإني أدرجتهم في قسم التجهيل وإن لم يكونوا جميعاً من المجهولين حقيقة.

وقد أشار الذهبي إلى طريقة النسائي في تزكية جماعة ممن لم يرو عنهم غير واحد فقال: «أبو هِند البَجَلي عن معاوية لا يُعرف، لكن احتج به النسائي على قاعدته، روى عبد الرحمٰن بن أبي عَوْف عنه»[٢]. أي أن قاعدته الاحتجاج بمن لم يرو عنه إلا واحد إذا تبينت له ثقته. وأقر

(١) نُخبة الفِكر في مصطلح أهل الأثر وشرحها ٢٤.

(٢) ميزان الاعتدال ٤/ ٥٨٣.

النسائيّ على ذلك جماعة من المحققين منهم الذهبي إذ قال في ترجمة أَسْقع بن أَسْلع: «ما علمت روى عنه سوى سُويد بن حُجَيْر الباهلي، وثقه مع هذا يحيى بن معين، فما كل من لا يُعْرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل»[١]. وقال أيضاً في ترجمة أبي عُمير بن أنس بن مالك: «تفرد عنه أبو بشر، قال ابن القطان: لم تثبت عدالته. وصحح حديثه ابن المنذر وابن حزم وغيرهما، فذلك توثيق له»[٢]. وقال ابن حجر في ترجمة أحمد بن يحيى بن محمد الحَرَّاني: «بل يكفي في رفع جهالة عينه رواية النسائي عنه، وفي التعريف بحاله توثيقه له»[٣]. وقال السخاوي: «وبالجملة فرواية إمام ناقل للشريعة لرجل ممن لم يرو عنه سوى واحد في مقام الاحتجاج كافية في تعريفه وتعديله»[٤]. فدل هذا على أن صنيع النسائي ليس بشاذ، وإنما هو رأي فريق جليل من المتقدمين والمتأخرين.

وألفاظ التجهيل عند أبي عبد الرحمٰن[٥] هي: مجهول لا نعرفه[٦]، مجهول[٧]، لا أعرفه[٨]، ....

---

(١) ميزان الاعتدال ١/ ٢١١.

(٢) المصدر السابق ٤/ ٥٥٨.

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ٨٩.

(٤) فتح المغيث ١/ ٢٩٧.

(٥) أعني في القسم المخصص للدراسة والمقارنة.

(٦) قاله في إسماعيل بن عبد الله الأزدي وحده.

(٧) قاله في حُصَيْن بن منصور الأسَدي. وقد قاله أيضاً في جماعة قليلة من غير القسم المقرر للدراسة كقَبيصة بن الهُلْب الطَّائي، ووهب بن جابر الخَيْواني كما في تهذيب الكمال ١١٢٠، ١٤٧٨.

(٨) قاله في إسحاق بن عبد الواحد القُرشي، وأَيْفَع، والحارث بن مالك. وقال في إبراهيم: «لا أعرف سعيداً ولا إبراهيم». وقد قال في جماعة قليلة من غير القسم=

ليس بالمشهور[١]، لا أدري ما هو هو مجهول[٢]، لا نعلم أحداً روى عنه غير فلان[٣]، لا أدري ما هو[٤]، لا علم لي به[٥]، ليس لي به علم وقد كتبت عنه[٦]، كتبت عنه ولم أقف عليه[٧].

ودونك دراسة هذه الألفاظ من خلال القسم المقرر وغيره: أكثر عبارات التجهيل استعمالاً عند النسائي هي: لا نعلم أحداً روى عنه غير فلان، ونحوها، ثم لا أعرفه، ثم ليس بالمشهور، وكذلك مجهول، ثم

= المدروس: «لا أعرفه». واستعمل في غيرما واحد عبارة: «ليس بمعروف» كَشَهْم بن المعتمر كما في السنن الكبرى ٢٥٦.

(١) قاله في حَسَّان بن الضَّمْري، وزُمَيْل بن عباس. وقاله أيضاً في جماعة من غير القسم المخصص للدراسة، وقد قال في واحد منهم وهو عبد الملك بن نافع الشَّيباني كما في السنن الكبرى ١٣٣، والمجتبى ٨/ ٣٢٤: «ليس بالمشهور ولا يحتج بحديثه». وقال في غيرما واحد: «ليس بذاك المشهور» منهم يعلى بن مَمْلَك كما في السنن الكبرى ٣٦. وقال في عبد الرحمٰن بن جابر بن عبد الله الأنصاري كما في مطبوعة السنن الكبرى ٤/ ٣٢٠: «ليس بهذه الشهرة».

(٢) قاله في زائدة بن أبي الرُّقاد وحده.

(٣) قاله في خالد بن غَلَّاق، وخالد بن الفِزْر، وقال نحو ذلك في بُجَيْر بن أبي بُجير، وحُميد بن مالك.

(٤) قاله في إسحاق بن إسماعيل المَذْحِجي. وقد قاله أيضاً في غير القسم المدروس في محمد بن سعيد بن حماد الأنصاري الحرّاني كما في المعجم المشتمل ٢٤١. وقال في الصَّلْت بن قُوَيْد كما في ميزان الاعتدال ٢/ ٣١٩: «لا أدري كيف هو، حديثه منكر».

(٥) قاله في خَطَّاب بن القاسم الحَرَّاني. وقاله أيضاً في ترجمة عبد الرحمٰن بن جابر بن عبد الله كما في السنن الكبرى ١٩١ وهو في القسم غير المدروس.

(٦) قاله في إبراهيم بن مرزوق الأموي. واقتصر على العبارة الأولى: «ليس لي به علم» في محمد بن الحسين بن القاسم البصري كما في لسان الميزان ٥/ ١٤٦ وهو في القسم غير المدروس.

(٧) قاله في إسحاق بن إسماعيل المَذْحِجي وحده.

ليس بمعروف، وكذلك ليس بذاك المشهور، وكذلك ليس بمشهور، وكذلك لا أدري ما هو، ثم باقي العبارات التي وردت مرة واحدة وقد سبق ذكرها في المتن والحاشية.

فالذين اقتصر النسائي على إيرادهم في رسالته: «تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد» من القسم المقرر للدراسة هم أربعة فقط، أولهم بُجير بن أبي بُجَيْر، وهو مجهول العين لكونه لم يرو عنه إلا واحد ولم يوثق ولم يجرح. ولا يغتر بذكر ابن حبان له في الثقات لأنه أدرج فيه جماعات كبيرة ممن لم يرو عنه إلا واحد ولم يعرف بجرح ولا تعديل. ويبدو أن جهالة العين ترتفع عنده برواية واحد، ويرى أيضاً أن انتفاء الجهالة مستلزم لثبوت العدالة فيمن لم يتبين فيه جرح أو نكارة في حديثه ـ لكن لا ترتفع الجهالة عنده برواية واحد ضعيف ـ. فهذا المسلك من ابن حبان لم يرتضه أكثر النقاد المحققين لما فيه من تساهل عجيب. وأما الرجل الثاني: فهو حُميد بن مالك، وقد روى عنه جماعة خلافاً لما زعم النسائي، وهو معروف عند الأئمة بالجرح، وتبين لي أنه مُطَّرح الحديث. والرجل الثالث: هو خالد بن غَلَّاق، وقد روى عنه اثنان خلافاً لما ذكر النسائي، وتبين لي أنه من أهل العدالة ليس إلا. والرجل الأخير: هو خالد بن الفِزْر الذي لم يرو عنه غير الحسن بن صالح بن حيّ، لكن مشّى أمره بعض الأئمة، وفي مقدمتهم أبو حاتم، لذا فإن جهالة العين مرتفعة عنه، والعدالة ثابتة له.

وأما الذين قال فيهم النسائي: «لا أعرفه» ونحو هذه العبارة فهم أربعة في القسم المدروس، أولهم مجهول العين إن لم يكن إبراهيم بن سعد الزُّهري الثقة المشهور. والثاني لين الحديث، ولعل النسائي أشار بقوله فيه إلى جهالة حاله عنده، لا جهالة عينه لرواية جماعة عنه. وأما

الثالث فإنه من المجروحين لنكارة في حديثه إضافة إلى كونه لم يرو عنه إلا واحد، وهو مجهول العين عند النسائي. وأما الأخير فهو مجهول العين باتفاق. والذين قال فيهم النسائي تلك العبارة في غير القسم المخصص للدراسة أربعة أيضاً أحدهم مجهول الحال عند النسائي، والباقون مجهولو العين عنده فيما يبدو.

والذين قال فيهم أبو عبد الرحمٰن: «ليس بالمشهور» هم اثنان في القسم المدروس، وكلاهما مجهول العين عنده كما يظهر، وقد اخترت في الأول التوثيق والتعديل لثناء بعض الأئمة عليه. وكل من أفرد النسائي فيهم عبارة: «ليس بالمشهور» أو: «ليس بمشهور» أو: «ليس بذاك المشهور» في غير القسم المخصص للدراسة هم ممن لم يرو عنهم إلا واحد، فكأنهم عنده مجهولو العين، وقد ذكرهم ابن حبان في كتاب الثقات، ولا يغتر بذلك كما سبق، لكن توثيق أبي زرعة لأحدهم يحتم العدول إليه، لأن من عرف حجة على من لم يعرف.

ولا تفوتني الإشارة هنا إلى أن النسائي قال في رجلين: «مشهور الحديث» أحدهما في القسم المخصص للدراسة، وهو حفص بن حسان الذي ذكرته في قسم التعديل، والآخَر هو يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري. فالأول تفرد بالرواية عنه جعفر بن سليمان الضُّبعي، ويُعرف بحديث واحد صحيح المتن رواه عن الزهري عن عُروة عن عائشة، والمشهور عن عَمْرَة بدل عُروة. فكأن أبا عبد الرحمٰن أراد بتلك اللفظة الإشارة إلى صحة حديثه في القطع من غير تعرض إلى ذاك الاختلاف، ولا إلى شهرة حفص في نفسه. وأما الآخر فقد روى عنه أسامة بن زيد الليثي، وعبد الله بن أبي بكر بن حزم كما ذكر المزي في

تهذيب الكمال[١]. وقال أبو زرعة ـ كما في تهذيب التهذيب[٢] ـ: «لم يرو عنه إلا أسامة بن زيد». ورواية أسامة عنه ثابتة في صحيح مسلم، وأما الأخرى فغير مشهورة، وأظن أن النسائي لا يَعْرف من الرواة عنه سوى أسامة بن زيد، وقوله: «مشهور الحديث» يعني به الإشارة إلى صحة أصل حديثه عن أنس بن مالك الذي أخرجه مسلم في غير الأصول من صحيحه[٣]، وإن لم يرو عنه إلا واحد. ويبدو لي أن النسائي استعمل كلمة: «مشهور الحديث» فيمن أتى بمتن جيد ممن قل حديثه ولم يرو عنه إلا واحد. والله أعلم.

وقد اقتصر النسائي على عبارة: «مجهول» في رجل واحد من القسم المقرر، وهو مجهول العين كما ذَكر، وغالب الذين أطلق فيهم تلك العبارة في غير القسم المخص هم ممن لم يرو عنهم إلا واحد.

وقال النسائي في رجل واحد وهو إسماعيل بن عبد الله الأَزْدي: «مجهول لا نعرفه». ويبدو أنه لم يتبين له رواية غير عبد الرزاق بن همام عنه.

وقال في رجل واحد أيضاً وهو زائدة بن أبي الرُّقاد: «لا أدري ما هو هو مجهول». فكأنه أراد بهذا جهالة حاله لا عينه لرواية جماعة عنه. ولعله وقف على أمره بعد فقال فيه مرة: «منكر الحديث» ومرة: «ليس بثقة».

وأما قول النسائي: «لا أدري ما هو» فقد استعمله في رجلين فقط، أحدهما في القسم المخصص للدراسة، وهو إسحاق بن إسماعيل المَذْحَجِي الذي قال فيه أبو عبد الرحمٰن في موضع: «صالح» وفي موضع آخر: «كتبت عنه ولم أقف عليه». ويبدو أنه لم يكن يخبر حاله

---

(١) ١٥٥٢.

(٢) ١١/ ٣٩١.

(٣) كتاب الأشربة، باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك ٣/ ١٦١٤.

ثم خبرها بعد، وهذا الرجل يكاد يكون من طبقة النسائي، وأما الآخر فمن طبقة شيوخه. ولعله أراد بذاك القول فيهما الإشارة إلى جهالة حالهما عنده، لا جهالة عينهما، لكونه نُسب إلى الرواية عنهما، مع تعدد تلاميذهما.

وأما قوله: «لا علم لي به» فإنه أطلقه في خَطَّاب بن القاسم وحده، وهو معروف العين برواية جماعة عنه، ومعروف الحال، لكن النسائي لم يخبر حاله، ومن عرف حجة على من لم يعرف. وتبين لي أن الرجل ثقة صحيح الحديث في الجملة.

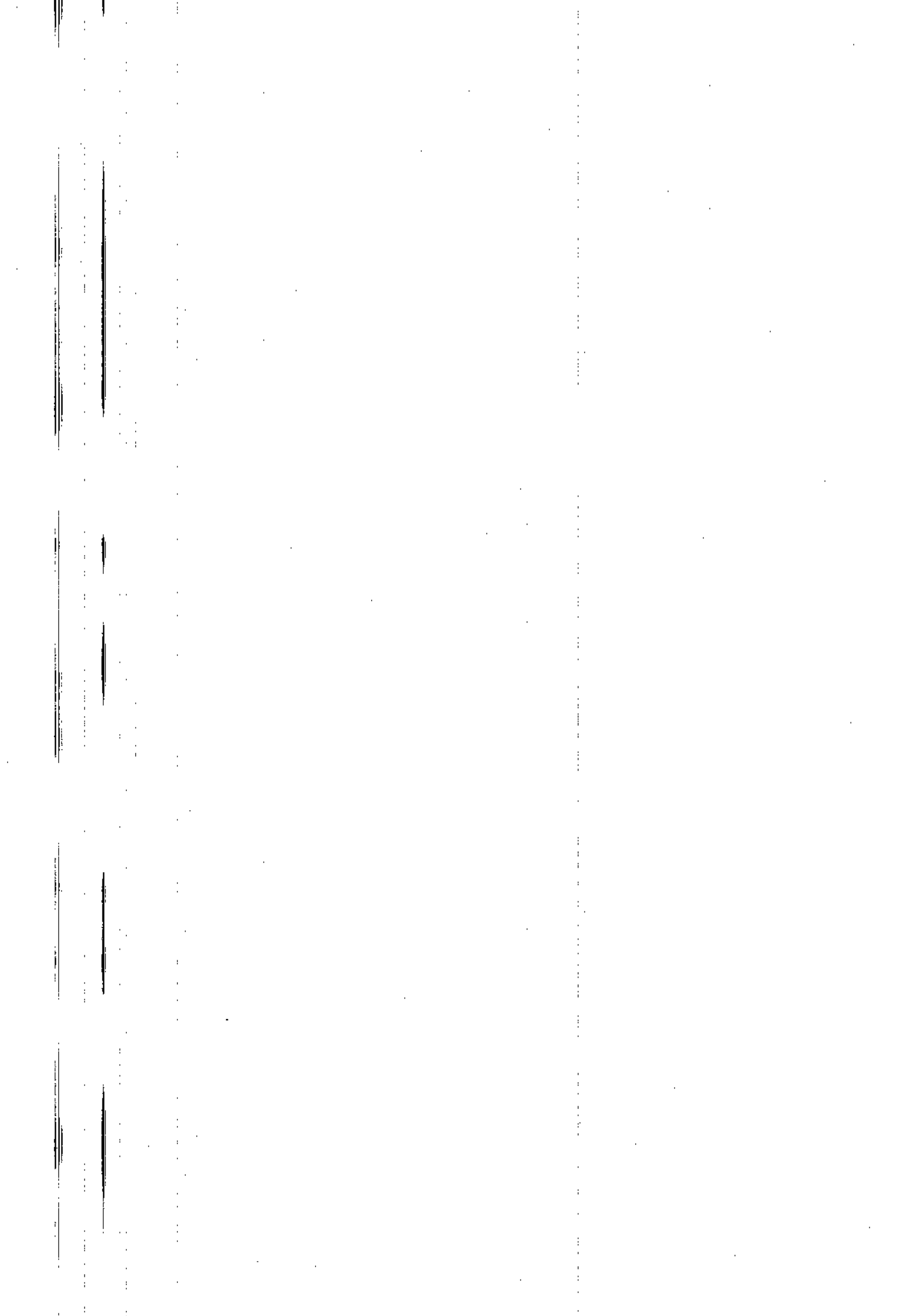
وأما قوله: «ليس لي به علم وقد كتبت عنه» فإنه استعمله في إبراهيم بن مرزوق الأُموي وحده، وقال فيه مرة أخرى: «لا بأس به»، ومرة: «صالح». فلعل القول الأول كان في بادئ الأمر، ثم عرفه بعد فأثنى عليه، وتبين لي أن الرجل ثقة صحيح الحديث قبل العمى، وله أوهام بعده تنزل حديثه إلى مرتبة الحسن فيما لم يستنكر عليه. وقد قال النسائي في محمد بن الحسين بن القاسم: «ليس لي به علم». وأراد أيضاً جهالة حاله عنده لأنه روى عنه.

وخلاصة القول: إن من اقتصر النسائي على ذكرهم فيمن لم يرو عنه إلا واحد؛ ومن أفرد فيهم إحدى العبارات التالية: «ليس بالمشهور» و: «ليس بمشهور» و: «ليس بذاك المشهور»؛ وعامة من أطلق فيهم عبارة: «مجهول»؛ وغالب الذين قال فيهم: «لا أعرفه»، هم مجهولو العين عنده. ويبدو أنه يستعمل العبارات التالية: «لا أدري ما هو» و: «لا علم لي به» و: «ليس لي به علم» في مجهولي الحال.

وليست رواية الرجل الواحد عن رجل مستلزمة لجهالة عينه عند النسائي، لأنه لا يتحرج عن توثيق من لم يرو عنه إلا واحد إذا تبينت له ثقته من خلال سبر حديثه. والله أعلم.

الباب الرابع

المختلف فيهم عند النسائي
بين الجرح والتعديل، وبين الجرح والتجهيل،
وبين التعديل والتجهيل



١ ـ س: إبراهيم بن مرزوق بن دينار أبو إسحاق الأُموي مولاهم، البصري، ثم المصري. مات بمصر يوم الخميس لأربع عشرة ليلة خلت من جُمادى الآخرة سنة سبعين ومئتين[١].

قال النسائي: لا بأس به[٢].

وقال أيضاً: صالح[٣].

وقال أيضاً: ليس لي به علم، وقد كتبت عنه[٤](*).

---

(١) ترجمته في: معرفة الثقات ١/٢٠٦ ـ ٢٠٧، شيوخ النسائي ٣ب، الجرح والتعديل ١/١/١٣٧، الثقات ٨/٨٦، المعجم المشتمل ٦٩، تهذيب الكمال ٢/١٩٧ ـ ١٩٨، ميزان الاعتدال ١/٦٥، الكاشف ١/٩٣، إكمال تهذيب الكمال ١/٧٠ب، تهذيب التهذيب ١/١٦٣، تقريب التهذيب ٩٤، خلاصة التذهيب ٢٢.

(٢) شيوخ النسائي ٣ب، المعجم المشتمل ٦٩، تهذيب الكمال ٢/١٩٨، تهذيب التهذيب ١/١٦٣.

(٣) المعجم المشتمل ٦٩، تهذيب الكمال ٢/١٩٨، تهذيب التهذيب ١/١٦٣.

(٤) شيوخ النسائي ٣ب، المعجم المشتمل ٦٩، تهذيب الكمال ٢/١٩٨، إكمال تهذيب الكمال ١/٧٠ب، تهذيب التهذيب ١/١٦٣. وقد تفرد مُغُلْطاي بذكر العبارة الأخيرة: «وقد كتبت عنه».

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن أبي حاتم: ثقة صدوق؛ وقال أبو سعيد بن يونس: وكان ثقة ثبتاً؛ وقال الدارقطني: ثقة، إلا أنه كان يخطئ، فيقال له، فلا يرجع؛ وقال الخطيب: كان ثقة ثبتاً؛ وقال السمعاني: ثقة؛ وقال ابن خَلْفون: ثقة، مشهور؛ وقال الذهبي: صدوق؛ وقال ابن حجر: ثقة، عمي قبل موته فكان يخطئ ولا يرجع. وذكره ابن حبان في الثقات. =

٢ ـ م٤: إبراهيم بن مُهاجِر بن جابر أبو إسحاق البَجَلي، الكوفي[(١)(٢)].

قال النسائي: ليس بالقوي[(٣)].

= الجرح والتعديل ١/١/١٣٧، الثقات ٨/٨٦، الكاشف ١/٩٣، إكمال تهذيب الكمال ١/٧٠ب، تقريب التهذيب ٩٤.

فيظهر من مجموع هذه الأقوال أن إبراهيم بن مرزوق ثقة على الإطلاق قبل أن يصيبه العمى، لكن بعد أن ابتلي به قبل موته بمدة يسيرة، صار يخطئ لأن اعتماده أصبح على الحفظ وحده دون الكتاب، فَيُنَبَّه على غلطه فلا يرجع، ولعل هذا السبب العارض له قبيل وفاته، هو الذي حمل النسائي على قوله فيه: صالح، والذهبيَّ على قوله: صدوق. وقولُ النسائي الآخر: لا بأس به، يستعمله أبو عبد الرحمٰن كثيراً في الموثقين مطلقاً، والقول الثالث: ليس لي به علم، يبدو أنه كان في بداية معرفة النسائي له، حيث لم يكن يخبر أمره، ويطلع عل حقيقة حاله.

وخلاصة القول: إن إبراهيم بن مرزوق ثقة صحيح الحديث قبل العمى. له أوهام بعده تنزل حديثه إلى مرتبة الحسن فيما لم يستنكر عليه، ولا يخرج في الجملة عن أن يكون صدوقاً. والله أعلم.

(١) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/٧ فيمن مات في العشر الثالثة من المئة الثانية.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٣١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٤، الطبقات ١٦٥، التاريخ الكبير ١/١/٣٢٨، التاريخ الصغير ٢/٧، معرفة الثقات ١/٢٠٧، المعرفة والتاريخ ٣/٩٣، الضعفاء والمتروكين ٤١، الضعفاء الكبير ١/٦٦ ـ ٦٧، الجرح والتعديل ١/١/١٣٢ ـ ١٣٣، المجروحين ١/١٠٢، الكامل ١/٢١٦ ـ ٢١٨، الضعفاء والمتروكون ١٠٧، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٠، تاريخ أسماء الثقات ٥٧، الجمع بين رجال الصحيحين ١/٢٣، الضعفاء لابن الجوزي ٨أ، تهذيب الكمال ٢/٢١١ ـ ٢١٤، ميزان الاعتدال ١/٦٧ ـ ٦٨، المغني في الضعفاء ١/٢٧، ديوان الضعفاء ١٣، الكاشف ١/٩٤، من تكلم فيه وهو موثق ٣٣، إكمال تهذيب الكمال ١/٧١ب ـ ٧٢أ، تهذيب التهذيب ١/١٦٧ ـ ١٦٨، تقريب التهذيب ٩٤، خلاصة التذهيب ٢٢.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٤١، السنن الكبرى (المطبوعة) ٢/٢٨٤ ـ وهو ساقط =

وقال أيضاً: ليس بالقوي في الحديث[1].

وقال أيضاً: ليس به بأس[2](*).

= من النسخة الخطية التي اعتمدتها، المجتبى ٧/ ٨٢، الكامل نسخة أحمد الثالث ١/ ٧٦ب، ونسخة دار الكتب المصرية ٢١أ، الضعفاء لابن الجوزي ٨أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٦٨، وقد عزاه ابن حجر إلى كتاب التميز للنسائي.

(١) تهذيب الكمال ٢/ ٢١٣، تهذيب التهذيب ١/ ١٦٨. وعزاه ابن حجر إلى كتاب الكنى للنسائي، وذكر المزي أنه قرأه بخط النسائي.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ٢١٣، تهذيب التهذيب ١/ ١٦٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال الثوري: لا بأس به؛ وقال ابن سعد: وكان إبراهيم ثقة؛ وقال أحمد في رواية عبد الله: ليس به بأس؛ وقال العجلي: جائز الحديث؛ وقال أبو داود: صالح الحديث؛ وقال الساجي: صدوق، اختلفوا في وهمه؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق، لين الحفظ. وذكره ابن شاهين في الثقات، وقد روى عنه شعبة وكان لا يروي إلا عن الثقات.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال القطان: لم يكن بالقوي؛ وقال ابن المديني: سئل يحيى بن سعيد ـ (يعني القطان) ـ عن إبراهيم بن مهاجر، وأبي يحيى القَتَّات فضعَّفهما؛ وقال ابن معين في رواية الدوري وغيره: ضعيف؛ وقال الدوري: سألت يحيى عن إبراهيم بن مهاجر، وأبي يحيى القَتَّات، والسُّدي؟ فقال: في حديثهم ضعف؛ وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: قال يحيى بن معين عند عبد الرحمٰن بن مهدي: السُّدي، وإبراهيم بن مهاجر ضعيفان. فغضب ابن مهدي غضباً شديداً، وقال: سبحان الله، أيش ذا؟! وأنكر ما قال يحيى؛ وقال أحمد في رواية عبد الله: إبراهيم بن مهاجر كذا وكذا؛ وفي رواية محمد بن إسحاق الصاغاني: فيه ضعف؛ وقال الفسوي: حديثه ليِّن؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي هو وحُصَين بن عبد الرحمٰن ـ (يعني السُّلمي) ـ، وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم، ولا يحتج بحديثهم. قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت؛ وقال ابن حبان: كثير الخطأ، تستحب مجانبة ما انفرد من الروايات، ولا يعجبني الاحتجاج بما وافق الأثبات لكثرة ما يأتي =

= من المقلوبات؛ وقال ابن عدي: ولإبراهيم بن مهاجر أحاديث صالحة، يحمل بعضها بعضاً، ويشبه بعضها بعضاً، وهو عندي أصلح من إبراهيم الهَجَري، وحديثه يكتب في الضعفاء؛ وقال الدارقطني في الضعفاء: يُعتبر به؛ وقال الحاكم للدارقطني: فإبراهيم بن المهاجر؟ فقال: ضعفوه، تكلم فيه يحيى القطان، وغيره. قلت: بحجة؟ قال: بلى، حدث بأحاديث لا يتابع عليها، قد غمزه شعبة أيضاً.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٣١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤، معرفة الثقات ١/ ٢٠٧، المعرفة والتاريخ ٣/ ٩٣، الجامع الصحيح ٤/ ٢٩٧، الضعفاء الكبير ١/ ٦٦ ـ ٦٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٣٣، المجروحين ١/ ١٠٢، الكامل ١/ ٢١٦ ـ ٢١٧، ونسخة دار الكتب المصرية ٢٢أ، الضعفاء والمتروكون ١٠٧، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٠، تاريخ أسماء الثقات ٥٧، ديوان الضعفاء ١٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧١ب ـ ٧٢أ، تقريب التهذيب ٩٤.

فقبل الابتداء بدراسة هذه الأقوال أنبه إلى أن ابن الجوزي في الضعفاء، والذهبي في المغني نسبا لبعض الأئمة أقوالاً لم يذكرها غيرهما، فنقلا عن ابن المديني قوله فيه: ليس بالقوي، وعن أبي حاتم قوله: منكر الحديث، ونقل الذهبي عن ابن مهدي قوله: لا بأس به، فما نُسب لابن المديني فإنما نقله عن القطان، ولم يقله بنفسه، وما نُسب لابن مهدي فإنما نقله عن الثوري، فيبدو أن ابن الجوزي، والذهبي وَهِما في هذه النسبة. والله أعلم.

وقد اتفق عامة المجرحين لإبراهيم بن مهاجر على عدم شدة ضعفه، حيث هو عندهم في المرتبة السادسة أو الخامسة من مراتب الجرح ـ وهاتان المرتبتان يكتب حديث صاحبهما للاعتبار ـ، والجمهور منهم على جعله في المرتبة السادسة، وقول ابن معين: ضعيف، مستنكر من ابن مهدي، كما أن ابن معين وصف بالشدة في الجرح.

وأما المعدلون فهم مختلفون في الرتبة التي يستحقها، فبعضهم أطلق القول بتوثيقه، وبعضهم عده في المرتبة الرابعة، وبعضهم في المرتبة الخامسة، فمن قال فيه: ثقة، لم يصب، لأن له عدة أحاديث لا يتابع عليها، مع لين حفظه، وقول أحمد: ليس به بأس، معارض بقوله في مكان آخر: فيه ضَعْف، وقوله أيضاً: كذا وكذا، وهذه اللفظة الأخيرة يريد بها الإمام أحمد التليين، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٤/ ٤٨٣: «هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عمن فيه لين». =

٣ ـ خ ت ق: أحمد بن بشير أبو بكر[١] القُرشي، المخزومي مولاهم، ويقال: الهَمْداني، ويقال: الشيباني، الكوفي. مات في المحرم سنة سبع وتسعين ومئة[٢].

قال النسائي: ليس بحديثه بأس، ليس بذاك القوي[٣].

وقال أيضاً: ليس بذاك القوي[٤].

وقال أيضاً: ليس به بأس[٥](*).

= ولعل الصواب في إبراهيم بن مُهاجر عده في أدنى درجات التعديل، فهو صدوق يهم، يكتب حديثه للاعتبار، فإن وافق الثقات كان من قبيل الحسن، وإن خالف ضُعف، وإن تفرد توقف فيه. والله أعلم.

(١) وقيل في كنيته غير ذلك. ينظر الكامل ١/ ١٦٩، وإكمال تهذيب الكمال ١/ ٨أ.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٩٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٨٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١، الضعفاء الكبير ١/ ١٢٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٢، المجروحين ١/ ١٤٠، الكامل ١/ ١٦٩ ـ ١٧١، تاريخ بغداد ٤/ ٤٦ ـ ٤٨، التعديل والتجريح ١/ ٣١٤ ـ ٣١٥، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٩، الضعفاء لابن الجوزي ٢ب، تهذيب الكمال ١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٦، ميزان الاعتدال ١/ ٨٣ ـ ٨٤، المغني في الضعفاء ١/ ٣٤، ديوان الضعفاء ٢، الكاشف ١/ ٥٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٨ ـ ١٩، تقريب التهذيب ٧٨، هدي الساري ٣٨٥ ـ ٣٨٦، فتح الباري ١٠/ ٢٤٨، خلاصة التذهيب ٤.

(٣) التعديل والتجريح ١/ ٣١٥.

(٤) تهذيب الكمال ١/ ٢٧٥، ميزان الاعتدال ١/ ٨٥، تهذيب التهذيب ١/ ١٩، هدي الساري ٣٨٥. لكن لفظ ابن حجر في الكتاب الأخير: ليس بذلك القوي.

(٥) إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨أ، تهذيب التهذيب ١/ ١٩. ونقلاه عن أبي العرب القَيْرواني.

ويبدو أن النسائي حكم على أحمد بن بشير بما نقله عنه الباجي في التعديل والتجريح، فاقتصر أبو العرب على إيراد قسم منه بغير لفظه، كما اقتصر المزي ومن تبعه على نقل القسم الآخر. والله أعلم.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية الدوري: وكان يُقَيِّن ـ (أي يبيع =

....

= القَيْنات) ـ، وليس بحديثه بأس؛ وفي رواية الحسين بن حِبَّان: قد رأيته وكتبت عنه، لم يكن به بأس، إلا أنه كان يُقَيِّن؛ وقال ابن نُمير: كان صدوقاً، حسن المعرفة بأيام الناس، حسن الفهم، وكان رأساً في الشُّعُوبية، أستاذاً يخاصم فيها، فوضعه ذاك عند الناس؛ وقال أبو زرعة: صدوق؛ وقال أبو حاتم: محله الصدق؛ وقال أبو بكر بن أبي داود: كان ثقة، كثير الحديث، ذهب حديثه فكان لا يُحدث؛ وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وهذه الأحاديث التي ذكرناها أنكر ما رأيت له، وهو في القوم الذين يكتب حديثهم؛ وقال الدارقطني: لا بأس به؛ وقال الخطيب: فليست حاله الترك، وإنما له أحاديث تفرد برواياتها، وقد كان موصوفاً بالصدق؛ وقال الباجي: والصواب ما قال فيه أبو زرعة الرازي إنه صدوق، إلا أنه ليس بالحافظ، فإذا خالف الحفاظ كان حديثهم أولى؛ وقال الذهبي: لا بأس به؛ وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. وقد خرج له البخاري حديثاً في صحيحه على وجه الاحتجاج.

ب ـ **المُجَرِّحون**: قال ابن معين فيما نقله ابن الجوزي: هو متروك؛ وقال عثمان الدارمي في تاريخه من كلامه: وهو متروك؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: تغيَّر، وليس حديثه بشيء؛ وقال أيضاً: وفي كتاب التعديل والتجريح للعقيلي: ضعيف، متروك؛ وقال ابن حبان: ينفرد بالمناكير عن المشاهير؛ وقال الدارقطني: ضعيف، يعتبر بحديثه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٩، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٨٤، صحيح البخاري ـ كتاب الطب، باب شرب السُّم والدواء به ـ ١٠/ ٢٤٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٢، المجروحين ١/ ١٤٠، الكامل ١/ ١٧١، تاريخ بغداد ٤/ ٤٦ ـ ٤٨، التعديل والتجريح ١/ ٣١٥، الضعفاء لابن الجوزي ٢ب، تهذيب الكمال ١/ ٢٧٥، المغني في الضعفاء ١/ ٣٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨أ، تقريب التهذيب ٧٨.

فقول ابن معين: وكان يُقَيِّن، معناه ـ كما سبق ـ أنه كان يبيع القَيْنات. والقَيْنات هن الإماء عامة في الأصل، لكن كثيراً ما يستخدم هذا اللفظ في المغنيات منهن ـ ينظر لسان العرب ١٣/ ٣٥٢ ـ، وهذا المعنى الأخير هو المقصود هنا، لأن بيع الجواري لا ذم فيه، وإنم الذم في بيع المغنيات منهن، ففي الجامع للترمذي ـ كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة لقمان ٥/ ٣٤٥ ـ: «عن أبي أُمامة، عن رسول الله ﷺ قال: لا تبيعوا القَيْنات، ولا تشتروهن، ولا تعلموهن، ولا خير في تجارة فيهن، وثمنهن حرام»، وفي سنن ابن ماجه ـ كتاب التجارات، باب ما لا يحل بيعه ٢/ ٧٣٣ ـ: «عن أبي أُمامة

....

= قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع المغنيات، وعن شرائهن، وعن كسبهن، وعن أكل أثمانهن». فابن معين وثَّق أحمد بن بشير في حديثه ـ وذلك أن لفظة: لي به بأس عنده أعلى مما هي عند الجمهور كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان ـ لكنه طعن فيه من ناحية العدالة، ونحوه في ذلك ابن نُمير، والمراد بالشُّعوبية في كلامه، ما قاله الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٨٥: «هم الذين يفضلون العجم على العرب». وأما إطلاق ابن أبي داود للفظة ثقة فيه، فغير مقبول لأن أحمد بن بشير روى عدة مناكير تنزله عن هذه الدرجة العالية. وأما تخريج البخاري لحديثه فإنه في مكان واحد فقط في باب شرب السُّم من كتاب الطب كما سبقت الإشارة إليه، وقد تابعه عليه عنده مروان بن معاوية الفَزَاري، وأبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي كما في كتاب الطب أيضاً، باب الدواء بالعَجْوة للسحر ١٠/٢٣٨.

وما نقله ابن الجوزي عن ابن معين من أنه قال فيه: هو متروك. غير صحيح، لم يذكر في روايات العلماء عن ابن معين، بل ذُكر نقيضه، وقد تعقب مُغُلْطاي ابنَ الجوزي في هذا فقال في إكمال تهذيب الكمال ١/٨أ: «وهو غير صواب». ويبدو أنّ ابن الجوزي أخذ هذا من كتاب الدارمي عن ابن معين، والدارمي قال هذه العبارة من كلامه فقط، ولم يعزها إلى ابن معين، ففي تاريخ الدارمي ١٨٤: «قلت ـ (يعني لابن معين) ـ: فعطاء بن المبارك، تعرفه؟ فقال: من يروي عنه؟ قلت: ذاك الشيخ أحمد بن بشير. فقال: هِهْ. كأنه يتعجب من ذكر أحمد بن بشير. فقال: لا أعرفه. قال عثمان: أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة، ثم قدم بغداد، وهو متروك». وقد ذكرت هذا الكلام كله من كتاب الدارمي لأثبت أن لفظة: متروك، إنما هي من كلام الدارمي فقط؛ ولأنبه على وَهَم وقع فيه الدارمي حيث خلط بين رجلين، فأحمد بن بشير الذي روى عن عطاء بن المبارك، غير أحمد بن بشير المخزومي صاحب هذه الترجمة، وقد نَبَّه إلىٰ هذا الخطيب في تاريخ بغداد ٤/ ٤٦ فقال عقب نقله لكلام عثمان السابق: «قلت: ليس أحمد بن بشير الذي روى عن عطاء بن المبارك مولى عمرو بن حُريث الكوفي، ذاك بغدادي سنذكره بعد إن شاء الله، وأما أحمد بن بشير الكوفي فليست حاله الترك، وإنما له أحاديث تفرد بروايتها، وقد كان موصوفاً بالصدق». وبهذا يسقط حكم الدارمي على أحمد بن بشير المخزومي بالترك، وقد أيد ذلك ابن حجر في هدي الساري ٣٨٦ فقال: «وأما كلام عثمان الدارمي فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براو آخر اتفق اسمه واسم أبيه، وهو كما قال الخطيب رحمه الله تعالى». =

٤ ـ خت م[١] ٤: أسامة بن زيد أبو زيد الليثي مولاهم، المدني. مات سنة ثلاث وخمسين ومئة، وله بضع وسبعون سنة[٢].

= وأما قول العقيلي الذي نقله عنه مُغُلْطاي فلا يوجد في المطبوع من الضعفاء الكبير، ولم يذكر العقيلي في هذا الكتاب سوى ما في تاريخ الدارمي، وقد تبين وهم الدارمي في جمعه بين ترجمتين.

وأما تضعيف الدارقطني لأحمد بن بشير المخزومي فمعارض بتعديله له في موضع آخر بقوله: «لا بأس به».

وما نقله مُغُلْطاي عن كتاب ابن الجارود: «تغير، وليس حديثه بشيء». فيه نظر، لأن أحداً لم يذكر أنه تغير، ولأن العبارة الأخيرة مخالفة من كبار الأئمة كابن معين، وابن نُمير، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وغيرهم.

وأما تجريح ابن حبان له فإنه يحمل على تشدد صاحبه، حيث اشتهر بالتعنت في الجرح.

ويمكن أن يعد كلام ابن عدي ضمن أقوال المجرحين، لأن أبا أحمد يستعمل كثيراً عبارة: «يكتب حديثه» في الضعفاء المحتمل أمرهم.

فتبين مما سبق أن عامة أقوال المجرحين لا يعتد بها، ولا يُعَوَّل عليها.

وخلاصة القول: إن أحمد بن بشير صدوق في حديثه شيء، وهو حسن الحديث فيما لم يستنكر عليه. وقول النسائي: «ليس بحديثه بأس، ليس بذاك القوي». هو من باب التعديل. خاصة وأن العبارة الأخيرة يفردها أبو عبد الرحمٰن كثيراً في الصدوقين والمقبولين، فكيف إذا جُمعت إليها الجملة الأولى؟

وكان من الممكن أن يقال في أحمد بن بشير إنه صدوق مطلقاً، لأن الصدوق قد يهم. لكن عدلت عن ذلك رغم اختيار أبي زرعة وغيره له لتعدد المناكير في حديثه مع عدم كثرة مروياته لأنه كان لا يهتم بأداء ما عنده. والله أعلم.

(١) قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١/٨٧أ: «وفي قول المزي: روى له مسلم، نظر، لما ذكره الحافظ أبو الحسن بن القطان في كتاب الوهم والإيهام من أن مسلماً رحمه الله تعالى لم يحتج به، إنما روى له استشهاداً كالبخاري، وأقره على ذلك ابن المَوّاق».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى القسم المتمم ٣٩٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٢٢ ـ ٢٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٦، سؤالات ابن أبي شيبة لابن =

قال النسائي: ليس بالقوي[١].

وقال أيضاً: ليس بالقوي في الحديث[٢].

وقال أيضاً: ليس به بأس[٣][*].

= المديني ٩٨، الطبقات ٢٧٣، التاريخ الكبير ٢/١/٢٢، المعرفة والتاريخ ٣/٤٣، ١٨١، الضعفاء والمتروكين ٥٤، الضعفاء الكبر ١/١٧ ـ ٢١، الجرح والتعديل ١/١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥، الثقات ٦/٧٤، الكامل ١/٣٨٥ ـ ٣٨٦، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٧، سؤالات ابن بكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ ب، تاريخ أسماء الثقات ٦٦، التعديل والتجريح ١/٤٠٠ ـ ٤٠١، الجمع بين رجال الصحيحين ١/٤١، الضعفاء لابن الجوزي ١٤أ، تهذيب الكمال ٢/٣٤٧ ـ ٣٥١، ميزان الاعتدال ١/١٧٤ ـ ١٧٥، المغني في الضعفاء ١/٦٦، ديوان الضعفاء ١٦، من تُكلم فيه وهو موثق ٤١، الكاشف ١/١٠٤، إكمال تهذيب الكمال ١/٨٦ب ـ ٨٧أ، تهذيب التهذيب ١/٢٠٨ ـ ٢١٠، تقريب التهذيب ٩٨، خلاصة التذهيب ٢٦.

(١) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٣أ، الكامل ٢٨أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٤أ، تهذيب الكمال ٢/٣٥٠، ميزان الاعتدال ١/١٧٤، تهذيب التهذيب ١/٢٠٩. وقد ورد في المطبوع من كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي ٥٤: «ليس بثقة» وهو غير صحيح.

(٢) السنن الكبرى ٢٧٢ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٣٥١.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ١/٨٧أ نقلاً عن نسخة من كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية الدوري، وابنِ أبي مريم: ثقة. زاد ابن أبي مريم ـ كما قال المزي ـ: حجة؛ وفي رواية الدارمي: ليس به بأس؛ وفي رواية أبي يعلى الموصلي ـ كما في الكامل ـ: صالح ـ (لكن في كتابي ابن الجوزي، والمزي: ثقة صالح) ـ؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي شيبة: ذاك كان عندنا ثقة؛ وقال البخاري ـ كما في الكامل ـ: هو ممن يحتمل؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: صالح، إلا أن يحيى أمسك عنه بأَخَرة؛ وقال الفسوي: وأما =

....

=أسامة بن زيد الليثي فقد تكلم فيه يحيى القطان، وأمسك عن حديثه، وهو عند أهل المدينة، وأصحابنا: ثقة مأمون؛ وقال ابن حبان في الثقات: يخطئ، كان يحيى القطان يسكت عنه ـ(كذا في المطبوع من الثقات، لكن نقل مُغُلْطاي عن الثقات ما يخالف هذا اللفظ، مع الزيادة، وهو: يخطئ، وهو مستقيم الأمر، صحيح الكتاب) ـ؛ وقال ابن عدي: ويروي عنه ابن وهب بنسخة صالحة... وهو حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به... وأسامة بن زيد ـ كما قال يحيى بن معين ـ ليس بحديثه، ولا برواياته بأس، وهو خير من أسامة بن زيد بن أسلم بكثير؛ وقال ابن خَلْفون في الثقات: وهو حجة في بعض شيوخه، وضعيف في بعضهم، ومن تدبر حديثه عرف ذاك؛ وقال الذهبي في المغني: صدوق يهم؛ وفي ديوان الضعفاء: صدوق فيه لين يُسْتر؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: صدوق، قوي الحديث، أكثر مسلم إخراج حديث ابن وهب عنه، ولكن أكثرها شواهد، ومتابعات، والظاهر أنه ثقة؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: صدوق يهم. وذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال ابن معين في رواية الدوري: كان يحيى بن سعيد القطان يكره لأسامة أنه حَدَّث عن عطاء، عن جابر أن رجلاً قال: يا رسول الله، حلقت قبل أن أنحر. وإنما هو عن عطاء مرسل؛ ونحو ذلك في رواية عبد الله بن أحمد الدَّوْرقي عن ابن معين؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة: كان يحيى بن سعيد يضعفه، وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب: ترك يحيى بن سعيد حديث أسامة بن زيد بأَخَرة؛ ونحو ذلك في رواية العقيلي عند عبد الله بن أحمد؛ وقال ابن عدي: حدثنا محمد بن أحمد بن حماد، حدثنا عبد الله بن أحمد، حدثني أبي قال: حدث عثمان بن عمر يحيى بن سعيد بحديث أسامة بن زيد، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: منى كلها منحر. وفيه كلام غير هذا، قال: فتركه يحيى بأَخَرة لهذا الحديث؛ وقال الفلاس: وكان يحيى يحدثنا عن أسامة بن زيد ثم تركه، قال: يقول: سمعت سعيد بن المسيب. على النَّكَرة لما قال؛ وقال البخاري: كان يحيى بن سعيد القطان يسكت عنه؛ وقال ابن سعد: وكان كثير الحديث، يُسْتَضعف؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: روى أسامة بن زيد عن نافع أحاديث مناكير. ـ (قال عبد الله) ـ: قلت له: إن أسامة حسن الحديث؟ فقال: إن تدبرت حديثه فستعرف النَّكِرة فيها؛ وفي رواية عبد الله أيضاً: سألت أبي عن أسامة بن زيد الليثي، فقال: انظر في حديثه يتبين لك اضطراب حديثه وفي رواية الأثرم: ليس بشيء؛ وقال البرقي: هو ممن يُضَعَّف، وقال لي يحيى ـ (يعني=

....

=ابن معين) ـ أنكروا عليه أحاديث؛ وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال الدارقطني ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: ليس بالقوي؛ وقال ابن حجر في فتح الباري: وأسامة سيء الحفظ؛ وفيه أيضاً في مكان آخر: وأسامة فيه مقال.

الطبقات الكبرى القسم المتمم ٣٩٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٢٢ ـ ٢٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٦، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٩٨، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٢، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٣، الضعفاء الكبير ١/ ١٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥، الثقات ٦/ ٧٤، الكامل ١/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦، ونسخة الظاهرية ٢٨أ، تاريخ أسماء الثقات ٦٦، الضعفاء لابن الجوزي ١٤أ، تهذيب الكمال ٢/ ٣٥٠، المغني في الضعفاء ١/ ٦٦، ديوان الضعفاء ١٦، من تكلم فيه وهو موثق ٤١، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٧أ، تقريب التهذيب ٩٨، فتح الباري ٣/ ٢١٠، ٩/ ٤١١.

فقبل الشروع في دراسة هذه الأقوال، لا بد من التنبيه على أن ابن الجوزي في الضعفاء نسب إلى ابن معين قوله في أسامة الليثي: تُرك حديثه بأَخَرة. وقد رد الذهبي هذه النسبة في ميزان الاعتدال ١/ ١٧٤ فقال: «والصحيح أن هذا القول الأخير ليحيى بن سعيد».

وأبدأ الآن بدراسة أقوال المعدلين والمجرحين فأقول: لابن معين في أسامة الليثي عدة أقوال هي: ثقة، ثقة حجة، ليس به بأس، صالح أو ثقة صالح. فلفظة: ليس به بأس عند أبي زكريا تساوي لفظة: ثقة ـ كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان ـ، وقوله في رواية أبي يعلى ـ كما في الكامل ـ: صالح، وإن كان لا يدل على الثقة المطلقة، فإنه قرنه بعبارة: ثقة ـ فيما نقله ابن الجوزي، والمزي ـ، فدل هذا على أن أسامة الليثي ثقة في نظر ابن معين. وتبعه في هذا التوثيق المطلق: ابن المديني، والعجلي، والفسوي، ورجح الذهبي هذا الحكم في رسالته: من تكلم فيه وهو موثق.

وقول أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، كثيراً ما يستعمله في الثقات الأثبات، ويحمله على هذا تشدده في النقد ـ ينظ ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان، والأخضر بن عجلان ـ.

وقد أنزله عن رتبة الثقات العالية: أبو داود، وابن حبان، وابن عدي، والذهبي، وابن حجر في التقريب، وغيرهم، إلا أنهم لم يخرجوه عن مراتب التعديل المعروفة، لكن بعض الأئمة اختاروا في أمره التضعيف، كالقطان، وابن سعد، وأحمد بن حنبل، والدارقطني، وابن حجر في كتابه فتح الباري. فيحيى القطان معروف بالتعنت في أمر=

....

=الرجال، وكان في أول الأمر يروي عن أسامة الليثي، ثم تركه لأجل حديث عطاء عن جابر أن رجلاً قال: يا رسول الله، حلقت قبل أن أنحر. لانه كان يرى أن عطاء أرسله. والحديث المذكور رواه ابن ماجه في سننه، كتاب المناسك، باب من قدم نسكاً قبل نسك ٢/ ١٠١٤ قال: «حدثنا هارون بن سعيد المصري، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني أسامة بن زيد، حدثني عطاء بن أبي رباح، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قعد رسول الله ﷺ بمنى يوم النحر للناس، فجاءه رجل فقال: يا رسول الله، إني حلقت قبل أن أذبح؟ قال: لا حرج. ثم جاءه آخر فقال: يا رسول الله، إني نحرت قبل أن أرمي؟ قال: لا حرج. فما سئل يومئذ عن شيء قُدِّم قبل شيء إلا قال: لا حرج».

ويتبع هذا الحديث أيضاً في نفس النكارة ـ كما هو رأي القطان ـ الحديث الذي رواه أبو داود، وابن ماجه في كتابيهما، قال أبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب الصلاة بجمع ٢/ ١٩٣ ـ ١٩٤: «حدثنا الحسن بن علي، حدثنا أبو أسامة، عن أسامة بن زيد، عن عطاء، قال: حدثني جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: كل عرفة موقف، وكل منى منحر، وكل المزدلفة موقف، وكل فِجاج مكة طريق ومنحر». وقال ابن ماجه في المناسك من سننه، باب الذبح ٢/ ١٠١٣: «حدثنا علي بن محمد، وعمرو بن عبد الله قالا: حدثنا وكيع، حدثنا أسامة بن زيد، عن عطاء، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: منى كلها منحر، وكل فِجاج مكة طريق ومنحر، وكل عرفة موقف، وكل المزدلفة موقف».

وقد جمع بين المتنين المذكورين «لا حرج، منى كلها منحر» في متن واحد الفسوي في المعرفة والتاريخ ٣/ ١٨٠ ـ ١٨١، والعقيلي في الضعفاء الكبير ١/ ١٨ ـ ١٩، قال الفسوي: «حدثنا عبيد الله بن موسى قال... ـ (وذكر حديثاً ـ. وقال ـ (يعني: عبيد الله) ـ: أخبرنا أسامة، عن عطاء، عن جابر: أن رسول الله ﷺ رمى ثم جلس، فجاءه رجل فقال: يا رسول الله، إني حلقت قبل أن أنحر؟ قال: لا حرج. ثم جاءه آخر فقال: حلقت قبل أن أرمي؟ قال: لا حرج. قال: فما سئل عن شيء إلا قال: لا حرج. ثم قال رسول الله ﷺ: كل عرفة موقف، وكل مزدلفة موقف، ومنى كلها منحر، وكل فِجاج مكة طريق ومنحر. ـ (ثم قال الفسوي) ـ: وكان يحيى القطان أنكر هذا الحديث، فتكلم في أسامة لهذا الحديث، وأسامة عند أهل بلده بالمدينة ثقة مأمون، وكان يجب على يحيى غير ما قال لأن قيس بن سعد ـ (يعني المكي) ـ قد روى بعض هذا عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ». يعني أن أسامة بن زيد الليثي قد تابعه قيس=

....

=في بعض هذا الحديث عن عطاء، عن جابر. لكن القطان رد رواية قيس التي رواها عنه حماد بن سلمة، وذلك لأنه ضاع من حماد كتابه عن قيس، فكان يحدث بذلك من حفظه، فَيَهِم، قال العقيلي في الضعفاء الكبير ١/ ٢١: «على أن حماد بن سلمة وری عن قيس بن سعد، عن عطاء، عن جابر قال: ما سئل رسول الله ﷺ عن التقديم والتأخير في الحج إلا قال: لا حرج. إلا أن عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا عن أبيه: أن يحيى بن سعيد القطان قال: إن كان ما يروي حماد بن سلمة عن قيس بن سعد حق فهو. قلت له: ماذا قال؟ قال: ذكر كلاماً. قلت له: ما هو؟ قال: كذاب. قال أبي: فقال: ضاع كتاب حماد بن سلمة عن قيس، ، فكان يحدثهم من حفظه».

ولعل الحق ما ذكره الفسوي من أن رواية قيس لبعض هذا الحديث عن عطاء، عن جابر، تقوي ما رواه أسامة بن زيد الليثي. فيكون تضعيف القطان لأسامة من أجل هذا الحديث غير مقبول على إطلاقه، خاصة إذا عُلم أن القطان من المتشددين.

وقد استنكر القطان أيضاً على أسامة حديثاً آخر رواه عن الزهري قال: سمعت سعيد بن المسيب. والصواب فيه: عن سعيد بن المسيب بالعنعنة. قال الفلاس: «وكان يحيى يحدثنا عن أسامة بن زيد ثم تركه، قال: يقول: سمعت سعيد بن المسيب. على النَّكَرَة لما قال». كذا في الكامل نسخة الظاهرية ٢٨أ. وقد فهم ابن القطان من هذا النص غير ما فهمه ابن حجر، قال ابن القطان ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ١/ ٨٧أ ـ: «وهذا لعمري أمر منكر كما ذكر، فإنه بذلك يساوي ـ (يعني أسامة الليثي) ـ شيخه ابن شهاب ـ (يعني الزهري) ـ، وذلك لا يصح له. والله تعالى أعلم». فتعقبه ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٢١٠ بقوله: «ولم يرد يحيى القطان بذلك ما فهمه ـ (يعني ابن القطان الفاسي) ـ عنه، بل أراد ذلك في حديث مخصوص يتبين من سياقته، اتفق أصحاب الزهري على روايته عنه، عن سعيد بن المسيب بالعنعنة، وشذ أسامة فقال: عن الزهري، سمعت سعيد بن المسيب. فأنكر عليه القطان هذا لا غير». وهذا الذي فهمه ابن حجر من كلام القطان لا يخرج الراوي عن حد أهل العدالة ما لم يكثر منه ذلك.

وأما أحمد بن حنبل فقد بالغ في رواية الأثرم بقوله: ليس بشيء، ولعله قصد ذلك في مقام الاحتجاج، أي أنه ليس حديثه بشيء يحتج به، بل يكتب للاعتبار ـ ينظر كلام المنذري في ترجمة أسامة بن زيد بن أسلم العدوي ـ.

وأما قول ابن حجر في فتح الباري: سيء الحفظ، وفيه مقال. فهو قريب من قوله=

٥ ـ س[(١)]: إسحاق بن إسماعيل بن عبد الله بن زكريا أبو يعقوب المَذْحِجي[(٢)]، الرَّمْلي، النَّحَّاس[(٣)(٤)].

= في تقريب التهذيب: صدوق يَهِم، لكن حكمه في التقريب أدق وأقوم، والله أعلم.

وخلاصة القول: إن الجمهور على توثيقه وتعديله، ومناكيره تنزله عن رتبة الثقات العالية التي وضعه فيها ابن معين وغيره، ولا تخرجه عن حد أهل العدالة، لأنها ـ كما ذكر الذهبي في ديوان الضعفاء ـ مما يُسْتر. فهو صدوق بإطلاق ـ كما جزم الذهبي في من تكلم فيه وهو موثق ـ؛ أو صدوق يَهِم ـ كما ذكر الذهبي في المغني، وابن حجر في تقريب التهذيب ـ، حسن الحديث ـ كما قال ابن عدي، وحسبك به في مجال سَبْر الروايات وفحصها خبيراً ـ، وإنكار أحمد لكون حديثه حسناً غير مقبول، لأنه لم يذكر من الروايات ما يدل على الضعف المطلق. نعم، يقال: إن ما أُنكر عليه من الحديث ينزل عن رتبة الحسن، لكن أحاديثه بالجملة في هذه المرتبة.

وقول النسائي: «ليس بالقوي» يستعمله أبو عبد الرحمٰن كثيراً في الصدوقين والمقبولين. وأما قوله الآخر: «ليس به بأس» ـ إن صح عنه ـ فهو يستعمله غالباً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(١) قال المزي في حواشيه على تهذيب الكمال ـ كما ذكر الدكتور بشار في تعليقاته ٢/ ٤٠٨ ـ: «لم أقف على روايته ـ (يعني النسائي) ـ عنه». وقال الذهبي في الكاشف ١/ ١٠٨: «وعنه س فيما قيل». ورقم عليه ابن حجر برقم السنن للنسائي في تهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب.

(٢) ضبط ابن حجر في تقريب التهذيب ١٠٠ الحاء بالفتح، وذكر السمعاني في الأنساب ١٢/ ١٦١ أنها بالكسر.

(٣) قال السمعاني في الأنساب ١٢/ ١٦٢: «وتوفي بأصبهان سنة ثمان وثمانين ومئتين». ويظهر أنه وَهِم في هذا، والصواب ـ كما في ذكر أخبار أصبهان ١/ ٢١٧ ـ: «قدم أصبهان سنة ثمان وثمانين ومئتين».

(٤) ترجمته في: ذكر أخبار أصبهان ١/ ٢١٧، الأنساب ١٢/ ١٦٢، المعجم المشتمل ٧٥، تهذيب الكمال ٢/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨، ميزان الاعتدال ١/ ١٨٤، المغني في الضعفاء ١/ ٦٩، الكاشف ١/ ١٠٧ ـ ١٠٨، تهذيب التهذيب ١/ ٢٢٥، تقريب التهذيب ١٠٠، خلاصة التذهيب ٢٧.

قال النسائي: صالح[١].

وقال أيضاً: لا أدري ما هو[٢].

وقال أيضاً: كتبت عنه، ولم أقف عليه[٣](*).

٦ ـ خ ٤: إسحاق بن راشد[٤] أبو سليمان الأُموي وقيل: العمري

---

(١) تهذيب الكمال ٢/ ٤٠٨، ميزان الاعتدال ١/ ١٨٤، تهذيب التهذيب ١/ ٢٢٥.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ٤٠٨، تهذيب التهذيب ١/ ٢٢٥

(٣) المعجم المشتمل ٧٥، تهذيب الكمال ٢/ ٤٠٨، تهذيب التهذيب ١/ ٢٢٥. وقد اقتصر ابن عساكر على لفظة: «لم أقف عليه».

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُعَدِّلُون: قال ابن حجر: صدوق أخطأ في أحاديث.

المُلَيِّنون: قال أبو نعيم الأصبهاني: حدث بأحاديث من حفظه فأخطأ فيها.

ذكر أخبار أصبهان ١/ ٢١٧، تقريب التهذيب ١٠٠.

فأبو نعيم وإن لم يصرح بتعديل إسحاق بن إسماعيل، فإن كلامه لا ينافيه، لأن الصدوق غير معصوم عن الخطأ، وقول النسائي: صالح، قد سبق غير مرة أنه مساوٍ لقولهم: صدوق، وأما قولاه الآخران، فيبدو أن الأول منهما كان قبل أن يخبر النسائي أمره، والثاني كذلك في أحد الاحتمالين، والاحتمال الآخر أنه لم يقف على ما كتبه عنه، لضياعه منه.

وقول ابن حجر: صدوق أخطأ في أحاديث، أراد به أن يجمع بين قول النسائي: صالح، وقول أبي نعيم: حدث بأحاديث من حفظه فأخطأ فيها. مع أن الأولى اتباع النسائي لأنه أعلم بحال شيوخه من المتأخرين، كما أن الصدوق قد تكون له بعض الأوهام الخفيفة.

وخلاصة القول: إن أبا يعقوب المَذْحِجي النَّحَّاس صدوق، حسن الحديث في الجملة. والله أعلم.

(٤) قال ابن معين في رواية الدوري ٢/ ٢٤: «إسحاق بن راشد ليس بينه وبين مَعْمر بن راشد قرابة». وقال الخطيب ـ كما في تهذيب الكمال ٢/ ٤٢٠ ـ: «ذكر بعض أهل العلم أنه أخو معمر بن راشد، وذلك وهم، ليس بين معمر وإسحاق قرابة=

مولاهم، الجَزَري، الحَرَّاني، وقيل: الرَّقِّي(١)(٢).

قال النسائي: ليس بذاك القوي في الزهري(٣).

وقال أيضاً: ليس به بأس(٤).

=في النسب، لكن إسحاق هذا هو أخو النعمان بن راشد، ولا نعرف لمعمر أخاً والله أعلم». وقول الخطيب إنه أخو النعمان بن راشد غير متفق عليه، فقد ذهب إليه البخاري، والذُّهلي، وأبو زرعة، وأبو داود، وابن حبان، والكَلَاباذي، وابن طاهر المقدسي. وخالفه جماعة من الأئمة كابن معين، وأحمد بن حنبل، وأبي حاتم. ينظر التاريخ الكبير ١/١/٣٨٦، والجرح والتعديل ١/١/٢١٩ ـ ٢٢٠، والثقات ٦/٥١، والجمع بين رجال الصحيحين ١/٣٢، وتهذيب الكمال ٢/٤٢٠ ـ ٤٢١، وإكمال تهذيب الكمال ١/٩٢ب.

(١) مات بِسِجِسْتان في خلافة أبي جعفر المنصور فيما قيل، وقيل أيضاً: في خلافة المهدي، ينظر التعديل والتجريح ١/٣٧٧، وإكمال تهذيب الكمال ١/٩٢ب.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٢٤، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٥٤ ـ ٤٥٥، التاريخ الكبير ١/١/٣٨٦، المعرفة والتاريخ ١/٣٤٥، ٤٣٤، الجرح والتعديل ١/١/٢١٩ ـ ٢٢٠، الثقات ٦/٥١، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٤ ـ ١٨٥، تاريخ أسماء الثقات ٦١ ـ ٦٢، التعديل والتجريح ١/٣٧٦ ـ ٣٧٧، الجمع بين رجال الصحيحين ١/٣٢، تهذيب الكمال ٢/٤١٩ ـ ٤٢٣، ميزان الاعتدال ١/١٩٠ ـ ١٩١، المغني في الضعفاء ١/٧٠، الكاشف ١/١٠٩، من تكلم فيه وهو موثق ٤٢، إكمال تهذيب الكمال ١/٩٢ب، شرح علل الترمذي ٢/٦٦٤، تهذيب التهذيب ١/٢٣٠ ـ ٢٣١، تقريب التهذيب ١٠٠، هدي الساري ٣٨٩، خلاصة التذهيب ٢٨.

(٣) السنن الكبرى ٨٨، إكمال تهذيب الكمال ١/٩٢ب، تهذيب التهذيب ١/ ٢٣١، هدي الساري ٣٨٩. وقد نقله مُغُلْطاي عن السنن الكبرى للنسائي، واقتصر على لفظة: «ليس بذاك القوي» فقط، مع أنه يوجد في السنن زيادة: «في الزهري». وتبع ابن حجر في تهذيب التهذيب مُغُلْطاي في صنيعه دون تحقق ـ ومن عادة ابن حجر أن يفعل ذلك، لأن جلّ زياداته في تهذيب التهذيب من إكمال العلامة مُغُلْطاي ـ. ولفظ ابن حجر في هدي الساري: ليس بقوي.

(٤) تهذيب الكمال ٢/٤٢١، ميزان الاعتدال ١/١٩١، تهذيب التهذيب ١/٢٣٠.

وقال أيضاً: ثقة[(١)(*)].

(١) التعديل والتجريح ٣٧٧/١. وقد قال ابن حجر في هدي الساري ٣٨٩: «وثقه النسائي في رواية» والظاهر أنه يريد قوله: ليس به بأس، لأنه لم يقف ـ فيما يبدو ـ على لفظة: ثقة، التي ذكرها الباجي، ولو علم بها لأثبتها في تهذيب التهذيب، ولم يفعل. وقد سمى ابن حجر في غيرما موضع قول النسائي: «ليس به بأس» توثيقاً.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية الدُّوري، والغَلَابي: ثقة؛ وفي مكان آخر من رواية الدوري: صالح الحديث؛ وقال ابن الجُنيد: وسمعت يحيى بن معين يقول: النعمان بن راشد جَزَري، وإسحاق بن راشد جَزَري... قلت ليحيى: أيهما أعجب إليك؟ قال: ليس هما في الزهري بذاك. قلت: ففي غير الزهري؟ قال: ليس بإسحاق بأس؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: وإسحاق أحب إليّ، وأصح حديثاً من النعمان ـ (يعني ابن راشد) ـ، وهو فوقه؛ وقال المُفَضَّل الغَلَابي، والبَرْقي، والعجلي: ثقة؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: هذا أخو النعمان بن راشد، فوق النعمان؛ وقال الفسوي: صالح الحديث؛ وقال أيضاً: حسن الحديث؛ وقال أبو حاتم: شيخ؛ وقال أيضاً ـ كما في الكاشف ـ: يكتب حديثه؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: صدوق؛ وفي المغني في الضعفاء: ثقة؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: صدوق، وغيره أقوى منه؛ وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: ثقة في حديثه عن الزهري بعض الوَهَم؛ وقال في فتح الباري: وأما إسماعيل بن أمية، وإسحاق بن راشد فدون مَعْمر وشعيب في الحفظ. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: ينظر قول ابن معين في رواية ابن الجنيد المتقدم؛ وقال الباجي: قال أبو عبد الله: قال محمد بن يحيى الذُّهْلي ـ العالم بالحديث، لا سيما حديث الزهري ـ: صالح بن أبي الأخضر، وزَمْعة بن صالح، ومحمد بن أبي حفصة في بعض حديثهم اضطراب، والنعمان، وإسحاق بن راشد الجزريان أشد اضطراباً من أولئك؛ وقال الحاكم: أخبرني أبو بكر محمد بن جعفر فيما قرأت عليه قال: وسئل ـ يعني أبا بكر محمد بن خُزيمة ـ عن إسحاق بن راشد الجزري الذي يروي عن الزهري؟ فقال: لا يحتج بحديثه؛ وقال الدارقطني في سؤالات الحاكم: تكلموا في سماعه من الزهري، وقالوا: إنه وجده في كتاب. والقول عندي قول مسلم بن الحجاج فيه.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٧٤/٣، ٢٥٢/٤، سوالات ابن الجنيد لابن معين=

....

= ٤٥٤ ـ ٤٥٥، المعرفة والتاريخ ١/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢١٩ ـ ٢٢٠، والثقات ٦/ ٥١، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٨٤ ـ ١٨٥، تاريخ أسماء الثقات ٦١ ـ ٦٢، التعديل والتجريح ١/ ٣٧٧، تهذيب الكمال ٢/ ٤٢١، ميزان الاعتدال ١/ ١٩٠، المغني في الضعفاء ١/ ٧٠، الكاشف ١/ ١٠٩، من تكلم فيه وهو موثق ٤٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٩٢ب، تقريب التهذيب ١٠٠، فتح الباري ١٢/ ٩١.

فقد اختلفت أقوال الأئمة في الحكم على إسحاق بن راشد الجَزَري، وخير من حَرَّر أمره ابن معين في رواية ابن الجنيد، وابن حجر في تقريب التهذيب، حيث وثقاه مطلقاً في غير الزهري ـ وقد تقدم أن لفظة: «ليس به بأس» عند ابن معين مساوية لقولهم: «ثقة» ـ، وليناه شيئاً ما في الزهري خاصة، وإذا عُلم هذا سَهُل على الدارس فهم أقوالهم في إسحاق، وأمكن له الجمع بينها، فالذُّهلي، والدارقطني صرحا بلينه في الزهري دون غيره، وابن خُزيمة أراد غمزه في حديثه عن الزهري خاصة كما يظهر من السؤال الموجّه إليه. وقد زعم بعضهم أن إسحاق بن راشد لما سئل عن مكان لقيه لابن شهاب الزهري، قال: «لم ألقه، مررت ببيت المقدس، فوجدت كتاباً له ثَمَّ» ـ ينظر تمام هذه الحكاية في تهذيب الكمال ٢/ ٤٢٢ ـ، كما أن الدارقطني نقل عن بعض العلماء أن حديث إسحاق بن راشد عن الزهري وجادة، ومعلوم أن ما تُحُمل وجادة يعد منقطعاً غير متصل، والجمهور على عدم جواز العمل بهذا الطريق ـ هذا في العصور المتقدمة التي كان أمر الرواية فيها قائماً، أما في العصور التالية فقد تساهل أئمتها في ذلك ـ.

لكن روى ابن أبي خيثمة ـ بإسناد جيد كما قال ابن حجر في هدي الساري ٣٨٩ ـ عن إسحاق بن راشد أنه لقي الزهري ـ تنظر هذه الحكاية في تهذيب الكمال ٢/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣ ـ وذكر الفسوي في المعرفة والتاريخ ٣/ ١٧ حكاية أخرى تؤكد لُقي إسحاق للزهري.

فلعل إسحاق بن راشد سمع من الزهري بعض حديثه، ووجد بعضاً آخر فرواه دون أن يتحمله من وجه معتبر.

ومن أطلق القول في توثيق إسحاق بن راشد فإنما أراد الحكم على حديثه جملة، وأما الذين أنزلوه عن الطبقة العالية فقد حملهم على ذلك لين حديثه عن الزهري.

وخلاصة القول: إن إسحاق بن راشد ثقة، صحيح الحديث في غير الزهري، وهو في الزهري ممن يكتب حديثه للاعتبار: في أدنى مراتب التعديل، وقد يكون في أسهل درجات التجريح. والله أعلم.

٧ ـ أسد بن عمرو بن عامر[١] أبو المنذر البَجَلي، الكوفي، القاضي[٢]، الفقيه، صاحب أبي حنيفة. مات سنة تسعين ومئة، ويقال: سنة ثمان وثمانين، ويقال: سنة تسع وثمانين[٣].

قال النسائي: ليس بالقوي[٤].

وقال أيضاً: لا بأس به[٥].

وقال أيضاً: ليس بثقة[٦](*).

---

(١) تنظر بقية نسبه في تاريخ بغداد ٧/١٦.

(٢) كان قد ولي قضاء بغداد، وواسط.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٣٣١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٢٧ ـ ٢٨، التاريخ الكبير ٢/١/٤٩، الضعفاء الصغير ٢١، أحوال الرجال ٧٦ ـ ٧٧، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦٠٢، الضعفاء والمتروكين ٥٥، مجموعة رسائل للنسائي ٧٢، الضعفاء الكبير ١/٢٣ ـ ٢٥، الجرح والتعديل ٣٣٧ ـ ٣٣٨، المجروحين ١/١٨٠، الكامل ١/٣٨٩، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٧، تاريخ أسماء الثقات ٧٣، المختلف فيهم لابن شاهين ٥٥٢، الضعفاء لأبي نعيم ٦٣، تاريخ بغداد ٧/١٦ ـ ١٩، الضعفاء لابن الجوزي ١٩ب، ميزان الاعتدال ١/٢٠٦ ـ ٢٠٧، المغني في الضعفاء ١/٧٦، ديوان الضعفاء ١٩، الإكمال للحسيني٧، تعجيل المنفعة ٣٠ ـ ٣١، لسان الميزان ١/٣٨٣ ـ ٣٨٥، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/٧٩أ.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٥٥، تاريخ بغداد ٧/١٨ ـ ١٩، ميزان الاعتدال ١/٢٠٧، تعجيل المنفعة ٣١، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/٧٩أ.

(٥) مجموعة رسائل للنسائي ٧٢.

(٦) لسان الميزان ١/٣٨٤، تعجيل المنفعة ٣١، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/٧٩أ.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوثقون والمُعَدِّلُون: قال ابن سعد: وكان عنده حديث كثير، وهو ثقة إن شاء الله؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ثقة؛ وفيها أيضاً في مكان ثان: ليس به بأس؛ وفي مكان ثالث: لا بأس به، أنكر عينه وهو على القضاء، فأعطاهم القِمَطْر ـ=

....

=(أي وِعاء كتب القضاء، يعني أنه أعطاهم جميع الوثائق) - وقال: قد أنكرت عيني، لا والله، لا أقضي لكم. - ثم قال يحيى -: رحمه الله؛ وفي مكان رابع: - (لما سئل عن نوح بن دَرَّاج قال) -: ولم يكن ثقة، وكان أسد بن عمرو أوثق منه... وكان - (يعني نوح بن دَرَّاج) - يقضي وهو أعمى ثلاث سنين، وكان لا يخبر الناس أنه أعمى من خُبثه؛ وفي المكان الأخير: ولم يكن به بأس، ولما أنكر بصره ترك القضاء؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة: كان لا بأس به؛ وفي رواية ابن الغَلَابي: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية محمد بن علي الجوزجاني: صالح الحديث، وكان من أصحاب الرأي؛ وفي رواية عبد الله: كان صدوقاً، وأبو يوسف صدوق، لكن أصحاب أبي حنيفة ينبغي أن لا يُروى عنهم شيء؛ وقال ابن عمار: صاحب رأي، لا بأس به؛ وقال ابن عدي: حدثنا محمد بن الحسن، حدثنا ابن مكرم، حدثنا أحمد بن منيع - (يعني البغوي) -، حدثنا أسد بن عمرو وكان ثقة صدوقاً؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: صاحب رأي، وهو في نفسه ليس به بأس؛ وقال ابن عدي: ولم أر في أحاديثه شيئاً منكراً، وأرجو أن حديثه مستقيم، وأسد بن عمرو من أصحاب الرأي ما بأحاديثه ورواياته بأس، وليس فيهم بعد أبي يوسف أكثر حديثاً منه؛ وقال الدارقطني: يعتبر به. وذكره ابن شاهين في الثقات.

ب - **المُجَرِّحون**: قال يزيد بن هارون: لا يحل الأخذ عنه؛ وقال ابن معين في رواية ابن أبي مريم: كذوب، ليس بشيء، ولا يكتب حديثه؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: وسألته - يعني أباه - عن أسد بن عمرو، والحسن بن زياد اللؤلؤي، ومحمد بن الحسن؟ فضعف أسداً والحسن بن زياد، وقال: محمد بن الحسن صدوق؛ وقال عثمان بن أبي شيبة: هو والريح سواء، لا شيء في الحديث، إنما كان يبصر الرأي؛ وقال ابن عمار - كما في لسان الميزان -، والفلاس: صاحب رأي، ضعيف الحديث؛ وقال البخاري - في التاريخ الكبير -: صاحب رأي، لَيِّن؛ وفي الضعفاء الصغير: صاحب رأي، ضعيف، ليس بذاك عندهم؛ وقال الجُوزجاني: أسد بن عمرو، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، واللؤلؤي: قد فرغ الله منهم؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، لا يعجبني حديثه؛ وقال الساجي: عنده مناكير؛ وقال ابن حبان: من أصحاب الرأي... روى عنه أصحاب أبي حنيفة، كان يُسوي الحديث على مذاهبهم، وإنما ذكرته لأن أصحاب الحديث قد رَوَوا عنه على جهة التعجب الشيء بعد الشيء؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم؛ وقال أبو نعيم الأصبهاني: صاحب رأي، لا يكتب حديثه؛ وقال الذهبي: ضعيف. =

....

= الطبقات الكبرى ٧/ ٣٣١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٣٢٦، ٣٦٣، ٤/ ٢٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٤٩، الضعفاء الصغير ٢١، أحوال الرجال ٧٦ ـ ٧٧، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨، المجروحين ١/ ١٨٠، الكامل ١/ ٣٨٩، ونسخة الظاهرية ٢٨ب، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ١٧، تاريخ أسماء الثقات ٧٣، المختلف فيهم لابن شاهين ٥٥٢، الضعفاء لأبي نعيم ٦٣، تاريخ بغداد ٧/ ١٧ ـ ١٨، ديوان الضعفاء ١٩، لسان الميزان ١/ ٣٨٤.

فقد اختلف الأئمة النقاد في أسد بن عمرو البَجَلي القاضي بين موثِّق ومجرِّح، والمجرحون لم يذكروا في كتبهم شيئاً من أوهامه ومناكيره، اللهم إلا العقيلي، حيث ذكر له حديثاً واحداً صحيحاً، استنكر منه كلاماً أُدرج فيه، وقال ـ كما في الضعفاء الكبير ١/ ٢٤ ـ: «وهؤلاء القوم ـ (يعني أصحاب الرأي) ـ يتهاونون بالحديث، ولا يقومون به، ويصلونه بما ليس منه، فيفسدون الرواية». وقد قال ابن عدي: «ولم أر في أحاديثه شيئاً منكراً، وأرجو أن حديثه مستقيم، وأسد بن عمرو من أصحاب الرأي ما بأحاديثه ورواياته بأس، وليس فيهم بعد أبي يوسف أكثر حديثاً منه». فرغم كثرة حديثه لم يجد فيه ابن عدي ـ وحسبك به في هذا المقام خبيراً ـ شيئاً منكراً، وهذا كاف في رد أقوال المجرحين جملة، لأنهم لم يفسروا جرحهم، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر.

وقول ابن معين في رواية ابن أبي مريم: «كذوب، ليس بشيء، ولا يكتب حديثه»، معارض بتوثيقه له في عدة روايات، وابن أبي مريم مصري، وأما سائر الرواة المذكورين فهم من بلد ابن معين، وبلدي الرجل أعلم به من الغرباء، خاصة وأن الدوري كان من أكثر الملازمين ليحيى، وقد نقل عنه في عدة أماكن من كتابه توثيقه له، وقول ابن معين: ليس به بأس، ولا بأس به، ولم يكن به بأس، مساوٍ لقولهم: ثقة كما تقدم في ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان، ويؤكد هذا قوله في رواية ابن الغَلَابي، ومكان من رواية الدوري: ثقة. وأما قول ابن معين: أسد بن عمرو أوثق منه ـ (يعني من نوح بن دَرَّاج) ـ، مع أنه قال في نوح: ليس بثقة، فيبدو أن الذي حمله على هذا التفضيل ـ الذي يظهر أنه في غير محله ـ هو كونهما اشتركا في القضاء فأسد لما أنكر بصره ترك القضاء تورعاً، ونوح عمي ثلاث سنين ـ وهو في القضاء ـ وكان يخفي على الناس ذلك. فظهر أن أسد بن عمرو ثقة في نظر ابن معين.

وقول الجُوزجاني فيه وفي أبي يوسف الإمام وغيرهما: «قد فرغ الله منهم» واضح =

....

=فيه التحامل، وقد كان الجُوزجاني شديد القول في أهل الكوفة جملة، حتى قال فيه ابن حجر في هدي الساري ٤٤٦: «وأما الجُوزجاني فقد قلنا غير مرة: إن جرحه لا يقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه، ونصبه».

وأما قول ابن حبان: «كان يُسوي الحديث على مذاهبهم ـ (يعني مذهب الحنفية) ـ» فلا يعتد به، لأنه لم يرو في ترجمته شيئاً، ولو كان عنده له شيء شديد النكارة لأسرع بإحضاره. هذا فضلاً عن أن ابن حبان كان سيئ الرأي في الحنفية.

وقول ابن عمار: «صاحب رأي، ضعيف الحديث»، معارض بقوله الآخر: صاحب رأي لا بأس به، وهذا القول الأخير نقله الأكثرون، وأما الأول فقد تفرد ابن حجر بذكره، وجَمَع بين القولين بقوله في لسان الميزان ١/ ٣٨٤: «فيمكن الجمع بين كلاميه بأنه أراد بقوله: لا بأس به، أنه لا يتعمد، وأنه تغير لما ضعف بصره، فضعف حفظه». فهذا احتمال على تقدير صحة ثبوت تضعيف ابن عمار لأسد بن عمرو.

ويظهر من أقوال المجرحين جملة أن حطّهم عليه كان بسبب انتسابه إلى أهل الرأي، وهذا ليس بنقيصة في واقع الأمر، قال الكوثري في مقالته فقه أهل العراق وحديثهم ١٤، ١٧ ـ ١٨، ٢٠: «وردت في الرأي آثار تذمه، وآثار تمدحه، والمذموم: هو الرأي عن هوى، والممدوح: هو استنباط حكم النازلة من النص، على طريقة فقهاء الصحابة، والتابعين، وتابعيهم، برد النظير إلى نظيره، في الكتاب، والسنة... والقول المحتّم في ذلك: أن فقهاء الصحابة، والتابعين، وتابعيهم، جَرَوْا على القول بالرأي بالمعنى الذي سبق ـ أعني استنباط حكم النازلة من النص ـ وهذا من الإجماعات التي لا سبيل إلى إنكارها... فالرأي بهذا المعنى، وصف مادح يوصف به كل فقيه، ينبئ عن دقة الفهم، وكمال الغوص... قال سليمان بن عبد القوي الطُّوفي الحنبلي في شرح «مختصر الروضة» في أصول الحنابلة: واعلم أن أصحاب الرأي بحسب الإضافة، هم كل من تصرّف في الأحكام بالرأي، فيتناول جميع علماء الإسلام، لأن كل واحد من المجتهدين لا يستغني في اجتهاده عن نظر ورأي... وأما بحسب العَلَمية فهو في عرف السلف من الرواة بعد محنة خلق القرآن: علمٌ على أهل العراق، وهم أهل الكوفة، أبو حنيفة، ومن تابعه منهم... وبالغ بعضهم في التشنيع عليه... وإني والله لا أرى إلا عصمته مما قالوه، وتنزيهه عما إليه نسبوه. وجملة القول فيه: أنه ـ قطعاً ـ لم يخالف السنة عناداً، وإنما خالف فيما خالف منها اجتهاداً، بحجج واضحة، ودلائل صالحة لائحة، وحججه بين أيدي الناس موجودة، وقلّ أن ينتصف منها مخالفوه، وله بتقدير

....

=الخطأ أجر، وبتقدير الإصابة أجران، والطاعنون عليه إما حُساد، أو جاهلون بمواقع الاجتهاد، وآخر ما صح عن الإمام أحمد رضي الله عنه إحسانُ القول فيه، والثناء عليه، ذكره أبو الوَرْد من أصحابنا في كتاب أصول الدين». وقال جمال الدين القاسمي في الجرح والتعديل ٣١ ـ ٣٢: «وقد تجافى أرباب الصحاح الرواية عن أهل الرأي، كالإمام أبي يوسف، والإمام محمد بن الحسن، فقد لينهما أهل الحديث كما ترى في ميزان الاعتدال، ولعمري لم ينصفوهما، وهما البحران الزاخران، وآثارهما تشهد بسعة علمهما وتبحرهما، بل بتقدمهما على كثير من الحفاظ، وناهيك كتاب الخراج لأبي يوسف، وموطأ الإمام محمد، نعم كان ولع جامعي السنة بمن طوف البلاد، واشتهر بالحفظ، والتخصص بعلم السنة وجمعها، وعلماء الرأي لم يشتهروا بذلك، لاسيما وقد أشيع عنهم أنهم يُحَكِّمون الرأي في الأثر ـ وإن كان لهم مرويات مسندة معروفة، رضي الله عن الجميع، وحشرنا وإياهم مع الذين أنعم الله عليهم ـ، فلا تكاد تجد اسماً لهم في سند من كتب الصحاح، أو المسانيد، أو السنن. . . وقد وجد لبعض المحدثين تراجم لأئمة أهل الرأي يخجل المرء من قراءتها فضلاً عن تدوينها، وما السبب إلا تخالف المشرب، على توهم التخالف، ورفض النظر في المآخذ والمدارك، التي قد يكون معهم الحق في الذهاب إليها، فإن الحق يستحيل أن يكون وقفاً على فئة معينة دون غيرها، والمنصف من دقق في المدارك غاية التدقيق ثم حكم بعد».

وبهذا يتبين أن الانتساب إلى أهل الرأي ليس جرحاً مقبولاً، ومنشأ هذا الجرح هو ظن أهل الرواية أن أصحاب الرأي يُحَكِّمون أنظارهم في النصوص، والحق خلاف ذلك ـ وينظر تفصيل هذه مسألة في الرفع والتكميل وحواشيه ٨٣ ـ ٩٢ ـ .

وقُصارى القول: إن المجرحين لم يبينوا أسباب جرحهم لأسد بن عمرو الكوفي، ويُشتم من كثير من تلك الجروح أنها لأجل الرأي، ويؤكد هذا قول الإمام أحمد: «كان صدوقاً. . . لكن أصحاب أبي حنيفة ينبغي أن لا يُروى عنهم شيء». ولعل الإمام أحمد رجع عن هذا الرأي في أصحاب أبي حنيفة، كما فعل في إمامهم.

وأقوال المعدلين ليست متحدة الرتبة، فبعضهم وثقه مطلقاً، وجعله الجمهور في درجة تالية، وعده الدارقطني في أدنى درجات التعديل من غير حجة.

وخلاصة القول: إن أسد بن عمرو صدوق، حسن الحديث في أقل أحواله. وقول النسائي: «ليس بالقوي» يستعمله أبو عبد الرحمٰن كثيراً في الصدوقين والمقبولين. وأما قوله: «لا بأس به» فيستعمله غالباً في الموثقين مطلقاً. وأما ما نقله عنه ابن حجر من=

٨ ـ ع: إسماعيل بن زكريا بن مُرَّة أبو زياد الأَسَدي[(١)] مولاهم، الكوفي، ثم البغدادي، الخُلْقاني، الملقب بشَقُوصا. مات ببغداد سنة ثلاث وسبعين ومئة، ويقال: سنة أربع وسبعين[(٢)(٣)(٤)].

قال النسائي: أرجو أن لا يكون به بأس[(٥)].

وقال أيضاً: ليس بالقوي[(٦)(*)].

= قوله: «ليس بثقة». فما أُراه يثبت عنه، لمعارضته لقوليه الأولين الثابتين في كتبه. والله أعلم.

(١) نسبة إلى أَسَد بن خُزَيْمة.

(٢) تفرد ابن حجر في تقريب التهذيب ١٠٧ بقوله: «مات سنة أربع وتسعين، وقيل قبلها». فيبدو أن «سبعين» تصحفت عنده إلى «تسعين».

(٣) في الطبقات الكبرى ٧/ ٣٢٦: «ومات... وهو ابن خمس وسبعين سنة». وفي تاريخ بغداد، وتهذيب الكمال نقلاً عن ابن سعد: وهو ابن خمس وستين سنة.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٢٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٦، معرفة الرجال ١/ ٨٥، ٢/ ٢٠٤، تاريخ البادي عن ابن معين ٨٨، ١١١، ١١٢، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٥٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٧٠، الضعفاء الكبير ١/ ٧٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٧٠، الثقات ٦/ ٤٤، الكامل ١/ ٣١١ ـ ٣١٢، تاريخ أسماء الثقات ٥٢، تاريخ بغداد ٦/ ٢١٥ ـ ٢١٨، التعديل والتجريح ١/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٥، الأنساب ٥/ ١٧٩، الضعفاء لابن الجوزي ١٥أ، تهذيب الكمال ٣/ ٩٢ ـ ٩٦، ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩، المغني في الضعفاء ١/ ٨١، ديوان الضعفاء ٢١، الكاشف ١/ ١٢٣، من تكلم فيه وهو موثق ٤٥، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨، تقريب التهذيب ١٠٧، هدي الساري ٣٩٠ ـ ٣٩١، خلاصة التذهيب ٣٤.

(٥) التعديل والتجريح ١/ ٣٦٨، تهذيب الكمال ٣/ ٩٥، تهذيب التهذيب ١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨، هدي الساري ٣٩٠. ولفظ ابن حجر في الأخير: أرجو أنه لا بأس به.

(٦) إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ٢٩٨. وعزياه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال ابن معين في رواية الدوري، وابن أبي خيثمة: =

....

= ثقة؛ وقال الدارمي: قلت ـ (يعني لابن معين) ـ: فإسماعيل بن زكريا أحب إليك في الحديث، أو يحيى بن زكريا ـ (يعني ابن أبي زائدة الثقة الثبت) ـ؟ فقال: لِم؟ أهما أخوان عندك؟ قلت: لا، ولكني أردت في الحديث، فقال: يحيى أحبّ إلي؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية ابن محرز، والبادي: ليس به بأس؛ وفي مكان آخر من رواية البادي: إسماعيل بن زكريا صالح الحديث. قيل له ـ (يعني لابن معين) ـ: فحجة هو؟ قال: الحجة شيء آخر؛ وقال مُغْلطاي: وفي كتاب الضعفاء لأبي العرب القَيْرَواني، عن يحيى بن معين: حديثه مُتقارب؛ وقال ابن المديني في رواية ابن محرز: كان عبد الرحمٰن بن مهدي يروي عنه، وكان أصحابكم البغداديون رووا عنه؛ وقال الفضل بن زياد: وسألت أبا عبد الله ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ عن أبي شهاب ـ (يعني عبد ربه بن نافع) ـ، وإسماعيل بن زكريا؟ فقال: كلاهما ثقة، وكان إسماعيل أقدم رواية من مغيرة، وأبي فروة، إلا أن أبا شهاب كأنه؛ وقال أحمد أيضاً في رواية أبي داود: ما كان به بأس؛ وفي رواية عبد الله: حديثه حديث مقارِب؛ وقال أبو الحسن الميموني: قلت لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل: إسماعيل بن زكريا كيف هو؟ فقال لي: أما الأحاديث المشهورة التي يرويها فهو فيها مقارِب الحديث، ولكنه ليس بنشرح الصدر له، هو شيخ ليس يُعْرف هكذا ـ يريد بالطلب ـ (كذا في الضعفاء الكبير، وتاريخ بغداد، لكن زاد الخطيب بعد كلمة: مقارب الحديث، كلمة: صالح) ـ؛ وقال أحمد أيضاً في رواية الأثرم: لم نكتب نحن عن هذا شيئاً ـ كأنه يقول: لم ندركه ـ؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح؛ وقال ابن خِراش: صدوق؛ وقال ابن عدي ـ كما في نسخة أحمد الثالث ـ: ولإسماعيل من الحديث صدر صالح، وهو حسن الحديث، يكتب حديثه؛ وقال الحاكم: حديثه مقارِب؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء: صدوق، شيعي. زاد في الديوان: غال؛ واقتصر في الكاشف، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم على قوله: صدوق؛ وقال في من تكلم فيه وهو موثق: ثقة، مصنِّف، وهو شيعي، يقال عنه كلام في الغلو لا يصدر من مسلم؛ وقال ابن حجر: صدوق يخطئ قليلاً. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المجرِّحون: قال العقيلي: حدثنا محمد بن أحمد، قال: حدثني إبراهيم بن الجُنيد، قال: حدثني أحمد بن الوليد بن أبان، قال: حدثني حسين بن حسن، قال: حدثني خالي إبراهيم، قال: سمعت إسماعيل الخُلْقاني شَقُوصا يقول: الذي نادى من جانب الطور عبده: علي بن أبي طالب. قال: وسمعته يقول: هو الأول والآخر: =

=علي بن أبي طالب؛ وقال ابن معين في رواية الليث بن عَبْدة، والميمونيّ، وأحمدُ بن حنبل في رواية أبي يحيى أحمد بن ثابت، والعجليُّ: ضعيف الحديث. وقد اقتصر الليث على لفظة: ضعيف؛ ولما نقل ابن الجوزي كلام إسماعيل الذي نقله العقيلي قال عقبه: ومثل هذا لا يعد مسلماً.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٣٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٧٦، معرفة الرجال ١/ ٨٥، ٢/ ٢٠٤، تاريخ البادي عن ابن معين ٨٨، ١١٢، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٧٠، الضعفاء الكبير ١/ ٧٨، ونسخة الظاهرية ١٤أ، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٧٠، الثقات ٦/ ٤٤، الكامل ١/ ٣١١ ـ ٣١٢، ونسخة أحمد الثالث ١/ ١١١ب، تاريخ أسماء الثقات ٥٢، تاريخ بغداد ٦/ ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، الضعفاء لابن الجوزي ١٥أ، ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٨، المغني في الضعفاء ١/ ٨١، ديوان الضعفاء ٢١، الكاشف ١/ ١٢٣، من تكلم فيه وهو موثق ٤٥، ونسخة السليمانية ٤ب، ونسخة الحكمي بمكة ٣أ، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٣، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٤أ، تقريب التهذيب ١٠٧.

فتضعيف ابن معين، وأحمد بن حنبل له في بعض الروايات غير المشهورة، معارض بتوثيقهما، وتعديلهما له في أكثر الروايات المشهورة، وتضعيف العجلي غير مقبول لأنه غير مفسر، والتعديل مقدم على الجرح الذي لم يبين سببه.

وأما ما ذكره العقيلي عن إسماعيل بن زكريا فقد ضعف الذهبي سنده، فقال في ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٩: «قلت: هذا السند مظلم، ولم يصح عن الخُلْقاني هذا الكلام، فإن هذا من كلام زنديق». وقال في المغني في الضعفاء ١/ ٨١: «قلت: هذا لم يثبت عن الخُلْقاني، وإن صح عنه فهو خُلْقاني آخر زِنديق، عدو الله».

ومما يؤكد عدم صحة هذا القول عنه، خلو كلام المتقدمين، والطبقة الوسطى ـ عدا العقيلي ـ عن نسبته إلى البدعة. والذين وسموه بذلك من المتأخرين تبعوا ما ذكره العقيلي.

فتبين أن الصواب في إسماعيل بن زكريا الخُلْقاني التعديل لا التجريح، لكن كلام المعدلين غير متفق في تحديد المرتبة التي يستحقها الخُلْقاني، فبعضهم وثقه مطلقاً، وبعضهم ـ وفيهم جماعة من الفريق الأول في بعض الروايات عنهم ـ أنزله عن رتبة الثقات العالية إلى الدرجة الرابعة، أو الخامسة من مراتب التعديل. ولعل الصواب فيه عدّه في المرتبة التالية للتوثيق المطلق.=

٩ ـ ي ٤: إسماعيل بن عَيَّاش بن سُلَيْم أبو عُتْبة العَنْسي مولاهم، الحمصي، الأَحْوَل، الأزرق، الحافظ. ولد سنة ست ومئة، وقيل: سنة ثمان، وقيل: سنة خمس، وقيل: سنة اثنتين. ومات سنة اثنتين وثمانين ومئة، ويقال: سنة إحدى وثمانين[(١)(٢)].

قال النسائي: ضعيف[(٣)].

وقال أيضاً: ضعيف، كثير الخطأ[(٤)].

= وخلاصة القول: إن إسماعيل بن زكريا صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

(١) قال بعض هؤلاء: مات يوم الثلاثاء لست مَضَيْن من جُمادى. وقال بعضهم: يوم الثلاثاء لثمان خَلَوْن من شهر ربيع الأول.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٣٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٩، معرفة الرجال ١/٨٠، ٢/١٩٣،٢٣٩، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٦١، الطبقات ٣١٦، التاريخ الكبير ١/١/٣٦٩ ـ ٣٧٠، التاريخ الصغير ٢/ ٢٢٦، أحوال الرجال ١٧٣ ـ ١٧٥، المعرفة والتاريخ ١/١٧٢، ٢/١٦٥، ٣٨٣، ٤٢٣ ـ ٤٢٤، ٣/٤٦، العلل الكبير ٢/٩٦٩، التاريخ ١/٢٧٧، ٢/٧٠٤ ـ ٧٠٥، الضعفاء والمتروكين ٤٩، الضعفاء الكبير ١/٨٨ ـ ٩٠، الجرح والتعديل ١/١/١٩١ ـ ١٩٢، المجروحين ١/١٢٤ ـ ١٢٦، الكامل ١/٢٨٨ ـ ٢٩٦، تصحيفات المحدثين ٢/٨٦٥، المؤتلف والمختلف ٣/١٥٧٠، تاريخ أسماء الثقات ٥١، سؤالات السجزي وغيره للحاكم ١٩٨أ، تاريخ بغداد ٦/٢٢١ ـ ٢٢٨، الضعفاء لابن الجوزي ١٦ب، تهذيب الكمال ٣/١٦٣ ـ ١٨١، ميزان الاعتدال ١/٢٤٠ ـ ٢٤٤، المغني في الضعفاء ١/٨٥، ديوان الضعفاء ٢٢، الكاشف ١/١٢٧، من تكلم فيه وهو موثق ٤٧، سير أعلام النبلاء ٨/٢٧٧ ـ ٢٩١، تذكرة الحفاظ ١/٢٥٣ ـ ٢٥٥، إكمال تهذيب الكمال ١/١١٩ب ـ ١٢٠أ، شرح علل الترمذي ٢/٦٠٩ ـ ٦١٠، الاغتباط بمن رمي بالاختلاط ٤٢، تهذيب التهذيب ١/٣٢١ ـ ٣٢٦، تقريب التهذيب ١٠٩، خلاصة التذهيب ٣٥ ـ ٣٦، الكواكب النَّيِّرات ٩٨ ـ ١٠٤.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٤٩، الكامل ١١ب، تاريخ بغداد ٦/٢٢٧، الضعفاء لابن الجوزي ١٦ب، ميزان الاعتدال ١/٢٤١.

(٤) السنن الكبرى ١٨٠.

وقال أيضاً: صالح في حديث أهل الشام[1](*).

---

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٣٢٥.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمُعدِّلون: قال أبو إسحاق الفَزَاري في رواية زكريا بن عدي لما سأله عن إسماعيل بن عَيَّاش ـ كما في معرفة الرجال ـ: إذا حدثك عَمَّن يُعرف فاكتب عنه. ـ (قال زكريا) ـ: وسألته عن بقية بن الوليد فقال: إذا حدثك عَمَّن يُعرف وعَمَّن لا يعرف فلا تكتب عنه؛ وقال يزيد بن هارون في رواية سليمان بن أحمد الدمشقي: ما رأيت شامياً، ولا عراقياً أحفظ من إسماعيل بن عياش؛ وفي رواية أبي داود السجستاني: ما رأيت عربياً. . . ؛ وقال الجوزجاني: سألت أبا مسهر عن إسماعيل بن عياش، وبقية؟ فقال: كل كان يأخذ عن غير ثقة، فإذا أخذت حديثه عن الثقات فهو ثقة؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: ثقة؛ وفيها أيضاً في مكان آخر: كان إسماعيل بن عياش أحبّ إلى أهل الشام من بقية بن الوليد ـ (كذا أيضاً في الجعديات نقلاً عن رواية عباس. وقد نقل الخطيب هذا القول الأخير عن الدوري عن ابن معين بلفظ مختلف، وهو: كان إسماعيل أحبّ إليّ في أهل الشام من بقية) ـ؛ وفي رواية الدوري أيضاً ـ كما في الجرح والتعديل ـ: قيل ليحيى بن معين: إسماعيل بن عياش، وبقية، أيهما تقدم؟ قال: ما أقربهما؛ وفيها أيضاً: إسماعيل بن عياش أحبّ إليّ من فرج بن فَضَالة؛ وفي رواية الدارمي: أرجو أن لا يكون به بأس؛ وفي رواية ابن محرز: ثقة إذا حَدَّث عن ثقة؛ وفي رواية ابن أبي خيثمة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ليس به بأس؛ وفيها أيضاً ـ كما في الكامل، وتهذيب الكمال، واللفظ للأخير ـ: ليس به بأس في أهل الشام، والعراقيون يكرهون حديثه. قيل ليحيى: أيهما أثبت: بقية، أو إسماعيل بن عياش؟ فقال: كلاهما صالحان؛ وفيها أيضاً ـ كما في تاريخ بغداد ـ: ثقة، والعراقيون يكرهون حديثه؛ وفي رواية أبي داود: ثقة؛ وفي رواية ابن الغَلَابي: ثقة في أهل الشام، وأما ما روى عن غيرهم ففيه شيء؛ وفي رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة: ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع، فَخَلَّط في حفظه عنهم؛ وفيها أيضاً: كان ثقة فيما روى عن أصحابه أهل الشام، وما روى عن غيرهم يخلط فيه؛ وفي رواية مُضَر بن محمد: إذا حدث عن الشاميين، وذكر الخبر، فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين خَلَّط ما شئت؛ وقال عبد الله بن أحمد: سألت يحيى بن معين عن إسماعيل بن عياش؟ فقال: إذا حدث عن الشيوخ الثقات، مثل: محمد بن زياد الألْهاني، وشُرَحْبيل بن مسلم. قلت ليحيى: =

....

=كَتَبْتَ عن إسماعيل بن عياش؟ قال: نعم، سمعت منه؛ وقال ابن المديني في رواية ابن أبي مريم: رجلان هما صاحبا حديث بلدهما: إسماعيل بن عياش، وعبد الله بن لَهِيعة؛ وفي رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة: كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف؛ وقال أبو بكر المَرُّوذي: سألته ـ يعني أحمد بن حنبل ـ عن إسماعيل بن عياش؟ فَحَسَّن روايته عن الشاميين، وقال: هو فيهم أحسن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم؛ وقال أبو داود: وسألت أحمد عن إسماعيل بن عياش؟ فقال: ما حدث عن مشايخهم. قلت الشاميين؟ قال: نعم، فأما حديث غيرهم، عنده مناكير؛ وقال أحمد أيضاً في رواية أحمد بن الحسن الترمذي: إسماعيل بن عياش أصلح من بقية، ولبقية أحاديث مناكير عن الثقات؛ وقال أيضاً في رواية الفضل بن زياد: ليس أحد أروى لحديث الشاميين من إسماعيل بن عياش، والوليد بن مسلم؛ وفي رواية أبي طالب: ما روى عن الشاميين صحيح، وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح؛ وفي رواية أحمد بن أبي يحيى: ما روى عن الشاميين فهو صحيح، وما روى عن أهل المدينة، وأهل العراق ففيه ضعف، يغلط؛ وفي رواية أبي حاتم: في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح؛ وفي رواية عبد الله ـ كما في تاريخ بغداد ـ: قال أبي لداود بن عمرو الضبي ـ وأنا أسمع ـ: يا أبا سليمان، كان يحدثكم إسماعيل بن عياش هذه الأحاديث بحفظه؟! قال: نعم، ما رأيت معه كتاباً قط. فقال له: لقد كان حافظاً، كم كان يحفظ؟ قال: شيئاً كثيراً. قال له: كان يحفظ عشرة آلاف؟ قال: عشرة آلاف، وعشرة آلاف، وعشرة آلاف. فقال له أبي: هذا كان مثل وكيع!؛ وقال دُحيم في رواية عثمان الدارمي ـ كما في تهذيب الكمال ـ: إسماعيل بن عياش في الشاميين غاية، وخلَّط عن المدنيين؛ وقال الفلاس: إذا حدث عن أهل بلاده فصحيح، وإذا حدث عن أهل المدينة مثل هشام بن عروة، ويحيى بن سعيد، وسهيل بن أبي صالح، فليس بشيء؛ وقال مُغُلْطاي: وقال البَرْقي في كتاب الطبقات لما ذكره في باب من ينسب إلى الضعف لإنكار حديثه ممن احتملت روايته: ما روى عن الشاميين فهو صحيح، وما روى عن غيرهم فليس بصحيح؛ وقال البخاري ـ كما في تاريخ بغداد ـ: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر؛ وقال أيضاً ـ كما في التاريخ الكبير ـ: ما روى عن الشاميين فهو أصح؛ وقال أيضاً ـ كما العلل الكبير ـ: إسماعيل بن عياش إنما هو ما روى عن الشاميين، وروى عن أهل العراق وأهل الحجاز مناكير؛ وقال=

....

=يعقوب بن شيبة: وإسماعيل بن عياش ثقة عند يحيى بن معين وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصة، وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كثير، وكان عالماً بناحيته؛ وقال أبو زرعة: صدوق، إلا أنه غلط في حديث الحجازيين، والعراقيين؛ وقال الفسوي: وكنت أسمع أصحابنا يقولون: علم الشام عند إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم؛ وقال أيضاً: وتكلم قوم في إسماعيل، وإسماعيل ثقة عدل، أعلم الناس بحديث الشام، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلموا قالوا: يُغرب عن ثقات المدنيين والمكيين؛ وقال أبو زرعة الدمشقي: لم يكن بالشام بعد الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز أحفظ من إسماعيل بن عَيَّاش؛ وقال الساجي: إذا حدث عن أهل بلاده فصحيح، وإذا حدث عن أهل المدينة مثل هشام، ويحيى بن سعيد، وسهيل، فليس بشيء؛ وقال الدُّولابي: ما روى عن الشاميين فهو أصح؛ وقال ابن عدي: وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم، وفي الجملة إسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه، ويحتج به في حديث الشاميين خاصة؛ وقال أبو أحمد الحاكم: لا بأس بحديثه إذا حدث عن الشاميين، فإذا عداهم إلى حديث أهل المدينة جاء بما لا يتابع على أكثره؛ وقال أبو أحمد العسكري: مشهور؛ وقال أبو نصر السِّجزي: معروف؛ وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: وروى أيضاً عن زيد بن أسلم... وخلق من الحجازيين والعراقيين، وهو فيهم كثير الغلط بخلاف أهل بلده، فإنه يحفظ حديثهم، ويكاد أن يتقنه إن شاء الله، وكان من بحور العلم، صادق اللهجة، متين الديانة، صاحب سنة واتباع، وجلالة ووقار... قلت: حديث إسماعيل عن الحجازيين والعراقيين لا يحتج به، وحديثه عن الشاميين صالح من قبيل الحسن، ويحتج به إن لم يعارضه أقوى منه؛ وقال في المغني في الضعفاء: عالم أهل حمص، صدوق في حديث أهل الشام، مضطرب جداً في حديث أهل الحجاز؛ وقال ابن حجر: صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلِّط في غيرهم. وقد ذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنون**: قال عبد الله بن المبارك: إذا اجتمع إسماعيل وبقية في شيء فبقية أحبّ إليّ؛ وقال أيضاً: لا أستحلي حديثه؛ وقال أبو إسحاق الفزاري في رواية زكريا بن عدي ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: اكتبوا عن بقية ما حدثكم عن المعروفين، ولا تكتبوا عَمَّن لا يُعرف، ولا تكتبوا عن إسماعيل بن عياش عَمَّن يُعرف ولا عَمَّن لا يُعرف؛ وقال أبو صالح الفراء: قلت لأبي إسحاق الفزاري: أريد مكة وأريد أن أمر بحمص، وثَمَّ رجل يقال له إسماعيل بن عَيّاش فأسمع منه؟ قال: ذاك=

....

=رجل لا يدري ما يخرج من رأسه؛ وقال الفراء أيضاً: كان الفزاري قد وري عن إسماعيل بن عياش، ثم تركه، وذلك أن رجلاً لجأ إلى أبي إسحاق، فقال: يا أبا إسحاق، ذُكرت عند إسماعيل بن عياش، فقال: إسماعيل أيما رجل لولا أنه شَكِّي؛ وقال أحمد بن أبي الحَوَاريّ: سمعت وكيعاً يقول: قدم علينا إسماعيل بن عياش، فأخذ مني أطراف إسماعيل بن أبي خالد، فرأيته يُخَلِّط في أخذه. ـ (ثم قال ابن أبي الحواري) ـ: قال لي وكيع: يُروى عندكم عنه؟ فقلت: أما الوليد ومروان فيروون عنه، وأما الهيثم بن خارجة، ومحمد بن إياس فكأنهم، فقال: وأي شيء الهيثم وابن إياس؟! إنما أصحاب البلد الوليد ومروان؛ وقال الفلاس: سمعت أبا قتيبة يقول ليحيى يوماً: حدثنا إسماعيل بن عياش عن بَحِيْر بن سعد عن خالد بن معدان عن عائشة قالت: آخر طعام أكله رسول الله ﷺ طعاماً فيه بصل. فقال له يحيى: ما هذه الأزقة يا أبا قتيبة، حدثنا ابن جريج عن عطاء عن جابر بن عبد الله نهى رسول الله ﷺ عن البصل والكُرَّاث؛ وقال محمد بن المثنى: ما سمعت عبد الرحمٰن يحدث عن إسماعيل بن عياش شيئاً قط؛ وقال ابن المديني: كان عبد الرحمٰن يحدث عن إسماعيل بن عياش ثم تركه قبل موته؛ وقال الجوزجاني: أما إسماعيل بن عياش فقلت لأبي اليمان: ما أشبه حديثه بثياب سابور يُرْقم على الثوب المئة ولعُل شراءه دون عشرة، قال: كان من أروى الناس عن الكذابين، وهو في حديث الثقات من الشاميين أَحْمد منه في حديث غيرهم؛ وقال عبد الله بن علي بن المديني: وسألته ـ يعني أباه ـ عن إسماعيل بن عياش، قلت: إن يحيى بن معين يقول: هو ثقة فيما يروي عن أهل الشام، وأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه شيء؟ فضعفه فيما روى عن أهل الشام وغيرهم؛ وقال عبد الله في موضع آخر: سمعت أبي يقول: ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل بن عياش لو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنه خلط في حديثه عن أهل العراق، وحدثنا عنه عبد الرحمٰن ثم ضرب على حديثه؛ وقال أيضاً: سمعت أبي يقول: إسماعيل بن عياش عندي ضعيف، وحدث عنه عبد الرحمٰن بن مهدي قديماً وتركه؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: سئل أبي عن بقية، وإسماعيل بن عياش؟ فقال: بقية أحبّ إلي، نظرت في كتاب إسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد أحاديث صحاحاً، وفي المصنَّف أحاديث مضطربة؛ وقال علي بن حُجْر: ابن عياش حُجة لولا كثرة وهمه؛ وقال البخاري ـ كما في الجامع الصحيح ـ: إن إسماعيل بن عياش يروي عن أهل الحجاز وأهل العراق أحاديث مناكير ـ (قال الترمذي) ـ: كأنه ضعف روايته=

....

=عنهم فيما ينفرد به ـ (ثم ذكر الترمذي بقية كلام البخاري وهو) ـ: إنما حديث إسماعيل بن عياش عن أهل الشام؛ وقال البخاري أيضاً ـ كما في العلل الكبير ـ وإسماعيل بن عياش منكر الحديث عن أهل الحجاز وأهل العراق؛ وقال أيضاً ـ كما في الكتاب المذكور ـ: وحديثه عن أهل العراق وأهل الحجاز كأنه شبه لا شيء؛ وقال أبو داود في رواية الآجري: بقية يتقدمه، وبقية أقل مناكير من الوليد؛ وقال الآجري: قلت لأبي داود: أيما أحب إليك فرج بن فضالة أو إسماعيل؟ فقال: إسماعيل؛ وقال أبو حاتم: لين، يكتب حديثه، لا أعلم أحداً كَفَّ عنه إلا أبو إسحاق الفزاري؛ وقال ابن خزيمة: لا يحتج به؛ وقال العقيلي: إذا حدث عن غير أهل الشام اضطرب وأخطأ؛ وقال ابن حبان: كان إسماعيل بن عياش من الحفاظ المتقنين في حداثته، فلما كَبِر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألزق المتن بالمتن، وهو لا يعلم، ومن كان هذا نعته، حتى صار الخطأ في حديثه يكثر، خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه؛ وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث من أحاديث الحجاز ليحيى بن سعيد، ومحمد بن عمرو، وهشام بن عروة، وابن جريج، وعمرو بن محمد، وعُبيد الله الوَصَّافي، وغير ما ذكرت من حديثهم، ومن حديث العراقيين، إذا رواه ابن عياش عنهم فلا يخلو من غلط يغلط فيه، إما أن يكون حديث ـ (كذا) ـ برأسه، أو مرسلاً يوصله، أو موقوفاً يرفعه، وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم. . . ؛ وقال الدارقطني: وهو مضطرب الحديث عن غير الشاميين؛ وقال أيضاً: واليمان بن عدي، وإسماعيل بن عياش ضعيفان؛ وقال أيضاً: ليس بحافظ؛ وقال الحاكم في سؤالات السجزي: إسماعيل بن عياش مع جلالته إذا انفرد بحديث لم يقبل منه لسوء حفظه؛ وقال البيهقي: ليس بحجة؛ وقال الجَوْرقاني: ضعيف الحديث؛ وقال أيضاً: فإن إسماعيل وإن اختلف فيه، ضعف في روايته عن الحجازيين والعراقيين، فهو في روايته عن الشاميين أمثل؛ وقال أيضاً: وإسماعيل، وليث ـ (ابن أبي سليم) ـ، وشهر ـ (ابن حوشب) ـ ثلاثتهم متروكون لضعفهم ولينهم؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة: وهو منكر الحديث في الحجازيين؛ وقال في من تكلم فيه وهو موثق: شيخ الشاميين، ليس بالقوي، وحديثه عن الحجازيين منكر ضعيف، بخلاف الشاميين؛ وقال في تذكرة الحفاظ: كان من أوعية العلم إلا أنه ليس بمتقن لما سمعه بغير بلده، كأنه كان يعتمد على حفظه فوقع خلل في حديثه عن=

....

=الحجازيين وغيرهم؛ وقال في ديوان الضعفاء: ضعيف في غير الشاميين؛ وقال ابن حجر في الفتح: ورواية إسماعيل عن الحجازيين ضعيفة؛ وقال فيه أيضاً: فإن روايته عن غير الشاميين ضعيفة.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٤١٢، ٤٥٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٦٩، معرفة الرجال ١/ ٨٠، ٢/ ١٩٣، ونسخة الظاهرية ٤٢أ، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٦١، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٧٠، أحوال الرجال ١٧٣ ـ ١٧٥، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٦٥، ٤٢٣، ٤٢٤، العلل الكبير ١/ ١٩٠، ٢/ ٥٨٢، ٩٦٩، الجامع الصحيح ١/ ٢٣٧، الجعديات ٢/ ١١٨١، الضعفاء الكبير ١/ ٨٨، ٨٩، ٩٠، ونسخة الظاهرية ١٦أ، الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٩١ ـ ١٩٢، المجروحين ١/ ١٢٥، الكامل ١/ ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٦، ونسخة الظاهرية ١٦أ، تصحيفات المحدثين ٢/ ٨٦٥، السنن للدارقطني ٤/ ١١٨ ـ ٢٣٠، سؤالات السجزي وغيره للحاكم ١٩٨أ، تاريخ بغداد ٦/ ٢٢١، ٢٢٤ ـ ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، الأباطيل ٢/ ٨٤، ٨٦، ٢٢١، تهذيب الكمال ٣/ ١٧٦، ميزان الاعتدال ١/ ١٩٣، ٢٤٤، المغني في الضعفاء ١/ ٨٥، ديوان الضعفاء ٢٢، من تكلم فيه وهو موثق ٤٧، سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٧٨، ٢٨٥، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٥٤، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١١٩ب ـ ١٢٠أ، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ٤، تقريب التهذيب ١٠٩، فتح الباري ٩/ ٦٦٥، ١٣/ ٣٧٤، ٥٤٥.

فقد اتفقت معظم أقوال النقاد على أن حديث إسماعيل بن عياش عن أهل بلده يحتج به إذا كان من فوقه في السند من أهل الاحتجاج، وأما حديثه عن الغرباء (الحجازيين، والعراقيين) فلا يحتج به. هذه هي خلاصة رأي الجمهور في حديثه، وإن لم يتفقوا على حكم واحد في درجته هو، فبعضهم أطلق القول بأنه ثقة في الشاميين، وبعضهم عده في المرتبة التالية، أي أنه صحيح الحديث عند الفريق الأول، حسنه عند الثاني، وهذا الاختلاف غير مؤثر، لأن هؤلاء متفقون على الاحتجاج به في حديث الشاميين. كما أن الجمهور اختلفوا فيما بينهم في درجة إسماعيل، ودرجة حديثه إذا روى عن الحجازيين والعراقيين، مع اتفاقهم على عدم الاحتجاج به في هؤلاء.

وقد بيَّن ابن معين، وابن حبان السبب في صلاح حديثه عن الشاميين، وضعفه عن الحجازيين والعراقيين، فقال ابن معين في رواية ابن أبي شيبة: «ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع، فخلَّط في حفظه عنهم»، وقال=

....

=ابن حبان: «كان إسماعيل بن عياش من الحفاظ المتقنين في حداثته، فلما كَبِر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه». وقد ألمح إلى ذلك أبو داود السجستاني في تعليقه على قول يزيد بن هارون: ما رأيت عربياً أحفظ من إسماعيل بن عياش. بقوله ـ كما في تاريخ بغداد ٦/ ٢٢١ ـ ٢٢٢ ـ: «قدم إسماعيل قَدْمَتين، قدم هو وجرير بن عثمان الكوفة في مساحة أرض حمص، وقدمة قدمها إلى بغداد سمع منه البغداديون، وسمع يزيد بن هارون من إسماعيل بن عياش ببغداد في القدمة الأولى».

ولعل الذين أطلقوا القول في تعديل إسماعيل بن عياش دون تخصيص بالشاميين، أرادوا ما عناه الجمهور، وكذلك الذين أطلقوا القول في تجريحه دون تقييد بالغرباء.

وقد أدرجت ضمن أقوال المعدلين قولي أبي أحمد العسكري، وأبي نصر السِّجْزي: مشهور، ومعروف. وهما في الحقيقة لا يدلان على التوثيق والتعديل دون قرينة، قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ١/ ٢٦٠ عقب ذكره لقول ابن معين في حرب بن عبيد الله: مشهور: «وهذا غير كاف في تثبيت روايته، فكم من مشهور لا تقبل روايته»، وقال أيضاً فيه ٢/ ٤٤أ بعد ذكره لقول بعضهم في بعض الرجال: معروف: «وهذا غير كاف فيما يبتغى من عدالته، فكم من معروف غير ثقة».

وقول أبي إسحاق الفزاري في رواية زكريا بن عدي كما في الضعفاء الكبير: «ولا تكتبوا عن إسماعيل بن عياش عَمَّن يعرف، ولا عَمَّن لا يُعرف»، معارض بقوله في الرواية نفسها كما في معرفة الرجال: «إذا حدثك عَمَّن يُعرف فاكتب عنه».

وتضعيف الفزاري لابن عياش الذي ذكره أبو صالح الفَراء سببه ـ كما هو ظاهر ـ المعتقد لا العلم، لأن الفزاري قال فيه: «أيما رجل لولا أنه شَكِّي»، وقد علق الذهبي في سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٨٤ على كلام أبي إسحاق المذكور بقوله: «قلت: هذا يدل على أن إسماعيل كان لا يرى الاستثناء في الإيمان، فلعله من المرجئة». وعد الذهبي له في المرجئة بسبب منعه الاستثناء في الإيمان، لا يعني إرجاء أهل الضلالة، بل هو الذي نُسب إليه بعض أهل السنة من مخالفيهم، وهذا ليس بالأمر المجرِّح مطلقاً كما تقدم في ترجمة إبراهيم بن يوسف بن ميمون الماكِياني الفقيه.

وما نسبه إليه وكيع بن الجراح من التخليط في حديث إسماعيل بن أبي خالد لا يعارض قول الجمهور في إسماعيل بن عياش، لأن ابن أبي خالد عراقي، لا شامي.

وأما التضعيف المطلق من ابن المديني الذي حكاه عنه ابنه عبد الله، فمعارض=

....

=بقوله في رواية ابنه المذكور أيضاً: «ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل بن عياش لو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنه خلط في حديثه عن أهل العراق»، وبقوله في رواية ابن أبي شيبة: «كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف». والمستحق للتقديم هنا ما رواه ابن أبي شيبة، وما ماثله.

وتقديم الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله لبقية على إسماعيل، معارض بقوله في رواية أحمد بن الحسن الترمذي: «إسماعيل بن عياش أصلح من بقية».

وقول الدارقطني في بعض المواضع: واليمان بن عدي، وإسماعيل بن عياش ضعيفان، وقوله أيضاً: ليس بحافظ، يحملان على حديثه عن الغرباء، بدليل قوله في بعض الأماكن: وهو مضطرب الحديث عن غير الشاميين.

وقول الحاكم الذي في سؤالات السجزي، يحمل على الأحاديث التي رواها إسماعيل بن عياش عن العراقيين والحجازيين.

وقول البيهقي: ليس بحجة. تعقبه ابن حجر في فتح الباري ٩/ ٦٦٥ بأن فيه تساهلاً لا يخفى.

وتضعيف الجَوْرقاني المطلق له في بعض المواضع، يحمل على كونه في رواياته عن غير أهل بلده كما صرح به في مكان آخر.

وخلاصة القول: إن إسماعيل بن عَيَّاش في الشاميين صدوق حسن الحديث في الأحوط، وقد وثقه مطلقاً وصحح حديثه عن الشاميين جماعة، وهذا محتمل، لكني اخترت إنزاله عن الدرجة العالية للثقات بسبب بعض الغرائب التي ذكرها له ابن عدي عن الشاميين، وقد قال عقب ذكرها في الكامل ١/ ٢٩٢: «وهذه الأحاديث التي أمليتها من رواية ابن عياش عن أهل الشام يحمل بعضها بعضاً، وسوى هذه الأحاديث إذا رواه ابن عياش عن أهل الشام فهو مستقيم، وإنما يخلط ويغلط في حديث العراق والحجاز». ومن الممكن أن يوثَّق إسماعيل مطلقاً رغم تلك الغرائب لأنه من الحفاظ المكثرين ـ ومن عادة الأئمة المكثرين الإغراب بجملة من الأحاديث ـ. وأما حديث إسماعيل عن غير أهل بلده فهو فيه ضعيف، يكتب للاعتبار.

وقول النسائي: «ضعيف» و«ضعيف كثير الخطأ» يعني به في حديث الغرباء، بدليل قوله الآخر: «صالح في حديث أهل الشام». وقد صرح بهذا المقصد ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٣٢٥ فقال: «وضعف روايته عن غير الشاميين أيضاً النسائي». ولفظة: صالح، يستعملها النسائي فيمن قيل فيه: صدوق. والله أعلم.

١٠ ـ د ق: أَصْبَغ مولى عمرو بن حُرَيْث القُرشي، المَخْزومي، الكوفي[(١)].

قال النسائي: ثقة[(٢)].

وقال أيضاً: قيل: إنه كان تَغَيَّر[(٣)(*)].

---

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٥، الضعفاء والمتروكين ٥٨، الضعفاء الكبير ١/ ١٢٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٢٠، المجروحين ١/ ١٧٣، الكامل ١/ ٣٩٩، تهذيب الكمال ٣/ ٣١١ ـ ٣١٢، ميزان الاعتدال ١/ ٢٧١ ـ ٢٧٢، المغني في الضعفاء ١/ ٩٣، ديوان الضعفاء ٢٥، الكاشف ١/ ١٣٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٤أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤، وتقريب التهذيب ١١٤، خلاصة التذهيب ٣٩.

(٢) تهذيب الكمال ٣/ ٣١١ ـ ٣١٢، تهذيب التهذيب ١/ ٣٦٣.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٥٨.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في رواية الكوسج: ثقة؛ وقال أبو حاتم: شيخ؛ وقال ابن خَلْفون: تَغَيَّر بأَخَرة، وهو ثقة؛ وقال الذهبي في الكاشف، وابن حجر: ثقة. زاد ابن حجر: تغَّير. وقد روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال ابن المبارك: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن أصبغ، وأصبغ حي في وثاق قد تَغَيَّر؛ ابن حبان: تَغَيَّر بأَخَرة حتى كُبِّل بالحديد، لا يجوز الاحتجاج بخبره إلا بعد التخليص، وعِلْم الوقت الذي حدث فيه، والسبب الذي يؤدي إلى هذا العلم معدوم فيه؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له حديثين: ولا أعلم لابن أبي خالد عن الأصبغ هذا غير هذين الحديثين، وللأَصْبَغ عن غير مولاه عمرو بن حُريث اليسير من الحديث، وليس هو بالمعروف؛ وقال الذهبي في الميزان: فيه جهالة، ويقال: إنه تغير؛ وفي المغني: لا يعرف، ويقال: إنه تَغَيَّر.

التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٥، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٢٠، المجروحين ١/ ١٧٣، الكامل ١/ ٣٩٩، ونسخة الظاهرية ٢٩ب، ميزان الاعتدال ١/ ٢٧١، المغني في الضعفاء ١/ ٩٣، الكاشف ١/ ١٣٦، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٣٤أ، تقريب التهذيب ١١٤.

فقد أورد ابن عدي لأَصْبَغ مولى عمرو بن حُريث حديثين فقط، رواهما عنه=

....

=إسماعيل بن أبي خالد، ثم قال عقبهما: «ولا أعلم لابن أبي خالد عن الأصبغ هذا غير هٰذين الحديثين». فإن كان أراد بذكرهما بيان ما يعرفه من رواية إسماعيل عن أصْبغ فلا انتقاد عليه، وإن أراد استنكارهما عليه ـ كما هي عادته في إيراد أحاديث المترجم ـ ففي فعله هذا نظر. وتفصيل ذلك: أن الحديث الأول وهو ـ كما في الكامل ـ: «أخبرنا الحسن بن سفيان، حدثنا حِبَّان بن موسى، أخبرنا عبد الله بن المبارك، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الأصْبغ مولى عمرو بن حُريث، عن عمرو بن الحريث: سمعت رسول الله صلى الله عليه ـ (وسلّم) ـ يقرأ في الفجر ـ كأني أسمع صوته فيها ـ: ﴿فلا أُقسم بالخُنَّس، الجَوَار الكُنَّس﴾».

قلت: ليس هذا الحديث بمنكر، وقد ذكره العقيلي في الضعفاء، وذكر متابعة الوليد بن سَريع لأصبغ فيه، ثم قال: «فالحديث صحيح إن شاء الله». بل إن مسلماً أورد رواية الوليد في صحيحه ـ كتاب الصلاة، باب متابعة الإمام والعمل بعده ٣٤٦/١. وباب القراءة في الصبح ٣٣٦/١ ـ.

وأما الحديث الآخر، فهو ـ كما في الكامل ـ: «أخبرنا أبو العلاء الكوفي، حدثنا عمر بن السكن الواسطي، حدثنا محمد بن يزيد الواسطي، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الأصبغ مولى عمرو بن حُريث، عن عمرو بن حُريث، قال: ذهب بي أبي أو أمي إلى النبي صلى الله عليه ـ (وسلّم) ـ فدعا لي بالرزق».

قلت: وليس هذا بمنكر أيضاً، لأنه قد تابعه عليه ـ بمعناه ـ خليفة المخزومي الكوفي ـ ينظر في ذلك سير أعلام النبلاء ٤١٨/٣ ـ ٤١٩، والنُّكت الظِّراف على الأطراف ١٤٤/٨ ـ.

فدل هذا على أن النقاد لم يذكروا لأصبغ مناكير ـ على الحقيقة ـ. فيبقى تليينهم له بسبب الجهالة ـ فيما زعموا ـ، والتَّغَيُّر بأَخَرة.

فأما الجهالة فقد نسبه إليها ابن عدي بقوله: «وليس هو بالمعروف»، والذهبي بقوله في الميزان: «فيه جهالة»، وفي المغني: «لا يُعرف». وذلك لأنه لم يرو عنه ـ فيما عُلم ـ سوى إسماعيل بن أبي خالد، وهذا منهما غير مقبول، لأن المحققين من الأئمة يرون ارتفاع الجهالة، وثبوت العدالة، لمن لم يرو عنه إلا واحد، ووثقه أحد النقاد البُصراء كابن معين، والنسائي، ومن هؤلاء المحققين الحفاظ: ابن القطان، والذهبي نفسه، وابن حجر ـ وحسبك بهم ـ، فقد قال ابن القطان في كتابه الجليل بيان الوهم والإيهام ٥٩/٢ب: «فأما من لا يرى رواية الراوي عن الراوي تعديلاً له، فإنهم=

....

= لا يقبلون رواية هذا الصنف ـ (يعني مجهول العين) ـ إلا أن تعلم عدالة أحدهم، فإنه إذا علمت عدالته لم يضره أن لا يروي عنه إلا واحد». وقال الذهبي في ترجمة الأسْقَع بن أَسْلَع من ميزان الاعتدال ١/٢١١: «ما علمت روى عنه سوى سُويد بن حُجَيْر الباهلي، وثقه مع هذا يحيى بن معين، فما كل من لا يُعرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل». وقال أيضاً في ترجمة نوح بن المختار من الميزان نفسه نسخة الظاهرية ١٥٣أ: «وذكره ابن الجوزي فقال: وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: لا يعرف. قلت: قوله: «لا يعرف» ليس بجرح، فقد عرفه يحيى، ووثقه». وقال ابن حجر في النخبة وشرحها ٢٤: «فإنْ سُمي الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين ـ كالمبهم ـ إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك». وقال أيضاً في تهذيب التهذيب ١/٨٩: «وقال الذهبي في الطبقات: أحمد بن يحيى بن محمد لا يعرف. قلت: بل يكفي في رفع جهالة عينه رواية النسائي عنه، وفي التعريف بحاله توثيقه له». بل إن ابن حجر ذهب إلى أوسع من هذا حيث جعل رواية إمام خبير مُتَحَر عن رجل ـ لم يرو عنه غير ذاك الإمام ـ كافية في رفع الجهالة، وإثبات العدالة، فقال في لسان الميزان، في ترجمة سالم بن هلال ٣/٦: «روى عنه يحيى بن سعيد القطان. قلت: وتكفيه روايته عنه في توثيقه». وتبعه على مثل هذا السخاوي، فقال في فتح المغيث ١/٢٩٧: «وبالجملة: فرواية إمام ناقل للشريعة لرجل ممن لم يرو عنه سوى واحد في مقام الاحتجاج كافية في تعريفه وتعديله».

فأَصْبَغ مولى عمرو بن حُريث قد وهِم ابنُ عدي، والذهبيُّ في تجهيله، لتوثيق ابن معين، والنسائي له، بل إن الذهبي نفسَه وثقه في الكاشف. وإسماعيل بن أبي خالد الذي تفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن ثقة.

وأما التغيّر بأَخَرة، فهو ثابت عن أَصْبَغ مولى عمرو بن حُريث، ولم يدفعه أحد، وهذا لا يضره إن كان لم يحدث بعد التغير، أو حدث لكن فُصل حديثه قبل التغير عن الذي بعده، فيرد المتأخر، ولا غبار على المتقدم، هذا هو حكم المختلطين من الثقات. ودعوى ابن حبان تعذر فصل حديثه، فيها نظر. لأن جهابذة النقاد وثقوه، ولو لم يقدروا على الفصل لما فعلوا ذلك؛ ولأن المتفرد بالرواية عنه إمام جليل لا يروي إلا عن الثقات، ومن اختلط لا يكون ثقة وقت التغير. ولا يمكننا قبول قول ابن حبان ـ المعروف بالتشدد في الجرح ـ فيه إلا بدليل، ولم يأت في ترجمة أَصْبَغ بحديث واحد يُسْند قوله. ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح الذي لم يفسر. =

١١ ـ خت مق: إياس بن معاوية بن قُرَّة بن إياس[١] أبو واثلة المُزَني، البصري، القاضي، العلَّامة، الفقيه، المشهور بالذَّكاء، والفِراسة. مات بعَبْدَسا[٢] سنة اثنتين وعشرين ومئة، وقيل: سنة إحدى وعشرين، وله ست وسبعون سنة فيما ذُكر[٣][٤].

قال النسائي: ثقة[٥].

= وقول أبي حاتم: «شيخ» فيه تشدد ظاهر، وليس هذا بغريب على أبي حاتم.

وخلاصة القول: إن أَصْبَغ ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث قبل التغير. وإن كان حَدَّث بعد التغير وأمكن الفصل ـ وهو الراجح ـ فلا تأثير لحاله المتأخرة، على أمره وحديثه المتقدم. والله أعلم.

(١) تنظر بقية نسبه في الطبقات الكبرى ٧/ ٢٣٤.

(٢) قال ابن خَلكان في وفيات الأعيان ١/ ٢٥٠: « وعَبْدسا: قرية من أعمال دَسْت مَيْسَان بين البصرة وخُوْزُسْتان». وذكر بعضهم أنه مات بواسِط، فكأنهم ألحقوا عَبْدسا بها لقربها منها.

(٣) لكن الذهبي قال في سير أعلام النبلاء ٥/ ١١٥: «توفي... كَهْلاً». والأول أقرب.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٤٦ ـ ٤٧، الطبقات ٢١٢، تاريخ خليفة ٣٥٤، العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٣٣، ١٦٨، ٣١٠، ٣٣٣، ٢/ ٢٤، التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣، معرفة الثقات ١/ ٢٤٠، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٨٧١، المعرفة والتاريخ ٢/ ٩٣ ـ ٩٦، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٨٢، الثقات ٤/ ٣٥، ٦/ ٦٤ ـ ٦٥، مشاهير علماء الأمصار ١٥٣، المؤتلف والمختلف ٤/ ٢٢٨٦ ـ ٢٢٨٧، وفيات الأعيان ١/ ٢٤٧ ـ ٢٥٠، تهذيب الكمال ٣/ ٤٠٧ ـ ٤٤٠، ميزان الاعتدال ١/ ٢٨٣، المغني في الضعفاء ١/ ٩٥، الكاشف ١/ ١٤٤، سير أعلام النبلاء ٥/ ١٥٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٤٥ب ـ ١٤٦أ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٩٠ ـ ٣٩١، تقريب التهذيب ١١٧، فتح الباري ١٣/ ١٤٢، خلاصة التذهيب ٤٢.

(٥) تهذيب الكمال ٣/ ٤١٠، تهذيب التهذيب ١/ ٣٩٠.

وقال أيضاً: تكلموا فيه[(١)](*).

١٢ ـ ق: بَحْر بن مَرَّار[(٢)] بن عبد الرحمٰن بن أبي بَكْرَة أبو مُعاذ الثَّقَفي، البصري. مات سنة ثمان وثلاثين ومئة[(٣)].

---

(١) ميزان الاعتدال ١/ ٢٨٣.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون: قال ابن سعد: وكان ثقة... وله أحاديث؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسج، والعجليُّ، والذهبي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه أيوب السَّخْتِياني، وشعبة بن الحجاج، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

ب ـ المُلَيِّنون: قال الطبري: ولم يكن إياس بذاك.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٣٤، معرفة الثقات ١/ ٢٤٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٢٨٢، الثقات ٤/ ٣٥، ٦/ ٦٤ ـ ٦٥، ميزان الاعتدال ١/ ٢٨٣، المغني في الضعفاء ١/ ٩٥، إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٤٦أ، تقريب التهذيب ١١٧.

فقول الطبري لم يتابعه عليه أحد، اللهم إلا ما ذكره النسائي من أنهم تكلموا فيه، وهذا القول من النسائي معارض بقوله الأشهر: «ثقة». فضلاً عن تفرد الذهبي بنقله، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٣٩٠ ـ ٣٩١: «وقرأت بخط الذهبي: قال النسائي: تكلموا فيه. وما أدري من أين نقل ذلك، وقال النسائي: ثقة. في غير موضع». وعلى تقدير صحة نقل الذهبي، فإن قول النسائي: «تكلموا فيه» وقول الطبري: «ولم يكن إياس بذاك» كلام مبهم غير مفسر، ومن المقرر أن التعديل يقدم على الجرح الذي لم يبين سببه.

وخلاصة القول: إن إياس بن معاية بن قُرَّة ثقة ـ كما قال النسائي ـ صحيح الحديث. ولم يلتفت ابن حجر في فتح الباري ١٣/ ١٤٢ إلى من ادعى اللين فيه فقال: «وهو ثقة عند الجميع». والله أعلم.

(٢) قال البخاري في التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٢٦: «ويقال: مَرَار ـ بلا تشديد ـ».

(٣) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٢٦ ـ ١٢٧، الضعفاء والمتروكين ٦٤، الضعفاء الكبير ١/ ١٥٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤١٨ ـ ٤١٩، المجروحين ١/ ١٩٤، الكامل ٢/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨، المؤتلف والمختلف ٤/ ٢١٢٦، الإكمال ٧/ ٢٣٩، الأنساب ١٢/ ١٦٩، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢أ، تهذيب الكمال ٤/ ١٤ ـ ١٦، ميزان الاعتدال =

قال النسائي: ليس به بأس[١].

وقال أيضاً: تَغَيَّر[٢](*).

= ١/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٠٠، ديوان الضعفاء ٢٨، الكاشف ١/ ١٤٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣أ ـ ٣ب، الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط ٤٢، تهذيب التهذيب ١/ ٤١٩ ـ ٤٢٠، تقريب التهذيب ١٢٠، خلاصة التذهيب ٤٦، الكواكب النَّيِّرَات ١٠٦ ـ ١٠٩، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٦٠.

(١) تهذيب الكمال ٤/ ١٥، ميزان الاعتدال ١/ ٢٩٩، تهذيب التهذيب ١/ ٤٢٠.

(٢) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٣ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢أ، ميزان الاعتدال ١/ ٢٩٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٢٠. وقد جاء في طبعة بيروت من كتاب النسائي ٦٤: «بحر بن مَرَّار بن عبد الرحمٰن [ابن أبي] نَكِرة، تَغَيَّر». واعتمد محققاها على طبعة حلب ٢٥ وفيها: «بحر بن مَرَّار بن عبد الرحمٰن، نَكِرة، تَغَيَّر» والزيادة التي في الطبعة الأولى أخذت من مخطوطة الظاهرية كما أشار المحققان اللذان ليسا من أهل العلم فيما يبدو، وتلك الزيادة تدل على أن الذي في نسخة الظاهرية: «بَكْرة» لا«نَكِرة». ولم ينقل أحد ـ من غير المعاصرين ـ عن النسائي قوله فيه: «نكرة»، وكيف يكون نكرة وقد روى عنه جماعة فيهم شعبة والقطان؟! بل كيف يكون كذلك عند النسائي وهو يقول فيه: ليس به بأس؟!.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد ـ كما في الجرح والتعديل ـ: سمعت يحيى بن سعيد ـ وذكر بحر بن مَرَّار، وأثنى عليه خيراً، وقال: كان من أقدمهم ـ يعني أقدم ولد أبي بكرة ـ؛ وقال ابن معين في رواية الكَوْسَج، وأحمدُ بن حَنْبل في رواية حَنْبل: ثقة؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له ثلاثة أحاديث «حسنة المتن» كما قال الذهبي في الميزان: ولبحر بن مَرَّار هذا غير ما ذكرت من الحديث شيء يسير، ولا أعرف له حديثاً منكراً فأذكره، ولم أر أحداً من المتقدمين ـ ممن تكلم في الرجال ـ ضعفه، إلا يحيى القطان ذكر أنه كان خُوْلِط، ومقدار ما له من الحديث لم أرى ـ (كذا) ـ فيه حديثاً منكراً؛ وقال ابن ماكولا، والسمعاني: ثقة؛ وقال ابن خَلْفون: كان ثقة قبل أن يَخْتلط؛ وقال الذهبي ـ في الكاشف ـ، وابن حجر: صدوق. زاد ابن حجر: اختلط بأَخَرة. وقد روى عنه شعبة، والقطان، وكانا لا يرويان إلا عن الثقات. =

....

= ب ـ **المجرِّحون**: قال القطان في رواية ابن المديني من رواية صالح بن أحمد أيضاً ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: أخذت أطراف بحر بن مَرَّار عن عبد الرحمٰن بن أبي بَكْرة، فسألته عنها، فلم يصح منها شيء؛ وقال البخاري: قال يحيى القطان: رأيت بحراً خَلَّط؛ وقال ابن حبان: اختلط بأخَرة، حتى كان لا يدري ما يحدث، فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم، ولم يتميز، تركه يحيى القطان؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

التاريخ الكبير ٢/١/١٢٦، الضعفاء الكبير ١/١٥٤، الجرح والتعديل ١/١/٤١٩، المجروحين ١/١٩٤، الكامل ١/٤١ب، المؤتلف والمختلف ٤/٢١٢٦، الإكمال ٧/٢٣٩، الأنساب ١٢/١٦٩، ميزان الاعتدال ١/٢٩٩، الكاشف ١/١٤٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/٣ب، تقريب التهذيب ١٢٠.

فقبل البدء بدراسة هذه الأقوال أنبه على أن مُغُلْطاي نقل عن كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم أن القطان قال فيه: ثقة. وهذا لا يوجد في الجرح والتعديل، ويبدو أن نظر مُغُلْطاي انتقل إلى قول ابن معين دون أن يشعر.

ثم أقول: إن نفي القطان لصحة أحاديث بحر عن جده، معارض بثنائه عليه كما في موضع آخر. وقول ابن حبان: «تركه يحيى القطان» معارض أيضاً بذكر جماعة من العلماء لروايته عنه، وعدم تركه له، وما ادعاه ابن حبان من عدم التمييز بين حديثه الذي قبل الاختلاط والذي بعده غير مقبول لتفرد ابن حبان به، وقد عُرف عنه التشدد في الجرح. وأما قول أبي أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم» فمردود، لأنه جرح غير مفسر عارضه توثيق الجهابذة.

فتبين أن الصواب في حال بحر بن مَرَّار التعديل، لكن المعدِّلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فجمهورهم على التوثيق المطلق، وجعله الباقون في الدرجة التالية. والفريقان أرادا بالتوثيق والتعديل، حديثه قبل التغير.

وقد سَبَر ابن عدي حديثه كله فلم يجد فيه متناً منكراً، نعم، تفرد في أسانيد، ولعل ذلك كان بعد التغير. ومن كان هذا حال حديثه كله قبل التغير وبعده، لا يبعد فيه التوثيق المطلق قبل ما أصابه بأخَرة، وقد حكم له بذلك شيخا النقاد: ابن معين، وأحمد بن حنبل.

وخلاصة القول: إن بحر بن مَرَّار ثقة، صحيح الحديث قبل التغير. وأما بعد التغير فأدنى أحواله أن يكون ممن يكتب حديثهم لاختبار ضبطهم، وذلك لأن تغيره لم يكن شديداً. والله أعلم.

١٣ ـ ع: بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بُرْدَة[١] بن أبي موسى الأَشْعَري أبو بُرْدة الكوفي، وربما نسب إلى جده[٢][٣].

قال النسائي: ليس بذاك القوي[٤].

وقال أيضاً: ليس به بأس[٥][*].

---

(١) اختلف في اسم أبي بُرْدة جد بُريد، قال المزي في تهذيب الكمال ١٥٧٩: «اسمه الحارث، ويقال: عامر بن عبد الله بن قيس ـ (وعبد الله بن قيس هو الصحابي الجليل أبو موسى الأشْعري رضي الله عنه) ـ، ويقال: اسمه كنيته».

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٢/ ٩٠ ـ ٩١ فيمن مات في العَشْر الخامسة من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥٦، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٣٤، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٤٠، التاريخ الصغير ٢/ ٩٠ ـ ٩١، معرفة الثقات ١/ ٢٤٤، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٣٦١، سؤالات الآجري لأبي داود ١٩٤ ـ ١٩٥، الضعفاء والمتروكين ٦١، الضعفاء الكبير ١/ ١٥٧ ـ ١٦٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٢٦، الثقات ٦/ ١١٦، مشاهير علماء الأمصار ١٦٦، الكامل ٢/ ٤٩٥ ـ ٤٩٦، تصحيفات المحدثين ٢/ ٥٠٥ ـ ٥٠٦، المؤتلف والمختلف ١/ ١٧١، الهداية والإرشاد ١/ ١٢٤ ـ ١٢٥، رجال صحيح مسلم ١/ ٩٧، التعديل والتجريح ١/ ٤٤١، الإكمال ١/ ٢٢٧، تهذيب الكمال ٤/ ٥٠ ـ ٥٢، ميزان الاعتدال ١/ ٣٠٥، المغني في الضعفاء ١/ ١٠٢، ديوان الضعفاء ٣٠، الكاشف ١/ ١٥١، من تكلم فيه وهو موثق ٥٣، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٣ ـ ١٤، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥١ ـ ٢٥٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧ب ـ ٨أ، تهذيب التهذيب ١/ ٤٣١ ـ ٤٣٢، تقريب التهذيب ١٢١، هدي الساري ٣٩٢، خلاصة التذهيب ٤٧، نصوص ساقطة من طبقات أسماء الثقات لابن شاهين ٦٢.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٦١، الكامل ٤٢ب، التعديل والتجريح ١/ ٤٤١، ميزان الاعتدال ١/ ٣٠٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٣٢، هدي الساري ٣٩٢. وقد عزاه مُغُلْطاي، وابن حجر في تهذيب التهذيب إلى كتاب الضعفاء للنسائي. والذي في مطبوعة هدي الساري: «بذلك» بدل: «بذاك».

(٥) التعديل والتجريح ١/ ٤٤١، تهذيب الكمال ٤/ ٥١، ميزان الاعتدال ١/ ٣٠٥، تهذيب التهذيب ٢١/ ٤٣١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال ابن معين في رواية الدوري، وابن أبي خَيثمة: =

....

= ثقة؛ وفي موضع آخر من رواية عباس الدوري ـ كما في الكامل ـ: ليس به بأس؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال أبو داود في رواية الآجري، والترمذيُّ: ثقة. زاد الترمذي: في الحديث؛ وقال الساجي: صدوق، عنده مناكير قاله أحمد؛ وقال ابن حبان في الثقات كان يخطئ؛ وفي مشاهير علماء الأمصار: من جلة الكوفيين، وكان يهم في الشيء بعد الشيء؛ وقال ابن عدي: وبُرَيْد بن عبد الله هذا قد روى عنه الأئمة، والثقات من الناس، ولم يروي ـ (كذا) ـ عنه أحد أكْثر مما رواه أبو أسامة ـ (يعني حماد بن أسامة) ـ عنه، وأحاديثه عنه مستقيمة، وهو صدوق، وقد أدخلوه ـ(كذا) ـ أصحاب الصحاح في صحاحهم... وقد اعتبرت حديثه فلم أر فيه حديثاً أُنكره، وأنْكَر ما روى هذا الحديث الذي ذكرته: إذا أراد الله عز وجل بأمة خيراً قبض نبيها قبلها. وهذا طريق حسن، رواه ثقات، وقد أدخله قوم في صحاحهم، وأرجو أن لا يكون ببريد هذا بأساً ـ (كذا) ـ؛ وقال الذهبي في المغني، والديوان، ومن تكلم فيه وهو موثق، والرواة الثقات: ثقة؛ وفي الكاشف، والسير: صدوق؛ وقال ابن حجر: ثقة يخطئ قليلاً. وذكره ابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه شعبة ـ كما في معرفة الثقات، وإكمال تهذيب الكمال ـ والقَطّان ـ كما صرح به أبو داود وحده ـ، وكانا لا يرويان إلا عن الثقات.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال الفلاس: لم أسمع يحيى ـ (يعني القطان) ـ، ولا عبد الرحمٰن ـ (يعني ابن مهدي) ـ يحدثان عن سفيان ـ (هو أحد السفيانين: الثوري، وابن عيينة) ـ عن بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بُرْدَة بشيء قط؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: طلحة بن يحيى ـ (يعني الكوفي) ـ أحبّ إليّ من بُرَيْد بن أبي بُرْدة، بُرَيْد يروي أحاديث مناكير؛ وقال أبو زرعة في رواية البَرْذعي: شيخ، ليس بالقوي؛ وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وليس بالمتين؛ وقال أيضاً ـ كما في السير ـ لا يحتج به؛ وقال أبو الفتح الأزدي: فيه لين، يحدث عن أبيه نسخة فيها مناكير.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٥٦، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٣٤، معرفة الثقات ١/ ٢٤٤، سؤالات البَرْذَعي لأبي زرعة ٢/ ٣٦١، الضعفاء الكبير ١/ ١٥٨، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٢٦، الثقات ٦/ ١١٦، مشاهير علماء الأمصار ١٦٦، الكامل ٢/ ٤٩٥، ونسخة الظاهرية ٤٢ب، المغني في الضعفاء ١/ ١٠٢، ديوان الضعفاء ٣٠، الكاشف ١/ ١٥١، من تكلم فيه وهو موثق ٥٣، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٤، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧ب، تقريب التهذيب ١٢١، نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين ٦٢. =

....

= فقبل البدء في دراسة هذه الأقوال أنبه على أن ابن عدي لم يوفق في ظنه حيث قال في الكامل ٢/ ٤٩٥: «سمعت ابن حَمَّاد ـ (يعني أبا بشر محمد بن أحمد بن حَمَّاد الدُّولابي) ـ يقول: بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بُرْدة ليس بذاك القوي. أظنه ذكره عن البخاري». ويبدو لي أنَّ الدُّولابي نقله عن شيخه النسائي، لأنه قد سبق هذا القول لأبي عبد الرحمٰن، ولم أجده عن البخاري في كتبه، ولا في كتب غيره.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: إن ما ذكرته ضمن أقوال المُجَرِّحين والملينين، لا يسلم وضعه فيها ـ في الجملة ـ عند التحقيق. فقول الفلاس: «لم أسمع يحيى، ولا عبد الرحمٰن يحدثان عن سفيان، عن بُرَيْد»، لا يدل على ضعفه المطلق عندهما، وإن كان عدم تحديثهما عنه فيه غمز له، لكن أبا داود ذكر أن القطان روى عنه. وأما قول أحمد بن حنبل: «طلحة بن يحيى أحبُّ إليّ من بُرَيْد بن أبي بردة، بريد يروي أحاديث مناكير» فإنه لا يدل على تليينه المطلق له في الحقيقة، لأن طلحة بن يحيى من أهل العدالة عند أحمد وتفضيله على بُرَيْد لا يلزم منه تضعيف هذا الرجل، نعم، عبارة أحمد الأخيرة قد توحي بذلك، لكن إذا فُهم مراده منها زال هذا التوهم، قال ابن حجر في هدي الساري ٣٩٢: «وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة» ـ ولينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ٦٢ ـ ٦٥ ـ. وقول أبي زرعة: «شيخ، ليس بالقوي» فيه عبارة تعديل، وعبارة تليين، وكذلك قول أبي حاتم: «يكتب حديثه، وليس بالمتين»، وقد ابتدأا بالتعديل ليشعرا بجودة حاله عندهما، وقولاهما: «ليس بالقوي، وليس بالمتين» يستعملهما المتقدمون ـ أحياناً ـ في أهل العدالة الذين ليسوا في درجة عالية منها، وقد قال أبو حاتم في بُرْد بن سِنان مرة: «ليس بالمتين» ومرة: «كان صدوقاً» ـ كما تقدم ـ. وأما قول أبي حاتم الآخر في بُرَيد بن عبد الله: «لا يُحْتج به» فإنه يستعمله كثيراً في الثقات ـ كما تقدم في ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان ـ، وإنما يحمله على ذلك التعنت والتشدد. وأما تليين أبي الفتح الأزدي له فإنه غير مقبول لضعف الأزدي، وشدةِ نَفَسه في الجرح.

فتبين من هذا كله رجحان التعديل في حق صاحب هذه الترجمة، لكن المعدلين لم يتفقوا على عده في درجة واحدة، والجمهور على التوثيق المطلق، وهم: ابن معين ـ وقوله الذي نقلته عن الكامل لا يخالف ذلك لما تقدم في ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان ـ، والعجلي، وأبو داود، والترمذي، وكذلك الذهبي في غالب كتبه، وابن حجر لكنه أضاف: يخطئ قليلاً. =

١٤ ـ د ت عس ق: بِشْر[١] بن آدم بن يزيد أبو عبد الرحمٰن البصري. مات سنة أربع وخمسين ومئتين[٢].

قال النسائي: لا بأس به[٣].

وقال أيضاً: ليس بقوي[٤](*).

= وقد أنزله عن هذه الرتبة العالية: الساجي، وابن حبان، وابن عدي، والذهبي في بعض كتبه. فالساجي حمله عليه قول أحمد: «يروي أحاديث مناكير»، وقد بَيَّنت نقلاً عن ابن حجر أن الإمام أحمد وغيره يطلقون النكارة على الأفراد المطلقة. وأما ابن عدي فإنه وإن كان قد قال فيه: «صدوق... وأرجو أن لا يكون ببريد هذا بأساً» فإن نفيه لوجود المناكير في حديثه ـ بعد اعتبارها ـ يدل على أنه ثقة مطلقاً. وقد ذكر أن أنْكَر حديث عنده هو: «إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها». وهو حديث صحيح.

ولو سلمنا بوجود بعض الأوهام في حديثه، فإنها لا تضره، لندرتها، وخفتها في جنب حديثه الكثير.

وخلاصة القول: إن بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بُرْدَة ثقة، صحيح الحديث في الجملة. والله أعلم.

(١) وصف المتأخرون ـ كالمزي ـ صاحب هذه الترجمة بالأصْغَر. لتيسير تمييزه عن سميه المتقدم عليه في الطبقة والوفاة: بشر بن آدم البغدادي، البصري الأصل، الذي وصفوه بالأكبر.

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٥١، الثقات ٨/ ١٤٤، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٩٢، تاريخ بغداد ٧/ ٥٦، المعجم المشتمل ٨٥، تهذيب الكمال ٤/ ٩٠ ـ ٩٣، ميزان الاعتدال ١/ ٣١٣، المغني في الضعفاء ١/ ١٠٤، الكاشف ١/ ١٥٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١١ب، تهذيب التهذيب ١/ ٤٤٢، تقريب التهذيب ١٢٢، خلاصة التذهيب ٤٨.

(٣) المعجم المشتمل ٨٥، تهذيب الكمال ٤/ ٩٢، ميزان الاعتدال ١/ ٣١٣، تهذيب التهذيب ١/ ٤٤٢.

(٤) ميزان الاعتدال ١/ ٣١٣. ولم أجد أحداً ذكره عن النسائي غير الذهبي في الميزان، والمغني في الضعفاء.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال مسلمة بن قاسم: صالح؛ وقال الذهبي في =

١٥ ـ م ٤: بَشِيْرِ بن المهاجر الغَنَوي[١]، الكوفي[٢].

= المغني: ثقة؛ وفي الكاشف: صدوق؛ وقال ابن حجر: صدوق فيه لين. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد روى عنه أبو زرعة، وأبو داود، وبقي بن مَخْلد، وكانوا لا يروون إلا عن الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال أبو حاتم: ليس بقوي؛ وقال الدارقطني: ليس بالقوي.

الجرح والتعديل ١/١/٣٥١، الثقات ٨/١٤٤، سؤالات الحاكم للدارقطني ١٩٢، المغني في الضعفاء ١/١٠٤، الكاشف ١/١٥٤، إكمال تهذيب الكمال ٢/١١ب، تقريب التهذيب ١٢٢.

فقد اختلف النقاد في الحكم على بِشْر بن آدم بن يزيد البصري بين مُعَدِّل ومُلَيِّن، والملينون هم: أبو حاتم، والدارقطني، حيث نفيا القوة عنه، دون أن يُفسرا سبب ذلك، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر، هذا فضلاً عن أبا حاتم حملته شدته في النقد على قوله في جماعة من الثقات: ليس بحجة، ليس بقوي، ونحو ذلك من العبارات كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الزِّبْرِقان.

فتبين أن القول في بِشر هو ما ذهب إليه المعدلون، غير أن هؤلاء اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالذهبي وثقه مطلقاً في المغني، واشترك أيضاً مع مسلمة بجعله في درجة تالية، وعدَّه ابن حجر في أدنى درجات التعديل متوسطاً بين أقوال المعدلين والملينين. ويبدو أن الدارقطني اتبع أبا حاتم في الحكم عليه، وأبو حاتم من المتشددين. هذا، ولم يذكر أحد من الذين أنزلوا بشراً عن الدرجة العالية للثقات سبباً في ذلك، لكن عدم تصريح أحد منهم جازماً بعبارة التوثيق، يجعلني أتحرج عن عد الرجل في أرفع الدرجات.

وأما قول النسائي: «ليس بقوي» فلم ينقله أحد ـ فيما أعلم ـ غير الذهبي، ولا أستبعد أن يكون وهماً منه، لأنه لو كان قاله حقاً لما أغفله المزي، أو مُغُلْطاي، أو ابن حجر، وهؤلاء لم يتعرضوا له.

وخلاصة القول: إن بشر بن آدم صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

(١) قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/٣٦١: «كان مولى، وكان منزله في غَنِيّ، ليس بمولى لهم».

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٦١، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٦٠ ـ ٦١، معرفة الرجال ١/٩٧، التاريخ الكبير ٢/١/١٠١ ـ ٢٠٢، المعرفة والتاريخ ٣/١٢٣، الضعفاء والمتروكين ٦٣، الضعفاء الكبير ١/١٤٣ ـ ١٤٤، الجرح والتعديل =

قال النسائي: ليس بالقوي[(١)].

وقال أيضاً: ليس به بأس[(٢)(*)].

= ١/١/٣٧٨ ـ ٣٧٩، الثقات ٦/٩٨، الكامل ٢/٤٥٤، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب، رجال صحيح مسلم ١/٨٨، الإكمال ١/٢٨٦، الضعفاء لابن الجوزي ٢٣ب، تهذيب الكمال ٤/١٧٦ ـ ١٧٨، ميزان الاعتدال ١/٣٢٩ ـ ٣٣٠، المغني في الضعفاء ١/١٠٨، ديوان الضعفاء ٣٣، من تكلم فيه وهو موثق ٥٤، الكاشف ١/١٥٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/٢٠ب ـ ٢١أ، تفسير ابن كثير ١/٣٣، تهذيب التهذيب ١/٤٦٨ ـ ٤٦٩، تقريب التهذيب ١٢٥، خلاصة التذهيب ٥٠.

(١) الضعفاء والمتروكين ٦٣، الضعفاء لابن الجوزي ٢٣ب.

(٢) تهذيب الكمال ٤/١٧٧، ميزان الاعتدال ١/٣٣٠، تهذيب التهذيب ١/٤٦٨.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال ابن معين ـ في رواية ابن مُحْرز، والكَوْسج ـ، والعجليُّ: ثقة؛ وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال ابن حبان في الثقات: وقد روى عن أنس، ولم يره، دَلَّس عنه... يخطئ كثيراً؛ وقال ابن خَلْفون في الثقات ـ كما في كتاب مُغُلْطاي ـ: وقد تُكُلم في مذهبه، ونُسب إلى الإرجاء؛ وقال الذهبي في المغني، ومن تكلم فيه وهو موثق: صدوق؛ وفي الكاشف: ثقة فيه شيء؛ وقال ابن حجر: صدوق لَيِّن الحديث، رُمي بالإرجاء.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال أحمد بن حنبل في رواية الأثرم: منكر الحديث، قد اعتبرت أحاديثه فإذا هو يجيء بالعجب ـ (ثم قال الأثرم) ـ: أو كما قال؛ وفي رواية حمدان بن علي: مرجئ، مُتَّهم، يُتكلم ـ (كذا دون زيادة في الضعفاء الكبير. وزاد مُغُلْطاي) ـ: فيه؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير: حدثنا خلَّاد ـ (يعني ابن يحيى) ـ قال: حدثنا بشير بن المهاجر، قال: سمعت عبد الله بن بُرَيْد، عن أبيه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: رأس مئة سنة يبعث الله ريحاً باردة، يقبض فيها روح كل مسلم. ـ (ثم قال البخاري) ـ: يخالف في بعض حديثه هذا؛ وقال الساجي: منكر الحديث، عنده مناكير عن عبد الله بن بُرَيْدة... يطول ذكرها؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجارود: يخالف في بعض حديثه؛ وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة أحاديث: ولبشير بن مهاجر أحاديث غير ما ذكرت عن ابن بريدة، وغيره، وقد روى ما =

....

=لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه، وإن كان فيه بعض الضعف؛ وقال الدارقطني: ليس بالقوي.

معرفة الرجال ١/ ٩٧، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٠١ ـ ١٠٢، الضعفاء الكبير ١/ ١٤٣ ـ ١٤٤، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩، الثقات ٦/ ٩٨، الكامل ٢/ ٤٥٤، سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني ٢٥٣ب، المغني في الضعفاء ١/ ١٠٨، من تكلم فيه وهو موثق ٥٤، الكاشف ١/ ١٥٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٠ب، ٢١أ، تقريب التهذيب ١٢٥.

فقد اختلف النقاد في الحكم على بَشِير بن المهاجر بين مُعدِّل ومجرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها، فالمجرِّحون والملينون هم: أحمد بن حنبل ـ وقد طعن عليه في مذهبه وفي حديثه، وبالغ، ولم يأت ببيان، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر ـ، والبخاري ـ فيما زعم ابن عدي، والمزي، وغيرهما حيث نقلوا عنه قوله فيه: «يخالف في بعض حديثه» دون تقييد، مع أنه يريد حديثاً بعينه كما سبق، والوهم الواحد لا يخرج الرجل عن حد أهل العدالة إن لم يكن قليل الحديث ـ، والساجي، وابن الجارود ـ وقد تبع الأول قول أحمد، والآخر قول البخاري مع حذف يُخل بالمراد ـ، وابن عدي، والدراقطني ـ حيث جعلاه في أسهل مراتب التجريح ـ.

والإرجاء الذي نُسب إليه بَشير بن المهاجر لا يؤثر في حديث الراوي، بل لا يخرجه عن أهل السنة كما سبق مفصلاً في ترجمة إبراهيم بن يوسف الماكِياني.

وأما الموثقون والمعدلون فيهم: ابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، وابن حبان، وابن خَلْفون، والذهبي، وابن حجر. فالأولان وثقاه مطلقاً، وقولهما مرجوح للمناكير التي في حديث بشير، فضلاً عن كونهما من المتساهلين في التوثيق. والذهبي جعله في مرتبة تالية. وأبو حاتم، وابن حبان، وابن حجر وضعوه في آخر مراتب التعديل. ونفيُ ابن حبان لرؤيته أنس بن مالك مخالف بإثبات البخاري ـ في التاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٠١ ـ، وغيره لتلك الرؤية.

ويبدو لي أن الراجح هو قول أبي حاتم، ومن تبعه، لأجل المناكير التي ذكرت في حديث بشير بن المهاجر، لكن تلك الأوهام لا تخرجه عن حد أهل العدالة لعدم شدتها ـ في الجملة ـ.

وقول الحاكم في المستدرك ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٠ب ـ: «احتج به=

١٦ ـ م د ت س ق: جَبْر بن نَوْف أبو الوَدَّاك[1] البِكَالي، أو الهَمْداني، البَكِيْلي[2]، الكوفي[3].

=مسلم في صحيحه»، غير مُسَلَّم، لأن مُسلماً أخرج له حديثاً واحداً ـ متابعة ـ في كتاب الحدود من صحيحه، باب من اعترف على نفسه بالزنى ٣/١٣٢٣ ـ ١٣٢٤.

وقد حملت روايةُ مسلم له ـ ذاك الحديث عن عبد الله بن بُرَيْدة بن الحُصَيْب عن أبيه ـ ابنَ كثير على تحسين إسناد حديثه ـ عن ابن بريدة، عن أبيه ـ في فضل تعلم سورتي: البقرة وآل عمران، وتعلم القرآن، فقال في تفسيره ١/٣٣ عقب ذكره لهذا الحديث: «وهذا إسناد حسن على شرط مسلم، فإن بشيراً هذا خَرَّج له مسلم». وقد تقدم أن مسلماً أخرج له متابعة.

وخلاصة القول: إن بَشِير بن المهاجر محله الصدق، يكتب حديثه لاختبار ضبطه، فما كان ضابطاً فيه فهو حسن، وما لم يضبطه فهو ضعيف.

وقول النسائي: «ليس بالقوي» يستعمله كثيراً في أهل المرتبتين الأخيرتين من مراتب التعديل. وأما قوله: «ليس به بأس» فيستعمله كثيراً فيمن هو أرفع من ذلك. والله أعلم.

(١) كذا كنَّاه عامة الأئمة، وقال البخاري في التاريخ الكبير ٢/١/٢٤٣: «جَبْر بن نَوْف أبو الوَدَّاك... وقال بعضهم: أبو الفَدَّاك. والأول أصح».

(٢) أكثر المتقدمين على نسبته إلى بَكِيْل، وهَمْدان، وبَكِيْل بطن من هَمْدان. وأكثر المتأخرين على نسبته إلى بِكال، وقد نسبه بعض هؤلاء إلى هَمْدان وبِكال معاً، وهو وهم، لأن هَمْدان لا يجتمع مع بِكال، وإن كانا من حِمْير.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٢٩٩، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/٧٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٨، الطبقات ١٥٨، التاريخ الكبير ٢/١/٢٤٣، الكنى والأسماء لمسلم ٢/٨٧٠، الجرح والتعديل ١/١/٥٣٢ ـ ٥٣٣، الثقات ٤/١١٧، تصحيفات المحدثين ٢/٧٤٦، المؤتلف والمختلف ١/٣٧٦، تاريخ أسماء الثقات ٨٩، رجال صحيح مسلم ١/١١٩، الإكمال ٢/١٥، الأنساب ٢/٢٨٩، ٢٩٩، عُجالة المبتدي وفُضالة المنتهي في النسب ٢٧، تهذيب الكمال ٤/٤٩٥ ـ ٤٩٦، الكاشف ١/١٧٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/٦٢ب ـ ٦٣أ، ذيل ميزان الاعتدال ١٧٠، تهذيب التهذيب ٢/٦٠، تقريب التهذيب ١٣٧، خلاصة التذهيب ٦٠.

قال النسائي: صالح[١].

وقال أيضاً: ليس بالقوي[٢](*).

---

(١) تهذيب الكمال ٤/٤٩٦، تهذيب التهذيب ٢/٦٠.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ٢/٦٣أ، تهذيب التهذيب ٢/٦٠. وقد عزياه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال يحيى القطان: أبو الوَدَّاك أحبُّ إليّ من عَطَّية ـ (يعني ابن سعد العَوْفي) ـ؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي، وابنِ أبي خَيثمة: ثقة. زاد ابن أبي خَيثمة: قيل ليحيى: عطية ـ (يعني العَوْفي) ـ مثل أبي الوَدَّاك؟ قال: لا. قيل: فمثل أبي هارون ـ (يعني عُمارة بن جُوَيْن العَبْدي) ـ؟ قال: أبو الوَدَّاك ثقة، ما له ولأبي هارون!؛ وقال مُغْلْطاي: وقال ابن خَلْفون لما ذكره في كتاب الثقات: غمزه بعضهم، وهو ثقة قاله ابن صالح ـ (لعله العجلي) ـ، وغيره؛ وقال أبو حاتم: أبو الوَدَّاك أحبُّ إليّ من بِشْر بن حَرْب ـ (يعني النَّدَبي) ـ،وأبي هارون العَبْدي، وشَهْر بن حَوْشَب؛ وقال الذهبي: ثقة؛ وقال ابن حجر: صدوق يَهم؛ وقال صفي الدين الخزرجي: صدوق وله أوهام عن أبي سعيد ـ (يعني الخُدري) ـ. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٨، التاريخ الكبير ٢/١/٢٤٣، الجرح والتعديل ١/١/٥٣٣، الثقات ٤/١١٧، تاريخ أسماء الثقات ٨٩، الكاشف ١/١٧٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/٦٣أ، تقريب التهذيب ١٣٧، خلاصة التهذيب ٦٠.

فقد اتفق الأئمة جميعهم على تعديل جَبْر بن نَوْف. وقول ابن خَلْفون: «غمزه بعضهم». لعله يريد به أبا حاتم، بَيْد أن هذا الإمام لم يُخْرِجْه عن حد أهل العدالة، حيث وضعه ـ فيما يبدو ـ في آخر مراتب التعديل.

والذين أنزلوا جَبْراً إلى أدنى درجات التعديل لم يأتوا ببرهان قائم، اللهم إلا دعواهم أن له أوهاماً، دون أن يُسَموا شيئاً منها، وهذا لا يكفي في ميزان المحققين، لأن الثقة قد يَهم، من غير أن يؤثر ذلك في منزلته العالية. لكن لما كان أبو الوَدَّاك قليل الحديث ـ كما وصفه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/٢٩٩ ـ، كان الأحوط في حقه أن يوضع في آخر مراتب الاحتجاج، وأن وثقه مطلقاً جماعة.

وخلاصة القول: إن أبا الوَدَّاك صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

١٧ ـ ع: جرير بن حازم[١] أبو النَّضْر الأزْدي، الجَهْضَمي أو العَتَكي، الرازي[٢]، ثم البصري، الحافظ، الشاعر. ولد سنة خمس وثمانين، وقيل: سنة ثمان وثمانين، ومات بالبصرة في آخر سنة سبعين ومئة، وقيل: سنة سبع وستين، وقيل غير ذلك[٣][٤].

---

(١) تنظر بقية نسبه في تهذيب الكمال ٤/ ٥٢٤.

(٢) قال أبو داود السِّجِسْتاني ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٨ب ـ: «وكان مولده في قرية من قرى الريّ».

(٣) ينظر إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٨أ، ٦٨ب.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ١٢، ٤/ ١٤٤، ١٧٤، ١٨٥، ٣٣٧، ٣٤٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٨، ٢٢٣، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٥٧ ـ ٥٨، الطبقات ٢٢٣، تاريخ خليفة ٤٤٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٨٦، ٩٨، ١٠٧، ١١٧، ٢٠٥، ٢١٩، ٢٤٦، ٢٦٥، ٣٥٢، ٢/ ٦٢، ١٠٨، ١٤٦، ١٥٩، ١٧٩، ٣١٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢١٣ ـ ٢١٤، التاريخ الصغير ٢/ ٢٥، ١٨١، معرفة الثقات ١/ ٢٦٧، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٨٤١، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٤٤، ٣٥٤، المعرفة والتاريخ ٢/ ٥٣، ١٤١، ١٦٧، ٢٨٦، ٦٦٦ ـ ٦٦٧، ٨٢٩ ـ ٨٣٠، ٣/ ١٢، ٢١٥، العلل الكبير ١/ ٣٨٠، الكنى والأسماء ٢/ ١٣٧ ـ ١٣٨، الجَعْديات ٢/ ١١١١ ـ ١١١٢، ١١١٦، الضعفاء الكبير ١/ ١٩٨ ـ ٢٠٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٠٤ ـ ٥٠٥، الثقات ٦/ ١٤٤ ـ ١٤٥، مشاهير علماء الأمصار ١٥٩، الكامل ٢/ ٥٤٨ ـ ٥٥٤، المؤتلف والمختلف ٤/ ٢٢٢٢ ـ ٢٢٢٣، تاريخ أسماء الثقات ٨٨، الهداية والإرشاد ١/ ١٤٤ ـ ١٤٥، رجال صحيح مسلم ١/ ١١٧، السابق واللاحق ١٦٧ ـ ١٦٩، التعديل والتجريح ١/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩، الإكمال ٧/ ٣٤٦، تهذيب الكمال ٤/ ٥٢٤ ـ ٥٣١، ميزان الاعتدال ١/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٩، ديوان الضعفاء ٤٢، الكاشف ١/ ١٨١، من تكلم فيه وهو موثق ٥٨، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٤، سير أعلام النبلاء ٧/ ٩٨ ـ ١٠٣، تذكرة الحفاظ ١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٧ب ـ ٦٨ب، شرح علل الترمذي ٢/ ٦٢٤ ـ ٦٢٩، غاية النهاية ١/ ١٩٠، الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط ٤٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٦٩ ـ ٧٢، تقريب التهذيب ١٣٨، تعريف أهل التقديس ١٤، هدي الساري ٣٩٤ ـ ٣٩٥، خلاصة التذهيب ٦١.

قال النسائي: ليس به بأس[(١)].

وقال أيضاً: وما حدث جرير بن حازم بمصر فليس بذاك، وحديثه عن يحيى بن أيوب أيضاً فليس بذاك[(٢)(*)].

---

(١) تهذيب الكمال ٥٢٩/٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٧٠، هدي الساري ٣٩٥. لكن عبارة ابن حجر في الكتاب الأخير: «ووثقه العجلي، والنسائي».

(٢) السنن الكبرى ١٩١.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال شعبة بن الحَجَّاج في رواية وَهْب بن جرير بن حازم ـ كما في التاريخ الكبير ـ: ما رأيت بالبصرة أحفظ من رجلين، من هشام الدَّسْتُوائي، وجرير بن حازم؛ وقال أيضاً في رواية أبي نوح عبد الرحمٰن بن غَزْوان المعروف بقُرَاد ـ كما في الجرح والتعديل ـ: عليك بجرير بن حازم، فاسمع منه؛ وقال وهب بن جرير بن حازم في رواية محمود بن غَيْلان ـ كما في الكتاب السابق ـ: كان شعبة يأتي أبي فيسأله عن أحاديث الأعمش، فإذا حدثه قال: هكذا ـ والله ـ سمعته من الأعمش؛ وقال أبو سلمة موسى بن إسماعيل التَّبُوْذَكي ـ كما في الكامل ـ: ما رأيت حَمَّاد بن سَلَمة يكاد يُعظم أحداً تَعْظيمه جرير بن حازم؛ وقال حَمَّاد بن زيد في رواية عَفَّان بن مسلم من رواية أحمد بن حنبل ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: كان الغرباء إذا قدموا أتيناهم، فيقول هشام الدَّسْتُوائي: هاتوا ما دامت حارة. وكان ـ (وفي موضع: فكان) ـ أحفظنا جرير بن حازم؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: كان يحيى بن سعيد القطان يقول: جرير بن حازم ثقة. وكان يرضاه؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل ـ كما في الجعديات ـ: قلت ليحيى: أيما أحبّ إليك: أبو الأَشْهَب ـ(يعني جعفر بن حَيَّان العُطَارِدي) ـ، أو جرير بن حازم؟ قال: ما أقربهما، ولكنْ جريرٌ كان أكبرهما ـ (كذا جاءت الكلمة الأخيرة في الجعديات، فإن كان المراد في السِّن فغير صحيح. لكن وردت تلك الكلمة في كتاب مُغُلْطاي بالثاء بدل الباء مع زيادة هي: وكان يهم في الشيء. وقد نقل المزي رواية ابن المديني هذه من طريق ابن أبي خَيْثمة لا صالح، والعبارة الأخيرة فيها: ولكن جرير كان أكثرهما وهماً. وأظن أن الصواب في رواية صالح: أكثرهما. لا أكبرهما. والمراد الكثرة في الرواية) ـ؛ وقال ابن المديني في نفس الرواية والكتاب: سمعت عبد الرحمٰن يقول: جرير بن حازم أثبت من قُرَّة بن=

= خالد عندي. قلت لعبد الرحمٰن: أحفظ هذا عنك؟ قال: نعم؛ وقال الآجري: سمعت أبا داود يقول: قال عبد الرحمٰن بن مهدي: جرير بن حازم عندي فوق قُرَّة بن خالد. قال فلان: أحكي هذا عنك؟ قال: نعم. قال أبو داود: وهذا عند الناس على غير هذا؛ وقال ابن مهدي أيضاً في رواية أحمد بن سِنان القَطَّان ـ كما في الجرح والتعديل ـ: جرير بن حازم اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث، فلما خَشُوا ـ (وفي التعديل والتجريح، وتهذيب الكمال: أَحَسُّوا. مع أنهما نقلاه عن كتاب ابن أبي حاتم وإن لم يصرح المزي بذلك) ـ ذلك منه حجبوه، فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة، إلا أنه اختلط في آخر عمره؛ وقال ابن معين في رواية الدوري: جرير بن حازم، ويزيد بن حازم هما أخوان، وهما ثقتان، وكان يزيد أكبرهما؛ وقال الدوري: سألت يحيى عن جرير بن حازم، وأبي الأَشْهَب؟ فقال: جرير بن حازم أحسن حديثاً منه، وأَسْنَد ـ (وقد ضبط مُغُلْطاي الكلمة الأخيرة على الشكل التالي: وأَسَدّ. ولم يتابعه أحد) ـ؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية الدارمي: ثقة؛ وقال الدارمي لابن معين: هو ـ (يعني هشام بن حسان القُرْدُوْسي) ـ أحب إليك أو جرير بن حازم؟ فقال: هشام أحبّ إليّ؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية ابن أبي خَيْثمة ـ كما في الجعديات ـ: كان جرير بن حازم أمثل من أبي هِلال ـ (يعني محمد بن سُليم الرَّاسِبي) ـ، وكان صاحب كتاب؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سألت يحيى عن جرير بن حازم؟ فقال: ليس به بأس. فقلت له: إنه يحدث عن قتادة ـ (يعني ابن دِعامة) ـ عن أنس أحاديث مناكير؟ فقال: ليس بشيء، هو عن قتادة ضعيف؛ وقال محمد بن عثمان بن عثمان بن أبي شيبة: وسألت علياً عن جرير بن حازم، وأخيه يزيد بن حازم؟ فقال: كانا ثقتين عندنا؛ وقال ابن المديني أيضاً ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: وكان حفص ـ (يعني ابن سليمان المِنْقَري) ـ في الحسن ـ (يعني البصري) ـ مثل ابن جُريج في عطاء ـ (يعني ابن أبي رباح) ـ، وكان قيس بن سعد ـ (يعني المكي) ـ في عطاء مثل زياد ـ (يعني ابن حَسَّان) ـ الأَعْلَم في الحسن، وبعد هؤلاء أَشْعث بن عبد الملك ـ (يعني الحُمْراني) ـ، ويزيد بن إبراهيم ـ (يعني التُّسْتَري) ـ، وقُرَّة ـ (يعني ابن خالد) ـ طبقة ما أقربهما، وأبو الأَشْهب، وجرير بن حازم طبقة؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: وجرير بن حازم أيضاً ثقة، إلا أنه ليس مع هؤلاء ـ (يعني الذين سبق ذكرهم، وهم: مهدي بن ميمون، وسَلَّام بن مِسْكين، وأبو الأَشْهب جعفر بن حَيَّان =

....

=وحَوْشَب بن عَقيل) ـ؛ وقال عبد الله بن أحمد: سألته ـ (يعني أباه) ـ عن جرير بن حازم، وأبي الأشهب، أيهما أحب إليك؟ قال: جرير زَيَّنته خصال، كان صاحب سنة، عند جرير من الحديث أمر عظيم؛ وقال أحمد بن حنبل ـ كما في تذكرة الحفاظ ـ: جرير بن حازم صاحب سنة، وهو أحبُّ إليّ من هَمَّام ـ (يعني ابن يحيى العَوْذي) ـ؛ وقال أحمد بن صالح المصري: ثقة؛ وقال البخاري في رواية الترمذي ـ كما في العلل الكبير ـ: هو صحيح الكتاب، إلا أنه ربما وهم في الشيء؛ وقال أيضاً في نفس الرواية ـ كما في الجامع الصحيح ـ: وجرير بن حازم ربما يَهم في الشيء، وهو صدوق؛ وقال العجلي ـ كما في معرفة الثقات ـ: ثقة ـ (وفي كتاب مغلطاي: وقال أبو الحسن: ثقة، صاحب سنة، وكان مولى لحماد بن زيد من فوق، صالح الكتاب. انتهى كلام مغلطاي. قلت: لا أدري من أبو الحسن هذا، لكن كلامه قريب من كلام أبي الحسن العجلي، ففي معرفة الثقات: جرير بن حازم بصري ثقة، أزدي، وهو من موالي حماد بن زيد من فوق) ـ؛ وقال أبو داود السِّجِسْتاني في رواية الحَسَن بن عبد الله الذَّارع ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: جرير بن حازم، وعبد الوَهَّاب ـ (يعني ابن عبد المجيد) ـ الثَّقَفي، تَغَيَّرا فَحُجِب الناس عنهما؛ وقال أبو حاتم: جرير بن حازم صدوق، صالح، قدم هو والسَّرِيّ بن يحيى مصر، وجرير بن حازم أحسن حديثاً منه، والسَّرِيّ أحلى منه؛ وقال أيضاً: تَغَيَّر جرير بن حازم قبل موته بسنة؛ وقال البَزَّار: ثقة؛ وقال الساجي: صدوق، حدث بمصر أحاديث وهم فيها، وهي مقلوبة... وجرير بن حازم ثقة؛ وقال ابن حبان في الثقات: وكان يخطئ، لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه؛ وفي المشاهير: وكان من الحفاظ المتقنين، وأهل الورع في الدين؛ وقال ابن عدي: وجرير بن حازم من أجلة أهل البصرة، ومن رفعائهم... وقد حَدَّث عن جرير من الكبار أيوب السَّخْتِياني، والليث بن سعد نسخة طويلة... وهو في محل الصدق، إلا أنه يخطئ أحياناً... وجرير بن حازم له أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث، صالح فيه، إلا روايته عن قتادة، فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره، وجرير عندي من ثقات المسلمين، حدث عنه الأئمة من الناس: أيوب السَّخْتِياني، وابن عون، وحماد بن زيد، والثوري، والليث بن سعد، ويحيى بن أيوب المصري، وابن لَهيعة، وغيرهم؛ وقال أبو الفتح الأَزْدي ـ كما في كتاب مُغُلْطاي نقلاً عن الثقات لابن خَلْفون ـ: جرير بن حازم امرؤ صدوق، خُرِّج عنه بمصر أحاديث مقلوبة، ولم يكن بالحافظ، حمل رِشْدِين ـ (يعني ابن سعد) ـ وغيره عنه مناكير؛ وقال الدارقطني في=

=السنن بعد أن ذكر حديثاً رواه جرير عن قتادة: تفرد به جرير بن حازم عن قتادة، وهو ثقة؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب المختلف والمؤتلف لأبي القاسم الحَضْرمي ـ (يعني ابن الطَّحَّان المصري) ـ: كان له بنون أكياس أدخلوه بيتاً لما اختلط، فلم يخرجوه حتى مات؛ وقال الذهبي في الميزان: أحد الأئمة الكبار الثقات، ولولا ذكر ابن عدي له لما أوردته... وفي الجملة لجرير عن قتادة أحاديث منكرة؛ وفي المغني: جرير بن حازم ثقة إمام، تغير قبل موته، فحجبه ابنه وهب، فما حَدَّث حتى مات؛ وفي سير أعلام النبلاء: الإمام، الحافظ، الثقة... قلت: اغْتُفرت أوهامه في سَعَة ما روى، وقد ارتحل في الكهولة إلى مصر، وحمل الكثير، وحَدَّث بها؛ وفي تذكرة الحفاظ: الإمام، الحافظ... أحد الأعلام... قلت: في بعض حديثه عن قتادة ما ينكر، وهو من أوعية العلم، وغيره أحفظ منه؛ وقال ابن رجب: ثقة، متفق على تخريج حديثه، وقد تَغَيَّر قبل موته بسنة، لكن قال ابن مهدي: «حجبه أولاده فلم يُسْمع منه في اختلاطه شيء»، ولكن يُضَعَّف في حديثه عن قتادة؛ وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حَدَّث من حفظه... مات سنة سبعين بعدما اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاطه؛ وفي تعريف أهل التقديس: أحد الثقات، وصفه بالتدليس يحيى ـ (يعني ابن عبد الحميد) ـ الحِمَّاني في حديثه عن أبي حازم ـ (يعني سلمة بن دينار المدني) ـ، عن سهل بن سعد في صفة صلاة النبي ﷺ. وذكره ابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه أيوب السَّخْتِياني، ويحيى القطان، وعبد الرحمٰن بن مهدي، وسلميان بن حَرْب، وكانوا لا يروون إلا عن الثقات.

ب ـ المجرَّحون والمُلَيِّنون: قال عبد الله بن أحمد ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: حدثني أبي، عن عَفَّان ـ (يعني ابن مسلم) ـ قال: جاء أبو جَزِي واسمه نصر بن طَريف إلى جرير بن حازم يشفع لإنسان يحدثه، فقال جرير: حدثنا قتادة، عن أنس قال: كانت قَبيعة ـ (قبيعة السيف هي ما على طَرَف مَقْبِضِهِ من فِضَّة أو حديد) ـ سيف رسول الله ﷺ من فضة. قال أبو جَزِي: كَذَب، والله ما حدثناه قتادة إلا عن سعيد بن أبي الحسن ـ (يعني أخا الحسن البصري) ـ. قال أبي: وهو قول أبي جَزِي ـ يعني أصاب ـ وأخطأ جرير؛ وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: كان جرير بن حازم يحدث فيقول: حدثنا، قال: حدثنا. فكان حماد بن زيد يقول له: عن، عن، عن. قال يحيى: وكان حماد بن زيد يقول لجرير بن حازم فيما بينه وبينه؛ وقال عَفَّان بن مسلم في رواية أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: اجتمع جرير بن حازم، =

....

=وحماد بن زيد، فجعل جرير بن حازم يقول: سمعت محمداً ـ (يعني ابن سيرين) ـ، سمعت شُريحاً ـ (يعني ابن الحارث القاضي) ـ. فجعل حماد يقول: يا أبا النضر، عن محمد، عن شُرَيْح. عن محمد، عن شُرَيْح؛ وقال المُغَيْطي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال، وهو محمد بن عمر ـ: سمعت جرير بن حازم يتناول علي بن أبي طالب، وأُخبرت أن يزيد بن حازم ـ يعني أخاه ـ كان يقول بمقالته؛ وقال الفضل بن زياد ـ كما في المعرفة والتاريخ ـ: وسئل ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ عن جرير بن حازم، وأبي هلال؟ فقال: لا، جرير صاحب سنة، وأكثر حديثاً، وأما أبو هلال فإنه لا يحفظها. وقال: إن جَريراً وهم في أحاديث قتادة؛ وقال عبد الملك بن عبد الحميد الميموني ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: قال أبو عبد الله: جرير بن حازم روى عن الأعمش، عن إبراهيم، عن ابن مسعود قال: المحرم ينكح. والناس يروونه عن الأعمش، عن إبراهيم موقوفاً. قال أبو عبد الله: ما أراه إلا من الشيخ. قلت: من جرير؟ قال: نعم. وذكر أبو عبد الله حديثه عن قتادة فقال: كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يوقف أشياء، ويسند أشياء. وسمعته في هذا المجلس يثني عليه، ويترحم عليه، ويقول: رجل صالح، صاحب سنة، وفضل، وديانة؛ وقال مُغُلْطاي: وفي سؤالات مهنا عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل: هو كثير الغلط؛ وقال الأثرم ـ كما في سير أعلام النبلاء ـ: سمعت أبا عبد الله ذكر قول حَمَّاد بن زيد: كان جرير أحفظنا. ثم نظر إليّ أبو عبد الله فتبسم، وقال: ولكنه بأَخَرَة. فقلت: يحفظ عن يحيى ـ (يعني ابن سعيد الأنصاري) ـ، عن عَمْرة ـ (يعني بنت عبد الرحمٰن الأنصارية) ـ، عن عائشة قالت: أصبحت أنا وحَفْصة صائمتين ـ (يعني الحديث) ـ. فأنكره، وقال: من رواه؟ قلت: جرير، قال: جرير كان يحدِّث بالتَّوَهُّم. قلت: أكان يحدِّثُهم بالتوهم بمصر خاصة، أو غيرها؟ قال: في غيرها، وفيها. وقال أبو عبد الله: أشياء يسندها عن قتادة باطل ـ (وفي كتاب مُغُلْطاي، عن الساجي، عن الأثرم قال: قال أحمد بن حنبل: جرير بن حازم حدث بالوهم بمصر، لم يكن يحفظ) ـ؛ وقال مُغُلْطاي، عن الساجي أيضاً: وذُكر عن أحمد أيضاً أنه قال: روى عن أيوب عجائب؛ وقال أحمد أيضاً في رواية عبد الله: كانت سجية في جرير بن حازم يقول: حدثنا الحسن ـ (يعني البصري) ـ، قال: حدثنا عمرو بن تَغْلِب. وأبو الأشهب يقول: عن الحسن، قال: بلغني أن النبي ﷺ قال لعمرو بن تَغْلِب؛ وقال مسلم بن الحجاج ـ كما في كتاب التميز ـ: وأما حديث يحيى بن سعيد، عن عَمْرَة، عن عائشة، فلم يُسْنده عن يحيى إلا جرير بن حازم، وجرير لم يُعْن ـ (كذا=

....

=في التمييز، وفي شرح علل الترمذي نقلاً عنه: لم يُمْعن) ـ في الرواية عن يحيى، إنما روى من حديثه نَزْراً، ولا يكاد يأتي بها على التقويم، والاستقامة؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: أصحاب جرير يتشيعون؛ وقال مُغُلْطاي: وقال أبو عُبَيْد الله المَرْزُباني ـ (يعني محمد بن عِمْران) ـ: توفي في صدر الدولة الهاشمية، وكان يُرمى في دينه. زاد ـ (يعني المَرْزُباني) ـ في الكتاب المُسْتَنير: كان يرمى بمذهب السُّمَنِيَّة، وهو ضرب من الإلحاد.

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ١٤٤، ١٨٥، ٣٣٧، ٣٤٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٨٨، ٢٢٣، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٥٧ ـ ٥٨، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٨٦، ٢٠٥، ٢/ ٦٢، ١٠٨، ١٥٩، التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢١٤، معرفة الثقات ١/ ٢٦٧، التمييز لمسلم ٢١٧، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٤٤، المعرفة والتاريخ ٢/ ٥٣، ١٤١، ١٦٧، ٢٨٦، الجامع الصحيح ٢/ ٣٩٤، العلل الكبير ١/ ٣٨٠، الجَعْديات ٢/ ١١١١ ـ ١١١٢، ١١١٦، الضعفاء الكبير ١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٥٠٤ ـ ٥٠٥، الثقات ٦/ ١٤٤ ـ ١٤٥، مشاهير علماء الأمصار ١٥٩، الكامل ٢/ ٥٤٩، ٥٥٢، ٥٥٤، السنن للدارقطني ١/ ١٠٨، تاريخ أسماء الثقات ٨٨، التعديل والتجريح ١/ ٤٥٩، تهذيب الكمال ٤/ ٥٢٧ ـ ٥٢٨، ميزان الاعتدال ١/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٩، سير أعلام النبلاء ٧/ ٩٨، ١٠٠، ١٠٣، تذكرة الحفاظ ١/ ١٩٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٨أ ـ ٦٨ب، شرح علل الترمذي ٢/ ٦٢٤، ٦٢٨، تقريب التهذيب ١٣٨، تعريف أهل التقديس ١٤.

وقبل البدء بالدراسة أنبه إلى أنه ورد كلام عن شعبة لم يتبين لي المراد منه، ففي العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣١٩ عن أبي داود الطيالسي: «وسمعت شعبة يقول: إذا قدم جرير بن حازم فوحشوا بي»، وفي الضعفاء الكبير ١/ ١٩٩ عن أبي داود أيضاً قال: «كان جرير بن حازم إذا قدم قال شعبة: قد جاءكم هذا الحشوي». كما أنبه إلى أمر آخر، وهو أن مُغُلْطاي قال في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٦٨ب: «وفي كتاب العلل للترمذي عن البخاري: ربما يهم في الشيء، وهو صدوق». وهو وهم، والصواب أن هذا الكلام في الجامع الصحيح للترمذي، لا في العلل الكبير.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: لم يطلق أحد الجرح في حديث جرير بن حازم، والذين غمزوه، ولينوه، حملوا عليه أموراً، هي:

أ ـ الاختلاط: فالنقاد قد أقروا بتغير جرير بن حازم، واختلاطه قبل موته، لكنهم=

....

=نفوا تأثير ذلك على حديثه، لأن أولاده حجبوه عن الناس لما أحسوا بتغيره فلم يرو عنه أحد، قال ابن مهدي: «جرير بن حازم اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث، فلما خَشَوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً».

ب ـ **التدليس**: فقد ذكر ابن حجر في طبقات المدلسين أن يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني نسب جريراً إلى التدليس في حديث واحد. ولهذا عده أبو الفضل في الطبقة الأولى الذين ندر تدليسهم، ولم يؤثر ذلك على حديثهم.

وقد كان جرير يكره التدليس، ولا يراه حسناً، قال الذهبي في تذكرة الحفاظ ١/ ٢٠٠: «وقال سليمان بن حرب: سمعت جريراً ذكر التدليس فعابه، وقال: يرى أنه سمع ما لم يسمع».

ولعل ما ذكره حماد بن زيد ـ كما في رواية ابن معين، وعَفَّان بن مسلم ـ، وكذلك أحمد بن حنبل ـ كما في رواية عبد الله ـ، وجميع هذا مثبت ضمن أقوال المجرحين والملينين، يراد به الإشارة إلى تدليس جرير. والله أعلم.

ج ـ **سوء المذهب**: فإن محمد بن عمر المُعَيْطي نسبه إلى النَّصْب، ويعارضه قول أبي داود: «أصحاب جرير يتشيعون». وبالغ المَرْزُباني فقال: «كان يُرمى بمذهب السُّمَنِيَّة، وهو ضرب من الإلحاد». قال الفَيْرُوْزَأبَاذي في القاموس ـ باب النون، فصل السين ـ ١٥٥٧: «والسُّمَنِيَّة كعُرَنِيَّة: قوم بالهند، دَهْريون، قائلون بالتناسخ».

فالمَرْزُباني أخباري، معتزلي، نفى بعضهم الثقة عنه، لذا لا يقبل قوله هذا، خاصة وأن الإمام أحمد قال في جرير: «رجل صالح، صاحب سنة، وفضل، وديانة».

د ـ وهمه في حديث بعض شيوخه:

ـ حديثه عن قتادة بن دِعامة: قال عبد الله بن أحمد: «سألت يحيى عن جرير بن حازم؟ فقال: ليس به بأس. فقلت له: إنه يحدث عن قتادة، عن أنس أحاديث مناكير. فقال: ليس بشيء، هو عن قتادة ضعيف». وقال أحمد بن حنبل في رواية الفضل بن زياد: «إن جريراً وهم في أحاديث قتادة»، وقال أيضاً في رواية الميموني: «كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يوقف أشياء، ويسند أشياء»، وقال ابن عدي: «وجرير بن حازم له أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث، صالح فيه، إلا روايته عن قتادة، فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره، وجرير عندي من ثقات المسلمين»، وقال الذهبي: «في بعض حديثه عن قتادة ما ينكر»، وقال ابن رجب في شرح العلل ٢/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥: «ثقة... ولكن يُضَعَّف في حديثه عن قتادة... وقد أنكر عليه أحمد، =

=ويحيى، وغيرهما من الأئمة أحاديث متعددة، يرويها عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ، وذكروا أن بعضها مراسيل أسندها»، وقال ابن حجر: «ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف».

وقد ذكر عبد الله بن أحمد حديثاً لجرير عن قتادة، استنكره عليه أبو جَزِي نصر بن طَريف، كما أورد ابن عدي جملة أحاديث رواها جرير عن قتادة، وأنكرها عليه، مع أن بعضها ليس بمنكر، لأنها مخرجة في الصحيحين، أو أحدهما، وقد قال ابن حجر في هدي الساري ٣٩٥: «وما أخرج له البخاري من روايته عن قتادة إلا أحاديث يسيرة توبع عليها».

ونظرت في تلك الأحاديث التي ذكرها ابن عدي فوجدت عامتها جيدة أو صحيحة المتن، فتكون النكارة التي أرادها ابن عدي في الأسانيد فقط، مع أن البعض لا يُسَلَّم له كما سبق.

٢ ـ حديثه عن أيوب السَّخْتِياني: قال مُغُلْطاي عن الساجي: «وذُكر عن أحمد أيضاً أنه قال: يروي عن أيوب عجائب». فهذا القول لم أجده مسنداً إلى أحمد بن حنبل، بل لم أجده في كتاب قبل كتاب مغلطاي وإن كان قد نقله عن الساجي.

وقد أورد ابن عدي في كامله حديثين فقط، تفرد بهما جرير عن أيوب، وأحد متنيهما صحيح، والآخر صالح.

٣ ـ حديثه عن يحيى بن سعيد الأنصاري: قال مسلم بن الحجاج: «وأما حديث يحيى بن سعيد، عن عَمْرَة، عن عائشة، فلم يُسْنده عن يحيى إلا جرير بن حازم، وجرير لم يُعْن ـ أو لم يُمْعن) ـ في الرواية عن يحيى، إنما روى من حديثه نَزْراً، ولا يكاد يأتي بها على التقويم، والاستقامة».

ولم أجد أحداً أنكر على جرير عن يحيى حديثاً مسمى، سوى الحديث الذي أشار إليه مسلم. ـ ولينظر كتاب التمييز ٢١٦ ـ ٢١٧ حتى يتبين لك موضع النكارة ـ.

هـ ـ وهمه في حديثه ببعض البلاد: قال الساجي: «صدوق، حدث بمصر أحاديث وهم فيها، وهي مقلوبة... وجرير بن حازم ثقة»، وقال أبو الفتح الأزدي: «صدوق، خُرِّج عنه بمصر أحاديث مقلوبة، ولم يكن بالحافظ، حمل رِشْدِين وغيره عنه مناكير». بَيْد أن الإمام أحمد لم يُقيد ذاك بمصر، بل جعله عاماً كما في رواية الأثرم.

ولعل جريراً لم يصحب معه كتبه إلى مصر لما رحل إليها، فحدث من حفظه، فوهم في أشياء ليست يسيرة. =

....

= و ـ **الوهم العام اليسير**: قال البخاري: «هو صحيح الكتاب، إلا أنه ربما وهم في الشيء»، وقال ابن عدي: «وهو في محل الصدق، إلا أنه يخطئ أحياناً... وجرير عندي من ثقات المسلمين»، وقال الذهبي: «اغْتُفرت أوهامه في سَعَة ما روى»، وقال ابن حجر: «وله أوهام إذا حدث من حفظه».

وقد ذكر له ابن عدي جملة من الأحاديث عن غير قتادة، وأيوب، ويحيى بن سعيد، وهي صحيحة، أو جيدة المتون في الجملة، وعامتها مما تفرد به جرير.

ومن ذلك حديث: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني». قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٦٥: «حدثني أبي، قال: حدثنا إسحاق بن عيسى ـ (يعني ابن الطَّبَّاع) ـ، قال: حدثت حماد بن زيد بحديث جرير بن حازم، عن ثابت، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني. فأنكره، وقال: إنما سمعه من حَجَّاج ـ (يعني ابن أبي عثمان) ـ الصَّوَّاف، عن يحيى ـ (يعني ابن أبي كثير) ـ، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه في مجلس ثابت ـ يعني ابن أسلم البُنَاني) ـ فظن أنه سمعه ـ يعني من ثابت ـ». وقال أبو داود ـ كما في سؤالات الآجري ٣٥٤ ـ: «ضرب أبو الوليد ـ (يعني الطيالسي) ـ على حديث جرير ب حازم، عن ثابت، عن أنس: إذا أقيمت الصلاة». وينظر الجامع الصحيح ٢/ ٣٩٥، والعلل الكبير ١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

فتبين من جميع ما سبق أن الاختلاط، والتدليس، والمذهب غير مؤثر في حديث جرير بن حازم. وأما أوهامه فإنها كثيرة، لكنها غير شديدة، والكثير منها عن قتادة، وأوهامه عن غير قتادة تعتبر يسيرة جداً في جنب كثرة حديثه، قال الذهبي: «اغْتُفرت أوهامه في سعة ما روى». ولعل السبب في وقوعه في تلك الأوهام إكثاره من التحديث من حفظه، قال ابن حبان في الثقات: «وكان يخطئ، لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه»، وجرير بن حازم كان حافظاً، من أوعية العلم، ويبدو أن حفظه عن قتادة لم يكن بالمنزلة العالية. كما أن حفظه عن سائر الأئمة والشيوخ كان مختلفاً، فمنه ما هو رفيع جداً، ومنه ما هو دون ذلك. وأما حديثه من كتابه فهو صحيح متقن، قال ابن معين: «كان صاحب كتاب»، وقال البخاري: «هو صحيح الكتاب».

وقول أبي جَزِي: «كَذَبَ» ـ يعني جريراً ـ معناه أخطأ، كما هو ظاهر من سياق الكلام، ومن تفسير أحمد بن حنبل. وقد استعمل جماعة من الناس الكذب عوضاً عن الخطأ ـ ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل ١٤٥ ـ ١٤٦ ـ. =

١٨ ـ بخ م ٤: جعفر بن بُرْقان أبو عبد الله الكِلابي مولاهم، الجَزَري، الرَّقِّي. مات سنة أربع وخمسين ومئة، وقيل: سنة خمسين أو إحدى وخمسين، وقيل: سنة سبع وأربعين[(١)][(٢)].

= وما ذكره الآجري عن أبي داود من أن جريراً لم يكن عند الناس فوق قُرَّة بن خالد خلافاً لقول ابن مهدي، لا ينفي أن يكون عندهم من الثقات، لأن الثقات يتفاوتون. وقد ذهب أبو حاتم مذهب أبي داود في هذا الأمر، قال ابن أبي حاتم في ترجمة قُرة من كتاب الجرح والتعديل ٢/٣/١٣١: «سألت أبي عن قُرة بن خالد، وجرير بن حازم؟ فقال: قرة أحبّ إليّ من جرير بن حازم... وقرة بن خالد ثبت عندي».

وخلاصة القول: إن جرير بن حازم ثقة له أوهام، صحيح الحديث فيما لم يهم فيه، هذا في غير حديثه عن قتادة، وهو في قتادة محله الصدق، يكتب حديثه للاختبار، أو للاعتبار، وقد يكون لَيِّن الحديث فيه. وقول النسائي: «ليس به بأس» يستعمله صاحبه كثيراً في الموثقين مطلقاً. وأما قوله الآخر: «وما حدث جرير بن حازم بمصر فليس بذاك، وحديثه عن يحيى بن أيوب أيضاً فليس بذاك»، فالشق الأول سبق الكلام عن معناه، وأما الثاني فيحمل على التليين النسبي لأني لم أجد أحداً سمى لجرير مناكير عن يحيى بن أيوب المصري، وكذلك يحمل تليين بعضهم لحديث جرير عن أيوب السَّخْتِياني، ويحيى بن سعيد الأنصاري. ولو أردنا الاحتياط لجعلنا جريراً صدوقاً حسن الحديث فيما رواه عن أيوب، ويحيى بن سعيد، ويحيى بن أيوب خاصة. والله أعلم.

(١) ذكر ابن سعد، وخليفة أنه مات بالرقة، وقال كثير بن هشام الرقي ـ كما في الكامل ٢/٥٦٣ ـ: «وهلك جعفر لما قدم أبو جعفر الرقة، وهو ذاهب إلى بيت المقدس، وهذا من نحو أربع وأربعين سنة». وقد وهم بعضهم فزعم أن جعفر بن بُرْقان عاش أربعاً وأربعين سنة.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٤٨٢، تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٤١٩، ٤٤٦، ٤٥٢، ٤٨٣، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٤٤، ٨٥، الطبقات ٣٢٠، تاريخ خليفة ٤٢٧، العلل ومعرفة الرجال ٢/١٥٩، ٢٦١، التاريخ الكبير ٢/١/١٨٧، التاريخ الصغير ٢/١٢٠، معرفة الثقات ١/٢٦٨، الكنى والأسماء لمسلم ١/٤٧٩، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٠٢، المعرفة والتاريخ ١/١٤١، ٢/٤٥٥، التاريخ ١/ ٢٥٨، الكنى والأسماء ٢/٥٤، الضعفاء الكبير ١/١٨٤ ـ ١٨٥، الجرح والتعديل ١/ =

قال النسائي: وأما حديث الزُّهري الذي أسنده جعفر بن بُرْقان، وسفيان بن حسين فليسا بالقويين في الزُّهري خاصة، وقد خالفهما مالك، وعبيد الله بن عمر، وسفيان بن عيينة، وهؤلاء أثبت، وأحفظ من سفيان بن حسين، ومن جعفر بن بُرْقان[١].

وقال أيضاً: سفيان بن حسين لا بأس به في غير الزهري، وليس هو في الزهري بالقوي، ونظيره في الزهري سليمان بن كثير، وجعفر بن بُرقان، وليس بهما بأس في غير الزهري[٢].

وقال أيضاً: وجعفر بن بُرقان ليس بالقوي في الزهري خاصة، وفي غيره لا بأس به، وكذلك سفيان بن حسين، وسليمان بن كثير[٣].

وقال أيضاً: جعفر بن بُرقان في الزهري ضعيف، وفي غيره لا بأس به[٤].

= ١/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥، الثقات ٦/ ١٣٦، مشاهير علماء الأمصار ١٨٥، الكامل ٢/ ٥٦٣ ـ ٥٦٤، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢١ ـ ٢٢، تاريخ أسماء الثقات ٨٦، ميزان الاعتدال ١/ ١٢١، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ١٧ ـ ١٨، السابق واللاحق ٢٢٢، تهذيب الكمال ٥/ ١١ ـ ١٨، ميزان الاعتدال ١/ ٤٠٣، المغني في الضعفاء ١/ ١٣١، ديوان الضعفاء ٤٤، الكاشف ١/ ١٨٤، من تكلم فيه وهو موثق ٥٩، تذكرة الحفاظ ١/ ١٧١ ـ ١٧٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٣ب ـ ٧٤أ، تهذيب التهذيب ٨٤ ـ ٨٦، تقريب التهذيب ١٤٠، خلاصة التذهيب ٦٢.

(١) السنن الكبرى ٨٥.

(٢) المصدر السابق ٨٧.

(٣) المصدر السابق ١٥٨.

(٤) المصدر السابق ٢٦٥ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة ـ المطبوع ـ ٢٣٣.

وقال أيضاً: ليس به بأس[(١)][(*)].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ٢/٧٣ب. وعزاه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

هذا، وقد ذكر النسائي جعفر بن بُرقان ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ٢/٧٤أ ـ في الطبقة السادسة من أصحاب الزهري، مع سفيان بن حسين، وسليمان بن كثير، والنعمان بن راشد، وزَمْعة بن صالح.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال محمد بن سعيد الأنصاري الحَرَّاني ـ كما في الكامل ـ: سمعت مِسْكين بن بُكير يقول: سألني شعبة، قال: سمعت من جعفر بن بُرْقان؟ قلت: نعم، قال: فهل سمعت حديث أبي سُكَيْنة: من أراد بُحْبُحَة الجنة فعليه بالجماعة؟ قلت: لا، قال: لم تصنع شيئاً. قال مسكين: فلما رجعت كتبت عنه؛ وقال الثوري ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ما رأيت أفضل من جعفر بن بُرْقان؛ وقال ابن عيينة ـ كما في المصدر السابق ـ: حدثنا جعفر بن بُرْقان، وكان ثقة، بقية من بقايا المسلمين؛ وقال مروان بن محمد الطَّاطَري ـ كما في المصدر السابق أيضاً ـ: جعفر بن بُرقان والله الثقة العدل؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة صدوقاً، له رواية، وفقه، وفتوى في دهره، وكان كثير الخطأ في حديثه؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري: كان جعفر بن بُرْقان أمياً ـ لا يقرأ، ولا كتب، وكان رجل صدق؛ وقال الدوري في موضع آخر: سمعت يحيى يقول: جعفر بن بُرْقان كان أمياً ـ وذكره بخير ـ (كذا في تاريخ الدوري، وفي الجرح والتعديل نقلاً عن عباس عن ابن معين: يذكر بخير. بدل: وذكره بخير) ـ، وليس هو في الزهري بشيء؛ وقال ابن معين أيضاً في موضع من رواية الدارمي: ضعيف في الزهري؛ وفي موضع آخر، وكذا في رواية عبد الله بن أحمد الدَّوْرقي: ثقة؛ وقال يعقوب بن شيبة ـ كما في الكامل ـ: سمعت يحيى بن معين يقول: كان جعفر بن بُرْقان أمياً. فقلت له: جعفر بن برقان كان أُمياً؟! قلت: فكيف روايته؟ فقال: كان ثقة صدوقاً، وما أصح روايته عن ميمون ـ (يعني ابن مِهْران) ـ، وأصحابه. فقلت له: أما روايته عن الزُّهري ليست بمستقيمة؟ قال: نعم، وجعل يُضَعِّف روايته عن الزُّهري؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية ابن الغَلَابي: كان جعفر بن بُرقان أُمياً، وهو ثقة، وقد روى عن يزيد بن الأصَم أحاديث؛ وقال أيضاً في رواية إبراهيم بن عبد الله بن الجُنيد: ثقة فيما روى عن غير الزُّهري، وأما ما روى عن الزُّهري فهو فيه ضعيف، وكان أمياً لا يكتب، فليس هو مستقيم الحديث عن الزُّهري، وهو في غير الزُّهري أصح حديثاً؛ وقال ابن نُمير في رواية علي بن الحسين بن الجنيد ـ كما في الجرح والتعديل ـ =

....

=جعفر بن بُرْقان ثقة، أحاديثه عن الزُّهري مضطربة؛ وقال أيضاً ـ كما زعم مُغُلْطاي ـ: لا بأس به، وفي حديث الزُّهري يُخطئ؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: سألت أبي عن جعفر بن بُرقان؟ فقال: إذا حدث عن غير الزُّهْري فلا بأس. ثم قال: في حديثه عن الزهري يُخْطئ ـ (العبارة الأخيرة هي هكذا في الكتاب المذكور. وفي الضعفاء الكبير، والجرح والتعديل عن عبد الله بن أحمد: ثم قال: في حديث الزهري يخطئ) ـ؛ وقال المزي: وقال أبو الحسن المَيْموني، عن أحمد بن حنبل: أبو المَلِيح ـ (يعني الحسن بن عُمر أو عمرو الرَّقِّي) ـ ثقة، ضابط لحديثه، صدوق، وهو عندي أضبط من جعفر بن بُرْقان، وجعفر بن بُرْقان ثقة، ضابط لحديث ميمون، وحديث يزيد بن الأَصَم، وهو في حديث الزهري يضطرب، ويختلف فيه. قال: وزعم أبو عبد الله أنه يرى أن جعفر بن بُرقان، والشاميين، والجزريين، إنما حملوا عن الزهري بِرُصَافة هشام ـ (يعني ابن عبد الملك) ـ، لأنه كان عند هشام مقيماً بالرُّصافة ـ (ورُصافة هشام غربي الرَّقَّة) ـ، وكان علمه في دواوين بني أمية؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً ـ كما في سؤالات البَرْقاني للدارقطني ـ: يؤخذ من حديثه ما كان عن غير الزهري، فأما عنه فلا؛ وقال أيضاً في رواية أبي جعفر البغدادي ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: هو ثبت في ميمون؛ وقال البخاري ـ كما في العلل الكبير ـ، والعجلي: ثقة. زاد البخاري: وربما يخطئ في الشيء؛ وقال أبو داود السِّجِسْتاني ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: وكان يخطئ على الزهري، وكان أمياً؛ وقال الفسوي: حدثنا أبو نُعيم ـ (يعني الفضل بن دُكَين) ـ، قال: حدثنا جعفر بن بُرقان، وهو جَزَري ثقة، وبلغني أنه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، وكان من الخيار ـ (فأظن أن هذا القول للفسوي، لا لأبي نعيم، ويؤكد هذا نقل الذهبي في المغني عن الفسوي توثيقه لجعفر بن بُرْقان) ـ؛ وقال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ـ: محله الصدق، يكتب حديثه؛ وقال أيضاً ـ كما في علل الحديث ـ: قدم جعفر بن بُرْقان الكوفة، وليس معه كتب، فكان يحدث من حفظه فيغلط؛ وقال الساجي: عنده مناكير؛ وقال المزي: وقال الحاكم أبو عبد الله: حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر، قال: سئل أبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزيمة عن أبي بكر الهُذَلي، وجعفر بن بُرقان؟ فقال: لا يُحتج بواحد منهما إذا انفردا بشيء؛ وقال ابن عدي: وجعفر بن بُرْقان هذا مشهور، معروف في الثقات، وقد روى عنه الناس: الثوري، فمن دون، وله نسخ يرويها عن ميمون بن مِهران، والزهري، وغيرهما، وهو ضعيف في الزهري خاصة، وكان أُمياً، ويقيم روايته عن غير الزهري، =

....

=وثبتوه في ميمون بن مهران، وغيره، وأحاديثه مستقيمة حسنة، وإنما قيل: ضعيف في الزهري، لأن غيره عن الزهري أثبت منه، أصحاب الزهري المعروفين: مالك، وابن عيينة، ويونس ـ (يعني ابن يزيد الأيْلي) ـ، وشعيب ـ (يعني ابن أبي حمزة) ـ، وعُقَيْل ـ (يعني ابن خالد) ـ، ومَعْمر ـ (يعني ابن راشد) ـ، فإنما أرادوا أن هؤلاء أخص بالزهري، وهم أثبت من جعفر، لأن جعفر ـ (كذا) ـ ضعيف في الزهري لا غير؛ وقال البَرْقاني: قلت له ـ (يعني للدارقطني) ـ وأبو الحسين بن مُظَفَّر ـ (يعني محمد بن المُظَفَّر) ـ حاضر: جعفر بن بُرْقان؟ فقالا جميعاً: قال أحمد بن حنبل: يؤخذ من حديثه ما كان عن غير الزهري، فأما عنه فلا. قلت: قد لقيه، فما بلاؤه؟ قال الدارقطني: ربما حدث الثقة عن ابن بُرْقان، عن الزهري، ويحدثه الآخر عن ابن بُرْقان، عن رجل، عن الزهري، أو يقول: بلغني عن الزهري، فأما حديثه عن ميمون بن مِهران، ويزيد بن الأَصَم فثابت صحيح؛ وقال الدارقطني أيضاً في العلل: وكان جعفر بن بُرْقان أُمياً، في حفظه بعض الوهم، وخاصة في أحاديثه عن الزُّهري؛ وقال ابن خَلْفون ـ في كتاب الثقات كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: كان رجلاً صالحاً، وأحاديثه عن الزُّهري مضطربة، وكان من أضبط الناس لحديث يزيد ـ (بن) ـ الأَصَم، وميمون بن مِهران، وأوثقهم فيها؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: ثقة، قال أحمد بن حنبل: يخطئ في حديث الزهري؛ وفي من تكلم فيه وهو موثق: صدوق مشهور، قال أحمد: يخطئ في حديث الزهري؛ وفي تذكرة الحفاظ: وهو وإن كان قد لُيِّن يسيراً في الزهري، فما ذاك إلا لأنه لم يلازمه، ولا هو بالمكثر عنه، وأما الرجل في نفسه فصادق، حافظ للحديث، كبير الشأن، واجب قبول خبره رحمه الله؛ وقال ابن حجر: صدوق، يهم في حديث الزهري. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

الطبقات الكبرى ٧/ ٤٨٢، تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/ ٤١٩، ٤٤٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٤٤، ٨٥، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٥٩، معرفة الثقات ١/ ٢٦٨، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٥٥، العلل الكبير ١/ ٣٥٢، الضعفاء الكبير ١/ ١٨٤، الجرح والتعديل ١/١/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥، علل الحديث ١/ ٢٥٤، الثقات ٦/ ١٣٦، الكامل ٢/ ٥٦٤، ونسخة الظاهرية ٥٥ب، ٥٦أ، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢١ ـ ٢٢، العلل للدارقطني ٣/ ٢١، تاريخ أسماء الثقات ٨٦، تهذيب الكمال ٥/ ١٣ ـ ١٤، ١٥ ـ ١٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٣١، ديوان الضعفاء ٤٤، من تكلم فيه وهو موثق ٥٩، تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٣ب ـ ٧٤أ، تقريب التهذيب ١٤٠.=

١٩ ـ ت[١]: جعفر بن محمد بن الفُضيل أبو الفضل الجَزَري،

= وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن ابن عدي نقل عن الدوري، عن ابن معين قوله فيه: «ليس هو في الزهري بذاك». والذي في تاريخ الدوري عن يحيى: «وليس هو في الزهري بشيء». وأنبه أيضاً إلى مُغُلْطاي قال في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٧٣ب: «ووثقه ابن مسعود، وغيره»، ولعل الصواب: أبو مسعود، وهو الدمشقي. كما أنبه أيضاً إلى أني سردت جميع أقوال النقاد في جعفر بن بُرْقان في مقام واحد دون فصل التليين عن التعديل، لأن من لَيَّن أراد حديث جعفر عن الزهري خاصة. والله أعلم.

ثم أقول: لم يطلق أحد القول في تليين جعفر بن بُرْقان دون تفصيل غير الساجي حيث قال: «عنده مناكير». بل لم ينزله عن درجة الاحتجاج في غير حديثه عن الزهري سوى أبي حاتم المتشدد، وابن خزيمة، فأما أبو حاتم فقد قال: «محله الصدق، يكتب حديثه». «أما ابن خُزيمة فقال فيه وفي أبي بكر الهُذَلي: «لا يحتج بواحد منهما إذا انفردا بشيء». ويفهم من هذا القول أن انفراد جعفر عن غير الزهري لا يحتج به، وهذا غير مقبول لأن عامة النقاد على الاحتجاج بحديث جعفر بن بُرْقان عن غير الزهري سواء انفرد، أو لم ينفرد، ولم يأت ابن خزيمة ببرهان على ما ذهب إليه، ومن المقرر أن التعديل مقدم على التليين غير المفسر.

وقول ابن سعد: «وكان ثقة صدوقاً، له رواية، وفقه، وفتوى في دهره، وكان كثير الخطأ في حديثه». يعارض آخره أوله إن لم يرد أن جعفر بن بُرْقان كثير الخطأ في الزهري خاصة. وهذا هو مراد البخاري بقوله: «وربما يخطئ في الشيء» لأنه ذكر هذا عقب حديث رواه جعفر عن الزهري. ومثله في ذلك أيضاً قول أبي حاتم: «قدم جعفر بن بُرقان الكوفة، وليس معه كتب، فكان يحدث من حفظه فيغلط».

وقد ذكر النقاد لجعفر بن بُرْقان عدة مناكير عن الزهري، فهو فيه عندهم ممن يكتب حديثه للاعتبار، وأما حديثه عن غير الزهري فصحيح لا غبار عليه في الجملة، ومن عده في آخر مراتب الاحتجاج لم يأت على ما ذهب إليه ببرهان واضح.

وخلاصة القول: إن جعفر بن بُرْقان ثقة، صحيح الحديث في غير الزهري. وأما في الزهري فليس بحجة، أو ضعيف، أي أنه يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم.

(١) لم أر أحداً ذكر له غير رمز الترمذي، اللهم إلا ابن عساكر في المعجم المشتمل ٩١ حيث قال: «روى عنه ت، ن». وقال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨٣أ: «ولم يذكر المزي أن النسائي روى عنه، ولا له، ويشبه أن يكون غير جَيِّد، لأنه ثابت في مشيخته، وعند صاحب الزَّهْرة، والصَّرِيفيني، وصاحب النُّبَل، فينظر. والله تعالى أعلم».

الرَّسْعَني أو الرَّاسي[(١)]، الحافظ[(٢)].

قال النسائي: ليس بالقوي[(٣)].

وقال أيضاً: صالح[(٤)].

وقال أيضاً: بلغني عنه شيء أحتاج أستثبت فيه[(٥)(*)].

---

(١) الرَّسْعَني، والرَّاسي كلاهما نسبة إلى رأس عَيْن بلدة من ديار بكر الجَزَرية. والرَّسْعني أشهر، وأكثر استعمالاً من الرَّاسي.

(٢) ترجمته في: الثقات ٨/ ١٦٢، تاريخ بغداد ٧/ ١٧٧ ـ ١٧٨، الأنساب ٦/ ١٢٣، المعجم المشتمل ٩١، معجم البلدان ٣/ ١٤، تهذيب الكمال ٥/ ٩٩ ـ ١٠١، ميزان الاعتدال ١/ ٤١٥، الكاشف ١/ ١٨٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨٣أ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٥، تقريب التهذيب ١٤١، خلاصة التذهيب ٦٣.

(٣) تاريخ بغداد ٧/ ١٧٨، المعجم المشتمل ٩١، تهذيب الكمال ٥/ ١٠١، ميزان الاعتدال ١/ ٤١٥، تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٥.

(٤) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨٣أ. نقلاً عن أبي إسحاق الصَّرِيْفيني.

(٥) تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٥. وعزاه إلى شيوخ النسائي.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن حبان: مستقيم الحديث؛ وقال أبو الحسن علي بن الحسن بن عَلَّان الحَرَّاني: ثقة؛ وقال ياقوت: مستقيم الحديث؛ وقال الذهبي: وُثِّق؛ وقال ابن حجر: صدوق، حافظ؛ وقال صفي الدين الخزرجي: مُوَثَّق.

ب ـ المُلَيِّنون: ففي معجم البلدان: وقال البَشَّاري: لَبِّس القول.

الثقات ٨/ ١٦٢، تاريخ بغداد ٧/ ١٧٨، معجم البلدن ٣/ ١٤، ميزان الاعتدال ١/ ٤١٥، تقريب التهذيب ١٤١، خلاصة التذهيب ٦٣.

فقد ذهب عامة النقاد إلى توثيق، وتعديل جعفر بن محمد بن الفُضيل، ومَنْ لَيَّنه لم يأت ببرهان، ومن المقرر أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر. غير أن المُعَدِّلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فمنهم من وثقه مطلقاً، ومنهم من عَدَّه في المرتبة التالية، التي لا يخرج أصحابها عن كونهم ممن يحتج بهم.

وقد تبع ياقوت ابن حبان في لفظ حكمه على أبي الفضل جعفر بن محمد، وتلك =

٢٠ ـ ع: حاتم بن إسماعيل أبو إسماعيل الحارِثي مولاهم، الكوفي، ثم المدني. مات بالمدينة ليلة الجمعة لتسع(١) ليال مضين من جُمادى الأُولى سنة سبع أو ست وثمانين ومئة(٢).

= اللفظة يستعملها ابن حبان في الثقات المحتج بهم ـ ينظر رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل ٦٢ ـ.

ولو التزمنا قواعد أهل الجرح والتعديل لعددنا جعفراً في الدرجة العالية من درجات التعديل، لأنه لم يذكر فيه تليين مفسر، ولم يورد له أحد من النقاد مناكير تنزله عن تلك المرتبة، بل لم يذكره أحد قبل الذهبي ـ فيما أعلم ـ في كتب الضعفاء. وقد أورده الذهبي في الميزان حسب، وذلك لقول النسائي فيه: «ليس بالقوي»، لا لضعفه عنده، ومن المعروف أن أبا عبد الله الذهبي اشترط في الميزان أن يذكر كل من تُكُلم فيه ولو كان ثقة، والذي قاله في هذه الترجمة من الميزان ١/ ٤١٥: «وُثِّق، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: مستقيم الحديث».

وقول النسائي: «ليس بالقوي» يستعمله كثيراً في الصدوقين والمقبولين، وهو ليس جرحاً مطلقاً، بل تليين ما قد لا يُخرج الرجل عن حد أهل العدالة. وأما قوله الآخر: «صالح» فيطلقه في الصدوقين. وقوله الأخير: «بلغني عنه شيء أحتاج أستثبت فيه» مبهم، لا يفيد حكماً.

ولا يفوتني هنا أن أنبه إلى رجحان تصحيف ما أثبته من تليين عن معجم البلدان، ولعل تلك العبارة تصحفت عن: «وقال النسائي: ليس بالقوي».

وخلاصة القول: أن جعفر بن محمد بن الفُضيل ثقة، صحيح الحديث حسب قواعد النقاد، ولو اعتبرنا كلام النسائي، وابن حجر دون التزام القاعدة، لقلنا فيه: صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

(١) ينظر التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٧٨ مع تعليق محققه، والتاريخ الصغير ٢/ ٢٤٢، وإكمال تهذيب الكمال ٢/ ٩٠ب.

(٢) ترجمته في: الطبقات ٥/ ٤٢٥، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٩١، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٥، تاريخ البادي عن ابن معين ٧٥، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١١٨، الطبقات ٢٧٦، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٧٧ ـ ٧٨، التاريخ الصغير ٢/ ٢٤٢، معرفة الثقات ١/ ٢٧٥، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩، الثقات ٨/ ٢١٠ ـ ٢١١، الهداية والإرشاد ١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤، =

قال النسائي: ليس به بأس[١].

وقال أيضاً: ليس بالقوي[٢](*).

= رجال صحيح مسلم ١/ ١٧٤ ـ ١٧٥، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٥١ ـ ٥٢، السابق واللاحق ١٨٣، التعديل والتجريح ٢/ ٥٢٤ ـ ٥٢٥، تهذيب الكمال ٥/ ١٨٧ ـ ١٩١، ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٨، الكاشف ١٩١، سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٥٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٩٠ب ـ ٩١أ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩، تقريب التهذيب ١٤٤، هدي الساري ٣٩٥، خلاصة التذهيب ٦٦.

(١) تهذيب الكمال ٥/ ١٩٠، تهذيب التهذيب ٢/ ١٢٨، هدي الساري ٣٩٥.

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٨، تهذيب التهذيب ٢/ ١٢٩، هدي الساري ٣٩٥. وقد نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب عن ميزان الاعتدال.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن سعد: وكان ثقة مأموناً، كثير الحديث؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي، والكَوْسج: ثقة؛ وقال ابن المديني ـ كما في سؤالات ابن أبي شيبة ـ: كان حاتم عندنا ثقة ثبتاً؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الأَثْرم: حاتم أحبُّ إليّ من الدَّرَاوَرْدي ـ (يعني عبد العزيز بن محمد) ـ، زعموا أن حاتماً كان رجلاً فيه غفلة، إلا أن كتابه صالح؛ وقال العجلي: ثقة؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حاتم بن إسماعيل، وسعيد بن سالم؟ فقال: حاتم أحبّ إليّ منه؛ وقال الدارقطني، والذهبي في الميزان، والكاشف: ثقة. زاد الذهبي في الميزان: مشهور صدوق؛ وقال ابن حجر: صحيح الكتاب، صدوق يَهِم. وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه ابن مهدي، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ المجرِّحون والمُلَيِّنون: قال ابن المديني ـ كما في التعديل والتجريح ـ: حاتم بن إسماعيل روى عن جعفر بن محمد ـ (يعني الصادق) ـ عن أبيه عن جابر أحاديث مراسيل أسندها، منها حديث جابر ـ الحديث الطويل: خرجنا مع رسول الله ﷺ في الحج ـ، وحديث يحيى بن سعيد ـ (لا أدري أهو الأنصاري أم القطان) ـ عن جعفر بإرساله أثبت؛ وقال مُغُلْطاي: ولما ذكره ابن خَلْفون في الثقات قال: قال أبو جعفر البغدادي: سألت أبا عبد الله ـ (يعني أحمد بن حنبل فيما أظن) ـ عن حاتم بن إسماعيل؟ فقال: ضعيف.

الطبقات الكبرى ٥/ ٤٢٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٥، سؤالات ابن =

٢١ ـ ٤: الحارث بن عبد الله، وقيل: ابن عُبَيْد، أبو زُهير الهَمْدَاني، الخَارِفي، أو الحُوْتي، الكوفي، الأَعْوَر، العَلَّامة، الفقيه. مات بالكوفة سنة خمس وستين[(١)].

=أبي شيبة لابن المديني ١١٨، معرفة الثقات ١/ ٢٧٥، الجرح والتعديل ٢/١/٢٥٩، الثقات ٨/ ٢١٠ ـ ٢١١، العلل للدارقطني ٢/ ١٦٨، التعديل والتجريح ٢/ ٥٢٥، ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٨، الكاشف ١/ ١٩١، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٩٠ب، تقريب التهذيب ١٤٤.

فقد اختلف النقاد في الحكم على حاتم بن إسماعيل بين مُعَدِّل ومُجَرِّج والمجرِّحون اثنان فقط، وهما ابن المديني، وأحمد بن حنبل، غير أنهما عارضا ذلك بتعديلهما له في المشهور عنهما، بل صَرَّح ابن المديني بكمال ثقته، وعلو رتبته، وما نسبه إليه من وصله بعض المراسيل لا يضره، لأن زيادته مقبولة ـ كما صرح بذلك الدارقطني في العلل ٢/ ١٦٨ ـ. وحديث الحج الذي أشار إليه ابن المديني قد أخرجه مسلم في صحيحه ـ كتاب الحج، باب حَجَّة النبي ﷺ ٢/ ٨٨٦ ـ ٨٩٢ ـ من طريق حاتم محتجاً به. ثم ذكر له متابعة كاملة قوية.

فتبين أن الصواب في حاتم هو التعديل، لا الجرح، بَيْد أن المعدِّلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها إذا حَدَّث من حفظه، فالجمهور الأعظم على أنه ثقة؛ وعَدَّه بعضهم في الدرجات التالية، وليس هذا بشيء لأن حاتماً قوي الحفظ، وقد قال فيه الذهبي في سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٥٥: «المحدِّث، الحافظ». وأما حديثه من كتابه فالأئمة متفقون على أنه صحيح لا غبار عليه.

وقول أحمد بن حنبل: «زعموا أن حاتماً كان رجلاً فيه غفلة» قد مَرَّضه أبو عبد الله نفسه حيث افتتحه بعبارة: «زعموا»، بل هو كلام مبهم معارض بتوثيق مطلق.

وخلاصة القول: إن حاتم بن إسماعيل ثقة، صحيح الحديث. ولو أردنا الاحتياط التام لقلنا إنه صدوق، حسن الحديث فيما رواه من حفظه، وثقة، صحيح الحديث فيما رواه من كتابه. فإن لم يميز هذا من ذاك، يقال فيه: ثقة صدوق ـ كما قال الذهبي في الميزان ـ، وفي حديثه: حسن صحيح. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ١٦٨ ـ ١٦٩، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٢٦٨، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٦١، ٤٩٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٠ ـ ٩١، الطبقات ١٤٩، ١٥٠، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٧٠، ١١٣، ١٧٣، ٢/ ١٦٨، ٣٥٨،=

قال النسائي: ليس بالقوي[(١)].

وقال أيضاً: ليس بذاك في الحديث، عاصم بن ضَمْرة أصلح منه[(٢)].

وقال أيضاً: ليس به بأس[(٣)(*)].

= التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٧٣، التاريخ الصغير ١/ ١٤٩، ١٥٥ ـ ١٥٦، الضعفاء الصغير ٢٨، أحوال الرجال ٤١ ـ ٤٣، ٤٦، معرفة الثقات ١/ ٢٧٨، مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٣٣٩، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/ ٥٨٧، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٠٦، سؤالات الآجري لأبي داود ١١٧، المعرفة والتاريخ ٢/ ٥٥٧، ٦١٧، ٦٢٤، ٣/ ١١٦ ـ ١١٧، الضعفاء والمتروكين ٧٧، الكنى والأسماء ١/ ١٨٣، الضعفاء الكبير ١/ ٢٠٨ ـ ٢١٠، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٧٨ ـ ٧٩، المجروحين ١/ ٢٢٢، الكامل ٢/ ٦٠٤ ـ ٦٠٥، الضعفاء والمتروكون ١٧٥، تاريخ أسماء الثقات ١٠٨، المختلف فيهم لابن شاهين ٥٥٩ ـ ٥٦٠، الأنساب ٥/ ٩ ـ ١٠، الضعفاء لابن الجوزي ٣٨ب، تهذيب الكمال ٥/ ٢٤٤ ـ ٢٥٣، ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٥ ـ ٤٣٧، المغني في الضعفاء ١/ ١٤١، الكاشف ١/ ١٩٥، سير أعلام النبلاء ٤/ ١٥٢ ـ ١٥٥، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ٤٩، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٩٩أ ـ ١٠٠أ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٤٥ ـ ١٤٧، تقريب التهذيب ١٤٦، خلاصة التذهيب ٦٨.

تنبيه: سقطت هذه الترجمة من طبعة ديوان الضعفاء.

(١) الضعفاء والمتروكين ٧٧، الكامل ٦٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ٣٨ب، تهذيب الكمال ٥/ ٢٤٩، ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٥، تهذيب التهذيب ٢/ ١٤٦.

(٢) السنن الكبرى ٢٢١ ـ في كتاب الخصائص ـ، وخصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب المطبوع ٥٤. وفي أصليهما: «عاصم وحمزة أصلح منه» مع زيادة واو قبل عاصم في المطبوع من الخصائص. والصواب: عاصم بن ضَمْرة. لا عاصم وحمزة.

(٣) تهذيب الكمال ٥/ ٢٤٩، ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٥، تهذيب التهذيب ٢/ ١٤٦.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمُعَدِّلون: قال الشَّعبي في رواية جابر بن يزيد الجُعْفي ـ كما في

....

=الطبقات الكبرى ـ: لقد رأيت الحسن والحسين يسألان الحارث الأعور عن حديث علي؛ وقال المزي: وقال علي بن مجاهد، عن أبي جَنَاب الكَلْبي ـ (يعني يحيى بن أبي حَيَّة) ـ، عن الشَّعبي: شهد عندي ثمانية من التابعين الخُير، والخُير منهم: سويد بن غَفَلَة، والحارث الهَمْداني ـ حتى عَدَّ ثمانية أنهم سمعوا علي بن أبي طالب يقول: خير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر، وعمر؛ وقال محمد بن سيرين ـ كما في التاريخ الصغير ـ: كان أصحاب عبد الله بن مسعود خمسة الذين يؤخذ منهم، أدركت منهم أربعة، وفاتني الحارث، وزُرارة ـ (يعني ابن أَوفى فيما أظن) ـ كان يُفَضَّل عليهم، وأَخَسُّهم ـ (في التاريخ الصغير: وأحسنهم. ولعل الصواب ما أثبته) ـ شُريح ـ (يعني ابن الحارث القاضي) ـ، ويُختلف في هؤلاء الثلاثة أيهم أفضل: عَلْقمة ـ (يعني ابن قيس) ـ، ومَسْروق ـ (يعني ابن الأَجدع) ـ، وعَبيدة ـ (يعني ابن عمرو السَّلْماني) ـ؛ وفي الكامل: عن ابن سيرين قال: أدركت الكوفة وهم يقدمون خمسة، من بدأ بالحارث الأعور ثَنَّى بِعَبِيدة، ومن بدأ بعَبِيدة ثنى بالحارث، ثم علقمة الثالث لا شك فيه، ثم مسروق، ثم شُريح، وإن قوماً أخسُّهم ـ (في المطبوع من الكامل: أحسنهم. والتصويب من المخطوط) ـ شُريح لقوم لهم شأن؛ وقال ابن سيرين أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال ـ: وسُرُج أهل الكوفة أربعة: عَبيدة السَّلْماني، والحارث الأعور، وعلقمة بن قيس، وشُرَيْح ـ وكان أَخَسُّهم ـ؛ وقال ابن المبارك ـ كما في إكمال تهذيب الكمال ـ: الحارث حديثه أشبه بالحديث من حديث عاصم بن ضَمْرَة؛ وقال ابن معين في موضع من رواية الدوري: ليس به بأس؛ وفي رواية الدارمي: ثقة؛ وقال مُغُلْطاي: وقال ابن أبي خَيْثمة: قيل ليحيى: يُحْتج بحديث الحارث؟ فقال: ما زال المحدثون يقبلون حديثه؛ وقال ابن نُمير ـ كما في كتاب مُغُلْطاي أيضاً ـ: ثقة؛ وقال ابن شاهين: وقال أحمد بن صالح ـ (يعني المصري) ـ: الحارث الأعور ثقة، ما أحفظه، وأحسن ما روى عن علي! وأثنى عليه.

ب ـ **المُجَرِّحون والمُلَيِّنون**: قال حمزة بن حبيب الزَّيَّات: سمع مُرَّة ـ (يعني ابن شَرَاحيل) ـ الهَمْداني من الحارث الأعور شيئاً، فأنكره، فقال له: اقعد حتى أخرج إليك. فدخل مُرَّة الهَمْداني، واشتمل على سيفه، وحَسَّ الحارث بالشَّرّ، فذهب؛ وقال مُرَّة أيضاً ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: قال الحارث: تعلمت القرآن في سنة، وتعلمت الوحي في ثلاث سنين؛ وقال البخاري ـ كما في التاريخ الصغير ـ: حدثني أحمد بن يونس ـ (يعني أحمد بن عبد الله يونس اليَرْبُوعي) ـ، حدثنا زائدة ـ (يعني ابن قُدامة) ـ، =

=عن مُغيرة ـ (يعني ابن مِقْسَم) ـ، عن إبراهيم ـ (يعني ابن يزيد النَّخَعي) ـ أنه اتهم الحارث؛ وقال مسلم بن الحجاج: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا جرير ـ (يعني ابن عبد الحميد) ـ، عن مغيرة، عن إبراهيم قال: قال عَلْقمة ـ (يعني ابن قيس النَّخَعي) ـ: قرأت القرآن في سنتين. فقال الحارث: القرآن هَيِّن، الوحي أشد؛ وقال أيضاً: وحدثني حَجَّاج بن الشاعر، حدثنا أحمد ـ يعني ابن يونس ـ، حدثنا زائدة، عن الأعمش، عن إبراهيم أن الحارث قال: تعلمت القرآن في ثلاث سنين، والوحي في سنتين. أو قال: الوحي في ثلاث سنين، والقرآن في سنتين؛ وقال جرير بن عبد الحميد، عن مغيرة بن مِقْسَم، عن الشَّعْبي ـ كما في الطبقات الكبرى، ومقدمة صحيح مسلم، وسؤالات البَرْذعي لأبي زرعة، والمعرفة والتاريخ، وغيرها. واللفظ لمسلم ـ: حدثني الحارث الأعور الهَمْداني وكان كَذَّاباً؛ وقال المفضَّل بن مُهَلْهَل، عن مغيرة ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ قال: سمعت الشعبي يقول: حدثني الحارث، وأشهد أنه أحد الكَذَّابين؛ وقال أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السَّبِيْعي في رواية محمد بن شَيْبة الضَّبي ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: زعم الحارث الأعور، وكان كذوباً؛ وقال الأعمش ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ذُكر أن الحارث الأعور قال: تعلمت القرآن في سنتين، والوحي في ثلاث سنين؛ وقال الثوري في رواية القطان ـ كما في أحوال الرجال ـ: كنا نعرف فضل حديث عاصم ـ (يعني ابن ضَمْرة) ـ على حديث الحارث؛ وقال مُغُلْطاي: وقال الساجي عن أبي حَصين ـ (لا أعرف من هو) ـ أنه قال: لم نكن نعرف الكذابين حتى قدم علينا أبو إسحاق الهَمْداني ـ (يعني السَّبيعي) ـ فحدثنا عنه ـ يعني عن الحارث ـ؛ وقال جرير بن عبد الحميد: كان الحارث الأعور زَيْفاً؛ وقال أبو بكر بن عَيَّاش ـ كما في الجرح والتعديل ـ: لم يكن الحارث بأرضاهم، كان غيره أرضى منه، كانوا يقولون إنه صاحب كتب؛ وقال بُنْدار (محمد بن بشَّار) ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: أخذا يحيى، وعبد الرحمٰن القلم من يدي فضربا على نحو من أربعين حديثاً من حديث الحارث عن علي؛ وقال أبو خَيْثمة زهير بن حرب ـ كما في الجرح والتعديل ـ: وكان ابن مهدي قد ترك حديث الحارث؛ وقال الربيع بن سليمان المُرادي ـ كما في مناقب الشافعي ـ: قال الشافعي في حديث ذكروه له: إنما رواه الشعبي، عن الحارث الأعور ـ (عن علي. فيما يبدو) ـ، والحارث مجهول؛ وقال ابن البَرْقي: وأخبرني سعيد بن منصور ـ (يعني صاحب السنن) ـ أن الحارث كان ضعيفاً جداً؛ وقال ابن سعد ـ كما في الطبقات الكبرى ـ: وكان له قول سَوْء وهو ضعيف في روايته ـ (وفي كتاب=

....

= مُغُلْطاي: في رأيه. بدل: في روايته. وتبعه ابن حجر في تهذيب التهذيب) ـ؛ وقال الدوري: سألت يحيى: أيما أعجب إليك: الحارث عن علي، أو عاصم بن ضَمْرة عن علي؟ فقال: عاصم بن ضَمْرَة؛ وقال ابن أبي خَيْثمة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: قيل ليحيى بن معين: الحارث صاحب علي؟ فقال: ضعيف؛ وقال أبو خَيْثمة زهير بن حرب: الحارث الأعور كذاب؛ وقال الجُوزجاني: وسألت علياً ـ يعني ابن المديني ـ عن عاصم ـ (يعني ابن ضَمْرَة) ـ، والحارث؟ فقال لي: يا أبا إسحاق، مثلك يَسْأل عن ذا؟! الحارث كَذَّاب؛ وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: وسألته ـ (يعني أباه) ـ عن الحارث الأعور، وهُبَيْرة ـ (يعين ابن يَرِيم) ـ، فقلت: أيهما أحب إليك؟ فقال: هُبيرة أحب إلينا من الحارث؛ وقال أحمد بن حنبل أيضاً في رواية حرب بن إسماعيل الكَرْماني ـ كما في ترجمة عاصم بن ضَمْرة من الجرح والتعديل ـ: عاصم بن ضَمْرة أعلى من الحارث؛ وقال ابن عَمَّار: عاصم أثبت من الحارث؛ وقال مُغُلْطاي: وذكره البَرْقي في باب من تُكُلم فيه، أو نسب إلى رأي؛ وقال الجُوزجاني: اتُّهم، كان يقول: تعلمت القرآن في سنتين، والوحي في ثلاث سنين. وابن عباس يقول: لا وحي إلا ما بين اللوحين. وأجمع على ذلك المسلمون، وقد قال رسول الله ﷺ: ستة لعنهم الله، وكل نبي مجاب. منهم: الزائد في كتاب الله. وأمر الحارث في حديثه بَيِّن عند من لم يَعْم الله قلبه، وقد روى عن علي تَشَهُّداً خالف فيه الأمة، قال: كان يقول: بسم الله خير الأسماء، التحيات لله، ما طاب فللَّه، وما خَبُث فلغيره... والتشهد عن ابن مسعود، وأبي موسى، وابن عباس كأنهم تكلموا بلسان واحد عن النبي ﷺ محفوظ مشهور... وعاصم بن ضَمْرة عندي قريب منه، وإن كان حُكي عن سفيان قال: كنا نعرف فضل حديث عاصم على حديث الحارث؛ وقال أبو زرعة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: الحارث الأعور لا يحتج بحديثه؛ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه؛ وقال الترمذي في موضع من الجامع الصحيح: وقد ضَعَّف بعض أهل العلم الحارث الأعور؛ وفي موضع آخر منه: والحارث يُضَعَّف في الحديث؛ وفي موضع آخر: وقد تكلم بعض أهل العلم في الحارث؛ وقال علي بن الحسين بن الجنيد: الحارث عن علي أخذ الأحاديث من كتاب ـ (ثم ذكر جماعة أخذوا من كتاب، ثم قال) ـ: وأضعف القوم الحارث عن علي؛ وقال ابن حبان: كان غالياً في التشيع، واهياً في الحديث؛ وقال ابن عدي: وللحارث الأعور عن علي ـ وهو أكثر رواياته عن علي ـ، وروى عن ابن مسعود القليل، وعامة ما يرويه عنهما غير=

....

= محفوظ؛ وقال الدارقطني ـ كما في الضعفاء لابن الجوزي ـ: ضعيف؛ وقال أيضاً ـ كما في العلل ـ: والحارث إذا انفرد لم يثبت حديثه؛ وقال أيضاً ـ كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ـ: لا يحتج به؛ وقال ابن حَزْم: كذاب؛ وقال أيضاً: مذكور بالكذب؛ وقال السمعاني: وكان غالياً في التشيع، واهياً في الحديث؛ وقال عبد الحق الإشبيلي ـ كما في نصب الراية ـ، وابنُ الجوزي ـ كما في العلل المتناهية ـ: كذاب؛ وقال النووي: والحارث مجمع على ضعفه، فإنه كان كذاباً؛ وقال الذهبي في الكاشف: شيعي، لَيِّن؛ وفي الميزان: من كبار علماء التابعين على ضعف فيه؛ وفي سير أعلام النبلاء: هو العلامة، الإمام... كان فقيهاً، كثير العلم، على لين في حديثه... قلت: قد كان الحارث من أوعية العلم، ومن الشِّيعة الأُوَل... وهو ممن عندي وقفة في الاحتجاج به... وأنا متحير فيه؛ وقال الزَّيْلَعي: والحارث لا يحتج به؛ وقال ابن حجر في التقريب: كَذَّبه الشَّعبي في رأيه، ورُمي بالرفض، وفي حديثه ضعف؛ وفي هدي الساري: ضعيف؛ وقال أحمد شاكر: ضعيف جداً.

الطبقات الكبرى ٦/١٦٨، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/٢٦٨، ٣٦١، ٤٩٥، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٩٠، العلل ومعرفة الرجال ١/١٧٣، ٢/١٦٨، التاريخ الصغير ١/١٤٩، ١٥٦، أحوال الرجال ٤١ ـ ٤٢، ٤٣، ٤٦، مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٩، سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة ٢/٥٨٧، المعرفة والتاريخ ٣/١١٦ ـ ١١٧، الجامع الصحيح ٢/٧٣، ٣/١٧٧، ٤/٤١٦، الضعفاء الكبير ١/٢٠٩، الجرح والتعديل ٢/١/ ٧٨ ـ ٧٩، ١/٣/٣٤٥، المجروحين ١/٢٢٢، الكامل ٢/٦٠٥، ونسخة الظاهرية ٦٤أ، العلل للدارقطني ٤/٢١، تاريخ أسماء الثقات ١٠٨، المحلى ٦/١٠، ٨٥، ٧/ ٣٦، ٨/٤٠، ٢٤١، ١١/٤٨٤، ١٢/٩٦، مناقب الشافعي ١/٥٤١، الأنساب ٥/٩ ـ ١٠، الضعفاء لابن الجوزي ٣٨، العلل المتناهية ٢/٢٢٠، تهذيب الكمال ٥/٢٥١، ١٢/٤٣٩، ١٣/٤٩٨، الكاشف ١/١٩٥، ميزان الاعتدال ١/٤٣٥، سير أعلام النبلاء ٤/١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، نصب الراية ١/٣٦٧، ٢/٣٢٩، ٤٢٦، إكمال تهذيب الكمال ٢/٩٩أ، ٩٩ب، ١٠٠أ، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ١٠، تهذيب التهذيب ٢/١٤٧، تقريب التهذيب ١٤٦، هدي الساري ١٩، تعليقات أحمد شاكر على الجامع الصحيح ٢/٧٣.

وقبل البدء بالدراسة أنبه إلى أمور: أولها: أن مُغُلْطاي قال في إكمال تهذيب الكمال ٢/١٠٠أ: «وفي كتاب الضعفاء للدارقطني: ضعيف». ولم أجد هذا في كتاب

....

=أبي الحسن. وثانيها: أن المِزي في تهذيب الكمال ٥/ ٢٤٧ زاد في آخر قول أبي بكر بن عَيَّاش الذي نقلته عن الجرح والتعديل، عبارة: كَذَّاب. ولم أجمد أحداً سبقه إلى هذا، ولا تبعه فيه، وما أظن أبا بكر قال ذلك، لأن بقية كلامه تخالفه. وآخرها: أن الذهبي نقل في ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٥ عن مغيرة بن مِقْسَم قوله: «لم يكن الحارث يصدق عن علي في الحديث»، وفي المغني في الضعفاء ١/ ١٤١: «لم يكن يصدق عن علي في الحديث إلا أصحاب عبد الله». فلا أدري أي القولين تلفظ به مغيرة، ويبدو أنه الأخير، وأما الأول فلعل الذهبي تصرف فيه. والله أعلم.

ثم أشرع في الدراسة فأقول: اختلف النقاد في الحكم على الحارث الأعور بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها.

فالمجرِّحُون منهم من رماه بالكذب وجعله متهماً، ومنهم من طَرَح حديثه، ومنهم من عَدَّه في الضعفاء الذين يكتب حديثهم للاعتبار.

فأما المكذِّبون والمتَّهِمون له فهم جماعة، أولهم: إبراهيم النَّخَعي، والشَّعْبي. والآخِر هو أول المُصَرِّحين بكذبه، ويبدو أنه أراد الكَذب في الرأي والمذهب، لا في الحديث، قال ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات ١٠٨: «وقال أحمد بن صالح: الحارث الأعور ثقة، ما أحفظه، وأحسن ما روى عن علي! وأثنى عليه... قيل لأحمد بن صالح: فقول الشَّعبي: حدثنا الحارث، وكان كذاباً؟ فقال: لم يكن يكذب في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه». وقال ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٨٩ بعد أن ذكر تكذيب إبراهيم النَّخَعي للشَّعْبي: «معاذ الله أن يكون الشَّعبي كذاباً، بل هو إمام جليل، والنَّخَعي مثله جلالة، وعلماً، وديناً، وأظن الشَّعبي عوقب لقوله في الحارث الهَمْداني: حدثني الحارث، وكان أحد الكذابين. ولم يبِن من الحارث كذب، وإنما نُقِمَ عليه إفراطه في حبّ عليّ، وتفضيله له على غيره، ومن هٰهنا والله أعلم كذبه الشعبي، لأن الشَّعبي يذهب إلى تفضيل أبي بكر، وإلى أنه أول من أسلم». وقال ابن كثير في تفسيره ٤/ ٥ الملحق: «وقد تكلموا فيه ـ (يعني في الحارث) ـ، بل قد كذبه بعضهم من جهة رأيه واعتقاده، أما إنه تعمد الكذب في الحديث فلا، والله أعلم». وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ١٤٦: «كذبه الشَّعْبي في رأيه».

وقد أكَّدَ الذهبي صرف قول الشَّعبي عن الكذب في الرواية، فقال في سير أعلام النبلاء ٤/ ١٥٣: «فأما قول الشعبي: الحارث كَذَّاب. فمحمول على أنه عَنى بالكذب الخطأ لا التعمد، وإلا فلماذا يروي عنه ويعتقده بتعمد الكذب في الدين»، وفي ميزان=

=الاعتدال ١/ ٤٣٧: «فهذا الشَّعبي يكذبه، ثم يروي عنه، والظاهر أنه كان يكذب في لَهْجته وحكاياته، وأما في الحديث النبوي فلا».

هذا، ولم يكتف ابن شاهين بقول أحمد بن صالح المصري السابق، بل رد بنفسه تكذيب الشَّعبي، فقال في المختلف فيهم ٥٥٩ ـ ٥٦٠: «وفي هذا الكلام من الشَّعْبي في الحارث نظر، لأنه قد روى هو أنه رأى الحسن والحسين يسألان الحارث عن حديث علي، وهذا يدل على أن الحارث صحيح في الرواية عن علي، ولولا ذلك لما كان الحسن والحسين ـ مع علمهما وفضلهما ـ يسألان الحارث، لأنه كان وقت الحارث من هو أرفع من الحارث من أصحاب علي، فدل سؤالهما للحارث على صحة روايته، ومع ذلك فقد قال يحيى بن معين: ما زال المحدثون يقبلون حديثه. وهذا من قول يحيى بن معين ـ الإمام في هذا الشأن ـ زيادة لقبول حديث الحارث وثقته، وقد وثقه أحمد بن صالح المصري إمام أهل مصر في الحديث».

وأما اتهام إبراهيم النَّخَعي للحارث فيبدو أنه لأجل قوله: «القرآن هَيِّن، الوحي أشد»، وقوله: «تعلمت الوحي في ثلاث سنين، والقرآن في سنتين». أي لأجل الرأي.

ولعل سائر المكذِّبين تبعوا الشَّعبي في قولته، وقد تبين أن مراده ينصرف عن الحديث النبوي بالكُلِّية.

لكن ما استدل به ابن شاهين على رد تكذيب الشَّعبي للحارث من أن عامر بن شَرَاحيل رأى الحسن والحسين يسألانه عن حديث علي رضي الله عنه، وكذلك ما استدل به عبد العزيز بن محمد بن الصديق ـ وهو من المعاصرين ـ في رسالته: الباحث عن علل الطعن في الحارث ١٨ على ذلك من أن الشَّعبي قال: «شهد عندي ثمانية من التابعين الخُير، والخير منهم: سُويد بن غَفَلَة، والحارث الهَمْداني...» فيه نظر، لأن الأول رواه عن الشعبي جابرُ بن يزيد الجُعْفي، وهو متروك ليس بثقة. والآخر رواه علي بن مجاهد، عن أبي جَنَاب الكَلْبي، عن الشَّعبي. فعلي بن مجاهد قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب ٤٠٥: «متروك»، وأبو جَنَاب قال فيه أبو الفضل في التقريب أيضاً ٥٨٩: «ضعَّفوه لكثرة تدليسه» وقد رَوى ذاك القول عن الشَّعبي بصيغة العَنْعَنة.

وأما الذين وهَّوا الحارث، وطرحوا حديثه فإنهم حكموا عليه بذلك لكثرة المناكير في رواياته، بل قال ابن عدي: «وعامة ما يرويه عنهما ـ (يعني عن علي، وابن مسعود رضي الله عنهما) ـ غير محفوظ»، هذا فضلاً عن المذهب.

والأحاديث التي استنكرت على الحارث ـ مما أسنده العلماء إليه ـ هي من رواية=

....

=أبي إسحاق السَّبِيعي، عن الحارث، عن علي. بصيغة العَنْعَنَة. والشائع عند أهل الحديث أن أبا إسحاق لم يسمع من الحارث إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة ـ أحوال الرجال ٤٣، والسنن لأبي داود ١/ ٢٣٩، والكامل ٢/ ٦٠٤ ـ والباقي أخذه من كتاب ـ معرفة الثقات ٢/ ١٧٩، والضعفاء لابن الجوزي ٣٨ب ـ. والحارث أيضاً لم يسمع من علي إلا أربعة أحاديث كما ذكر أبو نُعيم الفضل بن دُكَين فيما حكاه عنه ابن حبان في المجروحين ١/ ٢٢٢ بسند صحيح. وقد قال أبو بكر بن عَيَّاش في الحارث ـ كما سبق ـ: «كانوا يقولون إنه صاحب كتب». وهذا الانقطاع بين أبي إسحاق والحارث، وبين الحارث وعلي هو السبب في كثرة المناكير في حديث الحارث، فمن تأمل في هذا السبب بِشِقَّيه لم يجرؤ على توهية الحارث، لأن الضعف قد لا يكون منه في كثير من الأحاديث، لذا فإن القطان لم يمتنع عن التحديث عنه بالكلية، رغم ضَرْبه على نحو من أربعين حديثاً من حديثه، لأنه كان يرى أن العِلَّة الكبرى هي الانقطاع بين أبي إسحاق والحارث، قال الفلاس ـ كما في الضعفاء الكبير ١/ ٢١٠ ـ: «كان يحيى وعبد الرحمٰن لا يحدثان عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، غير أن يحيى حدثنا يوماً عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، قال: لا يجد عبد طعم الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره. فقال: هذا خطأ من شعبة، حدثنا سفيان ـ (يعني الثوري) ـ عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن عبد الله ـ (يعني ابن مسعود) ـ، وهو الصواب. وكان يحيى يحدث عن الحارث من حديث أبي إسحاق، عن عبد الله بن مُرَّة ـ (يعني الهَمْداني) ـ، عن الحارث ـ (زاد ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٧٩، وابن عدي في الكامل ٢/ ٦٠٥ عن الفلاس) ـ: ومن حديث الشَّعْبي». وقال أبو خَيْثمة زهير بن حَرْب ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٧٨ ـ ٧٩ ـ: «كان يحيى بن سعيد القطان يحدث من حديث الحارث ما قال فيه أبو إسحاق: سمعت الحارث».

والحديث الذي استنكره ابن حبان على الحارث في الفتح على الإمام ـ وهو من رواية أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي ـ أخرجه أبو داود في سننه ـ كتاب الصلاة، باب النهي عن التلقين ١/ ٢٣٩ ـ، وقال عقبه: «أبو إسحاق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها».

لكن ليس معنى هذا أن الحارث ثقة كما قال ابن معين، وبعض الأئمة، بل ليس من السهل أن يطلق التوثيق في رجل جرحه الجمهور، وغمزوه، وليّنوه، وقد اعترض عثمان بن سعيد الدارمي على ابن معين لما نقل عنه توثيقه المطلق له فقال في تاريخه عن أبي زكريا ٩١: «لا يتابع عليه». =

٢٢ ـ خت[١] بخ م د ت: الحارث بن عُبَيْد أبو قُدَامة الإيادي، البصري، المُؤَذِّن[٢].

= وتباين أقوال النقاد في الحارث تُحَيِّر الباحث، وليست تلك الحَيْرة بمستنكرة، خاصة وأن الإمام الكبير، والنَّقَّاد الخبير شمس الدين الذهبي تَحَيَّر من قبل فيه، لكنه أتى بحكم أُراه هو المناسب، حيث لَيَّنه، واستبعد أن يكون من المحتج بهم، واستغرب من النسائي اعتماده عليه فقال في ميزان الاعتدال ١/٤٣٧: «وحديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال، فقد احتج به، وقَوَّى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب...». غير أن ابن حجر نفى احتجاج النسائي به، فقال في تهذيب التهذيب ٢/١٤٧ عقب إيراد قول الذهبي السابق: «قلت: لم يحتج به النسائي، وإنما أخرج له في السنن حديثاً واحداً مقروناً بأبي ميسرة ـ (وفي مطبوعة تهذيب التهذيب: بابن ميسرة، والصواب ما أثبته، وهو عمرو بن شُرَحْبيل الهَمْداني) ـ، وآخر في اليوم والليلة متابعة، هذا جميع ما له عنده». قلت: يوجد له حديث في السنن الصغرى (المجتبى) ٨/١٤٧ لم يُشِر إليه ابن حجر.

وقول ابن سيرين: «كان أصحاب عبد الله بن مسعود خمسة الذين يؤخذ منهم...» و«أدركت الكوفة وهم يقدِّمون خمسة، من بدأ بالحارث الأعور ثنى بِعَبِيْدة...» يريد به الفضل في الفقه لا في الحديث كما هو صريح في قول ابن سيرين الذي نقله عنه الفسوي في المعرفة والتاريخ ٢/٥٥٧.

وقول الشافعي: «مجهول» غير مستقيم، لأن الرجل من الرواة والعلماء المشهورين.

وأما توثيق ابن معين له في بعض الروايات، فمعارض بتضعيفه وتليينه له في بعض الروايات أيضاً.

وخلاصة القول: إن الحارث الأعور ليس بحجة، لَيِّن الحديث، يكتب حديثه للاعتبار.

وأقوال النقاد فيه متجاذَبَة، لذا قال الذهبي في الموقظة ٣٣ في آخر كلامه عن الحديث الحسن: «ثم بعد ذلك أمثلة كثيرة يُتَنازع فيها، بعضهم يُحَسِّنونها، وآخرون يُضَعِّفونها، كحديث الحارث بن عبد الله...». والله أعلم.

(١) نفى بعضهم أن يكون له ذكر أصلاً في صحيح البخاري. ينظر إكمال تهذيب الكمال ٢/١٠١أ.

(٢) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/٢٤٨، ٢٦١، ٢٦٥، تاريخ =

قال النسائي: ليس بالقوي[١].

وقال أيضاً: ليس بذاك القوي[٢].

وقال أيضاً: صالح[٣][*].

= البادي عن ابن معين ٦٧، العلل ومعرفة الرجال ٢/١١٨، التاريخ الكبير ٢/١/٢٧٥، الكنى والأسماء لمسلم ٢/٦٩٢، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦٠٧، المعرفة والتاريخ ٢/١١٩، الضعفاء والمتروكين ٧٩، الكنى والأسماء ٢/٨٨، الضعفاء الكبير ١/٢١٢ ـ ٢١٣، الجرح والتعديل ٢/١/٨١، المجروحين ١/٢٢٤، الكامل ٢/٦٠٧ ـ ٦٠٩، تاريخ أسماء الثقات ١٠٧ ـ ١٠٨، رجال صحيح مسلم ١/١٧٢، الاستغناء ٢/٨٩٠ ـ ٨٩١، الأنساب ١/٣٩٨ ـ ٣٩٩، الضعفاء لابن الجوزي ٣٩أ، تهذيب الكمال ٥/٢٥٨ ـ ٢٦٠، ميزان الاعتدال ١/٤٣٨ ـ ٤٣٩، المغني في الضعفاء ١/١٤٢، الكاشف ١/١٩٥، من تكلم فيه وهو موثق ٦٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/١٠٠ب ـ ١٠١أ، تهذيب التهذيب ٢/١٤٩ ـ ١٥٠، تقريب التهذيب ١٤٧، خلاصة التذهيب ٦٨.

تنبيه: سقطت هذه الترجمة من طبعة ديوان الضعفاء.

(١) الضعفاء والمتروكين ٧٩، الضعفاء لابن الجوزي ٣٩أ، ميزان الاعتدال ١/٤٣٨.

(٢) الكامل ٦٤ب، تهذيب الكمال ٥/٢٦٠، تهذيب التهذيب ٢/١٥٠. لكن عبارة ابن عدي: «ليس بذلك القوي».

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٢/١٠١أ، تهذيب التهذيب ٢/١٥٠.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال الفلاس: سمعت عبد الرحمٰن ـ (يعني ابن مهدي) ـ يحدث عن الحارث بن عُبيد أبي قُدامة، فقلت: تُحَدِّث عن هذا الشيخ؟ فقال: كان من شيوخنا، وما رأيت إلا خيراً؛ وقال ابن معين ـ كما زعم ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات ـ: ثقة؛ وقال مُغْلْطاي: وقال أبو الحسن الكوفي ـ (لعل المراد به العجلي) ـ: ثقة؛ وقال الساجي: صدوق، عنده مناكير؛ وقال ابن حجر: صدوق يُخطئ. وذكره ابن شاهين في الثقات، وروى عنه ابن مهدي، وكان لا يروي إلا عن ثقة. =

= ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنون**: قال ابن معين في موضع من رواية الدوري وفي رواية البادي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وابنِ أبي خَيْثمة، وعبد الله بن أحمد الدَّوْرقي: ضعيف الحديث ـ (لكن ابن أبي خَيْثمة وحده اقتصر على عبارة: ضعيف) ـ؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: في حديثه ضَعْف؛ وفي رواية ابن أبي مريم: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: هو مضطرب الحديث؛ وقال أيضاً في رواية أبي طالب: لا أعرفه؛ وأورده أبو زرعة في الضعفاء؛ وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال مُغْلَطاي: وفي كتاب ابن الجارود: ضعيف الحديث؛ وقال العقيلي بعد أن ساق له حديثاً: ولا يتابع عليه مع غير حديث عن أبي عِمْران الجَوْني ـ (يعني عبد الملك بن حبيب) ـ، وغيره، ولا يتابع على شيء منها، وهذا المتن يُرْوى بغير هذا الإسناد بإسناد أصحّ من هذا؛ وقال ابن حبان: كان شيخاً صالحاً ـ (يعني في دينه) ـ، ممن كثر وهمه، حتى خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا؛ وقال ابن عبد البر في الاستغناء: ليس بالقوي عندهم؛ وقال أيضاً ـ كما في نصب الراية ـ: ليس بشيء؛ وقال السمعاني: كان شيخاً صالحاً، ممن كثر وهمه، حتى خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا؛ وقال الذهبي ـ كما في المطبوع من الكاشف ـ: ليس بالقوي.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٤/٢٤٨، ٢٦٥، تاريخ البادي عن ابن معين ٦٧، العلل ومعرفة الرجال ٢/١١٨، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦٠٧، الضعفاء الكبير ١/٢١٣، ونسخة الظاهرية ٣٩ب، الجرح والتعديل ٢/١/٨١، المجروحين ١/٢٢٤، الكامل ٢/٦٠٧ ـ ٦٠٨، ونسخة الظاهرية ٦٤ب، تاريخ أسماء الثقات ١٠٧ ـ ١٠٨، الاستغناء ٢/٨٩١، الأنساب ١/٣٩٨ ـ ٣٩٩، الكاشف ١/١٩٥، نصب الراية ٢/١٨٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/١٠١أ، تقريب التهذيب ١٤٧.

وفي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: أنه جاء في نصب الراية ٢/١٨٢: «وقال النسائي: صدوق، وعنده مناكير». وفي هذا الكلام تصحيف، صوابه: «وقال السَّاجي...». وآخرهما: أنه جاء في مطبوعة الكاشف ١/١٩٥: «ليس بالقوي، وضعفه ابن معين». وأظن الذهبي قال: «قال النسائي: ليس بالقوي، وضعفه ابن معين». تمشياً مع سائر كتبه، ولأنه ذكر أبا قُدامة في رسالته: من تكلم فيه وهو موثق.

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على الحارث بن عُبيد بين معدِّل ومجرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. =

....

= وقد نظرت في الأحاديث التي استنكرت على الحارث بن عُبيد فلم أجد فيها ما يستدعي إخراجه عن حد أهل العدالة، لكن تلك المناكير تبعده عن الدرجات العالية للثقات، ولعل أحسن ما قيل فيه هو قول الساجي: «صدوق، عنده مناكير»، وقول ابن حجر: «صدوق يخطئ». وقد أصاب الذهبي بإيراده في رسالته من تكلم فيه وهو موثق ٦٢، وقال في مقدمة هذه الرسالة ـ نسخة الحكمي المكية ١أ ـ: «فهذا فصل نافع في معرفة ثقات الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة بما لا يوجب رد أخبارهم، وفيهم بعض اللين، وغيرهم أتقن منهم وأحفظ، فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحة، فلا ينزل عن رتبة الحسن، اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تستنكر عليه، وهي التي تكلم فيه من أجلها، فينبغي التوقف في تلك الأحاديث».

وقول أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب: «لا أعرفه» لم يُرِد به جهالة الحارث بن عُبيد فيما يبدو، لأنه لا يخفى على مثل هذا الإمام رواية جمع كبير عن أبي قُدامة، ولعله أراد عدم إحاطته برواياته التي من خلالها يمكن الحكم عليه. ثم عَرَفه بعدُ فحكم عليه باضطراب حديثه. ويمكن أن يكون أراد بقوله: «هو مضطرب الحديث» حديثاً بعينه. والله أعلم.

وخلاصة القول: إن الحارث بن عُبيد صدوق له أوهام، حسن الحديث فيما لم يُسْتنكر عليه، وقد يقال: إنه ممن يكتب حديثه للاختبار. وقولا النسائي: «ليس بالقوي» و«ليس بذاك القوي» يستعملهما كثيراً في الصدوقين والمقبولين، ولعله أراد هنا الرتبة الأولى بدليل قوله الآخر: «صالح»، وعبارة: «صالح» عند النسائي مساوية لقولهم: «صدوق» كما تقدم.

ولا اعتراض على مسلم لروايته له في الصحيح، لأن حارثاً حسن الحديث فيما لم يُستنكر عليه عند التحقيق، والبخاري ومسلم إذا أخرجا في صحيحيهما لمن تكلم فيه، فإنهما يُبعدان المنكر، ويأخذان ما كان له متابعات، وشواهد. فمن كان حديثه حسناً ارتفع بتلك المتابعات إلى الصحيح لغيره. قال جمال الدين الزَّيْلعي في نصب الراية ١/٣٤١: «ومجردَّ الكلام في الرجل لا يسقط حديثه، ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السُّنة، إذ لم يسلم من كلام الناس إلا من عصمه الله، بل خُرِّج في الصحيح لخلق ممن تكلم فيهم، ومنهم جعفر بن سليمان الضُّبَعي، والحارث بن عُبيد الإيادي... ولكن صاحبا الصحيح رحمهما الله إذا أخرجا لمن تكلم فيه، فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهده، وعُلم أن له أصلاً، ولا يروون ما تفرد به، سيما إذا خالفه الثقات». والله أعلم.

٢٣ ـ م د س ق: حَجَّاج بن أبي زَيْنَب أبو يوسف[١] السُّلَمي، الواسِطي، الصَّيْقَل[٢][٣].

قال النسائي: ليس بالقوي[٤].

وقال أيضاً: ليس به بأس[٥][*].

(١) كَنَّاه أبو داود بأبي أيوب، وهو شاذ، قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/١٢٦أ: «ولم أر له متابعاً فيه، ولا سَلَفاً».

(٢) اختُلف في سنة وفاته، فقال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/١٢٦أ: «وفي كتاب الصَّرِيْفيني: توفي سنة بضع وخمسين ومئة». وقد اعتمد الذهبي هذا التاريخ في ميزان الاعتدال ١/٤٦٢، لكنه خالفه في سير أعلام النبلاء ٧/٧٥ فقال: «مات في حدود أربعين ومئة».

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/١٠١، العلل ومعرفة الرجال ١/٢٢٣، التاريخ الكبير ٢/١/٣٧٦ ـ ٣٧٧، الكنى والأسماء لمسلم ٢/٩٢٠، تاريخ واسط ٩٤، الضعفاء والمتروكين ٩٣، الكنى والأسماء ٢/١٥٩ ـ ١٦٠، الضعفاء الكبير ١/٢٨٣ ـ ٢٨٤، الجرح والتعديل ٢/١/١٦١، الثقات ٦/٢٠٢ ـ ٢٠٣، الكامل ٢/٦٤٧ ـ ٦٤٨، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٥، تاريخ أسماء الثقات ١٠٣، رجال صحيح مسلم ١/١٥٥، الأنساب ٨/٣٦٤، الضعفاء لابن الجوزي ٣١ب، تهذيب الكمال ٥/٤٣٧ ـ ٤٣٩، ميزان الاعتدال ١/٤٦٢، المغني في الضعفاء ١٥٠، ديوان الضعفاء ٥٢، الكاشف ١/٢٠٦، من تكلم فيه وهو موثق ٦٥، سير أعلام النبلاء ٧/٧٥، إكمال تهذيب الكمال ٢/١٢٦أ، تهذيب التهذيب ٢/٢٠١، تقريب التهذيب ١٥٣، خلاصة التذهيب ٧٢.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٩٣، تهذيب الكمال ٥/٤٣٨، ميزان الاعتدال ١/٤٦٢، تهذيب التهذيب ٢/٢٠١.

(٥) إكمال تهذيب الكمال ٢/١٢٦أ.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ الموثِّقون والمعدِّلون: قال ابن معين في رواية الدوري: ثقة؛ وقال أيضاً في رواية ابن أبي خَيْثمة، وكذلك أبو داود في رواية الآجري: ليس به بأس؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له غيرما حديث: وللحجاج غير ما ذكرت من الحديث قليل.. =

....

=وأرجو أنه لا بأس فيما يرويه؛ وقال الدارقطني ـ كما في سؤالات البَرْقاني ـ: ثقة؛ وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: صدوق. . . وحديثه حسن، فقد لُيِّن، ولكن روى له مسلم؛ وقال ابن حجر: صدوق يخطئ. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات. وقد روى عنه ابن مهدي، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ **المجرِّحون والمُلَيِّنون**: قال ابن المديني في رواية الحسن بن شُجاع البَلْخي: ضعيف؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: أخشى أن يكون ضعيف الحديث؛ وقال الدارقطني ـ كما في ميزان الاعتدال ـ: ليس هو بقوي ولا حافظ؛ وقال الزَّيلعي: فيه لِيْن.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٠١، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢٣، الضعفاء الكبير ١/ ٢٨٣، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٦١، الثقات ٦/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣، الكامل ٢/ ٦٤٨، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٥، تاريخ أسماء الثقات ١٠٣، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٢، سير أعلام النبلاء ٧/ ٧٥، نصب الراية ١/ ٣١٨، إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٦أ، تقريب التهذيب ١٥٣.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٢٦أ، وهم في قوله: «وفي كتاب ابن الجوزي: قال ابن عدي: ضعيف»، والصواب أن الذي في كتاب ابن الجزوي ٣١ب: «قال ابن المديني: ضعيف».

ثم أقول: اختلف النقاد في الحكم على حجاج بن أبي زينب بين معدِّل ومجرِّح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها.

وقد استُنكر على حجاج حديثان، أولهما: في وضع اليسرى على اليمنى في الصلاة، والآخر: جعل الله الرحمة مئة رحمة. وقد صحح بعض الأئمة الأول، لكن في سنده اضطراب، حيث رواه البعض عن حجاج، عن أبي عثمان النَّهْدي، عن ابن مسعود؛ ورواه بعضهم عن حجاج، عن أبي سفيان طلحة بن نافع، عن جابر بن عبد الله. وأما الحديث الآخر فهو مستقيم المتن، لكن رواه حجاج عن أبي عثمان النَّهدي، عن أبي هريرة؛ ورواه غيره عن أبي عثمان، عن سَلْمان الفارسي، بيد أن هذا الحديث ثابت عن أبي هريرة، وسَلْمان ـ ينظر صحيح مسلم ٤/ ٢١٠٨ ـ ٢١٠٩ ـ.

فظهر أن النكارة في حديث حجاج بن أبي زينب خفيفة جداً، لا تؤثر عليه أبداً لو كان مكثراً، لكن لما كان قليل الحديث استحسن أن يوضع في الدرجة التالية للتوثيق المطلق. وقد أسرف من أطلق القول في ضعفه، كما تسامح من أطلق القول في توثيقه، =

٢٤ ـ خ د ت س: الحسن بن الصَّبَّاح بن محمد أبو علي[١] الواسِطي، ثم البغدادي، البَزَّار، وابن البَزَّار، الحافظ، العابد. مات ببغداد يوم الاثنين لثمان خَلَوْن من شهر ربيع الآخر، ويقال: في شهر ربيع الأول، سنة تسع وأربعين ومئتين[٢][٣].

قال النسائي: صالح[٤].

=غير أن الإطلاق الأخير أقرب من سابقه، ولم يجرؤ على تمكين القول في جرحه سوى ابن للمديني، لذا قال الذهبي في من تكلم فيه وهو موثق ٦٥: «ضعفه ابن المديني وحده».

وخلاصة القول: إن حجاج بن أبي زينب صدوق، حسن الحديث في الجملة، وقول النسائي: «ليس بالقوي» يستعمله كثيراً في الصدوقين والمقبولين، ويؤكد هذا قوله الآخر: «ليس به بأس» وإن كان أرفع من قوله: «صدوق». وقول أبي عبد الرحمن الأولُ هو المشهور عنه، ولم يذكر له الذهبي غيره، وفسره في الكاشف ١/ ٢٠٦ بقوله «ومشاه النسائي» مما يؤكد مرة أخرى أن النسائي يستعمل تلك العبارة في أهل العدالة والله أعلم.

(١) قال الباجي في التعديل والتجريح ٢/ ٤٧٩: «قال ابن عدي: هو أبو يعلى». ولم أجد أحداً تابع ابن عدي عليه.

(٢) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٩٥: «من أبناء الثمانين».

(٣) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٩٥، التاريخ الصغير ٢/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٦١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٩، الثقات ٨/ ١٧٦، الهداية والإرشاد ١/ ١٥٨، تاريخ بغداد ٧/ ٣٣٠ ـ ٣٣٢، التعديل والتجريح ٢/ ٤٧٩، المعجم المشتمل ٩٩، تهذيب الكمال ٦/ ١٩١ ـ ١٩٥، ميزان الاعتدال ١/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠، المغني في الضعفاء ١/ ١٦١، الكاشف ١/ ٢٢٢، سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٩٢ ـ ١٩٥، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠، تقريب ١٦١، هدي الساري ٣٩٧، فتح الباري ٦/ ٥٧٨، ٩/ ٣٧٥، خلاصة التذهيب ٧٨ ـ ٧٩.

(٤) تاريخ بغداد ٧/ ٣٣٠، المعجم المشتمل ٩٩، تهذيب الكمال ٦/ ١٩٤، ميزان الاعتدال ١/ ٤٩٩، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٩٠، هدي الساري ٣٩٧. وعزاه=

وقال أيضاً: ليس بالقوي[(١)](*).

=الخطيب، والمزي، وابن حجر في تهذيب التهذيب إلى كتاب تسمية الشيوخ للنسائي.

(١) تاريخ بغداد ٧/ ٣٣٠، تهذيب الكمال ٦/ ١٩٤، ميزان الاعتدال ١/ ٤٩٩، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٩٠، هدي الساري ٣٩٧. وعزاه أصحاب هذه الكتب ـ عدا الذهبي ـ إلى كتاب الكنى للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال هارون بن يعقوب الهاشمي: سمعت أبي يقول: إنه سأل أبا عبد الله ـ (يعني أحمد بن حنبل) ـ عن الحسن بن البَزَّار؟ قال: اكتب عنه، ثقة، صاحب سُنَّة؛ وقال أبو بكر الخَلَّال: أخبرنا محمد بن خَضِر، قال: سمعت ابن أحمد بن حنبل يقول: سمعت أبي يقول: ما يأتي على ابن البَزَّار يوم إلا وهو يعمل فيه خيراً، ولقد كنا نختلف إلى فلان المحدث ـ وسماه، قال ـ: فكنا نقعد نتذاكر الحديث إلى خروج الشيخ، وابن البَزَّار قائم يصلي إلى خروج الشيخ، وما يأتي عليه يوم إلا وهو يعمل فيه الخير؛ وقال أبو حاتم: صدوق، وكان له جَلَالَة عجيبة ببغداد، وكان أحمد بن حنبل يرفع من قدره، ويُجِلُّه؛ وقال أبو العباس محمد بن إسحاق السَّرَّاج: من خيار الناس؛ وقال أبو قُرَيْش محمد بن جُمُعة ـ كما في تاريخ بغداد ـ: حدثنا الحسن بن الصَّبَّاح وكان من أجل الصالحين؛ وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: الإمام، الحافظ، الحجة، شيخ الإسلام؛ وفي المغني: ثقة؛ وفي الميزان: أحد الأئمة في الحديث والسنة؛ وقال ابن حجر: صدوق يِهَم، وكان عابداً فاضلاً. وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه أبو داود السِّجِسْتاني، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

الجرح والتعديل ٢/١/١٩، الثقات ٨/ ١٧٦، تاريخ بغداد ٧/ ٣٣٠ ـ ٣٣١، ميزان الاعتدال ١/ ٤٩٩، المغني في الضعفاء ١/ ١٦١، سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٩٢، تقريب التهذيب ١٦١.

فقد اتفق النقاد على تعديل الحسن بن الصَّبَّاح، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وثقه مطلقاً، وبعضهم جعله في مرتبة تالية وهو أبو حاتم المتعنت، وشذَّ ابن حجر حيث جعله في آخر درجات التعديل، وما ذلك إلا ليتوسط بين ظاهر قول النسائي: «ليس بالقوي»، وسائر أقوال النقاد، مع أن النسائي يستعمل تلك العبارة ـ كثيراً ـ في الصدوقين ـ كما تقدم ـ، ويؤكد هذا قوله الآخر: «صالح»، وهو مساوٍ لعبارة: «صدوق»

هذا، ولم يورد أحد من النقاد الحسنَ بن الصَّبَّاح في كتب الضعفاء، اللهم إلا =

٢٥ ـ [١] الحسن بن يحيى بن كثير العَنْبَري، المِصِّيصي[٢].

قال النسائي: لا بأس به[٣].

وقال أيضاً: لا شيء، مِصِّيصي، خفيف الدِّماغ[٤][*].

= الذهبي حيث أورده للذبّ عنه، فقال في المغني في الضعفاء ١/ ١٦١: «ثقة، وقال النسائي: ليس بالقوي»، بل لم يذكر له المترجمون شيئاً من الأوهام أو المناكير.

وخلاصة القول: إن الحسن بن الصَّبَّاح ثقة ـ كما قال الإمام أحمد، والذهبي ـ، صحيح الحديث. والله أعلم.

(١) ذكر ابن عساكر في المعجم المشتمل ١٠٣ أن النسائي روى عنه، لكن قال المزي ـ كما في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال ٦/ ٣٣٦ ـ: «ولم أقف على روايته عنه».

(٢) ترجمته في: المعجم المشتمل ١٠٣، تهذيب الكمال ٦/ ٣٣٦، ميزان الاعتدال ١/ ٥٢٥ ـ ٥٢٦، المغني في الضعفاء ١/ ١٦٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٥، تقريب التهذيب ١٦٤، خلاصة التذهيب ٨١.

(٣) تهذيب الكمال ٦/ ٣٣٦، ميزان الاعتدال ١/ ٥٢٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٥.

(٤) المعجم المشتمل ١٠٣، تهذيب الكمال ٦/ ٣٣٦، ميزان الاعتدال ١/ ٥٢٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٥. لكن كلمة: «مِصِّيصي» موجودة في الكتاب الأول فقط، وقد أسقطها الباقون لعدم تعلقها بالجرح والتعديل.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها:

قال ابن حجر: لا بأس به. تقريب التهذيب ١٦٤.

فهذا الرجل لم أجد فيه سوى قولي النسائي، وقول ابن حجر. فأما تجريح أبي عبد الرحمٰن له في أحد قوليه، فغير مقبول لإبهامه، ومعارضته بالتوثيق في قوله الآخر.

وقد أورد الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٥٢٥ ـ ٥٢٦ حديثاً في ترجمة الحسن هذا، ما كان ينبغي له ذكره، لأن النكارة فيه ليست منه.

وقول ابن حجر: «لا بأس به» لعله تبع فيه أحد قولي النسائي، مع أن أبا عبد الرحمٰن يستعمل هذه اللفظة كثيراً في الموثقين مطلقاً، لكن عدم تصريح أحد من النقاد بلفظة «ثقة» فيه تجعلني أتحرج عن وصفه بها. =

٢٦ ـ ت: حَشْرَج بن نُباتة أبو مُكْرَم العَبْسي أو الأَشْجَعي[١]، الكوفي، ويقال: الواسطي. مات سنة تسع وسبعين ومئة[٢].

قال النسائي: ليس بالقوي[٣].

وقال أيضاً: ليس به بأس[٤][*].

= وخلاصة القول: إن الحسن بن يحيى بن كثير صدوق، حسن الحديث. والله أعلم.

(١) عَبْس، وأَشْجَع، كلاهما من غَطَفان، لكنهما لا يجتمعان في نسب رجل واحد، لأن عَبْساً ابن أخي أَشْجَع.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٤، تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٣١١، ٣٣٥، ٤/ ٥٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠١، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٧٨، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٧٩، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٨٣، ٣٠٨، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١١٧، التاريخ الصغير ١/ ١٩٦ ـ ١٩٧، ٢/ ٢١٧، الضعفاء الصغير ٣٩، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١١، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٨، ٣/ ١٧٦، الضعفاء والمتروكين ٨٩، الكنى والأسماء ٢/ ١٢٩، الضعفاء الكبير ١/ ٢٩٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٩٦، المجروحين ١/ ٢٧٧، الكامل ٢/ ٨٤٥ ـ ٨٤٧، المؤتلف والمختلف ٤/ ٢١٥٣، تاريخ أسماء الثقات ١١٢، الإكمال ٧/ ٢٨٦، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ب، تهذيب الكمال ٦/ ٥٠٦ ـ ٥٠٩، ميزان الاعتدال ١/ ٥٥١، المغني في الضعفاء ١/ ١٧٦ ـ ١٧٧، ديوان الضعفاء ٦٥، الكاشف ١/ ٢٣٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨، تقريب التهذيب ١٦٩، خلاصة التذهيب ٨٥.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٨٩، الكامل ١١١ب، الضعفاء لابن الجوزي ٤٣ب، تهذيب الكمال ٦/ ٥٠٧، ميزان الاعتدال ١/ ٥٥١، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧٧.

(٤) تهذيب الكمال ٦/ ٥٠٧، ميزان الاعتدال ١/ ٥٥١، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧٧.

(*) **أقوال النُّقاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن معين في موضعين من رواية الدوري، وفي رواية الدارمي، وابنِ أبي مريم: ثقة؛ وفي موضع آخر من رواية الدوري: ليس به بأس؛ وفي رواية ابن الجنيد: لا بأس به؛ وفي رواية الكَوْسَج: صالح؛ وقال ابن=

=المديني في رواية ابن أبي شيبة: كان عندنا حَشْرَج ثقة؛ وقال عباس بن عبد العظيم العَنْبري، وأحمد بن حنبل في رواية أبي طالب: ثقة؛ وقال أبو زرعة: لا بأس به حديثه مستقيم؛ وقال أبو داود في رواية الآجري ـ كما في تهذيب التهذيب ـ والفسويُّ: ثقة؛ وقال أبو حاتم: صالح، يكتب حديثه، ولا يحتج به؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له عدة أحاديث منكرة وغريبة: ولحَشْرَج غير ما ذكرت من الحديث وأحاديثه حسان، وأفرادات، وغرائب، وقد قمت بعذره فيما أنكروه عليه، وهو عندي لا بأس به وبرواياته، على أن أحمد، ويحيى قد وثقاه؛ وقال ابن حجر: صدوق يهم. وذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ **المُجَرِّحون**: قال الساجي: ضعيف؛ وقال ابن حبان: كان قليل الحديث، منكر الرواية فيما يرويه، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. وأورده أبو زرعة في الضعفاء.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٣/ ٣١١، ٣٣٥، ٤/ ٥٧، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠١، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٧٨، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ٧٩، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١١، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٨، ٣/ ١٧٦، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٢٩٦، المجروحين ١/ ٢٧٧، الكامل ٢/ ٨٤٦، ٨٤٧، تاريخ أسماء الثقات ١١٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧٨، تقريب التهذيب ١٦٩.

فقد اختلف النقاد في الحكم على حَشْرَج بن نُباته بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. ونظرت فيما أورده له الأئمة من الأحاديث فوجدت بعض المناكير والغرائب، وقد يُحمل شيء منها على من فوقه، وأخرجه ابن عدي عن عهدة بعض الأحاديث لأجل المتابعات، لكنه لم يصب في بعضها ـ ينظر تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧٨ ـ: هذا، وأورد الهيثمي في مجمع الزوائد عدداً من تلك الأحاديث، ولم يزد في تعليقه عليها عن قوله: «ورجاله ثقات، وفي بعضهم كلام لا يضر».

وقلة أحاديث حَشْرَج ـ كما وصف ابن حبان ـ مع تلك المناكير والغرائب القليلة، تجعلنا نتحرج أشد الحرج عن توثيقه المطلق الذي ذهب إليه جماعة من صيارفة هذا الشأن، لكن مكانة هؤلاء تمنع عن إنزال الرجل عن درجة المحتج بهم.

وخلاصة القول: إن حَشْرَج بن نُباتة صدوق، حسن الحديث في الجملة. وقول النسائي الأشهر: «ليس بالقوي» قد تقدم أنه يستعمله كثيراً في الصدوقين والمقبولين وأما قوله الآخر: «ليس به بأس» فكثيراً ما يستعمله في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

٢٧ ـ ٤: خُصَيْف بن عبد الرحمٰن، وقيل: ابن يزيد، أبو عون[١] الأُمَوي مولاهم، الجَزَري، الحَرَّاني الخِضْرِمِي[٢]، الفقيه. مات بالعراق سنة سبع وثلاثين ومئة، ويقال: سنة ست وثلاثين، ويقال: سنة ثمان وثلاثين، ويقال: سنة اثنتين وثلاثين[٣]، وله ـ فيما يقال ـ خمس وثمانون سنة[٤].

---

(١) وفي الإكمال ٣/٢٥٨: «أبو عبد الرحمٰن»، وفي خلاصة التذهيب ١٠٨: «أبو عمرو». وكلاهما تصحيف.

(٢) هذه النسبة إلى خِضْرِمة، وخِضْرِمة موضع باليمامة، لكن لم يتبين لي أن خُصَيفاً أصله يمامي، ووجدت في القاموس المحيط باب الميم فصل الخاء ١٤٢٦: «والخضارِمة قوم من العجم، خرجوا في بدء الإسلام، فسكنوا الشام، الواحد خِضْرِمي ـ بالكسر ـ منهم عبد الكريم بن مالك». وقد توسع في هذه الفائدة ابن منظور فقال في لسان العرب باب الميم فصل الخاء ١٢/١٨٦: «والخضارِمة قوم بالشام، وذلك أن قوماً من العجم خرجوا في أول الإسلام فتفرقوا في بلاد العرب، فمن أقام منهم بالبصرة فهم الأساوِرة، ومن أقام بالكوفة فهم الأحامِرة، ومن أقام منهم بالشام فهم الخضارِمة، ومن أقام منهم بالجزيرة فهم الجراجمة...». فلعل خُصَيْفاً أصله من الذين سكنوا الشام.

(٣) وقد نقل المزي في تهذيب الكمال ٨/٢٦١، عن خليفة بن خَيَّاط قوله: «مات سنة تسع وثلاثين ومئة». والذي في طبقات خليفة ٣١٩: «سبع» بدل: تسع، ونقله عنه كذلك غير واحد.

(٤) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٤٨٢، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٤٨، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٦، ١٤٥، معرفة الرجال ١/١٣٩، تاريخ البادي عن ابن معين ٨٣، الطبقات ٣١٩، العلل ومعرفة الرجال ٢/١٦٧، ٢١٢، التاريخ الكبير ١/٢/٢٢٨، التاريخ الصغير ٢/٤٦، معرفة الثقات ١/٣٣٥، المعرفة والتاريخ ٢/١٧٥، ٤٦٠، ٦٤٩، ٦٥٠، ٣/١٥٤، الضعفاء والمتروكين ٩٨، الضعفاء الكبير ٢/٣١ ـ ٣٢، الجرح والتعديل ٢/١/٤٠٣ ـ ٤٠٤، المجروحين ١/٢٨٧، الكامل ٣/٩٤٠ ـ ٩٤٢، تاريخ مولد العلماء ووفاتهم ٢٢أ، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٧، تاريخ أسماء الثقات ١٢٠، الإكمال ٣/٢٥٨، الأنساب ٥/١٥٤، الضعفاء لابن الجوزي ٤٧أ، معجم البلدان ٢/٣٧٧، اللباب في تهذيب الأنساب ١/ =

قال النسائي: ليس بالقوي[١].

وقال أيضاً: عَتَّاب ليس بالقوي، ولا خُصَيْف[٢].

وقال أيضاً: صالح[٣].

وقال أيضاً: ضعيف في الحديث[٤](*).

= ٤٥٠، تهذيب الكمال ٨/ ٢٥٧ ـ ٢٦١، ميزان الاعتدال ١/ ٦٥٣ ـ ٦٥٤، المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٩، ديوان الضعفاء ٨٧، الكاشف ١/ ٢٨٠، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٤٥ ـ ١٤٦، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٠، الاغتباط بمن رمي بالاختلاط ٤٥، تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٣ ـ ١٤٤، تقريب التهذيب ١٩٣، خلاصة التذهيب ١٠٨.

(١) الضعفاء والمتروكين ٩٨، الضعفاء لابن الجوزي ٤٧أ.

(٢) تهذيب الكمال ٨/ ٢٥٩، تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٤. وعَتَّاب هو ابن بَشِير.

(٣) تهذيب الكمال ٨/ ٢٥٩، تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٤.

(٤) تهذيب الكمال ٨/ ٢٧١، ميزان الاعتدال ١/ ٦٥٦، تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٧. لكن الذهبي، وابن حجر اقتصرا على عبارة: «ضعيف».

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال عبد الله بن أبي نَجِيح: كان من صالحي الناس؛ وقال ابن سعد: وكان ثقة؛ وقال عثمان الدارمي: قلت ـ (يعني لابن معين) ـ: فعبد الكريم ـ (يعني ابن مالك الجَزَري) ـ أحبّ إليك، أو خُصَيْف؟ فقال: عبد الكريم أحبّ إليّ، وخُصَيْف ليس به بأس؛ وقال ابن معين أيضاً في رواية البادي: علي بن بَذِيْمة، وخُصَيْف، وعبد الكريم جزريون ثقات. ليس بهم بأس، عبد الكريم أعلاهم ثقة؛ وفي رواية الكَوْسَج: صالح؛ وفي رواية أبي داود، وهو قول العجلي، وأبي زرعة: ثقة؛ وقال الفسوي: لا بأس به؛ وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول خُصَيْف صالح، يَخْلط. وتكلم في سوء حفظه؛ وقال ابن خِراش: لا بأس به؛ وقال الساجي: صدوق؛ وقال ابن عدي: ولخُصَيْف نسخ، وأحاديث كثيرة، وسمعنا من أبي عَرُوبة ـ (يعني الحسين بن محمد الحَرَّاني) ـ جَمعه لخُصَيْف الجزري جزء، وإذا حدث عن خُصيف ثقة فلا بأس بحديثه وبروايته إلا أن يروي عنه عبد العزيز بن عبد الرحمن البالِسي يكنى أبا الأَصْبَغ فإن روايته عنه بواطيل، والبلاء من عبد العزيز لا من خُصَيْف، ويروي عنه نسخة عن أنس بن مالك، وعن جماعة من التابعين، وقد ذكرت =

....

=عن خُصَيْف أنه ترك أنس بن مالك فلم يسمع منه، ولزم مجاهداً؛ وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: مقارب الأمر؛ وفي الكاشف: صدوق سيء الحفظ؛ وفي سير أعلام النبلاء: حديثه يرتقي إلى الحسن؛ وقال ابن حجر في التقريب: صدوق سيء الحفظ، خَلَط بأَخَرة، ورمي بالإرجاء. وذكره ابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُجَرَّحون والمُلَيِّنون: قال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل: سمعت عبد الرحمٰن يقول: حدثني حسين بن عَرَبي، عن زائدة ـ (يعني ابن قُدامة) ـ: قلت لِخُصَيْف: حَدَّثَك أبو عُبَيْد ـ (يعني ابن عبد الله بن مسعود) ـ، عن عبد الله أنه قال: في خمس وعشرين ابنة مَخَاض؟ قال: نعم. قال عبد الرحمٰن: فسألت سفيان ـ (يعني الثوري) ـ عنه فَعَرَّض فيه؛ وقال جرير بن عبد الحميد ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: كان خُصَيْف متمكناً في الإرجاء؛ وفي الكامل عنه: كان خُصَيْف الجَزَري يتكلم في الإرجاء؛ وقال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: قال يحيى: ما كتبت عن سفيان ـ (يعني الثوري) ـ عن خُصَيْف بالكوفة شيئاً، إنما كتبت عنه عن خُصَيْف بأَخَرة ـ كأن يحيى ضَعَّف خُصَيْفاً ـ؛ وفي نفس الرواية والكتاب أيضاً: سمعت يحيى يقول: كنا تلك الأيام نجتنب خُصَيْفاً؛ وفي رواية الحسن بن شجاع البلخي: فقال لي يحيى: لم يكن يُكتب حديث خُصَيْف في ذلك الزمان؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله ـ كما في العلل ومعرفة الرجال ـ: ليس بذاك؛ وفيها وفي نفس الكتاب أيضاً: عبد الكريم الجَزَري أثبت حديثاً من خُصَيْف... وخُصَيْف شديد الاضطراب في المسند؛ وفيها أيضاً ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: ليس هو بقوي في الحديث؛ وفي رواية حنبل بن إسحاق: ليس بحجة، ولا قوي في الحديث؛ وفي رواية أبي داود من رواية الآجري: مضطرب الحديث؛ وفي رواية أبي طالب ـ كما في الجرح والتعديل ـ: ضعيف الحديث؛ وقال أبو طالب ـ كما في الكامل ـ: سئل أحمد بن حنبل عن عَتَّاب بن بَشير؟ قال: أرجو أن لا يكون به بأس، روى بأَخَرة أحاديث منكرة، وما أرى إلا أنها من قبل خُصَيْف. قيل له: فكيف حديث خُصَيْف؟ قال: عند أصحاب الحديث عبد الكريم أحمد منه عندهم، وهو أثبت من خُصَيْف في الحديث، وسالم الأَفْطَس ـ (يعني ابن عَجْلان) ـ أقوى في الحديث من خُصَيْف، وعبد الكريم صاحب سنة، وليس هو فوق سالم. قال: خُصَيْف أضعفهم ـ فَشَنَّج بين عَيْنيه، يُضَعِّفه؛ وقال أحمد في رواية أبي طالب ـ كما في الكامل ـ أيضاً: عبد الكريم الجَزَري، وخُصَيْف، وسالم الأَفْطَس، وعلي بن بَذِيمة من أهل حَرَّان=

=أربعتهم، وإن كنا نحب خُصَيْفاً فإن سالم أثبت حديثاً، وكان سالم يقول بالإرجاء؛ وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه؛ وقال ابن حبان: تركه جماعة من أئمتنا، واحتج به جماعة آخرون، وكان خُصَيْف شيخاً صالحاً، فقيهاً، عابداً، إلا أنه كان يخطئ كثيراً فيما يروي، وينفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق في روايته، إلا أن الإنصاف في أمره قبول ما وافق الثقات من الروايات، وترك ما لم يتابع عليه، وإن كان له مدخل في الثقات، وهو ممن أستخير الله فيه؛ وقال الأزدي: ليس بذاك؛ وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي؛ وقال الدارقطني في رواية البَرْقاني: يعتبر به، يهم؛ وقال ابن حزم: ضعيف؛ وقال البيهقي: غير محتج به؛ وقال أيضاً: ليس بالقوي؛ وقال أيضاً: غير قوي؛ وقال ابن دقيق العيد: ضعفه بعضهم؛ وقال الذهبي في المُجَرَّد: لَيِّن؛ وقال الزَّيْلعي لما ذكره مع آخر: فيهما مقال؛ وقال أيضاً: ضَعَّفه غير واحد؛ وقال الهيثمي: وفيه كلام؛ وقال أيضاً، وهو قول ابن حجر في فتح الباري: وفيه ضَعْف؛ وقال الشوكاني: فيه مقال.

الطبقات الكبرى ٧/ ٤٨٢، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٦، تاريخ البادي عن ابن معين ٨٣، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٦٧، ٢١٢، معرفة الثقات ١/ ٣٣٥، المعرفة والتاريخ ٣/ ١٥٤، الضعفاء الكبير ٢/ ٣١ ـ ٣٢، الجرح والتعديل ٢/١/٣ ٤٠٣ ـ ٤٠٤، المجروحين ١/ ٢٨٧، الكامل ٣/ ٩٤٠، ونسخة الظاهرية ١٢٥ب، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٢٧، تاريخ أسماء الثقات ١٢٠، المحلي ٢/ ٢٥٦، ٤/ ٥٧، السنن الكبرى للبيهقي ١/ ٣١٦، ٣/ ٢٦١، ٥/ ٣٧، تهذيب الكمال ٨/ ٢٥٨، ٢٥٩، ديوان الضعفاء ٨٧، الكاشف ١/ ٢٨٠، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٤٥، ١٤٦، المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ١٥٠، نصب الراية ٣/ ٢١، ١٢٣، مجمع الزوائد ٣/ ٢١٩، ٥/ ١٤٩، تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٤، تقريب التهذيب ١٩٣، فتح الباري ٦/ ٤٩٢، نيل الأوطار ١/ ٣٢٧.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: أن الذهبي قال في ميزان الاعتدال ١/ ٦٥٤: «وقال أحمد أيضاً: تَكَلَّم في الإرجاء». فهذا لم أجد فيه للذهبي سلفاً. وآخرهما: أنه جاء في تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٤: «وقال ابن معين: إنا كنا نتجنب حديثه». فهذا القول معروف عن يحيى القطان، لا عن يحيى بن معين، بل إن المشهور عن الأخير توثيقه وتعديله لخُصَيْف.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على خُصَيْف بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، كما اختلف=

٢٨ ـ د ت س: رَبيعة بن سَيْف المَعَافري[١]، المصري[٢]، الإسْكندراني[٣][٤].

=كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. ولعل الصواب وضعه أساساً في أدنى درجات التعديل كما فعل الذهبي في ديوان الضعفاء، والكاشف؛ وابنُ حجر في تقريب التهذيب؛ ومن قبلهما أبو حاتم. بَيْد أنه قد يرتفع عن هذه الدرجة إلى التي فوقها إذا اعتبر قول ابن عدي الخبير بالروايات وعللها: «ولُخصيف نسخ، وأحاديث كثيرة... وإذا حدث عن خُصيف ثقة فلا بأس بحديثه ورواياته». وكذلك احتجاج جمهور النقاد المتقدمين به، لذا قال الذهبي في سير أعلام النبلاء: «حديثه يرتقي إلى الحسن». لكن لا ينبغي رفعه فوق هذه الدرجة لأنه مختلف فيه، بل أكثر النقاد على تضعيفه وتليينه، مع إشارتهم إلى اضطراب حديثه، ووهمه فيه. كما أنه لا ينبغي إخراجه عن حد أهل العدالة، لأن الكثير من الأوهام في حديثه يحصل على الرواة عنه، وأما وهمه هو فقليل في جنب كثرة رواياته.

وأما ما رُمي به خُصيف من الإرجاء، فليس هو إرجاء أهل الضلالة، لذا لا يجرح به، ولو كان داعية إليه كما تقدم في ترجمة إبراهيم بن يوسف الماكِياني.

وخلاصة القول: إن خُصَيْف بن عبدالرحمٰن صدوق في حديثه شيء، حسن الحديث في غير ما استنكر عليه إذا روى عنه ثقة. وقول النسائي: «ليس بالقوي» يستعمله كثيراً في الصدوقين والمقبولين كما تقدم، وأما قوله: «صالح» ففي منزلة قولهم: «صدوق». لكن قوله الأخير: «ضعيف في الحديث» دون ذلك كما هو ظاهر. والله أعلم.

(١) قال السَّمعاني في الأنساب ٣٣٦/٨: «الصَّنَمي: بفتح الصاد... هذه النسبة إلى بني صَنَم، وهم بطن من الأَشْعريين في المعافِر، منها ربيعة بن سيف الصَّنَمي المعافِري». وقال المزي في تهذيب الكمال ١١٣/٩: «ربيعة بن سيف بن ماتِع المعافِري الصُّنَّمي» بضم الصاد، وتشديد النون. هذا، والأَشْعر هو عم عالٍ لمعافِر.

(٢) نسبه العجلي في معرفة الثقات ٣٥٧/١ مدنياً، فلعله مدني الأصل.

(٣) قال أبو سعيد بن يونس ـ كما في تهذيب الكمال ١١٤/٩ ـ: «توفي قريباً من سنة عشرين ومئة». وقد ذكره البخاري في التاريخ الصغير ٣٠٢/١، ٣٠٨، ٣٠٩ فيمن مات في العَشْر الأولى من المئة الثانية.

(٤) ترجمته في: التاريخ الكبير ٢٩٠/٢/١، التاريخ الصغير ٣٠٢/١، ٣٠٨، =

قال النسائي: ضعيف[1].

وقال أيضاً: ليس به بأس[2](*).

= ٣٠٩، معرفة الثقات ١/ ٣٥٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٧٧، الثقات ٦/ ٣٠١، مشاهير علماء الأمصار ١٨٩، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٠، الأنساب ٨/ ٣٣٦، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠أ، تهذيب الكمال ٩/ ١١٣ ـ ١١٧، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٣ ـ ٤٤، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٠، ديوان الضعفاء ١٠١، الكاشف ١/ ٣٠٦، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢١٠، إكمال تهذيب الكمال ١٨أ ـ ١٨ب، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦، تقريب التهذيب ٢٠٧، حسن المحاضرة ١/ ٢٦٧. خلاصة التذهيب ١١٦.

(١) المجتبى ٤/ ٢٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٥٦. وقد عزاه ابن حجر إلى سنن النسائي.

(٢) تهذيب الكمال ٩/ ١١٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٥٥ وقد عزاه الذهبي إلى كتاب التميز للنسائي.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال العجلي: ثقة؛ وقال ابن حبان في الثقات: كان يخطئ كثيراً؛ وفي المشاهير: كان يهم في الأحايين؛ وقال الدارقطني في رواية البَرْقاني: صالح؛ وقال ابن حجر: صدوق له مناكير.

ب ـ المُجَرِّحون والمُلَيِّنون: قال البخاري في التاريخ الكبير: عنده مناكير؛ وفي موضع من التاريخ الصغير: وروى ربيعة بن سيف المعافِري الإِسْكَنْدَراني أحاديث لا يتابع عليها؛ وفي موضع آخر منه: منكر الحديث؛ وقال أبو سعيد بن يونس، وابن حبان ـ كما في ميزان الاعتدال ـ: في حديثه مناكير؛ وقال السمعاني: وفي حديثه مناكير؛ وقال عبد الحق الإِشبيلي: ضعيف الحديث، عنده مناكير؛ وقال الذهبي: صاحب مناكير وعجائب.

التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٩٠، التاريخ الصغير ١/ ٣٠٢، ٣٠٩، معرفة الثقات ١/ ٣٥٧، الثقات ٦/ ٣٠١، مشاهير علماء الأمصار ١٨٩، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٣٠، الأنساب ٨/ ٣٣٦، تهذيب الكمال ٩/ ١١٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٣ ـ ٤٤، ٢/ ٤٤، تقريب التهذيب ٢٠٧. =

٢٩ ـ بخ م س: رَبيعة بن كُلْثُوم بن جَبْر البصري[1].

قال النسائي: ليس بالقوي[2].

= فقد اختلف النُّقَّاد في الحكم على ربيعة بن سَيْف بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. ونظرت فيما استُنْكر عليه من الحديث، فوجدت اللين فيه ظاهر، بحيث لا ينبغي توثيقه مطلقاً ـ كما فعل بعض المتساهلين في النقد ـ، ولا الاحتجاج به، وإنما يُعد في الذين يكتب حديثهم للاعتبار، وهؤلاء طبقات لا يمكنني الجزم بواحدة منها، وإن كنت أميل إلى جانب الضعف الذي ذهب إليه جمهور النُّقَّاد.

وقولا البخاري: «عنده مناكير» و«وروى. . . أحاديث لا يتابع عليها» ليس فيهما ما يدل على اطراحه له، بخلاف قوله الآخر: «منكر الحديث». فإنه يستعمله عادة فيمن لا تحل الرواية عنه ـ كما سبق في ترجمة إبراهيم بن الفضل المخزومي ـ، لكن لما كان الغالب في أقواله، وأقوال جمهور المجرحين عدم الإهدار، حملتُ قوله الأخير على قوليه الأَوَّلَيْن، خاصة وأن جماعة من الأئمة عَدَّلوا ربيعة، فينبغي الاستئناس بأقوالهم في رفع جانب الرد لحديثه. وقد اختار أبو سعيد بن يونس ـ وهو من أعلم الناس بالمصريين ـ عَدَّه في الضعفاء المحتمل أمرهم.

واختلف قول النسائي في الحكم على ربيعة، فرفع من شأنه مرة، وضعفه أخرى. ولعل التليين فيه أشبه. والله أعلم.

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٦، تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٦٤، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١١، تاريخ البادي عن ابن معين ٤٩، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٩٥، ٢/ ١٥٨، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٩١، معرفة الثقات ١/ ٣٥٩، الضعفاء والمتروكين ١٠٧، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨، الثقات ٦/ ٣٠١، الكامل ٣/ ١٠١٩، تصحيفات المحدثين ٢/ ٧٤٨ ـ ٧٤٩، تاريخ أسماء الثقات ١٢٨، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٠٦، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠أ، تهذيب الكمال ٩/ ١٤٢ ـ ١٤٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٥، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٠، ديوان الضعفاء ١٠١، الكاشف ١/ ٣٠٧، من تُكُلم فيه وهو موثق ٧٩ ـ ٨٠، إكمال تهذيب الكمال ٢١أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٣، تقريب التهذيب ٢٠٨، خلاصة التذهيب ١١٦.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٠٧، الضعفاء لابن الجوزي ٥٠أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٥، إكمال تهذيب الكمال ٢١أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٣. وقد عزاه مُغْلْطاي، وابن حجر إلى كتاب الضعفاء للنسائي.

وقال أيضاً: ليس به بأس[1](*).

---

(١) تهذيب الكمال ٩/ ١٤٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٣.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال ابن سعد: وكان شيخاً عنده أحاديث؛ وقال ابن معين في رواية الدارمي، وابنِ أبي خَيْثمة: ثقة؛ وفي رواية البادي: ليس به بأس؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: صالح، روى عنه يحيى بن سعيد؛ وقال العجلي، والذهبي في المغني، والكاشف: ثقة؛ وقال الذهبي أيضاً في من تكلم فيه وهو موثق: صدوق، وُثِّق؛ وقال ابن حجر: صدوق يَهِم. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

ب ـ المُلَيِّنون: قال ابن المديني في رواية صالح بن أحمد بن حنبل: سمعت يحيى ـ يعني ابن سعيد ـ يقول: قلت لربيعة بن كُلْثُوم في حديث عن أبيه، عن سعيد بن جُبير: هو عن ابن عباس؟ فقال: وهل كان يروي سعيد بن جُبير إلا عن ابن عباس؟

الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١١، تاريخ البادي عن ابن معين ٤٩، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٥٨، معرفة الثقات ١/ ٣٥٩، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٤٧٨، الثقات ٦/ ٣٠١، تاريخ أسماء الثقات ١٢٨، المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٠، الكاشف ١/ ٣٠٧، من تكلم فيه وهو موثق ٧٩، تقريب التهذيب ٢٠٨.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أمرين، أولهما: ما جاء في ميزان الاعتدال ٢/ ٤٥: «وقال أبو حاتم: صالح». وهو وهم، سببه تسرع الذهبي عند النظر في كتاب الجرح والتعديل، حيث فيه: «أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليّ، قال: سألت أبي عن رَبيعة بن كُلْثُوم؟ فقال: صالح». فلما رأى الذهبي كلمة: «سألت أبي» ظنها لابن أبي حاتم. وآخرهما: أن مُغْلُطاي تعقب في إكمال تهذيب الكمال ٢١أ قول ابن عدي في الكامل نسخة الظاهرية ١٣٩أ: «وليس لربيعة بن كُلْثُوم إلا القليل من الحديث». فقال: «قال محمد بن سعد كاتب الواقدي: كان شيخاً، وعنده أحاديث. انتهى. ومنه ـ (كذا في المخطوط، ولعل الصواب: وفيه) ـ رد لقول ابن عدي: ليس له من الحديث إلا اليسير. لأن عادة ابن سعد لا يقول هذه اللفظة إلا في الكثير الحديث». وأشير بعد هذا التنبيه إلى أن قول ابن سعد: «وكان شيخاً» عددته في أقوال المعدلين، لاحتمال أن يكون أراد به المعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة، وإن كنت أستبعده.

ثم أقول: إنّ ما ذكره القَطّان جعلته تليناً مطلقاً لعدم اقترانه بالتعديل، بيد أن =

٣٠ ـ س: زائِدة بن أبي الرُّقَّاد أبو معاذ[1] الباهلي، البصري، الصَّيْرَفي، صاحب الحُليّ[2].

=يحيى بن سعيد روى عن رَبيعة، وروايته عنه تعديل له. لذا لا يعد ذاك التليين على إطلاقه. وبهذا يكون النقاد متفقين على تعديل ربيعة، وإن اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها. فالأكثرون جعلوه ممن يحتج به، وأنزله ابن حجر إلى أدنى درجات التعديل دون بيان السبب. وينقسم الذين احتجوا به إلى فريقين: فريق وثقه مطلقاً، وعامتهم معروفون بالتساهل في التوثيق، وفريق عَدَّه في درجة تالية، وعلى رأسهم أحمد بن حنبل، وقولهم أجدر بالقبول لما عُرف به عامة الأولين من تساهل، ولأمر آخر لم ينبه إليه أحد في ترجمة رَبيعة، وهو روايته عن الحسن البصري عن أبي هريرة مثبتاً بينهما السماع، مع أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة، قال ابن أبي حاتم في المراسيل ٣٦: «سمعت أبي يقول ـ وذكر حديثاً حدثه مسلم بن إبراهيم، حدثنا ربيعة بن كُلْثوم قال: سمعت الحسن يقول: حدثنا أبو هريرة قال أوصاني خليلي ﷺ بثلاث. قال أبي: لم يعمل ربيعة بن كُلْثُوم شيئاً، لم يسمع الحسن من أبي هريرة شيئاً».

وخلاصة القول: إن ربيعة بن كُلْثُوم صدوق، حسن الحديث في الجملة. وقول النسائي: «ليس بالقوي» يستعمله غالباً في الصدوقين، ومَنْ دونهم مِن أهل العدالة. وأما قوله: «ليس به بأس» فيستعمله كثراً في الموثقين مطلقاً. والله أعلم.

(١) كناه البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٣٣، وغيرُهُ بأبي معاذ، دون ذكر اسم أبي الرُّقاد. لكن جاء في ميزان الاعتدال نسخة أحمد الثالث ٢/ ١٠١ب ـ ١٠٢أ، ونسخة شيخ مراد أفندي ١١٨ب، ونسخة جامعة الإمام ١٦٦أ، ونسخة المكتبة الأحمدية ١/ ١٥٩أ: «زائدة بن أبي الرُّقَّاد معاذٍ عن زياد النُّمَيْري». وكذلك في المغني في الضعفاء ١/ ٢٣٦. ولم يتابع عليه الذهبي.

(٢) ترجمته في: تاريخ البادي عن ابن معين ٦٤، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٣٣، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٧٦، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٣٤، الضعفاء والمتروكين ١١٢، الكنى والأسماء ٢/ ١٢٢، الضعفاء الكبير ٢/ ٨١، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٦١٣، المجروحين ١/ ٣٠٨، الكامل ٣/ ١٠٨٣، تاريخ أسماء الثقات ١٣٧ ـ ١٣٨، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٤، المختلف فيهم لابن شاهين ٥٥٩، الأنساب ٤/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢أ، تكملة الإكمال ٢/ ٧٢١، تهذيب الكمال ٩/ ٢٧١ ـ ٢٧٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٥، المغني في الضعفاء ١/ =

قال النسائي: منكر الحديث[١].

وقال أيضاً: ليس بثقة[٢].

وقال أيضاً: لا أدري ما هو، هو مجهول[٣](*).

= ٢٣٦، ديوان الضعفاء ١٠٦، الكاشف ١/٣١٦، إكمال تهذيب الكمال ٣٢أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦، تقريب التهذيب ٢١٣، خلاصة التذهيب ١٢٠.

(١) الضعفاء والمتروكين ١١٢، الضعفاء لابن الجوزي ٥٢أ، إكمال تهذيب الكمال ٣٢أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٥. وقد عزاه مُغُلْطاي، وابن حجر إلى كتاب الضعفاء للنسائي.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ٣٢أ، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٥. وعزياه إلى كتاب الكنى للنسائي.

(٣) السنن الكبرى ٢٤١، تهذيب الكمال ٩/ ٢٧٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٥. وقد اقتصر المزي ومن بعده على الجملة الأولى فقط، لكن المزي، وابن حجر أبدلا «ما» بـ «مَنْ».

ولم يجد مُغُلْطاي هذا القول في كتب النسائي، واستبعد صدوره عن أبي عبد الرحمٰن، فقال في إكمال تهذيب الكمال ٣٢أ: «وقال النسائي في كتاب الضعفاء: منكر الحديث. وفي كتاب الكنى: ليس بثقة. والذي ذكره عنه المزي: لا أدري من هو. لم أره في شيء من تصانيفه، فينظر، ويبعد أن يصفه بنكارة الحديث، وبعدم ثقته، ولا يدري من هو، هذا لا يجوز». ولا يخفى أن مُغُلْطاي مُلْهَج بانتقاد المزي.

(*) **أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:**

أ ـ المُعَدِّلون: قال ابن أبي حاتم: أخبرنا ابن أبي خَيْثمة فيما كتب إليّ، قال: سمعت عُبيد الله بن عمر القَواريري يقول: لم يكن بزائدة بن أبي الرُّقَاد بأس، وكتبت كل شيء عنده. ـ (ثم قال ابن أبي خَيْثمة) ـ: وأَنْكَر هذا الحديث الذي حدثنا به ابن سَلَّام ـ (يعني محمد بن سَلَّام الجُمَحي، والحديث هو حديث أم عطية: إذا خَفَضْتِ فأَشِمِّي ولا تَنْهَكي. . .) ـ؛ وقال البَزَّار: ليس به بأس، حدث عنه جماعة من أهل البصرة، وإنما كتبنا من حديثه ما لم نجده عند غيره. وذكره ابن شاهين في الثقات، لكنه أورده أيضاً في الضعفاء، وفي المختلف فيهم.

ب ـ المجَرِّحُون والمُلَيِّنون: قال ابن معين في رواية البادي: ليس بشيء؛ = وقال =

....

ابن المديني في رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: روى مناكير؛ وقال البخاري: منكر الحديث؛ وقال الآجري: سألت أبا داود عن زائِدة بن أبي الرُّقَاد؟ فقال: لا أعرف خَبَرَه؛ وقال أبو حاتم: يُحدِّث عن زياد النُّمَيْري ـ (هو ابن عبد الله) ـ، عن أنس أحاديثَ مرفوعةً منكرة، فلا ندري منه أو من زياد، ولا أعلم روى عن غير زياد، فكنا نعتبر بحديثه؛ وقال البزَّار أيضاً: ضعيف؛ وقال الهيثمي في موضع من كشف الأستار: قال البزار: زائدة إنما يُنْكر من حديثه ما يتفرد به ـ قلت: لضعفه ـ؛ وقال في موضع آخر منه أيضاً: قال البزار: زائدة بن أبي الرُّقَاد لا يكتب من حديثه إلا ما ليس عند غيره ـ يعني لضعفه ـ؛ وقال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير، لا يحتج به، ولا يكتب إلا للاعتبار؛ وقال ابن عدي: وزائدة بن أبي الرُّقَاد له أحاديث حسان، يروي عنه المُقَدَّمي ـ (يعني محمد بن أبي بكر) ـ، والقَوَاريري، ومحمد بن سَلَّام، وغيرهم، وهي أحاديث أفرادات، وفي بعض أحاديثه ما ينكر؛ وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالقائم؛ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: ضعيف؛ وفي ديوان الضعفاء: ليس بحجة؛ وقال الهيثمي في موضع من مجمع الزوائد: ضعيف؛ وفي موضع آخر منه: زائدة بن أبي الرُّقَاد، عن زياد النُّمَيْري، وكلاهما وُثِّق على ضعفه؛ وفي موضع آخر منه أيضاً: وفيه كلام، وقد وُثِّق؛ وفي موضع آخر منه أيضاً: زائدة بن أبي الرُّقَاد، وزياد النُّمَيْري، وكلاهما مختلف في الاحتجاج به؛ وقال ابن حجر: منكر الحديث.

تاريخ البادي عن ابن معين ٦٤، التاريخ الكبير ١/٢/٤٣٣، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٣٤، الضعفاء الكبير ٢/٨١، الجرح والتعديل ٢/١/٦١٣، المجروحين ١/ ٣٠٨، الكامل ٣/١٠٨٣، تاريخ أسماء الثقات ١٣٧ ـ ١٣٨، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ٩٤، المختلف فيهم لابن شاهين ٥٥٩، ميزان الاعتدال ٢/٦٥، ديوان الضعفاء ١٠٦، إكمال تهذيب الكمال ٣٢أ، مجمع الزوائد ١/٩٦، ٣٠٣، ٣/١٤٣، ١٠/٨٠، كشف الأستار ١/١٧٦، ٢٩٥، ٢/٣٨٠، ٤/٥، تقريب التهذيب ٢١٣.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أن الهيثمي قال في مجمع الزوائد ٢/١٦٨: «زائدة بن أبي الرُّقَاد قال البخاري: منكر الحديث، وجَهَّله جماعة». فنسبته التجهيل إلى جماعة فيه نظر، لأني لم أجد أحداً جهله إلا النسائي في قول واحد من أقواله فيه. كما أن أبا داود قال: «لا أعرف خَبَره». فهذا يُحتمل أن يكون تجهيلاً ـ لذا أوردته ضمن أقوال المُجَرِّحين والملينين ـ، كما يحتمل أن يكون إخباراً عن عدم علمه به. =

....

= ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على زائدة بن أبي الرُّقَّاد بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. وتوقف البعض فيه فقال ابن شاهين في المختلف فيهم ٥٥٩ ـ وكان قد ذكره في الثقات لقول القَوَاريري، وفي الضعفاء لقول ابن معين ـ: «وهذا الكلام في زائدة بن أبي الرُّقَّاد يوجب التوقف فيه، لأن يحيى بن معين ذمه، والقَوَاريري ـ وكان من نبلاء أهل العلم ـ مدحه، وأنكر أن يكون حَدَّث بحديث ثابت ـ (يعني البُناني) ـ عن أنس، هذا الذي حدث به محمد بن سَلَّام. والله أعلم بذلك».

ونظرت فيما أُنكر عليه من الحديث فوجدت ابن عدي أورد له حديثين فقط، أولهما: ما رواه زائدة عن زياد النُّمَيْري، عن أنس: أن أبا بكر دخل على النبي ﷺ وهو كئيب... الحديث. فهذا أخرجه البزار في مسنده ـ كشف الأستار، كتاب الجنائز، باب تلقين الميت: لا إله إلا الله ١/٣٧٣ ـ من رواية أحمد بن مالك القُشَيري عن زائدة به. وأبو يعلى في مسنده ١/٧١، والعقيلي في الضعفاء الكبير ٢/ ٨١ كلاهما من رواية القَوَاريري عن زائدة. وقال العقيلي عقبه: «لا يتابعه ـ (يعني زائدة) ـ إلا من هو دونه». وأما الآخر: فهو ما رواه محمد بن سلَّام الجُمَحي، عن زائدة، عن ثابت البُنَاني، عن أنس: أن النبي ﷺ قال لأم عطية: إذا خَفَضْت فأَشِمِّي، ولا تَنْهَكي... الحديث. والخَفْض للنساء كالخِتان للرِّجال، فالنبي ﷺ يأمرها بأن تقطع البعض ولا تستأصل. وقد أخرج حديث الخَفْض الطبراني في المعجم الأوسط ٣/١٣٣، والبيهقي في السنن الكبرى ـ كتاب الأشربة والحد فيها، باب: السلطان يُكره على الاختتان... وما ورد في الخِتان ٨/ ٣٢٤ ـ، والخطيب في تاريخ بغداد ٥/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨، كلهم من طريق محمد بن سَلَّام به. وقد قال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن أنس إلا ثابت، ولا عن ثابت إلا زائدة بن أبي الرُّقَّاد، تفرد به محمد بن سَلاَّم الجُمَحي». وقال ابن عدي في الكامل ٣/١٠٨٣: «وهذا يرويه عن ثابت زائدة بن أبي الرقاد، ولا أعلم يرويه غيره». وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ١٧٥ عقب هذا الحديث أيضاً: «رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن». وهو غريب منه لأنه ضعف زائدة في غيرما موضع من كتابه المذكور كما تقدم.

فالحديثان السابقان أُنكرا على زائدة، فالأول تابعه عليه من هو دونه كما ذكر العقيلي. وفي سند زائدة: زياد النُّمَيري، وهو مختلف فيه، ضعفه البعض، وعَدَّلَه البعض الآخر، وقد سبق عن أبي حاتم قوله في زائدة: «يُحدث عن زياد النُّميري، عن =

٣١ ـ ع: زُهير بن محمد أبو المُنْذِر التَّمِيمي، العَنْبَري، الخُراساني، المَرْوَزي أبو المَرْوَرُّوْذي[1]، الخَرَقي ـ وقيل: إنه هَرَوي،

=أنس أحاديثَ مرفوعة منكرة، فلا ندري منه أو من زياد، ولا أعلم روى عن غير زياد، فكنا نعتبر بحديثه». فلم يجزم أبو حاتم بتحديد جهة الضعف، ولم يخرج زائدة عن حد من يعتبر بحديثه. وقوله: «ولا أعلم روى عن غير زياد» مخالف بذكر المزي روايته عن جماعة. وأما حديث الخَفْض فقد أنكر القَواريري أن يكون زائدة حدث به. وقد تفرد عنه محمد بن سَلَّام الجُمَحي لكنه صدوق. ولهذا الحديث طرق أخرى ضعيفة. تنظر في سنن أبي داود ـ كتاب الأدب، باب ما جاء في الخِتان ٤/٣٦٨ ـ ٣٦٩ ـ، والسنن الكبرى للبيهقي ـ كتاب الأشربة والحد فيها، باب: السلطان يُكره على الاختتان. . . ٨/ ٣٢٤ ـ.

ومهما كان من أمر فإن زائدة كاد أن يتفرد بهٰذين الحديثين بإسناديهما. وقد حمل عليه البزار في مسنده عدة أحاديث ـ ينظر كشف الأستار ١/ ١٧٥ ـ ١٧٦، ٢٩٥، ٢/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠ ـ رواها عن زيادة النُّمَيْري، عن أنس. كما غمزه غيره بأحاديث رواها بنفس الإسناد، لكن أُشرك معه زياد ـ ينظر مجمع الزوائد ١/ ٩٦، ١٠/ ٨٠ ـ. بيد أن هذه الأحاديث المشار إليها عامتها في الفضائل، والآداب، ولها أصول قائمة، وينبغي أن يوصف أكثرها بالفردية والغرابة دون النكارة. وقد أحسن ابن عدي بقوله في زائدة: «له أحاديث حسان، يروي عنه المُقَدَّمي. . . وهي أحاديث أفرادات، وفي بعض أحاديثه ما يُنكر».

فمما تقدم يتبين أن زائدة بن أبي الرُّقاد له أحاديث منكرة، لكن أكثرها عن زياد النُّمَيْري، وله أفرادات عنه أيضاً وهي حسنة أو محتملة. لذا لا ينبغي أن يُهدر، ويمكن عده فيمن أُطلق القول في ضعفه ممن يكتب حديثه كما يرى جمهور المجرحين والمليين، بل لو رُوعي قول تلميذه القَوَاريري لكان الأنسب فيه وضعه في أسهل مراتب الجرح.

وخلاصة القول: إن زائدة بن أبي الرُّقَاد ضعيف، أو فيه ضعف، يكتب حديثه للاعتبار. وليس هو بمجهول. والله أعلم.

(١) المَرْوزي نسبة إلى مَرْو الشَّاهِجان قَصْبة خُراسان. والمَرْوَرُّوْذي أو المَرُّوْذي إلى مرو الرُّوْذ، وهي من مدن خُراسان أيضاً، لكن الأولى أكبر، وأشهر. وقد نسب البعضُ زهير بن محمد إلى الأولى، وجعله البعض من الأخيرة.

وقيل: نيسابوري ـ، ثم سكن الشام، ثم مكة، ويقال: المدينة[١]. مات ـ فيما يقال[٢] ـ: سنة اثنتين وستين ومئة[٣].

قال النسائي: ليس بالقوي[٤].

وقال أيضاً: ليس به بأس، وعند عمرو بن أبي سَلَمة عنه مناكير[٥].

---

(١) قال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٨٩، ٥٩٠ ـ: «كان يكون بمكة، والمدينة... وكان من أهل خراسان، سكن المدينة، وقدم الشام».

(٢) قاله ابن قانع، واعتمده عامة المتأخرين. لكن البخاري ذكره في التاريخ الصغير ٢/ ١٤٩ فيمن مات في العشر السادسة من المئة الثانية.

(٣) ترجمته في: تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٣، ١١٤، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٠٧، معرفة الرجال ١/ ٩٠، تاريخ البادي عن ابن معين ٣٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨، التاريخ الصغير ٢/ ١٤٩، الضعفاء الصغير ٤٧، معرفة الثقات ١/ ٣٧١، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٧٣، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٨، العلل الكبير ٢/ ٩٨١، الضعفاء والمتروكين ١١٢، الكنى والأسماء ٢/ ١٣١ ـ ١٣٢، الضعفاء الكبير ٢/ ٩٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٨٩ ـ ٥٩٠، الثقات ٦/ ٣٣٧، مشاهير علماء الأمصار ١٨٥، الكامل ٣/ ١٠٧٣ ـ ١٠٧٨، تاريخ أسماء الثقات ١٣٣، الهداية والإرشاد ١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣، رجال صحيح مسلم ١/ ٢٢٥، التعديل والتجريح ٢/ ٥٩٤ ـ ٥٩٥، الضعفاء لابن الجوزي ٥٣أ، معجم البلدان ٢/ ٣٦٠، الرواة المختلف فيهم للمنذري ٤/ ٥٧٠، تهذيب الكمال ٩/ ٤١٤ ـ ٤١٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٨٤ ـ ٨٥، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢، ديوان الضعفاء ١١١، الكاشف ١/ ٣٢٧، من تُكلم فيه وهو مُوَثَّق ٨١، سير أعلام النبلاء ٨/ ١٦٧ ـ ١٧٠، العِبر في خَبَر من غَبَر ١/ ٢٣٩، إكمال تهذيب الكمال ٤٣أ، شرح علل الترمذي ٢/ ٦١٤ ـ ٦١٨، العِقْد الثمين ٤/ ٤٥١، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٨ ـ ٣٥٠، تقريب التهذيب ٢١٧، هدي الساري ٤٠٣، فتح الباري ١٠/ ١٠٦، خلاصة التذهيب ١٢٣، شذرات الذهب ١/ ٢٥٦.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١١٢، الكامل ١٥٠أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٣أ، تهذيب الكمال ٩/ ٤١٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٨٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٩.

(٥) تهذيب الكمال ٩/ ٤١٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠. وقد أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤٠٣ بإشارة بعيدة.

وقال أيضاً: ضعيف[١][*].

---

(١) تهذيب الكمال ٩/ ٤١٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٩.

(*) أقوال النُّقَّاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها:

أ ـ المُوَثِّقون والمُعَدِّلون: قال عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيْعي: حدثنا زهير بن محمد وكان ثقة؛ وقال ابن معين في رواية الدوري، وفي موضع من رواية الدارمي، ورواية ابن أبي خَيْثمة ـ كما في التعديل والتجريح ـ، وفي ورواية العباس بن مصعب ـ كما في الكامل ـ: ثقة؛ وفي موضع آخر من رواية الدارمي، وفي رواية ابن الجنيد، وابن مُحْرِز، والبادي: ليس به بأس؛ وفي موضع آخر من رواية ابن أبي خَيْثمة ـ كما في الجرح والتعديل ـ: صالح؛ وفي موضع آخر منها أيضاً ـ كما في تهذيب الكمال ـ: صالح لا بأس به؛ وقال أبو جعفر الطحاوي: وزهير بن محمد وإن كان رجلاً ثقة، فإن رواية عمرو بن أبي سلمة عنه تُضَعَّف جداً. هكذا قال يحيى بن معين فيما حكى لي عنه غير واحد من أصحابنا؛ وقال ابن المديني ـ كما في ميزان الاعتدال: لا بأس به؛ وقال أحمد بن حنبل في رواية الميموني ـ كما في الضعفاء الكبير ـ: مقارَب الحديث؛ وفي رواية الجُوزجاني ـ كما في الجرح والتعديل ـ: مستقيم الحديث؛ وفي رواية حنبل بن إسحاق ـ كما في تهذيب الكمال ـ: ثقة؛ وفي رواية أبي بكر المرُّوذي ـ كما في المصدر السابق ـ: ليس به بأس؛ وقال أبو بكر الأثرم ـ كما في المصدر السابق أيضاً ـ: سمعت أبا عبد الله ـ وذكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد، قال: يروون عنه أحاديث مناكير هؤلاء. ثم قال لي: تُرى هذا زهير بن محمد الذي يَروون ـ (كذا) ـ عنه أصحابُنا؟! ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة، عبد الرحمٰن بن مهدي، وأبو عامر ـ (يعني عبد الملك بن عمرو العَقَدي) ـ أحاديث مستقيمة صِحاح، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التِّنِّيْسي ـ (يعني عمرو بن أبي سَلَمة) ـ عنه فتلك بواطيل موضوعة ـ أو نحو هذا، فأما بواطيل فقد قاله ـ؛ وقال ابن شاهين: وقال أحمد بن صالح ـ (يعني المصري فيما أرجح، وزعم مُغُلْطاي أنه العجلي، وتبعه ابن حجر) ـ: زهير بن محمد لا بأس به، وهذه الأحاديث التي يرويها أهل الشام عنه ليس تعجبني؛ وقال البخاري في رواية الترمذي ـ كما في الجامع الصحيح ـ: أهل الشام يروون عن زهير بن محمد مناكير، وأهل العراق يروون عنه أحاديث مقارِبة؛ وفي نفس الرواية ـ كما في العلل الكبير ـ: أحاديث أهل العراق عن زهير بن محمد مقارِبة، مستقيمة، ولكن الوليد بن مسلم، وأبا حفص عمرو بن أبي سَلَمة، وأهل الشام يروون عنه مناكير؛ وقال الكَلَاباذي: قال البخاري في التاريخ الصغير ـ (ولا يوجد الكلام الآتي في تاريخ =

....

=البخاري المطبوع باسم الصغير، لأن الصواب فيه هو الأوسط كما تبين لي بعد تحقيق واسع) ـ: ما روى عن زهير أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح الحديث؛ وقال العجلي ـ كما في معرفة الثقات ـ: جائز الحديث؛ وقال يعقوب بن شيبة: صدوق صالح الحديث؛ وقال أبو حاتم: محله الصدق وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، وكان من أهل خُراسان، سكن المدينة، وقدم الشام، فما حَدَّث من كتبه فهو صالح، وما حَدَّث من حفظه ففيه أغاليط؛ وقال عثمان بن سعيد الدَّارمي، وصالح جَزَرة: ثقة صدوق. زاد الدارمي: وله أغليط كثيرة؛ وقال موسى بن هارون الحَمَّال: أرجو أنه صدوق؛ وينظر ما سبق عن أبي جعفر الطحاوي؛ وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يُخْطِئ، ويخالف؛ وذكره أيضاً في المشاهير، وقال: وكان يهم في الأحايين؛ وقال ابن عدي بعد أن أورد له جملة كبيرة من الأحاديث: وهذه الأحاديث لزهير بن محمد فيها بعض النُّكْرة، ورواية الشاميين عنه أصح ـ (كذا) ـ من رواية غيرهم، وله غير هذه الأحاديث، ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطئوا عليه، فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيم، وأرجو أنه لا بأس به؛ وقال زكي الدين المنذري: ثقة، يُغرب؛ وقال الذهبي في المغني: ثقة، له غرائب؛ وفي ديوان الضعفاء: ثقة فيه لين؛ وفي الكاشف: ثقة، يُغرب، ويأتي بما ينكر؛ وقال ابن رجب: ثقة، متفق على تخريج حديثه، مع أن بعضهم ضَعَّفه، وفصل الخطاب في حال رواياته أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، وما خُرِّج عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة، وقد بلغ الإمام أحمد بروايات الشاميين عنه إلى أبلغ من الإنكار؛ وقال صفي الدين الخزرجي: ثقة ليس به بأس. وقد روى عنه ابن مهدي، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ب ـ **المُجَرِّحُون والمُلَيِّنون**: قال ابن معين في رواية معاوية بن صالح: ضعيف؛ وقال أيضاً ـ كما في الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار ـ: عمرو بن أبي سَلَمة، وزهير بن محمد ضعيفان، لا حجة فيهما؛ وقال أحمد بن حنبل ـ كما في الجامع الصحيح ـ: كأن زهير بن محمد الذي وقع بالشام ليس هو الذي يُروى عنه بالعراق، كأنه رجل آخر قلبوا اسمه ـ يعني لما يَرْوون عنه من المناكير ـ؛ وفي العلل الكبير للترمذي بترتيب أبي طالب: قال محمد ـ (يعني البخاري) ـ: وكان أحمد يقول: كأن ما يروي أهل الشام عن زهير بن محمد هو رجل آخر، وقد قلبوا اسمه. وقال الترمذي في=

....

=موضع آخر من كتاب العلل: سمعت محمد بن إسماعيل يذكر عن أحمد بن حنبل أنه كان يتعجب من شأن زهير بن محمد، وقال: يروون عنه مناكير؛ وقال البخاري في تاريخيه: قال أحمد: كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر، فقُلب اسمه؛ وينظر ما تقدم من رواية الأثرم عن أحمد؛ وقال البخاري في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير: روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير. زاد في التاريخ: قال أحمد: كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر، فقُلب اسمه؛ وقال في التاريخ الصغير - أعني المطبوع بهذا الاسم -: روى عنه الوليد، وعمرو بن أبي سلمة مناكير؛ عن ابن المنكدر، وهشام بن عروة، وأبي حازم - (يعني سلمة بن دينار) -؛ وقال الترمذي - كما في العلل الكبير -: سألت محمداً عن حديث زهير بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، قال: رأيت النبي ﷺ محلولاً إزاره؟ قال محمد: أنا أتقي هذا الشيخ، كأن حديثه موضوع، وليس هذا عندي زهير بن محمد، وكان أحمد بن حنبل يُضَعِّف هذا الشيخ: ينبغي أن يكون قُلب اسمه، أهل الشام يروون عن زهير بن محمد هذا مناكير؛ وتنظر أقوال البخاري التي أوردتها في باب التعديل؛ وذكره أبو زرعة في الضعفاء؛ وقال الترمذي في العلل الكبير: زهير بن محمد منكر الحديث؛ وقال الساجي - كما في إكمال تهذيب الكمال -: صدوق منكر الحديث، إذا روى عنه أبو عامر، وابن مهدي فأحاديثه مناكير؛ وقال مُغُلْطاي: وفي كتاب ابن الجاورد: روى عنه الوليد، وعمرو بن أبي سَلَمة مناكير؛ وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير؛ وقال الدارقطني - كما في من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن -: ليس بالقوي؛ وقال الذهبي في من تكلم فيه وهو مُوَثَّق: أخرجه مسلم في الشواهد، قال الحاكم: وهذا ممن خفي على مسلم بعض حاله، فإنه من العُبَّاد المجاورين بمكة، ليس في الحديث بذاك، لَيَّنه أحمد؛ وقال ابن حزم: ضعيف؛ وقال أيضاً لما ذكره مع آخَرَيْن: وهؤلاء ثلاث الأثافي - (يعني أنهم بلغوا الغاية في الضعف) -، والديار البلاقع؛ وقال ابن عبد البر في الاستذكار: وزهير بن محمد ضعيف عند الجميع، كثير الخطأ، لا يحتج به؛ وفي التمهيد: لا يحتج به إذا خالفه غيره؛ وقال ابن القَطَّان: ضعيف؛ وقال ابن عبد الهادي: وزهير بن محمد وإن كان من رجال الصحيحين لكن له مناكير؛ وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: قال البخاري، وغيره: روى عنه الشاميون مناكير. قلت: وكذا روى عنه عمرو بن أبي سلمة التِّنِّيسي مناكير، وما هو بالقوي، ولا بالمتقن، مع أن أرباب الكتب الستة خَرَّجوا له؛ وقال أيضاً في تلخيص المستدرك: زهير ذو مناكير؛ وقال ابن حجر في التقريب: رواية=

....

=أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كان زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر! وقال أبو حاتم: حَدَّث بالشام من حفظه فكثر غلطه؛ وفي فتح الباري: وقد تكلموا في حفظه، لكن قال البخاري في التاريخ الصغير: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح. قلت: وقال أحمد بن حنبل: كأن زهير بن محمد الذي يروي عنه الشاميون آخر ـ لكثرة المناكير ـ؛ وفي هدي الساري: مختلف فيه... وأفرط ابن عبد البر فقال: إنه ضعيف عند الجميع. وتعقبه صاحب الميزان بأن الجماعة احتجوا به، وهو كما قال، قد أخرج له الجماعة.

تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ١٧٦، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١١٣، ١١٤، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٠٧، معرفة الرجال ١/ ٩٠، تاريخ البادي عن ابن معين ٣٠، التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨، التاريخ الصغير ٢/ ١٤٩، الضعفاء الصغير ٤٧، معرفة الثقات ١/ ٣٧١، الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦١٨، العلل الكبر ٢/ ٩٥٢ ـ ٩٥٣، ٩٨١، الجامع الصحيح ٥/ ٣٩٩، ٤٠٠، شرح معاني الآثار ١/ ٢٧٠، الضعفاء الكبير ٢/ ٩٢، الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٩٠، الثقات ٦/ ٣٣٧، مشاهير علماء الأمصار ١٨٥، الكامل ٣/ ١٠٧٣، ١٠٧٨، تاريخ أسماء الثقات ١٣٣، الهداية والإرشاد ١/ ٢٧٣، تلخيص المستدرك ٢/ ٣٩١، المحلى ٢/ ٢٦٣، ٣/ ٣٦٣، ٤/ ١٨٢ ـ ١٨٣، ١١/ ٢٢٥، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٤/ ٣، الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار ٢/ ٢١٤، التعديل والتجريح ٢/ ٥٩٥، الرواة المختلف فيهم للمنذري ٤/ ٥٧٠، تهذيب الكمال ٩/ ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٨٤، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٢، ديوان الضعفاء ١١١، الكاشف ١/ ٣٢٧، من تكلم فيه وهو مُوَثَّق نسخة السليمانية ٩ب، سير أعلام النبلاء ٨/ ١٦٨، نصب الراية ١/ ٤٣٣، ٣/ ١٥٣، ٤/ ٢٤٦، إكمال تهذيب الكمال ٤٣أ، شرح علل الترمذي ٢/ ٦١٤ ـ ٦١٥، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن ١٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥٠، تقريب التهذيب ٢١٧، هدي الساري ٤٠٣، فتح الباري ١٠/ ١٠٦، خلاصة التذهيب ١٢٣.

ففي مستهل هذه الدراسة أنبه إلى أنه جاء في ميزان الاعتدال ٢/ ٨٤: «وروى معاوية بن صالح عن ابن معين: ضعيف. وقال مرة: ليس بالقوي. وقال في موضع آخر: ليس به بأس، عند عمرو بن أبي سَلَمة عنه مناكير... قال النسائي: ليس=

....

= بالقوي». فما نقله الذهبي في هذا الكلام عن ابن معين لا يصح منه إلا القول الأول، وأما الباقي فهو للنسائي لا غير.

ثم أقول: اختلف النُّقَّاد في الحكم على زهير بن محمد العَنْبري بين مُعَدِّل ومُجَرِّح. كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. ويكاد الناظر في أقوالهم مجتمعة يرى اختلافاً، واضطراباً شديدين، لأن البعض وثَّقه مطلقاً، وجعله البعض في درجة تالية، وأنزله البعض إلى أدنى درجات التعديل. بل عَدَّه جماعة في المُلَيَّنين، وفي الضعفاء. كما أن فريقاً من الأئمة اختلفوا مع أنفسهم في الحكم عليه جرحاً وتعديلاً. وقام فريق - وأكثرهم ممن سبق - بالفصل بين ما رواه أهل الشام، وأهل العراق عنه؛ فَضَعَّفوه في رواية أهل الشام، وأثنوا عليه في رواية العراقيين، وقد أحسن هؤلاء الأئمة بهذا التفريق الذي يحل الإشكالات الكثيرة، ويمنع الاضطراب الشديد الذي يظهر لأول وَهْلَة.

فمن احتج بزهير بن محمد مطلقاً أراد ما رواه أهل العراق عنه، ومن ضَعَّفه قصد رواية الشاميين، ومن توسط بين ذلك حاول أن يعطي فيه حكماً عاماً. أو نحو هذا من الجمع بين الأقوال في الجملة. مع أن البعض قد لا يكون مراده ما ذكرت، وإنما الحكم للغالب.

وقد بَيَّن أبو حاتم السبب في ضعف أو لين حديثه بالشام خاصة، فقال: «وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه... فما حَدَّث من كتبه فهو صالح، وما حَدَّث من حفظه ففيه أغاليط». أي أن الرجل اعتمد في الشام على حفظه فَضَعف حديثه، واعتمد في المشرق على كتبه فاستقام. هذا، وينظر شرح علل الترمذي ٢/ ٦١٤.

ولا يفوتني هنا أن أنبه إلى أن قول ابن عدي: «ورواية الشاميين عنه أصح من رواية غيرهم». وقول الساجي - كما في نسخة غير جيدة من إكمال تهذيب الكمال -: «إذا روى عنه أبو عامر، وابن مهدي فأحاديثه مناكير». ليسا بصواب، لمخالفتهما للمشهور عن المتقدمين، والمتأخرين. لكن ابن عدي تعقب نفسه ببقية كلامه، وأما الساجي فيدفع قوله - إن صح عنه - بصريح قول أحمد بن حنبل في رواية الأثرم: «أما رواية أصحابنا - (يعني أهل العراق) - عنه فمستقيمة، عبد الرحمٰن بن مهدي، وأبو عامر أحاديث مستقيمة صِحاح». بل إن البخاري أخرج لزهير في الصحيح من طريق أبي عامر العَقَدي. =

....

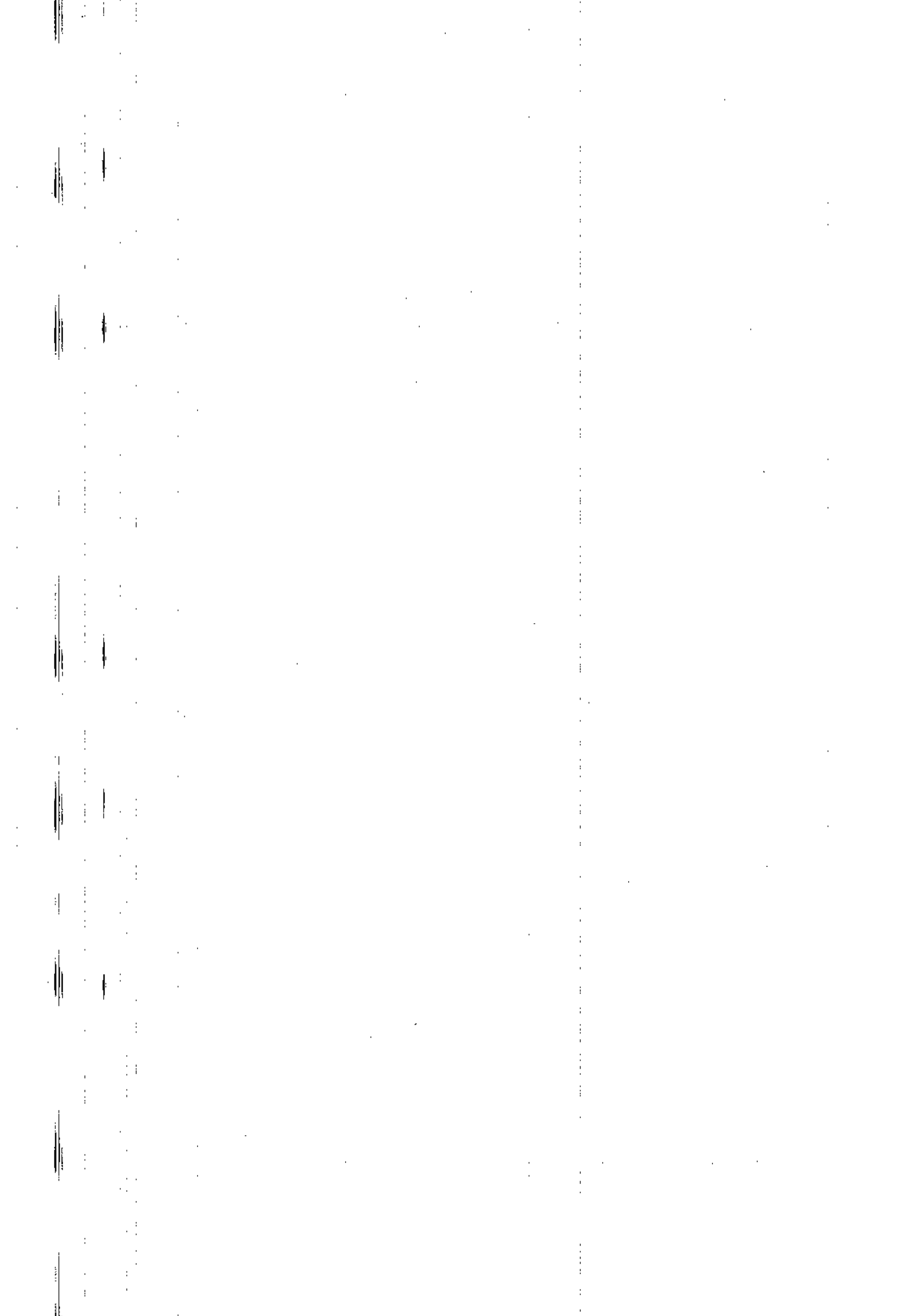
= ولعل أضعف روايات الشاميين عنه رواية أبي حفص عمرو بن أبي سَلَمة، لقول أحمد بن حنبل في رواية الأثرم.

وخلاصة القول: إن زُهير بن محمد أبا المُنذر ثقة، صحيح الحديث ـ في الجملة ـ فيما رواه غير الشاميين، وإن نزل فلا يخرج عن حد الذين يحتج بهم. وأما ما رواه عنه الشاميون ففيه لين، وضعف، ونكارة، فيكتب للاعتبار من حيث الجملة.

ويبدو أن اختلاف حكم النسائي فيه سببه اختلاف القصد الذي أشرت إليه ضمن هذه الدراسة. والله أعلم.

القسم الثاني

التجريد



الباب الأول

الثقات والعدول عند النسائي

١ ـ سعيد بن سلمة المَخْزومي: قال النسائي: ثقة[١].

٢ ـ سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت الأنصاري: قال النسائي: ثقة[٢].

٣ ـ سعيد بن سَمعان الزُّرَقي: قال النسائي: ثقة[٣].

٤ ـ سعيد بن سِنان أبو سِنان البُرْجُمي: قال النسائي: ليس به بأس[٤].

٥ ـ سعيد بن عبد الرحمن بن أَبْزى الخُزاعي: قال النسائي: ثقة[٥].

٦ ـ سعيد بن عبد الرحمن بن جَحْش الحجازي: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

٧ ـ سعيد بن عبد الرحمن بن حسان أبو عبيد الله المَخْزومي: قال النسائي: لا بأس به[٧]. وقال أيضاً: ثقة[٨].

---

(١) تهذيب الكمال ١٠/ ٤٨٠. ميزان الاعتدال ٢/ ١٤١، ذيل ميزان الاعتدال ٢٦٩، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٢. لكن لفظ الذهبي، والعراقي: «وثقه النسائي».

(٢) تهذيب الكمال ١٠/ ٤٨٢، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٢.

(٣) تهذيب الكمال ١٠/ ٤٩٠، ميزان الاعتدال ٢/ ١٤٣، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٥.

(٤) تهذيب الكمال ١٠/ ٤٩٤، ميزان الاعتدال ٢/ ١٤٣، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٦.

(٥) تهذيب الكمال ١٠/ ٥٢٤، تهذيب التهذيب ٤/ ٥٤.

(٦) تهذيب الكمال ١٠/ ٥٢٥، تهذيب التهذيب ٤/ ٥٤.

(٧) شيوخ النسائي ٥ب، المعجم المشتمل ١٢٨، تهذيب الكمال ١٠/ ٥٢٧، تهذيب التهذيب ٤/ ٥٥.

(٨) المعجم المشتمل ١٢٨، تهذيب الكمال ١٠/ ٥٢٦، تهذيب التهذيب ٤/ ٥٥.

٨ ـ سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله أبو عبد الله الجُمَحي: قال النسائي: لا بأس به[١].

٩ ـ سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الملك أبو عثمان البغدادي: قال النسائي: لا بأس به[٢].

١٠ ـ سعيد بن عبد الرحمن بن يزيد بن رُقَيْش الأسَدي: قال النسائي: ثقة[٣].

١١ ـ سعيد بن عبد العزيز أبو محمد أو أبو عبد العزيز التَّنُوخي: قال النسائي: ثقة ثَبْت[٤].

١٢ ـ سعيد بن عُبيد الله بن جُبير بن حَيَّة الثَّقَفي: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

١٣ ـ سعيد بن عُبيد بن السَّبَّاق أبو السَّبَّاق الثَّقفي: قال النسائي: ثقة[٦].

١٤ ـ سعيد بن عُبيد أبو الهُذيل الطَّائي: قال النسائي: ثقة[٧].

١٥ ـ سعيد بن أبي عَرُوبة أبو النَّضْر البصري: قال النسائي: ثقة[٨].
وقال أيضاً: سَرَّار بن مُجَشِّر... ويزيد بن زُرَيْع يُقدمان في

(١) تاريخ بغداد ٩/٦٩، تهذيب الكمال ١٠/٥٣٠، تهذيب التهذيب ٤/٥٦.
(٢) تهذيب التهذيب ٤/٥٧. وعزاه إلى مشيخة النسائي.
(٣) تهذيب الكمال ١٠/٥٣٧، تهذيب التهذيب ٤/٥٨.
(٤) تهذيب الكمال ١٠/٥٤٤، ميزان الاعتدال ٢/١٤٩، تهذيب التهذيب ٤/٦٠.
(٥) تهذيب الكمال ١٠/٥٤٦ ، تهذيب التهذيب ٤/٦١. وقد أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤٠٥ بقوله: «وثقه أحمد... والنسائي».
(٦) تهذيب الكمال ١٠/٥٤٧، تهذيب التهذيب ٤/٦١.
(٧) السنن الكبرى ١٧٨، تهذيب الكمال ١٠/٥٥٠.
(٨) تهذيب الكمال ١١/٨، تهذيب التهذيب ٤/٦٣.

سعيد بن أبي عَرُوبة، لأن سعيداً كان تغير في آخر عمره فمن سمع منه قديماً فحديثه صحيح[١]. وقال أيضاً: وأثبت أصحاب سعيد بن أبي عَروبة: يزيد بن زُريع، وسَرَّار بن مُجَشِّر[٢]. وقال أيضاً: سعيد بن إياس الجُرَيْري من سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء، وكذلك ابن أبي عَروبة[٣]. وقال أيضاً: ذِكْر المدلسين: الحسن، وقتادة، وحُميد الطَّويل، ويحيى بن أبي كثير، والتَّيْمي، ويونس بن عُبيد، وابن أبي عَرُوبة، وهُشيم...[٤] وقال أيضاً: ذِكْر من حدَّث عنه ابن أبي عَروبة ولم يسمع منه: لم يسمع من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عُروة، ولا من زيد بن أسلم، ولا من عبيد الله بن عُمر، ولا من أبي الزِّناد، ولا من الحكم، ولا من حماد، ولا من إسماعيل بن أبي خالد[٥].

١٦ - سعيد بن عمرو بن أشْوَع الهَمْداني: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

---

(١) السنن الكبرى ٢٤٤.

(٢) مجموعة رسائل للنسائي ٤٨. وأورده مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٦٦ب مختصراً.

(٣) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٧أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٦أ، إكمال تهذيب الكمال ٩١ب، تهذيب التهذيب ٤/ ٦٥. لكن مُغُلْطاي، وابن حجر اقتصرا على ما ذكره النسائي في الجُرَيْري بتمامه مع جعلهما له في ابن أبي عَرُوبة وحده، وصنيعهما صحيح.

(٤) سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٧٢، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٠. لكن اختلف المصدران في ترتيب الأسماء.

(٥) مجموعة رسائل للنسائي: ٦٣، تهذيب الكمال ١١/ ١٠تهذيب التهذيب ٤/ ٦٤، هدي الساري ٤٠٦. واللفظ للأول.

(٦) تهذيب الكمال ١١/ ١٦، ميزان الاعتدال ٢/ ١٢٦، تهذيب التهذيب ٤/ ٦٧. وقد=

١٧ ـ سعيد بن عمرو بن سعيد بن أبي صَفْوان أبو عثمان السَّكوني: قال النسائي: لا بأس به[١].

١٨ ـ سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص أبو عثمان أو أبو عَنْبَسة الأُموي: قال النسائي: ثقة[٢].

١٩ ـ سعيد بن عمرو بن شُرَحْبيل الخَزْرجي: قال النسائي: ثقة[٣].

٢٠ ـ سعيد بن الفَرَج أبو النَّضْر البَلْخي: قال النسائي: لا بأس به[٤].

٢١ ـ سعيد بن كثير بن عُفَيْر أبو عثمان المِصري: قال النسائي: سعيد بن عُفَيْر صالح، وسعيد بن أبي مريم لا بأس به، وهو أحبّ إليّ من سعيد بن عُفَيْر[٥]. وقال أيضاً: يحيى بن بُكَير أحبّ إلينا من أبي صالح، وسعيد بن عُفَيْر أحبّ إلينا من يحيى بن بُكير، وسعيد بن أبي مريم أحبّ إلينا من سعيد بن عُفَير[٦].

٢٢ ـ سعيد ابن مَرْجانة، وهو سعيد بن عبد الله أبو عثمان العامِري: قال النسائي: ثقة[٧].

= أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤٠٦ بقوله: «وثَّقه ابن معين، والنسائي».

(١) شيوخ النسائي ٥ب، المعجم المشتمل ١٢٨، تهذيب التهذيب ٤/ ٦٨. وقد عزاه الأخير إلى مشيخة النسائي.

(٢) تهذيب الكمال ١١/ ١٩، تهذيب التهذيب ٤/ ٦٨.

(٣) تهذيب الكمال ١١/ ٢٢، تهذيب التهذيب ٤/ ٦٩.

(٤) شيوخ النسائي ٥ب، المعجم المشتمل ١٢٩، تهذيب الكمال ١١/ ٣٢، تهذيب التهذيب ٤/ ٧٢.

(٥) سؤالات السُّلَمي للدارقطني ١٦٢ب، إكمال تهذيب الكمال ٩٣ب، تهذيب التهذيب ٤/ ٧٥، هدي الساري ٤٠٦. واللفظ للأول.

(٦) تهذيب الكمال ١٥/ ١٠٤.

(٧) تهذيب الكمال ١١/ ٥١، تهذيب التهذيب ٤/ ٧٨.

٢٣ ـ سعيد بن مسروق الثوري: قال النسائي: ثقة[١].

٢٤ ـ سعيد بن مسلم بن بانَك أبو مُصْعب المدني: قال النسائي: ليس به بأس[٢].

٢٥ ـ سعيد بن مِيْنا أبو الوليد الحجازي: قال النسائي: ثقة[٣].

٢٦ ـ سعيد بن يحيى بن سعيد بن أبان أبو عثمان الأُموي: قال النسائي: ثقة[٤].

٢٧ ـ سعيد بن يزيد بن مَسْلَمَة أبو مَسْلَمة البصري: قال النسائي: ثقة[٥].

٢٨ ـ سعيد بن يزيد أبو شُجاع القِتْباني: قال النسائي: ثقة[٦].

٢٩ ـ سعيد بن يَسار أبو الحُباب المدني: قال النسائي: ثقة[٧].

٣٠ ـ سعيد بن يعقوب أبو بكر الطّالقاني: قال النسائي: ثقة[٨].

٣١ ـ سفيان بن حَبيب أبو محمد أو أبو معاوية أو أبو حَبيب البصري:

---

(١) تهذيب الكمال ١١/ ٦١، تهذيب التهذيب ٤/ ٨٢.

(٢) تهذيب الكمال ١١/ ٦٣، تهذيب التهذيب ٤/ ٨٣.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٩٨ب، تهذيب التهذيب ٤/ ٩١. وقد عزياه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(٤) تاريخ بغداد ٩/ ٩١، المعجم المشتمل ١٣٠، تهذيب الكمال ١١/ ١٠٦، تهذيب التهذيب ٤/ ٩٨. وذكره ابن حجر في التجريد الأخير من لسان الميزان ٧/ ٥٠٤ فقال: «وعنه البخاري... والنسائي ووثقه».

(٥) المجتبى ٢/ ٧٤، التعديل والتجريح ٣/ ١٠٩٨، تهذيب الكمال ١١/ ١١٥، تهذيب التهذيب ٤/ ١٠٠.

(٦) تهذيب الكمال ١١/ ١١٩، تهذيب التهذيب ٤/ ١٠١.

(٧) تهذيب الكمال ١١/ ١٢١، تهذيب التهذيب ٤/ ١٠٢.

(٨) تاريخ بغداد ٩/ ٨٩ ـ ٩٠، المعجم المشتمل ١٣٠، تهذيب الكمال ١١/ ١٢٣، تهذيب التهذيب ٤/ ١٠٣.

قال النسائي: ثقة ثَبْت[١].

٣٢ ـ سفيان بن حُسين أبو محمد أو أبو الحسن الواسِطي: قال النسائي: سفيان بن حسين لا بأس به في غير الزُّهري، وليس هو في الزُّهري بالقوي، ونظيره في الزهري سليمان بن كثير، وجعفر بن بُرْقان وليس بهما بأس في غير الزُّهري[٢]. وقال أيضاً: وسفيان بن حسين ليس بالقوي في الزُّهري خاصة، وفي غيره لا بأس به[٣]. وقال أيضاً: وجعفر بن بُرْقان ليس بالقوي في الزُّهري خاصة، وفي غيره لا بأس به، وكذلك سفيان بن حسين، وسليمان بن كثير[٤]. وقال أيضاً: وأما حديث الزهري الذي أسنده جعفر بن بُرْقان، وسفيان بن حسين فليسا بالقويين في الزهري خاصة، وقد خالفهما مالك، وعبيد الله بن عمر، وسفيان بن عيينة، وهؤلاء أثبت وأحفظ من سفيان بن حسين، ومن جعفر بن بُرْقان[٥]. وقال أيضاً: ليس به بأس إلا في الزُّهري فإنه ليس بالقوي فيه[٦]. وقال أيضاً: سفيان في الزهري ليس بالقوي[٧].

---

(١) تهذيب الكمال ١١/١٣٨، تهذيب التهذيب ٤/١٠٧.

(٢) السنن الكبرى ٨٧.

(٣) المصدر السابق ١٠.

(٤) المصدر السابق ١٥٨.

(٥) المصدر السابق ٨٥.

(٦) تهذيب الكمال ١١/١٤١، ميزان الاعتدال ٢/١٦٥، إكمال تهذيب الكمال ١٠٢ب، تهذيب التهذيب ٤/١٠٨. وقد اقتصر المزي، والذهبي على عبارة: «ليس به بأس إلا في الزهري». وتابع ابنُ حجر أبا الحجاج في القسم الذي اختصره من كتابه، ثم تابع مُغُلْطاي في نقل النص بكامله عن كتاب التمييز للنسائي.

(٧) المجتبى ٧/٧٧.

٣٣ ـ سفيان بن دينار أبو سعيد الكوفي التَّمَّار: قال النسائي: ليس به بأس[١].

٣٤ ـ سفيان بن سعيد بن مَسْروق أبو عبد الله الثَّوري: قال النسائي: هو أجل من أن يقال فيه: ثقة، وهو أحد الأئمة الذين أرجو أن يكون الله تعالى ممن جعله للمتقين إماماً[٢]. وقال أيضاً: عطاء بن السائب كان قد اختلط، وأثبت الناس فيه سفيان الثَّوري، وشعبة بن الحَجَّاج[٣]. وقال أيضاً: سفيان الثوري أحفظ من وُهَيب، ووُهَيب ثقة مأمون[٤]. وقال أيضاً: ذِكْر المدلسين: الحسن، وقتادة، وحُميد الطَّويل، ويحيى بن أبي كثير، والتَّيْمي، ويونس بن عُبيد، وابن أبي عَرُوبة، وهُشيم، وأبو إسحاق السَّبِيعي، وإسماعيل بن أبي خالد، والحكم، والحَجَّاج بن أَرْطاة، ومغيرة، والثَّوري وأبو الزُّبير المكي، وابن أبي نَجِيح، وابن عُيينة[٥]. وقال أيضاً: لا يُعاب اللَّحن على المحدثين، قد كان إسماعيل بن أبي خالد يلحن، وسفيان، ومالك بن أنس، وغيرهم من المحدثين[٦].

٣٥ ـ سفيان بن عُيينة أبو محمد الهِلالي: قال النسائي: وأما حديث الزهري الذي أسنده جعفر بن بُرْقان، وسفيان بن حسين فليسا

---

(١) تهذيب الكمال ١١/ ١٤٤، تهذيب التهذيب ٤/ ١٠٩.

(٢) التعديل والتجريح ٢/ ٧٠٠، إكمال تهذيب الكمال ١٠٥ب، تهذيب التهذيب ٤/ ١١٤. لكن الباجي اقتصر على جملة: «وسفيان الثوري أحد الأئمة، وأجل من أن يقال فيه: ثقة».

(٣) السنن الكبرى ٥٢.

(٤) المصدر السابق ١٦٤.

(٥) سؤالات السُّلَمي للدارقطني ١٧٢ب.

(٦) مجموعة رسائل للنسائي نسخة أحمد الثالث ١٥أ.

بالقويين في الزهري خاصة، وقد خالفهما مالك، وعبيد الله بن عمر، وسفيان بن عُيينة، وهؤلاء أثبت وأحفظ من سفيان بن حسين، ومن جعفر بن بُرْقان[١]. وينظر ما تقدم قريباً عن النسائي من ذِكْر المدلسين.

٣٦ ـ السَّكن بن المغيرة أبو محمد البَزَّاز: قال النسائي: ليس به بأس[٢].

٣٧ ـ سَلَّام بن سُلَيْم أبو الأَحْوص الحَنَفي: قال النسائي: ثقة[٣].

٣٨ ـ سَلَّام بن سُلَيْمان بن سَوَّار أبو العباس المدائني: قال النسائي: ثقة[٤].

٣٩ ـ سَلَّام بن مِسْكين أبو رَوْح البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

٤٠ ـ سَلَّام بن أبي مُطيع أبو سعيد الخُزاعي: قال النسائي: ليس به بأس[٦]. وقال أيضاً: ثقة[٧].

---

(١) السنن الكبرى ٨٥.

(٢) تهذيب الكمال ١١/ ٢٠٩، تهذيب التهذيب ٤/ ١٢٦.

(٣) تهذيب الكمال ١٢/ ٢٨٥، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٨٣.

(٤) تهذيب الكمال ١٢/ ٢٨٧، ميزان الاعتدال ٢/ ١٧٨، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٨٤. وتمام عبارتهم ـ واللفظ للأول ـ: «وقال النسائي في الكنى: أخبرنا العباس بن الوليد، قال: حدثنا سَلَّام بن سُليمان ثقة...». فسياق الكلام يدل على أن التوثيق للنسائي لا للعباس بن الوليد البَيْرُوتي.

(٥) تهذيب الكمال ١٢/ ٢٩٧، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٨٧.

(٦) تهذيب الكمال ١٢/ ٣٠٠، ميزان الاعتدال ٢/ ١٨١، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٨٨.

(٧) تهذيب الكمال ١٢/ ٣٠٠.

٤١ ـ سَلْم بن جُنادة أبو السائب السُّوائي: قال النسائي: صالح[١].

٤٢ ـ سَلْم بن أبي الذَيَّال البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٢].

٤٣ ـ سَلْم بن عبد الرحمن النَّخَعي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

٤٤ ـ سَلَمة بن أحمد الفَوْزي: قال النسائي: لا بأس به[٤].

٤٥ ـ سَلَمة بن دِينار أبو حازم الأَعْرج: قال النسائي: ثقة[٥].

٤٦ ـ سَلَمة بن سعيد بن عَطيّة أو عَطاء البصري: قال النسائي: ثقة. قال ابن أبي صَفْوان: وكان خير أهل زمانه[٦].

٤٧ ـ سَلَمة بن سليمان أبو سليمان أو أبو أيوب المَرْوزي: قال النسائي: ثقة[٧].

٤٨ ـ سَلَمة بن شَبيب أبو عبد الرحمن المِسْمَعي: قال النسائي: ما علمنا به بأساً[٨].

---

(١) تاريخ بغداد ٩/ ١٤٨، المعجم المشتمل ١٣٢، تهذيب الكمال ١١/ ٢١٩، ميزان الاعتدال ٢/ ١٨٤، إكمال تهذيب الكمال ١١٣أ، تهذيب التهذيب ٤/ ١٢٩. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى أسماء شيوخ النسائي.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ١١٣أ، تهذيب التهذيب ٤/ ١٣٠. وقد عزياه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(٣) تهذيب الكمال ١١/ ٢٢٨، ميزان الاعتدال ٢/ ١٨٦. تهذيب التهذيب ٤/ ١٣١.

(٤) المعجم المشتمل ١٣٢، تهذيب الكمال ١١/ ٢٦٣، تهذيب التهذيب ٤/ ١٤١.

(٥) تهذيب الكمال ١١/ ٢٧٥، تهذيب التهذيب ٤/ ١٤٤.

(٦) المجتبى ٨/ ٨٩.

(٧) تهذيب الكمال ١١/ ٢٨٣، تهذيب التهذيب ٤/ ١٤٥.

(٨) تهذيب الكمال ١١/ ٢٨٦، تهذيب التهذيب ٤/ ١٤٦.

٤٩ ـ سَلَمة بن صَفْوان الزُّرَقي: قال النسائي: ثقة[١].

٥٠ ـ سَلَمة بن عَلقمة أبو بِشر التَّميمي: قال النسائي: ليس به بأس[٢].

٥١ ـ سَلَمة بن كُهَيْل أبو يحيى الحَضْرَمي: قال النسائي: ثقة ثَبْت[٣].
وقال أيضاً: والحَكم أثبت من سلمة بن كُهَيل[٤]. وقال أيضاً: هو أثبت من الشَّيباني، والأَجْلح[٥]. وقال أيضاً لما ذكره مع الرجلين المذكورين وغيرهما ممن روى عن الشَّعبي: وسلمة بن كُهيل أثبتهم[٦].

٥٢ ـ سَلَمة بن نُبَيْط أبو فِراس الأَشْجَعي: قال النسائي: ثقة[٧].

٥٣ ـ سُلَيم بن أَخْضر البصري: قال النسائي: ثقة[٨].

٥٤ ـ سُلَيم بن أَسْود أبو الشَّعْثاء المُحارِبي: قال النسائي: ثقة[٩].

٥٥ ـ سُلَيم بن جُبَير أبو يونُس المِصري: قال النسائي: ثقة[١٠].

٥٦ ـ سُلَيم بن عامر أبو يحى الكَلَاعي: قال النسائي: ثقة[١١].

---

(١) تهذيب الكمال ١١/ ٢٩١، تهذيب التهذيب ٤/ ١٤٨.
(٢) تهذيب الكمال ١١/ ٣٠٠، تهذيب التهذيب ٤/ ١٥٠.
(٣) تهذيب الكمال ١١/ ٣١٦، تهذيب التهذيب ٤/ ١٥٦.
(٤) المجتبى ٥/ ٤٩.
(٥) إكمال تهذيب الكمال ١٢٠ب، تهذيب التهذيب ٤/ ١٥٧.
(٦) السنن الكبرى ١٤٦.
(٧) تهذيب الكمال ١١/ ٣٢١، تهذيب التهذيب ٤/ ١٥٩.
(٨) تهذيب الكمال ١١/ ٣٣٩، تهذيب التهذيب ٤/ ١٦٤.
(٩) تهذيب الكمال ١١/ ٣٤١، تهذيب التهذيب ٤/ ١٦٥.
(١٠) تهذيب الكمال ١١/ ٣٤٣، تهذيب التهذيب ٤/ ١٦٦.
(١١) تهذيب الكمال ١١/ ٣٤٥، تهذيب التهذيب ٤/ ١٦٧.

٥٧ ـ سَلِيم بن حَيَّان الهُذَلي: قال النسائي: ثقة[١].

٥٨ ـ سليمان بن أيوب بن سليمان بن داود أبو أيوب الدمشقي: قال النسائي: صدوق[٢].

٥٩ ـ سليمان بن بلال أبو محمد أو أبو أيوب المدني: قال النسائي: ثقة[٣].

٦٠ ـ سليمان بن حَبيب أبو أيوب الدَّاراني: قال النسائي: ثقة[٤].

٦١ ـ سليمان بن حَرْب أبو أيوب البصري: قال النسائي: ثقة مأمون[٥].

٦٢ ـ سليمان بن حَيَّان أبو خالد الأَزْدي الأَحمر: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

٦٣ ـ سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطَّيالِسي: قال النسائي: ثقة من أصدق الناس لَهجة[٧].

٦٤ ـ سليمان بن داود بن حَماد أبو الربيع المَهْري: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) تهذيب الكمال ١١/٣٤٩، تهذيب التهذيب ٤/١٦٨.

(٢) المعجم المشتمل ١٣٣، تهذيب الكمال ١١/٣٦٨، تهذيب التهذيب ٤/١٧٣.

(٣) التعديل والتجريح ٣/١١٠٩، تهذيب الكمال ١١/٣٧٤.

(٤) التعديل والتجريح ٣/١١١٠، تهذيب الكمال ١١/٣٨٣، تهذيب التهذيب ٤/١٧٨.

(٥) تهذيب الكمال ١١/٣٩١، تهذيب التهذيب ٤/١٨٠.

(٦) تهذيب الكمال ١١/٣٩٧، تهذيب التهذيب ٤/١٨١، هدي الساري ٤٠٧.

(٧) تهذيب الكمال ١١/٤٠٧، تهذيب التهذيب ٤/١٨٤.

(٨) تهذيب الكمال ١١/٤١٠، تهذيب التهذيب ٤/١٨٧.

٦٥ ـ سليمان بن داود بن داود أبو أيوب الهاشِمي: قال النسائي: ثقة مأمون[١].

٦٦ ـ سليمان بن داود أبو الرَّبيع الزَّهْراني: قال النسائي: ثقة[٢].

٦٧ ـ سليمان بن زياد الحَضْرمي: قال النسائي ليس به بأس[٣].

٦٨ ـ سليمان بن سُحَيْم أبو أيوب المدني: قال النسائي: ثقة[٤].

٦٩ ـ سليمان بن سَلْم بن سابق أبو داود الهَدَادي البَلْخي: قال النسائي: ثقة[٥].

٧٠ ـ سليمان بن سُلَيْم أبو سَلَمة الكِناني: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

٧١ ـ سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق الشَّيْباني: قال النسائي: ثقة[٧]. وقال أيضاً لما ذكره مع جماعة من أصحاب الشَّعبي منهم سلمة بن كُهَيْل: وسلمة بن كُهَيْل أثبتهم[٨].

---

(١) تاريخ بغداد ٩/ ٣٢، تهذيب الكمال ١١/ ٤١٢، تهذيب التهذيب ٤/ ١٨٧.
(٢) تاريخ بغداد ٩/ ٣٩ ـ ٤٠، تهذيب الكمال ١١/ ٤٢٤.
(٣) إكمال تهذيب الكمال ١٢٧ب، تهذيب التهذيب ٤/ ١٩٣. وقد عزياه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.
(٤) تهذيب الكمال ١١/ ٤٣٤، تهذيب التهذيب ٤/ ١٩٤.
(٥) شيوخ النسائي ٥ب، السنن الكبرى ١١٥، المعجم المشتمل ١٣٤، تهذيب الكمال ١١/ ٤٣٩، تهذيب التهذيب ٤/ ١٩٥.
(٦) تهذيب الكمال ١١/ ٤٤١، تهذيب التهذيب ٤/ ١٩٦. وقد أشار إليه ابن حجر في التجريد الأخير من لسان الميزان ٧/ ٤٦٧ بقوله: «وثقه النسائي».
(٧) تهذيب الكمال ١١/ ٤٤٦، تهذيب التهذيب ٤/ ١٩٧.
(٨) السنن الكبرى ١٤٦.

٧٢ ـ سليمان بن سَيْف أبو داود الحرَّاني: قال النسائي: ثقة[١].

٧٣ ـ سليمان بن طَرْخان أبو المُعْتَمِر التَّيْمي: قال النسائي: ثقة[٢]. وينظر ما تقدم عن النسائي من ذِكر المدلسين في ترجمة سفيان بن سعيد الثَّوري.

٧٤ ـ سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى أبو أيوب التَّميمي الدِّمشقي: قال النسائي: صدوق[٣].

٧٥ ـ سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى أبو عَمرو أبو عُمر الخُراساني الأصل: قال النسائي: ثقة[٤].

٧٦ ـ سليمان بن عبد الله بن محمد بن سليمان بن أبي داود أبو أيوب الحَرَّاني: قال النسائي: صالح[٥].

٧٧ ـ سليمان بن عبيد الله بن عمرو أبو أيوب المازني البصري: قال النسائي: ثقة[٦].

٧٨ ـ سليمان بن عَتيق الحجازي: قال النسائي: ثقة[٧].

---

(١) شيوخ النسائي ٥ب، المعجم المشتمل ١٣٥، تهذيب الكمال ١١/٤٥٢، تهذيب التهذيب ٤/١٩٩.

(٢) تهذيب الكمال ١٢/٨، تهذيب التهذيب ٤/٢٠٢.

(٣) تهذيب الكمال ١٢/٣٠، ميزان الاعتدال ٢/٢١٣، تهذيب التهذيب ٤/٢٠٨.

(٤) تهذيب الكمال ١٢/٣٣، تهذيب التهذيب ٤/٢٠٩.

(٥) تهذيب التهذيب ٤/٢٠٤.

(٦) المعجم المشتمل ١٣٦، تهذيب الكمال ١٢/٣٥، تهذيب التهذيب ٤/٢٠٩.

(٧) تهذيب الكمال ١٢/٤١، ميزان الاعتدال ٢/٢١٤، تهذيب التهذيب ٤/٢١٠.

٧٩ ـ سليمان بن علي أبو عُكاشة الأَزْدي: قال النسائي: ليس به بأس[١].

٨٠ ـ سليمان بن قيس اليَشْكُري: قال النسائي: ثقة[٢].

٨١ ـ سليمان بن كثير أبو داود أو أبو محمد العَبْدي: قال النسائي: سفيان بن حسين لا بأس به في غير الزهري، وليس هو في الزهري بالقوي، ونظيره في الزهري سليمان بن كثير، وجعفر بن بُرْقان، وليس بهما بأس في غير الزهري[٣]. وقال أيضاً: وجعفر بن بُرقان ليس بالقوي في الزهري خاصة وفي غيره لا بأس به، وكذلك سفيان بن حسين، وسليمان بن كثير[٤]. وقال أيضاً: ليس به بأس إلا في الزهري فإنه يُخطئ عليه[٥].

٨٢ ـ سليمان بن كِنْدِير أبو صَدَقة العِجلي: قال النسائي: ليس به بأس[٦]. وقال أيضاً: ثقة[٧].

---

(١) تهذيب الكمال ١٢/٤٨، تهذيب التهذيب ٤/٢١٢.
(٢) تهذيب الكمال ١٢/٥٥، تهذيب التهذيب ٤/٢١٥.
(٣) السنن الكبرى ٨٧.
(٤) المصدر السابق ١٥٨.
(٥) تهذيب الكمال ١٢/٥٨، ميزان الاعتدال ٢/٢٢٠، تهذيب التهذيب ٤/٢١٥، هدي الساري ٤٠٨. لكن الذهبي أسقط جملة: «فإنه يخطئ عليه». وابن حجر أبدل في هدي الساري كلمة: «ليس به بأس» بـ«لا بأس به».
(٦) إكمال تهذيب الكمال ١٣٢أ، تهذيب التهذيب ٤/٢١٦. وقد عزياه إلى كتاب التمييز للنسائي.
(٧) تهذيب الكمال ١٢/٥٩. ولعل النسائي أراد بهذا القول أبا صدقة تَوْبة مولى أنس بن مالك، لا أبا صَدَقة سليمان بن كِنْدير. ينظر تهذيب التهذيب ٤/٢١٦ ـ ٢١٧ مع تهذيب الكمال.

٨٣ ـ سليمان بن محمد بن سليمان أبو أيوب الرُّعَيْني: قال النسائي: صالح[١].

٨٤ ـ سليمان بن أبي مسلم المكي: قال النسائي: ثقة[٢].

٨٥ ـ سليمان بن مُسْهر الفَزاري: قال النسائي: ثقة[٣].

٨٦ ـ سليمان بن مَعْبَد أبو داود السِّنْجي: قال النسائي: ثقة[٤].

٨٧ ـ سليمان بن المغيرة أبو سعيد القَيْسي: قال النسائي: ثقة[٥].

٨٨ ـ سليمان بن منصور أبو الحسن البَلْخي: قال النسائي: ثقة[٦]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٧].

٨٩ ـ سليمان بن مِهْران أبو محمد الكوفي الأعْمش: قال النسائي: ثقة ثَبْت[٨].

٩٠ ـ سليمان بن ميسرة الأحْمَسي: وثقه النسائي[٩].

---

(١) المعجم المشتمل ١٣٦، تهذيب الكمال ١٢/ ٦٠، تهذيب التهذيب ٤/ ٢١٧.

(٢) تهذيب الكمال ١٢/ ٦٣، تهذيب التهذيب ٤/ ٢١٨.

(٣) تهذيب الكمال ١٢/ ٦٤، تهذيب التهذيب ٤/ ٢١٨.

(٤) تاريخ بغداد ٩/ ٥٢، المعجم المشتمل ١٣٧، تهذيب الكمال ١٢/ ٦٨، تهذيب التهذيب ٤/ ٢١٩.

(٥) تهذيب الكمال ١٢/ ٧٢، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٢٠.

(٦) المعجم المشتمل ١٣٧، إكمال تهذيب الكمال ١٣٣ب. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى أسماء شيوخ النسائي.

(٧) المعجم المشتمل ١٣٧، إكمال تهذيب الكمال ١٣٣ب، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٢٢. لكن لفظ ابن حجر: «لا بأس به».

(٨) تهذيب الكمال ١٢/ ٨٩، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٢٤.

(٩) تعجيل المنفعة ١٦٨. ولفظ ابن حجر فيه: «وقال ابن خَلْفون في الثقات: وثقه العجلي: ويحيى، والنسائي».

٩١ ـ سليمان بن يسار أبو أيوب أو أبو عبد الرحمن أو أبو عبدالله الهِلالي: قال النسائي: أحد الأئمة(١).

٩٢ ـ سِماك بن عطيّة البصري المِرْبَدي: قال النسائي: ثقة(٢).

٩٣ ـ سِماك بن الفضل الخَوْلاني الصَّنْعاني قال النسائي: ثقة(٣).

٩٤ ـ سِماك بن الوليد أبو زُمَيْل الحَنَفي: قال النسائي: ليس به بأس(٤).

٩٥ ـ سَمْعان أبو يحيى الأَسْلمي المدني: قال النسائي: ليس به بأس، روى عنه بُكير بن الأشج(٥).

٩٦ ـ سُمَيّ أبو عبد الله المَخْزومي المدني: قال النسائي: ثقة(٦). وقال أيضاً: وقال يحيى بن سعيد القطان: القَعْقاع بن حَكيم أحبّ إليّ من سُمَيّ. ـ (قال النسائي) ـ: وكلاهما عندي ثقة، وسُمَيّ أحبّ إلينا من سهيل بن صالح عن النعمان بن أبي عَيَّاش عن أبي سعيد الخُدري قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام يوماً في سبيل الله باعد الله بذلك اليوم النار عن وجهه سبعين خَريفاً»(٧).

---

(١) تهذيب الكمال ١٢/١٠٤، تهذيب التهذيب ٤/٢٢٩.

(٢) تهذيب الكمال ١٢/١٢٣، تهذيب التهذيب ٤/٢٣٥.

(٣) تهذيب الكمال ١٢/١٢٦، تهذيب التهذيب ٤/٢٣٥.

(٤) تهذيب الكمال ١٢/١٢٨، تهذيب التهذيب ٤/٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٥) إكمال تهذيب الكمال ١٣٨ب، تهذيب التهذيب ٤/٢٣٨. وقد عزياه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي. لكن ابن حجر أسقط عبارة: «روى عنه بُكير بن الأشج».

(٦) مسند الموطأ ٣٥٩، إكمال تهذيب الكمال ١٣٨ب، تهذيب التهذيب ٤/٢٣٩. وقد عزاه الأخيران إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(٧) السنن الكبرى ٦٩.

٩٧ ـ سهل بن صالح بن حَكيم أبو سعيد الأنطاكي: قال النسائي: لا بأس به[١].

٩٨ ـ سهل بن محمد بن الزبير أبو سعيد العَسْكري: قال النسائي: ثَبْت[٢].

٩٩ ـ سهل بن هاشم أبو إبراهيم أو أبو زكريا الحَبَشي: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

١٠٠ ـ سهل بن يوسف أبو عبد الرحمن أو أبو عبد الله البصري الأَنْماطي: قال النسائي: ثقة[٤].

١٠١ ـ سَهْم بن مِنْجاب الضَّبِّي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٥].

١٠٢ ـ سُهَيل بن أبي صالح ذَكوان أبو يزيد المدني: قال النسائي: ليس به بأس[٦]. وقال أيضاً: ثقة[٧]. وقال أيضاً: وقال يحيى بن سعيد القطان: القَعقاع بن حَكيم أحبّ إليّ من سُمَيّ. ـ (قال النسائي) ـ: وكلاهما عندي ثقة، وسُمَيّ أحب إلينا من سهيل بن أبي صالح عن النعمان بن أبي عيَّاش عن أبي سعيد الخُدري قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام يوماً في سبيل الله

---

(١) المعجم المشتمل ١٣٨، تهذيب الكمال ١٢/ ١٩٢، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٥٣.

(٢) السنن الكبرى ١٤٨، تهذيب الكمال ١٢/ ٢٠١، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٥٧.

(٣) تهذيب الكمال ١٢/ ٢١١، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٤١، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٥٩.

(٤) تهذيب الكمال ١٢/ ٢١٤، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٥٩.

(٥) تهذيب الكمال ١٢/ ٢١٦، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٦٠.

(٦) تهذيب الكمال ١٢/ ٢٢٧، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤. وأشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤٠٨ بقوله: «وثقه النسائي».

(٧) إكمال تهذيب الكمال ١٤٥ب، مسند الموطأ ٣٧٧.

باعد الله بذلك اليوم النار عن وجهه سبعين خَريفاً»[١]. وقال السُّلمي في السؤالات: وسألته لم ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سهيل بن أبي صالح في الصحيح؟ فقال: لا أعرف له فيه عُذراً، فقد كان أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي إذا مرّ بحديث لسهيل قال: سهيل والله خير من أبي اليَمَان، ويحيى بن بُكير، وغيرهما، وكتاب البخاري من هؤلاء ملآن. وقال: قال أحمد بن شعيب النسائي: ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سُهيل بن أبي صالح في كتابه، وأخرج عن ابن بُكير وأبي اليَمان وفُلَيح بن سليمان، لا أعرف له وجهاً، ولا أعرف فيه عُذراً[٢]. وقال الحاكم في السؤالات: قلت لأبي الحسن: احتج أبو عبد الرحمٰن النسائي بسهيل بن أبي صالح؟ فقال: إيْ والله، حدثني الوزير أبو الفضل جعفر بن الفضل قال: سمعت أبا بكر محمد بن موسى بن المأمون الهاشِمي يقول: سمعت رجلاً يسأل أبا عبد الرحمٰن: ما عندك في سُهيل بن أبي صالح؟ فقال له أبو عبد الرحمٰن: سُهيل بن أبي صالح خير من فُليح بن سليمان، وسهيل بن أبي صالح خير من أبي اليَمان، وسهيل بن أبي صالح خير من إسماعيل بن أبي أُويس، وسهيل خير من حبيب المعلِّم، وسِهيل أحبّ إلينا من عمرو بن أبي عمرو[٣].

---

(١) السنن الكبرى ٦٩.

(٢) سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٦٢ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤، إكمال تهذيب الكمال ١٤٥أ، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٦٤. وقد نقله الذهبي ومن بعده عن سؤالات السُّلمي، واقتصر بعضهم على قسم من هذا القول، واللفظ المذكور هو للسؤالات وحدها.

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني ١٧١ ـ ١٧٣، إكمال تهذيب الكمال ١٤٥أ. وقد نقله مُغْلَطاي عن السؤالات، لكن اللفظ لها وحدها.

وقال محمد بن موسى بن يعقوب بن المأمون. سئل أبو عبد الرحمٰن ـ يعني النسائي ـ عن العلاء وسُهيل؟ فقال: هما خير من فُليح، ومع هذا فما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري[١].

١٠٣ ـ سَوَادة بن عاصم أبو حاجب العَنَزي البصري: قال النسائي: ثقة[٢].

١٠٤ ـ سَوَّار بن عبد الله بن سَوَّار بن عبد الله أبو عبد الله العَنْبري البصري: قال النسائي: ثقة[٣].

١٠٥ ـ سَوَّار بن عُمارة أبو عُمارة الرَّبَعي الرَّمْلي: قال النسائي: ليس به بأس[٤].

١٠٦ ـ سُوَيد بن حُجَير أبو قَزَعة الباهِلي البصري: قال النسائي: ثقة[٥].

١٠٧ ـ سُويد بن عمرو أبو الوليد الكَلْبي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٦].

١٠٨ ـ سُويد بن قيس التُّجِيبي المصري: قال النسائي: ثقة[٧].

١٠٩ ـ سُويد بن نَصر بن سُويد أبو الفضل المروزي: قال النسائي: ثقة[٨]

---

(١) تاريخ بغداد ٢/ ٩.

(٢) تهذيب الكمال ١٢/ ٢٣٥، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٦٧.

(٣) تاريخ بغداد ٩/ ٢١١ ـ ٢١٢، المعجم المشتمل ١٣٧، تهذيب الكمال ١٢/ ٢٤٠، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٦٨.

(٤) تهذيب الكمال ١٢/ ٢٤١، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٧٠.

(٥) تهذيب الكمال ١٢/ ٢٤٦، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٧١.

(٦) تهذيب الكمال ١٢/ ٢٦٤، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٧٧.

(٧) تهذيب الكمال ١٢/ ٢٧٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٥٣، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٧٩. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

(٨) شيوخ النسائي ٥أ، المعجم المشتمل ١٣٨، تهذيب الكمال ١٢/ ٢٧٣، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٨٠.

١١٠ - سَيَّار بن سَلَامة أبو المِنْهال الرِّياحي البصري: قال النسائي: ثقة[١].

١١١ - سَيَّار بن أبي سَيَّار أبو الحكم العَنَزي: قال النسائي: ثقة[٢].

١١٢ - سَيف بن سليمان أو ابن أبي سليمان أبو سليمان المخزومي المكي: قال النسائي: ثقة... وقال يحيى بن سعيد القطان: سيف ثقة[٣]. وقال أيضاً: ثقة ثَبْت[٤].

١١٣ - شِبَاك الضَّبِّي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٥].

١١٤ - شَبيب بن سعيد أبو سعيد الحَبَطي البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

١١٥ - شَبيب بن غَرْقَدة الكوفي: قال النسائي: ثقة[٧].

١١٦ - شُتَيْر بن شَكَل أبو عيسى العَبْسي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٨].

١١٧ - شَدَّاد بن سعيد أبو طلحة الراسِبي البصري: قال النسائي: ثقة[٩].

---

(١) تهذيب الكمال ١٢/٣٠٩، تهذيب التهذيب ٤/٢٩١.
(٢) تهذيب الكمال ١٢/٣١٥، تهذيب التهذيب ٤/٢٩٢.
(٣) السنن الكبرى ١٥٦.
(٤) تهذيب الكمال ١٢/٣٢٢، ميزان الاعتدال ٢/٢٥٥، تهذيب التهذيب ٤/٢٩٤، هدي الساري ٤٠٨.
(٥) تهذيب الكمال ١٢/٣٥٠، تهذيب التهذيب ٤/٣٠٢.
(٦) تهذيب الكمال ١٢/٣٦١، تهذيب التهذيب ٤/٣٠٧. وقد أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤٠٩ بقوله: «وثقه ابن المديني... والنسائي».
(٧) تهذيب الكمال ١٢/٣٧١، تهذيب التهذيب ٤/٣٠٩.
(٨) تهذيب التهذيب ١٢/٣٧٧، تهذيب التهذيب ٤/٣١١.
(٩) تهذيب الكمال ١٢/٣٩٧، إكمال تهذيب الكمال ١٥٨ب، تهذيب التهذيب ٤/ ٣١٦، ٣١٧.

١١٨ ـ شَدَّاد بن عبد الله أبو عَمَّار الأُموي الدمشقي: قال النسائي: ليس به بأس[١].

١١٩ ـ شُرَحْبيل بن السِّمْط أبو يزيد أو أبو السِّمْط الكِنْدي الشامي: قال النسائي: ثقة[٢].

١٢٠ ـ شُرَحْبيل بن شَريك أبو محمد المَعافِري المصري: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

١٢١ ـ شُرَيح بن عُبيد أبو الصلت وأبو الصَّواب الحَضْرمي الحمصي: قال النسائي: ثقة[٤].

١٢٢ ـ شُريح بن هانئ بن يزيد أبو المِقدام المَذْحِجي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٥].

١٢٣ ـ شُعبة بن الحَجَّاج أبو بِسطام الواسِطي ثم البصري: قال النسائي: أمناء الله على حديث رسول الله ﷺ ثلاثة: شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، ومالك بن أنس[٦]. وقال أيضاً: ما عندي أحد بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس، ولا أجل منه، ولا أوثق، ولا آمن على الحديث منه، ثم يليه شعبة في الحديث، ثم يحيى بن سعيد القطان، وليس أحد بعد التابعين آمن على الحديث من هؤلاء الثلاثة، ولا أقل رواية عن الضعفاء من

---

(١) تهذيب الكمال ١٢/ ٤٠٠، تهذيب التهذيب ٤/ ٣١٧.

(٢) تهذيب الكمال ١٢/ ٤١٩، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٢٢.

(٣) تهذيب الكمال ١٢/ ٤٢٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٦٧، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٢٣.

(٤) تهذيب الكمال ١٢/ ٤٤٧، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٢٩.

(٥) تهذيب الكمال ١٢/ ٤٥٣، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٣٠.

(٦) مجموعة رسائل للنسائي ٧٥، إكمال تهذيب الكمال ١٦٥ب. واللفظ للأول.

هؤلاء الثلاثة[١]. وقال أيضاً: عطاء بن السائِب كان قد اختلط، وأثبت الناس فيه سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج[٢]. وقال أيضاً عقب حديث رواه شعبة، وليث بن أبي سُليم عن الحكم بن عُتَيبة: وشعبة أحفظ، وليث ضعيف[٣].

١٢٤ ـ شُعيب بن إسحاق بن عبد الرحمن أبو محمد الأموي الدمشقي: قال النسائي: ثقة[٤].

١٢٥ ـ شُعيب بن الحَبْحاب أبو صالح الأَزْدي البصري: قال النسائي: ثقة[٥].

١٢٦ ـ شُعيب بن حَرْب أبو صالح المدائني: قال النسائي: ثقة[٦].

١٢٧ ـ شُعيب بن أبي حمزة أبو بِشْر الأُموي الحِمصي: قال النسائي: ثقة[٧].

١٢٨ ـ شُعيب بن خالد البَجَلي الرازي: قال النسائي: ليس به بأس[٨].

---

(١) التعديل والتجريح ٢/ ٦٩٩ ـ ٧٠٠.
(٢) السنن الكبرى ٥٢.
(٣) المصدر السابق ٢٢٢ ـ في كتاب الخصائص ـ، وخصائص علي بن أبي طالب المطبوع ٧٦.
(٤) مجموعة رسائل للنسائي ٧٢، تهذيب الكمال ١٢/ ٥٠٣، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٤٨. وقد ذكره النسائي في إحدى رسائله المجموعة، ضمن الثقات من أصحاب أبي حنيفة فقال: «والثقات من أصحابه: أبو يوسف القاضي: ثقة... وشعيب بن إسحاق: ثقة. فهؤلاء الثقات من أصحابه».
(٥) تهذيب الكمال ١٢/ ٥١٠، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٥٠.
(٦) تهذيب الكمال ١٢/ ٥١٣، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٥٠.
(٧) تهذيب الكمال ١٢/ ٥١٩، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٥١.
(٨) تهذيب الكمال ١٢/ ٥٢٢، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٥٢.

١٢٩ ـ شعيب بن شُعيب بن إسحاق بن عبد الرحمٰن أبو محمد الأُموي الدمشقي: قال النسائي: ثقة[١].

١٣٠ ـ شُعيب بن يوسُف أبو عمرو أو أبو عمر النسائي: قال النسائي: ثقة مأمون[٢]. وقال أيضاً: ثقة[٣].

١٣١ ـ شُفَيّ بن ماتِع أو ابن عبد الله أبو عثمان أو أبو سَهل أو أبو عُبيد الأَصْبَحي المِصري: قال النسائي: ثقة[٤].

١٣٢ ـ شِمْر بن عَطيّة الكاهِلي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٥].

١٣٣ ـ شِهاب بن خِراش بن حَوْشب أبو الصَّلْت الشّيباني الواسِطي: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

١٣٤ ـ شَيبان بن عبد الرحمن أبو معاوية البصري المؤدِّب: قال النسائي: ثقة[٧].

١٣٥ ـ شَيبة بن نِصاح المَخْزومي المدني: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) المعجم المشتمل ١٤١، تهذيب الكمال ١٢/ ٥٢٧، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٥٣.

(٢) تهذيب الكمال ١٢/ ٥٣٨، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٥٨.

(٣) المعجم المشتمل ١٤١. ويحتمل أن يكون ابن عساكر اقتصر على قسم من قول النسائي السابق.

(٤) تهذيب الكمال ١٢/ ٥٤٤، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٦٠.

(٥) تهذيب الكمال ١٢/ ٥٦١، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٨٠، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٦٥. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

(٦) تهذيب الكمال ١٢/ ٥٧٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٨١، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٦٧.

(٧) تهذيب الكمال ١٢/ ٥٩٥، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٧٤، هدي الساري ٤١٠. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «ووثّقه النسائي»

(٨) تهذيب الكمال ١٢/ ٦٠٩، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٧٧.

١٣٦ ـ صالح بن خَوَّات بن جُبير الأنصاري المدني: قال النسائي: ثقة[١].

١٣٧ ـ صالح بن دينار المدني التَّمَّار: قال النسائي: ثقة[٢].

١٣٨ ـ صالح بن زياد أبو شُعيب السُّوسي المقرئ: قال النسائي: ثقة[٣]. وقال مُغُلْطاي: والنسائي قد ذكره في مشيخته وأثنى عليه[٤].

١٣٩ ـ صالح بن صالح بن حَيّ الهَمْداني الثَّوري الكوفي: قال النسائي: ثقة[٥]. وقال أيضاً لما ذكره مع سَلَمة بن كُهَيْل وغيره ممن روى عن الشَّعبي: وسَلَمة بن كُهيل أثبتهم[٦].

١٤٠ ـ صالح بن عَدي أبو الهيثم النُّميري البصري: قال النسائي: صالح[٧]. وقال أيضاً: شويخ صدوق، كتبنا عنه شيئاً يسيراً[٨].

١٤١ ـ صالح بن قُدامة الجُمَحي المدني: قال النسائي: ليس به بأس[٩].

١٤٢ ـ صالح بن كَيْسان أبو محمد أو أبو الحارث المدني: قال النسائي: ثقة[١٠].

---

(١) تهذيب الكمال ١٣/٣٦، تهذيب التهذيب ٤/٣٨٧.
(٢) إكمال تهذيب الكمال ١٨٠ب، تهذيب التهذيب ٤/٣٨٩.
(٣) المعجم المشتمل ١٤٢، تهذيب الكمال ١٣/٥٢، تهذيب التهذيب ٤/٣٩٢.
(٤) إكمال تهذيب الكمال ١٨١ب.
(٥) تهذيب الكمال ١٣/٥٦، ميزان الاعتدال ٢/٢٩٥، تهذيب التهذيب ٤/٣٩٣، هدي الساري ٤١٠. لكن لفظ الذهبي، وابن حجر في هدي الساري: «ووثقه أحمد، وابن معين، والنسائي».
(٦) السنن الكبرى ١٤٦.
(٧) المعجم المشتمل ١٤٣، تهذيب الكمال ١٣/٧٢، تهذيب التهذيب ٤/٣٩٧.
(٨) تهذيب التهذيب ٤/٣٩٧.
(٩) تهذيب الكمال ١٣/٧٨، ميزان الاعتدال ٢/٢٩٩، تهذيب التهذيب ٤/٣٩٨.
(١٠) تهذيب الكمال ١٣/٨٢، تهذيب التهذيب ٤/٤٠٠.

١٤٣ ـ صالح بن أبي مريم أبو الخليل الضُّبَعي البصري: قال النسائي: ثقة[١].

١٤٤ ـ صالح بن مِهْران أبو سفيان الشَّيباني الأَصْبهاني الحَكيم: قال النسائي: ثقة[٢].

١٤٥ ـ صَخْر بن جُويرية أبو نافع البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

١٤٦ ـ صَخْر بن عبد الله بن حَرْملة المُدْلِجي الحجازي: قال النسائي: صالح[٤].

١٤٧ ـ صَدَقة بن خالد أبو العباس الأُموي الدمشقي: قال النسائي: ثقة[٥].

١٤٨ ـ صَدَقة بن الفضل أبو الفضل المَرْوزي: قال النسائي: ثقة[٦].

١٤٩ ـ صَدَقة بن يَسار الجَزَري ثم المكي: قال النسائي: ثقة، روى عنه مالك[٧].

---

(١) تهذيب الكمال ١٣/ ٩٠، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٠٣.

(٢) تهذيب الكمال ١٣/ ٩٤، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٠٤.

(٣) تهذيب الكمال ١٣/ ١١٨، تهذيب التهذيب ٤/ ٤١١، هدي الساري ٤١٠. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «لا بأس به». قاصداً الجمع بين أقوال عدد من النقاد.

(٤) تهذيب الكمال ١٣/ ١٢٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٠٩، إكمال تهذيب الكمال ١٨٦ب، تهذيب التهذيب ٤/ ٤١٢. وقد أشار الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٣٠٨ إلى هذا الحكم بقوله: «وقد حسَّن النسائي حاله».

(٥) إكمال تهذيب الكمال ١٨٧أ، تهذيب التهذيب ٤/ ٤١٥. وقد عزياه إلى كتاب الكنى للنسائي.

(٦) تهذيب الكمال ١٣/ ١٤٦، تهذيب التهذيب ٤/ ٤١٧.

(٧) إكمال تهذيب الكمال ١٨٨أ، تهذيب التهذيب ٤/ ٤١٩. وعزاه الأول إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي. واقتصر ابن حجر على لفظة: «ثقة».

١٥٠ ـ صَعْصَعة بن صُوْحان أبو عمرو أو أبو طلحة أو أبو عكرمة العَبْدي الكوفي: قال النسائي: ثقة[١].

١٥١ ـ صَعْصَعة بن مالك البصري: قال النسائي: ثقة[٢].

١٥٢ ـ صَعْصَعة بن معاوية بن حُصين التَّميمي السَّعْدي البصري: قال النسائي: ثقة[٣].

١٥٣ ـ الصَّعْق بن حَزْن أبو عبد الله البَكْري البصري: قال النسائي: ثقة[٤].

١٥٤ ـ صَفْوان بن سُلَيْم أبو عبد الله أو أبو الحارث الزُّهري المدني: قال النسائي: ثقة[٥].

١٥٥ ـ صَفْوان بن عبد الله بن صَفْوان بن أُمية بن خَلَف الجُمَحي المكي قال النسائي: ثقة[٦].

١٥٦ ـ صَفْوان بن عَمرو بن هَرِم أبو عَمرو السَّكْسَكي الحمصي: قال النسائي: ثقة[٧].

---

(١) تهذيب الكمال ١٣/ ١٦٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٣١٥. لكن لفظ الذهبي: «وثقه وثّقه ابن سعد، والنسائي».

(٢) تهذيب الكمال ١٣/ ١٧٠، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٢٣.

(٣) تهذيب الكمال ١٣/ ١٧٢، إكمال تهذيب الكمال ١٩٠أ، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٢٣.

(٤) تهذيب الكمال ١٣/ ١٧٧، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٢٤.

(٥) تهذيب الكمال ١٣/ ١٨٧، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٢٥.

(٦) إكمال تهذيب الكمال ١٩٢أ، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٢٨. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(٧) تهذيب الكمال ١٣/ ٢٠٤، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٢٩. وقد قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١٩٢ب ـ وتبعه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٤/ ٤٢٩ =

١٥٧ ـ صَفْوان بن عَمرو الحِمصي الصَّغير: قال النسائي: لا بأس به[١].

١٥٨ و١٥٩ ـ صَيْفي بن زياد أبو زياد أو أبو سعيد الأنصاري المدني مولى ابن أَفْلَح أو مولى أبي السائب الأنصاري: قال النسائي: صَيْفي يروي عنه ابن عَجْلان ثقة[٢]. وقال أيضاً: صَيْفي مولى أَفْلح ليس به بأس روى عنه ابن أبي ذِئب[٣].

١٦٠ ـ الضَّحَّاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد بن حِزام أبو عثمان الأَسَدي المدني الكبير: قال النسائي: ابن أبي ذِئب أثبت عندنا من محمد بن عَجْلان، ومن الضحاك بن عثمان في سعيد المَقْبُري[٤].

١٦١ ـ ضِرار بن مُرَّة أبو سِنان الشَّيباني الأكبر الكوفي: قال النسائي: ثقة[٥].

= مع الاختصار ـ: «وقال النسائي في كتاب التمييز: له حديث منكر عن رسول الله ﷺ في عَمَّار بن ياسر».

(١) شيوخ النسائي ٥ب، المعجم المشتمل ١٤٤، تهذيب الكمال ١٣/٢٠٨، تهذيب التهذيب ٤/٤٢٩.

(٢) و(٣) تهذيب الكمال ١٣/٢٤٩، تهذيب التهذيب ٤/٤٤١. لكن لفظ ابن حجر: «روى عنه ابن عَجْلان» بدل: «يروي...». وقد ذكر مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ١٩٧أ قول النسائي المذكور عن كتاب المزي فقال: «وأنكر المزي قول النسائي: صَيفي يروي عنه ابن عَجلان ثقة. ثم قال: صَيفي مولى أفلح ليس به بأس. وقال: هما واحد. ورد ذلك بعض المصنفين من المتأخرين ـ (يعني الذهبي) ـ وقال: هما كبير وصغير». فالنسائي جعل الترجمة المذكورة أعلاه ترجمتين، ولم أفصل بينهما لعدم معرفتي التمييز الدقيق بين الرجلين.

(٤) عمل اليوم والليلة ١٧٩.

(٥) تهذيب الكمال ١٣/٣٠٨، تهذيب التهذيب ٤/٤٥٧.

١٦٢ ـ ضِمام بن إسماعيل بن مالك أبو إسماعيل المُرادي المصري: قال النسائي: ليس به بأس[١].

١٦٣ ـ ضَمْرة بن ربيعة أبو عبد الله الفِلَسْطيني الرَّملي: قال النسائي: ثقة[٢].

١٦٤ ـ ضَمْرة بن سعيد بن أبي حَنَّة ـ وقيل: حبَّة ـ الأنصاري المازِني المدني: قال النسائي: ثقة[٣].

١٦٥ ـ طَلْحة بن خِراش الأنصاري المدني: قال النسائي: صالح[٤].

١٦٦ ـ طَلْحة بن عبد الله بن عَوْف أبو عبد الله أو أبو محمد الزُّهْري المدني الملقب بطلحة النَّدَى: قال النسائي: ثقة[٥].

١٦٧ ـ طَلْحة بن عبد الملك الأَيْلي: قال النسائي: ثقة[٦]. وقال أيضاً: ثقة، ثقة، ثقة[٧].

١٦٨ ـ طَلْحة بن عُبيد الله بن كَرِيز أبو المُطَرِّف الخُزاعي الكَعْبي: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) تهذيب الكمال ١٣/٣١٣، تهذيب التهذيب ٤/٤٥٨.

(٢) تهذيب الكمال ١٣/٣١٩، ذيل ميزان الاعتدال ٢٩٠، تهذيب التهذيب ٤/٤٦٠. لكن لفظ العراقي: «وثقه يحيى بن معين، والنسائي».

(٣) تهذيب الكمال ١٣/٣٢٢، تهذيب التهذيب ٤/٤٦١.

(٤) تهذيب الكمال ١٣/٣٩٢، ميزان الاعتدال ٢/٣٣٨، تهذيب التهذيب ٥/١٥.

(٥) تهذيب الكمال ١٣/٤٠٩، تهذيب التهذيب ٥/١٩.

(٦) تهذيب الكمال ١٣/٤١٠، تهذيب التهذيب ٥/٢٠.

(٧) السنن الكبرى ١٢٢. ويحتمل أن يكون القول السابق مختصراً من هذا وليس بمستقل.

(٨) تهذيب الكمال ١٣/٤٢٥، تهذيب التهذيب ٥/٢٢.

١٦٩ ـ طَلْحة بن نافع أبو سفيان القُرشي الإسكاف: قال النسائي: ليس به بأس[١]. وقال أيضاً: أبو الزُّبير اسمه محمد بن مسلم بن تَدْرُس مكي كان شعبة يسيء الرأي فيه، وأبو الزبير من الحفاظ، روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وأيوب، ومالك بن أنس، فإذا قال: سمعت جابراً فهو صحيح، وكان يدلس، وهو أحب إلينا في جابر من أبي سفيان، وأبو سفيان هذا اسمه طلحة بن نافع[٢].

١٧٠ ـ طَلْحة بن يزيد أبو حمزة الأَنْصاري الكوفي: قال النسائي: ثقة[٣].

١٧١ ـ طَلِيق بن قيس الحَنَفي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٤].

١٧٢ ـ عائِذ الله بن عبد الله أبو إدريس الخَوْلاني الدمشقي: قال النسائي: ثقة[٥].

١٧٣ ـ عابِس بن ربيعة النَّخعي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٦].

١٧٤ ـ عاصم بن ضَمْرة السَّلُولي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٧]. وقال أيضاً: لا بأس به[٨]. وقال أيضاً: والحارث الأعور ليس

---

(١) تهذيب الكمال ١٣/٤٣٩، تهذيب التهذيب ٥/٢٧، هدي الساري ٤١١.

(٢) السنن الكبرى ٥٦.

(٣) المصدر السابق ٧٢، إكمال تهذيب الكمال ٢١٢أ، تهذيب التهذيب ٥/٢٩. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى السنن للنسائي، وتبعه ابن حجر.

(٤) تهذيب الكمال ١٣/٤٦٣، تهذيب التهذيب ٥/٣٥.

(٥) تهذيب التهذيب ٥/٨٧.

(٦) تهذيب الكمال ١٣/٤٧٣، تهذيب التهذيب ٥/٣٨.

(٧) تهذيب الكمال ١٣/٤٩٨، ميزان الاعتدال ٢/٣٥٢، تهذيب التهذيب ٥/٤٥.

(٨) إكمال تهذيب الكمال ٢١٥ب. وعزاه مُغُلْطاي إلى كتاب التمييز للنسائي، ثم قال: «والذي نقله عنه المزي: ليس به بأس. لم أره فينظر».

بذاك في الحديث، وعاصم بن ضَمْرة أصلح منه[١].

١٧٥ ـ عاصم بن عُمر بن قتادة أبو عمر أو أبو عمرو الأوْسي الظَّفَري المدني: قال النسائي: ثقة[٢].

١٧٦ ـ عاصم بن عَمرو أو ابن عمر المدني: قال النسائي: ثقة[٣].

١٧٧ ـ عاصم بن كُليب بن شِهاب الجَرْمي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٤].

١٧٨ ـ عاصم بن لَقِيْط بن صَبِرة العُقَيلي الحِجازي: قال النسائي: ثقة[٥].

١٧٩ ـ عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العُمَري المدني: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

١٨٠ ـ عاصم العَدَوي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٧].

---

(١) السنن الكبرى ٢٢١ ـ في كتاب خصائص علي بن أبي طالب ـ، وخصائص علي بن أبي طالب المطبوع ٥٤. لكن اللفظ في السنن الكبرى: «والحارث الأعور ليس بذاك في الحديث، عاصم وحمزة أصلح منه». وقد صَوَّبه محقق الخصائص إلى المذكور أعلاه.

(٢) تهذيب الكمال ١٣/ ٥٣٠، تهذيب التهذيب ٥/ ٥٤، هدي الساري ٤١٢. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه ابن معين، والنسائي».

(٣) تهذيب الكمال ١٣/ ٥٣٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٥٦، تهذيب التهذيب ٥/ ٥٤. لكن لفظ الذهبي: «قيل: وثقه النسائي».

(٤) تهذيب الكمال ١٣/ ٥٣٨، تهذيب التهذيب ٥/ ٥٦، هدي الساري ٤٥٧. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه النسائي».

(٥) تهذيب الكمال ١٣/ ٥٤٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٥٧، تهذيب التهذيب ٥/ ٥٦.

(٦) تهذيب الكمال ١٣/ ٥٤٣، تهذيب التهذيب ٥/ ٥٧.

(٧) تهذيب الكمال ١٣/ ٥٥٠، تهذيب التهذيب ٥/ ٦٠.

١٨١ ـ عافِية بن يزيد بن قيس الأَوْدي الكوفي: قال النسائي: ثقة[١].

١٨٢ ـ عامِر بن السِّمْط ويقال: ابن السِّبْط أبو كِنانة التَّميمي السَّعْدي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٢].

١٨٣ ـ عامر بن شَقيق بن جَمْرة الأَسَدي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

١٨٤ ـ عامر بن عبد الله بن الزبير بن العَوَّام أبو الحارث القُرشي الأَسَدي المدني: قال النسائي: ثقة[٤].

١٨٥ ـ عامر بن يحيى أبو خُنَيس المعافِري الشَّرْعَبي المصري: قال النسائي: ثقة[٥].

١٨٦ ـ عَبَّاد بن تَميم بن غَزِيَّة الأنصاري المازِني المدني: قال النسائي: ثقة[٦].

١٨٧ ـ عَبَّاد بن حمزة بن عبد الله بن الزبير بن العَوَّام القُرشي الأَسَدي: قال النسائي: ثقة[٧].

---

(١) السنن الكبرى ٢٧٣ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٣٧٥، مجموعة رسائل للنسائي ٧٢، تهذيب الكمال ١٤/٦، ميزان الاعتدال ٢/٣٥٨، تهذيب التهذيب ٥/٦١. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

(٢) تهذيب الكمال ١٤/٢٦، تهذيب التهذيب ٥/٦٥.

(٣) تهذيب الكمال ١٤/٤٢، ميزان الاعتدال ٢/٣٥٩، تهذيب التهذيب ٥/٦٩.

(٤) تهذيب الكمال ١٤/٥٨، تهذيب التهذيب ٥/٧٤.

(٥) تهذيب الكمال ١٤/٨٣، تهذيب التهذيب ٥/٨٤.

(٦) التعديل والتجريح ٢/٩٢٦، تهذيب الكمال ١٤/١٠٩، تهذيب التهذيب ٥/٩١.

(٧) تهذيب الكمال ١٤/١١٣، تهذيب التهذيب ٥/٩٢.

١٨٨ ـ عَبَّاد بن عَبَّاد بن حَبيب بن المهلَّب بن أبي صُفْرة أبو معاوية الأزْدي العَتَكي البصري: قال النسائي: ثقة[(١)].

١٨٩ ـ عَبَّاد بن عبد الله بن الزبير بن العَوَّام القُرشي الأَسَدي المدني: قال النسائي: ثقة[(٢)].

١٩٠ ـ عَبَّاد بن العَوَّام بن عمر أبو سَهْل الكِلابي الواسِطي: قال النسائي: ثقة[(٣)].

١٩١ ـ عُبَادة بن مسلم أبو يحيى الفَزاري: قال النسائي: ثقة[(٤)].

١٩٢ ـ عُبَادة بن نُسَيّ أبو عمر الكِنْدي الشامي الأُرْدُنِّي: قال النسائي: ثقة[(٥)].

١٩٣ ـ عُبَادة بن الوليد بن عُبادة بن الصَّامت أبو الصامت الأنصاري المدني: قال الباجي: وقال النسائي: هو ثقة. قيل له: كيف أحاديثه عن أبيه عن جده؟ قال: ثقة لا شك فيه[(٦)].

---

(١) تاريخ بغداد ١١/١٠٣، التعديل والتجريح ٢/٩٢٨، تهذيب الكمال ١٤/١٣٠، تهذيب التهذيب ٥/٩٦، هدي الساري ٤١٢. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه ابن معين... والنسائي».

(٢) التعديل والتجريح ٢/٩٢٨، تهذيب الكمال ١٤/١٣٧، تهذيب التهذيب ٥/٩٨.

(٣) التعديل التجريح ٢/٩٢٩، تهذيب الكمال ١٤/١٤٣، تهذيب التهذيب ٥/٩٩، هدي الساري ٤١٢.

(٤) تهذيب الكمال ١٤/١٩١، ميزان الاعتدال ٢/٣٨٠، تهذيب التهذيب ٥/١١٣. لكن لفظ الذهبي: «وثقه ابن معين، والنسائي».

(٥) تهذيب الكمال ١٤/١٩٦، تهذيب التهذيب ٥/١١٣ ـ ١١٤.

(٦) التعديل والتجريح ٢/٩٣٣. وقد اقتصر المزي في تهذيب الكمال ١٤/١٩٩، وابن حجر في تهذيب التهذيب ٥/١١٤ على كلمة: «ثقة» من قول النسائي فيه.

١٩٤ ـ عَبّاس بن ذَرِيح الكَلْبِي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[١].

١٩٥ ـ عباس بن سَهْل بن سعد السَّاعِدي المدني: قال النسائي: ثقة[٢].

١٩٦ ـ عباس بن عبد العظيم أبو الفضل العَنْبَري البصري: قال النسائي: ثقة مأمون، صاحب حديث[٣].

١٩٧ ـ عباس بن عبد الله بن عباس بن السِّنْدي أبو الحارث الأَسَدي الأَنْطاكي: قال النسائي: لا بأس به[٤].

١٩٨ ـ عباس بن فَرُّوخ أبو محمد الجُرَيْري البصري: قال النسائي: ثقة، ثقة[٥].

١٩٩ ـ عباس بن محمد بن حاتم أبو الفضل البغدادي الدُّوري: قال النسائي: ثقة[٦].

٢٠٠ ـ عباس بن الوليد بن مَزْيَد أبو الفضل العُذْري البَيْروتي: قال النسائي: ثقة[٧]. وقال أيضاً: لا بأس به[٨]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٩].

---

(١) تهذيب الكمال ١٤/ ٢١٠، تهذيب التهذيب ٥/ ١١٧.

(٢) تهذيب الكمال ١٤/ ٢١٣، تهذيب التهذيب ٥/ ١١٨.

(٣) شيوخ النسائي ٤أ، تاريخ بغداد ١٢/ ١٣٨، المعجم المشتمل ١٤٩، تهذيب الكمال ١٤/ ٢٢٤، إكمال تهذيب الكمال ٢٣٥أ، تهذيب التهذيب ٥/ ١٢١ ـ ١٢٢. لكن الخطيب، والمزي، وابن حجر اقتصروا على الفقرة الأولى. واقتصر مُغُلْطاي على الفقرة الثانية لكون المزي ذكر الأولى.

(٤) المعجم المشتمل ١٤٩، تهذيب الكمال ١٤/ ٢١٥، تهذيب التهذيب ٥/ ١١٩.

(٥) تهذيب الكمال ١٤/ ٢٣٨، تهذيب التهذيب ٥/ ١٢٥.

(٦) شيوخ النسائي ٤أ، تاريخ بغداد ١٢/ ١٤٦، المعجم المشتمل ١٤٩ ـ ١٥٠، تهذيب الكمال ١٤/ ٢٤٨، تهذيب التهذيب ٥/ ١٢٩.

(٧) المعجم المشتمل ١٥٠، إكمال تهذيب الكمال ٢٣٩ب، تهذيب التهذيب ٥/ ١٣٣. وقد عزاه مُغُلْطاي، وابن حجر إلى مشيخة النسائي.

(٨) شيوخ النسائي ٤أ، المعجم المشتمل ١٥٠.

(٩) تهذيب الكمال ١٤/ ٢٥٨، تهذيب التهذيب ٥/ ١٣٢. ويحتمل أن يكون هذا =

٢٠١ ـ عَباية بن رِفاعة بن رافع بن خَدِيج أبو رِفاعة الأنصاري الزُّرَقي المدني: قال النسائي: ثقة[١].

٢٠٢ ـ عَبْثَر بن القاسم أبو زُبَيد الزُّبَيدي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٢].

٢٠٣ ـ عبد الأعلى بن حماد أبو يحيى الباهِلي البصري النَّرْسي: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

٢٠٤ ـ عبد الأعلى بن عبد الأعلى أبو محمد السّامي البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٤].

٢٠٥ ـ عبد الأعلى بن واصل بن عبد الأعلى الأسَدي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٥].

٢٠٦ ـ عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار أبو بكر البصري ثم المكي العَطّار: قال النسائي: لا بأس به[٦]. وقال أيضاً: ثقة[٧].

٢٠٧ ـ عبد الجليل بن حُميد أبو مالك اليَحْصِبي المصري: قال النسائي: ليس به بأس[٨].

= والذي قبله قولاً واحداً للنسائي.

(١) تهذيب الكمال ١٤/٢٦٨ ـ ٢٦٩، تهذيب التهذيب ٥/١٣٦.

(٢) السنن الكبرى ٨٤، تهذيب الكمال ١٤/٢٧١، تهذيب التهذيب ٥/١٣٧.

(٣) تاريخ بغداد ١١/٧٧، تهذيب الكمال ٧٦٠، تهذيب التهذيب ٦/٩٤.

(٤) تهذيب الكمال ٧٦٠، تهذيب التهذيب ٦/٩٦. لكن لفظ ابن حجر: «لا بأس به». وكان ينبغي أن يتفقا. وقد أشار ابن حجر في هدي الساري ٤١٦ إلى قول النسائي فيه بقوله: «وثقه ابن معين... والنسائي».

(٥) شيوخ النسائي ٥أ، المعجم المشتمل ١٦٤، تهذيب الكمال ٧٦٢، تهذيب التهذيب ٦/١٠١.

(٦) شيوخ النسائي ٥ب، المعجم المشتمل ١٦٤، تهذيب الكمال ٧٦٣، تهذيب التهذيب ٦/١٠٤.

(٧) المعجم المشتمل ١٦٤، تهذيب الكمال ٧٦٣، تهذيب التهذيب ٦/١٠٤.

(٨) تهذيب الكمال ٧٦٤، تهذيب التهذيب ٦/١٠٦.

٢٠٨ ـ عبد الحكم بن عبد الله بن عبد الحكم بن أَعْيَن المصري: قال النسائي: وبنو عبد الحكم كلهم ثقات[(١)].

٢٠٩ ـ عبد الحميد بن بَهرام الفَزَاري المدائني: قال النسائي: ليس به بأس[(٢)].

٢١٠ ـ عبد الحميد بن جُبير بن شَيبة بن عثمان العَبْدري المكي الحَجَبي: قال النسائي: ثقة[(٣)].

٢١١ ـ عبد الحميد بن سعيد الثَّغْري أو البصري: قال النسائي: لا بأس به[(٤)].

٢١٢ ـ عبد الحميد بن عبد الرحمٰن بن زيد بن الخطاب أبو عُمر العَدوي المدني: قال النسائي: ثقة[(٥)].

٢١٣ ـ عبد الحميد بن محمد بن المُسْتام أبو عُمر الحرّاني: قال النسائي: ثقة[(٦)].

٢١٤ ـ عبد الحميد بن محمود المِعْوَلي البصري أو الكوفي: قال النسائي: ثقة[(٧)].

---

(١) شيوخ النسائي ٢ب ـ ٣أ.
(٢) تهذيب الكمال ٧٦٥، تهذيب التهذيب ٦/ ١١٠.
(٣) تهذيب الكمال ٧٦٥، تهذيب التهذيب ٦/ ١١١.
(٤) المعجم المشتمل ١٦٥، تهذيب الكمال ٧٦٦، تهذيب التهذيب ٦/ ١١٥.
(٥) تهذيب الكمال ٧٦٨، ذيل ميزان الاعتدال ٣٢٢، تهذيب التهذيب ٦/ ١١٩. لكن لفظ العراقي: «وثقه النسائي».
(٦) شيوخ النسائي ٥أ، المعجم المشتمل ١٦٥، تهذيب الكمال ٧٦٩، تهذيب التهذيب ٦/ ١٢١.
(٧) تهذيب الكمال ٧٦٩، ذيل ميزان الاعتدال ٣٢٤، تهذيب التهذيب ٦/ ١٢٢. وقد نقله العراقي عن ابن القطان.

٢١٥ ـ عبد الحميد بن المنذر بن الجارود العَبْدي البصري: قال النسائي: ثقة[١].

٢١٦ ـ عبد الخالق بن سَلِمَة أبو رَوْح الشَّيباني البصري: قال النسائي: ثقة[٢].

٢١٧ ـ عبد ربه سعيد بن قيس الأنصاري المدني: قال النسائي: وهم ثلاثة إخوة: فيحيى أجلهم وأنبلهم وهو أحد الأئمة وليس بالمدينة بعد الزهري في عصره أجل منه، وعبد ربه ثقة، وسعد ضعيف[٣]. وقال أيضاً: سعد بن سعيد ضعيف كذاك قال أحمد بن حنبل، وهم ثلاثة إخوة: يحيى بن سعيد بن قيس الثقة المأمون أحد الأئمة، وعبد ربه بن سعيد لا بأس به، وسعد بن سعيد ثالثهم ضعيف[٤].

٢١٨ ـ عبد ربه بن عُبيد أبو كعب الأزدي الجُرْمُوزي البصري: قال النسائي: ثقة[٥].

٢١٩ ـ عبد الرحمن بن أبان بن عثمان بن عفان الأُموي المدني: قال النسائي: ثقة[٦].

---

(١) تهذيب الكمال ٧٦٩، تهذيب التهذيب ٦/ ١٢٢.

(٢) تهذيب الكمال ٧٦٩، تهذيب التهذيب ٦/ ١٢٣.

(٣) السنن الكبرى ١٠، تهذيب الكمال ٧٧٠، تهذيب التهذيب ٦/ ١٢٧. لكن المزي، وابن حجر اقتصرا على كلمة: «ثقة». وربما كان النسائي أفرد هذه الكملة بالقول في غير السنن الكبرى.

(٤) السنن الكبرى ٧٦.

(٥) تهذيب الكمال ٧٧٠، تهذيب التهذيب ٦/ ١٢٨.

(٦) تهذيب الكمال ٧٧١، تهذيب التهذيب ٦/ ١٣٠.

٢٢٠ ـ عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو أبو سعيد العُثماني الدمشقي دُحَيْم بن اليتيم: قال النسائي: ثقة مأمون[١]. وقال أيضاً: ثقة[٢]. وقال أيضاً: لا بأس به[٣].

٢٢١ ـ عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كِنانة المدني ثم البصري ويقال له: عَبَّاد: قال النسائي: لا بأس به[٤]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٥]. وقال أيضاً: ليس به بأس، ولم يكن ليحيى القطان فيه رأي[٦].

٢٢٢ ـ عبد الرحمٰن بن الأسود بن يزيد بن قيس أبو حفص أو أبو بكر النَّخَعي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٧].

٢٢٣ ـ عبد الرحمٰن بن بُدَيل بن مَيْسَرة العُقَيْلي البصري قال النسائي: ليس به بأس[٨].

٢٢٤ ـ عبد الرحمن بن ثَرْوان أبو قيس الأَوْدي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٩].

---

(١) شيوخ النسائي ٥أ، المعجم المشتمل ١٦٦، تهذيب الكمال ٧٧٢، تهذيب التهذيب ٦/ ١٣٢. لكن المزي، وابن حجر جمعا بين هذا القول والقول الأخير.

(٢) تاريخ بغداد ١٠/ ٢٦٧. ويحتمل أن يكون أُخذ هذا القول من الذي قبله.

(٣) المعجم المشتمل ١٦٦. وتنظر الحاشية الأولى في هذه الترجمة.

(٤) السنن الكبرى ٢٦٠ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ١٥٣.

(٥) المجتبى ٦/ ٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٤٧.

(٦) تهذيب الكمال ٧٧٤، تهذيب التهذيب ٦/ ١٣٨.

(٧) تهذيب الكمال ٧٧٥، تهذيب التهذيب ٦/ ١٤٠.

(٨) تهذيب الكمال ١٧٧٦، تهذيب التهذيب ٦/ ١٤٣.

(٩) تهذيب الكمال ٧٧٩، تهذيب التهذيب ٦/ ١٥٣، هدي الساري ٤١٧.

٢٢٥ ـ عبد الرحمٰن بن جُبير بن نُفَير أبو حُميد أو أبو حِمْير الحَضْرمي الحمصي: قال النسائي: ثقة[١].

٢٢٦ ـ عبد الرحمٰن بن جُبير العامِري المصري المؤذن: قال النسائي: ثقة[٢].

٢٢٧ ـ عبد الرحمٰن بن حُجَيْرة أبو عبد الله الخَوْلاني المصري وهو ابن حُجَيْرة الأكبر: قال النسائي: ثقة[٣].

٢٢٨ ـ عبد الرحمن بن حَرْملة بن عمرو بن سَنَّة أبو حَرْملة الأَسلمي المدني: قال النسائي: ليس به بأس[٤].

٢٢٩ ـ عبد الرحمٰن بن حُميد بن عبد الرحمٰن بن عوف الزُّهري المدني: قال النسائي: ثقة[٥].

٢٣٠ ـ عبد الرحمٰن بن حُميد بن عبد الرحمٰن الرُّؤاسي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٦].

٣٣١ ـ عبد الرحمن بن خالد بن مسافر أبو خالد أو أبو الوليد الفَهْمي المصري: قال النسائي: ليس به بأس[٧]. وقال ابن حجر: وقرنه

---

(١) تهذيب الكمال ٧٨٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٥٤، تهذيب التهذيب ٦/ ١٥٤. لكن لفظ الذهبي: «وثقه أبو زرعة، والنسائي».
(٢) تهذيب الكمال ٧٨٠، تهذيب التهذيب ٦/ ١٥٥.
(٣) تهذيب الكمال ٧٨٢، تهذيب التهذيب ٦/ ١٦٠.
(٤) تهذيب الكمال ٧٨٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٥٦، تهذيب التهذيب ٦/ ١٦١.
(٥) تهذيب التهذيب ٦/ ١٦٥. وعزاه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.
(٦) تهذيب الكمال ٧٨٤، تهذيب التهذيب ٦/ ١٦٥.
(٧) تهذيب الكمال ٧٨٥، تهذيب التهذيب ٦/ ١٦٥. وقد أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤١٧ بقوله: «وثقه العجلي، والنسائي».

النسائي في طبقات أصحاب الزُّهري بابن أبي ذئب وغيره[١].

٢٣٢ ـ عبد الرحمٰن بن خالد بن يزيد أبو بكر الواسِطي ثم الرَّقِّي القَطّان: قال النسائي: لا بأس به[٢].

٢٣٣ ـ عبد الرحمٰن بن خَلَف بن عبد الرحمٰن أبو معاوية النَّصْري الحمصي: قال النسائي: لا بأس به[٣]. وقال أيضاً: صالح[٤].

٢٣٤ ـ عبد الرحمٰن بن سعد أبو حُميد المَخْزومي المدني الأعرج المُقْعَد: قال النسائي: ثقة[٥].

٢٣٥ ـ عبد الرحمٰن بن سعد القرشي العَدَوي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٦].

٢٣٦ ـ عبد الرحمٰن بن سعد المدني مولى الأسود بن سفيان المَخْزومي أو مولى غيره: قال النسائي: ثقة[٧].

٢٣٧ ـ عبد الرحمٰن بن أبي سعيد سعد بن مالك أبو حفص أو أبو جعفر أو أبو محمد الأنصاري الخزرجي الخُدْري المدني: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) تهذيب التهذيب ٦/ ١٦٦، هدي الساري ٤١٧. واللفظ للأول.

(٢) شيوخ النسائي ٥أ، المعجم المشتمل ١٦٧، تهذيب الكمال ٧٨٥، تهذيب التهذيب ٦/ ١٦٦.

(٣) تهذيب الكمال ٧٨٥، تهذيب التهذيب ٦/ ١٦٧.

(٤) المعجم المشتمل ١٦٧، تهذيب التهذيب ٦/ ١٦٧. وقد عزاه ابن حجر إلى كتاب مشايخ النسائي.

(٥) تهذيب الكمال ٧٩١، تهذيب التهذيب ٦/ ١٨٤.

(٦) تهذيب التهذيب ٦/ ١٨٦.

(٧) تهذيب الكمال ٧٩٠، تهذيب التهذيب ٦/ ١٨٤. وقد قال ابن حجر في تقريب التهذيب ٣٤١: «ويحتمل أن يكون الذي بعده». يعني ترجمة عبد الرحمٰن بن سعد المُقْعَد السابقة عندي.

(٨) تهذيب الكمال ٧٩٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٦٧، تهذيب التهذيب ٦/ ١٨٣.=

٢٣٨ ـ عبد الرحمن بن سعيد بن وهب الهَمْداني الخَيْواني الكوفي: قال النسائي: ثقة[(١)].

٢٣٩ ـ عبد الرحمن بن شُريح بن عُبيد الله أبو شُريح المَعَافِري الإسكندراني: قال النسائي: ثقة[(٢)].

٢٤٠ ـ عبد الرحمن بن عائذ أبو عبد الله أو أبو عبيد الله الثُّمَالي أو الكِنْدي أو اليَحْصبي الحمصي: قال النسائي: ثقة[(٣)].

٢٤١ ـ عبد الرحمن بن عابِس النَّخَعي الكوفي: قال النسائي: ثقة[(٤)].

٢٤٢ ـ عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم بن أَعْيَن أبو القاسم المصري: قال النسائي: لا بأس به[(٥)]. وقال أيضاً: وبنو عبد الحكم كلهم ثقات[(٦)].

٢٤٣ ـ عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صَعْصَعة الأنصاري المازِني المدني: قال النسائي: ثقة[(٧)].

٢٤٤ ـ عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المسعودي

= لكن لفظ الذهبي: «وثقه مسلم، والنسائي».

(١) تهذيب الكمال ٧٩١، تهذيب التهذيب ٦/١٨٦.

(٢) تهذيب الكمال ٧٩٣، تهذيب التهذيب ٦/١٩٤، هدي الساري ٤١٧. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي».

(٣) تهذيب الكمال ٧٩٧، ميزان الاعتدال ٢/٥٧١، تهذيب التهذيب ٦/٢٠٤. لكن لفظ الذهبي: «ووثقه النسائي».

(٤) تهذيب الكمال ٧٩٦، تهذيب التهذيب ٦/٢٠٢.

(٥) شيوخ النسائي ٥أ، المعجم المشتمل ١٦٨، تهذيب الكمال ٧٩٨، تهذيب التهذيب ٦/٢٠٨.

(٦) شيوخ النسائي ٢ب ـ ٣أ.

(٧) تهذيب الكمال ٧٩٨، تهذيب التهذيب ٦/٢٠٩.

الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[١].

٢٤٥ ـ عبد الرحمٰن بن عبد الله بن أبي عمار المكي القَسّ: قال النسائي: ثقة[٢].

٢٤٦ ـ عبد الرحمٰن بن عبد الله بن كعب بن مالك أبو الخطاب الأنصاري السَّلَمِي المدني: قال النسائي: ثقة[٣].

٢٤٧ ـ عبد الرحمٰن بن عبد الله ابن الأَصْبَهاني الجُهني أو الجَدَلي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٤].

٢٤٨ ـ عبد الرحمٰن بن عبد الله السرّاج البصري: قال النسائي: ثقة[٥].

٢٤٩ ـ عبد الرحمٰن بن عُبيد الله بن حَكيم أبو محمد الأسدي الحلبي الكبير المعروف بابن أخي الإمام: قال النسائي: لا بأس به[٦].

٢٥٠ ـ عبد الرحمٰن بن عَجْلان أبو موسى البُرْجُمي الكوفي الطَّحّان: قال النسائي: ثقة[٧].

٢٥١ ـ عبد الرحمٰن بن عطاء أبو محمد القُرشي المدني الذَّراع: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) تهذيب الكمال ٧٩٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٧٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٢١١.

(٢) تهذيب الكمال ٧٩٩، تهذيب التهذيب ٦/ ٢١٣، لسان الميزان ٧/ ٤٩٩ في التجريد. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه النسائي».

(٣) تهذيب الكمال ٨٠٠، تهذيب التهذيب ٦/ ٢١٥.

(٤) تهذيب الكمال ٨٠١، تهذيب التهذيب ٦/ ٢١٧.

(٥) تهذيب الكمال ٨٠١، تهذيب التهذيب ٦/ ٢١٨.

(٦) شيوخ النسائي ٥أ، المعجم المشتمل ١٦٨، تهذيب الكمال ٨٠٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٢٤.

(٧) تهذيب الكمال ٨٠٤، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٢٨.

(٨) تهذيب الكمال ٨٠٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٧٩، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٣١. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

٢٥٢ ـ عبد الرحمٰن بن عَلْقمة، ويقال: ابن أبي عَلْقمة، ويقال: ابن عَلْقم، المكي: قال النسائي: ثقة[1].

٢٥٣ ـ عبد الرحمٰن بن عَمّار بن أبي زينب التَّيمي المدني: قال النسائي: ثقة[2].

٢٥٤ ـ عبد الرحمٰن بن عَمرو أبو عَمرو الأوزاعي الشامي: قال النسائي: إمام أهل الشام وفقيههم[3].

٢٥٥ ـ عبد الرحمٰن بن عَوْسَجة الهَمْداني النِّهْمي الكوفي: قال النسائي: ثقة[4].

٢٥٦ ـ عبد الرحمٰن بن القاسم بن خالد بن جُنادة أبو عبد الله العُتَقي المصري صاحب الإمام مالك: قال النسائي: ثقة مأمون، أحد الفقهاء[5]. وقال القاضي عياض: وقال النسائي: ابن القاسم ثقة رجل صالح، سبحان الله! ما أحسن حديثه وأصحه عن مالك! ليس يختلف في كلمة! ولم يرو أحد الموطأ عن مالك أثبت من ابن القاسم، وليس أحد من أصحاب مالك عندي مثله. قيل له: فأشهب؟ قال: ولا أشهب، ولا غيره، هو عجب من العجب، الفضل والزهد، وصحة الرواية، وحسن الدراية، وحسن الحديث، حديثه يشهد له[6]. وقال أبو سعيد بن يونس:

---

(١) تهذيب الكمال ٨٠٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٣٣.
(٢) تهذيب الكمال ٨٠٦، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٣٤.
(٣) تهذيب التهذيب ٦/ ٢٤١. وعزاه إلى كتاب الكنى للنسائي.
(٤) تهذيب الكمال ٨٠٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٤٤.
(٥) تهذيب الكمال ٨١١، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٥٣.
(٦) ترتيب المدارك ٣/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

ذكر أحمد بن شعيب النسوي يوماً ـ ونحن عنده ـ عبد الرحمن بن القاسم، فأحسن الثناء عليه وأطنب في الحديث وغيره[١].

٢٥٧ ـ عبد الرحمٰن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصِّدِّيق أبو محمد التَّيمي المدني: قال النسائي: ثقة[٢].

٢٥٨ ـ عبد الرحمٰن بن مالك بن مالك بن جُعْشُم المُدْلِجي: قال النسائي: ثقة[٣].

٢٥٩ ـ عبد الرحمٰن بن محمد بن زياد أبو محمد المحارِبي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٤]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٥].

٢٦٠ ـ عبد الرحمٰن بن محمد بن زيد بن جُدْعان القُرشي: قال النسائي: ثقة[٦].

٢٦١ ـ عبد الرحمٰن بن محمد بن سَلَّام بن ناصح أبو القاسم الهاشمي البغدادي ثم الطَّرَسُوسي: قال النسائي: لا بأس به[٧]. وقال أيضاً: ثقة[٨].

---

(١) تهذيب الكمال ٨١١، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٥٣. لكن لم يذكر في مطبوعة تهذيب التهذيب آخر النص وهو: «في الحديث وغيره».
(٢) تهذيب الكمال ٨١١، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٥٤.
(٣) تهذيب الكمال ٨١٤، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦٣.
(٤) تهذيب الكمال ٨١٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦٥، هدي الساري ٤١٨. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه ابن معين، والنسائي».
(٥) تهذيب الكمال ٨١٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦٥.
(٦) تهذيب الكمال ٨١٦، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦٨. لكن لفظ ابن حجر: «ووثقه النسائي».
(٧) شيوخ النسائي ٥أ، المعجم المشتمل ١٦٩، تهذيب الكمال ٨١٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦٦.
(٨) المعجم المشتمل ١٦٩، تهذيب الكمال ٨١٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦٦.

٢٦٢ ـ عبد الرحمٰن بن مُلٍّ أبو عثمان النَّهْدي المخضرم، مشهور بكنيته: قال النسائي: ثقة[١]. وقال أيضاً: ليس أحد من كبار التابعين أحسنَ رواية عن الصحابة من ثلاثة: قيس بن أبي حازم، وأبي عثمان النَّهْدي وجُبَيْر بن نُفَير[٢].

٢٦٣ ـ عبد الرحمٰن بن مهدي بن حسان أبو سعيد العَنْبري البصري: قال النسائي: وأثبت أصحاب سفيان عندنا ـ والله أعلم ـ: يحيى بن سعيد القطان، ثم عبد الله بن المبارك، ثم وكيع بن الجراح، ثم عبد الرحمٰن بن مهدي، ثم أبو نعيم...[٣]. وقال أيضاً: وأثبت أصحاب حماد بن سلمة عبد الرحمٰن بن مهدي، وابن المبارك[٤].

٢٦٤ ـ عبد الرحمٰن بن أبي المَوَال زيد، وقيل أبو المَوَال جده، أبو محمد المدني: قال النسائي: ثقة[٥]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٦].

٢٦٥ ـ عبد الرحمٰن بن أبي نُعْم أبو الحكم البَجَلي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٧].

٢٦٦ ـ عبد الرحمٰن بن هلال العَبْسي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) تهذيب الكمال ٨١٩، تهذيب التهذيب ٦/٢٧٨.
(٢) تهذيب الكمال ٤/٥١١، تهذيب التهذيب ٢/٦٤ ـ ٦٥. وقد تصحفت في مطبوعة كتاب ابن حجر كلمة: «الصحابة» إلى: «الصحابي».
(٣) المجتبى ٣/٢٥٠.
(٤) مجموعة رسائل للنسائي ٤٧ ـ ٤٨.
(٥) تهذيب الكمال ٨٢١، تهذيب التهذيب ٦/٢٨٣، هدي الساري ٤١٩. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه ابن معين، والنسائي».
(٦) تاريخ بغداد ١٠/٢٢٧.
(٧) تهذيب التهذيب ٦/٢٨٦، هدي الساري ٤١٩. وعزاه في الأول إلى كتاب التمييز. ولفظه في الأخير: «وثقه ابن سعد، والنسائي».
(٨) تهذيب الكمال ٨٢٤، تهذيب التهذيب ٦/٢٩٢.

٢٦٧ ـ عبد الرحمٰن بن وَعْلة أو ابن السَّمَيْفَع بن وَعْلَة السَّبَئي المصري: قال النسائي: ثقة[١].

٢٦٨ ـ عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر أبو عتبة الأزدي الشامي الدَّارَاني قال النسائي: ثقة[٢].

٢٦٩ ـ عبد الرحمٰن بن يعقوب الجُهَني المدني مولى الحُرَقة: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

٢٧٠ ـ عبد الرحيم بن سليمان أبو علي الكِناني أو الطّائي المروزي ثم الكوفي الأشلّ: قال النسائي: ليس به بأس[٤].

٢٧١ ـ عبد الرحيم بن ميمون أبو مرحوم المدني ثم المصري: قال النسائي: أرجو أنه لا بأس به[٥].

٢٧٢ ـ عبد السلام بن حرب بن سَلْم أبو بكر النَّهْدي الكوفي المُلائي: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

٢٧٣ ـ عبد السلام بن عَتيق أبو هشام الدمشقي: قال النسائي: لا بأس به[٧]. وقال أيضاً: صالح[٨].

---

(١) تهذيب الكمال ٨٢٤، ميزان الاعتدال ٢/٥٩٦، تهذيب التهذيب ٦/٢٩٣. لكن لفظ الذهبي: «وثقه ابن معين... والنسائي».
(٢) تهذيب الكمال ٨٢٥، تهذيب التهذيب ٦/٢٩٧.
(٣) تهذيب الكمال ٨٢٦، تهذيب التهذيب ٦/٣٠١.
(٤) تهذيب الكمال ٨٢٨، تهذيب التهذيب ٦/٣٠٦.
(٥) تهذيب الكمال ٨٢٨، تهذيب التهذيب ٦/٣٠٨.
(٦) تهذيب التهذيب ٦/٣١٧. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.
(٧) المعجم المشتمل ١٧١، تهذيب الكمال ٨٣٣، تهذيب التهذيب ٦/٣٢٤. لكن اللفظ في مطبوعة الكتاب الأخير: «ليس به بأس».
(٨) شيوخ النسائي ٤أ، المعجم المشتمل ١٧١، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار=

٢٧٤ ـ عبد الصمد بن عبد الوهاب أبو بكر أو أبو محمد الحَضْرمي النَّصْري الحمصي: قال النسائي: لا بأس به[١].

٢٧٥ ـ عبد العزيز بن أبي حازم سَلَمة بن دينار أبو تمّام المدني: قال النسائي: ثقة[٢]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٣].

٢٧٦ ـ عبد العزيز بن الخطّاب أبو الحسن الكوفي ثم البصري: قال النسائي: ثقة[٤].

٢٧٧ ـ عبد العزيز بن رُفَيع أبو عبد الله الأسدي المكي الطائفي ثم الكوفي: قال النسائي: ثقة[٥].

٢٧٨ ـ عبد العزيز بن أبي رَوَّاد الأزدي المكي: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

٢٧٩ ـ عبد العزيز بن صُهَيْب البُنَاني البصري: قال النسائي: ثقة[٧].

= الفكر ـ ٣٦/ ٢١٥، تهذيب الكمال ٨٣٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٢٤. وعزاه ابن عساكر في تاريخه إلى أسماء الشيوخ للنسائي.

(١) المعجم المشتمل ١٧٢، تهذيب الكمال ٨٣٤، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٢٨. لكن لفظ الأخير: «ليس به بأس». وهو شاذ.

(٢) تهذيب الكمال ٨٣٦، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٣٤، هدي الساري ٤٢٠. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه النسائي».

(٣) تهذيب الكمال ٨٣٦، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٣٤.

(٤) السنن الكبرى ٢٢٤ ـ في كتاب خصائص على بن أبي طالب ـ، وخصائص على بن أبي طالب المطبوع ١٢٨، تهذيب الكمال ٨٣٦، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٣٥. لكن عبارتهم ـ واللفظ للأولَين ـ: «أخبرنا عمرو بن علي، قال: حدثنا عبد العزيز الخطاب ثقة». فالتوثيق ـ فيما يبدو ـ للنسائي، لا لغيره.

(٥) تهذيب الكمال ٨٣٧، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٣٧.

(٦) تهذيب الكمال ٨٣٧، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٣٨.

(٧) تهذيب التهذيب ٦/ ٣٤٢.

٢٨٠ ـ عبد العزيز بن عبد الصمد أبو عبد الصمد العَمّي البصري: قال النسائي: ثقة[١].

٢٨١ ـ عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أَسِيد الأُموي المكي: قال النسائي: ثقة[٢].

٢٨٢ ـ عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سَلَمة أبو عبد الله أو أبو الأَصْبَغ التَّيمي المدني ثم البغدادي الماجِشون: قال النسائي: ثقة[٣].

٢٨٣ ـ عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو محمد العَدَوي المدني: قال النسائي: ثقة[٤].

٢٨٤ ـ عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان أبو محمد الأُموي المدني: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

٢٨٥ ـ عبد العزيز بن قُرَير العَبْدي البصري: قال النسائي: ثقة[٦].

٢٨٦ ـ عبد العزيز بن المختار أبو إسحاق أو أبو إسماعيل الأنصاري البصري الدَّبّاغ: قال النسائي: ليس به بأس[٧].

٢٨٧ ـ عبد العزيز بن مروان بن الحكم أبو الأَصْبَغ الأُموي الأمير: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) تهذيب الكمال ٨٤٠، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٤٧.

(٢) تهذيب الكمال ٨٣٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٤٢.

(٣) تهذيب الكمال ٨٣٩، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٤٤.

(٤) تهذيب الكمال ٨٣٩، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٤٥.

(٥) تهذيب الكمال ٨٤١، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٥٠. وقد أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤٢٠ بقوله: «وثقه ابن معين... والنسائي».

(٦) تهذيب الكمال ٨٤١، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٥٢.

(٧) تهذيب الكمال ٨٤٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٥٥. وقد أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤٢١ بقوله: «ووثقه العجلي... والنسائي».

(٨) تهذيب الكمال ٨٤٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٣٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٥٦.=

٢٨٨ ـ عبد العزيز بن مسلم أبو زيد القَسْمَلي المروزي ثم البصري: قال النسائي: ليس به بأس[(١)].

٢٨٩ ـ عبد العزيز بن مُنيب أبو الدَّرْداء القرشي المروزي: قال النسائي: ليس به بأس[(٢)].

٢٩٠ ـ عبد الغني بن عبد العزيز بن سَلّام أبو محمد القرشي المصري العَسّال: قال النسائي: لا بأس به[(٣)].

٢٩١ ـ عبد القدوس بن الحجاج أبو المغيرة الخَوْلاني الحمصي: قال النسائي: ليس به بأس[(٤)].

٢٩٢ ـ عبد القدوس بن محمد بن عبد الكبير بن شعيب بن الحَبْحاب أبو بكر المِعْوَلي الحَبْحابي البصري العطّار: قال النسائي: ثقة[(٥)].

٢٩٣ ـ عبد الكريم بن الحارث بن يزيد أبو الحارث الحَضْرمي المصري: قال النسائي: ثقة[(٦)].

٢٩٤ ـ عبد الكريم بن رُشَيْد أو ابن راشد البصري: قال النسائي: ليس به بأس[(٧)].

٢٩٥ ـ عبد الكريم بن مالك أبو سعيد الأموي الجَزَري الحَرّاني

= لكن لفظ الذهبي: «وثقه ابن سعد، والنسائي».

(١) تهذيب التهذيب ٦/ ٣٥٧. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٢) تاريخ بغداد ١٠/ ٤٥١، المعجم المشتمل ١٧٣، تهذيب الكمال ٨٤٤، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٦٠.

(٣) المعجم المشتمل ١٧٤، تهذيب الكمال ٨٤٦، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٦٧.

(٤) تهذيب الكمال ٨٤٧، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٤٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٧٠.

(٥) المعجم المشتمل ١٧٥، تهذيب الكمال ٨٤٧، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٧٠.

(٦) تهذيب التهذيب ٦/ ٣٧٢.

(٧) المصدر السابق ٦/ ٣٧٢.

الخِضْرِمِي[١]: قال النسائي: ثقة[٢].

٢٩٦ ـ عبد الله بن إبراهيم بن عُمر بن كَيْسان أبو يزيد الصَّنْعاني: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

٢٩٧ ـ عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن يونس أبو حَصِين اليَرْبَوعي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٤].

٢٩٨ ـ عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الرحمٰن الشَّيْباني البغدادي: قال النسائي: ثقة[٥].

٢٩٩ ـ عبد الله بن إدريس بن يزيد أبو محمد الأَوْدي الزَّعافِري الكوفي: قال النسائي: ثقة ثبْت[٦].

٣٠٠ ـ عبد الله بن باباه أو ابن بابيه أو ابن بابي ـ ويقال: إنهم ثلاثة ـ المكي: قال النسائي: عبد الله بن باباه ثقة[٧].

٣٠١ ـ عبد الله بن بِشْر بن النَّبْهان اليَرْبُوعي الكوفي الأصل ثم الرَّقِّي: قال النسائي: ليس به بأس[٨].

---

(١) ينظر القاموس باب الميم فصل الخاء ١٤٢٦، وتهذيب الكمال ٨٤٨.
(٢) السنن الكبرى ١٠.
(٣) تهذيب الكمال ١٤/ ٢٧٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٨٩، تهذيب التهذيب ٥/ ١٣٧.
(٤) المعجم المشتمل ١٥١، تهذيب الكمال ١٤/ ٢٨٤، تهذيب التهذيب ٥/ ١٤١.
(٥) تهذيب التهذيب ٥/ ١٤٣.
(٦) تهذيب الكمال ١٤/ ٢٩٩، تهذيب التهذيب ٥/ ١٤٥.
(٧) تهذيب الكمال ١٤/ ٣٢١، تهذيب التهذيب ٥/ ١٥٣.
(٨) تهذيب الكمال ١٤/ ٣٣٨، تهذيب التهذيب ٥/ ١٦٠.

٣٠٢ ـ عبد الله بن بكر بن عبد الله المُزَني البصري: قال النسائي: ليس به بأس[١].

٣٠٣ ـ عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أبو محمد أو أبو بكر الأنصاري المدني: قال النسائي: ثقة ثبْت[٢].

٣٠٤ ـ عبد الله بن الجَرّاح بن سعيد أبو محمد التَّميمي القُهُسْتاني نزيل نيسابور: قال النسائي: ثقة[٣].

٣٠٥ ـ عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمٰن بن المِسْوَر بن مَخْرَمة أبو محمد الزُّهري المَخْرَمي المدني: قال النسائي: ليس به بأس[٤].

٣٠٦ ـ عبد الله بن جعفر بن غَيْلان أبو عبد الرحمٰن القرشي الرَّقِّي: قال النسائي: ليس به بأس قبل أن يتغير[٥].

٣٠٧ ـ عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المُطلب أبو محمد الهاشمي المدني بَبَّة: قال النسائي: ثقة[٦].

٣٠٨ ـ عبد الله بن الحارث أبو الوليد الأنصاري البصري: قال النسائي: ثقة[٧].

---

(١) تهذيب الكمال ١٤/ ٣٤٥، تهذيب التهذيب ٥/ ١٦٣.
(٢) تهذيب الكمال ١٤/ ٣٥١، تهذيب التهذيب ٥/ ١٦٥.
(٣) المعجم المشتمل ١٥٢، تهذيب الكمال ١٤/ ٣٦٢، تهذيب التهذيب ٥/ ١٦٩.
(٤) المجتبى ٣/ ٦١، تهذيب الكمال ١٤/ ٣٧٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٠٣، تهذيب التهذيب ٥/ ١٧٢.
(٥) تهذيب الكمال ١٤/ ٣٧٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٠٣، تهذيب التهذيب ٥/ ١٧٣، هدي الساري ٤١٣.
(٦) تهذيب الكمال ١٤/ ٣٩٨، تهذيب التهذيب ٥/ ١٨١.
(٧) تهذيب الكمال ١٤/ ٤٠١، تهذيب التهذيب ٥/ ١٨١، لسان الميزان

٣٠٩ ـ عبد الله بن الحارث الزُّبَيْدي النَّجْراني الكوفي المُكْتِب: قال النسائي: ثقة[١].

٣١٠ ـ عبد الله بن حَبيب بن أبي ثابت الأسَدي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٢].

٣١١ ـ عبد الله بن حَبيب بن رُبَيِّعة أبو عبد الرحمٰن السُّلَمي الكوفي المقرئ: قال النسائي: ثقة[٣].

٣١٢ ـ عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب أبو محمد الهاشمي المدني: قال النسائي: ثقة[٤].

٣١٣ ـ عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقّاص أبو بكر الزُّهْري المدني: قال النسائي: ثقة[٥].

٣١٤ ـ عبد الله بن خَبّاب الأنصاري النَّجّاري المدني: قال النسائي: ثقة[٦].

= ٧/ ٤٨٩ في التجريد. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه أبو زرعة، والنسائي».

(١) تهذيب الكمال ١٤/ ٤٠٣، تهذيب التهذيب ٥/ ١٨٣.

(٢) تهذيب الكمال ١٤/ ٤٠٧، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٠٦، تهذيب التهذيب ٥/ ١٨٣.

(٣) تهذيب الكمال ١٤/ ٤٠٩، تهذيب التهذيب ٥/ ١٨٤.

(٤) تهذيب الكمال ١٤/ ٤١٧، تهذيب التهذيب ٥/ ١٨٦ ـ ١٨٧.

(٥) تهذيب الكمال ١٤/ ٤٢٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٠٩، تهذيب التهذيب ٥/ ١٨٩. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

(٦) تهذيب الكمال ١٤/ ٤٥٠، تهذيب التهذيب ٥/ ١٩٧. وقد قال مُغْلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢٦١أ: «وفي قول المزي: وقال النسائي: ثقة. نظر، لأن النسائي قال في كتابه: عبد الله بن خَبّاب ثقة. ولم يُعرفه، فيحتمل أن يكون أراد ابن الأرَتّ، ويحتمل أن يكون أراد هذا، فتعيين أحد الرجلين يحتاج =

٣١٥ ـ عبد الله بن داود بن عامر أبو عبد الرحمٰن الهَمْداني الخُرَيْبي: قال النسائي: ثقة[١].

٣١٦ ـ عبد الله بن دينار أبو عبد الرحمٰن العَدَوي المدني: قال النسائي: ثقة[٢].

٣١٧ ـ عبد الله بن ذَكْوَان أبو عبد الرحمٰن القُرشي المدني المعروف بأبي الزِّناد: قال النسائي: كان ثقة[٣].

٣١٨ ـ عبد الله بن رافع أبو رافع المَخْزومي المدني: قال النسائي: ثقة[٤].

٣١٩ ـ عبد الله بن رافع أبو سَلَمة الحَضْرَمي المصري: وثقه النسائي[٥].

٣٢٠ ـ عبد الله بن رَبَاح أبو خالد الأنصاري المدني ثم المبصري: قال النسائي: ثقة[٦].

٣٢١ ـ عبد الله بن رجاء بن عُمر أو ابن المثنى أبو عُمر أو عَمرو الغُدَاني البصري: قال النسائي: عبد الله بن رجاء المكي، والبصري، كلاهما ليس بهما بأس[٧].

= إلى بيان ظاهر. والله أعلم». ويبدو أن صنيع المزي صحيح لأن المترجم هنا هو أشهر بالرواية وبالثقة من الآخر، ومُغُلْطاي مُوْلَع بانتقاد المزي.

(١) تهذيب الكمال ١٤/٤٦٢، تهذيب التهذيب ٥/٢٠٠.

(٢) تهذيب الكمال ١٤/٤٧٣، تهذيب التهذيب ٥/٢٠٢.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٢٦٣أ، تهذيب التهذيب ٥/٢٠٥. وعزاه مُغُلْطاي إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٤) تهذيب الكمال ١٤/٤٨٦، تهذيب التهذيب ٥/٢٠٦.

(٥) إكمال تهذيب الكمال ٢٦٤أ، تهذيب التهذيب ٥/٢٠٦. وقد نقلاه عن كتاب الثقات لابن خَلْفون.

(٦) تهذيب الكمال ١٤/٤٨٨، تهذيب التهذيب ٥/٢٠٧.

(٧) تهذيب الكمال ١٤/٤٩٩، تهذيب التهذيب ٥/٢١٠. لكن ابن حجر أسقط كلمة: «كلاهما».

٣٢٢ ـ عبد الله بن رجاء أبو عِمران البصري ثم المكي: قال النسائي: عبد الله بن رجاء المكي، والبصري، كلاهما ليس بهما بأس[(١)].

٣٢٣ ـ عبد الله بن السّائب بن يزيد أبو محمد الكِنْدي المدني: قال النسائي: ثقة[(٢)].

٣٢٤ ـ عبد الله بن السّائب الكِنْدي أو الشّيباني الكوفي: قال النسائي: ثقة[(٣)].

٣٢٥ ـ عبد الله بن سالم أبو يوسف الأَشْعري أو الوُحاظي أو اليَحْصُبي الحمصي: قال النسائي: ليس به بأس[(٤)].

٣٢٦ ـ عبد الله بن سعيد بن جُبير الأَسَدي الوالِبي الكوفي: قال النسائي: ثقة مأمون[(٥)]. وقال أيضاً: ثقة[(٦)].

٣٢٧ ـ عبد الله بن سعيد بن حُصَين أبو سعيد الكِنْدي الكوفي الأَشج: قال النسائي: لا بأس به[(٧)]. وقال أيضاً: ليس به بأس[(٨)].

---

(١) تهذيب الكمال ١٤/٥٠٣. وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٥/٢١١: «وقد تقدم قول النسائي فيه». يعني في الترجمة السابقة.

(٢) تهذيب الكمال ١٤/٥٥٦، ميزان الاعتدال ٢/٤٢٦، تهذيب التهذيب ٥/٢٣٠. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

(٣) تهذيب الكمال ١٤/٥٥٨، تهذيب التهذيب ٥/٢٣٠.

(٤) تهذيب الكمال ١٤/٥٥١، ميزان الاعتدال ٢/٤٢٦، تهذيب التهذيب ٥/٢٢٨. وقد أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤١٣ بقوله: «وثقه النسائي».

(٥) السنن الكبرى ٢٦٣ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢٠٢، إكمال تهذيب الكمال ٢٧٣ب، تهذيب التهذيب ٥/٢٣٦. وقد عزاه مُغُلْطاي، وابن حجر إلى كتاب السنن للنسائي.

(٦) تهذيب الكمال ١٥/٢٦، تهذيب التهذيب ٥/٢٣٦.

(٧) شيوخ النسائي ٥/ب، المعجم المشتمل ١٥٤ ـ ١٥٥.

(٨) تهذيب الكمال ١٥/٢٩، تهذيب التهذيب ٥/٢٣٦. ويحتمل أن يكون القول السابق هو أصل هذا القول.

وقال أيضاً: صدوق[١].

٣٢٨ ـ عبد الله بن سعيد بن أبي هِنْد أبو بكر الفَزَاري المدني: قال النسائي: ليس به بأس[٢].

٣٢٩ ـ عبد الله بن أبي السَّفَر الهَمْداني الثَّوري الكوفي: قال النسائي: ثقة[٣].

٣٣٠ ـ عبد الله بن سفيان بن عبد الله الثَّقفي الطائفي: قال النسائي: ثقة[٤].

٣٣١ ـ عبد الله بن أبي سَلَمة القُرشي التَّيمي الماجُشُون: قال النسائي: ثقة[٥].

٣٣٢ ـ عبد الله بن سَوَادة بن حَنظلة القُشَيري البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

٣٣٣ ـ عبد الله بن شُبْرُمة بن الطُّفَيل أبو شُبْرُمة الضَّبِّي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٧].

٣٣٤ ـ عبد الله بن شَدّاد بن الهَادِ أبو الوليد اللَّيثي المدني: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) المعجم المشتمل ١٥٤، تهذيب الكمال ١٥/ ٢٩، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٣٦.
(٢) تهذيب الكمال ١٥/ ٤٠، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٣٩.
(٣) تهذيب الكمال ١٥/ ٤٢، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٤٠.
(٤) تهذيب الكمال ١٥/ ٤٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٣٠، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٤٠. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».
(٥) تهذيب الكمال ١٥/ ٥٦، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٤٣.
(٦) تهذيب الكمال ١٥/ ٦٩، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٤٧.
(٧) تهذيب الكمال ١٥/ ٧٨، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٥٠.
(٨) تهذيب الكمال ١٥/ ٨٤، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٥٢. وقد قال مُغْلْطاي في =

٣٣٥ ـ عبد الله بن شَوْذَب أبو عبد الرحمن الخُراساني البَلْخي ثم البصري ثم المَقْدِسي: قال النسائي: ثقة[١].

٣٣٦ ـ عبد الله بن الصَّامت أبو النَّضْر الغِفَاري البصري ابن أخي أبي ذَرّ: قال النسائي: ثقة[٢].

٣٣٧ ـ عبد الله بن الصَّبّاح بن عبد الله الهاشمي البصري المِرْبَدي العطار: قال النسائي: ثقة[٣].

٣٣٨ ـ عبد الله بن طاوس بن كَيْسَان أبو محمد اليماني الأَبْناوي: قال النسائي: ثقة مأمون[٤]. وقال أيضاً: ثقة مأمون، أنبأنا أحمد بن علي بن سعيد، حدثنا إسحاق، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا مَعْمَر، قال: ما رأيت ولد فقيه يشبه ابن طاوس. قلت له: هشام بن عُروة. قال كان رجلاً صالحاً، ولكن هيهات[٥]. وقال أيضاً: ثقة[٦].

= إكمال تهذيب الكمال ٢٧٧ب: «وفي قول المزي: قال النسائي: ثقة. نظر، لأن النسائي لما ذكر عبد الله بن شَدّاد ووثقه لم يزد في نسبه شيئاً على ما قدمناه، فلو ادعى مدع أنه لم يقله إلا في عبد الله بن شَدّاد أبي الحسن الأَعْرَج الآتي ذكره بعد لما قام دليل على بطلان قوله». قلت: إذا أطلق اسم مشترك بين أكثر من واحد، فإنه ينصرف إلى الأشهر، وصاحب هذه الترجمة الذي ذكر المزي قول النسائي فيه هو كذلك. والله أعلم.

(١) تهذيب الكمال ١٥/ ٩٦، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٥٥.

(٢) تهذيب الكمال ١٥/ ١٢١، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٤٧، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٦٤. لكن لفظ الذهبي: «ووثقه النسائي».

(٣) المعجم المشتمل ١٥٥، تهذيب الكمال ١٥/ ١٢٣، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٦٥.

(٤) السنن الكبرى ٢٦٣ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢٠٢.

(٥) إكمال تهذيب الكمال ٢٧٩ب، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٦٧. وقد عزياه إلى كتاب الكنى للنسائي، لكن ابن حجر اقتصر على قول النسائي عن نفسه.

(٦) تهذيب الكمال ١٥/ ١٣١، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٦٧.

٣٣٩ ـ عبد الله بن عامر بن يزيد بن تَميم أبو عِمران وقيل غير ذلك في كنيته اليَحْصُبِي الدمشقي المقرئ: قال النسائي: ثقة[١].

٣٤٠ ـ عبد الله بن عبد الرحمن بن حُجَيرة أبو عبد الرحمن الخَوْلاني المصري وهو ابن حُجَيْرة الأصغر: قال النسائي: ليس به بأس[٢].

٣٤١ ـ عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حُسين النَّوْفَلي المكي: قال النسائي: ثقة[٣].

٣٤٢ ـ عبد الله بن عبد الرحمن بن مَعْمَر بن حَزْم أبو طُوَالة الأنصاري النَّجّاري المدني: قال النسائي: ثقة[٤].

٣٤٣ ـ عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أبو إسماعيل الأزْدي الدمشقي الدَّاراني: قال النسائي: لا بأس به[٥].

٣٤٤ ـ عبد الله بن عبد الصمد بن أبي خِدَاش الأَسَدي المَوصلي: قال النسائي: لا بأس به[٦].

٣٤٥ ـ عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطّاب أبو عبد الرحمن العَدَوي العُمري المدني: قال النسائي: ثقة[٧].

---

(١) تهذيب الكمال ١٥/ ١٤٥، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٧٤.
(٢) تهذيب الكمال ١٥/ ٢٠٤، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٩٣.
(٣) تهذيب الكمال ١٥/ ٢٠٧، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٩٣.
(٤) تهذيب الكمال ١٥/ ٢١٩، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٩٧.
(٥) تهذيب الكمال ١٥/ ٢٢٢، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٩٨.
(٦) المعجم المشتمل ١٥٦، تهذيب الكمال ١٥/ ٢٣٧، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٠١.
(٧) تهذيب الكمال ١٥/ ٢٤١، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٥٧، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٠٢.
لكن لفظ الذهبي: «فوثقه النسائي».

٣٤٦ ـ عبد الله بن عبد الله بن جابر ـ وقيل: جَبْر ـ بن عَتِيك الأنصاري المدني: قال النسائي: ثقة[١].

٣٤٧ ـ عبد الله بن عبد الله الحارث بن نَوْفَل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم أبو يحيى القُرشي المدني: قال النسائي: ثقة[٢].

٣٤٨ ـ عبد الله بن عبد الله بن أبي طَلْحة أبو يحيى الأنصاري المدني: قال النسائي: ثقة[٣].

٣٤٩ ـ عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمٰن العَدَوي المدني: قال النسائي: ثقة[٤].

٣٥٠ ـ عبد الله بن عبد الله أبو جعفر الهاشمي الرازي: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

٣٥١ ـ عبد الله بن عُبَيد بن عُمَير أبو هاشم اللَّيثي الجُنْدَعي المكي: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

٣٥٢ ـ عبد الله بن عُبيد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي المدني: قال النسائي: ثقة[٧].

(١) تهذيب الكمال ١٥/ ١٧٢، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٨٢. وينظر لزاماً إكمال تهذيب الكمال ٢٨٤أ.

(٢) تهذيب الكمال ١٥/ ١٧٤، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٨٤.

(٣) تهذيب الكمال ١٥/ ١٧٨، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٨٥.

(٤) تهذيب الكمال ١٥/ ١٨٢، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٨٦.

(٥) تهذيب الكمال ١٥/ ١٨٥، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٨٧.

(٦) تهذيب الكمال ١٥/ ٢٦١، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٠٨.

(٧) تهذيب الكمال ١٥/ ٢٥٢، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٠٦.

٣٥٣ ـ عبد الله بن عُبَيدة بن نَشِيط الرَّبَذي: قال النسائي: ليس به بأس[١]. وقال أيضاً: لا بأس به[٢].

٣٥٤ ـ عبد الله بن عثمان البصري صاحب شعبة: قال النسائي: ثقة ثَبْت[٣].

٣٥٥ ـ عبد الله بن عُروة بن الزبير بن العَوّام أبو بكر القُرشي الأَسَدي المدني: قال النسائي: ثقة[٤].

٣٥٦ ـ عبد الله بن عَقِيل أبو عَقِيل الثقَفي الكوفي ثم البغدادي: قال النسائي: ثقة[٥].

٣٥٧ ـ عبد الله بن العلاء بن زَبْر أبو زَبْر أو أبو عبد الرحمن الرَّبَعي الدمشقي: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

٣٥٨ ـ عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأُموي المعروف بالمُطْرَف: قال النسائي: ثقة[٧].

٣٥٩ ـ عبد الله بن عَوْن بن أَرْطَبان أبو عَوْن المُزَني البصري: قال

---

(١) تهذيب الكمال ١٥/ ٢٦٥، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٠٩. وقد جاء في هدي الساري ٤١٥: «قال يعقوب بن شيبة، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم: ثقة». فيبدو أن ابن حجر وهم هنا فيما نقله عن النسائي. والله أعلم.

(٢) التعديل والتجريح ٢/ ٨٤٢.

(٣) تهذيب الكمال ١٥/ ٢٨٨، تهذيب التهذيب ٥/ ٣١٨.

(٤) تهذيب الكمال ١٥/ ٢٩٧، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٢٠.

(٥) تهذيب الكمال ١٥/ ٣١٦، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٢٣.

(٦) تهذيب الكمال ١٥/ ٤٠٨، إكمال تهذيب الكمال ٣٠٤ب، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٥٠، ٣٥١. وقد عزاه مُغُلْطاي، وابن حجر إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٧) تهذيب الكمال ١٥/ ٣٦٤، تهذيب التهذيب ٣٣٩.

النسائي: ثقة ثَبْت[١]. وقال أيضاً: الثقة المأمون[٢].

٣٦٠ ـ عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أبو محمد الأنصاري الكوفي: قال النسائي: ثقة ثَبْت[٣].

٣٦١ ـ عبد الله بن غالب أبو قُريش أو أبو فِراس الحُدَّاني البصري: وثقه النسائي[٤].

٣٦٢ ـ عبد الله بن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي المدني: قال النسائي: ثقة[٥].

٣٦٣ ـ عبد الله بن فَيْروز البصري الدَّاناج: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

٣٦٤ ـ عبد الله بن أبي قَتادة أبو إبراهيم أو أبو يحيى الأنصاري السَّلَمي المدني: قال النسائي: ثقة[٧].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ٣٠٤أ، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٤٨. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(٢) المصدران السابقان. وقد عزياه إلى كتاب الكنى للنسائي. لكن لفظ ابن حجر: «ثقة مأمون».

(٣) تهذيب الكمال ١٥/ ٤١٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٧٠، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٥٢، هدي الساري ٤١٥.

(٤) إكمال تهذيب الكمال ٣٠٥ب، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٥٥. وقد نقلاه عن ابن خَلْفون. لكن لفظ ابن حجر: «ونقل ابن خَلْفون توثيقه عن النسائي».

(٥) السنن الكبرى ٩٦، تهذيب الكمال ١٥/ ٤٣٣، إكمال تهذيب الكمال ٣٠٧ب، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٥٨. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الحج ـ يعني من السنن الكبرى للنسائي ـ.

(٦) تهذيب الكمال ١٥/ ٤٣٧، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٥٩.

(٧) تهذيب الكمال ١٥/ ٤٤١، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٦٠.

٣٦٥ ـ عبد الله بن قُدامة بن عَنَزَة أبو السَّوّار العَنْبري البصري: قال النسائي: ثقة[١].

٣٦٦ ـ عبد الله بن قيس بن مَخْرَمة بن المُطَّلِب بن عبد مَناف القرشي المُطَّلِبي المدني: قال النسائي: ثقة[٢].

٣٦٧ ـ عبد الله بن أبي قَيس، ويقال: ابن قيس، ويقال: ابن أبي موسى أبو الأسْود النَّصْري الحمصي: قال النسائي: ثقة[٣].

٣٦٨ ـ عبد الله بن أبي لَبيد أبو المغيرة المدني: قال النسائي: ليس به بأس[٤].

٣٦٩ ـ عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن التَّميمي الحَنْظَلي المروزي: قال النسائي: وابن المبارك أحد الأئمة[٥]. وقال أيضاً: ابن المبارك أجل وأعلى، وحديث حجاج أولى بالصواب عندنا، ولا يُعلم في عصر ابن المبارك ولا أعلى منه، ولا أجمع لكل خصلة محمودة منه، ولكن لا بد من الغلط[٦]. وقال أيضاً: وابن

---

(١) تهذيب الكمال ١٥/ ٤٤٢، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٦١.
(٢) تهذيب الكمال ١٥/ ٤٥٤، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٦٤.
(٣) تهذيب الكمال ١٥/ ٤٦١، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٦٦.
(٤) تهذيب الكمال ١٥/ ٤٨٤، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٧٢. وقد أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤١٦ بقوله: «وثقه أحمد... والنسائي».
(٥) السنن الكبرى ٥٥.
(٦) تهذيب الكمال ٩٣٩، تهذيب التهذيب ٥/٣٨٧، ٧/ ٢٢١. واللفظ للمزي. وقد فرق ابن حجر هذا القول في مكانين من كتابه المذكور، وعزاه في أحدهما إلى كتاب السنن للنسائي. وحجاج هو ابن محمد المِصِّيصي الأعْور. وقد ساق ابن بشكوال في الصلة ١/ ٦ ـ ٧ هذا النص مقتصراً على بعضه بلفظ: «ما نعلم في عصر ابن المبارك رجلاً أجلّ من ابن المبارك ولا أعلى منه ولا أجمع لكل خصلة محمودة منه».

المبارك أجل أهل زمانه إلا أنه يحدث عن الضعفاء[١]. وقال أيضاً: وأثبت أصحاب سفيان عندنا ـ والله أعلم ـ يحيى بن سعيد القطان، ثم عبد الله بن المبارك، ثم وكيع بن الجرّاح...[٢] وقال أيضاً: وأثبت أصحاب الأوزاعي عبد الله بن المبارك[٣]. وقال أيضاً: وأثبت أصحاب حماد بن سلمة: عبد الرحمٰن بن مهدي، وابن المبارك[٤].

٣٧٠ ـ عبد الله بن محمد بن إسحاق أبو عبد الرحمٰن المَوْصِلي الأَذْرَمي: قال النسائي: ثقة[٥]. وقال أيضاً: لا بأس به[٦].

٣٧١ ـ عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصِّدِّيق القُرشي التَّيمي المدني: قال النسائي: ثقة[٧].

٣٧٢ ـ عبد الله بن محمد بن تميم أبو حُميد الهاشمي المِصِّيصي: قال النسائي: ثقة[٨].

٣٧٣ ـ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان أبو بكر بن أبي شيبة العَبْسي الكوفي: قال النسائي: محمد بن إبراهيم هو والد

---

(١) التعديل والتجريح ٢/ ٦٩٩ ـ ٧٠٠.

(٢) المجتبى ٣/ ٢٥٠.

(٣) مجموعة رسائل للنسائي ٤٧.

(٤) المصدر السابق ٤٧ ـ ٤٨.

(٥) تاريخ بغداد ١٠/ ٧٥، المعجم المشتمل ١٥٩، تهذيب الكمال ٧٣٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٤.

(٦) شيوخ النسائي ٤ب، المعجم المشتمل ١٥٩، إكمال تهذيب الكمال ٣١٨أ.

(٧) تهذيب الكمال ٧٣٤، تهذيب التهذيب ٦/ ٧.

(٨) المصدران السابقان.

أبي بكر بن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة، والقاسم بن أبي شيبة، وهم ثلاثة إخوة، وأبو بكر ثقة، وعثمان لا بأس به، والقاسم ليس بثقة[١].

٣٧٤ ـ عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن المِسْور بن مَخْرَمة الزُّهري البصري: قال النسائي: ثقة[٢]. وقال أيضاً: لا بأس به[٣].

٣٧٥ ـ عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي فَرْوة أبو علقمة الأُموي الفَرْوي المدني: قال النسائي: ثقة[٤].

٣٧٦ ـ عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب أبو هاشم الهاشمي العَلَوي: قال النسائي: ثقة[٥].

٣٧٧ ـ عبد الله بن محمد بن علي بن نُفَيْل أبو جعفر القُضَاعي النُّفَيْلي الحَرّاني: قال النسائي: ثقة[٦].

٣٧٨ ـ عبد الله بن محمد بن يحيى أبو محمد الطَّرَسُوسي المعروف بالضعيف: قال النسائي: ثقة[٧]. وقال أيضاً: شيخ صالح، والضعيف لقب لكثرة عبادته[٨].

---

(١) السنن الكبرى ٥٢.
(٢) المعجم المشتمل ١٦٠، إكمال تهذيب الكمال ٣١٩ب، تهذيب التهذيب ٦/ ١٢. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى معجم شيوخ النسائي.
(٣) شيوخ النسائي ٤ب، المعجم المشتمل ١٦٠، إكمال تهذيب الكمال ٣١٩ب.
(٤) تهذيب الكمال ٧٣٥، تهذيب التهذيب ٦/ ١٠.
(٥) تهذيب الكمال ٧٣٧ ـ ٧٣٨، تهذيب التهذيب ٦/ ١٦.
(٦) السنن الكبرى ٢٥٨، تهذيب الكمال ٧٣٨، تهذيب التهذيب ٦/ ١٧.
(٧) شيوخ النسائي ٤ب، المعجم المشتمل ١٦١.
(٨) المجتبى ٤/ ١٦٥. وقد جاء في تهذيب الكمال ٧٣٩، تهذيب التهذيب

٣٧٩ ـ عبد الله بن مُحَيْرِيز بن جُنادة أبو مُحَيْرِيز الجُمَحي المكي ثم المَقْدِسي: قال النسائي: ثقة[١].

٣٨٠ ـ عبد الله بن مُرَّة الهَمْداني الخارِفي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٢].

٣٨١ ـ عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب أبو محمد الزُّهري المدني أخو الزُّهري الإمام: قال النسائي: ثقة ثَبْت[٣].

٣٨٢ ـ عبد الله بن مَسْلَمة بن قَعْنَب أبو عبد الرحمٰن الحارثي القَعْنَبي المدني ثم البصري: قال النسائي: القَعْنَبي فوق عبد الله بن يوسف في الموطأ[٤].

٣٨٣ ـ عبد الله بن مَعْبَد الزِّمَّاني البصري: قال النسائي: ثقة[٥].

٣٨٤ ـ عبد الله بن المُنِيب بن عبد الله بن أبي أُمامة بن ثعلبة الأنصاري الحارثي المدني: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

= ١٩/٦: «وقال النسائي: شيخ صالح ثقة، والضعيف لقب لكثرة عبادته». وعزاه ابن حجر إلى كتاب الصيام من السنن للنسائي. لكن لم ترد في كتاب المجتبى كلمة: «ثقة». ويبدو لي أن المزي جمع بين قولي النسائي، لأن القول الأخير لم يتعرض بمفرده إلى الحكم على الرجل، وذلك لأن عبارة: «شيخ صالح» أريد بها جانب الديانة لا الحديث.

(١) إكمال تهذيب الكمال ٣٢٢ب، تهذيب التهذيب ٢٣/٦. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٢) تهذيب الكمال ٧٤٠، تهذيب التهذيب ٢٤/٦.

(٣) تهذيب الكمال ٧٤١، تهذيب التهذيب ٢٩/٦.

(٤) سؤالات السلمي للدارقطني ١٦٢ب، إكمال تهذيب الكمال ٣٢٥أ، تهذيب التهذيب ٣٢/٦. وقد نقله مُغُلْطاي عن كتاب الجرح والتعديل عن الدارقطني، يعني به سؤالات السلمي.

(٥) تهذيب الكمال ٧٤٥، ميزان الاعتدال ٥٠٧/٢، تهذيب التهذيب ٤٠/٦. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

(٦) تهذيب الكمال ٧٤٥، تهذيب التهذيب ٤٣/٦.

٣٨٥ ـ عبد الله بن مُنِير أبو عبد الرحمن المَرْوزي: قال النسائي: ثقة[١].

٣٨٦ ـ عبد الله بن نافع بن أبي نافع أبو محمد المخزومي المدني الصائغ: قال النسائي: ثقة[٢]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٣].

٣٨٧ ـ عبد الله بن نُجَيّ بن سلمة أبو لقمان الحضرمي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٤].

٣٨٨ ـ عبد الله بن أبي نَجِيح يَسار أبو يَسار الثَّقفي المكي: قال النسائي: ثقة[٥]. وقال أيضاً: ذِكْر المدلسين: الحسن، وقتادة، وحُميد الطَّويل، ويحيى بن أبي كثير، والتيمي، ويونس بن عُبيد، وابن أبي عَرُوبة، وهُشيم، وأبو إسحاق السَّبِيعي، وإسماعيل بن أبي خالد، والحكم، والحَجّاج بن أَرْطاة، ومغيرة، والثوري، وأبو الزُّبير المكي، وابن أبي نَجِيح، ابن عيينة[٦].

٣٨٩ ـ عبد الله بن نِسْطاس الكِنْدي المدني: قال النسائي: ثقة[٧].

---

(١) المعجم المشتمل ١٦٢، تهذيب الكمال ٧٤٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٣.
(٢) تهذيب الكمال ٧٤٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٥١٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٥١.
(٣) المصادر السابقة. لكن لفظ الذهبي: «لا بأس به».
(٤) تهذيب الكمال ٧٤٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٥١٤، تهذيب التهذيب ٦/ ٥٥.
(٥) تهذيب الكمال ٧٤٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٥٤، هدي الساري ٤١٦. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه أحمد. . . والنسائي».
(٦) سؤالات السُّلَمي للدارقطني ١٧٢ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٠. لكن اختلف المصدران في ترتيب الأسماء، كما تفرد كل واحد منهما بذكر رجل لم يذكره الآخر، وقد اعتمدت هنا ما في سؤالات السلمي. وأشار ابن حجر في تهذيب التهذيب ٦/ ٥٥، وهدي الساري ٤١٦ إلى هذا الكلام للنسائي بقوله: «وذكره النسائي فيمن كان يدلس».
(٧) تهذيب التهذيب ٦/ ٥٦.

٣٩٠ ـ عبد الله بن أبي نَهِيك المخزومي المدني ويقال: اسمه عُبيد الله: قال النسائي: ثقة[١].

٣٩١ ـ عبد الله بن نِيَار بن مُكْرَم الأَسْلمي الحجازي: قال النسائي: ثقة[٢].

٣٩٢ ـ عبد الله بن أبي الهذيل أبو المغيرة العَنَزي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٣].

٣٩٣ ـ عبد الله بن الهيثم بن عثمان أبو محمد العَبْدي البصري ثم الرَّقِّي: قال النسائي: صالح لا بأس به[٤].

٣٩٤ ـ عبد الله بن واقد بن الحارث بن عبد الله أبو رجاء الحَنَفي الخُراساني الهَرَوي: قال النسائي: لا بأس به[٥].

٣٩٥ ـ عبد الله بن الوليد بن عبد الله بن مَعْقِل بن مُقَرِّن المُزَني الكوفي: قال النسائي: ثقة[٦].

٣٩٦ ـ عبد الله بن وَهْب بن مسلم أبو محمد القُرشي الفِهْري المصري:

---

(١) المصدر السابق ٦/ ٥٨.

(٢) تهذيب الكمال ٧٤٩، تهذيب التهذيب ٦/ ٥٨.

(٣) تهذيب الكمال ٧٥٠، تهذيب التهذيب ٦/ ٦٢.

(٤) شيوخ النسائي ٤ب، تاريخ بغداد ١٠/ ١٩٥، المعجم المشتمل ١٦٣، تهذيب الكمال ٧٥١، تهذيب التهذيب ٦/ ٦٤. وقد جعل ابن عساكر عبارتي النسائي قولين متفرقين. واقتصر الخطيب، والمزي، وابن حجر على كلمة: «لا بأس به».

(٥) تهذيب الكمال ٧٥١، تهذيب التهذيب ٦/ ٦٥.

(٦) تهذيب الكمال ٧٥٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٢١، تهذيب التهذيب ٦/ ٦٩. لكن لفظ الذهبي: «وثقه ابن معين، والنسائي».

قال النسائي: ثقة، ما أعلمه روى عن الثقات حديثاً منكراً[١]. وقال أيضاً: كان يتساهل في الأخذ، ولا بأس به[٢]. وقال أيضاً: حَجَّاج في ابن جُريج عندنا أثبت من ابن وهب[٣].

٣٩٧ ـ عبد الله بن يحيى أبو محمد الثَّقَفي البصري: قال النسائي: ثقة مأمون[٤].

٣٩٨ ـ عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمٰن البصري أو الأَهْوازي ثم المكي المقرئ: قال النسائي: ثقة[٥].

٣٩٩ ـ عبد الله بن يزيد المخزومي المدني المقرئ: قال النسائي: ثقة[٦].

٤٠٠ ـ عبد الله بن يَسار الجُهني الكوفي: قال النسائي: ثقة[٧].

٤٠١ ـ عبد الله بن يوسف أبو محمد الكَلَاعي الدمشقي ثم المصري التِّنِّيسي: قال النسائي: القَعْنَبي فوق عبد الله بن يوسف في الموطأ[٨].

---

(١) تهذيب التهذيب ٦/ ٧٤.

(٢) المصدر السابق ٦/ ٧٤.

(٣) التعديل والتجريح ٢/ ٥١٨، تهذيب الكمال ١٥/ ٤٦٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٧٤، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٦٧. وألفاظهم مختلفة، واللفظ المذكور للمزي. وحجاج هو ابن محمد المِصِّيصي الأعور.

(٤) السنن الكبرى ٢٦٩ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢٩٦، تهذيب الكمال ٧٥٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٧٧.

(٥) تهذيب الكمال ٧٥٧، تهذيب التهذيب ٦/ ٨٤.

(٦) تهذيب الكمال ٧٥٧، تهذيب التهذيب ٦/ ٨٢.

(٧) تهذيب الكمال ٧٥٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٨٥.

(٨) سؤالات السلمي للدارقطني ١٦٢ب، إكمال تهذيب الكمال ٣٢٥أ، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٢. وقد نقله مُغُلْطاي عن كتاب الجرح والتعديل عن الدارقطني، يعني به سؤالات الحاكم.

٤٠٢ ـ عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف أبو محمد أو أبو وهب الزُّهري المدني: قال النسائي: ثقة[١].

٤٠٣ ـ عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوّاد أبو عبد الحميد الأزدي المكي: قال النسائي: ثقة[٢]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٣].

٤٠٤ ـ عبد الملك بن أبي بَشير البصري ثم المدائني: قال النسائي: ثقة[٤].

٤٠٥ ـ عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المَخْزومي المدني: ثقال النسائي: ثقة[٥].

٤٠٦ ـ عبد الملك بن حبيب أبو عِمران الكِنْدي الجَوْني أو الأزدي البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

٤٠٧ ـ عبد الملك بن زيد بن سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفَيل العَدوي المدني: قال النسائي: ليس به بأس[٧].

٤٠٨ ـ عبد الملك بن سعيد بن حَيّان بن أَبْجَر الهَمْداني أو الكِناني الكوفي: قال النسائي ثقة[٨].

٤٠٩ ـ عبد الملك بن سعيد بن سويد الأنصاري المدني: قال النسائي: ليس به بأس[٩].

---

(١) تهذيب الكمال ٨٤٩، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٨١.
(٢) تهذيب الكمال ٨٤٩، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٨٢.
(٣) المصدران السابقان.
(٤) تهذيب الكمال ٨٥١، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٨٦.
(٥) تهذيب الكمال ٨٥١، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٨٧.
(٦) تهذيب الكمال ٨٥٢، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٨٩.
(٧) تهذيب الكمال ٨٥٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٥٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٩٤.
(٨) تهذيب الكمال ٨٥٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٩٥.
(٩) المصدران السابقان.

٤١٠ ـ عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة أبو محمد أو أبو سليمان أو أبو عبد الله العَرْزَمي الكوفي: قال النسائي: ثقة[١].

٤١١ ـ عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد أبو عبد الله الفَهْمي المصري: قال النسائي: ثقة[٢].

٤١٢ ـ عبد الملك بن عبد الحميد أبو الحسن المَيْموني الجَزري الرَّقِّي: قال النسائي: لا بأس به[٣]. وقال أيضاً: ثقة[٤].

٤١٣ ـ عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج أبو الوليد وأبو خالد الأُموي المكي: قال النسائي: ذِكْر المدلسين: الحَجّاج بن أرْطاة، والحسن، وقتادة، وحُميد، ويونس بن عُبيد، وسليمان التَّيْمي، ويحيى بن أبي كثير، وأبو إسحاق، والحكم، وإسماعيل بن أبي خالد، ومغيرة، وأبو الزُّبير، وابن أبي نَجيح، وابن جُريج، وسعيد بن أبي عَرُوبة، وهُشيم، وابن عيينة[٥].

٤١٤ ـ عبد الملك بن عبد العزيز أبو نصر القُشيري النسائي التمار الدَّقيقي: قال النسائي: ثقة[٦].

٤١٥ ـ عبد الملك بن عمرو أبو عامر القَيْسي العَقَدي البصري: قال

---

(١) تهذيب الكمال ٨٥٤، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٩٧.
(٢) شيوخ النسائي ٤ب، المعجم المشتمل ١٧٥، تهذيب الكمال ٨٥٤، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٩٨.
(٣) شيوخ النسائي ٤ب، المعجم المشتمل ١٧٥.
(٤) المعجم المشتمل ١٧٥، تهذيب الكمال ٨٥٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٠٠.
(٥) ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٠.
(٦) تاريخ بغداد ١٠/ ٤٢١، تهذيب الكمال ٨٥٦، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٥٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٠٧. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

النسائي: ثقة[١]. وقال أيضاً: ثقة مأمون[٢].

٤١٦ ـ عبد الملك بن عُمير بن سُويد أبو عمرو أو أبو عمر اللَّخْمي حليف بني عَدِي الكوفي الفَرَسي: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

٤١٧ ـ عبد الملك بن المغيرة بن نَوْفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم أبو محمد الهاشمي النَّوْفَلي المدني: قال النسائي: ثقة[٤].

٤١٨ ـ عبد الملك بن ميسرة أبو زيد العامِري الهِلالي الكوفي الزَّرّاد: قال النسائي: ثقة[٥].

٤١٩ ـ عبد الملك بن يسار الهِلالي المدني: قال النسائي: ثقة[٦].

٤٢٠ ـ عبد الواحد بن أيْمن أبو القاسم المَخْزومي المكي: قال النسائي: ليس به بأس[٧].

٤٢١ ـ عبد الواحد بن زياد أبو بِشر وقيل أبو عُبيدة العَبْدي البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٨].

---

(١) السنن الكبرى ٢٦٠ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ١٤٦.

(٢) تهذيب الكمال ٨٥٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٤١٠.

(٣) تهذيب الكمال ٨٥٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٦٠، تهذيب التهذيب ٦/ ٤١٢. وقد أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤٢٢ بقوله: «وثقه العجلي... والنسائي».

(٤) تهذيب الكمال ٨٦٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٢٥.

(٥) تهذيب الكمال ٨٦٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٢٦.

(٦) تهذيب الكمال ٨٦٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٦٨. لكن لفظ الذهبي: «وثقه أبو داود، والنسائي».

(٧) تهذيب الكمال ٨٦٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٣٤.

(٨) تهذيب الكمال ٨٦٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٣٥. وقد أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤٢٢ بقوله: «ووثقه أبو زرعة... والنسائي».

٤٢٢ ـ عبد الواحد بن أبي عَوْن الدَّوْسي أو الأُوَيْسي المدني: قال النسائي: ليس به بأس[١].

٤٢٣ ـ عبد الوارث بن سعيد بن ذَكْوان أبو عُبيدة التَّميمي العَنْبَري البصري التَّنُّوري: قال النسائي: ثقة ثَبْت[٢]. وقال أيضاً: ثقة[٣]. وقال أيضاً: وأثبت أصحاب أيوب: حماد بن زيد، وبعده عبد الوارث، وإسماعيل بن عُلَيَّة[٤].

٤٢٤ ـ عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد أبو عُبيدة العَنْبَري البصري حفيد الذي قبله: قال النسائي: لا بأس به[٥].

٤٢٥ ـ عبد الوهاب بن بُخْت أبو عُبيدة أو أبو بكر الأُموي المكي ثم الشامي ثم المدني: قال النسائي: ثقة[٦].

٤٢٦ ـ عبد الوهاب بن أبي بكر رُفيع المدني وكيل الزُّهْري: قال النسائي: ثقة[٧].

٤٢٧ ـ عبد الوهاب بن عبد الحكم بن نافع أبو الحسن النسائي ثم البغدادي الوَرّاق ويقال: ابن الحكم: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) تهذيب الكمال ٨٦٦، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٣٨.

(٢) تهذيب الكمال ٨٦٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٤٣. وقد أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤٢٢ بقوله: «ووثقه أبو زرعة، والنسائي».

(٣) المجتبى ٥/ ٢٤٩.

(٤) مجموعة رسائل للنسائي ٤٧.

(٥) المعجم المشتمل ١٧٧، تهذيب الكمال ٨٦٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٤٤.

(٦) تهذيب الكمال ٨٦٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٤٥.

(٧) تهذيب الكمال ٨٦٩، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٤٦.

(٨) تاريخ بغداد ١١/ ٢٧، المعجم المشتمل ١٧٧، تهذيب الكمال ٨٦٩، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٤٨.

٤٢٨ ـ عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصَّلْت أبو محمد الثَّقَفي البصري: قال النسائي: كان قد اختلط، فمن كتب عنه قبل ذلك فجيِّد[(١)].

٤٢٩ ـ عَبْدة بن عبد الرحيم بن حسان أبو سعيد المروزي ثم الدمشقي: قال النسائي: صدوق لا بأس به[(٢)]. وقال أيضاً: ثقة[(٣)].

٤٣٠ ـ عَبْدة بن عبد الله بن عَبْدة أبو سهل الخُزَاعي الكوفي ثم البصري الصَّفّار: قال النسائي: ثقة[(٤)].

٤٣١ ـ عَبْدة بن أبي لُبابة أبو القاسم الأَسَدي الغاضِري أو القرشي الأَسَدي الكوفي ثم الدمشقي البَزّاز: قال النسائي: ثقة[(٥)].

٤٣٢ ـ عُبيد بن آدم بن أبي إِياس العَسْقلاني: قال النسائي: صدوق[(٦)].

٤٣٣ ـ عُبيد بن تِعْلى الطَّائي الفِلَسطيني: قال النسائي: ثقة[(٧)].

٤٣٤ ـ عُبيد بن جُريج التَّيْمي المدني: قال النسائي: ثقة[(٨)].

٤٣٥ ـ عُبيد بن الحسن أبو الحسن المُزَني الثَّعْلَبي الكوفي: قال النسائي: ثقة[(٩)].

---

(١) مجموعة رسائل للنسائي ٤٨.

(٢) شيوخ النسائي ٤أ، المعجم المشتمل ١٧٩، تهذيب الكمال ٨٧٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٦١. لكن ابن عساكر اقتصر على عبارة: «لا بأس به».

(٣) المعجم المشتمل ١٧٩، تهذيب الكمال ٨٧٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٨٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٦١.

(٤) المعجم المشتمل ١٧٩، تهذيب الكمال ٨٧٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٦١.

(٥) تهذيب الكمال ٨٧٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٦٢.

(٦) تهذيب التهذيب ٧/ ٥٨.

(٧) تهذيب الكمال ٨٩٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٦٠.

(٨) التعديل والتجريح ٢/ ٩٢٤، تهذيب الكمال ٨٩٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٦٢.

(٩) تهذيب الكمال ٨٩٢، تهذيب التهذيب ٧/ ٦٢.

٤٣٦ ـ عُبيد بن فيروز أبو الضحاك الشَّيباني الكوفي ثم الجَزَري: قال النسائي: ثقة[١].

٤٣٧ ـ عُبيد بن مِهْران الكوفي المُكْتِب: قال النسائي: ثقة[٢].

٤٣٨ ـ عُبيد بن نُضَيلة أو نَضْلة أبو معاوية الخُزاعي الكوفي المقرئ: قال النسائي: ثقة[٣].

٤٣٩ ـ عُبيد بن وكيع بن الجَرَّاح الرُّؤَاسي الكوفي: قال النسائي: شويخ لا بأس به[٤].

٤٤٠ ـ عُبيد بن يحيى أبو سُليم الأسدي الكوفي ثم الرَّقِّي المقرئ: قال النسائي: ثقة[٥].

٤٤١ ـ عُبيد الله بن الأَخْنَس أبو مالك النَّخَعي أو الأَزْدي الكوفي الخَزّاز: قال النسائي: ثقة[٦].

٤٤٢ ـ عُبيد الله بن إياد بن لَقيط أبو السَّلِيل السَّدوسي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٧]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٨].

٤٤٣ ـ عُبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك أبو معاذ الأنصاري

---

(١) تهذيب الكمال ٨٩٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٧٢.
(٢) تهذيب الكمال ٨٩٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٧٤.
(٣) تهذيب الكمال ٨٩٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٧٥.
(٤) المعجم المشتمل ١٨٣، تهذيب الكمال ٨٩٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٧٨.
(٥) تهذيب الكمال ٨٩٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٧٨.
(٦) تهذيب الكمال ٨٧٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٢.
(٧) تهذيب الكمال ٨٧٤، ميزان ٣/ ٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٤. لكن لفظ الذهبي: «وثقه ابن معين مطلقاً، والنسائي».
(٨) تهذيب الكمال ٨٧٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٤.

البصري: قال النسائي: ثقة[١].

٤٤٤ ـ عُبيد الله بن أبي جعفر أبو بكر الكِناني اللَّيْثي أو الأُموي المصري الفقيه: قال النسائي: ثقة[٢].

٤٤٥ ـ عُبيد الله بن الحسن بن الحُصين بن أبي الحُرّ العَنْبَري البصري: قال النسائي: فقيه، بصري: ثقة[٣].

٤٤٦ ـ عُبيد الله بن زَحْر الضَّمْري الإفريقي: قال النسائي: ليس به بأس[٤].

٤٤٧ ـ عُبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عَوْف أبو الفضل الزُّهْري البغدادي ثم السَّامَرّي: قال النسائي: لا بأس به[٥].

٤٤٨ ـ عُبيد الله بن سعيد بن يحيى أبو قُدامة اليَشْكُري السَّرْخَسي ثم النيسابوري: قال النسائي: ثقة مأمون، قَلَّ من كتبنا عنه مثله[٦].
وقال أيضاً: ثقة مأمون[٧].

---

(١) تهذيب الكمال ٨٧٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٥.
(٢) تهذيب الكمال ٨٧٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٦، هدي الساري ٤٢٣. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه أحمد... والنسائي».
(٣) تهذيب الكمال ٨٧٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٧. لكن لفظ الذهبي: «ثقة، فقيه».
(٤) تهذيب الكمال ٨٧٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٧، تهذيب التهذيب ٧/ ١٣. لكن لفظ الذهبي: «لا بأس به».
(٥) شيوخ النسائي ٤ب، تاريخ بغداد ١٠/ ٣٢٤، المعجم المشتمل ١٨٠، تهذيب الكمال ٨٧٨، تهذيب التهذيب ٧/ ١٦.
(٦) شيوخ النسائي ٤ب، المعجم المشتمل ١٨٠، تهذيب الكمال ٨٧٨، تهذيب التهذيب ٧/ ١٧.
(٧) السنن الكبرى ٩٤.

٤٤٩ ـ عُبيد الله بن سَلْمان الأغرّ هو ابن أبي عبد الله: قال النسائي: ثقة[١].

٤٥٠ ـ عُبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فَرُّوخ أبو زرعة المَخْزومي الرازي: قال النسائي: ثقة[٢].

٤٥١ ـ عُبيد الله بن عبد الله بن أقْرَم الخُزاعي الحجازي: قال النسائي: ثقة[٣].

٤٥٢ ـ عُبيد الله بن عبد الله بن عُتْبة بن مسعود أبو عبد الله الهُذَلي المدني: قال النسائي: أحسن أسانيد تُروى عن رسول الله ﷺ أربعة... والزُّهري عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود عن ابن عباس عن عُمر عن النبي ﷺ[٤].

٤٥٣ ـ عُبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو بكر العَدَوي المدني: قال النسائي: ثقة[٥].

٤٥٤ ـ عُبيد الله بن عُبيد الرحمن الأشْجَعي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٦].

٤٥٥ ـ عُبيد الله بن عُمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو عثمان العَدَوي العُمَري المدني: قال النسائي: ثقة ثَبْت[٧]. وقال

---

(١) تهذيب الكمال ٨٧٨، تهذيب التهذيب ٧/ ١٨.

(٢) تاريخ بغداد ١٠/ ٣٣٤، المعجم المشتمل ١٨٠، تهذيب الكمال ٨٨٢، تهذيب التهذيب ٧/ ٣١.

(٣) تهذيب الكمال ٨٧٩، تهذيب التهذيب ٧/ ٢١.

(٤) مجموعة رسائل للنسائي نسخة أحمد الثالث ١٥ب.

(٥) تهذيب الكمال ٨٨٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٥.

(٦) تهذيب الكمال ٨٨٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٥.

(٧) تهذيب الكمال ٨٨٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٠.

أيضاً: أحد الثقات، وأحد الأئمة[١]. وقال أيضاً: وأما حديث الزُّهري الذي أسنده جعفر بن بُرْقان، وسفيان بن حسين فليسا بالقويين في الزهري خاصة، وقد خالفهما مالك، وعبيد الله بن عمر، وسفيان بن عيينة، وهؤلاء أثبت وأحفظ من سفيان بن حسين، ومن جعفر بن بُرْقان[٢].

٤٥٦ ـ عُبيد الله بن عمر بن ميسرة أبو سعيد الجُشَمي البصري ثم البغدادي القَوَاريري: قال النسائي: ثقة[٣].

٤٥٧ ـ عُبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد أبو وَهْب الأَسَدي الجَزَري الرَّقِّي: قال النسائي: ثقة[٤].

٤٥٨ ـ عُبيد الله بن فَضَالة بن إبراهيم أبو قُديد النسائي: قال النسائي: ثقة مأمون[٥]. وقال أيضاً: الثقة المأمون[٦].

٤٥٩ ـ عُبيد الله بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم أبو القاسم الزُّهري المصري ابن البَرْقي: قال النسائي: صالح[٧].

٤٦٠ ـ عُبيد الله بن مِقْسَم القُرشي المدني: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) شيوخ النسائي ١٦أ.

(٢) السنن الكبرى ٨٥.

(٣) تاريخ بغداد ١٠/ ٣٢٢، تهذيب الكمال ٨٨٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٤١.

(٤) تهذيب الكمال ٨٨٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٢.

(٥) شيوخ النسائي ٤ب، المعجم المشتمل ١٨٠، تهذيب الكمال ٨٨٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٤.

(٦) الكامل نسخة دار الكتب المصرية ٢٨ب. وفي نسخة أحمد الثالث منه ١/ ١٤٠أ: «الفقيه المأمون». ولا شك أن كلمة: «الفقيه» مصحفة عن: «الثقة».

(٧) المعجم المشتمل ١٨١، تهذيب الكمال ٨٨٨، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٦.

(٨) تهذيب الكمال ٨٨٩، تهذيب التهذيب ٧/ ٥٠.

٤٦١ ـ عُبيد الله بن أبي يزيد المكي مولى آل قارِظ بن شَيبة الكِناني اللَّيثي حليفِ بني زُهرة: قال النسائي: ثقة[١].

٤٦٢ ـ عَبِيدة بن حُميد أبو عبد الرحمٰن التَّيمي أو اللَّيثي أو الضَّبِّي الكوفي المعروف بالحَذّاء: قال النسائي: ليس به بأس[٢]. وقال أيضاً: لا بأس به[٣].

٤٦٣ ـ عَبِيدة بن عَمرو، ويقال ابن قيس بن عَمرو أبو عَمرو المُرادي السَّلْماني الكوفي المُخَضْرَم: قال النسائي: أحسن أسانيد تُروى عن رسول الله ﷺ أربعة... وأيوب عن محمد بن سيرين عن عَبِيدة عن علي عن النبي ﷺ[٤].

٤٦٤ ـ عتبة بن سعيد أبو سعيد السُّلَمي الحمصي دُجَين: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

٤٦٥ ـ عتبة بن عبد الله بن عتبة أبو عبد الله الأزدي اليَحْمَدي المروزي: قال النسائي: ثقة[٦]. وقال أيضاً: لا بأس به[٧].

٤٦٦ ـ عَثّام بن علي بن هُجَير أبو علي العامِري الكِلابي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٨].

---

(١) تهذيب الكمال ٨٩١، تهذيب التهذيب ٧/ ٥٧.

(٢) تهذيب الكمال ٨٩٨، تهذيب التهذيب ٧/ ٨٢.

(٣) التعديل والتجريح ٢/ ٩٣٤. ويحتمل أن يكون للنسائي قول واحد في هذا الرجل، فيكون الاختلاف من ناقليه.

(٤) مجموعة رسائل للنسائي نسخة أحمد الثالث ١٥ب.

(٥) تهذيب الكمال ٩٠٢، تهذيب التهذيب ٧/ ٩٦.

(٦) المعجم المشتمل ١٨٤، تهذيب التهذيب ٩٠٢، تهذيب التهذيب ٧/ ٩٨.

(٧) شيوخ النسائي ٤أ، المعجم المشتمل ١٨٤، تهذيب الكمال ٩٠٢ ـ ٩٠٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٩٨.

(٨) تهذيب الكمال ٩٠٥، تهذيب التهذيب ٧/ ١٠٥.

٤٦٧ ـ عثمان بن حَكيم بن عَبّاد بن حُنَيْف أبو سهل الأنصاري الأَوْسي المدني ثم الكوفي: قال النسائي: ثقة[١].

٤٦٨ ـ عثمان بن عاصم بن حُصَين أو ابن زيد أبو حَصِين الأسدي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٢]. وقال أيضاً: وأبو حَصِين أثبت من عطاء بن السائب[٣].

٤٦٩ ـ عثمان بن عبد الله بن سُراقة بن المُعْتَمِر أبو عبد الله العَدَوي المدني والي مكة: قال النسائي: ثقة[٤].

٤٧٠ ـ عثمان بن عبد الله بن محمد بن خُرَّزاذ أبو عَمرو البصري ثم الأَنْطاكي: قال النسائي: ثقة[٥]. وقال أيضاً: حافظ[٦].

٤٧١ ـ عثمان بن عبد الله بن مَوْهَب أبو عبد الله أو أبو عمرو القُرشي التَّيْمي المدني الأَعْرج: قال النسائي: ثقة[٧].

٤٧٢ ـ عثمان بن عروة بن الزبير بن العوّام الأَسَدي المدني: قال النسائي: ثقة[٨].

٤٧٣ ـ عثمان بن غِياث الرَّاسِبي أو الزَّهْراني البصري: قال النسائي: ثقة[٩].

---

(١) تهذيب الكمال ٩٠٦ ـ ٩٠٧، تهذيب التهذيب ٧/ ١١٢.

(٢) تهذيب الكمال ٩١١، تهذيب التهذيب ٧/ ١٢٧.

(٣) السنن الكبرى ١٩١.

(٤) تهذيب الكمال ٩١٢، تهذيب التهذيب ٧/ ١٣٠.

(٥) المعجم المشتمل ١٨٥.

(٦) تهذيب التهذيب ٧/ ١٣٢. وعزاه إلى أسماء شيوخ النسائي.

(٧) تهذيب التهذيب ٧/ ١٣٢.

(٨) تهذيب الكمال ٩١٥، تهذيب التهذيب ٧/ ١٣٨.

(٩) تهذيب الكمال ٩١٨، تهذيب التهذيب ٧/ ١٤٧، هدي الساري ٤٢٤. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه العجلي... والنسائي».

٤٧٤ ـ عثمان بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان أبو الحسن بن أبي شيبة العَبْسي الكوفي: قال النسائي: محمد بن إبراهيم هو والد أبي بكر بن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة، والقاسم بن أبي شيبة، وهم ثلاثة إخوة، وأبو بكر ثقة، وعثمان لا بأس به، والقاسم ليس بثقة[(١)].

٤٧٥ ـ عثمان بن المغيرة أبو المغيرة الثَّقفي الكوفي الأعْشى وهو عثمان بن أبي زُرعة: قال النسائي: ثقة[(٢)].

٤٧٦ ـ عَجْلان المدني مولى فاطمة بنت عُتبة بن ربيعة والدُ محمد بن عَجْلان: قال النسائي: لا بأس به[(٣)].

٤٧٧ ـ عَجْلان المدني مولى المُشْمَعِلّ ويقال مولى غيره: قال النسائي: ليس به بأس[(٤)].

٤٧٨ ـ عَدِيّ بن ثابت الأنصاري الكوفي: قال النسائي: ثقة[(٥)].

٤٧٩ ـ عديّ بن دينار الأسدي المدني: قال النسائي: ثقة[(٦)].

٤٨٠ ـ عُروة بن رُوَيْم أبو القاسم اللَّخْمي الأُرْدُنِّي: قال النسائي: ثقة[(٧)].

---

(١) السنن الكبرى ٥٢.

(٢) تهذيب الكمال ٩٢١، تهذيب التهذيب ٧/ ١٥٦.

(٣) تهذيب الكمال ٩٢٢، تهذيب التهذيب ٧/ ١٦٢.

(٤) المصدران السابقان.

(٥) تهذيب الكمال ٩٢٣، ميزان الاعتدال٣/ ٦١، تهذيب التهذيب ٧/ ١٦٥، هدي الساري ٤٢٤. لكن لفظ الذهبي: «وثقه أحمد، وأحمد العجلي، والنسائي». ولفظ ابن حجر في هدي الساري: «وثقه أحمد، والنسائي».

(٦) تهذيب الكمال ٩٢٤، تهذيب التهذيب ٧/ ١٦٧.

(٧) تهذيب الكمال ٩٢٧، تهذيب التهذيب ٧/ ١٧٩.

٤٨١ ـ عُروة بن عِياض بن عَمرو بن عبدٍ القارِيّ ويقال: عُروة بن عِياض بن عَدِيّ بن الخِيَار النَّوفلي المكي: قال النسائي: ثقة[١].

٤٨٢ ـ عَزْرَة بن ثابت بن أبي زيد الأنصاري البصري: قال النسائي: ثقة[٢].

٤٨٣ ـ عصام بن خالد أبو إسحاق الحَضْرَمي الحمصي: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

٤٨٤ ـ عصام بن قُدامة أبو محمد البَجَلي أو الجَدَل الكوفي: قال النسائي: ثقة[٤].

٤٨٥ ـ عِصْمة بن الفضل أبو الفضل النُّميري النيسابوري: قال النسائي: ثقة[٥].

٤٨٦ ـ عطاء بن دينار أبو الرَّيَّان وقيل: أبو طلحة الهُذَلي المصري: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

٤٨٧ ـ عطاء بن السّائب الثَّقَفي الكوفي: قال النسائي: ثقة في حديثه القديم، إلا أنه تغيّر، ورواية حماد بن زيد، وشعبة، وسفيان عنه جَيِّدة[٧]. وقال أيضاً: ولا أرى جعفر بن سليمان إلا سمعه من

---

(١) تهذيب الكمال ٩٢٩، تهذيب التهذيب ٧/ ١٨٦.
(٢) تهذيب الكمال ٩٣١، تهذيب التهذيب ٧/ ١٩٢.
(٣) تهذيب الكمال ٩٣٢، تهذيب التهذيب ٧/ ١٩٥.
(٤) تهذيب الكمال ٩٣٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٧، تهذيب التهذيب ٧/ ١٩٦.
(٥) شيوخ النسائي ٥ب، تاريخ بغداد ١٢/ ٢٨٨، المعجم المشتمل ١٨٦، تهذيب الكمال ٩٣٢، تهذيب التهذيب ٧/ ١٩٧.
(٦) تهذيب الكمال ٩٣٣، تهذيب التهذيب ٧/ ١٩٩.
(٧) تهذيب الكمال ٩٣٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٧١، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٠٥. واللفظ لغير الذهبي.

عطاء بن السائب بعد الاختلاط، ودخل عطاء بن السائب البصرة مرتين، فمن سمع منه أول مرة فحديثه صحيح، ومن سمع منه آخر مرة ففي حديثه شيء، وحماد بن زيد حديثه عنه صحيح[١]. وقال أيضاً: عطاء بن السائب كان قد اختلط، وأثبت الناس فيه سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج[٢]. وقال أيضاً: وأبو حَصِين أثبت من عطاء بن السائب[٣]. وقال أيضاً: عطاء بن السائب كان قد اختلط[٤].

٤٨٨ ـ عطاء بن صُهيب أبو النَّجَاشي الأنصاري: قال النسائي: ثقة[٥].

٤٨٩ ـ عطاء بن أبي مروان أبو مصعب الأَسْلمي المدني ثم الكوفي: قال النسائي: ثقة[٦].

٤٩٠ ـ عطاء بن أبي مسلم الأَزْدي الخُراساني البَلْخي ثم الشْامي: قال النسائي: ليس به بأس[٧].

٤٩١ ـ عطاء بن أبي ميمونة مَنيع أبو معاذ البصري: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) السنن الكبرى ٢٦٥ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢٤٠ ـ ٢٤١. وجعفر بن سليمان هو الضُّبَعي.
(٢) السنن الكبرى ٥٢.
(٣) المصدر السابق ١٩١. وأبو حَصِين هو عثمان بن عاصم.
(٤) المصدر السابق ٨٣.
(٥) تهذيب الكمال ٩٣٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٠٨.
(٦) تهذيب الكمال ٩٣٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٢١١.
(٧) تهذيب الكمال ٩٣٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٧٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٢١٣.
(٨) تهذيب الكمال ٩٣٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٢١٥، هدي الساري ٤٢٥. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه ابن معين، والنسائي».

٤٩٢ ـ عطاء بن نافع الكَيْخَاراني، وقيل: هو عطاء بن يعقوب المدني مولى ابن سِبَاع الآتي: قال النسائي: ثقة[١].

٤٩٣ ـ عطاء بن يزيد أبو محمد أو أبو يزيد الكِناني اللَّيْثي الجُنْدَعي المدني ثم الشامي: قال النسائي: ثقة[٢].

٤٩٤ ـ عطاء بن يَسار أبو محمد الهِلالي المدني: قال النسائي: ثقة[٣].

٤٩٥ ـ عطاء بن يعقوب المدني مولى ابن سِبَاع: قال النسائي: ثقة[٤].

٤٩٦ ـ عطيّة بن الحارث أبو رَوْق الهَمْداني الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

٤٩٧ ـ عَفِيف بن عَمرو بن المسيَّب السَّهْمي: قال النسائي: ثقة[٦].

٤٩٨ ـ عقبة بن حُريث التَّغْلِبي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٧].

٤٩٩ ـ عقبة بن خالد بن عقبة بن خالد أبو مسعود السَّكُوني الكوفي المُجَدَّر: قال النسائي: ليس به بأس[٨].

٥٠٠ ـ عقبة بن صُهْبان الأَزْدي البصري: قال النسائي: ثقة[٩].

---

(١) تهذيب الكمال ٩٣٨، تهذيب التهذيب ٧/ ٢١٦.

(٢) تهذيب التهذيب ٧/ ٢١٧. وقد سقط هذا القول من مصورة دار المأمون لتهذيب الكمال.

(٣) تهذيب الكمال ٩٣٨، تهذيب التهذيب ٧/ ٢١٨.

(٤) تهذيب الكمال ٩٣٨، تهذيب التهذيب ٧/ ٢١٩.

(٥) تهذيب الكمال ٩٤٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٢٤.

(٦) تهذيب الكمال ٩٤٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٨٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٣٦.

(٧) تهذيب الكمال ٩٤٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٣٩.

(٨) تهذيب الكمال ٩٤٤، ميزان الاعتدال ٣/ ٨٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٤٠.

(٩) تهذيب الكمال ٩٤٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٤٢.

٥٠١ ـ عقبة بن عبد الغافِر أبو نَهار الأَزْدي العَوْذي البصري: قال النسائي: ثقة[١].

٥٠٢ ـ عقبة بن علقمة بن حُدَيج المَعَافِري البَيْرُوتي: قال النسائي: ثقة[٢].

٥٠٣ ـ عقبة بن قَبيصة بن عقبة أبو رِئَاب العامِري السُّوائي الكوفي: قال النسائي: صالح[٣].

٥٠٤ ـ عقبة بن مُكْرَم بن أَفْلَح أبو عبد الملك العَمِّي البصري: قال النسائي: ثقة[٤].

٥٠٥ ـ عَقِيل بن طلحة السُّلَمي: قال النسائي: ثقة[٥].

٥٠٦ ـ عُقَيل بن خالد بن عَقِيل أبو خالد الأُموي الأَيْلي: قال النسائي: ثقة[٦].

٥٠٧ ـ عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاص المخزومي: قال النسائي: ثقة[٧].

٥٠٨ ـ عكرمة بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام أبو عبد الله المخزومي المدني: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) تهذيب الكمال ٩٤٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٤٦.
(٢) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٤٧.
(٣) المعجم المشتمل ١٨٧، تهذيب الكمال ٩٤٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٤٩.
(٤) تهذيب الكمال ٩٤٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٥٠.
(٥) تهذيب الكمال ٩٤٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٥٥.
(٦) تهذيب الكمال ٩٤٨، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٥٦.
(٧) تهذيب الكمال ٩٤٩، ميزان الاعتدال ٣/ ٩٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٥٩. لكن لفظ الذهبي: «وثقه ابن معين... والنسائي».
(٨) تهذيب الكمال ٩٤٩، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٠.

٥٠٩ ـ عكرمة بن عَمّار أبو عَمّار العِجْلي البصري ثم اليمامي: قال النسائي: ليس به بأس إلا في حديثه عن يحيى بن أبي كثير[١].

٥١٠ ـ عكرمة أبو عبد الله البَرْبَري المدني مولى ابن عباس: قال النسائي: ثقة. من أعلم الناس قاله عمرو بن دينار عن جابر بن زيد[٢]. وقال أيضاً: ثقة[٣].

٥١١ ـ العلاء بن عبد الجبار أبو الحسن الأنصاري البصري ثم المكي: قال النسائي: ليس به بأس[٤].

٥١٢ ـ العلاء بن عبد الرحمٰن بن يعقوب أبو شِبْل الجُهَني الحُرَقِي المدني: قال النسائي: ليس به بأس[٥]. وقال محمد بن موسى بن يعقوب بن المأمون: سئل أبو عبد الرحمٰن ـ يعني النسائي ـ عن العلاء، وسُهيل؟ فقال: هما خير من فُلَيح[٦].

٥١٣ ـ عَلْقَمة بن عبد الله بن سنان وقيل اسم جده عمرو المزني البصري: قال النسائي: ثقة[٧].

٥١٤ ـ عَلْقَمة بن أبي علقمة بلال المدني مولى عائشة: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) تهذيب الكمال ٩٤٩، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٢. واللفظ للأول.

(٢) السنن الكبرى ٢٦٣ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢٠٢.

(٣) تهذيب الكمال ٩٥٢، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٧٠، هدي الساري ٤٢٩؛ وقد عزاه ابن حجر في الأخير إلى كتاب التمييز وغيره للنسائي.

(٤) تهذيب الكمال ١٠٧٢، تهذيب التهذيب ٨/ ١٨٦.

(٥) تهذيب الكمال ١٠٧٢، ميزان الاعتدال ٣/ ١٠٢، تهذيب التهذيب ٨/ ١٨٧.

(٦) تاريخ بغداد ٢/ ٩.

(٧) تهذيب الكمال ٩٥٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٧٥.

(٨) تهذيب الكمال ٩٥٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

٥١٥ ـ علقمة بن قيس بن عبد الله أبو شِبْل النَّخَعي الكوفي: قال النسائي: أحسن أسانيد تُروى عن رسول الله ﷺ أربعة... ومنصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ[١].

٥١٦ ـ علقمة بن مَرْثَد أبو الحارث الحَضْرَمي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٢].

٥١٧ ـ علقمة بن وقّاص الكِناني اللَّيثي العُتْواري المدني: قال النسائي: ثقة[٣].

٥١٨ ـ علي بن إسحاق أبو الحسن السُّلَمي الترمذي ثم المروزي الدَّارَكاني: قال النسائي: ثقة[٤].

٥١٩ ـ علي بن الأقمر بن عَمرو أبو الوازع الهَمْداني الوادِعي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٥].

٥٢٠ ـ علي بن بَذِيمة أبو عبد الله السُّوائي الكوفي ثم الجَزَري الحَرّاني: قال النسائي: ثقة[٦]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٧].

٥٢١ ـ علي بن ثابت أبو أحمد أو أبو الحسن الهاشمي الجَزَري ثم

(١) مجموعة رسائل للنسائي نسخة أحمد الثالث ١٥ب.
(٢) تهذيب الكمال ٩٥٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٧٩.
(٣) تهذيب الكمال ٩٥٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٨٠.
(٤) تهذيب الكمال ٩٥٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٨٣.
(٥) تهذيب الكمال ٩٥٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٨٤.
(٦) تهذيب الكمال ٩٥٦، ميزان الاعتدال ٣/ ١١٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦. لكن لفظ الذهبي: «وثقه ابن معين... والنسائي».
(٧) تهذيب الكمال ٩٥٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

البغدادي: قال النسائي: ليس به بأس[١].

٥٢٢ ـ علي بن الجَعد بن عُبيد أبو الحسن الهاشمي البغدادي الجَوْهري: قال النسائي: صدوق[٢].

٥٢٣ ـ علي بن حُجْر بن إياس أبو الحسن السَّعدي المروزي: قال النسائي: ثقة مأمون حافظ[٣].

٥٢٤ ـ علي بن حَرْب بن محمد بن علي بن حَيَّان بن مازن بن الغَضُوبة أبو الحسن الطّائي المَوْصلي: قال النسائي: صالح[٤]. وقال أيضاً: أحمد بن حرب مَوْصلي لا بأس به، وهو أحبّ إلينا من أخيه علي بن حرب[٥].

٥٢٥ ـ علي بن الحسن الكوفي اللّاني أو اللأْوي أو اللأّال: قال النسائي: لا بأس به[٦].

٥٢٦ ـ علي بن الحسين بن إبراهيم الحرّ أبو الحسن بن إشْكاب العامري النسائي ثم البغدادي: قال النسائي: ثقة[٧]. وقال أيضاً: كتبنا

---

(١) تهذيب الكمال ٩٥٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٨٩.

(٢) تهذيب الكمال ٩٥٨، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٩٢.

(٣) شيوخ النسائي ٣أ، تاريخ بغداد ١١/ ٤١٨، المعجم المشتمل ١٨٨، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٤١/ ٣٠٤، تهذيب الكمال ٩٥٩، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٩٤.

(٤) تاريخ بغداد ١١/ ٤١٩، المعجم المشتمل ١٨٩، تهذيب الكمال ٩٦٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٩٥.

(٥) شيوخ النسائي ٣أ، المعجم المشتمل ٤٢، تهذيب الكمال ١/ ٢٨٩، ذيل ميزان الاعتدال ٩١، تهذيب التهذيب ١/ ٢٣. واللفظ للأول.

(٦) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٠٠. وعزاه إلى مشيخة النسائي.

(٧) تاريخ بغداد ١١/ ٣٩٣، المعجم المشتمل ١٩٠، تهذيب الكمال ٩٦١.

عنه... ولا بأس به[١].

٥٢٧ ـ علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني زين العابدين: قال النسائي: أحسن أسانيد تُروى عن رسول الله ﷺ أربعة: منها الزّهري، عن علي بن حسين، عن حسين، عن علي بن أبي طالب، عن رسول الله ﷺ[٢].

٥٢٨ ـ علي بن الحسين بن مطر الدِّرْهَمي البصري: قال النسائي: لا بأس به[٣]. وقال أيضاً: ثقة[٤].

٥٢٩ ـ علي بن الحسين بن واقد أبو الحسن أو أبو الحسين القُرشي المروزي: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

٥٣٠ ـ علي بن حفص أبو الحسن المدائني ثم البغدادي: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

٥٣١ ـ علي بن الحكم أبو الحكم البُنَاني البصري: قال النسائي: ثقة[٧].

٥٣٢ ـ علي بن حَكيم بن ذِبْيان أبو الحسن الأَوْدي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣.
(٢) مجموعة رسائل للنسائي نسخة أحمد الثالث ١٥ب.
(٣) شيوخ النسائي ٣أ، المعجم المشتمل ١٩٠، تهذيب الكمال ٩٦٤ ـ ٩٦٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٠٧.
(٤) المعجم المشتمل ١٩٠، تهذيب الكمال ٩٦٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٠٧.
(٥) ميزان الاعتدال ٣/ ١٢٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٠٨.
(٦) تاريخ بغداد ١١/ ٤١٦، تهذيب الكمال ٩٦٥، ميزان الاعتدال ٣/ ١٢٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٠٩.
(٧) تهذيب الكمال ٩٦٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٣١١، هدي الساري ٤٣٠. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه أبو داود، والنسائي».
(٨) تهذيب التهذيب ٧/ ٣١٢.

٥٣٣ ـ علي بن خالد الدُّؤَلي المدني: قال النسائي: ثقة[١].

٥٣٤ ـ علي بن خَشْرَم أبو الحسن المروزي: قال النسائي: ثقة[٢].

٥٣٥ ـ علي بن داود ويقال: ابن دُؤَاد أبو المتوكل السَّامي النَّاجي البصري: قال النسائي: ثقة[٣].

٥٣٦ ـ عَلي بن رَبَاح بن قَصِير أبو عبد الله أو أبو موسى اللَّخْمي المصري وكان يلقب بعُلَيّ: قال النسائي: ثقة[٤].

٥٣٧ ـ علي بن ربيعة بن نَضْلة أبو المغيرة الأَسَدي الوالِبي ويقال: البَجَلي، الكوفي: قال النسائي: ثقة[٥].

٥٣٨ ـ علي بن سعيد بن جَرير أبو الحسن النسائي ثم النيسابوري: قال النسائي: صدوق[٦].

٥٣٩ ـ علي بن سعيد بن مَسْروق أبو الحسن الكِنْدي الكوفي: قال النسائي: لا بأس به[٧]. وقال أيضاً: ثقة[٨].

٥٤٠ ـ علي بن سهل بن قادِم أبو الحسن الحَرَشي النسائي ثم الرَّمْلي: قال النسائي: ثقة[٩].

---

(١) تهذيب الكمال ٩٦٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٣١٥.
(٢) شيوخ النسائي ٣أ ـ ٣ب، المعجم المشتمل ١٩١، تهذيب الكمال ٩٦٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٣١٦.
(٣) تهذيب الكمال ٩٦٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٣١٨.
(٤) تهذيب الكمال ٩٦٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٣١٩.
(٥) تهذيب الكمال ٩٦٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٢٠.
(٦) المعجم المشتمل ١٩٢، تهذيب الكمال ٩٦٩، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٢٦.
(٧) شيوخ النسائي ٣ب، المعجم المشتمل ١٩٢، تهذيب الكمال ٩٦٩، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٢٧.
(٨) المعجم المشتمل ١٩٢، تهذيب الكمال ٩٦٩، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٢٧.
(٩) المعجم المشتمل ١٩٣، تهذيب الكمال ٩٧٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٢٩.

٥٤١ ـ علي بن سُويد بن مَنْجُوف أبو الفضل السَّدوسي البصري: قال النسائي: ليس به بأس[١].

٥٤٢ ـ علي بن شعيب بن عدي أبو الحسن الطُّوسي ثم البغدادي السِّمسار البزّاز: قال النسائي: ثقة[٢].

٥٤٣ ـ علي بن صالح بن صالح بن مسلم بن حَيَّان ـ وهو حَيّ ـ بن شُفَيّ أبو محمد أو أبو الحسن الهَمْداني البَكيْلي الثَّوري الكوفي: قال النسائي: ثقة[٣].

٥٤٤ ـ علي بن أبي طلحة سالم الهاشِمي الجَزَري ثم الحمصي: قال النسائي: ليس به بأس[٤].

٥٤٥ ـ علي بن عبد الأعلى أبو الحسن الثَّعْلَبي الكوفي الأحول: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

٥٤٦ ـ علي بن عبد الرحمن الأنصاري المُعَاوي المدني: قال النسائي: ثقة[٦].

---

(١) تهذيب الكمال ٩٧٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٣١.

(٢) شيوخ النسائي ٣ب، تاريخ بغداد ١١/ ٤٣٦، المعجم المشتمل ١٩٣، تهذيب الكمال ٩٧٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٣١.

(٣) تهذيب الكمال ٩٧١، ميزان الاعتدال ٣/ ١٣٢، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣. لكن لفظ الذهبي: «وثقه يحيى بن معين، والنسائي».

(٤) تهذيب الكمال ٩٧٤، ميزان الاعتدال ٣/ ١٣٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٤٠.

(٥) تهذيب الكمال ٩٨٣، ميزان الاعتدال ٣/ ١٤٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٥٩.

(٦) تهذيب الكمال ٩٨٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٦٢. لقد وقفت مؤخراً على قول للنسائي في علي بن عبد العزيز بن المرزُبان بن سابور أبي الحسن البغوي نزيل مكة، وذلك في معجم الأدباء لياقوت الحموي ١٤/ ١٢ ـ ١٣، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٤٩. ففي معجم البلدان ـ ولفظه أتم ـ: «حَدّث أبو بكر بن =

٥٤٧ ـ علي بن عبد الله بن جعفر بن نَجيح أبو الحسن السَّعْدي البصري ابن المديني: قال النسائي: ثقة مأمون أحد الأئمة في الحديث[(١)]. وقال أيضاً: لم يكن في عصر أحمد مثل هؤلاء الأربعة: علي، ويحيى، وأحمد، وإسحاق[(٢)]. وقال أيضاً: وكأن علي بن المديني خُلق للحديث[(٣)].

٥٤٨ ـ علي بن عثمان بن محمد بن سعيد بن عبد الله بن عثمان بن نُفَيْل أبو محمد النُّفيلي الحَرَّاني: قال النسائي: ثقة[(٤)]. وقال أيضاً: لا بأس به[(٥)]. وقال أيضاً: صالح لا بأس به[(٦)].

= السُّنِّي: سمعت أبا عبد الرحمٰن النسائي ـ وسئل عن علي بن عبد العزيز المكي؟ فقال: قبّح الله علي بن عبد العزيز ـ ثلاثاً ـ: فقيل له: يا أبا عبد الرحمٰن، أتروي عنه؟ فقال: لا. فقيل له: أكان كذاباً؟ فقال: لا، ولكن قوماً اجتمعوا ليقرءوا عليه، وبرُّوه بما سهُل، وكان فيهم إنسان غريب فقير لم يكن في جملة من برّه، فأبى أن يقرأ عليهم وهو حاضر حتى يخرج أو يدفع كما دفعوا، فذكر الغريبُ أن ليس معه ألا قُصَيْعة، فأمره بإحضارها. فلما أحضرها حدَّثهم».

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٥٦.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ١/ ٣٨أ.

(٣) المجتبى ٥/ ٢٤٨، تهذيب الكمال ٩٧٩، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٥١. لكن لفظ المزي، وابن حجر: «كأن الله عز وجل خلق علي بن المديني لهذا الشأن». وقد قال ابن حجر في تهذيب التهذيب أيضاً ٧/ ٣٥٦: وقال ـ (يعني النسائي) ـ في الحج في السنن: خُلق للحديث». مشيراً إلى القول المذكور أعلاه الذي نقلته عن كتاب الحج من المجتبى.

(٤) المعجم المشتمل ١٩٤، تهذيب الكمال ٩٨٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٦٤.

(٥) شيوخ النسائي ٣ب، سير أعلام النبلاء ١٣/ ١٤٢.

(٦) تهذيب الكمال ٩٨٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٦٤. لكن كلمة (صالح) سقطت من مطبوعة تهذيب التهذيب. وقد رجح ابن حجر في كتابه في المذكور ٧/ ٣٦٥ أن يكون علي بن عثمان بن محمد بن سعيد البصري الذي أفرده ابن عساكر في المعجم المشتمل ١٩٤، والمزي في تهذيب الكمال ٢١/ ٦٦ ـ ٦٧ =

٥٤٩ ـ علي بن علي بن نِجَاد بن رِفاعة أبو إسماعيل اليَشْكُري الرِّفاعي البصري: قال النسائي: لا بأس به[١].

٥٥٠ ـ علي بن عَيَّاش أبو الحسن الألْهاني الحمصي: قال النسائي: ثقة[٢].

٥٥١ ـ علي بن غُراب أبو الحسن أو أبو الوليد الفَزَاري أو المُحارِبي الكوفي وهو علي بن عبد العزيز، وعلي بن أبي الوليد: قال النسائي: ليس به بأس، وكان يدلس[٣].

٥٥٢ ـ علي بن فُضيل بن عِياض بن كسعود التَّميمي اليَرْبُوعي: قال النسائي: ثقة مأمون[٤].

٥٥٣ ـ علي بن المبارك الهُنَائي البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

٥٥٤ ـ علي بن محمد بن زكريا أبو المَضَاء البغدادي ثم الرَّقِّي الملقب بميمون: قال النسائي: لا بأس به[٦].

= ونقلا فيه قول النسائي: «صالح» هو هذا. وعليه فإني أرجح أن يكون ما نقله المزي عن النسائي من قوله: (صالح لا بأس به) قولين لأبي عبد الرحمٰن جمع بعضهم بينهما وتبعه المِزي.

(١) تهذيب الكمال ٩٨٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٦٦.

(٢) السنن الكبرى ٢٣٠، تهذيب الكمال ٩٨٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٦٩.

(٣) تاريخ بغداد ١٢/ ٤٦ ـ ٤٧ تهذيب الكمال ٩٨٨، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٧٢. لكن الخطيب اقتصر على عبارة: «ليس به بأس». وقد علق النسائي في سننه الكبرى ٢٠٧ على إسناد فيه علي بن عبد العزيز بقوله: «علي بن عبد العزيز لا أعرفه، ينبغي أن يكون نسبه ـ (يعني الراوي عنه وهو مروان بن معاوية الفَزَاري) ـ إلى جده».

(٤) تهذيب الكمال ٩٨٨، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٧٣.

(٥) تهذيب الكمال ٩٨٩، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٧٦.

(٦) تاريخ بغداد ١٢/ ٥٨، المعجم المشتمل ١٩٥، تهذيب الكمال ٩٩٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٨٠.

٥٥٥ ـ علي بن محمد بن عبد الله البصري: قال النسائي: صالح[١].

٥٥٦ ـ علي بن محمد بن علي بن أبي المَضَاء المِصِّيصي: قال النسائي: ثقة[٢]. وقال أيضاً: نعم الشيخ كان[٣].

٥٥٧ ـ علي بن مُدْرِك أبو مدرك النَّخَعي الوَهْبِيلي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٤].

٥٥٨ ـ علي بن مسلم بن سعيد أبو الحسن الطُّوسي ثم البغدادي: قال النسائي: لا بأس به[٥]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٦].

٥٥٩ ـ علي بن مُسْهِر أبو الحسن القُرشي الكوفي قاضي المَوْصل: قال النسائي: ثقة[٧].

٥٦٠ ـ علي بن المنذر أبو الحسن الأَوْدي أو الأَسَدي الكوفي الطَّرِيقي: قال النسائي: شيعي مَحْض، ثقة[٨]. وقال أيضاً شيعي[٩].

---

(١) المعجم المشتمل ١٩٥، تهذيب الكمال ٩٩٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٨٠. ونقله ابن عساكر عن البَرْقاني. وقد قال ابن حجر في تقريب التهذيب ٤٠٥: «ويحتمل أن يكون هو النُّفَيْلي علي بن عثمان المتقدم».

(٢) شيوخ النسائي ٣أ، المعجم المشتمل ١٩٦، تهذيب الكمال ٩٩٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٨٠.

(٣) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٨٠ ـ ٣٨١. وعزاه إلى مشيخة النسائي.

(٤) تهذيب الكمال ٩٩١، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٨١.

(٥) شيوخ النسائي ٣أ، تاريخ بغداد ١٢/ ١٠٩، المعجم المشتمل ١٩٦.

(٦) تهذيب الكمال ٩٩١، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٨٣. ويحتمل أن لا يكون النسائي قال في هذا الرجل غير العبارة الأولى.

(٧) تهذيب الكمال ٩٩١، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٨٤.

(٨) المعجم المشتمل ١٩٦، تهذيب الكمال ٩٩٢، ميزان الاعتدال ٣/ ١٥٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٨٦.

(٩) السنن الكبرى ٨٢.

٥٦١ - علي بن ميمون أبو الحسن الرَّقِّي العطّار: قال النسائي: لا بأس به[١].

٥٦٢ - علي بن نصر بن علي بن صُهْبان أبو الحسن الأزدي الجَهْضَمي البصري الكبير: قال النسائي: ثقة[٢].

٥٦٣ - علي بن نصر بن علي بن نصر بن علي بن صُهْبَان أبو الحسن الأزدي الجَهْضَمي البصري الصغير: قال النسائي: ثقة[٣].

٥٦٤ - علي بن هاشم بن البَريد أبو الحسن القُرشي العائِذي البَرِيدي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٤].

٥٦٥ - علي بن يحيى بن خَلّاد بن رافع بن مالك بن العَجْلان الأنصاري الزُّرَقي المدني: قال النسائي: ثقة[٥].

٥٦٦ - عَمّار بن الحسن أبو الحسن الهَمْداني الرازي ثم النسائي: قال النسائي: لا بأس به[٦]. وقال أيضاً: ثقة[٧].

٥٦٧ - عَمّار بن رُزَيق أبو الأَحْوص الضَّبِّيّ أو التَّميمي الكوفي: قال

---

(١) المعجم المشتمل ١٩٧، تهذيب الكمال ٩٩٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٨٩.

(٢) شيوخ النسائي ٥أ، تهذيب الكمال ٩٩٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٩٠. وتمام عبارة الأول: «نصر بن علي بن نصر ثقة، وأبوه علي ثقة».

(٣) المعجم المشتمل ١٩٧، تهذيب الكمال ٩٩٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٩١. ولفظ الأخيرين: «نصر بن علي الجَهْضَمي، وابنه علي ثقتان».

(٤) تاريخ بغداد ١٢/ ١١٧ - ١١٨، تهذيب الكمال ٩٩٤، ميزان الاعتدال ٣/ ١٦٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٩٢.

(٥) تهذيب الكمال ٩٩٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٩٥.

(٦) شيوخ النسائي ٥أ، المعجم المشتمل ١٩٨، تهذيب الكمال ٩٩٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٩٩.

(٧) المعجم المشتمل ١٩٨، تهذيب الكمال ٩٩٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٩٩.

النسائي: ليس به بأس[١].

٥٦٨ ـ عَمّار بن أبي عَمّار أبو عمرو أو أبو عمر أو أبو عبد الله المكي: قال النسائي: ليس به بأس[٢].

٥٦٩ ـ عَمّار بن معاوية أو ابن أبي معاوية البَجَلي الدُّهْني الكوفي: قال النسائي: ثقة[٣].

٥٧٠ ـ عُمارة بن بشر الشامي الدمشقي: قال النسائي: عُمارة أحفظ من يحيى[٤].

٥٧١ ـ عُمارة بن أبي حفصة نابت أبو روح وقيل: أبو الحكم الأزدي العَتَكي البصري: قال النسائي: ثقة[٥].

٥٧٢ ـ عُمارة بن خزيمة بن ثابت أبو عبد الله أو أبو محمد الأنصاري الأَوْسي المدني: قال النسائي: ثقة[٦].

٥٧٣ ـ عُمارة بن عبد الله بن صَيّاد أبو أيوب الأنصاري المدني: قال النسائي: ثقة[٧].

٥٧٤ ـ عُمارة بن عُمير التَّيْمي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٨].

٥٧٥ ـ عُمارة بن غَزِيَّة بن الحارث الأنصاري النَّجّاري المازِني المدني:

---

(١) تهذيب الكمال ٩٩٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٠٠.

(٢) تهذيب التهذيب ٧/ ٤٠٤.

(٣) السنن الكبرى ٢٥٨، تهذيب الكمال ٩٩٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٠٦.

(٤) المجتبى ٨/ ١٦٣. ويحيى هو ابن حمزة بن واقد.

(٥) تهذيب الكمال ١٠٠٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٤١٥.

(٦) تهذيب الكمال ١٠٠٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٤١٦.

(٧) تهذيب الكمال ١٠٠١، تهذيب التهذيب ٧/ ٤١٩.

(٨) تهذيب الكمال ١٠٠٢، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٢١.

قال النسائي: ليس به بأس[١].

٥٧٦ ـ عُمارة بن القَعْقاع بن شُبْرُمة الضَّبِّيّ الكوفي: قال النسائي: ثقة[٢].

٥٧٧ ـ عمر بن إبراهيم بن سليمان أبو بكر الجَزَري ثم البغدادي ثم السَّامَرِّي المعروف بأبي الآذان: قال النسائي: ثقة[٣].

٥٧٨ ـ عمر بن ثابت الأنصاري الخَزْرجي المدني: قال النسائي: ثقة[٤].

٥٧٩ ـ عمر بن حسين بن عبد الله أبو قُدامة الجُمَحي المكي: قال النسائي: ثقة[٥].

٥٨٠ ـ عمر بن خَلْدَة ويقال: عمر بن عبد الرحمن بن خَلْدة أبو حفص الأنصاري الزُّرَقي المدني: قال ابن حجر: ووثقه النسائي[٦].

٥٨١ ـ عمر بن ذَرّ بن عبد الله بن زُرارة أبو ذَرّ الهَمْداني المُرْهِبي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٧].

٥٨٢ ـ عمر بن أبي زائدة الهَمْداني الوادِعي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٨].

---

(١) تهذيب الكمال ١٠٠٢، ميزان الاعتدال ٣/ ١٧٨، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٢٣.
(٢) تهذيب الكمال ١٠٠٢، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٢٣.
(٣) المعجم المشتمل ٢٠٠، تهذيب الكمال ١٠٠٢، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٢٥.
(٤) تهذيب الكمال ١٠٠٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٣٠.
(٥) تهذيب الكمال ١٠٠٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٣٣.
(٦) تهذيب التهذيب ٧/ ٤٤٣.
(٧) تهذيب الكمال ١٠٠٨، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٤٤، هدي الساري ٤٣٠. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «ووثقه ابن معين، والنسائي».
(٨) تهذيب الكمال ١٠٠٩، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٤٩.

٥٨٣ ـ عمر بن سعد بن عُبيد أبو داود الكوفي الحَفَري: قال النسائي: ثقة[١].

٥٨٤ ـ عمر بن سعيد بن أبي حسين النَّوْفلي المكي: قال النسائي: ثقة[٢].

٥٨٥ ـ عمر بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي أخو سفيان: قال النسائي: ثقة[٣].

٥٨٦ ـ عمر بن سليمان بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي وقيل: اسمه عَمرو: قال النسائي: ثقة[٤].

٥٨٧ ـ عمر بن عبد الرحمٰن بن قيس أبو حفص الكوفي ثم البغدادي الأَبّار: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

٥٨٨ ـ عمر بن عبد العزيز بن عمران بن أيوب بن مِقْلاص أبو حفص الخُزاعي المصري: قال النسائي: ثقة[٦]. وقال أيضاً: صالح[٧].

٥٨٩ ـ عمر بن عبد الله بن الأَشَج القرشي أو الأَشْجَعي المدني: قال النسائي: وهم ثلاثة إخوة: يعقوب وبكير وعمر، وأجلهم وأكثرهم حديثاً بُكير[٨].

---

(١) المجتبى ٣/ ٢٢٤.
(٢) تهذيب الكمال ١٠١١، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٥٣.
(٣) تهذيب الكمال ١٠١١، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٥٤.
(٤) تهذيب الكمال ١٠١٢، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٥٨.
(٥) تهذيب الكمال ١٠١٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٧٤.
(٦) تهذيب الكمال ١٠١٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٧٥.
(٧) المعجم المشتمل ٢٠١.
(٨) السنن الكبرى ٥٣.

٥٩٠ ـ عمر بن عبد الملك بن حكيم أبو حفص الطَّائي الحمصي: قال النسائي: صالح[١].

٥٩١ ـ عمر بن عبد الوهاب بن رِياح بن عَبِيدة أبو حفص الرِّياحي البصري: قال النسائي: ثقة[٢].

٥٩٢ ـ عمر بن كثير بن أفلح الأنصاري المدني: قال النسائي: ثقة[٣].

٥٩٣ ـ عمر بن محمد بن جُبير بن مُطْعِم النَّوْفَلي المدني: قال النسائي: ثقة[٤].

٥٩٤ ـ عمر بن محمد بن الحسن بن الزبير أبو حفص الأسدي الكوفي المعروف بابن التَّلّ: قال النسائي: صدوق[٥].

٥٩٥ ـ عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ثم العسقلاني: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

٤٩٦ ـ عمر بن محمد بن المُنْكَدِر التَّيْمي المدني: قال النسائي: ابن المنكدر اسمه محمد، وله ثلاثة بنين: عمر بن محمد بن المنكدر، والمنكدر بن محمد بن المنكدر، ويوسف بن محمد بن المنكدر، فعمر بن محمد بن المنكدر ثقة، والمنكدر بن محمد بن المنكدر ليس

---

(١) المعجم المشتمل ٢٠١، تهذيب الكمال ١٠١٨، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٧٨.
(٢) تهذيب الكمال ١٠١٩، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٨٠.
(٣) تهذيب الكمال ١٠٢٢، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٩٣.
(٤) تهذيب الكمال ١٠٢٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٢٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٩٤. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».
(٥) تاريخ بغداد ١١/ ٢٠٧، المعجم المشتمل ٢٠٢، تهذيب الكمال ١٠٢٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٩٥، هدي الساري ٤٣١.
(٦) تهذيب الكمال ١٠٢٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٩٦.

بالقوي في خفظه سوء، ويوسف بن محمد بن المنكدر ليس بشيء في الحديث[١].

٥٩٧ ـ عمر بن مُرّة الشَّنّي البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٢].

٥٩٨ ـ عمر بن نافع العَدَوي المدني: قال النسائي: ثقة[٣].

٥٩٩ ـ عمر بن نُبَيْه الخُزاعي الكَعْبي الحجازي: قال النسائي: ليس به بأس[٤].

٦٠٠ ـ عمر بن يونس بن القاسم أبو حفص الحَنَفي اليَمَامي: قال النسائي: ثقة[٥].

٦٠١ ـ عمران بن أبي أنس المدني نزل الإسْكندرية: قال النسائي: ثقة[٦].

٦٠٢ ـ عمران بن بَكّار بن راشد أبو موسى الكَلاعي الحمصي البَرّاد المؤذن: قال النسائي: ثقة[٧].

٦٠٣ ـ عمران بن حُدَيْر أبو عُبيدة السَّدوسي البصري: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) السنن الكبرى ١١. وقد نقل ابن حجر في تهذيب التهذيب ٧/ ٤٩٧ شيئاً في صاحب هذه الترجمة عن النسائي من كتابه التمييز، لكنه سقط من مطبوعة كتاب ابن حجر، فلعله التوثيق.

(٢) تهذيب الكمال ١٠٢٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٩٨.

(٣) تهذيب الكمال ١٠٢٤، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٢٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٩٩، هدي الساري ٤٣١. لكن لفظ الذهبي، وابن حجر في الهدي: «وثقه النسائي».

(٤) تهذيب التهذيب ٧/ ٥٠١. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٥) تهذيب الكمال ١٠٢٥ ـ ١٠٢٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٥٠٦.

(٦) تهذيب الكمال ١٠٥٦، تهذيب التهذيب ٨/ ١٢٣.

(٧) المعجم المشتمل ١٩٨، تهذيب الكمال ١٠٥٦، تهذيب التهذيب ٨/ ١٢٤.

(٨) تهذيب الكمال ١٠٥٦، تهذيب التهذيب ٨/ ١٢٥.

٦٠٤ ـ عمران بن خالد بن يزيد بن مسلم أبو عمر أو أبو عمرو القرشي أو الطّائي الدمشقي: قال النسائي: لا بأس به[١]. وقال أيضاً: ثقة[٢].

٦٠٥ ـ عمران بن زائدة بن نَشِيط الكوفي: قال النسائي: ثقة[٣].

٦٠٦ ـ عمران بن موسى أبو عمرو اللَّيْثي البصري القَزّاز: قال النسائي: لا بأس به[٤]. وقال أيضاً: ثقة[٥].

٦٠٧ ـ عمران بن نافع: قال النسائي: ثقة[٦].

٦٠٨ ـ عمرو بن الحارث بن يعقوب أبو أمية الأنصاري المدني ثم المصري: قال النسائي: ثقة[٧]. وقال أيضاً: الذي في موطأ مالك أنه عن القاسم وسالم وابن شهاب يشبه أحاديث مَخْرَمة بن بُكير، والذي يقول في كتابه: الثقة عن بُكير، يشبه أن يكون عمرو بن الحارث[٨].

---

(١) شيوخ النسائي ٤أ، المعجم المشتمل ١٩٩، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٤٣/ ٥٠٢، تهذيب الكمال ١٠٥٧، تهذيب التهذيب ٨/ ١٣٠. وعزاه ابن عساكر في تاريخه إلى أسماء الشيوخ للنسائي.

(٢) المعجم المشتمل ١٩٩، تهذيب التهذيب ٨/ ١٣٠.

(٣) تهذيب الكمال ١٠٥٧، تهذيب التهذيب ٨/ ١٣٢.

(٤) شيوخ النسائي ٤أ، المعجم المشتمل ١٩٩، تهذيب الكمال ١٠٥٩، تهذيب التهذيب ٨/ ١٤١.

(٥) المعجم المشتمل ١٩٩، تهذيب الكمال ١٠٥٩، تهذيب التهذيب ٨/ ١٤١.

(٦) تهذيب الكمال ١٠٥٩، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٤٤، تهذيب التهذيب ٨/ ١٤٢. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

(٧) تهذيب الكمال ١٠٢٩، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٥٢، تهذيب التهذيب ٨/ ١٥.

(٨) سؤالات الحاكم للدارقطني ٢٨٧ ـ ٢٨٨، تهذيب الكمال ١٠٢٩، تهذيب التهذيب ٨/ ١٥. لكن المزي، وابن حجر اقتصرا على الشطر الأخير من هذا الكلام مع تصرف يسير.

٦٠٩ ـ عمرو بن أبي حكيم أبو سعيد أو أبو سهل الواسطي ابن الكُرْدي: قال النسائي: ثقة[١].

٦١٠ ـ عمرو بن دينار أبو محمد الجُمَحي المكي الأَثْرم: قال النسائي: ثقة ثبت[٢].

٦١١ ـ عمرو بن زُرارة بن واقِد أبو محمد الكِلابي النيسابوري: قال النسائي: ثقة[٣].

٦١٢ ـ عمرو بن سعيد أبو سعيد القُرشي أو الثَّقفي البصري: قال النسائي: ثقة[٤].

٦١٣ ـ عمرو بن أبي سفيان بن عبد الرحمٰن بن صفوان بن أمية الجُمَحي المكي: قال النسائي: ثقة[٥].

٦١٤ ـ عمرو بن سُليم بن خَلْدة الأنصاري الزُّرَقي المدني: قال النسائي: ثقة[٦].

٦١٥ ـ عمرو بن سُليم المُزَني البصري: قال النسائي: ثقة[٧].

٦١٦ ـ عمرو بن سَوَّاد بن الأسود بن عمرو أبو محمد القرشي العامِري

---

(١) تهذيب الكمال ١٠٣٠، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٢.

(٢) تهذيب الكمال ١٠٣٢، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٠.

(٣) شيوخ النسائي ٣ب، المعجم المشتمل ٢٠٣، تهذيب الكمال ١٠٣٤، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٥.

(٤) تهذيب الكمال ١٠٣٥، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٩.

(٥) تهذيب الكمال ١٠٣٥، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٢.

(٦) تهذيب الكمال ١٠٣٦، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٤، هدي الساري ٤٣١. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه النسائي».

(٧) تهذيب الكمال ١٠٣٦، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٦٣، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٥.

السَّرْحي المصري: قال النسائي: لا بأس به[١]. وقال أيضاً: ثقة[٢].

٦١٧ - عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص أبو إبراهيم أو أبو عبد الله القرشي السَّهْمي المدني والمكي والطائفي قال النسائي: ثقة[٣]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٤].

٦١٨ - عمرو بن عاصم بن عبيد الله أبو عثمان القَيْسي الكِلابي البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

٦١٩ - عمرو بن عامر الأنصاري الكوفي: قال النسائي: ثقة[٦].

٦٢٠ - عمرو بن عبد الله أبو إسحاق الهَمْداني السَّبِيعي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٧]. وقال أيضاً: ذِكر المدلسين: الحسن، وقتادة وحُميد الطويل، ويحيى بن أبي كثير، والتَّيْمي، ويونس بن عُبيد وابن أبي عَرُوبة، وهُشَيْم، وأبو إسحاق السَّبِيعي...[٨].

---

(١) شيوخ النسائي ٣ب، المعجم المشتمل ٢٠٤، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٦. وقد عزاه ابن حجر إلى أسماء شيوخ النسائي.

(٢) المعجم المشتمل ٢٠٤.

(٣) تهذيب الكمال ١٠٣٧، تهذيب التهذيب ٨/ ٥٠.

(٤) تهذيب الكمال ١٠٣٧.

(٥) تهذيب الكمال ١٠٣٨، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٦٩، تهذيب التهذيب ٨/ ٥٩. وقد أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤٣١ بقوله: «وثقه ابن معين والنسائي».

(٦) تهذيب الكمال ١٠٣٩، تهذيب التهذيب ٨/ ٦٠.

(٧) تهذيب الكمال ١٠٤٠، تهذيب التهذيب ٨/ ٦٥.

(٨) سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٧٢ب. وقد أورد الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٠ هذا القول للنسائي مع اختلاف في الترتيب، وتغيير في بعض الأسماء.

٦٢١ ـ عمرو بن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري السَّلَمِي المدني: قال النسائي: ثقة[١].

٦٢٢ ـ عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار أبو حفص الأُموي الحمصي: قال النسائي: ثقة[٢].

٦٢٣ ـ عمرو بن علي بن بَحْر بن كَنِيز أبو حفص الباهِلي البصري الصَّيْرفي الفَلّاس: قال النسائي: ثقة صاحب حديث حافظ[٣].

٦٢٤ ـ عمرو بن عمرو ـ أو ابن عامر ـ بن مالك بن نَضْلة أبو الزَّعْراء الجُشَمي الكوفي: قال ابن حجر: ووثقه العجلي، والنسائي في الكنى[٤].

٦٢٥ ـ عمرو بن عيسى بن سُوَيْد بن هُبَيرة أبو نَعامة العَدَوى البصري: قال النسائي: ثقة[٥].

٦٢٦ ـ عمرو بن غالب الهَمْداني الكوفي: قال ابن حجر: وقال أبو عُمر الصَّدَفي: وثقه النسائي[٦].

---

(١) تهذيب الكمال ١٠٤٠، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٧٠، تهذيب التهذيب ٨/ ٦٧. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

(٢) شيوخ النسائي ٣ب، المعجم المشتمل ٢٠٥، تهذيب التهذيب ٨/ ٧٦. لكن لفظ ابن حجر: «ووثقه النسائي في أسماء شيوخه».

(٣) شيوخ النسائي ٣ب، تاريخ بغداد ١٢/ ٢١١، المعجم المشتمل ٢٠٥، تهذيب الكمال ١٠٤٥، تهذيب التهذيب ٨/ ٨١. لكن كلمة: «حافظ» لا توجد في مطبوعة كتاب الخطيب.

(٤) تهذيب التهذيب ٨/ ٨٢.

(٥) تهذيب الكمال ١٠٤٦، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٨٣، تهذيب التهذيب ٨/ ٨٧. لكن لفظ الذهبي: «وثقه ابن معين، والنسائي».

(٦) تهذيب التهذيب ٨/ ٨٨.

٦٢٧ ـ عمرو بن قتيبة الشامي الصُّوري: قال النسائي: كتبنا عنه، لا بأس به[(١)].

٦٢٨ ـ عمرو بن قيس بن ثَوْر بن مازِن بن خيثمة أبو ثور الكِنْدي السَّكُوني الشامي الحمصي: قال النسائي: ثقة[(٢)].

٦٢٩ ـ عمرو بن قيس أبو عبد الله الكوفي المُلَائي: قال النسائي: ثقة[(٣)].

٦٣٠ ـ عمرو بن محمد أبو سعيد القُرشي الكوفي العَنْقَزي: قال النسائي: ثقة[(٤)].

٦٣١ ـ عمرو بن منصور أبو سعيد النسائي: قال النسائي: ثقة ثَبْت مأمون[(٥)]. وقال أيضاً: ثقة ثَبْت[(٦)].

٦٣٢ ـ عمرو بن ميمون بن مهران أبو عبد الله أو أبو عبد الرحمن الجَزَري الرَّقِّي: قال ابن حجر: ووثقه النسائي[(٧)].

٦٣٣ ـ عمرو بن ميمون أبو عبد الله أو أبو يحيى الأَوْدي الكوفي

---

(١) تهذيب التهذيب ٨/ ٩٠. وعزاه إلى مشيخة النسائي.
(٢) تهذيب الكمال ١٠٤٧، تهذيب التهذيب ٨/ ٩٢.
(٣) تهذيب الكمال ١٠٤٧، تهذيب التهذيب ٨/ ٩٣.
(٤) تهذيب الكمال ١٠٤٩، تهذيب التهذيب ٨/ ٩٩.
(٥) شيوخ النسائي ٣ب، المعجم المشتمل ٢٠٧، تهذيب الكمال ١٠٥١، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٨٩، تهذيب التهذيب ٨/ ١٠٧. لكن لفظ ابن عساكر، والمزي، وابن حجر: «ثقة مأمون ثَبْت». وقد اقتصر الذهبي على عبارة: «ثَبْت مأمون».
(٦) السنن الكبرى ٢٧.
(٧) تهذيب التهذيب ٨/ ١٠٩.

المُخَضْرَم: قال النسائي: ثقة[١].

٦٣٤ ـ عمرو بن هَرِم الأزدي البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٢].

٦٣٥ ـ عمرو بن هشام أبو أمية الجَزَري الحَرّاني: قال النسائي: ثقة كان يحفظ[٣].

٦٣٦ ـ عمرو بن وهب الثَّقَفي: قال النسائي: ثقة[٤].

٦٣٧ ـ عمرو بن يحيى بن الحارث الحمصي: قال النسائي: ثقة[٥]. وقال أيضاً: لا بأس به[٦].

٦٣٨ ـ عمرو بن يحيى بن عُمَارة بن أبي حسن الأنصاري المازِني المدني: قال النسائي: ثقة[٧].

٦٣٩ ـ عمرو بن يزيد أبو بُرَيْد الجَرْمي البصري: قال النسائي: لا بأس به[٨]. وقال أيضاً: ثقة[٩].

٦٤٠ ـ عُمير بن إسحاق أبو محمد القُرشي الهاشمي: قال النسائي: ليس

---

(١) تهذيب الكمال ١٠٥٢، تهذيب التهذيب ٨/ ١١٠.

(٢) تهذيب الكمال ١٠٥٣، تهذيب التهذيب ٨/ ١١٣.

(٣) شيوخ النسائي ٣ب، المعجم المشتمل ٢٠٧، تهذيب الكمال ١٠٥٣، تهذيب التهذيب ٨/ ١١٣. لكن المزي، وابن حجر اقتصرا على كلمة: «ثقة».

(٤) تهذيب الكمال ١٠٥٤، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٩٢، تهذيب التهذيب ٨/ ١١٧. لكن لفظ الذهبي: «إلا أن النسائي وثقه».

(٥) شيوخ النسائي ٣ب، المعجم المشتمل ٢٠٧، تهذيب الكمال ١٠٥٥، تهذيب التهذيب ٨/ ١١٨.

(٦) المعجم المشتمل ٢٠٧، تهذيب الكمال ١٠٥٥، تهذيب التهذيب ٨/ ١١٨.

(٧) تهذيب الكمال ١٠٥٥، تهذيب التهذيب ٨/ ١١٩.

(٨) شيوخ النسائي ٣ب، المعجم المشتمل ٢٠٧.

(٩) المعجم المشتمل ٢٠٧، تهذيب الكمال ١٠٥٥، تهذيب التهذيب ٨/ ١٢٠.

به بأس[١]. وقال أيضاً: لا نعلم أحداً روى عنه غير ابن عَوْن[٢]. وقال أيضاً: لا نعلم أن أحداً روى عنه غير ابن عَوْن[٣].

٦٤١ ـ عُمير بن عبد الله أبو عبد الله المدني: قال النسائي: ثقة[٤].

٦٤٢ ـ عُمير بن يزيد بن عُمير بن حبيب أبو جعفر الأنصاري الخَطْمي المدني ثم البصري: قال النسائي: ثقة[٥].

٦٤٣ ـ عَمِيْرة بن أبي ناجِية حُرَيْث أبو يحيى الرُّعَيني المصري: قال النسائي: ثقة[٦].

٦٤٤ ـ عَنْبَسة بن سعيد بن الضُّرَيس أبو بكر الأسدي الكوفي والرازي: قال النسائي: ليس به بأس[٧].

٦٤٥ ـ عَنْبَسة بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أُمية أبو أيوب أو أبو خالد الأُموي المدني: قال النسائي: ثقة[٨].

٦٤٦ ـ عَنْبَسة بن سعيد بن كثير بن عبيد القرشي التَّيمي الكوفي: قال

---

(١) تهذيب الكمال ١٠٦٠، ميزان الاعتدال ٣/٢٩٦، تهذيب التهذيب ٨/١٤٣.

(٢) مجموعة رسائل للنسائي ٥٨، تهذيب الكمال ١٠٦٠، تهذيب التهذيب ٨/١٤٣. واللفظ للأول.

(٣) السنن الكبرى ٢٣٣.

(٤) تهذيب الكمال ١٠٦١، تهذيب التهذيب ٨/١٤٨.

(٥) تهذيب الكمال ١٠٦٢، تهذيب التهذيب ٨/١٥١.

(٦) تهذيب الكمال ١٠٦٢، ذيل ميزان الاعتدال ٣٧٣، تهذيب التهذيب ٨/١٥٣. وعزاه العراقي إلى كتاب التميز للنسائي.

(٧) تهذيب الكمال ١٠٦٣، تهذيب التهذيب ٨/١٥٥. لكن لفظ ابن حجر: «لا بأس به».

(٨) تهذيب الكمال ١٠٦٣، تهذيب التهذيب ٨/١٥٥ ـ ١٥٦.

النسائي: ليس به بأس[١].

٦٤٧ ـ العَوَّام بن حمزة المازِني البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٢].

٦٤٨ ـ عوف بن أبي جَميلة أو سهل العَبْدي الهَجَري والبصري المعروف بالأعْرابي: قال النسائي: ثقة ثَبْت[٣].

٦٤٩ ـ عوف بن مالك بن نَضْلَة أبو الأحْوص الجُشَمي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٤].

٦٥٠ ـ عون بن أبي جُحَيْفة وهب السُّوائي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٥].

٦٥١ ـ عون بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود أو عبد الله الهُذَلي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٦].

٦٥٢ ـ عَيَّاش بن عَبَّاس أبو عبد الرحيم أو أبو عبد الرحمٰن القِتْبَاني المصري: قال النسائي: ليس به بأس[٧].

٦٥٣ ـ عَيَّاش بن عُقبة بن كُلَيب أبو عُقبة الحَضْرمي المصري: قال النسائي: ليس به بأس[٨]. وقال أيضاً: ثقة[٩].

٦٥٤ ـ عياش بن عمرو العامِري أو التَّيمي الكوفي: قال النسائي: ثقة[١٠].

---

(١) تهذيب الكمال ١٠٦٣، تهذيب التهذيب ٨/ ١٥٧.

(٢) تهذيب الكمال ١٠٦٤، تهذيب التهذيب ٨/ ١٦٣.

(٣) تهذيب الكمال ١٠٦٥، تهذيب التهذيب ٨/ ١٦٧، هدي الساري ٤٣٣.

(٤) تهذيب التهذيب ٨/ ١٦٩. وعزاه إلى كتاب الكنى للنسائي.

(٥) تهذيب الكمال ١٠٦٦، تهذيب التهذيب ٨/ ١٧٠.

(٦) تهذيب الكمال ١٠٦٦، تهذيب التهذيب ٨/ ١٧٢.

(٧) تهذيب التهذيب ٨/ ١٩٨.

(٨) تهذيب الكمال ١٠٧٥، تهذيب التهذيب ٨/ ١٩٨.

(٩) تهذيب التهذيب ٨/ ١٩٨.

(١٠) تهذيب الكمال ١٠٧٥، تهذيب التهذيب ٨/ ١٩٩.

٦٥٥ ـ عِياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سَرْح القُرشي العامِري المكي: قال النسائي: ثقة[١].

٦٥٦ ـ العَيْزار بن حُريث العبدي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٢].

٦٥٧ ـ عيسى بن إبراهيم البصري البِرَكي الشَّعِيري: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

٦٥٨ ـ عيسى بن إبراهيم بن عيسى بن مَثْرُود أبو موسى الغافِقي الأَحْدُبي المَثْرُودي المصري: قال النسائي: لا بأس به[٤].

٦٥٩ ـ عيسى بن أحمد بن عيسى بن وَرْدان أبو يحيى البَلْخي العَسْقلاني: قال النسائي: ثقة[٥].

٦٦٠ ـ عيسى بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو زياد العَدَوي المدني الملقب برَبَاح: قال النسائي: ثقة[٦].

٥٦١ ـ عيسى بن حماد (زُغْبة) بن مسلم بن عبد الله بن عمرو أبو موسى التُّجِيْبي المصري زُغْبة: قال النسائي: لا بأس به[٧]. وقال أيضاً:

---

(١) تهذيب الكمال ١٠٧٦، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٠١.

(٢) تهذيب الكمال ١٠٧٧، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٠٤.

(٣) تهذيب الكمال ١٠٧٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٣١٠، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٠٤.

(٤) المعجم المشتمل ٢١٠، تهذيب الكمال ١٠٧٧، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٠٥.

(٥) تاريخ بغداد ١١/ ١٦٤، المعجم المشتمل ٢٠٩، تهذيب الكمال ١٠٧٧، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٠٦.

(٦) تهذيب الكمال ١٠٧٨، تهذيب التهذيب ٨/٢٠٨.

(٧) شيوخ النسائي ٤ب، المعجم المشتمل ٢١٠، تهذيب الكمال ١٠٧٨، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٠٩.

ثقة[١]. وفي مجموعة الرسائل: وسئل أبو عبد الرحمن عن ابن زُغْبة؟ فقال: هو أنكد من أن يكذب[٢].

٦٦٢ - عيسى بن طلحة بن عبيد الله أبو محمد القُرشي التَّيمي المدني: قال النسائي: ثقة[٣].

٦٦٣ - عيسى بن طَهْمان أبو بكر الجُشَمي البصري ثم الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٤].

٦٦٤ - عيسى بن عاصم الأَسَدي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٥].

٦٦٥ - عيسى بن عثمان بن عيسى بن عبد الرحمن التَّميمي النَّهْشَلي الكوفي الكِسائي: قال النسائي: صالح[٦].

٦٦٦ - عيسى بن عمر أبو عمر الأسدي المعروف بالهَمْداني الكوفي القارئ: قال النسائي: ثقة[٧].

٦٦٧ - عيسى بن أبي عيسى هلال بن يحيى السَّليحي أو الطائي الحمصي المعروف بابن البَرَّاد: قال النسائي: لا بأس به[٨].

---

(١) المعجم المشتمل ٢١٠، تهذيب الكمال ١٠٧٨، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٠٩.
(٢) مجموعة رسائل للنسائي ٧٥. ولعل المراد بابن زُغْبة هو عيسى المترجم هنا.
(٣) تهذيب الكمال ١٠٨٠، تهذيب التهذيب ٨/ ٢١٥.
(٤) تهذيب الكمال ١٠٨٠، ميزان الاعتدال ٣/ ٣١٤، تهذيب التهذيب ٨/ ٢١٦. لكن لفظ الذهبي: «لا بأس به». وقد أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤٣٤ بقوله: «وثقه أحمد. . . والنسائي».
(٥) تهذيب الكمال ١٠٨٠، تهذيب التهذيب ٨/ ٢١٧.
(٦) المعجم المشتمل ٢١١، تهذيب الكمال ١٠٨١، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٢٠.
(٧) تهذيب الكمال ١٠٨٢، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٢٣.
(٨) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٢٦. وعزاه إلى أسماء الشيوخ للنسائي.

٦٦٨ ـ عيسى بن محمد بن إسحاق أو عيسى أبو عُمير الرَّمْلي ابن النحاس: قال النسائي: ثقة[١].

٦٦٩ ـ عيسى بن مُساور أبو موسى البغدادي الجَوْهري: قال النسائي: لا بأس به[٢].

٦٧٠ ـ عيسى بن يونس بن أبَان أبو موسى الرَّمْلي الفاخُوري: قال النسائي: لا بأس به[٣]. وقال أيضاً: ثقة[٤].

٦٧١ ـ عيسى بن يونس بن أبي إسحاق أبو عمرو أو أبو محمد الهَمْداني السَّبِيعي الكوفي ثم الشامي: قال النسائي: ثقة[٥]. وقال أيضاً: حماد بن سلمة في الجريري أثبت من عيسى بن يونس لأن الجريري كان قد اختلط، وسماع حماد بن سلمة منه قديم قبل أن يختلط[٦].

٦٧٢ ـ عُيينة بن عبد الرحمن جَوْشَن أبو مالك الغَطَفاني الجَوْشَني البصري: قال النسائي: ثقة[٧].

---

(١) المعجم المشتمل ٢١١، تهذيب الكمال ١٠٨٣، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٢٩.

(٢) تاريخ بغداد ١١/ ١٦٢، المعجم المشتمل ٢١١، تهذيب الكمال ١٠٨٣، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٢٩.

(٣) شيوخ النسائي ٤ب، المعجم المشتمل ٢١١، تهذيب الكمال ١٠٨٦، تهذيب التهذيب ١٢٣ب.

(٤) المعجم المشتمل ٢١١، تهذيب الكمال ١٠٨٦، تهذيب التهذيب ١٢٣ب، لسان الميزان ـ التجريد ـ ٧/ ٥٠٥. لكن لفظ ابن حجر في اللسان: «وعنه النسائي ووثقه».

(٥) تهذيب الكمال ١٠٨٦، تهذيب التهذيب ١٢٤أ.

(٦) السنن الكبرى ٢٦٧ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢٧٥.

(٧) تهذيب الكمال ١٠٨٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٢٩، تهذيب التهذيب=

٦٧٣ ـ غالب بن خُطَّاف أبو سليمان البصري القَطَّان وهو ابن أبي غَيْلان: قال النسائي: ثقة[١].

٦٧٤ ـ غسان بن مُضَر أبو مُضَر الأزدي النَّمَري البصري: قال النسائي: ثقة[٢].

٦٧٥ ـ غُنَيْم بن قيس أبو العَنْبَر المازِني البصري المُخَضْرَم: قال النسائي: ثقة[٣].

٦٧٦ ـ غَيْلان بن جَرِير الأزدي المَعْوَلي البصري: قال النسائي: ثقة[٤].

٦٧٧ ـ فُرات بن أبي عبد الرحمٰن أبو محمد أو أبو عبد الله التَّميمي البصري ثم الكوفي القَزَّاز: قال النسائي: ثقة[٥].

٦٧٨ ـ فِرَاس بن يحيى أبو يحيى الهَمْداني الخارِفي الكوفي المُكْتِب: قال النسائي: ثقة[٦].

٦٧٩ ـ فَضَالة بن إبراهيم أبو إبراهيم أو أبو أحمد التَّيْمي النسائي ثم المَرْوزي: قال النسائي: ثقة[٧].

= ٨/ ٢٤١. لكن لفظ الذهبي: «فوثقه ابن معين، والنسائي».

(١) تهذيب الكمال ١٠٨٨، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٤٢، هدي الساري ٤٣٤. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «ووثقه ابن معين، والنسائي».

(٢) تهذيب الكمال ١٠٨٩، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٤٨.

(٣) تهذيب الكمال ١٠٩٠، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٥١.

(٤) تهذيب الكمال ١٠٩١، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٥) تهذيب الكمال ١٠٩٢، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٥٩.

(٦) تهذيب الكمال ١٠٩٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٤٣، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٥٩، هدي الساري ٤٣٤. لكن لفظ الذهبي: «فوثقه أحمد... والنسائي». ونحا نحوه ابن حجر في الهدي.

(٧) تهذيب الكمال ١٠٩٥، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٦٧.

٦٨٠ ـ فَضَالة بن الفضل بن فَضَالة أبو الفضل التَّميمي الطُّهَوي الكوفي: قال النسائي: ثقة[١].

٦٨١ ـ الفضل بن دُكَيْن أبو نُعيم التَّيْمي الطَّلْحي الكوفي المُلَائي ودُكين لقب عمرو بن حماد بن زهير: قال النسائي: ثقة مأمون[٢]. وقال أيضاً: أبو نُعيم أثبت عندنا من محمد بن عُبيد، ومن قاسم بن يزيد، وأثبت أصحاب سفيان عندنا ـ والله أعلم ـ: يحيى بن سعيد القطان، ثم عبد الله بن المبارك، ثم وكيع بن الجَرَّاح، ثم عبد الرحمن بن مهدي، ثم أبو نُعيم...[٣].

٦٨٢ ـ الفضل بن سهل بن إبراهيم أبو العباس الهاشمي الخُراساني ثم البغدادي الأعرج: قال النسائي: ثقة[٤].

٦٨٣ ـ الفضل بن العباس أبو العباس البغدادي ثم الحَلَبي: قال النسائي: ثقة[٥]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٦].

٦٨٤ ـ الفضل بن العلاء أبو العباس أو أبو العلاء الكوفي ثم البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٧].

٦٨٥ ـ الفضل بن عَنْبَسة أبو الحسن أو أبو الحسين الواسطي الخَزَّاز:

---

(١) المعجم المشتمل ٢١٣، تهذيب الكمال ١٠٩٥، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٦٨.
(٢) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٧٦. وعزاه إلى كتاب الكنى للنسائي.
(٣) المجتبى ٣/ ٢٥٠.
(٤) تاريخ بغداد ١٢/ ٣٦٥، المعجم المشتمل ٢١٣، تهذيب الكمال ١٠٩٨، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٥٢، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٧٨.
(٥) تاريخ بغداد ١٢/ ٣٦٩، المعجم المشتمل ٢١٤، تهذيب الكمال ١٠٩٩، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٧٩.
(٦) تهذيب الكمال ١٠٩٩، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٧٩.
(٧) تهذيب الكمال ١١٠٠، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٨٣.

قال النسائي: ثقة[١].

٦٨٦ ـ فُضيل بن عِياض بن مسعود أبو علي التَّميمي اليَرْبُوعي الخُراساني ثم المكي الزاهد: قال النسائي: ثقة مأمون، رجل صالح[٢].

٦٨٧ ـ فُضيل بن مَيْسرة أبو معاذ البصري: قال النسائي: لا بأس به[٣].

٦٨٨ ـ فِطْر بن خليفة أبو بكر المخزومي الكوفي الحَنَّاط: قال النسائي: ليس به بأس[٤]. وقال أيضاً: ثقة حافظ كَيِّس[٥].

٦٨٩ ـ قابوس بن أبي المُخَارِق أو ابن المُخَارِق الشَّيباني الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

٦٩٠ ـ قارظ بن شَيبة بن قارظ الليثي المدني حليف بني زُهرة: قال النسائي: ليس به بأس[٧].

٦٩١ ـ القاسم بن أبي بَزَّة أبو عبد الله أو أبو عاصم المخزومي المكي

---

(١) تهذيب الكمال ١١٠٠، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٨٢.

(٢) تهذيب الكمال ١١٠٣، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٩٥.

(٣) تهذيب الكمال ١١٠٥، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٠٠.

(٤) تهذيب الكمال ١١٠٦، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٦٤، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٠١. لكن لفظ ابن حجر: «لا بأس به».

(٥) تهذيب الكمال ١١٠٦، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٦٤، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٠١، هدي الساري ٤٣٥. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه أحمد... والنسائي». وقد قال الحافظ أيضاً في تهذيب التهذيب ٨/ ٣٠٢: وقال النسائي في الكنى: حدثنا يعقوب بن سفيان، عن ابن نُمير قال: فِطر حافظ كيِّس».

(٦) تهذيب الكمال ١١٠٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٦٧، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٠٦.

(٧) تهذيب الكمال ١١٠٧، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٠٧.

القارئ: قال النسائي: ثقة[١].

٦٩٢ ـ القاسم بن الحكم بن كثير أبو أحمد العُرَني الكوفي قاضي هَمَذان: قال النسائي: ثقة[٢].

٦٩٣ ـ القاسم بن زكريا بن دينار أبو محمد القُرشي الكوفي: قال النسائي: لا بأس به[٣]. وقال أيضاً: ثقة[٤].

٦٩٤ ـ القاسم بن عبد الوهاب الصُّوري: قال النسائي: لا بأس به[٥].

٦٩٥ ـ القاسم بن الفضل بن مَعْدان أبو المغيرة الأَزْدي الحُدّاني البصري: قال النسائي: ثقة[٦].

٦٩٦ ـ القاسم بن كثير بن النعمان أبو العباس القُرشي الإسكندراني: قال النسائي: ثقة[٧].

٦٩٧ ـ القاسم بن كثير أبو هاشم الهَمْداني الخارِفي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٨].

٦٩٨ ـ القاسم بن الليث بن مسرور أبو صالح الرَّسْعَني ثم التِّنِّيسي: قال النسائي: ثقة[٩].

---

(١) تهذيب الكمال ١١٠٧، تهذيب التهذيب ٨/ ٣١٠.
(٢) تهذيب الكمال ١١٠٨، تهذيب التهذيب ٨/ ٣١٢.
(٣) شيوخ النسائي ٥ب، المعجم المشتمل ٢١٦.
(٤) تهذيب الكمال ١١٠٨، تهذيب التهذيب ٨/ ٣١٤.
(٥) المعجم المشتمل ٢١٦، تهذيب الكمال ١١١٢، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٢٥.
(٦) تهذيب الكمال ١١١٤، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٧٧، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٢٩. لكن لفظ الذهبي: «وثقه ابن مهدي... والنسائي».
(٧) تهذيب الكمال ١١١٤، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٣١.
(٨) المصدران السابقان.
(٩) المعجم المشتمل ٢١٧، تهذيب الكمال ١١١٥.

٦٩٩ ـ القاسم بن مَعْن بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مسعود أبو عبد الله الهُذَلي المسعودي الكوفي: قال النسائي: ثقة[(١)]. وقال أيضاً: كان القاسم بن مَعْن من الثقات إلا أنه كان مرجئاً[(٢)].

٧٠٠ ـ القاسم بن يزيد أبو يزيد الجَرْمي المَوْصِلي: قال النسائي: أبو نُعيم أثبت عندنا من محمد بن عُبيد، ومن قاسم بن يزيد[(٣)].

٧٠١ ـ قَتَادة بن دِعامة بن قَتَادة أبو الخَطَّاب السَّدوسي البصري: قال النسائي: قتادة أثبت وأحفظ من أشعث[(٤)]. وقال أيضاً: قتادة أثبت عندنا وأحفظ من أشعث[(٥)]. وقال أيضاً: قتادة أحفظ من يحيى بن أبي كثير[(٦)]. وقال أيضاً: ذِكْر المدلسين: الحسن، وقتادة...[(٧)].

٧٠٢ ـ قُتيبة بن سعيد بن جَميل بن طَريف أبو رجاء الثَّقَفي البَلْخي البَغْلاني: قال النسائي: ثقة مأمون[(٨)]. وقال أيضاً: ثقة صدوق[(٩)].

---

(١) مجموعة رسائل للنسائي ٧٢.
(٢) السنن الكبرى ٣٦.
(٣) المجتبى ٣/ ٢٥٠.
(٤) المصدر السابق ٦/ ٥٩.
(٥) السنن الكبرى ١٣٥.
(٦) المصدر السابق ٢٥٢، ٢٥٥.
(٧) سؤالات السُّلمي للدراقطني ٣٦٧. وقد أورد الذهبي هذا النص في ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٠ بترتيب آخر، مع اختلاف يسير.
(٨) شيوخ النسائي ٣ب، تاريخ بغداد ١٢/ ٤٦٩، المعجم المشتمل ٢١٨.
(٩) تهذيب الكمال ١١٢٣، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٦٠. ولا أستبعد أن تكون كلمة «صدوق» سبق ذهن من المزي، وأن يكون صوابها: مأمون. والله أعلم.

٧٠٣ ـ قُرَّة بن خالد أبو خالد أو أبو محمد السَّدوسي البصري: قال النسائي: ثقة[١].

٧٠٤ ـ قُريش بن حَيَّان أبو بكر العِجْلي البصري: قال النسائي: ثقة لا بأس به[٢].

٧٠٥ ـ قُريش بن عبد الرحمٰن البَاوَرْدي (والبِيْوَرْدي): قال النسائي: لا بأس به[٣].

٧٠٦ ـ قَطَن بن قَبيصة بن المُخارِق أبو سَهْلة الهِلالي البصري: قال النسائي: لا بأس به[٤].

٧٠٧ ـ قَطَن بن وهب بن عُوَيْمر أبو الحسن الليثي أو الخُزاعي المدني: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

٧٠٨ ـ القَعْقاع بن حكيم الكِناني المدني: قال النسائي: وقال يحيى بن سعيد القطان: القعقاع بن حكيم أحبّ إليّ من سُمَيّ. قال أبو عبد الرحمٰن: وكلاهما عندي ثقة[٦].

٧٠٩ ـ قيس بن أبي حازم أبو عبد الله البَجَلي الأَحْمَسي الكوفي المُخَضْرَم: قال النسائي: ليس أحد من كبار التابعين أحسن رواية عن الصحابة من ثلاثة: قيس بن أبي حازم، وأبي عثمان النَّهْدي،

(١) تهذيب الكمال ١١٢٧، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٧٢.

(٢) تهذيب الكمال ١١٢٨، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٧٥.

(٣) المعجم المشتمل ٢١٨، تهذيب الكمال ١١٢٨، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٧٦.

(٤) تهذيب الكمال ١١٣٠، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٨١.

(٥) تهذيب الكمال ١١٣١، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٨٣.

(٦) السنن الكبرى ٦٩.

وجُبَيْر بن نُفَيْر[١].

٧١٠ ـ قيس بن حَبْتَر الكوفي ثم الجَزَري: قال النسائي: ثقة[٢].

٧١١ ـ قيس بن سعد أبو عبد الملك أو أبو عبد الله الحَبَشي المكي: قال النسائي: ثقة[٣].

٧١٢ ـ قيس بن عُبَاد أبو عبد الله القَيْسي الضُّبَعي البصري: قال النسائي: ثقة[٤].

٧١٣ ـ قيس بن مسلم أبو عمرو القَيْسي الجَدَلي العَدْواني الكوفي: قال النسائي: ثقة، وكان يرى الإرجاء[٥].

٧١٤ ـ قيس العبدي الكوفي والد الأسود: قال النسائي: ثقة[٦].

٧١٥ ـ كثير بن أفلح الأنصاري المدني: قال النسائي: ثقة[٧].

٧١٦ ـ كثير بن زياد أبو سهل البُرْساني البصري ثم البَلْخي: قال النسائي: ثقة[٨].

٧١٧ ـ كثير بن عُبيد بن نُمير أبو الحسن المَذْحِجي الحمصي الحَذَّاء

---

(١) تهذيب الكمال ٤/٥١١، تهذيب التهذيب ٢/ ٦٤ ـ ٦٥. وقد تصحفت في مطبوعة كتاب ابن حجر كلمة: «الصحابة»، إلى: «الصحابي».

(٢) تهذيب الكمال ١١٣٢، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٨٩.

(٣) السنن الكبرى ١٥٦.

(٤) تهذيب التهذيب ١١٣٧، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٠٠.

(٥) تهذيب الكمال ١١٣٨، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٠٤.

(٦) تهذيب الكمال ١١٤١، تهذيب التهذيب ٨/٤٠٧. وقد عزاه المزي إلى مسند علي للنسائي.

(٧) تهذيب الكمال ١١٤١، تهذيب التهذيب ٨/ ٤١١.

(٨) تهذيب الكمال ١١٤٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٠٤، تهذيب التهذيب ٨/ ٤١٣.

المقرئ: قال النسائي: لا بأس به[١].

٧١٨ ـ كثير بن كثير بن المُطَّلِب بن أبي وَدَاعة القُرشي السهمي المكي: قال النسائي: لا بأس به[٢].

٧١٩ ـ كثير بن مُرَّة أبو شَجَرة أو أبو القاسم الحَضْرَمي الحمصي: قال النسائي: لا بأس به[٣].

٧٢٠ ـ كثير بن هشام أبو سهل الكِلابي الرَّقِّي: قال النسائي: لا بأس به[٤].

٧٢١ ـ كُرَيْب بن أبي مسلم أبو رِشْدِين الهاشمي المدني: قال النسائي: ثقة[٥].

٧٢٢ ـ كَهْمَس بن الحسن أبو الحسن التميمي البصري: قال النسائي: أخبرنا عبيد الله بن سعيد، عن يحيى بن عن كَهْمَس وهو ثقة ثَبْت وهو ابن الحسن، عن عبد الله بن بُريدة...[٦].

٧٢٣ ـ كَيْسان أبو سعيد اللَّيْثي الجُنْدَعي المَقْبُري المدني: قال النسائي:) لا بأس به[٧].

---

(١) شيوخ النسائي ٥ب، المعجم المشتمل ٢٢٠، تهذيب الكمال ١١٤٤، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٢٣.
(٢) تهذيب الكمال ١١٤٥، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٢٦.
(٣) تهذيب الكمال ١١٤٥، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٢٩.
(٤) تهذيب الكمال ١١٤٦، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٣٠.
(٥) السنن الكبرى ٢٦٤ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢١٤، تهذيب الكمال ١١٤٦، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٣٣.
(٦) السنن الكبرى ١١.
(٧) تهذيب الكمال ١١٥٢، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٥٣.

٧٢٤ ـ الليث بن سعد بن عبد الرحمٰن أبو الحارث الفَهْمي المصري: قال النسائي: ثقة[١].

٧٢٥ ـ مالك بن إسماعيل أبو غسان النَّهْدي الكوفي سبط حماد بن أبي سليمان: قال النسائي: ثقة[٢].

٧٢٦ ـ مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر أبو عبد الله الأَصْبَحي المدني الإمام: قال النسائي: ما عندي أحد بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس، ولا أجل منه، ولا أوثق ولا آمن على الحديث منه، ثم يليه شعبة في الحديث، ثم يحيى بن سعيد القطان، وليس أحد بعد التابعين آمن على الحديث من هؤلاء الثلاثة، ولا أقل رواية عن الضعفاء من هؤلاء الثلاثة... وليس أحد بعد التابعين أقل رواية عن الضعفاء من مالك بن أنس، ما علمناه حدث عن متروك إلا عن عبد الكريم أبي أمية حديثين، وعن يحيى بن سعيد عن عبد الغفار بن القاسم أبي مريم، وعبد الغفار متروك الحديث، وروى عن عاصم بن عبيد الله، وعمرو بن أبي عمرو، وليسا بذاك، ولم يرو عنهما من الأحكام شيئاً، وذلك أن كل من روى عنه مالك سوى هؤلاء فهو فيهم حجة[٣]. وقال أيضاً: أمناء الله على حديث رسول الله ﷺ ثلاثة: شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، ومالك بن أنس[٤]. وقال

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/١٣ ـ ١٤، تهذيب الكمال ١١٥٣، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٦٢.

(٢) تهذيب الكمال ١٢٩٦، تهذيب التهذيب ١٠/٤.

(٣) التعديل والتجريح ٢/٦٩٩ ـ ٧٠٠. وقد أورد ابن حجر هذا النص في تهذيب التهذيب ١٠/٩ مختصراً.

(٤) مجموعة رسائل للنسائي ٧٥، إكمال تهذيب الكمال ١٦٥ب. واللفظ للأول.

أيضاً: أثبت الناس في ابن شهاب الزهري: مالك بن أنس، وزياد بن سعد الخُراساني[١]. وقال أيضاً: وأما حديث الزهري الذي أسنده جعفر بن بُرقان، وسفيان بن حسين فليسا بالقويين في الزهري خاصة، وقد خالفهما مالك وعبيد الله بن عمر وسفيان بن عيينة، وهؤلاء أثبت وأحفظ من سفيان بن حسين ومن جعفر بن بُرْقان[٢]. وقال أيضاً: ولو كان مَخْرَمة ضعيفاً لم يرضه مالك أن يأخذ منه شيئاً، لأن مالكاً لا نعلمه روى عن إنسان ضعيف مشهور بضعف إلا عاصم بن عبيد الله فإنه روى عنه حديثاً، وعن عمرو بن أبي عمرو وهو أصلح من عاصم، وعن شَريك بن أبي نَمِر وهو أصلح من عمرو بن أبي عمرو في الحديث، ولا نعلم مالكاً روى عن أحد يترك حديثه غير عبد الكريم بن أبي المُخَارِق أبي أمية البصري، والله أعلم، ولا نعلم في هذا الباب مثل من مالك بن أنس رحمه الله[٣]. وقال أيضاً: ولا يعاب اللحن على المحدثين، وقد كان إسماعيل بن أبي خالد يلحن وسفيان ومالك بن أنس وغيرهم من المحدثين[٤].

٧٢٧ ـ مالك بن الخليل أبو غسّان الأزدي اليَحْمَدي البصري: قال النسائي: لا بأس به[٥].

---

(١) شيوخ النسائي ـ ملحق ـ ٦١أ.

(٢) السنن الكبرى ٨٥.

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني ٢٨٨.

(٤) مجموعة رسائل للنسائي ٧٥.

(٥) شيوخ النسائي ٥ب، المعجم المشتمل ٢٨٥، تهذيب الكمال ١٢٩٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٤.

٧٢٨ ـ مالك بن دينار أبو يحيى السَّامي النَّاجي البصري الزاهد: قال النسائي: ثقة[١].

٧٢٩ ـ مالك بن سعد أبو غسان القَيْسي البصري: قال النسائي: شيخ أرجو أن يكون صدوقاً[٢].

٧٣٠ ـ مالك بن أبي عامر أبو أنس أو أبو محمد الأَصْبَحي المدني جد مالك بن أنس: قال النسائي: ثقة[٣].

٧٣١ ـ مالك بن مِغْوَل أبو عبد الله البَجَلي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٤].

٧٣٢ ـ مُؤَمَّل بن إهاب أبو عبد الرحمن الرَّبَعي العِجلي الكرماني ثم الكوفي نزيل مصر والرملة: قال النسائي: لا بأس به[٥]. وقال أيضاً: ثقة[٦].

٧٣٣ ـ مُؤَمَّل بن هشام أبو هشام اليَشْكُري البصري: قال النسائي: ثقة[٧].

---

(١) تهذيب الكمال ١٢٩٩، ميزان الاعتدال ٣/٤٢٦، تهذيب التهذيب ١٠/١٥. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

(٢) تهذيب التهذيب ١٠/١٧. وعزاه إلى أسماء شيوخ النسائي.

(٣) تهذيب الكمال ١٢٩٩، تهذيب التهذيب ١٠/١٩.

(٤) تهذيب الكمال ١٣٠٠، تهذيب التهذيب ١٠/٢٢.

(٥) شيوخ النسائي ٤ب، تاريخ بغداد ١٣/١٨١ ـ ١٨٢، المعجم المشتمل ٢٩٩، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٦١/٢٥٧، تهذيب الكمال ١٣٩٥، تهذيب التهذيب ١٠/٣٨٢.

(٦) تاريخ بغداد ١٣/١٨٢، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٦١/٢٥٧، تهذيب الكمال ١٣٩٥، ميزان الاعتدال ٤/٢٢٩، تهذيب التهذيب ١٠/٣٨٢.

(٧) شيوخ النسائي ٤ب، المعجم المشتمل ٢٩٩، تهذيب الكمال ١٣٩٦، تهذيب التهذيب ١٠/٣٨٤.

٧٣٤ ـ مبارك بن سعيد بن مسروق أبو عبد الرحمٰن الثوري الكوفي نزيل بغداد أخو سفيان: قال النسائي: ليس به بأس[١].

٧٣٥ ـ مبشِّر بن إسماعيل أبو إسماعيل الكَلْبي الحلبي: قال النسائي: ليس به بأس[٢].

٧٣٦ ـ المثنى بن سعيد أبو سعيد الضُّبَعي البصري القَسَّام: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

٧٣٧ ـ مجاهد بن موسى أبو علي الخُوَارَزْمي والخُتَّلي ثم البغدادي: قال النسائي: ثقة[٤].

٧٣٨ ـ مَجْزَأة بن زاهر بن الأسود الأَسْلَمي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٥].

٧٣٩ ـ مُجَمِّع بن يعقوب بن مُجَمِّع بن يزيد بن جارية أبو عبد الله أو أبو عبد الرحمٰن الأنصاري المدني القُبائي: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

٧٤٠ ـ مُحَارِب بن دِثَار السَّدوسي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٧].

---

(١) تهذيب الكمال ١٣٠١، تهذيب التهذيب ١٠/٢٨.

(٢) تهذيب الكمال ١٣٠٢، تهذيب التهذيب ١٠/٣٢، هدي الساري ٤٤٢. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «لا بأس به».

(٣) تهذيب الكمال ١٣٠٣، تهذيب التهذيب ١٠/٣٥.

(٤) تاريخ بغداد ١٣/٢٦٦، المعجم المشتمل ٢٨٦، تهذيب الكمال ١٣٠٥، تهذيب التهذيب ١٠/٤٥. وهذه الترجمة موجودة في شيوخ النسائي ٤أ لكن سقط سهواً من نسختها الخطية كلمة: «ثقة».

(٥) تهذيب الكمال ١٣٠٦، تهذيب التهذيب ١٠/٤٦.

(٦) تهذيب الكمال ١٣٠٦، تهذيب التهذيب ١٠/٤٩.

(٧) تهذيب الكمال ١٣٠٧، تهذيب التهذيب ١٠/٥٠، هدي الساري ٤٤٣.=

٧٤١ ـ محاضر بن المُورِّع أبو المُورِّع الهَمْداني اليَامي أو السَّلُولي أو السَّكُوني الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[١].

٧٤٢ ـ مِحْرِز بن عَوْن بن أبي عَوْن أبو الفضل الهِلالي البغدادي: قال النسائي: ليس به بأس[٢].

٧٤٣ ـ مُحِلّ بن خليفة الطّائي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٣].

٧٤٤ ـ مُحِلّ بن مُحْرِز الضَّبِّي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٤].

٧٤٥ ـ محمد بن آدم بن سليمان الجُهَني المِصِّيصي: قال النسائي: صدوق لا بأس به[٥]. وقال أيضاً: ثقة[٦].

٧٤٦ ـ محمد بن أبان بن وزير أبو بكر بن أبي إبراهيم البَلْخي المُسْتَملي حَمدويه: قال النسائي: ثقة[٧].

٧٤٧ ـ محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد أبو عبد الله القُرشي التَّيْمي المدني: قال النسائي: ثقة[٨].

= لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه أحمد... والنسائي».

(١) تهذيب الكمال ١٣٠٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٤١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٥١، هدي الساري ٤٤٣.

(٢) تهذيب الكمال ١٣٠٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ٥٨.

(٣) تهذيب الكمال ١٣٠٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ٦٠.

(٤) المصدران السابقان.

(٥) شيوخ النسائي ٢أ، المعجم المشتمل ٢٢٥. تهذيب الكمال ١١٦٦، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٤ ـ ٣٥. لكن ابن عساكر جمع بين قولي النسائي.

(٦) تهذيب الكمال ١١٦٦، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٤. وتنظر الفقرة السابقة.

(٧) شيوخ النسائي ٢أ، تاريخ بغداد ٢/ ٨١، المعجم المشتمل ٢٢٣، تهذيب الكمال ١١٥٦، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٥٤، تهذيب التهذيب ٩/ ٤.

(٨) التعديل والتجريح ٢/ ٦١٧، تهذيب الكمال ١١٥٧، تهذيب التهذيب ٩/ ٦.

٦٤٨ ـ محمد بن إبراهيم بن صُدْرَان أبو جعفر الأزدي السَّلِيمي البصري: قال النسائي: لا بأس به[١].

٧٤٩ ـ محمد بن إبراهيم بن أبي عدي أبو عمرو السلمي والقَسْمَلي البصري: قال النسائي: ثقة[٢].

٧٥٠ ـ محمد بن إبراهيم بن العلاء أبو عبد الله الدمشقي ثم العَبَّاداني الزاهد: قال ابن حجر: ووثقه النسائي[٣].

٧٥١ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن الحجاج أبو يوسف القُرشي الكُرَيزي الجَزَري الرَّقِّي وقيل: الحَرَّاني الصَّيْدَلاني والصَّيْدَناني: قال النسائي: لا بأس به[٤].

٧٥٢ ـ محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع أبو عبد الله المُطَّلِبي الشافعي المكي ثم المصري الإمام: قال النسائي: كان الشافعي عندنا أحد العلماء ثقة مأموناً[٥].

٧٥٣ ـ محمد بن إدريس بن المنذر أبو حاتم الحَنْظَلي الرازي: قال النسائي: ثقة[٦]. وقال أيضاً: لا بأس به[٧].

---

(١) شيوخ النسائي ٢ب، المعجم المشتمل ٢٢٤، تهذيب الكمال ١١٥٨، تهذيب التهذيب ٩/ ١٢.

(٢) تهذيب الكمال ١١٥٨، تهذيب التهذيب ٩/ ١٣، هدي الساري ٤٤١.

(٣) لسان الميزان ٧/ ٣٥١. وما أظن هذا يصح عن النسائي.

(٤) المعجم المشتمل ٢٢١، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٣.

(٥) تهذيب التهذيب ٩/ ٣١.

(٦) شيوخ النسائي ٢أ، تاريخ بغداد ٢/ ٧٧، المعجم المشتمل ٢٢٤، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٥٢/ ١٤، تهذيب الكمال ١١٦٥، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٢.

(٧) المعجم المشتمل ٢٢٤.

٧٥٤ ـ محمد بن إسحاق أبو بكر الصَّاغَاني ثم البغدادي: قال النسائي: ثقة[١]. وقال أيضاً: لا بأس به[٢].

٧٥٥ ـ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله الجُعفي البخاري: قال النسائي: ثقة مأمون صاحب حديث كَيِّس[٣]. وقال محمد بن موسى بن يعقوب بن المأمون: سئل أبو عبد الرحمٰن ـ يعني النسائي ـ عن العلاء وسُهيل؟ فقال: هما خير من فُليح، ومع هذا فما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري[٤]. وقال السُّلمي في السؤالات: وسألته لم ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سهيل بن أبي صالح في الصحيح؟ فقال: لا أعرف له فيه عُذراً، فقد كان أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي إذا مرّ بحديث لسهيل قال: سهيل والله خير من أبي اليمان، ويحيى بن بُكير، وغيرهما، وكتاب البخاري من هؤلاء ملآن. وقال: قال أحمد بن شعيب النسائي: ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سُهيل بن أبي صالح في كتابه، وأخرج عن ابن بُكير وأبي اليمان وفُلَيْح بن سليمان، لا أعرف له وجهاً، ولا أعرف فيه عُذراً[٥].

---

(١) تاريخ بغداد ١/٢٤١، المعجم المشتمل ٢٢٥، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٥٢/٢٤، تهذيب الكمال ١١٦٦، تهذيب التهذيب ٩/٣٦.

(٢) شيوخ النسائي ٥أ، المعجم المشتمل ٢٢٥، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٥٢/٢٤، تهذيب الكمال ١١٦٦، تهذيب التهذيب ٩/٣٦. وعزاه ابن عساكر في تاريخه إلى تسمية الشيوخ للنسائي.

(٣) تهذيب التهذيب ٩/٥٥. وعزاه إلى كتاب أسماء الشيوخ للنسائي.

(٤) تاريخ بغداد ٢/٩، تهذيب الكمال ١١٧٠، تهذيب التهذيب ٩/٤٩.

(٥) سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٦٢ب، ميزان الاعتدال ٢/٢٤٣ ـ ٢٤٤.=

٧٥٦ ـ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم أبو عبد الله أو أبو بكر الأسدي البصري نزيل دمشق المعروف هو وأبوه بابن عُلَيَّة: قال النسائي: ثقة[١]. وقال أيضاً: حافظ[٢].

٧٥٧ ـ محمد بن إسماعيل بن سَمُرة أبو جعفر الأَحْمَسي الكوفي: قال النسائي: لا بأس به[٣]. وقال أيضاً: ثقة[٤].

٧٥٨ ـ محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُدَيْك أبو إسماعيل الدِّيْلي المدني: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

٧٥٩ ـ محمد بن إسماعيل بن يوسف أبو إسماعيل السُّلَمي الترمذي ثم البغدادي: قال النسائي: ثقة[٦].

٧٦٠ ـ محمد بن إسماعيل أبو بكر الطبراني نزيل المِصِّيصة: قال النسائي: ثقة، حسن الأخذ للحديث[٧].

= إكمال تهذيب الكمال ١٤٥أ، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٦٤. وقد نقله الذهبي ومن بعده عن سؤالات السُّلمي، واقتصر بعضهم على قسم من هذا القول، واللفظ المذكور هو للسؤالات وحدها.

(١) شيوخ النسائي ٢ب، المعجم المشتمل ٢٢٦، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٥٢/ ٤٩، تهذيب الكمال ١١٧٤، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٦. لكن ابن عساكر في تاريخه، والمزي، وابن حجر جمعوا بين قولي النسائي. ولفظ ابن عساكر والمزي: «حافظ دمشقي ثقة». ولفظ ابن حجر: «حافظ ثقة».

(٢) المعجم المشتمل ٢٢٦. وتنظر الفقرة السابقة.

(٣) شيوخ النسائي ٢ب، المعجم المشتمل ٢٢٧.

(٤) المعجم المشتمل ٢٢٧، تهذيب الكمال ١١٧٤، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٩.

(٥) تهذيب الكمال ١١٧٥، تهذيب التهذيب ٩/ ٦١، هدي الساري ٤٣٧.

(٦) تاريخ بغداد ٢/ ٤٤، المعجم المشتمل ٢٢٨، تهذيب الكمال ١١٧٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٨٤، تهذيب التهذيب ٩/ ٦٢.

(٧) المعجم المشتمل ٢٢٨. تهذيب الكمال ١١٧٥، تهذيب التهذيب ٩/ ٦٣ =

٧٦١ ـ محمد بن أبي إسماعيل راشد السلمي الكوفي: قال النسائي: ثقة[١].

٧٦٢ ـ محمد بن بشار بن عثمان أبو بكر العبدي البصري بُنْدار: قال النسائي: لا بأس به[٢]. وقال أيضاً: صالح[٣].

٧٦٣ ـ محمد بن بشر بن الفُرَافِصة أبو عبد الله العبدي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٤].

٧٦٤ ـ محمد بن أبي بكر بن عوف الثَّقَفي الحجازي: قال النسائي: ثقة[٥].

٧٦٥ ـ محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم أبو عبد الملك الأنصاري النَّجَّاري الحَزْمي المدني: قال النسائي: ثقة[٦].

٧٦٦ ـ محمد بن ثور أبو عبد الله الصنعاني: قال النسائي: ثقة[٧].

٧٦٧ ـ محمد بن جَبَلَة ويقال: محمد بن خالد بن جَبَلَة أبو بكر أو

= لكن ابن عساكر اقتصر على كلمة: «ثقة».

(١) تهذيب الكمال ١١٧٥، تهذيب التهذيب ٩/ ٦٤.

(٢) شيوخ النسائي ٢ب، تاريخ بغداد ٢/ ١٠٤، المعجم المشتمل ٢٢٨ ـ ٢٢٩، تهذيب الكمال ١١٧٧، تهذيب التهذيب ٩/ ٧٢. لكن المزي، وابن حجر جمعا بين قولي النسائي. كما أن لفظ الخطيب: «ليس به بأس». وقد أشار ابن حجر في هدي الساري ٤٣٧ إلى قول النسائي المجموع في بُنْدار بقوله: «وثقه العجلي، والنسائي».

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ١٠٤، المعجم المشتمل ٢٢٨ ـ ٢٢٩. وتنظر الفقرة السابقة.

(٤) التعديل والتجريح ٢/ ٦٢١، تهذيب التهذيب ٩/ ٧٤.

(٥) تهذيب الكمال ١١٧٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٨٠.

(٦) المصدران السابقان.

(٧) تهذيب الكمال ١١٨١، تهذيب التهذيب ٩/ ٨٧.

أبو عمر الخُراساني ثم الرَّافِقي: قال النسائي: لا بأس به[١].

٧٦٨ ـ محمد بن جُحَادة الأَوْدي أو الإِيامي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٢].

٧٦٩ ـ محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام القرشي الأَسَدي المدني: قال النسائي: ثقة[٣].

٧٧٠ ـ محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزُّرَقي المدني: قال النسائي: رجل صالح مستقيم الحديث[٤].

٧٧١ ـ محمد بن جعفر بن محمد بن حفص أبو بكر الرَّبَعي الحَنَفي الرافِقي ثم البغدادي ثم الدِّمْيَاطي المعروف بابن الإمام: قال النسائي: ثقة[٥]. وقال أيضاً: ما نعلم إلا خيراً، وروى لنا عن علي بن المديني حديثاً غريباً[٦].

٧٧٢ ـ محمد بن حاتم بن بَزِيع البصري ثم البغدادي: قال النسائي: ثقة[٧].

---

(١) المعجم المشتمل ٢٣٠.

(٢) تهذيب الكمال ١١٨٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٩٢.

(٣) التعديل والتجريح ٢/ ٦٢٢، تهذيب الكمال ١١٨٢.

(٤) التعديل والتجريح ٢/ ٦٢٣. وقد اقتصر المزي في تهذيب الكمال ١١٨٣ على كلمة: «صالح». وتبعه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٩/ ٩٥ لكنه أردف قائلاً: «وقال النسائي أيضاً: مستقيم الحديث».

(٥) تاريخ بغداد ٢/ ١٣١، المعجم المشتمل ٢٣١، تهذيب الكمال ١١٨٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٩٥.

(٦) تهذيب التهذيب ٩/ ٩٥. وعزاه إلى مشيخة النسائي.

(٧) تاريخ بغداد ٢/ ٢٦٩، المعجم المشتمل ٢٣٢، تهذيب الكمال ١١٨٤، تهذيب التهذيب ٩/ ١٠٠.

٧٧٣ ـ محمد بن حاتم بن سليمان أبو جعفر أو أبو عبد الله الخُراساني الزَّمِّي ثم البغدادي ثم العَسْكري المؤدب: قال النسائي: ثقة[١].

٧٧٤ ـ محمد بن حاتم بن نُعيم أبو عبد الله المروزي: قال النسائي: ثقة[٢].

٧٧٥ ـ محمد بن الحارث أو ابن أبي الحارث أبو عبد الله أو أبو جعفر الليثي الجَزَري الرافِقي أو الحَرَّاني: قال النسائي: صالح يرسل[٣].

٧٧٦ ـ محمد بن حرب بن أوس الذُّهْلي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٤].

٧٧٧ ـ محمد بن حَرْب أبو عبد الله الخَوْلاني الحمصي المعروف بالأَبْرَش: قال النسائي: ثقة[٥].

٧٧٨ ـ محمد بن أبي حرملة أبو عبد الله القُرشي المدني: قال النسائي: ثقة[٦].

٧٧٩ ـ محمد بن حُميد أبو سفيان اليَشْكُري البصري ثم البغدادي المعروف بالمَعْمَري: قال النسائي: ليس به بأس[٧]. وقال أيضاً: لا بأس به[٨].

---

(١) المعجم المشتمل ٢٣٢، تهذيب الكمال ١١٨٤، تهذيب التهذيب ٩/ ١٠١.

(٢) شيوخ النسائي ٢أ، تاريخ بغداد ٢/ ٢٦٩، المعجم المشتمل ٢٣٢، تهذيب الكمال ١١٨٤، تهذيب التهذيب ٩/ ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٣) المعجم المشتمل ٢٣٣، تهذيب الكمال ١١٨٥، تهذيب التهذيب ٩/ ١٠٦.

(٤) تهذيب الكمال ١١٨٥، تهذيب التهذيب ٩/ ١٠٨، لسان الميزان ٧/ ٣٥٤. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه النسائي».

(٥) تهذيب الكمال ١١٨٦، تهذيب التهذيب ٩/ ١٠٩ ـ ١١٠.

(٦) تهذيب الكمال ١١٨٦، تهذيب التهذيب ٩/ ١١٠.

(٧) تهذيب الكمال ١١٩١، تهذيب التهذيب ٩/ ١٣٢.

(٨) التعديل والتجريح ٢/ ٦٣١. ويحتمل أن لا يكون للنسائي في هذا الرجل غير قول واحد.

٧٨٠ ـ محمد بن حِمْيَر أبو عبد الحميد أو أبو عبد الله القُضاعي السَّلِيحي الحمصي: قال النسائي: ليس به بأس(١).

٧٨١ ـ محمد بن خازِم أبو معاوية التَّميمي السَّعْدي الكوفي الضَّرير: قال النسائي: ثقة في الأعمش(٢). وقال أيضاً: ثقة(٣).

٧٨٢ ـ محمد بن خالد بن خَلِي أبو الحسين الكَلَاعي الحمصي: قال النسائي: ثقة(٤).

٧٨٣ ـ محمد بن خَلَف بن عَمّار أبو نصر العَسْقلاني: قال النسائي: صالح(٥). وقال أيضاً: لا بأس به(٦).

٧٨٤ ـ محمد بن الخليل بن حماد أبو عبد الله الخُشَني الدمشقي البِلَاطي: قال النسائي: لا بأس به(٧).

٧٨٥ ـ محمد بن داود بن رزق أبو عبد الله بن أبي ناجية المَهْري المصري الإِسْكندراني: قال النسائي: ثقة(٨). وقال أيضاً: صدوق(٩).

---

(١) تهذيب الكمال ١١٩١، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٣٢، تهذيب التهذيب ٩/ ١٣٥، هدي الساري ٤٣٨.

(٢) التعديل والتجريح ٢/ ٦٣١، تهذيب التهذيب ٩/ ١٣٩.

(٣) تهذيب الكمال ١١٩٢، تهذيب التهذيب ٩/ ١٣٩، هدي الساري ٤٣٨. ويحتمل أن لا يكون للنسائي فيه غير القول الأول.

(٤) شيوخ النسائي ٢أ، المعجم المشتمل ٢٣٧، تهذيب الكمال ١١٩٣، تهذيب التهذيب ٩/ ١٤٠.

(٥) المعجم المشتمل ٢٣٨، تهذيب الكمال ١١٩٥، تهذيب التهذيب ٩/ ١٤٩.

(٦) تهذيب التهذيب ٩/ ١٤٩. وعزاه إلى مشيخة النسائي.

(٧) المعجم المشتمل ٢٣٨، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٥٢/ ٤٢٤، تهذيب الكمال ١١٩٥، تهذيب التهذيب ٩/ ١٥١. وعزاه ابن عساكر في تاريخه إلى أسماء الشيوخ للنسائي.

(٨) تهذيب الكمال ١١٩٥، تهذيب التهذيب ٩/ ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٩) تهذيب التهذيب ٩/ ١٥٤. وعزاه إلى مشيخة النسائي.

٧٨٦ ـ محمد بن داود بن صَبيح أبو جعفر المِصِّيصي: قال النسائي: لا بأس به[١].

٧٨٧ ـ محمد بن رافع أبو عبد الله القُشَيري النيسابوري: قال النسائي: ثقة مأمون[٢]. وقال أيضاً: ثقة ثَبْت[٣].

٧٨٨ ـ محمد بن رُمح بن المُهاجر أبو عبد الله التُّجِيبي المصري: قال النسائي: ما أخطأ في حديث واحد، ولو كان كتب عن مالك لأثبته في الطبقة الأولى من أصحاب مالك[٤].

٧٨٩ ـ محمد بن الزِّبْرقان أبو همام الأَهْوازي: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

٧٩٠ ـ محمد بن زُنْبور بن أبي الأزهر أبو صالح المكي وزُنْبور لقب جعفر بن أبي الأزهر: قال النسائي: لا بأس به[٦]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٧]. وقال أيضاً: ثقة[٨].

---

(١) المعجم المشتمل ٢٣٩، تهذيب الكمال ١١٩٦، تهذيب التهذيب ٩/ ١٥٤.

(٢) شيوخ النسائي ٢أ، السنن الكبرى ٢٣٨ المعجم المشتمل ٢٣٩، تهذيب الكمال ١١٩٧، تهذيب التهذيب ٩/ ١٦١. لكن لفظ المزي، وابن حجر: «الثقة المأمون». وما أظنهما أخذاه إلا من السنن الكبرى، واللفظ فيها ما ذُكر أعلاه.

(٣) تهذيب التهذيب ٩/ ١٦٢. وعزاه إلى مشيخة النسائي.

(٤) تهذيب الكمال ١١٩٧، تهذيب التهذيب ٩/ ١٦٥. واللفظ للأول.

(٥) تهذيب الكمال ١١٩٨، تهذيب التهذيب ٩/ ١٦٦.

(٦) شيوخ النسائي ٢ب، المعجم المشتمل ٢٤٠.

(٧) تهذيب الكمال ١١٩٨، تهذيب التهذيب ٩/ ١٦٨. ويحتمل أن يكون القول السابق هو الذي تلفظ به النسائي لا هذا.

(٨) المعجم المشتمل ٢٤٠، تهذيب الكمال ١١٩٨، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٥٠، تهذيب التهذيب ٩/ ١٦٨. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

٧٩١ ـ محمد بن زياد أبو الحارث القُرشي الجُمَحي المدني ثم البصري: قال النسائي: ثقة[١].

٧٩٢ ـ محمد بن زياد أبو سفيان الأَلْهاني الحمصي: قال النسائي: ثقة[٢].

٧٩٣ ـ محمد بن السائب بن بَرَكة المكي: قال النسائي: ثقة[٣].

٧٩٤ ـ محمد بن سابق أبو جعفر أو أبو سعيد التميمي الفارسي ثم الكوفي ثم البغدادي: قال النسائي: ليس به بأس[٤].

٧٩٥ ـ محمد بن سعد أبو سعد الأنصاري الأَشْهَلي المدني ثم البغدادي: قال النسائي: ثقة[٥].

٧٩٦ ـ محمد بن سعيد بن سليمان أبو جعفر بن الأصبهاني الكوفي الملقب بحَمْدان: قال النسائي: ثقة[٦].

٧٩٧ ـ محمد بن سلمة بن عبد الله بن أبي فاطمة أبو الحارث المُرادي الجَمَلي المصري: قال النسائي: ثقة[٧]. وقال أيضاً: كان ثقة ثقة.[٨]

---

(١) تهذيب الكمال ١١٩٩، تهذيب التهذيب ٩/ ١٧٠.

(٢) المصدران السابقان، لسان الميزان ٧/ ٣٥٨. لكن لفظ الأخير: «وثقه أحمد، والنسائي».

(٣) تهذيب الكمال ١٢٠٠، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٥٩، تهذيب التهذيب ٩/ ١٧٨. لكن لفظ الذهبي: «فوثقه ابن معين. . . والنسائي».

(٤) تهذيب الكمال ١٢٠٠، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٥٥، تهذيب التهذيب ٩/ ١٧٥، هدي الساري ٤٣٩. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «لا بأس به».

(٥) تاريخ بغداد ٥/ ٣٢١. تهذيب الكمال ١٢٠٢، تهذيب التهذيب ٩/ ١٨٤.

(٦) تهذيب الكمال ١٢٠٣، تهذيب التهذيب ٩/ ١٨٨.

(٧) شيوخ النسائي ٢ب، المعجم المشتمل ٢٤٢.

(٨) تهذيب الكمال ١٢٠٤، تهذيب التهذيب ٩/ ١٩٣.

٧٩٨ ـ محمد بن سلمة بن عبد الله أبو عبد الله الباهِلي الحَرَّاني: قال النسائي: ثقة[١].

٧٩٩ ـ محمد بن سليمان بن حبيب أبو جعفر الأَسَدي الكوفي ثم المِصِّيصي الملقب بِلُوَيْن: قال النسائي: ثقة[٢].

٨٠٠ ـ محمد بن سليمان بن أبي داود أبو عبد الله الحَرَّاني الملقب بِبُوْمَة: قال النسائي: ليس به بأس وأبوه ليس بثقة ولا مأمون[٣].

٨٠١ ـ محمد بن سهل بن عسكر أبو بكر التَّميمي البخاري ثم البغدادي: قال النسائي: ثقة[٤].

٨٠٢ ـ محمد بن سهل النسائي ثم الرَّملي: قال النسائي: ثقة[٥]. وقال أيضاً: لا بأس به[٦].

٨٠٣ ـ محمد بن سُوْقَة أبو بكر الغَنَوي الكوفي: قال النسائي: ثقة مرضي[٧].

---

(١) تهذيب الكمال ١٢٠٤، تهذيب التهذيب ٩/ ١٩٤.

(٢) شيوخ النسائي ٢ب، تاريخ بغداد ٥/ ٢٩٥، المعجم المشتمل ٢٤٢، تهذيب الكمال ١٢٠٥، تهذيب التهذيب ٩/ ١٩٩.

(٣) السنن الكبرى ٣٨، تهذيب الكمال ١٢٠٥، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٠٠. لكن لفظ المزي، وابن حجر: «لا بأس به...». وقد أشار الذهبي في ميزان الاعتدال ٣/ ٥٦٩، إلى هذا بقوله: «وثقه النسائي».

(٤) شيوخ النسائي ٢ب، تاريخ بغداد ٥/ ٣١٤، المعجم المشتمل ٢٤٤، تهذيب الكمال ١٢٠٧، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٠٧.

(٥) المعجم المشتمل ٢٤٤، تهذيب الكمال ١٢٠٧.

(٦) تهذيب التهذيب ٩/ ٢٠٧. ويحتمل أن يكون ابن حجر أراد نقل ما عند المزي فوهم.

(٧) تهذيب الكمال ١٢٠٨، تهذيب التهذيب ٩/ ٢١٠.

٨٠٤ ـ محمد بن سيرين أبو بكر الأنصاري البصري: قال النسائي: أحسن أسانيد تُروى عن رسول الله ﷺ أربعة... وأيوب عن محمد بن سيرين عن عَبيدة عن علي عن النبي ﷺ[١]. وقال أيضاً: وهؤلاء ـ (يعني محمد بن سيرين، وغيره) ـ أهل الثَّبْت والعدالة، مشهورون بصحة النقل[٢].

٨٠٥ ـ محمد بن سيف أبو رجاء الأَزْدي الحُدَّاني البصري: قال النسائي: ثقة[٣].

٨٠٦ ـ محمد بن شَبيب الزَّهْراني البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٤].

٨٠٧ ـ محمد بن شَريك أبو عثمان المكي: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

٨٠٨ ـ محمد بن صالح بن عبد الرحمن أبو بكر البغدادي الأَنْماطي الملقب بِكِيْلَجَة وسماه البعض أحمد: قال النسائي: أحمد بن صالح بغدادي ثقة[٦].

---

(١) مجموعة رسائل للنسائي نسخة أحمد الثالث ١٥ب.

(٢) السنن الكبرى ١٣٣.

(٣) تهذيب الكمال ١٢٠٩، تهذيب التهذيب ٢١٧/٩.

(٤) تهذيب الكمال ١٢٠٩، تهذيب التهذيب ٢١٨/٩. لكن لفظ ابن حجر: «لا بأس به».

(٥) تهذيب الكمال ١٢١٠، ميزان الاعتدال ٥٨٠/٣، تهذيب التهذيب ٢٢٢/٩. لكن لفظ الذهبي: «لا بأس به» ليجمع بين قول النسائي وقول غيره.

(٦) تاريخ بغداد ٣٥٩/٥، تهذيب الكمال ١٢١١، تهذيب التهذيب ٢٢٦/٩. وتنظر ترجمة أحمد بن صالح البغدادي.

٨٠٩ ـ محمد بن صَدَقَة أبو عبد الله الجُبْلاني الحمصي: قال النسائي: لا بأس به[١].

٨١٠ ـ محمد بن طارق المكي: قال النسائي: ثقة[٢].

٨١١ ـ محمد بن عائِذ أبو أحمد أو أبو عبد الله القرشي الدمشقي: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

٨١٢ ـ محمد بن عامر أبو عمر الأنطاكي ثم الرَّمْلي: قال النسائي: ثقة[٤].

٨١٣ ـ محمد بن عبد الأعلى أبو عبد الله القيسي الصنعاني البصري: قال النسائي: لا بأس به[٥]. وقال ابن حجر: وقال النسائي في أسماء شيوخه: كتبنا عنه، وأثنى عليه خيراً[٦].

٨١٤ ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن الأشعث أبو بكر العجلي الدمشقي: قال النسائي: ثقة[٧].

٨١٥ ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان أبو عبد الله القُرشي العامِري المدني: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) المعجم المشتمل ٢٤٥، تهذيب الكمال ١٢١٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٣١.
(٢) تهذيب الكمال ١٢١٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٣٤.
(٣) تهذيب الكمال ١٢١٥، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٤٢.
(٤) المعجم المشتمل ٢٤٦، تهذيب الكمال ١٢١٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٨٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٤١. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».
(٥) شيوخ النسائي ٢ب، المعجم المشتمل ٢٥٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٨٩.
(٦) تهذيب التهذيب ٩/ ٢٨٩.
(٧) شيوخ النسائي ٢ب، المعجم المشتمل ٢٥٤، تهذيب الكمال ١٢٢٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٩١.
(٨) تهذيب الكمال ١٢٢٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٩٤.

٨١٦ ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام المخزومي المدني: قال النسائي: ثقة(١).

٨١٧ ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن حارثة أو محمد بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن حارثة أبو الرِّجَال وأبو عبد الرحمٰن الأنصاري النَّجَّاري المدني: قال النسائي: ثقة(٢).

٨١٨ ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن عبد الله أو ابن محمد بن عبد الرحمٰن بن سعد بن زُرَارة الأنصاري المدني: قال النسائي: ثقة(٣).

٨١٩ ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن عُبيد القُرشي التَّيْمي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس(٤).

٨٢٠ ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب أبو الحارث القُرشي العامِري المدني: قال النسائي: ثقة(٥). وقال أيضاً: ابن أبي ذئب أثبت عندنا من محمد بن عجلان ومن الضحاك بن عثمان في سعيد المَقْبُري... وابن عجلان ثقة(٦).

٨٢١ ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن نَوْفَل أبو الأسود القُرشي الأَسَدي المدني: قال النسائي: ثقة(٧).

---

(١) تهذيب الكمال ١٢٢٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٩٥.

(٢) الكامل ٦٦أ، التعديل والتجريح ٢/ ٦٥٩، تهذيب الكمال ١٢٣٠، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٩٥. لكن زاد الباجي: «يروي عنه مالك».

(٣) تهذيب الكمال ١٢٣١، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٩٨.

(٤) تهذيب الكمال ١٢٣١، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٠٠.

(٥) تهذيب الكمال ١٢٣٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٠٥.

(٦) السنن الكبرى ٢٦١ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ١٧٩. لكن وقع سقط في الكتاب الأول.

(٧) التعديل والتجريح ٢/ ٦٥٧، تهذيب الكمال ١٢٣٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٠٨.

٨٢٢ ـ محمد بن عبد الرحيم بن أبي زهير أبو يحيى العدوي البغدادي المعروف بصاعقة: قال النسائي: ثقة[١].

٨٢٣ ـ محمد بن عبد العزيز بن أبي رِزْمة غَزْوان أبو عمرو اليَشْكُري المروزي: قال النسائي: ثقة[٢].

٨٢٤ ـ محمد بن عبد الله بن بَزِيع أبو عبد الله البصري: قال النسائي: لا بأس به[٣]. وقال أيضاً: صالح[٤].

٨٢٥ ـ محمد بن عبد الله بن بكر سليمان أبو الحسن الخُزاعي أو الهاشمي الصنعاني ثم المَقْدسي الخَلَنْجي: قال النسائي: كتبت عنه ببيت المقدس صدوق[٥].

٨٢٦ ـ محمد بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب أبو عبد الله الهاشمي المدني الملقب بالنَّفْس الزكية: قال النسائي: ثقة[٦].

٨٢٧ ـ محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم أبو أحمد الأَسَدي

---

(١) شيوخ النسائي ٢ب، تاريخ بغداد ٢/٣٦٣، المعجم المشتمل ٢٥٥، تهذيب الكمال ١٢٣٤، تهذيب التهذيب ٩/٣١٢.

(٢) شيوخ النسائي ٢ب، تاريخ بغداد ٢/٣٥١، المعجم المشتمل ٢٥٥، تهذيب الكمال ١٢٣٥، تهذيب التهذيب ٩/٣١٣، لسان الميزان ٧/٣٦٧. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه النسائي».

(٣) شيوخ النسائي ٢ب، المعجم المشتمل ٢٤٨، تهذيب الكمال ١٢١٧، تهذيب التهذيب ٩/٢٤٩.

(٤) المعجم المشتمل ٢٤٨، تهذيب الكمال ١٢١٧، تهذيب التهذيب ٩/٢٤٩.

(٥) تهذيب التهذيب ٩/٢٤٩.

(٦) تهذيب الكمال ١٢١٨، ميزان الاعتدال ٣/٥٩١، تهذيب التهذيب ٩/٢٥٢. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

الزُّبيري الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[١].

٨٢٨ ـ محمد بن عبد الله بن أبي سُلَيم المدني: قال النسائي: ثقة[٢].

٨٢٩ ـ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أَعْيَن أبو عبد الله المصري: قال النسائي: محمد بن عبد الله بن عبد الحكم صدوق ثقة، وبنو عبد الحكم كلهم ثقات[٣]. وقال أيضاً: ثقة[٤]. وقال أيضاً: صدوق لا بأس به[٥]. وقال أيضاً: هو أظرف من أن يكذب[٦]. وقال أيضاً ثقة مأمون[٧].

---

(١) تاريخ بغداد ٥/٤٠٣ ـ ٤٠٤، تهذيب الكمال ١٢٢٠، تهذيب التهذيب ٩/٢٥٥، هدي الساري ٤٣٩.

(٢) تهذيب الكمال ١٢٢٠، ميزان الاعتدال ٣/٥٩٦، تهذيب التهذيب ٩/٢٥٨.

(٣) شيوخ النسائي ٢ب ـ ٣أ، تاريخ مدينة دمشق ٥٣/٣٦١. لكن لفظ ابن عساكر «أبو عيسى عبد الرحمٰن بن إسماعيل الخَوْلاني قال: أملى علينا أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي في أسماء شيوخه: محمد بن عبد الله بن عبد الحكم صدوق لا بأس به ـ زاد غيره: ثقة ـ، وبنو عبد الحكم كلهم ثقات».

(٤) تهذيب الكمال ١٢٢١، ميزان الاعتدال ٣/٦١١، تهذيب التهذيب ٩/٢٦٠.

(٥) المعجم المشتمل ٢٤٩، تهذيب الكمال ١٢٢١، تهذيب التهذيب ٩/٢٦٠. وتنظر الحاشية الأولى في هذه الترجمة.

(٦) مجموعة رسائل للنسائي ٧٥، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٥٣/٣٦٠، تهذيب الكمال ١٢٢١، ميزان الاعتدال ٣/٦١١، تهذيب التهذيب ٩/٢٦٠. لكن تصحفت كلمة: «أظرف» في مطبوعة الكتاب الأخير إلى: «أشرف» هذا، وقد جاء في ترتيب المدارك ٤/١٥٩: «وسئل النسائي عنه؟ فقال: هو أظرف ـ أو أنظف ـ من أن يكذب». لكن في طبعة بيروت من هذا الكتاب ٢/٦٤، ونسخة دار الكتب المصرية منه أيضاً ١/١٤٠أ: «وأنصف» بدل: «أو أنظف».

(٧) المعجم المشتمل ٢٤٩. لكن لم ترد كلمة: «مأمون» في النسخة الأم من النسخ المعتمدة في تحقيق كتاب ابن عساكر.

٨٣٠ ـ محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سَعْيَة أبو عبد الله الزُّهري المصري ابن البَرْقي: قال النسائي: لا بأس به[١].

٨٣١ ـ محمد بن عبد الله بن عُبيد بن عَقِيل أبو مسعود الهِلالي البصري: قال النسائي: لا بأس به[٢].

٨٣٢ ـ محمد بن عبد الله بن عَمَّار أبو جعفر الأزدي الغامِدي البغدادي المُخَرِّمي ثم المَوْصلي: قال النسائي: ثقة صاحب حديث[٣].

٨٣٣ ـ محمد بن عبد الله بن المبارك أبو جعفر القُرشي البغدادي المُخَرِّمي المدائني: قال النسائي: ثقة مأمون[٤]. وقال أيضاً: ثقة[٥]. وقال أيضاً: كان أحد الثقات، ما رأينا بالعراق مثله[٦].

٨٣٤ ـ محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك أبو عبد الله الأنصاري البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٧].

٨٣٥ ـ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك بن مسلم أبو عبد الله

---

(١) شيوخ النسائي ٢ب، المعجم المشتمل ٢٤٩، تهذيب الكمال ١٢٢٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٦٣.

(٢) شيوخ النسائي ٢أ، المعجم المشتمل ٢٥٠، تهذيب الكمال ١٢٢٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٦٤. وقد وقع سقط في مطبوعة المعجم المشتمل أدى إلى جعل قول النسائي لغيره.

(٣) شيوخ النسائي ٢ب، تاريخ بغداد ٥/٤١٨، المعجم المشتمل ٢٥٠، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٣٧٧/٥٣، تهذيب الكمال ١٢٢٢، ميزان الاعتدال ٥٩٦/٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٦٦.

(٤) شيوخ النسائي ٢أ، المعجم المشتمل ٢٥١.

(٥) تاريخ بغداد ٥/ ٤٢٥ تهذيب الكمال ١٢٢٤ تهذيب التهذيب ٩/ ٢٧٣.

(٦) تهذيب التهذيب ٩/ ٢٧٣. وعزاه إلى مشيخة النسائي.

(٧) تاريخ بغداد ٥/ ٤١١، تهذيب الكمال ١٢٢٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٠٠، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٧٥.

الرَّقَاشي البصري: قال النسائي: ليس به بأس[١].

٨٣٦ ـ محمد بن عبد الله بن المهاجر أبو عبد الله الشُّعَيْثي الدمشقي: قال النسائي: ليس به بأس[٢].

٨٣٧ ـ محمد بن عبد الله بن نُمير أبو عبد الرحمن الهَمْداني الخارِفي الكوفي: قال النسائي: ثقة مأمون[٣].

٨٣٨ ـ محمد بن عبد الله بن يزيد أبو يحيى بن أبي عبد الرحمن القرشي العَدَوي المكي المقرئ: قال النسائي: ثقة[٤].

٨٣٩ ـ محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب التَّميمي الضَّبِّي البصري: قال النسائي: ثقة[٥].

٨٤٠ ـ محمد بن عبد الملك بن زَنْجُويه أبو بكر البغدادي الغَزَّال: قال النسائي: ثقة[٦].

٨٤١ ـ محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب أبو عبد الله الأُموي البصري: قال النسائي: لا بأس به[٧]. وقال أيضاً: ثقة[٨].

---

(١) تاريخ بغداد ٥/ ٤١٤، تهذيب الكمال ١٢٢٦، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٧٨.

(٢) تهذيب الكمال ١٢٢٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٩٥، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٨١.

(٣) تهذيب الكمال ١٢٢٧، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٨٣.

(٤) شيوخ النسائي ٢أ، المعجم المشتمل ٢٥٢، تهذيب الكمال ١٢٢٨، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٨٤.

(٥) التعديل والتجريح ٢/ ٦٥١، تهذيب الكمال ١٢٢٨، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٨٥.

(٦) تاريخ بغداد ٢/ ٣٤٦، المعجم المشتمل ٢٥٦، تهذيب الكمال ١٢٣٥، ذيل ميزان الاعتدال ٤٠٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٣١٦. لكن لفظ العراقي: «ووثقه النسائي».

(٧) شيوخ النسائي ٢ب، تاريخ بغداد ٢/ ٣٤٥، المعجم المشتمل ٢٥٦، تهذيب الكمال ١٢٣٥، تهذيب التهذيب ٩/ ٣١٦.

(٨) المعجم المشتمل ٢٥٦، تهذيب التهذيب ٩/ ٣١٦. وقد عزاه ابن حجر إلى مشيخة النسائي.

٨٤٢ ـ محمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن مِهران أبو أحمد العَبْدي النيسابوري الفَرّاء: قال النسائي: ثقة[١].

٨٤٣ ـ محمد بن عبيد بن أبي أمية أبو عبد الله الكوفي الطَّنَافِسي: قال النسائي: ثقة[٢]. وقال أيضاً: أبو نُعيم أثبت عندنا من محمد بن عُبيد، ومن قاسم بن يزيد[٣].

٨٤٤ ـ محمد بن عُبيد بن حِسَاب الغُبَري البصري: قال النسائي: ثقة[٤].

٨٤٥ ـ محمد بن عبيد بن محمد بن واقد أبو جعفر وأبو يعلى المُحارِبي الكوفي: قال النسائي: لا بأس به[٥].

٨٤٦ ـ محمد بن عُبيد الله بن سعيد أبو عون الثَّقَفي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٦].

٨٤٧ ـ محمد بن عُبيد الله بن عبد العظيم أبو عبد الله القُرشي الكُرَيْزي البصري: قال النسائي: لا بأس به[٧].

٨٤٨ ـ محمد بن عثمان بن أبي صفوان أبو عبد الله وقيل: أبو صفوان الثَّقَفي البصري: قال النسائي: لا بأس به[٨].

---

(١) تهذيب الكمال ١٢٣٦، تهذيب التهذيب ٩/ ٣١٩.

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ٣٦٩، تهذيب الكمال ١٢٣٨، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٢٨، هدي الساري ٤٤١. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه ابن معين... والنسائي».

(٣) المجتبى ٣/ ٢٥٠.

(٤) تهذيب الكمال ١٢٣٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٢٩.

(٥) المعجم المشتمل ٢٥٩، تهذيب الكمال ١٢٤٠، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٣٢.

(٦) تهذيب الكمال ١٢٣٧، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٢٢.

(٧) شيوخ النسائي ٢أ، المعجم المشتمل ٢٥٧، تهذيب الكمال ١٢٣٧، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٢٤.

(٨) شيوخ النسائي ٢أ، ٢ب، المعجم المشتمل ٢٦٠، تهذيب الكمال ١٢٤١، =

٨٤٩ ـ محمد بن عَجْلان أبو عبد الله القرشي المدني: قال النسائي: ثقة[١]، وقال أيضاً: ابن أبي ذئب أثبت عندنا من محمد بن عجلان، ومن الضحاك بن عثمان في سعيد المَقْبُري... وابن عجلان اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري ما رواه سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وسعيد عن أخيه عن أبي هريرة، وغيرهما من مشايخ سعيد، فجعلها ابن عجلان كلها عن سعيد عن أبي هريرة، وابن عَجْلان ثقة[٢].

٨٥٠ ـ محمد بن عَرْعَرة بن البِرِنْد السَّامي النَّاجي البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

٨٥١ ـ محمد بن عُزَيز بن عبد الله أبو عبد الله الأموي الأَيْلي: قال النسائي: لا بأس به[٤]. وقال أيضاً: صُويلح[٥].

= تهذيب التهذيب ٩/ ٣٣٧.

(١) تهذيب الكمال ١٢٤٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٤٢.

(٢) السنن الكبرى ٢٦١ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ١٧٩. وقد وقع سقط في الكتاب الأول. هذا، ويحتمل أن يكون المزي أخذ توثيق النسائي لابن عجلان من هذا القول.

(٣) تهذيب الكمال ١٢٤٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٤٣.

(٤) تهذيب الكمال ١٢٤٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٤٧، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٤٤.

(٥) المعجم المشتمل ٢٦١، تهذيب الكمال ١٢٤٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٤٧، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٤٤. هذا، وقد نُقل في الكتب المذكورة عن النسائي قوله فيه أيضاً: «ضعيف ليس بثقة» كذا لفظ ابن عساكر، والمزي. ولفظ الذهبي، وابن حجر: «ليس بثقة ضعيف». وهو وهم منهم ـ فيما أظن ـ، سببه التسرع في النقل من الأول، والاتباع دون تثبت من الباقين، وذلك أن قول النسائي المذكور إنما هو في شيخ صاحب هذه الترجمة لا فيه، ففي شيوخ النسائي ٢ب: «محمد بن عُزَيز أَيْلي يروي عن سَلَامة، وسَلَامة ضعيف ليس بثقة».

٨٥١ ـ محمد بن عقبة بن أبي عَيَّاش الأَسَدي المِطْرَقي المدني: قال النسائي: ثقة[١]. وقال أيضاً: إبراهيم ومحمد وموسى بنو عقبة ثقات كلهم[٢].

٨٥٢ ـ محمد بن عَقيل بن خويلد أبو عبد الله الخُزاعي النيسابوري: قال النسائي: ثقة[٣].

٨٥٣ ـ محمد بن العلاء بن كُرَيْب أبو كُرَيْب الهَمْداني الكوفي: قال النسائي: ثقة[٤]. وقال أيضاً: لا بأس به[٥].

٨٥٤ ـ محمد بن علي بن حرب أبو علي المروزي المعروف بالتُّرْك: قال النسائي: ثقة[٦].

٨٥٥ ـ محمد بن علي بن الحسن بن شقيق أبو عبد الله العبدي المروزي: قال النسائي: ثقة[٧].

---

(١) تهذيب الكمال ١٢٤٤، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٤٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٤٦. لكن لفظ الذهبي: «وثقه أحمد... والنسائي».

(٢) السنن الكبرى ٩٣، مسند الموطأ ٢٥٥. ولفظ الأخير: «إبراهيم بن عقبة ثقة، ومحمد بن عقبة ثقة، وموسى بن عقبة ثقة، وهم إخوة كلهم ثقات... وأكثرهم حديثاً موسى بن عقبة».

(٣) المعجم المشتمل ٢٦٢، تهذيب الكمال ١٢٤٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٥٠، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٤٨. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

(٤) شيوخ النسائي ٢ب، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٥٥/ ٥٧، تهذيب الكمال ١٢٥٥، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٦.

(٥) المعجم المشتمل ٢٦٦، تهذيب الكمال ١٢٥٥، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٦.

(٦) شيوخ النسائي ٢أ، المعجم المشتمل ٢٦٢، تهذيب الكمال ١٢٤٥، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٤٩.

(٧) تاريخ بغداد ٣/ ٥٦، المعجم المشتمل ٢٦٢، تهذيب الكمال ١٢٤٥، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٥٠.

٨٥٦ ـ محمد بن علي بن حمزة أبو علي وقيل: أبو عبد الله المروزي: قال النسائي: ثقة[١].

٨٥٧ ـ محمد بن علي بن ميمون أبو العباس الرَّقِّي: قال النسائي: صدوق لا بأس به[٢]. وقال أيضاً: ثقة[٣].

٨٥٨ ـ محمد بن عُمر بن علي بن عطاء بن مُقَدَّم أبو عبد الله المقدَّمي البصري: قال النسائي: لا بأس به[٤]. وقال أيضاً: ثقة[٥].

٨٦٠ ـ محمد بن عُمر بن هَيَّاج أبو عبد الله الهَمْداني الصائِدي أو الأسدي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

٨٦١ ـ محمد بن عُمر بن الوليد أبو جعفر الكِندي الكوفي: قال النسائي: لا بأس به[٧].

٨٦٢ ـ محمد بن عَمرو بن حَزم بن زيد الأنصاري النَّجَّاري المدني: قال النسائي: ثقة[٨].

٨٦٣ ـ محمد بن عمرو بن الحسن بن علي بن أبي طالب أبو عبد الله

---

(١) المعجم المشتمل ٢٦٢، تهذيب الكمال ١٢٤٦، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٥٢.
(٢) شيوخ النسائي ٢أ.
(٣) المعجم المشتمل ٢٦٣، تهذيب الكمال ١٢٤٧، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٥٦.
(٤) شيوخ النسائي ٢أ، المعجم المشتمل ٢٦٣، تهذيب الكمال ١٢٤٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٦١.
(٥) المعجم المشتمل ٢٦٣، تهذيب الكمال ١٢٤٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٦١.
(٦) المعجم المشتمل ٢٦٤، تهذيب الكمال ١٢٤٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٦٣.
(٧) المعجم المشتمل ٢٦٤، تهذيب الكمال ١٢٥١، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٦٦، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٦٨.
(٨) تهذيب الكمال ١٢٥١، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٧٠.

الهاشمي المدني: قال النسائي: ثقة[١].

٨٦٤ ـ محمد بن عَمرو بن حَلْحَلَة الدِّيْلي المدني: قال النسائي: ثقة[٢].

٨٦٥ ـ محمد بن عمرو بن عطاء أبو عبد الله القُرشي العامِري المدني: قال النسائي: ثقة[٣].

٨٦٦ ـ محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص أبو عبد الله أو أبو الحسن الليثي المدني: قال النسائي: ليس به بأس[٤]. وقال أيضاً: ثقة[٥].

٨٦٧ ـ محمد بن عوف بن سفيان أبو جعفر أو أبو عبد الله الطائي الحمصي: قال النسائي: ثقة[٦].

٨٦٨ ـ محمد بن عيسى بن نَجيح أبو جعفر بن الطبَّاع البغدادي ثم الأَذَني: قال النسائي: ثقة[٧].

٨٦٩ ـ محمد بن الفَرُّخَان الرَّافِقي: قال النسائي: ثقة[٨].

٨٧٠ ـ محمد بن الفضل أبو النعمان السَّدوسي البصري المعروف بعارم: قال النسائي: وكان قد اختلط في آخر عمره، قال سليمان بن حرب: إذا وافقني أبو النعمان فلا أبالي من خالفني ـ يعني عارم ـ.

---

(١) تهذيب الكمال ١٢٥١، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٧١.

(٢) تهذيب الكمال ١٢٥١، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٧٢.

(٣) تهذيب الكمال ١٢٥٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٧٤.

(٤) مسند الموطأ ٢٤٨، تهذيب الكمال ١٢٥٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٧٤، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٧٦.

(٥) تهذيب الكمال ١٢٥٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٧٦.

(٦) المعجم المشتمل ٢٦٥، تهذيب الكمال ١٢٥٤، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٣.

(٧) تاريخ بغداد ٢/ ٣٩٦، تهذيب الكمال ١٢٥٧، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٩٤.

(٨) المعجم المشتمل ٢٦٨، تهذيب الكمال ١٢٥٨، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٩٩.

وكان أحد الثقات قبل أن يختلط[١].

٨٧١ ـ محمد بن فُضيل بن غَزْوان أبو عبد الرحمٰن الضَّبِّي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٢].

٨٧٢ ـ محمد بن قدامة بن أَعْيَن أبو عبد الله الهاشمي المِصِّيصي: قال النسائي: صالح[٣]. وقال أيضاً: لا بأس به[٤].

٨٧٣ ـ محمد بن قيس الأَسَدي الوالِبي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٥].

٨٧٤ ـ محمد بن كامل المروزي: قال النسائي: ثقة[٦].

٨٧٥ ـ محمد بن كَعْب أبو حمزة: القُرَظي المدني: قال النسائي: ثقة[٧].

٨٧٦ ـ محمد بن المثنى بن عبيد أبو موسى العَنَزي البصري المعروف بالزَّمِن: قال النسائي: لا بأس به كان يغير في كتابه[٨]. وقال

(١) السنن الكبرى ٢٥٤، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٠٤. واللفظ للأول.

(٢) تهذيب الكمال ١٢٥٩، ميزان الاعتدال ٤/ ١٠، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٠٦، هدي الساري ٤٤١. لكن لفظ الذهبي، وابن حجر في الهدي: «لا بأس به».

(٣) شيوخ النسائي ٢أ، تاريخ بغداد ٣/ ١٨٩، المعجم المشتمل ٢٦٨، تهذيب الكمال ١٢٦٠، تهذيب التهذيب ٩/ ٤١٠.

(٤) تاريخ بغداد ٣/ ١٨٩، المعجم المشتمل ٢٦٨، تهذيب الكمال ١٢٦٠، تهذيب التهذيب ٩/ ٤١٠.

(٥) تهذيب الكمال ١٢٦١، ميزان الاعتدال ٤/ ١٦، تهذيب التهذيب ٩/ ٤١٣. لكن لفظ الذهبي: «وثقه وكيع... والنسائي».

(٦) المعجم المشتمل ٢٦٨، تهذيب الكمال ١٢٦١، تهذيب التهذيب ٩/ ٤١٥.

(٧) السنن الكبرى (المطبوعة) ٢/ ١٢٣. وقد سقط هذا الاسم من النسخة الخطية التي اعتمدتها.

(٨) شيوخ النسائي ٢ب، المعجم المشتمل ٢٧٠، تهذيب الكمال ١٢٦٤ ـ ١٢٦٥، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٤، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٢٦.

أيضاً: لا بأس به[١].

٨٧٧ ـ محمد بن مِسْكين بن نُمَيْلة أبو الحسن اليَمَامي ثم البغدادي: قال النسائي: لا بأس به[٢].

٨٧٨ ـ محمد بن مسلم بن تَدْرُس أبو الزبير القرشي الأسَدي المكي: قال النسائي: ثقة[٣]. وقال أيضاً: كان شعبة يسيء الرأي فيه، وأبو الزبير من الحفاظ روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري وأيوب ومالك بن أنس، فإذا قال: سمعت جابراً، فهو صحيح وكان يدلس، وهو أحب إلينا في جابر من أبي سفيان، وأبو سفيان هذا اسمه طلحة بن نافع[٤]. وقال أيضاً: ذِكْر المدلسين: الحسن، وقتادة، وحُميد الطَّويل، ويحيى بن أبي كثير، والتَّيْمي، ويونس بن عُبيد، وابن أبي عَرُوبة، وهُشيم، وأبو إسحاق السَّبِيعي، وإسماعيل بن أبي خالد، والحكم، والحَجَّاج بن أرْطاة، ومغيرة، والثَّوري، وأبو الزُّبير المكي، وابن أبي نَجِيح، وابن عيينة[٥].

٨٧٩ ـ محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زُهْرة أبو بكر القُرشي الزُّهري الإمام: قال النسائي: أحسن أسانيد تُروى عن رسول الله ﷺ أربعة: منها الزهري،

---

(١) تاريخ بغداد ٣/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦. لكن ربما اقتصر من القول الأول نفسه على هذه الكلمة.

(٢) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٤٠. وعزاه إلى مشيخة النسائي.

(٣) تهذيب الكمال ١٢٦٨، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٨، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٤٢.

(٤) السنن الكبرى ٥٦.

(٥) سؤالات السُّلَمي للدارقطني ١٧٢ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٠. لكن اختلف المصدران في ترتيب الأسماء، كما تفرد كل واحد منهما بذكر رجل لم يذكره الآخر، وقد اعتمدت هنا ما في سؤالات السلمي.

عن علي بن حسين، عن حسين، عن علي بن أبي طالب، عن رسول الله ﷺ. والزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس، عن عمر، عن النبي ﷺ...[١]. وقال أيضاً: الزهري أثبت في عُروة من هشام، وهشام من الحفاظ[٢].

٨٨٠ ـ محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله أبو عبد الله الرازي المعروف بابن وَارَه: قال النسائي: ثقة صاحب حديث[٣]. وقال أيضاً: لا بأس به[٤].

٨٨١ ـ محمد بن مسلم بن أبي الوَضَّاح أبو سعيد القُضاعي الجَزَري ثم البغدادي: قال النسائي: ثقة[٥].

٨٨٢ ـ محمد بن مِسْمار البصري: قال النسائي: لا بأس به[٦].

٨٨٣ ـ محمد بن مُصَفّى بن بُهْلُول أبو عبد الله القُرشي الحمصي: قال النسائي: صالح[٧]. وقال أيضاً: صدوق[٨].

---

(١) مجموعة رسائل للنسائي نسخة أحمد الثالث ١٥ب، تهذيب الكمال ١٢٧٠، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٤٨. واللفظ للأول.

(٢) السنن الكبرى ٢٤٨.

(٣) شيوخ النسائي ٢ب، تاريخ بغداد ٣/ ٢٥٩، المعجم المشتمل ٢٧١، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٥٥/ ٣٩٢، تهذيب الكمال ١٢٧٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٥٢.

(٤) المعجم المشتمل ٢٧١.

(٥) تهذيب الكمال ١٢٧٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٥٤.

(٦) المعجم المشتمل ٢٧١، تهذيب الكمال ١٢٧٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٥٥. وقد عزاه ابن حجر إلى المعجم المشتمل.

(٧) شيوخ النسائي ٢أ، المعجم المشتمل ٢٧١، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٥٥/ ٤١٣، تهذيب الكمال ١٢٧٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٦١.

(٨) المعجم المشتمل ٢٧١، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٦١. وقد عزاه ابن حجر إلى أسماء شيوخ النسائي.

٨٨٤ ـ محمد بن مُطَرِّف بن داود أبو غسان المدني ثم العَسْقَلاني: قال النسائي: ليس به بأس[١].

٨٨٥ ـ محمد بن معاوية بن عبد الرحمٰن الزِّيادي البصري الملقب بعَصِيْدة: قال النسائي: أرجو أن يكون صدوقاً، كتبت عنه شيئاً يسيراً[٢].

٨٨٦ ـ محمد بن معاوية بن مالج أبو جعفر الواسطي ثم البغدادي الأنماطي واسم جده يزيد: قال النسائي: لا بأس به[٣]. وقال أيضاً: صالح[٤].

٨٨٧ ـ محمد بن مَعْدان بن عيسى بن معَدان أبو عبد الله الحراني: قال النسائي: ثقة[٥].

٨٨٨ ـ محمد بن مَعْمر بن رِبْعي أبو عبد الله القيسي البصري البَحْراني: قال النسائي: لا بأس به[٦]. وقال أيضاً: ثقة[٧].

٨٨٩ ـ محمد بن مَعْمر البصري الحُصَري: قال النسائي: صالح[٨]. وقال

---

(١) تاريخ بغداد ٣/٢٩٧، التعديل والتجريح ٢/٦٤٣، تهذيب الكمال ١٢٧٤، تهذيب التهذيب ٩/٤٦٢. لكن لفظ الباجي: «لا بأس به».

(٢) تهذيب التهذيب ٩/٤٦٣. وعزاه إلى مشيخة النسائي.

(٣) شيوخ النسائي ٢ب، تاريخ بغداد ٣/٢٧٥، المعجم المشتمل ٢٧٢، تهذيب الكمال ١٢٧٤، تهذيب التهذيب ٩/٤٦٤. وقد تصحفت كلمة (مالج) في نسخة الكتاب الأول إلى: (صالح).

(٤) المعجم المشتمل ٢٧٢.

(٥) المصدر السابق ٢٧٢، تهذيب الكمال ١٢٧٤، تهذيب التهذيب ٩/٤٦٥.

(٦) شيوخ النسائي ٢ب، المعجم المشتمل ٢٧٢، تهذيب الكمال ١٢٧٥، تهذيب التهذيب ٩/٤٦٧.

(٧) المعجم المشتمل ٢٧٢، تهذيب الكمال ١٢٧٥، تهذيب التهذيب ٩/٤٦٧.

(٨) المصادر السابقة.

أيضاً: صدوق كتبت عنه شيئاً يسيراً[١].

٨٩٠ ـ محمد بن منصور بن ثابت أبو عبد الله الخُزاعي المكي الجَوَّاز: قال النسائي: ثقة[٢]. وقال أيضاً: لا بأس به[٣].

٨٩١ ـ محمد بن منصور بن داود أبو جعفر الطُّوسي ثم البغدادي: قال النسائي: لا بأس به[٤]. وقال أيضاً: ثقة[٥].

٨٩٢ ـ محمد بن مُهَاجِر بن أبي مسلم دينار الأنصاري الأَشْهلي الشامي: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

٨٩٣ ـ محمد بن موسى بن نُفَيْع أبو عبد الله الحَرَشي البصري: قال النسائي: صالح[٧]. وقال أيضاً: صالح أرجو أن يكون صدوقاً[٨]. وقال أيضاً: لا بأس به[٩].

---

(١) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٦٧. وعزاه إلى مشيخة النسائي.

(٢) شيوخ النسائي ٢أ، المعجم المشتمل ٢٧٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٧٢. وقد عزاه ابن حجر إلى مشيخة النسائي.

(٣) المعجم المشتمل ٢٧٣. وقد نُسب في بعض نسخ هذا الكتاب للنسائي قوله في محمد بن مكي المروزي: «ثقة» و: «لا بأس به». وليس هذا بصحيح.

(٤) شيوخ النسائي ٢أ، تاريخ بغداد ٣/ ٢٥٠، المعجم المشتمل ٢٧٣، تهذيب الكمال ١٢٧٦، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٧٣.

(٥) تاريخ بغداد ٣/ ٢٥٠، المعجم المشتمل ٢٧٣، تهذيب الكمال ١٢٧٦، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٧٣.

(٦) تهذيب الكمال ١٢٧٧، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٧٨.

(٧) المعجم المشتمل ٢٧٤، تهذيب الكمال ١٢٧٨.

(٨) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٨٢. وعزاه إلى مشيخة النسائي. وربما كان القول السابق مقتطعاً من هذا القول.

(٩) شيوخ النسائي ٢ب. وتمام عبارة أبي عبد الرحمٰن: «محمد بن موسى حَرَشي لا بأس به». وقد وضعت هذا القول في ترجمة محمد بن موسى بن نُفيع المختلف

٨٩٤ ـ محمد بن ميمون أبو حمزة المَرْوزي السُّكري: قال النسائي: ثقة[١]. وقال أيضاً: لا بأس به إلا أنه كان ذهب بصره في آخر عمره فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جَيِّد[٢].

٨٩٥ ـ محمد بن نصر النيسابوري الفَرّاء: قال النسائي: ثقة[٣].

٨٩٦ ـ محمد بن النضر بن مُساور المروزي: قال النسائي: لا بأس به[٤].

٨٩٧ ـ محمد بن النعمان بن بشير بن سعد أبو سعيد الأنصاري الخزرجي المدني: قال النسائي: ثقة[٥].

٨٩٨ ـ محمد بن هاشم بن سعيد أبو عبد الله القُرشي البَعْلَبَكِّي: قال النسائي: لا بأس به[٦].

= فيه دون ترجمة محمد بن موسى أبي جعفر الحَرَشي الملقب بِشَابَاص الثقة وذلك لأن الأول مذكور في عِداد شيوخ النسائي كما أن للنسائي تعديلاً مشهوراً فيه، وأما الآخر فلم ينقل أحد عن النسائي قولاً فيه. والله أعلم.

(١) تهذيب الكمال ١٢٨٠، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٨٧، هدي الساري ٤٤٢. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «ووثقه يحيى بن معين... والنسائي».

(٢) السنن الكبرى ٧٢، التعديل والتجريح ٢/ ٦٤٣، ميزان الاعتدال ٤/ ٥٣ ـ ٥٤، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٨٧، هدي الساري ٤٤٢. وقد عزاه ابن حجر في الأخير إلى السنن للنسائي. واقتصر الباجي على عبارة: «لا بأس به». واللفظ المذكور أعلاه للسنن الكبرى.

(٣) شيوخ النسائي ٢ب، المعجم المشتمل ٢٧٥، تهذيب الكمال ١٢٨٠، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٨٩.

(٤) شيوخ النسائي ٢أ، المعجم المشتمل ٢٧٦، تهذيب الكمال ١٢٨١، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٩٢.

(٥) التعديل والتجريح ٢/ ٦٤٨.

(٦) شيوخ النسائي ٢ب، المعجم المشتمل ٢٧٧، تهذيب الكمال ١٢٨١، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٩٥.

٨٩٩ ـ محمد بن هشام بن أبي خِيَرَة أبو عبد الله السَّدوسي البصري ثم المصري: قال النسائي: لا بأس به[١]. وقال أيضاً: صالح[٢].

٩٠٠ ـ محمد بن هلال بن أبي هلال المدني مولى بني كعب: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

٩٠١ ـ محمد بن همام أبو بكر الحلبي الخَفَّاف: قال النسائي: صالح[٤].

٩٠٢ ـ محمد بن الوليد بن عامر أبو الهذيل الزُّبَيْدي الحمصي: قال النسائي: ثقة[٥]. وقال أيضاً: الزُّبَيْدي أثبت من ابن أخي الزهري، وابن أخي الزهري ليس بذاك القوي عنده غير ما حديث منكر عن الزهري[٦].

٩٠٣ ـ محمد بن الوليد بن عبد الحميد أبو عبد الله القرشي العامِري البُسْري البصري الملقب بِحَمْدان: قال النسائي: ثقة[٧]. وقال أيضاً: ثقة لا بأس به[٨].

٩٠٤ ـ محمد بن الوليد بن أبي الوليد أبو جعفر البغدادي الفَحَّام: قال النسائي: لا بأس به[٩].

---

(١) شيوخ النسائي ٢ب، المعجم المشتمل ٢٧٨، تهذيب الكمال ١٢٨١، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٩٦.
(٢) المعجم المشتمل ٢٧٨، تهذيب الكمال ١٢٨١، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٩٦.
(٣) تهذيب الكمال ١٢٨٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٩٨.
(٤) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٩٧. وعزاه إلى مشيخة النسائي.
(٥) تهذيب الكمال ١٢٨٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٠٣.
(٦) السنن الكبرى ٢٧٤.
(٧) شيوخ النسائي ٢أ، تاريخ بغداد ٣/ ٣٣٠، تهذيب الكمال ١٢٨٤، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٠٤.
(٨) المعجم المشتمل ٢٧٧.
(٩) تاريخ بغداد ٣/ ٣٢٩، المعجم المشتمل ٢٧٧، تهذيب الكمال ١٢٨٤، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٠٤.

٩٠٥ ـ محمد بن وهب بن عمر بن أبي كريمة أبو المعافى الحَرَّاني: قال النسائي: صالح[١]. وقال أيضاً: لا بأس به[٢].

٩٠٦ ـ محمد بن يحيى بن أيوب بن إبراهيم أبو يحيى الثَّقَفي المروزي القَصْري: قال النسائي: ثقة كان يحفظ[٣].

٩٠٧ ـ محمد بن يحيى بن حَبّان بن مُنْقذ أبو عبد الله الأنصاري النَّجّاري المازِني المدني: قال النسائي: ثقة[٤].

٩٠٨ ـ محمد بن يحيى بن عبد العزيز أبو علي اليَشْكُري المروزي الصائغ: قال النسائي؛ ثقة[٥].

٩٠٩ ـ محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذُؤيب أبو عبد الله الذُّهْلي النيسابوري: قال النسائي: ثقة مأمون[٦]. وقال أيضاً: ثقة ثَبْت، أحد الأئمة في الحديث[٧].

٩١٠ ـ محمد بن يحيى بن علي بن عبد الحميد أبو غسان الكِناني المدني: قال النسائي: ليس به بأس[٨].

---

(١) شيوخ النسائي ٢أ، المعجم المشتمل ٢٧٧، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٠٧.

(٢) تهذيب الكمال ١٢٨٥، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٠٧.

(٣) شيوخ النسائي ٢ب، المعجم المشتمل ٢٧٩، تهذيب الكمال ١٢٨٥، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٠٧. لكن ابن عساكر اقتصر على كلمة: «ثقة».

(٤) تهذيب الكمال ١٢٨٥، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٠٨، لسان الميزان ٧/ ٤٩١. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه أبو حاتم... والنسائي».

(٥) شيوخ النسائي ٢أ، المعجم المشتمل ٢٨٠، تهذيب الكمال ١٢٨٧، تهذيب التهذيب ٩/ ٥١٦.

(٦) شيوخ النسائي ٢أ، تاريخ بغداد ٣/ ٤١٨، المعجم المشتمل ٢٨٠، تهذيب الكمال ١٢٨٧، تهذيب التهذيب ٩/ ٥١٤.

(٧) تهذيب التهذيب ٩/ ٥١٥. وعزاه إلى مشيخة النسائي.

(٨) تهذيب الكمال ١٢٨٨، ذيل ميزان الاعتدال ٤١٥، تهذيب التهذيب ٩/ ٥١٨.

٩١١ ـ محمد بن يحيى بن محمد بن كثير أبو عبد الله الكلبي الحراني الملقب بلؤلؤ: قال النسائي: ثقة صاحب حديث[١].

٩١٢ ـ محمد بن يزيد بن مالك بن الخليل البصري: قال النسائي: لا بأس به[٢].

٩١٣ ـ محمد بن يزيد أبو جعفر البغدادي المقابِري الأدمي الخَزَّاز: قال النسائي: ثقة[٣].

٩١٤ ـ محمد بن يزيد الكَلَاعي مولى خَوْلان الشامي الأصل الواسطي: قال النسائي: ثقة[٤].

٩١٥ ـ محمد بن يعقوب بن عبد الوهاب بن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير بن العوام أبو عمر الأَسَدي الزُّبيري المدني: قال النسائي: لا بأس به[٥].

٩١٦ ـ محمد بن يوسف بن عبد الله الكِنْدي المدني الأعرج: قال النسائي: ثقة[٦].

٩١٧ ـ محمد بن يوسف بن واقد أبو عبد الله الضَّبِّي الفِرْيابي ثم الشامي القَيْسَراني: قال النسائي: ثقة[٧].

---

(١) شيوخ النسائي ٣أ، المعجم المشتمل ٢٨١، تهذيب الكمال ١٢٨٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٢٢. لكن ابن عساكر فمن بعده اقتصروا على كلمة «ثقة».

(٢) المعجم المشتمل ٢٨٢، تهذيب الكمال ١٢٩٠، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٢٥ ـ ٥٢٦.

(٣) تهذيب التهذيب ٩/ ٥٣٠. وعزاه إلى مشيخة النسائي.

(٤) تهذيب الكمال ١٢٩١، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٢٨.

(٥) المعجم المشتمل ٢٨٣، تهذيب الكمال ١٢٩٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٣٣.

(٦) تهذيب الكمال ١٢٩٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٣٥.

(٧) تهذيب الكمال ١٢٩٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٣٦.

٩١٨ ـ محمود بن خالد أبو علي السُّلمي الدمشقي: قال النسائي: ثقة مأمون[١]. وقال أيضاً: ثقة[٢].

٩١٩ ـ محمود بن سليمان البَلْخي: قال النسائي: ثقة[٣]. وقال أيضاً: كتبنا عنه مجالس، ولا بأس به[٤].

٩٢٠ ـ محمود بن غَيْلان أبو أحمد العَدَوي المروزي: قال النسائي: ثقة[٥].

٩٢١ ـ مُخَارِق بن خليفة أو ابن عبد الله أو ابن عبد الرحمٰن أبو سعيد الأَحْمَسي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٦].

٩٢٢ ـ المختار بن فُلْفُل القرشي المخزومي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٧].

٩٢٣ ـ مَخْرَمة بن بُكير بن عبد الله بن الأشج أبو المِسْوَر القُرشي المخزومي

---

(١) شيوخ النسائي ٤ب، المعجم المشتمل ٢٨٧، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ١٠٨/٥٧ ـ ١٠٩. لكن لفظ ابن عساكر في تاريخه: «دفع إليّ أبو الحسن سعد الخير بن محمد بن سهل جزءاً عن محمد بن أحمد بن شاكر، أخبرنا أبو عيسى عبد الرحمٰن بن إسماعيل بن عبد الله الخولاني قال: أملى علينا أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي النسائي في أسماء شيوخه الذين روى عنهم فقال: محمود بن خالد دمشقي ثقة. زاد غيره: مأمون».

(٢) تهذيب الكمال ١٣١٠، تهذيب التهذيب ٦١/١٠. ويحتمل أن لا يكون للنسائي فيه غير القول الأول.

(٣) المعجم المشتمل ٢٨٨، تهذيب الكمال ١٣١٠، تهذيب التهذيب ٦٤/١٠.

(٤) تهذيب التهذيب ٦٤/١٠. وعزاه إلى أسماء شيوخ النسائي.

(٥) شيوخ النسائي ٤ب، تاريخ بغداد ٨٩/١٣ ـ ٩٠، المعجم المشتمل ٢٨٨، تهذيب الكمال ١٣١٠، تهذيب التهذيب ٦٥/١٠.

(٦) تهذيب الكمال ١٣١١، تهذيب التهذيب ٦٧/١٠.

(٧) تهذيب التهذيب ٦٩/١٠. وقد سقط هذا الكلام من مصورة دار المأمون من تهذيب الكمال.

المدني: قال النسائي: ليس بأس[١]. وقال أيضاً: الذي في موطأ مالك أنه عن القاسم وسالم وابن شهاب يشبه أحاديث مَخْرَمة بن بُكير، والذي يقول في كتابه: الثقة عن بُكير، يشبه أن يكون عمرو بن الحارث. والله أعلم. ولو كان مَخْرَمة ضعيفاً لم يرضه مالك أن يأخذ منه شيئاً، لأن مالكاً لا نعلمه روى عن إنسان ضعيف مشهور بضعف إلا عاصم بن عبيد الله...[٢].

٩٢٤ ـ مَخْلَد بن الحسن بن أبي زُمَيْل أبو محمد أو أبو أحمد الحَرَّاني ثم البغدادي: قال النسائي: لا بأس به[٣].

٩٢٥ ـ مَخْلَد بن خِداش البصري: قال النسائي: صدوق، كتبت عنه شيئاً يسيراً[٤].

٩٢٦ ـ مخول بن راشد أبو راشد بن أبي المُجَالِد النَّهْدي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٥].

٩٢٧ ـ مَرْحوم بن عبد العزيز بن مِهران أبو محمد أو أبو عبد الله الأُموي البصري: قال النسائي: ثقة[٦].

٩٢٨ ـ مروان بن معاوية بن الحارث أبو عبد الله الفَزَاري الكوفي نزيل

---

(١) تهذيب الكمال ١٣١٢، ميزان الاعتدال ٤/ ٨٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ٧١.

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٣) تاريخ بغداد ١٣/ ١٧٦، المعجم المشتمل ٢٨٨، تهذيب الكمال ١٣١٢، تهذيب التهذيب ١٠/ ٧٢.

(٤) تهذيب التهذيب ١٠/ ٧٤. وعزاه إلى أسماء شيوخ النسائي.

(٥) تهذيب الكمال ١٣١٣، تهذيب التهذيب ١٠/ ٧٩. وقد ضبط ابن حجر في تقريب التهذيب ٥٢٤ اسم صاحب هذه الترجمة فقال: «مخول بوزن محمد، وقيل: بوزن الذي قبله ـ (أي مِخْنَف) ـ».

(٦) تهذيب الكمال ١٣١٤، تهذيب التهذيب ١٠/ ٨٥.

مكة ودمشق: قال النسائي: ثقة[١].

٩٢٩ ـ مُزاحم بن ذَوَّاد بن عُلْبَة الحارثي الكوفي: قال النسائي: لا بأس به[٢].

٩٣٠ ـ مستلم بن سعيد الثَّقَفي الواسطي: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

٩٣١ ـ المستمر بن الرَّيَّان أبو عبد الله الإيادي الزَّهْراني البصري: قال النسائي: ثقة، وكان من الأبدال[٤].

٩٣٢ ـ مُسَدَّد بن مُسَرْهَد بن مُسَرْبَل أبو الحسن الأسدي البصري: قال النسائي: ثقة[٥].

٩٣٣ ـ مسعود بن جُويرية بن داود أبو سعيد المخزومي المَوْصِلي: قال النسائي: لا بأس به[٦]. وقال أيضاً: صالح لا بأس به[٧].

٩٣٤ ـ مسعود بن سعد أبو سعد أو أبو سعيد الجُعْفي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٨].

٩٣٥ ـ مسعود بن مالك بن معبد الأسدي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٩].

٩٣٦ ـ مسلم بن صُبيح أبو الضُّحى الهَمْداني وقيل الأُموي الكوفي: قال

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/١٥٢، تهذيب الكمال ١٣١٧، تهذيب التهذيب ١٠/٩٧.
(٢) تهذيب التهذيب ١٠/١٠٠.
(٣) تهذيب الكمال ١٣١٩، تهذيب التهذيب ١٠/١٠٤.
(٤) تهذيب الكمال ١٣١٩، تهذيب التهذيب ١٠/١٠٥.
(٥) تهذيب الكمال ١٣٢٠، تهذيب التهذيب ١٠/١٠٨.
(٦) شيوخ النسائي ٥أ، تهذيب الكمال ١٣٢٢، تهذيب التهذيب ١٠/١١٦.
(٧) المعجم المشتمل ٢٩٠.
(٨) تهذيب الكمال ١٣٢٢، تهذيب التهذيب ١٠/١١٧.
(٩) تهذيب الكمال ١٣٢٢، تهذيب التهذيب ١٠/١١٨.

النسائي: ثقة، حدثنا أبو كُريب، حدثنا أبو بكر، حدثنا أبو حُصِين قال: رأيت الشعبي وإلى جنبه مسلم بن صُبيح، فإذا جاءه شيء قال: ما ترى يا بن صُبيح؟[١].

٩٣٧ ـ مسلم بن عمران أو ابن أبي عمران أبو عبد الله الكوفي البَطِين: قال النسائي: ثقة[٢].

٩٣٨ ـ مسلم بن عمرو بن مسلم بن وهب أبو عمرو المَديني الحذّاء: قال النسائي: صدوق[٣].

٩٣٩ ـ مسلم بن مِخْراق العبدي القُرِّي البصري: قال النسائي: ثقة[٤].

٩٤٠ ـ مسلم بن أبي مريم يسار المدني: قال النسائي: ثقة[٥].

٩٤١ ـ مسلم بن يَنَّاق أبو الحسن الخُزاعي المكي: قال النسائي: ثقة[٦].

٩٤٢ ـ مصعب بن سُلَيم الأسَدي والزُّهري الكوفي: قال النسائي: ثقة[٧].

٩٤٣ ـ مُطَرِّف بن طَريف أبو بكر أو أبو عبد الرحمٰن الحارِثي أو الخارِفي الكوفي: قال النسائي: مُطَرِّف بن طَريف الكوفي أثبت من إسرائيل[٨].

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠/ ١٣٢ ـ ١٣٣.
(٢) تهذيب الكمال ١٣٢٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٣٤.
(٣) المعجم المشتمل ٢٩١، تهذيب الكمال ١٣٢٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٣٤.
(٤) تهذيب الكمال ١٣٢٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٣٧.
(٥) تهذيب الكمال ١٣٢٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٣٨.
(٦) تهذيب الكمال ١٣٢٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٤٢.
(٧) تهذيب الكمال ١٣٣٢، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٦١.
(٨) السنن الكبرى ١٣٧.

٩٤٤ ـ مُطِيع بن عبد الله أبو الحسن أو أبو عبد الله القرشي الكوفي الغَزَّال: قال النسائي: ليس به بأس[١].

٩٤٥ ـ مُظَفَّر بن مُدْرِك أبو كامل الخراساني ثم البغدادي: قال النسائي: ثقة مأمون[٢]. وقال أيضاً: الثقة المأمون الرجل الصالح[٣]. وقال أيضاً: حدثنا محمد بن عبد الله بن المبارك قال: حدثنا أبو كامل مظفَّر بن مُدْرِك شيخ ثقة صاحب حديث[٤].

٩٤٦ ـ معاذ بن معاذ بن نصر أبو المثنى التَّميمي العَنْبَري البصري: قال النسائي: ثقة ثَبْت[٥].

٩٤٧ ـ معاذ بن هانئ أبو هانئ البصري: قال النسائي: ثقة[٦].

٩٤٨ ـ معاوية بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله أبو الأزهر التيمي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٧].

٩٤٩ ـ معاوية بن سَلَّام بن أبي سَلَّام أبو سَلَّام الدِّمشقي: قال النسائي: ثقة[٨].

٩٥٠ ـ معاوية بن صالح بن حُدَير أبو عمرو وأبو عبد الرحمن الحَضْرمي الحمصي: قال النسائي: ثقة[٩].

---

(١) تهذيب الكمال ١٣٣٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٨٢.

(٢) تاريخ بغداد ١٣/ ١٢٦، تهذيب الكمال ١٣٣٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٨٥.

(٣) تهذيب الكمال ١٣٣٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٨٥.

(٤) المصدران السابقان. واللفظ للأول منهما.

(٥) تهذيب الكمال ١٣٤٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٩٥.

(٦) تهذيب الكمال ١٣٤٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٩٦.

(٧) تهذيب الكمال ١٣٤٣، ميزان الاعتدال ٤/ ١٣٤، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٠٢، هدي الساري ٤٤٤. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه أحمد، والنسائي».

(٨) تهذيب الكمال ١٣٤٥، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٠٩.

(٩) تهذيب الكمال ١٣٤٥، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢١٠.

٩٥١ ـ معاوية بن صالح بن الوزير أبي عبيد الله معاوية أبو عبيد الله الأشعري الدمشقي: قال النسائي: لا بأس به[١]. وقال أيضاً: أرجو أن يكون صدوقاً[٢].

٩٥٢ ـ معاوية بن عبد الكريم أبو عبد الرحمٰن الثَّقَفي البصري المعروف بالضالّ: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

٩٥٣ ـ معاوية بن عَمَّار بن أبي معاوية البَجَلي الدُّهْني الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٤].

٩٥٤ ـ معاوية بن عمرو بن خالد بن غَلَاب النَّصْري البصري: قال النسائي: ثقة[٥].

٩٥٥ ـ معاوية بن قُرَّة بن إياس بن هلال أبو إياس المُزَني البصري: قال النسائي: ثقة[٦].

٩٥٦ ـ معاوية بن يحيى أبو مُطيع الشامي الدمشقي الأَطْرَابُلُسي: قال النسائي: لا بأس به[٧].

٩٥٧ ـ مَعْبَد بن خالد القعيْسي الجَدَلي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٨].

٩٥٨ ـ مُعْتَمِر بن سليمان أبو محمد التَّيْمي والمُرِّي البصري الطُّفَيْل: قال

---

(١) المعجم المشتمل ٢٩٣، تهذيب الكمال ١٣٤٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢١٢.
(٢) تهذيب التهذيب ١٠/ ٢١٢. وعزاه إلى أسماء شيوخ النسائي.
(٣) تهذيب الكمال ١٣٤٦، ميزان الاعتدال ٤/ ١٣٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢١٣.
(٤) تهذيب الكمال ١٣٤٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢١٤.
(٥) تهذيب الكمال ١٣٤٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢١٥.
(٦) تهذيب الكمال ١٣٤٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢١٧.
(٧) تهذيب الكمال ١٣٤٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٢٠ ـ ٢٢١.
(٨) تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٢٢.

النسائي: خالد أثبت من المُعْتَمِر[١].

٩٥٩ ـ مُعَرِّف بن واصل أبو بدل أو أبو يزيد السَّعدي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٢].

٩٦٠ ـ المُعَلّى بن أسد أبو الهيثم العَمِّي البصري: قال النسائي: ثَبْت[٣].

٩٦١ ـ مُعَلّى بن راشد أبو اليَمان الهُذلي البصري النَبّال: قال النسائي: ليس به بأس[٤].

٩٦٢ ـ مَعْمَر بن راشد أبو عُروة الأزدي الحُدَّاني البصري ثم اليماني: قال النسائي: الثقة المأمون[٥]. وقال أيضاً عقب حديث: لم يرو هذا الحديث أحد من الثقات إلا مَعْمَر[٦].

٩٦٣ ـ مَعْمَر بن مَخْلَد أبو عبد الرحمٰن الجَزَري السَّرُوجي وقيل اسمه مُعَمَّر: قال النسائي: ثقة[٧].

٩٦٤ ـ مُعَمَّر بن سليمان أبو عبد الله النَّخَعي الرَّقِّي: قال النسائي: ليس به بأس[٨].

---

(١) المجتبى ٥/ ٣٨. وخالد هو ابن الحارث الهُجَيْمي.

(٢) تهذيب الكمال ١٣٥٢، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٣٠، لسان الميزان ٧/ ٣٩٣. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه النسائي».

(٣) السنن الكبرى ١٠٥. وتمام عبارته: «أخبرنا عمرو بن منصور قال: حدثنا المعلى بن أسد ـ ثَبْت ـ قال: حدثنا وُهَيب...».

(٤) تهذيب الكمال ١٣٥٤، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٣٧.

(٥) تهذيب الكمال ١٣٥٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٤٥، هدي الساري ٤٤٤. لكن لفظ ابن حجر: «ثقة مأمون». وقد اقتصر في لسان الميزان ٧/ ٣٩٤ على كلمة: «ثقة».

(٦) السنن الكبرى ١٧.

(٧) السنن الكبرى ٣٥، المجتبى ٣/ ٢٣٧، تهذيب الكمال ١٣٥٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٤٩.

(٨) تهذيب الكمال ١٣٥٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٥٠.

٩٦٥ ـ المغيرة بن أبي بُرْدة أو ابن عبد الله بن أبي بُردة ـ ويقال غير ذلك ـ الكِناني: قال النسائي: ثقة[(١)].

٩٦٦ ـ المغيرة بن حكيم الأَبْناوي الصَّنْعاني: قال النسائي: ثقة[(٢)].

٩٦٧ ـ المغيرة بن سلمة أبو هشام المخزومي البصري: قال النسائي ثقة[(٣)].

٩٦٨ ـ المغيرة بن عبد الرحمٰن بن عون بن حبيب أبو أحمد الأَسَدي الحَرَّاني: قال النسائي: ثقة[(٤)].

٩٦٩ ـ المغيرة بن مِقْسَم أبو هشام الضَّبِّي الكوفي: قال النسائي: ثقة[(٥)]. وقال أيضاً: ذِكْر المدلسين: الحسن، وقتادة، وحُميد الطَّويل، ويحيى بن أبي كثير، والتَّيْمي، ويونس بن عُبيد، وابن أبي عَرُوبة، وهُشيم، وأبو إسحاق السَّبِيعي، وإسماعيل بن أبي خالد، والحكم، والحَجَّاج بن أَرْطَاة، ومغيرة، والثوري، وأبو الزُّبير المكي، وابن أبي نَجِيح، وابن عيينة[(٦)].

٩٧٠ ـ المُفَضَّل بن فَضَالة بن عُبيد بن ثُمَامة أبو معاوية الرُّعَيْني القِتْبَاني

---

(١) تهذيب الكمال ١٣٥٩، ذيل ميزان الاعتدال ٤٢٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٥٦. لكن لفظ العراقي: «ووثقه النسائي».
(٢) تهذيب الكمال ١٣٦٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٥٨.
(٣) السنن الكبرى ٩٢، ٢٥٧، تهذيب الكمال ١٣٦٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٦١.
(٤) شيوخ النسائي ٥ب، المعجم المشتمل ٢٩٤، تهذيب الكمال ١٣٦٣، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٦٧.
(٥) تهذيب الكمال ١٣٦٤، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٧٠.
(٦) سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٧٢ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٠. لكن اختلف المصدران في ترتيب الأسماء، كما تفرد كل واحد منهما بذكر رجل لم يذكره الآخر، وقد اعتمدت هنا ما في سؤالات السُّلمي.

المصري: قال أبو سعيد بن يونس: ذكر أحمد بن شعيب النسوي يوماً المُفَضَّل بن فَضَالة وأنا حاضر فأحسن عليه الثناء ووثقه وقال: سمعت قُتيبة بن سعيد يذكر عنه فضلاً[١].

٩٧١ ـ المُفَضَّل بن مُهَلْهَل أبو عبد الرحمٰن السَّعْدي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٢].

٩٧٢ ـ مقاتل بن حَيَّان أبو بِسطام النَّبَطي البَلْخي: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

٩٧٣ ـ المِقْدام بن شُريح بن هانئ بن يزيد المَذْحِجي الحارِثي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٤].

٩٧٤ ـ مكي بن إبراهيم أبو السَّكَن التَّميمي الحَنْظلي البُرْجُمي البَلْخي: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

٩٧٥ ـ ملازم بن عمرو بن عبد الله بن بدر أبو عمرو الحَنَفي السُّحَيْمي اليمامي: قال النسائي: ثقة[٦].

٩٧٦ ـ المنذر بن ثعلبة أبو النضر الطّائي أو العبدي البصري: قال النسائي: ثقة[٧].

---

(١) تهذيب الكمال ١٣٦٥، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٧٤. واللفظ للأول. وفي هدي الساري ٤٤٥: «وثقه يحيى بن معين... والنسائي».

(٢) تهذيب الكمال ١٣٦٥، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٧٦.

(٣) تهذيب الكمال ١٣٦٦، ميزان الاعتدال ٤/ ١٧٢، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٧٨.

(٤) تهذيب الكمال ١٣٦٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٨٧.

(٥) تاريخ بغداد ١٣/ ١١٧ ـ ١١٨، تهذيب الكمال ١٣٧١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٩٤.

(٦) تهذيب الكمال ١٣٩٦، ميزان الاعتدال ٤/ ١٨٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٨٥. لكن لفظ الذهبي: «وثقه ابن معين... والنسائي».

(٧) تهذيب الكمال ١٣٧٢، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٠٠.

٩٧٧ ـ المنذر بن مالك بن قِطعة أبو نَضْرة العَبْدي العَوَقي البصري: قال النسائي: ثقة[١].

٩٧٨ ـ منصور بن أبي الأسود الليثي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٢].

٩٧٩ ـ منصور بن حَيّان بن حُصَين الأَسَدي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٣].

٩٨٠ ـ منصور بن زاذان أبو المغيرة الثَّقَفي الواسطي: قال النسائي: ثقة[٤].

٩٨١ ـ منصور بن سعد البصري صاحب اللؤلؤ: قال النسائي: ثقة[٥].

٩٨٢ ـ منصور بن عبد الرحمٰن بن طلحة بن الحارث القُرشي العَبْدري المكي الحَجَبي: قال النسائي: ثقة[٦].

٩٨٣ ـ منصور بن عبد الرحمٰن الغُدَاني البصري الأشلّ: قال النسائي: ليس به بأس[٧].

---

(١) تهذيب الكمال ١٣٧٣، تهذيب التهذيب ١٠/٣٠٣، لسان الميزان ٧/٣٩٨. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه ابن معين، والنسائي». وقد اختُلف في ضبط الحرف الثاني أيضاً من إسم جد المنذر فمن كسر الأول سكنه، ومن ضم الأول فتحه.

(٢) تهذيب الكمال ١٣٧٤، تهذيب التهذيب ١٠/٣٠٥.

(٣) تهذيب الكمال ١٣٧٤، تهذيب التهذيب ١٠/٣٠٦.

(٤) المصدران السابقان.

(٥) تهذيب الكمال ١٣٧٥، تهذيب التهذيب ١٠/٣٠٧.

(٦) تهذيب الكمال ١٣٧٦، ميزان الاعتدال ٤/١٨٦، تهذيب التهذيب ١٠/٣١٠، هدي الساري ٤٤٥.

(٧) تهذيب الكمال ١٣٧٦، ميزان الاعتدال ٤/١٨٦، تهذيب التهذيب ١٠/٣١١.

٩٨٤ ـ منصور بن المُعْتَمِر أبو عَتّاب السُّلَمي الكوفي: قال النسائي: أحسن أسانيد تُروى عن رسول الله ﷺ أربعة... ومنصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي ﷺ[١].

٩٨٥ ـ المِنْهَال بن عمرو الأَسَدي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٢].

٩٨٦ ـ مهاجر أبو الحسن التَّيْمي الكوفي الصائغ: قال النسائي: ثقة[٣].

٩٨٧ ـ مهدي بن ميمون أبو يحيى الأزدي المِعْوَلي البصري: قال النسائي: ثقة[٤].

٩٨٨ ـ مُوَرِّق بن مَشَمْرِج أو ابن عبد الله أبو المُعتمر العِجلي البصري: قال النسائي: ثقة[٥].

٩٨٩ ـ موسى بن أَعْيَن أبو سعيد القرشي العامِري الجَزَري الحَرَّاني: قال النسائي: ثقة[٦].

٩٩٠ ـ موسى بن حِزام أبو عمران الترمذي ثم البَلْخي: قال النسائي: ثقة[٧].

٩٩١ ـ موسى بن سعيد بن النعمان بن بسام أبو بكر الثَّغْري الطَّرَسُوسي المعروف بالدَّنْدَاني: قال النسائي: لا بأس به[٨].

---

(١) مجموعة رسائل للنسائي نسخة أحمد الثالث ١٥ب.
(٢) تهذيب الكمال ١٣٧٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣١٩ ـ ٣٢٠، هدي الساري ٤٤٥.
(٣) تهذيب الكمال ١٣٧٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٢٤.
(٤) تهذيب الكمال ١٣٨٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٢٧.
(٥) تهذيب الكمال ١٣٨٢، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٣١.
(٦) السنن الكبرى ٨٨.
(٧) تهذيب الكمال ١٣٨٥، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٤١.
(٨) المعجم المشتمل ٢٩٦، تهذيب الكمال ١٣٨٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٤٦.

٩٩٢ ـ موسى بن سليمان بن إسماعيل بن القاسم المَنْبِجي: قال النسائي: صالح[١].

٩٩٣ ـ موسى بن أبي عائشة أبو الحسن الهَمْداني والمخزومي الكوفي: قال النسائي: ثقة، كان سفيان الثوري يحسن الثناء على موسى بن أبي عائشة[٢].

٩٩٤ ـ موسى بن عبد الرحمٰن بن زياد أبو سعيد الأَنْطاكي ثم الحلبي القلّاء: قال النسائي: لا بأس به[٣].

٩٩٥ ـ موسى بن عبد الرحمٰن بن سعيد بن مسروق بن مَعْدان أبو عيسى الكِنْدي المسروقي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٤]. وقال أيضاً: لا بأس به[٥].

٩٩٦ ـ موسى بن عبد العزيز أبو شعيب اليماني العَدَني القِنْباري: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

٩٩٧ ـ موسى بن عبد الله بن موسى أبو طلحة الخُزاعي البصري: قال النسائي: لا بأس به[٧].

٩٩٨ ـ موسى بن عبد الله أو ابن عبد الرحمٰن أبو سلمة أو أبو عبد الله

---

(١) المصادر السابقة. وقد زاد المزي، وابن حجر كلمة: «الحديث».

(٢) السنن الكبرى ٢٣.

(٣) المعجم المشتمل ٢٩٧، تهذيب الكمال ١٣٨٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٥٥.

(٤) المعجم المشتمل ٢٩٨، تهذيب الكمال ١٣٨٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٥٦.

(٥) المصادر السابقة.

(٦) تهذيب الكمال ١٣٨٩، ميزان الاعتدال ٤/ ٢١٣، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٥٦.

(٧) شيوخ النسائي ٤ب، المعجم المشتمل ٢٩٧، تهذيب الكمال ١٣٨٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٥٣.

الجُهَني الكوفي: قال النسائي: ثقة[١].

٩٩٩ ـ موسى بن عقبة بن أبي عَيَّاش أبو محمد الأسَدي المِطْرَقي المدني: قال النسائي: ثقة[٢]. وقال أيضاً إبراهيم ومحمد وموسى بنو عقبة ثقات كلهم، وأكثرهم حديثاً موسى بن عقبة[٣].

١٠٠٠ ـ موسى بن عُلَيّ بن رَبَاح أبو عبد الرحمٰن اللَّخْمي المصري: قال النسائي: ثقة[٤].

١٠٠١ ـ موسى بن أبي عيسى ميسرة أبو هارون الغِفاري المدني الحَنَّاط: قال النسائي: ثقة[٥].

١٠٠٢ ـ موسى بن ميسرة أبو عُرْوة الدِّيْلي المدني: قال النسائي: ثقة[٦].

١٠٠٣ ـ ميسرة بن حبيب أبو حازم النَّهْدي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٧].

١٠٠٤ ـ ميمون بن العباس بن أيوب بن عطاء أبو منصور أو أبو ميمون الجَزَري الرافقي: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) تهذيب الكمال ١٣٨٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٥٤.
(٢) تهذيب الكمال ١٣٩١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٦٢.
(٣) السنن الكبرى ٩٣، مسند الموطأ ٢٥٥. ولفظ الأخير: «إبراهيم بن عقبة ثقة، ومحمد بن عقبة ثقة، وموسى بن عقبة ثقة، وهم إخوة كلهم ثقات... وأكثرهم حديثاً موسى بن عقبة».
(٤) تهذيب الكمال ١٣٩١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٦٣.
(٥) تهذيب الكمال ١٣٩٢، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٦٥.
(٦) تهذيب الكمال ١٣٩٣، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٧٣.
(٧) تهذيب الكمال ١٣٩٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٨٦.
(٨) المعجم المشتمل ٣٠٠، تهذيب الكمال ١٣٩٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٩٠، لسان الميزان ٧/ ٤٠٦. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وعنه النسائي ووثقه».

١٠٠٥ ـ ميمون بن مهران أبو أيوب الكوفي ثم الجَزَري الرَّقِّي: قال النسائي: ثقة[١].

١٠٠٦ ـ نابِل الحجازي صاحب العَبَاء والشِّمَال: قال النسائي: ثقة[٢]. وقال أيضاً: ليس بالمشهور[٣].

١٠٠٧ ـ ناعم بن أُجَيْل أبو عبد الله الهَمْداني المصري مولى أم سلمة: قال النسائي: ثقة[٤].

١٠٠٨ ـ نافع بن عباس أو ابن عَيَّاش أبو محمد المدني الأَقْرع مولى أبي قتادة: قال النسائي: ثقة[٥].

١٠٠٩ ـ نافع بن عبد الرحمٰن بن أبي نُعيم الأصبهاني ثم المدني الليثي القارئ وقد ينسب إلى جده: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

١٠١٠ ـ نافع بن عمر بن عبد الله بن جَميل الجُمَحي المكي: قال النسائي: ثقة[٧].

١٠١١ ـ نافع بن مالك بن أبي عامر أبو سُهيل الأَصْبَحي والقُرشي التَّيْمي المدني عم مالك بن أنس: قال النسائي: ثقة[٨]. وقال أيضاً: أحد الثقات[٩].

---

(١) تهذيب الكمال ١٣٩٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٩١.
(٢) تهذيب الكمال ١٤٠١، ذيل ميزان الاعتدال ٤٣٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٩٨.
(٣) المصادر السابقة.
(٤) تهذيب الكمال ١٤٠٣، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٠٤.
(٥) تهذيب الكمال ١٤٠٣، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٠٦.
(٦) تهذيب الكمال ١٤٠٤، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٤٢، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٠٧.
(٧) تهذيب الكمال ١٤٠٤، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٤١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٠٩.
(٨) تهذيب الكمال ١٤٠٥، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤١٠. وقد وقع سقط في الكتاب الأول.
(٩) السنن الكبرى ١٠.

١٠١٢ ـ نافع بن يزيد أبو يزيد الكَلَاعي ـ وقيل غير هذا ـ المصري: قال النسائي: ليس به بأس[(١)].

١٠١٣ ـ نافع أبو عبد الله المدني مولى عبد الله بن عمر: قال النسائي: ثقة حافظ[(٢)]. وقال أيضاً: وسالم أجل من نافع[(٣)]. وقال أيضاً: وهؤلاء ـ (يعني نافعاً، وغيره) ـ أهل الثَّبْت والعدالة، مشهورون بصحة النقل[(٤)].

١٠١٤ ـ نُبيه بن وهب بن عثمان العَبْدَري المدني: قال النسائي: ثقة[(٥)].

١٠١٥ ـ نصر بن عاصم الليثي البصري: قال النسائي: ثقة[(٦)].

١٠١٦ ـ نصر بن عبد الرحمن بن بكار أبو سليمان أو أبو سعيد الكوفي الوَشَّاء: قال النسائي: ثقة[(٧)].

١٠١٧ ـ نصر بن علي بن نصر بن علي صُهْبان أبو عمرو الأزدي الجَهْضَمي البصري الصغير: قال النسائي: ثقة[(٨)].

---

(١) تهذيب الكمال ١٤٠٥، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤١٢.

(٢) السنن الكبرى ٩٤، تهذيب الكمال ١٤٠٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤١٤. لكن المزي، وابن حجر اقتصرا على كلمة: «ثقة». ويحتمل أن يكون ما ذكراه قولاً آخر للنسائي.

(٣) تهذيب الكمال ١٤٠٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤١٤.

(٤) السنن الكبرى ١٣٣. وتنظر ترجمة زيد بن جُبَيْر بن حَرْمَل.

(٥) تهذيب الكمال ١٤٠٧، ذيل ميزان الاعتدال ٤٣٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤١٨. لكن لفظ العراقي: «وثقه النسائي».

(٦) تهذيب الكمال ١٤٠٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٢٧.

(٧) المعجم المشتمل ٣٠١، تهذيب الكمال ١٤٠٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٢٨، لسان الميزان ٧/ ٤١٠. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه النسائي».

(٨) شيوخ النسائي ٥أ، تاريخ بغداد ١٣/ ٢٨٨، المعجم المشتمل ٣٠١، تهذيب الكمال ١٤١٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٣٠. وتنظر ترجمة ابنه علي.

١٠١٨ ـ نصر بن عمران أبو جَمْرة الضُّبَعي البصري: قال النسائي: ثقة[١].

١٠١٩ ـ نصر بن عمرو الحمصي: قال النسائي: لا بأس به[٢].

١٠٢٠ ـ نُصَير بن الفرج أبو حمزة الأَسَلِي الثَّغْري: قال النسائي: ثقة[٣].

١٠٢١ ـ النضر بن أنس بن مالك أبو مالك الأنصاري البصري: قال النسائي: ثقة[٤].

١٠٢٢ ـ النضر بن شُمَيْل أبو الحسن المازني البصري ثم المروزي النَّحْوي: قال النسائي: ثقة[٥].

١٠٢٣ ـ النضر بن عبد الجبار أبو الأسود المُرادي المصري: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

١٠٢٤ ـ النضر بن عَرَبي الباهلي الحَرَّاني: قال النسائي: ليس به بأس[٧].

١٠٢٥ ـ النضر بن محمد أبو عبد الله أو أبو محمد القرشي العامِري المروزي: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) السنن الكبرى ٥٧.
(٢) المعجم المشتمل ٣٠١، تهذيب الكمال ١٤١٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٣١.
(٣) شيوخ النسائي ٥أ، السنن الكبرى ٧٤، المعجم المشتمل ٣٠٢، تهذيب الكمال ١٤١١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٣٤.
(٤) تهذيب الكمال ١٤١١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٣٥.
(٥) تهذيب الكمال ١٤١٢، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٣٧، لسان الميزان ٧/ ٤١١. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه النسائي».
(٦) تهذيب الكمال ١٤١٣، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٤١.
(٧) تهذيب الكمال ١٤١٣، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٦١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٤٣.
(٨) المجتبى ٣/ ٢٢٦، تهذيب الكمال ١٤١٣ ـ ١٤١٤، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٦٢ =

١٠٢٦ ـ النعمان بن سالم الطائفي: قال النسائي: ثقة(١).

١٠٢٧ ـ النعمان بن مُرَّة الأنصاري الزُّرَقي المدني: قال النسائي: ثقة(٢).

١٠٢٨ ـ نعيم بن زياد أبو طلحة الأَنْماري الشامي: قال النسائي: ثقة(٣).

١٠٢٩ ـ نعيم بن ميسرة أبو عمرو أو أبو عمر الكوفي ثم الرازي النَّحْوي: قال النسائي: ثقة(٤).

١٠٣٠ ـ نعيم بن أبي هند النعمان بن أَشْيَم الأَشْجَعي الكوفي: قال النسائي: ثقة(٥).

١٠٣١ ـ نَهَار بن عبد الله العَبْدي المدني: قال النسائي: لا بأس به(٦).

١٠٣٢ ـ نوح بن أبي بلال المدني: قال النسائي: لا بأس به(٧).

١٠٣٣ ـ نوح بن حبيب أبو محمد القُوْمَسِي البَذَّشي: قال النسائي: لا بأس به(٨).

= تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٤٤. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي». وقد وقع سقط في كتاب المزي.

(١) تهذيب الكمال ١٤١٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٥٣.

(٢) تهذيب الكمال ١٤١٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٥٥.

(٣) تهذيب الكمال ١٤٢١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٦٤.

(٤) تهذيب الكمال ١٤٢٢، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٦٧.

(٥) تهذيب الكمال ١٤٢٣، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٧١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٦٨.

(٦) السنن الكبرى ١٣٧.

(٧) تهذيب الكمال ١٤٢٥، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٨١.

(٨) شيوخ النسائي ٤أ، تاريخ بغداد ١٣/ ٣٢١، المعجم المشتمل ٣٠٣، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٦٢/ ٢٣٧، تهذيب الكمال ١٤٢٥، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٨٢. وعزاه ابن عساكر في موضع من تاريخه إلى أسماء الشيوخ للنسائي.

١٠٣٤ ـ نوح بن يوسف بن رَبَاح أبو رَوْح الأزدي الحُدَّاني والطَّاحي البصري: قال النسائي: ليس به بأس[(١)].

١٠٣٥ ـ نوح بن يزيد بن سَيَّار أبو محمد البغدادي المؤدِّب: قال النسائي: ثقة[(٢)].

١٠٣٦ ـ نَوْفَل بن مُسَاحِق بن عبد الله بن مَخْرَمة القُرشي العامِري المدني: قال النسائي: ثقة[(٣)].

١٠٣٧ ـ هارون بن إسحاق بن محمد بن مالك أبو القاسم الهَمْداني الكوفي: قال النسائي: ثقة[(٤)]. وقال أيضاً: نعم الشيخ كان، وهو أحب إليّ من أبي سعيد الأشج، وكان قليل الحديث[(٥)].

١٠٣٨ ـ هارون بن رِئاب أبو بكر أو أبو الحسن التَّميمي الأُسَيِّدي البصري: قال النسائي: ثقة[(٦)]. وقال أيضاً: وعبد الكريم ليس بالقوي، وهارون بن رِئاب أثبت منه. . . وهارون ثقة[(٧)].

١٠٣٩ ـ هارون بن زيد بن أبي الزَّرْقاء أبو موسى التَّغْلِبي المَوْصِلي ثم الرملي: قال النسائي: لا بأس به[(٨)].

---

(١) تهذيب الكمال ١٤٢٦، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٧٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٨٦.
(٢) تهذيب الكمال ١٤٢٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٨٩.
(٣) تهذيب الكمال ١٤٢٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٩١.
(٤) المعجم المشتمل ٣٠٧، تهذيب الكمال ١٤٢٨، تهذيب التهذيب ١١/ ٣.
(٥) تهذيب التهذيب ١١/ ٣. وعزاه إلى أسماء شيوخ النسائي.
(٦) السنن الكبرى ١٤٥، تهذيب الكمال ١٤٢٩، تهذيب التهذيب ١١/ ٥.
(٧) المجتبى ٦/ ٦٨. وهو موجود أيضاً في مطبوعة السنن الكبرى ٣/ ٢٧٠ ـ ٢٧١، لكنه سقط من النسخة الخطية التي اعتمدتها.
(٨) شيوخ النسائي ٣ب، المعجم المشتمل ٣٠٧، تهذيب الكمال ١٤٢٩، تهذيب التهذيب ١١/ ٥.

١٠٤٠ ـ هارون بن سعيد بن الهيثم أبو جعفر السَّعْدي الأَيْلي ثم المصري: قال النسائي: لا بأس به(١). وقال أيضاً: ثقة(٢).

١٠٤١ ـ هارون بن سلمان أو ابن موسى أبو موسى المخزومي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس(٣).

١٠٤٢ ـ هارون بن عبد الله بن مروان أبو موسى البغدادي الحَمَّال: قال النسائي: ثقة(٤).

١٠٤٣ ـ هارون بن محمد بن بكار بن بلال العامِلي الدمشقي: قال النسائي: لا بأس به(٥).

١٠٤٤ ـ هاورن بن موسى بن أبي علقمة أبو موسى الفَرْوي المدني: قال النسائي: لا بأس به(٦).

١٠٤٥ ـ هاشم بن القاسم بن مسلم أبو النضر الليثي الخراساني ثم البغدادي الملقب بقَيْصر: قال النسائي: لا بأس به(٧).

---

(١) شيوخ النسائي ٣ب، المعجم المشتمل ٣٠٨، تهذيب الكمال ١٤٣٠، تهذيب التهذيب ١١/٧.

(٢) المعجم المشتمل ٣٠٨، تهذيب الكمال ١٤٣٠، تهذيب التهذيب ١١/٧.

(٣) تهذيب الكمال ١٤٣٠، تهذيب التهذيب ١١/٧.

(٤) شيوخ النسائي ٣ب، تاريخ بغداد ١٤/٢٣، المعجم المشتمل ٣٠٨، تهذيب الكمال ١٤٣٠، تهذيب التهذيب ١١/٩.

(٥) شيوخ النسائي ٣ب، المعجم المشتمل ٣٠٩، تهذيب الكمال ١٤٣١، تهذيب التهذيب ١١/١٠. هذا، وأنبه هنا إلى أن الذهبي نسب في ميزان الاعتدال ٤/ ٢٨٧ للنسائي توثيقه لهارون بن المغيرة بن حكيم البَجَلي، وهذا ليس بصحيح، وإنما نقل النسائي التوثيق فيه عن ابن معين، ولم يقله من عند نفسه. ينظر تهذيب الكمال ١٤٣١.

(٦) المعجم المشتمل ٣٠٩، تهذيب الكمال ١٤٣١، تهذيب التهذيب ١١/١٣.

(٧) تهذيب التهذيب ١١/١٩.

١٠٤٦ ـ هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقّاص أو هاشم بن هاشم بن هاشم الزهري المدني: قال النسائي: ثقة[١].

١٠٤٧ ـ هانئ بن هانئ الهَمْداني الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٢].

١٠٤٨ ـ هانئ أبو سعيد البَرْبَري الدمشقي: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

١٠٤٩ ـ هشام بن إسماعيل بن يحيى بن سليمان أبو عبد الملك الحَنَفي أو الخُزَاعي الدمشقي: قال النسائي: ثقة[٤].

١٠٥٠ ـ هشام بن سعيد أبو أحمد الطَّالْقاني ثم البغدادي: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

١٠٥١ ـ هشام بن عبد الملك بن عمران أبو تَقِي اليَزَني الحمصي: قال النسائي: ثقة[٦]. وقال أيضاً: لا بأس به[٧].

١٠٥٢ ـ هشام بن عُروة بن الزبير بن العَوّام أبو المنذر وقيل: أبو عبد الله الأَسَدي المدني: قال النسائي: والزهري أثبت في عُروة من هشام، وهشام من الحفاظ[٨].

---

(١) تهذيب الكمال ١٤٣٣، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٠.
(٢) تهذيب الكمال ١٤٣٤، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٩١، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٢.
(٣) تهذيب الكمال ١٤٣٤، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٣.
(٤) تهذيب الكمال ١٤٣٧، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٢.
(٥) تاريخ بغداد ١٤/ ٤٦، تهذيب الكمال ١٤٤٠، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٩٩، تهذيب التهذيب ١١/ ٤١.
(٦) المعجم المشتمل ٣١٢، تهذيب الكمال ١٤٤١، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٠١، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٥.
(٧) تهذيب الكمال ١٤٤١، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٥.
(٨) السنن الكبرى ٢٤٨.

١٠٥٣ ـ هشام بن عَمَّار بن نُصير أبو الوليد السُّلَمي الظَّفَري الدمشقي: قال النسائي: لا بأس به[١]. وقال أيضاً: صدوق[٢].

١٠٥٤ ـ هشام بن لاحِق أبو عثمان المدائني: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

١٠٥٥ ـ هشام بن يونس بن وابِل أبو القاسم التَّميمي النَّهْشَلي الكوفي اللؤلؤي: قال النسائي: ثقة[٤].

١٠٥٦ ـ هُشَيم بن بَشير أبو معاوية السُّلَمي الواسطي: قال النسائي: كان يدلس[٥]. وقال أيضاً: ذِكر المدلسين: الحسن، وقتادة، وحُميد الطَّويل، ويحيى بن أبي كثير، والتَّيْمي، ويونس بن عُبيد، وابن أبي عَرُوبة، وهُشَيم، وأبو إسحاق السَّبِيعي، وإسماعيل بن أبي خالد، والحكم، والحَجَّاج بن أَرْطاة، ومغيرة، والثوري، وأبو الزُّبير المكي، وابن أبي نَجِيح، وابن عيينة[٦].

١٠٥٧ ـ الهِقْل بن زياد أبو عبد الله السَّكْسَكي الدمشقي نزيل بيروت وهِقْل لقب واسمه محمد أو عبد الله: قال النسائي: ثقة[٧].

---

(١) شيوخ النسائي ٤أ، المعجم المشتمل ٣١٢، تهذيب الكمال ١٤٤٤، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٠٢، تهذيب التهذيب ١١/ ٥٢، هدي الساري ٤٤٨.

(٢) المعجم المشتمل ٣١٢.

(٣) تاريخ بغداد ١٤/ ٤٥. وأشار إليه الذهبي في ميزان الاعتدال ٤/ ٣٠٦ بقوله: «قواه النسائي».

(٤) تهذيب الكمال ١٤٤٦، تهذيب التهذيب ١١/ ٥٨.

(٥) السنن الكبرى ١٣٢، المجتبى ٨/ ٣٢١.

(٦) سؤالات السُّلَمي للدارقطني ١٧٢ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٠. لكن اختلف المصدران في ترتيب الأسماء، كما تفرد كل واحد منهما بذكر رجل لم يذكره الآخر، وقد اعتمدت هنا ما في سؤالات السلمي.

(٧) تهذيب الكمال ١٤٤٨، تهذيب التهذيب ١١/ ٦٥.

١٠٥٨ ـ هلال بن بشر بن محبوب أبو الحسن المُزني البصري: قال النسائي: ثقة[١].

١٠٥٩ ـ هلال بن أبي حُميد ـ ويقال غير هذا اسم أبيه ـ الجُهَني الكوفي الوَزَّان: قال النسائي: ثقة[٢].

١٠٦٠ ـ هلال بن العلاء بن هلال بن عُمر بن هلال أبو عُمر الباهِلي الرَّقِّي: قال النسائي: لا بأس به روى أحاديث منكرة عن أبيه لا أدري الريب منه أو من أبيه[٣]. وقال أيضاً: صالح[٤].

١٠٦١ ـ هلال بن علي بن أسامة ويقال: هلال بن أبي ميمونة وهلال بن أبي هلال القرشي العامري المدني: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

١٠٦٢ ـ هلال بن ميمون الجُهَني أو الهُذَلي الفِلَسطيني الرَّمْلي. قال النسائي: ليس به بأس قاله يحيى[٦].

---

(١) شيوخ النسائي ٥أ، المعجم المشتمل ٣١٣، تهذيب الكمال ١٤٥١، تهذيب التهذيب ١١/٧٦.

(٢) تهذيب الكمال ١٤٥١، تهذيب التهذيب ١١/٧٧.

(٣) شيوخ النسائي ٥أ، المعجم المشتمل ٣١٣، تهذيب الكمال ١٤٥٣، ميزان الاعتدال ٤/٣١٦، تهذيب التهذيب ١١/٨٣.
لكن لفظ ابن عساكر، ومن بعده: «ليس به بأس... فلا أدري...». وتنظر ترجمة أبيه.

(٤) المعجم المشتمل ٣١٣، تهذيب الكمال ١٤٥٢، تهذيب التهذيب ١١/٨٣. وينظر لزاماً ترجمة أبيه.

(٥) تهذيب الكمال ١٤٥٢، تهذيب التهذيب ١١/٨٢.

(٦) تهذيب الكمال ١٤٥٣، تهذيب التهذيب ١١/٨٤. وقد وقع سقط في الكتاب الأول.

١٠٦٣ ـ هَنَّاد بن السَّرِيّ بن مصعب أبو السَّرِيّ التميمي الدارِمي الكوفي: قال النسائي: ثقة[(١)].

١٠٦٤ ـ هَوْذَة بن خليفة بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن أبي بَكْرة أبو الأشهب الثَّقَفِي البَكْراوي البصري نزيل بغداد: قال النسائي: ليس به بأس[(٢)].

١٠٦٥ ـ الهيثم بن أيوب أبو عمران السَّلمي الطَّالُقاني: قال النسائي: ثقة[(٣)]. وقال أيضاً: ليس به بأس[(٤)].

١٠٦٦ ـ الهيثم بن حميد أبو أحمد أو أبو الحارث الغَسَّاني الدمشقي: قال النسائي: ليس به بأس[(٥)].

١٠٦٧ ـ الهيثم بن خارجة أبو أحمد أو أبو يحيى الخُراساني المَرُّوذي ثم البغدادي: قال النسائي: ليس به بأس[(٦)].

١٠٦٨ ـ الهيثم بن مروان بن الهيثم أبو الحكم العَنْسي الدمشقي: قال النسائي: لا بأس به[(٧)].

١٠٦٩ ـ واصل بن حَيَّان الأَسَدي الكوفي الأحدب: قال النسائي: ثقة[(٨)].

---

(١) شيوخ النسائي ٤أ، المعجم المشتمل ٣١٣، تهذيب الكمال ١٤٥٠، تهذيب التهذيب ١١/ ٧١.

(٢) تاريخ بغداد ١٤/ ٩٥، تهذيب الكمال ١٤٥١، ميزان الاعتدال ٤/ ٣١١، تهذيب التهذيب ١١/ ٧٥.

(٣) المعجم المشتمل ٣١٤، تهذيب الكمال ١٤٥٤، تهذيب التهذيب ١١/ ٩٠.

(٤) تهذيب الكمال ١٤٥٤، تهذيب التهذيب ١١/ ٩٠.

(٥) تهذيب الكمال ١٤٥٥، تهذيب التهذيب ١١/ ٩٢.

(٦) تاريخ بغداد ١٤/ ٥٩، تهذيب الكمال ١٤٥٥، تهذيب التهذيب ١١/ ٩٤.

(٧) المعجم المشتمل ٣١٤، تهذيب الكمال ١٤٥٧، تهذيب التهذيب ١١/ ٩٩.

(٨) تهذيب الكمال ١٤٥٨، تهذيب التهذيب ١١/ ١٠٣.

١٠٧٠ ـ واصل بن عبد الأعلى بن هلال أبو القاسم أو أبو محمد الأَسَدي الكوفي: قال النسائي: ثقة[١].

١٠٧١ ـ واقد أبو عبد الله الكوفي مولى زيد بن خُلَيْدة: قال النسائي: ليس به بأس[٢].

١٠٧٢ ـ وكيع بن الجَرَّاح بن مَلْيح أبو سُفيان الرُّؤَاسي الكوفي: قال النسائي: وأثبت أصحاب سفيان عندنا ـ والله أعلم ـ: يحيى بن سعيد القطان، ثم عبد الله بن المبارك، ثم وكيع بن الجَرَّاح...[٣].

١٠٧٣ ـ الوليد بن ثعلبة الطَّائي أو العَبْدي البصري: قال النسائي: حسين أثبت عندنا من الوليد بن ثعلبة، وأعلم بعبد الله بن بُرَيْدة[٤].

١٠٧٤ ـ الوليد بن شجاع بن الوليد بن قيس أبو هَمَّام بن أبي السَّكُوني الكوفي ثم البغدادي: قال النسائي: لا بأس به[٥].

١٠٧٥ ـ الوليد بن عمرو بن السُّكَيْن أبو العباس الضُّبَعي البصري: قال النسائي: كتبنا عنه، لا بأس به[٦].

١٠٧٦ ـ الوليد بن مَزْيَد أبو العباس العُذْري البَيْرُوتي: قال النسائي:

---

(١) شيوخ النسائي ٥أ، المعجم المشتمل ٣٠٤، تهذيب الكمال ١٤٥٨، تهذيب التهذيب ١١/ ١٠٤.

(٢) تهذيب الكمال ١٤٥٩، تهذيب التهذيب ١١/ ١٠٨.

(٣) المجتبى ٣/ ٢٥٠. وسفيان هو الثوري.

(٤) السنن الكبرى ٢٧٤ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٣٨٦. وحسين هو ابن ذَكْوان.

(٥) تاريخ بغداد ١٣/ ٤٤٥، المعجم المشتمل ٣٠٤، تهذيب الكمال ١٤٦٨.

(٦) تهذيب التهذيب ١١/ ١٤٥. وعزاه إلى مشيخة النسائي من رواية حمزة الكِناني.

والوليد بن مَزْيَد أحب إلينا في الأوزاعي من الوليد بن مسلم لا يخطئ ولا يدلس(١).

١٠٧٧ ـ الوليد بن مسلم أبو العباس القرشي الدمشقي: قال النسائي: والوليد بن مَزْيَد أحب إلينا في الأوزاعي من الوليد بن مسلم لا يخطئ ولا يدلس(٢).

١٠٧٨ ـ وهب بن إسماعيل بن محمد بن قيس أبو محمد الأسدي الكوفي: قال النسائي: ثقة(٣).

١٠٧٩ ـ وهب بن بَيَان أبو عبد الله الواسطي ثم المصري: قال النسائي: ثقة(٤).

١٠٨٠ ـ وهب بن جَرير بن حازم بن زيد أبو العباس الأزدي البصري: قال النسائي: ليس به بأس(٥).

١٠٨١ ـ وهب بن زَمْعة أبو عبد الله التميمي المروزي: قال النسائي: ثقة(٦).

١٠٨٢ ـ وهب بن كَيْسان أبو نعيم القرشي الأَسَدي المدني: قال النسائي: ثقة(٧).

---

(١) مجموعة رسائل للنسائي نسخة أحمد الثالث ١٧أ، تهذيب الكمال ١٤٧٤، تهذيب التهذيب ١١/١٥١. واللفظ للأول.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) تهذيب الكمال ١٤٧٧، ميزان الاعتدال ٤/٣٥٠، تهذيب التهذيب ١١/١٥٩. لكن لفظ الذهبي: «ووثقه النسائي».

(٤) شيوخ النسائي ٤أ، المعجم المشتمل ٣٠٦، تهذيب الكمال ١٤٧٨، تهذيب التهذيب ١١/١٦٠.

(٥) تهذيب الكمال ١٤٧٨، ميزان الاعتدال ٤/٣٥١، تهذيب التهذيب ١١/١٦١.

(٦) تهذيب الكمال ١٤٧٩، تهذيب التهذيب ١١/١٦٣.

(٧) تهذيب الكمال ١٤٧٩، تهذيب التهذيب ١١/١٦٦.

١٠٨٣ ـ وهب بن مُنَبِّه بن كامل أبو عبد الله اليماني الصَّنْعاني الذِّمَاري الأَبْناوي: قال النسائي: ثقة[١].

١٠٨٤ ـ وُهَيْب بن خالد بن عَجْلان أبو بكر الباهِلِي البصري: قال النسائي: سفيان الثوري أحفظ من وُهَيْب، ووُهَيب ثقة مأمون[٢].

١٠٨٥ ـ وُهَيْب بن الوَرْد أبو عثمان أو أبو أمية القرشي المخزومي المكي يقال: اسمه عبد الوهاب ووهيب لقب: قال النسائي: ثقة[٣]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٤].

١٠٨٦ ـ ياسين بن عبد الأحد بن أبي زُرَارة أبو اليُمْن القِتْباني المصري: قال النسائي: لا بأس به[٥].

١٠٨٧ ـ يُحَنَّس بن أبي موسى ويقال: ابن عبد الله أبو موسى القرشي الأسَدي المدني: قال النسائي: ثقة[٦].

١٠٨٨ ـ يحيى بن آدم بن سليمان أبو زكريا الأُموي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٧].

١٠٨٩ ـ يحيى بن إبراهيم بن محمد بن أبي عُبيدة المَسْعودي الكوفي: قال النسائي: صدوق[٨].

---

(١) تهذيب الكمال ١٤٨٠، تهذيب التهذيب ١١/١٦٧، لسان الميزان ٧/٤٢٨. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه النسائي».
(٢) السنن الكبرى ١٦٤.
(٣) تهذيب الكمال ١٤٨٣، تهذيب التهذيب ١١/١٧٠.
(٤) المصدران السابقان.
(٥) المعجم المشتمل ٣١٥، تهذيب الكمال ١٤٨٤، تهذيب التهذيب ١١/١٧٣.
(٦) تهذيب الكمال ١٤٨٥، تهذيب التهذيب ١١/١٧٤.
(٧) تهذيب الكمال ١٤٨٥، تهذيب التهذيب ١١/١٧٥.
(٨) المعجم المشتمل ٣١٥، تهذيب الكمال ١٤٨٥، تهذيب التهذيب ١١/١٧٥.

١٠٩٠ ـ يحيى بن أبي إسحاق الحَضْرَمي البصري النَّحْوي: قال النسائي: ثقة[(١)].

١٠٩١ ـ يحيى بن أيوب بن بادي أبو زكريا الخَوْلاني المصري العَلَّاف: قال النسائي: صالح[(٢)]. وقال أيضاً: لا بأس به[(٣)].

١٠٩٢ ـ يحيى بن الجَزَّار البَجَلي العُرَني الكوفي الملقب بزَبَّان ويقال: زَبَّان اسم أبيه: قال النسائي: ثقة[(٤)].

١٠٩٣ ـ يحيى بن جَعْدَة بن هُبَيْرة بن أبي وهب القرشي المخزومي: قال النسائي: ثقة[(٥)].

١٠٩٤ ـ يحيى بن حَبيب بن عَرَبي أبو زكريا الحارِثي وقيل: الشَّيباني البصري: قال النسائي: ثقة مأمون قل شيخ رأيت بالبصرة مثله[(٦)].

١٠٩٥ ـ يحيى بن حسان بن حيان أبو زكريا البصري ثم التِّنِّيسي: قال النسائي: ثقة[(٧)].

١٠٩٦ ـ يحيى بن حسان البَكْري الفِلَسْطِيني: قال النسائي: ثقة[(٨)].

---

(١) تهذيب الكمال ١٤٨٦، تهذيب التهذيب ١١/ ١٧٨، هدي الساري ٤٥٠، لسان الميزان ٧/ ٤٢٩. لكن لفظ ابن حجر في الهدي واللسان: «وثقه النسائي».

(٢) المعجم المشتمل ٣١٦، تهذيب الكمال ١٤٨٩، تهذيب التهذيب ١١/ ١٨٥.

(٣) شيوخ النسائي ٥أ، المعجم المشتمل ٣١٦.

(٤) تهذيب الكمال ١٤٩١، تهذيب التهذيب ١١/ ١٩٢.

(٥) تهذيب الكمال ١٤٩٢، تهذيب التهذيب ١١/ ١٩٣.

(٦) شيوخ النسائي ٥أ، المعجم المشتمل ٣١٧، تهذيب الكمال ١٤٩٢، تهذيب التهذيب ١١/ ١٩٦.

(٧) تهذيب الكمال ١٤٩٣، تهذيب التهذيب ١١/ ١٩٧.

(٨) تهذيب الكمال ١٤٩٣، تهذيب التهذيب ١١/ ١٩٨.

١٠٩٧ ـ يحيى بن الحصين البَجَلي الأحْمَسي: قال النسائي: ثقة[١].

١٠٩٨ ـ يحيى بن حيكم أبو سعيد البصري المُقَوِّم: قال النسائي: ثقة حافظ[٢].

١٠٩٩ ـ يحيى بن حمزة بن واقد أبو عبد الرحمٰن الحَضْرَمي الدمشقي البَتَلْهي: قال النسائي: ثقة[٣]. وقال أيضاً: عُمارة أحفظ من يحيى[٤].

١١٠٠ ـ يحيى بن دُرُسْت بن زياد أبو زكريا الهاشمي أو البَكْراوي البصري: قال النسائي: لا بأس به[٥]. وقال أيضاً: ثقة[٦].

١١٠١ ـ يحيى بن زكريا بن أبي زائدة أبو سعيد الهَمْداني الوادِعي الكوفي: قال النسائي: ثقة ثَبْت[٧]. وقال أيضاً: ثقة[٨].

١١٠٢ ـ يحيى بن زكريا بن يحيى أبو زكريا النيسابوري المقلب بِحَيُّوْيَه: قال النسائي: ثقة[٩].

---

(١) المصدران السابقان.

(٢) شيوخ النسائي ٥أ، المعجم المشتمل ٣١٨، تهذيب الكمال ١٤٩٤، تهذيب التهذيب ١١/١٩٩.

(٣) تهذيب الكمال ١٤٩٤، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١، لسان الميزان ٧/ ٤٣١. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه ابن معين... والنسائي».

(٤) المجتبى ٨/ ١٦٣.

(٥) شيوخ النسائي ٤ب، المعجم المشتمل ٣١٨.

(٦) المعجم المشتمل ٣١٨، تهذيب التهذيب ١١/٢٠٦. وعزاه ابن حجر إلى أسماء الشيوخ للنسائي.

(٧) تهذيب الكمال ١٤٩٧، تهذيب التهذيب ١١/٢٠٩، هدي الساري ٤٥١. وقد أشار إليه ابن حجر في لسان الميزان ٧/٤٣١ بقوله: «وثقه العجلي، والنسائي».

(٨) تاريخ بغداد ١٤/١١٧. ويحتمل أن لا يكون للنسائي في هذا الرجل غير القول الأول.

(٩) المعجم المشتمل ٣١٩، تهذيب الكمال ١٤٩٧، تهذيب التهذيب ١١/٢١٠. وقد

١١٠٣ ـ يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص أبو أيوب الأُموي الكوفي ثم البغدادي الملقب بالجَمَل: قال النسائي: وليس به بأس[١].

١١٠٤ ـ يحيى بن سعيد بن حَيَّان أبو حَيَّان التَّيْمي الكوفي: قال النسائي: ثقة ثَبْت[٢].

١١٠٥ ـ يحيى بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أُمية أبو أيوب أو أبو الحارث الأُموي المدني: قال النسائي: ثقة[٣].

١١٠٦ ـ يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ أبو سعيد التَّميمي البصري القطان: قال النسائي: ثقة ثَبْت مرضي[٤]. وقال أيضاً: أمناء الله على حديث رسول الله ﷺ ثلاثة: شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، ومالك بن أنس[٥]. وقال أيضاً: ما عندي أحد بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس ولا أجل منه ولا أوثق ولا آمن على الحديث منه، ثم يليه شعبة في الحديث، ثم يحيى بن سعيد القطان، وليس أحد بعد التابعين آمن على الحديث من هؤلاء الثلاثة، ولا أقل رواية عن الضعفاء من هؤلاء الثلاثة[٦]. وقال أيضاً: وأثبت أصحاب سفيان عندنا ـ والله

= وقع سقط في مطبوعة كتاب ابن حجر.

(١) تاريخ بغداد ١٤/ ١٣٤، تهذيب الكمال ١٤٩٨، تهذيب التهذيب ١١/ ٢١٤. واللفظ للأول حيث أسقط الأخيران الواو. لكن زيد في تهذيب الكمال كلمة: «ثقة». فلعلها وهم.

(٢) تهذيب التهذيب ١١/ ٢١٥.

(٣) تهذيب الكمال ١٤٩٨، تهذيب التهذيب ١١/ ٢١٦.

(٤) تهذيب الكمال ١٥٠٠، تهذيب التهذيب ١١/ ٢١٩.

(٥) مجموعة رسائل للنسائي ٧٥، إكمال تهذيب الكمال ١٦٥ب. واللفظ للأول.

(٦) التعديل والتجريح ٢/ ٦٩٩ ـ ٧٠٠.

أعلم ـ: يحيى بن سعيد القطان، ثم عبد الله بن المبارك..[١].

١١٠٧ ـ يحيى بن سعيد بن قيس أبو سعيد الأنصاري النَّجَّاري المدني: قال النسائي: ثقة مأمون[٢]. وقال أيضاً: ثقة ثَبْت[٣]. وقال أيضاً: عبد ربه بن سعيد، ويحيى بن سعيد، وسعد بن سعيد بن قيس بن قَهْد الأنصاري، وهم ثلاثة إخوة، فيحيى أجلهم وأنبلهم وهو أحد الأئمة، وليس بالمدينة بعد الزهري في عصره أجل منه، وعبد ربه ثقة، وسعد ضعيف[٤]. وقال أيضاً: وهم ثلاثة إخوة، يحيى بن سعيد بن قيس الثقة المؤمون أحد الأئمة، وعبد ربه بن سعيد لا بأس به، وسعد بن سعيد ثالثهم ضعيف[٥].

١١٠٨ ـ يحيى بن سُلَيم بن زيد: قال المزي: قال النسائي: يحيى بن سُليم ثقة. فلا أدري أراد هذا أو الذي بعده[٦].

١١٠٩ ـ يحيى بن الضُّرَيْس أبو زكريا البَجَلي الرازي: قال النسائي: ليس به بأس[٧].

---

(١) المجتبى ٣/ ٢٥٠. وسفيان هو الثوري.

(٢) مسند الموطأ ٥٨٦، تهذيب الكمال ١٥٠٢، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٢٣.

(٣) المصدران السابقان.

(٤) السنن الكبرى ١٠.

(٥) المصدر السابق ٧٦.

(٦) تهذيب الكمال ١٥٠٢، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٢٥، لسان الميزان ٧/ ٤٣٢. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه النسائي» جازماً بأنه في صاحب هذه الترجمة مع عدم عزوه له للمزي. ولفظه في الكتاب الأول: «فلا يُدرى» بدل: «فلا أدري». وقد قُصد بالذي بعده: يحيى بن سُلَيم الطائفي ـ الآتي ذكره في الباب الرابع ـ.

(٧) تهذيب الكمال ١٥٠٤، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٣٣.

١١١٠ - يحيى بن عَبَّاد بن شَيبان أبو هُبَيرة الأنصاري السَّلَمِي الكوفي: قال النسائي: ثقة[١].

١١١١ - يحيى بن عبادة بن عبد الله بن الزبير بن العَوَّام القرشي الأسدي المدني: قال النسائي: ثقة[٢].

١١١٢ - يحيى بن عبد الرحمن بن حاطِب بن أبي بَلْتعة أبو محمد أو أبو بكر اللَّخْمي المدني: قال النسائي: ثقة[٣].

١١١٣ - يحيى بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القُرشي العَدَوي المدني: قال النسائي: مستقيم الحديث[٤].

١١١٤ - يحيى بن عبد الله بن محمد بن صَيفي ويقال: يحيى بن محمد بن عبد الله بن صَيفي المخزومي أو الأُموي المكي: قال النسائي: ثقة[٥].

١١١٥ - يحيى بن عبد الملك بن حُميد بن أبي غَنِيَّة أبو زكريا الخُزاعي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

١١١٦ - يحيى بن عُبيد المخزومي المكي: قال النسائي: ثقة[٧].

---

(١) تهذيب الكمال ١٥٠٥، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٨٨، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٣٤. لكن لفظ الذهبي: «فوثقه النسائي».
(٢) تهذيب الكمال ١٥٠٥، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٣٥.
(٣) تهذيب الكمال ١٥٠٩، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٥٠.
(٤) تهذيب الكمال ١٥٠٦، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٤٠.
(٥) تهذيب الكمال ١٥٠٧، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٤٢.
(٦) تهذيب الكمال ١٥١٠، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٥٢. وقد أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤٥٢ بقوله: «وثقه أحمد. . . والنسائي».
(٧) تهذيب الكمال ١٥١١، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٥٤.

١١١٧ ـ يحيى بن عَتيق الطُّفَاوي البصري: قال النسائي: ثقة[١].

١١١٨ ـ يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار أبو سليمان أو أبو زكريا الأُموي الحمصي: قال النسائي: لا بأس به[٢]. وقال أيضاً: ثقة[٣].

١١١٩ ـ يحيى بن عُروة بن الزبير بن العَوَّام أبو عُروة الأَسَدي المدني: قال النسائي: ثقة[٤].

١١٢٠ ـ يحيى بن عمارة بن أبي حسن الأنصاري المازِني المدني: قال النسائي: ثقة[٥].

١١٢١ ـ يحيى بن كثير بن دِرْهم أبو غَسَّان العَنْبَري البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

١١٢٢ ـ يحيى بن أبي كثير أبو نصر الطَّائي اليمامي: قال النسائي: قتادة أحفظ من يحيى بن أبي كثير[٧]. وقال أيضاً: ذِكْر المدلسين: الحسن، وقتادة، وحُميد الطَّويل، ويحيى بن أبي كثير، والتَّيْمي، ويونس بن عُبيد، وابن أبي عَرُوبة...[٨].

---

(١) تهذيب الكمال ١٥١١، تهذيب التهذيب ١١/٢٥٥.

(٢) شيوخ النسائي ٥أ، المعجم المشتمل ٣٢٠، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٦٤/٣٢٧، تهذيب الكمال ١٥١١، تهذيب التهذيب ١١/٢٥٦. وعزاه ابن عساكر في تاريخه إلى أسماء الشيوخ للنسائي.

(٣) المعجم المشتمل ٣٢٠، تهذيب الكمال ١٥١١، تهذيب التهذيب ١١/٢٥٦.

(٤) تهذيب الكمال ١٥١٢، تهذيب التهذيب ١١/٢٥٨.

(٥) تهذيب الكمال ١٥١٣، تهذيب التهذيب ١١/٢٥٩.

(٦) تهذيب الكمال ١٥١٥، تهذيب التهذيب ١١/٢٦٦.

(٧) السنن الكبرى ٢٥٢، ٢٥٥.

(٨) سؤالات السُّلَمي للدارقطني ١٧٢ب، ميزان الاعتدال ١/٤٦٠. لكن اختلف =

١١٢٣ ـ يحيى بن محمد بن السَّكن أبو عبيد الله أو أبو عُبيد القُرشي البصري نزيل بغداد: قال النسائي: ليس به بأس[١]. وقال أيضاً: ثقة[٢].

١١٢٤ ـ يحيى بن مَخْلَد أبو زكريا المِقْسَمي البغدادي: قال النسائي: ثقة[٣].

١١٢٥ ـ يحيى بن معين أبو زكريا الغَطَفاني المُرِّي البغدادي إمام الجرح والتعديل: قال النسائي: الثقة المأمون، أحد الأئمة في الحديث[٤]. وقال أيضاً: لم يكن في عصر أحمد مثل هؤلاء الأربعة: علي، ويحيى، وأحمد، وإسحاق[٥]. وقال أيضاً: كان يحيى بن معين يضعف المغيرة بن عبد الرحمن، وقد نظرنا في حديثه فلم نجد شيئاً يدل على ضعفه، ويحيى كان أعلم منا. والله أعلم[٦].

١١٢٦ ـ يحيى بن المهلَّب أبو كُدَيْنة البَجَلي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٧]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٨].

= المصدران في ترتيب الأسماء، كما تفرد كل واحد منهما بذكر رجل لم يذكره الآخر، وقد اعتمدت هنا ما في سؤالات السلمي.

(١) تاريخ بغداد ١٤/٢٠٦، تهذيب الكمال ١٥١٧، تهذيب التهذيب ١١/٢٧٣. لكن اللفظ في كتاب المزي هكذا: «لا بأس به».

(٢) المعجم المشتمل ٣٢١، تهذيب الكمال ١٥١٧، تهذيب التهذيب ١١/٢٧٣.

(٣) تاريخ بغداد ١٤/٢٠٨، المعجم المشتمل ٣٢٢، تهذيب الكمال ١٥١٨، تهذيب التهذيب ١١/٢٧٨.

(٤) تاريخ بغداد ١٤/١٨٤.

(٥) إكمال تهذيب الكمال ١/٣٨أ.

(٦) السنن الكبرى ٢٢٩.

(٧) تهذيب الكمال ١٥٢٢، تهذيب التهذيب ١١/٢٨٩.

(٨) المصدران السابقان.

١١٢٧ - يحيى بن موسى أبو زكريا الحُدَّاني الكوفي ثم البَلْخي السَّخْتِياني الملقب بَخّت: قال النسائي: ثقة[١].

١١٢٨ - يحيى بن ميمون أبو عَمرة الحَضْرَمي المصري: قال النسائي: ليس به بأس[٢].

١١٢٩ - يحيى بن ميمون أبو المُعَلَّى الضَّبِّي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٣].

١١٣٠ - يحيى بن هانئ بن عُروة أبو داود المُرادي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٤].

١١٣١ - يحيى بن واضح أبو تُمَيْلَة الأنصاري المروزي: قال النسائي: ليس به بأس[٥]. وقال أيضاً: ثقة[٦].

١١٣٢ - يحيى بن وَثَّاب الأسَدي الكوفي المقرئ: قال النسائي: ثقة[٧].

١١٣٣ - يحيى بن الوليد بن المُسَيَّر أبو الزَّعْراء الطائي السِّنْبِسي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٨].

١١٣٤ - يحيى بن يحيى بن بَكْر بن عبد الرحمٰن أبو زكريا التَّميمي الحَنْظَلي أو المِنْقَري النيسابوري: قال النسائي: ثقة ثَبْت[٩]. وقال أيضاً: الثقة المأمون[١٠].

---

(١) تهذيب الكمال ١٥٢٣، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٩٠.
(٢) تهذيب الكمال ١٥٢٣، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٩١.
(٣) تهذيب الكمال ١٥٢٣، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٩٢.
(٤) تهذيب الكمال ١٥٢٣، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٩٣.
(٥) تاريخ بغداد ١٤/ ١٢٨، تهذيب الكمال ١٥٢٤، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٩٤.
(٦) تهذيب الكمال ١٥٢٤، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٩٤.
(٧) تهذيب الكمال ١٥٢٤، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٩٥.
(٨) تهذيب الكمال ١٥٢٤، ميزان الاعتدال ٤/ ٤١٣، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٩٦.
(٩) تهذيب الكمال ١٥٢٥، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٩٧.
(١٠) المصدران السابقان. لكن لفظ الأخير: «ثقة مأمون».

١١٣٥ - يحيى بن يَعْمَر القَيْسي الجَدَلي العَدْواني البصري نزيل مرو: قال النسائي: ثقة[١].

١١٣٦ - يزيد بن إبراهيم أبو سعيد التميمي الأُسَيِّدي التُّسْتَري ثم البصري: قال النسائي: ثقة[٢].

١١٣٧ - يزيد بن الأصم أبو عوف العامِري البَكَّائي الكوفي ثم الرَّقِّي: قال النسائي: ثقة[٣].

١١٣٨ - يزيد بن جارية وقيل: زيد بن جارية الأنصاري المدني الراوي عن معاوية بن أبي سفيان: قال النسائي: ثقة[٤].

١١٣٩ - يزيد بن حازم بن زيد أبو بكر الأزدي الجَهْضَمي البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

١١٤٠ - يزيد بن حُمَيْد أبو التَّيَّاح الضُّبَعي البصري: قال النسائي: ثقة[٦].

١١٤١ - يزيد بن حَيَّان التَّيْمي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٧].

١١٤٢ - يزيد بن خُمَير بن يزيد أبو عمر الرَّحَبي الشامي الحمصي: قال

---

(١) تهذيب الكمال ١٥٢٦، ميزان الاعتدال ٤/٤١٦، تهذيب التهذيب ١١/٣٠٥.

(٢) تهذيب الكمال ١٥٢٩، تهذيب التهذيب ١١/٣١٢، هدي الساري ٤٥٢، لسان الميزان ٧/٤٣٩. لكن لفظ ابن حجر في الهدي: «وثقه ابن معين... والنسائي». وفي اللسان: «وثقه أحمد... والنسائي». وقد وقع سقط في مطبوعة تهذيب التهذيب.

(٣) تهذيب الكمال ١٥٢٩، تهذيب التهذيب ١١/٣١٤.

(٤) تهذيب الكمال ١٥٣١، تهذيب التهذيب ١١/٣١٧.

(٥) تهذيب الكمال ١٥٣١، تهذيب التهذيب ١١/٣١٨.

(٦) تهذيب الكمال ١٥٣١، تهذيب التهذيب ١١/٣٢٠.

(٧) تهذيب الكمال ١٥٣٢، تهذيب التهذيب ١١/٣٢١.

النسائي: ثقة[١]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٢].

١١٤٣ ـ يزيد بن رُومان أبو رَوْح الأسَدي المدني: قال النسائي: ثقة[٣].

١١٤٤ ـ يزيد بن زُرَيْع أبو معاوية البصري: قال النسائي: ثقة[٤]. وقال أيضاً: وأثبت أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبة يزيد بن زُريع، وسَرَّار بن مُجَشِّر[٥]. وقال أيضاً: سَرَّار بن مُجَشِّر... ويزيد بن زُرَيْع يُقدمان في سعيد بن أبي عَرُوبة، لأن سعيداً كان تغيّر في آخر عمره فمن سمع منه قديماً فحديثه صحيح[٦].

١١٤٥ ـ يزيد بن زياد بن أبي زياد المخزومي المدني وقد ينسب إلى جده: قال النسائي: ثقة[٧].

١١٤٦ ـ يزيد بن أبي سعيد أبو الحسن النَّحْوي والقرشي المروزي: قال النسائي: ثقة[٨].

١١٤٧ ـ يزيد بن سنان بن يزيد بن الذَّيَّال أبو خالد الأُموي البصري نزيل مصر: قال النسائي: ثقة[٩].

---

(١) تهذيب الكمال ١٥٣٢، تهذيب التهذيب ١١/٣٢٣.
(٢) المصدران السابقان.
(٣) تهذيب الكمال ١٥٣٢، تهذيب التهذيب ١١/٣٢٥.
(٤) تهذيب التهذيب ١١/٣٢٨.
(٥) مجموعة رسائل للنسائي ٤٨.
(٦) السنن الكبرى ٢٤٤.
(٧) تهذيب الكمال ١٥٣٣، ميزان الاعتدال ٤/٤٢٣، تهذيب التهذيب ١١/٣٢٨. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».
(٨) تهذيب الكمال ١٥٣٤، تهذيب التهذيب ١١/٣٣٢.
(٩) شيوخ النسائي ٥ب، المعجم المشتمل ٣٢٤، تهذيب الكمال ١٥٣٥، ميزان الاعتدال ٤/٤٢٨، تهذيب التهذيب ١١/٣٣٥.

١١٤٨ ـ يزيد بن صُهيب أبو عثمان الكوفي المعروف بالفقير: قال النسائي: ثقة[(١)].

١١٤٩ ـ يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد أبو عبد الله الليثي المدني: قال النسائي: ثقة[(٢)].

١١٥٠ ـ يزيد بن عبد الله بن خُصَيْفة بن عبد الله بن يزيد الكِنْدي المدني وقد ينسب لجده: قال النسائي: ثقة[(٣)].

١١٥١ ـ يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير أبو العلاء العامري البصري: قال النسائي: ثقة[(٤)].

١١٥٢ ـ يزيد بن عبد الله بن قُسَيْط بن أسامة أبو عبد الله الليثي المدني: قال النسائي: ثقة[(٥)].

١١٥٣ ـ يزيد بن كَيْسان أبو إسماعيل وأبو مُنَيْن اليَشْكُري الكوفي: قال النسائي: ثقة[(٦)].

١١٥٤ ـ يزيد بن محمد بن عبد الصمد أبو القاسم القرشي الهاشمي

---

(١) تهذيب الكمال ١٥٣٦، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٣٨.

(٢) تهذيب الكمال ١٥٣٦، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٤٠، لسان الميزان ٧/ ٤٤٢. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه ابن معين، والنسائي».

(٣) تهذيب الكمال ١٥٣٦، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٣٠، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٤٠، هدي الساري ٤٥٣. لكن لفظ الذهبي، وابن حجر في الهدي: «وثقه أحمد... والنسائي».

(٤) تهذيب الكمال ١٥٣٧، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٤١.

(٥) تهذيب الكمال ١٥٣٧، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٣٠، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٤٢، هدي الساري ٤٥٣. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه النسائي».

(٦) تهذيب الكمال ١٥٤١، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٣٩، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٥٦. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

الدمشقي: قال النسائي: ثقة[١]. وقال أيضاً صدوق[٢].

١١٥٥ ـ يزيد بن المِقْدام بن شُرَيْح بن هانئ الحارِثي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

١١٥٦ ـ يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي الدمشقي: قال النسائي: ثقة[٤].

١١٥٧ ـ يزيد بن أبي يزيد أبو الأزهر الضُّبَعي البصري المعروف بالرِّشْك: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

١١٥٨ ـ يُسَيْع بن مَعْدان الحَضْرمي أو الكِنْدي الكوفي ويقال له أيضاً: أُسَيْع: قال النسائي: ثقة[٦].

١١٥٩ ـ يعقوب بن إبراهيم بن حَبيب أبو يوسف الأنصاري الكوفي صاحب الإمام أبي حنيفة: قال النسائي: ثقة[٧].

١١٦٠ ـ يعقوب بن إبراهيم بن كثير أبو يوسف العَبْدي البغدادي الدَّوْرَقي: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) شيوخ النسائي ٥ب، المعجم المشتمل ٣٢٥، تاريخ مدينة دمشق ـ طبعة دار الفكر ـ ٦٥/ ٣٧٠، تهذيب الكمال ١٥٤٢. وعزاه ابن عساكر في تاريخه إلى أسماء الشيوخ للنسائي.

(٢) تهذيب التهذيب ١١/ ٣٥٨. وعزاه إلى مشيخة النسائي.

(٣) تهذيب الكمال ١٥٤٣، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٤٠، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٦٢.

(٤) تهذيب الكمال ١٥٤٥، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٧١.

(٥) تهذيب الكمال ١٥٤٦، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٤٤، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٧٢.

(٦) تهذيب الكمال ١٥٤٨، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٨٠.

(٧) مجموعة رسائل للنسائي ٧٢، لسان الميزان ٦/ ٣٠١. وقد عزاه ابن حجر إلى كتاب الضعفاء للنسائي. وليس هذا منه بسديد، وإن كانت تلك الرسائل ملحقة بكتاب الضعفاء لأبي عبد الرحمٰن.

(٨) شيوخ النسائي ٤أ، تاريخ بغداد ١٤/ ٢٧٩، المعجم المشتمل ٣٢٦، تهذيب الكمال ١٥٤٨، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٨١.

١١٦١ ـ يعقوب بن زيد بن طلحة بن عبْد الله بن أبي مُلَيْكَة أبو عَرَفة أو أبو يوسف القرشي التَّيْمي المدني: قال النسائي: ثقة[١].

١١٦٢ ـ يعقوب بن سفيان أبو يوسف الفارِسي الفَسَوي: قال النسائي: لا بأس به[٢].

١١٦٣ ـ يعقوب بن عبد الله بن الأشَج أبو يوسف القُرشي أو الأَشْجَعي المدني: قال النسائي: ثقة[٣]. وقال أيضاً: وهم ثلاثة إخوة: يعقوب وبكير وعمر، وأجلهم وأكثرهم حديثاً بكير[٤].

١١٦٤ ـ يعقوب بن عبد الله بن سعد أبو الحسن الأَشْعَري القُمِّي: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

١١٦٥ ـ يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري: قال النسائي: مشهور الحديث[٦].

١١٦٦ ـ يعقوب بن عُتبة بن المغيرة بن الأَخْنَس الثَّقفي المدني: قال النسائي: ثقة[٧].

١١٦٧ ـ يعقوب بن القعقاع بن الأعلم أبو الحسن الأزدي الخراساني: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) تهذيب الكمال ١٥٥٠، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٨٥.
(٢) تهذيب الكمال ١٥٥١، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٨٦.
(٣) تهذيب الكمال ١٥٥٢، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٩٠.
(٤) السنن الكبرى ٥٣.
(٥) تهذيب الكمال ١٥٥٢، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٥٢، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٩١، هدي الساري ٤٥٩.
(٦) تهذيب الكمال ١٥٥٢، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٩١.
(٧) تهذيب الكمال ١٥٥٣، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٩٢.
(٨) تهذيب الكمال ١٥٥٣، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٩٤.

١١٦٨ ـ يعقوب بن ماهان أبو يوسف الهاشمي البغدادي: قال النسائي: لا بأس به[١].

١١٦٩ ـ يعقوب بن مجاهد أبو حَزْرَة القُرشي المخزومي المدني يقال: كنيته أبو يوسف وأبو حَزْرة لقب: قال النسائي: ثقة[٢].

١١٧٠ ـ يعقوب بن محمد بن طَحْلاء أبو يوسف المدني: قال النسائي: ثقة[٣]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٤].

١١٧١ ـ يعلى بن الحارث بن حرب أبو حرب أو أبو الحارث المُحارِبي الكوفي: قال النسائي: ثقة[٥].

١١٧٢ ـ يعلى بن حكيم الثَّقَفي المكي نزيل البصرة: قال النسائي: ثقة[٦].

١١٧٣ ـ يعلى بن عطاء القرشي العامِري أو الليثي الطائفي نزيل واسط: قال النسائي: ثقة[٧].

١١٧٤ ـ يعيش بن الوليد بن هشام بن معاوية الأموي المُعَيْطي الدمشقي نزيل قِرْقِيْسياء: قال النسائي: ثقة[٨].

---

(١) تاريخ بغداد ١٤/ ٢٧٥، تهذيب الكمال ١٥٥٤، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٩٤.
(٢) تهذيب الكمال ١٥٥٤، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٥٣، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٩٥. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».
(٣) تهذيب الكمال ١٥٥٤، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٩٦.
(٤) المصدران السابقان. لكن لفظ ابن حجر: «لا بأس به» وذلك لأجل الجمع بين قول النسائي وقول غيره.
(٥) تهذيب الكمال ١٥٥٦، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٠١.
(٦) المصدران السابقان.
(٧) تهذيب الكمال ١٥٥٧، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٠٤.
(٨) تهذيب الكمال ١٥٥٧، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٠٦.

١١٧٥ - يوسف بن حماد أبو يعقوب المَعْني البصري: قال النسائي: ثقة[١].

١١٧٦ - يوسف بن سعيد بن مُسَلَّم أبو يعقوب المِصِّيصي نزيل أَنْطاكية: قال النسائي: حافظ ثقة[٢].

١١٧٧ - يوسف بن سلمان أبو عمر الباهِلي أو المازِني البصري: قال النسائي: مشهور لا بأس به[٣]. وقال أيضاً: ثقة[٤].

١١٧٨ - يوسف بن صُهيب الكِنْدي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٥].

١١٧٩ - يوسف بن عيسى أبو يعقوب الزُّهري المروزي: قال النسائي: ثقة[٦].

١١٨٠ - يوسف بن ماهَك بن بُهْزاد الفارسي المكي: قال النسائي: ثقة[٧].

١١٨١ - يوسف بن موسى بن راشد أبو يعقوب الكوفي ثم الرازي ثم

---

(١) شيوخ النسائي ٤ب، المعجم المشتمل ٣٢٧، تهذيب الكمال ١٥٥٩، تهذيب التهذيب ١١/ ٤١٠.

(٢) شيوخ النسائي ٤ب، المعجم المشتمل ٣٢٨، تهذيب الكمال ١٥٦٠، تهذيب التهذيب ١١/ ٤١٥. لكن لفظ ابن عساكر فمن بعده: «ثقة حافظ».

(٣) تهذيب الكمال ١٥٦٠، ذيل ميزان الاعتدال ٤٦٠، تهذيب التهذيب ١١/ ٤١٥. لكن العراقي أسقط كلمة: «مشهور».

(٤) المعجم المشتمل ٣٢٨.

(٥) تهذيب الكمال ١٥٦٠، تهذيب التهذيب ١١/ ٤١٥.

(٦) شيوخ النسائي ٤ب، المعجم المشتمل ٣٢٩، تهذيب الكمال ١٥٦٢، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٢٠.

(٧) تهذيب الكمال ١٥٦٢، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٢١.

البغدادي القطان: قال النسائي: لا بأس به[١].

١١٨٢ - يوسف بن واضح أبو يعقوب الهاشمي البصري المُكْتِب: قال النسائي: ثقة[٢].

١١٨٣ - يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله أبو إسرائيل الهَمْداني السَّبِيْعي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

١١٨٤ - يونس بن جُبير أبو غَلَّاب الباهِلي البصري: قال النسائي: ثقة ثبت[٤].

١١٨٥ - يونس بن عبد الأعلى أبو موسى الصَّدَفي المصري: قال النسائي: ثقة[٥]. وقال أيضاً: هو أوثق أصحاب ابن وهب[٦]

١١٨٦ - يونس بن عُبيد بن دينار أبو عبد الله أو أبو عُبيد العَبْدي البصري: قال النسائي: ثقة[٧]. وقال أيضاً: ذِكْر المدلسين: الحسن، وقتادة، وحُميد الطَّويل، ويحيى بن أبي كثير، والتَّيْمي، ويونس بن عُبيد، وابن أبي عَرُوبة، وهُشيم، وأبو إسحاق السَّبِيعي، وإسماعيل بن أبي خالد، والحكم، والحَجَّاج بن

---

(١) تاريخ بغداد ١٤/ ٣٠٥، المعجم المشتمل ٣٢٩، تهذيب الكمال ١٥٦٣، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٢٥. لكن لفظ الخطيب: «ولا بأس به».

(٢) المعجم المشتمل ٣٢٩، تهذيب الكمال ١٥٦٣، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٢٧.

(٣) تهذيب الكمال ١٥٦٦، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٨٣، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٣٣.

(٤) تهذيب الكمال ١٥٦٦، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٣٦.

(٥) شيوخ النسائي ٤أ، المعجم المشتمل ٣٣٠، تهذيب الكمال ١٥٦٨، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٤١.

(٦) ترتيب المدارك ٤/ ١٧٦.

(٧) تهذيب الكمال ١٥٦٨، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٤٢.

أَرْطاة، ومغيرة، والثَّوري، وأبو الزُّبير المكي، وابن أبي نَجِيح، وابن عيينة[١].

١١٨٧ ـ يونس بن أبي فَرْوة: قال النسائي: لا بأس به[٢].

١١٨٨ ـ يونس بن أبي الفرات أبو الفرات القُرشي أو المَعْوَلي البصري: قال النسائي: ثقة[٣].

١١٨٩ ـ يونس بن نافع أبو غانم الخُراساني المَرْوَزي القاضي: قال النسائي: ثقة[٤].

١١٩٠ ـ يونس بن يزيد أبو يزيد الأُموي الأَيْلي: قال النسائي: ثقة[٥].

١١٩١ ـ يونس بن يوسف بن حِمَاس أو يوسف بن يونس بن حِمَاس الليثي المدني: قال النسائي: ثقة[٦].

١١٩٢ ـ أبو أيوب الأزدي العَتَكي المَرَاغي البصري اسمه يحيى بن مالك أو حبيب بن مالك: قال النسائي: ثقة[٧].

---

(١) سؤالات السُّلَمي للدارقطني ١٧٢ب، ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٠. لكن اختلف المصدران في ترتيب الأسماء، كما تفرد كل واحد منهما بذكر رجل لم يذكره الآخر، وقد اعتمدت هنا ما في سؤالات السلمي.

(٢) تعجيل المنفعة ٤٦١. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي. ويوجد هذا القول أيضاً في لسان الميزان ٦/ ٣٣٤ لكن حَرَّفه النساخ.

(٣) تهذيب الكمال ١٥٧٠، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٤٦، لسان الميزان ٧/ ٤٤٩، هدي الساري ٤٥٤. لكن لفظ ابن حجر في اللسان والهدي: «وثقه أبو داود... والنسائي».

(٤) السنن الكبرى ٥٤.

(٥) تهذيب الكمال ١٥٧٢، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٥١، هدي الساري ٤٥٥. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه أحمد... والنسائي».

(٦) تهذيب الكمال ١٥٧٢، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٥٣.

(٧) تهذيب الكمال ١٥٧٨، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٩٤، تهذيب التهذيب ١٢/ ١٦. لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

١١٩٣ ـ أبو بَلْج الفَزَاري الكوفي ثم الواسطي الكبير اسمه يحيى بن سُليم أو يحيى بن أبي سُليم أو يحيى بن أبي الأسود: قال النسائي: ثقة[١].

١١٩٤ ـ أبو جعفر المخزومي المدني القارئ اسمه يزيد بن القَعْقَاع وقيل غير هذا: قال النسائي: ثقة[٢].

١١٩٥ ـ أبو خالد الدَّالاني والأسدي الكوفي اسمه يزيد بن عبد الرحمٰن مشهور بكنيته: قال النسائي: ليس به بأس[٣].

١١٩٦ ـ أبو سَلَمة بن عبد الرحمٰن بن عوف القرشي الزهري المدني قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه وكنيته واحد: قال النسائي: وهؤلاء ـ (يعني أبا سلمة، وغيره) ـ أهل الثَّبْت والعدالة، مشهورون بصحة النقل[٤].

١١٩٧ ـ أبو السَّوَّار العَدَوي البصري قيل: اسمه حسان بن حُرَيْث، وقيل غير هذا: قال النسائي: ثقة[٥].

١١٩٨ ـ أبو غَطَفَان بن طَريف أو ابن مالك المُرِّي المدني قيل: اسمه سعد: قال النسائي: ثقة[٦].

---

(١) تهذيب الكمال ١٥٩٠، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٨٤، تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٧. لكن لفظ الذهبي: «وثقه ابن معين... والنسائي».
(٢) تهذيب الكمال ١٥٩٤، تهذيب التهذيب ١٢/ ٥٨، لسان الميزان ٧/ ٤٥٧. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه يحيى بن معين، والنسائي».
(٣) تهذيب الكمال ١٦٠١، تهذيب التهذيب ١٢/ ٨٢.
(٤) السنن الكبرى ١٣٣.
(٥) تهذيب التهذيب ١٢/ ١٢٣. وعزاه إلى كتاب الكنى للنسائي.
(٦) تهذيب الكمال ١٦٣٦، تهذيب التهذيب ١٢/ ١٩٩. وعزياه إلى كتاب الكنى للنسائي.

١١٩٩ - أبو كثير الزُّبَيْدي الكوفي اسمه زهير بن الأقمر وقيل غير هذا: قال النسائي: ثقة[١].

١٢٠٠ - أبو كثير السُّحَيْمي أو الغُبَري اليمامي قيل: اسمه يزيد بن عبد الرحمٰن وقيل غير هذا: قال النسائي: ثقة[٢].

١٢٠١ - أبو مريم الثَّقَفي المدائني اسمه قيس: قال النسائي: قيس أبو مريم الحَنَفي ثقة[٣]. وقال أيضاً في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد: ولا عن أبي مريم غير نُعيم بن حكيم[٤].

١٢٠٢ - أبو ميمونة الفارسي المدني الأَبَّار اختلف في اسمه وفَرَّق جماعة من الأئمة بين الفارسي والأَبَّار وكلاهما مدني: قال النسائي: أبو ميمونة ثقة[٥].

١٢٠٣ - أبو هاشم الواسطي الرُّمَّاني اسمه يحيى بن دينار وقيل في اسم أبيه غير هذا: قال النسائي: ثقة[٦].

---

(١) تهذيب الكمال ١٦٤٠، ميزان الاعتدال ٤/٥٦٥، تهذيب التهذيب ١٢/٢١١. لكن لفظ الذهبي: «وثقه العجلي، والنسائي».

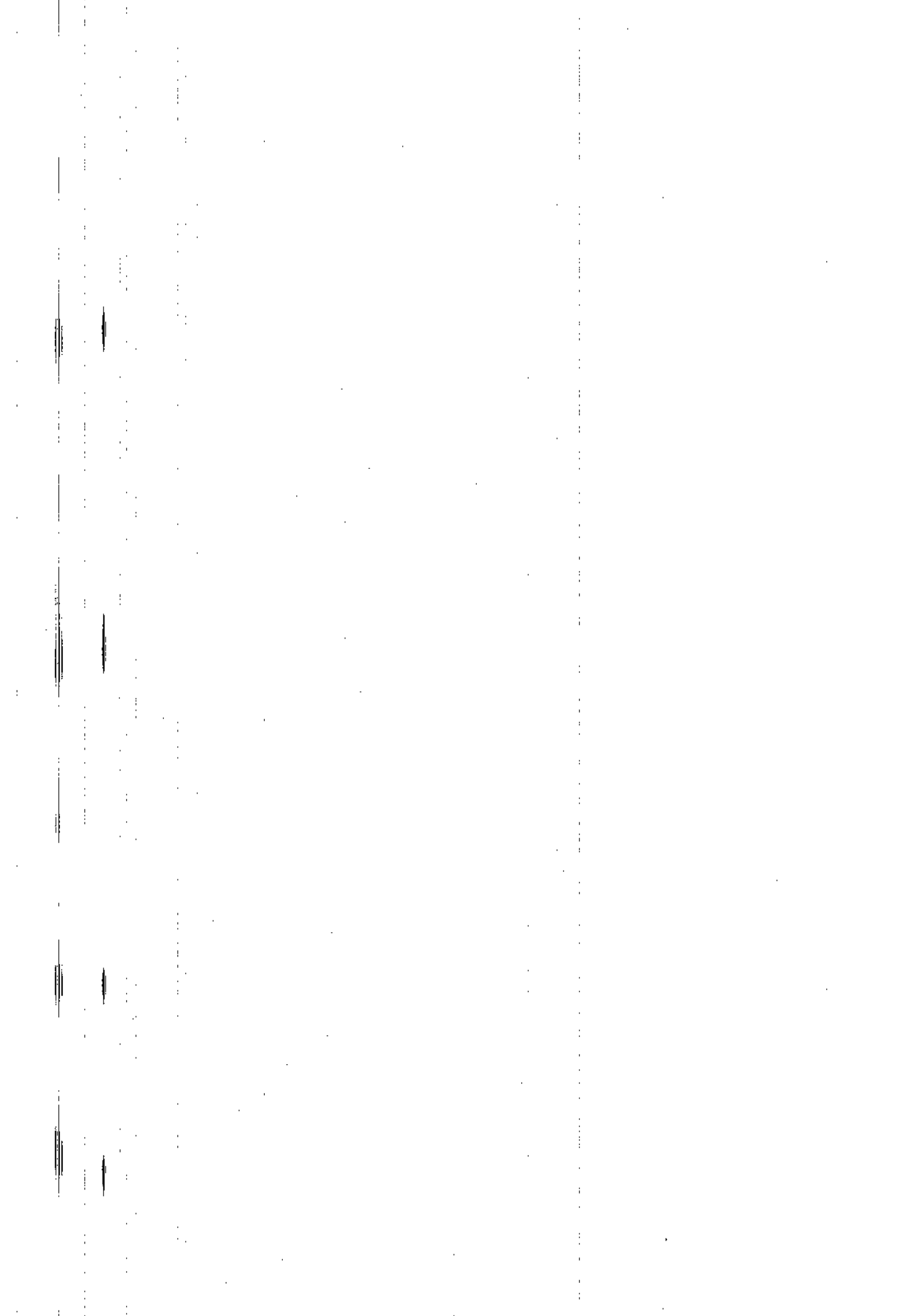
(٢) تهذيب الكمال ١٦٤٠، تهذيب التهذيب ١٢/٢١١.

(٣) تهذيب الكمال ١٦٤٧، ميزان الاعتدال ٤/٥٧٣، تهذيب التهذيب ١٢/٢٣٢. لكن لفظ الذهبي: «أبو مريم قيس الحَنَفي ثقة». وقد نُسب النسائي للوهم في هذا القول حيث إن قيساً أبا مريم ثقفي لا حنفي، وأبو مريم الحنفي اسمه إياس بن ضُبَيْح. ولا أستطيع الجزم بأي الرجلين وقع توثيق النسائي، وإن كنت قد رجحت الأول لتسمية أبي عبد الرحمٰن له.

(٤) مجموعة رسائل النسائي ٥٨.

(٥) تهذيب الكمال ١٦٥٢، تهذيب التهذيب ١٢/٢٥٣.

(٦) تهذيب الكمال ١٦٥٥، تهذيب التهذيب ١٢/٢٦١. وقد جاء في المجتبى ٢/٢٤١: «أبو هاشم غريب». فلا أدري ما مراد أبي عبد الرحمٰن بهذا القول في هذا الرجل الذي وثقه مطلقاً. والله أعلم.



الباب الثاني

المجروحون والمليَّنون عند النسائي

١ ـ سعيد بن سِنان أبو مَهْدي الحِمْصي: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: لا يكتب حديثه[٢].

٢ ـ سعيد بن عبد الجَبَّار بن وائل بن حُجر الحَضْرمي: قال النسائي: ليس بالقوي[٣].

٣ ـ سعيد بن عبد الجَبَّار أبو عثمان الزُّبَيْدي: قال النسائي: ليس بثقة[٤]. وقال أيضاً: ضعيف[٥].

٤ ـ سعيد بن عبد الرحمن البَصْري: قال النسائي: ليس بالقوي[٦].

٥ ـ سعيد بن محمد أبو الحسن الوَرَّاق: قال النسائي: ليس بثقة[٧].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٢٦، الكامل ١٧٦ب، الضعفاء لابن الجوزي ٥٧ب، تهذيب الكمال ١٠/٤٩٧، ميزان الاعتدال ٢/١٤٣، تهذيب التهذيب ٤/٤٧. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٢) إكمال تهذيب الكمال ٨٧أ.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٢٥، الكامل ١٨١أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٨أ، تهذيب الكمال ١٠/٥٢٢، ميزان الاعتدال ٢/١٤٧، تهذيب التهذيب ٤/٥٤.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٢٦، الضعفاء لابن الجوزي ٥٨أ، ميزان الاعتدال ٢/ ١٤٧.

(٥) تهذيب الكمال ١٠/٥٢٣، تهذيب التهذيب ٤/٥٣.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٢٩، لسان الميزان ٣/٣٦، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/٢٤٦أ.

(٧) الضعفاء والمتروكين ١٢٨، الكامل ١٨٣أ، تاريخ بغداد ٩/٧٣، الضعفاء لابن=

٦ ـ سعيد بن المَرْزُبان أبو سعد العَبْسي: قال النسائي: ضعيف[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٢].

٧ ـ سعيد بن مَسْلمة بن هشام بن عبد الملك الأُموي: قال النسائي: ضعيف[٣].

٨ ـ سعيد بن هِنْد الخَزَّاز: قال النسائي: ليس بثقة[٤].

٩ ـ سعيد بن واصل البصري: قال النسائي: متروك الحديث[٥].

١٠ ـ سعيد بن يوسُف الشَّامي: قال النسائي: ليس بالقوي[٦]. وقال أيضاً: ضعيف[٧].

١١ ـ سفيان بن وَكيع بن الجَرَّاح أبو محمد الرُّؤاسي الكوفي: قال

= الجوزي ٥٨ب، تهذيب الكمال ١١/ ٤٩، ميزان الاعتدال ٢/ ١٥٦، تهذيب التهذيب ٤/ ٧٧.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٢٧، الكامل ١٨٠أ ـ ١٨٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ٥٨أ، تهذيب الكمال ١١/ ٥٥، تهذيب التهذيب ٤/ ٨٠.

(٢) تهذيب الكمال ١١/ ٥٥، إكمال تهذيب الكمال ٩٤ب، تهذيب التهذيب ٤/ ٨٠. وعزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٢٧، الكامل ١٧٩ب، الضعفاء لابن الجوزي ٥٨ب، تهذيب الكمال ١١/ ٦٥، تهذيب التهذيب ٤/ ٨٣.

(٤) الضعفاء لابن الجوزي ٥٩أ، ميزان الاعتدال ٢/ ١٦٢. وقد نقله الذهبي عن ابن الجوزي.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٢٩، الضعفاء لابن الجوزي ٥٨ب، ميزان الاعتدال ٢/ ١٦٢. وقد اقتصر ابن الجوزي، والذهبي على كلمة: «متروك».

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٢٨، الكامل ١٨٠أ، الضعفاء لابن الجوزي ٥٩أ، تهذيب الكمال ١١/ ١٢٥، ميزان الاعتدال ٢/ ١٦٣، تهذيب التهذيب ٤/ ١٠٤.

(٧) تهذيب الكمال ١١/ ١٢٥، تهذيب التهذيب ٤/ ١٠٤.

النسائي: ليس بشيء[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٢]. وقال ابن عدي: وأخبرني بعض أصحابنا أن أبا عبد الرحمٰن النسائي انتقى على إسحاق بن إبراهيم بن يُونُس المَنْجَنِيقي مسنده، وكان إسحاق بن إبراهيم يمنع النسائي أن يجيء إليه، وكان يذهب إلى منزل النسائي حتى سمع النسائي ما انتقاه عليه حسبة في ذلك وكان شيخاً صالحاً، فقال النسائي يوماً لإسحاق بن إبراهيم: يا أبا يعقوب لا تحدث عن سفيان بن وَكيع. فقال له إسحاق: اختر أنت يا أبا عبد الرحمٰن لنفسك من شئت تحدث عنهم، وأنا كل من كتبت عنه فإني أحدث عنه[٣].

١٢ ـ سُكَيْن بن عبد العزيز العَطَّار: قال النسائي: وليس بالقوي[٤].

١٣ ـ سَلَّام بن أبي خُبْزَة العَطَّار: قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٦].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٣٢، الضعفاء لابن الجوزي ٥٩ب، إكمال تهذيب الكمال ١١٢أ، تهذيب التهذيب ٤/ ١٢٤. وعزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الضعفاء للنسائي.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ١١٢أ، تهذيب التهذيب ٤/ ١٢٤. وقد نقله مُغُلْطاي عن الضعفاء لأبي العَرَب.

(٣) الكامل ١٨٥أ، إكمال تهذيب الكمال ١١٢أ. لكن مُغُلْطاي اقتصر على قول النسائي وإسحاق مع الاختصار والتصرف.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٣١، الكامل ١٩٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ٥٩ب، تهذيب الكمال ١١/ ٢١١، ميزان الاعتدال ٢/ ١٧٤، تهذيب التهذيب ٤/ ١٢٧. لكن ابن الجوزي ومن بعده أسقطوا الواو من أوله.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١١٧، الكامل ١٦٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ٦١ب، ميزان الاعتدال ٢/ ١٧٤. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «متروك».

(٦) لسان الميزان ٣/ ٥٧. وقد عزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

١٤ ـ سَلَّام بن سَلْم أبو سليمان المدائِني: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يُكتب حديثه[٢].

١٥ ـ سَلَامة بن رَوْح أبو خَرْبَق أو أبو رَوْح الأَيْلي: قال النسائي: ضعيف ليس بثقة[٣].

١٦ ـ سَلْم بن زَرِير أبو يُونس العُطارِدي: قال النسائي: ليس بالقوي[٤].

١٧ ـ سَلْم بن سالم البَلْخي: قال النسائي: ضعيف[٥].

١٨ ـ سَلْم بن قيس العَلَوي البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[٦]. وقال أيضاً: تكلم فيه شعبة[٧].

١٩ ـ سَلَمَة بن تَمَّام أبو عبد الله الشَّقَري: قال النسائي: ليس بذاك القوي[٨]. وقال أيضاً: ليس بالقوي[٩].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١١٧، الكامل ١٦٤أ، تاريخ بغداد ٩/١٩٧، الضعفاء لابن الجوزي ٦١ب ـ ٦٢أ، تهذيب الكمال ١٢/ ٢٨٠، ميزان الاعتدال ٢/ ١٧٥، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٨٢. لكن المزي ومن بعده اقتصروا على عبارة: «متروك».

(٢) تهذيب الكمال ١٢/ ٢٨٠، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٨٢.

(٣) شيوخ النسائي ٢ب.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١١٧، الكامل ١٧٠أ، الضعفاء لابن الجوزي ٦٢ب، ميزان الاعتدال ٢/ ١٨٥، إكمال تهذيب الكمال ١١٣أ، تهذيب التهذيب ٤/ ١٣٠، هدي الساري ٤٠٧. وقد عزاه مُغْلَطاي إلى كتاب الضعفاء للنسائي.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١١٧، الكامل ١٧٠أ، تاريخ بغداد ٩/ ١٤٤، الضعفاء لابن الجوزي ٦٢ب، ميزان الاعتدال ٢/ ١٨٥.

(٦) تهذيب الكمال ١١/ ٢٣٧، ميزان الاعتدال ٢/ ١٨٧، تهذيب التهذيب ٤/ ١٣٥.

(٧) الضعفاء والمتروكين ١١٦.

(٨) الضعفاء والمتروكين ١١٨، الكامل ١٧٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ٦٢أ.

(٩) تهذيب الكمال ١١/ ٢٦٩، ميزان الاعتدال ٢/ ١٨٨، تهذيب التهذيب ٤/ ١٤٢.

٢٠ ـ سَلَمة بن رجاء أبو عبد الرحمٰن التَّمِيمي: قال النسائي: ضعيف[١].

٢١ ـ سَلَمة بن صالح أبو إسحاق الواسطي الأحمر: قال النسائي: متروك الحديث[٢]. وقال أيضاً: ضعيف[٣].

٢٢ ـ سَلَمة بن الفضل أبو عبد الله الأَبْرش: قال النسائي: ضعيف[٤].

٢٣ ـ سَلَمة بن وَرْدان أبو يعلى اللَّيثي: قال النسائي: ضعيف[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٦].

٢٤ ـ سُلَيم أبو سَلمة مولى الشَّعبي: قال النسائي: ليس بثقة[٧].

٢٥ ـ سَليم بن مسلم المكي: قال النسائي: متروك الحديث[٨].

= ولعل المزي ومن بعده أرادوا اختصار قول النسائي السابق.

(١) الضعفاء والمتروكين ١١٨، الضعفاء لابن الجوزي ٦٢أ، ميزان الاعتدال ٢/ ١٨٩، إكمال تهذيب الكمال ١١٧أ، تهذيب التهذيب ٤/ ١٤٥، هدي الساري ٤٠٧. لكن لفظ ابن حجر في هدي الساري: «وضعّفه النسائي».

(٢) الضعفاء والمتروكين ١١٩، تاريخ بغداد ٩/ ١٣٣، الضعفاء لابن الجوزي ٦٢أ.

(٣) الكامل ١٧١ب، ميزان الاعتدال ٢/ ١٩٠.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١١٨، الضعفاء لابن الجوزي ٦٢ب، ميزان الاعتدال ٢/ ١٩٢، تهذيب التهذيب ٤/ ١٥٣. لكن لفظ ابن الجوزي: «ضعفه ابن راهُويه، والنسائي».

(٥) الضعفاء والمتروكين ١١٨، الضعفاء لابن الجوزي ٦٢ب، تهذيب الكمال ١١/ ٣٢٧، تهذيب التهذيب ٤/ ١٦٠.

(٦) تهذيب الكمال ١١/ ٣٢٧، تهذيب التهذيب ٤/ ١٦٠.

(٧) الضعفاء والمتروكين ١١٩، الكامل ١٦٨أ، الضعفاء لابن الجوزي ٦٣أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٣٢، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٢٦٠أ.

(٨) الضعفاء والمتروكين ١١٩، الكامل ١٦٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ٦٥أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٣٢.

٢٦ ـ سليمان بن أحمد أبو محمد الواسِطي: ضعيف[١].

٢٧ ـ سليمان بن أرْقَم أبو معاذ البصري: قال النسائي: متروك الحديث[٢]. وقال أيضاً: لا يكتب حديثه[٣]. وقال مُغُلْطاي: وذكره النسائي في باب من يرغب عنه ممن روى عن الزهري من المتروكين[٤].

٢٨ ـ سليمان بن الحَكم بن عَوانة الكَلْبي: قال النسائي: متروك الحديث[٥].

٢٩ ـ سليمان بن داود بن بِشر أبو أيوب الشاذَكُوني: قال النسائي: ليس بثقة[٦].

٣٠ ـ سليمان بن أبي داود الحَرَّاني: قال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون[٧].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٢٠، تاريخ بغداد ٩/ ٥٠، الضعفاء لابن الجوزي ٥٩ب، ميزان الاعتدال ٢/ ١٩٤. لكن لفظ ابن الجوزي، والذهبي: «ضعفه النسائي» مع زيادة الأخير الواو في أوله.

(٢) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٦ب، السنن الكبرى ١٨٢، المجتبى ٧/ ٢٧، ٨/ ٥٩، الكامل ١٥٥أ، تاريخ بغداد ٩/ ١٤، الضعفاء لابن الجوزي ٥٩ب، تهذيب الكمال ١١/ ٣٥٤. لكن ابن الجوزي اقتصر على عبارة: «متروك».

(٣) إكمال تهذيب الكمال ١٢٢ب، تهذيب التهذيب ٤/ ١٦٩. وقد عزياه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٤) إكمال تهذيب الكمال ١٢٢ب.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٢٠، الكامل ١٥٦ب، تاريخ بغداد ٩/ ٣٠، الضعفاء لابن الجوزي ٦٠أ، ميزان الاعتدال ٢/ ١٩٩، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٢٦٢أ. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٦) تاريخ بغداد ٩/ ٤٧، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٠٥.

(٧) السنن الكبرى ٣٨، تهذيب الكمال ١٢٠٥، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٠٠.

٣١ ـ سليمان بن زيد أبو إدام الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٢].

٣٢ ـ سليمان بن سفيان أبو سفيان التَّيْمي المدني: قال النسائي: ليس بثقة[٣].

٣٣ ـ سليمان بن سَلَمة أبو أيوب الخَبائِري: قال النسائي: ليس بشيء[٤].

٣٤ ـ سليمان بن أبي سليمان أبو محمد أو أبو الربيع القافْلاني: قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٦].

٣٥ ـ سليمان بن عبد الحميد أبو أيوب البَهْراني: قال النسائي: كَذَّاب

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٢١، الضعفاء لابن الجوزي ٦١ب، إكمال تهذيب الكمال ١٢٨أ، تهذيب التهذيب ٤/١٩٣. وقد عزاه مُغُلْطاي، وابن حجر إلى كتاب الضعفاء للنسائي.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٢٦٠، الكامل ١٥٧أ، الضعفاء لابن الجوزي ٦٠ب، تهذيب الكمال ١١/٤٣٢، ميزان الاعتدال ٢/٢٠٨، تهذيب التهذيب ٤/١٩٣.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٢٠، الكامل ١٥٩أ، ميزان الاعتدال ٢/٢٠٩، إكمال تهذيب الكمال ١٢٨أ، تهذيب التهذيب ٤/١٩٤. وقد أورد ابن الجوزي في الضعفاء ٦٠ب هذا القول في رجل آخر اسمه سليمان بن سفيان فلم يُصب.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٢٢، الضعفاء لابن الجوزي ٦٠ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٢١٠.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٢١، الكامل ١٥٧أ، الضعفاء لابن الجوزي ٦٠أ، ميزان الاعتدال ٢/٢١٠، الإكمال للحسيني ٤٧، تعجيل المنفعة ١٦٦. وقد اقتصر الذهبي ومن بعده على عبارة: «متروك».

(٦) لسان الميزان ٣/٩٤، تعجيل المنفعة ١٦٦. وقد عزاه ابن حجر في الأول إلى كتاب التمييز للنسائي.

ليس بثقة ولا مأمون[١].

٣٦ ـ سليمان بن عبيد الله أبو أيوب الرَّقِّي: قال النسائي: ليس بالقوي[٢].

٣٧ ـ سليمان بن عمرو أبو داود النَّخَعي: قال النسائي: متروك الحديث[٣].

٣٨ ـ سليمان بن قَرْم بن معاذ أبو داود النَّحْوي: قال النسائي: ليس بالقوي[٤]. وقال أيضاً: ضعيف[٥].

٣٩ ـ سليمان بن موسى أبو أيوب أو أبو الربيع أو أبو هشام الأَشْدَق: قال النسائي: أحد الفقهاء وليس بالقوي في الحديث[٦]. وقال أيضاً: ليس بالقوي في الحديث[٧]. وقال أيضاً: وليس بذاك

---

(١) تهذيب الكمال ١٢/ ٢٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٢١٢، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٠٦. لكن الذهبي أسقط كلمة: «ولا مأمون». ولم يذكر النسائي هذا الرجل في كتابه الضعفاء والمتروكين رغم شدة قوله فيه. ويبدو لي أن في ثبوت هذا القول عنه شيئاً، وذلك لاتفاق سائر النقاد على تعديله مع عدم إيراد أبي عبد الرحمن له في الضعفاء. والله أعلم.

(٢) تهذيب الكمال ١٢/ ٣٧، ميزان الاعتدال ٢/ ٢١٤، تهذيب التهذيب ٤/ ٢١٠.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٢٠، الكامل ١٥٤ب، الضعفاء لابن الجوزي ٦٠ب. لكن ابن الجوزي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٢٢، الضعفاء لابن الجوزي ٦١أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٢١٩، إكمال تهذيب الكمال ١٣٢أ. وقد نقله مُغُلْطاي عن الضعفاء لابن الجوزي.

(٥) تهذيب الكمال ١٢/ ٥٣، تهذيب التهذيب ٤/ ٢١٣، هدي الساري ٤٥٧. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وضعفه النسائي».

(٦) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٦ب، تهذيب الكمال ١٢/ ٩٧، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٢٧.

(٧) السنن الكبرى ١٨٠، الضعفاء لابن الجوزي ٦١أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٢٥. لكن =

القوي في الحديث[١] وقال أيضاً: في حديثه شيء[٢].

٤٠ ـ سليمان بن يُسَيْر أبو الصَّبَّاح الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[٣].

٤١ ـ سِنان بن ربيعة أبو ربيعة الباهِلي البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[٤].

٤٢ ـ سِنَان بن هارون أبو بِشر البُرْجُمي الكوفي: قال النسائي: ضعيف[٥].

٤٣ ـ سُهيل بن أبي حَزْم أبو بكر القُطَعي البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[٦].

٤٤ ـ سُهيل بن ذَكوان أبو السِّنْدي الواسِطي: قال النسائي: متروك الحديث[٧].

= ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على عبارة: «ليس بالقوي».

(١) إكمال تهذيب الكمال ١٣٥ب. وقد قال مُغْلْطاي: «وذكره النسائي في الطبقة السادسة من أصحاب نافع، قال: وليس بذاك القوي في الحديث».

(٢) تهذيب الكمال ١٢/٩٧، تهذيب التهذيب ٤/٢٢٧.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٢١، الكامل ١٥٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ٦١ب، ميزان الاعتدال ٢/٢٢٩، إكمال تهذيب الكمال ١٣٧أ، تهذيب التهذيب ٤/٢٣١. لكن الذهبي، وابن حجر اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٢٥، الضعفاء لابن الجوزي ٦٣أ، إكمال تهذيب الكمال ١٣٩أ.

(٥) تهذيب الكمال ١٢/١٥٧، تهذيب التهذيب ٤/٢٤٣.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٣٠، الضعفاء لابن الجوزي ٦٤ب، تهذيب الكمال ١٢/٢١٩، ميزان الاعتدال ٢/٢٤٤، تهذيب التهذيب ٤/٢٦١.

(٧) الضعفاء والمتروكين ١٣١، الكامل ١٩٠أ، الضعفاء لابن الجوزي ٦٤أ، ميزان الاعتدال ٢/٢٤٣. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

٤٥ ـ سَوَّار بن مصعب أبو عبد الله الهَمْداني الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٢].

٤٦ ـ سُويد بن إبراهيم أبو حاتم الجَحْدَري البصري: قال النسائي: ضعيف[٣].

٤٧ ـ سُويد بن سعيد بن سَهل أبو محمد الحَدَثاني: قال النسائي: ليس بثقة[٤]. وقال أيضاً: ضعيف[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا مأمون، أخبرني سليمان بن الأشعث قال: سمعت يحيى بن معين يقول: سويد بن سعيد حلال الدَّم[٦].

٤٨ ـ سُويد بن عبد العزيز أبو محمد السُّلَمي: قال النسائي: ضعيف[٧]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٨].

٤٩ ـ سَيْف بن عمر الكوفي: قال النسائي: ضعيف[٩].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٢٤، الكامل ١٩١أ، الضعفاء لابن الجوزي ٦٣أ، ميزان الاعتدال ٢/٢٤٦. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٢) لسان الميزان ٣/١٢٩. وقد عزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٢٤، الكامل ١٨٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ٦٣ب، تهذيب الكمال ١٢/٢٤٤، ميزان الاعتدال ٢/٢٤٧، تهذيب التهذيب ٤/٢٧٠.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٢٤، تاريخ بغداد ٩/٢٣١، الضعفاء لابن الجوزي ٦٣ب.

(٥) الكامل ١٨٦ب، ميزان الاعتدال ٢/٢٤٨.

(٦) تهذيب الكمال ١٢/٢٥١ ـ ٢٥٢، تهذيب التهذيب ٤/٢٧٣.

(٧) الضعفاء والمتروكين ١٢٤، الكامل ١٨٦أ، الضعفاء لابن الجوزي ٦٣ب، تهذيب الكمال ١٢/٢٦٠، تهذيب التهذيب ٤/٢٧٦.

(٨) تهذيب الكمال ١٢/٢٦٠، ميزان الاعتدال ٢/٢٥٢، تهذيب التهذيب ٤/٢٧٦.

(٩) الضعفاء والمتروكين ١٢٣، الضعفاء لابن الجوزي ٦٤ب، تهذيب الكمال ١٢/٣٢٦، تهذيب التهذيب ٤/٢٩٥ ـ ٢٩٦.

٥٠ ـ سَيف بن محمد الكوفي ثم البغدادي: قال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون، متروك[١]. وقال أيضاً: ضعيف[٢].

٥١ ـ سَيف بن هارون أبو الوَرْقاء البُرْجُمي الكوفي: قال النسائي: ضعيف[٣].

٥٢ ـ سَيف بن وَهْب أبو وهب التَّميمي البصري: قال النسائي: ليس بثقة[٤].

٥٣ ـ شَبيب بن شَيبة بن عبد الله أبو مَعْمَر المِنْقَري البصري: قال النسائي: ضعيف[٥].

٥٤ ـ شُرَحْبِيل بن سعد أبو سعد الخَطْمي المدني: قال النسائي: ضعيف[٦].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٢٣، تاريخ بغداد ٩/ ٢٢٧، الضعفاء لابن الجوزي ٦٤ب، تهذيب الكمال ١٢/ ٣٣١، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٥٦، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٩٧. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «متروك ليس بثقة» بهذا الترتيب.

(٢) الكامل ١٨٧أ، تهذيب الكمال ١٢/ ٣٣١، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٥٦، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٩٧.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٢٢، الكامل ١٨٧أ، الضعفاء لابن الجوزي ٦٥أ، تهذيب الكمال ١٢/ ٣٣٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩، ذيل ميزان الاعتدال ٣٨٠، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٩٧. لكن لفظ العراقي: «وكذا ضعَّفه أيضاً يحيى بن معين، والنسائي».

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٢٣، الضعفاء لابن الجوزي ٦٤ب، إكمال تهذيب الكمال ١٥٣ب، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٩٨. لكن لفظ ابن حجر: «وضعَّفه النسائي». وقد زيد في الكتاب الأول: «يروي عنه شعبة».

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٣٤، تاريخ بغداد ٩/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨، الضعفاء لابن الجوزي ٦٥ب، تهذيب الكمال ١٢/ ٣٦٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٦٣، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٠٨.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٣٣، الكامل ١٩٨ب، الضعفاء لابن الجوزي=

٥٥ ـ شُعبة بن دينار أبو عبد الله أو أبو يحيى المدني مولى ابن عباس: قال النسائي: ليس بالقوي[١]. وقال أيضاً: وليس في موالي ابن عباس ضعيف إلا شعبة مولى ابن عباس فإن مالكاً قال: لم يكن يُشبه القُرَّاء[٢].

٥٦ ـ شَمْلَة بن هَزَّال أبو حُتْرُوش البصري: قال النسائي: ضعيف[٣].

٥٧ ـ شَهْر بن حَوْشَب أبو سعيد أو غير ذلك الأَشْعري الشّامي: قال النسائي: ليس بالقوي[٤]. وقال أيضاً: ضعيف، سئل ابن عون عن حديث شَهْر فقال: إن شَهْراً نَزَكوه، وكان شعبة سيء الرأي فيه، وتركه يحيى القطان[٥].

٥٨ ـ صاعد بن مسلم مولى الشَّعبي: قال النسائي: ضعيف[٦].

= ٦٦أ ـ ٦٦ب، تهذيب الكمال ١٢/٤١٧، ميزان الاعتدال ٢/٢٦٦، تهذيب التهذيب ٤/٣٢١.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٣٣، الكامل ١٩٦أ، الضعفاء لابن الجوزي ٦٦أ، تهذيب الكمال ١٢/٤٩٨، ميزان الاعتدال ٢/٢٧٤، تهذيب التهذيب ٤/٣٤٧. لكن لفظ ابن الجوزي، والمزي، وابن حجر: «ليس بقوي».

(٢) السنن الكبرى ٢٦٤ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والية المطبوع ٢١٤.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٣٤، الضعفاء لابن الجوزي ٦٦ب، ميزان الاعتدال ٢/٢٨٠، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/٢٨٩أ.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٣٤، الضعفاء لابن الجوزي ٦٦ب، تهذيب الكمال ١٢/٥٨٣، ميزان الاعتدال ٢/٢٨٣، تهذيب التهذيب ٤/٣٧٠.

(٥) السنن الكبرى ٢٦٢ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ١٩٥. لكن في السنن الكبرى: «تَركوه» بدل: «نزكوه». والصواب ما أثبته.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٣٨، الضعفاء لابن الجوزي ٦٩أ. لكن أبا الفَرَج زاد كلمة: «الحديث».

٥٩ ـ صالح بن أبي الأَخْضَر اليَمامي ثم البصري: قال النسائي: ضعيف[١]. وقال أيضاً: وهو كثير الخطأ عن الزُّهري، ونظيره محمد بن أبي حفصة، وكلاهما ضعيف[٢].

٦٠ ـ صالح بن بَشير بن وادِع أبو بِشر المُرِّي البصري: قال النسائي: متروك الحديث[٣]. وقال أيضاً: ضعيف الحديث، له أحاديث مناكير[٤].

٦١ ـ صالح بن حَسّان أبو الحارث النَّضَري المدني: قال النسائي: متروك الحديث[٥].

٦٢ ـ صالح بن حَيَّان الكوفي: قال النسائي: ليس بثقة[٦].

٦٣ ـ صالح بن عبد القدوس أبو الفضل الأزدي البصري: قال النسائي: ليس بثقة[٧].

---

(١) الضعفاء والمتروكين١٣٧، الضعفاء لابن الجوزي ٦٧أ، تهذيب الكمال ١٣/ ١٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٨٨، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٨١. لكن لفظ الذهبي: «ضعّفه يحيى بن معين، والنسائي».

(٢) السنن الكبرى ٧٧.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٣٦، الكامل ٢٠١أ، تاريخ بغداد ٩/ ٣١٠، الضعفاء لابن الجوزي ٦٧أ، تهذيب الكمال ١٣/ ١٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٨٩، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٨٢. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٤) تهذيب الكمال ١٣/ ١٩، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٨٢.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٣٥، الكامل ١٩٩ب، تاريخ بغداد ٩/ ٣٠٣، الضعفاء لابن الجوزي ٦٧أ، تهذيب الكمال ١٣/ ٣١، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٩١، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٨٥. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٣٥، الكامل ١٩٩ب، الضعفاء لابن الجوزي ٦٧أ، تهذيب الكمال ١٣/ ٣٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٩٢، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٨٦.

(٧) الضعفاء والمتروكين ١٣٦، الضعفاء لابن الجوزي ٦٧ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٩٧.

٦٤ ـ صالح بن محمد بن زائدة أبو واقد اللَّيْثي الصغير المدني: قال النسائي: ليس بالقوي[١].

٦٥ ـ صالح بن موسى بن إسحاق بن طلحة بن عُبيد الله التَّيمي الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[٢]. وقال أيضاً: لا يكتب حديثه ضعيف[٣].

٦٦ ـ صالح بن نَبْهان أبو محمد المدني مولى التَّوْءَمة: قال النسائي: ضعيف[٤]. وقال أيضاً: ليس بثقة قاله مالك[٥].

٦٧ ـ صَدَقَة بن عبد الله أبو معاوية أو أبو أحمد الدمشقي السَّمين: قال النسائي: ضعيف[٦].

٦٨ ـ صَدَقَة بن موسى أبو المغيرة أو أبو محمد البصري الدَّقيقي: قال

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٣٥، الكامل ٢٠٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ٦٧ب، تهذيب الكمال ١٣/ ٨٧، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٩٩، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٠١.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٣٦، الكامل ٢٠٢أ، الضعفاء لابن الجوزي ٦٧ب، تهذيب الكمال ١٣/ ٩٧، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٠٢، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٠٤. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «متروك».

(٣) تهذيب الكمال ١٣/ ٩٧، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٠٤.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٣٧، الكامل ٢٠٠أ، الضعفاء لابن الجوزي ٦٨أ، تهذيب الكمال ١٣/ ١٠٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٠٣، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٠٦.

(٥) تهذيب الكمال ١٣/ ١٠٣، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٠٦. وقد جاء في الكتاب الأخير عن النسائي قوله فيه أيضاً: «ليس بقوي» وذلك في القسم الذي اقتبسه ابن حجر عن المزي. ولم أجده في تهذيب الكمال، ولعله ذُكر وَهَماً. والله أعلم.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٣٨، السنن الكبرى ٢٤٢، الكامل ٢٠٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ٦٨ب، تهذيب الكمال ١٣/ ١٣٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٣١٠، تهذيب التهذيب ٤/ ٤١٦. لكن لفظ الذهبي: «وروى عثمان بن سعيد عن يحيى: ضعيف. وكذا ضعَّفه النسائي».

النسائي: ضعيف[١].

٦٩ ـ صَدَقة بن يزيد الخُراساني ثم الشامي: قال النسائي: ضعيف[٢].

٧٠ ـ صُغْدي بن سنان أبو معاوية العُقيلي البصري: قال النسائي: ضعيف[٣].

٧١ ـ الصَّلْت بن دينار أبو شُعيب الهُنائي البصري المعروف بالمجنون: قال النسائي: ليس بثقة[٤].

٧٢ ـ صِلَة بن سليمان أبو زيد الواسِطي العَطَّار: قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٦].

٧٣ ـ صُهَيْب أبو الصَّهْباء البَكْري البصري أو المدني: قال النسائي: ضعيف[٧].

٧٤ ـ الضَّحَّاك بن حُمرة الأُمْلُوكي الواسِطي: قال النسائي: ليس بثقة[٨].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٣٨، الكامل ٢٠٣أ، الضعفاء لابن الجوزي ٦٨ب، ونسخة السعيدية ٨٠أ، تهذيب الكمال ١٣/ ١٥٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٣١٢، تهذيب التهذيب ٤/ ٤١٨. لكن لفظ الذهبي: «ضعَّفه ابن معين، والنسائي».

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٣٩، الضعفاء لابن الجوزي ٦٨ب.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٣٩، الضعفاء لابن الجوزي ٦٩أ.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٣٧، الكامل ٢٠٣أ، الضعفاء لابن الجوزي ٦٩أ، تهذيب الكمال ١٣/ ٢٢٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٣١٨، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٣٤.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٣٧، الكامل ٢٠٤أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٢٠. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «متروك».

(٦) تاريخ بغداد ٩/ ٣٣٧. وقد جمع ابن الجوزي في الضعفاء ٦٩ب بين قولي النسائي في صِلة فقال: «ليس بثقة، متروك الحديث».

(٧) تهذيب الكمال ١٣/ ٢٤٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٢١، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٣٩.

(٨) الضعفاء والمتروكين ١٤١، الكامل ٢٠٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ٦٩ب، تهذيب الكمال ١٣/ ٢٦١، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٢٢، إكمال تهذيب الكمال=

٧٥ ـ الضَّحَّاك بن نَبْراس أبو الحسن الجَهْضَمي البصري: قال النسائي: متروك الحديث[(١)].

٧٦ ـ الضَّحَّاك بن يسار البصري: قال النسائي: ضعيف[(٢)].

٧٧ ـ ضِرار بن صُرَد أبو نُعيم التَّيمي الكوفي الطَّحان: قال النسائي: متروك الحديث[(٣)]. وقال أيضاً: ليس بثقة[(٤)].

٧٨ ـ طَرِيف بن شهاب، وقيل: ابن سعد، وقيل: ابن سفيان أبو سفيان السَّعْدي البصري: قال النسائي: متروك الحديث[(٥)]. وقال أيضاً: ليس بثقة[(٦)]. وقال أيضاً: ضعيف الحديث[(٧)].

٧٩ ـ طَلْحة بن زيد أبو مِسكين أو أبو محمد القُرشي الرَّقِّي: قال النسائي: متروك الحديث[(٨)]. وقال أيضاً: منكر الحديث، ليس

= ١٩٧أ، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٤٤.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٤١، الكامل ٢٠٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ٦٩ب، تهذيب الكمال ١٣/ ٣٠٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٢٦، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٥٥. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «متروك».

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٤٢.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٤١، الكامل ٢٠٦أ، الضعفاء لابن الجوزي ٧٠أ، تهذيب الكمال ١٣/ ٣٠٥، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٥٦.

(٤) تهذيب الكمال ١٣/ ٣٠٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٢٨، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٥٦.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٤٤، الكامل ٢٠٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ٧٠أ، تهذيب الكمال ١٣/ ٣٧٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٣٦، تهذيب التهذيب ٥/ ١٢. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «متروك».

(٦) تهذيب الكمال ١٣/ ٣٧٩، تهذيب التهذيب ٥/ ١٢.

(٧) المصدران السابقان.

(٨) الضعفاء والمتروكين ١٤٣، الكامل ٢٠٦ب، الضعفاء لابن الجوزي ٧٠ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٣٨. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «متروك». وجاء في =

بثقة[١].

٨٠ ـ طَلْحة بن عمرو بن عثمان الحَضْرَمي المكي: قال النسائي: متروك الحديث[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٣].

٨١ ـ عاصم بن سليمان أبو شعيب الكُوزي البصري: قال النسائي: متروك الحديث[٤].

٨٢ ـ عاصم بن عبد العزيز بن عاصم أبو عبد الرحمٰن أو أبو عبد العزيز الأَشْجَعي المدني: قال النسائي: ليس بالقوي[٥].

٨٣ ـ عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العَدَوي

= تهذيب التهذيب ٥/١٦: «حكى (ص) عن النسائي أنه متروك. قلت: وبقية كلامه: وحدثنا أبو فَرْوة ـ يعني محمد بن يزيد المذكور ـ عن أبيه، عن طلحة، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير بأحاديث مناكير وهو منكر الحديث». فهذا أخذه ابن حجر من مُغُلْطاي كما يظهر، لكن الأخير أورده بصيغة أخرى لا ذِكر للنسائي فيها ـ ينظر إكمال تهذيب الكمال ٢٠٧ب ـ. ومطبوعة تهذيب التهذيب غير جيدة، ومثلها مخطوطة إكمال تهذيب الكمال في هذا القسم. لذا لا يُعول عليهما ما لم يتضح الأمر.

(١) تهذيب الكمال ١٣/٣٩٧، تهذيب التهذيب ٥/١٦. لكن ابن حجر فَصَل بين اللفظتين.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٤٣، الكامل ٢٠٦ب، تهذيب الكمال ١٣/٤٢٩، ميزان الاعتدال ٢/٣٤٠، تهذيب التهذيب ٥/٢٣. وجاء في الضعفاء لابن الجوزي ٧٠ب: «قال أحمد: لا شيء متروك الحديث، وكذلك قال النسائي». مع أن النسائي لم يقل فيه العبارة الأولى من قول أحمد.

(٣) تهذيب الكمال ١٣/٤٢٩، تهذيب التهذيب ٥/٢٣.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٨٢، الكامل ٢٩٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ٧١أ، ميزان الاعتدال ٢/٣٥١. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٥) تهذيب الكمال ١٣/٥٠٠، ميزان الاعتدال ٢/٣٥٣، تهذيب التهذيب ٥/٤٦.

المدني: قال النسائي: ضعيف[١]. وقال أيضاً: الذي في موطأ مالك أنه عن القاسم، وسالم، وابن شهاب يشبه أحاديث مَخْرَمة بن بُكير، والذي يقول في كتابه: الثقة عن بُكير يشبه أن يكون عمرو بن الحارث. والله أعلم. ولو كان مَخْرَمة ضعيفاً لم يرضه مالك أن يأخذ منه شيئاً، لأن مالكاً لا نعلمه روي عن إنسان ضعيف مشهور بضَعْف إلا عاصم بن عبيد الله فإنه روى عنه حديثاً، وعن عمرو بن أبي عمرو وهو أصلح من عاصم، وعن شَريك بن أبي نَمِر وهو أصلح من عمرو بن أبي عمرو في الحديث[٢]. وقال أيضاً: وروى ـ (يعني مالكاً) ـ عن عاصم بن عبيد الله، وعمرو بن أبي عمرو، وليسا بذاك، ولم يرو عنهما من الأحكام شيئاً[٣].

٨٤ ـ عاصم بن علي بن عاصم بن صُهَيْب أبو الحسن أو أبو الحسين القُرشي التَّيمي الواسطي: قال النسائي: ضعيف[٤].

٨٥ ـ عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو عمر العُمري المدني: قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً:

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٨١، الكامل ٢٩٣أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٥٤.

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني نسخة أحمد الثالث ٢٧٨ب ـ ٢٧٩أ، تهذيب الكمال ١٣/ ٥٠٥، تهذيب التهذيب ٥/ ٤٨. واللفظ للأول.

(٣) التعديل والتجريح ٢/ ٧٠٠.

(٤) إكمال تهذيب الكمال ٢١٦ب، تهذيب التهذيب ٥/ ٥١، هدي الساري ٤١٢. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وضَعَّفه ابن معين، والنسائي».

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٨٢، الكامل ٢٩٣ب، تهذيب الكمال ١٣/ ٥١٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٥٥. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

ليس بثقة[١]. وقال أيضاً: أملى علينا أحمد بن صالح المصري أحاديث لعبد الله بن نافع عن عاصم بن عمر، ثم قال: عاصم بن عمر، وعبيد الله بن عمر، وعبد الله بن عمر، وأبو بكر بن عمر كل ثقة ـ (قال النسائي) ـ: وعاصم بن عمر منكر الحديث متروكه، وعبيد الله بن عمر أحد الثقات وأحد الأئمة، وعبد الله بن عمر أخوه، وأبو بكر بن عمر ليس عنده كبير شيء[٢].

٨٦ ـ عاصم بن هِلال أبو النَّضْر البارِقِي أو العَنْبَري البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[٣]. وقال أيضاً: ضعيف[٤].

٨٧ ـ عامِر بن صالح بن عبد الله بن عُروة بن الزبير بن العَوَّام أبو الحارث القُرشي المدني: قال النسائي: ليس بثقة[٥].

٨٨ ـ عامِر بن عبد الواحد البصري الأَحْوَل: قال النسائي: ليس بالقوي[٦].

---

(١) تهذيب الكمال ٥١٩/١٣. وقد أثبت ابن حجر في تهذيب التهذيب ٥٢/٥ هذا القول، والذي قبله. لكن وقع في كتابه سقط ـ وأظنه من الطابع أو الناسخ ـ حَوَّل قولي النسائي للترمذي.

(٢) شيوخ النسائي ٥ب ـ ٦أ، سؤالات البَرْقاني للدارقطني ٧٥، إكمال تهذيب الكمال ٢١٧أ، تهذيب التهذيب ٥٢/٥. وقد نقله مُغُلْطاي عن سؤالات البَرْقاني، وتبعه ابن حجر. لكن الدارقطني أورده باختصار شديد، فيكون اللفظ المذكور أعلاه لكتاب شيوخ النسائي فقط.

(٣) تهذيب الكمال ٥٤٨/١٣، ميزان الاعتدال ٣٥٨/٢، تهذيب التهذيب ٥٩/٥. لكن لفظ الذهبي: «ليس بقوي».

(٤) إكمال تهذيب الكمال ٢١٩أ.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٨١، الكامل ٢٥٧ب، تاريخ بغداد ٢٣٦/١٢، الضعفاء لابن الجوزي ٧١ب، تهذيب الكمال ٤٧/١٤، تهذيب التهذيب ٧١/٥.

(٦) تهذيب الكمال ٦٧/١٤، ميزان الاعتدال ٣٦٢/٢، تهذيب التهذيب ٧٧/٥.

٨٩ ـ عَبّاد بن جُويرية البصري: قال النسائي: متروك الحديث[١].

٩٠ ـ عبَّاد بن راشد التَّميمي البصري البَزّار: قال النسائي: ليس بالقوي[٢].

٩١ ـ عَبَّاد بن صُهيب أبو بكر الكُلَيْبي البصري: قال النسائي: متروك الحديث[٣]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٤].

٩٢ ـ عَبَّاد بن كثير الثَّقفي البصري ثم المكي: قال النسائي: متروك الحديث[٥].

٩٣ ـ عَبّاد بن كثير الفِلَسْطيني الرَّملي: قال النسائي: ليس بثقة[٦].

٩٤ ـ عَبّاد بن منصور أبو سَلَمة النّاجي البصري: قال النسائي: ضعيف، وقد كان أيضاً تغيّر[٧]. وقال أيضاً: ليس بحجة في

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٧٣، الضعفاء لابن الجوزي ٩٠أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٦٥. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٧٢، الضعفاء لابن الجوزي ٩٠أ، تهذيب الكمال ١٤/ ١١٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٦٥، تهذيب التهذيب ٥/ ٩٢. وقد أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤١٢ بقوله: «وضعَّفه يحيى القطان... والنسائي».

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٧٣، الضعفاء لابن الجوزي ٩٠ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٦٧. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٤) لسان الميزان ٣/ ٢٣١. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٧٢، الكامل ٢٣٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ٩٠ب، تهذيب الكمال ١٤/ ١٤٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٧٢، تهذيب التهذيب ٥/ ١٠١. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٧٢، الضعفاء لابن الجوزي ٩٠أ، تهذيب الكمال ١٤/ ١٥٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٧٠، تهذيب التهذيب ٥/ ١٠٢.

(٧) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ١٠أ، الكامل ٢٣٩ب، الضعفاء لابن الجوزي نسخة السعيدية ١٠٥ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٧٦. لكن ابن الجوزي =

الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بالقوي[٢].

٩٥ ـ عَبّاد بن مَيْسَرة المِنْقَري البصري المعلِّم: قال النسائي: ليس بالقوي[٣].

٩٦ ـ عَبَّاس بن الفضل أبو الفضل الأنصاري الواقِفي البصري: قال النسائي: متروك الحديث[٤]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٥].

٩٧ ـ عبد الأعلى بن عامر الثَّعْلَبي الكوفي: قال النسائي: ليس بذاك القوي[٦]. وقال أيضاً: ليس بالقوي، ويكتب حديثه[٧].

٩٨ ـ عبد الأعلى بن أبي المُساور أبو مسعود الزُّهري الكوفي الجَرَّار: قال النسائي: متروك الحديث[٨]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا مأمون[٩].

= أسقط كلمة: «أيضاً». واقتصر ابن عدي على لفظة: «ضعيف». واكتفى الذهبي بقوله: «وضعفه النسائي». وقد جمع المزي في تهذيب الكمال ١٤/ ١٦٠ بين قولين لأبي عبد الرحمٰن فقال: «وقال النسائي: ضعيف، ليس بحجة». وسقطت الكلمة الأولى من مطبوعة تهذيب التهذيب ٥/ ١٠٤ في القسم الذي اقتبسه ابن حجر عن المزي.

(١) السنن الكبرى ٨٢. وتنظر الحاشية السابقة.

(٢) تهذيب الكمال ١٤/ ١٦٠، تهذيب التهذيب ٥/ ١٠٤.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٧٣، الضعفاء لابن الجوزي ٩١أ.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٧١، الكامل ٢٤١أ، الضعفاء لابن الجوزي ٩٢أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٨٥. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٥) تهذيب الكمال ١٤/ ٢٤١، تهذيب التهذيب ٥/ ١٢٦.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٦٥، السنن الكبرى ١٨٩. لكن لفظ الأخير: «بذلك» بدل: «بذاك».

(٧) تهذيب الكمال ٧٦٠، تهذيب التهذيب ٦/ ٩٥.

(٨) الضعفاء والمتروكين ١٦٥، تاريخ بغداد ١١/ ٧٠، الضعفاء لابن الجوزي ٨٩ب، تهذيب الكمال ٧٦١، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٣١، تهذيب التهذيب ٦/ ٩٨. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٩) تهذيب الكمال ٧٦١، تهذيب التهذيب ٦/ ٩٨.

٩٩ ـ عبد الجبار بن عُمر أبو عُمر أو أبو الصَّبَّاح الأموي الأيْلي: قال النسائي: ضعيف[١]، وقال أيضاً: ليس بثقة[٢].

١٠٠ ـ عبد الحكيم بن منصور أبو سهل أو أبو سفيان الخُزاعي الواسطي: قال النسائي: متروك الحديث[٣]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٤].

١٠١ ـ عبد الحميد بن إبراهيم أبو تَقي الحَضْرمي الحمصي: قال النسائي: ليس بشيء[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٦].

١٠٢ ـ عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين أبو سعيد الدمشقي ثم البَيْروتي: قال النسائي: ليس بالقوي[٧].

١٠٣ ـ عبد الحميد بن سليمان أبو عُمر الخُزاعي المدني ثم البغدادي: قال النسائي: ضعيف[٨]. وقال أيضاً: وفُليح بن سليمان ليس

(١) الضعفاء والمتروكين ١٦٩، الضعفاء لابن الجوزي ٨٨أ.

(٢) تهذيب الكمال ٧٦٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٣٤، تهذيب التهذيب ٦/ ١٠٣ ـ ١٠٤. لكن لفظ الذهبي: «ليس هو بثقة».

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٧٠، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٨أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٣٧.

(٤) تهذيب الكمال ٧٦٤، تهذيب التهذيب ٦/ ١٠٨.

(٥) تهذيب الكمال ٧٦٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٣٧.

(٦) تهذيب الكمال ٧٦٤. وقد حدث سقط في مطبوعة تهذيب التهذيب ٦/ ١٠٩ ذهب بأحد قولي النسائي، وبعزو الآخر إليه.

(٧) الضعفاء والمتروكين ١٦٩، الضعفاء لابن الجوزي ٨٦ب، تهذيب الكمال ٧٦٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٣٩، تهذيب التهذيب ٦/ ١١٣، هدي الساري ٤٥٧. لكن لفظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: «ليس بقوي».

(٨) الضعفاء والمتروكين ١٦٩، تاريخ بغداد ١١/ ٦٢، الضعفاء لابن الجوزي ٨٧أ، تهذيب الكمال ٧٦٦. ميزان الاعتدال ٢/ ٥٤١، تهذيب التهذيب ٦/ ١١٦. لكن لفظ ابن الجوزي: «ضعيف الحديث».

بالقوي وأخوه عبد الحميد أضعف من فُليح[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٢].

١٠٤ ـ عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أُويس أبو بكر بن أبي أُويس الأَصْبَحي المدني: قال النسائي: ضعيف[٣].

١٠٥ ـ عبد الخالق بن زيد بن واقد القُرشي الشامي: قال النسائي: ليس بثقة[٤].

١٠٦ ـ عبد ربه بن بارِق أبو عبد الله الحنفِي الكَوْسج: قال النسائي: ليس بالقوي[٥].

١٠٧ ـ عبد ربه بن نافع أبو شهاب الكِناني الحَنّاط الأصغر: قال النسائي: ليس بالقوي[٦].

١٠٨ ـ عبد الرحمٰن بن إبراهيم الكَرْماني القاص: قال النسائي: ليس بالقوي[٧].

---

(١) السنن الكبرى ٢٥٧.

(٢) تهذيب الكمال ٧٦٦، تهذيب التهذيب ٦/ ١١٦.

(٣) تهذيب التهذيب ٦/ ١١٨، هدي الساري ٤١٦. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وضَعَّفه النسائي».

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٧٠، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٨أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٤٣.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٥٥، الضعفاء لابن الجوزي ٩٠أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٤٤، تهذيب التهذيب ٦/ ١٢٥.

(٦) تهذيب الكمال ٧٧١، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٤٤، تهذيب التهذيب ٦/ ١٢٩، هدي الساري ٤١٧.

(٧) الضعفاء والمتروكين ١٥٧، الكامل ٢٣٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ٨١أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٤٥، تعجيل المنفعة ١٦٥.

١٠٩ ـ عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث أبو شيبة الواسطي ثم الكوفي:
قال النسائي: ضعيف[١]. وقال أيضاً: ضعيف الحديث[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٣]. وقال أيضاً: ليس بذاك[٤].

١١٠ ـ عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي مُلَيكة التَّيمي المدني:
قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٦].

١١١ ـ عبد الرحمن بن ثابت بن ثَوْبان أبو عبد الله العَنْسي الدمشقي:
قال النسائي: ليس بالقوي[٧]. وقال أيضاً: ضعيف، لا تقوم بمثله حجة[٨]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٩].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٥٧، الكامل ٢٣٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ٨١أ، تهذيب الكمال ٧٧٤، ميزان الاعتدال ٢/٥٤٨، تهذيب التهذيب ٦/١٣٧. لكن المزي، وابن حجر ـ فيما يبدو ـ جمعاً بين هذه اللفظة والقول الأخير الذي لم أجده عند غيرهما.
(٢) السنن الكبرى ٢٦٠ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ١٥٣.
(٣) المجتبى ٦/٩.
(٤) تنظر الحاشية الأولى في هذه الترجمة.
(٥) الضعفاء والمتروكين ١٦١، الكامل ٢٣٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ٨١ب، ميزان الاعتدال ٢/٥٥٠، تهذيب التهذيب ٦/١٤٦. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».
(٦) تهذيب الكمال ٧٧٧، تهذيب التهذيب ٦/١٤٦.
(٧) الضعفاء والمتروكين ١٥٩، الكامل ٢٣٢أ، تاريخ بغداد ١٠/٢٢٤، الضعفاء لابن الجوزي ٨١ب، تهذيب الكمال ٧٧٩، ميزان الاعتدال ٢/٥٥١، تهذيب التهذيب ٦/١٥١.
(٨) السنن الكبرى ٢٧٥، تهذيب الكمال ٧٧٩، تهذيب التهذيب ٦/١٥١. لكن المزي، وابن حجر اقتصرا على كلمة: «ضعيف».
(٩) تهذيب الكمال ٧٧٩، تهذيب التهذيب ٦/١٥١.

١١٢ ـ عبد الرحمٰن بن الحارث بن عبد الله بن عَيَّاش بن أبي ربيعة أبو الحارث المخزومي المدني: قال النسائي: ليس بالقوي[١].

١١٣ ـ عبد الرحمٰن بن حَبيب بن أَرْدَك، ويقال: حَبيب بن عبد الرحمٰن بن أَرْدَك المخزومي المدني: قال النسائي: منكر الحديث[٢].

١١٤ ـ عبد الرحمٰن بن أبي الزِّناد عبد الله بن ذَكْوان أبو محمد القُرشي المدني: قال النسائي: ضعيف[٣]. وقال أيضاً: لا يحتج بحديثه[٤].

١١٥ ـ عبد الرحمٰن بن زياد بن أَنْعُم أبو أيوب أبو أبو خالد الشَّعْباني الإفريقي: قال النسائي: ضعيف[٥].

١١٦ ـ عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم العَدَوي المدني: قال النسائي: ضعيف[٦].

---

(١) تهذيب الكمال ٧٨١، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٥٤، تهذيب التهذيب ٦/ ١٥٦.

(٢) تهذيب الكمال ٧٨٢، ميزان الاعتدال ١/ ٤٥٥، ٢/ ٥٥٥، تهذيب التهذيب ٦/ ١٥٩، لسان الميزان ٢/ ١٧١. وقد عزاه ابن حجر في الأخير إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٦٠، السنن الكبرى ٢٦٨، ٢٧٣ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢٩١، ٣٦٨، تاريخ بغداد ١٠/ ٢٣٠، الضعفاء لابن الجوزي ٨٢ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٧٥. لكن لفظ الذهبي: «وضَعَّفه النسائي».

(٤) تهذيب الكمال ٧٨٧، تهذيب التهذيب ٦/ ١٧٢، هدي الساري ٤٥٧ ـ ٤٥٨. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «لا يحتج به».

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٥٨، الكامل ٢٣٢أ، الضعفاء لابن الجوزي ٨٢أ، تهذيب الكمال ٧٨٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٦٢، تهذيب التهذيب ٦/ ١٧٥.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٥٨، الكامل ٢٣٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ٨٢أ، تهذيب الكمال ٧٨٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٦٤، تهذيب التهذيب ٦/ ١٧٨. لكن لفظ ابن الجوزي: «ضَعَّفه أحمد. . . والنسائي».

١١٧ ـ عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو القاسم العُمري المدني ثم البغدادي: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٢].

١١٨ ـ عبد الرحمٰن بن عثمان بن أمية بن عبد الرحمٰن بن أبي بَكْرة أبو بَحْر الثَّقفي البَكْراوي البصري: قال النسائي: ضعيف[٣].

١١٩ ـ عبد الرحمٰن بن قيس أبو معاوية الضَّبِّي الزَّعْفراني: قال النسائي: متروك الحديث[٤].

١٢٠ ـ عبد الرحمٰن بن مالك بن مِغْوَل: قال النسائي: ليس بثقة[٥].

١٢١ ـ عبد الرحمٰن بن مُسْهِر أبو الهيثم القُرشي الكوفي: متروك الحديث[٦].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٥٦، الكامل ٢٣١ب، تاريخ بغداد ١٠/ ٢٣٥، الضعفاء لابن الجوزي ٨٢ب، تهذيب الكمال ٨٠٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٧١، تهذيب التهذيب ٦/ ٢١٤. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٢) تهذيب الكمال ٨٠٠، تهذيب التهذيب ٦/ ٢١٤. واللفظ على الوجه المذكور للأول.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٥٧، الكامل ٢٣٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ٨٣أ، تهذيب الكمال ٨٠٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٧٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٢٧. لكن لفظ الذهبي: «وروى عباس عن يحيى: ضعيف. وكذا ضَعَّفه النسائي».

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٥٩، تاريخ بغداد ١٠/ ٢٥٢، الضعفاء لابن الجوزي ٨٣أ، تهذيب الكمال ٨١٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٥٨.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٦٠، الكامل ٢٣٣أ، تاريخ بغداد ١٠/ ٢٣٧، الضعفاء لابن الجوزي ٨٣ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٨٤.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٦٠، الكامل ٢٣٣أ، تاريخ بغداد ١٠/ ٢٣٩، الضعفاء لابن الجوزي ٨٣ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٩٠. لكن لفظ الذهبي «وكذا تركه النسائي».

١٢٢ ـ عبد الرحمن بن معاوية بن الحُويرث أبو الحُويرث الأنصاري الزُّرَقي المدني: قال النسائي: ليس بثقة(١). وقال أيضاً: ليس بذاك(٢).

١٢٣ ـ عبد الرحمن بن هانئ أبو نُعيم النَّخَعي الكوفي: قال النسائي: ضعيف(٣).

١٢٤ ـ عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السُّلمي الدمشقي: قال النسائي: متروك الحديث(٤). وقال أيضاً: ليس بثقة(٥).

١٢٥ ـ عبد الرحيم بن زيد بن الحَوَاري أبو زيد العَمِّي البصري: قال النسائي: متروك الحديث(٦). وقال أيضاً: ليس بثقة ولا مأمون، ولا يكتب حديثه(٧).

١٢٦ ـ عبد الرزاق بن عمر أبو بكر الثَّقفي الدمشقي: قال النسائي: ليس بثقة(٨). وقال أيضاً: متروك الحديث(٩).

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٦٠، الكامل ٢٣٦أ، الضعفاء لابن الجوزي ٨٣ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٩١.

(٢) تهذيب الكمال ٨١٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٧٢.

(٣) تهذيب الكمال ٨٢٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٨٩.

(٤) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٨أ، الكامل ٢٣٣ب، الضعفاء لابن الجوزي ٨٤أ، تهذيب الكمال ٨٢٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٩٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٩٧.

(٥) تهذيب الكمال ٨٢٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٩٧.

(٦) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٨أ، تاريخ بغداد ١١/ ٨٤، الضعفاء لابن الجوزي ٨٤ب، تهذيب الكمال ٨٢٧، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٠٥.

(٧) تهذيب الكمال ٨٢٧، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٠٥.

(٨) تهذيب الكمال ٨٢٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٠٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٠٩.

(٩) الضعفاء والمتروكين ١٦٤، الضعفاء لابن الجوزي ٨٩ب.

١٢٧ ـ عبد الرزَّاق بن هَمَّام أبو بكر الحِميري الصَّنْعاني: قال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بأخَرة[(١)].

١٢٨ ـ عبد السلام بن صالح بن سليمان أبو الصَّلْت القُرشي الهَرَوي: قال النسائي: رافضي خبيث، ليس بثقة ولا مأمون[(٢)]. وقال أيضاً: ليس بثقة[(٣)].

١٢٩ ـ عبد الصمد بن النعمان أبو محمد النسائي ثم البغداي البزّاز: قال النسائي: ليس بالقوي[(٤)].

١٣٠ ـ عبد العزيز بن أبان بن محمد أبو خالد الأُموي السَّعيدي الكوفي ثم البغدادي: قال النسائي: متروك الحديث[(٥)]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[(٦)].

١٣١ ـ عبد العزيز بن الحصين بن التُّرْجُمان أبو سهل المروزي: قال النسائي: متروك الحديث[(٧)]. وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[(٨)].

---

(١) المصدران السابقان، ميزان الاعتدال ٢/٦١٠، تهذيب التهذيب ٦/٣١٤، هدي الساري ٤١٩. لكن ابن الجوزي زاد: «كُتب عنه أحاديث مناكير». وتبعه عليه من بعده باللفظ، أو ما يشبهه.

(٢) شيوخ النسائي ١٤أ.

(٣) تاريخ بغداد ١١/٥١، تهذيب الكمال ٨٣٢، ميزان الاعتدال ٢/٦١٦، تهذيب التهذيب ٦/٣٢١.

(٤) ميزان الاعتدال ٢/٦٢١.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٦٨، تاريخ بغداد ١٠/٤٤٧، الضعفاء لابن الجوزي ٨٦أ، تهذيب الكمال ٨٣٥، تهذيب التهذيب ٦/٣٣١.

(٦) تهذيب الكمال ٨٣٥، تهذيب التهذيب ٦/٣٣١.

(٧) الضعفاء والمتروكين ١٦٧، تاريخ بغداد ١٠/٤٤٠، الضعفاء لابن الجوزي ٨٦أ.

(٨) لسان الميزان ٤/٢٩. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

١٣٢ ـ عبد العزيز بن عبد الرحمن البالِسي: قال النسائي: ليس بثقة[١].

١٣٣ ـ عبد العزيز بن عبيد الله بن حَمْزة بن صُهيب بن سِنان الحمصي: قال النسائي: متروك الحديث[٢]. وقال أيضاً: الطبقة المتروك حديثهم: إسحاق بن أبي فَرْوة... وعبد العزيز بن عبيد الله[٣]. وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٤]. وقال أيضاً في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد: ولا عن عبد العزيز بن عبيد الله... غير إسماعيل بن عَيَّاش[٥].

١٣٤ ـ عبد العزيز بن عِمْران بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهري المدني الأعرج: قال النسائي: متروك الحديث[٦]. وقال أيضاً: لا يكتب حديثه[٧].

١٣٥ ـ عبد الغفار بن القاسم أبو مريم الأنصاري الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[٨].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٦٨، الضعفاء لابن الجوزي ٨٦أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٣١.

(٢) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٨ب، الضعفاء لابن الجوزي ٨٦أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٣٢. لكن ابن الجوزي اقتصر على كلمة: «متروك». ولفظ الذهبي: «وتركه النسائي».

(٣) مجموعة رسائل للنسائي ٥٣. وذلك في طبقات أصحاب نافع مولى ابن عمر.

(٤) تهذيب الكمال ٨٤٠، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٤٩.

(٥) مجموعة رسائل للنسائي ٥٨ ـ ٥٩.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٦٨، تاريخ بغداد ١٠/ ٤٤٢، الضعفاء لابن الجوزي ٨٦ب، تهذيب الكمال ٨٤١، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٣٢، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٥١. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٧) تهذيب الكمال ٨٤١، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٥١.

(٨) الضعفاء والمتروكين ١٦٧، التعديل والتجريح ٢/ ٦٩٩، ٧٠٠، الضعفاء لابن =

١٣٦ ـ عبد الغفور بن عبد العزيز أبو الصَّبَّاح الأنصاري الواسطي: قال النسائي: متروك الحديث[١].

١٣٧ ـ عبد القدوس بن حبيب أبو سعيد الدمشقي: قال النسائي: متروك الحديث[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٣].

١٣٨ ـ عبد الكريم بن أبي المُخارِق أبو أُميّة البصري ثم المكي المعلِّم: قال النسائي: متروك الحديث[٤]. وقال أيضاً: وليس أحد بعد التابعين أقل رواية عن الضعفاء من مالك بن أنس، ما علمناه حدث عن متروك إلا عن عبد الكريم أبي أمية حديثين[٥]. وقال أيضاً: ولا نعلم مالكاً روى عن أحد يترك حديثه غير عبد الكريم بن أبي المُخارِق أبي أمية البصري[٦]. وقال أيضاً: ليس بالقوي، وهارون بن رِئاب أثبت منه[٧]. وقال أيضاً: ليس بذلك القوي[٨]. وقال

= الجوزي ٨٧أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٤٠، تعجيل المنفعة ٢٦٣. لكن ابن حجر اقتصر على كلمة: «متروك». وقد زاد ابن الجوزي عن النسائي كلاماً ليس له.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٦٧، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٨ب.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٦٤، تاريخ بغداد ١١/ ١٢٨، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٨ب، لسان الميزان ٤/ ٤٧.

(٣) ميزان الاعتدال ٢/ ٦٤٣.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٧٠، الضعفاء لابن الجوزي ٨٧ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٤٦، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٧٨. لكن ابن الجوزي ومن بعده اقتصروا على كلمة: «متروك».

(٥) التعديل والتجريح ٢/ ٦٩٩ ـ ٧٠٠.

(٦) سؤالات الحاكم للدارقطني ٢٨٧، ٢٨٨.

(٧) المجتبى ٦/ ٦٨. وهو موجود أيضاً في مطبوعة السنن الكبرى ٣/ ٢٧٠ ـ ٢٧١، لكنه سقط من النسخة الخطية التي اعتمدتها.

(٨) السنن الكبرى ١٤٥.

أيضاً: ليس بشيء[١]. وقال أيضاً: الطبقة التاسعة: وهم الضعفاء: عبد الكريم أبو أمية...[٢]. وقال ابن حجر: وقال السَّعدي: كان غير ثقة. وكذا قال النسائي[٣].

١٣٩ ـ عبد الله بن بُسْر أبو سعيد السَّكْسَكي الحُبْراني الحمصي ثم البصري: قال النسائي: ليس بثقة[٤].

١٤٠ ـ عبد الله بن جعفر بن نَجيح أبو جعفر السَّعْدي المديني الأصل ثم البصري والد علي بن المديني: قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٦].

١٤١ ـ عبد الله بن الحسين أبو حَرِيز الأَزْدي البصري قاضي سِجِسْتان: قال النسائي: ضعيف[٧]. وقال أيضاً: ليس بالقوي[٨].

١٤٢ ـ عبد الله بن حَكيم أبو بكر الدَّاهِري البصري: قال النسائي: ليس بثقة[٩].

---

(١) المصدر السابق ١٠.

(٢) مجموعة رسائل للنسائي ٥٣. وذلك في طبقات أصحاب نافع مولى ابن عمر.

(٣) تهذيب التهذيب ٦/ ٣٧٨.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٥٣، الضعفاء لابن الجوزي ٧٢أ، تهذيب الكمال ١٤/ ٣٣٦، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٩٦، تهذيب التهذيب ٥/ ١٥٩.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٤٨، المجتبى ٣/ ٦١، الكامل ٢١٦ب، الضعفاء لابن الجوزي ٧٢ب، تهذيب الكمال ١٤/ ٣٨٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٠١، تهذيب التهذيب ٥/ ١٧٥.

(٦) تهذيب الكمال ١٤/ ٣٨٣، تهذيب التهذيب ٥/ ١٧٥.

(٧) الضعفاء والمتروكين ١٤٧، الكامل ٢١٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ٧٣أ، تهذيب الكمال ١٤/ ٤٢٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٠٧، تهذيب التهذيب ١/ ٣٩٢، ٥/ ١٨٨، هدي الساري ٤٥٧. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وضعفه النسائي».

(٨) السنن الكبرى ٧٥، إكمال تهذيب الكمال ٢٥٨أ، تهذيب التهذيب ٥/ ١٨٨. وقد عزاه مُغُلْطاي، وابن حجر إلى كتاب الكنى للنسائي.

(٩) الضعفاء والمتروكين ٢٦٢، الكامل ٢١١ب، الضعفاء لابن الجوزي ٧٣أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٤١١.

١٤٣ ـ عبد الله بن خِراش بن حَوْشَب أبو جعفر الشَّيْباني الكوفي: قال النسائي: ليس بثقة(١).

١٤٤ ـ عبد الله بن داود أبو محمد الواسِطي التَّمّار: قال النسائي: ضعيف(٢).

١٤٥ ـ عبد الله بن دُكَيْن أبو عُمر الكوفي نزيل بغداد: قال النسائي: ليس بثقة(٣).

١٤٦ ـ عبد الله بن زياد بن سُليمان بن سَمعان أبو عبد الرحمٰن المَخْزومي المدني: قال النسائي: متروك الحديث(٤). وقال أيضاً: لا يكتب حديثه(٥).

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٤٧، الضعفاء لابن الجوزي ٧٣ب، تهذيب التهذيب ٥/ ١٩٨.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٥١، الضعفاء لابن الجوزي ٧٣ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٤١٥، إكمال تهذيب الكمال ٢٦٢أ، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٠١.

(٣) تهذيب الكمال ١٤/ ٤٧١، ميزان الاعتدال ٢/ ٤١٧، إكمال تهذيب الكمال ٢٦٢ب، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٠١. وعزاه مُغُلْطاي إلى كتاب التمييز للنسائي. وقد قال في إكمال تهذيب الكمال ٢٦٢أ ـ ٢٦٢ب: «وفي قول المزي: قال النسائي: ليس بثقة، وقال في موضع آخر: ليس به بأس. نظر، لأن النسائي لما ذكره في التمييز وصفه بليس بثقة، ولم يذكره في موضع آخر إلا في كتاب الكنى فقال: أبو عمر عبد الله بن دُكين: أنبأنا محمد بن عيسى، سمعت عباساً، سمعت يحيى يقول: عبد الله بن دُكين ثقة ليس به بأس كوفي. فجاء من هذا وهمان: الأول: النسائي لم يقل ما ذكره. الثاني: قائل ذلك ابن معين مع إخلاله بلفظة: ثقة. وكأنه لما رأى الكنى وفيه: ليس به بأس. ظنها من كلام النسائي».

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٥١، الكامل ٢١٠أ، تاريخ بغداد ٩/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩، الضعفاء لابن الجوزي ٧٤أ، تهذيب الكمال ١٤/ ٥٣١، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٢٠. لكن ابن حجر اقتصر على كلمة: «متروك».

(٥) تهذيب الكمال ١٤/ ٥٣١، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٢٠.

١٤٧ ـ عبد الله بن زَيْد بن أَسْلَم أبو محمد العَدَوي المدني: قال النسائي: ليس بالقوي[(١)].

١٤٨ ـ عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد كَيْسان أبو عَبّاد اللَّيْثي المَقْبُري المدني: قال النسائي: متروك الحديث[(٢)]. وقال أيضاً: ليس بثقة، تركه يحيى بن سعيد وعبد الرحمٰن بن مهدي[(٣)].

١٤٩ ـ عبد الله بن سَلِمة المُرادي الجَمَلي الكوفي: قال النسائي: نَعْرف ونُنْكر[(٤)]. وقال أيضاً في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد: ولا عن عبد الله بن سَلِمة غير عمرو بن مرة[(٥)].

١٥٠ ـ عبد الله بن سَلَمة البصري الأفطس: قال النسائي: متروك الحديث[(٦)].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٥١، الضعفاء لابن الجوزي ٧٤أ، تهذيب الكمال ١٤/ ٥٣٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٢٥، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٢٣.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٥٢، الضعفاء لابن الجوزي ٧٤ب، إكمال تهذيب الكمال ٢٧٣ب. لكن ابن الجوزي، ومُغُلطاي اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٣) تهذيب الكمال ١٥/ ٣٣، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٣٨. لكن ابن حجر اختصر الفقرة الأخيرة.

(٤) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ٩ب، الضعفاء لابن الجوزي ٧٤ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٣١. لكن لفظ ابن الجوزي: «تَعْرف وتُنْكر». ولفظ الذهبي: «يُعرف ويُنكر»، وهذا هو لفظ مطبوعة الضعفاء والمتروكين للنسائي. وقد روى النسائي تلك العبارة عن شعبة بالتاء كما في السنن الكبرى ٩١، وينظر إكمال تهذيب الكمال ٢٧٥أ.

(٥) مجموعة رسائل للنسائي ٥٩، إكمال تهذيب الكمال ٢٧٤ب، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٤٢. لكن لفظ مُغُلْطاي، وابن حجر: «لا أعلم أحداً روى عنه غير عمرو بن مرة».

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٥٢، السنن الكبرى ٩١، الكامل ٢١٩ب، الضعفاء لابن الجوزي ٧٤ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٣١. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

١٥١ ـ عبد الله بن صالح بن محمد بن مُسْلم أبو صالح الجُهَني المصري كاتب الليث بن سعد: قال النسائي: ليس بثقة[1]. وقال أيضاً: يحيى بن بُكَير أحبُّ إلينا من أبي صالح[2]. وقال أيضاً: ولقد حَدّث أبو صالح، عن نافع بن يزيد، عن زُهْرة بن مَعْبَد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: إن الله اختار أصحابي على جميع العالمين. حديث بطوله موضوع[3].

١٥٢ ـ عبد الله بن عامر أبو عامر الأسْلَمي المدني: قال النسائي: ضعيف[4].

١٥٣ ـ عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عامر أبو عبد العزيز اللَّيْثي المدني: قال النسائي: ضعيف[5]. وقال أيضاً: ليس بثقة[6].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٤٩، تاريخ بغداد ٩/ ٤٨١، الضعفاء لابن الجوزي ٧٥أ، تهذيب الكمال ١٥/ ١٠٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٤١، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٥٨، هدي الساري ٤١٤. لكن الذهبي جمع بينه وبين قول آخر لأبي عبد الرحمن فقال: «ليس بثقة، ويحيى بن بُكير أحبّ إلينا منه».

(٢) تهذيب الكمال ١٥/ ١٠٤. وتنظر الحاشية السابقة.

(٣) تهذيب الكمال ١٥/ ١٠٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٤٣، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٥٨. وتمام العبارة للأول، وقد بالغ الذهبي في الاختصار.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٤٦، الكامل ٢١٣ب، الضعفاء لابن الجوزي ٧٥أ، تهذيب الكمال ١٥/ ١٥١، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٤٩، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٧٥. لكن لفظ الذهبي: «ضَعَّفه أحمد، والنسائي».

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٤٥، الكامل ٢١٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ٧٥ب، تهذيب الكمال ١٥/ ٢٤٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٥٥، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٠٢.

(٦) تهذيب الكمال ١٥/ ٢٤٠، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٠٢.

١٥٤ ـ عبد الله بن عبد القُدوس أبو محمد أو أبو سعيد أو أبو صالح التَّميمي السَّعْدي الكوفي ثم الرازي: قال النسائي: ليس بثقة[١]. وقال أيضاً: ضعيف[٢].

١٥٥ ـ عبد الله بن عبد الله بن أُوَيس بن مالك بن أبي عامر أبو أُوَيس الأَصْبَحي المدني: قال النسائي: ليس بالقوي[٣]. وقال أيضاً: ضعيف، وإسماعيل ابنه أضعف منه[٤].

١٥٦ ـ عبد الله بن عَرَادة أبو شَيبان الشَّيْباني السَّدُوسي البصري: قال النسائي: ضعيف[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٦].

١٥٧ ـ عبد الله بن عطاء أبو عطاء المكي: قال النسائي: ليس بالقوي[٧]. وقال أيضاً: ليس بالقوي في الحديث[٨]. وقال أيضاً: ضعيف[٩].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٤٥، الضعفاء لابن الجوزي ٧٦أ، تهذيب الكمال ١٥/ ٢٤٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٥٧، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٠٣.

(٢) تهذيب الكمال ١٥/ ٢٤٤، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٠٣.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢٦٤، تاريخ بغداد ١٠/ ٨، الضعفاء لابن الجوزي ٧٥ب، تهذيب الكمال ١٥/ ١٧٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٥٠، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٨١.

(٤) السنن الكبرى ١٨٨.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٤٧، الضعفاء لابن الجوزي ٧٦أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٦٠، إكمال تهذيب الكمال ٢٩٤ب.

(٦) إكمال تهذيب الكمال ٢٩٤ب، تهذيب التهذيب ٥/ ٣١٩. وقد عزياه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٧) الضعفاء والمتروكين ١٤٦، الكامل ٢١٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ٧٦أ، تهذيب الكمال ١٥/ ٣١٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٦١، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(٨) السنن الكبرى ٢٢٤ ـ في كتاب خصائص علي رضي الله عنه ـ، وفي خصائص علي بن أبي طالب رضي الله عنه المطبوع ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٩) تهذيب الكمال ١٥/ ٣١٣، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٢٢.

١٥٨ ـ عبد الله بن عطاء الكوفي: قال النسائي: ضعيف الحديث(١)،

١٥٩ ـ عبد الله بن عُمر بن حفص بن عاصم بن عُمر بن الخَطّاب أبو عبد الرحمٰن العَدَوي العُمري المدني: قال النسائي: ليس بالقوي(٢). وقال أيضاً: الطبقة التاسعة: وهم الضعفاء: عبد الكريم أبو أمية... وعبد الله بن عمر(٣). وقال أيضاً: ضعيف الحديث(٤).

١٦٠ ـ عبد الله بن عمرو بن مُرّة المُرادي الجَمَلي الكوفي: قال النسائي: ضعيف(٥).

١٦١ ـ عبد الله بن عَيّاش بن عباس أبو حفص القِتْباني المصري: قال النسائي: ضعيف(٦).

١٦٢ ـ عبد الله بن عيسى بن خالد أبو خَلَف البصري الخَزّاز: قال النسائي: ليس بثقة(٧).

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٦١. ويحتمل أن تكون هذه الترجمة والتي قبلها واحدة، لأن الأول كوفي نزل مكة كما ذكر ابن معين. تهذيب الكمال ١٥/ ٣١٣.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٤٦، الكامل ٢١٢أ، الضعفاء لابن الجوزي ٧٦ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٦٥، إكمال تهذيب الكمال ٢٩٧أ. وقد نقله مُغُلْطاي عن ابن عدي.

(٣) مجموعة رسائل للنسائي ٥٣. وذلك في طبقات أصحاب نافع مولى ابن عمر.

(٤) تهذيب الكمال ١٥/ ٣٣١، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٢٧. وينظر ما تقدم في ترجمة أخيه عاصم.

(٥) إكمال تهذيب الكمال ٣٠٢أ، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٤٠. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(٦) تهذيب الكمال ١٥/ ٤١١، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٧٠، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٥١.

(٧) تهذيب الكمال ١٥/ ٤١٦، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٧٠، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٥٣.

١٦٣ ـ عبد الله بن كَيْسان أبو مجاهد المَرْوَزي: قال النسائي: ليس بالقوي[١].

١٦٤ ـ عبد الله بن لَهِيعة بن عُقْبة أبو عبد الرحمٰن الحَضْرَمي الأُعْدُولي المصري: قال النسائي: ضعيف[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٣].

١٦٥ ـ عبد الله بن المؤمَّل بن وهب الله المَخْزومي المكي: قال النسائي: ضعيف[٤].

١٦٦ ـ عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك أبو المثنى الأنصاري البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[٥].

١٦٧ ـ عبد الله بن مُحَرَّر العامري الجَزَري: قال النسائي: متروك الحديث[٦]. وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٧].

١٦٨ ـ عبد الله بن محمد بن عَقيل بن أبي طالب أبو محمد الهاشمي

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٤٨، الضعفاء لابن الجوزي ٧٧أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٧٥، إكمال تهذيب الكمال ٣١١ب، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٧١.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٥٣، الكامل ٢١٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ٧٧أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٧٧. وينظر ما نُقل في الكتاب الأخير عن أبي سعيد بن يونس عن النسائي، كما ينظر شروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسي ١٠٥ بعناية العلامة أبو غدة رحمه الله تعالى.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٣١٢ب، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٧٨.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٤٨، الكامل ٢١١أ، الضعفاء لابن الجوزي ٧٩أ، تهذيب الكمال ٧٤٦، ميزان الاعتدال ٢/ ٥١٠، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٦.

(٥) تهذيب الكمال ٧٣٢، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٨٨، هدي الساري ٤١٦.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٤٨، الكامل ٢١٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ٧٨ب، تهذيب الكمال ٧٣٢، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٨٩. لكن ابن الجوزي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٧) تهذيب الكمال ٧٣٢، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٨٩.

المدني: قال النسائي: ضعيف[١].

١٦٩ ـ عبد الله بن محمد بن المغيرة الكوفي ثم المصري: قال النسائي: روى عن الثوري، ومالك بن مِغْوَل أحاديث كانا أتقى لله من أن يحدثا بها[٢].

١٧٠ ـ عبد الله بن مسلم بن هُرْمُز المكي: قال النسائي: ضعيف[٣].

١٧١ ـ عبد الله بن المِسْور بن عون بن جعفر بن أبي طالب أبو جعفر الهاشمي المدائني: قال النسائي: متروك الحديث[٤]. وقال أيضاً: كذاب[٥].

١٧٢ ـ عبد الله بن معاوية بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام أبو معاوية الأَسَدي البصري: قال النسائي: ضعيف[٦].

١٧٣ ـ عبد الله بن مَيْسَرة أبو ليلى الحارثي الكوفي أو الواسطي: قال

---

(١) تهذيب الكمال ٧٣٧، تهذيب التهذيب ٦/ ١٥.

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٨٨. لكن فيه، وفي نسخة الأحمدية ١/ ٢٥٢أ منه، وكذلك في نسخة أحمد الثالث ٣/ ٧٥ب، ونسخة شيخ مراد أفندي ٢٠٥ب: «الله» بدل: «لله». وقد جاء الكلام على اللفظ الذي اعتمدته في لسان الميزان ٣/ ٣٣٣. وثَمَّة اختلاف آخر بين النسخ.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٤٩، الكامل ٢١٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ٧٨ب، تهذيب الكمال ٧٤١، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٠٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٩.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٤٩، الكامل ٢١٥ب، تاريخ بغداد ١٠/ ١٧٣، الضعفاء لابن الجوزي ٧٩أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٠٥. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٥) لسان الميزان ٣/ ٣٦١. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٥٠، الكامل ٢١٩ب، الضعفاء لابن الجوزي ٧٩أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٠٧، تعجيل المنفعة ٢٣٦.

النسائي: ليس بثقة[١]. وقال أيضاً: ضعيف[٢].

١٧٤ ـ عبد الله بن ميمون بن داود المخزومي المكي القَدَّاح: قال النسائي: ضعيف[٣].

١٧٥ ـ عبد الله بن نافع العَدَوي المدني مولى ابن عمر: قال النسائي: متروك الحديث[٤]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٥]. وقال أيضاً: الطبقة المتروك حديثهم: إسحاق بن أبي فَرْوة، عبد الله بن نافع...[٦].

١٧٦ ـ عبد الله بن واقد أبو قتادة الحَرّاني: قال النسائي: متروك الحديث[٧]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٨].

١٧٧ ـ عبد الله بن يزيد بن الصَّلْت الشَّيباني: قال النسائي: ضعيف[٩].

١٧٨ ـ عبد الله بن يزيد بن فنطس الهُذَلي المدني: قال النسائي: ليس بثقة[١٠].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٦٤، الكامل ٢١٦أ، الضعفاء لابن الجوزي ٧٩أ، تهذيب الكمال ٧٤٧، ميزان الاعتدال ٢/ ٥١١، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٨.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٥٤، تهذيب الكمال ٧٤٧، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٨.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٥٠، الضعفاء لابن الجوزي ٧٩ب، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٩.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٥٢، الكامل ٢١٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ٧٩ب، تهذيب الكمال ٧٤٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٥١٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٥٣. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٥) السنن الكبرى ٩٤، تهذيب الكمال ٧٤٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٥٣.

(٦) مجموعة رسائل للنسائي نسخة أحمد الثالث ١١٨أ. وذلك في طبقات أصحاب نافع مولى ابن عمر.

(٧) الضعفاء والمتروكين ١٥٠، الكامل ٢١٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ٧٩ب.

(٨) تهذيب الكمال ٧٥٢، الإكمال للحسيني ٦٤، تهذيب التهذيب ٦/ ٦٧.

(٩) تهذيب الكمال ٧٥٦، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٢٧، تهذيب التهذيب ٦/ ٧٩.

(١٠) الضعفاء والمتروكين ١٥١، الضعفاء لابن الجوزي ٨٠أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٢٦.

١٧٩ ـ عبد الملك بن أبي جمعة الكوفي: قال النسائي: ضعيف[١].

١٨٠ ـ عبد الملك بن قُدَامة بن إبراهيم بن محمد بن حاطب الجُمَحي المدني: قال النسائي: ليس بالقوي[٢].

١٨١ ـ عبد الملك بن هارون بن عَنترة الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[٣].

١٨٢ ـ عبد الملك بن الوليد بن مَعْدَان الضُّبَعي البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[٤].

١٨٣ ـ عبد المنعم بن إدريس أبو عبد الله اليماني: قال النسائي: ليس بثقة[٥].

١٨٤ ـ عبد المنعم بن نُعيم أبو سعيد الإُسْواري البصري: قال النسائي: ليس بثقة[٦].

١٨٥ ـ عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الأنصاري السّاعِدي المدني: قال النسائي: متروك الحديث[٧]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٨].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٦٦، الضعفاء لابن الجوزي ٨٨أ.
(٢) الضعفاء والمتروكين ١٦٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٤١٥.
(٣) الضعفاء والمتروكين ١٦٦، الضعفاء لابن الجوزي ٨٩أ.
(٤) تهذيب الكمال ٨٦٤، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٢٩.
(٥) الضعفاء والمتروكين ١٦٦، تاريخ بغداد ١١/ ١٣٣، الضعفاء لابن الجوزي ٨٧ب، لسان الميزان ٤/ ٧٤.
(٦) تهذيب الكمال ٨٦٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٦٩، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٣١.
(٧) الضعفاء والمتروكين ١٦٦، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٨ب، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٣٢.
(٨) تهذيب الكمال ٨٦٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٧١، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٣٢.

١٨٦ ـ عبد الواحد بن زيد أبو عُبيدة البصري القاص: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٢].

١٨٧ ـ عبد الواحد بن سُليم المالكي البصري: قال النسائي: ليس بثقة[٣].

١٨٨ ـ عبد الواحد بن صَفوان بن أبي عَيّاش الأُموي المدني ثم البصري: قال النسائي: ليس بثقة[٤].

١٨٩ ـ عبد الواحد بن قيس أبو حمزة السُّلمي الدمشقي الأَفْطس: قال النسائي: ليس بالقوي[٥]. وقال أيضاً: ضعيف[٦].

١٩٠ ـ عبد الواحد بن ميمون أبو حمزة المدني: قال النسائي: ليس بثقة[٧].

١٩١ ـ عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان أبو الحارث العُرْضي ثم الحمصي السَّلَمي: قال النسائي: ليس بثقة متروك الحديث[٨].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٦٢، الضعفاء لابن الجوزي ٨٥أ.

(٢) لسان الميزان ٤/٨١، تعجيل المنفعة ٢٦٦. وقد عزاه ابن حجر في الأول إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٦٣، الضعفاء لابن الجوزي ٨٥أ، تهذيب الكمال ٨٦٦، ميزان الاعتدال ٢/٦٧٣، تهذيب التهذيب ٦/٤٣٦.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٦٢، الضعفاء لابن الجوزي ٨٥أ.

(٥) المصدران السابقان، تهذيب الكمال ٨٦٧. وقد أثبت ابن حجر في تهذيب التهذيب ٦/٤٣٩ قولي النسائي في هذا الرجل، لكن وقع سقط في مطبوعة كتابه فلم يبق إلا هذا القول دون أن ينسب لأبي عبد الرحمٰن.

(٦) تهذيب الكمال ٨٦٧.

(٧) الضعفاء والمتروكين ١٦١، الضعفاء لابن الجوزي ٨٥أ، لسان الميزان ٤/٨٣. وقد عزاه ابن حجر إلى كتاب الكنى للنسائي.

(٨) الضعفاء والمتروكين ١٦٣، الضعفاء لابن الجوزي ٨٥ب، تهذيب الكمال ٨٦٩، =

١٩٢ ـ عبد الوهاب بن مجاهد بن جَبْر المخزومي المكي: قال النسائي: متروك الحديث[1]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[2].

١٩٣ ـ عُبيد بن إسحاق أبو عبد الرحمٰن الكوفي العطّار: قال النسائي: متروك الحديث[3].

١٩٤ ـ عُبيد بن القاسم الأسدي الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[4].

١٩٥ ـ عُبيد بن ميمون البصري: قال النسائي: متروك الحديث[5].

١٩٦ ـ عُبيد بن هشام أبو نعيم الجُرْجاني ثم الحلبي القَلَانِسي: قال النسائي: ليس بالقوي[6].

١٩٧ ـ عُبيد الله بن أبي حُميد غالب أبو الخطَّاب الهُذَلي البصري أو

= ميزان الاعتدال ٢/ ٦٧٩، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٤٧. لكن المزي، وابن حجر أسقطا كلمة: «الحديث». واقتصر ابن الجوزي، والذهبي على عبارة: «متروك الحديث» مع إسقاط الذهبي لكلمة: «الحديث». هذا، وقد زيد في مطبوعة الضعفاء والمتروكين عقب الكلام المثبت أعلاه: «عن بقية عنده عجائب». وهذا غير موجود في نسخة أحمد الثالث من كتاب النسائي. فالله أعلم.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٦٣، السنن الكبرى ٢٦٣ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢٠٢، الضعفاء لابن الجوزي ٨٥ب.

(٢) تهذيب الكمال ٨٧١، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٥٣.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٧٠، لسان الميزان ٤/ ١١٧.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٧١، تاريخ بغداد ١١/ ٩٥، تهذيب الكمال ٨٩٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٢١، تهذيب التهذيب ٧/ ٧٣.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٧١، الضعفاء لابن الجوزي ٩١ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٣. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٦) تهذيب الكمال ٨٩٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٧٧.

الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٢].

١٩٨ ـ عُبيد الله بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مَوْهَب القُرشي التَّيْمي المدني ويقال: اسمه عبد الله: قال النسائي: ليس بالقوي[٣]. وقال أيضاً: ليس بذاك القوي[٤].

١٩٩ ـ عُبيد الله بن محمد بن عبد العزيز العمري: قال الذهبي: رماه النسائي بالكذب[٥].

٢٠٠ ـ عُبيد الله بن الوليد أبو إسماعيل العِجلي الوَصّافي الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[٦]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٧].

٢٠١ ـ عُبيدة بن مُعَتِّب أبو عبد الكريم الضَّبِّي الكوفي: قال النسائي: ضعيف، وكان قد تغيّر[٨]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٩].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٥٦، الكامل ٢٣٨أ، الضعفاء لابن الجوزي ٨١أ، تهذيب الكمال ٨٧٦، ميزان الاعتدال ٣/ ٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٩. لكن الذهبي، وابن حجر اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٢) تهذيب الكمال ٨٧٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٩.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٥٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٩.

(٤) الكامل ٢٣٨ب، الضعفاء لابن الجوزي ٨٠ب، ميزان الاعتدال ٣/ ١٢، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٩.

(٥) ميزان الاعتدال ٣/ ١٥.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٥٥، الكامل ٢٣٧ب، الضعفاء لابن الجوزي ٨١أ، تهذيب الكمال ٨٩٠، ميزان الاعتدال ٣/ ١٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٥٥. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٧) تهذيب الكمال ٨٩٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٥٥.

(٨) الضعفاء والمتروكين ١٧١، الضعفاء لابن الجوزي ٩١ب، تهذيب الكمال ٨٩٩، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٨٧. لكن لفظ الذهبي: «ضعفه أبو حاتم، والنسائي».

(٩) تهذيب الكمال ٨٩٩، تهذيب التهذيب ٧/ ٨٧.

٢٠٢ ـ عُبَيْس بن ميمون أبو عُبيدة التَّيْمي البَصري الخَزّاز العَطّار: قال النسائي: ليس بثقة[(١)].

٢٠٣ ـ عَتَّاب بن بَشير أبو الحسن أو أبو سهل الأُموي الجَزَري الحَرّاني: قال النسائي: ليس بذاك في الحديث[(٢)]. وقال أيضاً: ليس بالقوي[(٣)].

٢٠٤ ـ عتبة بن أبي حكيم أبو العباس الهَمْداني الأُرْدُنّي: قال النسائي: ضعيف[(٤)]. وقال أيضاً: ليس بالقوي[(٥)].

٢٠٥ ـ عتبة بن يَقظان أبو عمرو أو أبو زَحْارة الراسِبي البصري: قال النسائي: غير ثقة[(٦)].

٢٠٦ ـ عثمان بن خالد بن عمر بن عبد الله بن الوليد بن عثمان بن عَفَّان أبو عَفّان الأُموي العُثْماني المدني: قال النسائي: ليس بثقة[(٧)].

---

(١) تهذيب الكمال ٩٠٠، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٨٨ ـ ٨٩. وقد تصحف اسم عُبيس على ابن حجر بعُبَيدة.

(٢) تهذيب الكمال ٩٠٠، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٩١. لكن ابن حجر اقتصر على كلمة: «ليس بذاك».

(٣) تهذيب الكمال ٨/ ٢٥٩، تهذيب التهذيب ٧/ ٩١، هدي الساري ٤٢٣. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «ليس بقوي». وقد عزاه في الأول إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(٤) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ١٠أ، الكامل ٣١٨ب، الضعفاء لابن الجوزي ٩٢أ، تهذيب الكمال ٩٠٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٨، تهذيب التهذيب ٧/ ٩٤ ـ ٩٥. لكن لفظ ابن الجوزي: «ضعيف الحديث».

(٥) السنن الكبرى ٧٦، تهذيب الكمال ٩٠٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٨، تهذيب التهذيب ٧/ ٩٤ ـ ٩٥.

(٦) تهذيب الكمال ٩٠٤، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٠، تهذيب التهذيب ٧/ ١٠٤. وقد عزاه المزي، وابن حجر إلى كتاب الكنى للنسائي.

(٧) تهذيب الكمال ٩٠٧، تهذيب التهذيب ٧/ ١١٤.

٢٠٧ ـ عثمان بن سعد أبو بكر التَّميمي أو القُرشي التَّيمي البصري الكاتب المعلِّم: قال النسائي: ليس بالقوي[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٢].

٢٠٨ ـ عثمان بن أبي العاتكة سليمان أبو حفص الأزدي الدمشقي القاصّ: قال النسائي: ضعيف[٣]. وقال أيضاً: ليس بالقوي[٤].

٢٠٩ ـ عثمان بن عبد الرحمٰن بن عُمر بن سعد بن أبي وقّاص أبو عَمرو الوقّاصي المالِكي المدني: قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٦].

٢١٠ ـ عثمان بن عثمان أبو عمرو الغَطَفاني أو الكِلابي البصري: قال النسائي؛ ليس بالقوي[٧].

٢١١ ـ عثمان بن عطاء بن أبي مسلم أبو مسعود الخُراساني البَلْخي المقدسي: قال النسائي: ليس بثقة[٨].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٧٦، الكامل ٢٨١أ، الضعفاء لابن الجوزي ٩٢ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٤، تهذيب التهذيب ٧/ ١١٧.

(٢) تهذيب الكمال ٩٠٨، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٤، تهذيب التهذيب ٧/ ١١٧. وقد قال ابن حجر في الكتاب المذكور: «قرأت بخط ابن عبد الهادي: الصواب في قول النسائي: إنه ليس بالقوي، وكذا نقله عن النسائي غير واحد».

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٧٤، الكامل ٢٨٠أ، الضعفاء لابن الجوزي ٩٣ب، تهذيب الكمال ٩١١، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٠، تهذيب التهذيب ٧/ ١٢٥.

(٤) تهذيب الكمال ٩١١، تهذيب التهذيب ٧/ ١٢٥.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٧٥، الكامل ٢٧٩أ، تاريخ بغداد ١١/ ٢٨٠، الضعفاء لابن الجوزي ٩٣أ، تهذيب الكمال ٩١٤، ميزان الاعتدال ٣/٤٣، تهذيب التهذيب ٧/ ١٣٤. لكن ابن الجوزي ومن بعده اقتصروا على كلمة: «متروك».

(٦) تهذيب الكمال ٩١٤، تهذيب التهذيب ٧/ ١٣٤.

(٧) تهذيب الكمال ٩١٥، تهذيب التهذيب ٧/ ١٣٧.

(٨) تهذيب الكمال ٩١٥، تهذيب التهذيب ٧/ ١٣٩.

٢١٢ ـ عثمان بن عُمَيْر أبو اليقظان البَجَلي الكوفي: قال النسائي: ليس بالقوي[١].

٢١٣ ـ عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخْنس الثَّقفي الأخْنسي الحجازي: قال النسائي: ليس بذاك القوي[٢].

٢١٤ ـ عثمان بن مسلم بن هُرْمز ويقال: عثمان بن عبد الله بن هُرْمز المكي: قال النسائي: ليس بذاك[٣].

٢١٥ ـ عثمان بن مطر أبو الفضل أو أبو علي الشَّيْباني البصري ثم الرُّهاوي ويقال: اسم أبيه عبد الله: قال النسائي: ضعيف[٤]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٥].

٢١٦ ـ عثمان بن مِقْسَم أبو سلمة الكِنْدي البصري البُرِّي: قال النسائي: متروك الحديث[٦]. وقال أيضاً: الطبقة المتروك حديثهم: إسحاق بن أبي فَرْوة، عبد الله بن نافع، عمر بن قيس، نَجِيح

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٧٥، الكامل ٢٨٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ٩٣ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٠.

(٢) السنن الكبرى ١٥٣، تهذيب التهذيب ٧/ ١٥٣. وقد عزاه ابن حجر إلى السنن للنسائي.

(٣) تهذيب الكمال ٩٢٠، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٣، تهذيب التهذيب ٧/ ١٥٣.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٧٥، الكامل ٢٧٩ب، تاريخ بغداد ١١/ ٢٧٩، الضعفاء لابن الجوزي ٩٣ب، تهذيب الكمال ٩٢٠، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٣، تهذيب التهذيب ٧/ ١٥٥. لكن لفظ ابن الجوزي: «وضعفه أبو داود، والنسائي».

(٥) تهذيب الكمال ٩٢٠، تهذيب التهذيب ٧/ ١٥٥.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٧٥، الكامل ٢٧٨ب، الضعفاء لابن الجوزي ٩٣ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٦. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك».

أبو مَعْشر المديني، عثمان البُرِّي...[١].

٢١٧ ـ عَدِيّ بن الفضل أبو حاتم القُرشي التَّيمي البصري: قال النسائي: متروك الحديث[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٣].

٢١٨ ـ عَزْرَة بن تميم البصري: قال النسائي: ليس بذاك القوي[٤].

٢١٩ ـ عِسْل بن سفيان أبو قُرّة التَّميمي اليَرْبُوعي البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[٥].

٢٢٠ ـ عطاء بن عَجْلان أبو محمد الحَنَفي البصري: قال النسائي: متروك الحديث[٦]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٧].

٢٢١ ـ عطيّة بن سعد بن جُنادة أبو الحسن القَيْسي الجَدَلي العَوْفي

---

(١) مجموعة رسائل للنسائي نسخة أحمد الثالث ١٨أ. وذلك في طبقات أصحاب نافع مولى ابن عمر.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٨٢، الضعفاء لابن الجوزي ٩٤أ.

(٣) تهذيب الكمال ٩٢٥، تهذيب التهذيب ٧/ ١٧٠.

(٤) تهذيب الكمال ٩٣١، تهذيب التهذيب ٧/ ١٩١. وتمام عبارة النسائي: «عَزْرَة الذي روى عنه قتادة ليس بذاك القوي». وفي تهذيب الكمال: «يروي» بدل: «روى». وثَمَّة رجلان اسمهما عَزْرَة ويروي عنهما قتادة بن دِعامة: هذا، وعَزْرَة بن عبد الرحمٰن. وقد جعل المزي، وابن حجر قول النسائي في الأول وهو ابن تميم. لكن ابن حجر استدرك على نفسه في ترجمة ابن عبد الرحمٰن من تهذيب التهذيب ٧/ ١٩٣ فقال: «فقول النسائي في التمييز: عَزْرَة الذي روى عنه قتادة ليس بذاك القوي. لم يتعين في عَزْرَة بن تميم كما ساقه فيه المؤلف ـ (يعني المزي) ـ فليتفطن لذلك».

(٥) تهذيب الكمال ٩٣١ ـ ٩٣٢، تهذيب التهذيب ٧/ ١٩٤.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٩٣، الضعفاء لابن الجوزي ٩٤ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٧٥. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٧) تهذيب الكمال ٩٣٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٠٩.

الكوفي: قال النسائي: ضعيف[١].

٢٢٢ ـ عُفَيْر بن مَعْدَان أبو عائِذ أو أبو مَعْدَان الحَضْرَمي أو اليَحْصُبِي الحمصي: قال النسائي: ليس بثقة[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٣].

٢٢٣ ـ عُقبة بن عبد الله العَبْدي الرِّفاعي البصري الأصم: قال النسائي: ليس بثقة[٤].

٢٢٤ ـ عكرمة بن إبراهيم أبو عبد الله الأزدي الكوفي والبصري والمَوْصِلي: قال النسائي: ضعيف[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٦].

٢٢٥ ـ عكرمة بن خالد بن سلمة بن العاص المخزومي: قال النسائي: ضعيف[٧].

٢٢٦ ـ العلاء بن زيد أبو محمد الثَّقَفي البصري ويعرف بابن زَيْدَل: قال النسائي: ضعيف[٨].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٩٣، الضعفاء لابن الجوزي ٩٤ب، تهذيب الكمال ٩٤٠، ميزان الاعتدال ٣/ ٨٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٢٥. لكن لفظ ابن الجوزي: «ضعفه الثوري... والنسائي».

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٨٣، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٩أ.

(٣) تهذيب الكمال ٩٤٣.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٨٣، الضعفاء لابن الجوزي ٩٥أ، تهذيب الكمال ٩٤٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٨٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٤٤.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٩٤، الكامل ٣٠٢ب، تاريخ بغداد ١٢/ ٢٦٣، الضعفاء لابن الجوزي ٩٥أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٨٩.

(٦) لسان الميزان ٤/ ١٨٢، تعجيل المنفعة ٢٩٠. وعزاه ابن حجر فيهما إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٧) الضعفاء والمتروكين ١٩٤، الكامل ٣٠٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ٩٥أ، تهذيب الكمال ٩٤٩، ميزان الاعتدال ٣/ ٩٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٥٩.

(٨) الضعفاء لابن الجوزي ٩٨أ، تهذيب التهذيب ٨/ ١٨٣.

٢٢٧ ـ العلاء بن عمرو الحَنَفي الكوفي: قال النسائي: ضعيف[١].

٢٢٨ ـ العلاء بن كثير أبو سَعْد اللَّيْثي الدمشقي ثم الكوفي: قال النسائي: ضعيف[٢]. وقال أيضاً: متروك الحديث[٣].

٢٢٩ ـ العلاء بن محمد بن سَيّار أبو سَيَّار المازِني البصري: قال النسائي: ضعيف[٤].

٢٣٠ ـ العلاء بن هلال بن عُمر بن هلال بن أبي عطيّة أبو محمد الباهِلي الرَّقّي: قال النسائي: روى عنه ابنه هلال غير حديث منكر، فلا أدري منه أُتي أو من ابنه[٥].

٢٣١ ـ علي بن الحَزَوَّر الكوفي وهو علي بن أبي فاطمة: قال النسائي: متروك الحديث[٦].

---

(١) لسان الميزان ٤/ ١٨٥. وقال ابن حجر عقبه: «نقله عنه أبو العَرَب في تأليفه». يعني كتاب الضعفاء.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٨٠، الكامل ٢٩٢أ، الضعفاء لابن الجوزي ٩٨أ، تهذيب الكمال ١٠٧٣، تهذيب التهذيب ٨/ ١٩١. لكن ابن الجوزي، وابن حجر زادا كلمة: «الحديث».

(٣) تهذيب التهذيب ٨/ ١٩١.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٨٠، الكامل ٢٩٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ٩٨أ، ميزان الاعتدال ٣/ ١٠٥.

(٥) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ١٠أ، الكامل ٢٩٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ٩٨أ، تهذيب الكمال ١٠٧٤، ميزان الاعتدال ٣/ ١٠٦، تهذيب التهذيب ٨/ ١٩٤. واللفظ للأول. وينظر لزاماً ترجمة ابنه هلال.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٧٩، الضعفاء لابن الجوزي ٩٦أ، تهذيب الكمال ٩٦٠، ميزان الاعتدال ٣/ ١١٨، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٩٧. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

٢٣٢ ـ علي بن زيد بن عبد الله بن أبي مُلَيكة زهير بن عبد الله بن جُدْعان أبو الحسن القُرشي التَّيْمي المكي ثم البصري المعروف بعلي بن زيد بن جُدْعان: قال النسائي: ضعيف[(١)].

٢٣٣ ـ علي بن ظَبْيان بن هلال أبو الحسن العَبْسي الكوفي قاضي بغداد: قال النسائي: متروك الحديث[(٢)]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[(٣)].

٢٣٤ ـ علي بن عابِس الأسدي الكوفي: قال النسائي: ضعيف[(٤)].

٢٣٥ ـ علي بن عاصم بن صُهيب أبو الحسن القُرَشي التَّيمي الواسطي: قال النسائي: متروك الحديث[(٥)].

٢٣٦ ـ علي بن أبي علي اللَّهَبي المدني: قال النسائي: متروك الحديث[(٦)]. وقال أيضاً: ليس بثقة[(٧)].

---

(١) المجتبى ٧/ ٢٩، تهذيب الكمال ٩٦٨، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٢٣.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٨٠، الكامل ٢٨٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ٩٦أ، تهذيب الكمال ٩٧٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٤٢. لكن ابن الجوزي اقتصر على كلمة «متروك».

(٣) تهذيب الكمال ٩٧٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٤٢.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٧٨، الضعفاء لابن الجوزي ٩٦ب، تهذيب الكمال ٩٧٦، ميزان الاعتدال ٣/ ١٣٤، ذيل ميزان الاعتدال ١٧١، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٤٤. لكن لفظ العراقي: «وضعّفه أيضاً أبو داود، والنسائي».

(٥) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ١٠أ، الكامل ٢٨٥ب، تاريخ بغداد ١١/ ٤٥٦، الضعفاء لابن الجوزي ٩٦ب، ميزان الاعتدال ٣/ ١٣٦.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٧٨، الكامل ٢٨٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ٩٦ب، ميزان الاعتدال ٣/ ١٤٧. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٧) لسان الميزان ٤/ ٢٤٦. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

٢٣٧ ـ علي بن مَسْعَدة أبو حَبيب الباهِلي البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[١].

٢٣٨ ـ علي بن يزيد بن أبي هلال أبو عبد الملك أو أبو الحسن الألْهاني ويقال الهِلالي الدمشقي: قال النسائي: متروك الحديث[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٣].

٢٣٩ ـ عُمارة بن جُوَيْن أبو هارون العَبْدي البصري: قال النسائي: متروك الحديث[٤]. وقال أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٥].

٢٤٠ ـ عمر بن إسماعيل بن مُجالِد بن سعيد الهَمْداني الكوفي ثم البغدادي: قال النسائي: ليس بثقة، متروك الحديث[٦].

٢٤١ ـ عمر بن حبيب بن محمد العَدَوي الدُّوْلي البصري: قال النسائي: ضعيف[٧].

---

(١) تهذيب الكمال ٩٩١، ميزان الاعتدال ٣/ ١٥٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٨٢.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٨٠، الكامل ٢٨٣أ، الضعفاء لابن الجوزي ٩٧ب، تهذيب الكمال ٩٩٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٩٧. لكن ابن الجوزي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٣) تهذيب الكمال ٩٩٥، ميزان الاعتدال ٣/ ١٦١، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٩٧.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٩٢، السنن الكبرى ١٣٧، الكامل ٢٥٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٢ب، تهذيب الكمال ١٠٠٠، ميزان الاعتدال ٣/ ١٧٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٤١٢.

(٥) تهذيب الكمال ١٠٠٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٤١٢ ـ ٤١٣.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٨٩، تاريخ بغداد ١١/ ٢٠٥، الضعفاء لابن الجوزي ٩٨ب، تهذيب الكمال ١٠٠٣، ميزان الاعتدال ٣/ ١٨٢، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٢٨. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٧) الضعفاء والمتروكين ١٩١، الكامل ٢٤٦أ، تاريخ بغداد ١١/ ٢٠٠، الضعفاء لابن الجوزي ٩٩أ، تهذيب الكمال ١٠٠٤، ميزان الاعتدال ٣/ ١٨٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٣٢.

٢٤٢ ـ عمر بن حفص أبو حفص العبدي البصري ثم البغدادي: قال النسائي: ليس بثقة(١). وقال أيضاً: متروك الحديث(٢).

٢٤٣ ـ عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العَدَوي العُمري المدني: قال النسائي: ليس بالقوي(٣). وقال أيضاً: ضعيف(٤).

٢٤٤ ـ عمر بن راشد بن شَجَرة أبو حفص اليمامي: قال النسائي: ليس بثقة(٥).

٢٤٥ ـ عمر بن رِياح أبو حفص العبدي البصري: قال النسائي: متروك الحديث(٦).

٢٤٦ ـ عمر بن سعيد بن سليمان أبو حفص الدمشقي: قال النسائي: ليس بثقة(٧).

٢٤٧ ـ عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني: قال النسائي: ليس بالقوي(٨). وقال أيضاً: ليس بالقوي في الحديث(٩).

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٨٨، تاريخ بغداد ١١/ ١٩٤.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٢٦٣، الكامل ٢٤٧ب، الضعفاء لابن الجوزي ٩٨ب، ميزان الاعتدال ٣/ ١٨٩. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٩٠، الكامل ٢٤٣ب، الضعفاء لابن الجوزي ٩٩أ.

(٤) تهذيب الكمال ١٠٠٦، ميزان الاعتدال ٣/ ١٩٢، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٣٧. لكن لفظ الذهبي: «ضعفه يحيى بن معين، والنسائي».

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٩١، الكامل ٢٤٣أ، تهذيب الكمال ١٠٠٩، ميزان الاعتدال ٣/ ١٩٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٤٦.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٩٠، الضعفاء لابن الجوزي ٩٩ب، تهذيب الكمال ١٠٠٩، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٤٨. لكن كلمة: «الحديث» مثبتة في الكتاب الأول فقط.

(٧) ميزان الاعتدال ٣/ ١٩٩، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٥٤.

(٨) الضعفاء والمتروكين ١٩٠، الضعفاء لابن الجوزي ٩٩ب، تهذيب الكمال ١٠١٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٠١، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٥٧.

(٩) السنن الكبرى ٢٦٤ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة =

٢٤٨ ـ عمر بن شَبِيب بن عمر أبو حفص المَذْحِجي المُسْلي الكوفي: قال النسائي: ليس بالقوي[١].

٢٤٩ ـ عمر بن صالح أبو حفص الأزدي البصري: قال النسائي: متروك الحديث[٢].

٢٥٠ ـ عمر بن صُبْح أبو نعيم التميمي أو العدوي الخُراساني السَّمَرْقَنْدي: قال النسائي: ليس بثقة[٣].

٢٥١ ـ عمر بن صُهْبان ويقال: عمر بن محمد بن صُهْبان أبو جعفر الأَسْلمي المدني: قال النسائي: متروك الحديث[٤]. وقال أيضاً: ضعيف[٥].

٢٥٢ ـ عمر بن عامر أبو حفص السُّلمي البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[٦]. وقال أيضاً: ضعيف[٧].

= المطبوع ٢٢٦، المجتبى ٨/ ٩١.

(١) الضعفاء والمتروكين ١٩١، الكامل ٢٤٥ب، تاريخ بغداد ١١/ ١٩٦، الضعفاء لابن الجوزي ٩٩ب، تهذيب الكمال ١٠١٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٠٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٦٢.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٨٩، الكامل ٢٤٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٠أ، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٠٦. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٣) تهذيب التهذيب ٧/ ٤٦٤. وعزاه إلى كتاب الكنى للنسائي.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٩٠، الكامل ٢٤٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٠أ، تهذيب الكمال ١٠١٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٦٤. لكن ابن الجوزي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٥) تهذيب الكمال ١٠١٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٦٤.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٨٨، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٠أ.

(٧) تهذيب الكمال ١٠١٤، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٠٩، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٦٧.

٢٥٣ ـ عمر بن عبد الله بن يَعْلى بن مُرَّة الثَّقَفي الكوفي: قال النسائي: ضعيف[١].

٢٥٤ ـ عمر بن عبد الله أبو حفص المدني مولى غُفْرَة: قال النسائي: ضعيف[٢].

٢٥٥ ـ عمر بن عطاء بن وَرَاز الحجازي: قال النسائي: ضعيف[٣]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٤].

٢٥٦ ـ عمر بن عيسى الأَسْلمي أو الأَسَدي الحُميدي: قال النسائي: ليس بثقة منكر الحديث[٥].

٢٥٧ ـ عمر بن قيس أبو حفص المكي المعروف بِسَنْدَل: قال النسائي: متروك الحديث[٦]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٨٧، ١٩١، الكامل ٢٤٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٠أ، ١٠١ب، تهذيب الكمال ١٠١٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٢١١، ٢٣٢. لكن المزي زاد كلمة: «الحديث» ليجمع بين أقوال جماعة من الأئمة في هذا الرجل، ولعل ابن حجر تبعه في تهذيب التهذيب، غير أنه وقع سقط في مطبوعة هذا الكتاب فتسبب بنسبة أقوال لغير أصحابها. هذا، ولفظ الذهبي في الموضع الأول من الميزان: «ضعفه أحمد. . . والنسائي». وفي الموضع الآخر: «ضعفه النسائي».

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٨٧، الكامل ٢٤٦أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٠أ، تهذيب الكمال ١٠١٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٢١٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٧٢.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٨٧، الكامل ٢٤٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٠ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٢١٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٨٤. لكن لفظ ابن الجوزي، والذهبي: «ضعفه يحيى بن معين، والنسائي». إلا أن ابن الجوزي لم يقل: «ابن معين».

(٤) تهذيب الكمال ١٠٢٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٨٤.

(٥) لسان الميزان ٤/ ٣٢٢. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٨٨، الكامل ٢٤١ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٠ب،

حديثه[١]. وقال أيضاً: الطبقة المتروك حديثهم: إسحاق بن أبي فَرْوة، عبد الله بن نافع، عمر بن قيس...[٢].

٢٥٨ ـ عمر بن مُعَتِّب ويقال: ابن أبي مُعَتِّب المدني: قال النسائي: ليس بالقوي[٣].

٢٥٩ ـ عمر بن موسى بن وجيه المِيْثَمي الوجيهي الحمصي وقيل: الدمشقي: قال النسائي: متروك الحديث[٤].

٢٦٠ ـ عمر بن هارون بن يزيد أبو حفص الثَّقَفي البَلْخي: قال النسائي: متروك الحديث[٥].

٢٦١ ـ عمر بن الوليد أبو سلمة العَبْدي الشَّنِّي البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[٦].

= تهذيب الكمال ١٠٢٢، ميزان الاعتدال ٣/٢١٨، تهذيب التهذيب ٧/٤٩١. لكن لفظ الذهبي: «تركه أحمد، والنسائي».

(١) تهذيب التهذيب ٧/٤٩١.

(٢) مجموعة رسائل للنسائي نسخة أحمد الثالث ١٨أ. وذلك في طبقات أصحاب نافع مولى ابن عمر.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٨٩، الضعفاء لابن الجوزي ١٠١أ، تهذيب الكمال ١٠٢٣، ميزان الاعتدال ٣/٢٢٤، تهذيب التهذيب ٧/٤٩٨. لكن لفظ الذهبي: «ليس بقوي».

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٨٩، الكامل ٢٤٢أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٠١أ، ميزان الاعتدال ٣/٢٢٥، تعجيل المنفعة ٣٠٣. لكن ابن الجوزي، وابن حجر اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٩١، الكامل ٢٤٥أ، تاريخ بغداد ١١/١٩٠، الضعفاء لابن الجوزي ١٠١ب، تهذيب الكمال ١٠٢٥، ميزان الاعتدال ٣/٢٢٨، تهذيب التهذيب ٧/٥٠٤.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٨٨، الضعفاء لابن الجوزي ١٠١ب، ميزان الاعتدال=

٢٦٢ ـ عمران بن أَبَان بن عمران أبو موسى السُّلمي أو القُرشي الواسِطي الطّحّان: قال النسائي: ضعيف[١]. وقال أيضاً: ليس بالقوي[٢].

٢٦٣ ـ عمران بن دَوَار أبو العَوَّام العَمِّيّ البصري القَطّان: قال النسائي: ضعيف[٣]. وقال أيضاً: ليس بالقوي[٤]. وقال أيضاً: ليس بالقوي في الحديث[٥].

٢٦٤ ـ عمران بن أبي عطاء أبو حمزة الأسدي الواسِطي القصّاب: قال

= ٣/ ٢٣٠، الإكمال للحسيني ٨٠. وقد أشار إليه ابن حجر في تعجيل المنفعة ٣٠٤ بقوله: «وضعفه النسائي».

(١) الضعفاء والمتروكين ١٩٢، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٥ب، تهذيب الكمال ١٠٥٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٣٣، تهذيب التهذيب ٨/ ١٢٢. لكن ابن الجوزي زاد كلمة: «الحديث» جامعاً بين قول أكثر من ناقد. ولفظ الذهبي: «ضَعَّفه أبو حاتم، والنسائي».

(٢) الكامل ٢٥٩ب، تهذيب الكمال ١٠٥٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٣٣، تهذيب التهذيب ٨/ ١٢٢. هذا، وقد جاء في نسخة واحدة من عدة نسخ خطية من خصائص علي بن أبي طالب للنسائي قوله: «عمران بن أبان ليس بقوي في الحديث»، ينظر الخصائص ١٠٢، وورد هذا القول أيضاً في مطبوعة السنن الكبرى ٥/ ١٣٢ ـ كتاب خصائص علي رضي الله عنه ـ اعتماداً على بعض النسخ الخطية، لكنه ليس موجوداً في النسخة التي اعتمدتها.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٩٢، الكامل ٢٥٩أ، التعديل والتجريح ٣/ ١٠١٢، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٥ب، تهذيب الكمال ١٠٥٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٣٦، تهذيب التهذيب ٨/ ١٣١، هدي الساري ٤٥٨. لكن ابن الجوزي زاد كلمة: «الحديث» جامعاً بين قول أكثر من ناقد. ولفظ الذهبي، وابن حجر في الهدي: «ضعفه النسائي».

(٤) السنن الكبرى ٩٢، المجتبى ٧/ ١٢٣.

(٥) المجتبى ٦/ ٧.

النسائي: ليس بالقوي[١]. وقال أيضاً: روى عنه شعبة وسفيان وأبو عَوَانة، وليس بالقوي[٢].

٢٦٥ ـ عمران بن أبي الفضل: قال النسائي: ضعيف[٣].

٢٦٦ ـ عمرو بن الأزهر أبو سعيد العَتَكي البصري ثم الواسطي ثم البغدادي: قال النسائي: متروك الحديث[٤].

٢٦٧ ـ عمرو بن ثابت بن هُرْمُز أبو محمد أو أبو ثابت البَكْري الكوفي وهو عمرو بن أبي المِقدام: قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا مأمون[٦].

٢٦٨ ـ عمرو بن جابر أبو زُرعة الحَضْرمي المصري: قال النسائي: ليس بثقة[٧].

٢٦٩ ـ عمرو بن جُميع أبو عثمان أو أبو المنذر الكوفي أو البغدادي ثم الحُلْواني: قال النسائي: متروك الحديث[٨].

---

(١) السنن الكبرى ٥٧، تهذيب الكمال ١٠٥٨، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٣٩، تهذيب التهذيب ٨/ ١٣٥. لكن لفظ المزي، والذهبي: «ليس بقوي».

(٢) السنن الكبرى ٧٢.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٩٣، الكامل ٢٦٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٥ب.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٨٦، الكامل ٢٧٣أ، تاريخ بغداد ١٢/ ١٩٣ ـ ١٩٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٢ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٤٥. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٨٥، الكامل ٢٧٠أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٣أ، تهذيب الكمال ١٠٢٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٤٩، تهذيب التهذيب ٨/ ١٠.

(٦) تهذيب الكمال ١٠٢٧، تهذيب التهذيب ٨/ ١٠.

(٧) الضعفاء والمتروكين ١٨٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٣أ، تهذيب الكمال ١٠٢٨، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٥٠، تهذيب التهذيب ٨/ ١١.

(٨) الضعفاء والمتروكين ١٨٤، الكامل ٢٦٧أ، تاريخ بغداد ١٢/ ١٩١، الضعفاء=

٢٧٠ ـ عمرو بن حَكّام أبو عثمان الأزدي البصري: قال النسائي: متروك الحديث[١].

٢٧١ ـ عمرو بن خالد أبو خالد القرشي الهاشمي الكوفي ثم الواسطي: قال النسائي: متروك الحديث[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٣]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٤].

٢٧٢ ـ عمرو بن دينار أبو يحيى البصري الأعور قَهْرَمان آل الزبير: قال النسائي: ضعيف[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة روى عن سالم عن ابن عمر أحاديث منكرة[٦].

٢٧٣ ـ عمرو بن شِمْر أبو عبد الله الجُعْفي الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[٧]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٨].

٢٧٤ ـ عمرو بن عُبيد أبو عثمان التَّميمي البصري المعتزلي: قال النسائي: متروك الحديث[٩]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[١٠].

= لابن الجوزي ١٠٣أ. لكن ابن الجوزي اقتصر على كلمة: «متروك».

(١) الضعفاء والمتروكين ١٨٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٣أ.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٨٥، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٧.

(٣) تهذيب الكمال ١٠٣١، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٧.

(٤) الكامل ٢٧٠ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٥٧.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٨٦، الكامل ٢٧٣ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٣ب، تهذيب الكمال ١٠٣٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٥٩، تهذيب التهذيب ٨/ ٣١.

(٦) تهذيب الكمال ١٠٣٢، تهذيب التهذيب ٨/ ٣١. لكن دون عبارة: «عن ابن عمر» في الأخير.

(٧) الضعفاء والمتروكين ١٨٥، الكامل ٢٧٢أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٤أ، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٦٩. لكن ابن الجوزي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٨) لسان الميزان ٤/ ٣٦٧. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٩) الضعفاء والمتروكين ١٨٤، الكامل ٢٦٢أ، تاريخ بغداد ١٢/ ١٨٥، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٤ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٧٤.

(١٠) تهذيب الكمال ١٠٤١، تهذيب التهذيب ٨/ ٧٠.

٢٧٥ ـ عمرو بن عثمان بن سَيَّار الكِلابي الرَّقِّي: قال النسائي: متروك الحديث[١].

٢٧٦ ـ عمرو بن أبي عمرو ميسرة أبو عثمان المخزومي المدني: قال النسائي: ليس بالقوي[٢]. وقال أيضاً: ليس بالقوي في الحديث[٣]. وقال أيضاً: وروى ـ (يعني مالكاً) ـ عن عاصم بن عبيد الله، وعمرو بن أبي عمرو، وليسا بذاك، ولم يرو عنهما من الأحكام شيئاً[٤]. وقال أيضاً: ولو كان مَخْرَمة ضعيفاً لم يرضه مالك أن يأخذ منه شيئاً، لأن مالكاً لا نعلمه روى عن إنسان ضعيف مشهور بضَعْف إلا عاصم بن عبيد الله فإنه روى عنه حديثاً، وعن عمرو بن أبي عمرو وهو أصلح من عاصم، وعن شَريك بن أبي نَمِر وهو أصلح من عمرو بن أبي عمرو في الحديث[٥]. وقال أيضاً: سهيل بن أبي صالح خير من فُلَيح بن سليمان، وسهيل بن أبي صالح خير من أبي اليمان، وسهيل بن أبي صالح خير من إسماعيل بن أبي أُويس، وسهيل خير من

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٨٣، الكامل ٢٧٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٤ب، تهذيب الكمال ١٠٤٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٨٠، تهذيب التهذيب ٨/ ٧٧. لكن لفظ الذهبي: «تركه النسائي». وقد ذكره المزي أيضاً في تحفة الأشراف ٥/ ١٥٩ نقلاً عن السنن الكبرى للنسائي.

(٢) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ١٠ب، الكامل ٢٦٨ب، تهذيب الكمال ١٠٤٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٨٢، تهذيب التهذيب ٨/ ٨٣. وقد أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤٣٢ بقوله: «وضعفه ابن معين، والنسائي».

(٣) السنن الكبرى ٩٨، المجتبى ٥/ ١٨٧. وزاد في الكبرى: «وإن كان مالك بن أنس قد روى عنه». كما زاد في المجتبى: «وإن كان قد روى عنه مالك».

(٤) التعديل والتجريح ٢/ ٧٠٠.

(٥) سؤالات الحاكم للدارقطني نسخة أحمد الثالث ٢٧٨ب ـ ٢٧٩أ.

حَبيب المُعَلِّم، وسهيل أحب إلينا من عمرو بن أبي عمرو[١].

٢٧٧ ـ عمرو بن فائِد أبو علي التَّميمي الإُسْواري البصري: قال النسائي: ليس بثقة لا يكتب حديثه[٢].

٢٧٨ ـ عمرو بن مسلم اليَماني الجَنَدي: قال النسائي؛ ليس بالقوي[٣]. وقال أيضاً: ليس بذاك[٤].

٢٧٩ ـ عمرو بن هاشم أبو مالك الجَنْبي الكوفي: قال النسائي: ليس بالقوي[٥].

٢٨٠ ـ عمرو بن واقد أبو حفص القُرشي الدمشقي: قال النسائي: متروك الحديث[٦].

٢٨١ ـ عَنْبَسة بن عبد الرحمٰن بن عَنْبَسة بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أُمية الأُموي: قال النسائي: متروك الحديث[٧]. وقال أيضاً: ضعيف[٨].

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني ١٧٢ ـ ١٧٣، إكمال تهذيب الكمال ١٤٥أ. وقد نقله مُغُلْطاي من سؤالات الحاكم باختصار.
(٢) لسان الميزان ٤/ ٣٧٣. وعزاه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.
(٣) تهذيب الكمال ١٠٥١، تهذيب التهذيب ٨/ ١٠٥.
(٤) ميزان الاعتدال ٣/ ٢٨٩.
(٥) تهذيب الكمال ١٠٥٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٩٠، تهذيب التهذيب ٨/ ١١١.
(٦) الضعفاء والمتروكين ١٨٦، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٥أ، تهذيب الكمال ١٠٥٤، تهذيب التهذيب ٨/ ١١٦. لكن ابن الجوزي اقتصر على كلمة: «متروك».
(٧) الضعفاء والمتروكين ١٧٨، الكامل ٢٩٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٦أ، تهذيب الكمال ١٠٦٤، تهذيب التهذيب ٨/ ١٦١. لكن ابن الجوزي، ومن بعده اقتصروا على كلمة: «متروك».
(٨) تهذيب الكمال ١٠٦٤، تهذيب التهذيب ٨/ ١٦١.

٢٨٢ ـ عَوْبَد بن أبي عمران الجَوْني البصري: قال النسائي: متروك الحديث[١].

٢٨٣ ـ عيسى بن إبراهيم بن طَهْمان الهاشمي: قال النسائي: منكر الحديث[٢]. وقال أيضاً: متروك الحديث[٣].

٢٨٤ ـ عيسى بن جارية الأنصاري المدني: قال النسائي: منكر الحديث[٤]. وقال أيضاً: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد: ولا عن عيسى بن جارية غير يعقوب، وعَنْبَسة الرازي[٦].

٢٨٥ ـ عيسى بن سِنان أبو سِنان الحَنَفي القَسْمَلي الفِلَسطيني ثم البصري: قال النسائي: ضعيف[٧].

٢٨٦ ـ عيسى بن عبد الرحمٰن بن فَرْوة وقيل: ابن سَبْرة أبو عُبادة الأنصاري الزُّرَقي المدني: قال النسائي: متروك الحديث[٨].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٨٢، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٩ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٠٤. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».
(٢) الضعفاء والمتروكين ١٧٧، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٦ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٠٨.
(٣) الكامل ٢٩٧ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٠٨. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».
(٤) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ١٠أ، الكامل ٢٩٧أ، ميزان الاعتدال ٣/ ٣١١.
(٥) الضعفاء لابن الجوزي ١٠٦ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٣١١. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».
(٦) مجموعة رسائل للنسائي ٥٩.
(٧) تهذيب الكمال ١٠٧٩، تهذيب التهذيب ٨/ ٢١٢.
(٨) الضعفاء والمتروكين ١٧٦، الكامل ٢٩٦ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٧أ، =

٢٨٧ ـ عيسى بن أبي عيسى ميسرة أبو موسى ويقال: أبو محمد الغِفَاري الكوفي ثم المدني الحَنَّاط والخَيَّاط والخَبَّاط: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: متروك[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٣].

٢٨٨ ـ عيسى بن قِرْطاس الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[٤].

٢٨٩ ـ عيسى بن المُسَيَّب البَجَلي الكوفي: قال النسائي: ضعيف[٥].

٢٩٠ ـ عيسى بن ميمون القُرشي المدني ويعرف بالواسطي: قال النسائي: متروك الحديث[٦]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٧].

= تهذيب الكمال ١٠٨١، ميزان الاعتدال ٣/٣١٧. لكن لفظ الذهبي: «تركه النسائي». وقد تصحف قول النسائي في ترجمة هذا الرجل من مطبوعة تهذيب التهذيب ٨/٢١٨ إلى: «منكر الحديث».

(١) الضعفاء والمتروكين ١٧٨، الكامل ٢٩٧أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٧ب، تهذيب الكمال ١٠٨٢، ميزان الاعتدال ٣/٣٢٠، تهذيب التهذيب ٨/٢٢٥. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك». ولم أدرجهما ضمن الفقرة التالية لأن ابن الجوزي نقل من ضعفاء النسائي اختصار، وتبعه الذهبي.

(٢) شيوخ النسائي ـ ملحق ـ ٦أ. وتمام الكلام فيه: «قال لنا أبو عبد الرحمٰن النسائي وأملى علينا أحاديث عن ابن أبي فُدَيْك عن عيسى بن أبي عيسى الحَنَّاط، قال أبو عبد الرحمٰن: عيسى بن أبي عيسى متروك».

(٣) تهذيب التهذيب ٨/٢٢٥. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٧٧، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٧أ، تهذيب الكمال ١٠٨٣، ميزان الاعتدال ٣/٣٢٢، تهذيب التهذيب ٨/٢٢٨.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٧٦، الكامل ٢٩٨أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٧ب، ميزان الاعتدال ٣/٣٢٣، تعجيل المنفعة ٣٢٨. لكن لفظ ابن حجر: «وضعّفه أبو داود، والنسائي».

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٧٧، الكامل ٢٩٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٧ب.

(٧) تهذيب الكمال ١٠٨٥، ميزان الاعتدال ٣/٣٢٦، تهذيب التهذيب ١٢٢أ.

٢٩١ ـ غالب بن عبيد الله العُقَيلي الجَزَري: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٢].

٢٩٢ ـ غِياث بن إبراهيم أبو عبد الرحمٰن النَّخَعي الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[٣]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٤].

٢٩٣ ـ فائِد بن عبد الرحمٰن أبو الوَرْقاء الكوفي العَطّار: قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٦].

٢٩٤ ـ فُرات بن الأَحْنف الهِلالي الكوفي: قال النسائي: ضعيف[٧].

٢٩٥ ـ فُرات بن السائب أبو سليمان وقيل: أبو المُعَلّى الجَزَري: قال النسائي: متروك الحديث[٨].

٢٩٦ ـ فَرَج بن فَضَالة بن النُّعمان أبو فَضَالة القُضَاعي التَّنُوخي الحمصي أو الدمشقي: قال النسائي: ضعيف[٩].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٩٥، لسان الميزان ٤/ ٤١٥. وقد عزاه ابن حجر إلى الضعفاء للنسائي.

(٢) لسان الميزان ٤/ ٤١٥. وعزاه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٩٥، تاريخ بغداد ١٢/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧، الضعفاء لابن الجوزي ١١٠أ.

(٤) لسان الميزان ٤/ ٤٢٢. وعزاه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٩٧، الضعفاء لابن الجوزي ١١١ب، تهذيب الكمال ١٠٩١، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٥٦.

(٦) تهذيب الكمال ١٠٩١، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٥٦.

(٧) الضعفاء والمتروكين ١٩٨، الضعفاء لابن الجوزي ١١٠ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٤٠، تعجيل المنفعة ٣٣١. لكن لفظ الذهبي: «ضعفه النسائي». ونحا نحوه ابن حجر.

(٨) الضعفاء والمتروكين ١٩٧، لسان الميزان ٤/ ٤٣١.

(٩) الضعفاء والمتروكين ١٩٨، الضعفاء لابن الجوزي ١١٢أ، تهذيب الكمال=

٢٩٧ ـ فَرْقَد بن يعقوب أبو يعقوب البصري السَّبَخي: قال النسائي: ضعيف[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٢].

٢٩٨ ـ الفضل بن عيسى بن أبان أبو عيسى الرَّقَاشي البصري: قال النسائي: ضعيف[٣]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٤].

٢٩٩ ـ الفضل بن مُبَشِّر أبو بكر الأنصاري المدني: قال النسائي: ضعيف[٥].

٣٠٠ ـ فُضَيْل بن سليمان أبو سليمان النُّمَيْري البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[٦].

٣٠١ ـ فُضَيل بن مرزوق أبو عبد الرحمٰن الكوفي الأَغَرّ: قال النسائي: ضعيف[٧].

= ١٠٩٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٤٤، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٦١. لكن ابن الجوزي زاد كلمة: «الحديث» جامعاً بين قول النسائي وقول ابن معين. ولفظُ الذهبي: «وضعفه النسائي».

(١) الضعفاء والمتروكين ١٩٨، الضعفاء لابن الجوزي ١١١ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٤٦

(٢) تهذيب الكمال ١٠٩٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٤٦، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٦٣.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٩٩، الضعفاء لابن الجوزي ١١١أ، تهذيب الكمال ١١٠٠، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٨٤.

(٤) تهذيب الكمال ١١٠٠، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٨٤.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٩٩، الكامل ٣٢٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ١١١أ، تهذيب الكمال ١١٠٠، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٥٧، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٨٥. لكن لفظ الذهبي: «ضعَّفه ابن معين، والنسائي».

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٩٩، السنن الكبرى ٢٧٥ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٤٠٢، الضعفاء لابن الجوزي ١١١أ، تهذيب الكمال ١١٠٢، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٩٢، هدي الساري ٤٣٥.

(٧) تهذيب الكمال ١١٠٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٦٢، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٩٩.

٣٠٢ ـ فُلَيح بن سليمان بن أبي المغيرة أبو يحيى الخُزَاعي أو الأسلمي المدني ويقال: فُلَيح لقب واسمه عبد الملك: قال النسائي: ليس بالقوي[١]. وقال أيضاً: ليس بالقوي، وأخوه عبد الحميد أضعف من فُلَيح[٢]. وقال أيضاً: ليس بالقوي في الحديث[٣]. وقال أيضاً: ضعيف[٤]. وقال أيضاً: ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سهيل بن أبي صالح في كتابه وأخرج عن ابن بُكير وأبي اليمان وفُليح بن سليمان لا أعرف له وجهاً ولا أعرف فيه عذراً[٥]. وقال أيضاً: سهيل بن أبي صالح خير من فُلَيح بن سليمان[٦]. وقال محمد بن موسى بن يعقوب بن المأمون: سئل أبو عبد الرحمٰن ـ يعني النسائي ـ عن العلاء، وسهيل؟ فقال: هما خير من فُليح[٧].

٣٠٣ ـ قابوس بن أبي ظَبْيَان الجَنْبي الكوفي: قال النسائي: ليس

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٩٧، المجتبى ٣/ ٢٦٣، الضعفاء لابن الجوزي ١١٢أ، تهذيب الكمال ١١٠٦، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٦٥، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٠٤.

(٢) السنن الكبرى ٢٥٧.

(٣) المصدر السابق ٣٩.

(٤) تهذيب الكمال ١١٠٦، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٠٤، هدي الساري ٤٣٥. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وضعّفه يحيى بن معين، والنسائي».

(٥) سؤالات السُّلمي للدارقطني ١٩٣، إكمال تهذيب الكمال ١٤٥أ. وعزاه مُغُلْطاي إلى سؤالات السلمي، مع إيراده له مختصراً.

(٦) سؤالات الحاكم للدارقطني ١٧٢، إكمال تهذيب الكمال ١٤٥أ. وقد عزاه مُغُلْطاي إلى كتاب الجرح والتعديل عن الدارقطني، ويعني به سؤالات الحاكم. وأورده باختصار أيضاً.

(٧) تاريخ بغداد ٢/ ٩.

بالقوي[١]. وقال أيضاً: ليس بالقوي ضعيف[٢].

٣٠٤ ـ القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العَدَوي العُمري المدني: قال النسائي: متروك الحديث[٣].

٣٠٥ ـ القاسم بن عوف البَكْري الشَّيْباني الكوفي: قال النسائي: ضعيف الحديث[٤].

٣٦ ـ القاسم بن فَيّاض بن عبد الرحمٰن الأبْنَاوي الصَّنْعاني: قال النسائي: ليس بالقوي[٥].

٣٠٧ ـ القاسم بن محمد بن إبراهيم أبي شيبة بن عثمان العَبْسي الكوفي: قال النسائي: ضعيف[٦]. وقال أيضاً: محمد بن إبراهيم هو والد أبي بكر بن أبي شيبة وعثمان بن أبي شيبة والقاسم بن أبي شيبة، وهم ثلاثة إخوة، وأبو بكر ثقة، وعثمان لا بأس به، والقاسم ليس بثقة[٧].

٣٠٨ ـ قَبِيصة بن حُرَيث ويقال: حُريث بن قَبيصة الأنصاري البصري: قال النسائي: لا يصح حديثه[٨].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٠١، الضعفاء لابن الجوزي ١١٣ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٦٧.

(٢) تهذيب الكمال ١١٠٧، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٠٦.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢٠١، الضعفاء لابن الجوزي ١١٢أ، تهذيب الكمال ١١١١، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٧٢، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٢٠. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٤) تهذيب التهذيب ٨/ ٣٢٧. وعزاه إلى عمل اليوم والليلة للنسائي.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٠٢، الضعفاء لابن الجوزي ١١٢ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٧٧، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٣٠.

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢٠١، الضعفاء لابن الجوزي ١١٢ب.

(٧) السنن الكبرى ٥٢.

(٨) تهذيب التهذيب ٨/ ٣٤٦.

٣٠٩ ـ قُرَّة بن عبد الرحمٰن بن حَيْوِيْل أبو محمد أو أبو حَيْوِيْل المَعَافِري المصري: قال النسائي: ليس بقوي[(١)].

٣١٠ ـ قَزَعَة بن سُويد بن حُجير أبو محمد الباهِلي البصري: قال النسائي: ضعيف[(٢)].

٣١١ ـ قُطْبة بن العلاء أبو سفيان الغَنَوي الكوفي: قال النسائي: ضعيف[(٣)].

٣١٢ ـ قَطَن بن إبراهيم بن عيسى أبو سعيد القُشَيري النيسابوري: قال النسائي: فيه نظر[(٤)].

٣١٣ ـ قَنَان بن عبد الله النِّهْمي: قال النسائي: ليس بالقوي[(٥)].

٣١٤ ـ قيس بن الربيع أبو محمد الأسدي الكوفي: قال النسائي؛ متروك الحديث[(٦)]. وقال أيضاً: ليس بثقة[(٧)].

---

(١) تهذيب الكمال ١١٢٨، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٧٣.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٢٠٣، الضعفاء لابن الجوزي ١١٣ب، تهذيب الكمال ١١٢٩، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٩٠، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٧٦.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢٠٣، الضعفاء لابن الجوزي ١١٣ب.

(٤) تهذيب الكمال ١١٣٠، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٩٠، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٨٠. وقد أشير إليه في قول ابن حجر في لسان الميزان ٧/ ٣٤٢: «قال عبد الغني: تركه النسائي».

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٠٢، الضعفاء لابن الجوزي ١١٣ب، تهذيب الكمال ١١٣١، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٩٢، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٨٤.

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢٠٢، تاريخ بغداد ١٢/ ٤٦١، الضعفاء لابن الجوزي ١١٣أ، تهذيب الكمال ١١٣٤، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٩٣، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٩٤. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٧) تهذيب الكمال ١١٣٤، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٩٤.

٣١٥ ـ كثير بن إسماعيل أو ابن نافع أبو إسماعيل التَّيمي الكوفي النَّوَّاء: قال النسائي: ضعيف[١]. وقال أيضاً فيه نظر[٢].

٣١٦ ـ كثير بن زيد أبو محمد الأَسْلَمي السَّهْمي المدني أبو مَافَنَّهْ: قال النسائي: ضعيف[٣].

٣١٧ ـ كثير بن سُلَيم أبو سلمة الضَّبِّي المدائني: قال النسائي: متروك الحديث[٤].

٣١٨ ـ كثير بن شِنْظِير أبو قُرَّة المازِني أو الأزدي البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[٥].

٣١٩ ـ كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المُزَني المدني: قال النسائي: متروك الحديث[٦]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٧].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٠٦، الكامل ٢٣٧ب، الضعفاء لابن الجوزي ١١٤ب، تهذيب الكمال ١١٤١، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٠٢، تهذيب التهذيب ٨/ ٤١١. لكن لفظ الذهبي: «ضَعَّفه أبو حاتم، والنسائي».

(٢) تهذيب الكمال ١١٤١، تهذيب التهذيب ٨/ ٤١١.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢٠٦، الضعفاء لابن الجوزي ١١٤أ، تهذيب الكمال ١١٤٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٠٤، تهذيب التهذيب ٨/ ٤١٤.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٠٧، الكامل ٣٣٦ب، تاريخ بغداد ١٢/ ٤٨١، الضعفاء لابن الجوزي ١١٤أ، تهذيب الكمال ١١٤٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٠٥، تهذيب التهذيب ٨/ ٤١٦. لكن الذهبي، وابن حجر اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٥) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ١١ب، الكامل ٣٣٨ب، الضعفاء لابن الجوزي ١١٤أ، تهذيب الكمال ١١٤٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٠٦، تهذيب التهذيب ٨/ ٤١٩، هدي الساري ٤٣٦.

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢٠٥، الكامل ٣٣٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ١١٤أ. تهذيب الكمال ١١٤٤، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٢٢.

(٧) تهذيب الكمال ١١٤٤، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٠٧، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٢٢.

٣٢٠ ـ كثير بن عبد الله أبو هاشم السَّامي النَّاجي الأُبُلِّي والبصري والأَنساني: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: منكر الحديث[٢].

٣٢١ ـ كُدَيْر الضَّبِّي: قال النسائي: ضعيف[٣].

٣٢٢ ـ كُلْثوم بن جَبْر أبو محمد أو أبو جَبْر البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[٤].

٣٢٣ ـ كُلْثوم بن زياد أبو عمرو قاضي دمشق: قال النسائي: ضعيف[٥].

٣٢٤ ـ كوثر بن حَكيم أبو مخلد الكوفي ثم الحلبي: قال النسائي: متروك الحديث[٦].

٣٢٥ ـ الليث بن أبي سُلَيم بن زُنَيْم أبو بكر أو أبو بُكير القُرشي الكوفي: قال النسائي: ضعيف[٧]. وقال أيضاً: الطبقة التاسعة:

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٠٦، الكامل ٣٣٧أ، الضعفاء لابن الجوزي ١١٤أ، تهذيب الكمال ١١٤٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٠٦، تهذيب التهذيب ٨/ ٤١٨. لكن المزي، وابن حجر اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٢) تهذيب التهذيب ٨/ ٤١٨.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢٠٥، الكامل ٣٤٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ١١٤ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٤١٠. لكن لفظ ابن الجوزي، والذهبي: «ضَعَّفه البخاري، والنسائي».

(٤) تهذيب الكمال ١١٤٨، ميزان الاعتدال ٣/ ٤١٣، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٤٢.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٠٧، الكامل ٣٣٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ١١٤ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٤١٣. لكن لفظ الذهبي: «ضعّفه النسائي».

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢٠٥، الكامل ٣٣٩ب، الضعفاء لابن الجوزي ١١٥أ.

(٧) الضعفاء والمتروكين ٢٠٩، السنن الكبرى ٢٢٢ ـ في كتاب الخصائص ـ، وخصائص علي بن أبي طالب رضي الله عنه المطبوع ٧٦، الكامل ٣٤١ب، الضعفاء لابن الجوزي ١١٥أ، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٢٠. لكن لفظ ابن الجوزي: «ضَعَّفه ابن عيينة، والنسائي».

وهم الضعفاء: عبد الكريم أبو أمية، وليث بن أبي سُلَيم...[١].

٣٢٦ ـ ليث بن عمرو بن سام: قال النسائي: ضعيف[٢].

٣٢٧و٣٢٨ ـ ليث بن محمد الموقري، وليث بن أبي مريم: قال النسائي: كلاهما متروك الحديث[٣].

٣٢٩ ـ مُؤَمَّل بن إسماعيل أبو عبد الرحمن القُرشي العَدَوي أو الكِناني البَكْري البصري ثم المكي: قال النسائي: كثير الخطأ[٤].

٣٣٠ ـ مبارك بن حسان أبو يونس أو أبو عبد الله السَّلمي البصري ثم المكي: قال النسائي: ليس بالقوي، في حديثه شيء[٥].

٣٣١ ـ مبارك بن سُحَيم ويقال: ابن عبد الله أبو سُحَيْم البُنَاني البصري: قال النسائي: متروك الحديث[٦]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٧].

٣٣٢ ـ مبارك بن فَضَالة أبو فَضَالة القُرشي العَدَوي البصري: قال

---

(١) مجموعة رسائل للنسائي ٥٣. وذلك في طبقات أصحاب نافع مولى ابن عمر.

(٢) الضعفاء لابن الجوزي ١١٥أ، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٢٣.

(٣) الضعفاء لابن الجوزي ١١٥أ، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٢٣. لكن لفظ الذهبي: «متروكان». وينظر لزاماً لسان الميزان ٤/ ٤٩٤.

(٤) السنن الكبرى ٢٦١ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ١٧٥.

(٥) تهذيب الكمال ١٣٠١، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٣٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٦ ـ ٢٧. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «ليس بالقوي».

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢٢٩، الكامل ٣٨٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ١١٥ب، تهذيب الكمال ١٣٠١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٧.

(٧) تهذيب الكمال ١٣٠١، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٣٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٧. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «لا يكتب حديثه».

النسائي: ضعيف[١].

٣٣٣ ـ المثنى بن الصَّبَّاح أبو عبد الله أو أبو يحيى اليماني الأَبْناوي نزيل مكة: قال النسائي: متروك الحديث[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٣].

٣٣٤ ـ محبوب بن الحسن بن هلال بن أبي زينب أبو جعفر أو أبو الحسن القُرشي البصري ومحبوب لقب اشتهر به هذا الرجل واسمه محمد: قال النسائي: ضعيف[٤].

٣٣٥ ـ مُحَرَّر بن هارون بن عبد الله القُرشي التَّيمي المدني ويقال: اسمه مُحْرِز: قال النسائي: منكر الحديث[٥].

٣٣٦ ـ محمد بن أبان بن صالح الكوفي: قال النسائي: ضعيف[٦]. وقال

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٢٩، الكامل ٣٨٢ب، تاريخ بغداد ١٣/ ٢١٥، الضعفاء لابن الجوزي ١١٥ب، تهذيب الكمال ١٣٠٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٣١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٠. لكن ابن الجوزي زاد كلمة: «الحديث» جامعاً بين قول غير ما ناقد.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٢٣٠، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٢٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ١١٦أ، تهذيب الكمال ١٣٠٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٣٥، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٦. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٣) تهذيب الكمال ١٣٠٣، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٦.

(٤) تهذيب الكمال ١١٨٨، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٤٢، ٥١٤، تهذيب التهذيب ٩/ ١٢٠، هدي الساري ٤٤٣. لكن لفظ الذهبي في الموضع الأخير: «لينه النسائي». ولفظ ابن حجر في هدي الساري: «وضعفه النسائي».

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٣٢، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٣٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٩أ، تهذيب الكمال ١٣٠٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ٥٥.

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢١١، الكامل ٣٤٩ب، الضعفاء لابن الجوزي ١١٧ب. وقد قال الحسيني كما في تعجيل المنفعة ٣٥٧: «ضعفه أحمد. . . والنسائي».

أيضاً: ليس بثقة(١).

٣٣٧ ـ محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر أو أبو عبد الله المُطَّلِبِي المدني نزيل العراق: قال النسائي: ليس بالقوي(٢).

٣٣٨ ـ محمد بن بكر بن عثمان أبو عثمان أو أبو عبد الله الأزدي البُرْساني البصري: قال النسائي: ليس بالقوي(٣).

٣٣٩ ـ محمد بن ثابت بن أسلم البُناني البصري: قال النسائي: ضعيف(٤).

٣٤٠ ـ محمد بن جابر بن سَيَّار أبو عبد الله الحَنَفي السُّحَيْمي الكوفي ثم اليمامي: قال النسائي: ضعيف(٥).

٣٤١ ـ محمد بن الحجاج أبو عبد الله أو أبو جعفر الهاشمي أو المخزومي

---

(١) لسان الميزان ٥/٣١، تعجيل المنفعة ٣٥٧.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٢١١، الكامل ٣٤٤ب، تاريخ بغداد ١/٢٣٢، الضعفاء لابن الجوزي ١١٧أ، تهذيب الكمال ١١٦٨، ميزان الاعتدال ٣/٤٦٩، تهذيب التهذيب ٩/٤٤. لكن ابن الجوزي زاد: «في الحديث» ليجمع بين كلام النسائي وغيره.

وقد قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٩/٤٥: «وذكره النسائي في الطبقة الخامسة من أصحاب الزهري».

(٣) ميزان الاعتدال ٣/٤٩٢، تهذيب التهذيب ٩/٧٨، هدي الساري ٤٣٧. وعزياه إلى كتاب المحاربة من سنن النسائي.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢١٣، الكامل ٣٥١ب، الضعفاء لابن الجوزي ١١٨أ، تهذيب الكمال ١١٨٠، ميزان الاعتدال ٣/٤٩٥، تهذيب التهذيب ٩/٨٣.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢١٧، الكامل ٣٥٣ب، الضعفاء لابن الجوزي ١١٨ب، تهذيب الكمال ١١٨١، ميزان الاعتدال ٣/٤٩٦، تهذيب التهذيب ٩/٨٩. لكن لفظ الذهبي: «ضَعَّفه ابن معين، والنسائي».

الواسطي ثم البغدادي المعروف بالمُصفر: قال النسائي: متروك الحديث[١].

٣٤٢ ـ محمد بن الحسن بن أَتَش أبو عبد الله اليماني الصَّنْعاني الأَبْناوي: قال النسائي: متروك الحديث[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٣].

٣٤٣ ـ محمد بن الحسن بن زَبَالة أبو الحسن المخزومي المدني: قال النسائي: متروك الحديث[٤]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٥].

٣٤٤ ـ محمد بن الحسن بن أبي يزيد أبو الحسن الهَمْداني المِعْشارِي الكوفي ثم الواسطي: قال النسائي: متروك الحديث[٦].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢١٨، الكامل ٣٥٣ب، تاريخ بغداد ٢/ ٢٨٣، الضعفاء لابن الجوزي ١١٨ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٠٩. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك». ولقب صاحب هذه الترجمة ضبطه السمعاني في الأنساب ١٢/ ٢٩٤ هكذا: «المُصَفِّر». وقيّده الذهبي في ميزان الاعتدال ـ نسخة الخزانة العامة بالرباط ٢٠٠ وهي بخط المؤلف، ونسخة الظاهرية ٣/ ٢٦ب المقروءة على المؤلف عدة مرات والمقابلة بأصله ـ على الشكل التالي: «المُصْفَرّ».

(٢) الضعفاء والمتروكين ٢١٨، الضعفاء لابن الجوزي ١١٩أ، تهذيب التهذيب ٩/ ١١٤. لكن ابن حجر اقتصر على كلمة: «متروك».

(٣) تهذيب الكمال ١١٨٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٥١٦، تهذيب التهذيب ٩/ ١١٤.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢١٨، الكامل ٣٥٨أ، الضعفاء لابن الجوزي ١١٩أ، تهذيب الكمال ١١٨٨، ميزان الاعتدال ٣/ ٥١٤، تهذيب التهذيب ٩/ ١١٦. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٥) تهذيب الكمال ١١٨٨، تهذيب التهذيب ٩/ ١١٦.

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢١٩، الكامل ٣٥٨أ، تاريخ بغداد ٢/ ١٧١ ـ ١٧٢، الضعفاء لابن الجوزي ١١٩ب، تهذيب الكمال ١١٨٩، ميزان الاعتدال ٣/ ٥١٤، تهذيب التهذيب ٩/ ١٢١. لكن المزي ومن بعده اقتصروا على كلمة: «متروك».

٣٤٥ ـ محمد بن الحسن أبو عبد الله الشَّيباني الكوفي صاحب أبي حنيفة: قال النسائي: ضعيف الحديث[١].

٣٤٦ ـ محمد بن أبي حفصة ميسرة أبو سلمة البصري: قال النسائي: ضعيف[٢]. وقال أيضاً: صالح هذا هو ابن أبي الأخضر... وهو كثير الخطأ عن الزهري، ونظيره محمد بن أبي حفصة، وكلاهما ضعيف[٣].

٣٤٧ ـ محمد بن حُمْران بن عبد العزيز أبو عبد الله القَيْسي البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[٤].

٣٤٨ ـ محمد بن حُميد بن حَيَّان أبو عبد الله التميمي الرازي: قال النسائي: ليس بثقة[٥]. وقال أيضاً: كذاب[٦]. وقال ابن حجر: وقال النسائي فيما سأله عنه حمزة الكِناني: محمد بن حُميد ليس

---

(١) مجموعة رسائل للنسائي ٧٢، الضعفاء لابن الجوزي ١١٩أ. لكن لفظ الأخير: «ضعيف في الحديث». وقد قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٣/٥١٣ ـ ونقله عنه ابن حجر في تعجيل المنفعة ٣٦٢ ـ: «ليَّنه النسائي وغيره من قِبل حفظه».

(٢) الضعفاء والمتروكين ٢٢٣، الكامل ٣٧٣أ، التعديل والتجريح ٢/٦٤٢، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٠ب، تهذيب الكمال ١١٨٩، ميزان الاعتدال ٣/٥٢٥، تهذيب التهذيب ٩/١٢٣، هدي الساري ٤٣٨. لكن لفظ الذهبي: «ضعيف الحديث». ولفظ ابن حجر في الهدي: «وضَعَّفه النسائي». وقد ذكره المزي أيضاً في تحفة الأشراف ٢/١٨ ـ ١٩ نقلاً عن السنن الكبرى للنسائي.

(٣) السنن الكبرى ٧٧.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢١٨، الكامل ٣٧١أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٠أ، تهذيب الكمال ١١٩٠، ميزان الاعتدال ٣/٥٢٨، تهذيب التهذيب ٩/١٢٦.

(٥) تاريخ بغداد ٢/٢٦٣، الضعفاء لابن الجوزي ١١٩ب، تهذيب الكمال ١١٩٠، ميزان الاعتدال ٣/٥٣٠، تهذيب التهذيب ٩/١٢٩.

(٦) سير أعلام النبلاء ١٤/١٣٤ ـ ١٣٥، تهذيب التهذيب ٩/١٣١.

بشيء. قال: فقلت له: البتة؟ قال: نعم ما أخرجتَ له شيئاً؟ قال: لا. قال: وذكرته له يوماً فقال... غرائب عندي عنه[١].

٣٤٩ ـ محمد بن ذَكْوان الأَزْدي الطَّاحي أو الجَهْضَمي البصري: قال النسائي: منكر الحديث[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٣].

٣٥٠ ـ محمد بن الزبير التَّميمي الحَنْظلي البصري: قال النسائي: ضعيف[٤]. وقال أيضاً: ضعيف لا يقوم بمثله حجة[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٦].

٣٥١ ـ محمد بن زياد اليَشْكُري الرَّقِّي ثم الكوفي الأعور الفأفاء الطحان المعروف بالميموني: قال النسائي: متروك الحديث[٧]. وقال أيضاً: كذاب[٨].

٣٥٢ ـ محمد بن السائب بن بشر أبو النضر الكَلْبي الكوفي النسابة

---

(١) تهذيب التهذيب ٩/ ١٣١.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٢٢٢، الكامل ٣٦٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٠ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٤٢، تهذيب التهذيب ٩/ ١٥٧. ونقله ابن حجر عن الكامل.

(٣) تهذيب الكمال ١١٩٦، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٤٢، تهذيب التهذيب ٩/ ١٥٦. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «ليس بثقة».

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٢١، الكامل ٣٦٣ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٠ب، تهذيب الكمال ١١٩٨، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٤٧، تهذيب التهذيب ٩/ ١٦٧.

(٥) المجتبى ٧/ ٢٨.

(٦) تهذيب الكمال ١١٩٨، تهذيب التهذيب ٩/ ١٦٧.

(٧) الضعفاء والمتروكين ٢٢٢، تاريخ بغداد ٤/ ٢٨١، الضعفاء لابن الجوزي ١٢١أ، تهذيب الكمال ١١٩٩، تهذيب التهذيب ٩/ ١٧١.

(٨) تهذيب الكمال ١١٩٩، تهذيب التهذيب ٩/ ١٧١.

المفسر: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٢].

٣٥٣ ـ محمد بن سالم أبو سهل الهَمْداني الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[٣]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٤].

٣٥٤ ـ محمد بن سعيد بن حسان بن قيس القُرشي الأَسَدي الشامي الدمشقي أو الأُرْدُنّي المصلوب وقد قلب اسمه على وجوه كثيرة: قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: غير ثقة ولا مأمون[٦]. وقال أيضاً: والكذابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله ﷺ أربعة: ابن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمد بن سعيد بالشام ويعرف بالمصلوب[٧].

٣٥٥ ـ محمد بن سُلَيم أبو هلال السَّامي والراسِبي البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[٨].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢١١، الكامل ٣٤٧أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٢١ب.
(٢) تهذيب الكمال ١٢٠١، تهذيب التهذيب ٩/ ١٨٠.
(٣) الضعفاء والمتروكين ٢١٢، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٢ب. وقد زاد ابن الجوزي كلاماً ليس للنسائي ليجمع بين قوله وقول غيره.
(٤) تهذيب الكمال ١٢٠٠، تهذيب التهذيب ٩/ ١٧٧.
(٥) الضعفاء والمتروكين ٢١٣، الكامل ٣٥٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٢أ، تهذيب التهذيب ٩/ ١٨٦.
(٦) ميزان الاعتدال ٣/ ٥٦١.
(٧) مجموعة رسائل للنسائي ٧٦، تاريخ بغداد ١٣/ ١٦٨، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٦أ، تهذيب الكمال ١٢٠٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٦٢، تهذيب التهذيب ٩/ ١٨٥. واللفظ للأول.
(٨) الضعفاء والمتروكين ٢١٢، الكامل ٣٦٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٣أ،

٣٥٦ ـ محمد بن سليمان بن عبد الله أبو علي بن الأصبهاني الكوفي: قال النسائي: ضعيف[١].

٣٥٧ ـ محمد بن سليمان بن مَسْمُول المخزومي المَسْمُولي المكي: قال النسائي: ضعيف[٢].

٣٥٨ ـ محمد بن طلحة بن مُصَرِّف اليامي الكوفي: قال النسائي: ليس بالقوي[٣].

٣٥٩ ـ محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مُلَيْكة أبو غِرَارة القُرشي التَّيْمي الجُدْعاني المُلَيْكي المكي أو المدني: قال النسائي: متروك الحديث[٤]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٥].

٣٦٠ ـ محمد بن عبد الرحمن بن البَيْلَماني الكوفي: قال النسائي: منكر الحديث[٦].

= تهذيب الكمال ١٢٠٤، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٧٤، تهذيب التهذيب ٩/ ١٩٦.

(١) السنن الكبرى ٣٩، المجتبى ٣/ ٢٦٤، تهذيب الكمال ١٢٠٦، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٦٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٠١.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٢١٢، الكامل ٣٦٤أ، ونسخة أحمد الثالث ٣/ ٨٤٤ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٢ب، ونسخة السعيدية ١٤٣أ، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٧٠.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢٢٠، الكامل ٣٦٩أ، ونسخة أحمد الثالث ٣/ ٨٥٧أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٣ب، تهذيب الكمال ١٢١٤، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٨٧، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٣٩، هدي الساري ٤٣٩.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢١٤، الكامل ٣٦١أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٥أ، تهذيب الكمال ١٢٢٩، ميزان الاعتدال ٣/ ٦١٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٩٢.

(٥) تهذيب الكمال ١٢٢٩، ميزان الاعتدال ٣/ ٦١٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٩٢.

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢١٥، الكامل ٣٥٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٥أ، تهذيب الكمال ١٢٢٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٩٣.

٣٦١ ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى أبو عبد الرحمٰن الأنصاري الكوفي: قال النسائي: أحد الفقهاء وليس بالقوي في الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بالقوي في الحديث سيء الحفظ وهو أحد الفقهاء[٢]. وقال أيضاً: أحد العلماء إلا أنه سيء الحفظ كثير الخطأ[٣].

٣٦٢ ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن المُجَبَّر بن عبد الرحمٰن بن عمر بن الخطاب العَدَوي العُمري البصري: قال النسائي: متروك الحديث[٤]. وقال أيضاً: الطبقة المتروك حديثهم: إسحاق بن أبي فَرْوة... ومحمد بن عبد الرحمٰن بن المُجَبَّر...[٥].

٣٦٣ ـ محمد بن عبد الرحمٰن أبو جابر البَيَاضي المدني: قال النسائي:

---

(١) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ١١ب، مجموعة رسائل للنسائي ٤٤، الكامل ٣٦٠أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٤ب، تهذيب الكمال ١٢٣٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٦١٤، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٠٢. لكن ابن عدي، والمزي، والذهبي، وابن حجر اقتصروا على عبارة: «ليس بالقوي». ولفظ ابن الجوزي: «ليس بالقوي في الحديث». وقد تفرد الكتاب الأول بعبارة: «أحد الفقهاء». لكن الكتاب التالي ذكر هذا الرجل في عِداد الفقهاء.

(٢) السنن الكبرى ٢٦٥ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢٣٥.

(٣) السنن الكبرى ٢٦٨ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢٩١.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢١٥، الكامل ٣٦١أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٥ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٢١، الإكمال للحسيني ٩٨، تعجيل المنفعة ٢٤٣. لكن الذهبي ومن بعده اقتصروا على كلمة: «متروك».

(٥) مجموعة رسائل للنسائي نسخة أحمد الثالث ١٨أ. وذلك في طبقات أصحاب نافع مولى ابن عمر.

متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٢].

٣٦٤ ـ محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمٰن بن عوف القُرشي الزهري المدني: قال النسائي: متروك الحديث[٣]. وقال أيضاً: منكر الحديث[٤].

٣٦٥ ـ محمد بن عبد الله بن عُبيد بن عُمير بن قتادة اللَّيثي المكي ويقال له: محمد المُحْرِم: قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٦].

٣٦٦ ـ محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب أبو عبد الله الزُّهري المدني ابن أخي الزُّهري: قال النسائي: الزُّبَيْدي أثبت من ابن أخي الزهري، وابن أخي الزهري ليس بذاك القوي، عنده غير ما حديث منكر عن الزهري[٧].

٣٦٧ ـ محمد بن عبد الملك أبو عبد الله الأنصاري المدني: قال النسائي: متروك الحديث[٨]. وقال أيضاً: منكر الحديث[٩]. وقال أيضاً:

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢١٤، الكامل ٣٦٠أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٥أ، ميزان الاعتدال ٣/ ٦١٧.

(٢) لسان الميزان ٥/ ٢٤٤. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢١٦، الكامل ٣٦٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٥ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٢٨. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٤) لسان الميزان ٥/ ٢٦٠. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢١٤، الكامل ٣٦٦أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٣ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٩١. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٦) لسان الميزان ٤/ ٢١٧. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٧) السنن الكبرى ٢٧٤.

(٨) الضعفاء والمتروكين ٢١٥، الكامل ٣٥٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٥ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٣١. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٩) تاريخ بغداد ٢/ ٣٤٢، لسان الميزان ٥/ ٢٦٥. ويبدو لي أن الخطيب نقل ما في=

ليس بثقة ولا يكتب حديثه[١].

٣٦٨ ـ محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان أبو عبد الرحمن الفَزَاري العَرْزَمي الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٣]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٤].

٣٦٩ ـ محمد بن عُثيم أبو ذَرّ الحَضْرَمي: قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: منكر الحديث[٦].

٣٧٠ ـ محمد بن العلاء بن زهير: قال ابن حجر: قال أبو عبد الله بن مَنْده: ضعفه النسائي[٧].

٣٧١ ـ محمد بن عُمر بن واقد أبو عبد الله الأَسْلمي الواقِدي المدني نزيل بغداد: قال النسائي: متروك الحديث[٨]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٩]. وقال أيضاً: والكذابون المعروفون بوضع الحديث على

= الضعفاء والمتروكين فتصحفت عليه العبارة. والله أعلم.

(١) لسان الميزان ٥/ ٢٦٥. وعزاه إلى كتاب التميز للنسائي.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٢١٣، الكامل ٣٤٣أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٤ب.

(٣) تهذيب الكمال ١٢٣٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٣٦.

(٤) تهذيب التهذيب ٩/ ٣٢٣. وقد جعل ابن حجر هذا القول بِرُمَّته في القسم الذي نقله عن المزي، فلعله وقع سقط في مصورة دار المأمون من تهذيب الكمال. وأما الذهبي فمن عادته الاختصار. والله أعلم.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢١٦، الكامل ٣٦٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٦ب، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٤٤. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٦) لسان الميزان ٥/ ٢٨٣. وعزاه إلى كتاب التميز للنسائي.

(٧) لسان الميزان ٥/ ٢٨٩.

(٨) الضعفاء والمتروكين ٢١٧، الكامل ٣٦٩ب، تاريخ بغداد ٣/ ١٥، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٦ب.

(٩) تهذيب الكمال ١٢٥٠.

رسول الله ﷺ أربعة: ابن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمد بن سعيد بالشام ويعرف بالمصلوب[١].

٣٧٢ ـ محمد بن عمرو أبو سهل الأنصاري الواقِفي البصري: قال النسائي: ليس بالقوي عندهم[٢].

٣٧٣ ـ محمد بن عَوْن أبو عبد الله الخُراساني: قال النسائي: متروك الحديث[٣]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٤].

٣٧٤ ـ محمد بن الفرات أبو علي التَّميمي أو الجَرْمي الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٦].

٣٧٥ ـ محمد بن فَضَاء بن خالد أبو بحر الأزدي الجَهْضَمي البصري: قال

---

(١) مجموعة رسائل للنسائي ٧٦، تاريخ بغداد ١٣/ ١٦٨، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٦أ، تهذيب الكمال ١٢٠٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٦٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٦٦. واللفظ للأول. وقد عزاه ابن حجر إلى الضعفاء للنسائي، وليس الحال ما زعم. هذا، وجاء في الضعفاء لابن الجوزي ١٢٦ب، وميزان الاعتدال ٣/ ٦٦٣ ما يشير إلى هذا القول المطول.

(٢) تهذيب التهذيب ٩/ ٣٧٩. وعزاه إلى كتاب الكنى للنسائي.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢١٧، الكامل ٣٧٠أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٦ب، ١٢٧أ، تهذيب الكمال ١٢٥٤، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٧٦، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٤. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٤) تهذيب الكمال ١٢٥٤، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٤.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٢١، الكامل ٣٥٢أ، تاريخ بغداد ٣/ ١٦٤، تهذيب الكمال ١٢٥٧، ميزان الاعتدال ٤/ ٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٩٧. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٦) تهذيب الكمال ١٢٥٧، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٩٧.

النسائي: ضعيف[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٢].

٣٧٦ ـ محمد بن الفضل بن عطية أبو عبد الله العَبْسي الكوفي أو المروزي ثم البخاري: قال النسائي: متروك الحديث[٣]. وقال أيضاً: كذاب[٤].

٣٧٧ ـ محمد بن القاسم أبو إبراهيم الأسدي الشامي ثم الكوفي الملقب بكاو: قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة كذبه أحمد بن حنبل[٦].

٣٧٨ ـ محمد بن كُرَيب بن أبي مُسلم الهاشمي: قال النسائي: ضعيف[٧]. وقال أيضاً: رِشْدِين بن كُريب ضعيف، وأخوه محمد بن كُريب ليس بالقوي إلا أنه أصلح قليلاً[٨].

٣٧٩ ـ محمد بن مروان بن عبد الله بن إسماعيل الكوفي السُّدِّي الصغير:

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٢٠، الكامل ٣٥٧ب، تهذيب الكمال ١٢٥٨، ميزان الاعتدال ٤/ ٥، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٠٠. لكن ابن حجر زاد كلمة: «الحديث».

(٢) تهذيب الكمال ١٢٥٨، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٠٠.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢٢٠، الكامل ٣٥٦أ، تاريخ بغداد ٣/ ١٥١، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٨أ، تهذيب الكمال ١٢٥٨، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٠٢.

(٤) تهذيب الكمال ١٢٥٨، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٠٢.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٢١، الكامل ٣٧١ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٨أ.

(٦) تهذيب الكمال ١٢٦٠، ميزان الاعتدال ٤/ ١١، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٠٧. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «ليس بثقة».

(٧) الضعفاء والمتروكين ٢١٦، الكامل ٣٧١ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٨ب، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٢٠.

(٨) السنن الكبرى ٢٦٤ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢١٤.

قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٢].

٣٨٠ ـ محمد بن مسلم الطائفي: قال النسائي: ليس بالقوي[٣]. وقال أيضاً: ليس بذلك القوي[٤].

٣٨١ ـ محمد بن مصعب بن صَدقة أبو عبد الله أو أبو الحسن القَرْقَساني ثم البغدادي: قال النسائي: ضعيف[٥].

٣٨٢ ـ محمد بن معاوية بن أَعْيَن أبو علي الخُراساني النيسابوري ثم البغدادي ثم المكي: قال النسائي: ليس بثقة متروك الحديث[٦].

٣٨٣ ـ محمد بن مُيَسَّر أبو سعد الجُعْفي الصَّاغاني البَلْخي ثم البغدادي ويقال له: محمد بن أبي زكريا: قال النسائي: متروك الحديث[٧].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢١٩، الكامل ٣٧٣ب، تاريخ بغداد ٣/ ٢٩٣، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٩أ، تهذيب الكمال ١٢٦٧.

(٢) تهذيب الكمال ١٢٦٧.

(٣) السنن الكبرى ١٨٠.

(٤) المصدر السابق ١٥٦.

(٥) تاريخ بغداد ٣/ ٢٧٩، تهذيب الكمال ١٢٧٣، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٥٩.

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢١٩، الكامل ٣٧٥ب، تاريخ بغداد ٣/ ٢٧٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٩ب، تهذيب الكمال ١٢٧٤، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٤، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥. لكن في تهذيب الكمال: «متروك الحديث ليس بثقة». كما أن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٧) الضعفاء والمتروكين ٢٢٠، الكامل ٣٦٧ب، تاريخ بغداد ٣/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٠أ، تهذيب الكمال ١٢٧٩، ميزان الاعتدال ٤/ ٥٢. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

وقال أيضاً: ليس بثقة ولا مأمون[١].

٣٨٤ ـ محمد بن ميمون أبو النضر الكوفي الزَّعْفراني: قال النسائي: منكر الحديث[٢].

٣٨٥ ـ محمد بن يزيد بن سِنان أبو عبد الله بن أبي فَرْوة التَّميمي الطُّهَوي الجَزَري الرُّهاوي: قال النسائي: ليس بالقوي[٣].

٣٨٦ ـ محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رِفاعة أبو هشام العجلي الرِّفاعي الكوفي: قال النسائي: ضعيف[٤]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٥].

٣٨٧ ـ محمد بن يعلى أبو علي السلمي الكوفي الملقب بزُنْبُور: قال النسائي: ليس بثقة[٦].

٣٨٨ ـ المختار بن نافع أبو إسحاق التَّيْمي أو العُكْلي الكوفي: قال النسائي: منكر الحديث[٧]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٨].

٣٨٩ ـ مروان بن سالم أبو عبد الله الغِفاري الجَزَري القَرْقَساني: قال

---

(١) تهذيب الكمال ١٢٧٩. وأشير هنا إلى أن قولي النسائي في هذا الرجل مثبتان في تهذيب التهذيب ٩/ ٤٨٤. لكنهما نُسبا خطأً للبخاري.

(٢) تهذيب الكمال ١٢٧٩، ميزان الاعتدال ٤/ ٥٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٨٦.

(٣) تهذيب الكمال ١٢٩٠، ميزان الاعتدال ٤/ ٦٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٢٥.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٢٣، تاريخ بغداد ٣/ ٣٧٧، الضعفاء لابن الجوزي ١٣١ب، تهذيب الكمال ١٢٩٠، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٢٦.

(٥) شيوخ النسائي ٥ب.

(٦) تهذيب الكمال ١٢٩٢، ميزان الاعتدال ٤/ ٧١، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٣٣.

(٧) تهذيب الكمال ١٣١١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٦٩.

(٨) تهذيب الكمال ١٣١١، ميزان الاعتدال ٤/ ٨٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ٦٩ ـ ٧٠.

النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٢].

٣٩٠ ـ مروان بن عثمان بن أبي سعيد بن المُعَلَّى أبو عثمان الأنصاري الزُّرَقي المدني: قال النسائي: ومن مروان بن عثمان حتى يصدق على الله عز وجل؟[٣].

٣٩١ ـ مسلم بن خالد أبو خالد المخزومي المكي المعروف بالزَّنْجي: قال النسائي: ضعيف[٤]. وقال أيضاً: وليس بالقوي في الحديث[٥].

٣٩٢ ـ مسلم بن كَيْسان أبو عبد الله الضَّبِّي الكوفي المُلائي البَرَّاد: قال النسائي: متروك الحديث[٦]. وقال أيضاً ليس بثقة[٧].

٣٩٣ ـ مسلمة بن علقمة أبو محمد المازني البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[٨].

٣٩٤ ـ مسلمة بن علي بن خلف أبو سعيد الخُشَني الدمشقي البَلَاطي ثم

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٢٥، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩١٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٢ب، تهذيب الكمال ١٣١٦، ميزان الاعتدال ٤/ ٩١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٩٣. لكن ابن الجوزي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٢) تهذيب الكمال ١٣١٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٩٣.

(٣) ميزان الاعتدال ٤/ ٩٢، ٢٦٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ٩٥. واللفظ لابن حجر.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٢٨، الكامل ٣٨٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٢ب.

(٥) مجموعة رسائل للنسائي ٤٣، تهذيب الكمال ١٣٢٥. لكن لفظ المزي: «ليس بالقوي».

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢٢٨، الكامل ٣٨٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٣أ، تهذيب الكمال ١٣٢٧، ميزان الاعتدال ٤/ ١٠٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٣٦. لكن ابن الجوزي ومن بعده اقتصروا على كلمة: «متروك».

(٧) تهذيب الكمال ١٣٢٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٣٦.

(٨) تهذيب الكمال ١٣٢٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٤٥.

المصري: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٢].

٣٩٥ ـ مُسْهِر بن عبد الملك بن سَلْع أبو محمد الهَمْداني الكوفي: قال النسائي: ليس بالقوي[٣].

٣٩٦ ـ المِسْوَر بن الصَّلْت أبو الحسن الكوفي أو المدني: قال النسائي: متروك الحديث[٤].

٣٩٧ ـ المُسَيَّب بن شَريك أبو سعيد التَّميمي الشَّقَري الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: رديء الحفظ لا يكتب حديثه[٦].

٣٩٨ ـ مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العَوَّام الأَسَدي المدني: قال النسائي: ليس بالقوي في الحديث[٧]. وقال أيضاً:

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٢٨، الكامل ٣٨١أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٣أ، تهذيب الكمال ١٣٣٠، ميزان الاعتدال ٤/١٠٩، تهذيب التهذيب ١٠/١٤٦. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٢) تهذيب الكمال ١٣٣٠، تهذيب التهذيب ١٠/١٤٦.

(٣) تهذيب الكمال ١٣٣٠، ميزان الاعتدال ٤/١١٣، تهذيب التهذيب ١٠/١٤٩.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٢٩، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩٢٦ب، تاريخ بغداد ١٣/٢٤٦، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٩ب، ميزان الاعتدال ٤/١١٤. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٢٨، تاريخ بغداد ١٣/١٤٠، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٣ب.

(٦) لسان الميزان ٦/٣٩. وعزاه إلى كتاب التميز للنسائي.

(٧) المجتبى ٨/٩١، تهذيب الكمال ١٣٣٢، ميزان الاعتدال ٤/١١٩، تهذيب التهذيب ١٠/١٥٩. لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «ليس بالقوي» متبعاً المزي في موضع من هذه الترجمة دون الموضع الآخر.

ليس بالقوي ويحيى القطان لم يتركه[١].

٣٩٩ ـ مصعب بن شيبة بن جُبير بن شيبة بن عثمان القُرشي العَبْدَري المكي الحَجَبي: قال النسائي: منكر الحديث[٢]. وقال أيضاً: في حديثه شيء[٣].

٤٠٠ ـ مَطَر بن طَهْمان أبو رجاء السلمي الخراساني ثم البصري الوَرَّاق: قال النسائي: ليس بالقوي[٤].

٤٠١ ـ مطر بن ميمون أبو خالد المحارِبي الكوفي الإسكاف: قال النسائي: منكر الحديث[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٦].

٤٠٢ ـ مُطَّرِح بن يزيد أبو المهلَّب الأسدي الكوفي نزيل الشام: قال النسائي: ضعيف[٧]. وقال أيضاً: ليس بشيء[٨].

٤٠٣ ـ مَطَرِّف بن مازن أبو أيوب الصنعاني: قال النسائي: ليس بثقة[٩].

---

(١) السنن الكبرى ١٩٤. وقد أشار إليه ابن حجر في تهذيب التهذيب ١٠/١٥٩.

(٢) السنن الكبرى ٢٤٩، المجتبى ٨/١٢٨، تهذيب الكمال ١٣٣٣، تهذيب التهذيب ١٠/١٦٢.

(٣) تهذيب الكمال ١٣٣٣، تهذيب التهذيب ١٠/١٦٢.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٢٧، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩١٤ب، تهذيب الكمال ١٣٣٤، ميزان الاعتدال ٤/١٢٧، تهذيب التهذيب ١٠/١٦٨.

(٥) تهذيب الكمال ١٣٣٤، ميزان الاعتدال ٤/١٢٧، تهذيب التهذيب ١٠/١٧٠.

(٦) تهذيب الكمال ١٣٣٤، تهذيب التهذيب ١٠/١٧٠.

(٧) الضعفاء والمتروكين ٢٢٧، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩٣٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٠أ، تهذيب الكمال ١٣٣٥، ميزان الاعتدال ٤/١٢٣، تهذيب التهذيب ١٠/١٧١. لكن لفظ الذهبي: «ضعفه أبو حاتم، والنسائي».

(٨) تهذيب الكمال ١٣٣٥، تهذيب التهذيب ١٠/١٧١.

(٩) الضعفاء والمتروكين ٢٢٧، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩٠٨ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٤أ، ميزان الاعتدال ٤/١٢٥، تعجيل المنفعة ٤٠٤.

٤٠٤ ـ مظاهر بن أسلم أو ابن محمد بن أسلم المخزومي المدني: قال النسائي: ضعيف[١].

٤٠٥ ـ معاوية بن يحيى أبو رَوْح الصَّدَفي الدمشقي نزيل الرَّيّ: قال النسائي: ضعيف[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٣]. قال أيضاً: ليس بشيء[٤].

٤٠٦ ـ مَعْدي بن سليمان أبو سليمان صاحب الطعام: قال النسائي: ضعيف[٥].

٤٠٧ ـ مُعَلَّى بن عُرْفان الأسدي الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[٦].

٤٠٨ ـ مُعَلَّى بن ميمون المجاشِعي البصري الخَصَّاف: قال النسائي: متروك[٧].

٤٠٩ ـ مُعَلَّى بن هلال أبو عبد الله الحَضْرمي أو الجُعْفي الكوفي الطحان: قال النسائي: متروك الحديث[٨]. وقال أيضاً: كذاب[٩]. وقال

(١) تهذيب الكمال ١٣٣٧، ميزان الاعتدال ٤/ ١٣١، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٨٣.

(٢) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ١٢ب، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩١٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٥أ، تهذيب الكمال ١٣٤٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢١٩.

(٣) تهذيب الكمال ١٣٤٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢١٩.

(٤) تهذيب الكمال ١٣٤٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٥) تهذيب الكمال ١٣٥١، ميزان الاعتدال ٤/ ١٤٣، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٢٩.

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢٢٥، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٨٩١ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٤ب، ميزان الاعتدال ٤/ ١٤٩.

(٧) ميزان الاعتدال ٤/ ١٥٢.

(٨) الضعفاء والمتروكين ٢٢٦، ميزان الاعتدال ٤/ ١٥٢. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٩) تهذيب الكمال ١٣٥٥، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٤١، لسان الميزان ٧/ ٣٩٤. لكن

أيضاً: ممن يضع الحديث[١].

٤١٠ ـ المغيرة بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن خالد بن حِزام القُرشي الأَسَدي الحِزامي المدني الملقب بِقُصَيّ: قال النسائي: ليس بالقوي[٢]. وقال أيضاً: كان يحيى بن معين يضعف المغيرة بن عبد الرحمٰن، وقد نظرنا في حديثه فلم نجد شيئاً يدل على ضعفه، ويحيى كان أعلم منا. والله أعلم[٣].

٤١١ ـ المغيرة بن مسلم أبو سلمة القَسْمَلِي المروزي ثم المدائني السرَّاج: قال النسائي: ليس بالقوي في أبي الزبير، وعنده غير حديث منكر[٤].

٤١٢ ـ المُفَضَّل بن صدقة أبو حماد الحَنَفي الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[٥].

٤١٣ ـ المُفَضَّل بن فَضَالة بن أبي أمية أبو مالك القرشي البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[٦].

= لفظ ابن حجر في الأخير: «كذبه أحمد، والنسائي».

(١) الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٨٩٣أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٤ب، تهذيب الكمال ١٣٥٥، تهذيب التهذيب ١٠/٢٤١. لكن الأخيرين أسقطا عبارة: «ممن».

(٢) تهذيب الكمال ١٣٦٣، تهذيب التهذيب ١٠/٢٦٦، هدي الساري ٤٤٥.

(٣) السنن الكبرى ٢٢٩.

(٤) السنن الكبرى ١٩٤.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٦٣، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩١٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٦أ، ميزان الاعتدال ٤/١٦٨. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢٢٦، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٦أ، تهذيب الكمال ١٣٦٥، ميزان الاعتدال ٤/١٦٩، تهذيب التهذيب ١٠/٢٧٣.

٤١٤ ـ مقاتل بن سليمان أبو الحسن الأزدي الخُراساني البَلْخي: قال النسائي: كذاب[١]. وقال أيضاً: والكذابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله ﷺ أربعة: ابن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمد بن سعيد بالشام ويعرف بالمصلوب[٢].

٤١٥ ـ المِقْدام بن داود بن عيسى بن تَلِيد أبو عمرو الرُّعَيْني المصري: قال النسائي: ليس بثقة[٣].

٤١٦ ـ مُِنْدَل بن علي أبو عبد الله العَنَزي الكوفي يقال: اسمه عمرو ومُِنْدَل لقب: قال النسائي: ضعيف[٤].

٤١٧ ـ منذر أبو حسان: قال ابن عدي: قال لنا ابن حماد: يُرمى

---

(١) تهذيب الكمال ١٣٦٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٨٤. وفي ميزان الاعتدال ٤/ ١٧٣: «وقال النسائي: كان مقاتل يكذب».

(٢) مجموعة رسائل للنسائي ٧٦، تاريخ بغداد ١٣/ ١٦٨، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٦أ، تهذيب الكمال ١٣٦٨، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٦٢، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٨٤. واللفظ للأول.

(٣) ميزان الاعتدال ٤/ ١٧٦. وعزاه إلى كتاب الكنى للنسائي. وقد قال القاضي عياض في ترتيب المدارك ٤/ ٣٠٢: «قال ابن قطيس عن ابن مُفَرِّج ـ (يعني أبا عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن مُفَرِّج القرطبي) ـ: الذي نقم على المقدام روايته عن خالد بن نزار، لأنهم سألوه عن مولده فأخبرهم، ثم مضوا إلى الأسطوانة التي على رأس خالد بن نزار، فنظروا فيها تاريخ وفاته، فإذا المقدام حينئذ ابن أربعة أعوام أو خمسة ـ قال ابن مُفَرِّج: وسماعه من أسد صحيح ـ. وقد أساء هذا القول النسائي جداً، ونسبه إلى الكذب».

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٣٠، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٣٧ب، تاريخ بغداد ١٣/ ٢٤٩، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٠ب، تهذيب الكمال ١٣٧٢، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٩٩.

بالكذب. فلا أدري حكاه عن البخاري أو عن النسائي[١].

٤١٨ ـ منصور بن دينار التميمي: قال النسائي: ليس بالقوي[٢].

٤١٩ ـ المُنْكَدِر بن محمد بن المُنْكَدِر القُرشي التَّيْمي المدني: قال النسائي: ليس بالقوي[٣]. وقال أيضاً: ابن المنكدر اسمه محمد، وله ثلاثة بنين: عمر بن محمد بن المنكدر، والمنكدر بن محمد بن المنكدر، ويوسف بن محمد بن المنكدر. فعمر بن محمد بن المنكدر ثقة، والمنكدر بن محمد بن المنكدر ليس بالقوي في حفظه سوء، ويوسف بن محمد بن المنكدر ليس بشيء في الحديث[٤]. وقال أيضاً: ضعيف[٥].

٤٢٠ ـ المِنْهَال بن خليفة أبو قُدامة العجلي الكوفي: قال النسائي: ليس بالقوي[٦]. وقال أيضاً: ضعيف[٧].

٤٢١ ـ مهدي بن هلال أبو عبد الله البصري: قال النسائي: متروك

---

(١) الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٨٩١ب، لسان الميزان ٦/ ٩١. واللفظ للأول.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٢٣٠، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩١٣أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٦ب، ميزان الاعتدال ٤/ ١٨٤.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢٣٠، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٣٧أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٠ب، تهذيب الكمال ١٣٧٨، ميزان الاعتدال ٤/ ١٩١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣١٨. لكن لفظ الذهبي: «ليس بقوي». وذلك لجمعه بين قول النسائي وقول غيره.

(٤) السنن الكبرى ١١.

(٥) تهذيب الكمال ١٣٧٨، ميزان الاعتدال ٤/ ١٩١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣١٨.

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢٢٩، الكامل ٣٨٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٦ب، تهذيب الكمال ١٣٧٨، ميزان الاعتدال ٤/ ١٩١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣١٩.

(٧) تهذيب الكمال ١٣٧٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣١٩.

الحديث[١]. وقال أيضاً: كذاب[٢].

٤٢٢ ـ مِهْران بن أبي عمر أبو عبد الله الرازي العطار: قال النسائي: ليس بالقوي[٣].

٤٢٣ ـ موسى بن دِهْقان المدني ثم البصري: قال النسائي: ضعيف[٤].

٤٢٤ ـ موسى بن عُبيدة بن نَشِيط أبو عبد العزيز المدني الرَّبَذي: قال النسائي: ضعيف[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٦].

٤٢٥ ـ موسى بن عمير أبو هارون القُرشي المَخْزومي الكوفي نزيل بغداد: قال النسائي: ليس بثقة[٧].

٤٢٦ ـ موسى بن عيسى بن المنذر الحمصي: قال ابن حجر: وكتب النسائي عنه فقال: حمصي لا أحدث عنه شيئاً ليس هو شيئاً[٨].

٤٢٧ ـ موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث أبو محمد القرشي التَّيْمي المدني: قال النسائي: منكر الحديث[٩].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٢٧، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩٤١ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٨ب. لكن ابن الجوزي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٢) لسان الميزان ٦/١٠٧. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٣) تهذيب الكمال ١٣٨٠، ميزان الاعتدال ٤/١٩٦، تهذيب التهذيب ١٠/٣٢٨.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٢٥، الكامل ٣٨٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٧أ ـ ١٣٧ب، تهذيب الكمال ١٣٨٦، تهذيب التهذيب ١٠/٣٤٣.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٢٤، الكامل ٣٨٤ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٧ب، تهذيب الكمال ١٣٩٠، ميزان الاعتدال ٤/٢١٣، تهذيب التهذيب ١٠/٣٥٩.

(٦) تهذيب الكمال ١٣٩٠، تهذيب التهذيب ١٠/٣٥٩.

(٧) الضعفاء والمتروكين ٢٢٤، تاريخ بغداد ١٣/٢١، تهذيب الكمال ١٣٩٢، تهذيب التهذيب ١٠/٣٦٥.

(٨) لسان الميزان ٦/١٢٦ ـ ١٢٧.

(٩) الضعفاء والمتروكين ٢٢٥، الكامل ٣٨٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٨أ، =

٤٢٨ ـ موسى بن محمد بن عطاء أبو طاهر الدِّمْياطي والبَلْقاوي والمقدسي: قال النسائي: ليس بثقة[١].

٤٢٩ ـ موسى بن مُطَير الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[٢].

٤٣٠ ـ موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب بن زَمْعة أبو محمد الأَسَدي الزَّمْعي المدني: قال النسائي: ليس بالقوي[٣]. وقال أيضاً: ليس بذاك القوي[٤].

٤٣١ ـ ميسرة بن عبد ربه البصري التَّرَّاس: قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: كذاب[٦].

٤٣٢ ـ ميمون بن موسى أبو موسى المَرَئي البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[٧].

= ميزان الاعتدال ٤/٢١٨، تهذيب التهذيب ١٠/٣٦٨ ـ ٣٦٩.

(١) ميزان الاعتدال ٤/٢١٩.

(٢) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ١٢أ، الكامل ٣٨٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٨أ، ميزان الاعتدال ٤/٢٢٣. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢٢٣، الكامل ٣٨٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٨ب، ميزان الاعتدال ٤/٢٢٧، تهذيب التهذيب ١٠/٣٧٨.

(٤) السنن الكبرى ٨٧.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٣١، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩٢٦أ، تاريخ بغداد ١٣/٢٢٣ ـ ٢٢٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٤١أ. لكن الأخير اقتصر على كلمة: «متروك».

(٦) لسان الميزان ٦/١٤٠. وعزاه إلى كتاب التميز للنسائي.

(٧) تهذيب الكمال ١٣٩٩، ميزان الاعتدال ٤/٢٣٤، تهذيب التهذيب ١٠/٣٩٣. وقد رُسمت كلمة: «المَرَئي» على وجه آخر أيضاً وهو: «المَرَإي». بَيْد أن الأول هو الموافق لقواعد الإملاء.

٤٣٣ ـ ميمون أبو حمزة الكوفي الأعور القَصَّاب الراعي: قال النسائي: ليس بثقة[1]. وقال أيضاً: وليس بثقة[2].

٤٣٤ ـ ميمون أبو عبد الله الكِنْدي أو القُرشي البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[3].

٤٣٥ ـ مِيْنا بن أبي مِيْنا القُرشي الزُّهْري: قال النسائي: ليس بثقة[4].

٤٣٦ ـ ناصح بن عبد الله أو ابن عبد الرحمٰن أبو عبد الله التَّميمي الكوفي المعروف بالمُحَلِّمي: قال النسائي: ضعيف[5]. وقال أيضاً: ليس بثقة[6].

٤٣٧ ـ ناصح بن العلاء أبو العلاء الهاشمي البصري: قال النسائي: ضعيف[7].

٤٣٨ ـ نافع أبو هُرْمُز البصري قيل في اسم أبيه: عبد الواحد، وقيل:

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٣١، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٢٠أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٩أ، تهذيب الكمال ١٤٠٠، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٣٤، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٩٦.

(٢) السنن الكبرى ٧٢.

(٣) تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤. وعزاه إلى كتاب الكنى للنسائي.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٣١، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٣٨ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٤١أ، تهذيب الكمال ١٤٠١، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٣٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٩٧.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٣٣، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٥٦ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٤١أ، تهذيب الكمال ١٤٠٢، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٤٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٠٢. لكن لفظ الذهبي: «ضَعَّفه النسائي».

(٦) تهذيب الكمال ١٤٠٢، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٠٢.

(٧) الضعفاء والمتروكين ٢٣٣، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٥٧أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٤١أ، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٤٠.

هُرْمز، وقيل غير ذلك: قال النسائي: ليس بثقة[١].

٤٣٩ ـ نَجيح بن عبد الرحمن أبو مَعْشَر الهاشمي السِّنْدي المدني: قال النسائي: ضعيف[٢]. وقال أيضاً: وهو ضعيف، ومع ضعفه أيضاً كان قد اختلط، عنده أحاديث مناكير[٣]. وقال أيضاً: الطبقة المتروك حديثهم: إسحاق بن أبي فَرْوة، عبد الله بن نافع، عمر بن قيس، نَجيح أبو مَعْشَر المديني...[٤].

٤٤٠ ـ نصر بن باب أبو سهل الخُراساني المَرْوزي نزيل بغداد: قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٦].

٤٤١ ـ نصر بن حاجب القُرشي الخُراساني ثم المدائني: قال النسائي: ليس بثقة[٧].

٤٤٢ ـ نصر بن حماد بن عَجْلان أبو الحارث البَجَلي البصري والبغدادي

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٦١، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/١٩٥٧أ، الضعفاء لابن الجوزي نسخة السعيدية ١٦٥أ، ميزان الاعتدال ٤/٢٤٣.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٢٣٥، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩٥٨ب، تاريخ بغداد ١٣/٤٣١، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٣ب ـ ١٤٤أ، تهذيب الكمال ١٤٠٨، ميزان الاعتدال ٤/٢٤٦، تهذيب التهذيب ١٠/٤٢١.

(٣) السنن الكبرى ٦٩، المجتبى ٤/١٧٢.

(٤) مجموعة رسائل للنسائي نسخة أحمد الثالث ١٨أ. وذلك في طبقات أصحاب نافع مولى ابن عمر.

(٥) الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/١٩٥٣أ، تاريخ بغداد ١٣/٢٨١، الضعفاء لابن الجوزي ١٤١ب، لسان الميزان ٦/١٥١. لكن ابن الجوزي، وابن حجر اقتصرا على كلمة: «متروك». وقد نقله ابن حجر عن ابن عدي.

(٦) لسان الميزان ٦/١٥١. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٧) المصدر السابق ٦/١٥٢. مع التماثل في العزو.

الوَرَّاق: قال النسائي: ليس بثقة[١].

٤٤٣ ـ نصر بن طَرِيف أبو جَزْء ـ وقال أيضاً: أبو جِزِي ـ الباهلي البصري القَصَّاب: قال النسائي: متروك الحديث[٢]. وقال أيضاً: ليس بشيء ولا يكتب حديثه[٣].

٤٤٤ ـ النضر بن إسماعيل بن حازم أبو المغيرة البَجَلي الكوفي: قال النسائي: ليس بالقوي[٤].

٤٤٥ ـ النضر بن عبد الرحمٰن أبو عمر الكوفي الخَزَّاز: قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٦].

٤٤٦ ـ النضر بن علقمة أبو المغيرة: قال النسائي: ليس بشيء[٧].

٤٤٧ ـ النضر بن مِطْرَق الكوفي: قال النسائي: ليس بثقة[٨].

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ٢٨٢، الضعفاء لابن الجوزي ١٤١ب، تهذيب الكمال ١٤٠٩، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٥٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٢٥.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٢٣٦، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٥١ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٢أ، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٥١. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٣) لسان الميزان ٦/ ١٥٤ ـ ١٥٥. وعزاه إلى كتاب التميز للنسائي.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٣٦، تاريخ بغداد ١٣/ ٤٣٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٢أ، تهذيب الكمال ١٤١١، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٥٥، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٣٥.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٣٦، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٤٧ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٢ب، تهذيب الكمال ١٤١٣، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٦٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٤٢. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك».

(٦) تهذيب الكمال ١٤١٣، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٤٢.

(٧) تهذيب الكمال ١٤١٣، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٦١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٤٣.

(٨) الضعفاء والمتروكين ٢٣٧، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٤٨ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٢ب، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٦٣.

٤٤٨ ـ النضر بن مَعْبد أبو قَحْذَم البصري: قال النسائي: ليس بثقة[١].

٤٤٩ ـ النضر بن منصور أبو عبد الرحمن الكوفي: قال النسائي: ضعيف[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٣].

٤٥٠ ـ النعمان بن ثابت أبو حنيفة التيمي الكوفي الإمام: قال النسائي: ليس بالقوي في الحديث[٤]. وقال أيضاً: وليس بالقوي في الحديث[٥]. وقال أيضاً: ليس بالقوي في الحديث، وهو كثير الغلط والخطأ على قلة روايته[٦].

٤٥١ ـ النعمان بن راشد أبو إسحاق الأُموي الجَزَري الرَّقِّي: قال النسائي: كثير الغلط[٧]. وقال أيضاً: كثير الخطأ عن الزهري، ونظيره في الزهري زَمْعَة بن صالح[٨]. وقال أيضاً: ضعيف كثير الغلط[٩].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٦٦١، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩٤٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٢ب، ميزان الاعتدال ٤/٢٦٣.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٦٣٧، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩٤٨ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٢ب، تهذيب الكمال ١٤١٤، ميزان الاعتدال ٤/٢٦٤، تهذيب التهذيب ١٠/٤٤٥.

(٣) تهذيب الكمال ١٤١٤، تهذيب التهذيب ١٠/٤٤٥، لسان الميزان ٧/٤١٢.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٦٣٣، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩٤٢ب، تاريخ بغداد ١٣/٤٢١. لكن ابن عدي اقتصر على عبارة: «ليس بالقوي».

(٥) مجموعة رسائل للنسائي ٤٤. وذلك في تسمية فقهاء الأمصار.

(٦) المصدر السابق ٧١، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٣أ. هذا، وقد جاء في مطبوعة الميزان ٤/٢٦٥: «ضعفه النسائي من جهة حفظه». لكن ترجمة أبي حنيفة لم ترد في النسخ المتقنة من هذا الكتاب.

(٧) الضعفاء والمتروكين ٦٣٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٣أ.

(٨) السنن الكبرى ٧٦.

(٩) الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩٤٥أ ـ ٩٤٥ب، تهذيب الكمال ١٤١٨، ميزان=

٤٥٢ ـ النعمان بن المنذر أبو الوزير الغَسَّاني أو اللَّخْمي الدمشقي: قال النسائي: ليس بذاك القوي[1].

٤٥٣ ـ نُعيم بن حَكِيم المدائني: قال النسائي: ليس بالقوي[2].

٤٥٤ ـ نُعيم بن حماد بن معاوية أبو عبد الله الخُزاعي المروزي ثم المصري: قال النسائي: ضعيف[3]. وقال أيضاً: ليس بثقة[4]. وقال أبو علي النيسابوري: سمعت أبا عبد الرحمٰن النسائي يذكر فضل نعيم بن حماد ويُقدمه في العلم والمعرفة والسنن، ثم قيل له في قبول حديثه فقال: قد كثر تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة، فصار في حد من لا يحتج به[5].

٤٥٥ ـ نعيم بن المُوَرِّع العَنْبري البصري: قال النسائي: ليس بثقة[6].

= الاعتدال ٤/ ٢٦٥، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٥٢. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «ضعيف». هذا، وقد جاء في مطبوعة تهذيب التهذيب من زيادات ابن حجر: «وقال النسائي: صدوق فيه ضعف». ويبدو لي أن فيه وهماً، ولعل الصواب كون هذا الكلام للساجي لا للنسائي. والله أعلم.

(١) تهذيب الكمال ١٤١٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٥٧.

(٢) تهذيب الكمال ١٤١٩، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٦٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٥٨.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢٣٤، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٤٦أ، تاريخ بغداد ١٣/ ٣١٢، التعديل والتجريح ٢/ ٧٨٠، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٣أ، تهذيب الكمال ١٤٢١، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٦٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٦١ ـ ٤٦٢، هدي الساري ٤٤٧. لكن لفظ الباجي: «ضعيف الحديث».

(٤) تاريخ بغداد ١٣/ ٣١٢، تهذيب الكمال ١٤٢١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٦١.

(٥) تهذيب الكمال ١٤٢١، ميزان الاعتدال نسخة الخزانة العامة بالرباط ٣٦٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٦١. واللفظ ليس لواحد منها، وإنما هو ملفق.

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢٣٤، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٤٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٣أ، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٧١.

٤٥٦ ـ نُفَيع بن الحارث أبو داود الكوفي الأعمى القاص ويقال: اسمه نافع: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٢].

٤٥٧ ـ النَّهَّاس بن قَهْم أبو الخَطَّاب القَيْسي البصري: قال النسائي: ضعيف[٣].

٤٥٨ ـ نَهْشَل بن سعيد بن وَرْدان أبو سعيد أو أبو عبد الله القُرشي الوَرْدَاني البصري ثم الخُراساني النيسابوري أو الترمذي: قال النسائي: متروك الحديث[٤]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٥].

٤٥٩ ـ نوح بن دَرَّاج أبو محمد النَّخَعي الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[٦]. وقال أيضاً: ضعيف متروك الحديث[٧].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٣٥، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٦٢أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٤أ، تهذيب الكمال ١٤٢٤، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٧٢، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٧١. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٢) تهذيب الكمال ١٤٢٤، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٧١. لكن لفظ الكتاب الأول: «ليس بشيء ليس بثقة ولا يكتب حديثه». فلعل الفقرة الأولى منه مما سبق قلم النساخ إليه.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢٣٧، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٦١ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٤أ، تهذيب الكمال ١٤٢٥، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٧٨. لكن وقع سقط في الكامل.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٣٨، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٦١أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٣ب، تهذيب الكمال ١٤٢٥، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٧٥، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٧٩. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٥) تهذيب الكمال ١٤٢٥، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٧٩.

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢٣٥، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٥٦أ، تاريخ بغداد ١٣/ ٣١٧، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٣ب.

(٧) تهذيب الكمال ١٤٢٦، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٧٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٨٣.=

٤٦٠ ـ نوح بن أبي مريم أبو عصمة القرشي المروزي المعروف بنوح الجامع: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا مأمون[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٣]. وقال أيضاً: سقط حديثه[٤].

٤٦١ ـ هارون بن حاتم الكوفي: قال النسائي: ليس بشيء[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٦].

٤٦٢ ـ هارون بن هارون بن عبد الله أبو مُحَرَّر أو أبو عبد الله القرشي التَّيْمي المدني: قال النسائي: ضعيف[٧].

٤٦٣ ـ الهُذَيل بن بلال أبو البُهْلُول الفزاري المدائني: قال النسائي: ضعيف[٨].

٤٦٤ ـ هشام بن زياد بن أبي يزيد أبو المِقْدام بن أبي هشام القرشي

= لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «ضعيف».

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٣٦.

(٢) تهذيب الكمال ١٤٢٧، تهذيب التهذيب ١٠/٤٨٨.

(٣) المصدران السابقان.

(٤) الضعفاء لابن الجوزي نسخة السعيدية ١٦٧أ، تهذيب الكمال ١٤٢٧، تهذيب التهذيب ١٠/٤٨٨.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٤٣، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٦أ.

(٦) لسان الميزان ٦/١٧٨. مع ملاحظة كثرة تصحيفات مطبوعة هذا الكتاب.

(٧) الضعفاء لابن الجوزي ١٤٦ب، تهذيب الكمال ١٤٣٢، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٨٧، تهذيب التهذيب ١١/١٥.

(٨) الضعفاء والمتروكين ٢٤٢، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٨٠ب، تاريخ بغداد ١٤/٧٧، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٨أ، ميزان الاعتدال ٤/٢٩٤، تعجيل المنفعة ٢٨٢. لكن لفظ الذهبي، وابن حجر: «ضعفه النسائي».

البصري: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٢]. وقال أيضاً: ليس بشيء[٣]. وقال أيضاً: ضعيف[٤].

٤٦٥ ـ هشام بن سَعْد أبو عباد أو أبو سعيد القرشي المدني: قال النسائي: ضعيف[٥]. وقال أيضاً: ليس بالقوي[٦].

٤٦٦ ـ هلال بن زيد بن يسار أبو عِقال البصري ثم العَسْقلاني: قال النسائي: منكر الحديث[٧]. وقال أيضاً: منكر الحديث ليس بثقة[٨].

٤٦٧ ـ هلال بن أبي هلال أو ابن أبي مالك وهو ابن ميمون وقيل غير هذا في اسم أبيه أبو ظِلَال الأزدي القَسْمَلي البصري: قال النسائي: ضعيف[٩].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٤٢، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/١٩٧٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٦ب ـ ١٤٧أ، تهذيب الكمال ١٤٣٩، ميزان الاعتدال ٤/٢٩٨، تهذيب التهذيب ١١/٣٩. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٢) تهذيب الكمال ١٤٣٩، تهذيب التهذيب ١١/٣٩.

(٣) المصدران السابقان.

(٤) المصدران السابقان. لكن وقع في الأول منهما تحريف.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٤٢، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩٧٦أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٧أ، تهذيب الكمال ١٤٤٠، ميزان الاعتدال ٤/٢٩٩، تهذيب التهذيب ١١/٤٠، هدي الساري ٤٥٨. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وضعفه النسائي». ولعله أشار به إلى قولي أبي عبد الرحمٰن.

(٦) تهذيب الكمال ١٤٤٠، ميزان الاعتدال ٤/٢٩٩، تهذيب التهذيب ١١/٤٠.

(٧) الضعفاء والمتروكين ٢٤١، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩٧٩أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٧أ.

(٨) تهذيب الكمال ١٤٥٢، ميزان الاعتدال ٤/٣١٣، تهذيب التهذيب ١١/٨٠.

(٩) الضعفاء والمتروكين ٢٤١، ٢٦٠، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩٧٩ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٧ب، تهذيب الكمال ١٤٥٣، ميزان الاعتدال=

وقال أيضاً: ليس بثقة[١].

٤٦٨ ـ الهَيَّاج بن بِسْطام التَّميمي الحَنْظلي البُرْجُمي الهَرَوي: قال النسائي: ضعيف[٢].

٤٦٩ ـ الهيثم بن جَمّاز الحَنَفي البصري البَكّاء: قال النسائي: متروك الحديث[٣].

٤٧٠ ـ الهيثم بن عدي أبو عبد الرحمٰن الطَّائي الكوفي ثم البغدادي: قال النسائي: متروك الحديث[٤]. وقال أيضاً: منكر الحديث[٥].

٤٧١ ـ الوازع بن نافع العُقَيْلي المدني ثم الجَزَري: قال النسائي: متروك الحديث[٦].

= ٤/٣١٦، تهذيب التهذيب ١١/٨٥، هدي الساري ٤٥٨. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «ضعفه ابن معين، والنسائي». وقد وقع سقط في كتاب المزي.

(١) تهذيب الكمال ١٤٥٣، تهذيب التهذيب ١١/ ٨٥. هذا، ويوجد في تهذيب التهذيب ١١/ ٨٥: «وقال النسائي في الكنى: حدثنا إسحاق بن إبراهيم حدثنا مروان حدثنا أبو ظِلال هلال القَسْمَلي وليس بشيء». فيبدو أن الحكم الأخير ليس للنسائي. والله أعلم.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٢٤٣، تاريخ بغداد ١٤/ ٨٤.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢٤٢، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٧ب، ميزان الاعتدال ٤/ ٣١٩.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٤١، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٧٤ب، تاريخ بغداد ١٤/ ٥٣، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٨أ، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٢٤.

(٥) لسان الميزان ٦/ ٢١٠. وينظر أيضاً نفس المكان المذكور من هذا الكتاب.

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢٣٩، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٧٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٥ب، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٢٧. لكن ابن الجوزي، والذهبي اقتصرا على كلمة: «متروك».

٤٧٢ ـ واصل بن السَّائب أبو يحيى الرَّقَاشي البصري: قال النسائي: متروك الحديث[١].

٤٧٣ ـ وِقاء بن إياس أبو يزيد الأَسَدي الوالِبي وقيل: الجَنْبي الكوفي: قال النسائي: ليس بالقوي[٢].

٤٧٤ ـ الوليد بن عبد الله بن أبي ثَوْر الهَمْداني المُرْهِبي الكوفي وقد ينسب إلى جده: قال النسائي: ضعيف[٣].

٤٧٥ ـ الوليد بن عمرو بن ساج الحَرَّاني: قال النسائي: ضعيف[٤].

٤٧٦ ـ الوليد بن محمد أبو بِشر القرشي الأُموي الشامي البَلْقاوي المُوَقَّري: قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة منكر الحديث[٦].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٣٩، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٤أ، تهذيب الكمال ١٤٥٨، ميزان الاعتدال ٤/٣٢٨، تهذيب التهذيب ١١/١٠٤. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٢) ميزان الاعتدال ٤/٣٣٥، تهذيب التهذيب ١١/١٢٢. لكن لفظ ابن حجر: «وليس بالقوي». ويبدو أنه وقع سقط في مصورة دار المأمون من تهذيب الكمال ذهب به هذا الكلام.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢٤٠، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩٦٧أ، تاريخ بغداد ١٣/٤٤٠، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٤ب، تهذيب الكمال ١٤٦٩. وقد وقع سقط في مطبوعة تهذيب التهذيب ذهب بقول النسائي.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٣٩، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩٦٦ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٤ب، ميزان الاعتدال ٤/٣٤٢. لكن لفظ الذهبي: «ضعفه ابن معين، والنسائي».

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٤٠، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩٦٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٥أ، تهذيب الكمال ١٤٧٤، ميزان الاعتدال ٤/٣٤٦، تهذيب التهذيب ١١/١٥٠.

(٦) تهذيب الكمال ١٤٧٤، تهذيب التهذيب ١١/١٥٠.

٤٧٧ ـ وهب بن وهب بن كَبِير أبو البَخْتَري القرشي المدني ثم البغدادي: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه كذاب خبيث[٢].

٤٧٨ ـ وهب الله بن راشد أبو زرعة الرُّعَيْني الحَجْري المصري المؤذِّن: قال ابن حجر: وقال أبو سعيد بن يونس: لم يكن أحمد بن شعيب النسائي يرضى وهب الله بن راشد[٣].

٤٧٩ ـ ياسين بن معاذ أبو خَلَف الكوفي الزَّيَّات: قال النسائي: متروك الحديث[٤]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٥].

٤٨٠ ـ يحيى بن أبي أُنَيْسة أبو زيد الغَنَوي الجَزَري الرُّهَاوي: قال النسائي: متروك الحديث[٦]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٧].

٤٨١ ـ يحيى بن أبي الحجاج عبد الله بن الأَهْتَم أبو أيوب المِنْقَري الأَهْتَمي الخَاقَاني البصري: قال النسائي: ليس بشيء قاله يحيى بن معين[٨].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٤٠، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٦٢ب، تاريخ بغداد ١٣/ ٤٥٦، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٥ب.
(٢) لسان الميزان ٦/ ٢٣٣. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.
(٣) المصدر السابق ٦/ ٢٣٥.
(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٥٦، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ١٠٠٠ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٨ب، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٥٨. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».
(٥) لسان الميزان ٦/ ٢٣٩. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.
(٦) الضعفاء والمتروكين ٢٥٢، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ١٠٠١ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٨ب، تهذيب الكمال ١٤٨٩، تهذيب التهذيب ١١/ ١٨٥.
(٧) تهذيب التهذيب ١١/ ١٨٥.
(٨) تهذيب الكمال ١٤٩٣، تهذيب التهذيب ١١/ ١٩٦. واللفظ للأول.

٤٨٢ ـ يحيى بن أبي حَيَّة أبو جَنَاب الكَلْبي الكوفي: قال النسائي: ضعيف[١]. وقال أيضاً: ليس بالقوي[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة، يدلس[٣].

٤٨٣ ـ يحيى بن راشد أبو سعيد المازِني البصري البَرَّاء: قال النسائي: ضعيف[٤].

٤٨٤ ـ يحيى بن سعيد التَّميمي المدني: قال النسائي: يروي عن الزهري أحاديث موضوعة، متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٦].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٥٣، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/١٠١٠أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٩أ، ميزان الاعتدال ٤/٣٧١.

(٢) تهذيب الكمال ١٤٩٥، تهذيب التهذيب ١١/٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٣) المصدران السابقان.

(٤) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ١٣ب، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/١٠٠٩ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٩أ، ميزان الاعتدال ٤/٣٧٣، تهذيب التهذيب ١١/٢٠٧، لكن لفظ الذهبي: «ضَعَّفه النسائي».

(٥) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ١٣ب، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/١٠٠٤أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٩ب، ميزان الاعتدال ٤/٣٧٨، ٣٧٩. لكن الذهبي في الموضع الأول حذف عبارة: «متروك الحديث». وقد جعل قول النسائي الواحد في ترجمتين لأنه يرى ـ تبعاً لابن الجوزي ـ أنهما في الحقيقة ترجمة واحدة، فيحيى بن سعيد التميمي عنده هو نفس يحيى بن سعيد المازني الفارسي قاضي شيراز، وصَوَّب في ميزانه ـ كما في النسخة التي بخط يده، وغيرها ـ كلمة: «المدني» في ترجمة التميمي إلى: «المازني». وجمعه بين الترجمتين محتمل، لكن ابن حبان، وابن عدي اختارا التفريق، وأما ما ذكر في مطبوعة الضعفاء والمتروكين من تعريف النسائي ليحيى بن سعيد بأنه قاضي شيراز فلا يثبت لأنه لا يوجد في نسخة أحمد الثالث من هذا الكتاب. والله أعلم.

(٦) لسان الميزان ٦/٢٥٨. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

٤٨٥ - يحيى بن سَلَمة بن كُهَيْل أبو جعفر الحَضْرَمي الكوفي: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٢].

٤٨٦ - يحيى بن سليمان بن يحيى بن سعيد أبو سعيد الجُعْفي الكوفي ثم المصري: قال النسائي: ليس بثقة[٣].

٤٨٧ - يحيى بن طلحة بن أبي كثير أبو زكريا اليَرْبُوعي الكوفي: قال النسائي: ليس بشيء[٤].

٤٨٨ - يحيى بن عبد الحميد أبو زكريا الحِمَّاني الكوفي: قال النسائي: ضعيف[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٦].

٤٨٩ - يحيى بن عبد الله بن بُكير أبو زكريا القُرشي المخزومي المصري وقد ينسب إلى جده: قال النسائي: ضعيف[٧]. وقال أيضاً: ليس

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٥٠، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ١٠٠٤ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٩ب، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٨١، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٢٥. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك». وقد عزاه ابن حجر إلى كتاب الكنى للنسائي.

(٢) تهذيب الكمال ١٥٠٢، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٢٥.

(٣) تهذيب الكمال ١٥٠٣، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٨٢، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٢٧، هدي الساري ٤٥١.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٥٣، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٠أ، تهذيب الكمال ١٥٠٥، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٨٧، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٣٤.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٤٨، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ١٠١٨أ، تاريخ بغداد ١٤/ ١٧٦، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٠أ، تهذيب الكمال ١٥٠٩، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٩٢، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٤٧.

(٦) تهذيب الكمال ١٥٠٩، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٤٧.

(٧) الضعفاء والمتروكين ٢٤٨، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٠أ، تهذيب الكمال ١٥٠٦، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٩١، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٣٧، هدي الساري ٤٥٢. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وضَعَّفه النسائي مطلقاً».

بثقة[١]. وقال أيضاً: يحيى بن بُكير أحب إلينا من أبي صالح، وسعيد بن عُفَير أحب إلينا من يحيى بن بُكير، وسعيد بن أبي مريم أحب إلينا من سعيد بن عُفَير[٢]. وقال السُّلَمي في السؤالات: وسألته لم ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سهيل بن أبي صالح في الصحيح[٣] فقال: لا أعرف له فيه عُذراً، فقد كان أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي إذا مرَّ بحديث لسهيل قال: سهيل والله خير من أبي اليَمَان، ويحيى بن بُكير، وغيرهما، وكتاب البخاري من هؤلاء ملآن. وقال: قال أحمد بن شعيب النسائي: ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سُهيل بن أبي صالح في كتابه، وأخرج عن ابن بُكير وأبي اليَمَان وفُليح بن سليمان، لا أعرف له وجهاً، ولا أعرف فيه عُذراً[٤].

٤٩٠ ـ يحيى بن عبد الله بن الحارث أبو الحارث البَكْري التَّيْمي الكوفي الجابِر: قال النسائي: ضعيف[٥].

٤٩١ ـ يحيى بن عبيد الله بن عبد الله بن مَوْهَب القُرشي التَّيمي المدني: قال النسائي: ضعيف[٦]. وقال أيضاً: ضعيف لا يكتب

(١) تهذيب الكمال ١٥٠٦، ميزان الاعتدال ٤/٣٩١، تهذيب التهذيب ١١/٢٣٧.

(٢) تهذيب الكمال ١٥/١٠٤.

(٣) سؤالات السُّلَمي للدارقطني ١٦٢ب.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٤٨، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/١٠٠٦أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٠أ، تهذيب الكمال ١٥٠٦، ميزان الاعتدال ٤/٣٨٩، تهذيب التهذيب ١١/٢٣٨ ـ ٢٣٩. لكن ابن الجوزي زاد لفظة: «الحديث» ليجمع بين قول النسائي وقول غيره. وتنظر ترجمة أبي ماجد.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٤٨، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/١٠٠٧أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٠أ.

(٦) تهذيب الكمال ١٥١١، تهذيب التهذيب ١١/٢٥٣.

حديثه[١]. وقال أيضاً: متروك الحديث[٢].

٤٩٢ - يحيى بن عثمان أبو سهل القرشي التَّيْمي البصري: قال النسائي: ليس بثقة[٣]. وقال أيضاً: حديثه منكر[٤].

٤٩٣ - يحيى بن عقبة بن أبي العَيْزار أبو القاسم الكوفي: قال النسائي: ليس بثقة[٥].

٤٩٤ - يحيى بن العلاء أبو سلمة أبو أبو عمرو البَجَلي الرازي: قال النسائي: متروك الحديث[٦].

٤٩٥ - يحيى بن عمرو بن مالك النُّكْري البصري: قال النسائي: ضعيف[٧].

٤٩٦ - يحيى بن عيسى أبو زكريا التَّميمي النَّهْشَلي الكوفي ثم الرَّمْلي الفاخُوري الجَرَّار: قال النسائي: ليس بالقوي[٨].

---

(١) تهذيب التهذيب ١١/ ٢٥٤.

(٢) تهذيب الكمال ١٥١٢، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٩٥، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٥٨.

(٣) تهذيب الكمال ١٥١٢، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٩٥، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٥٨.

(٤) تهذيب الكمال ١٥١٢، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٥٨.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٤٩، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ١٠١٣ب، تاريخ بغداد ١٤/ ١١٣، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٠ب، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٩٧.

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢٤٩، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ١٠٠٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٠ب، تهذيب الكمال ١٥١٤، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٦٢.

(٧) الضعفاء والمتروكين ٢٥٠، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ١٠٠٧ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٠ب، تهذيب الكمال ١٥١٣، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٦٠.

(٨) الضعفاء والمتروكين ٢٥٠، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ١٠١٢أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٥١أ، تهذيب الكمال ١٥١٤، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٠١، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٦٣.

٤٩٧ ـ يحيى بن كثير أبو النضر أو أبو مالك صاحب البصري: قال النسائي: ليس بثقة[١].

٤٩٨ ـ يحيى بن كثير الأَسَدي الكاهِلي الكوفي: قال النسائي: ضعيف[٢].

٤٩٩ ـ يحيى بن المُتوكل أبو عَقِيل العُمري الكوفي أو المدني نزيل بغداد: قال النسائي: ضعيف[٣].

٥٠٠ ـ يحيى بن مسلم ـ ويقال في اسم أبيه غير هذا ـ الأزدي الحُدَّاني البصري المعروف بيحيى البَكَّاء: قال النسائي: متروك الحديث[٤].
وقال أيضاً: ليس بثقة[٥].

٥٠١ ـ يحيى بن ميمون بن عطاء أبو أيوب القرشي البصري نزيل بغداد: قال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون[٦].

٥٠٢ ـ يحيى بن هاشم أبو زكريا الغَسَّاني الكوفي ثم البغدادي السِّمْسَار: قال النسائي: متروك الحديث[٧].

---

(١) تهذيب الكمال ١٥١٥، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٠٣، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٦٧.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢٥١، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ١٠٠٨أ، تاريخ بغداد ١٤/ ١١٠، الضعفاء لابن الجوزي ١٥١أ، تهذيب الكمال ١٥١٦، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٠٤، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٧١، لكن لفظ الذهبي: «ضَعَّفه ابن المديني، والنسائي».

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٥٢، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ١٠٣أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٥١أ، تهذيب الكمال ١٥١٨، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٠٩، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٧٩.

(٥) تهذيب الكمال ١٥١٨، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٧٩.

(٦) تاريخ بغداد ١٤/ ١٢٦، الضعفاء لابن الجوزي ١٥١ب، تهذيب الكمال ١٥٢٣، ميزان الاعتدال ٤/ ٤١١، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٩١، لكن الذهبي اقتصر على عبارة: «ليس بثقة».

(٧) الضعفاء والمتروكين ٢٥٢، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ١٠٢٢أ، الضعفاء=

٥٠٣ ـ يحيى بن يَمَان أبو زكريا العجلي الكوفي: قال النسائي: ليس بالقوي[(١)]. وقال أيضاً: لا يحتج بحديثه لسوء حفظه وكثرة خطئه[(٢)].

٥٠٤ ـ يزيد بن أَبَان أبو عمرو الرَّقَاشي البصري الزاهد: قال النسائي: متروك الحديث[(٣)]. وقال أيضاً: ليس بثقة[(٤)].

٥٠٥ ـ يزيد بن ربيعة أبو كامل الرَّحَبي الدمشقي الصَّنْعاني ـ صنعاء دمشق ـ: قال النسائي: متروك الحديث[(٥)]. وقال أيضاً: ليس بثقة[(٦)].

٥٠٦ ـ يزيد بن زياد أو يزيد بن أبي زياد القرشي الدمشقي: قال النسائي: متروك الحديث[(٧)].

= لابن الجوزي ١٥١ب، ميزان الاعتدال ٤/ ٤١٢. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٥١، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ١٠١٧ب، تاريخ بغداد ١٤/ ١٢٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٢أ، تهذيب الكمال ١٥٢٧، ميزان الاعتدال ٤/ ٤١٦، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٠٧.

(٢) السنن الكبرى ١٣٣، المجتبى ٨/ ٣٢٥.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢٥٣، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ١٠٢٤ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٢أ، تهذيب الكمال ١٥٢٨، ميزان الاعتدال ٤/ ٤١٨، تهذيب التهذيب ١١/ ٣١٠، لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٤) تهذيب التهذيب ١١/ ٣١٠، وينظر تهذيب الكمال ١٥٢٨ مع نسخة أخرى.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٥٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٢ب، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٢٢. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٦) لسان الميزان ٦/ ٢٨٦. وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٧) الضعفاء والمتروكين ٢٥٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٢ب، تهذيب الكمال ١٥٣٣، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٢٥، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٢٩.

٥٠٧ ـ يزيد بن أبي زياد أبو عبد الله القرشي الهاشمي الكوفي: قال النسائي: ليس بالقوي[١]. وقال أيضاً: لا يحتج بحديثه[٢].

٥٠٨ ـ يزيد بن سنان بن يزيد أبو فَرْوة التميمي الطُّهَوي الجَزَري الرُّهاوي: قال النسائي: متروك الحديث[٣] وقال أيضاً: ضعيف متروك الحديث[٤]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٥].

٥٠٩ ـ يزيد بن عبد الملك بن المغيرة بن نَوْفَل بن الحارث أبو المغيرة أو أبو خالد الهاشمي النَّوْفَلي المدني: قال النسائي: متروك الحديث[٦]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٧].

٥١٠ ـ يزيد بن عطاء بن يزيد أبو خالد الواسطي: قال النسائي: ليس بالقوي[٨]. وقال أيضاً: ضعيف[٩].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٥٦، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/١٠٣٠أ، تهذيب التهذيب ١١/٣٣١.

(٢) السنن الكبرى ٨٣.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢٥٦، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/١٠٢٨أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٢ب، ميزان الاعتدال ٤/٤٢٧، لكن ابن الجوزي اقتصر على كلمة: «متروك». ولفظ الذهبي: «تركه النسائي».

(٤) تهذيب الكمال ١٥٣٥، تهذيب التهذيب ١١/٣٣٦.

(٥) المصدران السابقان.

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢٥٤، الكامل نسخة أحمند الثالث ٣/١٠٢٥أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٣أ، تهذيب الكمال ١٥٣٩، ميزان الاعتدال ٤/٤٣٣، تهذيب التهذيب ١١/٣٤٨.

(٧) تهذيب الكمال ١٥٣٩، تهذيب التهذيب ١١/٣٤٨.

(٨) الضعفاء والمتروكين ٢٥٥، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/١٠٢٩ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٣أ، تهذيب الكمال ١٥٤٠، ميزان الاعتدال ٤/٤٣٥، تهذيب التهذيب ١١/٣٥٠.

(٩) تهذيب الكمال ١٥٤٠، تهذيب التهذيب ١١/٣٥٠.

٥١١ ـ يزيد بن عِياض بن يزيد بن جُعْدُبَة أبو الحكم الليثي المدني ثم البصري: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٢]. وقال أيضاً: كذاب[٣].

٥١٢ ـ يزيد بن يوسف أبو يوسف الرَّحبي الدمشقي الصَّنْعاني ـ صنعاء دمشق ـ: قال النسائي: متروك الحديث[٤].

٥١٣ ـ يعقوب بن حُميد بن كاسب المدني ثم المكي وقد ينسب لجده: قال النسائي: ليس بشيء[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٦].

٥١٤ ـ يعقوب بن عطاء بن أبي رَباح القرشي المكي: قال النسائي: ضعيف[٧].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٥٥، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/١٠٢٦أ، تاريخ بغداد ١٤/٣٣١ ـ ٣٣٢، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٣أ، تهذيب الكمال ١٥٤١، ميزان الاعتدال ٤/٤٣٧، تهذيب التهذيب ١١/٣٥٣، لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٢) تهذيب الكمال ١٥٤١، تهذيب التهذيب ١١/٣٥٣.

(٣) المصدران السابقان.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٥٦، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/١٠٢٧ب، تاريخ بغداد ١٤/٣٣٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٣ب، تهذيب الكمال ١٥٤٦، ميزان الاعتدال ٤/٤٤٢، تهذيب التهذيب ١١/٣٧٣. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٤٥، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩٨٩ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٤أ، تهذيب الكمال ١٥٤٩، ميزان الاعتدال ٤/٤٥٠، تهذيب التهذيب ١١/٣٨٤.

(٦) تهذيب الكمال ١٥٤٩، تهذيب التهذيب ١١/٣٨٤. وقد أشار ابن حجر في هدي الساري ٤٥٤ إلى قولي النسائي في هذا الرجل فقال: «وضَعَّفه النسائي».

(٧) السنن الكبرى ٢٦٣ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢٠٢، تهذيب الكمال ١٥٥٣، تهذيب التهذيب ١١/٣٩٣.

٥١٥ ـ يعقوب بن الوليد بن عبد الله بن أبي هلال أبو يوسف أو أبو هلال الأزدي المدني نزيل بغداد: قال النسائي: ليس بشيء متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٢].

٥١٦ ـ يمان بن المغيرة أبو حذيفة البصري: قال النسائي: ليس بثقة[٣]. وقال أيضاً: ضعيف[٤].

٥١٧ ـ يوسف بن خالد بن عُمير أبو خالد الليثي البصري السَّمْتي: قال النسائي: متروك الحديث[٥]. وقال أيضاً: كذاب[٦]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا مأمون[٧].

٥١٨ ـ يوسف بن زياد أبو عبد الله البصري نزيل بغداد: قال النسائي: ليس بثقة[٨].

---

(١) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ١٣أ، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٨٨ب، تاريخ بغداد ١٤/ ٢٦٧، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٤أ، تهذيب الكمال ١٥٥٥، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٩٨. لكن الخطيب أسقط كلمة: «الحديث». كما أن ابن الجوزي اقتصر على عبارة: «متروك الحديث».

(٢) تهذيب الكمال ١٥٥٥، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٩٨.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢٥٧، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٩٩ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٤ب، تهذيب الكمال ١٥٥٨، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٦١.

(٤) تهذيب الكمال ١٥٥٨، وقد سقط قولا النسائي من تهذيب التهذيب.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٤٦، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٩٣ب.

(٦) مجموعة رسائل للنسائي ٧١. وقد جمع ابن الجوزي بين هذا القول والذي قبله فقال: «كذاب متروك الحديث».

(٧) تهذيب الكمال ١٥٥٩، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٦٤، تهذيب التهذيب ١١/ ٤١٢، لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «ليس بثقة».

(٨) تاريخ بغداد ١٤/ ٢٩٦، لسان الميزان ٦/ ٣٢١، وقد عزاه ابن حجر إلى كتاب الكنى للنسائي.

٥١٩ ـ يوسف بن السَّفْر بن الفَيْض أبو الفَيْض الشامي: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٣].

٥٢٠ ـ يوسف بن عطية بن ثابت أبو سهل الأنصاري السَّعْدي البصري الجُفْري الصَّفَّار: قال النسائي: متروك الحديث[٤]. وقال أيضاً: متروك الحديث وليس بثقة[٥].

٥٢١ ـ يوسف بن عطية أبو المنذر الباهِلي أو القَسْمَلي الكوفي: قال النسائي: ليس بثقة[٦].

٥٢٢ ـ يوسف بن محمد بن المُنْكَدِر القرشي التَّيْمي: قال النسائي: متروك الحديث[٧]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٨]. وقال أيضاً: ابن المنكدر اسمه محمد، وله ثلاثة بنين: عمرو بن محمد بن المنكدر

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٤٧، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٩٤ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٥أ، لسان الميزان ٦/ ٣٢٣. وقد عزاه ابن حجر إلى كتاب الضعفاء للنسائي.

(٢) لسان الميزان ٦/ ٣٢٣، وعزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

(٣) ميزان الاعتدال ٤/ ٤٦٦.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٤٦، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٩١أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٥ب، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٦٨. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٥) تهذيب الكمال ١٥٦١، تهذيب التهذيب ١١/ ٤١٩.

(٦) تهذيب الكمال ١٥٦١، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٧٠، تهذيب التهذيب ١١/ ٤١٩ ـ ٤٢٠.

(٧) الضعفاء والمتروكين ٢٤٦، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٩١ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٥ب، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٧٢.

(٨) تهذيب الكمال ١٥٦٢، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٢٢.

والمنكدر بن محمد بن المنكدر، ويوسف بن محمد بن المنكدر، فعمر بن محمد بن المنكدر ثقة، والمنكدر بن محمد بن المنكدر ليس بالقوي في حفظه سوء، ويوسف بن محمد بن المنكدر ليس بشيء في الحديث[١].

٥٢٣ - يوسف بن ميمون أبو خُرَيْم أو أبو خُزيمة الصَّبَّاغ: قال النسائي: ليس بالقوي[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٣].

٥٢٤ - يونس بن بُكير بن واصل أبو بكر أو أبو بكير الشَّيْباني الكوفي الجَمَّال: قال النسائي: ليس بالقوي[٤]. وقال أيضاً: ضعيف[٥].

٥٢٥ - يونس بن الحارث الثقفي الطائفي نزيل الكوفة: قال النسائي: ضعيف[٦]. وقال أيضاً: ليس بالقوي[٧].

٥٢٦ - يونس بن خَبَّاب أبو حمزة أو أبو الجهم الأُسَيِّدي الكوفي: قال النسائي: ضعيف[٨]. وقال أيضاً: ليس بالقوي مختلف

---

(١) السنن الكبرى ١١.

(٢) الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٩٥أ، تهذيب الكمال ١٥٦٣، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٧٥، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٢٦.

(٣) تهذيب الكمال ١٥٦٣، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٧٥، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٢٦.

(٤) تهذيب الكمال ١٥٦٦، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٧٧، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٣٥.

(٥) المصادر السابقة.

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢٤٧، الكامل نسخة أحمد الثاث ٣/ ٩٩٨أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٦أ، تهذيب الكمال ١٥٦٦، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٧٩، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٣٧. لكن لفظ تهذيب الكمال: «كان ضعيفاً».

(٧) تهذيب الكمال ١٥٦٦، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٣٧.

(٨) الضعفاء والمتروكين ٢٤٧، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٩٧ب، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٧٩، ولعل ابن الجوزي أراد هذا بقوله في الضعفاء ١٥٦أ: «وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، رجل سوء، ضعيف، وكذلك قال النسائي».

فيه[١]. وقال أيضاً: إبراهيم بن مهاجر ليس بالقوي في الحديث، وكذلك يونس بن خَبَّاب هو عندنا دون إبراهيم بن مهاجر[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٣].

٥٢٧ ـ يونس بن راشد أبو إسحاق الجَزَري الحَرَّاني: قال النسائي: كان مرجئاً وكان داعياً[٤].

٥٢٨ ـ يونس بن أبي يَعْفُور العَبْدي الكوفي: قال النسائي: ضعيف[٥].

٥٢٩ ـ أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سَبْرَة القرشي العامِري المدني اسمه عبد الله أو محمد وقد ينسب إلى جده: قال النسائي: متروك الحديث[٦].

٥٣٠ ـ أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغَسَّاني الشامي قيل: اسمه بُكير وقيل غير هذا وقد ينسب إلى جده: قال النسائي: ضعيف[٧].

---

(١) تهذيب الكمال ١٥٦٧، تهذيب التهذيب ١١/٤٣٨.

(٢) المصدران السابقان.

(٣) تهذيب التهذيب ١١/٤٣٨. وقد وضعه في القسم الذي أخذه عن المزي، لكن لا يوجد في مصورة دار المأمون من تهذيب الكمال.

(٤) ميزان الاعتدال ٤/٤٨١، تهذيب التهذيب ١١/٤٣٩، واللفظ للأول.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٢٤٧، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/٩٩٨أ، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٦ب، ميزان الاعتدال ٤/٤٨٥، تهذيب التهذيب ١١/٤٥٢. لكن لفظ ابن الجوزي: «كان ضعيفاً». ولفظ الذهبي: «ضَعَّفه ابن معين، والنسائي».

(٦) الضعفاء والمتروكين ٢٦٢، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/١٠٣٦ب، تاريخ بغداد ١٤/٣٧١، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٧أ، تهذيب الكمال ١٥٨٣، ميزان الاعتدال ٤/٥٠٤، تهذيب التهذيب ١٢/٢٨. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».

(٧) الضعفاء والمتروكين ٢٦٢، الكامل ٣٨ب، الضعفاء لابن الجوزي ٢٤ب، تهذيب الكمال ١٥٨٤، تهذيب التهذيب ١٢/٢٩.

٥٣١ ـ أبو بكر الهُذَلي البصري اسمه سُلْمى بن عبد الله وقيل: رَوْح: قال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٢].

٥٣٢ ـ أبو جعفر التَّميمي المروزي أو البصري ثم الرازي اسمه عيسى بن أبي عيسى اختلف في اسم أبيه وهو مشهور بكنيته: قال النسائي: لس بالقوي في الحديث[٣]. وقال أيضاً: ليس بالقوي[٤].

٥٣٣ ـ أبو سلمة العاملي الشامي اسمه الحكم بن عبد الله بن خُطَّاف وقيل: اسمه عبد الله بن سعد: قال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون[٥]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٦].

٥٣٤ ـ أبو عاتكة البصري يو الكوفي اسمه طَريف بن سَلْمان أو بالعكس: قال النسائي: ليس بثقة[٧].

٥٣٥ ـ أبو ماجد الحَنَفي قيل: اسمه عائذ بن نَضْلَة: قال النسائي: منكر

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١١٦، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/١٦٩أ، تاريخ بغداد ٩/ ٢٢٥، الضعفاء لابن الجوزي ٦٥أ، تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٦، لسان الميزان ٣/ ٧١.

(٢) تهذيب الكمال ١٥٨٩، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٩٧، تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٦. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «ليس بثقة».

(٣) المجتبى ٣/ ٢٥٨.

(٤) الكامل ٢٩٨أ، تهذيب الكمال ١٥٩٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٢٠، تهذيب التهذيب ١٢/ ٥٧.

(٥) تهذيب الكمال ١٦١١، تهذيب التهذيب ١٢/ ١١٩. وقد عزاه المزي إلى كتاب الكنى للنسائي.

(٦) المصدران السابقان.

(٧) الضعفاء والمتروكين ١٤٤، تاريخ بغداد ٩/ ٣٦٤، الضعفاء لابن الجوزي ٧٠أ، تهذيب الكمال ١٦١٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٣٥، تهذيب التهذيب ١٢/ ١٤٢.

الحديث روى عنه يحيى الجابِر إن كان يحيى حفظ عنه[١].

٥٣٦ ـ أبو مالك النَّخَعي الواسطي اسمه عبد الملك بن الحسين وقيل: عُبادة بن الحسين وقيل: ابن أبي الحسين ويعرف بابن ذَرّ: قال النسائي: متروك الحديث[٢]. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٣].

٥٣٧ ـ أبو المُهَزِّم التميمي البصري اسمه يزيد بن سفيان وقيل: عبد الرحمن بن سفيان: قال النسائي: متروك الحديث[٤]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٥].

٥٣٨ ـ أبو يحيى الكوفي القَتَّات اسمه زاذان وقيل غير هذا: قال النسائي: ليس بالقوي[٦].

٥٣٩ ـ أم الأسود مولاة أبي بَرْزَة الأسلمي: قال النسائي: غير ثقة[٧].

---

(١) الضعفاء والمتروكين نسخة أحمد الثالث ١٤أ، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ١٠٣٥ب، تهذيب الكمال ١٦٤٢، ميزان الاعتدال ٤/ ٥٦٦، تهذيب التهذيب ١٢/ ٢١٧، واللفظ للأول، غير أن الذهبي اقتصر على كلمة: «منكر الحديث».
(٢) الضعفاء والمتروكين ١٦٦، تهذيب التهذيب ١٢/ ٢١٩.
(٣) تهذيب الكمال ١٦٤٣، تهذيب التهذيب ١٢/ ٢١٩.
(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٥٥، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ١٠٢٧ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٢ب، تهذيب الكمال ١٦٥١، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٢٦، تهذيب التهذيب ١٢/ ٢٤٩. لكن الذهبي اقتصر على كلمة: «متروك».
(٥) تهذيب التهذيب ١٢/ ٢٥٠.
(٦) الضعفاء والمتروكين ٢٦٤، الكامل ١٥٣ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٨٢أ، تهذيب الكمال ١٦٥٩، ميزان الاعتدال ٤/ ٥٨٦، تهذيب التهذيب ١٢/ ٢٧٧.
(٧) الضعفاء والمتروكين ٢٦٥، ميزان الاعتدال ٤/ ٦١١. وقد أورد ابن عدي هذا القول في الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ١٠٣٥ب، وكذا الذهبي في ميزان الاعتدال ٤/ ٤٩١، والحسيني في الإكمال ١٢٤ في ترجمة أبي الأسود الغِفاري، وليس هذا بشيء. والله أعلم.

الباب الثالث

المجهولون عند النسائي

١ ـ سعيد بن إبراهيم: قال النسائي: لا أعرف سعيداً ولا إبراهيم[١].

٢ ـ سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس أبو أيوب أو أبو محمد الهاشِمي: قال النسائي: لا أعرفه[٢].

٣ ـ سليمان الهاشِمي مولى الحسن بن علي بن أبي طالب: قال النسائي: ليس بالمشهور[٣].

٤ ـ سَهْم بن المُعْتَمِر البصري: قال النسائي: ليس بمعروف[٤].

٥ ـ سَيف الشامي: قال النسائي: لا أعرفه[٥].

٦ ـ شَبيب بن بِشر أبو بِشر البَجَلي الكوفي: قال النسائي: لا نعلم أحداً روى عنه غير أبي عاصم[٦].

٧ ـ شَريك بن شِهاب الحارثي البصري: قال النسائي: ليس بذاك المشهور[٧].

---

(١) ذيل ميزان الاعتدال ٢٧٢، تهذيب التهذيب ٤/١٠٥.

(٢) السنن الكبرى ٢٧٣ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٣٧٥.

(٣) ميزان الاعتدال ٢/٢٢٩.

(٤) السنن الكبرى ٢٥٦.

(٥) السنن الكبرى ٢٧٥ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٤٠٣.

(٦) مجموع رسائل للنسائي ٥٨.

(٧) السنن الكبرى ٩٢، المجتبى ٧/١٢١، تهذيب الكمال ١٢/٤٦٢، تهذيب=

٨ - صالح بن أبي حَسان المدني: قال النسائي: مجهول[١].

٩ - صالح بن أبي صالح المَخْزومي الكوفي: قال النسائي: مجهول[٢].

١٠ - الصَّلْت بن قُوَيْد أبو أَحْمر الحَنَفي: قال النسائي: لا أدري كيف هو، حديثه منكر[٣].

١١ - طارق بن زياد الكوفي: قال النسائي: لا نعلم أحداً روى عنه غير إبراهيم بن عبد الأعلى[٤].

١٢ - عبد الرحْمن بن بَحْر أبو علي البصري الخَلّال: قال النسائي: لا أعرف عبد الرحْمن بن بحر، ولا مباركاً هذا[٥].

١٣ - عبد الرحْمن بن الصامت أو ابن هَضَّاض أو غير ذلك الدَّوْسي: قال النسائي: ليس بمشهور[٦].

١٤ - عبد الرحْمن بن عُمر أبو إسحاق الكوفي: قال النسائي: لا أعرفه[٧].

١٥ - عبد الرحْمن بن نَمِر أبو عمرو اليَحْصِبي الدمشقي: قال النسائي: لم

= التهذيب ٤/ ٣٣٣. لكن لفظ المجتبى: «ليس بذلك المشهور».

(١) تهذيب الكمال ١٣/ ٣٢، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٨٥.

(٢) تهذيب الكمال ١٣/ ٥٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٠١، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٩٤.

(٣) ميزان الاعتدال ٢/ ٣١٩، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٣٠٢أ، واقتصر ابن حجر في تعجيل المنفعة ١٩٣ على عبارة: «حديثه منكر». وجاء في الإكمال للحسيني ٥٣: «قال النسائي: حديثه عن الثوري، وعلي بن ثابت منكر».

(٤) مجموعة رسائل للنسائي ٥٧.

(٥) السنن الكبرى ١٩٣.

(٦) المصدر السابق ١٨٥.

(٧) ذيل ميزان الاعتدال ٣٣١. وعزاه إلى كتاب الكنى للنسائي.

يرو عنه غير الوليد فيما علمناه[١].

١٦ ـ عبد الله بن دينار أبو محمد البَهْراني أو الأسدي الحمصي: قال النسائي في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد: ولا عن عبد الله بن دينار غير إسماعيل بن عَيَّاش[٢].

١٧ ـ عبد الله بن الرُّقَيم أو ابن أبي الرُّقَيم أو ابن الأرقم الكِناني الكوفي: قال النسائي: والحارث بن مالك لا أعرفه، ولا عبد الله بن الرُّقَيم[٣].

١٨ ـ عبد الله بن عمر الأُموي السَّعِيدي: قال النسائي: لا أعرفه[٤].

١٩ ـ عبد الله بن هانئ أبو الزَّعْراء الأكبر الكوفي: قال النسائي: لا نعلم أحداً روى عنه غير سَلَمة بن كُهَيْل[٥].

٢٠ ـ عبد الملك بن نافع ويقال: عبد الملك بن القَعْقَاع ويقال: عبد الملك بن أبي القَعْقاع الشَّيباني الكوفي: قال النسائي: ليس

---

(١) السنن الكبرى ٨٤. والوليد هو ابن مسلم.

(٢) مجموعة رسائل للنسائي نسخة أحمد الثالث ١٥أ، الكامل ٢٢٥أ، إكمال تهذيب الكمال ٢٦٢ب، واللفظ للأول.

(٣) السنن الكبرى ٢٢٢ ـ في كتاب خصائص علي رضي الله عنه ـ، وخصائص علي بن أبي طالب رضي الله عنه المطبوع ٦٢، تهذيب الكمال ١٤/٥٠٦، تهذيب التهذيب ٥/٢١٢، وقد عزاه المزي، وابن حجر إلى الخصائص للنسائي، مع تصرف منهما في اللفظ.

(٤) السنن الكبرى ٢٣٤، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٣٤.

(٥) مجموعة رسائل للنسائي ٥٨، الكامل ٢٢٥أ. لكن لفظ ابن عدي: «لا يُعلم أحد...». وفي تهذيب الكمال ٧٥٠: «وقال علي بن المديني: عامة رواية أبي الزَّعْراء عن عبد الله بن مسعود، ولا أعلم أحداً روى عنه إلا سَلَمة بن كُهَيْل... وقال النسائي نحو ذلك».

بالمشهور ولا يحتج بحديثه[١]. وقال أيضاً: وهؤلاء[٢] أهل الثَّبْت والعدالة مشهورون بصحة النقل، وعبد الملك لا يقوم مقام واحد منهم، ولو عاضده من أشكاله جماعة[٣].

٢١ ـ عتبة بن محمد بن الحارث بن نوفل الهاشمي ويقال: عقبة بن محمد: قال النسائي: ليس بمعروف[٤].

٢٢ ـ علي بن علي القُرشي الكوفي: قال النسائي: لا نعلم أحداً روى عنه غير شَريك[٥].

٢٣ ـ عُمَارة بن أُكَيْمَة أبو الوليد الليثي المدني وقيل في اسمه غير هذا: قال النسائي في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد: ولا عن ابن أُكَيْمَة غير الزهري[٦].

٢٤ ـ عَوسَجَة المكي مولى ابن عباس: قال النسائي: ليس بمشهور[٧]. وقال أيضاً: لا نعلم أن أحداً روى عنه غير عمرو بن دينار[٨].

---

(١) السنن الكبرى ١٣٣، المجتبى ٨/ ٣٢٤، الضعفاء لابن الجوزي ٨٩أ، تهذيب الكمال ٨٦٣، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٦٦، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٢٧. لكن ابن الجوزي. والذهبي اقتصرا على عبارة: «لا يحتج بحديثه».

(٢) يعني زيد بن جُبير، وسالم بن عبد الله بن عمر، ومحمد بن سيرين، ونافع مولى ابن عمر، وأبا سلمة بن عبد الرحمٰن. وقد رووا عن ابن عمر شيئاً خالفهم فيه عبد الملك المترجم هنا.

(٣) السنن الكبرى ١٣٣، تهذيب الكمال ٨٦٣.

(٤) تهذيب الكمال ٩٠٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٩، تهذيب التهذيب ٧/ ١٠١ ـ ١٠٢.

(٥) مجموعة رسائل للنسائي ٥٧.

(٦) المصدر السابق ٥٩.

(٧) تهذيب الكمال ١٠٦٥، تهذيب التهذيب ٨/ ١٦٥.

(٨) السنن الكبرى ١٦٦. وقد جمع المزي في تحفة الأشراف ٥/ ١٩٤ بين قولي النسائي المذكورين أعلاه في عَوْسَجة المكي فقال: «قال س: عَوْسَجة ليس

٢٥ ـ القاسم بن رِشْدِين بن عُمير المخزومي المدني: قال النسائي: لا أعرفه[١].

٢٦ ـ قَبِيصة بن الهُلْب الطائي الكوفي: قال النسائي: مجهول[٢].

٢٧ ـ قُدامة بن وَبَرَة العُجَيْفي البصري: قال النسائي في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد: ولا عن قُدامة بن وَبَرَة، وأبي حسان غير قتادة[٣].

٢٨ ـ كعب بن عبد الله وقيل: ابن فَرُّوخ أبو عبد الله البصري: قال النسائي عقب حديث له: وكعب بن عبد الله لا نعرفه، وحديثه خطأ[٤].

٢٩ ـ كُلَيْب بن شهاب بن المجنون الجَرْمي الكوفي: قال النسائي: كُلَيْب هذا لا نعلم أن أحداً روى عنه غير ابنه عاصم بن كُلَيب، وغير إبراهيم بن مهاجر، وإبراهيم بن مهاجر ليس بقوي في الحديث[٥].

٣٠ ـ مبارك بن سَعْد اليمامي ثم البصري: قال النسائي: لا أعرف عبد الرحمن بن بَجْر، ولا مباركاً هذا[٦].

٣١ ـ محمد بن حبيب النَّصْري أو المصري صحابي: قال النسائي: لا أعرفه[٧].

= بالمشهور، ولا نعلم أحداً يروي عنه غير عمرو».

(١) المصدر السابق ١٨٩، تهذيب الكمال ١١٠٨، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٧٠، تهذيب التهذيب ٨/ ٣١٣.

(٢) تهذيب الكمال ١١٢٠، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٥٠.

(٣) مجموعة رسائل للنسائي نسخة أحمد الثالث ١٥أ.

(٤) تهذيب الكمال ١١٤٧، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٣٥.

(٥) تهذيب الكمال ١١٤٩، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٤٥، واللفظ للأول.

(٦) السنن الكبرى ١٩٣.

(٧) المصدر السابق ٢٣٢.

٣٢ ـ محمد بن الحسين بن القاسم البصري: قال النسائي: ليس لي به علم(١).

٣٣ ـ محمد بن سعيد بن حماد بن سعد أبو إسحاق الأنصاري الحَرَّاني الملقب بِزَحَابَا: قال النسائي: لا أدري ما هو(٢).

٣٤ ـ محمد بن عبد الكريم بن محمد القُرشي العامِري الحَرَّاني: قال ابن حجر: وقال حمزة الكِناني: سألت النسائي عنه فقال: كتبت عنه شيئاً يسيراً ولم أخرج عنه إلا حديثاً واحداً في الصلاة. قلت: ما حاله؟ قال: لا أدري(٣).

٣٥ ـ محمد بن عُمير المحاربي: قال النسائي: مجهول(٤).

٣٦ ـ مَطَر بن عُكَامِس السلمي الكوفي: قال النسائي في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد... ولا عن مطر بن عُكَامِس غير أبي إسحاق(٥).

٣٧ ـ مِنْقَر أبو بَشَامَة: قال النسائي في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد: ولا عن أبي البَزَرى، ولا عن مِنْقَر أبي بَشَامَة غير عِمران بن حُدَيْر(٦).

---

(١) لسان الميزان ٥/١٤٦.

(٢) المعجم المشتمل ٢٤١، تهذيب الكمال ١٢٠٢، تهذيب التهذيب ٩/١٨٧.

(٣) تهذيب التهذيب ٩/٣١٥.

(٤) تهذيب الكمال ١٢٥٤، ميزان الاعتدال ٣/٦٧٦، تهذيب التهذيب ٩/٣٨٢.

(٥) مجموعة رسائل للنسائي ٥٩. لكن هذا الرجل معدود في الصحابة، وإنما أوردته هنا إيفاء بشرطي في إيراد كل من ذكره النسائي في رسالته «تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد» ممن لم ينقل عنه فيه جرح أو تعديل في باب التجهيل.

(٦) مجموعة رسائل للنسائي ٥٨.

٣٨ ـ نُبَيْح بن عبد الله أبو عمرو العَنَزي الكوفي: قال النسائي: لا نعلم أحداً روى عنه غير الأسود بن قيس[١]. وقال أيضاً: لا نعلم أن أحداً روى عنه غير الأسود بن قيس[٢]. وقال أيضاً: لم يرو عنه غير الأسود بن قيس[٣].

٣٩ ـ هشام بن عمرو الفَزَاري: قال النسائي: لا نعلم أحداً روى عنه غير حماد بن سلمة[٤].

٤٠ ـ وهب بن جابر الهَمْداني الخَيْواني الكوفي: قال النسائي: مجهول[٥].

٤١ ـ يزيد بن عُطَارِد أبو البَزَرى: قال النسائي في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد: ولا عن أبي البَزَرى، ولا عن مِنْقَر أبي بَشَامَة غير عِمران بن حُدَيْر[٦].

٤٢ ـ يزيد بن فِراس الحجازي: قال النسائي: مجهول لا نعرفه[٧].

٤٣ ـ يعلى بن مَمْلَك الحجازي: قال النسائي: ليس بذاك المشهور[٨].

٤٤ ـ يوسف القرشي الأُموي المدني: قال النسائي: ليس بالمشهور[٩].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) السنه الكبرى ٢٣٣.

(٣) المصدر السابق ٥٧.

(٤) مجموعة رسائل للنسائي ٥٨.

(٥) تهذيب الكمال ١٤٧٨، تهذيب التهذيب ١١/ ١٦٠.

(٦) مجموعة رسائل للنسائي ٥٨.

(٧) السنن الكبرى ٢٦٨ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢٩١.

(٨) السنن الكبرى ٣٦.

(٩) تهذيب الكمال ١٥٦٥، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٣٢.

٤٥ ـ يونس بن سُليم الصَّنْعاني: قال النسائي عقب حديث: هذا حديث منكر لا نعلم أحداً رواه غير يونس بن سُليم، ويونس بن سُليم لا نعرفه[١].

٤٦ ـ أبو الأحوص مولى بني ليث أو مولى بني غِفار: قال النسائي في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد: ولا عن أبي الأحوص غير الزهري[٢]. وقال أيضاً: لم نقف على اسمه ولا نعرفه ولا نعلم أن أحداً روى عنه غير ابن شهاب الزُّهري[٣].

٤٧ ـ أبو حسان البصري الأعرج الأحرد اسمه مسلم بن عبد الله مشهور بكنيته: قال النسائي في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد: ولا عن قُدامة بن وَبَرَة، وأبي حسان غير قتادة[٤].

٤٨ ـ أبو الخطاب المصري: قال النسائي: لا أعرفه[٥].

٤٩ ـ أبو مروان الأسلمي يقال: له صحبة: قال النسائي: ليس بالمعروف[٦].

---

(١) السنن الكبرى ٣٧، تهذيب الكمال ١٥٦٧، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٤٠. واللفظ للأول. وقد اقتصر الذهبي في ميزان الاعتدال ٤/ ٤٨١ على عبارة: «هذا حديث منكر». كما أشير إلى أنه نُسب في مطبوعة تهذيب التهذيب للنسائي كلام ليس هو له.

(٢) مجموعة رسائل للنسائي ٥٩.

(٣) تهذيب الكمال ١٥٧٤، تهذيب التهذيب ١٢/ ٥. واللفظ للأول. وقد أشار إليه ابن حجر في لسان الميزان ٧/ ٤٥٠ بقوله: «لم يعرفه النسائي».

(٤) مجموعة رسائل للنسائي نسخة أحمد الثالث ١٥أ.

(٥) تهذيب الكمال ١٦٠٢، تهذيب التهذيب ١٢/ ٨٦.

(٦) ميزان الاعتدال ٤/ ٥٧٢، تهذيب التهذيب ١٢/ ٢٣٠. لكن لفظ ابن حجر: «غير معروف».

٥٠ ـ أبو ميمون عن رافع بن خَديج: قال النسائي: لا أعرفه[١].

٥١ ـ أبو نَهْشَل: قال النسائي في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد: لا نعلم أحداً روى عنه غير المسعودي[٢].

٥٢ ـ ابن علقمة: قال النسائي في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد: ولا عن ابن علقمة غير الزهري[٣].

٥٣ ـ قِرْصافة الذُّهلية: قال النسائي: لا ندري من هي[٤]. وقال أيضاً: لا يُدرى من هي[٥].

---

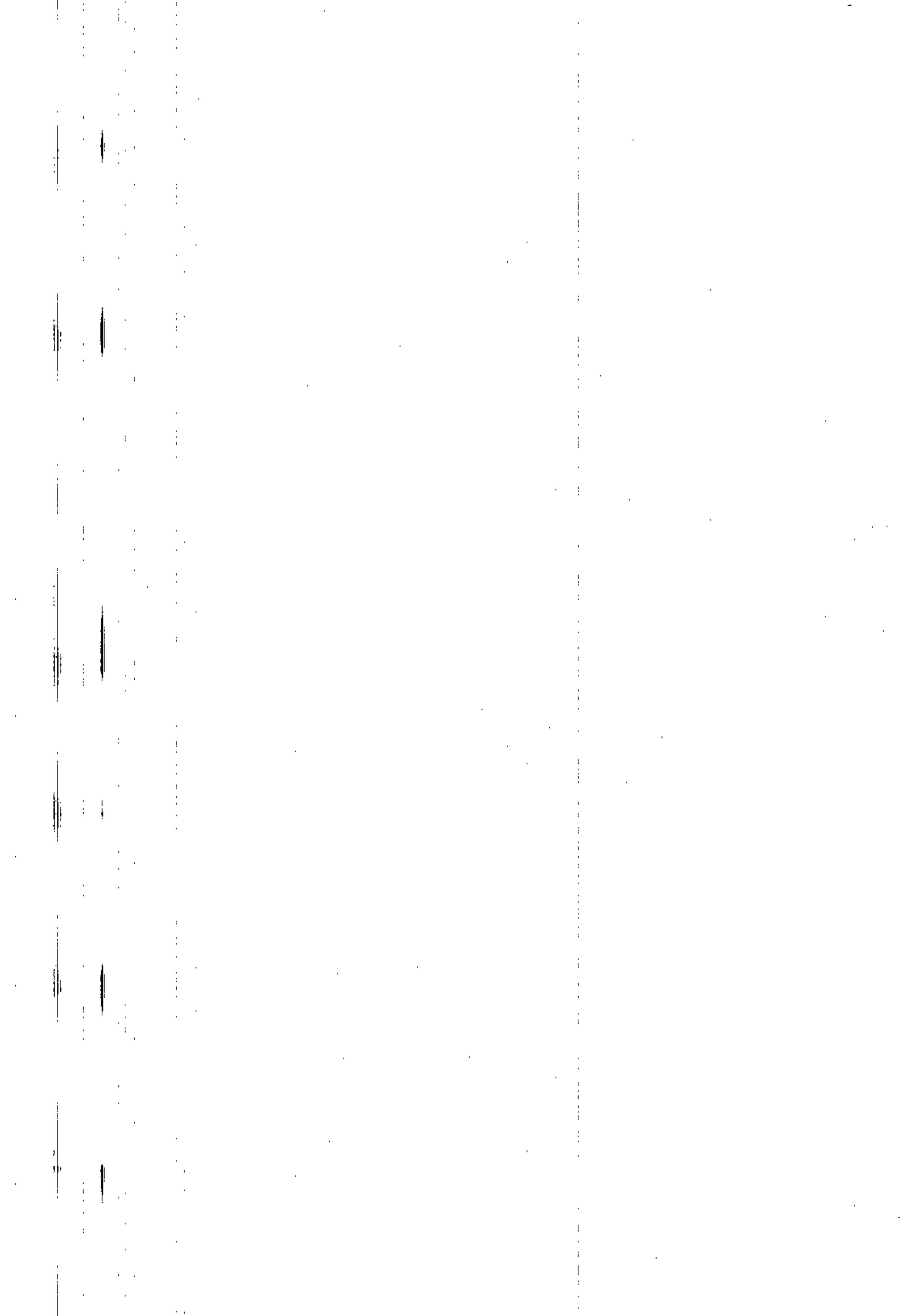
(١) المجتبى ٨/٨٨، تهذيب الكمال ١٦٥٢، ميزان الاعتدال ٤/٥٧٩، تهذيب التهذيب ١٢/٢٥٣، لكن لفظ الذهبي: «لا يعرف».

(٢) مجموعة رسائل للنسائي ٥٧.

(٣) المصدر السابق ٥٩.

(٤) المجتبى ٨/ ٣٢٠، تهذيب التهذيب ١٢/٤٤٦.

(٥) السنن الكبرى ١٣٢، تهذيب الكمال ١٦٩٤، ميزان الاعتدال ٤/٦٠٩. ويحتمل أن لا يكون للنسائي في هذه المرأة غير قول واحد من هٰذين القولين، فيكون الاختلاف من قِبَل النساخ. والله أعلم.



الباب الرابع

المختلف فيهم عند النسائي بين الجرح والتعديل، وبين الجرح والتجهيل، وبين التعديل والتجهيل

١ - سِماك بن حَرْب أبو المغيرة الكوفي: قال النسائي: ليس بالقوي، وكان يقبل التلقين[١]. وقال أيضاً: ليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث لأنه كان يقبل التلقين[٢]. وقال أيضاً: كان ربما لقن فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة لأنه كان يُلقن فيتلقن[٣]. وقال أيضاً: ليس به بأس وفي حديثه شيء[٤].

٢ - سهل بن سليمان البصري الأسود: قال النسائي: ذهب حديثه[٥]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٦].

٣ - شَريك بن عبد الله بن أبي شَريك أبو عبد الله النَّخَعي الكوفي:

---

(١) السنن الكبرى ١٣٢، المجتبى ٨/٣١٩.

(٢) السنن الكبرى ٨٥.

(٣) ميزان الاعتدال نسخة الأحمدية ١/١٩٧أ، إكمال تهذيب الكمال ١٣٧أ، تهذيب التهذيب ٤/٢٣٤، لكن الذهبي أسقط جملة: «كان ربما لُقِّن». وكذلك الفاء في أول «إذا».

(٤) تهذيب الكمال ١٢/١٢٠، تهذيب التهذيب ٤/٢٣٤.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٣١، الضعفاء لابن الجوزي ٦٣ب.

(٦) لسان الميزان ٣/١١٩. وقد عزاه إلى كتاب التمييز للنسائي.

قال النسائي: ليس به بأس[١]. وقال أيضاً: ليس بالقوي[٢].

٤ ـ شَرِيك بن عبد الله بن أبي نَمِر أبو عبد الله المدني: قال النسائي: ليس به بأس[٣]، وقال أيضاً: ليس بالقوي[٤]. وقال أيضاً: الذي في موطأ مالك أنه عن القاسم، وسالم، وابن شهاب يشبه أحاديث مَخْرَمة بن بُكير، والذي يقول في كتابه: الثقة عن بُكير يشبه أن يكون عمرو بن الحارث. والله أعلم. ولو كان مَخْرَمَة ضعيفاً لم يرضه مالك أن يأخذ منه شيئاً، لأن مالكاً لا نعلمه روى عن إنسان ضعيف مشهور بضَعْف إلا عاصم بن عبيد الله فإنه روى عنه حديثاً، وعن عمرو بن أبي عمرو وهو أصلح من عاصم، وعن شَريك بن نَمِر وهو أصلح من عمرو بن أبي عمرو في الحديث[٥].

٥ ـ طارق بن عبد الرحمٰن البَجَلي الأَحْمَسي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٦].

---

(١) تهذيب الكمال ١٢/٤٧٢، ميزان الاعتدال ٢/٢٧٤، إكمال تهذيب الكمال ١٦٣ب، تهذيب التهذيب ٤/٣٣٥. وقد نقله مُغُلْطاي عن كتاب الجرح والتعديل للنسائي، وزاد عنه: «روى عنه ابن مهدي».

(٢) إكمال تهذيب الكمال ١٦٣ب، تهذيب التهذيب ٤/٣٣٦.

(٣) تهذيب الكمال ١٢/٤٧٦، تهذيب التهذيب ٤/٣٣٨، هدي الساري ٤١٠، لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «لا بأس به».

(٤) الضعفاء والمتروكين ١٣٣، الضعفاء لابن الجوزي ٦٥ب، ميزان الاعتدال ٢/٢٦٩، إكمال تهذيب الكمال ١٦٥أ، تهذيب التهذيب ٤/٣٣٨، هدي الساري ٤١٠. وقد نقله مُغُلْطاي عن كتاب الضعفاء لابن الجوزي.

(٥) سؤالات الحاكم للدارقطني نسخة أحمد الثالث ٢٧٨ب ـ ٢٧٩أ.

(٦) تهذيب الكمال ١٣/٣٤٦، تهذيب التهذيب ٥/٥. وقد أشار إليه ابن حجر في هدي الساري ٤١١ بقوله: «ووثقه ابن معين... والنسائي». وقال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢٠٤أ: «وقوله ـ (يعني المزي) ـ أيضاً: قال النسائي =

وقال أيضاً: ليس بالقوي[١].

٦ ـ طَلْحة بن يحيى بن طَلْحة بن عُبيد الله التَّيمي المدني ثم الكوفي: قال النسائي: صالح[٢]. وقال أيضاً: ليس بالقوي[٣].

٧ ـ عاصم بن بَهْدَلة وهو ابن أبي النَّجُود أبو بكر الأَسَدي الكوفي المقرئ: قال النسائي: ليس به بأس[٤]. وقال أيضاً: ليس بحافظ[٥].

٨ ـ عَبَّاد بن لَيْث أبو الحسن القيسي البصري الكَرَابِيسي: قال النسائي: ليس بالقوي[٦]. وقال أيضاً: لا بأس به[٧].

= ليس به بأس. فيه نظر أيضاً، لأن النسائي لم ينسبه، ولا زاد على قوله: طارق بن عبد الرحمٰن. فلو ادعى مدع أنه أراد ابن القاسم ـ (يعني طارق بن عبد الرحمٰن بن القاسم القُرشي الحجازي) ـ لم يجد خصمه ما يدفع به قوله، ولكان له أن يستدل على ذلك بأن أبا عبد الرحمٰن ذكره في الضعفاء وقال: ليس بالقوي، فدل أنهما اثنان عنده، الأول: لا بأس به، والآخر: ليس بالقوي».

(١) الضعفاء والمتروكين ١٤٣، الضعفاء لابن الجوزي ٧٠أ، إكمال تهذيب الكمال ٢٠٤أ، تهذيب التهذيب ٥/٥. وعزاه مُغُلْطاي، وابن حجر إلى كتاب الضعفاء للنسائي. وقد قال ابن حجر عقبه: «فلا أدري عنى هذا أو الذي قبله». وذكر الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٣٣٢ قول النسائي هذا في ترجمة ابن القاسم، لكنه قال عقبه: «فما أدري أراد هذا أو الأول». فقولا النسائي المذكوران لا يثبت كونهما في رجلين، كما لا يثبت كونهما في رجل واحد. والله أعلم بالصواب.

(٢) تهذيب الكمال ١٣/ ٤٤٣، تهذيب التهذي ٥/ ٢٨.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٤٤، الضعفاء لابن الجوزي ٧٠ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٤٣.

(٤) تهذيب الكمال ١٣/ ٤٧٨، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٩.

(٥) ميزان الاعتدال ٢/ ٣٥٧.

(٦) الضعفاء والمتروكين ١٧٣، الضعفاء لابن الجوزي ٩٠ب، تهذيب الكمال ١٤/ ١٥٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٧٦، تهذيب التهذيب ٥/ ١٠٣.

(٧) تهذيب الكمال ١٤/ ١٥٥، تهذيب التهذيب ٥/ ١٠٣.

٩ ـ عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم أبو الفضل أو أبو حفص الأَوْسي المدني: قال النسائي: ليس بالقوي(١). وقال أيضاً: ليس به بأس(٢).

١٠ ـ عبد الحميد بن عبد الرحمٰن أبو يحيى الحِمّاني الكوفي بَشْمِين: قال النسائي: ليس بالقوي(٣). وقال أيضاً ثقة(٤).

١١ ـ عبد الرحمٰن بن جابر بن عبد الله أبو عَتيق الأنصاري المدني؛ قال النسائي: لا علم لي به(٥). وقال أيضاً: ليس بهذه الشهرة(٦). وقال أيضاً: ثقة(٧).

١٢ ـ عبد الرحمٰن بن سَلْمان الرُّعَيْني الحَجْري المصري: قال النسائي: ليس بالقوي(٨). وقال أيضاً: ليس به بأس(٩).

---

(١) الضعفاء والمتروكين ١٦٩، تهذيب التهذيب ٦/ ١١٢، هدي الساري ٤٥٧. وقد عزاه ابن حجر في تهذيب التهذيب إلى الضعفاء للنسائي بلفظ: «ليس بقوي».

(٢) تهذيب الكمال ٧٦٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٣٩، تهذيب التهذيب ٦/ ١١٢.

(٣) تهذيب الكمال ٧٦٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٤٢، تهذيب التهذيب ٦/ ١٢٠، هدي الساري ٤١٦، لكن لفظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: «ليس بقوي».

(٤) تهذيب الكمال ٧٦٨، تهذيب التهذيب ٦/ ١٢٠، هدي الساري ٤١٦.

(٥) السنن الكبرى ١٩١.

(٦) المصدر السابق ـ المطبوعة ـ ٤/ ٣٢٠.

(٧) تهذيب الكمال ٧٧٩، تهذيب التهذيب ٦/١٥٣، هدي الساري ٤١٧، لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه العجلي، والنسائي».

(٨) الضعفاء والمتروكين ١٥٨، الضعفاء لابن الجوزي ٨٢أ، ميزان الاعتدال ٢/ ٥٦٧.

(٩) تهذيب التهذيب ٦/١٨٨، ومطبوعة هذا الكتاب ليست متقنة، لذا لا أستبعد أن يكون للنسائي قول واحد في صاحب هذه الترجمة، وهو الأول، فيكون هذا مصحفاً عنه. والله أعلم.

١٣ ـ عبد الرحمٰن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة أبو سليمان الأنصاري الأوْسي المدني المعروف بابن الغَسِيل: قال النسائي: ليس بالقوي[١]. وقال أيضاً: ثقة[٢]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٣].

١٤ ـ عبد العزيز بن محمد بن عُبيد أبو محمد الجُهني الدَّرَاوَرْدِي المدني: قال النسائي: ليس بالقوي[٤]. وقال أيضاً: ليس بذاك[٥]. وقال أيضاً: صالح لا بأس به[٦]. وقال أيضاً: ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر[٧].

١٥ ـ عبد الله بن شَريك العامِري أو الأَسَدي الكوفي: قال النسائي: ليس بالقوي، مختاري[٨]. وقال أيضاً: ليس بذلك[٩]. وقال

(١) الضعفاء والمتروكين ١٥٩، الكامل ٢٣٢ب، تاريخ بغداد ١٠/٢٢٦، الضعفاء لابن الجوزي ٨٢ب، تهذيب الكمال ٧٩٢، ميزان الاعتدال ٢/٥٦٨، تهذيب التهذيب ٦/١٩٠، هدي الساري ٤١٧، لكن لفظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: «ليس بالقوي».

(٢) تهذيب الكمال ٧٩٢، ميزان الاعتدال ٢/٥٦٨، تهذيب التهذيب ٦/١٩٠، هدي الساري ٤١٧. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه ابن معين، والنسائي».

(٣) تهذيب الكمال ٧٩٢، تهذيب التهذيب ٦/١٩٠، هدي الساري ٤١٧.

(٤) تهذيب الكمال ٨٤٢، تهذيب التهذيب ٦/٣٥٤.

(٥) ترتيب المدارك ٣/١٤، ونسخة الحرم النبوي الشريف ١٢٤م.

(٦) المصدر السابق.

(٧) تهذيب الكمال ٨٤٢، تهذيب التهذيب ٦/٣٥٤، هدي الساري ٤٢٠.

(٨) الضعفاء والمتروكين ١٥٤، الضعفاء لابن الجوزي ٧٤ب، تهذيب الكمال ١٥/٨٨، تهذيب التهذيب ٥/٢٥٣. لكن ابن الجوزي ومن بعده أسقطوا كلمة: «مختاري». ولفظه المزي، وابن حجر: «وليس بقوي». وقد أشار الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/٤٣٩ إلى هذا القول للنسائي بقوله: «ولَيَّنه النسائي».

(٩) السنن الكبرى ٢٢٢ ـ في كتاب خصائص علي رضي الله عنه ـ، وخصائص علي بن أبي طالب رضي الله عنه المطبوع ٦٢، إكمال تهذيب الكمال ٢٧٧ب، تهذيب التهذيب ٥/٢٥٣. وعزاه مُغُلْطاي، وابن حجر إلى الخصائص للنسائي، لكن لفظهما: «ليس بذاك».

أيضاً: ليس به بأس[١].

١٦ - عبد الله بن عبد الرحمن بن يَعْلى بن كعب أبو يَعْلى الثَّقَفي الطائفي: قال النسائي: ليس بالقوي[٢]. وقال أيضاً: ليس بذاك القوي، ويكتب حديثه[٣]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٤].

١٧ - عبد الله بن عثمان بم خُثَيْم أبو عثمان القاريّ المكي: قال النسائي؛ ثقة[٥]. وقال أيضاً: ليس بالقوي في الحديث... ويحيى بن سعيد القطان لم يترك حديث ابن خُثَيم ولا عبد الرحمن، إلا أن علي بن المديني قال: ابن خُثيم منكر الحديث، وكأن علي بن المديني خُلق للحديث[٦]. وقال أيضاً: لَيِّن الحديث[٧].

١٨ - عبد الله بن مَطر أبو رَيْحانة البصري ويقال: اسمه زياد: قال النسائي: ليس بالقوي[٨]. وقال أيضاً: لا بأس به[٩].

---

(١) تهذيب الكمال ١٥/ ٨٨، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٥٣.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١٤٥، الكامل ٢١٥ب، الضعفاء لابن الجوزي ٧٥ب، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٥٢.

(٣) تهذيب الكمال ١٥/ ٢٢٨، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٩٩.

(٤) إكمال تهذيب الكمال ٢٨٨أ.

(٥) تهذيب الكمال ١٥/ ٢٨١، تهذيب التهذيب ٥/ ٣١٥.

(٦) المجتبى ٥/ ٢٤٨، تهذيب الكمال ١٥/ ٢٨١، تهذيب التهذيب ٥/ ٣١٥. لكن المزي، وابن حجر اقتصرا على عبارة: «ليس بالقوي». وقد قال مُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢٩٣أ: «وقال النسائي في المصنف: منكر الحديث». وتبين لك فيما ذُكر أعلاه أن النسائي لم يقل هذه العبارة عن نفسه.

(٧) المجتبى ٨/ ١٥٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٦٠. وقد أشار الذهبي إلى نقله هذا الكلام عن السنن للنسائي.

(٨) الضعفاء والمتروكين ٢٦٠، الكامل ٢٢٧أ، الضعفاء لابن الجوزي ٧٩أ، تهذيب الكمال ٧٤٣، ميزان الاعتدال ٤/ ٥٢٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٤.

(٩) تهذيب الكمال ٧٤٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٤.

١٩ ـ عبد الله بن يحيى بن سَلْمان أبو يعقوب الثَّقَفي البصري التَّوْءَم وقيل: اسمه عَبَّاد أو عُبادة: قال النسائي: صالح[١]. وقال أيضاً: ضعيف[٢].

٢٠ ـ عبد الوهاب بن عطاء أبو نصر العجلي البصري ثم البغدادي الخَفّاف: قال النسائي: ليس بالقوي[٣]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٤].

٢١ ـ عُبيد الله بن أبي زياد أبو الحُصين المكي القَدّاح: قال النسائي: ليس بالقوي[٥]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٦]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٧].

٢٢ ـ عُبيد الله بن عبد الله أبو المُنِيب العَتَكي المروزي: قال النسائي: ضعيف[٨]. وقال أيضاً: ثقة[٩].

---

(١) تهذيب الكمال ٧٥٤، تهذيب التهذيب ٦/٧٦. وقد أشار الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/٥٢٥ إلى قولي النسائي في هذا الرجل فقال: «وعن النسائي قولان».

(٢) تهذيب الكمال ٧٥٤، تهذيب التهذيب ٦/٧٦. وتنظر الحاشية السابقة.

(٣) الضعفاء والمتروكين ١٦٣، الكامل ٣٠٦أ، تاريخ بغداد ١١/٢٣، الضعفاء لابن الجوزي ٨٥ب، تهذيب الكمال ٨٧١، ميزان الاعتدال ٢/٦٨١، تهذيب التهذيب ٦/٤٥١.

(٤) تهذيب التهذيب ٦/٤٥٣.

(٥) الضعفاء والمتروكين ١٥٦، الكامل ٢٣٨أ، الضعفاء لابن الجوزي ٨٠ب، تهذيب الكمال ٨٧٧، ميزان الاعتدال ٣/٨، تهذيب التهذيب ٧/١٤.

(٦) تهذيب الكمال ٨٧٧، ميزان الاعتدال ٣/٨، تهذيب التهذيب ٧/١٤.

(٧) المصادر السابقة. ولما أثبت الذهبي أقوال النسائي في هذا الرجل قال: «نقل الأقوال الثلاثة شيخنا أبو الحجاج». يعني المزي.

(٨) الضعفاء لابن الجوزي ٨٠ب، ميزان الاعتدال ٣/١١، تهذيب التهذيب ٧/٢٧.

(٩) تهذيب التهذيب ٧/٢٧.

٢٣ ـ عثمان أبو سلمة العَدَوي البصري الشَّحَّام: قال النسائي: ليس بالقوي[١]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٢].

٢٤ ـ عَطّاف بن خالد بن عبد الله بن العاص أبو صفوان المخزومي المدني: قال النسائي: ليس بالقوي[٣]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٤].

٢٥ ـ قَبِيصة بن عُقبة بن محمد بن سفيان أبو عامر السُّوَائي الكوفي: قال النسائي: ليس به بأس[٥]. وقال أيضاً: كثير الخطأ[٦].

٢٦ ـ قُريش بن أنس أبو أنس الأنصاري أو الأُموي البصري: قال النسائي: ثقة[٧]. وقال أيضاً: تغيّر قبل موته بست سنين[٨].

٢٧ ـ كامل بن العلاء أبو العلاء أو أبو عبد الله التَّميمي السَّعدي الكوفي: قال النسائي: ليس بالقوي[٩]. وقال أيضاً: ليس به بأس[١٠].

---

(١) تهذيب الكمال ٩٢٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٠، تهذيب التهذيب ٧/ ١٦١.

(٢) تهذيب الكمال ٩٢٢، تهذيب التهذيب ٧/ ١٦١.

(٣) تهذيب الكمال ٩٣٩، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٢٢.

(٤) المصدران السابقان.

(٥) تهذيب الكمال ١١٢٠، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٨٤، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٤٩، هدي الساري ٤٣٦.

(٦) السنن الكبرى ٨٣. وقد قاله أبو عبد الرحمٰن تعليقاً على حديث رواه قَبيصة عن الثوري، وتمام عبارته: «هذا خطأ لا نعلم أحداً رواه عن سفيان غير قَبيصة، وقَبيصة كثير الخطأ».

(٧) تهذيب الكمال ١١٢٨، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٨٩، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٧٥. لكن لفظ الذهبي: «وثقه يحيى بن معين، والنسائي».

(٨) ميزان الاعتدال ٣/ ٣٨٩.

(٩) تهذيب الكمال ١١٤١، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٠١، تهذيب التهذيب ٨/ ٤١٠.

(١٠) المصادر السابقة.

٢٨ ـ مُجَالِد بن سعيد بن عُمير الهَمْداني الكوفي: قال النسائي: ضعيف[١]. وقال أيضاً: ليس بالقوي[٢]. وقال أيضاً: ثقة[٣].

٢٩ ـ محمد بن ثابت أبو عبد الله العبدي البصري: قال النسائي: ليس بالقوي[٤]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٥].

٣٠ ـ محمد بن دينار أبو بكر بن أبي الفُرات الأَزدي الطَّاحي البصري: قال النسائي: ليس به بأس[٦]. وقال أيضاً: ضعيف[٧].

٣١ ـ محمد بن راشد أبو عبد الله أو أبو يحيى الخُزاعي الدمشقي ثم البصري المعروف بالمكحولي: قال النسائي: ليس بالقوي[٨]. وقال أيضاً: وسليمان بن موسى ليس بالقوي في الحديث، ولا محمد بن راشد[٩]. وقال أيضاً: ثقة[١٠]. وقال أيضاً: ليس به بأس[١١].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٢٣، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩٢٣ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٦٦أ.

(٢) تهذيب الكمال ١٣٠٤، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٣٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٠.

(٣) تهذيب الكمال ١٣٠٤، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٠، لكن لفظ ابن حجر: «ووثقه ـ (يعني النسائي) ـ مرة». وما أظن هذا التوثيق يصح عن النسائي.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢١٣، الكامل ٣٥١ب، الضعفاء لابن الجوزي ١١٨أ، تهذيب الكمال ١١٨٠، تهذيب التهذيب ٩/ ٨٥.

(٥) تهذيب الكمال ١١٨٠، تهذيب التهذيب ٩/ ٨٥.

(٦) تهذيب الكمال ١١٩٦، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٤١، تهذيب التهذيب ٩/ ١٥٥.

(٧) تهذيب الكمال ١١٩٦، تهذيب التهذيب ٩/ ١٥٥.

(٨) الضعفاء والمتروكين ٢٢٢، الكامل ٣٦٣أ، تاريخ بغداد ٤/ ٢٧٣، الضعفاء لابن الجوزي ١٢٠ب، تهذيب الكمال ١١٩٦، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٤٣، تهذيب التهذيب ٩/ ١٥٩.

(٩) السنن الكبرى ١٨٠.

(١٠) تهذيب الكمال ١١٩٦، تهذيب التهذيب ٩/ ١٥٩، لسان الميزان ٧/ ٥١٩. لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه أحمد... والنسائي».

(١١) تهذيب الكمال ١١٩٦، تهذيب التهذيب ٩/ ١٥٩. لكن لفظ ابن حجر: «لا بأس به».

٣٢ ـ محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عَفَّان أبو عبد الله الأُموي المدني المعروف بالدِّيباج: قال النسائي: ثقة[١]. وقال أيضاً: ليس بالقوي[٢].

٣٣ ـ محمد بن كثير بن أبي عطاء أبو يوسف الثَّقَفي الصنعاني ثم المِصِّيصي: قال النسائي: صدوق إلا أنه كثير الخطأ[٣]. وقال أيضاً: ليس بالقوي كثير الخطأ[٤]. وقال أيضاً: ليس بالقوي[٥].

٣٤ ـ محمد بن ميمون أبو عبد الله المكي الخياط البَزَّاز: قال النسائي: ليس بالقوي[٦]. وقال أيضاً: صالح[٧]. وقال أيضاً: أرجو أن لا يكون به بأس[٨].

٣٥ ـ المُسَيَّب بن واضح السُلمي الحمصي التَّلْمَنَّسي: قال النسائي: هو عندي ضعيف[٩]. وقال ابن عدي: وكان أبو عبد الرحمٰن النسائي حسن الرأي فيه ويقول: الناس يؤذوننا فيه ـ أي يتكلمون فيه ـ[١٠].

٣٦ ـ معقِل بن عبيد الله أبو عبد الله العَبْسِي الجَزَري الحَرَّاني: قال

---

(١) تهذيب الكمال ١٢٢٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٩٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٦٨، لكن لفظ الذهبي: «وثقه النسائي».

(٢) تهذيب الكمال ١٢٢٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٩٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٦٨.

(٣) السنن الكبرى ١٥٥.

(٤) تهذيب التهذيب ٩/ ٤١٧.

(٥) ميزان الاعتدال ٤/ ١٨.

(٦) السنن الكبرى ١٨٠، ميزان الاعتدال ٤/ ٥٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٨٥.

(٧) المعجم المشتمل ٢٧٥.

(٨) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٨٥. وعزاه إلى مشيخة النسائي.

(٩) شيوخ النسائي ٥أ.

(١٠) الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/ ٩١١ب، ميزان الاعتدال ٤/ ١١٦. واللفظ للأول.

النسائي: ليس بذاك القوي[١]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٢]. وقال أيضاً: صالح[٣].

٣٧ ـ المغيرة بن زياد أبو هشام أو أبو هاشم البَجَلي المَوْصِلي: قال النسائي: ليس بالقوي[٤]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٥].

٣٨ ـ هُبَيرة بن يَرِيم أبو الحارث الشِّبَامي أو الخارِفي الكوفي: قال النسائي: ليس بالقوي[٦]. وقال أيضاً: أرجو أن لا يكون به بأس، ويحيى وعبد الرحمٰن لم يتركا حديثه، وقد روى غير حديث منكر[٧].

٣٩ ـ هُذْبة بن خالد بن الأسود أبو خالد القيسي الثَّوْباني البصري ويقال له: هَدَّاب: قال النسائي: ضعيف[٨]. وقال الذهبي: وقواه ـ (يعني النسائي) ـ مرة أخرى[٩].

---

(١) السنن الكبرى ٢٦، المجتبى ٢/ ١٥٤. لكن لفظ الكتاب الأخير: «ليس بذلك القوي».

(٢) تهذيب الكمال ١٣٥٣، ميزان الاعتدال ٤/ ١٤٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٣٤.

(٣) تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٣٤، وعزاه إلى كتاب الكنى للنسائي.

(٤) الضعفاء والمتروكين ٢٢٦، الكامل ٣٨٧ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٥ب، تهذيب الكمال ١٣٦٠، ميزان الاعتدال ٤/ ١٦٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٥٩.

(٥) تهذيب الكمال ١٣٦٠، ميزان الاعتدال ٤/ ١٦٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٥٩.

(٦) تهذيب الكمال ١٤٣٥، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٩٣، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٤.

(٧) تهذيب التهذيب ١١/ ٢٤، وعزاه إلى كتاب الجرح والتعديل للنسائي.

(٨) تهذيب الكمال ١٤٣٥، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٩٤، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٥، هدي الساري ٤٤٧.

(٩) ميزان الاعتدال ٤/ ٢٩٤، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٥، هدي الساري ٤٤٧. واللفظ للأول.

٤٠ ـ واصل بن عبد الرحمن أبو حُرَّة البصري: قال النسائي: ضعيف[١]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٢].

٤١ ـ يحيى بن أيوب أبو العباس الغافِقي المصري: قال النسائي: ليس بذاك القوي[٣]. وقال أيضاً: ليس بذلك القوي[٤]. وقال أيضاً: عنده أحاديث مناكير وليس هو بذلك القوي في الحديث[٥]. وقال أيضاً: ليس بالقوي[٦]. وقال أيضاً: وأما حديث يحيى بن أيوب الذي ذكرناه فإنه ليس ممن يعتمد عليه، وعنده غير حديث منكر[٧]. وقال أيضاً: ليس به بأس[٨].

٤٢ ـ يحيى بن سُلَيم أبو محمد أو أبو زكريا القُرشي الطائفي والمكي:

---

(١) تهذيب الكمال ١٤٥٨، ميزان الاعتدال ٤/٣٢٩، تهذيب التهذيب ١١/١٠٥.

(٢) تهذيب الكمال ١٤٥٨، تهذيب التهذيب ١١/١٠٥.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢٤٩، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/١٠١٠ب، التعديل والتجريح ٣/١٢٠٤، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٨ب. لكن تمام العبارة في الكامل: «سمعت ابن حماد يقول: يحيى بن أيوب المصري غافِقي أبو العباس ليس بذاك، أظنه حكاه عن النسائي». كما أن الذي في التعديل والتجريح هو: «قال النسائي: يحيى بن أيوب المصري ليس بذاك القوي. قيل له: حديثه عن ابن الهاد: يبعث الميت في ثيابه التي يقبض فيها. قال: ليس هذا بشيء. هذا حديث يحيى بن أيوب ـ على التضعيف ـ».

(٤) السنن الكبرى ٧١.

(٥) المصدر السابق ٢٦٩ ـ في كتاب عمل اليوم والليلة ـ، وعمل اليوم والليلة المطبوع ٢٩٧.

(٦) تهذيب الكمال ١٤٩٠، ميزان الاعتدال ٤/٣٦٢، تهذيب التهذيب ١١/١٨٧، هدي الساري ٤٥٠.

(٧) السنن الكبرى ٨٥.

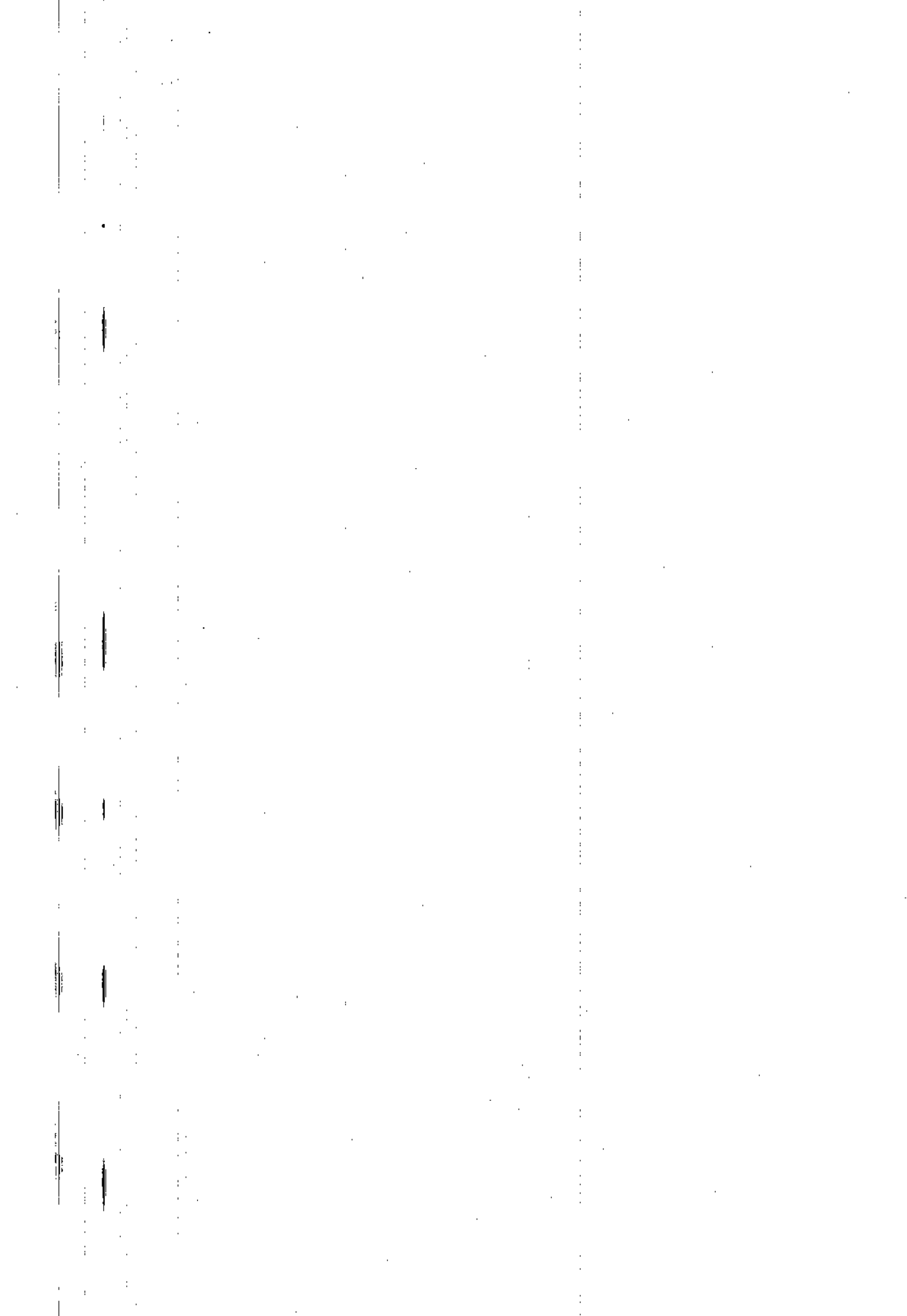
(٨) تهذيب الكمال ١٤٩٠، تهذيب التهذيب ١١/١٨٧، هدي الساري ٤٥٠.

قال النسائي: ليس بالقوي[١]. وقال أيضاً: ليس به بأس وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر[٢].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٢٥١، الكامل نسخة أحمد الثالث ٣/١٠١٢ب، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٩ب، ميزان الاعتدال ٤/٣٨٤، تهذيب التهذيب ١١/٢٢٧، وقد عزاه ابن حجر إلى كتاب الكنى للنسائي.

(٢) تهذيب الكمال ١٥٠٣، تهذيب التهذيب ١١/٢٢٦، هدي الساري ٤٥١، لسان الميزان ٧/٤٣٢، لكن لفظ ابن حجر في الأخير: «وثقه ابن معين... والنسائي إلا في عبيد الله بن عمر». وينظر لزاماً ترجمة يحيى بن سُلَيم بن زيد. والله أعلم.



الخاتمة

إن لخواتيم البحوث العلمية فائدة كبيرة رغم وَجَازة عبارتها واقتصاد ألفاظها، ذلك لأن الباحث يعتصر فيها خلاصة عمله، ويرسم الصورة الأخيرة لذاك البناء الذي شاده حجراً حجراً.

فالنسائي رحمه الله من النقاد المتبصرين المتوسعين الذين ختم بهم عهد المتقدمين، بل حاز قَصَب السَّبْق في أهل عصره، وامتاز على أترابه وأقرانه بالاستقلال والاتساع والدقة، وما زال أئمة النقد من المتأخرين يتوقفون عند قوله استحساناً له واختياراً. ونَفَسه في الجرح والتعديل هو نَفَس المتثبتين المتحرين من المتقدمين مع مرونة حسنة، وهو في الجرح أشد منه في التعديل. ولو رُوعيت الاصطلاحات الخاصة به والعامة عند المتقدمين لكان أقرب إلى الاعتدال في التوثيق والتعديل من التشدد.

وينبغي أن يلاحظ أن مراتب ألفاظ الجرح والتعديل التي اعتنى المتأخرون بوضعها جُعلت مقياساً لبيان حال النقاد في التشدد والتساهل والاعتدال. وهذا المقياس لا يَسْتَد إلا بعد الاستقراء التام لاستعمالات الألفاظ عند المتقدمين والمتأخرين معاً، وهذا لم يحصل. لذا ترى الاضطراب واضحاً حين الاعتماد على تلك المراتب في كشف أحوال النقاد.

لذا يلزم جمع أقوال كل ناقد ـ وخاصة المشاهير ـ على حدة، وتصنيفها، ومعارضتها بسائر أقوال النقاد ـ كما فعلت في هذه الرسالة ـ، وعندها يعلم المعتدل من غيره، ويعرف منهج كل ناقد بعينه، ومن ثم

يصار إلى جمع المناهج كلها، وبعد السبر والتمحيص توضع القواعد الكلية التي سار عليها النقاد، وتنظم المراتب، وتذكر الشواذات.

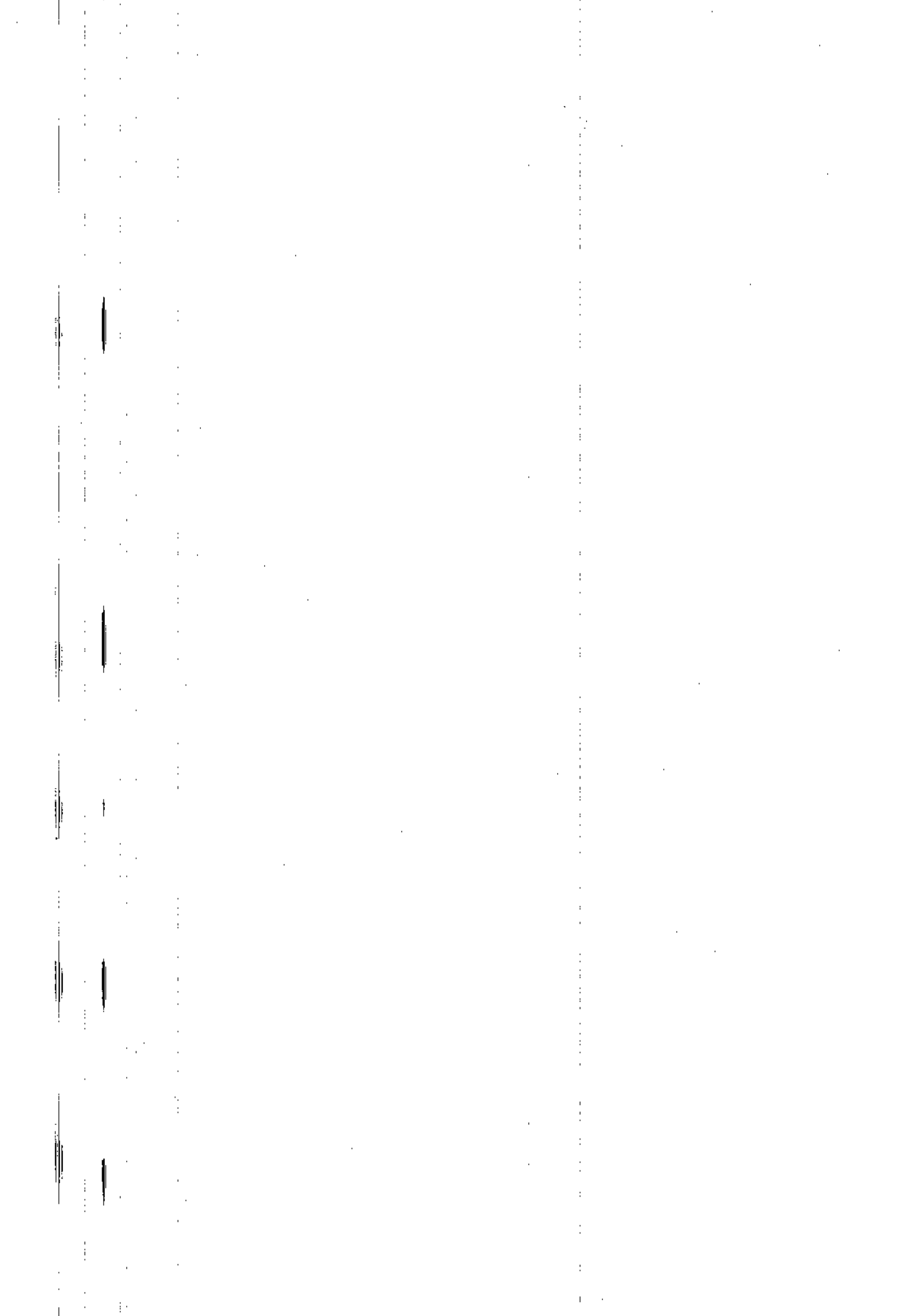
وقد تبين لي من خلال هذا البحث أنه لا يمكن إنصاف الرواة بالاعتماد على كتاب واحد أو رجل واحد أو أهل زمن واحد عند اختيار الحكم عليهم، بل يتعين الرجوع إلى كتب الجرح والتعديل كافة، وحصر جميع أقوال النقاد، مع مراعاة الترتيب الزمني، ومعرفة مناهج الأئمة.

والله الكريم أسأل أن يتقبل مني هذا الجهد المتواضع بقبول حسن، وأن يثيبني عليه بما هو ـ سبحانه ـ أهله، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.





الفَهارس



فهرس التراجم المدروسة

فهرس التراجم المجردة

فهرس المصادر والمراجع[(١)]

١ ـ آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، مكتبة التراث الإسلامي بحلب.

٢ ـ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للجَوْرقاني (ت٥٤٣هـ)، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، المطبعة السلفية ببنارس في الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٣ ـ ١٤٠٤هـ.

٣ ـ أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي (ت أبو زرعة ٢٦٤هـ)، دراسة وتحقيق سعدي الهاشمي، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

٤ ـ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة لمحمد عبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

---

(١) الكتب التي اعتمدت على أكثر من طبعة أو نسخة لها، أهمل ضمن الكتاب تعيين الطبعة أو النسخة المبتدأ بذكرها في هذا الفهرس دون التالية، سوى ما أنبه عليه، مع مراعاة أن الكتاب المعتمد على مطبوعته ومخطوطته يمكن التمييز بينهما بكون النسخ الخطية يذكر عند الإحالة أو العزو إليها رمز وجه كل ورقة منها.

كما أشير إلى أن إغفالي بعض عناصر فهرس المصادر والمراجع هذا ـ كتاريخ الطبعة على سبيل المثال ـ ناشئ عن عدم وروده في النشرة التي اعتمدتها.

وألمع أيضاً إلى اقتصاري على ذِكر التاريخ الهجري للطبعات في حالة اكتفاء النشرة بها أو جمعها بين التاريخين. وأما عند اقتصار الناشر على ذكر التاريخ الميلادي دون غيره فإني أتبعه خشية الالتباس.

٥ ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها) لعلاء الدين علي بن بَلْبان الفارسي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط ـ وقد شاركه في الأول حسين أسد ـ، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ ـ ١٤٠٨هـ.
٦ ـ الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (ت٤٥٦هـ)، تقديم إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
٧ ـ أحوال الرجال للجُوزجاني (ت٢٥٩هـ)، تحقيق صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
ـ ونسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق.
٨ ـ أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصَّيْمَري (ت٤٣٦هـ)، دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٦م.
٩ ـ أخبار النحويين البصريين للسِّيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق طٰه الزيني ومحمد خفاجي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ.
١٠ ـ اختصار علوم الحديث لابن كثير (ت٧٧٤هـ) ـ مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد محمد شاكر ـ، مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ.
١١ ـ الأدب المفرد للبخاري (ت٢٥٦هـ)، تخريج محمد فؤاد عبد الباقي وفهرسة رمزي دمشقية، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.
١٢ ـ الأذكار للنووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دار الملاح بدمشق ١٣٩١هـ.
١٣ ـ الأربعون المرتبة على طبقات الأربعين لعلي بن المُفَضَّل المقدسي (٦١١هـ)، نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق.
١٤ ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (ت٤٤٦هـ)، تحقيق محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
ـ ونسخة أيا صوفيا بتركيا.
١٥ ـ الأسامي والكنى لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
١٦ ـ استدراكات ابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ) على الضعفاء لابن الجوزي ـ بحاشية الضعفاء ـ، نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا.

١٧ ـ الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٩١، ١٣٩٣هـ.

١٨ ـ الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق عبد الله مرحول السوالمة، دار ابن تيمية بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٩ ـ الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ) ـ بحاشية الإصابة في تمييز الصحابة ـ، دار الفكر ببيروت ١٣٩٨هـ.

٢٠ ـ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، دار الفكر ببيروت ١٣٩٨هـ.

٢١ ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ للسخاوي (ت٩٠٢هـ) ـ ضمن كتاب علم التاريخ عند المسلمين لروزنثال ـ، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٢٢ ـ الاغتباط بمن رمي بالاختلاط لسبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ) ـ مع رسائل أخرى ـ، الدار العلمية بدلهي الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٢٣ ـ الإكمال بمن في مسند الإمام أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال للحسيني (ت٧٦٥هـ)، المكتبة الفخرية بمراد آباد الهند.

٢٤ ـ إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمُغُلْطاي (ت٧٦٢هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة.

ـ ونسخة مكتبة قليج علي بتركيا.

٢٥ ـ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا (ت٤٧٥ أو ٤٨٧هـ أو بينهما)، تحقيق عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي ـ عدا الجزء الأخير فإنه بتحقيق نايف العباس ـ، نشرة محمد أمين دمج ببيروت، الطبعة الثانية.

٢٦ ـ الإلزامات للدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق مقبل بن هادي بن مقبل، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

٢٧ ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.

٢٨ ـ الأم للإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ)، بعناية محمد زهري النجار، دار المعرفة ببيروت.

٢٩ ـ الإمتاع بسيرة الإمامين الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع لمحمد زاهد الكوثري (ت١٣٧١هـ)، مطبعة الأنوار بالقاهرة ١٣٦٨هـ.

٣٠ ـ الأمصار ذوات الآثار للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق قاسم علي سعد، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٣١ ـ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، مكتبة القدسي بمصر ١٣٥٠هـ.

٣٢ ـ الأنساب للسمعاني (ت٥٦٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، وأبي بكر محمد الهاشمي ـ عدا الجزء الأخير ـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الهند، الطبعة الأولى ١٣٨٢ ـ ١٤٠١هـ. وأما الجزء الأخير فقد اعتمدت فيه على نشرة محمد أمين دمج البيروتية بتحقيق أكرم البوشي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٣٣ ـ أهل المئة فصاعداً للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق بشار عواد معروف ـ ضمن مجلة المَورد البغدادية، المجلد الثاني، العدد الرابع ١٩٧٣م ـ.

٣٤ ـ الإيمان لأبي عبد الله بن منده (ت٣٩٥هـ)، تحقيق علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

٣٥ ـ الباحث عن علل الطعن في الحارث لعبد العزيز بن محمد بن الصديق (ت١٤١٧هـ)، مطبعة الشرق.

٣٦ ـ بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ليوسف بن حسن بن عبد الهادي (ت٩٠٩هـ)، تحقيق وصي الله بن محمد بن عباس، دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٣٧ ـ البُرصان والعرجان والعميان والحولان للجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الرشيد للنشر بالعراق ١٩٨٢م.

٣٨ ـ البُلْغة في تراجم أئمة النحو واللغة لمجد الدين الفِيْرُوْزَآبَاذي (ت٨١٧هـ)، تحقيق محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٣٩ ـ البيان والتوضيح لمن أُخرج له في الصحيح وقد مُسّ بضرب من التجريح لأبي زرعة بن العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الجنان ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٤٠ ـ بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن القطان (ت٦٢٨هـ)، نسخة دار الكتب المصرية.

٤١ ـ تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق جماعة من العلماء، مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٥ ـ ١٤٠٤هـ.

ـ ونشرة دار مكتبة الحياة ببيروت.

٤٢ ـ تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام للذهبي (ت٧٤٨هـ)، مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٦٧ ـ ١٣٦٩هـ.

٤٣ ـ تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم لابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

ـ ونسخة مكتبة الحكمي بمكة المشرفة.

٤٤ ـ تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٤٥ ـ تاريخ البادي عن ابن معين (من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال) توفي ابن معين ٢٣٣هـ، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث بدمشق.

٤٦ ـ تاريخ بغداد لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي ببيروت.

٤٧ ـ تاريخ الخلفاء للسيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.

٤٨ ـ تاريخ خليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ)، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة ودار القلم ببيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.

٤٩ ـ تاريخ ابن أبي خَيْثمة (ت٢٧٩هـ)، نسخة مكتبة كلية القرويين بفاس.

٥٠ ـ تاريخ الدارمي (عثمان بن سعيد) عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم (توفي ابن معين ٢٣٣هـ)، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث بدمشق.

٥١ ـ تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (ت٥٧١هـ)، مصورة مكتبة الدار بالمدينة المنورة ١٤٠٧هـ.

- وطبعة دار الفكر ببيروت، تحقيق عمر بن غرامة العَمْروي، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٥٢ ـ تاريخ الدوري عن ابن معين (يحيى بن معين وكتابه التاريخ) توفي ابن معين ٢٣٣هـ، تحقيق أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي بكلية الشريعة بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

٥٣ ـ التاريخ لأبي زرعة الدمشقي (ت٢٨١هـ)، تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٥٤ ـ التاريخ الصغير (التاريخ الأوسط) للبخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب ومكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٦ ـ ١٣٩٧هـ.

٥٥ ـ تاريخ الطبري (ت٣١٠هـ) (تاريخ الأمم والملوك)، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٥٦ ـ تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (ت٤٠٣هـ)، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.

٥٧ ـ تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم لأبي المحاسن المُفَضَّل بن محمد بن مِسْعَر التَّنُوخي المَعَرِّي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ.

٥٨ ـ التاريخ الكبير للبخاري، دار الكتب العلمية ببيروت.

٥٩ ـ تاريخ مولد العلماء ووفاتهم لابن زبر (ت٣٧٩هـ)، نسخة مكتبة المتحف البريطاني.

٦٠ ـ تاريخ هاشم بن مرثد الطبراني عن أبي زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، تحقيق نظر محمد الفِريابي، المطابع العالمية بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٦١ ـ تاريخ واسط لأسلم بن سهل المعروف ببَحْشَل (ت٢٩٢هـ)، تحقيق كوركيس عَوّاد، دار عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٦٢ ـ تاريخ وفاة الشيوخ ـ الذين أدركهم البغوي ـ لأبي القاسم البغوي (ت٣١٧هـ)، تحقيق محمد عزيز شمس، الدار السلفية ببومباي في الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٦٣ ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية ببيروت.

٦٤ ـ التبيين لأسماء المدلسين لسبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ) ـ ضمن ثلاث رسائل في أصول الحديث ـ، الدار العلمية بدلهي في الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٦٥ ـ تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم جرحاً وتعديلاً مقارنة مع أقوال أئمة الجرح والتعديل، إعداد عمر بن محمود أبو عمر وحسن محمود أبو هنية، مكتبة المنار بالأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٦٦ ـ تجريد أسماء الصحابة للذهبي (ت٧٤٨هـ)، بعناية صالحة عبد الحكيم شرف الدين، الناشر شرف الدين الكتبي ببومباي في الهند ١٣٨٩هـ.

٦٧ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي (ت٧٤٢هـ)، بعناية عبد الصمد شرف الدين، الدار القيمة ببومباي في الهند ١٣٨٤ ـ ١٤٠٣هـ.

٦٨ ـ تحفة ذوي الأَرَب في مُشْكِل الأسماء والنِّسَب لابن خطيب الدَّهْشة (ت٨٣٤هـ)، بعناية تروغت مان، مطبعة بريل بمدينة ليدن في هولندا ١٩٠٥م.

٦٩ ـ تخريج أحاديث العادلين لأبي نعيم الأصبهاني للسخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق مشهور حسن محمود سلمان، دار البشائر الإسلامية ببيروت ودار عَمّار بعَمّان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٧٠ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ.

٧١ ـ تذكرة الحفاظ للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي، دار إحياء التراث العربي ببيروت.

٧٢ ـ تذكرة الموضوعات لابن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ)، بعناية مصطفى الحَدري الحبَطي، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة بمكة، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

٧٣ ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي وغيره، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

ـ وطبعة دار مكتبة الحياة ببيروت ودار مكتبة الفكر بطرابلس الغرب، تحقيق أحمد بكير محمود.

- ونسخة الحرم النبوي الشريف.
- ونسخة دار الكتب المصرية.

٧٤ ـ الترغيب والترهيب لزكي الدين المنذري (ت٦٥٦هـ)، بعناية مصطفى محمد عمارة، دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ.

٧٥ ـ تسمية الإخوة الذين رُوي عنهم الحديث لأبي داود السجستاني (ت٢٧٥هـ) ـ ضمن كتاب الرواة من الإخوة والأخوات ـ، تحقيق باسم فيصل الجوابرة، دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٧٦ ـ تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ لابن المديني (ت٢٣٤هـ) ـ ضمن كتاب الرواة من الإخوة والأخوات ـ، تحقيق باسم فيصل الجوابرة، دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٧٧ ـ تصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري (ت٣٨٢هـ)، تحقيق محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

٧٨ ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، دار الكتاب العربي ببيروت.

٧٩ ـ التعديل والتجريح لمن خَرَّج له البخاري في الجامع الصحيح للباجي (ت٤٧٤هـ)، تحقيق أبو لبابة حسين، دار اللواء بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٨٠ ـ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلسين) لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، بعناية طٰه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.

٨١ ـ تفسير القرآن العظيم لابن كثير (ت٧٧٤هـ)، بعناية عبد الوهاب عبد اللطيف ومحمد الصديق، مكتبة النهضة الحديثة بمكة، الطبعة الأولى ١٣٨٤ ـ ١٣٨٨هـ.

٨٢ ـ تقريب التهذيب لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق محمد عوَّامة، دار الرشيد بحلب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٨٣ ـ التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير للنووي (ت٦٧٦هـ) ـ مع تدريب الراوي ـ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ.

٨٤ ـ التقييد في معرفة رواة السنن والمسانيد لابن نُقْطة (ت٦٢٩هـ)، نسخة مكتبة المتحف البريطاني.

٨٥ ـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح لزين الدين العراق (ت٨٠٦هـ)، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.
٨٦ ـ تكملة الإكمال لابن نُقْطة (ت٦٢٩هـ)، تحقيق عبد القيوم عبد ربّ النبي ومحمد صالح عبد العزيز المراد، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٨٧ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، بعناية السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة ببيروت.
٨٨ ـ تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أَشكل منه عن بَوادر التصحيف والوهم لأبي بكر الخطيب (ت٤٦٣هـ)، تحقيق سُكينة الشهابي، دار طلاس بدمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
٨٩ ـ تلخيص المستدرك للذهبي (ت٧٤٨هـ) ـ بحاشية المستدرك ـ، دار الفكر ببيروت ١٣٩٨هـ.
٩٠ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق جماعة، وزارة الأوقاف المغربية ١٣٨٧هـ.
٩١ ـ التمييز لمسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ـ مع منهج النقد عند المحدثين ـ، شركة الطباعة العربية السعودية بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
٩٢ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عَرَّاق (ت٩٦٣هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
٩٣ ـ تنقيح الأنظار في علوم الآثار لمحمد بن إبراهيم الصنعاني المعروف بابن الوزير (ت٨٤٠هـ) ـ مع توضيح الأفكار ـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ.
٩٤ ـ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي (ت١٣٨٦هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
٩٥ ـ تهذيب الأسماء واللغات للنووي (ت٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت عن الطبعة المنيرية.

٩٦ ـ تهذيب تاريخ ابن عساكر لابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، دار المسيرة ببيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

٩٧ ـ تهذيب التهذيب لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، صورة عن نشرة مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن في الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٥ ـ ١٣٢٧هـ.

ـ ونسخة دار الكتب الوطنية بتونس.

٩٨ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق بشار عوّاد معروف، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى والثانية ١٤٠٠ ـ ١٤٠٨هـ.

ـ ومصورة دار المأمون بدمشق[1]، الطبعة الأولى ١٤٠٢.

٩٩ ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل الصنعاني المعروف بالأمير (ت١١٨٢هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ.

١٠٠ ـ توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ)، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٠١ ـ الثقات لابن حبان (ت٣٥٤هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٣ ـ ١٤٠٣هـ.

١٠٢ ـ الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قُطْلُوْبُغا (ت٨٧٩هـ)، نسخة كوبريلي بإستنبول.

١٠٣ ـ الجامع (وهو الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل) (ت٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، دار إحياء التراث العربي ببيروت.

١٠٤ ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول لمجد الدين بن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان بدمشق، الطبعة الأولى ١٣٨٩ ـ ١٣٩٢هـ.

---

(١) لم أذكر أرقام الأجزاء في هذه المصورة، وأرقام صفحاتها متسلسلة من أولها إلى آخرها.

١٠٥ ـ جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، دار الفكر ببيروت.
١٠٦ ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، نشرة وزارة الأوقاف بالعراق، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.
١٠٧ ـ الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للسيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.
١٠٨ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض ١٤٠٣هـ.
١٠٩ ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي وغيره، دار الكتب العلمية ببيروت عن نشرة مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن في الهند، الطبعة الأولى ١٣٧١ ـ ١٣٧٣هـ.
١١٠ ـ الجعديات (المطبوع باسم: مسند ابن الجعد) جمع أبي القاسم البغوي (ت٣١٧هـ)، تحقيق عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي، مكتبة الفلاح بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
١١١ ـ الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
١١٢ ـ جمهرة النسب لهشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق ناجي حسن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
١١٣ ـ الجواهر المُضيّة في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي (ت٧٧٥هـ)، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي ودار العلوم بالرياض ١٣٩٨ ـ ١٣٩٩هـ.
١١٤ ـ الجوهر النقي لعلاء الدين بن التُّرْكُماني (ت٧٥٠هـ) ـ بذيل السنن الكبرى للبيهقي ـ، دار المعرفة ببيروت.
١١٥ ـ الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
١١٦ ـ حَجَّة الوداع لابن حزم (ت٤٥٦هـ)، بعناية ممدوح حقي، دار اليقظة العربية ببيروت، الطبعة الثانية ١٩٦٦م.

١١٧ ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ.

١١٨ ـ خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه للنسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١١٩ ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال لصفي الدين الخزرجي (ت بعد ٩٢٣هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ.

١٢٠ ـ خلق أفعال العباد للبخاري (ت٢٥٦هـ) ـ ضمن عقائد السلف ـ، تحقيق علي سامي النشار وعمار الطالبي، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٧١م.

١٢١ ـ الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، بعناية السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة بيروت.

١٢٢ ـ الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة لعبد القادر بن محمد الجزيري (ت نحو ٩٧٧هـ)، تحقيق حمد الجاسر، دار اليمامة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٢٣ ـ الدعاء للطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق محمد سعيد بن محمد حسن البخاري، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٢٤ ـ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة للبيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٢٥ ـ الديباج المُذْهَب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون (ت٧٩٩هـ)، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث بالقاهرة.

١٢٦ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة بمكة المكرمة ١٣٨٧هـ.

١٢٧ ـ ذِكر أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، الدار العلمية بدلهي في الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

١٢٨ ـ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (ت٧٤٨هـ) ـ ضمن أربع رسائل في علوم الحديث ـ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

١٢٩ ـ ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي (ت٧٤٨هـ)، نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق.

١٣٠ ـ ذيل الكاشف لأبي زرعة بن العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق بوران الضناوي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٣١ ـ ذيل ميزان الاعتدال لزين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٣٢ ـ رجال صحيح مسلم لابن مَنْجُويه (ت٤٢٨هـ)، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٣٣ ـ الرد على الجهمية لعثمان بن سعيد الدارمي (ت٢٨٠هـ)، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٢هـ.

١٣٤ ـ رسالة في الجرح والتعديل لزكي الدين المنذري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق عبد الرحمٰن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة دار الأقصى بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٣٥ ـ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للسيد محمد بن جعفر الكَتَّاني (ت١٣٤٥هـ)، بعناية محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن محمد بن جعفر الكَتَّاني، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ.

١٣٦ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لمحمد عبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

١٣٧ ـ الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي (ت٧٤٨هـ)، مطبعة الظاهر بمصر ١٣٢٤هـ.

١٣٨ ـ رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل لعداب محمود الحمش، دار حسان ودار الأماني بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

١٣٩ ـ الرواة المختلف فيهم لزكي الدين المنذري (ت٦٥٦هـ) ـ آخر الترغيب والترهيب ـ، بعناية مصطفى محمد عمارة، دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ.

١٤٠ ـ رونق الألفاظ بمعجم الحفاظ لسبط ابن حجر (ت٨٩٩هـ)، نسخة المكتبة الخالدية بالقدس الشريف.

١٤١ ـ زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة.
١٤٢ ـ الزهد لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، مكتبة الإيمان بمصر.
١٤٣ ـ سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة (توفي أبو زرعة ٢٦٤هـ) ـ ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية. . . ـ، تحقيق سعدي الهاشمي، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
ـ ونسخة مكتبة كوبريلي بتركيا.
١٤٤ ـ سؤالات البَرْقاني للدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي بلاهور في الباكستان، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
ـ ونسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا.
١٤٥ ـ سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني (ت٣٨٥هـ)، نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا.
١٤٦ ـ سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، تحقيق أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
١٤٧ ـ سؤالات الحافظ السِّلَفي لخميس الحَوْزي (ت٥١٠هـ) عن جماعة من أهل واسط، تحقيق مطاع الطرابيشي، مطبعة الحجاز بدمشق ١٣٩٦هـ.
١٤٨ ـ سؤالات أبي عبد الله الحاكم النيسابوري للدارقطني (ت٣٨٥هـ) في الجرح والتعديل، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
ـ ونسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا.
١٤٩ ـ سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ت أبو داود ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد علي قاسم العُمري، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
١٥٠ ـ سؤالات أبي عبد الرحمن السُّلمي للدارقطني (ت٣٨٥هـ) في الجرح والتعديل، تحقيق سليمان آتش، دار العلوم بالرياض ١٤٠٨هـ. ونسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا.
١٥١ ـ سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني (ت٣٨٥هـ) وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

١٥٢ ـ سؤالات مسعود بن علي السِّجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
١٥٣ ـ السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد لأبي بكر الخطيب (ت٤٦٣هـ)، تحقيق محمد بن مطر الزهراني، دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
١٥٤ ـ سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني (ت٢٣٤هـ) في الجرح والتعديل، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
ـ ونسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا.
١٥٥ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة لمحمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى والثانية والرابعة ١٤٠٨هـ.
١٥٦ ـ السنة لابن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ)، بعناية محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
١٥٧ ـ السنن للدارقطني (ت٣٨٥هـ) ـ مع التعليق المغني ـ، نشر السنة بملتان في الباكستان.
١٥٨ ـ السنن لأبي داود السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء السنة النبوية.
١٥٩ ـ السنن لابن ماجه (ت٢٧٣هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ببيروت ١٣٩٥هـ.
١٦٠ ـ السنن لأبي محمد الدارمي (ت٢٥٥هـ)، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، حديث أكادمي بنشاط آباد في الباكستان ١٤٠٤هـ.
١٦١ ـ السنن للنسائي (ت٣٠٣هـ) (المجتبى)، باعتناء عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى المفهرسة ١٤٠٦هـ.
١٦٢ ـ السنن الكبرى للبيهقي (ت٤٥٨هـ)، دار المعرفة ببيروت.
١٦٣ ـ السنن الكبرى للنسائي (ت٣٠٣هـ)، نسخة مكتبة ملا مراد بخارى بتركيا.
ـ والطبعة التي بتحقيق عبد الغفار البنداري وسيّد حسن، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

١٦٤ ـ سير أعلام النبلاء للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق جماعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١ ـ ١٤٠٥هـ.
١٦٥ ـ سيرة الإمام أحمد بن حنبل لأبي الفضل صالح بن أحمد بن حنبل (ت٢٦٦هـ)، تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
١٦٦ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، دار المسيرة ببيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
١٦٧ ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم للَّالِكائي (ت٤١٨هـ)، تحقيق أحمد سعد حمدان، دار طيبة بالرياض.
١٦٨ ـ شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال لسعدي الهاشمي، المطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة.
١٦٩ ـ شرح الألفية لزين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ)، بعناية محمد بن الحسين العراقي الحسيني، دار الكتب العلمية ببيروت.
١٧٠ ـ شرح السنة لأبي محمد البغوي (ت٥١٦هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩٠ ـ ١٤٠٠هـ.
١٧١ ـ شرح سنن النسائي للسيوطي (ت٩١١هـ)، بحاشية السنن ـ، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى المفهرسة ١٤٠٦هـ.
١٧٢ ـ شرح صحيح مسلم (منهاج المحدثين وسبيل طالبيه المحققين في شرح صحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج) للنووي (ت٦٧٦هـ) ـ مع صحيح مسلم ـ، دار الفكر ببيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٨هـ.
١٧٣ ـ شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق نور الدين عتر، دار الملاح بدمشق، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.
١٧٤ ـ شرح معاني الآثار المختلفة المروية عن رسول الله ﷺ في الأحكام للطحاوي (ت٣٢١هـ)، تحقيق محمد سيد جاد الحق، مطبعة الأنوار المحمدية بالقاهرة.
١٧٥ ـ شروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ)، مكتبة عاطف بالقاهرة.
ـ والطبعة التي بعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١٧٦ ـ شيوخ النسائي (ت٣٠٣هـ)، نسخة مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض.

١٧٧ ـ صحيح البخاري (ت٢٥٦هـ) (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) ـ مع فتح الباري ـ، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة ببيروت.

١٧٨ ـ صحيح ابن خزيمة (ت٣١١هـ) (المسند الصحيح المتصل ينقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة)، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامية ببيروت ١٤٠٠هـ.

١٧٩ ـ صحيح مسلم (ت٢٦١هـ) (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٢م.

١٨٠ ـ صحيح الجامع الصغير لمحمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.

١٨١ ـ الصلة لابن بشكوال (ت٥٧٨هـ)، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.

١٨٢ ـ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغَلَط وحمايته من الإسقاط والسَّقَط لابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق موفّق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

١٨٣ ـ الضعفاء لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا.

ـ ونسخة المكتبة السعيدية بحيدرآباد الدكن في الهند.

١٨٤ ـ الضعفاء لأبي زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ) ـ ضمن كتاب: أبو زرعة الراوي وجهوده في السنة النبوية. . . ـ، تحقيق سعدي الهاشمي، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

١٨٥ ـ الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق فاروق حمادة، دار الثقافة بالدار البيضاء في المغرب، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٨٦ ـ الضعفاء الصغير للبخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

١٨٧ ـ الضعفاء الكبير للعقيلي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

ـ ونسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق.

١٨٨ ـ الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
ـ ونسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق.
١٨٩ ـ الضعفاء والمتروكين[1] للنسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
ـ ونسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا.
ـ وطبعة دار الوعي بحلب بتحقيق محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
١٩٠ ـ الطبقات لخليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ)، تحقيق أكرم ضياء العمري، دار طيبة بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
١٩١ ـ طبقات الحفاظ للسيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
١٩٢ ـ طبقات الشافعية للأسنوي (ت٧٧٢هـ)، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد ببغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٠ ـ ١٣٩١هـ.
١٩٣ ـ طبقات الشافعية لابن قاضي شُهبة (ت٨٥١هـ)، تحقيق عبد العليم خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن في الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٨ ـ ١٤٠٠هـ.
١٩٤ ـ طبقات الشافعية لابن هداية الله (ت١٠١٤هـ)، تحقيق عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٩م.
١٩٥ ـ طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٣ ـ ١٣٨٨هـ.
١٩٦ ـ طبقات علماء الحديث لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ)، تحقيق أكرم البُوشي وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

(١) إذا أطلقت كلمة (الضعفاء والمتروكين) بصيغة الجر كما هو مثبت أعلاه، أردت بها كتاب النسائي، وفي الكلمة حذف وتقدير. وأما في حال الرفع فالمراد كتاب الدارقطني.

١٩٧ ـ طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربي ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

١٩٨ ـ الطبقات الكبرى لابن سعد (ت٢٣٠هـ)، دار صادر ببيروت ١٤٠٥هـ.

ـ والقسم المتمم بتحقيق زياد محمد منصور، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٩٩ ـ طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ الأنصاري (ت٣٦٩هـ)، تحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين البَلوشي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ ـ ١٤٠٨هـ.

٢٠٠ ـ طبقات النحْويين واللغويين لمحمد بن الحسن الزُّبَيْدي الأندلسي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثانية.

٢٠١ ـ العِبر في خَبَر من غَبَر للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق صلاح الدين المنجد وفؤاد سيد، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.

٢٠٢ ـ عُجالة المبتدي وفُضالة المنتهي في النسب لأبي بكر الحازمي (ت٥٨٤هـ)، تحقيق عبد الله كنون، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.

٢٠٣ ـ العِقد الثمين في تاريخ البلد الأمين لتقي الدين الفاسي (ت٨٣٢هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي وفؤاد سيد ومحمود محمد الطناحي، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧٨ ـ ١٣٨٨هـ.

٢٠٤ ـ العقد الفريد لابن عبد ربه (ت٣٢٨هـ)، تحقيق مفيد محمد قميحة وعبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، والطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، والطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

٢٠٥ ـ العلل الكبير للترمذي (ت٢٧٩هـ) ـ ترتيب أبي طالب القاضي ـ، تحقيق حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى بعَمّان، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٠٦ ـ علل الحديث لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، دار المعرفة ببيروت ١٤٠٥هـ.

٢٠٧ ـ علل الحديث ومعرفة الرجال لابن المديني (ت٢٣٤هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٢٠٨ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية بفيصل آباد بالباكستان، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

٢٠٩ ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥ ـ ١٤٠٩هـ.

٢١٠ ـ العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) وغيره ـ رواية عبد الله بن أحمد ـ، تحقيق طلعت قوج بيكيت وإسماعيل جراح أوغلي، المكتبة الإسلامية بإستنبول ١٩٨٧م.

٢١١ ـ علوم الحديث لابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عتر، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ١٣٨٦هـ.

٢١٢ ـ عمدة القاري في شرح البخاري لبدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ)، دار الفكر ببيروت.

٢١٣ ـ عمل اليوم والليلة للنسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٢١٤ ـ الغاية في شرح الهداية في علم الرواية للسخاوي (ت٩٠٢هـ)، نسخة دار الكتب المصرية.

٢١٥ ـ غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، بعناية ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.

٢١٦ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، بعناية عبد العزيز بن عبد الله بن باز محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة ببيروت.

٢١٧ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ.

٢١٨ ـ الفَرْق بين الفِرَق لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة.

٢١٩ ـ الفرقان بين الحق والباطل لتقي الدين بن تيمية (ت٧٢٨هـ) ـ ضمن مجموعة الرسائل الكبرى ـ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة.

٢٢٠ ـ فقه أهل العراق وحديثهم لمحمد زاهد الكوثري (ت١٣٧١هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ.

٢٢١ ـ الفقيه والمتفقه لأبي بكر الخطيب (ت٤٦٣هـ)، بعناية إسماعيل الأنصاري، مكتبة أنس بن مالك.

٢٢٢ ـ الفِهْرِسْت للنديم (كان حياً سنة ٤١٢هـ)، تحقيق رضا تجدد.
٢٢٣ ـ فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لعبد العلي الأنصاري (ت١٢٢٥هـ) ـ بحاشية المستصفى من علم الأصول للغزالي ـ، دار العلوم الحديثة ببيروت.
٢٢٤ ـ فيض الباري على صحيح البخاري لمحمد أنور الكشميري (ت١٣٥٢هـ)، مطبعة حجازي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ.
٢٢٥ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي (ت١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.
٢٢٦ ـ قاعدة في الجرح والتعديل لتاج الدين السبكي (ت٧٧١هـ) ـ ضمن أربع رسائل في علوم الحديث ـ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.
٢٢٧ ـ القاموس المحيط للفِيْرُوْزأباذي (ت٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٢٢٨ ـ القدر لجعفر بن محمد الفريابي (ت٣٠١هـ)، تحقيق جمال حمدي الذهبي، مطبوع على الآلة الكاتبة.
٢٢٩ ـ قواعد في علوم الحديث للتهانوي (ت١٣٦٢هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة ١٣٩٢هـ.
٢٣٠ ـ القول المُسَدَّد في الذب عن المسند للإمام أحمد لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن في الهند، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.
٢٣١ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق عزت عطية وموسى الموشي، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.
٢٣٢ ـ الكامل في التاريخ لعز الدين بن الأثير (ت٦٣٠هـ)، دار الفكر ببيروت ١٣٩٨هـ.
٢٣٣ ـ الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (ت٣٦٥هـ)، دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
ـ ونسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق[١].

---

(١) هذه النسخة هي المرادة عند الإطلاق من بين النسخ الخطية للكامل.

- ونسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا.
- ونسخة دار الكتب المصرية.
٢٣٤ - الكامل في اللغة والأدب.
٢٣٥ - كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة لنور الدين الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى والثانية ١٤٠٤ - ١٤٠٥هـ.
٢٣٦ - الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لسبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ)، تحقيق صبحي السامرائي، مطبعة العاني ببغداد.
٢٣٧ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى ببغداد.
٢٣٨ - الكفاية في علم الرواية لأبي بكر الخطيب (ت٤٦٣هـ)، بعناية عبد الحليم محمد عبد الحليم وعبد الرحمٰن حسن محمود، دار الكتب الحديثة بالقاهرة ومكتبة المثنى ببغداد، الطبعة الثانية.
٢٣٩ - الكنى والأسماء للدُّولابي (ت٣١٠هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
٢٤٠ - الكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٢٤١ - الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكَيَّال (ت٩٢٩هـ)، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون للتراث بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
٢٤٢ - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (ت٩١١هـ)، دار المعرفة ببيروت ١٤٠٣هـ.
٢٤٣ - اللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين بن الأثير (ت٦٣٠هـ)، دار صادر ببيروت ١٤٠٠هـ.
٢٤٤ - لسان العرب لابن منظور، دار صادر ببيروت.
٢٤٥ - لسان الميزان لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.
- ونسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا.

٢٤٦ ـ المؤتلف والمختلف للدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٢٤٧ ـ مباحث في علم الجرح والتعديل لقاسم علي سعد، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٢٤٨ ـ المتكلمون في الرجال للسخاوي (ت٩٠٢هـ) ـ ضمن كتاب: أربع رسائل في علوم الحديث ـ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
٢٤٩ ـ المُجَرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق باسم فيصل الجوابرة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
٢٥٠ ـ المجروحين[1] من المحدثين لابن حبان (ت٣٥٤هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
٢٥١ ـ مجمع الأمثال للمَيْداني (ت٥١٨هـ)، دار مكتبة الحياة ببيروت ١٩٨٥م.
٢٥٢ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، مؤسسة المعارف ببيروت ١٤٠٦هـ.
٢٥٣ ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت٧٢٨هـ)، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي وساعده ابنه محمد، الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين.
٢٥٤ ـ مجموعة رسائل في علوم الحديث للنسائي (ت٣٠٣هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية ومركز الخدمات والأبحاث الثقافية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
ـ ونسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا ـ وهي ملحقة بكتاب الضعفاء والمتروكين ـ.
٢٥٥ ـ المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الراوي (ت٦٠٦هـ)، تحقيق طٰه جابر فياض العلواني، لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر بجماعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، الطبعة الأولى ١٣٩٩ ـ ١٤٠٠هـ.
٢٥٦ ـ المحلى لابن حزم (ت٤٥٦هـ)، بعناية زيدان أبو المكارم حسن وحسن زيدان طلبة، مكتبة الجمهورية العربية ١٣٨٧ ـ ١٣٩٢هـ.

(١) أي كتاب المجروحين.

٢٥٧ ـ مختارات من الأباطيل للجَوْرقاني للذهبي (ت٧٤٨هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة.

٢٥٨ ـ المختلف فيهم لابن شاهين (ت٣٨٥هـ) ـ طبع بذيل تاريخ جرجان للسهمي ـ، عالم الكتب ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ.

٢٥٩ ـ المخزون في علم الحديث لأبي الفتح الأزدي (ت٣٧٤هـ)، تحقيق محمد إقبال محمد إسحاق السلفي، الدار العلمية بدلهي في الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٦٠ ـ المدخل إلى الصحيح لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢٦١ ـ المراسيل لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق شكر الله بن نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.

٢٦٢ ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر لعلي بن الحسين المسعودي (ت٣٤٦هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، الطبعة الخامسة ١٣٩٣هـ.

٢٦٣ ـ مسائل الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٢٦٤ ـ مسائل محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت٢٩٧هـ) لشيوخه، نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق.

٢٦٥ ـ المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، دار الفكر ببيروت ١٣٩٨هـ.

٢٦٦ ـ المستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، دار العلوم الحديثة ببيروت.

٢٦٧ ـ المسند لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، المكتب الإسلامي ودار صادر ببيروت.

٢٦٨ ـ المسند للحميدي (ت٢١٩هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب ببيروت.

٢٦٩ ـ مسند أبي داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ) (جمعه له بعض الحفاظ الخراسانيين مما رواه يونس بن حبيب خاصة عنه، دار المعرفة ببيروت.

٢٧٠ ـ المسند لأبي يعلى الموصلي (ت٣٠٧هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤ ـ ١٤٠٨هـ.

٢٧١ ـ مسند الموطأ لأبي القاسم الجوهري (ت٣٨١هـ)، تحقيق لطفي بن محمد الصغير وطه بن علي بو سريح، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
٢٧٢ ـ مشاهير علماء الأمصار لابن حبان (ت٣٥٤هـ)، بعناية م. فلايشهمر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٣٧٩هـ.
٢٧٣ ـ المشترِك وَضْعاً والمفترِق صُقْعاً لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، مكتبة المثنى ببغداد.
٢٧٤ ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه لشهاب الدين البوصيري (ت٨٤٠هـ)، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
٢٧٥ ـ المصنف لأبي بكر بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، تحقيق عامر العمري الأعظمي ومختار أحمد الندوي، الدار السلفية ببومباي في الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٠ ـ ١٤٠٣هـ.
٢٧٦ ـ معالم السنن لأبي سليمان الخطابي (ت٣٨٨هـ)، المكتبة العلمية ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
٢٧٧ ـ معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، بعناية مرجليوث ـ نشرة أحمد فريد رفاعي ـ، دار إحياء التراث العربي ببيروت.
٢٧٨ ـ المعجم الأوسط للطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥ ـ ١٤٠٧هـ.
٢٧٩ ـ معجم البلدان لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر ببيروت ١٣٩٧هـ.
٢٨٠ ـ معجم الشيوخ لابن جُميع الصيداوي (ت٤٠٢هـ)، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة ببيروت ودار الإيمان بطرابلس لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٢٨١ ـ المعجم الصغير للطبراني (ت٣٦٠هـ)، بعناية عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ.
٢٨٢ ـ المعجم الكبير للطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، نشرة وزارة الأوقاف العراقية، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.
٢٨٣ ـ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي ببيروت.

٢٨٤ ـ المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النَّبَل لأبي القاسم بن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق سُكينة الشهابي، دار الفكر بدمشق ١٤٠١هـ.

٢٨٥ ـ معرفة الثقات للعجلي (ت٢٦١هـ) ـ بترتيب نور الدين الهيثمي وتقي الدين السُّبكي ـ، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البَسْتَوي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

ـ ونسخة المكتبة الأحمدية بحلب ـ بترتيب تقي الدين السبكي ـ.

٢٨٦ ـ معرفة الرجال عن يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) وغيره ـ رواية ابن محرز ـ، تحقيق محمد كامل القصار ومحمد مطيع الحافظ وغزوة بدير، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٥هـ.

ـ ونسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق.

٢٨٧ ـ معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، تحقيق السيد معظم حسين، المكتب التجاري ببيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

٢٨٨ ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢٨٩ ـ المعرفة والتاريخ للفسوي (ت٢٧٧هـ)، تحقيق أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد ببغداد ١٣٩٤ ـ ١٣٩٦هـ.

٢٩٠ ـ المعين في طبقات المحدثين للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان بعَمَّان، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢٩١ ـ المغني لموفق الدين بن قدامة (ت٦٢٠هـ)، تحقيق طٰه محمد الزيني ومحمود عبد الوهاب فايد وعبد القادر أحمد عطا، مكتبة القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٨ ـ ١٣٨٩هـ.

٢٩٢ ـ المغني في الضعفاء للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق نور الدين عتر، دار المعارف بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.

٢٩٣ ـ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ.

٢٩٤ ـ مقدمة تحقيق قسم من السنن الكبرى للنسائي (ت٣٠٣هـ) لعبد العزيز المشعل، مطبوعة على الآلة الكاتبة.

٢٩٥ ـ مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية ببيروت عن نشرة مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن في الهند، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ.

٢٩٦ ـ الملل والنِّحل للشَّهْرَسْتاني (ت٥٤٨هـ)، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة ١٣٨٤هـ.

٢٩٧ ـ مناقب الشافعي للبيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٠ ـ ١٣٩١هـ.

٢٩٨ ـ المنتخب من كتاب من وافقت كنيته اسم أبيه مما لا يؤمن وقوع الخطأ فيه لأبي بكر الخطيب (ت٤٦٣هـ) انتخاب مُغُلْطاي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق باسم فيصل الجوابرة، منشورات مركز المخطوطات والتراث بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٩٩ ـ المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق محب الدين الخطيب.

٣٠٠ ـ من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد العمري المقدسي الحنبلي المعروف بابن زُرَيق (ت٨٠٣هـ)، نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق.

٣٠١ ـ من تُكلم فيه وهو موثق للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، مكتبة المنار بالأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- ونسخة مكتبة الحكمي بمكة المشرفة.
- ونسخة المكتبة السليمانية بتركيا.

٣٠٢ ـ من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) في علل الحديث ومعرفة الرجال مما رواه عنه أبو بكر أحمد بن محمد المَرُّوذي وأبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني وأبو الفضل صالح بن أحمد ابنه، تحقيق السيد صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٣٠٣ ـ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية لتقي الدين بن تيمية (ت٧٢٨هـ)، مكتبة الرياض الحديثة بالرياض.

٣٠٤ ـ المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي لابن تَغْري بَرْدي (ت٨٧٤هـ)، نسخة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة.

٣٠٥ ـ من وافق اسمه كنية أبيه لأبي الفتح الأزدي (ت٣٧٤هـ)، تحقيق باسم فيصل الجوابرة، منشورات مركز المخطوطات والتراث بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٠٦ ـ المهذب في اختصار السنن الكبير للبيهقي (ت٤٥٨هـ) اختصار الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق حامد إبراهيم أحمد ومحمد حسن العقبي، مطبعة الإمام بالقاهرة.

٣٠٧ ـ موارد الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال في نقد الرجال لقاسم سعد، مطبوع على الآلة الكاتبة.

٣٠٨ ـ موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج آثار المختصر لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق عبد الله الحمد، مطبوع على الآلة الكاتبة.

٣٠٩ ـ المُوضح لأوهام الجمع والتفريق لأبي بكر الخطيب (ت٤٦٣هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الفكر الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٣١٠ ـ الموضوعات لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ.

٣١١ ـ الموطأ لمالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

٣١٢ ـ الموقظة للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣١٣ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة ببيروت.

- ونسخة الخزانة العامة بالرباط.
- ونسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق.
- ونسخة المكتبة الأحمدية بحلب.
- ونسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا.
- ونسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.
- ونسخة مكتبة شيخ مراد أفندي بتركيا.

٣١٤ ـ نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار لابن حجر (ت٨٥٢هـ) ـ القسم الثاني ـ، تحقيق عبد الله بن علي الجعيثن، مطبوع على الآلة الكاتبة.

٣١٥ ـ نَثْل الهِمْيان في معيار الميزان لسبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ)، نسخة دار الكتب المصرية.

٣١٦ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تَغْري بَرْدي (ت٨٧٤هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٤٨ ـ ١٣٧٥هـ.

٣١٧ ـ نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر (ت٨٥٢هـ) ـ مع شرحها له ـ، مكتبة القاهرة.

٣١٨ ـ نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق عبد العزيز بن محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٣١٩ ـ نزهة النظر شرح نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، مكتبة القاهرة.

٣٢٠ ـ النزول للدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٣٢١ ـ نسب قريش لمصعب بن عبد الله الزُّبَيْري (ت٢٣٦هـ)، تحقيق إ. ليفي بروفنسال، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

٣٢٢ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية لجمال الدين الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

٣٢٣ ـ نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين لسعدي الهاشمي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٣٢٤ ـ النكت الظِّراف على الأطراف لابن حجر (ت٨٥٢هـ) ـ بحاشية تحفة الأشراف ـ، بعناية عبد الصمد شرف الدين، الدار القيمة ببومباي في الهند ١٣٨٤ ـ ١٤٠٣هـ.

٣٢٥ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق ربيع بن هادي عمير، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٣٢٦ ـ النهاية (الفتن والملاحم) لابن كثير (ت٧٧٤هـ)، تحقيق طٰه محمد الزيني، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.

٣٢٧ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين بن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار الفكر ببيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

٣٢٨ ـ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.
٣٢٩ ـ الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه للكَلَاباذي (ت٣٩٨هـ)، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
٣٣٠ ـ هدي الساري (مقدمة فتح الباري) لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، دار المعرفة ببيروت.
٣٣١ ـ هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، مكتبة المثنى ببغداد.
٣٣٢ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان مما ثبت بالنقل أو السماع أو أثبته العيان لابن خَلِّكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر ببيروت ١٣٩٧هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة